

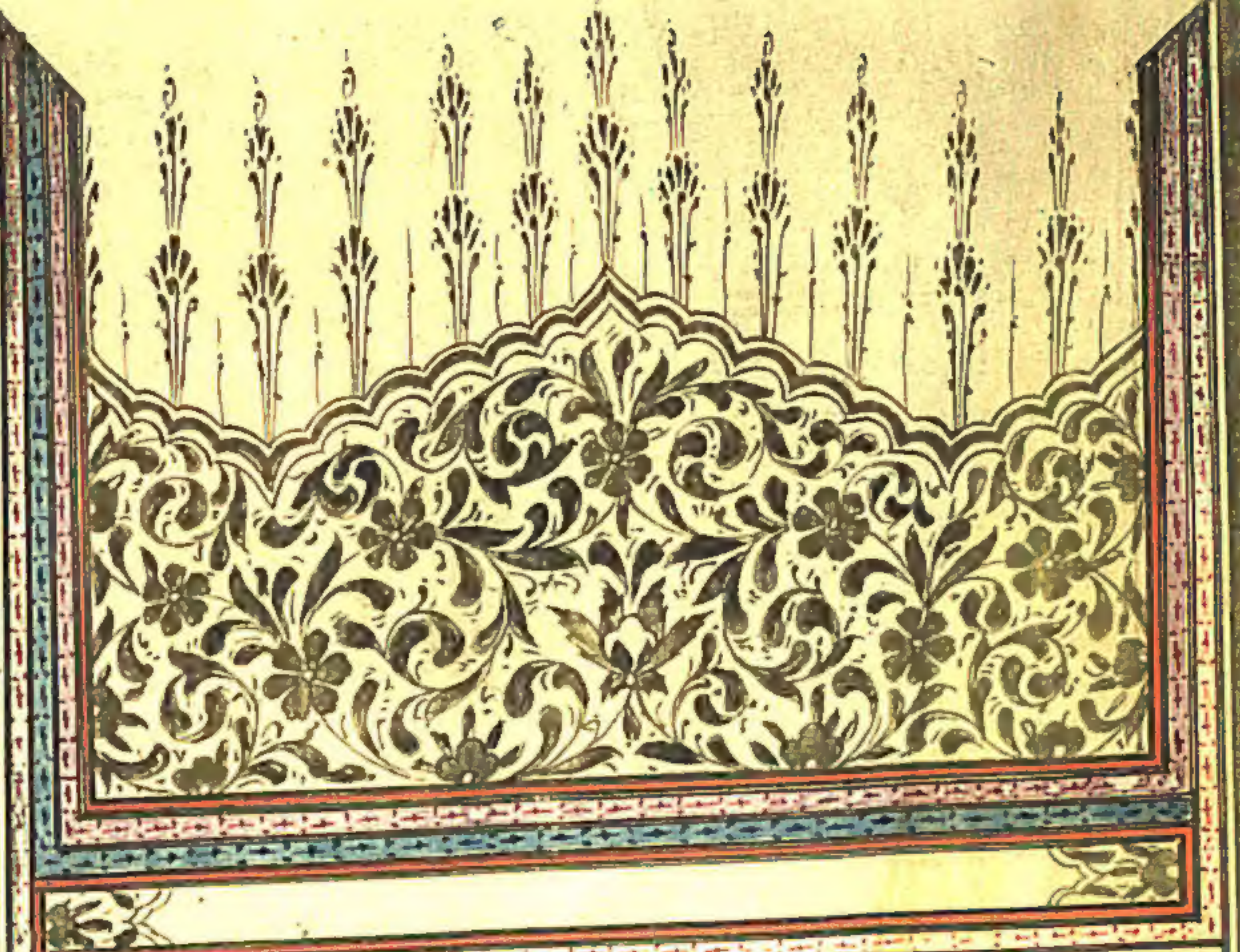
373

[illegible][illegible]

Süleymaniye U. Kütüphanesi
Hazine No: 13
Eski No: 343

Handwritten text in Ottoman Turkish script, likely a historical or administrative document. The text is written in a cursive style and is contained within a rectangular border. The script is dense and fills most of the page area.





ولا حول ولا قوة الا بالله العظيم **الحمد لله** المنعم على البار والفاجر بولي الحكمة من يشاء ومن يعطيها فقد غلظ الخط الوافر **والنصارى** والسلام على سيدنا محمد ذي المناقب والمفاخر **وعلى** واصحابه الذين هم قدوة للادول والآخر **بعد** فقد كنت في سابق الزمان اخطرت الله بقلبي ان اكتب بعض تقييدات على الله المختار شرقي تنوير الابصار **وتتبع** ذلك مع على بله لست اعلم لما هناك وليس لي ان يجوز تلك المسالك لقلعة البضاعة و طس القلب بعد المقاعة **وتتبع** الى قريب من باب المسح على الخفين واهلها **فان** الله تعالى بقراني هذا الكتاب ثانيا شرعت معتمدا على الله تعالى في تمامها وتسجيل مرادها **وجعل** من الله تعالى ان يلهمني العتوب والسداد وان يتمها على علماء المراء بجولة وقوة الله على ذلك قد ير وبالابا به جدير **وما** فيها من صواب فمن المنقولات ومن خطاه فهو من كثير الزلات ومعنى في ذلك على ما كتبه الحق القزامة والمدقق العلامة الشيخ ابراهيم الحلبي جزاه الله تعالى خيرا وطيب نراه وجعل الجنة منقلبه وما وية **فان** فلعنت على الاصل الذي نقل منه فلما ترك ذكره اديا معه بلا ذكر عبادته معززة اليه والى اصلها **وربما** اختصرت بعض عبارات مطولة فيه **والله** المستطاع ان يبلغه المأمول وان يحفظه من التام المعتبر **وها** ان بعض سنادي في الفقه **في** الحق **عند** الفقه شيعي وبركته شيخ الوقت الشيخ محمد الحريزي حفظه الله تعالى عن الشيخ حسن الملقح عن الشيخ سليمان المصوري عن الشيخ عبد الله عن الشيخ حسن الشبلال عن الشيخ علي القدي عن الشيخ احمد بن يوسف المشهور **بالشيخ** عن الشيخ عبد البر بن التختة عن الشيخ كمال الدين بن الصالح عن قارئ الحديث عن الشيخ في حلال الدين عن الفضل بن عبد العزيز بن محمد بن نصر النجاشي عن صاحب المكتبة عن عبد الستار الكروبي عن صاحب الهداية عن الشيخ علي البرزوي عن الشيخ عن الملقح عن القاضي علي الشافعي عن أبي بكر محمد بن الفضل البخاري عن الامام أبي عبد الله السيد مؤيد بن محمد بن الحسين وفتحها بعد ما روى في نسخة فتدال بحجة ساكنة بعد هاهم معروفة آخره نون نسبة الى قرية من قرى بخاري عن الجعفر بن الجاهلي عن ابيه عن محمد بن علي خيفته الشامي عن حماد بن سليمان عن ابراهيم بن يزيد النخعي عن علقمة عن ابي مسعود عن النبي عن وشرط وكرر عن جبرائيل عليه السلام عن الله تبارك وتعالى **بسم الله الرحمن الرحيم** الباري له ان كان في القاموس ان معانيها الاصلاق سواء كان حقيقيا خورا مسكت بريد او مجازيا خورا من به والتقديرية نحو حديث الله بنور همد واستعانة نحو كتبت بالافق ونجوت بالقدور والسببية نحو فخذ اخذ ناذ به والمصاحبة نحو اهدى بسلام والظرفية نحو وقد فصركم بيد والبدل نحو قلت لي بهم قوما اذ كنو والمقا باله نحو اشترت بانف والمجاوذة كمن مطلقا وقبل يختم ذلك بالسؤال نحو واسل به خيرا وقيل لا تخشع نحو ويوم شققي التمار بالانعام والاستعلاء نحو ومن اهل الكتاب من ان آمنه بقطر لان مادة الامان تستعدي بهي قال الله تعالى اهل انكم عليه والتبعض نحو عينا شرب بها عباد الله والقسم نحو قسم بالله والغاية نحو احسن به احسن الى والتوكيد وهو في فاعل كمن نحو

وفي الزمعة يكون في قوله تعالى
في اي معنى بزيادة مع

كمن باله شهدا فالبار مشتركة بين هذه المعاني كما هو ظاهر تعدد اصحاب القاموس في هذه المعاني لها ولو
بذلك سوية لها الا الصاق فيها المعاني مجاز عنده وقيل جميع معانيها لا تقا ولا الصاق انتهى خادى
اقول ان صاحب القاموس لم يذكر المعاني الحقيقية فخره معنيها للاصاق شققي بوضع عام لموضع
له خاص لان نفس الباء بخصوصها معانيها هذا الاصلاق بين مدلولها ومتعلقها وقد استخف الاصلاق
الجزء الذي هو معنى الحرف الذي هو الباء بطلاق الاصلاق وهو كمن عاثر تركه بين جميع افراد الاصلاق فالوضع
شققي للاعتبار للفظ حين الوضع على الوجدان المخصوص وكونه الله التي هي مطلق الاصلاق عامة وكون الموضوع
له خاصا ككون المعنى جزئيا وبهذا لم تكن الباء اسما لان معاني الاسماء كلية والخاص ان الباء لفظ جزئي
والله الموضوع كلية شوا اسما ما بان عن مستحق قال في القاموس سمايوسا ونفع فهذا مناسب لمذهب البصريين من
انه مشتق من السمو وهو الارتفاع لانه يدل على مسماه فيرفع ويظهر وفي لفظ اسم لفظ متعدي ذكرها الله
شموه وغيره والمرتبة للوصل والاصل فيها ان **ب** في خطا كغيرها من هذه الالفاظ ولكن تحذف في اضافته اسم
لجلالة خاصة لكثرة الاستعمال وقيل يوافق لفظ اللفظ وقيل لا تحذف اصلا وذلك لان الاصل سيمر واسم كبير المسمى
او بضمها فلما دخلت الباء سكنت السين تحفها لانه لو بقيت مكسورة للزم وقوع كسوة بعد كسوة ولو بقيت
مضمومة لوقعت مرة بعد كسوة وكلاهما ثقيل هكذا حكمه الناس وهو حسن ولو اضيف لغيره لجلالة تثبت نحو بامر
الرحمن قال ابو البقاء ولو قلت لاسم الله وباسم الله في اثبات الالف ونحوه مما اضيف الى غير الجلالة من اسماء البار
وقيل هذا الحذف مخصوص بما في الابداء واما الوسط فلا نحو قوله تعالى اقر يا موسى ربك وبيح اسم ربك وفيه نظرا لما
عرفت ان الكلام عند الاضافة الى الجلالة فقط واسم لفظ جزئي موشو لما اضيف الى المعنى المحفوظ كونه مسمى به
مشتق من السمو عند اهل البصرة ومن الوسم عند اهل الكوفة وهو من قبيل الاشتقاق الاصغر وذلك ان الاشتقاق
ان اعتبر فيه الموافقة في الحروف الاصول مع الترتيب كترتيب كسب وضارب يسمي اشتقاقا اصغرا وبدون الترتيب
نحو جند وجذب تصغيرا والمناسبة فيها اي الحروف والمعنى نحو ثلب وتلم فاكبر ويعتبر في الاصغر موافقة
في المعنى في الاخير يسمي مناسبه والمناسبة اعم ولا بد في الاشتقاق من تغيير ما بحركة او حرف بزيادة او
نقصا في لفظ اسم عند البصريين ناقص واوى من الاسماء المحذوفة الاعجاز كسب ودم اذا اصله سمو
بضم السين او كسرها فلما كثر استعماله اريد تخفيفه في الطرفين فحذف الى الاخر فوجدوا الحركات الاعرابية
متعاقبة عليه مع ثقلها فحذفوه ونقلوا حركته الى اليم ثم حذفوا الى الاول فحذفوا حركة السين دون التين فلما
يجفوا بالحكمة فحذفوا حركته الوصل للسكون فان ابتداء بالكان وان لم يمتنع في نفسه بل كان موجودا
في غير العربية للغة العجم كان نقله السيد الشريف عن لغتهم لكنه ليس بجائز في لغة العرب لكونها على غاية
الاحكام وفي الابدان بالكان نوع بشاعة كما انوقف على الحركة مع إمكانه ومن ادعى الامتناع مطلقا
للتجربة لم يرد وما قدمناه والحذف من آخر اسم اعتباط اي غير قياسي كما سرح به في الشافية وحركة الفحة يا
لكسوة لانها الاصل في حركته السكون ولان حركته اليم كسوة في الاصل مطلقا لان من يسميها يجعل اصلها
كسوة كما قيل وعند الكوفيين لفظ اسم واوى اذ اصله كس وحذف واوه اذ كسرا اما تحذف الواو في اول
الكلمة كزينة ودية وعدة اذ اصل زينة وزن وحذف الواو وعوضت عنها تا الثانية في اخره فهو من الاسماء
المحذوفة الاواكي فماتت بهمة الوصل عوضا عنها ورجع مذهب البصريين بتحويل لفظ الاسم تصغيرا او
اوجع تكبيرا ويحيى الفعل منه يقال اسما واسماي وسمي وسميت وكل منها يرد الاشياء الى اصولها ولو كان
من الوسم كما قال الكوفي لغير الوسم واواسم ووسيم وسميت واصل اسما اسما بالواو قلت الواو حرة
لوقوعها بعد الف للجمع واصل اسماي اسما بقلت الواو بار لوقوعها بعد كسرة واصل كسرة سموي اجتمعت الواو
واليا وسبقت احدهما بالسكون فقلت الواو بار وادعت اليها بالياء وكم في هذه الحجة مجرور بالياء واوه
كانت اصلية او زائدة وعلى الاول لا تتعلق اما فعل او اسم جاعدا كابتدأ وتأنى او مشتق كاتيانا وعلى الثاني
اسما عام او خاص والكم كذلك والتعلق ايضا اسما ماضيا او مضارع او امر وعلى الثالث اسم الله نصب على الفعولة
وعلى الرابع ان الزايد فالاسم مبتدأ برفع فمعه مقدرة والآخر محذوف الى اسم الله الرحمن الرحيم مبتدأ به

عنه كون
بسم الله الرحمن الرحيم
في اي معنى بزيادة مع

قوله وما زاد من الكلام الذي زاد

صاحب القاموس **قوله** الامانة في ما قل كونه في مقام نصيب اقول ويرج عليه الموقوفون فيعده من جملة لغوية
التصحيح او لغير ذلك **قوله** عن نقله اي نقل الدرس اي نقل منها فهو مصدر مضاف الى المفعول **قوله**
عذوته لقائله هذا من مزيد الديانة وعدم اداء الرئاسة والعلو **قوله** وما اي قصد الاختصار
علة لقوله لا اعذه الامانة اي ان النقل حيث تكثر عن الدرس تركت العزولها لاجل قصد الاختصار
قوله وما مولى اي ما امله والطلب **قوله** فيه اي في هذا الشيخ الذي قد مر اسم بقوله وسميته بالدر المختار
قوله بعين الرضا اي بالعين الدالة على الرضا ولا ينظر بعين المقت فان من نظر بها تبين له
الحق باطلا كما قال الشاعر وعيب الرضا عن كل عيب كليله كما ان عين السخط تبدي المساويا
او انه شبه الرضا بالشان له عين تشبها بظهوره النفس وذكر العين تخيل **قوله** والاستبصار اي
والقار راك تان اي والاستبصار والمراد بالادبصار التفت والتأمل **قوله** وان يتلذذ اي يتذرك
ذكر السعة المطول ان التلذذ في التذكار اه وفي القاموس تلافاه تداركه انتهى **قوله** تلافاه تداركه
وعيبه اي وان يتداركه تلافاه وتقصده باصلاحه بقدر الامكان والتلافى وقع التغيير بغير المصنف
وقد ذكره الامام ابن الفارسي في الكافية بقوله وتلافى ان كان فيه اختلاف في بك جعله جعلت **قوله**
ويحتمل ان الالف اشباع وهو لغة قومه وان استبعدوا بحرفهم بالشعر **قوله** بقدر الامكان متعلق
ببطلان اي يتداركه عيبه بقدر امكانه وتداركه باصلاحه اما بتغيير لفظ او بتقديم او تأخير
فيكون هذا اعتدالا من المصنف او تارة لصفات العبودية وانه لا يسل من الذلل والخطا وهو
اذن من انتم بالاصلاح ويحتمل هذا على من فيه اهلية ومملكة كما يدل عليه قوله فيما بعد ذلك كثر بعد
الوقوف **قوله** او يصح اي يصح اي يبقية على حاله ان لا يكن فيه اهلية فالمقام فيه توزيع وفي بعض النسخ
بالواو والمراد به انه يتداركه تقصده ونقصه اي يسيح ولا يشيع هذا العيب **قوله** الاسرار بكر الهمزة
مصدر راسخ وهو ضد الاعلان فهو جليل بمعنى الاضمار اي الاضمار ويكون العطف عطف مرادف
والمراد ان عالم بما يبره الانسان وما يضره فها مصدران مراد بهما اسم المفعول قال الخليل
يتم فتح الهمزة من اسر ويكون جمع سراه اي بمعنى سرى مخفى والاحد ان يقول بدل الاضمار الاظهار
ليكون في كلامه من المحسنات البدعية الطباق وهو الجمع بين لفظين متقابلين المعنى ولهمي قد
ما فيها وهذه بلفظها وقعت لصاحب النثر والخطبة **قوله** الخطا الذي هو التلذذ والنقص الذي سبه
غالب النسيان والغفلة ومن غير الغالب قد يكون لسوء النظم والخطا من العظم **قوله** لا مريضان **قوله**
يعني على وزن يعل او يعل كانه القاموس والمادة تارة بمعنى العري يعر ويغى العلة اي يقل ويندر او بمعنى الضيق
اي يضيق على البشر او بمعنى العظمة اي يعظم عليهم فلا يحصلون افاد هذه المعاني صاحب القاموس
وكل صحيح **قوله** البشر اسم جنس والبشر الظاهر البشرة وهو ما ظهر من الجسد والجن ما خفي من الاجناس
وهو الاستتار **قوله** ولا غرو فيفتح العين المجهمة وسكون الراء المزملة مصدر غرا بمعنى عجب والفعل من عجب
يوزن على المصدر بفتح الجيم اي لتجبه فاده الى الجيم من كون هذا الاقوال سلامة من قلة وعدة **قوله**
فان النسيان تعليل اي لان النسيان الذي هو سبب التلذذ المقدم **قوله** من خصا يبر الانانية ايضا
بالاشان لا يتجاوز الى غيره كما ان الخط من خصا يبرها وما سبب الانسان الانانية فهو من النسيان فاصح
على ذلك ان النسيان تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت الفا فاجتمعت ساكنة مع الالف فحذفت وقيل معناه متحرك
عن ناسا اذا تحرك وقيل من الالف فيع الاول والاضربا صر على بني آدم وعلى النسيان عام والمراد ان التلذذ
والنقص الذي هو ناشئ عن النسيان لا يستغنى فان النسيان خاص بالاشان وانظر الى قول الله تعالى
ونقد عهدنا لا ادر من قبل فنتى ولقد جلد عزمنا **قوله** والخطا هو من تمة العلة السابقة والخطا وقوع
الشيء لا عن قصد والذلل مصدر زل عطف تغيير على الخطا او يزد بالزل ما كان عن قصد فيكون العطف
للمغايرة **قوله** من شعرا اي علامات حلي عن القاموس وانما عير هنا بشعير وفيما تقدم من خصا يبر
لان النسيان من خصا يبر الانسان والخطا والذلل يكون منه ومن غيره حتى من الملائكة كما وقع
لا بليس بناء على ان من هو ولها روت وما روت على ما قيل وتو له ما يتجمل فيها من

يفد

من ينفذ فيها وكنظر بعض الملائكة المقام في العبادة واما الجنب فذلك اكثر حاله **قوله** واستغفر الله اي اطلب من
الله عفوانا وذنبه وعفوانا ما وقع منه من الخطا في هذا التاليف قال ابن النبطي والغفران محو الذنب
من الصفات او ستره مع بقاءه فيها قولان من الغفر وهو استروى وقيل للجميع الكثير من الناس جرم غفيرا اي ستر
ستره وجه الارض **قوله** مستغفرا اي مستغفرا او مستغفرا فاسم والنا راك تان اي مستغفرا بقلبه
او هما للطلب فالاستغفار محو اللسان والتحسين محل القلب ومحل كل اللسان والى المنتظرة او مقارنته والمقارنة
في كل شيء بحسبه **قوله** به اي بالله والباء للتعدي **قوله** من حسد هو تحق في الية الغيرة وايضا لها نفسا وفيه
او الزوال مطلقا وهو اد اعظم بكل الحسنات كما تاكل النار الخيط وربما ادى صاحبه الى الكفر لا يقول الى
اعتراض على الله تعالى وعدم تسليمه فيما حكم **قوله** بسد من سد كذا عتد اي يحول بينه وبين الانصاف يقال
جر سد اي كثير سد الاقنى **قوله** باب الانصاف اي يقع صاحبه عن الانصاف الخفية بالباب يجامع الوصول في
كل فان الانصاف يتوصل به الى الخير او شبه الانصاف بيبية واشبات الباء تخيل والمراد عدم الانصاف
بالحلية والانصاف العدل **قوله** ويرد عن جميل عن زائدة ويرد بمعنى يعرف اي يعرف جميل الاوصاف
لا فيجربها بحيث اذا راى وصفا حنا جعله قبيحا ولم يوجد في القاموس تعدي و دبعن بل ذكرانه متعدي
بنفسه ويقال رده عليه اي يقبله ويحتمل جعل عن بمعنى على بان يكون المراد انه يرد على المحمود جميل او صاف وانه
يكون المفعول المحمود الى السد عن جميل الاوصاف التي يحق ان تغفل الى قبيحا او المراد جميل او صاف المحمود
والاضافة لجميل الاوصاف بمعنى من وهذه العبارة وقع مثلها لصاحب المنية في الخطبة ووقعت لابن
الشحنة في خطبة شحه لمنظومة ابن وهبان **قوله** الا اداة استفعا يستغنى عنها الكلام بها لئلا يفسد في الخط
لما يلقى اليه **قوله** حسد اي الحسد اه والحسد ثوك السعدان والسعدان بنت من افضل مراتع الابل قاموس
هو وهذا من التشبيه بيلغ فهو على حذف الاداة او تجري في استعارة على طريقة السعد **قوله** من تلق
به الخ يشبه الى وجه الشبه فان الحسد اذا تعلق بالاشان اهلكه لانه ياكل حسنة كما ياكل الخيط
الناس لا سيما اذا كان الحسد ملا زمانه وبين حد وصل الياس اللاحق وهو اختلاف النطق
في حرفين بعيدا المتخبر **قوله** وكيف للحاسد الجار والمجرور متعلقين بكذا وقوله ذما متميز بيس
لا يربها النسبة او محلي عن فاعل كذا في ذم اخر السورة للحاسد والمفعول حسان محذوف
اي كيف للمعتبر والحاسد هو المفعول واللام زائدة وهو معمول كيف لانه يتعدي بنفسه اي وكيف
الحاسد ذم اخر سورة الفلق اي ذم الله له في اطرها وفي نسخة ما في اخر واخر بالرفع فاعل
كمن وهو قوله تعالى ومن شر حاسد اذا حسد وضم حيث اضاف الى الله تعالى اليه الشر وامر نبيه
عليه الصلوة والسلام المعتدي به في الاقوال والافعال ان يستعبد بالله منه واتى ذم اعظم من
ذلك **قوله** في اضطراره متعلق بكيف او في بمعنى مع اي كلفه الذم مع الاضطرار ونظيره قال اوضوا
في امر اي مع امر والا اضطرار اشتغال النار فيها يسرع اضطرارها فيه كاذ صاحبه اللفظ جلي
وهو بالهمز لا بالباء في اضطرار اشتغال الواقع به شبه شدة تحسه لغوات غرضه بالاستشغال **قوله** بالقلق
المراد بالقلق التعب والتعب وعدم الارتياح شدة وشدة العلق بالنار يجامع الاية في كل **قوله** للدار و
يجوز خبر مقدم وذر مبتدأ مؤخر في ذم الحسد ملوك لله تعالى والدار المليون وهذا اذا اتجهت شدة شدة
دوره لعله يظلمه في الكلام استعارة شبه الحسد بفارس عظيم يجامع تارة العقل من كل تشبها مضمنا
في النفس وذكر الدرس تخيل **قوله** فان قلت انه الذي مذموم فلا معنى لشدة ذمه لانه لا يقا في الاماكا
عظيما **قلت** ان مدحه لما من كل جرته بل من حيث قتل صاحبه **قال** الذم مصدر ودر بذكر الدال كناية منه
لا الله تعالى قصدا انتهى المراد منه **قوله** ما اعد له ما تجيبه اي ان تجيب من العلة الذي وقع منه بقتل صاحبه **قوله**
بدا القاهر انه بالهمز او انه ابتداء بقتل صاحبه والمراد انه ضربه فقتل الحسد عائد على الحاسد والمحمود
لكنه على الراجح ان ساد **قوله** بصاحبه الى المصنف به وشبهه القتل والعدل الميمجاز من الاستناد الى السبب وجلة بدا
التي استينافه قصد بها التعليل لقوله ما اعد له **قوله** وما انا الخ ما يحتمل انها مجازية وانا اسرها ونحو
يا من خبرها ويحتمل انها تميمية وانا مبتدأ وهذا بيت من قصيدة ابن وهبان **قال** ابن الشحنة في شرحه

الكيد الخديعة والمكر والمصير من المصير قال وسبب هذا انه ابتلى بها السالكين وكيد المعاندين
فبعضهم استنكر عليه والبعض قال انه موقوف اليه مختصرا وقد وقع للشايع مثل ذلك **قوله** من كيد مصير
مضاف لغايله اي قهر المصير اياي والجار والمجرور متعلق باحد **قوله** ولا جاهل عطف على المصير واما
انا من كيد جاهل موصوف بما ذكرنا من ايمان **قوله** ايضا **قوله** يزوي من باب ضرب فهو ثلاثي ويتعدى بهلا ومعناه عاب
اي يعيب على تاييف ويحزري او تزيي فيكون رباعيا بمعنى تهاون اي تهاون في اي يستخف ويستحقق النظر
الحلي **قوله** ولا يتدبر اي لا ينظر في عاقبة الامور بل هو في نفسه مغمور **قوله** وله در هذا القائل بقدر ما
في هذا التركيب قريب **قوله** هداي الحساد المعلومون عندنا عدها **قوله** كيد وانه يفر الى بين اهل بيته
نوع الرفق ونوع الوقاية حذفنا احدهما تخفيفا وهل الحذوقه نوع الرفق ونوع الوقاية قولان و
الاصح الاول **قوله** وشرا الناس اسم تفضيل وسائر العرب تنقط الالف منه وكذا ضمير النبي عامر فانهم
يقولون هذا اخبر منه وكذا شرا الناس كلمة المصباح وهو لا يثنى ولا يجمع لانه في معنى افعال واما قول
الشاعر الا بكرا الناع يجرب بين السبد يهروبن معبود وبالسيب المصباح فاما شانه لانه اراد خبري تخففه
مثل ميت وشيت وهين وهين قائم في الصحاح وافعل التفضيل على غير باب لانه الكافر اشرف من غير المصير
او المعنى ان ذلك من اشرا الناس **قوله** كلهم تاكيد للناس **قوله** من عاش خير شرا **قوله** في الناس اي مع الناس
قوله يوما اي في يوم محتمل ان يراد به القطعة من الزمن وان قلت وتحتل ان المراد اليوم والمعلوم وهو
المتبادر **قوله** غير محسود صفة لليوم والا صل محسود فيه في الخطا ومما نقص الظاهر ان الله منصوب على الظالم
من فاعل عاش اي شرا الناس من عاش حال كونه غير محسود في يوم من الايام وعليه فلا حذف ولا اتصال
وهذا الكلام من الشاعر خرج مجرى المبالغة والمراد ان من لم يحسد من شرا الناس لانه لا يحسد الا صاحب
الفاخر والخصال الحميدة ومن لم يحسد فجميع صفاته ذميمة فهو ذال باله **قوله** اذ لا يسود عدله لم يفر
وشرا الناس لانه اذا كان شرا الناس من لم يحسد نفع ان ظير الناس من يحسد وانما كان تشبها بسيادة
لان المصير يترتب عليه الخلو والتخل والصغر وذلك سبب في السيادة ايضا ويوداي يصير اسورة
وتجار واصله يسود بغير نفعك الوال ان كمن قبلها فكت الوال **قوله** سيد في كلامه استخوان السيد
في غير الله تعالى وهو جائز بلا كراهة مطلقا سواء مقرونا بالاملا وسيد القوم ورئيسهم واكرهم و
يطلق على اليمين الذي لا يستغفره الغضب على المتولة للسواد الى الجماعة الكثيرة وينسب لذلك
فيقال سيد القوم ولا يقال سيد القريب وسيد القريب ولما كان من شرط المتولة للسواد ان يكون
مرتب بالنفس قبل لكل من كان فاضلا في نفسه سيد واصله سيد بوزن فاعيل وكبر فاستثقلت كثره
على الواو فخذفت فثقلت الواو وهي سكتة والياء فقلبت الواو باء وادخلت في الياء وقيل اصليود
بوزن فيعمل بكون الياء وكسر العين وهو مذهب البصريين وقيل بفتح العين وهو مذهب
الكوفيين لانه لا يوجد فيعمل بكسر العين في الصحيح الاصيل اسم امرأة والعليل محمول على النجم
فتعين الفقه قياسا على عليل ونحوه كما افاده في المصباح اه ذكره بعض المشايخ **قوله** بدو اي
بغير وهو احد اطلاقاتها وتامة بمعنى المكان الا انه وهو الاصل فيها **قوله** ودود اي شخص ودود
فهو وصفه لموصوف محذوق والمودود الحب او الجود **قوله** وجود عطف على ودود وهو دود العلة لان
المقام فيه والاول لازم لهذا لان المصير اذا وجد بغير وجود ودود لان المصير كيد الشخص
على الصفات الحسنة وفي الناس من يرواه لاجلها ويجمع عليها **قوله** يفتق اي يذمر **قوله** لان من رزع
تقليل لما استفيد من الكلام السابق وذلك لان فتح المصير اذا كان سببا في سيادة الحق للوجبة
لكنه كان دونه الحد متجاها حصدا الى والبلاد والاجن جميع احده بالكد شيئا من الحق اعم عن القاموس
ويحتمل انه يقلل لقوله سابقا الا وان الحد من تعلق به هلك في المصير لانه لا يهلك المصير عند التعلق
قوله رزع اي تقاطع الاحسان والاحقاد والحد في حق الحق يزع تشبها بظهوره في نفسه وذكر
الرزق تحصيل **قوله** الحق الى البلا يا فاعل ما قاله الحق الحق زيادة السيادة الموجبة لكيد الحساد وعما نشأ
في الهلاك وعما كل فتح المقام استعدادا بالكناية شبه الحق التي هي جمع محنة بمعنى بليتة بالرزق الذي

الارادة والسود والفتح في الزبور

قوله اي في باب الصفا الحسنة

بمحمد تشبها بظهوره في الهلاك وعما كل فتح المقام استعدادا بالكناية شبه الحق التي هي جمع محنة بمعنى بليتة بالرزق الذي
من الشايع ان ينظر بعين الرضى والاستبصار وان يتلا في النج او يصليح النج والمعنى ان يعقد ما ذكرته
الناس فسمان ليكر وكيد لما المصير فانه يعيب ويغضب ولا اعتماد به قال الشايع اذا رضى عن كبريائه
لما زال غفها على كبريائه والكريم يصليح واصلاحه ان يتدارك التلاف او يصليح كما تقدم ويحتمل ان متعلق
بقوله اذ لا يسود سيد النج فالودود الكريد والمصير المصير فافضل السبب قدحه واصلاح الكريد مريض
وحينئذ في العبارة ليد وشرا مشوش الاول وهو قوله في المصير للشايع وهو قوله في الشايع وهو قوله
والكريد راجع للاول وهو قوله ودود النج **قوله** يغضب بغضب النج واصلاحه من باب منع **قوله** والكريد اي جنس
الكريد **قوله** يصليح اي يصليح الفاد فهو متعديا والمعنى يوقع الاصلاح ويحققه فهو بمنزلة اللازم وكذا يقال في
بغضه **قوله** لكن النج استدارك على قوله والكريد يصليح ولما كان الاذن بالاصلاح مطلقا استدارك عليه
بقوله لكن يا اي بعد الوقوف فقوله بعد الوقوف ظرف ليصلح افاده الحلي اي يصليح بعد وقوفه واطلاعه
على هذه الكتب ولا يصليح بمجرد المظهر بالبال ويصليح على ذلك ان يكون متعلقا بقوله وان يتلا في
تلافه ويحتمل ان يكون متعلقا بقوله سابقا فصدفت عنان العنانية نحو الاختصار اي لما اختصرت بعد
الوقوف على حقيقة الحال اي حال المسائل ومعرفة ضعفها من قوتها ويدل لذلك قوله مع تحقيقات شيخ
النج ويدل للاول قوله وبأية الله العظمة كتبنا في الكتاب **قوله** الوقوف اي العثود والاطلاع **قوله** على
حقيقة الحال اي على معرفته كون الحال صادرة مثلا ايها المصليح حقا او المعنى بعد الاطلاع مثلا بالانوار
والنور برفها ذكرته للتمييز للحقيقة الصحة او الفاد والاطلاع عطف على خاص على عام لان ذلك من
جمله الوقوف على حقيقة الحال اه **قوله** المناظر اي من ادب باب المذهب وليسوا في زمن واحد وجعلهم
متاخرين بالشيء لمن قبلهم **قوله** كصاحب البحر اخذت الكاف العلاقة الشريفة والوان وابن المصنف
الشيخ صالح وغيرهم وصاحب البحر الشيخ زين **قوله** والشرا عطف على البحر اي وكصاحب البحر الذي هو
الشيخ عمر ابي الشيخ زين وهما ولدان لخير معاين الف النهر بعد موت اخيه وتوفي في كثير من الناس وعنده
عن اخيه بما اعتذر به النج سابقا عن نفسه حيث قال ولهم ان السلامة من هذا الخطر امر يقع على البشدة **قوله**
والمراد الغرض وبعد الاطلاع على ما حذر المصير هذا المصير وغيره فان للمصير بولفات عديدة منها
هذا المصير وشرا ومنظومة في الفقه سماها تحفة الاقران وشراها ايضا وسماها مواهب الرحمن وحاشية على
الدور والغفر **قوله** قبل اكمالها وشرح الكثير وصرفه لا كتاب الايمان ونوعه ايضا قيل اكمالها وشرح
زاد الفقير في الفقه وشرح الوقاية وجمع مجلدين من فتواه ورغب فتوى قار الهداية وفتوى شيخ العلاء
زين ابن خير وفتوى شيخ العلامة بن عبد العال وشرح يقول السيد العقيقي وشرح مختصر المناظر في الاصول
وشرح المناظر ايضا وشرح منظومة بن وهبان ولد راسيل كثيرة معتبرة منها رسالة اصحاب رسول الله
ال عشرة المبشرين بالجنة ورسالة في عظمة الانبياء ورسالة في دخول الحمام ورسالة في لفظ جوز تك
بتقدم اليهم على الراي هل يعقد به السكاح كما يقع من كثير من العوام ورسالة في القضاء ورسالة
في الكنايس ورسالة في المزاينة ورسالة في الوقوف بعرفة ورسالة في الكراهية وهل اذا طلقت
تصرف كراهية التحريم او كراهية التنزيه ورسالة في حرمة القراءة ورسالة في عدم
جواز نكاح ما زاد على اربعة نوة ورسالة في مشكلات مسائل وشراها ورسالة في منظومة في الوقوف
ودرسالة ايضا وشراها ورسالة في الجواهر واليواقيت وله ايضا معين المفتي على جواب المستفتي كتاب
عظيم وله شرح على منظومة في التوحيد ورسالة في الايمان باللغة الانجليزية ورسالة في جواز الاستنابة
في الخطبة ورسالة في علم الصرف وشرح القطر ورسالة في احكام الدروز والارفاض وغير ذلك وفي
في كتاب المناسبات للعلامة الشيخ الطالوي ما نفسه ومن لقيت في خاتمة مطاي وجوب البلا وخطوف
وقد انخرت بفترة هاشم مطايا الرصاص الرواس من العلماء الاعاظم والافاضل والا فاضل علامة
زمانه الشيخ محمد بن شيخ الاسلام عبد الله بن شيخ الاسلام احمد بن محمد الخطيب التبرناشي تقيته
رحمته على الشيخ زين ابن خير وعلى الشيخ امين الدين بن عبد العال وقد نقته عليه جماعة منهم ولد الشيخ

نج

صالح صاحب التصانيف المعتمدة منها حاشية على الاشياء والنظائر وشرح الوقايح ومنظومة في الفقه وسطح
البردة وغير ذلك وتفق عليه ولده الآخر العلامة الشيخ محفوظ شقيق الشيخ صالح المذكور وكان من العلماء
الفاضلين وفي غاية من عدو النافذ الناس بحسب الامكان ومن اخذه عنه الشيخ علاء الدين الغزي والشيخ احمد
الغزي وغيرهم من عزة هاشم ومن القديس الى غير ذلك رجاء الله الجميع اه من خطه بعض ما في
ودفن بقرعة هاشم ودفن في اول رجب سنة ست بعد الالف كما يحفظ ولده الشيخ محفوظ بظاهر المنظومة
السماة بحجة الاقران للموت وقد بلغ من العمر ثمانين سنة اه بخط بعض الفضلاء **قوله** وجدنا المروءة
هكذا في النسخ بالاضافة لا يؤن العطفة ولعله احد اجزائه المزدوجين وقد ذكر بعضهم نقله عن ربه
للملحق **قوله** وعزبه زاده هو محمد بن الدرر وزاده معناه بلغته من ابن الا ان من قاعدة لغة غير العرب
نقله المصنف اليه على المضاف **قوله** وفي زاده اي وابن اخ وهو تركي استشهد به هذا الامام **قوله** والاكثر
هو صاحب العناية شاذ الهمداني والكمال هو محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد الاسكندر بن مولى
السيواسي من مشايخ الشيرازيين وهو لقب والده العلامة عبد الواحد المذكور وكان قاضي
سيواس بلبلد الشيرازيين وهو من بيت العلماء والقضاة القاهرة وولد خلافة الحكم
براهن القاضي الخفيف بها ثم ولد قضا الحنفية بالاسكندرية وتزوج بها بنت القاضي المالك يومئذ
فولدت له المصنف ومدهم الشيخ بدر الدين الدمايني بقصيدة بليغة شهد له فيها بعلوم العربية والعلم
وحسن السيرة في الحكم قد عذب عنها ورجع الى القاهرة واقام بها عكبا على الاستشغال في العلم الى
ان مات كما ذكره المصنف رحمه الله واما المصنف فتابعه في تحقيق العلوم المتداولة معلومة معروفة
مشهورة وما شئ في بدل المعروف والفضائل على صنوب محفوظة ما ثبوتها فاكثفنا بقرب العهد
بمعرفة عن بطن القول هنا في ترجمة اه ذكره تلميذ ابن امير حاج في شرحه لتحرير **قوله** مع تحقیقات قال
المجمل حال مما حره اي مصاحبا ما حره هؤلاء الائمة لتحقيق الخ وعلى جعل الاستدراك واجعا
لصرفت يكون المعنى صرفت عنان العناية بعد الاقوى والاطلاع على المراتب صاحبها للتحقيقات
والتحقيق مصدر بمعنى اسم المفعول اي تحقيقات اي اشياء محققة وهو اعم من اثباتها بالدليل ومن
ذكرها على الوجه الحق ويصح ان يكون **قوله** مع تحقیقات متعلقا بعبارة سابق وما كان في الدرر والغرر
لواعنه وما ناه عن نقله عزوته فلما كان يتوهم انه لا يات من عنده بشيء اصلا قال مع تحقیقات الخ
قوله شيخه بها الشيخ في القاموس سجد بكنا عرفت به ولا يصح اه فلما كان هذه التحقيقات لعزتها وقتها عند البال
والقلب يرضى اي يجل ان يصح بها افاده الجبل **قلت** والمرارة نحو ذلك الابتكار اي مع تحقیقات يتكررها
البال واخترعها لان الغالب انه لا يرضى الا بالمتكرر واما المنصوص فيطبع على محلا عند الفطن فاطن
الاذم وهو التعريف وادامه لونه وهو الابدان وبنها رتبة السوء للبال ياز والتعريف انما هو للنفس
للبال **فان قلت** ان التحقيقات لا دخل لها في الفقه من نحو اثار وجه الله تعالى نفعا الله به فان
امثاله ليسوا بجهتدي مذهبه لا فتوى ولا من اهل القياس ايضا لان القياس منقود من بعد الاربعاء و
قد نص هو في بيان ان الفقهاء في نحو هذا الزمان يتبعون المسكون من غير ترجيح حيث فان في اخر الخطبة
واما نحن فعلى ان اتباع ما رجوه وما صحه كالواقيتوبه في حياتهم وقد قبلت هذه المقالة قبله فما بال الله
ويمكن الجواب بان يقال ان تحقيقه من حيث جمع النظائر وذكر المعتمد ودفع الاشكالات بالمطف
عبارة اما بالعدد من العبارة المعترضة او بتقدير مضاف كما يقع كثيرا او يمتنع على القول بان العبارة
بقوة المدرك ويكون الله تعالى اهل لذلك والله اعلم **قوله** وتلقينا اي تلك التحقيقات بمنع التحقيقات
قوله عن قول الرجال جمع فيل هو القوي في القاموس الغل الذكر من كل حيوان وقال قول الشعراء
بالحي من هاجمهم قال الجبل **قوله** ان بين الجمالين شفا فافان البال اذا ابتكر هذه التحقيقات
جسمها فكيف يكون متلقيا لها جبرها عن قول الرجال **وقد يجاب** بان على تقدير مضاف اي شيخ
بعضها عن قول الرجال اه **قوله** وباب الله يابى بمعنى يتبع قولنا لم لا يتبعه الا بعد كقولهم نقله الالبس
الجان يكون اي من كونه وقد لا يتبعه اصلا كقولهم فقه الالبس في نقله بااد والله ولا يتبع المعنى

بالدقيق في بيان

هنا في تركيبه صحيحا لان معناه جيلنا امتنع الله العصمة الا ان يدعى ان العصمة منصوب على منزع الخافض اي
من العصمة اي من ايجادها وهو مقصور على السماء **قوله** العصمة اي الحق لا عن الخطأ والخل وهذا من الشرح
اعتداه عما طبع به قلمه او سبق اليه فله كان يقول ان هذا الكتاب اختصرته واعتليت به بعد وقوعه على الحقيقة
وبعد اطلاع على الكتب المذكورة ودخلت فيه تحقيقات ومع ذلك لا يسد عن بعض الخل فان ذلك من ظهور
الكتاب العزيز فلا يفتخر عليه حيث بل ان كان هناك شيء فيصلي كبريا ويعفوا **قوله** قليل خطأ اي خطأ المراد
القليل فهو من اضافة الصفة للموصوف وغير بالخطأ اشارة لان ذلك واقع لا عن اختيار فلا يترفع
والغواب ثابت **قوله** في كثير صواب اي في صواب المراد الكثير اي ستر القليل من الخطأ المظهر في الصواب الكثير
المتخلل في الشان فقول في كثير متعلق بخطأ ويحمل ان في بعض مع اي الخطأ القليل المصاحب للكثير في الشان
او ان في سببية ويكون حينئذ الى الروايات المتعلقة باعتراف غير الخطأ القليل بسبب الصواب الكثير والمعا
الاشارة متعارفة والمراد بالصواب الصدق المطابق للواقع باعتبار ما عند هذا المجتهد واما في الواقع و
ونقل الامر فقول لا الله تعالى وكذا يقال في الظاهر ولا شك ان من اعطى عن قليل الخطأ مالا حظا لكثير الصواب
منصف حيث رجع الكثير على القليل لاسيما وهذا القليل خطأ قد دفع الله تعالى في الاخرة الا انه عليه وهو
مثل هذه المثلثات عليه لانه قد ارام الصواب كما قال الله وسبح لاحد النبي اصحابه والارض اجنتها ورام
صوابا **قوله** ومع هذا اي مع ما هو من التحريات والتحقيقات اه جيل **قلت** والاول جعله من حيث
يقول وبالله الله العصمة اي مع كون غير محقق من الخل من الفقه كما تقول فلان يجيل ومع هذا هو صواب
من فلان **قوله** اتفق اي فهم على ما ينبغي **قوله** فهو الفقه الجمل خبر من فرت بالالف الموحدة ابتدأ فاشبه شرط
والفقيه مراده من يحفظ الفروع الفقهية ويصير له ادراك في الاحكام المتعلقة بنفسه وغيره وسبابة
الكلار على معنى الفقه لغة واصطلاحا **قوله** الماهر اي الفاضل بغيره **قوله** ومن طغى اي فاضل بما فيه وظهر
بكسر الفاء يتعدى نفسه وبالباء كذا وبسط كما قلنا عليه عبارة القاموس **قوله** بما فيه اي من القوة
والاحكام بالاشغال به مطالعة وتدريس **قوله** فيقول انما ان بالسين لانه انما يظهر له ذلك عند
السؤال والمناظرة مع الاخوان عابدا لان العادة جارية بان الاستحضار يلا في نحو هذه المواطن او
ان التفسير نايد اي فيقول لانه حال الاطلاع يرى فيه ما لم ير في غيره **قوله** يملأ فيه الملائمة فيمصدر
وبكرها ما يملأ به الشيء اي يقول حال كونه ما ليا فيه والمقصود من ذلك انه يقول ذلك القول ناشيا
منه عن يقين وصدق لا عن كذب فكان المتكلم بالصدق امتلا فله به بحيث لا يكون للقول الكذب فيه
مدخل ومع قرأته بالكر يصير المعنى فيقول بطلا ميملا في **قوله** كذا خبر به للكثير وهو مفعول
لترك **قوله** الاول المراد به من سبق ان اثار من المصنفين **قوله** لا خريف في نفسه يعني ان المتقدمين اغفلوا
اشياء كثيرة فنبه عليها المتأخرون لتجديد الخواص بتجديد الزمان **قوله** ومن حصله هو بمنع ما قبله
اي حصل ما فيه بالمطالعة المتقنة او بالتدريس **قوله** الزيد النقيب **قوله** الواظري الكثير اي من الفقه ومن الزيد
ان حست انية **قوله** لان القليل الجليل مثلا في قنبل والتميز يرجع الى الكتاب **قوله** البعد في التبع وفي الكلام استعارة
على مذهبه السعد او على حذف الاداة **قوله** لكن بلا ساحل تأكيد للمدح بما يشبه الذروة فيه مباينة عظيمة للمدح كالكثرة
صفا في فوجيتها كمالها جملة الاكون كذا والحال ان كذا السعيد فتمت صفاته جملة كاملة كقولهم ولا عيب فيها
غير ان سبوقهم به من قلعه من قراع الكتاب واساس ما ينزه اليه الجود في القاموس اساس الجود في طلبة
مقلوب لان المشاكلة اي قسمة ونقطة وكان القياس سبوقا لاشترى المراد منه **قوله** وابل القطر الوابل الكثير فيكون
اضافة الصفة للموصوف الى المظهر الوابل اي الكثير **قوله** غير انه متواصل فيه ايضا تأكيد للمدح بما يشبه الذروة
قال هو مطروك ولا عيب فيه غير تواصله وتساويه وهذا لما لا يعديا وهذا من التبع حدثت بسم الله عليه
قوله بحسب عبارات متعلق بمذوف حال من كتابه اي حال كون كتابه ملتبس بحسب عبارات ويصح ان يكون راجعا
للتحقيقات اي هذه التحقيقات لا تخوض فيها بل ملتبسة بعبارات حسنة والاضافة من اضافة الصفة
للموصوف والعبارات جمع عبارة بمعنى اسم المفعول اي معبر به ما غو من غير الروايات اذا حو حوا وحى
اللفظ عبارة لان به تفسير المعنى **قوله** ومعنا اشارات اي اشارات كالمز والتمثيل بجماع اللفظ على

الى اشارات خفية كالرمز والرمز لغة من الرموز والرمز لغة بالاشارة والرمز لغة بالرمز
اعلم من ذلك كذا قال بعضهم **قوله** وتبين معناه الاضافة من اضافة الصفة للموصوف او
اي تحريكه **قوله** وتحريكها بالرمز مصدر بمعنى اسم المفعول والاضافة من اضافة ما كان صفة اي بيان تحريكه
والمباني جمع مبنية على التثنية من الحروف فجمع المباني للاضافة وجيء فهو عين **قوله** بفتح عبادات و
الخطبة محل الخطاب **قوله** وليس الخبر انه اي ان هذا منه في خطبة هذا الكتاب خبر والخبر محتمل للصدق
والكذب نظر الدلالة ثم بعد اطلاقه على التأليف المذكور تعين ما ذكرته لك ويتحقق عندك بانها
لان الخبر ليس كالعيان فهو توقيف الخوف **قوله** العيان بفتح العين المعانيه والاثارة **قوله** واستغنى اي يغني
به العيان وتفرغ فقرر العيان كناية عن ذلك وهو عند زيفها فان زيفها كناية عن الشك والاشد **قوله**
بعد التأمل اي التفكير فيه والتدبر في معانيه وانما عجز بالرسول دون سوق للشعار بان ذلك يحصل بعد التأمل
بقرين والظرف متعلق بقرين **قوله** العيان فاعلى بقرين كناية عن المراد بها البهامة هنا واطلق العيان و
اراد النفس وانما اضيف القرار بمعنى العزم اليها لظهوره فيها كالرضاء والسيطرة من اطلاق اسم الجسد
على الحكم والعين في اللغة وردت لمعان نحو حصة وعشرين معنى مبتدئ في كناية **قوله** في هذا اي ايها الزائر
على هذا الكتاب وانما للجبية اي انه يتبين عن هذا الشرح كان بهذه الصفة اخذت كاسيلة **قوله** ما نظرت
اي الذي نظرت فما اسد موصول **قوله** مع من بيان الاضافة لما بعده من اضافة الصفة للموصوف اي من
روضة الحسن والغريزة روضة للكتاب **قوله** الاسمي صفة للروض وهو فعل تفضيل بمعنى الاعلى اي الاعلى
غلبه من اللغات وفي الكلام استعارة شبه عباراته المنة بالروض بجامع النقاسة ومقلد النفوس بكل
والقرينة اضافة الروض الى الغريزة **قوله** ما سمعت اي الذي سمعت اي لا تصف اليه **قوله** عن
الحسن قال المصنف الظاهر بغير الحار فالمنع مع الحسن الصوري الحسن وانظر الى حسن روض هذا الشرح
الاعلى قدرا اه ويصح فيه الحار اي الحسن الوجه اي المحبوب حسن الوجه اي لا تجعل هلك ذلك فيكفيت ما
نظرت اليه من روضة هذا الشرح **قوله** وتلمح اسم كجوبية اي ليس المراد التخصيص بل انما في كجوبية
لمقابلة حسن المذكور ولا لاجل القافية وعلى كل حال فهمنا سمعنا وليس بشعر ويصح ان يقال الحمد
وسمى المحبوبة اي مع ذلك بمعنى انك لا تغفل كعلمها او لا تغفل بجد بغيرها مع ذلك وليس المراد
سلى المشورة اليه قال فيها عاشقها وليست سلى في النما صميمة لدى الجنة الحضر الوضو جازم فان
محبها عشرين اليه ربيعة وفراد الشرح لهذا الاهتمام بهذا الشرح والاعتناء به **قوله** خذ اي خذ
شعر لبيط اليه اجزاؤه متفعلين فاعلى **قوله** ما نظرت اراد به هذا الكتاب **قوله** به اي بمدح ك
كالخشي سلى مثله **قوله** في طلعة خمر مقدم وما يعينك مبتدأ مؤخر وللغنى ان طلعة الشمس اي طلوعها
يلقيك عن نور الكواكب المسمى بطلع فلانه نزل كتابه منزلة الشمس بجامع الاضواء بكل ونزل غيره
منزلة رطل ولا شك ان نور الشمس لا يضاهي نورها من الكواكب ونزل احد الكواكب اليها
التي هي اجمع جمعها انما عجز على ترتيب السموات الباقية فما دونها كل كوكب في سماء بقوله رطل شره
مرجعه من شمس فقرأه ليعطارد الاقمار **قوله** عن دخل بكسر الزاي شبيعة لغزوة النظر **قوله**
هذا اي هو اقتضاب ترتيب من التخلل لانه في سياق التأليف وهذا معقول لمؤلف اي اعلم هذا
اي ما ذكرته لك **قوله** اعراضا جمع عرض بكسر العين محل المعنى والزم **قوله** اعراضا ضارفا ضيغ اي
كالاغراض في فهو تشبيه بليغ والاغراض جمع عرض وهو الخذف الذي يرمي باسمها فكما ان العرض
يرمي باسمها كذلك اعراض المصنفين ترمي بالاعراض الكاذب وشاع استعمال الهم في القبايح كما
قال الله تعالى والذين يرمون ازواجهم والذين يرمون المحصنات اليه وبين الاعراض والاغراض
الجناس المضارع **قوله** سرها من السنة من اضافة المشبه الى المشبه اي اعراض السنة التي هي كالسرا
او شبه قول الله العزيز بالسر بجامع الايداء **قوله** ونفا بجمع تسمية اي عزيزة وضافة
لا ما بعده من اضافة الصفة للموصوف اي تصايفهم النفية **قوله** معرفة بالنصب خبر
في تبسيط على نفايسا والرفع ويكون من عطف الجمل **قوله** بايديهم اي ما كونها اي ايديهم

معرفة

في قوله

معرفة للملك والادخا **قوله** شترها اي ايديها خبر ثان عن نفايسا وفاق تشريب الحصاد والمعنى انهم
بعد انتهاب فوايدها بامير ونورها ولا يستعملونها كالمسكة الحاشدة التي لا تروج وعلى هذا فمعرفة
استعارة مكنية حيث شبه التأليف بالبيع الحاشدة بجامع عدم الاعتناء بكل والمعنى ترميها
بالدون اي بالحقارة اي تحقرها وتحتقر بها **قوله** اخا العلماء اي يا ايها العلماء يا اخي في العلم
وخصه لانه المقصود هنا او يحتمل ان المراد اخا العلماء نفسه والاضافة الى العلماء لاشارة لاشدة حذرة
وفضله كانه هو والعلم من صلب واحد **قوله** يعيب مصدر مضاف لمفعوله اي يعيبك المصنف وان
جعلنا العيب اسما للمعنى الذي يوجب الذم فهو تقدير مضاف اي بذمك عيبك بالخبر رعيب **قوله** ولا تتيقن
جملته خالصة **قوله** ذلة اي عيبا منه متعلق بذلة اي ذلة واقعة منه قوله تعرف حال وحال من الكثرة
لانه قد خصص بالبر والجدوى يحتمل ان منه متعلق بتعريف اي لم تتيقن بذلة معروفة منه فلا
تنب الخالة الذم على التوهم ان لوسا الذم **قوله** فكذلك خبرية للتكثير مفعول مقدم ملاقى
اخذ الروي كلاما كثيرا **قوله** بعقلها لالة اي ان عقده هو الالة في الاضاد **قوله** وكه حرف
التجريد التغيير كلفه القاموس اي غير الاضاد وقوم والتغيير تبدل لفظ وكان بلفظ او حرف
مكان بحرف ولا في معنى صرف الشئ عن وجهه كلفه القاموس ايضا والمعنى انهم يبتلون ولو بها بجمع غير
المراد منها **قوله** وصوفوا عطف على حرفوا من التبصير وهو الخطا في الصيغة كلفه القاموس قاله
فاجعظ للمفارقة ان اريد بالتغيير التغيير بالقول وان اريد ما هو اعم من العقل ومن الخطا
الصيغة فهو عطف خاص **قوله** وجاء الهمزة مؤكدة لقوله مغير لانه اذا عجز المعنى المراد لزمه الالفاظ
يشي لم يرد المصنف فان قلت ان الناس ينقلون الالفاظ ولا تعلق له بالمعنى اصلا فلا يظهر لقوله
اضح لمعنى مفارقة فائدة **واجب** بان تغيير المعنى تابع لتغيير اللفظ **قوله** وما كان فصلا مما يدل على
ان الخطبة متأخرة عن التأليف **قوله** من هذا لاشارة الى الكتاب **قوله** ذكرى مصدر مضاف
لمفعوله **قوله** والمؤلفين عطف ردفي وان خص المصنفون باصحاب المتن والمؤلفون **قوله**
رباض اي تهذيب النفس وتنشيط الذهن وتقوية **قوله** القرينة اي الرهن وهو القوة المعدة
لاكتاب الآراء وغيرها والقرينة في الاصل اول ما يستنبط من ما يترى ثم اطلق على كل مستنبط
من العلم ثم اطلق على الالة الاستنباط وهو الذهن والعقل فهو مجاز على مجاز **قوله** وصفيظ
الغرض مصدر مضاف لمفعوله اي حفظ لها اي الى المقصود بهذه المؤلف حفظ الغرض على
قوله مع دعا الغفران مصدر مضاف لمفعوله اي **قوله** ودعا الاخوان مصدر مضاف لفاعله
والرعا مسط على الاخوان جمع الهمزة غير النسب وفي النسب بجمع على اخوة كذا ذكره بعضهم والحق
ان الاخوان ياتي جمعا لا في مطلقا كما نقله السجدة في حاشيته على ابن عقيل **قوله** من اعراض الخواص
اي صديقه له المصنف لقصدده وهو دعا الغفران ودعا الاخوان **قوله** بعد وفاة النظر في
متعلق ببقائه واخبار المؤلف بهذا الخبر لما علم من حسن هذا التأليف مع الاخلاص وشان من كان
القبول من الخبيث الحاسد **قوله** ترى راي علمية لان الاشارة لا يحسن بجاسة البصر والفقه مفعول اول
وجملة ينكر مفعول ثان **قوله** الفقه يطلق على من بلغ الشلاطين والمراد الشخص **قوله** لوما وضبا
مصدران حالان من فاعل ينكر اي حال كونه لهما **قوله** في في الخبيث بالخير من اللجاج وهو الخصومة
كلفه القاموس وضمة معنى اشتد فداء بالبا الى اشتد به الحرص **قوله** نكتة اي مسئلة ودقيقة وانما سميت
الدقيقة نكتة لانه عند استحضارها من الذهن ينكت صاحبها بالعودة الى الارض وهو دار المتفكر
فهو من باب النكتة **قوله** مرهذ بصفة اسم المفعول اي تخلفا من الخشوع والتقوى وذكر الخلافات
والا قول الضعيفة **قوله** استعملت اي عملت فاسين والنادي يدان او طلبت اعماله وغير ذلك
اشارة الى الاعتناء والاجتهاد **قوله** فيها اي في تحريها ووضعها **قوله** جن اي ستر الاشياء بظلمة و
المادة بدل عن الاستار كالجن والجنان والجنين والجنه وانما حذف الليل لكونه محل الافكار غالبا
وفي مذكو الغفران بقلة الحركة فيه يتلوه دون بالسرير في التحذير للسائل كما قال الشاعر السبكي سريري

كذلك

لتفهم العلوم والادب من وصول غايته وطريقه على وتماثل طريقا على عودته في الذهن البليغ من مدامة سارة وصبر
 الاكل على صفتها اشبه من الدركات والعشق والتدمن بغير القناعة لذوقها تغري لا للبعث الرمن او ارتبة
قوله مستحقا من الثناء استعملت والتجدي بذل الجبروت لنيل المقصود **قوله** ابرح الاقوال الاضافة
 على صفت من وهذا باعتبار غالب ما وقع له والا فقد يذكر قولين صحيحين او يترك الصحيح دون الاصح
قوله واوجز العبارة اي اخص العبارة اي الاخصر من العبارة في الاضافة على معنى من اوصاف
 الصفة الموصوف **قوله** معتدلا اي ايضا متردفة او متداخلة او متعلا ومثلا **قوله** في دفع الايراد
 اي الاشكالات والادجاء **قوله** الطلوع اشارة الى الاطلاق من الاشارة كسفير لفظ معترض باخر
قوله او دليل اي بان يعمل المسئلة بغير ما عمل به غيره **قوله** في صفة الفعل اي في **قوله** من الاطلاق
 له اي على ما طبع عليه المؤلف **قوله** ولا فترى ولا راحة لما قصده من دفع الايراد **قوله** عدولا
 اي ميلاد في اعراض **قوله** او حرفا الحرف يطلق على اطلاق طرف الشيء وشطريه وحده واعلنا
 واحد صفة التبرج والناقة الصامرة والمرزولة او العظيمة وميلها وعند الحيات ما جاز
 لمعنى ليس باسم ولا فعل والوجه ومنه **قوله** تعالى ومن ان اسرى يعبد الله على صفة اي وجه واحد
 وهو ان يعبدوه على السراء والضرار وعلى شدة او على غير طائفة على امره اي لا يخلص في الدين متمكنا
 ونزل القرآن على سبعة احرف اي سبع لغات من لغات العرب وليس معناه ان يكون في الحرف
 الواحد سبعة اوجه او انه جاء على سبع قرات او عشرة او اكثر ولكن المعنى هذه اللغات السبع متفرقة
 في القرآن او اده في القاموس **قوله** وما درى اي ما علم من الاطلاع له ولا فترى وذلك مترتب على
 محذوف اي فاعترض **قوله** ان ذلك اي المذكور من المنة في الحكم والادب او تغيير الكلمة او الحرف
قوله للكلمة اي لدقيقة وهو دفع الايراد او بيان الحكم الحق **قوله** وتحت عطف تغيير **قوله** انشد
 ان نشأ من كل ما غير والا نشأ واحد كذا من عنده **قوله** الخبر بفتح الخاد وكسر هاء من التخيير
 هو ان يبين لانه يبين الالفاظ والدور بتقريره ومخبره **قوله** السام الى العلة على اقرانه
 في العلم **قوله** والبعد كثير العلم **قوله** الطام اي كثير الماء لانها لا طرافه **قوله** واحد اي الواحد
 في زمانه اي المنفرد بالصفات الجميلة **قوله** وحسنه او انه اي الحسنة او انه اي الذي احسن الله به على
 الخلق او انه والادب والزمان شئ واحد **قوله** الرمن نسبة الى الرملة بلدة بفسطاط وبها
 قوت له التاليف العديدة النفيسة **قوله** اطال الله بقاءه اي حماه فان قلت هذا الدعاء مما لا
 فائدة فيه لان الاجل لا يتقدم ولا يتأخر **واجب** بان المراد بذلك البركة فيه او تكون الزيادة
 في البقاء معلقة على الدعاء وقد ورد ان صلة الوجه تزيد في العمر وكذا الطاعة فيجعل على ذلك
قوله شيئا اي شيئا يعتد به **قوله** ويؤاى يعتد عطف **قوله** التقديما اي يرى له الفضل بسبب تقدمه
 وذلك لانه يظن ان الفضل المتقدم فوط ولا نظير من عاصره **قوله** ان ذلك الجملة مقول القول
 في محل نصيب الزمان الذي استوجب الفضل بسببه **قوله** كان حديثا اي كان في زمنه لا بوصف بالقدرة والمعنى
 ان هذا القديم قد وصف بالقدرة وقدا عتدتموه ونسبتم لصاحبه الفضل فلهي شئ تعجبون تأييد
 المعاصرون وموتوا بالجدد مع استوائه ومن قبله في هذا الوصف ومرور الزمان عني لا يوجب الفضل
قوله على ان الهم استدراك على ما يتوهم من قوله فيها ان الهم ان المراد منه نفسه وتاليفه وان المراد القول
 بالشيء بالتأليف فاستدرك **قوله** والمراد عطف تقدير **قوله** وبركتي اي ما تبرك به وان بركة انما في الخبر
 اي ما اتى به اليه بسببه **قوله** وولي فليل يجمع فاعلى اي متولى لفتح والمراد بالنتيجة نعمة العلم التي هي من
 اعظم النعم **قوله** الميبي بالياء في نسخة بالنون نسبة الى الميبي وهو الحساب العلوي والى الميبي
 وهي الصفات الجميلة **قوله** لكل بلح الدنيا الى دار الدنيا وخير مقدم وحذفت نون الجمع للاضافة وانفرد
 الى الدنيا لغيرها ونظيرها ياها كما يجب في نظم الانا امة **قوله** مراد ومقصود التنوين للتذكير
 فبعضها ولا الدنيا في بعض جملتها وبعضها رايها بعض السبعة **قوله** صحة اي انما الامراض **قوله**
 وفراغ اي من الشواغل فالعطف للتغايرة او الفراغ ولومن الامراض فيكون العطف من عطف العام

قوله

قوله لا يبلغ علة تكون الصحة والفرغ مراد الهم **قوله** مبلغا اي بلاغا اي ابطا اي حصل فيه امر **قوله**
قوله يكون به اي بذلك المبلغ **قوله** في الجنان وهم سبعة بعضها فوق بعض او به كايدي او
 اعظمها اعلاها والواوسطها **قوله** يبلغ اي ايهما والبلوغ اسم مصدر والمصدر التثنية والتثنية
 بلغ والمصدر الا يبلغ فهو ما اسد مصدر **قوله** في مثل هذا الفأداة على التعليل وهو علة
 للعلية **قوله** هذا اشارة الى البلاغ في الجنة **قوله** فلينا فترى اي يظن ويراد الاجتهاد في الجبر
قوله اولوا النعم اي اولوا العقول وخبرهم بذلك لان الانتفاع بذلك انما يكون لهم ولا
 النعم للكمال اي المقول المخلصة **قوله** وحبيب مبتدأ ومضافا اليه اي كافق **قوله** من الدنيا
 اي من اعراضها والدنيا سميت بهذا الاسم لذاتها اولها ثوبها وهي السماء والارض وما بينهما
 او العالم بأسره **قوله** الغرور فقول يستوي في المذكر والمؤنث اي الفارة **قوله** بلاغ خبر صريح وبلاغ
 بمن لغاية اي ما يكلف من غير زيادة فالمراد ان يكفيه قليل من خطا ما الدنيا ويحمل فيها بمرتب
 عليه الفهم المؤيد والسود الدائم وبينه وبين بلوغ الذي قبله الجناس القائم على التثنية والاعطاف
قوله فما العوز علة لقوله في مثل هذا فلينا في العوز الظفر بالطلب والظفر بفتح
 الظا **قوله** الا في تغير المستثنى منه محذوف والتقدير في الظفر مطلوب ومستثنى في **قوله**
 مؤيد اي دال لا يتغير **قوله** به اي بالتغير اي بسببه **قوله** العيش يطبق بمعنى العيشة **قوله** بعد يكون
 المعجزة او واسع طيب كاخ القاموس اجمع **قوله** يساغ اليه سهل دخوله في الخلق وفي العبارة يخبر
 وذلك لا يوجب العيش وسهولة الشرب تغير **قوله** مقدمة بكسر الدال اي نفس هذه الالفاظ
 المذكورة مقدمة لتغيرها لما فيها من تعريف الفقه لغة واصطلاحا وفعله وغير ذلك
 هذا الا اخذت من المتعدي وان اخذت من اللازم فمعناها متقدمة على غير حالها الدالة
 ويصح فيها فتح الدال اي قضاها المؤلف او ان الطالب اذا علم ما احقوت عليه بماله دخل في المقصود
 بفتح مرها على غيرها وعلى كل فري خبر مبتدأ محذوف او مبتدأ محذوف والخبر **قوله** حق بفتح الحاء
 بمعنى ثبت وان يتصور فاعله واما بضمها فمعناه اخذ وترى ولا يلازم المقام هذا المعنى الا ان
 يؤول بمعنى طلب كما افاده حواشي الرجعية ويصح قرأته مصدرا اي ان تصور العلم المشروع
 فيه بحده او رسمه الخ حق اي واجب صناعة لاجل ان يكون على بصيرة بما هو قاد عليه **قوله**
 حاول ان اراد محاولته اي الشروع فيه **قوله** علمها اي اي علم كان فزيادته ما لتكيد العموم المتفاد
 من التذكير **قوله** ان يتصوره اي يدرك هذا العلم **قوله** بجده الحد ما كان بالذاتيات كتحريف
 الالفاظ بالحيوان ناطق والرسم ما كان بالعرض كضاحك **واجب** في الحق بان يتصور
 العلم بجده هو غاية العلم لا مقدسه لان حقيقة العلم المحدودة بالحد ما لا يتعدى اوداها
 او القوة التي تدرك وليس واحد من هذه الثلاثة مقدمة شروعا بل انما تعلم الجزئيات بعد
 ادراكها بالملكات وذلك بعد الفراغ من تعانيه ومقدمة الشروع هو تصويره بالرسم اي
 باعراضه في الاول ان لو اقتصر على الرسم **قوله** ويعرف موضوعه يقع مما يطلب في مقدمة
 الشروع ستة الواضع والاسم وحكم اثر وقصور المسائل والفضيلة والنسبة فالربعة التي
 في الشرح تكفي لبيانها واما بيان الستة فواضع الامار بوصفية رضى الله تعالى عنه واسم
 الفقه وحكم اثر في وجوب تخصيص المكلف مالا يدر منه الا اخرها ذكر الشروع في قوله
 واعلم ان الهم ومثله كل جملة موضوعها فكل المكلف ومحمولها احدا الاحكام الخمسة نحو هذا القول
 واجبه مثلا والفضيلة كونه افضل العلوم سوى الكلام والتفسير والحديث واصول الفقه
 والنسبة هو لصالح الظاهر كنسبة العقائد والتصوف لصالح الباطن **قوله** وغاية و
 استمداه انما حق بيانه هذه الاشياء ليكون الطالب على بصيرة اه **قوله** العلم بالشيء
 كذا نقله صاحب البحر عن ضياء العلوم واجرح منه ما نقله قبله بقوله في الفقه لغة الفهم
 نقول منه فقيه الرجل بالسكس وفلا لا يفقه وافقته فيك الشئ ثم خص بعد الشريعة

الوطي كما في شرح التقيم آه ابو السعود **قوله** وغاية اي شجرة والعلة الغاية المترتبة عليه **قوله** الفوز
اي الفوز **قوله** بسعادة الدارين اي الدنيا يتبع الخلق وعلو المرتبة وحياته وموته غيره كما قال الناس
موتوا واهل العدا حيا وروا الاخرة بالشفاعة من اخيه وبالنسوة وجهه الكريم والخود
التعليم المقيم **قوله** واما فضله في الفقه ورد في الحديث الشريف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فضل العالم على
العابد كفضله على اديان كرام الله وملائكته واهل الارضين حتى النملة في جحر جهنم والحق سبحانه وتعالى
على معلمه الناس الخير **قوله** فكثير مشهور لانه وسيلة الى الله والتقوى الذي يستحق به الكرامة
عند الله تعالى والسعادة الابدية تعليم المستعمل **قوله** ومنه اي من الفضل **قوله** النظر في البصر
قوله في كتب اصحاب المذهب والمراد كتب الفقه **قوله** من غير سماع اي من العرفان مع او
بدون القدر على **قوله** افضل من غيره والليل وذلك لانه دما كان على خطاء فلا شجرة فيه بخلاف
النظر في غيره معرفة الاحكام ويشترط الفهم مع النظر **قوله** وتعلم الفقه المراد به ما
راد على قدر حاجته لنفع غيره والذي يكون بقدر الحاجة فترى عين **قوله** افضل من غيره
لان تعلم الفقه حيث فرض كفاية وتعلم القرآن سنة والفرض افضل من السنة وفيه نظر
فان حفظ القرآن بتمامه فرض كفاية اولاه الفقه يحتاج لجميع حدوث الوقائع في كل باب
بخلاف القرآن فالغرض فيه آية والواجب الفاتحة وثلاث آيات **قوله** وجميع الفقه لا بد منه
اي ولو على سبيل الكفاية اي بخلاف القرآن فانه لا يفترض تعليم جميعه كالنسخ ولا كفاية وفيه
ما قدنا **قوله** ولا بد اي لا غنى ولا يستعمل الا منفعة بلا او المنفعة ان الفقه بانواعه لا بد منه
لنفسه فيفترض معرفة الطهارة والصلاة والصوم وعوم ومعرفة الزكاة والحج والطلاق و
الطلاق والعتاق والايمان لمن استعمل بهلك هذا جميعه بخلاف القرآن **قوله** ان يعرف
بالشعور بشهره **قوله** لا المسئلة الى السؤل من الناس بان يمدح من لا يستحق المدح للنداء
الفانية وقد يمدح من لا يستحق المدح لعمدها فان الله تعالى واشهره يستعملها والاولى ان تراها
كل واحد يمدحون اي في كل واحد من اودية الظلمة يمدحون **قوله** وتعليم الصبيان اي هذا العلم بالاجرة
قوله ولا بالحساب اي ولا بعلم الحساب الذي هو العلم المشهور بالهوائى والقبلى **قوله** امره اي
امر المشتهر بذلك **قوله** مساحة اي ان يكون متاحا للاربعين وذلك لان المساحة اكثر ما
تحتاج الى النظر والحساب فيعلم فيها الاعرف **قوله** الى التذكير اي الواعظ **قوله** والقصص
قال للحلي الا ان يكون بفتح القاف ليكون عطفا على التذكير عطفا مصدر على مصدر وان
جاز ان يكون بكسر هاء جمع قصة **قوله** بل يكون عالما اي معظم تعليمه فلا يباغ ان معرفة
طرف من العلوم للتوصل لفهم السنة والكتاب مطلوب ويثاب عليه ان حست نية في
الحلال اي في تعلم الحلال والحرام واقتصر على التصريح بهما مع ان الاحكام خمسة لانها اكثرها
ومعظمها وادخل في الاحكام بقوله وما لا بد منه من الاحكام وقوله من الاحكام بيان لما
ذكر السيويني في مناقب الامام ابي حنيفة ما تقدمه روى الحلي في تاريخه عن ابي يوسف قال قال
ابو حنيفة لما ارسل طلبا لعلوم جعلت اختيار العلوم واسئل عواقبها فقبل في تعلم القرآن
فقلت لعله اذا تعلمت القرآن وحفظته كما يكون اخذ قالوا يتعلم الحلال ويقر عليك
الصبيان والاحداث قد لا تلبث ان يخرج منهم ما هو احفظ منك او من يساويك فتذهب
رياستك قلت فان سمعت الحديث وكتبته حتى لم يكن في الدنيا احفظ مني قالوا اذا كبرت
وحدثت واجتمع عليك الصبيان والاحداث ندم تأمن ان تغلط فيرموك بالكد فيصير
عارا عليك عقيب **قلت** لا حاجة في هذا ثم قلت لتعلم النحو فقلت اذا تعلمت
النحو والعربية ما يكون اخر امرى قالوا لا تقعد معلما فاخروا في ديننا ان لا ثلاثة
قلت وهذا لا عاقبة له قلت فان نظرت في البشر فمدركين اشهر مني ما يكون اخر امرى قالوا

نفع

نفع هذا فيب لك او يحمل على دابة او يخلع عليك خلع وان يجردك حجوته فصرحت في الحديث
فقلت لا حاجة في هذا فقلت ان نظرت في الكلام ما يكون اخره قالوا لا يتعلم من كلام
الكلام من مشقات الكلام فيريد في اللفظ فقلت فان تعلمت الفقه قالوا شغل ونفع
الناس وتطلب للقضا وان كنت سائما فقلت ليس شيئا في العلوم النفع من هذا فخرمت الفقه
ونعلمته انتهى **قوله** كما قيل الكاف للتعليل لقوله بل يكون علمه اليه كما في قوله واذا كرهه كما
هذا **قوله** ما عثر ما زلته واعتذر بمنع **قوله** بعد اي بسبب علمه الذي حصله وهذا
عام **قوله** فعله الجمل جواب اذا **قوله** اوله اي احق واحذر **قوله** باعترازي باعترازا
صاحبه به **قوله** فكم لك لتكثير وشبه العلوم بالنسب وهو تشبيه جن **قوله** يحوف
اي يعيق **قوله** ولا كذا لاد اخله على محذوف والكاف في محل نصب على المصدرية والتقدير
ولا يفوح ذلك الطيب فوجانا كفوجانا المسك بل المسك اند فوجانا وقد شبه الفقه بالمسك
قوله ولا كبراي ولا يطير طيرا كطيران الباز بل هو اشد وذكر بعضه ان العقاب
اشد طيرا لانه قد يقطع مسافة الدنيا في يوم واحد وهو حديد البصر لا يطير الريحة
الطبية ينظر الحقيقة من مسافة اربعة ميل وانشد بعضهم في مدح الفقه الفقه
افضل شئ انت ذاخه من يد رسا الفقه لم تدرس مخاضه فاجده لنفسك ما اجبت
مجهلة فاول العداقبال واخذه وكفى بلذة العلم والفقه داعيا وباعثا للعاقل اه
من التعليم **قوله** بقوله متعلق بسمية **قوله** ومن هذا الذبح الله اياه حيث سماه خيرا
قوله الى كل المعاني متعلق بنسلا والمعاني المترتبة على الفقه جميع معلة اي محل العلم
قوله توصلا او وسيلة ووصلة وذلك لان به سعادة الدارين **قوله** فان فليها علم
للقول لانه يكون فروع على العمل **قوله** متورعا اي مجتنبيا لبعض المحال خوف الوقوع في
الشبهات والمتيقن من اتقى الشبهات خوف الوقوع في الحرام والعلم لا ينفع الا مع
الورع روى بعضهم حديثا في هذا الباب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من لم يتورع
في تعلمه ابتلاه الله تعالى باحد ثلاثة اشياء اما ان يميت في شبابه او توفقه في الكبر
او يتبليه بخدمته السلطان فمما كان طالب العلم اورد كان له علم النفع والتعلم له
اليسر والنعائد له اكثر ومن الورع ان يتحذر عن الشبه وكثرة النور في الكلام فيها
لا ينفع وان يتحذر من كل طعام السوء لئلا ياكله لان طعام السوء اقرب للنجاسة
والنجاسة وابتعد عن ذكالك تقا واقترب لا الغفلة ولان ابصار الفقر اتبع
عليه ولا يقدر على الشراف فيكون ذون بذلك وتذهب بركته ومن الورع ان يتحذر عن الغيبة
وعن محاسن المكثار فان من يكثرا الكلام معك يسرق عركه ويضيع اوقته ومن الورع
ان يجتنب اهل المعاصي والفساد والتعطيل فان المجاورة مؤثرة لا محالة وان يجتنب مستقبل
القبلة وان يكون مستكنا بسنة النبي صلى الله عليه وسلم من تعليم المستعمل **قوله** على الف منفق
بقوله اعتل ويقدر نظيره لتفضل **قوله** ذي زهد اي صاحب زهد والاضافة فيه للتشبي
الف من اصحاب الزهد والزهد في الشئ ضدا لرغبة فيه كما في القاموس **قوله** تفضل به
بالفضل اشرفه لا الكثرة ومثله يقال في الاعتلاء والمراد الف مجرد دون من الفقه و
حيث لا معنى لتخصيص الالف بالذكر الا ان يكون المقصود به المبالغة ويحتمل ان المراد
بالفقيه المستفاد اخذ او تدريس فيها هو من فروع الكفاية او المندوب منه
اذا تمسك لنفع الخلق فانه افضل من الفقيه الراصد المتجانب للخلق لان نفعه
برزخه قاصر على نفسه ونفع الفقيه مستند **قوله** وهما اي هذان البيتان **قوله** ما خور
اي معناه ما خور لما قيل اليه والاخذ من البيت الاول والثالث لا يصرده وجهه من الثاني
ان الامر بالاستفادة منه يدل على انه خير العلوم وافضلها **قوله** لا اماما اي خوطبه به

راه نفع

لان القول ان افعلي باللام كان معناه الخلق **قوله** محمد بن الحسن قلمي الامام وعبدية عمدة المذهب **قوله**
تفقه قبله كان تعليم المتعلم تفقه فان العلم زين لاهله وفضل وعنوان لكل المحامد وبعد هذا البيت
الشاعر في الشيخ وهو وكن مستقيما وبعد البيت الاول وهو تفقه الشيخ وبعده هو العلم الهادي الى الحق
الرهدي هو الحق ينجم من جميع الشذائذ وبعد البيت الاخير فاستلخ قد صنف من الابيات وقد
واخر الامام **قوله** قبيد اي موصل واستقوى عطف تقوى والماد بالمتقوى ما يتق به النار او عطف
خاصة لان البر الاحسان فيه صدق بالورع **قوله** واعدل قاصدا لقا صد القريب كما في القاصد اي اعلى
طريق مقرب الى الله تعالى والام المقصود والعقد استقامة الطريق والاعتقاد وفيه الاقراط **قوله**
كل يوم المراد به القطعة من الزمان او المراد به بياض النهار لان لا ينبغي الا انها كانت حتى يؤدى الى
قوله زيادة مصدر مراد به اسم المفعول لان الفائدة المزيد لا الزيادة وان تلازم **قوله**
من الفقه متعلق بزيادته **قوله** واسبح المساجدة قطع الما معوصا شبه الاخذة اسباب الفائدة
بالسجدة استعارة تصرفية تبعية واشتق من السجدة اسبح بمعنى اخذ في اسباب الية **قوله**
بحور الفوائد من اخذ في المشبه به لا المشبه اي الفوائد التي كالبحور **قوله** فان فقيرها علمه
للجهنم الثلاثة قبله **قوله** متورعا فطر القاموس الورع بالمتقوى ومما انشد في الورع يا طاب
العلم يا شيئا الورع وجنب الثوم واحذر الشبعا ولا دمر الدرس لا تفاته فاعلم بالدرس فام
وارتفع آه من التعليم **قوله** اسد اي اقوى واصعب **قوله** على الشيطان ان الحسن اول المعصية المراد
ابليس لعنه الله فقد والشيطان في شططه يفتن احترق او من شطن بمعنى بعد بعد غور حرق الكفر
والخبيث **قوله** من الف متعلق بالشد والمراد الفعا بد من غير فقه لان الشيطان يلبس بالعباد
لما اهل حتى يفسد عبادته ويظن انه قد احسن الصنع بخلاف الفقيه المتورع فانه قد عرف مكاييد
الشيطان وخيل وخدايعها فيجترأ ويجهنمها الناس بجزيرة وهذا **قوله** ومن كلام علي
ظهر مقدم **قوله** ما الفضل التي مبتدأ مؤخر وهو معطوف على قوله مما قبل الامام محمد اي ومما
ما خوذ ان من كلام علي ايضا رضية وتغيير البعوض يكره الله وجهه لان ذلك الوجه الشريف
لمسجد لضمير بل اسكر وهو ابن سبع او ثمان على ما قبل وهو اول من اسلم من الصبيان **قوله**
ما الفضل الى الزيادة في مراتب الخير والترقي **قوله** الا لاهل العلم الى العلم المقصود وهو علم
الحلال والمراد بالعلم هو بؤخذ ذلك من قرينة المقام ودليله قوله انهم على الرهدى وهذا الوجه
في الفقهاء اكثر من غيرهم **قوله** انهم يفتح المهرزة على خلاف لام العلة اي لانهم اوجسدة
استنفايته والمقصود منها التعليق **قوله** على الرهدى متعلق باقوله وكذا قوله لمن استهدى
والمراد بالرهدى المبهدي به فالمراد به اسم المفعول اي لانهم اول على الاحكام التي يهتدي
بها من طلب الاستدعاء او المراد بالرهدى الايضاح الى سبيل الخير والمراد انهم يدعون على ابيهم
قوله استهدى اليه والنا للطلب اي طلب الهداية بمعنى الدلالة مطلقا فيدلونه عليها
فان شاد الله توصل وان شاد الله انقطع **قوله** ووزن اي قدر كل امر اي حسنه بما كان يحسنه
استفيد من البيضاء فقد الصانع ومقام على مقدار حسن صنعة ومن احسن علوم الادب
فقد ربه على قدرها ومن احسن علم الفقه فقد ربه على عظيم فالحا صك ان من احسن شيئا
في مقام على قدره **قوله** والجاهلون متداد واعدا خبر ولاهل العلم متعلق باعداء قال
في تعليم المتعلم انشد الشيخ الامام طهرا الدين مفتي الائمة حسن بن علي المعروف بالمرغناطي
رحم الله شعرا الجاهلون قولي قبل موتهم فاعلموا فان ما توا فاصار وقال الشاعر
رحم الله نكلا اخو العبد حتى خالده بعد موته واوصاله تحت التراب رميم وذو الجمل ميت
وهو ما شرع النبي يظن من الاحياء وهو عديم **وقال** اخر الجمل قبل الموت
موت لاهله واجسامهم قبل القبور قبور وان امر لم ينجى بالعلم فكنه فليس له حين
الشور وشوراه وهو سبب العداوة من الجاهل عدم معرفة الحق اذا افق عليه

كل ان شاد الله

اوراي

اوراي منه ما يخالف رأيه ولربما يشبه اقبال الناس عليه **قوله** فقراي اظفر **قوله** بعلم الثوبين للفقير اي
بعلم عظيم وهو العلم المجهود **قوله** ولا تجرل اي بذلك العلم اي لا تكن في جاهلا به ومن جمل الجمل
به تعالى اسباب الجهد والسيان كالكسل ويتولد الكسل من كثرة البلوغ وكثرة البلوغ من كثرة
شرب الماء وكثرة شرب الماء من كثرة الاكل والتميز الياسد يقطع البلوغ وكذلك الكمال الذي يرب
على الريق ولا يكتم منه حتى يحتاج الى شرب الماء فيزيد البلوغ والسواك يقلل البلوغ ويزيد الخلف
والفصاحة فانه سنة سنينة يزيد في ثواب الصلوة وقراءات القرآن وكذا القيل يقلل البلوغ
والرطوبة وطريق تقليل الاكل التامل في مشا في قلة الاكل وهو القوي والعفة والابتعاد
شعر فغار فغار شعر عار شفا المر من اهل الطعام ويغضض الله لقل الاكول ومما
يورث النسيان المعاصي وكثرة الذنوب والرهوم والاحزان في امور الدنيا وكثرة الاشتغال
والعلاق والكل الكثرة الخفراء والتفلة الى مفرد النظر الى المصروف وقراءة الواع القيور والمورود
بين قطر الجبال والقار الفل الى على الارض والحيات على فقرة القفا ومما يورث الخلف الجهد و
الواجبة وتقليل الغدا وصلوة الليل وقراءة القرآن للخواص افضل من الغيبة لوله عليه السلام اظفر
احمالا من قضاة القرآن نظرا ومما يورث ايضا كثرة الصلوة على الميعود وشرب العسل والحي
الكندر مع السكر والكل احدى وعشرين ربيعة حملا كل يوم على الريق يورث الخلف ويشفي
كثير من الراض والاسقام وكل ما قلل البلوغ والطوبى فانه يزيد في الخلف ان ترى
تقليل المتعلم ويحتمل ان قوله ولا تجرل به اي لا تعالج اسباب الجهل معه فالبالغ للمصاحبة
فيكون حقا على التقوى وامره بالغير بالعلم وبان يلزم معه التقوى ولا يفعل انصاف
الجهل فانه يكون حيث علمه وبالا عليه وندامة وحسنة فان ذنب العالم عظيم **قوله** الناس
موتة اي كالموت اي لا يعتد به بعد منقصة فالمراد انهم لا ينفعون وانما عبر بالباس
اشارة الى ان اهل العلم لا سيما العللون بالنسبة الى الناس قليل جدا والماد بالناس العوام
كذلك قال الامام محمد بن الحسن لو كان العوام كلهم عبيك لا يعتد بهم وثارت عن ولا لير **قوله**
احياء اي يتبع بجها تهم فوجوده درجة وهدى وبور سيف وهم ورثة الانبياء واعلم
ان طالب العلم لا ينال العلم ولا ينتفع به الا بتعليم المعلم فاعلمه وتعليم الاستاذ وتوقيره
وقبل ما وصل من وصل الى الحديث وما سقط من سقط الا بترك الحزمة قال علي رضي الله تعالى
عنه انا محمد من علمني حرفا ان شاد باع وان شاد اعنق **ويجى** عن الخليفة هارون الرشيد انه
بعث ابنة الى الاصح ليعلم العلم والادب فراه يوما يتوسل ويضل وجليه وابن الخليفة
بصية المار فعاتب الخليفة الاصح في ذلك فقال انما بعثته لتعلم العلم وتوق به فلما ذل امره بان
يصب الماء باحدى يديه ويقل بالآخرى وجلك ومن تعليم الفاعل بتعليم الكتاب فينبغي طالب
العلم ان لا يأخذ الكتاب الا بطهارة والشيخ الامام محمد بن الحسين السري كان مبطونا في
ليلة وكان يكره ربه فتوضأ في تلك الليلة سبع عشرة مرة لانه لا يكره الا بطهارة وهذا ان
العلم نور والوضوء نور فزيد وار نور العلم به ومن التعليم الواجب ان يمد رجله الى الكتاب
ومن التعليم ان يجود الكتابية كتابا الكتاب ولا يقرط ولا يترك الى شيخ الاعضاء القسوة
وي ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه كتابا يقرط في الكتاب فقال له لا تقرط فقلت ان عشت
تدموا ان مت تشتم يعني اذا شئت وضعت بضلك تدمت بما ذلك ومن تعليم العلم
تعليم اخوانه في الطلب والتملق مذموم الا في طلب العلم فانه ينبغي ان يتعلم لا سقادة و
شكا له ليستفيد منها استرى من تعليم المتعلم **قوله** وقد قيل اي قال العلماء الجهد يورث **قوله**
العلم النافع **قوله** وسيلة الى متوسل به فعيلة بمعنى مفعولة **قوله** اي كل فضيلة اي كل شئ
فاضل عظيم كدخول الجنة وعلو الدرجة دنيا واخرى ورفعت الملوكة الى مجالس الملوك
فالجمل الثانية من جملة افعار الادب **قوله** الملوكة المراد به الحقير مطلقا **قوله** الى مجالس

الما ترون

الملوك وهذا من المشاهدة فان اكثر العلماء قد يكون من اناس لا يعبدون الله ولا رسوله ولا يقيمون
 فيه كحكم فرعون في بني اسرائيل فليسب العلم والقوى بصير ليرثه فلو علموا ان المراد ان يحاسب
 بحسابهم اي يجعل محاسبهم في الآخرة والاجتماع مع مراعات الادب **قوله** لولا العلم والادب
 لان العلم نور وهدي وقد علمهم الله تعالى الشريعة وجعلهم حفاظها والامراء قد جعل الله لهم السلطة
 على الخلق وجعل قضاء مصالح المسلمين على ايديهم فلو استقلوا بمقتولهم في الاجرام لصلوا واصلوا فاما
 او جرد الله تعالى لهم العلماء وصاروا لهم مرجعا في المحظورات ولا ينبغي للعلماء ان يتعدوا على الامير الامور
 الدنيا الثانية ويذل نفسه لغيره بل يرضى بما قسم له وان كان عنه حال صرفه في تحصيله ولا يجمل وينبغي
 ان يتقوا من الخيل قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان الخيل والاشيخ الامام الاجل من الامامة
 المحلولة فخير ما يبيع للكلوي وكان يعطي الفقهاء من الخلو فيقول ادعوا لابني ليرزقه الله تعالى
 العلم فيبركة جوده واعتقاده وشفقته وتقرعه لله تعالى ان ابنه ما زال وينبغي ان يشترى
 الكتابان كان ذا ثروة ليكون ذلك عوناً على التعليم وقد كان لمحمد بن الحسن رحمه الله تعالى ما كان كثير
 حتى كانه ثلاث مائة من الولا على ماله فانفق كله في العلم والعقود ولم يبق له ثوب نفيس
 فراه ابو يوسف في ثوب خلق فارسل اليه ثيابا نفيسة فلم يقبلها وقال لعلكم لا تعلموا ما يقبلها
 وان كان قبول الهدية سنة لما راي في ذلك من مذلة نفسه وقال صلى الله عليه وسلم ليس للمؤمن ان يذل
 نفسه **قوله** ان الشيخ في الاسلام الا واصل يدي رحمه الله تعالى جمع قشور البطيخ الفاء في مكان خال
 فاكلها فمات ذلك جارية فاخبرت بذلك مولاه فأتته فدعته فدعى اليها فلم يقبلها هذا
 وهكذا ينبغي لطالب العلم ان يكون ذا همة عالية لا يطمع في اموال الناس قال رسول الله صلى الله
 وسلم اياك والطمع فله فقر صاغر وكان الناس في الاول يتعلمون الحرفة ثم يتعلمون العلم
 حتى لا يطعمون في اموال الناس في الجملة من استغنى باموال الناس افتقر والعالم اذا كان طمعا
 لا يبيع حرمة العلم ولا يقول الحق وينبغي للمؤمن ان يرجوا الا الله تعالى ولا يخاف انتهي من القول
قوله فان الله تعالى ولا تتركوا الدين ظموا فتمسكوا بالدين لا تملوا وان تكونوا من بين الظهور
 نقية وضع الشيخ في غير محله وعرفنا التعدي لا مال الغير وعرفناه ووجه شري وسخ
 الحديث وميل لامتق من علماء الشيعة في هذا العلم تجارة يبيعونها من امرؤ زمانهم ربحا
 لا نفسهم لا ارجح الله لهم تجارة رواء ابن عساكر في تاريخه عن اشر وقواهم ثلاثة لا يركن اليها
 الدنيا والآخرة والسلطان والمرة فلا يصح معنى ليس بعيدا منه وورد شرار العلماء الذين
 ياتون الامراء وخيار الامراء الذين ياتون ابواب العلماء وورد صفات من الناس اذا اصابها
 صلح الناس واذ افسد افسد الناس العلماء والامراء وورد شرار الناس فاسق قرأه كتاب
 الله وتفق في دين الله ثم يذل نفسه لغيره اذا نشط فلكه بقوته ومجادلة فيطيع الله على قلب
 القائل والسميع رواء الديلمي عن ابن عمر قال سفيان في جهنم واد لا يسكنه الا القدر الزايرون
 للملوك **قوله** لا ورائهم عن بلائهم انه كان يقول ينظر احدكم الا شره فيستعذب الله تعالى منه
 وينظر الى علماء الدنيا المتصنفين الى الخلق المتشوقين الى الرئاسة فلا يمتنعهم وهذا الحق
 بالحق من الشرط ولا ينبغي ان يذل في طلب الدنيا فقد قال بعض المشايخ ما قدر لي انصفيك ان
 عيشة فاني لم يصفه غيرك فكل واحد رزق بالهز ولا تأكله بالذل واصله الخبر المأثور
 عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال لا يبرح جود ليل همك ما قدر يا نبيك وما لم يقدر لم يأتك ومن
 ذلك خبر علي ان صبرت جردت عليك المقادير وانت ما ذور وعن بعض الكبراء تركت الدنيا
 لعل غناها وسعة فائدها وخت شكاها ومعنى قوله لم تعلمنا العلم لغير الله فانه اذا
 يكون ان الله تعالى ان العلم ببركته حصل نصيبه ونصيبه الهل وانصرفت النية عن هذا
 المطلوب لاما هو اعلامه وارفعه في بعض الكتب السابقة يا بني اسد ابل لا تقولوا العلم
 في السماء من ياتل به ولا في حوز الارض من يفتقد به ولا من وراء البحار من يعجز بآله به

العلم سجية مجبوبة فلو لم تادبوا بين يدي باداب الروحاني وتخلقوا الى باخلاق الصديقين اظهر
 العلم في قلوبكم انتهى ذكره فلا يخفى خاري في الرسالة التي تتعلق بالعلم والامراء **قوله** وانما
 العلماء من جملة القليل اي وقيل انما المراد بالعلم وليس المراد حكاية صنعة بل المراد النقل فقط
 والمراد بالعلم الشرعي **قوله** لا راي في اي صاحب والمراد المتصفون به والجواب والمجرب متعلق بولاية
قوله ولا ية اي اشارة الى سبب اعادة على الخلق لبيهم بالمأثورات ونهيمهم عن المنهيات **قوله**
 ليس لها عزل اي من سلطان ونحوه فالمراد العلم المصطبى بالعمل واما المجرب عنه فهو معزول عنه
 ومجرب وهو عليه تجر في الباطن وان كان في ظاهر الدنيا له بعض ديار **قوله** ان الامير في
 مقام العلة لما قبله وامير فعيل بمعنى فاعل **قوله** عينة عينة الحركات الثلاث **قوله** عزله اي
 عزل الامير والضمير راجع للامير لا بالمعنى الاول فلهذا استخدمه فالمراد بالامير الاول العالم
 والمراد بالضمير الامير الذي يعزل من منصبه والمقصود بذلك اثبات دوام الامارة لا يجمع ان
 امارته العالم انما هي عند عزل امير الولايات ويجعل ان يكون الضمير راجعا للامير الاول والمعنى
 انه اذا كان الشخص العالم امارته فتركت منه امارته الحكم لا تخرج عنه امارته العلم لان سلطان
 العلم وقبلة ثابت له لا يتغير عنه اصلا فهذا هو الامير حقا لا الامير من يزول عنه هذا الام
 اصلا **قوله** ان زال سلطان الولاية عن الامير غير العالم على الدوام او عنه على الشا والمعاد
 ولاية السياسة والسلطان العقوة اي زالت قوة ولاية **قوله** فهو في سلطان وفعله اي قوة
 وفعله والضمير في فعله للشخص المتصف بالعلم **قوله** تعلم العلم اعم من ان يكون من الكتب
 للمؤثوق بها او من افواه المشايخ **قوله** يكون فرض عين قال في تعليم المتعلم اعلم بانه لا يقتصر
 على كل مسلم طلب كل علم بل يقتصر على طلب علم الحلال كما يقال افضل العلم علم الحلال وافضل
 العمل حفظ الحلال ويقتصر على المسلم طلب ما يقع له في حال كان فانه لا بد من الصلوة
 فيقتصر على علم ما يقع له في صلوة بقدر ما يؤدى به فرض الصلوة والثاني ربح ثقتنا الله تعالى
 به لم يذكر الواجب وقال في التعليم ايضا ويجب عليه بقدر ما يؤدى به الواجب لان ما يتوسل
 به الى اقامة الفرض يكون فرضا وما يتوسل به لاقامة الواجب يكون واجبا **قوله** وهو فرض
 العين **قوله** بقدر ان التعلم بقدر ما يحتاج له بينه اي يحتاجه وما هو صلوة والدين نعم الصور
 والزكاة ان كان له مال في الحج ان وجب عليه والبيع ان كان يبيع في كل من اشتغل بشيء
 منها يقتصر على علم التجار عن الحرام فيه انتهى من التعليم **قوله** وفرض كفاية اختلفت
 الا فضل من الفرضين والمعتمدان العين لتكثير مجموع وفرض الكفاية اذا قام به البعض
 في بلدة سقط عن الباقي فان لم يكن في البلدة من يقوم به اشتركوا جميعا في المأخذ فيجب
 على الامام ان يامرهم بذلك ويجبر اهل البلدة على ذلك انتهى من التعليم **قوله** وهو ما
 زاد اي تعلم ما زاد قال في التعليم واما حفظ ما يقع في بعض الاحايين ففرض على سبيل الكفاية
 قيل ان علم ما يقع لنفسه جميع الاوقات بمنزلة الطعام ولا بد لكل واحد من ذلك وعلم
 ما يقع في بعض الاحايين بمنزلة الدواء ويحتاج اليه بعض الاوقات اه **قوله** تنفع غيره اي
 من الجهاد وانما زهد من المبالاة فلا بد من شخص يقوم بذلك اذ لو تركه لضرر الناس **قوله**
 ومنه وباء سجيما **قوله** وهو التجار التوسع **قوله** في النعمة اي سواء كان لنفع غيره او لاد
 كطالعة المسائل التي لا يقع للعامة **قوله** وعلم القلب اي علم الاخلاق وهو علم يعرف به
 انواع الغضائ وكيفية اكتسابها وانواع التذليل وكيفية اجتنابها اه قال الجلي وهو عطف
 على التجدي فيكون منه وباء **قوله** في التعليم وكذلك يقتصر على علم احوال القلوب من القول
 والالمانية والخشية والرضا فانه واقع في جميع الاحوال **قوله** العلم لا يخفى على
 احده قال وكذلك يقتصر في الاخلاق معرفة نحو الجود والنجى والبراة والكبر والتواضع
 والاستاذي والتقدير وغيره فان النجى والكبر والجهل والتقدير حرام ولا يمكن التحذير عنها

الا بعلمها فكل ما يقضاهما انتهى **والحاصل** ان علمه التحد عن المحرم فرض كما استفيد
 من ذلك لا مندوب والقد نقلنا اعلمه من عطفه على الفقه فيكون المندوب هو التحريم
 فيه **قوله** الفلسفة هو لفظ يوناني وتعريبه الحكم البهية اي مربية المظاهر فاسدة
 اليها طين كالقول بقدر ما تعلمه وغيره من المكلفات المحترمة **قوله** والشعبه هي افعال مجببة
 مرتبة على سعة الحركة وخفة اليد كان يومئذ الناس حرق الشائ وتقطيع الخيل لم يجز
 ممتدا كان لا يقطع فربو من المحرمات والا مول الباطلة **ويظهر** من ذلك حرمة التفريخ
 عليهم لان الفرجة على المحرم حرام ونقل الشارح في المحرمات الى عن الشافع فقال عنه
 الشافع المابقة بالافقار والطير والبق والسباع والصولجات والبهائم والسنن
 ورمح الخيل واشالته باليد والشباك والدخول على رجل ومعرفة ما في يده من زوج او فرد
 واللعب بالخيالة وكذا يحل كل لعب خط لما ذقه قلب سلامته كرم لرام وصيد في بيته ويحل
 التفريخ عليهم حينئذ وحديث حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ان سماع الاغاني في الغرائب من كل
 ما لا يثبت كذب به بقصد الفرجة لا الحجة بل وما يثبت كذب به كمن يقصد ضرب الامثال والمواظ
 وتعليم نحو الشجاعة على السنة كخواديين او حيوانات ذكره ابن حجر انتهى **قوله** والتنجيم وهو
 علم يعرف به الاستدلال بالمشكلات الفلكية على المواد السطوية او حلقه كان يقول المنجم ان
 كسفت الشمس شهر كذا كذا يحصل في الارض غلا او رما او سيف وما ينسبون من الجفر لادام على
 فهو كذب لا اصل له والتنجيم بالمعنى الذي ذكره المحقق لا شدة حرمته وقد قال في التعليق وعلم النجوم
 بمنزلة المرض فقله حرام لانه يضر ولا ينفع والعرب عن فضله الله وقدره غير ممكن فينبغي لكل
 مسلم ان يشغل في جميع اوقاته بذكر الله تعالى والدعاء والقرع وقراءات القرآن والصدقات ويترك
 الله العفو والعافية في الدنيا والاخرة ليعصونه الله تعالى عن البلاء والافات فان من رزق العلم
 لم يحرم الا حابة فان كان البلاء مقدر المصيبة ولا محالة ولكن يستد الله تعالى ويرزق المصيبة
 دعائه الله الا اذا تقدم من النجوم قدر ما يعرف به القبلة واوقات الصلوة فيجوز ذلك **وهو**
تنبيه لم يذكرنا مع علم الطب وقد ذكره في التعليل فقال واما الطب فتعلمه يجوز لانه سبب
 من الاسباب فيجوز تعلمه كسائر الاسباب وقد تدوى الى صحة العلم وهو على رضى الله
 تعالى عنه انه قال العلم علمان علم الايمان وعلم الادب وعلم الفقه للادب وعلم الطب للادب
اه قوله والرمي هو علم بهروب اشكال من الخطوط والنقط بقواعد معلومة تخرج حروفا تجمع و
 يستخرج جمل دالة على عواقب الامور **وقد علمت** انه حرام قطعاً واصلاً لا ريب في **قوله**
 وعلم الطب بعين تنبيه الى الطبيعة والقياس علوم الطبيعة قال الحيد العلم الطبيعي علم
 حيث فيه عن احوال الجرم المحسوس من حيث هو معروض للتغير في الاحوال والنبات فيها **اه قوله** والسم
 هو علم يستفاد منه حصول ملكة نفسانية يقتدر بها على افعال غريبة لاسباب خفية اه حليم وهذا
 باعتبار بعض اقاصمه وهي ثلاثة فرض وحرام وحائز فاذا نقل السحر لرب السحر اهل الحرب فهو
 فرض واذا نقله لغيره بين المراه ونجها فهو حرام واذا نقله ليؤلف بين المراه وزوجها فهو
 حائز كذا في المحيط كذا يحل بعض الفضل وقوله فاذا نقل السحر لرب السحر اهل المراه ونقله بغيره
 وفيه انه ورد في الحديث انه من السحر بوزن عنيه وهو ما يفعل ليحبب المرأة لزوجها **قوله** والكهانة
 هي استخدام بعض الشياطين للاتيان بالاخبار **قوله** المنطق الظاهر ان المراد به المختوب شبه
 المعتزلة الزائفة حتى يكون دخلا في الفلسفة والآثار وذكر قواعد وضوابطه وجزءه ليس
 من الفلسفة في شيء بل قال بعضهم هو معيار العلم ومن لم يعرفه لا يوفق بعلمه **قوله** ومن هذا
 القسم الى الحق **قوله** علم الحروف **يتم** ان المراد به الكاف الذي هو اشارة لا كيميائية ولا شدة حرمته
 لما فيها من ضياع الاموال والاشتغال بما لا يفيد **ويتم** ان المراد به جميع حروف منها دالة على
 حركات ويحتمل ان المراد علم اسرار الحروف باوقاف لا استقراء وغير ذلك **قوله** والموسيقى بكسر الهمزة

علم

علم يعرف به انقضاء ايقاعه واحوالها وكيفية تأليف الالحان واجداد الالات كالعود واول من اخترع
 الفارابي وحرمة لعدم فائدته والاشتغال بما لا يفي **وقد علمت** من ذلك حرمة اتخاذه حرفة
قوله ومكرها بعد كراهة التحريم والتزيب والمكر المصنف بينهما **قوله** وهو شعاع المولدين
 اي علم اشعار المولدين كاي نواحي وغيره وتلد من ولد بين العرب وليس منهم والمراد بذلك
 الاطلاع على دواوينهم ونوا ورواقتهم مع محبيهم وذكر القدر والحدود والحدود والحدود
 والحدود وذلك من المكره تحريماً **قوله** من الغزل ذكرنا وصاف المجهوب وفيه القاموس
 مغازلة الناس بمجادتهم والاسم الغزل محركة وكقصد والتغزل التكلف له **قوله**
 والبطالة هو من عطف العام على الخاص اي علم البطالة اي علم ما يكون سببا في البطالة اي علم
 يفي والاشتغال بما لا يفيد كالموالاة والذوبية ومثل ذلك اذا لم يشتمل على ذكر ما تقدم
 يكون سماعه والاشتغال به مكرها وتزيبها والله اعلم **قوله** ومباها اي مستوى الطرفين
 اي فعله وتركه على حاسوب **قوله** كاشعاده اي المولد بين والتقييد بالمولد بين لان الغالب
 في كل منهما ما ذكره خلاف كلام العرب فانه قد يشتمل على حكم **وقد روي** عن ابن عباس سماع كلام الشعراء
 كثيرا للاستدلال على الفاظ القرآن وفهم كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم **قوله** لا تشغف فيها بغير السمع المسموعة
 وسكون الى المسموعة والرق والجرال والمراد الكلام المشتمل على **قوله** ثم نقل الى الشيخ رتبة الاشياء والنظام
 وقد ذكرها المنهج وظلته المقصود منها وخلاصتها **قوله** ان الفقه هو ثمره الحديث لان الحديث مشتمل
 على الاوامر والنواهي وهو الفقه عينه لاسبابها اذ هو الفقه بما فيه من معرفة النفع واليها وما
 عليها وانما ذكر ذلك من المسألة لانه هو المقصود وما يتعلق بما يخص فيه وفيه الملازمة استعادة شبه الحديث بالشمج
 بجامع الاستدلال على طريق الاستدانة المكنية والتربية الاضافة **قوله** وفيها اي الاشياء من الفوارق ايضا فنقول
 عن اول شرح البهجة للغة **قوله** كل انسان اطلق سلبا كان او كافرا لان العبرة بالخواتم كانه الحديث وان
 احد كره جعل يمل اهل اللغة **قوله** لاي ما اخل في الاخرة **قوله** وبه لا يعلم ما اراد الله ايقاعه في الدنيا
 حال حياته **قوله** لان الادلة مصدر مراد به اسم المفعول اي مراده **قوله** غير مصدق في اسم المفعول اي
 مقبيل عفا **قوله** الا فقرا استثناء من فاعل لا يبعد ونظرا المراد بالفقرا هل المراد ما بعد الغنية اصطلاح
 الفقرا حتى يشغل من يحفظ ثلاث فروع او المراد به الغنية عند الاصول وهو المحقق والظاهر ان المراد بالاشتغال
 به لا من يحفظ الفروع القليلة **واقول** هذه النتيجة انما تتم ان لو قلنا ان اطلاق الفقه في لسان الشيخ على
 هذا فقط كيف وقد وقف في تقريره اختلاف كثير حتى حمله الفقهاء على علم الصوف ونسب الله تعالى من فضله
 ان يجعله واحبا من اولادهم الخيرة في الدنيا والاخرة **قوله** غير الانبياء واما ههنا فقد علم ذلك لثبوتها
 وذلك ان سلب المصنوع كان نقله الشعراء في ثلثة لغتين **قوله** فانهم علموا على الاستثناء **قوله** ارادته
 اي متعلق ارادته وهو الخبر او اطلق المصدر وارا داسم المفعول **قوله** متعلق بعلم اي علمه بسبب
 هذا الحديث **قوله** للصدوق اي اذ قيل يصدق فيما يسمع منه **قوله** من يرداه بدل من حديث فالجمله في محل حيث
قوله وفيها اي الاشياء من الفوارق ايضا فنقول عن المقصود **قوله** كل شيء من الحلال والحرام والكذب قال الله
 ليس الصادقين عن صدقهم **قوله** ان العلم لا يسلخ عنه **قوله** لانه اي الله تعالى **قوله** طيب من نيت امره بلا
قوله كيف يسلخ عنه استفهام انطاري بمعنى النفي اي فلا يسلخ عنه **قوله** هذه العلة لا تقيد المدعى لانه الحقيقة
 كل خير سواء كان علما او غيره فطلب الزيادة من ذلك في الشئ وان لم تكن هذه الالية دالة عليه ومع ذلك يسلخ
 عن وقال ابو السعود فيه نظرا ودراسة الشبهة لا تزول قدما عبيد يوم القيمة حتى يسلخ عن اربع عن عمر فيما
 افناه وعن شبابة فيما ايلاه وعن ماله من ارباب اكتسبه وعن علمه ما اصابه فيه حموى وفي الحديث والقرآن حجة
 لك واعليك اي من جرته العمل بما علمه او بعده **وبالحكمة** فربما هي العبارة غير مسكنة لا يقال ان قوله
 الا العلم اي الاطلب العلم والاخذة اسبابه لا نقول طلب كل خير كذلك نفي يقال ما مانع ان يسلخ طلب
 هل يصح بطلبه في الجرم من نفسه او نفع الجرم او الرأ والتصرف به وجوه الناس اليك او القامد بالسفها
 ويدل لذلك الحديث من طلب العلم ليجي الى به السفها **قوله** وفيها اي الاشياء عن اخر المصنع **قوله**

مآذره الشيخ نفقاسه
 ومحبها التي قصودها

عنه ابيع في كثرة استخراجه المالك والافان في دفعه الله تعالى عنه فقيه مجتهد قبل ورواه لا بغداد وكيف
استفيد الاجتهاد المطلق ممن ليس كذلك هو المراد والمنصحين في هذا المقام وما اجاب به هو عن
قوله والله ما صارت فقيرها الا بكاتب محمد بن الحسن من ان المعنى ما احدثت بصيرة في الفقه الا
بذلك هو الجواب لما عن هذه العبارة **قوله** حيث قال الحنفية للتعليل **قوله** من اراد الفقه الى
تعليمه **قوله** فليعلم ما صوابه حنفية انظر هل يخص به الموجودين في زمانه او بعد **قوله** والله
ما صارت فقيرها الى ما احدثت عليها بفروع الفقه **قوله** الا بكاتب الاسباب قد عني على كتب محمد بن الحسن
قوله هذا العلم الى علماء الفقه نذكرهم ان المراد بالعلم الملكة او الادراك والقواعد والضوابط
قوله فوقنا اعلمنا **قوله** يدرجنا في اي منزلة في الدنيا جيبات والديج يستعمل في
العلوم والدرجات في السفل والدرجات في العلو ودرجة السبق ودرجة المشيئة عليه او درجة فقا
حاجات المسلمين بالقضاء لان ابا يوسف **قوله** القضاء وعدل **قوله** فابو حنيفة اي فابو حنيفة
قوله هيبت اسم فعل اي بعد ما كان عني وعن ابي يوسف **قوله** في اعلا عليتين اسم لاعلا الجنة
اي هو اعلا مكان في الجنة وكونه في الاعلا بالنسبة اليهما لا مطلقا لان الانبياء والصالحين
ارفع درجة قطعا واما الدعاء فتجوز الترتيب اجعل مع النبي فيحصل ان المراد في الاجتماع والاشارة
لا في الدرجة والمنزلة ومنه قوله **قوله** فاولئك مع النبي والصدوقين اه **قوله** كيف استغفروا
انكاركم بجمع النفع اي كيف لا يعطى هذا المكان الاعلى **قوله** وقد الوالد لخال **قوله** يومئذ العشاء
الاخيرة كما في مقدمة الفهرست **قوله** اربعين سنة قال سعد بن كدام اثبت ابا حنيفة في مسجد
فرايته يصلي العشاء ثم يجلس للناس في العدة حتى يصلي الظهر ثم يجلس في العشاء فانما يصلي العشاء
جليل المغرب فاذا صلي المغرب جلس في العشاء فاذا صلي العشاء دخل البيت فقلت في فقه هذا
الرجل في هذا الشغل حتى يفرغ المطالعة لا ثمة ههنا فلما ههنا السور خرج الى المسجد فجلس
للصلاة الا ان طلع الفجر فاجلس في العشاء ثم يجلس في العشاء ثم يجلس في العشاء ثم يجلس في العشاء
للسنة الظاهر ثم في العشاء ثم في العشاء ثم في العشاء ثم في العشاء ثم في العشاء ثم في العشاء
فجعل كمنه في يومه حتى اذا صلي العشاء فقلت ان الرجل قد ينشط الليلة والليلتين فتعاهدته
فجعل كمنه في ليلته فلما اجلس فقلت في فقه لا لا زمنة لان يموت او يموت قال
فلا زمنة في مسجده قال ابن ابي عمير بلغني ان مسجرات في مسجده حنيفة في سجوده رضى الله
عنه رضى الا بزر وسال حفص بن غياث رضى الله عنه ابا حنيفة ما الذي قواه على الطاعة فقال
ان دعوت الله باسمائه على حروفه باثنا عشر وقد ذكر الدعاء في المقدمة الفهرستية او قال
السيوطي في تبيين الصيغ روى الخطيب عن حفص بن عبد الرحمن قال سمعت سعد بن كدام يقول
دخلت ذات ليلة المسجد فرائت رجلا يصلي فاستحييت قرأته فقرأ سبعاً فقلت بركع ثم قرأ
الثالث ثم النصف فلم يزل يقرأ القرآن حتى ختمه كله في ركعة فنظرت فاذا هو ابو حنيفة
وروى عن خارجة ابن خارجة بن مصعب قال ختم القرآن في ركعة اربعة من الائمة وعندهما
ابا حنيفة **وروى** الخطيب عن يحيى بن نصر قال كان ابو حنيفة رُبما ختم القرآن في شهر رمضان
ستين ختمه **وروى** الخطيب عن حماد بن يوسف قال سمعت اسد بن عمر يقول سمعت ابو حنيفة
فيما حفظ عليه صلوة الفجر يوضوء العشاء اربعين سنة وكان عامة الليل يقرأ جميع القرآن في ركعة
واحدة حفظ انه ختم القرآن في الموضع الذي توفي فيه سبعين الفمرة **وروى** الخطيب عن حماد
بن ابي حنيفة قال لما مات الى سألنا الحسن بن عمار ان يتولى غنكه ففعل فلما غنكه قال يرحمك الله
ونفكر لك لما طر منذ ثلاثين من بعدك وفضحت القراء **وروى** الخطيب عن ابي يوسف قال بينما
انا اشي مع ابي حنيفة اذ سمعت رجلا يقول لرجل هذا ابو حنيفة لا ينام الليل فقال ابو حنيفة
والله لا يجتث الناس على ما فعل وكان في الليل عاده صلاة ودعاء وتضرعا اه **قوله** ولها
اي لرواية في المنا **قوله** فقه مشهورة ذكرها العلامة الحافظ النجاشي في المطبع وهي ان الامام

ما سئل ولم يتوسد عليه بالليل منذ اربعين سنة فقد اتعبت

19 رضى الله عنه قال رايت وب العزة في المنا منقها وسعي مرة فقلت في فقه ان رايت تمام المنا منقها
سألته بم يتجوز الخلايق من عذابه يوم القيمة قال فرأيت سبحانك وقتاً فقلت يا رب عز جارك وجل
فناؤك وتقدس اسمائك بما يتجوز عبادك يوم القيمة من عذابك فقال سبحانك وقتاً من قال
بعد العزة والنسخ سبحانك الا بك الا بد سبحانك الواحد الاحد سبحانك الفرد الصمد سبحانك ذا الجلال
يلو عذابه من سبط الارض على ما يجمع سبحانك من خلق الخلق فاحصا هم عدد سبحانك من قسم
الرزق ولم ينس احد سبحانك الذي لم يتخذ صاحبة ولا ولدا سبحانك الذي لم يلد ولم يولد ولم
يكن له كفوا احد سبحانك عذابه اه **قوله** تجتة الكعبة اي خدمة الكعبة ولا يكونون الا من بيتي شيبه
لنقله مع الله عدم لشيبه جدهم خذها اي مقايح الكعبة خالدة بالده **قوله** في الدخول اي في الدخول
والعوض المضاف اليه اي في دخوله **قوله** على ظهرها قال الحلي في آخر الحاشية اه وذكر
الشربلالي ونقله ابو السعود في شرح منه ان الشرايح افضل من نصب القديسين وتغيير التراجيح
ان يعقد على قدمه وعلى الاحدى مرة اخرى وهذا هو محل ما نقل عن الامام حين دخل الكعبة
فصلى ركعتين بجميع القرآن واقفا على احدى قدميه في الركعة الاولى وفي الثانية على قدمه الاخرى
اشترى **قلت** وبعيد هذا الاحتمال القبيح بالظن وبغيره وهو صاحب دقة الاسرار نقل
عن الغني المعنوي انه لا يقف على رجل واحد في الفرائض لا يكرهه بغيره عما في الفقه قل
فيجوز اه وعليه فيجوز ان يكون الضمير في ظاهرها للجمع فالاول وللبيروني في الثانية **قوله**
وتاجار به اي سألته **قوله** وقا لي عطف تقريظا جارا اليه مناديا منصوبا حذف منه
اداة النداء **قوله** الضعيف عن القيام باداء ما بين يدي لجنا بك **قوله** حق عبادتك من اضافة
الى الموصوف اي عبادتك الحق التي تليق بجلالك بل هي بقدر ما في وضعه **قوله** لكن عرفك استند
على ما يتوهم ان عذابه عبادته حق العبادة نشأ عن عدم المعرفة والمراد انه عرفه بصفاة الدالة
على كبريائه وحجده واستحقاقه دوام مشاهدته ومراقبته وليس المراد معرفة كنه الذات والصفات
فانه من المتعذلات **قوله** حق معرفتك اي معرفتك الحق اي التامة الثانية **قوله** ذهب من
الجنة اي اجعل نقصان الجنة هبة لكما معرفته والمعنى انه وان لم يستحق الاكرام لنقصان الجنة
فاكرمه تقضيا لكما المعرفة اي اجعل هذا مكفرا بهذا ومقابلا به **قوله** ها تف هو متكلم بسمي
صوته ولا يرى شخفه **قوله** من جانب اي من ناحية من نواحي الكعبة المظهرة والظاهر ان ملك يستلم
عن الحق فبادرك ومقابل **قوله** قد عرفتنا اي بصفاة **قوله** غفرنا لك اي سترنا عيبك ما عهد
ما يقدر به بالنسبة لبقائك **قوله** ممن كان على مذهبه بيان لمن اتبعه وهذا التقيد حسن والمراد
بمن على مذهبه الاخذون باحكام مذهبه خلاصتها وخصايتها وواجبها وسننها وعقودها
وقد وافق السنة والكتاب والمذنب وليس المراد ان من قال لا حنيفة غفر له **قوله** الى يوم القيمة
متعلق بقوله ولمن اتبعك اي غفرنا لا شيئا عليك طائفة بعد طائفة الى يوم القيمة **قوله**
وقيل لا في حنيفة ذكر في التعليم هذه العبارة عن ابي يوسف في فصل السبق وعبارته ولهذا قال
ابو يوسف حينئذ لما ادركت العلم قال ما استكففت عن الافادة فعابحتك بالافادة ولا مانع
من تعدد هاتين قال قيل لا في حنيفة رضى الله عنه بما ذكرت العلم قال انما ذكرت العلم بالحمد
والشكر كما فرمت ووقعت على فقه وحكمة قلت الحمد لله فاراد علي اه **قوله** بالافادة اي
بالافادة الغير بما عني وما استكففت عن الاستفادة اي طلب الافادة من الغير فان صاحب
التعليم وسعت الشيخ الامام لاجل الاستاذ في الدين الكافي يقول كانت جارية ابي يوسف
امانة عند محمد بن الحسن الله تعالى فقال لها تحفظي من ابي يوسف في الفقه شيئا فقلت لا الا
انه كان يكره ويؤثر سهر الدود وساقط حفظ ذلك منها وكانت تلك المسئلة مشكلة على
محمد فارتفع اشكاله بهذه الكلمة فعملوا الافادة ممكنة من كل احد **قوله** ما فر وقع
التعبير به في مقدمة الفهرست وفي تبيين الصيغ العتيقة بمسهر ابن كدام **قوله** من جعله الى الامام

في حنيفته وفيه **قوله** ان لا يخاف اي من غوائل الدنيا والاخرة وتام كلامه وان لا يكون فرط في
الاحتياج لنفسه كما ذكر في المقدمة **قوله** وقال اي مسافر في المقدمة هذين البيتين
لا يجر يوسف حيث كان انشدنا الاستاذ الاديب ابو يوسف بقول ابن احمد رحمه الله تعالى
ونظيره عبارة الشرح انهما انشأ لهما فرالا ان يحمل قوله قال اي نقلا عن الفيل **قوله** فيه
الامام اي مدحه **قوله** حلي سمعني كان مبتدأ ومضاف اليه وما اعددته خيره وقوله اليه
اي بدل من قوله ما اعددته وهو على تقدير مضاف اي تدبر في تدبيره يدبر ويدبر عليه
قوله ثم اعتقد في **قوله** من الخيرات اي من افعال الخير والقربات **قوله** ما اعددته اي
ما هيئته وحصلته يوم القيمة متعلق بحبيب كذلك في هذا الرجز اي في الاسباب التي
توجب الرضوان يعني ان الامور كثيرة فلما كانت يقول يكفين من الاسباب الموجبة لرضوان الرحمن
هذا ان الشيطان وصاحب الدين البنية ومذهب النيران ويحمل ان يوم متعلق بقوله بعد ذلك في رضاء
الرحمن **قوله** وعنه اي وروى عنه في مدح الامام الاعظم **قوله** ان ادوم افتخر به حق كناه بالادوم
محمدا عليه السلام بفضل محمد عليه افضل الصلوة والسلام **قوله** وانا افتخر برجل من امتي المقصود من هذا
مدح ابي لهب لان كل بيت يفرح بالصلح بين من امته واهل الزهد والورع وليس المقصود انه ترد ادب ورجوع
بل انما في هذا مراد الكهان **قوله** اسمع نهارا قال في تبيين الصيغة في ذكر اصل الامام الاعظم قال الفيل
في تاريخنا نانا القاص ابو عبد الله الحسن بن عبد الله الصوري ان ابا نعيم ابراهيم المقرئ حدثنا مكرم
بن احمد القاص حدثنا احمد بن عبد الله بن شاذان المروزي حدثني ابي عن جدي سمعت ابا عبد الله بن ابي
ابن ابي حنيفة يقول ان ابا نعيم اسما عيل بن حماد بن النعمان المروزي من ابناء فارس الاحرار والله ما وقع
عليه رفق قط ولد جدي سنة ثمانين وذهب ثابت بجدي الى علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه وهو صغير
فدعا له بالبركة فيه وفي ذريته ونحن نرجو ان الله ان يكون قد استجاب ذلك لعل به في طائفتنا
اه قوله وذهب بجدي اه فيه ان عليا مات قبل الفيل من الهجرة وولد الامام سنة ثمانين من الهجرة
وبناء للشرح ان ثانيا ذكر الامام عليا في هذا ولذا روي بالبركة وله يذكر انه اخذ الامام معه **قوله**
هو براد امق اي المؤرخ امق بن ابي صالح بالهجر بجامع الاهداء في كل استعارة بالكنية والتمت امر كل ولا يجمع بين
طرفي التشبيه **قوله** يفخرون في اي على الملائكة **قوله** وانا افتخر به ان قلت ان الصلابة رضي الله عنهم
اجمعوا افضل من ابي حنيفة وطفا فم احق بالافتخار اجيب من حيث انه قد وجد في زمن انقطعت
فيه الصلابة وضعفت السنة بعض ضعف فكان وجوده في زمانه رحمة للخلق ونفع عظيم لمن حيث هذه
الجملة استحق هذه الخصوصية وهذا كما قالوا في سعيه جيل لما قد لجا ان قتل بسبعة عشر مرة وقت
بغيره لكل ثمان مرة واحدة مع انه قد قتل عبد الله بن الزبير وغيره من الصلابة افضل منه فكلها و
اجيب عن ذلك بما ذكرناه **قوله** من اخيه ال جسا ويحيى حيث انه يجيب لكونه تمتد الاوامر مجتبا
للمواج وليس ادا لا تباع لما راه ولا حب سموي او المراد حب الاتباع في المامورات والمنهيات
قوله ومن افضله اي سخط عليه وانه يقال بفضله افضله والاول افضله **قوله** الضياء المعقول هو
شيخ مقلدة القوي **قوله** موضع ان كتب على النبي عم **قوله** تعصب ال حية وانكا را الحق **قوله**
لانه اي فلا اقل من ان يكون ضعيفا لا موضوعا على ان الضعيف اذا اكدت طريقه ارتقى لاهربته
الحسن فربما يعني ان هذا الحديث حسن لكثرة طرقه **قوله** في مناقبه اي الجرجاني التي غيرها فيه **قوله**
الشارح امام عظيم رضي الله تعالى عنه كان يقول لا اعلم الخلفاء الذي اخذه الله في عالم الذر والار
لا ربي اولاد من هذا الوقت لما ان اخرجهم الله لا عالم الشهود والظهور **قوله** لكان اي وجبت
فكان تامة **قوله** انه مولى ضفوا الكونهم اكثر الامم عدا الله محمد ثم عليه عيسى عم **قوله**
مثل ابي حنيفة ان شخص علم في الدنيا ثم وبذل النصيحة **قوله** لما تقودوا اي لما صاروا يهودا اسمي اليهود
يهودا لكونهم يهودا عند قرانهم ان يهابوا ويقل لانهم من اولاد يهودا بن اسرائيل وهو يهودا
وم يقال هاد اذا تابوا وان اوجع من خير او شر وعكس نحو بذلك لانهم تابوا عن عبادة العجل

لا في هذه الحديث بل ان
مفسد اي بغيره فمفسد مع

وما لو ان الحق لا يبالى ورجعوا من الخيرات والشر وظلوا في اعتقادهم او مقرب يهوذا
بالدال المجتبه بن يعقوب اه لقائه **قوله** ولما تنصروا اي ولما صاروا نصارى سكونا في
لها ناصرة وقيل لدعواهم نصره عيسى عم وفي العبارة ان يشرع فيقول لما تنصروا اي
لانه موسى عم وقوله لما تنصروا يرجع لانه عيسى عم وهذه قضية شرعية والشوطية لا تقتضي
الوقوع كقوله عم لوعا شرا ابراهيم لكان نبييا وان المراد لو كان فيهم في زمن الفترة وظلوه
عن الرسل مثل ابي حنيفة وروى ابا هذا لاجبا رحمه الذين اختاروا الفريسيين واصفوا الاحكام غير
نعت النبي صلى الله عليه وسلم في اهل بيته لكان يشرعهم لا دين موسى وعيسى ومن دينهما الايمان بمحمد عم عند
الذين منبروا فيها وبدلوا بل كان يشرعهم لا دين موسى وعيسى ومن دينهما الايمان بمحمد عم عند
ظهوره في زمن موسى عم والله اعلم **قوله** ومناقبه اي مناقب الامام قال السيوطي في تبيين الصيغة
قد ذكر الامم ان النبي صلى الله عليه وسلم بشر بالامام مالك في حديث يوشك ان يفرج الناس اكبا والادب
يطلبون العلم فلا يجدون احدا اعلم من عالم المدينة وبشر بالامام مالك في حديث لا تشكروا
فربما فان عالمها بل طبا في الارض علما قول وقد بشر صلى الله عليه وسلم بالامام ابي حنيفة في الحديث الذي
المدحه ابو نعيم في الحديث عن ابي حنيفة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو كان العلم
بالشر والنفاق لكانت امة فارس واجتمع الشرا في ابي القاب عن قيس بن سعد بن عباد بن جهم في حديث
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو كان العلم معلقا بالثريا لكانت امة فارس وحديث
ابي حنيفة في صحيح البخاري وسلم بلطف لو كان الايمان عند الثريا لكانت امة فارس وحديث
وفي لفظ مسلم لو كان الايمان عند الثريا لذهب به رجل من ابناء فارس حتى يثب وله وفي صحيح
الطبراني الكبير بلطف لو كان الايمان معلقا بالثريا لكانت امة العرب لكانت امة فارس
وفي الطبراني ايضا عن ابن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو كان الدين معلقا
بالثريا لكانت امة فارس من ابناء فارس فلهذا الاصل صحيح يعتمد عليه في البشارة والفضيلة
وبسطة عن الخبر الموضوع انتهى والمناقبة جمع منقبة وهي الفضائل الحميدة فمن جعلها
رواه الخطيب عن ابي يحيى الحماني قال سمعت ابا حنيفة يقول رايت رؤيا فخرتني رايت
ان البشير قبر النبي صلى الله عليه وسلم فانتيت البصرة فاموت رجل يسأل محمد بن سيرين فقال
فقال هذا رجل يشرأخا رسول الله صلى الله عليه وسلم ولوى الخطيب عن ابي حنيفة بن مزاحم قال
سمعت عبد الله بن المبارك يقول لولا ان الله الخاشع باله حنيفة وسفيان كنت كسائر الناس
وروى الخطيب عن محمد بن عبد الجبار قال قيل للقاسم بن معوية بن عبد الرحمن بن عبد الله بن
مسعود رضي الله عنه انك ان تكون من علمان ابي حنيفة قال لعلنا اناس لا احد النفع من
مجالس ابي حنيفة وقال له القاسم كفا لي يعني اليه فلما جاد اليه لزمه وقال ما رايت مثل هذا
وروى روح بن عباد قال كنت عند ابن جريح سنة ثمانين ومائة وانا موات ابي حنيفة
فاسترجع ورجع وقال الى علم ذهب وروى الخطيب عن ابي الوزير المروزي قال قال عبد الله
بن المبارك اذا اجتمع سفيان وابي حنيفة فمن يقوم لها فتيها وكان يقول اذا اجتمع هذا
على شيء فذلك يعني الثوري واما حنيفة وكان يقول اذا كان احد ينسب لي ان يقول بربي
فاي حنيفة يقول بربي وقال عبد الله بن داود اذا اردت الاثار او قال الحديث فسفيان
واذا اردت تلك الدقايق فاوي حنيفة وروى الخطيب عن محمد بن سعيد الكاتب قال سمعت
عبد الله بن داود قال يجيب على اهل الاسلام ان يدعوا الى حنيفة في صلواتهم قال وذكر خلفه
عليهما السلام والفقه وروى الخطيب عن احمد بن محمد البجلي قال سمعت شادا بن حكيم يقول
ما رايت اعلم من ابي حنيفة وروى عن اسماعيل بن محمد الفارسي قال سمعت ابا ابراهيم
ذكر ابا حنيفة فقال كان اعلم اهل زمانه وروى الخطيب عن يحيى بن معوية قال سمعت يحيى
ابن سعيد القطان يقول لا تكذب الله ما سمعنا احسن من راي ابي حنيفة وقد اخذنا بأكبر

اقول وروى الخطيب عن سليمان بن الربيع قال سمعت علي بن ابراهيم يقول جالس الكوفي في حماريت
 اربع من ابي حنيفة وروى الخطيب عن علي بن حنيفة بن ابراهيم قال كان حنيفة بن ابراهيم شريفاً حنيفاً
 شيعت اليه ربيعة بن عمار واعلم ان في توبه كذا وكذا عيباً فاذ ايقنته بتمتع عيبه فباع حنيفة المتاع
 ونسب ان يتيقن ولم يعلم من باعه فلما علم ان حنيفة بذلك تصدق بمنع المتاع كله ما نقله الجلال
 رضي **قوله** من ان حنيفة من حنيفة وحنيفة من حنيفة في كتب من حنيفة في كتاب لم يستوفها بل هي أكثر
 مما جزم **قوله** بن حنيفة بن الربيع بن الحنفية بن مالك بن النضر بن كنانة كان ذكراً كان او انثى
 وتخصيص السبل بآب بن النضر والحنفية بآب بن النضر اصطلاحاً ومعظمهم نقلها عن اهل اللغة **قوله**
 محمد بن اي بن حنيفة **قوله** الانحصار انحصار الشيخ الامام وحنيفة بالخطا وعة للاشارة الى ان ذلك
 انحصار الله تعالى له **قوله** الامام هو المقدم على غيره ولا شك انه قد سبق الكل ففتح لهم الاجتهاد
قوله غيره ان غير سبط ابن الجوزي **قوله** من ذلك اي من الجندين والتأليف في من قبله كثير البعض منهم
 والبعض مبسوط **قوله** والى اصل الاصل امر ابي حنيفة وشانه في فقهه **قوله** من اعظم المعجزات لانه
 قد اخبره قبل وجوده بالاحاديث التي ذكرناها انما لما حلت عليه قطعاً بخلاف الجندين
 الاخيرين فان حديثه لا يشبهوا فريش فان علمها يملأ طباق الارض علماً حليماً على ابن عباس كذا
 حصل حديث عالمه ينسب على احد العلماء الذين كانوا بالمدية بخلاف هذا الحديث فان ليس كل
 الا ابو حنيفة واصحابه **قوله** بعد القرآن متعلق باعظم وليس المراد بالمعجزات حقيقة فان المعجزة
 ما اقترنت بالتجدي بل المراد بالمعجزات الكرامات التي اكرم الله بها امته لما تقدم من انه حفظ
 على الامة السنن والفقه ونحوهم وعلمهم **قوله** وحسبك كافياً واسم فعل يفتح بكيف والكاف
 فيه اسم او حرف خطاب **قوله** اشتبهت مذهبهم غير بالافتقار اشارة الى ان ذلك شبهة عظيمة
 لا تغفل وهذه الشهرة باعتبار بعض الاماكن او المراد بالاشتهار بين العلماء ولا عية سبق
 الاجتهاد ويحل ذلك قوله بعد ما قال قولاه **قوله** قولاً اي سوا غلب عليه اورد جمع عنه **قوله**
 الا اخذ اي قال به او اعتقده **قوله** امام من الامة الاعلام يحتمل ان المراد الامة اهل مذهب
 فالأخذ بمعنى الاعتقاد والعمل به حقيقة فان صاحبه وان خالف في نحو الفقه من المذهب
 لكن المني لغيره وانما يعتد به ويحتمل ان المراد الامة المذهب فالمراد بالاخذ الموافقة للاجتهاد
 لان المجتهدين لا يقلدوا مجتهداً **قوله** وقد جعل الله الحكم لا يحكم به الى التصرف بالشريعة واليك
 من زمانه والمراد ان ذلك فيهم وان كان في بعض البلاد دون بعض وليس المراد ان ذلك لا يكون
 الا منهم فليس في العبارة حصراً وقول الجليل ان اراد بالحق السلطة في رتبة وبعده بكثير كان
 الحكم للفقهاء من مذهبهم مذهب حنيفة في ذلك يمكن ان بعضاً من امرائهم كان يقول
 يقول النعمان والنعمان كان يقول يقول النعمان الخليفة الاعلى على ان يكون ان يقول ان النعمان
 الامام لابن عباس في نزل من الملائكة الاستفتاء والا فتدوا فقه في كثير كعدم توريث الاقارب
 الاستقامة الاقارب في المشرقة وكسقوط الاخت في الاكدرية وغير ذلك وصحة الاستفتاء
 في اليميني بالله تعالى والطلاق وغير ذلك فيكون الخليفة على مذهب في اغلب الاحكام وقوله
 بعد ذلك وان اراد القضاء فهذا غير مختص قد علمت مما ذكرناه ان الشرح لم يدع الاختصاص
 فهذا اسقط ايضا والله اعلم **قوله** من رتبته الى الامام **قوله** الايام الى ايام المؤلف والم اياما
 ايضا فان حواشي الانام في هذه الاخبار على مذهب الامام ابي حنيفة النعمان رضي **قوله**
 الى ان يحكم بمذهبهم اي ويستمروا في ذلك لان يحكم قال الجليل المراد ان يجتهد ويوافق اجتهاده منه
 على ان انش فقهه يقولون بموافقة اجتهاده للش في رضي اه اقول والذي ينبغي لطائفة
 الحنفية ان لا يتكلموا بهذه الالفاظ الموهمة فايها موهبة للشك فيهم بل ان بعض الحنفية
 يستنون الامام وينفون عنه الاجتهاد والاولى تجنيبه وتذكيره قاله صاحب الرضاير المرسلة
 عن صاحب الاشاعة وما نقله عن القاري فانه عظيم جداً ومنه لا كاذب التي كذبها بعض

الجليل بما بقا ولا حقا قال في الدخاير فاقته قال صاحب الاشاعة وقع لبعض جرائد الخليفة انه ادعى ان
 كذا من عيبه والحمد لله الذي هدانا لهذا لم يكن لهدانا له الا بالحنيفة رضي وذكره شيخ الطريق ببلد الرندي
 في تصنيفه شاع في تلك الديار وشذو فقه الشيخ على القاري المروني الحنفية نزيل مكة المشرفة
 رحمة الله تعالى على تاليف سماه المذهب المروني في مذهب المروني نقل فيه هذا القول وذكر
 عليه وقاسنيها وجرته في نقل كلامه هذا مختصراً فانه انما هو للفقهاء بقوا الى حنيفة فانه
 ما عطفون على نقول اطل من ههنا وان لم يتعلق بما لفقته قال رحمه الله تعالى ولقد عارضني
 في هذه القصة بعض مسئلة الفقهاء المذكورة من هو عار من الفضيلة بالكلية وابر نقل
 مما كتبه قفا الدفاتر بقطع بطلان حجة العقل القاصد ومع هذا فهو منقول من كتاب
 مجهول ثم ان ذكارة الفاظة ومبانيه تدل على بطلان معانيه وهما اننا ذكره بلفظ التجديد
 به علما حيث قال ولم يجلس ما عليه من الوبان وغيب الملك المتعال اعلم ان الله تعالى قد خص
 ابا حنيفة بالشفقة والكرامة ومن كراماته ان الخضر عليه السلام كان يجي كل يوم وقد
 الصبح ويتعلم منه احكام الشريعة لا حنيفة بل في ابي حنيفة تأييداً الخضرية قال الجليل
 ان كان لا عندك منزلة فاذن لاي حنيفة حتى يعجز من القاري على حسب عادته حتى اعلم
 شرع محمد صلى الله عليه وسلم على العالم يحصل في الطريقة والحقيقة فتدري ان اذهب الى قبره
 وتعلم منه ما شئت الخضرية وتعلم منه ما شئت كذا كذا الحنيفة وعشرين سنة اخرى حتى
 تمام الدليل والا قويل ثم ناجا الخضرية وقال الجليل ما ذا اذنع فتدري ان اذهب الى صفا ذلك
 واشتغل بالعبادة الا ان ياتيك امرى لان قال شذو المدة ظهر في المدينة ما ورثا ب
 وكان اسمه ابو القاسم القشيري وكان يجزمه ويحترمها فانه في وقت من الاوقات
 لاهه يا امامه قد حصل الحرص على طلب العلم وقد قال على كرامته وجهه من كان في طلب العلم
 كانت الجنة في طلبه فاذن له حق اذهب الى بخاري واتقوا العبد فتفكرت والدة وقالت ان
 له اعطه الا ان يكون ما نفعه للخير وان اذنت له لدا صرح على فراقه فلم يكن لها به حتى اذنت
 له فودع القشيري امه وعزم على السفر مع صاحب شاب لم يطلب العلم ففقدت امه على
 الباب باكية حزينة وقالت التي التي شهد الى حرميت على نفع الطعام ودخول المنزل ولا اقوم
 من مقام حتى ارى ولدي فمض القشيري وصاحبه حتى نزل منزلاً لياكل فيه طعاماً فقرا القشيري
 ليقتض الحاجة فتكون ثياباً بيضاء فقال لصاحبه اذهب انت فاني اريد ان ارجع المنزل فاني
 اخاف ان تصيب النجاسة بحمي في المنزل الثانية فتعودي عند والدتي اولا ورجع لاهه وكانت
 قاعدة على الباب مكانها التي ورعت اجراها فيه فقامت ونصا فحت مع ولدها وقالت الحمد
 لله فامرا الله الخضر عليه السلام ان اذهب الى القشيري وعلم ما فعلت من ابي حنيفة لانه
 ارضى الله فانه الخضر على الى القاسم وقالت انت انت اريدت السبل لاجل طلب العلم وقد تركته لربي
 امك وقد اسرى الله تعالى ان يجيبك كل يوم على الدوام واعلمك فكل يوم يجي اليه الخضر
 حتى تلت سنين حتى علمه الحقايق والذائق ودلائل العلوم وصار مشهوراً ودهوداً وقرية بقرية
 حتى صنف الكتاب وصار صاحب كرامات وكثير من يدعيه وكان له من يدعيه
 من يدعيه لا يفرق الشيخ فقه الشيخ الف كتاب من معارفه ووضعه في الصندوق واعطى ذلك
 للمريد وقال قد بدلت امر فاذ هب وارر هذا الصندوق في جيوبك فحمل المريد الصندوق وخرج
 من عند الشيخ وقال في نفسه كيف ارجع معشقات الشيخ في الماء كمن اذهب واحفظ الكتب
 واقول للشيخ رمتها وحفظ الكتب واما للشيخ فقال رمتها في الماء فقال الشيخ
 ومارميت في تلك الساعة من العلامات قال ما رايت شيئا قال الشيخ اذهب وارر الصندوق ووقد
 المريد لا الصندوق واما ان يرميه فلم يرض عليه فخرج الى الشيخ مثل الاول فقال الشيخ ارميته
 فقال نعم قال ومارميت قال لا رشيها قال الشيخ ما رميت فاذ هب وانهم كان راسخاً الله

وقد اعلم ان القاري في حاشيته
 في تصنيفه

نقل ولا يتركه من هذا المريد وروح العند وفيه من الماديد واخذ الصدوق فقال له المريد من انت فقال وهو الماديد والوكلت ان احفظ امانة الشيخ فرجع المريد الى الشيخ فقال له ارميت الصدوق قال نعم قال وما رايته قال المريد رايته لما قد انشق وخبرته منه يد واخذ الصدوق وقد ضرت مني في ذلك قال الشيخ انسى ذلك انه اذا اقتربت القبة وخرج الدخان ونزل عيسى من بيت المقدس فيضعه الا يجمل بجنبه ويقول ابن الكتب الحمد لله وقد امرت الله نقل ان احكم بكم بكنه ولا احكم بما لا يجمل فيطوبون الدنيا ويطوبون البلاء فلم يوجد كتاب من كتب الشيخ في هذا الحديث فيقول عيسى ثم ويقول الحق بماذا احكم بين عباد الله ولم يوجد غير الا يجمل **في الجواب** جبريل عموه ويقول لم قد امرت الله تعالى ان تذهب الى جحيمك وتصل ركعتين بحجته وتنادي يا امين صدوق يا امين الصدوق في سائر الصدوق وان عيسى بن مريم وقد قتلت الدخان فيه هب عيسى عموه لا يجيئون ويصل ركعتين ويقول مثل ما امره جبريل عموه فيشق الماء ويخرج العندوق فيأخذها ويضعه في جحر قمره والكتاب فيجيب الشيخ بذلك الكتب **ثم يسأل عيسى** جبريل عموه بما قال ابو القاسم هذه المرتبة قال برضا والحمد لله **نقل** من كتاب انيس الجلب قال الشيخ على القاري ولا يخفى ان هذا مع ركاكته ولحنه كلام بعض المريدن الساعين في فساد الدين اذ في الخبر الذي نقل الله في حقه عبدا من عبادنا اتيته دجاجة من عندنا وعلمنا من لدنا علما وقد نقلته من موسى عموه كيف يكون من جهة كلامه في حنيفته ثم عيسى عموه وهو من اول العزم يأخذ احكام الاسلام من تلميد تلميذ له حنيفته وما اسرع فخره بالتميز حيث اخذ من الخصبة ثلاث سنين ما نقله الحنفية ثلاث سنين سنة **والجواب** منه ان ابو القاسم القشيري ليس معدودا في طبقات الحنفية ثم العج من الخبر عموه انه اذ ركب النبي صلى الله عليه وسلم ولم يتكلم منه ولا من الصحابة كما كرام كعب رضي الله تعالى عنه باب مدينة العلم واقضى الصحابة وزيد رضي اقرضهم ولا بن كعب رقيه اقراهم ومعاذ بن جبل رضي اعلمهم لا الخلا لخدمهم ولا من عظماء التابعين كالنعمان السبعة وسعيد بن المسيب المدينة وعطاء بن يعلو والحسن البصري ومكيون بالشارع وقد رتب بالجملة بالشرعية حتى تعدوا له اربعة عشر عمرا لم حنيفته قال فربما لا يخفى بطلان ما على العقول الحنيفة حتى ان علماء المذهب اخذوا هذه المقالة على وجه السخرية وجعلوها دليلا على قلة عقل الحنفية حيث لم يعلموا ان احدا مناهم لم يرض بهذه القضية بالكلية ثم لو تعرضت لما في منقول من الخطا في بيانها الدالة على نقصان معقوله لصار كتابا مستقلا الا ان اعرضت عنه حتى تقول نقله اخذ الصدوق وامر بالعرف واعرض عن الجاهلدين **في بطل قول القائل** بل وكفر فيما انظره لاسما فيما ابرئنا من الاعوجاج الجمع على نبوة سابقا ولا حقا فمن قال بلب نبوة كفر حقا كما صرح به الامام الجلي فان النبي لا يذهب عنه وصف النبوة ولا بعد موته **واما حديث** لا وحي بعد فباطل لا اصل له فقد ورد لا ياتي بعدى وبعثه عند العلماء انه لا يحدث بينه وبين الله شيئا **وقد صرح** الامام البجلي في تقييد لانا عيسى عموه يحكم بشرية نبينا بالقرآن والسنة وحديثنا يرجع ان اخذه من النبي صلى الله عليه وسلم بطريق المشقة غير الوسيلة او بطريق الوحي والالهام **وقد روي** عن ابى هريرة رضي الله عنه انه لما اكتم الحديث وانكر الناس قال لئن نزل عيسى بن مريم عموه قبل ان اموت لأخبرته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيصدقني فتقول فيصدقني دليل على ان عيسى عموه عالم بجميع سنة النبي صلى الله عليه وسلم من غير احتياج الى ان يأخذها من احد من الامة حتى ان اباه هريرة رضي الله عنه من النبي صلى الله عليه وسلم احتياج ان يلجأ اليه ليصدق في ما رواه وبزكه **فان قلت** هل ثبت ان عيسى عموه بعد نزوله بآية الوحي **فالجواب** نعم ثبت في حديث النواصب بسما رطب الله عنه عند مسلم وغيره فان فيه فيقتل عيسى عموه الدجال عند باب الدائرة فيبينها كمثل ان اوجع الله تعالى لاي عيسى بن مريم اذ قد اخرجت عبادا لا تترك لك بقيا لم يترك عبادي الى الطور الحديث **ثم** انظر هذا ان الجاهل الى بالوحي غير ان عليه السلام بل

هو الذي نطق به ولا يتركه فيه لان ذلك وظيفة وهو السفير بين الله وبين انبيائه لا يعرف ذلك لغير من الملائكة **وقد اخبر ابو خاتم** في تفسيره انه وكل به الجليل بم بالكتب وبالوجه الى الانبياء عليهم الصلوة والسلام **واما ما شتم** على النبي العامة ان جبرائيل يوم لا ينزل الى الارض بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم فلا اصل له **وقد ورد** في غير ما حديث نزله الى الارض كخبره من يموت على طهارة ونزوله ليلة القدر ومثاق الدخان من دخول مكة والمدينة المعتبر ذلك **ثم وقفت** على سؤال دفعه الى الشيخ الاسلام الغزواني هل ينزل عيسى عموه في اخر الزمان حافظ للقرآن والسنة اي السنة النبوية الكريمة او يتلف الكتاب والسنة عن علماء ذلك الزمان **فاجاب** لا ينزل في ذلك شيء صريح والذي يليق بمقام عيسى عموه انه ينزل في ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويحمل في امته كما تلقاه منه لانه الحقيقة خليفة عنه اما ما اردنا نقله من كلام العلامة عن الشيخ على القاري الحنفية عامه الله بالطف الخفي وهو في غايته الشفاعة **ثم رد ايضا** قول القائل ان المريد ينفذ ابا حنيفته بالدلالة الشافية كنفه قد رآه مجتهد مطلق وهو في الغاية عن الشيخ عموه القاري الحنفية عامه ان المريد لا يعلم القياس ليحكم به وانما يعلمه ليحكمه في الحكم المريد الا بما يلقى اليه المالك من عند الله تعالى الذي بعث الله تعالى ليعلمه وذاك هو الشيخ الحنفية المسمى الذي لو كان محمدا صلى الله عليه وسلم حيا ورقيت اليه تلك النازلة لم يحكم فيها الا بحكم المريد فيعلم ان ذلك هو الشيخ المحمدي فيجوز عليه القياس مع وجود النصوص الذي نقله الله تعالى ايها ولذا قال صلى الله عليه وسلم في صفة ينفذوا شري لا يخطئ فخرنا انه متبع لا شريع اه كلام الفتوحات في هذا المذهب ليس مجتهد اذ المجتهد يحكم بالقياس وهو يحكم عليه الحكم بالقياس ولان المجتهد يخطئ وهو لا يخطئ قط فانه معصوم في احكامه بشهادة النبي صلى الله عليه وسلم وهو مبنية على عدم الاجتهاد في حق الانبياء عليهم الصلوة والسلام وهو التحقيق وبالله التوفيق **ثم نقول** ان كلام القائل المذكور بالظن وزوروا قرا من محوه كثيرة منها ما اشار اليه الشيخ على القاري ومنها بالاشارة القشيري من المفقها الشافعية وما يشبه في الفقه واللام والتصوف معلومة كما نقلت به رسالة المدونة في ايدي المسلمين شرقا وغربا ومنها انه لا يعرف له من التصنيف غير كتاب الرسالة لا كتاب اخر معدودة الف وروقة فضلا عن الف كتاب ومنها ان في زمن المريد النازل عيسى عموه في زمانه الفقهاء في سائر المذاهب باقية والهم اكبر اعداء المريد في زمانه جاحلهم وعلمهم والقرآن باق اذ ذلك لم يرفع الا بعد ومنها انه كيف يجوز ان يجتهد عيسى عموه ويعقل احكام المسلمين الى ان يذهب لانهم جحيمون في نزولهم عليه بالوحي المانع منه فيعلمه شريع النبي صلى الله عليه وسلم ولا يجوز له لا يحب الى انفسهم ومنها ان الحنفية على السلام كما علم ابو القاسم حتى لا يكون عيسى عموه سببا في بطلان ابي حنيفة الا وكيفية واحدة ومنها ان المسلمين في الصلوة حين نزول عيسى عموه وان المودة يؤذن وان يقول المريد تقدم فانها لك اقيمت فان لم يكن القرآن باقيا والمذاهب باقية كيف يفتنون وكيف تخرج صلواتهم وقد اخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم انهم ملحقون بالقرآن الفاتحة التي هي خير القرون ومنها ان الحنفية على السلام الذي يحاط به ويناجيه ويجيبه به ويناديه لم لا فيقول دبه ان يعلم احكام الاسلام من غير واسطة احد حتى يتعلم من قبر ابي حنيفة ومنها ان الحنفية عموه اما ان يكون مأمورا بتعلم شريع النبي صلى الله عليه وسلم او لا فان كان مأمورا فتتركه المتعلم لا زمن له حنيفته بل لا بعد موته سنة مائة وخمسين لا يصح وان لم يكن مأمورا بذلك وانما هو زيادة تحصيل للكمال فلم لا يأخذه من النبي صلى الله عليه وسلم عنفا طويلا وان لم يعلم ان كمال الا بعد موته الى حنيفته وجهه الله تعالى فقد حوّل الجبل بالكمال على الدنيا عليهم الصلوة والسلام ومنها ان عيسى عموه معصوم مطلقا والمريد معصوم في الاحكام ابو حنيفة مجتهد والمجتهد قد يخطئ ويعيب فعلمنا ان جميع فقه الحنفية يمكن ان يجمع اصولها في كتاب واحد وفي كتابين في التكملة الف كتاب فان كان معصومة الله تعالى او الحنفية في السكون

وخرجت الكتب من هذا المذهب
ودافع في تلك المدة ومنها ان عيسى
عليه السلام اذ انزل دابة ان يذهب
الى جحيم مع
المعلم ان القاسم في خبره في عيسى عليه السلام
فان الذي يقدر الدجال كما يجيبهم
لا يحكم على السلام

او غير ذلك يلزم ان يكون عيسى م ما كان عرف الله قبل ذلك واعتقد ذلك كقولنا ان كان غير ذلك ليطبق
ما فيها ومنها ان مذهب لا حنيفة تقبل الحديث من الكفار وتخرج الزكاة وبيع العتيق والخرير بالدينار
وان لا يجمع بين الصلوات ويحرم عدم لا يقبل الجزية ويكسر الصليب ويقتل الخنزير ويجمع الصلاة الا غير
ذلك فان كانت هذه الاحكام في كتاب الله القاسم القشيري فقد خالفها حنيفة فيلزم ان يكون حنيفة
وحينئذ يكون الفضل لا لا حنيفة وان لم يكن في كتبه يلزم ان يكون عيسى م مذهب اهل
حنيفة ومنها ما سلكه كثرة لا تحصى ولا تسعها الا وراق يظهر من تتبع الاحاديث الواردة في هذه الكتب
ثم ان مثل هذا لا يبرهنه لغيره فظهر من عبادهم وعنادهم ليس عليهم نظرهم الا تقبلوا حنيفة ولو بها اصل
لم ولما يورى لا الكفر وليس لهم علم بفضائل الجهاد التي القت فيها اكتب فيرون بالادراك ونسب
والا فتراث التي لا يرضاها الله ولا رسوله ولا اوصيائه فظهر من عبادهم ولا يفرق قلوبها
في فضائل اهل حنيفة المقررة لليرة كفاية لحيث ولا يحتاج لاثبات فضلها الا الاقوال والكتابات
المقتضية المؤدية لا تقبل من الانبياء عليهم الصلاة والسلام فان الله وانا اليه راجعون فخليل
بليغ السنة العذرا فانها حرة وحصن من الاوهوا والا راجحة من سهام الشيطان المريد لعين الله
قال ودع الاغترار بمنزلة هذه الشرائع الباطلة ودع التعصب فانه باب عظيم من ابواب الشيطان
الرجيم التي تصحنا نفوذ بلاد من شر الشيطان ونفثه ونفثه ونشكك التوفيق لما يحب وترحم والمجد
لله رب العالمين وهو كلام في غاية الحسن والله لقلنا علمه **قوله** وهذا يدل اي ما تقدم من الاقوال
ومن كثرة المناقب ومن كون الحكم لا صوابه وانما **قوله** العلماء العظام الوصف للتعبد والمزايا
الاثمة الثلاثة ونحوه **قوله** كيف لا كيف لا يختص بامر عظيم من بينهم والاستغفار لا تكار
اي لا يعم القول بعد الاختصاص **قوله** وهو كالصدق وهو ابو بكر واسمه عبد الله وهو اول
من اسلم من الرجال وافضل ما على وجه الارض بعد الانبياء عليهم الصلاة والسلام وما تشبه
شريعة وحجة ايمان ونقضة وانكار حجة كفو قد اجمع فيه صوابا بين صواب ابا صوابه جميعا
فكونه صوابا ظاهرا وبوقا ابيه لصد وصارت لا صحة وعبد الرحمن ابنه وعائشة واسمائه
من الصوابية وعبد الله بن الزبير بن اسمائه صحابة وهذه المنقبة لم تحصل لغيره **قوله** له الا الامام
قوله اجزه اي اجزى من نفسه وهو تدوين الفقه واستخراج فروعه **قوله** واجرم دون اه اي و
اجرم دون اه قاله كلامه على حذف مضاف وانما ثبت ذلك بقوله عليه الصلاة والسلام من سن سنة
حسنة فله اجرها واجر من عمل بها الى يوم القيمة اه والكلام في الحديث على تقدير مضاف كما علمت
ومعنى دون جمع سميت الجزية التي يجمع فيها اسماء الجند واقتضيت القاض وحواثة ديوان الجمع الذي
فيها **قوله** والف عطف على دون من عطف الخاص لان التدوين الجمع مطلقا والناصب الفهم مع
ابقاع الالف **قوله** وضع احكامه اي استخراجها من اصوله وقواعده **قوله** على اصول المراد بها
الكتاب والسنة والادب والقياس وبدل لذلك الوصف بالعظام اه **قوله** لا يوم الحشر متعلق
بقوله والخد الجمع لا قربة **قوله** والقيام اي قيام الخلق لفصل القضاء والصدق رضى الله تعالى عنه
له اجر صدقته ونظير اجر من صدق برسالة عليه الصلاة والسلام مطلقا ذكرنا او اشبه هذا
او عبدا بالثغاة وغير بالغ لان الملاحظة سنة الصدق **قوله** وقد اتبعه اه والاتباع تقليد فيما
قال به **قوله** على مذهب المذهب الاصل مفعول يحتمل الزمان والمكان والحس والملازمة الاحكام
التي ذهب الامام فروم من المطلق المتعلق او هو مصدر ما به اسم المفعول **قوله**
من الاوليا متعلق بكثير الاوليا جمع ولا فاعل بمعنى فاعل لا قد تدبر طاعة الله تعالى يعني لا زعمها
او بمعنى مفعول لان الله قد تولى عنايته **قوله** اكثر اجمع كريد اي العظام **قوله** ممن انصف
بدل من الاوليا **قوله** بشهادات المجاهدة من اضافة الصفة لاموصوفها اي المجاهدة الثابتة اي
الدائمة والمجاهدة جهد النفس وايتعابها من فضائل الله تعالى والمفاعلة على غير بابها او ان الشك
او النفس لما كان يجهد الانسان وبلغانه لا فعل الثروا لان ان يجهد بها باتباع الحق اعلق على ذلك

بجاهدة **قوله** وكذا سار سريها **قوله** وسيدان الميدان على المسابقة بالخيل **قوله** المشاهدة اي مشاهدة
الحق باثارة تعالى والمغنى اسرع في المشاهدة التي كالميدان بجمع التباين والتفاوت في العمل حسب
الرتب والملا بالاسرع التحصيل لان من اسرع الاشياء حصولها وباحتل ان شئت المشاهدة ببذلها
ميدان تشبيها مصفيا في نفسه **قوله** كابرهم بين ادهم وهو من كبر والاوليا او كوافته وهدية
لا يخفى وقد ذكر السيوطي في تفسيره العتيقة بنده خوارجة وتبعين من الرواة عن الامام وذكر
غيره عدد كثيرا ورتبهم على حروف الحروف ومن كان على مذهب سيد محمد الحنفية كما نقله تلميذه
على المتوالي في مناقبه حينئذ الجبار بسنده الى ابيه الحسين السائل في حيث قال يظهر من مصنفات يعرف
باشاب التائب حنيفة المذهب كما محمد بن الحسن ما قال **قوله** واي زيد مجبور بالبالا عطف على
ابراهيم واسمه طيفور بن عيسى **قوله** وادود هو ابن نصر الطائي له رواية عن الامام كما ذكره السيوطي
في تفسيره العتيقة **قوله** يحصى له عدة اي يفيض له عدد **قوله** ان يستقص هو يدل من عدة بدل
اشتمال ومنصوب على التمييز محلا اي لا يحصى له عدة من جهة التبع المتبع واما احصاؤه في
الواقع فواقع وهذا كتابه عن الكثرة **قوله** ولا اقتدوا به عطف بقدر على ما قبله وكذا **قوله**
ولا وافقوا **قوله** الاستاذ كلمة فارسية ومعناها العظيم **قوله** ابو القاسم تلك كنية كواسمه عهده
الكريم بن هوزان المفسد الخوي اللغوي الاديب الكاتب القشيري الشجاع البطل لم ير مثل نفسه
ولا راي الرايون مثله وانه الجامع لانواع الحاسن وله سنة سبع وسبعين وثلاثمائة وسمي الحديث
من الحاكمة وغيره وروى عنه الخليل وغيره ومنه تصانيف الشهيرة وتوفي سنة خمس وستين
واربع مائة انتهى من سدي محمد الرزقاني في شرحه على الواجب وكاشا فعبا **قوله** في رسالته
هي الموضوع في علم التصوف **قوله** مع صلابة اي قوته وتمكنه **قوله** في مذهب يحتمل ان المراد بطلب
الامام ان في رضى الله تعالى عنه وان المراد طريقة اهل الحقيقة **قوله** اخذتها اي الطريقة **قوله**
وهو الشيخ **قوله** داود هو ابن نصر المتقدم **قوله** العلماء علما ظاهرا من الفقه وغيره **قوله**
والطريقة اي طريقة الصوفية **قوله** وكل من روى كل من الرواة الذي ذكره القشيري او المراد
صدا قبلهم ممن اتبع الامام على مذهب **قوله** اشبه عليه اي ذكره بخبر وصفه بصفات جميلة
قوله وامر بفضله الفضل لغة الزيادة مطلقا وعرفا الزيادة في العلم والجهد والروع فهو
لفظ نعمة المحسن كلها **قوله** فعبا هو مفعول مطلق اي فاعلي عليه عجب وهذا الخطاب لمن
اكثر فضله واخالف **قوله** **قوله** يا في مناداة تكلف وعطف لان ذلك اقرب لامتنان **قوله**
الذي يمكن استفهامه تقدير يري بما بعد النفع **قوله** في هؤلاء الاولي التعبيي بالبادا وهي على حقيقة
ويكون بيا للمقتدى فيه والعبارة على حذف مضاف اي في نظم هؤلاء السادة الكرام لهذا
الامام رضى الله تعالى عنهم اجمعين **قوله** كانوا استفهام بمعنى الشغى اي لم يكونوا منهم يعني بان
يقربوا لفضل لا غرض فاسد في جعلهم عليه **قوله** الاقرار بالفضل واخذ الطريقة عنه
قوله والا فتنا راي افتخارهم بالرواية عنه والقصال سديهم اليه **قوله** وهذا الاول والحقان
قوله ومن اسم موصول **قوله** بعد هذا سواهم **قوله** في هذا الامر صادق بالشبهة والحقيقة
قوله فلم يسمع قديم الجرد ورعى المتعلق لشع القافية **قوله** وكل ما ان قول او فعل **قوله** ما عتق
من القاء والرفع المراد الا عتقا على قوله في الطرود لان القشيري شافعي المذهب فهو يعتمد
قول الامام ان في رضى الله تعالى عنه ولوجود الحيا لغة من يقية المحترمين **قوله** ومبتدع بفتح الدال
اسم مفعول لان ما واقتضى على الاقوال والافعال لا الاشياء وعطف على ما قبله من عطف
العلقة على المفعول **قوله** وبالجملة متعلق بمحذوف اي واقول قوله مجعلا وانما اجله لضيق المقام
عن تفصيل كرامات الامام رضى الله تعالى عنه في هذه الجار والمجور متعلقان بمشاركي **قوله**
وودعه الوبع ترك بعض الحلال في قوله في الشبهات **قوله** وعبادة العباد عبادته عن
المنوع والتذلل وحدها كما قال اللامتنع فعل لا يرا به الا تعظيم فقل بامره واختلف من العبادة

افضل او العبودية. ربح الفداء بقاها في الجنة دون الاصل فانها لا تكون في الجنة **قوله** وعلمه اي بالله تعالى وكتابه واذا رسولهم عليهم الصلوات وصلى الله تعالى عليهم اجمعين وما وقع بينهم من الخلاف لا سيما مع قرب العهد **قوله** بحث ركة الباز في خيل ليس اي ليس له نظير فيما ذكر **قوله** وما قال اي ومن يعظمها قال فيه ابن المبارك مدحا والعبارة بذكر كثرة المدح منه وهو عبد الله **قوله** البلاد وجمع بلدة وهو الارض كما في الصحاح وهو على حذف مصاف اي اهل البلاد وليكون عطف ما بعده عليه عطفا تقييدا او انه من لفظ البلاد ولا بد ان يرشد الخلق لما فيه صلاحهم ونقواهم وهي سبب في نزول الغيث المستحب عند كثرة النبات وبذلك تزداد الخيرة والبركات وهذا بخلاف المعاصي فتفد بها البلاد وتستقيم قال الله تعالى ولا تغدوا في الارض بعد اصلاحها اي لا تغدوا فيها بالمعاصي فتفد بمنع الغيث وعدم الانتفاع كما قال بعض المفسرين **قوله** ومن عليها هاهنا والارواح العاقلة لانهم محل ظهور الرزق وتزويده لهم بغيرهم ورايت دهم له او مراد به ونواهي لان الان خلق لان يتجلى بالعبادة فهو بغيرها كالعدم **قوله** باحكام متعلق بزمان والماله احكام الفقه من الخلق والمراد الصحة والفاد وغير ذلك واشار اي لطيف واخبرنا فان قلت ان الامام ليس بمراد بالرواية قلت سبب قلة الرواية عنه انه يشترط لجواز الرواية التذكر من حين التلقي لاحسن الالقاء ولا يكتفى بمجرد الاعتماد على حظه فان يتقنه قاله ابو السعود **وقد اوردت** معاديا بغيرها تاليف الامام الحواري في جميع ابواب الفقه **قوله** وفقه المراد به ما بعد التوحيد فان الفقه كما عرفت الامام معرفة النفس ماله وما عليها **قوله** كآيات الزبور والتبيين الا بوضوح والبيان لان الاحكام لان الزبور مواظ **قوله** على صحيفة حال من ايات اي المكتوبة على الصحيفة ولا به تكلمه والا فلا يكون فائدة في ذلك **قوله** فانه المشرقين نشية مشرق محل الشروق اي الطلوع ان قلت ان المشرق واحد وكذا المغرب لما وجه التثنية ههنا في قوله تعالى رب المشرقين ورب المغربين وما وجه الجمع في قوله تعالى رب المشرق والمغرب **قلت** اجاب القاضي البيضاوي عن الابه في الاصل بان المراد مشرق الشرق والصف ومغربها وقيل مشرق الشمس والقمر ومغربها آه **واجيب** عن الابه الثانية بان الجمع باعتبار الالفاظ وباعتبار كل يوم **قوله** ولا يكون في انما خصها مع دخولها فيما قبلها لانها بلدة واليه ينسب **قوله** بيت جملة استنباطية سبقت للتفصيل **قوله** مشرق الشمس كما في القاموس الجيد والشرقي للامم والافراد والاختصار **قوله** سهر الليالي على بعض النسخ ان فعل ما في على حذف العاطف وهو عطف على اسم الفاعل ويحمل انه مبيضة مبالغة حال ثانية والليالي على الاول مفعول وعلى الثاني مضاف اليه والمراد انه سهر الليالي اجمعا في تلك الليالي منذ اربعين سنة وسهر قبل ذلك الفصل من الليل **قوله** وصام صامها اي صامه فيها ثلثين سنة متتابعة واصيف النهار اليه لوجوده فيه **قوله** الله متعلق بقوله خيفته واللام بمعنى من اي خيفته من بطش الله قذرا وخيفته مفعول له **قوله** من استغفامية بمعنى التمسك اي لا احد من الخليفة فالحالف اسم بمعنى مثل **قوله** علاه اي علمه مرتبة وشرفه **قوله** اما من غير مقتضى **قوله** الخليفة بالقاف فبعضه بمعنى مفعولة **قوله** والخليفة اي الامام الاعظم ويرد على النظم ما اوردوه الخليفة سابقا من ان القاموس كانوا من الامام وكانوا على مذهب جدهم ويجاب بان المراد الاقتدار ولو اجمالا اي في بعض المسائل **قوله** رايته من راي العلمية **قوله** الغايبي اي المنقضي **قوله** سيفها جمع للمذكور والمؤنث اي سيفه وسيفه والسيف فبعض العلم فهو الحق والجهالة والاسراف في الامور فاداه في القاموس **قوله** خلاف الحق اي ذوي الخلاف او ههنا نفس الخلاف مبالغة او محال لما في الحق وهو حال مما قبل مؤكدة او بفتة وهو الاصل **قوله** مع حجج ضعيفة لانها لما قبله لانهم اذا خالفوا الحق كانت حججهم ضعيفة والاولى التيقن **قوله** وكيف الكار على ما عابه اي لا يحمل ان يؤذي **قوله** له في الارض من غير مقتدر وان رزقنا ومؤيدو الجملة صفة فقيهه والاشارة بالعلامات الدالة على علمه مقامه **قوله** فقد قال قد لا يتحقق اي ثبت ذلك تحقيقا **الطيفة** قال اصله قول تحركت العوا وافتح ما قبلها قبلت الف معتل اجوف لان

مشرق الشمس والشمس والشمس والشمس
كما افاده بعض المشايخ او

حرف العلة وقع وسطه وانما الخيف الى طهر المتكلمة فثبت انما للدلالة على العوا والحق في خلاف بعد فانه كبرياء للدلالة على ايمان الخذ وفيه **واجيب** فاعترض بخصف فانه مكتور الخا وقياسه المثل لا يؤول كقلت **واجيب** بانهم نظروا الكس والواو فكسر الخا للدلالة على هيلته الخذ وفيه لان اعتنا علما التطريف بالهيئة اكثر من اعتنا لثبوتها بالما و **واجيب** بان قياس ذلك ان يقال قلت بفتح القاف **واجيب** بان الفتح فيها اصح فلو فحقت لا يجلد ان ذلك كونه اصل فتحة القاف او لتظهر لحيته العوا **قوله** ابن ابي راس هو الامام الاعظم الشافعي فطلب الوجود بخبره او ليس الشافعي رقيه وهو بالتشوين لضرورة النظم **قوله** متعلا اصله معقولا فقلت تحركت العوا وافتح العوا واصالة وافتح ما قبلها الا ان قلت الفاء وهو احد مصداق قال مني قياسا على **قوله** صحيح النقل اي نقله صحيح عن الامام الشافعي رقيه فهو من اضافة المصنف لا الموصوف **قوله** في حكم متعلق بقاء في معنى مع قوله تعالى قال ادخلوا في امر اي قال ذلك مع جملة حكم ذكرها منها ان من اراد ان يتخذ في الشهر فهو عيان على ربه ومن لم يتكلم ومن اراد ان يتخذ في غير القرآن فهو عيال على مقول ابن سليلين ويحتمل ان في التثنية اي قال ذلك بسبب حكم لطيفة ارادها الامام وهو ان من علم ان الامام قال ذلك وهو ليس اهل الفضل وقد توجه لا يصح لقول الغائبين **قوله** لطيفة اي حصة او قبيلة **قوله** بان الناس ابناء زانية اي قال ان الناس والمراد بالناس من كان في زمنه ومن اتى بعده **قوله** عيال من عالة عالة اذا تكفل له بالشفقة وطوخها كان فقه الامام الاعظم تكفل للناس باحتياجه اليه من امور دينية واجتماعية **قوله** على فقه الامام اي الفقه الذي استنبطه الامام وقد يقال انما زاد فقه بعد كون صحة النظم عليها لاجل ما ينهل ما انفع اصحابه كالامام محمد فانه ابعث في استخراج مسائله **قوله** فلعنة بسبب اللعنة الطرد والابعاد عن الرضة او منازل الابرار **قوله** اعداد من اي كثيرة كاعداد الرمل **قوله** على من رد قول الخليفة قال الخليفة المراد من رد قوله بحتضاره منكر ان يكون فيه قوة الاجتهاد والا فليدزل الائمة ترد اقوال بعضهم مع التمسك ما يرون على ذلك نظرا لضعف الحق بحسب الظاهر وكان الاسلام يقول على من خط قدره خيفة اشترى وفيه ان عاقبة من رده بهذه الصفة المتقدمة ان يكون قدره كبحر وهو لا يلحق بل لا يجوز لعن كافر بخصومه لاحتمال الختم له بالسعادة انا على جملة الكفار فيجوز **قوله** وقد ثبت اه قال الجلال السيوطي في تبسيط الصحيفة قال الخليفة في تاريخه انبا فاعبر ابن ابراهيم المكي حدثنا مكي بن احمد القاضي حدثنا احمد بن عبيد الله ابن شاذان المزني حدثني ابي عن جده سمعت اسماعيل ابن حماد بن ابي خنيفة يقول انبا فاحاد بن النعمان ابن ثابت بن النعمان المراديان من ابناء فارس الاحرار والله ماجرى علينا رقي قط ولدي جدي ستة ثمانين وذهب ثابت بجي لا يلحق به في طلبة رضى الله تعالى عنه وهو صفي بن سعد بن ابي بكر في ذرية وحقى نرجوا من الله نقلا ان يكون قد استجاب ذلك لعنه بن ابي طالب فينا انتري وتقدم ما فيه **قوله** ومع ان ابا خنيفة اه قال في تبسيط الصحيفة قد اتفق الامام ابو محمد عبد الكريم بن عبد الصمد الطبري المتكلم في حيزها روى الامام ابو خنيفة عن الصحابة قال ابو خنيفة رويته اه وذكر هؤلاء المذكورين اه قال ابن حجر لانه ولد بالكوفة سنة ثمانين من الهجرة وبها يومئذ من الصحابة عبد الله بن ابي واه فانه مات بعد ذلك بالاتفاق وبالبصرة يومئذ من مالكي ومات سنة تسعين او بعدها وقد ورد بن سعد بسند لا بأس به ان ابا خنيفة راي كشا وكان غير هذين من الصحابة بالبلاد اخيا فهو يربط الاعتبار من طبقة التابعين والربط ذلك لاحد من الائمة الامصار المعاصرين له كالا وراي باشا مرو والهادي بالبصرة والثوري بالكوفة ومالك بالمدينة ومسلم بن خالد الزنجي بمكة والليث بن سعد بمصر والله اعلم انتهى **قوله** سبعة باسقاط ابن ابي لوي **قوله** بالسن لا بالاحذ عنهم والمراد ان هؤلاء

قوله القاضي ابو عبد الله الحسيني
ابن علي الصبغيني

كما توافر زمن ولادته وان لم يرهم **قوله** شله كلمة تركية معناها السلطان فالخلف السلطان العربي
ومن قاعة لغة غير العرب فقد تميز المصنف في اليه على الخلف **قوله** ثمانية بزيادة ابن ابي اوفى **قوله**
مذهب يكون ابياد الضرورة النظر انتهى حلي **قوله** عظمه مصنف اليه اه **قوله** الفتح من
الفتوة وهو السخا والفتوة **قوله** الائمة اي الذين بعده او الميزاد الائمة الثلاثة **قوله** فان للعدد **قوله**
بالعدد اي عدد الفتوة لانه اول من فتح باب الاجتهاد وكما هو **قوله** والذين مصد مراد به اسم المفعول اي
الاجتهاد المتقدم بها وهو من عظمه المراف **قوله** سراج الائمة اي المنور عليهم من طم النبوة والاشوك
قوله جميعا منقول لحدوث فيرة العامل بعده واصحابه بديع النهضة للضرورة **قوله** اور كالالف للاطلاق
وتحت من ميراث الشجر بخلاف توين الفل فلا يقدر **قوله** اثره بذكر الحضرة وسكون الشايع استيعاب
المير منقول لما بعده واقضى اتيه والاشرف لغيره او نقل الخبر ونقل الحديث وروايته كما في القاموس
والمراد الطريقة **قوله** وسلك الف للاطلاق **قوله** طريقة مفعول لسلك **قوله** واضحه المنهاج
في القاموس المنهاج الطريق الواضح كالمناج والمناج وعينه فيق النظم شكل لان معناه على هذا
واضح الطريق الواضح الله الا ان يدعى التجديد فيراد بالمنهاج مجرد الطريق وهو من قبيل المبالغة
حيث اثبت الواضح وضوحا **قوله** سألته بالنصب وصف الطريق او حال منها وازا ثباته منها في
لتعريفها بواضحة المنهاج **قوله** الثاني في القاموس هو شدة الظلمة والمراد به الخيال الضلال
المير لصاحبه كالظلمة الميرة لطالبه في **قوله** وقد روى عن النبي بن مالك روى عنه
ثلاثة احاديث **الاول** طلب الفتنة فريضة على كل مسلم **والثاني** ان الله اغاثته بالبرهان **والثالث**
لو وثق العبد بالله فعلا ثمة الظهور بره رزقه كما رزق الطير قفد واخفاها وتروى بطا **قوله**
وجاهر هو ابن عبد الله الانصاري رضي الله تعالى عنه ما روى عنه حديثا واحدا قال ابن شاذان هذا
وهو صحيح فان جابر هو ابن عبد الله بانفاق الروايات مات في بضع وسبعين ولم يفتي في ثمانين
وهو القوي فيهما الا ما ذكره بوضيعة رضي الله تعالى عنه فكيف يتصور روايته عنه **وكذلك** الحديث
الذي خرجه معنن والاحاديث المعنونة بدخلها التلبس وهذا مشهور عند اهل الحديث انما
ويكن ان يقال انه يتشبه على حق من قال بولادة الامام ستة سبعين فقد يكن الاخذ عنه في
اوسع من **قوله** وابن ابي اوفى هو عبد الله روى عنه الامام حديثا واحدا قال الامام سمعت
عبد الله بن ابي اوفى يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من بيني وبينه مسجد ولو كفى
قطاة بيني وبينه الجنة **قوله** كذا عن عامر هو ابو الطفيل عامر بن واثلة وفي بعض النسخ
بدل مفضل بن يسار **قوله** وابن انيس بالتصغير هو عبد الله روى عنه الامام حديثا واحدا
قال الامام ولدت ستة ثمانين وقد مر عبد الله بن انيس الكوفة ستة اربع وسبعين وراية وموت
منه وانا ابن اربعة عشر سنة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من جئتكم للشئ فليكن مني **قوله**
الفتح اي السخا الكبر **قوله** واثلة وهو ابن الاسقع روى عنه حديثين **الاول** عن ابي حنيفة
عن واثلة ابن الاسقع ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في ما يربيك لا ما لا يربيك **والثاني**
روى ابو حنيفة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تظهر الشامة لا خيلك فيعافيه الله
ويبتليك **قوله** عن جند بفتح الجيم وسكون الزا المعجمة وبالهمزة كما في مناقب الكندي
وهو عبد الله بن الحارث بن جند الرميدي روى عن ابي حنيفة قال في ستة وسبعين وكنت
منه فريضة دون الكعبة حلقة فقلت لا ما هذا فقال فيها واحد من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
يحدث فسمعت يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اعانك المسلمين فريضة على كل مسلم
قوله وبيت جند اسمها عابضة روى الامام عنها حديثا واحدا قال سمعت عابضة بنت جند
رضي الله عنها يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اكثر جند الله في الارض الجند لا الله ولا احد
قوله في القاموس مراد به اسم الفاعل اي هو المتحمم للعدد او على تقدير مصنف اي ذلك
القاموس **قوله** بغداد قال في القاموس بغداد وبغداد وبغديتين وبغديتين وبغديتين وبغديتين

وبغداد وبغديتين مدينة الاسلام انتهى وفاته في رجب وقيل في شعبان وكانت ولادته بالكوفة
سنة ثمانين للهجرة وقيل ستة سبعين وقيل احدى وسبعين فالاول اصح ذكره ابن خلدون **قوله**
السجدة اي سجدة المنصور **قوله** ليلى القضا الذي في الملك والجد المشهور سنة ان المنصور
انما حبه لمبايعته محمد بن عبد الله بن الحسن من آل البيت انتهى حلي قلت ويكون الجمع بان
حسب السبعين معا **قوله** ولواي من من العر **قوله** سبعون وقيل ثمانون سنة وقيل الا واحد
قوله بتاريخ متعلق بمحمد وخجان من ميمر له اي مورخا بتاريخ حبي ومائة فيكون مولده
على رأس الثمانين من الهجرة **قوله** ولد الامام ان في وعاشا ريعا ومحيين سنة **قوله** من
مناقبه اي من مناقب الامام الاعظم حيث يحكي الله تعالى هذا القول من مثل هذا الامام **قوله**
تلاميذه اي الاخذين عنه كاي يوسف يعقوب ومحمد بن الحسن وزفر بن الهذيل والحسين بن زياد
قوله بلعيب الطيبي اي في ارض ذات طيبي ينحس فيها الزلق اوان الطيبي في صورة والجمع على
حافتها بلعيب **قوله** بان احذر انت ان تفسيره للمبايع به وانت تاييد للشيء المستور واعلم
ان كلامه ينبغي كتمل ان يكون تحديا للامام من سقوط في الطين ومعناه ان في سقوط
العالم في هذا الطين المترتب عليه هلاك سقوط العالم اي ضياعهم من غير معلم فاخذ
الامام من غير ذلك موعظة وهكذا ان العارفين ياخذون الاشارات اللطيفة من العباد
البعية كما وقع لعمر بن الفارض انه كان بمقياس مصر فسمع ان ثانيا فسل مقلع كان على جبل
ويقول قطع قلبه هذا المقطع باطل ما يتقطع فيها مروا وضرب ونزع ثيابه واعش عليه حتى ركب من
كان حاضرا وقتئذ وما زال في اثار ذلك حتى نفض وتجهل ان البع الهمة الله تعالى وكشف له انه
في سقوطه في الاحكام اي في خطية فيها سقوط العالم وضياعهم كما يترب عليه من اتباعهم له
على الخط **قوله** في سقوط العالم بالكر والمارد بالعالم الذي يرجع اليه في الحوادث مثل الامام
وسقوط العالم بارتكابه غير الحق **قوله** سقوط العالم بفتح اللام وذلك لانهم ياخذون
بفعله او بقوله وهو غير حق وذلك هلاك عليهم **قوله** فيسند اي حين ان قال الجيب ما قال **قوله**
ان يوتيه كمدليل اي ظهر كبره مسلة وجهه الدليل على غير ما اتون **قوله** يقولوا به وكان كذلك
فحصل الحان من الصلح في كوثلت المذهب ولكن الاكثر للاعتقاد على قول الامام **قوله** برواية
عنه اي عن الامام وهذا الغالب من غير الغالب قد لا يكون برواية عنه **قوله** ويرجها اي يقولها
بالادوة والفتوى على الاطلاق يقول الامام رضي الله تعالى عنه قد يقول لا يوسف ثم يقول
محمد بن الحسن ثم يقول زفر بن الهذيل والحسين بن زياد وهذا ما ذكره المصنف في اول كتابه القضا
وسقط هذا يقول لم يفعل يقول لا يوسف في القضا لتجربة ويطلقون ذلك وما ذكره المصنف
صحة صاحب السراجية وصاحب منية المفتي في كتابه اب المقال وذكر في منية المفتي ايضا قول آخر
هو انه اذا كان ابو حنيفة في جانب وصاحبه في جانب فالمفتي بالخيار وفي الجرح عن التناخية
كخوه وقال ان كان احدهما مع الامام اخذ بقوله الا اذا اختلف المشايخ على قول الاخذ
فتتبعهم على قول الاخر كما اختار الشيخ ابو الليث قول زفر بن الحسن وان اختلف المتأخرون
اخذ بقوله واحد فلو لم يجد من المتأخرين يجتهد به اياه اذا كان يعرف وجوه الفتوة ولو
اهله **قوله** وهذا اي قول الامام لا يصح به ان توجه كراه **قوله** من غاية احتياطه اي
في امر الدين اي من عمله بالاحوط والاقوى فرميا كان الحق ما ذهب اليه لعدد **قوله** عليه
حيزا آخر عن قوله وهذا اي وهذا القول عليه منه اي دليل عليه بان الاختلاف آه **قوله** الاختلاف
اي بين الائمة المجتهدين لا مطلقا لاختلاف **قوله** من اثار الرحمة او كما قال ونقل في الجرح عن
التناخية ان الاختلاف في ائمة الهدى توسعة للناس **قوله** كانت الرحمة او فرامى الامام ازيد
قوله لما قال بالانكسار لما رواه العلماء في شان ذلك وهو الحديث السابق وغيره ويحتمل انها
كافة حردتها الشايع اي كما قال العلماء ذلك ويحتمل ان جملة **قوله** رسم المفتي ام مقل القول ومحمد

في فضائل ائمة الهدى
الشيخ ابن ابي عمير

التحليل على التغيير في الاقوال بالقبولين الصحيحين فان ذلك رخصة وقدرنا ذلك الجلي
قوله رخص المفتح اي العلامات التي يدل المفتح على ما يقع به وهو مشقة وقوله ان اخبره والمفتح عند
 الاصول المجتهد قال في الجرح عن التثنية العلامات ان ابا يوسف قال لا يحل الفتوى الا المجتهد
 محمد بن زهرا ان كان ضوابط الرجل اكثر من خطائه وعن الاسكافي ان الاعلى بالبدل لا سيما
 تركها وقال في فتح القدير وقد استقر على الاصولين على ان المفتح هو المجتهد فاما غير المجتهد ممن
 يحفظ اقوال المجتهد فليس يفتي والواجب عليه اذا سئل ان يذكر قول المجتهد كما لا يمارى
 الحاية فعرف ان ما يكون في زماننا من فتوى المجتهدين ليس الفتوى بل هو نقل كلام المفتح
 ليأخذ به المستفتي وطريق نقله احذر من اما ان يكون له سند فيه او يأخذه من كتاب معروف
 وتاويله الا يهدي من كتب الامام محمد بن الحسن ويكونها من التفتايف المشهورة لانه بمنزلة
 الخبر المتواتر والمشتور **تنبيه** ينبغي ان يكتب عقيب جوابه والكل اعلم وقيل في العقاب والدة
 الموفق وكونه **قوله** ان ما اتفق عليه اصحابنا المراد بهذه الامام واصحابه **قوله** في الرواية
 الظاهرة عنهم قيد به لان وجود رواية اخرى مرجوع عنها او غير مشهورة لا يعتبر وكتب
 ظاهر الرواية الزيادة والسر والبسوط والبي معان ومنع ظاهر الرواية الرواية الظاهرة
 عن الامام التي نقلها الثقة عن الامام اما بالتواتر او الشهرة **قوله** والاصح مقابلة قوله
 بعد وصح في الحاشية **قوله** على الاطلاق اي من غير نظر لقوة المدرس **قوله** ولكن من زاد
 ظاهريه ان زفر الحسن ابن زياد في درجة واحدة بقي الكلام فيما اذا اجتمعوا وانفردوا
 خير يظهر المفتح في الاقوال اي قول منهما **قوله** قوة المدرس اي الدليل في قول كان دليله اقوى
 قدم والذي يظهر في التوفيق بين القولين ان من كان له قوة ادراك قوة المدرس يفتي بالقول
 القوي المدرس والا فالترتيب اجماع **قوله** في وفق الجرح المدعي على ما اذا اعير بالايج او
 الصحيح في كل او عبرة احدهما بالايج والاخر بالصحيح **قوله** ونحوها كقولهم وعليه
 العمل اليوم وبه جرى العرف وهو المتعارف وبه اخذ علماءنا **قوله** وبعض الاقوال
 اي اقلها في العلامة الاقوال اكد اي اقوى فتقدم على غيرها وهن التقدير واجبا او
 اول فقط بجره والظاهر من عبارة الثاني لانه ثبت لكل تأكيد او قوة **قوله** فلفظ القوي اي
 اللفظ الذي فيه حروف القوي الاصلية باي صيغة عبر بها **قوله** اكد من لفظ الصحيح وذلك
 لانه لما جرت به الفتوى لامر اقتضاها من دفع او اكدية **قوله** وغيرها كما لا يحوز والظاهر
قوله ولفظ به يقع ومثله وعليه الفتوى **قوله** اكد من الفتوى عليه ووجه افادة المصدر بتقدير
 المعول **قوله** والاصح ان الظاهر ان يقال ذلك في كل ما عر فيه باطل التفضيل **قوله** انتهى
 اي عبارة الدعي واعلم انها لا تنافي في التخيير الذي استفيد من عبارة الجرح بقية لان الاكدية
 لا تعين الاقوال به الا ان يوجد مرجح نقل في ذلك وتنافي عبارة المنية الاقوال بعد لان
 او كونه الاخذ بالصحيح لا تنافي اكدية الاصح والاعلى **قوله** لكن في شرح المنية للجلي
 اه هو اشرح الكبير ولا وجه للاستدراك على ما قد رناه وجعل هذا قوله لا اخر مقابلا لما
 ذكره الرعي **قوله** عند قوله اي قول صاحب المنية **قوله** اما ما من معتبر ان اي من ائمة المرجح
قوله عبر احدهما بالصحيح قلت العلة لا تخص هذين اللفظين بل كذلك الوجبة والوجه
 والاحتياط والاحوط **قوله** اتفقا على انه صحيح واحد هما انفرد بجعل الاخر اجماع **قوله**
 قد ريت اه هذه العبارة لا تنافي في التخيير المستفاد من الجرح ولا الاكدية المستفادة من
 عبارة الرعي ولا الادولوية المستفاد من عبارة المنية فمال عبارات متفق **قوله** ونحوهما
 كالوجه والاحوط **قوله** وبما انفردا لانه جاز في صحة ورفق **قوله** اياها سواء ثبتت
 بالوجه او الصحيح والاحوط او غير ذلك اوله تدليل اصلا لان اخل التفضيل يدل
 لان مقابله مرجح **قوله** لم يفتي في الفقه لان مقابل هو لا ضعيف وغير مأخوذ به وغير

مفتح **قوله** الا اذا كان في الحديث اه استثنا منقطع لانه مفروض فيها ووجد فيه التصحيح من كذا
 الطرفين والمستثنى منه مفروض فيها اذا لم يدخل في الفقه كاهو ظاهر فالا مستثنى من
 الحقيقة استثناء كذا وتكرار لما سبق من وفق البحر **قوله** ونحوها الا قوي من على ما في الحاشية
 من اعتبار قوة المذكور **قوله** انه لا فرق بين المفتح والقاضي في العمل بعلامات الافتاء
 هذا لا ينفك ان المفتح له ان يفتي بالادلة والقاضي يقتضي بالظاهر **قوله** الا ان المفتح استثنى
 منقطع حيث خصصناه بالعلم بعلامته الاقوال **قوله** على جري بالحكم المستفتي **قوله** لم يرد به اي
 بالحكم الجرحي التوجيه عند عدم الامتنان وله اقامة الحدود والعقوبات **قوله** وان الحكم اي من القاض
قوله والفتيا اي من المفتح **قوله** المرجوح اي كقول مجتهد له بوجه او لا يصح او يقول وجه
 واولا بالمطلوب الا في خلاف ظاهر الرواية اذا يصح والافتاء بالقول المرجوع عنه اهل
قوله جهل اي من القاضي والمفتح بما يقتضيه عليه من ان ذلك لا يجوز **قوله** وحرق للجماع فهو باطل
 وحرار **قوله** فان الحكم المتفق كان قوضا وسع لمرة من راسه ومما يقتضيه انما كانا الفاتحة عملا
 بمذهب الامامات في الامام اجماعا حنفية رضى الله عنهما وما مثل به الجلي حيث قال متوضي سال من
 بدنه ومن سائر امة اخرى فان صحة هذه الصلاة متفق من مذهبك في الحق لا يغير
 فان هذه الصلاة متفق على بطلانها من الحنفية بسبيل الامم وان في المصلحة **قوله** باطل
 بالاجماع لعله لم يعتبر القول بجواز **قوله** وان الرجوع عن التقليد كان قد اختلف في كراهية
 شهوة خادرجوع عن التقليد ويحكم بمذهبه بان المراد لا يبرأه فليس له ذلك انتهى
 واعلم ان ليس المراد في جواز التقليد مطلق بل لذن الرجوع عنه هنا يبرأ منه ضرر الغير واعلم
 ان تقليد الحنفية في مثل هذه مسألة عبارة عن الاخذ بقول من يفتي في هذه المسألة
 حتى لو استفتي في خصوص هذه المسألة التي قلدها لا يجيب التماسي الا يطبق مذهب الامام
 مفتح بقائه على مذهب فيها ان يكون وقت العمل بمذهبها في المسألة التي قلده فيها باقيا
 على اعتقادها فبما بعد الامارة حكم المسألة التي قلدها في غيرها اي لما عساه ان يقع له المتغير
 فان قلت ان بقاءه على مذهب ولا يجيب الا بقول امامه يتضمن الرجوع عما قلده فيه قلت
 الممتنع الرجوع عن عين تلك الواقعة المتضمنة لا ما يحدث بعدها من جنسها وفي جواز
 التقليد قولان المفتح من مذهبها القوي بجواز وجه الاكتفاء يكون صوابا عند المجتهد المأخوذ
 بقوله راجح على احتمال خطائه وهذا بعينه يصلح جوابا لما يقال انه التقليد يلزم العمل بظاهر
 عنده هذا المخلص باجاب به يحيى بن يوسف الدين السيراخي الحنفي قال وواقع عليه رؤسنا
 المفتين بمصر واخذ من قوله ان التقليد عبارة عن الاخذ بقول امامه بقاءه على مذهبه
 في المسألة ان الواجب تقليد واحد بحيث انه يكون حنفيا وحنبلية او واحدا كما هو الواقع
 الان من بعض الناس وتقليد الاشياء ان التقليد يكون ولو بعد الوقوع اخذ مما نقل عن
 ابي يوسف انه اغتسل من بئر فاخبر بانه وجد فيها حارة ميتة فقال ناخذ بقول من قال اذا بلغ
 الماء قسطين لم يحل خشا وهو للكل اذا المجتهد لا يقلد مجتهدا اخر والجواب ان الممتنع التقليد
 في الاجتهاد ولا في العمل بالظاهر في العمل بالظاهر ولا في العمل بظاهر جواز التقليد وان لم يكن عن
 ضروره كما هو الواقع للقاضي لا عاصد العامر الحنفي حين دخل مسجد القفال لصلاة المغرب
 فلما راه القفال امر المؤذن ان يثنى الاقامة وقدم القاضي فتقدم وجهر بالبسطة مع القراءة
 بشعارات فوقع في صلاة ومعلوم ان القاضي باعاصرا ما يصح قبل شاعرا مذهبه فلم يعبه سبق
 عليه بمذهبه في ذلك من تقليد الحنفية واعلم ان الحنفية اذا قلدها في مثل هذه مسألة عليه ان يرجع
 بمذهبه اجمع ما يتعلق بها لانه يلزم التفتيح وهو باطل خلافا لابن الهمام ابو السعود
قوله وان الخلافا اي بين الامام ومجاهديه فيما اذا قضى القاضي بغير مذهب هل ينفذ او لا
 لا ينفذ وقال الامام اذا وقع منه القضاء في الفقه فله ان يفتي بمذهبه بغيره وفي العمل

وعن سائر الصحابة اي باقيرهم **قوله** والدنيا حيلة قربة جمعها وهو الاول ومثني وصفها لا حقاها اعظم من حقها **طيفة** الاولة الترضي على الصلابة والترصد على من بعد هذه ويجوز العكس ذكره الشارح في الخطر والاباحة **قوله** ومقلد بهر الظهور يرجع الى الصلابة اي المقتدين بهر في قوله واقولهم ومن اتبعهم واتبع واحدا منهم فقد اهتدى كما قال عليه الصلوة والسلام صلى الله عليه وسلم يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تشركوا بالله شيئا الا الله وحده له الملك واليوم الآخر له انزل الوحي عليه من الجنة واخرجه الى النار لا يظلم احد الا بالظلم الذي عليه من البيت والبيت الذي عليه ان يكون الطواف من خارج كاسية **قوله** والمقام اي مقام الخليل وهو حجر كان يقوم عليه الصلوة والسجد عليه حال بناء الكعبة الشريفة وقيل غير ذلك واما التمام فطواف الدخا **كتاب الطهارة** الكتاب اسر لا يفاظ الدالة على المعنى وهو المختار من وجوه سبعة مذكورة في التراجم من فروع العبادات اعلم ان مدار امور الدين على الاعتقادات والعبادات والمعاملات والمزاج والادب والاول والاخير ليسا مما كان بصدره والعبادات تحسن الصلوة والزكاة والصوم والحج والجهاد والمعاملات تحسن المعاشات والمناكحات والمزاجية والامانة والشكر والمراحم من جرت قتل النفس واخذ المال وهتك السر وهتك العرض وقطع البيضة وقد مر في سائر كتب الفقه العبادات اي غالبها على المعاملات والمزاج كما ذكره الشرح **قوله** على غيرها اي من المعاملات والمزاج **قوله** اهتماما بشا من هذه النعمان بعض المحققين لم يجدوا في المتقدم شيئا يجزى عن الاصل غير العناية اي الاهتمام من غير ان يذكر من كانت تلك العناية وبما كانت اهم فنقول انه هنا كناية الاحتياج وهي مقولة بالشك **قوله** والصلوة شروع في بيان وجه تقديم الصلوة على غيرها من العبادات **قوله** تالية للادمان اي مذكورة بعده قال في البحر قدمت الصلوة على غيرها لانها تالية الايمان وثابتة بالنص بقوله تعالى الذين يؤمنون بالطيب ويعلمون الصلوة وكذلك في الاسلام على من **قوله** والطهارة شرع بين وجه تقديم الطهارة على الصلوة **قوله** مفتاحا اي ان الصلوة تقف بالطهارة **قوله** بالنص هو ما روي عنه صلى الله عليه وسلم انه قال مفتاح الصلوة الطهور وتحتها التكبير وتحليلها التسليم انتهى قوله وشرطه اي شرط مقدم على المشروط طهارة مقدم وصفاه **قوله** بها محتقن الجوار والمجد ومعلقا تحت طوق الباء داخل على المقصور عليه وفيه انها تكون لمن المصحف والاطواف اللهم الا ان يقال ان الطهارة لها فرض ولها واجبة فالاختصاص من جهة الافتراض او على المقصور فلا يتجاوز الصلوة الطهارة لا غيرهما من الاحداث والاحداث فان قلت يشترط فيهما من حيث الاختصاص استقبال القبلة قلت ان الطهارة مقدمة عليها بخلافه على انه يسقط في الصلوة على الدابة **قوله** لا زوالها في كل الادكان خرجت النية فانه لا يشترط استصحابها لكل ركعة وليس من خصايتها بل هي من خصايتها الصلوة كلها كمالها به وجيز السرايا فانه لا يختص بها **قوله** قدمت اي الطهارة **قوله** لا تسقط اصلا اي لا يبعد من الاعتناء كما في النذر وهذه دعوى اول **قوله** ولا اي كونها لا تسقط اصلا **قوله** فاذا الطهورين اي عادم الماء والقرب فان جسد مثله سجد لا ماء فيه وارضه وجدا انه نجس **قوله** يؤخر الصلوة اي حتى يجد احد الطهورين وهذه دعوى ثالثة **قوله** وما اورد من الزبلي مصحها به اخر النكاح الرقيق اه بحر وهو عطف على ما قبله **قوله** النية كذلك اي شرط لا يسقط اصلا وهذه دعوى ثالثة **قوله** من دود ذلك اي هذه الدعوى الثالثة والاشارة بالرد على طريق اللبس والشد الخليل والرد في الطهارة والنية فالقول في النية **قوله** وعبرها هو الجنب كما قال ابو السعود **قوله** تكفيه النية بلسان اي فالقول بان النية لا تطهره لا تسقط اصلا نظا وهذا لدعوى الاخيرة قال في اطلاق النية

لما كان قوله ما لينة اي ما لينة في النية

على

على اللفظ بما انتهى الى من اطلاق المدلول على الدال قال ابو السعود ما في النية فيه كلام لانه نصب على ما لينة وهو ممنوع الا ان يظهر دليلا انتهى فتح واقول ما سبق على النية لا يفهم من النية ولهذا قال الخليل حيث كان لا يقد على نية القلب صار الذكر بالسان اصلا لا نه لانه **قوله** واما الطهارة فذكر للدعوى الاولى **قوله** ويوجب جراحة كسنة عن الراس لان اكثر الاعضاء جريح والوظيفة هيئذ النية وكسنة سقطا الفقد التي وهما الدين اه 2 ولو كان الوجه سلمى مسمى على اليد بقصد التكبير **قوله** يمنع بلا وضوء اي يسقط قوله من ان الطهارة لا تسقط اصلا وقد يقال ان الطهارة لا تسقط هنا وانما تقدر وجود حقيقة سقوط محلها فاذا شقها في جهة رحمة الله تعالى وفيه ان الوجه باق وكذا الراس **قوله** ولا يتيم بصيغة المصدر عطف على وضوء كذا وقع في النذر وفي السجود قال في النذر فاذا انقضى بهذا الوصف بعد ما دخل الوقت سقطت الطهارة بهذا العذر انتهى وفي نسخة بصيغة المضارع **قوله** واما فاذا الطهورين هذا ومن الشرح للدعوى الوسطى **قوله** يشبه بالمصلين اي قياما وعودا وتكوعا وسجودا والحرية الوقت وظاهره انه لا يأتى بانقضاء في العود على نور الا يصلح انه لا يأتى بها فاذ اوجد احد الطهورين لا يأتى من الاعذار كما سيجاء وفيه ان هذا لا يصلح رد لان هذه صورة صلاة وليست بصلاة حقيقة كالمائة يطلب به بعد ذلك بقضاها ولذلك قال الخليل الاولة المعارضة بالمقدور اي اذا توفضا على السيلان ويصح في الوقت فانه يصدق عليه انه صلح بغير طهارة وفيه نظر لان هذه الطهارة من المقدور معتبرة شرعا **قوله** وبه اي بما في الظاهر لانه الذي ينبغي ما ذكره **قوله** ان تقدم الصلوة بلا طهارة ولو من غير ضرورة كما هو الظاهر هو اطلاقه وفيه ان مسألة الظهورية مفروضة في الضرورة فلا قياس عليها حالة الاختيار **قوله** كصلاته لغیر الطهارة اي عند غير مستحل في فعلها قبله **قوله** او مع ثوباي عند لان النسيان لا يأتى فيه فقلد عن الكفر وانما يطالب بالاداء ثانيا وهو عطف على قوله لغیر الطهارة **قوله** وهو ظاهر المذهب اي عدم تكفيره لصلوة من غير طهر **قوله** وفي سائر الوصايا ثبوت كتاب الجهاد من منظومة ابن وهبان **قوله** مع العهد حال كونه مصاحبا للمعد **قوله** خلف اي اختلاف بين اهل المذهب والمعتد عدم التكفير كما هو ظاهر المذهب بل قالوا لو وجدوا رواية متقدمة على تكفير المؤمن رواية ولو ضعيفة بعد منه ياخذ المفتح بها دون غيرها والخلاف بخصوص بغير فرع الظهريه لما هو فضلا له واجبة عليه بغير طهارة لا مرارا ذاع له بذلك **قوله** في شراي ينقل في الكتب **قوله** فهو اي كتاب الطهارة ونحو الترتيب المذكور وقد تأخر الاستيفاء **قوله** مركبة اضافي اي مركب من كلمتين احدهما مضاف والاخرى مضاف اليه فالنية للنسبة لا اللفظ **قوله** مبتدأ اي خبره محذوف تقديره يطلب بها انه او بقدر ما فيه ويرج بعضهم حذف الخبر لان المبتدأ هو الجزء الاعظم من دكن الاسناد ولذا ينفذ الخبر بغيره فالاول ابقاؤه **قوله** او خبر لمبتدأ محذوف وعليه اقتصر صاحب النهر وابو السعود ويرج بان الخبر هو الجزء المتمم الفائدة **قوله** او مفعول للمفعول محذوف تقديره اقرا او نحوه **قوله** فان اراد بالتعدد اي قصد تعدد الكتب المذكورة في المتن كما يعتقد في النسخ من العدد او الاشياء ويبعد ارادته هنا ولذا اعتبر بان **قوله** بين على السكون لانه الحروف فخالصا **قوله** تخلصا من ان كسني اي لاجل التخلص من التقاطعها وهما الباء والطاء الاولى من الطهارة قال في شرح المتن ويجوز الفتح على النقل اي نقل فتحه الطاء انتهى **قوله** واضافة لامية اي الاضافة في كتاب الطهارة على معنى اللام اي هذا كتاب وضع لبيان مسالكها **قوله** لا نية بتخفيف النون وتشديد الياء نسبة الى من التفت حروف الجر والاضافة التي على معنى من هي نية لاحقية قال المؤلف في شرح المتن في المسح وجعلها بمعنى من بعيد لان مناطها صحة تيممها مع صحة النية عن الاول بالثلاث كما قد قصده وهو مفقود هنا انه لا يصح ان يقال ان كتاب طهارة والنية

ان يكون بمعنى كذا قرناه وان كانت قليلة وظاهرها ان يكون الشارح طرفا للاول نحو مكر الليل
 انتهى وفيه ان الظرفية هنا غير متباعدة بالغة اللهجة الا ان يقال الظرفية الادعية الجارية
قوله يتوقف هذه اي تعريف كتاب الطهارة لقها اي كونه جهة استماعها لهذه المسائل افاده
 ابو اسعود **قوله** على معرفة مفردة اي للمضاف والمضاف اليه **قوله** الرابع فهو ذو خيه
 ان العلم بالمركب بعد العلم بمفردة ومقابل الرابع انه لا يتوقف لان التسمية سبقت
 جذبه عن معناه الا فرادى انتهى **قوله** فالكتاب تعريف على الرابع وهو شروع في بيان
 المفردين وبدا بالمضاف من معاني المفرد فان في النهر ثم اختلف فقيل الاول الباء بالمضاف
 لسبقه في الذكر وقيل بالمضاف اليه لسبقه بالمعنى اذ لا يعلم المضاف من حيث هو مضاف
 حتى يعلم ماضيف اليه وهو احسن لان المعاني اقدم من الالفاظ كذا قرره الامام الا انه
 من المالكية وهو حجة لان ما توقفت عنه انتهى **قوله** مصدر اي للكتب وله مصدران
 اخذ كتابا وكتبه كذا ذكره في البحر **قوله** بمعنى الجمع وهو ضم الشئ الى الشئ ومنه كتبت
 البغلة اذ اجمعت بين شعرها بشعره انتهى **قوله** وجعل شرعا عنوانا اي عند اهل الشرع والتقييد بالشرع نظر
 فيه المقام لا المعنى اللغوي **قوله** جعل شرعا عنوانا اي عند اهل الشرع والتقييد بالشرع نظر
 لان التعبير به لا يخص اهل الشرع وان كان هو الغالب عندهم فالاول في التعبير بالمصطلح
 بدل قوله شرعا **قوله** عنوانا اي عبارة يذكر مصدر الكلام **قوله** لماسئل مستقلة ان لا يلفظ
 مخصوصه والاعمال مسائل مجموعة وجوز بعض المحققين كونه عبارة عن الفعول الدالة عليها
 بتوسط تلك الالفاظ وهي احتمالات سبع اشتملها الاول ومعنى الاستقلال عدم توقف تصور
 مسائله على شيء قبله ونعمه وكتاب الطهارة كذلك لا الاصاله بمعنى عدم التبعية اصلا لعدم
 صحتها فان الطهارة تابعة للصلاة وخبر بالمسائل جمع الحروف والكلمات التي هي تحتها كقول
 الجواب والي فصل لعدم استقلالها لدولتها تحت كتاب وشمل ما كان نوعا واحدا من المسائل
 لكتاب القنطرة او انواعا لكتاب البيوع افاده في البحر **قوله** بمعنى المكتوب راجع لقوله فالكتاب
 مصدر فهو مصدر مائة كم المفعول كذا في النهر وان صيغته ففان نجي وصفا بمعنى المفعول
قوله والطهارة اي بفتح الطاء مصدر وكبرها الالة وجهها فضل ما يتطهر به ذكره في البحر والمنه
قوله بالفتح اي بفتح الحاء وظاهر الشرح انه الاكثر **قوله** ويظهر اذ في شرع الملتصق ويكر **قوله**
 النظافة قال في النهر عن الاذناي حجية كالا نجاس او معنوية كالعبوس والذنوب فقيل ان
 محبان وقيل حقيقة وقد استعملت فيها شرعا اذ الحدث ونس حكم والنجاسة الحقيقة ونس
 حقيقي وزوالها طهارة انتهى **قوله** ولذا فردها اي كونهما مصدر اخردها لان الاصل
 فيه الافراد وكذا في النهر **قوله** وشرعا منصوب هو وامتثاله على التمييز كما ذكره ابن هشام في
 رساله خاصة **قوله** النظافة عن حدث او حدث هو بمعنى قول صاحب النهر واصطلاحها
 نظافة المحل عن النجاسة حقيقة كانت او حكمية قال في النهر وهذا اول من تعريفها بزوال
 حدث او حدث كذا في البحر لوجوب ظاهر من انتهى احدهما استئصال تعريف صاحب البحر
 على والمخدة الحدث ظاهر للشيء ثانيا ان هذا العلم باحث عن افعال المكلفين فالأول
 الاول التعريف بالازالة دون الروا ان انتهى ابو اسعود بيانا لما اجمعه صاحب النهر
 قلت في هذا البيان نظرا لما الوجه الاول فان المذكورة في التعريف بالتنويه لا لا تكون
 غير مفصلة على انها وقعت في تعريف صاحب النهر واما الوجه الثاني فقد اعترض صاحب البحر
 على من غير بالازالة حيث قال وقول بعضهم انها ازالة الحدث او الحدث غير جامع لخروج الزوال
 بدون الازالة كما اذا وقع المطر على اعضاء الوضوء من غير قصد فانها طهارة وليس بالازالة
 لعدم التمسك مع ان هذا يدعي صاحب النهر ايضا حيث غير بنظافة ولا يعتبر بتنظيف
 الذي هو فعل الفاعل وتامل تنبيه لا فرق في المطهارة ذلك التعريف بين ان يكون له تعلق

في الصلوة

في الصلوة كالشوب والبدن والمكان اوله كالا وان فانه ليس بنظافة حدث او حدث واجب
 بان تنبيه طهارة مجازا باعتبار ازالة الاثر من الحدث والتعريف للحقيقة انتهى
قوله لا نولعها اي باعتبار متعلقها من الحدث والحدث والتعريف للمادة والشراب انتهى **قوله**
 وجعلها بكسر الجيم حكما اي ما شرعت لاجله **قوله** شربة منها تكفي للذنوب ومنع الشرب
 عنه **قوله** وحكمها اي الحكم الذي يترتب عليها **قوله** استباحة السبي والتمام اذ كان او للضرورة
 قال في البحر ولم يذكر كذا من حكمها الغواب لانه ليس يلزم فيها التوقف على النية وهي ليست
 شرط فيها انتهى **قوله** ما لا يحل اي فعله **قوله** اي سبب وجوبها قد استخرج المضاف لظهور
 ان الصلاة ليست سببا لوجود الطهارة **قوله** ما لا يحل اي ارادة ما لا يحل وهذا القول اختاره
 صاحب البحر ويحل بغير الحائض **قوله** فرضا كان او غيره تقديمه قوله فعله **قوله** كالصلوة
 فيها الصلوات المفروضة وغيره **قوله** ومن المصنف قاصرا على غير الفرض انتهى لان الطهارة ليست
 واجبة لان الالية وهم لا يعمه الا المظهرين محتملة كما سبقت **قوله** بعد سرد الاقوال اي
 ذكرها وهي اربعة استوفها الشرح اخذها ان السبب الحدث او الحدث ثانيا انها اقامة الصلاة
 ثالثا ارادة الصلاة والجمعا وجوب الصلوة لا وجودها **قوله** ونقل كلام الكمال في الرد على من
 اراد على القول الاول بان الحدث والحدث ينقضانها فكيف بوجوبها وفي قد القول الثالث ان
 مقتضاه انه اراد الصلاة ولا يتوهم ان لا يتركه ولو لم يتركه لواقع خلافا لانه لا يقبل به احد
قوله الظاهر اي من الاقوال في السبب **قوله** هو الارادة اي ارادة الصلوة في الفرض والنفل
 وفيه قصور لانه لم يشمل ارادة من المصنف فلو علم في الارادة لكان اول **قوله** كمن يترك
 ارادة النفل هو جواب عن السؤال الذي ارادة الكمال على القول الثالث وقد بيناه قريبا
 وحاصل الجواب ان الوجوب في النفل يتوقف بترك ارادته اي الوجوب في الفرض موسع
 الى اخر الوقت وقد ذكر صاحب البحر جوابا غير هذا وهو الاوجه بان السبب الارادة المستتقة
 للشرع فلا يرد ما ذكره عليه **قوله** ذكر المصنف اي هذه الاستدلال حيث قال ان اراد
 الصلوة وجبت عليه الطهارة في ارجع وتركه التقل سقطت الطهارة لان وجوبها لا يلزم
 اه **قوله** في الظاهر اي شرع قوله وعود وعزمه على ولغيرها اه **قوله** الصحيح من الاقوال
 اه وهو اظهر مما في البحر لانه يقتضي انه لا يتركه ترك الوضوء اذا خرج الوقت ولم يرد
 الصلوة بل على تقويت الصلوة وانه اذا اراد صلاة الظهر مثلا قبل دخول وقتها يجب عليه
 الوضوء قبل دخول الوقت وكلاهما باطل انتهى **قوله** وبما يقال المراد بالارادة المعنوية
 شرعا على ان ما اورده على صاحب البحر يدعي العلامة قسمة قوله او ارادة ما لا يحل
قوله وجوب الصلوة اي لا وجودها لان وجودها مشروط بها فكانت متاخرا والمقتضى
 ليكون سببا في المتقدم وظاهره انه بدخول الوقت يجب الطهارة لكنه موسع كوجوب
 الصلوة فاذا عاقبت الوقت صار الوجوب فيهما متيقنا فان هذا القول لا يشمل
 سبب الطهارة للصلوة النافلة اذ لا وجوب هنا ليكون سببا للطهارة للهجة الا ان
 يقال انه داخل في قوله او ارادة ما لا يحل مع ملاحظة الاستدراك **قوله** شرعي ان حكمه به
 الشرع **قوله** يحل بالهمز والضم وبهما قرئ في السبع ومصدره الحل والحلول والحلل كذا في
 القاموس **قوله** في الاعضاء اعم من اعضاء الوضوء والفضل كما ان الحدث اعم من الاثر
 والا كبر وتقرينه بانه وصف يدل على انه والطهارة ههنا **قوله** وما قيل فانه صاحب
 البحر **قوله** ما نية اي كونه ما نيا من الصلوة ومن المصنف لا يظهر ان يقال ما في شرعي
قوله شريعة اي اعتبارها الشرع ما نيا **قوله** المعاني استعمال اه الاضافة للبيان والبيان
 والتأنيذ ان **قوله** المرسل وهو طهارة كالماء وشرعي كالتراب **قوله** فتعريف بالهمز واما
 عرف بذلك لانه محمول على انظار الفقهاء **قوله** في الحقيقة مرتبة كانت اول **قوله** مستندرة

ان السبب ارادة واحدة وحاصل ذلك ان
 على الاول انها يقضيان مكانا ويوجب
 ما يكون في زمانا واحدة وحاصل ذلك

اي قبيح معاقبة **قوله** شرعا خرج بذلك ما استقد رطبا وكان طاهرا كالماء والبلو **قوله** وقيل سبها هو القول الرابع في الشرح **قوله** ونسبنا الى القول بان السبل الحديث والحديث او القيام الى الصلوة اه 2 **قوله** لا اهل الظاهر هذا الذين يأخذون بظاهر الايات والاحاديث وفيه ان المصنف البصر هو القول الثاني في كتابه البحر وغيره واما القول الاول فنسبنا الى اهل الظاهر فقالا انهما يدوران معهما وجودا وعدما ونسبنا الى المصنف افاذه بعضه **قوله** وفادها فامر بيان العناد في الاول انه قد يوجد الحديث ولا يوجد الوضوء كما قاله الاتقاء وقد يدفع بان يوجب به الوضوء مثلا وجوبا موقعا الى القيام والصلوة ولا اثر بالتأخير للاجماع على عدمه لكن هذا لا يظهر فيها اذا حدث قبل دخول الوقت وزاد ايضا بانها ينقضانها فكيف يوجبها فيكون الشئ مقضيا لا زوال نفسه وببانه ان الحديث مقضيا لا الوجوب والوجوب مقضيا لا الوجود والمقضي الى المقضي الى الشئ مقضيا لا ذلك الشئ فالحدث مقضيا لا وجوب الطهارة ووجودها مقضيا لا زوال الحديث فالحدث مقضيا لا زواله وفيه ان هذا لا يفي الا اذا كان هذا اللزوم عقليا وهنا ليس كذلك اذ لا يلزم من وجوب الطهارة وجودها وبيان العناد في الثاني انه يصح الاكتفاء بوضوء واحد لصلواته ما دام مطهرا ولو اعتبرنا القيام سببا لها لا وجبنا لكل صلاة وضوء وقد يدفع بان القيام سبب بشرط الحديث فلا يلزم ما ذكره اهل الظاهر وغيرهم في هذه الاقوال غير قاصدة كما اوضحه صاحب النهر لكن يلزم عليه انه اذا كان محدثا لا يجب الطهارة الا بالقيام لا الصلوة فان لو خطت الارادة رجوع الاما استظهره صاحب البحر **قوله** ان اثر الخلاف في ثمرة الاختلاف في السبب **قوله** في نحو التعاليق اي التعاليق ونحوها كالاضمار بوجوب الطهارة **قوله** وان وجب عليك طهارة اه فتطلق بارادة الصلوة على ما استظهره صاحب البحر وبالحديث كارجح الرتبة وبالقيام الى الصلوة كما رجحه صاحب الخلاصة والابواب على ما رجحه قاسم **قوله** باننا خير من الحديث او الحديث او عن ارادة الصلوة او القيام اليها **قوله** ذكره اي ذكر الاجماع على عدم الاثر **قوله** وبه اي تأخر التوضيح **قوله** من اثبات الثمرة اي على الخلاف المتقدم وما نقله الشرح عن الشرح نقله في البحر خلافا عنه فقد نقل عنه اول الكلام على سبب الطهارة الاجماع على عدم الاثر بالتأخير عن الحديث **قوله** بل وجوبها اي الطهارة **قوله** موضع خبر اول وبدونه خبر ثان **قوله** فيها اي في الطهارة والصلوة **قوله** وشرايطها جميع شرطة بمعنى الشرط وهو ما يلزم من عدمه عدمه ولا يلزم من وجوده وجوده ولا عدمه لذاته **قوله** شرائط وجوبها اي الطهارة اربعة اعتمد من الصغرى والكبرى وشرايط الوجوب هي ما اذا اجمعت وجبت الطهارة على الشخص **قوله** وشرايط صحتها وجب ما لا تصح الطهارة الا بها ولا يلزم من فقد شرط الوجوب فقد شرب الصبي الا ترى الى الصبي اذا نظرت صحتها طهارة مع انما غير واجبة عليه واعلم ان شراطين من هذه الشرايط بعد ان من شرائط الوجوب والصحة وهي عدم الحيض وانفاص الحيضة المختلفة فالوجوب من حيث الخطاب والصحة من حيث ادراك الوجوب **قوله** شرب الصبي مفرد مضاف فيجوز وهو مبتدأ خبره قوله العقل اه **قوله** العقل فلا يجب على مجنون **قوله** والاسلام فلا يجب على كافر بناء على المشهور من ان الكفا غير محال طهر بغيره الشريعة **قوله** وقدرته اي القدرة على استعمال المطهر فلا يجب على من قطعته يداه من المرفقين ورجلاه من الكعبين وهو بالتوضيح كما **قوله** ما هو الشرط الرابع وهو بالرفع حذف منه العاطف وفيه قصورا اذ لم يشك على الترابية **قوله** والاحتلام اي البلوغ اطلقه عليه لانه ملزم ومخرج به الصبي فلا وجوب عليه ولو تممها وانما يؤمر بها لانه يتخلفا **قوله** وحديث اي وجوده وحديث اصغرا واسير **قوله** وفيه حيض اي عدمه **قوله** نفاسها اي المرأة وانما اعاد الظاهر لغيره مذكو

في العبارة

في العبارة لعدمها من لفظ النفاس **قوله** وضيق وقت فلا يجب اي مضيقا لا بضيقة **قوله** عموم البشارة المراد بها ما يجب غسله او مسحه ولو محاذيا للبشرة كما حصول الذوق والمراد عموم المحل المطلوب كسج ربيع الراشدين وانما لم يعبى بتيمم لان فعل الفاعل لا يشترط بل لو نزل المطر نحو الاعضاء ونحو المطلوب معنى **قوله** بما أنه الظاهر يرجع الى المستعمل وخروج به ما انفرد والماء الموقوف على الشرب فلا ينظر بهما **قوله** شرط المرأة اي شرط في المرأة زيادة على ما تقدم فقداه واحصل مرة مرة نقلت حركة الجملة الى الراشد حذف للضرورة وهي ثابت مرة كرامة ثالثة امرئ **قوله** فقد نفاسها هو شرط الصبي الثاني **قوله** وحديثها هو الشرط الثالث ولو جعلها شرطا واحدا هنا وفي جانب الوجوب كان اولا بل لو جعلها ومعه شرط واعتبر عنه بعد الموانع ليدخل في ذلك عدم النفاس في حال التطهير بناقض لكان اجمع واخصر **قوله** وان يزول كل ما منع اه هو الشرط الرابع ومعناه ان لا يوجد نحو رمص او قسح او شمع فان ذلك يغير من شرط عموم البشارة **قوله** وجعلها اي هذه الشرايط **قوله** اربعة الاول فيه ثلاثة وكذا الثاني واربعة في الثالث والثاني في الرابع اه **قوله** الحيض المحسوس الثالث هذه وجعل القدرة من المحسوس باب التغليب **قوله** وجود المزبل اعتمد من الماء والتراب **قوله** والمزال عنفا شانه له الناظر بقوله سلامة اعضا **قوله** والقدرة على الارادة هو قول الناظر وقدرة امكان **قوله** وجودها الشرعي الذي لا توجد الطهارة شرعا الا به **قوله** مشروع الاستعمال اي بان يكون الماء مطلقا طاهرا مطهرا والتراب طاهرا مطهرا مع وجود الملبس لاستعماله والطهارة لا حاجة الى ذكر الطاهر المطهر بعد المطلق لا غنى عنها **قوله** في مثله اي في مثل المشروط ولو قال مشروع الاستعمال فيها لكان اولى وخارج به نحو الرتبة فانه مشروع الاستعمال لكن في الركن مثلا **قوله** التكليف اي العقل والبلوغ والاسلام **قوله** والحديث هو الرابع من شروط الوجوب **قوله** من اهل بان لا تكون حائضا ولا نفاسا **قوله** في قوله بان بعد البشارة **قوله** مع فقد مانعه بان لا يحصل ناقضه خلال الطهارة **قوله** ونظرها عطف على جعله والظهير يرجع الى البعض **قوله** للوضوء قد اتفقا والآ فالفضل كذلك ولم يشك على الترابية **قوله** سلامة اعضا من اضافة الصفة الى الموصوف اي الاعضاء السليمة وهو اشارة الى المزال عنه كما قاله **قوله** وقدرة امكان اي قدرة ممكنة من الفعل **قوله** التراب يفتح القافى الى الص **قوله** وهو الظهير راجع للماء وهو بيان لوجود المزبل انتهى **قوله** معا ظرف منصوب لقطعته على الاضافة متعلق بمحذوف خبر هو فاصلة معهما وانما نص على الظاهر اليهما لانه ربما يتوهم ان الماء ليس شرطا برأسه لانه مضاف اليه افاده **قوله** خذها اي هذه الشروط جميعا ويكمل رجوعه الى الشرط وجوب الشرع لانه في ضمنه شروطا ويصح وجود الشرع اي الذي يحكم الشرع بوجودها عنده **قوله** بائعان اي يتأمل واتقيا **قوله** فطلق ما من اضافة الصفة الى الموصوف اي الماء المطلق والمنكسر اليه هذا الوصف بالاطلاق **قوله** بكون العين ضرورة النظر وكذا مع الثاني **قوله** بيان اي اظفر به هذا البيان الذي ذكرته لك **قوله** بالغ بالاضافة وهو شرط ثان والشرط البلوغ **قوله** التمييز بخلاف العاطف انه يحتمل له معطوف على اسلامه فيكون مرفوعا ويحتمل انه معطوف على الحديث فيكون مجرورا **قوله** يا غايه اي يا قاصد الفوائد وفيه معناه الاسير والاول اول **قوله** شرط مبتدأ وزوال خبره **قوله** لتصح الوضوء اي يكون الوضوء صحيحا **قوله** يبعد بينه وبين قوله المياه اصله مواء قلبت الواو يا المناسبة الكسرة كيزان جمع ما اصله موه تحركت الواو وانفتح ما قبلها فبقيت الفاء **قوله** من اوراق بيان لما والدرن الوسخ **قوله** كشمع بكون المير لقلعة قليلة وانكرها بغيره فيكون للضرورة النظر ولانه خطأ مشهور **قوله** ورمص يفتح الراء والميم وبالصاد المزممة وسبح يفتح في الموق بما يلج الاثف وسكت الميم

في

فيه للضرورة انتهى فيقال في الموقمان والطرف يكون الرأى على العين قوله مناف يخرج ربع ودر
قوله ذوى اثنان اي العظماء والاعظماء وفي نسخة ذى وليست بصواب لاحتمال التظلم قوله على
هذين اي شرطي الصحة قوله تقاضى فخرين فاكتر قوله مع الصلاة اي المفروضة واخرج بها
المسح فلا يشترط فيه تقاضى قوله ليس هذا الذي الثاني اي ليس هذا الشرط وهو التقاضى لم يشترط
عند الامام ان يرفع يعقوب رضى والمعتدل الاول قوله فرضى قطعي قوله للصلاة او فرضها
وفعلها قوله وقيل ومن المصحف حلاه يقيل اشارة للاضعفه وجزم بالوجوب الشرع الملتزم
وحكى الشيعى الا فتراض مقتصر عليه قوله للقول علة للوجوب ليس المصحف قوله بان المطهرين
الملائكة اية قوله تعالى لا يمسه الا المطهرون والمراد المقربون والا فان الملائكة كلها مطهرون
والحق انه مضمون عن غير المقربين من الملائكة فلا يطلعون عليه والمراد بالكتابة اللوح
المحفوظ وحمله لا يمسه صفة له وقيل وعليه اكثر المفسرين ان المراد بالكتاب القرآن المركب
من الالفاظ والمراد النقوش الدالة عليه وظاهرهما ذكرنا ان الائمة غير قطعية الدالة فمن قال
بافتراض الطهارة لم يأت اراد العزض العلم والمراد من المطهرين من هو على طهارة من الناس قوله
وسنقه اي موكدة كما يؤخذ من مقابلة المندوب قوله في نيف قال في المختار النيف بوزن المصحف
الزيادة يخفف ويثقل ويقال عشرة ونيف ومائة ونيف وكلها زاد على العفة فهو نيف حتى
يبليغ المعتقد الثاني انتهى ولعل الحكمة في استحبابه لربذة الكسب كغير ما كان مغيرة وتخفيف
ما كان كبيره قوله بعد كذب هو حرام والظاهر انه من الصغائر الا اذا ارتب عليه فساد
وهو جائز في الغزو واصلاح ذات الدين وعلى الزوجة والاحياء وصحة وبعضهم قال ان الجائر
في هذه الاشياء التعريض لا الكذب الحقيقي وقد اوضح ذلك ابو السعود في حاشية الاشياء
قوله وبغية ذكر الشرح في الخطر انما اذا لم تبلغ من قبيحت فيه يغيرها التوبة وان بلغت
فلا يلزمها الا الاستحصال قوله وفترقه اي خارج الصلاة وذلك لانها مكروهة لان حكمه
عليه الصلوة والسلام التمس ولا نهاش بها انتهى عنه وهو الواقع منها في الصلوة والحج والعمرة
الوضوء والصلوة قوله والاحكام والشرع قوله بعضهم بوجوب الوضوء منه نظر لما
ورد انه عليه الصلوة والسلام من كل حلة جزوا بالوضوء وقد شمس رايحة كرسية وقام للصلاة
فقاموا وقد علم انهم اكلوا حلة جزوا بالوضوء ولم يعين من خرج منه الرجح ستر عليه
وهذا يدخل في عموم قوله بعد والخروج من خلاف العلماء قوله وشعر طاهره وان لم يكن في ستر
وذلك كراهته لما ورد من قوله عليه الصلوة والسلام ان يمتلأ جوف احدكم فتيخ خير من اى
يمتلأ شعر او يمل ما ذكر ما لم يكن مدحاً فيه عليه الصلوة والسلام او جاعاً فكم مثلاً قوله وبعد
كل خطيئة عطف عام على خاص والخطيئة اعم من الصغيرة والكبيرة قوله وللزوجة من خلاف العمل
اكتافاً من ذكره او متراً فان وضوءه لا يتقضى عندنا ويتقضى عند الامم التي في ربه
فيندب الوضوء بعد ذلك مراعات لقوله ثم سبب الوضوء بعد غسل الميت وحله ولو قف
كل صلوة وقبل غسل الجنابة وللرجل عند الكى وشرب وتوهم ووطئ وغضب وقراءة قرآن وحديث
ورواية ودراسة عليه واذا في واقامة والخطبة وزيارة النبي صلى الله عليه وسلم ووقوف على
الامام من امرأة ولا يجزئ ميتة او ابو السعود عن الشيعى قوله وركنهما عنداه قال في البحر
اركانها في الحديث الا جفرت غسل الاعضاء الثلاثة ومسح راسه في الاكبر غسل جميع البدن
وفي النجاسة الحقيقية المرئية ازالة عنها وفي غير المرئية غسل محلها ثلاثاً والعصاة كل مرة ان كان
من ينعصر والتخفيف فيها لا ينعصره وقد دخل كل ذلك تحت قول الشرع على وجه وزواله كجس
وانما لم يذكر العصور والتخفيف لانها شرطان قوله ونحوه من مائع مزيل ويبيس ارض ومسح خف
وسجادة للشرح عند المنظرات قوله ودليلها اي الطهارة اعتمد من الصغرى والكبرى والائمة
والنمازمة فان الائمة لصوت على ذلك جميع لطيفة الطهارة من الاحكام التعبدية الواقعة على

خلاف

على خلاف مقتضى العقول البشرية حيث لا يقبل من غير النجس غسل الاعضاء الظاهرة وقد اورد
لها حكم باهرة انتهى درمعتنى ببعض تغيير قوله وفي مدينة وذلك لانها من المائدة وهي
من اطراف القرون نزولاً فائدة المدح ما نزل بعد الهجرة وان كان في غير المدينته وانما ما نزل قبلها
وان كان في غيرها وهو الاصح من احوال ثلاثة ذكرها السيوطي في الاقنانه قوله اهل البيت
هم الذين تكلموا في مغاربه واحواله وصلى الله عليه وسلم بكسر السين وفتح الياء جمع بزة
قوله فرضنا بمكة ونعمد ابن جرير المالك انما كان منذو بالحقيرة وابن جرير انه لم يشترع الا في
المدينة ورد عليها القائل والمدينة بما صح ان جبرائيل علم غلبه النبي صلى الله عليه وسلم الوضوء في
اول ما اوجى اليه ونقل ابن عبد البر ان قاهر السري على ان غسل الجنابة فرض عليه صلى الله عليه وسلم وهو
مكة كما افترضت الصلوة اعم من الدنيا المتفق قوله وانما عليه السلام اعطف على ان الوضوء وهو جوب
عن سؤال حاصد من ان يكون قد صلى بغير وضوء ككونه لم يفرض انتهى قوله بل هو ان الانتقال
قوله من قبلنا طاهره ان الامم اسما بقية كانوا يتوضئون والحديث يفيد وقصه على الانبياء قلت
هنا يعنيه يقال في حاشية صلى الله عليه وسلم قوله قال وضوءي بل تحميمهم ككونهم المشركين
وقيل غير ذلك كما بسط في المواهب وشرها وسيلة طرف مما يتعلق بكل قوله في الاصول
ان اصول الفقه قوله شرع لنا ففعل العرب قوله اذا قصه الله بقلا اي في كتاب العزيز قوله
تقلد وكفا عليها فيها الآية قوله ورسوله وم في احاديثه كصوم عن شرب قوله من
غير انكار الا ان الاقتصار على النشأ لان الشريعة لا تترك غيرها قوله ففائدة نزول الآية
جواب عن سؤال مقدم حاشية اذا كان الوضوء فرض بمكة مع فرض الصلوة وهو شرع من قبلنا
غير منكر ولا منسوخ في الفائدة في نزول آية المائدة بالمدينة فاجاب بما ذكره قوله تقرير الحكم
المثبته التي تقيده في انه لما لم يكن عبادة مستقلة بل تابعة للصلوة احتمل ان لا يثبت الاية
بثبانه وبثبانه في مراعاة شرائطه واركانه لطول العهد وانقرض الناقدين بخلافه اذا ثبت
بالنصوص المتواترة البينة في كل زمان على كل اناس انتهى منج والحكم هو القرينة وشيئ من
جبرائيل من جبرته كونه شرعاً قبلنا ومن جبرته فرضه قبلنا بمكة وسبب اياه جنس باني منج
عطف على تقرير اي فائدة نزول الآية اي ان ولا يصح عطف على تقرير من غير هذا التناول
لان المصدر كما ذكرنا لا يشبه الفعل فليس من مقتضى قوله واعطف على اسم شبه فعل فعلا
ولان الاخبار لا يصح حيث وفي نسخة وثأته وهو مصدر ثأته واعطف عليها طاهره قوله
اختلاف العلماء اي في عدم فراغته فمنهم من قال انها اربع ومنهم من قال انها اكثر ومنهم
من حمل التسمية على الجماع ومنهم من حملها على الميت ووقع الاختلاف في المسح وهو الكل
او الرابع او ما قل قوله الذي هو رجمة لقوله صلى الله عليه وسلم اختلاف امة رحمة قوله كبر وقدر
اشتملت اي كيف لا يكون نزولها رحمة والحال انها اشتملت قوله حكما منها احكام الوضوء
واحكام التيمم والغسل وغير ذلك قوله كلها اي التمام اي كل واحد منها فيه شيئا من فائدة
سنة عشر طهارة رتبة تسمية طهارة بمعنى المصدرى قوله والغسل بضم الفين اسم لغسل
جميع الجسد قوله وحكمين عشية حكم بمعنى محكوم به اي ما يوربه وهو الغسل في ثلاثة اعضاء
الوضوء وغسل جميع البدن في نحو الجنابة قوله والمسح اي في الرأس والوجه قوله وسجدي
بكسر الياء فانها موصولة للطهارة قوله الوضوء السفر اي في قوله قلنا وان كنت منكم او على
غير قوله ودليلين ثبته دليل بمعنى دال اي والذين على الوضوء والغسل قوله التفصيل في الوضوء
وهو قوماً قلنا فاعطوا وجوهكم وايديكم لا المراتق وامسحوا برؤوسكم واجعلوا لاكمالين
قوله والاجل اي بقوله وان كنت منكم جنباً فاطهروا قوله وكنا بيني عشية كناية عن منج
قوله الغايه هذه الاصل المحل المنخفض فاطلق على الخارج من الانسان لان العرب من عادته
ان ارادوا ان يخلصوا الحاجة يذهبون المحل المنخفض فالكفاية المحاجة او الحانية والمجدة قوله

والله اعلم بالصواب فانها كناية عن الجماع وبيانها ان من اراد الجماع يتوصل اليه بمقدسات التي منها المص
فاطلق الوسيلة واريد المقصد **قوله** وكما بين اي من الكليات لعباده المؤمنين **قوله** نظائر
الذي نوب اي في قوله تعالى ليظهر كرمه **قوله** وانما النعمة اي في قوله وليبين لكم نعمته عليكم **قوله** من
راهم الوضوء اه المداد او من هو ان يظهر كرمه احث وتوجب سعة الخلق وسعة الرزق ومحبته
للفطرة ودوام البغض للمعاصي والمهلكات فقد جاء الوضوء سلاح المؤمن وهو محرم ذكره
لاحمد زروق في نصيحة **قوله** ليعلم كل من امن فعنه حينئذ يا ايها الذين امنوا احفظوا لانها
وهنا بخلاف ما استمر لا نه خطاب للموجود حال نزولها **قوله** وكان اي ما في المضيا **قوله**
المتنات اي من الخطاب الى الغيبة **قوله** والتحقيق خلافة فان الذين من الاسماء الظاهرة وهو
من قبيل الغيبة بل لو قال استمر لعمد لان الخطاب يتعلق بالمعدوم عند وجوده وقوله واقبل
الصلوة واتوا الزكوة وكقول يا ايها الذين امنوا اذا طلقتم النساء اولان الحق قلة بخلاف
الموجود والمعدوم فان قلت ان فيه المتفاتا على مذهب السكاك فان لا بشرط تحالف التعابير
بل في لغة مقتضى الظاهر او باعتبار ما يراها فان المادى في مخاطبة قلت جوابه ما تقدم و
هو ان الخطاب ليس قاصرا على الموجود والمادى بحسب اللفظ ظاهر والظاهر من قبيل الغيبة
قوله التحقيق اي الدالة على تحقيق ما دخلت عليه غالبا ومن غير الغالب قد تقع موقع ان كلف
قوله التوكيد اي الدالة على ان ما دخلت فيه مشكوك او غير محقق الوقوع **قوله** للاشارة الى ان
الصلوة اي التي دخلت عليها اذا **قوله** اللازم اي التي لا بد منها مع تكررها في اليوم واللياسة
تسبب **قوله** وفي النهاية من الاطوار العارضة اي التي يمكن ان لا تقع اصلا **قوله** وصرح بذكر
الحديث في الفصل حيث قال وان كنت جانيا فاطمروا **قوله** والتميم حيث قال الله تعالى او احد
منكم من الغائبة او لا استمر الشان **قوله** ليعلم ان الوضوء سنة اه وهو الذي لا يكون من حدث
وهذا يدل على ان قوله سبحانه وتعالى فاغسلوا وجوهكم الاخره مستعمل في الوجوب وفي التمسك
قالوا جواب في الحديث والتميم في غيره وهذا بخلاف ما ذكره من ان الحديث في الآية من ادب
واخذ منه ان التمسك والغسل لا يكونان الا فرضا للتبرج بالحدث فبينما وفيه ان الغسل واجب في
مواليع ورسول في اخره ولذا بقوله التمسك مقام الوضوء ليجوز نوم ودخول مسجد فلا يشترط
فيهما ان يكونا فرضا **قوله** نوراي ذا نور يعني انه سبب للنور على الارض او في القبر او هو نفس النور
مها لفة او يعني اسم الفاعل المقصود ما مر **قوله** اركان اه جمع ركن وهو في اللغة الجانب القوي من
الشيء اه منه قال الله تعالى فواو اي الى ركن شديد والاضافة بانية او بمعنى اللام **قوله** الوضوء
الذي لا يستغفر في غير الوضوء الغرض والمذنب كالوقوف قبل النوم انتهى در مستحق وقد مر على
الفصل لان الحاجة اليه اكثر ولان محل جزم من محل الغسل او لتقدم عليه في القرآن او في تقديمه على
انتهى بجر وهو ما مر من الوضوء ومع النظافة والحسن وهو بالضم المصدر وبالفتح الى الذي توضح
به وفي الاصطلاح غسل الاعضاء الثلاثة ومسح الرأس واعلم ان الفعل كالموضوء والصلوة بطبق
على المعنى الذي هو وصف للفاعل بوجوده كالهيئة المسماة بالصلوة من القيام وباء الاركان او
ويسمى الفعل لما حصل بالمصدر والتكليف يتعلق بهذا ويطلق على نفس ايقاع الفاعل هذا المعنى ويسمى
المفعول المقدر على ولا يتعلق به تكليفه لانه اعتباري لا وجود له في الخارج اذ لو كان موجودا لان
له موقع فيكون له ايقاع وهكذا فيلزم التسلسل الى ان ذكر الى ان في الحقيقة ان الوضوء من خصوصية
هذه الامة وهو الاجم ووجوده من الانبياء كل دل عليه قوله عليه السلام ووضوء الانبياء من قبل
لا يدل على وجوده من الامة لاحتمال خصوصية وفيه ان الاصل عدمها ويمكن ان يقال ان خصوصية
بعض الامة من بعضه غيرا محتمل من اثاره فلا ينافي وجوده في غيرهم وهذا بغير هذه
الخصوصية قال فخرج اشدك وهو الصحيح **قوله** لانه اي التعبير المأخوذ من غير **قوله** افيده وذلك
لان الركن اخبر وتنبه على ان مراد من غير الغرض من الاركان منه وان كان الاركان احصا لانها

32 الفروض من العاخرة في الماحية بخلاف الفروض واقيده بالجزء يقال فاقده زيدا اصاب فؤاده ومنه الفؤاد
كما في القاموس وبالباء قال في المختار فاقده له فائدة من باب باع وكذا فاقده فان اي ثبت والى
اعلمية واستخدمته واما فاد المهوراه **قوله** مع سادتي اي سلامة التعبير بضم الوضوء **قوله**
القطيع هو ما قطع بزمه حتى يكفر جاحده **قوله** المسوح اي الغسل المسوح وهو ان اس **قوله** بالربيع
اي فان التقدير به غير قطيع ولذا وقع الاختلاف فيه بين الائمة **قوله** وان اريد الغسل وهو ما تقدم
الصحة بقوته كالمقدار الاجتهادي المفروض اي وان اريد ابعثا بزمه عموم المشترك او ارادة
الحقيقة والمجاز وكذا لا نقول بذلك كما ذكره في شرح المتن **قوله** جرد المفعول اي الغسل
المفعول والمراد جنس المفعول فيشمل الاعضاء الثلاثة فانها قطعية **قوله** عنه اي عما يقار
من الاشكال الواردة على التعبير بالفرض **قوله** بما تضمنه في شرح المتن انه من عموم المجرى
والفرق بينه وبين الجمع بين الحقيقة والمجاز ان الحقيقة في الاول تجعل فردا من الافراد
بخلاف الثاني فان الحقيقة مراد بها الوضع الاصلي والمجاز مراد به الوضع الثاني فيهما
استعمالا متباينان اومن ان المراد القطعي ويجاب عن مراد المسوح بان المراد اصل المسح
فيه وذلك قطعي لثبوته بالكتاب والسنن ويجاب عن ايراد المفعول بان المراد القدر في الخبر ولا
شك انه من هذه الحقيقة على خلاف زفر في المرفعين والكعبين والجب يوسف فيما بين القدر
والاد **قوله** فاد الركن ترتيبا ضاريا **قوله** ما يكون فرضا اه هذا معناه الاصل في كلامي وقد مر
بيان معناه في الفصول **قوله** الماحية اي الحقيقة وانما سمي ماحية لانه يسل عنها ما هو وما هي
قوله ما يكون خارجها الاول ان يقول في يكون فرضا خارجها لاجل ان يظهر التعريف في
قوله فالفرض وبني الفرض والركن العموم المطلق **قوله** فالغرض اه الغرض ياتي في اللغة
يشق وتلايين معنى كما في نهاية النهاية والمشهور انه مشترك وقال الاصول انه حقيقة
في التقدير مجاز في غيره اذ هو اول من الاشتراك قيل لان المشترك يحتاج الى قرنيين بخلاف
المجاز وورد في التحريم بان القرينية في المشترك واحدة وان تعدد لم يقدح في المعاني على البطل
قوله ما قطع بزمه هو من فرض بمعنى قطع قال في البحر والظاهر من كلامهم في الاصول والفرق
ان الفرض على نوعين قطعي وقضي هو في قوة القطعي في العمل بحيث يفوت الجواز فيفوت به المقدار
في مسح الرأس من قبل الثاني وعند الاطلاق ينصرف الى الاول كما في مثله في الفارق بين الفرض القوي
المثبت للفرض وبين الظن المثبت للواجب اصطلاحا خصوصا المقام وفي الزهر ما يفيد ان دليل
الفرض القوي وفيه وقد قسموا الادلة السميعة اربعة انواع قطعي الثبوت والدلالة
كالخصوص المتواترة وقطعي الثبوت لدلالة كالاتي الموقوفة وضمن الثبوت قطعي الدلالة
كاجزاء الاحاديث التي مفهومها قطعي ولا يثبتها وانما الفرض بالاول واشتوا بالثاني والثالث
الواجب وبالرابع السنة والاستصحاب واراوا بالواجب ما يثبت الفرض العمل ومن هنا قال
بعض المتأخرين ان الفرض العمل اقوى نوعي الواجب والضعف نوعي الفرض انتهى **قوله** حتى يكفر
يعني بناؤه للغا على يكون كافرا او للمفعول اي ينسب اليه الكفر **قوله** كما حصل مسح الرأس للدلول
عليه بقوله تعالى واسجدوا له وسكنوا فيكم فذكر منكر القطعي من كتاب وهو كافر **قوله** وقد يطلق اه
اشرب لان الاطلاق على الاول حقيقة ومع الثاني مجاز لان الاول هو المتبادر عند الاطلاق كما
قاله صاحب البحر والنبأ ومن علالة الحقيقة **قوله** على المعنى المفترض محملا لا اعتقادا فانه لا
يفترض على الاشياء اعتقاف ومسح ربع الرأس **قوله** ما تقوت الصحة بلواته تعبيره بالصحة
اول من تعبيره بغيره بالبرهان الجواز يصدق بعد الصحة وبعد الخلل مع الصحة ولا يحتاج
في التعريف الى زيادة ولا يثبت بجواب لان الفاسد لا ينجيه به بحر **قوله** كالمقدار الاجتهادي الذي هو
مسح ربع الرأس وهو من المرفعين والكعبين والغدا وما في الغاية من ان المفروض في مسح
الرأس قطعي لان خبر الواحد اذا اتفق بينا لا يثبت كان الحكم به مضيا للبرهان والبيان والجماع

من الكتاب والكتاب دليل قطعي ضعيف **قوله** فلا يكفر احد اي لا يفر منه كثر الجاهل ومنع ذلك
الكل بان الجاهل لا يكون مؤثرا في المانع من كفره فاما موجب الاقل كائن في الاستحباب كما لك
قوله يعقد شبهة قوية وقوة الشهادة تمنع التكفير من الجاهل الا ترى ان اهل البيت لم يكفروا بمقتضى
ما دل عليه الدليل القطعي نظر اهل السنة لنا ويظهر **قوله** الفرضان فرض عين وهو واجب
على كل مكلف ولا يستعطف عن البعض باقامة البعض كالإيمان والصلوة وفرض كفاية وهو ما يكسر
جميع المكلفين فاذا قام به البعض سقط عن الباقي كصلوة الجماعة وقد يستعمل الفرض بمعنى الواجب
بالعكس ابو السعود **قوله** غسل الوجه مصدر مضاف لا مفعوله والفاعل محذوف والتقدير غسل
المؤمن وجهه ابو السعود والغسل بفتح الغين لغة ازالة النجس عن الشيء باجراء الماء بغيره الى الرأس من ظلي
ونحوه اه **قوله** مع التقاطر قاله النجاشي لانه ان يتقاطر الماء وبه عرف ان ذكر التقاطر مع
الاسالة التعريف كما جرى عليه كثير مما لا حاجة اليه لانه حيث اخذ في مضمونها لم يصدق بدون ان يرى
قوله ليس الماء بان استعمل استعمال الدهن لم يجز في طاهر الرواية ولو توسلنا بالشيء لم يقتر لم يجز واما
ذكره من اشتراط التقاطر قولها وعن به يوجب هو مجرد بن الجبل بالماء سال او لم يسلم ثم على القولين ان ذلك
ليس من مضمونها وانما هو مندوب وفي الخلاصة ائمة واحدة امرار اليد على الاعضاء المضمونة **قائمة**
ينبغي اشتراط ان يسيل اعصابه بالماء شبه الدهن تدسيل عليه الماء لان الماء يجف فاعلى الاعضاء التي
اه **قوله** والظاهر ان الاصل للندب **قوله** ولو قطرة على هذا يكون التقاطر بمعنى اصل الفعل اه **قوله** وفي
الفيض هو الشيخ برهان الدين الكركي اه **قوله** اقله اي التقاطر **قوله** فطران ويدل عليه صيغة الفاعل
اه **قوله** فطران انه اذا سال الماء وقطر في القطر ليس لا يكون تقطيرا في الوضوء ويجوز ان هذا بيان لما به
الصحة وان كان الاقتصار عليه مكررا **قوله** لان الامري في قوله تعالى فاعسلوا مني والغسل
الاخيرتان سنة واحدة او كل واحدة سنة **قوله** مشتق لوقد مر هذه العبارة عند ذكر الوجه لان اسبيل
ومشتق خبر اول وقول المصنف من مبداه خبر ثان وفي المبدأ بالاشتقاق لاخذ بما ذكر لان الاشتقاق
هو اخذ هذه الاشياء العشرة من المصدر وهي المانع والمضارع والامر والاسم الفاعل واسم المفعول
والصفة المشبهة وافعل التفضيل واسم الزمان والمكان والالة والوجه ليس واحدا من هذه العشرة انتهى
واعلم ان الاشتقاق لا بد له اقسامه جميعها من المناسبة وهو اضطرار ذات او باء المادة مع
الترتيب وكثيرا اذا توافقا في كل الحروف ولومع غير ترتيب كندب وجند واكثر اذا توافقا في الحروف
كفقد وفهم وكل واحد نعم مما قبله وقد يقال اصفه وصغير وكبير **قوله** واشتقاق مبتدأ وشايع خبر
قوله اذا كان اشبه المعنى اي اذا كان المراد اشبه المعنى المدلول للفظين **قوله** من الارتداد وهو الاضطرار
اخذ منه الرد لا اضطراره في السجدة **قوله** من التيمم وهو التقصد اخذ منه التيمم وهو التوجه نحو
اقادوم **قوله** سطح جبهة اي علاها **قوله** بقرينة المقام وهي كون المتوخى او المكلف فاعل المصدر
الذي هو غسل لانه مقادير الوضوء او ابو السعود عن العيين ولا يظهر وجه المنع الثاني **قوله** وقنه
ينفع الذال والنافع وهي مجتمعة لحياد شبيه **قوله** اي منبت قاله القاموس المنبت كجذع النبات
وهو شاذ والقياس كقصد اه ابو السعود **قوله** السيل والذى دون العتقة **قوله** طولاً منقوص على
التميز **قوله** كان عليه اي على سطح الجبهة **قوله** شعر باسكان العين وتحريرا ما ينبغي الجهر مما ليس بصرف
ولا وبر للذات وغيره انتهى ابو السعود **قوله** عدل عن قولهم اي المصروف قول بعض الفقهاء في قوله
الوجه طولاً كالكثرة والمتن **قوله** فصار مثبت القاف والضمير اعلاها حيث انتهى بناء في الرأس وهذا الحد
لم يذكره ظاهر الرواية **قوله** الجارية صفة لقوله **قوله** على الغالب اي في الاشياء ما زاد الغالب فيه طبع
الشعر من مبدأ سطح الجبهة ومن غير الغالب الاغلب **قوله** المظرد اي الظاهر لجميع الافراد
قوله ليعلم الدغم هو الذي سال شعر رأسه حتى ضيق جبهته **قوله** والاصل هو الذي التحس شعره من مقادير
راسه **قوله** والاضرع هو الذي المحس شعره من جانب جبهته ذكرت هذه القافية في جامع اللغة اه
قال في النهر الزرعان بفتح النون والراء ولكل اسكانها وهي الموضوعان المختلطان بالذات صفة في جانب

عليه ونفيها اسم لفصل تام الجسد
والله الذي يفيض به ويكرها ما هو

الحيون الذين ينجس شعرهما في بعض الناس لا ينجس من الرأس ولا يقال للذة ترعى بل زعنوى والوجه
به عتق لانه آية الرضا والسيما وتذكر بالذات لانه بالصدق قال انما لا تنكح ان فرق الدهر بيننا
اعلم القائل والوجه ليس بانزع **قوله** شحج الاذنين بضم الذال والذات اسكانها تخفيفا وكذا الكلام ما
على فعل من الاذن بل تخشع وهو الاستماع وشحجها ما لان حلقها اه **قوله** وحشجته اي حشجته او
علمت حد الوجه طولاً وعرضاً **قوله** فيجب غسل الملاء اي يفرض والملاء ماله في الوجبة من الجبهة
قاله عصا ما من غسل ظاهر الملاء في الوجه فرضه انتهى **قوله** وقال ويجوز ان يراد بالملاق ما لا يصح حدود
الوجه الذي هو جزء من الرأس واسفل الذقن وشحجته الاذنين لان ما لا يبر الواجب الا به فهو
واجب انتهى وهو على ما في الدر المنثور من ان الحد لا يدخل في الحدود وعلى الاصح وفي ابو السعود
عن شحجته قد استغنى من قوله في التنوير والدر وما بين شحجته الاذنين عدمه من جهة
غسل شحجته من الشحجته فمن قال لا بد من غسل شحجته من الشحجته لان ما لا يبر الفرض الا به فهو
فرض مثله بخلافه ومخبر بل شحجته وما استدل به غير ضابط وبقيته التمام بدون غشجته
منها مكابرة وانكار لمجوس جعله بدون ما ذكر بان جعل على الشحجته ما يمنع وصول الماء الى شحجته
منها كشمع وقوة ولا سند له في قول الشيخ حسن في نهر الاضطرار ويدخل في الغاية ان حشجتها
للا اتصال بالفرض لانه لا يدل قطعاً على افتراض غسل جزء من الاذنين انتهى **قوله** وما يظهر من
الشفة اي يفرض غسله على المعتمد وقيل ان كالتوا في النهر **قوله** عند انضمامها اشار بصيغة
الافتعال الى ان المراد ما يظهر عند انضمامها للطبع لا عند ضمها بشدة وتكلف اه **قوله** وما بين
البعذار وهو البياض الذي بين العذار والاذن وتسمى عذاراً لما يورثه والعارض صفته الخد
انتهى ابو السعود **قوله** وبه يفنى اي بالدخول ومقابلته قول به يوجب وجوب دخول في
الملاقى كالملاقاة وسكن وجعل في الجوز والسنن ذلك عنه رواية اما الكونج واللامرد والمرأة
فوجب عليهم غسله اتفاقاً كما قاله المؤلف رحمه الله في شرح الملتقى **قوله** لا باطن اه هو جواب عن
سؤال واراد على التعريف حاصله انه يلزم مع هذا الحد غسل هذه الاشياء وحاصل الجواب انه انما سقط
غسلها الجرح ولا بأس بغير الوجه مغضاً عينيه ويجوز الغسل ولو غطها شديداً في طاهر الرواية
كما في الشذيل في ولور مدت عيناه فرمضت يجب عليه ايصال الماء تحت الرمض ان بقي خارجا
بفرض العين والاذن فلا انتهى بمر ظاهره انه لا يجب غسل باطن العينين ولو اكتمل بكل جسد **قوله**
واصول شعر الحاجبين يحمل هذا ما اذا كان كشيئين اما اذا بدت البثرة فيجب كما يألفه قريباً
عن البرهان وكذا يقال في القبة والشارب ونقله عن بعض اهل العلم شارح الهداية **قوله**
ونهر ذباب اي خرافة **قوله** للحجج راجع للحل وظاهره ان الوضوء لا يمنع ولو تحقق عدم وصول
الماء لليلة المذكورة **قوله** اسقط لفظ وانما تقرير بعض اهل العلم حيث ذكره وبمعناه غسل
كل يد متفردة عن الاخرى **قوله** لعدم تقيد الفرض اي فرض غسلها **قوله** بالاذن لانه في قوله
معاصح الوضوء **قوله** الباديين اي الظاهريين البقيين لا حشجتها **قوله** فان المني ينجس اه
على التقيد بالقيدين السابقين على سيل اللف والشر الشوشن **قوله** ولطيفتين الاولى ولطيفتين
قوله المسح لكنه يختلف الكيفية كما يال وهو في احدهما خلف وفي الاخر بدل **قوله** لما مر اي من ان الا
لا يقتضي التكرار **قوله** مع المرفقين غير مع المنيبة للمصاحبة في الغسل ليعيد الدخول بضماع ما
فيه من الايمان الى في الاديه يجمع مع كقولهم تعالى ويزدك قوة الى قوتك فان قلت انه يقتضي ان
جميع اليد مضمولة مع المرفق والحكم ليس كذلك قلت قد يدعى بان ما زاد على المرفق خارج
بالاجماع عكسه ايضا من الاضطرار والذاتية اعلل الزرع واسفل العنق سمي بذلك لانه يرتفع
به الاذن في الاضطرار عليه ونحوه انتهى نهر وفيه لغة ثانية وهي فتح المبر والضماع كما في كشف
الرمز وفي المتن لف ونشر مرتب فقوله مع المرفقين يرجع الى اليدين وقوله والكعبين يرجع
الى المرفقين اه **قوله** على المذهب مقابله قول زعفران قال بقوله من اهل الظاهر المرفقين

ان شحجته فرق وكثيرا
ينفع الفارق الاصح وجاء

والكعبين لا بد من خلاف في قولهم وهو مجموع بالاجماع والمراد بالكعبين العظماء الذين ارتدوا عن الدين
في جانب القدمين وهذا هو المقول عن اصل اللغة والمركب الذي هو الناس ان الكعبين في ظاهر القدم ومن
ثم قال القدمين لا خلاف بين اصحابنا في تفسيره بما ذكرناه وما رواه هشام عن محمد بن الحسن المفضل الذي
في وسط القدم عند مفصل الشراك فاتفق الشارحون تبعاً لما في المسود انه سهو منه وما قاله محمد بن
هو في المراءى الذي يجب فلهذا فانه يقطع حقيقة السفل من كعبية المعنى الذي رواه هشام وعامة الرواة
قوله بعبارة النص اي بعبارة المسوق **قوله** غسل يداه وذلك لان مقابلته اليه بالجمع تقتضي القسمة
على الاحاد **قوله** بدلائله والثابت بها هو الذي يفهم من النص بطريق المساواة **قوله** ومن العجيب ان
اي في كونهما تدخل العناية اولاً وتدخلها اولاً ولا تدخلها اولاً ولا تدخلها اولاً ولا تدخلها اولاً ولا تدخلها اولاً
القرائين بالجرح والنصب او جرحه وحاصل البحث ان قراءة البرهان في قراءة البعض فتتبع اليه بين القرأتين
اما التخييل بين الفعل والنصب كما قالت الشيعة او حمل النصب على حالة الخفي والجرح على حالة التفتق كما
قال به بعض اهل السنة والتفتق فيها ان يقال ان قراءة الجرح ظاهرها مذكور بالاجماع لان من
قال بالمسح لم يجعله معنياً بالكعبين والمجرب فيها الجوارح كما في قوله جرح من جرح ونظيره كثير في القرآن
والشعر افاده ابو السعود **قوله** قال في الجرح خبره في قوله وما ذكره **قوله** لا دليل تحتها الا لفائدة
فيه **قوله** بعد انقطاع الاجماع اه اعترض بان هذه الاحكام ثابتة في غير الرسول صلى الله عليه وسلم
والاجماع ثمة لا يعتد به لان العبرة بفعله صلى الله عليه وسلم ويمكن ان الفعل يوجب القطع بالنظر في شأهم
واما نحن فلا ثبت في حقنا الا التواتر ولا يوجد فيعتبر الاجماع في حقنا او دلالة النص افاده المصنف
قوله ومن رجع الراس اي من اتى جرحه كان والمسح اصابت اليد المبجلة القطع والتقدير بالرجوع
اصح رواية اما الاول فلا تفارق المتون عليها ونقل المتقدمين لها كافي الحسن الكرخي واليعقوبي
الطحاوي واما الثاني فلما اختاره المحققون من ان الباب للوصلاق وهو اذا دخلت على الجرح
تعدى الفعل لا الدولة فالتقدير واستحوذ اليديك بروكس فيقتضى استيعاب اليد دون الراس في
استيعابها ملاحظة بالرأس لا يستغرق غالباً سوى رجم فتعين مراداً من الالة وهو المطلوب
واما رواية ثلاثة اصابع فقد ذكر في البدايع انها رواية الاصول وفي غاية البيان انها في
الرواية وفي معراج الدراية انها لظاهر المذهب واختارها عامة المحققين من اصحابنا في
صححها في شرح القدرى وقال في الظهيرية وعليه الفتوى استوى جرحه في الزهر قال بعض المتأخرين
انها رواية عن ابن رستم في نوادره وغاية ما يبرز من ذكرها في الاصول ان تكون ظاهر الرواية
عن محمد لا عن الامام كما حمله في الفتح توفيقاً اه وفيه تأخر **قوله** فوق الاذنين اي فلا يجزى
وما حوله من الجملد المتخذه عن الرجم لانها ليست من الراس وقوله صلى الله عليه وسلم
الاذنان من الراس المراد منه ان ذلك في حكم مخصوص وهو مسحه بما نه كذا في **قوله** ولو
باصابة المظهر وذلك لان الالة لم تقصد الا لايصال الجملد فاذا اصابه من المظهر قدر الغرض
اجزاه انتهى بجر **قوله** او بلل باقى اه اما لو مسح ببلل في يده اخذه من عضو لم يجز مطلقاً كما في
الهندية **قوله** على المشهور مقابلته قول الحاكم بالمنع وفي الزهر ما يؤيد صحة فراجعه **قوله** لا بعد
مسح الا ان يتقارح جرحه في الملتقى للمؤلف ارضاء الاستئذان لغيره مع ذكر المسئلة في المخطوطات
كالبر والشر والهندية ولعل هذا سري اليه من مسئلة ذكرها في البحر ونقته ولو مسح بالخراف
اصابعه والمأمتقاط جاز وان لم يكن متقاطراً لا يجوز لان الماء اذا كان يتقاطر فاما ان يتزل
من اصابعه الى اطرافها فاذا احدث صار كأنه اخذ ما وجدناه اه **قوله** لربنا صاحب الدرر ذكره
في الفتاوى ليجز لان المسح حصل بوضع الاصبع وبهذا انفصلت البلة عن الجملد المسوح حكماً فصار مستعملاً
بعده يكون بما ذكره المشهور كذا في جميع الاثر **قوله** الا ان يكون مع الكف لعله مفرغ عن رواية الثلاث والاه
فهذه القدر لا يبلغ مقدار الرجم اللهم الا ان يقال ان المسح لا يوجب ذلك لانه يبرئ بين المد والوضع **قوله**
او الابهام والسبابة مع ما بينهما هذا الصنيع ففرغ عن رواية الثلاث قال في الهندية ولو مسح بالسبابة

34 والابهام مفتوحان فيضربهما مع ما بينهما من الكف على الراس فيشدد جرحاً لا ينهما اصبعان وما بينهما
من الكف قد راجع فتعبر ثلاثة اصابع انتهى **قوله** او يمينه اي بان يكرر الوضع بيمينه وهذا يصح
ان يتعلق بالمسكين ولا يتقيد بالتفريع على رواية الثلاث كما هو ظاهر **قوله** اجزاء اي ان اصبع
اليد الداخل للجمعة قال الله تعالى والعنق والعنق والعنق لا يقطع حكمه ما رواه بل ينقل حكمه تحت اليد اي
العنق حتى يجب عليه كالمسح باليد والواجب حيث ينقله حكمه ما تحتها اي يمينه حيث يجب عليه ولا يجب
ايصال الماء الى ما تحتها والجمعة تنقله لا حكمه ما تحتها الى ما يلاقي البشرة منها اي من الجمعة وهو
اظهر الروايات انتهى في الشربلالي والحق الجمعي فتشمل الكفة وغيرها وهو يقتضي ما نقله المصنف
بعد الجرح ومثله في البدايع وتنبيه العامة العلماء والمختار ان الشرايين كان كشفاً يقطع غسلها
تحت من بين محض لان مجرد الادخال لا يعتبر **قوله** ولا يصير الماء مستوعلاً اي الماء الباقي في الالة
لان المسح هو الاصابة لا الالاساة والذي يوصف بالاستحسان هو المسح في ذلك في الغسل لا المسح
الذي هو المسح ووضح الكلام ابن شهاب في شرح المجمع فقال ان فرض المسح يتأدى باصل البلة
اذ المسح الاصابة دون الالاساة فلم يزل شئ من الحدث لا الماء الباقي في الالة وانما زال الالة
افاده **قوله** اتفاقاً اي بين الثاني والثالث اه عن البحر **قوله** على الصحيح اعلم انه لا خلاف
بينهما في عدم الاستعمال عند الندية اي فية المسح واما اذا نواه تغيير مستعمل ايضا على قول
الثاني واختلف المتابع على قول الثالث والصحيح من مذهبه انه يجوز ولا يصير الماء مستعملاً
في البحر فتوافقا يرجع لاقوله وان سوى ولو غسل رأسه مع الوجه اجزاء المسح مع كراهة
التأخير لتركه الترتيب ولو مسحت المرأة على الخمار لا يجوز الا اذا كان المأمتقاط بحيث يصل
الى الشعر فيجوز الا ان تكون الماء بلون الخمار اه هندية **قوله** جميع الجمعة بكسر اللام فتحها
اه نهر **قوله** يعني عملياً اي بالعناية دفعا لما يتوحد من الطلاق الفرض انه القطعي **قوله**
ايضا اي كان المسح ربع الراس كذلك **قوله** وما عدا هذه الرواية وهي روايات سنن مسيح
الكل او الربع او الثلث او غسل الربع او غسل الثلث او عدم الغسل والمسح وكمن الروايات جميعاً فتحت
على عدم وصول الماء الى ما تحت الجمعة **قوله** في شرح الارشاد الجمعة الشعر ثابت بجميع الجمعين و
العاري ما بينهما وبين العنق والعنق والعنق لا يقطع حكمه ما رواه بل ينقل حكمه تحت اليد اي
الاستعمل بالعاري انتهى بجر **قوله** فلا خلاف اي بين اهل المذهب على جميع الروايات **قوله** المترسل
اي عن دارة الوجه كذا في المستقى **قوله** بل ليس المسح ككونه الاقرب لمرجع الضمير **قوله** وبجاءة الندية
صريحة في ذلك كذا في **قوله** وان الحقيقة اي ولا خلاف في الحقيقة التي تحمل الخلاف السابق في كفاية
كثرة ما فيه فرائض الشربلالي **قوله** ترى بشرتها اي يقيها الرأي القريب **قوله** يجب اي
يفترض **قوله** لم يسترها الشعر اما المستورقة فساقتا غسلها الجرح **قوله** ولا يعاد الوضوء
وذلك لان المسح على شعر الرأس ليس بدلالة المسح على البشرة لانه لا يجوز مع القدرة على مسح
البشرة ولو كان بدلاً لم يجز كذا في البحر **قوله** ولا الوضوء لاحاجة التفرغ به لعل حكمه بالبرق
الاولى والاولى في حل المصرايع يعود الضمير الى الوضوء لانه هو المذكور او لا **قوله** ظفرو
مثلث الظا **قوله** وكشط جلده اي بعضه والكشط بالكاف والقاف الازالة كما في شرح الفية
الوراق ولا حاجة الى ذكر هذا النوع لانه يعلم من المسئلة التي ذكرها المصنف بعد **قوله** على اعضا
وضوء الاعضاء جميع العضو بضم العين وكسرهما كالحلم واخر بضمه كذا في التاموس **قوله** فرجة
اي جراحة **قوله** كالقولة ما حوز من دمل بالقسم بمعنى اصله يقال دملت بين القوم بمعنى
اصبحت كما في الصحاح وصلاحيها يبرئها فتسمية الفرحة مفعلاً قد لا يبرئها كالفافلة و
المفارة **قوله** ان لم يبرئ اي بترج الجملدة اذا لم يجز منه دمل ومفعول لزموم الاعادة عند
عدم التام قال في لانه بمنزلة الشفة الملتصقة ببذنه وفيه خلاف وتوضيح المسئلة كما في
الهندية انه اذا كان على بعض اعضا ومنزلة فرجة نحو الراس وشبهه وعليه جملدة قريبة

ويقال

فوضوا وأمر المار على الجبله فدرنغ الجبله هل يلزمه غسل ما تحت الجبله قال ان نزع الجبله بعد ما ترك بحيث لم يتأكد بذلك فعله ان يغسل ذلك الموضع وان نزع قبل البر بحيث يتأكد بذلك ان نزع منها شيء وسلك بعض الوضوء وان لم يخرج لا يلزمه غسل ذلك الموضع والاشبهه لا يلزمه الغسل في الموضعين جميعا انتهى فالاولى للشرح ان يقول وان لم يتأكد بالشرح على الاشبهه لانه عندئذ لا خلاف في عدم لزوم الغسل ثانيا **قوله** لعدم الجبله عليه لعدم الإلزام في المسائل كلها **قوله** بخلاف نزع الخف فانه يزرعه يغسل ما تحته لانه بدل عن الغسل ظاهرا فلما نزع من غير الحدث الى القدر **قوله** كما لو مسح تشبه في المسائل الأولى **قوله** فلو حقه أي الخف أي ما مسح منه **قوله** شقاق هو بالضم تشقق يصيب راسخ الدواب كما في القاموس فاطلقة على الشقوق التي في اعضاء الانسان مجازا والشقاق بالكسر الخلاف والاولى للشرح ان يعتبر بشقوق وهو جمع شق والغسل منه شق بمعنى صدع وله معان أخر مذكورة في القاموس **قوله** الاصلية بين اشارة فقد صرح به في البداية والاخره أي ترك مسح ذلك الموضع وغسل ما حوله انتهى هندية **قوله** ولو قطع من المرفق قال في البحر ولو قطعت يده او رجله ولم يبق من المرفق والكعب شيء سقط الغسل ولو بقي وجب انتهى **قوله** ويجيده مفرد مضاف فيهما اليه ولو ثلاثة لوصف وجهه لتعيين الغسل ولو خلق له يدها اليمنى من اعلا المرفق والكعب **قوله** فلو يبطش بالضم والضمير والكسر كما في القاموس والبطش فاصريه اليدين فلو قال ويحشي بهما نظرا الى الرجلين كان حسنا **قوله** ولو باحداهما اليه ولو يبطش باحداهما فخرى الاصلية والاخرى رائدة لا يجب غسلها ظاهرها ولو كانت تامة وفي الشرح ولو لم يحكم ماله كانت تامة من متصلتين او منفصلتين والظاهر وجوب غسلهما في الاول وواحدة في الثاني انتهى فخر يعتبر البطش والظاهر انه يعتبر البطش او لا فان يبطش بهما وجب غسلهما والا وان كانتا منفصلتين لا يجب غسل الا الاصلية التي يبطش بهما وهو حصر جميعا تامتين متصلتين ومن غيرهما وان كانتا منفصلتين بين العبارتين **قوله** وكذا الزائدة أي اليد الزائدة قال في الهندية ويجب غسل ما كان مكملا على اعضاء الوضوء والكف الزائدة انتهى **قوله** والا فاحاذي أي أي الا تثبت في محل الغرض على ما حاذي محل الغرض منها وفي البحر ولو حذو له ان على المكعب فانه تامة هي الاصلية يجب غسلها والاخرى رائدة فاحاذي منها محل الغرض وجب غسله وما لا فلا يلزم بدب انتهى **قوله** اخذ ما يذكرك من عقلا وكان حاذي في الغسل **قوله** ولا الغسل هو بغير ما يأتي **قوله** لقد ملأ الواجب لانه اقوى من السنة فحققت الصناعة بقدره اما الوضوء فانه فيكون فرضا للصلاة ولو نفلا وجب اذ واجب للطواف وسنة للزوم ومندوب في موضع كثيرة من بعضها **قوله** لانه كل سنة مستقلة الى اما الاركان فدل عليها وهو الالية فان قلت مقتضى هذا التعليل انه يقول وركن الوضوء لا اتحاد الدليل قلت انك لا تظن ولا تغفل **قوله** وحكمه في الحكم الذي ذكره بعد متحد في كلها **قوله** ما يؤجر الى الحكم الثابت لها الاجر والزم على الغسل والترك وليس الحكم ما يوجب الاما واقعة على السنة فلا **قوله** وبلا ما يعاقب لا يعاقب كذا في البحر وايته بعض المتأخرين بانه المعنى المناسب للمقام انتهى **قوله** وكثيرا ما يعرفون به أي بالحكم وزيوت ما لتأكيد التكرار **قوله** لانه يحيط بمواقع الى الحكم هو المقصود بالغسل فلهذا يعرفون به كثيرا والاضافة للبيان فالحظ مواقع النظر او مواقع جمع مواقع بمعنى ايقاع أي المحل الذي يقع نظره عليه والا نظرا لجمع نظر بمعنى التامل والتفكر **قوله** في العشر الاخير من رمضان لا لزوم وان غلب عليه من غير تركه فمقتضاها وجوب الاعتكاف وعرضها الشفهي أي محرف السنة اصطلاحا احاطه لغة بالطريقة مطلقا ولو قبضه **قوله** او بفعله يعني زيارته او تقديره او التقدير داخل في الغسل لانه عدم التمسك بما يقع بين يديه عليه الصلاة والسلام يعني انه كف والكف فعل من افعال النفس **قوله** وليس بواجب مراده به ما يورث الغرض **قوله**

جمع اول

مكرر

لظنهما

لمطلقها أي لمطلق السنة الشاملة للموعدة والمستحبة وتبين في الاستعداد ذلك صاحب الضرر وانت خبير بالانه اخبر المستحب بقوله ولا مستحب **قوله** ولو حكم كعدم الا تكا على من لم يفعل لانه منقول من قوله ان ترك حقيقة فوجد على الاعتكاف كمن لم يترك عليه الصلوة والسلام على من لم يفعل كان ذلك منقولا من قوله ان ترك حقيقة والمراد ايضا المواظبة ولو حكم له نزع التراويح فانه صلى الله عليه وسلم يترك العذر في الخلف عنها وهو خوف ان تفرض علينا اه ابو السعود **قوله** كمن شأن الشرطية وذكروا لانها لبنان الماهية والشرط خارجة عنها **قوله** واورد عليه أي على تعريف الشئ **قوله** يتأجل ما هو المنصوب أي حال كون صاحبه الذي بانها اشكاله على القول المنصور أي المؤيد من احوال ثلاثة الخطر والباحة والتوقف **قوله** التوقف أي فلا يعرف اباحة المباح الا بقوله او بفعله صلى الله عليه وسلم فقد صاوى التعريف المذكور لسنة وكذا ايراد المباح على القول بان الاصل الحظر **قوله** الله ان الفقهاء جواب عن الايراد **قوله** كثيرا ما يلجأ الى ان يكونون قال في الصحاح اللغز بالشئ الغلوع به وقد جهم به بالكسر يلجهم لحي اذا غمر به انتهى والمعنى انهم ينطقون به كثيرا **قوله** فالتعريف بما عليه هو كخط الجواب يعني ان تعريف الشئ مبنى على هذا القول فتعلم اباحة المباح من الاصل لاس من جهة الشارع واختاره في البحر تعريفين لسنة الاول وبه صدر وعليه اقتصر المعرفي الميزان الطريقة المسبوكة في الدين من غير لزوم على سبيل المواظبة ليخرج غير المحدود الثاني وعليه اقتصر في الضرر فقال والذي ظهر للعبد الضعيف ان السنة ما واكبه عليها انتهى صلى الله عليه وسلم كمن ان كانت لا مع الترك فهو دليل السنة المؤكدة وان كانت مع الترك احيانا فهي دليل غير المؤكدة وان اقتربت بالانكار على من لم يفعل فهي دليل الوجوب وهذا غير الواجب المختص به صلى الله عليه وسلم اما هو فقد لا يترك على تركه مع وجوبه في حقه كصلاة النبي فافهم هذا فان التوفيق يحصل به وفي النوع ان مطلق المواظبة على الدين على الوجوب وهذا من ذهب المصنفين والافهم مصرعون في غير موضع من الغرض انما يقيد انتهى **قوله** البداية مصدر بداء قال المطرني كالغداة فهو بكر الباء وصوب ابن كثير الضم وهما على غير قياس والبداء فعل الشئ اذ لا يتقدم به انتهى من **قوله** بالنية هي لغة عزم القلب على الشئ واصطلاحا قصد الطاعة والتعبد الى الله تعالى في اجاد الفعل ودخل في ذلك المشيقات فان الخلف به الفعل الذي هو كلف النفس والفرق بين العزم والعقد اسم للمقترن بالفعل والنية اسم للمقترن بالفعل مع دخول تحت العلم بالموت انتهى بحر **قوله** أي نية عبادته التي هو على تقدير مضاف وهو اقامة واستباحة وفي البحر قالوا المعبر قصد رفع الحرج او اقامة الصلوة واستباحتها او امتثال الامر ولا يتأني الاخير الا بعد دخول الوقت اذ ليس ما موراه الله بعده انتهى وفيه نظر فانه ما مورده على طريق الذنب قبل الوقت وهو احد اشغالات التي المنعوت فيها اخفض من الغرض وتلك نية الطهارة كما في الهندية وكذا نية الوضوء كما جزم به في الفتح قال بل هي اولى من نية رفع الحرج لتوابعه انتهى وما في البحر من ان نية الطهارة لا تكفي في تحصيل السنة كانت لانها متنوعة الى ازالة الخرج والنجس فان بنوى خصوص الطهارة الصغرى فيه نظر فان الحدث متنوع الى اصغر واكبر وقد نية رفعه في تحصيل السنة **قوله** لا يصح الاولى لا تكفي كما في الفتح ليشمل من المصروف والطواف **قوله** كوضوء أي نية وضوء وهو تنظير **قوله** بانه بدو منها أي الوضوء بدون النية **قوله** ليس بعبادته فلا يثبت عليه الا ما طوق التوالب بالنية وفي مبسوط شيخ الاسلام لا كلام في ان الوضوء المأمور به لا يحصل بدون النية كمن صحته الصلوة لا يتوقف عليه لان الوضوء المأمور به غير مقصور وانما المقصور الطهارة وهي تحصيل بالماء نور به وغيره لان الماء مطهر بالطبع **قوله** وبأنه يتركها لاصول ان تارك السنة المؤكدة هل يأنم او خلاف ووفق في الضرر بحمل الاثم على اعتياد الترك وعدمه على عدمه **قوله** وبأنها فرض الى افا في الضرر انه طاعة لا بد ان تذكر النية من جملة الفرائض في المأمور به اذ لا يراعى الاصحى بان في ان الوضوء المأمور به

في الشرع من رمضان في غير ذلك
والسنة وان ذلك عليه في غير ذلك
فقتضاها وجب الاعتكاف مع

لا يصح بدون النية انما ارادهم في توقف الصلوة على الوضوء المأمور به الى ذلك اشار الكوفي
وحيث قيل بان الغرض ما يعاقب على تركه والنية في المأمور به ليست كذلك فلا تكون فرضا
والصواب ان يقال انها شرط في كون الوضوء عبادة **قوله** في الوضوء المأمور به الى الذي امر
به الشارع ورتب عليه الثواب **قوله** بسوء جوار كانه لا يظهور في المأخوذ في ذلك فتعذر
بالنية **قوله** وبنيته من هذا يعني على ضعفه والمعتمد عدم جواز الوضوء به **قوله** كما لا يخفى
كما انما فرض على التيمم وانما لم يكن النية في الوضوء الذي هو مفتاح الصلاة شرطا لعدم تعليلها
الا عراقي مع جهله فلو كانت فرضا لعلها صلي الله عليه وسلم **قوله** وبانه وقتها عطف على قوله
بانه بدوؤها **قوله** ينبغي اي يجب **قوله** ان تكون عند غسل اليدين قال في الاشياء لئلا
ثواب الشيء ويؤيد ما في الاشياء ما ذكره نوح افندي حيث قال انبأ بالنية ولو قيل النية
كما في غيره اشارة الى ان محله ابتداء الوضوء فيكونها باول سنة ويستدبرها لا على الوجه
الذي هو اول اركان هذا الاظهر من ذلك لان ما تقدم بدوؤها لا ثواب له فينبغي تقديرها اذ الوضوء
وهذا صلي الاستدراك **قوله** قبل سائر الشئ اي بل في لا بمعنى جميع والا لزم تقديم النية
على فعلها كقولها من الشئ افاد **قوله** كما نفرض في تشبيهه في الشئ **قوله** انتهى اي ما في
الغشائي **قوله** في الغرض متعلق بامت والغرض الادراك **قوله** تحكي اي تذكر **قوله** في النية
متعلق بخلي او بعلم وفي معنى الباء اي لكل عال كالتعلق بالنية **قوله** حقيقة هي فقد الطاعة
والقصد الى الله تعالى في ايجاد الفعل ولا بد من قيد المقارنة واطلاقها على الشئ قبل
الفعل فيه محال الاول اه **قوله** حكمه هو النية في الوضوء الغير المأمور به والفعل في
في الوضوء بسوء الجوار وفي المقاصد من العبادات وفي المأمور به اه **قوله** محل هو القلب
واما التعلق بها فبدعي في جميع العبادات وانما يحسن لمن لم يجمع عزيمته كما صرح به في البحر
انتهى **قوله** من هو قبل سائر الشئ في كذا الوضوء والفعل في الصلاة ان تكون عند التكبير
او قبله من غير فاصل يمنع البناء **قوله** وشرطها الاسلام والعقل **قوله** والعقد مصدر
بمعنى اسم المفعول والمقصود منها تمييز العبادات عن العبادات او تمييز بعض العبادات
عن بعض انتهى **قوله** والكيفية هي ان يقصد العبادات على ما هي عبادات هي انتهى اي فلا
يكفي مطلق قصد الطاعة والتقرب من غير تخصيص **قوله** والبداء في قدره اشارة الى
مطلوبية البداءة هنا ايضا كما في غسل اليدين ولا تنافي بينهما وذلك لان النية محلها القلب
والسمية محلها اللسان وغسل اليدين بالفعل والادعية التنافي اشارة المؤلف بقوله
قولا بلي ذكر فلو جعل او كبر كان مقبولا لئلا كذا في الشهر **قوله** لكن الوارد الى افادته انه
مرتفع الى النبي صلى الله عليه وسلم وقيل انه منقول عن السلف كما في البحر **قوله** بسم الله العظيم كذا
ذكره الطحاوي عن السلف وقيل ان الافضل بسم الله الرحمن الرحيم بعد التعوذ وذكر
الراصد انه يجمع بينهما كذا في الشهر **قوله** وبين الاسلام الاضافة للبيان **قوله** في الاستحباب
لان الاستحباب يخلق بالوضوء من حيث انه طهارة كذا في غاية البيان وصح انه عليه الصلوة في
السلام كان يقول عند دخول الخلاء اللهم اني اعوذ بك من الخبث والخبائث يعني ذكره في
وانا شهر منهن والخبث جمع خبيث المؤذي من الجن والشياطين ويروي خبيث بكون الباء مصدر
بمعنى الشرا انتهى ابو اسود **قوله** وبعده لانه ابتداء الطهارة كذا في غاية البيان **قوله** الاحال
مكتشف اي فلا يسمى متوكلان قبل الاستحباب او بعده قبل التمسك كذا في غاية من المنع **قوله** لا تحفل
السنة وذلك لغوات محلها وهو الابتداء **قوله** بل المندوب لئلا يخلو وضوءه عنها كذا في
المندوب **قوله** واما الاكل اي فيحصل اذا شربها في ابتداءها والى بها في طلاله والعراقي ان الوضوء
عمل واحد بخلاف الاكل فان لكل نوع فعل يثبت كذا في البس **قوله** لا فيما فات تقييد الحكم لا بجنا
قوله وليقول في قال صاحب الشهر زيات في التمسك بالترمذية من حديث عائشة رضي الله عنها قال

رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اكل احدكم فليذكر الله تعالى على طعامه فيقول بسم الله اوله واخره
انتهى وظاهر الحديث الشريف ان السنة تحصل في الاولى لذكر الاول فيه وهو خلاف ما يحسنه
ابن الزهرى فقد برق في بعضهم وقال انه ان الشيطان يتقايما ما اكله قبل التسمية **قوله** الطاهر
اما غسل الوجهين ففرض **قوله** ثلاثا فلا يكون اثبات سنة الغسل لهما حتى يثبت فيهما ان المر
ذكر ان التثنية سنة مستقلة فلا حاجة الى ذكره هنا **قوله** قبل الاستحباب وبعده قال في
الجد واختلاف في ان زمن غسلهما فيقبل سنة قبل الاستحباب فقط وقيل بعده فقط
وقيل قبله وبعده واليه ذهب الاكثر كما في المجتبى وصححه قاضيان في فتاوى ابنه انتهى
وقد اوضح الدليل على ثبوته في الحالين فان قلت ان البداءة ظاهرة في الذي قبل الاستحباب
واما الذي بعده فلا بداهة فيه قلت اجاب في الشهر بان البداءة كما يطلق على المقتضي يطلق
على الاضاح في كل من الفعلين الاخيرتين سنة لاجل واحدة كذا في الشهر **قوله** وقيد الاستحباب
اي الواقع في عبارة صاحب الهداية وغيره كما في البحر **قوله** اتفاق اي وقع اتفاقا لا بقصد
الاحترام لان حكمه وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم كحكمه ان مولى عثمان بن عفان وغيره قد
فيه البداءة بغسل اليدين من غير تقييد بكونه عن يوم كذا في البحر **قوله** ولذا اي تكون هذا
التقدير اتفاقا وان الغسل مطلوب **قوله** لئلا يتوهم الى ان لان التقييد بهذا الظرف ربما
يوهم ان الغسل لما يطلب فوي ان تكون على يده نجاسة فيعبد انه لو تحقق الطهارة
لا يطلب استئذان الغسل وليس كذلك فلذا لم يذكره وفي الامم الذي عليه الاكثر انه
سنة مطلقا كنه عند توهم النجاسة كما اذا نام لا عن استحباب او كان على يده نجاسة
تكون مؤكدة وعند عدم توهمها كما اذا لاعن شئ من ذلك او لم يكن نائما تكون غير مؤكدة
وعند تحققها يكون فرضا فنقول المصنف غسل اليدين مختص بغير الاخير ومراعاة بالنسبة
ما يعبر المؤكدة وغيرها انتهى **قوله** لان مفاهيم الكتب على التعليق في قوله ولذا لم يقل
والمفاهيم جميع مفهومة ما يفهم من اللفظ لانه محل النطق والظاهر ان المراد كتابا
الرواية **قوله** حجة اطلق فحمل مفاهيم الموافقة والمخالفة كذا في **قوله** بخلاف اكثر
مفاهيم المفهوم اي فلا يعتبر لانه القصد من الضموم الاخذ بالاحكام العامة عليها
مرجعا والمراد مفاهيم الموافقة اما مفاهيم الموافقة فمعتبرة كذا في وقيد بالاكثر لا
الا في مفهوم العقوبة معتبرا كما ياتي للفتاوى **قوله** وفيه من الحج اي في الشهر من كتاب
الحج **قوله** في الروايات اي عن الامام واصله سواه كان مفهوم موافقة او مفهوما مخالفة
قوله ومنه اي من الذي يفتي بمفهومه اتفاقا **قوله** تقييده اي ما ذكر من اعتبار المفهوم
في احوال الصحابة **قوله** بما يدركه بالرائي ما للعقل فيه مجال ونعرف **قوله** لا ما لم يدرك
به اي لانه حكم المرفوع والمنفوع نص والنص لا يعتبر بمفهومه **قوله** من حدود النهاية اي
من كتاب الحدود منها **قوله** في نص العقوبة لا ينافي ما في الشهر لانه من الاقل **قوله** كذا
انتهى اي الخي رالمذكور صفتهم في الايات قبلها ومفهوم التقييد بهم ان المؤمنين لا
يجوزهم عن توبة تبارك وتعالى **قوله** في اكثر لا ينافي ما في الشهر من قوله
المناقضة بتقدير اكثر في قوله المفهوم معتبر في الروايات **قوله** لا الرسخين بالبين
والصادك في شرح النفاية للعلامة قاسم في الشهر الرسخ بغير الرأ منقول الكفة الزرع
والقد ميين في الباق **قوله** مفصل بفتح الميم وكسر الصاد وبكر الميم على وزن مقولان
وكسرت تشبيها له باسمه **قوله** قال اي اثاره وشاهلوا في حذف فاعله لانه
معلوم لانه لا يقول المنظم الاشارة **قوله** الا بهما اي من اليدين **قوله** لخصه اي الشخص المعلوم
من المقام **قوله** ما وسط اي توسط بين الكوع والكسوع **قوله** ملقب اي مسمى **قوله** بالعلم
البارز لانه اي خذ العلم عن اهله او هو مصدر بمعنى اسم المفعول اي خذ هذه العلوم

وفي ابواسعود انه يشتد اللثة ويحيد البصر ويتطبع بالشيب ويسرع في المشي على الصراط **قوله** او الاصح
 في الحقيقة التقيد بالاصح اليقين وهذا لما يظهر من جربة السراطة ولذا قال في البحر والافضل
 ان يبدأ بالسبابة اليسرى ثم باليمنى انتهى اي لان اليسرى جربة اليقين واليمنى جربة البصر وفي
 شرح المنيعة على المحيط قال على رجليه التشويص بالمشي والابرها مسواك انتهى **قوله** مقاصد
 اي في تحصيل الثواب كماله الشكر وغيره **قوله** الملك نوع من اللبان **قوله** مقامه الى الشولاذج
 انتهى وذلك ان المواظبة عليه تضعف اسنانها فيتحرك لها فاعله كذا في البحر ولا ضرر منه
 لا يتقيد بحال المضطربة **قوله** فلذا اعتبر بالمثل اذا كان الاستيعاب ينافي بالمثل دون المضطربة
 وفيه لطف فان المضطربة كذلك فانها اصطلاحا استيعاب الماد جميع الفهم كذا في البحر واجاب
 في النظر بما حصله ان الضل اذ قد على الاستيعاب من المضطربة **قوله** اول الاختصار عطف على
 قوله ولذا اعتبر فالعلة احد شيئين اما الدلالة على الاستيعاب او الاختصار ونوع في ذلك بان
 الاختصار وان طلب كمن شرط ان لا تقوت في اذنه مرهه ولا شدة ان المضطربة اذ اذ
 الماد في الفهم شدة في الاستشاق وجذب الماد بالتشويق والغفل لا يدل على ذلك وكان هذا
 وجه قول القيني وما قيل انه للاختصار فليس بشيء على انه لا تقوت بينهما الا مجرد واحد
 في الاستشاق القارئ الا ان يعتبر المضطربة والاستشاق جميعا مع قوله على التوفيق واللائق فان
 الشاغل ينقص عن الاول اربعة احر **قوله** بياض ثلاثة اقسام ثلاثة ولا يقل ثلثا لئلا يدل على
 المسنون التشليل بياض جديدة افاده في المني **قوله** واللائق اي على اللانف وهو كناية عن الكثرة
قوله المارون اي مارت اللانف وهو ما لان منه كذا في البحر **قوله** بياض ما وقع هناك من ذكر المياه
 في الموضوعين يدل على تجديد الماد في كل منهما وهو ما جاء في حديث الطبراني **قوله** وهناك شتان
 فان ترك المضطربة والاستشاق اشد على الصحيح لان السنة المؤكدة في قوة الواجب لان جميع
 من حكم وضوء عليه الصلوة والسلام اثنان وعشرون صحابيا كلهم ذكر ووصف في كذا
 في البحر عن الفقيه **قوله** على ستمين حسن فاعتبارهما تكون المني سبعة **قوله** الترتيب فاذا قدر
 واخر فيهما فانه سنة الترتيب فقط **قوله** والتشليل اي ولو جاء واحد لاجل ان يكون لذكر
 التجدد بعده فانه سنة **قوله** وتجديد الماد اي اخذه ماء جدي يثا التشليل سنة عند فالاعند
 الشاغل كذا في البحر **قوله** واللبان في السنة الخامسة ولا يذكر في البحر ولو تمضمض بالبحر
 الى ولو لم يجز اجزاء لان البحر ليس من حقيقته والافضل ان يلقيه لانه ما مستحل انتهى
قوله بالظفر غرة راجع للمضطربة **قوله** ونحوه المارون راجع الى العمل اللانف **قوله** لا احتمال
 الف اي يسبق الماد من احدهما وروى اصحاب السنن الاربع بالغ في المضطربة او الاستشاق
 الا ان تكون صانعا **قوله** وسئل في خبرها اي حكمة تقدم بهما بالنسبة لما بعدهما والافضل ان يثبته
 فيقال البيهقي والسواك **قوله** اعتبر اوصاف الماد اي اعتبار المكلف او صافه اي الوقوف على كقيته
قوله لان لو انه في هذا لا يصح ولا على المدعي لان الكلام في غلظ الغلظ واللائق مع انه لا يظهر في
 فاقه البصر **قوله** ويجه اي اذا حدث فيه راحة فقل باللائق وليس المني ان الماد لا يرجع
 لفقده فيه **قوله** ولو عتده ما في البحر عن الموضع تكرر لا يكره مع الامكان ثم قال قال
 استاذنا يثبتون به ان من غننه ماء يفي للفسل مرة مع المضطربة والاستشاق وثلاثا بدونها
 يفسل مرة معهما انتهى **قوله** غلظ مرة لان ترك التكرار لا يكره مع الامكان وجميع من حكم
 وضوءه عليه الصلوة والسلام ذكرهما فيه واما الوضوء مرة واحدة فقد ثبت فعله له وقال
 هذا وضوء لا يقبل انك الصلوة بدونها افاده **قوله** وبمعكسه وهو ما اذا قدم الاستشاق
 لا يجزئه لضرورة الماد مستله كذا في البحر لان اللانف لا ينطبق على الماد بخلاف الغلظ انه
 ينطبق على بعض الماد فلا يصح البها في مستله انتهى ابواسعود **قوله** لا اي لا يجزئه وبعبارة
 الشرح اول من يعبر بغيره بلا يجوز لانه يحتاج الى ثقل بل عدم الجواز بعد الاجزاء او يحتمل

في المضطربة

على المضطربة والاستشاق في الغلظ الواجب كذا في البحر **قوله** الاول في الوضوء ولو مستويا فكان
 حكما وان يتخلل من اجزاء السواك شيء او يسبق اثر طعام لا يجزئه السواك ويجزئ **قوله** وتحليل
 هو بالحق والمجعة جعل الشئ في الحلال الذي هو الفرجة بين الشليلي والجميع خلال كجبل وحيال
 انتهى محل وتحليل التوبة تفريق شعرها من اسفل الى فوق كذا في البحر **قوله** لغير المزمور
 له مكره كذا في البحر وسنية التحليل قولها وعند الاما من عند وبكاحاء في خير مطوب
قوله بعد التشليل اي تليث غلظ الوجه كذا في **قوله** ويجعل ظهر كفة في المني ويغيبه عن وجه
 السنة ان يدخل اصابع اليد في فروجها التي بين شملتها من اسفل الى فوق بحيث يكون كفت
 اليد خارجا وتظهرها الى المستوي انتهى وقيدة في السراج بان يكون بماء متطهر كذا في البحر
قوله وتحليل الاصابع قال في النظر هو اذ خال بعضها في بعض بماء متطهر ويغيب عنه اذ خالها
 في الماد ولو غير جار وهو سنة مؤكدة اتفاقا انتهى ونوع في دعوى الاتفاق بما في الشريعة
 انه سنة عند ابواسعود وهما بفضلانه ورجح في المبسوط قول الشافعي ابواسعود **قوله**
 اليد من اي اصابع اليد بالتشليل اي تشليك الاصابع بعضها في بعض والتحليل انما هو بعد
 التشليل لانه سنة التشليل اه **قوله** بخصوبه اليد اي افاده الجبل انه جار من رواية
 ابن عاصم التحليل بالخصوبه انما يكون بالخصوبه اليسرى او من اسفل فافاده اعلم به كذا في البحر قال في
 البحر ويشكل كونه بخصوبه اليسرى ان هذا من الطهارة المستحبة فاعلم ان يكون باليمين فان قلت
 قد ورد في حديث يفيده انه لا يغسل الرجل باليمين ولغظ الحديث في المني من المني من طريق
 ابن عدي عن ابن عديرة اذا توضا احدكم فلا يغسل اسفل رجليه وغل الحكة في كونهما باليد
 كونهما اذ في الاصابع فربي بالتحليل اشيب كذا في شرح المني **قوله** ياديا بخصوبه واما ما ينقص
 وجه اليسرى والتحليل من الاسفل اي يبدأ من اسفل الاصابع الى فوق من ظهر القدم ويحل
 ان يكون المراد من اسفل الاصابع من باطن القدم كما جزم به في السراج الوهاج والاول
 اقرب كذا في البحر **قوله** وهذا اي كون التحليل مع ان الفربي جليل انما هو الغلظ قال في البحر
 عن الفقيه لانه اذا لم يصل يكون الغلظ قداما وليس التحليل غلظا كما لا يخفى انتهى ويحتمل ان
 ضمير فربي يرجع الى النحول **قوله** وتشليل الغلظ اي تكراره ثلاثا سنة الاولى فربي والاصابع
 فان سنان مؤكدة ثمان على الصحيح كذا في البحر عن السراج وهو المناسب لسنة لا للمني على
 السنة بانه مع الدعوى لما توضحه من ترتيبه فان هذا وضوء من يضاعف الله له الاجر
 مرتين وذلك انه جعل للشانية جزءا مستقلا وهذا ابودون باستقلالها لا انها جزء سنة
 حتى لا يثاب عليها وحدها كذا في البحر وخبر بقيد الغلظ **قوله** المستوعب يعني السنة تكرار الغلظ
 المستوعبات لا الفرقات كذا في البحر وضوء في المرة الاولى وفي موضع يابس ثم المرة الثانية
 يصب الماء بعينه ثم في المرة الثالثة يصب مواضع الوضوء فربما لا يكون غلظ الاعضاء ثلاث
 مرة كذا في الجندية **قوله** اذا اعتاده الله هذا احد اقوال ثلاثة قال في البحر ولو افتقد على الاولى
 ففي الغلظ قولان قيل بان لا يترك السنة المشهورة وقيل لانه قد اتي بما امر به كذا في السراج
 واختار في الخلاصة انه ان اعتاده الله والا لا يثبت ان يكون هذا القول محل القولين قيل في
 البحر وينبغي ترجيح عدم الاثم لقولهم والوعيد بعد رؤيته الثلاث سنة فلو اثم بغير التكرار
 لا يصح الى هذا المحل انتهى **قوله** لها شية القلب اي عند الشك وكذا اذا نقصت الحرة الما والبرد
 او الحاجة لا يكره كذا في الجندية **قوله** او لغص الوضوء طاهره اذنية وضوء اخر متحقة في
 الغلظة الرابعة او الخامسة ولا كراهة والحديث يدل على غير هذا **قوله** لا بأس به الاولى
 ان يقول فتن لما علق به في البحر بانه يوسع في الوضوء واستفيد من هذا ان الوضوء على الوضوء
 في محله مطلوب كما في الخلاصة وفيه انهم يترجمون بان تكرار الوضوء في محله لا يثبت بل
 يكره لما فيه من الاسراف في الماد كذا في البحر عن السراج واجاب في البحر بانه لا يندفع في

الاصح ان يشبه بالكون سنة واحدة
 ولا بأس من اعادة كذا في البحر
 يرجع الى التحليل فيض ظاهر ان ضحية
 في البحر عن الفقيه فيض ظاهر ان ضحية

القول في بيان

كل ما هو لا يختلف في الموضع وذلك ان ما في الخلاصة فيما اذا اعادته مرة واحدة وما في السراج عبارة
لوكثر الوضوء في مجلس واحد لم يترك بل يكره لما فيه من الاسراف فتكرهه ان
اكرهه تحريمه لكان الاسراف **قوله** وحديث فقد تعدى وارده على قوله ولو زاد لطمانية
القلب والحديث المذكور في البحر وهو ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نفضا مرة وقال هذا وضوء ولا
يقبل الله الصلاة الا به ونفضا مرتين مرتين وقال هذا وضوء من يضاعف له الاجر مرتين و
نفضا ثلاثا وثلاثين وضوءا ووضوءا لا يجوز الا بالزيادة اقول انه يأتى بالاسراف ولو اعتقد سنية
الثلث فقط فلذا قالوا في المصنفين لورثي سنية العدد في كل وضوء و زاد لقصده الوضوء في الوضوء
او لطمانية القلب او نقصا حاجة فلا بأس به ولو كان كما ذكر لا تكرر الزيادة مطلقا وقيل ان
الحديث يحمل على الزيادة على حد وضوء وضوء ودر بان اعادة الضربة مطلوبة وهي الزيادة
المذكورة وقوله في الحديث فقد تعدى راجع الى الزيادة وقوله وظاهر راجع الى النقص
ففيه لغة ونشر مرتب كذا في البحر عن غاية البيان **قوله** ولحق كراهتهما في الفقهاء ان به
جوابا عما اورد على قوله او لقصده الوضوء على الوضوء وهذا بناء من الشرع على ان الوضوء
اذا تكرر مرتين يكره كما هو ظاهر جعله جوابا على قوله او لقصده الوضوء وقد علمت ما
ذكره صاحب النهر من ان الكراهية في تكراره ثلاثا كما هو صريح عبارة السراج وان حملت
عبارة الشرع على التكرار مرارا كما قاله في فضيه انه اسراف ومن المعلوم ان الاسراف مكره
فحيث لا يتركها **قوله** بل القسمة جواب بالزيادة عن الاربعة والاربعة والاربعة والاربعة
وعلى قوله او لقصده الوضوء **قوله** معناه بصفة اسم الفاعل حال من القسمة او بفتح الهمزة ويكون
العين وكسر الميم وتشديد الميم حال وهو اسم مفعول اصله مضارع واجتمعت الواو والياء و
سبقت احداهما بالكون قلبت ياء وادخلت **قوله** الاسراف في اي فاذا زاد ولو لم يقصد طمنا
نية ولا وضوء على وضوء يكون جائزا ولكن هذا قاصر على الجارية وما تقدم مراده **قوله** جاز
ضعيف بل هو مكره سواء كان في وسط الماء او في ضفة حيث كان لغير حاجة **قوله** لانه
اي المتوخى الماخوذ من المقام **قوله** غير مضيع اي لانه يعود اليه ثانيا فلو اخرج الماد خارجا
يكره اتفاقا **قوله** فتأمل انما اشار به الى توضيحه كذا في **قوله** ومسح كل راسه اي وذلك لما روي
الترمذي في جامعهم ان عليا رضي الله عنه نفضا وغسل اعضائه ثلاثا ومسح راسه مرة وقال
هذا وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم **قوله** مرة لان التكرار في الغسل لاجل المبالغة في التنظيف
ولا يحصل ذلك بالمسح وما روي من تكليفه فحمل على ما اذا كان بماء واحد وهو مشروع على
ما روي الحسن عن الامام في العساية كيف يكرر المسح وقد صار البلل مستورا بالمرأة الاولى و
اجيب بالانه يومئذ بالاستعمال اذا اقيم به فرض اخر لا اذا اقيم به السنة لا تتبع للفرض
لما هو في جبينها لا يتغير محلها انتهى وفيه نظر ولا يظهر في كفايته المسح ان يضع كفه واصابعه
على مقدم راسه ويمدحها الى الخلف على وجه يستوعب جميع الرأس ثم يمسح اذنيه باصبعيه ولا
يكون الماد مستورا بهما كذا في البحر عن الزبيري وما قال بعضهم من انه يجزى في كفايته حان المسح رده
في البحر **قوله** ودوامه عليه اثم هذا هو حال الاخوال كما قدمنا **قوله** معناه ان ربه الى الله لا يتبين
فيها **قوله** ولو جاز انما لا خلاف انما في القائل بان السنة لا تحصل الا بماء واحد ويدوينها
قوله عليه الصلاة والسلام الا اذا كان من الرأس فان المدا بين الحكة لبيان الحقيقة ولا الحقيقة
لان الشارع بعث لبيان الاحكام لبيان الحقائق والحق كذا في النهر وكيفيته ان يمسح بالنية
يقبض داخلها وبالا يمسح خارجها وهو الحق في معراج وعن الحلوة وشيخ الاسلام يدغل
الخصم في اذنيه ويجزئها **قوله** لكن في استدراكه على المبالغة او منقطع **قوله** وان ترتب

هو

هو سنة مؤكدة على الصحيح فيكون مسيا بتركه **قوله** المذكور في النهر اي الذي ذكره الله تعالى في نهر
القرآن وعند من قول الكثر المضمون لما يرد عليه ان الترتيب لم يكن مضمونا عليه وان اجاب عنه
بانه مضمون عليه من العلم كذا في النهر وغيره **قوله** وعند الشافعي زاد في الشرح الملتقى
واجملا **قوله** وهو مطالب بالدليل قال في البحر بعد ذكر الدلالة والبحث فيها والحاصل انه لا حاجة
اقامة الدليل على عدم الافتراء لانه لا اصل له ولا مدعيه مطالب به قال وما استدلل به النووي بان الله
يقول لا تكرر مسحوا بين يديكم ولا بين يديكم ولا بين يديكم ولا بين يديكم ولا بين يديكم ولا بين يديكم
الا بزيادة وهي هنا وجوب الترتيب فقد اجاب عنه بان الفائدة هي التنبيه على وجوب الاقتصاد في صب
الماء على الارجل لما اشبهه بالاسراف كما في الكشاف وغيره انتهى **قوله** والولا اسم مصدر والمصدر
الموالاة قال النووي لا تحقق الموالاة الا بعد غسل الوجه انتهى وفيه تامل انما ذكره في النهر ان لو
كانت الموالاة معتبرة جانب فرائض الوضوء فقط وهو خلاف الظاهر كذا في البحر **قوله** في النهر
الاول وانما يخصها فهو سنة فوجب لمن قامت به التعصبات من اعتقده مثلا **قوله** غسل المتأخر عن
الذي يليه الولاء باليد غسل الوجه الثاني قبل جفاف الاول زاد الحدادي مع اعتدال الهواء والبدن و
عدم العذرية لو في ما واه فذهب لمطلبه لا بأس به على الاصح وعرفه الاكل بالتتابع في الافعال
من غير ان يتخللها جفاف فغسل مع اعتدال الهواء وعثرة الخوف انه لو جف الاول قبل غسل
الاخير وان كان قبل الاخير لم يجب يكون ولا على الاول دون الثاني والظاهر انه يكون ولا يحمل
الثاني في عبارة الزبيري على ما بعد الاول لا على ما يليه الاول كذا في النهر فالشروع او نفي ما بينه
صاحبا لتركه في الهندية ما يدل على ان المدا بالثاني ما يليه الاول ونفها ومنها الموالاة وهي
التتابع وجب ان لا يجب المدا على العوض قبل ان يغسل ما بعده في زمان متعده ولا اعتبار بشدة
الحر والبريد ولا شدة البرد ويعتبر ايضا استواء حال المتوضي انتهى **قوله** او مسح اي مسح
المتأخر كما اذا كان متحققا او اذا غصا به على رجله **قوله** لا بأس به يعني لا شيء عليه **قوله** ومثله
الفصل في التيمم مثل الوضوء في حكمه الموالاة وتفرغ في الغسل والتيمم وفيه ان التيمم لا يات في
جفاف ولا تخفيف الاعضاء قبل غسل القدمين في ترك الوضوء في النهر مقتضى تقريب الوضوء الى الوضوء
وضوء مكسوبا على في العوض الثاني قبل جفاف الاول انه يكون اتياسا في الوضوء **قوله** ذلك
هو امرار اليد على العوض المفقول **قوله** وترك الاسراف سببا ان الاسراف مكره عتريا متحققا
ان يكون تركه واجبا **قوله** وترك لظلم الوجه لانه ليس من الادب وغسل فرجها الجارية فان لانه
كالغسل في ان الغسل ليس غسلا في الوضوء ويجب في الغسل كذا في البحر انتهى وظاهره ان ذلك لا يطلب
في حال الوضوء ولو بعد الاستنجاء وهو بعيد بل الظاهر ان ذلك حال الاستنجاء فقط **قوله** ومسح
اليمين والشاء زايدهما اي المنيب فيه والنيب في اللغة عند المكره واعتلا جافا يثاب على
فعله ولا يلام على تركه كذا في شرح الملتقى **قوله** وبهي مندوبا اي لان الشارع بين ثوابه من تركه
النيب وهو مقد يدعى سنة وكون المندوب هو المستحب ما قاله الاصولي وعند الفقهاء المستحب
ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم مرة وتركه اخرى والمندوب ما فعله مرة او مرتين قليلا للتجوز كذا في
شرح الفتاوى ويرد عليه ما رغب فيه ولا يفعله وما جعله تقريبا للمستحب جعله في الجيز تقريبا
للمندوب كذا في البحر **قوله** واد بالان فعله ادب مع الشارع **قوله** وفيه تامل اي لانه فعله يفضل
تركه فهو بمنزلة فاضل اوله لا يهمل فاعله ذا فضيلة بالثواب وبهي تامل لانه زاد في العرض
والواجب وتطوعا لان فاعله متبرع به اه ابو السعود **قوله** وما احب السلف قال ابو السعود
اذا كان ما احبه السلف مندوبا فكيف ما رغب فيه عليه الصلوة والسلام ولم يفعله بالاولى
انتهى **قوله** التماس هو لغة الذهاب ذات اليمين كما في القاموس والمدا البداية بالمياه لما
في الكتب السنة كان عليه السلام يجب التماس في كل شيء حتى في طهوره وتغسله وترجله انتهى في النهر
بعض الظاهر والتأمل ليس السلف والترجل عسج الشرح ذكره القاموس في شرح النية **قوله** ولو مسح

كما ان كان متحققا او مجزعا **قوله** لا الاذنين اي فمهما كان امكنه حتى اذا لم يكن الا يدي
واحدة اصابحدى يديه غلة ولا يمكنه مسكهما معا بل ايا الاذن اليمنى فمما ليس كذا في الهندية
قوله بطاهر يديه لعدم استعمال يديهما ودليله ما روي انه عليه الصلاة والسلام في هذه
وقفة مع مسح الرأس **قوله** لانه بدعة هي اذا خلقت تصرف في السيرة **قوله** ومن ادعى
المصنف في عشرة لوقال اولاد من مسجراتها لا يستفي عن هذا **قوله** غير يجرى اي المفيدة للتبقيض
قوله او اصلها في الفقه ان منها زيادة على ما في المصنف والشرح نزع خاتمة عليه اسم الله تعالى او
اسم النبي صلى الله عليه وسلم او كونه استية من خذق وان يغسل عروة الابريق ثلاثا ووضعه على يديه
وان كان انا يضرب منه فحق يديه ووضع يديه حالة الغسل على عروته لا واسه واستغنى
في جميع افعاله والتأني وهو عدم الاستعجال بالوضوء كما في الهندية وملائكة استغنى
في البحر بل في فتيده بما اذا لم يكن الوضوء من المهر والخوض لان الوضوء منها اليسر من الالاء
ولا امتحان بالشماع عند الاشتياق ويكره باليمن وكذا التي الجرا في الماء والزيادة على ثلاث
اي مكروه فان في البحر الا لمن قلناه لغرض الطهارة او قصد الوضوء على الوضوء وبالماء المتنجس
ومنها غسل الخابيين والثالث لعدم الخنج وان يبدأ في غسل الوجه من اعلاه وفي مسح الرأس بمقد
وفي اليد والرجل باطراف الاصابع كما في الموضع **قوله** استقبال القبلة لانه اما عبادة او مقصد
عبادة فيختار له خير الجاهل وهو ما استقبل به القبلة كما في الشرح المبني والفضل لما كان القاب
فيه كشف العورة لم يستحب فيه الاستقبال **قوله** وذلك لانه ذكر في الهندية وفي الخلاصة
انه سنة عندنا وهو ما جرده الشرح خصوصا في الشكا كما قاله الكمال لان الجسد متنجس **قوله**
وادخال خنصره خفيه لانه ادق **قوله** وتقديره على الوقت في شغل الحية عندئذ من اداب
الصلاة لا الوضوء لانه مقصود لفعل الصلاة **قوله** وهذه اي تقدير الوضوء على الوقت
قوله وبعده فرض لكنه موضع اول الوقت مضيق في اخره **قوله** من انظاره الى المسألة **قوله**
الواجب اي بقوله مقالا وان كان ذو عذرة فتنزه الى مسيرة وظاهره صنع الشرح ان المراد
بالواجب هنا الفرض **قوله** وهو فرض كفاية **قوله** ونظري اي نظم ما ذكر من المسائل **قوله**
من قال او من الكامل واجزاؤه متفاعلة دخل بعض جزائه الطي **قوله** من تطوع عابد قال ان
الفرض افضل من التفل بغيره **قوله** ولو الوالدة او عاتفة على محذوف تقديره
حتى جاء بمثلها والاول اول **قوله** منه باكثر المجرور متعلق باكثر والفرض للفرض او متعلق بجاء
واكثر بالتحريك كعصره البين الثاني جياء والضمير للتطوع **قوله** النظر الا على التطهر لان الكمال
في فعل الفاعل وسرلة ضرورة الشرطية انه مصدر وظهر من ان التطهر مصدر وظهر **قوله** قبل
وقت اي لم يزل المعذور **قوله** واجبا بوقت عليه بدون حمزة المصراع الاول ويؤلف بالمعجم الشوي
في اول المصراع الثاني للضرورة **قوله** ابراء بقطع الهمزة لانه مصدر المصراع وايضا **قوله** ومثل القوط
لا ينبغي ان تحريك القوط لا محل لذكره هنا وانما محله الفعل انتهى ابو السعود **قوله** ان علم فدية الاحتجاب
قوله فرض اي اتصال الماء بالتحريك او بالزجر **قوله** الا بعد كسفي الاثنا او مريض به **قوله** فلتعليم
الجواز وذلك منه صلى الله عليه وسلم واقتصر من المستحب وقت يكون واجبا كما اشار اليه صاحب النهر سابقا **قوله**
الا حاجة فان دعت اليه حاجة يخاف فوطها بركه لم يكن في الكلام تركه الادب كما في البحر عن شرح المنية
قوله تحذر عن الماء المستعمل اي لوقوع الخلاف في نجاسة وان كان الاصح طهارة **قوله** وبعبارة اخرى
اي في المراد بعبارة المصنف لا بخصوص المجلس في مكان مرتفع وايضا كما قاله ابو السعود **قوله** اشمل الى
اعماله قد يكون مستحبيا او لا يستحب **قوله** هذه الى الجية وانت الظاهر نظر للخبر **قوله** وسطي
اي شامل في كون الجية رتبة وسطي اللهم الا ان يقال ان الاستحباب رتبة بين الاحتجاب والكرامة
ليكون المعنى هذه الجملة الى القول يستحب به **قوله** من من من قال بسنية التفتك الا ما لم يفتي
قوله كما مر اي بالصفة الواحدة وهي بسنية العظم والحمد لله على دين الاسلام **قوله** والدعاء

بالوارد قال صاحب البحر الادعية المذكورة في كتب الفقه للوضوء لا اصل لها كما قاله الشنوي والشيخ
الشهادة بعد الفراغ من الوضوء واقر عليه السراج الهندي في التوضيح والارعية ان يقول عند
المضربة الذكر تراعى على تلاوة القرآن وذكر كذا وشكر كذا وحسن عبادتك وعند الاستسقاء في التمر
ارحني راحة الخلة وعند غسل الوجه اللهم بيض وجهي يوم تبيض الوجوه او ليكنك وعند غسل يديه
اليمنى اللهم اعطني كتابا يميني وحاسني حسابا يسيرا وعند غسل يديه اليسرى اللهم لا تقطني كتابا
يشمالا فلا من وراء ظمري وعند مسح الرأس اللهم اطلني تحت ظن عرشك يوما لا ظل الا لخل
عرشك وعند مسح اذنيه اللهم اجعلني من الذين يستمعون القول فينبهون احسنه وعند
مسح عنقه اللهم اعني رقبتي من النار وعند غسل رجله اليسرى اللهم ثبني قد من على الصراط يوما
تذل الاقدام انتهى من ملاحضة في الهندية عند غسل رجله اليمنى يقول ما ذكره المصنف
عند غسل رجله اليسرى اللهم اجعل لي نبي مغفورا وسبي مسكورا وتجاري لمن تبور **قوله**
من طرق اي يقول بعضها بعضا فان رتب الى مرتبة الحسن **قوله** محقق انما فدية وصفه بذلك
لا له لوقال الرملي مقتصر لا وجه انه خير الدين الرملي الحنفى **قوله** به في فضا كوالاعمال اي
بهذا الحديث لا جل تحصيل الفضيلة المترتبة على الاعمال قال ابن حجر في شرح الاربعين لانه
ان كان صحيحا في نفسه الامر فقد اعطى صفة من العمل والادب يترتب على العمل به مفسدة
تحليل وتحريم ولا ضياع حق للغير وفي حديث ضعيف من يلفه على ثواب عمل فعمله حصل له
اجره وان لم يكن قتله او كما قال انتهى **قوله** عدم شدة صنعته شديد الخلف هو الذي لا
يخلو طريق من طرقه عن كذاب او عترة بالكذب قال ابن حجر **قوله** وان يدخل تحت اصل عام
وذلك الاصل هو مطلقه الذك في نه عام في كل وقت **قوله** وان لا يعتقد اي يتحقق الفاعل
قوله سلية ذلك اي ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم قول او طعنا واما على سبيل الاحتمال فلا مانع **قوله**
الموضوع اي المكذوب على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم اجماعا بل قال بعضهم انه كفر قال وم
من قال على ما لا اقل فليست مقعده من النار **قوله** مجال اي حيث كان في فضا لقواعد الشريعة وما
لو كان داخل في اصل عام فلا مانع منه لجعله حديثا بل لدخوله تحت الاصل العام والاعلم
قوله الا اذا اقرن الاولى قرنت اي الرواية وانما ذكره لتأويل الرواية بالنقل **قوله** اي بعد
الوضوء اللهم من عبادة المص ان يرجع لكل عضو وهو محصل ما استدارك به من كلام
الزبلي وكلمه شيع في هذا المحل الذي روي المصنف **قوله** وان يقول بعد في الهندية او في خلا
قوله التواييم هم الذين كما انبوا تابوا والمتطهرين الذين لا ذنب لهم وقد التواييم فيه
وفي الاية جبر الله فلو اخلوا لا زادوا ذنبهم وتكبر المتطهرون والمقصود ان يجعل من احدي
اقل لفتين فالواو بمعنى او يعني السال تحصيل صفة التواييم في المستقبل واعطى ثواب
فأعدها واعطى منزلة المتطهرون وثوابه **قوله** وان يشرب الى في الهندية ويشرب قطرة من
فضل وضوءه مستقبل القبلة قائما **قوله** وضوءه بالفتح الماء الذي يتوضأ منه اي من الذي
راد في الاثنا ما روي عن علي رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك هذا
في غير الماء الموقوف الا ان يقال انه من تقاييع الوضوء فيفتقره الواقف **قوله** كما روي في الاول
تاخير عن قوله مستقبل القبلة قائما لان التشبيه فيها **قوله** او قائما او للتخيير كما افاده
وفي البحر ما يقيد ضعف هذا التخيير حيث قال في نقل كلام الفقيه قبل وان شاء **قوله** بركه
قائما لقوله عليه الصلاة والسلام لا يشرب احكم قائما فمن شرب فليست كذا الا بالسجود
قوله تنزيها قال ابو السعود اجمع العام على ان هذه الكراهة تنزيهية لانها لا مرطبة الا من
ويشرب انتهى **قوله** وعن ابن عمر قصده بكه بيان حكم الاكل قائما ودعى الى ذكره ذكر الشرب **قوله**
في هذا التعبير يدل على الاعتقاد على قوله وقوله ونحن مشي جلة حاله وكذا يقال فيما بعده
وقد صح انه صلى الله عليه وسلم شرب قائما في غير ما تقدم فثبت ان ثابت قال دخل عليه السلام

من قرينة معلقة فقلت ان فيها فقطعة للترك به وعن علي رضي الله عنه انه باب الرحمة فشرع قائما
وقال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل كما رايتون فقلت استأني ابو السعد **قوله** شره ما شيا
لان حال السفر مبني على السرعة والجلد **قوله** تعاهد موقية الموق اخر العلي من جبهة الاخذ
وتعاهدهما يوضع الماء عليهما **قوله** وعرقوبيه اي عقيبها وما علاها لقوله صلى الله عليه وسلم بين الاعقاب
من النار اي التي لا يتعاهد عليها **قوله** واضميه ما شغلهم بالهن القدم لانه ربما بقي فيه لمعة
فلا يتم الوضوء **قوله** واطالة عزته لقوله وم من استطاع منكرا ان يطيل عزته فليطيل الحدة
في المصاييح واطالة العزلة تكون بالزيادة على الحد المحدود وكذا في البحر **قوله** وتجيده بالرفع عطفا
على اطالة والتجيد في القين ولا يتجده على زيادة القيل في الزراعة عن هو مطكوك او لا ويجر
ثم رايت في شرح الشريعة بعد زاده انه ينبغي غسل الزراعين لنصف العضدين والرجلين
لنصف الساقين ويحتمل ان يقدر وتجيده بالجر عطفا على العزلة **قوله** سب رة للنص انما يتما لم يكن
بها عذر **قوله** وبهذه اي الرجلين والذي في الصندية تعميم البيل للاعضاء كلها وبهذه عن خلف
بن ايوب انه قال ينبغي للمتوضي في الشتاء ان يبل اعضاءه بالماء شبه الدهن في يسيل الماء عليها
لان الماء يتجافا عن الاعضاء في الشتاء كذا في البدائع **قوله** والتجاف مع موضع الاحتياج بخروجه
كذا في قيم القديري في الصندية ولا يمسح سائر اعضاءه بالخرقة التي يمسح بها موضع الاحتياج للزيادة
ان يمسح بغيره وفي المراجع ينبغي ان لا يستقصي ويبالغ في المسح **قوله** وعدم نقض يده لانه يفسد
بكرامه امر الطهارة والتبري منها **قوله** سورة العنبر اي مرة او مرتين او ثلاثا لما روي انه
من قراها في اثر الوضوء غفر له ذنوب خمس سنه قاله شارح المنية **قوله** وصورة ركعتين
لقوله صلى الله عليه وسلم يقول فيكون وضوءه ثم يقول فيصلي ركعتين على غيرهما بقلبه ووجهه الا
وجهه الجنة كذا في شرح المنية **قوله** في غير وقت كراهة هي كالالا ووقت الخس الطلوع وما
قبله والاكسواء والعزوب وما قبله بعد صلاة العصر وذلك لان ترك المكروه او لا من
فعل المنكح كذا في شرح المنية **قوله** ومكروه يعكر كراهة التحريم والتزكية **قوله** والتزكية بان
يقرب الى حد الدهن بل ينبغي ان يكون غلا سيقين في كل مرة من الثلث والشرع جعله
من قسم المكروه تحريما وش ربح المنية جعله من الادب **قوله** والاسراف هو الزيادة على
قدر الحاجة **قوله** الزيادة على الثلاث الا الظاهرية او لقصد الوضوء ولا حاجة الى التقييد
به الا من جره ان الكلام فيه لا لا احتراز عن الفعل **قوله** تحريما على المرام عند محمد
عند هذا المرام اقرب فنية الى المرام كسبها الواجب الى الغرض كما ذكره المصنوع اول الحفظ
قوله لو يباد الشبهة الاسراف غير مطلوب ولو على شرط من ان جابيه بقوله تعالى ولا تبذر
تهديرا او لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه مر على سعد وهو يتوضأ فقال ما هذا السرف
يا سعد قال اذ في الوضوء سرف قال نعم ولو كنت على خفة شرجار والصفة بالصفة والمجعة
مفتوحة ومكسورة وبالفارح جابيه انتهى من شرح المنية للمصنف **قوله** في اى من غير خلاف
لانه انما يتوقف على يتوضأ الوضوء الشرعي كذا في البحر **قوله** فمذوب او مسنون قاله كذا ذكره
الشيخين وبسبب عبادرة الدرر ما يفيد احدهما انتهى **قوله** ومن منبرها في ظاهرة ان ذلك المذكور
مكروه تحريما حيث عبر بالنهي وفيه نظر **قوله** بفضل ما المنة لانه ربما تكذذ ولعدم محاسن فظهر
غالبها من النية لفتق يترن وهذا يدل على ان الكراهة تنزيهية **قوله** لان الماء الوضوء في
الحرف من النجاسة برش الماء عليه **قوله** اذ في المسجد فعد فيه مكروه تحريما لوجوب صيانة عباد
يتدبره وان كان طاهرا **قوله** او موضع اعد للكتبة ومقبرة والقاء النجاسة مكروه تحريما
لعدمه في المنجاسة وكذا في الاخطاط **قوله** وينقصه لما فرغ من الغرض بقله ومكلا منها شرع فيها
يرفع حكمها بعد وجودها ولا خلاف ان رافع الشئ يعقبه وينقص في الاجسام ابطال تركيبتها
وفي المعاني اخراجها عنها هو المأكول كما سبחה الصلاة للوضوء قبل الاول حقيقة والشأن بخارج

بجامع الابطال وقيل مشترك كما في كشف الرمز **قوله** ضريح لم يبق نجس خارج اجماع الى ان انشا قضي
انما هو الخرج لا النجس اذ لو تنقض لما حصلت احادة شخص او الانسان مملوكا بالدهن
كما قالوا لكن الظاهر ان انشا قضي انما هو النجس الخارج لا وجه الخرج عن كون نجس
مؤثر للنقض مع ان الضد هو المؤثر في دفع ضده والخرج شرط فقط ولا وجود للشرط
بدون شرطه كذا في البحر عن الكمال **قوله** كل خارج زاده لدفع توهده ان الاضافة في المصنوع
من اضافة الصفة الى الموصوف اي نجس ذي ضريح مع ان ذلك هو المأكول لكنه تبع المصنوع
ذلك **قوله** نجس بفتح الجيم اسم لعين النجاسة ونجسها لما لا يكون طاهرا فهو اعم فنص
بما ذكره الشرع فنبطه في المصنوعين غير ان الفتح البقي لبعده عن النجاسة ولا فرق بينهما
لانه كما في النهر **قوله** اي المتوضي حقيقة او المتوضي الذي وفيه فالتوضي الذي هو من جم
الضاهر ما خور اما من نوضا فعل الوضوء او مطاوع وضائه وانما قلت ذلك انه لو حصل على
المتوضي حقيقة لما كان لتقييد المصنوع بالتي فائدة الخرج الميت به ولكن يلزم على هذا استعمال
اللفظ وهو متوضو في حقيقة ومجازه وان قيل انه مشترك لفظي فالمتوضي المطلق لا
عموله كما ذكره في البحر **قوله** التي احتراز عن الميت فانه لو وضعت منه نجاسة لم يعد وضوءه
بل يفسد موضع النجاسة فقط وتما في النهر **قوله** معت داولا وذلك لان الله تعالى قال واجاك
احد منكم من الفاسط فاطلق الفاسط وهو المني المنصف وارا دملومه وهو الحث كناية و
الحمل على الخراج منهما مطلق او لا ففيه الاحتياج على ما ذكره رضي الله عنه في تقييده بالميت وادق
في البحر **قوله** من السيلين او لا دليل على نجس من غيرهما عموم ما رواه الزاري في الوضوء
ضريح وليس مما دخل كنهه ضعيف وقوله صلى الله عليه وسلم للمسيح منه توفى لوقت كل صلاة كذا في
البحر اذ اعلمت ما ذكره قلنا ان قول المصنف خروج نجس اعم من كونه من السيلين وغيرهما
لذا فصل الشرع بقوله ثم المراء **قوله** حكم التطهير حكمه اما الوجوب كما اذا سأل على طاهر
المجد واما السبب كما اذا انزل الدم الى ما استد من الاثف فانه ينقض الوضوء وينسب غسله
بالماء في الاستسقاء وكذا اذا انزل الدم الى الصماخ الا ان ينقض وليس ذلك الا كونه يندب
تطهيره في الغسل ومن اقتصر في بيان حكم التطهير على الوجوب اراد اثبوت ليعلم السبب ومن
قال ان الدم اذا انزل الى قصبه الاثف لا ينقض محمول على انه لم يصل الى ما يمسح ايصان الماء
اليه في الاستسقاء فهو حكم اباطن كذا في البحر ووجهه في النهر وجزم بان المراء بالحق الوجوب
فقط وانه في صلاة الاثف والصماخ يحقهما التطهير وجوبا في الغسل والمراد من العصبه ما
لان شرا والمراد بالصماخ الخرق الذي يجب ايصان الماء اليه في الجنابة وحمل الوجوب على اثبوت
مما لا داعي له اقول ما في البحر احوط فليمن **قوله** مجرد التطهير من اضافة الصفة الى الموصوف
اي التطهير المجرد عن السيلان فلو انزل البول الى قصبه الذكر لا ينقض لعدم نظيره بخلاف
القلقة فانه يتروله اليها ينقض الوضوء وعدم وجوبه غسلها للخرج لا لانها في حكم الباطن
كما قال الكمال **قوله** عين السيلان اختلاف في حد السيلان فعين في يوشف حده ان يعين
فيخدر وهو الصحيح وعن محمد اذا التقي على راس الجرح فظهر به قبح ونحوه نقض اي وان
لم يتخدر وفيه الداراية قول محمد اعم واختاره الرضوي وقال الكمال انه الاولي **قوله** ولو
بالقوة اي ولو كان السيلان بالقوة لا بالضعف **قوله** لما قاله اعله للمباينة **قوله** لومع الدراج
وكذا في النجس عليه وما اذا ترابا ثم ظهر ثانيا ونزل به ثم وثم ينقض كذا في الصندية **قوله**
قال في البحر وانما يجتمع اذا كان في مجلد واحد مرة بعد اخرى اما اذا كان في مجلدات مختلفة
لا يجتمع انتهى **قوله** كما لو سال تشبيه في الشئ وهو عدم النقض وفي الحقيقة محترز **قوله** ليحقه
حكم التطهير ولذا قال في النهر وفيه ذكر الحكم دفع ودور داخل العينين وباطن الجرح اذ
حقيقة التطهير فيها مكنة والماء القط حكمه **قوله** او جرح في القاموس جرحه كمنعه كمنه

والاخر الجرح بالفرق **قوله** وكما في انه لا ينقض ومراوده الخارج لا عن اذنه لما ياتي **قوله** على ما سيذكره المصنف
اي في حاشية الكتاب **قوله** وفي فيه كلام حاصله انه قول ضعيف وتخريج عذري فلا يقول
عليه **قوله** وخروج غير جرح عطف على قوله خروج كذا خارج كجرح **قوله** مثل ربح فاننا نقض مع
كونها ظاهرة على الصحيح حتى لو لم يرد سواها لم يمتد او ابتل من البيت الموضوع الذي يمتد
به الريح فخرج الريح لا يتجسس وهو قول العامة وما نقل عن الجمهور انه كان لا يصح بساوي
فخرج منه كذا في البحر **قوله** او دودة ولو من فخرج بالاجماع على ما في السراج وانما قضى ما
عليها واختاره الزيلعي وكذا يقال في الحصة وهذا يقتضي ان ذكرها بعد قوله وينقض
خروج كجرح مستدرك فان الناقض اذا كان ما عليها من النجاسة صدق انه خارج كجرح فيدخل
تحتة ولا يكون خارجا بقوله الى ما يظهر لان ما عليها من النجاسة وان قل خبز الى ما يظهر
كما في قليل البول وانما لم ينعقد هذا يكون العطف عليه من قبيل عطف الخاص على العام كما
لا يخفى اذ من **قوله** خروج ذلك اي المذكور من الثلاثة قال 2 وهو يقتضي ان الريح تخرج من
الجرح وهو كذلك كما في القرساني وحكم الدودة مكرمة قول المصنف بعد دودة من جرح
قوله لا يربح من قبيل فانها لا تنقض على الصحيح كذا في البحر **قوله** فينبذ له الوضوء ولا يجب
لان اليقين لا يزول بالشك **قوله** وقيل يجب قتله محمد وهو احدى روايتيه عنه وبه
اخذ ابو حنيفة الكبير للاحتياط ووجه الكمال بان الغالب في الريح كونها من الدبر بل
لا شبهة كونها من القبيل فينبذ غلبة الظن التي تقرب من اليقين وهو في موضع الايجاب
له حكم اليقين فتخرج الوجوب قال صاحب الشرح ينبغي ترجيح الوضوء فيما اذا اختلف
البيان وحسنها حكم ان اخرج ايضا لو طلقت ثلاث وتزوجت بالاخري لا تحل للاول
ما لم تحل لاحتمال ان الزوج الذي في الدبر الثاني يجرى على زوجها جوارها الا ان يمكنه ان يتبينها في
قبيلها لا غير فقد وانما اذا اختلف مجرى البول بمسلك الجماع فلا يجب عليها الوضوء بالريح
الخارجة لان الصحيح عدم النقض بالريح الى جرة واليمين لا يتبين فيها على هذا المعنى انتهى
وفيه ان الحكم الاول جارها لاحتمال الوطئ في مسلك البول دون مسلك الجماع والوطئ
انما يجليها اذا وقع في الزوج الذي ان يقال ان مسلك البول لفيقه لا يتبين فيه وطئ **قوله**
وقيل لو منته حاصلا هذا القول التفتيش في مسلك الريح فان كانت منته وجب الوضوء لانه
دبر انه من الدبر وان كانت غير منته فلا يجب الوضوء لان ذلك دليل انها من القبيل
قوله لان اختلاف اى لان هذا الريح بسبب اضطراب الاعضاء وليست بريح خارجة ولو سلم
انها ربح كما نقله الاطباء فليست بمنقضة من محل النجاسة والريح لا ينقض الا ذلك لان
غيرها نجسة لان الصحيح طهارتها غيرها كذا في البحر وذكر الذكر بعد القبيل لاحاجة اليه
لان القبيل يشتمل كما يشهد له استحقاقهم **قوله** وهو يعلم الوال والوال والمراء بالعلم غلبة الظن
لانها تغطي حكم اليقين في احكام الفقه قال 2 ومفهومه انه اذا علم انه من الاسفل او
لا يعلم شيئا انه لا تنقض ضيقا وعادة المنع وقيد في الخلاصة التنقض بالريح اذا خرج
من الاعلا اما اذا لم يعلم ذلك فهو اختلاف لا وضوء فيه انتهى به يلحق اى ربح خرجت
من الدبر وليست بناقضه **قوله** منهما اى من القبيل والذكر **قوله** ناقض اى لما عليها **قوله**
لا خروج دودة الى لانها متولدة من لم يظهر وهو لو سقط لا ينقض فكذا ما يتولد منه
بجذوف الخارجة من الدبر لانها متولدة من النجاسة كذا في المنع **قوله** وكذا في التشبيه
في عدم النقض **قوله** منه اى من الزوج **قوله** لطهارتها اي الدودة والحي والجمهر وطهارة الحي
بالشبهة اليه فقد قالوا ما ابي من الحي كية الا في حق نفسه حتى لا ينفذ صلاته اذا حمله
فقط اشكال الجلي بان الجرح لا يظهر **قوله** وعدم السيلان عطف على مدخول اللوم و
كانه جواب سؤال حاصله اذا كان طاهرا ولا ينقضان فليكن النقض بما عليها فاجاب

عن ذلك

عن ذلك بان شرط النقض وهو السيلان معدوم وهل يعتبر السيلان بالقوة بحيث لو خرج
ما عليها منفردا يسيل بجر **قوله** فيما عليها اى من البلية كبريا كما قاله ابو اسعد و
قوله وهو مناط النقض اى السيلان يعني في غير السيلاني علة النقض **قوله** حكم النقض
الاضافة للبيان **قوله** قال اى صاحب البرازية **قوله** لان الاخراج خروج المعنى ان الخروج
لا زل الاخراج فمضى تحقق الاخراج كتحقق الخروج انما ان هذا مما لا يشك على احد ان المقصود
التفرقة في الحكم بين الخارج بنفثه والخارج بالنعث فلا يحسن هذا التعليل ومقابل المصنف ان الخارج
لا ينقض والخارج بنفثه ينقض وهو محتمل لصاحب الصداية ويترتب عليه ان الخارج لا يكون
نجسا **قوله** كالقصد فانه ناقض اتفاقا مع ان الدم فيه يخرج وانما قلنا اتفاق لانه لا يلزم
الخصم الا يتحقق عليه **قوله** ان الاصح وجهه بانه لا يظهر للاخراج عليه في هذا الحكم بل
لكونه خارجا نجسا وذلك يتحقق مع الاخراج كما يتحقق مع عدمه وجميع الادلة الموردة
من السنة والقياس تقيد بتلقي النقض بالخارج بنجس وهو ثابت في المخرج كذا في البحر
قوله واعتمده اى اتساوى بين الخارج والمخرج **قوله** بالنصوص رواية اى بالذي يرفع عليه
من جهة الرواية وهو النقص فان الرواية فيه النقض وفيه اخراج **قوله** والريح رواية
بالكسر عطف على المنصوص والرواية النقل والرواية الادراك بالاعتقاد انما شبه الريح لما
قاله من ان في الاخراج خروجا فنقض اى رالة القعلات ويارها **قوله** فيكون تقرير
من الشرع على القول المتقدم **قوله** قبي اخره بالذكر وان كان داخلا فيما قبله في لغة
في حد الخروج وانما كان ناقضا لقوله عليه الصلوة والسلام اذا قاحكم في صلواته او قس
فليصرف وليتوضا الحديث وهو مذهب العشرة المبشرين بالجنة ومن تابعهم وفي حديث
اخر من قال او عطف في صلواته فليصرف وليتوضا وليبين على صلواته ما لم يتكلم وعرف
من ما يمس قن ونفثه ورفع بالضم لغف قليلا والاسم الرعاف وهو خروج الدم من الانف
والقي مصدر قار والاصل قيا تحركت العين وانفخ ما قبلها واصل مضى رعد يقيما بوزن
يمنع نقلت حركت العين الى الساكن الصحيح قبلها وقبت كره لها سببه الياء التي سكنت بعد
نقل حركتها كذا في السعد **قوله** فانه لا ينفذ فيه وانما اشترط في القى ملو المولان
ملا الفم من قعر المعدة وهو مجرد وودنه من اعلاه فلا يتنجس النجاسة ولان الفم
شبيه بنفثها بابا طين حتى لو ابتلع الصائم ريقه لا يفسد صومه كما لو نقلت النجاسة من
محل الى اخره الجوف وشبهها بانها صحت لا يفسد الصوم باذخا المراء فيه فراعينها بغير
فلا ينقض القبيل التعليل ملاطعة للباطن وينقض الكثير ملاحظة لآخر كذا في البحر **قوله** بان
يغطي اى يمسك ويحجب في البناء اى ما لا يقدر على اسكاه **قوله** بالكس اى كسالم كذا في البحر
المستقى **قوله** اى صفرا وهى ما اصفر احد الاخلاط الاربعه الدم والمدة الصفراء والبيرة السود
او البهادر وقد يراى بالمرة حايقا بل الصفراء اخادع البواسير **قوله** او علق في القاموس العلق
محركة الدم عامة او التشديد الحرة او المصيبة او الحامية والمراء الاخير **قوله** اى سودا
اشار بذلك الى ان الاول داب الصفراوى وهذا داب السوداء واما قيد بالعلق وهو الدم
الحامى لانه لو كان سالا لنقض وان قل واعتبره كجرح بالقي ووجهه في الوجيف كذا في السعد
قوله فغير ناقض ببع الشرع في هذا صاحب النهر والصواب حذف غير كما دل عليه كلام الزيلعي
وعبارته ولو قار بما ان نزل من الراس نقض قل او كثر باجماع اصحابنا انتهى ابو اسعد
وكذا في الشرح لبلالية والذي في المنة وشرها للحي عدم النقض بالحامد اتفاقا فلعلم
ما في الزيلعي والشرح لبلال كقول المصنف **قوله** اذا وصل الى المفهومة ما صرح بالشرع بعد ما في قوله
ولو هو في الممر وان لم يستقر وقال الحسن اذا اشتاوا لطعام او ثم قاء من ساعه لا ينقض لانه
ظاهر حيث لم يستحل وانما اتصل به قبيل القى فلا يكون حدثا فلا يكون نجسا كذا في البحر وهو

المختار كذا في المجتبى كذا في النهر وصح في الموضع قولان معني قول وهو محلي مطلق البقي
وقيل انه لا يجزئ الشرب الا اذا خشد قول في لغة النجاسة علة لغيره مطلق قول ولو هو
في المروي مجزئ الطعم والشرب كذا في وقيل مجزئ النفس كذا في ذكره في الذبايح قول الثاني
اي من النجس غيره قول لظهوره فان في البور وقد يقال ينبغي على قول من حكمه نجاسة الاودان ينقض
اذا خلا الفم وظاهر التشبيه ان عدم النقض متفق عليه واخره الصهر لان الطعام باو قول
في لغة اي وما عليها قليل لا يملأ الفم فلا يعتبر ناقضا قول مطلق اي سواء انزل من الرأس او
علا من الجوف وسواء كان اصغرا او منتبها او لا ومقابل الاغلاق ما اختاره ابو نصر انه اذا صعد
من الجوف بان كان اصغرا او منتبها يكون بمنزلة النقي ولو نزل من الرأس فظ هذا اتفاقا قول
به ينبغي اي بظهوره مطلقا يفيق ولذا قال في التجسس ان طهر كيف ما كان وعليه الفتوى قول فانه
يجزئ اي ولو قليلا بدليل التشبيه قول لقلة علة لقوله لا ينقض قول لغيره علة لقوله كفى
المشبه بما في الميت النجس قول لا بالمجوزة بخلاف في النقي من ساعته فانه انما يتنجس بالمجاورة
فلا اشترط فيه ملأه الفم قول فتن من بلغم شمل لازل من الرأس والصاعد من الجوف قول
على المعتمد زاجع الى الثاني لان الاول بالاتفاق على الصحيح وفي الاطلاق النقي على النازل من الرأس
التي ليست محل للنجاسة نظرا لعمومي عن البرجند قول اصلا اي مطلقا نزل من الرأس معدن
الجوف ملأه الفم او لا احتلظ بطعام او لا الا اذا كان الطعام ملأه الفم كذا في البور والم قول
فيعتبر الغالب الاول فيعتبر ملأه الفم بالطعام كما صدر به صاحب البور فيملأها اذا كان الطعام
مغلوبا ومع ذلك يملأ الفم ولذلك كان بين صاحب البور غلبة الطعام بقوله بحيث لو انفراد ملأ
الفم فاحتفظه قول فكل على جهة فان كان الطعام يملأ الفم نقض والا فلا قول ما عا
لو كان علقا مجتمعا يعتبر فيه ملأه الفم بالاتفاق لانه سودا محترقة كذا في البور قول من
جوف او ملأه الفم اشبه به ان عدم الفرق بين الدمي والذكوري عند عدم غلبة البراق وهو
كلاهما اطلاق الشارب يرح وتقل ابن الملك الاتفاق على ان الذر الخاير من الجوف المغلوبا
يتقطن واما اذا اخرج منه غير مخلوط بشئ فاعتبره محمد باقر وصححه في المحيط والبرج
وعندهما ان سال بقوة لغة نقض الوصور وان كان قليلا لان المعدة ليست بحل الدم
فيكون من فرقة فيها وصححه في البدائع قال وبه اخذ عامة المشايخ اذ في البور قول على
براق هو بالزلى والبرج والصاد كما في شرح المنية قول حكما للغالب علة للنقض قول او
سواء علامة كون الدم غالبا او متساويا ان يكون البراق احمر وعلامة كونه مغلوبا ان
يكون اصفر كذا في البور قول احتياطي علة للنقض حال المساواة وذلك لانه يحتمل ان يكون
سيلا له بنفثه او اساله من غيره فوجد الحشر من وجه لم يجزئ جانب الوجود احتياطي بخلاف
ما اذا اشك في الحديث فانه لا يوجد الا مجرد الشك ولا عبرة له مع اليقين كذا في المحيط قول
لا ينقضه المغلوب الى لان الغالب البراق والحكمة فكان كله براق قول والقيم كالدراي
غالبها ومغلوبا وما ويا والقيم المدة التي ليس فيها دم قول والاختلاف بالمخاط الى وما نقله
عن المشايخ من نجاسة المني طه ضعيف نوعي في البرازية كراهة الصلوة على خرقة عند
لان المصلح معظمه والصلوة عليها لا تقليم فيها كذا في النهر والمصلح بفتح اللام الشدة قول
علقة اضافية للنقض اليها لانه واقع بفعلها وفي القاموس العلقه دويبة في الماء فتن الدم قول
وامتلات لا حاجة لهذا القيد لان المدار على غلبة الطن بان هذا الدم الذي فيها يكون مسفوما
ولذا لا يقيد به في البور قول القوام كغراب دويبة كالقود بالضم والجمع قول ان كان ان القوام
والعلق كما ياتخذ من قول الشرح بعد والا لا قول كذلك اي كسيرة قول كبصو في مصر
عضوا او البعوض جميع بعوضة وهو البق كذا في القاموس قول وفي القمها في الى نقل في البور
نظيره عن ميسوط شيخ الاسلا رحيت قال نورم واسرجع فظهر به قيم ونحوه لا ينقض ما لم

ينجس

ما لم ينجس روى الورم لانه لا يجب غسل موضع الورم فلهذا ينبغي وزره الى موضع بلوقه حكم الظاهر
اشترى ويظهر ان ذلك فيما اذا كان الفم يضره والا وجب عليه ويحل ذكر هذه المسئلة
والتي بعدها عند قوله وينقضه خروج كمن منه الى ما يظهر في قوله ما يخرج الحصاة ناقضه
على ما هو الصحيح من عدم العلق بين الخارج والمخرج وارتضى الشرح لانه في اخر رسالة
الموضوعة في الحصاة بقبضه يربيع الى هناك فرق بين الخارج والمخرج ونقل سيد عبد
الغني الثاني يسي عن الشارب شرح الفتوى ان الماء الصالح الخارج من النقطة لا ينقض
بذ ذكر ان الحشر روى ذلك عن الامام وعزى لخراتة الفتوى انه لو سال من النقطة
ما لا ينقض قال الحلوان وفيه سهو لمن به جدي او جرب قال منه عدم النقض روى
وينبغي ان يحكم بهما في الحصاة وان ما يخرج منها لا ينقض وان نجا وز الى موضع بلوقه
حكم الظاهر اذا كان ماء صافيا اما غير الصافي بان كان مخلوطا بدم او قيح او صديد فانه
ناقضا اذا وجد السيلان بان نجا وز العصا به والا لا ينقض مادامت الحصاة في موضع التي جرت
بالعصا به وان امتلأت دما او قيحا ما لم يسلم من حول العصا به او ينقضها دما او قيحا واما
ظهوره في نقرة الحصاة من غير ان يتجاوز فكل ظهور ذلك من الجرح نفسه وهو غير ناقض اشترى
ابو السعود مختصرا قول نقض قال في فتح القدير يجب ان يكون معناه اذا كان بحيث لو لا الرطاب
سال لان القيد لوترد على الجرح فاقبل لا يجزئ ما لم يكن كذلك لانه ليس بجرح كذا في البور قول
متفرق النقي من اضافة الصفة الى موصوفها اي التي المتفرقة قول وهو الشبان اي مثلا فانه
قد يكون بالخوض وبكليس بعد امتلاء المعدة غنيهي وضبط الحيوي الغشيان بفتح الغين المعجمة
والثالث الثلاثة واليا والمثناة النجاسة وبضم الغين وسكون الشاء حيث النفس من غشت نفسه
حاجت واصطريت صرح به في الصحاح والماد هنا امر حادث في مزاج الانسان منشأه تغير
طبيعته من احسان النفس المكروه كذا في البور قول اضافة الاكل كالتقير وجب سب
النقاة اذا تكررت سبها في مجلس واحد ان لو اعتبر السبب لا تنفي المتناول لان لكل ثلاثة سبب
ومقابلة الاصح ما قاله ابو يوسف من اعتبار المجلس فيعتبر اتحاد لان المجلس اثر في جميع
المتفرقات ولهذا التفرقة في البيع والشكاح وسائر العقود باعنا والمجلس
في النهر فلو كان في المجلس اشتغل فيما يفوت المجلس بغيره ثانيا فحكم لا يجمع عنده لان ما
احتوى عليه المجلس لم يتجدد وهذه المسئلة على اربعة اوجه اما ان يتجر كالسبب والمجلس
ليتجدد او يتجدد الاول دون الثاني او على القلب ففي الاول يجمع اتفاق في الثاني لا يجمع
اتفاق في الثالث يجمع عند كمد دون الثاني وفي الرابع يجمع عند كمد يوسف دون
محمد وقد نقلوا الخلاف بينهما على عكسها ههنا في مسئلة العصب وهي ما لم يزع رجل خاتما
او خفرا او قلنسوة من اخذ وهو نائم ثم اعد ما نزع ان اعاده في تلك النوبة يبرأ
من النجاسات اجماعا وان تكررت نومة وبقيتته فزده في مجلس اخر لم يبرأ من النجاسات اجماعا
لاختلاف السبب المجلس وان استيقظ قبل ان يعيده ثم نازع موضع فاعاد في النوبة
الثانية لا يبرأ من النجاسات عند ابو يوسف لاختلاف السبب يبرأ عند محمد لاتحاد المجلس
وان انتقل موضع من غير استيقاظ يبرأ عند ابو يوسف ولا يبرأ عند محمد ولا يبرأ
للأمام قول والصحيح من مذهبه انه لا يضمن الا بالتحويل الى السجود عن الشبهة لانه
يقبل زيادة قول اصلا اي من كل وجه احتار به عن ما يخرج من صاحب العذر قبل خروج
الوقت فانه وان كان غير حدث في صفة فهو بمنزلة كونه حدثا في صفة فلهذا هو بالتقيد
بقوله اصلا غير داخل تحت موضع هذه الكلية قول بقريضة زيادة النجاسة لان زيادتها
تدل على عمود النقي في البور قول كفى قليل لانه من اعلا المعدة وهي ليست محل للنجاسة
فكلمه كلهم الريق كذا في المني وحله في قتي غير معين خروبول فانها وان فلا تجزئ

بالاصالة **قوله** وقد لو ترك لم يسل لقوله تعالى او وما مسجودا فغير المسجود لا يكون محرم
فلا يكون نجسا وغيره لا يسوء كان من ادنى وغيره لا يطلق النجاسة انتهى **قوله** ليس
بنجس فيلزم من انتفاء كونه حدثا كونه نجسا ولا ينعكس فلا يقال ما لا يكون نجسا لا يكون
حدثا فان النجس والاعتبار والبرج ليست نجسة وهي اجزاء **قوله** رفقا باصحاب الفروج فلا يكون
قليل الدم منهم نجسا **قوله** خلاف لمحمد فانه يقول ان النقي والدم القليل نجس وذلك لانه
لا يشترط السيلان في النجاسة فاذا كان السائل نجسا فغيره السائل يكون كذلك كذا في الفقه وهذه
غير رواية الاصول بهذا هو الرواية عنه غير هذه كما في الفهر **قوله** ما يباعا الى الماء ونحوه اي
ويقال يقول في يوفى فيها اذا اصابت الحاميات كالشباب والا بد ان كذا في الفقه **قوله** حكمي شار
به الا ان المصنف شرع بتكليفه على النواقض الحكمية منه وتتمتع الحواشي الظاهرة والباطنة عن العمل
مع سلامتها واستحقاق الفعل مع قيامه فيجب العبد عن اداء الحقوق وللعلامة في النظم طريقتان
احدهما ان النوم ليس باقضى انما ان قضى ما لا يخلو عنه النائم فان المسكة اذا زالت لا يبرى
عن خروج شيء عادة وان ثبت عادة كالميتفن حلا اثنية ان عليه ناقض وصح في السراج
الاول واختارها الربيعي مقتضا غيرهما لانه لو كان ناقضا لاستوى وجوده في الصلاة وفارضا
اذا زواله في البحر والمخ في النهز اقول ينبغي ان يكون عليه ناقض فيمن به انقلاص يبع اذا ما انقلاص
عنه النائم ولو تحقق وجوده لم ينقض فالوجود اولا وفي حاشية الشلب سكت عن شخص به
انقلاص يبع هل ينقض وضوئه بالنوم فاجبت بعدم النقص قليل على ما هو الصحيح ان النوم
نفسه ليس بناقض وانما انقض ما يجزى ومن ذهب الى ان النوم نفسه ناقض فزعم نقض
وضوئه من انه انقلاص الربيع بالنوم والله اعلم **قوله** مكنته المسكة بالنظر ما يتسلك به الفعل الوافر
وشمن المريض اذا نام في صلاة مصطحيا وفيه خلاف والصحيح النقص كذا في البحر **قوله** المسكة
اي عن خروج الربيع منه **قوله** بحيث الباء لتصور النوم الذي تزول مع القوة **قوله** او وركبه
اي او النوم على احد وركبه وهو تشبه وركب بفتح الواو وكسر الزا ما فوق الخذا كما في د
كذا اذا كان متعبا على احد من ركبته كذا في البحر واما اذا سبط قدميه من جانب والصق اليه
بالارض فهذا غير ناقض كما في الخلاصة **قوله** على المختار راجع الى الصلاة وعن ابن يوسف ان
تقدم النوم في الصلاة نقض **قوله** كالنوم مثلا للنوم الذي لا يزيل المسكة **قوله** او ساجد
او قائما او راكعا **قوله** على الهيئة المستوية ان الصفة المستوية بان يكون راقعا بطنه عن ثنية
مجا فيا عضديه عن جنبه وذلك لان الاستسكان باق والاستسكان منعور كذا في البحر
فله هذه المراتب الهيئة المستوية في حق الرجل لا المرأة **قوله** على المختار اعلم ان في النوم ساجدا
خلاف في قال بعضهم انه لا ينقض في الصلاة مطلق وفي غيرها ان كان على الهيئة المستوية
والقياس في الصلاة كذلك انما تركناه بالنقص فيها كذا في البدايع وصرح الربيعي لانه
الاصح وسجدة التلاوة في هذا كما للصليته وكذا سجدة السجود وقيل في النهز ما في البحر من
تصحيح الربيعي لهذا فهو سهو بل عقد الغرايد انما لا ينفذ الوضوء بنوم الساجدة الصلاة
اذا كان على الهيئة المستوية فبذلك في المحيط هو الصحيح اه وقال في المتن وشبهه للربيع لا ينقض
نوم قائما او راكعا او ساجدا على هيئة السجود المعتبرة شرعا في الصلاة او خارجها
على المختار قال المصنف رحمه الله تعالى **قوله** او متوركا التورك ان يبسط قدميه من جانبين بلصق
اليه بالارض **قوله** او محشيا اي واضعا جبهة واليوة ان يجلس بين ظهره وساقيه بغير
او يد به كذا في القاموس **قوله** وراسه على ركبتيه الواو للجان وبالاولى اذا لم يكن راسه كذلك
قوله او شبه المنكب وهو من نام واضعا اليه على عقبه وبطنه على فخذه وصار شبه المنكب
على وجهه افاده صاحب البحر وفيه نظر **قوله** او في محمل اي اذا نام قائما او راكعا كذا في الخلاصة
قوله او الخاف بدون يا برذعة الحمار وهو كلب وغراب والصمد الا بان قال صاحب

القاموس الظاهر ان يقال مثل ذلك في الكوفة لظهور العلم **قوله** عينا بان في البحر التفسير ببيانته و
قال في المغرب من سجد على السجدة عليه ولا بد وجهه اعلى ولا يقال من سجد على ظهره فقلت ان
هذا الاستسكان غير عيني بل يقال من سجد على كذا حديث ركب الحمار معروفا **قوله** فان حال
الحيض اي التزول من علو الى اسفل **قوله** والا بان كان حال الصعود والاسقواء **قوله** حين
سقط اي قبل ان يصيب جنبه الارض او عند اصا به جنبه الارض بلا فصل **قوله** كذا عسى
يغيره في هذه انه لا ينجس السجدة بدون ظهره وفي الهندية ما يقيد بطلانه حيث قال فيها اما
النفس في حالة الاضطجاع لا يخلو ما ان يكون ثقبلا او خفيا فان كان ثقبلا فهو وحده
وان كان خفيفا لا يكون حدثا والفاصل بين الخفيف والثقيل انه ان كان يسبح ما قبل عنده
فهو خفيف وان كان يخفي عليه عامة ما قيل عنده فهو ثقيل انتهى فظ هو تفسيره بغير
السجدة **قوله** والفته هو اقامة بوجبه الاختلال في العقل بحيث يكون الشخص تحت طائلة
فاسد التدبير الا انه لا يفسد ولا يشبهه او يجر وانما كان وضوئه صحيحا لم يفسد على عبادته
بالصحة وان لم يكن مكلف بها لا لاحتياقه بالصحة بل لان عقده قد زال اه ابو السعود وفي البحر
ويوضع عنه الخطاب وقيل الا في العبادات احتياطا وفي اصول البيع ان المعتوه ليس بمكلف
بإدائها العبادات كالصبي العاقل الا انه اذا زال العقل توجه عليه الخطاب بالا واما حاله
وبقضا ما مضى اذا لم يكن فيه جرح كالعاقل فقد صرح بأنه يعقضي القلب دون الكثير
وان لم يكن مخاطبا فيما قبل كان ان لم وهو اقرب الى التحقيق كذا في شرح المغني للهندكي
قوله كنوم الانبياء عليهم السلام مرج في القنينة بان من خصوصياتهم ولهم اورد في
الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وسلم نام حتى نفض ثم قام الى الصلاة ولم يتوضأ لما ورد في
حديث اخر ان عيسى تشا صان ولا ينام قنبي ولا يشكل عليه ما ورد في الصحيحين من انه
نام ليلة التورس حتى طلعت الشمس لان القلب يقظان بحيث لا يحدث ويشعر به وليس طوبوع
الشمس والفر من ذلك فلا يدرك في القلب وانما يدرك بالعين وهي نائمة وهذا
من المشهور في كتب الحديث والفقه بحج عن شرح المهذب على انه لا خصوصية للنوم
بل غيره من النواقض كذلك وللهذا استدرك عليه شيخنا بجارية القنينة حيث
قال ولا تنقض من الانبياء عليهم السلام فلا حاجة لا تخفيض النوم بعد ان تنقض و
يكون وضوئهم تشريعا للنام ويستثنى من ذلك اغماضهم وغشيتهم اه ابو السعود
وكذا هذه ان الاعضاء والغشى عليهم ناقض لا محالة لا يخلو ان عنه والا كان ناقضا
في حقهم ايضا **قوله** اغماضهم اي لا انبياء عليهم السلام والاعضاء ضرب من المرض يعنف
القوة ولا يزيل الجفا الى العقل بل يسهو بخلاف الجنون فانه يزيله **قوله** وغشيتهم هو غيظ
الغش المحركة والحاسة لضعف القلب من الجوع او غيره قهرا وهو كما في شرح
ابن وهبان بفتح الغين وسكون الشين وكسرها مع تشديد الياء ثم نقل عن حدود
المكلمين ضم الغين وعينه اقصر في النهار ابو السعود وهو كما النوم في فوات الاختيار
وفقد استعمال القدرة حتى يطلب عيانه بل اشد منه لان النوم فاقة اصلية
والاعضاء المذكور في الغشى عارض لا يشبه صاحبه اذا لبس فكان حدثا بكل حال **قوله**
ومن الغشى اي من الاعضاء فهو نوع منه كما في القاموس وهو الموافق لما في حدود
المكلمين الا ان الفقهاء يفرقون بينها كالاعضاء **قوله** او ردا ان مقتضى ما تقدم
ان لا يكون الغشى ونومه ناقضا بالاولى لان الناقض الحقيقي من غيرهم لا ينقض
منهم فلو لم يكن ينعى ان هذا يشا ما ذكره الملا على القاري في شرح الشفا من الاجماع
على انه صلى الله عليه وسلم في نواقض الوضوء كالامة الا ما صح من استثناء النوم لانه كان صحيحا

القوم تشاء عينا ولا يراها مقلده وقد حكى في الشفاء قولهم بالظاهرة والناس في الحديث
 منه على الله وم **قوله** جنون هو زوال العقل ونقصه لما صرنا عينا بعد ما كنا متميزين
 الشئ من غيره لانه يعبر مسلوبا فمن هذا مع الاغما على الانبياء عوم دون الجنون انهم
 عيشي **قوله** وسكرى وينقصه سكر وهو سكر يغلب على العقل مباشرة بعض الاسباب الموصية
 له فيمنع الانسان عن العمل بموجبه عقله من غير ان يزيله ولذا بقي اهل الخطيئة وهو التحقيق
 وقيل انه يزيله وتكليفه مع زوال عقله بطريق الزجر عليه وهي السكر كالحق القيد عن الاهتد
 بنور العقل لان العقل في الراس وشعاعه في الصدر والقلب في ذاك الشئ الخمر خلص اثرها
 الى الصدر فحان بينه وبين نور العقل فيبقى الصدر مظلم فلا ينشفع القلب بنور العقل كذا
 البهي **قوله** يدخل العباد في غير هذا الى روافد الجور والى به ويدخل مبيد للفاعل من دخل
 في النهر واختلفت هذه في الالمان والمذود فقال الامام انه سرور يزيل العقل فلا
 يعجز به السماء من الارض والطول من العرض وضوطه زجله وقال بل يغيب عليه فهذا في
 اكثر كلامه ولا شك انه اذا وصل الى هذه الحالة فقد دخل في مثبته اختلال والتقييد بالسكر
 فيقد ان النصف من كلامه لو استقام لا يكون سكرنا وقد رجحوا قولهم في الالبوة الثلاثة
 وقان في حدود النقيض واكثر المشايخ على قولهم واختاره لغتوني في نواقيس الميبي الصايح
 قولهم اه **قوله** ولو باكل الخبيثة هو بحيث لصاحب النهر لم يكن منصوصا واستدل له بما في
 عقد الفرائد انهم حكموا بوقوع طلاقه اذا سكر منها زجره **قوله** وينقصه قمرته هي ان
 يقول قد في اصطلاحا ما ذكره الشرح وفيها خلاف قيل انها من الاحداث وقيل لا ولما
 يجب الوضوء منها عقوبة وزجره وهو القياس لانها ليست بخارج بخبر بل هو مستكمل بالكلية
 وينبغي ترجيح الثاني لما وثقه القاسم وسلامته عما يقال انها ليست بنجاسة ولا سيما
 وموافقة الاحاديث في انها على ما رواه في الامم بما رواه الوضوء والصلوة ولا
 يلزم منه كونها من الاحداث كذا في البحر والخراف لا يظهر من مسامح المصنف فعلى انها حدث
 لا يجوز وعلى انها للزجر يجوز اقول وينبغي ان يظهر ايضا في كتابه القرآن واما في الطواف
 بهذه الوضوء ففيه تردد والحاقة بالصلوة يؤذن بان لا يجوز قد بدد كذا في النهر اقول
 والذي ينبغي ترجيحه الاول لانه على الثاني يلزم انه لو ادرك به صلوة لم يكن فيه الا الحرة فقط
 ويجب عليه الاعادة لظهور الاحاديث فقط وهذا ابطال لاصل المذهب وموافقة القياس
 لا تقتضي الترجيح بل العروة على اقلها خلافة **قوله** هي ما يسهل جبرانه احترمه بذلك
 عن الضمير وهو ما كان مسموعا فقط وحكمه ان لا ينقص الوضوء بل يبطل الصلاة وما
 التسم فهو ما لا صوت فيه اصلا بل يدواسانه فقط فحكمه ان لا يبطلها لانه صلى الله عليه وسلم
 تسم في الصلوة صبي اناه جبريل عليه السلام واخبره ان من صلى عليك مرة واحدة صلى
 الله به بها عشرا كما في البدايع وقان جابر بن عبد الله ما رآه رسول الله صلى الله عليه وسلم الانبسم
 ولو في الصلوة في النهاية وفي هذا كلامهم ان التسم في الصلوة غير مكره ولذا قيل
 في الاختيار ولا حكم للتسم كذا في البحر **قوله** بان اما العبي فقربقة لا تنقص وضوءه كمن
 تبطل صلواته وهو المتيقن من احوال ثلاثة وهذا القيد مما يؤيد ان التسم زجر وليس ان
 يقال ان المأمور بالاعادة لبا لغوه في غير ما اشرع حدثا في حفرهم دون من عدم
 وان كان الاصل المصنوع وبالحيلة فمسئلة القربقة من المشكلات **قوله** ولو امرأة وضوءه
 لان الشئ اشقايك الرجال في الشك كيف **قوله** سهره من مدخل المبالغة والتقصير في حال
 السهر واحد قولين وبه جزم الزيلعي **قوله** كالبها الى اذا قربتة زها به للوضوء **قوله**
 فلا يبطل وضوءه في الغسل في المذبح فيه اما اذا توضا او لا ثم اغتسل فالوضوء مستقل

كما هو المذهب **قوله** كمن رجع في الخبيثة والفرج وهو الذي رجع المتأخرون و
 هذا ليس ترجيحاً منه اللهم الا ان يقال انه حيث لم يتعقبه فقد مال الى ترجيحه **قوله** التفت
 عقوبة له لان بطلان الصلوة به كما لا خلاف فيه كما نبه عليه المصنفات **قوله** كاملة الى ان
 ركوع وسجود او ما يتوهمها من الايام لغدر او ركبها يوي بالفتى او بالفرج حيث
 يجوز فلا ينقص القربقة صلاة جنازة وسجدة التلاوة كمن يبطلان وقدنا بقولنا
 حيث يجوز لانه لو كان ركبها يوي بالفتوى في المصراة القربقة فقربقة لا ينقص وضوءه
 لعدم جواز صلوة عند الامام خلاف للشائخ وقوله وسجدة تلاوة اي خارج الصلوة
 كما في الشك **قوله** ولو عند السلام اي في سجود السهو كما في الموطأ **قوله** عمد من
 مدخول المبالغة الى ولو عمدا وقيد به ليكون الخرج بهضه فلا يبطل به الصلوة ويبطل
 الوضوء لو وقعها في غير منها **قوله** لا الصلوة لانه خروج بعنقه **قوله** فلا ينقص الى
 للوضوء لان قمرته وقعت بعد بطلان الصلوة بقربقة الامام **قوله** بخلافها اي
 بخلاف قمرته المأمور بعد كلامه الى الامام عمدا **قوله** في الاصح صحة الكلام قال في البحر
 والفرج بينهما ان الكلام في طبع الصلوة لا يبدلها اذ لم يثبت شرط الصلوة وهو الطهارة
 فلهذا يشترط من صلاة المأمورين بخلاف حدثه عمد لتقوية الطهارة في فدية جزء بلا قية
 فيفقد من صلاة المأمورين كذلك فقربقة تسام بعد ذلك تكون بعد الخرج من الصلوة
 فلا تنقص **قوله** ومن ما في الامتحان اي الاختار من السائل للسؤال هل علمه علم بكمها
قوله ولو شئ ابدان اي على صلاة اي يد البنا والاولى حذفه الاول لانه مبتدأ مؤخر وهو
 قوله من ما في الامتحان **قوله** المسح الى مسح الراش والخف وكذا لو شئ علم بعض اعضاء
 او المسح ليس قيدا على ما يظهر **قوله** قبل قيامه للصلوة اي شروعه فيها **قوله** التفت وذلك
 لان القربقة وحده في اثناء الصلوة وهي مسعدة للصلوة فاقفه للوضوء **قوله** لا بعد
 اي لا ينقص اذا قربقه بعد القيام الى الصلوة ووجه الاستحسان فيها ان يلغى في قمرته
 اذا صدرت في الصلوة لا تكون ناقصة واذا صدرت خارجها فقصت انتهى بوالسعود اي
 ان الامر بالنقص والطلاق التفت وعدمه على هذه الطهارة انما هو على قولهم بناء على ان
 القربقة تبطل ما غل من اعضاء الوضوء لا عند لا يوسف لان القربقة لا تبطل ذلك
 عنده **قوله** فاحشة المراد بالخش الطهور لا الخش الذي شئ عنه الشارع لان ذلك قد يكون
 بين الرجل وامرأة او المعنى فاحشة ان لو كانت من الاجنبية او الاعيان راعى صدورهما
 لانها تكون بين المراتين والرجلين والرجل والعلام ثم هي من ان فض الى كفي **قوله** ليس
 الفرجين البنا المصوير والناس التلاقي واشترط التماس هو الظاهر رواية وصحة
 الايجاب في وفي ظاهرها رواية لا يشترط ذلك افاده في البحر **قوله** والرجلي صادق بتمام
 ذكرهما وبس ذكر احدهما وبالاخر **قوله** مع الاشارة في الصدية عن القينة لا يعيب
 انتشارا للرجل في انتفاض الطهارة المرأة **قوله** ولو بلا بل وذلك لانه يند عدم بذلك
 في هذه الحالة والفالب كالمحقق في مقام وجوب الاضطرار والاصول ان السبب الظاهر
 يقوم مقام الامر بالبطلان وذلك بطريق قيام هذه المباشرة مقام خروج النجس يجب
 عن المصنف **قوله** على المعتمد هو قولهم وقال محمد وهو رواية عن اصحابنا انه لا ينقص
 ما لم يظهر شئ وقد صححه صاحب الحقايق ولا يعتمد هذا القيد فقد صحح في التحفة كما
 نقله شارح المنيته ان الصحيح قولهم وهو المذكور في المتن بحر **قوله** لا ينقصه من ذلك
 وذلك لما رواه اصحابنا عن ابن ماجه عن ملازم عن عمر بن عبد الله بن بديع عن قيس
 بن طلق بن علي عن ابيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل يمر في الصلوة فقال
 هو هو الا بضعة منك والبضعة بفتح الموحدة القطعة من اللحم قال الترمذي هذا الحديث

احسن شيخ برواية هذا الباب واحسن ورواه الطحاوي ايضا وقال هذا حديث غير
مضطرب بسند اسناده ومثله فيه حديث بسند بن صفوان الدال على النقص و
يرجع حديث طلق على حديث بسند بان حديث الرجل اعلى لانهم احفظوا له واصلط
ولم ياجعلوا شهادته امرائين بشهادة رجل وقاسد الطحاوي لا ابن المديني انه قال
حديثه ملازم برهين واحد من حديث بسند وعن محمد بن علي المفلح انه قال حديث
طلق عنه فاشبه من حديث بسند بن صفوان وقد ضعف حديث بسند جماعة حتى قال
يحيى بن معين ثلاثة احاديث لم يسمع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم منها حديث من الذكر
وفي شرح الارشاد للطحاوي ولا نعلم احدا من الصحابة ائتمروا بالوقوف من من الذكر
الا ابن عمر وقد ظاهره في ذلك اكثرهم واسناده بن عبيدة انه عند جماعة لم يكونوا يرون
حديث بسند وقد ثبت عن علي وعمر بن الخطاب بن ياسر وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن
عباس وحديثه بن علي بن عمر بن محمد بن علي بن الدروزي وسعد بن ابوقاص التميمي
لا يرون النقص في ذلك في الحديث ومثل الذكر الفجر والدر **قوله** لكن يضل به من المني
وهو اصل ما حمل عليه حديث بسند كما في قوله الوضوء قبل الطعام ينبغي الفجر وبعدة ينبغي
الامم ومحل النقص اذا استجنى بالاجابة رخصة التلويث دون المار منهم وبعبارة الموسط
تفيد مذبه مطلقا **قوله** وامرأة ولو بشهوة وهو مذهب علي وابن عباس وجماعة من
الشافعية وروى ابن المنذر في كتاب الصلاة قالت فحدث رسول الله صلى الله عليه وسلم من النساء
فالتسعة فوثقت يده على بطنه فذميه وهو في الحديث وهو منسوبة له وهو يقول الامم
ان اعوذ برضاك من سخطك الا هذا الدعاء وحديث عائشة ايضا الذي في الصحيحين
ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصنع وهو معتزلة بينه وبين القبلة في اذا اراد ان يسجد فخر رجلا
فتقبضها **قوله** لكن يندب اليه قال في التوضيح هذه المسئلة قد وقية الاختلاف فيها في هذه
الاول وهو اختلاف معتبرة حتى قال بعض مشايخنا ينبغي لمن يؤمن ان يحيط فيه و
عبادة الشرح اول لانها اقامة الذنب لغير الامم ايضا **قوله** لا سيما للامم لانه يتوكل
به اهل مذهبه وغيرهم **قوله** لكن بشرط استراة على ما فهم من الكلام من الامم بانه
مذهب من يقتضي بسواد كان في هذه المسئلة او في غيرها والا فالمرادة في المذكور هنا
ليس فيه كمال تركاب مكره مذهب **قوله** عدم لزوم ارتكابه مكره مذهب فان في
الشهر الا ان مراتبه تختلف بحسب قوة دليل المخالف وضعفه انتهى وهو المراد ما يوافق الكراهية
او التي يمتنع فقط لان المكروه اذا اطلق ينصرف الى ما كراهته تحريمية يحرم وانظر ههنا
ذلك عند عدم ارادة التقليد كما تقدم **قوله** وتذبه هو بلاد يميئزلة الفجر للصوم
غيره **قوله** وغيره الى ما ذكر من المسئلة كما دخل كيقه صديد نزل من المسئلة **قوله** لانه دليل الخرج
اول لان الخرج بوضع علامه على ان الخارج انما خرج عن خبيث والخروج بالضم الجيم ما يفترقا
فقد جرحها جرحا اشد وهو المسعود ثم ذكره المصنف هو ما ذكره الزبيدي في التبيين فان
في البحر ولما نظره بل الظاهر انه اذا كان الخارج قبيحا وصديقا ينقض سواء كان معه جميع
او بدونه لا يخرجه ان الاصل عليه نعم هذا التفصيل حسن اذا كان الخارج مديسا غيرا
استوى واقول لا يجوز ان يكون اليقين الى برج من الاذن عند جميع برئ وعلافة عدم التام
فالمرحوم كنوع وقد جزم الحد الذي يما في الشرح انتهى ثم نقله في هذه المسئلة عن الحديث والخرافة
وذكر ان عليه فتوى لا في الخوا **قوله** فذم من اذا علمت ان النقص بما تقدم ليس
لكونه خارجا عن جميع فذم من لم ينقض كونه خارجا عن جميع **قوله** روى الزيد بن عمار
هيجان العين لا الارصاد كذا في القاموس **قوله** او عشتار العشر هو من حفظ الرواية مع

سبلان الدع في اكثر الاوقات اه قاموس **قوله** نافق في الزهر ولونه غير رعدا وعش والدع
منها يسيل قالوا يلزم بالوعد والى وقت صلاة لا احتمال ان يكون قبيحا او صديقا قال في
البحر ومقتضى التعليل انه امر ندبه واقول ممنوع اذا الامر للوجوب حقيقة وهذا الاحتمال
واجب للمبرهن ثم رايته كذا في فتح القدير وعلافة المحتج بقوله لا احتمال ان يكون من خرج
من الجفون انتهى بخبر **قوله** اعليه بكسر الصفة مجرى البول من الذكر كما في البحر **قوله** وقيل
الطرف الظاهر ان تراط البنية عند تغيب البعض فقط واما عند تغيب الكل ان الخارج
تقتضي مطلق في البحر عن الاول الجمية كل شيء اذا غيبه ثم غيبه او اخرج فعليه الوضوء
وقض الصوم لانه كان داخل مطلقا فترتب عليه الخروج وكذا في اذا دخل بعضه و
طرفه خارج لا ينقض الوضوء وليس عليه قضاء الصوم لانه غير داخل مطلق فلا يترتب
عليه الخروج والكلية الثانية مقيدة بعدم البنية كما في المحيط ولكن الذي في المنية وشرحها
اذا غابت ثم خرجت يابست لا تنقض فيها **قوله** هذا لوانقطة عالية اي هذا الحكم بالنقص
كانت النقطة عالية او في ذنبه لوجود الخروج **قوله** لا ينقض لعدم الخرج كذا في البحر **قوله**
والخرج الخارج الى برج فقال في منية المصنع واذا كانت في الفجر الى برج في يتصل داخل المني
انتقض بقوله لا ينقض كذا في البحر **قوله** والا لا وان كانت مسجلة على ما في المنية وشرحها **قوله**
وكذا لو ادخلها صبيح في البول لو ادخلها صبيحة دبره ولا يغيبها فان تغيبها فيه البنية و
والراية وهو الصحيح لانه ليس بداخل بكل وجه وكذا في الباب اذا ادخل في الدبر و
خرج من غير بنية لا ينقض وكذا في الخصة اذا ادخلها ثم اخرجها ان لم يكن عليها بنية لا
ينقض والا حوط ان يتوكل كذا في المنية المصنع **قوله** في ان يغيبها قال في البحر واستفيد من كلام
في طين ان اذا غيبها نقض مطلق **قوله** بطل وضوؤه لانه باخرجه يخرج معها شيء
من الله برائته **قوله** وصومه لان حالها حال الاستنجاء يستلزم دخول الماء الى الجوف
بجلاف الياسة كما ياتي في كتاب الصور من امتري في في كلام الشرح لف ونشر مرتب
فيطلان الوضوء يرجع الى قوله ولو غيبها وقوله وصومه يرجع الى قوله او ادخلها
عند الاستنجاء **قوله** فزوجه جمع فزع وهو المانع من كل شيء ومن القوم شديدهم فالمراد
اعالى المسائل واشرفها المسائل على طريق الاستفارة وهم في الغالب يبعدون ونزل للتشبيه
علاما من فاستقام او مستغربات تشابه المقام **قوله** ان اراه الشيطان اي شكككم بوسوسة
بائز الشيطان **قوله** ويجب ان يفترق وقوله ان كان لا ينقطع اي العذر المعلوم من المقام
وقوله الاباء اي بالاحتساب المضموم من ان يحتشى **قوله** فذم ما يطلع ليؤدي الصلاة بالظهور
المقدور عليها **قوله** بيده او بخرقة كذا في البحر **قوله** انتقض وضوؤه لانه يفرق بيده شيء
من النبي سته بخر **قوله** وان دخل بفسه كما في طين فخر بخر **قوله** لا اي الا اذا ظهر منه شيء
اي لا ينقض وقيل الخلو ان يتقن خروج الدبر من تنقض طرفها ربه يخرج النبي سته من
الباطن الى الظاهر كذا في البحر **قوله** قد خلت الاولا خدفة ليكون التشبيه في طرغ الارض
والدخول **قوله** راسا ان احدهما يخرج منه ما يسيل في مجرى البول والتشبيه يخرج منه ما يسيل
في مجرى البول هذبه **قوله** بميزلة الجرح اي فلا ينقض بالتي برج منه ما يسيل واما الذي يخرج
منه البول المق دخر بميزر الا حليل اذا ظهر البول على راسه ينقض الوضوء هذبه **قوله**
فوجه الاخر كما الجرح فلا ينقض الى برج منه ما يسيل ومن جزم في الفجر وغيره واكثرهم على
اجباب الوضوء عليه في حله ان الخنثى ينقض وضوؤه بخروج البول من فوجه جيبها سال
الابن حالي حاله اولا قال في الزهر نقله عن الزبيدي الا ان الذي ينبغي التقويل عليه هو الاول
قوله والمشكل هو الذي لا تقضي ذكوته ولا انوثته بعلامه من العلامات المذكورة قبل
البلوغ وبعدها وانما قال مشكلا ولم يبق مشكلا تغليب للبي بنب الا شرف ولان الاصل

الذكورية لان سوا خلق من ادراكه من كتاب الخلق **قوله** بل الى الجاهل من كل
بمجرد الطهور علة بالاحوط كما في التوضيح **قوله** ان انكر الوضوء للاصلوة فهو لانه يترك
للقرآن فان الله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلوة اغسلوا وجوهكم وارجلكم
وطهروا وجوهكم وارجلكم الى الكعبتين في كل صلاة **قوله** شك الشك استواء الطهريين
وتقيده بحدود الوضوء فانه لا يعتبر اذا الغيرة في مسكن الفقه على الظن فلا يعتبر بقية
وقوله في بعض وضوءه اي فعله سواء كان غسلا او مسح **قوله** اما ما شك فيه الغسل
ما شك فيه او مسح **قوله** لو غسله او لم يغسله او لم يغسله او لم يغسله او لم يغسله
الشك في دونه لم يكن حصوله اصلا **قوله** والا ان لم يكن الشك في طهارة يان كان
بعده سواء كان عادلة ام لا او كان عادلة سواء كان في خلاصه او بعده لا يعيد
يجعل على انه فعل كما روي عن محمد بن الحنفية اذا اغتسل في وضوءه او دخل في الوضوء
فدشك ان هل يتوضأ او لا فانه يجعل متوضعا كما في المخرج وهذه ترد نقضا على قوله
اليقين لا يزول بالشك وفي الحنفية من شك في بعض وضوءه وهو اول ما شك في غسل
الوضوء الذي شك فيه فان وقع ذلك كثيرا لم يلغ اليه هذا اذا كان الشك في خلال
الوضوء فان كان بعد الفراغ من الوضوء لم يلغ اليه **قوله** لانه اذا عمل وهو اقرب
لا الشك وهذه ترد نقضا على قوله لا يزول بالشك اه ابو السعد بن علي الكلام
فيما اذا يتقن غسل الاخرى والمصلحة بجانها وانظر هوانه يعتبر اخر الذين من قبله وهكذا
قوله وشك بالحدث اي شك في حصوله **قوله** اخذ باليقين وهو الطهارة في الاول والآخر
في الشك لان اليقين لا يزول بالشك **قوله** فهو متطهر لان الغالب ان الطهارة بعد
الحدث **قوله** ومنه المتيمم بالماء في احكام النقص واحكام الشك المتيمم في لا فرق بينهما
لان كلا طهارة ثابتة بالكتاب **قوله** ونمايه بالاشارة قال فيها ومنها لو شك هل
طبق امر لا يقع شك انه طلق واحدة او اكثر بنى على الاقل كما ذكره لا سيما لان
يستقيم بالاكثير او يكون اكبر طهارة على خلافه وان قال الزوج عزمت على انه ثلاث يتركها
وان اخبره عدول حلف واذا ذلك المجلس بانها واحدة وصدرهم اخذ بقولهم وعن
الامام الشافعي حلف بطلاقتها ولا يدرى اثلاث ام اقل يتحذر وان استوبا عمل بطلان ذلك
عليه كذا في البراءة **قوله** وفرض الغسل الواو للاستيناف او للمطف على قوله اركان
الوضوء والغرض من مصدر بمعنى المفروض لان المصدر يذكر ويراد به الزمان والمكان
والغرض من الغسل في الكثرة في الكثرة في شيقنا لا حاجة اليه لانه صادر من المتوكل
الشريعة قال العلامة سرى الدين والمعنى الذي لم يفتوت الجواز بفتوته انتهى ابو السعد
واخذ الغسل عن الوضوء لما قلناه في الوضوء والغسل بالضم اسم مصدر من الاغتسال
وهو ما غسل الجسد والى الذي يقتضيه ايضا وقال النووي انه بفتح الغسل ومنها
والفتح الفصح واشهر عند اهل اللغة والضم هو الذي يستعمله الفقهاء والمعنى الاصطلاحي
لغسل هو المعنى الاول المفهوم ان في **قوله** اراد به ما يعلم الوجه ان اراد بالفرض
المعنى الذي يعلم الوجه وهو ما يفتوت الجواز بفتوته كان في المنهج المراد به هنا يتناول الفرض
الاغتسل والى وهو ما يفتوت الجواز بفتوته انتهى وانما كان المراد بذلك ان المصنف
والاستشاق ليس قطعيا بل قول ان في حديثه انتهى **قوله** كما مر ان الوضوء اي
من ان لفظ فرض يشمل الاغتسل والى والمعنى **قوله** وبالفرض المفروض ان قال للمصنف
هو غسل الجنابة والحيض والنفاس من غير الاستدراج **قوله** وطاهره ارجو ان يكون
من ان المراد بالفرض هو **قوله** يعني ان هذا التقييد استفيد من المنهج حيث قلنا بعد
نقول كلام البحر وفيه نظر لانه ان اراد كلامه ليس بمرضى في الاعمال المسنونة فسلم وان

اراد انهما ليس بشرط في تحصيل السنة فممنوع ولعل مراد صاحب السراج الاول ولا كلام فيه
انتهى والمراد بعدم الغرضية ان صحة الغسل لا تتوقف عليها وان لا يحرم عليه تركها
وطاهر كلامه انما اذا تركها لا يكون اتيا بالغسل المسنون وفيه نظر لانه من الجاهل ان
يقول انه انما بنية وتركه بنية كما اذا تمضمض وتركه الا يستشق **قوله** غسلك في
اشترى بغيره الى ان الاضافة للعموم والمراد المصنف والاستشاق فلهذا لا خلاف
في علاقته الا خلاف والتقييد هو **قوله** ويكفي الشرب عبا اي يقوم مقام المصنف
في تحصيل الغرض والعيب شرب الماء والجوع او تشبع به كما في الفموس والمراد الاخير الكبر
واخرج الشرب مضافا انه لا يجزيه كما في البهي وهل يكون بمؤالة الماء اتيا بنية التشبيح
قوله لان الجاهل ليس بشرط ولكنه احوط كما في الخلاصة ووجهه ان الجاهل خارج عن العزيمة فيكون
بخلاف غيره وهذا هو الاحتياط **قوله** حتى ما كنت الدرن قال في البهي والدرن التبر
في الاغتسل كالجزء المضموع واليدين يمنع من الاغتسل **قوله** وباق يدونه اي طاهره و
بالله والباطن كذا اهل العيين تكن سقط ذلك لما فيه من الوجه البهي اه **قوله** كمن في الموضع
استدل كذا على طاهر المصنف حيث المولى البدن على الحد لان المراد ما يعلم الاطراف والذرة القدر
البدن محررك من الجسد ما سوى الرأس **قوله** من المقلب بفتح الميم وهو كما في الفموس
درا ككتف والعقد **قوله** الى الالية وهي العجيزة او ما ركب البهي من شحم او لحم قان
قوله داخله تبعا هو جواب عن المصنف **قوله** لانه متمم الى الغسل الذي هو اسالة الماء
قوله ليكون مستحيا تفريغ على العلة **قوله** خلافا لليل اي ولا يوسف في رواية الامام
والمرئ من ان الشك فيه كما ذكره النووي والدليل هو امرار اليد على الاعضاء المعنولة فهو
افضل الماء فوصل الى جميع بدنه ولم يمس به اجزائه غسلا وكذا وضوءه من **قوله** اي
يفرض دفع بهذا التفسير ارادة الوجوب بالمعنى المشهور **قوله** غسلك كما يمكن لقوله
نقله في الطهارة والدال على المبالغة في الغسل الذي هو الاظهر **قوله** بلا حرج خبر ما يمكن
كعبين ونحوها مما ياتي **قوله** مرة لان الامر بالتطهير لا يقتضي التكرار **قوله** كما في ذن اليه
كذا يفصل البراجم ومفادها وما يجتمع من الوضوء في معطف الاذن وقول الصالح فيزيه
بالسج وكذا جميع الاواني بمراد البراجم جميع برجمته بضم الجيم عقد الاصابه ابو السعد
قوله وسرة وينبغي للجنب ان يدخل اصبعه في سرة عقد الاغتسال وان علم وضوء الماء من غير
او كان اجزاه ابو السعد عن عدي **قوله** وشارب وجاب الى الاصول وما استعملها
قوله واشت الحية قل في الحنفية ويجب على الرجل اتصال الماء بالاشارة التي كما يجب الاصولا
قوله ولو متلبدا واما غيب به ربما يتوهم سقوطه بجهنم المشقة في تفكيكه **قوله** ملا طهروا
علة لقوله ويجب **قوله** من المبالغة لانه من باب التفصيل لان الطهارة بفتح الطاء والها
المشد وكما امر من باب التفعيل اصله تطهروا فقلت التاء طهرا بعد ما من الطاء في العنة
وقد مر منها في المخرج لقد اذ غنت الطاء في الطاء لا تحار هما في اللات فاجتبت
ههههه الوصل ليتوصل بها الى النطق بالاسكن المدغم ساكن والا بتدرا بالاسكن متفرد
ومتعسرا ويقال في المصدر الطهروا بكسر الهمزة وفتح الطاء المشددة وضم الهاء المشددة امه
تطهر ففعل به ما فعل بفعله ومن قال والناظرها يغسل جميع البدن فقد سري قوله نزع
اخذ في تركه ابو السعد مع بيان وجه السهو **قوله** لانه باطن اي والباطن سا
قط للعذر **قوله** ولا تدخل اصبعها في قبلها الى الداخل فهي عن ذلك لانه ربما خصلت
الشهوة وانزلت فتشتت الغسل وهذا ما يفيد طاهر عبارة الشرح وهي عبارة
البحر بعينها وفي الحنفية ولا تدخل المرأة اصبعها في فرجها عند الغسل وهو المختار وكذا
في التت رخصانية اذا علمت ذلك لما في حاشيته شرعا لان المراد في وجوب الاذخا

لا بد الا اذا كان عن اهل المذهب ولم يترك هذا المعنى فيها اطلعت عليه حينئذ من البحر
والسمر والصدية والزيدي والسلي وغيرهما **قوله** كقولنا فانه يورثها البحر ومن هذا
ذكر الى نوع ان الاعين يلزمه غسل عينيه قال العلامة سر الدين والعلامة العيني
ان يقال انه يقصره وان لا يورث العين فيسقط حتى على الاصل ابو السعد وقد
عبر من تكلف ذلك كابن عباس وابن عمر **قوله** وان اكتحل الى لان العين شحذ فلا
تقبل الماء منه **قوله** وثقب لان الماء يصل الى العين **قوله** قلقة بالثقاف والفقير
الجلدة التي يقطرها الخثا ابو السعد وهي بالضم وتحتك كما في القاموس **قوله** بل
يلزم اي غسل داخلها **قوله** وعلمه اي عدم وجوب غسلها **قوله** بالجرم اي المشقة حتى
تواكفه به ونها اقترض لان لداخل القلفة حكم الجرح ولهذا انقضت الطهارة بوصول
البول اليها ابو السعد **قوله** فسقط الاشكال اي اذا كانت العلة هي الجرح سقط اشكال
الذي يلي وحاصل ان القول بعدم وجوب ادخال الماء داخل القلفة شكلي لانه اذا وصل
البول الى القلفة انتقض وضوؤه فلهذا الجرح في هذا الحكم وفي حق الفسك كالماء
حتى لا يجب اتصال الماء اليه وحاصل ما اشار اليه المذيع من ان العلة في سقوط
الجرح لا تكون خلقة اصلية كقصبة الذكر وانما يشك في اشكاله بغير عدم الوجوب
لانه خلقة كقصبة الذكر **قوله** وفي المسحوق هو الذي ارتفضه الشريعة واليه يترك
الكمال لانه قيد السقوط بالجرح فيه عدم لاسقوط ابو السعد **قوله** وكفى الى المرأة عن
غسل راسها **قوله** بل اوصى بغيرها المراد الجنس الصادق بجميع الغفائر **قوله** ارشع
المرأة المقصود ان ربه الا ان خفيرة فليدفع بمعنى منقولة من الغفر بالضم والعمية
وهو قتل الشعر وادخال بعضه في بعض ولا يقال بالظ والاصول فيه ما رواه مسلم وغيره
عن ام سلمة قالت قلت يا رسول الله ان امرأة اشدهن راسي ما تقصه لغسل الرأس
فقال انما يكفينك حتى على راسك ثلاث حبات ثم تقفين عليك الماء فتطهرين قل
في فية القديس وهو يقتضي عدم وجوب الاتصال بالاصول وانما شرط تنبيه الى اصول
الشعر كحديث حديثه كان يجلس جنب امرأة اذا اغتسلت ويقول يا هذه ابلي الماء
اصول شعرك وهي جميع غلاف الراس وليس عليها بلى ذوايلها ولا اتصال الماء الا
منه ومنه وحكي في البحر ثلاثة اقوال في هذه المسئلة الاول الاكتفاء بالوصول الى الاصول
منقوض كان او مقوضا وهو هو المذهب كما هو ظاهر الزخيرة ويدل عليه الاحاديث
الواردة في هذا الباب الثاني الاكتفاء بالوصول الى الاصول اذا كان منقوضا وجوب
الاتصال الا ان كان منقوضا ومنه عليم جماعة منهم صاحب المحيط والبيهقي والكلبي
والثالث وجوب بلى الذوايب مع القصر وصح **قوله** للجرح علة لقول المصنف وكفى **قوله** واما
المنقوض من قولنا منقوض **قوله** كذا في اصولنا وانما علة القول الاوسط وهو المشهور **قوله**
اتفق عور في بان الطهارة لاكتفاء في الاصول فقط منقوض كان او مقوض وهو
القول الاول من الاقوال الثلاثة فلا وجه له كما يتبين بالاتفاق **قوله** ولو لم يمتل اصلها بان كان
متلبها او منقوضا منقوضا لا ينفذ فيه الماء **قوله** مطلق سواء كان فيه جرح ام لا **قوله**
هو الصحيح منقوض ان لا بد من علة الشعر ثلاثا بعد علة مطلق منقوض او مقوض **قوله**
ولو غسل راسه اي في اغتسالها **قوله** تركته المناسيب زياد ولا يمنع لبقا بل ما بعده
قوله ولا تمنع للمنع عن زوجها اذا اراد جماعها لانه حقه ولها مندوحة عن غسل الراس
اما تركه وانما يحسنه **قوله** وجوبه الى اقراضا **قوله** لا مكان حلقه اي ولا يلحقه نقص
به ولا بد من هذه الزيادة والافاق كان الحق متساويا في غير ما يشوهه **قوله** لم
يصل الماء بحته وذلك لعدم إمكان الاحتراز عنه **قوله** ولو جرمه اي انما كمن لا بد ان يصل

الماء بحته واما اذا لم يصل لا تصح الطهارة ولذا قال في البحر ولو انزلت المرأة راسها بالطين بحيث
لا يصل الماء لا اصولا لشدة وجوب غسلها ازالة **قوله** ودون في القاموس الدرر والوسج والطين
به وفعله دون كغرس وادون **قوله** ولعله لم ينفذ فيها لانه هذا المصنف لا ينفذ فيه الماء
لخلافه ان في ذلك **قوله** في الاصل وجهه ان الماء لا ينفذ فيه **قوله** بخلاف نحو عيني من غير وضوء
ودون لا ينفذ الا في جلد سمك كذا في البحر **قوله** ولا يمنع ما على طهر صباغ للضرورة قال في المهرج
وعليه الفتوى والقول الثاني انه يمنع وبه صدر في البحر والظاهر ان هذا الخلاف يرجع الى ان **قوله**
ولا طعام بين اسنانه لان الماء لطيف يصل الى كل موضع عاكب كذا في التبيين والاحكام لان جرمه
ويجوز الماء عليه بجرح العين والفقير وضوء الغسل **قوله** وفي ان يصلها اي ان كان العظام ملصقا
اي يابس شديدا يمنع تحلل الماء والصلب بطن الصدر الشديد عن القاموس **قوله** وهو الاصل
تقدم في رسم المعنى ان ما به القول مقدم على الاصل وغيره **قوله** وجوبه اي اقراضا لانه يغير
لمعة **قوله** كقوله بغير القاف ما يتعلق بشحمة اذن المرأة اي في ان كان ضيقا يجب تحريكه كذا
في البحر **قوله** ولا يتكلف اي بعد دخول الماء وعباره البحر ولا يتكلف اي ادخال شيء سؤل الماء من
خشب ونحوه **قوله** في المضمضة اي في الغسل المفروض **قوله** لم يبعد واما الغرض في هذا الموضع
لعدم اتفاقه **قوله** لا يبعد لعدم العذر تركه **قوله** وان رواه والحدية على المتهم للمنفذ **قوله**
توخره لان هذا من جملة الاغذار لها **قوله** لا يبين في فقط وذلك لان نظر الجرح في الجرح
اخف **قوله** واختلف في ظاهره يقتضي ان المسئلة ليست في المذهب وقد وقع فيها خلاف وليس كذلك
كما سقطت عليه **قوله** كما بسط ابن الشحنة شرحه للوهبانية حيث نقل عن شرح ناظرها ان
لم يقف فيها اي على نقل وان القياس ان يوضو الرجل بين النساء او بين الرجال والنساء لانه
يفتقر الى الجنس مع جنسه مالا يفتقر مع غيره واما الجنسي فلا يبين له ان يكشف عورته
عند احد اصلا لانه ان كشف عند ذكر احتمل ان انثى وان كشف عند انثى احتمل ان ذكر فصار
الحاصل ان مراد الاغتسال به وجود احد غيره على الماء اما ذكر او انثى او غنى ولا يقتل
الرجل بين رجال والمرأة بين نساء ولا في غيرها بين الصورتين وذكره في موطا **قوله**
ويمنع لها اي للمرأة ومثل المرأة فيما يظهر الرجل بين نساء او بينهن وبين الرجال ان
يتنعم وهذا مستطهار وهو خلاف ما يظهر من قوله توخره فانه يقتضي عدم التيمم
قوله مطلق سواء كان بين رجال او نساء او بينهن **قوله** والفرق لا يخفى الفرق صحة الفصل
مع الخفيفة فيما اذا لم يكن اكثر من قدر الدرهم وعدم صحته مع الحكمة راسا انتهى في
وما ذكره ابو السعد من الفرق في غير محله ثم ظاهرا في تفسيره انها اذا كانت اكثر من
قدر الدرهم يكشف عورته وكمن الذي في المنية وشرحها ولا يكشف عورته عند احد
فان كشفها حرام والاستحجار بالماء افضل ان امكنه اي الاستحجار من غير كشف عند احد
فان لم يمكنه ذلك يكفي الاستحجار بالاحجار اي يجب عليه ان يكسفي بالاحجار ولا يركب الجرح
والتنقيب بقوله اذا لم تكن النجاسة اكثر من قدر الدرهم لا ينبغي ان يعمل المفرومة وهو
انه ان كان اكثر من قدر الدرهم يجوز الكشف بل لا يجوز الكشف عند احد اصلا لانه حرام
يعذر به في تركه طهارة النجاسة اذا لم يكن ازالته من غير كشف انتهى **قوله** وسنة
اقرا لانه لا واجب له والتفق العلماء على عدم وجوب الوضوء في غسل الاواني والظاهري في
سنة البداية بالنية اي نية عبادة او نية غسل او رفع حدث او استئذان امر وهو بدو
ليس بعبادة ووقتها قبل السائل ليشال ثوب السائل والدليل على سنة الوضوء فيه ما رو
الجماعة عن ميمونة قالت وضعت للنبى صلى الله عليه وسلم ما يفتسل به فاخرج على يديه فغسلها
مرة او ثلاثا ثم اخرج يمينه على شماله فغسل مذكره ثم ذلك يده بالاربعين ثم مضى
واستشق ثم غسل وجهه ويديه ثم غسل راسه ثلاثا ثم اخرج على جسده ثم نحي عن

عن مقامه فنقل بريد فهدا الحديث مشتمل على بيان السنة والفريضة وفي الحديث ثم امتيته
بمنه بل فردوه والمنقول في معراج الدواية وغيرها ان لا يأتى بالتمسك بالمتنوع
والفصل الا انه ينبغي ان لا يأتى ويستقيم فيبقى اثر الوضوء على اعضائه ولم ارمح
بالاستصحاب الا صاحب منية المصنع فقال ويستحب ان يمسح بمغسل بعد الغسل وللغسل
كلام غير هذا ذكره فيه فارجع الى ان شئت **قول** سوى الترتيب والترتيب المعروف
في الوضوء والا فالغسل ترتيبا اخر بين المصنوع بقوله با ديا الى ابو السعد **قول** واذا به
كا دية من ذلك اعضائه واذا خال خضره صباخ او نسيم اي بعد تيممه بالماء فان غسله
فرض فيه ولا يظهر ان يقال بتقديمه على الوقت لغیر المعذور بل يجعل به مطلق ويجزئ
خاتمته الواسع والتلفظ بالنية والجلوس في مكان مرتفع للمحافظة من الرشاش وعدم
الاستعانة وعدم التكلم بكلام الناس واما الدعاء فهو مكروه كما في قول الا بصالح ومثل
الدعاء التسمية على كل عضو والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم بعده ومن ادب الوضوء
الشرب من فضل الوضوء وفي هذه ان ذلك في الغسل وفي نور الابيضاح ومكرهه
ككروهه من نظم الوجه او غيره بالماء والتقدير والاسراف **قول** لانه يكون في هذا
التقليل بغير نية استقبالي القبلة حيث لم يكن مكشوف العورة ابو السعد **قول**
ما جاز اشتراطه ليكون بدلا عن الصب المشرط عند ابو يوسف **قول** او حوض كبير
هو وما بعده قاسه صاحب البحر على الماء الجاري **قول** فقد اكل السنة اي التي تليق به
كالشكيب والدلك واما نحو التلفظ بالنية فلا يكون اتيانه **قول** البداة بغسل يديه
وهو غير الغسل الذي في الوضوء المسنون كما في نور الابيضاح **قول** وفرضه مثله
الدبر كما في النهر **قول** اتباعا للحديث ان حديث ميمونة المتقدم ولان تقديم غسل
الغبرج لم يخصه كونه للنجاسة بل لانه اولها ولا نه غسله في اشياء غريبة تتغير طهارته
عند من يرى ذلك كما ان رايه القاضى عياض والخروج من الخلاف مستحب عندنا **قول**
ان كان عليه خبث الى فاذا لم يكن خبث لا يطيب سوى ما تقدم **قول** اطلعه الى الوضوء
المأخوذ من قولهم ثم يتوضأ وان لم يمتشركه الا ان الوضوء لا يفعل الا بعد ما تقدم
وفيه اثر الى انه يمسح راسه في هذا الوضوء وهو الصحيح لانه روي انه صلى الله عليه وسلم
توضأ وضوءه للصلوة وهو اسم للغسل والممسح وفيه اثر ايضا ان جميع الناس في
المندوبية ثابتة في هذا الوضوء كما قاله صاحب البحر يعني سوى ما تقدم **قول** فلا يؤثر
هو قول بعض مشايخنا وهو الاصح من مذهبه ان يخل ويقل مطلقا وقيل يغسل
بين كونه في مستقع الماء او لا وهو ما في المبسوط والهداية علم انه الى الماحول الجزئي الى
روايتين اما على رواية عدم التجزئ فالاصح لان الماء حينئذ لم يبق مستقلا اصلا
لعدم الزوال بعد واما على رواية التجزئ فلا يوصف هذا الماء الذي اصاب القدمين
غير مستعمل لان البدن كله في الغسل كعضو واحد حتى يكون نقل البنية فيه من عضو الى عضو
فحينئذ لا حاجة الى غسلها فانها لا على سبيل التآثر والا ففضيلة فقوله على انه الى ميني على
رواية التجزئ وفائدة اختلاف الروايتين انه لو تضمنت الجنب او غل يد يد هو كحل
له قراءة القرآن ومن المصنف فعلى رواية التجزئ لا يخل لزوال النجاسة عنه وعلى رواية عدم
التجزئ لا يخل لعدم الزوال الا ان قد صححت هذه الرواية وانفقوا على ان المفروض قد
سقط بالفعل المتقدم ولكن هل زالت النجاسة عنه او هو موقوف على غلبة الجاهل الرواية
افادة في البحر **قول** فحينئذ اي حينئذ علمت ان الماء لم يوصف بالاستعمال **قول** لا حاجة
الى غسلها اي الا على سبيل التآثر والا ففضيلة **قول** الا اذا كان الى اي فيبعد غسلها لانه
النجاسة لا الحث لزواله **قول** ولعل الى البحث لصاحب البحر **قول** لا يذوقه بها نيا الى بعد الغسل

قول للغسل هذا التقييد لصاحب البحر فقيه كلام النووي وذكر الاتفاق واقية في كلام النووي
قول اما لو فرض ان ثابا هو بحث لصاحب البحر فقد تقدم ان الوضوء على الوضوء ولو لم يجزئ
نور على نور وان الذي بعد اسراف الوضوء ان لا يأتى كما تقدم تحقيقه لصاحب النهر **قول**
ثم يفيض الى يتم ثلاث ردة الا الترتيب والى الما للعهد كما ان رايه الشرح وانما لم يقل ثم
يمتص من ويستشق ثم يغسل لانه ان فعلها في الوضوء كما في غير علمه في الغسل
قول على كل يد ثم زاد كل يد ثم موهوم عدم اعادة غسل اعضائه الوضوء الذي في الغسل
ثلاث الاول فرض واشتد ان يستأن على الصحيح كذا في السراج الوهاج هندية **قول** مستحب
يشترط الاستصحاب كل مرة لغسل سنة التثنية **قول** وهي ثمانية ابطال اي بالرجل البغدادى
وهو مائة وثلاثون ردة وهذا هو صاع وذلك لانهم قد روي جميع الفوارس بها
من ما شئ او عدى وهو مقدار ابريق ما اسوف من المتعارف والتقدير بالصاع في حق
الغسل واما في الوضوء فبعد ردة الصاع اربعة امداد هكذا كان يفعل عليه الصلوة
في غسله ووضوءه **قول** وقيل المتصور وظاهره ضعفه وقد اعتمدته الشريعة في منته
قال في البحر وليس بتقديمه لانه حتى ان من اسبغ يده في ذلك اجزئه وان لم يكفه زاد
عليه لان طبعه ان يمسح واحوالهم مختلفة كذا في البدايع ونقل النووي الاجماع على عدم لزوم
التقديم **قول** وفي الجواهر في ضعفه **قول** مع ذلك فبده في منته المصنع وغيرها بالمرأة
الاولى قال صاحب البحر ولعله كونهما سابقة في الوجود على ما بعدها فلهذا بالذات الاول
السبق من اسباب الترجيح انتهى امول هذا ابداعا وحكمة والا فالدليل نعم ان رايه صاع الدم
قول والاحاديث بالجواز وظاهر الاحاديث والالتفات في البحر وظاهر حديث ميمونة
المقدم فليس هنا الاحاديث ميمونة **قول** وبه اي يكون ظاهر الرواية وظاهر لفظ
حديث ميمونة المتقدمة هذا هو مرجع الضمير في عبارة صاحب البحر **قول** يقتضي الدرة
اي من انه يؤخر الراس **قول** بله بكسر الهمزة ابو السعد **قول** بشرط التيقن من ان المصنف
هذا التقييد للفوائد التي في **قول** لما مرعة قوله في وكان الاول تقديمه على قوله لانه الوضوء
قول كعضو واحد يقع بخلاف الوضوء فان اربعة اعضائه فلا يجوز النقل فيه وقد تقدم الفرق
انه يجوز مسح الرأس ببلل باقى بعد غسل لا مسح وهو ليس بنقل **قول** عند خروج لم يقل خروج
لان السبب هو ما لا يخل مع النجاسة كما اختار في فتح القدير وانما قد خرج دون ازال
لعدم الخروج الصادر عن ازال وتزول وقد اعترض به من غير بالازالة بانفصافه في
في البحر **قول** فني ضيق بمعنى مغمول من معنى النطفة في الرحم قد ضا ابو السعد **قول** من
العضو اما الذكر وهذا باجماع بين اهل المذاهب وانما خلافه في يوسف في اشتراط
الشرع **قول** لانه في حكم البطن وحكم البطن عدم الاعتداد به في الشرح كما في سنة
الباطن في البدن **قول** هو صلب الرجل هو العظيم الذي في طهره **قول** وترايب المرأة هي عظام
الصدر او ما في الترقين منه او ما بين الثديين والرقبتين او اربع اضلاع من تحت العنق
واربع من يمينه قاموس **قول** ومثله ايضا في خاتمة كسر به الذكر ويتولد منه الولد
والخبرة كما في المختار رتبة الرقة وخاتمة بالفتح يخرج بالضم ويكون المانع بالضم لغة
قليلة وسواء فيه الكسر ابو السعد قوله اصغرا في رقيق ابو السعد **قول** فلو اغتسلت اي وضعت
يدك في العياره وهو يفرغ على التعريفين **قول** ان مينا ان كان الى برج مينا الى ولم
يكن بعد نوم او بول او منى كذا لانه لا فرق في هذا بين الرجل والمرأة كما في اداة صاحب
البحر **قول** اي دة الغسل اي على قولهم المني لان الغسل انتقض **قول** لا الصلوة لا وجدت
وهو في حكم الباطن فلا يتطل بزاله بعده **قول** والا لا اي ان لم يكن الى برج مينا بان كان
منه لا يكفي الغسل لعدم وجوبه ولا الصلوة لصحتها وحديث الناقض للوضوء بعد نمازها

قوله يشبهه البهائم يعني مع أي مصاحبه للشهوة وهو حال من منى وجنونه وان كان نكره كنهه فمفصل
بوصف المفصل **قوله** كمثل فانه لا لذة له حقيقة لفقد اذراكه **قوله** ولم يذكر الدفق في الدفق
وفي الحاشية من راس الذكر وضع المرأة وليس المراد به الانفصال من المقررات المصنف ذكر هذا بقوله
مفصل من مقوله **قوله** غير ذلك هو ذلك لا تشبه الى فينا بل اليه وليس فيه قوة الدفق الا في
جلاط الرجل فانه لطيف الخرسيد في ما وه لا مابع **قوله** وان اسند به اليه اسندا كاسناد
الدفق الى منى المرأة كما اسند الى منى الرجل **قوله** خلق من مارد افق الصمير في خلق يرجع الى
الاسناد من المتقدم ذكره في الآية **قوله** الآية تكم الآية فان باقية يدل على ان المراد بالما
ما يعبر ما الرجل والمرأة وهو قوله تعالى يخرج من بين الصلب والزايب **قوله** فيقول التفتيح
اي تفتيح الرجل اي لا فضيلة على ما المرأة فوصف بوصف احدى او المراد بالدفق نزول
من المقر ولا شك انه محقق فيمن افاده الاخير **قوله** فالمستدل به اي على ان كلاما من الما
وافق والضمير راجع الى الآية وذكره باعتبار انزل دليل **قوله** غير مصيب الى لما قاله في احتمال
التفتيح والدليل ان الطريقة الاحتمال يسقط به الاستدلال **قوله** ولانه ليس بشرط ان الدفق
يعني الانفصال عن راس القبل يشبهه ليس ينزل عنده فيمن قديمه وهم الاتفاق **قوله**
فدون الشان وجه قوله ان وجوب الفس متعلق بانفصال المني وخبر وجهه وقد شرطت
الشهوة عند انفصال فشرط عند خروجه **قوله** ولذا اي يكون الدفق يشبهه ليس بشرط
عنده واعلم ان الدفق بان في مصدر الدفق المتعدي الذي معناه الدفق بشدة وهذا
هو الذي لا يشترط عندها واية مصدر لا لا الذي معناه الدفق والخروج عن محله
وهو راس الذكر وهذا لا يجب العقل الابه عند الجميع فالمنع من كلام الشرح الدفق
مصدر المتعدي **قوله** وشروطه ابو يوسف والتمرة تطهر في من احتمل فاستسك
ذكره حتى كنت شهوته ثم ارسله فانه مني او استمن بكفه كذلك او شوط حتى تحرك
شهوته ثم فعل كذلك او اعتدل الي مع قبل ان يبول او ينار او يمشي كثيرا كقيد به
في الجنب لان الخطوة والخطوة لا يكون منها قطع ما وه الشهوة قد نزل من المني
يجب **قوله** سببه اي تحته بان طاف حول اهل المنزل **قوله** واستمن في بعض النسخ بلو
وهي المصوب لان الحد اربع وجود احدهما وبها عبر الى المني والنهر وغيرهما في شانه بالو
ويتحقق ان تكون بمعنى او قبيحة بالضيف فيفيد ان الفتوى على قولهم في غيره وبه مرع
في البصر عن السراج **قوله** ويقول ابي يوسف ناخذ اي مطلقا في الصلوات الى ضيقه والاشية
وفي المنصور شرح المسعودي ان الفتوى على قول ابي يوسف في الصلوات الى ضيقه والاشية
صلواته مع خوف الريبة وعلى قولهم في الصلوات مستقيمة للامر من الريبة ابو
السعود وعن شنيخه والي اصل انهما قولان مسمى **قوله** وذكره مشتمل وان لم يكن
مشتملا لا يجب كما في البى **قوله** ومحل ان كلاما في ضيقه ان محمل لزوم الفس على وجود الشهوة
قال في الهو وبذل عليه تقليد في التمسك بانه في حالة الاشتغال بوجد الخروج والا ففصلان
جميعا على وجه الدفق والشهوة **قوله** وهو اي المحل المذكور وهو اعتبار وجود الشهوة
قوله بعد البول ان البول والمني الكثير فان وجد احدهما الثلاثة فلا يغسل بالماء راج
الا اذا وجدت الشهوة **قوله** وعند ايلاح حشفة هذا التعبير اولى من التعبير بالثلاثة
لشبهة النهر وانه في في البحر **قوله** احتراز عن الجنى فان اقلت مع جنى ياتين في النوم
مزار واجد ما اجب اذا اجابني زوجي فانه لا يغسل عليها انتهى **قوله** يعني اذا نزل
اما اذا نزلت وراثة صريحي وجب كان احتلاما كذا في الفقه وقت يقال ينبغي وجوب الفس
من غير انزل لوجوده الا يلبس لانها تقذف انه يما معصيا كما لا يخفى **قوله** واذا لم
يظهر لها اما اذا ظهر لها في صورة فلا يشترط وجوب الفس الا انزال والا حكم تدار

على الظاهر **قوله** وهو لم يبق منه اي من الذكر المقتطوع **قوله** لم يتحقق به حكم وجوب غسل وجوب منطقة
ثلاثا وحصول برية فلهذا لم يوجب في الايجاب **قوله** ولم يرد من تحت كلام الاشهاد والذي
يؤخذ من مضمون التفتيح بقدرها انه لا يتحقق به حكم وجوب غسل عند السؤال كما قرره السيد
عم المقدس **قوله** ادعى اخرج به البهائم كما يات في المجنب فلا يجب عليه الا بالانزال او يتصور ما لقوه
اي جنيته كما يؤخذ من الكلام السابق **قوله** يعني من قرنه اي من قرنه من القيود الثلاثة والبر
على وجوب الفس بغير تفتيح الشفة وان لم ينزل حديثه في حديثه انه عليه الصلاة والسلام قال
اذا جلس الرجل بين شعبها الا ربع ثم جرد بها فقد وجب الفس وصح عن عائشة رضي الله
عنها انها قالت اذا جاء الرجل الى وجهه الفس وقالت فعلته انا ورسول الله صلى الله عليه وسلم وغسلها
ابو السعيد عن النبي **قوله** لو كانا مكلفين اي عاقلين بالدين مسلمين **قوله** دون المراهق هو
من قارب الاحتلام **قوله** ويؤمر به اي بالغسل للاعتناء والتحقق كي يؤمر بالصلوة كذلك
تحدثه ومقتضى انه يؤمر به وهو ابن سبع وعشرين عليه وهو ابن عشر **قوله** لوفي وبر غيره
اي وقبل المرأة **قوله** فيخرج في النهر عدم الوجوب حيث قال والذي ينبغي ان يقول عليه عدم الوجوب
الا بالانزال وهو اولى من الصغيرة والميتة في تصور الداعي وعلمت بهما عدم الوجوب بايلاح
الاجماع انتهى **قوله** ولا يرد الى على المصنف في قول ايلاح حشفة **قوله** المنثي لشكل اما المتفح فامره ظاهر
لا لقائه باحد الفريقين **قوله** فانه لا يغسل عليه الى اي لجواز ان تكون امرأة وهذا الذكر منه راد
فيصير كمن اولى اميعة وكذا الواجب في فخرج منثي لجواز ان يكون رجلين والفرمان رايدان منها
بحر **قوله** ولا يلح من جامعه لجواز ان يكون المنثي رجلا والفرج منه بمنزلة الجرم بجزو التفتيح
بالفرج فيفيد انه اذا هو مع في دبره من ذكر محقق عيب عليهما الفس **قوله** الا بالانزال فان انزل
وجب الفس بالانزال بحر **قوله** لان الكلام اي كلام المصنف الى اي فلهذا في المنثي داخل في الكلام
اصلا وقوله محققين جعل الموطئ تسما والموطئ فيه تسما اخر فتنى نظرا لذلك وبهذا فكلامه في كلام
2 والمراد بالسبيلين الذكر والفرج والا ففسيل الف يدس المنثي محقق في فالا في التعبير
ان يقول لان الكلام في حشفة وخرج محققين **قوله** وعند رؤيته مستغفلا اي في فذنه او قوله
كذا في البى **قوله** فيخرج رؤيته السكران والمغنى عليه الذي اي بعد ان قترها كفا في البحر اي فانه
لا يغسل عليهما اتفاقا والفرق ان النور مظنة الاحتلام ففهمال عليه ثم يحتمل انه مني رقا
بالحواد او للخذ فاعتبرناه منها احتياطا ولا كذلك السكران والمغنى عليه لانه لم يظهر فيهما
هذا السبب وقيد الذي اشار الى انها لوري بعد ان قترها منها فانه يجب بالثاق واثار
به ايضا لان مضمونه المستغفلا وما احسن ما صنع ولا تكلف فيه **قوله** وان لم يذكر
الا احتلاما عطف على محذوف تقديره هذا ان تذكر ويغيب صورة تا التذكير وعدم صورة
لا المنثي والمذكور فيكون الصورة اربع ويرد على المصنف انه في صورة الذي مع عدم التذكير لا يلزم
الغسل وقد افاده الشرح بقوله الا اذا علم الجواب عنه وهو مرتببط بقوله لم يثبت كولا بالمعطوف
عليه المحذوف في كلام الشرح واعلم ان المسئلة على اثني عشر وجها لانه اما ان يتيقن انه مني او
مذي او وكد او شك في الاول والثاني او في الاول والثالث او في الثاني والثالث وكل من
هذه الستة اما ان يكون مع تذكر الاحتلام او لا فيجب الغسل اتفاقا فيما اذا يتيقن انه مني تذكر
او لا او يتيقن انه مذي مع التذكر او شك ان مني او مذي او ودي او مذي او ودي وقد كعب
الاحتلام في الكل ولا يجب فيما اذا يتيقن الودي تذكر او لا اتفاقا او شك ان مذي او ودي ولم
يتذكر الاحتلام او يتيقن انه مذي ولم يتذكر الاحتلام ويحب الفس عندها لا عند ايلاح يوسف
فيما اذا شك ان مني او مذي ولم يكن ذكره منتشر اخذ مما يان او مني او ودي ولم يتذكر
الا احتلام فيهما وهذا القسم وان لم اجد في ما رايته لكنه يقتضي عبا رايهم افاده صاحب البحر
ويلاحظ بذلك ما اذا شك في الثلاثة مع التذكر او لا في التذكر يجب اتفاقا وفي عدمه يجب عينا

50

لا غنى عن الماء كما هو صريح الفهرست وقد اختلفت المصنفين من هذه الصور على اربعة بحسب ما اتفقوا عليه
ليزعم جميع المصنفين ان لا غنى عن الماء اذا كانت لا بد من الماء **قوله** الاحتلام لا يقتضي استعمال الماء
الى ان يستكمل اللام وهو ما يراه النائم في المنامات يقال حكمه في نومه بفتح الياء واللام
احتلام واحتلمت وحلمت بكذا هذا اصله ثم جعل اسمها لما يراه النائم من الجماع فيحتمل منه
انزال الماء فغلب لفظ الاحتلام في هذا دون غيره من انواع المنامات كخبر الاستعمال
منه **قوله** الا اذا علم انما غير بالعلم لان التيقن مستبعد مع النوم كما في فتح القدير ولذا قال
في الشهر وغيره خاف ان التعبير بالعلم اولى من التيقن كقراءة الطلاق على غلبة الظن عند
الفقهاء المارة هنا لتقدير المعنى الحقيقي مع النور انتهى **قوله** انه مذكور في غير التذكير فهو
راجع للمعطوف المذكور كما قدمناه اي فلا يجب الغسل اتفاقا **قوله** او شئت انما هذا ايضا
متعلق بكلام المصنف الاخير وهو لم يذكر الاحتلام والغفلة فيفترون عطف المستثنى المتعلق
على المنصوب وعكسه اذ ليس المقام الا لا فائدة الاحتلام على انه قيل ان الحقيقة فيها **قوله** ان
كان ذكره مستند اعطى على ما قبلها لا اتحاد حكم الجماع وهذه المسئلة مقصورة فيها اذا شك
في الذي وجد على اصله انه منى او منى كما في البهي عن النبي صلى الله عليه وآله ان ذكره نائم فيجب الغسل
كما في مسكين **قوله** كالودي فانه لا غسل فيه اتفاقا تذكرا او لا **قوله** الا اذا نام مغطى بها فيجب الغسل
فيل عدم الوجوب اذا نام قائما او قاعدا كما في مسكين وانما وجب الغسل اذا نام مغطى بها
لانه نوم واستراحة فيجب كون النازل منيا **قوله** او تذكرها اي مع شك انه منى او منى لا احتلام
اي منى رقة **قوله** والناس عن منى عن حكم هذا الفرع غا فلو لم يعدم السؤال عن حكمه
لضرورة وقوعه **قوله** واو مع اللذة والاضراب اي مع تذكرها وليس المعنى انه انزل لان الموضوع
انه لم يوجب **قوله** ولم يبرهنا بالرواية اولى من التعبير بالوجود ووجه الاولوية شموله
لما لو احتلمت وعلمت بحدوثه الى العجز الذي يبرهنا الغسل وان كان لا وجود له في الخارج
انتهى وهو ظاهر في ان راي علمية لا بصيرية اه ابو السعدي **قوله** اجماعا من الشخصين ونحوه
والخلافا لما هو في المرأة **قوله** مثل الرجل اي في هذا الحكم وهو على حد راي التفسيرية بيان
لمعنى الخلاف **قوله** على المذهب اي المعتمد عند الجميع وانما الرواية التي سمعتم عن محمد بن جعفر
الغسل لا يقول عليها حتى نقل عن شمس المكنة الى الوان انه قال لا يؤخذ بهذه الرواية **قوله** بين
الزوجين هذا من الاتفاقيات فالاجنبى والاجنبى كذا حكم نظرهما اذا كانا رجلا واما بين
والظاهر انما الحكم **قوله** ولا يميز بان لم يظهر غلظة ورقته ولا بياضه ولا صفرة ولم يظهر
كونه وقع طولا او عرضا كما ذكره في البهي **قوله** ولا تذكر اي منهما اما لو تذكر احدهما فقط كان الوجه
عليه وحده قرره ابو السعدي **قوله** ولا نام قبلهما غيرهما اما اذا نام غيرهما وكان المني المني
يا بسا فالظاهر انه لا يجب الغسل على واحد منهما بحسبنا وهو تقييد بصحة **قوله** اغتسلوا في الطهارة
والقاء من لا يجب الغسل على واحد منهما لوقوع الشك **قوله** ان وجد في قيل يجب مطلقا لانه يسمى
موجبا وقيل بعضهم لا يجب مطلقا افاده في البهي والاصح الفصل كما في **قوله** والا اي وان لم يتولد
اللذة والحرارة منه والاحوط الوجوب اي وجوب الغسل في الوجهين بحسب **قوله** وعند النقطتين
التي ظاهرها ان الوجوب يتحقق عند تحقق الانقطاع بلا مراهلة وليس كذلك فلو قال وبعد
انقطاع لكان اولى والدليل على وجوب الغسل من الحيض الاجماع كما نقل صاحب البدائع والنوول
في شرح المحلل واستدل بعضهم عليه بالرواية الشريفة وهي قوله تعالى حتى يطهرن ويأمنن
الدلالة في البهي **قوله** ونفاس في البدائع لان نفاس في النفس والنفاس بالاجماع هو يجوز ان يكون
بالنفاس على دم الحيض كونه كل منهما ما خارجا من الرحم انتهى المذكور في الاصول ان الاجماع في
كل ما دونه لا يتوقف على نفاس الاصح بحسب **قوله** هذا الاشارة راجعة الى الحيض والنفاس وما قبله راجع
الاشياء الثلاثة ضريح المني والابلاخ وروية مستقيمة **قوله** من اضافته الى وهو مجموع الغسل في الشتر

وهو الانقطاع

وهو الانقطاع وما قبله والاراد الى وجوب المني ابتداء بتقدير قبل المني اي اضافته وجوب الغسل الى هذا وما قبله من
اضافة الجماع وليس المراد بالافادة التخييرية بل المراد باليقين وهو الاستدراك افاده في واعلم انهم اختلفوا
الفصل يجب بحدوث الدم يشترط الانقطاع او يجب بغسل الانقطاع وحسب بعضهم الثاني بان الحيض اسم للمخرج
والجوه لا يكون سببا للمعنى واستبعد الزيد كون الانقطاع سببا لان فيه الاطهارة ومن الخلق
ان وجوب الطهارة الطهارة وانما يوجب الحيض ويستبعد هذا الاستبعاد بان الانقطاع بنفسه ليس
بغيره او الطهارة الى المستمرة عقوبة ولو سلم فليس بعد لما كان الانقطاع لا بد منه في وجوب الغسل
اذ لا فائدة في الغسل بدون نشيئة السببية اليه وان كان السبب في الحقيقة خروج الدم قال في البحر والحق
غير القولين بل انما يجب بوجوب الصلوة ولا تطهر المرأة في الاثم وانما تطهر في التعاقب اذا استشهدت
استشهدت الى نفس التي رأت الدم فلا يتم ما استدل به في الانقطاع فن قال السبب نفس الحيض قال ابن
نفس لان الشهادة لا ترتفع ما وجب قبل الموت كما في النية وصحة الهداية ومن قال ان السبب في
قال لا يغسل لعدم وجوب الغسل قبل الموت قبل **قوله** كما مر في الوضوء **قوله** لا عند منى اي لا يفرض عند
منى اجماعا الا في رواية عن الامام احمد ان الودي والمذي يجب منهما الغسل ابو السعدي عن النية
لمذي بوزن طين على الافصح وفيه الكسر مع التحفيف والتشديد وقيل في كل واحد منهما ما روي في بعض نسخ
الشهوة لانه وهو في النسيان اختلف منهن يسمى مذي بمقتضى حديث نهر **قوله** وودي بمهمله ساكنة وما
منخفضة عند الجمهور وروي الجوهل كسر الدال مع تشديد الياء قال لا يغسل لعدم وجوب الغسل قبل
استشهدت قال ابن مكي ليس بصواب وقال ابو عبيدة الصواب وانما هو الدال شاذ ما روي في بعض نسخ
عقب البول **قوله** بل الوضوء منه اي من الودي **قوله** على الطهارة في ظاهر الرواية ولهذه الظاهر كالرعا في
بعد البول وعكسه فلو حلف لا يتوضا من رعاي فرغ فربا او عكسه فالوضوء منهما فيحتمل وكذا لو
حلفت لا تغسل من جنبته في جنبها فحلفت فاحتسبت فهو منهما وتحت كذا في البهي وقيل في الجواني
الطهارة من الاول دون الثاني مطلقا اتحاد جنسهما واختلفا وفصل المني وفي فقال ان اتحادا كان
بالمراتبين الاول وان اختلفا فلهما وقد رجع المحقق الكمال قال الجواني منه بزيادة ثم ما ذكره في
احدا بوجه فتمت ذكرها في البهي حيث قال فان قيل ما فائدة ايجاب الوضوء بالودي وخرجه ببول
السابق عليه قلنا عن ذلك اجوبة احدى فانه ثم خيم به سلس البول قال فالودي ينقض وضوءه
دون البول قيل خروج الودي فيجب الوضوء نالها بوجه الوضوء لوقوعه لا لانتفاضه كما
خرج ابو حنيفة مسانئ المراهلة لو كان يقول جوارها قال في الغناية وفيه ضعف ورا بغيره الودي
ما يخرج بعد الاغتسال من الجماع وبعد البول وهو شئ لزوج كذا في الغناية والتبيين فالاشكال
عليه انما يرد على من اقتصر في تفسيره على ما يخرج بعد البول والى سلس كود هذا **قوله** ولا عند اذ كان
المني **قوله** ولا عند اذ لا جامع تحت المشقة فيما تقدم قوله وذكره في الاحتمال انه انشئ وان هذا الذي
كالاصح **قوله** وميت بالتحفيف من مات بالفعل وبالشد يد القابل للموت **قوله** وصبي لا يشترى واما المراهق
فيجب على متفعل به ويؤم نذرا بالتحلف **قوله** من فرح شرب كقطعة جدير حينة الذكر **قوله** على المحتار رجا الف
من جهة الترجيح في القبل ما ذكره نوح افندي ونفسه قال في التبيين رجل اغتسل اصبغ في برة وهو صالح
اختلفوا في وجوب الغسل والقضاء والمختار ان لا يجب ولا القضاء لان الاصح ليسالة الجماع فصار
المشقة وقيد بالبر لان المختار في وجوب الغسل في القبل اذا فحش لا ستمناع لان المشقة لغيره
غالبه فوق السبب مقام المسبب دون الدبر لعدم ما انتهى فقد اختلف الترجيح في القبل الوضوء
قوله ولا عند وطن بيهمة محمدر **قوله** مستانفا محمدر **قوله** سابقا اي في قوله احد السبل اذن
قوله او ميتة محمدر **قوله** او منقيرة الي محمدر **قوله** بياض محمدر **قوله** بان بغير مشقة
هذا الفصل الاصح وهو الى ما في القول الاطلاق بالوجوب وعدم **قوله** وان غابت المشقة
ولذلك لقصور الداعي كذا في النهر **قوله** الفرج اي الداخل اما الخارج فوطوء طاهرة بالانفاس
ببرليل جعلهم سنته في الوضوء ولو كانت تحبته عنده لفرغ غسله **قوله** عنه ان الامام **قوله**

قصة اشار به الاذقة هذا المجل وقبول المناقضة بما حصله ان قولكم بطهارة رطوبة الفرج في
لزم غسل الذكر اذا اوجع في العفوية غير المشبهة اذ مقتضاه ان لا يغسله اذ الفرج
انه لا يزيل ويكفي ان يجاب بان لزوم غسله على قولهم فلامنا قضية افا وهو عليه **قوله** لقصور
الشهوة عدة لعدم وجوب الغسل فيها تقدم ما على وضع الاصبغ فالدبر فانه لا شهوة فيه
اصلا **قوله** اما به فيجاء على ما فعل هذه الاشياء المصاحبة للانزال في حال وجوب
الغسل على الانزال والمعنى انه هو المنظر اليه والمقصود في الوجوب كالحال عليه فانه
المقصود بالاطمئنان **قوله** عذرا يكون المعية **القول** فانها تمنع الى ان لا تستغنى التيمم
لربح الغسل والختان للرجل والمرأة وفيه نقاب لانه في المرأة يقال لها طهر وضوء والماء
يجازيها لان الختان هو موضع القطع وهو ما دون حصة الحشفة وختان المرأة موضع
قطع جلده منها كعرف الذئبة فوق الفرج وذلك لان مدخل الذكر يخرج البول كاحليل الرجل
وبينهما جلدة رفيقة يقطع منها في الختان فتحصل ان حصة المرأة مستقلة تحت مجزئ البول
وتحت مجزئ البول مدخل الذكر فاذا اغابت الحشفة في الفرج فقد حاذقتا حصة ختانها **قوله**
الا اذا حلت اي فيجب عليها الغسل لوجود الانزال منها **قوله** وتعيد ما صلت لانه ظهر
انها صلت بغير طهارة **قوله** وفيه نظري في قولهم بوجوب الغسل **قوله** ولما يوجد فاذا
اك لا يغسل عليها ولو صلت فحصل ان العذر لا يجب عليها الغسل مطلق وان صلت بغير طهارة
ما هو الاصح من ان الوجوب الغسل عليها بانزالها مقيد بوصوله الى الفرج الجايح واما هو
فيمزجه الغسل لان ظهور حصوله اليه انزاله وان صلى عليه قاله ابو السعود قلت والنظر
لا يتم الا اذا كانت البكارة تمتنع من خروج المني والامر بخلاف ذلك يخرج الحيض من ذلك
المجل فيكون الغالب في تلك الحالة انزاله وضوءه وقد ظهر الجبل وهو اكبر دليل عليه
اعتباره واقاموا لزم مقام الضرر ومن يعرف موافق الفقه لا يستبعد ذلك والداعلم
قوله اي يعرض اشارت الى ان ليس المراد بالوجوب شئ المصطط عليه عندنا فكان الاول وفيه
بعده التعريف بغيره انتهى واقترانه بالاجماع وصلى شرط لهذا الغسل اليه الظاهر انه
يشترط لا سقوط وجوبه عن المكلف لا التحصيل طهارة وشروط صحة الصلاة عليه يخرج عن فتح القدير
قوله المستحب خضرم جريا على القول اي اذا لم يوجد بانهم الخيوط بغير الشريعة **قوله** ان يغسل
على الوجه المطلق الميت هو بالتحقيق من حله الموت وبالشبهة يد من يموت قال الخليل اشهدنا
ابو عمر شاعري عن نفسه ميت وتيت قد وثق قد فسدت ان كنت تغسل فيه كان ذابروا ذلك
ميت وما اليك الامن الا القبر **قوله** المسلم اما الكافر فيسئل عليه الماركة الحزقة النجسة من غير
بان كفة السنة **قوله** الا الفحش استثناء من الميت **قوله** فيجزم وقيل يغسل في الشبهة والاول اولى
قوله كما يجب اي يفرض **قوله** على من اسلم بغيره بغير اول من تغيير الكفر باللام **قوله** جنبا لفظه يم
الواحد المتعدد والمذكر والمؤنث **قوله** او ما نفا بدون تاء لانه من خصوصيات وصف الموت **قوله**
ولو بعد الا تقطع اي انقطاع الحيض والنفس **قوله** على الامم وقيل شملت لغة لا يغسل عليها بخلاف
الجب والفرق ان صفة الجناسها قيد بعد الاسلام الاجناس فكان اجنب بعده والا تقطع في الحيض هو
الشيء لا يتحقق بعد انتهى **قوله** وعلمه اي على وجوب الغسل على الفحش والنفس ولو بعد الا تقطع
قوله يبقى الحدث الكبري ولا يمكن الا مشروط بزواله الا بالغسل منه فيفرض **قوله** او بلغ عطف على اسلم
اي وكما يجب على من بلغ لا يسر وسن البلوغ في الفلام والجارية خمسة عشر سنة على المفتي به **قوله** بل انزال
عام في الفلام والجارية والحائض قاص عليها كالولادة **قوله** او بعضه وخطي مكانها اي فيجب غسله
كله واوردها ان التوب اذا خفي موضع النجاسة تجلس بعضه فغسل بعضه ولو من غير ان يظهر فلهذا يجعل
البدن مثله **قوله** راجع للجمع صرحه جريان الخلاف في صورة البدن والبدن في ابني خلافا في ذلك وقد
الشبهة في احوال الفحش ان الغسل في نجاسة البعض مندوب فيكون في المسئلة قهلا بالوجوب والكد

والاصح الاول **قوله** وهو غايه ما ياتي متناحيث قال المصنف في وجوب المجنون افاق فعه من
المندوبات **قوله** الا ان يحمل اي القول بالوجوب **قوله** انه لا يرى بينا اي على ان لا يرى على قوله او
على الحلية منيا بعد الا فاقه ويحمل القول بالندب على عدم رؤيته ذلك **قوله** كذلك اي يجزئها
الغسل **قوله** راجع ذكره ان السكران اذا افاق وراى مذابلا يغسل عليه اتفاقا فن باب
اول اذا لم يد واما المفتي عليه فذكره المؤلف في المندوبات وعنه لا عذر الا اذا كان **قوله**
بان اسد ظاهرا من الجنابة والحيض والنفس **قوله** وسن فيه وعلى اهل الظاهر القائلين
بوجوبه بدليل من جأ منكم الجمعية فليغسل والامر للوجوب والجواب انه منسوخ او من انتزاعها
الحكم بانتها عليه لان ذلك كان لما يحصل لهم من التعب وزجر الرابحة الكبرية مع ضيق المجرى
فما زال ذلك زال الوجوب وان المراد من الامر للندب ذكره في **قوله** وصلاة عبيد
سواء كان عبيدا لغيره ولا ضعي **قوله** هو الصحيح اي القول بان الغسل للصلاة فيما الصحيح
ومقابل قول محمد والحسن عليهما في بعض الروايات ان الغسل للنوم وفيه من الشرح الجمع
فان قلت صليته لا اختلاف في غسل العبد ايضا قلت يحتمل ذلك ولكن لم يفرق بين العبد والحر
والظاهر انه للصلاة انتهى القول الذي القسنا في انه الخلاف للحسن واقع فيه ايضا ونظير
قائمة الخلاف فيها لو اغتسل قبل خروج النجاسة جمع الجمعية قال فضل الغسل على القول الاول وهو
ابو يوسف وعند الحسن لا كما في البني ونظير ايضا في الجمعية عليه كالعبد والمرأة والمسلم
لو اغتسل هل ان بالسنه او لا نهى بزيادة لا السوء قد قال في البني في الشجرة الاولى ينبغي الا
تحصيل السنه عند ابو يوسف لا شترطه ان لا يتخلل بين الغسل والصلاة حدث والغالب في
مثل هذا القدر من الزمان حصول حدث بينهما قلت اللهم الا ان يحمل على ما ان بقيت الطهارة
حتى صلي بها **قوله** لا يعتبر اجماعا اي من ابو يوسف والحسن وفيه حكاية الاجماع نظير فقد نقل
في البني عن الشرحي انه يكون اتيا بالسنه على قول الحسن وبذلك صرح العيني الا ان يحمل ذلك
على اختلاف الرواية كما في السوء قال في البني وما في الجنابة اولا فيها يظهر لان سبب
مشروعيته هذا الغسل لاجل ازالة الاوساخ في بدن الانسان اللازم منها حصول الاذى
عند الاجتماع وهذا المعنى لا يحصل بالغسل بعد الصلاة والحسن رحمه الله تعالى وان كان يقول
حول يوم لا للصلاة لكن بشرط ان يتقدم على الصلاة ولا يفرق في كل الحدث بين الغسل والصلاة
عنده ويضرب عند ابو يوسف انتهى وفيه ان حصول الحدث لا ينقض الغسل والماء هو باق لا ينقضه
الا الاشياء الساكنة له فتخلل الحدث بين الغسل والصلاة انما ينقض الوضوء لا الغسل وبذلك
قال بعض الائمة ولكن الذي يتقرر انه لا يكون آتيا بسنة الغسل الا ان اصبح بطهارة الوضوء
الجمعية والعبد **قوله** كما لغرض جنابة وحيض اي كما يكلي غسل واحد لجنابته وحيض **قوله**
ولا جل احرام قالت صاحب التمر ولا اظن احدا قال انه لليوم فقط **قوله** وفيه من اشار
بذلك الا انه لا بد من تحصيل السنه من كون داخله قال في الهدايح يجوز ان يكون غسل عرفة
على الخلاف السابق قال ابن امير حاج ولا اظن احدا قال انه لليوم فيظن الظاهر انه للموقوف **قوله**
بعد زلال اما ضمه لانه اول وقت الوقوف **قوله** وندب المجنون بهذا امت اقسام الغسل
الثلاثة المندوب وهو المذكور وهذا والغرض وهو ستة اقسام لانزال المني بشهوة وتوازي
صفحة ولو من كافر اسلم وانقطاع حيض ونفس ولو من كافرة اسلمت والحائض غسل
الميت والسوا الغسل عند اصابت جميع نجاسة او بعضه وخطي مكانها والمسنون الاربعة
المذكورة وقيل انها مستحبة قال في الفتح وهو النفل لعدم المواظبة انتهى لكنها نقلت في
الجمعية ومن عثم قال الحلي الذي يظهر اسناده والله تعالى اعلم **قوله** وهل السكران كذلك
نكرار مع ما سبق قريبا وقد تقدم ما فيه **قوله** وعند جماعة لما روى عن عائشة رضي الله
تعالى عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل من اربع منها الحيضة رواه ابو داود

علمت ذلك بتعدد والوقوف في السجود حيث قال والنظر هل قوله الجيئة بمعنى انه يتبع بعدها اول اجليها
وهل هو بالسنه بالف على او المفعول لما رآه **قوله** وفي لينة براءة هي لينة النصف من شعبان تقربا وقطي
لشأنها واجبا لها فيمنها تقسم الارزاق والاحمال امداد الفتاح والنجاسات لينة براءة لان
الله تعالى يكتب لكل من براءة من النار ثلثون مائة من الحقوق ولما قيل براءة البراءة من الذنوب ففرضها
انتهى بغير **قوله** وعرفته اي لينة عرفته وهل هو للنجاسات فقط **قوله** اذا رآها اي علمها والمراد اذا
غلب على ظنه انها به وفي امداد الفتاح اذا رآها يقين او عملا باتباع ما ورثه وقربها **قوله**
غداة يوم النحر اي منبج **قوله** وعند دخول منى اذ ان في هذا اليوم غلب على قلوبهم غشوف ووقوف
وغسل لدخول منى وفيه ان الغسل الواحد يكفي لشئين اجتماعهما كالجمعة والعيد والحياتة والميكن
فلم يبق غسل واحد عن هذين الغسلين **قوله** لرمي الجمره وهي واحدة واحدة في ذلك اليوم
فقط **قوله** وكذا البقية الرمي اي في الايام الثلاثة بعد يوم النحر ويرمي كل يوم ثلاث جمرات
فليست له الاغتسال كل يوم منها **قوله** وعند دخول مكة لطواف الزيارة فيؤدى الغرض باكمل
الطهارتين ويقوم بتعظيم حرمة المكان وكذا عند دخوله لا دار منى كذا في امداد الفتاح
قوله وهما وكسوف وحسوف الكسوف للشمس والخسوف للقمرة وقد يطلق كل على الاخر في القاموس
والشمس والقمرة كسفا احتجب كالكسوف والشمس والاحسن في القمرة كسفا في الشمس كسفا
وقال في فصل الحائض من باب الفار كسفا والقمرة كسفا في الشمس كسفا في الشمس كسفا
بعضها وكسوف كلهما انتهى فينبغي له الاغتسال كل يوم منها شيئا لتخفيف العبادة بها واوقاف
احوال استكمال الطهارة الكاملة في الصلاة لهما امداد الفتاح **قوله** واستسقا لطلب نزال
الغيث رحمة للخلق بالاستغفار والتضرع والصلاة بالطهارة الكاملة امداد الفتاح **قوله**
وضعه من اي شئ كان التجاء الى عهده الله تعالى وكرمه بالوقوف بين يديه بالذلة والافتقار ككثرة
الكرب مع الطهارة الكاملة بزيادة **قوله** وظلمة حصلت منها امداد **قوله** وكذا الدخول المنيعة
اي مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم بغيرها وقدمه على حضرة المصطفى صلى الله عليه وسلم **قوله**
ولقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان كبريائه وكرمه ان ذلك منصوص في المذهب
وقال في البيهقي قال النووي ولما جده لا تمتنع **قوله** ولمن ليس له باجيدا سواء كان مملوكا
ام لا كما يفيد الاطلاق **قوله** او غسل ميت لانه يورث فتورا فيدفع بالغسل **قوله** او برادته
اي بعد او قصاص او ظلم لا اجل ان يموت طاهر يموت طاهرا فيكون شهيدا **قوله** وانما
من ذنب اي لو اتقى الطهارة الظاهرية والباطنية اذ هي لا تنفع الا بها قال الشارح لا شغل
الطهارة الشريفة لتصل العبد ههنا للعبودية والقيام بحجته الربوبية ولا ينفع ذلك
حقيقة الا بالاخلاص الطوبية وطمهها عن الاذناس المعنوية اذ هي اضر من النجاسة البتة
كالغسل والحد والغضب والبعض والحد **قوله** ولقد روي عن سفيان زالة الشعث **قوله** واستحى
انقطع ومنها لا احتمال لخلل حيش فيها **قوله** فمن ما اغتسلها اي من نحو الحيش ونفاسا سيما
قوله ولو غشيت وفي الخلاصة من التفتيل عن الغشيت وغيرها ضيف **قوله** فقار كالتشرب اي
فصار كل مع الوضوء والغسل كالشرب الاحتيا اليه فيلزمه **قوله** فاجرة الحمام عليه المنع قال
مولانا صاحب البي بعد نقله الكلام الخلاصة وبه علم ان اجرة الحمام عليه لان شئ ماء الاغتسال
عليه انتهى لما ذكره الشارح بحيث لا صاحب البي وفيه نظر لانه قد يكون شئ ماء الاغتسال في المنزل
اقل كلفة من اجرة الحمام فلا يظهر هذا التوزيع **قوله** بل لارالة الشعث محررا باعتبار الراس كما في
القاموس والشعث هو الوسخ كما ذكره الجلال في سورة الحج فهو اعم مما قبله **قوله** قال شيخنا
هو خير الدين الرمي قال في **قوله** الظاهر انه لا يلزم لانه ليس من اللوازم وانما هو من قبيل
نظافة ويؤخذ منه عدم وجوب شئ من الراس واجرا لما شط **قوله** ويجزم مخالف المصنف
صاحب التزج حيث ذكر هذه الاحكام هنا وذكرها صاحب التزج الحيف ووجه نفع المصنف ان هذا

من نقلات الفصل فلما ذكر ما يوجب الغسل والوضوء ذكر ما يترتب عليهما من الاحكام
عندهما ووجه ما فعل صاحب التزج الاشارة بالاحكام بعد جميع من موجبات الغسل من
الوضوء والنفاس وغيرهما **قوله** لا مصلح بحمد وجنادة لانه ليس لهما حكم المسجد على الاصح
نهر عن الخلاصة **قوله** وما هو هو خالكاه المصوفية انتهى وهو متعبد هو وكنه كادراهم وفا
نفعنا الله تعالى به ما يقيد انها بالقاف فانه قال الحق في اللغة الضيق والحيث في الطريق الضيق
ومنه سميت الزاوية التي يسكنها صوفية الرسوم التي نقاه لتضييقهم على انفسهم بالشرط التي
يلزمونها في ملازمتها ويقولون فيها ايضا من عاب عن الحضور غاب لضيقه الا اهل التي نقه
وجع مضايقي **قوله** فليس مسجد فتمطى احكام المسجد وفي المسجد له حكم المسجد في حق حوازل القرا
وان لا نقل المصنف لانه حرمة دخول نهر **قوله** ولولا العبور لا طلاق قوله عليه السلام لا احل
المسجد لنا نهر ولا جنب والعبور المدور **قوله** بحيث لا يمكنه غيره تصوير الضرورة وهو
يمكنه بعد للمبني بعد ثانيا اكبر المعلوم من المقام وذلك بان كانت طريقة المسجد لا غيره في
الدرج والتقى والتقييد بغير الضرورة لصاحب الدرر قال في البي وهو حسن وان خالفنا طلاق
المشايخ اقوال ولا ينبغي ان يقيده بان لا يتمكن من تحويل باب وان لا يقدر على السكنى في غيره
نهر **قوله** ولو اختلف فيه اي في المسجد ومثله المدرسة كما مر **قوله** يتجسم بها وعليه يحمل ما في منية
المصل من قوله ولو اختلف في المسجد يتجسم وخبر ان لا يخفى **قوله** لخوف اي خوف ضرر في بدنه او ماله
منية **قوله** فوجوبها ان يتجسم وجوبا وعليه يحمل ما في البي لان ظاهره وجوب التجهيم **قوله** ولا يصح
لا شغل فيجهيم البي للصلاة ان يكون لعبادة مقصود لا تنص بدونه طهارة والجلوس في المسجد
تلك **قوله** ولودون اية بما يصح به قارنا ولذا قالوا لا يحرم التبرج بالقران ولا خفا انه بالتعليم
كلمة قارنا فتنه لهذا التقييد المفيد نهر **قوله** على المختار وهو قول الكوفي ورجحه غير واحد
في البدائع ان العامة لما رواء التزج وحسنه لا يقرأ الجنب والى نظائرها من القران والكفرة في سياقه
انفي نعم وباح الطحاوي في روايته ما دون الآية ورجحه في الخلاصة ونسب الزاهد الى الاكثر فربما كان
مستحيان نهر بزيادة **قوله** من الايات التي فيها معنى الدعاء قال في العيون قراءة الفاتحة على وجه الدعاء
او شئ من الايات التي فيها معنى الدعاء ولديروا القراءة لا بأس به وفي الفاتحة انه المختار واختاره المصنف
لكن قال المصنف وانما لا افق به وان روي عن الامام واستظهره صاحب البحر في نحو الفاتحة بانه لم يزل قرا
لفظا ومعنى مجزا متجدا به بخلاف المحدث قال في الترمذي قوله قارنا في الاصل لا ينع من اخراجه عن القرآنية
بالقصد نعم ظاهره تقييد صاحب العيون بالآيات التي فيها معنى الدعاء بغيرهم ان ما ليس كذلك كسورة
الاحزاب لا يؤمر فيها بقراءة القرآنية لكن لم اره النصيح به في كلامهم **قوله** او الشا كابتداء الفاتحة
الى اياتك فبعد ولا خلاف في جواز التسمية كما قاله صاحب الترمذي **قوله** او افتتاح امر بان يقول الحمد لله
او عند افتتاح الدعاء شئ وانظر هل اجيز بالآيات التي تصلح للافتتاح **قوله** او التعليم ان كان
للعلم حائضا او جوبا **قوله** ولحق كلمة فيده في الخلاصة بما اذا لم يكن من قصد قراءة اية تامة والاول
ان يقول ولم يكن من قصد قراءة القران بحرفه بحث فيه بانه اذا كان بقصد التعليم لا يتقيد بالكلمة
الواحدة **قوله** حل في الاصح كنه خلاف الاول كما يؤخذ من عبارة الخلاصة حيث عبر بل لا بأس **قوله**
حتى لو قصد بالفاتحة او تفرع على قوله او الشا ولو اخراشا وخرج عليه لكان اول **قوله** الا اذا
اه هذا الاستثناء من شرطه بحدوثه ولقد روي الكلام لحزونها بقصد الشا عن القران الا انه وهو
جواب عن سؤال انه لو صح اخراجها عن القراءة بالقصد لما حازت الفاتحة في صلاة بقصد الشا لكننا
نجوز واجب بانها في محلها فلم يشر بقصد غيرها فيها نهر وقوله المصلح اي الصلاة الكاملة **قوله**
فانها تجزئ الضار ترجع الى القراءة المعلوم من المقام او لا الفاتحة **قوله** فلا يتغير حكمها الذي هو
صحة الصلاة واجزاؤها بقصد اي الشا **قوله** ومنه اي القران غير المنشوخ لفظا اما المنشوخ
فذكره الرمي بقوله هل يجوز في المنشوخ ان يحسبه الحديث او يتلوه الجنب حجاب فيه تردد والاشبه

جوازها فيما نسخ تلاوته واقر حكمه لانه ليس بقرآن اجماعا كذا في شرح مختصر اصول ابن الحاجب للعضد
ان كان هذا فيما اقر حكمه فيمن باب اولا فيما نسخي معا انتهى **قوله** مستدرك اي مدرك بالاعتراض
والمعنى انه معتبر في فائه بغيره وفيه انه لا يعترض بالمتأخر عليه المتقدم لوقوعه في ذكره **قوله**
ما بعده اي من قول المصوب وبالا صفر من مصنف **قوله** وما قبله وهو تلاوة قرآن بقصد **قوله**
سا قط من نسخ الشرح اي من نسخ المتن الذي شرح عليه المصنف **قوله** وكان المصنف انما اسقاط لانه ذكره
اي المسد وما قبله في الحيز وهذا لا يظهر في المسد فانه مذكور بعد **قوله** لوجوب الطهارة فيه حتى لو لم
يكن تحت مسجد لا يخل فعله بدونهما والدليل على ذلك ما في الصحيحين انه عليه الصلوة والسلام قال
لما بينته رضي الله تعالى عنه لما حاضرت بغير اقض ما يقضي الحاج غير ان لا تطوف بالبيت حتى تغسل
فكان طواظها حراما ولو فعلته كانت عامية معاقبة وتخلط بطواف الزيارة وعليها دم كطواف
الحج كما سبقت في منج والماد بالدم البديهة **قوله** من مصنف ولو كان مكتوبا بالفارسية اجماعا هو
الصحيح اما عند الامام فظاهر واما عندهما فتعلق جواز الصلوة به في حق من لا يجزى العربية
كذا في عن التبيين **قوله** ما فيه اية فاراد المصنف بالمصنف مطلقا ما كتب فيه قرآن بغير اية فهو
مجاز علاقة الاطلاق ولا فرق بين موضع الكتابة وغيره وقيل يجوز من غير اية في الفاتية وهذا
اقرب الى القياس الا ان المتن اقرب الى التقديم ومحل الخلاف في المصنف اما غيره فلا يحرم منه الا
المكتوب كذا في باب الحيز من البني **قوله** ظاهر كلامهم لا قال في النهر ولا في كذا من حكم مس باق
الكتب كالشريعة ونحوها وظاهر استدلالهم بالآية اعني قوله تعالى لا يجزى الا المظهرين بنا
على ان الجملة صفة للقرآن يقتضي اختصاصا بالمنج به انتهى والذين في القصة ان عن الزخيرة الكراهية في
من مالم يبدل منها وتامة في الشرح **قوله** غير مندرج تحت المتنج وهو المنفصل كالخريطة وغيرها
وهو الاصح في السراج وعليه الفتوى وقيل المتنج بعم المشرك قال في الكاغ وهو الاصح وعنده
بان المس المسمى اسم للمباشرة بلا حائل وجعله في الحيز قول الجمهور افا في النهر فيها قولان
مصحح واختلف في مسه بالكم فبلغ ما في الكاغ يجوز وعلى ما في السراج يكبره قال في الهداية وهو الصحيح
في الخلاصة وعليه عامة المشايخ والمال ذكره اية التخييم نهر عن الفتوى ومثل انكم انسخ من السراج
الذي على الماس در منتقى **قوله** وصل قلبه يعود لعدم صدق المس عليه **قوله** بغير اعضاء الطهارة هذا
لا يظهر الا في الاصغر واما في الكبير فالاعضاء كلها اعضاء طهارة **قوله** في القراءة بعد التسمية
اي في الحديث الاكبر **قوله** والمنع اصح بناء على رواية عدم تجزى الحديث وصح المشايخ ومقابل هذه الرواية
التجزي فيجوز زوال الجنب عنه كذا في البني وظاهر هذا التغيير ان المقام بل يحجج بجواز الافتاء به وتقدر له
قوله ولا يكبره النظراء لان الدليل انما يمنع المس **قوله** لان الجنب بته لا تحل العين بكبره الى وضعا
واذا كان كذلك فلا يحرم النظر لكن تقدم ما يفيد ان الجنب بته عليها وسقط غمدها للشرح **قوله** كما
لا تكبره ادعية اي ذكره دعته قال في النهر ولا خلاف في حال الاكبر واختلاف في دعاء القنوت والقنوت
على عدم كراهية اي تحريمه والا فالوقوف المذكور له مطلق مندوب وتركه خلاف الاول وهو مرفوع كراهية
التزنية في ابي من ان تركه المندوب لا يوجب الكراهية مطلقا انتهى وقد يقال ان كراهية التزنية
انما هو في مقابلة المؤكدة اما خلاف الاول فلا كراهية فيه **قوله** ولو جاز في قرآن **قوله** ولا باس
به دفعه الى دفع الباطل المتطهر المصنف او اللوح الاصبع الغير المتطهر وهذا صريح في ان دفعه للحديث
الباطل لا يجوز نهر وظاهره ولو كان متعلما **قوله** وطهارة المذكور من المصنف واللوح **قوله** للضرورة
لان تكليف الصبيان بالوضوء حرجا بهم من **قوله** اذ الحفظ على المحدث في تقديره وفي تأخيرها لا
البلوغ تفصيل حفظ القرآن كما اشار الى ذلك المصنف وكلامهم يقتضي منه الدفع والطهارة الصبي
لم يكن معلى **قوله** في الصغر اي ما دون البلوغ وقت التمييز **قوله** كما انقضى في شدة التمييز
والها فاحتى لا يزول وبطوره اعم من الاشياء فان الحفظ في الكبير كما انقضى الماء **قوله** او اللوح فيه
انه لا يجزى لوضعه على الارض اذ لو وضعه يده على غيرا لمكتوب منه لا يحرم **قوله** عند الثاني قال في الفتوى

وهو اقبس لما انه في هذه الحالة ما سبق بالقلم وهو واسبقه منفصلة فكان ثوب منفصل الا ان فيه
بيده على الصحيفة قيد بها لان نحو اللوح لا يخل حكم الصحيفة لانه لا يحرم منه الا المكتوب
قال الخليل اقول والذي يظهر في فتوى اخر بان يحمل قول الثاني على معنى الكراهية التوجيهية وقول الثالث
على التوجيهية بوليده عبارة الامام محمد الى ان يكتب **قوله** ويكره قراءة توريته او قال في
فتح القدير معزيا الى الفتاوى الظهيرية لا ينبغي للمصنف والجنب ان يقرأ التوريت والابجيل كذا
روى عن محمد لا يسلم ذلك هذه الرواية قال رضي الله تعالى عنه وبه يفتي **قوله** وخصرها في النهر
بما لا يبدل فيها قول العيني وما يبدل غير معين ولا يظهر التخصيص الا اذا كانا معا **قوله** لا تكبره
قراءة قنوت اي تحريمها اما كراهية التزنية في بيتهم وقال في المنج ان لا تكبره قنوته وعليه الفتوى وقيل
تكبره لان اتياء جعله من القراءة سورتين الاولى من اوله الى قوله اللهم اياك نعبد ومنها لا
اخره الاخرى وظاهر هذا ذهب ما قدمناه كما افاده الكمال في فتحة الشرح في هذا القول الثاني
اشياء كراهية التحريم نظرا الى قرأته **قوله** ولا الاكل الى الجنب والا في الترخيم به **قوله** بعد غسل
يد واقترع في الفتوى على الضميمة ولعله تركه على اليد لانه مطلوب للاكل مطلقا وبغيره منه انما
لا يجزى قبله وفيه بالنظر الى الاكل نظرا واما الشرب فبعدم الحيل فيه في البرازية بانعت حيث قال
وان شرب لا على وجه الستة بان شرب عينا لا يجزى لانه شرب الماء المستعمل وهو مخرج على نجاسة
الماء المستعمل واستعماله ايضا بناء على رواية تجزى الحديث واما على رواية الطهارة فيجوز وهو
المشهوره ولذلك نقل في النهر عن الجنب ان ذلك مستحب حتى اذا التزمها لا باس به ثم قال و
اختلفوا في الجنب هل يحل له الجنب قنوت نعم وقيل لا يستحب له ذلك ان بالغسل لا شرب ولا شرب
الحيز بخلاف الجنب بته **قوله** ولا سعادة اهله اي ولا يكبره للجنب جماعة من يحملها على قبل
قبل ان يغسل **قوله** لما بات اهله الا في التعبير بلا وجعارة الفتوى عن المتن ولان يداه اهله
قبل الغسل الا اذا احتلم فلا يات اهله ما لم يغسل انتهى **قوله** انما تقيده الشرب ان شرب الاغتسال
بعما الاحتلام وسلم العلامة نوح عدم المنع كنهه انكر على الخليل قوله ظاهر الا حاديه بانه لم يقف
في الاحتلام على حديث واحد فخلد عن احاديث ثم قال واما الاحتلام فليس فيه شيء من
الفتوى والفعل على ان الدور و عن جرته الفعل محال لان الانبياء عليهم الصلوة والسلام
معصومون منه **قوله** المفاد من كلام اي الجان في فتحة عن المتن وهي العبارة السبعة وهو
بالنهي وهذا الصحيح من الشرح غير مناسب لانه لم يقدم للظهور مرجعا **قوله** لا الكتب
الشريعة من نحو الحديث والفقه والنهر عن الخلاصة كراهية مسها عند الامام لا عند صها
فانه رخص مسها الظاهر للشان وترخيص مسها للمبني لا ينافي ازالة الحديث **قوله** لمسها
على وجه الاستحباب كما افادته عبارة الشرح الآية **قوله** المستحب ان لا ياخذ الى اخره بل يجزى
كله احدث وهذا اقرب الى التعظيم من **قوله** تقطعها الى لما فيها من العلم الملو الى ما احدثت
الكاغ الا بالظهور والامام السرخسي كان مبطلونا في ليلة وكان يكرر دوس كتابه فتوضا
ذلك الليلة سبع مرة من **قوله** لكن في الاشياء استدراك على المصنف **قوله** ببح الحرام اي غلب
وهو الواقعة من صاحب الاشياء **قوله** وقد جوز اصحابنا اجماعا متبدا خبره قوله في الاشياء
قوله للمبني اي مطلق ولو اكبر **قوله** اعتبارا للغالب وسكت عن المساوي **قوله** قنوت لكن
بجاء الى اخره لاحاجة اليه لغرض المثلثة من الاستدراك الاول ويعني بما مر من المصنف
قوله فتدبر الى تعلم الصواب والى صان لا المذهب عبارتين مطلقين بالمنع والجواز
وظاهر ما في الاشياء ان الجواز قول الشياخ والاصحاب جميعا فيقيدان ما في الدرب لا يقول
عليه لشذوذ قائم على اجماعهم والله تعالى اعلم **قوله** ونقل العلامة نوح عن الجوهرة
والسراج ان كتب التفسير لا يجوز مسه بوضوح القرآن منها ولم ان يمس غيرهما بخلاف المصنف
لان جميع ذلك تبع له انتهى في حل عبارة الدرر التي نقلها الشرح ناقلا عن فتح القدير قالوا

يكره من كتب التفسير والفقه والسنة لا تخلوا عن آيات القرآن وهذا التعليق يمنع من شذو
المنعوا ايضا انتهى في منية المصنف ويكره الى التفسير وغيره من كتب تفسير القرآن وكتب الفقه
اشترى فاشترى كلامه في التفسير انما هو من جهة الكراهة لا المنع فيجعل قول صاحب الدرر لا
التفسير ان لا يخصصه بل يكره وليس المعنى على الحرمة كما فهمه المصنف فانه لا يضر عليه
وقول الكمال هذا التعليق يقتضي المنع الاول ان يقول يقتضي كراهة من شذو الخولا
الموضوع الكراهة الا انه ان كان الكراهة للتفسير في التفسير قلت واو العبادات ما في البهي والسراج
فانه او لا قواعد **قوله** لا يقرأ فيه لضعف خطه او تزيفه **قوله** يد في اي في محل غير مبتدئين
لا يوطأ بالادرج وفيه الخطر والا باحة من هذا الكتاب منه لا يفتنع بهما في غيرهما
الله تعالى وملائكته ورسله ويحرق الباطل ولا باس بان تلتقي في ما حاركا هي او تدعى وهو
احسن كما في الاشياء انتهى **قوله** ويمنع المصنف من منه لوقا ويمنع الكافر لكان اولي اذا نظر
ليس يقيد في نظره والظاهر في مسه يرجع الى المصنف مطلقا كما هو شجرة **قوله** وجوزة محمد
اغتنى الظاهر عما الاول لا لغيره بل يقرأ في ما لا باس بتعليمه التفسير بلا باس فييد انه
غاية الاول في **قوله** عيسى يمدى فييد او لو هيته التعليم وهو في مقام العلة لما قبله **قوله** ويكره
وضع المصنف وهو التفسير والكتب الشرعية كذلك يكره **قوله** الا لخطه او لا يفسد حفظه
من السارق عند النوم **قوله** والمقلية ملكان القلام يكره وضعها عن الكتاب ان كان كتاب كان
يقيد اطلاقه **قوله** الا لكتابتها في حاله كتابة والخط في الكتابة يكره منه اول **قوله** ويوضع
اه لم يبين حكم هذا الوضع هل هو المكتوب او الوجوب والظاهر الاول **قوله** الخواص كتب الخوا
ويقال في المعانيف مثل ذلك **قوله** في التفسير اي في التفسير بالروايات كما بين سريين واهن شاهين لا
فضليته لكونه تفسير المأجور من سنة اربعين جزءا من النبوة وهو الروايات **قوله** ثم الكلام اي
التوحيد **قوله** ثم الفقه قد يقال ان علم الكلام افضل لان العلم يشرف بشرف موضع موضع
العلم ذات الله تعالى وذات الرسول من حيث اقسام الحكم العقلي وموضوع الفقه افعال المكلفين
ولذا يسمى علم الكلام اصول الدين وعلم الفقه علم الفروع وسمى الامام الاعظم مؤلفه في الكلام
الفقه الاكبر **قوله** ثم الاخبار اي احاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم **قوله** والمواظفة اي ما فيه وعظ
وتذكير للنفس وعظها بالادب ويقتضي عدم الترتيب بينهما **قوله** ثم التفسير لم يذكر المصنف
وهو اعلا الكلام **قوله** عليه ايه وليطرحكم ما دونها **قوله** الا اذا كسه فيه لا يكره لعدم الاهة
حيث تفرقت الحروف واذا جعلت الاله فيدان ان مادون الاله لا يكره ولو لم يكره
كانه للاله حرمة عظيمة حتى جاز من دونها **قوله** مكتبة في غلاف الرقبة التسمية كالاجبية
التي تلبس في الحديث ارفق ما لم يكن كغرا وكلام النية وشرعها فيما هو اعم من الرقبة
كالادعية وغيرها والمتجاء في هو غير المشد على ما مر وظاهره اي غير المتجاء يكره
لا نقصاله به حتى يدخل في شعبة تبعد من غير ذكر وقا نوح اشد ولو كان ما فيه شيء من
القرآن ومن اسماء تعالى في غلاف منقصل عنه او في جيبه فلا باس به والاحتمار عن منه افضل
وفي شرح الخواص التفسير وقد اجمعوا العلماء على جوازها عند اجتماع ثلاثة شروط ان تكون
بكلام الله تعالى وصفاته وباللسان العربي او بما يعرف معناه من غيره وان يعتقد ان الرقبة
لا تورث بذاتها بل بتقدير الله تعالى وقال القرطبي الرقبة ثلاثة اقسام احدها ما كان يرتف بها
في الجمالية بما لا يفعل معناه فيجب اجتنابه لان لا يكون فيه شرك وبؤد في الشرك الشارح ما كان بكلام
الله او باسمائه فيجوز فان كان ما تورثه فيجب ومن المأثور اسم الله تعالى ارقب من كل شيء الا
من شركه فلو عين حاسد اليه شفيك وسنه ايضا بسم الله ارقبك والله شفيك من كل ما يؤكل
من شرائف ثبات في العقد ومن شره احد اذا احد الشاة ما كان بغير اسماء الله تعالى من ملك
او صالح او معظم من المخلوقات كالعروش فهذا ليس من الواجب اجتنابه ولا من المشروع الذك

يتضمن الاتجار الى الله تعالى والتبرك باسمائه فيكون تركه او الا ان يتضمن الربة به فينبغي ان يحجب كالحرف
بغير الله تعالى **قوله** لا يكره اي تحريما بدليل قوله والاحتمار افضل **قوله** يجوز في رواية القدم
لان لا يوجد منه ما يقتضي احترامه **قوله** ولا تسمى برأيه المستعمل في محل يحل بالتعظيم والاطلاق
في المستعمل نعم المستعمل في علم وغيره لا يكره ككتب اسم الله تعالى والرسول عليهم الصلوة والسلام
على ان الحروف في ذاتها لها احترام فانه ينبغي عدم وطئ برأيه القلم لما روى عن الامام على
عليه السلام انه لم يقرأ في بعض الوقت انه نقل ما لبست السراويل على القدم وما قطعت فطخ الغنم وما
وطئت برأيه الغنم فمن اين حال هذا الا لما ذكره على زاده شارح الشريعة **قوله** كشيش المجد
اي النابتة فيه **قوله** وكناسته بالضم القامة فاموس **قوله** لا تلمس اي كل من الحشيش والكنة
والاولا تشبیه الظاهر على بالتعظيم كالكنيف والمرايل **قوله** في كاعنا القلم من معرب قاموس
قوله وفي كتب الطب يجوز الظاهر ان الخواص المتعلقة بالامات والمنطق كذلك ويجوز **قوله**
ولو فيه اسم الله والرسول والواو بمعنى او والظاهر يرجع الى الخاخذ والطب على تقدير مضى قال
كتبه اذا طهر الحروف بخواصه بعد محو يكره **قوله** ومحو بعض كتابة في صورة ولو قرأنا وفيه البغف
لا خراج اسم الله تعالى فقد نرى عن نحوه بالبراق والكتابة مصدر رايه به المفعول **قوله**
وقد ورد النسخ من مكره وتحريما واما لعمته بلسانه واجتماعه والظاهر مجازا **قوله**
ومن فيهم ظاهره يعلم النبي عليه الصلوة والسلام والمسئلة ذات خلاف والاحوط لوقف
او غير بمن الموضوعات للعلم لان غيره يتعامل ولعل ذكر هذا الحديث للاشارة الى ان القرآن
يلحق باسم الله تعالى انتهى عن نحوه بالبدا في موضع قوله ومحو بعض كتابة اه بغير القرآن
ايضا فيل من **قوله** في بيت المراءى محل البيت **قوله** فيه مصحف مستور ظاهر فقيده به عدم
جواز الا الميسر **قوله** او غيره كوسادة **قوله** واستعمل من عطف العام **قوله** لا تعلية
للزينة انما الضمير لان العطف باق **قوله** مطلقا ولو استعمل **قوله** وقيل يكره مجرد الحروف
ظاهره ولو مرفقة **قوله** وظاهره ان ظاهر ما في البهي **قوله** يكره بتعظيم المجد
عن الاستعمال **قوله** وهل ما يكتب ما مبتدأ وقوله كذا خبر اي هل هو في حكم البساط **قوله**
يجوز سبكه في الفروع فيبين الوتر والنوازل ما فيه ولا ينبغي اكتاب على جدره اي المجد لله
اعمر **باب** في شذو في بيان ما تحصل من الطهارة ان بقيا منها ابو السعد
عن الشرايين **باب** اصطلاحا اعتبارا عن ما في فقهية تغيرت احكامها بالنسبة الى ما قبلها
والما بعد ها غير مترجمة كتب ولا فصول منج والمساه جمع كثرة ويجمع على امواه **قوله** ويكره
اشرب بغير التغير لما قلته ولذا قال في التمر ومن بعضهم قصده **قوله** اصله موه وهو اصل
مفروض فيما ابدل من الماء ابدال لا زما فان الصبرة فيه مبدلة من الماء في موضع اللام
منج **قوله** لطيف اي لا يجب البصر غالب **قوله** به حياة كل نام اي بالعذب منه كما عبر به
الشذبل في خبز الخبز وفي الى السعود عن والده لا يقال ان التعريف غير صادق على الملح
لانا نقول الاصل فيه العذوبة وجودة كل نام والملوحة وعدم حياة كل نام عارض ان اشرك
قوله وان في يوم الحيوان والنبات **قوله** يرفع الحرف هذا التعريف او من قول الكثر ويتوضا
والحدث ما لغية شرعية قائمة بالاعضاء الى غايته استعمال المزيل منج **قوله** مطلقا اي
سواء كان اكبرا واصغرا **قوله** وهو ما تبادر اي ما يند الى المذهن فحده بجمعه وسما عنه
مطلقا وهو بمعنى قول المني هو الباطح على او صاف خلقة ولم ينج لظنه نجاسة ولم يغلبت عليه
شيء انتهى **قوله** كما سما الاضافة للتعريف بخلاف الماء المقيد فان القيد لا زم له لا يطلق الماء
عليه بدونه كما في الورد **قوله** واود به جمع واو يطلق على الماء الذي في الصبر والبطاخ
قوله وعيون جمع عيون وهو مشترك بين الشمس والشمس وهو المار والذهب والديار والماء
والنقد والي سوسس والمطر وولد بقر الوحش وخيار الشخ وبقيس الشخ والي س القليل وحروف

من حروفي الجيم وما عن يمين قبلة العراق وعين في الجبل وغير ذلك **قوله** وبما رجع بحسب
بذلك الملوحة لقولهم ماء جدي أي ملح فيختص بالبحر والسعة السباحة ومنه ان فلان البحر
واسع المعدول لمرور ابوه السعد ولا يختص ويجمع على بحور واهي وبما رجع وذكره اشارة
الى روقول من قال ان ماء البحر ليس بماء حتى يحكى عن ابن عمر انه قال في ماء البحر التجمد
الى منه بحر عن السراج **قوله** بحيث يتقارط هو المعتمد وعن ابن يوسف يجوز وان لا يتقارط
في البحر **قوله** ويرد بفتح الراء حب النهر **قوله** وجهد بفتح الميم والميم الى مداه عن القاسم
وحكمه كالبلح فلا يجوز به الطهارة الا اذا تقاطر **قوله** هذا اي ما ذكره المصنف من تقسيم
المياه **قوله** فالأسماء اي بان نظر الى الواقع لا يصح لان الحكم من السماء فحفظ ما
بعده عليه من عطف الى غير العام وهو كثير ومن عطف الى الخاص كجسد بان والدليل لوجوه
الطهارة بما راسه هو الدليل لما بعده كذا في المجلد **قوله** لقوله نقلا عن قيل كون الحكم من السماء
وروي العلة قوله والفكرة ام **قوله** الآية اي قراءة الآية وهي فلكه يدابع في الارض **قوله**
والفكرة ام جواب عن سوال ما حله ليس في الآية ما يبيد ان جميع المياه تنزل من السماء لان
ما ذكره في الاثبات ومعلوم انها لا تعرف افراده صاحب البيت **قوله** في مقام الامتنان تقسم
فلول نقول على العموم لغات المطلوب بحر وفيه ان التوهم يظهر من قوله فلكه يدابع ولما
النازل في واحد لا تقسم فيه والامتنان ذكر انهم من المنعم قيل كل ما في الارض فهو من السماء
ينزل منها الى الفكرة ثم يقسم الله تعالى نهر **قوله** وما رزق بالعرف وعدمه وحفته
مع دخوله في ماء الاربارشرفه ووقوعه في الخلاف في كراهته استعماله **قوله** بلا كراهته
اطلقها فمهم التسمية والتسمية لثبوت الاشارة في الاثر **قوله** وبما بالمد والتوهم
قوله فقد تسمية قديمه لانه لو لم يقصد كبره اتفاق ابوالسعود **قوله** طيبة الى كونه
يورث البرص والمنصور من عن مشايخ مذهبه انه مما اجمع فيه الكراهية في الشرعية والطيبة
بشرط ان يكون ثباتا نحاس في قطر حار وان لا يبرد بعد ذلك وفيه ايضا ان الكراهية عنده
لا يختص بقصد التسمية الذي هو موضوع المسئلة **قوله** ويرفع الى الحديث مطلق وقوله
بما بالمد والتوهم ايضا **قوله** ينهقد به ملح اي مرئي لان ينهقد ملح **قوله** لا بما ملح وهو
الذي يحمد في الصنف ويؤيد به الشافعي على الماء **قوله** على طبيعة الاصلية اي حقيقة
المخلوق عليها **قوله** الطبيعة المحيية وهي غير ملائمة للمائية فيكون ماؤه بعد الذوبان
كما الذهب والفضة ابوالسعود عن الواح **قوله** ولا يعبر فيه فغير معنى مفعول اليتاثر
بقوله اي مقتصر **قوله** من شجر كالرياس بكسر وهو ينفع من الحصة والجدي والطاعون
وعصارته عند البصر كدقة قاموس وقال العلامة الواح الرياس ثبت له ساق ضخم
خامض جدا ينبت في الجبال يقشر ويؤكل **قوله** او غير كالعنب **قوله** لانه معتد اي الماء المعتصر
مما ذكره ما عقيد وليس بمطلق فلا يجوز الوضوء به لان الحكم منقول الى التيمم عند فقد الماء
المطلق بلا واسطة بينهما **قوله** من الكرم اي شجر العنب وورده الاحاديث التي عن
تسمية بها بذلك فان الكرم الرجل المؤمن لانه من مادة تدل على التعظيم وانما شئ من ذلك
لان الخمر يخرج منها فربما يدعى هذا الاسم لاشربها افاده على زاده شرج الشعرة **قوله**
او الفلكه من عطف الياء **قوله** ويراد بها ما عدا العنب الاظهر وهو المصروع به في كثير
من الكتب واقتصر عليه في النسخان في الفتوى وصاحب المحيط وصديقه في الكاغ وذكر الجواز
بهيبة قيل وفي شرح المنية الاشبه عدم الجواز فكان هو الاولى لما انه كل امتزاجه كذلك
في البحر **قوله** والاعتصام به فالمداه الخروج **قوله** كما اكرم الى القاطرة فيه وهو قليل
الحكم **قوله** وكذلك ما روي ابو غنم ان مثل ما اكرم في ان الاظهر عدم جواز دفع الحديث به
قال ولا جد تفرد ابو غنم فيما عند من كتب اللغات انتهى واخير بعض من سكن

56 بلدة الخليل انهم يخرجون عن وقت حطب من الارض يصفون بها الماء فيجهر فيه بقولهم به الجبل
ولا يسمونه هذا الاسم ونحوه ماء الدبقة الاحمر الذي يصفونه في القناديل بمصروف الزينة
قوله والبطيخ بفتح الباء وكسرها ويقال البطيخ **قوله** وكذا شبيه الخمر فهو على الخلاف
المعتمد عدم الجواز **قوله** ولا بما مغلوب الا اخره اطلق عبارته عن تقييد الغلبة بكونها
بالاجزاء او بالوزن لكثرة الخلاف في عبارته وقيد بالمغلوب لانه اذا لم يكن مغلوبا يجوز
رفعه به كما سياتي منه فاختره المتأخرين كصاحب البحر والنهر والمخ ما اختاره الزيلعي
الضابط الذي ذكره شرح بقوله الغلبة اه **قوله** يشرب نبات متعلق بكمان وسواد مزج
بعبلاج املا كما في البحر وهو القسم الاول مما كان فيه الغلبة بكمال الامتزاج **قوله** او بطيخ
هو القسم الثاني منه **قوله** بما لا يقصد به التنظيف كاشنان وصابون فانه اذا كان كذلك
لا يمنع الطهارة الا اذا اخرجته عن رقة سيلان **قوله** فبئس ثمة اي فالغلبة بئس ثمة الماء
بان تنقي رقة ويعدم جريانه على الاعضاء **قوله** ما لم يزل الاسم اي اسم الماء عنه
وهذا تقييد ذكره صاحب البيت وقال ابوالسعود وما ذكره في الي ما خور من صريح كلام الزيلعي
فتنظيره صاحب النهر فيه بما يفيد ان الشرح لم يذكر ذلك وان هذا التقييد لا يحسن نفعه
سقط **قوله** كنيذ التمر فانه زال عنه اسم الماء ومثل الزعفران اذا خالط الماء بحيث يصح
به فليس بما مطلق بغير نظر الى الثبوت فان اسم الماء قد زال عنه افراده صاحب البيت
قوله ولو بما بعده ما يعا عطف على قوله فلو جامد اي ولو كان المني ليط ما يعا والماء ليم
من ان يكون مبيئا لجميع الاوصاف او لبعضها وليس بمبيئا اصلا فنقصه بما بعد قوله فلو
مبيئا لاوصافه كالحل **قوله** او موافقا اي لبعض اوصاف الماذون بعض والاوى ان لوقل
او مبيئا لبعض الاوصاف **قوله** كلين فانه موافق في عدم الرابحة ومبيئا في الطعم واللون
فغلبة مثله يظهر احد الوصفين والضمير في قوله فباحدهما لا يرجع له ولم يذكر ما اذا كان
الخلاف في وصف واحد وذكره في البحر حيث قال وان خالف في وصف واحد او وصفين
فالغلبة لغلبة ما به الخلاف فاللبن بخلافه في اللون والطعم فان كان لون اللبن او طعمه
هو الغالب فيه لم يجز الوضوء به والاجاز وكذا ما البطيخ في الطعم فتعبر الغلبة
فيه بالطعم انتهى وكون المني ليم بين الماء والبطيخ بالطعم فقط ليس على الاطلاق بل بالنظر
لبعض انواعه ابوالسعود **قوله** كستل على القول المعتمد في طهارته وكما الماء الذي يؤخذ
بالنظير من لسان الثور وما الورود الذي انقطع رابحة **قوله** في الاجزاء فان
كان المطلق اكثر اجزاء الوضوء بالكل وان كان مغلوبا لا يجوز وان استويا لم يذكر
في ظاهر الرواية وفي البدايع قالوا حكم حكم الماء المغلوب احتياطا انتهى جازا علمت ذلك
فقول الشارح والاحتية صورتان ما اذا كان المستعمل اكثر او مساويا وقد روي الشارح
ذلك بثلاثة ارطال فان كان رطلا ما مطلقا ورطلا مستعمل حاذ الوضوء بالكل **قوله**
وهذا اي الحكم المذكور في الماء المستعمل **قوله** المتقى اي الماء المستعمل الذي يلقى في الطهور
يختلط به وهو بصيغة اسم المفعول **قوله** والملاحة ان الماء الملاحة بصيغة اسم المفعول
ايضا وهو الماء الطهور الذي انفس فيه شخص افاده في البحر **قوله** في الفة اي في الخيض
كالاستيفات وهذا تقرير على ما تقدم من جواز الوضوء اذا كان المطلق اكثر
عدمه في غير ذلك **قوله** على ما حققه في البحر والنهر اي من جواز الوضوء بالماء الذي اختلط
به ماء مستعمل قيل قال في البحر يدل عليه ما ذكره الشيخ سراج الدين في راجع الحديث في قول
التي جمعها تمييزا من المحققين انما كان ابن الرهام بما لفظه سئل عن فقية صغيرة
يتوضأ فيها الناس ويترل فيها الماء المستعمل وفي كل يوم يترل فيها ما جديد هل يجوز
الوضوء منها اجاب اذا لم يقع فيها غير الماء المذكور لا يضر انتهى يعني واما اذا وقع

فيه تجاسة تنجست لغيرها انتهى **قوله** فرق بينهما اي بينه المتقى والملاقى وعبارته وما ذكر من
ان الاستقبال باليد الذي يلاقى حده دون باق الماء فيغير ذلك الماء مستهلكا كثيرا فهو من
سريان الاستقبال في الجميع صلا وليس كالفاب يصيب القليل من الماء المستقل فيه ولكن هذا التوهم
قد ذكره في البحر واعترض عنه حيث قال واذا عرفت هذا ظهر لك ضعف قول من يقول في غيرنا
ان الماء المستعمل اذا صلب على الماء المطلق وكان المطلق لما يجوز الوضوء بالكل واذا توضا
في حقيقة صار الكل مستعملا لان معنى الفرق بين المستعملين وما قد يتوهم في الفرق من انه
في الوضوء يشيع الاستقبال في الجميع بخلافه في الصب مد فوع بان الشيوع والاختلاف في الصورتين
سواء بل نقول ان يقول الفلاس الفلسفة من خارج اقوى تاثيرا من غيره لتعدي المستعمل فيه
بالطانية والشخصية وشخصه لا تفصله وبالجمله فلا يعقل فرق بين الصورتين من جهة
الحكم فالما من ان يجوز الوضوء من الفاسق الصغير ما لم يغلب على طهارة الماء المستعمل اكثر او ساو
ولم يغلب على طهارة فوع تجاسة انتهى ولقد ظهر الفرق اشرا في الشرح بقوله متاملا **قوله** يجوز
الجواز بطلق تاثيره في الحل وتارة بمعنى الصحة وهي لازمة للدول من غير عكس والغالب اعادة
الاول في الافعال والاشارة في العقود والمراد هنا الاول ومن قال بمجموع المشترك استعمل الجواز
هنا بالمعنيين **قوله** بما ذكرنا من اقسام الماء المطلق **قوله** غير ذكي اي غير الذي لا دم فيه
سائل والله دليل على الجواز ما رواه البخاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا وضع
الذباب في اناء احدكم فليغسله ثم ليترعه فان في احد ضاحية دار وفي الاخر شفاء ووجه
الاستدلال ان الطعام قد يكون حار فيموت بالفسخ فلو كان يفده بغيره لما امر النبي صلى الله
عليه وسلم به ليكون شفاء لنا اذا اكلناه واذا ثبت الحكم في الذباب ثبت في غيره كما هو معني كالبق
والزنا بغير والعقرب والبعوض والجذاد والخنف والنمل والعصوف الجعلان وبنات وودان
والبرغوث والنمل واختر بغير الدموى عن الدموى فيه تغيب اما الدموى المائي فيه خلاف
ولما صدر الرواية لا يتجسس وهو الذي يعيش في الماء ويكون نواله ومشواه فيه واما الدموى
غير الماء فيغيب القليل من الماء فان قيل لو كان المتجسس هو الدم يلزم ان يكون الدموى
من الحيوان بخلاف سوار كان قبل الحيوة او بعد ها لانه يشتمل على الدم في كلتا الحالتين قلنا الدم
حالة الحيوة في معدته والدم في معدته لا يكون بخلاف الدم الذي بعد الموت فلا يبقى
في معدته لانصبا به من مجاريه افاذه **قوله** كزنبور يعض الزا فقول وكلما كان على هذا
الوزن فهو يعض الفاصلة فانه حار بالفتح واما صدوق فغير غرضي صوي في النهر
الزنبور انواع منها النحل **قوله** اي بعوض في البحر وغيره هو كبار البعوض والبعوض الناموس
واحدة رقيقة وقد يسمى به الغنفس في بعض الجهات وهو حيوان كالقتراد شديد النقى
كذا في شرح منية المصير **قوله** بقى الخشب وهو السوس **قوله** انه يتعد الى تجسس الماء **قوله** ومنه
اي من علم العلق اذا مضى يعلم حكم بق وهو الافا وهو من كلام المجتبي لامن الفرج كما
يدل عليه عبارة الزمخشري والترجيح في العلق ترجيح في البق اذا الدم فيها مستعار **قوله** وحط
في النهر الحلة ثلاثة انواع قراد وحاشية وحلم فالقتراد اصغرهما والحاشية اوسطهما والحلم
اكبرهما ولها دم سائل انتهى وفي الحاشية حلة دودة تقع في جلد اشارة فاذا دبح يكون
ذلك الموضوع رقيقا جامع النقة **قوله** ودود القتراد الذي يتولد منه الحدير **قوله** وما واداد
به الذي يغلب به عند استخراج الحدير كما في شرح الوهبانية **قوله** وبزره هو شيا منه
الدود **قوله** كدودة اي حاشية طاهرة ولو خرجت من الدبر والنقص انما هو لما عليها
لذا انها **قوله** وما هي مولد تبع في هذا صاحب الهداية حيث جعل هنا مسئلتين الاولى موت
مالا يقتل سالكة والثانية وما هي مولد ولم يقل كما الكثر وموت مالا دم او مقتطعا عليه
لا والله وان كان اخضر مما هنا الا انه يروى عليه ما من مادي المولد والمعاش وله دم سائل فانه

لا يتجسس

لا يتجسس طاهر الرواية فلما جمع بينهما **قوله** ولو طلب الماء قال في البحث في الطب المادى اختلاف المشايخ
كذا في معراج الدراية من غير ترجيح لكن قال في الخلاصة الكتاب الماء والي نزل الماء اذا ما كان الماء
اجمعوا على انه لا يفسد الماء فكماله لم تعتبر العقول الضعيفة **قوله** المتجسس في النهر اما المتجسس
فاجمعوا على عدم التجسس كذا في الخلاصة انتهى وفي ذلك نوع اشارة الى ان الاجماع في عبادة
الخلاصة الباقية راجع الى المتجسس فقط **قوله** كسبك سائر انواعه وان طافيا وكونه لا ياكل
شيء اخر لما وقع للطبي وان من استثنائه غلط **قوله** وسرطان هو من خلق البحر وليس
في النهر ايضا وهو جيد المشي سريع العدو ذو فكين ومخالب واظفار حادة كثير الاسنان
صلب الظاهر من واه راي حيوانا بلا راس ولا ذنب عينا في كنفه وفي صدره فكلما استولى
من جانبين **قوله** ثمانية رجل وهو يمشي على جانب واحد ويستشق الماء وهو ماء دمير و
سبح عقربا البحر وكنيته ابو جابر اسود **قوله** وضفدع بكسر الضاد والذال وقد تقع الذال والكم
افصح لفتح افندي وفي النهر كسر الضاد في الافصح والفتح ضعيف والاشية منفذعة بالفتح **قوله**
الابرياق قال ابن امير حاج محيى عدم الاف رة البر الذي جزمه في الهداية بعدم الفرق بينه
وبين الماء اذا لم يكن له نفس سائل فان كان افد على الافصح **قوله** وهو الذي يسمى **قوله** مالا
سنة له بخلاف البحر فله سارة كما في رجل الاول **قوله** ان لها دم ارمالي كما في المنع **قوله**
والاى ان لا يكون للادم نفس سائل بان لا يكون لها دم اصلا اولها دم غير سائل لا يتجسس
قوله ما ذكر من مادي المولد وغير المولد **قوله** فلو نقتت لا وجه للاشيان بالماء **قوله**
لحمة لحمه قال في النهر روي عن محمد كراهة شرب الماء الذي نقتت فيه ضفدع لخاسته بل
لحمة لحمه وقد صارت اجزاء في الماء وهذا يؤذن بانها تحريمية ولذا عبر في التجسس بالحمية
والله الموفق **قوله** القليل اما الكثير فلا يتجسس الا بظهور احد الاوصاف **قوله** واراد قال
في القاموس اوز بكسر الصمزة وفتح الواو وتشديد الزا الفغير الغليظ البط انتهى وفي فلا
فانته في ذكره بعد البط بقي ان يقال ان الاور لا يتبعش من الماء وانما يسبح في الجح
فقط وليس هذا بمعاش او يتبعش في الماء وغيره وح فليس بما معاش فقط **قوله** غير
اي في حوض فيعصر **قوله** مع العصير اي الجار **قوله** لا يتجسس ما لم يظهر احد الاوصاف
الاشارة **قوله** ويتغير عطف على يموت ما فيكون متعلقا بتجسس المذكور **قوله** يتجسس الكثير
افاد بذلك ان يتجسس فعل مضارع والكثير فاعل وح فقول يتغير يتعلق بتجسس غير متعلق بالاشارة
بجس وانه ايضا في غير ما يدل عليه وايضا لم يعلم الغير اظاهرا من تجسس والا وان تغير
فقول المصير بتجسس بالياء الموحدة ويكون الجار والمجرور متعلق بتغير ويدل عليه حل المص
حيث قال في حل ميتة اي وان كان كثيرا او جارا يتجسس بتغير احد اوصافه من طعم او لون
او ريح يتجسس فتد افا ر تعلق يتجسس بقوله تغير فلو صرح الشرح بالمتعلق الاول وقال
ويتجسس الكثير بتغير احد اوصافه يتجسس من هذا كله كونه يكون حكم الماء القليل مكوفا
عنه انظر **قوله** اجما اعلم ان العلماء اجمعوا على ان الماء اذا تغير احد اوصافه بالثبوت
لا يجوز الظهارة به فليد كان الماء او كثيرا او جارا كان او غير جار هكذا نقل الاجماع في كتب
ونقله النووي ايضا وان لم يتغير بها فانفق علامة العلماء على ان القليل يتجسس بها دون
الكثير لكنهم اختلفوا في الحد الفاصل بين القليل والكثير **قوله** لا لو تغير عطف على قوله
يموت ان يتجسس بالموت لا لو تغير وهو الاوصاف ويصح عطف على قول المصير يتجسس ان يتجسس
بتغير احد اوصافه يتجسس لا لو تغير بطول مكث وهذا ما يدل على ان المصير يتجسس بالياء الموحدة
والمراد بالتغير الاثنان وغيره اكثر بانه **قوله** بطول مكث ان مكث طويل والمكث القامة
والدوام وهو بتثليث الميم مصدر مكث بضم الكاف وفتحها افا وفي المصدر بابتداء وهي
فتح الكاف والميم قبل وقد قرأ بهما في قوله تعالى لتقرأه على الناس على مكث **قوله** فلو علم

هذا من مذهب المص في النهر قديمه لانه لو علم تغييره بنجاسة لم يجزه **قوله** ولو شك في المغير
ا هو المكث او النجاسة **قوله** فالاصل الطهارة اي فيحمل على اصله ولا يلزمه السؤال كما في المص
قوله افضل من النهر او اكثر نقا **قوله** رغما للمعتزلة اي ارغامها واذ لا لالهم وهذا بناء
على مسئلة الجذر الذي لا يتجزى وهو ما لو وقعت نجاسة في الحوض كبير فانه نجسة عندهم
وان قلت انها لا تنشاها بجذريتها فكان في كل قطرات الماء نجسة وعندنا لا يتجزى البتة
لثبوت الجذر الذي لا يتجزى فثبتت اجزاء النجاسة الى جزء لا يمكن تجزئته فيكون
باق الحوض طاهرا واجزاء البعدان التوض من الحوض انما يكون افضل اذا تحقق الاصل
ففي مكان لا يتحقق ذلك فيه النهر افضل وعناء الى الفتح وقيل في هذا التقدير نظره وجه
المعتزلة مصيقونه في الفروع وقائلون بالجذر الذي لا يتجزى في وجه البناء والرفع واجب
بانه مبني على امر مختلف فيه بيننا وبينهم وهو ان الجذر يتجزى بالماء او رده عندهم ولا يتجزى
بالماء ووجه عندنا بل بالسريان فاذا ظهر اثرها فيه علم انها سرت الى جميع اجزاء الماء
فحكم بنجاسة الكل وان لم يظهر اثرها فيه علم انها لم تسر الى جميع اجزاء الماء بل الى بعضها
فلزم ان يكون بعض الاجزاء منه طاهرا كمن لم يقر في الاجزاء الطاهرة من الاجزاء
النجسة فحكم بطهارة الكل لانها الاصل وقام فيه **قوله** وكذا يجوز بالماء بالماء والتوضين **قوله**
مطلقا سواء كان الميا من جنس الارض كالقرب او بقصد بخلطة التطهير كالاشنة
والصابون او يكون شيئا اخر كالزعفران عند الامام كذا في المص **قوله** كاشان بالغيم
والكسر معوضا فاعلم الجذب والحكمة جلا منق مدد للطمث مسقط للجنة قاموس **قوله**
ان الماء الملوغ بما تقدم **قوله** لم يجوز ما تقدم ان اسم الماء زال عنه والنجاسة حكمه كما في
اول التشبيهات من البعد **قوله** وان غير كل او صاف لانه المنقول عن الاساقفة انهم
كالفايتوضون من الحيض التي تقع فيه الا وراق مع تغير كل الا صاف من غير تكثير
نهر عن الشرايته **قوله** في الاصل مقابلة ما في البحر عن محمد بن ابراهيم الميدا في ان الماء
المغير بكثرة الا وراق ان طهر لو نزلها بالكف لا يتوضا به كمن يشرب **قوله** واسم
واما اذا زال اسم الماء عنه كما في الزعفران اذا كان يصبغ به فلا يتوضا به لانه يقال له
صبغ كنبذ عمر **قوله** لما مر في حل قوله ولا مقلوب بطاهر حيث قال الشرح فلو جامدا
فثبتت ما لم يزل الاسم كنبذ التمر **قوله** بجار وقعت فيه نجاسة ولا يتنجس موضع
الوقوع كراكد كثير فيتوضا من موقع الوقوع منه ولا فرق بين المرنية وغيرها
وهو المروي عن ابي يوسف وبه اخذ مشايخ بخاري وهو المختار عندهم وهو الذي ينبغي
تصحيحه كما في الفتح في النصاب وعليه الفتوى كذا في شرح منية المصلح او **قوله** عرفا
مرتبطة بقوله بعد وهو منصوب على التمييز **قوله** ما يذهب بنبذة ما لمكة وصفت
بجملة يذهب ومعنى يذهب يحرق ويصح ان تكون موصولة وما او رده عليه من ان
الدابة تذهب بها فتتوغل لما اثرها واقعة على الماء الجار لتقدم ذكره ويذهب صلبة
كذا في النهر والقاء من قوله بنبذة للوحده **قوله** والاول الطهر والا فصح كما في البحر والنهر
لتقويله على العرف والجريانه على قاعدة الامام من النظرة الى المسئلة **قوله** بعد راي بما
يبيده ويبيده **قوله** في الاصل صحيح في السراج وصاحب التبيين في الهداية ومقابله
في الفتح اي جريانه لا بد وان يكون بعد كما في العيون والبر وهو المختار اي فيها قوله
مصحح **قوله** حار وان كان فيه نجاسة ما لم يظهر احد او صافها **قوله** وكذا لو جفرت
من حوض صغير فاجر الماء في النهر وتوضا بذلك الماء في حال جريانه فاجتمع ذلك
الماء في مكان واستقر فيه فحفر رجل اخر نهر من ذلك المكان واجر الماء فيه وتوضا به في
حال جريانه فاجتمع ذلك الماء في مكان ايضا ففعل رجل اخر كذا الذي جاز الوضو للكل

لان كل

لان كل واحد منهم انما توضا بالماء حال جريانه والماء الى ان لا يتحمل النجاسة ما لم يتغير
بحي والماء اليه جميع طاهر وطهور لان استقاله حصل في حال جريانه والماء الى ان لا يتغير
مستقلا باستقاله هكذا حكى عن الشيخ الزاهد ابو الحسن الرشتي قال العلامة في الفتح
وهذا النوع مني على نجاسة الماء المستعمل والفتوى على طهارة **قوله** وثم الواو داخله
على محذوف معطوف عليه بضم فلم يدخل حرف العطف على مثله ان وجاز توطنه ثالثا
ثم رابعا وخامسا ثانيا وسادسا والعقد الكثير **قوله** اي يعلم اثره بالطريق الموضوع
لعلم كالروق والشم والابصار وقال في العناية اي يبصر وادبه الابصار بالبصيرة
نهر **قوله** فلو فيه جيفة او بلاء شارب الى انه لا فرق بين المرنية وغيرها **قوله** من اسفله
اي اسفل المكان الذي وقعت فيه الجيفة او البول **قوله** المرنية بكسر الميم كما في القاموس
قوله طاهره اي المص حيث جعل نجاسة الماء الجار في منقطة يظهره الاثر فقط فهو
عام في الجيفة وغيرها **قوله** بعد الجيفة سوار جري على كل ما او بعضها وقوله غيرها
اي من النجاسة غير المرنية ذكره العلامة قاسم في رسالته **قوله** وقواه في النهر حيث
قال اقول قد تقدم ان الجار وما في حكمه لا يتاثر بوقوع النجاسة فيه ما لم يغلب
عليه بان يظهر اثرها فيه فخر والتيق بوجود النجاسة لا اثر له **قوله** وقيل هو المذكور
في عامة الفتوى **قوله** حوض الحمام اي في كونه لا يتنجس بوقوع النجاسة فيه الا يظهر اثره
حتى لو ادخلت القصفة النجسة فيه واليه النجسة لا يتنجس **قوله** والفرق متدارك
اي متتابع وتغيره ان لا يسكن وجه الماء فيهما بين الفرقتين جبر مطلقا اي سواء
كان اربعه او اربع او اقل او اكثر من ذلك وقيل ان كان اكثر من ذلك يتنجس
عن البى **قوله** وكسرين هي خمس في خمس اي فانه يجوز منها الوضو من كل الجوانب وقيدنا
لخص لانها محل النزاع اما ما دونها فلا يتنجس اتفاقا وكانه لانه القليل يتحقق في جميع
النجس بخلاف ما اذا كان شاة ست فانه كالحوض الصغير فينجس لان نزاهة بعض النجاسة
فيه وفي منية المصلح مع شرحها للجليع عمن الماء اذا كان وسعا نجاسة خمس وكان الماء
يخرج منها اي من ينبوعها ان كان يتحرك الماء حركة طاهرة من جانب العين وهو اي
الماء يستعين بالحركة على الخروج من مقعد العين يجوز الوضو فيها لان الطاهر
ان الماء المستعمل لا يتغير اشارة الدفاع الماء في خروج من ينبوع وان لم يكن الماء بهذه
الصفة لا يجوز الوضو فيها وهذا بناء على نجاسة المستعمل **قوله** لم ير اثره اي لم يعلم
قوله به يغنى واختار بعضهم انه يتجزى فان وقع تحريم على ان النجاسة لم تخلص توضا
والالا قال ابن امير حاج وهو الاصح ورجح الكوفي وغيره التنجيس وفي البداية انه في
الرواية ومعناه انه يترك من موضع النجاسة مقدار اربعة اذرع في مثلها ومثايج
بخاري وما ورا النهر قالوا في غير المرنية يتوضو من موضع الوقوع وهو الاصح وقد
علمت ان الاقوال جميعها صحيحة غير ان المفتي به هو المذكور في الشرح وقال في الفتح
القدير هو الذي ينبغي فتصحيحه افا رده في النهر **قوله** والمعتزلة في مقدار اربعة اذرع الذي
لا يتنجس الا يظهر اثر النجاسة فيه **قوله** اكبر راي المبني على ان غلبة الظن لا يراه حكم
اليقين والاول حذف اكبر ليظهر التفصيل بعده **قوله** جاز اي التطهير **قوله** وحقق
في البعد انه المذهب بعشرة نقول ذكرها فيه ثم قال واما ما اختاره كثير من مشايخنا
المتأخرين بل عامتهم كما نقله في معراج الداراية من اعتبار العشرة فقد علمت
انه ليس مذهب اصحابنا وان كان محمدا وان كان قد ربه رجح عنه كما نقله الائمة الثقات
الذين هم اعلم بمذهب اصحابنا وعلى تقدير عدم رجوع محمد عن هذا التقدير في قدومه
لا يستلزم تقديره الا في نظره وهو لا يلزم غيره وهذا لانه لما وجب كونه ما استكراه

المبتلى فما استكننا واحد لا يدرى غيره بل يختلف باختلاف ما يقع في قلب كل واحد من هذه الامور
التي يجب فيها على العامي تقليد المجتهد ذكره الكمال **قوله** ورواه ابي ورد صاحب الجوز
اجاب به صدور الشريعة في شرح الوقاية وحاصله انه انما قدر بالعدد بناء على قوله صلى الله
عنه من حفر لها فله حولها ان يكون زراعا فيكون له حريمها من كل جانب عشرة ففهم
من هذا انه اذا اراد ان يحفر حريمها بغير مبيع منه لانه يتخذ الماء البيرها وينقص عن البير
الاولى واذا اراد ان يحفرها بالوعة يبيع ايضا السواية النجاسة الى البراءة او تجوز ما
ولا يبيع فيها ورا الحريم وهو عشرة عشر فعلم ان الشئ اعتبر البئر في العشرة عدم
سراية النجاسة حتى لو كانت النجاسة سرى حكم بالمبيع وحاصل الدوم ثلاثة اوجه
الاول ان يكون حريم البئر عشرة اذرع من كل جانب قول البعض والصحيح انه اربعون
من كل جانب والثاني ان قوام الارض اضاعاف قوام الماء فقياسه عليها في مقدار عدم
الراية غير مستقيم الثالث ان المختار المعتمد في البعد بين الباعة والبر نفوذ الراجح
ان تغير لونه او ريحه او طعمه يتجوز والا فلا وفي التتار حاشية ان الجواب يختلف باختلاف
صلابة الارض ورضاوتها انتهى **قوله** لكن في الظاهر الوجه مع صاحب البئر واذا اطلعت
عليها جازمت بذلك ولقد تعرض صاحب البئر لما ذكره اخوه واعرض عنه **قوله** اي في
الرابع اه هذا المبيع على الشئ ليس على ما ينبغي لان الظاهر الاول يتعين رجوعه الى
العشرة فلا يناسب التفصيل فيه بعد ولو منع كصنيع النهر بان يكون وهذا في المربع وما
في المدور اه كان انساب في الخلاصة وصورة الحوض الكبير المقدرة بعشرة عشرة ان
يكون كل جانب من جوانب الحوض عشرة وحول الماء اربعون ذراعا ووجه الماء مائة
ذراع هذا مقدار الطول والعرض انتهى وبهذا تعلم ما في عبارة بعضهم حيث يقول
وهو مبرهن عليه عند الحساب واهل الهندسة وانه يقتضي ان الماء غير ذلك وليس
كذلك بل المراد ظاهره قال عليه الصلوة والسلام انا امته لا تكلم ولا تكلم ولا تكلم
اي لا يتعلق امر ديني بحساب الجوزم وغوامض فنه بل امر الشريعة ظاهر يعرف من
اطلع عليه الخاص منهم والعام **قوله** في المدور كبطورة الامام الحسين وشقيقة
زيت والمارستان ونحوها **قوله** بستة وثلاثين هو الذي رجحه في النظرية
وذكر في غيرها بستة واربعين والاحوط اعتبارا ثمانية واربعين **قوله** وفي
المثلث الذي على ثلاثة زوايا معتدلا **قوله** وربعه وحاشا الحاجة الى زيادة الخبير
وفي نسخة باو ولا حاجة له لان علوم الحساب والهندسة يقينية لا يشك فيها افاده
شيئا الجبر في رسالته المتعلق بالحج في قال الكمال والكل تحكى في غير لزومة اعنا
الصحيح ما قدمناه من عدم التحكم بتقدير معين وانما احتيج الى هذا القدر مساحة
مائة ذراع بياض ان يفرج احد جوانبه في نفسه فاصح يؤخذ ثلثة وعشرة فهو مساحته
تجدد في هذه الصورة مائة ذراع وثلاثة ارباع ذراع وشيا قليلا لا يبلغ ربع ذراع
وهذا تقريب له من مائة ذراع ووجه ذلك ان تضرب خمسة عشر وربعه في مائة
يكون الى اصل مائتين واثنين وثلاثين وستة اجزاء من ستة عشر جزءا من ذراع وذلك
نصف ذراع وسدس مائتين واربعة عشر ثلثة وعشرون ذراعا واحدا واربعون
جزءا من مائة وستين جزءا من ذراع وذلك ربع ذراع وثلاثة ارباع ذراع وشيا
قليلا لا يبلغ ربع ذراع انتهى لاجل الفتوى **قوله** بزرع الكرياس هو المختار من اقول
ثلاثة كما في التخت في النهر وهل المعبر بزرع الكرياس او للساحة او في كل مكان
ورمان بما به يزعمون اقول كلها مرجحة والا خيرا انساب **قوله** لكنه يبلغ عشرة عشر
اي لو كسرها عشرة عشر نهر **قوله** ولو اعلاه اي الحوض مثله **قوله** جاز التوضيح فيه

وشبهه الاغسل

وشبهه الاغسل **قوله** متى يبلغ الاقل فلا يتوضأ منه ولكنه يغتر فممنه ويتوضأ كذا في البحر
وهذا الفصح ونحوه بناء على نجاسة الماء المستعمل وانما على طهارته فلا كلام فيه واذا
قوت فيه نجاسته في تلك الحالة فلا على طاهره ان يبلغ الاقل فيجب وان وقعت النجاسة
فيه وهو ناقص يتجر قطعا فاذا امتلأ لا يطهر امتلا قال في منية المصنع وشربها ولو ان
ما لا يوضأ الا ان كان عشرة عشر فتنقل فيها ربعها في سبع فوقوت النجاسة فيه يتجر وان
امتلا حيا يتجر لان العبرة بوقوت وقوع النجاسة وقيل لا يطهر نجاسا ووجه غير
طاهر انتهى **قوله** ولو بعكسه بان كان اعلاه ضيقا واستغله عشرة **قوله** حتى يبلغ العشر
فاذا بلغها حدث قال الساجي الملهدي والاشبهه واذا وقعت فيه نجاسة جاز التطهير به
فاذا امتلا حتى بلغ المكان الغني قال حنف لم اجد حكمه والطاهر النجس لان النجاسة
تتبع قوعها وانما يجوز ان التطهير به لسعة وقد ذهبت وهذا بناء على اعتبار العشرة في
العشر واما على اصل المذهب فيعتبر اكبر راي المبتلى **قوله** منفصلا عن الجهد في تسفلا
عنه والجهد الماء الجامد كماء القاموس **قوله** لانه كالمسقف اي كما تحت سقف والعبارة
لها لا تسقف **قوله** وان منفصلا لا يعني ان كان الماء منفصلا بالجهد صار هذا كما في قسوة
فيجب بغير النجاسة **قوله** لا يوقع فيه ام اي لا يتجر الماء في هذه الصورة لوقوع
فيه كلب حتى يمتلأ لانه لا ينفذ يستغل في اصل الماء وهو كثير فلا يتجر الا بطريق واحد
الا وصف الثلاثة **قوله** بمجرى جريانه وقيل حتى يخرج كله وقيل حتى يخرج ثلاثة امثال و
عبارة صادقة بما اذا دخل الماء من خارج وبما اذا ثقب واجرى منه شئ والثانية ليست
مرادة قال في البحر **واعلم** ان عبارة كثير منهم في هذه المسئلة تنقيد ان الحكم بطهارة
الحوض اذا كان المزج حاله حوون وهو كذلك فيها يظهر لانه يكون في المعنى
جائزا وكذلك اذا كان ناقصا ودخل الماء عليه واستمر جارا عليه حتى يخرج بعضهم
ثم كلاهم يشير الى ان الخارج من جدار قبل الحكم على الحوض بالطهارة وهو كذلك كما هو ظاهر
كذا في شرح منية المصنع **قوله** وكذلك البئر اذا وقعت فيه نجاسة فحرق طهره والا لا يجزى للهد
قوله وحوض الحمام اي اذا وقعت فيه نجاسة ثم جرد وتقدم للشرح ما فيه والحقق الجار
حوض الحمام اذا كان الماء نازلا والفرق منه ارك **قوله** ذراع الكرياس الكرياس كبر
ثوب من القطن الابيض معرب فارسية بالفتح قاموس **قوله** فقط واما ذراع المسحة
فبيع قبضات فوق كل قبضة اصبع قائم **قوله** فيكون ثمانية وذلك لانه القبضة في
سنة سبعين والثمانية في مثلها باربعة وستين قبضة والثمانية في ثلاثة اصابع باربعة عشر
اصبعا وهي ستة قبضات فتمت سبعين قبضة وقوله بزرع زماث ليس ذلك بمتعارف عندنا
بمعنى **قوله** على القول المقتضى بان الذي اصاب في المتاحضون وقد علمت اصل المذهب **قوله** ولو
حكى تكرار مع قوله سابقا ولو لا لا عرض لكنه يبلغ عشرة جاز سيرا وقوله في الامم رجبه
قوام الدين الكثرة في عبود المذاهب وصحة صاحب المحيط والاختيار وغيرها لا اعتبار
الطول لا يتجوز والاصل فيه هو الطهارة فيبقى طاهر على اصله اليقين لا يتناول بالشك
ومقابل الاصح انه يتجر ونسب قاضيان هذا القول العامة المشايخ واختاروا الكمال
وقال تلميذه العلامة قاسم الامام انه يتجر فيها قولان مصححان **قوله** عمقها عشر العمق
يقع العين المائلة ومنها بجهتين فمقد الحوض وكهوه ابو السعود وهو القاموس **قوله**
في فلو ما وها اي حين لم اذا اعتبر العمق **قوله** فوق على اصابع الى اصل ان مقدار العمق
في العشرة خلاف في الهداية والمعتبرية العمق ان يكون بجان لا يتجر بالاغتلاف
هو الصحيح اي لا يكشف حتى لو اكتشف ثم اسفل بعد ذلك لا يتوضأ منه وعليه الفتوى
كذا في معراج الراية في البدر اذ اخذ الماء ووجه الارض يبقى ولا يقتدر فيه طهر الروية

وهو الصحيح انتهى وهو لا وجه لما عرفت من اصول الجرح وقوله لا يتوضأ بشار على ان الماء المثلج نجس او
يحمل على ما اذا وقعت فيه نجاسة والنجس قد روي بحسن صريح فلم يوافق احد القولين اللهم الا ان
يقال انه بيان لما اخذه صاحب الهداية قوله تقريبا الى التحقيق وهو راجع لا بعده من التقدير
قوله من الماء ويقال من الماء كذا في شئ من المقتضيات والماء من الاستسقاء قوله لا يطلون فيكون
بالا رطلان ستة الاف وسبعمائة واربعة وعشرين وطلا قوله ويستعمله عند اي موضع قوله كل
ضلع اي جانب قوله وعرضه المربعة مساحة وجه الماء من الضلع لا الضلع قوله انتهى او ما يقتضيه
قوله وفيه كلام اي فيما قال القسطنطين من اعتبار العمق في نظره والماء عدم تسمية قوله اذا لم يمتد
قال في البحر فقلنا عن النجس والوجه خلاف جعله كثيرا لان ما ذكره عند الامام على تحكيم الذي
في عدم خلوص النجاسة الى الجانب الاخر وعذرتا رب الجانب لا شك فيه من غلبة الوصول اليه
والاستعمال انما هو من السطح لا من العمق فاقرب الامور الى الحكم بوصول النجاسة الى الجانب الاخر من
عروضه وبه خفف حكم الكثير اذ ليس حكم الكثير نجس الجانب الاخر بسقوط طهره في مقابلة بدون تغير
انتهى قوله زال طهره اي وصفه الذي خلقه الله عليه قوله والابواب اقتصر الوازع عليه لاستمرار
الارادة دون العكس فان الاشربة تروى ولا تثبت والماء المالح طهره لا نبات الا انه عدم منه
لعارض كالماء الحار وقد قدمناه قوله بسبب طبعه لا يقان يدخل في ذلك الماء المسخن لانا نقول
ان الطين يشترط بالخط ومجرد شح الماء بدون طين لا يمس طهره قوله وما
بأقلا هو القول اذا اشدت قسوت واذا خففت مددت كذا في الصحاح واذا وجد مكتوبا
بالالف تعين المدد التخفيف ابو السعدي عن عزى راده قوله كاشان ادخلت الحاف السد
وقد ذكرنا في البحر قوله رقة اي وسيلته كذا في البحر قوله او بما يستعمل بالماء علم ان الماء
في المستعمل يقع في اربعة مواضع الاول في سببه وقد اشار اليه بقوله لقربة اورد في حديث
الثاني في وقت ثبوته وقد اشار اليه بقوله اذا انفصل الثالث في صفته وقد بينا ما يقوله
طاهر الرابع في حكمه وقد بينه بقوله لا مطهر قوله لاجل قربة هذا اتفاق الجميع سواء كانت
وحدتها او مع رفع حدث وقوله اي ثواب غير هذا لان القربة ما يستحق ثواب قوله
او تمير اي عاقب ولولم يبلغ على المختار كذا في البحر عن الملازمة قوله لعادة عبادة العباد في
الغرض والنفل اما الاستعمال لعادة الغرض فطاهر لانهم صرحوا باستحباب الوضوء للمني
لكن فريضة وان تحل في مصلحتها قدرها كيلا تقسم عادتها واما النفل فقال في المنع مقتضى
كلامهم اختصاص ذلك بالفريضة وينبغي انما لو توضحات لتجوز عادتها ولو صلاة في وجوب طهرته
في مصلحتها ان يصير مستعملا والمادة لم يمتد الى الشرح المطلق في العبادة وساقها ساق المخصوص
وما كان ينبغي قوله او غسل ميت اي فموطا هو اذا لم يكن على بدنه نجاسة وهو الاصح وانما طلق
بمحمد القول بنجاسة ما غسله لان غسله لا تخلو عن النجاسة غائبا بحر قوله او بدلا لكل قيد
به لانه لو غسل يده عن الوسخ لا يصير مستعملا لعدم ازالة الحدث واقامة القربة كذا في
المحيط وهذا التعليق يفيد انه كانت متوضئا ولا بد منه كما لا يخفى قوله بينة السنة او الواردة
في قوله صلى الله عليه وسلم بركة الطعام الوضوء قبله او بعده ولا يكون مستوعلا بدون تلك النية
كما افاده في البحر قال في التمر وعليه فينبغي اشتراطه في كل سنة كغسل الفم والا نفذ وغيرهما
في ذلك تردد انتهى تنبيه انما استعمال الماء بالقربة كالوضوء على الوضوء لانه لما نوى
القربة فقد اراد طهارة على طهارة ولا يكون طهارة جديدة الا بالارادة النجاسة كنية
حكم فضات الطهارة على الطهارة وعلى الحدث سواء افاده صاحب البحر قوله كوضوء
بحدث فانه بقربة النية يجتمع فيه الامران قوله ولو للتبريد مبالغة على المص فيقصد رفع
الحدث وهذا اتفاق بين الثلاثة كما ذكره في الجرد وفيه هذا عنده دون محمد كما ذكره
الترائي قال في المحيط وهذا الخلاف صحيح وعلى كل حال فالمتعمد الاستعمال قوله طهره

متون تقريظ على تعييد الاستعمال باحد الشئين وانما لا يصير مستعملا لعدم تحقق القربة وهو ما
يستحق ثواب لعدم النية اذ لا ثواب الا بها وعدم رفع الحدث قوله او تعليم فان
قلت ان التعليم قربة فاذا قصد اقامة القربة ينبغي ان يصير الماء مستعملا لان القربة ما
تعلق به الحكم شرعي وهو استحقاق الثواب ولا شك ان في تعليم المقصود ثوابا اجيب عنه
بان هذا الماء يستعمل لقربة لان القربة فيه ليست بسبب استعماله انما هي بسبب تعليمه و
لذا لو علمه بالقول استغنى عن هذا الفعل قوله او طين مثله العجين والدون وغسل شعر
غيرها المتعمد بشعرها كما في الهندية قوله بلانية قربة اي وضوء وان اراد الزيادة على
الوضوء الاول اختلف فيه فقال بعضهم لا يصير مستعملا لان الزيادة من باب التقدي بانفس
وقال بعضهم يصير مستعملا لان الزيادة معنى الوضوء على الوضوء انتهى منق و قال في البحر
ان الوضوء على الوضوء لا يكون قربة الا اذا اختلف المجلس فيكون مستعملا اذا اختلف المجلس
فلا يكون قربة بل مكروهها فيكون الماء غير مستعمل انتهى اقول قد مر ان المكروه الثالث في
محلس واحد لان الوضوءان قوله وكفلس نحو في اي من غير اعضاء الوضوء وهو محدث
حدثا اصغر لا اكبر وهو الاصح كذا في البحر وعلى مقابلة يصير مستعملا فان قلت فكيف صار
مستعملا ولم يوجد واحد من الثلاثة رفع الحدث والقربة واسقاط فرض قلت انما هو
ان هذه التفاضلات خلاف اخر هو ان الحدث الاصغر اذا وجد هل يحل بكل البدن وجعل
غسل اعضاء الوضوء رافعا على الكل تحقيقا او باعضاء الوضوء فقط قولان وكان الراجح
هو الثاني ولذا لم يصير الماء مستعملا بخلافه على الاول منه قوله او ثوب مثله الا قال المصنف
كذا في الخ قوله او دابة تؤكل هذا باتفاق وانظر اذا غسل نحو الكلب هل يكون الحكم كذلك
بناء على المعتمد من طهارة عينه واذا كان كذلك فلا وجه للتعديد بتوك قوله او لاجل اسقاط
فرض قال في البحر ما حاصله ان الماء يصير مستعملا بواحد من الثلاثة اشيا اما بارتفاع الحدث
كان معه تقربا او لا اذا اقامة القربة كان معها رفع حدث او لا واسقاط فرض لقوله
من ادخل يديه الى الرفيق في اجابة او احدى رجله يصير مستعملا وفي هذا لم يزل الحديث ولم يمتد
نية القربة وانما يسقط الفرض عن العضو المضمون قال صاحب الشرح وانما يتم زيادة بقدر بيان
اسقاط الفرض لا ثواب فيه والا كانت قربة انتهى وفيه ان الفرض يسقط بفعل المكلف و
لو من غير نية وعند عدم النية لا ثواب فيه فكيف يكون قربة قوله هو الاصل في الاستعمال
وهو موجود في دفع الحدث حقيقة وفي القربة حكما ككونها بمنزلة الاسقاط ثانيا وقد مر
قوله بان يغسل بعض اعضاءه سواء كان في الحدث الاصغر او الاكبر ويشترط عضو تاما بغيره
الماء مستعملا في الرواية المعروفة عن ابى يوسف رحمه الله تعالى كذا في المحيط وبإدخال اصبع او
اصبعين لا يصير مستعملا وبإدخال الكف يستعمل هندية اي يستعمل ما لا في الكف لا لكل الماء
كما سيأتي التنبيه عليه قوله في حب الحب الجرة او الضخمة منها او الحشوات الاربع موضع عليها
الجرة ذات العروضين والكرامة عطا الجرة ومنه حب وكلمة انتهى فان موسى قوله لغاية
اغتراف بل بقصد غسل يديه من طين او عجين وافهم تقييده انه اذا كان يقصد الاغتراف
لا يستعمل شيئا للضرورة وقوله ونحوه كمد يد لاخراج كوز او زول لاخراج ولو فانه لا
يستعمل اتفاق بين من قال يتجزى الحدث ومن قال بعدم تجزيه قوله وان
يزل حدث عضوه اي في الاصغر وقوله الجنب اي في الاكبر ولا تلازم بين سقوط الفرض
واارتفاع الحدث فسقوط الفرض مثلا عن الميت يقتضي ان لا يجب اعادته غسلها مع
بقية الاعضاء ويكون ارتفاع الحدث موقوف على غسل الباء كذا في البحر فان قلت
يمكن ان يقال ان الحدث زال عن هذا العضو زوالا موقوفي فالاستعمال لرفع الحدث
قلت المعلق في كتاب الجن عن الامام اسقاط الفرض لا زالة الحدث قوله زوالا

وثبتنا تغييرا ان محولان عن المضاف اليه اي لعدم تجزئ زوالهما وثبوتهما فاذا زال الا لاجبها
واذا ثبتا ثبتا جميعا **قوله** على المعتمد مقابلة القول بالتجزئ قال الشيخ قاسم في حواشي المجمع
الحديث يقال بمعنىين بمعنى المانع من الشريعة لما لا يحل بدون الطهارة فهاهنا لا يتجزئ بخلاف
بين الامام وصاحبيه وبعض النجاسة الحكيمة وهاهنا يتجزئ شيئا وار قفا على خلاف
كذلك وصيرورة الماء مستحلا بالانثانية ثم قال هذا هو التحقيق فانه بالاحت
صديق **قوله** وينبغي ان يزاو او ستة فيصير المعنى او اسفله ستة ولكن هذا يعني عن القرينة
لانه لا يكون اثبا بالسة الا بالنية وهي بها قرينة انتهى ولا معنى للوجه الاول المذكور فيه
بعد قول الشرح او ستة **قوله** وقيل اذا استغفر فانه بعض من مشايخ بلخ واختاره في الاما
وصاحب الخلافة وغيرهما كما في النهر في البحر عن المحيط ان الفاك في اشتراط الاستغفار
سيفان فقط دونها هل المذهب قوله اذا استغفر في مكان من ادخله وكذا فيكون عن التوكيد وحذف لا اراديا بالاستغفار
التمام ثم وفاته في الخلاف يظهر لهما اذا انفصل ولا يستغفر بل هو في الجو افست على عضو
انسان وجري فيه من غير ان ياخذ بكنه فلع قول العامة لا يصح ومنه وفي قوله البعض
يصح كذا في البحر **قوله** للبحر لانه يصب الماء ثوبه فينجس منه بناء على القول بنجاسة المسفل
غرفا فاقا في شمسها ومن محمد ما عند محمد في الماء المستعمل طاهر عنده وهو النجاسة في غير ما يشبه ذلك وان كان
نجسا على بعض الرواية فيسقط اعتبار نجاسته هاهنا لكان الضرورة بجزء زيادة **قوله** وهو
في هر عند الكل كما عليه مشايخ العراق وقيل هذا قول محمد وروي عن الامام وقيل بغيره فلهذا
ورواه الحسن عنه واخذ بها وقيل بخفف ورواه عنه ابو يوسف والخضر **قوله** على الطاهر
استظهره في الزيادة وصحح المشايخ هذه الرواية حتى قال في المجتبى وقد صححت الرواية عن
الكل ان طاهر غير طهور الا الحسن وقال في الاسلام هو المختار وعندنا وهو المذكور في
عمامة الكتب لمحمد عن اصحابنا واختارها المحققون من مشايخ ما وراء النهر وفي المحيط هو
المشهور عن الامام وفي كثير من الكتب وعليه القول من غير تفصيل بين الميث والني **قوله**
لكن يكره شربه لما كان يشوبهم من طهارة عدم كراهية شربه والامر بخلاف ذلك اثبت
الكراهية بالاستدراك **قوله** تنزيها مرتب بكره وهذا ما ذكره في البحر بينا القول
الخلافه ويكره شرب الماء المستعمل **قوله** للاستغفار وكذا هو المصلحة في كراهية التوضي
في المسجد في غير ما عدله فانه مستعمل بطبعه فيجب تنزيه المسجد عنه كما يجب تنزيهه
عن النجاسة والبلغم **تمت** الماء اذا وقعت فيه نجاسة فان تغير وصف الماء لا يجوز
الاستغفار به بجان وان لم يتغير الماء جاز الاستغفار به لبطل طهر وسلي واسب **قوله** وفي
رواية نجاسته هذا على معلوم من المقام كانه قال هذا على رواية طهارة **قوله** تحريما اي
يكره شربه والنجاسة كراهية تحريم وفي البهي اما على رواية النجاسة فحرام لقوله تعالى ويحرم
عليهم الخبائث والنجس منها انتهى وان خرج جبر على ما نفع محمد من ان كراهية التبريم
على الحرام فاطلقها عليه **قوله** حدث وهذا باتفاق بينهم **قوله** على الدارج المعتمد راجع
الى قوله بل نجس وهذه رواية محمد عن الامام ومحمد يقول لا يظهر الحقيقة الا بالطلق
كما الحكيمة ففاته الامران محمد وان اخذ برواية الطهارة الا انه خالف في كونه مزيل
للنجاسة ثم وبهذا يدفع ما توهمه بعض الطلبة في عصرنا ان الماء المستعمل يزيل النجاس
عند محمد لانه يقول بطهارة فانه حفظ شيئا فغابت عنه اشياء وان دفع ايضا بعض ما
توهمه بعض المشتغلين ان الماء المستعمل لا يزيل النجاسة اتفاقا لما انه عند الامام واما
يوسف بن جنى فلا يزيل ومحمد وان كان يقول بطهارة فاعلمه لا يزيل الا الماء المطلق
كما قد مر لانه حفظ رواية النجاسة عن الامام وشي رواية الطهارة عنه التي
اختارها المحققون واقتوا بها **قوله** بحيث يوحى الحديث الا كبر من جنابة او حيض و

ونفاس اذا انزلت الى نفس النفس بعد الانقطاع اما قبل الانقطاع وليس على اعف نهما
نجاسته فانها كما الظاهر ان النفس لا تنجس ولا تنجس من النجاسة من هذا النوع
فلا يصير الماء مستحلا كذا في الخاتمة والحمد لله **قوله** في بركي دون عشرة عشر انتهى
قوله لا يكره لاجزائه **قوله** او يترد دائما قديهما لانه لو انفس لنفسه الاغتسال للصلاة قالوا
صار الماء مستحلا اتفاقا لوجود اشارة الميث ونية القرينة لكن ينبغي ان لا يزل
حدثه عند ابو يوسف لما نقلوا عنه ان الصب شرط عنده في غير الماء الجاري وما هو في
حكمه لاسقاط الغرض ولم ار من صرح به كذا في البحر **قوله** مستحلا بالماء مفهومة انه لو
كان مستحلا بالاجزاء تنجس الماء اتفاقا لكن هذا ينبغي على ان النجاسة في الاستنجاء تخفف لا
مظهر وهو المختار كما ذكره صاحب الهداية في النجس ويشكل تنجس الماء على القول
بان النجس مظهر **قوله** ولا تجس على بدن هذا من عطف العام على الخاص فلا يعتبر ذكره و
ايضا هو متفق على اشتراطه اما اشتراط زوال النجاسة في غير محل الاستنجاء اما محل
الاستنجاء فغيره خلاف افاده بعض **قوله** ولم يلو لاجابة لذكره بعد قوله لا يلو لاجابة
الامر ان يحل على ان لم يلو بعد حال استقراره في الماء **قوله** ولم يلو لاجابة في البحر فتبين المسئلة
في المحيط والخلاصة بعدم النجاسة ولم يبين مفهومة والظاهر منه انه اذا نزل للتلوي وتلك
في الماء صار الماء مستحلا اتفاقا لان الدلك فعل منه قائم مقام نية الاغتسال فصار كما لو نزل
للاغتسال **قوله** والاصح انه طاهر مقابل قولان الاول ان الماء هو الرجل نجس وهو رواية
عن الامام وجهها ان الغرض قد سقط عن بعض الاعضاء الاول الملاقاة وان اسقط الغرض
صار الماء مستحلا فينجس الماء بناء على رواية نجاسته الماء المستعمل والرجل باق على حاله لبقا
الحديث ببقية الاعضاء وقيل بنجاسته الرجل بنجاسته الماء المستعمل وقاعدة الخلاف تظهر في
تلاوة القرآن ودخول المسجد اذا تمضمض واستنشق وفي فتوى قاضي خان الاظهر انه يخرج
من النجاسة ثم يتجسس بالماء النجس حتى لو تمضمض واستنشق حل له قراءة القرآن انتهى وقوله
ودخول المسجد لا يظهر لانه يجرم ادخال النجاسة فيه وبدنه نجس القول الثاني ان الماء طاهر
مطهر والرجل محدث على حاله وهو رواية ابو يوسف وجهها ان الصب شرط لاسقاط
الغرض عنده في غير الماء الجاري وما في حكمه ولم يوجد رفع الميث ولا نية القرينة ولا يجرى
الماء المستعمل بل يبقى على حاله والظاهر في قول الشرح انه طاهر للميث وهذه رواية محمد و
جهها على ما هو الصحيح عنه ان الصب ليس بشرط عنده فكان الرجل طاهر ولا يصير الماء
مستحلا وان ازيل به حدث للضرورة كذا في الغرض وغيره **قوله** والماء مستعمل هذا على ما
بعض واما على ما قد مر فلا يستعمل اصلا للضرورة وصار كما الميث اذا اعترف الماء بكنه
فانه لا يصير الماء مستحلا بخلاف كذا في البحر **قوله** لا يشترط الا انفصال طاهر انه
يوصف بالاستحسان بعد انتزاع الرجل منه وهو ينافي ما قد مر من انه لا استحسان اصلا
للضرورة وهذا التحليل في الشرح من عبارة في البحر حيث قال فيه وعن ابو حنيفة ان الرجل
طاهر لان الماء لا يعطى له حكم الاستحسان قبل الانفصال من العضو انتهى وهذا بناء على
رواية نجاسته المستعمل فلا راجع **قوله** ما اتصل بالاعضاء مالا لحي **قوله** لا يكره الا ان
ليس المستعمل جميع ما بالان المستعمل هو ما يسقط عن الاعضاء وهو مغلوب بالنية
لما الدلك لم يستعمله فاحفظ هذا وكمن على ذكره من ينفعك ان شاء الله تعالى **قوله**
على مرأى من ان العبرة لا ذكر منها وسر في قوله في الفساق يجوز الوضوء ما لم يعلم شيئا
المستعمل **قوله** وكل اهاب له كان يتعلق به باغ الاهاب بلا شاة مطالب طهارة وهي
تعلق بكتاب الصيد والصلاة فيه وهي تتعلق بكتاب الصلاة والوضوء منه بان يجعل
قرينة وهو يتعلق بالمياه ذكره في بحث المياه لا فائدة جواز الوضوء منه والا هاب الجلد

غير المدبوغ والجميع اصبحت من شغل كلام جلد الماكول وغيره وهو كبد الرزمة فيها وبفتحها
اسم موشوع بقرب المدينة وفيها صحا كذا في القاموس **قوله** ومثل المشاة الى كونها
تظهر بالدباغ والمشاة كذا في القاموس موضع العود او البول **قوله** والكروش بالكسر وكشف
لكل محبة بمنزلة المعدة للانسان قاموس **قوله** وقال ابو يوسف الاملا ان الكرش لا يظهر
لانه كاللحم كذا في البي **قوله** فالاول وما الى حيث كان الحكم غير قاصر على الالهة فالاول
الاثنان بما الدلالة على العموم **قوله** وبغ الدبغ ما يمنع عود الفساد والجلد عند حصول الماء
فيه **قوله** ولو شمس علم ان الدباغ على ضربين حقيقي وحكمي فالحقيقي ان يدفع بشيء له قيمة
كالشب والقرط والشب بالثمن المعجزة وضبطه بعضهم بالثمن المثلثة وهو بيت طيبة
الراية من اطعم يدبغ به ذكره الجوهري والقرط بالظلال بالفساد ورق شجر اسم بفتح السين
واللام ثبت بنواحي شراة كذا في شرح المذهب للنعوي والحكم ان يدبغ بالشمس الزرنيخ الا ان
في البرج لا يجرد التجفيف والنوعان متساويان في سائر الاحكام واحد وهو ان لو اصابه الماء
بعد الدباغ الحقيقي لا يعود نجسا بائنا في الروايات وبعد الحكم في روايات قال في البي
قوله وهو يحتملها اي الدباغة الماخولة من ديبه والمادة بها الدباغة الحقيقية ولا حاجة اليه
لان الالهة يتناول لكل جلد يجعل الدباغة لاما لا يحتمل افي في البحر القرم الا ان يقال ان
ان لا يترتب عليه ما بعده **قوله** ظهر بضم الهمزة والفتحة الصبح صوي وذلك لحدوث ابن عباس
انه عليه الصلوة والسلام قال ايما اهاب ديب فقد ظهر واني لكره وصفت بعبارة عامة فسم
ما يوكول وما لا يوكول ابوالسعود وظهر رتبه ظاهرا وباطنا خلافا لما في **قوله** فيصطلي الا بالاضضاء
على الوضوء لان الملق له وجواز الصلوة فيه لازمة لجواز الوضوء عنه **قوله** وعليه ان ما ذكر
من ان ما لا يحتمل الدباغة لا يظهر **قوله** جلد صبي اي لها دم اما لا دم لها فهو طهارة لعدم
حلول الحيوة فيها ويعلم مما مر اني **قوله** اما قبيصة اي الحية ولو كبرت **قوله** وفارة
بالهمزة والابدال **قوله** كما انه لا يظهر اي ما ذكر من جلد الحية الصغيرة والفارة والذكاة بالذال
المعجمة الذي **قوله** انقيصدها اي تقيد الطهارة بها اي الذكاة والدبغ وقوله بما يحتمل
الدبغ وذلك لان الذكاة انما تقام مقامها الدبغ فيما يحتمل كذا في التقييد ونقل ابوالسعود
عن شيخه عن خط الشربلالي للبرقي الفرق بين الذكاة والدباغة لزوم الدم المسفوف بالذكاة
ثم لا فرق في الدبغ بين ان يكون مسلما او كافرا ويحتمل او امراة اذا حصل المقصود من
الدباغة فان دبه الكافر وتلبس على الظن انهم يدبغون بالسمن النجس فانه يفسد كذا في
السراج الوجاه ولا يجوز اكل جلد الماكول بعد الدبغ على الصحيح وغير الماكول يظهر بالدبغ
ولا يجوز اكله اجبا عما كذا في البحر **قوله** خلا جلداه الاستثناء من ظهور طهر العائد على الالهة
واعلم ان بعضهم قال ان جلد الامم كجلد الخنزير في النجاسة لعدم قابلية الدبغ بسبب تراوف
جلدها واما الاستثناء فانه هو وبعضهم قال ان الامم جلد يظهر بالدباغ لكن لا يجوز استعماله
وهو المتقول في المذهب من فيشكل الاستثناء واجيب بان معنى طهر جاز استعماله من اطلاق
المزوم واردة المذموم ومعنى الاستثناء ان جلد الخنزير والامم لا يجوز استعمالهما وعلته
ذلك في الخنزير النجاسة وفي الامم التكريم وجري عليه الشرح وانما قد جلد لان الكلام فيه
لا في كل الماهية **قوله** فلا يظهر لان عينه نجسة وروي عن الامام طهارة عينه كذا في كتاب
الصبي من هذا الكتاب نقله عن القسستاني افا ده ابوالسعود **قوله** وقدم اي الخنزير على
الامم مع اشرفية الامم لان المقام في بيان النجاسة وتأخير الامم في ذلك اكل كذا
قوله لقائي لحدوث صوابه في بيعه وصلوة وتنجسه **قوله** وان جرد استعماله وكذا سائر
اجزائه بحسب الغاية **قوله** حتى اه لا وجه للتفريع الا ان يجعل الظاهر في استعماله لادى فيكون
في الكلام استعمال **قوله** احترا اما لتقليل لعدم الاكل اي وليست العلة النجاسة لان عظمه

طاهر **قوله** وافاد كلامه حيث اطلق في الالهة **قوله** طهارة جلد كلب بنار على انه طاهر
العين بمعنى طهارة عظمه وشعره وعصبه وما لا يوكول منه لا يعني طهارة لحمه **قوله**
وجيل وهو المعتمد وذلك قوله في نو كسائر السباع وقال محمد بن جاسية عني ومقابل
المعتمد في الكتب القول بنجاسة عينه **قوله** اي اهاب صلبه على ذلك ذكر المص حكم المجمع بعد
فلذا لم يعمد **قوله** بدباغ على حذف اي التفسيرية **قوله** على المذهب وعند بعضهم انما يظهر
جلده بالذكاة او لم يكن سوده نجسا **قوله** على قوله الاكثر وهو قول المحققين كما في
المعراج **قوله** هذا اصح التعبير بفعل التفضيل بوزن بتصحیح كل ان القول بنجاسة
الحكم اصح **قوله** طهارة جلد اي والحق على القول بطهارة بها **قوله** من الاصل وهو
من تخل ذبيحة **قوله** في الحلي وهو ما بين اللبنة والاحيين بحيث لو كان ما كولا لا يجلي كالمه
بتلك الذكاة كذا في البي **قوله** بالنسبة وهو شرط في الالهة **قوله** لان ذبيحة الجوسي
مفهوم الالهة وقوله وتارك التسمية مفهوما التسمية وتارك مقتضى المجل وهو ان يكون
الذبيحة في غير محل الذبيحة ولو ذكره لاستتم الميزان **قوله** الزاهد هو الامام المشهور
علمه وفقره كذا في البي وكل من القنية والمجتهب تاليفه والاولى فتوى والثاني شرح
المقدوري **قوله** واقره في البحر حيث قال وقد قد مناه عن المعراج الدلائل من مزايا المجتهب
ان ذبيحة الجوسي وتارك التسمية عمدا يوجب الطهارة على الاصح ويدل على ان هذا هو
الاصح ان صاحب النهاية ذكر هذا الشرط الذي قد مناه بعبارة قيل معذرا في فتوى في
قوله كسباب اسم لامة والمادة جلد **قوله** فطاهر فتجوز الصلوة فيه وان لم يفسل
قوله او بنجس كذا في المنيته **قوله** فانجس فلا تجوز الصلوة فيه ما لم يفسل فان غسل طهر ولا يدل
بقراء الاثر من المعراج **قوله** ففسله افضل ليرجح بها جانب النجاسة لخرجه من دار قوم
لا يرون الطهارة ولا يعتبرونها **قوله** وشعر المنيته انما ذكره في بحث المياه لافادة انه اذا
وقع في الماء لا ينجسه طهارته وخص المنيته لانه يفرغ منها حكم شعده الى بالاول **قوله**
غير الخنزير اما هو وشعره وعظمه وجميع اجزائه نجسة وان وقع في الماء الغسل نجسه عند
ابو يوسف وعند محمد لا ينجس وان صلب معه جاز عنده كذا في البحر **قوله** وعظمها الا ان
كانت عليه دسومة كما في المحيط ولا بأس ببيع عظام الموتى لان الموتى لا يحلها وليس فيها
دم فليست بنجسة الا ببيع عظام الامم والخنزير كما في التقييد **قوله** على المشهور جزم
في الوقاية والدبر وغيرهما وفي التمر والبي ونقله المص عن السراج ان الاصح نجاسة
العصب فيها قول مصححان **قوله** وحافرها وكذا اطلقها نهر **قوله** الى ثنية عن الدسومة
الظاهر رجوعه لبيع ما قبله فخرج بذلك الشعر المنتوف وما بعده اذا كان فيه دسومة
فيكون نجسا لما عليه لاندائه **قوله** وكذا اكل ما لا تحل له الحيوان من اجزاء الهوابة فانه
محكوم بطهارته بعد موت ما هي جزؤه **قوله** حتى لا تنقذ بكسر الهمزة وفتح الهمزة
وقد كسر وهي ما يكون في معدة الرضيع من اجزاء اللبن طاهرة عند الامام اذا خرجت
من شاة ميتة سواء كانت جامدة او ما لم يمت وعنده هي المايعة نجسة والجامدة نجسة
تظهر بالفصل اما لو خرجت من مذكاة فلا خلاف في طهارتها انتهى شرح المنيته في الخنزير
الا نفيته بكسر الهمزة وقد تشدد الحارون وكسر الفاء والمنقحة والمنقحة شيء واحد يستخرج
من بطن الجدي الرضيع اصفر فيعصره موصوفة فيغسل به الجبين فاذا اكل الجدي فهو كرش
قاموس انقول ليس في القاموس ما يفيد هذا الضبط ثم قال وجلدها طاهرة وما يغسله
الناس لان من تحتها اللبن بوضعه الغرس فيه ينجسه عندها خلافا لجمود وقال ابوالسود
وما يغسلونه من التخنزير بالكروش الذي فيه الغرس بعد غسله بخلوة ويجففونه ثم
يجبنونه به فانه طيب لما علمت من الطهارة اذا خلا من فربه حتى ان من له خبرة خبرنا
انهم يطهرونه مرات بالماء الجار وان لا د فله في الكرش الذي كان انقذ حال شرب

الذي قبل كل المهر في التجيين والفرش فان انا مت برأية من بيقية
احدا فوالا لكتبة بموتها الى تقصيره فان ومن السوار من تاخذ قطعة جلد فتدعكها في اللبن و
تخرجها ولا تبقيها فيه بل تحفظها في لبن بمرق بعد اخرى والفرش بوزن فلس السرجين ما
وام في الكرش ودرع من باب قطع فكت واذ اتممت وضع ذلك في اللبن لتقليد مذهب
الامام مالك فانه يجعله طاهرا لان ما اكل لحمه يؤلم وروثه طاهر عنده والاحاذ بقول محمد
يوافقه ومن الاجزاء الطاهرة الريشة والمتفرا والبيض الضعيف القصد والجلين بضم
اليم والبار وقد تشدد المؤمن وقد تشدد الباء **فالسدة** قال في القاموس اذا علققت الالان
فيم لاسيما الارنب على ابرهام المجلد شفي **قوله** واللبن على الراج وهو قول الامام وعندهما
تجسس لجاورة الفشار التجسس **قوله** وشعر الانسان ولو ميتا لانه لا تحل الحياة وعدم جواز
بيعه كرامة والدليل على طهارته انه عليه الصلوة والسلام ناول شعره طوية ففرقه بين الناس
فلو كان نجسا لما فعله زبلي **قوله** غير المشوف واما المشوف فنجس نجاسة ما تصل به قليل البشرة
من قليل البشرة ابوالسعود **قوله** وسنه مطلق اسوا قلنا انه عظم او طرف عصب لا يبس لان
العظم لا يحدث في الانسان بعد الولادة فهذا يحدث بعدها ولا فرق بين سنه وسن غير جبر
قوله على المذهب مقابله رواية نجاسة شعره وسنه **قوله** في البدايع نجاسة لانه ذكر فيها ان ما بين
من التي كان فيه دم كاليد والاذن والاذن فزواجها اجما عسر **قوله** وفي الخيطة لا علة ليجوز
بان ما ليس بلحم لا يحل الموت واستشكل في البوي بما مر عن البدايع نهر وجعل ابوالسعود ما في البدايع
من النجاسة على ما اذا حملها غير المقطوع منه مستشهدا بعبارة المؤلف يعني قوله في الاشياء
وان ثم هذا التوفيق فهو وحس **قوله** المنفصل من التي اي مما تحل الحياة **قوله** وظاهر الظاهر ان الحكم
بطهارة المنفصل في حق صاحبه انما هو بالنظر الى خصوص حمله بالصلوة لا بالنظر الى نحو الماء والاد
فيشكل فان لما لا يفيد بوقوع قدر الظفر من جلده لا بالنظر الى السور **قوله** بوقوع قدر الظفر
من جلده ان اوشره ويعد كثير لان الجلد وانفرد من جلة لحم الا في كذا البوي يفهم منه ان الذي
يخرج من الجلد والقشر المتوف منه ان لم يبلغ مقدار الظفر لا يفسد الماء **قوله** لا بالنظر الى ما بين
الماء بوقوع الظفر لانه عصب مجي **قوله** ودم السمك طاهر لانه ليس بدم حقيقة بديله ان
يبيض اذا جف مخ **قوله** ليس الكلب نجس العين بل عظمه وشعره وعصبه ولا يؤكل منه طاهر
لانه افرده في البحر **قوله** وعليه الفتوى واختاره الصدر الشريد وفي البدايع انه الصحيح وهو
اقرب القولين الى الصواب وفي التجيين المزيدي انه الاصح مخ **قوله** وان ينج بعضهم النجاسة كالزهر
وفي القينة والفقيه ابو الليث قال المصنف اذا حققت النجاسة في الفروع الغريبة متعارضة والجمع
بينها بالتجيين على قولهما وقوله **قوله** ويوجد خلاف السنو لان السنو لا يعلم بجي عن عمة المتق **قوله**
ويمنع لولا ثلثه ان **قوله** ويتخذ جلده مصلي يصح عليه طهارة بالباطنة والذكاة **قوله** في الماء
برقع الاول ونصب الثاني **قوله** ما لم ير ريقه فالنظر للريق سواء كان ملاءعها وعقبها وهو الفقه
علامة الابتلال ان لو اخذ بيده تنبل يده ولا يخفى ان الحكم بالنجاسة جاز على القولين اما على القول
بالنجاسة فظاهر واما على القول بطهارة عينه فلا ناعا به نجس لتولده من لحم نجس افرده صاحب البحر
قوله ولو كبر فيه اشار الى الدد على صاحب البحر حيث فهم من تنقيد الاسماء بالظفر فيها اذا صغ
وهو ما من جزا ان لا تلحق الصلوة في الكبير مطلقا لانه وان لم يكن نجس العين فهو نجس لانه
ما ولا النجاسة والشرح يبيح في ذلك صاحب الزهر حيث قال ولقائه منه بل فيه وبالصفير لينة التصوير
يكون في لحمه **قوله** وشروط الخوان سد فم بحيث لا يصل لعابه الا في ثوبه لان طاهر كل حيوان طاهر لانه
الا بالموت ونجاسة بطله في معدته فلا يظهر حكمها كنجاسة بطن المصلي كذا في البوي **قوله** ولا يخلو
في نجاسة لحمه فقد قالوا ان سور وجله انما يتخلط بلعابه ولعابه يتولد من جلده وهو عكس خلاف
الدم المنسوج باجزاء الحيوان مع حرمة اكله فانه دفع ما يتوهم اشتراكا وهو انه كيف يكون بؤرة
نجاسة القول بطهارة عينه فان هذا اعطاه عظيمة عن فهم كلا مرهم فان قولهم بطهارة عينه

لا يستلزم طهارة كل جزئي منه ثم هذا لا يظهر لما تقدم من الخلاف في طهارة لحم المذكي فان
كان فهو وغيره سوار **قوله** وطهارة شعره فلا خلاف فيه بين من قال بطهارة ومن قال
بنجاسته **قوله** حلال يؤكل على حذف اي التنفيرية وانما زاد لفظ حلال لانه لا يلزم من طهارة
الحل اي حل الاكل فان الشارب طاهر غير حلال الاكل لا يذوقه بقله بكل حال يجعل في الاطعمة
والادوية وسواء كان لقوة امر لا قال في القاموس ومن فوائده اكله انه مقوق للقلب
مشجع للسوار او نافع للتحقق والرياح الغليظة في الامعاء والسهر **قوله** وكذا انما نجس على
الجلدة تكون عند السرة من بعض الفزلان لان في بعض الاماكن يجتمع فيه الدم نشر
ليستحيل طبيا وهي بفتح الفاء كذا في الملح **قوله** مطلقا مقابله التفصيل الذي ذكره الزبلي حيث
قال ونافية المسلان كانت بحال لو احصا بها الماء لم تفسد فطاهرة والخلاف في الما جوزة
من الميتة اما من الحيية فطاهرة بالاتفاق ابوالسعود ويرد عليه ان المنفصل من التي
كثيرة فمقتضا جريان الخلاف في الما جوزة من الحيية **قوله** وكذا الزباد فانه طاهر حلال
وهو بوزن سحاب الطيب وهو وسخ يجمع تحت ذنبرها من ذنب السنور على المخبر فتمسك
الدابة وتمنع الاضطراب ويسبب ذلك الوسخ المجمع هناك بليظة او خرقعة وعلف
من فسر الزباد بالمائة قال في القاموس **قوله** لا يستحالة ان كل من السمك والسمك والزباد
الطبيية فلا ينجس كون السمك الدم والذباد عرق مالا يؤكل **قوله** وطهر محمد وعنه قوله
فلا ينجس الما بوقوعه الا اذا غلب على الماء حال من الطهر في يشرب اي لا ينجس الشرب انتفاكيا
او انتفى ما يشرب ملتصقا بالكلية فلا يشرب في كل حال من الاحوال ولا تدوا يا ابوالسعود
عن الحيوس فقوله لا للتداوي ولا لغيره بيان للتعميم فقوله اصلا **قوله** عند في حنيفة و
عند محمد يجوز مطلقا لطهارته وقال ابو يوسف يجوز للتداوي **قوله** اختلف في التداوي
في النهاية عن الزخيرة والاستشف بالجرار يجوز اذا علم ان فيه شفا ولم يعلم وادار اخذ
وفي فتوى قاضي معز بالا انه يبرهن سلام معنى قوله عليه الصلوة والسلام ان الله لم يجعل
شفا لكم في حرم عليكم محمول على الاشياء التي لا يكون فيها شفا فاما اذا كان فيها شفا
فلا يابس به الا ترى ان العطشان حل له شرب الخمر للصروية اشترى وكذا اختاره صاحب
الهداية في التجيين فقال اذا سم الدم من فم انسان يكتب فاحته الكتاب بالدم على جبرته
وانه ويجوز ذلك للاستشفاء والمعالجة ولو كتب بالبول ان علم ان فيه شفا لا يابس بذلك
لكن لم ينقل وهذا لان الخدمة ساوقة عند الاستشفاء الا ترى ان العطشان يجوز له شرب
الخمر والجايح يحل له الكوالمية اشترى قاله في البحر ونقل الحيوان لحم الحيوان لا يجوز التداوي به
وان نقى ولو احتلقت بغيره ولو كان الغدير عابا عليه ونقل ذلك عن الصحاح والمغني
حاز ذلك في التاخرانية **قوله** وهذا عن الحاوي اي القدسي الذي في الحاوي هو الموافق للقول
للتقدم ما عدا ما في النهاية عدم التقييد بعدم دواء اخر وعبارته كما نقلها المصنف اذا سال الدم
من انف انسان ولا يتقطع حتى ينشئ عليه الموت وقد علم انه لو كتب فاحته الكتاب او الا خلاص ذلك
الدم على جبرته ينقطع فلا يرضى له فيه وقيل يرضى كما رخص في شرب الخمر للعطشان والكل الميتة
في المحضة وهو الفتوى اشترى الا ان يكون الشرح اخذ هذا التقييد من الفرعيين المقيس عليه فان
محلهما عند عدم وجود غيرهما ومن عبارة الشرح اخذ هذا التقييد من الفرعيين المقيس عليه فان
لما ذكر حكم القليل انه ينجس كله عند وقوع النجاسة فيه حتى يربط كله ويرد عليه ما ابرر نقضا بانه لا
يخرج كله في بعض الصور فذكر احكامه والمراد بان يخرج البئر نزع ما فيها من اطلاق الحلي على الحان قولهم
جبري الميزاب وسال الواوي والمراد ما حل فيها للمبالغة في اجراء جميع ما فيها **قوله** ليست يجوز
واما احكام الحيوان الحيوان الواقع فيها فتستأى يفصله **قوله** ولو تخففه وذلك لانه لا فرق في
المياه بين المخففة والغليظة **قوله** او فطرة بول من حيوان ولو ما كولا على المعتمد وهل الانجس

الماء بغيره فاصاب ثوب هل يقتدر هذه النجاسة بالمتفطرة **قوله** او ذنب
 فارق لم يشع وذلك لسريان النجاسة من محل القطع **قوله** فغيب ما في الفارة فيز فيها ولوان لم يشع
 او يتسنى او يتسقط **قوله** في بكر بوزن فعل فالهزة في العين ثم انهم لما جعلوه على ابار قدموا الهزة
 التي بعد الباء عليها وقلت الفاعل ما تقر من انه اذا سكن ثلثة الهزتين ابدل الفاء فوزنه على هذا الفعل
 يتقدم العين على الفاعل كما افاده في المصباح قال فيه ما نفعه البراءة اي مؤنثة ويجوز تخفيف الهزة
 وجمع القلة اشنان البار كما في افعال ومن العتس من يقرب الهزة التي هي عين الكلمة و
 يقربها على الباء ويقول على ابار فيجمع ههنا فان فتعلبت ثابته الفاء والفاء ابور مثل افسس قال
 الفراء ويجوز القلب فيقال البر وجمع الكثرة بيا مثل كتاب وفتغيره بويره بالهاء وتفت
 بيرا لا ما يخصها منه بيرا معونة وبيرها على لفظ حرف الحار موضع بالمدينة مستقبل المجرى
 التي وقربها بوطحة الاضمار ومعنى بين بضاعة بالمدينة انتهى شيخنا احمد الشافعي رحمه
 الله تعالى **قوله** على حاصر من ان المعتبر فيه اكبر راي المجتبي به وما كان عشدة عشر **قوله** ولا
 عبرة للمعوق على المعوق وقيل هذا اذا لم يكن عمقها عشدة عشر فان كان لا يجبر الا لتغير سنا
 في البقي وعزاه التمر تاشي في شخصه للضياع وحزم به الزاهد ورواه ابن وهبان في الفاعل
 اطلقه جبره ولا يصح وخبره في عقد الفراء على قول من اعتبر الماء من غير اعتبار الطول
 والعرض ثم قال صاحب البحر ولا يخفى ان هذه التصحيح لو ثبت لا يخدم صاحب الاصحى
 المذكورة كتبرهم **قوله** ولو فارة يابسة على المقابلة في خزانة الفتوى من ان الفارة اليابسة
 لا تجسها لان اليسر باغة **قوله** التلخيص اي من دمه لانه وان كان طاهرا الا انه في حقيقة
قوله والمسلم المفلول اما قبل غلبه فيفسد ويجوز له حمل ان نجاسة نجاسة حيث او انه انما حكم بذلك
 بناء على ان الغالب في بدنه وقبضه النجس والافند تقدم قريبا ان غسلة المياه مستعملة **قوله**
 مطلقا غسل ولا انما يظهر هذا الاطلاق على نجاسة الخبث لا الخبث ولا يقال ان ذلك كفره لانه
 نجاسة اعتق وفيه الا ان يجاب بان التكريم بطهارة بالغسل خاص بالمؤمن فغسل الكافر لا يبيد
 طهارة **قوله** بسقط ظاهره ولو استبان بعد خلقه وهو يابس ما يقرر من ان حكم الولد الفار
 ينبغي التفصيل بين غسله وعدم الغسل الا ان يقال ان النجاسة لما عليه من البنية المصاحبة له
 الناقضة لوضوئها وفيه ان هذا الجواب لا يظهر ان غسله في الاوانع الجواب ان يقال انه لا
 يعطى حكم الولد في كل الجذبات **قوله** حيوان وموى فيه به لان غير الدموي لا يجسها وانما النجاسة
 او تقسح في الماء او العصارى **قوله** غير ما في ما المادي ولو دموي لا يجس **قوله** لما مر في قوله
 المصا ويجوز بما ذكره وان مات فيه غير دموي كزبور وما في قوله **قوله** وانتفع سواء اضهر
 الحيوان او اكبر لا تتشرب الملة في اجزاء الماء لانه عند اشتغاله تنفصل بلة وهي نجاسة مائة
قوله او تمنع بان زالم شعرة **قوله** او تقسح التقسح ان يتفرق عضو عنوا **قوله** ينزع كل
 ما سها ولا يجب نزع الطين في شئ من الصور لان الاثر انما وردت بخرج الماء ولا يطهر
 المسجد بطينها احتياطا **قوله** الذي كان فيها وقت الوقوع فاما لو كان شئ قبل النزع على مكان
 فيها قبل الوقوع لا ينجس كما يفيد في هذه التقيد **قوله** وسواء ما يفيد بعد اخراجه اما
 قبل الاخراج فلا يفيد النزع شيئا لان الواقع فيها سبب نجاستها ومع بقائه لا يمكن الحكم بالطهارة
 افاده صاحب البحر **قوله** الا اذا بقدر كنفته اه قال في السراج لو وقعت في البر طينة نجسة او
 قطعة من ثوب نجس وتعد راخرها ونقيت فيها طهرت النجاسة والقطعة من الثوب نجسا
 لطهارة البر **قوله** لا يلو ينفذ الدلو المجتبي ومعالج الدلاية ونزحها ان يلق ماؤها حتى لا
 يمتلئ الدلو منه او اكثر **قوله** يطهر الكل من الدلو والرشا والبكرة ونفا في البر ويد المتق
 نجسا لان نجاسة هذه الاشياء نجاسة البر فطهر بطهارتها لا ينجس كذا في الخبر يطهر تبعها
 اذا صار خلا وكذا المستقي تطهر بطهارة المحل وكفره لا يريق اذا كان في يده نجاسة رطبة ففعل

يد عليها كما صاب على اليد فاذا غسل اليد ثلثا فطهر العود بطهارة اليد ولو سأل النجس
 على الاجرة ثم وصل الماء فطهرها طهارة لكل كذا في البحر **قوله** نزع قد ساءل في الصحيح هذا
 بناء على عدم اشتراط التوالى وهو المختار وقيل يشترط فلا بد من نزع كل الباقي **قوله**
 وليس بنجس العين اما لو كان نجس العين كما في الخنزير والكلب على القول بان نجس العين
 فينجس البريات او لم يمت اصاب في الماء او لم يصب وعلى القول بان الكلب ليس بنجس العين
 لا ينجسه اذا لم يصل فيه الماء وهو الاصح وقيل ويرى منقلب الى الخارج فلهذا انفسد الماء
 بخلاف غيره من الحيوانات واما سائر الحيوانات فان على بدنه نجاسة تنجس الماء وان يصل فيه
 الماء وقيدنا بالعلم لانهم قالوا في البقرة وخروفه نجس جبا لا يجب نزع شئ وان كان الظن
 اشتتالا بولها على الفخا ذها كمن يحتمل طهارتها لان سقطت عتب وهو لها ما كثر هذا
 مع ان اصل الطهارة وان لم يعلم لم يصل فيه الماء فان كان مما يؤكل لحمه فلا يوجب النجس
 وان كان مما لا يؤكل لحمه من السباع والطيور ففيه اختلاف المشايخ والاصح عدم النجس
 في البحر **قوله** ولا به حدث ان لعل ذكره هنا مبني على روايته نجاسة المستعمل **قوله** نزع الكلبة
 ما استد اول **قوله** ينبس عشرة في المشكوك او اكثر كما في الاثنية وقيل يجب نزع الجميع وكل
 ذلك احتياط **قوله** وعشرين في الفارة اي التي اخرجت حية وعلقة في النهر بان سوارها
 مكروه والغالب اصابت الماء ثم الواقع **قوله** واربعين في سنور ووجهه لانه مكروه وفي
 القمستان وخسة في المكروه ولعل فيه روايتين وخبر عن الخلات فلا ينبس وبه صرح في النهر للجمعة
 بشئ من الدال وان ولها للوحدة لا لثانث **قوله** كادى في حديث لعل ذلك مراعاة لرواية
 نجاسة المستعمل **قوله** ثم هذا الى الحكم المذكور فيما اذا اخرج الواقع من البر جبا وليس بنجس العين
 وهو عدم نزع ما في البر **قوله** مطلقا اي اصاب في الماء **قوله** على خلافه وهو عدم نزع شئ **قوله**
 لان في بولها شئ فيه نظر لا تقتضيه النجاسة ان تحقق ذلك وليس كذلك في الفارة في المشكوك
 من اعتبار المجتبي عدم النجاسة مطلقا فاللايق بعلوم المجتبي التحليل بان البر لا ينجس ببول
 الفارة على الراجح صرح بذلك في الفيز وفي الشذيلية عن الغيف وفي بول الفارة لو وقع
 في البر قولان اصحهما عدم النجس ففي المسئلة قولان بنا الشرح بتقليده على احدهما **قوله**
 وان قد نزع كلهما فيح لا يمكن الا بجمع عظيم كذا في شرح المنيته **قوله** من كونه معينا اخذ من
 ذلك ان البو يطلق على المعين وغيره كذا في البحر **قوله** وقت اجتهاد النزع والزائد لا يبرم نزع
 كما مر فالذي قدم عن ابن النعمان اعتبار وقت النزع **قوله** يؤخذ في ذلك بقول رجلين قال
 قد راه بشيخ وجب نزع ذلك القدر كونهما لصاب الشبهة المبرزة في وظاهر ما في الفتاوى
 الاكتفاء بواحد لانه امر ديني فيمكن بواحد واكثر اكتب على الاول **قوله** لهما بهما في الشك
 ذلك باعتبار ان الاحكام انما تستفاد ممن له علم اصله قوله تعالى فاستلوا اصله لذكر ان كنتم
 لا تعلمون **قوله** وقيل يقتضي ما يبرهن اه هو من وى عن محمد واقفي به حين شاهدها باربعين
 فان غلبت امارها لا يزيد على ثلثها شئ **قوله** وهذا اليسر اي اسهل على الناس كمن
 لا يخفى ضعفه فالحكم الشرح نزع جميع الماء للحكم بنجاسة فالتقول بطهارة اليد بالانقضاء
 على نزع عدم مخصوص من الدلائل يتوقف على سبب بقدره واهل ذلك بل لما ثور عن ابن
 عباس وابنه الزبير خلافة **قوله** وذلك ان ما في المصاحف كونه موافقا لما ثور
قوله فان كان كادى في اس مثله في النجاسة ان قيل ان مسائل الا باربعين على اتباع الاثر والنقص
 ووجه في الفارة والدجاجة والادى فكيف قسم ما عاده لهما بها قلت بعد ما استحكم هذا
 الاصل صار كما الذي ثبت على وفق القياس في حق التطهير علمه كما في الاشارة وسائر العقود
 التي بالقياس جوازها ولا يخفى ما فيه فانه ظاهر ان لمران مد خلا في بعض من كل
 ما بار وليس كذلك فالاولى ان يقال ان هذا الحاق بطريق الدلالة لا بالقياس كما

اختاره في معراج الداريتة **قوله** وكذا سقط الاول حذف كذا وان يقول من نحو سقط
ويكون بيان الاكاف التي بمعنى مثل **قوله** وسحلة ولد المشاة ما كان وجهه سحله وسحال
ومسحلات قاموس **قوله** نزع كلمة اي ان امكن والا فاعلم ما مر **قوله** الاستبرح ندبا علم
ان القدر المستحب لم يصرح به في ظاهر الرواية وانما فهمه بعض المشايخ من عبارة محمد
رحمه الله تعالى حيث قال يترج في الفارة عشرون او ثلاثون وفي الدرة اربعون او
خسون فلم يرد به التخيير بل اراد ببيان الواجب والمستحب وليس هذا المقام بلان
يكتمل انما قال ذلك لاختلاف الحيوانات في الصغر والكبر ففي الصغير يترج الاكثر في الكبير
يترج الاكثر وقد اختار هذا بعضهم كما نقله في البدايع ولعل هذا هو سبب ترك التعرض
للمستحب في الكتاب قاله في البحر ونظر فيه اخوه في النهر وايد ما فهمه المشايخ والالبطل امر
الابار المني على الاثر **قوله** وفارة جميعه فار كذا في الصحاح وقيل اسم جمع وقيل
اسم جنس وقيل اسم جنس جعي وهو المختار وهذا الخلاف يجدي في كل ما يفوق بينه وبين
واحد بالكتاب انتهى ابو السعود **قوله** كما مر ان من ان العشرين وجوب والثلاثين نسيب
واعلم ان ظاهر كلام المصنف لو مات في البر حيوان الذي هو اصغر من العصفور والعصفور
مما له دم سائل نحو الحية وولد الفارة يكون عفوا لكن المذكور في الخلاصة عن الامام يترج
فيه عشرة وعشرها عشرون ابو السعود عن المحمدي قلت والذي قدمه الشيخ في شرح العشرين
في ذنب الفارة المشبه فترجعه فيما ذكره **قوله** وهذا الى الحكم المذكور في الحيوانات الواقعة
في البر **قوله** المعين يجوز ان تكون الميم زائدة من عنت ان بلغت العيون ويجوز ان يكون
اصلية من امعت الارض اي روت ومار معين الى جوار انتهى ابو السعود **قوله** وغيرها
ادخل في الغير بعض اهل العصر الصريح في فتي في فارة وقعت فيه بانه عشرين منه كذا في
النهر وهذا بناء على ان اسم البر يعم **قوله** بخلاف صريحه ان فاته لا يدخل في غير المعينة
وهذا انما ينم اذا كان الصريح ليس من اسم البر في شئ كذا في النهر والصريح بوزن
قديين ومندبل وعلا بط حوض يجمع فيه الماء كذا في القاموس **قوله** وجب كذا في الصحاح
الحب الى نية الكبيرة كذا في النهر **قوله** يهراق ارباق **قوله** لتخصيص الابار بالاشارة على خلاف
القياس فلا يلحق بها غير النهر **قوله** ونحوه ان نحو ما في البحر والنهر **قوله** ونقول المصنف **قوله** ان
حكم الركبة كالبركبة بوزن عطية وجمع ركبا كعطايا وهي من اسماء البر وعليه فلا يلحق
التشبيه للبركبة الا ان يراى فيها الحفرة يقال لكي يجمع حفر كذا في القاموس ومن اسماء البر
عادية وهي التي حفرت على عمد عاد وطوى وهي التي طويت اي بنيت والنجارة والاحراما
المطوية بالخبث فلا تعد طويا وتسمى نورا وهي التي فيها عوج افاد سيد احمد السجاني
نعمه الله برصته **قوله** وعن الفائد ال ونقل المصنف عن الفوائد **قوله** المضموم اكثر من المدفون
اكثر **قوله** كما البراي في الاكتفاء يترج القدر الواجب ومفهومه انه اذا ظهر نصفه او اقله
لا يعتبر بها **قوله** وعليه في الفوائد **قوله** يترج منه كالبر اما الصريح فيفهم حكم الاول
والثاني بطريق المساواة ان غيرنا بينهما واما ان كانت البر من افراد الجنب فالامر كما هو
وج لا يحتاج الى التنية عليها **قوله** انتهى الى ما نقله المصنف **قوله** فان لم يكن عطف على محذوف
نقد بده هذا اذا كان له ولو **قوله** فاصح ما عا هو ثمانية ارباط وقيل عشرة ارباط كل
رطل مائة وثلاثون درهما وهو البغدادي والاولى اصح لمقد بدهم الصاع بما يصح الفاد بدين
درهم وذلك من عدس او ماش وذلك ثمانية ارباط **قوله** وغيره غير الدلو المذكور بان
كانه اصغرا او اكبرا **قوله** يحتسب فلو نزع القدر والواجب بدلو واحد كبير اجزاء وحكم بطهارتها
وهو ان هذا المذهب لانه قد حصل المقصود وهو اخراج القدر الواجب كذا في البري ولو نزع بدلو
صغير احتسب بالكبير **قوله** ويكفي ملو اكثر الدلو لان للاكثر حكم الكل **قوله** وان قل شئ

ان عاد لا يجب شيئا كذا في النهر **قوله** وجريان بعضه بان كان لها عينان يخرج الماء من هذه
ويجب في هذه او حفرت لها منفذ فصار الماء يخرج منه حتى يخرج بعضه ظهرت لوجوه سبب
الطهارة وهو جريان الماء وصار كالخوض اذا انجس فاجرى فيه الماء حتى يخرج بعضه
قوله وعوران قدر الواجب ولا يعود نجسا اذا جف اسفله اما اذا غار ولم يجف اسفله
فالاصح العود ويجوز عن السراج الوهاج **قوله** بطريق الدلالة فانه يفهم من النص نزع العيون
مثلا فيما زاد عن جثة الفارة ولم يبلغ جثة السور بالاول وفيه اشارة لما قدمناه من السؤال
والجواب **قوله** كفارة مع هرة فان في السراج الوهاج لو ان هرة اخذت فارة جميعها البران
اخرجتها جبين لم يترج شيئا او ميتين نزع اربعون او الفارة ميتة فقط فعشرون وان خرجت
او بابت نزع جميع الماء انشتر نهر وفي قوله او بابت ما قدمناه **قوله** والت كشاة على الظاهر
اخذ ما جاب الي من جعل الثلاثة كالهدية فان الهديتين كشاة وقوله على الظاهر ظاهر
الرواية كذا في المبسوط وبه اخذ محمد ومقابله يقول ابو يوسف وبينه في البري **قوله** مغلفته هو
حكمها سواء كان الواقعة في رة او غيرها **قوله** من وقت الوقوع ان وقوع الفارة والدجاجة
قوله ان علم المراد به ما يعيى غلبة الظن **قوله** والا بان لم يعلم او لم يغلب على الظن كذا في
النهر **قوله** ان لم يتفنج ولم ينفسخ ولم يمتنع **قوله** وهذا ان الحكم بنجاسة البر يومها وليمة
قوله والفعل اشارة بدركه الا ان الاقتصاص على الوضوء انما في **قوله** فيعلم للطلاب واقتدار
في البدايع وجزم بصيغته قال شايخنا يعظم للطلاب وقال بعضهم يغلب للمواشي **قوله** من
شافي اي اوداو ودعى المذهب كذا في البري والذين يطهران ان ذلك لكونهم يقولون بان نجسها
في الارواح فمن يعتقد مذهب الصاحبين في حكمها **قوله** احاطة غيره ان غير ما ذكر من
العذوق الثلاثة **قوله** كسب ثوب اي من نجاسة كذا في النهر بنجاسة في الحان من غير استناد
لانه وجد النجاسة في الثوب ومن وجد نجاسة اكثر من قدر الدرهم ولم يدركه حتى اصيبته
لا يعيد شيئا بالا اتفاق وهو الصحيح كذا في المحيط والبيان بحال الخلية اذا كان بغير درهم
غسل الثياب لكونها مفسولة بما البرم مع تقدم حال العلم بان نجاستها البر على الفارة يوما
وليمة او ثلاثة ايام كيف يكون الحكم بنجاسة الثياب مقتضا للاستناد اذ لا يجدي على قول
الامام لانه يوجب مع الفصل الاعادة ولا علم قولهم لانها لا يوجبان غسل الثوب اصلا
كذا في النهر على ان نجاسة الثوب مستحقة والتطهير مشكوك فيه فمقتضاها ايقن ونه على نجاسة
الاصلية واعادة الصلوة التي صليت به بعد غسله وقوله مع تقدم حال العلم انه فيه نظن
قوله وهذا الى ما تقدم من الحكم بالنجاسة في الوضوء والغسل مستندا في الثوب مقتضا **قوله**
ولو تطهر عن حدث بغير الوضوء والغسل **قوله** او غسل اي الثوب عن خبث ولا يظهر هذا التقصيل
في العيون فلذا تركه **قوله** والا لم يلزم شئ ان يؤخذوا وغسل من غير حدث وغسل الثوب لا
عن نجاسة لا يلزم اعادة صلاة ولا غسل ثوب لان مقتضى صحة الصلوة وجد وهو
الطهارة الاول في المانع خشك لان الماء صار مشكوكا في طهارته ونجاسته والصلوة لا تطهر
بالخشك بخلاف الاول فان المانع ثبت فيه بيقين وهو الحدث الا صغرا والا كبري ونجاسته
الثوب وفي المزيل خشك افاده ابو السعود **قوله** بلياليها اخذ ذلك من ذكر الايام بلفظ الجمع
لان كلا منهما اذا ذكر بصيغة الجمع شمل الاخر **قوله** او نفسه انما يقتصر على احدهما لانه
لو اقتصر على نفسه لا وهم اعادة اقل من هذه المدة عند الانتقال ولو اقتصر على الانتقال
لا وهم اعادة الاكثر في التفسخ لان اخسا والماء منه اكثر من نهر **قوله** استحسننا هو طلب الاستحسان
من الامور قيل ترك القياس والا فذا بما هو ارفق للناس وقيل هو طلب السهولة في الاحكام
فيما يستلزم الى من والقام وجا صل هذه العبارة انه ترك العسر اليسر قال الله تعالى يريد
الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر وقال عليه الصلوة والسلام خير دينكم اليسر وقال صلى الله

عليه وسر لمعاده وعلمه ولا يتعدى ما قاله بعض الشافعيين ودليل قول الامام ان ذلك
احالة على السبب الظاهر وهو الوقوع في الماء عند خلع السبب وذلك واجب يجب اعتباره
دون الموهوم وهو الموت بسبب اخروا لا تنفخ في دليل الشك في وقت الصلاة وعدم الانتفاع
دليل قربة العهد فقد رثاء بيوم وليمة **قوله** وقال من وقت العلم وهو القياس لان المتيقن
وهي يقين الطهارة فيما مضى لا يزول بالشفك وهو النجاسة لاحتمال انها ماست في غير ذلك
ثم القترها بالريح العاصف او بعض السفرة او الصبيان او الطير وقياسا على النجاسة اذا
راها في ثوبه وعلى المرأة اذا رأت الدم في كرسفها ولا تدس مني ثقل فانه يقتصر على
قت الروسية **قوله** قبل العلم **قوله** قيل وبه يفتى قائله العتابة حيث قال ان قولها
هو المختار وانما غير بقليل لرد العلامة قائم له لما لفته علامة اكدت فقد رجع دليله في
كثير منها وهذا لا يحوط به والاول للشرح ان يقول قيل وهو المختار لانه لا يلزم من الاختيار
الاقتناء وحيد حيث لا عار على قول الامام في المعاد والصلوة الحسن والبر وسنة النبي
اما على القول بالوجوب **قوله** في الرخصة لا بأس برأس الماء النجس في الطريق ولا
يسقى للبهائم وفي خزائنه الفتوى لا بأس بان يسقى الماء النجس للبهائم والابل والنعمة **قوله**
اما من اخراختلاص اي اوجماع كذا في البدايع ومنه بالاحتمال الموم لانه سبب
بدليل ما نقله في المحيط عن ابن رستم انه يفتي من اخر ثوبه ناصيا فيه انما يخرج وفي الشرح
ونشر مرتب **قوله** ورعاف هذا الظاهر اذا وقع له رعا ف ولم يبينوا حكمه اذا لم يقع له
ولا جمل هذا والله اعلم روى ابن رستم ان الدم لا يعبه فيه لان دم غيره قد يصبه في الثوب
ان الاصابة لم تستفد من وجوده بخلاف المني فانه مني غيره لا يوجب ثوبه فالظاهر
انه منه فيتعين وجوده من وقت وجوده سبب خروجه حتى لو كان الثوب في يديه
هو وغيره يستوي فيه حكم المني والدم واختار في المحيط ما رواه ابن رستم ذكره في
البحر وقوله والظاهر ان الاصابة لا يظفر في الجوف **قوله** ولو وجد في جيبه او مضربه
قوله فان لا ثقب فيها ان منقذ قد خل من مثله الفارة لا مطلقا كما لا يخفى **قوله** اعاد اي
الصلوة وسجود السجدة وقضا نافلة التي فعلها وهو لا بأس بها **قوله** مد وضوء العين
اذا استدام لبيها **قوله** فثلاثة ايام لو استغفرت هذا التقيد لصاحبه الضر حيث قال في
تقييده يجوز ما استغفرت او ناشفته وان لم يكن اعاد يوما وليمة والذي في التجسس والمحرم
اعادة الثلاثة مطلق **قوله** في الاصح فيض ومقابل الاصح القول في التجسس عند تحقق
بولها **قوله** تحت الخمر بالفتح واحد الخمر بالضم مثل قروقر وعن الجوهري انه بالضم كند
وجنود والواو بعد الراء غلط وعارة الناظم مادقة بان يكون عدم النزاع لطهارة
اولعضوه للضرورة لتعذر التحرز مع كونه نجسا وهما قولان ولم يذكر افادة هذا الا
لانهم اتفقوا على سقوط حكم النجاسة وان قول يمكن ان يظهر فيما لو وجد نجسا على ثوب
او مكان وقته ما هو خان عنه لا يجوز الصلوة فيه على الشافعي لا انتفاء الضرورة وجوز
على الاون يظهر وفيه نظر اذ مقتضا عدم جواز التطاير بهذا الماء حيث وجه غيره و
الاقول الطهارة والدليل عليها الاجماع الصريح فانها في المسجد الحرام مقبلة بما يكون منها
من غير كبر من احد من العامة وروى الامام في تطهير المساجد وروى ابو امامة الباهع
ان النبي عليه الصلوة والسلام شكر الحائضات فقال انهن اكرمت على باب الفار فخرها
الله تعالى بان جعل المساجد ما واهها **قوله** وكذا اسبغ طيرة الاصح صحيحة في المسوط
وقيل نجس وصحيحة فانما كان في المني **قوله** لتقدر صورتها هذا التقليل يدل على انه
منعولا طاهر وقد علمت المعتمد **قوله** كروى ابن رستم الراس الجرة الاخرى **قوله**
وغير نجس بالاضافة وعدمها وفي الجيم الفتح والكسر **قوله** وبعبارة ابا اسحق نا

والقياس ان نجس الماء سطلق لو وقع النجاسة في الماء القليل وجه الاستحسان ان
القلوات ليس لها حرجا فاختار الربيع بعدد ما في المواشي حولها وتكليفه فيها فجعل القليل
عفو الضرورة والصحيح عدم الفرق بين ابار الامصار والقلوات لشمول الضرورة
في الجهة ولا فرق في هذا بين الرطب واليابس والصحيح والمنكسر والروث والبعر
والخشب في التقييد بالابل والنعمة وبالبعير ليس احرازيا والنجس بالكسر واحد الاثنا وهو
ما يكون لذي ظلف كالبعير من خشي البقر من باب ضرب وبغير بعير من خد منقوع والروث
للغرس والبغل والجمار من راث يورث من حد نص **قوله** في منسب بكسر الميم ما يجلب
فيه صحاح **قوله** وقت الحلب وذلك للضرورة بانها تبهر عند الحلب عادة لا فيها واذ ذلك
كذا في البحر **قوله** فميتا اي البعيران قيد به تبعا للميتي فزعم منه حكم الثلاث ليس كذلك
منع والذي في الهداية والنهاية وغاية البيان والمعراج التعبير بالبعير مطلق كما يؤخذ
من البحر في شربلا ليه عن الفيز ولوقوع البعير في الحلب عند الحلب فرعى من شاعته
لا يفتد اشترى ابو السعور والذي يظهر عدم الاحتراز بالتقييد لان هذه التصورات مطلقة
وما حكاه المصنف اخذه بالمشرووم والتصحيح اولا ثم التقييد بالبعير في الحلب لا بد منه فاما
النجس اذا وقع نجس كونه ما يبع **قوله** فورا فعدم التقييد مقتضى عدم المكث اشترى ابو
السعور **قوله** قبل تفتت اما اذا تفتت فينجس لسريته اجزاء النجس فيه ومن هنا اخذ
النجاسة بالنجس **قوله** وتكون سببي ذكر الاثر مطلق غير مقتضى باللون اشترى ابو السعور
قوله والتعبير بالبعير في اتفاق اما النظر بالنظر الى البكر فظاهرا وذلك لانه اختلف
في حد الفاصل بين القليل والكثير على اقوال صحيحة منها ان الكبير ما لا يخلو ولو عن بعرة
وما في المصنف قال في البحر فظهر بهذا انما ذكره في المتابع من البعير في الاشارة الى
ان الثلاث نجس الماء مني على قول ضعيف بناء على ان مفهوم عدد الواقع في عبارة محمد في
الجامع الصغرى معتبر ولا يتم هذا ان لو اقتصر محمد على التعبير بالبعير في الحلب ولم يقتصر فانه
قال اذا وقعت بعرة او بعرتان في البكر لا يفسد مالم يكن كثيرا فاحشا والثالث ليس
بكثير فاحشا اشترى اما بالنظر للمصنف فقد علمت ما تقدم عن الهداية وغيره ونقله
الشربلا عن الفيز **قوله** لانه ما فوق ذلك كذا ان ما فوق البعير في لا ينجس **قوله**
ولذا ان يكون التقييد بالبعير في اتفاق والماء القليل وانت خبير بان المصنف حكى عن
قولين واعتمد الاخير في فعله الشرح من جعل سابق المصنف لا حقه قولوا واحدا لا ينجس
قوله قيل القليل اه حكمه بقليل ليس بضعيف لم ومقابل ما لا يخلو كل ولو عن بعرة وصحيح
وقيل غير ذلك وعلى كل حال الاصل المصنف قيل لانه يقتضي ان التقييد بالبعير في
قول معتمد وقد علمت ضعفه **قوله** ما يستقله الناظر السرى وانت النسبة الى ما ينسب
الناظر الى القلة **قوله** وعليه الاعتماد وفي معراج الدراية هو المختار **قوله** بقدر ما لا يظهر
للنجس اثر هو قول الخلداني وتعبيره بالاشراول من اقتصار صاحب المعراج على الطعم و
الريح فان لم يوجد في ماد البزائر فهو طاهر وان كان بينهما رزاع والافرو نجس وان
كان بينهما عشرة اربع وقيل بقدر نجاسة اربع وقيل بسبعة **قوله** ويعتبر سؤر لما
ضيق من سيات فساد الماء وعدمه باعتبار وقوع نفس الحيوان فيه ذكرهما باعتبار
ما سؤر منها او السؤر موهوم العين ما يقيته الشارب في الاثر او في الحوض ثم
اعتبر لبقية الطعام وغيره **قوله** اسم في كل قيس السباع ساد منق **قوله** لا اختلاطه
بلعابه علة ليعتبر ان لعابه متولد من لحمه فاعتبر به طهارة ونجاسة وكراهته وشكا
منه **قوله** سؤر ادمي انما هو كان طاهرا لا لعابه متولد من لحمه طاهرا وانما لا ياكل
لكرامته **قوله** ولو جنى فان قيل ينبغي ان ينجس سؤر الخنزير على القول بنجاسة المستعمل

لن سقوط الغرض بهذا الشرب على البراج قلت المستعمل هو المشروب لا بما بقي **قوله** او كما ظلاله
نجاستهم اعتقادية لا حسية لكن النبي صلى الله عليه وسلم اياهم من الميت في المسجد افاد وصح
البي **قوله** او امرأة ولو حائض او نفسا لما روى مسلم وغيره عن عائشة رضي الله عنها
قالت كنت اشرب وانا حائض فانا وله النبي صلى الله عليه وسلم فيضج فيه على موضع في **قوله**
نعم يكره بغيره اطلاقه الكراهة انها تحميمية **قوله** للاستئذان هذا اذا كان احدهما
اجنبيا من الاخر فلو كانت زوجته او امته لم يكره قال شيخنا ويستفاد منه كراهة الحاف
الاخر اذا وجد المحاقق راسه من اللذة ما يزيد على ما لو كان ملتحيا انتهى فكراهة
التكيس في الحمام اذا كان الكبش مرد بالالا في انتهى ابو السعد ومثله كراهة الفرس
للرجلين واليدين من الاخر **قوله** واستئذان ريق الغير غير حاف ان التقليل
به يشمل ما اذا استعمل رجل سور رجل اخر والمرأة سور امرأة اخرى مع انه لا يستلزم
في الاقتصار على التقليل الاول هو الظاهر وللهذا والله اعلم اقتصر عليه ما في الخبر
انتهى ابو السعد **قوله** وهو ما لا يجوز يؤيد كراهة التحميم **قوله** وما كونه لم يشئ
منه الا بل والبقر الجلالة والحجاجة الخلات كما في البحر فان سورها مكروه **قوله** ومنه الفرس
في الاصح وهو ظاهر الرواية عن الامام وهو قولهم لان كراهة لحمه عندهما لا يحترمان
لان الله الجهاد كالتجاسة فلا يؤثر كراهة سور بجي والفرس اسم جنس كالحمار يعي
الذكر والانشى **قوله** ومثله ما لا دم له اي سائل سواء كان يعيش في الماء او غيره **قوله**
طاهر لعمري من ترز ما يات من قوله وشارب الخمر **قوله** فبقية لكل للادمي وما كونه اللحم
وما لا دم له **قوله** طاهران في ذاته طهوران مظهر لغيره من الاحداث والاضبات **قوله**
بلا كراهة الا مطلقا ولو تميز بربيته لان النكرة في سياق النفي نعم **قوله** وسور خنزير انما
كان نجسا لتجاسه عينه لقوله مقل او لحم خنزير في نه رجس والرجس النجس والظهير عائد
اليه لقرينه بجي وقدر الشرح لفظ سور اشارة الى ان لفظ خنزير يجوز فيجوز ان يكون
بالعطف على ما قبله وهو لا يجوز للزوم العطف على معمول عاملين الاول من الممولين
ادى والثاني طاهر لادى معمول الاضافة على ما قبل والثاني معمول للمبتدأ الذي هو سور
فيكون خنزير معطوف على ادى غير عطف على طاهر ويجوز ان يكون جره بالمضاف
المحذوف وبما قبله بعد المحذوف وهو وان حاز قليل في الاول الرغ على حذف المضاف
واقامة المضاف اليه مقامه فهو من عطف الجمل **قوله** وكلمة سورة نجس عند اصحابنا
اما على القول بنجاسته عينه فظاهر واما على القول بالمسح بطهارته عينه طهارة سورة
لنجاسته لحمه نجس لعابه متولد من لحمه ولا يلزم من طهارته عينه طهارة سورة لحيته
لحمه ولا يلزم من نجاسته سورة نجاسته عينه كذا في البي **قوله** وسباع لهما يمتد به صلى الله
عنه عن الكل كل ذي ناب من السباع والظاهر كونه للنجاسة والمراد بالسباع نحو الاسد
والغراب والنمر **قوله** فورشها اما لو مكث قدر ما يغسل فيه بلعابه فم شرب لا يتنجس غير
بعضهم بقوله ان ترد في فيه من البزاق بحيث لو كان ذلك الخمر على ثوب طهرها ذلك البزاق طهره عند
الامام وابي يوسف وسقط اعتبار الصبغة عند الضرورة وكذا لو اصاب عضو نجاسة فمسحها
حتى لم يبق اثرها او في الصغرى على ثدي امه ثم مصه حتى زال الاثر طهرها خلافا لمحمد في غيرها
قوله لا يستوجب اللسان اي لا يعي **قوله** فورا كل فارة اما ان العفت فيها حتى لم يطرها رنة
طهر سورها **قوله** مغلطا وقيل تخفف كبول ما يؤكل والذي يظهر ترجيح الاول **قوله** محلات
اي غير محبوسة وقد يظبط بالجم وهي التي تاكل الحبة والنجاسات قاله ابو السعد وفيه بعد
قوله جلالة بالفتح وهي في الاصل البعرة وقد يكتفى بها عن العذرة وهي هنا من هذا القبيل
كما اشار اليه في المغرب **قوله** وتتقي الكراهة نجسها فان جئت في بيت وعلنت فيه

فلا كراهة

فلا كراهة لعدم النجاسة ونحو الحاجة نجس ثلاثة ايام والثلاثة اربعة ايام والابل والبقرة
البقرة عشرة وهو المختار على الظاهر **قوله** وسباع طهرها كالفرس والبالا والقياس
نجاسة لتجاسة لحمها لحمته الكله ووجه الاستئذان انها تشرب بمشقاؤها وهو عظم حاف
طاهر كنهها ناكل الميتات والجيف غالبيا فاشبهت بالحاجة المحلات فاورث الكراهة بجي
قوله ولم يعلم ربها طهارة متقارها اشار بذلك الى رواية ابي يوسف المختار ان
الكراهة لتوهم النجاسة بمنقارها لا بوصول لعابها الى الماء حتى لو كانت مجبوسة يعلم
صاحبها انه لا قدر في متقارها لا يكره التوضؤ بسورها واستحسن المتأخرون هذه
الرواية واقتوا بها **قوله** وسواكن البيوت كالحية والفارة **قوله** للضرورة بيان
ذلك ان القياس النجاسة لحمها لكنها سقطت بعبء الطواف المذكورة في الهرة
وشئت الكراهة لتوهم النجاسة والعدة في الهرة ما روى انها من الطوافين عليكم
والطوافات ومعناه ان الطوافين من الخدم والصغار الذين سقط في حقهم الحجاب
والاستئذان في غير الاوقات الثلاثة التي هي قبل الفجر وبعد العشاء وحيث الظهيرة التي
ذكرها الله تعالى انما سقط في حقهم دون غيرهم للضرورة وكثرة مداخلتهم بخلاف
الاحرار البالغين فكذا يعني عن الهرة للحاجة اه بجي **قوله** مكروه اذا اطلق المكروه
في كلامهم فالمد منه التحريم الا ان ينص على كراهة التحريم قال ابو يوسف قلت لا في
حيثية رحمة الله تعالى اذا قلت في شيء كراهة في رأيك فيه قال التحريم انتهى **قوله**
تأثيرها في الاصح وهو طاهر ما في الاصل حيث قال فان يؤضأ بغيره فربما حب الى وبذلك
قال الكوفي وما ان الطحاوي الكراهة التحريم نظرا لحرمة لحمها **قوله** كالكلمة للفقهاء
كالح سورها والمراد منه ما انقته من طعام وخبر فانه لا يكره فالكراهة انما هي في حق الغني
لانه يقدر على غيره **قوله** مكره الصلوة مع حمل سورة مكروه **قوله** فائدة ستة اشياء
السيان اكل سور الفارة والقار القملة حية والبول في الماء والركو وقطع القطار ومضغ
العلك والكل التفاح ومنهم من ذكره حديث كثر قال ابو الفرج ابن الجوزي انه موضوع **قوله**
وسور حمار الحمار اسم جنس يعي الذكر والانثى **قوله** في الاصح مع ما قبله القول بنجاسته لانه
يشتم بول الانثى وجه الاصح ان شتم البول امر موه لا يغلب وجوده فلا يورث في ازالته
الثابت **قوله** انه حمار الاول اتان لان حمار يستعمل للمذكروا المؤنث بلا تارة وجه ما ذكر
ان الامم هي المعتبرة في الحكم **قوله** فطاهر الاول ان يقول فغير مشكوك فيه قال في الرب لا يكره
لحم البغل المتولد منها كما روى عن محمد وفيه عن الزائر البغال اربعة بغل يؤكل بالاجماع
وهو المتولد من حمار وحشي وبقرة وبغل لا يؤكل بالاجماع وهو المتولد من اتان اهل
وطني وبغل يؤكل عنده وهو المتولد من فحل وحمار اتان وحشي وبغل ينبغي ان ياكل عند
هما وهو المتولد من دكة وحمار اهلي **قوله** ولا عبيرة لعلبة الشبه اي في تحميم الاكل
تحليله ونجاسته السور وطهارة وفيه رد على مسكبي حيث اعتبره **قوله** يحمل الكل ذيب ولده
شاة ولم ارحله ما ولدت آدميا والفاعدة وهي اعتبار الام نعم **قوله** يستلزم طهارة
السور ان تكون طهارة السور لازمة لئلا ياكل **قوله** وما نقله المص عن الاشياء الصلوة
عن الفوائد الناجية وعبارة المص في الفوائد الناجية لا يحمل الكل من احدا بولي ما كونه
والا فخر غير ما كونه على الاصح فاذا نزل كلب على شاة لا يؤكل المذلة واذا نزل الحمار على
فرس فولدت بغلا لا يؤكل والا هلي ان نزل على الوحشي فنجس لا يجوز الاصحية بانتهى
قوله قال شيخنا يريد به الرمي عند الاطلاق **قوله** انه غير يسيب لتقوية اعتبار الام المشهور
بين المحققين **قوله** مستكوه في طهوريته الاصح ان دليل الشك هو التردد في الضرورة
فان الحمار يربط في الدور الاقنية فيشرب من الاواني والضروري اشر في سقاط النبي سته

كأنه الصلوة والعمارة إلا أن الضرورة في الجوارح دون الضرورة في غيرها لا تخولها مضايقة البيت
بجلائل الجوارح ولو لم تكن الضرورة ثابتة أصلا كما في الكلب والسباع لوجب الحكم بالنيابة
بلا إشكال ولو كانت الضرورة فيه مثل الضرورة في غيرها لوجب الحكم باستصحاب النجاسة فلا
ثبت الضرورة في وجهه ووجهه واستوى ما يوجب الطهارة والنجاسة ساقط
للمعارض فوجب المصير إلى الأصل والأصل هنا شيان الطهارة في جانب الماء والنجاسة
في جانب الغلاب لأنه لعابه نجس كما بينا وليس أحدهما يؤول من الآخر فبقى الأمر مشكلا
نجسا من وجه طاهر من وجه فكان الاشتغال عند علمائنا بهذا الطريق لا للاشكال
في وجه ولا اختلاف الصلوات في سورة كذا في أبي **قوله** لا طهارة وقيل الشك في طهارة
وقيل فيها مع اتفاقهم أنه على طهارة رواية لا ينجس الثوب والبدن والماء ولا يرفع
الحرج فلذا قال في كشف الأسرار أن الاختلاف لفظي لأن من قال الشك في طهوريته لا
في طهارته أراد أن الطاهر لا ينجس ووجب المنع بينه وبين التراب لأنه ليس في طهارته
شك أصلا لأن الشك في طهوريته إنما نشأ من الشك في طهارته انتهى ومن يتأمل ما قدناه
عن البكر يحذر بأن الشك في طهارته قطع **قوله** اعتبر بالاجزاء كالماء المستعمل فيجوز
الوضوء بالماء ما لم يغلب عليه كذا في الزهر **قوله** فلا ن قد عرفت أن المعتمد أن الشك في
الطهورية فيكون مطهر النجاسة كالمستعمل ولذا اعتبرت الاجزاء عند المناظرة و
جاء الوضوء ما لم يغلب على الماء فذلك الطهارة **قوله** فيتوفاه لوقول المصنف فيطهر
به المكان اعم وإن كان الجواز في أحدهما يستلزم الجواز في الآخر أعني الوضوء والغسل
قوله أي يجمع بينهما في صلوة واحدة حتى لو وضوا بسور الجمار وصلوا ثم أحدث
وبينهم وصل تلك الصلوة أيضا جاز للجميع بين الوضوء والتيمم في حق صلوة واحدة
وهو الصحيح ولو أصاب ما مطلق بعد جهل فلم يتوفاه حتى ذهب فعليه إعادة
التيمم فإن قيل هذا الطريق يستلزم إعادة الصلوة بغير طهارة في أحد المرتين لا
مخالفة وهو مستلزم للكفر لاقتضائه الاستحفاف بالدين فينبغي أن لا يجوز
يجب الجميع في أداء واحد قلت ذلك فيما إذا أدى بغير طهارة بيقين وأما إذا
كان أداه بغير طهارة من وجه دون وجه فلا يكون الأداء بغير طهارة من كل
وجه فلا يلزم منه الكفر كما لو صلح صلي بعد النقص والنجاسة لا تجوز صلواته ولا يكفر
لكن الاختلاف وهذا الوجه لو صلح بعد البول كذا في أبي عن معراج الدارمية
واختلفوا في اشتراط نيته في الوضوء بسور الجمار والاحوط أن ينوي نهرين في
التدبير **قوله** أن تقدم ما إذا وجد المطلق تعين المصدر إليه **قوله** في الأصح أعلم
أنه إذا وضوا ثم يتيمم جاز بالاتفاق وإن عكس جاز عندنا فلا خلاف في الخلاف
أنما هو في الشائبة ووجه الأصح أن الماء إذا كان طهورا فلا معنى للتيمم مقدما
أو تأخرا وإن لم يكن طهورا فالمطهر هو التيمم تقدم أو تأخر وجود الماء وعدمه
بمقتضى واحدة وإنما يجمع بينهما لعدم العلم بالمطهر منهما عينا فكان الاحتياط في
الجمع دون الترتيب كذا في البكر **قوله** لا احتمال طهر بغيره أي ويتيمم مع وجود المطهر لا
يعتبر من هذا الوجه قلت بأعاده الصلوة بغيره أي بغيره بعد فقداه **قوله** على نيل التيمم
أي على التطهرية الأعم من الوضوء والغسل **قوله** على المذهب وهو أحد روايات ثلاثة
عن الإمام وقد رجح الإمام عمادها وحقيقة النبيذ أن يلقى في الماء تمرات فيجوز
رقيقا يسيل على الأعضاء غير مسكر ولا مطبوخ وإنما قلنا غير مسكر لأنه لو كان
مسكرا لا يجوز الوضوء به بلا خلاف لأنه حرام وإنما قلنا غير مطبوخ لأنه لو طبخ في
الصحيح أنه لا يتوفاه بلا خلاف بين الثلاثة كذا في أبي **قوله** لأن المجتهد عليه

لما استنفذ من المقام أنه لا يجوز العمل بغيره ما ذكره المصنف **قوله** كما في المستصفي قال في البحر
قال في المصنف لما هدم المذهب أن العرق واللحاف مشكوك فيهما انتهى والحكم عند اختلاف
ما فيه البحر بطل هذا اعتبار الاجزاء **قوله** عفو الثوب والبدن ظاهر التقييد بهما الله لا يعني
عنه في الماء **قوله** أنه لا طهارة لا ينجس مفعول عنه وظاهرها طهارة الماء الواقع فيه **باب**
التيمم **قوله** ثلاث به جواب عن سؤال حاصله لم قدم التيمم مع كونه طهارة ترابية
على المسح مع أنه طهارة ما نية **قوله** تارة سببا بالكتاب أي اقتدار القرآن حيث ذكره
بعد بيان فراغ الوضوء وذكر الغسل وإذا ذكر بعد هذا لزم تأخر المسح وأعلم أن
التيمم ذكر في القرآن في موضعين في سورة البقرة والمائدة وسبب مشروعيته ما وقع
لعايشته رضي الله تعالى عنها في غزوة بني المصطلق وهي غزوة المريسيع وهو ما بناه
قرينة بين مكة والمدينة لما احتلت عتدها فبعث عليه الصلوة والسلام في طلبه فثبته
الصلوة وليس معصم ما را غلط أبو بكر على عائشة رضي الله تعالى عنها وقال
جئت رسول الله صلى الله عليه وسلم والمسلمين على غير ما فزلت آية التيمم في أسيد بن الخطاب
فجعل يقول ما أكثر برئكم يا أبا بكر رواه الشيخان وجوبه سبب وجوب أصله
المستند كذا في أبي **قوله** وهو من خصائص هذه الأمة فلم يكتب مشروعا لغيرها
وإنما شرع رخصة لنا والرخصة فيه من حيث الالة حيث اكتفى بالصعيد الذي هو
مكوث في محل لا يتغير فيه على شرط الأعضاء **قوله** القصد المطلق ومنه قوله
تعالى ولا تيمموا الخبيث أي لا تقصدوا في قولك عرف فلا أدري إذا التيمم أرض
أريد الجوارح بل يكتفى بخلافه الخ فإن القصد إلى معظم انتهى أبو السعود **قوله** قصد
صعيد زيف بأن القصد شرط لا ركن والمقابلة اسم لمسح الوجه واليدين على
الصعيد الطاهر وهو القصد شرط لا نية كذا في أبي والصعيد فعل بمعنى فاعل
وهو ما صعد على وجه الأرض مما يجوز التيمم **قوله** شرط القصد هذا خلاف
ما ينفذ المصنف وإن كان هو الواقع **قوله** إذا جفت أي ذهب أثر النجاسة
منها **قوله** كالماء المستعمل أي أنها طاهرة غير مطهرة فتجوز الصلوة عليها
لطهارتها دون التيمم لعدم الطهورية **قوله** واستعمله هو المسح على الوجه
واليدين **قوله** أو حكما هو جواب عن سؤال حاصله أنه يجوز التيمم على الحجر الملوحد
لا استعمال فيه وحاصل الجواب أنه قد وجه الاستعمال الحكيم بوضع اليدين عليه وظاهر
ما في الزهر أن الاستعمال فيه حقيقي بذلك الوجه لأحكامه وعليه فلا حاجة إلى زيادة أو
حكمي **قوله** بصفة مخصوصة المراد بها كيفية التيمم وهي أن يطوب يد يده على الأرض
ثم ينفضهما فيمسح بهما وجهه بحيث لا يبقى منه شيء وإن قل ثم يطوب بهما ثانيا
على الأرض ثم ينفضهما فيمسح بهما كفيه ورسما عليه كلاهما المرفوعين كذا في المصنف
ولا وجه لردوجه في المراد من ذلك مع بيان المعنى من صاحب الدار وهو أدري بالذي فيها
ويكون بيان الحقيقة الكاملة **قوله** فإنه لا يصلح به لأن الشرط في حق جواز الصلوة به
نية عبادة مقصودة لا يصح بدون طهارة والتقليم يصح بدونها **قوله** والاستصحاب أي
التعميم بالمسح لأعضائه وإنما أعاد الكلام على ركنية التيمم لاجل أن يعطف الاستصحاب
عليها **قوله** النية كيفية أي أن ينوي الطهارة أو استحباب الصلوة أو عبادة مقصودة
لا يصح بدون طهارة ولا يصح بنية التيمم إذا كان للصلوة كذا في الأبي **قوله** و
المسح هو حقيقة التيمم لا شرطه **قوله** ثلاث أصابع في أكثر ولوم من غيره فلو أمر غيره
فتيممه ونوى هو جاز نهر في أبي فلو مسح بأصبع واحدة أو أصبعين لا يجوز ولو كرر
المسح حتى استوعب **قوله** والصعيد هو جزء الحقيقة لا لها مسح الوجه واليدين على

الصعيد وليس بشي **قوله** وقد علمنا اي مثلاً وانما اقتصر عليه لان غالب التيمم يكون بسببه
 والمراد الفقهاء الحقيقيين والحق **قوله** واجبالها وادبارها اي بعد وضوءها على الارض ثم
 سدا يقال في التغيير **قوله** وتسمية الظاهر انها على هيئة ما ذكر في الوضوء والاعطاف بالواو
 لا يفيد ترتيباً فلا بد ان التسمية تكون عند الضرب **قوله** وترتيب كما ذكر في القرآن
قوله ولا يكره الوضوء مع المتابعة المتقدمة بحيث لو كان الاستسكان بالماء لا يجف
 المتقدم وهو المراد هنا فاذا اقتصرنا في البيان عليه **قوله** وادابن وهبان الاسلام
 لكنه اسقط كونه بثلاثة اصابع وعددها ستة ايضا **قوله** فزوده طاهر منعه انه على
 سبعة وهو قد ذكرها ثمانية بزيادة الضرب والتيمم مع انه لا ينبغي ذكرها كونهما
 ركنيه على ما قدمناه وقد اسقط كونه بثلاثة اصابع مع عدده ولا **قوله** في بيت الخمر
 ليس من كلام ابن وهبان **قوله** وغير شرط بيته الاول بغيره منه انه ابقى آخر الشرط
 الثاني على نظرية الاصح وليس كذلك بل التغيير وقع في كل البيت فثبت الوضوء بنية وعذر
 شرط ضربين ونية والاسلام والمسلم الصعيد المظهر **قوله** فقلت من الطويل كما اصله
قوله والاسلام بالنقل بحافظة على الوزن وهو مبتدأ وشرط ظهر **قوله** عذر بلا تنويه
 للوزن والعذر عدم وجدان الماء حقيقة او حكمي كما في ابن الشحنة **قوله** ضرب يجر
 ابن وهبان في عده من الشروط كعدم المسح وقد علمت انها وكناه **قوله** ونية وقتها
 عند الضرب كما في نور الايضاح **قوله** وتيمم هو الذي عبر عنه سابقا بالاستيعاب
 فهو من تمام الحقيقة وقد اعقلوا من الشروط انقطاع ما بين فيه من حيض ونفاس و
 زان ما يمنع المسح عن البشرة كشمع وشحم **قوله** وبطن اي اضراب الصعيد بباطن
 الصدين فلو ضرب بظاهرهما صح وقاته العمل بالسنة **قوله** وفرج ولبوعلى جحى المسح
 وتقليم للتغيير بدخول التراب اشياء الا سابع يفيد عدم على الجحى المسح الا ان يقال
 ان العلة بتغيير الجسد انتهى **قوله** ونفتر ان نفط الكفين مرة او مرتين بقدر
 ما يتيسر التراب جي **قوله** اقبل وتدبر برهزة فتطلع مفتوحة وهما السابع والثاني
قوله من يحجز العجز على نوعين يحجز من حيث الصورة والمعنى وعجز من حيث المعنى
 لان حيث الصورة فالاول اشارة اليه بقوله من يحجز بعده والثاني اشارة اليه
 او بمرضاة **قوله** مبتدأ المبتدأ المنفرد من فقط كمن لما كان الصلة والموصول كالشئ الو
 جدي بجملة اطلاق المبتدأ عليها **قوله** المطلق الكا في اما المقيد وغيرها الكا في بمرارة
 العدم ولو وجد ما يكفي لارادة الحدث او ازالة النجاسة المانعة من ثوب مثلاً غسل
 به الثوب وتيمم للحدث عند عامة العلماء وان تقرر طهارة وصح في الخدر اجزاء وكان
 مسياً كذا في البيهقي الثانية **قوله** لصلاة نفوت الا خلف اللاتم متعلقة باستعمال كما
 في وكذا في الصلاة الخمس فان خلفها وتجاوزها والجمعة فان خلفها الظهر وما لا
 نفوت الا خلف كصلاة الجنازة والعيد يتيمم له ولو من غير تحجز **قوله** بعده الضمير يرجع
 لامن **قوله** ولومقها لان الشرط هو العدم فانما تحقق جاز التيمم بغيره على الاسوار
 في الثانية قليل السفر وكثيره سواء في التيمم والصلاة على الدابة خارج المصطفى الفرق
 بين القليل والكثير ثلثة في قصر الصلاة والا فطروا والمسح على الخفين انتهى وفي
 المحيط المسافر يركب جارية وان علم انه لا يجد الماء لان التراب شرع طهورا حال عدم
 الماء ولا تتركه الجارية حال وجود الماء فكذا حاله عدمه **قوله** ميلاً تحقيقاً وبغالب الظن
 والميل الف باع والباع اربعة ازرع والعرض ثلثة اصيال والبر يدار بعة فزاسخ
قوله اربعة الاف ذراع في الغني ومكسح وغيرها تقديره بستة الاف ذراع و
 بينهما منافاة فذكر ايت في الشرب لا لنية التوفيق بان يرا بالذراع ما فيه اصبغ قاعة

عند كل قبضة فيبلغ ذراعاً ونصف بذراع العامة فلا خلاف في الشرب ابو السعود ولا
 يظهر هذا التوفيق مع قول الشرح وهو اربع وعشرون اصبعاً **قوله** وهي ستة
 شعرات اي الا صبيح مع قدر عرضها بستة شعرات مقطوعة الطرفين وقوله ظهر
 البطن اي حال كون الشعرات بطن اي مقدار الشعرة ان يلف الشعرة من شعرات
 نحو البغل عليها ستة مرات **قوله** يشتد تقيد لا طلاق المص المرفوع فيعلم ان اليسير
 لا يبيح التيمم ولا فرق في الاشتداد بين ان يشتد بالتحرك كالمطون كما ان لا
 بقوله ولو تحرك او بالاستعمال كالجدي وحاله التيمم اتفاق ان كان لا يجد من يوطئه ولا يقدم
 بنفسه وان وجد ما كعبه وولده واجبره لا يجزئ التيمم اتفاقاً كما نقله في المحيط
 كذا في البيهقي ولو كان حكماً يخاف المرض جازله التيمم فالاولى للشرح ان يقول يحصل
 او يشتد او يمتد **قوله** او يمتد اي يطول والظاهر ان الشدة الامتداد لما بعد امتداد واعرف
قوله بقلبة ظن يرجع الى كل من يشتد ويمتد **قوله** او قول حازق مسلم يرجع اليهما ايضا
 وحزق غيري في ذق وغير المسلم فانه لا يعمل بقولهما في الدقائق **قوله** ولو يتحرك
 متعلق يشتد قاله ولا مانع من تعلقه بمتد ايضا لان التحدة يكون سبباً في الامتداد
 كما يكون سبباً في الاشتداد **قوله** ولو باجر منق وقيل لا يجزئ التيمم قل الاجزاء كثر
 كما في التجنيس في المنتقى مريض لم يكن احد يوصيه الا باجر جازله التيمم عند الامام قل
 الاجزاء كثر وقال لا يكره اذا كان الاجزاء ورجع درهم انقري والظاهر عدم الجواز
 اذا كان الاجزاء قليلاً لا اذا كان كثيراً كذا في البيهقي وكلامه يعطى ان القليل مثنى المثل و
 الكثير مائة وعشر انتهى **قوله** لا يجزئ على احد الزم جدي اه قال في البيهقي وان وجد
 غير خادع من لواستعان به اعانه ولو زوجته فطهر المذهب انه لا يتيمم من غير
 خلاف بين الامام وصاحبيه كما يفيد كلام المبسوط والبيهقي وغيرهما وفي التجنيس
 ذكر الخلاف في ذلك وفيما اذا كان مريضاً لا يقدر على استقبال او كان في مرضه نجاسة
 ولا يقدر على التحول عنه ووجد من يحوله واما سائلة الاعى اذا وجد قائداً هل يلزم
 الجمعة والنج في خلاف في ذلك معروف فعنده لا يفترض ذلك وعندهما يفترض بناء
 على ان القادر يقدر في الغابر بعد قاءه او لا وكان حسام الدين يحتمل قولهما انتهى
قوله وفي مملوك يجب ان السيد لما كان عليه تمام هذا العبد في مرضه كان على العبد ان
 يتعاهده كذلك بخلاف الزوجة فانها اذا مرضت لا يجب عليه ان يوطئها ولا ان
 يتعاهدها في مرضها فيما يتعلق بالصلاة فلا يجب عليها ذلك اذا مرضت فلا بعد
 قاءه بغيرها في ده في البيهقي **قوله** يترك الجنب اي يتركه سواء كان في المصرا او خارجه و
 جواره للمحدث قول بعض مشايخ والصحيح انه لا يجوز له التيمم وذكر المصنف المصنف انه
 بالاجماع بناء على انه مجرد وهدا لا يتحقق ذلك في الوضوء عادة انتهى بحذو
 الشرب لا في شرج نور الايضاح الجواز للمحدث فانه لا فرق عند تحقق الضرر واليه يشير
 لتقليم الماء لغيره بعد تحقق الا هلاك في الوضوء **قوله** اذا لم تكن له اجرة الحمام ولا
 يقدر على تسخين الماء وليس له مكان يادويه وهو المراد يقول ان رج ولا ما يد فيه فنق
 قدر على الاغتسال بوجه من الوجوه لا يباح له التيمم اجماعاً كذا قاله البيهقي **قوله** انه
 ان الجنب الذي يخاف الرد **قوله** يتجمل الاجرة بان يدخل الحمام ويقتسل ثم يتعل بعد الخروج
 بالعمرة وبعد بالاعطاء **قوله** فيها لا ياذن به الشرح لا يلزم لا يرضون بدخوله اذا علموا منه
 هذه الحيلة قاله في البيهقي ومن ادعى ابا حنيفة فقلنا علم بغيره البيان **قوله** يلزمه الشرب
 نسبة اي ان وجد العدم ذلك اي شرب الطيب او الماء المسخن والا فله العذر **قوله**
 او خوفه وسبب العمل لفرد والجم سوا كان او ميا او غيره كما ذكره بقوله كية **قوله**

على نفسه او متعلق بخوف **قوله** ولو من فاسق بان كان عند الماء وخافت المرأة على نفسها كذا
 في البحر والامرد في حكمها فيما يظهر وحكم ما اذا كان الفاسق في طريق الماء كذلك **قوله** او
 جسد عظيم يطلق العنبر على الدين والدين والمراد الاول اي ان طاف المدبول بالمفسد من الجسد
 حذر له التيمم وعدم عذرا او اما اذا كان غير معسولا فلا يجوز لانه يكون طالما يطلبه **قوله** او
 ماله عطف على نفسه انتهى **قوله** ولو امانة عدلا مائة ماله باعتبار وضع اليد عليها **قوله**
 ثم ان شرب الخوفاء في الملازمة وقوى في ضيقا ونحوها لا يسير في يد العدو اذا صنع
 الكافر عن الوضوء والصلوة سيمد وصلح بايماء ثم يعيد اذا خرج وكذا لو قالوا لعبد اذا
 نقرضت جسدك او قتلته فانه يصلح بالتيمم ثم يعيد كما يجوز لان طهارة التيمم
 لم يظهر في منع وجوب الاعادة وفي التخييل رجل اراد ان يتوضأ فمعه ثمنه فمعه انسان عن ان
 يتوضأ بوعيد قبل سبغ ان يتيمم ويصلح ثم يعيد الصلوة بعد ما زال عنه لان هذا عذر
 حار من قبل العباد فلا يسقط فرض الوضوء عنه فعلم منه ان العذر ان كان قبل الله تعالى
 لا تجب الاعادة وان كان من قبل العبد وجبت الاعادة واما الخوف من العدو فيه خلاف فيل
 هو من الله تعالى فلا تجب الاعادة او هو بسبب العدو فتجب الاعادة وذهب صاحب صريح
 الدارية الى الاول وذهب صاحب النهاية الى الثاني قال صاحب البهي ولا مخالفة بينهما فان ما
 في النهاية مجموع على ما اذا حصل وعيد من العبد شانه الخوف فكان هذا من فعل العباد
 وما في النهاية محمول على ما اذا لم يحصل وعيد من العبد اصلا بل حصل خوف منه وكان هذا من
 قبل الله تعالى اذا لم يتقدم وعيد وصرح ابن امير حاج بحال منظره صاحب البهي وهو الذي
 جرى عليه الشارح فزوار تضاد منه لما بحثه صاحب البهي واقره اخوه **قوله** او عطش او
 ضيق عطش وذلك لان المحتاج اليه للعطش مشغول بجماعته والمشغول بالجماعة كالمقدم
قوله ولو لطلبه قوته في البحر والنهر بطلب الماشية والصيد وهو يعيد ان الطلب اذا لم يكن
 كذلك لا يعطي هذا الحكم ان الطلب الحلة للمنزلة في حكم كلب الشاة والصيد **قوله** او رفيق القافة
 اضافة الرفيق الى القافة اشارة الى انه ليس المراد به الرفيق المحيطة له بل كل من في القافة
 له هذا الحكم **قوله** ولو ما لا راجع الى العطش ولا سعى فوجوعة الى الرفيق الا ان يراى حدوث
 رفقة اخبرين يسرون معه فاذا علم احتياجه الى الماء ابقاه بهم **قوله** وكذا العوي
 اما الى حاجة الطبخ لا يتيمم لان حاجة الطبخ دون حاجة العطش في دفع الى العود سئلت
 عما اذا احتاجة للفتوى فقلت ينبغي ان يفصل فان يلحقه بتركها مشقة يتيمم والا
 فلا انتهى قلت ينبغي ان يقال هذا التفصيل في الطبخ ايضا **قوله** او ازالة جسر كله او
 بعضه للتقليل **قوله** عطش وادبه وادبه به ما يعم الطلب **قوله** بعدم الا ان متعلق بتعذر
قوله للمضطر الى العطش **قوله** اخذه فهو ان امتنع صاحبه من دفعه وهو غير محتاج اليه
 للعطش لا للوضوء وان كان صاحب الماء محتاجا اليه للعطش فهو اولى به من غير كذا في
 البهي **قوله** فهدر فلا قصاص فيه ولا دية ولا كفارة **قوله** فمن اى ضمنه رب الماء
 القائل **قوله** بقوداى بقصاص ان كان القتل عمدا كان قتله بجحد **قوله** او دية ان كان
 كان موشيه عمدا او خطا او جحد مجرى الخطا والدية على العاقلة وعلى العاقل الكفارة
 افاده في البهي **قوله** او عدم الة وذلك لتحقيق الخوف لانه اذا لم يجد دلوا يستسقى به فوجوه
 البر وعدمها سوار **قوله** طاهرة فالنخسة بمنزلة العدم **قوله** ولو شاشاى ونحوه
 كنف بل ونوبه فاذا امكنه ادلاء نوبه فيخرج الماء بيلة فلا يجوز التيمم **قوله** وان
 نقص الى اخره هذا وما بعده لم يوجد منصوصا في المذهب واما ذكره الشافعية
 قال في التوشيع وهذا كله موافق لقواعدنا **قوله** قدر قيمة الماء وآلة الاستسقاء
 كما ذكره صاحب البهي في صورة الشق فان زاد النقص في الاول على ثمن الماء او زاده الثانية

على ثمن الاول وادبه الثانية على ثمن الاول **قوله** لا يجوز التيمم بلا اعادة **قوله** باجرى اي اجزا مثل فيلزمه
 ولا يجوز التيمم بلا اعادة **قوله** لانه لا اعذار كلها اي لاحدها **قوله**
 حتى لو تيمم لا يظهر التعذر **قوله** لم يرض او الحال ان التيمم لا يتقضى بناقض
 وضوء وقد يقال منظر الماء بعد ان تحقق المرض المبيح للتيمم واما اذا لم يضر الماء
 تحقق المنظر المبيح الرخصة او فطوره ان التيمم الاول بطل ان السبب الاول لم يزل
 انما اجتمع معه سبب اخر **قوله** لم يصل بذلك اي التيمم الذي كان **قوله** لا اختلاف
 اسباب الرخصة او الرخصة هنا التيمم واسبابها ما تقدم من الميعود والمرضى وضوء
 العدم والعطش وقد االة **قوله** جميع الاحتساب بان الاكتفاء **قوله** مستوعبا اي
 يتيمم بهما مستوعبا فهو صفة لمصدر محذوف وهو اول من جعله حال لانه يدل على
 انه يمكن وهو كذلك بخلاف الحاشية فتبدل على الشرط لان الاحوال شروط على ما عرفت
 يجب **قوله** وجهه فمصح تحت الحاشية وفوق العينين ولا يجب عليه مسح الحاشية ولا اخبره
 كما في البهي عن السراج ومسح العذار شرط على ما حكى عن اصحابنا والناس عنه غافلون
قوله او ترة في القاموس الوتر متحركة حرف المتروا اما الوترية فهو الحجاب بي
 المتحدين ويلزم مسحها ايضا **قوله** لم يجز للزوم الاستيعاب في الاصل فلزم في الخلف
 يجب **قوله** ويديه عطف بالواو دون ثم اشارة الى ان الترتيب ليس بشرك فيه كاحد
 والحكم في اليد الزايدة كالوضوء **قوله** والسوار تغييره به صواب بخلاف تغييره صلح
 النهر الشرط سبق قلم **قوله** او يحركك مجرد التحريك لا يكفي فلا بد من مسكه لانه انما
 اكتفى بالتحريك في الوضوء لسريان الماء بخلاف التراب **قوله** فيمسحه ان المرقق للوضوء
 من المرفقين **قوله** الا قطع اي من المرفقين فلو كان القطع فوق المرفقين لا يجب
 اتفاق **قوله** بضر بغير متعلق يتيمم او مستوعبا **قوله** ولو من غيره فلو اخر
 غيره فيتميمه ونوى هو جاز كذا في النهر وطاهر ما هنا انه يكفي من الغير فريتان
 وهو خلاف ما ياتي عن القسستان **قوله** او ما يقوم مقامهما اعلم انه وقع في كثر
 من الكتب ذكر الضرب والمذكور في الاصل الوضع دون الضرب فذهب ابن
 شجاع الى ان الضرب ذكر فلو احدث بعد الضرب او نوى بعده لا يجوز وقال
 الاسبجاني ليس بالضرب بركن فلو احدث بعد الضرب او نوى بعده يجزيه كمن اخذ
 الماء فاحدث او نوى بعده قال في الفتح والذي يقتضيه الشطر عدم اعتبار
 ضربه الا من من مسحه التيمم شرعا فان المأمور به المسح في الكتاب ليس قال
 الله تعالى فتيمموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وايديكم ويجعل قوله على الصلوة
 السلام التيمم ضربتان اما على ارادة العم من المسكتين كما قلنا او انه جميع
 مخرج الغالب كذا في البهي فاشتر الشرح بقوله او ما يقوم مقامهما الى اختيارنا
 قاله الكمال **قوله** لو حرك راسه اي مع وجهه وكذا يقال في قوله او دخله لان
 العبارة في التيمم للوجه لا للرأس **قوله** في موضع الغبار شازعه تحركه وادخل
قوله والشرط وجود الفعل منه اعم من ان يكون مسحا او ضربا او غيره كذا في
 البهي اي فريدا لا يدل وكيفية الضرب بل اما هو وما يقوم مقامه من تحريك الرأس
 وادخله في موضع الغبار وفيه التيمم التيمم التيمم ولا فعل منه **قوله** ولو
 جسا الحديث عمار بن ياسر انه عليه الصلوة والسلام امره بالتيمم وهو جيب
 اخرجه سنة كذا في التمر **قوله** ظهرت بغادتها اما اذا ظهرت بدون العادة فلا
 يحل قبايتها وان اغتسلت فغسلت عن التيمم ظهر والعادة صادقة بان تكون اكثر
 مدة الحيض او ما دونها وفي كلام التمر قصور لان المراد التيمم لما هو اعم من

القدريان كالصلوة وغيرها ولم يبيح حكمه فيها وسنينا انه تعلق وتصور ولا يقربها
لوجها احتياطا في الكل فالتيقيد بالعبارة انما يفيد بالنظر الى القربان فقط ومثل
ما قيل هنا يقال في النفس **قوله** او نفسا قال في النهر الى نفسا ملحقا بالجب
اي في حوز التيمم لهما ولا يشترط التعيين بين الحدث والنجاسة في الطهارة حتى لو سيم
الجب يريد الوضوء لجزاه نوح اخذ من التيمم انتهى ابو اسود **قوله** بطلان التعلق
بشيء ويجوز ان يتعلق بمتنوعها نهر وغيره بطهر دون طاهر يخرج الارض من النجاسة
اذ اجفت وذو عذبة اشترطت من مائها لان النجاسة لا تستصل ولا تستصل وقيل لها ما في النجاسة
دون الصلوة ويجوز ان يتغير القليل ما في شئ دون شئ **قوله** من جلس الارض
فيه الحجر والصلوة والكحل والرييح والمفردة وفي الكبريت والماء الجيد روايتان
والفتوى على الجواز كما في التيمم والياقوت والزرجند والزرجند والزرجند والزرجند والعقيق
البلخشي والسبخة والاجر للشوش كذا في النهر وطبخ الاشجار والزجاج متخذ من الرمل والي
ان كان مالا ينطبخ ولا يترمد وهو من جنس الارض جاز عليه التيمم وما لا فلا **قوله** وان
لا يمكن عليه فتح اي عمار وهو وصل ما قبله **قوله** لا يجوز الا حذبه فالثلة لا تخلل اي لا تخلل
من غير ضرورة وليس المراد من انه لا تخلل اضلا لان الاستيعاب من تمام الحقيقة قال
في النية وشخصها واستيعاب العضو بالمسح واجب اي فرض عند الكفر في وهو ظاهر
الرواية عن اصحابنا حتى لو ترك شيئا قليلا لم يمس يده من مواضع التيمم لا يجوز
التيمم انتهى وفي الهندية ويجب تحليل الاصابع ان لم يدخل بين يديها غير كذا في التيمم
انتهى ويجب بمعنى يفرض وفيها ايضا هل يمس الكف الصحيح انه لا يمس وضرب الكف
يكفي كذا في المضمرات **قوله** وعن محمد يحتاج اليها قال في البهي وما روى عن محمد من
الاحتياج الى ثلاث عبادات فليس اقرب من الثلاث لانه لا تخلل الاصابع اذا
لم يدخل الغبار بينها وهو خلاف النص والمعصود والتحليل وهو لا يتوقف عليه **قوله**
لعمري لو يمتد غيره يحرق الفرق بين التيمم وبين غيره **قوله** للوجه اه لكل واحد
قوله وبه مطلقا اي يستعمل بالرفع مطلق **قوله** تجزئ عن التراب ان الغليظ **قوله** ولا يجران
اه انما بذلك الا انه على صاحب البهي حيث نقل عن الفتح عدم الجواز به وحكم بسره لما
في غايته البيان والتوضيح والغاية والمحيط ومعارف الدلاية والتبيين من الجواز به قال في
المنهج اقول الظاهر انه ليس بسره لانه انما منع جواز التيمم لما قام عنده من انه يتوقف
من الماء كالتلوي فان كان كذلك فلا خلاف في منع الجواز والقائل بالجواب انما قال به لما قام عنده
من انه من جملة اجزاء الارض فان كان كذلك فلا كلام في الجواز **قوله** على ما حذر المصنف
حيث قال في شرحه والذي دل عليه كلام اهل الخبرة بالجواهر ان له شهيد من سبب الجواز
وشبه بالمعادن قال ابن الجوزي ان المرجان متوسط بين عالمي الجواهر والنباتات فشيء
بالجواهر يتغيره وشبهه بالنباتات بكونه اشجارا ثابتة في قعر البهي ذات عروق واعضا
خضر متشعبة قائمة انتهى **قوله** ولا ينطبخ هو ما يقطع ويلين كالخدي من **قوله** وزجاج
ولو اخذ من رمل ولا مازد هو كل ما يترق بالشار فيصير كالشجر **قوله** الارصاد
الحجر كالحصى **قوله** او محصن وضع عليه الحصى بفتح الحيم وكسرها وهو الجبل بفتح
قوله غير مدهونة او مدهونة يصنع هو من جنس الارض كما يستفاد من البهي كالهرة
بالطفل او المفردة **قوله** غير مغلوب بقاء او للغلوب بالماء فلا يجوز التيمم كذا في
البهي والظاهر من كلامه ان المساوي حكم غير المغلوب بالماء الذي ياله في قوله
الحكم للغالب لو احتل بتراب غيره انه لا يجوز به المساوي **قوله** لكن ينبغي بل هو
خلاف الاول قال في النهر ولو فعل جاز لانه يتيمم بها هو من اجزاء الارض ولا جاز

ان يكون

ان يكون من اجزائها حال دون حال ومقتضى كونه مثله كراهة تحريما **قوله** ومعادن
انما يجوز التيمم بها لانها ليست ببيع للماء وحده حتى تقوم مقامه ولا للتراب كذلك
وانما هي مركبة من العناصر الاربعه فليس لها اختصاص بشئ منها حتى تقوم مقام
بهي **قوله** في محالها وبالأول اذا نقت **قوله** فيجوز للتراب عليها لا وجه للتفريع
قوله وقيد الا سيجب ان اي قيد جواز التيمم بالتراب الذي على ما لا يجوز عليه
التيمم من المعادن **قوله** بان يسكني اشترطت ان يمس يده قال في الهندية و
صورة التيمم بالغبار ان يضرب يديه ثوبا او رمادا او لبا او وسادة او ما
اشبهها من الاعيان الطاهرة التي عليها غبار فاذا وقع الغبار على يديه يمس
او يؤبه حتى وقع غباره فاذا وقع الغبار على يديه يمس كذا في المحيط **قوله** لو احتل
تراب اي مثله والمراد كلما يجوز عليه التيمم **قوله** ولو مس بوكي تبع في هذا التيمم المضاف
في شرحه ناقلا عن البهي عن المحيط ولكن الذي رايته في الجوزي المحيط التفصيل وعبارة
في المحيط ولو تيمم بالذهب والفضة ان كان مسبوكا لا يجوز وان لم يكن مسبوكا
وكان مختلط بالتراب والغلبة بالتراب جاز انتهى ولم يتكلم على ما اذا سبكت احدى
مع التراب وهو غير متقات وفي التيمم ويجوز بالذهب والفضة والحديد والنحاس
وما اشبهها ما دامت على الارض ولا يضيغ منها شئ وبعد السبائك لا يجوز ان انتهى
وهذا القيد **قوله** وارض محترقة اي احترق ما عليها من النباتات واحتل بترابها
فهي تعتبر الغالب اما احترق ترابها من غير مخالطة حتى صارت سودا لان للتغير لون
التراب لا ذاته **قوله** فلو الغلبة بيان لقوله والحكم للغالب **قوله** ومنه اي من التيمم
بغلبة التراب في كلامه انما نية **قوله** على حكم الماء وهو عدم جواز التيمم جواز
التيمم عليها ولو من غير غبار عليها ثم ذكر الفاضل بين ما هو من جنس الارض وغيره
وذكر ان ما ينطبخ ويذوب ليس من جنسها وهو يبيد عدم الجواز وبالجملة ما ذكره في الغلبة
عليه التراب **قوله** ولا يجر من فرض تغييره بذلك اولى من تغييره اكثر بقوله ولغيره **قوله**
وجاز لغوره اي غير الفرض **قوله** لانه بدل مطلق اي عند عدم الماء فيرتفع به الحدث الى
وقت وجوب الماء لانه مبيح للصلوة مع قيام الحدث كذا في البهي قوله لا ضروري فيجب مع
قيام الحدث كما قال الشافعي رضي الله عنه ثم عدهما البدلية بين الماء والتراب وعند
محمد بين الفعلين وهما التيمم والوضوء ويتفرع عن هذا جواز اقتداء المتوضي بالتيمم
فاجازه ومنه **قوله** وجاز لحوق فوت صلاة جازة اي بعد حضورها ويعتبر
الحقوق بطلت الظن والدليل على الجواز ما روى عن ابن عباس في الكامل عن ابن عباس
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا فاجات الحائضة وانت على غير وضوء فليتمها ولا فرق
بين الوضوء وغيره عم المعتقد كما يفاد من البهي فلو لم يخف كان لم يوجد الا واحد اذ ذهب
للوضوء ينتظر لا يباح التيمم **قوله** اي كل تكبيراتها فان كان ير جواز يدرى البعض
لا يمس لانه لا يحتاج الفوت اذ يمكنه اداء البناء وحده **قوله** او
حائض وكذا النفس اذا انقص منها على العادة **قوله** اعادة التيمم ان اتفاقا كما
في البهي عن المصنف وقوله والا لا وان لم يتمكن لا يعيد عندها ويعيد محمد فتقوله
ان ينبغي راجع لا الشائبة **قوله** او فوت عيدين كلهما فان كان المقتضى بحيث يدرى
بعضهما مع الامام لو تضرعا لا يمس كذا في البهي **قوله** بفراغ الامام في حق المقتضى وقوله
اوزان شمس في حق الامام نهر وعينه في الشك في الامام والمأموم **قوله** ولو كان بيني
بيننا اشار بهذا التقدير لان بنا متبعون مطلقا وطريق البنا لانه يتوهم عدم
الجواز فيه لجران الخلاف فيه ولذا قال الصاحبان لا يجوز البنا بالتيمم كما في البهي

وهو راجع الى الجائز ايضا **قوله** في الصلوة يرجع الى قوله بعد شروعه متوضيه والى قوله بلا فرق
ومقابل الصلوة في الاول قولها ومقابلها في الثاني ما روي الحسن عن الامام ان الامام لا يتيمم
قوله لان المداط بعين البعده والمدار **قوله** خوف الفتور اي فوت الاخذ لا الى بدل
قوله في ان يكون تقريعا على التعليق وما روي به ما يعم الخوف وهذا ما بعده بحيث لا يخل
شراح المنيته **قوله** وسنن روايت كالتسلي الذي بعد الظهور والمغرب اذا اخرها ولو توشا
فات وقتها فله التيمم والظاهر ان المستحب كذلك لغوته بقوت وقته كما اذا ضاقت
وقت الضيق عنه وعن الوضوء فيتميمه **قوله** خاف فوتها وحدها فتدبره لانه لو خاف فوتها
مع الغرض لا يتيمم لانها تقضى مع صورة السنة ان يعلم انه لو توشا لغوته السنة
لصيق الوقت ولو تيمم ضلها مع الغرض كمن يلزم من هذا احتلا الغرض بذلك التيمم
مع ان التيمم عند وجود المداط خوف فوت الصلوة لا يكتفي في عتبة اخرى الا اذا كانت
اثباتية بخاف فوتها بلا بدل وليس من العباد من فاضل بيع الطهارة وفرض الصلوة هنا
يقوت الى بدل فلا يجوز اذ اذ بذلت التيمم وان الزمان بالطهارة الى الماء بعد ذلك
يقوت اذ اذ فرض الصلوة فيلزم تقويت الغرض لاجل السنة وهو باطل اشتراح ويمكن
تقويرها على قول محمد لفضائلها بعد الارشاع بان اخرها الى قبيل الزوال بحيث لو
توشا لزال ولو تيمم امكن فعلها فيتميمه ويفعلها وهو سها بعض بان يتيمم للغرض
لغقت الماء وشرع يصلي سنة التي في غير الماء قبل القعود وقد اشتهر ولم يبق من الوقت
الا ما يسع الوضوء وكفتين الغرض فانه يتيمم السنة بتميمه ويتوشا ويصلي الغرض ولا
يقطعها بوجود الماء اذ لو فعل ذلك فانت سنة التي وحدها وفيه ان سبب الرخصة
اختلف فان الاول عدم الماء والثاني ضيق الوقت **قوله** وان لم تجز الصلوة به فان التيمم
لها لا بد ان يكون مع فقد الماء حقيقة او حكما وان ينوي عبادة مقصودة لا تحل بدو
طهارة او جزئها كقراءة القرآن لجلب فالتيمم له جهتان جهرة صحيحة للصلوة وقد كونا
ها وجهة صحيحة في ذاته فتوقف على مطلق النية سواء نوى عبادة مقصودة او جزئها
لا يخلو الا بالطهارة او عبادة غير مقصودة كذلك كدخول المسجد للنجس او يخل كدخوله
للمسكن او مقصودة على بدو الطهارة كقراءة القرآن لا يحدث **قوله** وكذا الكل ما
لا يشترط له الطهارة ان فانه لا يجوز له التيمم مع وجود الماء **قوله** وجاز له خول
مسجد اى جاز التيمم لمحدث كحدث حدثا اصغرا او دخول مسجد **قوله** كمن في الله
او عباره انت خير بان ما في المبتنى ان كان معناه للجلب كما هو الظاهر انتفع هذا التيمم
اشتهى فانت تراه قد تردد في المعنى وهو قوله كما هو الظاهر لا يسمي ولذلك نظر
فيه بان لا يخلوا اما ان يكون الماء الموجود خارج المسجد وهو باطل لعدم جواز
دخوله جنباً مع ويجوز الماء خارجا باشتقاق عندنا واما ان يكون داخله وهو صحيح
الا انه بعيد من العبارة بدليل قوله وللنوفية ومنه بالبدليل كلام المبتنى الدال على جواز
التيمم مع وجود الماء **قوله** قلت اتأيد صاحب النهر **قوله** ليس بشئ كعمل في دخول
المسجد على انه جنب فلا ينافي ما في المبتنى **قوله** لانه ان دخول المسجد ومصر المصطفى واخذ
الصلوات باعتبار المذكور **قوله** ليس بعبادة بخاف فوتها ان والتيمم مع وجود الماء لا
يجوز الا للعبادة التي يخاف فوتها وهو مردود بما ياتي **قوله** لكن في الفتاوى استدارك
على ما يفرم من كلام الباقى ان ما يشترط له الطهارة لا يتيمم مع وجود الماء على ما يفرم
من كلام المنيته من ان كل عبادة لا يخاف فوتها لا يتيمم لها **قوله** المؤثر رجوازه لسيرة
التلاوة اس وهي مما يشترط له الطهارة ولا يخاف فوتها في **قوله** وهو نقله ضعيف مستدام
للقاعدة لان سجدة التلاوة لا تحل الا بالطهارة وتقوت الى خلف **قوله** كمن سبى

اي في الغرض الاية انتهى **قوله** بتقييده اي بتقييد جواز التيمم لسجدة التلاوة مع وجود
الماء بالسفر ولا يسمي في الخطر قال في هذا التفصيل ذكره القسطنطيني في سفره وما عند عدم
الماء في الغرض هنا ان الماء موجود اشترى واشترى جيبه بان الماء اذا كان معذراً لا وجه
للتقييد بالسفر **قوله** بشرائيت في الشريعة اي شريعة الاسلام للعلامة اي بغير التخييل
قوله وشروها قلت قد رايت ذلك منقولا في شرح الفاضل على زاده **قوله** وان لم تجز
الصلوة به فله ان شرط صحتهما بالتيمم ان ينوي عبادة مقصودة لا تحل الا
بإظهاره وهذه الاشياء فقد فيها الاحتمال او احدهما **قوله** انه يجوز بدل من
الضابط **قوله** فلا يجوز اي التيمم سواء كان من حدث اصغرا او اكبرا **قوله** فكل الاول
اي ما لا يشترط له الطهارة فيتميمه مع وجود الماء **قوله** فكل الثاني وهو ما يشترط له
الطهارة **قوله** لدخول مسجد انما لم تجز الصلوة به لانه ان كان من حدث اصغرا
الاخر ان كونه عبادة مقصودة وكون تلك العبادة لا تحل بدو طهارة وان كان من
حدث اكبرا فقد الاول **قوله** او لقراءة اي ان كان من حدث فقد الثاني ولا بد الجنب لانه
اذا تيمم لها جاز به الصلوة كما ياتي **قوله** او مسه لم تجز الصلوة به لغت كونه عبادة
مقصودة سواء كان من حدث اصغرا او اكبرا **قوله** او كتابته انما لم تجز الصلوة به لغت
كونه عبادة كما في المس هذا اذا كتبت والصحيحة في يده اما اذا كتبت والصحيحة في يده
فقد عدم الامر ان **قوله** او تعليمه لانه اذا كان التيمم له عن حدث فعدم صحتهما لم لغت
الثاني وان كان عن جنبته فان كان يعلم كونه لغت الثاني ايضا اما اذا كان التيمم
اكثر من الكمية كان من باب القراءة اذا تيمم عن جنبته لم يصح به الصلوة **قوله** فليارة
فقوله هو والثالثة بعده العلة في عدم صحته الصلوة بالتيمم لها فقد الثاني وكذا يقال
في الثالثة يعود **قوله** او اذان العلة في عدم الصحة ان يتيمم ان كان عن جنبته فقد
الاول وان كان عن حدث اصغر فقد الامرين **قوله** واقامة العلة فقد الاول سواء كان
التيمم عن حدث اصغرا او اكبرا انتهى **قوله** او اسلام جرى فيه علم مذهب الى يوسف
رحمه الله بقاى القائل بصحة في ذاته وصحة الصلوة به واما ابو حنيفة ومحمد رحمته
فقالا فلا يقتضيان اصلا لعدم صحة النية من الكافر قال في امداد الفتاح والذي في الباقى
عدم صحة الصلوة قال ابو يوسف تصح صلوته بتميمه في دخوله في الاسلام لانه نوى في نفسه
مقصودة تصح منه في الحال فيصح تيممه اذا الاسلام راس القرب واعتبار سائرهما
به بخلاف تيمم الكافر للصلوة لعدم صحتهما منه في الحال ولم يعتبره الامام محمد للاسلام
وهو الاصح انتهى **قوله** وفيه انه لا يصح قول الشارح بعدم تجز الصلوة به بالنظر للاسلام
بخصوصه لان ابا يوسف تجز الصلوة به متفق عليه وابو يوسف انما قال بصحة للاسلام
فقط **قوله** بخلاف صلوته جازة ان فان الصلوة تصح بتميمها اذا كان عند فقد الماء
اما ان يتيمم لها عند وجود الماء فلا تصح الصلوة به ولا صلوته جازة اخرى اذا كان
بغيرها فاصل يبيع الطهارة افاده **قوله** او سجدة تلاوة فتصح الصلوة بالتيمم لها
عند عدم الماء اما عند وجوده فلا يصح التيمم لها لما علمت فيما تقدم من انها تقوت
لا بد **قوله** وظاهره اي ظاهر ما في الفتوى **قوله** انه يجوز له فعل ذلك اي التيمم لسجدة
التلاوة **قوله** تأمل تأملنا فوجدناه صحيحا انتهى **قوله** ان كان من حدث اصغرا
التيمم لها مع وجود الماء فقوله الشارح لم تجز به الصلوة عند العادة لا وجه له اذ
عدم الجواز متفق عليه وان كان المراد بعدم الماء والجواز كذلك فلا وجه لقولك
ان لا لا شك في جواز فليتم **قوله** لغواتها اي هذه المذكورات الى بدل فبدل الاول
والوتر القف وبدل الجمعة الظاهر فان قلت ان هذا لا ياتي الا على مذهب زفر اما على المذهب

فان كان اقل منه لا يجزئ التيمم وان خاف فوت الوقت **قوله** اخر الوقت المستحب ان كان لا يبرح وجهه لا يوطئ
الصلوة عن وقتها المعروف في وقت الاستحباب وحوال النصف الاخير من الوقت في الصلوة التي
يستحب فيها سجدة وهذا لا يظهر في المشاء فان تأخيرها الى النصف الثاني مكروه بخبرنا وبيننا الثالث
الاخر والنصف الاخير مباح وقيل العلامة فيجوز المواد من اخر الوقت وهو بعيد الوقت المستحب قيل
الوقت المكروه واما الوصول اليه فالظاهر انه مكروه فان له الاستحباب والموا بالبراءة هنا في اليقين
او الظن يعني اذا غلب على ظنه او شيق في شيق الماء في اخر الوقت يستحب له تأخير الصلوة اليه لكن هذا
الاستحباب اذا كان بينه وبين موضع يرضوه ميل او اكثر وان كان اقل منه لا يجوز التيمم وان خاف فوت
وقت الصلوة وان لم يكن له خيار بالمعنى المذكور ولا يؤخر عن اول وقت المستحب هذه المسئلة اول وقت
خاف الامام فيها استاذها واقتدر في امرها خفيها الشئ الا عشر فقط والما فضع صوابا فيهم اول وقت
واخر الامام الصلوة لآخر الوقت المستحب فوجد الما في في الصلوة باكمل الطهران ربيهم وكان ذلك عن اجتهاد
منه فقبلها القمارة ومورد فيها وكانت صلوة المغرب كغيرها فيكون المذهب وقت استحباب ولو علم انه
اخر الصلوة الا اخر الوقت يقرب من الما بسلامة اقل من ميل كمن لا يتمكن من الصلوة بالوضوء في الوقت الاول
ان يطعم في اول الوقت سوا عا لحق الوقت وتجنبنا عن ذلك كذا في **قوله** صلي اي اتم الصلوة ولم يذكر الما
اما لو فكر وهو في الصلوة قطع واعاد اجماعا كذا في المجمع **قوله** من ليس في العزل سوار كان مسافرا او مقبلا
انما العزل فوجب عليه الاعادة **قوله** ونسب الما في رجل اقام في بلد ان له سابق علم بان وضوءه ينقض غيره
بطله اما لو وضعه غيره عليه لا يلزم اجماعا سواء كان عبدا او احرارا لان الما لا يجزئ طيب بفعل الغير الواسع
وقيل بنسبها وبالمال لا لظن فناء الما وكان ذلك النسيان في النوب فله حكمه بغيره بعد الرجل للغير بمنزلة
السيح للفرس ويقال بمنزلة الانسان وماؤه والموا هنا ما هو الاعادة **قوله** وهو من ينسى عادة مغفوة
ما ذكره الشافعي بقوله كذا كذا لو نسيه في عتقه **قوله** لا اعادة عليه في الوقت ولا بعده **قوله** ولو نسي فناء
الما مثل الظن الشك **تنبيه** اعلان ثبوت النسب ونفيها ان لم يكونا في اليمين اصلا فهو جهل بسيط وان
حصل فيه احدهما فان لم يجوز العقل ان يكون الواقع هو الطرف الاخر فهو جلد سواء كان مطا بق للواقع
ام لا فان لم يكن مطا بقا يسمى جهلا مركبا وان جوز العقل ان يكون الواقع الطرف الاخر فان كان كذا الما
عنده على السواء فهو شاك وان كان احدا الطرفين راجحا والاخر سرجوا فاكمل في ظن والمجموع وهو صحيح **قوله**
اعاد اي اتفاقا اذ اثنان خلا فظن **قوله** في عتقه او ظن به الظن ان يرجع الى الثاني **قوله** او في مقدمه ضميره
ومرر مؤخره يرجع الى البعوض وما ذكره متفق عليه بينهم واما لو كان سابقا والما في المقدمه او راجحا وهو
في المؤخره فالاختلاف فلا يبعد عندهما ويعيد عند الي يوسف وكذا اذا كان قائدا مطلقا **قوله** نوب
بجسدي بجماعة ما نته **قوله** او مع نجس كشعر في ثوب **قوله** ومعه ما يزيله اي ما يزيله طاهر يزيله سواء كان مطلقا
ام لا فاما موصوله او نكرة موصوفة ولا يتعد بالمد **قوله** او نوحا بها نجس مثل ذلك ما ان ينسى بعض اعضا الثوب
او بعض البدن في الغسل **قوله** اعاد اجماعا يرجع الى الما ما تقدم ذكره وكذا في الاجماع في بعض الصور نظير يعلم بمرحبة
البحر المني **قوله** ويطلبه اطلقه وفصله في الواج فقال مع رفيقه فظن انه ان سلم اعطاه لم يجز التيمم وان كان
عنده انه لا يعطيه يمينه وان شطط في الاعطاء وتيمم وصلى فاعطاه يعيده **قوله** وجوبا رابعا في تراخي
بدليل قوله وقيل طلبه لا يتيمم فليت من **قوله** على الظاهر لا ولا خلاف لان قول المص فيما ياتي على الظاهر راجح
كما افاده في المجمع **قوله** من رفيقه الاول حذفه وابقا المص على عمومته ولذا قال ابو السعود نقله عن الهوي عن
البرجندى قوله من رفيقه جرى مجرى العادة والا فكل من يخف وقت الصلوة في ذلك رفيقا كان ام لا انتهى
قوله بان استهلكه واستهلك البعض والباقي غير كاف **قوله** وان لم يطمع اي الما الكافي للتيمم كذا في **قوله**
بشمن مثله في اقرب موضع يعز فيه الما **قوله** او بظن يسير وهو ما بان دون ضعف القيمة اخذ من تعديلا
حش **قوله** وله ان يطالب الما من **قوله** فاضلا عن حاجته اي الاصلية فان لم يكن في يده بل في ملكه من لانه ان كان له
مال غائب وامكنه الشراء بشئ ما وجب عليه الشراء كذا في **قوله** لا يتيمم لثقل القدرة فان القدرة
على البدل قدرة على الما من **قوله** وهو ضعف قيمته هذا ما في النوازل وعليه اقوية البدايع والنهاية فكان

فان كان اقل منه لا يجزئ التيمم وان خاف فوت الوقت **قوله** اخر الوقت المستحب ان كان لا يبرح وجهه لا يوطئ
الصلوة عن وقتها المعروف في وقت الاستحباب وحوال النصف الاخير من الوقت في الصلوة التي
يستحب فيها سجدة وهذا لا يظهر في المشاء فان تأخيرها الى النصف الثاني مكروه بخبرنا وبيننا الثالث
الاخر والنصف الاخير مباح وقيل العلامة فيجوز المواد من اخر الوقت وهو بعيد الوقت المستحب قيل
الوقت المكروه واما الوصول اليه فالظاهر انه مكروه فان له الاستحباب والموا بالبراءة هنا في اليقين
او الظن يعني اذا غلب على ظنه او شيق في شيق الماء في اخر الوقت يستحب له تأخير الصلوة اليه لكن هذا
الاستحباب اذا كان بينه وبين موضع يرضوه ميل او اكثر وان كان اقل منه لا يجوز التيمم وان خاف فوت
وقت الصلوة وان لم يكن له خيار بالمعنى المذكور ولا يؤخر عن اول وقت المستحب هذه المسئلة اول وقت
خاف الامام فيها استاذها واقتدر في امرها خفيها الشئ الا عشر فقط والما فضع صوابا فيهم اول وقت
واخر الامام الصلوة لآخر الوقت المستحب فوجد الما في في الصلوة باكمل الطهران ربيهم وكان ذلك عن اجتهاد
منه فقبلها القمارة ومورد فيها وكانت صلوة المغرب كغيرها فيكون المذهب وقت استحباب ولو علم انه
اخر الصلوة الا اخر الوقت يقرب من الما بسلامة اقل من ميل كمن لا يتمكن من الصلوة بالوضوء في الوقت الاول
ان يطعم في اول الوقت سوا عا لحق الوقت وتجنبنا عن ذلك كذا في **قوله** صلي اي اتم الصلوة ولم يذكر الما
اما لو فكر وهو في الصلوة قطع واعاد اجماعا كذا في المجمع **قوله** من ليس في العزل سوار كان مسافرا او مقبلا
انما العزل فوجب عليه الاعادة **قوله** ونسب الما في رجل اقام في بلد ان له سابق علم بان وضوءه ينقض غيره
بطله اما لو وضعه غيره عليه لا يلزم اجماعا سواء كان عبدا او احرارا لان الما لا يجزئ طيب بفعل الغير الواسع
وقيل بنسبها وبالمال لا لظن فناء الما وكان ذلك النسيان في النوب فله حكمه بغيره بعد الرجل للغير بمنزلة
السيح للفرس ويقال بمنزلة الانسان وماؤه والموا هنا ما هو الاعادة **قوله** وهو من ينسى عادة مغفوة
ما ذكره الشافعي بقوله كذا كذا لو نسيه في عتقه **قوله** لا اعادة عليه في الوقت ولا بعده **قوله** ولو نسي فناء
الما مثل الظن الشك **تنبيه** اعلان ثبوت النسب ونفيها ان لم يكونا في اليمين اصلا فهو جهل بسيط وان
حصل فيه احدهما فان لم يجوز العقل ان يكون الواقع هو الطرف الاخر فهو جلد سواء كان مطا بق للواقع
ام لا فان لم يكن مطا بقا يسمى جهلا مركبا وان جوز العقل ان يكون الواقع الطرف الاخر فان كان كذا الما
عنده على السواء فهو شاك وان كان احدا الطرفين راجحا والاخر سرجوا فاكمل في ظن والمجموع وهو صحيح **قوله**
اعاد اي اتفاقا اذ اثنان خلا فظن **قوله** في عتقه او ظن به الظن ان يرجع الى الثاني **قوله** او في مقدمه ضميره
ومرر مؤخره يرجع الى البعوض وما ذكره متفق عليه بينهم واما لو كان سابقا والما في المقدمه او راجحا وهو
في المؤخره فالاختلاف فلا يبعد عندهما ويعيد عند الي يوسف وكذا اذا كان قائدا مطلقا **قوله** نوب
بجسدي بجماعة ما نته **قوله** او مع نجس كشعر في ثوب **قوله** ومعه ما يزيله اي ما يزيله طاهر يزيله سواء كان مطلقا
ام لا فاما موصوله او نكرة موصوفة ولا يتعد بالمد **قوله** او نوحا بها نجس مثل ذلك ما ان ينسى بعض اعضا الثوب
او بعض البدن في الغسل **قوله** اعاد اجماعا يرجع الى الما ما تقدم ذكره وكذا في الاجماع في بعض الصور نظير يعلم بمرحبة
البحر المني **قوله** ويطلبه اطلقه وفصله في الواج فقال مع رفيقه فظن انه ان سلم اعطاه لم يجز التيمم وان كان
عنده انه لا يعطيه يمينه وان شطط في الاعطاء وتيمم وصلى فاعطاه يعيده **قوله** وجوبا رابعا في تراخي
بدليل قوله وقيل طلبه لا يتيمم فليت من **قوله** على الظاهر لا ولا خلاف لان قول المص فيما ياتي على الظاهر راجح
كما افاده في المجمع **قوله** من رفيقه الاول حذفه وابقا المص على عمومته ولذا قال ابو السعود نقله عن الهوي عن
البرجندى قوله من رفيقه جرى مجرى العادة والا فكل من يخف وقت الصلوة في ذلك رفيقا كان ام لا انتهى
قوله بان استهلكه واستهلك البعض والباقي غير كاف **قوله** وان لم يطمع اي الما الكافي للتيمم كذا في **قوله**
بشمن مثله في اقرب موضع يعز فيه الما **قوله** او بظن يسير وهو ما بان دون ضعف القيمة اخذ من تعديلا
حش **قوله** وله ان يطالب الما من **قوله** فاضلا عن حاجته اي الاصلية فان لم يكن في يده بل في ملكه من لانه ان كان له
مال غائب وامكنه الشراء بشئ ما وجب عليه الشراء كذا في **قوله** لا يتيمم لثقل القدرة فان القدرة
على البدل قدرة على الما من **قوله** وهو ضعف قيمته هذا ما في النوازل وعليه اقوية البدايع والنهاية فكان

هو الاول من كنه هذا الباب لا بد ان يشهد الوصف ان الفاضل ما لا يدخل تحت تقديم المقومين انشئ
2 **قوله** عن ذلك الاول حد فكنه لان اسم الارشاد راجع اليه لا الى الماء **قوله** يسمي ماء في قوله فلو جرد
الغرض بالقبول الفاضل فان هذه حال المسلم كونه نفسه والغرض في النفس سقط فكذلك الماء في الثانية
فالوجه طاهر **قوله** واما للعقل مقابل المحذور في معلوم من المقام تقدمه هذا الحكم للتميم واما **قوله**
احياء لغسله وهو مقدم على حفظ المال **قوله** وقيل طلب المصلحة في ذاته بحيث يمكن ان يكون من اضافة المصلحة الى
فاعله واللامفعول به وتقدم انما راجع الى الماء في قوله **قوله** اي في هذا الزوايا في رفعه به وهو ما في بحث **قوله**
عن ابي بن ابي اشلالة وقال للفيلسوف لا يجوز ان في ماله وفيه بعض جرح والتميم شرع لدفع الجرح كذلك
ابن **قوله** لانه من عاده فلا يقع فيه لانه وليس سؤالا ما يحتاج اليه من ذلك فيقتضي رسول الله صلى الله
عنه نعم فيمن هو ايجد من غيره انشئ **قوله** وعليه اي على وجوب طلب المصلحة **قوله** فيجب طلب المصلحة لو اشتهر
بجامع الله لا يجدي فيها جيل والرشاء بوزن كتاب الجبل كما في الفاموس **قوله** وكذا الا لا يتطاول في الجبل قبل
يستحب **قوله** ولو كان في الصلوة الا قال في الزهر فان كان في الصلوة وغلبت على فله الاعطاء وقطع وطلب فان
يعطيه بغير تيممه فلو انما تم سئل فان اعطاه استبان ان لا تكلف انشئ **قوله** لكن في الغرض في مقابل المصلحة
الزوايا الذي في المصلحة حاصلة التفضل كما مر عن الواو **قوله** والموصوف لو خذفه وقال وقد اذ لي الموصوف
او يعظم في الموصوف ويراد به المصروف ليشتمله ولا يجعل مقبلا عليه لكان **قوله** ولا يمكن اخراج مظهرها
اذا امكنه نقد الارض او الى ان يطعن فيستخرج المظهر ويصلح بالاجماع كذلك في الخلاصة وفيه انه يلزم فيه التوف
في حال الغير وهو ارض الغير او حائطة بغير اذنه **قوله** يؤخرها عنه وتقدم عليه الصلوة كما في قوله النووي
مذهب الامام كما في المخرج **قوله** في كبحه ويجوز ولا يقرأ كما في السهو وان كان حدثه اكره او اوصف **قوله**
ان وجد مكانا باب اي من المنيحة التي فيه **قوله** كالصوم التيممية التشبيه مطلق وجوب الاعادة في
ذلك فيما اذا دخل المسافر موضع اقامته بعد ما اكمل في يوم رمضان او بعد ما فات وقت النية فانه يجب
عليه الامساك تشبها بالصالحين ثم يجب عليه الاعادة **قوله** اذا كان بوجهه جراحة اما اذا كان
وجبهه سليما على ان تراب ويمسح الا من وجبهه وزاوية الارض ولا يترك الصلوة ويمسح الا قطع
ما بقي من الغرض كغسله وينتقلان بتجاوز القطع محل الغرض **قوله** ولا يتيمم من عطف الى امر
انما ذكره دفعا لتوضيح الطهارة على المانية **قوله** وبهذا اي يقول المصنوع بغير طهارة **قوله** غير كفو
موضوع المسئلة يفيد التايد بالضرورة **قوله** وقد مر في اول كتاب الطهارة **قوله** اعاد لان العجز انما يقتضي
بصنع العباد لا بد من شدة اسقاط حق الله تعالى هذيرته **قوله** والا لا صا في حكمة في القرية مع ان حكمها حكم
المصروف الا في ان يقول ان في السفر اعاد والا لا وجبهه كما في الهندية ان المصنوع عذر السفر الى العجز الحقيقي والآن
في السفر عدم المار فتحقق العدم من كل وجه كذا في محيط السرخس **قوله** ان في السفر والالا **قوله** والالا ان كان
هذا الغرض مفروضا عند وجوه الماء فالحق المنفي مطلق وان كان عند عدمه فالحق الثبوت مطلقا حاله نظر
ما تقدم في المسئلة السابقة **قوله** المسبل اي الموقوف الذي يوضع على السبل اي الطرق المشرب لا يمنع التيمم لانه
عدم الماء المظهر شرعا **قوله** ما لم يكن كثيرا اه محل ذلك عند عدم التقفين بانه للشرب فاذا استقبح ان للشرب
فيكون الموصوف لان شرط الواقف كنهى الشرب **قوله** ويشرب ماء الموصوف طاهرا وان لا يكون للضرورة وفيه انه
يلزم على الواقف شرط الواقف فالحديث اول من الباء فيلتزم **قوله** الجنب في كماله من حائل وذلك الامكان تيممها
بالتراب وفيه التيمم بالمطر او افضل من عكسه مع عدم ثبوت هنا وهو مفروض فيما اذا كان الماء لا يفي للفصل
اما اذا لا يفي الا الموصوف **قوله** ويحدث ان حدثت الصلوة او لوقية عليه لان الجنب في كماله من حائل فاما التيمم فاما
على الجنب شيئا لا تمتنع على المحدث **قوله** وصيت لعل اولوقية عليه بسبب انه يؤدي ما كلف به من صلوة قراة فاضحا
اليه اكثر من الميت وقبيرة باول يبيد جوار التيمم للجنب **قوله** فهو اولى به اي حق به فيقدم على غيره كونه المالك
قوله يبيد مرفه للميت لعل وجه الاسراع بتجديده المطلوب ولانه لا يمكنه التحصيل بخلاف الحيوان المسكين من
الميت في نصيبه لانه بخلاف الباء وكيفية مرفه لان يتبع الباقون به له وفيه انه صحت لان المشترك بين مرفه
للميت فالباح اول وقد قلنا ان الجنب اولى به **قوله** يجوز تيممها من محل واحد وذلك لان التراب لا يفسد

بالاستعمال ولو ان الذي علق بيده حتى واجهه ما علق ايدي التيممين يجوز عليه التيمم **قوله** ولا يجزئ العظم
اما عند خوفه فيجوز التيمم وان علقه الاستغفار بالماء بما جازت الاصلية **قوله** بما يغلبه بشئ يغلبه او
مما وركب كما ورد ونحوه **قوله** او يجيب بفتح الهاء كما في الفاموس **قوله** على وجهه جميع الرجوع اصل العبارة
لصاحب الجنب هو صاحب الجنب والمزيد كمن لا يقيد الجنب بهذا التقيد فاعتبر من بانه يلزم شراره بمن
المثل اذا كان لغيره فاذا تمكن من الرجوع في حال نفسه كيف يجوز له التيمم واجاب ان كان بان الرجوع في الجنب
مكروه بخبرنا وهو مطلوب لعدم فيعتبر الماء معدوما في حقه وان قد رعد عليه بالرجوع انشئ قلت وعدم
التقيد اولى لانه اذا كان يجب على هذا الوجه لا يعود عليه فانه قد قالوا ان يتيمم به نفسه **قوله** ولو غسلا
تيمم على اصل التيمم اعلم انما كلما نقض النفس نقض الوضوء كالماء وليس كلما نقض الوضوء نقض النفس كان
نقض النفس اخص من نقض الوضوء حيث لا ينيل الا المني ونقض الوضوء اعم حيث ينيل مثل المني ويؤيد عليه
يشمل الى بيع الجنب لتيمم بنا نقض الوضوء مساويا للتيمم بنا نقض الوضوء اعم حيث ينيل مثل المني ويؤيد عليه
سواء كان عن حدث اصغر او اكبر يتيمم بنا نقض الوضوء سوا كان نقض الوضوء وحده او نقض الوضوء
والنفس لانه نقض التيمم بنا نقض النفس يتيمم بنا نقض الوضوء لا يغير جنب لا يحدث سوا كان ذلك التيمم عن
حدث او جنبية واذا اشتق بنا نقض الوضوء كالماء يتيمم بنا نقض الوضوء لا يغير جنب لا يحدث سوا كان ذلك التيمم عن
او عند التامل بقوسيب ما في المص لا ان من غير بنا نقض الوضوء فيقيد ان يتيمم النفس يتيمم بنا نقض الوضوء وليس
كذلك في الجنب في نقض المص وفي قوله فيمن جنب لا يحدث نظر فانه متى صار جنب صار حدثا لان الناقض في الاكبر
ينقض في الاصغر وقوله سوا كان ذلك التيمم عن حدث او جنبية اذ ان التيمم الوضوء يعني النفس وعكسه
قد مر **قوله** فلو تيمم اه اعلم ان المصنف اذا دان التيمم لكان عن حدث اصغر تنقض بنا نقض الوضوء ومن
المعلوم ان نقض النفس بنا نقض الوضوء فيد في فانه التيمم لكان عن جنبية تنقض بنا نقض الوضوء وهو النفس
وسكت عما اذا في هذه الصورة بنا نقض الوضوء وهو جنبية التيمم الاول انه لا ينقض اصلا والثاني انه
لا ينقض من جهة الجنبية وتنقض من جهة الحدث وهذا هو المورد اذا علمت احتمال المص لوجهين فلو وجه
التفصيل الشرح هذه المسئلة على ما قبلها والاول ان يتيمم بالواو او اذنه وفيه ان المص شامل لما اذا تيمم صليبا
وهو الاصغر وهو عين التيمم فليتا من **قوله** فيتممنا اي حيث وجد ما كافيا للوضوء وقطع ولو مرة مرة
قوله ويخرج خفيين يعني وقد لسمها على طهارة كاملة قبل ان يجيب كما في مقوسر الذي في قوله الكثر في تيمم
الوضوء المعنوي من يتوضا **قوله** يمسح عليه الاول بالساق عليهما وان كانت اذنه اذنه الجنب طاهرة **قوله** الماء
يحد بالمائة يعني بقوله يمسح واراد بالماء الثاني للفصل فانه اذا مر به انتقض تيممه الجنبية ثم اذا جرد في تيمم
لجنبية لنقض الاول بروية الماء الثاني فاذا حدث حدثا اصغر وجد ما كفيلا للوضوء فانه لا يمسح بل يذبح
ويصل قدميه لان الجنبية قد حلتها ثم ليس الخفيين ويمسح اذا حدث **قوله** في غبارة صدر الشريعة
اه اي في اول باب منه حيث قال اما اذا كان مع الجنبية حدث بوجوب الوضوء يجيب عليه الوضوء اذ واجهته
بعد التيمم الجنبية كما خضع عليه القهستان وظاهر هذا انه اذا وجد حائل التيمم المذكور ما يكفي للوضوء لا يتوضا
به للاستغناء بهذا التيمم عنه وانما يستعمله اذا وجد الحدث بعد ذلك وهو جرح عبارة القهستان في حيث قال
الجنب لكان له ما يكفي لبعض اعضائه او للوضوء يتيمم ولا يجب عليه صفة اليه الا اذا تيمم للجنبية ثم وقع
منه حدث موجب للوضوء فانه يجب عليه الوضوء لانه قد رعد على ما كاف **قوله** ان مع العسر يسوا اي بعد العسر يسو
وبعد بنية طاهرة وانما في مع اشارة لا قربهما وتلازمها حتى لا يترتب متقارنان وفيه التيمم للمصبرين **قوله** و
قد مر ما كذا في بعض نسخ المص في نسخة وفي قد رعد على ما كاف وكتب عليها المص في شرحه والتعبير بالقدرة
اول من التعبير بالروية لان الروية لا تقتضي الاية القدرة ويشمل التيمم لغيره او مرض فانه يمتنع
الروية للماء واذا زال المانع بطل تيممه قدرته وان لم يرض الماء واحترق بالقدرة عما لو مر الماء على ما
كان حيث لا ينقض تيممه هو الموت ركا اذا كان على جنبه بغير وضوء لا يعلو به والمعاد بالنام من
نام على صفة لا موجب للنقض او كان ياتمه عن جنبية فانه لا ينقض بالوضوء بغيره **قوله** ولو اذنه
اشرب لان الوجود الواقعي في التيمم بمعنى القدرة بخلاف الوجود المذكور في الكفاية فانه بمعنى

المالك حتى لو أصبح له المال لا يجوز له التيمم بقدره ولو كثر من غسل في وقت واحد لم يكره غير
الاغتسل في وقت واحد ولا في وقتين بل في وقت واحد **قوله** في صلوة من مذهب المذاهب التي فيها الغسل
الباحية في غير الصلاة يتيمم وهو كذلك غير انه ان كان في الصلاة اخذه وتوضأ وادى ما
عليه وان كان بعده فانه لا يتيمم كما في المسلق **قوله** لظهوره اعم من النفس والوصو **قوله** ولو وثرة
فلو وثرتا ما زاد على حاجته ففصل على احدى رجله ان غسل كل عضو مرتين او ثلاثا بطلت يمينه هو المختار
كذلك في المذهبين **قوله** فصل عن حاجته الجملة في محل جوف الماء **قوله** كعطف ذكره لان المراد العطف
له اوله وابه حالا او مالا **قوله** ويجوز ان لا يتيمم اليه حاله كما يؤخذ من حكم العطف **قوله** وغسل يمينه ما
يغسل يمينه من غير الماء يغسل يمينه من غير الماء في الصلاة بالبحر المالح لعدم الركن
قوله ولعله جناية يعني ان الماء يصرف اليها وينتقل اليها التيمم **قوله** لان المشغول اذا ركع الشرح
في التعليل الشرح المشوش **قوله** لارادة لان الاسلام انما شرط للنية ابتداء لا لتمام لان ارادة لا تظهر
في العبادات والتيمم ليس فيها ولا يجعل طهرها مع الكفوف لا للمجاورة مع هنا مستغنية من **قوله** بعده اي
بعد التيمم لان ما جاز بعد ركعة الصلوة عاريا وبالنجاسة **قوله** بطلت بزياده بان يجب العارى ثوبا ومن
به نجاسته منبذ فاذا كان ذلك في الصلوة بطلت **قوله** بطلت بزياده اي وان لم يكن الماء موجودا صحت وكذا
يقال فيما بعده **قوله** والماء هو عين ما في المص فلا فائدة فيه وايضا حادثة لا يجوز التيمم ابتداء مع
حضور الماء او بعده اقل من ميل فاذا كان متيمما ثم حضر الماء او سار حتى انتقل الى التيمم
ولو تيمم المريض لم يضره مع عدم الماء ثم حضر الماء لا ينتقض **قوله** لان الظاهر ان من عبادة الحق فان عبادة
فيها بعد خفاء وذلك في قوله اذا وجد بعده فان مرجع التيمم لا يظهر عوده الى التيمم الا في السجدة وما كونهما
اخصر فظاهر **قوله** وعليه اي على ما ذكر من القضاة فانتقض لا لميل بسبب سببه وهو بالصلوة المزملة و
قوله انتقض بالصلوة المزملة ومثله يرجع الى التيمم **قوله** وسرورنا على مبتدأ خبره كاستيفاء افاده
المص والناقص هو الذي يكثر ما يقال عنه ولا تنزل قوة الماء سكنت وشمل النعاس والنوم على صفة لا يوجب
الانتقض **قوله** عن حدث اي اصفه وبالا لا في عدم تقصير التيمم لنبأته **قوله** المصحي عنه وج في المسئلة الثانية
قوله وبقره ما ركن ان كان الماء في يمينه بغيره ان كان في يمينه مع قول الامام وهو الاصح
افاده في البقي **قوله** عدوا فلو كان براسه وجهه ويديه جراحة والرجل لاجراحة بها يتيمم سواء كان الاكثر
من اعضاء الجراحة جرحا او صرحا وهذا القول هو المختار ركنا في البقي **قوله** وفي الفصل سابعة استظهر
لصاحب البقي بغيره صاحب التيمم **قوله** او بجدرى بغير الجرح وفتحها كذا في القاموس **قوله** اعتبار الاكثر
علة لقوله يتيمم **قوله** ويصح الجرح فيمنع على محل الجراحة ان اكسبه والا فلعن الخرقه بغيره وهل يلزمه شدة الخرقه
ان لم يكن موضوعة او لا يجوز ثم مررت في شرح النية للمعتمد ما يفيد الوجوب **قوله** وكذا ان استويا اشار
بكذا الى ان التيمم واحد فلو كان المص وبكسبه او استويا غسل الصبي لكان احضر **قوله** ولا رواية في الفصل
في صورة المساواة واختلف المشايخ فيها كما صرح به مسكين والاحول الفصل والمسلم كما في المتن **قوله**
كما يتيمم اه وكذا يتيمم لو كان بجافة او غسل الصبي بصب الماء الجرح كما في شرح ابن ابي حنبل للنية
قوله وان وجد من يوصيه وتستحب الاعادة بذلك الغير عند الامام وتقتضيه عندهما وهذا بناء على ان
القادر بقدره الغير هل يقدرا او لا **قوله** ولا يجمع بينهما وذلك لما فيه من الجمع بين البد والمبدل
ولا نظير له في الشرح وغسل بغيره الغني ليعمل الطهر ليعين **قوله** كما لا يجمع بين حيف وجبل الاحتمال لان
في هذه الاربعة ستة ثلاثة فيها الخيط مع غيره واشان لغاس مع غيره والساجد سجل مع استئذنه
وقد ذكره الشرح لان الجمع فيه يمكن افاده وفيه ان النفس قد يجمع مع الجبل في التؤام الثاني لما ذكره
ان النفس من الاول **قوله** ولا ركاة وعنده بان ادى عند الحاجب وابقه عنده حتى حال عليه الحول ناويا
في التجارة بانه لا يجب عليه فيه ركاة **قوله** واخراج بان ادى خراج الارض من الحاجب ونوى فيها بقى التجارة
وحال عليه الحول فلا ركاة فيه وكذا لو يؤدى الشرا والخراج فان نية التجارة لا تكفي فيه كما ذكره في
كتاب الركاة وصحوا ما ذكره الشرح بالارض التي ادى حواجرها ثم نوى فيها التجارة وحال عليها

الحول فانه لا ركاة فيها **قوله** او فطرة بان كان بعيدا للنجاسة حال عليها الحول فتفرم الركاة وليس على
الموت فطرة في رؤسهم والاحتمال لان في هذه الاربعة ستة ثلاثة في اجتماع الركاة مع غيرهما
في عشر مع الخراج وترا اشياء الخراج مع الفطرة والعشر مع الفطرة لعدم تصورهما لان الفطرة على
الرؤس والعشر الخراج على الارض **قوله** ولا عشر مع خراج وذلك لان الارض اما عشرية او خارجية
قوله ولا فدية ومومن عدم الاجتماع من احد الجانبين وهو انه اذا صار لا يؤدى واما اذا أدى عن
الصوم فله فدية عليه يجب عليه الصوم وفيه انه صيف فدية عليه الصوم خراج ما اذا كان كونه فدية
لان شرطها العجز الدائم الى الموت فتكون نافذة فلا يصدق عليه انه جمع بين الفدية والصوم الا صورة
قوله او قضاة سقط عن قدر النسخ ذكر الكفارة وذكرها في البقي وعبارته ولا يبي القضا من
والكفارة وذلك لان القضا صانما يتحقق في العمد ولا كفارة فيه والكفارة انما هي في شبه العمد
المطهر وما جرى مجراه ولا قضا من غيرها **قوله** ولا ضمان وقطع عدم الاجتماع من احد الجانبين فانه
اذا قطع لا يضمن العيان مطلقا ها كمة او مستهلكة واما اذا ضمنها قبل القطع فلا مانع من ان يضمن
2 **قوله** او اجرائ ولا ضمان واجرائ المستاجر اذا سلم الدابة وجب عليه الاجر ولا ضمان واذا لم
يسلمها واستهلكها وجب الضمان ولا اجرا ما لو ادى الاجر ثم استهلكها وجب الضمان انتهى ج
قوله ولا جلد مع رجوع لان حد البكر المبدد وحد المحسن الرجوع **قوله** او نفي اي لا يجمع بين جلد ونفي اي
تقريب الا ان يراه الامام واما المبدد والمحسن فيجمع بينهما **قوله** ولا مهر ومثقة اي واجبة وذلك لان
المثقة قبل الدخول ان سلم لها مهر يوجب فسخه وان لم يسلم لها مهر يوجب المثقة لا تزداد على نصف
مهر المثل ولا تنقص عن خمسة ذاهم التي هي نصف اقل المهر **قوله** او عدل ولا مهر وحد فان الوطو
اذا كان صحيحا او عن شبهة فالمر ولا حد وان كان عن زنا فالمر ولا مهر **قوله** او ضمان او قضي بها
اي ولا يجمع بين مهر وضمان فان الزوج اذا افضى زوجة او امانتها من جماعه لا ضمان عليه وانما عليه
المهر فقط ولا يذكرها اذا افضاها او امانتها من جماعه وهو غير زوج وصفتها لزوجها الضمان
نرا انما يظهر الضمان في الافضاء بان يقوم بغيره جعلها رقيقة سلمته من هذا العيب تقوم وهو
بها بقدر التقاوت بينهما واما في موثرها في جماعه فالظاهر انه من قبيل شبهة العمد وليجد **قوله**
ولا مهر مثل وتسميته وذلك لانه اذا سمي في المهر وجب واذا لم يسم صلا او سمي مالا يجوز
كثيرا ويخرج من مهر المثل **قوله** ولا وصية وميراث اي عند عدم اجازة الورثة الوصية لما ورد في
رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لا وصية لوارث ولا اقرار له يدين **قوله** وغيرهما مما سمي مالا يجوز
في شرعه منها جملة القضا ص مع الدية واجر القسمة مع نصيبه اذا قسم احد الشراكا والظاهر مع
الحقيقة الاعلى قول الشافعي في مصر تعددت فيه الجمعة والشهادة على البهي الاعلى قول وجوهه ان الزكاة
مجهول لجهل الحال في الناس فالمخلص تخفيف الشهود والنكاح مع ملك البهي الا اذا كان للاحتياط
لاحتمال الحد بية والاجرم الشركة فيها اذا استأجر احد الشراكا واحد هم حمل المثل كمثل فحمل الاجر
له والى مع قوته امة مملوكة زنا بها فافضاها او قتلها والقيمة مع الثمن والمهر مع اللعان واجل فسخ
الناظر اذا عمل مع العملة فان له اجر العمل لا الناظر انتهى ج بقيل زنا دة **قوله** عن غريب الرواية
لعلمه كتاب جمعت فيه روايات الامم التي لم تكن في بحث فخر الرواية او هو من اضافة الصفة اي
الرواية الغريبة فسمع ليس للمرأة في هذه الحالة ان تمنع زوجها اذا اراد وطهرها بل عليها ان تبني
وتسمح افاده المصدر وقد مر من اي الراس والرس من الاعضاء التي تذكر جمعها ابن مالك في قوله بلسان
عما يذكره الغني لا غير علة عن حاذق لك بخير راسا لفتي وج وسواده واشفر ثم اشعر ثم المنحور
والبطن والقدم ثم ظهر بعده ناب وخذ بالحميا بوضف والبدن والشعر المزدب وناحه والباغ و
الذق الذي لا ينكر هذا الجوارح لا تؤمنها في فيه لها حظ اذا ما تذكر **قوله** قولان اظهرهما الوجه
لان المسح هنا اصل مخصوص عليه ولا مانع من اقامته بدل عنه وقيل شمس الامة لا يجب لان المسح
بدل الغسل والبذل لا بد له بل لوان **قوله** وكذا يقطع عنده اي الراس في الاغتسال **قوله** ولو غلى

جيرة ويجب شديدا ان لا تكون مشدودة **قوله** حكما تميز اي يجعلها دما من جهة الحكم فيجوز عليه حكم المحدث ومن ليس معه دما حقيقة **باب المسح على الخفافين** انما اثبت الخافرة الى ان لا يجوز المسح على خفف واحد وانما لا يقبل وغرهما لان المسح الجبيرة المذكور شيئا قريبا وهو من خصا يصح هذه الامة ابو السعد والخفف ما خذ من الخفة لان الخال خفف به من الغسل الى المسح بخلاف **قوله** اي من التيمم **قوله** لشكوك بالسة اي على الصحيح وقيل ان ثبت بالكتاب بقراءة النبي في قوله تعالى وارجلكم اي واما التي هي ثابتة بالكتاب فلا خلاف فيكون اقوى فقدم **قوله** وهو لغة اصرار اليد اي المسح مطلقا لا يقيد كونه على الخففين وقوله شرا اي تعريف للمقيد بهما في العبارة شيئا مستقدا **قوله** اصابت اليد اه هو اول ما في البعد عن السراج انه لا اصطلاح عبارة عن رخصة مقدرة جعلت للمقيم يوما وليلة والمسا في ثلاثة ايام وليا ليرها وجه الاولوية ان المذكور في النبي بيان صفة والمذكور هنا تبعا للبيان للحقيقة ثم ان الاصابة اما من اليدين او ما يتوهم مقامهما كطريق عليهما ونحو ذلك **قوله** خفف مخصوص اللام زائدة لان اصابت الذي مصدره الاصابة بتعدى بنفسه والخفف المخصوص ما فيه الشروط الاتية **قوله** في زمن مخصوص وهو يوم وليلة للمقيم وثلاثة ايام ليليا ليرها المسافر ويجوز في بعض النسخ زيادة في محل مخصوص والمراد به ان يكون على ظاهرهما **قوله** ونحو مما اجمع فيه الشروط الاتية **قوله** شرط مسحه عند شروطه في نور الابيض سبعة ليرها على طهارة وسترها للكعبين وامكان مشايعة المشي وخلو كل منهما عن الخرق المانع واستمسكهما على الرجلين من غير شد وصفرهما وصول الماء الى الرجل وان بقي من القدم قدر ثلاث اصابع من اصغر اصابع القدم فلو فقدها لا يمسه ولو كان عقب القدم موقعا انتهى **قوله** القدم من محل **قوله** او يكون منصوبا بان مقدرة والمسح معطوف على كون الاول وقوله نقصناه اي نقصان كل واحد من الخففين فلا يفرق الخرق المانع فهما **قوله** الخرق المانع الموضع المقطوع وبالفتح المصدر انتهى والظاهر ارادة الاول **قوله** فيجوز على الزبول تفريع على ما فهم مما قبله ان النقصان عن الخرق المانع لا يمنع المسح والزبول المركوب الذي يقام على العقب بقية اهل مصر وقوله لو شد ودافيه نظره وجهه ان شرط المسح على الخفف ان يستمسك بنفسه من غير شد فنقصناه عدم جواز المسح على الزبول الا ان يقال ان شدة لستره الكعبين وما قاربهما لا يستمسك فانه يحصل بدون شد **قوله** وجوز شياخ سمرقند ستره باللفافة هذا ضعيف والمعتد ما عليه اهل عبارتي من انه لا يجوز الا اذا خبط بخفي بحيث لا يشف الماكبوع ونحوه **قوله** ولم يقدم قدم اليه اما اذا قدم قدم اليه وسح عليه حاز ولو زال بعد ذلك لا يفر لان المصير جرح القدم او كسره من جميع محل يمكن المسح عليه وهذا وان خرج عن محل المسح بالفعل لم يخرج من موضع يمكن المسح عليه عن شيخه في الهندية عن السراج ولا يعتبر المسح على موضع خال من القدم فلو جعله رجليه في الخال وسح حاز وان زال رجلاه في الخال وسح حاز وان زال رجلاه بعد ذلك عن ذلك الموضع اعاد المسح لقوله المعتاد والمشى غير المعتاد ولا يعتبر وقوله فرسخ ذكر التقييد به في حاشيته الهندية والعروية وقوله فرسخ ذكر التقييد به في حاشيته الهندية وفي المحيط وهو غير ما يسهل الكعب وامكن السطرية انتهى **قوله** فلو يجز على متخذ من طرأ اه لعدم امكان مشايعة المشي المعتاد فيها **قوله** حاز اي ثابت باثبات قريته من التواتر قريستان **قوله** الا لتمامه اي تمامه الرخصة المخرج فان الروايف والخواب لا يرويه وطاهره ان هذا هو المذهب ليس كذلك بل المذهب ان الغسل مطلقا قال في البعد من اعتد جوارحه لم يفعل كان الغسل مطلقا لا يشانه بالغسل اذا هو اشق على البدن قال في التوضيح وهذا مذهبنا انتهى في القريستان عن الكور ان المسح او لا الظاهر الاعتقاد ووقع تيمم البدعة والعمل بقراءة الجركين في المضرت وغيره ان الغسل افضل وهو الصحيح كما في الزاهدي **قوله** بن يميني وجوبه اه قال في الجرد بعد ذكر ما في السراج ولما لم يصرح بهذا من المتأكلين رايته في كتب الشافعية وقوا عدا لا تاياه **قوله** على من ليس معه ما راي كيفية غسل رجليه وكيفية مسح الخففين **قوله** او خفف فزت وقت اي لو غسل رجليه والا ولا او خاف ويكون معطوفا على ليس **قوله** او فزت

عرفة قال في التمر وظاهره ان المعنى فيه ولو مسح رجليه او ذكرا الوقوف والصلوة معا اذا لو كان لا يدركه لا يجب عليه الغسل فضلا عن المسح لا قالوه في الخ لو كان بحيث لو صلى فاته الوقوف قدم الوقوف للمسح انتهى **قوله** انه رخصته منسقة للفرجة اي منسقة لسترها بمعنى ان الفرجة لا تبقى مشدودة فغيرها في وقت بقوله منسقة عن رخصة الشريعة فان الفرجة تبقى مشدودة اي مع بقا سبب الرخصة كالصلوة في السفر والرخصة ما بين على اختيار العباد ويقابلها الفرجة وهي ما كان حكمها اصلها غير مبني على اختيار العباد وهو الاصح في تقديرهما عن النبي **قوله** ينبغي ان يستر الرجل عني ولا يصح غسله وذلك لما في صحيح الفتوى المصنفين عن ابن الفضل لو اقبل قدم لا ينفق من مسحه لان استنار القدم بالخفف يمنع سرائه الخش لا الرجل فلا يقع هذا غسله معتبرا فلا يوجب بطلان المسح ونقل الزاهدي عن العياض انه لا يبطئ ولو بلغ الماء الركبة قال في التمر ثم رايته في السراج بقضا وغسل رجليه وليس فيه ثم احدث ومسح فدخل الماء في احد خفيه فان بعضهم ان غسل الماء جيبتهما مع الكعبين وجب غسل الاخرى فان بعضهم لا ينفق المسح اصلا وهو لا ظهر انتهى ويجب عليه غسل رجليه ثانيا بعد المدة لعمل الخراف السابق عمله من السراية الى الرجلين فيحتاج الى مزيد ابو السعد وما في ج عن الشربيل في حديث **قوله** مشدودة المشدود ان يكون رواية اكثر من اثنين في كل طبقة من طبقات الرواة ولم يعلل لاحد التواتر كما في الخففين وقال للامام ما قلت بالمسح حتى جاز فيه مثل منواله روي عنه اخاف الكفر على من لم يرا المسح على الخفافين لان الآثار التي جاءت فيه في التواتر **قوله** ففكره مبتدع لما روي عن الامام حجة مثل عن مذهب اهل السنة والجماعة فقال هو ان تنفض الشئين وتجب الخففين وتري المسح على الخففين **قوله** وعلى راي الشافعي لا فزال المشدود عن رايه حكم التواتر قريستان **قوله** وقيل لا يجب ان يثبت المسح بالكتاب عملا بقراءة الجرد فانها لما عارضت قراءة النصب حملت على ما اذا كان تحقق وحملت قراءة النصب على ما اذا لم يكن كذلك وهذا القول مقابل ما في النص **قوله** وروى هذا القول بانه اي المسح غير منقيا بالكعبين اي وقد ذكر الكعبين في الامة غايته للفعل وزوده الشئ شيئا للزاد بانه ما لا مانع ان يكون غايته للمحل الذي يجوز عليه المسح فلا يلزم المسح الى الكعبين فالجهد للحوار جواب عن قراءة الجرد حاصلا انه معطوف على المعطوف ومقتضا النصب لكنه لما جاور الجرد وجرد كقولهم جردت عن جردت متعلق بقوله جازر واطلعه فشمع المذكور والاشي قاله النص **قوله** فلا هذه البحث والجواب القريستان **قوله** العتية بذلك ان القرب الى الله تعالى بذلك التجديد **قوله** لا جنب الجنب اسم جنس يستوي فيه المفرد والمثنى والمجموع المذكور او مؤنثا والدليل على عدم جوارحه ما روي عن صفوان قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسترنا اذا كنا نستره لا نترع خفافنا ثلاثة ايام وليا ليرها لا عن جنباته ولكن عن بطنه وخافط ونوم **قوله** وحاشي ذكر الى من جازع قول الشافعي لان اقل الحيض عنده يومان واكثر اثلاث فاذ كانت المرأة توفت ابتداء مدت السفر ولست الخفف ثم حاضت هذا المقدار فقد بقي من المدة نحو خمس ساعات فلا يجوز لها المسح فيها لعدم ثباته في هذا الحدث عن غسل رجليه لعدم منع الخفف سرية الحدث المذكور الى الرجلين عاونا ما جعلت مسحة الى الخفف على قول الشافعي لظهوره ان لا ياتي على اصلها لان اقل الحيض ثلاثة ايام فاذا توفت ولست ثم حاضت وذلك في السفر فان مدة المسح تنقضي مع مدة اقل الحيض لم يكره لنفسا وصورتها انها ليست على طهارة ثم لست وانقطع قبل ثلاثة وهي مسافة او قبل يوم وليلة وهي مقايمة عن الجهد **قوله** والمنقضي الى الحكم المنقضي الى الموضع لا يلزم تصويره لعدم الاحتياج اليه وعدم لزوم تصويره لا ينافي امكانه **قوله** وفيه ان المنقضي الشرعي البحث للقريستان وفيه بالمشي احراز عن العقب كفي الشريك لله تعالى فلا يفتقر الى اشبات عقق والمرا بالاشبات التصور بوجه وفيه انهم مرحوف فيه ايضا بالتصور فالاول عدم التقييد **قوله** فيفتقر الى اشبات عقق اي تصدير عقق لا ياتي في الشئ فرع عن بقوه قال في وهو الحق وصورة كافي الكيفية فقهنا وليس يجوز ان يجلد ثم اجب ليدل ان يشده ويغسل ساخر جسده مضطجعا ويمسح عليه بما بين **قوله** ثم طاه هذه الخفف ولا حسنة للقريستان **قوله** ونحو كفتل عبيد **قوله** ولا يسجد ان يجعل في غسل الجبهة ونحوه حكمه اي الجنب

وهو عدم انوار المسح **قوله** والسبب ان خطه او المعتمد هو المعتمد خلافا لما عليه الطحاوي من ان الخط
قد قيل **قوله** باصابع اسم جمع كما في البحر والاولا خذ اسم لان اصابع جمع حقيقة ومواد باليد ما يجمع
اليدين لان المقصود بيان كيفية ما كان في كبرها في شيوخ الجاهل مع الصغار ان يطلع اصابع
بيده اليمنى على مقدم خفة الايمن واصابع يده اليسرى على مقدم خفة الايسرى فينبئ الاصابع فاذا تمكنت
الاصابع يد واحدة حتى يترى الى اصل الساق فوق الكعبين لان الكعبين يلقبها فرض الخسل ويلحقها سنة المسح
وان وضع الكف مع الاصابع كان احسن حكما وروى عن محمد بن محمد بن النعمان والفرق مقدرا ثلاث اصابع
من اصابع اليد على الاصابع وهو علم ولا بد من كون الثلاثة او قد رها على كل رجل حتى لو مسح على احد
باصبعين وعلى الاخر باصبع لا يجوز والمسح بيدي اليمنى مستحب لو اصاب موضع المسح ما او مطر قد
ثلاث اصابع حاز وكذا الوضوء في حشيش ولو مبتلا بطن على المعتمد **قوله** الى اصل الساق اي فوق الكعبين
كما تقدم عن قاضي خن ان **قوله** على ظاهر خفيه قيد به لاحراز عما لو مسح على الناحية او الجوانب او كعبه شيئا لم يجز
ابو اسعود عن الزبيدي **قوله** من رؤس اصابعه ظاهره ان الاصابع لها دخل في حمل الفرض حتى لو مسح عليها
كفاه ان حصل قدر الفرض ويتبع ذلك صاحب النهر والذى في البحر اخذ من الوضوء المية واكثر الغتوانة
لا يجوز وصرح به قاضي خن حيث قال ولا اعتبار بالاصابع **قوله** لا مقعدا شديدا وهو وسط القدم وهو
مخالف لما مر عن قاضي خن **قوله** ويستحب الجمع بين ظاهره وباطن يتبع فيه صاحب النهر والذى في البحر عن الخيط
ولا يبين مسح باطن الخف مع ظاهره خلافا لما في ثم قال وفي غيره اي غير المحيط بنحو الاستحباب وهو
الحق وما روى انه عليه الصلوة والسلام مسح اعلاه واسفله فقد منعوه اي وادوا والتمسوا غيرهما
وما في البحر هو الاول لان مسح البطن يوجب تكويته **قوله** او جرد يوقية بضم الياء عليه ليس فوق الخف
لخفف من الطين وغيره على المشهور وفي النهر عند قول الكثر وضع على الموق ويقال الموق في موضع
ما ليس فوق الخف بساقي اقصر منه انتهى فان كان من اديمه ونحوه جاز المسح عليها سواء البسرها
منفردة لا يجوز وكذا ان لبسها على الخفين الا ان يكون بحيث يصل بطن المسح على الخفين لا يجوز للمسح
على الموق وان لبسها قبل الحدث ومسح عليها ثم نزعها دون الخفين اجماع المسح على الخفين الا ان
من **قوله** ولو فوق خف والخف على الخف في حكم الموق على الخف كذا في النهر **قوله** ولا اعتبار في فتاوى
الشافعية من التسهيل وهو اي ما ليس من الكعبين الجرد تحت الخف يتبع المسح على الخف لكونه غاضلا وقطعة
كعبين على الرجل لا تتجمع لانه غير معصوم باللبس كذا في المعنى **قوله** لانه رجل محرم من المذهب فلا
يؤمر على كلام **قوله** لا يقدح فيما خالف المسقول والمنقول في غاية البيان انما جاز المسح عليه اذا لم يكن بين
وبين الرجل جائل جاز المسح عليه اذا كان بينهما حاجل كخف اذا كان تحت خف او لفافة قال صاحب البحر
وهو الحق ولهذا قال يعقوب بالاشارة انه مفهوم من الحديث والكافة انتهى **قوله** او جرد يوقية هو خف
من كان او قطن او نحو ذلك ثم ان كان منعلا جاز اتفاقا وان لم يكن منعلا وكان رقيقا لا يجوز اتفاقا
وان كان ثخيناً فهو غير جاز عند الامام وقال لا يجوز واليه رجوع الامام قبل موته بثلاثة ايام وقيل
بسبعة حكى انه لبسه وقال فعلت ما كنت امرت الناس عنه فاستدلوا به رجوعه ابو اسعود عن الربيع
قوله ينفسه اي من غير شد **قوله** ولا يشف في الموق عن المغرب ما نقله شافعية الثوب رقى حتى رايته يورده
من باب ضرب ومنه اذا كانا ثخينين لا يشفان او يبق المشغوق تأكيد للثخانة وتفسير الشافعية بهذا المعنى
يوجب التكرار مع قول المشيع ولا يري ما تحته الظاهر من عبارة الشرح ان المواد لا يتبع الماء الا أسفل بدليل
الاستثنا واعلم ان جواز المسح غير قائم على ما ذكره بل كل ما كان في معنى الخف او ما كان المشي عليه كما ان
قطع الثوب ولو من لبس جاز المسح عليه كما في النية **قوله** لا يجوز لانه مسح في غير محل الخشبي **قوله**
يسكون النون يتبع فيه صاحب النهر التابع للمعراج وفي البهي وتبعه المصنف في شرحه جواز الشد يد واستشهد
لا شاهد فيه وقد اوضحه النهر **قوله** ما جعل على اسفله جلد الا القدم دون الكعبين **قوله** والمجدد هو
جعل على اعلاه واسفله الجلد كذا في النهر **قوله** مرة وتكراره خلافا للمسنون افاذه المصنف **قوله** ولو مرة ولا
لا تطلق النصوص في ان الوارد في احدهما يكون واد في الاخر **قوله** ملبوس حال من قوله خفيه وما

عطف

وما عطف عليه والتعبير به اي من ثوبين معفرهم بان لبسها ليس من اوان غسل رجليه او لا وليس خفيه ثم غسل
الاخرى ولبس خفيه فيجوز فيها ان يقال هما ملبوسان على طهرامة كاملة وقت الحدث ولا يقال لبسهما على طهرامة
كاملة وقت الحدث لان الفعل لان على الحدث والاول على الدوام والاولا استمرارا كما حقق شارح الوقاية قال
المصنف **قوله** على طهر شمل ذلك الوضوء المنفرد والمنفرد تحت الغسل والموق وغيره **قوله** لا يمسح عليه لانه لم
يلبس على طهرامة بل يتبع المسح على الخف كونه لبس عليها **قوله** كقصة اي كقصة من الاعضاء لا يمسحها
قوله كتيجه اي الماء وغدور بعد الوقت يتبع الخف في ذلك الا همام الذي يلي وعورضه بانه لا تتلف فيها ما بقي
شرطها وانما لا يمسح الميميم بعد رؤية الماء والغدور بعد الوقت لظهور الحدث السابق على مقدم المسح انما
يزيل حاجلا بالمسح لا بالقدم ولذا يجوز ان لا يغسل القدم المسح في الوقت كلما نفضا الحدث غير الذي انبلي به ان
كان الخف ملبسا مع النعل واللبس باللبس واللبس باللبس من النهر ومودة التيمم ان يتيمم لغد الماء وليس الخف
لا يجوز له المسح عليه وجوده وانما اذا نفضا ولبس الخف ثم حدث ولم يجد ماء فتيمم ثم وجد الماء والمدة
باقية لانه مسح الا تمامها **قوله** فلا يصح اعلم ان صاحب النهر ان نفضا ولبس خفيه فلهذا اعلم ان وجهه انما ان
يكون الغدور منقطعاً وقت الوضوء واللبس ويومر في الحالين او منقطعاً وقت الوضوء وموجود وقت اللبس وموجود
وقت الوضوء منقطعاً وقت اللبس لان النقط في الحالين في كلا الصورتين لان السيلان وجد عطف اللبس فكان اللبس
على طهرامة كاملة فحينئذ لم يمسح في الحدث للقدم ما دامت المدة باقية وفي الفصول الثلاثة يمسح ما دامت
الوقت باقية فاذا خرج الوقت نزع خفيه وغسل رجليه كذا في البهي **قوله** عند الحدث لغد عند لبس المياوة
وهو اي لمس غير بوقت الحدث وشمل كلامه صوما منها ان يبداً بغسل رجليه ثم يلبسها ثم يكون الوضوء
ومنها ان يتوضا الا رجليه ثم يغسل واحدة ويلبس خفيه ثم يغسل الاخرى ويلبس خفيه ومنها ان يبداً بغسل
الخفين ثم يتوضا الا رجليه ثم يتوضا الماء فتبلى رجلاه مع الكعبين او تبلى رجلاه ثم يتوضا في جميع هذه
الصورتين يجوز له المسح اذا حدث لتمام الطهرامة وقت الحدث وان لم يوجد وقت اللبس **قوله** يوما وليدته
العامل فيها احد الثمرين اللذين في قول المصنف وهو جاز واذا جاز عمل الصنير باعتبار موضع فانه
يجوز على المسح فعل عمله ويجوز ان يكون معمولاً للمصنف الصحيح الذي في قول المصنف شرط مسحه **قوله** المقيم
نراوه ما يبرر الا نتي **قوله** ولها لهما الوضوء ما ظهر لان ذكر احدتهما بلفظ الجمع ينظم الاخرى كنه انما
ذكره بناسب ذكر اللية في جانب المقيم **قوله** وابتداء المدة قدره ليفيد ان من الواقعة في كلام المصنف
وان الحار والمبرد وخبر لم يتبع محذوف وهو ذلك المقدور **قوله** فقد يمسح المقيم شاكاً اذا اخطأ الظن لا
اخطأ الوقت ثم حدث وصلى بالمسح فيه ثم صلى الظن من الغد في اوله فاستأثر **قوله** فلما شهد احث فانه
لا يكتف صلوته من الغد لا عتراض الحدث اذ وصلاته فاستأثر وقت ويبقى ان يكون عدم المكان في
هذه المسئلة على قول الامام في ثوبين الا نتي عتشته كما ياء **قوله** لا يجوز على عمامة حتى ما تكف على
الراس وقال الامام احمد اذا لبسها عمامة على طهر جاز مسحها ابو اسعود عن النخعي **قوله** فليست
بفتح القاف ومنه البين ما تكف عليه العمامة قاله ابو اسعود **قوله** ويرفع بضم الباء وسكون الراء
او ضم القاف وتحتها وبضمهم الكرا لفتح ما تستر به المرأة وجدها كذا في ابو اسعود وهو اولها
في المعنى انه الغار لان المشهور ان الثمار ما تحجب به الراس خاصة **قوله** وقفاً بفتح القاف ويشد به
الغار وضبطه بفتح القاف ما يعمل على اليد وقد يخشى بقطر يزر باراً رعى الساعدين تكبسم المرأة
في يديها من البرد وقد يتخذ الصيادون من جلد او ليد يتقي به نحو خيال الصقور انتهى ابو اسعود
سورة المسح الا يامر غيره بمسحه **قوله** لعدم الخيعة عملة لعدم صحة المسح على ما ذكره ولان المسح على
الخف ثبت بالنص على خلاف القياس فلا يلحق به غيره فيلحق **قوله** قدر ثلاث اصابع اليد هو المعتمد
وذلك لان المعبرة لالة المسح وهي اليد والثلاثة اكثرها **قوله** اصغرها بدل من الاصابع و
المواد بالاصغر الجسوس الصادق بالمعتمد **قوله** طولاً وعرضاً اي لفرض قدر طول الاصابع ثلاثة
وعرضها وسواها ابتداء المسح من طول الخف من الاصابع فاساق او في عرضها يميناً وشمالاً **قوله**
من كل رجل اثنان لانه لو قطعت احدى رجليه وبقي منها اقل من هذا المقدار وبقي هذا المقدار لكن

منه العقب لا من موضع السج فليس على الصحيح والمنطوق لا يسبح لوجوب غسل ذلك الباء كما
لو قطع من الكعب حيث يجب غسل الجميع ولا يسبح **قوله** لا من الخلق ان لو كان الموانع
اصابع من كل خلف لجاز المسح على الزايد من الخلف اذا كان كبيراً وهو لا يجوز **قوله** فغسلوا
على المص وقوله من الاصابع يعني بجمع اصابع واحدة على الخلف حتى يتصل باليد قد رثت اصابع قال
ابو الهيثم واستفاد منه انه لو مسح باصبع واحدة ومدها حتى يبلغ مقعد الشاة من غير ان ياحف
ماء جديد لا يجوز ولو مسح باصبع واحدة ثلاث مرات واخذ لكل مرة ما جاز ان يصح لكل مرة
موضعاً غير المذكور **قوله** فلو مسح برؤس اصابعه اي ومدها حتى يبلغ مقعد الشاة **قوله**
لم يجز لان كذا الاصبع المتقدم وبذلك لا يحصل فرض المسح **قوله** الا ان يتصل او اي فيجب ان يتصل
العرض بغيره مستقلة **قوله** ان الماء متقاطعا للعرض على حصول العرض من غير متصلة
قوله ان بقي من طهره فتيده لانه محل المسح فلا اعتبار بما يسبق من العقب **قوله** خف مغطوب المار
به المستعمل على وجه من سواد كان عصباً او سرقته او اختلاسا ومثله في نظيره ان كان من جريد
واجتمعت فيه الشروط **قوله** كذا غسل رجل مغطوبه الطلاق الغصب على ذلك مساهلة
وصورتها حتى قطع رجله لحدود وقصا من فرب فصار يوحها عليها **قوله** والخرق يفتح الى العينة
وسكون الواو قائم وفيه انه بهذا الضبط المصدر انك هو فعل الماعل وليس مراد او الاصل ضبط بعض
له بضم الواو لانه عبا عن المحل المخرقة **قوله** بوحدة او متلثة الذي شرحه منية المصلي عسا
جواز هذه الصيغة ان الرواية بالماء الموحدة لانه في الحكم المتفصل تشمل الكثرة والقلّة وفي حكم
المتفصل تشمل الكثرة والصغر والخف كمتصل فلا يكره الاكبر والصغير انتهى وعلى وجه المسئلة ان
العرب قد تشمل الكثرة في الاستساع فيمكن ارادته هنا والمعنى الخرق المتسع ويمكن ان يجعل في حكم
المتفصل كالحا الخف **قوله** قد رثت اصابع هو المتقدم وقيل المعبر ان لا مل والتعب بالقدم احتراز
عن القول باعتبار اصابع اليد مضمومة او مخرجة على خلافه هذا القول قاله **قوله** يغير باصابع
مما ثلثة اي في الخلة وهذا التغيير والموضع تغييره غيره بالظهور لانه قد يكون اصابع الغير اكبر من اصابع
قوله ان يكون فوقه خلفاً لكون العبرة بالاعلى حيث لا تتقرر الوظيفة على الاسفل **قوله** وهذا العقب
الاصابع بوصف الصغر ويصل مدّة فيه ثلثة في الدنيا والى الشرح بالمعنى على سبيل التمهيد
والصغر في تحته يفتح الخلف **قوله** ولو كان اي ولا اعتبار بالصغر لان كل اصبع من نفسه فلا يغير
بغيره حتى وانكشف الا برأيه مع جابيتها وهذا قد رثت اصابع من اصغرها يجوز المسح وان كان
مع جابيتها لا يجوز على الاصح بتمه القبول **قوله** ولو عليه اي العقب اعتبار بقوله الى ظهوره هذا
ملا قد عر عليه في شرح الجامع الصغير وظاهر المتن وهو الذي اختاره الكمال والسرخسي
اعتباراً بثلثة فيه وفي غيره **قوله** ولو لم يقدّر المانع عند الشيء اي عند رفع القدم عن الارض
صرح الخلف وهذا صلا قد بعد ما روي في الثاني في الزاوية عند وضع القدم لا عند رفعها فاما
عكس هذه او سوية في الثاني فيكون المانع **قوله** كذا وانقضت الظاهرة دون ابطانة بان كان في
داخلها بطنانة من جلد او خرقه مخدرة بالخرق فان المسح لا يجزى **قوله** خف واذا امتنع المسح
على احد هما لجمع الخرق المتفرقة فيه امتنع المسح على الاخر حتى يلبس مكان الخرق ملابح المسح
عليه كذا ابو الهيثم **قوله** لا فيها حتى لو كان الخرق في خف واحد قدرا صغيراً في موضع واحد وموضعين
او في خف واحد قدرا صغيراً المسح عليه **قوله** بشرط متعلق بصحة المسح الذي استوفى قوله لا فيها
استثنى ان يمسح المسح عليه بشرط وهذا الاستثناء لا يستطاعه لصاحبه النية بجمعه في البحر
قوله بجمع اي مع مخرقة اخر **قوله** المسح المالح اي الذي يراود حقه حال الاستقبال الذي يراود
فيما بعد ان من الخاف **قوله** كما ينقض المالح صورته اذا مسح على خف سليم من الخرق فانه يصح
مسحه فاذا خرق المالح ينقض المسح ورفع **قوله** وسواء في النية **قوله** ان ما ينقض
النية كوجود الماء والقدرة على استقامته **قوله** يمنع كالتبطل ويرفع انتهاء اذا عارضه لا فالحسح على

القول كذا قاله في الترتيب مما ذكره ان الرفع هو النقص في غير المعنى انما ينقص التمام ينقص النقص
ويمنعه وعبارة المتن في النقص سائلة من هذا **قوله** كذا ينقصه تنظير لا تمثيل والمعنى ان النقص لا ينافي
شأنه الصلوة ابتداء وترفعها عندها ومثلهما الاكتشاف **قوله** حتى انقضاها اي الصلوة و
هو منصوب كونه معطوفاً حتى على المفعول به المقدّر على الكلام قد مره كذا ينقصه واكتشاف فانها
يمنعان الصلوة ويرفعها عنها حتى انقضاها والمزاد بانقضاها التحريم والماعيا بالتحريم
لما انها شرط وينبغي على شرطية عدم اشتراط الشروط لها كمن العيب اشتراط الشروط لها
لا كونها ركناً بل لشدة انقضاها بالاركان انتهى **قوله** وانما الملق الا نطقاً ونحو التحريم لا شرط
فيه **قوله** كما سيجي اي في باب شروط الصلوة من ان يشترط التحريم ما يشترط للصلوة **قوله** المسئلة
في القاموس والمسئلة بكسر الميم مخيط منقح **قوله** الما قاله اي لا بد من المسئلة بموضع الحد الذي
هي معقوفة اتفاقاً **قوله** متفرقة في حنفية او ثوب او مكان او في المجموع كذا في البحر **قوله**
واكتشاف اي متفرقة في اعضا الصورة لاكتشاف شيء من فوج المرأة وشيء من ظهرها وشيء
من فخذها فيجمع كالتجسس فيمنع جواز الصلوة لان المانع في الصورة لاكتشاف المقدار المانع
والنهي سائمه كونه حاملاً او مراً في القدر المانع وقد وجد ذلك حال التفريق **قوله** وليس محرم
فانه يجمع اذا تفرق في اكثر من عضو حتى يبلغ عضواً كما سياتي **قوله** واعلام ثوب من جريد
فانه يجمع حتى تزيد على اربع اصابع وتقدر ان ترى وهذا على المعتمد وقيل ان العلم لا يجمع
ولو كان ثوباً فلا يجزى لانه وسج والحق به الاستساق الى السجاف كما ذكره في الخراول فصل
اللبس يجوز للائسان العمل بالثوب الضعيف في طاعة نفسه اذا كان لم يراى بل بالحيث العيب
الذي له فيه ذكره البيهقي شارح الاشياء واقره عليه ابو السعود **قوله** فانها تجمع اي هذه
الاربعة مطلق اي سواء كان التفرق في موضع واحد او في مواضع **قوله** واختلفت جميعاً فزود
انها انصحية فبذلك تجمع ان يبي حتى يبلغ اكثر اذن واحدة فيمنع وقيل لا تجمع الا في اذن واحدة
كأية الخفض **قوله** احتياطاً باب العباد من **قوله** ناقض وضوء ولو كان كالتقربة **قوله**
لانه بعضه اي وما ينقص الما ينقص البعض وعلمه بعضهم بانه بدل عن غسل الرجلين قال ابو الهيثم
وهو لا يظهر لان البدل هو الذي لا يجوز مع القدرة والمسح يجوز مع القدرة على الامع وانما
هو خفف **قوله** وترفع خلف ان الحدث السابق سرى لا القديس ولما كان الخف اسرع حسيب يطلق
على الواحد والمتعدد مع قول الشرح ولو واحداً **قوله** وحفي المدة للاحاديث الدالة على الوقت
وانا قضت في هذا وما قبله الحدث السابق كذا كان الحدث يظهر عند وجودهما اضيف النقص
اليهما ابو السعود **قوله** وان لم يجز لان العبرة من وقت الحدث **قوله** ان لم يخش بغيره للظن
ان ربه الا انه ليس المراد بالخوف مطلق بل خوف يرتق لا غلبة الظن وظاهره ان المسح لا ينقض
عند ذلك وهو متعقب بان خوف البرد لا اثر له في منع السراية فغاية الامران لا يرفع لكن
لا يسح بل يمسح عند خوف البرد وكذا في ابو السعود وفيه انهم منعوا التمسح للوضوء عند خوف
البرد وكذا نقل عن الفقيه ان الذي ينبغي الا فتا به انتقاض المسح بالمسح واستيناف مسحه
اخر يوم الخف كالجباير فقول الشرح ويستوعبه بالمسح الا لا تنقض المسح الاول لمضي المدة
هو الذي عليه الاعتماد **قوله** للضرورة علة لمفهوم قوله ان لم يخش وهو انه اذا خشى لا ينقض
وظاهره انه لا ينقض المسح وليس كذلك فالاولى تأخير عن قوله فيصير كالجيرة **قوله**
كالجيرة اي فهو سابق برها لانه من ماعد قاتها **قوله** فيستوعبه اي الخف بالمسح وهو الاول
وان مسح الاكثر صح وما قام صاحب النهر من ان صاحب المعراج صح بوجوب الاستيعاب رده
ابو السعود لان عبارة المعراج كتحمل الاولوية **قوله** ولا يتوقف من جملة المفعول على كونه
كالجيرة **قوله** ولذا ان للضرورة **قوله** مضي في الاصح ان لا فائدة في التمسح لانه للفعل ولا مخرج
قوله وهو الاشياء اي بالمخصوص رواية وبالمعقول رواية وعلى سبيلية الحدث الى الرجل لان

عليها ولو كان بعد الزمان المتصديق بالحق حيث يفسر نزعها **قوله** ومنه اي من العذر **قوله** فعمل
عليه واداءه او علقها او مرهها او دخله جلد مرة كذا في البحر **قوله** عن يدي لاجل بطلانها في النجس
وهو صريح في انه عن يدي لاجل التعليل على حد قوله تعالى وما كان استغفار ابراهيم لبيته الا
عن موعدة كما في معنى اليبس ويجوز ان يكون بمعنى بعد على حد قوله تعالى لترككم طبقا عن طبق
اي حالة بعد حالة وفي كلام القسطنطين ما يفيد ان عن بمعنى بالبيبة واليه يفتي بها عند اهل الحجاز
وبالضم عند غيرهم ابو اسود عن الحنوف **واعلم** ان الجبيرة ان سقطت عن بارز فان كان
خارج الصلوة وهو متطهر غسل موضع الجبيرة ولا يجب عليه غسل باق الاعضاء وان كان في
الصلوة فان كان بعد ما فقد ذكر التشهد وهي احد المسائل الاثني عشرة للائمة وان كان
قبل القعود غسل موضعها واستقبل الصلوة لانه ظهر حكم الحدث السابق على الشرع فغسل مكانه
شرع من غير غسل ذلك الموضع وان سقطت عن غير برز ولم يبطل المسح سواء كان في الصلوة
او خارجها حتى اذا كان في الصلوة مضى عليها ولا يستقبل كذا في البحر **قوله** فان سقطت في
الصلوة هو ان يقع **قوله** ولا لا هو السابغ من اوجه الخافعة وذلك لان نزع الخف يبطل مطلقا
قوله وكذا الحكم لو سقطت اليد او اليمن في السقوط عن برز وعلم **قوله** او بغير
موضعها ولا تسقط هودا سابع فان الجبيرة في الخف لا يخرج من العمل **قوله** فان ضربه او ثلمها
شدة فله وقتها بالحق **قوله** في جوامع الجوامع رجل ومذ ذواته رجل وامرأة لا يغسل او
كالجبيرة ابو اسود **قوله** والمهرث والجبيرة هو العاشر **قوله** علة اي الجبيرة وعلى ثوبها
كثرة العزة وموضع الفضد والكي **قوله** ولا يشترط استيعاب مناف لقوله سابقا في
المقتصد على اعصابه ولو انتصر على هذا كان اوله لانه هو المقتضى **قوله** وتكرار في الامم
والخف لا يشترط فيه التكرار اتفاق وهو الى دس عشر من اوجه الخافعة من حيث الاتفاق
والاختلاف **قوله** فيكون في مساحاتها والفرص في مساح الخف قدر ثلاث اصابع اليد وهذا
هو الثاني عشر **قوله** وكذا لا يشترط فيه نيته او هو الثاني عشر من حيث الاتفاق والاختلاف
وذكر في الشرح وجهين ثالثين على ما اذا بدل الجبيرة باخرى وما اذا سقطت الاو عن
يمنى لا يجب الاغتسل ذلك الموضع اذا كان على وضوء بخلاف الخف فانه يجب غسل الرجلين
اذا مسح عليه لا يجوز المسح على الفوق في الثالث اذا دخل الماء تحتها لا يبطل المسح اتفاقا
بخلاف المسح الرابع اذا كان الباق من العضو المعصوب اقل من ثلاث اصابع كاليه القطع
جزء المسح عليها بخلاف الخف الخامس ان مسح الجبيرة ليس ثابتا بالكتاب اتفاقا بخلاف
الخف السادس ان مسح الجبيرة يجوز تركه في بعض الروايات بخلاف الخف وزاد في
وجهها وهو ان مسح الجبيرة ليس خلفا عن غسل ما تحتها ولا بدلا بخلاف الخف فانه خلف
والبدل ما لا يجوز عند القدرة على الاصل كالتيهم والخلف ما يجوز كمسح الخف وروى
وجهها وهو ان مسح الجبيرة يجوز ولو كانت على غير الرجلين بخلاف الخف انتهى **قوله**
وما مسح الخف من قوله ويمسح نحو مقتصد وجرح على كل عصابة **قوله** رجع عند المص فلا
بعد ذكره دفعا للاعتراض بالتناقض عنه والله سبحانه وتعالى اعلم **باب** الخيف
عنون به اي جعل الخيف عنوانا على ما يذكره هذا الباب من النفاس والاستحاضة وما
يتبعها **قوله** واصالة عطف مرادف على ما قبله فان الاصل يطلق على الكثير الغالب **قوله**
والا فني ثلاثة اي الا نقل انما عنون بالخيف لاجل ما ذكره لكونه المص اقتصر عليه فلا يصح
لان المذكور فيه ثلاثة وما في الخيف والنفاس ولا استحاضة **قوله** السيلان يقال جاز
الوادي اذا سال وسعى في سيلانه في اوقات ولم تحسب عذرا اسما جمعها النواجي يعني
فقال للخيف عشرة اسما وختمتها خيف خيف كما في طمس اكبار طمس عراك فراك مع اذن

خيفه وروى عن داس تقاس قرا واعضا **وذكر** في النهران الخيف لا يكون في غير المرأة الا في الاربع والطير
والحفاش **وذكر** بعضهم ان ما يجيب من الحيوانات عشرة جعلت في **قوله** الخيف ياء للنساء وتسعة وهي
النياق وطيرها والارنب والورغ والبقاش حجة كلبه والعروش والحيات منها يجيب والبقاش ان يسمي
رعاشة فاعلم في حفظ السطائر بربيع **قوله** ما في نية اي يمنع عما يشترط له الطهارة لا الصلوة ومن
الصحيح ومن الصور ودخول المبيد والقذرات ولا يخفى الا هذا يقتضي بالكلية **قوله** شرعية اي اعتبارها
الشريعة ما نعلم وان لم يكن حقيقته **قوله** ومن روى عن هذا الخبر انه يلزم ان لا يشترط في
غير وقت ورود الدم والواقع خلافه **قوله** من روى عن هذا الخبر انه يلزم ان لا يشترط في
ان الله تعالى خلق الرحم على صورة حيوان فانه في هذه الاشياء اشتباه قال للرحم الخيف **قوله** طبع اي بالرحم
الاستحاضة اي والرحم ودم الحيوات وما يكون منه لامن ارمية لان المراد بدم المرأة وما يخرج من
الدم من الدفانة ليس يجيب كمن يستحب لها ان تغسل عنها نقطاع الدم منه فان انسكبت وجها عنها
فهي اجبة بخبر عن الخلاصة **قوله** ومنه اي من الاستحاضة وذكر الخبر نظر الكون في **قوله** ومشكل اي غنى مشكل
فانه اذا نزل من ذكره من وجهه ومعتبرنا المني وكان الدم استحاضة مجردا لانه لا يشترط فيه بخلاف
الخيف ويشترط بالاشياء اشتباهه انتهى لكن في تسميته مشكلا نظرا لغيره لان يقال باعتبارها لانه يشترط في هذا الدم
الناس لانه استحاضة نظرا لانه استحاضة سيلان الدم من الاشياء في غير اوقات الخيف **قوله** طبع اي طبعها
وان كان خارجا من الرحم الا انه بسبب والولادة والمراد بالرحم الرحم السليم عن وادها وما يقيد بقوله لان
مرض الاستحاضة الرحم لا يمنع كونها في عاداتها مثلا هيضا **قوله** وسببه ابتلاء اي السبب في حصوله او لا **قوله** ابتلاء
المراد فيه روى عن قال انه اول ما اسئل علي بن ابي اسير في الحديث قال على عموه لجميع بنات ابيهم والحديث
القوي وهو ما روى عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخيف هذا شئ كتبه الله على بنات ادم **قوله**
لا يمكن الشجرة علة للابتلاء واختلف في الشجرة فغلب في المنفعة وقيل العنبر وقيل الكرم كمن يروى في الماوراء الخف
من الخيف الذي لا ساق له لامن الشجرة الكرم لان يقال بتغير صفته بعد اخراجه من الجنة **قوله** وركنه برزخ الدم
اي لا يخرج هو المعتمد وقال محمد بن الاحساس عشرة الخف في نظره فيها لونه وسماته ووضعت الكرم في اعمت
برزخ الدم قبل الغروب ثم رفعت بعده بنقض الصور عنده خلافا لهما يعني اذا لم يجز في صفه الطبع فان حاذاه
كان هيضا ونفاس اتفاقا كذا في الخبر **قوله** لثبات نظره وهو خمسة عشر يوما **قوله** ولو حكما الاستحاضة فانها
ظاهرة حكما **قوله** وعدم نقضه اي الدم من اقله وهو ثلثة ايام كما يلا **قوله** ووقت ثبوته بالبرزخ لانه
له بعد قوله وركنه برزخ الدم **قوله** فيه ترك الصلوة ولا تنظر في اقله **قوله** ولو مبتدأة اي وانه في سن يحكم
فيه بلوغها فانها تترك الصلوة والصور عنه اكثر مشايخ بخارى **قوله** لان الاصل الصحة اي صحة الاجسام
والمرض المقتضى للاستحاضة عارض وهذا يقتضي لقوله فيه ترك الصلوة **قوله** اقله اي مدة اقله اقل
المدة على طريق الاستحاضة فترسنا في احيث رجع الخبر الى الخيف بمعنى المدة **قوله** ثلثة ايام بالنسب
على الظرفية والرفع على الجبرية على الثاني فترسنا في وقت ويجوز الرفع ايضا على الاول **قوله** فالامانة لوجه
للتفريع فالاولا الا شيان بالروا **قوله** لبيان العدد اي عدد والبيان وهي كونها ثلثة مطلقا لا بقيد كونها
ليلة لثلاث ايام التي فيها الخيف **قوله** بالساعات وهي الساعات وسبعون ساعة على ما قال اهل النجاشي فان
الساعة عند المشركين جزء من الزمان وان قل فلورات المبتدأة الدم حين طلع بغير قرص الشمس
انقطع في اليوم الرابع حين طلع ربه كان استحقاقه حتى يطلع بغيره ويكون هيضا فترسنا في **قوله** الملكية
هي كل ساعة منها خمس عشرة درجة وتسمى المعادلة ايضا واحترز به عن الساعات اللغوية ومعناه الزمن
القليل وعن الساعات الزمانية وتسمى المعوجة وهي كل ساعة منها جزء من اثني عشر جزءا من اليوم الذي
هو من طلوع الشمس الى غروبها والليل الذي هو من غروب الشمس الى طلوعها **قوله** للاختصاص كونها
ليلة هذه الايام ولم يرد استيعاب ساعات الايام والبيان لان التقاطع ساعة او ساعتين لا يعثر
انتهى ابو اسود **قوله** واكثر عشرة يقال فيه ما في في قوله واقله ثلثة **قوله** كذا رواه دارقطني وغيره
خبر في من طرق متعددة فيها ان في الامر ثبوت الخيف من ثلثة ايام في ثلثة ايام في ثلثة ايام في ثلثة ايام

أكثره ولو شئ يسير فالهتاء بخصته مثلا أو مارات الدم حين طلع بغير قرح من شمس وانقطع في حاد من بشر
حين طلع ثلثاه فالهتاء على الخمسة استحضارة لانه راء على العشرة بقدر السد من قرحستان **قوله** وما تراه
صفرة أو نقر في الجرح من بعض المشايخ ان ما تراه صفرة قبل ان يسهل سبع سنين ودرسا ولا يقان له
استحضارة **قوله** واسننة بجميع الوان **قوله** على ظاهره لذهب احترق به عن قول من يقول ان رات وما تريا
كالاشود والاصفر القاني كان حينها عن النبي **قوله** ولو قبل خروج اكثر الولد فتوضا ان قد رت في هذا
الى ان او يتيم وتؤمى بالصلوة ولا تؤخر في عذر الصبي الفاء ورمي عن المجتبى **قوله** وانفاس والخيف
اي اذا استكمل النفس اكثره **قوله** اجاعا اي من الصابة رضى الله تعالى عنهم اجمعين **قوله** وان استغرق
البحر حاد في ثلاث صور الا وان يتبع بالسن وتبقى بلا در طول غيرها فيقصو وبقيل وياتيها زجرها
وتقتضي عدتها بالاشهر الثانية ان ترى الدم عند البلوغ او بعده اقل ثلاثة ايام ثم يستمر القطاعة
حكمها كالاول والثالثة ان ترى ما يصلح حيضاً ثم يستمر القطاعة وحكمها كالاول والثالثة ان ترى ما يصلح حيضاً ثم يستمر القطاعة
الا بالخيف ان ما رات الخيف عليها قبل سن الا يأس وان لم يظفر في الاشهر من ابتداء سن الا يأس كما يات
في العدة ان ترى **قوله** فيحذر بشر من هذا في المعادة والميرة لا في المبتدأة ان حيضها في كل شهر عشرة
من اول مارات سواء كانت في العشرة او في الثانية او الثالثة وها في طهر فلو ابتدت مع البلوغ
في رابع عشر الحوم مثلا يكون ابتداء حيضها الثاني في رابع عشر صفو وهدجرا واذا عرفت هذا فاعلم انه
ان طهرها زجرها في اخر الطهر تقضى تسعة وسبعين يوما ثلاث حيض بثلثين وطرهرا احدى عشر
والاخر تسعة عشر وان طهرها تقضى عدتها ثمانية او تسعة ومائة ثلث حيض ثلاثين
وثلاثة اطهر احدى عشر واثلاث كل واحد منهما تسعة عشر واثلاث تسعة عشر واثلاث كل
واحد منهما عشرون وان طهرها في اول الخيف انتقضت عدتها ثمانية وتسعين وتسعة وتسعين
اربع حيض ياربين وثلاثة اطهر على نحو ما قدمناه **قوله** وعلم كلامه وهو صحيح في ذاته **قوله** الا عند
نصيب عاده لها اذا استمر بها الدم صاوق بالعشرين في المبتدأة **قوله** والمعادة اي التي لم تسن عاها
بقربيتها المقابلة وصورتها اذا بلغت بمائة عشرة مثلا وما وستة طهر ثم استمر بها الدم فقال ابو عمه
والقاضي ابو حازم حيضها مارات وطرهرا مارات فتقتضي عدتها ثلاث سنين وثلاثين يوما وفي
القبسستان عن الشريف ان اكثر الطهر في حقها شهران وعليه الفتوى لانه ايسر كما في النهاية **قوله** وفي
الميرة بفتح الهمزة المشقة تحت او كسرهما اي جرحها الله تعالى او حي حيرت الفقيه ومثله في الوجهين المظلة
والفصل في هذا ايراد الكذا في القاموس **قوله** واضلاها المسبب وتقليتها لينا سبادة المظلة و
الخطب في سبل **قوله** اما بعد وصورة نسبت عدد الايام حيضها مع علمها انها تحيض في كل شهر مرة و
حكمها انها تقضى الصلوة ثلاثة ايام من اول الاستمرار ليقهرها فيها بالخيف ثم تقتسل سبعة ايام لكل
صلوة لتردد حالها فيها بين الخيف والظفر والخروج من الخيف ثم تتوضا عشرين يوما لو قت
كل صلوة لتقهرها فيها بالظفر وياتيها زجرها **قوله** او يكون صورة عدتها ايام حيث فيها ونيت
مكانها وحكمها انها ان شئت ايامها في ضعفها واكثر فلا تتقي بالخيف في شئ منه كما لو شئت ثلاثة في
سنة او اكثر ومتى نسبت في دون الفوف فانها تتقي بالخيف في شئ منه كما لو شئت ثلاثة في سنة فانها
تتقي بالخيف في اليوم الثالث فلو نسبت ثلاثة في عشرة معلومة توفت في ثلاثة من اول العشرة
لتردد بين الطهر والخيف والدخول في الخيف ثم اغتسلت لكل صلوة الا في العشرة لتردد بين الطهر و
الخيف الخروج من الخيف ومثله في البيت اربعة او خمسة في العشرة حيث تتوضا في الاربعة وتغتسل في الستة
وتتوضا في الستة وتغتسل في الستة الاخرى ولو شئت ستة توفت اربعة وتنع الصلوة يومين لتقهرها
بالخيف فيهما ثم تقتسل اربعة لكل صلوة وان نسبت سبعة توفت ثلاثة وتنع الصلوة اربعة ثم تغتسل
ثلاثة وتنع هذا **قوله** او بهما اي بالعدو والكان وحكمها انها فيحذر وان لم يكن لها سار اغتسلت
لكل صلوة وتنع المكتوبات او ما ذكره الشرح او **قوله** وحاصلها انما تحذر ان يكون حاصل الامور في
الميرة انما متى متقنت بالخيف في وقت تركت العبادة والاحتذر فان يستقر امرها على شئ لا يتردد

بين الحيض والظفر توفت لكل صلوة وهو الاصح وصحت الواجبات والسنن المؤكدة وقراءة القرآن المفروض
والواجب على الراجح في الاختيار على الصحيح ولا تدخل مسجدا ولا مئذنة ولا تخطى بالحق على الراجح وتقر
برضاها في ثلثين عشرين يوما ان علمت ان ابتداء ليلها في اول شهرها في كل شهر عشرة ايام فان قضت عشرة
يومان حصل لها في الحيض فتقتضي عشرة ايام على ان علمت انها قضت اشهر وعشرين يوما لان اكثر ما فسدت
صومها في الشهر احدى عشر يوما فتقتضي عشرة ايام على ان علمت انها قضت اشهر وعشرين يوما لان اكثر ما فسدت
على العشرين لان الحيض لا يذيد على عشرة وقيل اثنان وعشرين احتياطا لئلا يكون ما فيها ولو وجت
است بطواف الزيادة في اعادة بعد عشرة وبالصبر ولا تقيد ولو سمعت انه التلاوة فتسجدت لاجب
الاعادة لانها ان كانت ملاحظة فتدبر مع ادائها والا لا يلزمها وان سجدت بعد ذلك اعادت بعد العشرة
لاحتتمال طهرها رتبا وقت السجود وحيضها وقت السجود واما قضاء الفوات فان قضتها فعليها اياما وثلاث
بعد عشرة ايام لا احتتمال طهرها وقت القضاء وبعد طهرها في حق القضاء اربعة في شهرين فغلبه الفتوى
ابو السعود عن الجرح **قوله** في تحذر فان وقع تحذرها على طهر مقل على طهرها وان على حيض مقل
حكمه كذا في الصحيح **قوله** ودخول فيه اي في الحيض **قوله** تتوضا لكل صلوة فتجعل بعد صلاة بعدد ما سجدت
قوله وان بينهما اي بين الحيض والظفر **قوله** والدخول فيه اي في الطهر **قوله** تقتسل لكل صلوة لا احتتمال
ضوحها من الحيض ودخولها في الطهر **قوله** وتترك متعلق بالصورة الثانية **قوله** وجاعا اي تركه
ولا تمكن زجرها منه **قوله** ان علمت بداته ليلها ان بها ليل اخر ليلها وبين اليلتين عشرة ايام فله
يفسد من صومها سواء اعشرا ياما في رمضان وعشرة ايام في الاخرى **قوله** والا فاشهر وعشرين
يوما اي وان علمت بداته رتبا رافقوا ما اشهر وعشرين يوما وذلك لانه ان بداهتها رافقها رافقها
عشر الاول فيفسد احدى عشر يوما من صومها من رمضان ومثله في القضاء **قوله** وتقتل الصلوة
ومثلهما المعتادة مسجدة الدم على ما قاله الحاكم الشهيد **قوله** او ما تراه من لون كحرة وسوادا جاعا
وصفرة مشبعة في الاصح وصفرة ضعيفة وصفرة وذلك لما روي ان النساء كن يبيعون الاعايشة
رغما لغيره بها بالدرجة فيها الكرسف فيه الصفرة من دم الحيض يساهاها عن الصلوة فتقول لعل لا
تقبل حتى تريح القصة البيضاء تزيد بذلك الطهر من الحيض والدرجة جرح الدال وسكون الرا
والبجيم نحو خرقة او قطنية تدخل المرأة في جرحها تعرف هل بقي شئ من اشوا الحيض ام لا والقصة
تخرج القاف وتشد يد الصاد المربعة وهي القصة فشيرت الرطوبة الصافية بعد الحيض بالخيف يلقى
وقصر القصة في المصير بان تجيع القطنية او الخرقة التي تحتش بها المرأة لانهما قصة لا يجالطها منقذ
فلا تزيه وقيل شئ كالخيط الابيض يخرج بعد انقطاع الدم كله ويجوز ان يرا او ينقذ اللون وان
لا يبقى منه اثر البتة فتعربت رؤيته القصة مثلا لذلك لان راي القصة غير راي شئ من سائر الوان
الحيض انتهى فقد علمت ان هذه القصة هي من الاقطاع وتفسيرها بانها كالخيط صنفه والاعتبار
في البياض وغيره حادثة البرور حتى لو اصفر بعد ذلك او ابيض كان طهره في الاول والثاني ويستحب صنع
الكرسف للثيب مطلقا ما كان كانت او لا الكرم موضع البكارة في الحيض **قوله** في مديته جرح ما تراه صفرة
وحاصل **قوله** سوا بياض خالص فانه علامة الاقطاع والحكم على جرح مضاف اي ذي بياض **قوله** ولو
المراد طهرها من راي بمعنى علمه ولا يصح ان يكون من راي البصرية لان الطهر لا يرى بجاسته البصر **قوله**
فيها حيض اي في المدة ومثل الحيض النفس **قوله** وعليه المتون اي على كون العبرة لاوله واخره قياسا
على النصاب في الزكاة واشار بهذا الورد على صاحبها بحديث قال ان هذا الرواية ولو اختارها
اصحاب المتون كن في الصحيح لما ان قياسا على النصاب غير صحيح لان الدم منقطع في اشا المدة
بالكلية ولا يقس عليه بشرط بقا جزء من النصاب في اشا الخوف وانما الذي شرط وجوده في اشا
والا فبها تمام انتهى وجه الورد ما قاله في الزمر لا يسلم ان هذا قياس لا نظير ولا يسلم فانه لا يوجد
جنا وان لعدم صاحب ثبوت انما ما الحيض في هذه الحالة واعتماد اصحاب المتون على شئ ترجح
له انتهى وفيه ان الموجود في المتين عليه الوجود الحسني الحكم على ان هذا من صاحب الزمر حادثة

قوله لو ذكرنا ما يقوله من ظاهره ان المصل استوفى حاجته فليس كذلك فيها انه يمنع صحة الاطهارة الا ما
وقد بينه التفسير كمن غسل لاهل من ولا يخرج منها فقد قالوا انه يجب لها ان تكون في وقت كل صلاة و
تقع على جميع حاجتها وتخلل وتكبر وفي رواية يكتف لها احسن صلاة كانت تغلب ومنها ان الطهارة
تبلغ به ويتعلق بها انقضاء العدة والاستبراء ويوجب الغسل بشرط الانقطاع ولا يقع التتابع في صوم
كفارة القتل والفسق والشهوات بخلاف كفارة اليمين **قوله** يمنع صلوته اي يمنع وجوبها لعدم فائدة لانها
الاواراق والقضاء ولا يشترط فيها بشايتة ويمنع صحتها ايضا ويجوزها **قوله** مطلقا ان كلا او بعضها لان
منع الشيء لا يمنع كذا في الشهر **قوله** ولو سجد شكر او تلاوة فليجز صحتها ويجوزها **قوله** وهو ما
يجوز ويمنع صحتها ولا يمنع وجوبها لانهما يتعلقان بالمطهر بعد الخروج اذا غلب ما يقتضي في السنة
خمس عشرة يوما اذا كان حيضها عشرة وطهرها خمسة عشر فاداه في البحر **قوله** وجها اي يجوز وكذا
يجوز ما في حكمه وهو قربان ما تحت الارض **قوله** للجرح علة لقول المصنف ورواها في البحر لان في قضاء
الصلاة جرحا بغير ارها في كل يوم وكذا الحيض في كل شهر بخلاف الصوم فانه يجب في السنة شهر
واحد ولا يفتقر علة في الشهر الا مرة فلا جرح وحكمة ان حوايا ما كانت الدماء اول مرة سلطت ادم عليه
الصلاة والسلام فقال لا علم فاعلم الله عز وجل اليه ان تترك الصلاة فلما ظهرت سألته فقال لا
اعلم فاحسب الله عز وجل اليه ان لا يقض عليها فترأته في وقت الصلاة فسالته فاحسبها بترك الصوم
فقاله فبالساعة على الصلاة فاحسبها الله تعالى بقضاء الصوم من قبل ان ادم اسرها بذلك بغير اسرارة
بهيانه وقطاع وقيل القياس انما صدر من حوا عليه السلام **قوله** ولو شرعت تطوعا فيها اي الصلاة و
الصوم ونحوه لا يخلو لان فرض الصلاة لا يقضي وفرض الصوم يقضي **قوله** خلا فاما نعمه عند تركه
من الشجب ففصل الصلاة لا تفضل الصلاة **قوله** حكم بحيضها ما قامت وذلك احتياط فتفضل الصلاة
التي نامت في وقتها حتى جرح لان الحوادث تقضي في الاقرب او اقربا **قوله** وبعبارة من نامت اي اذا نامت
ما مضت وقامت طاهرة حكم بطهرها من نامت قال ابو السعود ولو كان في طهرها من نامت في عكسها
اولا ان المراد هو هذا بان نامت في اخر حيضها وقامت طاهرة فانها يحكم بطهرها من نامت احتياطاً فانه
سبيل كرامة يعطى ان المراد من قوله وبعبارة من نامت انه يحكم بحيضها من نامت وليس كذلك والى اصل
استعمل العكس لهما هو اعم من عكس السنة وعكس حكمها لرعاية الاحتياط **قوله** احتياطاً علة
للعكس ففصل انتهى ج اقول علة لهما معاً علة سابقة فيما سبق وما يدل عليه عبارة البحر ونحوها ولو كانت
الكسرة لهما فلهما اصبحت راداة الطهر تقضي العشاء فلو كانت طاهرة فرائد الصلاة جازحت تغيبها
ايضا ان لم تكن صلتها قبل الوضوء انما لا لها طاهرة في الصورة الاولى من حين وضعت وحاشا في الثانية
حاجت رفعة احتياطاً للاحتياط فيهما انتهى **قوله** ويمنع حل دخول مسجد اذا ذكره دون الصحة لانه لا معنى
لنفي الصحة فيه والمراد بالمسجد موضع العبادة المعروفة فشم الكعبة دون مسجد البيت وفيه إشارة
لان الله لا يدخل المسجد من على بابه نجاسته في الخزانة اذا فشا المسجد لم يدخله بابه **قوله** وقال بعض
اذا احتياجه اليه يخرج منه وهو الاصح **قوله** بالمسجد للاعتناء عن الجبانة ومصلحة العيد لانه ليس لها حكم
المسجد في حرمة الدخول وان كان لها حكم عند اداء الصلاة حتى صح الاقتدار وان لم تكن الصلوة متصلة
وجرح ايضا الرباط والمدرسة في المسجد عن القنينة المدرسة بالمسجد ان المصنف احلها الناس من الصلوة
سجدها وقيل المسجد حكم المسجد في جوار الاقتدار بالامام وان لم تكن الصلوة متصلة والمسجد
وان والى نفس وجوبه وقوله بابه كذلك واطلاقه بغيره منع المروءة ايضا وقوله في الدار ان لا يكون
لغير ضرورة فان كانت لا يكون بابه بيت المسجد فلا قال في البحر وينبغي ان يقتيد بان لا يتكلم من
تحت بابه وان لا يقدر على السكنى في غيره ولو احكم المسجد بغيره وجرح ان لا يتكلم من تحت
ان طاف الا انه لا يصح ولا يشرع في الظاهر في المجرى وجوب هذا التميم وفصل في السراج بوجه ان يخرج
سريعا فيجوز تركه او يترك فيه الحوائط فلا يجوز تركه وعليه يحمل ما في الحديث انتهى **قوله** ففصل في
عليه وسلم بدخول المسجد ومكة فيه جبا وبه يخص على بن ابي طالب لان بيته كان في المسجد كما خص الله

عليه

عليه وسلم الزبير بابا حصة ليس الجوز لا يخرج من اذنيه القمل وخص غيره بغير ذلك وما ينطبق على اليهودي
انتهى ابو السعود **قوله** وحل الطواف انما قيد بالحق فيه للاشارة الى صحته مثلها فلو فعلته كانت عاقبة
معاقبة وتخلل من احرامها لطواف الزيارة وعليها بدنة والطهارة رقة الطواف واجبة فتركها محرمه
تحريرا كمن لا كانت الطواف لا يكون الا في المسجد كان حراما من جهته زيادة عليها ولو كانت بعد ما
دخلت وجب عليها ان لا تطوف وحرم مكثها بغير تقابل زيادة فان قلت اذا كان دخول المسجد حراما
فالطواف اول في الحاجة المذكورة قلت للمصنف انه لما جاز الوقوف مع الله اقوى اركان الحج فلو كان
يجوز الطواف اول كذا في المصنف عن النبي **قوله** ولو بعد دخولها المسجد المراد ان الطواف لا يحل ولو
عزضا الحيض بعد دخول المسجد فقدم الى ذاك لانه لا يخلو دخول المسجد **قوله** وشروطها فيها من
دخول البهائم وانما ذكره لدفع توهمه انما يذكرها بشرط في مثلها شرعت فيه تمتة **قوله** وقربان
ما تحت الارض من اضافة المصدر لا منطوقه والتقدير ويمنع الحيض قربان شوجها ما تحت ازارها
قوله في البحر **قوله** يعني ما بين سرة وركبة فيجوز الاستمتاع بالمسرة وما فوقها والركبة وما تحتها و
المحرم الاستمتاع بما بينهما ويجوز الاستمتاع بما عدا ما ذكره بطي وغيره ولو بلا حائل وكذا بينهما
جواني بغير الوطئ ولو تخطى وما ولا يكره طهرها ولا استئمان ما منتهى من غير او ما ولا يكره طهرها الا اذا
توضأت بقصد الطهارة كما هو المستحب فيصير مستحلا فتوى الولائي ولا ينبغي ان يفتن عن فرضها
لان ذلك يشبه فعل اليهود وكذا في البحر **قوله** ولو بدشهوة او فاد شهوة منه بدشهوة **قوله** وحل ما
عده اي ما عده القربان المذكور وهو صاير في النظر لا ما تحت الارض او كان بدشهوة او فاد وصادق
باستمتاع بغيره البدن سواء كان ذلك الاستمتاع بطهرها بدشهوة او فاد وهذا معنى الاطلاق **قوله**
وهل يحل النظر في بدشهوة وهو بغيرها لا تردد في جوازها وجه تردد الشارع في حل النظر في بدشهوة
الاخوان صاحب النور وصاحب البحر فانه قال في البحر ووقع في بعض النسخ لفظ الاستمتاع وهو سبيل
النظر والمفسر بدشهوة ووقع في عبارة كثيرة لفظ المباشرة والقربان ومقتضاها تحريم النظر في بدشهوة
فيهما عموم مخصص من وجه والذي يظهر ان التحريم منوط بالمباشرة ولو بدشهوة بخلاف النظر
ولو بدشهوة وليس هو اعظم من تعديلهما في وجهها بدشهوة كما لا يخفى وقال في الشهر والظاهر ان يفرق
بينهما لان النظر في هذا الذي هو استمتاع بما لا يحل بخلاف التقبل في الوجه كما هو ظاهر قال في بدشهوة صاحب
الشرائع اراد بقوله استمتاع بما لا يحل انه استمتاع بموضع لا يحل لها شهوة فسلم لكنه لا يميز من حرمة
المباشرة حرمة النظر وان اراد انه استمتاع بموضع لا يحل النظر فيه فهو عين المدعي فبان مضادة و
الدليل مشرف على مدعي صاحب النور وذلك ان الشارع اذا عصى عن المباشرة وهو ان يخلو الفرجان بلا حائل كان
لها كان للفرج حرمة وهو ما بين السرة والركبة منع منه ايضا خشية الوقوع فيما عساه يقع فيه باقتراب
هذا الموضع فان من حله حول لما يوشك ان يقع فيه او يقال ان الشارع حكيم وهذا الموضع لا يخلو عن
توالت ونجاسته فمن من القرب خشية التلوث في النظر لا هذا الموضع على اصله لا باحة بالزوجة
فحريمته لا دليل عليه فافترض من هذا ان لا تردد في حل النظر فانه داخل في قوله وحل ما عدا ما عدا مطلقا انتهى
قوله وما يشترطه سبب تردده المباشرة تردد صاحب البحر فيها حيث قال ولما لم يكرهها شرعا له
ولما كان عليه بانه لا يكرهها من استمتاع بها بغيره فعملها بابه الاول ولما كان يجوز بان حرمة
عليه لكونها حائضا وهو مفعول في حقه في الاستمتاع به ولا في غايته مستحلا لانه الاستمتاع
بغيرها وهو جائز ففصل قال في الشهر ومقتضى النظر ان يقان حرمة مباشرتها حيث لا يكون مما يلي شرعا
وركبتها لان ما بين سرة وركبة كما اذا وضعت يدها على رقبته انتهى وفيه نظر لان حرمة مباشرتها
له ما بين السرة والركبة على ما ادعاه انما هو كونه مما يكون سببا وباعثا لوطئها المجمع على حرمة
وهذا موجود فيها اذا كانت المباشرة بما بين سرة وركبة محرم وفيه ان التقبل بدشهوة جائز
وهو ما يبعث على الوطئ **قوله** وقراءة قرآن اي يمنع الحائض مثله الحائض بقراءة قرآن وشمل الاطلاق
الاية وما دونهما وهو قول الكرخي ونحوه صاحب الهداية في التخييل وفيه في شرح الجامع العفابر

والاولا في فتوى ومشي عليه المصنف في المستقصى وقواه في الكتاب ونسبه صاحب الهداية الى عامة المشايخ
ومشي عليه بان الاصل في حق القليل والكثير ويؤيده ما رواه دار قطة عن علي رضي الله عنه
قال اقرأوا القرآن ما لا يصيب حكمه من ان اصابه فلا ولا حرفا واحدا في الشرح **قوله** بقصد اما
اذا قرأ على قصد الشراء او اقتناع امر لا يمنع فيه اصح الروايات والسمعية لا تمنع اتفاقا اذا كانت
على قصد الشراء او اقتناع امر خلاصة وفي العيون لا في الحديث ولو قرأ الفاتحة على سبيل الدعاء او شيئا
من المانات التي فيها معنى الدعاء ولم يرد به القراءة فلا بأس به وفي غايته البيان انه المختار وظاهره
تقديم صاحب العيون بالادلة التي فيها معنى الدعاء بخلاف ما ليس كذلك كسورة البقرة في قوله
غير المقرائة في حله وهو كذلك لان معناه الكتب تجوز في ذلك وجه لتوقف صاحب النظم فيه قال
في البحر واما الاذكار فيقول اياها مطلقا ويدخل فيها القرأه اهدنا والهمم انا مستغنى عن عليه
الفتوى وفي الهداية وغيرها استحبها بالوضوء لذكر الله تعالى وتركه خلاف الاول وهو مرجح كراهة
التزنية **قوله** ومعه ان القرآن سوادا مكتوبا على لوح او درهما او حائط كمن لا يجوز من المصحف
كله المكتوب وغيره على المعتمد بخلاف غيره فانه لا يمنع المسكتوب وتكره القراءة في المخرج والمقتل العام
وفي الخلاصة انما تكرر القراءة في الحمام اذا قرأ فيها فان قرأ في نفسه لا بأس به هو المختار ولو كان على
خاتمة اسم الله تعالى يجعل النفس في باطن الكف وان غسل اليدين ليقرا او يديه لمس او غسل يديه
لغسل يديه بطلق له المسح فلا القراءة للجب لان الجبابة والحديث لا يتجزأ وجودا ولا زلا وكذا لا يقرأ اذا
كانت عورته مكشوفة او امرأة تفتش مكشوفة او في الحمام احد مكشوف كذا في البحر **قوله** ولو مكتوبا
في الفارسية في الاصح ظاهره جريان الخلاف في المسند والصحيح انما يمنع عليها فانه في البحر ولو
كانت القراءة مكتوبا بالفارسية يحكم على الجب الى النفس منه بالايجاع وهو الصحيح اما عند الامام
فظاهره كذلك عندهما لانه قرآن عندهما حتى يتحقق به جوار الصلوة في حق من لا يجزأ من رتبة
قوله المنع كالمطبخ ونحوها فلا يمنع المشرع على ما يحج صاحب الهداية وفي السراج ان عليه الفتوى في النسخ
قال في بعض الاخوان هل يجوز من المصحف عند بل هو لا بأس به على عتقه قلت لا اعلم فيه منقولاً و
الذي يظهر ان كان بطريقه وهو يتحرك بحركة يمينى ان لا يجوز وان كان لا يتحرك بحركة يمينى
ان يجوز لا اعتبار به اياه في الاول قابلا كبدون الشافعي انما اذا كان بطريقه عما سمعته من الشافعي
في الصلوة على الارض وقالوا بغيره من كيت التفسير والفقه والسلمى لا تخلوا عن ايات القرآن و
هذا القليل بغير كراهة من جميع شيوخ النجاشية ومثل القرآن ما لا يسب من التورية والما يجزئ
والذي يورد من شيوخهم **قوله** وكذا يمنع عند اخذ الحصى ان المسح بها شربة باليد بلا حائل والى ما لم يعلل
ذكر الحصى ان لا فائدة في ذكره بعد المسح **قوله** ولا بأس بشرب الماء ان الوضوء الجب بعد الاشارة
كوضوء المحدث **قوله** فيمنع قبحها لانه لو كتب ما دون الامة لا يكره منه كما في الفتاوى **قوله** و
الكل وشرب اياه في الاكراهة فيها اصلا بعد المضمضة والغسل فليس المراد بل ان يغسل عليه ان
خلاف الاول الذي هو مرجح كراهة التزنية بدليل قول الشرح واما قبحها فيكره لانه بالشراب
يسقط الغرض من الوضوء المستعمل في شرب المستعمل كرهه لكن هذا التعديل لا يجوز في الاكل
قوله لا حائز مثل النفس لانه لا يرتفع حد شرها قبل الاقطاع **قوله** ما لا يخاطب بغسل واما ان يكون
بعد الطهارة من الوضوء فيكره لانه لا كل ولا شرب حتى مضغته وغسل يديه **قوله** بكم مثله كما ان
بالاسس ومشي عليه الهداية كراهة اى التحريم **قوله** وهو احوط لانه اقرب للتعظيم **قوله** اذا قطع
حيزها مثله النفس ولا يغفل ومنها لان الاقطاع بعد العترة ليس بشرط في حله وطريقه كما صرح به ابن
ملك في شرح الوفاية ويؤخذ منه جواز الوضوء حال نزول شراب الاستحاضة **قوله** بل يذبح فتركه مكره
تزيينها ويؤيد له ما في القم شفاة حيث قال وهو وان حل الا انه مكره لانها لا يذبح ولا يقتل كما في
الحديث **قوله** وان حل طاهر كراهة التزنية افادته ابو السعود **قوله** في اخر الوقت هل المراد اخر الوقت
حقيقة المستحب في حله والظاهر ان لا يفسد حيزها واصل الشرح حكم الجمع مع ان الكلام فيه ونحوه

عدم حله بدليل مسئلة انقطاعه على الاق وهو دون العادة **قوله** وان اقله الامم يعني بعد **قوله** لا يجزئ وان
اغتنبت عن البحر **قوله** وتغتسل في النهر من الثمانيات تأخير الغسل الى الوقت مستحب فيهما اذا انقطع لهما
عادت بها ولا قلمها واجب **قوله** من في الحلال لانه لا اغتسال عليها بعد ما خطاب بحر فلا يتنظف في حقها بعد
الاقطاع اشارة شاذة ولا يتخير باسلامها بعده لا ناصحنا بخروجها من الحيض وهذا بناء على
عدم خطاب الكفارة بالفرج وهو احد احوال ثلاثة **قوله** لا يجزئ حتى تغتسل احدها اخر الوقت المستحب
قال في البحر عاريا لا المسبوط اذا انقطع لاقبل من عشرة تنظف لاقبل الوقت المستحب دون المكره
نفس عليه محمد في الاصل قال فاذا انقطع في وقت العترة تنظف لاقبل الوقت المستحب دون المكره
المتصاف الليل وما بعد نصف الليل مكره انتهى **قوله** او تيمم وليس له ان يغتسل قبل الصلوة لهما
على الاصح وحلها للارواح وانقطع الرجعة موقوفان على الصلوة على المذهب لهما **قوله** شرطه وهو
الجزء من استعمال الماء المطلق الكالج **قوله** وليس الشيا باقوال يمينى ان يكون قلع الشيا للغسل مثله
في **قوله** يعني من اخر وقت الصلوة فالمراد ان تطهر في وقت بق منه الى اخر وجه قدر الاغتسال وليس له
والجزئية لا عدم من هذا ومن ان تطهر في اوله يعني من هذا المقدار كما عطف فيه بعضهم الا ترى ان تطهر
بانه الصلوة صامتة دينية رتبة وهو انما يتحقق بخروج الوقت وعبارة المصنوعة ولكن مراده ما
ذكره في تحفص الوطى بالذكر اشارة لان الحكم بطهراته الى الغسل والغسل يعني الوقت المذكور انما هو
في حق الوطى واما في حق قراءة القرآن فلا كما في الحموى عن البرجندى **قوله** وهل تعتبر التحريم في الغسل
قال ابو السعود **قوله** في البحر وهكذا جواب صورها اذا ظهرت قبل الغسل في شرط لعدم وجود ذلك
اليوم ان يبقى من الليل بعد الاقطاع ما تمكن فيه من الاغتسال ليس الشيا وكذا يشترط هذا الوجوه
قضاء العترة فلا يفرق بين الصلوة والصوم الا في زمن التحريم حيث اختصت الصلوة باعتبارها بقاء
على ما سبق من ان عدم اعتبارها في حق الصوم هو الاصح **قوله** مطلقا ارساد كان الاعتبار لاكثر الخيط او
لاقل ذلك **قوله** فكيف الغسل لو لاكثر الى اصل كما في النهران زمن الغسل من الحيض فيها اذا بقى
لاقله ومن الطهر فيها اذا بقى لاكثره لئلا تزيد الايام على العترة وذلك في حق العترة وانقطع
الرجعة وجواز التفرج بالحر كما في جميع الاحكام الماتى انما لو طهرت عقب غيبوبة الشفق بشا غسلت
عند الخيل الكاذب نذرات الدم في الليلة السابعة عشر بعد ذلك الشفق فهو طهر تام وان لم يتم ثلثة
عشر من وقت الاغتسال انتهى ابو السعود **قوله** فتغسل من الصلوة **قوله** قدر الغسل والتحريم اى ليس
الشيا **قوله** فقد التحريم لانه يتركه الوقت ويكون اداء **قوله** كما جزم به غير واحد اى جاعة
منهم صاحب المسبوط وصاحب الاختيار صاحب وفتح القدير **قوله** وكذا مستحب وطى الدبر اى دبر الخيل
قال في الشرح ولا راد حكم وطى النفس مستحبا من حيث التكفير اما دبر الغلام في لفظ صوم كبريان
الخلاف في التكفير وان كان التعليل لا يظهر فيه ايضا **قوله** خلاصة ما يتعرف لذكر الدبر فيها و
قد ذكر عاريا العترة زينة في بحر **قوله** لانه حرام لغيره وهو الايد ولا يكفر مستحب الحرام وعكسه الا
اذا كان حراما لغيره وشبهت حرمة بدليل مقطوع به اما ان كان حراما لغيره بدليل مقطوع به او حراما لغيره
باجبا الاحاد لا يغيره اعتد حله كذا في البحر **قوله** ولو روايته ضويفة ومع المفتي ان يميل الى تكلف
الرواية قاله في البحر واقفا المفتي لا يغير ما عند الله من كفر وايما **قوله** شره كبرية اى الوطى
حال الحيض كبرية يجب عليه فاعلم التوبة والاستغفار **قوله** لا حائلا له هو على الله والنشر المشوشة التي
ان الحيض انما يبنى كونه كبرية لا حرمة الصغيرة فان الجاهل بعد منوطا بعدم البحث عما يتعاطاه **قوله** وينبغي
بقصد بدنية او لغوية فيمنع به ان كان اول الحيض وبه يفسد ان وطى في اخره كان في زمان
ان لا معنى للتخيير بين القليل والكثير في النوع الواحد وفي ان كان الدم اسود يتصدق به بديار فان
كان اسود فبعضه بيار وبذل لم يضره عليه الصلوة والسلام اذا وقع الرجل اهله وهي حائضان
كان ما احذر في تصدق به بديار وان كان اسود فليصدق بنبضه بديار فالظاهر الاخير لتأدية
بالدبر **قوله** انما هو لا قد يقال انه يحرم عليها انما يحرم عليها المباشرة فيلزم لها التقصير

اربعون من وقت الاسقاط والافعال في التقدير الداخلي فيها ويبقى في البقاء ثم يتبع ذلك و
ان اسقطت بعد ايامها فانها تقبل من ذلك الوقت قدر عاودتها في الظاهر بالثبوت لاحتمال كونها
او طاهرة ثم تترك الصلاة قدر عاودتها بيقين لانها اما بنفسها او ما نطق ثم الغسل وتقبل عاودتها في الظاهر
بالثبوت ثم تترك قدر عاودتها في اليقين بيقين واصل هذا كله انه لا حكم بالثبوت ويجب الاحتياط انتهى
لتمثل مثالا لثبوت عليه غيره اسقطت اول يوم من الحرج وجعل حال الساقط وكان لها عادة في الحيض ثلثة
ايام وفي الظاهر خمسة عشر ووافق اول نهار حيضها اول الحرج بيقين لانها اما ما نطق ونفسا ثم تقبل
وتقبل الاثمان عشرة بالثبوت لاحتمال كونها نفسا او طاهرة ثم تترك الصلاة الاحادي عشرية بيقين
لانها اما ما نطق ونفسا ثم تقبل وتقبل الاثمان عشرة بالثبوت لاحتمال كونها نفسا او طاهرة ثم
تترك الصلاة الاثنا عشرية بيقين لانها اما ما نطق ونفسا ثم تقبل وتقبل بيقين بالثبوت لاحتمال
كونها نفسا او طاهرة ثم تقبل وتقبل اربعة عشر بيقين لانها طاهرة فيها قطعا وتقبل بعد ذلك
على عاودتها انتهى **قوله** ولا يجزئ اياها هذه وسواءية عن الامام يعني لا ينعى كما في النجس ومن العذر
قوله ما لا يجزئ منها اي في تركيب البدن والسمن والبراز كما يحسنه الكمال **قوله** حكم باياها وفائدة
هذا الحكم الاعتداد بالاشهر والاشهر انما هو واحد **قوله** وحده اي المصيرة باب العدة قال في البحر وهو
قول مشايخ بخاري وخوارزمي **قوله** بعد المدة المذكورة وجب الغسل على ما عاون عليه المصنفان والاشهر
على ما اعتده في العدة **قوله** فليس يجزئ ولا يبطل باعتداد بالاشهر **قوله** لكن في تمامها اي تمام العدة
بالاشهر **قوله** لا يعود اي بعد تمام الاعتداد بالاشهر **قوله** وسحققة العدة عبارة عن هناك اسيمة
اعتدت بالاشهر ثم عاودها على جاري عاودتها او خلت من زوج اخر بطلت عدتها ونفسا كما هو ثابت
باليقين لان شرط الحقيقة تحقق الا يمس عن الاصل وذلك بالبرز عن الموت وهو ظاهر الرواية كما في الفتا
واختاره في الهداية فتعين المصير اليه قاله في البحر بعد حكمية ستة اقوال صحيحة واقره المصنف
اختاره البرهسي باختاره الشريفة انما ان رآه قبل تمام الاشهر استأنفت لا بعد ما قلت وهو ظاهر
صدر الشريعة وملا خسرو والباقي واقره المصنف باب الحيض فعلى ما كان حائضا وتعدت المستعقب
بالحيض كما صح في الخلاصة وغيرها وفي الجورة والمجيئ الله الصحيح المختار وعليه الفتوى في صحيح الفتوى
وهذا التصريح اول من تصحيح الهداية في النهر انه اعدل الروايات وقامه فيما علقه على المسئلة
قوله وصاحب عذر مبتدأ وقوله من يلبس بول اذ حضره وهو الذي لا يقطع لظاهر قوله لصحة ثمانية
اول لغة البرودة عيني في النهر السلس في تمام الخارج وبكرها من به هذا الموضع وغيره يعلم ان كرم
الاشي والاشي واختار في موضع الغصن مفتوحا هل هو في حكم المستحبة او لا كما في النجس عن
الفتية **قوله** لا يكتفى اسماكه اما اذا امكنه اسماكه جاز عن كونه صاحب عذر كما ياتي **قوله** واستلقة بطن
السبح والاشي انما كان واطلاقه بغير عذر **قوله** وانقلبت ريح هو من لا يملك جمع مقعد مثلا
فيها **قوله** او بعينه بعد قال في القاموس هو هيجان العين واستخبر بان لا يلزم من الدم بهذا المعنى دخول
وجه فكان عليه ان يقول او دس رمدا استلقت **قوله** او غشي شعف الرؤوس بسلطان الدم في اكثر الاوقات
قوله عن القاموس **قوله** او غريب بفتح العين وسكون الراء في اخره بار موحدة بسوة في العين قاموس ويرد عليه
ما ورد على المصنف فكان عليه ان يقول وصديقه **قوله** وكذا كلما يخرج بوجه طاهره يوم الاثنا عشر
قال في البحر لو كان في عينه رمدا يبطل معها يومه بالوضوء لكل وقت لاحتمال كونه صديقا في فتح القدر **قوله**
هذا التعليل يقتضي انه امر استحباب فان الشك والاحتمال في كونه ناقضا لا يوجب الحكم بالانقض في اليقين
لا يزيل بالثبوت نعم اذا علم كونه صديقا من طريق غلبة الظن بالخبر الاطباء او علامات تقبل على ظن المتكبر
انتهى وهو حسن لكن صح في السراج الوهيج بانه صاحب عذر فكان الامر للاستحباب **قوله** وقت صلاة مفروقة يخرج
في الوقت المزمع وهو ليس بصلاة مكتوبة فلا يغير ولو حدث العذر في اشنا الوقت بان رعدا وساله
من جرحه دم ينظر اخر الوقت فان لم يقطع الدم نوضا وصلى قبل خروج الوقت فان نوضا وصلى ثم خرج
الوقت ودخل وقت اخرى نوضا وعاود الصلاة وان لم يقطع في وقت الصلاة الاثني عشر جاز في خروج الوقت

جاء الصلاة كذا في الظاهرية **قوله** ولو حكما اي ولو كان الاستحباب حكما بان ينقطع شيئا وسببا لا يمكنه
دوام الصلاة خالصة عنه **قوله** وهذا اي استحباب العذر تمام وقت صلاة **قوله** في حق الاستحباب اي في حق ثبوت
العذر او لا **قوله** تمام الوقت حقيقة بان لا يبرأ له اثر فيه اصله اذا انقطع وعادة في وقت اخره استمر
العذر وقتا كاملا كان صاحب عذر والا فلا **قوله** وحكمه اي صاحب العذر **قوله** الوضوء المراد به الظاهر في العمل
التيه واما اقتصر عليه لانه اشرف قسمية صوي دقيق بالوضوء لان الاستحباب غير واجب عليه في الظاهر
قوله لا يغسل ثوب وذلك لان المحتار للفتوى انه اذا كان يحال لو غسل وتجنب قبل الفراغ من الصلاة لا
يلزمه غسله ونحوه التوبة والمكان **قوله** لكل فرض لما كان ظاهره يفيد النوض لكل فرض ولو نفضا
وقت واحد اطاب عنه بقوله الامام للوقت وقد صرح بذكره في حديثه المستحبة وهو ان المستحبة تنوض
لوقت كل صلاة **قوله** فدخل الواجب الا لا في اخره من الغرض وفي وجه الاولوية انه اذا جاز له الغسل
وهو غير مطالب به فلا يجوز له الواجب وهو مطالب به اوله وادخل صاحب البحر الواجب في الغسل حيث قال
والمراد بالغسل ما زاد على الفرض فيشمل الواجب **قوله** فاذا اخرج الوقت بطل هو المعتمد ومما يميز قوله
معلوم **قوله** اي الظاهر حديث السابق اشار به الى ان البطلان بسبب ظهور الحدث السابق لان ذلك الحديث
معلوم بارتفاعه لا غاية معلومة فيظهر عند مقتضاه من صحت انه اعتبار شرعي لم يشك عليه مثله
بغير **قوله** حتى لو نوضا تقريه عن مقصود من المقام تقديره هذا اذا نوضا على السيلان او وجبا سبلا
بعد الوضوء حتى لو نوضا اياه **قوله** كسبه مسح فله اي خالف المذهور هذا التشبيه يوهما انه اذا نوضا
المعذور عن الانقطاع وليس كذلك لا يتحقق مسح فله خبر في الوقت ولكن لو سأل عن عذره بعد الوقت
او احدث حدثا آخر يتحقق المسح وليس كذلك فانه لا يتحقق مسح والحالة هذه الا بمعنى يوم وليمة
او ثلثة ايام وليايرها كما صرح به في البحر في باب المسح على الفجر عند قوله المتكلم ان لبسه ما عدا
تام والجواب ان التشبيه في مطلق النافض لا في خصوصه فكانه قال حتى لو نوضا والمعذور عن
الانقطاع ودام الخروج الوقت لم يبطل وضوءه بالخروج ما لم يظهر عليه ناقض الوضوء كما ان المعذور
لو نوضا على الانقطاع وبسبب ذلك ودام الخروج الوقت لم يبطل مسح فله بالخروج ما لم يظهر
عليه ناقض مسح الخلف فالجواب في التشبيه عدم البطلان الاطروا ان قض غايته الامر ان النافض لو
لوضوء المعذور سبلا عذره او حدث اخر لمسح فله انتم المدة انتهى في قلت الذي افاده
صاحب البحر في العبارة المذكورة ان صاحب العذر اذا كان عذره غير موجود وقت الوضوء والبس
فانه يسبح كما الاصل واما اذا كان العذر مقارنا للوضوء والبس او ليكلهما او ليما بينهما واستمر
على ذلك حتى لبس فانه يسبح في الوقت كما نوضا حدث غير ما يتبع به ولا يسبح خارج الوقت نهار
على ذلك البس فان الحدث بالبسة الخارج الوقت صادق لبس على غير طهارة بدليل ان الشارح
لم يورده اراد الصلاة فيه وان لم يوجد منه حدث اخر فبان ان البسة في حقه حصل لا على طهارة
فلا جزم ان جاز المسح في الوقت وخبره في صله انه لا يسبح بعد خروج الوقت في ثلثة احوال يسبح
في حال واحدة واما في الوقت فيمسح مطلقا انتهى بخلصا ان ان المسح بعد الوقت في ثلثة لا يسبح
بل لا بد في نزح الخلف بخلاف الرابعة فكما كان الصحيح ومن المعلوم انه يتحقق مسح بناقض الوضوء
فكذلك هذا بقول المتكلم وليس كذلك فانه لا يتحقق مسح والحالة هذه الا بمعنى يوم وليمة في نظر
قوله واقار اي تغيير المص في الوقت فان المراد به احد الاوقات الخمس **قوله** بعد الطلوع اما لو نوضا
قبل الطلوع انتقض بالطلوع اتفاقا خلافا لآخر **قوله** فوق ودرهم اما الدرهم او دونه لا يفيد غير
المعذور فنية اوله وان كانت الصلاة مكروهة كدعيه الدرهم وتنزيها فيها دونه **قوله** هو المختار
وقيل لا يغسل اصلا وقيل يغسل ان كان معيدا **قوله** وكذا امرض اياه اي فانه يجوز له تركه بسط الثوب
والصلاة على الارض وصورته كما في لا يجزئ الارض محللا طهرا ولو سجد ثوبه اطا حده عليه ما تجب
ببطلان جراحته نجاسة مانعة قبل تمام الصلاة والظاهر ان هذا مراده بقوله فلو استوى **قوله** ولو
يظهر بعض الشيء رسم الف بعد المراد وهو الفلة قليلة **قوله** ثم سلا عذره وجه التقص بان يكون

لا يقع له بل وقع لغيره كناية المية وشعرها **قوله** ما من سائل احد بمقدوره اما اذا سأل منها جيفا فتوض شـ
انقطع احدها فهو على منوره ما بقي الوقت كذا في البحر **قوله** ولو من جردى اي ولو العذريتين من
جردى وهو بغير ابيم وفتح الاء ان يتركب في بدن الانسان **قوله** يجب رد عذره ان كان يردا وتقليد
ان كان لا يرد ويجب كونه في غير موضع موميا قال في البحر ومنى قدر العذر على
والمسائل ان يرد او حشا او كان لو جسد لا يسل ولو قارسا وجب رده وخبر بوجه عن ان يكون
صاحبه عذر ويجب ان يصح ما ليسا بايما ان سأل بالميلان لا ترك السجود اهون من الصلوة مع الحش
انتهى واستفاد من هذا ان صاحب المية غير معذور لا مكان رد في مرجعها **قوله** بخلاف الحاشي
منعت الدور في نهائيتها وتختلف في المسحاة اذا احتشقت قيل كصاحب العذر وقيل لا في نص
يجوز عن السراج لكن قدم المصلح الاستحابة من الاعتذار فحكم العذر ويجوز فيها فيكون القول الثاني
ضعيفا **قوله** ولا يصح به لان الامام مع عدم حدث ونجاسة فكان كصاحب عذرين والمأموم صاحب عذر
واحد كذا في البحر وكذا في كذا في باب الامامة حيث قال ويجوز لا اقتداء في عذريين بذي عذرا
عكسه كذا في فصول بذي سلس لان مع الامام حدثا ونجاسة انما هي في سبيلها وفيها في علم **باب الامانة**
لما فرغ من الحكمية شرع في الحقيقة وانما هي في الحكمية لانها اقوى كونها قليلا يمنع جواز الصلوة
انقاها ولا يسلط وجوب انما هي في الحقيقة وانما هي في نجاسة وهو محتمل اذا وجد ما يفي
احدهما فقط انما وجب صرفه الى النجاسة لا الحدث لئلا يسهل عليه فيكون محيطا للظواهر فيكون لا لانها
تعلم من الحدث والنجاسة جميعا وهو اسم لبعض مستقذرة شعرا واحدا مع عدم استعمال
اسم فان الله تعالى انما المشركون نجس والنجس بالفتح اسم فلا تكونه التاء وبالكسر صفة وتكونه التاء
ولا ولا يستعمل بخصوص بالنجاسة الذاتية لاستعمل فيها بقدر النجاسة الامامية والى استعمل
في الذاتية والعرضية فهو اعلم مطلقا فيقال في كذا عذرة نجس بالفتح والكسر ولا يقال في الشوب
الذي اصابت به النجاسة نجس بالفتح وانما يقال بالكسر شربا لانه باختصار **قوله** نعم الحقيقي والنجس
به **قوله** والحكمي والحدث ينجس به **قوله** يختص بالاول وهو الحقيقي وانما الله من البدن والشوب
والمكان فرض ان كان العذر مانعا وامكن ان الله من غير ارتكاب ما هو اشد حتى لو لم يتمكن
من ازالة الا بالاعورته لما يصح معصاه لان كشف العورة اخذ فلو ابدىها لزاله فسق
او من اتبع بين احريه محذورين عليه اذ يركب اهو نهى كذا في الفتح **قوله** او ما كولا في رخصا
قوله ولا ذكر في الخلافة اذا تخرج طرف من اطراف الشوب ونسب فضل طرفا من اطراف الشوب
من غير تحرك بظاهرة الشوب وهو المختار **قوله** به يفي وقال محمد لا يجوز ازالة الاجابات
الا بما تزل به الاحداث **قوله** وبلى ما يربح خبز المايد كذا في التلخيص **قوله** طاهر هو المحدث
لا يشترط حتى لو غسل المتنجس بالدم يول ما ياكل لحمه زالت نجاسة الدم وبقيت نجاسة البول
فلا يمنع ما لم يفسد وتظهر الاختلاف فيمن حلف ما فيه دم وقد علقه بالبول لا ينجس على التلخيص
ويجوز على الصحيح كذا في البحر **قوله** قال اي مزيل **قوله** ينعصر بالعصر تفسير لقاع لا قيد اخر
في **قوله** كل مثله ما البها فلا الذي لم ينجس وما الزعفران والاشجار والاعشاب والبطيخ والعلم ان
القياس يقتضي نجس الماء باول الملاقاة للنجاسة كمن سقط للضرورة سوادا كان اثره جذا
اجابته واراد الماء عليه او كان الماء فيه واورد الشوب النجس عليه عندنا فهو طاهر في المجل نجس
اذا انفصل سوادا فغير ام لا وهذا في المارين بالانفاق واما الماء الثالث فهو نجس عندنا طاهر
عندهما اذا انفصل ايضا **قوله** فتظهر اجمع من نجاسة بها بالحق حتى يذهب الاثر وكذا في
الخمر اذا روي روية في فم فلا يذوقه عليه الولد ثم رصفه حتى ازال اثره القوي **قوله**
وما قيل ان اللبن هذا المثل مفرغ مفرغ على ما روي عن ابي يوسف انه لو غسل الدم بالدهن حتى
ذهب اثره صار **قوله** قلنا المختار ووجهه في الثاني ان سقوط النجاسة حال كون المستعمل
في المحل ضرورة التطهير لجعل مظهر للتقوى بين الوصفين فينجس نجاسة الدم في ازالته والشوب

بهذا الاثر

بهذا الاثر في كل جيب الختان المصاحب بالبول ينجس نجاسة الدم وان لم يتبق عليه الدم ووجه
في الاول وجوده في شوبه **قوله** ويظهر بطلان القولية والنجس لا يظهر ان بالذات الا في المثل لان
الشوب المثل يتداخل كثير من اجزاء البنية سلة فلا ينجسها الا الفضل في البدن البنية والى طوبته وما بد من الوق
لا يجب **قوله** يذوق جوده وان كان رطبا على قول الثاني وعليه انما المثل في الشوب هو ما يرد
النجاسة على طاهر اذ لا ينجس كذا في العذرة والدم وما لا ينجس بعد النجاسة فيليس يذوق جوده **قوله** اصابت عليه
او رطبا او رطبا فاستحسب فسطحه بالارض حتى تنثر طهر بذلك بان يمسح على الارض مثله منسحقا قويا
قوله يذوق به اثرها في النجاسة ولا ينجس الما وصال في الشكشة فلو انك الما اثر لا يظهر في الما مع
الصفير انه ان حكم بظفر او حشر نجو عود وجوز بعد ما ينجس طهر **قوله** في الحقيقة لا نجاسة لان الما
بالنجاسة في كلام صاحب البحر عدم التقاط طهر لان الخف بما لا ينجس **قوله** فيفسل اي فلا شامع التلخيص
يجز كل في عن النجاسة المختار حسب الما وان تركه لا عدم القطرات ثلاث **قوله** فتبين خبز الخبز اذا
كان عليه صفا او نقش فانه لا يظهر الا بالفضل بجم **قوله** لا مسامح له اخرج به الشواهد فيكون لا في مسامح
قوله وتظهر منه الغصب الفارسي والحصر المتخذة منه وصفا ذهابا وبسوس **قوله** وانما مدهونة ك
الزبادي المدهونة والفتا جوي **قوله** فخصا في بفتح الخاء المعجمة والراء المشددة بعد ها الف وكسرة الطاء
يصير مقبلا كالمراة **قوله** يمسح وهو مظهر حقيقة على المعتمد ولا فرق بين ان يمسح به بخراب او خوخة
او موشاة او غير ذلك كالماء النقي والقوى واعدا ان اوسع الرجل بحاجته بثلاث خرفات نظا فانه
يجزى عن الفضل وقياسه طهارة ما حول المقصد بالمسح اذا انقطع وخاف من اسالة الما سوانا بالفضل
يجزى الفتح **قوله** مطلقا هذا الاطلاق في المختص اي سوادا كان رطبا او ليسا عذرة او بولا كذا في البحر
قوله بخلاف نجوسا كسوب وحضور ودون فانها لا تظهر بالنجاسة بجرى عليها الماء الا ان كان
نجاستها **قوله** ليسها الدليل عليه اثرها يشبه ويحتمل ان النجاسة بقوا لته نقلا عنهما لكافة الا ان ينجسها
قوله ولو يربح ثوبا من الشوب والشار والكل **قوله** لو كانت الارض رطبة لا تظهر الا بالفضل فان رطوبة
يشرب الماء كانه فانه يصيب عليها الما حتى يجلب على الله انما ظهرت ولا توقيت في ذلك وان كانت صلبة
ان كانت مخدرة حفرة اسفلها حفرة وطب عليها الما فان اذا اتهم في تلك الحفرة ليسها في الحفرة
التي فيها الفضالة وان كانت صلبة مستوية فلا يمكن الفضل بل تحفر ليحيط اعلاها اسفلها وعكسه
وان كانت مجوفة يصيب عليها الما ثم يدلكها وتظهر حفرة او موشاة فلا ينجس عليها الما
كثير حتى زالت النجاسة ولم يوجد لها اثر ثم تركها حتى تشقت طهرت كذا في السراج والفتا في المحيط
قوله كلون ادخلت الخاف الطعمه به صرح في البحر **قوله** ويرج بان كان اذ اوضع النجس في الزجاجة فان
الصلوة لا تجوز على مكانها كذا في السراج **قوله** وله في الظهورية وهي التي لا توجد بالنجاسة لان
المسعود في النجس طاهر وطهور بالنجس بان الوصفان يتم ثبوت بالنجاسة شعرا احدهما ان النجاسة
فيبقى الاثر على ما كان عليه واذا لم يكن طهورا لا ينجس عليه **قوله** مفرغ وشي اي على الارض ومثله البلاء
اما لو كانا موضوعين فيقلا ويجوز لان فانه لا يظهر ان بالنجاسة بالارض من جوده **قوله** وحشر
بضم الخاء المعجمة وبالضاد والمهملة البنية من الغصب الما هذا السيرة التي تكون على السطوح من الغصب
وكذا المهم لا ينجس حكم الارض كذا في البحر **قوله** وكذا بوزن جيل فالنجس المسح هو كما رعته اليها ثم من
بطنه يابس **قوله** وكذا كذا لان ثابته فيها نجاسة بابه والظواهر ان الباء الموحدة تعطي هذا الحكم في كل
في المحيط ان الموطوع ويصفا عليه مبيته حيث ينقل ويحول لا بد من غسل **قوله** فانه يحصل بفسل كالتلخيص
والغصب اذا نقلها وما يجرى عليه نجاسة **قوله** فحشا اي بالامسح فلا بد من غسله **قوله** فكذا في شربها
في هذا الحكم المصح كذا في البحر **قوله** ويظهر مني سوادا ينجس مري ام لا على الصحيح **قوله** بغيره هو التي
باليد حتى ينقث **قوله** ولا يضر بقا اثره كفاية بعد الغسل **قوله** الما ينجس مغلط والعقبة
والمنقطة والولد قبل استمره كذا في كذا في البحر **قوله** كان كان مستحيا بالارض وفيه لابل ولا يشتر
البول على راسا الذكر بان لم يتنجس ورا الشوب فانه يظهر بالركن وكذا اذا جاوز كمن خبز الما دفعا

بجاسة وجودة ادمي اذا وقعت في الماء افسدت ان كان قد رطبت لا يظفر فيفسد ولو استقي
بالمار ولم يمسح حتى فسد اختلج المشايخ فيه وعامتهم على انه لا يتنجس الا بغير طهر اذا كان حار او
على كونه طابق او بيت البالوعة اذا كان عليه طابق ونظاير منه لا يفسد عالم يظهر فيه اثر نجاسة
والطهر المستحقين والمردغة في الرقيق فيها نجاسة طاهرة الا اذا رأى عيين النجاسة بجذبه
وخان النجاسة اذا احاط بالشوب او البهون فيه اختلاف والصحيح انه لا يتنجس **قوله** وانتضاج
عسل النحل الى عسله شئ متنجس فهو حكر البهون المتنجس واعلم ان عسل النحل الميت نجس كذا اطلق
محمدا في الاصل والاصح انه ان لم يكن على بدنه نجاسة نجس الماء مستعمل ولا يكون نجس الا ان نجس
انما اطلق ذلك لانه بدنه الميت لا يخلو عن نجاسة غالبا **قوله** اي جرد هذا فانها اذا جردت على ارض
او سطح ولا يمسح بها اذا أصيب على نجاسة لانه الصب لا يقال له جردان مع ان الحكم عام فالاولا ايق
المص على عموم افاده **قوله** اذا ورد له بان كانت الارض كلها نجسة او كانت النجاسة عند
الميزاب وفي البحر ما المطر اذا سرع العذرة عند الميزاب **قوله** ولو اقلع لا يكون نجس من
نصفه عليها **قوله** فاذا وجدت ميتة في نهر او نجاسة على سطح جردى اقل الماء عليها لا يكون الماء
نجسا **قوله** لكن قد منى في المياه **قوله** ان العذرة لا تشرى فيها اذا جرى ما قليل على نجاسة و
اما اذا كانت دفنة الجازي عشرة في عشرة فان العذرة فيه لا تشرى **قوله** اجساما من دفن النجس
رضي الله تعالى عنه **قوله** لكن لا يجزى استدراسة على قوله يتنجس فانه يقتضي نجس الماء بمجرد وضع
الشوب فيه كما يتنجس بغير وقوع العذرة فيه **قوله** ما لا ينفصل قال في البحر اعلم ان القياس يقتضي
يتنجس الماء بكون الملقحات للنجاسة لكن سيقط للمردغة سواء كان الشوب في اجانته واورده عليه او
كان الماء فيه واورد الشوب المتنجس فيه عطفا فهو طاهر الملقح نجس اذا انفصل سواء تفرق او لا
هذا الى ان يبين اتفاقا اما الثالث فهو نجس بغيره لا بظهوره في الملقح ضرورة نظيره وقد نالت
والاولا في غسل الشوب النجس ونظيره في الاجانته من غير ما ثم يصيب عليه الماء او من الماء او لا ثم
وضع الشوب فيه ضرورة من خلاف الشافعي فانه يقول بنجاسة الماء و لا طريق على المعتمد بين الشوب
المتنجس والنجس **قوله** لا رما وقذرة سواء كانت عذرة او لا في البحر المستحقين والعذرة تحترق
فيقبر رما او يظهر عند مجده وعليه الفتوى **قوله** والا لزم نجاسة الى جرة نحو شورابيه فلا يلزم
ذلك لان الجرة اعلاه والرماد في اسفله **قوله** فصار رجاء بفتح المهملة وسكون الميم وفتح الهامزة
وهذا الثاني الطين الاصفود المتين واستفيد منه ان تقي الماء التي اصلها عذرة لا يقتضي
نجاستها ومثل ما ذكرنا اذا وقعت العذرة في موضع حتى صارت سرايا كما في البحر **قوله** لا تقلب
العين يرجع الى المسألة الثلاث **قوله** مظهره قال الشاذلي في سائر المسائل في الحكم بالظهور مع عدم التحرك
في الحمل المفسول ولم يعلل النجاسة محلا لا يقين ولا ظن **قوله** هو الملقح رديما اختاروه في البدائع
من وجوب غسل الجميع الا في موضع النجاسة غير معلوم وليس لبعض ما في من البهون وورد لها
قوله الاسيحية من اشراط التحرك ومنه يعلم ان نجس الشاذلي لا يقول عليه لان نجاسة بهون
المحدثين والمولدين **قوله** في الظاهرية المحت راء هذا خبر من الشرح يقع فيه صاحب الزهر لان
مسألة الظاهرية من رأى على ثوبه نجاسة ولا يرى متى اصابته والاحت راءه لا عام من اختلاف
كثيرة انه لا يوجب الا بالضرورة التي هي فيها **قوله** خصصها بتقليد بولها فيكم غيرهما بغيرها بالاول
قوله كما مر في الاسيات المستدرة حيث عارضها بقوله يفرقه في البهون وهو مطلق **قوله** حيث
مظهر البهون روم في الزهر بان ذلك ليس من المطروحات فان النجاسة باقية وانما حاشا لا تشفع
توقع الشك في الموجود واليقين النجاسة فيه او لا الا ترى ان الدليل لوعاد عادت النجاسة وهذا
انما يظهر من غير غرض البهون **قوله** لا احتمال وقوع النجاسة في كل طرف هذا التعليل يقتضي نجاسة
الكل والمنا سبيل لا يقول لاحتمال كون النجاسة في الداء نجس فيكون ابقاء طهر كما انه في مسكنة الكثر
يتم ان المفسول هو النجس وفيه اشكال فيه عليه في الاشكال في قاعدة اليقين لا يزول بالشك

بجاسة الجرارية **قوله** فان كان ماء لا يكون نجسا وعصافور **قوله** والافقية ان لا يكون مأكولا لا القدر
والبارك والحاداة فتخفف كمن لا يتنجس البهون لتعد من موهناتها كما تقدم في البرج **قوله** وروث
وان كان روث ما يؤكل كروث بقل او بقرة وذئب فانه شاة ابو اسود وعمر شاة في البحر
الروث لا ينجس والظفر والحي للبق والبع للابل والفاطمة المادى **قوله** افا دبها نجاسة في
كل حيوان ولو لم ياكل كروث البهون في ذئب صاحب البحر والاولا ان يقول انما هما متماثلتان
اذا وقضيه الاقارعة ان ذلك انما ثبت في المأكول فيكون في غير المأكول كذلك بل اولى **قوله** تخفف
ولو من غير مأكول وهو راجع الى الروث والحي والبق والفاطمة المادى فتقلد عن المأكول الاتفاق على تعذيب
نحو الكلام في جميع المتابع فان رولا يظهر اختلاف في غير الروث والحي **قوله** قوله في الظاهر مشهور
الاختلاف بين العلم في النجاسة والطهارة فان روث الحقة ولعموم البهون لا مثله لا يطرق بها
بجلاف بول الحمار وغيره مما لا يؤكل لحمه لان الارض تنشف رطوب **قوله** وطهرها محمد بن عبد
مع الحقيقة او روى بول الناس من استلذ الطرقي والحيات **قوله** اخذاد فاعترضوا ورو
عليه حمله قد ذكرت او لا عنهما التخييف وينا فيه نقل الطهارة عن محمد فاجاب بان النقل الاول
فان به محمد او لا ثم رجح عنه وقال بالطهارة **قوله** وبه قال مالك لا يظهر لانه يقول ما علم
نبوه ورجحه طاهر فقط فلا يقول بطهارة روث الحمار **قوله** جعلت الخفيفة نجسا لتفليظة يعني
الدرهم ولا هذه ولو الخفيفة اثر من المخلطة **قوله** ثم من اطلق النجاسة كاطلاقهم النجاسة
في الآثار النجسة في جلد الحية غير المأكولة الذي لا يمتثل اليه **قوله** فظاهرة التعذيب هو لصاحب
البحر حيث قال وانما هو اثر من مأكولة وهذا المأكولة عند اطلاقهم **قوله** ورجحه الشرح حيث قال ما
اكتساب اوله ولا شئت ان يبع المصاب ليس كثيرا فقلد عن ان يكون فاشا ولضعف هذه القول
لم يبع عليه في فتح القدر وفيه ان لفظ النجس مقدم على غيره **قوله** على التقديرين يتعلق برجوع
قوله وعليه ان وعلى التقديرين يرجع المصباح **قوله** ومنه ان من المأكول الفرس اس فان نجاسة
بونه تخفف عنه عند الحاجة وانما كره الاعام لحمه ما التزبنا او تحريما مع اختلاف المعنى لانه
الجهد ولا لانه نجس **قوله** وطهره محمد المظهر يرجع الى بول المأكول الذي من جعله الفرس
قوله ثم الخفة انما تظهر في غير الماء من موهناتها ان الخفيفة كلها نجسة يستثنى منه خرف طهر لا يؤكل
بالنسبة الى البر فانه لا يتنجس او ذكرناه افراح **قوله** وعقود دم سبكت لانه ليس بدم على التحقيق وانما
هو دم صوره لانه اذا بلس بغيره والدم بيود وسوار كان صغيرا او كبيرا **قوله** والمذهب طهرها
بما تقدمناه فربما من ان يغادها طاهر قطعاً لان الشك على المعتمد انما هو في الظهور **قوله**
بول انتضاج اي ترشش ولو على الشوب وسوار كان بوله او بول غيره وانتضاج الماء المرملة او المجة
كأنه المصباح **قوله** كروسي لا يخرج ما اذا كان قد رفسا لسان والابر بالكتف وفتح الباء جمع
ابرة وهذا اذا لم ير على الشوب والا وجب غسله اذا صار المصباح عليه اكثر من قدر الدرهم كانه اكثر
وفيه اشارة الى انه اذا كان بحيث يرى جميع قسما في **قوله** لكن لو وقع في ما قليل نجسه هذا مقتضى
اذا استبان اثره على الماء بان ينفع الماء عنه وقوه او يتحركه والا فلا عبرة به كما في القسمة من
التمتران مع هذا يستثنى منه ما اذا وقع في البر فانه لا نجاسة كما تقدم في البرج وفي شرح الميتة لو
وقع الشئ المنضج عليه فذلك ما قليل لا نجسه وقيل نجسه وهو الاصح لانه لا جرح فيه **قوله** لان
طهره الماء اكثر بما يقان حيث كانت طهارة اكثر لا يفتقر قليل النجاسة معناه **قوله** وفي القنية او
هذا المحموم على ما اذا كان يرى على الشوب حالة وقوه كانه القسمة عن اكثر ما **قوله** ينبغي ان يكون
كالدرهم النجس اذا ابيض طهره او اذا وقع في ما من المأكولة **قوله** وطين شارع
او متبدل وعصافور والشاي الطريق **قوله** ونجس النجس القول بعفوه هو الصحيح **قوله**
لوا من الشوب ما سال من الكيف والاجابة بعفوه ولا يجب ان يكون اكبر رايه انه نجس والمال بما
سال من الكيف الماء الذي يسيل من هوش الماء والذي على اعلى كترسى لا الذي يجنب من اسفله للتيين

التحرية في القسمة اعني النظر ينفي ان يستحي بثلاثة امدار فان لم يجد لاجل ان لم يجد
فكف من تراب ولا يستحي بسوى الثلاثة فان يورث النفس في الاصله عليه **قوله** **تنبيه**
يجوز ان يغسل بالاصابع جملة لكن في النظر وغيره ان الرجل يصعد الوسطى قليلا ويغسل بها
ثم يصعد ثم اخصره ثم مسحته ويغسل حتى يطمئن في الاصح وقيل حتى يجلس والمراد من
وسطها اوله ثم يغسل كما فعل وقيل كيفها ان تغسل ما وقع من فجزئها غير احتياجا كما في الواهدى وبالبغ
في الشئ اكثر وهذا اذا كان الماء باردا والا استحي به كما في الصبف لكن ثوابه دون من استحي بالماء
البارد اذ هو بزيادة **قوله** لحصول الانتفاع بقله المصرا جزاء **قوله** وفيه اي في الاجزاء **قوله** فينبغي
ان يكون مقبلا فيه نظر للقطع بان المسنون هو الاذنة وكذا الخيول لم يقصد لذاته بل لانه من الغاية
الاصغر ان الاذنة بهذا الخاص منهي عنها وهذا لا ينبغي كونه من زلا ونظيره لو صلح الستة ارض مقصودة
كان ان يابها مع ارتكاب الممنوع عند كذا في النهر **قوله** استقبال القبلة من اي جهة كانت وقوله صل الله
عليه وسلم وكمن شقوا وغربوا يحول عن من لا تكون قبلة اليها **قوله** لا يكره اي تحريرا على ما اختاره
القبر ناسا اما التخرية في شأنته لقول الجليل تركه اذ هو بزيادة من البعد **قوله** مستقبلا لها وحكم
الاستعداد لا كمنه على الظاهر وان كان الحديث قاصرا على الاستقبال وفيه نص عليه كراهة استدبارها
في المقدمة وشروطها المقربان **قوله** قبالة بضم الفاء بمعنى تجاه فاموس **قوله** حتى يغفر له مثله يحيل
على الصغار وظاهر ذلك ان الممنوع عنه هو استقبال العين لا الخراف لا يجزئ من الجبهة عادية
قوله والا فلا بأس به **قوله** قد تطلق بزيادة ما كان بها لا ما تركه الا لا يظهر ذلك عند عدم
قوله امساك صغيرة صغيرة وهذه الكراهة تحريم لانه قد وجد الفعل منها **قوله** وكذا امره بجلده
كراهة تنزيهية **قوله** واستقبال شمس وقرانهما من ايات الله الباهرة كذا في البعد وهذا الحكم
في الكبير وفي مسك الصغير لغيرهما **قوله** وغايته فيما لا يقدح في ان لا يكون المذبح من السقية
لغضا الحاجة لكراهة استقبالهما في المقدمة وشروطها ما في البعد **قوله** وعلى طرف نهر الكراهة
فيها وفيها بعدها تحريم لا ورد في الاحاديث من النهر عن ذلك **قوله** ثمرة الظاهر ان الكراهة
تحريمية لما يلزم عليه من ضياع المال اذا وقع عليها واخرج غير المتعة كما قاله ابو السعود
ظاهره ان الكراهة في التحل كثرها اصلا وهو محيل نظر **قوله** يستفح بالجلوس فيه مفرطه انه
اذا كان لا يستفح به كمثل بعيد عن العمران لا يكره كما ذكر في نور الابصار ويجوز حتى خشية تلوث
جدار المسجد او من يذله **قوله** وفي المقابل ان البيت بيتا ذي بيتا ذي بيتا وفيه انظر هذا التحريم
لانهم لم يسموا على المروءة سكة حادثة فيها حرام فهذا اولى **قوله** وبين وبينه دواب فينبغي حصول
اذنيه منها ولو يتجسس نحو مشيها **قوله** وفي طريق الناس مع تحريمية لانها احدي الملاعن
الثلاث كما في الحديث **قوله** في مذهب ربح اربوع الرشاش عليه بسبب ذلك **قوله** وجده يتقرب
اليه وذلك خشية اذنية المستقر فيها واذنية منها كما اتفق لبعض النحاة انه بالذبح لا بالان
ساكنة فرس منها بغيره اياها بوا فافوده **قوله** يصير عليه احدان يمر عليه احد فله في حكم الطريق
قوله ويجب طريق خشية تلوث بعض المسارة **قوله** وفي اسفل الارض اي اعلاها لغو النية
عليه **قوله** والتكلم عليها فان الله تعالى يحقق على ذلك اي يخفض عليه ولا يذكر الله تعالى ولا
يجد اذا عطس ولا يشمت بما طسا ولا يرد السلام ولا يجيب المؤذن ولا ينظر لمعورته الا الى جهة ولا
ينظر لما يجنب منه ولا يبرق ولا يخط ولا يتكلم ولا يكثر الا التمام ولا يعثر بيديه ولا يرفع راسه
الى السماء ولا يطيل القعود على البول والفاطر لانه يورث الباسور ووجه الكبد كما روى عن
لقمان عليه السلام ويستحب ان يرضى بنوب غير ثوبه الذي يصلي فيه ان كان له ذلك ولا في تحريمه
حفظ ثوبه عن اصابتة النجاسة والماء المستعمل ويحذر سطور الراس ويقول عند دخوله مسجد الله التمام
ان اعوذ بك من الخبث والنجاسة واعوذ بك من الوجع والخبث والخبث الشيطان الرجيم **قوله** يكون
الباء بمعنى الشر وبضمها جمع الخبث وهو اللغو من الشيطان والنجاسة جمع النجاسة وهي الاثام من

الشياطين وكبره ان يدخل معه خاتم مكتوب عليه اسم الله تعالى او شئ من القرآن ويبدأ بربله
اليسرى ولا يكشف عورته وهو قائم ويوسع بين يديه ويميل على اليسرى فاذا فرغ قام ويقول
الحمد لله الذي دفع عن الاذى دعا في اي باقيا شئ من الطعام لانه لو شرب كله لهلك كذا في
البعد **قوله** لما عذر يرجع الى جميع ما قبله فان كان لغدا فلا بأس به لانه عليه الصلوة والسلام
بان قاي لوجع في صلبه انشرب بجر يفي استحيي به من وجع الصب على عادة العذب انشرب بوا السوء
قوله يتوضا هو اه ظاهره هو ظاهر الحديث ايضا تخفيفه ببول نفسه ولو قيل بالكراهة مطلق
خشية حصول النجاسة بفتح الماء وهو في ذلك ثابت بطريق الدالة **قوله** فان عاتق النجاسة
منه اذ ان اللوسواس اسباب كثيرة وهو اكثر ما يثابته منه **قوله** يجب الاستبراء اي بغير من رآه
النجاس حتى يقطع كما في امداد الفتاح وغيره ووليد **قوله** عليه الصلوة استغفر هو من البول
فان عاتق عذاب القبر منه وفي الصبي عن ابن عباس من عليه السلام بغير من فقال انهما
ليعد بان وما يعذبان في كثيرهما احدهما فكان لا يستجري من البول وما الاخر فكان يمشي نسيمة
فاخذ جريدة رطبة شققتها نصفين فغرز في كل قعر واحدة فتغسل به في ذلك فكان فعله يخفف عنهما
ما ليسيبا ابو السعود عن ملا علي القاري **قوله** وتخرج اهل الواو ويجمع او **قوله** وسع طهارا في البول
اي سواء كان محل الاستحي او غيره **قوله** ويشترط ازالة الرايحة عنها اي عن اليد ويعلم ذلك
بالشم وعن المنيح ويعلم ذلك بقلبه انظر **قوله** انتفض لان الغالب ان اليد تخرج عن المنيح
بعض بلة منه فينتفضر الوضوء بجزءها **قوله** نام اي فعدق **قوله** ان ظهر عينها الى احد جنبيه
او قدميه والذى في نور الايض بدن العين الاثر وهو اواله الموممة الريح والطعم **قوله** ولو وقعت
في شئ مثله الركون الغالب ان الرشاش المقصود من صدم شئ انما هو من اجزاء الماء لا من
اجزاء الشئ المصدم فيكون الغالب ما لا يظهر خلافة ويغفر من هذه التعليل ان الماء الثقيل لا
يتنجس في ان الوقوع ويترب عليه انه لو وقعت نجاسة في طرف حوض صغير فاخذ ما من طرفه الاثر
عقب الوقوع بلا من يكون طاهر او وجهه النهر لما لم يجز كما هو بديان النجاسة فقدم نجيته في الطرف
المقابل لطرف الوقوع النجاسة في ان الوقوع اولى **قوله** لف طاهره اعلم انه اذا لف طاهره نجس
مبتل بما واكتسب شيئا فلا يخلو ما ان يكون كالمزج بحيث لو انفسر قطره في فتيحه ليطهر اتفاقا
اولا يكون واحد منها كذلك وح لا ينجس لظاهر اتفاقا او يكون الذي جهته الحالة الطاهر فقط
وهو امر عقلي لا واقعي والنجس نقط والاصح عن على لوان فيها ان العبرة بالظاهر المكتسب فان
كان بحيث لو انفسر قطره نجس والا لا يشترط ان لا يكون الاثر طاهره الطاهره والا يكون
متنجسا بعين نجاسة بل متنجس كما في شرح المنيح ويجوز الشرط في موافقا لنصوص من بعضهم
فقال ان العبرة للنجس المبطل فان كان بحيث لو انفسر قطره نجس الطاهره سواء كان الطاهره لو
عصر قطره ولا وان كان بحيث لو انفسر لا ينجس الطاهره وعلمه بان النجس اذا كان يطر
بالعصر يكون المنفصل الطاهره قد اكثرا من النجاسة وان كان لا يطر منه شئ بعصره **قوله**
ان بحيث لو انفسر قطره نجس الطاهره ترجع الى الطاهره **قوله** ولو لم يمتل بنجوبول مفرطه التقييد
بالماء وكما البول كما كان عين نجسة **قوله** او اثره اس من طعمه او لون او ريح والظاهر يرجع الى
سوء البول **قوله** ان متنجس نجس لانه ينفصل منها الجذر بسبب الانتفاخ وانقلاب الخلل
لا يوجب الاخذ بالنجس طاهرة استحي **قوله** والا لا يستامل في وجهه عمل النجاسة فانه اذا وقع
في بئر فارة واخرجت قبل الانتفاخ ينجس منها عشرون وجوبا فان قيل ان فيه استحياء عمن
الخمر الى الخمر ودعيا اذا كانت متنجسة **قوله** ان قطرة لم ينجس لان القطرة لا طعم لها ولا
ريح يستدل بها به على انقلاب عينها فيعتبر معنى الساعة افاده **قوله** والظاهر ان المراد بالغة
هنا الزمانية **قوله** حل في لال لان ذهاب طعمه الخمر ويجعلها دليل على انقلابها خلاص **قوله**
يحمل على التهمة اي العلة وذلك لان الحادث يضاف الى اقرب اوق متناه **قوله** والا اي ان

لم يخرج منها الدهن **قوله** فصفها ان يكون ذلك فيما لو اختلطت هذه الاشياء
 ولم يقف على اي قرينة نزلت منها الفارة ولا يتخلل من بين ذلك اما اذا تخلل من بين
 ان الفارة نزلت في الاناء الذي اختلط بهذه الاشياء فيجعل على ان الوقوع حصل فيها كالامثلة
 السابقة للغة المذكورة فيها **قوله** بحال الجهد هو بفتح الجيم والمير الماء الجا مدك في القاموس
 والمراد ان ما عليه صار حامدا واطافة حال لما بعده للبيان وانما كان جوده عليها دليل
 انه عمل لان العمل اذا اصابته الشمس تلاحت اجزائه وتماثلت بعضها ببعض بزيادة **قوله**
 او متوكل اي وهو متقطع لانه يتقطع بعضها عن بعضها بجملة الحرارة الشمسية **قوله** يعمل
 بغير الحرارة في الذبيحة اي عند تعارض الخمرين لهما فترجع الى الاصل فيها وهو الحمة
 لان الذبيحة تغذي بصبوان **قوله** وبخبر الخمر ما وطعام لان الاصل في الماء والطعام الى **قوله**
 يتجرى في ثياب نذا اذا تحرك في واحد فغير عليه الصلوة فيه كل وقت ولا يجوز له نقض تحريم
 بغيره لان الاختلاف في التحرك انما هو في الغلبة الا اذا ظهر فيها تحرك النجاسة انما لا يتخلل
قوله وان اي ويخرج في اوان اختلط اختلاط مجاورة لا مجازاة كتحركها طاهره لطهارة
 ولو تحرك ثلثه او ثلثه او ان احدهما نجس صح كغيره لا يقتدون باحدهما لاحتمال انه نظير النجس
 اذا دونه الشرب **قوله** الا لضرورة شرب اي فيخرج ولو اكثر نجسا **قوله** كيدم الا لو لم يتركه لا يذنه
 لان نجاسته عن الشرب **قوله** لا حكم الفصح الذي ياكل باقليم مصر ولا البطاريق التي فيه
 وان اعتبر تلك اللغة يظهر الحكم بحدوده ولا يعتبر جديان عادة بعض الاشياء بالكله لان
 العادة لا تخل حراما فتكون اعتقاد عدم الكربة بالاشربة ولما نزل ان يقول ان اخية بعض الناس
 لا تقتضي تحريم ما اصله الحلال كالصغار في سبيل في الغسل ويجوز **قوله** صلب اما الموجود في المايح
 لا يؤكل بدليل ما يشاء في الخنزير ومن هذا علم ان قوله صلب صفة للبعور والروث لا لشعر فلا
 يقتضي ما فيه من الرطوبة **قوله** وفي خنزير لانه لا يصلح فيه كذا في البحر وهذا السائل يبيح
 قلنا ان لفظ صلب صفة للبعور والروث ويغيب انه لو كان الخنزير صلبا كالبعور والروث يكون
 حكمه كالسابق فليتأمل **قوله** يكون حتى ان من قال بطهارة بول ما كحل اللحم فليطهارة
 مراد ان اذ دونه في البحر **قوله** وجرت كذبه الجدة بكسر الجيم ما يخرج من جوفه اذ فرغ فيا طهر
 ثانيا والزيل هو المسمى بالسدرتين بحر **قوله** حكم العصر حكم الماء اي في ان نزل به النجاسة الحقيقة
 وان اذا كان غشيا عشر لا يخرج بوقوع النجاسة فيه كما في المايح **قوله** طهارة كسائر طهورات
 البدن غير انما قضته كالدمع والمخاط والبراق والعرق ووسخ الا في **قوله** العبرة بالمطهارة
 ام هذا ضعيف قال في البواب الطاهر اذا جعل طينا بالماء الخمر على العكس الصحيح ان الطين
 نجس اياه كان وهو اختار في النجاسة والنجاسة وتوجيه الالفة الطهارة بانه بالتركيب صارت نجاسة
 اخلا لا نظير اذ يقتضي ان جميع الاطعمة اذا كان ماؤها نجسا او دهنها او نحو ذلك ان يكون
 الطعام طاهرا الصبرورة شيئا اخر وعلى هذا سائر المركبات اذا كان بعض مفرقاتها نجسا ولا
 يخفى فساد ما افاده **قوله** مشى في حمام ونحوه ان كطين والمراد انه مشى فيها ومثله ما اذا اصاب
 ثوبه او بدنه قال في البواب في الطين او صاب لا يجب في الحكم غسله فلو صلب به جاز ما لم يتبين اثر
 النجاسة والاحتياط في الصلوة التي هي وجه دينه ومفاتيح رزقه واول ما يسأل عنه في الموقف **قوله**
قوله من الانبوب اي البرزخ **قوله** لانه يصير الماء راكدا الى ما الحوض من الذي نزل من الانبوب
 فيه لانه ربما يكون على يده نجاسة فتسقط في الحوض حاله الاخذ فيتنجس من سبيل الماء المستعمل من
 من يده فينجس من ان المستعمل فينجس في ان يجعل ما لا انبوب نازل في الحوض ويتابع الغرفات
 من الحوض حتى يكون بمنزلة الجاري وانما هذا ان هذا الفرع على سبيل الاولوية او بناء على القول
 بنجاسة المستعمل **قوله** مغلوب الكناية اولى مغلوب كان وهو ناكح بمعنى وهو ما ينفي اسداده
 ولذا كان من اسمائه **قوله** واهل الذمة مثلهم اهل الحرب **قوله** طهارة طاهره جواز

الصلوة فيها من غير كراهة وفي التنزيل **الصلوة في سبيل الله** اهمل الذمة مكرهه استوى قال
 ج ولعله لا يشهد الاستصحاب ولا يستجوز قلت لا مانع من الكراهة في سبيلهم ايضا لعدم كمال
 النجاسات من مسكر وغيره فلعلمها تنقوت منها **قوله** ليعلمهم طاهره ان ذلك معلوم بقرينة
قوله ليريقه على الجعل **قوله** ان غلب على طهارة ما في البحر من قوله راي على ثوب غيره نجاسة
 اكثر من قدر الدرهم بغيره ولا يسعه تركه محمول على هذا **قوله** وجب اي الاجتنان عما حذو
 من اخبر وهو يعني افترض **قوله** فالامر بالبعد وفي اي والتمس عن المنكر **قوله** على هذا اي
 المذكور من التعديل فاذا غلبت الامتثال وجب والا لا ويشترط للوجوب الامتناع على نفسه
 ولا لغيره ويشترط في التمس ايها ان لا يترك ما هو اعظم من الذي ينهي عنه وقتئذ ولو جوزه
 ثابت حتى على الفاسق وان كان امره ونهييه لا يفيد **قوله** اول ذلك لعدم المحي فظنة على النجاسة
 في المساجد كما هو مشاهد **قوله** وفي الموقف الصلوة اي فينبغي الاحتياط في وانها ولا نهى وجبه
 ونية ومفتاح رزقه ولا ينبغي حسن ذكر هذه الجملة فينبغي كتاب الصلوة ووردوا ما يقتضي بين
 الناس في الدماء لانها اكبر فكثير بعد الكفر ولا تتأقضى لان هذا في حق الخلق والصلوة في حق
 الحق تعالى قال في قسط العراة ولا هذا للخبر ان الذي يقع اول النجاسة على حق الله تعالى ذكره
 سيدي محمد الزرقاني في شرح المواهب **كتاب الصلوة** اختلف في مقيمتها والجهور على
 انها حقيقة في الدعاء سميت بها لافعال مخصوصة لا شتمها عليها فتكون من الاسماء
 المغيرة او وقعت عنه الى الاركان المعلوم فتكون من الاسماء المتكولة والفرق بين التغير
 والنقل ان التغير الذي وصفه الواضع ان كان باقيا الا انه زيد عليه شيء اخر فالتغير وان لم
 يراى المعنى الوضعي فيه فالنقل انتهى نوع اخذ **قوله** بعد بيان الوسيلة وهي الطهارة **قوله**
 ولا يخل عنها شريطة من سبيل بحر الخلد في الانبياء غير المرسلين هل هم كذلك **قوله** ولما كانت
 قرينة قال في الدر المنقي ولما صارت قرينة بواسطة البيت المعظم كانت دون الايمان الذي صلا
 قرينة بلا واسطة فلذا كانت من فروعها لانه انتهى **قوله** بواسطة الكعبة اي بواسطة استقامتها
 وانظر لما ذكره في هذا الفصل من انها لا تنصرف قرينة الى الاجتماع سائر شئ وطهارة حتى لو
 صلب محمد ثا او عديانا او نجس الثوب او المكان او في الوقت من غير شئ لا تكون قرينة **قوله**
 لانه بل من فروع اي باعتبار الفعل واما بالنظر في وجوبه الا فترامه فلي منه لانه من متعلق
 التمسد في ما جاء به رسول الله صلى الله عليه وسلم **قوله** فقلت اشار به الى ان الصلوة من قبيل المنقول
 الشرعي وهو الذي لا يكون معناه الوضعي من حقيقة معناه الشرعي وقد مر وهل هي جاز
 لغوي استعارة بقرينة وجبرها وباعتبار عرف اهل الشريعة حقيقة عرفية **قوله** وهو
 الظاهر اي القول لانها منقولة هو الظاهر **قوله** في الايام والاخرى طاهره ان الدعاء
 يوجد ولا به في صلوة غيرهما وليس كذلك ولذا استحسن صاحب البعد التعديل ليكون الدعاء
 ليس من حقيقته هذا التعديل **قوله** هي فخر عين اي الصلوة والمراد الصلوة المحضة لاخص
 باجتماعها مع الدعاء عزم ولا يتجمع لاجد والعشاء ولا يصليها احد وبالاذان والاقامة وفتح
 الصلوة بالتكبير والالتفاتين والركوع فيها ذكر جملة من المفردات ويقول القارئ ربنا لك
 الحمد ويحمد الخ كلام في الصلوة سبوطي في الامنوح وفي اول صلوة العشاء موسى حين خرج
 من مدين وصل الطريق ابو المسعود **قوله** على كل مطلق اي بالغ مسلم عاقل سواء كان ذكرا او
 انثى صلا او جمعا **قوله** بالاجماع سنده قوله نقله ائمة الصلوة وقوله نقله في بيان النية
 مضمون الاية وغير ذلك من الاحاديث والايات **قوله** سابع عشر رمضان ما افاده من ان
 الاسراء والمعراج كان في رمضان احد قولين وشك قولهما في وجوب وهو المشهور بين الشيوخ
 وذكره النووي في سير اللفظة **قوله** وكانت قبله اي الاسماء اصلا بين ذكر ابن جني في شرح
 الترمذية انه عليه الصلوة والسلام كان يصلي بمكة فقلنا وكذا اصحابه ولكن اختلف هل افترض

قوله انما صلوته فقليل الفرض كان صلوته قبل طلوع الشمس و صلوته قبل غروبها و روى ان جبرائيل عليه السلام بذا له عليه السلام في احتياجه و قد قال لا محمد ان الله تعالى يقول كذا
السلام و يقول للشايت رسول الى الجن و الملائكة و دعاهم الى قول لا اله الا الله ثم ضرب برجله الارض
فثبوت عليه ما قد فسرنا من جبرائيل لما فسرنا ان يتوحد و قام جبرائيل يصلي و امره ان يصلي
معهم ثم خرج به الى السماء فخرج عليه السلام لا يجرد ولا مدبر الا وهو يقول السلام عليك يا جبرائيل
الله حتى اخرجني و اخبرها ففعلني عليه ما من العجز ثم امرها فتوضعت و صلي بها كما صلي به جبرائيل
فكان ذلك اول فرضها فكيف استمر ابو السعد قوله و ان وجب بها نعمة على مفرهوم قوله كل الخلف
فكانه قال ولا ينبغي على غير المكلف و ان وجب اي على الاول ضرب ابن عمر و ذلك لتفصيل بفعله
و بغيره لا لاقتراضها و انظر هل لا سر لا بين بيع و اجبة المكرب لا بين عشر و هل الوجوه بالحق
المنطوق عليه او بمعنى لاقتراض قوله بيد فقدم في امداد الفتاح يكون ثلاث ضربات فقط و بغيره
انه لا يضرب بالوصف في جميع ما امر به و ينهى عنه فراجع و المنصوص على انه يجوز للمعلم ان يفسر به
بالاذن ابيه كقولنا ضربات ضربا وسطا سبعا و لا يقيد بغير الوعد و ان ماتت ذمت العاقلة
قوله لا يجنبه مقتضى قوله بيد ان المراد بالخشية ما هو الاغم منها و من السوط قوله حديثه استدل
على الضرب المطلق و اما كون الضرب لا يجنبه فلا ان الضرب بها و سوطه صالحة من المكلف
ولا جناية من الصغير قوله و هم ابنا سبع هذا يدل على ان المراد انما هو بعد تمام البيع بان يكون
اول الثمن و الضرب اول الثمن عشرة الا ان يقال ان العرف يطبق على من ادرك السابعة ولو يوا
منها انه ابن سبع و كذا يقال فيما بعده قوله قلت و الصوم اه مراده من هذا التفكيك بيان ان الصبي
ينبغي ان يوم بجميع المأمورات و ينهى عن جميع المنهيات انتهى فلا خصوصية للصلاة و الصوم
و الحرام كما يرشد اليه التعليق قوله بدليل قطعي اي لاحتمال فيه و حكم الحاكم فيها حكم المترادف و المهر
قوله عيانة المجنون ان لا يبطل الا انسانا بما صنع و قد يجوز من باب دخل فهو ما جاز و في القاموس مجنون
مجونا صلب و غلظ و منه لما جاز لمن لا يبطل قوله و فعله كانه صلبا لوجه و قد يجوز مجونا و عيانة و
و مجانا بالنظر انتهى من قوله اي كما سلفا تفسير مراد و لا فإني انته حقيقته عدم المبالاة بزيادة
قوله مجنونا حتى يصلي و كذا يفعل في الذي يفسر في رمضان حتى يترك قوله و نظره بعض الفضلاء و
احد فقال في حكم من ترك الصلاة و حكمه ان لا يقرب بها حكم الكافر في ذنوبها و حجاب فعلها
فانتم فيه بحسب ما ياتو به يقول الشافعي و مالك و الخليل تمسكا بالنظر هذا و هو حقيقته لا يقول بقتله
و يقول بالجسامة الجارية و المملوك و ما و بهم مضمومة حتى تراق بمسكرا بهد مثل الزنا و النقل
في شرطها و انظر الى ذلك الحديث السابق هذا مقالات الائمة كلهم و اما ما قلناه في الاضرة
انتهى من قوله و انما ما كانا و الشافعي رضي الله عنهما لا يقولان بكفر المقر الكسول و الامام احمد
رضي الله عنه يحكم بكفره نقله عنه صاحب الواجب قوله و قيل يضرب قوله فانه الامام المجتهد عن المنع قوله
حدائقه حكاية المقابيل بقتل ان المعتمد عندهم و لنا والله اعلم اقتصر في شرح المتن عليه قوله و يحكم
بالسلام فاعلمها لانها مخصوصة بهذه الاغنة من قوله في الوقت اي و لو لا ذلك تجزئه الا في
في الوقت و فيه ان صلوته قضا مع جماعة موقعا بغير سلام الا ان يقال ان صلاة في الوقت تدل على
اعتقاده و فريضته ما صلاه عابا بخلاف القضا فانه يحتمل انه نفل او صلاة يفتقد حال وقت القضا
و يلحق هذا التقييد من قوله عليه الصلاة و السلام من صلصلا و استقبل قبلتنا فهو منا و
ذلك لان صلاة المسلمين الكاملة المرادة عند الإطلاق هي الاذان قوله مع جماعة صادق بكونه
انما او موقعا فاضح بكونه اما بكونه موقعا و ذلك لان الاجتماع يدل على اتباع سبيل المؤمنين
بخلاف ما لو كان اما فانه يحتمل شيئا الا فخراد فله جماعة قوله منهما ان صلاة بان لا يفسد ها و
في هذه و لو لم يأت بالواجبات قوله في الوقت فتد في المنع تبعا لشيء في الجهر يكون الاذان في
المسجد فحينئذ اذا اذن خارج الوقت او المسجد قوله او سجد للسلام و لا من خصوصية هذه

الامة انما الساجدة لان من خصوصيات هذه الامة بخلاف ركافة الاموال فانه في شرع من
قبلنا ايضا كمن كان الواجب عليهم اخراج اكثر من ربع العشر و كذا الرجح على الصلوة الكاملة او
قرا القرآن فانه يحكم بالسلام كما في المنع قوله لا يوصله او مفروم ما سبق في الصلوة على سبيل
الطهارة المبركة قوله او اضده اي صلات الفرض صادق بان يسلم على رأس الركعتين
في غير الثانية فانه انما هو الفرض وان صحت نغلا و ظاهره ان المراد لا تمام عدم الاضاد
لا الاثنيان بالواجبات قوله او فعل بقبية العبادات كالصوم و الحج الذي ليس بامس والمقدمة
منج و يستثنى من ذلك قراة القرآن فانه بها يكون مسليا لا يوجب على الصلوة الكاملة كما هو مقتضى
عن المصنف قوله صلح باقتدار و دخل تحت الاقتدار شرط ان الجماعة والاقتدار قوله ايضا
باسبق طهرا منها للضرورة و وسوار كان الاذان سطر او حضرا كما في الجهر قوله معلن المراد
به ان يسلم من تنحى عنها و عليه بالسلام و ليس المراد ان يؤذن فوق الصومعة او على
سطح يسلمه خلق كثير وهذا لان الاذان فيه الشبهة و ان في الثانية بهما لا يشترط الاعلان على
المؤذنة وهذا ان المراد من عيونا اما اذا كان عيونا وهو الذي يشهد لمحمد صلى الله عليه وسلم
بالرسالة لكن يحصرها بالعرف و هو منسوب الى عيسى اليهودي الا صغرنا في فقال في الجهر باب
الاذان لا يكون مسليا الا اذا صار عادة له و قيل انه مؤذن انتهى فالمراد بالاعلان في حق
العيونية بالسلام الا اذا كان بحيث له حيث قال و اما غير هذا فينبغي ان يكون مسليا لان الاذان
والله الموفق انتهى قوله كان سجد يكون الدال للضرورة و لا يوصل بنية الوقوف فان قصد بنية
اي كسجوده والمراد بسجوده للسلام و ذلك لان سجدته لها تقليم للقرآن و تصديق للنبي
صلی الله عليه وسلم فيها جارية فكان دليل السلام و معرفة ان سجدته عند سماعها او قراة بان يسجد
لها قوله ترك تكلمة للقرآن وهو حال من ضمير سجد اي كسجوده للسلام و حال كونه متطهرا عزرا
حاجبا للقرآن و هي حال مبينة لا مقيدة و ذلك لان السجود نفسه جعل طهارة له مع انما كسر
او مقيدة و المقصود به اخراج سجود السجدة قوله فسلم خير كافر و زيدت الفا للضرورة الشعر
و انما قال سلم و ن مؤمن وان تلة ما شاع لانه ما ذكر من الاعمال الظاهرة الواجبة الا معني
السلام اما الامانة فاسم فليحط بطبع عيلة الله تعالى قوله منفر بسكون الدال و وقف عليه على
لغة ربيعة و المناسبات يقول ولا اما ولا قانها ولا سجد السجدة كل المتكررات كمن النظم صادق
عليه قوله ولا الزكاة اي زكاة غير السواك كما يعلم مما سبق قوله و الصيام اي سواهما مفروضا و
نفل قوله الحج اي ليس على العينة الكاملة كما تقدم قوله بدنية اي متعلقة بالبدن و دون غيره منج
قوله محضته اي غير مرتكبة من المال والبدن كالحج منج قوله كما صحت في الا نفل مطلقا والعرض
بشرط الجزاء الى الموت قوله بالقدية يتعلق بالغير المتقرضة صوت لرجوعه الى النياية التي
هي مقصد لا بصحة اي كما صحت النياية بالقدية و يدل عليه تعليق قوله بالنفس بقوله نياية
الذكورة في المتن قوله للمنفذ اي الشيخ الايل الى الغناء و الغناء قوته و يشترط في صحة قدية
عن صوم عجزه الدال الى الموت بزيادة قوله لانها اي القدية انما تجوز اذ و لان المقصود من
التكليف الايتلا و المشقة و هي من البدنية بان شاع النفس والجوارح بالافعال المخصوصة و بفعل
تأنيبه لا يتحقق المشقة على نفسه فلم تجز النياية مطلقا لا عند العجز ولا عند القدرة منج قوله و
يوجد اي اذن الشارع بالقدية في الصلوة قوله سببها اي السبب هو المقصود الى الكفر من
غير تأنيبه و ذكر ابن فرشته ان ها هنا وجوبا و وجوب اداء و وجوب اداء لكل منها سبب
حقيقي و ظاهره فوجوب سببه الحقيقي هو الايجاب القدر له تعالى و كان ذلك غيبا عما فعل
الظاهر في الوقت تيسرا علينا و وجوب الاداء سببه الحقيقي خلق الله تعالى و الحقيقي يتعلق الظاهر
بالفعل وسببه الظاهر هو اللفظ الدال على ذلك و وجوب الاداء سببه الحقيقي سببه خلق الله
تعالى و ادائه وسببه الظاهر استطاعة العبد اي قدرته المسجدة لشروط التي شرطها لا تكون الا

مع الفعل انتهى والوجوب الذي شغل الذمة لزوم ايقاع الفعل في زمان ما كان في الوقت سعة و
وجوب الاداء الذي هو طلب تفريع الذمة لزوم في زمان خاص بان ضاق الوقت انتهى ابو السعود
قوله تراوفا النعم المترادفة في الوقت **قوله** لا الخطاب اي كلام الله تعالى المتعلق
بطلبها كقوله تعالى اقيموا الصلوة وقوله تعالى ان الصلوة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا
قوله في الوقت وذلك لان الوجود يتجدد بتجدد الاوقات وهو علامة السببية ابو السعود
بزيادة **قوله** الجزء الاول والوجوب فيه موسع حتى لا يترك بالتأخير عن الجزء الاول والثاني
والثالث مثلا ابو السعود **قوله** والا فاما يتصل به ما هنا عامة شاملة للجزء الاخير فقول بعد
ذلك والا فالجزء الاخير تكرار وكذا قوله سببها جزوا اول الفصل الاول او الاضمار يقول
سببها جزا اتصل به الاول في الوقت والا فحمله **قوله** ولو انقصا كوقت الاضمار في العصر
قوله حتى يجب بالرفع لان حتى هنا للتفريع **قوله** افاقا اعلم ان الجنون والمنع عليه افاقا
لا يخلو ما ان يفيتقا وفي الوقت ما يسع التحريم فقط واما ان يفيتقا وليس في الوقت ما يسعها
اما ان يفيتقا وفي الوقت ما يسع التحريم والطهارة في وقتها الا ان يجب عليها صلاة ذلك
الوقت وكثيرا ما يفيتقاها لان الوقت يسع التحريم فقط وهما محتاجان الى الوضوء لا تنقض
وضوئها بالجنون والاغما فلا يكسرهما الاول وفي القسم الثاني لا يجب عليها صلوة ذلك الوقت
اخذ من الى نفس فانها اذا انقطع دمها على العشرة وبقي من الوقت ما يسع التحريم قضت والا لا
كما ذكره الشرح عند قول المتن ويحل وطهرها اذا انقطع لأكثره هذا اذا زاد الجنون والاغما على
حسب صلوات واما اذا كان ضمن صلوات فاقبل فانه يجب عليها صلوة ذلك الوقت ولو لم يسبق
منه ما يسع التحريم بن وما قبله من الصلوة ايضا كما سبانه وفي القسم الثالث يمكنها الطهارة
والصلوة كلها او الطهارة والتحريم فان فعلت والا قضت اذا عرفت هذا فالمراد بالجزء الاخير
في كلامه من جزا يسع التحريم لا الجزء الاول الذي هو جزا لا يتجزأ فانه لا يسع التحريم في انما
مركبة من حروف وكل حرف يحتاج الى ان اذا كان دفعا كالطاء واللام ان كان قد ربيح في السين
كالهوية المواقف وانما قسمنا الجزء بذلك لما علمت من ان الجنون والمخفى عليه اذا استغرق
اكثر من خمس صلوات ثم افاقا وبقي من الوقت ما لا يسع التحريم لا يجب عليها القضاء وكذلك
غير الجنون والمخفى عليه اذا وقع منه صرف او صرفان من التحريم في الوقت وباقيها بعد الوقت
لا يكون فعلة اذا قضت بهذا ان الجزء الاخير الذي يكون سببا للاداء هو زمان يسع التحريم
قوله طهرتا في الوقت بشرط ان يبقى من الوقت ما يسع التحريم فقط واكثر وان كان الا
نقطاع على العشرة والا ربعين او ما يسع الفصل وضيع الشيا وبسببها والتحريم فقط واكثر
ان كان الا نقطاع على اقل من العشرة والا ربعين انتهى بزيادة **قوله** وصبي بلغ وكان بين
بلوغه واخر الوقت ما يسع التحريم او اكثر كما يفهم من كلامه في الخاضع التي طهرت على عشرة
قوله ومرشد اسرار اذا كان بين اسلامه واخر الوقت ما يسع التحريم كما في الخاضع المذكورة
وحكم الكافر الاصل حكم المرتد وانما طهره بالذكور ليصح قوله وان طهرا في اول الوقت صهيلا فيبلغ
اخر الوقت وبين بلوغه واخر الوقت ما يسع التحريم فقط بزيادة **قوله** وان صلبا في اول
الوقت يعني ان صلاتها في اوله لا تنقطع عن الطلب والى لانه هذه اما في الصبي فكثيرا فلا
اما في المرتد فليجوز لها الا رتدا **قوله** الاجملة اي جميعه منهن **قوله** بسبعة الكمال الاضافه للبيان
اي ولو كان السبب الجزء الاخير لكن الواجب ناقصا فلا يتعين قضاؤه في كامل **قوله** وانه الاصل
الوالى لانه فيهمزة ان مكسورة والتحريم يرجع الى ثبوت الواجب بسبعة الكمال المرتب على كون
السبب هو جملة الوقت **قوله** حتى يلزمها اي يلزم من سبق من الجنون وما بعده **قوله** القضاء
في كامل فاذا فات عصر اليوم وتذكره في اخر الوقت عصر غدا مثلا قبل الغروب لا يفيتقا لان
هذا وقت ناقص **قوله** وقت صلوة الجذر قدر المضاف ليصح قوله ابو السعود وسنذكر في الاخير

الظلال عنه منهن واستعمل في الوقت مجازا منسلا فانه في الاصل منهن العجم ثم سمي به الوقت
وهذا يقضى بان الاضافة في وقت الجذر للبيان **قوله** اول اليوم الجذر ثم الصباح في الغداة
ثم العشي ثم الضحوة ثم العجدة ثم الظهر ثم الرواح ثم المساء ثم العصر ثم الاصيل ثم العشاء
الاول ثم العشاء الاخير عند مغيب الشفق قال القرطبي في الاما ابتداء بالوقت لكونه سببا
اكثر للشرع **قوله** لا خلاف في طرفيه نقل القمات في الخلاف وفي وقت الصبح او العشاء وهو اخو
الطلوع شغل من جرم الشمس والاداء يترك الراي موضع بطله ثم قال في اخره خلا في كذا اول
ثم قال بعدم الخلاف في من عدم التبع وفي ابو السعود عن شيخه وفيه نظرا في القائل بعدم
الخلاف في اوله واخره جمع كثير من لهما الغاية القصوى في التبع والاحاطة بالاقوال
مشتركة صاحب العبادية وصاحب العبادية والربيعي والعيني وصاحب الجرد واخوه اول عبد الله
ثم ذكره اظرافه يبين ان ان يقول في اثبات الخلاف بعد نظرية مناقضة فلا حجة وبما بان
المراد لا خلاف في طرفيه بين الائمة اهل المذهب الا ربعة لقول الربيعي وقد اجتمعت الائمة
على ان اوله الصبح الصادق واخره صبح طلوع الشمس فلا ينافي وقوع الخلاف بين اهل
مذاهبنا ولا كان قول المجتهدين وقت الجذر من الصبح الصادق الى طلوع الشمس محتملا
لان يكون المراد اول طلوعه وانما شره ساء لما يخفى الخلاف في بيان مدلول ما اجتمعت
عليه الائمة انتهى وفيه انه مع ثبوت الخلاف لاهل مذاهبنا لا يصح في قول الربيعي اجتمعت الائمة
على ان هذا جواب عن الاول وسكت عن الجواب عن الخلاف في الاخر والذي يظهر ان من
حكى عدم الخلاف لم يعتبر القول الاخر لضعفه وتوهمه كما قال وليس كل خلاف جاء معتبرا الا
خلاف لا يخلو من النظر **قوله** ادم عليه السلام اي حين احيط من الجنة بجوز **قوله** لان اولها
ظهرها وبيانها وهذا بناء على ان امة جبرائيل انما كانت في الظهر صبيحة الاسرى وان امانته
له في الصبح كانت في غير صبيحتها والمسئلة فيهما واثبات انهما هما ابتداء بالظهر ابو السعود عن
الشيخ شافعي والظاهر في اولها يرجع الى الصلوة المفروضة ليلة الاسراء فلا ينافي افتراءه فيكون
بالغداة ويد كعبتين بالغش قبل ذلك وعطف قوله ببيانها على ظهورها من عطف السبب على المسبب
لان بيان جبرائيل سبب في ظهورها **قوله** ولا يخفى توقفه جواب سوال حاصله ان الصبح اذا
كان اول نفسه وجوبا فكيف تركه النبي صلى الله عليه وسلم صبيحة الاسراء وجوب عليه ليلته وهذا انما
يرد على ما هو الاظهر من ان اول صلوة امير المؤمنين جبرائيل عليه السلام صلوة الظهر اما على مقتضاها
فلا ابو السعود فان قلت كيف ثبت الوجوب مع عدم وجوب الاداء قلنا الاستيعاب فان
من اسلم في دار الحرب وعمل بالشرائع اجما لا يجب عليه ذلك ولا يجيب الاداء **قوله** قلنا اي
لتوقف وجوب الاداء اعلى العمل **قوله** صبيحة ليلة الاسراء العجم بياض في حلقه بلكه تعالى في الوقت
المخصوص ابتداء وليس من تأخير الشمس ولا من جنس نورها كما في التفسير الكبير في قوله تعالى
فاليق الاصبح قرهستان **قوله** المحتا وعندنا لانه عليه الصلوة والسلام قبل الرسالة في
مقام النبوة لم يكن من امة بنى قط بل كان يعمل بما يظهر له من الكشف الصادق من شدة نبوته وبره
وغيره واشتت اخرون تعبدوا بشيخ قديم فقيص بشريفة نوح وقيص ابراهيم وقيص موسى
وقيص عيسى عليهم الصلوة والسلام وقيص انه لما ثبت انه شرع كذا في التقدير الاكل انتهى
وقوله لانه عليه الصلوة والسلام في مقام النبوة فيه ان الانبياء والرسول بعد موسى اعدا عيسى
كأنوا على شريفة موسى فلا مانع من كونه صلى الله عليه وسلم عاملا بشريفة من قبله **قوله** في حد ذاته
والعصر يعرف وعدمه وهي في قبا ايضا روى ابن اسحق وغيره انه عليه الصلوة والسلام
كان يجنب الحد في كل عام شربا يتسلف فيه وكان تشكك من يتسلك من قريش في ابي هذيلة ان
يلتزم من جاءه من المساكين فاذا انصرف لم يدخل بيته حتى يطوف بالبيت وقيص كانت عبادته
الذكر والله الموفق في القسطلة في الفكر بالحق قال بعضهم واول من احدث هذا التقدير

قوله منه اي من غروب الشفق على الخلق فيه بحر قوله لوجوب الترتيب اي لزوم فانه فرض على
قوله لانها فيضان عند الامام كمن العشاء قطعي والوتر على وهذا لتقليل الترتيب المذكورين
في المتن الاول كون ما بين غيبوبة الشفق والوتر وقت لهما من الشاء فوصله قبلها فان ناسيا
سقط الترتيب وان عاصدا فهو باطل موقوف على ما لا ينفصل في قضاء الغواني **قوله** عند
الامام وعندهما هو سنة ويعد ولو ادى ناسيا قبلها على وجه السنة لا على وجه الوجوب والا
يشكل الامر كما افاده في البحر **قوله** كبلغا في القاموس بغير كطرف يعني يعلم فكون وانما
تقول بلغا مدينته العقالية فادب في الشئال شديدة البرد انتهى وتثنيه بها يقتضي انه سقط
وقت العشاء والوتر فقط وليس كذلك بل فقد وقت الصبح ايضا لان الابتداء وقت الصبح
طلوع الفجر وطلوع الفجر يستدعي سبق الظلام ولا ظلام مع سبق الشفق وفيه انه اراد مطلق
الظلام فهو موجود ووجود الفجر يظهر البياض منتشرا من جهة المشرق ولا مانع منه
وان اراد ظلام الليل الذي هو جوفه بعد مضي وقت العشاء ففسد لكنه يحتاج الى صريح نقل **قوله**
في اربعين الشاء هذا سهوة وموابية اقصا ليل السنة كما عبر به في البحر واما الفتح وهو
اول النصف عند حلول الشمس واسم السطون فانه تمكث الشمس على وجه الارض ثلثة و
عشرين ساعة مثلا ويغرب ساعة واحدة على حسب عرض البلد كما هو مفصل في البيهقي **قوله**
فيقدر لها اعدان التقدير له معنيان احدهما ما سياتي تقديره في مسألة الدجال والثاني فيه
طريقان الاول انه يقدر ما قرب البلاد اليهم كما ذكره الشافعية فاذا كانا في أطول الايام
وغربت الشمس طلعت بعد ساعة من غروبها قبل ان يغيب الشفق ينظر الى اقرب بلد اليهم
يفتبش الشفق الحرف فيها فاذا كان يغيب فيها الشفق بعد ساعتين من غروب الشمس يكون مغيب
الشفق في هذه بعد ساعة من طلوع الشمس فيها فيصلون العشاء والوتر بعد ساعة طلوع
الشمس ومع هذا فيا صريح اذا كان يطول في القرية بعد ثلاث ساعات من غروب الشمس يصح
بعد ساعتين من طلوع الشمس فيها والثانية ان ينظر الى وقت العشاء في القرية منها ما اذا يكون
من ليهم فيقدر هذه النسبة فيعمل في هؤلاء فان كان السدس جعلت ليل لا سدسه وقت
المغرب وبقية وقت العشاء وان قصر جدا وكذا يقدرون في الصوم ليهم باقرب بلد ليهم ثم
يمسكون الى الغروب باقرب بلد اليهم على ما قاله ابن ركني وابن العاد في ابن حجر ومحمد ما
يكون مدة ليهم متع الا كما يقيم الصائم ولا تعذر الكراهية وان قصر فلوله يصح الا وقد روي
او اكل الصائم قدم الاكل وقضى المغرب فيما يظهر انتهى واما ذكرت كلام الشافعية لانه
النصف اختاره التقدير ولا يبين معناه ولا ارادنا والله اعلم بحقائق الاحوال **قوله**
قوله ولا ينوي القضاء وذلك لان الفعل لا يسمى قضا الا اذا كان له وقت اداء وفاته ليس
وقت ادائه ولا استيعاده في ذلك فان عصر الاصولين الفعل فيها اعتبار شرعي لا حقيقي **قوله**
وهذا يشير الى ان المراد بالتقدير التقدير بما قرب منها من البلاد على الطريقة الاولى **قوله** وان
الكلان حيث قال ومن لا يوجد عندهم وقت العشاء انقضى بقاء بعد الوجوب عليهم لعدم
السبب كما ينقطع غسل اليدين من الوضوء عن مقطوعهما من المرفقين ولا يربط متام في
ثبوت الفرق بين عدم محل الغرض وبين سببه الجوع الذي جعل علامة على الوجوب التي انشئت
في نفس الامر لجواز تعدد المعروفات لثبوتها فاستفاد الوقت استفا المعرف واستفاد الدليل
على الشئ لا يستلزم استفا لجواز دليل اخر وقد وجد وهو ما نوافات عليه اجبا الاستدلال
من فرض الله تعالى الصلوة خمس بعد ما امر او لا يجزئ ثم استدل الامر على الخشوع عما
لاهل الافاق لا تفصيل بين قطر وقطر وما ذكره الله صلى الله عليه وسلم في ذلك الدجال قلت ما يشبهه لا
قال اربعون يوما يوم كسنة ويوم كسنة ويوم كسنة وسائر ايامه كما يامركم قلنا يا رسول
الله فذلك اليوم الذي كسنته ليكن في صلوة يوم قال لا اقدر رواه رواه مسلم فقد اوجب

الكثير من ثلثة عشر قيل ميرورة الغل مثلا او مشرق وقد عليه فاستفاد ان الواجب في نفسه
الامر خمس على العموم غير ان توفرها على تلك الاوقات عند وجودها ولا يسقط بعد منها الوجوب
ولذا قال صلى الله عليه وسلم صلوات كتبه من الله على العباد انتهى **قوله** فيزعم المعرف في اشارة الى
ضعفه ولذا قال في اعداد الفتح بعد نقل عبارة الجليل واما ذكرناه بجملته فحاشا لوجه بعضهم
من لزومها فعمله متنا معقد الفتح وفاقه وقتها مختلف برهما وقيل لا انتهى وسأوه بالبعث
صاحب التواريخ **قوله** لعدم سببهما والمسبب فيقدر بسببه وليس من قبيل العلامة حتى يقال
لا يلزم من فقد الدليل فقد المدلول لجواز تعدد الدلائل **قوله** وبه انقضى البقاء فانه على قطع
بياه من المرفقين او رجلاه من الكعبين وذلك لغوات محل المرفقين فيها **قوله** ووافقه الجليل
بعد ان خلاصه صرح فيج له سوال اهل خوارزم او لا فاقى بالوجوب فرفع بعد ذلك البقاء
فاقضى بعدم ثلثه بلخ الجليل ذلك ارسل الى البقاء من ميثاقه عن عامة درسه ما تقول في من سقط
فرض من فرض الله تعالى هل يفر فاذكر الشيخ ان ذلك بسبب اقنائه في هذه الى وثمة بالسقوط
فاجابه بقول ما تقول في من قطعت بياه من المرفقين او رجلاه من الكعبين كخراش وضو له
فقال السائل ثلثا قال فكذلك فيلخ الجليل ذلك فوافقه **قوله** وادبها الحقان فاصد ان
الشد ينل او وسع مقالا وليس كذلك واما اورد كلام الجليل وقال بعده ما معناه انه بذلك
يعود ضعف من اعتمد التكليف برهما وجعله متنا **قوله** وسأوه ما ذكره الكي ان ثبت المنع للوجوب
وكنا للشد ينل حيث تابعه لانه نقل عبارة جرحها واقربها ففقدناها او حاصل ما ذكره الجليل
مجيبا عما ذكره الكي ان يقال كما استقر الامر على ان الصلوات الخمس فكذا استقر على ان الوجوب
اسبابا وشروط لا يوجد بينهما وقوله شرعا عاما ان اردت انه شرع عاما على كل من وجده
حده شروط الوجوب واسبابه سلم ولا يفيدك لعدم بعض ذلك في حق من ذكر وان اردت
انه عام لكل فرد من افراد المكلفين في كل فرد من افراد الايام مطلق فهو ظاهر البطلان فان
الى انقضى لو ظهرت بعد طلوع الشمس مثلا لم يكن الواجب عليها في ذلك اليوم الا اربع صلوات
لا يقال تخلف الوجوب في حقها لتعدد شرطه وهو الطهارة لانه نقول كذلك تخلف الوجوب في
حق هؤلاء لتعدد شرطه كسبه وهو الوقت وقبسه على يوم الدجال لا يصح ان لا مدخل للقياس
في وضع الاسباب وايضا لا يكون القياس على امر تخلف القياس وحديث الدجال خالف القياس
فلا يقاس غيره عليه حتى قال علي بن ابي طالب لا يجزئنا الاكتفاء بالصلوات الخمس انتهى
علما ان الاوقات موجودة في اجزاء ذلك الزمان تقديره كسائر الشارح ولا كذلك هنا فلا
مسواة حتى يقاس احداهما على الاخر لان الموجود اما وقت المغرب في حقهم او وقت الفجر
بالاجماع فلا فرق بين مسئلتنا وبين من قطعت بياه من المرفقين لتعدد شرط فيها
لان الممان في الطهارة شروط وكما لا يقيم دليل على جعل ما رواه المرفق قائما عن الساقط
لا يمد دليل بجعل جزأين وقت الفجر خلفا عن وقت العشاء وكل من الصلوات وادكان **قوله**
فرض اجبا فلا بد من وجود جميع اسباب الوجوب وشروطه في جميع ذلك انتهى فحتم
وقوى كلام الحق بما يطول ذكره فاجبه ان شئت **قوله** قلت ولا يساعده هو من جملة
ما رده الجليل على الكي ان فاصد في يساعده للكيان **قوله** حديث الدجال هو ما رواه مسلم
عن النوسا بن سمعان قال ذكر لرسول الله صلى الله عليه وسلم ان الدجال في الارض اربعين يوما
يوما كسنة ويوم كسنة ويوم كسنة وسائر ايامه كما يامركم قلنا فذلك اليوم الذي كسنته ليكن
فيه صلوة يوم قال لا قدر رواه في ذلك الاسنوي ويقاس عليه اليومان التاليان قال
الربيع ويجوز ذلك فيما لو مكثت الشمس يوم مدة من مختصرا قلت وكذلك يقد لجميع الاجل
كالصوم والزكاة والحج والعدة واجاب البيهقي والسلم والجاردة وينظر ابتداء اليوم فيقدر
كل فصل من الفصول الاربعة بحسب ما يكون من الزيادة والنقصان كما في كتب الشافعية ونحن

يقول بمشهور اصل التقدير مقول به اجماعا في الصلوة في خارج المنية **قوله** اكثر من ثلاثمائة ظهره
 هذا لا يظهر الا اذا كانت الليلة التي لم يزل اليوم الطول واما ان كان متساويا وبين كان الواجب ما بين
 سبعين ظهره لانه من الغروب الى الزوال ثلاث اربع ايام اليوم بليدة وان كان النهار طويلا والوجوب
 اقل من ذلك في ذلك وفيه في عبارة الكمال قبل الغروب وفيه ان المذكور ليلة في الحديث طول اليوم
 لا الليلة والزوال نصف اليوم وفيه صلوة نصف السنة ومن الزوال الى ليلة اليوم نصف السنة **قوله**
 واما فيهما ان العشاء والوتر **قوله** فقد الامران الى العلامة والحرمان وهذا مجموع فان يوم الرجل
 معتدله ستة في كل اربع وعشرين ساعة يصنع خمس صلوات ويوم بالفار مع ليلة اربع وعشرين
 ساعة فيصنع في خمس صلوات فقد وجد الزمان وكان في معنى الدجال فالق به دلالة قلت
 الى اصل انهما قولان مصريان دليل التقدير مشرق واخرى من تلك البلاد انما في اربعة
 الصيف يطول العيد قبل مغيب اشفق الاحمر وانهم في الصيف في مدة الليل بالكون فيها اياما
 واحدة او مرتين بها اصل يصير قبل ظهور الفجر واخرى عن بعض بلاد بعيدة عنهم لانه لا ظلمة
 فيها اصلا وعن بعض بلاد اخر انما مظلمة لا نور فيها الا بالمصباح وسبحان العلم بما يق
 الاحوال **قوله** في الفجر يعني صلوة الغرض في صلوة السنة قولها لانه لا صلاة **قوله** باسفار
 سبع به لانه سيفر عن الاشياء اي يكشفها **قوله** بحيث يرتل اربعين اية وهي القراءة المصورة
 فيه او ما بين الفجر الى السجدة كما في السجود عن الشربلا لية وهو يقصير بقول المص والمسيح
قوله لو قد ان ظهر فسادها اصلا بان يصح ما فيها على الطريقة او وقع الفساد فيها بان تفسد
 كما في السجود **قوله** وقيل يؤخرها لان في الاسفار تكبير الجماعة وتوسيع الحال على النائم والفتنة
 في ادراك فضل الجماعة ابو السجود قال في البعد وهذا ظاهر اطلاق الكتاب كمن لا يؤخرها بحيث
 يقع الشك في طوع الشهادتين وتقل عن الغرض انما عن الكرم ان الصحيح الاول **قوله**
 لان الغناء موعوم اي فساد الصلوة بعد انما هو موعوم فلا يقان بتجديد الصلوة اول الاسفار
 لاجله **قوله** مطلق ولو في غير صلاة لانه لما كان على السر وهو في الظلام اسم **قوله** في غير صلاة
 بما انقله الجسوس عن شرف الائمة المكي الا فضل في الصلوة كلها انتظار فراغم ابو السجود الا
 ان يراو بالكل الكل المجموع الصادقة باربعة منها **قوله** وتأخير ظهر الصيف في الكلام اشبه بتجديد
 ظهر الربيع والخريف وهو كذلك وما في البعد من انه ينبغي الحاق الخريف بالصيف وجعل عليه
 الشربلا على الدرر بخلاف المعجم به في جميع الروايات على ما ذكره الشربلا في شرح الكبير على نور
 الايضاح وفي عبارة جميع الروايات وكذلك في الربيع والخريف يعني بهما انتهى في الجوهرة
 المشعرون فيرد انتهى ذكره ابو السجود **قوله** بحيث يمشي في الظل حد الشاخيران يصل قبل المشرق في
 المشرقة الوقت المكره في الظهران يدخل في حد الاختلاف واذا اخذه حتى صار ظل كل شخص مثله
 فقد دخل في حد الاختلاف جملة وهذا هو في الشرح لما ان مثل صيطان من عدو لها يحدث
 فيها الظل سر بها عليه **قوله** من اشترط ذلك في صلاة الحر وادائها بجماعة وان يصدرها
 الناس من بعيد ابو السجود ولم يشترط حرارة البلاد **قوله** منظور فيه تبع في التطهير صاحب البحر
 وهو وجه بالنسبة للحر وحرارة البلاد واما بالنسبة للجماعة فان كانت الجماعة في اوله او اخره فقط
 فالاستحباب ظاهر وان فقدت الجماعة فيها فعل ما في البعد الاستحباب لا لطلاق الحديث
 وهو قوله عليه الصلوة والسلام ابرءوا بالظهور في الصيف فان شدة الحر من فيج صرام
 والفيج يفتح الفاء وبالجملة المهيمة الغليات من فاحت القدر والمراد شدة حرها على التشبيه الى
 شدة الحر مثل شدة حر النار وعلى ما في الجوهر لا لعدم احد الشوط والحق الاول وان وجد
 الجماعة في اوله دون اخره فعل ما في البعد الاستحباب وعلى ما في الجوهر لا وهو الحق على ما
 يظهر لانه يلزم منه ترك الجماعة التي هي واجبة على التحقيق كما سيأتي في الامامة او سنة مؤكدة
 يعاقب على تركها في المشهور لاجل المستحب والقواعد تأتاه ويدل له كراهتهم تأخير العشاء

الامانة على النصف وعلاوة بتقليل الجماعة في مسئلتنا ينبغي ان يكون التأخير حراما بحيث
 تحقق قوت الجماعة بزيادة من في السجود وعن اخي زاده فينبغي ان يقال في المسجبات
 الاثنية كالغروب والعشاء وكذا يقال في الفجر **قوله** اصلا اي من حيث اصل الوقت وما وقع
 فيه من الخلاف **قوله** واستحبنا في الزمان اي الشاء والصيف فيجب تجديدها شتا وعشتا الربيع
 والخريف وايضا قبل المثل صيفا وذكورة الاشياء مع فن الاحكام ان لا يبين بها الايراد
 فلو في المسئلة روايتين وقوله لانه ما بين خلفه هذا احد قولين والعقول الشاء وهو المشهور ان
 اخر من مستقل اكثر من الظاهر **قوله** توسعة لنا فليدروا به ابو داود كان صل الله عم يؤخر
 الغرض مادامت الشمس ايضا بقية بحد **قوله** بان لا يتجاوز العاين فيها اي في قرصها وهو الاصح
 والحرمان انه يذهب العصور فلا يحصل للبهريته حلية ولا عبرة لتغير الفصول لان تغير الفصول
 يحصل بعد الزوال ابو السجود **قوله** في الامم وقيل ان يتغير الشعاع على الميطان وقيل ان
 يتغير قرص الشمس عن السجود وفيه ان القول الاخير يرجع الى امارة المص الا ان يحمل على
 مطلق تغير **قوله** ان ثلث الليل جرى في ذلك في الخلاصة والمختار وغيرهما وعبارة القول
 الاما قبل ثلث الليل وتزول الى لغة يجعل الغاية داخله في كلام القدر في خارجة من كلام المص
 نهر كمن في الشربلا لية وقد ظهرت بان في المسئلة روايتين ابو السجود قال وبه يحصل في
قوله فينبغي تجديدها وجهه خوف اخراج العشاء عن وقتها بقلبه النوم لغرض الليل انتهى
 ابو السجود **قوله** كره ان يحرم كما بينه عليه المص وذكره شيخه في مجده **قوله** اما في نباح
 هذا هو المعتمد وقيل ما بعد الثلث مكرهة ثم انما استحب التأخير في العشاء لان فيه
 قطع السر المعظم عن قال عليه الصلوة والسلام لا تسمر بعد العشاء والمعنى ان يكون آخر
 الصلوة بها كما اختلفت بصلوة الصبح ليجي ما حصل بينهما من الزلات قال الله تعالى ان
 الحسنات يذهبن السيئات ويكره النوم قبل العشاء لمن يخشى قوت الجماعة والربط بها
 لغرض حاجة والا فلا قراءة القرآن والذكر وحكاية الصالحين ومذاكرة الفقه والحديث
 مع الصنف والعرض شربلا لية وفي الظهيرية ويكره الكلام بعد انجي رابعه واذا من الفجر
 حازله الكلام ابو السجود **قوله** فله الى لا يكره لان الاحقر ادى الى الكراهة مع الاقبال
 على الصلوة متعذر فيجب عمنوا كذا في البعد عن الغاية وهذا يومى الى انه لو وقع التكره
 قبل التغيير لشره تغييره يكره وقد حكوا خلافا في تأخير المغرب بالقراءة الاشياء في اليوم
 فليكن هنا كذلك لا فرق نهر الا ان يقال ما هذا اقتصار على الرابع **قوله** الى اشياء كانت
 الهجوم ظاهرها انها بعد ركعتين لا يكره مع انه يكره اخذ من قولهم بكرهته ركعتين
 قبلها واستثناء صاحب القينة القليل يحمل على ما هو الاقل من قدرهما توفيقا بين
 كلام الاصحاب نهر عن الكمال وفيه عن المبتنى يكره تأخير المغرب في رواية وفي اخرى ما
 لم يغيب الشفق والاصح الاول الامن عذر مسفر ونحوه في الكراهة بتطويل القراءة خلافا
 ومقتضى ما مر من انه اذا شرع في العصر قبل تغير الشمس فله الى لا يكره ترجيح عدمها
 ويدل عليه ما ياتي من فعل النبي صل الله عم ان التاخير بعد ركعتين مكرهة تنزيها
 الى اشياء كالمجموع بحري فان قلت رول انه عليه الصلوة والسلام قرأ سورة الاعراف
 في صلوة المغرب وذلك يدل على ان التأخير ليس بمكرهه واجيب بان الكلام فيها ان آخر
 الوقت الكراهة ثم شنع والذي فعله عليه الصلوة والسلام كان من باب المد والمحسن
 من اول الوقت او مفعوا ابو السجود مع زيادة **قوله** كرهه يرجع الى الشد شدة قبله **قوله** لانه
 ما مور به لا يتصف بالكراهة بل المكره تكره **قوله** كسفر فيجوز تأخيرها لا اخر وقتها فينبغي
 فيصير العشاء في اول وقتها وهو كحل ما رول من جمع صل الله عليه وسلم بينهما سجد **قوله**
 وكون على الكلي ظاهره ولو طول ولا يذكر حضور الطعام الذي تاقصت نفسه اليه مع ان الصلوة

مع ذلك مكروه فيجوز الاكل عليها **قوله** وهل ذلك قاصد على المغرب او يجزى فيما قبلها ايضا حذره
قوله وانما في الوتر الاخر الليل لقوله صلى الله عليه وسلم اجعلوا اخر صلواتكم من الليل وستر ذلك لايت
قراءة الاعتدال في احد الليل محظورة بالملك **قوله** والافضل الصوم وهو الافضل في حكمه وهذا
مفهوم لقوله لواتق بالاشتبه **قوله** فان افادى وقد انتهى به قبل الصوم لعدم وثقه بالاشتباه
قوله فانه الافضل اي المأوى ومن حديث النبي صلى الله عليه وسلم المتقدم كذا في البحر والذى يظهر ان هذا الحديث
محمول على الواتق بدليل الحديث الاخر وهو ما ذكره في البحر من رواية الترمذي من حديث منكم
ان لا يستيقظ من احد الليل فيوتر اوله ومن طمع منكرا ان يوتر في احد الليل فيوتر اخر الليل
فكان الافضل في حق غير الطامع بتحليله لهذا الحديث فان استغنى استيقظ في نادر الاوقات اخر
الليل لا تقوم الا فضلية ومما يدل على ذلك ما نقله القسري في عن الاظم فاني ان من انما له
يبقى فالتحليل افضل مطلقا فليقل **قوله** وتجييل ظهر شتا الشتاء هو ما عرف بزمان ان كان لهم
حساب في الصوم والافضل ما لم يرد ان الصوم ما اشتد فيه الحر ومن مثله
من قال الشتاء من يحتاج ان يستر فيه الاشياء الوتر واليسف ما يستغنى فيه عنها
والربيع والخريف ما يستغنى فيه عن احد ههما بجرع من الخلاصة **قوله** يلحق به الربيع تبع فيه
صاحب البحر وقد تقدم انه مخالف لما نقله عن الشربل في مجموع الروايات من انه يجزى
فيهما ولا عبرة للبحث مع النقل **قوله** يوم غيم المراد ان الغيم كان موجودا في هذين الوقتين
وليس المراد استمراره من اول اليوم الى اخره او اسود وجه الكراهة ان في غير
العصر احتمال وقوعه في الوقت المكروه وفي تاخير العشاء تقيل الجماعة لا احتمال المطر والظن
بجر **قوله** مطلقا في شتا وصيف وليس المراد بالطلاق كان في يوم غيم ام لا وان اوصيته عبارة
لانه غير المنصوص عليه من التاخير **قوله** يكره تغريها الذي اختار في الحق في الفتح ووافقه في البحر
منه وبشرها اذا تجوز فيها ان لا يطول ورده صاحب البحر لا يظهر كما يظهر للفتل **قوله** وتأخير
غيرهما فيه وهو الجب والظفر والمغرب لان الجب والظفر كراهة في وقتها فلا يجوز في غير وقتها
يخاف وقوعها في قبيل الغروب لشدة الالتباس كذا في البحر وليس المراد بان خيرها جابت البحر منها
لاستحالة فاخترت وقت الغيم بل المراد انها وقت الغيم على ما هي عليه من التاخير ولا يلزم تحقيق
الحاصل وعلى القول بانها يفتتحها بغسلها بالاسفار لا اشكال انتم من تقرير الاسود
قوله هذا في ديار بكر شتا وها كذا في رما ودار النهر ونحوه والظاهر يعود في تجييل العشاء والعشاء
وتأخير غيرهما **قوله** ويقال رعاية اوقاتها بعد ظهور الشمس او الوقت بالساعات الملكية
وكذا ذلك **قوله** في الحكة الاول المتقدم وهو تأخير العشاء مطلقا والعشاء العشاء
الليل وتجييل ظهر الشتاء والافضل يظهر الصيف الا اذا ما تقدم ابو السعد وهذا البحث
للحديث واقره صاحب البحر **قوله** تجييل وتأخيرا على التفصيل السابق **قوله** وكره تكريم الكراهة
التجديمية ما ثبت به في الشبوت غير مقصود عن مقتضاه وان كان قطعي الشبوت اقل
الاعتبار في التحريم في مقابلة العزم في الترتيب وكراهة التحريم في رتبة الواجب والتفريسة
في رتبة المنع وجب كذا في البحر **قوله** ولكل ما لا يجوز مكروه جواب سوال مقدر هو ان المنع
ذكر من المكروه مطلق الصلوة الشاملة لما لا ينعقد وتلك هي معنى باطله لا مكروهه وحاصل
الجواب ان المنع اراد الكراهة القنونية والتاخير كره ما لا يجوز سواء كان حراما او باطلا
او مكروها اصطلاح الفقهاء وفيه ان المنع بصدور بيان الاحكام الشرعية على ان المنع
واستطلا حرام مخالفة للسنة اهل الفتحة **قوله** او على جنازة فلا هو التسوية بين صلوة الجن
وسجدة السلاوة انه لو حضرت الجن زمة في غير وقت كراهة فاختارها حتى منع عليها في الوقت
المكروه لا تمنع وتجب عادتها كسجود السلاوة وجعل الاسبيج بهذا التفصيل انما هو تسوي
السلاوة وحكم بالصحة في صلاة الجنزة مطلقا انما هو الشيخ زين **قوله** وسره حتى لو دخل

وقت الكراهة

وقت الكراهة بعد السلام وعليه سرفاهه لا يسجد لسرفاهه وسقط عنه لانه ليس بالمتقن
الممكن في الصلوة فجزى ذلك في بحر النقص وقد وجب ذلك كاملا فلا يتبادر في انما تقصلا
في شرح المنيته **قوله** لا شك في ان لا تكرر سجدة الشكر في وقت كراهة كما في القنينة ذكره
الظاهر عنهما ما تقدم وفي القنينة يكره شكل بعد الصلوة في الوقت الذي يكره النقل فيه ولا يكره
في غيره انتهى ثم قال واما ما يفعل عقب الصلوة من السجدة فكرهه اجماعا لان العوام
يعتقدون انها سنة او واجب انتهى اي وكل حال ان الذي فعله لا يعتق ذلك يكون مكروها
قوله مع شروقه وذلك لنقصان الاراء في هذا الوقت لانه في شربها بعبادة الكفر ووقا
صلواتهم ان الشمس تطلع بين قرن الشيطان فاذا ارتفعت فارقتها ثم اذا استوت
قارنها فاذا زالت فارقتها فاذا ادنت للغروب قارنها فاذا غربت فارقتها ومنع عن الصلوة
في تلك الساعة وهذا هو المراد بنقصان الوقت والا فالوقت لا نقص فيه نفسه بل هو
وقت كسائر الاوقات انما النقص في ادراك الاركان فلا يتبادر في بها ما وجب كاملا ثم اعلم
انه ذكر في الاصل انه ما لم ترتفع الشمس فلا تطلع فلا تحكي الصلوة فاذا تجوز عن النظر هل
وهو من سبب تفسير التغير المصحيح كما قدمناه كذا في البحر **قوله** فلا يمنع من فعلها
اي الصلوة حال الشروق **قوله** عند البعض كالتاخير في رضى الله تعالى عنه **قوله** واستواء
استواء الشمس في كبد السماء قالوا الوقت المكروه عند النقصان منها روى هذا القدر من
الزمان لا يمكن ادعاء صلاة فعل المراد انه لا يجوز الصلوة بحيث وقع تحريمها في هذا الزمان
او المراد هو النهار الشرعي وهو من اول طلوع الصبح الى غروب الشمس وعلى هذا يكون نصف النهار
قبل الزمان بزمان معتد به من اول طلوع الشمس الى غروب الشمس او من التغير بوقت الزوال لعدم
كراهة الصلوة وقت اجماع ابو السعد عن النهار ويمكن تفسيرها بان يكون شرع قبل الاستواء
ثم طرا للاستواء ان شربها قبل الغروب قدر التشديد فانه بذلك مفيد الغرض ويكون النقل
مكروها ولعله هو مراد للمعول بالجواب الثاني **قوله** الا نقل يوم الجمعة لتخصيصه بالحديث **قوله**
وعند اب اراد بالغروب التغير كما صرح به قاضي خان في وقت واه حيث قال وعند اخبر ان النقصان
ان تنقير بحر **قوله** الا عصر يوم اعاصره لا يجوز وقت التغير **قوله** فلا يكره فعله لانه
لا يستقيم الكراهة للشيخ مع انه مأمور به فان خير هو المكروه وحين هو الا دام مكروه ايضا
ونقص في شرح الطحاوي والتخفة والبناء وغيرها على انه المذهب من غير حكاية خلافه هو
الا وجه للحديث الثابت في صحيح مسلم **قوله** لا والله كما وجب لان السبب في العشاء الوقت
وهو وقت التغير وهو ناقص فاذا ادركها فيه ادركها كما وجبت **قوله** بخلاف الجبلان وقت
التغير كله كامل فوجبت كاملا فتبطل بطر والطلوع الذي هو وقت فساد لعدم الملازمة بينهما
قوله والا حاديث مقارنت قال في البحر فان قيل روى الجماعة عن اب هريرة قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم من ادرك ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد ادركها ومن ادرك
ركعة من الصبح قبل ان تطلع الشمس فقد ادركها الصبح اوجب بان التعارض بما وقع بين الحديثين
وبين النهر عن الصلوة في الاوقات الثلاثة في التجديد رجوعا الى القياس كما هو حكم التعارض في
حكم هذا الحديث في صلاة العصر وحكم النهر في صلاة الفجر كذا في شرح النقاية **قوله** وينتقد نقل
اه اعلم ان ما يسمى صلاة ولوقوت سعا امرافه او واجب او منقلا من على وقطعي فالعمل بالوتر
والقطعي كذا في بيت وعين فالكف بية صلاة الجنزة والعيون المكتوبات والجمعة والسجدة الصبيبة
والواجب انما العيون بالبيان الله او غيره وهو ما يكون بالاجاب وهو ما يكون بالبيان العيون الا
الوتر وصلوة العيدين وسجدة التلاوة والتاخير سجد السجود المسمو وركعتا الطواف وقفا ونقل
افسده والمندوب والنقل سنة مؤكدة وغيره مؤكدة واعلم ان الاوقات المكروهة نوعان
الاول الشروق والاستواء والغروب والثاني ما بين الفجر والشمس ما بين صلوة العصر الا

الاصغر فالنوع الاول لا يتقدم فيه شيء من الصلوة التي ذكرنا اذا انتقلت فيه ويبطلها ان
طرح عليها الاصل والندب المقتضى بها وقضاء النفل الذي اخذه فيها وصلوة جنازة حضرت
فيها وسجدة تكاوة تليها وفيها وعصر يومه وانقضاء هذه الستة مع الكراهة فيجب القطع
والقضاء في غير النوعين اولا بعد يومه في لا يجوز قطعه لانه لا كراهة في قطعه وانقضاء
انما الكراهة في تأخيرها على ما مره فلو قطعه قضاؤه في غير النوع الاول والنوع الثاني فيجب فيه
جميع الصلوات التي ذكرناها من غير كراهة الا النفل والواجب لغيره فانه يتقدمها كراهة
فيجب القطع والقضاء في غير النوعين انتهى في عدة الروايات احكى وقوله اخذ والواجب لغيره فيجب القطع
كما ان عدة له اولا من النفل يعني جسد على رواية اخرى وقوله اخذ والواجب لغيره فيجب القطع
والقضاء في غير النوعين لا يظهر في سجود السهو ولما كان قول المنه ذكره صلاة شاملة
للكراهة حقيقة والمنوع في هذه الجملة بيانها لاجله ولا يقال ان الواجب سقاطه لوقوعه
في تركه **قوله** كراهة التحريم فيجب قطعه وقضاؤه في كامل والجزء والمجوز يستعمل فينبغي
لغيره فينبغي مخرجه لان الواجب لغيره كالمندوب والمطلق الذي لا يفتيد بوقت الكراهة والنفل
اذا اشروع فيه في وقت مستحب ثم اخذه حكمه حكم الفرض كما في البعد **قوله** كراهة في كل وقت لا يظهر
في الفرض لانه فرض على ميعوت الجواز بغوته **قوله** وحضرة الجنازة قبل تحمله للميت كما
نقله ابو السعود عنه وسوى الاستحباب لا يبين حضورها في وقت الكراهة وقيل فقال لصحة
كراهة البعد واقده صاحب الفهرست **قوله** لوجوبه كمالا في الفهرست باعتبار المذكور من سجدة
الصلوة وصلوة الجنازة **قوله** اي تحريمها اضم هذا التقيد ثبوت الكراهة التزمية **قوله**
وفي التحفة هو كالا استدراك على مفهوم قوله اي تحريمها فانه اذا كان الفعل افضل انتفتت الكراهة
بتحريمها واخرى في التحفة صاحب الفهرست واخوه **قوله** ان لا يؤخر الجنازة لم يتكلم على سجدة التلاوة
فالمعنى الاول وهو كراهة التزمية ثابت فيها **قوله** ومنع تطوع هذا كراهة قوله قريبا وينبغي
نفيل بشروع فيها **قوله** بداهة فيها فان بداهة بغيرها لا يمنع فيها **قوله** ونحو ادائه ان لا يلام
فيجب ان يصلي في غيرهما **قوله** وقد نذر فيهما اي ان يؤديه فيها اما اذا نذر مطلقا
فدخل في حكم الفرض كما في **قوله** وقضاؤه تطوع اي فيها فانه يخرج بذلك عن العهدة ويكون
اثما في ذلك شيخ زين **قوله** لوجوبه ناقضا لوجوب هذا النفل ووجوب لصياغة المؤدى
عن البطلان ليس غير والمصون عن البطلان يحصل مع النقصان كذا في البعد **قوله** وجوب
التطوع اي في مسائل الثلاثة كما تقيد عبارة الجسر وقول الربيعي الا فضل التطوع ضعيف **قوله**
في كامل هو الوقت الذي لا كراهة فيه **قوله** عن البغية بضم الباء الموحدة وكسرهما ما انتهى
قاموس ضعفاها في الاصل الشئ المبني الى المطلوب وهو هنا علم كتاب هو مختصا بفتنة
ذكره في البعد باب شروط الصلوة **قوله** الصلاة فيها اي في اوقات الكراهة ومثل الصلاة
الدعاء والتسبيح كما في البعد **قوله** ولانه من كلام البعد **قوله** فالاولى كراهة لثبوت كراهة
التزمية ويخالفه قوله سابق افضل فان الفاضل لا كراهة فيه وربما تشعرا لكانية بكراهة التزمية
قوله قصد احترازه عما لو صلح اخذ الليل فلما صلح ركعة طلع الفجر فان الافضل انما هو
وقوعه في التطوع بعد الفجر لا عن قصد ولا يتوهم ان عن سنة الفجر على الاصح عن الهندية
قوله ليجتنب مسجد اشار به لانه لا فرق بين ما له سبب او لا كما في البعد خلافا لما في تحفته
يجوز ان يقع في هذه الاوقات ما له سبب كالسبح والرواية وكيفية المسجد ابو السعود
قوله لا لعينه وهو ما وجب بايجاب العبد **قوله** على فعله اي فعل العبد اولا يظهره مثلا انما
يتوقف على النذور وركعة الطواف في الطواف وسجدة السهو على ترك الواجب الذي هو
من جهته **قوله** كذا في هذه يعنى ما اذا اقتضى بهما ويجز **قوله** وسجدة سهو الذي
ذكره فيما سبق وذكره ان كراهة سجود السهو انما هي في الاوقات الثلاثة فلو سجد في صلوة

الصح او العصر قبل الطلوع والاستواء سجدة فتشامل **قوله** والذي شرع فيه اه في هذه رد على
صاحب البعد حيث قال انه بقضائه فيها لا يقطع عن وقت **قوله** ولو سجد الفجر على قول من قال
انه اذا اقيم للفجر وحلف فوت الفرض يشرع في السنة ثم يقطعها ويقيمها قبل الطلوع وهو
مردود وكراهة قضاء النفل الذي اخذه في هذا الوقت على ان الامر بالشروع للقطع قبيل شراعا
في البعد **قوله** بعد صلوة فجر الكراهة في هذا وما بعده طلق الفرض ليعبر الوقت كالمشغول به لا
لغيره في الوقت **قوله** ولو المجموع بركة نفس عليه المعراج معذرا الى الجنب في الفتنة معذرا الى
محمد الذي التزمه ان يقول صاحب البعد عن شرح الفتنة لما ائق عليه عيبه **قوله** لا يكره قضاء الفتنة
اي لا يقبل التغيير كما في الفتنة في **قوله** ولو سجد الفجر على قول من قال انه لا يكره قضاء الفتنة
ان لا يقضى بعد الفجر كره في الفتنة الوتر يقضى بعد الفجر والاجماع بخلاف سائر الفرض ولا يخفى
ما فيه كراهة البعد ولا وجه للتغيير فانها وان قال بسنة كره يقولون انه لا يكره من قهوت نظر
القول الامام فلما منع من قولها بقضائه بذلك وفي الاطلاق الوجوب على الوتر صري على احد
الروايات والمعمد انه فرض على وجه او وقع بخو هذه العبارات الواقف عليها في ليس **قوله**
ولا سجدة تلاوة انها ليست بنفل لان النفل بسجدة غير مشروع فيكون واجبا ما يجاب به قوله
وان كانت التلاوة فعلة لجميع المال فعلة وجوب التلاوة بالشروع **قوله** بعد طلوع الفجر اي
وقضاها بغيره ما تقدم **قوله** تنفل الوقت به اي بالفجر اي بصلاته في العبارة استخدام ولاجل
هذه العلة قال في المجتبى يخفف القدادة في ركعتي الفجر فقد كان عليه الصلوة والسلام يعتبر
في الاول بالافرون وفي الثانية بالاخلاص من **قوله** بلا تعيين بناء على الرابع انه لا يشترط
التعيين في السجدة والمستحبات بل كفى لنهاية مطلق صلوة **قوله** وقيل صلاة مغرب اي بعد
المغرب **قوله** كراهة تأخير الاول تنبيه الضمير لانه وجود الصلوة **قوله** الا يكره
الركعتان لا تزيد على اليسير اذا تجاوزت فيهما وفي صحيح البخاري انه صلى الترحيم قال صلواتي
المغرب ركعتين وهو امر ندب ومنع صاحب الفهرست لا يظهر لوجود الدليل الامر بهما المروي
في الصحيح فيحمل كلام ابن عمر المنع على عدم الاطلاع بتبيين يجوز قضاء الفائتة وصلوة الجنازة
وسجدة التلاوة في هذا الوقت من غير كراهة وينبغي الصلوة المغرب ثم بصلوة الجنازة ثم
ياقون ولعله لبيان الافضية وفي شرح الفتنة القنوي على تأخير صلوة الجنازة عن سنة الجمعة
فعله هذا ما ذكره سنة المغرب لانه لا يكره **قوله** خطبة قبل الخطبة وبعدهما سواء اسكت
الخطيب عنها ام لا يجوز ويصح انها عشرا في باب العيدين وهي خطبة الجمعة وفطره وهي ثلاث
خطبة في وضوء وكلام واستسقاء وكسوف في كلامه نظرون وجوه الاول انه قوله ضويع احام
من الجمعة لا يناسب خطبة السكاه وخطبة ختم القرآن الثاني ان قوله لا تمام الصلوة لا يناسب
الخطبة الجمعة وعرفته اذ لا صلوة بعد غيرهما الثالث ان خطبة الكسوف مذهب الشافعي في
التي تقام عنه وخطبة الاستسقاء مذهب الصليبيين وعند الامام هي ثمانية فقط الرابع انه يقتضي
كراهة النفل في هاتين الخطبتين عند الامام مع انها غير مشروعتين عنه وهذا الوجه لا يتم
لما قبله من قبيل زيادة يمكن ان الامام يقول بالكراهة لمراعات الخلاف وقد تخرج الضم في ذلك
صاحب البعد وفيه خطبة الحاج مندوبة وفي المجتبى الاستسقاء لسائرهما واجب قاله ابو السعود
قوله وقيد هاتين الخطبتين التي لا تكرر حال الخطبة بوجبه الترتيب اي بلا رتبة الترتيب
قوله وبه اي بتقييد المصنف المذكور **قوله** بين كلام الشهابية اي صاحب الشهابية والصدراي صدر
الشريعة يقول تركة الفتنة وصاحب الشهابية يقول لا تكرر عن النسخ **قوله** وكذا في قوله
عند اقامة اه اي اشد اذ اما اذا اوتيت في الشك فان كانت سنة اعتمها وان كانت نفلا تفكر
على سقم منها **قوله** ايا اقامة امام مذهبهم مفهوم انه اذا قام من خلف لا يكره التطوع مطلقا
سواء علم به انه راي مذهب او علم بعدم او شك والمذكور في البعد اذا علم المراعاة لا يكره

لاقتله وهذا يستلزم كراهة التخلل احراز الفسيلة الجماعة التي هي سنة او واجب الكراهة لا
ان يقال انه لما راعى صار حكمه حكم امام مذهبه ويستغنى عما هنا ان صلاة النافذة في حال مجبة
الخالف غير المراسي او قعوده من غير صلوة او صلوة جماعة اخذ لا يكره في بعض رسائل
صاحب البحر ما يفيد كراهة الصورتين الاوليين **قوله** فلا صلوة الا المكتوبة اما الذي
اثير لها ويستثنى من عمومها الفاتحة واجبة الترتيب فانها تصلى مع الاقامة **قوله** الا
سنة الجراي فانها تقام مع المكتوبة لقولها مجللا في سنة الظاهر فليس لها من الفضل ما
لها **قوله** جماعتها اي المكتوبة **قوله** ولو باركك شربها ما مشى هذا على ما اعتمد المصنف
الشرب بلا تبعها للبحر كمن صغفه في الشر واضطرار الظاهر المذهب من انه لا يصح السنة الا اذا
علم انه يدرك ركعة وسجدة في اركان الفريضة **قوله** فان خاف تركها صلوات ولا يقضيها
قبل الطلوع ولا بعده على المعتمد لانها لا تقتضى مع الفرض اذا فات وقضى قبل زوال يومها
قوله وما ذكر من الخيل او الحمار من انه يشترع فيها فيقطعها ليقضيها قبل الطلوع ويشترع
فيها فيشترع في الفرض من غير قطعها ثم يقضيها قبل الطلوع انشراح **قوله** مردود من وجهين الاول
ان الامر بالشروع للقطع فيجوز شرعا في كل من الظلمين قطع اثنان في فعل الواجب لغيره في وقت
الخير وان لم يكره كما تقدم **قوله** وكذا يكره غير المكتوب اي الوقتية قال للمصنف فدخل في ذلك
ان فقه ولو سنة والواجب والفاتحة وبهذا اذفع ما يقال ان الفاتحة مكتوبة ومقتضى كلامه عدم
كراهتها عند ضيق الوقت مع ان الكراهة ثابتة لسقوط الترتيب بضيقة الوقت انما روي **قوله**
عند ضيق الوقت ان فيه للمصنف اي الوقت المستحب لان الترتيب سيقط بضيقة الوقت المستحب
ولوقال وكذا يكره غير الوقت عند ضيق الوقت المستحب لكان او لم **قوله** مطلقا سواء كان
في المسجد او في البيت بقدرت التفصيل في مقابله **قوله** في الامم رد على من يقول لا يكره في البيت
مطلقا سواء كان قبلها او بعدها وعلى من يقول بعدها مطلقا سواء كان في المسجد او في البيت
2 **قوله** صلاة الجمعة بعرفة اي جمع العشر من الظاهرة وقت الظهور **قوله** ومزدلفة اي جمع صلاة
المغرب والعشاء في وقت العشاء بالمزدلفة **قوله** وكذا بعدتها في غير التثنية راجع الى صلوة الجمع
الكان بعرفة فقط لا بمزدلفة ايضا وان اوجهم كلامهم عدم كراهة الفضل بعد صلوة الجمعة
بمزدلفة ويول على ان هذا مراده **قوله** كما مر فان الذي مر قريبا هو **قوله** ولو لم يجز بعرفة
ولو قد مر **قوله** وكذا بعدتها كما مر على **قوله** ومزدلفة لسلم من الايهام ولو اسقطه من
الذين سلم من التكرار ايضا **قوله** تافت نفسه اليه اي اشتاقه عن القاموس واخذ بطريق
المفهوم انها اذا ارشق اليه انتفت الكراهة وهو ظاهر **قوله** وكلما يشغل باله عن فعلها
يفتح الفتح المعجزة والبيان القلب وذلك لانه يكون سببا في شيطان البعض او زيادة **قوله**
ويجمل العواجم يعني او ويجمل الخشوع القلب وهو فرض عند الله تعالى وورد في الحديث ان الاشيا
ليس له من صلاة الا بقدر ما استحضرها فتارة يكون له عشرها او اقل او اكثر واعلم
مطلق ما يشغل باله على مداخلة وحضور الطعام من عطف العام على اني كما اشار اليه
الشرح حيث قدر وكذا كل والا حسن في التركيب ان يقول بعد **قوله** ومزدلفة وعند ما يشغل
باله يكون ومخوه ثم يذكر ما ذكره لان ذكر الجمل وبعد الفصل وقع في النفس افا وبموضع
قوله فمعه سيف وتلا ثوب النيف بفتح النون وكسر اليا التحتية مشددة وقد تحققت في
احدها ما زاد على العقد الا ان يبلغ العقد الثاني كما في القاموس والمراد هنا ثلاثة وثلاثون
على ما يظهر وهي الشقوق والاستوار والغروب وبعد صلوة فجر وبعد صلاة عمو وقبل صلوة
فجر وقبل صلوة مغرب على ما فيه وعند الخطيب العشرة على ما فيه وعند اقامة مكتوبة وعند ضيق وقتها
وبين صلاة عمو وفجر وبعد ها في مسجد وقبل صلوة عمو في مسجد وبين جمع التثنية
وبين جمع الشاخير وعند مداخلة بول وعند مداخلة غائظ وعند مداخلة كل منها وعند مداخلة

يرجى

يرجى وقت حضور طعام تافت نفسه اليه وعند كل ما يشغل باله وما بعد نصف الليل لا بد
ابعدا وتاخيرا للمغرب في اشتباه النجوم ولو اعتبر ما بعد صلاة عرفة ومقابل الاوقات
ليست كراهة للصلوات بمقابل الاستغفار في الغيب ومقابل الايام في ظهر الصيف تزيد على ذلك افا ورجح
الكراهة في الاوقات الثلاثة التي هي الطلوع والاستوار والغروب المضمن في الوقت ولهذا اشر
في الفرض والتمثل في البوارق لغير الوقت ولهذا اشر في التوافل دون الغروب افا و
السعود **قوله** كقولك كعبته وذلك لان فيه تركه بتقليها المأمور به وما يكره الصلوة فيه السوق
كما في السعور وقت الطلوع الشرج الكراهة في كل المذكورات ومقتضى التحريم ولكنه لا يظهر
في بعضها **قوله** في طريق لانه يوقع نفسه في المأربين يديه في التمدد بين يديه المصلي المصلي عنه
في الحديث **قوله** ومن بلة بفتح الميم وسكون الزاي وفتح الياء وضربها ما يليق فيه الزيل عن
القاموس وذلك لانه مستقذر شرعا وطعا **قوله** ومزدلفة سكان الحجاز اي الفرج عن القاموس
قوله ومزدلفة مثلث الياء عن القاموس وذلك لان تراب المقابر قد رسيب ما يصيب من ما
يعات الموت ويكثر تقليد يجعل اسفل اعلاه ولا في السجدة في الغروب او الغروب في المصلاة اليه كراهة
قوله وصحاح اي داخل لعدم التحام فيه عن النجاسة فلو افاض ما على الموضع الذي يصلي فيه
انتفت الكراهة او تكون محل الشياطين فيكره مطلقا وتيدنا بدخول لانه لو كان يصلي خارج
في موضع شرج الشياطين فلا كراهة افا وشر بلا **قوله** وبطن وادى ما تخفف من الارض
فان الغالب احتواءه على شيء يحمله اليه السبل او تنقي فيه **قوله** ومعاطن ابل جمع معطن
وهو وطن الا بل ومبركها حول الخوض كما تفيد عبارة القاموس وظاهرا ذلك ولو كان بشي
يصلي عليه فكونه مستقذرا فلا يليق بالعبادة **قوله** وغنم وبقر اي كره الصلوة في معاطنها
وهو ما حول الذي يرد انه ويقان في الغنم المربط **قوله** ومربط وواب جيم الا بل وبقر
الغنم وعطفه على ما قبله مجاز فان المعاطن لا يربط فيها غناب والمأكره ذلك خوف اصابته
من بولها ورجيعها او اذيتة بفتح رجلها او كدم بعنقها **قوله** واصطبل موضع الخيل وعطفه
على ما قبله من عطف الخا ص **قوله** ولاحون هي اولا بالكلية من المعاطن لكثرة روث
الدواب وبولها فيها **قوله** وسلطوها اي هذه الاربعة خذج الراية الكراهية على المصلي
الذي يظهر في هذا الكراهة التزيم **قوله** ومسيل وادى يعني بفتح **قوله** وبطن وادى لان المسيل يكون
في بطن الوادي غاب **قوله** او للغير لاجابة اليه بعد **قوله** او مقصوبة او العقب يستلزم
القرنم الا ان يكون المراد الصلوة بغير الاذن وان كان غير غاصب افا وادى بالسعود **قوله**
لو مرزوخة او مكروبة اي محروثة ومفهومة انه عند انتفا ذلك لا يكره اذا لم تكن مقصوبة
قوله وصحاح مثلها المسجد الكبير والصغير والمبزل عند كل من مر واحد **قوله** بلا ستره لما راي
ستره لما راي عن المصلي بانقذر المظلوب شرعا **قوله** ويكره النوم قبلها اي العشاء المحمولا على
ما اذ اليق بالاشباه لها كما في البحر فيخاف فوت وقتها او جباعتها قاله الطحاوي **قوله**
والكلام المباح بعد اى غير المحتاج اليه اما المحتاج اليه فلا يلزم منه كراهة كقراءة القرآن و
الذكر وحكايات الصالحين ومذاكرة المنفعة والحديث مع الصنف **قوله** وبعد الطلوع
الخير لا اذنه وبعده جائز له الكلام وهل تبطل السنة بالكلام الموقد لا لما يتقصد ثوابها
كما يات **قوله** اذا ارشاعها لعل المراد به انه يكره الا وقت يحل فيه الساقطة **قوله** وما روه
مما يقتضيه جوارا لجمع ما بين صلاتين بعدد سطر ونحوه **قوله** محمول على الجمع فلهذا بان
اخذ الاصل ونحوه اني نية وما روي بصريح خروج الوقت يحتمل على قرب الخروج على حد
قوله نقلا فان ابلحن اجلين فامسكوهن اي قاربن بلوغ الاجل ابو السعود عن الربيع
وغيرهم من الحمل الاول انه اذا اخذ المغرب في السفر او العطل لا اخر وقتها لا كراهة
فيه وقد اشرنا اليه فيما سبق **قوله** فان جمع اه تفصيل لما اجمل في قول الحسن ولا جمع الصادق

في

بالمع والحرمة **قوله** الاطراح استقراء من قوله ولا جمع **قوله** بعدة بشرط الاحكام والاعلام الا العظيم
او ثابته فقط والجماع في الصلواتين ولا يشترط كل ذلك في جميع المزدلفة قوله ولا باس بالتقليد
عند الضرورة ظاهر انه عند عدمها لا يجوز وهو احد قولين في المذهب والشيخ رجوانه ولو
من غير ضرورة ولو بعد الوقوع والنزول كما قدمناه في المطبوعة وقد افردت مسئلة التقليد
جزءا من عدة على كل من القولين **قوله** كمن يشترط ان يلتزمه الذي يوجب مجوز الجمع ان يقدم
الاولا ونهية الجمع قبل الغد من الاول وعدم الفصل بينهما بما بعد فاصلا عرقا ولا يشترط عند
جمع التأخير سوى نيته للجمع قبل خروج وقت الاول والا ففصل جمع التقديم للثاني والتأخير للثاني
ابو السعود عن الشهر **باب الاذان** هو بالقصر قصد اذان من اعلم وقت اسم بعد
واما اذان بالتشديد فقصده ان يبين ان اذان مخصوص من ان بالصلوة وقد يطلق على
مفسر اللفاظ المخصوصة **قوله** بعد الفاشية اي ليعلم الاذان ان الفاشية **قوله** وبيان
يدى الخطيب وليعلم الاذان الذي يبين يدى الخطيب فان العلم بالوقت سابق فيه وفيه
قوله على وجه مخصوص على المردوب كونه بصوت مجموع على مكان عال وان ترسل فيه **قوله** باللفظ
مخصوصه اي معنية مرتبة **قوله** اذان جبرائيل اي بيت المقدس واقعة من جبرائيل وذلك سبب
للاقامة للاذان **قوله** صحيح اقامته باللائكة وارواح المؤمنين يحيى والتحقيق انه ام الانبياء
وهم باجسادهم **قوله** ثروا بعبادته ابن زيد فان قلت لما ذا توقف النبي عليه
الصلوة والسلام في علامة للصلوة بعد سبق جبرائيل بالاذان قلت كان عليه الصلوة والسلام
ان اذناه تلك الدرية من خصوصياتهم لم يشهد الاذان برواى عبد الله وانما ثبت بالوجه المأثور
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لعمر بن الخطاب ايها النبي اذان الملك انزل ومعه ناقوس
فكان اتيه فقال له الملك وما ذا تصنع به فقال نظرت به عند صلاتي وقد بات عبد الله
صريحا بامر علامته لهما بعد تروى الصلابة فيها لمن قائل بجمع العلامة الناقوس ومنهم
من يقول البوق والله في اذاننا فليدعي النبي صلى الله عليه وسلم ذلك فقال الملك والاذان
على ما هو خير منه قلت بله فاستقبل النبي قائل اذان الاذان ثم مكث زمنا واعاد الاذان
بزيادة وقد تمت الصلوة قال عبد الله فظنيت بعد الانبياء ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
بذلك فقال روى ابي حنيفة عن علي بن ابي طالب انه اذن صوتا مثل ذلك فالتفت اليه فقال علي
في المذنية وجعل يردد اذنا اخرى ودليل قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا نودى للصلوة
من يوم الجمعة **قوله** وسببه ليقا يميز كقول من المضاف اليه اي سبب بقائه واستمراره
قوله للرجال فلا يطلب من النساء والنسب **قوله** في مكان عال كالمسرة او من اعلاها
مسجلة ابن خلف الصفي كانه سيرة الجليل وكان امير على مصر من طرف معاوية اشتهر
السعود **قوله** هي كالواجب بل اطلق عليها بغيرهم الوجوب وهذا قال محمد بن ابي حنيفة
بله على تركه فانكاههم عليه وعند ابو يوسف يجزون لما يفر من تركه من خلف
اعلام الدين وهو سنة كفاية بمعنى ان الواحد يكتفى عن اهل بلده لا عن البلاد كلها لعدم
حصول الاظهار به بجمعه واهل بلده الواحد في البلد ولو لم يصح اذانه جميع نواحي البلد والبلد
من الايمان وهي بشرط في سقوطه اذان مطلق امر يكتفى اذان المصلي لصحة اذانه
بجمعه **قوله** لفرانض دخلت الجمعة واراد بها المؤذيات في المساجد فلا يسون لها اذا
اديت في البيوت لانه لا يكره تركها لمصل في بيته وكذا المصل في المسجد بعد صلوة الجمعة **قوله**
وقتها التقليد لا يظهر بالنظر لقوله ولو قضا في الاول اذنه ليعلم في بعض يبعد ويجوز ان
ان وقت بمعنى الفعل ووقت الفاشية وقت قضاها **قوله** حتى يبرء به بالبا للمجهول والا والى حتى
يعطى حكمها بتقديم وتأخير ليعلم الاسفار والعصر والعشاء **قوله** كعبه دخلت الكاف والوتر
والجنازة والكسوف والاستسقاء والبراق والسفن الرواتب هي والا والى حتى الوتر الاذان

دولت

دولت انما نص عليه بعد **قوله** فيها وتفرغ على قوله في وقتها **قوله** وقع بعينه واو لا **قوله**
كالاقامة اي اذا وقعت قبل الوقت فانها تتعدا اتفاقا كما في ابن ملك ولو قصر الامام بعد
الاقامة بساعة وصلى سنة الجهر لا يجب اعادةها وجب صريح في انه اذا لم يصح على الفور لا يبطل اقامته
عليه **قوله** خلا لثا هذا راجع الى الاذان فقط فان ابا يوسف يجوز ان اذان قبل الجهر بعد نفسه
البلد **قوله** يترفع تكبيرا يصوتين كل تكبيرتين صوت لا بأس به **قوله** وينتج راء اكبر بتحويل فتحة
الهمزة اليها المتخلص من السكون وفي المصنفات انه بالخيار ان يشار ذكره بالرفع او بالجزم فان
كرر التكبير اي في نحو حريق فالاسم المكرر من وقوع في كل مرة واكبر فيها عند المرة الاخيرة ان
شار رفعه او جزمه استثنى ابو السعود **قوله** والاعوام يرفعونها قد علمت عن المصنفات جواز
الرفع فلا وجه لما ذكره صاحب الروضة **قوله** الطلعة بكسر اللام ما طلبته والطلعة بالضم السفرة
البعيدة قاموس والمراد هنا علم الكتاب والمجموع فيه الخط الاول **قوله** ان مقطوع المد
فالمد بالجزم معناه العلوي **قوله** فلا يقول الله بالمداى ولا اكبر كذلك ولا يمد اليه لانه
استفهام وان قصد حقيقة كسر **قوله** وان لم يشرى فيكون الاذان به مكرها **قوله** وان
لم يشرى فيكون الاذان به مكرها **قوله** او مقطوع حركة الاذان كان كذلك في حديث
يحمل فلا دليل فيه لصاحب الروضة وقوله حركة الاخرى في كل حين اي في جهل التكبير ووجه سنة الاذان
غاية الامران لا اكبر الا واثابته والثالثة والثامنة محركة بالفتح للتقيا السكينة حيث
يرتفع عليها وما بقي ساكن للوقوف قلت اما السكون للوقوف فلا كلام فيه وغيره يجوز فيه
الوجهان كما تقدم عن المصنفات وقول في كل جهل التكبير غير المتبادر المتبادر لانه الاخير
الموقوف عليه في كل جمعة **قوله** ولا ترجع هو ان يخفف صوته بالشهادة حتى ثم يرجع فيرفع كما
صوت وما ثبت من الترجع كان باذنه على الصلوة والسلام لتعليم الجواز وذلك لان المقفوف
منه الاعلام وهو لا يحصل بالاضاف **قوله** فانه مكره ان يترجم على الظاهر ودبر على
صاحب الجهر حيث قال والظاهر انه مباح عندنا ليعلم سنة فان نص صاحب المصنفات والتقدم
بأكبره مقدم على الاستظهار ان **قوله** ولا الحس فيه الحسن اخراج الحرف عن مجوز الاذان
من نقص من الحدود في من كفيته وهي الحركات والسكنات او زيادة شئ فيه ويطلق على
الخطاب في الاعراب وصرح المصنف بمرأته **قوله** اي تقضى يجوز نصبه ورفع كمن المصنفين
هنا الثاني لعدم رسمه بالالف ورفع اتباعا لميل لامع اسمها ويرد عليه ان المقفوف الجهر
من ال تخذف باؤه في رسمه كالوقوف ان كان مرفوعا او مجزوما قلت قوله كمن المصنفين هنا
انشاء فيه نظر فانه ما يمنع ان يكون تفسير المصنفين والمفسر على طبق المفسر في انشاء
فلا مطلق على مطلق تغني تقديرا **قوله** كالشغل بالقرآن فانه لا يجز قرأة ولا سماعا بل اولا **قوله**
قوله ولا تغني اي والتغني بلا تغيير حسن فان تحسين الصوت مطلوب ولا ملازمة بين تحسين
الصوت والتغني **قوله** وقيل لا بأس به فانه المملوء قال في البحر وقيد من حرمة المجد
المملوء بما ذكر فلا بأس به باذنان المملوءين وتغييره بلا بأس به ان الاذان تركه فيها
قوله بكنة الباء لتصور الترسل وهذا التفسير هو المشهور ومن الترسل في الغوايد بالطلعة
كلمات الاذان والحد رصده اذنه الشيخ زين **قوله** ويكره تركه لامر النبي صلى الله عليه وسلم به ولان
المقصود منه الاعلام والترسل به البقي **قوله** ويندب اعادةه فان في النظر بنية ولو جعل
الاذان اقامة بعيد الاذان **قوله** وكذا فيها ان في الاقامة **قوله** مطلق كان المولى مستغفرا
لا بدليلها بعد **قوله** يمينا ويسارا وذلك لانه لا بد من ذلك في كل **قوله** فقط فلا يجوز ولا
بها ولا يفعله امامه ليعلم في الجملة بغيرهما من كلمات الاذان **قوله** لا
يستدبر القبلة بقلبي الشك فقط اي انته عن الالتفات خلفه لانه يلزم منه استدبار القبلة
ولا يعقل لجهة الامام وقد ذكره صاحب البقي بقوله ليعلم في الجملة بغيرهما من كلمات

من كلمات الاذان كما مر **قوله** بصلوة ففلاح لف ونشر مرتب يعني انه يلتفت يمينا بالصلوة و
شمالا بالفلاح وهو الصحيح **قوله** ولو وحده ولا يحل المنفر بشئ سبحة بحرفا شرا لا
قوله المصنف انه لا يلتفت لعدم الحاجة اليه والجواب اشار اليه الشرح بقوله لانه سنة الاذان
قوله مطلقا لا مفرد وغيره والمولود وغيره **قوله** ويستدبره هو في الحقيقة مقابل لقوله يلتفت
وامعنى انه ان تم الاعلام بتحويل وجهه مع ثبات قدمه ليقهر عليه ولا يستدبره المارة كما
افاده صاحب الجهد **قوله** لو تمسكة فيه يستدبره **قوله** ويجزى راسه منها لا علام فانسد
قوله نذرا بقرينة بقوله عليه الصلوة والسلام ما احسن هذا **قوله** الصلوة خير من النوم
انما كان النوم مشاركا للصلوة في الخيرية لانه قد يكون عبادة كما اذا كان وسيلة لا تحصيل طاعة
او تركت معصية او لان النوم راحة في الدنيا والصلوة راحة في الآخرة وراحة الاخرة افضل
وكونه بعد الفلاح هو المحمّد وفيه بعد قامة وهو اختيار المصنف **قوله** لانه وقت نوم وغفلة
فخص بزيادة اعلام دون العشاء فان النوم قبلها مكروه او نادر **قوله** ويجزى نذرا بانما نذير
لانه يكون به الصوت ارفع وذلك منه وب **قوله** فاذا انه به احسن لا وجه للتفريع قوله وبث
حسن قال في البحر فان قيل تركه السنة كيف يكون حسنا قلنا لان الاذان معه احسن فاذا
تركه بقي الاذان حسنا فالحسن راجع الى الاذان ولو منع الاصابع فائدة هي انها ربما يكون
بانها لا حمد لا يسمع الصوت او يكون بعيد فيستدبره بوضع اصبعه على اذنه **قوله** فيها مرتبة
م للفلاح عليه ان تركه الوقامة بكثرة في حق المسافر دون الاذان وان المرأة تقام ولا يؤذن
وان الاذان اكد في النية منها واراد بها احكام الاذان العشرة المذكورة في المتن وهي انه
سنة للمفراغ منه وانه يعاد الى قدمه على الوقت وانه يبدأ بارجع تكبيرات وعدم الترجيع وعدم
التسليم والترسل والالتفات والاستدابة وزايرة الصلوة خير من النوم في الاذان الغير
جعل اصبعه في اذنيه ثم استثنى من هذه العشرة ثلاثة احكام لا تكون في الاقامة فابدل الترسل
بالقراءة والصلوة خير من النوم بعد قامة الصلوة وذكر انه لا يضع اصبعه في اذنيه فثبت
ان احكام السبعة مشتركة ويرد عليه الاستدابة في المارة فانها لا تكون في الاقامة فكان
عليه ان يتخير في التغير بها **قوله** كمن هي في الاقامة قال في النظر هل هي افضل والامامة اختار وقد
يقان انها افضل من الامامة وذلك لانه قد جرى الخلاف في افضلية الاذان على الامامة فقليل ان
الامامة افضل منه والاقامة افضل من الاذان اتفاقا فلو كان افضل من الامامة اما على القول
بان الاذان افضل من الاقامة فظنا هو واما على سابقه فلا لانه لا يجري في الاقامة كونه افضل
من الاذان وليس كما جرى على الاذان يجري عليها **قوله** وكذا الامامة افضل منه وجهه ان النبي صلى الله
عليه وسلم كان لا يقرأ الا بقرآنه ولا يؤذن مؤذنين وهم لا يختارون من الامور الا افضلها وقيل الاذان
افضل لانهم دعاء الله تعالى والطول انما سر اعناقهم لا يقرأون الا بقرآنهم **قوله** ويجزى
من باب نذر بقرينة بارجع لا قد قامت ولا الفلاح **قوله** هي فزاد في الاقامة والا واذكره
عنه **قوله** وهي كالاذان **قوله** ويستقبل اذ غير الصلوة والفلاح **قوله** ويكره تركه تغريها بحيث
لصاحب الجهد اخذ من قول صاحب المحيط الاحسن ان يستقبل **قوله** اعاد ما قدم اي في محله **قوله** ولو رد
سلام فلا يرد فيه ولو في نفسه او بعده على الصحيح ومن الكلام التخييل لا التحسين صوت **قوله** استأنف
الا اذا كان يسير ايجزى عن الخلاصة **قوله** ويؤوب الى المؤذن ويكره من غيره ذكره الشيخ زيل **قوله** في الاذان
والاقامة بان يكثر بعد الاذان قد عشرين اية ثم يغيب ثم يكثف كذلك ثم يقيم بحرف فلا يظهر حق
المغرب وقد سبق في الجوزي ثم رأيت في النسخة وشعرها ان المغرب لا يغيب فيها ويكره فصره
من المصنف بان يرجع قوله الا في المغرب الا قوله يغيب ويكثف **قوله** في الكلى اي في كل الصلوة المجموع
قوله لكل ان كل الخلق من غير تخصيص امرا ومشتغل بامر العامة كما قال الامام ابو يوسف **قوله**
بما نذر فذره ولو بشرى اخذ ثوبه كما في البحر **قوله** ويجزى لوقته على التشويش لكان امره لانه قبله نذر **قوله**

ما يحضر قال في الغاموس حضر كنه وعذر حضوره عند غاب انتهى **قوله** سراجيا
لوقت النذب كالاسفل من الصبح والابرار في ظهر الصيف **قوله** قدر ثلاث ايات فقصارا وثلاث
خطوات او اية طويلة جحد والمال واحد **قوله** ويكره الوصول اي بين الاذان والا فاحترق في
اجعل بين اذانك واقامتك قدر ما يفيغ الاكل من الكله **قوله** فائدة اه هو من حسن الحاضرة
للسيوطي وفي القول البديع للسخاوي ان ابتد حدوته في مدة صلاح الدين ابن المظفر بن
ابوب وبامره نذر **قوله** ثم فيها مرتبة لم يكن ذلك في زماننا وليس هو من عبارة السيوطي
المنقولة في النهر ايضا **قوله** لما شئت لان الاذان للصلوة لا للوقفة **قوله** رافعا صوتك لما فيه من
كثرة الشهود ولا يطلب في المسجد لان فيه تشويشا واظهارا للتكاسل في عدم الاداء **قوله**
قوله لا يبيت اي لا يرفع صوته بيته كما بحث في البحر وفيه انه يسير الاذان فيه **قوله** منقولا افاده
تقديمه اذا كان بيته مع جماعة رفع صوته به **قوله** لا لفاضة اذا اعيدت في الوقت والا كانت
فانكته **قوله** ويجزى فيه فله تركه لانه للاستحضار وهم حضور **قوله** لو لم يجلس اما لو كان
في مجلس فان احصى كل مجلس على عدة منها فالحكم كذلك وان احصى على واحدة اذ في واقم لها
قوله وفعله الا لما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم انه قضى اربع سنوات يوم الخندق بهما **قوله**
ذلك المذكور من الاذان والاقامة واخر واسم الاثارة باعتبار المذكور قلت ويدل لما
روى عن عائشة امت النساء بغير اذان واقامة وهذا بناء على ما تقدم له فيها فتشرك فيه
الاقامة والاذان لا مانع من الاقامة في حق من سارا والذي في المتن يرجع تخيير بين الاذان
فقط **قوله** ولو جاعة لان جماعة غير مستحبة لجماعة الصلوات **قوله** ولا يسير في ظهر
يوم الجمعة ففيه من شبهة مخالفة بترك الجمعة **قوله** في مصر ظاهر التقيد به انه يسير في التقييد
بهما في قرية وبني وصح **قوله** لان فيه تشويشا اي واظهارا للتكاسل بعد الاداء
هذا التقييد قاصرا على الاذان لجماعة اما اذا كان منفردا ويؤذن بقدر ما يسمع نفسه
فلا يلزم فيه تشويش وتقليط **قوله** لان التاخير موصية هذا التقييد لا يظهر الا في الجماعة
اما المنفرد فيظهر انه متفعل **قوله** بل كراهية ان يكرهية وتغريه بيته ما ثبت لما ان غيرهم
اولا مشرهم **قوله** صبي مراحم ان يعقل ويصح تقريده في وظيفة الاذان **قوله** ويجزى
رسق اما امامته فذكره حر قد لم ولا يحل الا بالاذان اي لجماعته اما لنفسه فلا يشترط الاذان
بجرح **قوله** كاجير فاص بحث لصاحب النهر الحق بالبعد **قوله** وانما في مع الكراهية كما حذر
فان قلت ان اجزى مكثوم كان ممن يؤذن لرسول الله صلى الله عليه وسلم قلت كان يؤذن قبله بلال
فكان يحفظ عليه الاوقات فثبتت الكراهية اذا كان مدعى من يحفظ عليه الاوقات **قوله** ولولا ان
اه لان قولهم يقبلون في البيانات فيكون ملزما وانما كرهت امامتهم لان الناس ينفردون من الصلوة
خلفهم **قوله** اذا كان عالما بالسنة والاقامة ويستفي الثواب بانشفاه كما في النونية **قوله**
ولو غير محتسب لا يثبت الجزاء لان صاحب الجهد اذ به على وجه الاحتمال وداعى الكمال في قوله اذا لم
يكن عالما لا اجده وبالا واذ ابا جرح حيث قال وقد يمنع لما انه في الاول لم يحصل الاجر للجهد لا لافقه
في العذر لغيره بخلافه ثالثا **قوله** ويكره الظاهر ان الكراهية على المؤذن لا على غيره حيث لم
يعلم به لكنه لا يظهر في حق غير المكلف ليجوز وصبي لا يعقل **قوله** واقامة محدث لانها لم تشوع
الامتصلة بصلوة من يقيم **قوله** على المذهب يرجع الى اقامة الميت واذا لم يلحظ الاتفاق على
كراهتها منح **قوله** واذا ان امرأة للنهي عن رفع صوتها للفتنة وقوله وضئى انما كره منه الاحتمال
النونية **قوله** وفاسق هو الخارج عن امر الله بارتكاب الكبيرة حموي **قوله** امامة واذا كان قاصدا
صاحب النهر الاذان على الامامة المنصوصة **قوله** من جاهل تقى حيث لم يوجد الا ذلك الفاسق **قوله**
وسكران قد يكون غير فاسق كسكره بهاج فلنا حقه **قوله** ولو يجامع لعدم معرفته وحسن الوقت
او السجود وهي العلة للمعقود والصبي **قوله** فما عذر مثله الفطحي **قوله** ويجزى لوقته واما اذا كان في الغيب

ان اعادته اذان الجنب المداة والجنون والسكران والصبى والفاجر والراكب والقاعد والمأشوق
المختلج عن القبلة واجبة لان غير معتد به وقيل مسجبة فانه معتد به الا انه ناقص وهو الاصح
اشترى ابو السعود والظاهر ان الكراهة على القول بالوجوب تحريمية وعلى القول بالنسب تحريمية
قوله لا اقامته واقامته الميراث لا تقاد بالاول ذكره في البحر **قوله** لمشروعية تكراره اي فلا مانع
من اعادته هنا لانه انما على نظير مشروع بخلافه **قوله** وكذا بعد اذان امره ولا بعد اذان كراهة
ولا اقامته وكذا الفاسق كما في الحديث خلافا لما جثته في البحر والقاعد والراكب وهو لا مع الذين
يعاد اذانهم احد عشر وعما في الحديث من ان لا تقاد عن الغرضين وكذا ذكر القاعد والراكب
قوله لما مرى من مشروعية تكرار الاذان بخلافه **قوله** للمؤذن المناسب زيادة ومقيم **قوله**
وحصره بفتح ياء من باب فزع المولى في المطلق قاموس **قوله** لكن عبارة السراج بفتح ياء واختاره
في البحر واول الوجوب بالثبوت واستشهد بالحديث والظاهرية والسراج 2 وعلى الاول انما وجب
فيها مع ان اصله مستنون لا يؤدى اليه من انظار راسا معارض الا ان الحق لظهوره بطلان ما سمعوا
او لا يؤدى الى فوت الصلوة ابو السعود وهذا انما يظهر اذا علموا بحال المؤذن **قوله** وجوز للمسلم
ان للمعلم المذكورة فالاعادة فيهم واجبة وينبغي ترجيح الوجوب في الحديث بقية اي في المقام
كما في الفتح والاصح في الجنب نذب الاعادة لعدم هذا التوجه فيه **قوله** قلت هو لصاحب
قوله وكافر وغيره يقول ينبغي ان يكون مسلما بنفس الاذان والمعلوم من يعتد باختصاص
رعايته بيننا محمد عليه الصلوة والسلام بالعباد ولا يكون به مسلما الا اذا كان عبادة له
مع اتيناه بالشماء وتبين ابو السعود عن البحر **قوله** وفاسق جزمه في البحر قبل جثته هذا بان اذان
الفاسق صحيح ويصح تقريره في وظيفة قال وفي نسخة لتقرير المداة في الوظيفة تردد اشترى **قوله**
لسا فسرنا القويا وشويعا كما في السور **قوله** تركه مع الى اصل ان الصور اربع اشان مكره
تركها مع ترك الاقامة فقط واشان غير مكره هي ان لا زمان لما قبلها فعملها مع فعل الاقامة
فقط **قوله** ولا منفره الحافيه من الغفيلة وشهو عباد الله تعالى الذين لا يدرى شؤهم من
قوله لخصور الرفقة لا يظهر التخليص في المنفرد **قوله** ولو جيمعة على المعتد **قوله** في بيته اي اداء
ويكره تركها في القضاء ومثل البيت الكرم والضيعة ابو السعود او قرينة لها مسجد وان يكن لها
مسجد فحكمه حكم المسافر **قوله** اذا اذان الى كفيه احد منه انه اذا لم يؤذن لاني يكره تركها في البيت
في بيته وهو كذلك كما في البحر والعلامة قاصدة على الاذان **قوله** بل يكره فعلها كالحركة كالبعد
تحتية **قوله** وتكرار الجيمعة اي باذان واقامة **قوله** فلا بأس بذلك اي تكرار الجيمعة فيه
باذان واقامة واذا بلا بأس ان الاقامة لا يكره مطلقا لحقه وحشة ولا لتضييع
حقه تقصيره **قوله** كما كرهه مشيه اي المقيم **قوله** ويجيب وجوبا على المعتد للاسرة في قوله عليه الصلوة
والسلام فقولوا مثل ما يقولون **قوله** شرها اي اجابة اللسان مندوبة **قوله** والواجب اه من تامة
كلها الى وان **قوله** ولو جثته لانه شئ الا ان حقيقة بحر **قوله** لا حائضا ونفسا لاشهرها فحش
من الجنابة **قوله** وسامع خطبة اي خطبة كانت **قوله** وجنزة انظار المراد صلاتها او غيرها
قوله وتعليق علم كراهه ولو غير شرعي **قوله** بخلافه فان في قطعها ويجيب واول الاذان كراهه
ويطلب الفرق بين قراءة القرآن وتعليم العلم فان كراهه قوله بخلافه فان في قطعها ويجيب
لانه قيد التعليم والتعليم بالعلم فيجوز القرآن **قوله** وهو ما كان عريبا مفصلا لفظا اعطيت الحرف
فيه حقها فما يفعل الا ان من التخليط والحركة المختلطة حرام ولا يجاب **قوله** اجاب الاول
سواء كان اذان مسجد ام لا عن البحر **قوله** فيجوز قبل تبرأ من القول والقوة واشارة الى
انه لا يقدر على تحصيل ما دعى الا بحول الله وقوته واختاره في الفتح الجمع بين التلخيص والتلخيص
يدعونهم بآلهما والوقلة لما ورد في الحديث صريحا من طليهما بلفظهما **قوله** وبررت بفتح
الراء وكسرهما **قوله** ولم يذكر اي البزار والبيهقي لصاحب النهر **قوله** وينبغي تداركه هو صاحب

البحر **قوله** ويدعو اي ندب بالاروى مسلم من حديث جندب بن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ثم صلوا على فانه من صل على صلاة
صلى الله عليه وسلم بها عشتا ثم سلوا الله الوسيطة فانها منزلة في الجنة ولا تجزئ الا من عجا
الله واجوان اكون انا رجوا قل سنان في الوسيطة حلت عليه الشفعة انتهى اي وجبت له شفعة
تساوية زيادة على شفاعته في جميع امته انتهى من الواجب وشرها **قوله** ولو كان في المسجد
مقابل قوله بان يقول كقائه **قوله** اجاب بالمشي هو مشكل لانه يلزم عليه لزوم الاداء في
اول الوقت وفي المسجد نهر **قوله** ولما اجاب باللسان موصل بما قبله **قوله** لانه لا يكون زيادة
محنة ومع ذلك التعليل ليس من وظيفة اصحاب المؤذن **قوله** وعليه فيقطع قراءة القرآن ان
حصل على النذب اتمه مراعاة القول بوجوب الاجابة باللسان وان حصل على الوجوب لا يظهر **قوله**
كما ياتي اي عن التتارخانية قريبا **قوله** ولو كان بمسجد لا فيه ان اجابه اللسان مندوبة عنه
في المانع من تحصيلها في المسجد **قوله** وهذا متفرع عن قول الخواص تكرار محض مع قوله وعليه
فيقطع اه وعلى المعتمد يجيب باللسان ويقطع القراءة مطلقا **قوله** فقولوا مثل ما يقول وله
يقبل فاسعوا حتى ينار وجوب السبق بالقدم **قوله** بانه متعلق بقوله ولو قال وشرع عليه
النهر انه لا يرد السلام لان اولي فليتام من **قوله** على الاول وهو الاجابة باللسان **قوله** قال في
صاحب النهر **قوله** في الاذان يبيى يدي الخطيب مراعاة لقول الامام بكراهة الكلام مطلقا اذا صدر
الخطيب المنبر كمن سجد في الجمعة ان الاصح جواز الاذكار عنه قبل شروعه في الخطبة فلا مانع
من الاجابة **قوله** انما يجيب اذان مسجده اي بالفضل وهو متفرع عن قول الخواص كما اشار اليه
الشرح سابقا من كلامه قوله كما ياتي واعلم انه لا ينبغي الاستئذان في الاجابة بل يعقب كل اجابة منه
واذا سمع وهو يحش الا ان لا يقع ساعته ويجيب كما في الفتية **قوله** ما زاد يجيب عليه من الاجابة
بالقول او بالفعل ومن تكون الاجابة **قوله** وقيل لا ياتي في حكاية الاجماع على عيب الاجابة لمصلحة
قوله اجابة اذان مسجده جواب السؤال الثاني وقوله بالفضل جواب الاول ولا وجه لما في البحر
عن الفتح **قوله** ويجيب الاقامة اس بالقول **قوله** كما لا اذن فيقول عند الجاهل من لا حول ولا
قوة الا بالله العلي العظيم سجد تكون الاجابة **قوله** صل السنة اي صل المقيم السنة بعد امته
سواء كانت سنة صبح او ظهرا او غيرها **قوله** وينبغي ان يستجب **قوله** ان طالع الفصل بخلافه
قوله كالكل اي وشرب ظاهرا وان قل واليحد **قوله** قلعة لم يبين حكمه والظاهر انه مندوب
وفيه ان قيامه ترائي للعبادة فلا مانع منه **قوله** ما لم يكن شربا الظاهر ان العلة حيث وجبت
ولو غير الرايس جاز لا تنظر **قوله** ان يؤذن في مسجد من الكراهة معتدة بما اذا صل في الاول كما
في البحر ويكره ان يجهد نفسه والابوت في المسجد بل يكون على حال وينبغي ان يكون المؤذن
فيها ويستفقد احوال الناس ويرجع المتيقن عن الجماعة **قوله** مطلقا ولو في سق والقوم له
كارهون **قوله** الا فضل كون الامام هو المؤذن وكان ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه كذلك
قوله اذن في سفر وكان راكبا كما في فتوى الرملة **باب شروط الصلوة** اي شروط
صحتها اما شروط الوجوب فثلاث التكليف وعدم العجز عنها والوقت **قوله** شرط انعقاد هو
يشترط وجوده في ابتداء الصلوة استتم الاخر الصلوة اولى **قوله** كنيته يمكن استمرار حقيقة
وان لم تستمر حقيقة فهي مستمرة **قوله** ووقت في صلوة الصبح والجمعة والعيد وهو فيها
شروط واما **قوله** وخطبة اي الجمعة **قوله** بشرط دوام وهو ما يشترط من اول الصلوة الى اخرها
قوله شرطها رقة اعظم من طهارة الحدث والنجس **قوله** وشروط بقا هو ما يوجد في اثنائها مستحلو
حكما **قوله** وهو القراءة مثله الترتيب في فعل غير مكررة في ركعة كالقيام او في الصلوة كما تقدمت
الاخيرة **قوله** فانه ركن في نفسه بشرط في غيره فيه انه حيث كان ركنا لا وجه لعدله شرط لان حقيقة
الركن والشروط متباينان اذ الاول ما كان داخل الماهية والثاني ما كان خارجها ولا بد في الايراد

زيادة في نفسه لانه لا معنى لكونه اشئ وكذا في نفسه اللهم الا ان يقال معناه بالنظر لذاته اما بالذات
لا غيره كما تركوه والسبحوه وهو شرط في صحته وبحث فيه بان كل ذلك فانه لو لم يوجد لشيء
غيره فلا وجه لتخصيص القراءة وقال صاحب الدرر في صفه الصلوة ولم يذكر القراءة مع انها
من الاجزاء العبادية ايضا اوله وحل لها في الجزئ الصورى لان الشرع لم يبين لها محلا مخصوصا
بظروف الفريضة كما عين لها الاركان وقال قيل ذلك ثم المكن ينقسم الى اصلي وزاوي
وهو ما يسقط في بعد الصور من غير تحقق ضرورة وهو القراءة تسقط حالة الاقتداء عن
المركب في الركوع مثلا بخلاف غيرها لا يسقط الا بضرورة فهذا صريح في انها لو كان مادرا اقتصر
بغيره بشرط البقاء على الترتيب وذكر الظاهر في النظر في قوله بوجوده اي القراءة وذكر
باعتبار الشرط وهو علة لكونه شرطا وربما يفاد منه انه شرط واما قوله لا يجوز اخلاف الامم
ولو لا التشهد لعدم وجود الشرط فيه فان قلت ان الشرط موقوف في المأموم قلت هو موجود
حكي لان قراءة الامام قراءة للمأموم قوله ثم الشرط مفرد الشرط وهو بالسكون خلافا لما
وقع في الشرح بالفتح قوله وشرعا هو تعريف الشرط الصحة لا شرط الوجوب وينبغي زيادة
وليست مغييا اليه فلاما في لاجل تخرج السبب والعللة قوله ولا يدخل فيه اخراج الركوع قوله اي
جسده اطلاق عمري قوله لانه اختلف لانه لا يعني عن القليل منه بخلاف الجثث وانما صنف المالك في
واحد هما الجثث لاجل تفصيل الظاهر في المانية في الجثث والترابية في الحديث قوله كذلك اي بنوعيه
الغديف والنفيس قوله وتوبة اراد ما يلا بسواك فذل القنوسة والخف والنفل جنون قوله
وكذا اما يتحرك بحركته كمثل في عنق كلب معني على القول بجباية الكلب وهو غير المعتمد او في سقفة
كسنة وطرف عما في مجلس فانه تحرك ذلك بحركته منع والا لا قوله كسنة وسقفة وضميمة تحرك
قوله ان لا يستعمل الا في حذفي ان وجوبها لانه تمثيل لمحمولة في التفسير ان يقول كسنة عليه كسنة
لا يستعمل بنفسه قوله ان شدته لوقا وكليان لم يسئل منه ما يمنع الصلوة كان اوله لانه لو علم
الصلوات اوسال منه دون المانع لا يسل الصلوة وان لم يشد له في وجهه تام ولو منع ومنعه
ببيضة قد صار محن ما جازت لانه في معدن بخلاف في قارورة فيها بون بجر نزع منكر فريضة
الظاهرة مع النجاسة لا يكفر قهرا قوله ومكانه ولا يضر وقوعه في شاة على نجاسة ولا
صلاته على بساط طرفة الاخر مجلس كبير كان او صغير ولو لم يكن نجسا بياسته فان بسط عليه
سائر للصورة صحت وان كانت رطبة فوضع عليها ثوبا مثله ان كان يمكن جعل تحرك التجرد
تربيع كلبه جاز عند محمد قوله اي موضع قد منه هذا بات في كذا في البحر قوله في الاصح غير الامم
من انه لا بد من وضع الجبهة قوله لا موضع يديه وصدره وبطنه قوله على اطلاق هذا ظاهر الرواية
واختارنا هو الليث الفاء وبعد طهارة موضعها وصحة العيون وعليه اطلاق المتن وفيه الى
السجود كل عضو يجب وضعه ولو يديه بشرط طهارة محله قوله الا اذا سجد على كفة فيشترط
طهارة ما حته لانه موضع يديه بل لانه موضع السجود قوله من الشاة في بيان الواقع لانه
لا ياتي الشوب في المكان حدث قوله لقوله بقا عدة طهارة الشاوش قوله وشاوشك فظهر فان اظهر
ان المراد شاة بك المبهمة في الصلوة ونظيرها من النجاسة وهو قول الفقهاء وارجح التفاسير
قوله لانها الزم وذلك لتصور انفصال الشاة بخلاف البدن والمكان قوله وسر عورته اي
عن غيره ولو لم يكن فلا تصح في مطلق ولا يجب السكر من الجواب لانه اسفل فلوراها انسان
من اسفل لا تغيب في السجود وسميت عورة لغير ظهورها من العورة وهو النقص والعيوب
الطلق في السكر فشمي السكر مجاب وغيره كغيره لان بعض الناس عند ركوعه مباح بشرط ان لا يصف
ما حته افاده في البحر قوله على الصحيح بخلاف ما في الذي يبين في صحيح عدم وجوب سترها عن نفسه
وقد اختلفت في سترها ابو اسود قوله وله ليس مؤبب مجلس لم يتعرض الحكم لتوثره بالنجاسة و
الظاهر انه مكروه لانه اشتغال بما لا يفيد ذلك كان مفسدا للشوب او كان الملوث تحتها البهة

ربما حرم وما في لا يقول عليه قوله ما حته سرية اي من غير فاصل وضمف قول من عليها بيت
الهاشمية كما في البحر قوله اما حجت وكسنة زادها لا فيق ان تحت من الظهور التي لا تصرف كما في القول
والفانية غير واجلة وهذا الى العورة في غير الظاهر لا عورة له فيجوز من قبله والنظر اليه
لانه عليه الصلوة والسلام كان يقبل ذكر الحنين ويجزها منه ظهر وعلم العورة في الركبة اخذ
منه في الخذ حتى اوراق مكشوف الركبة ينكر عليه يرفق ولنا زعم ان اه مكشوف الخذ ينكر عليه
بغيره ولا يضر به ان اه مكشوف السوء بامر ويؤذي ان اه وهو ينفذ ان لكل مسلم التستر
بالنظر بغير قوله عورة من الامامة ولا يكره لها سترها بل ينبغي ان يستجب لها ذلك في الصلوة
بغير قوله او مكاتبه مثمرها مققة البعض قوله مع ظهرها اه ضجح المكشوف والصدر والساقان
قوله فتجب لهما اي ما يلي البطن يتبع له وما يلي الظهر يتبع له ابو اسود قوله ان استترت اي يهل
قيل كما في البحر قوله كما قدرت اي قبل اوارك ان كان في البحر ولو كانت عاجزة عن التستر لم تستر
لا يتطل صلاتها قوله والا لان استترت بعمل كثير او بعد اوارك كسنة قوله علمت بعقوة او
لا يرجع الى المسكة ينكرها قوله على المذهب مقابل التفصيل بين العلم وعدم قوله ينبغي انما البهة
المبحث لصاحب البحر قوله كما رجحوا في الطلاق الدرر في حوان يقول ان طلقك فانت طالق
ثلاثا فبغير طلاق فوجد الشرط فيقع الثلاث فيه ووقوعها فيه يقتضي عدم وقوعه
فان الغنى الصلبية صار كانه قال ان طلقك فانت طالق ثلاثا فيقع واحدة بايقاعه وثلاثا
مع المعلق وبطلت الثالثة لعدم محملها امم قوله حتى شعرها بالرفع عطفها على جميع قوله
النارل فتدبر لان ما على الواس لا خلاف في انه عورة قوله فظهر الكف عورة الى التستر لان الكف
اسم لباطن اليد فحفظ على ما فهمه الشرح بها للبحر الذي في القاموس انه اسم للظاهر والباطن
فكان الاول ان يقول يعني باطنها لاظهرها فاهم قوله على المذهب وقيل انه ليس بعورة
في الصلوة وقيل انه ليس بعورة مطلقا قوله والقديمين على المعتمد وقيل عورة وصحيح وقيل
غير ذلك قوله وصوتها على الراجح وحرمه رفعه خوف القنية وقيل انه عورة ولو قيل بفساد الصلوة
بناء عليه لا يبعد قائله المكن قوله وذراعيها على المرجوح وهو متون في يوسف وسجدة في الاختيار
والمذهب انهما عورته قوله وتمتع المرأة مراده ما يعزم البحر قوله الشاة وقيل التقييد به في البحر
غيره ومفهومه ان الجوز لا تمنع من ذلك قوله بين رجاء الاول عند رجل قوله كسنة شبيهة في
مطلق المنع لان المنوع هو الماسد قوله لانه اختلف اي من النظر وهو علة لمنع المستند
امن الشهوة الى خلاف النظر فانه عند الامم لا يمنع وهذا يلزم ان قول المنع خوف القنية
معناه عند عدم امن الشهوة قوله ثبت به حرمة المصاهرة اي بالمسح المقارن للشهوة
بخلاف النظر لغير الفرج الداخل فلا تثبت به حرمة المصاهرة مطلقا قوله بشهوة لا أثر لها
هنا والمذكور في المصاهرة انه فيمن يتشرب بالانتشار او زيادته ان كان موجبا او في المرأة
والفان بميل القلب والذي تقيده عبارة مسكون في النظر انما ميل القلب مطلقا ولعله انبسطا
قوله فانه يجوز استدلال على المتن لانه اذا اجتمع مع الشاة فوا مع الوجود قوله بعده
خشية الشهود ولو شكك قوله لا عورة للصغيرة جدا وهو ابن سبع سنين كما في عن شيخه
قوله ودره هو الحلة فقط قوله ثم تغلظ لا عشر سنين قبل المراد انه يعتبر بالبر ومعلوم
من الايتين والعقل وما حوله يعني الله بغيره عورته ما غلظ من الكبير ويحتمل انها قبل
ذلك مع الخوف في النظر ليرها عند عدم الاشتباه اخف اليها من النظر بعد وجود
قوله ثم كماله اي عورته يكون بعد العشرة كعورة الباليق في الزمر كان ينبغي اعتبار
البيع لا مرمها بالصلوة انما بلغا من السن ابو اسود قوله الاخرة عشر سنة موافقة
عشر سنة لان المعدل من مؤثرت المذكور هذا اذا لم يتحقق بلوغه بغير السن والا لم يبلغ غيرها
وكلها هو عورة منها العروة منفصلة بغير النظر اليه منفصلة كذكر وشعر عانة وعظمتها

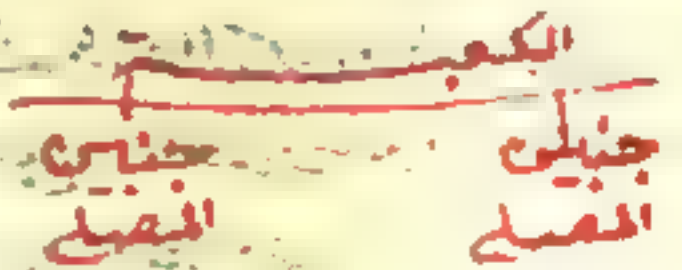
فلا تخرج الامم حيث ما ذكر من التعليل وهو يقتضي التولية **قوله** والتعليل اي بقوله لا يخرج
وهو ما في التمر وما في وجه **قوله** ثم فخذ هذا من كلام الخليل في شرحه اي اذا زاد على سائر القيل
منه المصلحة سواء كان ذكر او انشئ الخليل لا في قوله لا يخرج من قوله لا يخرج من قوله لا يخرج
فالمراد بهما سواء **قوله** ثم الركبة في قوله ركبتها على سائر الايتين **قوله** ثم البناء اي من عورة
المرأة والرجل كالذي تحت السرة وما ظهر من الايتين **قوله** المسافر لا وجع للتعذيب لان بعد
الليل من خصص للمقيم كالمسافر في حق التيمم ولا يذكر المسافر في شتمه هذا القيد **قوله** او لعطش
عطش نفسه او رفقته او المواتق **قوله** صلى معها اي على طريق التيمم حيث كان الظاهر ان المواتق
وج اذا صلى عاريا فانه الافضل **قوله** وينبغي لزومها البحث لصاحب الجور واقده المص **قوله** كما
هو في التيمم الذي في المص كما عرفت وهو الاول **قوله** ثم هذا المسافر لا وجع لان يقول اما المقيم
ويكون مقابلا للتعذيب بالمسافر في كلامه **قوله** لان للمقيم اسم ان ظهر انشأه بخلاف **قوله**
ان لا يملكه الذي يقتضي السباق ان يرجع الظاهر لا ما تراه في النجاسة وفيه جرح وهو مرفوع وفيه
رجوع الظاهر الى السائر وهو صريح ما في الفتاوى يعني انه يتخير عليه طهارة السائر وان كان
السائر وهذا محمول على ان الطهارة لا تقسم السائر وليتأمل في هذه المقابلة وفي تحقيق المقيم
بهذه الحكمة فانه لا وجه له **قوله** بالاجماع ان لا يقول بقاء ما امره الله به من التيمم فان
المراد بالعبادة هنا التوحيد ولا يقول عليه الصلوة والسلام انما الاعمال بالنيات لان المراد
انما نواياها ولا تعرض فيه للصحة **قوله** وهي الارادة تقدم انما ارادة الفعل المقارنة للصلاة
بالعلم لا مطلق الارادة لانه لا جرم فيها ولا يفيد قول الشرح المرجحة انه لان الترجيح لازم لارادة
مطلق الا ان يقال انه مقدم بالاعم وهو جائز عند البعض **قوله** المستأويين هما الغنم
المراد بهما **قوله** اي ارادة الصلوة اشبه كما افاد المص ان له في الارادة للمعتمد **قوله** على الخوف
المراد بهما الا خلاص الله تعالى على معنى انه لا يشرك معه غيره في العبادة **قوله** لا مطلق العلم اي
النية النية العلم المطلق والا لا خلاف في مطلق لا بهما اشبه على مقتضى وليس كذلك بل مفهوما هما
متباينان وتقدم من الارادة العلم ووجه العكس **قوله** في الاصح مقابلة ما قاله عبد الواحد انها
هو **قوله** والمعتبر فيها عمل القليل لا عمل السائر حتى لا يضر وليس المقصود بهذه الجملة التبيين
والا تكرر مع **قوله** ولا بد من التيمم لكن قوله وهو ان يعلم ان المراد التيمم فيكون
قوله لا يفيد ولا بد من التيمم اي بتفصيل ذلك الاحتمال **قوله** وان خالف القلب اي في اللطف ولا يفيد
الوظيفة العدد وان كان بالقلب لا ما لا يشترط تيقينه لا يشترط في كفاية الاشياء **قوله** لانه اي
الذكر باللسان **قوله** في كفاية اللسان وجها اصل لا بد لا كما قاله الشريف الحوك فسط ما في البحر **قوله**
وهو ان يعلم ان عمل القلب فعل العمل كفاية فكيف نفس احداهما بالاخر **قوله** بل لا بد من
تقدير ما قبله وما ذكره في قوله محذورين سلمته وهو يقتضي انه لا بد من استحضار النية او الصلوة لانه
لواحتاج الى تفكير بعد السؤال لا مخرج نيتهم وفيه جرح والمذهب انها تجوز بنية مقدمة على الشرع
سواء كان يقدر على الجواب من غير تفكير او لا افاد في البحر وفيه نظر لان هذا الاشتراط انما
هو عند النية فقط كما بينه على الشرح بقوله وهو ان يعلم عند الارادة ولا يخالف احد عند ذلك **قوله**
ان صلاة بالرفع والمنعوت محذور في اي جواب ان صلاة ولا يعمه لانه يغير اسم الاستغفار
هو المحذور وان كان هناك فانه لا يعمه التعليل **قوله** في الاستشهادات كالقعود والوقوف **قوله** بالمال
اي بالمضارع للنوى به الى الاستشهاد لان لا يكون عدة **قوله** يعني اجبة ان اشار بذلك الى
انه لا خلاف في الحقيقة لانه لا يرد عن النبي عليه الصلوة والسلام ولا يصح له ولا اذ كانت الارادة
المتعللة وانما هو بدعيه وكثيرا حكمة على المتأخر لا سيما فيحتاج الى تأويل في المسألة المستصعبة
المض على ما ينبغي فان في البحر في استحقاق اجتماع العزيمة لا سيما في قوله **قوله** ان
قيل بدعيه فانه انما كان حقا ولم يعلم بالحدوث لا سيما في قوله **قوله** انما كان حقا ولم يعلم بالحدوث

الماضي قال في التيمم ذكر غير واحد ان هذا المصباح لا يقتضيه ولا يشترطه بل يقتضيه بطلانها **قوله** وجاز
بقتضيهما على التكبيرة فكن الامم اي ينوي مقارنا للتكبير صلاة جامعة لخلاف الامم انما في
والطبي وي رضى الله تعالى عنهما وهذا لا يجوز مستحب كما في البحر وقوله على التكبير قارنا
على الصلوة ولا يصح على جواز بقوله لهما في جميع العبادات على الصحيح وسواء كانت النية المتقدمة
مطلق نية او نية التيمم **قوله** ومما افاد في كلامه البداية **قوله** جواز تقدم الاصل اي التيمم
نية الاصل او قبله والوقوف الامم المتبادر من عبارة التيمم ان ذلك بعد دخول الوقت
وما افاد وجع غير المتبادر فيها فلهذا المصنف في غير هذه ما ذكره القسستاني انه لا يصح تقديم
نية الاصل على تحريمة الامم ويبدو ان يكون بعد ذلك وهو قول بعض ائمة بخاري وقيل
ينوي بعد قول الامم الله قبل قوله اكبر وقال عامة العلماء ينبغي صريح وقف الامم موقوف الامم
وهذا اجدو والا اول هو الصحيح انتهى ولا يخفى في ذلك جواز تقديمه على وقوف الامم ولا قبل
الوقت وعليه في طلب الفرق بين نية الصلوة ونية الاصل **قوله** من عمل غير لا يوافق كل
ومشرب وكلامه وشراطين كذا في البحر **قوله** وهذا كل ما يمنع الصلوة اشبه الا ان ما لا يمنع كالمشي
والوقوف لا يقطع لانها لا يقطعان داخلها فلا يقطعان خارجها بالاول **قوله** فانه اي من
او التكبير كما قال النووي او بما بعد غيرهما قل كما في شرح المهرج **قوله** فينبذ قرائتها بالتكبير
لخلافه وخلاف محمد بن سلمة في القسستاني ولو استحقها مع الاشتغال بمسألة او غيرهما
سائر الا كان لا ينفصل اجده ان المكين لتقصير ركنه **قوله** وجوز الكوفي في الركوع هو واحد
تجانب كلامة وفتي غايته الى المرفوع منه او الى القعود او الى القسستاني **قوله** وان لم يقبل له لان
القطع لا يصلح لغيره لقائي وهو بيان للاطلاق واليه بعد عدم التيقيد بغيره او سنة او عدد او
نوى عدد او كثير من الفعل لم يلزمه اكثر من ركعتين على المشهور ولو نوى سنة الظهور وقوله
التيمم اجزا عن السنة وقال ثواب التيمم في سنة او ركعتين على المشهور ولو نوى سنة الظهور وقوله
تراجعا شريكين انهما وقتها بعد طلوع الفجر وقتها ركعتان بعد من السبع حتى ثابت عنهما
على المعنى بل في نية كراهية الفعل بعدة بخلافها بعد الظهور انهما بعدة لعدم كراهية
الفعل بعده **قوله** فيترجى عطف مغاير لان المراد بالركعة السنة الواحدة في اليوم والليل **قوله**
على المعتمد يرجع الى السنة والترجيح **قوله** اذا تيقنها بوقوعها فانها او وقع المصلحة ان فلة صدق عليها
فعل الفعل المسمى سنة والبنى عليه الصلوة والسلام لا ينو السنة انما ينو الصلوة ووجه السنة
تسمية ما لفعله المخصوص لانه وصف يتوقف الفعل على حصوله **قوله** في التيمم اجزاء لا خلاف
التصحيح فيه جرح ولا بد من التيقين ولا تنافي عن نية اصل الصلوة لعدم الملازمة **قوله** عند النية
ويجوز تقدم نية التيمم كاصل النية كما في **قوله** فلو جهل الفرق بين النية في النية الخصال ان كان
يصلها في مواضعها لم يحزم وعليه قضاءها لانه لا ينو العزيمة نية **قوله** ولا يعلم اي بنية
البعض ونفعية البعض ويحل لهذا قوله لم يحزم والصوره في البحر **قوله** جاز عن الغير من يقدره
وابية نقل وان كان لا يعلم ان بعضها فريضة وبعضها سنة فليس مع الامم ونوى صلاة الامم
جازت فان كان لا يعلم الفرقان من السن كمن لا يعلم ما في الصلوة من الفرائض والسن جازت
صلوة كذا في البحر **قوله** وكذا الموامم غيره يعني ان نوى من لا يميز بينهما الغرض في الكل صلوة للمؤمنين
محيية ان اقتضاه في صلوة لاسية قبلها كالمصلي في الغنم والعشاد ووجهه قبل الغنم والعشاد
سنة مندوبة فالاول وان يقام صلاة الامم في صلوة لم يعمل قبلها مثلها في ذلك الوقت ج
وصحة صلاة نفسه معلومة من قول ان نوى الغنم في الكل جاز تشبيهه لا يشترط التيقين الا
عند الشروع او قليل فقط حتى لو نوى قضاء او سنها شرع فيه ثم نسي فطهر فطهر فقامه على
نفسه او عكسه فطهر على الاول **قوله** انه ظهر اي وان لم ينعقد على الصحيح لان الوقت متعين له هذا
ان كان انما انما ان كانت حقا ولم يعلم بالحدوث لا سيما في قوله **قوله** انما كان حقا ولم يعلم بالحدوث

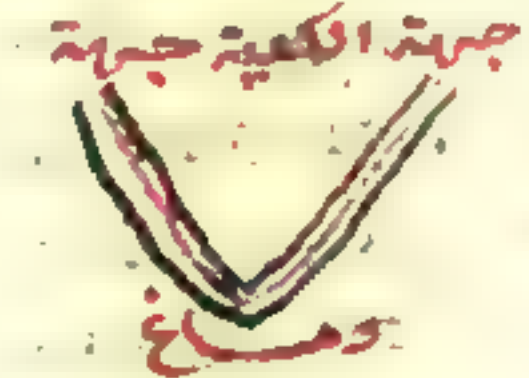
لا يتبعون الامام عند كثرة البقوم كما لا يتبعون الميت **قوله** صحيح لعدم التعيين وفيه ان الظن مشرقا منزلة
 اليقين عند عدمه فلما زاد الميعط حكمه **قوله** الا اذا عنيته اه اي بالنظر لقبه فلا يصح لان يكون مقتضا
 بقايب **قوله** الا اذا عنيته اه اي بالنظر لقبه فلا يصح لان يكون مقتضا بقايب **قوله** الا اذا عنيته اه اي بالنظر لقبه
 من التعيين بالاسم **قوله** الا اذا عنيته اه اي بالنظر لقبه فلا يصح لان يكون مقتضا بقايب **قوله** الا اذا عنيته اه اي بالنظر لقبه
 مخصوصة فبان بطلان فانه لا يصح الاقتداء لان العبارة في المصنف المتيقنة وهي ما لا يوصف بها
 الموجود حاله ولا ما لا وهي استثناء منقطع لان المتعلق فيه عبارة وحيدة وما قبله من جهة واحدة
 او من جهة واحدة **قوله** فلا يصح لان الشئ لا يوصف بالثبوتية حالا ولا مالا ولا بالاشارة فاما اعتبار
 حيث لان المشارة اليه يقبل التسمية او لا تصاف بالاسم المقارن حالا او مستقبلا لان زيد
 يمكن تسمية بكذا حالا واستثاب يسمي شئنا استقبالا بخلاف ما اذا لم يقبله حالا ولا مستقبلا كقولك المسئلة
 فلا يصح وح فلا يعترض بان العبارة للاشارة عند اجتماعها مع الاسم افاد **قوله** لم يجز ان
 لان مقتضى هذا التعليل يظهر فيما اذا لم يوصف خلف من هو على مذهبهم فالتاخر
 ان ذكر المختص اتفاقا **قوله** لا كان العبارة للتسمية عندنا اي عند عدم الاشارة **قوله** فلا يصح
 الفصل ان المالك في الحديث المتفق عليه وهو ما رواه ابو بصير عن النبي عليه الصلوة و
 السلام انه قال صلاة في مسجدك خير من الف صلاة في غيره سواء الا المسجد الحرام فكذلك
 هذه المضاعفة فيما روي ايضا وفيه ان الحديث ذكر فيه الاسم والاشارة والعبارة للاشارة
 في زيد لا مضاعفة فيه وهو الذي يحكي النووي ولم يأخذ بحديث لومد مسجدك هذا
 صنف كان مسجدك فشدته ضعفه وانما يعمل بالضعف في فضائل الاعمال اذا لم يستغفر
قوله واستقبال القبلة السجدة والتا ليس للطلب فاستعمل بمعنى فعل فلا يشترط حصول استقبال
 حتى لو صلح من استقبلت عليه القبلة فلا تحذف فعليه الاعادة فان علم بعد الفراغ انه اصاف
 جاز والقلة في الاصل اسم للمالة التي يقابل الاسمان عليها غيره وقد ضاربت كالعلم للجهة
 التي تستقبل في الصلوة **قوله** وهي العروضة مع ما اذا هاهنا من التواء حتى لو وضعت لزيدة
 السجدة انكسارات جانب الصلوة **قوله** كما جاز الى استقبال جهة قدرته **قوله** والشرط حصوله
 لا طلبه فالنية ليست بشرط **قوله** وهو شرط زائد اي ليس مقتضوا لان المسجود له هو الله تعالى
قوله لا يشترط ان الاختيار للمكلفين وذلك لان فطرته المكلف المعقولة استجابة الجبهة عليه
 مقالي تقتضي عدم التوجه في الصلوة الى جهة مخصوصة فامرهم على خلاف ما يقتضيه فطرته
 اختيارا لا لهم هل يطيعون او لا وهو علة لمزيد وفي شرطه الذي تعالى **قوله** حتى لو سجد
 تقرب مع على كون الاستقبال شرطا زائدا لا بشكلا وانما المسجود له هو الله تعالى في كل السجود
 لنفس الكعبة كغالب السجود لله تعالى **قوله** فلامكي اللام هنا وفي قوله وتغيرها بمعنى
 على **قوله** انه ضعيف اي اقترضا لصاحبه العين مطلقا **قوله** حاييل ولو كان اصلها كيبس وبجث
 بانه كيف يتجدي مع امكان صعوده على ذلك الجبل لان المعبر الدليل الظني ترك الفاعل مع
 امكانه لا يجوز فتح اللزوم الا ان يقال ان الشارع جعل ذلك قبلة حقيقة لا تحديلا **قوله** مسكن
 يعاين الكعبة والمصلح في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم من قبيل قوله ولغيره احصايتها جهتها
 مخصوص بغير الكعبين لان قبيلتها بالوحي قاله في الجود وهو او كما في **قوله** مسما الكعبة
 او لغيرها وهذه المسماة الحقيقية وهو بحيث لو جرح خط من جهة لم يزل الكعبة او
 هو انشائها ولم يزل كالمسماة التقريبية وهو ان يكون منحرفا عن القبلة اخذ في الاجوز به
 المقابلة بالحلية لان المقابلة اذا وقعت في مسافة مفيدة لا تتحول بما تتحول به من الاخراف
 لو كانت في مسافة قريبة والاخراف المغسل ان يحايز المشارق والمغارب كذا في الغنوس
قوله فان يفرق او تقوسير المسماة التقريبية **قوله** في بعض البلاد الاولى الى بلد
 كان **قوله** قائمة الا ان مقتضى ان معتدلة ويمر على جهة الكعبة **قوله** وخط اخذ بقطعه الى الخط الاخر

الذي يسمونه

الذي يسمونه الكعبة بهذه الصورة **قوله** غنية ويسمونه بالخط الثاني على الخط الاول
 من جهة يمين المستقبل لا جهة يساره والظاهر ان مقتضى ان يقطع **قوله** من جهة
 عنها ترها وهي فلو فرض خط من مكة وجه المستقبل للكعبة على التحقيق في بعض البلاد وخط
 اخذ بقطعه على سويتين فامتد من جانب يمين المستقبل وشماله لا تتحول تلك المقابلة
 بالالتفات الى اليمين والشمالي على ذلك الخط بطرايح كثيرة ومن هذا وضع العلماء قبلته بلد
 وبلدين وبلاد على سبيل واحد انتهى **قوله** قلت فهذا معنى اه ليس كما فهمه فان المتأخر
 والمبني على عبارة هو الخط وفي عبارة الدار الشافعية فانه قال ان بيتا من اوتيا سيجوز
 لان وجه الانسان لا يتحول من قبله الياسم او الياسم يكون احد جهتيه لا القبلة ثم ذكر
 في الدرر وجهين احدهما ان يصل الخط الى خارج من جهتيه المصلح الى الخط المار بالكعبة على
 استقامته بحيث يحصل قائمان قلت وهذه صورة



فقط حصل من الخط المار بالكعبة قائمة ومن الخط الخارج من جنوبي المصلح قائمة اخذ
 وجدت معنى راويان متساويان ثم قال الثاني ان تقع الكعبة فيما بين خطين يتقاربان
 الى الدماخ فيخرج جان الكعبة كساعة مثلث وهذه صورة



ثم قال فانه لو استقبل على الخط الى اليمين والشمالي جاز لانه مستقبل الجهة وله
 تروى به المقابلة بالكعبة انتهى من كلام بعض النحوي الا فضل **قوله** فتبصر من التبصر بمعنى
 التامل **قوله** وتقدر بالياء والتجملون وتائب لعل على منبر يهود والقبلة **قوله** بالدليل اي
 بالعلامة الدالة عليها **قوله** بحار ريب الصفا بية والتا يعني اي فربى علامة عليها يجب ان
 وذكر الدليل على انه لا يجوز التحري مع الحار ريب وظاهره ولو بحار ريب غير ما ذكره وبيان انشائي
 ان ذلك يحصل على التماس اراما بالدليل فيصح التحري ولو مسجد والمجا ريب جمع محراب سمي به
 لجارية النفس والشيطان فيه **قوله** كان يقرب هو نجم صغير في بنات نفس الصغرى بين الفرق
 وبين الجدرى اذا جعله الواقف خلف اذنه اليمين كان مستقبل القبلة ان كان بناحية الكوفة
 وبغداد واهمدان وقزوين وطبرستان وجرجان وما الاصل الا انشائه ويجعله من مصر
 عاقبة الاسير ومن بالعراق على كتفه اليمين ومن باليمن قبالة مما يلي جانب الاسير ومن انشأ
 وراه **قوله** والافمن الاهل اي اذا انقذت هذه العلامات فتعد الاستقبال من اهل المحل
 اما ان لم يكن من اهله فلا يقدره لان حاله كانه مجرد ويبنى ان يحمل على ما اذا لم يعد فيها غير الاهل
 بالدليل اما اذا كان من غير الاهل لكنه يعلمها بالدليل فيستعمل ولا يتحرى واعلم انه اذا وجد من
 يعتبر اختياره وجب سؤاله والاخذ بقوله ولو خالف رايه كما في المساجد لان التحري والنية ظاهران
 به انما يجب عند عدم دليل قوي منه والاختيار في حق التحري كما في المبدأية افاد به بعض الافاضل
 ويجب الاستحباب ولو من عبدا وامة ويتجسد في خبر الفاسق والمستور ثم يعلم بيقاينه كما ذكره
 الشرح في الخطبة **قوله** العالم بها اي بشرط كونه مقبول الشهادته كافتد به صاحب الزمر فالزمر
 المجاهل يجوز التحري مع وجودها **قوله** ممن لو صاح به سمعه يذن من الاهل واما اذا كان لا يسمع
 يحرس **قوله** العزلة هي اهل بقعة بين الدور واسعة ليس فيها بناء رصاع والمرا والبقعة لا

لا يهدى القيد **قوله** فهو يظهر قدره مع ما قبله وعلم منه ان المصلحة تقوم الا على اوجه اعلا الجواب
تصحيح مذكورة **قوله** لم يرض او على خشية في الجواب ان الخوف في القبلة غرق او كان في طريق ودغة
لا يجد على الارض مكانا ياتى او كانت الدابة صالحة ليركب لا يمكن الركوب الا بعد من **قوله** عند
الامام ياتى على ان القاء وبقدره الغير لا بعد قاذرة وعند جملتهم ان وجوبها وعليه
اقتصر في الجواب **قوله** او خوف من اي خوف وجاه به يستدركه او غيرهما استيقظ وسواء كان المال
ملك له او امانة فليقل كان او كثيرا **قوله** وكذا كل من سقط عنه الركبان اي مع عدم قدرته
على التوجه كخشية كبر لا يمكنه ان يركب الا بعد ولا يجده فلا يجوز له الصلاة على الدابة ولو كانت
قرونا وسقط عنه الركبان كذلك يسقط عنه التوجه الى القبلة اذا لم يمكنه من هذا الظاهر
لا يحتاج الى ذكره لانه اذا اجتهد عن التوجه فقط جاز الا تخاف فاولا اذا اجتهد عن التوجه الى القبلة
قوله جهته قدرته وذلك لان الكعبة لم تقترب بعينها بل للابد بشلها وهو حاصل بلانك **قوله**
بايعا اي لا ركبان فيسقط العذر الشك والركن وفيه ان كلام المصنف لا يستقيم ولا يتأتى
الا بما فيه **قوله** لخوف روية عدوا او لفساد وسواه خاف على نفسه او على دابة **قوله** بما
مر متعلق بغيره وما مر هو الدليل وهو المأرب والنجوم والسؤال فيقال العالم بها
فان لم يخبره حتى حصل فافهمه لا يبعد ولا يجوز له التحري مع علمه بالعلقات والسمما مصححة
وذا كان لا يعرفها مع حوز النسخة اختلف في جواز التحري والظاهر في الجواب عدم الجواز
في عدم العذر في ذلك وقال طبري الدين المرفعة يجوز قال في الجوهرة والظاهر كلام القدر
يشير اليه في المضرات عن التفتة وكذا لو كان يعلم الامارات وليست ان يخبره فعليه ان يصلح
بالتحري في هذه الحالة قال في النهر وعليه اطلاق المتن **قوله** لما مر ان الطاعة بحسب الطاعة
قوله وان علم به ان بجانب القبلة **قوله** او يحول رايه لان تبدل الاجتهاد بمنزلة تبدل الفسخ مع
قوله وان كان المصنف بان كان محبوسا ولا يترك بغيره من يملكه فليس بالتحري ثم تبين ان قوله
جهد وهو المعتمد **قوله** ولا يلزم فتح ابواب لانه ليس له ذلك كما في الجهد **قوله** ومنه بدار لان الخط
لو كانت متوقفة لا يمكنه تغيير المحراب من غيره وعسى يكون ثم ما يؤيد في جاز التحري بحسب
عدم جواز التحري مع المأرب اذا دخل المسجد منها راكبا قلة الشدة **قوله** ولم يقتد الرجل
اعاده محرفا لان المراد به هو المأرب وذلك لانه قد علم خطاه او لا ولو اقتدى به غيره ممن لم يعلم
حاله مع **قوله** ولا يمتدح محول اي وقد علم مريد الا قد احواله الاولى كما في الجهد **قوله** لم يجز لترك فرض
التحريم بخلاف ما اذا اصاب الامام لان المطلوب حصول الاستقبال وقد حصل **قوله** استسقاء المسبوق
لانه متقدم فيها يقضي فلم يكن موقفا خلفه امامه **قوله** واستأنف الاحق لانه خلف الامام حكمي
فيعد مخالفا ولو كان لاحقا مسبوقا فان قضى ما لحق به او لا ويحول رايه فيه استأنف وان فيها سبق
به استسقاء وان قضى فيما سبق به او لا ويحول رايه واستسقاء قضاء ما لحق به استأنف كما اذا يحول
فيه واما ان لم يستمر اليه بان بدله راي امامه فيما لحق به فيه تردد وانما هو انه يستدبر **قوله**
صلح لكل جهة وقيل يؤخذ وقيل يجزى مع هذا الوجه لاجبته واحدة جاز وان اخطأ فيه كما في
مظنر يتيه فلكه بعض الاقضية ولو تحدى رجل واستنوت الى الالات عنده وصلح الاجبته ان ظهر انه اخطأ
القبلة جاز وان ظهر انه اخطأ فلكه ذلك وان لم يظهر له شيء جازت الصلاة بحسب الظاهرية **قوله**
استسقاء هذا احد قولين حكاهما في الجهد من غير ترجيح الثاني انه يستأنف وجزم القدر الثاني بما
جزم به الشرح انتهى **قوله** قال في سبيلك الا نهر فهو الا وجه **قوله** استأنف لانه ان سجد هاهنا
الجهة كانت لغير القبلة بالخطأ او كعتها وان يحول صلح لغير قبلة الا ان **قوله** جزم الجهد
الصلوة كما يتحدي للصلوة كذا في الجهد ومثلها صلاة الجنازة كما في الجوهرة **قوله** وان شذع
بالاكتراه اما لو شذع من غير شذع وان تيسر انه اصاب او كان اكبر رايه اولم
يظهر من حاله شيء حتى ذهب عن الموضع فصلافة جازة وان تبين انه اخطأ او بالصواب

في الصلوة او بعدها ولم يعلم شيئا في الاخرة خلافا لابي يوسف واستثنى الشرح احد الصلوة
بقوله الا اذا علم اصابتة **قوله** فانه يستأنف لا عذر فيه عن القبلة في كفره قولان وقوله
الصلوة ان سوا علم بالخطا او الصواب في الصلوة او بعدها ولم يعلم شيئا خلافا لابي يوسف
في العلم بالاصابة في الصلوة وبعد جاز **قوله** كعني تشبيه في عدم الجواز المستفاد من قوله
فانه يستأنف **قوله** لم يجز نصريح بوجه التشبيه وجزم عدم الجواز انه لما حكم بنفسا وصلاته بناء
على دليل شرعي وهو تحريم فلا يتقلب جازا ولا ظاهرا فلا جزم **قوله** صلح جماعة سواء كانوا في
مصر او قرية او مفرقة على المعتمد ابو السعوف **قوله** فلو لم ينتبه الله اصحاب جاز هذه ليست
خاصة بما اذا صلوا جماعة بالتحري بل المنفرد كذلك وهو الذي يشير اليه التعبير باصحاب
فان في الفتوى الصلوة بية ولو كان بحضوره من يسأله عنها فلم يسأله ويحكي وصلح فان اصحاب
القبلة جاز والا فلا كذا في منية المصلح وشرح الظاهر في بزيادة **قوله** فمن يتقى منهم غلبة
الظفر يستعطي حكم التيقين **قوله** حالة الاداء اطلق المصنف يتقون **قوله** اما بعده فلا يعرف اذا علم
المنا لفة بعد الاداء فلا يطول الصلوة والظاهر في ذلك الوقت باق **قوله** لا اعتق في خطا ان
لف وشذع مرتب فلهذا يرجع الى الشرح او يقتصر عليه **قوله** كما لو تيقن تشبيه في عدم الجواز
المستفاد من قول المصنف لم يجز صلافة والظاهر في ذلك الوقت باق **قوله** لا اعتق في خطا ان
في المعراج وكذلك لو لم يتبين الامام بان راي رجلين يصلحان فليس الاقتدار بواحد لا يبعد
ويكفي ان لم يتبين فعل الامام مما يدل على ما قلنا فانه اذا لم يتبين فعل الامام لا يصح الاقتدار
قوله شرط مطلق اي في كل العبادات المقاصد من غير خلاف بخلاف تكبير الاحرام فغيرها قولان
بالشرطية والركنية **قوله** ولو عقيبها ان عقيب الخطا ان عليها **قوله** فلو لم يتعلق باقوال
اي فلو كان المأرب مما يتوقف تحصيله على التكفل به كطلاق تبطل المشية وفيه ان الطلاق يقع
باللفظ فان لم يتوحيث كان صريحا الا ان يقال اشتراط النية بالنظر الى الدلالة فان النية تقدر
فيها حتى لو نوى الطلاق على وثاق لم يقع دليته ووقع قضاء **قوله** والا لا اراد ان
لم يتوقف تحصيله على التكفل به كالصوم والصلوة فلا تبطلها المشية **قوله** ليس من ينوي
خلافا لما يؤدى الى المحصر مجموع لان من اراد ركعة التحمية قبل الوقت ينوي اداء ويؤدى في الوقت
قضاء وكذلك من ينوي صلاة العصر ونوى الاقمة فيها اتم وكذا من نوى وجبا او فحلا في
رمضان يكون عن رمضان اللهم الا ان يقال للمأرب النية بالزيادة والنقص ولا يظهر في
الاول والثالثة زيادة ولا نقص واما الوسطى فتقتضي فيها الاقمة فلا يقال اي خلافا لما نوى
او نوى الظهور مثلا والمراد في الظاهر على كل حالين **قوله** الا على قول محمد في الجملة صورته او ذلك الامام
في تشبه الجملة او في سجود السهو على القول بفعله فيها يقتدى به نأويا الجملة اثنا قافا فلم
الامام وقيل يقتضى اتمها جملة عندنا وعند محمد اتمها ظاهرا فتقارن خلافا لما نوى بزيادة
قوله المعتمد ان العبادة او مقابلة ما عن ابن سلمة من استحضارها في جميعها والعبادات
الامم في الصلوة واما ذات فعل واحد كالصوم فخطأ هذه الاتفاق على استحبابها فيها
قوله افتتح خالصا او عكسه واعلم ان الربا المحبط للعمل موجب للعداب وقيل لا يشاب عليها ولا
يعاقب والربا لا يدخل في الصوم وهو اجد ما حصل عليه حديث الصوم وان اجزى به والربا
العمل ليس له ربه والربا السعة العمل ليعم الغير وان لم يكن حاضرا **قوله** فلم يغرب اصل الصلاة
لا يغرب اصحابها عن الاشتباه وظاهره مع العرض والتفعل **قوله** ولا يترك الخوف ودخول
الربا بل يشجع معتمدا على الله تعالى في دفعه وكذا لا يترك الخوف استسقاء او تقديف بالنية
غير مخرقة بمان ولا بد **قوله** لانه امر موهوم قد لا يتحقق فلا يترك الا حسن العاجل **قوله**
في حق سقوط الواجب واما من جهته ترتيب الصلوة عليها او على تحسينها فلا يتركها يدخل **قوله**

قبل ان يتصل هذه المسئلة ذكرها النورى وقوله انه تابها عن الاشياء **قوله** ينبغي ان يكون
 ان بالوجود عليه **قوله** ولا يستحق الدينار لانه استبحر واجب كما في استبحر الاب ابنه للموت لا
 يستحق الاجرة لانه واجبة عليه **قوله** لا رخصا في الصوم الظاهر ان المذنب يصح وجوبها له
قوله لا تغيب وذلك لانه يمكن ان الخضم قد لا يغيب ويتبع وقد ضاع ثواب صلوة يجعله لا **قوله** بل
 يصل من النوافل ما شاء اى من غير حكمة ثواب فان عني خصمه كما في رضا الله تعالى له ثواب صلوة
 لنفسه والاخذ من حسنة فان فرغت صلب من سيئاته المعلوم عليه والصدقة مثل المملوك في
 يظهر **قوله** جاهد انه يؤخذ اى وروى الاثار **قوله** لدا نقي هو سندس ورحم **قوله** سبع صلوة
 بالجماعة اى من الفرائض لان الجماعة لا تكون الا في غير شريعة بها كالنوافل من التراويح
 وثواب الجماعة لمن كان خلف الامام محاذيا له ثواب ما فيه صلاة وان كان عن يمينه فله ثواب
 خمس سبعين صلاة وان كان عن يساره فله ثواب خمسين صلاة وهذا في النصف الاول ولما
 بعد خمس عشرون اوسع وعشرون صلاة والذى في المواهب عن التفسير في التفسير
 صلاة مقبولة ولا يغيب بالجماعة قال شارح المواهب ما حصل ان هذا لا يناه ان الله تعالى
 يغفون عن الظلم ويذهب الجبنه برحمته **قوله** ينوي الفرض اى ينوي اقتداؤه فينبى او ينوي الشروع
 في صلاة الامام **قوله** والانتع فلا اى غير ثابته في حقه عن ركعتين من التراويح لو توعدا قبل
 صلاة العشاء ووقت التراويح بعد صلاتها على المعتمد **قوله** فله مكتوبة لانها اقوى كونها فرض
 عين وذات ركوع وسجود بخلاف الجيزة والضابط انه اذا جتمع بين عبادة وبين نية كقوة
 فان كانت احدهما اقوى كان شارعا فيها وان استويا لفت ولا يكون شارعا في واحدة منها
 في عن الاشياء **قوله** ولو مكتوبتين دخل وقت احدهما ووقت الاخر لم يدخل **قوله** فلو قسيت
 لانها متعينة الاداة لعدم نية العشرة وقت الظهر مثلا ولو كان في عرفة لان الظاهر
 واجبة التقديم عليها للترتيب فكانت بمنزلة فائتين لم يسقط الترتيب بينهما **قوله**
 والا لكان لا يمكن ادائها معا لان كلا منهما مطلوب الفعل على وحدة وجعله مؤديا
 لاحدهما ترجيح من غير مرجح ولا يعتبر الاولوية الترتيب حتى يكون شارعا في الاول
 منها **قوله** فلو كانت لوقت متساويا كان ذات ترتيب والافت نية كما في ابى واذا
 ضاق الوقت فلو قسيت سواء كان ذات ترتيب او لا **قوله** فله فرض لانه اقوى **قوله** لغتها
 في شاب ثوابها وقد يجتمع نية اربع نوافل كنية تحية المسجد وسنة الوضوء والنفسي والكسوف
 في شاب عليها وفي كلام الشرح نظر فان تحية المسجد لا تتطلب في وقت كراهة واجب بانها
 هنا على وجه التعيين والمنوع استقلالها او بان محكوم على ما اذا قامت السنة مع الفرض
 فادائها نافي بها السنة والنية **قوله** فنا فله لغتها بكونها كاملة وتلك دعاء **قوله**
 ولا تبطل نية القطع وكذا بنية الانتقال الى غيرها **قوله** ما لم يكبر بنية مغايرة بان يكبر
 ناولا النفل بعد شروق الفرض وعكسه او الفاشية بعد الوقية وعكسه والاقتداء بعد
 الا نغرا وعكسه واما اذا كبر بنية موافقة كان نوس الظاهر بعد ركعة الظهر من غير توقف
 بالنية فان النية الاولى لا تبطل او يبنى عليها ولو بنى على الثانية فسدت الصلاة **قوله** الصلوة
 نحوه الاعتكاف ولكن الاول عدم الاشتغال بغير ما هو فيه **باب صفة الصلاة قوله**
 شروع في المشروط هذا المفيد ان المراد بالصفة الاوصاف النفسية لها وهي الاجزاء العقلية
 التي هي اجزاء الهيوية من القيام والركوع والسجود لان ذلك هو المشروط وسما ان الاول
 خلاصه **قوله** مصدر وفعله وصف واصلة وصف كوعد حذف فاعله وعوض عنها هاء التثنية
 وفي البعد الوصف لغة ذكر ما في الموصوف من النصفة والصفة هي ما فيه ولا ينكر ان يطلق الوصف
 ويراد به النصفة انتهى وان حمل ما ذكره الشارح على اصل اللغة وما في البحر على غيرها ان

الشاخ **قوله** كيفيته قال في النهر هذا اولى من جعلها لاجزاء العقلية التي هي اجزاء الهيوية
 ووجه الاولوية انه لا يشمل الواجبات والسنن والمندوبات ثم ان هذا التفريع بصفة
 الصلوة خاصة لا مطلق صفة وهو على صفة صفة في تقديره صفة اجزاء الصلوة فيعقل الاجزاء
 صفة الفريضة كالقيام وبعضها الوجوب كالشهاد وبعضها السنة كالنشاء وبعضها
 التذلل كنظره الى موضع سجوده في القيام وانما قدرنا المعنى لان المقام مقام بيان صفة
 الاجزاء لا صفة نفس الصلوة **قوله** من فرائضها اى التي هي التبعيفية اشارة الى ان هناك
 فرائض اخرى وهو كذلك وهي ما ذكره الشرح بقوله فيق اى وتغييره بالغير ايضا الصادق
 على الشرط من التحريم والمذبح بضمهم والعقدة الاخيرة اولى من الاركان **قوله** التحريم
 تانها للوحدة **قوله** فانما اى اولا القيام اقرب فلو وجد الامام ركعا فليكن ان كان الى القيام
 اقرب صح والا لا ولو اساء دبرها تكبير الركوع لغت نية ويكتفى من الاخرس والامى بالنية
 فلا يلزم منها تحريك اللسان لان الواجب حركة بلفظ مخصوص فان اقتدر نفس الواجب
 لا يمكن بوجوب غيره الا بدليل وفي غير تكبيرة الحرام يلزم التحريك لعدم بدلية شئ غيرها
 كما في النهر حيث قال واما باج التكبيرات فقل في طلاق الفتح انه يحرك لسانه كالقراءة استريح
 كان الفتح ان تكبيرة الاحرام لها خلف وهو النية بخلاف غيرها انتهى وعبرة الفتح و
 طلاق الاحرامس واتع بالاشارة وكذا اعتاقه وبيعته وشراؤه سواء قدر على الكتابة ام لا
 لا ضرورة لانه لو لم يعتبر منه ذلك لادى الاموت جوعا وخوذا ذلك ثم رايه الشرح اعتبرها
 منه في العبادات الاترا انه اذا حرك لسانه بالقراءة والتكبير كان صحيحا ومعتبر فكذلك المعنى
 وقت وهذه العبارة لا تغيب لزوم التحريك في غير التحريم على ان لفظ التكبير اذا اطلق انما
 يتصل بالالكلام وهو تكبير الاحرام ثم لا ينبغي ان ما في الفتح يخرج على قول الغضيل وهو خلاف
 الصحيح اه اذا زده بعض الافاضل ثم القيام انما يشترط فيها يفترض فيه القيام كالغرض
 والواجب وسنة الحمد عند القدرة على القيام واما في النفل فلي غير سنة الفجر وفي الغرض
 عند عدم القدرة على القيام فلا يشترط فيها القيام **قوله** في غير جنازة اما فيها فليس شرطية
 الشروع لها ركوع وباعتبار قيامها مقام ركعة كما في تكبيرتها انتهى شذيلانية عن الحديث **قوله**
 على الفرض في ركعة والامى والاخرس كما قد منا **قوله** يم يفتي اى بشرطيتها الماخوذ من ذكر الشرط
 ومقابل القول بالوكنية وهو قول محمد والصحى اى عن الشذيلانية **قوله** فيجوز اه بقرع على
 الشرطية وانما صار بناء النفل على النفل لان الكلى صلوة واحدة بدليل ان المقصود لا يفتقر الى
 في اخرها على الصحيح كذا في الحمد قوله وعلى الغرض لان الغرض اقوى فيتنع الغرض المنفعة
قوله وان كره ان من جهتين تاخير السلام عن محله وعدم ابتداء النفل بتكبيره وهي
 تحريمته والجهة الثانية تظهر في بناء النفل على النفل فيكون قوله وان كره يرجع الى الصورتين
قوله لا فرض على فرض بحيث فيه بان مقتضى الشرطية صحة بناء اى صلاة على اى صلوة كما
 يجوز بناء اى صلاة على غيرها اى صلوة وكذا بقية الشروط وبذلك قال الصدوق والشهد
 اجيب بان المنع لا يكون التحريم ركنا بل لان المطلق في الفرض تعيينه وتغييره عن غيره
 باخص او صاف وان يكون عبادة على حدة ولو بنى على غيره كان مع ذلك الغير عبادة واحدة
قوله او بطل وجهه انه لا يجوز ان يتبع الشئ ما هو فوقه لانه فيه جعل الاقوى تابعا لادنى انتهى
 ابو السعود **قوله** على الظاهر اى من المذهب كالنية فانها ليست من الاركان ومعه هذا الجوز
 او الصلوة بنية صلاة اخرى **قوله** ولا يقالها جواب سوال حاصله لو كانت شرطيا
 روى فيها ما روى في الاركان من الشروط وحاصل الجواب انها لما اتصلت بالاركان روى فيها
 ما روى فيها **قوله** وقد منع الرابى اى منع ما ذكر من مراعات الشروط راداع على من يحرم
 تركيتها تلك المراعاة وعلى المنع لواحدم حامل للنية سته فالتحاشا عند فراغه من التحريم بطل

سيرا ومخرج فاعلم القليلة فاستقبلها عند فراغ منها او مكشوف العورة فسترها عند فراغها
منها بمثل سيرا او شرع في التحريم قبل الزوال قد دخل الوقت عند فراغها منها او شرع في التحريم
او الجنب وهو واقف قائما فانظر عند فراغها منها ثم رفع راسه وصلى في جميع الصور
قوله ثم رجع اليه اي العقول بالمعارة فيها حيث قال ولئن سلم فاعا شترط لما يستعمل به من الاداء
لان التحريم من الصلوة وفي جعل هذا جوعا من الزيلع الى القول بالمعارة نظرا لانه من
باب التناول لا الجذر **قوله** ثم في التلويح اه لما كان يتوجه من قوله ثم رجع اليه ان المرجوع اليه
هو المعمول عليه استدراكا عليه بقوله ثم رجع اليه وقوله تقديم المنع اي منع سراحة الشروط لها
للمرتب عليه صحت الصور المتقدمة قال في البقي وعراعاة الشرائط المذكورة ليس لها بل للمنع
المتصل بها وهو ركن سراحها ذال فهو ممنوع فتقديم المنع على التسليم اولى كذا في التلويح فالأول
ان يقال لا تسلم سراحها فانه لا اخذ الصور ولنه سلمنا ليس لها بل للقيام المتصل وهو
الشرع وقد فعل الركني ما هو الاول **قوله** لكن تقول اه استدراك على ما في التلويح المفيد ان
العقل بعد المعارة اولى من العقول بها **قوله** الاحتياط خلافة وهو القول بالمعارة والمرد
بالاحتياط العمل بالاصح افتراضا بدليل ما استشهد به من عبارة البرهان وظاهرا
البحر والنهر والمخ اعتمادا عدم المعارة **قوله** بل باعتبار اتصالها بالقيام الا ان القيام
الا في بعدها يقول يمكن تحقق الشروط فيه دونها كما في الصور السابقة وان اريد قيامها
المصاحب لزم تحصيلها فانت الشروط لها لانه شرط فيها وشرط الشرط شرط **تقديم**
انما سميت تكبيرة احرام لانها تحرم الاشياء المباحة التي تنافي الصلوة لا كل مباح كالشئ
سبق الحديث **قوله** الذي هو ركنها اي الصلوة **قوله** ومنه القيام شتمنى التام منه وهو لا يتحقق
مع الاعتدال وغير التام وهو الاعتدال قبل ان تنال بياض ركبتيه وقوله بحث اي صادق بالصورة
قوله بقدر القراءة فيه فهو بقدر اية فرض وبقدر الفاتحة وسورة او ثلاث ايات واجبة
وبقدر ما تقر في سورة الاعلى والكافرون والصدية في الوتر سنة وبقدر طول
المتصل واساطير وقصاره في حالها مندوب وعند سقوط القراءة يسقط التمجيد كالقيام في
الشرع انما من الغرض لانه لا قراءة فيه فالركن فيه اصل القيام للاستدانة كما في التمسك وذكره
بعض الافاضل **قوله** فلو كبر قائما اه يحتمل على من لا قراءة عليه كالامم او انه اقتصر على قراءة
ما يحصل به الغرض مما لا يقتضي الوقوف نحو في نظر لا يتيان به ها ويا الى الركوع او
ان ترك القراءة في الاوليين وان جازها في الاخيريين لان السجدة في الاوليين واجبة انتهى ابو السعد
قوله كذا اطلقه فشيئ النذر المطلق وهو الذي لم يتعين فيه القيام ولا السجود وهذا احد قولين
والثاني التحريم والاول في القيام ان يكون القدام على الارض فلو قام على عتبة او طرف اصابع او
رافعا احدى رجله عن الارض تحريم وكبره ان كان يغير عذره والافضل للخشوع ان يكون بين يديه
قد رابع اصابع اليدين انتهى ابو السعد عن المحمدي اقول لا يظهر ذلك في السير وصاحب الادلة
فالاول في الاطلاق والاحالة على العبادة الا ان يقال ان حال الضرورة مستثناة وهذا حال القيام
اما الركوع والسجود فليعتد بها كما يلا في الشرع **قوله** وستة في افعال العقول يجوزها فظاهر والمانع القول
بستينها فمعاراة للعقل بالوجوب والمطر حكم قضاء النافعة الفاسدة هل يفرض القيام فيه او لا كما صرح
قوله نذب اياما وقاعدة تحقيقا كونه وسيلة فيزله عند فوات ما شرع لاجله وجاز جرمه يعني يندب
ايامها قائما وليس المراد انه يجوز له السجود لانه لو سجد لزم فوات النظرارة بخلاف ولو سجد قائما
او قائما بالايه فانت السجود والركوع لا خلاف وهو الايام **قوله** كمن يسجد جرحه الذي قام عليه
عليه العقوبة في الحقيقة عن القيام ولا خلاف في المطلقة **قوله** او يسلمس بولم العلة فيه هي القوة فيها
قبل **قوله** او سيد ومنع عورته لانه لا خلق عن السجدة والعقود خلق عن القيام وكذا اذا بد
الربيع عظم من اعضا عورته كما في السجود والاحوال لا تقتصر عليه لانه لا خلق في الركوع **قوله** ويضعف

عن القراءة اصلا فيجتمتع العقود وعلم ما ذكر ان ركنية القراءة اقوى من ركنية القيام وقد يقال انما
تركز القيام للقراءة لوجود خلاف له دونها وماضي يضعف كدعم ونفس كما في القاموس واستأثر
بقوله اصلا الا انه لو قدر على الاتيان بقدر الغرض قانما يتعين عليه القيام بقدره **قوله** او عن
منوم ومضاه فيتعين عليه العقود وتحصيل العموم كونه لا خلاف له والغلبة عنه انما هي من عدم
تأنيته بوجه **قوله** الخروج للجماعة الى المسجد وهو محمول على ما اذا لم يتيسر له الجماعة في بيته اياه
ابو السعد **قوله** ثم يذني وجهه ان القيام فرض بخلاف الجماعة وقيل يجزئ الى الجماعة ويصلي
قاعدا وهو الاصح مجتبي وقيل شرع قائم مع الامام ثم يقعد فاذا جاز وقت الركوع يقوم و
يركع واختره في منية المصلي **قوله** ومنها القراءة اي من القراءة المنقول عن الرسول عليه الصلاة
والسلام متواترا فلا يقرأ بالاشوا وان قرأ بها لا تغد ولا يعتد بها بخلاف التوراة والانجيل
فيعتد بهما ان وجه المعنى في القرآن ولا يجوز بالحديث القدسي فاستأثر ويؤخذ منه ان القراءة
بالعشر كافية لانه لا يقال لها شواذ وحد القراءة وحقق القراءة ان يصح الحروف مع اسماء فطنته
وذكر في النهر ونقل الشرح في الفصل الا انه لو قدر من التورية والانجيل والذبور ان كان قصته
او حكما وان كان ذكر لا تغد ولا يجزئ اجماعا سواء كان قد راعى قراءة القرآن ام لا انتهى
وهذا يدل على ان مراد القريستان بالاعتداف به عدم الغضا به ان كان صغير قصته وحكم كونه
خلافا للمبادر **قوله** لقادر عليها جازع الاخرين والاي الذي اجتمعت انا الذين والنهار فلم يقدر
على التعلل وكذا من لا يمكن اداء الحروف بالاجتهاد التام كبعض اهل الهند والترك فاستأثر
قوله وهو ركن زائد اعلم ان الركن قيمان اصلي وهو لا يسقط الا بضرورة ورايد وهو ما
يسقط في بعض الصور من غير تحقق ضرورة وجعلوا القراءة من الشئ لسقوطها عن المقدري
وعن المدرك في الركوع ولا تنافي بين الركنية والزيادة لان تسميتها بركنا باعتبار قيام
الصلوة بها في حالة بحيث يستلزم انتفاؤها انتفاها وتسميتها بركنا باعتبار قيام
اخرى والبناء لا لا يخلفه يدل فلا يقال ان غسل الرجلين والقيام والركوع والسجود
اركان زائدة لثبوت مسح الخف والايام عنها **قوله** يسقطه بخلاف ان قلت ان قراءة الامام
خلف عن قراءة المومنين ما ورد ان قراءة الامام له قراءة قلت ليس المراد الخليفة بل المراد ان
الشارع منعه عن القراءة واكتفى بقراءة الامام عنه وفي ما صاصله ان مراد الشارع بنفي الخليفة
من المقدري فلا ينافي وجود الخليفة من الامام **قوله** بحيث لو مد يديه اه اخذ منه انه لا يكفي
طاعة الناس وحدها على ما استحسنته الجليل شارح المنيته وفي الخزانة اذ الميركع وذهب الى
السجود بان خذ كما يجعل فلهذا الاحتياط يجزئ عن الركوع ثم هذا في الركوع قائما وان ركب
جالسا ينبغي ان يجازي بجبرته ركبتيه ابو السعد ووقته بعد تمام القراءة وقيل اذا اتم
حرفا او كلمة منها حال الخذ ولا بأس به والاول اصوب **قوله** ومنها السجود هو لغة السجود
وشرعا ومنع بعض الوجه على الارض مما لا يستحى فيه فدخل الانف وخرج الخذ والذقن
وما اذا رفع قدميه في السجود فانه اشبه بالتلاعب من التعظيم **قوله** بجبرته هو قوله
والفتي به لرجوع الامام اليه وقال الامام في رواية قد يمينه يميني وضع الانف **تقديم**
وضع جزء من الجبرته وان قل فرض وضع اكثرها واجب **قوله** وقد عليه يجب سقاطه لانه
يكفي وضع اسبع واحدة منها كما ذكره بعد **قوله** شرط بشرط وضع يمين الاضحية لاراسها
في ولا ينافي ما في العبادة ان تركه توجيه الاصابع في السجود ملو لانه لا يوجب الكلي **قوله**
وتكراره تعبد واصلة ثابت بالكتاب والسنة والاجماع وكونه تعبد يا هو قول الاكثر من مشايخنا
وقيل تركه لاشيطان حيث امر بواحدة فانه يسجد بها غافلة له وقيل الاولة لشكر الامان والثانية
لثباته وقيل هما للاشارة لانه خلق من الارض ويعود اليها وقيل غير ذلك **قوله** ثابت بالسنة
والاجماع **قوله** كمنه والركعات اي في كل الصلوة والذي يظهر انه شرط ان لو كان ركن السجود

لما هي عليه مع انما لا تتوقف ولعلها لا يصح حيث بالرفع من السجود ونحوه وانظر هل ينال فيه ما قيل في التخييم من عدم مراعاة الشروط **قوله** لا لا يشترط في السجود ان يكون مقصود الزاوية وفيه ان القيام والركوع شرعا للسجود وهما ركنا وقوله لا يجوز ان يكون السجود بغير قصد للشيء لعدم صحته لانه لا يشرع عليه ان لا يشترط ان يكون ذلك الشيء اذا القعد فشرطه ان لا يشترط وجوبه **قوله** ان كان السجود من غير ضرورة لعدم توقف الماهية عليه في صورة الخلف وقيل ان اصله واليه مال عصام ابن يوسف وجعل الشرط في السجود ان لا يكون في الركعة الاولى لان السجود الثاني فصح على الثاني لا الاول **قوله** بالرفع من السجود اي الاول من الركعة الاولى لان السجود الثاني تكرار للاول وحسنه لا يصح صلاة بالرفع من السجود الاول من الثاني فصح **قوله** لا يكون منكره اي منكر فرضية لقول بوجوبه كما نقله القسستاني اما منكره اصله فلا فرق لكونه مجمعا عليه علم من الدين بالضرورة **قوله** بحت قدرا في قراءة التشهد اي ان في زمن بقائه بان يكون قدرا شرعا ما يكون في السجود من تصحيح الالفاظ وليس المراد ان لا في نفسه اذ لا **قوله** وعدم فاصل عطف بغير على ما قبله صحت وهي يلزمه سجود السجود **قوله** بحت اي قصد اولها بحايات ومراعاة لانيها لئلا من الجائز ان السجود وعده فرضا جدي على قول الامام على تخيير البردعي بالمرحلة احدى من حين اخذ من المسائل الاثنى عشرية فان الامام لما قال فيها لا يطلان واركابها تمت ولم يبق الخروج دل على انه فرض وهي لا قاله بالصحة فيها دل على انه ليس بفرض وان انظر لانه لا يؤدون فرض اخر الا بالخروج تبرج قول الامام لان ما توقف عليه اد الفرض فرض وفرضية لا تتأخر كراهية الاختلاف المحيية فهو من حيث كونه موجبا من الصلوة فرض من حيث كونه بغير لفظ السلام مكره **قوله** كلفه الثاني لها كمال وشرب وكلام ومشي وسلام وادخلت الخلاف في قوله كلفه القول الثاني ومثله المحشي بالسلام والسلام وتيد بقوله بعد تمامها لانه لو كان الثاني قبله بان كان قبل القعود اذ اتفاق **قوله** وان كره تحريما لكونه مفوتا لا واجب وهو السلام **قوله** اي من الامام وصاحبه وتخيير البردعي غلط وليس فيه نفس عن الامام لانه لو كان فرضا لا يقتضيه وانما حكم الامام بالفساد في الاثنى عشرية باعتبار ان فيها معنى مغيرة للفرض وعليه لو سبق الحديث صحت الصلاة اتفاق **قوله** وعليه ان على الصحيح العلي هو قول الكرخي المقابل لقول البردعي وفائدة الخلاف بينهما تنظر في الاثنى عشرية وفيها ان سبقه الحديث بعد قعوده قدر التشهد اذ لم يتوقف وبين ويخرج بصلته بطلت على تخيير البردعي وصحت على تخيير الكرخي **قوله** وفي من الروض اه وقع بيانها بقوله عليه السلام وقوله صلوا كما رايتون اصيل ولو لم يقع الدليل على النية الواجبة في غير هذا الفرض لقلنا بافتراضها **قوله** تميز الفردان بان يميز السجدة الثانية عن الاول بان يرفع ولو قليلا او يكون الى القعود اقرب قولان صحيحان ونقل الشربلاني الصحية الثاني وفيه ان المزايا التمييز تميز ما فرض عليه من الصلوات عما لم يفرض عليه حتى لو لم يعلم فرضية النفس لانه كان يصليها ما فرضها لا يميز ولو علم ان البعض فرض والبعض سنة فان نوى الفرض في الكل او نوى صلوة الامام على اقتداء في الفرض ولو لم يعلم فرضية الصلاة جاز وليس المراد بالفرض المميز ما في الصلوة بوصف الفرضية عن غيره فانه لا يشترط ان يشرع وترتيب القيام اه الترتيب جعل شيئا في مرتبة ففناه بتقديم القيام على الركوع والركوع على السجود حتى لو خالف فيها فصح **قوله** والقعود الاخير على ما قبله يكون اخرا فالترتيب فيه تأخير وفيما قبله تقدم والا والى الجواب على ديرة واحد بان يقول وترتيب القيام على الركوع والركوع على السجود والسجود على القعود والاخير ايعقوب وترتيب الركوع على القيام والسجود على القعود والاخير على السجود **قوله** على ما قبله ان كل ما قبله حتى لو قعد التشهد ثم تذكر ان عليه سجدة بطلت القعود لان الترتيب فيه فرضي يتعين **قوله** وانما الصلوة التي لا ياتي بها تام بان لا يترك شيئا من فرضها وفيه ان هذا لا يميز على افتراض كل فرض فلا يبين عده فرضا مستقلا فان ابو السعود ومفتي عنه ترتيب القعود على ما قبله لانه يستلزم الامام **قوله** والانتقال

من ركعتين

من ركعتين الا وان يقول والانتقال من فرض الى فرض ليعلم الانتقال من السجود الى القعدة بناء على انهما شرط للحدوث وفي عدها فرضا نظريا بل هو واجب فلو ركع ركوعين او سجدة ثلثا او قعدت عن الشروع في الثانية وتكون ذلك مما يتخلل بين الفرضين يكون قايما للواجب فيجب عليه سجود السجود **قوله** ومتا بغير الامام في الفرضين بان يتأخر بها ولو بعد وفاء بالفرضين لان متابعتهم في الواجبات والسنة ليست بفرض لا تقصد الصلوة بتركها **قوله** وصحة الصلاة اما في رايه لان العبرة لراي الامام ومعه وطس فاعلى المعتمد فلو قعد في وقت فليست تركه او امره صحت لا بعد خروج دم او قتل **قوله** في جبهة فليست لانه لو قعد في الجبهة الكعبية اكثر منه كعب في غير جبهة كما في استقبال الكعبة القبلة لا يضر **قوله** وعدم مخالفة في الجبهة اي من الفرض عدم مخالفة في الجبهة وروايت المعتزلي على ان الامام في الجبهة اذا صلوا داخل الكعبة او خارجها متخلفين والمخلف في صلاة يحترق الامام والقوم القعدة العلم بالمخلة لا المخلة حتى اذا خالفوه ولم يعلموا بجهت اقتداؤهم **قوله** بشرطهما بغير التثنية اما الاول فهو ان يكون صاحب ترتيب وفي الوقت سعة واما الثاني فهو ان يكون المخلف في صلاة مطلقة مشتركة بحدية وادان الامام اما مستباح والشروط وان وقع في الكلام مفردا الا انه مصنف لغيره ابو السعود **قوله** وتعدى الاركان التقدير الشككية وشربها شكي الجوارح في الركوع والسجود والقومة والجلوس قد رتبته كما في القسستاني وهو فرض على نفس القومة والجلوس فذكر ترك احداهما بطلت لانها ركعتان كترك احد الطمانين الاربع **قوله** عند الثاني بل نقله الطحاوي عن علماءنا الثلاثة وهو المختار كما في جميع الاثر عن الرضا وبه اندفع ما في النهر من قوله في رتبة الغني لغزائمه لم ار من عبيد عليه حتى اوله بعض العقبين بين بالمختار من قول ابو يوسف **قوله** اي هذه الفرائض ان وان الاختيار ليس شرط في الوجوب ولا في السنين بل ولا في الشرائط كالقعدة الاخيرة بناء على القول بشرطيتها كما في الشربلاني وفيه ان لا يشرط في كلامه الاركان **قوله** وبه اي بالاختيار المذكور بعد والاول ذكره بعد **قوله** ثانيا وعشرين ايراد احد وعشرين ثمانية في المختار وثلاثة عشر في الشروع وان فصلت الانتقال الى جزئيات وهي الانتقال من القيام الى الركوع ومن الركوع الى السجود ومن السجود الى القعدة كانت ثلثة وعشرين وفيه انها عند عدم التفصيل سبعة عشر ولا تكون ثمانية وعشرين الا بهذا التفصيل **قوله** للتخيرية عشرين شرطه بعضها فيما يتعلق بلفظها وبها شروط الصلوة اشترطت لها ركعتيهما او لا تكملها بالاركان كما مر **قوله** ولغيرها وهو الصلوة **قوله** شروط مبتدأ وسوغ المبتدأ به قصد التخييم **قوله** وحطيت بت الخطا والبيان للجهل خبر المبتدأ اي ظفرت هذا ما ذكره ولا مانع من جعل ما ذكره البيت الاول او صافي الشروط وقوله دخول الوقت خبر المبتدأ وقوله وسوغ الابتداء به قصد التخييم لا يظهر الا اذا كان بلفظ شرط او لا حاجته المية غير فعل المذكور بعده او صافي **قوله** مرتبة لا يرفع خبر بعد خبر او بالحب حال من الزمان فيجعلها اي محذرة **قوله** حسنا بالقصر للضرورة فانها احسن صفة شروط او خبر ثلث وجوز جعله مصدرا لغيره على التمييز **قوله** مدد الدهر طرف الحسن او لقره **قوله** شاهر بفتح الشاء من باب طفع والمراد انها تقع وتتم الجعل **قوله** دخول الوقت بدل من شروط او خبر مبتدأ محذوف **قوله** يعني يشترط لصحة تخيير صلوة متوقف على الوقت كما في المكيات وسبقتها دخول الوقت **قوله** واعتقد دخول ولو بقلته لكان ولو شئت في الدخول لا تخيير صلا وان يبين ودوله **قوله** وسنن يبين اشتراط اعتقاد الاسترخاء لو صلح على ظن انه مكشوف المورة لم يظهر انه مستور بها لا يميز لانه في الظاهر بحيث **قوله** وظهر اي من الحديث والحديث المانع وشروط اعتقاده حتى لو صلح على انه يحدث فظهر انه متوطن لا يميز لانه لما حكم بنفسه بصلاته بناء على تخيرية فلا يتقلب في شرو **قوله** والقيام المختار اي لقادر عليه في غير الفرض وتخييره فيها ان يتلقى

بها حال القيام او قد يمتنع من ادراكه الامام راكعا فذكر محققا حيث تنال يداه ركعتيه لا يصح **قوله**
 ونسبة اتباع الامام شرط في صحة صلاة المعتدي فيشترط في ركعتيه ان لا يتناولها بالاذن ولا
 لو يتناولها بغيره كان منفردا فان قرأت صلاة والا كانت فاسدة **قوله** ونطقه بالرفع عطف على وجوبه
 اعترض بان النطق بركعتيه فكيف يكون شرطا واجيب بان المراد نطقه على وجه خاص وهو ان يصح بها
 نفسه فمن صحت بها او اجزأها على قلبه لا يجزئ وكذا جميع اقوال المعتلة من شأنه وقود وسجل وقراءة
 وتبجيل وشهادة وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ومثل ذلك عتاق وطلاق وتعيين كما افادته النظم **قوله**
 وتعيين فرض اي انه ظهر او عصارا او قضا والمعاد تعيينه بالنية **قوله** او وجوب يشمل ركعتي الفرض
 والعديد والوتر والمند وروقتا الليل فسد ما عدا ذلك من غير النطق بالنية فانه يصح بطريق
 النية حتى التراجع عند عامة ما يجزئ وهو الصحيح وفيما لا يجزئ لا يجزئها فلا احتياط في التراجع تعيينها
قوله فيذكر كراي ينطق وذكره وان فهم من قوله ونطقه ليعلم به ما بعده **قوله** بجملة هذا ظاهر
 الذوات عن الامام وبه قال ورى عنه صحة الشروع بلفظ الجلالة منقروا وعليه العقول لانه مشتق
 من التثنية وهو التوحي فيفهم التعظيم وهو مناط الحكم عناية ولا اشتقاق من تعقبات الالهي فلا يدل
 على جدوثة الذات والاحتياط العقول بالارتجال وعليه اجماعنا **قوله** خالفنا عن حاجته وعن الاستغناء
 والتعويض **قوله** وبجملة الجهر نطقا على مراده فلا يصح الافتتاح بها على الصحيح عناية **قوله** عناية
 لجملة **قوله** ان هو يفتقر فان يجزئ جازي وان لم يجزئ كما يات في الشرح ان الامام رجع لا يقولها للمرة
 ورجع الى قوله في التحريم **قوله** وعن تركها وعطف على قوله عن مراده والها والالف النشائي بالمد
 في الامام النشائية من الجلالة فاذا اخذ في الالف والذات او المكبر للصلاة او حذف الهمزة من الجلالة
 اختلف في النطق وتعيينه وحل فيجوز وصحت تحريمه فلا يترك احتياطه عن ان يترك والها هذان
 الاحتياط هنا على سبيل الافتراض بدليل الاشتراط **قوله** اولها بالمد واللام زائدة والجلالة التعظيم
 بولع في الاسم حتى جعل تعظيما والاضافة في قولهم لفظ الجلالة من اضافة الدال للمدلول **قوله**
 وعن مدحيرات اي في الله والكبر في الجمع لما فوق الواحد وان قصد الاستغناء والتحقيق كقوله **قوله** وبالكبر
 بالمد ورفع الكبر على الولاية وهو بالمد جمع كبر وهو الظاهر فيخرج عن معنى التكبير وهو اسم للخصم او اسم
 للشيطان فيخرج ايضا وان اعتقد مدلوله كقوله **قوله** وعن فاضل عطف على قوله عن مراده وصورة
 الفصل بان يولي ثم عبت بشابه او بدنه كثيرا او اكل ما بين اسنانه وهو قدر المحض او تناول
 شيئا من خارج ولو قليلا او شرب او تكلس بكلامه وان لم يفهم او تخلف بغير عذر ثم كبر **قوله** فقل
 كلامه بدلان من فاضل وحما قبحا له اي سواء كان الفاضل فعلا او كلاما **قوله** مهابين منعت لفصل
 واحترابه عن الوضوء والمشي الى المسجد بعد النية فلا يجزئ وكذا اذا كبر فسبقه الى حيث قدح
 او اوضوا **قوله** وعن سبق تكبير قال النظم وسبق التكبير يشمل سبق الامام به فاذا كبر المقتدي وخرج
 منه قبل فراغ امامه منه لم يصح شروعه وشمل تقديم التكبير على النية فلا يصح الشروع الا لا تعتبر
 النية المتأخرة عن التحركية في ظاهر الرواية استرعى **قوله** وشكك يعذر بالجهل بالغا على معنى
 انت قد رآه رايت معنى بعيد لما اخذ من اللفظ فانت من خيا راسا سر وخبر الناس من
 يعذر فالمراد التماس العذر من المطلق على نظمه **قوله** قد وثق هذه اي خذ هذه المذكورات **قوله**
 مستقيما لقيمة اي مع القدرة على الاستقبال فيسقط بالعذر وعن راكب الدابة خارج المحرم مستغلا
 وهذا شرط في التحريم وهو ظاهر على القول بركعتيه واما على القول بشرطيتها فلا تكفي لها
 بالاركان افاده بعينه **قوله** فقلت تغليظ معنى لقوله قد وثق **قوله** تخلفي بالعتور اي تظفري
قوله وتشكر بالبناء للمفعول ان عذر الله وعند خلقه وهو الا شيب بسابقه ولا يثبت للفا على اي
 شكر الله تعالى حيث علمت بعض ما يفترض عليك تعلم او تشكره عليه **قوله** بل زيد غيرها كاذة
 التكبير على القول المشاي واعتقاد المستر واعتقاد الظاهر **قوله** الجواز ظاهر ذكر الشيخ له وروا طلاقه
 عليه نقلا وهو على راي من يجوز اطلاق مفيد التعظيم غير موهم المنقص عن الله تعالى **قوله** فيففر

بيان متعلق السجدة وهو خبر لحدوث اي فهو مضاف **قوله** والمحقق اي تلك الشروط **قوله**
 من بعد ذلك اي المذكور من البيان قاله النظم **قوله** بغير اي من الشروط لغير التحريم
قوله ثلثة عشر باسكان الشين لغة في فتحها وبالشينين للمعروفة **قوله** للمصلين نظير
 المجزور متعلق بما بعده والمراد انها تشترط في صلاتهم **قوله** قيامت ومثله العقود فيها
 يجزئ فيخرج **قوله** في المند وض اي في القيام المند وض فيشمل الفرض والواجب ونسبة النظم
 معتدلة اي على قول الامام وهو المعتمد **قوله** وتقدر في شئتين منه اي من الفروض وهو
 الصلوات الخمس **قوله** تخيرا اي في ايقاع القراءة اي في اي ركعتين منه والمقام لبيان الفرض
 فلا يرد ان تعيين القراءة في الاوليين واجب **قوله** وفي ركعات النفل خبر مقدم وذلك لان
 كل ركعتين منه صلاة وكانه والله تعالى اعلم لم تكن من الخدوع على راس الركعتين ويمكن ان
 يقال ان الاصل في مشروعية الصلاة كونها مشي وقزوم الزيادة بعد ذلك انما يظهر في الفرض
 فيبقى النفل على اصل المشروعية اذ هو بعض الافاضل **قوله** والوتر وجهه انه شابه الشئ من حيث
 انه لا يوذن له ولا يقام فاعطى حكمها في القراءة والمند وور في حكم النفل حتى لو نذر اربع ركعات
 بتسليمه واحدة لزومه القراءة في اربعها لانه شغل في نفسه ووجوبه عارض **قوله** فحين تلك
 بخط اي يمنع من القراءة فذكره له تخيرا لان قراءة الامام له قراءة **قوله** فالقراءة الجهرية الفا
 زائدة وقار الجهرية بان يكون ما تحتها لا يقبل الا شروا وحل يكفي مجرد الوضوء وان لم يكن
 معتمدا انما لا يحد لا يقولهم لا بد ان يجدهم ما سجد عليه ولا يشاء ذلك الا باعتماد وقد افاده
 المصنف في شتمه ونقله في ما يات قريبا **قوله** حد فصل يعني الحد الفاصل بين السجدة التي يكون
 الا تعود اقرب **قوله** وبعد قيام فالركوع او اشارة الى ترتيب ما شرع في الركعة غير مكر
 وقوله فسجدة قال النظم السجدة المعتبرة على التحقيق بوضع الجبهة واليدين والركبتين و
 لاطراف اصابع الرجلين ووافق النظم في ذلك ابا الليث وخالف المذهب **قوله** وثانيتها مبتدأ
 وجملة فتد مع من النفل والى على خبره وعرضا متعلق بشأ خذ وضميرها يرجع الى السجدة الاولى
 المفروضة من الثانية وهذا بيان بمعنى الصلاة مع تاخير السجدة الثانية عن السجدة الاولى
 من اي ركعة ولولا اخر الصلاة **قوله** على ظهر كعب متعلق بالجواز ومقدر خبر الجواز و
 قوله اذا طهر محل وضعه ويكره اذا كان بغير عذر وانما اشترط طهارة الارض لان السجود
 واقع عليها والكعب او طرف الثوب كونه متصلا به لا بعد حائل بينهما وبين النية **قوله**
 سجودك مبتدأ خبره يفقد والفا مقدرة بنصف ذراع والاربع اربعة وعشرون اصبع
 ولا يفترق ازيد من ذلك الا عند الارحام وقوله فظهر مشركه الاولة الاتيان بالاول و
 تكون بمعنى او اي اذا سجد على ظهر انسان مصلع صلاته ساجد على الارض ولا فرجة هنا ولا ينقصر
 كما ذكره ابن امير حاج قاله ولم يشترط المشاركة في التحريم وكان ليس بشرط ويراجع انتهى
 والقوله لسجدة متعلق بمشركه واللام بمعنى في والضمير الاصلوة ولقوله عند اذ دعا ملك
 متعلق بيففر **قوله** وتميز مفد وض وذلك لان يميز بين المفروضة من غيرها او معتقدا ان
 جميع ما يذويه قرائنا او فعلا وقد نوى الشروع مع الامام في صلاة وليس المراد التمييز
 بين السجدة بين الصلواتين لانه قد نوى في قوله وقرب فتداه **قوله** ويختتم افعال الصلوة فتداه
 وهذا اشارة الى ترتيب القعود على ما قبله حتى لو تذكر بعد سجدة صليته او تلاوته
 يفترض اعادته بعد اذنها **قوله** وفي صفة عند الخروج مجرد قال النظم والخروج يصح
 المصلع فرض عند الامام وهو المحدث عند المحققين من ائمتنا الثقلين وقد تقدم انه ليس بفرض
 في **قوله** وانك صلاة هذا البيت يوجد في بعض النسخ وهو موجود في منظومة المصنف **قوله**
 اي الاستيقاظ بغير باللائم فانه يلزم من الاختيار الاستيقاظ وليس المراد به الرضا

للقعدة الزاهل **قوله** زاهل الظاهر ان الناعس كالزاهل في يوديه حكمهم بعدم تقضى وضوءه **قوله** فان اتي بها ضميره يرجع الى الفرائض كغيرها **قوله** او قرأ اختياره في الاسلام وصاحب الهداية وغيرهما ونفسه في الحديث والميتى على انه الاصح وقال الفقيه يعقدها ثانياً ويكتفي بالاضحية واول الصلاة واستوجبه في الفتح **قوله** او تعد الاخير اي التبع والآخر هذا يوافق ما في الحنية من وجوب الاعادة في اولها ثانياً ونحو الفقه ما في جامع الفتوى من الاعتداد وعلمه في التحقيق للشيخ عبد العزيز بن باز بانها ليست بركن وبما ناهى عن الاستراحة فيها يومها التوم فيجوز ركن الغرض ويترجم بما رجحه المحقق فيها لوقرنا ثانياً من الاعتناء بها والاحكام في هذه وما قبلها اش راجع بقوله ولو القراءة او القعدة على الاصح **قوله** لم يحصل السجود يرجع الى كل من الركوع والسجود وهذا بناء على اشتراط الركن في الركوع واما على القول بان سجد واجب فلا يكره **قوله** ولها واجبات الواجب ما ثبت بدليل ثلثي قعدة ولو قال ومن واجباتها كما قال في الفرائض كان اول **قوله** لا تعد بركتها اش به لا الرد على القعدة في قوله تعد به ولا تبطل وجوبه الزمان اتمت لم يفرق في العبادات بين الف والباطل وانما فرق في المعاملات **قوله** وتعد وجوباً في العهد ولا يغير بقصها بالسجود ولو ترك القعدة الواجب او شغل عن ركن بسبب تفكير عند او انشاخ احد سجد في الركعة الاولى او اخذ الصلاة عند او صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في القعدة او اعد على المعتمد في كل ذلك وانما وجبت الاعادة لظهور موادة على وجه لا تقص فيه فان لم يعد لها كانت موادة او كرها كراهة حتى يجرى ويحرم وجوب الاعادة ان كان في الوقت سعة اي السجود **قوله** ان لم يسجد له قعدة في الاعادة بالنظر للسجود **قوله** يكون فاسقاً لا كتابه المكروه حتى يواطى هذه ان مركب الصغيرة غير المعصية فيقربها وفيه بعده **قوله** وكذا كل صلاة او الظاهر انه يشمل نحو هذا اربعة الاخيرين مما لم يوجب سجوداً اصلاً وان التقصير اذا دخل في صلاة الامام ولم يخرجه وخبت الاعادة على المقتدى ايضاً وانما يستثنى منه الجملة والغيب اذا اوتيت مع كراهة التحريم الا ان اعادها الامام والقوم جميعاً فليراجع **قوله** تجب اعادتها ما دام الوقت باقياً ويندب بعده كما ياتي في الشرح اول قضاء الفوائت **قوله** والمختار ان المعاد جابر للاول ومن المضاف من قال ان الغرض هو الشغل والظاهر انه بالاعادة يرتفع الائم ولو عاددا **قوله** لان الغرض لا يكره في هذا التعليل نظر لان من قال ان الغرض انشاخ لا يلزم الغرض بالكرار وقد يقال وقع به توهم ان كل من **قوله** على ما ذكره اي لا بالنظر للواقع لانها كثيرة جداً **قوله** قراءة فاتحة الكتاب ولو بقصد الدعاء كما في المسح عن الفتوى الصغرى ولو قرا كل القرآن صار المجموع فرضاً كما في القعدة ولو خاف فوت الوقت ان قرا الوقت ان قرا الواجب يجوز ان يقرا في كل ركعة بآية في جميع الصلوات **قوله** بترك اكثرها فيفيد ان الواجب الاكثر ولا يورى عن قائل في وفي القعدة انما بانها واجبة عند واما عندهما فاكثرها ولا لا يجب السهو بنسبتيان البناء كما في الزاهدي فكلما اشنع جاز على قولهم **قوله** وهو اول وعلمه للمواظبة المفيدة للوجوب **قوله** كل كبيرة عبيد وهي ستة ثلاث في الاول وثلاث في الثانية وثلاث في الثالثة ركوع الثانية بها في حكمها حكمها **قوله** وتعد بركن ومثله تعد بالقبضة والجملة **قوله** واثبات كل اي وكالاتان واحد من الواجبات فانه واجب وفيه ان هذا لا يغير معنى كون الواجب واجبا اذ معناه ان فعله واجب لان الوجوب صفة للفعل المكلف ويحتمل المعنى اتيان كل واجب في محله فيجوز ما قاله **قوله** وترك تكرير كل من الواجبات الا الفاتحة اذا اعادها بعد السورة او كرها في الاخيرتين فليدفع فيه ان الفاتحة في الاخيرتين ستة **قوله** كما ياتي في قوله وكذا تركها **قوله** وضم قصر سورة وعند الاثمة الثلاثة ستة **قوله** في الاوليين متعلق بفهم السورة ولا يكره مع قوله وتعيين القراءة في الاوليين لان

المزاد والقراءة ولو اتيه فتعيين القراءة مطلقاً فيها واجب وضم السورة مع الفاتحة فيها واجب **قوله** وهل يكره اي ضم السورة **قوله** المختار لا ان لا يكره حتى يما وان كان الاول الاكثراً بالفاتحة **قوله** لان كل شفع او هذا بالنسبة الى غير القعدة واما بالنظر اليها فصلة واحدة فلو ترك القعدة الاولى لا تعد بزيادة **قوله** وكل الوتر احتياطاً لانه اشبه الستة في عدم الاذن والاقامة فاعطى حكمها **قوله** على المذهب اي على المشهور فيه وقيل فرض عيناً فيها واتقوا على ان تاخيرها عنهما لا يفسد وثمرة الخلاف في سبب سجود السهو ونفع الاول ترك الواجب والقراءة او او على الشاغل تاخير الغرض عن محله والعقاة في الاخيرتين قضاء ويصح الشاغل وايد بعدم صحة اقتداء المسافر اي بعد الوقت بالمقام في الاخيرتين وان لم يقرأ الامام في الاوليين ولو كانت ادا فيها ليعرج لانه يكون اقتداء المفترض في حق القراءة فلما لم يجز علمنا انها قضاء فالحق بمحلهما فيجوز الاخيرتان عن القراءة وايد ايضا بوجوب القراءة على مسبق او ترك امامه في الاخيرتين ولم يكن في الثاني الاوليين وقيل تعيين افضل فقط **قوله** على كل سورة فلو قرأ حرفاً من السورة قبلها ساهياً بسجود السهو كما رجحه في الحديث وغيره نذر بقية الفاتحة ثم السورة من **قوله** وكذا ترك تكريرها فلو قرأ الفاتحة مرتين قبل السورة وجب سجود السهو لتاخير السورة وكذا لو قرأ اثراً قبلها وقوله قبل سورة الاوليين قيد به لانه لو قرأها مرة قبلها ومرة بعد ها لا يجب السهو لعدم لزوم تاخير السورة اذ ليس الركوع باخر السورة واجبا وقيد بالاوليين لانه لو كررها قبل سورة الاخيرتين وقد قرأها فيها لا يجب السهو وكذا لو قرأ السورة قبلها فيها والترتيب وان وجب فلا سهو به لانه انما يجب بتركها وجب الصلاة وهو من واجبات القراءة **قوله** ورعاية الترتيب بين القراءة والركوع اي المحيطة عليه وهو متحد في كل ركعة واعترض عنه في الواجبات مع بعضهم على اشتراط الترتيب فيه حتى لو ترك السورة بعد قيامه من الركوع لقراها اعاد الركوع وما ذكره الا لاشتراط الترتيب ولو ترك ركوعاً قضاء وقضى ما بعده من السجود او قدام او قرة صلح ركعة تامة واجيب بان كلامه محمول على ما اذا اخذ القراءة من الشفع الاول الى ما بعده في الغرض الثاني او الرابع فانه لا يترفع الترتيب بين القراءة والركوع لكن يؤرخ عليه انه على هذا التقدير لا خصوصية للركوع فان السجود مثله حتى لو ترك ركوعاً وكسح ثم قام فقرأ وسجد ولم يركع تحسب ركعة وقد فات الترتيب ولم تعد بزيادة **قوله** اما فيما لا يكره مفترض كالقعدة مع جميع ما قبلها حتى لو ترك بعد القعدة قبل السلام او بعده قبل ان ياتي بمفرد ركعة او سجدة صليية او تلك وفيه فعلها واعادة القعدة ويكره السهو ومثل ذلك ترتيب الركوع على القيام والسجود على الركوع وهو المشاير اليه بقوله كما مر ان **قوله** بقي من الفرائض تمييز المفروضات وعدم ذلك ترتيب الركوع على القراءة فمعلوم لكلامه هنا بياضه **قوله** ورعاية الترتيب بين القراءة والركوع **قوله** لا السجدة الثانية استتفها لئلا فلو اخذ السجدة الثانية في كل ركعة وجميع ما تركه اخرج الصلوة صحة مع كراهة التحريم **قوله** او في كل الصلوة كعدد ركعاتها في الترتيب فيها واجبة ذلك لان الذي يفيضه المسبوق اول صلاته ولو كان شرطاً لكان احتياطاً ورد بان ما يفيد اول صلاته حكماً لا حقيقة على انه ليس لصلاته مطلق بل في حق الاقوال دون الافعال فلا يحتمل ترتيب بين الركعات فيه كما لا يتصور في حق امام ومفرد فما لا يرد ولا فهو اول ومات به اخرها من ركعات ذلك المدرك والا حق ثم يتلوا الترتيب بينهما في المسبوق الا للاحق كما اذا فاتته اول الفجر وادرك الثانية ونام فيها حتى سلم الامام يصلي الركعة التي نام فيها او لا بقراءة ثم المسبوق بها بقراءة وان عكس سجود واشتم لترك الترتيب الواجب ويجوز عليه

اعادة الصلاة سواء كان عامدا او اذراها مع كراهة التحريم او ساهيا لعدم امكن الحيز سجود
السجود لان ختام الصلاة وقع بالحق فيه واللاحق بجوهر عن سجود السهو انتهى **قوله** حتى
لو شئنا فترجع على المصنف وقوله من الاصلين يعني بغيرها بعد ما من الاخذ **قوله** قبل الكلام
المراد قبل ان يتكلم في نفسه **قوله** لكنه يشهد اي بغير التشهد فقط ويترك بالصلوات والدعوات
في تشهد السهو على الاصح **قوله** ثم يشهد اي وجوبه لا انه يبطل بالعود او اي وبطلان القعدة لا بطلان
الترتيب بينهما وبين ما قبلها **قوله** والتدوير لانها لما وقعت في الصلاة اعطيت حكم الصلابة
مخلافا لما اذا تركها اصلا **قوله** اما السهوية اي السجدة السهوية والمراد الخلل في السهو
سجدة ثان **قوله** فترفع التشهد اي تبطله **قوله** بخلاف تلك السجدة التي صلواته تنكح **قوله** وكذا في
الترفع منها وكذا التمسك بالركوع والجلوس بين السجدين كما في الحائض ودورها المصلي اذا
ركع ولم يرفع راسه من الركوع حتى خسر ركعا ساجدا ساهيا بجوار صلاته في قوله الامام ومحمد
وعليه السهو انتهى فيكون حكم الجلسة بين السجدين كذلك لان الكلام فيها واحد **قوله**
على ما احتجنا والكلان ونسب تلميذ ما بين امير حاج ودلت عليه عبارة الخليفة وقيل فخره لفتاوى
في المجمع العيني ورواه الطحاوي عن ائمة الثلاثة وقيل سنة **قوله** لكن المشهور انه ينبغي
على هذه القاعدة ان تكون القعدة والجلسة واجبتين لانهما يكملان الركوع والسجود وان
ليكون القعدة في نفسها سنة كملها الواجب وهذه القاعدة لا توافق منتهى ما كان له
الوجوب في الكل ولا ما رواه الطحاوي عن عشرين لانه الغرض في الكل ولا ما قاله الامام ومحمد
لانه اذا شئنا في الكل ولا على تحريم الجواز او الوجوب في الكل على تحريم المكره او المفسد على
ما نقله الطحاوي قال ولا يضر في القعدة حيث اقتضوا لها الدليل **قوله** وعندنا في الاربع
فرضنا مشكليا مذهبه بانه موافق للطرفين على ان الزيادة على الكتاب بغير الواحد لا يجوز فكيف
استقام له القول بالجواز هنا حتى اثبت به فرضية ما ذكره ولهذا قال المحقق بحمل قولنا
بوسط بالفرضية على المفسد العملي وهو الواجب فيترفع الخلاف انتهى بحمل الكتاب هو قوله
بقاع اركعوا واسجدوا **قوله** في الكلام وهو الواجب نظر **قوله** في الاصح راجع الى القعود
الاول في النفل وغير النفل اما النفل في نفسه محمد رحمه الله تعالى وقال ان القعود على راس
كل شفع منه فرض وهو القياس لان كل شفع صلاة على حدة ولذلك افترضت القراءة فيه
في كل ركعة قلن هي انما فرضت للخروج من الصلاة فاذا قام الى الثالثة لفتة تبين ان ما فيها
لا يكون اوان الخروج من الصلاة فلم يبق القعدة فرضية بخلاف القراءة فانها ركعتي مقصود
نفسه فاذا تركه فقد صلاته كذا في الهج من باب الوتر والنوافل وما غير النفل في نفسه
الطحاوي والمكره في وقال انه سنة **قوله** وكذا ترك الزيادة فيه من القعود الاول في غير
النفل اما النفل ما عدا سنة الظهر القبلية وسنة الجمعة مطلقا فالزيادة فيه مطلوبة **قوله**
واراد بالاول غير الاخير ليشمل ما اذا صلى الف ركعة من النفل بقسمة واحدة فان ما عدا القعود
الاخير واجب ومفهومه ان كل قعود اجبره ان صلاة كانت فرضا وهو كذلك الا القعود
الذي بعد سجود السهو فانه واجب لا فرض لانه يرفع التشهد لا القعدة ومعلوم ان
التشهد يستلزم القعدة فرض واجبة **قوله** لكن يرد عليه انه يرد عليه ايضا ما اذا اقتد به
في ثمانية المغرب او ثلثة فان الشئ مما عدا الاخير فرض عليه بما جاء به على الامام ويحاجب عن
ذلك ما اصاب الشرح **قوله** لكن يرد عليه لا فترأيه بما جاء به الامام **قوله** بانه عارض الى
بالاستحسان **قوله** والتشهد ان دل عليه غير المروي عن ابن مسعود وبجانب ما جاز
وجوب التشهد **قوله** بتركه بوجه ظاهر وان قيل **قوله** وكذا في كل قعدة اشترط
التورك على المصلي في تغيير بالثنية فانه تعيد بغير الوجوب في غير هي ولو اقر بالان اسم
حضر في كل تشهد لا اشترط اليه في النبي في الزيادة **قوله** في الاصح وقيل هو فيها على الاثر

سنة **قوله** في تشهد المغرب اي اقتد به في التشهد الاول من تشهد المغرب وح فقد ادركته
في التشهدين وقوله وعليه اي على الامام سهوا فسجد اي الامام معه اي مع الامام لوجوب
التمسك به عليه وتشهد اي المأموم مع الامام لان سجود السهو يرفع التشهد ثم تذكر اي الامام
سجود تلاوة فسجد اي المأموم معه اي مع الامام لان سجود السهو يرفع القعدة **قوله**
سجد اي المأموم مع الامام لانه سجود السهو لا يرفع القعدة الا اذا وقع خاتما لا فعال
الصلاة وتشهد اي المأموم معه اي مع الامام لان سجود السهو يرفع التشهد ثم قضى المأموم
الركعتين بتشهدين لا قد من من ان المسبوق يقضي اخر صلاته من حيث الافعال من هذه
الحائض ما صلا مع الامام اخر صلاته فاذا اتم ركعتي مما عليه كانت ثانيته صلاته فيعقد بغير
لا في ركعة ويقتد به **قوله** ووقع له ان للمأموم كذلك اي مثل ما وقع للامام بان سهر
فيما يقضيه فسجد له وتشهد ثم تذكر سجود تلاوة فسجدة وتشهد ثم سجود السهو وتشهد
قوله ومثل التلاوة تذكر الصلابة اي ابطال القعدة قبلها واعادة سجود السهو **قوله** زيد
اربع اخر بان تذكر الامام الصلابة بعد القعدة الخامسة فسجد ها المأموم معه وتشهد ارتفاع
القعدة ثم سجود معه للسهو وتشهد لما قد منا ووقع مثل ذلك للمأموم فتعقد اربعة عشرة
قعدة لكن هذا انما يكون اذا تراخي تذكر الصلابة عن التلاوة وانه كما هو المأموم ومثله تراخي
تذكر التلاوة عن الصلابة واما اذا تذكرها معا قبل القعدة فقد الاخير ثم سجود السهو
قعد له وجوبا وكذا اذا كان بعد سجود السهو فيعيدها ليطلاها وياها بالسهو ان
كان بعد سجود السهو اعاد القعودين ومثل ذلك في المأموم ويجب الترتيب بين هاتين
السجديتين فان كانتا من ركعة واحدة او تاحرت الصلابة قدم التلاوة وان كانت الصلابة
من ركعة قبلها قدم الصلابة **قوله** لما مر من انه يسجد للسهو بعد التلاوة **قوله** ولو فرض
تعدد التلاوة بان تذكرها مرة اخرى فقط **قوله** زيدت صور تذكر بعد القعدة
السابعة صلابة اخرى فسجد ها وتشهد ثم قبل ان يسجد للسهو تذكر التلاوة اخرى ايضا فيسجد
وتشهد ثم يسجد للسهو وتشهد ثم ثلاث ومثله المأموم واما اذا لم يذكر التلاوة الا
بعد تشهد سجود السهو فانها تقتضي ثانيا باعتبارهما **قوله** ولو فرضنا ادراكه او سوره
ادرك الامام وهو السجدة الاولى من الركعة الثانية وقعد من غير سجود معه **قوله**
فتقتضي القواعد مراده قعدة من فاتته شئ من صلاته بعد اقتدائه اعاده كالاخرى وهذا
في حكمه **قوله** يقضيهما في ذاتهما معا بعد سجود السهو اعاد الاصل والسهو ثم تذكر
الاخر بعد ذلك فذلك فهي اربع بقصار مجموع القعدة على ما ذكره اربع وعشرين
وقد يتصور في صلاة واحدة من المكتوبات ثلاث وسبعون قعدة وبينا في **قوله** في
لفظ السلام وجوبه احد من الموانع ولذلك في الصلاة ذات الركوع والسجود فلا تزد
صلاة الجنزة ولا سلام سجود السهو والشكر على العون به حصول **قوله** على الاصح وقيل
سنة **قوله** دون عليكم وكذا العون بينا وشما لا نهر **قوله** على المشهور وقيل لا يخرج الا
برها ابو السعود **قوله** وقراءة قنوت او من واجبات الوتر خاصة وهذا على قوله وعلى قولها
سنة كما صله **قوله** وهو مطلق الدعاء واما خصوص اللهم الا شئت انك اه فسنة حتى لو لم
بغير حان اجماعا ابو السعود **قوله** وكذا تكبيرة قنوته وقيل سنة **قوله** وتكبيرة ركوع الثالثة
لا وجود لها في الزيلعي صلا ولا يسجد السهو فهو غير صحيح ابو السعود **قوله** وتكبيرات
العقيدتين وهي ثلاث في كل ركعة وما يجب ايضا تكبير التشهد بعد ثلاث وعشرين صلاة
قوله وكذا احدها فانهم ان كل تكبيرة واجبة مستقل **قوله** كما نقل التكبير في افتتاح
صلاة العبد الماخوذة من العقيدتين **قوله** لكن الاشبه اه على ما ذهب اليه من تخفيف
العبد بهذا الحكم **قوله** والجهر للامام وجبر المنفرد فيها بجهر والجهر ارفع ولا ينافي لانه لا يسمع

غيره ومحمد القراء لا الشار والتسمية والتعريف **قوله** والاسرار لكل ان الامام اتفاق والمنع
على الاصح **قوله** فيما يجبر فيه وهو صلاة الصبح والاول من المغرب والعشاء وصلاة العشاء
والجمعة والشرائع والوتر من رمضان **قوله** وسواي فيما سجد فيه وهو صلاة الظهر والعصر
والثالثة من المغرب والاخذ بان من العشاء وصلاة الكسوف والا يستحق **قوله** فلو اتم
القراءة راجع لقوله او فرض لانه فيها احدى الفرض وهو الركوع عن محله **قوله** او تذكر يرجع
لما وجب فان فيها احدى الواجب وهو السجدة عن محله بسبب ما حصل من الركوع المفرد من ثلث
رفعت لان الترتيب بينه وبين القراءة فرض **قوله** اعاد الركوع على وجه الفرض **قوله** وسجد
للسجدة يرجع الى السجدة **قوله** وترك تكرير ركوع لا قوله بين فرضين مكرر مع قوله
انها كل واجب او فرض في محله لما علمت من ان عدم اتيانها في محله صادق بقاؤه عن
محله من غير فعل مفعول اجنب كسنة التكرار مع الفصل كسنة تأخير السجدة عن الركوع
وتكرير الركوع فيه الفصل الركوع الثاني من الاول والسجود وتثبيت السجود فيه الفصل
بين السجود والقيام او القعدة والزيادة المتخللة بين فرضين فيها الفصل بين الفرض
الاول والثاني فما تقدم اعم مما هنا فان تكرارهم ولا تكتفي هنا في عطفها على العام على ان
تكرير الركوع وتثبيت السجود مكرر مع قوله كل زيادة او الا انه اسهل منه ذلك لانه عطف
العام على الخاص فاني من وقع موقعه بالنسبة لاهذا العام لكن علمت انه مكرر بالنسبة الى
العام المتقدم **قوله** اربعة اي في غير التلائية وهو العتيد معلوم من قوله او اربعة لان
التلائية لا اربعة لها **قوله** وكل زيادة تخلل بين فرضين استفيد منه انه لو طال قيل الركوع
او الفرض بين السجدة في اكثر من تسبيحة بعد تسبيحة ساهيا يلزم سجود السهو فلينبه له
قوله وانما المتعدي فلو لم ينصت وقرا يجب عليه اعادة الصلاة ولا يات في حقه السهو
ان قد اسهوا لانه لا سهو على المقتضى **قوله** ومتبعة الامام اي في الواجب لا في السنن لانه
لا يجب الايمان بها وفيه نظر فان الكلام فيها لو اية بها الامام فالوجوب عرض بسبب
المتابعة ويؤيده ان المتابعة في غير الواجب الذي لم ينسخ واجبة كما يات في قوله ج
ايضا ان المتابعة في الفرض فرض وليس كذلك بل ان كان المأدب الايمان بذلك الفرض
سواء كان معه او بعده فسلطان كان المراد القارئ فلو واجبه قطعا **قوله** في المجتهد
والمستفاد عليه بالاول واعلم ان المتابعة واجبة في الواجب وفي غير الواجب الذي لم ينسخ
كالزيادة على التلائية في تكبيرات العيد لا في المقطوع بنسخه او بعدم نيته فلا تجب المتابعة
تكره **قوله** كقنوت العيد فانه اما مقطوع بنسخه على تقدير ان كان سنة او بعدم نيته على
تقدير ان كان دعاء على قوم شهر كما في الفقه من النوازل فقول الشرح كقنوت في مثال
للمقطوع بنسخه او بعدم نيته على البدل **قوله** فبلغت اصولها ثلثا واربعين اسسعا
واربعين **قوله** وبالسجدة اعدان الركعتين قد اشتملت على افتتاح وقعود وتشهد
وسليم واشتملت كل واحدة منهن على قيام وقراءة فاتحة وثلاث ايات وركوع وسجود
وكل مما ذكرنا اشتمل على اشياء واجبة الفعل واخرى واجبة الترك اما الافتتاح ففيه واجب
واحد وهو ان يكون بلفظ التكبير واما الفاتحة ففيها ثلاث واجبات الاول قراتها او
قراءة اكثرها والثاني ايقاعها في محله اي في القيام الذي وقع فيه تكبير الافتتاح والثاني
الحاصل بعد السجدة الثانية من الركعة الاولى فلو كبر الافتتاح في ثم ركع ثم قام فقراها
لزمه السجدة للسهو لا بقاء الفاتحة في غير محله وكذا الوقوف للتلائية فركع ثم قام فقراها
لزمه السجود للسهو وبطل ركوعه فيها والثالث ترك تكريرها قبل قراءة الايات ثم يلزم عليه
من تأخير الايات عن محله ومن يلزم سجود السهو في الركعتين ست واجبات في الفاتحة
واما قراءة الايات ففيها اربع واجبات في كل ركعة الاول الايمان بها فلو قرا اية قصيرة

لا يكون

لا يكون اتيان الواجب بالشأن ايقاع الايات بعد الفاتحة فلو قد مرها عليها لزمه اعادة قراتها بعدها
او سجود السهو بوجوب تقديم الفاتحة الثلاثية ايقاع الايات في محله اي في القيام الذي هو
محله الفاتحة فلو اوقعتها في قيام الركوع بطل الركوع لا لئلا يفتق القراء ببعضها فكيف للواجب
ولزمه اعادة الركوع وسجود السهو في قولهم تكبيرا للواجب اشارة الى انه لو قرا الفاتحة
مع الايات في محله ثم قرا في رفع الركوع ثلاث ايات اخر فانه لا يبطل ركوعه ويلزمه
سجود السهو لثاخير السجود عن محله الرابع ترك تكرير الايات لما فيه من تأخير الركوع
عن محله وفيه نظر لانه لو قرا القرآن تماما لوقع جميعه فلهذا التمام الا ان يفرق بين ذلك
والتركيز فتلك ثمان واجبات في الايات وتبين ذلك والجبا الجهر اذا كان اماما او اذا
قضاة ولو شها را او لاسرار اذا كان كذلك او اذا قضاة ولو ليلا واما الركوع ففيه اربع
واجبات في كل ركعة الاول ايقاع الركوع بعد القراءة فلو اوقع قبلها او فيها لزمه سجود
السهو وانما تقدمت عن محله الثاني تقديمه وهو تكبير الجوارح فيه الثالث تقديم الرفع منه
وهو ان يكون في القيام اقرب وفيه نظر لان هذا ليس بتقديم بل التعديل بالانصباب
التام وهو الذي يدل عليه لفظه الرابع ترك تكريره لعدم مشروعيته ولما يلزم عليه من
تأخير السجود واما السجود ففيه ست واجبات في كل ركعة الاول ايقاعه بعد الركوع اذا
لوا وقعه قبل الركوع لا يعتد به ويلزم منه تأخير الركوع عن محله وزيادة فلك السجود
فيكثر من اية بالركوع ثم بالسجدة تين وسجدة السهو الثاني ايقاعه على الالف والجيمه
مع الاثنته تقديمه بان تركس جوارحه فيه الرابع تقديم الرفع منه بان يكون في القعود
اقرب وفيه ما مر الحاشية من ترك تثليث السجود لعدم مشروعيته ولما يلزم عليه من
تأخير القيام الى الثلثه او تأخير القعود عن محله السادس تقديم السجدة تين على الركعة
الثانية او القعود اذا لواء بالركعة الثانية قبل السجدة تين بان رفع من ركوع الاول
وقد اورد ركع وسجد فاما اية بركعة واحدة زاد فيها ما دون الركعة وهو يقبل الرخص
ويلزمه ان ياتي بالركعة الثانية ويسجد السهو ولواء بها قبل السجدة الثانية وقفت
الا حاشية صحيحة ويلزمه ان ياتي بالسجدة المشروكة منها ويسجد للسهو ولواء بالقعود
قبل سجدة الثانية او بين سجدتين فعوده باطل ان اية ما تركه من السجود وياتي
بقعود واحد بواجباته ويسجد للسهو والا فسلطه باطله تركه السجود الفعلي فقد
منعت الوجوه الست ثمانية عشر واجبا لان السجدة اربع فلهذا اربع ايقاعات بعد
الركوعين واربعة او ضاع على الجيمه والالف واربعة تقادير تقادير للرفع منه وترك
تثليثهما وتقديم كل من سجدة تينها على ما بعده ومن الواجبات قراءة التشهد فلو
سجد بعد ما فقد قدر التشهد ولا يشهد فانه يشهد ويسلم ويسجد سجدة السهو
ثم يشهد ويسلم ومنها ايقاع التشهد في القعود فلو اية في السجدة الاخيرة لكان
اتيانها في غير محله وبذلك يلزم سجود السهو ومنها قراءة التشهد في ابتداء القعود
فلواء بشيء قبله من قراءة او دعاء كان مؤخرا للواجب عن محله ومن يلزم سجود السهو
ومنها ترك القيام في التشهد فان قعد ثم قام ففيه تفصيل لانه ان كان قد قدر التشهد
عاد للتشهد والسلام ويسجد للسهو وان لم يكن فقد قدر التشهد لزمه القعود والقعود
لعدم نيته وتشهد وسلم وسجدة للسهو ومنها ايقاع السلام مرتين الاولى باتفاق
والثانية على الاصح فلو قدر التشهد ونسى السلام ومكث ساكنا ثم تذكره لزمه ان ياتي
به ويسجد للسهو لتأخيره عن محله وكذا الوسلم ساهيا في غير محله او جرى على لسانه كلمة
الشهادة او التبيح سهوا عا دليلا بما عليه ويسجد للسهو ما لم يخرج من المسجد ويتكلم
لا هنا حصل النيف والاربعة وبقي وجوب كل اية من الفاتحة فذلك اربعة عشر واجبا

ومنها الآيات الثلاث فكل أثر منها واجب كما يفهم من الهندية وفيه نظر وقد عدها أولا
وليس من جديا على ظاهر المذهب وعلى ما ذكره فغيرها تحت واجبات ومنها ترك قراءة التشهد
في القيام بعد الشروع في القراءة فهذا واجب في نظر المذاهب وأما قبل القراءة فهي محل
الثناء ومنها القيام لثلاثية عقب سجدة الأولى فلو شرف في عنه بقدر أو لا ركن لزيم سجود
السجود لكونه تعودا في موضع القيام ومنها ترك القيام بعد سجدة الثانية فلو قام و
قعد آخر القعود الغرض عن محله فيجب عليه سجود السجود لم يقيد بثلاثية سجدة والا
فقد بطل ومنها ترك قراءة بعض الآيات في الركوع لما يلزم عليه من تأخير القراءة عن محله
ومنها ترك بعض التشهد ومحل ما إذا تعذر التشهد وقربا بغيره ومنها ترك القيام
قبل السلام فلو قام يلزمه أن يسجد ويسلم ويسجد للسجدة الثالثة فلو عذر في قراءة
آياتها في الجملة إلا أنها ثمانية وسبعون وإذا ضربنا ذلك في فعدة المغرب مع واجباتها التي ذكرها
وهي القعود وقراءة التشهد وعدم التقصير وعدم الزيادة عليه وعدم الزيادة فيه يحصل
ثلاث مائة وتسعون كما ذكرنا فان نظرنا الاستغناء في الصلاة بقدر أو لا ركن
سجدوا أو تفكر وجبناها تسعة وأربعين وعشرين وذلك أنه إما أن يكون السجود قبل
الافتتاح أو غيرها أو بعدهما أو في الآيات أو بعدهما أو في الركوع أو بعده أو في السجدة الأولى
أو بين السجدين أو في السجدة الثالثة أو بين السجدين أو في ذلك في الركعتين أو في التشهد
أو قبل السلام فترى أربعة وعشرين كما ترى وإذا ضربنا ذلك في الثلاثمائة وتسعين يحصل
ثلاثة آلاف وثلاثمائة وستون ثم إذا نظرنا ما لبسته بعدة المقتدى لا ما حده بغيره فتسعة
عشر واجبا وهي متابعته في قيام الركعتين وركوعهما والوقوف منه والقعود والسلام
سجود السجود فذلك تسعة عشر وإذا ضربناها في تسعة آلاف وثلاثمائة وستين يبلغ مائة
الف وتسعة وخمسين ألف ومائة وعشرون واجبا وذلك أكثر من مائة ألف كما ذكرنا ثم قال
الشيخ بن أبي الخصبة ذلك لا نأله نذكر بقية الواجبات المختصة ببعض الصلاة كالقنوت وكبر
وتكبير ركوع ثلثه على ما ذكره وتكبيرات العبدين وتكبير ركوع ثلثيها وتكبير ركوع ثلثيها
والثلاثية ونحو ذلك من سجدة التلاوة والصلاة ثمانية عشر في ركعة واحدة
بالتفصيل ببيان الواجبات بتفصيل زيادة مؤلف قلت فقلت لا وجه للعيني في قوله فليقل
أي واجب المراد به ما يعجز الغرض **قوله** يستوجب أن يقتضي ثلاثمائة وتسعين واجبا فعلا
وتركا **قوله** بل أساءة هذا مبني على إناطة الائم بالواجب فقط والمسألة خلافية قال في البهي
والذي يظهر أنه قد يكون بترك السنة المؤكدة على الصحيح تصحيحهم بأن من ترك سنن
الصلاة الخمس قبل لا يأنم والصحيح أنه يأنم لتصحيحهم بالائم لمن ترك الجماعة مع أنها سنة
مؤكدة على الصحيح ولا شك أن الائم معقول بالتشكيل بغيره أشد من بعض فلا يأنم ترك
السنة المؤكدة أخف من الائم لشارك الواجب **قوله** لو عايدا فلو عجز عما لا بأس به **قوله**
غير مستخف غير متهاون بها أما إذا استخف بأن اعتقد أنها شيء لا يعيب به في نظر الشارع
أنم ولو أساء الاستخفاف بالشارع كفر وفي البرزخية لو لم يعتد السنة حق كفر لأنه
استخفاف أبو السعود **قوله** أدون من الكراهة أس التحريمية لأنها المرادة عند الإطلاق
والأشياء خلاف الأولى وهي مرجح كراهة التحريم كما ذكره الشرح وغيره **قوله** على ما
ذكره ثلاثمائة وعشرون انت لفظ العدد في المعداد وفي كلامه إشارة إلى أنها في الواقع
أكثر **قوله** للفرق الظاهر أن الائم بمقتضى كون الائم مقارنا للتيمة وقيل
بأنه في غير تكبير وقيل بغيره **قوله** أبو السعود **قوله** أن اعتاد مؤكدة الائم القائل بالائم ترك
الرفع بناء على أنه من سنن الائم في مؤكدة والقائل بغيره بناء على أنه من سنن الائم
بمنزلة المستحب وروى عن الإمام ما يدل على عدم الائم فإنه قال إن ترك رفع اليدين

جاء وإن رفع يديه فليس من تركها بما لها من الاستحباب ولا من تركها بما لها من التبرع
قاله الزيلعي والنظر في هذا الموضع بالتحقق معها الكف بحيث يكون مستقيمة القبلة فلا
يغيرها إلا الكف حتى فيصنع في هذا بغيرها مستقبلا بها القبلة **قوله** عند التكبير الظاهر
أن جميع القيام كذلك **قوله** فإنه بدعة أي قبيحة فهو مكروه تنزيها لترك السنة **قوله**
بالتكبير أي تكبير الأقدام والاستغناء **قوله** بقدر حاجته وإن زاد ذكره **قوله** لا علام
أعلم أن الأمام أن أكبر للافتتاح لا بد لصحة الصلاة من قصد بالتكبير الأقدام والأقدام
صلاة له إذا قصد الأعلام فقط فإن جميع ما بين الأمامين من قبضه بالتكبير الأقدام والأقدام
به التبليغ فقط طالبا على الأقدام فلا صلاة له ولا لمن يصلح تبليغه في هذه الحالة لأنه
أقرب من لم يدخل في الصلاة فإن قصد الأقدام والتبليغ في غير ذلك في فتوى الفقهاء
ووجههم أن تكبير الافتتاح شرط أو ركن فلا بد من تحققها من قصد الأقدام أي الدخول
في الصلاة وأما التمسك من الإمام والتحميم من المبلغ وتكبير الافتتاح لا يشترط في الصلاة إذا
قصد بها الأعلام فقط فلا خلاف في الصلاة ولا يقال إن التمسك في التمسك بمنزلة قوله
رفعت رأسه ونحو ذلك لا نقول هو ذكر بهيفته فلا يتغير بغيره أبو السعود
القول البليغ في حكم التبليغ للسيد الحموي **قوله** فيسمع نفسه لأنه ذكره وأفضلها حتى في
وأعلم أن التبليغ عند عدم إلى جهة اليه مكروه وهو بدعة مكروه في هذه الحالة انتهى على ذلك
الائم الأربعة وأما عند الاحتياج إليه فيسحق الاحتياج بالأيدي والأقدام والأيدي وإن كان
القوم مجتمعين على من شروء الإمام فإنه يقتدى به من سيد الأقم من الملائكة أبو السعود
قوله والنحو والتسمية والتأمين انظر لترك الفاتحة وقربا بغيره لا تؤخذنا
هل بين القعود والتسمية والتأمين جميعها أو قول مقتضى فلا فترى سنة القعود
وما بعده أن يكون الأتيان بها سنة مطلق سواء أأنه بخصوص الفاتحة أو لا ونحن على
هذا الإطلاق حتى نرى تحفيضا وينبغي التفصيل في التامين أن كان المقصود بغيره أن يكون
وعادة به وإن كان من القصص والأخبار فلا أبو السعود **قوله** وكونه من سراجي
خير لكون المندوف ليفيد أن الأسس بها سنة أخرى فوقع هذا سنة الأتيان بها كقول
ولو مع الجهر بها أبو السعود **قوله** وكونه تحت السريرة فالوضع مطلق سنة وكونه تحت السريرة
سنة أخرى أبو السعود **قوله** للرجل أما المرأة فتضع الكف على الكف تحت يديها كما يأت
للشرع والذي في النهر والقرستان فتضع فوق الصدر **قوله** ولحذف الاجتماع الائم قصد
أبدا حكمه لا اثبات الحكم ولا شك أن الدم خصوصاً عند طول الوقوف يجتمع في رؤس الأصابع
فيصير أشد **قوله** وكذا الرفع أشد من الائم لأن الرفع سنة ولا يصح قراءته بالجملة لا فائدة
خلاف المراد **قوله** بحيث يستول قائما وهو التعديل وفي البهي وقد من أن يقتضى الدليل الوجوب
لا السنة وهو قول عن الإمام انتهى واختاره المحقق الكاشي وتكميل الخليل وأدع أن غيره
خطأ حيث قال وهو الصواب ونقل الطحاوي عن الثلاثة افتراضه وهو الوجه المشهور
عن الشافعي **قوله** في التبع فيه الأوامر ذكره بعد قوله وتكبير الركوع كما لا يخفى ونظيره ما يأت
في السجود انتهى **قوله** فلا تأكله ويكره أن يتقصر عما بثلاثية تنزيها والتشليل في السنة
من شأنه فليزد بعد أن يحتج على وتر **قوله** والصاق كعبية حالية الركوع هذا إن سئل
على الظاهر **قوله** للرجل أما المرأة فلا تفرج لئلا جالها على السجدة **قوله** وتكبير السجود أي
التكبير الواقع عنده فلا منافاة لأن ملازمة جوي **قوله** وكذا النفس الرفع منه يقال فيه
ما قيل في الرفع من الركوع **قوله** والتبليغ فيه ثلاثا ويكره أن يأت بطير التبليغ في الغرض
وله أن يدعوى سجود النافذة وغيرها حمل ما ورد أنه عليه السلام كان يدعوى سجود
تقبليه لا كان الركوع تذكره ناسب أن يجعل مقابله العلو العظيمة لله تعالى ولما كان السجود

غاية الشغل ناسبت ان يجعل مقاييس العلو المعظمة لله تعالى هو القهر والافتقار والاعطاش
 فقال الله عن ذلك علوا كبيرا شربا لانيته **قوله** ووضع يديه وركبتيه جعله سعة لتحقق التسجود
 بدونه وضعت يداها في الارض والاصبع واحدة من احدى اليدين والركبتين ابواب السجود عن نور الانوار
 ورشحه **قوله** فلا يلزمه افتقار من طهارة صلاتها لان وضعتها ليس يلزم فلا يلزمها
 على شخص كان كعدم الوضع اصلا وهو لا يضر **قوله** الا اذا سجد على كفه فيشترط طهارة ما تحته
 لكونه محل السجود فكان الكف لا يعتبر وضعتها تحت الجبهة فاشيا عن الارض لا تعارضها بالمع
قوله كما مر في اول باب شروط الصلوة **قوله** او افتراش رجله اليسرى اي مع يمينه اليسرى
 سواء كان في القعدة الاولى والاخرى لانه عليه السلام فعله كذلك وما ورد في قوله
 عليه السلام يحمل على كبره وضعفه وكذا يفتش بين السجدين كما في فتوى الشيخ قاسم وقوله
 الرجل اخراج المرأة فتتورك كما يات ابو السعد **قوله** والجلوس بين السجدين بحيث يستقر كل
 على موضعه في المصنوع كذا مر في قوله والرفع منه حيث قلدته الشرح بقوله بحيث يستقر على
 فان ذلك عين الجلوس ويقطع النظر عن تقيد الشرح لا تكمل الروايات فيكون من سئل في علو
 والوقوف عنك كما يدل عليه كلام اهل اللغة **قوله** ووضع يديه فيها ان يكون رؤس الاذان
 عند الركبتين **قوله** وبان معزيا لانيته اي في الفصل الا في حيث قال ويضع يديه على فخذيه كالشاهد
 منية المصنوع وقوله فافهم اشارته الى الرد على الشد بطلان في دعواه اغفال المتن والشرح
 هذا الى ما مر من انه مذكور في متن بقراءة الاطفال **قوله** والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم وذكر
 في الحديث ثبوتها واجبة حموى وسبابة ما منه مستفاد ومنها في القعود الاخير واجبة من حيث
 اسم الرسول منه من حيث الصلوة وتكرره في الاول لما فيه من تأخير القيام عن محله **قوله** ونسب
 لا الشد ونسبته الى الطين في الخطابة والقبول وابع المنذر وابع جدير الطهر وقوله
 مخالفة الاجماع متعقب بانه روى عن بعض الصحابة وبعض التابعين ما يوافقهم في ذلك
 فلا وجه لنسبة الشد في **قوله** والدعاء اي اضر الصلوة قبل السلام وكان عليه الصلاة
 والسلام اذا انصرف من صلاته استغفر ثلاثا وقال اللهم انت السلام ومنك السلام تباركت
 يا ذا الجلال والاكرام ومن السنن قراءة اية الكرسي لقوله عليه السلام من قرأ اية الكرسي في
 دبر كل صلاة لم ينسعه من دخول الجنة الاموات ومن قراها حين ياخذ مضجعه من النوم
 امنه الله تعالى على داره ودار جاره واهل دياره حولها ومنها الموقوفات وبر كل صلوة
 ومنها اللهم اعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك ومن السنة رفع الايدي في الدعاء
 عند الدعاء ويطلبونها مما يلي الوجه وتتم الدعاء بسبحي ربك اه وان يسبح وجهه يديه
 ويدعو نفسه والمؤمنين والمؤمنات ولولا ليد ان كانا مؤمنين والدعاء بالمغفرة للآخر
 لا يجوز بل ادعى القراء ان كذا في السجود **قوله** على مؤن ضعيف **قوله** والتحميد لغزوه اس
 لم يتم ومنه والمعتد ان المنفرد بجميع بينهما ويستحب للام ان يستقبل الناس بوجهه
 او يخرجه عن يمين القبلة او يسارها وقوله او ينصرف لما حجت كما في النية **قوله** لا يوجب صلاة
 اي كراهة تقريه **قوله** كترك سنة الزوائد مثل صلاة الضحى ورفع اليدين على قول ويقابلها
 سنن الرهد التي هي المؤكدة القدرية من الواجب كالاذا في الاقامة والارباب في زيادة
قوله نظره الى موضع سجوده انما هو انه عند وجوده مشغول في هذه المولات لا ينظر اليها
 لانه يضع الخشوع الذي هو اعلى من هذا المستحب **قوله** ولا يجزئ السجدة وسكون الجنب ما يلي
 يدك من بؤبؤك عزى زاده عن القاموس **قوله** لتحصيل الخشوع على جميع ما قبله وايضا فان
 فلا تترك فيه ولو ترك بصره وقع في هذه المواضع قصدا ولم يقصد ابو السعد **قوله** واساك
 في عن التثاوب لما فيه من جنك الشيطان وسائر الانبياء محفوظون منه **قوله** ينظر يديه
 اليمنى هذا حكم في الصلوة لقلعة العمل ما حارجهما في كفه اليسرى كما وردت به الاثار

118 **قوله** وقيل باليمين لوقائمه كان قال لان التقطية ينبغي ان تكون باليسرى كالاتي فان كان
 فاعدا اليسرى عليه ذلك ولم يلزم منه حركة اليدين بخلاف ما اذا كان قائما فانه يلزم من التقطية
 باليسرى حركة اليدين ايضا لانها تحتها **قوله** لان التقطية اه علة لكونه لا يغطي بيده او كره
 الا عند المكان كظم فانه كما في البحر من مكر وهات الصلوة ج وقوله مكرهة انما هو انما
 تقرب اليه **قوله** واخراج كفيه من كفيه عند التكبير الى الاول فلا يلزم في غيره اقامة مسكينة
 ذلك لانه اقرب بالتواضع وابعد من التشبه بالحياتية والمكن من نشر الاصابع في يديه
 قليلا بالرجل لان المرأة تجعل يديها في كفيها لا تستريحها ابو السعد **قوله** ودفع السعال
 هو بالضم كما هو القياس في اسماء الادوية كالزكام ابو السعد **قوله** لانه بلا عذر يفتد
 ان احدثت منه حرور ابو السعد وعن العيني **قوله** والقيام لا مام وموتم اه مسألة
 لا متشاما مره وانما هو انه احتراز عن التأخير لا التقديم حتى لو قام اول الاقامة لا بأس
 وحذر خلافه لمرماه الذي في مسكين والعيني وقال في شرحه فان قد في الصلوة **قوله**
 والا فيقوم كل وصفه ان وان لم يكن الامام بقرب المذاب بان كان في موضع اخر
 المسجد او كان خارج المسجد ودخل من خلفه انتهى **قوله** فلا يتفواس اتفاقا وربما يؤخذ
 من كراهة تقديم الوقوف في البحث السابق **قوله** وشذوع الامام وينبغي ان يكون شروع
 الامام العوم مع شروعه بحيث يقرن تكبيره تكبيرة حمول **قوله** انه الامم ان قال اخذ
 به اوله لانه لا يقع اشتباه على المصليين **قوله** فتنة امر من التنية في بعض النسخ فتنة وهو
 تحت يدي انتهى **قوله** اقول لا خلاف بل هو في القنية وعبارتها باختصار المصلون ستة الاول
 من علم الفروض والسنن وعلم معنى الفروض انما ما يستحق الثواب بفعله والعقاب بتركه
 وانسنت ما يستحق الثواب بفعله ولا يعاقب على تركها فتو الظاهر او الجواب اجزاء وانسنت
 نية الظاهر من نية الفرض وانسنت علم ذلك ونفس الفرض فذضا وكفى لا يعلم ما فيه
 من الغرائض والسنن يجزيه وانسنت ثلث بنوي الفرض ولا يعلم معناه لا يجزيه والاربع علم
 ان فيها يصلية الناس فرائض ونوافل فيصلي كما يصلح الناس ولا يجوز ان يفتي من النوافل
 لا يجزيه وتحت يجزيه ما صلي في الجماعة اذا لم يزل صلاة الامام الخامس اعتقد ان الكل فخر بجماعة
 صلاته والسادس لا يعلم ان الله تعالى على عباده صلوات مفردة ولكنه كان يصليها لا وقتها
 لم يجز انتهى **فصل** هو لغة الى اجر مفرد بمعنى الفاعل كرجل عبدل اي فاضل بين ما ذكر قبله
 وبعده او بمعنى المفعول ان مفسدون عما قبله طبرلا وميتدا وعرفا لغة من المسائل **قوله**
 واذا اراد المصنف ادعى العيني ان هذه الواو متعلقة من افواه المشايخ وتسمى والافتتاح و
 اعلم ان هذا الفصل مشترك بين المصليين والمختصين بالمسئلة ان يجازي تكبيرة تكبيرة امامه
 فانه افضل عنده وعندهما بوضوح تكبيرة اس بوضوح الف الله براكبر وهو احوط وارتقى فلا
 تتركه فغيلة التسمية الا بالمى ذاة عنده وعندهما الا وقت الشاء على الاصح وقيل لا يفسد
 الفاتحة او لا اضرها وهو المختار وهو ظاهري وقيل بالركعة الاولى وصح وقيل بان يفسد
 على قراءة التكبير معه ويجب ان تكون البداية بلفظ الله حتى لو قال اكبر الله لا يصح عنده ابو
 السعد عن الهزارية **قوله** لوقا در تحت زاده ما يات من قول المصن ولا يلزم العاجزه **قوله**
 للافتتاح اي افتتاح الصلوة ولا بد من نية ذلك حتى لو اراد الاعلام فقط لا يكون شارعا
 فرع من فساد الافتتاح لا يكون شارعا صلاة لنفسه لانه قصد المشركته وصح عند صلاة الاخر
قوله اي فان وجوب الله اكبر طاهر انه لو قال اكبرا والكبير او الكبر او الكبر لا يكون ايتا
 بالواجب ويجزى ولو مده ففرع بالما موم الامام قبله لا يجوز عنده وعند لا يوسف وقامه
 في لاهر **قوله** ولا يصح شارعا الا في التفريع **قوله** هو المختار رايه الى المستلزم وهو قول
 لا يوسف ومحمد وظاهر الرواية عنه لان القليم الذي هو معنى التكبير حكم على المصنف فلا بد

من الخبر وقيل يكون شارحا بالمبتدأ وفائدة الخلاط تطهير فيها اذا ظهرت على عشرة وعشرين
الوقت ما يسهل الاسم الشريف فقط لا تجب الصلاة على طاهر الوضوء ويجب على من عليه
قوله فلو قال الله مع الامام او مع غيره فيه ثمة الخلاف كما في البهي **قوله** فلو ذكر الاسم
او مكرره مع ما سبق فان المراد بالصفة الخبر ومع ذلك هو ضعيف مبني على غير ظاهر الرواية
قوله بالحدف اي اقتصارنا ولو حذف المصطلح او الحالف او الثاني مع المد الذي في اللام الثانية
من الجملة او حذف الياء اختلافا في صحة تجديده وانفق ويمينه وحل ويحيته فلا يترك ذلك
احتياطا ابو السعود عن الشربللا **قوله** احدا الهمزة هما هجر الله واكبر فانه مؤنث وان
لم يعمده **قوله** وتعمده كغيره في تعمد المد مع فقد الاستفهام المقصود سبق الشك اما
مجرد قصد المد لا يوجب كفا على الظاهر فقلت ويؤيده قوله في المدح لان المد قد يكون
للتقدير **قوله** وكذا الباء في الاصح وقيل لا تقصد كما ذكره الجليل في شرح النية وجبه الاصح
ان يصور جميع كبر بالتحرريك وهو الظاهر واسم الشيطان كما في الدرر المشتق ولو مد الياء
لا يضر لان اشباع ولو عدلوا اختلافا فيه ولو ابدل همزة الكبر والواو لا تقصد **قوله** فلو
كونه قايما في الغرض وما الحق به مع القدرة عليه فلو كبر قاعدا ثم قام لم يجز ان يكرر
قوله صح اي لانه في حكم القيام الثاني قوله ولغت نية الركوع وكما في الافتتاح وان لم
يتوب **قوله** لم ينو لان الميل محل تكبيرة الافتتاح فنية تكبيرة الركوع نية تغيير المشدوع و
ليس في قدرته ذلك وهذه الصورة مستثناة من قولهم لا بد ان ينوي تكبيرة الاخرم
المدخول في الصلاة **قوله** والا جاز يعبر ما اذا كان الكبر رايده الله بعده او معه وما اذا كانت
الحالات محلا لتعمده على السداد **قوله** ولو اساء بتكبيرة التعجب اي من شئ رآه او اخبر به اي ولم
يرد المدخول في الصلاة سواء كان اماما او موقفا او منفردا وقوله او متابعه الموقف ان المبلغ
من غير ارادة ودخوله في الصلاة ولا بد ان يكون المبلغ دخل بذلك التكبيرة في الصلاة حتى لو تابعه
وا راد المدخول في الصلاة والمبلغ لم يدخل بتكبيرة لم يصح اقتضاه كما مر عن القول النبلي **قوله**
ويجوز ان لا يفي في كل تكبيرة في الصلاة **قوله** الا اذا جزم هذا احدا ما حصل عليه وقيل المضي ان قطع
لا شك فيه فيرجع الحذف الهمزات ويؤيده ان التغيير يرفع ونصب وجزم جازي **قوله** بالنية
عند التكبير فاشدوع بها والتكبير اي مطلق ذكر شرط فيه كالنية مع التلبية في الجاه وفيه ان
النية يجوز تقديمها على التكبير **قوله** بل بها ظاهره ان كلا سبقت وليس كذلك كما علمت **قوله** ولا
يلزم العاجز عن النطق بتكبيرة الافتتاح بخلاف بقاء التكبير ثم لان تكبيرة الافتتاح لها خوف ونقش
بالقراءة فانه لا يخلو لها ولا يلزم التحريك فيها ابو السعود وقدم كلام الشهر من عدم التحريك **قوله**
فلا يلزم غيره اي غير الواجب **قوله** لكن ينبغي انه هو صاحب الشهر **قوله** القيام اي فيما يلزم فيه
عند القدرة **قوله** وعدم تقديمها على الشدوع اي في افعال الصلاة وان جاز لنا طق تقديمها
ولو قبل الوقت **قوله** في قاعدة التتابع بالاضافة قاعدة الجملة التتابع **قوله** فالمتن يسلو
اي التحريك او انه المعول عليه لكن يطلب الفرق بين القراءة وغيرها **قوله** وقيل مع قولنا
مصحف ان وميل صاحب البحر في الشارح ومعنى المعية ان يتبدل الرفع مع التكبيرة ويختتم مع كفسر
قائفا في **قوله** ما ساء بالها مية شحمت في هذه اما لم يكن عليه نحو برنس والاربع الى المناكب كما
كان النبي صلى الله عليه وسلم يرفع يديه حتى يخرج من التكبير لم يات به لغوات محله وان ذكره في شأن
التكبير رفع لانه لم يفت محله وان لم يملكه في الوضوء المستوفى رفع بقدر الامكان وان لم يملكه الا
رفع احداها رفعها وان لم يملكه الا بزيادة على المستوفى فعل بجي **قوله** انها هنا اي في الرفع **قوله**
في غيره كالركوع والسجود والتمسود قال ابو السعود وما في السجود من التفرقة حكاه في النية
بقيل فالمتقدم ما في البهي **قوله** حقا من كبرها لانه استمر لها وهو رواية محمد بن مقاتل وصحها في النهاية

وقيل لا

وقيل لا يعمل لان كبرها يسبق بعبادة وهي رواية حسن وهو غير مكرر مع قوله لكن في الشهر
عن السراج او لانه في ذلك الامم وهذا المسألة مطلق **قوله** وصح شروعه مطلق في العبدية
غيرهما الصلاة الجبلة وقوله ايضا كما مع بالتكبير **قوله** مع كراهية التحريم وقيل لا كراهية كذا في
البهي **قوله** الخ لئلا يات الله تعالى بانه محترمة **قوله** ولو مشركه كرجيم وكريم في الاصح وعليه
قوله في المرفوعة وما في الذخيرة من عدم صحة الشدوع بالرجيم وضعيف وقيد في شرح النية
بان لا يقتصر به ما يفيد الصلاة كقولهم العالم الموجود والمعدوم او باحوال الخلق والالاف
شاهدا ولو ان الالهام في المشترك كالقادر على كل شئ او الرحيم بعباده او عالم الغيب و
الشهادة جميع اتفاق وفي كون العالم بالموجود والمعدوم منفسا نظرا كما بحثه في النية
قوله ذكرنا ان ان احصاها الله تعالى القيوم وقيل القديم جوي عن السراج في تغيير
ان عمران **قوله** وخصنا الثاني الاصح قولهم في الشهر **قوله** والبار بمعنى الكبير كما في القاموس والظاهر
جواز تكبيرة عنده كما جاز في اخويه فالالفظة عند ثمانية **قوله** وخصه البردعي وضعيف
والبردعي بالمدال المرحمة على الاكثر احمد بن الحسين وفارس اسم قلعة نسب اليها قوم والمراد
بها لغتهم وهو اشرف الصفات واشهرها بعد العربية واقدمها اليها ابو السعود وقوله
يجد يث متعلق بمزيتها والفا رسية الدرية منسوبة الى الدار بلق الدال وهي الباب وهي تشبه
الوارثا على ان المنسوب الى الثاني ايضا عرف وان لم يكن ثمانية لينا والفا رسية خصيات فلهذا
كان يتكلم بها المدرك في هي السرم ودرية يتكلم بها من باب الملك و فارسية يتكلم بها الموابة
ومن كان مناسبا لهم وخورية وهي لغة خرسانية وبها كان يتكلم بها الملوك والاشراف في
الخلا وموضع الاستفان وعند التمرى للحمام سريانه منسوبة الى سريان والعراق **قوله**
وشطرا يجزى المعتمد **قوله** **قوله** وجب اذ كان الصلاة من تقوى وتسمية وتبسم وتبسم
سلام تحليل ابو السعود **قوله** او امن بعد الهمزة من الامان اي الامان وحمل حكمه
كذلك مجزى **قوله** او سلم اي قال السلام عليكم بها **قوله** او شهد عند حاكم او لاعن او حلف
لا يدعوا فلا فاعاد بالفا رسية **قوله** ولم يزل يوشم عاتقا لا يظهر فرق بينه وبين رد
السلام **قوله** عاجزا اسم فاعل من العجز خلافا القدرة حموي وهو في القراءة فقط وما
قبلها يصح بغير العربية مع القدرة عليها اتفاقا **قوله** وجعل الغنى الشدوع كالقراءة في انها
لا يجوز بغير العربية الا عند البهي **قوله** ولا يستلزم يقوم بل الوجه الجواز لان المقصود التوقيف
وهو يحصل بالنية كانت **قوله** فظاهره اي جعل الثاني رائية رجوعا اليها المية في جواز الشدوع
بغير العربية مع القدرة عليها لا هو اليها اي في الشدوع بل في القراءة وقوله كالمعنى اي حيث
قال كولو شيع بغير عربية ولم يقيده بقوله فيشترط الاتفاق **قوله** حتى الشدع لا يخلو على
كثير فخرج عن القاصرين اوصى ابتدائية والخبر محذوف اي اشتمه عليه **قوله** فتا بالفا رسية
اي مع القدرة على العربية **قوله** او التورية عطف على الحديث في المنسوب اي فتا القرآن بالفا رسية
الا التورية ومثل ما ذكرنا في قوله ان قصته تقصد وان ذكرنا الا هذا التفصيل جميع به ما في هذا
اية من ان ذلك لا يفسد حتى لو قدام من العبدية ما يصح به الصلاة زيادة عليها صححت وبين
ما ذكره الشافعي والشافعيان من المنساق **قوله** والحق به اي بالمدكور من قراته بالفا رسية ان شاء
اي تفصيل فيه هذا التفصيل وجب به بين قول الفيلسوف وعدمه لكن لا يكتفى به **قوله** الا وجه
انه لا يفسد ولا يجوز اي بخلاف القرآن بالفا رسية وما بعدها فان القراءة بها مع العتقة على
العربية ليست قرانا اصله لا يفسد في عرفة الشدوع للعرب فان قرا قصته بها كان متكلما بكلام
الناس بخلاف الشافعي فانه قرآن الا في قرأته شيئا فلا تقصد به ولو قصته واول صاحب المحيط قول
شعرا في اصوله بالبعث اعلم ما اذا اقتصد عليه واستفاد من كلام صاحب الشهر ان الشافعي
راو على العترة للشك في قرائته اما اذا زاد على السبعة الى عشرة فهو في حكمها **قوله** كما انتهى

اذ قرأ القرآن حرفا فانه لا يفسد ولا ينجس **قوله** لا اكثر من الثلاث في فواتي وذلك لان الالة
والايتين قليل والقليل عفو وما زاد كثير فلا يفتي في الاكثر من مرة **قوله** ولا يكره كعب
بفسه تحتها بها وجسرها انه يوقع الجهر باله في فواتي كلام الله تعالى على خلاف ما هو عليه وهذه
وقد ورد الامم بتجديده المصاحف من غير القرآن **قوله** بمشوب اي مخلوط **قوله** وبسطة لانه
ليزيد منه لانه قال باري في هذا المصاحف ترجيح في شرح الحديث انه الاشبه في السجدة هو الاصح
وفي فتاوى المصنفين هو الصحيح وبهذه النصوص ظهر انه يبحث صاحب الجواز بدليل
جوازها على الذبيحة وقد اشترط لها الذكر الخاض **قوله** والاربع معناه بالاله وضمة الهاء
فيه هي الضمة التي بيني عليها المشاوي والميم عوض عن حرفي اللام فلا يجمع بينهما
وهو قول المصنفين **قوله** فانه يجوز فيهما اي في الشروع والادب وقوله في الاصح مقابله
عدم الصحة لان معناه بالاله اما بخير اي اقصد نابه في حذف حرف اللام والجملة اختصارا
وابقيت الضمة والميم عوضا عن الجملة فيجمع بينهما وبين حرف اللام وهو مذهب الكوفيين
وروي بقوله نقلوا ان كان هذا هو الحق من عندك وهذا هو الصحيح المشايخ القول الاول
وقيل ان الميم كناية عن اسماء الله تعالى ويشهد له قول النظرين سميل من قال اللهم فقل
بجميع اسمائه ولهذا قيل انه الاسم الاعظم **قوله** كما ان الله لم يترك خلافا في المنية في صحة الشروع
به وهو يقتضيان في على الصحة به نهر ويجوز اثبات الالف والهمزة وحذف
الهمزة فقل انتهى فان قلت انه مشوب بما جازته لان معناه ان عوالة اجيب بان الدعاء
هنا معناه الذكر لا طلب حاجته معينة **قوله** هذا المختار استحسانه كثير من المشايخ ليكون جامعاً
بين الاخذ والوضع المروي في السنة نهر في شرح الشربلا لانه يفعل هذا مرة وهذا
مرة كما ورد ان النبي عليه السلام فعلها **قوله** والخشوع في المشكل نهر **قوله** تحت يديها الذي
في القبرستان في نهر فيقع فوق الصدر **قوله** بلا ارسال يدي الاصح مقابله انه يرسليها
حال الشربلا على ان الوضع سنة القراءة **قوله** ما هو الاصح من القيام الحقيقي والكمي
فان التعمود في الشربة في الغرضية وما الحق بها بعد كما في قيام **قوله** له قرار اس طول
وقوله في ذكر مسنون يشتمل القرآن قال الله تعالى انا نحن شريكنا الذكر واراد بالمسنون الشروع
في شتم القرآن ودعا الفتوى **قوله** وكيفية الجبارة اس وفي اشائها **قوله** لعدم التقرار اي
وان كان فيه ذكر مسنون وهو التجميع والتحميد **قوله** ما لم يطل القراءة فيضغ وطاهوه
يعني اي قيام طان وعليه فيضغ وقيام صلاة التسابيح الذي بين الركوع والسجود **قوله**
سبحانك منسوب بفعل من جنس اس سبى اسبى ان اشركك بغيرها ويحمدك اس والحمد لك
يحمدك وتبارك اي تبارك خيبر اسم اس اسمائك ومقلد جدك اس ان تقوت عظمته في عظمة
كل عظيم او عمن ادركك انما منا ولا اله غيره كما ينصها في فقهها وفيه الاول ولصحب الشان
وعلمه فاستأنى عن المحيط **قوله** تاركاً وجلي ثبات ذلك اس على سبيل الاولية على المرد في هذا
المحل وفي المنية ان زاده لا يمنع وان تركه لا يضر به **قوله** الا في الجبارة نحوه في شتم الملقى
عن الجليل ولم ينسب عليه المص في شتمه ولا شتمه في سجده ولا اخوه في نهره ولا القبرستان **قوله**
مقتضاه اسم فاعل حال فاعل من قرا واسم مفعول حال من مفعولك وهو سبحانه **قوله**
فلا يضم وجهرت اه ظاهره انه ياء به او لا اس قبل الشروع وليس كذلك بل ياء به او لا
بعد الشروع على المعتمد اللهم الا ان يراى بقوله لا يضم لاياء به **قوله** الا في الشربة اس فيات
به اس مع الشان لان منها على التوسع وهو محتمل ما روي انه عليه السلام كان يجمع بينهما **قوله**
في الاصح وقيل نقض لانه كذب قال في البهي وينبغي ان لا يكون في الصحة خلافا لما ثبت في صحيح
من الروايتين وتعليل النفس بانه كذب مروي وبانه انما يكون كذا با اذا كان من غير ثقة كذا
واذا كان من غير ثقة فالفاسد عن الكل انتهى **قوله** الا اذا شرب الامام ان اخذ بالاستسقاء انه

يا في الامام والمنفرد والمقتدى قيل شرب الامام في القراءة وسواء كان امامه يجهر او
لا كان قضيته المتشبه في الشان في المني فتتد وان بدأ امام بالقراءة وكان ذلك ضعيفا حول
الشرح عبارة المص في القول الصحيح **قوله** وقيل في المني فتتد في وجهه ضعيف هذا القول
انه اذا امتنع على الماسوم قراءة القرآن التي هي فرض في الصلاة عند قراءة الامام القرآن سرا
او جهر فلا بد من تنوع عليه الشان وهو نفي او لا يجمع التخليط والتفريط في كل اشهر **قوله**
راكفا او سجد اي او قاعدا على ما يجتهد صاحب النهر والبحر وقوله ان اكبر رايه ان ينجى الله ما
في الشربلاية عن المني فتتد ادرك الامام في الركوع يجهر قائما ويركع ويترك الشان او لا
ادركه في السجود يات به بعد التخميد ويسجد وكذا لو ادركه في القعدة ابو السعد **قوله**
وكما استفتي بقوله افاد بكما انه لا يترأى بينهما ولا يات بغيرهما بينهما وافاد انه لو قدم التعمود
على الاستفتاح اعاده كما في البحر **قوله** بغيره عود في المذهب عن المعتمد وقيل بل في
استغناء موافقة لفظ القرآن ورد بان السيرة والتاليل وموافقة اللفظ مرادة
ولا يذيد عليه انه هو السميع العلوي لان ما بعده محل القراءة لا الشان رجب والرحيم منته
ولم لا تحميم ولم يؤمن شيطان ابدا الا شيطان نبيا محمد عليه الصلاة والسلام وكيفية
نحو عليهما السلام انتهى قال سيدي على الاجهوزي وقوله سرا صفة لمصدر مجزوف
وهو او لا من جعله حالا وان جهر عليه الشان حيث قال في الاستفتاء لان وقوع
المصدر حالا وان فشا سمي نهر **قوله** كالتلويح لتعلق الشان والتعمود به ولم يكن
شانه حقيقة لانه لا يقع في المفعول له والتميز والجان خلافا لابن مطي **قوله** لقراءة
لمن يقرأ يات به ومن لا فلا وهو قول الامام وحمد **قوله** تركه الى لغوات مجله نهر
قوله وينبغي راجع الى الصورة الشانية فقط وفيه انه يلزم منه تاخير السورة عن محله
وفي النهر من سجود السهو قراءة اكثر الفاتحة ثم اعادتها كغيرها من السجود انتهى
اي فهو موجب للسهو لان يقال ما هنا السهو وقوة وقوة التعمود وفيه بعد لما يلزم
عليه من ترك الواجب لاجل السنة ويمكن ان يقال انه مقتدر لكونه ان لا يقطع
صلاة الغرض لاجل سنة الجماعة **قوله** اس لا يسن هذا المحل لصاحب النهر وفيه اشكال
صاحب البحر حيث قال بعد نكته كلام الزخيرة وظاهره ان الاستعاذة لم تشرع الا عند
قراءة القرآن او في الصلاة وفيه نظر انتهى ووجهها انها لدفع الوسوسة فتطلب
في كل ما يخاف فيه مشربا اس ونفي السنة لا يات في المشرع على وجه الاستحباب **قوله**
فيات به اي لا يتعمد المشرك من تقوى والمسبوق هو الذي فاته بعض الركعات
اشهر ابو السعد **قوله** لا المقتدى سواء كان المقتدى ادركه الكل بالجماعة او لاحقا
ادركه الجماعة اول الصلاة ولم يقرأ في الاحرام ابو السعد **قوله** بعد منها الى
القراءة **قوله** وكما تقوى سبي غير الموت هو الامام والمفسر ولو قد مرها على التعمود
اعادها ولو تذكرها بعد قراءة الفاتحة لا يعيد ها ومقتضى ما تقدم انه اذا تذكر
قبل كما لها انه يات بها ويستأنى فيها انتهى ابو السعد **قوله** كما في ذبيحة وهو مشتمل
للمني **قوله** في اول ركعة لانها بمنزلة صلاة مستقلة ولذا اختلف انه لا يجمع حشر ركعة
ابو السعد **قوله** ولو جهرية اشار به الى ما في المنية انه يسمع في السرية لا الجهرية فانه فلفظ
كما ذكره صاحب البحر واخوه **قوله** لا تسن بيج الفاتحة والسورة هو قول مجمل هو المختار
شأن في السرية وفي المستصفي وعليه القنوس وفي العناية والمحيط قول مجمل هو المختار
لا فاد يذكر السورة انه اذا قرأ ايات من السورة فلا تسن اتفاق **قوله** ولا تكرر اتفاقا بل
لا خلاف في انه لو سجد كان حسن نهر **قوله** ضعه في البحر الحق انها قولان مرجحان الا ان
المقرون على الاول ووجه الثاني كما في الهادي انها من الفاتحة بخبر الواحد وجوبه على

فصارت منها علما فمن لزوم قراءة الفاتحة لذمته التسمية احتياطا لمنزلة **قوله** وهي آية هي لغة العلماء
وشرعا ما يتبين اوله واخره توفيقا من طائفة من كلامه بقوله حموي **قوله** انزلت للفصل بين السور
فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يعرف فصل السور حتى ينزل عليه البسملة **قوله** فما في النمل بعض
واول الآية انه من سليمان واظهرها وانواعا سليما وهو ترقيع على قوله انه انزلت للفصل **قوله**
ولام في كل سورة في الاصح وقال بعض ما في النمل آية من الفاتحة ومن كل سورة وقيل
انها ليست من القرآن وهما ضعيفا كما في البحر **قوله** فتقدم على الجنب لانها قرآن نظرا الى تواتر
كتابتها في المصحف المأمور بتجديده عملا ليدركنا وليس بقرآن نظرا لشبهته باختلاف في قوليها
في صدر الاول انتهى وهو قد روي على قوله وهي آية من القرآن **قوله** ولم تجز الصلاة بها لان
موضع القرآن ثابت يتبين فلا يسيطر بما فيه شبهة هي **قوله** احتياطا على الحكمين قبله **قوله**
لشبهته اختلاف ما لك حيث قال بعدم قراتها وهو قول لبعض ما في النمل **قوله** وقد ابعدها
وجوب الوجوب يرجع القراءة والبدعية قال في البحر وتارك الفاتحة اثم اكثر من اثم تارك السورة
للاختلاف في ركنيتها **قوله** انتفت كراهة التحريم فاذا انقص عن ثلاث قصار رواية طويلة
فقد ارتكب كراهة التحريم لتركه الواجب وسماه للشرح في التراجع عن الوبر عن الفضل
ان من اقتصر على آية في الفرض لا يكون اثمًا قال في التلخيص لا يسقط من لم يكن عالما باهل زمانه
فهو جاهل **قوله** الا بالمسنون وهو القراءة من طوال المفضل في الفقه والظاهر وانما طاعة العرف
العثماني وقصاره في المذهب **قوله** وامر اس آيتين معرب هذين في الإيضاح انه سريانا كقيل وهما
مبنى على الفتح ومعناه الفعل وليس من الفاتحة من غير خلاف وفي القنية عن مجاهد من الفاتحة ابو
السود وروى عن المصنوعة ان آيتين اربعة احرف متقطعة من اسماء الله تعالى وورد
ان الله تعالى خلق من كل حرف ملكا يقول اللهم اغفر لي يقول امين ذكره بعض شراح الجامع الصغير **قوله** يد وهي شرا
وافضلها وقهر وهي مشهورة ومعناه سخر ابو السعود **قوله** وماذا في المد لعمد تأنيها في القصر **قوله** ولا تشد بمدح نشأ
لوجوده في قوله تعالى ولا تأني البعث الوام ولا يخص الشدة بغير التأني الاول **قوله** او عذت او ما عذت جمع وعذت فاعلم الاول
مع التشديد من غير عذت ايها وهو ما تقدم الثاني المدع عذت ايها من غير تشديد وهو ما كان على صفة الارمن ان لوجوده في قوله
قال ويك ان **قوله** لا يقصر مع اعمدها اي مع التشديد من غير عذت ايها وهو ما بين لعدم وجوده في القرآن اوع عذت ايها من غير تشديد
وهو ان فيه نظر لوجوده في قوله تعالى فان ان **قوله** وتقدم على اي مع التشديد وعذت ايها عدم وجوده في القرآن واصل ما ذكره فاني
اوجه حجة صحيحة وثلاثة مقسدة وبقي ناسخ وهو القصر مع التشديد وعذت ايها وهو مفيد لعدم وجوده في الفاظ القرآن ودلالة
التم وبدل فصرهما لا سوية **قوله** ولو في السيرة وصل بالامور فلا ولا ذكره بصدقه وهو احد القولين وقيل
لا يؤمن المأموم في السيرة ولو سمح الامام لان ذلك الجهر لا عبرة به **قوله** ولو من مثله اه لا تكثر
الا في حرام بما يكون بعيد من الامام فلا يسمع منه ويسمع من جاره وث رزيادة نحو ان الحكم
لا يختص بالجمعة والعديد بل كل جماعة كثيرة لذلك وقد جتبه الشهاب **قوله** واما حديث اه واد
على قوله ولو من مثله فان ذلك حديث يقتضي ان لا يؤمن المأموم الا بسمع الامام وقوله معلوم
الوجود وذلك لان الشرايع طلبه من الامام وانظر ههنا حال المسلم ايما به امر به الشارع
على انه في الحديث لم يصح بالسمع فيجوز ان المراد اذا علمتم وقوله بدليل اذا قال اه كانت ومن
المذكور انتهى استماعه بيمين الحديثين وقام الحديث الاول فانه من وافق تأنيها تامين الملائكة
عشر له والاصح ان المراد الموافقة في الوقت وقيل في الصفة والخشوع والاحكام والملائكة هم الحفظة
وقيل غيرهم بدليل رواية مسلم فانه من وافق قوله قول اهل السماء ويكون الجميع لان الحفظة يؤمنون
ولا في غيرهم اهل السماء فيؤمنون وان الحفظة من اهل السماء لانهم حسن الملائكة الذين يتفقدون
في القصور واليه **قوله** ثم كما فرغ يكبر بيان السنة بلا مدح اول الله واول الكبر والافسد واخره والاول
فقد جملنا في الشرايع والافسد بلا مدح كما في المحوى كما لو ترك اللام الثانية ومدحها صواب الا ان فسخ زيادة
الى ابعدها فيكفر ولا يفسد على المختار منية **قوله** مع الاخطاط هو الاصح لانه المروي وتلا خلقا

المؤرخ

المذكور عن الذكر وبعضهم يجعل ابتداءه مع ابتداءه مع الاستسواء ويكون وجوه الاول
وان خالف بينهما في البحر **قوله** ولا يكبره وصل العقدة بكبيرة مثله ان يقول واما جهرتك وبك
فحدثك بكبركسنا المنشئة للفقهاء السكينة اي مع ايقاع كل من التكبير والعقدة في محله **قوله**
لا بأس بضعيف لما يلزم عليه من ايقاع العقدة في غير محلها وتأخير التكبير عن محله المذكور **قوله**
ويضع يديه الوضع واخذ الركبتين والتفجير سنة ابو السعود الا ان التفجير يختص بالرجال
قوله لا يمكن ان يكون في اخذ الركبتين **قوله** ويسان يلفق اه اي في الركوع والسجود
ابو السعود **قوله** وينصب ساقيه وجعلها شبه القوس كما يفعل كثير من العوام مكره ومن
السنة في الركوع استقبال الاصابع القبلة برفق وقدمه ويسوى ظهره بغيره فلا يرفعه ولا يخففه
نهر **قوله** واقفه ثلاثا وذلك انه اي اذ كان في السنة فيريد ان يحسن او يسع او يتسع ويجتمع اثر
الان يكون اما ما فلا يطيل عليهم في والى وان اصل السنة يجعل المرأة والمريض وثلاثا
منسوب بشرع الى فضل اي حاصل ثلاث وهو سماع ولو ابقي المص على تركيبة تسلم من هذا
قوله كره تزيها هو المعتقد والى ابو مطيع البخلي تكلم الامام احمد وخطبه مرة فان
تدركه عمدا فسدت وسهوا سجد له فيا كذا الا ثبات به حذوا من الخلق **قوله** وكرو
تحريرا اطلاقه ركوع اما الانتظار قبل الشروع في غير ما كره تأخير الكفرب وعند منيق
وقت فالظاهر عدم الكراهة ولو لم يعين الا اذا نفل على السجود **قوله** ان عمده عليه صل
ماروى عن الامام اخشى عليه اسراف عليهما وهو الراي الذي هو شك العمل ومن فسره بيشة
الكفرا والكفرا بالافعل الى وقع في المحش فيسوق على ما ينبغي كما في البحر وقوله والا فلا بأس به
يعيد انه خلاف الاول والضمير في به يرجع الى الطول لما حذوا من الاطالة **قوله** ولو اراد
به التقرب الى وان المأثور بمقام صدها ويظهر من التقرب ما لو اطال الامام الركوع لا يركب
سكبر لورفع الامام راسه قبل اذ راكم ركب منفردا وظن ان ذلك الركعة كما يقع لكثير من
العوام فيسلم بناء على ظنه ولا يمكن الامام من امره بالعادة او الاتمام **قوله** على لزوم
المتبعة المترا والالزوم الوجوب ولو عجز به الحان او البوا فوق ما يات له وقوله في الاركان
لا يظهر في قوله انه رفع اه لان الرفع من الركوع سنة او واجب وقد قدمنا ان وجوب المتابعة
لا يخص الركع بل يكون في الواجب **قوله** وجب متابعتها فتركها السنة التحصيل الواجب
قوله وكذا عكس وجوان يرفع الموم راسه من الركوع او السجود قيل ان يتم الامام
الاستبجاءات **قوله** فيعود اي المتقدى وجوبا ولو لم يعد اركب كراهة التحريم **قوله**
ولا يصير ذلكا لوعين لان عوده بتحريم للركوع الاول وركوع مستقبلي **قوله** لوجوب علة
غير منتجة فان المتابعة واجبة ايضا **قوله** جاز اي من غير كراهة واستظهاره حمل الجواز على
الصحة واشت كراهة التحريم لان الشبهة فيوث لا لا بدل وهو بعيد **قوله** ثم يرفع راسه
من ركوعه وليس في الرفع دعا وما ورد في حصول على النقل ابو السعود **قوله** من سمع من مقارنا
له رفع ولو اخره حتى استولى لا يات به وقيل يات به بحدو السميع دعا من الامام للمؤملين
يقبول جدهم القربى عليه الغفوان لهم ومن سميع معنى اجاب فعدها باللام وقيل
اللام بمعنى من ذكره انفسنا **قوله** لو ابدل النون لا ما تقتضيه لانه صار لغوا ولو لم يطاوع
سببه تركه شرط لا يمت ولو سلم الميم من حده فسدت **قوله** او تحريك فيه انه لا يوفق على
متحرك **قوله** فوالا ن وجه في المباحي للسكت او جاز الظاهر ويكون عاذا على الله تعالى العلة
ابو السجود القول بالهدم يشير ان اليها السكت والقول بالتحريك يشير الى انهما نهر **قوله**
يكفي به الامام لما ورد في الالام سمع الله لمن حمده فعولوا ربنا لك الحمد قسم بينهما
والقسم من في الشكره في **قوله** اللهم ربنا ولك الحمد اختلف في الواجب والكره وقيل عا لفة
اي حمد فالوا ولك الحمد في **قوله** ثم حذف اللهم اي مع اثبات الواو ومن على الترتيب في الغفيلة

كما افادته النقط ثم بقي حذوها وفي ذلك الكمال **قوله** على المعتد وقيل سمي فقلت وقيل سمي فقلت
صحي **قوله** فيمنع من يد اليم كالتجدي اي يات بها في ولا يتعين التجدد في الثاني بخلاف الاول
اذ لو خفف لافسد خلاف المراد **قوله** لما من ان سنة اي على قولها او واجب اي على ما ذكره
الكمال وتكليفه او فرض على ما قاله ابو يوسف ونقله الطحاوي عن الشافعي **قوله** مع الخوف
افاد به ان السنة المقرنة فلو اخذ لا يات به **قوله** واصناف ركبتهم ان اليماني ثم اليسري حمل
عن الروضة **قوله** الا بعدد كتحريف فانه يصنع بيده اول **قوله** مقدم ما انعم وقيل يقدم الجبهة
وقيل يصنعها معاصي **قوله** لما من اي من تقديم الا قدس **قوله** بين كفيف حيث
تكون يده حذاء اذنيه والمراة تضع حذاء منكبها وفي الشاذلية معذرا للبرهان على
بعض المحققين ان السنة تحصل بالوضع مطلقا سواء وضع وجهه بين كفيف او حذاء منكبها
لانه عليه الصلاة والسلام فعل هذا لكنه بين الكففين افضل لافيه من المرافة المسنونة
لكون بين الكففين افضل ابو اسود **قوله** اعتبارا لافضل الركعة باولها يظهره الاول
ويقاس عليها الباقى **قوله** ضامما اصابع يديه ولا يندب الضم الا هنا وقوله لتتوجه الى
القبلة ولان الوجهة تتنزل عليها لا على الارض **قوله** ويحسب لموضع بصيغته الفعل المضارع
كما هو في الاصل وذلك بان يرفع او لا يجبهته ثم انعم ثم يديه ثم ركبته وعلى الوبل وقيل
في المحيط عن الطحاوي لا يباس بان يعتمد على راحته عند الشروع من غير فصل بين الوركين
وعندهم وسواء كان شبي او شبا وهو قول عامة العلماء قال في البحر والوجه كونه في
عدم الاعتناء بسنة **قوله** وسجد بانعم السجود شرعا وضع العضو الوجه محال لا سخرية
فيه على الارض فخرج بقيد الوجه وضع الخد والذقن والصدغ ومقدم الراس وخرج
بقولنا محال لا سخرية فيه ما اذا وضع قدميه فانه لا يجوز لانه يشبه الثالث واذا وضع
قدميه ورفعه اخر جاز مع الكراهة لو غير عذر كما نص عليه قاضي **قوله** واما اذا وضع اليدين
والركبتين احوال ثلاثة الوجوب للمواظبة واعتباره المحقق وهو اعدل اقوال ان
شأن الله تعالى لموافق الاصول والافتراء من صحة العيون والشاذلية في الثانية
وفي شرح نور الايضاح صح افتراض وضع احدى اليدين والركبتين ولا دليل عليه لان العطف
انما افاد وضع بعض الوجه دون اليدين والركبتين والسنة وصرح به كثير من مشايخ **قوله**
اي على ما صلب منه واما لان منه فلا يجوز الاقتصار عليه باجماعهم **قوله** من الصدغ
جمع الصفا وما بين العين والاذن والشعر المتدلى على هذا الوضع وجمعه صدغ قاله
القمي موسى **قوله** وعرض من اسفل الجاهليين بخالفه ما في البحر حيث قال في الجبهة اسم لما
يصيب الارض مما قوت الى جبين الاقتصار من الشعر حالة السجود انتهى **قوله** لا الخوف
بالكسر العظيم فوق الدماغ وما انخلق من الحجة فبان ولا يذعن فتعاضد يديه او يسكن
منه شيء جمعه الخاف او خفف قاموس فليتأمل **قوله** ووضع اكثرها واجب فلا حد كلام الزيلعي
بقيد ان وضع الاكثر شرط اذ قد نقل عن قسرة انه سئل عن وضع جبهته على حجر صغير فنقل
ان وضعه اكثرها جاز والا فلا فيقول ان وضعه قدر الالف منها ينبغي ان يجوز على قوله فاجاب
بانه عمنو كما مل يعني وقدره من الجبهة ليس بعرضه كما مل فلا يجوز شلح قال في البحر وفيه
بحث اذ السجود بعدد ق يوضع بعض الجبهة ولا دليل على اشتراط الاكثر نعم هو واجب
لمواظبة واستعمل كما في المجتبى سجد على طرف من اطراف جبهته ليس بشرط بالاجماع فان
اقتصر على بعض الجبهة جاز وان قل كذا ذكره ابو جعفر ابو اسود وعن الثوري **قوله**
عليه الفتوى لم يوافق رواية ولا الفتوى من الدراية وهو مشكل لانه يلزم منه الزيادة
على الكتاب بخلاف الواحد وهو امرت ان اسجدوا وهما يتبعانه من الوصول كالامام ولو
حمل قولهما لا يجوز الاقتصار على الالف الا بعدد على وجوب الجمع كان احسن اذ قد تنقح

الخلاف بينا وعلى حمل الكراهة منه على كراهة التخصيم فقول الامام بكراهة الاقتصار على الالف
المراد بها كراهة التخصيم وهي في مقابلة ترك الواجب وقولهما لعدم الاجزاء المراد به عدم
الحمل وهو كراهة التخصيم فالسجود على الجبهة واجب اتفاقا لانه مقتضى الحديث والمواظبة
تجوز الكمال **قوله** كما حذرناه في شرح الملتقى حيث قال بعد قول المتن وقيل لا يجوز
الاقتصار على الالف الامام عذر والمية هي رجوع الامام كما في الشاذلية عن البرهان
وعليه الفتوى كما في المجمع وشخصه والوقاية وشذوه وشذوه وشذوه وشذوه وشذوه وشذوه وشذوه
والبحر والغير وغيرهما انتهى وانما اكثر من النقل للرد على ابن الصالح في البيت الذي نقله صاحب
البحر فربما **قوله** وفيه اشنع الملتقى **قوله** ولو واحدة في التركيب خذ اذ في الملتقى وتكفي
واحدة لكان اوله في ابن امير حاج انه لا بد من وضع ياطن الاصابع ولا يكفي طه هذه وهذا
انما ان سئل عن فلو ان شرا وقد قدمناه عن الشاذلية والمية بشر يقول اشنع نحو الفتوة
لانه انما يات الا استقيما بذلك **قوله** تنزهها ان كان في المص استباه فانه جعل المراهة في
الاقتصار على احد هاتين السجود على الكور واحدة وهي الاوضاع عينية وفي الثانية تنزيها
اشار الى توضيحي وقد افاد في البيت **قوله** يكون اليدين على كذا في السجود وهو بفتح اللام
كما ضبطه القاموس والاشارة السجود على الواجب عن عصام انه بالضم وبالفتح شاذ
وهو دور الهامة والتعبير بالفتح ليس قيدا قال في البحر واشارة بكور الى ان كل حال بينهما
ديين الارض متعلق به فان حكم كذا في الملتقى على وجه ان حجم الارض **قوله** الا بعدد ركعة وبرد
فلا يلزم لان البني صلى الله عليه وسلم اصاب به كانوا يخلطونه لشدة الحر حتى وهذا دليل صحة
السجود **قوله** عندنا وقال الشافعي رضي الله عنه لا يجوز **قوله** كى مرار في قوله وقيل
لخص كيعضها وان قل **قوله** ان وان لم يصح الاول خلاف الدواد ولا يمان لقوله مقفلا
ويحتمل ان المعطف للتفسير وقوله جبرته ان على القول بتوحيها وقوله ولا انعم على القول به
ان مع الكراهة بنا على عدم تعيين الجبهة **قوله** على محله ان السجود **قوله** وان يجده حجم الارض
تغير وان الساجد لو بالغ لا يستغفر راسه ابلغ من ذلك فصيح على طقسية وحضر حفلة وشعر
وسير ومجلة ان كانت على الارض على ظهر حيوان كسوط مشدود بين اشبي ولو سجد
على الارض او الدرة لا يجوز لعدم الاستقرار ولو كان في جوف القبور والشج والعقطن والذين
يجوز عليها ان وجد الحجم **قوله** والشاسع عنه فافقون راجع الى اصل المسئلة وهو السجود
على الكور مع اشتراط وضعه على الجبهة فانما يشاهد كثيرا من القوام يسجدون على الكور
وهو على اعلا الجبهة **قوله** فيصيح اتفاق مقتضى وان ملكته على النجاسة مقدار اداء وهي
لا يبطل ومقتضى قولهم اذا وقعت عليه نجاسة وبقيت عليه مقدار اداء او ركعت بطلت
ان يكون سجودا عليها كذلك الا ان يفرق بين المكان والشوب بجعلها في الثلث الاول
قلت بناء فيه ايضا ما يات في المفردات ان سجودا على نجس منه لها وان اعلمه على ظاهر
اللام الا ان يفرق بالحقا ونحوه وعدم هذا وهو بعيد **قوله** وكذا حكم كل منفصل فيشرط طهارة
ما تحته **قوله** لو بعدد ذلك كوجه بظهوره ولو بغيره لا يجوز **قوله** لا ركبة ان عند العذر
كثيرا يكفي عن الايمان **قوله** لكن صح الجلب او الملائق مبني على ان الشذلية السجود وضعه اكثر الجبهة
او بعضها وان قل ومعلوم ان الركبة لا تستوجب اكثر الجبهة وقد علمت ان الامم هو ان
فذلك سطح الجلب الجوارح **قوله** وكذا ان تحيا **قوله** سبط ذلك ان لكم وقاضيل الثواب واخبر
اسم الملائكة باعتراف المذكور **قوله** ان لم يكن ثمة اية مؤمنه السجود **قوله** لانه شرفه ان دليل
والكراهة معتدة بعبادة ذلك كما في البحر **قوله** والا يكون شرفها فيه ان المقابلة ليست كما ينبغي
بل الذي يقتضيه التركيب ان يكون في الاول وقعه الترفع بدل عن قوله لانه شرفه والاراد
ان لم يقصد الترفع فان لم يراه كما صلب في البحر **قوله** كان مما حاصره في البيت من الاستفصال بين من غير

بالكراهية ولا بأس ولا باجته **قوله** ان وقع التراب عن وجهه كرهه لانه ما دام عليه ثقل من التراب فلا
يزيل سببها الا بعد ان يمسح **قوله** بسطه المذقة اني كنت الموضع وقد فعله الامام **قوله** لانه انما يرفع التراب
ولا انما يرفع التراب فيه وسوسة بالثياب **قوله** للمرحوم بسطه المذقة اني كنت الموضع وقد فعله الامام **قوله** لانه انما يرفع التراب
وجده فوجبه لا يجوز ذلك **قوله** لم اراه احدا من المشركين ولا من النصارى في جوارحه على الخديعة **قوله** مصلح الصلاة
قد ان ولا يشترط الاعتقاد في الحرية والا وادفعهم المنفردين **قوله** جاز للضرورة ان لا يرفع التراب في موضع
السجود واكثر من نصف المذقة **قوله** وشروط الكفاية هذا مرفوع على ان وضع اليدين في موضعين قد كان ثقل
الفرس استاء وفيه عن الجلالين ان المسحوب التراب حتى ينزل الارض **قوله** بل على ظهر غير المصلي
الظاهر ان الظاهر ليس قيدا حتى لو سجد على مرتبة اكثر من نصف ذراع جاز لسجود اهل هوس
انكراهية **قوله** كما مر اي في السجود على ظهره فانه ارفع من نصف ذراع **قوله** ويظهر عطفه
اي عطفها عن حية لما ورد ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا سجد فبح حتى يبدو بياض ابطيه **قوله** في
غير راحته بان يكون منقلا او في جماعة لا راحه فيها **قوله** يظهر كل عضو بنفسه فلا يرفع الا عضو واحد
بعضه لانه اشبه بالتواضع والبلغ في تكبيره لغيره والا فله من الارض ما بعده من حيات الكساة فان المصلي يشبه الملك
ويشبه حاله بالانبياء وله بالصلوة وقوله الاعتناء بها **قوله** فان المصلي لا يرفع يديه ولا يركع ولا يركب
قوله ويكره اي تكبيرها **قوله** كما كرهه الظاهر انها تكبيرية لانه من الغيبة **قوله** كما مر اي ان اقل
ثلاث وان لم يركع او تقعد كره تكبيرها **قوله** تخلف اي تخلف بعض الصلوات **قوله** كما مر اي ان اقل
و يترك بالصاد والراء قاموس **قوله** في خمسة وعشرين منها انما يرفع يديها الى منكبيها وتقع يديها
على فخذيها بحيث يبلغ الاصابع ركبتيها وهذا بناء على ما نقل عن الطحاوي ان الرجل ياكل الركبة ويترك
اصابعه كما في الركوع المعتمد خلفه ولا ترفع ابطيهما في السجود وتجلس متورك في التشهد ولا ترفع اصابعها
في الركوع ولا تؤم الرجل وتكره خلفا عن وعن وتقف الامام وسطه ولا تشبه اصابع القدمين ولا يرفع
انه لا يرفع في حقها ومنه بعض الاصابع فلا ترفع خاص بالرجلان وفيه ما فيه بعد عليه ابو السعد ولا
يسحب احدهما الا سفار بالتي ولا يستحب في حقها الجهر بالقرعة في لا الجهرية تخبر الجماعة ولا تؤذن و
تؤخذ الصلاة عن فروع امام الرجل فلا تخبر الجماعة وعبدان وتصفق لدهان المار ولا ترفع ولا ترفع
في المسجد قال صاحب البحر والمنتقى يقتضيه اكثر من هذا اقل احسن عدم الحصر **قوله** تكبرا اقل في طلب القعدة
قوله مع ذلك كراهية من التحريم نظر المصلي حاله بالوجوب كالمحقق والمحقق وان كان اصل المذهب السنية
ولا يصح على قول ابو يوسف للاقتراض عليه وليس بين السجودتين ذكر مسنون وهو المذهب عندنا وكذا
بعد الوقوف من الركوع وما ذكره في قولنا على التخييل كما ساءة قال يعقوب ساءت ابا حنيفة عن الرجل
يرفع يديه من الركوع من الفوقية يقول اللهم اغفر لي قال يقول ربنا لك الحمد وسكت ولم يشهد
هرجاء عن الاستغفار لقوة اجتراره وبقيت له هو ابو يوسف يعقوب ابن ابراهيم من جيب ابن
سعيد بن جبير عن معاوية بن الجبل وسعد بن الجبل عن النبي صلى الله عليه وسلم كان في عرفة على النبي صلى الله عليه وسلم
يوم احد مع رافع بن خديج وابن عمر رضي الله عنهما ونوفع بن سعد بالكوفة وصل عليه زيد بن ارقم
قال ابو يوسف ان جدي سعد بن النبي صلى الله عليه وسلم يوم الخندق فاستغفر له وصح برأسه فلكل المسحة
فيها لا الساعة وانما ذكر محمد ابا يوسف بلحظه دون كنيته في الجامع المصنف الذي في ابراهيم التستوي في
المعظم بين الشيخين لان الكنية للمعظم وكان محمد ما هو من جهة ابا يوسف ان يذكره باسمه
حيث يذكر ابا حنيفة في هذا قال بعض مشايخنا جاز من الادب ان لا يدعو بعض الطلبة بمعظمهم
بل فقط مولانا عندنا استاذهم اجترارهم عن التسوية في المعظم بين الاستاذ والتلميذ غاية ليلان
قوله كما يصح في المصلي واختار في الكفاية وهو بعض قول من قال انه اذا راعى راسه مقدما
فرايع بينه وبين الارض جاز في جميع الجوارح ان لا يشك على ان لا يرفع يديه في سجده
قوله بل لو سجد اده هذا المرفوع لا يخبر على رواية من الروايات لانه لا يرفع فيه اصلا **قوله** ويصح
في المذابة اده مرفوع على وجوب الرفع والتقدير كما نقله الطحاوي وان انت جاز بان السجود هو سواد

الجلسته مع شكين الجوارح ولم يوجد على بعض القول **قوله** يتم بالرفع عند محمد وعند ابو يوسف لا يرفع
وتحذف الخلاف فيها لو احدث وهو ساجد فذهب وتوضعا بعد السجدة عند محمد لا عند ابو يوسف
فيها اذا لم يقعد على الراحه وادخل في السجدة الا ولا من التي ستم توضع وعند محمد وبطلت
عند ابو يوسف **قوله** كاللذوق انما في طلب المذقة **قوله** لما مر من ان الطحاوي ستم او اربع او
فرض **قوله** ويضع يديه على فخذي كالتشهد ولا ياكل هذا كالباع على المذقة **قوله** منية المصلي هذا
هو الذي وعد بذلك فيما تقدم بقوله قلت ويا مفسر **قوله** وما ورد في تحويل على الشق اي من
ان الباع على القدم كان يدعو بعد الركوع وبين السجدة كين بقوله اللهم اغفر لي وارضني عافتي
واعف عني في السجود وسجد وجهي للذي خلقه وشق سمعي وبصري فبارك الله احسن الى القوم
تحويل على الشق فيذهب فيه ذلك علا بالوارد **قوله** على صدور قدميه وما ورد من انه صلى الله عليه وسلم
اذا كان في وتر لم يمسح حتى يستوي قاعا اقتضيه بين الجوارح وعند كبره **قوله** ولو لم يمسح بالبين
به ان لو فعل الماعية كالكاء البدر ولا هذا الشرح الا مقنود والاستلزام ايضا وفيه انه يلزم تأخير
القيام عن محله وسواء كان شحيا او شرايا وهو قول جماعة العلماء قال في البحر والادب ان يكون
سنة فيكره تركه تكريها **قوله** فيما مر من الاركان والواجبات والسنة هي غير انه لا ياتي بها لانه
لا يستغنى **قوله** ولا يصح مؤكدا فيده لانه يستحب في غير ما ذكره كالدعاء كالباء **قوله** مواظن المروايع
البقرة كسرة وعرفات والفعل كالصلوات **قوله** كما ورد ان في الحديث الطبري من طريق ابن عباس
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا ترفع الا يدي الا في سبع مواظن حين يفتح الصلاة وحين يدخل المسجد للركعة
فيظهر البيت وحين يقوم الصفاء وحين يقوم على المذبة وحين يقف مع الناس عشيعة عوفة و
يجمع والمقامين حين يركب الجرة كذا في امد الفتاح ولم يذكر في الحديث رفع القنوت والعيد
الاستلام فالدليل المذكور لم يتم ولها ادلة اخرى **قوله** نظرا للمسح فانه يشرى في كل خطوة من بينها
واحد **قوله** وخسة في الجصايب وادوية لانها نعمة السبع وهي بالتفصيل عشر العباد والبركات
والصفاء والمروة والاستلام والعرفات والفتاح والقنوت **قوله** فليس قبله من العبد فينطق
بالفعل المعقل العين اذا بنى للمعقول بالواو والياء لانه يقتضون بوع الثوب ونحوه صريح بالصاد
المهمله العظيمة من الشا التامة الخلق صحاح **قوله** كالقرعية اما ذكره لانه صفتها مشهورة
وان كانت من الثلاث الاول فيقاس عليها الاخير **قوله** الاول والوسطى اما الاخرة لا يدعو
عند حال الدعاء بعد كل من بعده رمي ولذا لا يدعو بعد جرة العقبة **قوله** والكعبة اي في
الرمي ابو السعد **قوله** لانها قبلة الدعاء كالقبلة للصلاة فلا يتوجه ان المدعو جل وعلا في جهته
العلو والرفع عند الركوع بعد ركوعه ولمن ما ورد مشوح كنيح السلام في الصلاة **قوله** يكون
بينهما فرجة وان قلت باسطة كفيه ابو السعد **قوله** ومسح من غير عقد خضر وبصر وتخليق
قوله وعار غية ان يمد يديه كسوال الجنة **قوله** ورجية اس خوف ربنا اكشف عنا العذاب انا
موقنون **قوله** كالمستغث من الشئ لانه يستغث من العذاب **قوله** ودعا ترفع اسمك لئلا تخوانا العباد
المعترف بالبحر والتقدير فالمراد بالتضرع ذلك والى ان في قوله لا يخلو ان عن ذلك **قوله** ما يفعله
قلبه اي يجزيه على قلبه من الدعاء والخضوع والتذلل القليل ولم يذكر الدعاء يظهر الكف من وكان اهل
المذهب لم يقولوا به ويحذر **قوله** بين اليدين السنية بفتح الصمزة واما الجسد فمصدر المذابة
حلف كما في القاموس والمراد انه يجعل كل السنية عليها لانه يوسطها بينهما هو السنة فلو
ترجع او تورك فقد خالف السنة وقوله هو المعتمد وقيل يقعد فيه كيف يشاء كما في المني عن الجلال
قوله في النصبية وقيل يوجه اصابع المشرقة ايضا بالقدر المذكور عن الفتاوى **قوله** مفترجة
قليل بان يجعلها على خلقتها **قوله** فلا ياكل الركبة اي كما قال الطحاوي لان الاصابع تكون مرفوعة
لا الارض والسنة لا فضلية لعدم الجواز كما ان في البحر **قوله** كمن الشك اده والشرع مقدمة
على القنوت وقوله وانه يشرى يدل على ما في قوله ما يصح كما قال جته قال فانقول بعد مهابا في الرواية

ثم قال واعول عبارة الشرح في آخر الكتاب تقتضي ان الخلاف في الكل قلت وهو الذي في المواضع عبارة الشرح
اختلاف في التراجم على النبي صلى الله عليه وسلم بان يقول اللهم ارحم محمدًا فقل بعضهم لا يجوز لانه ليس فيه ما يدل
على التعظيم كالتصليوة وقال بعضهم يجوز لانه عليه الصلاة والسلام كان مع استحقاق التعظيم والمزيد
رحمة الله تعالى واختاره السرخسي لوجوده في الاثر فلا عيب عليه من اتيه **قوله** وتذهب بفتح
ان تقرأ بصيغة المصدر غطقتا على فاعلي صوحا وبصيغة المجهول وفي هذا القول طبعها في نيبا و
ابيه الخليل عليه السلام والصلاة لا يشتركان فيها وبصيغة المصولة على هذا التمام من غير
محمد وعلى آل سيدنا محمد كما هلت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم في العالمين انك حميد مجيد وبذلك
على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد كما هلت على سيدنا ابراهيم وعلى آل ابراهيم في العالمين انك حميد مجيد
حيث مجيد وترحم على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد كما هلت على سيدنا ابراهيم وعلى آل ابراهيم في العالمين
ابراهيم في العالمين انك حميد مجيد ولا يخفى ان هذه الزيادة حسنة في زيادة **قوله** لان زيادة
الاخبار في الاصل حذف زيادة الاصل ان يقول لان ذكر الواقع اذ لان الجملة انشائية لا خبرية
قوله فقلت السرخسي في انه ليس من اهل المذهب اللهم الا ان يقال ان مثل هذا لا يختلف فيه **قوله**
لكن لان الفعل واحد والعين قان الشاعر نفس عظام سودت عظاما وعلقت العروق والاقلام **قوله**
سلاطه عليا من بيت المعراج حيث قال ابلغ امتك مني اسلام **قوله** اولاد سمنان المسلمين كما اظهر
نقلا بقوله هو سمنان المسلمين من قبل في قوله تعالى ومن ذريتنا امة مسلمة لك والذين من
ذرية ابراهيم واسماعيل هو سيدنا محمد عليه السلام والصلاة والسلام والعرب فصلا تنا عليه
مجازا لما وقع منه عليه الصلاة والسلام **قوله** اولاد المطلب صلاة يتخذ بها خليلا وقد
اتخذ الله خليلا وزاد بالمحبة **قوله** وعلى الاخير فالشبه ظاهر لان قد المثاركة لبراهيم
عليه الصلاة والسلام في الحكمة لا ينفك في انفراد نبيا محمد صلى الله عليه وسلم بامور لا توجد فيه كمن
سبق الاشكال في ان التشبيه يقتضي ان الحكمة التي هي صلى الله عليه وسلم دون الحكمة او شيئا ابراهيم عليه الصلاة
والسلام وسند كرجو ان شاء الله تعالى **قوله** اوضح لان محمد فيكون المطلوب صلاة على آل
محمد مشبهة بصلاة ابراهيم ولا غير فيه فان ابراهيم عليه الصلاة والسلام افضل من آل محمد عليه
الصلاة والسلام ويكون الصلاة على محمد صلى الله عليه وسلم ليس داخل تحت التشبيه **قوله** او
المشبه به قد يكون اذ في سبب التشبيه على هذا كون المشبه به مشهورا عند الناس فيقع به تقرير حال
المشبه في النفس فتقوى به اتم موقع وذلك لان الصلاة على ابراهيم واخيه مشهورة عند جميع الطوائف
فحين ان يطلب الحمد والثناء عليه من مثل ما حصل لبراهيم والثناء من ذلك فالعني اظهر البركة
والصلاة على محمد اوله في اصفاف العالمين كما اظهرتها على ابراهيم والثناء من الخلق ما لم يشتر
بما اشترى من الخلق الساكنين بالمال **قوله** مثل قوله كشافة فان لم يزل الله تعالى اتم واكثر
كمن لما كان المشبه امر احسان من ما تولى الله تعالى التشبيه اتم من العقلية والمشيئة الطائفة غير
النافذة والمراد بها النبوية العقلية الذي يوقد فيها المصباح اس كالبوتة فيها مصباح الصباح
في رجا حته وهو القصد الى افاده الجلال وقيل المطلوب المشركته في اصل الصلاة لا في قدرها وقيل
المطلوب مقابلة الحكمة بالحكمة فان آل ابراهيم خلائق من الانبياء وليس آل محمد في طلبها الخلق
هذه الجملة التي فيها بنى واحد بتلك الجملة التي فيها خلايق من الانبياء اقاله النور في شرف
سلم **قوله** علم لا مضمون لانه اس انما كانت فرضا لا جلا العمل بالامرافاده وهو يقتضي
ان الشرية فتعريفه لا عامية لانه لم يجعله من القرض العمل فيكون منكره وسما لا السخر
بانها فرض فقلها **قوله** فانها الصبرة وقيل بنية الاسماء **قوله** مرة واحدة اتفاقا والخلاف فيها
فان انما هو بالوجوب **قوله** فلو بلغ في صلواته اس صلاة كانت واحدة الصلاة على النبي صلى الله
فيها بعد بلوغه والظاهر ان الله لو صلى على النبي صلى الله عليه وسلم في العقدة الاولى او في اشياء افعال
الصلاة ولم يصل في العقدة الاخيرة يكون مؤيدا للفتن وان اتم الصلاة في الارض المصونة

قوله لا يجزئ

125 **قوله** لا يجزئ على النبي صلى الله عليه وسلم اذ لا غير مراد بوجوب صلواته كما هو المتبادر فلو كان مراد بالدين
امثلا قال في التمهيد بناء على ان لا ابراهيم الذين امنوا لا يتأول الرسول بخلاف ما ابراهيم الذين امنوا
كما عرف في الاصول انتهى والحكمة والله اعلم في عدم امر الله تعالى اياه بالصلاة على نفسه صلى الله
وعم انه لا كلفة فيها عليه لان كل شخص يوجب على الله تعالى نفسه وطلب الخير لها والايضا بفتح
التكليف لا يكون الا فيما فيه الكلفة ومشقة على النفس من فترة لطيفها ليتحقق الابتلاء كما قرره
الاصول واما نحو قوله تعالى ادعوا استجب لكم فليس بواجب لما ورد من شغله ذكرى عن مسئلة
اعطيت فوق ما اعطى الناس ليس في ذلك **قوله** والظاهر ان هذا من جنس هذا ان المعنى وخبر
ورر البهر الوجوب بغير الاثر **قوله** والمضى رعد الصياح في ظاهر هذا المقصود ان مختار اهل المذهب
فيما في قوله بعد والمذهب سجد به قد فتح الشرح التنازع بقوله عند الطحاوي **قوله** ولو انما تجلس
في الاصح مقابلة ما صحى صاحب الكافي من التنازع فيكون مرة واحدة والزائد نذب وهي وجهان
مخارج على قول الطحاوي وانما ترك حكم السلام لانه مقصور بالانقياد ولما لا يكره افراده عنها
في المشهور وانما اكد في الآية بالمصدر لانه كيد الصلاة باسنادها اليه تعالى والى الملكة فتعد
لا وجوب التنازع وانما اضيف اليه تعالى دون ما مر من انه يشعر بالانقياد وهو لا ينافي سبب جلال
الحق تباركا وتعالى وفي بسوط شيخ الاسلام عن ابي يوسف والطحاوي ان لا يجزئ الا نصات
الى قوله صلواتا عليه وسلموا فيجب ان يصلع ويسلم فظاهره وجوب التسليم ايضا وقد علمت من هذا
ان الكلام في امره وجوب السلام ولا خلاف في عدم وجوب تكراره لان الاحاديث انما ذكرت فيها طلب
الصلاة فقط عند الذكر لا السلام **قوله** وهو الذكر ان الموجود في قوله عليه الصلاة والسلام
من ذكر عنده ونحوه ولم يكن الذكر فرضا عند تكرار الذكر كما كان تكرار الصلاة فرضا عند تكرار
الاولات لان سببته الاولات للصلاة ثبت بالاقطع وهو قوله تعالى ان الصلاة كانت على
المؤمنين كتابا موقوتا وقوله تعالى في بي ان الله حين تمسحون بالآية يخلف فيهم فان سببته
الذكر للصلاة ثبت بالاحاد واعلم ان وجوب الصلاة كذا في لا عين وبه صرح القدماء في شرف
على مقدمته في الحديث فقال ثم ان كونها من فروض كفنية يخرج على قول الطحاوي ويبيح اذا ذكر
النبي صلى الله عليه وسلم عند قوم يفترض عليهم ان يصلوا فاداعى عليه بعضهم يسقط عن الباقي
لحصول المقصود وهو تعظيمه واظهار شرفه عند ذكر اسمه عليه الصلاة والسلام انتهى مراده
بالافراض الوجوب كما صرح به في البحر للعالم بان الطحاوي لم يقل بالاقتراض انتهى **تنبيه**
شملي وجوب الصلاة عند ذكر صلى الله عليه وسلم ما اذا مر ذكره في آيات القرآن سواء كان في الصلاة او
خارجها وسواء ذكر باسمه الظاهر او بغيره **قوله** كانت شتمت التشبيه في العتق فقل لا في الحكم
لان الصلاة فرض في العبرة قطعي والزيادة على المرة واجب على الصحيح والتشبيه فرض على
كل مجلس مرة والزيادة على المرة نذوب كما في البحر عن الخليل وفي صحيح ان شتمت الصلاة كما في الفتح
قوله بخلاف ذكره تعالى اني فلا يقتضي لانه حق الرب وفيه انه لا يلزم من كونه حق الرب بقاء عدم
قضاء الاثر في الصلاة والصوم وتقليل اثره في عدم القضاء بان كل وقت يجب قضاء
الله تعالى التمسك والتمتع الموجهة له فلا وقت للقضاء مراد لانه ليس مطالب كل وقت بالاداء بل
مخصص له في التمسك وبان التمسك دامت ما عيسى ما بالقضاء اول بهذا اسوى الصلاة في وجوب القضاء
واعلم انه لا خلاف في وجوب التمسك عند سماعه تعالى ولو من نفسه ولو حكى كاسم كذا فاداه **قوله** بحث
وانه يكفيه مع التمسك في التمسك اذ في واحد كما في البحر وما زاد على ذلك مندوب فيجوز قول
الشرح بخلاف ذكره على هذا هو المراد بوجوب التمسك الوجوب المصطلح عليه والافترض في الطحاوي
للاداء في غير مرة واحدة اما في الفرض لقوله تعالى فاذا ذكرنا الذكر **قوله** باحاديث ان سبب
ما ورد من الوجوب على شتم الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم احاديث فان الوجوب بمثل هذه الامور
على التمسك من علامة الوجوب **قوله** كذا في قوله صلى الله عليه وسلم اني سجدت عند

فلم يصح على فقد شيء **قوله** في حق من قال صلى الله عليه وسلم البخل من ذكرت عند فلم يصح على انتموه
قوله وجها من حديث من الخلف وانما ذكر عند الرجل فلا يصح على **قوله** وحدها عند فتح الناحية
منها لانه لم يقصد الصلاة وانما اراد الترويح والظاهر عدم وجوب الصلاة بالسمع من الخلق
لعدم السلام اليه فانه لا يجب رده لقصد به السؤال وقوله ونحوه كما لفتاى الذين يبيع الطماخ و
هو نبيك الشجر ونحوه من كل مطرب وهو لا يجرى له ما يجرى له غيره والظاهر ان يلقى بالحق جرحه
ليس من اللذات ان الطماخ فانه جعل البسمة وسيلة الى دعا مع ياكل وقول الحقير بالليل لا اله
الا الله لان مقصوده العلم بانه مستيقظ وقول الداخل على جماعة للاعلام بنفسه يا الله ونحو
ذلك **قوله** في الصلاة التي في القعدة الاخيرة من الغدوع والواجب لكل قعدة في النفل الا الا
من سنة الظهر القبلي والاوراق من سنة الجمعة البعيدة والقبليته **قوله** في كل اوقات الاركان
التي اوتيت عن الكراهية فالأركان الامكان الشئ لا يعقل فخير في كل وقت الصلاة والجماعة لا اله الا
قوله ومكرهه في صلاة سواء كانت فرضا او واجبا وسواء كانت في القعدة الاولى او الغدوع ونحوه
او في القيام او الركوع او السجود لان كلا منها له ذكر مسنون غيرهما وبتركهم يلزم الكراهية
ان في سجود النافلة فلا تكسر الاشارة دعاب تحيل عليه من الخلق **قوله** غير تشهد اخراس وغير
قنوت وتر فانها مشروعة فاحذر كما في البحر فالاولا ذكره استشهد **قوله** فلا تغرب عن قوله
غير تشهد اخراس المفيد انها مكرهه في التشهد الاول **قوله** ومن صلى صلاة عليه بالانصب موعول لم يرد
ول عليه المذكور وانما يتقدم واستثنى ما في صلاة عليه والجمعة مع جلة فلذا استثنى
قوله لئلا يتسلسل روجه التسلسل انما اذا قال اللهم صل على محمد فقد ذكر اسم الشريك في هذه
الصلاة فلو وجبت صلاة احسن لذكر اسم الشريك فيها وجب له صلاة اخذ من هلم جدا فليعلم
التسلسل وهو محال لذاته والتكليف بالمال محتج عقلا اجماعا واعلم انه يلزم على قول الطحاوي
ان تكون الصلاة في التشهد الاخير واجبة من حيث ذكره صلى الله عليه وسلم في التشهد لا من حيث انما
من واجبات الصلاة فان الواجب له عبادة رسول الله ونظيره ترتيب السورة فانه واجب الصلاة
لا الصلاة فاذا ترك الصلاة في الاخيرة قضاه بعد ولا يلزم سجود وسهولة ليس من واجبات
الصلاة ان يقرأ وقد يقال ان الواجب في ذمته وهذه الصلاة للشيء **قوله** بل فحده اضباب بطا
عن قوله على السامع والناظر وهو نقل تحريم معاد لمسا عبا راتهم ويحجب عما استدلل به بان
المسكوت عنه مساو للمذكور وهذا لانه اذا كان المقصود التعظيم لا يفرق الخا بين الذكر منه
وان ذكر عنه فيكون الاول ملحق بالثاني دلالة انتموه **قوله** والدعا يكون بين الجهر والى فسته
اختلف في هل الجهر به افضل والاسرار واعتمد البعض افضلية الجهر بان سلم عن ربه والاول **قوله**
وهو انما قد تروى لانه من جملة الاعمال وحقق بعضهم ان لها تعلقا بالصلوة وهو
حصول الثواب له وحكمها فيه حكم سائر الاعمال وتعلق بالصلوة عليه وهو رواية الدرجات له
صلى الله عليه وسلم ولا تروى من هذا الوجه واعلم انه صلى الله عليه وسلم يتفجع بالصلاة عليه لان المال يقبل
الكلان وفي عبارة بعضهم ان الله تعالى جعل له صلوات الدرجات ورتبها على صلاة امته عليه والاول
ان لا يقصد المصلح الا في بعض ما وجب له صلى الله عليه وسلم من الحقوق وامثال قوله تعالى ولا يبرأ الذين
صلوا عليه وسلموا تسليما **قوله** ككلمة التوحيد فانها قد شذوذ في الحديث فليدبرها بالاطلاص
وهو قوله صلى الله عليه وسلم من قال لا اله الا الله خالص قلبه دخل الجنة **قوله** وافضل الظاهرات
الافضل والاعظمية مثلا زمان **قوله** الحديث الاصلها في باقي واليهام مع فتح الرهزة وكسرها وهو
علمه لقوله قد تروى **قوله** في قوله فثلاثين سنة اس من الصفات انما ان عاشرها مكلف والا
يكفر عنه من الكفاير بقدرها والا يرفع له درجات **قوله** استنا فاما وروى ان الدعاء بغير الصلوة
مستجاب والمدا بالبر ما بعد السلام وفي ما بعد التشهد قبل السلام ولا مانع من ان الاجابة
فيها اتم في البحر وانما قدمت الصلاة على البنية صلى الله عليه وسلم على الدعاء لان من اتي باب الملك لا بد له

من التوبة

من الجنة فامته ونفسه فلو كانت فقال هو النبي صلى الله عليه وسلم وتحتية صلى الله عليه وسلم مستجابة والدعاء بعد المجابة يبري
اجابته لان الكريم بعد اجابته اول المسؤل لا يرد باقية ابو السعود وعن الشربل **قوله** وجرى في هذا المثال
على ما بينا في التعظيم من غير عن القرأ وفي الى السعود بعد نقل كلام الشيخ وفيه شيء لانه اذا جاز الشروع في الصلاة
بغير العموية فكيف لا يجوز الدعاء بغير العموية انتهى وفي قوله ولو وضع القعدة بالنية للقعدة نظره وفيه
الاشكال فيجعل ما في الشئ على القارة **قوله** لنفسه قد رتبها لانه المطلوب **قوله** واستأذنه اسم جنس نعم كل من
عليه فضل بالتعليم وبنيته السنة ان لا يخفى المصلح بنفسه بالدعاء لقوله تعالى واستغفر لذنبك وللمؤمنين و
المؤمنات وفي الحديث من صلى صلاة لم يدع فيها للمؤمنين والمؤمنات فمما خداج بحر **قوله** المؤمنين بعينه
الجميع لرجوعه لا يورين والاستاذ **قوله** ويحرم مسؤل العافية اي من جميع الامراض كما في النهر لان حكمة الله تعالى
اقتضت الذي يعلم ما ينفعهم او وقوله ملا الدهر افراده ان طلبة في بعض الاماكن لا مانع منه وعليه يحل
حديث سئل الله العافية ونحوه **قوله** او خير الاربع وفيه شذوها الا ان يقصد المخصوص لا لا بد من ان يكون
بغير شذوذ ولو سكرات الموت نهر والمدا بالخير والشر ملايمات البدن ومنا فترته فاما مسؤل الخير والاستعاذة
من الشر بحسب ما علم الله تعالى في الزمان في غير ذلك قد يكون بمرض وفقر وقد ولد له يترتب عليها من
الثواب والشرع ضدها ومن ذلك اللهم اني استأذك من الخير كله ما علمت منه وما لم اعلم واعوذ بك من الشر
كله ما علمت منه وما لم اعلم **قوله** العافية اي التي تقضي العدة بامتناعها وان امكنت شرعا وعقلا وهل ينفذ
فيه طلب فان كثير لا يلقى بالطالب الظاهر **قوله** كثر ولان المائدة قال في النهر الا ان يكون نبيا او وليا وصيت
ماندة لغيرها **قوله** قيل والشرعية كصلب روية الباركة الدنيا والمعرفة للظاهر والذي يظهر ان هذا اول
بالتحريم من المستحق العادي فليذكر دليل المقابل **قوله** والحق حديث الدعاء بالمغفرة للمخافين لا كونهما
قال القرأ معلا بانه تكذيب له تعالى في قوله تعالى ان الله لا يغير ان يشاء **قوله** لا لكل المؤمنين كما في قوله
بحر وجره ما قاله زهير العوفي في شرح المصباح من بحث الايمان ليس يثبت عندنا ان اهل السنة ان قيل
ان واحد من الاية بل المعنى للجميع مرجو موجب قوله تعالى ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وقوله
تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا انما يفرح ان يطلب للمؤمنين لغفر شفعته على اخوانه الا من لا يفرح
وان لم يكن واقعا انتهى **قوله** المذكورة وينبغي ان يقصد العافية لكراهية القراءة في غير القيام **قوله**
ان استحالة طلبه من طلب الرزق المطلق **قوله** والالتيم به اي مع كراهية التقدمة **قوله** عالم يتد كراى سجدة
تلاوة او صليية اي وسجدها قبلها تشهد الصلاة لان المعنى وقع قبل السجود ليطالنه بهما بخلاف
السروية فانها انما ترفع التشهد لا القعدة **قوله** ولولم يمان للاطلاق وفيه رد على من اخذ الصلاة
به ولو قال اللهم اقض ديني فدت ولو اقض ديني والدي لا واشتد في البحر الاول بانه وروى السنة
الدعائية قال عليه الصلاة والسلام اللهم اقض عنا الدين واغننا من الفقر **قوله** وكذا الرزق اي المطلق
ولو قال ان رزقي الخ او رزيتك لا تغد كما في البحر كمن ان قد روية الاخيرة او المراقبة لاحرمه ولا
حجم ولو قال اللهم اقض الظالمين لا تغد ولو قال الحق فلا مانع ظاهرا يقطع الصلاة وفيه انه
يستحيل طلبه من العباد **قوله** ونحوه اي كل ما لا يستحيل طلبه منهم كغفلة وزوجة **قوله** لاستهالة
العباد فيقال رزقي الامر الجند والاطلق الغيا بطلبه صاحب الهداية والاطلق فقر الاسلام المصح
فجعله كالمفق وهذا التعديل لصاحب الخلاصة قال في النهر وهو الذي ينبغي اعتماده **قوله** ثم سلم
عن عييه والا يخل فيه ان يقول السلام عليكم ورحمة الله وبركاته فان السلام عليكم او السلام
سلام عليكم او عليكم السلام اجزاء وكان تاركا لسنة بين والاتفات بينا ويسار سنة **قوله** بالبناء
للمجهول لان على عدم الظهور ولذا وصف ابن مسعود كيفية سلامه بقوله حتى كان انظر الى بياض خده
قوله ولو عكس بان سلم عن يساره او لاعاملا وناسيا بحر **قوله** عالم يستد بر القبلة اي ولم يتكلم
فان استد بها او تكلم لايات به وان لم يخرج من المسجد كما في الغيبة والحنفية خلا فاما في البحر من انه
بانه ما لم يخرج من المسجد **قوله** وتنفذ العتمة بتسليمه واحدة اي بقوله السلام وان لم يتكلم
عليك فلا يخرج الا قدامه بعدها لا تنفذ حكم الصلاة وهذه غير الساج اما حواء في سجدة بسلام

يعود من حرمتها **قوله** وقد راي في الواجبات حيث قال وتقتضي قدرة بالاول **قوله** مشيئة بفتح الميم
وسكون المثلثة اي اثنى وان لم يتكرر فانه يطلق على هذا كثيرا ولم يقله فالتكرار اما طاب
لكم من النساء مني وبراد التكرار باعتبار تعدد الصلوات والذي شرع فيها مشيئة مع المولاة
السلام والسجود **قوله** وتقتضي الركعة بسجدة واحدة حتى اذا زاد على العرض قبل سقوطه لاخير
وكوعا وسجدة فدت لزياة السجدة **قوله** مع الامام غير مبرج ليبيد المقارنة فيه وهو اصح
الروايتين عن الامام والتفتت الروايات عنه عليها في التخييم وقال لا يرد فيه والى الخلاف الاولى
على الصحيح **قوله** ان اتم التشهد اي الموت والا فاما كمال التشهد اوله فالامام في الاولية **قوله**
ولا يخرج الموت اه فاعلم ان سلم وجوب **قوله** وحده عند اما المبرج به فلا يخرج عن حركتها
فيجب على الامام ان يني بعد ازالة حاشيته ويضعها مامومه وهذا بناء على افتراض الخروج بالفتح
قوله ولو اتم قبل امامه ان او قد قدره وان لم يقدره **قوله** فتكلم قبل امامه ان قبل سلامه سوار
اتم الامام التشهد او ترسل فيه ولم يتم والحدث العهد كالتكلم **قوله** حاز وكره لعدم متابعته
الامام والاول السجدة بفتح **قوله** فلو عرض مناف اي بغير وضع كاذب الاثنى عشرية اما الذي بعينه
فتم الصلاة بل وجوده بعد السجود وقدرة التشهد وهو المفروض **قوله** تعد صلاة الامام
فقط اي لا صلاة المأموم لا تفلك صلاة عن صلاة الامام **قوله** وحده الحد اي بما علم القرآن
من قوله هو السنة **قوله** وانه لا يقول هذا اي في سلام التحليل اما سلام التحية فيا بها فيه وهو
عطف على قوله بكرة فراهية فهو مما صرح به الحد اي **قوله** ودوه الحلية بوجه ودوه هاء سنن اب داود
من حديث واثنى ابن حجر **قوله** وحده في النية بالامام ان يحصل سماع من خلقه وهو يحصل
بالاولي اما القندي والمنفرد فسوى بينهما **قوله** وينوي الامام اه لا قامته السنة فينويها كسائر
السنن بل ذكر شيخ الاسلام انه ان سلم على احد خارج الصلاة ينوي السنة **قوله** في صلاة وقيل
جميع من في المسجد وقيل جميع المؤمنين والمؤمنات **قوله** او نساء مثلهم الخ في ان اقتدى به في
النذر لا ينوي به وان حضر نكرا حصة حضوره **قوله** فيم اي جميع المؤمنين والمؤمنات جئا
وانا ومثلها ولذا ودانها تتم كل عبادة تقام في الارض والسماء **قوله** والحظية بالمر
عظما على من وهو جميع حافظ سماءك اما الحظية هم اعمالهم الكرام الكاتبون او فاته من الجن
واسباب المعاطب ويبني ان يظهر لشر الخلف في الصبح فليطع الاول لا ينوي الحظية وينويهم على
على الثاني **قوله** بلا نية عدد وقيل ينوي المخلص الكاتبين وقيل الحظية القائمة في الحديث
ان مع كل مؤمن ختم منهم واحد عن يمينه وواحد عن يساره يكتبان اعماله وواحد امامه يلقيه
الخبرات وواحد وراءه يدفع عنه المكاره وواحد على ناصيته يكتب صلواته على النبي صلى الله عليه وسلم وقيل
سنتين وقيل مائة وسنتين في الجامع الكبير للسيوطي وكل بالمؤمن ستون وثلاث مائة ملك يذوق
عنه ما لم يقدر عليه وهو الشرح على ما ارتضاه صاحب التمهيد لاني الاخب في عدد وحدهم اختلف
فاشبه الايمان بالانبياء عليهم الصلاة والسلام **قوله** كالانبياء بالانبياء ورد في حديث انهم
مائة الف واربعه وعشرون الفا لكنه خبر واحد ينفذ الظن فلم يعارض قوله تعالى منهم مائة الف
عليك ومنهم من لم ينفذ من عليك **قوله** وقدم القوم اه هذا ما قاله في الاسلام وقيل لمن
يقصد التقديم لان الواو مطلق الجمع من غير ترتيب ولان النية عن القلب وهي مستقلة لكل
بلا ترتيب واختاره الزيلعي بقا لما في البدايع **قوله** لان المحتار حاصلة انه قسم البشر الى قسمين
خواهر وعوام كالملائكة ويلزم من التفصيل على هذا الوجه امران تفصيل جملة البشر على جملة الملائكة
وتفصيل خواص الملائكة على عوام البشر وكل صحيح مقابل المحتار وقول الصاحبين ان عوام الملائكة
افضل من اتقى الشرك ولم يتق المعاصي **قوله** افضل من عوام الملائكة وحدهم ما عدا جبرائيل واسرافيل
وميكائيل وعزرائيل وجملة العرش والرحانيين بفتح الراء وضمها ورضوان ومالك **قوله** فقط
متعلق بالشرك فيه متق المعاصي ايضا اوله بالكم **قوله** عن الرخصة مع الامام في الحسن البصري ونفسها ان

الامة اجتمعت على ان الانبياء جبرائيل واسرافيل وميكائيل وعزرائيل وجملة العرش ومالك ورضوان
واجتمعوا على ان الصبي ابراهيم وابراهيم واسماعيل وافضل من سائر الملائكة واختلفوا
ان سائر الناس بعد هؤلاء افضل ام سائر الملائكة فقال ابو حنيفة سائر الناس من المسلمين
افضل وقال سائر الملائكة افضل وذكر الدليل لكل اثنين وفي ذكره الاجماع في بعض الناس انظر **قوله**
خواص البشر وواحداه الى اصل انه قسم الملائكة والبشر الى ثلاثة اقسام اعلاهم الخواص والخواص
واو في الخواص من البشر افضل من الملائكة مطلقا وخواص الملائكة افضل من اوساط البشر وال
سايط افضل من الاوساط وترك الادب من كل منهما لا يفيده من الخلاف بين الامام وصاحبيه والصحيح
قوله وواسط الملائكة افضل من او في البشر وواو البشر افضل من او في الملائكة وهذه العبارة
لا تنافي ما تقدم الا في الاوساط فان عبارة الروضة المنقولة قريبا تقيدان عوام البشر افضل
من اوساط الملائكة **قوله** قولان الاول تنغيرا شان بالدليل والثاني بانها ركاض عليه غير
واحد من المفهومين كالانقياد الى الاليت والشمع ونقله غير واحد منهم عن الحسن ومجاهد بن
الصحيحين بين شيئا يقولون فيكم ملائكة بالدليل وملائكة بالنهار يجتمعون في صلاة الصبح وفي صلاة
العصر فيخرج الذين ما يتوا فيكم فيب لهم وهو اعلم بهم كيف تركتم عبادي فيقولون اثينا هم
وهم يصلون وتركتناهم وهم يصلون فقد نقل القاضي وغيره عن الجمهور انهم الخففت لكن
قال القاطع شارح سلم الاظهر عندي انهم غيرهم انتهى وهو كما قال لا سند ذكر عن قريب
ان شاذ الله فقل ان شاء الله لا يتغيران عليه مادام حيا الحديث الحسن ان رسول الله عزم قال ان الله
تبارك وتعالى وكل عبده المؤمن مملوكين يكتبان عمله فاذا فاتت قالا لا يبقا فمات فلا فتان
لنا فنعزل السما فيقول الله عز وجل سماي مملوءة من ملائكة يسجدون فيقولون فيقولون في الارض
فيقولون ارض مملوءة من خلق يسجدون فيقولون فايين يكون فيقول الله تعالى قوما على قبر عبيدي
فكبراني وهللاني واذكراي والكتب ذلك لعبيدي الى يوم القيمة كذا في ابن امير حاج ومن والاقا في
عياض الحفظ الكرام الكاتبون كما صرح به في النهر ومرا بن امير حاج بقوله لا سند كحديث
ابن رضى الله تعالى عنه **قوله** وبما سقى كاتبت السيات عند جماع وظلا يتبع البوي هذه العبارة
والذي في ابن امير حاج حكاية يقبل وجعل المغارقة غير خاصة بكاتب السيات ومن صرح بان
المغارقة في هذه الحالة الملائكة مع اللقطة في شرحه الكبير على الجوهرية وذا وانها يكتبان ما حصل
منه بعد فراغه من عبادة يعمله الله تبارك وتعالى لهما ولكنه لم يستدل بالدليل فيلزم جمع ما ليس
المغارقة ومن ابن اخذ البحر تخيصرها بكاتب السيات في خلاص **قوله** وصلاة لا يمسها له ما يكتبه
وفي هذا السجل فكله قد يقع من المصعب ما يكون سيرة على انه يلزم ان يغاسقه في تلاوة القرآن
لهذه العلة وان يغارقه الملائكة عند النوم وهو بعيد في خلاص **قوله** والذين راه مقابله ما يات و
ما ذكره في النهر ان اللسان القلم والورق المداد **قوله** والكتوب فيه بالنسب عطف على كتيبه **قوله** ثم
استدل بانك على قوله مما استشار الله فقال بعلمه ولا يظهر الا بالنسبة للكتوب فيه **قوله** في ريق بلحون
كثورتها في العقل بوليه ما قاله الفراء ان المكتوب في اللوح المحفوظ ليس حذفا وانما هو ينوت العاقبة
فيه كبوتها في العقل ورد بان صرف اللقطة عن ظاهره معناه يحتاج الى صافي والمبادر من ايات
الكتاب العزيز واحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم الى المراد من الكتاب المعنى المعروف ولا خلاف في كنيته
ذلك وصورته وجنسه مما لا يعلم الا الله تعالى واظهره لمن يشاء من عباده من ملائكة وسائر
خلقه والا فهو ملحق عن الكتب والا سند كالحج عن ابن امير حاج في خلاص **قوله** وهو واحد ما قيل اه
راجع الى قوله كتيبه في ريق فقط **قوله** وكتاب مصد ربيع الكتاب بدليل قوله في ريق **قوله** انهما
يكتبان كل شئ كالنقل العجوز وحركة البصير وسائر العروق واختلاف الاعضاء **قوله**
حتى انية هو الصوت الصادر عن طبيعة الشخص في حال المرض والنجاسة او في سقم على ما مر طر
جنب الله تعالى **قوله** فلتستأمن الرعا في المتكلم ومنه تقييد الكاتب فلا يتكرر مع سابقه **قوله**

يكتب المباح هو ما لم يكن فيه اجرة ولا ورث فشمع الصلوات كالاشياء المذكورة **قوله** وفي يوم القيامة هو
المعنى ان يوقى من النار يوم القيامة من غير ان يكون له اجر ولا ورث فشمع الصلوات كالاشياء المذكورة **قوله** وفي يوم القيامة هو
شمع المهر المصنوع للزينة وهو بالجار المهرضة والشرع المصنوع من شعر المهر فشمع الصلوات كالاشياء المذكورة **قوله** وفي يوم القيامة هو
الاصح ان يكتب اعماله اي سببته ببناء على انه مكلف بالصلوة او اذ اعتقد ان فيها ثواب عليها وهو المعنى من
مذنبنا لقوله تعالى لم تكن من المصلين اه وقوله تعالى لا يؤمنون الذكاة وهو مذبح اهل العراق من ثنينا
وقال الجاهليون مكلف بالاعتقاد فيها ثواب عليها لا بالاداء فلا يوجب عليه وقول اهل سمرقند مكلف بواحد
منها فان القائل ان مكلف بالاعتقاد ان يكون لها حصة فلا تكفي له حال كونه لا نها ليست عبارة عن ثوابها ولا عن ثواب
معرفة المصنوع اليه والى غير ذلك نعم ان يكتب له ثواب ما عدا في المكلف من الحسنات **قوله** الا ان كاتب
اليومين كاتبا على كتابه انما هو ان يكتبه قال صاحب اليمين لما ثبت السيات وعده سبع ساعات لله يوم
يستغفر الله من ذنوبه الساعة الفلكية لان الزمانية لا تستقطب شاعرا وورد ان ينظر لنفسه يوم فيكون
سبع ساعات **قوله** في البرهان ان ملائكة الليل انما يحدت بها قبول فيكم ملائكة بالليل والنهار والمراد بهم
الملائكة لا يكتبون **قوله** وان ابلست مع ابن ادم بالنهار ينافيه ان لكل شخص قريبا من الشياطين وهو من كلام
مضاف فيهم ولا يدرى اما من انشاء او من وطئ نفسه لان لكل واحد في ذكره في الاخر فربما اوبى
القول **قوله** فريضة من الجن ويؤلف على الشكر في كل يوم فليكن قربة صالحة لله عز وجل
فريضة نوع عليه السلام وقيل قربة بالاشياء جميعا كذلك ودلت الاحاديث على رواية الفريضة **قوله** ومنها اي
بصفة المصنوع لعقد الاستمرار التجدد **قوله** التسليم الاولة هي الفريضة اليمين او الشمال فانه
اذا بدأ بها سلم عن يمينه ثم لا يبعد حاج **قوله** والا فغ الشائبة صادق بالزيادة وليست زيادة لذكر بعد **قوله**
جاءوا فيهما لو كانا لانه لو حفظ من الحي ثمين **قوله** والمفرد يستوي الحفظه اذ ليس معه غيره **قوله**
الاولى بحسب له بين ان المراد بالحفظه حفظه ذاته من الاسوار لا حفظه الاعمال وهما قولان وقد مر في السابق
ان المعنى كتبت حسنة فقتضا ان من كتبت الحسنات والصحيح ان ثواب حسنة له ولو ادى ثواب التعليم
قوله والامر بالمعروف والنهي عن المنكر **قوله** وفيهم نظر المزاوان ونوع ذلك منهم محتمل لا متعين **قوله** الا بقدر العلم
انت السلام اه اشارة الى الحديث من القرض عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم لا يعقد الا مقارنا يقول اللهم انت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام اه وهو
لهذا اختاره الكمال وهو قول الباقين فكون الزيادة عليه خلاف السنة تعالى الشريعة في شخصه ان القيام
السنة من قبله مستوفى وهو مردود بالحديث المذكور وقال الحلواني لا بأس بالفصل بالايراد فان الكمال
هذا القول لا ينافي قولين قبله من المشهور لا بأس بكونه خلافه الاول فالاول ان لا يقر بالسنة
ولو فعل لا بأس به ولا تنقض السنة به حتى اذا حصل بعد الايراد وتيقنته لا يلحق وجه السنة فتوابعها اقل
لانهم قالوا لو تكلم بعد العرف لم تنقض السنة لكن ينقض الثواب في الفصل بالايراد اول **قوله** واختاره
الكمال قد علمت ان مختاره هو قول الباقين **قوله** قال الحلواني هو عين ما قاله الكمال في كلام الحلواني
من عدم المعارفة **قوله** ان اريد بالكرامة التبرية اي في قول من قال بكره الفصل بالايراد **قوله**
ارتفع الخلاف في جميع الكلام الباقين من الزيادة على قدر العلم انت السلام كره تنزيها **قوله** على العقيدة
وكان يريد بهذا الكلام ان يفي قوله بكره على معناه وهو الكرامة التحكية ويجمع بينهما بطريق
اخر وهو ان يحمل كرامة الزيادة على العلم انت السلام على الزيادة والكثرة جدا ويحمل كرامة الزيادة
التبرية على المفرومة من قول الحلواني لا بأس على الكثرة بالنسبة لا التبرية انت السلام العقيدة بالنسبة
الا لكثرة جدا انتهى **قوله** ان يستغفر ثلاثا تباركا كما في صلاة ولا يبلغ احد مقار عبادته
لقلة وصفة الاستغفار كما في امداد الفتاح استغفر الله العظيم الذي لا اله الا هو الحي القيوم واتوب اليه
قوله والمعوذات فيه تعقيب فذكر الاخلاص والمعوذات **قوله** ثلاثا وثلاثين يجمع الى الجملة الثلاثة
قوله ويملأ انعام المائتين في حق الصلوة بحسنة والحننة بعشر مثقالا فيكون من الصفات خمسة آلاف
منها ان كان والا فيكون من الكتاب بقدر تلك الصفات ان كان والا فيكون له في وجباته **قوله** ويحوي

الدعاء وبر الصلوة مستجابات **قوله** بكره للامام الشافعي ان يقرأ بها في سبيل او يتأخر او يتخوف عينا او
شعلا او يذهب اليه فيقطع عنه وهو افضل عن النبي **قوله** لا يكره تنزيها للمؤمن المتفضل
في مكانه بل هو والشافعية على حد سواء لا لعدم الاشتباه على الداخل عند معاينة فراغ مكان الامام
وهو قول بعض المشايخ عن ابن امير الحاج **قوله** وقيل يستحب كسر الصفوف ليترى الاشتباه عن
الداخل المعين لكل في الصلاة البعيد عن الامام وذكر في الهداية والخرقة انه يروي عن محمد بن
عليه رضي الله عنه في المحيط ناصيا على انه السنة واحسن من ذلك ان يتطوع في منزله ان لم يخف مانعا
كذا في ابن امير الحاج لكنه جعل الكل شاملا للمنفرد ايضا تا بها للمنية والشرح اخرج **قوله** وفي الثانية
يستحب اه اقصر على هذا مع ان الدليل الاربعه دليل على انه افضل من غيره **قوله** وفيه في المنية هذا
الامام بعد فراغه من صلاة بعد هاسته **قوله** وهذا به لبيته اي يتطوع **قوله** ولا يتطوع في مكانه
فانه مكرهه **قوله** واستقبال الناس بوجهه هذا للامام في صلاة ليس بعد هاسته فهو محذور ان
شاء الخوف عن عيونه وان شاء الخوف عن يده وان شاء اذهب الاحياء وان شاء استقبال الناس
بوجهه اذ لم يكن يجد انه مضطرب سوا كان المصل في الصف الاول او في الصف الاخير فان استقبال المصل
مكرهه **قوله** ولو دون عشرة صادق بالواحد لان حرمة المصل الواحد اربع من حرمة القبلة وروى
في امداد الفتاح واختار الله لا يحول وجهه الى الجماعة الا اذا كانوا عشرة وتقل عن شرح القدر
ويجمع الروايات انه يروي عن ابن حنيفة وانه ورد في ذلك خبرا انتهى **قوله** ولو بعيد او لو طالت
بينهما الصفوف كما في ابن امير الحاج انتهى **فصل** يجزى الامام اما المقتصد فلا يتقدم اواما المنفرد
فيسبأ حكمه **قوله** وجوبا للمواظبة من النبي صلى الله عليه وسلم وكان صلى الله عليه وسلم يجزى بالقبلة في الصلاة
لكونها ابتداء فكان المشركون يؤذونه ويحبسون من انزلوه ومن انزل عليه كما سئل عن الشرح فانزل
الله تعالى ولا تجزى بصلواتك ولا تخاف بها اي لا تجزى بها كلها ولا تخاف بها كلها وانما يجزى
ذلك سبيل بان تجزى بصلوة الليل وتخاف بصلوة النهار فلان يخاف بعد ذلك في صلاة
النهار والعصر لا يستعدا وهم للايداء في هذا بين الواقفين ويجزى بالمغرب لانهم كانوا مشغولين
بالليل وبالنهار والنجي كونهم رقدوا في الجمعة والعيد من انه اقامهما بالمدينة وما كان للفتار
قوة بعد **قوله** بحسب الجماعة راجع الى الجهر فقط لا لعموم وجوبه فانه مستحب **قوله** فان زاد عليه
اساء هذا احدا قوله الشاء ما حكاه الراهدك عن لا يوجب ان يزيده الرضخ على قدر الجماعة في التمسك
انه افضل الا اذا اجتهد نفسه وازي غيره وقيل يجزى بقدر ما يسمع الصف الاول فان العريضة ولا
يخلو عن شئ **قوله** ولو انتم به بعد الفاتحة اه مثله ما اذا خافت الامام بها كذا في القرطبي **قوله**
اعادها جهر اى وجوبه بالانه حكم الامام في الصلاة الجهرية ووجهه ان الجهر فيها نفي صا واوجب
بالاقتداء والجمع بين الجهر والمخافة في ركعة واحدة شنيع جبر والعلة تقتضي انه لو اتم به بعد قراءة
بعض السورة انه بعيد الفاتحة والسورة والا لمع الاسرار بعد وجوب الجهر والا لمع الشنيع انتهى
قوله لكن اه استدل على اطلاق قوله اعادها جهر اه **قوله** اليتم بعد الفاتحة اما لو انتم به بعد قراءة
بعضها فانظروا موافقة الاول في الاعادة **قوله** يجزى بالسورة ضعيف ورواية الامام
فلما قدمنا من لزوم الامر واما الرواية فلان ما تقدم منقول في البحر عن الخلاصة عن الاصيل
ما في شرح المنية **قوله** ان قصد الامامة ضعيفا ايضا لانهم لم يجزوا في الامام في شئ من الاحكام
الا للتمسك بالان يقال ان التعقيب بذلك لا يجزى من خلف لا يوم فلا يجب عليه الجهر **قوله**
واصل الفاتحة يمين بفتح الياء الاول وكسر الشا ثنية قرستة **قوله** وتر بعد هاسته ليست قربة
فانما جازى على الخلق **قوله** قلت اه قد علمت جوابه **قوله** وان لم يصل التراجع مثله اذا صلا قبلها
في **قوله** نعم في القرطبي اه استدل ذلك على المصنف وجوب الجهر في العيد من التراجع والموت ولا وجب
للاستدراك في التراجع والعرفان القرطبي **قوله** قال بعض ما نقله الشرح الا ان الاصح ان يجزى
فيهما كما في كثير من المتداولات **قوله** ويسبأ غيرها وهو ان الشئ من المغرب والاخذ بالان من العشاء

وجميع وكلمات الظهور والعدم بغير قول ويجوز المنفرد اي ولو في التراويح اي في السجود **قوله** وهو افضل
ليكون الاداء حية للجماعة ولهذه الالان اذ اؤه باذان واقامة افضل وورى في الخبر ان من صلى
على هيئة الجماعة صلت بصلاته صفوف من الملائكة مع **قوله** في السيرة يجازت جتما حتى اذا جهر بركب
بسمه وقام الكمان ومقابل المذهب ما عن عصام بن يوسف من التخيير فيما تجازت ايها **قوله** فلو لم اى
في النقل ولو بغير تراويح الا انه يكره اذا كان سبيل القناني وقوله لتبعية النقل للنقض اي في الخبر لا في
كل حكم لعدم الاذان والاقامة له **قوله** في وقت المياخنة وفي وقت الجهرية يجزى **قوله** لكن تعقيب
غير واحد الا وان يقول لكن بركب غير واحد لان هذا القول رجه من هو سابق على صاحب المذاهب كذا في
تكميل يتعقبه **قوله** كمن سبق بركبة من الجمعة والمغرب والعشا والي ذلك لان المسبوق من غير الاقوال
تم ما عدا القعدة من الصلاة ان وجب للصلاة كتاب في الاوقات كغيره وكذا ما وضع للصلاة ككتبة
الاتقالات لا امام المأثور والقدي فلا يجزى ان كان يختص ببعض الصلاة كتكبيرات العيد
واما ما سوى ذلك لا تقنوت والتشهد وامين والتسبيحات فلا يجزى بها لانه لا يقصد بها الاعلام
افادة في البصر **قوله** واذ في الجهرية واحد لا علاه والمراد بالغير الذي ليس بقوله لا ياتي في المياخنة **قوله**
المياخنة اه واعلاها اي اشدها خفا بتحصيل الحروف فقط كذا في القسستان والمياخنة مفاعلة على
غيرها بربها والاولا في المياخنة واذ في السجود **قوله** والجهرية يسمع الكل مثل كل لانه يلزم منه انه لو كان
القوم كشرا بحيث لم يسمع الكل يكون مخافة قسستان **قوله** ذلك المذكور هو اسماء نفسه **قوله**
لم يسمع في الجمع هو قول الهندوان وعليه اكثر الشافعية وفيه سعة وقال الكرخي انه المياخنة تقيح
الرد في وجه **قوله** وفيمن من نحو البصير اه قال علا الدين هو الصحيح عندي وفي الزخيرة عنه لا يصح عندي
انه في بعض الصفحات يكتب بجماعة وفي بعض الصفحات يشترط سماع غير مثله في السجود لوانه لا يترك
بما فيه لا في البصير يسمع كفى ولو سماع البصير نفسه ولم يسمع للشرى لا يفي وفيها اذا جلف لا يلزم فلا
فناواه من بغير بحيث لا يسمع بحيث يسمع على هذا كتاب الايمان لان شرط الخشوع وجوب الكلام معه
لم يوجد في المراء نحو البصير والجميع ورواه جميع العقود وهو في الشرع بطلان عن الراجح
والخير ان الصحيح الاكتفاء بسماع نفسه ويترتب على ذلك انه لو قال الاخر قلت في نحو سماع واستمع
فقد انقضت ولا يجوز للبايع التصر في اذاعته بعد ذلك والماصل انهما قولان صحيح **قوله** ولو ترك
سورة اولية العشاء وكذا اذا تركها في احد اولي المغرب فانه ياتي بها في الثالثة ولو تركها في اولها
مع ان في الثالثة بالغاثة والسورة وفات محل ان الثانية وسجد للسرور كان ساجدا ولو تركها في اول
الرباعية الثانية اي بها في الاخير يسمع ايضا كذا في الخبر **قوله** مثله زاده في غير ما لو تركها في ركعة واحدة
فيها في احدى الاخيرتين وهل في الثالثة او الرابعة يجزى ولعمري غير العشاء كالمغرب والظهر **قوله** ولو
عندما عطف على محذوف اي اذا كان سهوا ولو علمه كونه في الاول او الثاني بالسجود وفي الثانية بركعة
لان اتيان كل واحد في محله واجب فتجب الاعادة في الوقت لقاعدة كل صلاة اذيت مع محذوفة الترخيم
اه **قوله** فتراها وجوبها اي على قولها وقال الشافعي لا يقبل ولم يصح بالوجوب احد وانما اخذوه من
تعبير محمد في الجامع الصغير جملة الاخبار وهو في الوجوب اكثر من الامر ورواه ذلك فيما اذا صدر
من الشارع اما من الفقهاء فلا يدل هو ولا الامر منهم على الوجوب كما وقع لمحمد حيث قال في حقه الصلاة
اقتضى وجوبه اليسرى ومنع ليه وامثال ذلك كثير **قوله** وفيه يداه هو الذي صرح به محمد في الاصل وقال
الكمان فيجب التسوية عليه قال الشيخ زين وكان المذهب الاستصحاب **قوله** في الغائبة الشاملة له في
شئين الاول انه يقدم الغائبة لان مع تدخل في المستوع وهو الذي ينبغي ترجيح الشافعي في الاول
فتصار السورة ليس تركها بالغائبة وهل الاتيان بها واجب لا جمل السورة او سنة قولان وبين في ترجيح
عدم الوجوب كما هو الاصل فيها **قوله** جبر ان فيها وهو في حد الرواية وصحة الرواية لما علق
به المشرح وصح التمرنا شيخ انه يجزى بالسورة فقط وجعله شيخ الاسلام الظاهر من الجواب جعله
في الاسلام الصواب ولا يلزم الجمع لان السورة تليق بموضعها بقدر ما يجزى **قوله** فتراها من بعد عوده

لا القيام

لا القيام **قوله** واعاد الركوع لانه الترتيب بين الاركان غير المتكررة فرض **قوله** للزوم تكرارها ولان قراءة
الفاخنة شرعت على وجه ترتب عليها السورة ولو قضاها في الاخيرتين فتحت الفاخنة على السورة وهو
خلافا للمصنوع بخلافها اذا تركت السورة لانه المحل قضاها على الوجه المستوع كذا في الخبر **قوله** فتراها
تكون فرضا لان جميع ما يقع من القعدة في الصلاة يكون فرضا **قوله** واعاد السجدة اي وجوبها وجوب الترتيب
بينها **قوله** على المذهب هو قول الامام الاعظم وقا لا ثلاث ايات او قضاها **قوله** هي لغة العلامة اي
صدق من اتى بها او على النقص ما قبلها وما بعد ها عنها **قوله** وعرفنا اي عند الفقهاء وحفظ في الخبر
عن بعض حواشي الكشاف **قوله** ولو بقدر ما تقدمه الرد على صاحب الجرح حيث قال هذا التعريف يرد عليه
قوله نقال لم يلد فانهما اية وجوز الامام الصلاة بها وفي خمسة احرف انتهى وبني اشكال البصري ان المراد
سنة احرف سورة وقدم في بعضهم بهذه الزيادة فلا يشرع الرد **قوله** كلم يلد اصلها يولد ففتحت
الواو وبين عدتها الياء والكسرة فذات الشتر **قوله** الا اذا كانت كلمته نحو هاتان وذكر لا يسي
وصاحب البصير انه يجوز بها من غير ذلك خلاف بين المشايخ **قوله** الا احكم به حكم صورته علق علق
عبده بصلاته صحيحة فصل بمذاهبات غير مكررة او مكررة قراها الى ان لم تقطع بعقبة بناء على انه يركب
صحة الصلاة بمذاهبات مكررا او لا على الصورتين فيكون قضا بجملة الصلاة فمن قطعها تنافى قالان
حكم المياخنة في مجتهد فيه يرفع الخلاف انتهى ولو قرا نصف اية مرتين او كلمة واحدة حتى بلغ قدراية
تامة فانه لا يجزى ومن لا يجزى الا انه لا يلزم التكرار عنده **قوله** انق ق من الامام وتلميذه **قوله** لانه
يزيد او ان لان المقدراه وهو تقليد للمذهبين لان نصف الآية الطولية اذا كان يزيد على ثلاثة ايات
قصار يجمع على قولها فلعن **قوله** اما ولو قرا السجدة في كل ركعة وقصدها في النفل مع لانه وان كانت
بعض اية لكنها اطول من اية قعدة اما اذا قصدها ما هو اية من القنات انزلت للنفل فلا يصح للشمسية
في قرايتها **قوله** فشرعوا اي على كل ذات وقوله متعين تفسير لجملة المضاف والمضاف اليه **قوله** وسنة
عين فهو متعين على كل مسلم اذا قام بحفظه البطلان اما اذا لم يحفظه بعد فهو باق على انه فرض على
الجميع كفاية انتهى **تم** نسيان القرآن لا يجزى الا وانسيان المصحف ايضا كذا في شرح المنيه **قوله** افضل
النفل لان القرآن اجل الله تعالى من السموات والارض وما فيها من الاجرة ترجيح الاشارة بالثواب لان اشارة
الحرف منه عشر حصة **قوله** وتعلم النقص منها اي تعلم ما زاد على قدر الى جنة والا فهو فرض عين وهل
التعليم في حكم التعليم والتميز بينهما يرجع الى النقل وحفظ باق القرآن بعد قيام البعض به **قوله** وسورة
المواد اقصر سورة او ثلاث ايات **قوله** ويجزى نقص شيء من الواجب اي تحريما كما انه يكره شيء من السنة تحريما
كما في شرح الملتقي **قوله** ورواه في الهداية وغيره من التفصيل الى ان كان في حمله بقراءة سورة شارفة
حالة الاسم والقرار بقراءة الفجر نحو الاشفاق والبروج لا محال مراعاة السنة مع التخفيف والظهور في
العصر بدون ذلك وفي المغرب بالنقصا جدا وحاصل الرد ان ذلك ليس اصل بعينه عليه من جهة الزيادة
ولان جهة الداراية اما الاول فلا يطلق الجامع الصغير وعليه المتقون واما الثاني فلا ان المسافر اذا كان
على امن وقرار صار كالمتيم فكان ينبغي ان يراى السنة والتجديد بقدر سورة البروج والاشفاق في الخبر والظهور
لا بد من دليل ولم يتقوه وكونه عليه الصلاة والسلام قرا في السفر شيئا لا يدعي سنة الا اذا وافق عليه ولم
ينقل في الظاهر لا يطلق انتهى **قوله** ورواه في الخبر بان جازا صاحب المذاهب ان يترك البروج والاشفاق ان
تكون القعدة من طوال المنفصل سنة والمقدار الخاص منه سنة اخرى وقد امكن مراعاة الاول فاني مانع من
الاتيان به فانه في قول صاحب الجدة التجديد بسورة البروج لا دليل عليه ودعواه ان السنة لا تثبت الا
بالمواظبة مسلم في المأذنة والاطلاق في المنية وذاك يثبتها **قوله** الفاخنة اي سورة الفاخنة فالسورة جزء
العلم وجوز سبويه ان يكون المضاف اليه علما قسستان **قوله** وجوز بانها اشارة الى ان السنة معها قول
فان سورة شارفة وفيه ان قراءة اي سورة واجبة لانه ان يقال المسنون هو الميجز مع التخيير
السورة في السفر وان كان كل واحد من افراد واجبا فقد اشتملت الفاخنة والسورة على فرض القعدة
واجبها كونها **قوله** في الضرورة بقدر الى كفيق وقت وقد ورد ان ابا يوسف ام الامام في صلاة

الصحيح وكان الوقت ضيقا فقراءة من الفاتحة في كل ركعة فلما تمت السجدة قال الامام صار يعقوب
ففيها والوقوف على ما له وقصد عن العبدية **قوله** ويسن في الحفصة هذه الاقسام فقال قبل ان يقرأ
اما اذا قرأ بالمثل فتقع القراءة ولو بكل القرآن فربما **قوله** طوال بالكسر والضم وعين ابن الملك
الكسر جميع طويل وبالضم الرجل الكبير وبالفتح المرأة الطويلة **قوله** المفصل هو السبع الطويل من القرآن
سبع في كل سورة الفصل بين سورة بالسبعة فتمت سورة او قصر الايات فيه او قلعة المشوخي فيه في النهر
قوله من الجيات هو ما عليه الاكثر الى اخر البروج ذكر الاخر هنا في الاواسط مستر في بناء الكافي
ان الفاتحين فيها خارجتان فالبروج من الاواسط ولم يكن من القصار اما الفاتحة الاخيرة فتدخلة
كالقائيات **قوله** قصاره بلسان القاف كلهم نهر **قوله** عدم التقدير لكن يستحب كون القراءة
من الاقسام الثلاثة كما في البحر **قوله** بالوقت ضيقا وانتساعا والقوم غيبة وملا ولا الامام تاليا
وتجمل في القراءة **قوله** بين بين اي قراءة متوسطة **قوله** ليلا لا وجه للتقدير به فله ان يسوع فيه بعد
ان يجدا قل مد قال في القراءة والاحرام لترك الترتيل المأمور به شرعا **قوله** ويجوز بالرويات
السبع لا وجه للتقدير بالسبع بل يجوز في العشر كما نص عليه اهل الاصول **قوله** صيانة لغيرهم لان
بعض السفهاء ربما يقع في الاتم فلا يقرأ وعند العوام قراءة ابي جعفر وابن عمار وجمعة والكسائي
صيانة لغيرهم فربما يدعوه وحقق عن ابن عمار ابو السعد عن شارح المنيته **قوله** وتقال
اول العشر لماما ومنفرد ولو قصد ادراك الناس اذا كان تقولا لا يشتمل على القوم كذا في
المحيط مغربا الى الفتاوى **قوله** بقدر الثلث اي ثلث المجموع بان يكون الثلثان في الاول و
الثلث في الثاني كذا في البحر **قوله** وقيل النصف يجمع اما ما قبله لان المراد نصف المقراءة الاول
وهو ثلث المجموع فلا وجه لعدده مقابلا **قوله** فلو فطن الى الطول في الاول وانما ذكره لا
باس في فروع الخلاف الاول وقد ورد الاثر به تعليم الجوار **قوله** حتى التراجع اخذ من قول النهر لا فرق
في ذلك بين الجمعة والعيدين وغيرهما وما استدل به في البحر يدل على تعيين ذلك في الغرض على
فقل بعد ان الخلافة في غير الجمعة والعيدين اما فيهما فيسوي اتفاقا وغدا ان نظم الزند كسي
قوله وعليه الفتوى قال ابن امير حاج بعد ان حقق الدليل من الطرفين فيظهر على هذا ان قوله
احب لقوله والا يكون الفتوى على قوله لا **قوله** ان تقاربت الى الايات **قوله** والا اعتبر
البروز والخمسة اي بان شاعرت كالمشروء هل في فان ايات الشائبة اطول وذكر الحروف ليس
معتبر بل لان الكلمات تركيب منها فان كانت الكلمات في الثانية تنبع زيادة عما في الاول ثلاث ايات
ليكون هذا ما ظهر في **قوله** واعتبر الجلي في الطول نقل ذلك عن القنية ولم يقترحه هو **قوله** ما
وردت بالسنن وهو قراءة سبع والثانية في الجمعة والعيدين **قوله** عدم الكراهة اي عدم كراهة
الطالة الاولى على الثانية والاول ان يذكرها في شرح قوله ونقل الاول والخبر لنا سببها واستظهر في
النهر التسوية في الركعة النفل ونقل الجزم بكراهة الطالة عن المحيط وغيره ولا خفاء ان التسوية
اول **قوله** مطلقا لا وجه له اللهم الا ان يجعل على القول بجمع الس بقى على ما فيه **قوله** لانه عليه الصلاة
والسلام صل بالمعروف ونهى عن المنكر في الايات من الاول باية ولان في الاحتراز عن هذا التقاطع وجوا
وهو مد فوج شرعا فيجعل زيادة ما دون الثلاث ايات كعدمه فلا يكره عن ابن امير الحاج **قوله**
ويكره التعيين لما فيه من حجبها في ايهام التفسير والكل من حيث انه كلام الله واحد والظاهر
ان الكراهة تحريمية لا تلافتها وحملها اذا كان مطلقا غير ما عني اما اذا كان لا يخلط الا ما عني
او كان استعمل عليه من غيره او قرأه للترك بقراءة عليه الصلاة والسلام فلا كراهة **قوله** كراهة
وهي في قراءة السور الثلاث في الوتر والكافرون والاخلاص في سنة الفجر فينبغي الترتيل ايضا
وكراهة التعيين للامام والمنع في الغرض وغيره كما في البحر **قوله** بل يندب قراتهما احيا وال
يشفي المداومة على الترتيل في فعله صفة العصور افا في الفتح **قوله** والقوم لا يقرأون دعوى ان
الاحتياط في القراءة خلفه ممنوع بل الاحتياط تركها لان العمل باحق الدليلين وقد روي عن عدة

من الصحابة

من الصحابة فان الصلاة بالقراءة خلفه فاقوالهما المنع **قوله** ولا الفاتحة في السنة تغير للاطلاق
وروي عن محمد بن الحسن في السنة وهو ضعيف في الاداء والشرح بقوله وما يشبهه فالحق ان قول
محمد بن قولويه كما في الفتح **قوله** كره محمد بن النعمان بطريق اسم المحدثين عليها لما عرفت من اصلهم
لا يطلقونها الا اذا كان الدليل قطعي **قوله** ويصح في الجمع وهو روي عن عدة من الصحابة فصار
كافي في هذا حدس والظاهر من روي ابن مسعود انه يقرأ بها وعن شعبه ادركت سبعين بديرا
كلامه قالوا خلفه لماما كما في الكافي **قوله** وفيه في روي ابن مسعود في الجمع **قوله** ويكون فاسقا الظاهر
ان ذلك عند الاحتياط والانه صغيرة ولا يفسق بمره **قوله** وهو في الغيب والمأخوذ من نفسه **قوله**
ويصح اذا استمع في هذا صاحب النهر وفي البحر الانصاف لا يخص المجهل من مظاهره انه يسمع
والجهل **قوله** فقل اذا قرأه افا وان الاية ثلث في الصلاة وهو مؤثر اهل التقدير ومشرع
من قال ثلث في الخطبة ولا تنافي بينهما لانهم انما امروا بقرائنها لما فيها من قراءة القرآن ك
في الشرح والعبارة لغزوم الخطب لا تنص صوابا ولا وجب الاستعمال لقراءة خارج الصلاة ايضا
قوله رجل يكتب الفقه ويحبه رجل يقرأ القرآن ولا يمكنه استعمال القرآن فالاثم على القارئ
بوقفا على السطح في الليل جهرا وانما سريام يا ثم الصبح اذا كان يقرأ القرآن واهله يشقون
بالاعمال ان كانوا اشروعوا في العمل قبل قراءته لا ياثمون ولا الاثموا بحسب ولو كان القارئ في المكت
واحدا يجب على المأمورين الاستماع وان كانوا اكثر ويقع الخلل في الاستماع لا يجب عليهم ويكره
للقوم ان يقرأ القرآن جملة لنفسها سلك الاستماع والانصات وقيل لا بأس وهذا الظاهر
الا ان لم يكن هناك مستمع غيرهم والا لا يكره لما قلنا ان الاستماع فرض كفاية لانه لا فائدة من الاثبات
اليه وعدم اذاعته وذلك يحصل بانصات البعض كافي في ذلك السلام على من كان لعناية حق المسلم كفي فيه
البعض عن الكل ويجب على القارئ احتلامه بان لا يقرأ في الاسواق ومواقف الاشتغال فاذا قرأ فيها
كان هو المضيع لمرسته فيكون الاثم عليه ودون اهل الاشتغال دفعا للجب في الزمهم ترك اشتغالهم
المتابع اليها وكذا لو قرأ عند من يشغل بالتدريس او بغيره الفقه لانه اذا ابلغ ترك الاستماع
لفرضه معاش الدنيا في ذنوبه بياض ضرورة الامن الدليلي اول فيكون الاثم على القارئ هذا
اذ سبق الدرس على القراءة اما اذا كان ابتداء القراءة قبل الدرس فالاثم على المتأخر والفوق
بين هذا وبين مواضع الاشتغال حيث يكون الاثم على القارئ وان ابتدا قبل اخذهم في اعمالهم
بان تلك المواضع مكره لهم بغير علمهم الاشتغال عنها بخلاف الدرس انتهى شرح المنيته
قوله انه شرع في حاله ما كان فيها ذكر الجنة او الرحمة واية الترهيب هي ما كان فيها ذكر
النار وشرع في التوقيف في غير رعاية الا بوجوبه قال شيخنا في مجمع ومنه في لاسباب الجنة
ولا يستبعد من ان روي **قوله** وكما الامام اما المنع وفي الغرض كذلك وفي النقل بيان الجنة و
يبدو من ان روي ذكرها نهر **قوله** وما ورد من انه صلى الله عليه وسلم وعنه حديثه في سرية فيها
ذكر الجنة الاسال فيها وما مر به في غيرها ذكر النار لا يتصور **قوله** كذا الخطبة ولو خطبة نكاح
وموسم وغيرهما الخطبة ذكر الله ورسوله والخلف والالتفات والمواظفة وما عداه من ذكر
الظلمة خارج عن الخطبة اليه اشيرة الكشاف والدنوس من الخطبة فيعمل على المعتمد وقيل ان العبد
او فقل كمالا يجمع مدح الظلمة فتمت **قوله** او كفاية ودلائل عن ابو يوسف انه كان يكتب
وقت الخطبة وقوله او رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل تشييت العاطس **قوله** الا اذا قرأه صلوا عليه في
صوت شيخ الاسلام عن الطحاوي وابو يوسف انه يستحب الانصات الى قوله صلوا عليه و
سلموا تسليميا فيجب ان يصلي ويسلم انتهى فتاوى **قوله** فيصلي المسمع وبعضهم منع وجعل
عليه حاشية الدين في الكفر قال الكمال وهو الاشبه وقوله في نفسه بان يجبرها على قلبه وقيل
بجمع نفسه او يصلي المصروف بناء على الخلاف فيما يتعلق بالايات **قوله** في افتراض الانصات
وعبره النهر بالوجوب وهو الاول لان تركه مكره ويحتمل **قوله** يجب الاستماع مطلقا اي في

الصلاة وخارجها وتقدم قريبا انفسكم كفاية **قوله** لا بأس ان يقول سورة اه كما دوى ذلك من
فعله عليه الصلاة والسلام وللفظ لا بأس يفيد كراهة التفرقة بينه وبينها جزم في التنية وفعله
عليه الصلاة والسلام ليبين الجواز هذا اذا لم يضطر فان اضطر بان قرأه الاولا قبل اعوذ
برب الناس عادهما في الثانية لم يجز القرآن في ركعة فان فعل قرأه الثانية من البقرة
نهر **قوله** ولو من سورة اخذته خلافا للاول وان كان ذلك من سورتين ايضا قاله في الثانية
ولو قرأه الاولا من وسط سورة او من اولها ثم قرأه الثانية من وسط سورة اخرى او من
اولها او سورة قصيرة الامور انه لا يكره الا ان لا يفعل من غير ضرورة انتهى وقوله
او من سورتين ايضا فان كان ذلك بفصل الفصل بالسورتين وهو غير مكروه اما ان فصل بآية
واحدة يكره كما انفصل بسورة واحدة **قوله** ويكره الفصل بسورة قصيرة فبالبقرة لانه لا
يكره بالطولية ذكره صاحب البقيع في باب الوتر **قوله** وان يقرأ من سورة واحدة الثانية سورة
اعلما في الاولا وان ترتب السورة في القرآن من واجبات التلاوة وانما جاز الفصل في السورة
لضرورة التعليم **قوله** الا اذا ختمه ليس هذا تكليسا **قوله** وفي الثانية التي لم تركب في التلاوة
او فصل بسورة قصيرة **قوله** ثم ذكر يكره لان كراهة التكنيس والفصل بالقصيرة عارضا كراهة
ترك السورة بعد الشروع فيها وترجيح مرعات عدم هذه الكراهة لتكنيس بالسورة **قوله**
ولا يكره في التلاوة من ذلك اي من الفصل والتكنيس وفيه ان الترتيب من واجبات القراءة ولو
خارج الصلاة فكيف لا يكره في التلاوة في السورة في كل ركعة لا تساءل بانه تركت كل ركعة
فصل مستقبلا فيكون بمثابة ما لو قرأ السورة ثم سكت برهة من الزمن ثم قرأ ما فوقها فانه
لا كراهة فيه **قوله** افضل من آية طويلة لعله لانه التلاوة والاعجاز في ذلك القدر لا بالآية واعلم
ان الافضلية ترجع الى كثرة الثواب **قوله** وفي سورة الاوبة التعبير بالباس والقراءة بسورة تامة او
بعض سورة البعض صادق باول السورة واخرها وما في الخبر عن التنية من ذكر الاجزاء وشال
للكثرة اي من حيث الايات على ما يكرر **قوله** فاسورة في ركعتين الاصح انه لا يكره لكن لا ينبغي ان يفعل
في السورة القصيرة التي هي بعد رستم ايات فرائض سورة في ركعة وقد اخذ في الثانية الصحيح
انه لا يكره قاله قاضيان ويكره الجميع بين سورتين بينهما سورة او سورة في ركعة اما في الركعتين فان
كان بينهما سورة فلا يكره او سورة قبل يكره وقيل لانه من كراهة سجادة وقيل اعلم **باب الامامة**
قوله فالكبري هي استحقاقه فيها ان هذا اثرها وحقيقتها رايته عامة لحفظ مصالح الناس وشاؤنا
وجزهم عما يضرهم ولا بد للمسلمين من امام يقوم بتعليم احكامهم واقامة حدودهم وسد ثغورهم
وتجديد جيوشهم وحماية بيضتهم وقطع مارة شرور المتقلبة والمتصصة وقطاع الطريق واقامة
الجميع والاعيان واخذ الحقوق والصدقات وقطع المنازعة وقبول الشهاداة وترويج الصغار والصفاة
الدعوى لا وليا لهم وقسمه الغنائم عن عدة السنو وقوله عام ضيق بذلك المولا والقضاة والامراء
فان رايستهم غير عامة **قوله** على الامام ان من المسلمين ومن حكمهم **قوله** ونصبهم اهم الواجبات
اي من اهم الفرائض لما تقدم **قوله** فلذا قدموه على من صاحب الشجرات حيث توفى صلى الله عليه
سلم ودفع يوم الثلاثاء اول ليلة الاربعاء او يوم الاربعاء عن المواهب وهذه السنة باقية الى
الان لم يدفن خليفة حتى يولد غيره **قوله** كونه مسليا لان الكافر لا يبلغ على المسلم فان الله تعالى ولو
يجعل الله للمكافرين على المؤمنين سبيلا واشترطت الحرية لان العبد لا ولاية له على نفسه فكيف يكون له
الولاية على غير والولاية المتقدمة فرع الولاية الحقيقية وشكها الصبي والمجنون واشترطت الذكورية
لان النساء من بالقراءة البيوت بقوله تعالى وقرن في سبيك فان منهن حالهن على السر وقيل
عليه الصلاة والسلام كيف يفلح قوم تكلموا في امره وقوله قد را على تنفيذ الاحكام اي وعلى انصاف
الظلم من الظالم وسد الثغور وحماية البيضة وحفظ حدود الاسلام وسد المساكن والما شترط
كونه قريبا لقوله صلى الله عليه وسلم الامامة من قرئش وقد سلمت الانصار خلافة لعديش لانه الخليفة

وقوله

وقوله لا هاشميا اي لا يشترط كونه من ادولاهاشم كما قالت الشيعة توصلا لامامة ابي بكر وعمر وعثمان
ولا شبهة لهم ففصل عن الحجة وقوله علويا اي لا يشترط كونه من اولاد علي بن ابي طالب كما قالت
الشيعة نفيا لخلافته بين القبايس وقوله معصوما اي لا يشترط كونه معصوما كما قالت به الاسماعيلية
والامامية وكان الاول ان يقول لا هاشميا ولا علويا ولا معصوما ليلزم ان مقابل كل واحد قوله
على حدة انتهى **قوله** ويمنزل به عنوان به إشارة الى انه لا ينعزل وهو المختار وقوله الاكثر لا ينعزل
يلزم ان ما ينفوت المقصود من الردة والمجنون والمطبق وصبر ورياسة امير الاخير في الصلاة والهي
والخمس والعصم والمرط الذي ينسج العلوم وحلقة نغم عن الامامة لغيره واما خلفه بالاسباب
ففيه خلافا انتهى ابو السعود **قوله** الاغتنة لان من سها فوق من سخطه ويركب اخف الضررين
ويجب ان يدعى له بالصلاح لان في اصلاحه اصلاح الرعية وظاهره ولو متغلبا **قوله** ويصح لظنة
متغلب ويترتب على الصحة صحة ما بعد رعيته من الاحكام وهل بعد متغلبا بقصد احد الشرط
قوله للضرورة هي دفع الفتنة والقوله صلى الله عليه وسلم استمعوا واطيعوا ولو امر عليكم عبد حبشي
اجدع انتهى **قوله** ويبيح الظاهر منه الوجوب **قوله** ان يفوض بفتح الواو وقيل النقص
اهل الحل والعتق لا يصح لا يات من عدم الصحة اذ لا يفتوا وجهته انتهى **قوله** امور التقليد
هي تقليد القضاء والاشارة والاعشار والساعي وغير ذلك **قوله** في الرسم ومراد الصورة الظاهرة
قوله لعدم صحة اذنه لقوله وفي الحقيقة هو الواو اي لا يصح **قوله** وفيها اي البراءة **قوله**
ربطاه وهكذا نقله صاحب النور عن اخيه ولا يظهر الا بتدريعا لا قد اود ذلك لان الامامة بعد
المبع للجهول لان الامام هو المبع ويدل على ذلك تعريف ابن عرفة لها بانها اتباع الامام في جاز
من صلواته اي ان يتبع واما الربط المذكور ان كان مقصدا لربط المبع بالمعلوم فهو صفة للمؤمن
فيكون مجموع الاتباع اي الاقتداء وان كان مقصدا للمبع للجهول فهو صفة صفة الصلاة المؤمن لانها هي
المربوبة وعلى كل حال لا يصح تدريعا لامامة بل لا يقتضيه انتهى **قوله** بشرط عشرة اعلم
ان هذه الشروط للاقتداء الذي ذكر تعريفه ومفهومه الامامة وقد عرفت في باب الاقتضاء بشرط الامامة
على حدة فقال وشروط الامامة للرجال الاصح سنة اشياء الاسلام واليورو والاعتقل والذكورة
والعفة والسلامة من الاعتذار كالزنا والفاقة والفتنة وقد شرط كطهارة وسيرة عورة
انتهى احقره بالرجال الاصح والنساء الاصح فلا يشترط في ما مر من الصحة لكن يشترط ان يكون
حال الامام اقوى من حال المؤمن ليعصوا ويا انتهى **قوله** يقيم المؤمن الاقتداء بالامام او الشروع
في صلواته او الدخول فيها بخلاف نيته صلاة الامام وان انتظم بكثرة من غير نيته اقتداء بشرط
نيته الاقتداء ان يكون مقارنته للتجربة او متقدمة عليه بشرط ان لا ينفصل بينهما وبين الاقتداء
فاصل اجنب كما تقدم وقد مر ما نقلناه عن القسستان في اجابة ان ثبت **قوله** واتحاد مكانهما
سياسة ان المعقد اعتبار الاشياء لا اتحاد المكان **قوله** وصلاتها عطف على مكانهما وفيه انه يصح
اقتداء المتنفل بالمقتصد والصلوات عبارة بورد الايضاح وان لا يكون مصليا فخصا غير فرضه
انتهى **قوله** وصحة صلاة امامه اي في رأي المؤمن اما اذا علم مقتدا في رايه كخروج دم فلا يصح
الاقتداء وان كان غير مقتدا في اعتقاد الامام واما اذا علم من الامام ما ينفذ الصلاة على
رغم الامام كمن المرأة والامام لا يدري ذلك فانه يجوز اقتداءه على قول الاكثر وقال طائفة
منهم الرشد وان لا يجوز لان الامام يرى بطلان هذه الصلاة فبطلان صلاة المقتدى بتبعه لغيره
الاول وهذا لا يصح ان المقتد يرى جواز صلاة امامه والمعتبر في حقه راي نفسه فوجب القول
بجوازها كما في التبيين والفتح وانما قيد بقوله والامام لا يدري ذلك ليكون جازما بالنية
لانه ان علم به وهو على اعتقاد منه جهة صار كالمستلعب ولا نية له كذا في املا والفتاح واعلم
ان بعضهم فرس من عبارة الرشد وان مذهبهم اعتبار الامام فقط والصحيح ان مقتضى
اعتبار رايهم معا كما صحح به السند في رسالته المسماة بغاية التحقيق **قوله** وعظم مخالفة

اسراة فان الى اذ شروط مفردة **قوله** وعدم تقدم عليه بعقبه فلا يضر تقدم اصابع القدم
وموضع السجود وكان نور الايضاح كمن في البعد والا صرح ما لم يتقدم اكثر قدم المقتدى بالنفس
صلاته وسبب قريته في حقه من الشرح انتهى **قوله** وعلمه بانها لا تيراد اوسمعه او يركب
من خلفه اوسمعه وان لم يتجدد المكان **قوله** وعلمه بحال صورته مقيمون اوسا فدون او
تحتل طون اقد واما ما في المصرو سلم على ركعتين وهم لا يدرون حاله فالظاهر هو انه مقيم
صلى ركعتين سريوا فخلت صلاته وصلاة من خلفه فلا بد من العلم بحاله في الجبهة بان يقول
لهم اني مسافر قبل الصلاة او بعد ها بخلاف ما اذا صلى اربعا مطلقا او صلى ركعتين وهو
خارج المصرا انتهى **قوله** ومثا ذكرته في الاركان يعني بان ياتي بها حتى لو لم يات ببركن بطلت صلاته
فلم يبق اشد وصورته ذكره ووضع قبل ان يركع امامه وسلم ولم يقض ذلك الركوع فصلاته بالية
والخالفه بقوله ولم يقض ذلك الركوع لانه لو قضى لا تبطل صلاته انتهى **قوله** وكونه مثله او دونه
فيها في الاركان مثال الاول اقتدا بالركعة والساجدة بمثلها فالجواب فيهما بمثلها ومثال الثاني اقتدا
المولى بالركعة والساجدة واحترز به عن قوله اقوى حاله منه فيها كالقراءة والركعة والساجدة بالمولى بهما
فان لا يصح **قوله** وفي الشرايط عطف على غير فيهما اي يكون الموضع مثل الامام او دونه في الشرايط
مثال الاول اقتدا مستحب الشرايط بمثلها والعارى بمثلها ومثال الثاني اقتدا بالركعة والساجدة
به عن كونه اقوى حاله منه كالتسليم بالركعة والساجدة بالسجدة والسجدة بالسجدة
منه في ضيقه قال لا يضاهي **قوله** ومن حكمته ان حكمته مشروعة ومنها وان لم يكن لها حكم اخر
منها وفي حصة النفس تشتغل بهذه العبادة وحدها في **قوله** لها حكم اخر هو ان لها احكاما
في مقام الاقامة يحصل بها باللقاء اوقات الصلوات بين الجدران بعدد الالفه مضمرة اسم
من الالفه عند القاموس فان في الالفه عن شئ ان يكرهها خطأ **قوله** وتعلم الى حل من
العلم الى افعال الصلاة في **قوله** هي افضل من الاذان على المعتد وقيل بالعكس قيل بالسنة واذ
قوله خلافا للشاقي يعني انه يقول بافضلية الاذان **قوله** وقول غيره ان لا يققه الفضيلة الاذان
عليها لانه كان اماما فمروءة الجميع بالخبر وانما كانت الخلافه مانعة لان حبها على التظيم
الاخلاص ولا ذلك وان كان قربة الا انه لا يلقى بخليله ان يرفع صوته به فيسمع الخاصة والعامة
فيهم من يجيب ومن لا يجيب **قوله** اخاف اني ان كنت مقتدا **قوله** والجماعة سنة مؤكدة بالجمهور ودونه
نحو ولا ينبغي الاسراع اليها ولو لمجموعة **قوله** ارادوا بان يكره الوجوب لاسيما لاهلهم بالاخبار الواردة
وبا الوعيد الشديد بترك الجماعة وصحة في الحديث لانه لا يرضى لاحد تركها بعد عذر ولو تركها
اهل مصداقها فان التمسوا والاحتل مقامكم فيجب التحريم على تركها من غير عذر وبما لم يكن
بالسكوت في **قوله** فشرط ان لا يتركها وما في الجهر من ان الجماعة واجبة على العول بوجوبها
على القول بنيتها لا وجه له مع توقف الصحة عليها **قوله** سنة كفى في انظر هل ذلك في كل مسجد عامر
او كل بلد والظاهر الاول لا سيما **قوله** مستحب على قوله وغير مستحب على اخرون وقال في الافضل
صلاة في البيت كما ياتي فيقول اراك الغريفة **قوله** على سبيل التداي راجع اليهما والداي ان يركع
اربعة فليتركه على امامه ودونه ذلك لا يكره اذا صلوا في ناحية من المسجد كذا في القرستان وتعلم
في البحر عن صدر الشهداء وظاهره اطلاقه المراهقة انها التحريمية **قوله** وسحقه قيل اذ كان في الزاوية
قوله في مسجد محلة اي حارة والذلي في البيت الاطلاق وهو اوجه لما يترجم من الاذان التحليلية والتكبير
في مسجد طريق الى مسجد على قارعة طريق في **قوله** او مسجد لا امام له ولا مؤذن في المسجد
فيه مؤذن فوجاه في الافضل ان يصل لكل فريق باذان واقامة واحدة في **قوله** واقامة اذان
والاذان في الجماعة عليها مجازا او حقيقة عرفية فترسنا في الالفه واما ما في الاجماع و
الافضل ان قلنا وظاهره انها فيهما حقيقة لغوية **قوله** واحد مع الامام في غير جمعة كما في الجي

اما العبد فيكون فيه واحد مع كايان ان شاء الله تعالى في بابه **قوله** ولو لم يركع او لا عبرة بغير العلم
يجب ويؤخذ منه انه يحصل ثواب الجماعة فقد المتشغل بالمغترض لان الصبح مشغل وكذا
المكعب في البعد لو خلف لا يصلح جماعة وام صبيبا حيث في بيته ولم ارجح اقتدا المتشغل بمثلهم
هل يركع ثوابه على المشغل فيلج **قوله** او غيره فلو صلى في بيته بل وجهه او جاريته او ولده
فقد ان بفضيلة الجماعة يجب **قوله** ونقص اما من الخلق لا يملكه مكلف بجله فاما من الملك فانه
مشغل واما من الخلق اهل البيت من التقليل مع احتمال الاعادة منه صلى الله عليه وسلم **قوله** وقيل
واجبه وقيل فريض اما كذا في عينا وقيل مستحب **قوله** قال في البجاء وقال في الزهر هو
العدل الاقوال واقواها ولذا قال في الاجناس لا تقبل شيئا من الاثام استحقاقا وبجاءة اوسر واد
بشاي يكون الامام من اهل الاهوار ولا يراعي مذهبه المقتدى فبقيل انتهى **قوله** ثمرة او عشرة
من قال بغيره الكفاية سقوطها بفعل البعض ومن قال بغيره في العدم عدم صحة صلاته منقول
كما في المعراج والغاية ذكره ابو السعور وقوله يتركها مرة فان بالسنة لا يقبل بان يتركها الا اذا كان
كاسر والاثم المرتب على تركها سنة اذ من الاثم المرتب على ترك الواجب **قوله** يجوز اقتدا النبي
صلى الله عليه وسلم ببعض امته بل ما خرج به من الدنيا الا بعد ان يصلي خلف رجل من امته وقد ورد
انه عليه الصلاة والسلام صلى الركعة الثانية من الصبح خلف عبد الله بن عمر بن الخطاب وقد قدوة
تأخير النبي صلى الله عليه وسلم انتهى مواجب **قوله** على الرجال اجزئ النساء والعبيدان وذكرها الغزي
بعد مستدركا به وقد اورد الاحكام اخرج العبيد اي ولو اذن لهم فيها يظهر **قوله** ولو فاقته بغير طلبها
اه اعترض في الشريعة لانه بانه ينافي الوجوب ويجاب بان الوجوب عند عدم الجهر وفيه شبهة في مكان
فما صير جرح لا يخفى مع ما في مجازة مسجد حية من مخالفة قوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة لي والرسول
الا في المسجد انتهى في غير ان ظاهره اطلاق الشك ولو لم كان قريب وقوله مع ما في مجازة اه
قد يقال محله فيما اذا كان فيه جماعة الا ترى ان مسجد الى اذ لم يقم فيه الجماعة وتقام في غير
لا يرقب احدا من مسجد الجماعة افضل على انهم اختلفوا في الافضل هل جماعة مسجد حية او جماعة
المسجد الجامع كما في البعد وما ياتي في الحديث يزيد الثاني **قوله** الا المسجد الجامع وكيفية هو مسجد
ومسجد بيت المقدس فان فضل الصلاة فيها تفوق على فضيلة الجماعة في غيرهما الحديث اذ جاء
عن انس بن مالك قال قال صلى الله عليه وسلم الصلاة والسلام صلاة الرجل في بيته بصلاة وصلاة
في مسجد القبائل تجزئ عشرين وصلاة في مسجد الذي يجتمع فيه بمائة صلاة وصلاة في المسجد الاقصي
بمئة الاف صلاة في مسجد ذي الحجة هذا الجواب عن الصلاة وصلاة في المسجد الجامع بمائة الف صلاة
في عن الجامع الصغير **قوله** ومقتد قال في القاموس في قفا واقفا واد بيقوده فهو مقتد
انتهى **قوله** وزعم من الرماضة وهي العاهة التي هي لافة قامة من وكانها نحو السبل وذات
الجيب في في السجود وهي التي يجرعها بالعتبة **قوله** ومفلوج هو من به فالج وهو مسترخا
لا حشيت الانسان لا تضرب خلفه بعتنه من مسالك الروح في عن القاموس **قوله** من
خلاف نص على التوجه فاذا كانا من جهة واحدة فعدم الوجوب اذ **قوله** او رجل لوجه الجرح
قوله وشيخ كبير عاجز اي لا قوة له **قوله** واعمر وان وجد قائلنا اتفاقا في الجماعة اما الجبهة ففيها
الخلافا بين الامام وصاحبيه وهل العهد مثلها يحرم **قوله** وعلى من حال اه اي منعها عنها احد
ما ذكره وقوله مطرظا غير مقيده بالشد كالبر **قوله** كذا في شديدة في الاصح قاله ابو السعور
قوله ويخرج ليل اي في ليل مظلم نهر عن السراج **قوله** او خوف على ماله المراد به ما تحته يجره ولو
امانة **قوله** او من عجزه ان وكان مغسلا لا غلبا كما يؤخذ من نظائره **قوله** او ظالم يخاف على
نفسه اوماله **قوله** او مدا فتمت احد الاختيار فلا يباح له الاقدام على صلاة الجماعة بذلك وان
كان تركها مكرها حرمها لان الاقدام معها اشتد كراهة لدعاب الشروع بشغل البال و
مثلها البرج **قوله** وفيما سبب من رجا في لفظ القيام ان المرفيع يتغير ربه بها به فان لم يتغير

وجب **قوله** تنويع نفسه اي تشديد شدة نفسه في العمل بالعلم والادب والادب تكميلا لعل علمه وقبح خلاف
وكذا لا يشغل بالالفكر عن التعليم والتعلم فالتعليم **قوله** الا اذا اطلب تكميلا لعل علمه وقبح خلاف
في مكره الفقه المشغل عن التعليم فالتعليم **قوله** الا اذا اطلب تكميلا لعل علمه وقبح خلاف
القول الاول على ان ركبا برهما وثان والثاني على غيره وعلى هذا التوفيق اقتضت الشرح لان الاشتغال
به قد يعظم ثوابه على الجماعة ان حلت النية **قوله** ولو باخذ المال هذا حكم التقدير مطلق لا يقتيد
كونه تقويتا للجماعة **قوله** فيمنع بحسبه ان لا يأخذ على وجه التملك كما قد يتوهم بحسبه ان لا يأخذ
في التعمير والتعمير لما يراه فيمنع فتح باب المظنة **قوله** ولا يقبل شفعة من احد من الجماعة **قوله**
اي عدم من جماعته ان الامام قد يخطب للمؤمن في الغزاة او الواجبات **قوله** ولا يحق بالامانة الا ان
برها **قوله** قد يمانا على من حضر معه **قوله** بل يقبل الدراية ويجوز اعتبارها بالفضلية في الكبرى **قوله** الا
علم بالحكام الصلوة انما قد علم على الاقرار لا يفتقر اليها تركه واحد والعلم يقتدر اليه سائر الاركان
والعلم افضل من العلم صريح وحصل احكام الصلوة لان الزائد عليها غير محتاج اليه هذا **قوله**
صحة وقت وان مثله **قوله** بشرط اجتماعه للفواحي وعدم الطعن في دينه وعدم راتب وصاحب
منزل من **قوله** وجوبه في حله في الغزاة من لوازم كونه اعلم **قوله** وقيل واجبا مستظرفا وصاحب
لان مقتضى الواجب الاثم بالترك ويورث النقوص في الصلوة **قوله** وقيل سنة جبر على التخليق
جماعته وهو لا يظهر لان هذا التقدير على سبيل الاولوية له مراعاة السنة **قوله** ثم لا حسن لاد
اقاد بذلك ان معنى قوله ان اجود لا اكثرهم حفظا وان جعله في البحر متبادرا ومعنى الحق
في الخلافة ان يكون عالما بكيفية الجرد والوقف وما يتعلق بها قرينة **متنبية**
حفظ القرآن من الصلابة اي من كونه ردينا ثابت ومعاذ من جيل وابوزيد الانصار
وعثمان بن عفان واختلف في اية الدرداء وعبد الله بن عمر بن الخطاب **قوله** ان الاكثر
للشبهات الشبهة ما اشبه حله وحرمته ويلزم من الورع التقوى غير عكس وانزهد ترك
شئ من الجلال خوف الوقوع في الشبهة فهو اخص من الورع وليست السنة ذكر الورع بل الورع
عن الورع فلما استجبت ارادة بها هجرة المعاصي بالورع فلا يجب هجرة الا ان الاعلى من السلم في دار
الحياة كما في المعراج **قوله** اي الاقدم اسلاما لان من اقدم عمره في الاسلام كان اكثر طاعة بحسب
القول في المعراج ان الاكبر يقدم على الاورع **قوله** فيقدم شاما اي شأنا في الاسلام او سلم قبل الشئ
قوله وعليه ان الورع **قوله** بالضم اي ضم الحار وفي الامام الضم والسكون **قوله** اكثرهم تبحرا
بالزوم وقان في ابدانهم لا حاجة الى هذا التكلف بل يبقى على ظاهره لان صراحة الوجه سنة للكرة
الجماعة عن البحر **قوله** ثم اصبحهم اي اصبحهم وجها للسمامة عبارة عن بشاشة وجهه
ليقاه وانتسابه له وهذا بغير الحس الذي هو سبب الاعراض **قوله** ثم انفرج حسنا انما يحسن
ذكره على تفسيره لا حسن وجهها بما ذكره الشارح والا فهو مكرر مع الكلام ان يرا هذا حسن جميع
الاعراض **قوله** ثم الاشتغال شيئا نظرا ما اذا اجتمع ذوا حساب كعباس وخنوع وعينه وزبير من
يقدم **قوله** ثم الاحسن صوتا ان عند التناول في الصفات السابقة يقدم هذا **قوله** ثم الاحسن زوجه
جدي فيه على الغالب فان من كانت زوجته حسنا اجبرها فالمراد المعجزة فان دفع ما في واما قد تم لغته
نفسه على المتطوع لغيرها من النساء **قوله** ثم الاكثر مالا اي لعنة نفسه هذا ان كان حلالا والا كان
فاسقا **قوله** ثم الاكثر جاهها اي احدثه فيما يرضى والا كان به فاسقا **قوله** ثم الاكثر ثوبا لان الثياب
سبب كثرة الجماعة وفسده بعضهم بالاغلا ثوبا **قوله** ثم الاكثر باسا والا صغر عضو الا انه يدل على كبر
العقل يعني مع مناسبة الاعضاء والا فلو خشي الراس كبر الاعضاء اصغرا كان دلالة على اختلاف تركيب
مزاياه المستلزم لعدم اعتدال عقله وحصل بعضهم المعصية على الذكر وربما يورده قول صاحب البحر في
الاستحباب ويمسك الحجر بعقبه فيمنع المعصية عليه بشيئا له وتوقف العلامة اية السوء في نفسه وقان وقد
تلق بعضهم هذا كلاما لا ينبغي ان يذكر فضلا ان يكتب وعلله ما روي عليه فيعلم صغرته باخباره وفي

سنة الفرائض

كتب الفرائض ان الذكر الطويل البرقيق ولين على المسبق وحسن الخلق والغلب الطويل يدل على
رواة الطبع وسور الفرائض **قوله** ثم المقيم على المسافر لعله فيها اذا كانوا مقيمين او محتسبين
انما اذا كانوا مسافرين جميعا ما بعد الشخص منهم فلا يظهر اولوية المقيم وقد يقال اولوية
المقيم ليتحقق به تمام الصلوة الرباعية فتأمل **قوله** ثم المصلح على المعنى شرفه عليه **قوله**
ثم المتبحر عن حدته لعله كونه عن اخف الحديث بخلاف الاخير **قوله** في التراحيم او في امر
شريع او عاوس **قوله** ومنه اي من المهرج **قوله** والدعوى اي بين يدي القاضي **قوله** وفي طلبه العلم
اي الذين يتبعون في الاخذ وسئل العلم والقرآن **قوله** فان اختلفوا الى دعوى سبق **قوله**
كما في المراسم في ان الترشيب اذا لم يعلم كان كالمعينة لا في المعينة فانها لا تتأخر فيهما **قوله**
يجعل كائنا منهما معا فلا يرث احد منهما من الاصل يرث كلا ورثة الاحياء **قوله** وقيل
ان لم يكن للشيخ معلوم قبل الوقوف او من المطلية **قوله** جاز ان يقدم ماشيا لان له ان
لا يقدرهم اصلاح **قوله** فان استورا المراد بالجميع ما فوق الواحد **قوله** اعتبر اكثرهم لا يظهر هذا
الا في النصب والا فكل يصح خلف من يختاره **قوله** مطلق اي وان انصف غيره بالصفى في السنة
وهل الاولوية هنا على سبيل الوجوب **قوله** الا ان يكون معه من ذكر من صاحب البيت والارث
قوله لعموم ولا يتبعها حتى على رب المنزل والراي **قوله** والمستقيم والمستقيم والتساوي في تقديرات
نظرات للمستقران يرجع الى وقت شأنا بخلاف الموجود يجب واجيب ما به لما يرجع في الفارسية وقت
اجابة الصلوة فقد روي بتلك المانع المستبر وقتين فكان اوله قاله عبد الله **قوله** لما مر
من قوله لعموم ولا يتبعها ولكنه غير مناسب لان المراد بعموم ولا يتبعها عموم الناس وهذا
ليست كذلك فكان عليه ان يقول لان الاولوية لهما في هذه الحالة دون المالك **قوله** تحريما استظهر
لصاحب البحر واستند فيه الحديث **قوله** حديث له داود بن داود في ذلك صاحب الزهر وهو روي بعض الحديث
بالمعنى والذي في البحر من رواية له داود بن داود عن ابن عمر عن داود بن داود عن ابن عمر عن داود بن داود
قوما وهم له كارهون ورجل في الصلوة ديارا ورجل اعتد بحجره الدباران ياقرها بعد ان تقف
ومع الاخير انه طلب من عبيد اليهود بعد ما حذر ما فيها من الاذلال افاذه فزع قال في الخبر
الدباران بالكره انما بالصلاة بعد ما ذهب الوقت **قوله** والكره عليه السلام وظاهره ما في الحديث
خص التحريم بالامام لا حديث السابق ان الكراهية في حرقهم تنزيهية **قوله** ويكره امامة عبد
اه وذلك لقلة رغبة الناس في الاقتداء فيؤدى الى تقليل الجماعة المطلوب بكثيرها فكثير الاجابي
قوله تنزيها في الكل بقول محمد في الاصل امامة غيره احب اليه انتهى وديناي فضيلة الجماعة كما في البحر
قوله امامة محمد تقدم فقره للتعليم **قوله** ولو معقبا يارثه مستقيما لا لفظ في حقيقة ويجاز
فان المعقوب محبذ باعتبار ما كان الا ان يكون من قبيل عموم المياري بان يرا من العبد ما انصف
بالعقوب وقتا ما سوا كان في الحال او في ما مضى انتهى **قوله** والعلية اي في كراهية امامة العبد ولو
سعت قوله من تقدمه الخوا من اولية تقدمه فتقدم العبد عليه خلاف الاول وهو ترجع الكراهية
التنزيهية المذكورة هنا والى ذلك اشار اليه بقوله في قوله اذا كراهية لا حاجة اليه لانه الموضوع
فان قلت هل الا فضل الصلوة خلف هؤلاء والا فغير ذلك قلت قال في البحر قيل اما في حق السابق
في الصلوة خلفه او لا ذكر في الفتوى واما الاخر فيمكن ان يكون الا فغير ذلك او لا لغيرهم
بهم لهم بشرط الصلوة ويمكن ان يكون على قياس الصلوة خلف السابق انتهى **قوله** واعدا لان
الغالب عليه الجبرل والاعراب من يسكن البادية عربيا كان او عجميا واما من يسكن المدن فهو
عربي بجملة واختلف في نسبتهم قيل انه نسبوا الى عربية بفتحها وهي تامة لان اباؤهم اسما على
عليه الصلوة والسلا مشايرها وفيه اشارة الى انه لا يكره امامة المديني القسطنطيني **قوله**
وفاسق لانه لا يرضى له امر دينه بحر والمرا والفاسق بخارجة بدليل عطف المبتدع عليه وتكره
امامة ولو في جملة لوجود المندوحة بالاشتغال الامام اخر فيها لان المفتي به جواز تقدمها

قاله ابو السعد **قوله** وتركنا جيل لا يستطيعون محلة **قوله** دعاني من عطف العام **قوله** واعلم ان
لا يتوقع النجاسة **قوله** ونحوه الاغشي هو السبع البصر لئلا ونحوه واقاموس وهو جئت لصاحب
الشهر **قوله** الا ان يكون اي غير الفاسق هو العبد والاعشى والاعراب واما الفاسق الاعلى لا يترك
لان في تقديمه نظمهم وقد وجب عليهم اهانته شرعا ومفاد هذا انكره التكميم في تقديمه شرعا
ابو السعد **قوله** وهي اعتقاد خلاف المعروف ظاهره اقتصارها على الاعتقاد وليس كذلك
وعرفها الشئ بقرينه ما احدث على خلاف الحق الملتزم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من علم او
عمل وجعل ديننا توحيما وضراطا مستقيما **قوله** لا بما نذرة فان عاتق كفر فطعنا **قوله** وكل من كان من
قبلتنا اه قال في جميع الجوانح وشرحه ولا يفرح احد من اهل القبلة ببدعة ككفر صفة الله تعالى
وخلق افعال العباد وجواز رؤيته لقاء يوم القيمة ومنا من كفهم امام من خيب ببدعة من
اهل القبلة ككفر من حدث العالم والبيت والحشر للجسم والعلم بالبدعيات فلا نزاع في كفرهم
لاننا نعلم ما علم يحيى الرسول به ضرورة انتهى في قول الشارح ومنا من كفهم راجع لكل
المتدع والمراد ان بعض اهل السنة حكم بكفرهم لا بعض الحنفية فقط **قوله** لا يفرح بها نعمت
لمستدع جعله الشارح خبر الكل ولا ضير فيه **قوله** وسبب احباب الرسول ان ابا عبد الله الشيباني فان
سبها او احد من كفها بجناس **قوله** ويكرهون اه هو عبارة وما بعده من ذهب المعتزلة لا الخوارج
الا ان يراوا بالخوارج ما خرب عن اهل السنة **قوله** لكونه عن تاويله وشبهه علمه لعدم التكفير وافاد
بغيره انه ان لم يكن كذلك فكيف كثرهم وفيه تأمل **قوله** الا الخطابية استثنى من قبول الشهادة
فلا تقبل لهم شهادة لانهم يجوزون شهادة الزور لموافقهم وليسوا كفارا والى اصل ان المذهب
عدم تكفير احد من اهل السنة فيما ليس من الاصول المعلومة من الدين ضرورة واما الفرع المنقول
من الخلاصة وغيره بصرح الكفر فلم تنقل عن الامام رحمة الله عليه نقلنا وانما هي تعريفات
الشارح والله تعالى اعلم هو الموفق انتهى **قوله** كقولنا ان الله تعالى له جسم ولم يوارى بالعباد او
انكر الاسرار **قوله** وانما صفة الصديق وكذا خلافة جدي وقوله كالاجسام ليس فيها فاذا اطلق
كثرا ما اذا قال لا كالاجسام يبدع في **قوله** اصلا ان اتفاقا والمراد به التأكيد **قوله** وتولد الزلزلة
عنه وما قيل لانه ليس له اب يؤيد فيخلق عليه الجبل لتقليل بار وعينه وعليه فشت الكراهة فيه وان لم
يكن جاهلا قاله ابو السعد وفي البحر وولد الزلزلة اذا كان افضل العقوم فلا كراهة اذا لم يكن
محمدا بين الناس لتقدم صفة الكراهة فيعمل الكراهة تنقي بالافضلية وعدم الاحتقار **قوله** قال
فعل الجماعة بحث فيه بان الكراهة فيه تحريمية فكيف تنال فضيلة الجماعة واجبة
الخشية **قوله** وكذا نكره اه ظاهر التشبيه ان الكراهة تنزيهية **قوله** خلف امره ظاهره ولو غير
صحيح **قوله** وسفيه هو الذي لا يحسن التصرف على مقتضى الشرع والعقل كذا ذكره في الجي **قوله**
مقبوح الكراهة فيه لتقصص صلاته بترك ما موبه او ارتكاب منكر عنه **قوله** وشارب خمره ولا ربه
بعده داخل في الفاسق **قوله** وتما من ينقل الكلام بين الناس على جهته الا فساد وهي من الكبار
ويحرم على الانسان قبولها كما افاده العدد في حاشية الشيخ عبد السلام **قوله** وسر هو الذي يقصد
ان يراه الناس من سواد تكلف تحسين الطاعات او كان ذلك عادته وهو يحسن العمل **قوله** ومنقطع
هو المتكلف تحسين الطاعات فهو اخص مما قبله **قوله** ومن ام باجدة هذا بمنع بطلان الاستحباب
على الطاعات وهي طوعية المستدعين والمفتي به جواز خوف تعطيل الشعار بغير ابو السعد **قوله**
كن وترا بجره هو المعتمد لان المحققين حجتوا اليه وقوا عدم المذهب شاذة لمر **قوله** ان يتن
المراعاة في الغرض والواجبات والسنة **قوله** او عدمها لم يصح هذا اذا لم يراع في الغرض
انما عدم المراعاة في الواجبات كزيادة الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم في المقدمة الاولى
فيوجب الكراهة لا الفساد والظاهر ان الكراهة التحريمية وان راي فيها دون الشئ لا يترك
الاقتدار لانه واجب على ارجح الاقوال ومراعاة الواجب مقومة على ترك كراهة التثنية قاله

تفتيها

تفتيها **قوله** اقتد الحنفية بمثله اول اول لم يسبق جماعة اشاف في جماعته في مسجد هو فيه اما اذا
استبقت مع حضوره فلا فضل ان يقتدى بالشافعي بل يكره ان يخرجه لان تكرار الجماعه في مسجد
واحد مكروه عندنا على المعتمد الا اذا كانت الجماعة الاولى غير اهل ذلك المسجد او اديت
الجماعة على وجه الكراهة ولا لانه لا يخلو الحنفية حالة صلاة الشافعي اما ان يشتغل بالركعت او
النفق لينظر الحنفية وذلك منقول عن لقوله صلى الله عليه وسلم اذا اقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة
ويكره التطوع في المسجد والناس في المكتوبة واما ان يجلس وينتظر الحنفية وهذا ايضا مكروه
لان فيه الاعتراض عن الجماعة ونحو لغة المسلمين من غير كراهة في جماعتهم على المختار وحيث
كرهت الصلاة فلهذا تلك الحالة فاليوم من غير صلاة اول بالكرهية انما في الشئ زين في هذا
المقام **قوله** وان شئت كرهه فالصلاة صالحة مكروهة اما الصلوة فاعلم حاله على الصلاح
وانه باقية على الصلاة راجع مذهب غيره حيث كان ذلك مطلقا في مذهبهم واما الكراهة فباعتبار
ان بعض ما يجب تركه عندنا ليس فلهذا كراهة كالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في المقدمة الاولى
قال الشافعي انه لا يتركه وهو الكراهة تحريمية ظاهره اطلاقه لم يرد **قوله** ويكره
تحريمي بطلان الصلاة جزم بكرهية التحريم مع انه بحث لصاحب البحر اخذ من الامر بالتخفيف
المقتضى للجواب وعم كذا في الركوع فلا يطيقه لا ذلك الجار في طلاق الاله **قوله** على القدم
وان كانا يحصون شافعا على قدر السنة حال مؤكدة **قوله** وانما رولوا داعية اخر شرب **قوله**
ظاهر حديث معاذ وهو اياه الناس ان منهم مفودين من ام الفاسق فليخفف فان منهم المرضي
والضعيف وذو الحاجة قوله لا يزيد على صلاة اضعفهم مطلقا ان ولو كان اقل من السنة
ان علم ان فيهم ذلك او غلب على ظنه والمراد بالاضعف ما يعجز ذو الحاجة للتصريح به في الحديث
قوله ولذا قال الكمال من كلام الشافعي لا لا يفسد رة اس انه يفتي بالمسنون الا لضرورة **قوله**
ومح ان عليه الصلاة والسلام ان به دليل على انه يصلي بصلاة الاضعف الذي يعجز ذو الحاجة ولو
كان اقل من السنة فان السنة في صلاة الجهر الفقرة من طوان المفصل وقد تركه عليه الصلاة والسلام
لحاجة المرأة **قوله** وتركه تحريمية جماعة الناس لان الامام ان تقدمت لزوم زيادة الكشف وان
وقفت وسط الصف لزوم ترك الامام مقامه وكل من معها كراهية وهذا يقتضيه محرم
الكراهة لو اقتضت واحدة فقط لفتق الامر من انتهى **قوله** في غير صلاة جنازة لانها فرضية
وترك التقدم مكروه فذا الامر من فعل المكروه لفعل الفرض او ترك الفرض لتركه فوجب الاول
في وفيه ان فرضها يسقط بصلاة واحدة **قوله** لانها لم تشع مكروه بمعنى انها لو كورت فتع
الثانية فلا مكروها كما في البحر اى لا غير صحيح كما توجه العبار **قوله** فتقرب من بفعل احدها
فيكون ذلك موجبا لفساد فرضية صلاة الباقيات بحد ولا يقال قد يترتب معالاه نادرا يقال
في **قوله** لا تعاد لانها لو عيبت لو فعت فلا مكروها **قوله** الا ان استثنى منها استثنى من قوله
لا تعاد **قوله** وخلفه رجال وشافعي ظاهره العلم الاثنية يقتضي الفساد ولو كان سارا فلهذا افاده
السعد **قوله** فتفسد صلاة الكل اما الامام والرجال قلعدم صحة صلاة الرجل بالمرأة واما النساء
والمقدمة فلا شئ من دخلن في تحمية كاملة فاذا انتقلن الى تحمية ناقصة لم يجوز كثر من خرجن
من فرض لا فرض اخر عن ابي **قوله** تنف الامام هو من يؤتم به ذكرا كان او انثى وترك الرجال
هو الصواب لانه اسم لا وصف فهو ولا بد من تقديم عقبتها على عقب من خلفها اقول هذا على
غير الاجم الا في الوسط هنا يكون السمين لا غير وفي الصحاح لمن مونغ صلح فيه بين فالتسكين
كجست وسطا يقوم والا فالجرك كجست وسطا الدار ومما سكن وليس بالوجه انتهى وقيل كل
منهم يقع موقع الاخر قال ابن الاثير وكما لا شبه وذكر السيوطي في استنباط ما فهمه موضع صالح
بين سكن وفتح جركن تلاه مينا كجست وسطا الجماعة اذ اهم وسطا الدار ككلام جالسيتها ابو السعد
واذا توسطت لا تنال الكراهة الا انه اقل كراهية من التقدم قاله في البحر **قوله** فيتقدم من اول

واذا حاذت امرأة اعلم ان المرة الواحدة تعد صلاة واحدة وثلاثة واحد عن يمينها واخر عن يسارها
واخر خلفها ولا تعد صلاة اكثر من ذلك لان الذي فدت صلاة من كل جهة يكون حاملها بينهما
وبين الرجل والمرأة نفسان صلاة اربعة واحد عن يمينها واخر عن يسارها وصلاة اثنين
خلفها اثنتان لان المتخلف ليس بجمع تام فزما كالواحد فلا يندى الف ولا اخر الصفوف وان
كان ثلاثا فثلاثة صلاة واحد عن يمينهم واخر عن يسارهم وثلاثة لا اخر الصفوف وهو
جواب ظاهر الرواية ودليله قول عمر رضي الله تعالى عنه من كان بينه وبينه وبينه امام طريق او منبر
او صف من النساء فليس هو مع الامام ولو كان صف تام من النساء خلف الامام وراهن صفوف
من الرجال فدت صلاة تلك الصفوف كلها ولو كان وراهن صانط خلف صفوف لا تعد صلاة لهم
على الاصح ولو كان وراهن صف من الرجال ثم الى صانط الصفوف فدت صلاة الكل انتهى ابو اسود
قوله ولو بعد صف واحد ظاهره ولو من الاعضاء الاعلى وهو الذي احتاره في الجرح قال ولهذا لو
كان احدهما على مكان دون القامة والاخر على الارض فدت صلاة لوجود الحي واذة ببعض بدونها
لكونها عن جنبه وليس هناك حي واذة بالساق والكعب ولا بالقدم ثم انما تعد المي واذة اذا كانت في
القيام حتى لو كانت قد مر بها خلف قدم الزوج الا انها طولية تقع راسها في السجود وفي الامام جازت
صلاتها **قوله** ان حصص النساء بالمى واذة وخصم الزيل بالساق والكعب اخص النساء بالمى واذة
قد علمت ما فيه قال في البحر وبعضهم اعتبر القدم وهو قاصدا لافادة فانهم صرحوا ان المرة الواحدة
تعد صلاة ثلاثة اذ وقعت في الصف من يمينها ومن عن يسارها ومن خلفها ولا شك ان
المى واذة بالساق والكعب لم تحقق فيمن خلفها فالتفكير الصحيح للمى واذة ما في الجنب والمى واذة العنق
ان تقوم بجنب الرجل من غير صانط او قدامه **قوله** امرأة المراء بها ما يعبر الكبر **قوله** ولو اتمت وادخلت وسوا
كانت زوجة او محرم او اجنبية والنساء في المي واذة من حيث ترك فرض المقام ومقامهن المتأخير لما روي
ابن مسعود اخرجه من حيث اخرجه الله ولا وجه للمي واذة بلامة ولعلها ولو اتمت بهما انما ظهر
ويمكن ان يقال دفع به ما يتوهم من معنى لفظة الامة المحركة في هذا الحكم كما في كثير من الاحكام **قوله**
كنت تسع مطلقا يفيد لافادة البحر واختلاف في حد الشهادة وصحة الشارح وغيره انه لا
اعتبار بالنسبة مع السبع على ما قيل او السبع دائما الاعتبار بتصلح الجماع بان تكون عليه فحرة وبعلة
المرة التامة الخلق والتمام الشارح غير معتد لانه قد يوجد خصوص هذا الزمان بتسبع
ولا يفتق الوطئ ولم يقيد بالبعلة لان المحنونة لم تسبع صلاتها فلم يوجد الاشتراك **قوله** افكده
قد رددت ضمن الدراع لان في احوال الصلاة العقود فقد رددت زيادة الى ايل بحن وفيه نظر **قوله** او
فرجة عطف على قوله قد رددت في الدراع والمراء الى ايل ما يمنع الفاء **قوله** في صلاة ولو عيى او وترا واذة
نهر واخير بهذا القيد ابو السعد المحنونة فان صلاتها غير منعقدة **قوله** كنيتهما ظهرهما وشكهما
اذا اقتدت مستغلة فصدت خلف مقتضى والماء يذكروه نظره **قوله** على الصحيح مطلقا فخذ وفي
تقديره فدت صلاتها **قوله** على المذهب مقابله قول محمد من عدم صحة الاقتداء فانما اذا بطل الوصف عند
بطل الاصل **قوله** وسبغ اى في قوله واذا قبل الاقتداء لا يصح شذوذه **قوله** مطلقا اى ذات ركوع وسجود
لوياما عند العذر بحى **قوله** خراج المي واذة فلا تعد المي واذة فيها لانها دعا والظن المي واذة في سجود والتلاوة و
الشكر والسرو والظاهر عدم الفاء ولا اشتراط المي واذة في القيام وعدم اتحاد الاداء في بعضها **قوله** مكرره
الظاهر انها التحريمية لانها مظنة الشهوة والكراهة على الظاهر **قوله** تحريمية الاشتراك في التحريمية اذ انما
صلاتها على صلوة من حاذت وقوله وان سبقت به حفظها ان اى الصلاة فلا يشترط ان تكون اول الصلاة
في الصحيح بل لو سبقها بركعة او ركعتين في واذة فيها او ركعت مفردة وسوا كبرت قبل المي واذة او بعد
قوله واذ بان يكون احدهما اماما للاخر ويكون لهما امام فيها يركع واذة حقيقة كالمرور الذي ذكره
الصلاة جميعها مع الامام بان تكون تحريمية على تحريمية الامام واذة على واذة او مقديرا كاللاحق عن
جميع الاثر والاولان يتولون واذة لا يتوهم مقابلة للفتن مع انهما تعد في كل صلاة نهر وفي البحر فلا يمكن

مشاركته في الاداء بدون المشاركة في التحريمية فلما اقتصر على الاداء العلم الاشتراكين قاله الكهان وفي النهر لا
احد فائدة في ذكر الشاركة في التحريمية بل تكفي الشاركة في الاداء لانها لا توجد بدون الشاركة في الاداء
ثم قال وكما بينهم انما ذكر والتحريمية لتوقف المشاركة في الاداء عليها وفرض ما بين التحريمية على الشاركة
وبين كونها لازما ويمكن ان يقال ان ذكرها دفع في مكرره فلا يجوز من المتأخر عليه **قوله** كلاهما
اى رجل وامرأة لا يحقن فقلب الرجل والاشتركة في الاداء موجودا فيهما حكما **قوله** بخلاف المسبوقين
فان المسبوق منفرد فيما يقف ومثله المسبوق فاللاحق كما في **قوله** المي واذة في الطريق بالبحر عطف
على المسبوقين وسوا فحالت ذهابا او بايا كما في البحر وعطف الزيل على بقوله لانها مشتغلان باصلاح الصلاة
لا بحقيقةها فانعدمت الشاركة ايا وان وجدت تحريمية فلا بد من المجموع لبطول الصلاة **قوله** كما
في خوف الكعبة واخرجهما **قوله** وليدة مظنة هل يكفي عدم العلم بانها في الجبهة او لا بد من العلم بانها
بان علم باختلاف الجبهة بعد الفرج قال ابو اسود لم ادم **قوله** فدت صلاة ولو اقتدت به مقارنة
لتكبيره محاذية له وقد بطل امامتهما لم تتعد تحريمية الاطام وهو الصحيح لان المفاد اذا قرأ القرآن الشاركة
منع من الاعتقاد بحى **قوله** لو ملكها اما البصير لو حاذت وقد نواها لا تعد صلاة لعدم الاشتراك في التحريمية
والاولان اقتداها به **قوله** ان نوى الامام اه لا حاجة الى هذه العقيدة لانه علم من قوله شاركة
لا اشتراك الا بهذه النية اذ لم ينو امامتهما لم يصح اقتداها فلا تعد صلاة من حاذت مطلقا بحى **قوله**
وقت شروعه وجعل العزيم في السابق كالعزيمة حيث قال اما السابق بنية امامتها على التحريمية فسد
بهذا القيد تزيد الشاركة على ما ذكره **قوله** لا بعدة ظاهرة ان صلاتها مع المي واذة محذورة في هذه
الصورة وكان لا بد من نية البقاء اما لا يفتقر الى ابتداء **قوله** على الظاهر استظهره صاحب البحر
وليس المراد انه ظاهر الرواية **قوله** عملت نية في واذة غير من غيرتها لا تعد في الاول وكذا واذة
المستثناة لا تعد في الشاركة ولو اطلق في نية النساء فتعد المي واذة لا صلاة ولو اتمت بعد
لدفعها في العموم ولا كثر على عدم نية الاشتراط في المحنة والعديد من كما في النهر فاذا حاذت
فيها غير الامام اقتدت ولو من غير نية الامام وصلايتها صحيحة **قوله** كما نواها شاركة اليها الامام
بالتأخير والظاهر ان الامام ليس بقيد **قوله** ويشترط كونها عاقلة مستغن عنه بقوله في صلاة لان
المحنونة لا تستعد صلاتها نهر **قوله** وكذا نواها في مكان واحد ضحى بما اذا اختلف مكانها كما اذا كان
على مكان قد رقيت الرجل وهن على الارض لا تعد لعدم تحقق المي واذة وذكره هذا الشرط لانه
لان معلوم من لفظ المي واذة **قوله** في ذكر كامل اى قدرة على قول الشاركة او ادائه بالفعل على قول
الشاركة الذي في المي واذة الى واذة مسفرة قلت او كثر في قول في البحر والظاهر ان المص اختياره
قوله فالشروط عكسية اقول بل هي اشهر وهي الاشتراط وعدم المي واذة والظلة المطلعة وكونها مشتركة
بتحريمية ومشتركة اى واجبا في الجبهة والسكنيف والنية وكونها عاقلة وكونها في مكان واحد وفي ذكر
كامل فهي احد عشر واذة نظر الى كون النية وقت الشروع او قبله كانت اكثر **قوله** الامير والعبيد
المشتريان كما قد بينهما لانه مظنة الشاركة والافغيرة بالطريق الاول ولا يحترم الخلوة معه وانظر الى
بلا شروعه وقوله ان من من قدره لا يقدم عورة بمنع على القول الشاركة الذي يلحقه بالمرة من **قوله**
تصنيف لما في جامع المحنونة اه نصيبه وذكر الشيخ اذا اهدى بكر من محمد بن يوسف المرعوسي في
في نواها الصلاة عن محمد ان محاذة الامم تعد الصلاة لانه يحظر بياها الشهوة بهذا الحاذة
فكان البصير فيها كالمرأة فان لهما شهوة شهوة النساء **قوله** بل بقدر فرض المقام الذي هو التخيير
كما من **قوله** ولا يصح اقتداء رجل اما صلاة الامام صحيحة وقيد بالرجل لان اقتداء المرأة بمشاهها ولو
خلفه مشكلا صحيح واقتداء الخنثى بالمرأة لا يصح لاحتمال كونها ذكرا ابو اسود وكفى في التقيد به
مطلقا لانه ان لم يرد به البالغ اقتضت بغيره صحة اقتداء البصير بالمرأة والخنثى وان لم يرد به الذكر
اذا لم يرد به صحة اقتداء البصير بالبصير والظاهر غير الواقع **قوله** بامرة المراد به الاشياء الثامنة
المباغية وغيرها كما ان المراد بالخنثى ما يشبهها فالصواب في العبارة ان يقال ولا يصح اقتداء

ذكر بانته وخشيته ولا رجل يصحح عن شيخه لا سيف على البصير **قوله** وجب لانه ليس له صلاة
انما يؤمر بها تخلفا ولهذا وصلت المراهقة بغير قناع فانه يجوز وقيل صلاة وانما لم يجز
لان مقتضى الاقتداء بالمتفعل **قوله** ونقل شغل الراتب القبلية والبعدية والكسوف والخسوف
والاستقار عندهما **قوله** على الامم راجع الى المتفعل فقط بالنسبة لا اقتداء الرجل بالبصير وانما
لم يجز مع انه اقتداء متفعل بمفعل لان نقل الباليغ اقوى لانه مضمون بخلاف نقل البصير ومقابل
الاصح قول اهل بلخ بالجواز قياسا على مسئلة الطلاق وصورتها اقتداء متفعل بمن نقل ان عليه
فرضا ثم تبين خلافه فالاعتقاد صحيح مع ان نقل المتفعل مضمون عليه بالاف والاقول ونقل الامم
ليس بمضمون حتى لا يلزم القضاء بالاف والجواب ان نقل الطلاق يجزى وجوب قضائه
عليه فان زفر يقول بوجوبه عليه فاعتبر الظن الغارض عما في حق المتفعل فيقع اقتداء
ضامنا بضامنه لان هذا الغارض غير محدد بخلاف العباد فانه اصل فلا يجعل معدوما انتهى كما
ملخص **قوله** مطبقا لبيان **قوله** او منقطع في غير حاله افاقتة لعدم تكليفه **قوله** ولا طاهر
بعد الاول ان يقول ولا يصح بعد الاول المعذور طاهر شرعا وانما لم يجز لان البصير
اقوى بالامم المعذور وانما لا يتضمن ما هو فوقه والامم ضامن بوجه انه يقضى صلاة
من خلفه **قوله** وطحا عليه بعد ان وقبل الصلاة **قوله** كما اقتداء بمقتضى ان فان الاقتداء
صحيح **قوله** من جذوع الدم الاول ان يقول لم يجز منه دم حال الصلاة لانه لو لم يامن و
اقتدى به ولم يجز دم صحت الصلاة **قوله** وكما اقتداء مرة او معا في ما قبله **قوله** وذو عذرين
كسلس فان معه حدثا وخيافا **قوله** كذا انقلات بذس سلس تنظير للمفسر لاقتداء **قوله** لان مع الامم
حدثا وبخاسته قال في التمهيد مقتضى هذا القليل ان يجوز اقتداء من سلس بمنزلة انقلات ومع ليس
بالواقع للاختلاف عذرهما فالاول ان يعلل بخلاف عذرهما لا يكون الامام صاحب
عذرين ولا مقتضى صاحب عذر واحد فتمت برائته فلهذا لا يصح قول الشيخ وذو عذرين بل
عذر **قوله** وما في الحديث انما على قوله ومعذور ومجتهد وهو مبتدئ حذف خبره بقدره لا يريد
علينا **قوله** المثنى المشكك في كونه وكذا يقال فيما بعده **قوله** ان لاحتمال الخلف في التمسك
او الضمان للامام **قوله** فلو انتفى مع بان يتقن بالاستقانة فيها لانه من قبيل المتي كذا البصير
على بعضهم كلام المجتهدين في عدم تحقق المماثلة في كل من الشك في الاحتمال ان يكون الدم من اجزاء
استحقاقه والاخرى دم فبالحتمال كون الامام اثنى والمؤمن وكذا **قوله** ولا حافط اية
التقدير بانه عذر على قول الامام وهو المعتمد **قوله** وهو الامم مشوب بالامم لانه على
الحالة التي ولدته ام عليه من عدم معرفة الكتابة والقراءة في الموطر في امة العرب فلهذا
من ضمانة الكتابة والقراءة في استحقاق الكل من لا يعرف الكتابة والقراءة من العرب والعجم
اما من الاستدلال كما قاله الطحاوي او من ان القراءة كما ذهب اليه الكوفي ابو السعدي **قوله** ولا
اي باخرى اما اقتداء اخص باخرى او ان باي فصح ابو السعدي **قوله** لقدرة الامم معزوم
انه اذا لم يقدر مع الاقتداء **قوله** ولا مستور عورة بعباد هو صواب من قول الكوفي ولا مقتضى
بعباد **قوله** فصلاة الامام ومماثلة اه بخلاف الامم ام اميا وفي رواية فان صلاة الكل
فائدة عن الامام لان الامم يمكن ان يجعل صلاة بعبادة اذا اقتداء به من لان قراءة الامم
له قراءة وليست طهارة الامام وستة للمؤمن حكم فافترق **قوله** وكذا في وجوب عتقة وصح
يتبع في هذا التقدير صاحب الجدة والاول مثله في معنى فان التقدير وكذا لوام ووجوب مثله
ام يتعدى بنفسه **قوله** بها جزمها العبرة بالشجيرة حتى لو عجز عنه وقت على الكوع او ما
قوله لا مقتضى اه ان لا يصح على انه مقتضى عنه الفرض فلا ينافي صحة **قوله** لان اقتداء
الصلاة بين شرط اه وذلك لان الاقتداء مشترك وموافق فلا بد من الامم وهو معدوم
والاقتداء ان يمكنه الدخول في الصلاة بينة صلاة الامام فتكون صلاة الامام متضمنة لصلاة

المقتدى

المقتدى وهو الموان بقوله عليه الصلاة والسلام الامام ضامن بحى فدخل في الاتحاد صلاة المتفعل
بالمقتضى **قوله** وصح ان معاذاه قال في البحر والذين مع عند ائمتين وتبرج ان معاذين جبل كان
يصل مع النبي صلى الله عليه وسلم ففعلوا ففعلوا صلى الله عليه وسلم حين شكوا تقولوا اما ان
يصح معي واما ان تخفف على قومك فتخرج له احد الاخرين الصلاة معه ولا يصح بقوله الصلاة
يقوم على وجه التخفيف ولا يصح مع هذا حقيقة التفظ اما منعه من الامامة اذا صلح
معه عليه الصلاة والسلام ولا يخفى اما مقتضى مطلقا بالا تفق فلعلم ان منعه من المقتضى **قوله**
ولا تارة بمقتضى لان التمسك واجب فيلزم بناء اقوى على الضعيف انتهى **قوله** ولا بمقتضى لعدم
اتحاد الصلاة بين فلان كالمقتضى بمقتضى اخر انتهى **قوله** لان كذا علة للاخير فقط **قوله** لا
ان التمسك احدهما بان يقول تدرست ان اصنع الركعتين اللتين نذرهما فلان ابو السعدي
عن الشبل **قوله** لان الملتزم اقوى اذ وجوب الملتزم بها عارض لتحقيق البصير **قوله** فصح
عكسه لان فيه بناء الضعيف على القوي وهو جائز **قوله** وبخلاف عطف على ان ذر الذي يقتضيه
قوله وعكسه وان مقتضى فصح اقتداء حالف بنا ذر وبخالف وانما مقتضى اقتداء الى ان ذر الى ان
قد من ان الوجوب في الملتزم بها عارض فلان في الحقيقة اقتداء متفعل بمقتضى عن البصير
وصورة الحلف ان يقول والله لا صلح كذا **قوله** وبمقتضى عطف على قوله بخالف ان يصح
اقتداء الى ان ذر بالمستقل لان الملتزم بها عارض فلان في الحقيقة اقتداء متفعل بمقتضى عن البصير
لا يجوز خلف المستطوع **قوله** ومصلح ركعت طواف كذا ذر مع فلا يصح اقتداء احدهما بالآخر
لان طواف هذا غير طواف هذا فقد اختلف السبب وينبغي ان يصح الاقتداء على القول بسنية
ركعت الطواف **قوله** قال الشربلاني ليعارض ما نقله ويوافق ما يحته قول قاضي في ان ولو ان
رجلين طاف كل واحد منهما اسبوعا فاقترعا احدهما بالآخر مع بمنزلة اقتداء المستطوع
بالمستطوع انتهى قلت جسد قاضي ان على القول بالسنية **قوله** مع الاقتداء للاتحاد **قوله** لان
اقتداهما منفردين للاختلاف السبب كالتواضع من اقتداء بمن يصح منه ذر **قوله** مع ان
الامامة تصح من غير سنية فلفت السنية وصار كل واحد رعا في صلاة نفسه كذا في جميع النزهات
فان قرأعت والاقتداء **قوله** لان ما في الاقتداء لا كل واحد قصد الاشتراك ولم يصح للاستدلال
كون كل واحد اماما ومواليا كذا في عن جميع الاثر **قوله** والعراق لا يخفى هو ما ذكره **قوله** ان
الاقتداء في موضع الاضمار وحق فيه اقتداء اللاحق باللاحق او مسبوق فان اللاحق اذا قصد
الاقتداء بغير امامه كانه انفراد او لا عن امامه ثم اقتدى فصح انه انفراد في موضع الاقتداء وحق
فيه المسبوق اذا قام الاقتداء مسبق ثم قد كذا الامام ان عليه سجود تلاوة قبل ان يقيد المسبوق
ما قام اليه سجدة ولم يعد المسبوق الى ما بعد الامام قبل ان يقيد ما قام اليه بسجدة من **قوله**
فيما يتغير كالظهور والعصر العشاء فتم بما يتغير لان ما لا يتغير يصح الاقتداء فيه مطلقا فاقترع
المسافر عطف على كل من احرم وجب انتهى **قوله** بل ان احرم في الوقت ان احرم المسافر
مقتدى بالمقيم وكان الاول ان يقول بل ان اقتدى في الوقت **قوله** فلا يتغير فرضه لاسيما
في حقه فلا اثر التبعية فيه **قوله** باقتداء ان في شفع اول اوقات شرب وهذا ظاهر وان قرأ الامام
في الاوليين وان قرأ في الاخيريين فقط فلكذا لان محلها الاوليان فانه اقترع الاخيريين في وقت
بالاوليين فقلت الاخيريين عن العرة فان قلت العدة في حق الامام واجبة والقراءة سنة
فكيف يقول الشارع بمقتضى اجيب بان المراد بالسفل ما زاد على الفرض فيصدق بالواجبة السنة
في **قوله** ولا تارة برتبة ان اختلاف المكان في الصور يتبع وفيه انه لا يشترط اتحاد المكان بل
العبرة للاشتباه وعدمه فليتام في الاولين قبل الاول وان التارة يركع ويسجد والواحد
يومي فلا يصح بناء القول على الضعيف **قوله** فلهذا مع صح ان اذا كان خارجا في المكان ففعل مطلقا
او فرضي بعذر **قوله** دائما ان اناء الليل والحرف النهار كما من القرستان في **قوله** حتما ان بخلاف حتما

فهو مقدر على وصلته في حين اجتهاده منفردة فافادة على الظاهر فيجب عليه الاقتداء
قوله فلا يقوم الا مثله المتأخر في خصوص ما يبلغ فيه فلا يصح اقتداء من يبدى الله غيبا بمن يبدى
لا ما فهو نظير العذر **قوله** بمن يحسن ان القرآن المعلوم من المقام ان قدرته **قوله** او وجد قد
الغرض مما لا يبلغ فيه اي وتركه وقرا ما فيه اللحن ولا يظهر هذا او ما قبله الا اذا منعوا او اما المثل
قوله وكذا من لا يقدر على التلخيص بحرف من الحروف او لا يتكلم كالغياض او لا يسمع كالبهائم
وهي التامة وانما هي التامة فيمنع عليه بل جرده فان لم يترك لا يوم الا مثله ولا يصح صلاة من
الكنة الاقتداء بمن يحسن او تركه جرده او وجد قد الغرض من حاله على ذلك **قوله** ولا يقدر على
اجزاء الناس عطف الخ من **قوله** من كان من الاوجه المذكورة من ابتداء قوله ولا يصح اقتداء
رجل بالمرأة وغيرهما **قوله** لا يصح شروعه في صلاة نفسه ولو على سبيل التعليل **قوله** وادعى في الجهر
المذهب ان علم صحة الشروع اصله وهو مرجع اسم الاشارة في قوله ان هذا القول كقولك قلت
هو لصاحب الشرح ومما يروى في قوله ان صاحب الجهر وقوله فيما مر في قوله عند قول المصنف الى ذمة صلاة
قوله خلافا من خلافا ما ذكره صاحب الجهر من عدم صحة الشروع اصله وخلافه هو انقلابها
انقلاب **قوله** ان المذهب انقلابها ثلثا مؤيدا به نصيب السراج ان المرأة ان المرأة اذا نوت ظهرها
مقتضى به بمصلحة عهده وحادث فقد صلاته على الصحيح ومعلوم ان صلاتها غير صحيحة فرفضها
فقد كانت غير صحيحة ثلثا لما افسدت بالمحاذاة ثم توسر كلام السراج بان المذهب انقلابها ثلثا
وهنا جعل المذهب عدم الانقلاب ثلثا فقد ناقض نفسه **قوله** فتأمل اشارة الى خلاف المقام
فان الصريح في ظاهر كلامه عوده الى المصنف وقد عرفت انه راجع الى صاحب الجهر **قوله** وج
فالشبه ان حين اذا اقتارض الصبي في المسئلة فيرجع الى التوفيق بقدر الامكان بان يجعل كل على
محلي انه متى قدما الاقتداء وقوله متى فقد شرط مراده الغرض فيمنع الركن كعدم حفظ اية وعدم
القدرة على الركوع فالسجود فانه قد فيها فقد ركن لا شرط **قوله** كما هو بعد روم او د
عليه ان الطهارة في المعدوم موجودة واجيب بان الغرض وطهارة خاصة ما وية لطهارة كونه
قوله وان الاختلاف في الصلاة بين كفتريتين ونازيدين **قوله** وعمره ان هذا التفصيل وجه ثمة خلا
ايضا **قوله** الانتفاض بالقرينة الواقعة ان الصلاة ومن قال بعدم صحة الشروع اصله
نقاه **قوله** صف من النساء فان كانا تاما كصف الرجل افسد صلاة جميع من خلفه وان كان ثلثا
افسد صلاة ثلثا ثلثا الا اخرها وان كانتا اثنتين فاثنتين فقط خلفهما **قوله** قد راعى قال في
الجبين لو كان الرجل على ستر او في المرأة قد افسد سواء كان قد قامت الرجل او دونه
هذا اذا لم يكن على الستر ستره اما اذا كان عليه ستره قد راعى لا تفيد في جميع الاحوال انتهى **قوله**
او طريق متر فيه العجبة ان نافذا ابو السعود عن شيخه **قوله** يحرك فيه السفين ان يحرك ومثله يقال
في قوله متر فيه العجبة **قوله** ولو ذكر وقا هو الفلك الصغير **قوله** او خلا بالعصر معناه الفراغ و
بالد المستوحا والمكان لا شئ به قاسوس **قوله** كسجد القوس صغير والراجح عدم المنع والبيت كالمسجد على الوجه
فيمنع الاقتداء فيه بلا اتصال صفوف واعتبار الصلوات هو المعتمد واعتبر اليه مقدار صف وهو مرجع
قوله فيمنع مطلق اي ولو كان هناك طريق او نهر وصورة اتصال الصفوف في الزمان يتفاوت على حسب نوع
قوة او على سكون مربوطه فيه انتهى **قوله** وكذا الشان عند الشان لانها عنده كالثلثة خلا فالله الحمد **قوله**
صار وجوده كعدمه فيمنع القدر المانع بين الامام وبين من خلف ذلك الشئ **قوله** والى من لا يمنع **قوله**
او بيت كمن اقتداء وهو على سطح المسجد والذمة بالامام بسماع ولو من المبلغ بشرط ان ينوي المبلغ بكسرة
الاقتداء الاحرام فقط اوجع نية التلخيص فان نوى التلخيص فقط لم يصح ابو السعود وقوله او روية الامام
او المقتدى **قوله** عند اتصال الصفوف ان لا يغيرها **قوله** ولو اقتدى من سطح داره وكذا على الجدران
بين وبين المسجد فانه يجوز اقتداء حذرة **قوله** ان الصحيح اعتبار الاشياء فيجوز اقتداء جدار المسجد بالامام
المسجد وهو في بيته اذا لم يكن نية وبين المسجد طريق عام او كان وملا الصفوف حذرة **قوله** قلت في اخر

حاصله

حاصله انهما قولان صحيحان **قوله** وصح اقتداء متوطئ ان عند حيا بنا على الظنفة عند بين الطهارة وبين
فلمزم بناء العوى على الضعيف وهذا الخلاف في غير صلاة الجنازة اما فيها فيصير اتفاقا وفي الغرض الثاني
اقتداء متوطئ بمقتضى من يصح اقتداء من وقته وضوءه صحيحا ومن وقع تيممه صحيحا عند المتوطئ فلا يقتدى
بمن توطئ على ان الماء طاهر بمن تيمم على طهر انما تجس لانه امامه يحدث في زعمهم كما في التلخيص **قوله** اما
مع من المقتدى اما اذا كان معه ماء فلا يصح الاقتداء سواء ظهر علمه امامه به او لا لان امامه قولا على
الماء باخباره لا بالبعد عن الغرض من تقييد البطون بما اذا ظهر علم امامه بوجود الماء والمرد بالبطون
بطون اصل الصلاة بنا على ما تقدم من اختيار التلخيص انما اذا اقتداء بالمتوطئ لا تنفذ أصلا
في عن النهر **قوله** ولو لم يتوضأ مع سور حيا الظاهر ان لا يصح الاقتداء الا اذا جمع الامام بينهما
الصلاة اما اذا اداها اولها بالوضوء فلا يصح الاقتداء به في الا تيمم لان الغرض غير متحقق او اذ لم يركع
المتمم المنفرد **قوله** ولو على جبهة فظاهره كالجهد الماسح على الجبهة واذا ظهر تحت قوله بما سجد وفيه لعل لا يكفي
بل الاول ان يكون مفرقا بالاول لانه كالفصل لما تحت كذا في الجهر والمخ **قوله** وقائم بقاعد مراد بالركع
ما يعين المومي **قوله** سريخ وسيجد قيد بما ذكره لانه لو اداها او باحدهما لا يصح وجوز الاقتداء بقوله
وتجند محمد لا يجوز بناء العوى على الضعيف وما ورد في محول على الاصلوية لهذا الحديث في ذلك ولكن
لم يثبت عند الاصول مراعاة الخلاف مثلا على قارئ **قوله** لانه عليه الصلاة والسلام فعله وذلك
انه امر بابا بكران يصلي بالناس فلي دخل ابو بكر في الصلاة وجد صلى الله عليه وسلم في نفسه خفة فقام يتيمم
بين العباس وعلى فجلس عن يسار بابا بكر فوجد ابو بكر عن القراء ففاض فتقدم اليه صلى الله عليه وسلم فكان
عليه الصلاة والسلام يصلي بالناس جالسا وابو بكر يقتدى بصلاة النبي عليه الصلاة والسلام ويقتدى
الناس بصلاة بابا بكر والصلاة صلاة ظهر يوم السبت او الاحد وما ذكر يقتدى جوارا مستحلفا من بين
في الصلاة وهو لا يجوز الا ان يكون قد قدم صلى الله عليه وسلم بعد اقتداءه بابا بكر صلى الله عليه وسلم
وبه علم ان يتبعه اب بكر علم جوارا وقع اه وجواز باجماع اذا كانت الجماعة لا يصلح التيمم صوت الامام
اما الضعيف او كثر الجماعة وفي السيرة الحلبية اتفاق المذهب الا ربعة على كراهية التلخيص عند عدم الحاجة
والوظيفة انه بدعة منكروا ابو السعود **قوله** فلا يصح اقتداءه بغيره لانه غايب يشتمل على مذهبنا الذي اكبر
او بانه وذلك منفرد وذلك ان لم يشتمل لانهم يبالون في الصياح زيادة على حالة الا بلاغ والاشغال
بجهرية التلخيص الطهارة للصناعة النعيرية والصياح ملحق بالكلام كانه يقول اعني من حشر صوت
وتخبر من فيه وهذا منفرد ولا رى ذلك يصدر ممن يفهم معنى الصلاة والعبادة كما لا رى تخبر
التلخيص في الدعاء كما ينفذ القراء يصدر ممن يفهم معنى الدعاء والسؤال وما ذاك الا نوع لعب وسخرية
او لوضوء ذلك في الشاهد عند سؤاله من ملك بعد سخرية ومقام الى جنة والدعا التضرع انتهى **قوله**
وهو مردود بهما في السراج من ان الامام اذا جهر بنوع حاجته الناس فقد اساء الشتم والاساءة
دون الكراهة لا تجب فسادا والقياس على من ارتفع بكاه في عيبه غير ظاهر لان ما هنا ذكره بصفة
فلا يتغير بغيره على ان القياس بعد الا ربعة ان منقطع فليكن لاحد ان يقتدى به على منعه كما ذكره
ابن عديم فانصح ان الحكم بالفساد حيث لم يشتمل على مدحمة الله اكبر او بانه ليس بالفساد
ولو علم ان ما ادعاه بعض الواقفة من عدم اعتبار تبليغ البلغ وان لا بد من روية او سماعة باطل
مخالفة لاجماع الصحابة والتابعين والائمة المجتهدين كذا في القول ببلوغ السيد الخميني **قوله**
وقائم باحسب القارئ صادق بالركوع والساجد وبالمومي بهما والحيث جرح الطاهر ودخول الصلوة
وايضا من باب طرح قاسوس **قوله** وعنده اول مبتدأ وظهر في غير الاعوجج **قوله** وموم بمنزله
سواء كان الامام يزمي قائما او قاعدا **قوله** الا ان يزمي اه فانه لا يجوز لقوة حال المومم **قوله**
قوله ومتنفل بمقتضى والعقارة في المنفل وان كانت في صلاة الاخرين في صلاة الفرد في مقتضى
فساد الا انه بالاقضاء صار يتبع الامام في المنفل فكانت خلفه في صلاة حقه كما ما به في قول القارئ
وفيما في قول المتعلي والمتنفل بالمقتضى اشارة الى انه لا يكره جماعة المنفل في الامام الغرض

لصاحب الدين حيث استثنى من قوله لا يجوز الاغتسال بالمسحوق مسئلة استثنى قال في البحر المحمود
لا بد كماله فيهما اذا قام في قضاء ما سبق به وهو هذه الى لا يصح الاغتسال به اصلا فلا استثناء
وما حكم عليه بالسجدة الجهرية في الاشياء مع انها متناظرة في التلويح عنه قوله نعم لا وجه للاستثناء
بهذا النوع لانه لا يقتضي اصلا قوله اجماعا مع ان المسئلة لا ياتي به عند الامام راحة الله تعالى
قوله لو كبريتوك استثنى صلاة من بعد ما ذكرنا البعض منقذوا عن الامام بغير متناظرة لان
صلاة المنقذ غير صلاة اعتقاد في بعضها وانما في بعضها بخلاف المسئلة فان نيته الاستثناء في
غيره فلفظ لا يغير بها متناظرة قوله فليعلم ان يعود ما لم يفتد بسجدة قوله ويبنى ان يصير الى
السلام الثاني قوله ان قبل تعوذ الامام قدر التشهد اشار به الى ان تعوذ المؤمن قدر التشهد لا يفتد
الا اذا افاق تعوذ الامام قدر التشهد حتى ان المدرك لو رفع راسه من السجدة في الثاني من الركعة
الاخيرة قبل ان يرفع الامام راسه ثم سلم المدرك او قام بعد تعذوه قدر التشهد وقبل تعذوه
قدره لا يصح بل عليه العود ما لم يأت بغيره وان لم يملك وكذلك مسئلة لو رفع المسحوق راسه
من السجدة في الثانية من الركعات الامام قبل ان يرفع الامام راسه من السجدة ثم رفع راسه
ثم قام المسحوق الى قضا ما سبق به لا يفتد بما يقضيه بل عليه العود والعقود قدر التشهد ثم
القيام الى القضا ولو لم يعد حتى قيد ركعة بسجدة بطلت لا تعذوه في موضع الاعتقاد والركعة لا
تقبل الوضوء انتهى قوله كخلاف حدث اعتداء من صرح عن له قوله وحذو في وقت في عطف
على حدث ثم تابعه فيه في ما عليه الفسوس وقيل نقض لانه اعتقاد في موضع الاعتقاد والجواب انه
وان كان منقذا لكنه بعد العذر فيكون كمن اعتاد في هذه الحالة انتهى عن النبي قوله كان عليه
ان يسجد ويكون قضا للسجدة الامام قوله فرضت المتابعة لان المتابعة في الغرض فرض اما في الصلاة
وظاهر اما في التلاوة وفيه فلا يترفع العقدة والعقدة فرض فالتابعة فيها فرض انتهى قوله
وهذا كله اسم الاشارة واجه الامور المسبوق ومتابعة الامام في السجدة والصليبة والتلاوة
قوله مطلق سواء اتبع اولاد في المتابعة رخصت لا يقبل الوضوء وهي الركعة وفي تركها ترك
فرض المتابعة قوله ان تابع لما في المتابعة من رخصت لا يقبل الوضوء قوله والا لا امر ان لم
يتابع فيها لا تغد اما في السجدة فلا يترفع العقدة ولا يترفع التشهد وهو
واجب ايضا وترك المتابعة في الواجب لا يفتد ورفعهما العقدة كان بعد استحكام العذر
المسبوق ولا يلزمه انتهى قوله لزوم السجدة لا منقذ في هذه الحالة قوله والا لا امر وان سلم
منه او قبله لا يلزم لانه مقتضى هاتين الى الذين قوله ان بعد التعوذ نقض لانه اعتقاد في كل
الاغتراف قوله حتى يقيد الحاشية بسجدة والفتاد عليها لا عليه وحده وينقلب فلقا لغيره الحاشية
ركعة ليظهر الست لفظا كاملا باب الاستخلاف لما كان المقصود من هذا الباب هو الاستخلاف
وما عداه من بناء المؤمن صلاة ونبأ المنقذ تابع ذكره في العرجة دون غيره والاستخلاف
بعد المني للمعا على الاستخلاف الامام غيره او المني للمفعول ان كون الغير مستخلفا والسين
والثا زائد لان المقصود بيان الخليفة لاظهارها قوله سماه يا هو لا اختيار للعباد فيه اختيار
كشيعة وعقته ولو منه نفسه وخير به ايضا ما للعباد في اختيار كما اذا منح رجل على سطح فسقط
بسبب مشيه جرح على المصل فاداه فان سقط الى يسار اختياره سببه وهو المشي اختياره في تركها
ومثله ما اذا تشد شئ موضع المسجد فاداه وسقط من المرأة كرسنها مبلولا بغير صنعها
بنت ويحرم كبرها لا يتبع عنده خلافا لها في قوله من بدنه احدها ان لم يكن من بدنه بان اصابه
من طابح في ستمه مانعة ويترجم عليه طلاق الحديث على النبي صلى الله عليه وسلم وليس بالواقع انتهى قوله
عقل بخاتمة مانعة اصابته فان كان من سبق الحديث به وان كان من طابح او غيرها لا يتبع ولو
القول الثوب المتخلف عليه غيره من الشباب اجزاء انتهى ابو السعود قوله غير موجب لفصل خير ما
اذا نام فاحلهم في الصلاة او انزل بتفكر وكوه كما سماه انتهى قوله فلا ناد روجو وخير

الفرقة والاعتماد كذا في البحر قوله ولم يورد ركنيا فيسقطه في سجوده فرفع راسه قاصدا لا دار
استقبل وكذا الوقت فاحلها لان سيج على الاصح لانه ليس من الاجزاء قوله او من كان اذا قبل بعد
الوضوء او باسبغ يديه انتهى قوله فلم يفعل شيئا خارج به ما اذا فعله كما لو حدث بعد السجود
قوله او فعل له مندوبه كذا في الاستقيا لما من البير على المحتسب او كان ولو محقق فخره وكذا
لو وجد ما للوضوء فذهب الى ما بعد منه من عذر الشيطان وكوه الا ان كان الماء العذيب في بئر والا
اذا كان قليلا قد رصفين او حصل انية لغير حاجة بيديه فلو كان الى جهة لا تقبل مطلقا او بيد واحدة
كذلك قوله ولم يترك بلا عذر فلو مكث قدر اذ كان بغير عذر فسدت فلو كان بعد ركعة لو حدث
بالنوم ومكث ساعة ثم انتم فانه بينه او مكث بعد الزحمة او لعدم انقطاع السجدة في قوله كمنع مدة
سجدة ومستم راسه ما اذا كانت مستحقة لم يرد الوقت في قوله ولم يترك فاعلم ان عليه وعلى اياه
وهما ذوا ترتيب واجبه به ما اذا كان كرها وهو ذو ترتيب فانه سيقا في بطلان صلاة هذا ما تقدم
عنا به وليس بالواقع فانه لو تضاف بينه والحالة هذه فصلا في موقوفه ان صلا في نية بعد خروج
وقت السجدة ليس صحته وان صليها قبل خروج وقت السجدة فاما بطلان وصف الفريضة عند هذا
في غفل وعند كمد بطل الاصل ايضا بقبيل زيادة قوله ولم يترك الموت شاملا للامام المؤثر فانه
موت في هذه الحالة فان كان مقتد يا عليم ان يعود الى محل الامام ان لم يفرغ الامام وكان بينهما
حائل يمنع جواز الاقتداء فلو كان منقذوا خير بين العود والا قام في مكان الوضوء واختلفوا في
في الافضل ولو كان مقتد يافرح امامه فلا يعود ولو عا واختلفوا في فساد صلاة او لم يكن منها
مانع فله الاقتداء من مكانه من غير عود وانتهى في قوله غير صلا كما مره وبيع فاذا استخلفها
استقبل قوله سبق الامام حدث المراء بالسبق ان يكون سماويا في البحر قوله لا اختيار للعباد
فيه صفة كاشفة قوله كسفر طية مثال للمني فلا يني فيها كالحديث من العطاس وهو الذي صححه
البحر خلافا لما في وكوه العطاس التحق قوله غير مانع لبناء هو ما استكمل الشد والسابقة قوله
ولو بعد التشهد والرواية في اعادتها وقال ابو جعفر انها تقا وكذا في الجلبه وهذا عنده
قالا لا لا يتوضا لانه قد خرج بالحدث بعد التشهد فمستأن قوله لياتي بالسلام فانه واجب ولو لم يتوضا
لياتي به فصلا في صحته لم يرد وجهه بالقيام مثلا قوله اس جاز له ذلك والا فليقل في حق الاما
والمقتدر البنا اصحابه للجماعة والمنقذ والاستخلاف افضل في حق الكل بذكر في الفتوى الصفة
ما يحصل به التوفيق فانه قال الامام والماسوم ان كانا يجدا جماعة فالاستخلاف افضل والا فاني
قوله باشارة متعلق باسم الاشارة لرجوعه الى الاستخلاف المفهوم من استخلاف قوله ولو
لمسبوق اخره والمدرك اوله من اللاحق والمسبوق فان قدم المسبوق يتم صلاته بعد اتمام صلاة الامام
ثم يعيد السلام والخليفة لا يصير اماما بغير النية بالاتفاق ويتعد على كل ركعة موصى محلي قعودا
في شوح الملتقى ولا يحد قوله يعيد السلام ان المسبوق سلم ولا يقدم مدر كالسليم والمصريح بخير
هذا كما ياتي له حيث قال قدم مدر كالسلام قوله ويشير هذا ان لم يعلم الخليفة اما ان علم فلا
حاجة الى ذلك في قوله سجود اس لترك سجود وكذا فيما بعده انتهى قوله او عند روعاض
يد على صدره فقط سجوده سريه كذا في البحر والنهر والاحكام الصادرة عن السراوم من جهة القلب
وهو في الصدر انتهى الاستخلاف في حق الامام فلو استخلف العقم بعد استخلاف الخليفة خليفة
فمن اقتداهم تخلفهم فسدت صلاته وان قدم القوم واحدا او تقدم بنفسه لعدم استخلاف
الامام جاز ان قام مقام الاول قبل ان يخرج من المسجد ولو خرج منه قبل فسدت صلاة الكل دون
الامام الاول خاتمة قوله ما لم يجاوز الصفوف الى استخلاف مدة عدم مجاوزة الصفوف ولما
كان عاماشا للصورة التقدم واعتبار مقدار الصفوف فيه ضعيف فله يقول ما لم يتقدم
والى اصل ان حد الصفوف انما يعتبر ان يذهب بيمينته ويسرة او خلفا وما ان ذهب اماما فله
استرة او موضع السجود انتهى وفي البحر شرط جواز صلاة الخليفة والقوم ان يحصل الخليفة لا

الجواب قبل ان يخرج الامام عن المسجد انتهى ولو استخلف من اجل الصغر وان كان في الحقيقة الامامة من وقته
 قد ثبت صلاة من قدامه وقام من بعده **قوله** فخذ السعة اركان كان لستره والامانة السجود فالكلام على
 التوزيع **قوله** كما لم يفرق في احدى السعة او موضع السجود من كل جهة حتى اذا اطلق الحديث في السعة
 او موضع السجود ثم تبين خلافه لا يثبت **قوله** وما لم يخرج من المسجد فان اخرج بطلت الصلاة فلم يقع
 الاستخلاف ولو كانت الصلوة في سعة واحدة وانما فيها لان المصالحات في السجود انتهى **قوله** لو كان
 يصلي فيه اثنان في احدى المذكورات **قوله** ولم يتقدم احد منهما الا في التعبير باو ويسمى هذا استخلاف
 حكيا **قوله** ثانيا قال في السعة التي كانت الروايات على ان الخليفة لا يكون اماما ما لم ينو الامامة كذا
 في الدرر **قوله** وان لم يجاوزوا الى المتقدم لان الخليفة اذا قام مقام الاول صار الاول
 متقدما عليه فيخرج من المسجد ولا يصح لو تكرر فاشته او تكلم لم تقبل صلاة العتوم **قوله** لم يخرج
 الا الاستخلاف بل يتوضا ويصلي في موضع الامامة وانما في العبارة انه لو استخلف في غير المسجد
 قول صاحب الجهد ثم الاستخلاف ليس بمقتضى اياه وان لم يكن في المسجد فالأفضل الاستخلاف في
 في البني **قوله** واستثنى فيه افضل ان بعد ابطالها بما يشاء من الاعمال في سعة **قوله** ان لم يكن تشهد
 اما اذا حصلت هذه الاشياء بعد تيممه قد استشهد فقد تمت الصلاة **قوله** يكون مختار
 قوله ولا نادر وجوده وقوله او حدث بعد ستره قوله السجود **قوله** او يوجه من مسجد بطلت
 حدث اما اذا لم يخرج فانه يعود ويصلي كما في البني وقيل بطلت الحديث لانه لو انصرف منها على غير
 افتتح بغير وضوء او ان مدته مسحة انقضت او كان متيمما فزاد سراجا فانه ما او كان في الظن فأنف
 بطلت ان البني عليه او راس حرة في ثوبه فظن بها نجاسة فانصرف فسدت صلاته وان لم يخرج من المسجد
 لان الاصل على سبيل الرخصة لا الاستخلاف **قوله** او احتلام بنوم الا اذا انزل يقول او انزل
 باحتلامه او في القسمة والا اذا انزل يقول او وجب عليه غسل بشي ما اذا احتلمت وهو مختار
 غير موجب للنس **قوله** لندرتها هذا التعديل كما قد فانه انما ينظر في المجهول والقرينة والاعمال
 لا في الاحتلام والحدث والعلة فيه انه غير ساهو وانما موجب للنس الاحتلام **قوله** فاحذر
 من باب نقب فخلا ومصد رابعا للفا على مطلق من مكسور العين ومفتوحها والمفتوح من
 مفتوح العين من باب نصر فخلا ومصد رابعا للفا على ومفتوح العين من مكسور العين ومفتوحها والمفتوح من
 بفتح الياء مبنيا للمفعول من مفتوح العين من باب نصر فخلا ومصد رابعا للفا على ومفتوح العين من مكسور العين ومفتوحها والمفتوح من
 حصر السماع قال لا يبي والوجهان ثابتان في كتاب الفت **قوله** قد راجعوا في احواله لو قرأه لا
 يجوز الاستخلاف لعدم اليقين في جهة اليه وذكره في الحديث بصيغة قبل فخلا هذا ان المذهب في خلاف
 وهو الذي ينبغي اعتنا به وقيل بالتحصن لانه لو انما كان وجهه في البطن فاستخلف لم يجز
 فلو قد وانه صلاته جاز **قوله** وقال لا تشد لان ذلك نادر كالجائبة **قوله** وبكسر الخلاف
 فيجوز الاستخلاف عند هذا لا عند الامام شرح الملتق **قوله** لو حصر ببول او غائط ويسمى الاول
 حاقن ببول في حذره والثاني حاقن بوحدة في اخوه وبالزواي مزيدا ففهم في كلام البعض في ذلك
 من يوافي الريح قال في السجود ومن اثبت الاستخلاف في البول فغيرها او في الغائط او لا **قوله** ولو جحد
 عن ركوع وسجود اما لو جحد عن القيام فالظاهر عدمه لا في القاعد يوم القيامة **قوله** كالقراءة
 اشار به الى ترجيح الاستخلاف عنده في سائر المقرات قال ابو اسعود والظاهر لا يستخلف
 لانه نادر الوجود **قوله** لا يستخلف في ولا يصح لو كان منفردا لانه صار اميا فبطلت صلاة العتوم
 جحد **قوله** فلو منه فقط بئنا اما اذا كان منه ومن ضارب لا يثبت **قوله** اذا لم يقضوا اذ الفجر
 بالنظر للمصنوع لان كلامه في شخص كشف عورته وهو يعلم الذكر والانتح والانتح بالنظر للشارح
 صحيح ايضا لان المصنوع باؤه فتقدم اذ لم يقضوا احد المذكورين بان قدر الرجل على الاستخاء
 من تحت ساتر وقد رت المساة على الموضوع غير كشف انتهى **قوله** لا وانه نشو على ترتيب العتوم
قوله بخلافه في سجود من اذ ابو اسعود **قوله** في الاصح متعلق بقوله فوا وقيل لو قرأ

وانهما

وانهما نفسه وايضا لا وقيل بالنس انتهى **قوله** او طلب الماء بالاشارة استخلافه في الشرب لانه
 بمسكة در الماء بالاشارة ويما في التليق عن الغاية طلب من المصلي شئ فاشرب به او براسه
 بنعمه او بلاه تقصد صلاته وما في المجمع من ان در السلام باليد منقذ فردد وان الغشا وليس
 ثابت في المذهب وقيل في المصافحة باليد بمسكة لان المصافحة عمل كثير لا سيما في القول بان
 العمل الكثير ما استكثره الناس لذلك الرد باليد افاوه ابو اسعود **قوله** او يشاء بالمطاة
 هذا يثبت على احد تفسير العمل الكثير شربا لانه لا يرد به ما يوراه راي من يعيد لا يشك انه
 ليس بالصلاة **قوله** او انشيان هو وما عطف عليه معطوف على المستثنى وهو قد راج **قوله**
 لان الاستخلاف يمنع اليان مع وجود الماء الفاني اما مع عدمه فلا يمنع قال في الهندية ولو استخ
 من الاثنا واليكر وهو يحتاج اليه جازله اليان **قوله** وان لم ينو الا الاية في حتمتها فما وجد
 منه صالى لكونه جزءا منها انصرف الى ذلك غير مقيد بالتحصن واشتراطه ما في الملتق حيث قال
 ان لم ينو بمقام الصلاة لا تقصد لانه لم يؤد جزءا من الصلاة مع الحديث **قوله** ورعا فلم ينقطع
 فانه يملك الى انقطاعه ثم يتوضا وينوي **قوله** فزعموا بطلت ساعته من غير عذر وهو ضد
قوله فلا كراهة ان يتيمم اما التيمم في شأبه لقوله سابقا واستثنى في افضل **قوله** ويقيم
 صلاته ثمة ان في مكان الوضوء ان قد ر **قوله** او يعود وجعله بغيره او لما ذكره الشرح **قوله**
 وهذا ان يتيمم المقتضى **قوله** لو بينهما مسكن الاقتداء والاحراز لا يقتض من مكان الوضوء **قوله**
 كما مقتضى ان اصله وانما قلنا ذلك لان الامام الذي سبقه الحديث صار مقتدى **قوله** عملنا في
 كما مقتضى فصله تامه وان انتقض وضوؤه **قوله** ولو بعد سبق حدثه اجماعا اشار به
 لا واما في شرح المقتضى من اثبات الخلاف بين الامام وصاحبه في هذا الفرع بناء على الافتراض فيخرج
 بمنعهم وعدمه قال في البحر وفيه نظر بل لا يكاد يقع لانه اذا اتى بخلاف بعد سبق الحديث فقد
 خرج منها بمنعهم والشرح لم يترك فيها خلافا انتهى **قوله** تمت الصلاة بالتمام اليه اشارة
 انها ناقصة لترك واجبا منها ولو كان المص يدرك تحت الحان او ابو اسعود **قوله** نعم نقالا
 وجوب اجبر الانتقض القاصر فيها بترك السلام وصح حكم كل صلاة اذيت مع كراهة التحريم
قوله لو وجد المني في اليد من اليان **قوله** بلا صلوة من يومه قوله وان تقعد عملا فيهما **قوله**
 والمبا ان الاثنى عشرية هي مشهورة عندهم بهذه النسبة الا ان هذا الاطلاق غير جائز من
 حيث العمومية لانه انما ينسب الى صدر المركب بعد كونه على فيقال في النسبة الماخضة عطف على
 رجل او غيره فليس في اليد لم يكن مسما به واريده بعد العود فلا ينسب اليه الصلاة **قوله** وفي الامت
 لانه موضع مسند لها فصار كالحدث والكلام واختلف المتأخر على قول الامام فذهب الى
 اياه انما قال بالبطلان لان الخروج بضع المصلي فرض عنده لانه لا يتبطل الا بترك فرض ولم
 يبق عليه سوى الخروج بعينه وبعه على ذلك العامة كما في العناية ووجه الكفر في الاله لا خلاف
 بينهم ان الخروج بعينه من المصلي بغير لقوله مع الترخيم لا يبرح سجودا ان قلت هذا او فقلت
 هذا فقد صلاحت فان شئت ان تقوم فم وان شئت ان تقعد فاقعد وليس عليه من غير الامام
 والى استنبط البرزخي من هذه المسائل وهو غلط لانه لو كان فرضا في رعا لا يقتضي ما عورته
 وهو اسلامه وانما حكم الامام بالبطلان باعتباره لان جملته المعاني بخيرة للفرض فاستوى في حد
 اول الصلاة واخرها اصله شية الاقامة بخلاف الكلام فانه قاطع لا مغير والحدث العمدة والقرينة
 مبطله لا مغيرة كذا في الجحد ثم ايد كلام الكرخي بكلام طويل وايضا استنبط البرزخي في رسالته
 البرهنة على الاثنى عشرية انتهى **قوله** لو فرغ من الصلاة بالتمام الا ان كان في يده من غير هذا
 الحكم وليس الا هذه وفيه ان الشرب لا يفسد الصلاة الا في حوائجها **قوله** بقدره المتيسر على الله
 ولو باخبار عدل وقيد بالتقدير لانه لو راه ولم يقدر على استعماله فانه لا يتبطل ابو اسعود
 ان اذا كان يتيمم عن مرض **قوله** واما مسألة روية الموضوع اه جوبت عن ايراد اوردوه الزيلعي

صاحب الكفر بقوله والتقييد باليمين لا يفيد لان المتوخى خلف المتكلم لوراء الماء في الصلاة بطلت
او غير علمه ان اياه قد راعى الماء باخراجه وصلاة الامام تامة لعدم قدرته فلو قال او المقتدى
به لعلمه واجاب في الجواب بان المقتدى لم يطل صلاة اصلا بل وصفه ورواه في الزهر بان المقتدى يستعمل البطون
بالمنع الا انه وهو امام الغرض بقى الاصل اولاً ثم قال في الاول ما قاله المصنف ان سئل المقتدى بيمين
ليس فيها الا خلافاً فهو لا خلاف فيها بين الامام وصاحبه انتهى في وقته جمع الشرح بين الجوابين
قوله ولا يفتضح تحت صورتان عدم وجود الماء او وجوده مع الخوف والمخيق به في الاول بطلان
الصلاة وانتقال الوظيفة الى المتكلم في الثاني انتقاض المسح بالمخيق وبطلان الصلاة ويستأنف
مسحاً اخر على الخلف اليسيرة وهو الذي حقيقته في القم **قوله** كما مر في باب هو باب المسح على الخفين
قوله وتعلم ان اية سواء كان اماماً او منفرداً او مقتدياً **قوله** اي تذكره انما حمله على ذلك لان التعليل
لا بد له من التعليل وذلك فعل ينال الصلاة فتم الصلاة اتفاقاً وصورة التذكير بان كان يحفظها او
لا ثم نسيها وتسميتها اي باعتبار حاله الان وقوله او حفظه بلا منعه ان ربه لا يتويع الخلاف فانه قال
في الجواب والمراد بان تعلم تذكره ايها وقيل سمعه ايها بلا اختيار وحفظه بلا منعه بان سمع سورة
الا خلاص مثلاً من قارى في حفظها من غير احتياج الى التمسك بما ينشد الصلاة من عمل كثير كذا قال
انتم وجميع الشرح اشارة الى ان ارادة كل صحبة **قوله** على ما عليه اكثر لان الصلاة بالقرأة
حقيقة فوق الصلاة بالقرأة حكمي فلا يمكنه البناء وقد يمنع بانها من المقتدى القائل ليست الا
حكمي نهار **قوله** يقع به الصلاة بان يكون في هذا او نجسا وعنده ما يظهر به او ليس عنده الا ان
ربعه طاهر انتهى نهار فلو كان الطاهر اقل او كان كله نجسا لا تبطل لان المأثور به السحر بالطاهر
فكان وجوده كعدمه ولو قال يجب به الصلاة لكان اولاً من قوله صحيح لان عبادته تشمل ما كان
كله نجسا اذا الصلاة يقع فيه مع انه لو صلح عارياً لا تبطل لانها لا يجب فيه بل هو خير انتهى ابو السعود
قوله ومثله اه هم الى من من العشرين وما بعدها الساكنة منها **قوله** ولم يتفق مؤيدو البيهقي
لا يتوقف على الملك كذا رواه ابن من غير تنقيح وهو وان قيد به لكنه خلاف المشهور على ما سبق عند
قوله وكشف ريع ساقها يمنع انتهى ابو السعود **قوله** ونزع المسح خلف الواحد بعلى سائر بان كان
فاسعاً لا يحتاج فيه الى المعالجة بالشرع كما في البحر والتقييد بالخلف الواحد لان المسح ينقص به لكن
سما يوجبهم انه اذا نزع الخفين بعلى سائر انما يتم اتفاقاً وليس كذلك بل الحكم واحد **قوله** وقدره ثم
على الاركان وقد ثبت عند لان اخر صلاة اتقوا من اولها ولا يكون بنا القوس على الضميمة **قوله**
وتذكر في شدة ولو نزل نهار **قوله** او على امامه هي العاشرة من العشرين وهذه الصلاة لا تبطل
قطعا عند الامام بل هي موقوفة ان صلح بعد حائض صلوات وهو في كل الفاشة فانها تنقلب جائزة
فذكر المصنف لها في ذلك الباب اعلم والمأذكرة في باب الفوائت افاده صاحب البحر **قوله** وهو صاحب
شرح التمهيد لمن عليه الفاشة اما ما او ما موما **قوله** والوقت مشع وعنده ضيقه كذا اتفاق **قوله** وتقييد
القائم انما مراد به الاستحالة وهو لا يخفى اما ان يكون قرأه الاولين او في الاخيرين قبل العتود
قوله التشهد او بعده فيخ الاول مقتضى اتفاق في الثاني نية لا يخفى اما ان يكون قرأه الاولين او في
اخرها او لا ولا في هاتين الاخيرتين مقتضى اتفاق في الاول مقتضى نفي رواية عن لا يخفى
واذا كان بعد التشهد ففيها الخلاف بين الامام وصاحبه اذ عرفت هذا فقولا المتن مطلق اشارة
الشعور بهذه الصور كلها غير انه يفيد انه عند الصالحين تقدم بصورها ولا يصح هذا الما علمت ان
الصورة الاولى والصورة الثانية بصورتها متفق على العشا وفيها في الاول حذف مطلق على انه
خروج عن الموضوع لان الموضوع ان يطهر مقتضى بعد التشهد انتهى **قوله** لانه عمل كثير ان وجه يتم
الصلاة اتفاقاً فقد خرجت هذه المسئلة من الخلافات **قوله** ونزلها في العهد الثاني عشر **قوله**
في حلق وقت فيه ثلاث مسائل من العشرين وقوله من الثلاث يعني بها الطلوع والاستواء والغروب
قوله بان بقي في قعدته جواب سوال اور والخاص بقوله فان قيل كيف يتحقق الخلف في الصلاة بطلان

في الجمعة فان الدخول عنده ان اصاب ظل من شمس مثله وعندهما مثله وحاصل الجواب ما ذكره الشرح فاده
قوله بان لم يبعد في الوقت الثاني فالا ان تقطع عذره بعد العتود فالامر موقوف فان واما وقتا
كاملاً بعد الوقت الثاني وقع الانقطاع فيه ظهر انه انقطاع هو فيظهر انما وعنده الامام فيقف فيها
لا عند هي **قوله** وكذا اخرج وقتها هي التاسعة عشر **قوله** في هذه المواضع العشرين لا ينافي ما قدم من
انها اثنا عشر لان ذلك على ما ذكره العتوم وهذا على ما زاده على ان الزيادة ترجع اليها في نفسه عليه
في البحر فيجعل مسئلة الشوب الخفين ومسئلة صلاة الائمة بغير فتاى واصحابهم لا مسئلة العتوم ومسئلة
دخول الموقفات في الكروية راجعة الى طلوع الشمس في الفجر ومسئلة خروجه الوقت المعدود راجعة الى
مضي المدة لان كل من يخرج من الحدث السابق وينتقل مسئلة زوال الشمس في العتود وهي راجعة الى طلوع الشمس
في الفجر ايضا ومسئلة فاشة على امامه وهي ترجع الى تذكير فاشة عليه وليس منها رؤية المتوفى الموت
بيمينه الما كما قد حاشى ولو سلم الامام وعليه سبوا فغرض عليه واحد منها فان سبى بطلت الصلاة ولا
دون العتوم وكذا اذا سجد هو ليس هو ولم يسجد العتوم ثم عرض عليه واحد منها بطلت الصلاة
عليه او على امامه وقد علمت ان الامر موقوف في تذكير فاشة ولا يتقلب فلا للمان انتهى في
قوله ولا ان على ما يتقلب فلا وان كانت ليست من الخلافات في **قوله** والظاهر هو ما استظهره
فانه لان الاوقات المذكورة لا تنال في التمسك ابتداء فكيف بالبقاء **قوله** ولو استوفى
مسبوق ينبغي لهذا المسبوق ان لا يتقدم بغيره عن السلام في **قوله** صحيح لوجوده والمشاركة في
التحرية في ذلك الملاحقة المقتضى خلف المسافر كالمسبوق في ان الاول عدم الاستحالة فلو وقع
اشار اليهم بالاحسان لا يتايموه حتى يفرغ من فاتته لما ان الواجب عليه ان يبدأ بما فات اولاً
ثم يتايموه فيسلم بهم ويقدم المقيم بعد الركعتين مسافراً يسلم بهم ثم يقضي المقيمون ركعتي
منفردتين بلا قرأة انتهى **قوله** ولو جازى الكمية او اعلم ان المسبوق مبتدى من حيث انتهى اليه
الامام هذا ان علم كية صلاة الامام وكانوا الكرام عالمين بان كانوا امدا ركعتين وان لم يعلم المسبوق
ولا العتوم الكمية بان كانوا اسبقين مثله اتم ركعة وقعد ثم قام واتم صلاة نفسه ولا يتايم
العتوم بل يصيرون الى نزاعه فيصلون ما عليهم وحداً ولا يعقد هذا الخليفة على كل ركعة حيث
وقد مر في الظاهر به بما اذا سبق الامام الحدث وهو في تمامه في البحر **قوله** احتياط ان الاحتمال
في كل ركعة انها اخر صلاة الامام انتهى في **قوله** فرضنا المقتضى فيقضي فقهه عليه بالنيا به عن الامام
وقد عرفت الاضحية ومثله يقال في القرأة **قوله** مقتضى صلاة له لوجود المقتضى في خلال صلاة في **قوله**
وكذا اقتضاه ظاهره انها تقضى صلاة المسبوقين مع تقدمه مدركا للسلام وليس كذلك لانه حيث
قدم مدركا نقداً فيقضى المسبوق فيقضى الفاشة عليه **قوله** كما مر ان قيل الا تشع عتديته انه كونه
ان لم يفرغ امامه كمنفرد وان فرغ انتهى في **قوله** عند الامام وعندهما لا يقتضي سماع الكلام
والخروج من المسجد للامام العتري بين المنفرد والمقتضى انتهى في **قوله** الا اذا قيد ركعة بسجدة
بان تركا معا فبما الامام وقضى ركعة وسجد لها في **قوله** ان كذا نقداً في حق لو سجد الامام لسوا
لا يسجد معه ولا تقضى صلاة له لو ضدت صلاة الامام بعد سجودهم وقيل يتايمهم وتقدم وان
لم يتايمهم لا يسجدوا لسوا ولا تقضى صلاة له **قوله** لا مقتضى ان يجلا في القرأة مقترنة بالحدث العهد
فانها مقتضى ان للحدث الذي يلاقي من صلاة الامام فيقتضى مثله من صلاة المقتدى غير ان الامام
لا يحتاج الى الفاشة والمسبوق يحتاج اليه والبناء على القاسد فاسد في **قوله** ولذا يلزم المدركين السلام
لعدم ضرورهم من الصلاة بالمشي **قوله** في الظاهر به عدم مخالفاً بان التمسك كان خلف الامام
والامام قد تمت صلاته فكذلك صلاة التمسك مقتضى **قوله** واعادها ان اداها فالاعادة يجاز
عن الاداء لعدم الاعتداد بالمسبوق اولاً وهذا باتفاق اذ على قول يحد فلا تمام المدركين
بالاستحالة ولم يوجد واما على قول الثاني فهو وان تم الا ان العتوم والحاجة فرضه عنده ولا يتحقق

قوله كذا استأذنه في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قوله والزيادة تنفع
الذكر في الصلاة في وقتها من غير فاشية مذكورة في الهدية قال ودفع رزديقي و
شيخه جابر ولا في كتابه كذا في صحيح ومن ينظر الشواهد في السوق عاملا ومن لا يذهب إلا نام ويردع ومن
جلوسه في الصلاة ثم يتسبب هذا عن البغض ليس ولا تنسب له هذا لك صرحوا فكن عارفا بالصالح
تخطي ويرفع في بعضهما ملاحظة فان التحقيق في حكم الحاف في التسليم والتسليم من جهة الذكر قوله هو جوب
يردع بعضه وهو السلام على القاصي فانه وان اتم التسليم ولكن يرسله للمقدرة على تحصيل
التفصيل في رد الجواب والمقدرة والاستحباب وكذا في ذكر العزم والافان والملافة لا ذكر ويعلم
من اقليل الحكم في حقته للمساكن المذكورة انتهى في هذا السبيل بعد وجوب الرد وعبادته واعلم انه
يجوز السلام على المصلح والفاقر والجالس للقضا والباحث في الفقهاء والتخلي ولو سلم عليهم فيجب عليهم
رد ولا في غير محل كذا ذكره في شرح انتهى قوله يجوز الميم كانه الميم الفة الستة فعل هذا الورع الميم
بلاشوين وبقرينة كان كجزء الميم في الفة الستة انتهى ومثله فيما يظهر وراجع بين وتنوين او اقتصر
على الفة السلام او خاطب بالافاء وقوله والتخفيف وهو ان يقول في بالفتح والعزم قوله بحرفين وبغير حرف
مكروه ولا ينفذ هاتين قائله بعد وصف بطر على المكلف في سبب التسليم عليه قوله بان ثلث من
طبعه باذنا يكون بتكليفه قوله فلا ضار وان ولا كراهة شلح عن الغاية قوله والاعاء بما يشبه كلامنا
هو ما عكس سؤاله من العباد والاعاء طبعين او مقربين او رزقته فلا تنه على الصيغ فليس كلامنا مثل
الغاية والمقدرة والمراد في سؤالا كان لفظة في غيره على الصحيح ولو قال ان قال في الحمد لا ولم يقل
لا تقصد صلاته وقول المزمع ان اصناف الكلمة مثل كل الكلمة تقصد صلاته بجر قوله هو قوله هذا الف
او الفات في التوبة فخطف التوبة عليه من عطف العام على الخاص واد على وزن وع قوله كقولك
بالف قال في البين التوبة وهو ان يقول انه يقال او ما يجر جوابا وتادها اذا قال او في المغرب
الجمعة ترجع وجعل اوله كثيرا وقوله وذكر الحلي في الصلاة فيه ثلثة عشرة لغة فراجع ان شئت قوله في
او قل اسم فعل لا تغير وقيل لما فيه وسواء راد به تنبيه موضع سجود او راد به التانيق فان الصلاة
تقصد عندها مطلقا في وقتها او يطلق التانيق على كل ما يستتد وقيل ان افنا اسم لوسخ
الافاء وقت لوسخ الجرح وقيل ان افنا اسم لوسخ الافاء وقت لوسخ الافاء وقت لوسخ الافاء وقت لوسخ الافاء
في حقه من القول في الشعارف وتعالى من مودته ان غبت عنه سوسية زالت ان مالت الريح هكذا وكذا
مال في الريح ايما حات ابواسعود قوله والبار في الصيغ يمد ويقصر فاذا مدت الصوت والوزن
البار او اذا اقصر صوت الدومع نهر قوله والبار يمد ود وقوله بصوت نصريح بالمعلوم فلا يقصر لان
الخبر الاصح لم يلق ولم ولا مفيد قوله يحصل به حرف اسامع فزوح الدومع بلا صوت وصوت لاحد حرف فيه
غير مفيد نهر قوله او مفيد هي ما يصيب الانسان من كل ما يؤذيه من موت ومرضى ونحو ذلك وعلى هذا
في كل المعطف بالاولان عطف العام على الخاص شرطه الواو خاصة انتهى ابواسعود قوله لا يملك نفسه بان
استدراج الوجع واذا ملك نفسه بقصد قوله وان حصل به حرف راجع الى الاربعة قبله قوله لا لا كذا في الجرح
الناجدة لانه ذلك على المشيخ المطلق في الصلاة والخاص في الوجع والمجعية لان فيه انما انما في الوجع
فكان من كلام الشافعي في الحديث لو تاد به كثرة الذنوب لا يقطع الصلاة انتهى قوله واراد في
المرحلة الممدودة وكسرها وسكونها الياء النظمة فارسية يجعل نهم عن الهدية قوله لانه على الضم
افاء التعليل ان ذلك اذا كان استلذا اذا اجتمع النية يكون مفيد القصد المشيخ قوله شئت عطفين
والشروع وان في افصح ورثا قال تاج الشريعة شئت العاصي الدعاء بالخير ابواسعود والعاصي من
عطف بالفتح بكسر اللام شربلا ليه عن الصيغ قوله لغيره الا ولا غيره ليقابل قوله ولو من العاصي
لنفسه في منع صاحبه الشرا في التعبير على انه لو لا ان لم يلق به في حذره لا غنا قوله شئت عاصي عنه لانه من اضافة
المصدر الى المفعول والتمثيل واجب الا لا يقطع وقيل لا ان شئت قوله يبرحك الله ما لو قال في السامع الحمد
او العاصي لا تقصد لانه لم يتجاوز جوابا وان قصد على خلاف فيه وكلمه عند ارادة الجواب اما اذا لم يرده

بل قال رجاها الثواب لا تقصد بالاتفاق ولو اراد به التفريق فقد صلاوة السامع القائل الحمد لله لا تقصير
 للغير من غير حاجة انتهى بجزء ويستفي ان يحمد نفسه ولا يحرك لسانه خلاصة **قوله** ولو من العاطس
 لنفسه بان قال يرحمك الله او يرحمك الله لانه لما لم يكن خطبا بالغير لم يصير من كلام الناس خلافا لما في
 الفانية من الغناء يرحمك الله او يرحمك الله **قوله** وبكسرة التاميم صدوقه رجلا ان يصلين فغضب
 احدهما فقال رجل غيرهما يرحمك الله فاجابا امين فبسته صلاة الغائب لانه اجابه دون الثاني
 لانه لم يجبه بكن في الزخيرة ما يفيد في صلاة الثاني فانه قال فيها اذا امر المصل له عا رجل ليس
 بكن في الصلاة فقد صلاوة انتهى بجزء قلت ويمكن الجمع بان يحمل الفرض الاول على ما اذا بقدر التاميم
 كما هو الحال في ثبوتها وتعمل عبارة الزخيرة على ما اذا لم يؤمن الا واحد التمامية جوابا بخلاف الاول فان
 تاميم الاخر بجزء دعا بالقبول وقد انقطع الجواب بالاول او يحمل على بقدر الراوية **قوله** على
 المذهب وقال بعض المشايخ وهو الظاهر خاتمة ولو قال الحمد لله لغيره سارا وسجنا الله لمجي فهو
 على الخلاف **قوله** وكذا يفيد ما اه تفصيل **قوله** كما يفيد به الجواب وما الحق بالجواب **قوله**
 كان هلالا وسبح رجاها عن شئ او امره وقيد بالجواب لانه لو اراد به اعلام الله في الصلاة فلا فادى
 ياتى واذا قام للاخترايين لا يسبح للموم له لانه لا يجوز له الرجوع الى ما كان لا القيام اقرب فلم يكن
 التسبيح مفيدا كذا في البدائع وفي المصنف عن المكي في نفسه عندهما افاد في البحر **قوله** او الخطاب اه هو
 باتفاق وان اوجه للعطف الخلاف وان اشهد شرا يوجد عنه في القرآن مثل قول الله عز وجل اذ قال
 كذب بالدين فقال الذي يدع التيمم **قوله** وتخرجهم وينصدم عليهم وينصف صدوقه مؤمنين و
 اراد به انشاء واستشهد بقدر هدية عن محمد بن السري **قوله** لمن اسم يحيى او ينع عنه قول المصنف خطبا
 لمن اسمه وذلك والظاهر انه اذا قال يا يحيى خذ الاية وقصد الخطاب تجدها انها تقصد وان لم يكن من
 بهذا الاسم **قوله** فصل عليه اي واسم نفسه ولو لم يسمع نفسه لا تقصد ولو سمع المؤذن فقال مثل
 ما يقول المؤذن ان اراد به جوابا تقصد والا لا لم يكن له نية تقصد لان الظاهر انه اراد به الاجابة
 انتهى بجزء **قوله** وقيل لا هو الذي اتفق عليه في البحر ولو قال يبلغ اجهر بالكبير فيرقا صا جوابه قد
 ولو كبر لا شريك فيها لا تقصد ولو عود نفسه بشئ من القرآن للمعوي وعوها تقصد عندهم ولو نود
 لدفع الوسوسة لا تقصد مطلق ولو لدعته عقرب او اصابه وجع وقال بسبح الله لا تقصد وعليه الفتوى
 كماله النصاب وفي قوله ولو نود لدفع الوسوسة لا تقصد مطلق نظرا للاذوق بينهما وبين الوقفة
 فليتا على **قوله** ولا يفيد في الكل عند الثاني لانه شأنا بصيغة فلا يتغير بعزمته اي لانه شأنا اصالته فلا
 يتغير بالارادة قياسا على ما اذا اراد به الاعلام الله في الصلاة فيبقى انتهى في **قوله** او ادعى لاحد او عليه
 مخالف لما قد ساء عن البحر معزيا للظهورية ومخالف ايضا لما قد ساء عن الشد بئلا ليه بالفتاوى قاضيا
 بما يقتضاه التفصيل بين ان يكون الدعاء له فامس بنفسه وان كان لغيره لا هو بالسود فقيل لا يقدم
 فقدم الفاء وفيه ظاهر واما الفرع الثاني فالمتقدم فيه عدم الفاء **قوله** وفتح على غير اسامه لانه
 تعلم وتعليم من غير حاجة انتهى بجزء وهو شافعي لفتح المتقدمين على مثله وعلى المنفرد وعلى غير المصنف على
 امام اخر وفتح الاسام وللنفرد على اي شخص كان ان اراد به التعلم لا التلاوة ثم قالوا يكره للمنفرد
 ان يفتح على اسامه من ساعته وكذا يكره للامام ان يلجئهم اليه بان يفتح ساكتا بعد الحصر ويكره الالية
 بل يركب اذا جارا وانه واو انه بعد قراءة القدر المسحوق على الظاهر كذا في الفتح ويستثنى الالية اخر كما يلزم
 من وصلها ما يفيد الصلاة او يستثنى الاسورة اخرى بحيث **قوله** فتنه قبل تمام الفتح اما اذا كان بعده
 نفسه لان تذكره يضاد الفتح بجزء **قوله** بل حال اي سوا قاضيه لا يجوز به الصلاة او لا استقبال الى
 اية اخر او لا كره له ام لا عن الزهر **قوله** من غير مصلى اي صلاته بان سمعه من مقتد مثله لا تقصد
 كما يؤخذ من المفهوم **قوله** وينوي الفتح لا القراءة لان قراءة المقتد من عندها والفتح على امامه غير
 منزه عنه وفي الشبل على البر دعي المنوع التلاوة المجردة عن الفتح **قوله** لانه قد ان لانه من كلامه
 قلها وقال في المتن لان هذه في القرآن فتجعل منه وجعل الكلام في الفتح ثم فقط وهو اول ويمكن

قوله في بيت ومسيح صغير فادناه ان ايت الكبير والصغير في المقدس كما في المسجد قوله كبريتم واحدة
هذا التعليق يظهر في المسجد الكبير قوله ولوا امرأة او كلبا ومارواه ابو داود ويقطع الصلاة والكلب
والحيار ووجه عايشة شربلاوية وفيه اشارة الى الرد على النجاشية في قولهم يقطع الصلاة من دور
المزاة والكلب والحيار وعلى احد فالكلمة السوداء قوله او منوره اسفل من الدكان ان لا يفيد الاثم
على المار وهو يؤيد ان المار بموضع السجود ما قرب منه لان المار اسفل من الدكان لم يجر موضع السجود
ومع الكراهية اذا كان في بيت او مسجد صغير قوله بشرط المضافة هذا شرط في الاثم والمار بالمضافة
للسامية فلا تترتب الكراهية من دور المار في بيت الدكان فلو استتر بداته فلا كراهية لوجود المار في كل
لومر شخمان فالكراهية على الذي في جبهة المصل قوله دون السترة وجه قدر ذراع وجعل في البيت ما في
الغمر قال لانه لو كان كذلك لما كرهه مسود الرأب قوله وان اثم المار نقل السبل عن البديع ان هذا
صوره اربعة الاول ان يكون المار من دونه عن المار وبين يدي المصل ولم يتعرض المصل للوقوف
في المار فيقتض الاثم المار الثاني ان يتعرض المصل للوقوف في المار فيقتض الاثم المار الثالث ان يتعرض المصل للوقوف في المار فيقتض الاثم المار
عن المار فيقتض الاثم المار الرابع ان يتعرض المصل للوقوف في المار فيقتض الاثم المار الخامس ان يتعرض المصل للوقوف في المار فيقتض الاثم المار
المصل فيقتض الاثم المار السادس ان يتعرض المصل للوقوف في المار فيقتض الاثم المار السابع ان يتعرض المصل للوقوف في المار فيقتض الاثم المار
مندوحة فلا ياتم واحد منهما قوله لوقف اربعين خديفا الى ستة سمن به باعتبار بعض الفصول والاعمال
الوقوف الفصول الاربعه وبالنسبة الى قول الاحوال فيه وبالسنة لتغير الاشياء وفيه المعنى انه مقدم قوله
اربعين سنة على مسوره قوله لوملا حاصل ولوداية او ظهرا انسان قاعدا او خائفا في القيام قوله على
رقبة من لم يمسحها هذا على سبيل المبالغة والافاقية السلم حرام او يحل على ملازمه فيكون المار لا يوطئ
رقبة ويجوز قوله لانه اسقط صرته فقه ان فلا صرته في المار وبين يديه او فتحل اذ يتم بوطئ رقبته
وفي الثاني نظر قوله ويعز منه بالقول على عدم اذا صلى احكم فليصل السترة ولا يدع احكم
بين يديه والصادق له عن الوجوه ما سوى ان عليه الصلاة والسلام صلى في حصى ليس بين يديه
سترة قوله الامام وسئل لما موم قوله ونحوها اشارة الى ان ذكر المصل جيل على الغالب الا في
كراهية ترك السترة فيما يخاف فيه المار من ان موضع كراهية عن الشربلاوية قوله بقدر ذراع بيان لا قلها
قوله من غلط اصح لا باعتبار المصنف على المذهب افاده في البيت قوله ليد ولما لا ولا في قوله
دون ثلاث اذ مع الاول ان يبدل دون بقدر لما في البيت على الجمل الستة ان لا يزيد ما بينه وبينها على
ثلاثة اذ مع قوله على هذا احد طائفة اشارة الى ان المصنف في قوله والامم افضل لعل عليه الصلاة
والسلام قوله ولا يكتفي الموضع لانه لا يفيد المقصود قاله قاضيان واختاره في المصنف قوله ولا
الحظ عليه ما مر وعليه كثير من المشايخ قوله وقيل يكفي وروى عن محمد لما ورد فان لم يكن معه
عصا فلا يخط خطا وخدم به في الفتح وقال ان الستة او بالاتباع مع انه يظهر في الجملة ان المقصود جميع
الماطير بربط الخيال به فلا يشترط ويؤخذ منه انه لو وضع مؤبدا من شياء به بين يديه او نحو كتابا
يكون مستترا قوله فيخط طول اختاره النووي لانه يشبه السترة قوله وقيل كما لم يرب بان
يخطه كالحلال بح قوله فتركه افضل لانه ليس من اعمال الصلاة ورواه الماتريدي عن الامام كقول
الاسوديين في الصلاة بح قوله خلافا لسانه فانما يجب ضمان الدية لانه رخص له في قتاله دون قتله
فليس فيه قصاص ابو اسعد وظاهره ولو كان الغنم بح قوله على ما يفهم من كتبنا متعلق بقوله
خلافا لما فاخذ اليكم ليس من صريح النص وجعله مرتبطا بقوله عند اذ في والمعنى ان هذه العدة
شبهها اليها اهل مذاهب مع انه لا يقول بذلك وفيما لا يقول به بشرط عدم التضرر من المصل قوله
او جهر بقرائة وتسريته كما في الشربلاوية خلافا لما في الجهر من تقيده بالجهر بقوله او اشارة ان
يبدل اربعين بح قوله ولا يزداد عليها ان على هذه الاشياء بنحو اخذ ثوب وطرب وجميع قهرستان
قوله فانه يكره لان باجدها كفاية بح قوله يقتضي ان او تشبه كما في نور الاضياء ولتوسج ولا تجهر
بالقرأة لان صوتها عورة او فتنة ابو اسعد وقلت والمعتد انه فتنة وعليه فلا يظهر في حق

مثلها

مثلها من الاثان الامراة للقول بالضرورة قوله لا يبطن على يمين صادق يظهر على ظهره ويظهر اليسرى
على يمينه وليسا مراد ابل المراد ان يقتضي يظهر اليسرى على يمينه اليسرى عن اليسرى في البيت
كونه يحل على لان فيه تحويل اليد من ابقا اليد على حاله لا يقتضي يبطن اليسرى
على ظهر اليسرى قوله لكل هذا الظاهر من كلامهم وقيل السترة له وهو يتغير ستة من خلفه قوله
والطريق اي العامة وقيل لان الصلاة فيه مكروهة لان فيه منع المار من المار ودون الطريق
حق الناس اعد للمار وفيه فلا يجوز شغل المار في حق الشغل كذا في الحديث وظاهر هذا ان الكراهية
تحريمية مجرد واذا ابتلع بين الصلاة في الطريق وبين ارض غيره فان كانت مزروعة فان لا فضل
ان يصل في الطريق لانه لا حق له في الطريق ولا حق له في الارض وان لم يكن مزروعة فان كانت
لمسك يمين فيها لان الظاهر انه يرضى به لانه اذا بلغه يسر بذلك لانه احرار احرار من غير اكتساب
منه وفي الطريق لانه لا حق له في الطريق ولا حق له في الارض وان كانت لكان يصل على الطريق لانه لا
يرضى به بح قوله وفعله اولى لان فيها كف بصره عما وراءها وجعل فاحره بربط الخيال وهو بحث
للبيع قوله وكراهه كل من المفسد والمكروه عارض الا انه قدم المفسد لقوله قوله هذه ثم قال
في البحر والمكروه في هذا الباب نوعان احدهما ما يكره تحديدا وهو المصل عند اطلاقهم كما ذكره
في فتح القدير من كتاب الذكاة والدلالة وذكر انه في رتب الواجب لا يثبت الا بما ثبت به الواجب
يعني بالنسبة الى الثبوت فان الواجب يثبت بالاحوال في الثبوت او الدلالة ثانيا في المكروه تنزيها
ومرجعه الى ما ذكره اوله وكثيرا ما سئلوا به في ذكره العلامة المحل في اذ ذكرها مكروها فلا بد
من المنظر في دليله فان كان منها ظاهريا يحكم بكراهية التحريم الا لعارض في المنزلة عن التحريم في الدلالة
وان لم يكن الدليل نهيا بل كان مفيدا للترك فيغير المار من فقه تنزيهية انتهى وبهذا تعلم الاجمال
الذرة في عبارة الشرح وفيه السجود ثم الفعل اذا كان واجبا او مباحا حكمه من سنة المار في وكروها
فالترك يكره تحريما وان كانت سنة زائدة او مباحا حكمها من الادب ويخو كرهه تنزيها قوله والا
فتنزيهية راجع الى قوله ولا عارف فخطا وان وجد عارف فتنزيهية قوله سئل ثوب
يقال سئل الثوب سئل لا من باب طلب وفقه الكبر في ان يجعل ثوبه على راسه او على كتفيه وقيل
اطرافه من جانب اذ لم يكن عليه سواد بل استرته فلكراهية لاحتمال كشف المورة وان كان مع السواد
فلكراهية للشبهة باهل الكتاب فهو مكروه مطلق وسواء كان لا يخطا او غيره بح قوله في الفتاوى
السئل الارسان حتى يصيب الارض او وضعه على راسه وكيفية وارسا انظر فيه من جوابه فلا يخفى
عن السائل يدخل اليد في الكف ويشد الوسط بالمنطقة وفي الفتاوى قولهم يشد كبره لانه يمنع اهل الكتاب
وقوله تحريم السواد لا يخرجه بعد المضاف اليه قوله وكذا القبا والاقلام ومنه القبا لانه جعله في البحر
من ماصدقائه والقباء كالمفرغ من امام واول من لبس به الله تعالى سلبه على بينا وعليه العلة
والسلام قوله كبره اولا ورواه المار انه لم يدخل يديه في كبره ورواه في البيت قوله كشيد هو ثوب الشان الذي
يوضع على الكتفين قال في البحر وظاهر كلامهم يقتضي انه لا فرق بين ان يكون الثوب محفوفا على الكتفين
او على فخذيه هذا كبره الطليسان الذي يجعل على الراس وقد صرح به في شرح الوقاية قوله فلو من اجها
لم يكره بخلاف لما في البحر وعبارته قال في الفتح ان السدل يصدق على ان يكون المنديل مرسل من كتفه
كما يفيد تشير فينبغي لمن على عنقه منديل ان يضعه عند الصلاة استرها وظاهره ان الوضوء الذي يقاد
وضعه على الكتفين اذ ارسل يده على صدره ونظره على ظهره لا يخرج عن الكراهية فانه عمن الوضع
اخرى فبهذا التصريح بالكراهية اذا كان الوضع من كتف واحد والشد اخذ من عبارة الفتح حيث
ذكر الكتفين ان الوضع من كتف واحد لا يكره ويحلي ان يقال ان المار بكتفين لانه ميتا وضعه
عليها معا قوله كراهه كبره ورواه لم يكن لكبره فان كان لكبره فهو مكروه مطلقا بح قوله
في الاصح راجع لا قوله خارج صلاة كما افاده في البحر قوله وفي الخلاصة اي خلاصة القول كما في البحر
وهو كالاسد رآك على قوله وكذا القبا قوله وهل يرسل الكف لان في اسما كبره كبره في راسه ونقل الارسل

تجمع فعمل بجمه الائمة **قوله** والاصح ان لا يبعد عن الخيل **قوله** وكذا كونه سوا كان من بين يديه
او من خلفه عند الخطا **قوله** ولو لم يركب وقيل لا يركب **قوله** كثر من سوا كان الى المرفقين او لا
على الظاهر كذا البصر اصدق كلف الثوب على الكل ولو شمرهما قبل الصلاة ثم دخل فيها اختلفت الائمة
هل في النهز وفي الشربلاية ولا يركب من التراب يعني بعد الفراغ من الصلاة لان الملازمة
تستفقد ما دام عليها ابو السعد ولا يركب من التراب الذي على جبهته ان دعت اليه حاجة والا كره
تشر بها كذا في البحر **قوله** وعشاه العيث فعل فيه عرض ليس شوش والسفح ما لا غرض فيه اصلا فلا يك
باليد ان يكون غيبا اذا كان لا غير حاجة اما ان كان شوش في بدنه فله فلا بأس بحمله ولا يكون
من العيث بحد والعيث بانه طرب هو اللعب وقيل العيث ما لا لذة فيه واللعب ما فيه لذة ودليل كراهه
قوله عليه الصلاة والسلام ان الله كره لكم ثلاثا العيث في الصلاة والرفق في الصيام والضيك في
المقابر وقوله عليه الصلاة والسلام ان في الصلاة تشغلا وراى عليه الصلاة والسلام رجلا يعيث
في الصلاة فقال لو وضع قلبك على هذه المشغلة جوارح **قوله** الا حاجة كسح المرق والحك باليد للمفردة
قوله ولا بأس به خارج الصلاة وقصبة الرد على صاحب الهداية حيث قال لا بأس بالعيث خارج الصلاة
حرام فاما في الصلاة ولذا قال السروج وفيه نظرا في هو خارج الصلاة خلافا لاول **قوله** وصلاة
في ثياب بزلية البذل بالكرمالا يصان من الثياب قاسوساى عن الدنس وقيل مالا يذهب بها
لا الكا بر وشح عليه الشرح والظاهر ان الكراهة للتزني كراه البحر والمشي ان يصلح الرجل في ثلثة
اقواب قيصي وازار وعما تم اما لو صلح في ثوب واحد متوشح به جميع بدنه يجوز صلاته من غير كراهة
وتفصيله ما في فقه القضاة في المفردة فان صلح في ازار واحد يجوز ويكره كذا في السدا ويلستر
المكيين في الصلاة مستحب يكره تركه تشر بها عند اصحابنا ويكره ستر القدمين في السجود **قوله**
ومعرفته اعم مما قبله من وجبه وظاهر ما في المني انهما مترادفان وفي القرائن ان الكراهة للفعل في هذه
الاشياء لا للصلاة وفي الجلال ان كراهته بسبب هذه الافعال **قوله** واخذ درهم ونحوه مما فيه تشغل
وقوله لم يمنع من القراءة المستوتة كما في نور الايضاح وقيل بالدرهم لانه لو كان نحو سكر تشغل
ان لم يمنع من الظاهر ان الكراهة في هذا التزني **قوله** فلو منع تشغل بغيره الامام والمنع وحل
المعتمد كذا في كذا فان كذا ظاهر الشرح نعم **قوله** للتكاسل والحدرة او تخفيف كذا في المني وفي الجوهري
شع الا يلزم اعمال الصلاة واجتماع المصلين يكره **قوله** ولا بأس به للتكاسل والحدرة او تخفيف كذا في المني وفي الجوهري
فان ذكره السيد الامام في المختار انه يكره على الاطلاق لان الخشوع خشوع القلب في ذلك ترك هيئة
الصلاة وتعليقها وفي البحر ما يفيد نفى الكراهة اصلا ما لا لاهانته بها فكله لا التهاون والخذل
ان التهاون يرجع الى الكسل واللاهانته ترجع الى الاستخفاف **قوله** وصلاته مع مدافعة الاجناس لانه
يشغل عنها ويذهب خشوعها **قوله** للنهز من مكره عدي وكذا كل ما عجز به فيه **قوله** وعقد شعرة في
صفره وقيل قاموس لقوله عليه الصلاة والسلام امرت ان اسجد على سبعة وان لا تك شعرة ولا ثوبا
والظاهر ان الكراهة للتزني ولا صديق ولا فرق بين ان يتوجه للصلاة او لا **قوله** ولو يجوعه الوقت
ووايه حول راسه كما يفعله النساء او يجوعه من قبل التقاد وسكة بحيث او ضيقة غاية وما صغر من
ارساله فلا يكره ابو السعد وعن ابن عمر **قوله** للنهز وهو ما روى عن معيق انه عليه الصلاة والسلام
قال لا تمسح وانت تصلي فان كنت لا بد فاعلا فواحدة **قوله** الاسجد التام اما التحصيل حقيقة فغرض
اقدام في النهز وقوله في شخص اشار به الى ان الترك افضل لانه اقرب الى التزني وقيل الفعل افضل لكون
السجود على الوجه المستنون والظاهر من الاحاديث الاول وسرجه ان الترك اذا تردد بين سنة وبك
كان ترك البدعة باحتمال على فعل السنة مع انه يمكن التسوية قبل الصلاة افاده الشيخ زين **قوله** مرة في
بها لا الزيادة عليها مكره في ظاهر الرواية وقيل يفعل مرتين كذا في منية المصلي **قوله** وقرفة
الا ضام هو غرها او من هنا حتى تصوت **قوله** للنهز راجع للجميع فلو لا تفريق اصابعك وقال ابن
عمر في تشبها لاصابع في الصلاة تلك صلاة المفضول عليهم ومنه صلى الله عليه وسلم ان يفرق الرجل اصابعه

وهو جالس في المسجد ينظر الصلاة وفي رواية وهو يمشي اليها **قوله** حاجته كما واجدة المفاصل ولغيره
حاجة يكره تنهزها لانه من الشيطان **قوله** ومنع اليدين في الحاضرة هي ما فوق اطراف الجيب
المصلاة لا الضلع والرف الضلع المشرف على البطن وقيل التحضر التوكل على العضا وهو مكره
في النهز لغير ضرورة لانه النقل على الاصح وقيل اختصار الصلاة بحيث لا يتم حدوها وهو ان لزم
منه ترك واجب كونه عديا وان اخل بسنة كونه تنهزها هنا ما تقتضيه القواعد بحر وقيل غير ذلك **قوله**
التوكل على العضا خارج الصلاة من سنة المرسلين ولكن بعد الاربعين لقوله عليه الصلاة والسلام
لا بين اثنين وقد اعطاه عضا تحضرها فان المتحضرين في الجنة انتهى **قوله** للنهز لانه ودراته راحة اهل
النار وهم السهون والنعامل اى سحر يكون في صلاتهم وانهم فعل المتكبرين ولا يليق بالصلاة وانهم فعل
الشيطان حتى قيل ان البليغ اعطيت الجنة كذا في بحر **قوله** تنهزها بحيث لصاحب البحر وتبعه اخوه
قوله والاتفات وجهه ولا يند على المعتمد سوا ما من ساعته او تاخره في الكراهة اذا كان في
عذر اما تحوله لعذر فغير مكره وانما كره لانه انحراف ببعض بدنه عن القبلة ولو انحراف بجسمه
فدلت فبعينه مكره بحر **قوله** للنهز وهو ما روى عن ابنه صلى الله عليه وسلم انك والاتفات في الصلاة
فان الاتفات في الصلاة هيكمة فان كان لا بد في السجود لانه انحراف بعض بدنه عن القبلة وكذا في تنهزها فان
تركه لغير حاجة وفعله اياه عليه السلام كان لتفقد احوال المقدس به مع ما فيه من بيان الجوار
والافضل كان ينظر من خلفه كما ينظر من امامه بحر والذي في الزيلعي انه مباح مستند لا يفعله عليه الصلاة
والسلام **قوله** وبصره مفسد لا بد من تقيده لعدم العذر لتعريضه بانه لوطن انه احدث فاستند
القبلة ثم علم انه لم يحدث قبل الخروج من المسجد لا ينظر ويقتض القواعد ان الفضا وبذلك مشروط
بحقد اراد ان يركب كما قالوا في الكس في العورت في في السجود وعن الزيلعي الفضا مطلقا وان قل
حيث يقصده والا فان لم يثبت قدر او اركب لم يثبت وانما يثبت بتوجيه كرهه يوقعه عنده
قوله واتقاه كالكلب فصره الكثر في بان ينصب قدميه ويعقد على عقبيه واصفا يديه على الارض
وفيه الطحاوي بان يقعد على البيت وينصب قدميه ويقيم ركبته الاصدرة ويضع يديه على الارض وهو
الاصح لانه اشبه بافعال الكلب زيلعي ان يكون هذا هو المراد بالحيث لان ما قاله الكثر في غير مكره
فتج قال في البحر وينبغي ان تكون الكراهة تحريمية على ما قاله الطحاوي وتشر بيمينه على ما ذكره الكثر في
لان الكراهة لتركها في السنة المستوتة كما على به في البداية وسوا كان الاتقاء التشبه او بين السجدين
جوى والا في عدم التقييد ليشمل ما لو كان يصلح مع صعود **قوله** واقتراش الرجل انما يقيد به لان
المرأة اقترشت لانه ستر لها بحر **قوله** للنهز انما نهز عنه الشارع لانه صفة الكسلان والتهان وان مع
ما فيه من التشبه بالسباع والكلاب والظاهر انها تحريمية للنهز المذكور ولا خلاف بحر **قوله** وصلاته
الوجه انما لو كان في المصنف الاول او في المصنف الاخير في البحر عن الزخيرة يكره للامام ان
يستقبل المصلح ولو كان بينهما صفوف وهو ظاهر المذهب في **قوله** كراهة استقباله الصبر يهود
لا المصنف وهو من اضافته المصدر لمفعول فاكراهة تتحقق من الجاني ولو كان في كلامه اجبال
فيه بما بعده وحاصل ان الكراهة على المعتمد في الظاهر ان الكراهة تحريمية لانه يشبه عبادة الصوة
قوله فلا حائل اما ان كان بينهما حائل كشخص ظهره او وجه المصلي لم يكره من **قوله** ودد السلام مكره
تشر بها لفعله عليه الصلاة والسلام وقيل مفسد وهو ضعيف **قوله** لا بأس بتكلم المصلي او فابأس
مستند عن الكلام والجهل في التعبير بالباسين يقتضيه ان الاصل عدم **قوله** كما لو طلب ان التكلم بالمفرد
من التكلم **قوله** اما لو قيل بقدر من هذا هو الذي ذهب به قيل قوله وقيل على غير امامه وقد منا ضعفه
عن الشربلاية **قوله** خلفه قاله من عن النبي من عدم الفضا وهو المذهب **قوله** وكراهه التزني انما
سبحي لان صاحب هذه الهيئة قد رجع في جعلها اربعا بالاساقيق والخفارين وتربيعها او جان
بعضها تحت بعض **قوله** بغير عذر كبر من ورجع اقدم لان الواجب تترك مع العذر فاستند الى
قوله ولا يكره خارج فيه رد على من كرهه خارجها وعلا بانه جلوس الجارية **قوله** واتقاه

تتفق من الغم في الدنيا رات وهو ناشئ من امتلاء المعدة وثقل البدن فاذا تشاوب فليكن
ما استلزم ويرد اوله فان لم يقدر فليضع يده او كفه على فيه ووضع اليد ثابت في مسلم ووضعه الكف باليد
عليه وان امكن اخذ شفته باسنة فتركه وعظم الغم كره كما في الصلاة لان التقطية انما ايجت للمصورة
ولا ضرورة اذا املته الكف فليضع يده على يمينه وقيل هذا اذا كان في حالة العشاء وان كان في غيره فليترك
شهره واجتنب لدفعه انه يتذكر انه عليه الصلاة والسلام لم يشاوب قط **قوله** للمؤمن هو ما روى عن ابن
عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا قام احدكم في الصلاة فلا يفض عن عييه وظاهره ان الكراهة للمؤمن وعلمه
في البدن ما يستدري به جوده الامور وسجوده في التخيض ترك هذه السنة ولان لا يفسد وطرف
له حكم من هذه العبادة فكذلك المصنع وظاهره كراهة التثنية قال في البحر وينبغي ان تكون الكراهة
تثنية يمنية اذا كان في غير ضرورة ولا مصلحة **قوله** الا تكلم في شئ من شئ من رجا يكون او لا يكون
في البحر **قوله** لان العبرة للمقدم ولذا الوصل لا يدخل وان خلا حيث يوضع القدمين وان كان باق
به ثوبا سجدتها **قوله** سئل عما اذا فعل في غير المحراب الذي عليه الواقف للامام قال الجمهور وايت في
الفتاوى الشمس العري ان لم يرضها في الكتب على ذلك انتهى والظاهر انه يلزمه الفتاوى غير فتاوى الواقف
وان فلك في الامام الراي لا في المنفرد ولا غير الراي **قوله** ان على بالتثنية هو الذي اتفق عليه العلماء
واختاره امام السرخس وقال انه الاوجه قال في البحر والاصل ان مقتضى ظاهر الرواية كراهة قيامه
في المحراب مطلقا سواء شقته حال الامام او لا كان المحراب من المسجد **قوله** وان على بالاشياء ان
على المصلين هو الذي رجحه في الفتح حيث قال ولا ينبغي ان امتياز الامام مقتضى مطلوب في الشئ
في حق المكان حتى كان التقديم واجبا عليه وغاية ما هنا كونه في خصوص مكان ولا اشرافه لانه لا يحد
وسطه المصنف وهو المطلوب اذ قيامه من غير مكانه مكره وعائته اتفاق المصنفين في بعض الاحكام
ولا بد في غير هذا ان اهل الكتاب انما يخصونه بالمكان المشرع على ما قيل فلا تشبه ورواه الجمهور بقاؤه
وقد علمت ظاهر الرواية **قوله** فلا يشبهه في نفي الكراهة قد يقال في التثنية مزاولة لظاهر الرواية
قوله على المكان هو الذي يفتح الحال لا غير المينة للرجس عليها والوقوف قبل الصلاة وقيل راحة **قوله**
للمؤمن هو ما روى في الكف من رواية رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يقوم الامام ويتبقي الناس خلفه انتهى
والعلة التثنية **قوله** وهو الاوجه وهو ظاهر الرواية قد اختلف في المقدار والاختلاف ظاهر الرواية
او **التثنية** بغيره فلا يشان ان يخص نفسه بكونه في المسجد يصح فيه لانه به تغيير العبادة طبقا
والعبادة متى صارت كذلك كان سبيلها الترك ولهذا كونه موجبا لا يوجب التسويع **قوله** وذكره
عنه كما فيه من شبه الامم بالامام وهو اصل من التعليل باختلاف المكان ولعل الكراهة تشبه لغيره
لان المنزلة روى في الاول فقط **قوله** والاصح مقابلة ما لا يطى او من عدم كراهة لعدم التثنية
فيه ومثله عليه قاضي في فتاواه وعنه ما في النوادر قال وعليه عامة المشايخ **قوله** وهذا هو الكراهة
في التصورين **قوله** لجمعة مثال للعد في الثانية ولكنه لا يطهر لان بعض القوم مع الامام **قوله**
كما لو كان معه بعض القوم هذا مستلزم **قوله** وانما الامام على المكان **قوله** وبه جرت العادة
اي بقيام الامام وبعض القوم دون الباقي كذا ايضا ومن الوجه ومن العذر سارادة التعليم
هذه العذر في الاول **قوله** او التبليغ ان من الامام للقوم وقيل التبليغ من المبلغ فانما التبليغ المبلغ
بما كان لا لاجل التبليغ لا لشيء من المكان وكثرة المصلين لا يكره لكن لا يظهر هناك كراهة وان لم يكن
للتبليغ لوجوده بل لفته مع الامام اللهم الا ان يقال في كراهة التثنية والمبراه عن القوم لان المطلق
الذي حوله في الصف **قوله** في صف خلف صف شمل الصف الاخير اذا كانت البعثة في الاول **قوله** وكذا
القيام مشفوق ان قيام الموقم الامام بعد التبليغ كما من **قوله** تركه او كثره الجهل من بما اقره الفاضل
قوله فلا يقال ان فلان في كراهة لغيره لا من **قوله** وليس يجب فيه تقاضا ويرا علة فعل ما فعل فيه الام
لا يشبهه من الصف وظاهر كلام النووي في شئ من تعليم الاجماع على حرمة تصوير صورة حيوان وهو يصح
الكتاب لا يشترط عد عليه بوعيد شديده وهو ما في المعنى على مع الله عز وجل انما هو في يوم القيمة

المصورون يقال لهم احيوا ما خلقتم ثم قال وسوا صنعه لا يترحم او لغيره فنهضت حرام بكل حال لان فيه
مضاهاة لخلق الله تعالى وسوا كان في ثوب او سواد رصم ودينار وفسس وانا وحاظظ وغيره
انتهى فينبغي ان يكون حراما لا مكرها ان ثبت الاجماع او قطعته الدليل لتواتره بين وجوه في الامم
من راس صورة في بيت غيره ان يزيلها وينبغي ان يجب عليه ذلك ولو استأجر مصورا فلا اجر عليه
لان عمله وقيل بغيره ان تحميما بدين ما قيل من روضتها وانه المكره وتثنيها لا يوجب ردا لشهادة حيث
كان بيده موجبا روضتها وقيل في سجد بالادب فان سجد تصويره وقوله في شئ من شئ من رجا يكون ما يصور
مشبهها بخلق الله تعالى من ذوات الروح والصور اعم من ذلك في غير البعد وقيل في الروح
لان تصوير غير ذوات الروح لا يكره والظاهر كراهة الصلاة في الصليب للتشبه وان كان ليس
تمثالا **قوله** وان يكون فوق راسه قال واشد كراهة ما يكون على القبلة امام المصلي والذي
يليه ما يكون فوق راسه والذي يليه ما يكون عن يمينه ويساره على المصلي والذي يليه ما يكون
على المصلي او المسترجع ويكره جعل الصورة في البيت لما ورد ان الملائكة لا تدخل بيتا فيه كلب
او صورة **قوله** لا مفروضة فلا يكره ولا هاتمة وان شئت الكراهة مع عموم الحديث السابق
لوجوده وتخصيص وهو ما في صحيح ابن حبان استاذ جابر بن عبد الله عليه السلام على النبي صلى الله عليه وسلم فقال ادخل
فقال كيف ادخل وبيتك فيه تصاوير فان كنت لا بد فاعلها فاقطع راسها او اقطعها وسادها واجعلها
بسطا **قوله** والظاهر كراهة من راسها صريح محمد في الجامع الصغير وهو اخبرني محمد بن ابي الفتح
انه لا يكرهه الا ما استقر عليه الحال **قوله** ولا يكره مقتضيه لا يصح مع قول المتن الا لا لا يكرهه فانما
استقامه ان المتن في غنية عنه **قوله** لا يشبهها نية علة التثنية **قوله** او في يده ان المستورة **قوله**
او على خاتمة تشبهه ولا يعل عدم الكراهة ما ورد انه كان على خاتمة رضى الله تعالى عنه بابتا
ولما وجد خاتمة بنى الله تعالى دانيال عليه السلام على عهد عمر رضي الله تعالى عنه كان على ذم صورة
اسد وقبوة وليشربا صبي بجماعة فلما نظر اليه عمر رضي الله عنه اغرقت عيناه بالدموع وقعه
الى في موضع الا شعر واصل ذلك ان بنى بصرى استولى اخوان بعض ما يولد في زمانك يقتلك
فكان يتبع الصبيان فيقتلهم فلما ولد دانيال عليه السلام القته امه في غيضة رجاء ان ينجوا من القتل
فقبض الله تعالى اسدا يحفظه منه الله تعالى عليه وكان لابن عباس كانون محفوف في بصور صفات
رخائية **قوله** او كانت صغيرة جدا لا تقيد فليس لها حكم الوش **قوله** لما ظهر فلما اراد ان يقتلها
كما في القصة في الاشارة من بعد كما في الكاف **قوله** او مقطوعة الراس وشمل القطع فلا يشبهه وخياطة
بخط وحته وعمله لا تشبه الكراهة لانها لا تقيد بدون الراس عادة واما قطع الراس عن الخيط
يلف عليه مع بقا الراس فلا ينبغي الكراهة لان من الطير ما هو مطوق فلا يتحقق القطع بذلك وقيل
بالرأس وما بعده لانه لا اعتبار بانالة الحاجبين او العينين لانها تقيد بدونها ولا يقطع العينين
والرجلين كما في البحر **قوله** لا تقيد بدونها انما لا تكرر الصلاة اليها لانها صورة ميت وهو لا يعيد
قوله او لقوله ذي روي كشجرة ولو سجد خلفها لمجاهد وذلك لما روى ان رجلا جاز الى ابن عباس رضي
الله عنهما فقال ان رجلا اصور الصورة فافتن فيها فقال ادن مني فدنيت وكبرها مرة اخرى حتى
وضع يده على راسه فقال اني كنت يا سمعت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كل من صور في النار
يجعل له بكل صورة صورها ثقت فيعذب به في جهنم قال ابن عباس فان كنت لا بد فاعلها فاصنع الشجر
وما لا تقس له **قوله** لانها لا تقيد علة ليجب ما تقدم **قوله** وهو ما اخبرني مسلم عن عائشة
رضي الله عنها واعد رسول الله صلى الله عليه وسلم جبريل في ساعة ياتي فيها فيأت تلك الساعة ولم يات وفي
يده عصا فلما حاقها وقال ما خلف الدرع ولا رسله ثم التفت فاذا جبريل وكلب تحت سريته فقال
ما هذا يا عائشة ثم دخل هذا الكلب ها هنا فقالت والله ما دريت فامر به فاطرح فجا جبريل عليه
الصلاة والسلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم واعدتني فجلست كذا فقلت فقلت فقلت فقلت فقلت فقلت
كان في بيتك انا لا ادخل بيتا فيه كلب ولا صورة عن الفتح وفي ابن حبان جبريل في الدفول وعدم

لا في كراهة الصلاة اليه **قوله** عن خصوصية الميمنة لما تقدم ان خبره استاذ في الدخول على النبي صلى الله
فقال ادخل فقال كيف ادخل وفي بيتك ستر فيه وما ويرا فان كنت لا بد فاعلا فاقطع رؤسها او قطعها
وسايد او اجعلها بطلا عن الفتح **قوله** كما سطره ابن الكمال في نسخة باسقاط لفظة ابن وهو
صحيح لما رايت من نقله عن الكمال ويحتمل ان يكون ابن الكمال سطره في شرح الهداية او غيره من
سؤلفاته انتهى **قوله** في استماع صلاة تلك الوجوه فتيه باسم اذا حفظت لا يقارنون الانسان الا عند
الجماع والى لا وكذا في شرح البخاري ويبنى ان يراد بالحفظ ما هو اهم من الكرام الكائنين والذين
يحفظون من الجنب من غير **قوله** فتقاه عياض وجعل الاما ديت محصنة وذكر القولين في البحر والشمس
من غير ترجيح **قوله** شرا في نور الايضاح كراهة المصلحة والصلاة قريبا من النجاسة وجعزة
طعام يميل اليه وان يكون بين يديه قوم نيام وكان بحيث لو ظهر من انما صوت ينفذك المصلح او يجل
انما اذا انشأ وان امي ذلك فلا بأس **قوله** عدلاي والسور اما عد الناس وغيرهم فلهذا اتفاقا
كما في غايه البيان **قوله** باليد سواء كان باصابعه او بغيره يسلكه والعد باللسان مفيد اتفاقا **قوله**
فلا يكره لانه اسكن للقلب واجلب للنشاط واقد البصيرة صلى الله عم المرأة التي رآها فقد التبتيح باليد
قوله باسباحتها في المسبحة لانه عليه الصلاة والسلام دخل على امرأة وبين يديها نوى او وضع يمينه في فقال
اخبرك يا هو اليس عليك من هذا واخبرك فلهذا من هذا ذلك وانما ارشدها الا ما هو افضل واليس لو
كان مكرها لبين لها ذلك والمسبحة لا تذب على الحصى الا بالضم وجعله في خيط ومثل ذلك الاشارة الى
الان يترتب عليه رياء او سمعة انتهى ابو السعود عن الجهد **قوله** لا يكره قتل الحية والعقرب حديث صحيح
اقتوا الاسوديين في الصلاة الحية والعقرب **قوله** ان خاف الاذى والا فليكره كما في النهاية وفيه بالحصة
والعقرب لان القتل والبرغوث يذفن ويكره قتله عند الامام وقال الامام القائل لا اذى في ذلك
فعل فلا بأس به ولعل الامام انما اختار الدفن لما فيه من التره عن اصابتة الدم يد القاتل وقوي
وان كان محفوظا عنه هذا اذا تعرضت القملة او نحوها بالاذى فان لم تتعرض كره له الاخذ فضلا عن
غيره وهذا ظهر خارج المسجد اما المسجد فلا بأس بالقتل بشرط تعرضه له بالاذى ولا يلزم صلا المسجد
بطريق الدفن او غيره الا اذا غلب على قلبه انه يظفر بها بعد الفراغ من الصلاة وبهذا التفصيل يحصل
الجمع بين ما سبق عن الامام انه يذفرها في الصلاة الى غير المسجد وبين ما روي عنه انه لو ذفرها
في المسجد ساءلها **قوله** اذا لاسر للاباحة جواب سوال ود حاصله لما لم يكن قتلها مستحبا للاضرار
قوله فالاولا ترك الحية اي حيث كان الامر بالقتل لمقتضا فمن تخشى منه الاذى الاول تركه وحده
الحية البيضاء الموشها من الجنب ولعله عليه الصلاة والسلام ايكم والحية البيضاء بالاولا ان يحيط ط في قتلهم
كما في النهاية موزنا بالحدود الاسلام حيث قال والعقرب من الجواب ان يحيط ط في قتل الحيات حتى لا يقتل حيا
فانهم يؤذونه اذن كثر ابل اذا راى حية وشك انه جنة يقول خل طريق المسلمين وثر فان مررتك فان
واحدة من اخوته هو كبر شانه قتل حية كبيرة بنصف ذارنا فضيلة الجنب حتى جعلوه زمنا لا تتحرك جلده
قريبا من الشمر ثم عالجها واد او يشاه بارضا الجنب حتى تحركوه فزال ما به وهذا مما عانيته يعني انتهى
لكن في القرستان عن شرح التاويلات انهم اضعف من الاذن حتى انهم لا يقتلون على انكلاف احد من الناس
ولا سلب اموالهم وانما دفعوا عنهم وشاءهم **قوله** ولو جعل شير ولو بالحداف عن القبلة على الاظهر قاله
الشيخ **قوله** لكن صحيح الخلية الف وهو ما عليه عامة شيوخ الجماعة الصغيرة ورواية بسبوط شيخ الاسلام
قال الكمال الحق الف وفيما يظهر كره لانه مما يشتر في الصلاة بغير خلاص **قوله** الاظهر قاعدة ما الصلاة في
الوجه للكرهية وقد مر حكمها **قوله** يتحدث اذا د كرامهم هذا لانه كراهة على المنيق ولذا اتفق الشيخ ان
بعض الصحابة كان يصلي والبعض يتذاكر ولم يترهم النبي صلى الله عم من والى باليد ما يقع الذكر للجم
تنبيه جاز في الحديث ما اقتضه طلب الجهر وان ذكره في حلقه ذكره في ملاخيره من والا كره في ملاخيره
الا عن جبره وحذاك احاديث انتفت طلب الاسرار والجمع بينهما ان ذلك مختلف باختلاف الاشياء والاشياء
كما جمع بين الاحاديث الدالة على طلب الجهر بالقرابة والدالة على الاسرار بها في حيف الرياء او تاذي المصلين

او النيام فالاعتقاد افضل وعليه يحمل خبر الذكر الخفي والجهر افضل حيث خلاصنا ذكر لانه اكثر عملا وقسنا في
للسامعين ويوقف قلب الذكر واما قوله تعالى ولا تعتدوا الله لا يجب المعتدين فالجرح في تفسيره ان الاعتد
هو النجس وزعن الما موب والاعتداع فيما لا اصل له الشرع وتفسيره بالجهر في الدعاء مردود وما في الثانية
من ان رفع الصوت بالذكر حرام فيقول على الجهر المصروف في الجهر في قوله عن الثاني وان الجهر بالذكر في
المسجد لا يمنع عنه اجتراره من الدخول تحت قوله تعالى ومن اعظم من منحه مساجد الله ان يذكر فيها اسمه
ابو السعود يشترط **قوله** ولا في مصحف لان في تقديمه تقطيعه وتفضيله العبادة كما ان الاستيفاف
به كونه فانتصت هذه العبادة للعبادة اذ في فلا كراهة **قوله** او سيف لانه سلاح ولا يكره التوجيه
اليه فقد صح عن النبي صلى الله عم انه كان يصلي في العترة وهي سلاح في وهذا اذا لم يشغله بذكره والا
كره ان لم يكن في حاله قتال والاطلاق مطلقا ابو السعود **قوله** مطلقا سواء كان موضوعين بين يديه او
معلقين في **قوله** او شمع في لقان استعمل ان من اضغفرها وهو السكون والا وجه فتح الميم جرح في
القاموس الشيع بالبحر يرك والسكون مولد هو الذي يتصلح به اولى به من غسل الشتر قال في البحر
ويشفي ان يكون عدم الكراهة منتطقا عليها فيما اذا كان الشمع على جانيه كما هو المعتاد في مسجده
ليلا رمضان **قوله** لان الميمنة اذلة للثلاثة قبل **قوله** لما روت عن الامام الكراهة وهي كونها مهيمنة
قوله كره اشتغال الصلوة على حذو صف اي شتمه العيا وهي اذلة للشعب على الجهد من غير اخراج
اليد من بين العدم منقذ يجمع بينه من كالتفخرة الصلوة والظاهر ان الكراهة تحريمية لقوله عليه
الصلاة والسلام اذا كان الاحكام ثوابا فليصل فيها فان لم يكن الا ثواب فليشتر بها ولا يشتمل اشتغال
اليه و قد مر في البداية بان لا يكون عليه سوا ويل وانما كرهه لانه لا يضمن الكفا في العبادة او مع الشتر
الوار والتشبه باليهود **قوله** فالاعتبار هو في العماة جعل الدار والاهل بها وقدره عن كراهة
عزيمته وعلية الاولانية بان تشبه باهل الكتاب وهو مكره خارج الصلاة فغيرها اولى به بقيل زيادة
قوله والتشم تقطيع الاذن والفم ريل في من القاموس النقام ما كان على الفم من الثقاب والظلم بالان ما كان
على الاربعه منه الشتر وهو مكره بخلافه لانه يشبه فعل الجوسح حال عبادة تهم النيران ابو السعود عن الزيلعي
قوله والتشم من ان كان بلا حذو ولا اشد الا لضرورة فهو كالشتم **قوله** وكل عمل قليل الظاهر
ان الكراهة فيه تنبيهية **قوله** قبل الاذن اما بعد فلا بأس به وقد مر مستوفى **قوله** وفي كل سنة
كوضع اليد على الاسف قبل السكتين ورفعهما قبلها اذا قام الامن عذره وان يرفع يديه واسم او يركبه
في الركوع وان يجير في التسمية والتامين وان لا يرفع يديه موضعها الا من عذره وان يركب السكتين في الركوع
والسجود وان يتقصد مشيا وان ياتي بالاذن في المشي في الانشغال لا يبعد تمام الانشغال في وقت
جللان تركها في موضعها والاشياء بها في غير موضعها والاصل ان السنة ان كانت مؤكدة فوجب البيوعان
لكون تركها مكرها ما تحكي ترك الواجب وان كانت غير مؤكدة فتركها مكره وتنبيهها كما في الاقضية
المذكورة وان كانت ذلك الشئ مستحبا او مندوبا وليس سنة فحينئذ لا يكون تركه مكرها اصلها
الا انه يشك عليه ما قالوا ان الكراهة تنبذها عن وجه الخلاف الاول فلا شك ان تركه المستحب خلاص الاول
جرح فيه انه يفيد المخالفة بين السنة غير المذكورة وبين المستحب المشهور ومختلف **قوله** وما روي من جعله
صلواته عم اما جنة بنت وزينب في الصلاة اذ اقام ووضعهما اذا سجد **قوله** وقد رابته ولو امكنه **قوله**
وقد روي من ان يركب حذو بعض ما فيه ان لم يركب ومثل ذلك طلب كافر من عصى الاسلام عليه كذا
في شرح نور الابصار للمولانا ابو السعود **قوله** ما في حذو حذوهم وادوا ذلك كذا عن ابي العباس
قوله فيسحب لها فقه الاجتهاد في نورا الايضاح وشرحه للسيد ابو السعود وذكره مع مدافعة الاشياء
او الجرح او مع تخالفة غير ما في الما اذا خاف فوق الوقت الجماعة والا نيب وقطعها قال في السراج
انما كانت النبي سنة وقد مر كره الصلاة اجماعا وان كانت اقل وقد دخل وقت الصلاة بغير ان كان
في الوقت سنة الا فضل ان التها واستقبال الصلاة وان كان تغو الجماعة فان كان يجلس الما وجماعة اخرى
في موضع اخر فلو كان ايضا يكون مؤد بالصلاة بنقير وان كان في اخر الوقت او لا يبيد الجماعة في موضع

والا فليست ترجع لا كثرة الشواب **قوله** ثم قبا بالقصد والمدة منصرف وغير منصرف والمقاف مضمومة **قوله**
ثم الاقرب فيه ان الابعد فيه كثرة الخطا وهي موجبة لكثرة الحسنات **قوله** افضل انما قاي من الاقدام والاعظم
والاقرب لاهوارهم فضيلة الصلاة والسماع **قوله** افضل من الجمع هو احد قولين في المذهب الثاني ان الجمع
افضل لكثرة الشواب فيه بكثرة المصلين **قوله** والاصح ان يقول صلى الله عليه وسلم لو لم يمتدح من هذا الا صفا الى
سجدي كما في المقام الصلاة وان تكلم فيه ومراة الاصح ما ذكره النووي من احتساب الشواب بما كان فيه
نعمه صلى الله عليه وسلم اعتبارا لا لشارة **قوله** وقيل ان تحتها هو الذي اقتصر عليه الشرع في الخطر حيث قال في
يكبره اعطى سائر المسجد الا اذا لم يتخطى رقاب الناس في الموضع لان عليا صدق بجماعة في الصلاة فوجه
نقلا بقوله ويؤتون الزكاة وهم راكعون **قوله** واشاد الصلاة لقوله عليه الصلاة والسلام اذا ركبتم
من ينشد خاتمة في المسجد تقولوا لا ردها الله عليك **قوله** الاما في ذلك نحو الموعظة لانه كان ينشد
بين يديه صلى الله عليه وسلم وهو في المسجد وبما مر من ان ذلك ذكره ملا على قاري **قوله** الا لا تتقمة بعم الدرس
وغیره ويشتري ان يقيد بما اذا لم يشرب عليه اذ هو في الحديث والتقيد كذلك **قوله** والوجه
مثله الغسل بغير جنابة **قوله** وعرضه الاشياء لانه شبهه بغيره **قوله** وتكون للمسجد ان ربيعه وشاها
ان قطع **قوله** ونوم اختلف المشايخ فيه ولا شبه كما في التجسس كبره لانه ما اعتد لذلك والما في لاقية
الصلاة وكذا الجلس فيه للمصيبة لانه لم يبيح لذلك وعن الفقيه لا بأس به لان البني صلى الله عليه وسلم جلس
في المسجد حين يلقه قتل جعفر وزيد ابن حارثته والناس يفرقونه ولا يرمع عزيمته فيه ولا بأس به للفقهاء
وانه ليس بالفتور بل **قوله** ودون الكل نحو نوم وسجل وفجلى وكذا لقوله صلى الله عليه وسلم من كل
هذه الشجرة فلا يقرب مسجدنا **قوله** ويمنع منه بل على كراهة التخييم **قوله** وكذا الكل موقوف من
بغية ثمن او بائنه ومن يؤذي بغيره او يبيع ثوبه والظاهر ان اذا كان على باب المسجد ويسكن
رجه داخله يمنع منه **قوله** ولو لبسنا لفتنا ب ونام **قوله** بشركه وهذا ان يحيا في نفسه او غيلة
وان كان لا يحضر الصلاة في المسجد **قوله** بان يجلس لاجه اما ان جلس للعبادة ثم بعدها تكلم فلا
يجوز اقراهم الكمال ومن المكره عمل الصلوة فيه ومنه الكثرة باجوبة لا بغيره الا اذا كتب العلم
القرآن هؤلاء المشركون الذين يجتمع عندهم البهتان واللفظ فلا تلازم في صناعته لاجابة
اذهم يؤصدون الارشاق وتعلم البهتان القران كالكتاب ان كان لاجر وحصة لا بأس به فلهذا
قوله الاطلاق او وجه بحث في لغة المنقول مع ما فيه من شدة الخرج **قوله** وليس له ارجاع غيره ولا
قيامه من غير ارجاع **قوله** ارجاع القاعد المراد ان يامر بالقيام بلطف فاذا اذاع انهم **قوله**
ولا هل الحيلة اه ظاهره وان لم يرضى ويكون تعلقه بغير المسئلة **قوله** ولهم نصب متولى لأمور
المسجد وان لم يتم القاضي ونصب متولى الجامع للقاضي **قوله** فاستماع العظة اوله لا بد من قبله
وبما لا يفرهم من القرآن شيئا **قوله** ولا ينبغي الكتابة على جدران في البني وكذا يكره كتابة التوراة
والصالحات بالابواب لما فيه من الاحسان وفيه عن الزهري ليس بمسجون كتابة القرآن على الجدران
الجدران لما في من سقوط المكتبة وان توطئ استر **قوله** فحاشا بالعلم الوطواط **قوله** للفتنة
سوال حاصلا انه صلى الله عليه وسلم قال اقرأ القرآن على مائة الف مرة فانه العشر مكره ههنا في لغة الامم فاجاب
بانه للفتنة وهي مطلوبة فالقارىء في خصوص بغير المساجد والله تعالى اعلم **باب الوتر والنوافل**
الوتر بفتح الواو وكسرها عند الشفع والنوافل جمع نافلة وهي في اللغة الزيادة وفي الشريعة زيادة
عبادة شريعت لئلا علينا **قوله** كل سنة نافلة ان فعلت في النوافل فلا يقال لما ذكره من جزم لها وفي
الحكم الشفيعا عبادة عن قرينة زائدة على الفرض والواجبات والسنن استثنى فقل هو انه
لا يطلق على السنة ولعل له اطلاقين اعم واحص فيندفع الثاني **قوله** وعكسه ان نوافل وهو الكل ان
ليس كل مثل سنة فان صلاة الليل مثل نفل وليست سنة وفيه ان صلاة الليل سنة مستحبة فالاول في الخبر
ينقل لم يعل بوقت **قوله** هو فرض عمدا اه ظاهره اعتقاد هذا المتوفيق وهو في ههنا في البني محله
في الزهر بقل **قوله** وواجب اعتقاد ان من جهة الاعتقاد ان يجب على المكلف اعتقاد وجوبه في البحر

واعتقاد الوجوب لا يجب على الخلفي ومثله في الكثرة على القول بالوجوب مقتضا عليه قول في البني هو
اخر اقوال الامام وهو الصحيح كما في المحيط والاصح كما في النية والظاهر من مذهبه كما في
المسبوط انتهى كمن يشكك على هذا القول ان الصلاة النية بتذكيره ويمكن دفع الاشكال بما
ذكره صاحب الكشف في التحقيق ان الواجب نية واحدة واجب في قوة الفرض كالوتر على الامام
حتى منه تذكيره صلى الله عليه وسلم كواحدة وواجب دون الفرض في العمل فوق السنة كتعبير
الفاقة حتى وجب سجود السهو بتركه ولكن لا يفيد الصلاة انتهى وذكرنا لكمال ان الفرض
العمل اعلا قسم الواجب انتهى وبهذا يظهر جمع الجوهرة من غير الواجب ارا والفرض العمل
وان دفع الاشكال السابق واما القول بالسنة في ما ان تكلمه على الحمل المذكور وهو قول مرجوح
عند اخذهم صاحباه واعلم ان وجوبه لا يخفى بالبعد عن بل يعلم ان من اجمع من الحد والعباد والذكر
والانتم ان كانوا اهلا للوجوب لكون الدلائل وحديث الاعراب حيث قال هل على غير هذا الحديث
فقال صلى الله عليه وسلم لا الا ان تطوع لا يدل على عدم وجوب الوتر لانه كان في اول الاسلام ثم وجب
الوتر بعده بدليل انه سأل عن العبادة المالية فاخبره بالزكاة ثم سأل عن غيرها فقال لا كما قال في
الصلاة فليس فيه دليل لثبوت فرضه الله تعالى عنه في نفع وجوب الوتر لان صدقة الفطر فرضه عنده
في وجوبه عنها فهو وجوبها عنه ولا يلزم من القول بوجوب الزيادة على الحديث القطعية لان السنن
ينطبق وضوق بين الواجب والفرض كقوله ما بين السماء والارض كما قاله الامام **قوله** وسنة
شبهت ان نبوته علم من جهة السنة وان كانت السنة تدل على وجوبه لما رواه ابو داود ومروفي
الوتر حتى لم يوتر فليس منه قاله ثلاثا وما رواه مسلم او تروا قبل ان تصبحوا والامر بالوجوب
قوله وعليه اي على هذا الجمع وجعل في المخرج تقريرا على كونه فرضا على الاعتقاد **قوله** بضم
فكون لا يلزم هذا الضبط الا انه الاول لان عدم الكثرة حقيقة لا يعلمه الا الله تعالى والما
به عدم النسبة الا كقوله **قوله** جازمه ان جازما اصل الوتر اتفاق لان عدم الاكثار لا يرفع النسبة
والواجب كما صرح به في فتح القدير والفرق بين العمل بجمع الا احشوا الواجب يستوي على صاحب الكشف
كمن يشكك عليه ما ياتي من قول الشرع ترك البني ان رايها حقا ثم ولا تكفوا فانه يقتضي ان
جازا السنة كما في قد يجاب بان الاكثار يؤذن بالامتنان في كما صرح به المصنف في شرحه فلهذا
اولم يقتصر بالاستحسان في لا يوجب الكثرة انتهى **قوله** وتذكيره في البني من جملة الفرض على الفرض
العمل كما ينبغي المصنف في شرحه وقوله بضمه ان في ادموقوقا **قوله** بشركه وهو عدم منق
الوقت والنيان وصيرورتها ستا انتهى **قوله** ظلالا لهما فلا يجزى ان بالفاء لانه سنة عزيمة
واجبوا على الله لا يجوز بدون نية الوتر وان الفتنة تجب في كل ركعة وتامة في البني والوتر **قوله**
وكلمة استدل ذلك على قوله خلافا لهما لان مقتضى السنة عدم الفتنة وجوازها من مقتضى
ركوب من غير عذر **قوله** يقضي اما على قوله فظاهرا اما على قولهما فليقله عليه الصلاة والسلام
من نائم عن وتر او سيم فليصله اذا ذكره كذا في الحديث وفيه ظلال ان ايجاب الفتنة دون الافاء
فما لم يعرفه شرع الفقهات وعندهما ان الفتنة ظن واجبة كما هو مقتضى القياس فان الفتنة
استحقاق الواجب والسنة لم تقرب واجبة الا انهم تركوه بالقياس **قوله** ولا يركبها لما صرح عنه عليه السلام
انه كان ينفل على واحدة من غير عذر في الليل واذا بلغ الوتر وتر على الارض **قوله** اتفاقا راجع الى السال
الثلاث **قوله** وهو ثلاث ركعات بفتح جميع ركعة بالسكون فتستأ **قوله** كالمغرب فاذا به ان الفتنة
الافاء فيه واجبة والله لا يصح على البني صلى الله عليه وسلم فيها والله يقضيها في الفاتحة ولما كان الاخير غير
مسلم استدرك عليه بقوله وكلمة بقرانه **قوله** حتى لو شئتم تطوع على قوله كالمغرب ولو كان كالمغرب لكان
قيل ان يقيد بما قام اليه بالوجوب لان كل ركعة من من الفتنة صلاة على حدة **قوله** لا يجوز ان اذا استتم
فانما كان اليه اقرب على الخلاف انما لا يجوز ان يستألف بغيره في القيام اما في **قوله** كما ينبغي ان يجاب
سجود السهو حيث قال فلو جازد الفتنة في صلاة لم يفسد الفرض لا يفسد في سجود السهو وقيل

لا يبعد اتفاقا خلافا ما اذا ذكر القراءة فيها فانه يعود اليها ابو السعود عن البيهقي **قوله** لانه فيه رفع الصوت
للاجابة يعني وهو مبطل للصلاة على قول وموجب للاساسة على قول آخر للقول الشك كما يلة في سجود السجود
قوله فكذلك ركوعه بعد قراءة فاتحة الكتاب لا يتركها في الركعة او السجدة حيث يعود
ويستغفر ركوعه لان نقص الركوع في صلاة العدة لا كماله لانه يتكلم بقراءة الفاتحة والسجدة كماله لا يترك
بدون القراءة أصلا في صلاة القنوت ليس ينقصه كماله لانه لا قنوت في سائر الصلوات والركوع معتبر بدونه
فلو نقص مكانه نقص الفرض الواجب واعادة الركوع لا تفسد ايضا فلو اذركه بجعل الركوع الثاني كان مفقودا
لذلك الركعة كذا في البيهقي وهذا يقتضي ان الركوع الاول معتبر لم يتركه الثاني اما اذا ترك الثاني كان مفقودا
ووجبه والله اعلم ان يقع الترتيب بين القنوت والركوع استرخا وهذا فهم منه ان قول صاحب الجمل
او تركه رجلا في الركوع او راجع الى القنوت وهو الظاهر فيهم ابو السعود انه مرتبط بمسألة العدة قبل
ولو عاد لاجل القراءة فمفهومه بعد بطلت فلو تركه وادركه ركوعا في الركوع الثاني كان مذكورا في الركعة
قوله فتصادق بذلك صور ما اذا قنت في الركوع وما اذا قنت بعد الركوع ولم يركع وما اذا قنت
بعد الركوع من الركوع ثم ركع وقوله او لا في صورة واحدة وقوله لانه من محله يعني مقيلا للصورة
اما في الاوليين فظاهر واما في الثانيين فان محله عقب القراءة وقد فصل بينه وبينها بالركوع الاول واما في الرابع
فان عدم الاثبات به يستلزم عدم الاثبات به في محله انتهى **قوله** فمقتضى وقابله قال المصنف في شرحه ان القنوت
مفوق ولا مقدار يعني في حيث قرا بعض دعاء القنوت ان الواجب **قوله** فلو لم يترك شيئا بان سكت بعد السجدة
ركع الامام وقوله تركه مقتضى ان شاركه المقتضى ما من جزء من الركوع واجب اذ لو لم يكن واجبا لكان سنة
لما تركه القنوت وهو واجب لا جله وليست المتابعة في الركوع فرضا لما صرحوا به من انه اذا ركع بعد ما ركع الامام
سأله من الركوع بعد ركوعه وانما يتبعه في الركوع لانه لا يتركه ركعا في الركعة او لا في الركعة او لا في الركعة
مقتضى الوجوب في كل التجزئة كما قيل في التشهد بل قبلها ما تقدم ان يقدم الاثبات بالقنوت لانه يفتقر الى بدل
قوله بخلاف التشهد فانه يتبع اما في القيام في الاول والاسلام في الثاني والتفصيل من فقره على الثاني
كما فعله صاحب الدرر والحق في ذلك انه لو تركه التشهد فالتلاوة خلفه بخلاف ما لو تركه فان القيام لا يستلزم
ان والاسلام ايضا لا يفتقر لاثباته به بعد زيادة **قوله** لان التي فتحة اه تعيل بقوله فلو لم يترك شيئا تركه ان
خاف فوت الركوع كما تفيد عبارة الدرر وهو يقتضي ان الثاني ركعة فرض في كل ركعة او لا في ركعة او لا في ركعة
قال لان تركه المتابعة بعد الصلاة دون تركه القنوت بخلاف التشهد لا يقطع التشهد يعني في الاسلام الامام
في فراغ المقتضى من التشهد لا يقطع التشهد ولا يتابعه في السلام اذ لا يلزم هاهنا من تركه في الصلاة
استلزم وهذا التعليل غير صحيح لما تقدم من تقريرهم بوجوب صلاة بين ركع بعد ما ركع الامام واسمه من الركوع
بل الصواب يقتضي صحة التشهد ان كمال التشهد واجب ومثركه الامام في السلام سنة والواجب اذ من
السنة **قوله** لانه غير هاهنا التي فتحة غير الشرط والاركان لا تفسد وهو راجع الى قوله بخلاف التشهد فان
التي فتحة فيه غير مفقودة لكونه من غيرهما واخره في غيرهما قوله لا غير هاهنا لان العطف باو **قوله** كونه مع
القنوت في الاصل وفي قوله لا يفتقر في الكل أصلا لان القنوت في الركعة الثانية والا فله عترة وتركه استلزم
من الاثبات بالبدعة والاولى اصل لان القنوت واجب وما تروى من وجوبه والبدعة بانه احتياطي بخلافه
هذا القيل مفرغ على قول المصاحبيين **قوله** بخلاف الثاني ان كان لم يتغيره المعنى عنده **قوله** ورجح الخليل تركه لانه
وجزه ما ذكره في البيهقي قوله لانه اذا كان مع الشك في كونه في محله بعيده ليقع في محله في المتيقن بكونه في محله
محله اذ ان بعيدا كما لو فقد بعد الاول ساهيا لا يمنعه ان يقعد في الثانية انتهى **قوله** واما المسبوق
في تركه فانه تركه او تركه **قوله** فيقنت مع امامه فقطع ولا يات به ثانيا لانه ما يورثان يقنت مع
الامام فيضاد ذلك موضعنا لفلو اذ كان ذلك تكرار للقنوت انتهى **قوله** ويصير مذكورا
فلو يات به فيما يقنت لانه يقنت اول صلاته في الاعمال فلو اذ كان فيها مكانا مؤديا به في غير موضع **قوله** فثبت
الامام في الجهرية فله في البيهقي عن شرح التتابة بالعرف والاعية وكذا تقدم الشك في ذلك على الثاني في الجهرية

154
كما في الجهرية والذي في ابو السعود عن شرح المذكور ان تركه في الامام في صلاة الجهر وهو
المبني من قول الطحاوي ان لا يفتقر عندنا في صلاة الجهر في غير البيت اما اذا وقعت في غير البيت فلا ياتى ويدل
لذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم قنت في البيت في صلاة الجهر في غير البيت في قوله في الجهر وان تركه
بالمسلمين فانه قنت في الامام في صلاة الجهر في غير البيت من الثاني وهو ان الجهر وظاهره في قوله بالامام كالمسلمين
ان المؤمن لا يتبعه ويجوز ان قال العلامة نوع بعد كلام قد علم فعله هذا لا يكون القنوت في صلاة الجهر
عند وقوع النوازل منسوخا بل يكون امر مستمرا ثابتا ويدل عليه قنوت من قنت من العهيبة بعده صلى
الله عليه وسلم فيكون المراد بالشيخ شيخ عموم الحكم لا الشيخ منسوخ الحكم قال في المشتبه قال الطحاوي في الثاني انما لا يفتقر
عندنا في صلاة الجهر من غير البيت فان وقعت فتنة او بليتة فلا بأس به وقال بعض الفضلاء هو منسوخا عليه
الجهرية انتهى وقال الثاني في قنت عند النوازل في الصلاة كلها لما روى عنه صلى الله عليه وسلم
قنت في الظهر والعتمة على ما في مسلم وانه قنت في المغرب ايضا على ما في البخاري وكان امتنا صلواتنا روي
من قنوتهم صلى الله عليه وسلم في غير الجهرية على الشيخ لعدم ورودها في الجهرية والحمد لله والحمد لله والحمد لله
وم انتهى في هذا الصريح في تخصيص القنوت في النوازل في الجهرية **قوله** وقيل في الثاني ظاهره انه قيل عندنا ونقول
البيهقي عن جسر اهمل الحديث وفيه ابو السعود عن طائفة العلامة نوع ان ليس مذهبا لنا **قوله** يتبع
فيها الامام ان يفعله هو ثم ان فعلهما الامام والامام **قوله** قنوت يتابعه ما ذكره الشك في ذلك في نور
الايضاح من انه لو ترك الامام القنوت بآية المؤمنين انه يمكنه ترك الامام في الركوع والا تابعه **قوله**
وقد روي اوله في انهم ذكروا ان الموقوف اذا لم يتم التشهد وقام الامام بتمام التشهد وتمكنه المتابعة في القيام
فلم يقبل هذا ان يقعد لان القيام طويل فيمكنه اذركه معه ولما لم يؤمر الموقوف بالوقوف وسبب الامام حتى
يعلم السجود فيقعد حتى ان يستتم قائما **قوله** ويكره عيدا ان اذ لم يترك على الجهرية في دليل ما بعده وسبب تكبير
من الامام كذا في الجهرية **قوله** واربعة لا يتبع فيها زاد عليها العدة **قوله** زيادة تكبير عيدا ان الجهرية في دليل
ما بعده وهو مما يخبره كل ركعة كآية في العيد **قوله** وجازة ذكر بعض شرح البخاري انه عليه السلام تكبيرا
ثم تكبيرا اربعاء في صلاة في الزيادة عليها لكونها منسوخة **قوله** وذكر الزيادة مضافة عليه وقوله في قيام
انما زيادة كما اذا قام بعد العدة الأخيرة **قوله** مطلق فعلمه الامام اول **قوله** والثاني معارض بما ذكره
انه اذا دخل الامام في القراءة ولو سره لا يات به على المعتمد لانه اذا كان يحجب عن القراءة وهو فرض ففعله وهو سنة
او في الدوام الا ان يجعل على ما اذا وقفت على ما بعده او في التوضيح **قوله** وتكبير اشتغال مفرد معناه في كل
تكبيره **قوله** ويشجع لا يخلو في المؤتمرا اللهم الا ان يقال المراد التحية ان يات بالتحية سوا ان الامام بالتسليم لا
قوله ويشجع الى الركوع والسجود مادام الامام فيها **قوله** وقراءة تشهد ان وقد تقدم اما اذا لم يقعد الاول
ان يتابعه على ما تقدم **قوله** وسلام ان اذ اكتم الامام او صبح من السجدة اما اذا حدث بعد القيام به فانه لا
يسلم لفساد الجهرية الاخير من صلاتهما **قوله** وسنموك فلا يجوز تركها ولو صبح وحده يعني المحيط **قوله**
اربع قبل الظهر بقوله صلى الله عليه وسلم من ترك اربعين في الظهر لم تنل شفاعة جبري **قوله** واربعة قبل الجمعة اختلف
هل قبلتها افضل ام بعدها كما في القمستان **قوله** واربعة بعدها وينبغي بها في مكان يشك في صحة الجمعة اخذ
المهراد في وقت ولم يصح بعد وقتي المني وان يصح اربعا بهذه الآية واربعا بعدها سنة ويقول في الاوليين
فاجتبه الكتاب وسورة كالتحريم قال الشيخ وتكبيره الباقية وقال العلامة المقدسي في نور الشريعة في الخبر
ان بقاها في الاربع فان وقعت الجمعة صحى به انصرف ترك الصلاة الا ما عليه من العطف ان كان
عليه والا كانت نافذة وروى في وقال ابو يوسف يصلي بعد الجمعة سنة وهي بين الاربع والاثنين والمكحول
عليه الاول وقال بعضهم الافضل ان يصلي اربعا مرة متجاها بين قولهم وقوله اربعة القمستان في
قوله لم تثبت لان السنة وروى اربعا والمشتقة التي تحصل في الاربع اكثر من المشتقة الى الصلاة في الركعتين
قوله ولو نذرهما اربعا مطلقا لا يخص من كونهما سنة ظهر او حجة كما في من اطلاق عبارة
البيهقي في قوله وطول القيام اه وطاهر هذا سوا غيره بتسليمه واحدة او اخلق في الثاني في طول القيام
فان نص عليه فلا بد منه والا فخير خلاف ذكره في النذر قان ابو السعود **قوله** ويكره يخرج ان لو نذر اربعة

بشأنها فادها بواحدة وهو يعني ان المذبة في الادلة بتسليمه واحدة **قوله** وكذا في قولنا قبل الصبح القول السنية
هو المنقول في اكثر الكتب وقد ذكرنا اصطلاحا ما تدل على وجوبها كما يلى ذكره في الشرح والسنة فيهما ان يقولوا
بالكافرون والصليبية ولا يطيل فيهما التقييم وفي القبرستان في المشرح والغير لو دفع كيد العدو وحرس
وكذا ذكره العار في السنن في مجدياته ويليها في اول الوقت وفي بيته والافضل باب المسجد في الشرح
ان كان الامام في الصلوة والعكس ان كان يركع او راكعا امامه وان كان المصلي في احد يلى بها نالجه
المسجد ولا يصليها في الظل المصنف في النسخة في جماعة فانه يركع او راكعا في كل ركعة ولو تفرق في الفرض ان لم يصل
ركعتي الفجر لم يقطع وان لم يصل الوقت الا بغيره والفرق في تركه ولو صلى السنة مرتين فالسنة فيهما
لانها اقرب الى المكتوبة والسنة ما يوكى متصلا بالمكتوبة وهو يعني على ان الافضل الا اذا كان للفرض في قول
نقد بما اول الوقت وبه جزم في الخلاصة وعليه فينبغي كون السنة اولها **قوله** لغير المتكفلين لان العبد
وان جعله رتبة لا يخلو عن تقصير حتى اذ لو قدر ان يصل الفرض من غير تقصير لايام على تركه السنن
انتم قال السروي وفيه نظر فانه صلاته عليه السلام في غاية الكمال ولا ينقص فيها وقد واظب على
هذه السنن فخرجت تارة بها تاسيا به عليه السلام من غير نظر الى معنى الجبر فان حصل بها الجبر فيها فهو
من فضله اليوم وقد اكد بعض السنن وامره ولو كان ذلك لمعنى الجبر لاستوت السنن كلها اذ ليس
بعض الفرائض اوله من حصول التقصير فيها وقيل النوا في جوابها فان العبد من المكتوبات لا وروا
العبد بما سب على الصلوات فان كان ترك منها شيئا يقال انظر الى عيبد هل تجدون له نافلة فان
وجدت كانت الفرائض منها شيئا تختص من الغاية **قوله** لقطع طمع الشيطان يقول انه لم يتركها عاين
بعض فكيف يتركها ما هو فرض **قوله** ويستحب ان يركع هذه وما بعدها من الروايات لانها لم تذكر
في حديث عائشة **قوله** وقيل المشاء لان العشاء نظير الظهر في انه يجوز التطوع قبلها وبعدها كذا في
البرهان ولم يتفقوا لا سببا فيها حديثا يخص في القصة في التمسك في الاربع قبل العصر افضل من التي قبل العشاء
قوله بتسليمه ظاهر ما في النسخة عن الشيخ انه بالخيار بين ان يؤدوها بعد العشاء بتسليمه او بتسليمه في وقت
اختار اداها بتسليمه من الامام من تعيين السنة في الشفع الاول والمذوبة في الشاف ذكره ابو السعود عن
البعض **قوله** وان شاركتين الظاهر انه راجع الى الكل فان صاحب الجرح صرح بالتحديد في الاول والثانية
وقال في امداد الفتاح سيقب ان يصل قبل العشاء اربع ركعتين وبعدها ركعتين ويتركها ركعتين
وقيل انه اذا اقتصر على الركعتين بعد العشاء لم يأت بالمسح وكذا يقال في قوله وكذا بعد الظهر
على ما فهمه الا ان يكون هذا اجزا على غير مختار كما ان من ان المتحجبات غير الموكولات فاسل **قوله**
وكذا بعد الظهر فانه يجب الاتيان بأربع ما ذكره من الحديث **قوله** حصة الله على النار فلا يدخلها
اصلا وذنوبه تكفر عنه وتباعدته يرضى الله تعالى خصلها فيها او عدمه وقوله بسبب توفيقه لا لا يشرب
عليه عقاب او المراد حصة التبيد او حصة الاصاص مدة القامة فيها وهذا ان ليس خافيا
قوله من الاوابين جمع اواب ارجاع الى الله تعالى بالتوبة والاستغفار **قوله** والاول او دم من على المولى
لانه اذا اناها اداها من غايه وانما قلنا ذلك لانه لا يلزم ادراك الكل بالنية او لا بالشروع في الاشغاف
قوله واشتوى على النفس الطول **قوله** وهل تحب الموكدة في الاربع بعد الظهر وبعد العشاء والسنة
بعد المغرب **قوله** اختار الكل ليل في الحرام وهو الاحتساب وكونها بتسليمه واحدة **قوله** و
حد اباحة ركعتين اذ قاله قال وانكرها كثير من السلف واصحابنا وما لك ثم قال بعد الاستدلال لهم
وان ثبت بعد هذا نفع المذوبة اما نبوت الطراقة فلا الا ان يدل دليل اخر وما ذكر من استلزام
تاخير المغرب فقد مضى على القية استلزام القليل والركعتان لا تزيد على القليل اذا تجاوزت
انتهى **قوله** والسنن ذكرها ليرجع الظاهر الى اقرب مذكور **قوله** اكد ها في نسخة بالسوداد وان
حد لا دلي له لان الزهراء الثانية تسهل الف وانما كانت المذوبة سلم ركعتي الفجر من الدنيا
وما فيها وما روى الامام احمد وابوداود عن ابي هريرة لا تدعو ركعتي الفجر وان طردت ركعتي الفجر ولم
تتركها صلى الله عليه وسلم في سفر ولا حضر ولا صحة ولا ستم ولو توقع الخلاف فيها بالوجوب ولم يقع في غيرها

قوله في الاصح وقيل الكل سواء وقيل سنة المغرب ثم اتى بعد الظهر ثم اتى بعد العشاء ثم اتى قبل الظهر من
الصلوة **قوله** لم تلت شفاعته العلم المتفق على تركه في شفاعته الخاصة بزيادة البركة واما الشفاعة
العظمى فعمامة لكل المخلوقات **قوله** اتفاقا اما القائل بالوجوب فبناؤه هذه الاحكام ظاهر واما انما السنة
فقال بها من اعاد الحق بالوجوب ولا يكره فيها **قوله** على الاصح لنقد المعنى عن الخاصة وحقا بغيره
فانما قول من غير غيره في كمال اتفاق معارض بقوله على الاصح وليس يصح راجعا الى الاتفاق لعدم
ذكره في المذبح اللهم الا ان يقال ان الاتفاق راجع الى الركوب ونقل الشبهة في شرح نور الايضاح ان
الاصح جوازها من قعود **قوله** فلم تركها لاجل الناس المختار وهذا القاض وطالب العلم كذا في الظاهر
ثم لا سيما ان كان مدركا للفتنة المذكورة **قوله** ويخشى الكثرة على فكرها العقول بوجوبها واحكام
الواجب وان لم يقتض الكثرة بخلافه من ذلك بقدر من الفرض في ابي السعود فليخبر ان في التكفير
يجوز اصل كل من الوتر وسنة الجبر اختلافا فان قلت لا يكفر بجود الوتر مع العقول والاجماع على مشروعية
قلت قال الزيلعي وانما لا يكفر بواجده لانه ثبت بجبر الواحد فلا يعبر عن شجرة الشجرة وفيه ان انما
المجمع عليه المعلوم من الدين ضرورة كغيره ولم يفصلوا بينها ثبت بجبر الواحد وغيره قال القاري في الجوهر
ومن المعلوم ضرورة جزم من ديننا يقتل كذا ليس حد ولعلنا لم يرقه الاث عشره والماتر يدعي يفصلوا
بما قاله الزيلعي قلت هو كذلك كما نحن عليه في الدرر وغيرها **قوله** وتقتضي ان لا يقبل الروايات وقوله معه
تنازع قوله تقتضي وفاتت فلا تقتضي الا مع حيث فات وقتها اما اذا فاتت وحدها لا تقتضي ولا تقتضي
قبل الطلوع ولا عند الزوال على الصريح انتهى **قوله** تجنيس مقتضى كلامه انه راجع الى المسلمين وليس كذلك
فان المسئلة الاولى مسئلة الخلاصة كما صرح به في المصنف والبحر والنهر واما الذي في التجنيس فيها فالاجزاء
انتهى **قوله** لان السنة قليل السنة الثانية واما الاولى فقدم الاجزاء فيها مفرغ على القول بوجوبها و
الصحيح خلافه ولذا قال في النهر وترجيح التجنيس في وجه وهو الاجزاء الاولى وعدمه في الثانية
في الحاصل ان عدم الاجزاء في المسئلة التي غير الاجزاء لتقدمه على القول بوجوبها وهو ضعيف لان
قول الشيخ تجنيس غير صحيح بالنسبة اليها وارجاعه الى الثانية فقط بعيد لان قوله لان السنة قليل
لمسئلة الشرح التي رادها انتهى وفيها تصحيحات والمفتي به الاجزاء ابو السعود وقوله لتقدمه
على القول بوجوبها اي وعلى القول بشرائط التعيين في السنن وصحة غيره واحد **قوله** فذكره الزيادة
على اربع باتفاق الروايات لانه لم يرد في غير ذلك ولو لا الكراهة لكان في رواية الجواز
وهذا بعيدا منها تحريمية ابو السعود عن النهر **قوله** وعلى ثمان ليليلة في كس بقية كراهته وقول
الشرح لانه لم يرد تقليل للفرع قال الزيلعي هذا مذهب الامام اما عندها فلا يرد على الليك بتسليمه
واحدة واصل ثمان ثمان في حكمة الياء المتخفيف فالتقاء ساكنات الياء والقوس في زفت الياء والاصل ثمان
تسقط مع القوس عند الرفع والجر وتثبت عند النصب لانه ليس يجمع فيجوز مجزى جوار ما جاز في الشعر
غير منصرف فهو على توهم انه جمع صوعن الصحاح وجه معربة اعراب قاض وقد يلزمها حذف الياء في
جملات ظاهرة على المؤن نحو هذه ثمان وموت ثمان ورايت ثمانا ابو السعود وقيل بعضهم لا يكره
الزيادة على ثمان وصح **قوله** قيل وفيه فانه صاحب المعراج ووده العلامة قاسم بما استدركه في كلامه
من ان الاربع ترجحت كونها اكثر مشقة على النفس قد قال عليه الصلاة والسلام انما اجرك على قدر تعبك
والخلافة في غير التراخي والسنة المؤكدة **قوله** صلاة الليل افضل من صلاة النهار لقوله تعالى تنجاني
جنوبهم عن المضاجع ثم قال الله تعالى فلا تقلم نفس ما اغشى لهم من قرة اعين وقال عليه الصلاة والسلام
من اطال قيام الليل خفف الله عنه يوم القيمة ابو السعود وعن الشرنبلالية **قوله** لانها لا يكرها علة
لاحكام الثلاثة **قوله** ولو تفرقا لانه نقل عن علي الاقرض او الوجوب **قوله** وصحة القية قال في المصنف
ولا يخفى ما فيه والظاهر الاول ومن ثم عولنا عليه وحكي ما في القية بيقول والله تعالى اعلم **قوله** وكثرة
الركوع والسجود لقوله عليه السلام عليك بكثرة السجود **قوله** واعني على نفسك بكثرة السجود وقوله
عليه السلام اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد ولان السجود غاية التواضع والقبولية **قوله**

ورجحه في الحديث قال والذين طهر من العبد الضعيف ان كثرة الركعات من طول القيام لان القيام انما شرع
وسيلة الى الركوع والسجدة كما صرحوا في صلاة المريد من الله لوقد شرع على القيام ولم يقدر على الركوع والسجدة
سقط عنه القيام مع قدرته عليه ليجزى عنها هو المقصود ولان الركعة ركعتان كما هو جوابه مع الاختلاف
في اصل ركعتيها بخلاف الركوع والسجدة فاجمع على ركعتيها واحدا لهما كما قد مرنا مع تخلف القيام في
الركعة في الغرض فيما زاد على ركعتين فترجع هذا القول بما ذكرنا بعد تناقض الدلائل المتقدمة استمر
قوله من ثلثة اوجه الاول ان القيام وان كان وسيلة الا ان افضلية طوله انما كانت لكثرة الركعة في وجه
وان بلغت كل الركعة تقع في ثلثة اوجه التبعيات فاما وان كثرت لا تزيد على الستة انما كان كون الركعة
ركنا زائلا مما لا اثر له في الفضيلة الشافعية ان كون القيام يتخلف عن الركعة في الغرض ليس مما الحرام فيه
او موقوف المسئلة في النفل ولا في كراهة الركعة استمر **قوله** ان هذا القول كحديث اس المذكور في النص وقال
ابو يوسف ان كان له ورد بالليل فلكثرة السجود والا فطول القيام من ركعة **قوله** ومجيء الهداي من الكلام الشرعي ليس
في الخبر **قوله** بنسخة النسخة في نسخة معذرة معذرة الى الاستحسان والمجيب بدو من نسخته استمر **قوله** معذرا
لمعذره هو من هنا فتنه شاذ لان قول الامام يقدم على قول محمد **قوله** وحصل طول الركعة في البحث لصاحب الخبر
والذي يظهر ان كثرة ركوعه وسجوده افضل لان افضلية القيام انما كانت باعتبار الركعة ولا فائدة له
كذا رايته في بعض الروايات استمر **قوله** تحية رب المسجد اذا دخل ذلك ان قولهم تحية المسجد على حذف
مضاف لان المقصود منها التقرب الى الله تعالى لا الى المسجد لان الانسان اذا دخل بيت الملك في ملكه الملك
لا يهتم به غير وقت كراهة **قوله** واذا الغرض من ركعة الركعة مع الغرض فظاهر من كلامه في الحديث
غيره انه يصح على وجهه وعند محمد لا يكون داخل في الصلاة **قوله** واغبر كراهة استمر **قوله** وكذا قوله
بنبيه فرض ولو منفردا او اما ما ان صلاة اما ان دخل غير نافذ لا يكون احتياطا ولو صلى الفريضة
فيومين بها وعلى هذا فكل من هذه العبادات مستقيمة لقولهم واذا الغرض من ركعة الركعة ان يدخل المسجد بنية
الاداء استمر **قوله** وهذا غير الظاهر من عبادة المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم انما هو ان لا يدخل في ركعة الركعة
الا انما اعاده ليعلم ان ركعة ركعة اعم لشموله من دخل لاقتداء بالنفل لا لتراخي الترتيب فلا تسقط بالمطواف
ويقدم عليها ابو السعود **قوله** وتكفيه لكل يوم ركعة في الركعة فظاهر ان ركعة ركعة ان يركعها
اول المرات او اخرها **قوله** ولا تسقط بالجلوس لانها لا تقضى المسجد وحده في كل وقت صلاة فاحصل المقصود
من ذلك والا ففضل ان يصلي كما يدعى المسجد **قوله** او غير ركعة وان دام **قوله** كلمات التبيين لا بد من
هذه بركات الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ابو السعود واضيف الى التبيين من اضافته الى ركعة ركعة
ولو تكلم بين السنة والغرض اعم من الركعة والبعدي **قوله** وفي تسقط فاما بغير **قوله** وكذا لا يعمل بنا في
التحريم كما في شرب وبيع **قوله** اعادها كما يحتمل ان جميع بين القولين في القول بالسقوط على العمل اكثره وهو
بعد من على القليل والمار في العرف وجعله العلامة ابو السعود مبنيا على القول الضعيف الذي السقوط
قوله ان خاف ذهاب صلاة ظهره وان لم تنته نفسه **قوله** ثم سئل في ركعة البعدية وهي الثانية كذلك
يجزى **قوله** الا اذا خاف فوت الوقت فانه ياتي بالسنة ثم يتناول المعام بغير **قوله** ولآخرها لا آخر الوقت
اللام بمعنى الاول والاول التغيير بها فانظر ما لو اخرج قبلية الظهر بلا عذر واداءها بعد **قوله** فعلى لظهور
حكاية بقول الاول هو المعتمد وهو الذي يقتضيه ما في المحيط ويؤيد القليل ما في البحر عن الخلاصة ان سنة
البحر تقتضي بثلاثة اشياء منها انه ياتي بها اول الوقت **قوله** قدر السنة في الظهر ولو قدر السنة في الغدور
فهو السنة وقال باع الدين والصاحب المحيط لا يكون احتياطا لانه لما التزم بها صارت اخرى فلو توفرت
مناكب السنة وبيع في عقد الغدور الاول بان النذر لا يجزى بها عن كونها سنة الا ترى ان من شرع في سنة الظهر
ثم قطعها ثم ادائها كان سنة وذات وصف الوجوب بالقطع **قوله** اذا ادنا في سنة ركعة ركعة
الواجب ولان البعدية ركعة ركعة لا لا يجزى بالنذر فقلنا في العبادة وسأمة نفس قال بعض الاكابر
الشيطان يحسن للناس العبادة حتى يذرها ثم يوسوس له فلا يفعلها **قوله** والا فكذا ان كان
مستحقا كما في المني وان ساقه فليلا حيث قال لانه استخفاف وانما هو لتأخيرها لان الفداء السن لا تستمر

المكفر

المكفر كما تقدمه عبادة ومؤيدا ما قلناه ما ذكره لكان من ان عدم الا كفارة لازم السنة والواجب استمر **قوله**
والا فكلية ما كان اضع بان لا يكون فيه شاغل من نية وارتقاء اصوات وقوله اخلص بان يكون ابعد
من الزيادة والجمعة فلا تقتضي الا فضلية بحمل منها على الخصوص **قوله** بعد الوضوء مثل الغسل وتبطل **قوله** ونقد
الربع هو المعتمد وقيل لا يشوب ومن شرانها انها تقام مقام صلاة الليل وتورث الغنا وبركة في الزرق
ويؤثر بها صدقات مفاصل الانسان لما هو فيها حديث كل صلاة مع الناس عليه صدقة والمسحون بعدا
في الاول والشمس ضحاها وفي الثانية والشمس كادور في الحديث وهي غير صلاة الا شارق ومع ركعتان كادور
في بعض الآثار **قوله** من بعد الطلوع حيث تحل النافلة **قوله** ووقتها المختار ان لا افضل **قوله** اقلها ركعتان
لو ورد الاحاديث بان من صلاها ركعتين لم يكتب من الغنا في **قوله** واكثرها اثني عشر ومن صلاها كذلك
بني له بيت في الجنة **قوله** واوسطها ثمان ومن صلاها كذلك كتب الله من الغنا ومن صلاها اربع ركعات
العاشرين ومن صلاها ستا كفي ذلك اليوم كذلك اورب الاحاديث والظاهر هو اعنى وما في النية في الحديث
عليه **قوله** كما في النسخة الشافعية كتاب ليل الشفاعة **قوله** بنسخة بنسخة وقوله عليه السلام وما ثبت بها اولها
ثبت باحدتها **قوله** واما اكثرها فبقوله فقط قلت وقد مرنا ان السنة ان النبي عليه الصلاة والسلام صلاها
اثني عشر ركعة كمن حديث الثمانية اعم **قوله** وهذا اي كون الثمانية افضل **قوله** فكل زاد افضل والزيادة
نافذة **قوله** كما في ابن جبر شريح البخاري قال سيد محمد الرزقي في شرح المواهب ما نصه مع لفظه
فقل الرزقي عن احمد بن ابي حنيفة في حديث ورد في الباب باب صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو كما قال لانه
متفق عليه ولله في المأثور في الروضة افضلها ثمان لصحة حديثه واكثرها اثني عشر علة حديثه ان
فقرق بين اكثره والا ففضل قال المصنف اجماعا لا يشك في ذلك الا فيمن صلاها اثني عشر ركعة
تسبحة واحدة فانها تسبحة مطلقا فيكون صلاة اثني عشر ركعة افضل من ثمان لكونه لا بالافضل
وزاد ثم قال وذهب اخرون لان افضلها اربع ركعات حكاه الحاكم في كتابه المغرور في صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم
جماعة من ائمة الحديث لكثرة الاحاديث الواردة في ذلك كحديث عائشة المذكور وحديث الرزقي عن ابي
الذرر واوله في ذكره فوعا عن الله تعالى ابن ادم اركع في اربع ركعات من اول النهار فكيف اخره وحديث
بغيره عن عمار بن السائب وابو امامة وعبد الله بن عمرو والنو اسر بن سمعان عند الطبري وحديث
موسى بن رافع عن صالح بن يحيى ان بيا في الجنة استمر ولعل الزيادة التي في كلامه من جلاله لا توافق
لان الزيادة على اربع في نفل النهار ركعة **قوله** ركعتا السجود لا يلزم ان يكونا في المثل وقد جاء
ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعلمها في القدر **قوله** وصلاة الليل حيث السنة الشريفة عليها كثيرا وانما ان
لغا عليها اجزا عليها فمنها ما في الصحيح سلم من فوعا افضل الصيام بعد رمضان شهر الله المحج و
افضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل وروي الطبراني من فوعا لا قدم صلاة الليل ولو طبخة
فما كان بعد صلاة العشاء فهو من الليل وهو يؤيد ان هذه السنة تحصى بالشفقة بعد صلاة العشاء
قبل النوم وقد تردد الكيان في صلاة الليل هي سنة في حق ام تطوع بغيره ونقل ابو السعود **قوله** الوجه
الثلاثا اعم من ان يكون جعل ثلثة نوما وثلثة صلاة ومن كونه جعل ثلثة الليل وثلثة النوم وثلثة الصلاة
وقوله في اوسط افضل لانه جوف الليل واقرب الى شروق النجوم والحرارة في **قوله** والضعف من شهادته على
على ليلته بتقدمه مضاف الى واجباته الضعف من شعبان لغضبه والاول والاول من ذي
الحجة استمر وليرى الاجتماع على احكامه من هذه الليالي في المساجد فان في الحادي القديس ولا يصح تطوعا
بجماعة وما روي من الصلوات في الاوقات الشريفة تسبق فوا في ومن هنا يعلم كراهة الاجتماع على
صلاة الواجب التي تغفل في رجب في ليلة الجمعة وانما بدعية وما يحتاج له اهل الروم من نذرها التحج عن
النفل والمكراهة في طي الشهر بغيره من الجبل **قوله** ويكون بكل عبادة في طاهر من الجبل كما قال ابو السعود
ان الفضيلة تحصل بغيره والاشياء وروى عن ابن عباس ان من صلى العشاء في الجماعة ومن نية ان يصلي
الصبح في جماعة قال ثواب الايام **قوله** ومنها ركعتان الاستخارة ان طهر الخيرة من الله تعالى وهو ما قاله
جابر رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعلمنا الاستخارة في الايام كلها كما يعلمنا السورة من

عذر وانما يحل الافاء لعذر فيها وانما لا يحل الافاء في الصلاة لعذر غير عذر واختلاف في اباحته في الصوم
لعذر عذر فحق ظاهرا في رواية الامام في قوله **قوله** ويسمى ان في الامام ان العذر ان كان محجرا
واجتمعت فيه الشروط بان يكون نذرا لا بمعية ومعه جنسه واجب وان لا يكون واجبا قبل ايجاب
وان لا يكون اكثر مما يملكه وان يكون عبادة موقوفة وتيسير جنازة واعتقال ودخول مسجد وسنن
واقبال وبساط ومسجد ولو نذر ان يصلي ركعة لم يركعتا وثلاثا لم يركع اربع وان كان معلقا
في زمن الوضوء وعند وجوب الشروط اذا كان شوطا يريد كونه كجلب منفعة او دفع مضرة كان شوطا لم يركع
او مائة عذرا في صلاة الصوم او صلاة كذا وان كان معلقا على شرط لا يريد كونه كان دخلت الدار وكلمت
فلان كان محجرا بين الوضوء وكفاية اليمين ولا يجوز تقبل المعلق قبل وجود الشرط وقام في الجهد **قوله**
ويجوزها ان يجتمع النوازل التي تلزم بالشروع فيها والتمتع من البسيط وهو لصدر الدين الفاضل **قوله**
قانه شوط هو سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم اخذ من الوضوء وفيه الجنازة تمام **قوله** طواف فيلزم اتمام السبع بالشرع
فيه **قوله** عكوفه فيه نظر لانه ينبني على القول المرجوح انه يشترط له الصوم مطلق وان لم يكن منذ وفاء
على هذا يوم واما على الرابع من عدم الاشتراط فاقطع ساعة فلا ياتي الا قضاء ابو السمو **قوله** احدهم
ان من غير تعريض او عيرة وانما استلزامه فانه في التكرار انتهى **قوله** وقفع ركعتين باثني عشر ورجع
الى يوسف بن العقول بلزوم الرابع **قوله** لو نزل اربع ركعات في صلاة الاربع لانه لو لم ينزل لم يركع
اثنان في الاثنان انما لو نذر وصلاة اربع ركعات بلا خلاف لان سبب الوجوب فيه هو النذر بيقينه **قوله**
غير موكدة هذا غير ظاهر في رواية فيها فالاول حذفه **قوله** على اخصه الى الجهد وغيره كالانفصال وصاحب النصب فانهم
قالوا فيها بلزوم الرابع لانها صلاة واحدة بدليل انه لا يستغني للشفع الثاني ولو اخير الشفع بالبيع فاستغني
الاشفع لا تبطل شفعته وكذا الميزة وقنع صحة الفتوة وقد علمت انه غير ظاهر في الرواية **قوله** ونقض خلال
الشفع الاول لعدم شروعه في الثاني وقد افسد ما شرع فيه فيلزم قضاءه وقد يقول في خلافه لانه لو تقصير بين
اخذ المقدم الاول وبقيت القوم الا اثنان لانه لا يلزم شفع لان الشفع الاول قد تم بالمقدمة والثاني لم يشفع فيه
وقد ذكره المصنف بعد بقوله ولا قضاء الوقت قد افسد ثم نقض وكذا الاقضاء لو نقض بعد العقود
الثاني مع زيادة **قوله** ان تشهد للاول فيد لعله وان في **قوله** والا ان لم يشهد **قوله** فيسد لكل
ان فعليه قضاء اربع ركعات شروعه على من الشفعين اتفاقا والى فسد الاول لانه لا يصير صلاة على حدة
فيلزم قضاءها بالافاء وقد ذكرنا الشرح بعد بقوله او ترك عقودا وان انتهى **قوله** الا بعارض
اقتدا بغير ان التطوع لو اقتدا بمصلي الظاهر مثلا ثم قطعها فانه يقضي اربع ركعات اقتداء به ولو لم يركع
الفتوة الاخرة لانه لا يقتضي التمام صلاة الامام ورجع اربع عن الجهد **قوله** وترك عقودا وان كان
نور اربع ركعات في ثلاث ركعات فلم يقعدوا فيها فانه يلزم اربع ركعات على الصحيح فان قلت
كيف يلزمه قضاء اربع ركعات عندها وينبغي ان لا يجب عليه عند هذا الا قضاء اربع ركعات فقط لعدم فساد
الشفع الاول بترك العقود قلت الظاهر ان عدم فساد الشفع الاول بترك العقود محمول على ما اذا
وجد منه العقود على راسها او السادسة مثلا اما اذا ترك العقود اصلا فان الفناء وبترك
من الثاني الى الاول بدليل قول الفتوى بان الحكم بالصحة كان لو وقعها او بانضمام الشفع للشفع
الثاني فلما لم يوجد علم انها الاخيرة ففسدت بتركها انتهى قال الطرابلسي هذا التعليل صحيح في الصلاة
انما فسد بترك الفتوة الاخيرة لا بترك الفتوة الاولى ابو السمو وحسنه **قوله** كما يقضي شروعا في المسائل
المنقولة عن اهل المذهب بالثمانية وهي في الحقيقة خمسة عشرة صورة متعدها فيها ركعتين
وهي ترجع الى ستة لثاني بعضها وستة يجب فيها قضاء اربع وهي ترجع الى صورتين لا ذكر
صورة الفتوة في الكل ورجع صحيحة تغير الصورة ستة عشر صورة وهذا الذي يقتضيه التسمية العلمية
كما اوصل في الشرح وقاية الاشارة الى ذلك في الشرح **قوله** لم ترك الفتوة في شفعية علم ان الاصل في هذه
المسائل كلها ان الشفع الاول مع فساد بترك الفتوة تنقض التحريم عند ابو يوسف لان الفتوة ركعت
وان لم يوجد الصلاة بدونها غير ان لا صحة للاول والابها وحسب الاول الا يزيد على تركه فلا تبطل

المحرم عن غيره

التحريم وعند محمد فسد بتركها فيها او في احداهما لان الفتوة فرض في كل من الركعتين فكلما فسد
الشفع بترك الفتوة فبطلت بتركها في احداهما فلا تنقض التحريم وعند الامام ان فساد الشفع
الاول بترك الفتوة فبطلت التحريم فلا يصح الشروع في الشفع الثاني وان فسد بترك الفتوة
في احداهما بطلت التحريم فعلى الشروع في الشفع الثاني ووجهه في الحديث في رواية محمد بن جعفر
هذه الاقوال قول الشافعي رحمه الله تعالى تحريم الشفع لا يثبت الا في الفتوة الاولى فانما الفتوة الاولى
والترك في ركعة قد عده ترك الفتوة اصلا وايضا شيخنا في قوله وقال يعقوب بن كيث ما تركت فيها
الفتوة فاحفظه بالتمام انتهى **قوله** في شفعية فسد بتركها في الركعتين الاوليتين لطلان التحريم وعنده
ابو يوسف يقضي اربع ركعات فيها عند محي **قوله** او تركها في الاول فقط فيلزمه قضاءها في ركعتي اجزاء
لفسادها في الخلاف في الشفع الثاني فعندها لم يصح الشروع فيها لانه على فساد في ركعة واحدة لا تنقض
طهراته وعند ابو يوسف قد صحح ولم يفسد لوجوب الفتوة وهذا في الفتوة الاولى والافاء في الثاني كما ذكره
في الجهد **قوله** او ان في ركعة قضاء اجزاء الاول صحيح اجزاء **قوله** او احدي ركعة الاول تحت صورتين
الثانية والرابعة وعليه قضاء الاخيرين اجزاء **قوله** او احدي ركعة الاول تحت صورتين الاولى والثانية
فيلزمه قضاء الاولين اجزاء لكن الخلاف من جهة احدي فعنده محمد تحريم الثاني لم يصح فكان البناء على فساد
الافاء فلا يلزم لعدم صحة الشروع وانما يلزمه الاول لصحة الشروع فيه مع فساد الشفع الثاني صحيح
ليقار التحريم كما عرفت من اصلها وفسد الاول بترك الفتوة في احدها **قوله** او الاول واحد فيلزمه
قضاء الاولين عنده في الثاني لا يلزمه لعدم صحة شروعه فيه بناء على فساد وعنده ابو يوسف يلزمه الرابع
لان ترك الفتوة في الاول لا يبطل التحريم فعلى شروعه فيها فلهما **قوله** لان الاول لا يبطل لانه غلبه بقوله
او الاول واحد في الثاني لا غير ولا يصح عليه كما قبله الا لقوله او الاول فقط انتهى واستغني بان يصح عليه لقوله
في شفعية **قوله** فهذا صحيح صور الاول وترك الفتوة في شفعية الثانية تركها في الاول فقط الثانية ما شير اليه بقوله
او الثاني الرابعة والخامسة قوله واحد ركعة الثاني السادسة والسابعة قوله واحد ركعة الاول الثامنة والحادية
قوله الاول واحد ركعة الثاني لا غير **قوله** في ست صور اربع في قوله ولو ترك الفتوة في احد الركعتين لان ترك
الاوليين صادق بهنوتين وكذلك احدي الاخيرتين واثنان في قوله او في الثاني واحد الاول فان الاول
صادق بالاول والثانية **قوله** لو ترك الفتوة في احدي كل شفع هذا على قولهما وعند محمد عليه قضاء الاولين
لا غير وجا ذكرنا ان قوله ابو يوسف كقول الامام هو ما رواه محمد بن عمار وكرها ابو يوسف وهذه المسائل
انكرها ابو يوسف على محمد وقال ما رويت لك هكذا عن الامام قيل ان ابو يوسف توقع من محمد ان يروي
عنه كتابا فوضع اليه الصغير ساطع طريق الاستاذ يقول محمد بن يعقوب بن ابي حنيفة فلما عرفت عليه
استحسنه وقال حفظ الامام الاستاذ مساهل فانه انكر روايته عنه فلما بلغ محمد قال بل حفظتها ونسختها
مسئلة الفتوة هذه قال انما رويت لك ان يقضي ركعتين الثانية مسجلة فقلت بعد طلوع الشمس فيبطل حتى
يجز الظاهر قال انما رويت لك حتى يدخل وقت الظاهر اثنان اذ اجاز الملك عتق المشتري من الغائب فقد
قال انما رويت لك انه لا ينفذ الرابعة لا يجوز نكاح المهاجرة اذا كانت حاملة قال انما رويت لك انه يجوز
ولكن لا يقربها الزوج حتى تضع الحمل لو قتل عبده هو مولاهما فبطل الدم عند الامام وقال
يدفع ربه الا شريكه او يبيعه بربع الدية قال انما رويت لك ان قول الامام كقولنا وما رويت من الخلاف
انما هو عند قتل مولا عند اوله ولدان فعلى احدهما وقد ذكر محمد الاختلاف فيهما السابعة مات وترك
ابنه وعبد الاخير فادى العبد العتق في القيمة وادى بطل على الميت الفاء وقيمة العبد الثاني فقد قرأ الامام
سعي العبد في قيمته وهو جازا هذا الغريم قال انما رويت لك انه ما دام يسقى ثمره عن شجر المفتح للعبد
قوله او في الثاني الخلاف فيها كالسابقة **قوله** كمن بقي ما اذا لم يقعد صورته في الاوليين ولم يقعد
الفتوة الاولى واخذ الاخيرين وحكمها انه يقضي اربع اجزاء كذا في النهي وقد ذكره الشيخ مرتين
الاول بقوله ان تشهد للاول والا فيسد لكل الثانية بقوله او ترك عقودا وان انتهى **قوله** او قد وتم
لثانته ان وقد قرأ الاوليين في النهي وحكمها انه لا يقضي شيئا تمام الاول وعدم شروعه في الثاني وهذه

هي عين قول المصنف بعد ولا قضاء لو قد قدر تشهد ثم تشهد ثم نقض **قوله** او قام ولم يقيد بها بوجوب او
قد ها اي وقد جازاه الاولين وجعلها ان يقضي الركعتين الاخيرتين وما يقضي عن صاحب الشريعة المسئلة
ليسه وجوبه في رايته منه والفقهاء ما ذكرنا عنه واعلم ان هاتين المسائلين هما عين قول المصنف بوجوب
ركعتين لو نزل او بعد ونقض في خلال الشفع الاول او الثاني فان النقض في الثاني يشمل هاتين الركعتين
قوله فبطلت الصلاة لا قلنا من دخول الركعتين فيما سبق **قوله** ومما استدل به المصنف ما اختلفت
واحد حكمه وهو عبارة العنايه حيث جعل سبعا من العود اخله في الثانية والباقي في ذلك لان المذكيور
في الحق ثمانية صور مست يلزم فيها ركعتان او اثنتان يلزم فيها اربع ركعتان المستلزم في النقض
ست فرضي ثمانية اشياء وانما خير ما بناه واعتبرنا اليه جعلها سبعا من العود فبطلت الصلاة في ركعتين
وما يجب فيه قضاء اربع ركعتات في قولنا احدى ركعتان او احدى الاول او الاول واحد من الثاني فانها بالنقض
ست صور تصاف لما قبلها من اثنتي عشرة فرضي تسع وبالاجمال ثلاثه فرضي تسع وكذا قولنا وادعا
لو ترك القراءة في احدى كل شفع او في الثاني واحد من الاول فانه بالنقض ست وبالاجمال اثنتان في الحقيقة
لا تداخل انما هو اجابا لا وتفصيل **قوله** وحكم موتم اه صورته رجل اقدم في شفعين فبطلت في ذلك الا ان
في احدى الاولين في احدى الاخيرين فلي يلزم الامام قضاء الاولين كذلك يلزم للوقت وقيل في ذلك انما
في قولنا في البصر لانه بالاقضاء ما يلزم الامام **قوله** او شرع فانما هو هذا بقرع بمفهوم قوله بيقاض فيه
فقد افاد المصنف **قوله** اوضع اربع ركعات في كل اشياء **قوله** استحسننا والقياس ان يقضى في كل شفع الاول
ترك العقد لانه مقتضى كون كل شفع صلاة ان يكون كل عقدة فيه فرضا اربع **قوله** والقياس ان العقد
الخير ما على الاربعة او الست هي الفريضة فلم يقد صلوا وقعد على راس الثانية فسد وتلزم قضاء الاربع
كما قد بيناه **قوله** في الشفعين بالاول في شفع بالاول **قوله** صح لان العقود وانما افترض الخروج في اقام في الثانية
ولم يقيد بشيء ان ما قبلها لم يكن او ان الخروج كذا اعطى الزبط هذه المسئلة **قوله** صح على انها الف واما التراجع
فيما بينه عن هذا الحكم لكونها ليست على وجهيتها المشروعة وقال الشرح في سجود السجود عند قول المصنف ولو ترك
الوقوف والاول في الشفعين سجدوا سجدة ولم تقيد لانه كما شرع ركعتين شرع اربع **قوله** خلافا لمحمد فحكم بالافاد جريا
على القياس اذ اوج **قوله** ويسجد للسجود سجدتين في كل ركعة في سجود السجود وسجدتين في سجود السجود وسجدتين في سجود السجود
وسجدتين في سجود السجود وسجدتين في سجود السجود وسجدتين في سجود السجود وسجدتين في سجود السجود وسجدتين في سجود السجود
صلاة على عدة الا اذا تعد الاول فلما لم يقعد جعل كل صلاة واحدة **قوله** ويتخلل مع قدرته اه هذا
مما اختلف فيه الشافعي والفرقي والواجبات واطلق فيه فشم الستة الركعة والتراجع كان ذكرها في قوله فقام
من باب التراجع الاصح ان ستة الركعات لا يجوز اداؤها قاعدا من غير عدد بخلاف التراجع والفرقي ان ستة الركعات
مؤكدة لا خلاف فيها والتراجع في التأكيد ومنها الا ان القعود فيها بخلاف المتواتر وعمل السلف كما قاله
حسام الدين انتهى **قوله** ابتداء وبنا منصوبا على انها طرفان من فنيانها عن الوقت اس وقت ابتداء
ووقت بناء قال ابن مالك وقد ينوب عن مكان مصدر وذلك في ظرف الزمان كقوله السجود والاشارة الى
جائز اتفاقا في البناء بخلاف المصاحبين **قوله** النذر اذا لم ينص فيه على القيام لا يلزم على الصحيح وان
نص لزم **قوله** بلاكراصة ظاهرة نفيسها مطلقا ولو في ثبوت التزجية مراعاة لخلافها كان حسن
قوله في الاصح راجع الى صحتها بناء وهو قول الامام كما مر **قوله** كعكسه وهو ما اذا ابتداء قاعدا ثم اتمه
قاما فانه يجوز اتفاقا لما روت عائشة رضي الله تعالى عنها انه صلى الله عليه وسلم كان يفتتح السجود قاعدا فيقول
ودعه حتى اذا بقي عشرين ركعة وخوها قام وهكذا كان يفعل في الركعة الثانية وذكر في التخصيص الافضل
ان يقوم فيقول شيئا ثم يسجد ليكون موافقا للسنة ولم يقبلوا وكلمة استوى قائما ثم يسجد لا يجزئ لانه لا يكون
وكوعا قائما ولا ركوعا قاعدا انتهى **قوله** اجر غير النبي صلى الله عليه وسلم ما هو فاجده يسوق الى التبرع
له ما ورد عنه صلى الله عليه وسلم لما سئل وقد صلى قاعدا انك حدثت ان صلاة الرجل قاعدا على نصف الصلاة قائما
وانت تصلي قاعدا قال اجل ولكنك لست كاحدكم انتهى **قوله** لا بعد اياه فيسوي اجرا لتمامه على الظاهر
وقيل في الفضل من صلاة القائم الركبي الساجد لانه جبره الحق **قوله** ولا يصلح ان ينقض حديثا او شرعيا **قوله**

في القراءة لما كان ظاهره غير مراد لكونه يعين صلاة النبي بعد سنة والظاهر بعد سنة والوقوف بعد سنة
الرباعية احتاجوا الى تحفيضة بما ذكر وهذا الحمل لجملة الجامع الصغير فالمراد منه ان لا يصلح بعد
الظهور مثلا فركعتان بقراءة وركعتان بغير قراءة بل يقضى جميع ركعات النفل **قوله** او
في الجماعة هذا الاحتمال وما بعده استظهرنا لقايننا كما في البحر وما يستدل به على هذا الوجه ما
روى عن ابن عمر انه قد عمن الصلاة مع الجماعة يقول له في ذلك فقال قد ضلت الاسمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول لا تصلي صلاة في يوم مرتين فتكرار الجماعة لشخص واحد مكرره واجازة الشافعي
قوله ولا تتعد عند توهم الفساد ما عند تحقق ظني ترك واجب او ترك واجب مكرره فلا إعادة غير مكرره
النفيل بالوتر ثم ان كان الامام ينوي الفرض يدخل في عموم الحديث بالمعنى الثالث لان الصلاة الاولى بعد
ان ترك الامام فيها لم يكررها او ترك واجب وان كان ينوي النفل خرج عن الموضوع فلا يفيد هذا الجواب
ثم الظاهر ان الامام كان بقراءة الاخيرتين الفاتحة والسورة فكان الاول والشرح ذكر ذلك **قوله** ويقعد
كما في الشهد هذا بيان للافضلية والجواز لا يتقيد بقال نهر **قوله** وهو المختار وهو رواية عن الامام قال
ابوالثبي وعلية الفتوى وقيل يقعد جوبا او مترجعا ولا خلاف ان اذا جازاه وان الشاهد جالس بالشهد وكان
القيام بعد راء لا نهر **قوله** ويتنفل المقيم بقوله المتوهم فالتسليم من باب ولا **قوله** راجع الى الماشي
فلا يجوز صلاة والسابع كالمائتين واخره ثلاث ركعات الى انهم لو صلوا جماعة فصلاة الامام تامة وصلاة
القوم فاسدة ولو كان في كل واحد على دابة واحدة يجوز كما لو كانا في شق واحد من كل سواد كان قاعدا على
النزول ام لا **قوله** محل القصر بالنصب محل من خارج المسجد وفائدة خارج القرية وخارج الاجبية انتهى
في قوله مومنا بالهجرة واليا ابو السعود ويجعل ايام السجود اخفض من ايام الركوع من غير ان يقع راسه
على شيء سواء كانت ساجدة او واقفة **قوله** اعتبر الماء فيقول الميت فلو سجد على السجود لا يجوز سلاتها انما
شجعت بالايما انتهى اي لا يجوز سجودا حقيقة **قوله** لا اتي جهة توجهت دابة انما لم يقبل اوجه دابة
اليها الاشارة الى ان محل جوازا عليها اذا كانت واقفة او سارت بنفسها اما اذا كانت سيرا صاحبها فلا
يجوز الصلاة عليها لا فرضا ولا نفلا انتهى اي اذا كان محل كثير كما دابة وشماره ايضا لا انه اذا صلى الى
غيره ما توجهت دابة لا يجوز لعدم الضرورة الى ذلك **قوله** ولو ابتداء يعني انه لا يشترط استقبال القبلة
في الصلاة لانه لما جازت الصلاة المخرجة من الكعبة جازت الافتتاح الا غير جازتها عن البحر **قوله** عندنا
اجتزأ عن قول الشافعي رضي الله تعالى عنه فانه يقول بشرطه الى ابتداء ان يجوز بها لا القبلة عن الشافعي
قوله ولو لم يجرى من مثله المراكب والدابة لان فيها ضرورة ففسط اعتبارها وهو ظاهر المذهب الاصح بخلاف
ما اذا كانت عليه نفسه فانه لا ضرورة الا بتمامها ففسط ما في النهر من ان القياس يقتضي عدم المني بما عليه
قوله يعمل فكيف هذا التقييد بحت لصاحبه النهر فيجب قوله لم واسرها لا يجوز صلاة وعلمه بقوله انما
وجد او عذب دابة فلا بأس انما لم يكن كثيرا انتهى وفي القبر تامة عن الميتة انما تسير لا تسير فيؤخر الصلاة
لا وقت الشافعي من حمله في الفرض اذا كان محل كثير ويجوز في الصوم مثلا ان اوقف دابة للصلاة **قوله** ثم ترك
اي بلا عمل كثير بان شئ رجله فاخذ من الباب الاخر ابو السعود عن الشافعية فان قيل يلزم من هذه المسئلة
بناء القوي على الضعيف وهو لا يصح كالمريض اذا اوى فصح قلت اجاب صاحب الموطأ بالفتاوى وهو ان المريض
ليس له ان يفتتح الصلاة بالايماء مع القدرة فالنزل لا يمنعه من البناء انتهى **قوله** لان الاول اوى المكل كما
وجب وذلك لان اجرامه ونقود سجود الركوع والسجود لقد رت على الشروع لما اذا انتهى من واحد من النفل
انقعد وجوبا للركوع والسجود فلا يقدر على ترك ما يلزمه من غير عذر انتهى **قوله** اتم على الله اية اي ولو بلغ كما
يعلم كما يجب **قوله** فينبغي قائما راجعا الى قوله وان افتتح راجعا ثم شئ به فيصير عطفه على قوله اشترط بل ينزل والمك
فيما واحد **قوله** ولو ترك يقعد في صورة ما اذا افتتح راجعا ثم شئ به فيصير عطفه على قوله اشترط بل ينزل والمك
لا ان الركوب يعمل بشر فعل هذا لوجه شخص ووضع على الدابة لا تقعد لانه لم يوجد منه العمل فضلا عن كونه
كثيرا وانما جعلنا كلامه على هذه ولم نجد على صورة ما اذا افتتح ناذرا لفساده من وجهين الاول انه يكره
قوله في علمه لا الثاني ان الفساد فيها ليس بالعمل بل لو حصل شخص ووضع على الدابة تقيدا ايضا مع انه

لم يوجد منه الفعل أصلا ففلا عن كونه كثيرا كما صرح به في البطلان **قوله** بخلاف النزل الأول حذفه
لأنها ما أتت راجع إلى أصل المسئلة **فتحة** الفرض لا يجوز على الدابة من غير علة والواجب ما نواحه من
الوتر والمندود وما نواحه بالشرع والافساد وصلاة الجنازة والسجدة التي تليتها على الأرض لعدم
لعدم الخرج في النزل **قوله** بنقله أما إذا كان لا يقدر على النزل إلا بمعين يجوز له الدعاء **قوله** إن
كانت واقعة ودولة إذا كانت سائرة وإنما ذكره لقوله إلا أن تكون عيدا من الحمل أو كما مضى عليه الاستحالة
قوله بأن ومنه الأول التعديل بالخلاف فانه تنظير لا تصوير **قوله** فتجوز في حالة العذر فيه أن الجملة إذا
كانت على الأرض والدابة واقعة كان حكم الحمل إذا كان في حقه خشية فيكون كالأرض **قوله** المذكور في
التيتم بأن يخاف على ماله أو نفسه أو تخاف المردة من فاسق **قوله** لا في غيرهما أي في غير حالة العذر **قوله**
وطبق في غير الوجه قيد به لأنه إذا لم يكن كذلك بان كانت الأرض ندية فانه يصح هناك كما في الخفاصة
بحد **قوله** ولو كان مثل الزوج فاذ حصل سرائره من التقوية إلى المصركان لهما أن يعلل الفرض على الدابة
في الطريق إذا كانت لا تقدر على الركوب والنزل بنفسها بحد **قوله** حتى لو كان معاه الأول جعله مسئلة
مسئلة لعدم ظهوره في قوله على ما قبله **قوله** جازله أيضا وهو بحث لصاحب البحر وبخارته ولم أر حكم ما
إذا كان واجبا مع امرأة أو امرأة كما وقع للتقير مع أمه في سبطه ولم تقدر المرأة على النزل والركوب
يجوز للحمل العادل لهما أن يعلل الفرض على الدابة كما يجوز للمرأة إذا كانت لا تمكن من النزل ووطئ
الحمل ينزله وحده وينبغي أن يكون له ذلك **قوله** وإن لم يكن طرف الجملة أو انظر هل المراد الخفاصة
المتصلة بها وبما على الدواب أو ما يعم الحمل **قوله** لو واقعة لاسائرة بسير نفسها بان كانت بمخدة أو
بشيء شخص لها **قوله** هذا كله إن اشتراط عدم القدرة على النزل ووضع خشية تحت الحمل أو عدم
كونه طرف الجملة على الدابة انتهى **قوله** والواجب بالنواحه سواء كان واجبا لغيره أو لغيره فالمراد بالجمع
ما فوق الواحد **قوله** وستة النواحي احتياط للقول بوجوبها **قوله** والأول وإن لم يكن الاحتياط للقبلة
بان أمكنه غيرها ولم يكن أصلا **قوله** لئلا يتخلف آدلة لقوله بشرط احتياضها انتهى **قوله** مطلقا إلى
سواء كانت واقعة أو سائرة على القبلة أو لا قادر على النزل أو لا طرف الجملة على الدابة أو لا **قوله**
لا يجماعة على المعتمدة **قوله** لا على دابة واحدة أو في خلق يحمل عليها **قوله** بوجه الفرض واجبات عنه ولا
يتأثر على النفل بخلاف ما إذا نوى بغيره وسنة وضوء وشي وكسوف في صلاة واحدة فانه يتأثر على
الجمع **قوله** عند فيه عوض الضمير على غير مذكور وغير معلوم لأن المتعارف في مثله أن يرجع الضمير إلى
الامام وهذا بحث لصاحب البحر قال لا أنه يقول بشدة وعجزها لعدا الطموسين وفي شغل الجمع لمصنف
الاتفاق على لزومها بظهره **قوله** كما لو نذر بغير قراءة أن قلت شرط النذر أن يكون بعبادة لا بجماعة
اجب بان الصلاة بغير قراءة عبادة كصلاة المأموم والأي فاداه في البعد **قوله** أو عريان لأنها بغير
نذر عبادة لها ولم يجر وفيه أنه انما صارت عبادة لا ضرورة وظنا قولهم شرط النذر أن يكون بعبادة
كونها عبادة مطلقا اللهم إلا أن يحمل على العبادة ولو في الجملة **قوله** أو ركعة فيلزم ركعتان ولو في
ثلاثا لزم أربع قال صاحب البحر لأن ذكره لا يتجوز كذكره **قوله** وكذا نصف ركعة فانه يلزم
ركعتان بحد **قوله** فاداه من أقل من شفعة جاز أن كان شرفه من شرف المعين في النذر كما إذا
نذر أن يصل في البيت الحرام فاداه في بيت المقدس قال شرف لا يجوز وأنها الأفيه أو في أشرفه كما
لو نذر ركعتين في القدس فاداه في المسجد الحرام من قول جاز وظاهره ولو أداها في بيته في القنية
وجب على نفسه صلاة في وقت بعينه يتعين ولو فات بغيرها كالصوم ولو نذر أن يصل أربعين تسليمة
يصل في التسليمة ويستفتح إذا قام للتلاوة ولو قال لله على الله أربع صلاة أو على صلاة لزم ركعتان
كأنه القنية ولو نذر صلاة شهر فعليه صلاة شهر كالمفروقات مع الوتر دون السنن لكنه يصل الوتر
والفجر أو بها بحد **قوله** التراويح جمع ترويح هي في الأصل بمعنى الاستراحة سميت بها الأربع ركعات
المخصوصة فعمل هذا التكون الإضافية بربانية وفي المغرب سميت ترويح لاسراحة النوم بعد كل أربع
ركعات فعمل هذا التكون الترويح اسم تلك الساعة التي يستريح فيها فاضيفت إلى الصلاة للاختصاص

وتسميتها

160
وتسليمها بها على الأول ما خذوه من قوله عليه الصلاة والسلام أرنا بالصلاة يا بلال صوي ورس
الشيء بلالة معذبا لكان ما نصه فيقول سميت بها لاعتبارها راحة الجنة أبو السحو **قوله** سنة موكدة ذكر
في فتح القدير ما حاصله أن الدليل يقتضي أن تكون السنة من العشرين ما فعله صلى الله عليه وسلم ثم تركه خشية
أن تكتب عليها والباقي مستحبات وقد ثبت أن ذلك كان إحدى عشرة ركعة بالوتر كما ثبت في الصحيحين
من حديث عائشة فإذا يكون المسنون على الأصول مشائخا ثمانية منها والمستحب اثني عشر انتهى بحد
وروى ابن أبي شيبة من حديث ابن عباس كان صلى الله عليه وسلم يصلي في رمضان عشرين ركعة والوتر
واستأذنه ضيق كما ذكره صاحب المواهب فمع هذا يكون العشرين ثابتة من فعله صلى الله
عليه وسلم واعتبر من قوله ثم تركه خشية أن تكتب عليها بأية خشية ذلك وهو عليه السلام قد أمى الزيادة
بقوله سبحانه بعد فرضه للحمل على القول الذي واجبه بان المتنوع زيادة الأوقات ونقصها
لا زيادة عدد الركعات ونقصها منها إلا ترى أن الصلاة فرضت ركعتين فأقرت في السفر ونزلت
في الحضر أبو السحو عن النبي وبأن صلاة الليل كانت واجبة عليه صلى الله عليه وسلم ويجب على الأمة
الاعتناء به أفعاله مشروعة فترك الخرج اليوم لليل في ذلك في الواجب من طريق الاستحالة
به لا من طريق انشأ فرض جديد زائد على الخمس وهذا كما يوجب المر على نفسه صلاة نذر فيجب
عليه ولا يلزم من ذلك زيادة فرض في أصل الشروع وبأن الله تعالى قد فرض الصلاة خمسين في حط
معظمها بشفاعته نبيه صلى الله عليه وسلم فإذا عاودة الأمة فيما استوجب لها والتزمت ما استعفى الله عنهم
عليه الصلاة والسلام منه لم يستلزم أن يثبت ذلك فرضا عليهم وبأن الخوف اقتضى قيام الليل
على الكفاية لا على الاعيان فلا يكون زائدا على الخمس وضمة على الاعيان فتكون نظير الوتر أنه
لم يكن زائدا على الفرض وبأن الخوف اقتضى قيام رمضان خاصة فيرفع الاشكال لأن قيام
رمضان لا يتكرر كل يوم بل في السنة فلا يكون قدرا زائدا على الخمس وهذا أجوبة أحسن تطلب من
المواهب شرحها **تنبيه** قام صلى الله عليه وسلم في شهر رمضان ليلة ثلاثا وعشرين بالصلاة إلى
ثلاث الليل الأول وليلة ثمان وعشرين إلى نصف الليل وليلة سبع وعشرين حتى طلوع الفجر لا يدركون
السجود **قوله** لمواظبة خلف الراشدين أي عظمهم والافا بوبكر لم يفعلها وهي سنة رسول الله
صلى الله عليه وسلم لقوله صلى الله عليه وسلم إن الله تعالى فرض عليكم صياما وست لكم قياما كما في وشارف
كتاب الكراهية من البراءة أنه قال التراويح سنة عمر كبر لانه استخفاف وهو كلام الروافض
وفيه نظر فقد صرح في كثير من المذاهب أن المعتبرة بانها سنة عمر لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يفعلها عشرين
بل ثمانيا ولم يواظب على ذلك وصلاها عمر بعد عشرين وواقعة الصلابة على ذلك ودعوى الروافض
استخفاف في غير المنع حموي **قوله** للرجال والنساء ما روى سفيان من منصور من طريق عمه أن
عمر جمع الناس على أن يصلي بالرجال وكان يقيم الدار يرى يصل بالناس مواهب **قوله** وقوله
اجماعهم يعتبر قول بعض الروافض أنها سنة الرجال دون النساء **قوله** بعد صلاة العشاء أي بعد
الخرج منها ومن سنتها فلا يصح البناء عليها من **قوله** فالأصح وقيل بين العشاء والوتر ويح وقال
جماعة وقتها الليل كله قبل العشاء والوتر وبعدهما **قوله** فلوفاته بعضها أه ولم يصلها بعد الوتر
أو نسج البعض وتذكره بعد الوتر فانه يكون أتيانها **قوله** ولا تكرر بعده أصلا قال في النهر و
اختلف فيما بعده من النصف والأصح عدم الكراهية لأنها صلاة الليل والأفضل فيها أخذه وبه
يعلم ما في **قوله** في الأصح وقيل يكره لأنها تتبع العشاء فصار كسنة العشاء والواجب أنها وإن كانت
تبع العشاء لكنها صلاة الليل والأفضل فيها أخذه فلا يكره تأخيرها هذه من صلاة الليل ولكن الأس
أن لا يؤخر اليه خشية الفوات عن الامداد **قوله** ولو وجدته بيان لقوله أصلا في جماعة ولا
وحده **قوله** في الأصح وقيل يقضيها منفردا **قوله** كسنة المغرب والعشاء إذا شئت **قوله** سنة كفاية
في الأصح صح صاحب المخطط والخاتمة واختاره في الصلاة وهو قول أكثر المشايخ **قوله** فلو تركها
أهل مسجد أمواظاهرة أنها سنة كفاية في كل مسجد والظاهر في البعد والنهر حتى لو تركها أهل المسجد

انما بالتدريج ولم ارهلى الجماعة تطلب كفاية في كل مسجد او في مسجد واحد من البلد والظاهر ان
لا في المسجد الترخيم بالجماعة في المسجد وتختلف عنهما في الناس صلي في بيته ولم يكن مسجدا الا في
العيامة كما بين عمر خلف انتهى ومعلوم ان المدينة ليس فيها الا مسجد واحد واطلق المعنى في الجماعة ولم
يقيد بها بالمسجد لان الكا في الصحيح ان الجماعة في بيته ففيلة والجماعة في المسجد فضيلة اخذ انتهى
ولو اقتضى بالامام في التراويح ثم ارادوا ان يصلوا ثانيا يصلون فزاد في سجود ولو اقتضى فيها
من يصل مكتوبة او وتر او نافلة لا يصح على الاصح انتهى وهذا في النافلة بينه على انها لا تصاب كطبق
النية ابو السعود وعن النهر **قوله** المكمل بغير اليتم وهو التراويح للمكمل بغيرها وهو الفرائض والتر
ولا مانع ان تكمل الوتر وان صليت قبله في النهر ولا يخفى ان الرواتب وان كنت ايضا الا ان هذا
الشهر لمزيد كما لا ريب فيه هذا المكمل فكلما انتهى **قوله** بوشحيت وهو المتوارث **قوله** صحت
بكرهه وفي الحديث لو صلى التراويح لكانت ليلة واحدة وقد قد على راس كل ركعتين فالاصح انه
يجوز عن المكمل الصلاة ولم يخفى بشئ من الاركان الا انه جمع المتفرق واستدام الترخيم فكان
او بالجماعة لانه اشق واقرب البدن وظاهره انه لا يلزم به صبح في المنيعة وقال صاحب الجدل لا يخفى ما
فيه من مخالفة المتوارث مع الترخيم بكرهه الزيادة على ثمان في مطلق التطوع لئلا يفهم ان الترخيم
عن النصاب والمخافة انه يصح ان ذلك يكره مع التعمد قلت وينبغي ان يتابعه ابو السعود **قوله** قال
نابت عن شفع واحد من التراويح وما بقي يجب نافلة مطلقة وذلك ليوافق ما قد مر من انه اذا
صلح الف ركعة من غير تشهد بينهما **قوله** بين كراوية تركيب فاسد وتركيب الصحيح يقول
يلين كل تركيبتين كما في الدرر او بعد كراوية كما في الكثرة انتهى **قوله** وكذا بين الخاصة والوتر لكن
في الخاصة اشهرهم على عدم الاستحباب وهو الصحيح **قوله** ويجوز ان بين تنبيه في العتمة في
يقول سبحانه في الملك والملكوت سبحانه في العزة والعظمة والقدرة والكبرياء والجلل وسبحان الملك
الذي لا يموت سبحانه قدوس رب الملائكة والروح لا اله الا الله شفع الله ثلث الجنة ونحو ذلك
من الآثار كما في منهاج العباد **قوله** وصلاة افادتها غير مكرهه وهو ظاهر في السراج واهل مكة يقولون
سبحوا يصلون ركعتين واهل المدينة يصلون اربعين ثم زادوا في انكروا انهم صلوا تسعة تسعين وتسعة
تسعينات فغير اختلاف والصحيح انهم يصلون تسعة تسعين فزادوا في الوتر والامام على راس ركعة ساجدا
في الشفع الاول لا غير **قوله** ثم كرهه لانه خلاف المتوارث **قوله** والختم مرة بان يقرأ في كل ركعة عشر
ايات اذ ركعات الشرح ستمائة واثني القرآن ستة الاف ونيف فاذا قرأ في كل ركعة عشر يحصل الختم ويجتم
ليلة السابح والعشرين لكثرة الاخبار انها ليلة القدر سجدة وفي الحديث اذا ختم التراويح مرة ثم لم يصل
التراويح بنيتا الشهر يجوز من غير كراهة لان التراويح ما شرعت لحق نفسها بل للختم فيها وقد حصل
ذكره ملاسكين وفيه نظر لانه لم يثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ القرآن فقام في الصلاة الصلاة
فيها **تمت** جميع ابي القرآن ستة الاف وستمائة وستة وستون اية الف وعدة الف وعيد الف
امر الف نهر فالف قصص فالف خبر ونفسها حرام وحلال ومائة دعاء وتسبيح وستون ناسخ
ونسخ شليخ عن الكشاف **قوله** الافضل زمانا قدر ما لا يتحمل عليهم لان تكثير الجهد افضل من تطويل
الوقت **قوله** في الفرض ولو تجل وظهور وقوله فقد احسن ولم يترك مكرهها تتركه سنة المرأة من
طوال المفصل واساطه وقصاره **قوله** فالثلث بالتراويح قال في الجيع والمتأخرون كانوا يفتنون في زماننا
بثلاث ايات قصارا واية طويلة حتى لا يمل القوم ولا يلزم تطويلها وهذا احسن نقله في البحر **قوله** او
اية او اثنين قال في جميع الاشرار وبه ينفع وظاهره لخلق الشرح بعم الاية القصيرة كايات المشرق قال
في البحر والافضل تعديل في القراءة بين التسليمة كما روى عن الامام فان فضل البعض عن البعض
فلا بأس اما التسليمة الواحدة ان فضل الركعة الثانية فهو على الخلاف **قوله** ويجزى الامام
ان الصلوات والدعاء **قوله** الاكمل ما به علم **قوله** ساء بالصلوات كذا ذكره في البحر والنهر ولم يذكر
اقوله ويكتفي به فظاهرهما انه بالصلوات المستوتة بينهما ويجزى **قوله** هذه رتبة بغير الصلوات

الذي بالجمعة

الذي بالجمعة وفيه الوسعة الكلام والقراءة قاموس وهو منصوب على البدلية من المنكرات ويجوز
القطع انتهى والقاعدة ان الكراهة فيما عدا الظهارية والجمعة تنزهية **قوله** واستراحة اي
تركها بعد كل اربعة حتى قيل لا يصح استدلال القائلين بانها ركن من اركان الصلاة لانها لو كانت ركنا
من غير عذر لا يجوز فكذا التراويح اذ كل واحدة منها سنة مؤكدة **قوله** كما يلزم تأخير العتمة فظاهره
انها تحمي الصلاة المذكورة وفي الجدل نقل عن النية بكرة بالمعنى ان يبعد في التراويح فاذا
ان والامام ان يركع يقولان فيه اظهار التكاسل في الصلاة والنية بالمنا فقيس قال الله تعالى واذا
قاموا للصلاة قاموا سلا **قوله** ولو تركوا الجماعة في الفرض غير يلزم لان المنع لو منع العتمة وحده
فله ان يصلي التراويح مع الامام من غير ان يركع فيكون الشرح بغير المنع **قوله** فراجع فقيته التعليل في المسئلة
السابعة بقوله لم لا يمتنع ان يصلي الوتر بجماعة في هذه الصورة لانه ليس يصح التراويح ولا
للعشاء عند الامام رحمة الله تعالى انتهى **قوله** ولا يصح اي لا يجوز ان يصلي بجماعة وان صح
قد اخبره الشيخ بقوله ان يركع **قوله** لو على سبيل الدعاء راجع اليها كما تفيد عبارة البحر والشرح
بسبب الاجتماع لان اجتماعهم على ذلك يدعون من يراهم لا يدخلون معهم وهل الاقضية النافلة
يجزى بفضيلة الجماعة فيه او لا يجوز **قوله** في صلاة رغبته بجمع رغبته بجمع ثوابها بصلوة
التسبيح **قوله** وبراءة هي لينة النعف من شعبان **قوله** الا ان قال لانه لا يخرج عن الجماعة الا بالجمعة
فلا يصح ما في الشرح ان الذي روي من مقتضى فقط دون الامام وهو كذلك والا كان اقتضى
انما في بيان ذلك وهو لا يجوز فان قيل يلزم في اقتضاء انما في غيره المتشبه بها العقول على الضعيف
قلت الاخذ في الجواب انه انما جاز خلاف الامام المتشبه لانه عينه في نذره فلا يخرج عنه الا باقتداء
به بناء العقول على الضعيف انما يمنع حيث كانت العقوة ذاتية اما اذا لم تكن كما هنا فلا لانها عرضت
بالنذر ومن هنا قال الجليل النذر كالنفل ابو السعود **قوله** لا مكرهه فيه منافاة للاستثنا فان
مقتضى عدم الكراهة ومراعاة بالتكلف النذر وقد يقال ان المكره هو الاجتماع والاستثنا
من كراهة الاقتداء فلا منافاة **قوله** الكراهة على الامام لان الكراهة انما يتحقق فيه بنية اما
اذا نوى النفل منفردا او اقتداء به فلا يلزم الكراهة بفعله غيره وهل اذا اقتضى حثي نوى
بالجمعة البعدية في حق جميع الظاهر بعد ما ذكره نظرا للاعتقاد الحثي لانه نقل عنه على المعتقد
اولا يكره نظرا للاعتقاد والامام حرمه **قوله** يصلي الوتر استجابا كما في البحر وظاهر ما سجد له
انها في سنة التراويح **قوله** يصح ان يركع الكمال بالجماعة بان صلى الله عليه وسلم كان او تركه ثم بين
العذر في تأخيرها مثل ما صنع في التراويح فالوتر كالسراج فكلما ان الجماعة فيها سنة فكذا ذلك الوتر
يجزى **قوله** لكن نقله هو الذي في النهر والخرقة وقال مقتضى ما تقدم للشرح قريبا من قوله
كل ما شفع بجماعة فالمسجد فيه افضل ان يكون السراج الاول والله اعلم **باب ١٠ في الفريضة**
اي تحصيلها بالجماعة وترجم بذلك لانه المقصود وغيره تبع وحق هذا الباب ان يترجم بمسائل
اشتهر فيها الباب بذكر فيه كيفية تحصيل الجماعة اذا كان شرا وعاء غيرها وقوله ويؤمهم بذلك
لانه المقصود وغيره تبع وحق الباب بترجم مسائل اشتهر فيها **قوله** حثي ان فلة والمندورة اي بالنظم
وقوله والقضا ان بقوله المص اذا كانت فلة اي والنذر بنية كله بنية ركعتين ويتم السنة
وحمله في القضا ان لم يكن الامام فيه اما اذا كان فيه فيقطع ويقضى كما جزم به الشيخ بطلائي
ويجئ في البحر قال ابو السعود وهو مقتضى التعليل **قوله** باخذ في فضيلة الجماعة **قوله** منفردا
اما لو كان مقتضى او لو نحو فاسق لا يقطع على ما يظهر ويحلى يقطع عند الشك في المراجعة للترجم
بوجوب الجماعة وكراهة الترخيم عند الشك كما ذكره صاحب الجدل في رساله له خاصة **قوله** اي
شرح بالبناء للجمعة في فالمراد بالاقامة الفعل كاتيموا الصلاة وقوله في الفريضة ان الترخيم
المنفرد فيها **قوله** في صلاة فلو اقيمت في المسجد وهو البيت او كان في مسجد فافهم في الخبر
لا يقطع مطلقا كما ذكره الشيخ وغيره وفيه انهم صرحوا بطلب الجماعة في مسجد ان فائت فيها

هو فيه وان الجماعة واجبة ولم تقيد بحجته وان القطع لا كمال فلا يظهر فرق **قوله** لا اقامة
 للمؤذن فانه لا يقطع صلاة ايا اقام المؤذن وان لم يقيد بالسجدة بل بغيرها وكذا في كماله
 في اية البيان وهو من فروع عطف على معنى قوله شرع في الفريضة في صلاة فكله قال المراد بالا
 قامة الشروع في الفريضة لا اقامة المؤذن **قوله** يقطعها قال في المخرج ان قطع الصلاة من غير الاذان
 الجماعة اشترى وظاهره الاستصحاب لما ذكره من العلة وليست الجواز مستوي الطرفين وقد
 يقال ان احدا الجماعة واجب على اعدل الاقوال فيقنع ان يكون القطع واجبا وقد يقال ان عارض
 الشروع في العمل **قوله** بعد اذان الاضافة للبيان وذلك لان النقص للكمال اكمال معنى كنقص المسجد
 للاصلاح ونقص الظاهر للتحقق وكما ان جبرته شوكته سجدته فرفع ثم وضع لم يجعل سجدة بحد
قوله كما لو نزلت دابته تشبيه في الجواز اذ اذنه في الجواز سواء كان مسافرا او مقبلا وما في الجواز التقيد
 بالنسبة فانظر اهرانه اتفاق ثم ان هذا مكره مع ما قد مر في المكرهات **قوله** او خاف ضياع بفتح
 الضاد بوزن سحاب وقوله درهم ليس يتبدل بل ما ذكره كذلك على المخرج كما في اعداد الفتح قال في
قوله من مال من غير ضيق في بعض النسخ وهو الموافق لقوله في المكرهات وفيما حاق به درهم
 او غيره **قوله** وخاف فوتها اي تمامها **قوله** لان كان قضاة هذا التعليق فينبغي جواز قطع الفريضة في
 عن اعداد الفتح قلت عارضه ان الفرض اقوى منها بخلاف العقل **قوله** ويجوز ان ياتي هذا الفرض
قوله نحو نجا عن طريق كثر المولى في بئر واخراج انسان من فم سبع **قوله** لا يجيبه ظاهره حديث الاجابة
 على انه في الصلاة **قوله** الا ان يستوفى بان يطلب منه الفريضة والاعانة وظاهره وان لم يغير
 مهلك واستغفرت عن الا بوير كذلك كما مر **قوله** لا يجيبه عن الاول والجملة وهذا الذي سبق
 للشرح لا بأس ان لا يجيبه وهو يقتضي ان الاجابة افضل من الشروع **قوله** والاجابة الظاهر من الوجوه
 لا نهيت كان الا في خبر مقدم حال العلم بالاجابة فلهذا عدمه يجب **قوله** هو الاصح غايه هذا المؤذن
 انما ذكره فيما اذا قام الاثلاث ولم يقيد بها سجدة اما اذا كان القيام في الاول فانظر اهرانه لا خلاف
 في انه يقطع قائما لا على رايه من انه دون الركعة وهل هو محل الفرض وعبارة البحر في حجة في هذا الخلاف
 في القيام الاثلاثه قال ويخبر ان شاء الله وسلم وان شاء الله فاما في دخول في صلاة الاذان
 هداية في المحيط انه يقطع قائما بتسليمه واحدة لان التقويم مشروط للتحلل وهذا قطع وليس يتحلل
 التحلل على الظاهر لا يكون على راس الركعتين وكيفية واحدة للقطع اشترى وهذا الصحيح في غاية البيان
 معذرا في هذا السلام واشتدوا فيها اذا عاهدوا هل يبعد التشديد في ذلك لان الاول لم يكن تقويمهم و
 قيل كيفية ذلك التشديد لانه لما تقدم ارتقضا لذلك القيام فكله لم يقام اشترى **قوله** وهذا ان لم يقيد
 حاصل هذه المسئلة انه شرع في فرض فاقم قبل ان يسجد للاذان قطع واقسم فان سجدها فان في راي
 اتم شفعوا واقدمي ما لم يسجد للثلاثه فان سجدها اتم ولم يتقيد اشترى **قوله** في غير رعايته هو الجواز
 المغرب لانه لو امر بتمام ركعتين لكانت في الجواز وحصل شبه التمام يحصلون الاكثر في المغرب **قوله** ولكن
 ضمها اليها ركعة اخرى كما كان يتبادر من ظاهر العطف القطع استدركه ونوضه ما مر **قوله** وجوز
 صياسته للمؤذن عن التخلل في السجدة النهر ويؤخذ من هذا التعليق ان الركعة الواحدة باطله خلاف
 لبعض منفيته بحسنه في الشك في اياه من الجواز ان يكون البطلان لترك الركعة لا لكونها واحدة
 وظاهر بحثه انه لو قطع عليها صحت **قوله** احراز النفل والجماعة في الشك وان قلت القطع
 على ركعتين يستلزم بطلان الاصل على حد فلهذا ذكره وخلافه قلت قوله بحد فلهذا انما يمكن من اخرج
 نفسه عن العهدة بالمقطع كما اذا اقتضى حاشية الظاهر سجدة ولم يكن فقد الاخرة اما اذا كان متمكنا من
 المقصود كان له الشايع في عدمه فلا يقطع اصلها بل يفتي بطلانها في الثانية كما صرح به في البحر **قوله**
 ثم اقتدى على سبيل الافضلية كما في جميع الاثر **قوله** متخفلا هو المعتمد حديث لا يصلح بعد صلاة مثمرها
 فيقول من يولي الفرض وقيل من يولي اكمال الفريضة او يفضله الا من يولي تكماله وورد بان جماعة النفل خارج
 ومضان مكرهه قلت نعم اذا كان الامام واقوم متخلفين وكان على سبيل التقديس اشترى عن البحر

قوله ويدرك

قوله ويدرك بذلك اي بالاعتقاد متخلف فينبغي الجماعة في الفرض الذي اياه منفر داسي قولها
 وهو المضاعفة والاولى في ذلك وفيه ان مقتضى لم ينوي الفرض فكيف تحصل له المضاعفة فيه
قوله كراهية النفل بعده اي كراهية كما مرود في المفصلة مقدم على جليل الصلاة **قوله** لا يقطع
 مطلقا سواء قبل سجدة ام لا **قوله** ويقيم ركعتين شامل لما اذا شرع في الشفع الثاني من رعايته لان
 كل ركعتين شفع على حدة **قوله** اذا اقيمت او خطبت الامام لغرض شمره كماله في الدور المتفق
قوله لا في صلاة واحدة بدليل اثبات احكام الصلاة الواحدة لها من عدم الاستتفاع والتعوض في
 الشفع الثاني **قوله** وليس القطع للكمال لانه لو قطعها لصلاها كما يعمله اول مرة بخلاف
 الفرض فانه اذا قطعها منعه ويصل عليه الجماعة اشترى **قوله** خلافا لما رجحه الكمال من انه يقطع على
 راس الركعتين لانه لا يمكن من القضاء بعد الفرض ولا بطلان في التسليم على راس الركعتين ولا يوجب
 الاجتماع والاداعى الوجه الاكل بلا سبب **قوله** للشرع الواو في ايه ما جبه من ادرك الا في السجدة
 ثم طرح لم يخرج الحاجة وهو لا يريد الرجوع فهو من فوق جدد وان لم يكن متطهرا تطهر واما في كماله في جميع
 الاثر **قوله** والمراد دخول الوقت بحيث لصاحبه البحر قال لما ان الظاهر من الخروج من غير صلاة
 كانت اصد في زمانا من بعض النفقة حتى لو كان الجماعة يؤذوه الى الوقت المسيحي كالصباح
 فخرج انسان من المسجد بعد دخول الوقت ثم رجع وصلى مع الجماعة ينبغي ان لا يكون مكرها
 ولم ار كراهة لا اشترى وهل اذا دخل الوقت وهو خارج المسجد ثم دخل هل يكره خروجه ذكر
 في النهر انه يكره خروجه ايضا لان من يتنظم به امر الجماعة بان كان مؤذنا او اماما في مسجد يتفرق الجماعة
 بغيره فلهذا الخروج بعد الفريضة لانه تركه بصورة تكسب معنى **قوله** او كان الخروج المسجد حجة اي وان
 لم يكن اماما ولا مؤذنا كما في النهاية واستشكله في البحر بقوله ولا ينبغي ما فيه ادخلوه مكرهه تحكي
 والصلاة في مسجد حجة منه ويكره ولا يترك المكره الا على المندوب ولا دليل على تقييد الخارج بغير
 المؤذن والامام اشترى وهو مبني على ان الصلاة في مسجد حجة افضل وهو احد قولين **قوله** ولم يصلي
 فيه فقيه زاده صاحب النهر وهو معلوم من المقام وهو في الحسنى عن البحر جلد 1 اذا فاته الجماعة
 في مسجد حجة يتخير ان يشاء ذهب الى مسجد اخر ليصل فيه بالجماعة وان شاء صلى وحده في مسجد حجة
 وان شاء ذهب الى منزله فصل باهله **قوله** والاستفاضة لدرسه ظاهره وان لم يكن في مسجد وما ذكره
 صاحب البحر من الاشكال في مسجد الحجة يات هذا ذكره ابن السعد وفيه انه لا يراد به يكون فوضا
 اذا تعلق بما يشرط تعلمه ثم في الوعظ البحث ظاهر وظاهره انه يجوز له ذلك ولو علم انه لا يشرط
 شيء من الدرس او الوعظ بهلا في ذلك المسجد **قوله** والحاجة بحيث لصاحب النهر اخذ من
 خبر لا يخرج من المسجد بعد هذا الاضافي او جعل يخرج لحاجة يريد الرجوع **قوله** ومن غيره
 ان يعود متعلق بالاخير فقط اشترى **قوله** فلا يكره له الخروج لانه اجابته داج الله تعالى مرة فلا
 يكره له الخروج فاشيا فائدة اذ حال ان على مرة لغة اعجزية شريفة لا العوض بعد ذلك في حاشية الاخضر
قوله بل ترك الجماعة بحيث لصاحب البحر حيث قال في الظاهر ان من اتمهم عدم الكراهية في الخروج
 لا عدمه مطلقا لان من صلى وحده فقد ارتكب المكره وهو ترك الجماعة لا نهى على الصحيح اما
 سنة مؤكدة او واجبة ولم ار من يه عليه **قوله** الا عند الشروع في الاقامة فيكره ظاهره وان
 كان مقيم جماعة اخرى قال ابو السعود وهو المذكور في كثير من الفتوى وذكره صاحب الشريعة
 ان المفاهيم لجماعة اخرى لا يكره له الخروج وان اقيمت ويشير اليه قول الشرح بلا عذر وفيه انه قد
 ادنى الفرض منفر فلا يقال انه مقيم جماعة اخرى **قوله** لما ساء من قوله اخذ النفل والجماعة
 اشترى **قوله** وان اقيمت بيان للاطلاق **قوله** كراهية النفل بعد الاوليين هذا اجزى على المعتمد
 اما على قول من قال انه ينوي الفرض فلا يكره وفيه انه وان ينوي الفرض يقع نفلا **قوله** والمغرب
 اي في الاقدار المغرب **قوله** البتة تصغير البتة وهي الركعة الواحدة التي لا ثانيية لها والثلاثه
 تستغفر بها لكن اذا كانت واحدة فقط قرأ با طلة كما صرح به في البحر وان كانت ثلاثا تابع الامام

فقليل فاسدة فيمنعها واما ما ذكره من ان الصلاة في وقتها من صلاة التيمم
قوله بالتمام متعلق بمخالفة فلو فرض ان شاع معتمدا ان الصلاة في وقتها من صلاة التيمم
 مخالفة لغيره لم يشترع استلزامه **قوله** ان الصلاة في وقتها من صلاة التيمم
 الامام **قوله** قلت وادخل قوله في المذهب احد المذاهب الذين اتفقوا على قوله ان الصلاة في وقتها من صلاة التيمم
 الصلاة مع الامام فيها كراهية شديدة وهي التحريم قال في ما في القميص من دود وتصريح صاحب الهداية
 بالكرهية وصاحب غاية البيان بانها بدعة وقائضات في شريع الجاهل الصغير بانها حرام قال في البحر
 ما في الهداية من ان الصلاة في وقتها من صلاة التيمم بانها بدعة وقائضات في شريع الجاهل الصغير بانها حرام قال في البحر
 فيفيد كراهية التحريم على الصواب **قوله** وفي المظهر من كلام القميص في قصد ما لا يبيد ما ادعاه من كون
 الكراهية تنزيهية الذي هو معنى الاساسية استرجع **قوله** واذا خاف ان لا يتمكن من الصلاة في وقتها من صلاة التيمم
 واذا تركت لحوق فوت الجماعة فاولا ان تركت لحوق فوت الجماعة فاولا ان تركت لحوق فوت الجماعة فاولا ان تركت لحوق فوت الجماعة
 دون القطع بما لا ان المراد من قوله ومن خاف ان لا يتمكن من الصلاة في وقتها من صلاة التيمم فاولا ان تركت لحوق فوت الجماعة
 فيقطع ولو قيد الثانية منها اي من سنة الفجر بالسجدة بخالف لما قدم من قوله وقيد بانها لا تكون في وقتها من صلاة التيمم
 فاقبح الظاهر لا يقطع ابوا لسوء **قوله** تكون الجماعة اكل لورد وورد الوعد والوعيد فيها والسنة مكية بحار
 والذاتية اقول يجوز تنبيه انما احتضرت هذه السنة بهذا الحكم لان لها فضيلة عظيمة قال عليه الصلاة والسلام
 ركعتان الفجر خير من الدنيا وما فيها **قوله** وقيل في التشهد قال في الشرح في الصلاة الذي ذكره عندنا بان الصلاة
 اذا كان يدرك ركعة ولو في التشهد لا يتحقق بين ركعة وشك ولا يتحقق بانها ركعة وتخرج الخلاف على خلافه
 في مدركه تشهد الجهر غير ظاهر لان المدرك على ان ركعة فضيلة الجماعة وهو يحصل بانها ركعة تشهد بانها ركعة
 كما مضى عليه الكمال في فاعله بعضهم من ان لا يجوز قطعها عند كمال الركعة اقل الركعة الثانية من الجماعة
 لم يدرك الجماعة وسبقها ظهر غير ظاهر لانها اذا كان ذلك في الجماعة لان الجماعة شرطها فاعل بذلك احسن
قوله لكن ضعيفة في الظاهر بانها تخرج على ان لا يتمكن من الصلاة في وقتها من صلاة التيمم فاولا ان تركت لحوق فوت الجماعة
 خير بان المخرج على هذا هو ان ظاهر الرواية لا يصح ان يفتي من **قوله** بل يصح ان يفتي من **قوله** بل يصح ان يفتي من
 ان يفتي من **قوله** بل يصح ان يفتي من **قوله** بل يصح ان يفتي من **قوله** بل يصح ان يفتي من **قوله** بل يصح ان يفتي من
 وهو ذلك او في اخر المسند بعد عن الصفوف في ناحية من تركه في موضعين الاول ان يصليها على ان لا يتمكن من الصلاة في وقتها من صلاة التيمم
 على الجماعة اشارة ان يكون خلف الصف من غير ان يبين وبين الصف والاول استكرهه **قوله** لان
 تركه المكره وهو فعلها بين الجماعة والاولا من على الداخل **قوله** وما قيل قاله السماعي انما هو قوله
 يشترط ان يتمكن من القضاء بعد الفجر **قوله** مراد بان الصلاة في وقتها من صلاة التيمم
 وجه الاشارة بان الصلاة بعد ذلك استلزامه واداءها ما ذكر الامام في شرحه بانها ما وجب الشروع لكونه اقوى
 مما يجب بانها في وقتها من صلاة التيمم لان الصلاة في وقتها من صلاة التيمم لان الصلاة في وقتها من صلاة التيمم
 انما هو الضمير بان المشايخ المروا عليه ذلك لان هذا هو بالصلاة على قصد ان يقطع الصلاة ولا يتم
 والله عز وجل يحسن **قوله** الا يطريق التسمية وياتي بها قبله ويصدق عليها انها تابعة له لان اولاه ما قضيت
 واطلاق القضاء عليها بما اذا وعند الامام مالك ياتي بها بعده واداء الكلام منها لا تنقص قبل الطلوع
 الشمس وهداها الصلاة ولا بعد الطلوع وهو المعتمد وقال محمد في قطع بعد **قوله** لو ردوا الخبر بقضائها هو انه
 عليها الصلاة والسلام قضائها مع الفرض صيغة لنية التعرّض لشرها والتعريض لشرها والشر هو الخلل للاستقامة
 والنوم فوج اخذ في خلاف القياس متعلق بقضائها وذلك لان القضاء قائم على الواجبات وهذه سنة
 وهذا القضاء باتفاق بين من قاله يستلزم وجوبه **قوله** فغيره عليه لقيامه في وقتها من صلاة التيمم **قوله** في تركها
 ويقتضي افاذا لم يشترع فيها اما اذا شاع فانها تنبئها ان الصلاة لا يقطعها وانما اذا شاع فانها تنبئها ان الصلاة لا يقطعها
 علم انه يدرك الاول لو ياتي بها فانه ياتي بها **قوله** ثم ياتي بها ولا يجوز القضاء ولهذا عدل على قول اكثر وقضاه **قوله**
 على انها سنة اي اتفاق على الصحيح وذكر في الثانية انها سنة عندنا عند الامام استرجع **قوله** عندنا وعند
 ابو يوسف بعد كذا في الجماعة الصغيرة الحسام في المظنومة وشرونها في خلاف على العكس في غاية البيان يحتمل

ان يكون

ان يكون على كل من الاماميين روايات **قوله** وبه يفتح فوج عن فتح القدير فتدبر وكثيرين لان الرابع
 فافت عن الموضع المسنون فلا يتصور الركعتين عن موضعهما قصدا بل ضرورة عن البحر **قوله** لا يفتي
 ان لا يفتي على انها هي المندوبة فاذا اداها كانت نفلا يحسنها وسكت عن الفجر لان لا يتصور
 قضاءها لان ما بعد العصر وقت مكرهه قال في **قوله** ولا يكون فيها جماعة هذه المسئلة موضعها
 الايمان الا ان ذكرها لا تنوطه لقوله لكنه ادركه ففتيها ان ياتي بها يتوهم ان بين ادراك الفصل واليعة
 تلاذما فاحتاج الى دفعه فلو جازل ليصلين الظهر جماعة لا يبرر الا الصلاة الكلي مع الامام كما لو
 صلى لا يصلين فانه لا يثبت الا بجلها معه فهو نظير ما لو جازل ليصلين هذا الرغيف لا يثبت الا بجلها
 وهذا مما يفتي كلام السخس استرجع **قوله** اتفاقا اما مدرك الثلاث ففيه الخلاف **قوله** مع ذلك
 الامام ليس فيه الا الثلاث في ذلك وفيما خصه بالثلاث لاجل قوله وكذا امدرك الثلاث استرجع
قوله لكنه ادركه ففتيها ان ياتي بها يتوهم ان بين ادراك الفصل واليعة تلاذما فاحتاج الى دفعه فلو جازل ليصلين الظهر جماعة لا يبرر الا الصلاة الكلي مع الامام كما لو
قوله اتفاقا بين محمد والشافعي لان كان يتوهم من قول محمد في الجمعة انه لا يدركها بانها ركعة تشهد بانها ركعة
 لا يدركها الثواب ايضا اشارة بذكر الاتفاق **قوله** دون المدرك ان الاول الصلاة لغوات النكبة الاولى
 وقد صرح الاصوليون بان فعل المسبوق اذا قام فعل المدرك او الاملا **قوله** واللاحق كالمدر
 فلو ادركه وانما ونام وقام اخرها وقد حلف ليصلين جماعة **قوله** وكذا امدرك الثلاث ومرك
 الشنئين من الثلاث ومركه من الشنئين كذا **قوله** وضعية البحر بمسئلة الرغيف السابقة
قوله واذا من فوت الوقت الظاهر ان ما دونه اصل الوقت بل ليل قول الشرح فتفتيها وهو
 ظاهر في غير العصر اما فيه فتشكك فانه لو بقي للوقت المكره ما يبع اربعا ركعات فهذا الكلام يقتضي انه
 يصل سنة العصر ويقع الفرض في الوقت المكره مع حظره على انه اذا عارض سنة ومكرهه سنة كذا السنة
 لاجل المكره استرجع **قوله** تطوع ما شاء المدا وبذلك ما يبرر السن الروايات فان كان يصل بجماعة يات
 بها اتفاقا وان صل منفردا فكذلك على الاصح خلافا لمن قال ان المنفرد لا ياتي بالسنة لان النبي عليه
 الصلاة والسلام انما كان يصليها عند صلاة الجماعة وهذا هو معنى ما في البحر خلافا لما في الشرح وتبعه ابو
 السعود فاعتبرنا عليه **قوله** وياتي بالسنة مطلقا ان سوا صل بجماعة ام لا سيما فان كان او مقبلا ابوسعود
 وهذه مسئلة مستقلة لا تتعلق بها بما قبلها استرجع ومما على الاطلاق التفتيح السابق قريبا **قوله** على الاصح
 وقيل ان صل منفردا فخير لان المواظبة لم تنقل في غير الاداء الجماعة قال الزبيدي ما لا حوط الاول لانها
 شاعت قبل الفرض يقطع طبع الشيطان عن المصلح ويغده ليجر النقصان المتمكن في الفرض والمنفرد
 اجوز الا ذلك والنصوص الواردة فيها لم تنفرد فيجوز على اطلاقها الا اذا خاف الفتوى انتهى **قوله** في الصلاة
 الدرجات ولو قبله او لا خلل ولا طبع للشيطان في صلاته شذوذا **قوله** لكونها مكملات بين وبين الصلاة
 منفردا احتاج الى التكميل فوق ما احتاجه الصلاة بجماعة انتهى **قوله** وانما يظهر في البعد في الاصلية لانها
 لقطع طبع الشيطان الا ان يدعي ان قطع طبعه من المكملات **قوله** مشكك بما مر من انه اذا خاف فوت ركعة
 من الظهر لم يصل سنة تركها **قوله** قد برهنا فوجدناه باطلا والعجب من الشذوذ حيث لم يتعرض له في
 الحاشية قال في اقول قد برهنا فوجدناه صحيحا لا يجزى لاجلها واعلم وصاحب الدرر في فروع المسئلة فيها اقلية
 الجماعة واداء الصلاة منفردا فانه ياتي بالسنة كما قدمته وعبارته وقال بعض مشايخنا لا ياتي بها لانه
 انما ياتي بها اذا ادرك الفرض بالجماعة كمن الاصح ان ياتي بها وان فاتته الجماعة الا اذا خاف فوت الوقت
 فوج ترك استرجع في الشرح والمخمس وبالسعود حيث غفلوا عن هذه الغفلة واستشككوا و
 بحمد الله الجليل **قوله** ولو اتي في الامام راعى وكذا لو اخطأ فرفع الامام راعى قبل وكوعه انتهى ثم اعلم
 ان مدرك الامام في الركوع اما مدركه في التشهد او في السجود فانه يكبر تكبيرة ثالثة في حاشية مرق الفلاح
 لا يجزى التكبير في خلاف ليظهرهم ولو يؤتى بتلك التكبير الواحدة الركوع لا الافتتاح جازل فو لفت يثبت
 على الفتى **قوله** لا الشك في انه فيه نظره فانه لو ادركه قائما ولم يركع معه حتى رفع الامام راعى فانه بالركوع
 صحيح فقدم المشركه **قوله** فيكون مسبوقا وعندنا لا يلاحق فيها في وقتها قبله **قوله** فيا في بها في الفلاح الاول

والقضاء واحد وقيل تسليم مقتضى ان لا يبيح احده **قول** في اطلاق هذا الكلام يقتضي ان اطلاق
القضاء على سنة الخصال التي بها قبل الزوال مع كونها محالة هو كذلك لان القضاء كالطهر قسم من المأمور
به والمأمور به حقيقة هو الواجب كما علم في محله فلو علم هذا لا توصف السنة باحد هذه الاطلاق الثلاثة
وان اردنا ما مورده ما يشتمل العقل محالنا ابد لنا الواجب بالعبادة وقتل الاداء افعول العبادة
في وقتها والعبادة فعل مثلهما لعل غير العبادة وغير عدم صحة الاشتقاق والقضاء فعلها بعد وقتها
فكون السنة التي تفعل في وقتها اداءا وما اذن الشرح في فعله منها في غير وقته قضاء كسنة الخير وما
سنة الظاهر فاطلاق القضاء عليها بما يقع في حال لا ينها منعولة في وقتها فتقول المصنوع في وقته الغرض
او خارج هذا الوجه او محال في **قول** وقضاء الواجب في وقتها او ما يقع في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
كان الحل قضاء او البعض قضاء والبعض اداءا او الكل اداءا كالقضاء مع الوتر **قول** لا يلزم لم يقل فرض
كما قال صدر الشريعة لا يصح في المطلق منه الا القطعي ولا شرط كما في الحيز لان الشرط حقيقة لا
يسقط بالنيات وهذا به يسقط ولا واجب كما في المعراج لان ما لا ينفك الجواز بغيره وهذا به ينفك
فلما اختلفت عبارات المشايخ في المصطلح يكتفي ان يتحقق على كل منها فاداءا هو السقوط عند قول الكثر
من **قول** بغير الجواز بغيره ان ينعقد صحة غير المرتب بغيره ان يوجب فوت الترتيب والى الجواز
القطعي فقط فاق **قول** من نام عن صلاة او نسيها فلم يذكرها الا وهو يصلي مع الامام فيصلي التي هو فيها
ثم يقطع الذي ذكرها ثم ليصل التي صلى مع الامام انتهى عن الدرر واخذ من الحديث ان الانسان اذا ذكر
القائنة وهو مع الامام لا يقطع صلاة الامام بل ينهها وهي نافذة فروع لو علم انه ترك صلاة من يوم لا يذكر
اي صلاة هي قطع صلاة اليوم كانت واجبة يتبين فلا يخرج عن عبادة الواجب بالشك والى اول ذكر
انه ترك القراءة في ركعة واحدة من صلاة يوم وليلة قطع الخير والوتر وينبغي شيعة بغيره فما هو
في قطع خمسة للزوم القراءة في كل الصلوات وبغير المجموع ولو شك اصله ام لا فان في الوقت وجبت العبادة
لا بعد احوال السجود عن الجهر والسر في وقتها في المسافر اعادة ما عدا المغرب وفي يوم الجمعة اذا كان اما
اعادته ثلاث صلوات الخير والوتر والظهر **قول** وبه يثبت الغرض العمل لانه فلو قطع المصنوع فلو قطع الدلالة انتهى
قول فلم يخرج من وقت وقته وقوف كانه **قول** لوجوبه عنده المردية الا فخره العبد **قول** فلا يلزم
الترتيب اذا ضاق الوقت ان يبين الفائتة والوقفية لان الفائتة بعضها مع بعض ليس لها وقت مخصوص
حتى يقال ان الترتيب فيها يستلزم بغيره ابو السعود **قول** الا اذا ضاق الوقت المستحب فلو قدم الفائتة
في هذه الحالة صح ولا يشترط في المعتبر اصل الوقت والترتيب وان اختلف لكن اعتبار الوقت المستحب
ارجح كما يستفاد من الحجج وعشرة الخلافات يظهر فيها لو تذكر وقت المصنوع لم يصح الظاهر وعلم ان الوتر
بالظهور يقع قبل التغير ويقع المصنوع وبعضها في التغير فنعى القول الاول يصح المصنوع الظاهر بعد المصنوع
وعلى الثاني يصح الظاهر ثم المصنوع في وقت يعبر عند الشروع حتى لو شرع في الوقت مع تذكر الفائتة
واطال القراءة فيها حتى ضاق الوقت لا يجوز صلاة الا ان يقطعها ويغير فيها ولو ناسا والمصنوع بما لم
تذكرها عند ضيق الوقت جازت صلاة ولا يلزمه القطع لانه لو شرع فيها في هذه الحالة كانت جائزة فاق
اولا لانه اسرها من الاجتهاد انتهى **قول** حقيقة تميز نسبة ضاق ان ضاق من جهة الحقيقة ونفس الامر فلا
يكن ضيقه بحسب الظن انتهى فلو علم من عليه العشاء ان وقت الخير قد ضاق قطع الخير ثم يبين انه كان في
الوقت سنة بطل الخير فينظر ان كان في الوقت سنة يصلي العشاء ثم يعيد الخير وان لم يكن فيه سنة يعيد
الخير فقط فاداءا الذي يبين ايضا انه كان في الوقت سنة ينظر ان الوقت بغيره صلاة فاداءا الاعاد
الخير وهكذا يفعل مرة بعد اخرى فيبلغ ونرضه ما بعد الطلوع وما قبله فتلوع ابو السعود عن البحر **قول**
الخير لا يعيد لقوله فلا يلزم الترتيب اذا ضاق الوقت وهذا التعليل بظاهرة انما ياسب اعتبار اهل
الوقت لا الوقت المستحب ويمكن ان يجاب بان معناه تقويته الوقتية عن وقتها المستحب انتهى **قول** ولو
لم يصح الوقت في الغداة صوره عليه العشاء والوتر مثله لم يصح الخير حتى يوق من الوقت ما يصح الوتر
مثلا وفرض الصبح فقط فلا يصح الصلوات الثلاث فظاهر كلامهم ترجيح انه لا يجوز صلاة الصبح مالم

يعمل الوتر

يعمل الوتر وصريح في المجتبه وهو من فروع ضيق الوقت حقيقة انتهى **قول** فصلها من صلاة الخير
قوله وفيه سنة من صلاة الخير فقط باعتبار لفظه **قول** او نسيها شيئا هو عدام تذكر الشئ وقت حاجته
انتهى **قول** لانه عذبه وقال في البحر وهو عذبه سيما في سقوط التكليف لانه ليس به وسعه ولان الوقت
وقت الفائتة باثبات كونها لم تكون وقت لها انتهى بحد وسقوط الشئ الترتيب وادق بين فائتين
او فائتة ووقتها وبين وقتيها كان على الوتر ناسيا العشاء ثم تذكر بعد صلاة الوتر انه لم يصل العشاء
فصلها لم تلزم اعادة الوتر ولو صلى العشاء من غير حضور ناسيا فصلها الوتر والسنة بوضوح اعدا
العشاء ونسيها لا الوتر الا على قول الصاحبين لانه سنة عذبه انتهى **قول** او فائتة سنة يعني لا يلزم
الترتيب بين الفائتة والوقت وبين الفوائت اذا كانت الفائتة سنة كذا في النهار اما بين الوقتين
كالوتر والعشاء فلا يسقط الترتيب بهذا المسقط كما لا يخفى انتهى **قول** اعتقاد دية جرح العمل
وهو الوتر فان الترتيب بينه وبين غيره وان كان فرضا لكنه لا يحسب مع الفوائت انتهى وكان
لانه لا وقت له بالاستقلال **قول** في حد الكفر ان في عدد بغيره التكرار فانها اذا كانت سنة لا بد وان
يتكرر فيها فرض من الخيرة واما ما يرد من السنة فقد لا يتحقق التكرار كصلاة يوم وليلة **قول** المفضل
للجرح ان المؤذن الجرح فيها لوقفت بلزوم الترتيب في نسخة المتفق **قول** على الاصح احتراز عن من محمد
من اعتبار دخول وقت السادسة وعما في السجود الوهاج من اعتبار دخول وقت السابعة في غير
قول ولو متفرقة اعلم ان الفوائت اما حقيقة او حكمية فكل على ذلك في امداد الفتاوى اما الحكمية
فان لها ما اذا ترك فرضا وصل بعد خمس صلوات ذكرا له كما صرح به الفتاوى وظهر من تشبيه الحكمية
ان اطلاق الحكمية عليه تعذيب لان كل حقيقة حكمية وهذا لان المتروك فان حقيقة وحكمية والخير في وقت
فائتة حكمية فقط واما الحقيقة فاما ان تكون بحقيقة او متفرقة فان كانت بحقيقة كما اذا ترك سجدة
يوم وجب ثابته وما بينهما في حكمها ظاهر وان كانت متفرقة وصل ما بينهما غير ذكرا لها ثم ذكرها كما صرح
به الشرح في مسائله جذا اول الدلال فان كانت متساوية اذا تركت صلاة سجدة مثلا سنة ايام وصل قائما
ناسيا لها سقط الترتيب اتفاقا وان كانت اقل من سنة كما لو ترك فائتة بعد شئ اختلفوا فيه فمن اعتبر
سقوط الترتيب كونه لا وقتا في التخلية ستاقان هذا بسقوط الترتيب لان الاوقات هنا اكثر من ذلك
ومن اعتبر كون الفوائت سقايا لم يعمل بقوله لان الفائتة واحدة وهذا الصحيح وظهر الفرق بين
هذه السنة وبين سنة السنة الحكمية المتقدمة بالذكو وعدمها فان الحكمية صلح الجهر فيكون سنة وفي
مسئلة صلح صلاة الشهر غير ذكرا لفائتة كما قد صاه عن الشرح لا يدل عليه عبارة البحر حيث قال لو
ذكر فائتة بعد شهر كما ذكرناه انتهى **قول** او قد يمتثل مثاله ترك صلاة شهر نسقا ثم اقبل على الصلاة
ثم ترك فائتة حادثة فان الوقتية جائزة مع تذكر الفائتة في اذنة لا يضاهيها الفوائت القديمة وهي كثيرة
فلم يجب الترتيب وقال بعضهم ان المسقط الصلاة الحديثة واما القديمة فلا تسقط ويجعل المانع كان لم
يكن ح عن البحر **قول** على المعقد راجع الكل من المتقدمة والقديمة انتهى **قول** لانه اي حال وان من
اختلف الترتيب كما هنا في اعتبار القديمة والحديثة **قول** ببح اطلاق المتن وقد اطلقوا في اعتبار السنة
قول او ظن ظنا معتبرا ذكرا في المنع هذه الجملة بعد قوله او نسيها وهو المناسب لتكميل البحر لان الظن المعتبر
مليق بالنيات واعلم ان موضوع المسئلة في اهل صلح كما ذكره لم يقلد مجتهدا ولم يستفت فيقول فصلاته صحته
لمصادقها مجتهدا فيه اما لو كان مقلدا للجملة حنفية رحمه الله فلا عبرة لظنه الخائف للمذهب عامة اذا
كان مقلدا لث في رحمه الله بقاء خلاف في صلاة ولا يتوقف صحته على شئ هكذا ينبغي حل هذا المحل
والا فيقاله ماسية من توقف صحة المودة بعد الترتيب على حيزه وقت الغائبة منها حتى لو قضاها قبل
ذلك بطل ما صلاها بعد حاجه عن الترتيب لانه في البحر والحق ان المجتهد لا كلام فيه اصله وان لم يعتبر
مطلقا سوا كانت تلك الفائتة وجب اعادة ترها بالاجماع او لا لا يلزم اجتهاد في حيزه ولا غيره فان
كان مقلدا للجملة حنفية رحمه الله تعالى فلا عبرة لظنه الخائف للمذهب عامة في اعادة المغرب ايضا
وذا كان مقلدا لث في فلا يلزمه اعادة المغرب ايضا وان كان عاميا لوجه مذهب معين فذهب فقوله

وارتبه الى على سبيل الرجوع لا الوجوب والا استقر خبره والاشياء بقية حتى لو دفع من ماله او دفع غير الواجب
صحة **قوله** مثلا ان اكثر الناس لا يعرفون **قوله** للناس ان لا يجنبوا في شرب نورا الايضاح لا في السجود في المظلم الا ان
من شرب في المظلمة بين اليدين وكل يقول للحدود هبت هذه الدارهم لا سقاط ما على ذمة فلان من
الصلاة او الصيام ويطلبه الاخر صحيح ثم لو اخذها احد عند قبضتها ولم يدفعها واستقل بها يقول
بها على الظاهر والاول بعد تدويرها ان يستأجرها او لا ثم انما حذرنا البطلان منها فنفوسهم
مشغولة للاضحية المساكين منهم **قوله** حتى يتم الى اضياع ما عليه **قوله** ولو قضاها من الصلوات و
مثلها الصيام وقوله وورثته مثلهم الاجاب وقوله بامره مثله ان كان بغير الامر لا شرعا عبادية بل بشرية
ان يطالب كل مخالف ان يعيدها بيده فلا يفعله بغيره بخلافه في فائدية سيطرة المذموم على الميت وان لم يورث
به لما ورد ان امرأة سالت الرسول الاكرم صلى الله عليه وسلم فقالت ان فريضة علي او ركنه الذي وهو شيخ
كبير لا يثبت على المرحلة ومات ولم يجز جوارها على الصلاة والسلام الى عنه ولم يتدبر الوصية فيه **قوله**
لانه يقبل النيابة لغيره بالانابة الامر والتوكيل بل المار والقيام مقامه في فعلها وان كان بغير امره
قوله ولو اعطاه الكل جازا بخلاف كفارة اليمين حيث لا يجوز ان يدفع لواحدة اكثر من نصف صاع لان
العدد منصوص عليه بقوله فكلنا وانه اطعم عشرة مساكين وهل يكفي الا بجملة في العذبة قولنا
المشهور ونعم واعتمده الكل ان يكون السجود في المخرج ان كفارة الصلاة يتفرق كفارة اليمين في انه
لا يشترط فيها العدد ونحو فقرها من حيث انه لو ادنى اقل من صاع الى فقير واحد لا يجوز **قوله** لا يصح
فيجب عليه الوصية **قوله** بخلاف الصوم فانه يجوز اخذها في المخرج والمأخوذ وان لم يكن فائدية لكن انما
تحقق صحته بعد موته واصلة الشيخ الخ في انه يجوز ان يتجه فدية كل عام واذ اقر على الصيام بطل
ماله **قوله** بعد السعي الاضافة للبيان **قوله** على العيال اعم من الزوجة والولد والاعفان بفرقة بغيره
ينبغي ان لا يبرهن **قوله** في الخوارج اعم مما قبله ان ما يجتهد به لنفسه من جلب نفع ودفع ضرر اما النفل فقال في
المفترقات الاشتغال بقضا الفوائت اولى واجد من النوافل الا الشئ المفروضة وصلاة الضحى وصلاة السجدة
والصلوات التي رويت فيها الاخبار اشهر **قوله** وسجدة التلاوة اي غير الصلاة **قوله** وانذر المطلق
اما المعلنين فيجب له اذ كان معلقا في غير وقت يكون قضا **قوله** وشيخ الخ لوالد والعم امر في صلاة
الوجوب في ذلك مضيقا والحوال في دفع الى وسكون الامم شبهة في الحلو غير قياسية لان اياه كان يبيها
وكان يعطى للطلبة ويقول ادعوا الوالد فيدعون له وقد حصل له الخط الوافد من العلم **قوله** بالجدل
باحكام الشريعة **قوله** اسم الله اما اذا اسلم هذا فلا يفسد سكا يؤخذ من التحليل **قوله** فلا قضا عليه كما لا قضا
عليه حاله جنونه ولا مفسر عليه او من يحبس عن الاما لما فاته في تلك الحالة وناوة الفوائت على يوم وليلة
يجوز **قوله** بالعلم ان هو كان في دار الحرب او في الاسلام فان دار الاسلام مظنة العلم فلا يفسد سكا بل ينزل
عالمنا ويطلب بقضا الصلاة اشهر **قوله** ولم يوجب الا في الافراد لان المطلق لا **قوله** زمرها منصوص في غاية التبر
في **قوله** ولا ما قبلها عطف على ما فاته من ولا يقيقه مذكور ما فاته في الوردية اشهر وصرح المصنف في باب المرتبة
انه يطالب بالتقضى وعلا الشرح هناك بان الترك معصية والمعصية لا تنزل بالردة **قوله** لانه بالردة فيلزم احكام
التوبة لكنه لا يظن الا في حكمه الاول عدم قضا ما فاته حال كونه في الفناء قضا الى المار ولعله لان المار لم
يفعله او لا ولا يظن في قوله ولا ما قبلها لان الاسلام لم يتحقق منه في وقت قبل هذا **قوله** ولما اى كونه
كالخلاف لا يصح **قوله** لانه حيث بالردة على لزوم الاعادة في الحيلولة بطلان **قوله** وخالفنا في نقان لا يفسد
الاعادة لقوله تعالى ومن يرتد منكم عتدا فليعد صلاته على الموت على الردة ولم يوجد اشهر من
قوله قلنا جوابا بالمع **قوله** افادت عملين الاول ومن يرتد من الفناء فيتم وهو كافر **قوله** اجابوا العجز
والخود في النار بالنصب بدلا فان من خالفين **قوله** فالاجابات بالردة في الفناء فيتم وهو كافر ومن يرتد من
اعادة اسم الاشادة فائدا حيث قال فاولئك حبطت اعمالهم في الدنيا والاخرة واولئك اصحاب النار هم
فيها واصحاب النار هم **قوله** احكام ان بلغ **قوله** بعد صلاة المصلى اي بعد صلاة العشاء **قوله** واستيقظ بعد
النفل اما قبله فعليه قضاء العشاء بالايجاب **قوله** لزمه قضاها لان صلاة اول الوقت وقفت نافذة

وضوئها

وضوئها بعدد الوقت باق والنوم لا يمنع الخطأ وهذا هو المختار وقيل ليس عليه قضاها كذا في البحر
قوله صلح في مرضه انما صلح لان ذلك عند زمانه اذا خلا عن الاعمال فبقضه كما فاته قال في البحر ومن
حكمه ان القضا انما لفائدية تقضى على الصفة التي فاته عنه لا بعد روزه فبقضه المسافر في السفر
ما فاته من الحضور من الجاهل او بعد والمقيم في الإقامة ما فاته في السفر مشاهدا وكذا في **قوله** نول اول ظهره
فاذا نول الاول وصلح في بيته لغيره ولا وكذا لو نول اخر ظهره عليه وصلح في قبله بغيره اذا وكذا القضا
فلو كان ما عليه من القضا من الصلوات لا يحتاج الى التعيين حتى لو كان عليه قضا يومين من رمضان
واحد فقطع يومه ولم يعين حازلا في السبب في الصوم واحد وهو الشهر وفي الصلاة مختلف وهو
الوقت وباختلاف السبب يختلف الواجب فلا بد من التعيين في روزه وهذا التفصيل الذي ذكره في الدرر هو
الاصح اشهر بالسجود **قوله** لو من رمضان ولا يجوز انما يعلم ان رمضان سنة كذا لو
السجود عن الشبهة لانه قد عرفت حكم المفهوم من النقل السابق **قوله** وينبغي تحريم ان المار به هل
هو الذنب او الوجوب وقوله ان لا يطعن غيره قال في المخرج هذا اعم من قضاها بالمسجد لان المنوع هو
قضاها مع الاطلاع عليه سواء كان بالمسجد او بغيره لكن حال العبارتين واحد لان منع قضاها
في المسجد انما منع لانه يطعن عليه غالبا لا لكونها في المسجد اشهر وقوله لان المنوع اعم من ذلك على ان الاجابة
للايجاب **قوله** لان التاخير معصية انما كان فيه ذلك والا فقد يكون لعذر **قوله** فلا يظن ان السجود
في الشئ فيؤخذ من ذلك عذر في العبد في التور والى الله تعالى اعلم ويؤخذ منه ايضا وجوب الاخفاء
والظواهر ان ذلك اذا وجدت قرينة تدل على انه قضاها كالمغرب فانها تكون مثلا في بيته قضاها
اما لو كانت رباعية وقت الضحى مثلا فلا يظن ذلك غالبا لاحتمال النسيئة وانه سبحانه وتعالى اعلم
باب سجود السجود **قوله** من اضافة الحكم الى سببه اعترض بان السجود ليس حكما وانما الحكم الوجوب
فاجيب بان هناك مصاف محدودة مقدار اي وجوب سجود السجود في المضاف المقدار هو الحكم في ذاته
في وفيه ان لا يدفع الا بالادان ان كان التعبير باب وجوب سجود السجود والواقع هنا ان الوجوب مضاف
الى السجود ولو قال من اضافة الفعل الى سببه كان اولى وقال في البحر هو من قبيل اضافة الحكم الى سببه
في تعبير صاحب الزمر قوله فاولاد بالفوائت الا ان يقولوا في الفوائت **قوله** لانه لا صلاح ما فاته
فان شبه قضاها بالفوائت في مطلق اصلاح والا فلا يقال لما فرغ من ذكر الصلاة فقلنا وقضاها اذا
وقضاها شرع فيها يكون جازرا التقضا الذي يقع فيها افاوه صاحب البحر **قوله** واحد عننا فقها راى
من حيث الحكم ثبت السجود في الشك كما يات في الفوائت وشرقا بينهما اهل اللغة بان الشك هو التردد
بين الطرفين من غير ترجيح والشك عدم استحقاق الفائت في وقت الحاجة ثم ذكره في سببنا في لا فرق
في الفائت بين الشك والسجود وهو عدم الاستحقاق في وقت الحاجة وشرقا بينهما في سببنا في لا فرق
بان الشك عروب الشئ عن النفس بعد حضوره وانما هو قد يكون عا كان الا ان عا لا يوجب
عالمنا **قوله** والظن الطرف الرابع ربما توهم هذه العبارة حيث حكم فيها على حقيقة الظن والوجه ان
قوله في ذلك والشك والشك واحد عند الفقهاء انما هي الحقيقة والحقيقة وليس كذلك **قوله** فيجب له اذ لو
توابع عن النبي صلى الله عليه وسلم من سجد في الصلاة فليس يجزئ سجدة واحدة ولا شرع لمجرد التقضا وهو واجب
كالمدعى في غيره انما كان للمار مدخل فيه كان الجبر فيه بالزمان بخلاف الصلاة لان شأن الجبر ان يكون
من جنس التكسر وظاهر كلامهم انه لو لم يسجد اتم الترك الواجب ولتركه سجدة واحدة او قضاها في السجود
المقيد يكون عتدا عن تركه واجب كما يات في **قوله** بعد سلام واحد يتأخر في سجدة واحدة او قضاها في الصلاة
والسلام قبله وبعده فوجها في قوله عليه المصلاة والسلام سجدة واحدة بعد السلام لان حجية القول على
الفعل والخلاف في الاول لانه لو سجد قبل السلام لا يفعله لانه لا اعادة يتكرر وهو خلاف الاجماع
فثبت مع المؤتم الخفي من يسجد قبله وانما كان الاول المتأخر لان سجود السجود كما لا يشك فيؤخر عن
السلام حتى لو سجد عن السلام بغيره وصورة السجود عن السلام ان يقوم الى الخامسة شاهدا فيفرض
السجود في الصلاة او سجد قاعدا على ظن انه سلم ثم يتبين انه لم يسلم فانه يسلم ويسجد للسجود ولو سجد

الادعية والفتاوى والاحتياط لا يجب عليه السجود بقوله **قوله** يسجدوا لله امامه بسبب احوال وجوب السجود ولو اقتضى به
يؤد ما سجد سجدة واحدة فله يتابعه الا في الاضطرار ولا يقضي الا في الاضطرار لا يقضيها الا في الاضطرار
سجد هي **قوله** ان سجد امامه اما لو سقط عن الامام بسبب من الاسباب بان تكلم او اخذت شيئا او
جرح من المسجد فانه لا ينقطع عن المقتضى **قوله** لو جوب المتابعة لانه عليه الصلاة والسلام سجد
وتبعه القوم **قوله** لا يسجدوا صلاة الا قبل السلام ولا بعده قال في المحلى في المالم يلزم للمأموم بسجود
فقط لانه لو سجد وحده كان مخالفا للامام ان سجد قبل السلام وان اظهره بعد السلام الامام جرح المصل
بسلام الامام لانه سلام عمدا مما لا يسجد عليه ولو تاملنا الامام يتعطل البيع الصلاة انتهى **قوله** والمسلم
يسجد مع امامه ولا يسلم معه بل يقوم الى القضاء فان سلم عمدا والا فلا يسجد عليه ان سلم قبل الامام
او معه وان سلم بعده لم يفسد ولا يفسد به **قوله** ثم يقضي ما فاتته افتراضا على الاجماع حتى لو سجد اماما عليه بعد
الدخول مع الامام فحدث ولو لم يتابع المصلي امامه وقام الى القضاء ما سبق به سجد اخر الصلاة ثم سجد
لان التجددية متحدة في فعل كانهما صلاة واحدة **قوله** ولو سجد في سجدة ثانية لانها سجدتان في الصلاة
حكمها فلم يكن تكرار ولو سجد في سجدة واحدة لم يفسد ولا يفسد به **قوله** ولو سجد في سجدة واحدة لم يفسد ولا يفسد به
يجب عليه يسجد امامه **قوله** لكنه يسجد في اخر الصلاة لان الملاحق للفرع متابع للامام فيها اقتضى به على
كل ما يصح الا امامه والامام ادى الاول فالاول وسجد لسببه في اخر الصلاة فكذلك الملاحق **قوله** ولو
سجد مع امامه اعادة لانه غير اوانه ولا تقضي الصلاة لانه ما زاد الا سجدتين **قوله** والمقيم خلف
المسافر اقام الى تمام الصلاة وسجد في اخرها جريان هذا الخلاف فيما اذا سجد اقام وسجد على
الركعتين **قوله** كالمسبوق فيلزمه السجود وصح في البداية لانه انما اقتضى بالامام بقدر الصلاة الامام فانما
انقضت صلاة الامام صا منقضية في ذلك وانما لا يفتقر فيها يتم لان القراءة فرض في الاولين
قد قرأ الامام فيها **قوله** وقيل كالملاحق اذا سجد فيها يؤديه قائله الكرخي فلا يسجد عليه بدليل انه
يقدر **قوله** ولو سجد في الركعة فلا يفسد فيه اذا استتم قائما وعلى قوله ما يعود لانه من التلويح **قوله** وانما
التلويح ولو الرباعية المؤكدة نهر **قوله** فيعود ولا يفسد صلاة على صفة في حق القراءة فامرنا بالعود
لا التلويح احتياط ومنه عادت ان التلويح وقعت فرضا فيكون وفرض الفرض لكان الفرض فيجوز في حق
لا يعود لانه صار كالقصر خرج عن الجهر **قوله** لم يبقه اه اى قام اليه بسجدة **قوله** ولا يسجد عليه الا في
كراهية في الهداية وفي التلويح والعناية والتبيين والرجحان وهو اختيار الفضيل ابو السعود
الشريفة في رواية اذا قام على ركبتيه ليس له يفسد وعليه السجود **قوله** وهو الاصح وقيل
يعود ما لم يكن عن القيام اوجب اخذ **قوله** والا اى فان استتم قائما لا يفسد ولا يفسد به
وهو الثاني فكان اشياء لان نفي النفي اشياء ففهم ما في الشرع **قوله** بعد ذلك اى بعد ان استتم قائما **قوله** ويجوز
الزبيح قاله الكمال في النفس التي هي شئ وذلك لان غاية الاستدراك الوجوع الى العدة الاولى ان تكون زيادة
قيام في الصلاة وهو وان كان لا يخل فهو بالصلاة لا يخل بما عرف ان زيادة ما دون ركعة لا تقيد الا ان
يفسدها باقتران هذه الزيادة بالركعة لكن قد يقال المستحق لزوم الاتم ايضا بالركعة ما انفسد فلم
يلزم وجه استلزامه اياه فتخرج بهذا البحث القول الثاني بل المصنف في الزهر عن ابن الشحنة عن خط السير
حكاه في الخلاف فيما اذا لم يستتم قائما فلا خلاف في الغسل وكذا في ركعة ابن عوف في الزيادة في شربها بعد ذلك
قوله يكون مسببا ظاهرا عبارة الكمال الحرة حيث قال وهو وان كان لا يخل فهو بالصلاة لا يخل ثم اذا دعا
قبل يشهد لنفسه بالقيام والصحيح انه لا يشهد ويقوم ولا ينقطع قيامه بعود لم يؤمر به **قوله** وسجد
لتاخي الواجب الاول ان يقول لتأخير الفرض وهو القيام او يقول لتترك الواجب وهو التلويح **قوله** وهذا
في غير المؤتم اى هذا التفصيل من انه ان لم يستتم عاد وان استتم لا **قوله** اما المأموم فيعود او صورته يشهد
الامام وقام من العدة الاولى الى الثالثة فليس يعطى ما خلفه التشهد حتى قام ففعل من لم يشهد بعود
ويشهد ثم يسجد امامه وان خاف ان تقوته الركعة الثالثة لانه يتبع الامام فيلزمه ان يشهد بطريق
المتابعة وهذا بخلاف المنفرد لان التشهد الاول في صفة سنة وبعد ما استقل بغيره القيام لا يعود الى

الاستد بها هذا التشهد فمن عليه حكم المتابعة بغير عن السراج وفي كون التشهد الاول سنة نظر والمقدار فيه
قوله وان خاف فوت الركعة اى الثالثة مع الامام **قوله** ذلك هو من اس تغليب السراج بان التقوى وفرض **قوله**
والظاهر انها واجبة اى لم يبين حكمها في السن والظاهر انها سنة لان السن المطلوبة في الصلاة يستلزم الامام
والمنفرد والمقتضى غالبا وقوله فرض في الفرض معناه ان ياتى بذلك الفرض ولو بعد اثبات الامام
لا قبله وليس للمنفرد ان يركع في جهل منه حافلة اى بامامة **قوله** عن التقوى والاخرا اى بالاخرا الفرض في السجود
ما فيه عدة واحدة كالنحر **قوله** او فقهه بان قد قدر نصف التشهد ثم قام **قوله** ما لم يقيد بها اى الركعة
بسجدة اى ان لا يركع وسجدوا ما الى السجود من غير ركوع فانه يعود والاشتباه الحكم في السجود في الركعة
اول ومن ثم سوى في الخلاف بينهما وانما لا فرق اى في ضا الفرض في التقييد بينهما اذا اقتضى الى سنة
اولا واستلزامه في الجهر بان الغسل هو الخط ولم يوجد نفسا والركعة تجلوها عن العدة ويؤديه
صان السجود الى عن الركعة لا يعتد به فكذلك الخلاف في الغلاة الا ان يفرق بان قد عهدها تمام الركعة
دون العدة كما في المقتضى دون الثانية عن الركوع نهر **قوله** وسجد للسجد لم يفصلها بينهما اذا كان
مستتم للقيام ولا ينبغي ان لا يسجد في الثانية كما هو في التشهد الاول **قوله** لتأخير التقوى واثرب
الى الرد على من قال ان السبب تركها والسلام لانه لم يؤخره فله لانه بعد التقوى ولم يعتد **قوله**
عند محمد ظاهره الى كل المتن فيكون محمدا قائلها يتجوها فله وليس كذلك لبطان الغرضية وكما
يطلق الفرض عنده بطلان الاصل فتعين ان يكون راجعا الى قوله برفعه فيكون المتن اختار وقول
الامام رحمه الله تعالى عنه واية يوسف في عدم بطلان الاصل وقول محمد ان السجدة لا تتم الا بالركعة
انتهى وفيه انه قد ان محمدا لا يبطل الاصل بطلان الوصف الا اذا لم يكن له الخروج عن العدة كما كان
طلعت الشمس في النجاشي ما هنا فقد امكنه بغيره سنة لتعريف الكل فله والفتاوى عن هذه الصورة
من جهة انه يفرض التقوى على راس كل شئ في الغلة ولم يعتد على راس الاربعية والى ذلك يشير
عبارة في شرح الملتقى **قوله** لان تمام الشئ باخرا اى والرفع اخر السجدة اذا شئ انما ينتهي بفسده ولذا
لو سجد قبل امامه في ركعة امامه فيه جاز ولو تمت بالوضع لما جاز لان كل ركعة اداء قبل الامام لا يجوز
بجد **قوله** فلو سبقه الحديث اى في مسألة المص **قوله** فيمن اى على صلاة الفرض بان يعتد ويسلم **قوله** خلافا
لابي يوسف فانه قال لا يعود الى التقوى وبطل فوضه **قوله** حتى قال اى لابي يوسف لما اخبر بوجوب محمد
قوله انه بالزاد ان المكسورة وجه كلمة تقولها الاعجام عند استحسان شئ وقد استعمل في التلويح كما يقال
لمن اس احسن قرستان وهذا السجدة انما يتم بالتلويح من مذهبيهما فان قوله قدسدت لا يفسد محمدا
قوله اصلها الحديث لا يقول به ابو يوسف رحمه الله تعالى وقيل الصواب في المراسن الغنم والزاد
ليس بخاتمة بغير عن المغرب والها المكسورة كما هو في لغتهم وبعضهم ضلح على وزن قف **قوله**
والعبارة للامام في العود قبل التقييد في عدمه **قوله** لم تقصد صلاتهم لانه لما عاد الامام الى العدة
انقضت ركوعه فيمنع ركوع القوم ايضا لانه منب عليه فيمنع لهم زيادة سجدة وذلك
لان بعد الصلاة بغير عن المحيط وهذا انما يظهر لورع الامام فلو عاد قبل الركوع وركع القوم
وسجد واخذت لزيادة ركعة على ما يظهر في الفتح ولا يتابعونه اذا قام واذا عاد لا يعتد
التشهد **قوله** ما لم يتجدد واذا افسدت لا يفسد ادهم في محل الاقتداء **قوله** وقيد الى سنة بسجدة اى
بجس الصورة والا فلا حاشية لا وتفاضل قيامهم وركوعهم بار تفاض قيام الام وركوعه **قوله**
وظمه سنة وقيل لا يظم عن الجهر **قوله** ولو في الفرض وجه المبالغة ان التلويح يفسد ركعة وود
بالد لم يؤيد العصر فالتلويح واقع قبله وهو جاز من غير كراهة كذا اوردده صاحب الزهر ثم قال ثم بعد
عدة عن في حين اقرا هذا المحلى بالجماع الا وهو انه يمكن حمله على ما اذا كان يقضي عتقا او ظهر بعد العلم
فانه لا يظم كما هو ظاهر وعليه نعم المبالغة **قوله** والفرق فيه من المسألة بالاحتياط في المسألة الرابعة
انتهى واما ترك المغرب لانه لا يات على الركعة الزائدة بشئ **قوله** ان شاء الله ان شاء الله ان شاء الله
وهو الاظهر وقيل واجبة سنيان انه لو فقد على راس الرابعة وقام الى السنة وقيد بها بسجدة فانه

يعود ولو استتم قاعا لم يقيد بها بوجوه ومنه عا د تيمم ان القعدة وقعت فحين يكون رفع النوى
لكن الزم ان يشرى من قول **قوله** ايضا الا في حدتها بغيرها من كما اي وجه بقباسه جعلها صلاة واجبة
فتبقى القعدة واجبة والى اتمه مع الغرضية **قوله** وقد قد حثاه اي عند قول المصنف من عن التوقيد
الا في الشرى **قوله** لا في الاشارة فانها كما انظر في حق **قوله** فربما او مثلا انما لا ان هذا التفسير
يعود او من قول الكثر وكثير من شفع التطوع **قوله** بعد السلام وكذا قبله وانما ذكرنا بعدية لانها
اولا **قوله** عليه ان علامه مطلق **قوله** اي كبره لم يكرهها استظهرها ولها صاحب الجور وسواها وكثيرين او لا
او اربعا قال ح عن شيخه هذا في البناء على المثل واما البناء على الغرض فيه كراهتان احدى ان الاول
تأخير سلام المكتوبة والثانية ان يكون في النفل بلا حكمة بمتداة وهذا الاخير يظهر من بيان النفل
على طهارة اذا كان نوى او لا ركعتين **قوله** لئلا يظن سجدته بلا ضرورة اي وانما لكل الواجب
لا يجوز الا اذا استلزم منه نفع ما فوقه كما في مسألة المسافر الا انية **قوله** اذا نوى الا انية
بعد ما سجد السجدة فلهذا الرابع **قوله** لا لانه لو لم يبين اي وقد لزم الاتمام بنية الا انية بطلت
فصلته الغرضية في البناء لتعلق الواجب ونقض الواجب اذ في نية العمل لا على مجرد **قوله** والتمس
ظاهره ان في اعادة سجود السجود لا يفسد خلافا ليل قول المصنف على المختار المستحب عليه مع انه
لا حكمة فيه كما يظهر من الجور والاول تأخير بعد قوله على المختار ويجعله مشبهه به كما فعله الجور
قوله على المختار وحق لا يبيته لانه لما وقع جازا في نية السجدة **قوله** يخرج من الصلاة او هذا
عندهما وقال كثره لا يخرج من الصلاة اصلا ليجوز للجن بالسجود في احرام الصلاة على الاثر
قوله وعلى هذا اي على ما ذكر من انه يعود اليها اذا سجد وعليه محمد وقرن بفتح الاقتداء مطلقا كذا في
الزهر **قوله** والفتاوى ان لا يبطل وضوؤه اي عند هذا لان المترجم لم يفسد في حصة الصلاة فلا
تتغير الطهارة وتجدد العود الى السجود بعد التيمم وتجدد شقشق مطلقا ان يركع
قوله لسقوط السجود بالتمسك لمنا فاما **قوله** وكذا بالنية فان الحكم اذا نوى الاقامة قبل السجود
ان لا يتغير فرضه عند هذا ويسقط السجود لانه لو سجد عاد الاحزمة الصلاة فيتم فرضه اربعا
فيقع سجود في خلال الصلاة فيعتد به فلا فائدة في الاشتغال به بخلافه في مخرج الله وانه عليه
لا يتغير فرضه سوا سجد السجود او لا لانه لو تغير قبل السجود لصحت النية قبل السجود ولو صحت لوقت
السجدة في وسط الصلاة فصار كما لم يسجد اصلا فلو صحت لصحت بالسجود ولا فائدة له عند هذا
لانه يحصل بعد الخروج فلا يتغير فرضه ان يركع وقد يكون نوى الاقامة قبل السجود ولا يركعها
بعد ما سجد سجدة او سجد تلي تغير فرضه اتفاقا ويسجد في اخرها للسجود لان النية صادفت
حصة الصلاة فصار مقبولا كذا في المختار ان يركع في الشرب لا انه يتغير فرضه بنية الاقامة قبل
السجود اذا سجد واستدل بما يبيح مدعا **قوله** مثلا يقع في خلال الصلاة او وعليه ان هذا لازم
ايضا فيما اذا نوى السجود في الاول في التعليل ما ذكره صاحب المعراج مع انه لو تغير **قوله**
ويسجد للسجود ولو سجد صلاة لم تقطع فيه بالسجود لانه لو سجد وعليه صليته وتلاوته وهو ذكرنا
فندت اياه في الصليته فظاهر لانه لم يقطع احرام الفرض لانه صار شرا في النفل من غير تكبير جديدة
الرداية وقد على كثر النساء فيهما لانه لا يستطيع ان يقض ما هو ذا كبره بعد تيممه بخلاف ما اذا
كان ناسيا حيث لا تقصد كبره اذا ذكرها في الصليته او لا ثم التلاوة ولو كان عليه تلاوة فقط
فلم ذكرها كان ضارده قاطبا لا يظهر هذا مع فساد الصلاة وعلمه جزا على القول بعدم التمسك
وسقط عنه التلاوة والسجود اما التلاوة فلا في الصلاة لا تقضى صحتها والسجود بالبيع
لها اذ في البحر **قوله** لان نية تغير المشرك لا تقطع وسجد السجود في نية الاية يبرع
الطلاق وكثيره الظاهر سنا بخلاف ما اذا نوى الكفر ولو جازية فانه يحكم بكفره لانه لا يعتق **قوله**
لما طلاق المحركة على المشرك **قوله** ما لم يتحول ولا يلزم **قوله** ولو سجد السجود منطوق هذا الكلام
صحيح ومفهومه انه لو سجد ذكر السجود او الصليته او التلاوة لا يلزم وهو غير صحيح في السجود

يعود ولو

يعود ولو استتم قاعا لم يقيد بها بوجوه ومنه عا د تيمم ان القعدة وقعت فحين يكون رفع النوى
لكن الزم ان يشرى من قول **قوله** ايضا الا في حدتها بغيرها من كما اي وجه بقباسه جعلها صلاة واجبة
فتبقى القعدة واجبة والى اتمه مع الغرضية **قوله** وقد قد حثاه اي عند قول المصنف من عن التوقيد
الا في الشرى **قوله** لا في الاشارة فانها كما انظر في حق **قوله** فربما او مثلا انما لا ان هذا التفسير
يعود او من قول الكثر وكثير من شفع التطوع **قوله** بعد السلام وكذا قبله وانما ذكرنا بعدية لانها
اولا **قوله** عليه ان علامه مطلق **قوله** اي كبره لم يكرهها استظهرها ولها صاحب الجور وسواها وكثيرين او لا
او اربعا قال ح عن شيخه هذا في البناء على المثل واما البناء على الغرض فيه كراهتان احدى ان الاول
تأخير سلام المكتوبة والثانية ان يكون في النفل بلا حكمة بمتداة وهذا الاخير يظهر من بيان النفل
على طهارة اذا كان نوى او لا ركعتين **قوله** لئلا يظن سجدته بلا ضرورة اي وانما لكل الواجب
لا يجوز الا اذا استلزم منه نفع ما فوقه كما في مسألة المسافر الا انية **قوله** اذا نوى الا انية
بعد ما سجد السجدة فلهذا الرابع **قوله** لا لانه لو لم يبين اي وقد لزم الاتمام بنية الا انية بطلت
فصلته الغرضية في البناء لتعلق الواجب ونقض الواجب اذ في نية العمل لا على مجرد **قوله** والتمس
ظاهره ان في اعادة سجود السجود لا يفسد خلافا ليل قول المصنف على المختار المستحب عليه مع انه
لا حكمة فيه كما يظهر من الجور والاول تأخير بعد قوله على المختار ويجعله مشبهه به كما فعله الجور
قوله على المختار وحق لا يبيته لانه لما وقع جازا في نية السجدة **قوله** يخرج من الصلاة او هذا
عندهما وقال كثره لا يخرج من الصلاة اصلا ليجوز للجن بالسجود في احرام الصلاة على الاثر
قوله وعلى هذا اي على ما ذكر من انه يعود اليها اذا سجد وعليه محمد وقرن بفتح الاقتداء مطلقا كذا في
الزهر **قوله** والفتاوى ان لا يبطل وضوؤه اي عند هذا لان المترجم لم يفسد في حصة الصلاة فلا
تتغير الطهارة وتجدد العود الى السجود بعد التيمم وتجدد شقشق مطلقا ان يركع
قوله لسقوط السجود بالتمسك لمنا فاما **قوله** وكذا بالنية فان الحكم اذا نوى الاقامة قبل السجود
ان لا يتغير فرضه عند هذا ويسقط السجود لانه لو سجد عاد الاحزمة الصلاة فيتم فرضه اربعا
فيقع سجود في خلال الصلاة فيعتد به فلا فائدة في الاشتغال به بخلافه في مخرج الله وانه عليه
لا يتغير فرضه سوا سجد السجود او لا لانه لو تغير قبل السجود لصحت النية قبل السجود ولو صحت لوقت
السجدة في وسط الصلاة فصار كما لم يسجد اصلا فلو صحت لصحت بالسجود ولا فائدة له عند هذا
لانه يحصل بعد الخروج فلا يتغير فرضه ان يركع وقد يكون نوى الاقامة قبل السجود ولا يركعها
بعد ما سجد سجدة او سجد تلي تغير فرضه اتفاقا ويسجد في اخرها للسجود لان النية صادفت
حصة الصلاة فصار مقبولا كذا في المختار ان يركع في الشرب لا انه يتغير فرضه بنية الاقامة قبل
السجود اذا سجد واستدل بما يبيح مدعا **قوله** مثلا يقع في خلال الصلاة او وعليه ان هذا لازم
ايضا فيما اذا نوى السجود في الاول في التعليل ما ذكره صاحب المعراج مع انه لو تغير **قوله**
ويسجد للسجود ولو سجد صلاة لم تقطع فيه بالسجود لانه لو سجد وعليه صليته وتلاوته وهو ذكرنا
فندت اياه في الصليته فظاهر لانه لم يقطع احرام الفرض لانه صار شرا في النفل من غير تكبير جديدة
الرداية وقد على كثر النساء فيهما لانه لا يستطيع ان يقض ما هو ذا كبره بعد تيممه بخلاف ما اذا
كان ناسيا حيث لا تقصد كبره اذا ذكرها في الصليته او لا ثم التلاوة ولو كان عليه تلاوة فقط
فلم ذكرها كان ضارده قاطبا لا يظهر هذا مع فساد الصلاة وعلمه جزا على القول بعدم التمسك
وسقط عنه التلاوة والسجود اما التلاوة فلا في الصلاة لا تقضى صحتها والسجود بالبيع
لها اذ في البحر **قوله** لان نية تغير المشرك لا تقطع وسجد السجود في نية الاية يبرع
الطلاق وكثيره الظاهر سنا بخلاف ما اذا نوى الكفر ولو جازية فانه يحكم بكفره لانه لا يعتق **قوله**
لما طلاق المحركة على المشرك **قوله** ما لم يتحول ولا يلزم **قوله** ولو سجد السجود منطوق هذا الكلام
صحيح ومفهومه انه لو سجد ذكر السجود او الصليته او التلاوة لا يلزم وهو غير صحيح في السجود

الجنون وقتا ما ثلثة قاصدا وكلاما مطبقا وهو ما لا يلزم
فالاول يلزمه السجود ويلزم من سماع منه والثاني لا يلزمه تلاوته ويلزمه السماع منه والثالث لا يلزمه
تلاوته ولا غيره بالسجود منه انتهى **قوله** كذا في حاشية الدرس **قوله** بالتلاوة الرواية
حيث قال وقد حكى بتصحيح كل من لزوم السجود وعدمه بالسمع من المجنون فيحكم كلام قاضيان على روية
وكلام التلخيص على احدى وهذا هو الوجه في التوفيق لاسم قال المصنف من تقسيم الجنون الى ثلاث مراتب
بل هو على قسمين مطبق وغيره وان اختلف في تفسير المطبق الذي لا يتناول غير مسلم لانه ما من ساعة
الا ويرى زواله فهو القسم الثاني وتفسير المطبق عند ابى يوسف ان يملك اكثر السنة في رواية عنه اكثر
من يوم وليلة وقول محمد او لا شهر ثم رجع عنه وقال سنة وقال الامام الاعظم رحمه الله تعالى عنه
عن الجنيح لاسد به يقع لا يملكه في الصلوات بقية سنته صلوات في الصوم والركعة في هذا الخلاف لتمام
المراد منه اذا عرفت هذا فالمراد بالجنون في قول المتن فلا يجزى عليه صبي وكافر ومجنون المطبق فان غيره
يجزى عليه اذا سمع او تلاه انتهى **قوله** من المجنون اي غير المطبق وعليه يحمل عباد وشتم **قوله** وجعل
العلامة نوع ان اختلف الرواية في السماع من المجنون المطبق حيث قال فالجنون الغير المطبق اذا
تلاوة السجود عليه وعلى من سمعها منه السجود والمجنون المطبق اذا تلاوة السجود لا يجب
عليه السجود اجماعا وفي وجوبه على من سمعها منه روايتان وكلام قاضيان محمول على رواية عدم
الوجوب انتهى المراد منه **قوله** من الصدا هو ما يداين الصوت في الامكان الى الية استر كبر ويجب
السجود بالسمع من الجنيح كما نقله ابو السعود عن والده جذا **قوله** او الطير وقيل تجب في الجنيح
معللا بان سماع كلام الله تعالى فقد اختلف المتكلمين **قوله** ومن كل تال حرقا كرام مع ما ياتي متنا وكانه
ذكوره هنا يتبينها على ان الاول ان يكره هنا انتهى **قوله** لانه كل تال حرقا كرام مع ما ياتي متنا وكانه
تقسيم الصلاة لوجوده في القرآن ولا يجب بالكتابة **قوله** كما مر في قوله ولو تلا الموت لا يسجد اصلا
قوله على التراخي لان ولا يلزم الوجوب مطلقا على تعيين الوقت في حيز من الوقت غير معين وتعيين
ذلك بتعيينه فعلا وانما يتطابق عليه الوجوب في اخر عمر كانه سائر الواجبات الموسعة بجزء **قوله** على الجنيح
وهو قول محمد ورواية عن الامام زهري رحمه الله تعالى عنه عن ابي ابيد الله الفتح **قوله** تشرعها لانه لو كانت شرعية
لكان وجوبها على الفور وليس كذلك **قوله** ويكون موديا على المختار المتقدم وعند ابى يوسف على الفور
وتظهر ثمة الملازمة الاثم وعدمه حتى لو اداها بعدة كان مؤذيا اتفاقا لا قاضيا كذا في الشرح وفيه نظر
بل الظاهر على قول ابى يوسف ان يكون قاضيا لانه الظاهر من الفورية **قوله** وتسقط بالحيض ان العاص
في الصلاة في خروجها من الحيض وما في السجود من الجاني حيث قال وصرحوا بانها لو اخرتها حتى كانت
تسقط في كل حال **قوله** والمراد في ان وقتها لم يبق وقته لا تسقط عنه اذا سلم كالسجود في الصلاة
في الوقت وان ادى صلاة قبل الزد فليتها بل **قوله** فنعى الفور وجوب شرط مقدرة قدره فان كانت
صلوية فعلى الفور انتهى وان اخرها حتى طالة القراءة صارت قضاء لانها لا وجبت بما هو من افعال
الصلاة وهو القراءة التحققت بافعال الصلاة وصارت جزءا من اجزاها واذ التحققت وجب اؤها
مطابقا كما في الصلاة من غير ان يداين ذلك نعم بما قاله ابو السعود عن الشربلاية من قوله ويجوز ان
يقال يجب الصلاة من غير ان يداين ذلك نعم بما قاله ابو السعود عن الشربلاية من قوله ويجوز ان
اخرها حتى طالت القراءة صارت قضاء اه نظر لانه لو اخرج القراءة عن محلها ولو على القول بغير صحتها في الاولين
لا تكون قضاء فكذلك اما الجنيح بها فكيف تكون قضاء اذا طالت ما قبل وقوله يفسرها ما دام في حصة الصلاة
قبل الايمان يمان فينبغي ان يقيد قولهم الصلاة بغيره لا يقضي خارجها بهما وان يرد بالحيض الى الجنيح عن
حرمها شربلاية عن الجنيح **قوله** ثم هذه النسبة الى الكاشفة في صلواته وهو في الافراد وضفوا لانهم
حذوفا في نسبة المذكور الى المؤنث كنسبة الرجل الى بصره فصاروا بعد لا بصره كذا في الجنيح في نسبة المؤنث
فيقولون بغيره من محض **قوله** وقولهم صلاته خطا اي من جهتين الاول عدم قلب الاول والثانية
الجنيح بين التالين **قوله** خير من صواب نادرا لان قصدهم اعادة الاحكام بالمعاني والاشهر في التعبير ما جري

على الامام قال في الشرح بعد ذكر هذا الجواب وفيه ما لا يخفى **قوله** ومن سجد له او سجد له من غير ان يداين ذلك نعم بما قاله ابو السعود عن الشربلاية من قوله ويجوز ان
يقول وقت الصلاة صاعدا **قوله** ولو باقتداره بما يتلوه على قوله الامام ان ولو كونه اما ما جسيب اقتداره
بجزء **قوله** سجود معه قيد بقوله نعم لان الامام لو لم يسجد لا يسجد الا بسجدة الامام وان سمعها بالامام او بسجدة
الصلاة وهذه خالفها امامه وفيه خلافة لا تقتضي خارجها بجزء **قوله** اصلا اي سواء اقتضى في الركعة التي
تلاها او في غيرها **قوله** التلوا للاصل لانها بالافتقار صارت صلاة تامة فلا تقضى خارجها من غير ان يداين ذلك
مجرد ومتا به ما ياتي على البردوي **قوله** وكذا الماشي لا يقول وحقيق لا تقضى خارجها من غير ان يداين ذلك
البدوي وحقيق اطلق الاصل على اقتداره في الاول شهر **قوله** ولو تلاها ان سمع الامام المنفرد او الموم فلا يسجد
فيها ولا خارجها في ركعة اه **قوله** سجود فيها لان السجدة المستوية في الصلاة افضل من غيرها لان قوله
القرآن في الصلاة افضل منها في غيرها فلم يجز ادائها خارج الصلاة لان الكامل لا يستأدى بانها تقضى
انتهى بجواب المراء بالسجود فيها ما يعم السجود في حركتها كما تقدم الشرح والمراد بقوله لا خارجها
ما طرح عن الصلاة وحركتها لما مر من صيرورتها جزءا من الصلاة انتهى **قوله** ان لم يداين ذلك نعم
الواجب ولم يكن قضاء وها وفيه يتقرر الاثم على المكلف والمجنيح لعدم التوبة كسائر الذنوب انتهى بجزء
قوله الا اذا فسدت ان قبل سجودا لا قضا وكذا الاثم **قوله** فلو لم تسقط لان الحيض يسقط الفرض
فتبينه الواجب **قوله** فيسجد خارجها ولا يسجد في الصلاة لان الصلاة لا تلاوة لم تحقق
في القضاء فلو قضاها فيه لزم اداها ما كان خارج الصلاة فيها **قوله** لا بمجرد تلاوة ان تلاوة مجردة
عن الصلاة قوله **قوله** لم يبعد هالان بالمعنى لا يبعد جميع اجزاء الصلاة وانما يبعد الجنب المتقارن
فيستحب البناء عليه بغير عن القنية **قوله** وبها ظهر ان الجنب والجنون لا يسجد الا ان يحل اه
هذا الجواب حق قال في فتاوى الهندية عن فتاوى قاضيان مصلح التطوع اذا قضا الفرض وسجد لها
فقدت صلاته وجب عليه قضاؤها ولا تنضم اعاد تلك السجدة انتهى **قوله** وتؤدى ركوعه ان
قياس الاستحسانا فيه من معنى التطوع قال محمد رحمه الله وبانها من نأخذ والفرق بين القياس
والاستحسان ان ما ظهر من المعاني فقياس وما خفي فاستحسان ولا ترجيح لاخفي على ظاهره ولا لاظهار
نظيره فيرجع في طلب الرجحان الى ما اقتضت بهما من المعاني فتح قوس الخفي اخذوا به وفتح قوس الظاهر
اخذوا به وهذا دليل القياس فاخذوا به لما روي عن ابن مسعود وابن عمر انهما اخطا ان يركع
للسجود في الصلاة ولم يرد عن غيرهما خلافة فكان كالاجماع **قوله** وسجدوا ولو لم يداين ذلك
اذا سجد لها وقام بركعه ان يركع كما دفعه راسه سواء كان في السجدة في وسط السجدة او
عند ختمها او بقي بعد ها الى الختم قد رايتين او ثلاث فينبغي ان يركعها ثم يركع وان كانت عند الختم
فينبغي ان يركعها من سورة اخرى ثم يركع وان بقي الى الختم قد رايتين او ثلاث كما في سائر
واذا السجدة انشقت فينبغي ان يركعها بقية السورة ثم يركع وان وصل اليها سورة اخرى فركعها
بجزء **قوله** يركعها الركوع هذا ليس به يد بل لا يميزه ذلك قيا واستحسانا لان الركوع خارج
الصلاة واداءه ان يركع للسجدة روي انه يجوز ذلك انتهى وفيه لا يبعد الاختيار بل يبعد ضعفه
قاله ابو السعود في خطبه ان الاختيار مفرم من الاقتضا وعلى الجواب هو بعيد **قوله** لها الى الركعة
ولو اخذ الشرح قوله سا بقا غير ركوع الصلاة وسجدوها الى هنا كان اول **قوله** على الظاهر
نقله في البحر عن بعض المشايخ لم يقدروا الطول والقراءة شيئا فكان الظاهر انهم توسلوا بذلك الى اداء الجنب
فاذا طالت القراءة لم يجز الركوع وان نواه عن ركعة السجدة البصلية لانها صارت دينيا لوجوبها
مطابقا والبدوي يقيض بهما الا بما عليه والركوع والسجود عليه فلا يداين بها الدين **قوله** على
الراجح وقيل لا حاجة الى النية عند الركوع وجعلهم القرضتة رواية عن محمد انتهى وفيه نظر لانه لا بد
ركوع الصلاة ايضا والا كان للتلاوة فقط لا تلاوة فيركع فيها فليجوز ويمكن ان يقال ان
يحل بقية التلاوة فقط اذا لم تكن السجدة فورية **قوله** ولو تلاها في ركوعه ان عقب التلاوة
عن البحر **قوله** لم يجز اي لم يركعها والموم عنها لان الامام لما تلاها في الركوع يقبل لها وقيل يجزى

كأنه القبرستان **قوله** وسجد اسالم والمؤمن اذا سجد ومعه ذلك باخدا والامام قبل ان يتكلم بالامام او يخرج من المناسك
 انشئ **قوله** ولو شربها او القعدة **قوله** فسدت صلاته لان التلاوة شرعية القعدة فيقول بعد هذا
 فرض من فراغ الصلاة **قوله** ويبقى صلاته ان ما في القعدة من قوله وسجد اذا سجد على الجهر يسمعه وامام السر
 فلا يشاء ان يسجد لانه لا يعلم ان امامه قرا اية تلاوته ويجب عليه ان يكون له تجزئة الامام بعد السلام
 قبل تكلم المقتدى وضوءه من السجدة ان قراها ونواها في الركوع فيجب على المقتدى ان يسجد ثم اعلم ان
 السجود لها استقلال ولو كانت مقربة للركوع اختلفت حيث كانت القراءة جهرية لانه لا يسمع ولا يسمع
 لعدم انما طريق السجدة فيكون منها سجدة التلاوة اما اذا كانت القراءة سرية فينبغي ان يسجد بها في السجدة
 لانه لا يسجد لها لا فتن الجماعة فان من رايه ربما يظن انه سجد للصلاة ناسيا للركوع ومن لا يراه ربما يظن
 انه ركع فيركع فاذا نواها في السجدة وسلم من السجدة وسجد **قوله** بايقاض **قوله** نعم استدل ذلك على قوله لم
 يجزه يعني ان عدا جزاء الموت فيها اذا نواه الامام في الركوع ما اذا لم ينوها فيه بان قراها في سجده
 او لم ينوها صلاة فلا شئ على الموت فيها اذا نواه الامام في الركوع ما اذا لم ينوها فيه بان قراها في سجده
 برها لاها ثانياً يتعلق بركع لانه عين عبارة القنية ولا يبرها لانه اذا ركع لها تات بالركوع فثبتها بالسجود
 لغو فتخرج العبارة القنية فتعين ان يكون متعلقاً بسجدة فقط لكن فيه قصور فانه على هذا التقدير
 يستغنى عنه ان الاجزاء مخصوص بما اذا نواها الامام في السجود وقد علمت انه لا فرق بين ان ينوها
 في السجود او لا انشئ **قوله** فورا اي بعد قراءة اية او اثنين او ثلاث قال في الاول وحذفه لانه موقوف
 المسئلة **قوله** ثاب ان ناسي سجدة المقتدى عن سجدة التلاوة يتبعها لسجود امامه **قوله** بلانية متعلقة
 بناب السجود المقتدى بسجود التلاوة ام لا انشئ **قوله** ولو سجد لها هذا هو الموافق لعبارة
 الجهر في بعض النسخ ولو ركع لها وهو تحريف من النسخ انشئ **قوله** لانه انفراد بركعة فسجدة
 للتلاوة وسجدة قيدت بها الركعة **قوله** المصلحة سواء كان اماما او موقفا ام منفردا **قوله** من اباد
 بالغير من ليس معه الصلاة سواء كان اماما او موقفا ام منفردا او منفردا او غير مصلح
 انشئ **قوله** لم يسجد فيها فان قيل يجب ان يسجد لها قبل الفراغ لان سبب الوجوب السماع وقد وجد
 في الصلاة قلت نعم وجد فيها لانه حصل بقاء التلاوة والتلاوة حصلت خارج الصلاة فتدرك خارجها
 سجود السواك بين على ان السبب السماع لا التلاوة والوجوب بعكس **قوله** لانها غير صلاتية فدخلها
 في الصلاة من غير ان لان المصلحة عند اشتغال سجدة التلاوة كان ما مورا باتمام ركع هو فراغ الاشتغال
 لا كون اخر فيكون منها على هذه السجدة **قوله** سجدة بغير سجود اما اذا سمعها من سجود
 كونه فان كان في صلاة لا يسجد ولا يسجد لها لان الجبش لمعنيين فلا يبعد **قوله** لانه لان
 حكم التلاوة مؤخر الى ما بعد الفراغ من الصلاة فلا يفسد سبب الا بعد فلا يجوز تقديمه على سبب سجدة
 ما تلاها في الاوقات المكروهة حيث يجوز اولها فيها وان كانت نافضة لتحقيق السبب الى انشئ
 سجدة **قوله** لا امرانه ناقض فلا ينادى به كامل انشئ **قوله** غير الموت صادق بالامام والمنفرد واحتر
 به عن الموت فانهما يسجد بعد الصلاة ولا تغير صلاتية لان التلاوة لا يبعد عنها ولا تستبعد الخارجية
 انشئ **قوله** ولو بعد سماعها اعلم انه اذا قراها فان كانت تلاوها ساقية على سماعها وسجد لها
 اجزأت عنها في ظاهر الرواية لان التلاوة الاولى من افعال الصلاة والثانية لا حصلت ان نية تكرار
 للتلاوة من حيث الاصل والاولة باقية فيجعل وصف الاولى للثانية فصارت من الصلاة فيكون سجدة
 واحدة وان سمعها من اجنبى ثم تلاها المصلح وسجد لها فغني وانيان وحزم في السجدة بان لا يبعد
 انشئ **قوله** الا اذا تابع المصلح صادق بالامام والمؤتم والمنفرد وقوله لم تابعة غير امامه يختص
 بالمؤتم فالاول ان يقول لم تابعة غير امامه ان كان مقتديا ولا فتلا في الاثر وان كان منفردا
 او اماما لان الامام في حكم المنفرد انشئ **قوله** وفيه ان هذه المتابعة ليست اقتداء انما هي موافقة بديل
 ان يجوز متابعتها مرة فيها والتقدم على التلاوة فلما لم يقبل بالفتاها لكونها دون الركعة فتأمل **قوله**
 ولا يجزئ عنها سمح لان هذا الامام من غير ان لا يسجد عن الكل ولا لانه قد تبعها للفرض **قوله** ثم دخل

في الصلاة اذ انتم الترتيب بين هذين التلاوتين فلو كان بعكس هذا ان قراها في الصلاة او لا ثم سلم
 فاعادها مكانه ذكر في كتاب الصلاة انه يلزم اخرى لان التلاوة في الصلاة لا وجود لها لا حقيقة ولا
 حكما والموجود هو الذي يستتبع دون المعلوم وذكر في النوازل انه لا يلزمه ووقف المصنف بينهما
 بحمل الاول على ما اذا اعادها بعد الكلام وجعل الثاني على ما اذا كان قبله وصح التوفيق في الموطأ
 صاحب البحر **قوله** فتلاها فيها الاصرع فاعادها فيها لانه ان المقتدى ثانيا هو الاول **قوله** وسجد اخر
 لان الصلاة اوقوس فلا تكون تبعا للاضعيف بحر **قوله** يستتبع غيرها وسبق الى رغبة من الصلاة
 غير مانع من جعلها تبعا لها لان بنسجود التلاوة على التلاوة في السبب فتتوب الواحدة على قبلها
 وعما بعد ها ابو السعود وانما اورد هذه المسئلة بالركوع دخولها تحت قوله كن كونه في مجلس
 لا في مجلسين الى لغتها لانه اذا سجد في رغبة لا يكتفي عن الصلاة بخلاف ما اذا كان صلاتية
 وسجد للاولى اعاد فان السجدة السابقة تكفي انشئ **قوله** وان اختلف المجلسين في صاحب النهر
 والبايع في الدرر ونحوه وفي البحر اشتراط اتحاد المجلس فان تبدل المجلس التلاوة مع المجلس الصلاة
 فكل سجدة وكذا في الزيلعي في السجدة لانه وجب الدرك وان لم يتجدد المجلس ان حكما
 مجلس التلاوة غير مجلس الصلاة واما على الظاهر فالمجلس متحد حقيقة وحكما اما حقيقة فظاهر
 لشدة عزم مكانه وهو عمل قليل وبه لا يختلف المجلس ما حكما فان التلاوتين من جنس واحد حيث
 ان كلا منهما عبادة بخلاف كمال كل ولم يتجدد حقيقة او تبدل حكمي بعمل غير الصلاة لا تجزئ سجدة
 الصلاة عما وجب قبلها انشئ **قوله** هو السعود **قوله** سقطا كذا في شئ وفي شئ سقطا ووجه ان
 الخارجية اخذت حكم الصلوة فسقطت تبعا لها **قوله** في الاصح وعلى رواية النوادر لا تسقط
 الخارجية لان الصلواتية ما استتبعها على هذه الرواية شذ بئلا لانه **قوله** ولو كرر وكذا في مجلس
 اعلم ان المجلس قد يختلف حقيقة وقد يختلف حكما والمختلف حقيقة قد يتجدد حكما اذا اشتغل بالمسجد
 صفوا كان او كبريا وفي البيت والدار من رواية اخرى فانه لا يتكرر الوجوب الا اذا كانت الدار
 كبيرة وفي كل موضع يصح الاقتداء بجعل المكان واحدا ذكره فافهم وانما في غير المسجد والدار
 فذكر في شرح تلخيص المجمع اذا مشى خطوة او خطوتين لا يختلف المجلس واذا مشى ثلاث
 خطوات يختلف وقيل يختلف بمشى خطوتين والاول هو المشهور واما المختلف حكما في الاشتغال
 بغير اخر كثيرا اذا مشى بعد التلاوة في عقد النكاح او البيع او الشراء او كل كثير او النوم مصطوحا
 تلاها اخرى يتكرر الوجوب بخلاف ما اذا كان العمل قليلا كما اذا اكل لقمة او شرب ماء او قام او قعد
 او اشتغل بالشيء او التكبير فانه لا يتكرر الوجوب وانما جعل امثال هذه الخيرة من قبيل اختلاف المجلس
 لانه دليل الاعراض على جواز التبريد **قوله** بل كقصة واحدة الاصل فيه ما روي ان جبريل عليه السلام كان
 ينزل الى فيراية السجدة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ورسول الله يسمع ثم يقرأ على اصحابه وكان لا يسجد
 الا مرة واحدة وهو مروي عن عدة من الصحابة ولان المجلس جامع للتفرقات ولان في ايام السجدة
 لكل تلاوة صراط وصاع المعالي والمتعالي وهو منقضي بالنقص **قوله** التاخير اجود لان بعضهم
 قال ان التلاوة في الحكم لا في السبب لو سجد للاولى ثم اعادها لزمته اخرى كذا في الشوب والزنا
 نقله في المجمع **قوله** بشرط اتحاد الالية اما لو فرق القعدان كله في مجلس احد لزمه اربع عشرة سجدة لان
 المجلس لا يجعل الكلمات المختلفة للمجلس كقصة كلام واحد كما ان لا يخفى ان الف درهم ولاخر بمائة دينار
 ولعمد بالحق لا يجعل المجلس الواحد لكل اقرار واحد **قوله** وهو داخل في عدم التكرار للمجلس
 من قوله في مجلس واحد لا تكرر هذا بالنظر الى المصنف واما بالنظر الى الشرح فيقول ان التلاوة
 فتكون الواحدة سببا لا يحسن تفريرها على ما قبله فتأمل **قوله** لان تكرارها على المحذور في تقديره وانما لم
 نقل انه داخل في الحكم وجوب السبب لان تكرار العبادة **قوله** قد اختلفت السجدة كلامه في ذلك
 المراد بالحكم المحكوم عليه بالوجوب **قوله** وهو يتجدد بواحدة اي بقية واحدة **قوله** فيحصل القصد
 وهو الاثر بخلاف العبادة فان المقصود منها بغير المقصود وهو مطالب به دائما **قوله** فان تكرر

يقولون ان حكم الاخرة كالدين في الدنيا فلا يؤخذ بما زاد ولا ينقص مما قلنا ان شاء الله تعالى **قوله**
وانما الفرق وجه الفرق انما جعلنا الاسباب والباعث بها كايضا سجد بعد السبب بخلاف
في الثاني فان الاسباب فيه على حالها فلا بد من السجود بعد تمام الاسباب **قوله** حتى لو زناه بخلاف حد
القدر فاذا اقيم حجة ثم قدّم من اوله المجد لان القدر بلاول لظهور كذبه **قوله** ذاهبا وايضا
اما اذا كان يدبر السد على العائرة وهو جالس مكان واحد فلا يكره الوجوب **قوله** وانتقاله
من غير الاخذ الفصن ما يقتضيه على ساق الشجرة وقاقرها وفلاظها را او الصغير منها قاموس وسوالها
فترى او بعيدا على الصحيح وفي الواقعات الحساسة رجل تلاية السجدة على غير شجرة ثم استغل الغصن
اخر فاعادها ان كان يمكن الانتقال بدون نزول كفة سجدة واحدة لان المجلس متحد وان كان لا يمكن
الانتقال الا بالنزول من الاول سجدة سجدتين لان المجلس غير متحد انتهى وهذا ما افترق به شمس الائمة الخلال
وغيره من الائمة شيل في حاشية التزييل **قوله** او وضو ان كبير اما وضو متدا في الاطراف كالمسجد كفي فيه
واحدة افادته القهستان وانظر لو كان السدا والشجرة او الحوض في المسجد هل يتبدل او لا نظروا
انما والبقعة **قوله** للمجلس في حق التلا انترى شرح الملتق **قوله** بخلاف زاويا مسجد ولو كبير اعلى المقعد
قوله وبنت ولو ارسلطان عند يوسف خلافا لجمود وعليه يتخير **قوله** في النهر الا اذا كان كبيرا
اكدوا سلطان **قوله** وسفينة سائرة لان سيرها غير مضاف اليه قال الله تعالى وجوبهم درر المواقف
بالطريق الاول **قوله** لكل التمتين ومنه خطوتين وتكلم تلمتين **قوله** وفيما بخلاف ما اذا نام مضطجعا
او باع او ارضعت صبيا فان المجلس يتبدل **قوله** وكذا دابة اس سائرة **قوله** لان الصلاة تجمع الامكن
اذ الحكم بصحة الصلاة دليل اتحاد المكان وهذا اذا كان في ركعة واحدة واما اذا اكد هاهنا وكهين
فاقياسا ان تكليم واحدة وهو قول في يوسف الاخير وفي الاستحسان يلزمه لكل تلاوة سجدة وهو
قول محمد وفي يوسف الاول ولو سمعها المصلح الركبت من اجل ثم سادت الدابة ثم سمعها ثانيا عليه
سجدة تارة هو الصلي لانها ليست بمصلوبة ولو سادت الدابة ثم نزل فتلاها اخر يلزمه ارضي بوجع الحيط
قوله ولو لم يحصل تكرار لان سيرها مضاف اليه حتى يجيء عليه ضمان ما التفتحه عن الدرر **قوله** كما تكرر
اس على السامع دون التلا وفي عكسك **قوله** وغلام مراده ما بين الركعة **قوله** تكرر على الغلام لتبدل
المجلس في حقه بخلاف الركبت فان الصلاة تجمع للتفرق **قوله** على الملتح به راجع الى صورة العكس فلو
به عن قول صاحب الكافي بالتكرار على السامع في صورة العكس انتهى **قوله** وهذا يفيد ان هذا القول
بالتكرار على السامع في الاول مع اتحاد مجلسي التلاوة وبعدم التكرار عليه في الثانية مع تبدل مجلس
التلاوة يفيد ترجيح سببية السماع اذ لو كانت التلاوة سببا لانعكاس الحكم في حق السامع فيصير كالنار
وهو احد قولين وتقدم ان حافظ الدين اختار ان السامع شرط وهو المختار وواجب تكرار
على السامع دون التلا بان الشرع ابدل تعدد التلاوة المتكررة في حق التلا حتى لا اتحاد مجلسي الصلاة
ولم يظهر ذلك في حق السامع فاعبر حقيقة التعدد فكرر الوجوب واختار في الثانية تكرره على نفسها
اعتبار المجلسي التلاوة وعليه فلا اشكال في عدم التكرار عليه لكن ان يجاب بان السبب في حقه
وقد ذكر الشرح ابطال بقدره حكمي نظر الاتحاد مجلسي كما لو تلا بنفسه انتهى **قوله** واما الصلاة على
الرسول في القهستان اعلم ان تكرار اسم النبي من الانبياء في حكم الصلاة عليه مثل تكرار الائمة السجدة
انتهى وفيه ان الدليل الوارد بالصلاة عليه صلعم الله عم خاص فمن اين جاب التعميم **قوله** فكذلك عند
المقدمين قيا ساعية السجدة **قوله** اذا تلا داخل في حقوق العباد وهو جوبه له كما ورد في الحديث
قد منار جبهه محمد **قوله** فالاصح انه ان زاد او قيل مرة وفيه الى العشرة وكما عطف انتهى **قوله** لا يشمت
لما روى عن عمر رضي الله عنه انه قال للوطاسه مجلسه بعد الثلاث ثم فانتثر فانك منكم استمر
لا بعده ولو حصل فاصل في المجلس **قوله** لان فيه قطع اه ولا يشبه الاستسكان في غيرها بخلافه وان فيه
شئ من القرآن وذلك ليس من اعمال المسلمين ذكره محمد في الجامع الصغير ولا في فوار من السجدة وذلك
ليس من اخلاق المؤمنين **قوله** وتغيير تاليفه عطف تفسير انتهى **قوله** ما موربه قال الله تعالى فاذا

قوانه فليتب

قوانه فليتب قوله ان تاليفه محمد **قوله** ومفاده هو لصاحب الدر وهو مشقولا عن البداية **قوله** لا يكره
اي يترك ما يكره تنزيلا بدليل قوله ونوب انه ثم عدم الكراهية في غير الصلاة اما فيها فكلما في قهستان **قوله**
بالشمالية على صفات في الغنيملة باعتبار المذكور لا باعتبار من حيث هو قرآن **قوله** غير مشقولا للسجود
ما كان سجدا وعلم انه مشق عليهم او السجدة وينبغي انه اذا لم يعلم حالهم ان يخبرها لانه لو جهر بها لكان
موجبا عليهم شيئا بها يتكاسلون في اوانه فيقعون في المعصية **قوله** والراجح الوجوب في الملتح الاصح
عدم الوجوب لعدم وجود الشرط وهو السماع او السبب لها على انه سبب في حق السامع انتهى **قوله** من
كل واحد حذف لما تقدم ان الموجب للسجدة تلاوة اكثر الائمة مع حذف السجدة والظاهر ان المراد بالتحذير
الكلمة ويكون الشرط الحقيقي مفهوما بالاولى انتهى ولو قد الحذف الذي سجد فيه وحده لا يسجد الا ان
يقيد اكثر الائمة السجدة بحذف السجدة **قوله** فقد افاد ان صاحب الحاشية بتعليقه **قوله** مائة لكل معصية ان افاد
ينبغي ان يراد بها كل معصية ان لا يكون موقع في الهم او لكل امر يتهم به تحميلا والائمة **قوله** اهمه بالائمة
وربما يعبر بها ان يسجد هو الاول لما تقدم ان تأخيرها مكرره تنزيلا ولرفع اشكال الكمال بان فيه
تغيير نظم القمان لان السجود فاصل **قوله** وهو غير مكرره ما تقدم انه يتبدل ثم اية او ايكن معها فيزيد
ان افرادها خلاف الاول فيضم معها اية او ايكن في اداءه وقت كونه خلاف الاول يستحقا عليه الماء البولي
وتراية السجدة من بين السورة لم يجر ذلك لانها من القرآن وقراءة ما هو من القرآن طاعة كقراءة سورة
من بين السور **قوله** وسجدة الشكر الاولى ما في الكلام عليها بعد الكلام على سجدة التلاوة **قوله** سجدة
ان عدها **قوله** فيفتح مقابل قول الامام جليل الله تعالى في وقوف الاشياء جازية عند الامام محمد
الله تعالى واجبة وهو معنى ما روى عنه انها ليست حرة وعمران وجوبها في القاعدة الاولى من الاشياء
والمعقد ان الخلاف في سببها لانه الجواز شرطا لغيره وجوبها ان من تجددت عليه بنية ظاهرة او ذوقه
الله تعالى ولذا ادعوا لا وجود ضامة او انما وقعت على التمة او شق لم يبرهن او قدم له غايته يتبين ان فعلها
كسجدة التلاوة واما ان سجد بغير سبب فليست بقرينة ولا مكرره **قوله** كثرها في سجدة الشكر
هذا لا يظهر الا في الاعتقاد والمدونة وسجدة الشكر ليست كذلك والذين افادوا في شرح الملتق ان
عدها مسئلة اخر وهو انما وعبارته والفنون على ان سجدة الشكر شرطية بل مستحبة لا واجبة ولا مكرره
وما يفتي عليه الصلاة فله روه **قوله** يروي في الحديث ان الامام اذ ذكر من اعتقاد السجدة او الوجوب **قوله** فله
الظاهر انما المتحكمة لانه يدخل في الدين ما ليس منه **قوله** ان يقربها من اية السجدة **قوله** في القصة
للتلخيص على من معه **قوله** ونحو جمعة من كل ما يروى في جميع النظم ولو لم يكن في غير هذا **قوله** الا ان يكون
يجب يروى ان بان لا يفتل اربع ايات بين استيلاء الركوع وينبغي ان لا يوترى في الركوع لما فيه من
الخير والمقدّم من عن القينة انتهى وهو عدم غير المقتدى بها فيطالبه بانها بعد سلام الامام
واعادة التقدمة **قوله** سجدة على الارض ان لم يكن من السجود على المبر ذكره ابن حنبل في شرح البخاري
وقوله لا تاتوا به انتهى شرح الملتق وتقدم عن الفقيه من رواية الامام انه يترك الارض من غير تقصير
وهو الذي ينبغي التعويل عليه **باب طهارة المسافر** نقل القسطلاني في شرح البخاري عن قصير الشيع
قال ابن عباس ان صلاة فصدت صلاة المصطفى صلى الله عليه وسلم بغير سجدة في غزوة انما رايتها
قد الشرح صلاة لانها المقصورة من الباب والسنن المقتطع المسافة من غير تقدير والمراد سفر خاص
وهو الذي تنطهر الاحكام من قدر الصلاة والاحتياط فيطرد امتداد مدة الحج الى ثلاثة ايام وسقوط
وجوب الجمعة والعيد والاضحية وحرمته الخروج على الملة من غير محرم الواسع وعن العنابة **قوله**
منه اضافة الشئ وهو لفظ الصلاة لشرطه وهو المناسفة فانه يشترط الصلاة المخصوصة المعقولة لها
الباب وهي المقصورة انتهى وفيه ان الشرط السفر المسافر ابو السعود عن المحرم **قوله** وانما كان
المسافر في كل لها وان شئت قلت من اضافة الفعل لا فاعله لان كل فاعل محلي ولا عكس افاد **قوله** ولا
يخفى شئ وجه تأخيره عن التلاوة ويعلم منه المناسبة وهي العروضة في كل **قوله** هو عبادة ان لا يبارخ
ديار او سمعة كذا في البعد **قوله** الا يبارخ في كل وجهها فانه يكون عبادة وقد يكون معصية فالاصح

في صلاة العباد والاصل في السفر والعبادة اشرف والافضل ان يشاء بقوله فلذلك قوله لانه ينقضي
اليوم من التلويح وما في الصلاة المضطرب ان لم يكن منه فعل ثلاثي بمعنى فقد وده كلام الجوهري واليسير في
قوله عن الخلق الرحال او انه يسفر عن وجه الارض ان كشف وعليها قائلها فتمت فمخاض الفعل ويجوز
ان يكون المبالغة على ما فيها باعتبار ان السفر لا يكون الا من اثنين فاكفر غابا لكل منهما يسفر وانما يكشف
للارض ويكشف له استراخ **قوله** من خرج يشمل الكافرا الاسلام على الدنيا وقوله من عباد اول اول
ان يبذل بيوت ليشمل الاخبية وبه عجز في نور الايضاح فان المعبر عن حق اهلها بما ذكرها استراخ **قوله**
موضع اقامته في حلقه وفيه وهو ما حول المدينة من بيوت ومسكن ومقال لمريم المسجد وبه ايضا
ويجوز قايض ان لا يلد من محاوره القرية المقصدة ببعض القرية المتصلة ببلد المعروفة بغير
محاوره القارة القرية **قوله** من جانب ضروجه فان كان من جهة محلة منفصلة عن المعرف
القديم كانت متصلة بالمحضر لا يقهر الصلاة حتى يلبس وتلك المحلة يجوز عن المحلة ولا يشترط محاوره
بساتين ولو متصلة بالعمارة ولو كان اهل البلد يخرجون انفسهم في اكثر السنة ابو السعود **قوله** في
الماضية حاصل ما ذكر من كلام الشافعي في رسالة الفناء بصحة الجمعة والعيد في الفناء ومن اعداد
الفتاح وغيره انه اذا كان في جانب ضروجه جبل او جدار او من ارجع او متصل كل منهما بالعمارة فمجرد محاوره
العمارة وعليه قول المتن وغيره من خرج من بيوت مقامه والى اكان في جانب ضروجه وهو ما حول
المدينة من بيوت ومسكن لا يلد من محاوره القارة القرية المتصلة به واذا كان في جانب ضروجه
فناء وهو المكان المعد لمصالح البلد كركض الدواب ودفع المواشي والارباب فله ان يقيم على ما قاله الشافعي في الشرح
تخلو الجمعة حيث تصح في القارة ضروجه او بعد فصل بزمان او الا لان الجمعة من مصالح البلد بخلاف السفر كما
حققه الشافعي في رسالة المذكورة **قوله** اقل من غلوة ذكر المخرج ان قدر الغلوة ثلاثا شاة رابع
الا بجماعة وهو الاصح واذا عاود من سفره الى محله لا يتم حتى يدخل العمارة **قوله** يشترط محاوره في شرط
محاوره جميع القرية بمصر للمصنف لوجود الشرحين **قوله** فاصلا اذا شاء ودمع قوله خرج الى الله لو خرج ولم
يقصد او قصد ولم يخرج لا يكون مسافرا استراخ 2 واشارة الى ان النية لا بد وان تكون قبل الصلاة ولذا
قال في التبيين ان افترق الصلاة في السفر حال اقامته في طرف البحر فتعذر الرجوع وهو السليمة وتكون
السفرية صلاة المقيم عند ابيه بوجه خلاف الحمد لانه اجتمع في هذه الصلاة ما يوجب الاربع وما يمنع
فخرج ما يوجب الاربع احتياطا استراخ **قوله** ولو كان في ضروجه قاصدا مسجدا ثلاثا شاة رابع
اشناهما السلام فمجرد في الصلاة الضيق اذا بلغ في اشناهما فانه لا يقصد عن البحر وقيل ثمان وقيل بطلان
ابو السعود **قوله** لم يقصد كالمخرج من جبهة في طلب العدة ولم يعلم ان يور كرم فانهم يصلون صلاة
الاقامة في الزهاب وان طالت المدة وكذا المكث في ذلك المكان اما في الرجوع فان كانت مدة سفره
بغير **قوله** لا يقصد ان ثلاثا شاة تامة لان قصد بلدة بينه وبينها يومان للاقامة بها فلما بلغها بداه ان
يرجع الى بلدة بينه وبينها يومان وهلم جرا **قوله** مسيرة ثلاثا شاة ايام المسيرة هي المسافة والمسافة البعد
وتطلق على المكان البعيد عن السوي بالفتح وهو الضم لان الدليل في الصلاة يقيم التراب ليعلم ان على الطريق
اولا قريستان عن القاموس **قوله** وليلايتها انما ذكرت لانها تابعة للايام ولا يشترط السير فيها بل قصد
السفر وان لم يسافر فافادة ابو السعود **قوله** من اقام ايام السنة وظاهره ولو كان السفر وقتا في
اطولها في القريستان وتحتي يفتقر الايام المعدلة بين الحول والقصر كزمان كون الشمس في الحمل والميزان **قوله**
ولا يشترط سفر كل يوم لافترق بين البر والبحر ابو السعود ولان المسافر لا بد له من الشروع للاستراحة
لنفسه وافته فلا يشترط ان يسافر من الميزان الى الميزان لان العادة لا تطبق فذلك فالادنى او في الحقيقة مدة
الاستراحة بمدة السفر ضرورة كحفظ **قوله** بل في الزوال لان الزوال اكثر منها والشمس الذي هو من غير
الافترق وبه وهو نصف النهار العكسي الذي هو من الطلوع الى الغروب ثم ان من غير الزوال في اقل
ايام السنة وهو ما سواه في الغرض سبع ساعات الا واما في الثلثة ايام عتق ودرج ساعة ودرج ساعة
وتختلف باختلاف البلد ان في العرض والشمس عليه ان حصة في السفر في بلغا ثلاث ساعات اول لان

اقصر ايام

لان اقصر ايام السنة عندكم قد يكون ساعة او اثنا عشر ساعة قلت المشهور في بلدنا ان لها اياما طول
من ليايتها قد بلغها ثلثا وعشرين ساعة وهو الذي قد مر في مقدمتنا على الشرح فلهذا سبق قلنا
وبه يعلم ان المسافر اذا جاز الى زيادة العاد في بلد سبعة ايام في ايام البدن وضع الله تعالى علمه بغير
لان مسافة تبلغ هذا القدر في زيادة **قوله** ولا يعتبر الفرائض الفرائض اثنا عشر المخطوطة وهو ثلث
البريد والميل ثلثة **قوله** على المذهب مقابل ما عمن الامام ومنه الله تعالى علمه بغير مسافة ثلاث مواجل
كل من حلة خمس فرائض او خمسة وثلث او ستة او سبعة من القريستان قال في البحر وانما يقع من قوله
في هذا واشارة بما يخالف مذهب الامام فهو ما انزل الله في الفرائض الصريح استراخ **قوله** بالبريد الوسط وهو ان
يكون بالابل ومنه الاقدام والمراد بالابل اهل القفة ومنه الاقدام فيها دون البريد وخرج بذلك
سيرة ائمة الجاهلية والحد لانه ابطا السير كما ان اسرع من سير الفرس والبريد استراخ ابو السعود ويحوي
بطل ما لا يوفق من شرح المتن من اعتباره سيرة الفرس في القلة **قوله** المعقولة هي معلومة عند الناس فيرجع
اليوم عند الاستحالة افا في البحر رين **قوله** في يومين او يومين كما في الزهر او اطلان نوصلي في ظهر من غير
تخليل نية اقامته بموضع **قوله** ولو لو طوعه ان في قبة الطريق السلوكية له سرولة وصورة وبعبارة
البحر اعتبار الرباع **قوله** على العرض الرباعي ركعتين والعترة فيهما فرض فلو اتم فمجرد في الاخيرين
ولم ينو الاقامة لم يصح مجرد وقيد بالعرض لانه اقل من الوتر والسنة واخرج بالرباعي البحر والمفتي
قوله وجوب ان افترقا حتى لو اتمه اربعاً ولم ينو اقامته ولم يقصد على لسان الركعتين فسد فرضه
قوله لم يعدل بين عبادته ولما دوى عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ان صلاة المسافر ركعتان تمام
غيره فحق على سائر المسلمين ومن عباد ابن عباس لا تقبلوا افترقا ان الذي فرضه في السفر ففرضه في السفر
ركعتين وعن عمر صلاة المسافر ركعتان ومن خالف السنة كفر وعن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تمام الصلاة في السفر كما تقصر في الحضر استراخ **قوله** ولذا انما
لكون المسافر من المسافر ركعتين **قوله** لياقصوا حقيقة عندنا من كل خلاف بين الشارحين
في ان القصر عليه ناعزيم اورضته فقد غلط لا فاصد قال في رخصته على رخصته الاسقاط وجه العزيمة
وتسميتها رخصة محالاً وهذا بحث لا يخفى على اهل حق الله ان **قوله** ولا لال ليس خصه في توهم
ان الاكل في رخصته فمقتضى ان الاكل في رخصته يكون القصر رخصته ترقية كما قال الامام الشافعي رضي
الله عنه عن الجرح الا في الاربع اصوب من الركعتين فكيف يطبق عليها تعريفه الرخصة وهو التفسير
محمودة الى غير ذلك افا وم صاحب البحر **قوله** على الصلاة سيما في التفسير هاهنا لا ثم ووجهها عند قوله
فلو اتم ضافوا استراخ **قوله** في بيت نزول المخرج عليه مع الله يوم الثلاثاء بالتمام الصلاة فكان ياما
الاشا قبلوا في رخصة ركعتين فافترقا كملت الصلاة للمقيم فلو نيت في صلاة الحضر ركعتان وقيل انها
فرضت اذ بها ثم خفف عن المسافر لغير ان الله وضع عن المسافر الصوم وشروط الصلاة و
قيل فرضت في الحضر وقيل في الحضر اربعاً في السفر ركعتين استراخ ابو السعود وعن شرح القتيبي المرق
للمازوني **قوله** لا يما وشرائها هذا يقتضي ان المغرب بين صلاة الشراء ويشكل بما واد ومن قوله
عليه الصلاة والسلام صلاة الشراء ركعتان ان لا يصح فيها قراءة مقباج وذلك ان في الصلاة غزير في
في التوفيق ابو السعود **قوله** فيما استقر فرضها الرباعية انما يحذف وحفظا بدليل قوله خفف **قوله** خفف
اذا هذا في الجاهل شريف في رخصة الله تعالى فقال في ما ومن حديث ابن عباس المتقدم من استراخ
اقول قد افاد في المواهب وشرحتها ان الاولة قائمة للطر فليس ثم لا مانع ان يجعل الخفيف على رخصة
الاستسقاء على ما قدمه قال في الاية يشهد له ايضا فان لفظة الاجتاج تذكر للاباحة في وجود
استراخ قلت هذا الجرح بقوله تعالى فلا جناح عليه ان يطوف بها على انه كما ذكره هو اجاب عنه في النهاية
بان الله تعالى قال ان تقصروا من الصلاة ان خففتم فليكن القصر بالوقوف وهو ليس بشرط لعقد الصلاة
باتفاق ولا بد من اتمامه فكانت متعلقة بقصر الاوصاف من تركه المقيم الى القصر او تركه السجود
لا الاما لم يوفق عدوكوه وعند فقره الاوصاف غشا في مجاز لا واجبة استراخ **قوله** في السنة الرباعية

و دخول المجل الذي يؤمن الاقامة به حاجة وان لا يكون حاله مشروعا بين القدر والقدار اخذ من مسئلة
الحاجة ابو السعود **قوله** وترك السير حتى لو نوى الاقامة وهو يسير لا يصح وانما اكتفى بالنية في الاقامة
واشترط العمل معها في السفر لما ان في السفر الحاجة لا العمل وهو لا يكفي بحج والنية ما لم يقارنها بمجر
من ركوب او مشي كالصائم اذا نوى الاطعام لا يكون مفطرا ولا في الاقامة الحاجة لا ترك العمل في ترك
كفي بحج والنية كجدة التجارة اذا نواه للخدمة **قوله** وصلاحيته ان الاقامة **قوله** فلو اقام مسافرا
اه ولا يختلف الحكم بين ان ينوي في الاول اربعا او ركعتين خلافا لما افاده في الدرر من اشترط ثلثة ركعات
لانه مردود واذ لا يشترط ثلثة ركعات ابو السعود عن الشرنبلالية **قوله** ان فقد فعدة الاولى ان
وقرأه الاوليين فلو تركها فيهما او احدهما وقرا في الاخيرين لم يصح فرضه انترى **قوله** ولكنه استأ
لما كان ينويهم من قوله ثم فرضه انه لا كراهة فيه دفعه بالاستدراك فالمراد بالتمام الصحة **قوله** في
السلام ان سلام الفرض **قوله** وترك واجب الفرض الواجب والمراد بالواجب الفرض
قوله واجب تكبير افتتاح النفل المراد بالوجوب المصطلح عليه لا الافتراض والا كان فاسدا ويؤخذ منه ان
سواء النفل على النفل مكرره **قوله** وهذا امر ما ذكر من الاربعة **قوله** بعد ان فسر سابقا بانم نحوه
لصاحب الجهد **قوله** واستحق النار ان العذاب بها ان لم يتب او يغفر الله تعالى عنه **قوله** وما زاد نفل
ولا ينوبان عن سنة الظهر او العشاء حمول عن البرجندس وعن قاضي عيسى انهما ينوبان عنهما في السفر
خاصة ابو السعود **قوله** وصار الكل نفلا ان عندهما خلافا لمحمد انتهى **قوله** لترك الفعدة عدة
لظلال الفرض لا يقال ان الفعدة فرض من النفل ايضا لانها لا تغير فرضا فيه الا بفعلها وان لم
يفعلها لكن واجبة الحاق له بالفريضة لانه كما شرع ركعتين شرع اربعا **قوله** الا اذا نوى الاقامة
لم يبين الشارح الحق مقصلا وقد ذكر في البحر موضعي وعبارته وهذا كله اذا لم ينو الاقامة فان
شواها قال لا يصح له لو صلى المسافر ركعتين وقرا فيهما وشهد ثم نوى الاقامة قبل التسليم او بعد
ما قام الى الثالثة بعد ما يقيد بها بسجدة فانه يجوز فريضة الاربع الا انه بعيد القيام والركوع
لان فعله يثبت التسليم فلا ينوب عن الفرض وهو بخير في القراءة فلو قيد بها بسجدة ثم نواها لم يتحول
فرضه ويضيقي اليها الاخرى ولو اخذها لاشي عليه ولو لم يتشهد وقام الى الثالثة ثم نوى الاقامة
يتحول فرضه اربعا اتفاقا وان لم يقيد صليها عاد الاستشهد وان اقامه لا يعود وهو بخير في القراءة
ولو قام الى الثالثة ثم نوى قبل السجدة يتحول فرضه ويثبت القيام والركوع ولو قيد بالسجدة فقد
تأكد الضمان فيه فينبغي لا خلاف فيكون الاربع تطوعا على قولهما خلافا لمحمد فعنده لا يتغير بعد الضمان
تطوعا ولو ترك القراءة والالتفات تشهد ثم نوى الاقامة قبل ان يقيد بها بالسجدة فانه يتحول الاربع
ويقرأ في الاخيرين فغنا عن الاوليين ولو قيد الثالثة بسجدة ثم نوى فسد اتفاقا ويضيق رابعة
لتكون تطوعا عندهما فتقول الشرح الا اذا نوى راجع الى الصورتين وهما مودة التقوى وعدمه
قوله ولو نوى في السجدة صار نفلا هذا كما صرح ما اذا لم يقعد وما اذا قعد فانه لا يتحول فرضه
لكنه يفتيها اليها اخرين ولو اخذها لاشي عليه لانه لم يشترع ملتزم ما ثم ان هذا اجري على مذهبي لا يفسد
من ان السجدة تتم بالوضع والصحيح مذهبنا لا يثبت الا بالرفع ففي هذه الصورة يتغير فرضه
اربعا فلم يتم التقييد بالسجدة فلا يقال على قوله انه لا ركعة فسد الصلاة **قوله** ومع هذا المقيم
بالمسافر لان صلاة المسافر في البيت واحدة والفعدة فرض في حق غير فرض في حق المقيم
بناءا الضمير على القوس جائز ولو قام المقيم قبل سلام الامام نوى الامام الاقامة ان كان
بعد ما قيد ركعة بسجدة لا يثبت فلو تابعه فسد وان قبله وفرض ما اياه ولو تابعه فان لم يفعل وسجد
فسدت الثانية في العدة مسافرا سبقه حدث تقدم مقبلا يصح صلاة الامام ويشاخر ويقدم مسافرا ويسلم
ثم يتم المقيم صلاة في الخلاصة مسافرا ثم مسافرا واحد حدث تقدم مسافرا نوى الاقامة الثانية
لا يجب على المقيم ان يصلوا اربعا **قوله** في الاصح وقال الحلواني قد قرئت في وقت الضحى في سجدتين
قولا وبانه سجدتان **قوله** وقيل لا ان قيل ان الفعدة الاولى ليست فرضا عليه انتهى **قوله** ويجب انما

كان قول الامام

180
كان قول الامام ذلك مستحبا ولم يكن واجبا لانه لم يتعين معه فاصحة صلاته لهم فانه ينبغي ان يقولوا
ثم يسئلون عن البحر **قوله** وغيرهما اي من الفتوى افاده في البحر **قوله** ان العلم بقية البرهنة يدل
من الثانية على حذف مضاف اي كلام الثانية ووجه الثاني ان كلام المصنف يقتضي انه لا يشترط العلم بحال
لان هذا القول انما هو مستحب بعد السلام وكلام الثانية وغيرهما صريح في الاشتراط **قوله** لكن في حاشية
الهند جواب يدعي الثاني **قوله** في الجملة انما لا يشترط العلم بالنية وعلمه بحال ما في الثانية وانما يشترط
العلم بحال اذا صلى ركعتين لا اربعا نظرا لمرحاله ثم اشترط العلم بحال فيها اذا صلى ركعة واحدة وقوله ركعتين
وهم لا يدرون حاله ففصلاتهم فاسدة وان كانوا مسافرين لان الظاهر من حال من كان بموضع الاقامة
انه مقيم والبناء على الظاهر واجب حتى يتبين خلاف اما اذا صلى خارج المصنف فانه لا تقيد ويجوز
الاخذ بالظاهر وهو السفر في مثله عن البحر وهذا الجواب لا يتم في دفع الثاني لان عمارة الهند
تقيد الاشتراط مطلقا فلو حصل ما في المصنف على ما اذا علم حاله وما في الثانية وغيرهما على عدم العلم كان
اولا في التوفيق **قوله** ينبغي ان يخبرهم قبل شرعه ان سجد الاحتمال ان يكون خلفه من لا يعرف حاله
ولا يتبين قبل ذهابه فمحتمل فساد صلاة نفسه بلامنه على طعن اقامة الامام ثم افساد صلاته على راس
ركعتين **قوله** في الاصح وقيل بعد الاقامة في الركعة في الركن وينبغي ترجيح في زماننا **قوله** انما يصح
بهيضة الجرح للمركب كما قاله صلى الله عليه في عام حجة الوداع لاهل مكة انتهى قرئنا في طه هذه ان يقول
ذلك ولو واحد **قوله** لم يصر فيها فلا يتغير فرضه اربعا **قوله** فيصح في الوقت ولو خرج بعد
اقتلانه لا يضر **قوله** ويتم لانه يتغير فرضه الى الاربع للتقية كما يتغير نية الاقامة لا اتصال الفرض لليل
وهذا الوقت ويستثنى من ذلك ما لو سبق الامام المسافر حدث في سجدتين مقيما فانه لا يتغير فرضه المستحلف
لانه لما كان الموقت خليفة على المسافر كان المسافر كانه الامام فيأخذ الثانية صفة الاولى حتى لو لم يقعد على
راس الركعتين فسدت صلاة الكل ولو لم يقعد الامام المقيم على راس الركعتين لا تسد صلاة المسافر
خلفه على الاصح لصيرورتها اربعا ولو كان الامام مسافرا فلو اقامه لزم الاموم المسافر الاقامه
لوتكلم الاموم المسافر على راس الركعتين او قام وذبح ان كان قبل نية الاقامة تمت صلاته ولو كان
بعد انقراؤه وان كان بعد فاسدت ولزم صلاة بسفر **قوله** لا بعد معتد بكونها فاشته في حق
الامام والمأموم فلو كانت فاشته في حق الامام مؤلات في حق المأموم صحت كما لو اقدم في الظاهر
بشأنه بعد المثل قبل المثلين من غير السجدة وان كان الاثم يرس قولها والمأموم يرس قوله فانه يجوز
دخوله معه في الظاهر حمولى عن شرح النظم الهاملي وافاده في البحر وغيره **قوله** فيما يتغير اما لا يتغير
كالشأن والثالثة فالحكم لا يختلف فيما اذا اوقضا **قوله** بالمشغل المراد ما قابل المشغل فيعلم الوجوب
فان الفعدة الاولى واجبة **قوله** اربع الفعدة فانها سنة في حق الامام فان كان الامام صلى الشفع
الاخرين بقراءة واخذ في الشفع الثاني فغير روايتان ومقتضى المتن عدم الفعدة مطلقا لان القوة
في الاخيرين قضا عن الاوليين والقضاء يلحق بحمله فلا يبقى للاخيرين قراءة انتهى ولو اقدم في
الفعدة الاخير امتنع لاجل التيمم لان تحريم المسافر اقوى لكونها متضمنة للفرض فقط وتحريم المقيم
متضمنة للفرض والنفل والمراد بالفرض الفعدة الاولى والقراءة والنفل في جانب المقيم القليل
والقراءة في جميع الركعات وقد تجتمع الثلاثة ان اقدم المفترض بالمشغل في حق الفعدة والقراءة والتيمم
فيما اذا ركب في القعدة الاولى ابو السعود **قوله** قيل الا سنة الفجر وقيل وسنة المغرب ايضا وقيل
بانه مطلقا وقيل بانه حاله النزول الاحالة الركوبة عن الامداد **قوله** وهو اخر الوقت
قوله لانه المعبر في السببية اما الاخر فافادة اضافة الى الجرح الاخر اعتبارا بحال الخلاف فيه فلو بلغ
صبح واسلم كافرا او افاق مجنون او ظهرت اليانص والنفس في اخر الوقت بعد ما ذكره الاكثر يجب عليهم
الصلاة ولو كان اليانص قد صلاها او لم ويكسره لوجوب او حاضرت او نكست فيه لم يجب عليه لفقد
الاهلية عند وجود السبب **قوله** عند عدم الاداء قبله اما اذا دار قبله في الجرح الذي وقع فيه الا
هو السبب ان لم يؤد في الوقت اصلا ايضا في السبب في كل ما لا يجوز قضاء عصر اليوم في اليوم

مؤثبات وهو لفظ وكذا يقال انه نظرا لكون المحدث ومحدثا وهو هنا وان كان مذكورا قبل قوله
لان الاول هو الوقت وهو صادق لا يفرق بين العمل ويجعل الفرض في كلام المشرع على ما يلزم فعمله لم
العمل قوله والثالث ليوم الجمعة ولو تضمن الوقت وكذا الرابعة **باب الجمعة** هي من الاجتماع كالزوجة
من الاجتماع في وقتها اليوم والصلوة ثم كثرة الاستعمال حتى حذف منها المضاف فسميت بها
لا اجتماع الناس فيها او لما حاد من جميع خلق آدم فيه او جهة من حوله الارض ويسمى يوم الغزوة
من الاعراب وهو التحسين لان من فيه ومنه قوله تعالى عز يا ايها الذين آمنوا انتم تعلمون ان الله تعالى
على انما فرضت بالمدنية لان آيةها حديثة وقال ابو حامد مجله وهو غريب ويروى انها افضل من ليثها
لان فضل تلك الليلة لصلوة الجمعة وهي في اليوم كمالا في المفردات ووجه مناسبتها هذا الباب لا قبله
تقريب الصلاة لعروض الا ان التقريب هنا في خاص من الصلاة وهو الظاهر وفيما قبله في كل باعية
وتقريب العارض هو الوجه وليتأني من ان الجمعة تنقسم في الظاهر بتعيين بل هي فرض ابتداء شبه النصف
منها كمالا في البحر **قوله** تثليث الميم الظم وهو لفظ الجوز وفي القصة ان الظم تثليث للسكون والفتح وهو
لفظ يجمع بين الميم الفاعل في اليوم اليوم الثاني قال ابو راسم في شرح البخاري والكسرة قد لا تقع
شذوذا **قوله** والسكون وهو ح يجمع للمفعول في اليوم المجموع فيه قاله البدر في الشرح المذكور
قوله هي فرض عين بالكتاب والسنة والاجماع **قوله** بالدليل القطعي هو قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا
اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا فان المدا بالصلوة صلاة الجمعة اجماعا **قوله** مستقرا
بغضه خلا لما يشبه الجملة في الحنفية من عدم افتراضها اخذ من قول القدر في ومن صلى الظهور في منزله
يوم الجمعة ولا عذر له كونه وجازت الصلاة وليس كما فهموا من المدا بالكرامة المحرمة لترك الفرض
وشذوذا وجه صحة صلاة الصلاة الظاهر قاله صاحب البحر الكمال **قوله** الاكس من الظاهر نسبة الكمال الى
اصحاب المذهب والاكس من حيث الاكثار فان الظاهر كل من كل مذهب وانما يظهر من حيث كثرة الثواب لها
اشتراط شروط زائدة لها لا شرط في الظاهر كالجماعة والمصدر والسلطان **قوله** وليست بدلا عن الظاهر
هذا مع قولهم انه اذا نودى فرض الوقت لا يجوز عندهم جميعا الا في خلاف الفرض الاصل هو الظاهر
فان ما منع ان يكون فرض الوقت الظاهر ليل قضاؤها اذا فاتت الا ان الله تعالى امرنا باستقامه هذا
الفرض بفرض اخر وهو الجمعة **قوله** السر الشريف والسنة التي فطر على البلد **قوله** وقد اتيت من اهل
كلام مرتبط بكلام قبله للمكان فانه قال وانما اشترافه ان فرض الجمعة نوعا من الاكثار والمناسخ من
بعض الجملة انهم يسمونها هذه الامام عدم افتراضها قال صاحب البحر وقد كثر ذلك من جهة زماننا
ايضا ومنشأ جهلهم صلاة الاربع بعد الجمعة شية الظاهر وانما سمعها بعض المتأخرين في صحة الجمعة بسبب
رواية عدم تعدد صلاتها في مصر واحد وليست هذه الرواية بالمتحيزة وليس هذا القول اعني اختياره لا يوجب
بعد صلاتها في الامام وصاحبه حتى وقع في ان اتيت مسارا بعدم صلاتها خلفا على اعتقاد الجملة
انها الفرض وان الجمعة ليست بفرض استثنائي **قوله** بنية اخر الظاهر اذ كانت وقت ولم يحد بعد وفادة هذه
الجملة ان الجمعة ان وقعت متاخرة كان عليه صلاتها بنية توجب هذه الصلاة عندها وان وقعت صحيحة
بان سبقت تحريميتها غير ما توجب هذه الصلاة عن ظهره اذ كانت ان كان والا فليس بنية توجب هذه الصلاة عندها
قوله خوف اعتقاد عدم اعتقاد الجملة فهو من اضافة المصدر الى مفعوله **قوله** وهو الاحتياط
اي عدم صلاة الاسبوع **قوله** وامان لا يخاف عليه مفسدة وهو من لا يعتقد انها ليست بفرض وان
الظاهر هو الفرض **قوله** في الاول اه لمراعاة قول الشافعي وشيروطه ان قال في المنزلة لها شرط وجوب
بما هو في المصلح ومثله ما هو في غيره والفرق ان الاول لا يصح باشتراط وجوبه ويصح باشتراط
شروط الوجوب ونظيرها بعض ما قاله صاحب البحر في مذهب مقيم ودون عقلي لشرط وجوبها
ومع وسليان وقت وظهيرة واذن كفاية لشرطها وانما ابو السعود **قوله** المصالح المستوفى
فان المصالح كمالا في المفردات قسما **قوله** وهو ما لا يصح اه هذا يصدق على كثير من القرائن **قوله**
للكلفين بها احتراز عن اصحاب الاعتدال مثل النساء والحيات والمساقرين قسما **قوله** وعليه

اكثر الفقهاء

اكثر الفقهاء قال السيد بن سراج هذا احسن ما قيل فيه وفيه ان الولد الحية وهو صحيح وقال البخاري هذا احسن
شئ سمعته واعلمه بهما ان الشريعة نزلت في الاحكام من الاحكام من الاحكام في الاحكام
عن المشتري في تعريف المصداق كل موضع له امير حق في شغل الاحكام ان تولد الاحكام ويقيم الحدود
وفي ان المدا ان الشان ذلك وان لم يفعل بالفضل وهو المدا من قوله بعد بقدر على اقامة الحدود
فان الاول حذف هذا التعليل **قوله** وظاهر المذهب ان القصة في بعد ذكر التعريف السابق الا
انهم قالوا ان هذا الحد غير صحيح عند المحققين والحد الصحيح المعلوم عليه انه مدنية فينفذ فيها
الاحكام وتقام فيها الحدود وكما في الجواهر **قوله** له امير وقاض ولا يكونان الا في بلد له رسايتان
واسمايان وسلكه ولم يذكر المفتي كفاية بذكر العاقل لان القضاء في الصدر الاول كان وظهيرة
المحققين حتى لو لم يكن الولد او القاض في مفتيها اشتراط المفتي كمالا في الخاصة وفي تقييد القدر
انه يكتفي بالقاض عن الامير عن شرح المتن وهو عاجز **قوله** بقدر على اقامة الحدود وان
لم يقيمها بالفضل وعبر في شرح المتن بالقدر ايضا وبهذا تعلم ودعايتهم ويعتقد بعض جهلة
الحنفية من القصة والترك ان الجمعة ساقطة لان عدم تنفيذ الاحكام بالفضل واعتقد على اقامة
الحدود لان من اقامتها ما ينفذ الاحكام فاستفح به عن ذكرها وفي المتن ولا اعتبار بقاض بل احيانا
يسح قاضي الشاهية **قوله** اذن الحاكم ان الولد والقاض كفاية في القصة في الاستساق هي القصة التي تبت
للمصدر يدل على ذلك ما في العاقل من جاب طلب الشفعة ابو السعود وهو يفيد ان يجوز الا اذن
بالبناء للجامع اذن بالجمعة وعبارة القصة تقيده لا بد من الاذن بالبناء واداء الجمعة
والكلام من ان فرض الوقت هو الظاهر في حق المعذور وغيره كمن مامور باستقامة بالجمعة
حقا وانها تقع فرضا في المقصيات والقرن الكبيرة التي فيها الاسواق او القاسم هذا بلا خلاف
اذا اذن الولد او القاض بينا المسمى للجامع واداء الجمعة لان كونه في واذ افضل من الحكم صدر
بجها عليه انشور واذ لا يوزن بذلك لا تنفع اقامتها فيها وعليه يحمل ما في البحر لا تنفع في قرية ولا في
لغوى على رضى الله عنه لا جمعة ولا شريعة ولا صلاة منطوية ولا طي الا في مصر جامع او مدينة عظيمة
ثم قال فلا تجب غير المص **قوله** على ما قاله الشيخ الذي في القصة في ابو القاسم **قوله** او فناء
الفن سعة امام البيت وقيل ما امتد من جوابه انتم مغيب والمدا هنا ما امتد من جواب المص
فاطلق عن التقييد بالبيت **قوله** لجسدا انما يفتيها فالعدم **قوله** كدفن الموتى وجمع العساكر
صلاة الجنائز ابو السعود وروى السهام كمالا في الدار الممتدة **قوله** وكفى الخيل ان جريها **قوله**
والجنت والفتور حاصل ما ذكره الشرح في رسالة تحفة اعيان الفناء بجمعة الجمعة والعيون
في الفناء ان الصحيح في الفناء التعريف الذي ذكره المص هذا واما الحد يد بقلوة او ميل او ميلين
او ثلاثة اميال او فرسخين او ثلاثة فراسخ او سمع الصوت او اصلا في المصلا وسماع الاذان
من المص لم يحول كل منها على بلديا سبب ان الفناء يختلف بغير المص انتم اما القصر القري من
المص في الجمعة على ساكنها خلاف بني الوجوب في التقييد ان قريته والبعده في المقصيات واختار
في البدائع ما قاله بعضهم انه ان امكنه ان يحضر الجمعة ويبين باهله من غير تكلف يجب عليه الجمعة والا
فلا قال وهذا احسن انتهى فاختلاف الصحيح واحل الا حوط طرزة البدائع يجوز ذكر الشرح في ان
الجمعة تنصح بسبيل علان بقاء مصر وهو بالتون ابو السعود **قوله** والسلطان انما اشتراط لانها تقام
بجميع عظيم وقد تقع المنازعة في التقديم والتقديم وقد يقع في غيره فلا بد منه تنبيه الامرها والسلطان
لفظة الحجة والبرهان والولاية والسلطنة والتذكير اعظم عند الخاق وقد يثبت فيقال قفت
به السلطان ان السلطنة قال ابن البقار والرجاج وجماعة **قوله** او امرأة اعلم ان المرأة لا تكون
سلطانا الا تغلب لا تقدم في باب الامانة من اشتراط المذكور في الامام فكان على الشرح ان يقول
ولو امرأة ان ولو كان ذلك المتغلب امرأة اه والمدا بالمتغلب من فقد في شرط من شرط الامانة
وان رضى به القوم في الخلافة المتغلب الذي لا عهد له ان لا مشور له ان كان سيرة فيما بين الرعية سيرة

الامور ويحكم بينهم بحكم الولاية يجوز الجمعة بحضرته بحسب قوله باقيا منها ان باقية الجمعة وقوله لا اقامتها
اي لا اقامة الصلاة الجمعة اشترى قوله او ما مودة باقيا منها والعبارة لاهلية النيابة وقت الصلاة لا وقت
الاستجابة حتى لو اقام الصبح الذي وفوض اليها الجمعة قيل يوم الجمعة فيبلغ الصبح واسلم المنفرد
كان له ان يصلي الجمعة والواجب ان العبادة لاهلية وقت الاستجابة بحسب قوله وان تجزأ التامة
اقتضت لانهما يتحدان الولاية ولا ولاية له على نفسه فضلا عن غيره ولا ان شرط القضاء الحديثة قوله
ومن جهة ثانية كالباشا وقاضي القضاة قوله فقليل المطلق لان الخطبة والاقامة بعدهما من افعال
السلطان كالتصايف فلم يجز لغيره الا باذنه فان لم يجد لم يجز لغيره ابو السعود في البحر وقد عمل
بذلك بعض القضاة في زماننا حتى اخرج خطيبا من خطبته سببا مستنابة من غير ان اشترى قوله
وقيل ان الضرورة ان يصلي هذا توفيق بين القولين السابق واللاحق قوله بلا ضرورة الا
ان يقول ولو بلا ضرورة ليشترط معنى الاطلاق قوله لانه ان فرض الجمعة قوله على شرط الفوات
ان قرب الفوات قوله لتوفيقه عدة للعدة قوله فكان الامور اس ما قامة اذنا بالاستحالة وجه
ذلك ان المقصود من الامور باقيا منه كصليته في وقتها والحال عليه في جواز الاستنابة مطلقا
الى نقطة على التحصيل قوله ولا كذلك القضاة فان لم يسمع مقيدا بوقت كفسد من بل يحصل في كل وقت
فكان الامور اس باقيا منه اذنا بالاستحالة دلالة قوله كل من ملكه هو صريح في جواز الاستنابة
للخطيب مطلقا او كالمهر في يوم الجمعة بضم النون وبكون الجيم طلب الكلام موضع قاموس
في هذا علم الكتاب اشترى قوله لا بين جدي بضم الجيم والاشترى وهو حشو في مشابهة صاحب
البحر قوله بل لا بد من الخطيب المدا ان كل خطيب له ان ياذن لغيره في الخطبة والصلاة او اجزاها
كما صرح به في امنا والفتاح وليس المراد ان كل شخص ماذون بالصلاة في مسجد او كما قد يتوهم
من تركيبة اشترى قوله في ابو السعود بعد عبارة بن جريش فيكون الاذن مستقيا لتولية النظار
الخطبة واقامة الخطيب نائبيا ولا يشترط الاذن لكل خطيب ونقل عن خطبة الشيخ عبدالحق ما نصه ان
اذن السلطان اولاد المسجدين الذين اذن في اقامة الجمعة فيه يكون اذن لكل خطيب ان بعد تولية الخطبة
من النظار لان يقيمها من غير نائب كما قد توهم وافتح به من لا معدة له بالضرورة من الخفية اعلم
على مثل هذه العبارة الموهمة قد برأ اشترى قوله وتامة في البحر حيث قال من جملة كلامه واذ قد عرفت
هذا فليتضح عليه ما يتبع في زماننا هذا من استئذان السلطان في اقامة الجمعة فيه يستخرج من
الجوامع فان اذنه باقيا منها في ذلك الموضع مضي لانه لا بد من رتبته خطيبا ولا اذن ذلك
الخطيب لمن عساه ان سببه فلا يكون ذلك اذنا لجهول لانه لا بد ان يسأل السلطان في ذلك شخص
معين بالضرورة لنفسه او لغيره فيرون الاذن يكون على وجه التعيين لان الاذن ولو كان لسا في نظر
وان كان لغيره فلهذا لانه اذنه يقع اذنا للمسؤول وهو معلوم عند السائل معينا له قوله وما
فيه التعليل حيث قال لا يجوز الاستحالة الا اذا احدث عن البحر قوله لا دليل عليه وهو ابو السعود
بان منع على القول باستنابة عند الضرورة بلا خسر غيره من انه ليس له الاستنابة الا اذا فوض
اليه ذلك بامره وهو القول الاول المصح قوله بهن فيها على الجواز ارجوا الاستنابة بلا شرط
اذن بها قوله فابعد ان لا عالم ياتي به غيره والمعنى انه اجازة كلامه قوله وكثيره اللام زائدة لان
او دع يتعدى بنفسه قوله انه ان الاستحالة وبه صرح في الكتاب المذكور قوله مطلقا سواء كان لفرد
ام لا كما يعلم من عبارة مجمع الاشرار اشترى قوله اذن عام ان كل خطيب لا يستبيل الى كل شخص ان
يصلي في اس مسجدا واشترى قوله وكذا في فني ان الخطبة جل بغيره اذن الخطيب وهو جاز لا يجوز
الا اذ امره بذلك اشترى قوله ابو السعود بغير مناه لوطط بغير صريح اذن الخطيب لغيره جازا
غيبه اذنا دلالة اشترى قوله قول السلطنة الا لا يجوز سبيل ذلك قوله الا ان اقتدى به من لم
ولاية الجمعة ضمن الخطيب الماذون وذلك لان الاقتدار به اذن دلالة بخلاف ما لو فوض مالم يقتدر
عليه كتحمل عبارة الخليفة السابقة قوله ويؤيد ذلك اس عدم الجواز حيث لم يقتد به من له ولاية

الجمعة انما تغير نفعه حق الامام والمأمومين والجماعة فيه على سبيل الكفاي مكرهة كحرمانه وفيه
ان ذلك اذا شرعوا بنية النفل والشرع هنا بنية المحدث وانما صارت مثلا بفقد شرط ولذا
فلا يلزم لم يلزم وجه التايب فقام قوله مات والامير الذي ولاه الخليفة ولم يول عليهم احدا بعد
موته حتى مضت جهات او جمع بحد قليل زيادة قوله فجمع خليفته اي خليفته الميت بان استخلف
ستخصا عليهم قيل ان يموت قوله او صاحب الشرط ويحتمل اقامة الجمعة وان لم يول بها كذا في البحر
قوله بفتحين جمع شوطي كتركه وجهين في القاموس قوله حاكم السياسة السياسية معدة لهما
الحلق على وجه شفا دون له وهو شرع مغلف وبيانه ببيان شرط الحد وان شاء الله تعالى قوله الماذون
له ولو دلالة واذ لم يؤمر بها الا يصليها لهم كذا في البحر قوله اذن بذلك اي باقامتها لانهم انما و
لواستظام امور المسلمين وهذه من اهم امورهم قوله بالاشام اي مثالا قوله وان يول الخطيب
كما ان له ان يستخلف للقضاة ولم يؤذن له صريحا ودون كلامه ان التايب لا عزل قبل الشرع في
الصلاة ليس له اقامتها لاذ لم يبق نائبها لكن شرط ان ياتيه الكتاب بعزله او يقدم عليه الامور لانه
فان وجه احدهما فضلا له باطله وان صلاحا جبال شرط طار لان حالهم على حالهم حتى يعزلوا وكذا
في الملاحة وبه علم ان لبا شرة مصر اذ عزل الخطيب على حالهم ولا يحتاجون الى اذن جديد الا اذا
عزل بهم احد بحسب قوله وقالوا مقيما انه انظر ما حكم هذا الترتيب وفيه ان الاذن حيث تحقق لكل فلا
ترتيب قوله ثم من ولاه قاضي القضاة او ولاه اقامتها قوله ونسب للمعاملة الخطيب من غير اذن من
القاضي ولا خليفته الميت كذا في البحر قوله في الموسم فقط هذا على المعتمد وقيل يجوز فيه في جميع الايام
وعلى المعتمد فكيف مصلح ايام الموسم وقريته في غيرها قال في الفتح وهذا يفيد ان الاذن في قرى مصر
ان لا تصح فيها الاحال حضور المتولي فاذا حضرت صحت واذا غاب انتفت اشترى قوله وجود الخليفة
ان الاعظم في النهاية في هذا المذهب دلالة على ان السلطان الذي كان يولي في ولايته كان عليه اقامة
الجمعة لان اقامة غيره باو يجوز فاقامة غيره وان كان مسافرا اشترى ابو السعود اي فيوم يوافيها
وان كانت ساقطة عنه بسفد قوله او امير الجي وفسره صاحب الدرر بسيلطان مكة وحيث ذكر
مع قوله او مكة والا واما ان يجعل امير الجي من كان متوليا على جميع ارضه ومن عماله امير مكة
قوله او العراق كما شاء بغداد قوله وجود الاسواق عطف على قوله لوجوده في ليفة قوله و
عدم التقييد اجواب عن سوال حاصله لو كانت منه مصلح بها صلاة العيد من وجبت عليه كاهل
مكة فاجاب بما حاصله ان عدم التقييد بها لا لانها ليست مصر بل لا اشتغال الحاج باو المناكس فقط
التقييد للتخفيف افادة ابو السعود قوله لا يجوز لامير الموسم هو الذي امور سوية امور الحاج
لا غير مجرد قلاح يطلب الفرق بينه وبين امور العراق ويمكن ان يقال لا يلزم من امور العراق
ان يكون امير حاج لاحتمال تولية امير الحاج لشخص اخر من طوفه او من جهة الحقيقة او الما بغير
العراق امور امرا باقيا منها وتسوية امور الحاج قوله حتى لو اذن له ان من جهة امير العراق او امير
مكة بحسب قوله لا عرفات سميت بذلك لانها وصفت لادم عليه السلام فلما راعها عرفها وقيل السبي
فيها ادم وهو اعلمها السلام فتعارفا وقيل غير ذلك ابو السعود عن العيني قوله لانها مفارقة من
قوت بالشد بد مجموع موت او من الفوز وهي البجاة اي بخلاف من فانها ابنته قوله بمواضع كثيرة
وقيل في موضعين لا اكثر قوله مطلقا سواء كان هنالك ضرورة ام لا فصل بين جازية البلد ثم لا قوله
على المذهب لاطلاق الخبر وهو لا جمعة الا في مصر بشرط المعتمد فقط قوله وفيما لا يخرج وذلك ان في
الزام اتحاد والموضع حرجا بينا لا يستدعيه بظهور المسافة على اكثر الماخوين ولم يوجد دليل عدم
جواز التعدد بل قفية الضرورة عدم اشتراطه لاسيما اذا كان مصرا كبيرا كصرا كما قاله الصمد
وقد قال الله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها وما جعل عليكم الدين من حرج قوله وعلى المراجع
وهو قوله الثاني بعدم جواز التعدد في غير موضعين كذا في البحر قوله لمن سبق تحريمه هذا هو المعتمد
من مذهبه وقيل لمن سبق فرائعه وقيل لمن سبق بها كذا في البحر قوله ونفسد بالمعية ان بالمفارقة

في التسمية **قوله** ان يصل بعد هاتين ويصل بعدها في الصلاة الاولى ان يصل بعد الجمعة او سنتها ثم الرابع
بهذه التسمية ثم ركعتين في وقت فان حجت الجمعة كان قد ادى سنتها على وجهها والا فقد صل الظهر
مع سنتها ابو السعدي **قوله** كما حرره في البحر حيث ذكر ان صلاة الاربعه مبنية على الضيق الخائف للجمعة
فليس الا حياطة فعلها لانه العمل بالقوى الدليلية وقد علمت ان مقتضى الدليل هو الاطلاق مع ما يترتب
من فعلها في زمانها من المفارقة العظيمة وهو اعتقاد الجبرلة ان الجمعة ليست بفرض فيسلكون لما
يشاهدونه من صلاة الظهر فيظنون انها المفروض وان الجمعة ليست بفرض فيسلكون عن اداء الجمعة
فكان الاحتياط تركها وعلى تقدير فعلها من الاحتياط عليه مفارقة ما لا اوله وان يكون في بيته خفية
خفا من مفارقة فعلها **قوله** والاحوط نيته اخر ظهره ويقصر في المقعدة الاولى على التشبه ولا
تقصير بركتها ولا يستغنى في الشفع الثاني وهل يقتصر على ضم السورة في الاولييين او يضم في الكل خلاف قال
الجلي ويبنى فيها في الكل ان لم يكن عليه قضاء فان وقعت فرضا فالسورة لا تضر وان وقعت نقلا فالنعم
واجب ومفهوم قوله ان لم يكن عليه قضاء انه ان كان عليه قضاء لا يضر في الاخيرين لانها فرض نية ومراعاة
التسمية بينهما وبين العصر حوط وكبره الايمان بها بالاقامة وليس لها اصل في المذاهب ائمة ومنها بعض
الافرنج عند الشك في صحة الجمعة بسبب رواية عدم الجواز بعد هاتين وهو واحد وقد زعم بعض المولى
عدم صحة الجمعة الا معطلا فيقتضي بعض شرط الاداء وهو المفارقة عبارة عن كماله فيها وان وقاض
ينفذ ان الاحكام ويقفان الحدود وهما مفقودان فلا تنجز الجمعة ويكفي صلاة الظهر وقد يجمع على
ذلك كثير من الامام وما قال هذا البعض خلال في الدين فان تنفيذ الاحكام واقامة الحدود موجودان في
الجمعة على ان العلاقة بزمانها اقل من تقدمه الله تعالى برحمته ذكره في رسالته ما يقتضيه عدم اشتراط تنفيذ
الاحكام واقامة الحدود بالفعل فالشرط مجرد القدرة فقط ونقص عبارته في دفع الظلم عن المظلوم
ليس بشرط في تحقق المصير بل بشرط في تحقق القدرة على الدفع وكما يدل على عدم اشتراط الدفع بالفعل
ان جماعة من الصيابة صلوا خلف يوسف التقي مع انه كان من الظلم خلق الله تعالى ابو السعد ووقفت
ما يفيد ذلك **قوله** لان وجوبه عليه اتبع في هذا التعليل صاحب البحر ولا وجه له لان الوجوب انما هو
باول الوقت ولذا والله اعلم لم يذكره في التمهيد في بيان التمهيد في نية اخر الظاهر او ذكرت
وقته وذلك انه اذا نوى ظهر هذا الوقت الحاضر بما يظهر صحة صلاة الجمعة بكونها اسبق كركبة فان
كان عليه ظهر قضاء لم ينسب عنه هذه الصلاة بخلاف ما اذا اداها بهذه النية فانما يتوب عنه **قوله**
والثالث وقت الظهر حتى لو خرج لا تقضي جمعة بل ظهر فلا تنجز بعده كما لا يقيم قبله لانه لم يصلها
عليه الصلاة والسلام خارج الوقت فثبت اشتراطه ولم يرد دليل على نفي اشتراطه **قوله** فتبطل بغيره
ولو بعد القعود قدس التشهد لغوات شرطها ولا ينعى عليه لظهور الاختلاف الصلواتين قدرا وحالا
وهذا عند الامام وتصح عندهم وتصوير الجمع بين القولين في صلاتها قدسه الشرح في الاثنى عشر
ويشكك في ذلك عند الامام وعندهما تبطل اصلا وقد خالف ابو يوسف اصله فانه موافق للامام انه اذا
بطل الوصف لا يبطل الاصل **قوله** على المذهب دلا في النوازل من المعتقد ان اوجه الناس فلم
يستطع الركوع والسجود حتى فرغ الامام ودخل وقت العصر فانه يتم الجمعة بغير قراءة عن البحر
قوله شرط الاداء اي اداء الجمعة بتمامها **قوله** الخطبة فعلمت من المفعول من الخطبة بالجمع وهو الاصل
كلام ما بين اثنين كما في التمهيد في الزهد **قوله** فيه اس وقت الظهر **قوله** كونها قبلها وانما
كانت شرط لان البنية صل الله عز وجل ما صلاها دون الخطبة **قوله** فتعقد بهم الجمعة بان يكونوا اذ كانوا
عاقدين ولو كانوا معذورين بسفر او مرض **قوله** ولو كانوا ائمة او نيا مالا ان المأمور به السوي الا ان
وقد حققنا وسماعه بعد ذلك شئ اخر **قوله** على الاصح مقابلة ما في التمهيد في التمهيد من جواز الخطبة
وهذه **قوله** ليس الا لاسماعه بما ينافي المص فان الاصم وانما لا يسمع عنده **قوله** وجزم في الخطبة
هذا هو الذي مشى عليه في نور الايضاح وقال في اعداء الفتاح وانما تبطل الخلافة لانه منطوق
فيقدم على المفهوم انتهى معنى مفهوم كلام الزيلعي الذي ذكر المص بقوله بجمعة جماعة تعقد بهم

فانه يقتضي

فانه يقتضي انه لا يكفي حضور الواحد انتهى **قوله** وكففت تحديقته لانه لا يطلق الذكر في الآية الشريفة فقال
الامام يفرض ذلك نظر للقاطع وقال في الخطبة استنابا لنعمة عليه الصلاة والسلام **قوله** في المراهقة
لما هو اطلاقه انها التسمية وفي التمهيد ما يفيد التزويج فانه قال الا ان المكتفي به محظوظ ومبني المسنة
كما قال في الاحتياط والمسحوق ما لا لانه ما يسمى بالخطبة علة من التسمية والصلاة والنعمة انتهى **قوله**
الواجب وصف كاشف وهو العبد ورسوله **قوله** بنيتها اي الخطبة **قوله** او يفي الا وان يقول او يسمع
تجيبا **قوله** على المذهب وهو ان الامام انه يجزيه انتهى **قوله** كنت امة استند راكبا على قول المصنف
حمد المصنف **قوله** ذكره في التمهيد انه ان يوجب حيث قال ولو عطف عند الذبح ففان الحمد لله لا يجزئ
الا مع بخلاف الخطبة فان قوله بخلاف الخطبة يفيد ان حمد المصنف يكفي لها **قوله** فتا على اشارة لانه
يكون ان يقال ان المصنف في الذبايح على ما روي عن الامام ان حمد المصنف ينوب عنها **قوله** ويسمى
خطبتان بيده في الاصل بحمد الله تعالى والثناء عليه بما هو اهله والثناء على النبيين والصلاة على النبي صلى الله
عنه والخطبة والتدبير ويبيد في الخطبة الثانية الحمد والثناء والصلاة على النبي صلى الله عليه وآله
فقال في التمهيد سمى في زماننا ان القوم يستقبلون القبلة قالوا لانهم قالوا استقبلوا الامام بخروج
عن تسوية الصفوف وجزم في الخلافة ما به يستقبل ان كان المستمع امام الامام وان كان
عن يمين الامام او عن يساره قريبا من الامام فيجوز عن الامام مستقدا للسمع انتهى **قوله** على
المذهب وعند الطحاوي مقدار ما يمس موضع جلوسه من المنبر **قوله** كثر في قراءة الامام ما روي في الصلاة
وم قرأ منها سورة العصر وسورة الاحزاب لا يستوي صاحب المنبر وصاحب البيت وسورة فاتحة الكتاب
بحد **قوله** ويجوز بان يثبته بقدر ما يسمع القوم الخطبة فان لم يسمع اجزا بحد **قوله** ويبدأ في الخطبة الاولى
قوله ويندب ذكر الخلفاء ويزيد فيها الدعاء للمؤمنين والمؤمنات بدل الوعظ في الاولى ولا يخطب
فيها ويسمى فيها قراءة آية خلات في البحر **قوله** والعمى هما الصفة والعبادة **قوله** وجوز في التمهيد
اي نقل جوازها وعبارته ثم يدعو السليطان الزمان بالعدل والاحسان متجيبا في مدحه عن ما قالوا
انه كفر وحمل على الترخيب وغيره انتهى وهو المناسب لما تقدم في الامامة من وجوب الدعاء له
بالصلاح فنقول الشرح لا الدعاء للسليطان فيه ما فيه من بقليل زيادة والشرح يقع في ذلك صاحب البحر
حيث قال واما الدعاء فلا يجب لما روي عن عطاء حين سئل عن ذلك فقال انه كونه واما ان كانت
الخطبة تكبرا او في الخلافة وغيره فالامام افضل من التباع على الصحيح ومنهم من اختلف
التابع حتى لا يسمع مدح الخطبة في الخطبة ولهذا اختلفوا في بعضهم ان الخطبة ما دام في الخطبة
فعلهم الاستماع فاذا اخذ في مدح الخطبة والثناء عليهم فلا بأس بالكلام انتهى قلت ما
قدمه الشرح لا ينافي ما هذا لان الكراهة انما هي في خصوص الخطبة فلا ينافي الوجوب خارجها **قوله**
ويكره تحريكه لانه كذب **قوله** وصفه باليس فيه كالمفادى ولم يفت **قوله** ويكره بكلمة اطلق الكراهة
فقط بحد التسمية **قوله** لانه منها لان الامر بالمعروف من جنس الخطبة قال الفقهاء ينبغي ان يكون في
مجلس الوعظ الخوف والرجاء ولا يجعله كله خوفا ولا كله رجاء لانه قد ورد النهي عن ذلك وان
الاول يقتضي لا القنوط والثاني ان الامام يجمع بينهما وقال ابو بكر بن محمد ان يكره في الرحمة والرجاء
لعقوله صلى الله عليه وسلم لا تقربوا ولا تفسروا ولا تشرعوا ولا تعفروا انتهى فينبغي الخطبة ذلك **قوله** في تحريمه
فان لم يكن نفي جبهة بحد **قوله** وليس السواد اقتداء بالخلفاء للتوارث في الاعصار فالاصح ان يحرم
عن الخيال وهو محرم في هذه الا زمان **قوله** وتكره السلام امة ومن الغريب ما في الشرح انه يجب
للامام اذا صعد المنبر وقبل على الناس ان يسلم عليهم لانه استند بهم في صعوده **قوله** وطهارة وكونه
للحدوث والجنب وقال ابو يوسف لا تجوز **قوله** قائما فلو خطب قاعدا كما في البنية او مضطجعا كما في
التمهيد في زمانه ويكره ابو السعد **قوله** الاصح الا لا يشترط لها شوط الصلاة من استقبال القبلة
والطهارة في غير ذلك وقيل قائما مقامها لانها لا تجوز الا بعد دخول الوقت بحد **قوله** بل الطهارة

في صلاة الجمعة فيثبت للأمام والسا معين نصف ثواب صلاة الجمعة كما ثبت لهم ثوابها بتمامها ومن
لم يحضرها لم ينله ثوابها **قوله** جاز ولا بعد الغسل فالصلوات من أي الصلاة كان في الجهر **قوله** فان طال
الطاهر انه يرجع في الطول إلى نظر المتبع **قوله** لكن يسمى اه استتاب شخصاً للصلاة ولا حاجة لإعادة
الخطبة وذكر في هذا الفرع مسألة مستقلة لا استند ذلك وهو الذي يظهر انتهى وفي الجهر عن
الجمعة فانه لو خطب بصداد السلطان وصلح الجمعة جعل بالغ وبات **قوله** واقفاً ثلاثة رجال
اطلق فيهم فشمى العبد والمسلم والمريض والامير والخمس لصلواتهم للامانة في الجمعة اما المملوك
ولكن هو مثل حالهم في الامانة والاخرى فمصلحة ان يقتد باليمن فوقها واحترق بالرجال عن النساء والامير
فان الجمعة لا تصح بهم وحدهم لعدم صلاحيتهم للامانة فيها بحال **قوله** ولو غير الثلاثة الذين حضروا
الخطبة الا ان يقول ولو غير من حضر الخطبة لثبات جزيان على قول من قال يكفي واحداً وثلاثاً وقد
اعتمد الا انه في ذلك جاز من المصحح بشرط فيها تقدم حضور جماعة لصحة خطبة اشترط **قوله** سوى
الامام وقال ابو يوسف ثلاثة بوجه كاف مسكين **قوله** لانه لا يباه ولا ان الجماعة شرط على حدة وكذا
الامام فلا يعتبر احد بهم بالاخذ ابو السعود **قوله** بضرورة لا بد بوضوح ان الامام سارع الى ذكر الله
تعالى وهو مع ذلك يحضره واشترط وجود ذلك اكرهه الثلاثة لا في الاية عليه **قوله** قبل سجدة
وقد دخلوا معه في التسمية ونفروا فالتفتوا متفق عليه ابو السعود **قوله** وقالوا قبل التسمية فادوة
للخلاف لو نفروا بعد التسمية قبل الركعة بالسجدة فستأخذ الجمعة ويستقبل الظاهر عنده وعزماً
يتم الجمعة بحد **قوله** بطلت اي بطلت بالظهور لان ما دون الركعة غير معتبر قرستان **قوله** ولذا اي
لكون المراد الرجال اي بالثبات فافاد انه يوجب الخطبة من النساء والحيات ولو كان معزماً وجلا لا يثبت
فلو قال فان نفروا احد منهم كان اولاده فلهما الجهر في ان يقال ان المعذرة اذا احتججوا بذكر
العدد وثانيتها فلا دلالة على اشتراط المذكور في هذه الثلاثة ولو سلم ذلك فاما تدل انما على مطلق
المذكور في الاية الرجولة **قوله** او نفروا بغير سجدة لان الجماعة ليست بشرط البقاء ومن فروع المسألة
ما لو اخرج الامام ولم يجد مواضع فادركه فادركه في الركعة صحت الجمعة لوجود
الركعة في الركعة الاولى والا فلا بعد منها بحد **قوله** او نفروا هذا يعني عنه قوله سابق ولو غير الثلاثة الذين
حضروا الخطبة **قوله** وانما منفردا لوجود المشاورة لانهما شرطان في التمام والاداء وهو بتعيين الركعة بالسجدة
بحد **قوله** الا ان العام لانها من شعائر الاسلام وخصائص الدين فيجب اقامتها على سبيل الاشهاد في
الشيء وبين واشتر بالعام عن الاذن الى من يجامع فيه لا يصح اقامتها **قوله** من الامام مثل نائبه الذي
ملك اقامتها **قوله** وهو يحصل له اشارة به الى انه لا يشترط حصر الاذن **قوله** للواديين ان من الخطبيين
بها فلا يضر منع نحو الفساح في الفتنة **قوله** فلا يضر تفرع على التيق بالجامع **قوله** معتد باهذه حقوله
اداء الصلاة داخلها وخارجها قبل الغلق لم يمنعوا **قوله** منع العدوا والعدا والبناء للثبته
وفي نسخة باللام **قوله** لان احسن هذا اذا كان الغلق للمعاودة العتيقة اما اذا كان لمنع عدو ونحوه فخطوه
وهي الصلاة والظهور وجوب الغلق انتهى وهذا اول ما في الجهر من انه اذا غلق ابواب الحرم وصلح
بمسكته لانه لا يجوز وهو الذي نقله المصنف بعد وجه الاولوية انه الحلاق في حق التيقيد بجملة ما
اذا منع الناس لانه اذا كان لمنع عدو او تقديم عادية وقد مر ذكره لانه لم يقض حق المسجد الجامع بحد
وفيها وان صلاها في الجامع الا انه غلق باب المقصورة ولم ياذن للناس باختلافه وكذا الوجه في قصر
بجسمه لم يعلق الباب ولم يمنع احد الا ان الناس لم يعلموا بذلك لمن ناس **قوله** الى العامة محتاج كاحتياج
العامة اليه بحد **قوله** فبعض من تنزه عن الاحتياط بل كل واحد اليه محتاج من **قوله** وشروط لاقتراضها
اهل هذه المشد على شروط الاداء مع ان الواجب نقد ما كما قيل في البقية او الوجوب مقدم
على الاداء بالسلف قال الخواري **قوله** تخفف فيا وصف السعة الا بالاختصاص لان المذكور في المتن
احد عشر كمن العقل واليقين منها ليسا خاصين كما نبه عليه الشيخ **قوله** اقامة ضيق المسافر بقوله لم يصف

افترج الامانة في غير الامام ما استثنى بقوله فان كان سمي الله ايج **قوله** عند محمد جعله الكمال وغيره
رواية عن ابو يوسف ويمكن جعله على اختلاف الروايتين عنهما **قوله** وصحة خروج بها المريض الذي سافر
وامكن علاجهم وح فقطن سلامة العيين والرجلين مفاد وجعلهم ابو السعود من عطف الخاص **قوله**
والحق بالمريض المريض ان بقي المريض ضابطاً بحد وجه من **قوله** والشيخ الفاضل وقع اختلاف فيها اذا
وجد ما يبركه كالاغص اذا وجد القاع من **قوله** والاصح وهو بهاد ذكوره الجهر والنهر عدم الوجوب عليها
وقال بعد تقيي السراج ولا يخفى ما فيه فالاول ابقاء المص على الملة **قوله** واجبر وليس له منعه على ان
قاله الدقاق وظاهره المتون ويشهد له بحد وقال ابو جعفر له منعه ولا تجب على العبد الذي حضر مع
مولاه باب المسمى لم يخطب الدابة ولم يخل بالخطب وله صلاتها على الاصح ولا على العبد الذي يودى الفرية
لكن هل له صلاتها بغير اذن المولى قال في التيسر اذا اراد العبد ان يخرج الى الجمعة او الى العيد
بغير اذن مولاه ان كان يعلم ان مولاه يدعي بذلك جاز ولا فلا يخل له الخروج بغير اذن لان الحق
له في ذلك ولو ادعى فسكت حل له الخروج اليها لان السكوت بمنزلة الرضا بحد **قوله** ولو اذن له
مولاه ان بالصلاة وليس المراد الماذون بالتجارة فانه لا تجب عليه اتفاقاً كما يعلم من عبارة الجهر
قوله وبجرح في الجهر التيقيد حيث قال وجزم في الظاهر بنية العبد الذي اذن له مولاه بالخروج وهو الذي
بالقواعد **قوله** بحقيقة فلا تجب على التيقيد المشكل بحد وكونه في البر جدي ومقتضى معاملة بالافترج
تجب عليه الاحتمال ذكره ولا يجازي مصلح الاحتمال بالوثقة ابو السعود **قوله** وعقل هو وان كان
عاماً لا حاجة الى ذكره لان المجنون يخرج بقيد الصحة لان المجنون نوع من المرضى ابو السعود
المجوس **قوله** ووجوده بغير فلا تجب على الاعشى مطلقاً سواء كان له قايده ام لا مشرعاً كان او باجراً
وان كان له ما يستاجر به عند الامام لان القادر بحد لا ينفذ لا ينفذ قادراً مشرعاً ولا تحت
له كملوك يقيده قال ابو السعود عن شيخه وتوقف صاحب الجهر في وجوبها عليه اذا كان حاضراً
في المسبى وفي بعض الهوامش عن الخواري ان الظاهر الوجوب كما يؤخذ من كلام الشيخ انتهى
قوله بان سلامة احدهما ان احدهما الرجلين اشترط **قوله** لكن قال الشيخ انه في هذه الاستدلال
راك نظره اذ ما في الجهر يحمي على ما اذا اصاب الاخرى بحد وخروج غير مانع من قدرة المشع عليها
وما في الشمين على ما اذا كان لا يستطيع المشع عليها فاداه ابو السعود **قوله** وعدم جسد خل
تحت الاحتياط من السلطان الظالم وجعله في الجهر عن الجسد كذا في الف من القصور كما في المخرج
قوله اي هذا الشرط يقع شرطاً للوجوب **قوله** ان اختار التسمية اي على غير اسمها غير
باعثها ما حصل المشروعية **قوله** بالغ عاقل فغيره للمكلف وخبر بها العبد بانها تقع منه فلا يلزم
فانها لا تصح منه اصلاً **قوله** عن الوقت وهو الظاهر وفيه اشارة الى ان فرض الوقت هو الظاهر
الا انما مودون باسقاطه بالجمعة وقيل بالنكس كذا في القرستان وهذا عند غير زفر اما عند فخر
الوقت الجمعة وثمرة الخلاف تظهر فيما لو نوى فرض الوقت كان شارعاً في الظاهر عندنا خلافاً لما
لو نواها كان شارعاً فيها على الاصح وهذه الثمرة تظهر فيما اذا كان اماماً او شاعراً نعم ان
الجمعة تنعقد من المنفرد وزعم انها تؤدى بنية فرض الوقت فاذا شاع فيها بناء على هذا الزعم
بنية فرض الوقت يكون شارعاً في الظاهر واذا سلم على راس الركعتين لزعم انها الجمعة بنفس
ظهوره وتما في ابو السعود **قوله** لئلا يبعد على موضوعه بالنقض يقع لو لم يكن يتولى وقوعها فرضاً
بل الوضوء بصلاة الظاهر لعاد على موضعها بالنقض وذلك لان صلاة الظاهر في حقها شخصه تميزه
فاذا ادى بالغزبية وتحتل المشقة صح فلوات مناه بالظهور بعد ما حملناه مشقة ونقضنا الموضوع
في حقه وهو التسهيل انتهى وفي جانب العبد لو لم يجوزها وقد تعطلت منافعة على المولى لوجب عليه
الظهور فنقض على مناهة ثانياً فينبغي انظر ضرراً وذا ليس بحكمة فتبين في الاخرة ان السلطان الحكيم
بالجواز نصراً ما ذونا دلالة اشترط **قوله** الامانة اذ هو بحيث لصاحب الجهر وعلمه بان صلاتها
في بيتها افضل **قوله** فجازت لها فرائض الامانة لا لامرأة وصية لان الصبي مسكوك الاهلية والمرأة لا تقبل

اما ما دلل على وقول الشافعي رحمه الله تعالى انه لا يصح للمسلم ان يترك صلاة الجمعة في يوم الجمعة الا في مرضه او في سفره او في عذر من عذر
 لما صلي في يومه من الايام **قوله** وحرم لمن لا عذر له ان يعذر عن قول القدر ومن تبعه
 وذكره لقول ابن ابي عمير صلاة الظهر تستلزم تقويت الجمعة وتقويتها حرام وما ادري اني احرار
 حرام وقول في الجهر وقد ظهر للعبد الضعيف صحت كلام القدر ومن تبعه في التبعين بالجمعة لان
 صلاة الظهر قبل اداء الجمعة من الامام ليست مبنية للجمعة حتى تكون حذاما انما الفتوى فيها عدم سببه
 بعد صلاة الظهر فيها فرض فان لم يسبق فقد فوتها فحرم عليه ذلك واما صلاة الظهر فانها مكرهية
 فقط باعتبار ان يكون قد تكون سببا للتقويت باعتبار اعتمادها عليه قال في النهي وهو حسن **قوله**
 لمن لا عذر له قد بدله لان المعذور وهو من لا يجب عليه الجمعة اذا صلى الظهر قبل الامام فلا كراهة اتفاقا
 بعد ولعل المنية التي هي في القسمة لا يجب له التأخير الى ان يفرغ الامام من الجمعة وقيل الا ان يعلم
 انما لا تترك وقيل التخييل التاخير والاول اشبه كما في الترتيب **قوله** صلاة الظهر في الظهر العبد ان
 ظهر هذا اليوم فيكون احسن من الظهر التضا فلا كراهة فيه **قوله** فلا يكره ان صلاة الظهر واما
 تقويت الجمعة فحرام **قوله** في يومها لا حاجة اليه فان صلاة الظهر قبل صلاة الجمعة لا يكون الا في يوم
 الجمعة استخرج **قوله** بغير امان القدر في هذا اليوم في حقه كسائر الايام فترى ان لا يكون له سبب
 اه قد علمت ما فيه من بحيث صاحب الجهر انتهى **قوله** فان فعل اي غير المعذور بان صلى الظهر **قوله** لم يذم
 حقه انما اشار الى انه ينبغي ان يخدم على فعل المعصية وذلك هو الغالب من حال المسلم **قوله** غير ان بالسعي
 للمقتضى للنهول ولو لم يمتنع ان المصلوب المشبه بالسكينة والوقار انتهى **قوله** اتباعا للامة وغيره فيها اشياء
 لا المبالغة وعدم الاختلاف فيه **قوله** ولو كان في المسجد بان صلى الظهر فيه **قوله** لانه لو
 خرج لحاجة اه ولو شك فيها بالعبارة لا يغلب كما يقال من الجهر **قوله** او لم يفرمها من الامام **قوله**
 فالبطلان اه فترى على المستلزمين الاثنين **قوله** بان انفصل عن باب دارة فلا يبطل قبله في المختار
 لان السعي الرافض له هو السعي اليها على الخصوص وشذ ذلك السعي انما يكون بعد خروجه من باب
 دارة **قوله** فالاصح انه لا يبطل لتقييد البطلان بالمكان او ركه في الفتح والجوهرة انما
 تبطل فاختلف التقدير كذا في بعض المصنفين فقلنا عن الشذلية والذكر في الجهر عن السعي البطلان
 قال وهو قول الشيخين فيوفى ما في الجوهرة ويتبع الشذ في هذا النسخ وصاحب النهي **قوله** لا اصل
 الصلاة فتعقب بطلان **قوله** من اقتدى به ان بالذي سعى لان بطلانه في حق الامام بعد الفراغ
 فلا يضر المأموم وفيها يلغى صلاة فسدت على الامام ولم تقصد على المأموم **قوله** اذ ركه ان بالفتور
 او لا وبهذا اندفع التنافي بينهما هنا وبين قوله في البطلان متيذا بالمكان او ركه ويغرض عليه
 في الظهر فاشيا **قوله** فلا فرق بين معذور وغيره من البطلان بالسعي في الحرة واستحلاله
 في الجهر بان المعذور ليس له سعي اليها مطلقا فكيف يبطل به فيبقى ان لا يبطل الظهر بالسعي ولا يروى
 في صلاة الجمعة لان الفرض قد سقط عنه ولم يكن ما سورا ينقضه فتكون الجمعة منه نقلا كما قال
 به زفر وظاهر ما في الحديث ان ظهر انما يبطل بحضور الجمعة لا بمجرد سعيه كما في غير المعذور وهو
 اخلا شكا لا انتهى **قوله** على المذهب ما لم يقل زفر انما بق **قوله** وكذا في وجهه انه يؤدى الى
 تقليل الجماعة المطلوبة **قوله** ومسجون انما صرح به مع وجوبه في المعذور والفرق فيه في السعي
 يلزم الحضور مطلقا لما هو مطلقا لا مكان ارضاء الحضور في الاول والاشتغال في الثاني وهو
 ضعيف **قوله** ومسا فرع عطف خاص على المذكور **قوله** اذا ظهر جماعته وكذا يكره الاذان والاقامة
قوله كما في الجهر عن الولوي **قوله** في مصامح حق اهل السواد فغير مكره لانه لا جمعة عليهم و
 كذا ان كان المكان بعيدا عن المسجد وجعلها في الجهر مستثناة **قوله** وبعده ولو بعد خروجه
 الوقت كما في السعد عن شيخه وبعده قول المصنف اذا ظهر والتعليل الذي ذكره الشرح **قوله**
 لتعليل الجماعة الذي في الجهر والنهولان المعذور قد يقتدى به غيره فيؤثر لا تتركها ان في حق المتكبر
 فيلزم لتقليل الجماعة فيقال الخبران اثنين واحد **قوله** ومروية المعارضة باق من غير هاتين

العشائر

العشائر يظهر ان في القليلة والبعيدة ان الوقت قد دخل وهو لها وبادا الظهر ينقل
 الجماعة وتتحصيل المعارضة واما البعدية فلا ان المعارضة تحصل باذانها وقتها ونقل الجماعة
 بالتخطا من ما هم الصلاة فمهم لورا هم قيتها وقصص العلة الاولى على القليلة **قوله** واما
 ان المص حيث حكم على اداء الظهر جماعة بالاداهة **قوله** ان المساجد ان لا يخطب فيها وقوله
 يوم الجمعة عثرة علقها لا يظهر وقت المعذور وقال في وقت المعذور ان حشا ووجه الاقار
 ان المساجد محل الجماعة غالبا فتجوزها يؤدى الى الاجتماع فلهذا وقوله الا الجامع هو ادها
 بتمام في الجمعة **قوله** بغير اذان ولا اقامة هذا المذهب في المشبه وان الحكم فيه كذا كما
قوله ويستحب للمريض اه وكل معذور كما في القسمة **قوله** تأخيرها اي صلاة الظهر في فراغ
 الامام لاحقا لان يؤدى الى تركها او يعلو فيخففها بعد وقيل ان يعلم انها لا تترك وقد تقدم
قوله وكذا ان لم يؤخذ ان تنسبها لان في مقابلة المسج هو الصحيح وقيل التخييل والتاخير سوار
قوله او سجود سوا او تشبهه **قوله** على القول به فيها والمختار عند المتأخرين ان لا يسجد للسواد
 في الجمعة والعبد من اشترى سجودا ليس له ان يسجد في يومه بل الاول تركه لللا يقع الثاني في قسمة
 ابو السعود وعبد عدي زاد **قوله** يتمها جمعة وهو بخير في القسمة ان شاء جهر وان شاء خاف
قوله خلافا لمحمد ففنده يبيع اربعا اعتبارا للظهور ويقعد لا كماله على راسه الركنين اعتبارا
 للجمعة ويقعد الاخيرين لاحتمال التغطية بحد وان ادرك الركعة الثالثة يتم جمعة اتفاقا **قوله**
 لكن في السجدة اه استند بان على حكاية الاتفاق في الظاهر ما يفيد ان حكاية الاتفاق فيها خلاف
 وان الصحيح اتفاقهم وبهذا الصحيح انه يتم عينا اتفاقا وبها انه دفع التنافي بينهما في الفتح والشر
 فتأمل **قوله** وينبغي ان من ادركها في التشهد او في سجود السهو **قوله** اتفاقا منيها ومن سجود
 وان كان يقول ويستمعها ظهر **قوله** لم يصح اقتداءه اي اتفاقا **قوله** ثم انما هذا انه لا فرق بين المسافر
 ثم اعلم ان صاحب الظهورية قال ان المسافر يبيع اربعا في تمام الجمعة على ما قاله اذا كانت واجبة
 اما اذا كانت غير واجبة كما في حق المسافر فيتم ظهرا فيجعل صاحب الجهر ما في الظهورية مخصوصا للمؤمن
 قال صاحب النهي ان قول الظاهران هذا يخرج على قول محمد الا انه لا يكره ان ياتي به
 المحور ما في الظهورية فيقول التخصيص والجواب على قول محمد **قوله** واذا خرج الامام اه اشار بالتعبير
 بالامام دون الخطيب الى ان الاول اتحادهما في قسمة **قوله** والحيث كان يؤخذ لجوس الامام فيه
 يوم الجمعة **قوله** ان كان ذكر باعتبار المكان **قوله** فلا صلاة ان جائزة بل حرام او مكره كراهة
 بخبر على الخلاف ابو السعود عن المحور ولا كلام من كلامنا من اما التبعين ونحوه فلا يكره
 وهو الاصح كما في الغنماية والفتاوى وبحل الخلاف قبل الشروع اما بعده فالكلام مكره وها نحن على
 باقسامه كما في البدايع قال في الجهر والنهولية يبيعان في تمام الجمعة فلهذا وقوله
 ان التكبير للجمعة كهدية بالهدية والذي بعده كهدية بالهدية والذي بعده كهدية بالهدية والذي
 بعده كهدية بالهدية والواجب والذي بعده كهدية بالهدية **قوله** لا تمامها وجوز ابو يوسف في الجمعة و
 سيات **قوله** في الاصح وقيل يجوز الكلام حال ذكرهم وتقدم **قوله** فلا تقضا فانما استثناء من
 قوله فلا صلاة **قوله** فانما لا تشرع بل يجب فعلها ويدل على ذلك قوله بعده لفرض صحة الجمعة
 وانما قلنا يجب ولم نقل يفرض لانه اذا صلاها فقد كبر الى صفح فليس بعدا فانما انقلب صحبة
 عند الامام **قوله** والا لان فان سقط الترتيب يكره انتهى **قوله** يقيم اما في الاول فلا فيها
 بمنزلة صلاة واحدة واجبة بحد واما في الثانية فللمشروع في العمل وبطلان جرم بالنص **قوله** في
 الاصح وهو على صاحب الدرسة احتيازه القطع على راسه وكعتين في السنة انتهى **قوله** ويجوز في
 بان يؤخذ على الواجب **قوله** حرم فيها ولو يبيع على الاصح لا حوط بحد **قوله** او ما يجمعون الا ان
 كان مع الامام لما روى ان عمر رضي الله عنه كان يخطب يوم الجمعة فدخل عثمان فقال انما سعة
 هذه فقال ما زدت حين سمع الله ايا امير المؤمنين علي ان توفضت فقال والوضوء ايضا وقد

عن ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم انما افادته في البحر فقال له بل يجب عليه ان يسمع طاهره ان يكون
ان شغل بال يفتوت السماء وان لم يكن كلاما وبعده صرح القريش في حديث قال اذا استمع في موضع كما
في الحديث او واجب كذا صلاة المسعودية او سنة وفيه اشعار بان النظم في الخطبة مكرره الا اذا
غلب عليه كما في هذا **قوله** في الاصح وقيل لا بأس بالكلام بعد عن القريش في **قوله** ولا يرد
اي على قوله وكلاما وبعده والاول جعله مستافا لان ذلك ليس هو ما في الصلاة غير ان يسمع طاهره
خفيف جدا كما كان راي رجلا عند بئر خفاف وقوعه فيها او راي عقربا يرب الى الانسان فانه يجوز ان
يجزئه وقت الخطبة **قوله** وكان ابو يوسف قال في البحر واما رايه الفقه والنظر في كتب
ففيه اختلاف وعن ابي يوسف انه كان يخطب كتابه ويصلي وقت الخطبة انتهى والعقد المحدث للفتاوى
كلاما حرم في الصلاة **قوله** بان يسمع التكليم من غير الامام هوام **قوله** ولا يجب شتمت طاهره واما
الحمد فقال في البحر كجده في نفسه **قوله** وستم ان ختم العروة كقولهم الحمد لله رب العالمين حمد
الصائرين اه واما اهله الشواب من القاري كقوله اللهم اجعل ثواب ما فداناه فلا يجب على
الظاهر لانه من الدعاء **قوله** عند الشافعي راجع الى قوله واذا جلس **قوله** والخلاف هذا قول
والاصح كما في النهاية والعناية لا يكون نحو التبيين عنده ايضا وعلى هذا ان وعلى قوله والخلاف
وقد علمت الاصح فالترقية المتفاوتة سئل العلامة محمد البرهمي عن حكم الترقية فقال انها
بدعة حسنة استحسانها المسلمون وقال صلى الله عليه وسلم ما رآه المسلمون حسن فهو عند الله حسن انتهى
وفي صحيح البخاري في باب حجة الوداع عن ابي ذرعة بن عمار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
في حجة الوداع لرجل استنصت الناس كذا رايته في هاتين الحجتين واما الاذان فاضل وضوءه ان
يكون اذ في الخطبة للبر كما كان ابنه صلى الله عليه وسلم والشيخين رضي الله تعالى عنهما فلما كان عثمان
وكثير الناس زاد النداء الثالث وتسمية ثالث لان الاقامة تسمى اذانا كما في الحديث بين كل اذانين
صلاة قاله الكمال واما تلحين الاذان من شخص اخر على وكه السجدة فلا ورود له في السنة والظاهر
ان ذلك استحدث في المساجد الكبرى يسمع كل مؤمن جماعة ثم سئل في المساجد جميعا ونحوه كالادعاء
حال جلست الامام بصوت مرتفع والصلاة على ابنه صلى الله عليه وسلم باصوات مرتفعة بحمده والادعاء بصوت
مرتفع للسلطان بالنصر **قوله** اتفاقا هذا الظاهر مما في البحر حيث قلنا كراهية على قول الامام رضي
الله عنه **قوله** وتما في البحر بعده الاما افاده بقوله والنجباء **قوله** ينهي عن الا مبالغة في
اي بقوله فقد لغوت لان اللغو من الغيبة قلت لا يجب وذلك لان الشرح حال الخطبة بدليل قوله
الامام يخطب وهو في حال قوله انتم لم توجد الخطبة فلم يخالف لما ينهي عنه وقت الاذان كما في قوله
بناء على ان الخلاف بينهم في كلام الاخرة اما على ان محلي الخلاف كلام الدنيا فهو قول الجميع فتأمل
قوله ووجب السعي اه قال في البحر ولم يجعل السعي فخره مع انه كذلك الاختلاف في وقته اه
الاذان الاول والثاني والعبارة بدخول الوقت انتهى وفيه ان وقوع الخلاف في وقته لا يمنع القول
بغيره وكذا في وقت العصر شأنا انتهى وفيه ان الذي حكم عليه صاحب البحر بالوجوب السعي
القيء بالاذان الاول لا مطلقا بدليل قوله مع انه كذلك وقياسه على وقت العصر قياسا مع الفارق
لان الوقت سبب موصل الى الاول ولا كذلك السعي على ان الخلاف في وقت العصر اصله عن ابنه صلى
الله عليه وسلم بسبب اختلاف صلاة جبريل في يومين والمنقول في السعي خلاف الواقع الا ان فان السعي في
زمنه صلى الله عليه وسلم بالاذان الذي بين يديه صلى الله عليه وسلم **قوله** وترك بيع المراد من البيع ما يشق
السعي اليها حتى لا تشتغل بعمل فيه سوى البيع فهو مكره اه ايضا **قوله** ولوم السعي وصرح في السعي
بعد منها اذ لم يشق له قال في البحر وينبغي القول من الاول **قوله** في السعي اذ على باب **قوله** في الاصح
وقيل العبارة للاذان الثاني الذي يكون بين يديه صلى الله عليه وسلم لم يفسد زمنه صلى الله عليه وسلم عن البحر **قوله**
صحة اطلاق الحديث اه كما اطلقوها على البيع يوم الجمعة مع انه مكره ويحرم على المعتمد **قوله** افاد
بوحدة الفعل هذه الافادة انما تظهر اذا قرأ الفصل بالبنا للفتاوى اما اذا قرأ ابنا للمفوض

وهو الظاهر

وهو الظاهر فلا تظهر **قوله** ولا يجتمعون ينافيه ما في عن العناية ان التوارث في اذان الجمعة
اجتماع المؤذنين لتبليغ الصوتهم اطرافا المهر الجاهل انتهى قلت هذه العبارة انما تظهر عند عدم
نقد المساجد ما اذا تقدمت في مساجدكم هو الواقع الا ان فلا على ان ذلك في اذان الجمعة
كلام المص فيهما بين يدي الخطيب **قوله** المنبر ليس الميم ما ارتفع واشتمل على درجات من المنبر وهو المنبر
وبين ان يصنع على سبيل القبلة ويقرأ سورة الجمعة والمنافقون ولو قرأ غيرهما لم يكره وذكر
الزاهد ان بقا فيها سورة الاعلى والثانية وفيه اشعار بان لا يقرأ الا على ذلك كما لا يرد في حجر الباق
ويجوز احسن ثابته ويستحسن في الصف الاول وهو الذي خلف مما يليه ويستحب ان يكون
بيضا وان يكره لها ولا بأس بالاحتيا ويقرأ من الخطيب لاجل الاستماع بقر وقوله في الثياب ان يكون
بيضا بخلاف قول الشرح لسابقا وليس السواد ان يقال ان اذان في حق الامام بخلاف ما هنا فانه
في الاموم وفي حديث سلمان انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يظهر رجل ولا يظهر من استطاع
من ظهره ويد من ومن هذه وليست من طيب حتى ثم يخرج فلا يفرد بين اثنين ثم يصلي ما تكبر له ثم يمشي
اذا تكلم الامام الاغفر له ما بين وبين الجمعة الاخرى قريش في **قوله** فاذا تم ان الامام الخطبة انتهى
قوله وكبره الفصل باسما الدنيا بهم منه انه لا يكره الفصل باسما الاخرة كذا وهو كذلك لان الخلاف
على الاصح انما هو في كلام الدنيا كما قد مره غير مرة ولكن ما لم يلزم منه تأخر **قوله** لا ينبغي الظاهر
اختلافها مكرره تنزيها **قوله** لانها في الخطبة والصلاة وقوله كثر واحد لكونها شوطا وشروطا
ولا تحقق لمتشوط بدون شوطه فالمنا سبب ان يكون فاصلها واحدة واحدا **قوله** فان فصل بالبنا للمفوض
وقوله صير ذكره لانه يتوهم عدم جواز خطبة وقوله باذان الامام عام في الصبح وغيره فالاول احسن
المرام الا ان يقال ان شاذ ذكره هنا وعدم ذكره في الصلاة اذ الاذان انما يشترط في الخطبة وكون الصلاة
وزن الظاهر ان الصلاة بالاذان ايضا فقيس الاذان مزا في **قوله** كذا في الثانية استشكل ما فيها
باذان اعتبار اخر باعتبار الوقت انما يكره فيما يفرد باذانه وهو سائر الصلوات فاما الجمعة فلا يفرد
باذانه وانما يؤدى بها مع الامام والناس فينبغي ان يعبر وقت اذانهم حتى اذا كان لا يخرج الناس من
المسجد قبل اذان الناس فينبغي ان يلزم شهود الجمعة قاله ابو اسعود **قوله** قاله شيوخ الحديث تأيد لاف
الظهيرية واما ما في الثانية فتعريف **قوله** العترة في بيتهم القاف شبة الما قوتية والمراد بها المقيم اما
المسافر فلا الجمعة عليه انتهى **قوله** لكن في الشهر اخذ من عبارة شرح المية المذكورة بعد **قوله** ان يولي
الخروج الاول ان لم يخرج الا بعده لانه اذا نوى الخروج بعد قد خرج قبل فلا شئ عليه واذا نوى الخروج
قبل لكنه تأخر ان دخل الوقت لزومه فالمراد في الخروج وعدمه على الخروج وعدمه لا على المية وعدمها
مثل ذلك يقال في عبارة المص وعبارة رقة الشرح المية **قوله** على عدمه ان لا يخرج ومن باب اول اذا غزم
على الخروج فيه **قوله** ولم يزلوا قامة فان نوليها وجبت التحديد متقدمة لا بحث والحكمة في مشروعية اول
ان خيرهم اذا رجعوا عن الاسلام بخاريهم بالسيف فانهم ما زال يابدين **قوله** وهو منكي عليه قال في الشهر
يمكن الجمع بان يتقدم الاكل **قوله** الامور لما لفته في التي لفته **قوله** تركه اما الاكل **قوله** ان خاف فوت
جمعة لانها فرض لا يمكن تداركه الا في وقته **قوله** او مكتوبة صورة بان اخذ الاذان لاخر وقت المكتوبة
قوله لاجتماع طاهره ولوعلى القول بوجودها وسواء علم وجوه جماعة اخر ارام **قوله** مستحق نسبة
الى المستحق وهو السوادى الربيع **قوله** نال ثواب السعي اما الصلاة فينال ثوابها على كل حال **قوله** من
شارك في عبادة كاستغفار للتجارة ولا **قوله** الا فضل حلق الشعر وقلم الظفر بقدرها لانها شربة لرب يوم القيمة
ونقل الى مسعود عن شيخه نظما في قلم الاظفار فقال في قص الاظفار يوم السبت كله يتد او فيها يليه
تذهب له بكته والفرق الجاه بينه عند تلوها وان يكون في الثلاث فاحذر للعكس وسنن الاضلاق في عند
اربعةا في الخبيث الغناء باق لمن سلكه والعلم والحلم زاد في غير وثيقها عن النبي وبنينا فافتوا وشكك وشبه
هذه الابيات لا الى فظ المستلزام لاصل لها كنهه عليه العلامة الورق في شيوخ المواجه وبعضهم
اشرا ضعيف فيه فقيضة للقص كل يوم من ايام الاسبوع وورد في بعض الآثار النهي عن قص الاظفار

يوم الاربعاء والاربعاء يوم السبت البرهي وعن ابن الجاح صاحب المدخل انه يوم اظننا به يوم الاربعاء فذكر
ذلك فذكر ثم راي ان قهر الاظفار سنة حاضرة ولم يصح عنده الشهر فقصها فلحقه البرص فوالله اني
في النوم فقال لم تسمع مني عن ذلك فقال يا رسول الله لم يصح عندي ذلك فقال بكيفيك ان تسمع ثم سمع
صلى الله عليه وسلم بيده على بطنه فقال البرص جميعا فقال ابن الجاح فحدثت مع الله توبة الى لا اخافه فسمعت
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الاربعاء مستحيا به يوم الاربعاء بعد الزوال قبل وقت العصر لانه صلى الله عليه وسلم
في مشايخ الخليل وشعبه لايمان الدعاء مستحيا به يوم الاربعاء بعد الزوال قبل وقت العصر لانه صلى الله عليه وسلم
استحيى به على الاحزاب في ذلك اليوم في ذلك الوقت وكان جابرا يتحرى ذلك الدعاء في مهماته وذكر ان ما يروى
يوم الاربعاء الا انه فينبغي البداية بخواتم القيس فيه ذكره بعضهم **قوله** لا بأس بالتخطي الى الصف الاول او ما
يليه لان البركة تنزل على المتقدم ثم عن من بعده **قوله** ما لم يخل في الخطبة فان في غلبه الاشتغال عن سماعها
قوله ولم يورث احدا من واما لم يورث احدا من لا يظن ان لا يورث احدا من الا اذا كان في البحر او في احداهم ولو في
غير وقت الخطبة **قوله** الا ان لا يجزئ استئذان من السابقين اس في يجوز ان يتخطى ولو في الخطبة ولو لم يورث
منه اذ قد عجز الشرح فيها تقدم بقوله لانه ان يمر على رقبته من لم يسجد **قوله** ويكره التخطي اذا علم
انهم اختلفوا في جواز السؤال في المسجد في جواز الدعاء عليه والختان ان السائل اذا كان لا يريه يد المصلح
ولا يتخطى الرقاب ولا يسأل الى قبل لا مولا بد منه فلا بأس بالسؤال والدفع اليه منظر وظاهر عدم جواز
التصدق عليه ان كان يسأل الى ما هو خلاف ما جزم به في عدة الفتح والفتاوى ونهض المكوس الذي يسأل الناس
الحافا ويأكل اسرافا يوجب على الصدقة عليه ما لم يثبت ان يسهل له في المعصية وعنه صلى الله عليه وسلم انه قيل له اذا اكثر
السائل من يخطي قال من رقبته عليه استرا ابو السوء وقد يقال ان كلام صاحب النهر في الاعطاء في
المسجد لا مطلق **قوله** وهو الصحيح وهو ما في مسلم وابو داود وعنه في موضعين من فروعهم في دعاءوا بقلبه كما
افاده الشرح في وقت اخر ساعة في يوم الجمعة رواه مالك واحد وابو داود وانما في الشرح في
وصححه هو وابن خزيمة وابن حبان والحاكم وقال على شرط الشيخين عن ابن سلام والحاكم باسناده حسن
جابر وابن جرير عن ابي هريرة الوحيان من الثبوت واد بعين قولها فيها واختار صاحب الترمذي انها
مقصودة في احد الوقتين وان احدهما لا يرضى لاحتمال انه صلى الله عليه وسلم قد علم في وقت
وعلى اخره وقت اخر قال ابن عبد البر الذي ينبغي الدعاء في الوقتين المذكورين وسبقها لا يجوز ذلك احدا
وهو اولى في طريق الجمع قاله سيد محمد الزرقاني في شرح المواهب **قوله** فقال يومها لان الليلة انما فضلة
لاجل الصلاة وهي في اليوم والليل بالغة في الفضيلة واما ما فيها فالليل افضل على الصحيح لانه لا يترك
السالكين ووصول الجيوش لرب العالمين **قوله** وذكر احكامات بفتح المصحة جمع احكام فان ترجم
في فن الجمع والفرق القول في احكام السطر العولية احكام المسجد ونحو ذلك ومن جعلتها احكام يوم
الجمعة استخرج **قوله** قراءة الكهف فيه فانه من قراها في كان محفوظا من الجمعة الى الجمعة وزيادة
ثلاثة ايام ويجعل له نورا من محله الى البيت العتيق **قوله** ويكره اخراجه بالصوم هو المعتمد وقد روى
اولا ثم نزل عنه **قوله** فقد وهم ولقد كرهه بدمته يعلم موضع الوصم وما فيها من الفوائد وان
كان بعضها علم مما تقدم وهي احكام يوم الجمعة واشترط الجماعة لها وكونها ثلاثة سوا الامام وكونها
فيها شرط وقراءة ولا يفسد الصورة المخصوصة بها وتكثيم السفر قبلها بشروط واستان الغسل لها و
الطيب واللبان والوضوء والاطفار وخلق الشعر ولكن قبل الغسل والنجورة والمسجد والتكبير لها والا
شتغال بالعبادة الى خروج الخطيب لا يسب الا براد بها ويكره اخراجه بالصوم واخراد ليلية بالقيام
قراءة الكهف فيه ونفي كراهية النافلة وقت الاستسقاء على مولا في يوسف الصحيح المعتمد وهو خير ايام
الاسبوع ويوم عيد وفيه ساعة اجابة ويجمع فيه الراجح وتزار القبور ويأمن الميت فيه من عذاب القبر
ومن مات فيه او في ليلة ام من فتنه القبر وعذابه ولا تنحرف فيه جهنم وفيه خلق آدم عليه السلام وفيه اخرج
من الجنة وفيه يزور اهل الجنة برسم سبحانه ونقلا وقوله ولا تنحرف فيه جهنم قال في جامع اللغة سجد التوراد
استخرج وقوله السورة المخصوصة مودة الجمعة والمنا فقوت اوله والفاشية كما في وقوله ولا يسجد لها الا

في يوم قول الشرح والمص فيما تقدم وجعته نظرا لصلواتها واستحبابها في الزمانين لانها خلفه استخرج
ان في المسئلة واثني **قوله** وفيه يجتمع الارواح ان مع بعضها في البرزخ **قوله** ويؤمن الميت من عذاب
القبر ظاهره ولو كان كما في قوله او من عذاب القبر ويكون من شهيد الاخرة ولا سائل الا ضلوا
سوا الاعتقاد وذكر الشيخ عبد السلام في شرح الجوهرية ونحوه كذا على قارئ في شرح الفقه الاكبر انه
قيل ان المؤمن اذا مات في اولى ليلة يعذب ساعة ثم لا يعود اليه العذاب لاما الكافر فيعود اليه واذا
القائد ان هذا غير محقق الثبوت **قوله** وفيه يزور اهل الجنة برسم سبحانه والارواح بالزينة الروية له تعالى
وهذا باعتبار بعض الاشخاص والبعض يراه في اقل من ذلك والبعض في اكثر منه قال بعضهم ان النساء
لا يرون الا في مثل ايام الاعياد عند البقي العام قال في سفر السعادة كان من عوائد الكوفة صلى الله عليه وسلم ان
يفظم يوم الجمعة غاية التعظيم ويحضره بالانواع التشريف والتكريم وباران اهل الجنة يتباشرون في الجنة يوم
الجمعة كما يتباشرون في الدنيا في الدنيا واسمهم عندهم يوم المزيدي لان الله تعالى يتجلى عليهم في ذلك اليوم ويظلم
كلما عيشون فيهم يكون يوم الجمعة لما يعطون فيه برسم من الخير فان قيل ان الجنة لا يزل فيها فكيف يعطون يوم
الجمعة فيها اجب بانه يمكن نصب علامة لهم يتميز بها بقدر كل جمعة من جميع الدنيا **باب العيدين**
ثلاثة عيد واصله عود قلبت الواو ولا يسكونها بعد كسرة انتهى في المراء العيدين وما يتعلق بهما او يورثها
كثير التشريف وشرط عقب الجمعة لغير ان غالب شرطها فيه ولا ذاك بل جميع عظيم وقد منها الجواهر بالكتاب
وجمع اعياد ولم يجمع على اعياد مع انه واول لان من العود للزوم اليها في المفرد او للمنفق بين هذا
وجمع عود فان جمعه اعياد واما عود الحب فجمعه عيد ان افاده في الشهر وقد يقع في ذلك كما بينه صاحب
البحر البدائي والذكي في الفتح ان عود الحب يجمع على اعياد ويشهد له قول الشاعر ان قام من
في سدود خطيب على اعياد بنهر **قوله** سمى بين الفرد فيعلم منه علم الفتح **قوله** لان الله فيه عوائد الحسن
ان قلت ان احسانه قللا كثر عليا كل حين اجب ان علة التسمية لا تقتضي التسمية **قوله** غالبها باعتبار
الاشياء من الارمان **قوله** ولعوده بالشرع وغايتها يرجع الى ما قبله عند التامل **قوله** او تقا ولا اس بانه يورث
ويكره كما سميت القافة قافة تقا ولا يقفونها اس وجوبها بحد **قوله** في كل يوم في مسرة المراء القليلة من الزمان
ولولا **قوله** ولذا قيل في هذا الشر الذي هو من البسط من هذا الاستحسان والمعنى ان يكره فيهم معناه
على هذه الاستحسان **قوله** فبه الجيب فيه ان وجهه الجيبين من الزمان فلا يصح الاستدلال بالنظر اليه واجب
في هذا من يوم وليلة وجه الجيب فيجب فيمن مضمون **قوله** ولولا جمعا اس يوم العيد والجمعة المذكرة وان في
الشمك في بعض الشيخ بالفاء والظاهر انوا **قوله** التمرات في بطنه انما المشاة فوق والميم وسكون الزمان كما تقدم
قوله عن الغيرة غير مذهبا ويؤيده ما في الحاشية من الضمير عياد ان اجتماع يوم واحد في الاول سنة والثاني
فريضة ولا يترك واحد منهما ابو السمو **قوله** وبصيغة التثنية في الاول الى ان فهو ضعيف عند غيرنا فقل
القريش ان لا يجهلا غير صواب ولا ذلك انما بقوله فتنه **قوله** وشرع في الاول دوى ابو داود وعنه اسوق قد قدم
ابن صلى الله عليه وسلم المدينة ولهم يومان يلعبون فيهما فقال ما هذا ان اليومان قالوا كنا نلعب فيهما في الماهلية
فقال عليه الصلاة والسلام ان الله ابد لكم بها خيرا منهما يوم الفصح ويوم الفطوح ابو السمو **قوله** في الامم
هو المختار وقول الاكثر وهو الذي يدل عليه ما في الاصل وفي رواية اخرى انها سنة قال في غاية البيان وهو
انظر لانه المذكور في الجامع الصغير وهو اخرتا ليلته محمد في فيه هو المعول عليه قلت الظاهر انه لا خلاف لان
من في السنة الموكدة وقد ذكرها انها بمنزلة الواجب ولهذا كان الاصح انه بانتم تبرك الموكدة كالواجب
وهذا اول ما في الشهر **قوله** على من تجب عليه الجمعة فلا تجب على العبد وان اذن له قوله وله ان يصليها بلا
اذان اذا حضر مع مولا ولم يخل بجمعة ماله فليصلي الاصح لا فتحة عدم وجوب الصلاة على العبد وهو
الاذان بين الجمعة والعيد ابو السمو **قوله** شرطها اعلم ان لها شروطا اداء او شرط وجوب فيمن
الثاني بقوله على من تجب عليه الجمعة ان الحار المقيم الصحيح وبينه الاول بقوله بشرطها فان في المقي والشرع
وشرط الوجوب والاداء والحوار ثبت في العيدين انما الاذان العام كذا في الشهر وفيه ان من شرطها
الجماعة التي هي والواحد هنا مع الامام جماعة فكيف يصح ان يقال بشرطها **قوله** سون الخطبة في اثنائها وفي كونها

قبل الصلاة حتى لم يخطب صلواته وآتت له السنة ولقد مر بها على الصلاة صحت وآتت ولا تعاد الصلاة
 افاده في البعد **قوله** صلاة العيد وشبه الجمعة **قوله** ما لا يقع ان على انه عيد والا فهو نفل مكروه لا دابة بالجماعة
قوله لانه واجبه المراد بالواجب ما يلزم فعله ما على سبيل الوجوب المصطلح عليه وذلك في العيد ما على طريق
 التبريقه وذلك في المنارة من يوم من عموم الجاهل **قوله** والمنارة كغاية فيه ان العكس ان تبرج بالعبادة فمن
 مترجعة عليه بالبريقه ما الاول ان يدل بان العيد قد يجمع عظيم بحيث تفرقه ان اشغل الامام بالمنارة
 انتهى **قوله** على الخطبة ان صلواته العيد وذلك لفرضيتها وسنية الخطبة وكذا يقال في سنة الغنم **قوله** وفيها
 كسرة الغنم والظهور البعدي **قوله** والعيد على الكسوف لوجوبه وسنة الكسوف واشتركا في ادائها يجمع عظيم
 انتهى **قوله** وذلك على الهيئة ان العيد والكسوف لا يجتمعان **قوله** على تأخير المنارة على السنة الظاهر ان
 المراد من السنة سنة المغرب ووجهه ظاهر وهو ان وقت المغرب المستحب في وقت تأخير سنة المغرب الى
 الوقت المكروه ملكه كذا في الغرض كما تقدم في الاول وقت حكم لا تقدم المنارة على فرضه الغنم لا تقدم على
 سنها انتهى **قوله** لانه في السنة **قوله** لكن استدراك على الاستدراك وعلى قول المصنف وتقدم على الصلاة في
قوله حتى على الغرض ولو المغرب والجمعة وكذا العيد فينا ما في البعد المذكور فتبينا وما في المصنف من قوله
 وتقدم على صلاة المنارة وفيه من ادعاء الاشياء بالفرض غير الجمعة وهو ظاهر وغير المغرب لما يشير اليه
 قوله ما لم ينفق وقته ان المستحب في لا تتأخر بين النقول ولا ذلك الاشارة بقوله في قوله انتهى والظاهر
 له ان الاول هو المعتمد لانه نص صريح وما في الاشياء بحث لا يمارض النص وعبادة الاشياء واجبة جنة
 وسنة قدمت المنارة واما ان الاجتماع كسوف وجمعة او ندر في وقت لم اره ويشي تقديم الغرض ان ضاقت
 الوقت والا فالكسوف لانه ينشئ فواته بالجملة ولواجب عيد وكسوف وجنات ينبغي تقديم المنارة وكذا لو
 اجتمعت مع فرض وجمعة ولم ينفذ ضيق وقته وينبغي انما تقدم الكسوف على الوقت والشرع انتهى وانما علمت
 الاشياء ما لا تعلم انه لا يقع ما فوق به البحث واما الوجه ما قلنا **قوله** وتندب يوم الفطره المندب قول البعدي
 وعدم المصنف الفيل سابقا من السنة واليه ان الكسوف سنة خصوصاً الرجال فمتى انما عن الزهري ان **قوله** حلوا قال
 في الزهري ان يكون حلوا او متعلقا بغيره فانه لا ينبغي ان لا يعمل عن التمر لا غيره عند وجوده لان المنارة
 عنه عليه الصلاة والسلام في انشئ ببلاتية عن الكمال كان عليه الصلاة والسلام لا يبعد وايوم الفطره على
 حرات وقراة السجود في البحر وما يفعل من خلط التمر يوم العيد فلا نسلم **قوله** ولو قروا فيه تأمل في المنارة
 بتقديم الاكل على الخبز في المصنف كاسبق والعقد في الصلاة عليه ابو السعد والدم الا ان يقال انه ذلك سنة
 اليوم فتم ويكون قول الشرح ولو قروا يامتنع من قول المصنف في صلاتها **قوله** واستيكر لانه مندوب اليه
 سائر الفطرات لغيره وظاهره ان المراد بالاستيكا في الفرض لانه هو المندوب لكل صلاة وظاهر عباراتهم في
 انه استيكا غير استيكا في الوضوء والا كان غير معتد **قوله** ويتنقل الايام سنة من وقت سبقت عن القمستان **قوله**
 هاله ويح لا يكون كسوف ونحوه من الدراج **قوله** احسن ثياب جديدة او غسلة وقيل في الخلافة **قوله** و
 لو غير ابيض لانه صلى الله عليه وسلم كان يلبس دة حرارة كل عيد والمراد ان فيها ظلوطا حرا او ضفرا الا انها حادثة
 والسنة ينادي رسالته في لباس الاحمر حتى فيها ثمانية اقوال منها انه مستحب في البرد كسوف صغير مبيع واكسافا
 يستعمله البدن عند الاذرا هو السجود **قوله** واذا فطرتم اغنا الفقير عن السؤال وتقديرا لقلبه عنهم الميال
 انتهى من الدر المنقي **قوله** حتى عطفه جواب سؤال تقدم في كيف مع عطف اداة الفطرة على المندوبت مع
 وجوبه فاجاب ان الكلام هنا في الاداء قبل الخبز والواجب طلق الاداء انتهى **قوله** ان بلمة ثم هذا الافاد
 تؤدريها الغاية بل هي الاولى لان السنة الكسوف هي المساعدة الى المصنف كما في البعد **قوله** ليفيد تراخيه اه قد علمت
 ما فيه والاولى الاتيان بالواو فيقول ليفيد فان تم ليفيد شيئا تقدم ما قبلها عليها وتراخي ما بعدها على قبلها
قوله ما شها لان ابنه صلى الله عليه وسلم ما ركبت في عيد ولا في جنازة وحمله القمستان على الشباب واما المشارع
 فالمندوب لهم الوكوب **قوله** المصطلح العام هو الذي يكون في الصغار افاده في البعد **قوله** والواجب مطلقا
 ذكره ليشب عليه **قوله** والخروج اليها اه وللأشارة الى الجواب عن ما وجد على عدم الخروج من المندوبات **قوله**
 سنة فلم يوجب اليها فقد ترك السنة بغير ولا بأس باخراج من قد تطلق هذه الخطبة ويراد منها الاباحة وهو

الظاهر **قوله** لا بأس بنائه هو المروي عن الامام قال العلامة خواهر زاده وهو احسن في
 زماننا **قوله** ولا بأس بعبوده واكبا غير قاصد قربته بغير **قوله** من طريق اخر ليشبهه الطريقتان او
 ليتصدق على فقراهما وينبغي ان يكون ذلك على الوقار مع غنى البصر كذا في القمستان **قوله** والظاهر
 الصلة بغير الطاعة بغير **قوله** والتقدم ظاهرة ولو غير امير وقاض ومفت وما في الخط من قدره على
 نحو هو لا في الدوام ويدل له ما في النهر عن الدراية انه من كان لا يتختم من الصلابة كان يتختم يوم
 العيد وهذا هو كما في القمستان حيث ظهر في السلطان ومن المندوبات صلاة الصبح في مسجد حية
قوله والتشبه اه وقع مثل هذه العبارة في الحديث على قول المصنف وتندب يوم الفطره المندوب وظاهر
 انها مباحة وعطفها في النهر على المندوبات وتستحب المصاحفة بل هي سنة عقب الصلوات كلها وعند
 كل اتي ابو السعد عن الشد بلا لية **قوله** في طريقها الاول حذفه للبراهم انه يكبر في البيت والمصنف وليس
 كذلك فقد قال في البعد لا فرق بين التكبير في البيت او في الطريق او في مصلع قبل الصلاة انتهى **قوله** ولا
 يتنقل قبلها ولو امرأة على المعتمد فمتى **قوله** مطلقا الاطلاق في الثاني يقايد التفتيش الا في الاطلاق الاول
 ليس فيه ما يدل عليه الا ان بيان على شهرته ومعناه في جانه سواء كان سوا او جهر **قوله** تبعا للبعد عازيا
 الى الخلافة وهو الاصح وحله فيها اذا كان التكبير القصد العيد اما لو كبر لانه ذكرا لله تعالى يجوز ويستحب
قوله لكن تقف تقية في النهر لم يتعقب صاحب النهر صاحب البعد في شئ وانما نقل الكمال الخلافة وتقف
 صاحب البعد لكان **قوله** ويرج تقيده بالجهل اعلم ان الخلاف بين الامام وصاحبه ربه الله تعالى عنهم حتى
 بطريقين وهما عدم التكبير اهلا عنده والتكبير عنده او عدم الجهر عنده والجهر عنده ويرج كل من
 الحكايتين ولكن ظاهرا يجوز ترجيح الترك اهلا وهو الذي يظهر **قوله** ويرج تقيده ان التكبير للنفق عنه
 الامام بالجهل اما اصل التكبير ثابت في الخلاف على ذلك اما هو في الجهر **قوله** زاده البرهان اه هو المذكور
 في النهر لانه جعل الخلاف في الجهر فلا وجه لذلك هذه الزيادة **قوله** ووجهها ان هذه الزيادة **قوله**
 ظاهر **قوله** تقلا وتكلموا العدة اه لان المقصود اظهار النعمة في ذلك اليوم كادل عليه **قوله** تقلا على ما
 هذاكم والجهر بالتكبير ادخل في اظهار النعمة انتهى وانما قال ظاهر لان الآية دللت على طلب التكبير مطلقا
 والعدة عدة رمضان وقوله على ما هو اكم ان الاجل هداية لكم لاجل هذه العبادة ولغيرها **قوله**
 وجه الاول ان القول الاول وهو عدم التكبير جهر رايه على ان الخلاف في الجهر في الاصل **قوله** ان
 رفع الصوت بالذكر بدعة استثنى صاحب القية ما يفعله الا في زماننا فقال امام يفتاد كل غداة مع جماعة
 قراة اية الكرسي واخر البقرة وشهد الله ونحوه جهر الا بأس به والاخفاء افضل بغير **قوله** فيقتصر
 على مواد الشرح وهو ما اذا كان باراء العبد والاصح او الميريق والمي وف زاده القمستان او على
 والاخفاء افضل عند الفرع في السفينة او ملائمتهم بالسجود وكذا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بغير **قوله**
 وكذا لا يتنقل ولو سبته الفخ بغير **قوله** فانه مكروه ان تحري على الظاهر لتقليلهم بان ابنه صلى الله عليه وسلم لم
 يفعل ولو كان مكروها شربها فعله بيان الجواز فقد موثقه ذلك لصاحب النهر **قوله** بل يندب
 تنقل بربع ذكره في الثانية والخلاصة في ابوابه صلى الله عليه وسلم كان يصل ركعتين بعدها في القمستان و
 اعلم ان صلاة العيد قاعة مقام الفخ فاذا قامت بعد ركعتين يصل ركعتين او اربع وهو افضل
 ويقرأ فيها سورة الاع والشمس والليل والفجر في رواية سورة الاطلاق ثلاث مرات يعطى له ثواب
 ما ثبت في هذه السنة كما في المسعودي **قوله** وهذا ان تقدم في عدم التكبير على الخلاف فيه من عدم التنقل
 بصورة الثلاثة **قوله** للخواص الظاهر ان المراد بهم الذين لا يوشع عندهم الزجر غلا يفقه بهم
 لا الترك اهلا **قوله** فلا ينبغي لآخيه المعاقبة الا لو قال فلا يكروه في معصية وقد يقال ما ذكره لازم عدم
 المكروه وقوله اهلا لاسر ولا جهر في التكبير ولا قبل الصلاة بسجدة او بيت وبعدهما بسجدة في التنقل
قوله بخط نقه ان موثوق وظاهره ان الكاتب معلوم له حتى يتأخر الحكم عليه بالوثوق **قوله** وكذا
 صلاة رغائب فلا ينبغي من الاجتماع عليها وانما رغائب جمع رغبة فغيلة بمعنى مفعول ان موضع
 فيها بما ورد فيه من احاديث ضعيفة **قوله** وبرادة هي ليلة النصف من شعبان وعطفه على الغائب

من عطف الخاص **قوله** لان عليهما اه لا يفكر لانه يجتهد مؤل وسين في قدرة امثاله تاويل بل عليهما مرجع
الامر والنهي الاتري انك لو رايت رجلا من الخواص فعل ذلك لشيتة ولو كانت العلة ما نظرا اليه الامام
كراهة وجهه لما من في الاولى والاقتصار الاول **قوله** يصلي بعد العيد الذي في مسند الخوارزمي راي
رجلا يتفعل بالصلاة قبل العيد **قوله** تحت الوعيدان المذكورين قوله فعلا كلامين لم ينته لتسقط فيه
اه **قوله** من الارقاع المراد به بياضها حتى يخرج عن حد الكراهة **قوله** قدر رمح وهو اثنى عشر شعرا
والمراد به وقت حل النافذة فلا يباينته بينهما خلافا لما في القيسية **قوله** بل يكون فعلا محرم الوعيد
في وقت الطلوع والجماعة في النقل وفي حاصله ان الاوقات المكرهة لا تنفذ في وقتها
الفرانض والواجب لعينه فكيف يتعد فلا محرم استمر وقت يمكن ان يقال قولهم لا تتعد اي واجبا
فلا ينافي انها تتعد فلا محرم او انه منته على القول بانها سنة وقد صح **قوله** باستقاط الفاسية فا
لروايل ليس وقتها لان الصلاة الواجبة لم يتعد عند قيامه فقامه قيسية **قوله** وهذا يشهد بان المراد
بالزوال الاستسواء واطلق عليه للجماعة **قوله** فست اس ضد الوصف والتفتت فعلا فان كان الزوال
قبل العيد وقدر التشديد فالفسا ومتفق عليه وان كان بعده يمكن على راي الامام **قوله** كانه الجمعة
او اذ خل وقت العيد فيها **قوله** ويصلح الامام بهم اه ويكفي في جماعتها واحد كانه النهر **قوله** متبنا
قبل الزوال لان مشروعية التنازع افتتاح الصلاة واما التعوض فيا به بعدها لانه تبع للقرأة **قوله**
وهي ثلاث تعيين الثلاث على طريق الاولوية فيجوز الفصل بالا قول الاضافه صاحب الجرد والثلاث
اقلها باتفاق الجميع **قوله** اربعة عشر اي في مجموع الركعتين **قوله** لانه ما نوراى عن ابنه صلواته
وم وانما اخذنا بالاقول لان التكبير رفع الابدن خلافا للمعروف فكان الاخذ بالاقول وفيه نظر
ان في مثله يعتبر غالب موطن عليه الصلاة والسلام **قوله** فيا بالكل وان كثر احتياطا لاحتمال الغلط
من المكبرين ولهذا قيل ينوي بكل تكبيرة الافتتاح لاحتمال التقدم على الامام في كل تكبيرة **قوله** ويؤا
بديا فلو لم يوال فانه المستحب ولو نذر بالقرأة سهوا ثم نذر كوفان فرغ من الفاتحة والسورة يقع في
صلاته وان لم يقو الا بالفاتحة كبر واعاد القرأة لزوال الفاتحة واذ لو تم كان اضلاعا على التمام
لا رجوعا للعرض **قوله** ويقدر كالجعة ان الفاتحة وسورة الاعلى والفاتحة استحبابا قيسية
قوله برأى نفسه فان كان حنيفا كبر ثلاثا وان كبرا مائة اكثر وقوله لانه مسبوقا وهو يقضي بزياد
ولكنه هنا يقضي حال اقتدائه لا بعد فرائض الامام **قوله** لانه مسبوق اما اللاحق فانه يكبر برأى امامه لانه
خلفه الامام حكما **قوله** لا يلا يتولى التكبير ولم يقل به احد من الصحابة ولو نذر بالقرأة بغير فعله
موافقا لقول علي فكان اول كذا في المحل وهو يخصص لقولهم ان المسبوق يقضي اول صلاته في حق
الاركان **قوله** فلو لم يكبر اس وقد ادركه في القيام كانه **قوله** ويكبر في الركوع جرس على المروج
والذي في الجرد لا يكبر في الركوع على الصحيح وفي النهر ولو ادركه في القيام فلم يكبر حتى دكه لا يات به
في الركوع على الاصح انتهى كانه لان التقصير طار من جهته **قوله** فالاعتيان بالواجب وهو التكبير اول
من السنون وهو الصحيح وقد علمت ما فيه ولو خشي الدرك في الركوع ان يرفع الامام راسه ولو كبر
قائما اذ بها ركعا **قوله** بها ركعا ام مادام الامام راكعا قال الشيخ ربيع في الشرح المنار وانما شرحت
بقا الامام راكعا لانه ان رفع الامام راسه سقط عنه ما يقع من التكبير بعد ما لم يمتعة الموضوعة على
الواجبة انتهى وفي التعليل **قوله** كما لو ركع الامام طاهرا ولو عاد **قوله** ولا يعود في صلاة الفاتحة
شيين للشرح المنار فتلا عن الكشاف ان الامام اذا سجد عنها فركع ثم نذر كولا يات بها فيل يعود الى
الى القيام اتفاقا لانه قادر على حقيقة الاداء فلا يعمل بشبهة حتى لو كان المسبوق يوجو ادركه فيه لوان
بها فانه يات بها قائما كذا في بعض التفاريق **قوله** فلو عاد يتبني الفادع فيه صاحب النهر وقد مر
صاحب النهر في السهو ما يخالف كلامه هنا حيث قال هناك ولو نذر كرها يعني تكبيرة العيد في ركوعه
عاد الى القيام لانه قادر على الاداء حقيقة انتهى ان يعمل على غير ظاهر الرواية وقاله الصحيح عدم
الفسا وان غاية ما فيه رفض الغرض الاجل الواجب وهو وان كان لا يعمل فهو بالجملة لا يعمل **قوله**

ويرفع

وينبغي ما يشا بابه امية اذ فيه **قوله** ذكره اس الرفع **قوله** ستر في محله اس والرفع سنة في غير محله وصاحب المحل
اول **قوله** ذكره اس يرسن بيده لان الرفع سنة قيام طويل فيه ذكره مسكو **قوله** هذا يختلف اه قال الشيخ لان
المعقود منه الزالة الاشياء **قوله** فلو خطرت قبلها مثله لم يتركها **قوله** وما يمين في الجمعة ان في خطبتها
الا التكبير فانه يمين في خطبة العيد ونها والجلوس قبل الشروع فانه لا يمين هنا **قوله** عشرة في الملاحظة
في الاستسقاء والكسوف ما سبناه انتهى **قوله** بيد اليه بالتحديد اي بعد التقويم وسلكا **قوله** كما كثر
اي يتقدم بالتحديد **قوله** خطبة العيدين ويكون التكبير في الفجر اكثر من العطر **قوله** الا ان التي بكته **قوله**
واما التي بمنع ما ذكره في الخطبة فليس فيها تكبيرة لان التكبيرة تقطع بالاداء **قوله** ويستحب ان يتفقد هذا
على غير ظاهر الرواية لما في الحديث وليس له عدد في ظاهره وايه ثم حكى ما في المصنوع **قوله** وانما يصعد لا يجلس
وهذا يختلف الجمعة فانه يجلس ليؤذن بعين يديه **قوله** ويعلم الناس فيها احكام صدقة العطر وخصته
على من يجب ولم يجب ومنه يجب وكما يجب الاول الجرد المسلم المالك النصاب والثاني الفقير والمساكين
والثالث بطول الفجر يوم العطر والاربع نصف صاع من بر او صاع من تمر او شعير او زبيب والي من شيا
الاربعة المذكورة وما سواها يعبر بالقيمة جرد ولم يذكرها اذ ان واقامة لعدم نقله نهر **قوله** ليؤدبها
اه بولاب عن ماورد ان المذوب او العطرة قبل الخبز ان المصلحة فلا فائدة في هذا التعليل واجيب انها
تظهر الفائدة في من لم يؤد **قوله** ولم اره هو لصاحب الجرد قال بعده والعلم ما في عنق العطار
اخترى ويقوس عنه الجرد ما يات في صدقة العطر **قوله** وهكذا اه هو من تامة كلام الجرد حيث قال ويستفاد
من كلامهم ان التكبير اذا راس بهم حابة لا معرفة بعض الاحكام فانه يعلمهم اياها في خطبة الجمعة فهو
في زمانا كثيرة الجهل قلعة العلم فينبغي ان يعلمهم فيها احكام الصلاة كما لا يخفى **قوله** ولا يصليها وحده
اه وعليه الاثم لشركه الواجب من غير عذر **قوله** على الاصح مقابله حكاه قول ابن يوسف بالقضاء
وقد ذكره صاحب الجرد هذا **قوله** وفيها اس صورة الفساد وقوله واجبة لزيادة في الاضلاع لا لاختلاف
عن الفعل فانه يجب قضاءه بالافضا **قوله** اتنا قال الخلاف انما هو في الجمعة جرد قوله صلواته اياها اس
استحبابا بالامور من القيسية وليس هذا قضاء لانه لم يكن على كفيها **قوله** كطرا وشبهه واهروية الحال
بعد الزوال قيسية **قوله** فقط راجع الى قوله بعذر فلا تؤخر من غير عذر والى قوله ان الزوال فلا
تصح بعده ولا قوله من انفع فلا تصح فيما بعد عدد ولو بعد ركعة الجرد **قوله** قولين بالقضاء والاذا
قاله ولعله من على اختلاف الرواين انتهى **قوله** واحكامها اس صلاة عيد العطر صفة وقتها وشروطها
نهايتها نهر وفيه ان وقتها الثلاثة ايام بخلاف صلاة العطر ولا يرد هذا الاستثناء المص **قوله** كمن
هنا يجوز وكذا الاصدقة فطر فيها ويخبر الامام الاقرب فيها ويكون خروجه بعد ارتفاع الشمس
قوة ربح حتى لا يحتاج الى استظهار العوم ويستحب تقبل صلاة وقا طير الا في افادة القيسية واما العطر
فينبغي التكبير لها والاستظهار وصلاة الفداة في مسجد الخي كما في الجرد وقوله يجوز بعيد ان الكراهة تنسب
قوله لا ثالث ايام الجرد وحكم التفخيخ بينه الزليلي فقال لو لم يصل الامام العينة اليوم الاول اضروا
التفخيخ الى الزوال ولا تجزئهم التفخيخ في اليوم الاول الا بعد الزوال وكذا في اليوم الثاني لا تجزئهم قبل
الزوال الا اذا كانوا اربعين ان يصل في جردهم وان ظهر الغلط في العيدين بان صلاتهما بعد الزوال
نص الامام ثلاث روايات ثالثة انهم يجزئون الى الاصح بقاء وقت ولا يجزئون للعطر لقوا في الجرد
السعودي ثم ان صلاتها لا تكون الا قبل الزوال في ان يوم كان **قوله** فالعذر هنا من اشتد فيه في الاصح **قوله**
ويكبر جردا عليها بالاشهاد الاسلام **قوله** في الطريق فاذا انتهى الى المصلي تركه وبجود في البداية
قوله وفي المصلي ما لم يفتح الامام الصلاة جرد وعليه عمل الناس اليوم قد يقال انه الاول دفعي للقيمة ونحوها
قوله لانه البيت فلهذا كذا استظهره صاحب الجرد والنهر احتشام من تقيد الكثرة بالتحقيق قلت الظاهر
انه مباح ولا داعي لكراهة **قوله** وينبغي تأخير الله اس ينبغي الامساك عن ما يفسد الصائم من صومه
لان يصلح فان الاخبار عن الصحابة تواترت في منع الصيام عن الاكل والكفال عن الرضاع غداة
الاضحى قيسية عن الرازي **قوله** وان لم يفهم في الاصح وقيل انه لا يستحب التأخير في حقه وكل من كان في المص

واسود وقتها في الثانية بالمصر كما ان العتق في كل من حين يصح ولا يملك كما في عيد الفطر لان الاصح
تدريج في العتق من الصباح انتهى بحد **قوله** لم يكره لانه لا يلزم من ترك المسح ثبوت الكراهة اذ لابد لهما من
دليل خاص بحد **قوله** ويعلم الاصح بحد الكراهة وضمها ما يطعن في حديثه **قوله** وكثير التشريق وسبق للحليل
ان يعلم ان حكمه في الجمعة التي قبل عيد الاضحى لان كثير التشريق ابتداء يوم عرفة وهو ما بقي على الحقيقة
بحد **قوله** يوم عرفة الاضافة بيانها فان عرفة اسم لليوم وعرفات اسم للمكان قاله الشاذلي **قوله** تشريها
فيه لانه لو عرفت ما يوجب الوقوف في ذلك اليوم كالاستسقاء لم يكره من **قوله** ليس في من انواع العباد
قوله قال الباقر اه قال في النهي والحاصل ان عبادتهم ناقصة بترجيح الكراهة وشذوذ غيره انتهى وعبارته
اولا بقتيد بقتيد الكراهة بما اذا كان بكشفه اسنادا ان كان بغير ذلك لا يكره فيوافق ما للباقر في وقوع
لا يجوز الطواف في حوله سائر وقتها بالطواف حول الكعبة ولو طاف حول المسجد سوى الكعبة فيشع
عليه الكفر القبيح بالديك او بالدجاج في ايام النحر من لا اخرج عليه لعصته بطريق التشبيه بالقرآن
لمره لانه ههنا من رسوم الجوسا انتهى **قوله** الكثير التشريق قال في البايغ التشريق في اللغة كما يطلق
على التاليم الاضافي بالمشقة اي التمسك بطقا في رغب الصوت بالكثير والاضافة على الشان بيانها اي
الكثير الذي هو التشريق فان الكثير لا يسمى تشريقا الا اذا كان بتلك الاثني عشر في شين من الايام
لخصوصته بحد في القصة انما سمي تشريقا لان التشريق تقديده اليوم وفيه فقد وطع الاصح
بالشمس انتهى **قوله** في الاصح وقيل سنة قال في البور والحق كما قدمناه مرارا ان السنة المؤكدة والواجب
مشا وبان في التيمية فلما اتت اشارة بمرحون في الشهر بان سنة وهو حرم فيه بعينه بانه واجب لعدم الفتوى
في استحقاق الاثم بتركه انتهى للاسبغ في قوله تعالى واذكروا الله في ايام معدودات وقوله تعالى ويذكروا سم
الله في ايام معلومات على القول بانها كلاهما ايام التشريق وقيل المعدودات ايام التشريق والمعدومات
ايام عرفة التي هي قبل غير ذلك وبيانها غير في البحر **قوله** وان زاد ذكر التشريق في ايام العتق لانه
يزيد على هذا ان شاء الله اكبر كبريل والحمد لله كثيرا اذ كان بغيره عليه ما قدمناه في الكافي من ان الاختراع في
الدين لا يجوز والمير يشير ما نقله السيدي المحمدي عن الفراهيدي من ان الاثني عشر من مرتين خلاف السنة
قاله السيد ابو السعود **قوله** صفة اه فهو تهيئة بين اربع تكبيرات والجرية واجب وقيل سنة فيستأن **قوله**
هو لما نزل عن الخليل واصله ان جبرائيل عليه السلام لما جاء بالهدى اخاف الجملة على ابراهيم فقال اللهم اكبر
في علم الغداسماعيل قال الله اكبر والله الحمد كذا ذكره الفقهاء ولم يثبت عند المحققين كذا الفتح بحد **قوله**
المختار ان الذي اسماعيل ووجه الامام ابو الليث السمري في البستان بانه اشبه بالكتاب والسنة اما
الكتاب فقول الله تعالى وبشرناه باسحق نبيا بعد قوله وفيه بانه عظيم فان المبادرة من الالة للفايرة بين
اسحاق والفرعون بالذي واما الخبر فاروى عنه عليه الصلاة والسلام انه قال انما ابن الذي يحرم بغير اياه بعد
الله واسماعيل وانفقت الامة انه كان من ولد اسماعيل كذا في البور زيادة واحسن منه الاستدلال بقوله تعالى و
ولدا اسحاق ويعقوب فانه مع اخبار الله تعالى اياه باثني عشر يعقوب من صلب اسحاق لانه ابتلاء به بحد لعدم
في كاصح به الشهاب الخفاجي في شرح الشفاء انه في اياه ما المانع ان يكون اسحق هو الذي بعد خذجه
يعقوب من صلبه والابتلاء حاصل وقال بعضهم انه اسحاق ووجه لا تارة قد ثبت فيه والحاصل انها قولان صحيحان
كما ذكره سيدي محمد الزرقاني في شرح المواهب **قوله** ويجزاه مطيع الله اي بالعبادة **قوله** عقب كل فرض اربع
الصلاة الخمس ولا يكبر عقب الجنابة وان كانت مكتوبة بحد وجزى الوتر كما في واثبات الشرع لاطراح الاصل
عنه **قوله** فلا تفعل بين البنا كالاكل والشرب والخلع والحج من المسجد ويجازة الصلوات
في العتق او لسبق الحد بعد السلام فالاصح انه يكبر ولا يحج من المسجد للطهارة لانه لا يفتقر اليها في غيره
لها واضح للفوز بحد **قوله** اي بجماعة الا وحده لان الصلوات بين الاضحية طهارة وهو ما روي قولها لانه غير
اولا بالوجوب وقال الامام رضي الله تعالى عنه انه سنة **قوله** او قضى فيها اداء العمل بين المحمدي على اورد
السنة وابعث فائدتها غير العيد فتضاف في ايام العيد فائدتها عام اخر فائدتها ايام العيد فتضافها
ايام العيد من عامة ذلك ولا يكبر الا في الاخير فقط كذا في البحر فتقوله او قضى منها في ايام العيد احترز به

الاول وقوله منها ان حال كون ايام العيد التي تقع فيها الصلاة التي قامت في ايام العيد من عام الفتوات
احترز به عن الثالثة انتهى **قوله** لا العيد لان الحرية ليست بشروط على الاصح حتى لو ايام العيد يوما واحدا عليه
وعليه التكبير **قوله** اوله من فجر عرفة اي من صلاة الفجر ولا خلاف في ان قوله ذلك على الاصح **قوله** فمن
ثمان بالظهار الاعراب او بالاعراب المنقوص **قوله** امام احترز به عن المسافر فلا يكبر عليه ولو صلى المسافر
في المصر جماعة على الاصح بحد عن البايغ ولعل مراده الاصح من هذا الامام والا فالاعتدال بحدتها كما يات **قوله**
بالتمية راجع الى الثلاثة **قوله** لكن المرة تخاف كون صورتها فائدتها على المعتمد **قوله** فقد اكل فرض بان يات
به فلا تفعل بين البنا كالاكل والشرب ولا تبيع المكتوبة وهي عليهم جميعا فيكون كثير التشريق كذا **قوله** في
عيد اليوم الى المسن بادخال الغاية **قوله** وعليه الاحتياط واه هذا بناء على انه اذا اختلف الامام بفتح الله عنه
وصاحبه فالتبعة لقوة الدليل وهو الاصح كما في آخر الحاشي القدر او من غير ان قوله في كل صلاة في
عده ايضا كما ذكره في الحاشي ايضا والا فكيف يقع بقوله غير صاحب المذهب وبه ان وقع ما ذكره في فتح القدير من
ترجيح قوله هذا وورد في شرح المشايخ بقوله بحد **قوله** فلا بأس قد شغل للاجتهاد وهو المراد هنا الا
ان قوله بعد فوجبه التذنب **قوله** لان المسلمين تواب بقره ولم يكن في عصا نصية والا كانت سنة لانهم لا
يستعملون من انفسهم بحد **قوله** فوجبه الظاهر ان المراد بالوجوب الثبوت لا الوجوب المصطلح عليه في البحر
عن المجمع والبخاري وكبرون عقب صلاة العيد لانها تؤدي بجماعة فاشبهت الجمعة انتهى وهو يفيد الوجوب
المصطلح عليه **قوله** ولا يمنع العامة في البحر عن القينة بل يعفو قال سمعت ان مشايخنا كانوا يرون التكبير
الاسواق في الايام العشر والمباركة الا سقيا **قوله** بحد وجبته الا ولم يجر عن المجمع فانه غير هام اليه
قوله لانه بعد الصلاة فلا بعد بحد كالفلا امام يختلف سجود السهو فانه يتركه اذا تركه الامام لانه
يؤدي في حرمة الصلاة **قوله** قال ابو يوسف استنبت من هذه الواقعة اشياء منها هذا الحكم فهو
ارشاد للموتم الامام لانه كما سأل عنه وفيها ان تعظيم الاستاذ في طاعة لا في طاعة طاعته لان ابا يوسف
تقدم بامر الامام ومنها انه ينبغي للاستاذ اذا تقوس في بعض اصحابه القدر ان يقدمه ويقدمه عند اناس
يعظمونه ومنها ان التلمذ لا ينبغي له ان ينسحب حصة استاذه وان عظم الاستاذ الاثر في ان ابا يوسف شغل ذلك عن
الكبير **قوله** ولو كبرى سوا كان سبوقا والحق **قوله** لا تقتد وهل يعيده الظاهر نعم لو وقع منه في غير حكم
قوله ولو لم يندت لانها خطاب مع الخليل عليه الصلاة والسلام لان الله تعالى اذن الخليل ان يؤذي
بالف فبعد ابا قيس قال يا ايها الناس تجوزيت بكم فاجابه كل من قدر له ان يستلم **قوله** لوجوبه في بحر
عنها ولذا يصح الاقتداء به **قوله** لوجوبه في حرمتها فانه يؤدي في حرمتها ولو بغير طهارة **قوله** سقط
السجود والكبر لانه خطاب مع الخليل وهو يقطع التحريم والحرمة وفيه انه ما المانع ان تكون التيمية
خطا باجم الله تعالى وح فلا يقطع تحريمه ولا حرمة واليه سبى انه ولما اعلم **باب الكسوف** اي
صلاته والكسوف مصدر الارم والكسوف مصدر المتعدي يقال كسفت الشمس كسوا وكسوفها الله كسفا
بحد **قوله** اما من حيث الاتحاد فان الكسوف والعيد يرويان بحد عظيم منها ومن غير اذان ولا اقامة فالمراد
الاتحاد في بعض المعينات **قوله** او التفاد اي من حيث ان الجماعة شرط في العيد والجمعة شرط في الكسوف
الكسوف فائدتها والاول ان يكون التفاد من حيث ان العيد وقتة سرور واداءها والكسوف وقتة حزن وخوف
غابا **قوله** ثم الجمهور اه قال الصطلم في شرح الصحيح الكسوف هو التغيير في السواد ومنه كسف وجهه اذا تغير
والكسوف التقلع والتغير ايضا والتغير على انها يكونان لذهاب سواد الشمس القريب للآية وزعم
بعض علماء الهيئة ان كسوف الشمس حقيقة لانه فانها لا تتغير في نفسها واما التغير في سوادها وبنائها ونورها
باق واما كسوف القمر فحق فان سواد الشمس كسوفه بحدولة ظل الارض بين الشمس وبينه وابطله
ابن العري فيهم زعموا ان الشمس اصغر من القمر فكيف يحجبها صغر الاكبر اذ قابله في الكسوف فواضح ان كسوف
في ضد من الطرفين العظيمين واذ عالج القلوب الفاضلة واثباتها ليرى الناس اعوج القيمة وكونها يفعل
بها ذلك ثم يبادر فيكون تيمرها على خوف المكر ورجاء العفو والاعلام بانه قد يؤخذ من الاذن في كيف
له ذنب انتهى وهي ثابتة بالكتاب وهو قوله تعالى وما نرسل بالآيات الا تحذروا والله تعالى اعلم بما عباد

في الادعية كلها وروى انه صلى الله عليه وسلم دعا الاستغفار قائما رافعا يديه قبل وجهه لا يجاوز راسه ابو السعد
قوله فانه السبيل قال الله تعالى واستغفروا ربكم انه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا فثبت ارسال
الطير على الاستغفار **قوله** بلا جماعة الا وان يقول وصلاة بلا جماعة **قوله** مسنونة هو ما عليه شيخ الاسلام
وقيل الخ لا في اصل المشقة عية ويؤيد الاول ما اوردنا من حيث كان ظاهر الرواية انه لا صلاة في الاستغفار
اي جماعة بدليل ما روى عن الشافعي سالت الامام عن الاستغفار اذ كان في صلاة او في وقت او في غير وقت قال ما يحسن
فقد وكلنا الاستغفار وهو ينفذ ان الجماعة فيه مكروهة ابو السعد **قوله** بلا طهارة عند الامام
وما تقدم من رواية اشهر لا يثبت الحظية لان السؤال وقع له صلى الله عليه وسلم وهو يخلف فهو سا بقية **قوله** كاليد
انما فيها بعد الصلاة وبه صرح اشهر بطلان ابو السعد ويكون معظم الحظية الاستغفار كما في الجوهر **قوله**
خلاف نقل المصنف عن قاضي صاري ما نصه قال محمد يصح الامام ركعتين بجماعة وكثيرات التواضع وجواز
وضطيق لانه صلى الله عليه وسلم بها اي بالجماعة ركعتين كصلاة العبد ابو السعد **قوله** وبلا طهارة عند الامام
لان دعاء في غير سائر الادعية وما روى من فعله عليه الصلاة والسلام لم كان تقولا واعتراضا بان
لم لا يقال من ابتغى به ناسيا به عليه الصلاة والسلام واجيب بان علم بالوحى ان الى تنقلب بقلب الراد
هنا بما لا يلائم في غيره فلا فائدة في اناسه نهاية وفيه بحث اذا اصل في فعله صلى الله عليه وسلم كونها شعاعا عام
حتى يثبت دليل المصنف من **قوله** خلافا لمحمد فانه قال بطله يجعل اعلاه اسفله ان كان مريعا وان كان
مدورا كما لم يجعل اليمين يسارا لانه صلى الله عليه وسلم فعل كذلك **قوله** ولا حضور ذي لانه لا يتقدم الى الله تعالى
باعتداله ولا يستغفر ولا يستغفر لوجهه وانما تنزل عليهم اللعنة زليق وظاهر انهم لا ينعون من الخوض
وحدهم وليس كذلك بل ينعون لاحتمال ان يسبقوا فتقتضى به ضعف الدعاء كذا قاله الكمال فان قلت
ان هذه رحمة عامة للمؤمن والكافر لانه غيب والكافر من اهلها فلا مانع من حضورهم قلت هو وان
كان رحمة عامة لكن قد تنزل به المنفعة حضورا اذا كان مع التوبة وتقديم العباد وهم وان جاز
ان يسبقوا على تنزل اللعنة في كل وقت ولا شك انه يكون الكون في جميع يكون كذلك بل وان يمددوا استغفارهم الا
ان يمددوا ويسرع وقد دوت بذلك اثار روح فيكون ان يجمع جميع المسلمين ابو السعد **قوله** في رواية
قوله قد يسيب بلا سيما اذا كان مطلوبا في الاخرة وذلك لان الالبسة في احوال الاخرة وصدرها وقال
الذين في ان رخصته جبرها وعواربكم يخفف عنا يومنا من العذاب قالوا ولم تكن تاتكم رسلك بالبينات
قالوا بل قالوا فادعوا وما دعاء الكافرين الا في ضلال **قوله** ونحوه من ان في غير الاماكن الثلاثة كما ياتي **قوله**
ثلاثة ايام ولا يزل عليها لانه اربعة ضربات لا بلا الاعذار وروى في الا بلا بابا الموحدة الا فلا تنزع
للمعتد معناه ما قاله في الاساس اربعة عذرات اذا اجتهت بالاعذار بعد ابو السعد عن عزمي **قوله**
ان يمددوا جميعا بثمانية ايام لان الصوم من اعظم العبادات وورقة القلب به **قوله** وبالوقية التي من
شروطها والمطالمة الى اهلها **قوله** ثم يخرج بهم بيان للمستحب ان خرجوا وحدهم جاز **قوله** غسلة
اي طهارة متواضعين التواضع الاستسلام للحق وترك الاعتراض على الحكم من الحاكم وقيل هو خفض
الجناب للحق ولين الجانب لهم وقيل هو يقول الحق من كان صغيرا او كبيرا او ضعيفا او قويا او عسكرا
او اشرافا قال ابو زيد ما واهم العبد يظن ان في الحق من هو شر منه فهو متكبر وقال بعضهم رايته في المطا
اشيا فابى يديه شاكرا يعمون الناس لاجله عن الطواف ثم رايته بعد ذلك على جسر فلما دنا من الناس
فتحيتهم فقال لا ان تكلمت في موضع يتواضع اليه فابتنى الله بالذلة في موضع يرتفع الناس فيه وقال
بعضهم المشرفة التواضع والاعتناء بالتقوى والحرية في القناعة انما هي في **قوله** فاشعير الله لشدة
في الاعضاء والخضوع في القلب **قوله** فاشعير الله لشدة في الاعضاء والخضوع في القلب **قوله** فاشعير الله لشدة في الاعضاء
كل يوم من ايام الخروج **قوله** ويستغفرون له وهو دعاء يظهر الغيبة على الدعاء اجابة فاذا غفر لهم رحمتهم
قوله ويستغفرون بالضعفاء والشيوع انظر الى معناه يتدعونهم عليهم كاشفا في ان يقولون ربنا استغفرا
اكراما لغيرنا وقد ورد ما معناه هل تزدنون وتنصرون الا بغضفانكم والماء بالشيوع الكبرياء والكرامات
معصية وابتدشوة لقرن قد وسمهم على الاخرة **قوله** ويوجد ذلك الاطفال عن امهاتهم ان يكون فيكون سلطان

الرجز وتلطف

الرحمة وتلطف نايمة الغضب **قوله** ويستحب اخراج الدواب لانهم قد تكون السقيا بينهم لما قيل ان سليمان
عليه الصلاة والسلام كما هو بين في رواية الامام احمد في حديثه بالثامن يستحق فانما هو بجملة رافعة بعض قولها
الى السماء فقال اجمعوا فقد استجب لكم من اجل هذه النعمة وراه الحاكم عن ابن هرون في رواية ولولا
البرهان لم يظنوا ان الدواب السعد ولعل العود شرع سليمان عليه الصلاة والسلام والا فحق شوقنا عند جود
وان سقوا شيئا لما ياتي **قوله** كانه لعينه قال في امداد الفتاح هو غير ظاهر لان من هو مقوم بالمدينة المنورة
لا يبلغ قدر الحاج وعند اجتماعهم بجملة منهم فيه شيئا هذا شاع المسمى في الغلظة الطرافة وشدة الزحام في الزفة
وما قام بها للرحمة في زيادة الفضل وطلب القرب من المصطفى صلى الله عليه وسلم لتبلغ الوسائل والنوسل لاجابه
الكريم بصاحبه اليك وعمر رضي الله عنهما من كل ما نزل فلا يمنع الاجتماع للاستغفار ولا ينافي الدواب
باليها كما يزم ايقامها كذلك بالمسجد الحرام والمسجد الاقصى **قوله** بحسبه ان غنا لا مطلقا لانه مع سوء
الدواب والبالا شارة بقوله في الشرح وعرفه حيث يقع **قاعدة** يستحب الدعاء عند نزول الغيث لقوله صلى الله عليه
اطلبوا السقيا في الدعاء عند نزول الغيث واليوش واقامة الصلاة ونزل الغيث ورعى عنه صلى الله عليه وسلم انه
كان اذا جاء المطر خرج حتى يعيب حده منه واذا سال الوادي قال لاصي به اخرجوا بنا ان هذا الذي سماه
الله طهورا فيظهر منه ويحمد الله عليه وعن ابن عباس رضي الله عنهما انه كان اذا نزل المطر يامر ان
يخرج فراشه الى المطر فيقول له ذلك فقال اما قرات وانزلنا من السماء ماء ما ركا فاجابك بياني من بركته
ويستحب لاهل الضيق ان يدعوا لاهل الجيب ويستحب لمن سمع الرعد ان يقول سبحان من يبعث الرعد بجمدة و
اللائكة من خيفته قال عمر بن قاتل ذلك حين سمع الرعد عوف وقال ابن عباس رضي الله عنهما من سمع
صوت الرعد فقال سبحان الذي يبعث الرعد بجمدة والملائكة من ضيقه وهو على كل شيء قدير فان اصاحبه
صاعقة فتلق بريقه وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان اذا سمع الرعد والصواعق قال اللهم لا تقتلنا
بفضلك ولا تهلكننا بعد اهلك وعافنا من قبيل ذلك استمر سراج **باب صلاة الخوف** مناسبة لما قبله ان
كلامها في فعل حالة الفزع وهو من اضافة الشيء لشروطه ان باعتبار ما بعد صلاته صلى الله عليه وسلم ومن
قال من اضافة الشيء الى سببه نظرا الى اصل مشروعيةها وينظر هذا مع ما في الجردان اصل الخوف ليس بشرط
قوله هي جائزة بعد لان المعنى به رضي الله تعالى عنهم صلواتها بعد ابي صلى الله عليه وسلم **قوله** خلافا للشافعي
فقصدها على من صلى الله عليه وسلم ونفا واذا كنت فيهم فاقمت لهم الصلاة **قوله** بشرط حضور
عند فلو خافوا قبل حضوره ليس لهم صلاتها **قوله** ان اشتد الخوف بل الخوف نفسه ليس قيدا كما
في الصلوات العنانية والتخفة في الاسلام وخوف الفروق والحرق كالسبح ابو السعد وعن الجوهرة
قوله على كونه ان ظن حضور العدو **قوله** فبان خلافا لما اذا لم يتبين حاله اهل كان عدوا وغيره
فتقتضيه قولهم بغير انهم بعيدون **قوله** او سمع حو من عطف المباحين لان المراد بالعدو وبنا
ادم فسقط الاعتراض بانه خاص بشرط عطف الخاف على العام ان يكون بالواو **قوله** ونحوها كقول
وغرق **قوله** وحان خروج الوقت ان قس **قوله** فليخلف قلت لا يخلف لضعفه **قوله** حال التمام
الحرب فمى معقبة بغيرين عند هذا البعض قسب خروج الوقت وحال النجاة من الحرب وهو ضعيف كما
افادهم وابو السعد **قوله** فيجعل الامام اه ذكر في شرح نور الايضاح انه وادع صلاة الخوف
روايات كثيرة وصلى الله عليه وسلم اربع وعشرين مرة والاونا والاقرب من ظاهر القرآن ما ذكرنا
استحب ابو السعد وذكره المجتهد ان الكل جائز وانما الخلاف في الاول والاخر بين ما اذا كان العدو في
جهة القبلة او لا على المعتقد **قوله** ومنه الجملة وبليغة المسافر وقوله والعبد اشا ربنا انما لا تقدر
على الغنائم **قوله** وركعتين في غيره ولو ثلثيا كالمفسر حتى لو عكس فسدت في الزيادة والزيادة
لزم **قوله** وذهبت بعد دفع الامام راسه من السجدة الثانية في الثاني وفي غيره اذا قام الامام من
الشد الاول الى الثلاثة ابو السعد وتذهب ما شئت فلو وكبر بطلت صلاتهم **قوله** وذهب اليه بلها
فلو نما صلاتهم في مكانهم **قوله** وجازت الطائفة الاولى بجيشها ليعنيان لوانت طائفتا وقت
الطائفة الثانية بانها العدو مع وهل الامام في مكان الصلاة افضل او في محل الوقوف **قوله** كلا من

سنة الحديث افاده ابو السعد **قوله** لا نعلم لاحتواؤها لوجه امره كانت معصية فسدت صلاتهم ليلوا
الطائفة المسبوكة ومن ادرك وكعة من الشيع الاول فهو من الاول والا فهو من الثانية افاده صاحب البحر
قوله وان اشتد خوفهم اربا وبالا اشتداد ان لا يتهيأ لهم الشك والاثبات بحدود غايته البيان فنقول الشك
وغيره عن الشكول فبعد به بيان المص **قوله** ركبنا اربا في غير المص اما فيه او مع المص مطلقا فلا يصح **قوله**
فرد لا يصح فريد على غير قياس صحاح منصوص على ان المتلازمة او المتلازمة وسقط جيل السلف عند الخوف
في الصلاة واجبه الشافعي ابو السعد **قوله** للفروقة علة لما استفيد من قوله الاجتهاد قدر لهم من سقوط
الاستقبال **قوله** لغير اصطفاي اربا زاد العدد وكما في الشربلية ولا وجه لانه **قوله** وكوبان من الطائفتين
وقد مر وقوله مطلقا اي ذهابا واياها **قوله** كرمته فانه عمل قليل وهو غير مفيد وفي كونها من العمل القليل
خطوفا من راء يرى بالقوس يتحقق ان خارج الصلاة **قوله** والا لا يصح وسقط الطلب لتحقيق العذر **قوله**
وهو يفسر الحاجة اليه لان ساقنا سم فاعل حقيقة في الالتبس بالفعل وفي انما هو من وجوب ساقنا في وسيد
وسياق صاحبه والجمع ساقنا وفيه مشي موكس ماشية كما مشي واما مشي ومنه نور اعيشون به وعلى
تسليم الاحتياج اليه فالسبب ان يقول ايضا وهو يمشي ليرجع الى الماشي فقامل **قوله** تقع صلاة لان السير
فعل الامة حقيقة وانما اضيف اليه معنى سيره فاذا احاط العذر انقطعت الاضافة اليه **قوله** لعدم
خوف فكان المص فعله وهو مناف للصلاة انما يرى **قوله** لم يجز انما اخرجهم لروا السبب الرخصة ابو
السعد **قوله** جاز لهم اي الاخذ في اوانه لوجود الفروقة ابو السعد **قوله** لا تشيع صلاة الخوف
للعاص لان العاص في السفر بعد والله تعالى وهو مشروعة لغيره عند حضوره افاده ابو السعد وفيه
قوله ذات الرقاع اي غزوة ذات الرقاع وكانت في الحيرة على رأس سبعة وعشرين شهرا من الهجرة وفي
قبل الخندق اخبرنا رسمت ذات الرقاع لانهم رجعوا اربا بهم وقيل ذات الرقاع شجرة بذلك الموضع ابو
السعد وعنه ابن هشام واصل الاقوال فيها ذكره السهيلي ما رواه ابن جابر عن ابي موسى الاشعري قال
خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن ستة نفر بيننا بغير فتقبة فتقبت اقداسا ونفت قدمي وسقطت
انظاري فكانت على ارجل الخرق فسميت غزوة ذات الرقاع لما كنا نعصب على ارجل من الخرق انما
من الموهب الدينية **قوله** ويطن نخل بالي المجهة اسم موضع **قوله** وعصفان يوزن عشا فان قاموس
قوله وذو قرد وتعريف بقروة الغابة وقد يفتح القاف والواو وبالاول المعجمة وهو ما على بردين
الدينية وكانت في ربيع الاول سنة ست قبل الهجرة في نرى من الغزوات اشهر من الواجب ثم ظاهرا كلام
هذا ايضا ما قدمناه عن شرح نور الايضاح انه صلى الله عليه وسلم صلاها اربعا وعشرين مرة اللهم الا
ان يقال ان العشرين اباية صلاها في طير الغزوات **باب صلاة الجنازة** مناسبة لما قبله ان الخوف
والقتال يضيان الى الموت وهذه مناسبة خاصة والمناسبة من حيث الصلاة كونها صلاة من وجب
لا لمطلقة وكل متعلق بعارض الا ان الجنازة تعلق بعارض هو اذ ما يجوز للحي في دار القلبي وهو
الذي اقتضت اخبرها **قوله** لا سبب الجنازة بالقلم يعني الميت **قوله** وهي بالقلم الميت قال النووي في شرحه
الجنزة مشتقة من جننا فاستدركه ابن فارس وغيره والمضارع يجنن بكسر النون والجنازة بكسر الجيم
وفتحها والكسر افعي ويقال للميت بالقلم والكسر النطق عليه ميت ويقال عليه حياه صاحب المطالع
والجمع جنازة بالفتح لا غير **قوله** وقيل لقنان اس فيها **قوله** خلقت عند الحياة ويشهد له قوله تعالى
الذي خلق الموت والحياة والمقابلة بينهما من مقابلة الضدين اللذين هما الاموات والوجوديان
الذين بينهما غاية الخلف لا يجتمعان **قوله** وقيل عدمية لانه قطع سواد الحياة عن الحي
والمقابلة عليه من مقابلة العدم والملكة **قوله** بوجه المحتصر على سبيل السنية كما في الوقاية والمختصر
على صيغة اسم المشعول الميت سمي لان الوفاة حضرتها ومطلقة الموت افاده ابو السعد والمراد هنا
من قرب موته **قوله** وعلمته اي علامته الاختصار المصروف من المختصر **قوله** متخذة بفتح الميم وكسر
القاف وبفتحها وصمها وفي الجهد زيادة على ما هنا ان تمتد الحقيقة لان الحقيقة تتعلق بالموت وتندل
جلدتها ومن علامته السمة رشح الجبين ودمع العين ومن علامته الشفاعة والعبادة بالله تعالى

ان يربط

ان يربط الشدقان وان يجوز كالجزور وان يربط الوجه ان يغير لونه الى غوا الرما **قوله** وجا لا سلق
واختاره مشايخ ما وراء النهر لانه ليس له روح وتلقبه في فتح القدير وغيره بانه لم يذكر فيه
وجه ولم ينفى الا نقله والله اعلم بالاسرار منها وكلمه اسير لتفصيله وشده لطيفة وانع من تقوى عنها
بجد **قوله** ليتوجه الى القبلة اي ليغير وجهه الى القبلة دون السما **قوله** كما يشعشع كيف تيسر اي
على ان يلبس الايمن او الايسر مستقبلا بعد كونه مستقبلا القبلة وبهذا التاويل جاز ما بعده **قوله**
صح في المبتني بالقبين المعجمة والهاء الموحدة لا بالنون والقاف كما في البعد **قوله** لا يوجه له جلاله **قوله**
وليقن نذرا وقيل وجوبها لظاهره ان الايمان ثابت بالمذهب وليس كذلك لما في النهر وهذا التفسير مستحب
بالاجماع كذا في الدراية فانه في القينة الواجب على اخوانه فاصدقانه ان يلقوه بحدوث انهم وبينوا ان
ليكون الملقن غير متهم بالمسرة بموته وان يكون ممن يعتقد فيه الخير **قوله** يذكر انشها ويدين ليكرنا
اخر كلامه فقد ورد في الحديث العجيب من كان اخ كلامه لا اله الا الله دخل الجنة اس مع السابقتين
والا فكل مؤمن يدخل الجنة وان لم يقلها عند الموت عن امير الفتاح **قوله** لان الاول لا تقبل
فيه ان هذا حق الكافر اذا اراد الاسلام اما اذا سلم فكيفه الاول المذكورة في الحديث السابق اشهر في
وقوله هذا حق الكافر فيفيد اشتراط التلفظ بالشهادتين والمقصود من اهل المذهب انه لا يشترط صحة
لوقال الخافض انت باله ورسوله كفى كما ذكره شراح الفقه الاكبر **قوله** قبل الغزوة لانها تكون قرب
كون المص في الخوف ومن لا يمكنه النطق بهما **قوله** واختلف في قبول توبة الياسر بان بلغت روحه
الى المقوم ويجزى جوارحه عن الاعمال وقليه عن الاذكار فقبل لا تقبل كما يمانه كما لا يقبلان بعد الموت
قال الله تعالى وليست التوبة للذين يعملون السيئات حتى اذا حضوا احد هم الموت قال ان يتا لان
ولا الذين يموتون وهم كفار رسول بيده من تاب حال الاحتضار ومن مات على الكفر في شفا التوبة
عنهما في قبل هذا الوقت اي قبل حضور الموت هو وقت القبول وهو المراد بالقول في قوله تعالى ثم
يموتون من قريب وعليه الجمهور من الشافعية والماكية والخليفة من المعتزلة واهل السنة ابو
السعد عن شراح الفقه الاكبر **قوله** والمختار لم يذكر في النهر هذا الاختيار وانما ذكر القول به عن
البرازية ثم قال نقله عن البرازي والمسطور في الفتوى وذكر ما ذكره الشارح وكونه في الفتوى كذلك
لا يقتضيه اختياره بل الذي تدل عليه عبارة العلامة القاري عدم القبول فيها كما هو ظاهر العبارة
السابقة وايضا ما ذكره الشربلاني بقوله تعالى وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات
ويقول تعالى قل يا عباد الذين اسرفوا على انفسهم لا تقنطوا من رحمة الله ان الله يقبل التوبة
جميعا واجيب عن اية النساء وغيرها لانها غير قطعية في عدم القبول لان كان صلي التوبة فيها على
التوبة من الكفر بقدرية قوله تعالى يعملون السوا بغير نية فان الجهل هو الكفر ابو السعد عن شراح
الفقه الاكبر للملاي قار **قوله** والفرق بين البرازية وغيره هو ما ذكره في النهر بقوله لان الكافر
اجنب غير عارف بالله تعالى ويستدل ايمانا وعرفانا والفايق عارف وحاله طالا البقا والبقا اسرائيل
قوله من غير امره الى الميت فري من الاضافة الى المفعول **قوله** للام يفتق بفتح الفتيق في هذه الحالة
قوله ولا يكر عليه ما يتكلم لانه لما اشتر على ابن المها وكذا عند الوفاة قال اذا قلت ذلك مرة فانا
على ذلك ما لم يتكلم لان المفسر من التلقين ان يكون لا اله الا الله اخذ قوله اشهر بجد **قوله** ليكون
اخر كلامه اه علة لمخروق معلوم من المقام اي فيكر عليه **قوله** والربيع استحسنه بعض التابعين
نهر **قوله** ولا يلقن اي لا يؤمر به وان فعل لا يشرى عنه قال في النهر واختلفوا في تلقينه بعد الموت
فقبل يلقن لظاهر قوله عليه الصلاة والسلام لقتلوا موتاكم شهادا ان لا اله الا الله وقيل لا
يلقن وهو ظاهر الرواية اذ المراد بموتكم من قرب من الموت فليق **قوله** وفي الجوهرة ان يشرح
لان الله تعالى يبيح في القبر وفي المزيد والتبجيس التلقين بعد الموت فعلة بعض مشايخنا اشترى **قوله**
يا ابن فلان صريح في شبهة الاله باسمه العلم وهو ظاهر ان علم اما اذا جعل فالظاهر ان يقال ان
عبد الله او شبيه الخوار كما في يقول الاسم وورد ان دعا دعاء يوم القيامة فلا بد من فليق

على اولاد الزنا وقيل انهما ليسا بن مريم عليهما السلام وعلى جميع الانبياء والملائكة والصلوات والسلام
قوله اذكر ما كنت عليه اي من الامان بالله تعالى ورسوله واجتنب به الملكين **قوله** وان لم يعرف اسمك سوا كان ذكرا
ام انثى ينسب اليك المولود بلغة ابن حواء او بنت حواء **قوله** ومن لا يسيئ الى كلابيها والاشجار او الى الميطون
والحيات يوم الجمعة او ليلتها ومن يتراسها ذلك الملك كل ليلة **قوله** ينبغي ان لا يلقى من لا يحب السوال ولا يفتقر اليه
الا في علة عند المتقدمين وقيل لهذه الامنة خاصة وهي البرائة السعال فيما يستقر في الميت حتى لو كان سبع قلال
في بطنه فان جعل في تابوت اياما لم تكن له مكان اخر لا يسيئ اليه من ابوه وسعود عن الشرب لانه **قوله** لا يسيئ
لانهم يسيئون عنهم فكيف يسيئون **قوله** ولا اطفال المؤمنين في المشرب لانه ان كل ذي روح من بين آدم سينال في
القبر باجماع اهل السنة حتى الاطفال لكنه يلقنه الملك فيقول له من ذلك ثم يقول في الله وحي ثم يقول له ما ذلك
ثم يقول له قل دين الاسلام ثم يقول له ما نبيك ثم يقول له قل بنو محمد صلى الله عليه وسلم وقال بعضهم لا يقبل بل
يلزم الله تعالى حتى يجيب كما اكرمهم عليه الصلاة والسلام في المهد وحلته الاجزاء من الشرب لانه معارضة
يقول الشرح والاصح اه افاده ابو السعود والحق انها قولان كما هو مذكور في المواهب وشرحها للعلامة
الزرقاني ثم السوال قيل مدة واحدة وقيل يكرر ثلاثة ايام وقيل سبعة وقيل الكافون بيان اربعين صباحا
تقديرا له ويختلف شدة وتحققا بحسب الاشخاص **قوله** وتوقف الامانة في اطفال المشركين ظاهرة انه
توقف في سواهم وليكن ذلك بل الوقف في دخولهم الجنة وهو الذي يفيد قوله وقيل هم خدم اهل الجنة
وبه ورد الحديث وقيل هم فيها وليسوا بخدم وقيل الاعراف وقيل في النار وقيل ترفع لهم نار ويأمرون
بدهولها فان دخلوها كانت عليهم بدوا ولا دخلوها كرها وقيل غير ذلك **قوله** ويكره ان يحيا بها انسانا
ايه في الشهر وقوله في الموت ان لم ير منزل به كما في الشهر من ضيق عيشه وخوف ظالم او عدو او من مرض
اما اللغو على الدين فيجوز **قوله** وتامر في الشهر حيث قال فان كان ولا بد فليقل اللهم اجن ما دامت الحياة خيرا
وتوقف في الامانة في كذا في السباح وانما كونه نية لانه لا يكون به فاما من قضاه الله تعالى والمطلوب
توق في سواهم الى الله تعالى **قوله** وسيجي اي في الكراهية والاستحسان انتهى **قوله** يفتقر في حق فلا يحكم
بغيره كما في البحر والبر **قوله** حلال على الله اه هذا يجب ظاهرا في الشرع وحكمه في الباطن موكول لا الله تعالى **قوله**
ولذا اختاره اه ان الخوف وقوع كلمات الكفر منه كذا ينادى من عبارة البحر فلا يحكم بغيره واختاره بعضهم
قياسه على الموت كذا في البحر ايضا **قوله** عند طهارة بفتح اللام تشبه في بفتح اللام وهو مبتدأ للجملة من الانس
او العظم الذي عليه الانسان **قوله** ويغض عينه من التعريض اي يطبق اجفائها فيستأن **قوله** تحسب
لا اولئك على حاله سبق فليحس المتطهر ولا يؤمن دخول الهرام في جوفه والماء عند غسله وبه جرى التواتر
ايضا ابو السعود **قوله** ويقول مغضبه بفتح اللام عن ام سلمة ان ابنه صلى الله عليه وسلم دخل على ام سلمة بعد الوفاة وقد
شق بصره اي شقها فاقعته ثم قال ان السراج اذا قبضت به البصر في ذهب وشخص ناظرا الى الروح ابن
تدبر ذكوره الشرب لانه ثم قال اللهم اغفر لبي سلمة واجعل وجهي في المهديين واخلفه في عقبة الغابرين
واغفر لنا وله يا رب العالمين واضمح له في قبره ونور له فيه قال في الحجة وينبغي ان يحفظه كل مسلم في دعويه
عند الحاجة بذكر وقوله اللهم حال كونك مصطفي النبي اوصال كونه منكم يا بسم الله تعالى وقوله وعلى سلمة
سوال الله خذت روحك خير مما جعل الانشاء **قوله** اللهم سيد علي امره مع التجهيز والتكفين وبس يحمله
قوله وسئل عليه ما بعده من السوال والاهوال **قوله** بلقا تلك الباء للتعدي اي اجعل لقائك سعدا له
واجعل ما ضحك اليه وهو القبر خير مما ضحك عنه ان توسعه عليه مع النور والخفة والريحان **قوله** ثم يدا
اعضائه خوف ان تبس **قوله** ويوضع على بطنه سيف امره وعليه اقصر المحسوس في هذه الاشياء تمنع الانتفاع
بالحيات **قوله** ويخرج من عنقه الى انفس كذا في النهر لان الملائكة لا تدخل بيتا فيه احد هؤلاء على الاطلاق
وهو اول حمار البحر من انه لا يمتنع منقول الجيب والحيات في وقت الاحتضار واصلا للمكالم **قوله** و
يعلم به جيرانه في الشرب لانه في الكمال لا بأس بالاعلام الناس بموته لان فيه تكثير المصلين عليه والمستغفرين
له ويحضر ايضا الناس على الطهارة والاعتبار به والاستعداد وكره ان ينادى عليه في الاسواق والازقة
فيؤذي الجاهل لانهم كانوا يجتنبون الا يتقابلوا به مع ضيقهم ويكادون ويؤذون وقد يد والاصل ان

الاعلام بموته لا يحرم على الاصحاب بعد ان لم يكن مع تنويه بذكره بل يقال لعبد الفقير الى الله تعالى فلا يبين
فلان انتهى فالامانة توضع بيده اليمنى في الجانب الايمن واليسرى في الجانب الايسر بذلك امر عليه الصلاة والسلام
ولا يجوز وضع اليدين على الصدر كما يفعل الكوفة انتهى ابو السعود **قوله** ويسرع في جهانه لقوله عليه
الصلاة والسلام يحلوا بموتكم فان بك خيرا قد تموتوا اليه وان بك شرا فبعد الاصل النار **قوله** ولا يقول
عنده القرآن الذي فيه يحدف لا وهو الصواب وهو الذي في البحر عن المبتني **قوله** وضربه في البحر اي
فسر الرقع الواقع في عبارة المبتني وهو موافقة لعبارة التفتة التي نقلها القاسمي في نسخة وفي رواية
القران الا ان يرفع انتهى **قوله** يرفع وجهه فالمراد انه يقول عنده حال الشروع وقد مر انه يستحب عند ذلك
قراءة يسير للرفع وعليه فالقراءة بعدة وكراهية وقول الزبيري تكره القراءة عندها بعد الشروع فلا تنافي
فالاصح ان القاسمي حمل الرفع على الرفع لا المقتبس وجعله في الرفع وفي الشروع والاقرب على البحر
محل الكراهية اذا كان قريبا منها اذا بعد واعنه بالقراءة فلا كراهية **قوله** تكره القراءة ان تحديا اخذ
من التعليق الا في قوله عنده ان بعد موته **قوله** تنزيها من تبعية الاولاد في التغيير زيادة بقوله **قوله**
قيل نجاسة ثبت في النهاية اختلاف في سبب النجاسة فبين ان حدث في اليد بالموت لان الموت سبب للنجاسة
المفاسي وزوال النجاسة قبل الموت وان حدث وكان بيني ان يكون مقتورا على بعض الوضوء الا انه لما
كان نكيرا لما يتردد في كل يوم فلا يؤدى غسل جميع البدن الى الجرح اخذنا بالقياس فيقول السبب هو
النجاسة لان الاذى له دم ساقي فيتحقق قياسا على سائر الحيوانات التي لها دم فلو ان النجاسة احتباس الدم
في العروق انتهى وفي البداية هو قول العامة وفي الكافي هو الاصح **قوله** وعليه فينبغي اه فالكراهية التي في
الزبيري مفرقة على القول بنجاسة الخنث **قوله** كقراءة الميت ان يدا ان الاصل عدمها لان الموت الاول
له ان لا يقرأ الا متوضئا **قوله** كما يدا ان لا يقرأ بغيره بذاوة الارض وهذا موافق لما في الترمذي في الصحيح
وفي النهاية والقدر في موضع عند اعادة غسله قلت وهو الارفق **قوله** في الاصح مقابلة ما في بعضهم
انه يوضع طول الكاف المرفوض اذا راى الصلاة باياد وما في بعض اجزائه يوضع عرض الكاف في الفقر او افاده
الشيخ زين الدين **قوله** يجر بالثقب والتخفيف من التجهيز والاهتمام وهو التجهيز والمجزة بلسانهم هي
البخنة والمجزة بخلافها ما يتجهز به من عود وغيره وهي لغة والمجزة فتستلذ وغيره **قوله** وترأ
لان الوتر اجزاء الله تعالى **قوله** السبع فقط وفي التبيين الاخضر ولا يدا وعليه انتهى وظاهره
كراهية الزيادة عليها وتعليلها روايات والمفيا عليه يحدف من ثلثة السبعة وكيفية التجهيز كما في
البحر ان يدا وحول السرير بالمجزة العود والمقدم **قوله** كلفه ان فانه يجبر ونرا **قوله** وعند موته افاده
بقوله سابقا ويحضر عنده المطلب **قوله** ولان القبر فان ادخل النار فيه شام **قوله** وكره قراءة القرآن
ان تحريها على ان نجاسة خث **قوله** حتى يغسل من يوضع من غسله فخرج ما قبله **قوله** قبل غسله ان
لا بعده في حالة الغسل واخذه في حكم القبلي فاحتمل المراد من تلك العبارات والاول حذف ذلك لانه يوم
التي لغة فيوقع الواقف عليها في خير **قوله** وتستعورته لان سترها واجب والنظر اليها حرام كقوة
الحق ولا يفتقر بين الرجل والمرأة لان عورة المرأة للمراة كعورة الرجل للرجل انتهى ابو السعود **قوله**
فقط المعنى انه لا يكلف الموتى ان يدا بما ستر هذا القدر والاستعارة جميع العورة او لا كما لا يخفى **قوله**
على الظاهر من الرواية كذا قاله بعضهم وعلله في البحر بطلان الشهادة وفيه نظر **قوله** يحرق الميت في عتبة
ويستر ما بين سدرته الى ركبته بشدة الارض عليه وهو الصحيح كمال الحياة ولقوله عليه السلام لعلي
لا تنظروا في حدي ولا سيرة انتهى وظاهره يقتضي حرمة النظر الى الحقيقة من الميت وهو الاحتياط **قوله**
شربها ليس بيقيد فالمراد ما يمنع المسح **قوله** حرمة المسح كالنظر فيفيد هذا التعليق ان الصغيرة لا عورة له لا
يغفر عدم ستره **قوله** ويجوز من ثيابهم التكليف بغيره وظاهره ان التجهيز يستحب لانه للتكليف
ولم يجزده يكون المحصول المقصود وذكر الاكل ان التجهيز واجب فليراجع كماله لانه مما يتحقق الانبياء
قوله كما مات لان الثياب التي عليه فيسرع اليه الفناء **قوله** ويومض من يؤمر بالصلاة فالتجهيز الذي
لا يقبل الصلاة لا يومض فيبقى قال في التمهيد وهذا يقتضي ان من بلغ مجزونا لا يؤمر بالصلاة ولم انه لم يدا

الامع بلغ سبعا لانه يؤمر بالصلاة واحدة اليوم انتهى ابو السعد وبحث فيه بان ما المانع بان يكون
الوضوء سنة الفصل في ذاته افاده نوح اخذ في قوله للحيث لان اخراج الماء من فم الميت وانفذه لا يمكن فيكون
ابو السعد **قوله** وقيل ينعقد بان يجعل الفاس خرقته في اصبعه يسحب بها اسنانه ولها ثمة وثمة وقيل
في سحره ايضا انتهى في الحديث وعليه العمل اليوم واختلاف في الجاه ففقد الامام رضي الله عنه بغيره مثل
ما كان ينبغي ان لا موضع الاستنجاء لا يتخلو عن البنية فلا بد من انزلتها اعتبارا بما جازت الحياة ولا
بغيره لان مساهمة حرام ولكن يمس خرقته على يده فيفعل حتى يظهر الموضع وقال ابو يوسف
لا ينبغي ابو السعد **قوله** فعلا اتفاقا فيه نظر ظاهر وقد رجعت الشريعة والامم اذ ذلت كانه فيها
خلاف عن ذكر الاتفاق مقتضا على قوله بعد قول المصنف لا يمس فخره واستنشاق الا اذا كان جوارحا نقل
عن المقدس انتهى في الشك وما ذكره في الاثر في شرح العقود من ان الحب يفسد ويستشق غير
من لف لغة الكتب ابو السعد **قوله** ويبدى بوجهه اي لا يبدى ولا يؤخر عن غسل بغيره **قوله** ويبدى
اي في الوضوء وهو ظاهر الرواية بغير **قوله** ويصب عليه ماء قال المصنف لم ار هذا الا ان يكون حلق
او على الشتر قلت الذي ينبغي في ديارنا ان لا يستعمل المصابون في غسله **قوله** ملغى بغيره الميم اسم
مفعول من الاغلاء من الغلة والغدا لان لا يرم واسم المفعول انما يبين من المتعدي انتهى
وانما طلبت فيه ما انقضى في التظليل فان قلت ان الشجر يوجب الحلال ماء الباطن فيلزم ان يبع قلت
ذلك داع لا مانع ان يحصل باستغناء ماء الباطن تمام النظافة والا مانع من تكوينا الكفن عند حركته
الى ملين له ففقد الماء الى وافضل على كل حال بغيره وان كان به وسخ ام لا نهى **قوله** ورق النبق ويطبق
على الشجر لنفسه وعلى الفاسقون نهى **قوله** او حوض او ما نفعه خلفه يجوز الجمع كما ذكره المصنف **قوله**
الاثنان ان قبل الطين جوده وهو عرق صفر صفره تنظف بها اهل المدينة اقتسم وكذا
فعل به الشياخ الحديث بمصر **قوله** ملغى من اغلاء وسطا لان الميت يتأذى بما يتأذى به الحي **قوله** في الخلع
بغيره الى والغلة لغة ضعيفة واقتصر على ما على الفتح نهى واليا مشددة مصباح والفعل به بعد الوضوء
قبل الغسل بالاجماع لانه ابلغ في استحلال الوضوء ابو السعد **قوله** ثبت بالعراق طبيب الراية يعمل
على المصابون في التظليل نهى **قوله** ونحوه كالدقاق بمصر **قوله** هذا ان غسلها بالطين **قوله** او
اجراء مع الشعر **قوله** ويضجع هذا الوضوء الميت وما قوله وصب عليه ما ملغى اه وقوله والا فاف
لقد وقوله وغسل راسه بالطين يعمل قبل الترتيب وعبادة الشريعة لية ويعمل هذا قبل الترتيب لانه
ليقبل ما عليه من الدرر انتهى ابو السعد **قوله** لبيد بيمينه لما في الخبر من حديث ام عطية قالت لما
غسلنا النبي صلى الله عليه وسلم قال ابدأوا بيمينها نهى **قوله** الى ما في تحت الماء المجة وهو السرد الذي
فيه هوجبه الاسفل وقوله منه لا حاجة اليه على هذا لان المنة حتى يهل الماء الى الحب الذي به تحت **قوله** ثم
على يمينه كذلك اي في غسل وجهه الما حبه الاخر وهذه هي الغلة الثانية كما في السعد وغيره منه
ومن قول الشرح بعد هذه غلة ثالثة انه يوم جده بالماء كرموة **قوله** بالبناء للمفعول راجع الى قوله
مسند او الاصطلاح ان يقال اسم مفعول لان البناء للمفعول لا يقال الا بالفعال وينبغي ان قوله
بالبناء للمفعول راجع الى الجلس وثانيه الفاعل ضمير يعود الى الميت **قوله** وهذه غلة ثالثة الى صلات
السنه اذا فرغ من وضوء غسل راسه وحلته بالطين من غير تعريض ثم يصفه على شقه اليسرى ويغسله
وهذه سنة ثم على الايمن كذلك وهذه ثالثة ثم يقدده ويمسح بطنه كما ذكره ثم يصفه على الايسر
الماء عليه وهذه ثالثة انتهى بغير **قوله** لما مر من قوله ليحصل المسنون **قوله** جاز ان يصح لاهل والا فها
السرف وتغييره في كراهية الحديث **قوله** ينبغي ان يكون الفاسل طاهرا وكبره ان يكون جينا
او حائضا فالاول ان يكون الفاسل اقرب الناس الى الميت فان لم يكن الغسل فاهل الامان والرجح
فلو كونه اوتي عنوا لم يغسل يغسل الفاسل الا في جميع فتحة وغسله الميت من الماء الاول والثاني والثالث
اذ استنقع في موضع فاصاب شيئا من غير غسله واذا اصاب ثوب الفاسل مما ترشش عليه مما لا يجد
يغسله ولا يمكنه الامتناع عنه لا ينبغي للموم البولي وعدم المكان التي رغبه في الوضوء

ذكره ابو السعد وهذا بناء على ان نجاسة الميت نجاسة حيث وتقدم انها طاهرة حيث خلا بدنه عن
الاقتدار وهو مبني على ان نجاسة نجاسة حدث **قوله** ولا يباع وغسله ولا وضوءه **قوله** بالي راجع لانه
غرف مرة لغا وقد حصل نهى ومقتضى التعليق ان لا يباع وغسله اذا جوع ولم اره وقال ابو السعد
والغسل بغير العين قين وبالفق ايضا وقيل ان اضيف الى المفسول فتح والغيره ضم **قوله** لانه غسله
هذا التعليق مبني على ان نجاسة الميت نجاسة **قوله** لبقاء الموت الى لبقاء الموت فلما لم يؤثر الموت
في الوضوء وهو موجود لم يؤثر في بيع العارض بغيره بقليل زيادة **قوله** الا ان المسلم يظهر بالغسل
حله انسان وصح به صحت صلاته وهذا غير الشبهة اما هو فظاهر وان لم يغسل والظاهر لا يظهر وان
غسل لانه ليس اهلا للمكامة وقوله تعالى ولقد كرمنا بني آدم ليس بها طهارته بعد موته بل يحتمل التكريم
بالعلم والاكمل لا لايدل لا بالعلم كالبهايم وهو احد ما قيل في تفسيره **قوله** وقد حصل اي الغسل وبطريق
البناء بعد ذلك لا يباع بغيره موصفها **قوله** يشف تشف ان كان يغتسل اخذ فيفتحه من حذو كذا
في النهاية واعلم ان تشف يتعدى ولا يتعدى كذا المصباح ابو السعد وظاهره انه يقدر تشف بالفتح
قوله في ثوب ليل يتشك كفاية في البحر من البول الجنية المذبل الذي يسحب به الميت بعد الغسل كما في الذي
يسحب به الحي يغتسل طاهر انتهى **قوله** ويجعل الخنوط استنجيا وكذا يوضع في القبر لانه على الصلاة والسلام
فعل ذلك بانه اجزا هيم ابو السعد عن المصنف عن الروضة **قوله** الطيبة اس طيبة الراية ابو السعد
قوله لكرهتها ان تحرق كما يدل عليه قول الجوز وقد ورد النهي عن المزعفر للرجال انتهى ولا يكره للنساء
ابو السعد عن الغيبة **قوله** وجعلها في الكفن عند رأس الميت كما يفعل في زماننا جهل بغير **قوله** نذا
يرجع الى قوله ويجعل والا ولا ذكره بصدق **قوله** والكا فور على مساجده ان مواضع سجوده وضع
مسجد بالفتح لا غير وهي الجبهة والاذن واليدان والركبتان والعقدان يروي ذلك عن ابن مسعود
نهى وخص الكا فور لان الديان تهرس من راحته ابو السعد **قوله** كرامة لها لانه لا كان يسجد
خصت بزيادة كرامة لها عن سرعة الفساد نهى **قوله** ولا يسرج شعده ان الميت الا من الذكوة والاشنة
والشعر يعم الجبهة وكما لا يجوز تسريح الشعر لا يجوز قطع شعره من غير ما كان شاربيا او غيره ولا يقرأ
القرآن وقت الغسل جهرا وكذا الادعية ولا يأس بها سرا ويكره قراءة القرآن امام الجنازة وكذا الذكر
والاستنجاء الصمت حول عن المفتاح وقوله ولا يقرأه منه على ان نجاسة نجاسة حدث **قوله** اي
يكره ذلك بخبرنا بقول الغيبة اما الشريعة بعد موتها والامشاط وقطع الشعر فلا يجوز نهى لان
هذه الاشياء للزينة وقدا ستغنى عنها والى صلاته لا يفعل به ما هو للزينة ابو السعد **قوله** الا
المسور فلا بأس ان يؤخذ ويرمي يروي ذلك عن الشيعين انتهى بغير **قوله** ولا يجلس على قوله ابو يوسف
وبه يفتي انتهى ابو السعد **قوله** ولا بأس بجعل القطع على وجهه قال في الظاهرية واستتبعه عامة الفقه
شربلا ليه عن الفقه **قوله** ومسها قال في الجوز لا بأس بتقبيل الميت انتهى وقد روى انه عليه الصلاة و
السلام قبل عثمان بن مظعون بعد موته وكذا قبل الصديق البتة عليه الصلاة والسلام وظاهر قوله
مسها انه يحرم تقبيلها فيجعل المنع على ما اذا اختلف الجنس فلا يباح في الوارد **قوله** لانه انفقوا اليها قد
يقال ان التقبيل بالنكاح الزوجية يقتضي تحريمه ايضا فيجوز الفرق بين المسور والنكاح قلنا هذا
محمول اه اي فهو خاص بمن كان نحو علي من ناسبه صلى الله عليه وسلم ودليل الخصوص الحديث وفيه انه لو اعتبر
ذلك لما جاز لعل تزوج محرمها لفاطمة وقد ثبت انه تزوج بنت اختها بادن منها واما الحديث فهو في
الاضرة كما سبق عليه وايضا فان عثمان تزوج ابنت الثانية له صلى الله عليه وسلم **قوله** كل سبب وشبه
اه اخرجه المبراة والى كرم واليه يقع ذكره السيوطي في جامع الصغير وقدر شاذ وهو الغزيرة السبب
بالاسلام والتقوى والنسب بالانساب ولو بالمصاهرة والنسب انتهى ولا يباع هذا الذي يشك
عليه الصلاة والسلام لاهل بيته لا تخفى عليكم من الله شيئا لان معناه انه لا يملك لهم نفعا كمن الله تعالى
يملك نفعا بالشفاعة فهو لا يملك الا ان ملكه ربه انتهى منادى وذكره في فظ السقا وروى كتابا يستحله
ار نقا العرف يجب اقربا الرسول وذو الشرف هذا الحديث يلفظ كل سبب سبب الا سبب سبب فانها

موصولة في الدنيا والاخرة انتهى قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه من كان له من الدنيا ما يغنيه لم يهتم بأمره في الآخرة انتهى
 تعالى فاذ انفتح في الصور فلا انساب بينهم مخصوص بغير شبهة صلى الله عليه وسلم فهو نافع لمن استسبأ اليه ولو
 بمصاحفة او رضاع **قوله** وهو لا يمنع من ذلك ان الفل سواد في بها ام لا كما في البحر ولعلنا لا نراها حكم
 النكاح لانها في العدة بخلافها اذا ماتت فانه لا عدة عليه لجواز النكاح اربعة له بعد موتها ونكاحها
 فان قلت ان ام الولد تعتد بعد موت السيد بالحيض اوجب بانه لم يسبق عقد النكاح بينهما حتى يقع فيه في
 الفل تعلم ان ام الولد في البحر قلت يرد عليه ان غسل الميت فرض كفاية على المسلمين فلا يسقط عنهم بفعل
 الدمي الا ان يقال ان الكلام في الجواز لا في الاستحاطة **قوله** بشرط بقاء الزوجية حتى لو كانت ميتة
 بالطلاق وج في العدة او بحرمة بدوة او رضاع او مصاهرة لم تفصله او ارتدت بعد الموت او قبلت
 ابنه او وطئت بشهوة **قوله** فلا يفصلونه تبع في هذا التفسير صاحب النهر واصله فيفسلونه بزيادة **قوله**
 في الزوجية صواب في الزوجية لان الصلابة للزوجية لا للزوجية **قوله** لو باينة قبل موته فيه انكاح لا
 تفصل حال الموت ولا حال الفل فالاول والاقتضاء على ما في النص **قوله** او ارتدت بعد لان الزوجية قد
 انقضت بها ولو اعتبر حالة الموت لم يفسد النكاح على ذلك لان النكاح على ثلاث لحظ
 مسهاج اربعين اذا سلمت فاعتبر حالة الفل ولو اعتبر حالة الموت لم يفسد لانها كانت مجزئة في حالة **قوله**
 اعتبار راجعة الى الحياة فاعتبر حالة الفل ولو اعتبر حالة الموت لم يفسد لانها كانت مجزئة في حالة **قوله**
 كما في النهر **قوله** وينبغي ان يكون حكم الحال في حاله في مقتضى الظاهرية واجرا للمسلمين والد فان من رمل المال
 ونحوه في البحر قال في المشرع لا ينفذ وهو شامل لكفى المرأة ونحوه في حاله في مقتضى الظاهرية واجرا للمسلمين والد فان من رمل المال
 ابو السعود وهو مفروض فيها اذا جاز الاجاز وهو عند عدم التقيد لا عند التقيد لانه قام بواجب
 عليه وليس قام بواجب اخذ الاجرة عليه **قوله** لا الاستحاطة المفروضة فائتية لا بد منها لذلك وقيل
 نقل لذلك صاحب النهر عن التقيس ولا بد من التيقن في غلبه في الظاهر انتهى يعني لا سقط وجوب ولا يات
 ما في التيقن لو غلبه اهل من غير نيته الضل بغيره عند فانه يحول على جواز الطهارة لا على اسقاط الفرض
 انتهى قلت الذي في البحر عن التيقن اجزاهم ذلك وهو ظاهر في اسقاط الفرض عنهم واستظهر الكمال
 ما في التيقن في البحر عن التيقن المذكورة واختار الاستيعاب والا كما في التيقن لان غسل الحي لا
 يشترط له التيقن فكذا غسل الميت انتهى ويمكن التوفيق بان في المسئلة وليكن **قوله** ولذا في لاشترط التيقن في
 اسقاط الفرض عن ذمة المكلفين وقد يقال ان اسقاط الفل هنا لعدم وقوعه منهم او لا بخلاف المسئلة
 السابقة **قوله** لانا امونا بالفل اه بيا صاحب الفتا على ما قاله صاحب التقيس **قوله** وتعليقه ان الكمال يقول
 لانا امونا به وهو صاحب النهر اس وان لم يقل في التعليل لانه لم يظهر **قوله** فقد بره اقول الذي ينبغي القول
 عليه انهم اذا غسلوه سقط الفرض عنهم وان لم تكن لهم نيته كما في التيقن وارتفاع الاكل والاستيعاب
 وان وجدوه في ما فلا بد من التيقن لاستحاطة الماء موربه ولا تقاس احد المسلمين على الاخرين للفرق
 البين بينهما **قوله** الاصل فيه تقيد الملائكة استغيد انه شريعة قديمة وان الواجب نفس الفل وان لم يكن
 الفاسل مكلفا ولهذا لم يعد او لا قايما ادم عليه الصلاة والسلام غسله ابو السعود **قوله** ولا علامته
 نص على ما هو المعتمد من الخلاف ان العبرة للمكان عند فقد العلامة واما اذا كان به علامة فيعمل بها اتفاقا
 وانما اعتبر المكان عند فقد حاله لانه لا مكان يحفل بها غلبة الفل بكونها مسلما **قوله** والا ان كان
 كان في دار الحية اس ولا علامته كما في الموضوع وان كان هناك علامة عمل بها كما في ابو السعود وقوله لا
 اس لا يفسل ولا يصح عليه **قوله** اختلط موتانا بكنا رولا علامة في البهايع علامة المسلمين اربعة الخطا
 والحيثان وبسبب السواد وحلق العانة منه قال الحوي في كون ليس السواد من العلامة نظر اذ ليس لا
 يحق للمسلمين حتى يكون علامة قلت بل الغالب لان لبسه لغير المسلمين **قوله** اعتبر الاكثر فان كان الاكثر
 مسلمين يفسلون ويصلح عليهم وينوز المسلمون بالدماء وان كان الكفار اكثر فافان كان الاكثر
 وكيفية العلم بذلك اس يحصى عدد المسلمين ويعلم ما ذهب منهم وبعد الموت فيظهر الحال **قوله** واختلف
 في الصلاة عليهم حتى قولين في النجس من غير ترجيح **قوله** وحمل الذين اس اختلف المشايخ فيه ولا رواية عن

الامام وصاحبه فقول في مقابر المسلمين وقال البيهقي في مقابرهم مقبرة واحدة وهذا احوط
 ابو السعود عن النهوي **قوله** كذا في مدينة تشييد في وقوع الخلاف افاده ابو السعود **قوله** لان وجه الولد
 لظهورها والولد مسلم تبع لايه فيوجه لا القليلة بهذه الصفة **قوله** يحتمل ان الميت الاغم من الذكر والاش
 وانما كان كذلك لان من شرط الفاسل ان يحل له النظر في الفل فلا يغسل الرجل المرأة والمرأة الرجل
 الفل والمجرب والخضع وقوله المجد بغير ما يل على يده في حق الرجل والمرأة وهذا اذا كانت حرة وان كانت
 امه يمسها الاجنس بغير ثوب ومثل المحرم للرجل امه فزوجته قال في البحر يمكن فيه نظرا بالنسبة الى الزوجية
 فانها تفصله كما مر وهو الذي في النهر **قوله** فان لم يكن المحرم يكن تامة **قوله** فالاجنب ان فالشخص الاجنب
 الصا وقبالاته بالنسبة الى الرجل وبالرجل بالنسبة الى الانثى وقوله بخبره المرأة وبها حائل يمنع المسد
قوله ويمم الخنثى اي على الخا هره من الرواية اشار البيهقي بالبحر وقيل يغسل في ثوبه **قوله** والامان الا يكن
 الخنثى مراهق بان لم يبلغ حد الشهوة كما في النهر وقد مر في الاصل بما قبل التكلم وقوله فليغمره اي من
 الصغار والصغار لا يرانها ليس لاغف عنها حكم العورة وعن ابو يوسف الكره ان يغسلها الاجنس ابو السعود
 عول الخنثى في ثوبه لومات في بيته فقالت الورثة لا ترضع بغسله فيه ليس لهم ذلك لانه غسلة بيته فزوجته
 وهي معتدة على الورثة ولومات عنها وهي حائل فوضعت لا تغسله وليس على من غسل ميتا غسل ولا وضو
 بهما في وجوبه بل يندب **قوله** وينبغي الكفن اه اما اصله ففرض كفاية بالنظر لعامة المسلمين شبهة بل لا ينبغي
 تكفين الرجل في كل ما يجوز لبسه له لو كان حيا وكذا المرأة واجبه البياض واللبس يد وغيره سواء بعد ان يكون
 نظيفا واعلم ان الكفن والحنوط وسائر تجهيزه مقدم على الدفن الى قد استسنة ما لم يتعلق بعينه حق
 الغرما كالرحم والبيع قبل القبط فان تعلقه به ذلك فالبيع والمرتهن احق به من كل واحد منهما والما
 ستن التثليث لما ورد انه صلى الله عليه وسلم كفن في ثلاثة اشياح سجولية وهو بفتح السين وضعا نسبة الى السجول
 قربة باليمن والذي يفسر الشياح فانه يسمى سجولا كما في الواجب **قوله** ان اذن من القتل لا المقدم كاللغافة
 كذا قالوا وبحث فيه الكمال بانه ينبغي ان يكون ازا للميت كذا في المنة الى الوكبة لانه صلى الله عليه وسلم
 اعطى الملا غلظن ابنته جفوة وهو الاصل معتقد الا ان قال عليه الصلاة والسلام في المحرم الفل
 مات كفنوه في ثوبه وهما ثوبا احدهم ازاره ووداة ومعلوم ان ازاره من الخفون من وجوه وما قاله
 الحوي لانه يحتمل ان يكون ذلك لعدم ملكة المحرم غير ازار احداه ورواه فيكون من كفن الفروقة
 لا بد في البحث لان الخنثى في الاربابين الخنثى والميت لا بد لها من دليل وحيث لم يرد دليل الخنثى كان
 ينبغي التسوية بين ازارهما اذ هو الاصل عند عدم ورود دليل الخنثى ابو السعود وقد كان يحظر
 بهلا ذلك كثيرا حتى رايته هذا **قوله** وقيل هو من المشكك في القدم بلاد فارس لانها تغسل في قيصري
 ليسع اشغله المشع وبلايب وكين ولا تكف اطرافه ولو كفن في قميص الحياة قطع جيبه وكاه كناه التيقن
 والمراد باليب الشق النازل على الصدر **قوله** ولغافة قاله الحوي وهي التي تيسط على الارض او لا
 وهي الرد كما في البر جندى ابو السعود **قوله** وعكره العائمة اس على راسه داخل اللغافة وهي محل الخلاف
 واما ما يغسل على الخنثى من العائمة والمنزلة ببعض حتى فهو من المكروه بخلاف ما تقدم انه يكره كل
 ما كان للزينة **قوله** واستحسنها المتأخرون للعلماء اه وبعض النجس على وجهه كما فعل ابن عمر وقيل تدار
 بينا ونظف دهنه على كوره من جهة يمينه كما في القمصة في اختار بالعلماء عن الاوساط فلا يمسو كما في النهر
 عن السراج **قوله** والاشرف زاد في الظاهرية العلوية ان اولاد يجمع **قوله** ولا يمس بالزيادة هذا هو المذكور
 في غاية البيان كما في النهر ثم قال فلا تقتصر على الثلاثة فتنى كون الاقل مسونا وصرف في الجيب بكرة الزيادة
 فان حصلت الكراهة في عمارته على التزنية كان المال واحد ثم قوله فلا تقتصر اراه لا يظهر لان هذا هو المقول
 في كفته صلى الله عليه وسلم فالسنة هي الثلاثة مخالفتها بكرة تنزيها واستثنى من الكراهة في قميص الزند وسن ما اذا
 او من كان يكره في اربعة او خمسة فانه يجوز بخلاف ما زاد او من بانه يكره في ثلثة ولو اوصى بانه يكره بالف
 ورحم كفن كفا وسطا انتهى بحر والهاء بعده غير ان ابو السعود في الظاهرية وكفن في كفن مثله وهو
 يتطهر في ثيابه في حياته للجمعة والعدين وفي المرأة ما تلبسه لزيادة ابوابها سراج قول الجردى ويكره اللغافة

في الكفن يعني زيادة على كفن التلبيس **قوله** ويجعل الكفن مع عدم الزيادة على عدم المتل وكنه الزينة **قوله**
فانهم يتوارثون فيها بينهم ان قلت ان الزيادة الروح ولا كفن عليها قلت المتكسود هو قوله ويتوارثون
ان قلت ان التوارث مضموم وهو لا يكون في الاخر والقبر اول منزلة منها اوجب بان المراد السرور والفرح
لا حقيقة المتوارثين ان يحل ذلك في الكفن الخالي **قوله** ولها اي لا تنقض ولو سقته **قوله** وسبع بهمة
هو من كثر خلافه ومع الجديد فانه مؤنث من غايه البيان **قوله** اي قميص انما قصه به دفعا لما يتوهم
انه هو الذي يلبس فوق القميص كالمعقب قال في البعد والتكبير بالقميص اول لان ذلك ما لا يورثهم اول من
الموهم **قوله** وضار بكسر الخاء ما قطع به المرأة راسها قال العلامة باكير الخار ثلاثة اذرع بزارع الكرايم
يجوز على وجهها اشهر ابو السعود عن الجوز **قوله** وحرقه الا وان تكون من الذهبين لا الفين من
عن الخاتمة **قوله** وكفاية اه هو اول ان كان بالمال قلة وبالورثة كثرة وكفن السنة اول في عكسه فيكره
ان يكفن في ثوب واحد حال الاخير رلانه في حال حياته يجوز صلاته في ثوب واحد مع الكراهة فيكره
الاقتصار عليه في الموت ولو كان له ثلاثة اقواب وعليه دين لا يباع بشئ منها له في حال حياته ولا
موته **قوله** في الاصح وقيل قميص ولغاية ثوب واحد في كفن الكفاية كما في البصر **قوله** ولها ثوبان
هما اللغاية والا زار **قوله** ويكره اقل من ذلك ظاهر الملاحظة انها تحميم ويدل عليه ما في الجوز عن
التبيين ان ما دون الثلاث في حقها كفن الضرورة ولا يها رالية الا بتعذر السنة والكفاية **قوله**
اقل ما يعم البدن استدلاله بجديت مصعب حيث مات ولم يكن عنده الا ثوبه اي كسافه خطوط سود وبيضاء
فكان او اغلقت راسه بدت رجلاه وبالعكس فامرا بئس صل الله عم ينقطه راسه بها ورجليه بالآخر
لكون كفن العورة لما من ينقطه رجليه بالآخر **قوله** ولين سياره ثم يمينه الظهر لالار واشار به
لان كلاس الازار واللفاقه يلف لثا مستقلا لانه امكن في السر **قوله** ليكون الايمن على اليسر علة للترتيب
الغاويش **قوله** ضفيرتين ظاهره انه يفرض ويحتمل ان المراد جعله قسما من **قوله** تحت اللغاية انما اقتصر
عليها لانها مبسوطة هي والا زار معا فربما كالتلبيس الواحد ولو قال تحت الازار ويفرض منه انه تحت اللغاية
لما كان اول ولم يذكر الخرقه في الجوز ثم الخرقه في الجوزة فوضع الخرقه تحت اللغاية ونق
الازار والقميص وهو الظاهر اشهر **قوله** كما سار من انه يلبس راسه ثوبا **قوله** ويعقد من اعلاه
واسفله صيانه عن الكشف **قوله** كاحلة فيه الا انه يجب الحذر والمعتصم والمزحف احتياطا من
قوله والمجهر كالخلال فيفطر راسه ويطيب **قوله** والمراهم كالبان الذكر الذكر والانشاء لالانشاء
في **قوله** ومن لم يداهق اس من الذكور **قوله** ان كفن في واحد والا في ثنتين في ازار ودكا فقيه
عبارة البحر واما غير المراهقة فمن يجب كفنها ثلاثة وهذا اكثره **قوله** والسقطه ظاهره ولو سبى
للخلق **قوله** ولا يكفن ان لا يلبس في سنة الكفن **قوله** كالعضوان كما اذا وجد عظم من ميت ولو كان
ذلك الميت كفن اولاد او كان المعفوق قديما **قوله** بنوش ان ضاع كفن اي على وجه السنة بل يلبس ويجوز
قوله لم يتفسخ الاول حذفه لتفريغ المعنى **قوله** يكفن فان كان قد قسم الميراث اجه القاض الورثة ان
يكفونه من الميراث وان كان عليه دين فان لم يكن قبضه الميراث ينفذ بالكلية لانه بقية على ملك الميت والكفن
مقدم على الدين وان قبضوه لا يسترد منهم بل على ورثته لانه زال عنه ملك الميت بخلاف الميراث **قوله**
قوله احذر عثر ذكورها في الجسد وهي الرجل والمرأة والمراهق المشترى والمراهقة كذلك والبيع
الذي لم يداهق والبيعه التي لم تراهق والسقط والخنثى المشكل والمجهر والمبوش الطوى والمبوش
المتفخ اشهر والمؤلف اسقط من لم يداهق من الافات وقد ثبتت عليه وعلم منه ان مؤله والمراهق
كالبايع تحت صورته وقول المصنف وادى بنوش اه تحت صورته ايضا **قوله** يبرود وهي ما تحت من الصوف
واستعمال لانياس هنا بمنع الاباحه لا ما خالفه اول منه **قوله** وفي النساء ان في الكفاية **قوله** بلوا
اي التكنين المفهوم من الكفن **قوله** بما يجوز لبسه حال الحياة فلا يجوز للرجال كفن الحرير **قوله** او
كان يصح فيه مذهب عن ابن المهارك **قوله** على من يجب عليه نفقة اس وكسوته منها وكفن العبد على سيده
والمرهون على الرهن والبيع في يد ابائيه عليه كفنته **قوله** فان تعدد وكافوه اسقاط وافوات

كذا قوله

كذلك **قوله** فعل قد مر مرارته في الذكر ضعف ما في الانش **قوله** واختلف في الزوج اي هل يجب
كفن زوجته عليه **قوله** والفتى على وجوب كفنها عليه ثنية كانت او فقيرة غنيا كان او فقيرا
وصحى الولي الى في فتواه من النكاحات وقيل تجب في بيت المال وقيل تجب عليه ان كان موثرا وانظر
لوانا والزوج الكفين كفن الكفاية هل يطالب بكفن السنة وظاهر قوله ان كفن الكفاية لا
كراهة فيه انه لا يطالب بكفنه **قوله** فان لم يكن بيت المال مضمونا بان لم يكن فيه شيء **قوله** او منطلقا
اي مستقما بان كان عامرا ولا يصدق فيه ان كفن المسلم من اي العالمين به وظاهره ان
كفاية بقره جميع من علم به **قوله** فان لم يقدروا او من علم به من غيرهم بان كانوا فقرا سلوا الناس او
الاغنياء وهذا بخلاف الخي اذا لم يجد ثوبا يصلي فيه ليس على الناس ان يسلموا ثوبا لان الخي يقد
على السؤال بنفسه والميت عاجز ابو السعود عن البحر **قوله** والا كفن به مثله اي لا يعلم ومثله
اذا علم ولم يقبل الفصل **قوله** ولا تصدق اي الا يوجد محتاج الى الكفن **قوله** وظاهره اي ظاهره **قوله**
ثوبا **قوله** ولو كان في مكان اه قال في البحر في عريان وميت ومعها ثوب واحد فان كان للبي فلبسه
ولا يكفن به الميت لانه محتاج اليه ان كان في مكان الميت والحي وارثه يكون به الميت ولا يلبي لان الكفن مقدم
على الميراث اشهر ابو السعود **قوله** والصلاة عليه اه قيل هي من خصائص هذه الامة كالوصية بالثب
ورد بجديت ان آدم عليه الصلاة والسلام لم حضرته الوفاة ثلث الملائكة وغسلوه وكفنوه في
وتر من الثياب وصلوا عليه وحداي بكلمة كما ذكره ابن العماد وقالوا الولده هذه سنة من بعده فان
صح لما يدل على الخصوصية بقين حمله على انه بالثبته الجرد الكبير والكيفية ولم تشرع يوم موت خديجة
وماتت قبل المجر بثلاث سنين وذا انهر عن بعض الشافعية لم ار نصا صريحا في انها هل شرفت بكلمة
او بالمدنية ووفت حواء عند آدم كما في النهاية وكان الامام في صلاتها شيئا ومما في ان يفيض الرأس
وفي المشكلات اول من صلى عليه صلاة الجنازة فها يسل حين قتله اخوه قابيل على تزويج الاثمة وكانت
اخت هابيل فادخله في ثياب ومن عاى فة من آدم ثم اخبر جبرئيل آدم عليه السلام فاخرجه جميع
اولاده للصلاة عليه فدخل ابليس تحت التابوت ونحى ان يركع ادم او يسجد او يؤمن بوايه فنزل
جبرئيل وامر آدم بالصلاة قائما بسبب وجوبها الميت فلما كانت تكرر بكثرة ويشترط فيه ان لا
يكون قتيلا احل بغيره ولا خائف افاذه في شرح المتن **قوله** صغرها فرض كفاية لان في الجنازة على الجميع
حرجا واستحالة وما افسد الصلاة فسد ها الا الى ذات وتكره في الاوقات المكرهه وصح
الاستحلاف فيها بحد وهي على الكبير افضل من الصغير فتستأجر **قوله** لانه انكر الاجماع ان لا يجمع
عليها المعلوم من الدين بالضرورة **قوله** اسلام الميت او بغيره او باسلام احد ابويه او بتبعية
الدار او ابايوسفه المبالغ الاسلام فلم يصح ومات لا يصح عليه ابو السعود عن البحر **قوله**
وطهارته ان طهارة بدنه وثوبه ومكانه **قوله** ما لم يسل عليه القرب ولو دفن ولم يجعل عليه التراب يجوز
وهي من ويصح عليه **قوله** استحسانا وجهه الى الاول فاسد لا ادائها على غير طهارة مع القدرة وقد
سقطت الطهارة في بعض رواها وقيل تتقلب الاول صيغة عند تحقق الجوز فلا يتا **قوله** ويحتمل فان
كان الميت على السرير وهو طاهر حارث وان كان على الارض وهي تحت حارث ايضا على ما في النوازل
وجزم في القية بعدة من وجوه الجواز ان الكفن تابع فلا يعاد حاملا ولا خاضعا ان المراد بالمكان
الذي اشترط طهارته انما السرير والارض ان لم يكن خيرا فاف او وضع على السرير لا يشترط طهارة
الارض اتفاقا ابو السعود ويشترط طهارة الكفن الا اذا شق ذلك كما في الخاتمة انه ان يجلس
بجانب الميت لا يصح في الصحيح بخلاف الكفن المتجه اجزاء **قوله** انما لا يصح لها ان يكون الطهارة
ان لا يصح الصلاة الامام لم يصح صلاة العور **قوله** كما لو امت امرأة اي بجلا **قوله** اسقوط
فرضها بواحد فلو عا د وتكررت ولم تشرع تكررت وتبين بذلك ان الجماعة فيها ليست بشرط
قوله تأمل اشار به الى وجه اشتراط البلوغ وذلك ان صلاة الجنازة لا يشترط بها واليه لا يقع فلهذا
فلا تصح صلاة من اقله به لعدم صحة اقتداء المقتضى بالاستقلال فلا صلاة لعدم وقوعها فضا اشهر

للصغير والصغيرة من باب ذكر الخصال واردة العام بما لا يوافق السجود **قوله** والشفاعة لاجله اي
في القيام عنده اشارة الى انه العلة النامة في الشفاعة **قوله** والمسبوق اي الذي لم يكن حاضر
تكميل الامام السابق **قوله** ببعض التكبيرات صادق بالاقول والاكث **قوله** لا يكبر في الحان ولو لم ينتظر
وكبر لا تقصد ان تكبرته عند كل ما اراه غير معتبر خلاصة وتبعه في الفتح ليعلم ان من عدم اعتبار
ما ادلى انه لا يكون شاعرا بل المراد انه لا يتحرك به وعليه ان يعيده بعد فراغ الامام بمثلته المسبوق
اذ ادرك الامام في السجود وتابعه فيه حيث لا يتحرك به وعليه اعادته اذ اقام الاقضاء ما سبق به فلما
هذا ابو السجود ونحوه **قوله** والمسبوق هو من تحت التعليل فلو كبر ولم ينتظر لكان المسبوق
الذي رخص في قضاء ما سبق به قبل الفراغ من الاقتداء **قوله** وقال ابو يوسف يكبر حين يحضر وجهه ان
الكبيرة الاولى للافتتاح والمسبوق بالية بها فصار كمن كان خاضعا وقت تحميمة الاولى **قوله** لا ينتظر
لما مضى حال التحريمة الخ وبقيته بالتحرية ان من حضر بعد دعاء الامام لا يكبر وحده بل
ينتظر **قوله** لانه كالمدرک الاستدراك لو كبر تكبيرة الافتتاح بعد الامام يقع اداء القضاء **قوله**
ثم يكبر ان المسبوق الذي انتظر تكبيرة الافتتاح والخاصة تكبيرة الافتتاح **قوله** بلا دعاء بيان لقوله
تدرا او لا زيادة وشا وصلاة **قوله** ان خشيا وقع الميت يعيده انما كان الاثنيان بالاداء
فمن خشي بلائيه والمسبوق يتابع الامام فان كان في الثانية صلى وان كان في الثالثة دعى ثم يقضي ما فات
ابو السجود وقيد بالرفع على الاعناق لانها لو رفعت على الايدي كبر في ظاهر الرواية عن الظهيرية ولا
تجافى ما ياتي من انها لا تنهك اذا كانت الميت على ايدي الناس لانه لا يفتقد في البقاء ما لا يفتقد في الابتداء
ابو السجود عن الشذيلانية **قوله** وما في المجتبه من ان المدرک اس الى فو تكبير الامام **قوله** يكبر للحان و
لوفائته الثانية والثالثة والرافعة فانه يكبر ويقضي ما فات في الحان كما في المجتبه **قوله** فشا في الثالثة
لظاهر الرواية من انه يؤخذ واما الاطلاق فيها فهو كالاطلاق في سائر الصلوات فلو كبر مع الامام لا
دون الثانية والثالثة قال في الواقعات كبر ولا يبيد ما ياتي مع الامام ثم موسى **قوله**
فلوجا المسبوق هذه ثمرة الخلاف بينهما وبين ابو يوسف **قوله** لتقدر الدخول بعد تكبير الامام
والاصل عندهما ان المتقدم يدخل في تكبيرة الامام فاذا فراغ الامام من الراجعة بقدر رعيته الدخول
وعند ابو يوسف يدخل اذا بقيت التحريمة بداعي **قوله** كما في الحان اشارة الى الرد على صاحب الحديث
جعل قول ابو يوسف قاصرا على الحان ولا يعم مسألة المسبوق قال في النهر وانت خبير بان مسألة الحان
لا خلا فيها فكيف تشبها الى ابو يوسف وحده ولذا ذكر المسئلة في غاية البيان غير معذرة اليه انتهى
فاشار الشرح بقوله كالحان الى ان هذا متفق عليه ولذا جعله مشبها به **قوله** اول من الجميع لان الجميع
يختلف فيه من **قوله** وتقديم الافضل لتقديم الاكثر قرانا واعلى او صلاحا **قوله** وقام عند افضلهم اي
عند صدره **قوله** وان جعلها ورجاء بان يجعل راسا لكل واحد اسفل من راسه صاحبه واستحسنه الامام
لان النبي صلى الله عليه وسلم وصاحبه رضي الله تعالى عنهما دفنوا هكذا في الوضع للصلاة هكذا انتهى في التعليل
نظرا انه هو قياس مع الفارق انتهى ان الافضل يكون مما يلي الامام في الصلاة وفي الدفن مما يلي
الامام في القبلة فالله اعلم بصحة وروده عن الامام ثم هذا عند الفتاوى في الفضل وان لم يقع فتاوى
ينبغي ان لا يفتل عن المحاذرة من **قوله** لفضل المقصود وهو الصلاة على الجميع وهو عدة للتحسين
الكيفيات الثلاث وهل يكتفى بدعاء واحد ويغفر لكل واحد بدعا ويقدم ابنا لغيره شذيلانية
وقد يقال ان الجبهة الصلاة يقتضي الاكتفاء بدعا واحد ابو السجود عن شيخه **قوله** وراقى المترتيب
الظاهر ان هذا مستدرك **قوله** والجميع الحان فان الحان الباني يقدم بالاو وهو المشهور وروى
الحسن عن الامام رطبه الله عنه ان العبد اذا كان اصلي قدم مني قوم لضرورة انما يقيد بها لانه لا يرضى
اشارة في قبره ما لم يصح الاول تدابا فيجوز الباء عليه والذبح الا لضرورة فيوضع بينهما تدابا وليس
ليصير كقبرين ويجعل الرجل مما يلي القبلة ثم الغلام ثم الحنيفة مديحة وشخصه للوقوف في الفتح كبحه الذي
في الغساق قال في البحر لوجه عدم الخوض في جماعة بلا ضرورة واختلاف الرجال بالشهاد بالاحاط

للأمان بل هو اجماع من غير لوجده وغريته كيف وقد ثبت انه صلى الله عليه وسلم كان اذا دخل المقابر
يقول السلام عليكم وادعوا الصالحين وانا ان شاء الله بكم لاحقون **قوله** وسير الكل الى النار و
انفصاله والدعاء والسلام وظاهره ولو كان اما **قوله** لكن في البيع العمل في ما شئت انما عمل
عليه لانه لم ينص على ذلك في ظاهر الرواية **تنبيهان الاول** في الفرائض السجدة اذا سلم على من
انتم التكبير ثم علم انه لم يتم فانه ينيء لانه سلم في محله وهو القيام فيكون معذورا **الثاني** في التكبير
وغيرها سجد كبر على حدة فيجوز بغيره اذ كبر في سجدتها ونوى ان لا يكبر على الاو ولا قد
خرج من الاولى الصلاة الثانية وان كبر الثانية سجدتها لم يكن خارجا بحد **قوله** على الجهر
بالسليم ويسر خفي في ثنية فتمت في **قوله** في الاولى ان بعد التكبير الاولى **قوله** ويكره تحريك
كامله **قوله** وافضل صفوها والا وان تكون ثلاثة صفوف لما ورد انه من صلى عليه ذلك غفر
له كما في القبرستان وجميع الاثر **قوله** انما التواضع ان يكون ذلك ادعى لقبول شفا عنه **قوله** لانه
منسوخ من التكبير الزائد على الابيع منسوخ لان الاشارة تختلف في فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فروى
الحسن والبيهق والتبع واكثر من ذلك الا ان اخر ففعله عليه الصلاة والسلام كان اربع تكبيرات فكان
تاسعا لما قبله كذا في عن الامداد وفي الزبلي انه صلى الله عليه وسلم حين صلى على النبي شئ كبر اربع تكبيرات
وثبت عليها ان توفى فثبت ما قبلها ابو السجود **قوله** فيمكث المومئنه لما كان قولا للمص لم يتبع صا
بالقطع وبالاقتطاع اود فم بيان المراد منه **قوله** به يفتح رجه في فتح القدير بان البقاء حوته
الصلاة بعد فراغها بسجدة مطلقا انما الخطا في المشايخ في الحاشية بحدود روى عن الامام انه
يسلم للحان ولا ينتظر تحقيق للمي لفة **قوله** هذا ارفع من المتابع **قوله** وينوي الافتتاح بكل تكبيرة
فيوزان تكبيرة الامام للافتتاح الا ان خطا المبلغ بحد **قوله** وكذا في العبد فانه اذا اراد في المشرق
ولم يكن سمع من الامام فانه يتابع فيما اراد على ذلك وينوي بكل تكبيرة الافتتاح **قوله** ولا يستغفر
فيها ليعلم انه لا ياتي باستغفار زيادة على دعاء البالفين والمراد بالمجنون والمعتوه الاصلين
فان الثانيين لا يستغفرون انما توجب السابقة انتهى **قوله** بعد دعاء البالفين افاذ انه ياتي به وهو
ما في الجميع عن خارج الميت وما في الجميع ان دعاء البالفين فيه استغفار للميت فينا في قول المص ولا يستغفر
فيها ليعلم الا ان زيادة الدعاء اشارة الى الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مخالفا للمنعول وقوله فيه استغفار
للميت فينا في قول المص ولا يستغفر فيها ليعلم انه مردود بان الصليح يحتمل ان المراد به الذنب الصغير
او المراد التعميم كما مر وبان المراد لا يستغفر استغفارا زائدا على ما في دعاء البالفين **قوله** لا سيما وقد
قالوا ان في هذا مما يقتضي تقديم وهو جواب عن سوا حصة ان هذا دعاء الاحياء ولا تنفع الميت
فيه في الخبر وقوله حسنات المص ان ثوابها وقوله لا يورث وقيل هي لهما وقوله بل لهما الظاهر ان
معلم الخير كوالديه **قوله** واجعله ذكرا الذي في الكثرة واقره شاد حوده واجعله لنا احدا واجعله لنا
ذكرا وفي النهر قبل الفتى بين الاحد والثواب ان الثواب هو الحان صل باصول الشرع والاجد
هو الحان صل بالمجملات لان الثواب لفة بدل بدل البين والاجر بدل المنفعة وهي تابعة العبد ولا
يكون اطلاق احدهما على الاخر انتهى **قوله** ذخيرة بيان لمعنى ذخرا من ذخرت الشئ اذخره بالفتح و
هو معنى قول بعضهم ذخيرا فاقيا **قوله** شافعا اس غيره من **قوله** مشغفا بفتح الفاء مقبول
الشفاعة وفي بعض الكتب يقول اللهم اجعله لوالديه فضلا وسلفا وذخرا وعظمة واعتبرا وشغفا
واجرا وثقل بموازينهما واخر في الصبر على قولهما ولا تستغفرتما بعده ولا تغفر لنا ذلة **قوله** تدبا اي
كونه باقر من المصدر مندوب والا في ذاة جزء من الميت لا بد منه فتمت اشارة عن الحق قال
شيخنا ويظهر ان هذا الامام لا غير ابو السجود ولا في المومئنه لانهم قد يكونون صفوفات فيجوز
عن حد المقابلة وهذا لم يستجد الموت والاد ففعله عند صدر احد في فوط ولا يلزم ذكره في الكل
ولا يستبعد عن الميت كما في النهر **قوله** للرجل والمرأة منظر حكم القيام من الصغير والصغيرة وهو
وهذا ظاهر ان المراد بالرجل والمرأة خصوصهما وليس كذلك بل المراد الذكر والانثى الشامل

وتخصيها **نهر قوله** ويقدم في الصلاة على السلطان ان الخليفة الاعظم لان في التقدم عليه اهانة له عظيمة
واجبة **نهر قوله** وهو امير مصر كتاب بعد والشمس في ثم صاحب الشوط هو بالسكونا والحركة جاز
المجد والموا امير البلد كما يجرى كذا في جميع الاشرع المعجب وصحح به في الشهر وفيه انه بهذا التفسير
يكره مع نائب السلطان الا ان يحمل على ان امير البلد هو المولى من نائب السلطان لان السلطان **قوله**
ثم خليفة القاضي نقلة النقيب ابو جعفر وهو المذكور في التبيين وشخصه واقتصر عليه المكان في شهر
الهداية فكان هو المذهب في **قوله** ثم امام الى ان الطائفة وهو امام المسجد الخاص بالجمعة وانما كان اول
ان الميت رضى بالصلاة عليه خلفه طال حياته **قوله** فيه ان كلام المصنف حيث عطف امام الحي على ما قبله خلا
الحكم الى التسوية **قوله** عند وب انما كان مند ونا لانه في التقدم عليه لا يلزم افساد امر العامة **قوله**
يشترط ان يكون افضل من المولى هذا الشرط نقله في البحر عن الفتوى والجمع واستحسنه **قوله** امام المسجد
الجامع واما امام المصلع الجنازة فقال في البحر وقد وقع الاشتباه في امام المصلع المبني للصلاة الاموات
في الامصار فان البناء يشترط لها اماما خاصا ويجعل له معلوما من وقته فحال هو مقدم على المولى الخاق
له اماما الى اوله والذين يظهر له انه ان كان مقدرا من جهة القاضي فهو كناية وان كان المقرر له الناظر في
الاجنب اه **قوله** ثم المولى بشرتيب عصبة الانكاح فلا ولاية للنساء ولا للزوج الا انه احق من الاجنب
في الكلام ومنه ان الابداحق من الاقرب القائب وهذا القاب هذا ان يكون بمكان نفوة الصلاة اذا
حضر قهرستان **قوله** الا الاب فيقدم لان للاب نفية على الابن وزيادة سن والنفية نفية ترجيح في
استحقاق الامامة في عن البحر والابن يقدم عليه في ولاية النكاح عند الشيعين في جميع الاشرع ولو ماتت
امراة ولها اب وابن بالغ عاقل ونزوح فالاب احق بها ثم الابن ان كان من غير الزوج فان كان منه فالزوج
احق من الولد ولو مات ابن وله اب واب اب فالولايه لابييه ولكنه يقدم اباه جد الميت تعظيما **قوله**
الا ان يكون عالما والاب جاهلا فينبغي ان يقدم الابن وقد يقال ان صفة العلم لا توجب التقديم في
صلاة الجنازة لعدم احتياجها اليه واقول بل صفة العلم توجب التقديم فيها ايضا لا ترى الى ما مر من
ان امام الى انما يقدم على الولد اذا كان افضل منه ثم على القدر من عدم كراهة تقديم الابن على ابيه
لان فيه استخفافا به وهذا يقتضي وجوب تقديمه مطلقا وفي الفتح لا يبعد ان يقال ان تقدم به واجب
بالسنة انتهى **نهر قوله** والاسن اوله اي اذا حصلت المساواة في الدرجة والقرب والقوة كائنين اخوين
وعين فالاسن اوله الا ان يكون غير الاسن افضل انتهى بحثا فان اراد الاسن ان يقدم احدا كان
لاصفه ان يمنع فان قدم كل واحد منهما رجلا فالذي قدمه الاسن وان كان الاخ الاصفه سبقا
والاكبر للاب فالاصغر اوله كما في الميراث **قوله** ثم الجيران الذي في البحر والزوج واليوان اوله من الاجنب
نهرها في رتبة واحدة وما فعله الشرح اوله لان للزوج اتصالا اشرف من الجار وفي القهرستان يوافقه حيث
قال الزوج احق من الاجنب فان ظاهره تقديمه عليه ولو الاجنب جاسا **قوله** من ابنه الذي في البحر من
بييه واليكم واحد فيما يظهر **قوله** لبقا ملكه في هذا التعليل نظروا ان اسيد الملك الحكمي باعتبار الارث
فيه ان ارثه انما يكون بعد من ذكره وان ارثه العبد الوفيق فالمتعارف في التفسير السيد لا بالمولى عليه
فالجثة الميتة ملكه وتظهر الثمرة في الصلاة والايان **قوله** والفتوى على بطلان الوصية بغسل الصلاة
عليه اس بان بغسله فلا ان او يغسل عليه فلا في الشهر ولو وضع بان يغسل عليه غيرهم اس غير من له حق
التقديم فالفتوى على بطلانها فالبطلان مقيد بذلك اما اذا لم يكن له حق التقديم وادعى بان يغسل عليه
فلا فلا تبطل كما يظن كلامه **قوله** ومثل كل من يقدم عليه من السلطان الى امام الى **قوله** من
باب اول وجه الاولية انهم اقول من تقدمهم عليه فينبغي لهم ما شئت له **قوله** الا ان لم يرضوا فيها
في الصلاة وكذا ان ياذن لغيره في الانصراف قبل الدفن في النكاح ان فرغوا فليس ان يمشوا خلف
الجنازة ان ان يشتهوا القبر ولا يصرح احد بل اذن في لم يؤذن لهم فقد يتحرجون فالاولا والا
قوله فيملك اهلالم كذا في البحر والاسن بالقيام فيملك المتصرف فيه **قوله** من سوا يه اس سوا من
يعطي الاذن **قوله** فليس له المنع اس من اذن القريب اذا كان القريب حاضرا اما ان كان غائبا فله

المع ويدل له ما في الخبر فان كان الاصل لا يوجب التقديم فيكون التقديم في الصلاة لا يوجب التقديم في غيرها
قال والمريض في الصلاة يقرأ الحمد في الركعة الاولى قبل ان يركع الثانية **قوله** فان صلى الله عليه
ان يقول فانما صلح من اجل حق التقديم ولم يتابعه اعدا من لم يحق التقديم انتهى وظاهره ان الوضوء
الى **قوله** حق التقديم للاضافة للبيان **قوله** لا يوجب حق الصلاة اعدا **قوله** لا لا يسقط الفرض
لعدا لان الاول لم يتصل في الصلاة لان تكرارها في غير الصلاة ولو من غير المصلحة او لا في غير هذا
من ما قد مضى فبين من تكرار الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ثم رأت في الاستسقاء ذلك
من خصائصه صلى الله عليه وسلم التي وكانه تقدم احدكم على غيره في الصلاة **قوله** لانهم اعدا القول ان يقول
ويضا لان ما يقتضيه ان الصلاة يكون على من ليس له حق التقديم ولا بد من **قوله** كما في
الحج وغيره كالنهي في الصلاة في المسافر ليس له الاضاعة وبه جزم في الخارج وغاية البيان وحمل
في الجواز في النهاية وغيره على ما اذا حصل في الصلاة وفيه السجدة وغيرها على ما اذا لم يكن حاضرا وقت
الصلاة وهو بعد عنها ونظيره صاحب الشهرين لم يترك مقتضى الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عند عدم حضوره
وقوع الخلاف عند حضوره **قوله** كعدم الصلاة الى النظر لانه الواجب حتى كان له حق الصلاة لا لا يسقط
الفرض فلا ينافي قوله سابقا لعدا القول ان شاء الله **قوله** واهل عليه السلام قال لم يزل اخرج في صلاة
غيره **قوله** او لم يزل اخرج في الصلاة لان الصلاة لا يتركها النبي صلى الله عليه وسلم مع الامكان والاول
ان الامكان طبعية فرضيت الغل قال في الشهر وهذا ان لم يمانع غايته البيان من عدم الصلاة عليه
لانها بدون عمل غير مشروع **قوله** او ممن لا ولاية له هذا المذكور مع قوله وحكم الصلاة من لا ولاية
له كعدم الصلاة **قوله** على قبر ابن ابي حنيفة في الصلاة في الاولين وجاز في الثالثة لان الحق القول انتهى وبهذا
الحمل وان بحث فيه لانه من استعمل المشرك في معقبيه سقط ما لا يجوز ان قوله او ممن لا ولاية له لم يناسب
قوله صلى الله عليه وسلم ان المداومة وجوب الصلاة به دليل قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يمكن
قوله ما لم يغلب على الظن تقسمة ويختلف باختلاف الاوقات في المداومة وحال الميت في السجود
المقال وباختلاف الامكنة **قوله** هو الاصح قيل صلى عليه في ثلاثة ايام وقيل العشرة وقيل الشهر
صحيح **قوله** ونظيره ان ظاهر قوله ما لم يغلب على الظن تقسمة فانه في الشك لم يغلب على الظن التقسمة
قوله كانه تقديم الخبر كذا في ان كان قاله كذا تقديما وهو عبارة الشهر وايضا صفة في الذكر وليست
انه واراء المصنفين التقسمة مقتضى عدم الصلاة وبين عدم الواجب لها فاعتبر بالمانع وهو
التقصير وقوله ولم يجز الصلاة عليها ركبها لانها صلاة من وجه لوجوب التحريم **قوله** بغير عذر
في الصورتين اما ان يصلح ركبها لتعدد التذلل بسبب طين او مطر حار وكذا ان التقدير والقيام لمريض
يعني لو كان في الميت مريض فاصل قاعدا وصلى الناس خلفه قياما اجداهم عند الشفوف والظاهر
المراد بالوجه من له حق الصلاة وهو الاحتراز عن غيره من ليس له حق التقديم حتى لو صلح على غيره
اما ما من قعود لم يستطع الفرض بصلاة وان كان قعوده بغيره كما يستفاد من سياق الكلام الجوهري
ابو السعد وكان له لانه لا ضرورة في تقديم القاعدة للامانة وفيه ان صلاة المكتوبة تصح خلف القاعد
بغير من غير ضرورة فاول هذه **قوله** وقيل شرها رخصة الكمال والخلاف غير حالة للمعذور وكذا
اما لا يبعد ان يكون مكرها اجبا على ابو السعد عن المفتاح **قوله** في مسجد جماعة هو انهم من المسجد
الجامع ومسجد الخ وهو احتراز عن مسجد بنه لهما كما في المنع ويجوز في المكدوم والد ودرهستان
وقد اولا المطلق كراهية الصلاة على الميت فيه بما في الم يكن معادا فان اعتاد اهل البلدة الصلاة
عليه في المسجد لم يكره لانه بناء المسجد على ما في ذلك انتهى وهذا انما يظهر اذا اطلع اليها على تلك
القاعدة او يبي بها بناء صحيح اطلع على عاداتهم ولم يمنع ابو السعد فاذ لم يحصل احد المذكورين كما في
الجامع الذي هو فيكون في لاسيما ^{المنع} رفع الاصوات اما الجائزة ودخول الخاف في الصلاة لا يكرهه بتقديم
المسجد غالبا كقوله اما الجائزة ودخول الجاهل والواضع مع والاصل في دخول اما الجاهل او الكراهية
او كافيته والظاهر ان محل كلامه لو ان لم تتم قدسية على المنع لما في اقامت القدسية بينا مصلحتها

بجوار المسجد فلا كلام فيه **قوله** اوسع المقدم ان كلا او بعضا بناء على ان في القوم من جهة التبرع **قوله**
والحق والكرامة ان على من كان له داخله لانه كان طائفة باقية في الفادحة في الشهر وقوله المطلق
ان في جميع الصور المتقدمة **قوله** بناء على ان المنجذاه اما في المثلثات جوفه فلو كانت المنجذاه فلا كلام
اذا كان الميت خارج المسجد وجده او مع بعض القوم انتهى **قوله** فلا كلام له ان في متوجه الى
الكهنة في رواية فلا يجوز له في رواية فلا شيء له ثم ان في المسئلة الواقعة في الصلاة فيقول
يكون ظروفا المصلحة او الميت او له ما وعلى الاول لا يجوز كون الميت في الصلاة خارجة وعلى الثاني
لا يجوز الصلاة خارجة اذا كان فيه وعلى الثالث لا يتحقق الكراهة ولا بوجود الميت والصلاة فيه
فلا يفيده الحديث الاطلاق الكراهة **قوله** ومن ولد فمات في الدنيا لم يمت في الدنيا ولا في الآخرة
الموت فلا وجه لذلك بقوله بقوله ان يستعمل ذلك المقصود في تحقيق الحياة في غير الكفر سلك من
هذا حيث قال ومن استعمل صلته عليه **قوله** وسعى الجماعة لانه من بين قوم ويجوز ان يكون صالحا
يجتاز اياه ان على كراهية هذا المعنى **قوله** لا يثبت الاطلاق كذا في الصلاة والاحكام والاشياء
فمنها ان هذا لا يثبت **قوله** ان من جهة هذا بيان لمصلحة التشويخ واما معناه فانه هو ان يرفع صوته
او صوته يرفعوا والوجه في هذه الاختلاف في الاستقبال في الاستشهاد في الجليلين او في من يمتنع
لان الصياح لا يركب على الرجل وعلى لا يقبل فيه قول النساء ان هذه المشاهدة لا يشهد الرجل
وقول القابلة انما كانت مقبولة في الصلاة اما في الميراث فلا يقبل فيه قول الامام اجابا على هذا
للمعنى ان نفسه لا يثبت يقبل قول القابلة العدالة في الميراث عند ههنا في الصلاة لا يثبت في الصلاة
لان هذه الاشياء لا يثبت في الميراث ولا في الصلاة ولا في غيرها من حيث ان يثبت في الميراث لا يثبت في هذه
المادة حكم الميت ابو اسعود وعلى الجوهرة **قوله** بعد الولد وتذكرت في مائة فان كان جريح اكره صلته عليه
وان كان اقل لم يصل عليه انتهى وهذا اكثر من قبل الراس صدره ومن قبل الرجل سيرة من منته
المعنى **قوله** حتى لو جرح في سائر هذه المقتضيات غير صحيح فان المقام مقام الاستعداد على ما عليه فانه
قال في شرط في الصلاة عليه خروج اكثر من هذا اذا انفصل بنفسه اما اذا انفصل كما بينت في المسئلة فلا
استماع **قوله** فعليه الفدية في حتمية ان درهم او حصون دينار او ثوبان من ثياب من يورث لان الشارح
نقله من قوله الى قوله فمات ان سبب تلك الجنابة **قوله** فعليه الفدية انما له في نفسه ويصل عليه
في هاتين الصورتين وهو الميراث في الاول لان لم يتحقق كون موته بغيرها او في الثانية المنجذبه
قوله وان لم يستعمل غسله هو باطلا فانه شامل لما لم يكن تام الحلق شهر والاصل انه لا خلاف في غسله
اذا كان تام الحلق فان لم يتم طهارة غسله فالحق ان لا يغسل ولا يحنط ولا يصلى عليه
كما في المخلوع والفقير والفقير والفقير والفقير ووقف الشك في ان من لم يغسله اولا
المراعى فيه وجه السنة ومن اشبه انما في الغسل في الجنابة كصب الماء عليه من غير وضوء وترتيب الغسل ابو
اليسع **قوله** عند الشك في هذا الخلاف فمن كان تام الحلق غير مستعمل **قوله** اكراما او علمه للمعنى **قوله** او
حشره في شفاعته قال عليه الصلاة والسلام ان يستعمل في حق من غلبت عليه باب الجنة فيقول
لما دخل جنة يدخل ابواسمعود عن النبي **قوله** هو المختار فانه الجرح عن شجر الجحيم من ثمر
الاجماع على عدم غسله مودود **قوله** ولم يصل عليه سوا كان تام الحلق ام لا **قوله** ان الغسل بنفسه
فاما اذا انفصل فهو من جهة الورثة لان الشارب واجب على الفقير في الفدية ووجوب الطهارة
بالجنابة على من دون الميت فاذا كان ميتا كان له الميراث ويورث نفسه كما يورث غيره بنفسه وهو الفدية التي
يجد **قوله** كعبه من مع احد ابويه وبالأول انما يورث من معهما معا والمجروح البالغ كالعبد كاه الشرب لا يورث
الفدية الا بعد وفاء اليوم البنية الاسرى المحبوس من بلدة المبلدة بحد ولا فرق بين كون الجرح ممزعا او
غير ممزع ولا بين موته في دار الاسلام او دار الحرب ولا بين كون الميت مسلما او ذميا لانه مع
وجود الابوين لا عبادة للدار ولا للسان بل هي تارة لا احد ابويه الى بلوغ ما لم يحث اسلاما انتهى
في **قوله** لا يصل عليه اي ويفصل كالمخالف **قوله** لا يقع والا كان في النار مثلهم وهو احد ما قيل فيهم

ونقله

ونقله شرح المقاصد عن الاكثريين وقوله لما امرتهم خدم اهل الجنة بذلك وراش وقيل ان
كانوا قالوا بل في عالم الدنيا عن اعتقاد في الجنة ولا في النار في المسابقة ثم روي فيهم ابو
صيفة وغيره وروى فيهم اجابا مستعذرة في السبيل فتوريطهم الى الله تعالى وقال
محمد اعلم ان الله تعالى لا يعذب احدا بغير ذنب قال في الشهر وهذه احاديث المسائل التي
توقف فيها الامام رضي الله تعالى عنه وقد جمعها بعضهم في قوله وسع الامام الاعظم
النفوس سببا لتوقف في جواب ثمان سور الحمار فقصد صلاة واحدة وثواب جنة على الايمان والادب
والكلب الملعون ثم مع ذرية الكفر ووقت ختان في التقيد بالكفا واما ان الله لم يتوقف في أطفال
المؤمنين وما في الخلاصة من انه توقف فيهم فتوريط انتهى في ذكرنا ان الله لم يدرهم معد فانظر
لان الامام انما توقف في المنكر انتهى ابو اسعود **قوله** ولو سببه بدون احد ابويه بان لم يكن معه
واحد منهم انتهى انتهى **قوله** تبعا للمدارس انما اعلم انه اذا لم يسببه البنية احد ابويه فلا
يخلو اما ان يموت في دار الحرب او في دار الاسلام وسواء كان ممزعا او غير ممزع فان السب
مسلم فالحق مسلم تبعا للسان سوا كان في دار الحرب او دار الاسلام وسواء كان ممزعا او غير
ممزعا كما هو ظاهر هذا طلاقهم البنية وان كان المسلم في مسابقة فان مات الولد في دار الاسلام يصلى
عليه لانه مسلم تبعا للدار كما صرح به في البنية وان مات في دار الحرب يمتنع ان يصل عليه كقول
البحر اوضحه واليه يرد في غير اجمع انتهى **قوله** فاسلم هو ان احد ابويه انتهى **قوله** ان ابن سب
سبين وقيل ان يتصل المانع والمضار وان الاسلام حدى وانما يمتنع خيره في ذكوه في الفدية و
فدية في فتح القدير بان يفعل صفة الاسلام وهو ما في الحديث ان تؤمن بالله ان بوجوده
وربوبيته لكل شئ وسلاكم ان بوجودهم وكتبه ان انزلها ورسله ان رساله لهم عليهم
الصلاة والسلام واليوم الاخران البعث بعد الموت والقدر خيره وشره من الله تعالى وهذا
دليل على ان يجب قول لا اله الا الله لا يوجب الكفر بالاسلام ما لم يؤمن بما ذكره ولينها قالوا من
راى شريك امته او تروج امارة فاسق سفها الاسلام فلم تقربه بان جبريلته اصلا لا تكون مسلمة
وليس المراد انها توقفت في بيان الحقيقة والباطن عامر بالتوحيد وانما ظن ان جواب هذه
الاشياء لا يكون الا بالجمام خاص منظموم وعبارة صالحة فيجابون عن الجواب افادته في البنية
هو يفيد عدم الاكتفاء بالاقترار بالصفة دلالة خاصة والله لا بد من الاقرار بها نصا وفي اللغة
ما في النفع الوسائل حيث قال فان قلت يجب ان لا يحكم بالاسلام اليهود والنصارى وان
اقر رسالة محمد صلى الله عليه وسلم ودخل في دين الاسلام وجبر عن دينه ما لم يؤمن بالله فلا يكتف
وكتبه ورسله ويقر بالبعث والقدر خيره وشره من الله تعالى ولما اقر ان هذه الاشياء
ان لم يوجد نصا فقد وجد دلالة لانه لما من بدخوله في دين الاسلام فقد التزم ما هو شرط في
صحة الاسلام وكما ثبت ذلك بالتصريح ثبت بالدلالة انتهى وحديث امارة ان افاق الى شئ
فيديان قول لا اله الا الله الاقرار بالصفة دلالة فالشرط الاقرار بها صريحا او دلالة **قوله**
اختلف في اللقيط فقيم بغير المحاكم وقيل الواجد صور من امداد الفتاح قال ومنع اعتبار المكان
انه ان وجد في محل الكفر لا يصل عليه وان وجد في محله المسلمين **قوله** فوجد بين يدي المسلمين
وبكفار لم امره والنظر في ان يغلب المانع كما في نظائره او يعتبر الواجد في هذه الصورة اتفاق
استه ابو اسعود **قوله** ولا يضر توقفه اه فانهم يمتنعون لان نعمة اوصى من التوحيد والاقترار
لنوع من النار وطول الجنة بكان وكما نرى في قوله ان جواب هذه الاشياء انما يكون في كلام خاص
منظوم وعبارة خالية خاصة فيجوز ان يكون الجواب بحد **قوله** ويفضل المسلم او لا ثم سنة عامة في
آدم ولانه حال رجوعه الى الله تعالى ويكون ذلك حجة عليه لا نظير له في وقوعه في الماء افسده شربا لانه
عن المراجع وهذا التفسير جائز لا واحد لان شرط وجوبه كون الميت مسلما بل لا بأس ان يفعله معه
كذلك شهر وقوله كانه انما ربه الى ان المراد بالتوريط ما يشبه ذوالارحام وقول الحاف لا يمتنع

لها حجة اشارة الى ابحاثه الجمة كذا القصة في قوله صلى الله عليه وسلم في قوله صلى الله عليه وسلم
واحدة لينة ككلمته وكلم ما يتخذ من الطين والطين بضم الطاء الحزقة **قوله** لا الاجد والخبث لا يراها
لاحكام البناء والقبر موضع البناء ولا ان اثارنا ربالا جردا طاهر ملازم بخلاف الماء المسخن له وقوله
الطينون وصف كاشف **قوله** فلا يكون له كونه عصفه من السبع **قوله** وحار ذلك من الاجد
والخبث كذا في النهر **قوله** ويسج قبرها حتى يسود اللبن قسستانا عطا كذا في لبن حاليه على
النهر وحال الرجال على الكشف **قوله** ولو خشي معاملة بالاحوط **قوله** كطرا دخلت الكفا البرد
والخروج والنجس منها صرح القسستانا **قوله** وبها لا تراب عليه ان على الميت الاعظم من الذنوب والنجس **قوله**
وتكره الزيادة عليه الظاهر انما تشرية والتطيل ربما يفيد القبر **قوله** ويستحب فيه الاولة حوته
لانه واوى وبه عبرا بوا السمو وحيث قال ويستحب حوته من قبل سنة ثلاثا اقتداره صلى الله عليه وسلم
يقول في الاولة منها خلقناكم وفي الثانية وفيها نفيعكم وفي الثالثة منها يخرجكم تارة اخلا وفي
يقول في الاولة اللهم جاز الارض عن جبينه وفي الثانية اللهم افتح ابواب السماء لروحه وفي الثالثة
ثم روجه من الجور العيون وان كانت اداة قالة الثالثة اللهم ادخلها الجنة بغير حساب جوده وفي
كتاب النورين من اخذ من تراب القبر بيده وقدر عليه سورة العنق سبعا لم يعد صاحب القبر
استمر **قوله** وجلس ساعة لانه يستأنس عند السؤال من كان حاضرا **قوله** لدعاء اللام بجمع مع ان
دعائه بالنسبة لا روى انه صلى الله عليه وسلم قال ادعوا للاخيركم فانه الان سبال **قوله** وقراءة وينبغي ان
يهدى غراب القراءة له واخذ منه جواز القراءة على القبور وهو المعتمد ويجوز ان يقرأ في ذلك
كما علم من حوائش الاشياء **قوله** ولا بأس الا يبعث انه مطلوب لاختلاف الاولة **قوله** للفرج لانه من
ضيق هذه الكتاب والتشبه بهم فيما منه به مكره **قوله** ويسمى ان يرفع القبر غير مستطير قسستانا
لرواية البخاري عن مسفيان انه روى قبره عليه الصلاة والسلام مسفيا **قوله** نذبا هو اول من
القول بالوجوب **قوله** قد روي هذا الظاهر الرواية وفي رواية بتاج الزيادة على ذلك قسستانا
قوله ولا يحسن التحميم على ابنه بالحنك والكسر والفتح **قوله** للفرج عنه في حديث جابر بن
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يحصى القبر وان يقعد عليه وان يمس عليه وان يكتب عليه وان يوطئ
استمر **قوله** ولا يطيب ولا يطهره كذا في كان فيه منادى تخنق الرجة منها وفي القسستانا في قوله
عليه الصلاة والسلام صفق الرياح وقطر الاطار على قبر المؤمن كرامة لذنوبه استمر **قوله** ولا
يرفع عليه بناء في الشريعة عن البرهان يحرم البناء عليه للزينة وكبره للاحكام بعد الدفن في
مكان بين فيه قبله ويعلم القبر بعلامته ابو السمو **قوله** وقيل لا بأس به بيني يقتيد الجواز على هذا القول
بما اذا كان من ماله حلال ولم يقصد به الزينة والتفاخر الاطلاعية في المصحة كما يفعل الان من بناء
الوجار الرضام المذمومة **قوله** ولا بأس بالكففة هذا التفصيل لصاحب المحيط في النهر في الحديث على حقه
الاجتناب **قوله** ولا يخرج من شامق لا وفي غير بلد حتى لو صغر شامق لتقدم لا يسعها ذلك ويجوز
بعض شامق المتأخرين ذلك لا يلتفت اليه قاله الكمال اما قبل الدفن فلا بأس به ما لم يكن في فوق الميادين
فيكره ظهيرة وما في التخيلا في النفل من بلد لا بد لان يقتوب عليه السلام مات بمصر فتمت
لا الضام وموسى عليه السلام نقل تابوت يوسف عليه السلام بعد ما ارج عليه زمان من مصر الاش
ليكون مع ابائه رده الكمال بان شرع من قبله على ان غير الاشياء عليه الصلاة والسلام لا يقال لانهم
اليه ما يكون في الموت كالحياة لا يمتريهم تغيير ابو السمو وفيه ان شرع من قبله شرع لنا اذ لم
يظهر شامة ولم يكره عليه من كتاب اوسنة ولذا والله تعالى اعلم اقتصد صاحب الجي على ما في الحديث **قوله**
ومسألة في الارض ليستع بطا هرا كذا في شرح الملتقى **قوله** كذا جاز زعمه او جاز دفن غيره
في قبره وليس من الغضب ما لم يدفن في قبر غيره الغير ليدفن فيه فلا يشق وتضمن قيمة القبر في رواية
عن الفتح وتؤخذ من تركته والافرنيت المال ابو السمو وعن امداد الفتح ويشق القبر لانه فيه
او اذ لم يتركه مقصود او دفن معه مال احياء حتى الموت فقتل بالحق صلى الله عليه وسلم بنسب قبره

رعا في غضب من ذهب معه ويكره قطع الخيط والخيش من القبر الا ان كان يابس **قوله** شق
لا يحسن النفس والنف هرا **قوله** قطع ان الولد للفرقة وقوله فلا يشق الا في دفن فيه واقتصر
قوله وتضمن قيمة القبر متصلا بقوله قبله ليدفن فيه كذا في لوميتا لا وجره بعد وقوله ولو بالحنك
قوله والا لا يبع لانه اصله سيقط بتدبير والاختلاف في ختمه حقيق بما الم يكن له ولم يتركه الا
والا لا يشق بالاتفق ابو السمو **قوله** الاجتناب افضل من الشواغل لانه بسا للحنك الميت فالشواغل المستحب
عليه اكثر **قوله** او جواز الظاهر ان حده الى الاربعين كذا في حديثه وليس المراد به جاز الشفعة
وهو مكسور الجيم ومنها اما الجيران فليس الجيم لا غير وظاهره انه اذا اشتمت هذه الاشياء
كان النفل افضل من الاتباع **قوله** يندب دفنه في جرة موشة في في النهر ولا خلاف ان دفنه في
المضيق الذي مات فيه منه وبه ليس المراد به لما من من النهر عنه بل المراد انه اذا تعدت
جبهات الدفن وفي جرة موشة محل دفن قريب يكون اولى من البعد **قوله** وسترو موضع غسله بقلق
باب عليه مثلا لا يظهر منه ما يشينه **قوله** اذكر ما يحسن موتاكم ان الموجود في الحياة والموت
وكذا يقال في الميت **قوله** لا بأس بنقله من مطلقا كاجوزه بعضهم وبعضهم قدس بميل او
ميدون ويكره فيما زاد قال في عقد الفدايه وهو الظاهر **قوله** وبه لا اعلام بموته ولو بالحنك
في الاسواق ودرشق **قوله** وبما رثا تبع في هذا التعبير صاحب النهر قال في مقتضاه انه ربا في ليس
كذلك في القاموس وثبت الميت شيئا ورثا ورثا بكسرها ومرثاة ومرثية بخففة ورثوة بكسرة
وعددت بحسنة كرسية ترثية ونظمت فيه شعرا **قوله** كمن يكره الاطلاط كما كان عليه الجاهلية
من ذكر ما يشبه الممال **قوله** من تعد بعض الجاهلية من فعل كغسلهم في الفدا والعتا الصبر او حنته
كذا في القاموس وقامه فاعضوه برسم اييه ولا تكونوا الحسن الذكرا في قولهم اعرض عن ذكرا سيك
والمراد بتقبيلهم واللوم عليه **قوله** ويتعذر اهل هذه قال في شرح الملتقى هي سنة قبل الدفن ليقوله صلى الله
عزم من عزم مصابفة مثلا اجده **قوله** وبما رثا هذه طعا ما لهم قال في شرح الملتقى ويستحب لجيران
اهل الميت والاقربا ترثية طعا ما لهم يشبههم يومهم وليلتهم استمر وفي الجدة عن الحائث وان
اتخذ في الميت طعا ما لهم كان حسنا اذا كانوا بالطين وان كان في الورثة صغير لم يتخذ ذلك
من التركة استمر ويعلم من ذلك حكم السج والموا والجمع وما يصنع من نحو حسنة تامة لا يفعل
حيث كان في الورثة صغير ومن فعله يكون حراما وعن ابن عمر رضي الله عنهما لا تعتد في الاسلام ان
لا تعتد بقية او شاة عند القبر فانه من افعال الجاهلية **قوله** وبالجلوس لها من غير ارتكاب خطيئة
من قد شرب البسط ولا طعمة من اهل البيت لانها تتخذ عند السمو **قوله** في غير مسجد اعلم ان
صاحب الجود تقارب كلامه فانما داوا لجوارحه في المسجد واخذوا كراهته قال في التبع ولا بأس
بالجلوس للعداثة ايام في بيت او مسجد وقد جلس رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد لما قتل جعفر
وزيد بن حارثة والناس ياتون ويغزون والتعزية في اليوم الاول افضل والجلوس في المسجد
ثلاثة ايام للمتعة مكره وفي غيره جازت الرخصة ثلاثة ايام للرجال وتركه احسن استمر
قوله ويكره بعد هال انما تجدد الخوف مني والظاهر انها تشرية **قوله** الا الغائب ان الا ان يكون
المعترس والمعتك غائبا فلا بأس بها **قوله** وعند باب الدار قال في النهر وكونه على باب الدار
مع فرش بسيط على قوارع الطريق من افتح الصبايح وفي القسستانا اعلم انه اذا دفن من دفنه و
سج الناس فليست قرا او يتغفل بامرهم وهو باهره ويكره اجتماعهم عنده للتعزية استمر **قوله**
ويقول عليهم الله اجدك او يقول كذا في شرح الملتقى الهلك الله عند المصائب صبرا واجل لنا ولكم
بالصبر اجرا ان الله ما اخذ ولا ما اعطى كل شئ عنده باجل ومسمى **قوله** فرب يارة القبور ان
لا بأس بها وبالادعاء الاموات ان كانوا للمؤمنين من غير وطئ القبر وفي المصحة لئلا يذلة
وفي فتح القدير ويكره عند القبر كلما لم يعهد من السنة والمعروف منها الا ان يارتها والدعاء
عند حاقا كما يفعل صلى الله عليه وسلم في الخروج لا يبيع وفي القسستانا ويدعو هذا وجهه وفي شرح

الملتقى من البرع وضع اليد على القبة **قوله** ولولا الشاهد وقيل يحرم عليه والاصح ان الرخصة ثابتة لها
بجد **قوله** ويقول السلام عليكم في شدة الملتقى والذي في الحديث والشهد وكان صلى الله عليه وسلم يعلم
على الموتى السلام عليكم ايها الارواح المؤمنين والمسلمين وانا ان شاء الله بكم لاحقون انتم
لنا فرط ونحن لكم تبع شال الله العاقبة **قوله** دار قوم لعل لفتة دار ذلادة او هو من ذل
الائم لانه اذا سلم على الدار فادع ساكنها **قوله** وانا ان شاء الله بكم لاحقون ذلولة الملة للتبرك لا
اليقوت محقق او المراد اللوق على اتم الى لالت فتصم المسئلة **قوله** ويقدر سورة سيد لما ورد من
دخل المقابر فقد سورة يس خفف الله عنهم يومئذ وكان له بعد من فيها حسنا **قوله** بجد
من قرا الاضلاع طاهره وان لم يجد بالا موت كان كان في بيته وسوى من حديث انس رضي الله عنه
رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قرأ المؤمن آية الكرسي وجعل قوما
لاهل القبور ادخل الله تعالى في كل قبر من المشقة والمغيب نوراً وشيع عليهم مضاجعهم واعطى
الله للقارن ثواب سبعمائة نبياً ورفع له بكل ميت درجة وكتب له بكل ميت عشر حسنة وذكره القليل
في تذكرته ونفقه امير غنى في شرح صلاة ابن ميثيق وقال وطاهره ولو كان في بيته وفضل مولانا
لا يحضر **قوله** احسن عشرة صواب احسن عشرة سورة لان المحدث ومؤلف فتونث له احسن
وعشر **قوله** ويجوز قبل النسيه لانه من الاستعداد واللقاء الله تعالى **قوله** وقيل يكبره لقوله تعالى
وما تدرس نفس باي ارض تموت قلت حفرة لا ينافي الاية لشفعه في الجنة ولو لم يفره **قوله** والفر
يبني اه كذا وقع له في شرح الملتقى ونفقه عنه ابو السعود واقره **قوله** يكبره المشع وكذا الجليل في اليوم
والبول والتفوط والصلاة عليه وعنده للنسب ومن هذا يعلم حكم زوار القبور ويجيبون انهم على
شئ استخرج الملتقى **قوله** ظن انه محدث وان لم يقع ذلك في غيره فلا بأس بان يمشى فيه بجد **قوله**
حتى اذا لم يصل له هذا التذرع لكالم حيث قال في حقه فاستشفه الناس من دفنت اقاربهم في دفنت
حوالهم خلق من وطئ تلك القبور الى ان يصل الاخرة ويصير مكره استن **قوله** ولا يكره الدفن ليلاً
والمتجيب لها راشرح الملتقى **قوله** ولا جلاس القارن عند القبر قال في الجرد ولا بأس بقواط القارن
عند القبور وربما تكون افضل من غيره ويجوز ان يخفف الله عن اهل القبور شيئاً من عذاب
القبور او يقطع عنه دعاء القارن وتلاوته استن **قوله** عظيم الذي يحترم قال في الدرر لا تكسر عظام
البرود اذا وجدت في قبورهم استن لان الذي لا حرم ايداه في حياته لذمته فيجب صيانة عن
الكسر بعد موته بجد عن الواجبات وهو يفيد بانه خاص باهل الذمة دون الجاهلين عند تلاوته
قوله انما يعذب الميت ببكا اهله المراد به الصياح والنواح اما مجرد اخراج الدمع وحزن القلب فليس
محرماً **قوله** ان الواجب ان يقرأ في الجرد عن الظهيرة وهل يعذب الميت ببكا اهله عليه فقال بعضهم
يعذب لقوله عليه الصلاة والسلام ان الميت ليُعَذَّب ببكا اهله عليه وقال عامة العلماء لا يقر
لقوله تعالى ولا تذروا ذرية وراحمي وتاويل الحديث انهم في الجاهلية كانوا يؤسسون بالنوح
فقال عليه السلام ذلك استن في المسئلة خلاف كثير مبسوط في المواهب الدنية **قوله** كتب على
جبرته اه اخذ من ذلك جواز الكتابة ولو بالتداني ولم يعتبر وكون حاله الى التجسس بما يسيل من
الميت وانظر هذا مع كراهتهم الكثرة على الموارح وجداد المساجد **قوله** عهدنا منفتح الميم وسكون
الهاد ومعناه بالقرينة الرسالة والمعنى رسالة العهد والمعنى ان يكتب شئ مما يدل على انه على العهد
الاول الذي بينه وبين يوم اخذ الميثاق من الائمة والتوحيد والترك باسماء ونحو ذلك
استن ج كان يكتب لهم الى اخبره كالك ان شاء الله الواحد الذي لا اله الا انت وانت محمد عبدك
ورسولك اللهم اني اتخذه بك عند عهدي ان تخلفني وفيه اذا كان طويلة وقصيرة **قوله**
وصدرة الواو بفتح او بدليل قوله فلما رواه مكتوباً على خبثته ويحتمل ان الكتابة عليها جسد وانفتحت
الملائكة بهيئته ما على الهيئته لبدوها ولا **باب الشهاد** اخذ عن صلاة ربه بوباله مع المقتول
ميت باجله لا اختصاصه بالفضيلة التي ليست لغيره **قوله** فيل حاصل ما قيل فيه انه انما يجمع فاعل

شهوده ان المحذور جاز يترك عند ربه على المعنى الذي يصح اولاً ان عليه شهادته وهو
دم وجرحه وشبهه اولاً من وجه شهادته دار السلام وروح غيره لا تشهد بها اليوم القيمة بشهادته
الحق حتى قتل اولاً لانه يشهد عند خبر روحه من الثواب او يمنع مفعول لما انه مشهود له بالجنة
اولاً الملائكة تشهد اكراماً له بظهور في القهستان من الشهود ان الحضور او من الشهادته
ان الحضور مع المشاهدة بالبر او بالبصيرة ثم سمى من قتل في سبيل الله اما الحضور للملائكة
ايه تنزل عليهم الملائكة ما الحضور روحه عنده والشهادة عند ربه كما في المقررات
فهو على الاول بمعنى المفعول وعلى الثاني بمعنى الفاعل ولما اطلق الشهادته بطريق الاتساع
على الحريق والخرق والمبطون والمطعون والغريب والفاشق وذات الطلق وذات
الجب وعبر كما كان لهم ثواب المقتولين كما اشير اليه في المسوط وغيره وهم شهداء في احكام
الاخرة بين الشهود الحقيقيين شهادته وهو الشهادته في احكام الدنيا استن **قوله** كل مكلف ان
ان من باب الخوف والارضا حلف الام فاستمر الظاهر المجرد واستن **قوله** كل مكلف ان
بالع عاقل ولو ادخل فيه المسلم كان اولاً وخبر بذلك الصبي فيفسل لانه السيف كفي عن الغسل
في حق شهادته احداً بوصف كونه مطهرة ولا ذنب للصبي فلم يكن في معناه ولان الشهادته
صفت مدح يستحقها الانسان بفعل ولا عقلي للصبي ولا يعتد به وهو عند الامام غير شهيد في
احكام الاخرة وانما لم يفسل البالغ لانه يخاف من قتل فيقتل عليه اثره ليكون شاهد الله بخلاف
الصبي فانه لا يخاف من نفسه بل ابوه يخاف عنه فلا حاجة لا بقدر الاثر وخبر بقيد العاقل المجنون
فانه يفسل لما تقدم في الصبي استن فقتل في غيره **قوله** مسلم احتزبه الكافر فيفسل وفيه انه
لا يجب غسل كافر اصلاً وانما يبايع غسل كافر غير حربي له في مسلم فاستن عن المظهرات فيفسل **قوله**
فيفسل على الجواز لا الوجوب **قوله** طاهر ان ليس به جنابة ولا حيض ولا نفاس فاذا استشهد بالجب
يفسل عنه خلافاً لها واذا انقطع الحيض والنفاس فاستشهدت ففعل هذا الى اقله واذ استشهدت
قبل الانقطاع تفسل على اصح الروايتين عنه فاستن عن المظهرات **قوله** فالحال في الاستن القبر
فمن رات الدم لانه اذا انقطع قبل الثلاث لا تكون حائضاً كما هو صريح **قوله** بعد لعدم كونها حائضاً
والنفاس لا يعيد بحد لانه لا حد لانه كما في الجرد **قوله** ولم يعد عليه الصلاة والسلام جواب
سؤال وود على قول المص طاهر اصله لو كانت الطهارة شرطاً لكانت حائضاً غير شهيد لانه قتل
جنا فوجب تفسيده ولم يفسل صلى الله عليه وسلم فدل على انه شهيد فلم تكن الطهارة شرطاً وحاصل الجواب
ذكر الشرح وقد استشهد حنيفة يوم احد ففسلت الملائكة ودفن عليه الصلاة والسلام رأيت
الملائكة تغسل حنيفة بن ابي عامر بين السماء والارض بما المذلة في صيف النفقة قال ابو سعيد
قد هبنا ونظرنا اليه فاذا راسه يقطر ماء فارسل رسول الله صلى الله عليه وسلم الى امراته وسالها فاجرت
انه خرج وجبت واولاده يسمون اولاد غنم الملائكة زبني والمذن السجدة بجمعه مؤنة جلاله
وقيل المذن السجدة البهيض ابو السعود **قوله** بدليل قصة اكرم جواب عمه او روي عن قول الامام
من انه لو كان النفس واجبا لوجب على المكلفين فعله وقد اكتفى في غسل حنيفة بفعل الملائكة وحاصل
الجواب ان الواجب لنفس النفس ولا نظر الى الفاسل فان آدم عليه السلام لما مات غسلته الملائكة
ولم يعد اولاده غسله لنا وفيه الواجب والميت حدثنا اصطولا فيفسل كما في الجرد **قوله** قتل
ظلم قيد بالقتل لانه لو مات حياً لقتل او تروى من موضع او احرق بالنار او مات بدم او غرق
لا يكون شهيداً ان في حكم الدنيا ولا فهو شهيد الاخرة بجد ومحتزب العقيد بالنظم يذره في قوله
المص وقلت بجد او قصاص **قوله** بغير حق تفسير لظلم **قوله** بخارجة خبير المقتول بمقتل وظل
المقتول مدافعاً عن نفسه او ماله او المسلمين او اهل الذمة ودر منق ومجمل في غير قتيل البغاة
واهل العطف **قوله** ولم يجب بنفسه القتل مال قتل لان من قتل مسلم خطأ او عدا بالقتل او
غيره لم يثبت له وجوب الدية بقتله وكذا لو وجد مذبوحاً ولم يعلم قاتله او وجد في محلة مقتولاً

ولم يعلم قاتله لانه لا يدري اقل ظاهرا او مظلوما او خطا بغير **قوله** بل قصاص انما لم يكن وجوب
القصاص عوضا عما لانه القصاص للميت من وجه والوارث من وجه وهو عشي الصدق
للمصلحة العامة وهو ما في شعوبته من حياة النفس فلم يكن عوضا مطلقا فلا يتطرق الشبهة بالشك
بجد **قوله** مع لوجوب اده مفهوم قوله بنفس القتل **قوله** بالصلح في القتل العمد **قوله** ابنه او شخص
اخر وارثه اي بجد **قوله** لا تسقط الشهادة لان نفس القتل لم يوجب الدية بل يوجب القصاص
وانما سقط للصلح او للشبهة **قوله** فلوارثت في القاموس وارثت على المجهول حمل من المعركة
رثيت اهل الجرحا وبه روى الشرح **قوله** لو قتل باغ مباشرة او شبيها بقتل اهل الحرب لكانت هناك معية وقال
مع البغاة وقطاع الطريق ما موراه الحق بقتال اهل الحرب فثبت الآلة كما عمت هناك معية وقال
يعقوب باشا واما قتل اهل البني بعضهم بعضا وكذا قطع الطريق فلا يبعد ان المقتول منهم شهيد
نهر **قوله** او حدة نسبة الى الحرب وهو حقيقة عرفية في الشرك والا فالبغاة والحربيون اراهل
صحة **قوله** ولو شبيها عطف على محذوف تقديره هذا اذا كان القتل مباشرة ومثاله ما لو وطئت
دايته مسلما او نفروا دية مسلم فرمته او رموه من السور او القوا عليه طائفا او رموا بياقوت او
سفينتهم ولو اغلقت دابة مشرك ليس عليها احد فوطئت مسلما او رمى مسلما بالكفار فاصاب مسلما
او نفرت دابة مسلم من سواد الكفار او نفروا المسلمون منهم فاجورهم الا خذق او نار او نحو
او جعلوا لولهم الشوك فقتل عليه مسلم فمات بذلك لم يكن شهيدا بجد **قوله** فان مقتولهم من هؤلاء
الثلاثة **قوله** او وجد جريح الاصل ما قاله حافظ الدين في الكفر او وجد في المعركة وبه اخذ **قوله** في مقتولهم
قيد به لانهم لو وجدوا عسكر المسلمين قبل لقاء العدو قيل لا يكونون شهداء لانهم ليس قتل العدو ولهذا
يجب فيه القسامة والدية بخلاف ما اذا كان بعد لقاءهم فانه فيقتل فاهرا بجد **قوله** كخروج الدم وكذا
لو كان به اشر كدم او صلح جريح وكسر عظم شديدا ليه او اشر ضرب او خنق ابو اسعود عن الجرح **قوله**
او صلح لانه من قرحة في الباطن قال الكمال وفيه انه لا يلزم من كونه سائلا من قرحته في الجوف
ان يكون من جراحة صادقة وقوله صافيا قيد بقوله او صلح فقط كما في البقرة **قوله** لانه
انفقه لان الدم يخرج من هذه المخرق من غير ضربها فلهذا يدل على انه يقتل فان الانسان يمتنع بالرفق
والجبان يقول دما احيانا وصاحبها سور يخرج الدم من دبره وقد يموت الجبان من غير ضرب فترى
ابو اسعود عن الزيلعي **قوله** او صلح جامدا لانه سودا او صفدا اعترفت **قوله** ما لا يصلح للكفن
وجد غيره من جنس الكفن والا فدفن ابو اسعود عن الشربلاية وينزع عنه الخنزير والخنزيرة
والسلاح بجد ولا يشبه ان لا ينزع عنه الساور فريستان **قوله** عن كفن السمة هو الاصح وقيل معناه
يزاد فيه جديد تكريما له فريستان **قوله** ويصلح عليهم الصلاة صلى الله عليه وسلم على حذرة وغيره يوم احد
وما قيل من انهم احياوا الى ما يصلح عليه لدنوع بانه حكم اخرون لا دينون بدليل ثبوت احكام الموت لهم
من قسمة تركاتهم وبيوتهم نسائهم الا غير ذلك وما قيل من انها للاستغفار عنهم مغفور لهم فقتل
بالسنة صلى الله عليه وسلم والمصهي بجد عن المهادية **قوله** بلا غسل لما في السنن انه عليه الصلاة والسلام لم
يقتل احد ان ينزع عنهم الحديد والجلود وان يدفنوا بدمائهم وثيابهم **قوله** وثيابه ويكره نزع
ثيابه وتجديد الكفن استثنى نهر **قوله** حديث زملوه بكلمتهم تمامه فانه ما من جريح يخرج في سبيل الله
الا وهو ياتي يوم القيمة وادواجه شجيرة دم اللون لون الدم والريح ريح المسك هداية قال الكمال
هو عزيز لكن في الشربلاية روى احاديث صحيحة في عدم غسل الشهيد والكلو صرح كلهم الجرح
وعشيب بابه قطع ونزع معناه تجرد والتنزع ميل اللب بالثوب **قوله** ويفس من وجداه لان الواجب
فيه القسامة والدية حتى اشر الظلم بجد والمراد بالمصدا العريان وما يقرب منه ولو قرحته فلو جرح بمخارزة
ليس بغيرها عمرا لا يجب فيه دية ولا قسامة ولا ينسب لو جرحه اشر القتل معديج الدرية **قوله**
فما يجب الدية لم يذبح القسامة يشتم القتل الموقوف في الجراح والشوارع فان الدية ثابتة في قتال
ولا قسامة **قوله** ولم يعلم قاتله لانه لم يتحقق كونه مظلوما ولو كان قتله بجد وبجد وحاصل ما في المسئلة

ان من قتل

ان من قتل بغير الجحد ووعلم قاتله لا يكون شهيدا عشا لاجام وان لم يعلم قاتله فذلك عطلت قتل
بجد وادوا بقتل لوجوب الدية **قوله** ولم يجب القصاص كالقتل بمقتل من غير نحو البغاة **قوله**
فان وجد كان وقع بجد ووعلم القاتل ولو في الجملة **قوله** كان قتله للصوم شظيرة لا تتحمل فانه لا يشترط
المجحد ويصل عليه ما في البقرة حيث قال ولو نزل عليه للصوم ليلغة المص فقتل بسلاح او غيره وقتله
قطع الطريق جابع المص بسلاح او غيره فهو شهيد لان القتل لم يخلف هذه المواضع بدلا هو ان
قوله للعداء ان وصفا لا يحيا ان الا ان لم يعلم القاتل بجد **قوله** او قتل بجد ان لانه صرح انه صلي الله
عنه ما غدا ولانه بذل نفسه حتى واجبه عليه فلم يكن في معنى شهيد احد بجد ومثل من ذل لوعده على
يوم فقتلوه **قوله** وارثت هو لغة من الرث وهو اثنى البالي ويسمى مريثا لانه صار خلقا حكم
الشهادة والمهرث شرعا مع خلع عن صفة القتل وصار الى حال الدنيا بان جرح عليه شيء من احكامها
او وصل اليه شيء من منافعتها وهو شهيد في حكم الاخرة فيقال الثواب الموعود للشهيد بجد **قوله** ولو
قليل جرح الى الاربعه قبله افا دة في البقرة **قوله** او اولى من الايو او من الوان وهو مقد ياب او بنفسه
وجرح الاربعه قد يمتنع انتزاع البقرة او ايه بينه وهو في مكانه والا فمى مسئلة القتل لا المدركة انتزاع
ويجد ويقصد **قوله** وهو يعقل فلو مضى الوقت وهو لا يعقل لا ينسب وان زاد على يوم قليلة او نقل
من المدركة لعدم الاستغناء بجراحته ولو اضر هذا القيد بجد ذكر الكل كما فعل في البقرة لكان او **قوله**
ويقتدر على انهاء حجب القصاص بجرهات يلقى قال الكمال والله اعلم به في هذا القيد **قوله** او نقل من
العدو ذكره صراحة في العادة والا فلا ينسب نقل من مكانه بل لو جرح منه او قام كذلك فقتلته
في شدة الجرح او **قوله** لا خوف وله الخيل لانه ما قال شيئا من الراحة كفا في الشهادة رتقته في الغاية بان
لا ينسب لان الجرح من المصدع ليس بشيل راحة انتزاع المبدأ مع ان القتل من المصدع يوجب ضعفا
ويوجب جدوة الام لم تحدث لولا القتل والموت حصل حتما ودم الام فيكون النقل شيا كالنقل في
انما الموت فلم يموت بسبب الجرح بقاء فلهذا لم يسقط الغسل بالشك انتزاع فاختلف ملو حاصا النهاية
وصاحب البقرة **قوله** فان باور الاخرة لا يكون ابو بكر اشر من الاكثر من كلامه في الوصية وقال
لان الوصية شيء من اماليه فاذا طالت اشبهت امور الدنيا بجد **قوله** وهو الاصح مقابله قول الثاني
انه يكون مرتقا بها مطلقا قال في البقرة والاكثر من ان لا خلاف في جوابه في يوسف انه يكره من شأنها اذا كان
باور الدنيا وجوابه بجد بعد فيها اذا كان باور الاخرة فهو صرح بما يكف عنه ويكفله وقتة ويصرف
جلده من النار ويدخل نفسه وخبرة الاخرة كفا في وصية سعد بن البرص بجد وهي ما في سيرة
الشيخ مخلصا انه روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ينظر الى فاعقل سعد بن الربيع في الاخير
هو ام في الاموات فانه وايت اثنى عشر رجلا اشهدوا النبي فقام رجل من الانصار وهو محمد بن سلمة
او له من كبره فظفر في القتل فناداه ثلاثا فلم يجبه فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم ام ان انظر
فكره فاجابه بصوت ضعيف وفي رواية يزيد بن عيسى رسول الله صلى الله عليه وسلم احد لطيف سعد بن الربيع
وقال ان دايته فاقراءه من السلام وقيل كيف تجدك قال فاصبته وهو اخبر ومق وبه يسبقون
ضربه ما بين طعنه بجرم وضربه سبعة ورميته سبعم فقلت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ام ان انظر
في الاخير انت ام في الاموات فابان رسول الله صلى الله عليه وسلم عن السلام وقيل لانه سفيك
ربيع يقول جازاك الله عنا خيرا جرح ثيابه عن امته وقيل له لا اجد ريح الجنة وابلغ قومك عن السلام قتل
لهم سجد بن الربيع يقول لكم ان لا عذر لكم عند الله اذا خلعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم مكرهه و
شتمك عين تطرفتم لم يبرح الامايات في رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجبه خبره **قوله** لان احكام الاموات
ان الايضنا باور الاخرة **قوله** وهذا ان ما ذكر من جميع ما ينقص الشهادة **قوله** وكل ذلك انما
يقدم من الشروط التي من جعلتها عدم الارثاث وهي ستة كماله في البقرة والقول والبلوغ والعتل
ظاهرا والله لا يجب به عوض ما في الفهرارة عن الحديث الاكبر وعدم الارثاث **قوله** في الشهيد الكمال
وهو شهيد الدنيا والاخرة وشهادة الدنيا بعدم الفسق لا لئلا يمتنع اصابته غير ذلك ابو اسعود

وشهادة الاشارة بنيل الثواب الموعود للشهادة **قوله** والنفاء ظاهره سواد مات
وقت الوضع او بعد قبل انقطاع حياة النفس **قوله** ليلة الجمعة وسوى في بعض الآثار انه يندب
ساعة ثم لا يبعد دابة ان كان مسلما ونظر فيه القائل في شرح الفقه الاكبر **قوله** وذات الجنب من به
دار الاستقامة وفي القبرستان عند ذات الطلق والمراور بها من مات قبل خروج اكثر الولد والاحيوت
الى الشهاد **قوله** وهو سبط العلم بان كان له اشتغال به تاليفا او تدريسا او حضورا فيها يظهر ولو
كل يوم درسا وليس المراد الا انها ك **قوله** وقد عدهم السيوطي في التثنية نحو الثلاثين فقال
من مات بالبطن واختلف فيه هل المراد به الاستقامة او الاستقامات قولان ولا مانع من القول او
الغنى او العدم او الجنب وهو قد خرج في حد ذاته داخل الجنب بوجه شديد لم يتحقق في الجنب او
بالجمع او بالضم بمعنى المجموع كماله ضد بمعنى المدحور وكسر الهمزة في الجيم والمفعول منها مات من
شيء مجموع فيها غير منفصل عنها من صل او بكارة وقد تنوع الجيم ايضا في كلمة قلة صلى الله عليه
ايما امرأة ماتت يجمع فهو شريفة او بالسل وهو دار يصيب الرثية وياخذ البدن منه في النقصان
الاصفر او في الغيرة او بالاصح او بالحسن او دون اهله او ماله او دمه او ماله او بالمشق مع
العفاف والمكتم وان كان سيئه حراما او بالشرق او بالفتنة من السبع او بحسن سلطان ظلال او بالفتنة
او تواريا او لدغته هامة او مات على طلب العلم الشرعي او مؤذنا محتبا او تاجرا صدوقا ومن سقى
على امراته وولده وما ملكت يمينه بيمين امر الله تعالى وميطعهم من حلال كان حقا على الله تعالى
ان يجوده مع الشهاد في درجاتهم يوم القيمة والمائدة في البئر اس الذي حصل له غشيان والدمه يمينه القتي
له اجر شهيد ومن مات صابرة على الفيرة له اجر شهيد ومن قال كل يوم حسنا وعشرين مرة اللهم
بارك في في الموت وفيها بعد الموت ثم مات على فراشه اعطاه الله تعالى اجر شهيد ومن صرع الغني
صام ثلاثة ايام من كل شهر ولم يترك الموتى سقيا ولا جفرا كتبه له اجر شهيد المتكلم يستحق
عند قضا ودين له اجر شهيد من قال في مائة اربعين مرة لا اله الا انت سبحانك الا كنت من الظالمين
فان له اجر شهيد وان سهر برئ مغفولا له قال وحذفت اوله ذلك طلبا للاختصاص انتها
فيها **باب الصلاة في الكعبة** ختم بهذا الباب كتاب الصلاة ليكون الختم بصلاة متبركة
بها والا ومكانا وسميت كعبة لا ارتفاعا عنها ولا جبر عنها او لكونها مستعدة ولعل ذلك من الاعلام
الغالبية الذي يتوفى باللام **قوله** في الصلاة زيادة وهي الصلاة عليها **قوله** وهو حسن والليل
ان يشجع لغيره ولا يكره **قوله** يصح فرض سواء كان ادا ام قضاء **قوله** ويحل ان ينزل
كان شهر **قوله** فيها وذلك لان الواجب استقبال شمسها لاستيعابها في ربيعي والواجب استقبال جنة
من الكعبة غير عرين وانما يتعين الجوز قبلته لا بالشرع في الصلاة والتوجه اليه ومن صار قبلته
فاستدباره في الصلاة من غير ضرورة يكون مفيدا فلو صل ركعة الى جهة واحدة وركعة الى جهة اخرى
لا يصح صلاته لانه صار مستدبرا للجهة التي صارت قبلته في صفة يتعين من غير ضرورة بخلاف
المتمم فانه لا يتعين عند جبرته ولم يطل ما الذي بالاجتهاد والاول لان ما مضى باجرتها ولا ينقص
لاجرتها منه ابوالسعود عن الشبلخ **قوله** وهو قولها اس على سطحها وهو منسوب بتقدير
صحي **قوله** عندنا وعند الشافعي اسم للبناء والبقعة انتهى **قوله** العروة والهواء فلو
صل على اربع قيس جانبا ولا بناء بين يديه جدار بين السماء والارض او تحتها والقدرة بسكون
الراء بقعة من الدور واسعة ليس فيها بناء عن القاموس **قوله** اعنان السماء بفتح العين المنة
فواجبها وكسرها ما بدا لك منها اذ انظرتها قاموس **قوله** للشر لا منها من السبع التي نهى عنها
رسول الله صلى الله عليه وسلم وجعلها الطرسوس في قوله نهي الرسول اخرجها البشر عن الصلاة في
بقاع تعتبر معاطن الجبال ثم المقبر من بلة طريقتهم ويجزوه وفوق بيت الله والى امامه والمجد
لله على القام انتهى من شرح الملتقى وترك التعظيم من عطف العلة **قوله** واختلقت من وجوههم
صاوتها يجعل وجهه الى وجهه امانته ودخل تحتها ايضا ما اذا كان وجهه الى جانبها الامام من **قوله**

في التوجه

في التوجه الى الكعبة زادة للاشارة الى انه ليس المراد باختلقت وجوههم بعضها عن بعض لانه على
هذا التقدير لا يشمل صورة المواجهة مع انه يشملها لا تقدم ويشمل من جعل ظهره الى ظهر الامام
قوله ويكره جعل وجهه الى جهة اخرى قال في شرح الملتقى لانه يشبه عبادة الصورة وفي القبرستان عن الجليلي
ويستحب ان يجعل بينه وبين الامام مسطرة بان يعلق نطقا او ثوبا **قوله** فهو اربعة وجوه
الوجه وهو كوجهه وجوهه الا جنبه وهي جائزة من غير كراهة وجهه الى ظهره وهو كالج
تقبلها ظهره الى وجهه وهي غير جائزة وانظر ما جعل الامام وجهه لا جنبه والظاهر ان
لانه استقبل غير وجهه امامه وجعله في شاملة ليست عبادة صورة حاصلة من حزب اربعة وجوه الموت
وقائه ويمنه ويساره في مثلها مع الامام **قوله** فهو اربعة وجهه في قوله لانه حكمه
لقوله ويصير لو خلت او الضمير للمأموم لان التقدم والتأخر لا يطرأ الا عند التحول والجهة التي توجه
الى امام اليها وهو على يمينه او عن يساره وتقدم عليه بان كان اقرب الى الناحية من الامام فهو
غير صحيح لتقدمه **قوله** مسافات لركن والامام في وسط الجهة مثلا **قوله** وكان احتسابا في
الركن **قوله** بامام فيها سواء كان معه بعض القوم ام لا **قوله** والباب مفتوح قال في الشرح
في شرح الكيين وعلل اشتراط فتح الباب ليعلم اشتغال الامام بالنظر اليه فلم يسمع اشتغال لانه
لتبليغ الباب مغلق لا يمانع من صحة الاقتدار لعدم المانع منه كما قدمناه في شروط صحة الاقتدار
قوله او مع الكراهة لا وقائع كان الامام قد تقدم القامة كان فداؤه على المكان ان لم يكن معه
احد **كتاب الزكاة** انما ترك في القنوان العشر وغيره لانه لا يدخل فيه ثوبا او شعرا
عن الزكشي **قوله** فتنها بضعفة المعدر ميتا **قوله** دليله خبر وهو جواب سؤال حاصله
كان ينبغي تقديم الصور عليه لكونه عبادة بدنية كالصلاة فاجاب بانه تبع القرآن والخبر
افاده ابوالسعود في القصة ذكرته بعد الصلاة لانها افضل العبادات بعد هاهنا وفي
شبهة قرأها **قوله** في اثنين وثمانين موضعها يتبع فيه صاحب التمر والمخ وتبعها صاحب الجهد
معزيا الى المناقب البليزية وطلعت اشين وثلاثين كما عده شيخنا السيد امير زيادة **قوله** التبر
مصدر بمعنى اسم المفعول اسم لقوله **قوله** على كمال الاتصال من اضافة ما كان صفة او على معنى
اللام اس وان كان كما ذكرنا في القافية **قوله** كما فعل الحسن في غاية الزكوة **قوله** وقد ضمت
الشيء الثاني والصوم كذا في ابوالسعود **قوله** قبل فخر رمضان هذا مما يحتج تقديرا
على الصوم **قوله** ولا تجب على الانبياء لانهم لا يملك لهم مع الله تعالى انما كانوا اشيا هادون مانع
ايديهم ودايع عندهم كونه في اوان بذله ويمتنعوا على غير محله ولان الزكاة طهرة لمن عساه
ان يتدبسي والانبياء ممترون من التدبسي لعصمتهم **قوله** ابوالسعود **قوله** الطهارة والنفاء
لانها سبب لنفا المال بالخلف قال الله تعالى وما انفقتم من شيء فهو يخلفه وهي طهارة لثيابها
من الذنوب قال الله تعالى خذ من اموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها ولها معان اخذ
البركة يقال زكت البعثة اذا بؤدك فيها والمضج يقال زكي نفسه اذا مدحها والثناء الجليل
يقال زكي الشاهد اذا اثنى عليه وحسن صدقة لادلتها على صفق البعثة العبودية من **قوله**
تلك هو ما عليه المحققون من اهل الاصول لانها وصفت بالوجوب الذي هو من صفات الافعال
وموضوع علم الفقه فعل المكلف حرم في طلاقها على المقدار المخرج بحارس شريك وقوله تعالى
وا توامنه او المراد اخرجها من العدم الى الوجود فكأنه اقيم الصلاة في ابوالسعود الاشارة
اس الذنوب هو التملك بمعنى مصدر **قوله** الفرق بينه وبين المعنى الحاصل بالمصدر هو الهيئة الواقعة
او **قوله** صبح الاباحة اس فلا تكتفي فيها **قوله** بفتح الكسرة فان الشرط فيها التمكن العبادي التملك
والاباحة به **قوله** لا تجزئ لانه اباحة **قوله** الا اذا دفعه اه متقيد بما اذا يكن ابوه غنيا لانه
يؤخذ غنيا بشار ابيه بخلاف الذي دفع الى اوجهه الغير حيث يجوز مطلقا **قوله** ابوالسعود ومنه
علم انه لا يشترط المدفوع اليه ابلوغ بل ولا العقل لان تملك البصير صحيح لكن اذا لم يكن عاقلا

فانه يقبض عنه وصية او ابوه او من يعوله قريبا او اجبا او الملتقط وان كان عاقلا فقبض من
من ذكره وكذا قبضه بنفسه بحد **قوله** كما لو ساءه ان كما يجزيه لو ساءه اه **قوله** بشرط ان
يقبل القبض بان لا يرعى ولا يحد عنه وهو قيد في الدفع والكسوة كما في حكم المجنون
الطبق معلوم من حكم الصبي الذي لا يعقل اه **قوله** الا اذا حكمه ان فلا يجزيه لانه اشتار
من الاشياء وهذه مسألة معارضة لما تقدم لان هذا في الاقارب وما تقدم اعم وما يقع
الكلام بقبضه ببعض ضيق الجب في قوله بنفقتهم او تضييعها في الجب وعبارة وشارع ان الدفع
الاجل قريب ليس ما قبل ولا مبعث حاله وهو معتد بما في الولوية رجل يعول اخاه او اخاه او
عبد فاراد ان يعطيه الزكاة فان لم يفرض القاض عليه النفقة جاز ولا ان التملك بصفة الترتيب
تتحقق من كل وجه وان فرض عليه النفقة لزمانة ان لم يجتب من نفقته جاز وان كان يجب
لا يجوز لان هذا اذا الواجب عن واجبا اخر وكان على الشرح ان يقول الا اذا لم يجتب عليه
علم مما في الجب اذا دفع **قوله** جاز مال المال ما يتول او يدفع للاخوة وهو خاص بالايمان
اه ولذا اخرج الشرح به النفقة **قوله** ناويا انه عن الزكاة بحد **قوله** لا يجزيه لان النفقة ليست
بغير متقومة بحد **قوله** عني ان الجب لا المال بدليل قول الشرح وهو رابع العشرة اه **قوله**
وهو ربع عشر نصاب امر او ما يقوم مقامه من صدقات السوايم كما اشار اليه في الجب **قوله**
ضيق النافذة لعدم التيقن فيها اه **قوله** والنظرة فانها وان كانت مبهمة الا ان شرها لم تكن
ربع عشر فالمراد بيقين خاص **قوله** من مسلم يتعلق بتملك اه **قوله** غير هاشمي
اكثر من ربع ما ذكر عن الكافر والفن والهاشمي ومولاه والمراد بحد العلم بما لهم كما
سيأتي في المصنف اه **قوله** وهذا ان قول المصنف عليك جزمه ان علف الشارع **قوله** مع
قطع متعلق بتملك وقوله من كل وجه متعلق بقطع **قوله** لاصلا وان علا وفرعه وان
سقط واحد الزوجين للاخذ وعنده ملكا لانه بالدفع الا هو لا لم تنقطع النفقة من
كل وجه ابو السعود **قوله** للم متعلق بتملك **قوله** لاشترط النية وهو شرط بالاجماع في مقام
العبادات كلها بحد **قوله** وشرط اقتراضها هو او ما من التبعيض بالوجوب لانها فريضة حكمية
تقتضي اجمع العباد على كنفها واحد هاشمي **قوله** عقيل اعلم انه لا خلاف انه في المجنون الاضحية
ابتداء الجول من وقت افاقة كوقت البلوغ اما العارضي فان استوعب كل الجول فذلك
في ظاهر الرواية وهو قول محمد ورواية عن الفاي وان لم يستوعب لقاعدة الشذولية
لان الزكاة على المجنون اذ اذن السنة كلها فان افاق بعض الجول اختلف في الصحيح منها الا عام
اقتصر على الاثنية او السنة لا تعقد الجول واخرها ليجاطب بالاداء وعن ابو يوسف ثبوت
الافاقة في اشر الجول ومحمد بن محمد بن جزمه السنة اه وفي الجب عن المجتبى المصنف عليه كالصحيح
قوله وبلوغ قال في البحر وضيق المجنون والصبي فلا زكاة في مالهما كما لا صلاة عليهما للحديث
المترصف رفع القلم عن ثلثة واما ايجاب النفقات والقرامات في مالهما فلا نهما من
حقوق العباد لعدم التيقن على النية واما ايجاب العقد والخراج وصدقة العتق فانه ليست
عبادة محتملة اه **قوله** واسلام خرج المافر لعدم خطابه بالفروع سواء كان اصليا او مرقا
فلو اسلم المرد لا يجاطب بشيء من العبادات ايام رده ثم الاسلام كما هو شرط للوجوب
شغل لبقا الزكاة عند ناحت لو ارتد بعد وجوبها سقطت كما في الموت بحد **قوله** وحرية
اكثر منها عن العبد والمذبر وام الولد والمكاتب والمستثنى لعدم الملك اصلا فيها عتقا
المكاتب والمستثنى لعدم تمامه فيها بحد **قوله** العلم به ان بالافتراض اه وانما لم يذكره
المصنف لانه شرط لكل عبادة وقد يقال انه ذكر الشروط العامة هناك الاسلام والتكليف
فينبغي ذكره ايضا بحد **قوله** ملك نصاب ثلث الميراث فستان من اضافة الصفة الى الموصوف
ان نصاب مملوك او من اضافة المصلحة الى مفعوله ان وملكه نصابا في الجول المالك

هو السبب

هو السبب وملك النصاب هو الشرط **قوله** نصاب سيادة بيان في زكاة المال وفي القسمة الفسقة
لغة الاصل وفي الشريعة ما لا يجب فيما دون زكاة **قوله** جزمه هذا بخصوص زكاة النسيج والتميز
انما السبب عن الجول ان على القول بوجوبها في الجب **قوله** خبيثة الجول ان القمير وقيل الشمس في
عن القسمة **قوله** الجول لا عليه ويسمي جولا لان الاحوال تحول فيه وانما اشتراط جولا ان
العلم شرط وهو باطن في ذلك الحكم على زمن يتحقق فيه التجر وهو الجول لا شتمه على النصول الا ان
العلم لا يغيره زيادة في القوة والبيع والشراء وزيادة الاطعام بالدر والخل وبزيادة القسمة
في جزمه عن التجار بحد اعتبارهم في الرغبات في كل فصل ابو السعود ورجس الجول بزيادة **قوله**
تأمر بالانابة المشقة من فوق من التهام قال القسمة في الجول ان يكون في يد او يد امينه كالنصارى في يد
غيرهما كما يستقرض المقر ويخونه كما في النظم **قوله** خرج انما قبله لانه ثبت له الملك الا انه ليس
بتمام لوجوده في الجول لان المال الذي يده ورجس الجول ان المال المكتسبة اسلم له وان
يجب العلم بالزكاة فكما لا يجب على الجول في شيء فكذلك لا يجب على المكاتب ابو السعود وعن الشذولية
ونظير ذلك لو اقر رجل بدين الف درهم ودفع الف اليه ثم يقبضها بقا بعد الجول ان لم يكن
عليه دين لان زكاة على واحد منهما وكذا الوكيل وجب له الجول الفاء ورفع الف فيه ثم يخرج في القسمة
بعد الجول بقبضه او بغيره وقضا واسترد الا لانه على واحد منهما **قوله** المولى انه خرج اه
كما اخرج به صاحب البحر والزهري فلا حاجة الى ذكر التام **قوله** على ان المطلق زيادة متعلق بالاستقنا
عن قيد التام يعني ان المهر المطلق في الملك فيفسد للكمال ومن فيخرج ملك المكاتب يقول ملك ايضا
لان ليس ملكه كاملا وخرج به المشركين بوجوبه فلا يجب علم مشتركه لان زكاة وكذا لا يجب على
المولى في عبده المعقود للثبوت اذ ابقى لعدم اليقين في المان المعقود والجزم اذا عاد الى صاحبه والرجس
ان كان في يده لم يمس لغيره لعدم ملك المولى اما سبب المان فانه لا يكون يحيط فلا زكاة على احد في الاثنية
والا فله لولا عليه زكاة اذ اتم الجول واخذه بغيره بحد اه وان قوله على ان المطلق
وهو الحرية ينصرف للظاهر وهو الحرية بحد اه **قوله** المكاتب حقه اقل **قوله** واذا خلا النصاب
واجب الزكاة **قوله** سبب خبيث هو هذا الخيط **قوله** خبيث فريضة تحقق للملكية ولا بد ان يكون
بحد بغير تميزه فلا زكاة في المعقود وفي القسمة وفي المهاد وملك يكون النصاب حلالا فهو
كان حراما فان كان له ضم جاز فواجب السرد ولا فواجب التصديق الا بغيره ولا يحل منه شيء
كالمزقة ومثله في النية فلا زكاة في المعقود والمزق بشرط فاستاد اه قال في البحر وهذا عند
الايمان اما عندهما في الخيط ليس بغيره لا كما فلا يشترط الملك وقوله انفق بالناس اذ قلن يخلو مال
عن غصب **قوله** وان كان له غير او ثلثة او ثلثة اصحاب المان كما في المبتنى **قوله** منفصل عنه نقل ابو
السعود عن الشذولية ان من فتح فضل عن المال المعقود بحد نصاب سواء كان مخلوطا ام لا
يجب الزكاة اه وخرج فالانفصال ليس فيما الا انه ذكره لا فائدة ان جميع المعقودين بحد **قوله** بحد
دينه ان كان او بغيره فينزل ما زاد والمراد بالدين ما توجب في ذمته من مثل المعقود **قوله** عن دين
ولو جاز ثمة الجول قال في المحيط واما الدين المعترض في خلال الجول فانه ينجح وجوب الزكاة بمنزلة
هلاله عند محمد فلم اثرأه صاحبه منه شيئا فحولا جديا واما الى وش بعد الجول فلا يسقط
الزكاة اتفاقا وعلى هذا من جزمه زكاة بحد فاستحق البيع بعد الجول لم تنقطع الزكاة لان الدين
انما وجب عليه بعد الاستحقاق بحد وبهذا تعلم بطلان ما في القسمة من جعل الدين الى ش بعد
الجول ينجح وجوب الزكاة **قوله** له مطالب ان الجب والحبس وقوله من جزمه العباد وان طلبا واقسام
جزمه عند وهو اما الامام في الاموال الظاهرة ان السوايم والملك في الاموال الباطنة ان العوض
والجزم في الدين في دين العبادات فستان في ابو السعود ان الامام كان يخذ الزكوات الى زمن
عثمان ففوضها لابي بانه في الاحوال الباطنة قطعا لغيره فلكان ذلك موكلا منه لابي بانه
درب وذلك لا يسقط طلب الامام لان ظاهر قوله تعالى فخذ من أموالهم صدقة اه ويوجب ان

حق أخذ الزكاة مطلقا لا عام **قوله** كذا كذا مثله لو كان له نصاب حال عليه حولان ولم يزل فيها
لا زكاة عليه في الاول الثاني ولو كان له خمس وعشرون من الاول لم يذكروها حولين كان عليه الحول
الاول ينتج من الحول الثاني اربع شياء ولو كان له نصاب حال عليه الحول فلم يذكروها حولين
ثم استغنى وغيره وحال على النصاب المستفاد الحول لا زكاة فيه لا اشتغال خمسة منه بدين المستفاد
بخلاف ما لو كان الاول حالها فانه يجب في المستفاد سقوط زكاة الاول بالهلاك وبخلاف ما لو
استهلكه قبل الحول حيث لا يجب شيء فائدة باع نصاب الساعة قبل الحول يوم سبعة مثله او من
جس او يد راحم يزدحم الفوارس الصدقة لا يزدحم لا يجب عليه الزكاة في الاول الا يجوز جرد
او ان يكون له ما يقبض في صلوة الذاهم **قوله** وخبر ان قاضيهم في الزكاة لانه لا يملك له العباد
لكونه حق المتعاقبة وكذا اذا صار العبد دينا في الزكاة بان انفق الطعام العبد صاحبها
العقد دينا في ذمته منقضا للنصاب فاما وجوب العبد فلا يمنع لانه متعلق بالطعام وهو ليس
من مال التجارة **قوله** ولو كفاية مبالغة في دين العبد قال في المحيط لو استوفى الف الف فكل
عشرة والكل لست بدينه وحال الحول فلا زكاة على واحد منهم لشغلهم بدين الكفاية لان ان باخذوا
اكثرهم شاة بدينه قال في المحيط فلا يمنع على كل واحد من القول بان الكفاية لهم ذمة لا ذمة في الدين
اما على الصحيح من انها في المطالبة فقط فغير تام لانه لو استوفى **قوله** المؤجل وقيل المراد المؤجل
لا يمنع لانه غير مطالب له عادة بخلاف المؤجل وقيل ان كان الزوج عظم على الاقارب منع والا فلا لانه لا
يقدر ان يبايع عن غايته البيان في العتق والبيع ان المؤجل غير مالم يملك في المؤجل وهو في الفرق
متعلق بالمؤجل وسواء كان الغرض بطلاق او موت كفاية **قوله** ام نفقة بالنسبة عطف على
كفاية بتقدير مضاف فيهما ان دين كفاية ودين نفقة وقيد بقوله لزمته لانه اذا لم تملكه لا تكون
قديرا لانه لا يطلب منها من جهة العباد **قوله** بقضاء او سخط سواء كانت هذه النفقة المروجة
في حق مطلقا بالتقاضي او الرضا الواقع قبل مضي المدة ولو طالت المدة ام كانت بالاقارب بشرط
قضاء المدة اما اذا طالت سقطت نفقتهم ولو مقضية او مشترطيا عليها كفاية واجب النفقة في الشهر
والفارق بين النفقة والطولية الشهر وما دونه فما دونه فقير والرضا في النفقة بعد مضي المدة
لا يلزم الزجر شيئا كفاية صاحب المني في النفقات والرضا في نفقة **قوله** بخلاف دين ملاء
اطلعه فمطلق والمقيد **قوله** وكفاية ان بائنا وعملها وكذا لا يمنع دين صدقة القطر وهدى
المسقة والاضحية **قوله** لعدم المطالب ان من العباد **قوله** ان وان كان يطالبه يوم القيمة **قوله**
ولا يمنع الدين اه هذه المسئلة ليت من هذا الباب بل استظهرها الشرح **قوله** وجوبه عند
خبره لتعلقها بالبيع **قوله** وكفاية لتعلقها بالذمة فلا يمنعها الدين في حق عليه الكفاية مع
وجوب الدين عليه ولو كان فقيرا ونظروا المنيقة **قوله** ومن حاجته متعلق بها في الاول الذي هو
صفة لنصاب ان يشترط في النصاب ذهب او فضة لوجوب الزكاة فيه ان لا يحتاج الى اقلية في الحاجة
الاصلية وسبب بيانها وهو يفيد انه ان كان معه دراحه امسكه للنفقة لازكاة فيها ولو حال عليها
الحول قال في البحر ونحوه ما في معراج الدلاية والبدل ان الزكاة تجب في النقدي كيف امسكه
للنماء او للنفقة اه ثم لا يخفى ان الدين داخل تحت الحاجة الاصلية الا انه لا كان فيه تقييد فلهذا
فتمسك **قوله** لان المشغول بها كالمعدوم ونظيره الما بالمستحق للعطش كالمعدوم بياح معه التيمم
بحر **قوله** ونحوه ان ما ذكر من الحاجة الاصلية والاولى وحسنها وبغير صاحب البحر **قوله** كفاية
المحتاج اليها دفع الحية او البرد والنفقة ودور السكنى والالتزام والخدمة واثبات المنزل وقدر
السكنى وكتب العلم لاهلها اما لغير اهلها فليست من الواجب الاصلية وان كانت الزكاة لا يجب
على صاحبها بدون نية التجارة افاد في البحر والنهر وقال قد علمت ان ماله ان يكون النصاب
فانما في الصدقة في هذه الاشياء اما وجه هذه الاشياء من دور السكنى وغيره فلا يجب فيها
الزكاة ولو نزلت عن الحاجة الاصلية لم يلزمها التجارة اه **قوله** او تفكر في كفاية فانه ان لم

يدفع

يدفعه لا يملك تحقيقه ولكنه يتفكر فيه ليلاد ويدل به منها ولا ينفق قرضا ولا مالا هذا الى الهلاك
الحقيقي **قوله** نام النماء في اللغة بالزيادة والقصد مع الضرر يقال نمت الماشية نماء او ينمو
ونماه الله كذا في المحرر **قوله** ولو تفكر يراهو ويحكمه من الزيادة يكون الحال في يده او يدنايه
وهو قسمان خلق وفعل فالخلق الذهب والفضة لانها تصالح للاستغناء باعيانها ان لا يحصل الربح
دفع المويج فلا حاجة الى الاعدا ومن العبد للتجارة بالية لتعويضها باصل الفلقة فحق الزكاة فيها
نوس التجارة او لم يتواصلا ونوس النفقة والنفقة فيها سوس الذهب والفضة ويكون الاعدا
للتجارة فيه بالية اذا كانت عروضا او نية الاسامة ان كانت سائمة **قوله** فلا زكاة على مكاتب ولا
على سيده غلو قال فلا زكاة في كسبه مكاتب الحان او لا **قوله** لعدم الملك اقام في حق السيد لعدم اليد
وفي حق المكاتب لعدم ملك الرقبة فاذا تحقق المال للمولى بالتبعية او للمكاتب باذنه لا بد من ملكه لا
يدل عن السنين الماضية بل يستأنف حولا جديدا اه **قوله** ولا في كسبه ما ذكروا ان لا عليه ولا على
سيده مادام في يد المأذون ولم يكن مستغرقا بدينه فان اخذ السيد ولم يكن مستغرقا زكاة لما
مضى من السنين او وجبت فيه وان كان مستغرقا كله او بعضه ولم يبق قدر نصاب فلا زكاة لعدم
وجودها وكان على الشرح ان يزد قبل قبضه ان قبض السيد كسبه لا علم بزيادة **قوله** ولا في موهون
ان لا على المشتري لعدم ملك الرقبة ولا على الواهب لعدم اليد واذا استمره الواهب لا يملكه عن
السين الماضية وهو معنى قول الشرح بعد قبضه ويدل عليه قول البحر ومن موانع الوجوب الرهن
اه وظاهره وان قوله فلا زكاة على مكاتب محتمل قوله فارغ عن الدين اه وقوله ولا في شباب البدن
اه محتمل قوله وعن حاجته الاصلية وقوله وما لم ينفق ومحمتم قوله نام تام **قوله** للعبد الاول ومذيون
دين يطالب العبد به فان دين الزكاة والخراج يمنع وهو له تعالى لان له مطالبات من جهة العباد
كامر وما ذكره الشرح قاصرا ما اذا كان الدين والمطالبة جميعا للعبد **قوله** وعمره في الدين ان
المستغرق في اثناء الحول ومثله المستحق للنصاب ولم يتم اقرار الحول واما الحول بعد الحول فلا يعتبر
اتفاقا **قوله** كالملاك عند محمد فيمنع وجوب الزكاة وقال ابو يوسف لا يمنع كنفه من النصاب **قوله**
ورجعه في البحر قال في البحر ونقد بهم قول محمد شيعه برجعه وهو كذلك لا لا يخفى وفائدة الخلاف
تظهر فيها اذا اقره فعند محمد يستأنف حولا جديدا لا عند ابو يوسف محتمل **قوله** ولوله نصيب
كان يكون عنده وراحه ودنايه وعروض التجارة وسواهم اه **قوله** صرف الدين لا يستحق اقتضار
فيصرف الى الدلاهم والدنايه ثم العروضا التجارة ثم السواهم عن البحر **قوله** ولو اجناسا بان
كانت عنده سواهم اجناسا بان كان عنده ابل وبقرة وغنم او نوعان منها اه **قوله** صرف لا تقبلها
زكاة فيصرف الى الاشياء **قوله** خير ان كان منها بقى فان في احدها دون الاخر بقي صرفه الى الغير
بقي **قوله** المحتاج اليها ليس فيها فالتأنيدها لازكاة فيه الا اذا نوى فيه التجارة عند الشار او ارجع
بالعمل اما المال المحتاج اليه لنحو نفقة فعلى ما في ابن مالك لازكاة فيه ويجب علمه في المعراج قال في
الحق ما في ابن مالك لانه مستحق الصرف لاحتوائه **قوله** واثبات المنزل ان امتعة البيت من نحو بسطة
واكسية كذا في الجلالين **قوله** ونحوها كحوائث وحائاة يستغلها **قوله** وان لم تكن لاهلها هو الدار
عنده بما فيها وراية او يربح بتحويله على الظاهر والظاهر ان لو كان اهلا للبعض وغيره اهل
للبيعت ان لا يجوز له اخذ الزكاة اذا كان ما عنده مما هو غير اهل له يبلغ نصابا **قوله** اذ لم
تتو للتجارة بالشرط الا انه في نية التجارة وظاهره ان نية التجارة مقول وان كان محتاجا اليها **قوله**
الا ان تكون غير فقاه ككتب الطب والخو والنجوم فانها مقبولة في المنع مطلقا ابو السعود
عن الشرح بطلان وجوبه لانه لا على المصحف وعلم الكلام الغير المخلوط بالآراء والخو واحول النفقة
ملحقات بالنفقة وجوبه لانه لا على المصحف او من التفسير وعلم الكلام متوقف
عليه العقيدة فهو اول من النفقة والخواتم ملازمة لغيرهم هذه لكن يخالف في النوا ذكره

الشريعة فان كان بغيره لا يشترط في المال فيه اقوى قوله او تترك على شخصين منها هو المختار
بان يكون عنده ثلاث وهذا ضعيف بل المختار المانع ما زاد على شخص واحد على المختار كما قاله
في النهج وبجارية وانما يشترط في المال بين الاهل وغيره ان الاهل اذا كانوا على محتاجين لها للخدمة
ونحوه لا يخرجون بها عن القدر وان ساءت نصيبا فليعلم ان يأخذ الزكاة الا ان يفسد من حاجتهم
شخصا او نصيبا بالان يكون عنده من كل صنف شخصان وقيل بل ثلاثة والمختار الاول بخلافه غير
الاصل فانهم يجدون بها اخذ الزكاة اذا اخرجوا من كل صنف شخصان وقيل بل ثلاثة والمختار الاول بخلافه غير
يكون ثانيا وانما الغناء الوجوب عليه الزكاة اه قوله وكذلك الاثلاث المختارة ان لا تجب فيها الزكاة
الا اذا نوى بها التجارة والمراد ما لا يشترط فيه كالعقود وهو بالتخفيف على ما في المختار او
يستدل به لكن لا يبقى عنه كفا بكون وحرض نفسا حال عليه الحول ويساوي نصيبا بالان الماخوذ
فيه بمقتضى الدين ابو السعود قوله الاما ينبغي عليه كالعقود والرهون والبيع والهدى و
العقود له باغ فانها يجب فيه ان يساوي نصيبا بالان الماخوذ فيه بمقتضى الدين فان ذلك بمنزلة
عقد التجارة وانما يجب فيه ان يساوي نصيبا بالان الماخوذ فيه بمقتضى الدين وان كان من شخص
المشترى ببيعها بها فغيرها الزكاة وان كانت لحفظ الدواب فلا زكاة فيها فتح والجواب ان
اشترائها للاجارة لا تجوز لانه لا زكاة فيها وان بلغت قيمتها نصيبا بالان الماخوذ فيه بمقتضى الدين وان كان من شخص
بين السكاكين جمع سكية مجمع مسكوب ما فيها وقول العامة ان كاي يتخذ سيف ستهلقة قبيح يخرج
السيف والزنا **تنبيه** زكاة المال في مكان المال وزكاة الفطر في مكان المملوك كذا في الملتقط
وبان تمامه قوله الفقيه لا يكون غنياءه فيقبل له اخذ الصدقة وان كان قيمتها ما ياتى درهم
كأنه الملتقط وكذا لو كان له من كل كتاب شخصان فيما لم يصح وقال نصير صحيحا هذه الكتب
لعلكم لا تجدون استاذها غير حارس وهذا يصح مقيد بالقول المختار **قوله** بكتبه المحتاج اليها
فقد الحاجة في تخفيضه ليس بقوله ما يحتاج اليه ليعطى ولا يستحقه وتصحيح من فقه وحديث
واوواب لانها كتاب ليس له وانما هو المحتاج اليها في دينه فلا ينفذ ما تقدم من انه يكون غنيا
كتب الطب والجوهر فخرم عليه الزكاة **قوله** الا في دين العباد وقال في الوصاية وشخصها ويجوز
في الكتب المصنوعة المختارة على الدين او بالكتب ما هو مفسر مسألة البيت من القنية وعبارتها
فقيه فقه دين وله كتب على بعضها على استاذها وصلى بعضها بنفسه فهو موسر في حق قصاص الدين
حتى لحقه الخسران كان فقيرا في حق الصدقة وجوب الزكاة اه قوله ولا مال مفقود لانه ضار
قوله استخرج الاول وجده لعمري **قوله** بعدها ان بعد ستمين **قوله** فلو بنية يجب لما في ستمين
ان يحلها ما ياتى معصي عن محمد من انه لا زكاة فيه لان البنية قد لا تقبل فيه اه قوله والظاهر
على القول بالوجوب ان حكم حكم الدين القوي **قوله** فلا يجب لعدم تحقق الاسلام منه **قوله**
ومدفون ببيت لانها غير حرة ولعدم المكان الوصول اليه اه فلو صار في يده بعد ذلك فلا بد له
من حول جديد لعدم الشرط وهو التوجه **قوله** وكذا الوديعة عند غير معارفه او انسيها
ثم عكرها بعد حوال فأكثر لا يجب زكاتها وان كانت عند معارفه وجبت الزكاة لتفريطه
بالسيان في غير محله **قوله** بخلاف المدفون في حوزة سوا كان داره ام دار غيره يجوز لا مكان
التوصل اليه بالحدود متيق **قوله** فاختلف المدفون في حوزة من قال بالجواب ان حفر جميع
الارض ممكن فلا يتغير الوصول اليه ووجه من قال بعدمه ان حفر جميعها عسر وجها وهو
موضوع حتى لو كان دارا عظيمة فالمدفون فيها يكون ضاراه جميع الاثر **قوله** ولا بنية عليه
بل ولو كان عليه بنية على الصحيح كما يات **قوله** ثم صارت له ان البنية **قوله** بما اذا اصله عند القاض
اعلم انه اذا كان الصحيح عدم وجوب الزكاة مع وجود البنية في الاصل وان لا يجب ان لم يكن
له بنية سواء حلفه القاض ام لا ابو السعود ومجملها **قوله** وما اخذه مصادرة المصادرة ان يامره
بان ياتى بالمال والغلبة اخذ المال ما شاع على وجه القهر فلا تنكر هذه مع قوله ومفتوق لا

وبنية عليه افاد مع **قوله** لعدم التوجه لقوله ولا مال مفقود اه **قوله** لا زكاة في مال الفهار ما خور
من قوله بغير ضار اذا كان لا يتحقق به لقوله او من الاثر وهو الاخذ والتغيب اه مع
وشه اضره قلبه شيئا **قوله** وهو لا يمكن الانتفاع به ان مال غير مفقود الانتفاع به **قوله**
على مقدس حتى فعل بمفعول الفاعل هو الفاعل وانما وجبت الامكان الوصول اليه ابتداء او بواسطة
ان في المعنى موصى **قوله** او مفلس بفتح اللام المشددة اه من نودى عليه بين الناس بانه
مفلس ووجوبها عند الامام لان التفلس عند غيره صحيح فكل من وجده كعدمه لان المال
نفاذ ولا يجب فلا يكون كالمالك لجميع الاثر وقال في البيع واليكم به انما يصح عندهما لا عند
غيره ان ابا يوسف وان قال بنية الحكم به قال بوجوب الزكاة هنا رعاية لما في الفقهاء **قوله**
وهو الصحيح صح في النية والى نية **قوله** لان البنية اه ولان القاض قد لا يعدل وقد لا يظفر
بالخصوصية بين يديه لما فيكون في حكم اليك **قوله** سيجي ان في كتاب القضاء **قوله** عدم
القضاء يعلم القاض ان عدم صحة قضاء القاض اعتمادا على علمه فلو علم بالحيث وقد يظفر
لا يجب ان يترك لما في **قوله** وسنفصل الدين لا قور ووطر وضعيف **قوله** وسبب لزوم
ادائها هذا هو السبب الحقيقي وما تقدم من قوله وسبب ملك صاحب اه هو السبب الظاهر كالاول
للظهر **قوله** لزوم الخطاب ان الخطاب المتوجه الى المكلفين بالامر بالا واه **قوله** ان الزكاة يصح
ارادة الجزاء من المالك ان اعطاه هذا القدر المستحق ويصح ان يراى بالزكاة الايام والمصلحة اوجه
ولا يثار كالتقوى الصلاة **قوله** وشروطه ما تقدم في المص من قوله وشروط فتراها عقل اه
شروط في رب المال وما هنا شرطه بنفسه المال المسمى **قوله** حوالان الحول ويشترط تمام النقص
في طرف الحول ولا يشترط الحول في زكاة الزروع والثمار **قوله** وصورة ملكه ان التام يخرج
الضمان **قوله** كالملاهم اذ غلبت الكفا في اليد واليد كما يات **قوله** ما يصل الخلقه ان الله تعالى
خلقهم انما **قوله** ولو للنفقة هذا ايوا متقما في معيل الداية والبدائع ويحيا في ما بين
ملك كما صرح **قوله** بقيدها ان السائمة المفروقة من السوم وهو الاكفرا بالدين في اكثر العام
لقصد المد والنفقة فلا بد فيها من نية الاسامة لذلك لانها كالتقيد للدر والنسب نصيب للحمل
فالمركوب ولا تعتبر هذه النية ما لا تنقل بغير الاسامة **قوله** ولا بد من مقارنتها لفقده التجارة
بان ينسب عند العقد ان يكون المملوك به للتي ردة سواء كان ذلك العقد شرا او اجارة ومثلا
كان ذلك الثمن من النقود او من العوض فلو نوى ان يكون للبيدة لا يكون للتجارة وان
الثمن من النقود وصح ما ملكه بغير عقد كالميراث فلا يصح فيه فيه التجارة اذا كان من غير
النقود او ملكه بغيره هو مبادلة مال بغير مال كالميراث وبدل الخلع والصلى عن دم العمد وبدل
العقود فانه لا يصح فيه بنية التجارة ولو اشترى من غيره لبيدة له والميراث ثم نوى ان يكون للتجارة
بعد ذلك لا يصح للتجارة ما لم يبيعها فيكون بديها للتجارة لان التجارة بعمل فلا تتم بمجرد النية
بخلاف ما اذا كان للتجارة فلو ان تكون للبيدة يخرج عن التجارة بالنية وان لم يستعمل لانها
ترك العمل فتتم بها **قوله** كما سيجي في اخر هذا الباب اه **قوله** بنية صريحا هو المذكور
في الاصل وفي الجامع الصغير ما يدل على التوقف على النية وصح ذلك من حيث بلان العين و
ان كانت للتجارة فقد يقصد ببدل منافعتها المنفعة فتوجب الدابة ليطلق عليها والدار للتجارة
فلا يصح للتجارة مع التردد والا بالنية والجامع الصغير اضرها تا لينا فالظاهر ان لا يترك
في الاصل الاخط عليه الامور لا سيما وقد صح من حيث بلان وما في الاصل لم يصح فالواجب على الشرع
ذكر القول الاخر وترك ما سواه فليتبنا **قوله** واستثناه اه هي من النية دلالة فلا حاجة
ان استثنائها **قوله** مطلقا سواء نوى التجارة ام لا او نوى الشراء للنفقة حتى لو اشترى
عبيدا يال المضاربة ثم اشترى لهم كسوة وطاقم للنفقة كان الكل للتجارة ويجب الزكاة في الكل
لا يمكن الا الشراء للتجارة بما لها وان نص على النفقة **قوله** غير هذا ان غير الشراء للتجارة

قوله فيما خرج من الرضا العشرة لان الملك ثبت فيها بالانبات ولا اختيار له فيه **قوله** او
المستأجرة او المستفادة يعني ولان الارض عشرين فان العشر على المستعير اتفاقا وعلى المستأجر
على قولهما المأخوذة او اما اذا كانتا حائزين فان الخلاف على رتب الارض فان اذن المستعير
او المستأجر في الخارج التي رتبة يصح لانه لا يجمع حقان اذ **قوله** لا يجمع الحقان على كل
ما قبله **قوله** ومن شرط صحة ادائها قد علم اشتراط النية من قوله او لانه نقلها لكن ذكرت هنا
ليبين بقا صحتها **قوله** نية مقارنته له هذا الاصل كما في سائر العبادات وانما اكتفي بالنية عند
العمل كما سيأتي لان الدفع يتفرق فيسويج باستحضار النية عند كل دفع فاكفي بوجودها
حالة العمل ودفع الحق بحد والمراد انها تتقارن الدفع الفقير واما المقارنة للدفع الى الوكيل
فهي من الحكمة كما **قوله** كما لو دفع الى الزكاة الى مستحقها **قوله** والى قائم ظاهره ولو
بعد ايام ولو بعد هلاكه لا يجزئ كما في البهي **قوله** او دفعه للذي خصه بالذكور وان دخل
في عموم الوكيل لدفع توهم انه لا يجوز ان يوكيله فيها **قوله** لان المعصية الامرعة للمسلمين
ولو ادعى زكاة غيره بغير امره فبطلت فاحذر من يجوز بل تنفذ على المتصدق ولو تصدق عنه
بامر غيره ويرجع بما دفع عند ابي يوسف وان لم يشترط الرجوع كالامر بقبضه الدين وعند
محمد لا يرجع الا بالشرط بحد **قوله** ولذا ان يكون المستعير نية الامر **قوله** لو قال هذا انطلق و
تغيره عنك **قوله** قبل دفع الوكيل يفيده انه لو نوى بعد دفع الوكيل لا تعتبر النية الثانية ولو
كان المال قائما بيد الفقير **قوله** مؤكليه بصفة التثنية كما فرض المثال في البهي كذلك **قوله** نعم
ولان متبرعا لانه بالخط ملكها عند الامام فيكون متصدق بما مال نفسه وكذلك لو كان في يد
رجل اوقاف في مختلفه فخط اموال الاوقاف وكذا البياع والسمسار والطبايع الا ان موضوع يكون
الطبايع ما دون ما يخط عرفا **قوله** الا اذا وكله الفقهاء ان في القبض من الامرين مثلا فلا
ضمان عليه بالخط وما اداة لهم ينوب عن زكاة الامرين فان فعل الوكيل كفعل المؤكل
فكان الفقير هو الذي خلط الذكابين ولا يضر فيه **قوله** لولده سواء كان صغيرا او كبيرا و
هو مقيد في الصغير بقبض الاب اما اذا كان ابوه وهو الوكيل الدافع غنيا لا يجوز لان الولد
الصغير بعد غنيا فبطلت ابيته ابو السعد **قوله** وروحه يعني المحتاج بحد **قوله** الا اذا قال
اه يبيع وكان مصرفي لها والا لا ولو قاله **قوله** ولو تصدق بدارهم فبطلت ابيته او صورته على ما يفهم
منه دفع دارهم لانسان يدفعها زكاة ماله فامسكها ودفع من دارهم فبطلت ابيته او صورته على ما يفهم
ها لانه او مستهلكه كان دفعه تبرعا لا يرجع به وما استهلكه دينه في ذمته وان كانت فائقة فان دفع
بناحية الرجوع والمراد انه نوى اخذ دارهم الامر بها جميع الدفع ولم يكن متبرعا وان لم يكن نية الرجوع
بان نوى التبرع او لم يتوشى فلا رجوع له تنبيه يؤخذ من اشتراط النية ان ليس الفقير ان يخط ما في
الذم بغير عمله ولو كان قريبا لغيره في القارب به اخرج منه وان اخذه كان لصاحبه المال ان يسترده قائما
ويضمنه ان كان هالكا والقبض يرجع له فيما بين يديه الله تعالى ان يحل الاخذ ولومات من عليه الزكاة
لا تؤخذ من تركته لفقير شرط صحته وهو النية الا اذا اوصى بها فتعبر من الثلث ولو امتنع من فقيرها
فاخذت منه كرها فالغنى به التخييل ان كان في الاصول الظاهرة فانه يسقط الغرض عن اربابها
ماخذ السلطان او نائبه لان ولاية الاخذ لم تقتض ذلك ان لم يصحبها السلطان موضعها لا يبطل
اخذها عنه وان كان في الاموال لها طنة فلم يصح اخذهم بحد عن التخييل والواقعات والواليمة ولا
يشترط الدفع من عين ماله الزكاة لانه لو اوصى انسانا بالدفع عنه اجزاه وظاهره ماله الى نية جواز
ما اذا دفع من مال غنيب عن نصاب الزكاة واستدل بقول مسلم لم يشر فوكلا في ماله لغيره من ذي
فلم يشر ان يشر هذا التمس للفقراء عن زكاة ماله او لو نوى الزكاة والتطوع جميعا يقع عند
الم يوسخ عنها وعند محمد عن النفل **قوله** او مقارنته بعمل ما وجب اليها جميع الاموال وظاهره
لا تكفي النية اذا عدل بغير الدلائل وكانت اكثر من الواجب ونوى عند العمل فقط اخرج الواجب

منها قوله

منها **قوله** او بعضه ونوى الباقى عند ادائه او عدله كما نوى في الدين اخرج **قوله** بل بالاداء فلو
اخذ من النصاب خمسة ثم ضاعت لا تسقط عنه الزكاة ولومات بعد ادائها كانت الخمسة
ميراثا عنه بخلاف ما اذا ضاعت من يد السامع لان يده كيد الفقير بحد **قوله** او تصدق بملكه
لدخول الجزاء الواجب فيه فلا حاجة الى التعيين استحبنا ولا يفتى بين ان ينوى النفل او لا يفتى
النية ابو السعد والتقييد بالتصدق يشير الى انه لو وهب النصاب لم يقع بعد الوجوب منه
الواجب وهو اصح الروايتين نهر في كلام المصنف مؤاخذه لفظه وهو الاصل كل المضافة الى الفير
المعامل للفظية **قوله** فيصح ان يقع عما نوى بحد **قوله** لا تسقط حصته ان المتصدق به اما حصته الباقى
فاقتضا على عدم السقوط اذ في البهي **قوله** خلافا للثالث فقال ان حصته تسقط اعتبارا بالجزء
بالكل في النية روي الامام مع محمد في هذه المسئلة وهذا كالتميز رجحنا ابو السعد عن
شيخه **قوله** واطلقه ان التصديق **قوله** حتى تغير على عموم المطلق الدين اه وقيده بالفقراء لانه
وهب لمغنى ناويا التصديق بعد الحول ففيه روايتان اصحهما الضمان بحد عن المحيط **قوله** عن الدين
الطلق والمراد من لا يقبض كما ذكره صاحب البهي عن شرح الطحاوي ولا المقيد بشيئ الشرح
بقوله بعد وعن دين سيقبض وهو رتبة ما تقدم من ابراء الفقير عن النصاب الذي هو دين لا
يقبض حيث سقط بالبراء وسواء نوى الزكاة ام لا ولو ابراءه عن البعض سقط زكاة ذلك البعض
ولا تسقط عنه زكاة الباقى ولو نوى به الاداء عنه لان الباقى بغير عينه بالقبض فيصير مؤديا الدين
عن العين كذا في البهي **قوله** والعين على العين كذا هي باخر عن ذهاب كذا في تجارة
عن غيره وضحا **قوله** وعن الدين صورته دفعها في يده عن الدين التي له **قوله** واذا الدين عن
العين اه سيثبت منه ماله او ماله او فقير بقبض دين له على اخر نواه عن زكاة عينه عنده فانه يجوز
لان الفقير يقبض عينه فكان عينه عن عين بحد **قوله** وعن دين سيقبض صورته ما تقدم من نيله
عن بعض الدين ناويا به زكاة الباقى الذي سيقبضه **قوله** وصحيلة الجواز ان في صحة امانة الدين عن
العين او عن دين سيقبض **قوله** ثم ياخذها ان الزكاة بجميع المفعول ان المذكور **قوله** لكونه ظفر
بجنس صفة والظاهر ان الذهب والفضة في جنس واحد فيؤخذ احدهما عن الاخر بحسب ما **قوله**
فان ما نفعه المفاعلة على غير بابها **قوله** ثم هو ان الفقير يبيع ان شاء وان امتنع لا يجبر لانه لا
حقه **قوله** فيكون الثواب لهما ان ثواب الزكاة للمركب وثواب التكليف للفقير وقد يقال ان ثواب
التكليف يثبت للمركب ايضا لان الدال على الفير كفاه واختلف الثواب كما وكيف **قوله** وقامه
في حيل الاشياء ذكر فيها صفة اخذ وهذا ان يؤكل المديون خادم الدين يقبض الزكاة ثم يقبض
دينه فيقبض الوكيل صار ملكا للموكل ولا سلم المال للوكيل الا غيبة المديون لاحتمال انه يغفر
عه وكالة قضاء دينه حال القبض قبل الدفع وفيها وان كان الطالب شريك في الدين يخاف ان يشركه
في المقبوض فاليه ان يتصدق الدين بالمدين ويحب المديون ما قبضه للدين فلا يشاء ان يمتنع
من له بصواب ورا دمنع الوجوب عنه فالحيلة ان يتصدق بدارهم منه قبل التمام او هب النصاب
لانه الصغير قبل التمام يوم واختلفوا في الكراهة ومثنا اخذوا بقول محمد فماله لغيره
عن الفقهاء **قوله** واقتضاها عمر هو المأخوذة من الدرر والشدة بلانية فلا يضمن بهلاك
النصاب بعد التفريط والدليل القول لا يدل على الغور وانما يدل عليه المعنى الذي تقدم الشرح
عن الفير وهو ظن فيفيد الوجوب اه **قوله** امر واجب على الغور كذا في بعض النسخ وتسقطت
في اكثرها والاشبه في المقابلة التغيير بالافتراض لان ذكر الوجوب يؤهم الوجوب المصطلح عليه
وعلى هذا فمفعولها بعد وقتها قضاء واكثر الكمال ان الزكاة فريضة وفرضها واجبة ويصلح
هذا تدقيق بين القولين **قوله** وتندبها وتروا ان اخذها عما واحد اختلفوا في ذلك فلا تدبها
الا بالاصواب ولذا قال في النية الغور على سقوط العدالة بتأخير الزكاة من غير عذر لحق الفقير
دون الجاه **قوله** لان الامراء لم يجعل الامم بذاته والاعمال الغور لان النية في الاصل ان يطلق

الادب لا يقتض الفور ولا الترخي بل مجرد طلب المأمور به فيجوز للمكلف كل من الترخي والفور
الاقتبال لانه لم يطلب منه الفعل مقدما باحد هاتين شيئا بل انما راد من قوله انه انما يعرف وقوله
لذفع حاجته ان الفقير قوله وجع مجلة الاول وهو مجلي من دفع حاجته الفقير مجلي من امر الشارع بل
حاجته عاجلا قوله فتم لم تجب ان الوجوب الاصطلاحي لانه مختار لكل واحد هذه العبارة لم قوله لم
يحصل المقصود وهو تعجيل دفع حاجته الفقير فروع للوكيل بدفع الزكاة ان يؤكل بلا اذن او بالبيع
لا معين فذبح لا غير لا يضمن على المعتمد شك انك ام لا يعيد بخلاف ما اذا شك ام لا بعد ذلك
الوقت لان المورد وقت لا دار الزكاة فصار بمنزلة الشك في الصلاة قبل خروج وقتها والافضل
في باب الزكاة الاعلان بخلاف صدقة التطوع جدد عن الفقهاء لان الزكاة من الصدقات ولا راد
فيها بخلاف صدقة التطوع وهو متيقن بان المكين ثمة ظلمة يتبعون ارباب الاموال فيأخذونها
ويضعونها في غير اهلها فان كان فالدفع افضل بوالسوء ولو شك هل ادر جبه ما عليه من الزكاة ام
لا بان يؤمن متفرقا ولا يضمنه ومقتضى ما ذكر لزوم الاعادة حيث لم يلب على ثمة قدر معين لانه
ثابتة ذمته بيقين فلا يجزى عن العهدة بالشك بغير قوله ان عيده خصه ليناسب قوله بقدر فؤوس
خدمته قوله فتم ما نواه للخدمة سواء كانت النية حال الشك او اختاره للتجارة ثم نواه للخدمة قوله
يجب ما فيه الزكاة فلو دفعه لامرته في ممرها او دفعه بغير علم عن قود او دفعه لغيره فزوجه الزكاة
لان هذه الاشياء لم يكن جنس ما فيه الزكاة اما اذا باع بغير علم ما فيه الزكاة ثم حال الحول وجبت قوله
والفريق ان بين التجارة حيث لا يتحقق الا بالفعل وبين عدمها بان نواه للخدمة حيث يتحقق مجرد
النية قوله فتم بها لان الترخي كلفي فيها بالنية قوله فوجب الزكاة اذا حال الحول على البدل
قوله الا المذهب والفضة لتعريفها للتجارة ما من الخلفه فوجب الزكاة فيهما نوى التجارة او النية
اولم ينوا صلاحا ويشترط الحول ان لم يكن عنده نصيب والا فيضمن اليه لانهما مستغنا وان قضا من
قوله بعد حوال ان من وقت الاستحقاق قوله نوى او لا نوى السوم او لا نوى لانها كانت سائمة فثبت
على ما كانت وان لم ينو خاتمة اه قوله او نكاح كالمدفوع لهما مهرا قوله ودفع به اس دفع السيد العبد
الما في ولم يختر الفعا وكذا اذا دفع عرضا بدله او فاد بذكر القود او فاد بغيره من الخطا ونواه
للتجارة تعيم اتفاقا وقد يقال ان احدا لبدلين لم يكن مالا ومقتضاه عدم صحة النية كما هو مرجح
عبارة الاشياء الالاعية قوله كان المدفوع للتجارة ان بلا نية او قوله كما مر ان شرح قول او نية
التجارة اه 2 والاجم لانه لا يكون لها لان التجارة كسب المال ببذل هو مال والمقبول هنا ان هذه العدة
اكتساب المال بغير بدل اصلا فلم يكن من باب التجارة فلم تكن النية مقارنته لعم التجارة قوله وفي
او نيل الاشياء اه 2 ما يبيد الاجم قوله والجواهر كاللعلى واليا قوت والمزود وما شاكلها من الاشياء
معدة للمثنية خلقة قوله ان ما عدا الجير من جماع علم بالقيمة على الذخيرة والعقبة وما عداها العوض
والجواهر قوله يشترط عدم المانع المؤقت الا الشئ كالارض العشرية اذا اشتراها بنية التجارة
فلا زكاة فيها واشئ بغير المشقة وفيه النوى في اخره الف مقصورة وهو اخذ الصدقة في عام مرة
قاموس قوله وشروط مقارنتها بالجد عطف على شرط الاول ان كان كانت متاخزة وتقرض كما مر
قوله اذا جارة كما اذا اؤداه المدة للتجارة بعروض فان تلك العروض تكون للتجارة على ما مر
قوله او استقرضه هو احد قولين قلنا في المني ولو استقرضه عروض ونوى ان تكون للتجارة اختلف
الشافعي فيه والظاهر انها تكون للتجارة واشارة اليه في الجامع كما في البدل فان قلت لا وجه لعددها
عروض في تجارة الا لزوم الزكاة وهو مدون بنمونها والمد يكون لا زكاة عليه الا ان يقال انه قد
اكتسب فيها نصيبا فيزكيه ويعتبر الحول من وقت الاستقراض ويجزى ويحتمل انه استقرضها ثم دفع
بدلها فانه يلزم الزكاة اعتمادا على النية السابقة قوله لا زكاة عليه لقضية التجارة عند العقد
وهو مختار قوله وشروط مقارنتها قوله كما لو نوى اه مختار قوله بشرط عدم المانع المؤقت الى
الشئ فان ما خرج من ارضه العشرية او الخراجية يجب فيه العشر والخراج فلو وجب فيه الزكاة ايضا

للمر الشئ

للمر الشئ وقوله كما مر ان قيل قوله وشروط صحته قوله خراجية سواء رزقها ام لا لتعلق الخراج
بالخدمة وهذا في الخراج الموطوع اما خراج المقاسمة فيكونها كالعشر وحده قوله ورزقها ام لا
لم يردعها يجب لان العشر انما يتعلق بالخراج ولم يوجد قوله لقيام المانع وهذا الشئ افاد بالتعليق
ان البذر في ارض خراجية او عشرية فلو بذره في ارضه المملوكة لم يجب الزكاة فيه لعدم العدة
وفيه انه فيما لو اشترى ارضا خراجية او عشرية ناولا التجارة ورزقها لم يجزى حقان لان حق الزكاة
في الارض وحق العشر والخراج متعلق بالخراج وقال صاحب الجدة باب وكافة المال لو اشترى بذر
للتجارة ورزقها فانه لا زكاة فيه وانما فيه العشر لان بذر في الارض ابطال كونه للتجارة فكان لا
كيفية الخدمة في عهد التجارة بل اول ولولم يزرعه يجب م وهو ينفذ سقوط الزكاة عن البذر ولو
بذره في المملوكة لم **باب السائمة** لم يقبل زكاة السائمة لان الكلام هنا فيها وفي بيان حقيقة
والجمع بينهما لا يستحسن فكذا اخذ فيها وفيه ان هذا الباب انما عقد لبيان الحقيقة فقط وسيمتثل
لانها تسم الارض من ثمرها ويدبرها كالكثير الفقهاء اقتدار بكتب رسول الله صلى الله عليه وسلم فانها كانت
مفتوحة بها ولكونها اموال العبد اه **قوله** الواعية ظاهرها يعلم كل واعية وقال الاصمعي
كل اهل تدعى ولا تختلف في الاهل من قوله بالبرقي بالغية مصدر رنحت الماشية الطلا والبرقي بالكلر الطلا
نفسه كناية عن الغريب والمناسب فظهر بالفتح لانها انما تجب الزكاة في سائمة لا يعلق في الاهل فلو حصل اليها
الكلاية البتة لا تكون سائمة ولو ضبط البرقي بالكسر كانت سائمة وخرج به ايضا القهستاني كما في شرح
الملتقى فلا تجب فيها الزكاة **قوله** المباح احتره به عن غير المباح **قوله** لتقصه الدر والنسل لابد
من هذا القصد هذا ان الم يقصد شيئا اصلا لا يلزمه زكاة كما في النهر **قوله** والسهم عطفه يقتضي
ما قبله **قوله** ليعم الذكور لان الدر والنسل لا يظهران فيها **قوله** فقط ان الذكور المحفورة وليس
المزوانه يعم الذكور ولا يعم غيرها اه **قوله** لكن في البدايع اه استدراك على ما في المحيط من اعتبار
السهم والجواب ان مراد صاحب المحيط ان السهم لا الاجل للجم بل لغرض اخر مثل ان لا تقوت
في الشئ من البرد فلا تنافى بين كلام البدايع والمحيط اه او يحتمل على اختلاف الرواية او
الشافعي **قوله** كما لو استعمل الحول من ولو كثر السنة كما في البحر **قوله** ولو للتجارة ان لو ساءها بقصد
التجارة ففيها زكاة التجارة ان زكاة الذهب والفضة ولا يعتبر عددها بل تجب في كذا ولو
كانت علوفة كما ياب **قوله** ولعلهم تركوا ذلك ان لعل الفقهاء كصاحب الكنت تركوا التقييد
بقصد الدر والنسل والزيادة والسهم فانه عطف السائمة بانها السهم كفي بالبرقي في اكثر السنة
ولم يقبل الدر اه **قوله** لتعريفهم بالكمين ان يحكم ما يوس به للتجارة ويجزم المسامة للحمل والركوب
وهو وجوب زكاة التجارة في الاول وعدمه في الثاني ثم قالوا السائمة تذكر فلم يبق الا ما وقفته
الدر والنسل والزيادة والسهم في لا يستشكل اطلاقهم بانه تعريف بالاعم فاذا صاحبه البحر
قال في النهر هذا غير داخ في التعريف بالاعم لا يصح ولا ينعف فيه ذكر الكمين بعده لانه يصدق
بما اذا لم ينوشيا اصلا ولا زكاة فيها قلت ونفي النية انما هو على راس المتاحذين من علماء الميراث
وجوز مقتد موهم التعريف به لما فيه من نوع التمييز لانه اذا نظر الى الاسامة في نصفه وجبت واذا
نظر الى اعد منها في النصف الاخر لا تجب **قوله** للشك في الموجب لم يطعم وهو المال لان المال لما
صار يربى بوسيلة الاسامة فلا يجب الحكم به الشك اه ان في تحقق المال بنية الموجبة للزكاة افاده في
البحر هو او لا مما في **قوله** مختلفان قدر وسببها فالتقدير هو سبب العشر في مال التجارة ولا كذلك
في السوائم والسبب في زكاة مال التجارة ملك الشئ بالناسي في السائمة ملك العدد والمعين
منها مع قصد السوم للدر والنسل **قوله** في وسط الحول سكون السمين وهو اقول لانه اسم
لجزء من مريم بين طرفي الشئ بخلاف تحدكها فانه اسم للجزء تشاؤن بعده عن طرف الشئ فيكون
جزء معين من الحول وليس بمراداه في اقول ضبطه بالفتح او لا مذكور بقوله ان بعد يوم
الغدير يرجع الى الحول على حذف مضاف والمراد باليوم اللحظة ان قيل اشتها الحول بلحظة

ولا حاجة اليه بعد ذلك الوسط بالمعنى المتقدم كما لا يخفى الا ان تكون بمعنى بل ويكون قد قصد المبالغة
بالاضراب عن الجزاء المبرم الى الجزاء المعين الذي هو اخر الجول في قليل ذي زيادة **قوله** بغيرها كابل يا
بل وفي هذه ولو اتحد النصاب كمن وعشدين بغيرها **قوله** ولا تعد عنه اما اذا كان عنده نقد
ولان نصا باول الجول فان ذلك يفيق اليه **قوله** فانه يستقبل هؤلاء اخر معلوم من قوله كما لو
باع السائمة **قوله** ليس في سوانم الوقف كبرها ثم السوانم الوقف المعدة لا يخرج الماد **قوله** المسئلة المجهولة
ليفادس عليها في سبل الله تعالى وهذا التفصيل عند الامام اما عند هذا فلا شئ في الجدل مطلقا
قوله ولا في المواشع التي جثم به في الجوهرية ونقل في الظاهر في ذواتها واثبتين وفي هذه قوله في
وشمل كلام المعن الا على والمرضى والاعرج في العدد ولا يؤخذ في الزكاة اه ان الوجوب هو
البرج لجزم به ووجه الشك ان التمكن من الرعي متصور ولو مع المعنى بان نقاد ابو السعود **قوله**
لا شئ ليت سائمة بل ينقل اليها العلف ولا يجب الزكاة اتفاقا **باب** بالتسوية مبتدأ خفي
خبره او بالعكس ونصاب مبتدأ وخمس خبره في الذي في المصنف الا بل بغير باب **قوله** مؤنة
بديل التفسير على ابيته من قوله السيد الحموي لان اسماء الجموع التي لا واحد لها من لفظها
اذا كانت لغوية لا دميعة فالثانيات لها لازم **قوله** بفتح الهاء وانما لم تكسر للايتواء كسرات
ابو السعود عن ابي جعفر سميت به من هذا الاسم **قوله** لانها يتول على اثنائها فاشارة
الى ان بينها اشتقاقا كبيرا وهو اشتراك الكلمتين في اكثر الحروف مع التناسل في المعنى هذا
في **قوله** تجت بالجرم ل من قوله الى خمس وعشرين والاولا نصيب على التمييز **قوله** الى تجت نفرة
بضم الهاء وسكون الهمزة وفتح التاء المثناة فوق والنون والصاد المشددة في اخره
علم مركب تركيب مزج على ملك اه ومعناه ابن الفهم لانه وجد عنده ولم يعرف له اب فبال
نفرة والتجت الابن معرب بوضعت حموس عن النصاب **قوله** او اعرب جمع عربي للبراهم واللاتام
عرب نفرة فواشبهها في الجمع وخرقوا بين التجت والعرب في الالمان لبيانها على العرف لوجوه
لا يركب او لا ياكل من التجت لا يثبت اذا دكب او اكل من العرب وكذا العكس بخلاف ما لو عقد
بينه على الابل فانه يثبت بكل من نوعه ابو السعود **قوله** وشاة ذكرها كان وانته وان لم يطعن في الثانية
على ظاهر المصنف والشدة بل لا تلي خلافا لما في الحموي من اشتراط الطعن فيها ولا يؤخذ الخبز وهو
الذي انا عليه ستة اشهر وان كان يجوز في الاخير فان قيل الاصل في الزكاة ان يحجب في كل نوع
منه فكيف وجبت الشاة في الابل قلت بثبوت النصب على خلاف اقياسه فهو امر توقيفي ليس بمقول
المعنى ابو السعود **قوله** عفو اس على الشاة عنه فلم يوجب فيه شيئا وعفو مصدر بمعنى العفو
قوله وفيها من الخمس في سواد كان ذكورا او انثى لان الضمير ورد بنصبها باسم الابل
والبحر والغنم واسم الخمس يتناول جميع الانواع بان صفة كانت وسواء كان متولدا من الاهليين
او من اهله ووجبت بعد ان تكون الام اهلية وشمل الصغار والكبار لكن بشرط ان لا يكون النحل
صغارا وشمل النحل وانما في كمن قالوا اذا كان له خمس من الابل مهازيل وجب فيها شاة بقدره
وبيان معروفة ذلك في **قوله** بنت مخاضا وسقطا فاستان ثم انه ذلك جرح مجزع العادة لا
مجزع الشوط فالمراد السن لا ان تكون امها مخاضا او لبونا مجرد وقيد بالانثى لما سبق انه لا يجوز
دفع الذكور فيها الا بطريق القيمة وذلك لان الشريعة جعل الواجب في نصاب الابل الصغار في
الكبار فكان ذلك سبب لارباب الماشع وجعل الواجب مع الاناث لان الاثنتي عشرة قد فضل في
الابل فصارا الواجب وسطا ولم يبين الا ثلثية في البقر والغنم لان الاثنتي عشرة فيها لا تعد فضلا
ابو السعود والحق في جميع الولاة والنوق الحوامل في الاساس كلها بحار وحقيقة اضطر
شئ ما مع في وعاءه فاستان **قوله** في السنة اثنتي عشرة حولة ما في عليه حولا وان شربوت حولا واحد
اه فلم يشترط الطعن في الثانية **قوله** يثبت لان امها مخاضا او لبونا فغيرها لانه قد يموت ولا يترك
قوله في سنة وخلاشون ذكر العدد ويجردا مع التاء يوهي ان الواجب في الابل انما يتحقق اذا

كانت اثنان مع انه ليس كذلك فالثبوت بعد كبر العدد ليس احترازا بل هو السعور وفيه ان العدد
محدود وقد وثق كبر العدد عند حذفه لا يدل على كبر العدد ودلالة ثبوت **قوله** ثبت لكون اس
قوله وهي التي طعنت في الثانية في العرستان ما في عليه ستان فلم يشترط الطعن في الثانية والظاهر
ان المراد الطعن ولو بجزء من قليل كيوم فلا خلافة في الحقيقة **قوله** لا خسر ان ثبت اخر **قوله**
حقه والذكر من الابل حق اذا بلغ السن المذكور فاداه صاحب البقر **قوله** وصق ركوبها بيان
لعدة التسمية **قوله** في الشاة قال في البقر ما في العرستان **قوله** وهي التي طعنت في الثانية
ما تقدم من التقديم بالسن في بنت مخاض وما بعدها قال في البقر ما في العرستان في اللغة وفي الشريعة المراد
بنت مخاض ما تم لها سنة وبنت لكون ما تم لها سنتان وبالحقيقة ما تم لها ثلاث وبالحقيقة ما تم لها
اربع وذكره الزيلعي في فصل الميراث والجدع اعلا سبعة في الزكاة والحق اثنان وبعد هاهنا اسنان
اخر كما شئنا والبارز والسرير لم يذكرها لانه لا مدخل في الزكاة فيها لان هذه المسائل لا تلي
هي نهاية الابل في الحسن والدر والنسل وما زاد فهو رزق الى البقر والبرم ويقال بزل البعير
يبرل بولا ولا نظير نابه اما الشاة فهو بزل بالزان لا بالزال ذكرها كان او انثى وذلك في السنة
التاسعة وبما يبرل في السنة الثامنة ابو السعود **قوله** لانها تجزع اه اولانها اطابت الخبز
ام الحبيس عن العلف اه من **قوله** كذا كتب النبي صلى الله عليه وسلم كتب مبتدأ مضاف وكذا خبره اه
2 **قوله** وابل بجر عطف على ابنه صلى الله عليه وسلم 2 **قوله** ثم في كل مائة وخمس واربعين اه الاول
حذف كل كان الاول حذفها فيما بعده وفي نسخها حذفها **قوله** بنت مخاض وجبت الخمس
والعشرين في المائة والعشرين **قوله** ثلاث حقائق فليس عليه بنت لكون وهو
الفارق بينه وبين ما بعده من الاستثنان **قوله** اربع حقائق ولا جذعة فيها **قوله** الى المائتين
هو مخير فيها ان شاء اذن فيها اربع حقائق في كل خمسين حقة وان شاء اذن في خمس بنات
لكون في كل الاربعمائة بنت لكون **قوله** اهدا من لا تغير عن هذا الاستثنان **قوله** كما استأنف
في الخمسين اه انما قيد بذلك ليعيد اليه الاستثنان الذي بعده المائة والعشرين والفرق
بينهما ان في الاستثنان الثاني ايجاب بنت لكون وحقة في الاستثنان الاول لم يكن لان عدم
نصابه فان زاد على المائتين خمس ففيها شاة مع الاربع حقائق والخمس بنات لكون وفي عشر
شاة فان في خمس عشرة ثلاث شياه معها وفي عشرين اربع معها فان بلغت خمس وعشرين
ففيها بنت مخاض معها اربع وثلاثون بنت لكون معها اربع وست واربعون ففيها خمس
حقاق المائتين وخمسين ثم ستانف كذلك ففي مائتين وست وستين ست حقائق في ثلاث
مائة وهكذا **قوله** ففي كل خمسين حقة ولا تبلغ الى الجذعة بل ستانف بعدها **قوله** لانها تفت
للقيمة ان القيمة الكائنة للاناك اه **قوله** فان المالك مخير لعدم فضل الاثنتي عشرة فيها على الذكورة
باب زكاة البقر **قوله** لانه يشق الارض ومنه قيل لمحمد بن علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب
الباقر لانه بقوة العلم قد دخل فيه مدخلا بليغا ووصل منه غاية مدنية او من **قوله** كالنور ان كما
شم النور ثورا والاول والتعبير به **قوله** لانه يشق الارض ان يشقها **قوله** والتاء للوحد وللثانية
فيشم الذكور والانشاء ابو السعود **قوله** لم يبين انه ياخذ من البقر او الجوامس اه وسبب في الغنم
اذا اختلط حنائه بغيره انه يوق من ايهما شاء والجماموس هو نوع من البقر حقه في حكم
الاصحية والربا وكل نصاب البقر في وقود الزكاة من اظلمها وعند الاستواء يؤخذ اعلى
الادنى وادنى الاعلى والجماموس معرب كجماموس ابو السعود **قوله** ولو متولدا اه فان العبرة للام
قوله وحقة بقدر غنم عطف على عكسه فلا يبعد في النصاب وان صارت مألوفة بيننا كذا في البحر
قوله غير مشتركة فالمتشرك لا يملك الا انه يبلغ نصابها فان بلغ نصاب احداهما نصاب
زكاة دون الآخر ولو كان بينه وبين ثمانين حولا فما دون شاة لانه عليه لانه مما لا ينقسم
خلافا لابي يوسف ملقي وشرحه المؤلف **قوله** لانه يتبع اتمه او لانه قد نه يتبع اذنه وتروقه

قوله مستحق بغير الميم وكسر السين ما يؤخذ من الاستحسان وهو طلوع السن في هذه السنة لا الكبرياء
 عن ابن الاثير **قوله** بجساده في الواحدة ربع عشرة مئة وفي الاثنين نصف عشرة مئة بجمع الامر **قوله**
 في ظاهر الرواية اخرج الشيخ كلام المصنف عن ظاهره ليمتنع على المعتمد **قوله** وهو قولهما راجع الى عدم
 الوجوب في الزكاة على الاربعين في السنة **قوله** ثم في كل ثلاثين او فيعبر الواجب بكل عشرين في سبعين
 تتبع ومنه في ثمانين مستحق وفي سبعين ثلاثة استيعاب وفي مائة تسعين وفي مائة تسعين وفي مائة تسعين وفي مائة تسعين
 الحساب على الثلاثين والاربعين **قوله** الا اذا خلا من التبعات والمساكن بان
 كان العدد يجمع ان يعطى فيه من هذه او هذه **قوله** وهكذا يرجع الى المصنف ولا حاجة اليه لغيره
 من لفظ كل **باب زكاة الغنم** الغنم اسم جنس يطلق على القليل والكثير والذكر والانثى كما في بجمع
 الامر **قوله** مشتق هذا منه على ان اسم العين يتق من المعذر والمشتق من خلافه **قوله** لانه ليس بمعدة
 مقدمة على معلولها وقوله الله دفع اسم الدفع عن نفسها ولا ينافي وجوده في غير دفعه كقولنا
قوله فلكا غنمة فعيلة بمعنى مفعولة اس باعتبار المال قال في النهر وقول العامة في مفرد غنمة
 وتخصيص اسم اياه بالضمان خطأ **قوله** ضامنا او مفترضا يكون للقيمة وفقرها جمع ضامن وهما كذا في القاموس
 والكشاف وهو مذهب الاخفش والصحيح ما ذهب اليه سيبويه ان كلا منهما اسم جنس على القليل والكثير
 والذكر والانثى والضمان ما كان من ذوات الصفوف والمعدن وذوات الشعير **قوله** لانها
 سواء لان الضمان ود باسم الشاة والغنم وهو شامل لهما فكانا جنسا واحدا هو السعد وقوله
 في تكميل النصاب اس اذا كان من احدهما ثلاثون ومن الاخر عشرين فيضان فان البعض من وجب الزكاة
 والاخر من اس انها تجوز منهنما لكن يختلفان من حيث ان الجذع من الضمان يجوز لاس المعذر وقوله
 الربا اس لا يجوز بيع لحم الضمان بل لحم المعذر متفاضلا **قوله** لا في الواجب اس اذا كان عنده نصيب
 من الضمان لا يؤدى شاة من المعذر في الجوز عن شرج النظم في اطلاق قولهم لا في الواجب نظر
 الا ان يحمل على ما اذا كانت الغنمة للضمان اما اذا استولى فيؤدى من ابيها شاة وهذا اول مما في وقوله
 والايضا فان من حلف لا يكلم لحم الضمان لا يحل لحم المعذر المعروف **قوله** شاة اسم ثور
 للامراء يقع على الضمان والمعدن الا ان المعروف يخصها بالضمان كما في التوسير وفي القاموس الشاة وقوله
 من الغنم للذكر والانثى وتكون من الضمان والمعدن والطب والبقر والنعام والحمر الوحشية والمذا
قوله في ثمانين وفي مائتين وواحدة الا ثلاث مائة وتسعة وتسعين **قوله** ثلاث شياه بالهمز
 جمع شاة واصلة شوهه قلبت الواو اليها وحذف الهاء شدوذ **قوله** ولو كان لرجل مائة وعشرون
 شاة حتى وجبت فيها شاة ليس للساعي ان يفرقها ويجعلها اربعين اربعين فيأخذ ثلاث شياه
 بانه بائعها بالملك صار الملك نصيبا ولو كان بين رجلين اربعون شاة لا تجب على واحد منهما الزكاة
 وليس للساعي ان يجمعها ويجعلها نصيبا ويأخذ الزكاة منها لان ملك كل واحد منهما قاصر عن النقص
 وفي العياف ان كانت شاة وسط تقيت والا فواحدة من افضلها **قوله** اني لقوله على كرم الله
 فعلا وجبره لا يجوز في الزكاة الا ان يفسد فسادا **قوله** الا بالقيمة ظاهرة انه تجزى ان ساقط
 قيمته قيمة شاة ويدفع الساعي او المالك ان نادت او نقتضت **قوله** وهو ما عليه اكثرها وقيل
 ثمانية اشهر وقيل سبعة اشهر وذكر الا قطع ستة واستظهر في البقرة **قوله** على الظاهر يرجع الى
قوله لا الجذع من الضمان اما من المعذر فلا يجوز رواية واحدة عن البحر والمرد بالجدع من المعذر
 هو ما تقدم الخلاف فيه لا ما روي عن الازهر ان الجذع من المعذر ما تم له سنة وانه لا خلاف في الجذع
قوله والدليل يرجح وهو قول عمر رضي الله تعالى عنه ناخذ الجذعة والثنية قال في الفهم واما ما
 مر على علي فغيره **قوله** ولا شيء في ضيل سائمة اشتاق الخيل من الخيل المحرم لئلا لها في نفسها او لربها
 وهو اسم جمع للرب والبراذين لا واحد له كالغنم والابل وقيد بالسائمة لانها محل الخلاف اما التي
 يوزن فيها التجارة فتجب زكاة التجارة فيها اتفاقا كما في النهر **قوله** عندها وعليه نقول وقال الامام
 ان كانت سائمة من افراس العرب خير بين ان يدفع عن كل واحدة دينار او بين ان يوزنها ويؤطى

على كل

عن كل ما يئى ورهه خصة وان كانت من افراس غيرهم قوسها لا غير وان كانت ذكورا فخطا وانثى
 فقط فدايتان اشهرهما عدم الوجوب كذا في المحيط وفي الفقيه الرابع في الذكور عدمه وفي الانثى
 الوجوب ورجع شمس المنة وصاحب الحنفية وقوله واجتعلل انها لو كانت للحمل والركوب او علوفة
 للماشية فيها وان الامام لا يأخذها جبرافا وصاحب النهر **قوله** الامام لا وقيل ثلاث وقيل تسع
قوله ولا في نبال وصحير لقوله صلى الله عليه لم يثقل على فيها الا هذه الالية الجامعة في عمل
 مثقال ذرة فيلزم به ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره واستدل في غاية البيان على نفي الوجوب
 بقوله صلى الله عليه لم يثقل في الجبهة ولا في الكتفة ولا في الكتفة صدقة الاول الخيل والثاني الجوز والثالث
 البقر العولم اه نهر **قوله** ليت للتجارة اس هذه الثلاثة **قوله** فلا كلام اس لا كلام يتعلق بنفي
 زكاة التجارة موجود **قوله** ولا في عوامل ولو كانت سائمة كما في البقر فثبت التجارة في العوامل
 لا تصح لشغلها بالاجرة الاصلية اه **قوله** وعلوفة بفتح العين ما ينفق من الغنم وغير الواحد للجم
 سواء العلوفة بالغنم جميع علف يقال علفت الدابة ولا يقال اعلفتها والدابة معلوفة وعليف غاية
 البيان **قوله** وحمل وقصيل وقيل هو الصنفان لم يتم عليها الحول بقوسته ما صورته بقوله وصورة
 اه وفي النهر القليل ولد الشاة قبل ان يغير ابن مخاض والحول ولد البقرة لاشهر **قوله** وصورة
 ان يموت اه اس اذا كانت له سوائم كبار قضت ستة اشهر مثلا فولدت اولاد ثم ماتت الامهات
 وبقيت الاولاد وتم الحول عليها صلا لا لا تجب الزكاة فيها على الاصح وقال ابو يوسف تجب واحدة
 منها **قوله** الاشبع الكبير صورته له شع وثلاثون حلا ومن تجب الزكاة فان كانت المست وسطا او
 جرد **قوله** ما لم يكن جديا فان كان جديا لم يؤخذ ويؤدى صاحب المال شاة وسطا وان كانت ذكرا
 الوسط لا تجب الا هدم **قوله** وهلكه شيطها اس ان هلك الكبير بعد الحول بطل الواجب لغيره
 لان الصنفان كالتبعا لكبار وعند ابو يوسف يجب في البناغ شاة وثلاثون جزءا من اربعين جزءا من
 حمل **قوله** ولو تعدد الواجب لبيان ان كان له مستحق ومائة وتسعة عشر حلا فانه يجب مستحق في
 قولهم اما اذا كان له مائة وعشرون حلا يجب مائة واحدة عنده وعند ابو يوسف تجب ستة
 وحمل وكذلك تسعة وخمسون حلا لا يتبع يؤخذ البتة فبغيره لانه ليس فيها ما يجوز عن الواجب
 غيره وقال ابو يوسف يؤخذ البتة ويحل معه اه **قوله** وهو اس شعا وهو لغة مشتركة بين افضل
 المال وافضل الميراث والمعدن والاعطاء من غير مسئلة والفاضل عن النفقة والمكان الذي لم يوطا
 والصنف والاعداء من عقوبة المذهب **قوله** ما بين النصب كالاربعة الزائدة على الخمسة
 والعشرة في الابل وكالعشرة الزائدة على خمس وعشرين فيها فعندهما الزكاة في النصف في العشر
 وعند محمد وزفر فيهما حتى لو هلك العفو وبقى النصب يبقى كل الواجب عنده وسيقط في الاول
 اربعة اشباع شاة في الشاة ثلثا شاة **قوله** وحضاه اس الصاحبان كما في البقر فبلغ هذا ابو يوسف
 مع الامام رضي الله تعالى عنه في ان وجوب الزكاة يتعلق بالنصب فقط دون العفو ومع محمد
 فخر العفو على السعائم اشهر ابو السعد فيجب فيها زاد في غير السوائم بحسابه وعند الامام في
 الله تعالى عنه لا تجب ما لم يبلغ الزاد اربعين ودرها كاسيا تفصيله ان شاء الله تعالى اه **قوله**
 ولا في هالك اس فلا لقول الشرح بعد وان هلك بعضه اه وانما سقط الواجب لان الاصل ان الواجب
 متى كان بصفة اليسر قد وام القدرة شرط للدوام الواجب لان الحق متى وجب بصفة لا يبقى الا بملك
 الصفة واما الواجب بالقدرة والمهكة كصدقة الفطور فلا يشترط دوام القدرة لدوام الواجب
 فلهذا لا تجب الزكاة اذا هلك النصاب وبجهد صدقة الفطور حرم وسواء تمكن من الاداء بان
 وجد الفقير في الباطنة والساعي في الظاهرة واخرها حتى هلك ام لا نهر **قوله** وضع الساعي بالجمع عطا
 على وجوبها اه **قوله** موضع قال في النهر واختلف فيما لو منع الامام والساعي حتى لو هلك والصحيح انه
 عليه العامة اسره لا تجب اه **قوله** لتعلقها بالعين يدل عليه قوله تعالى وفي اموالهم حق معلوم
 للسائل والمحروم وقوله صلى الله عليه في اربعين شاة شاة نهر **قوله** لا بالذمة وفي قولنا في

انما يتعلق بالذمة والعين موجهة عليه **قوله** ويصرف الهالك الى العفو ولا اه هذا ذهب
الاعام الا عظم ربح الله تعالى عنه وعندنا يوسف يصرف الهالك الى العفو ثم لا انصاف شافيا وعند
محمد وزفولا انصاف والعفو معا فلو هلك خمسة عشر من اربعين بعد ان يبتت من عند الاعام
ربح الله تعالى عنه ويصرف الهالك الى العفو وهو الاربعون الزائدة على انصاف بنت لبون ثم انصاف
بنت لبون وما يتبع يجب فيه ما ذكر وعندنا يوسف الواجب خمسة وعشرون جزء من ستة وثلاثين جزءا
من بنت لبون لان الهالك يصرف الى انصاف بنت لبون ثم بعد العفو وانصاف بنت لبون فالواجب ما ذكر
وعند محمد وزفولا نصف بنت لبون ونصفها لان الهالك يصرف الى انصاف والعفو معا فالواجب
خمس اثمان من بنت لبون ويسقط ثلاثة اثمان بهلاك الخمسة عشر ومن المعلوم انه على عدم التقسيم
لا يبعد عن قول صاحب المذهب **قوله** بخلاف المستهلك ان يفعل رب المال مثله وقوله لوجود التقدير
على المفهوم من القام وهو قبح الزكاة فيه **قوله** ومنه ان الاستهلاك المفهوم من المستهلك **قوله**
فيضمن قال في الشرح هو احد قولين والعقول الاخذ به لا يضمن لانه لو فعل ذلك في المودعة لا يضمن
فكذلك هذا الذي يقع في نفع تريح الاول ثم سائيه في البدائع جزم به ولم يحك غيره **قوله** والتصور
فيه قوله بعد هلا لا **قوله** بعد القرض صورة حال الحول على انصاف فاقترنه نقول لا يبعد استهلاك
فلاشئ عليه اوج و نواه ان يموت المستقرض لانه تركه او يجه ولا يثبت عليه وحلف **قوله** والافارة
بالج عطف على القرض يعني اذا حال الحول على عروض التجارة فاعادها فذلك لا يكون استهلاكا
فلاشئ عليه اوج **قوله** واستبدال المحرم ايضا عطف على القرض اوج ولا يوجب جعلا مرفوعا عطف
على القرض لان عبارة الشرح وغيره ان الاستبدال نفسه بعد هلاكه من غير ذكر القرض فمع هذا
يتحقق الزكاة في عروض التجارة الا اذا حال الحول ولم يستبدلها حتى اخرج ذكاتها وهي الاستبدال
المذكور يعنى استبدال المعروض بالمتقود واستبدال النقود بمقتضى بعض كاذب الصارف والمقام هنا
في الاستبدال بعد الحول وهل هو قبل الحول كذلك يجزم ثم رايته في ذكر البها وشخصها ان الاستبدال
السائمة سائمة اخرى قبل تمام الحول وتم على البديل حول البديل لا زكاة على المستبدل الا عند دفع
قال صاحبها بخلاف عروض التجارة لان وجوب الزكاة باعتبارها كونه مالا ناميا والاستبدال
يتحقق كونه مالا ناميا وان تبدلت العروض فلا ينقطع حكم الحول بقاء ما هو متعلق الزكاة وانما
انه استبدال الذهب بالفضة لا ينقطع حكم الحول اتفاقا وفي الهندية عن محيط الخسب لو استبدل
مال التجارة او التقدير بجنسها او بغير جنسها لا ينقطع حكم الحول ولو استبدل السائمة بجنسها
بغير جنسها ينقطع حكم الحول **قوله** بمال التجارة ولو اختلفت العروض ان الاستبدال عروض تجارة
يمثلها بعد الحول لا يبعد استهلاكها فلاشئ عليه الا اذا حالها فيه بما لا يتغير من الناس في مثله كان تجارة
عما لا يدخل تحت تقويم المعومين فانه يضمن قدر زكاة الى اية قال في الشرح واستبدال مالا التجارة
بمال التجارة ليس استهلاكا بخلافه سواء استبدلها بجنسها او بخلاف جنسها الا انه اذا حالها فيه
بما لا يتغير من الناس في مثله فانه يضمن قدر زكاة الى اية وبغير مال التجارة استهلاكا ويضمنه
في فتح القدير بما اذا نوى في البديل عدم التجارة اما اذا لم ينو وقع البديل للتجارة اه **قوله** وبغير
مال التجارة معطوف على قوله بمال التجارة ان الاستبدال مال التجارة بعد الحول بغير مال التجارة
استهلاكا كما ان فتح القدير لم يأت ولو تولى البديل بعد ذلك وهو مقيد بما اذا نوى بالبديل عدم التجارة
اما اذا لم ينو شيئا اخر فانه يكون للتجارة دلالة كما تقدم عن الشيخ ان فيه جرح حكمه لا حكمه لستبدال
مال التجارة بمال التجارة فبعد هلاكها فلا يجب زكاة وهذا يقتضيه اعتبار حول جديد في البديل **قوله**
قبل ذكر السائمة وكذا ما فويض به مال التجارة يكون للتجارة ان ويقتصر على حول جديد **قوله** وبغير
السائمة ان بعد الحول اما قبل الحول فلا يجب فيه كما مر عن السيد وبيان ما ذكره المؤلف في السائمة
حيث قال واستبدال السائمة بالسائمة ان كان بخلاف جنسها بلان باع الا بل بالبقود والبقود بالغنم
استهلاكا لاجتماع وان يجنسها فذلك عند صاحبنا خلافا لغيره والعقوى ان الواجب مال التجارة

متعلق

متعلق بالغنم وهو المالك او القيمة في السائمة لا العين لا بالغنم ثم اذا حصل المصدق وقت البيع
خير بين اخذ القيمة من البائع والمضاد البائع ان شاء او من المشتري فقبل الافتراق او بعده
لان متعلق العشر بالعين اكثر من متعلق الزكاة اه مختصرا ولو اخرج مال الزكاة عن ملكه
بغير عوض كالهدية من غير الفقير والوصية او بعوض ليس بمالك بان تدفع به امره او صالح
به عن دم العمد او اختلف به المرأة فملاك فيضمن به الزكاة **قوله** وخالف دفع القيمة ان
ملكان العين في الصور المذكورة فالواجب اما العين او القيمة من بخلاف الفضي باو الهدايا
لان معنى القيمة فيها اراقة الدم وذلك لا يتقوم ولا يخفى ان الفضي باعقيد يتقيد بالدم ايام
التم والمابعد ها فيجوز دفع القيمة كما عرفت الا في هبة ابو السعود **قوله** ونذكر اننا نذكر التقدير
بصلح من يرضاه دفع قيمة سوا كان معلقا ام لا **قوله** وكفارة بقتولين وغير الاعتاق بقتله واما
استثنى الاعتاق لان معنى القيمة فيه اطلاق المالك ونفع الرق وذلك لا يتقوم عن الشرب بلانية
قوله وفي الصوم يوم الا و افلوا في ثلاث شيا و سمان عن اربع وسط او بعض بنت لبون عن
بنت جحاش جاز ابو السعود عن البهر **قوله** وهو الاصح ان الاجزاء بنهم هو الاصح وروي عن الاعام
اعتبار يوم الوجوب وفي البهر اختلف على قوله في السائمة فقبل يوم الوجوب وقيل يوم الاداء
قوله ويقوم اه هذا اول محام التبيين من انه يقوم في البلد الذي يغير اليه ابو السعود **قوله**
في اقرب الامصار اليه الا ان الهالك ان الظاهر يعود الى المأذاة وقد يجاب بأنه ذكره باعتبار
المكان **قوله** والمصدق قال في العناية المصدق بتخفيف الصاد وكسر الدال المشددة اخذ
الصدقة وهو الساعي واما المالك فالمشهور فيه تشديد بها وكسر الدال وقيل بتخفيف الصاد
وقال الخطابي بفتح الدال غير بلانية **قوله** الا الاوسط ولا ياخذ كرايم الاموال للشرع في ذلك فلا
ياخذ الشرع بضم الزاد وتشديد الباء مقصورة وهي التي تنه ولدها ولا الاكولة وهي
السحبة ولا الماخض وهي التي في بطونها وليس لها في الفم لانه من الكرايم ولا ياخذ العمد
ولا ذات عوار الا ان شاء المصدق **قوله** ولو كانه جيدا فيجوز في التوسن الظهيرة اذا كان
لرجل خيل تمر بجزءه وقد قل قال الاعام يؤخذ من كل تحلة صنعتها من التمر وقال محمد يؤخذ
من الاوسط اذا كانت اهناء في ثلاثة جيد ووسط ودرج اه وهذا يقتضي ان اخذ الاوسط
انما هو فيما اذا اشتمل المال على جيد ووسط ودرج او على صنفين منها اما لو كان المال
كله جيدا لا ربيعي شاة اكلولة فانه يجب شاة من الكرايم لا شاة ووسط عند الاعام
خلافا لمحمد كما لا يخفى **قوله** وكذا ان وجد في الخيل ثابت مع وجود السن الواجب جرح
قوله اتفاقا ان لا مفهوم له **قوله** من سوا ذكر المصن السعة وادوات السن كما قدر الشرح
وهو مما رز من الملاق اسم البعض على الكل وهذا الاطلاق انما يكون في الحيوان لا في
الانسان لان عمر الدواب انما يكون بالسنة **قوله** مع الفضل ان مع دفع الا فضل **قوله**
او دفع ابر المالك الاعلى وقوله وذا من الساعي الفضل فيه ثبت القهار **قوله** بلاجه هو ما
عليه صاحب الهداية معللا بما الشرح وتبعه التبيين والذين في الميزان ان الخيار فيها للمالك
دون الساعي وتبعه غاية البيان متعبا صاحب الهداية بان الزكاة وجبت بطريق التبر
فاذا كان للساعي ولاتية الامتناع من قبول الاعلى يلزم النقد وفي ذلك العود على الموهوم
بالنقص اه **قوله** لان شراء اه وروى في البهر بأنه ليس بشيء حقيقيا ولا يلزم من الاجابة ضرر
بالساعي لانه عامر لغية فالظاهر الملاق الخي للمالك فيها اه **قوله** هو الصحيح وقيل
الخيار للمصدق مطلق وقيل الخيار لرب المال مطلقا ولا خيار للساعي الا اذا اراد المالك
دفع بعض العين **قوله** جاز لان الجوزة معبرة في غير النوى في تقوم مقام الشاة الواحدة
بخلاف ما لو كان مثليا بان اذن اربعة اقعة جيدة عن خمسة وسط وهي شاة وبها لا
يجوز او كسوة بان اذن ثوبا يعادل ثوبين لم يجز الا عن ثوب واحد وذلك لان يهدى ثوبين

او يعقوب بن عبد بن وسطي في هذه الشاة او يعقوب بن عبد بن وسطي لا يجوز وبينا
في البحر قوله والمستفاد من النص في انما انما في قوله ولو من جهة مثل ما ذكر
الشاة وانما هو وما كان حاصله من الاصل كالا ولاد والبرج شهر قوله وسقط الحول بالسكون
ليجحدوا من وقت منتهى وهذا على ما قدمه المصنف واذا نظر فيكون الموضوع صالحا لفي جرحها
قوله انما نصاب قيل به لانه لو كان النصاب ناقصا وكل بالمستفاد فان الحول يستفاد عليه
عند الكمال بخلاف ما لو كان له نصاب في اول الحول فذلك بعضه في الشاة الحول فاستفاد تمام
الحول لا يقطع حكم الحول واشابه الى انه لا بد من بقاء النصاب المعلوم اليه فلو ذهب اليه
ثم استفاد الف قبل الحول ثم رجع الواجب في الهبة بقضاء قاض فلا زكاة عليه في الالف الفائدة
حتى يحضر حوله من حين ملكها لانه يحل حوله الاصل وهو الموصوب فيبطل في حق التبع وكذا
لومضاع الاصل عليه ان وجد درهما من دراهم الاصل قبل الحول يوم ظهر له الا معناه فيزك
الحول لانه بالضياع لا يستفاد الاصل الملك وانما يستفاد به وتقرره فاذا ارتفع ذلك قبل كمال
صار كان الضياع لم يكون بحد قوله من حينه قيد به لان المستفاد من خلافه الجنبه كالب من شياء
لا يقم قوله ثم اشترى به سائمة ام بذلك التقيد وعنده سائمة لم يتم حوله بها بقدر لا يقم هذه
السائمة المشتراة الى تلك السائمة عند تمام حوله السائمة الاصلية لوجوه والمائة وهو الشاة وهو
منه عن بقوله عليه الصلاة والسلام لا شيء في الصدقة وهو في البحر قوله لا يقم عنده و
عندها يقم ولو جعل السائمة علقوة بعد ما زكاه ثم باعها بغير ثمنها الا معناه لزم فيها
مال الزكاة للخدمة ثم باع بغير ثمنه الا معناه ولو ادى صدقة الفطر عن عبد الخدمة او اقل
عشر طعام ثم باع بغير ثمنه الا معناه قوله نقابا ان من جنس واحد قوله مما لم يقم احدهما
للاخذ لانه الشيء قوله كثر سائمة ولو ذهبا لانه هنا جنس واحد باعتبار قيمتها كذا يفاد
من البحر قوله صحت الاقربهما حولا لانهما استويا في علة الضم وتبرج احدهما باعتبار القرب
لكونه اشبه للنفقة بحد قوله ويرجى لوجه هذا مقام الاستئناس على قوله اقربهما فان البرج وكذا
الولد بضمها لا اضلعها وان كان بعد حولا لانه شريح باعتبار التفرغ والتولد لانه يتبع وهو
لا يقطع عن الاصل تنبيه قال في المحيط لو كان له مائة درهم وشار فاستفاد في خلال الحول مائة
درهم فانه يقم المستفاد الى الدين في حوله بالايجام وانما يتم الحول عليه الدين فعند
الامام رضي الله تعالى عنه لا يلزمه الا واد من المستفاد ما لم يقبض اربعين درهما وعنده
ليزوم ان اداء المستفاد وان لم يقبض من الدين شيء وفائدة الخلاف تظهر فيما اذا مات من
عليه الدين مفلسا سقط عنه زكاة المستفاد وعند وعندهما يجب قوله اخذ الباقية او الاخذ
ليس قيد اصرا يا حتى لو لم ياخذ وامنه الخراج وغيره سنين وهو عندهم لم يؤخذ منه شيء
ايضا شوبلا لية عن الربيع والبقية قوم مسلمون خرجوا عن طاعة الامام الحق بان ظهروا فاقوا
ذلك انه شهر بخلاف ما اذا اصابهم فقشروه حيث يؤخذ منه ثانيا اذا امر على اهل العدل
لان التقصير من جهته حيث من عليهم لان الامام ابو السعد قوله لا اعاده على اربابها سواد
نور بالدفع التقديق عليهم ام لم يؤخذ ابو السعد لان الامام لم يحرم والجمالية بالجمالية بحد
قوله الا في ذكره في المصنف قوله اعادة غير الخراج لان غير الخراج موقوف الفقراء وهم لا يعرفون
اليهم شهر قوله لانهم مصارفه على الخدود تقديده اما الخراج فلا يفتون باعاده لانهم
مصارفه اذا اهل البغى يقاتلون اهل الحق والخراج حق المقالة شريح الملتقى قوله المقتضى بعدم
الاخذ ان عند النية ومن باب اول عند عدمها وهذا هو ما في البحر الا في قوله الصدقة
عليه صوابه عليهم وهو كذلك في نسخ وكذلك ما يؤخذ من جبايات الظلم والمصادرات
اذ انكر بالدفع الصدقة عليهم جازعا نور قاله العيني والبيهقي في الخاتمة اوصى بثلث
ماله للفقراء فدفع للسلطان الجارية واهله وهذا ظاهر في انه يجوز للخراج والسلاطين

الجارية

الجارية التي ياخذها الزكوات ويصرفونها في احوالهم من الدار المستقاة عن ابن الكمال قوله لانهم
ما عليهم علة مقدمه على المعلول قوله من التبعات جمع بقعة كقصة الشيء الذي لك فيه بقية
شبه طلائع عن القا موسى في الشاي من المصباح الشبعة وذلك لانه ما تطلبه من طلائع ونحوها
قوله فقرا لان الدار عليهم فوق الدار لهم بل هو استوفى حالهم من طلائع الفقرة غيرهم
من التبعات قوله حتى الخية بالهبة المجرى والمفتي بذلك محمد بن سلمة وامير بلخ هو محمد بن
عيسى بن همام والاضربان وكان امير ابي بلخ سال عن كفارة عينية فافته بذلك فجعل يسأل ويقول
لخشيته انهم يقولون في ما عليك من التبعات فوق مالك من المال فكيف ذلك كفارة عينية من لا
لا يملك شيئا قال في فتح القدير فانها رهم على يحيى يحيى تلميذ مالكا حيث ائتم بعض ملوك الفارسية
في كفارة عليه بالاصوم غير لازم لجواز ان يكون للاعتبار الدار ذكرناهم من فقدهم لا يكون
اشق عليه من الاعتقاد وكونهم لهم مال وما اخذوه فخلطوه به وذلك استهلاكه اذا كان لا يمكن
تمييزه عنه عند الامام رضي الله تعالى عنه فيملكه ويجب عليه الضمان غير مفاد لا اشتغال ومتمهم
بمثله والمديون بقدر ما في يده فقراء افاده صاحب البحر ومحمد مالم يكن فاضلا على عليهم
مقدار نصاب فيتعلق به وجوب الزكاة ونحوه كما يات في قوله ولو خلطاه قوله ولو اخذها
ان زكاة السواك بقدرية قوله الساعي قوله لان الاكراه لا ينافي الاحتيار ان لا يسلبه وبه
غير في البحر على الطواغيت فيسحق الادار عن احتيار قوله لكن استدل على قوله وفي الجواب
الاصح الصحة افا واما المؤلف في شرح الملتقى قوله لا الباطنة اوان نور كاذبة النهر حيث قال اما
لو طافه ونور بالمذوق اليه الزكاة قال المتأخرون انه يجوز والصحيح انه لا يجوز وبه
يفتح وهكذا راجحه في الولو الجبهة والاحذ مضادة ليدقيا بل افانور الصدقة عليهم
لا يكفيه لما في المخرج عن الواقعات السلطان اذا اخذ الصدقات فتيان نور باذنها الى السلطان
التقديرة عليه لا يؤمر بالا واثانيا لانه فقير حقيقة ومنهم من قال الاحوط ان يقع بالادار ثانيا
كما لو لم يتولاهم الفقير وهو الاحتيار الصحيح اه قوله كالم اما اذا لم يكن له مال وعقب
اموال الناس وخلطها ببعضها فلا زكاة عليه ويجب عليه تقريره بدمه الا ان يابيه ان علوه
والا الى الفقير ابو السعد قوله لان الخلط استهلاكه ان يخرجه من حيث ان حق الميراث يعلق
بالذمة لا بالاعيان قوله اذا لم يكن تمييزه اما اذا امكن ذكره من عيني ماله قوله وقوله ارفق
ان بالفقر وحكم الارث انرا اذا لم يكن للميت في شئ وجب على الورثة دفعه لاربائه ان علومهم
والافسيلة الصدقة والحرام يتقبل من ذمة الذمة كما يات في الخطه قوله منفصل عنه التقيد بالانفصال
ليس احترازا بل للمواز على بقاء نصاب بعد ما عليه قال في الشنبلا لية وجوب الزكاة مستديا
بما اذا كان الفاضل بعد اداء ما عليه لاربائه نصابا اه فلم يقيد بالا انفصال وعلى التقيد به
اذا لم يوجد لا زكاة في الخلط كله كما اذا كان الكل خيشا وهو الذي يعطيه ظاهرا بعبارة قوله
وفي شرح الوهبانية انما يكفراه هذا تقييد لما في الظهيرية حيث قال رجل دفع لا فقير من المال
الحرام شيئا يتجوز به الثواب ولم يعلم الفقير بذلك فدعاه وامن المظلم كقصة جبراه وقوله ولم
يعلم الفقير بعيدا لانه حيث لم يعلم بخدمته كيف يكفراه فدعاه وهو ما مور شرعا بالعدا
قال عليه الصلاة والسلام من اسند اليكم معدوفا فحافوه فان لم تكافوه فادعوا له بل المطلقة
منه تحسب الظن وان المعطى انما اعطى من حلال ماله اقول في هذا النقل عن الظهيرية خطا و
فسرها كما في ابي الشحنة ورجل دفع الى فقير من المال الحرام شيئا يتجوز به الثواب كيف ولو علم الفقير
بذلك فدعاه وامن للمظلم كقصة جبراه وفي الوهبانية يوس دفع المال الحرام لسائل فكيف
اذا يدعوه ان سؤؤؤؤؤ ولو علم المعطى به فدعاه وامن من اعطى فالاشيئ كقصة قال المؤلف
ويشقي ان يكون كذلك لو كان المؤمن اعطى غير المعطى والقابض وكثير من الناس عنه فافلو
ومن الجاهل فيه واقعون قوله بالحرام القاطن لا يهبط الحرام كما في الظهيرية ولا بدع ذلك

من رجاء الثواب عليه كما هو صريح الظاهرية والمخ لا نرى اعتقاد محل المحرم لان الثواب انما يربط الله تعالى
على الحلال اما اذا قصد مطلق التوسعة على خلق الله تعالى او لم يحضره شيء اخر فلا يكفر وفيه ان
القول بالكفر اعتبر فيه لزم قصده وقد قالوا ان لزم المذهب ليس بمذهب **قوله** لانه ليس بجرام
لغيره قال في المذبح لانه قبل الصلوات وان كان حراما التصرف لكنه ليس بجرام لعينه بالقطع **قوله** لاستسلام
بالخطا ان يتعلق حق الغير بدمه وسلمت الاعيان له غير انه لا يجوز له التصرف فيها على المعقود ست
للصاحب الا بالبراء او بالصلح او بقضاء القاضي عليه بالصلح او بدفع البطل كما ياتي في العصب ان شاء الله
نقلا وهذا على قول الامام ولا يكفر على قول الصاحبين ايضا لكونه هذا انما يظهر اذا كان المقصد
فيه مال او منه ما اداه مشترك او يمكن اشتراكه ان يجعله من اسحقاقه **قوله** ذو نصيب من واحد
من امر النصب **قوله** ذكاته لثلاث صور له ثلاث مائة درهم ونحوها مائة عن المائتين عشر
سنة جاز بشرط ان يكون عنده النصاب الذي عجل عنه كما في هذه الصورة فلو كان في ملكه اقل
منه فعجل خمسة عن مائتين ثم تم الحول على مائتين لا يجوز وان لا ينقطع النصاب انما الاول فلو عجل
خمس عن مائتين ثم هلك كل ما في يده فانه لا يجوز تجلها اذا بقي منه درهم واستقام الا فتم الحول
على مائتين فانه يجوز ما عجل وان يكون النصاب كاملا في الحول فلو عجل شاة من اربعين وحال
الحول وعنده تسعة وثلاثون لم يجوز الا اذا كانت الشاة قاعة في يد السبي ولو كان استهلكها
او اضعفها على نفسه قرضا لانها كقيام الدين حكما لا فرق في ذلك بين السواكن والنقود اما لو دفعها
السبي الى الفقير فانها تقع فلا حرج **قوله** او لنصاب من عجل ذو نصاب لنصب شرط ان يكون عنده
نصاب لان النصاب الاول هو الاصل في السبي والزائد يتبع وان يملك ما عجل عنه في سنة التجل
فلو كان عنده مائة درهم فعجل ذكاة الف وان استفاد ما لا اوسع حتى صار الفاء ثم تم الحول و
عنده الف فانه يجوز التجل وسقط عنه ذكاة الف وان تم الحول ولم يستفد شيئا ثم استفاد فليجل
لا يجوز على ذكاته فانما تم الحول من حين الاستفادة كان عليه ان يملك ويستفي من ذلك ما اذا تجل
غلطا عن شيء يملكه كما لو كان عنده اربع مائة درهم فظن ان عنده خمس مائة درهم فاد
عنها فله ان يجيب الزيادة للسنة الثانية ولو عجل عن الدنانير لم يدرهم فملك الدنانير كان
ما عجل عن الدارهم باعتبار القيمة وكذا عكسه والعين والدين حنبس واحد فلو كان له عين ودين فعجل
عن العين فملك قبل الحول جاز عن الدين وان هلك بعد ما يقع عنه والدراهم والدنانير و
عمود من التجارة حبس واحد بديل الضم اما لو اختلف الجنان كان له خمس من الاول واربعون من الغنم
فجوز شاة عن احد الصنفين هلك لا يكون عن الاخر **قوله** وكذا لو عجل عشرة ذرعه قال في البعد
اشار المصنوع الى التجل بعد ملك النصاب الاحواز تجل عشرة ذرعه بعد البات قبل الادراك
او عند الكس بعد الخراج قبل البلوغ لانه تجل بعد وجود السبب وبعد جواربه قبل ملك النصاب
الى عدم جواربه تجل عشرة ذرعه او قبل الفرس واختلف في تجل قبل البات بعد الزرع او
بعد عن مس الشجر قبل خروج الثمرة فعند محمد لا يجوز لان التجل للبا دث للبلوغ ولم يثبت
شيئا وجوز له يوسف لان السبب الارضي النامية وبعد الزراعة هي نامية ورده محمد بان
السبب النامية حقيقة النما فيكون التجل قبلها واقفا قبل السبب فلا يجوز ولو اخرج ولا يخفى
ان الافضل لصاحب المال عدم التجل للاختلاف في التجل عند العلماء ولم ادره منقول لاه **قوله**
قبل البات بالكبير وفي نسخة قبيل وعليها كتب قال وفيه دليل على انه ان اذن العشرة سنين
مستقبلة لا يجوز اتفاقا **قوله** وكذا لو عجل خراج راسه اس فانه يصح لوجود السبب وهو الراس
والقييد به مما لا ينفك الا لو عجل خراج ارضه عن سنين جاز كما ذكره القهستاني في باب العشرة
الخراج وعلمه بوجود السبب وهو الارض النامية لكن يجب حمل كلامه على الموقوف المتعلقة بالبد
على النما فيكون سببه الارض النامية باسكان النما لا حقيقة كالعشرة وخراج المقاسمة تأمل **قوله**
قوله وتما في النهر حيث قال ولو نذر موم يوم معين فعجل جاز عند الشاة خلافا لمحمد وحل

هذا الخلاف

هذا خلاف الصلاة والاعتكاف ولو نذر في سنة كذا فاته به قبلها جاز عند هذا خلافا لمحمد
كذا في السراج ارج **قوله** وقت الصلوات اليه في جميع الاداء اليه لا ينقض بالعارض **قوله** ولو نذر
اه هذه مسئلة استظهرها محل العشرة والخراج **قوله** فالتم يثمر الكرم او يفتح اذا غرس كرم
متصل في الارض بدفع خراج الزرع لان يثمر الكرم فاذا انما ادى خراج الكرم وخراج الزرع
في كراية صلب ودرهم وفي جيب الكرم المقص عشرة دراهم **قوله** بفني اللام استجاشا
لتوالي الكسوتين مع بلا السبب من **قوله** وتكسر وهو قليل افاده المصنف **قوله** لانه قبل الاول
حذف في فان السبب لقب وهو ابو القيلة كما في المذبح **قوله** يقوم من نصاب من العصب طاب لهم
عمر رضي الله تعالى عنه بالجزية فابوا فحقوا انقطع الصدقة مضاعفة فلو جاز على ذلك فكان
عمر رضي الله عنه هذا اجزيتكم فتموها ما شئتم من **قوله** وعلى المرأة ما على الرجل من امره وهو
نصف العشرة ارج **قوله** ويؤخذ الوسط نكرا مع **قوله** فيما تقدم والمصدق باخذ الوسط
ارج **قوله** فغير وصية وعليه ان يؤم بالا وانه من **قوله** الا ان تجيز الورثة فيخرج من
كل الشركة **قوله** وسبب العرق في العيني عبارة مع المتقن واجل سنة فربما بالاهلية على المذهب
وهي ثلاث مائة واربعة وخمسون وبعض يوم وفي سنة بالايام وهي اربعة باحد عشر يوما
اه ثم ان هذا انما يظهر اذا كان الملك في ايدى الاهلية فلو ملكه في ايدى الشبهة قبل بيعه بالايام
وقيل بكل الاول من الاخير ويعتبر ما بينهما بالاهلية نظيره ما قالوه في العدة **قوله** لان وقتها
نظيره لو شك في اداء الصلاة والوقت باو بخلاف ما اذا اخرج فانه لا يبعد **باب ذكاة**
المال المال كل ما يملكه الناس من نقد وعروض وصون وغيره من **قوله** ال فيه للمنفعة
منه للمعروف وكل صحيح والمعروف وهو النقود والعروض وقدمها على حسن النكاح والعشرة
لانها كالمستفاد ثم قدم الفقير على العوض لانها اصلان لسائر الاسواق في معرفة القيمة
ابو السعود **قوله** فان المراد به اه علة لقوله للعقد **قوله** غير مقدرة به اربع عشرة
قوله نصاب الذهب الذهب هو الجوز الاصغر الفدين مضروب بالكان او غيره وانما سمى لكونه
ذاهبا بلا بقار قريستا والمناسب لتقديم الكلام على الغضة اقتدار بكتب رسول الله صلى الله
عم ولائها اكثر نقدا ولا وراجا الا ترى ان المهر ونصاب السرة وقيم المستملات تقدم
بها واعلم ان درهم الشري اربعة عشر قيراطا والدرهم المتعارف في سنة عشر قيراطا وان زنة الريال
بالدراهم المتعارفة مائة وخمسة واربعون قيراطا ويكون قيراط النصاب من الريال تسعة عشر
ريالا وثلاثة دراهم متعارفة الاثلاث قيراطا ورتبه كل واحد من البندقة والقنداق والرجل
ثمانية عشر قيراطا فتقدر النصاب منها اثنان وعشرون دينا وادستعا دينا ورتبة المجوهر اربعة
عشر قيراطا فيكون النصاب منه ثمانية وعشرون دينا ونصف دينار ونصف شبع دينار هذا
هو المشهور وقيل تعبر في كل اهل بلدة ولاهم وافته بذلك جماعة من المتأخرين قال في الفتح
وهو الحق فعلى هذا يكون النصاب من الدراهم المتعارفة مائة درهم وعلى القول الاول مائة
وخمسة وسبعين منها كذا ادره بعض مشايخي **قوله** عشرون مثقالا وما دون ذلك لا ذكاة فيه
لو كان نقصا ناسيا لا يخل بين الوزين لانه وقع الشك في كمال النصاب فلا يحكم بكماله مع الشك
يجوز البداهة والتمثال لغة ما يوزن به قليلا كان او كثيرا وعرفنا ما ياتي **قوله** والغضة مائة درهم
الغضة هو الجوز الابيض الرزين ولو غير مضروب وانما سمى به لان زنة الكبريت عن مالها من الغضة
وهو الطريق والدرهم يفتح الجاه وكسرها واما قالوا واهام لغة اسم المضروب مدور من
الغضة والمشهوران تدويره في زمن الفاروق وكان قبله على شبه النواة فلا تقس ثم تقس في زمن
ابن الزبير على عدد وجهه بكلمة من الله وعلى الاخذ بالبركة ثم غيره الجاه فتقش سودا الاضلاع وقيل
اسم وقيل غير ذلك قريستا في موضعين وفي شدة الملحق اول من ضرب الدراهم عبد الملك بن مروان
سنة اربع وسبعين في الدار ثم في النواحي سنة ست وسبعين وقيل من ضربها مصعب بن النخعي

اجل الجيرة ان الريال البطاقة تسعة
دراهم وقيراط ونصف قيراط
عشرة اجزاء من قيراط وان المجوهر
وزنة ثلاثة عشر قيراطا ونصف وان
القيراط وزن اربع قحاة هو طح

سبعين على ضرب الاكاسيرة ثم غيرها الحاج **قوله** كل عشرة دراهم وزن سبعة اعلم ان الدراهم كانت في عهد عمر رضي الله تعالى عنه مختلفة فنها عشرة دراهم على وزن عشرة مثاقيل وعشرة على ستة مثاقيل وعشرة على خمسة مثاقيل فخذ علم رضي الله تعالى عنه من كل نوع ثلثا لا يخلص الخفض في الاخذ والعطا فثلث عشرة ثلثة وثلث وثلث ستة اثنان وثلث الخمسة درهم وثلثان فالمجموع سبعة وان شئت فاجمع المجموع فيكون احدى وعشرين فثلث المجموع سبعة وثلثا كانت الدراهم العشرة وزن سبعة وهذا يجرد في كل شيء حتى في الزكاة ونصاب البرقة والمهر وتقدير الديات اذ من **قوله** خمس شعيرات متوسطة غير مقشورة مقطوع ما اعتد من طرفيها فربما **قوله** فياود درهم وثلاثة اسباع درهم ويصير الاثنان درهم ونصف قاله المؤلف في الدر المنقذ فاعلم ان شذوذا **قوله** وقيل يفتح في كل بلد بوزنهم وجزم به في الوالوية والجلالة واختار في الميمنية وجمع النوازل والعيون قال في الفتح وهو الحق ولكن اقول ينبغي ان يقيد بما اذا كان له دراهم لا تنقص عن اقل وزن كان في زمنه صلى الله عليه وسلم قال في الدر الا ان يكون الدراهم اربعة عشر قيراطا عليه الجهم الغفير والجهر والكثير والطباق الكتب المتقدمين والمكشور اذ عن النهر **قوله** وسحققة الذي حقه هناك لا يتعلق بالزكاة بل بالعقد فاذا اطلق اسم الدراهم في العقد انصرف الى المتعارف وكذلك اذا اطلقه الواقف اذ **قوله** والمعتبر وزنها من النصاب والواجب اداء وجوبها من حيث الاداء والوجوب يفتح بغير الوزن في النفاذ للوجوب باجماع فلا يفتقر العدد والقيمة حتى لو كان له ابريق فضة وزنها مائة وخمسون قيراطا مائة قيراط فلا زكاة وكذا المذهب ويعتبر الوزن في الواجب المؤدى عند الامام والابن يوسف في قال زفر بغير القيمة وقال محمد بغير الانفع للنقد اذ لو ادى عن خمسة دراهم جيا دختة زفر قيمتها اربعة جيا دختة جاز عند الامامين خلافا لمحمد وزفر ولو ادى اربعة جيا دختة قيمتها خمسة ودية عن خمسة ودية لا يجوز الا عند زفر ولو كان له ابريق فضة وزنها مائة وقيمة بغيرها ثلث مائة ادى من العين يؤدى ربع عشق وهو خمسة قيمتها سبعة ونصف وان ادى خمسة قيمتها خمسة جاز عندهما وقال محمد وزفر لا يجوز الا ان يؤدى الفضل ولو ادى من خلافه جنم بغير القيمة بالاجماع محمد قال في قول الشوز لا قيمتها نفى لقول زفر باعتبار القيمة في الاداء وكان على الشوز ان يزيد ولا الا نفع للنقد نفيا لقول محمد وجهه الله تعالى في البيع لو كانت الفضة مشتركة بين اثنين فلو كان يبلغ نصيب كل واحد مقدار النصاب تجب الزكاة والا فلا ويعتبر في حال الشراكة ما يعتبر حال الانفraz اشهر **قوله** مضروب كل اس ما جعل دراهم يقال بها او فانيز **قوله** ومعموله اذ الجلي ونحوه من التام والميامر والغطية القتل وفردف الفناجين وحلية المصاحف والسلاح وخاتم الاجمع **قوله** ولو تبنا قال في ضياء العلوم النية الذهب والفضة قبل ان يصاغ وفي القيمة في وقد يطلق على غيرهما من المعقدات كالنحاس والمديد الا انه بالمذهب اكثر اختصا وقبل فيه حقيقة وفي غيره مجاز اذ اعلمت ذلك فلا يصح ذكره هنا لانه لا يصدق عليه المضروب ولا المعمول بل كان عليه ان يقول بعد قوله مطلقا وجهه بعد عبارة الكثر حيث قال يجب في ما ياتي درهم وعشرين مثقالا ربع العشر ولو تبنا فانه داخل فيما قبله اذ اذ بعضه **قوله** او حليا بضم الحاء وكسرها وتشديد الياء جمع حلق بفتح الحاء واسكان اللام حوس وقوله تعالى من حلين يفتي بالواحد والجمع ابو السعود عن البعد **قوله** مطلقا شامل للحل والخيل وحلية السيف والمصحف والمنطقة واللباس والسج والا وان ان تخلص التجارة او التجمل او لم ينوشيا اذ ابو السعود **قوله** مباح الاستعمال في الحل للنساء ولو ذهب ونحو السيف وقوله او لا كل الرجال الا ما استفتح **قوله** ولو للثمن التبرع بهما في البيوت من غير استعمال **قوله** والنفقة احد وجهين والثاني وهو ما عليه من ملكه لانه لا زكاة فيها لشغلها بالاجبة الاصلية وتقدم انه الصواب **قوله** وفي غير ضريبة

و عربوں

هو سكون الزاد المتاع ولا شيء فهو عرفه شون الدراهم والدنانير ثم رغب عن الصواع فدخل
فيه الحيوان التي تؤمن بها التجارة والعرض بفتحين خطأ ثم الدنيا والعرض بفتح العين يطلق
على جانب الشيء وعلى ما قبل الطول والعرض يكسر العين ما يجد به الرجل ويذم أبو السوف
قوله وهو هذا ما ليس بثريد وقال أبو عبيدة هو كل أمتعة لا يدخلها كيل ولا وزن ولا يكون
صوانا ولا عقارا غير فرع الفلوس ان كانت انما نارية او سلعيا للتجارة تجب الزكاة
في قيمتها والا فلا شربلاذنية **قوله** وما عدا ذلك من جهة النية بقدر يرضى بالزبيل حيث اودع عليهم
الارض الخراشيم فانه لا يجب فيها الزكاة وان تؤن عند شرائها التجارة مع انهما من العروض
وبصاحب الدرر حيث اجاب بانها ليست من العروض بناء على تفسيره في عبيدة السابق وها هو
التمريض فيهما والدفع عليهما ان الصواب تفسير العرض باليد يتقد وعدم وجوب الزكاة
في الخراجية لقيام المانع اذ عن البعد وكذا لا يراد ما لو اشترى بذرا للثيرة وزرعها فانه لا زكاة
فيه وانما فيه العشرات بذرة في الارض ابطل كونه للتجارة فكان ذلك كفية الخدم في عبيدة
بل اوله ولو لم يذكره تجب افاده صاحب البحر **قوله** من ذهب او ورق اذ باو اشارة الى
انه مختار ان شاء فومر بالفضة وان شاء بالذهب لان التمنيع في تقدير قيم الاشياء
سواء كان في البحر وفي الخوص من القاموس الورق مثقفة وكثف وجعل الدراهم المضروب **قوله**
فاذا تفرع على تفسير الورق بالفضة المفروضة **قوله** انما يكون بالمسكوك بالسنة المهمة
او المضروب على السكة وهي حديدة منقوشة بغير عليها الدلالة قاموس ووجه الافادة
ظاهر من الورق اما الذهب فلا لا يخفى الا ان يقال لما اقرت بالمضروب من الفضة كان
المضروب المضروب اذ **قوله** مقوم باحدهما تكرار مع قوله من ذهب اذ ورق لان او
مضاهي التخيير ومحل التخيير اذا استويا فقط اما اذا اختلفا قوم بالا نفع اذ **قوله** الاستويا
او رواجا وبلوغ نصاب بدليل ما بعده فقام **قوله** بقيس السقوم به في المصرا الذي هو طرقت
لو بحث عبيدا للتجارة في بلد اخر يقوم في ذلك البلد الذي في العبد **قوله** ولو بلغ
باحدهما نصابا ونحسا بنابه كما في شرح الهمالية انه اذا قومها بالدرهم بلغت مائتين و
اربعمين درهمين واذا قومها بالدنانير تبلغ ثلاثين وعشرين مثقالا فانه يقومها بالدرهم لان الزكاة
عليه ستة دراهم ولو قومها بالدنانير يجب عليه نصف مثقال وهو لا يساوي ستة دراهم
لان قيمة المثقال عند هم عشرة دراهم فان كان لو قومها بالدنانير تبلغ اربعة وعشرين مثقالا
ولو قومها بالدراهم تبلغ مائتين وستة وثلاثين درهمين فانه يقومها بالدنانير لان الانفع
للمساكين **قوله** في كل شخص بحسابه ولا تنضم احد من الزيادة الى الاخر من الزيادة
على نصاب الفضة لا تنضم الى الزيادة على نصاب الذهب لتمام اربعين او اربعة مثقالا اما
رضي الله تعالى عنه لانها لا تجب في الكسور عند وعندها تنضم لانها تجب فيها عند ابو السوف
عن البحر **قوله** وما بين الحسن الى الحسن عفو فاذا ملك نصابا وسبعة وسبعين درهمين فعليه
ستة دراهم والباقي عفو **قوله** وفي الامانة وحسابه بيتي على هذا الخلاف لو كان له مائة
ونخسة دراهم مضى عليها عامان فنقد عليه عشرة وعينها خمسة لانه وجب عليه
في العام الاول خمسة وتمن فاسق السالم من الدين في العام الثاني مائة الف درهم ولا تجب
في الزكاة وعنده لا زكاة في الكسور فيبقى السالم مائتين فعنها خمسة اذ قاله الكمال وبيت
على الخلاف ايضا انه انما هلك عشرون من مائتين درهم بعد الحول حتى بقي من النصاب اربعة
اثناس ونصف خمس فحده واجبة درهمين وعندها اربعة ونصف بحر مؤثني
قوله وغالب الفقة انه لان الدراهم لا تخلو عن قليل عش لا يستطيع الا به جعلنا الفقة
نافلة شهر ومثلها الذهب **قوله** فضة وذهب فتجب زكاتها لان زكاة المعدن وان اعدها
للتجارة افاده صاحب الفهر كالتحليل الذي من الذهب والفضة اذ **قوله** وشتر في النية

ان القيمة التجارية عند الشك اه **قوله** وعنده ما يتم به من عدد في تجارة واحد النقد من
وهو من طبق بقوله او اقل **قوله** وبلغت ان القيمة كما في البصر **قوله** من ادنى مقدار تعدد
النقد في البلد **قوله** فيجب ان وان لم يوفى بها تجارة والمحال ان ما غلبت فيه ان كان ثمنها رايها
اعتبرت قيمته فان بلغ نصيبا وجبت ذكاته والا وان لم يكن ثمنها كان حكمه العوض وان
نور التجارة فيه وان لم ينوها اعتبر ما يخلص منه فان بلغ ما يخلص نصيبا وجبت والا
هكذا يستفاد من الذي يليه والعين والشهر وقول الشرح الا ان كان يخلص اه يفيد انه ينظر
التجارة لا يعتبر الا عند عدم الخوص اما اذا كانت تخلص وبلغت نصيبا بالوزن تنضم الزكاة
نور التجارة او لا وهو صريح كلام مسكين والهداية ولعل في المسئلة قولين **قوله** والمختار
لزوهر ان الزكاة ولو من غير نية تجارة وقيل لا تجب ثمنه فان في الشك بلالية والا فظهر
عدم الوجوب لعدم الغلبة المشروطة لهما قولان مرجحان وجعل يجب ورهان ونصف
نظرا في وجه الوجوب وعدمه كذا ذكره ابو السعود **قوله** ولذا ان الاحتياط في شئ
وكذا بالكتاب وبها عجز صاحب البصر والمصنف وقوله لا تباع الا وزنا للتحذر عن الربا **قوله**
اما الذهب اه يحترق قوله وغالب الفضة اه فان ذلك معروض فيها اذا كان المني لوعشا **قوله**
فان غلب الذهب فذهب اه احتوى هذا التركيب على اربع صور لانه اما ان يبلغ كل منهما نصيبا
او لا يبلغه واحد منهما او يبلغه واحد منهما او يبلغه الذهب الغالب فقط دون الفضة
المغلو به او يبلغه الفضة المغلو به فقط دون الذهب الغالب وكلها صحيحة الا ان الرتبة
فتمت لان الفضة وهي مغلو به مع بلغت النصاب يبلغه الذهب الغالب الذي نصيبه
نصابها وزنا بالاول والصورة الاولى والثالثة ينك فيهما زكاة الذهب عن الفضة
جميعا لقول الشئمة ولو شابه الذهب مع الفضة فان بلغ الذهب نصيبا ركني الجميع زكاة
الذهب سواء كان غاليا او مغلوبا لانه اعز وان لم يبلغ الذهب نصيبا فان بلغت الفضة نصابها
ركن الجميع زكاة الفضة اه والصورة الثانية اذا كان النصاب لا يكمل الا من احدهما منضاه الى
الاخر من ايها بلغ وجبت فيه ويضمان قيمة كما سنبه عليه المصنف وان لم يكمل منهما معا فلا شئ
فيهما اذ لم يكن عنده غيرهما **قوله** والا فان بلغ الذهب من الغالب الذهب واحصوا هذا
على صورتين الصورة الاولى ان تغلب الفضة الذهب وتحت مثل الصورة الرابعة ان بقية
بلغ الذهب نصيبه ركني الجميع زكاة الذهب لما من عن الشئمة سواء بلغت الفضة ايضا ام لا
ان بلغت الفضة دون الذهب ركني الجميع زكاة الفضة لما من عن الشئمة ايضا وان لم يبلغه
واحد منهما فاليكم ما من من الضم وعدمه نقول الشرح فان بلغ الذهب نصيبا وجبت كخته
صورتان ما اذا بلغ كل منهما نصيبا او الذهب فقط وح ينك فيهما زكاة الذهب للمرد قوله
او الفضة فيما اذا بلغت الفضة نصيبا دون الذهب فكلما لم يخرج فيه توزيع الصورة الثانية
ان يتهاويا وفيها الصورة السابقة بعينها فاذا بلغ كل نصيبه او الذهب دون الفضة
ركن الجميع زكاة الذهب وقد دخل تحت قول الشرح بلغ الذهب نصيبا وهما متساويان
وجبت وبلغت الفضة نصيبا مع عدم بلوغ الذهب نصيبا وهما متساويان معية فاذا
لم يبلغ واحد منهما النصاب فاليكم ما من من الضم وعدمه في الصورة الثانية وهي المساواة
لا يتأثر قول الشرح او الفضة لان مراده او الفضة فقط دون الذهب وقد علمت امتناعها
تأمل **قوله** وشروط كمال النصاب اه ولو حكم كالوكان عنده غنم للتجارة متساويين نصيبا فاما
قبل الخول فدرج جلودها وتم الخول عليها كان عليه الزكاة ان بلغت نصيبا اما لو تحم
عصير التجارة اشاء الخول ثم عاد خلا اخره لا زكاة عليه والفرق ان النصاب في الاول باء
ابقاء الجلد لتقومه بخلافه في الثاني ولو مات الرجل في وسط الخول انقطع حكم الخول ولم
يبين الوارث على ذلك الخول بل سياتى حولا حديث **قوله** لا تتقوا من انفقوا والسبب

تحفة

تحفة بملك النصاب **قوله** للوجود ان التحقق الوجوب عليه **قوله** فلا يضر نقصان بينهما
اما نقصان قيمة العوض بعد الخول عن النصاب فيسقط عند الامام وقال عليه زكاة ما بقي
شهر **قوله** واما الدين فلا يقطع ان ان لحقة في وسط الخول سواء استغنى جميع ما في يده
ام لا ولم يدفعه ثم انشترق قبل تمام الخول ففقد دينه وقد بقي له نصيب فيجب عليه زكاة
ولا ينظر لاستفراق الدين ما في يده لعدم دفعه اما لو دفعه وقد تجدد عن المال اصلا
ثم حدث اليسار فيعتبر ابتداء الخول من وقت يساره في البصر عن المجتبه الدين في خلال
الخول لا يقطع حكم الخول وان كان مستغرقا وقال زفر يقطع اه وهو بيان ما سبق له اول
كتاب الزكاة عن المحيط من قوله واما الدين المعترض في خلال الخول فانه ينجى وجوب الزكاة
بمنزلة هلاكه عند محمد وعنده في يوسف لا ينجى بمنزلة نقصانه اه وتقديمهم قول محمد
يشعن بترجيحه وهو كذلك كما لا يخفى اه فقد جعل الخلاف بين محمد والي يوسف وجعل
المخالف هنا زفر للراهم الا ان يقال ما في المحيط في غير المستغرق لقول الي يوسف انه
بمنزلة النقصان وما في المجتبه من خلاف في غير المستغرق **قوله** وقيمة العوض التي ينجى
وله ان يقوم احد التقديرين ويضمه الى قيمة العوض خلافا لهما وغاندة الخلاف فيمن له
حصة للتجارة قيمتها مائة درهم وعنده خمس وناشر قيمتها مائة درهم يجب الزكاة عند
خلاف لهما لا هلك ولا يباي هذا ما تقدم من قول المصنف والمعتبر وزنهما اداء وجوبا
لان محله ما اذا تم نصاب كل بقرينة قولهم هنا والذهب الى الفضة قيمة **قوله** وضاع يرجع
الى الثمن وجعلنا في العوض ان يوضع الله تعالى ويجعل العبد **قوله** بجامع الثمنه فيها
فما جرس على اوجهها يحسن على الاخر وقوله قيمة ان من جهة القيمة فمن كان له مائة درهم
وخمس شاقيل يبلغ قيمتها مائة درهم فقيمة الزكاة عند خلافا لهما ولو كان له ابريق فضة
ورنم مائة وقيمتها بعملة مائة لا تجب الزكاة باعتبار القيمة لان الجودة والفضة في
اموال الربا قيمة لها عند انعقادها ولا عند المقابلة بحسبها ثم لا فرق بين ثم الاقل
الاكثر كما مت وعكسه كما لو كان له مائة وخمسون درهما وخمس وناشر وقيمة الدرناير
لا تساوي خمسين درهما يجب على الصحيح عنده ويضم الاكثر الى الاقل لان المائة والخمسين تجب
عشر دينار وهذا دليل على انه اعتبار شيكا من الاجزاء عند وانما يضم احد التقديرين الى
الاخر قيمته محمد **قوله** وقال بالاجزاء فان كان من هذا ثلاثة ارباع نصاب ومن الاخر
ربع ضم او انصف من كل واحد ثلث من احدهما والثلثان من الاخر فيخرج من كل جزء بحسب
حجته انه في صورة الشرح يخرج من كل نصف ربع عشرة كما ذكره صاحب البحر **قوله** فافهم
اشابة الى دو ما قاله صاحب الكافي انه عند تكامل الاجزاء كما لو كان له مائة درهم وعشرة
دنانير قيمتها اقل من مائة درهم وعشرة دنانير قيمتها اقل من مائة درهم لا تعتبر القيمة
عنده نظرا ان ايجاب الزكاة فيها تكامل الاجزاء لا باعتبار القيمة وليس كما ظن بل لا يجاب
باعتبار القيمة من جهة كل من التقديرين لانه من جهة احدهما عينا فانه ان لم يتم باعتبار القيمة
الذهب بالفضة يتم باعتبار قيمة الفضة بالذهب والمائة درهم في المسئلة مقومة بعشرة
دنانير فيجب فيها الزكاة لهذا التقويم **قوله** ولا تجب في مشترك لان احد الشريكين مالك
بعض النصاب وقال عليه الصلاة والسلام لا صدقة الا لمن ظهر غنى ومالك بعض
النصاب ليس بغنى من **قوله** وان صوت انما غني به لانه محل الخلاف بيننا وبين الشافعي فاذا
لم تسمع الخلطة لا تجب اتفاق كما في المخرج **قوله** بانما يتعلق بصوت فافاد ان هذه الاسباب
لا بد منها لصحت الخلطة عند وليس كذلك بل هذه المذكورات شروط لوجوب الزكاة عند
الشافعي رضي الله تعالى عنه في نصاب السائمة المشتركة فالمتساوية يقول بقوله صحته
الخلطة وقال الشافعي يجب الزكاة اذا صحت الخلطة بانما واسباب الاسامة التسعة **قوله**

او من شفع الالف اشارة الى الشريك الاول وهو اهلية كل من الشريكين لوجوب
الزكاة والواو اشارة الى اشتراط وجود الاختلاف في اول السنة والصادق اشتراط قصد
الاختلاف فيهما فلو اختلفا بغير فعلهما لا يجب والميم اشارة الى اشتراط المشرق بان يكون ذلكا
لا الربوي من مكان واحد والنون اشارة الى اتحاد النون الذي يجب فيه ويسمى الميم في اليا
المشقة يجب الى اتحاد النون والسين اشارة الى اتحاد النون الذي يجب فيه ويسمى الميم في اليا
جمع او بغير اشتراط وجود الاختلاف في اول السنة والصادق اشتراط قصد
المديون مقرر عن شرح نظم المجمع للعيني قوله وبيان في الحواشي بين قاضي في انتم بيان من
الحاوي حيث قال صورته ان يكون لهما مائة وثلاث وعشرون شاة لاحد الشريكين والآخر
الثلاث فلو اوجب في ذلك شاتان فياخذ من كل شاة فيرجع صاحب الثلثين بالثلثين من
الشاة التي دفعها صاحب الثلث ويجمع صاحب الثلث بالثلث من شاة دفعها
صاحب الثلثين فيقام ثلثه في مقام ثلث من الثلثين المطالب بهما ويسبق ثلث شاة
فيطالب به صاحب ثلثي المال وكلاهما كان بين رجلين احدهم ستون من الابل والاخر
سبعة وثلاثون وللآخر خمسة وعشرون فادراخذ المصدق منها بيت بخاض وبيت
ليون فان كلاهما يرجع على شريكه بحصة ما اخذ الساعي من ملكه زكاة شريكه اه قوله
فان بلغ نصيب احدهما نصبا بصورته ستون شاة بين رجلين لا حد هما ثلثهما والآخر
ثلثهما بذكر صاحب الثلثين فان دفع واحدة من غيرها فيها وان دفع منها يرجع صاحب
الثلث بقيمة ثلثه قوله ولو كان بينه وبين ثمانية رجلا او كان له من كل شاة
نصفها فبضم الانصاف لا بغيرها تبلغ اربعين وثلث نصف شاة لشخص من الثمانية و
كذا لو كان بينه وبين سبعين رجلا ستون بقرة اه قوله لانه مما لا يعين اذ في القيمة
انكافها قوله عند الامام وعندهما الديون كلها سواء تجب زكاتها ويؤس متى قبض شيئا
قليلا او كثيرا الا دين الكتابة والسعاية والدينية في رواية يجب قوله وحال الحول ولو في
ذمة المديون في العتق والوسط وبعد قبضه في الضعيف قوله وبدل مال تجارة فلو اوج
عبد او دارة نصيب ان لم يكونا للتجارة لا يجب اجرة مال التجارة كمن مال التجارة
في صحيح الرواية اه والمبيع قبل القبض يكون نصبا باعل الصحيح لانه عوض عن مال كانت يده
ثابتة عليه وقد امكنه احتواء اليد على العوض فتعبر به باقية على النصاب باعتبار التمكن
شرعا وحكمه كالدين العتق يجب قوله فلو قبض اربعين ودهما يلزم درهم وفيما زاد
بحسابه يجب قوله كمن سائمة كان دينا على شريكه بثلثه ابيع قوله كطعام ان كمن
طعام قوله واملاكا من عطف العام على الخاص لانه جميع ملك بغير مملوك هذا بالنظر
اللفظ اما في العتق فياخذ بالعتق فيكون عطف مغاير له اه قوله ويعتبر ما مضى اه صورة
له الفدين قوس او متوسط مفعليها حول ونصف وقبضا وكي عن الحول فاذا مضت
سنة اشهر بعد القبض ذكاهما ايضا وقيل لا تنك ثانيا الا اذا مضى حول من وقت القبض
قوله ومثله ان مثل الدين المتوسط ما لو ورث دينا على رجل ان قد حال الحول منذ ورثه
وهو في ذمة المدين وردن اه كالمضيق قوله كمن مثل ما ذكر الوصية والصلح عن ذمة
وبدل السعاية يجب قوله الا اذا كان عنده اه فان كان عنده مال اخر للتجارة يبيع المقبوض
من الدين الضعيف مضموما ما عنده فيجب فيها الزكاة وان لم يبلغ نصبا بايجر والا
ان يقول ما بضم اليه الضعيف وقوله كما مر اس في قوله ويضم مستغنا وقوله وقيد اس
قيد عدم الزكاة فيها اذ ائتمر الدين المديون قوله بالمعتسر ان بالمديون المعتسر فكان
الا براء بمنزلة الهلاك قوله فهو استهلاك فيجب ذكاته قوله في انه قبيح للاطلاع
لدين المطلق يعني باقسامه الثلاثة قوله وهو غير صحيح في الضعيف لان الضعيف لا يجب

في الزكاة

220

في الزكاة بعد القبض ما لم يفيض حول فيكون ائتمار الموصر في استهلاكه قبل الوجوب اه قوله
من نقد يؤخذ منه انه اذا كان المهر عوضا ونوت التجارة ومنع الحول والمساكنة بحالها
انها لا تنك المزدود ولتعتبرها ولتقدم صحة نيته التجارة قوله من الف متعلق بقوله نفسه
على انه صفة وقوله ثم ردت النصف لاحاجة اليه بعد قوله مردود وقوله لطلاق متعلق
بقوله مردود ونظر المصن قوله فتشرك الكل فياخذ فيه اه قوله لما تقدم له المنقود والفقير
في العتق والفقير فلم يجب عليها انكف نصف ما قبضته بعينه بل يجب عليها ان ترد نصف
الالف دينا عليها فصار الاستحقاق غير وارو على ما وجب فيه الزكاة فلا تسقط بعد وجوبها
منح قوله او غيره خلافا لغيره في انه يقول يجب على الموهوب له في ان يمتار فكان
تخليك قلنا بل غير محتى لانه لو امتنع عن الزكاة جبر ان بالمعتق ائتمار الكمال قوله على
عين الموهوب لان الرجوع في الهبة فيسحق من الاصل في الجملة وفيه يعلم الغد ق بين مسئلة
المهر والهبة قوله اتفاقا حتى من زفر قوله وجه من الخيل قال في الجرد ثم اعلم انه لو وجب
النصاب في ظلال الحول ثم تم الحول عند الموهوب له ثم رجع الواهب بقضاء او غيره فلا زكاة على
واحد منهما كما في الثانية وجه من جيل اسقاط الزكاة قبل الوجوب وفي المعراج ولو باع السوء
قبل تمام الحول يوم فدا عن الوجوب قال محمد بكريه وقال ابو يوسف لا يكره وهو الاصح
ولو باعها للنفقة لا يكره بالاجماع ولو ائتمار لا اسقاط الوجوب يكره بالاجماع ولو فتر من
الوجوب تجللا لا تأتمار يكره بالاجماع اه قوله ومنها من من الخيل المسقط للزكاة قوله
يهبه اه فيه انه لا رجوع في هذه الهبة لكونها لقبيبة ذم وجه محرم فري صلية تنفع في
سقوط الزكاة وتقتض خراج المال عن ملكه من غير قدره على الاعادة لا ملكه اه قوله
تنبيه من الغريب ما نقله بعض المصنفين في رسالة سماها القول المشددة صحة وجوع الوالد
فيما وهب للولد عن صدر الشريعة والاكن من ان الوالد له ان يرجع فيما وهب لولده وهذا
لفظ الحديث الشريف وقد ذكره الشرح وعللا للشافعي ونحو نقول به اس لا ينبغي ان يرجع
الا الوالد فانه يملكه للحاجة اه ونص الثاني في بيعه لاسبغ الواهب بالرجوع في الهبة ولا ينفذ به
بغير قضاء او رضا الوالد فانه ذلك اذا احتاج اليه اه قلت وهذا ان النصاب لا ينفذ ان
المديون لانها قيد باحتياج الاب فخرج ذلك من الهبة الى النفقة باب العاشر لما كان بعض
ما اخذه العاشر زكاة الحق هذا الباب بهما ولما كان غير متمم في لهما اخذه عنها وقدمه على
الركاز لان فيه معنى العباداة ما هو من عشرت العتق اعش عشرت عشر بالضم اذا اخذت
عشر ماله من ابو السعد قوله قيل هذا من شمية اه جواب عن سوال حاصلة اه هذا انما
محتوج على بيان اخذ العتق ونصفه ورابعه فلما اذا اقتصر على العاشر وحقيقته من باقر العتق
فقط وحاصل الجواب انه من شمية الشئ وهو العامل باسم بعض احواله وهو حال اخذ العتق
والزيادة على الترجمة لا تقدر قوله مطلقا عشر كان او نصفه او ربعه ابو السعد وعنه النهي قوله
ان على جنس وهو ما وضع بارزاه لاهية بقيد حضورها في الذهن ابو السعد وقوله هو صر فلا
يصح ان يكون عبدا لعدم الولاية يجب قوله مسلم فلا يصح ان يكون كافرا لانه لا يلغ على المسلم بالاية
يجد قوله بهذا القلم حزمة تولية اليهودي باشتراط الاسلام اه ودليها قوله مقلدا لمن يحلل
للمؤمنين على المؤمنين سبيهم ونقل ابو السعد حزمة تولية الناسق هذا المصل قال في البور ومن
الغروط وجوب الزكاة لان الماخوذ زكاة فيلحق بشرطها كلها اه قوله لما فيه من شبهة الزكاة
وهو ممنوع من اخذها فاعطى شريكها قوله قاد على الحماية فلا شئ لو غلب الخواارج على
مبغرا وقرية واخذوا منهم الصدقات اه يجب قوله نعمه الامام اس ثابته قوله للسافر من ليامنو
به ويشترط حضور المال والمالك فلو حضر المال مع المستضع او حضر المالك واخذ بهما بيته فلا اخذ
يجد قوله خرج الساعي اس بقوله على الطريق قوله ياخذ صدقة المواشي اعلم ان مال الزكاة نوعان

ظاهر وهو الموضع والمال الذي يجرى التاجر على العائد وباطن وهو الذهب والفضة وأموال
التجارة في مواضعها أما الظاهر فلا مام وتوابعه وهم المصدقون من السخاوة والعشائر والولاية الأخذ
لأية خذ من أموالهم صدقة ولما اشترى من بغيته عليه الصلاة والسلام للقبائل من بأخذ الزكاة
وخذ الخلفاء بعده حتى قال تلي الصدوق ما بنى الزكاة وأما الباطن فهو من أمواله لا أبواب الأموال
قوله بتقليب العبادات وهي ما يؤخذ من المسلم وقوله على غيرها هو ما يؤخذ من الذي والجرس اه
قوله يؤخذ في دار من بيتهم التاجر ويشهد به الجهم ويصح كسائر ما ويخفيف الجهم جمع تاجر قريش
قوله الباطنة من التي مع ما التاجر في بيته فليس له ولاية أخذ صدقة **قوله** وما ورد من ذي العاشر
للعنه وورد في القيمة العاشر لما قلناه **قوله** يحمل على الأخذ كلما كثر ما قال القريش
العاشر ما جردناه من جعل قد فعله الصبي بغير الرسول والخلفاء صلوات الله عليه وعليهم
اه وذكروا البحران غير ان ادان سيعمل ان من مالك على هذا العمل فتعال له استهانة على المكسر من
عملك فقال الاتريه ان اقلدك ما قلدي رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي الثانية من قسم الجبايات
والمؤمن بين الناس على السوية يكون ما جردناه **قوله** في انكر تمام الحول ان على ما في يده وعلى
بيته فلو كان ما في بيته ما اخذ قد حال عليه الحول واخذ الجهم فان العاشر لا يفتقر اليه لوجوه
القيمة في محله الجهم الا ما نفع **قوله** او قال لم اثنوا التجارة او قال ليس هذا المال بل هو ودية
او بضاعة او مزارعة او انا اجير فيه او مكاتب او عبد ما دون ذلك **قوله** او شقص للفقراء
المنقص له ما نفع من الوجوب كالحديث **قوله** لا ما ياحظه ذلك هذا التعليل لا يظهر في غير المسلم
قوله وهو الحق وجميع الاقوال او منقص اه **قوله** ولذا اي يكون الذين عاتوا للمسلم والمنقص
قوله وكما فان لم يكن لا يصدق للتيقن بكذبه **قوله** محقق فان لم يدر الحال لا يصدق لان
الاصل عدله **قوله** لا بعد الخراج فلو قال ادب بعد خراجي لا يصدق لان الشك والاية دفع
في الباطنة بعد خروجه الى الامام شهر وغيره **قوله** كما يلية ام في قوله بعد اخراجها اه **قوله**
صكف صدق قيل عليه ان الزكاة عبادة خالصة فكانت بمنزلة الصوم والصلاة لا يشترط لغيره
فيهما الخلف ولجيب بانها وان كانت عبادة لكن تعلق بها حق العاشر الاخذ وحقق العترة الانتفا
به والعاشر يدعي معنى لواقربه لزمه فيستلزم لوجها النكول كما سائر الدعوات بخلاف
الصوم والصلاة فانها لم تعلق بها حق البعد افاده الاكل والافتقار **قوله** بلا اخراج بركة
هي العلامة وهي اسم لخط الاثر من برئ من الدين والعين براءة والجمع براءة والبروات
عامية عنائية عن المغتصب **قوله** في الاصح وهو ظاهر الرواية وهو المذكور في الجمع الصفوة وشطر
في الاصل اخراج الهرة لانه ادنى ولصدق دعواه علامة فيجب انما هذا على هذا القول هل يشترط
الجهنم قولان اه عن البحر **قوله** لاشتباه الخط اي بسبب مشابه بعضه لبعض فلم يجر علامته **قوله**
حق لولا اه تقرير على قوله بلا اخراج بركة **قوله** اخذت منه لان حق الاخذ ثابت فلا يستعمل اليقين
الكاذبة بجر وهذا في غير الحرم اما فيه فسيان انه اذا دخل دار الحرم ثم خرج لا يؤخذ منه لما صغ
اه **قوله** الا في السواكن فلا يصدق في قوله ادب يفسح لا الفقهاء في المصالح لان حق الاخذ للسلطان
فلا يملك الباطنة اذا خرجت للامام فلا يصدق وان حلف وليس المزارع من عدم تصديقه كذا
بل عدم الاجزاء كما اداه على فرض صدقة فيؤخذ منه ثانيا كمن عليه الجزية او الخراج اذا صرفه الى
المقاومة بنفسه وكمن اوصى بثلك ماله للفقراء وعين شتى في تصدق ذلك الزكاة هو الاول والثاني
بنفسه لا يجوز ابو السعود عن الدرر **قوله** والا ولا يتقلب فلا وقيل الزكاة هو الاول والثاني
ولو لم يات ثانيا لغيره باذنه في براءة ذمته اختلاف في جامع في اليسر لو اطر الامام اعطاه لم يكن
به باس لانه اذا اذن له في الاخذ اجاز له ان ياتي بما كان له من الاموال **قوله** ولا اخذها
ياخذ العاشر الزكاة **قوله** يقول ان المؤخر **قوله** لا يتشاور على الناس متاعهم النفس بزاز المستور

وكشف

وكشف الشئ كذا في القاموس وما يهتد به كذا في جامع اللغة اه وفي البحر نقول عن غيره انه
قال لعله لا يتشاور على الناس متاعهم بالغا والمغنى واحد **قوله** لكنه ان العاشر يملكه اي
ربه المال **قوله** مما يتبين ما في كلامه قاله والذي من هو الخراج تمام الحول وما بعده **قوله** لان
لهم ما لنا وليس العلة ان الماخوذ منه ضعف الماخوذ من المسلم فيلحق فيه شره كما قاله
العداية لان الماخوذ من المسلم زكاة بخلاف الماخوذ من الذي **قوله** لعدم ولاية ذلك قال في
التيبين ما يؤخذ من الذي جزية وفي الجزية لا يصدق اذا قال ادبها ان لان فقرا اهل
الذمة ليسوا بمصارف لهذا الحق وليس له ولاية الصدقة المستحقة وهو مصارف المسلمين اه
قال في البحر ان حكم الماخوذ منه حكم الجزية من كونه يصدق مصارفه لا ان جزية حتى لا يسقط
جزية راسه في تلك السنة فمن عليه الا سيجب الا لا يبن تغلب فاذا اخذ العاشر ما عليهم
سقطت عنهم الجزية لان غير صالحهم من الجزية على الصدقة المضاعفة اه **قوله** لا يصدق حربه
اه اي لا يفتقر الى قوله ولورثت صدقة بيته عادلة افاده الكمال **قوله** في شئ بين المستخ
منه المخذوف حوى **قوله** الا انتم ولده ولورثت كذا في البحر وظاهره وان مات ولدها
وتد باق الولد لانه لو اقر بتدبير عبده لا يصدق لان التدبير لا يصح في دار الحرب **قوله**
لغلام ليس بشايت النسب من غيره ولم يكذب على قيا من ما ذكرناه في ثبوت النسب **قوله** لم يصدق
المالية علة للمساكنة اي والاخذ لا يجب الا من المال شهر **قوله** لانه احد بالعق اي فيجوز
عليه حكم وهذا لتقليد لقوله علق عليه وقوله فلا يصدق في حق غيره وهو العاشر والمسلمون
تقليد لقوله وعشر **قوله** لئلا علة لمخوذ وهو قوله فيصدق **قوله** جزم به ملاحظه ولم
يوجد هذا الجزم في الدرر **قوله** والقاية ان غاية البيان لا يتكافؤ **قوله** ووجه في الشهر بان
كلام اهل المذهب فهو احق ما اليه يذهب وفيه ان الذين جزموا بالتصديق من اهل المذهب
ايضا وقوا عند المذهب يقتضي ما قالوا قاله المحوى اقول ان مراد صاحب الشهر انما ذكره السرخسي
وتبعه من بعده بلفظ بيني وهو جزمك لمصادم للنقول اشار اليه ابو السعود **قوله** واخذنا
اه بالبناء للبحرول كما يدل عليه العبارة قال في البحر والماخوذ من المسلم زكاة ومن الذي
صدقة مضاعفة تنصرف مصارف الجزية وليست بجزية حقيقة ومن الحديث بطريق الحاج
ويصرف مصارف الجزية بحسب غايته البيان **قوله** ومن الذي اه اس مع سماعه الغدو ومن
الحول والصلاب والفرق بين الدين وكونه للتجارة فتح التعدير **قوله** بل كما ان هذه الاقسام
الثلاثة اقرعها سعاته **قوله** لان ما دون عفو امانة المسلم والذي فظاهروا ما في الحديث ففهم
احتياجه الى الحناية لعلته عن الشهر **قوله** ويشترط جهلنا هذا قيد في الحديث فقط اه **قوله**
بقدر ما اخذوا ما لوقال ما اخذ اهل الحرب ما ينفيد انه قاصد على اهل الحرب كان او لان
عطفه بدوت ذلك على ما قبله ينفيد انه متعلق بالثلاثة كالمعطوف عليه وليس كذلك **قوله** براءة
ليس المراد ان اخذنا بمقابله اخذهم لان اخذهم انما هو انما لنا ظلم واخذنا اموالهم حتى ولكن المقصود
انما اذا علمنا احد بمثل ما علمنا كان اخذنا لا المقصود من الامان وايصال التجارات ابو
السعود او صورة صورة الى لانا اخذنا يتبع اخذهم فله وكثرة الايمان والنص
قوله ابقاء الامان لان ابقاء ما ينفقه مائة فيه ابقاء الامان الذي اخذ منا **قوله** يستمر
عليه اي على عدم الاخذ من اخذ من مال من حصة وكذا البقية الذي والمسلم **قوله** الا اذا
عاد لان ما يؤخذ بطريق الامان وقد استفاد في كل مرة اه **قوله** بلا تجديد حول ولا
يملك ان يقيم حولا في دارنا فان اقام ثم خرج الى داره ما راعى انما عشرة ثانيا ودقة
لا دار الاسلام شهر **قوله** او عهده ان امان بدخوله دارهم ثم جزم لينا لطيفة ودي
ان صديقا نصرانيا من على عاشر عمر رضى الله تعالى عنه بغير ربيعة قيمته عشرة واثنا عشر
فاخذ منه الف ثم لم يصدق له ينفقه فخرج ومن عليه عا كذا في دار الحرب فطلب منه العشر فقال

لو قيل في الذي ما قيل في الجزية كان
او صرح ط 2

ان اديت عشرة على ما وردت عليك لم يبق في منة شئ فترك الفرس عنده وبارك الله في يومه
في المسجد اصحابه ينظرون في كتاب فوقف في باب المسجد وقال انا الشيخ النضر فيقول عمر
انا الشيخ الحنفي ما وراى لك فقص عليه قصته ففادعوا الى ما كان فيه فظن النضر انه لم يلقفت
الى علامته فعزم على اداء العشرة ثانيا فلما انتهى الى العاشد وجد كتاب عمر قد سبقه فيه انك
اذا اخذت منه مرة فلا تأخذ منه مرة اخرى قال النضر اني ان دينا يكون فيه العدل هكذا
الفرق ان يكون حقا فاسلمه تبين قوله حتى دخل دار الحرب ان بعد ان دخل دار الاسلام
وجنح منها قوله بخلاف المسلم والذي فان العاشد اخذ منها لما مضى من مائة المروكية
بالشروط المتقدمة قوله لعدم المسقط ان لان الوجوب قد ثبت والمسقط لم يوجد
قوله من قمته فخر لقول قمته بقول فاسقين تابا واذميين اسلموا في الكافة ويعرف ذلك
بالوجوب لا اهل الدماء بحد او بوليهم يتبعها ويأخذ من اثمها فان اثم المؤمنين عظم
وخطا الله بقلعه عنه قال ولهم بغيرها وخذ والعشر من اثمها قوله وجلود ميتة في ان جلود الميتة
من قبيل القبي وسيا ان اخذ قمته كاخذه غيره وكونه مالا لا ابتداء وبغير مالا لا انتهاء كالخمر
فان اوله عصير وانتهى منه خل اذا خلج مالا كاشير له في الحكم لانه لم يجعلوا ذلك علة عشرين
وانما جعلوا العلة كونه مثليا اه في وقت ما علق به صاحب الجرد ثانيا في عشر الخمر فيها حيث
قال ولان حق الاخذ منها للحماية والمسلم يجر ثمر نفسه للتخيل فكذلك يجرها على غيره اه فيقال
مثله وجلود الميتة قوله كذا اقر المصنف ان في اطلاق الكافر فيعلم الحربي وليس الحكم فيه ما ذكر
بل يؤخذ منه العشر وان لم ينوس التجارة فلما كان هذا الاطلاق خطأ جعله الشرح على الذي
ويبين حكم الحربي بقوله ويؤخذ عشر القيمة من الحربي بلائيه تجارة افادوه قوله وبلغ نصا
وذلك لانه يشترط فيه شروط الزكاة وان كان مصرفها مصروف الجزية كما مر قوله ولا يؤخذ
من المسلم شئ اتفاقا لانه من غير ملكها واخذ العشر منه بقوى وضع يده عليها قوله مطلقا
اي سواء كان مضموما الى الخمر او لا وقال ابو يوسف فيشتره مضموما الى الجزية لهما وقال زفر
يشتره مطلقا لانه مال عندهم كالخمر وقال الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه لا يشترها
لانها ليسا بالمال حتى لو ائتمن في خمر ذي او خنزيرة لا يفتن عنده كذا في الهداية اه قوله
فاخذ قيمته كغيره لان الاداء لا يمكن الا من حيث التقيين بها كذا في السعوى وقوله بخلاف
الشفعة صورته اشترى ذي من ذي داره بخر او خنزير وشفعه مسلم اخذها بغيره الخمر
او الخنزير اه ولا يقال فيها ان اخذ قيمته الخنزير كاخذه غيره لانه في الشرح وفيه ان الشفع
يدفع قيمته الخنزير وليس باخذ ونظير الشفعة لو اخذ الكافر قيمته خنزيره الذي استملكه
كافر ووقف بها دين مسلم فانه يطلب المسلم لان الاختلاف في السبب كاختلاف العيون
وملك المسلم سببه اخر وهو قبضه عن الدين افادوه في الشهر قوله لانه لو لم يؤخذ الشفع
المسلم الدار المشفوعة قوله ولا يؤخذ ايضا ان كما لا يؤخذ من قيمته الخنزير قوله في بيته
الضمير يرجع الى من مزلع العاشد مسلما او ذميا او حربي كما صرح به الشرح في قوله مطلقا
اه قوله ولا من مال بضاعة البضاعة لغة القطعة من المال وعدا فاما يدفعه المالك لمن
يخبر فيه ليكون الرجح كله للمالك لانه ليس بمالك ولا نائب عنه ولو عجز بالامانة كصد الشفعة
لاغتناء عما بعده من قوله الا ان تكون البضاعة حرة قال الزيلعي وان ادعى اي الخمر انه
بضاعة او نحوها خلاصة لصاحبها ولا امان وان الامان الذي في يده اه فالحكم ليس قاطر
على البضاعة قوله ولا من مال مضاربة اذ به داس مالها لانه ليس ليس بمالك ولا نائب
ابو السعوى وعن الزيلعي قوله بدين محيط بماله ورقبته انما قيد به لانه محل الخلاف بين
الامام رضي الله تعالى عنه وصاحبه فعنده لا يملك مولا ما في يده من كسبه وعندهما يملك
حتى لا ينفذ عتقه في عبده الماذون عنده وعندهما ينفذ كما في باب المان من الزيلعي

فاذا مر على العاشد والى المالة هذه لا يؤخذ منه سواء كان مولا معه ام لا اما اذا كان معه
مولا فلا تعد ام ملكه المولى عند الشغل عند جميعا كذا في البحر واما اذا لم يكن معه مولا
فقال في قوله او ماذون غير مدين او مدين بغير محيط بل هو اولى بقوله ليس
معه مولا اما اذا كان معه مولا ولم يكن دين له فلا يؤخذ منه العاشد واما ان كان عليه
غير مستطلق ان بقي بعد الدين قدس بغيره والى اصل ان الماذون اما ان يكون مدين او
مدين بغير محيط او غير مدين اصله وان كان اياه يكون مولا معه او لا فان احاط
الدين بماله ورقبته لا يؤخذ منه ماله وان كان غير مدين اصله او مدين بغير محيط
فان لم يكن معه مولا فلا شئ عليه وان كان معه مولا عشرين شئ بقي بعد وفاء الدين
نصاب قوله على الصحيح في الثلاثة ان يجرها من ماله او من ماله بغيره وكسب الماذون اما بغيره
فلا خلاف فيها وكان الامام رضي الله تعالى عنه يقول ان العاشد المضاربة وكسب الماذون
لان المضارب كالمالك في حيزه من ربحه المالك وليس له ربح المالك بعد ما صار للمال
عمر وضوا الماذون يتصرف بنفسه لا يجرها من ماله ولا يتصرف بنفسه من التجارة
اذا قيد المولى بخلاف المضارب فكان اقل الحكم من المضارب ثم رجع فيها على الصحيح اه
قوله ومالك لا يملك له تام الماذون في يده فبقية فيكون ما بيده المولى قوله اخذ
منه ثانيا ظاهره وان لم يكن له طريق الاخذ والعلة بتبعه الا ان يقال انها بغيره
البحر قوله بخلاف ما لو غلبوا على بلد فاخذوا الزكاة فان يكون كانت زكاة سواء ام
غيرها ابو السعوى لان الفقير حارس من الامام من ربحه قوله من نصاب سحاب للجي زكاة
ان يشترى بنصاب قوت محض المولى عليه شيئا من النجاسة والنجاسة فيتم الحول عليه
عن الشر بلائيه او تصور بجره من هذا النصاب قوله ونحوه كقضاء وخيار قوله
لا يشتره عند الامام رضي الله تعالى عنه لكنه يامر المالك باداءه بنفسه وعندهما يشتره
له قوله تحت حجة الامام عن الشر بلائيه قوله ثم بحثنا واصله للكل وان لم يجره صاحب
الشر اليه قال في الشر بلائيه قال الكل في تقليل قوله الامام رضي الله تعالى عنه لا ياخذ
منها لانه لا يقصد بالاستيقار وليس عنده فقدا في البر ليدفع لهم فاذ بقيت ليدفعهم
فسدت فيفوت المقصود فلما كانوا عند او اخذه ليصرف الاعماله كان له ذلك انتهى باب
الركاز قوله المحرم اه جواب سوال حاصله حق هذا الباب ان يذكر في البيه لان الماذون
منه يصرف مصروف الغنمة وحاصل الجواب انهم انما المحرم بالركاز لكونه من الركائز
المالية فاشبهها وقدمه على العشر لان العشر مائة فيها مائة القربة والركاز قربة محضة
قوله من الركاز ما هو ذمه لا مشتق الاك اسماء الاعيان جامدة قوله اي الاشياء يقال
شئ الركاز ان ثابت مفرق قوله بمعنى الركوز فهو بمعنى اسم المفعول وهو خبر ثان لقوله
هو وليس نقلا للائحة كما لا يخفى في تقليل زيادة ولو قال وبمعنى الركوز ليفيد انه موقوف
ثان لكان اول قوله وشرعا ظاهره انه ليس معنى لغويا وفي المعنى عن المذهب هو المعد
او الكثرة لان كلاً منهما ركوز في الارض وان اختلف الركوز وظاهره انه حقيقة فيها
مشتقة كذا اشتراكا معنويا وليس خافيا بالدقيق اه قال في الشهر وعلى هذا فيكون متوطنا
وهذا هو الملازم لترجمة المص ولا يجوز ان يكون حقيقة في المعدن مجازا في الكثرة
لاستناع الجمع بينهما بل يفظ واحد والباب مقصور لهما اه قوله فلذا في الاجل عوم
قوله تعدن هو بفتح الميم وكسر الدال وفتحها من عدن بالمكان اقام به فاصل المعدن
المكان بفتح الاستقار فيه فتح قوله جاني ليسوا الى نسبة الى النقة وبفتحها نسبة الى الخلق
موضعي قوله ومن كثر ما خذ من كثر المال اذا جمعه ابو السعوى قوله لانه الذي
يقلل لتخصيصه المذون المطلق في المتن بعد فون الكفا واه واما مذون المسلمين

قوله في حكم القطة قوله وجد مسلم او ذى قربة بها لان الحرة والمستأنسة اذا علمت بغير
الان الامام لم يكن لهما شئ اذ لا حق لهما في الفدية من غير ان يفتخر به المصن **قوله** معلن فقد
ان ذهب او فسخ **قوله** ونحو حديث ابي حنيفة وهو من عطف العام على الخاص
اه **قوله** وهو كل حادثة كالارض والنجاس والنفط **قوله** وقال المصنف في شرحه واعلم
ان المستخرج من المعلن ثلاثة انواع جامدين وهو ينطبق كالنقد والتمديد والتمديد
لا ينطبق كالخمر والنورة والكحل والذوق وسائر الاجزاء كالياقوت والمخيط وما ليس عليه
كاللؤلؤ والعقير والنفط ولا يجب الخس المالا في النوع الاول **قوله** ينطبق ان يبين **قوله** في
منه الوثيق لا ينطبق مع غيره فكلما كان الغرض وهو بالية وقد يهمل والياء على الاول فهو
وعلى الثاني مذكورة اه عن النضر قال في البحر **قوله** فينبط فينبط من الزئبق وقيل هو حيوان
دوجين يتحرك بالادارة ويهتز فيمكن كذا في المصنف **قوله** كقط بكمس النون وقد تفتح
قاموس وهو من يعلو الماء كما سئل كونه الشرح في باب الاستعداد انتهى **قوله** وقال
القاري والقيمة والوقت شئ ينطبق به المصنف اه **قوله** كعادن الاجزاء كالخمر والنورة و
البيوت كاليافوت والغير ونحوه والزوائد فلا شئ فيها **قوله** في ارض خراجية ان لغية
لما سياتي من انه لا شئ في المعلن الذي في ارضه على الرواية المختارة **قوله** خراج الدار والدار
ما اطلق عليه في عرف فقهاء المذاهب والاعتبار البيت والمنزل ومثل الدار الخاوية كما افاده في
الشعر وأشار بقوله خراج الدار فائدة التقييد بالخراجية والعشيرة وجوز البر جدي كون
التقييد للاحتراز عن الموجود وادرجه فان ارضها ليست ارض خراج ولا غنما بالسود
عن الحيوان **قوله** لا المفاضة اي لا يخرج المفاضة من هذا الحكم لدخولها بل الاولى اي من حيث الحكم
والا فالمفاضة ليتها ولها العشيرة والخراجية ووجه الاولية كما في الشعر انه اذا اوجبه الارض
مع الوظيفه فيها فلا بد ان يجب في ارضه عنها اهل ويدخل في المفاضة الجبل **قوله** فخص من
الجبل من خستى القوم اذا اخذ خستى مواليهم وبابه طلبه عن البحر **قوله** مخفقا ومنه
المشقة وكثيرهم خمسة بنفهم ولا معنى له هنا **قوله** في الركاز الخصال الحديث الشريف كما في
الشعر النجاشي في الركاز والمعدن جبار وفي الركاز الخصال الحديث الشريف كما في
تبع في ذلك صاحب الشعر وفيه ان الحديث صحيح ان المعدن جبار فالل دليل في المعدن عنه
هذا الحديث **قوله** كما في من قوله اعم من كون ركوزه الخالق جل جلاله او المخلوق
قوله والاكمل ومنازلة هذا التقييم فاسد لانه يقتضي ان الجبل والمنازلة ما صدقات العشرة
او الخراجية وليس كذلك بل هي ارض مباحة ليست بعشيرة ولا خراجية واعلم ان الارض
على اربعة اقسام الاول مباحة والخمس فيها لبيت المال والباقي للواحد الثاني ارض مملوكة
لغيرين فيها الخمس لبيت المال والباقي للمالك الثالث ارض الموقوفه سواء كانت خراجية
عشيرة والخمس فيها لبيت المال كما نكته الجوى عن البرجدي فلم يبين حكم الباع والظاهر
انه للواجد لعدم المالك والواضع ارض مملوكة لغيره فيكون كاد في مصر الفقه الموقوفه
فاينها وان كانت خراجية الاصل الا انها آلت لبيت المال لموت المالكين من غير وارث
كما صرح به صاحب البحر في التحفة المرضية في الاواني المصرية فهي مملوكة لجميع المسلمين
في مضافتهم المملوكة ولم ادرك هذا والذي يظهر ان الكل لبيت المال اما الخس فظاهر
واما الباع فلو وجد المالك وهو جميع المسلمين فياخذهم وكيفهم وهو السلطان انتهى
قوله والمعدن لا شئ فيه لانه من نواحي الارض بدليل دخوله في البيع بغير تسمية فيكون
من اجزائها واحترز بالمعدن عن الكثير فيجب فيه الخمس لانه غير مركب فيها اشارة الى البر
وسواء كان المالك مسلما او ذميا **قوله** وادسه هو قول الامام رضي الله تعالى عنه وقال
يجب الخمس في داره وارضه لا اطلاق الحديث **قوله** في رواية الاصل في رواية الجامع الصغير

تجيب عن البحر **قوله** فمدق بالفضات وتشتد يد الرأ وبالذال المعجمة الذي وجد في عن لقائنا
وقيل غيره ورفقة في شرح المواهب **قوله** وفيه وزج جرد ينطبق يوجد في الجبال **قوله** ونحوها
كراج قريست **قوله** في جبل ليس بقيد كما هو صريح قوله سا بقا وغير المنطبق كما في الاجزاء
ولنا قول الشيخ الهارسة في قوله اي وسما ذنبا وانما لم يجب فيها لما ورد في الحديث لا تنس
في البحر **قوله** اي في معادنها الموجودة فيها باصل الخلقة وقوله ولو وجدت وفيه الجاهلية
محتل **قوله** اي في معادنها افا وصاحب البحر وقد في اهل الاسلام لقطة **قوله** لكونه
غنيمة لانه كان في ايدي الكفار وحوته ايدينا **قوله** ان الكثير ان من غير المسلم **قوله**
كيف كان ان سوا كان ينطبق ام لانه لا يشترط في الكثير المالسية ويستثنى من ذلك الكثير
الموجود في قعر البحر كما ياتي **قوله** هو مطر الربيع يقع في الصدف فيصير لؤلؤا والصدف
يخلق فيه اللؤلؤ اه **قوله** حشيشة البحر بمنزلة الحشيشة البر وقيل صمغ شجرة وقيل كبد
البحر وقيل خض البقر البحر وقيل دوش غيره كما في وقيل فيج دابة وقال ابن سينا ان
الكل بعيد والحق انه ما يخرج من عيني البحر ويطلقو من من بالساحل قريست اي للوجود
قوله وكذا جميع ما يتجذب من البحر فانه لا يخمس على الامام ومحمد رضي الله تعالى عنهما
لان قعر البحر لا يرد عليه قهر احد فانه قدمت اليد وهي شرط لوجوبه وقال ابو يوسف
يجب جميع ما يخرج من البحر لانه مما يكتويه يد الملوكة **قوله** كان كثيرا اي يفتتح العبد وغنما
قوله لانه اي الشان لا يرد عليه الشعر فهو في البحر **قوله** وما عليه سمة الاسلام اي
علامته كما مكتوب عليه كلمة الشهادة او نقشه اخر معدن للمسلمين **قوله** او غيره كوال
خاص علمت انها للمسلمين **قوله** فلقطة لان مال المسلمين لا يغني **قوله** سمي حكمها
وهو انه ينادى عليها في ابواب المساجد والاسواق لا ان يظن عدم الطلب ثم يهرقها
الى نفسه ان كان فقيرا والا فاول فقيرا اخر شرط الضمان اه **قوله** سمي الكفر بان كان
نقشه صما او اسم ملك من ملوكهم اه من **قوله** اول الفتح طرف لقوله المالك **قوله** ولو
ارثه ولو ارجح ثبت شبه بالسام **قوله** على الاوجه راجح في فتح القدي لان الكثير موجود
في الارض فلي ملكها الاول ملك ما فيها ولا يخرج ما فيها عن ملكه ببيعها كالمسكة في جوفها
درة عن البحر ومقابل الاوجه ما في الباطن انه لا يفتح ملك للارض اي ابعده ملك انتقلت
منه الارض او ورثته ووفق بينهما في الحقيقة فقال هو لبيت المال ان لم يعرف الاقبح
وورثته ثم الظاهر ان يقال ان الواجد يهرق الى نفسه عند عدم انتظام بيت المال ان
كان فقيرا والا يدفعه لا مستحقه كما قالوا بنت المعتقد انها تقدم عليه ولو وضعا وويل
عليه ما في البحر عن المسوط ومن اصاب ركازا وسيعم ان يتصدق بخمسة على المساكين واذا
اطلع الامام على ذلك امض له ما صنع لان الخمس حق الفقراء وقد اوصله لا مستحقه وهو في
اصابة الركاز غير محتاج الى الحماية فهو كذكاة الاموال الباطنة اه **قوله** والا فلولو جدي
الا فلولو الارض بان كانت جبلا او منازلة **قوله** لانهم من اهل الغنمة اذ الذي يرفع له اذا
دل على الكفر **قوله** فانه يستد منه ما اخذ لانه لا جود في الغنمة **قوله** في المفاضة والبر
في المملوك باذن المالك **قوله** ولو عمل رجلان اي واصابة احدهما **قوله** فهو للواجد لانه صلب الله
عليه وسلم جعل اربعة اجاسه للواجد **قوله** فهو للمستاجر لانه لا يبيع لانه **قوله** لانه
المالك يفتح قول البحر لانه الاصل لانهم هم الذين يحصون على جمعها واقرارها **قوله** وقيل
كاللقطة اي في زماننا لتقدم العهد اه **قوله** فلا يخمس لانه ليس بغنمة لاخذ **قوله** لانه
كالتمسك الاول ما في البحر من قوله لان حكم الامان يظهر في المملوك لا في المباح **قوله** ولذا ان يكون
التمسك مستقلا للخمس وقوله لو دخل جماعة اه اي لانهم غير متلفعين بل هذا اخذ على طريق
الفنية والقهر فيكون غنمة **قوله** اي الركاز يعم الكثير والمعدن ويخالفه تقييد الجوى عن البرجدي

بالفرض حيث قال ان الموجود في دار الجنة ان كان كثر انجب عليه الزوالان الداخل وراهم بايمان التزم
ان لا ينفذ لهم قضاة قوله ان كان كثر انجب يقتضي تحصيل الرد به الحاد ابو السعد **قوله** تحترق
العقد لان اموالهم محرومة عليه بغير الرضا **قوله** لكن لا يطلب للمشتري ان لا يجل له الاستفاد
به ان علم وهذا بخلاف بيع المشتري شرا فاسا لان المشتري لا يرفع بيعه لا متاع فخره **قوله**
ان غير المستامن سوا كان واحدا او جماعة ذات منفعة **قوله** لما عرفت ان عدم الرد حيث لم يكن مستامنا
غير ان الجماعة ذات المنفعة تجس باعتمده كما مر **قوله** فلا فرق بين متاع وغيره نقل الفاضل عزي نراه
عن تاج الشريعة انهم اختلفوا في تفسير المتاع والصحيح انه كل ما يتقاع به شيئا كان او اثاما او طعاما
او اتيته ذهبا او فضة او حديدا او رصاصا الا ترى ان اذعية الطعام اريدت به في قوله نقل فلما
فقدوا متاعهم ابو السعد **قوله** من ان كان متاع الاقصة للبيان **قوله** وهو انما جاء الحكم عليه بالسهر
من ضبط وجهه عبارة النفاية بصيغة البنية للفاعل فان ضربه يرجع الى المستامن المذكور في العبارة
السابقة فيها وليس كذلك بل قوله وان وجد بينه وبينه وحذف فاعلم للعلم به من قوله ضمن
لا يحمس الاما وجده ذو منفعة فالفاعل المحذوف ذو منفعة افاد في الشرع لانه **قوله** الا ان يحمل
على متاعهم بذلك صرح صاحب الملق قال وهذا الحمل واجب مرجع به الشئ وصاحب الدر وغيرهما
اه وهو انما يتارة على قراءة وجد بصيغة المجرى ولا يصح على بناءه للعلوم وضمة المستامن لان من
الرضا لا يكون مستامنا لهم وقد علمت انه على بناء المحذوف لا يحمل على الفاعل المحذوف ذو منفعة
كما به قوله الشرع لا فلا يتعين الحمل المذكور كما اذعاه الحنفية ثم حق هذه العبارة ان تكون
يشرح قول المصنف السابق ولا يحمس وكان وجده دار الحرب فان المناقاة منعقدة بين هذه العبارة
وبين عبارة الشقاية واما قول المصنف ولو وجد غيره فيها فوضويعه الارض المملوكة كما قاله الشرع
قوله لنفسه اذا كان محتاجا ولا تقية الاربعة الا خاص بان يبقى من دون النصاب اما اذا بلغ
النصاب فلا يجوز له تناول الحسن وهو دليل على وجوب الحسن مع فقر الواجد وجواز صرفه
لنفسه ولا يقال ينبغي ان لا يبيع الحسن مع الفقر كالنقطة لان نقول النص عام فينا وله **باب**
العشر والعشر واحد الاجزاء العشرة واراد بالعشر ما ينسب اليه لتشملي الترجمة نصف العشرة وضموف
حوى وانما ذكره في الزكاة لانه يصر في مصادرها واخره لانه ليس عبادة بحكمة بل مؤنة فيها
مع العبادة ولهذا وجب في ارض البصع والجنون وركن القميص وسببه الارض النامية بالخير
تحقيق وشرطه اجتهاد الاسلام والعلم بالوجوب كغيره من العبادات وشرط الاداء فيه الزكاة
ويستقر بهلاك الخابج وهلاك بعضه بقدره بخلاف الاستهلاك فان استهلكه غير المالك اخذ
الضمان منه وادى العشر وان استهلكه المالك ضمن عشرة وصار دينه في ذمته **قوله**
يجب العشر ان يفرض لقوله تعالى وانوا حقه يوم حصاده لانه على قول العامة اهل التاويل
هو العشر ولقوله عليه الصلاة والسلام ما سقته السماء فقيه العشر وما سبق بغزة او ذابلية
فيه نصف العشر ولا جماع **قوله** في غسل بغير تنوين وقوله وان قل معترض بين المضام والمضام
اليه ولا حاجة اليه فان قوله بلا شرط نصاب مفتر عنه كما نبه عليه بقوله راجع الى الكلام اه و
الفصل في الجبل وفي حكمه المثل الواقع على الشوك الاخر في قوله اه فحسنا في دليله قوله صلى
الله عليه وسلم في غسل العشر ولا ان الجبل يتناول من الانوار والاثار وفيها العشر فلما
فيما يتولد منها بخلاف ذلك القذ لان يتناول الاوراق ولا عشر فيها وصاحب الارض يملك
الفصل الذي فيها وان لم يتجدد حاله حتى كان له ان يأخذه من اخذه منها بخلاف الفير اذا خرج
في ارض رجل في رجل واخذه لان الفير لا ينفذ في ارض ليرك في بل ليطرف فم يكن صاحب
الارض محذرا للغير بملكه اه **قوله** لا يجمع اه علة المحذوف وهو فلا عشر فيها **قوله** في غرة
جبل يدخل فيه القطر لان الثمر اسم لشئ متفرع من اهل يصلح للاكل واللباس كرماني وفي القاموس
انه سم لعل الشجر المشهور ما في المفردات انه اسم لكل ما يتطعم من احوال الشجر **باب**

ولو كان الشجر غير مملوك ولم يملكه احد وخرج به ثمرة شجرة دار رجل ولو شتاناه واداه لانه
يخرج للدار كذا في الخاتمة اه فحسنا في قوله ان حياه الامام الظهير عائد الى المذكور وهو المثل
والنظام من المراد الحامية من اهل الحرب والبقاء وقطاع الطريق لانه لا اخذ فان عمر الجبال
منها لا يجوز بيع المسلمين عنه وقال ابو يوسف لاشئ فيها يوجد في الجبال لان الارض ليست مملوكة
ولها ان المقصود من ملكها البناء وقد حصل اه **قوله** لانه مال مقصود اى مقصود للامام
بالحفظ **قوله** فمضى سما الى مطر سمي بذلك مجازا لما ياب بسمية الشئ باسمه **قوله** كنهه
ذلك كالنيل وهو اسم نهر في الروم ومن يوصيه ان يثقل مصف قد غلط غلطا فاحشا ومفارقة
عند صاحبها عند محمد في **قوله** بلا شرط نصاب بشرط ان يبلغ صاعا وقيل نصف نهر **قوله**
وبلا شرط بقاء فيجب في الخضروات اه **قوله** وحذلان حول حق لوانه حيا لارض مملوكة وحسب كل
مئة **قوله** لان فيه اى في العشر معنى المؤنة اى مؤنة الارض اى احدى ثمراتها فليس بعبادة بحكمة بل مؤنة
ولهذا اى لكونه فيه معنى المؤنة **قوله** اخذ جبر ويستقر عن صاحب الارض الا ان لا يوجب له الا
الاداء اى اختيارا اه **قوله** في ارض صغير ويحكم من مدخول العلة فلا يشترط وجوب
العقل والبلوغ **قوله** وما يتبادر الى ذهنك لانه لا يشترط في ارض العشر المملوكة **قوله** في
لوانت زكاة حقيقة لما اخذت من ذكر والوجه الجامع بينهما انه يصر في مصادرها **قوله** لا يجمع
لا يقصد اه مفهوم قول الشرح اخذ العبارة صفة لوشغل اه **قوله** وقصبت هو كل نبات يكون ساقا
اناسيب وكويبا والكوب العقد والاشوب ما بين الكعبين والباريس هو ما يتخذ منه بعض الاقلام
والقصبة ثلاثة انواع هذا اولها وفيه وقصب السكر وفيه العشر وفي المعراج يجب غسله دون
خشب وقصب النخلة وهو وقصبة النخل وهو من افضل الاودية لحرق النار مع وجوبه وقوله
دخل وينفع من اول ايام المدة والكسب مع العمل ومن الاستحقاق ضاردا انتفاء والضمم الشدائفي
وهو القصابة كذا في الصواع **قوله** ويصغف بفتح السين والعين المراد من حديد النخل او رقة
من طين القاموس **قوله** وقطعان بفتح القاف او كسرهما مع سكن الطاء وفتح القاف وكسر الطاء
عصارة الارز ونحوه والارز شجر الصنوبر عن القاموس **قوله** وخطي لبت طيب الريح يخرج بالبرق
قوله واشنان بفتح الشين وكسرها عن القاموس **قوله** وشجيرة قطن لا القطن نفسه في العشر كما
مر **قوله** وباذنجان عطف على قطن فلا يجب في شجيرة وشجيرة في الجبل **قوله** ولا يربط لانه لا
يكون حاملا على الزراعة الا لاجل غيره ابو السعد اما البطيخ فليس فيه العشر لانه من الخضروات
وقد مر وجوبه فيها **قوله** وقفا الى وجهه وقفا على بطيخ ويقال فيه ما قيل في سائر **قوله**
كحبة بضم الباء عن القاموس **قوله** وشوكة بضم الشين الحبة السواد عن القاموس بخلاف القف
والكتان وبرزة **قوله** في لوشغل اه قاله شرح المفتح الا ان فقه الزرع او شغل ارضه على
ما ذكر فيجب العشر اه فظاهره ان الموجب للعشر اخذ الشين فبالشغل بهذه الاشياء يجب **قوله** اى
ولو كبر سقى بها على البعر قبل جهو اليد التام من جلود الابل او البقر او من اسنم البعوض وكوة وح
من ادم الى جلد شجرة فيها ويحب فيها البقرة والحيل وسجل ونوبد بوزن دسول ولا يمسح فيها
حتى تكون مملوءة ماء وتكون **قوله** لا ولا يطعم الدان وفتحها ناعمة يستحق بها الماعز اعين
القاموس **قوله** لكثرة المؤنة غلة لا يجاب النصف لا اكثر منه **قوله** فنصفه لوقوع الشك في شؤنه لظن
الاخذ وعدم شؤنه فلا يشيب اه **قوله** وقيل ثلثه ارباعه وهو ظاهر الفاتية كما في الجوز وجوز
ان النصف الاخر وقع الشك في شؤنه وعدمه فنصفه والذين رجحوا الثلث الاول قياس على النصف
الاربعة لظنهم في الحول وتعلقهم بنصفه ولذلك اجتزاه الشرح **قوله** بلا موجب مؤنة اى لا يجب
اجرة العقال وثلاثة البقر وكذا الابل ارباعا واجرة الحافل وغير ذلك لان الله صلى الله عليه وسلم
حكم بتفاوت العواجب لتفاوت المؤنة فلا معنى لرفعها اطلقة فتعمل ما فيه العشر وما فيه نصفه
قوله ليعلم بحكمه بالعدا اى وضمة ونصفه **قوله** ونصفه وهو الحسن ولم يفسدوا بغير كونها

مسوقة بغير اوساخ ومقتضى العالج الواقع ان ياخذ منهم ضعف الماخوذ منا مطلقا **قوله** لتفلي
مسوبة لا تقلب وهو بفتح المشنة من فوق وسكون الغاء المعجمة وسكون اللام وقد فتح لا في
الفتح افعه استقباحا لتوالي كسره مع بلا الشب كما سبق الى ان يفتح الميم المكسورة وفتح من يفتح
العرب بقدر الروم قالوا الامير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه نقل عنه عن قوم لنا شوكه نألف
ان ماخذ منا الجذبة فخذ منا ضعف ما يؤخذ من المسلمين فضا لخرم على ذلك ابو السعد **قوله**
وان كان طفلا لانه حيث وجب ولا في اطفال المسلمين فهو اولادهم وسواد كانت الارض للقبيلة
او موروثه او نكاحا لا يدي من قبيلة لا تقبله **قوله** او اسلم الى القبيلة وفي ملكه ارض تقبيل
فانها تبقى على قبيلتها عند هي وعند اب يوسف لقول الله عز وجل وان الذي لا تقبيل
وهو الكفر له ومثله يقال فيما اذا ابتاعها منه مسلم **قوله** او ابتاعها من مسلم ان لا يشرى
التفلي انما عشرة من مسلم تقبيل تقبيل عند هي وعند محمد بن عيسى لان القبطية لا تقبيل
الملك او **قوله** او ذى اى اذا اشترى الذي ارض تقبيل من التقبيل تبقى تقبيل انما عشرة
قوله فلا يقد لى هذا الى الخراج مطلقا اتفاق في التقبيل تبقى تقبيل انما عشرة
المسلم او اسلم فلهما بقول عشرة في التقبيل الذي كما قدناه **قوله** واخذ الخراج او فاضل هذه
الناس كذا في الحق الارض اما عشرة او خراج او تقبيل او مشتركة مسلم وذم وتقبيل
لمسلم او اشترى لا عشرة او خراجية بقيت على حالها او التقبيل فكذا لا عند الامام ومحمد قال
ابو يوسف ترجع الى عشرة واحد واذا اشترى التفلي الخراجية بقيت خراجية او التقبيل فهو
التقبيل او عشرة من مسلم فوضعت عليه عشرة عند هي خلافا لمحمد واذا اشترى ذم غير تقبيل
خراجية او تقبيل بقيت على حالها او عشرة صارت خراجية ان استقرت في ملكه عنده **قوله**
من ذى اى عنده اى ائتمنه بمحمد فبقى عشرة لا الولاية لا تقبيل عند هي بقوله لا يكون له ان
قوله غير تقبيل فبذلك لان عشرة تقبيل تقبيل عند هي خلافا لمحمد **قوله** وقبيلتها منه فبذلك لان
الخراج لا يجب بالتملك من الزراعة وذلك بالتبلي عن الحق **قوله** الشارح على لقوله واخذ الخراج
بفتح الفاء واجب الخراج لا عشرة لان عشرة من الفاء واكتفى بما فيها **قوله** ليجوز الصفقة
اليه فكان اشترى من المسلم ابتداء **قوله** او بغير شرط لانه بالرد والفسخ فبطل البيع كان لم يكن
لان حق المسلم وهو المبيع لم يقطع بغيره مستحق الرد ام لا ومثله يقال في خيار الزرع
قوله او رد وانه عليه فبذلك استوفى من هذا ان الذي ان يرد بها بغير ولا يكون وجوب الخراج
عليه على ما قدنا لانه غير متفق بالبيع بالتملك فلا يبيع الرد بحد **قوله** لانه اقله ان الرد
يقرب فضل او لا وهو في حق المتعاقدين ببيع جديد في حق ثالث وهو مستحق الخراج فكان
التبلي في اشترىها فتشقى اليه بوطيفتها **قوله** جعلت جثا نا هو ارض يكون عليها صاحبها وفيها
اشجار متعققة فيجب جعلها جثا نا لانه لا يملك جعلها جثا نا او غيرها فكل اكران الاشجار فيها بحد
قوله بما ان الخراج **قوله** لرضاه به جوابه عن اشكال الثاني وجوب الخراج على المسلم ابتداء حتى يفتي
عن خارج البيان ما تضمنه ان الامام الشرعي ذكره في كتابه في مع ان عليه عشرة بكل حال لان حق
بالعشرة من الخراج وهو الاظهر اه وحاصل الجواب ان الممنوع وضع الخراج عليه ابتداء جبر ابا بختار
فيجوز له وقتا خيرا ودها حيث سناه بما الخراج فهو كذا الخراج الا انما ميتة باذن الامام وسننا
بما الخراج فانه يجب عليه الخراج افاوه صاحب البعد **قوله** او بغيرها فلهذا ولو كان ما الخراج اكثر **قوله**
لان ان العشرة **قوله** فيبقى به انما اشبه الى له لا فيه من معنى العبادة **قوله** ولا فيه ودار لان عمر رضي الله
بقدر الله جعل المسلمين عفا وعليه اجزاء القسمة **قوله** ولو لم يملكه المومن كذا في البور هو
وكذا في الدار والمقاييد قد عفا او بغير ما يستحق **قوله** ولا عمن قير لان ليس من ازال الارض وانما
هو عمن قير في كفي الماء فلا عفا فيها ولا خراج **قوله** ولا ينفذ بالبيع والكسر وهو افعه بحد **قوله**
الصالح للزراعة وان لم يرد في العفا بالحق لا ياتي **قوله** لا في ان لا في العفا فلا يبيع موقعا بعد الصلاة

للزراعة وقال بعض المشايخ يبيع لان موضع القير يقع للارض فيبيع معها كالا الارض بعض جوانبها
بوجه فان السبعة تسبع من الارض ويوضع عليها الخراج كذا في كتابه لا يبيع للزراعة تمت ارض
العشر كلها عشرة وحين ارض الخراج وثمانية وثمانون ملكة والطائف والبرية وكذا ما اسلم اهل طبر
او فختت قير وثمانون بين الفاعلين ولما ما فتح قير وثمانون في ايدي اربابها وارضها ربي بغير قلب
والمرات التي اصابها ذم مطلقا او مسلم وسبقها على الخراج فخرج له ما الخراج هو ما الاثني عشر
التي خذوها الاعاجم كما يذخر تحت الاذن واما العيون والقنوات المستصلحة من مال بيت المال وما
العشر هو ما السهم والابار والعيون والاشجار العظام التي لا تدر في كسرة الايدي كسيرة قير
وذجلة والفراش والليل نهر بالزوم كما في الشهر لعدم اشبات حول عليها وعن ابو يوسف انما
خدا بية لا ملكا اشبات اليد عليها يستند السفن بعضها البعض حجة تصح شبه القطرة وما في الملك
وشجره وما السهام وما البر التي تحت في ارض العشر والعيون التي ظهرت فيها وما في اليد
لا يحد ظل تحت ولاية احد فخذها واما ما خذها او ظهر في ارض الخراج وما انما خذها عن ما
الخراج بعض ملوك الجيم كشدا فهو خراجي وكذا سجون نهر الشرا او العذ وجون نهر بلخ او
شرك وذخلة نهر بغداد والفرات نهر الكوفة والفرات عند حبيبة واما يوسف كما نقله
ولكن عن الكا لانه يتخذ عليه القنا طير والاصل ان كل نهر يحتاج الى اربعة عشر من والاخر
خلافا لمحمد في رواية والا لانه انما الخراج فان النيل على هذا الخراج انما يفرق من هذه الاشجار
كما في المخرج وفي صحيح مسلم عن اب هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم سيجان وجون
وعندت والنيل كل من اشجار الجنة الا القنا وغيره **قوله** الشارح على الخراج بالتملك على لقوله
الصالح لى وهذا انما يظهر في الخراج الموقوف او ما خراج المقتضية فكم كالمعشر **قوله** لتفلي
بالخراج فلا يفي لوجوبه التمكن من الزراعة **قوله** او يوجب العشر عند الامام وعند
يوسف وقت الا وراك وعند محمد وقت تصفية وحقوقه في الخيرة بالاطار والقاد هو حين
القير والميظ بالشمع ضيقا كان او كسرا بظاهره ان الامام له ان يخذ الواجب ولا يكون الا بالشمع
وجعل صاحب النهر هذا الخلاف في وقت الوجوب لا وقت الاخذ وجعل الثمرة وجوب
العمان بالان لا في فهو وجوبه من وقت وجوبه في الجبر **قوله** ولا يجل لصاحب ارض خراجية
القل هذه ان المراد بها ما خراجها من ثمة لتعلق الخراج بغير الخراج في كل ما في العشر ويد عليه
ما ذكره الشرح في البير من ثمة التي حيث قال حكم خراج المقاسمة حكم العشر لكنه يفرق
بصرف الخراج كما في الجوهره اى في العشر لا يملك ما لم يوق كما ذكره الشارح فكذا في خراج
المقاسمة هذا يجوز في العشرة في ارض خراج الوظيفية لتعلقه بالذمة اى في الوقعات على
البرية لا يجل الا على من العشرة قبل الدلالة الخراج ولا يجل ارض العشر الا اذا كان المالك عارضا
على ارض العشرة وهو يقيده حتى ومثله يعلم اجزاء البير بذكر من الزرع قبل الدار ما عليه فلا
يجوز الا اذا يوق الاداء او كان من الخراج الموقوف **قوله** وان كان من العشرة لولا ان العشرة
بعد لقوله خراجية لا تنفع عن هذه الجمل فانه في كل سنة العشر وخراج المقاسمة لا يجل الا كل
ولو ارضه ارضه في شرح الملتقى عن المصنفات اى في كل طيل بالمعد وانه لا شيء عليه قال
الفتاوى وبه ناخذ **قوله** الخراج اى الموقوف المشورة بالذمة فيستوفى على دفعه باسناد الخراج
اما خراج المقاسمة والعشر فيجب على العشرة وياخذ الملتقى **قوله** ومن ملغ الخراج بين
لما هو واوله ارض مصر لانها خراجية حقيقة وان قالوا ان الماخوذ لان لا يجل لان الخراج
في التسمية ولا يزد على الخراج فيعطى حكمه كما قاله الشرح في شرح الملتقى من كتاب البير **قوله**
هو خراج اى بسمية **قوله** وفي رواية ان من الامام **قوله** وجب الخراج اى الخراج الموقوف ما خرج
المقاسمة فيتعلق بالخراج كالعشر قال الشرح في سيرة الملتقى والخراج نوعان خراج مقاسمة
فيتعلق بالخراج كالعشر فلا يتعلق بالتملك من الزراعة بل بالخراج حجة الوعظها قصد الم

يجب شئ والى اصل ان حكم حكم العشر لكنه يصرح بغيره الخارج اه شرا وقت قوله ويستقطن
ان العشر خارج المقاسمة بهلاك الخارج لتعلقها بغيره الخارج اما الموقوف في الواهبات
عن البرارية هلاك الخارج بعد الحصاد لا يستقطن قبل الحصاد وانما يستقطن اذا كان باقية
لا تفرق والفرق والكل الجزاء والبر والبر واما اذا كانت النعمة فلا لانه يمكن الحفظ
عن الغاية غايته لا عن غيرها هذا اذا هلك الكل اما اذا بقي البعض ان يقدر فقيل في
دوره من فقير ودوره ولا يستقطن شئ وان اقل يجب شئ واما يستقطن اذا لم يبق من السنة
ما يمكن فيها من زراعة قاه قوله والخارج على الغاصب اه قال في العدة ارض خراجها
للمنفعة لغيرها غاصبها فلا ولا يكتفى بها لانه لم يزرعها الغاصب فلا يجزى ارضه وان
زرعها الغاصب ولم تنقصها الزراعة فالخارج على الغاصب ان كان الغاصب مقرا بالغير
او كان للمالك شئ ولم تنقصها الزراعة فالخارج عند الامام رضى الله تعالى عنه على رتب
الارض قبل التقصير او كثر ما اجزها من الغاصب بغير ان التقصير وان غلبت عشرة
فزرعها ان لم تنقصها الزراعة عشرة فلا عشرة على رتب الارض وان تنقصها الزراعة كان العشر
على رتب الارض لانه اجزها بالتقصير كسائر شئ فيقول قاضي ان اه وظاهره ان حكم ذلك خارج
المقاسمة كالعشرة اه قوله والخارج في بيع الوفا هو المشرع وفيه رجوع البيع الى بائع حتى
يباع بالتمتع وشئ من الاقوال في حقيقة في البيع ان شاء الله تعالى اه قوله ان بقي
في يده ما اذا قبضها المشتري فالمشتري بمنزلة الغاصب عن العدة قوله فالعشر على المشتري
الظاهر ان حكم طبع المقاسمة كذلك يعلم من القاعدة التي قدمناها واما خارج الوظيف
اذا باع الارض شيئا من المشتري اه قبضها وبقى من السنة ثلاثة اشهر على المبيع والاعطى
البائع فمروا الشرح في بيع المشتري المشتري اه قوله كذا في موقوف فانه على الموقوف والمبيع اتفاقا
قال في فتوى القضاة وان اجر المبيع الخراجية او اعطاه المالك الخراج على رتب الارض اه
كان ماله بالخارج التي خرجها لموظف المالك خارجا عن ملكه فحكم العشر في حكم العدة كما كاناه
غير مرة اه قوله كذا في موقوف المالك اه من كافر فالعشر المعبر عنه الامام رضى الله تعالى
عنه وغلبها على الكافر ولكن عند محمد عشر واحد وعند علي يوسف عشران اه من العدة
قوله وفي الخراج ان القدر اه قوله وفي المزارعة اه اعلم ان حقيقة المزارعة ان يكون
الارض والبذر والتهد والعمل بعضها من شئ من البعض والاخر من اخر وهو لا طلة يجمع
انما يرضى عند الامام رضى الله تعالى عنه وعند محمد صحتها ثلاث صورتين الاولى ان يكون الارض
والبذر من رجل والعمل والبقر من اخر والثانية ان الارض لرجل والبذر من اخر والثالثة ان العمل
من رجل والبذر من اخر وما عدا هذه الثلاثة لا طلة عند علي ايضا ثم ان عبارة البخاري
في العدة في المزارعة على قولها العشر على المزارعة على قوله رتب المال لكن يجب حقه
في عتق العتق طهارة الخراج يكون دينار ذمته له ويحج عبادته واصح ما على قولها فظاهر ان
على قوله للمالك ان كان البذر لرجل الارض فلا شئ في وجوب العشر عليه واما ان كان البذر
للارض فلا رتب للارض في وجوب العشر على الموقوف ويستخرج على قول حصة الشريك
في الذمة لعدم سقوطها بملكوته الخارج وما ذكره الشرح على التفسير لا يستخرج على قوله فلا
على قولهم لان العشر على رتب المال ان بيت من البيوت الاربعية الاثنية مع بيان مستحقها في
النظم قوله بما هو موجب له ان بما اعطى له كان يظن بيت الخراج وهو من المالك
اه قوله والموقوف جفت الدال قوله لنفسه ان كان فقيرا قوله من المصارف وقدر
التركة التي لا ورثتها لغيرها اه قوله وفيه النية والظلم اه قال صاحب النهر في
الكفا لعمري انما من قال الا فضل ان يكتسب من اهل محلة في اعطاه الثابتة في النظم

هذا كان

هذا كان في زمانهم لانه اعانة على الحاجة والجهاد واما في زماننا فاكثرا انما يثبت قوتها
ومن تمكن في دفع الظلم عن نفسه فهو خير له اه وان قيل كلام الفقهاء على ما اذا لم يتصل
باقيمهم حصل التوفيق قوله حصة موقوف كمثل وباقيمهم فاعلمه يعني الا ان لازم من عدم
تحمل الظلم كمثل القوم له في سبني ان يحتمل معوم ويعيشهم اه قوله وتصح الكفاية بها اي
بالثابتة سواء كانت بحق كغير من الشهر المشترك للعادة واجدة الى رتب للمنفعة المستحقين
مصرفهم وما وظف للامام ليجهز به الجيوش وهذا الاساس بان يحتاج الى ذلك ولم يكن
في بيت المال شئ فوظف على الناس ذلك والكفاية به صائفة اتفاقا او كانت بغير حق كجبايا
وما شافها في المطالبة كالديون بل فوقها حتى لو اخذت من الاكار فله الرجوع على مالك
الارض وعليه الفتوى وقيد شمس الائمة بما اذا امر به طائعا فلو ملكها في الامم
امره بالرجوع ذكره المشرح وصاحب النهر في الكفاية قوله وهذا يعرف ان يعلم ولا يعلم
ان لا يقع به بل لا ينبغي اظهاره وفيه انه بالنظر الى اكفيل والمكفول عنه يعرف ويعرف
واما بالنسبة الى الظلم والكفيل فيلحق بجمعة الاخذ منه والتباعد عنه وهذا يعرف ويعرف
ايضا فلا وجه لقوله وهذا يعرف اه قوله كذا في اجل المكف والامتناع قوله لمادة
الظلم ان لما بعد به الظلم ويتقوى والمراد قطع لما هيبة الظلم قوله يجوز ترك الخراج للمالك
عند الشا خلافا لمحمد ذكره الشرح في بيعة المشتري ولو كان المالك غنيا ضمن السلطان مثله
بيت المال كذا في النهر ويحل لرب الارض لو مصرف والا تصدق به به فيفتى وما في الخواص من
تبرع صله لغير مصرف خلافا للمشهور ذكره الشرح في العشر من هذا الكتاب قوله لا العشر
ان لو ترك الامام العشر لا يجوز اجماعا ويجزى بنفسه للفقهاء ذكره الشرح فيما ياتي قوله
ابن الشخة هو والد شارح منظومة ابن وهبان عن الشرع لانية ولا تخفى مناسبة ذكر
الشخة هذه الابيات هنا فان لها مناسبة بالعشر ولها مناسبة بالمصرف بعد ها وهي
من بحر الوافر قوله للامام صرف اشيا تصرف فيها اولها فيهم اعم من كونها اشخاصا
قوله الغنائم على تقدير ما بين ان يتناول الفقهاء وكذا يقال فيها بعده قوله والكنوز ان
كنوز الجاهلية قوله كذا من عطف العام يحذف حرف العطف للضرورة اه قوله بعدها
المصدقون متداوخوا وان فيه العهد وهم الذين تصدقون بالزكاة المفروضة وهو
القسم الثاني وفيه انه عطف على قوله الغنائم وهو غير حسن لان قوله فمصدق الاولين بعد
ذلك لا يناسبه لان الذي يصرف الصدقة لا المتصدق فهو على تقدير مصنف صدقة للمصدق
والموقع في ذلك ضرورة النظم والظهير في بعدها يجمع الا الثلاثة المذكورة قبله قوله يخرج
مع عشره الذي في الزبلي وغيره ان العشر المأخوذ من الذي يضاف الى الخراج في الموقوف
وربع العشر يضاف الى الزكاة في الموقوف والملاحة ياتي ذلك اه عن الشرع بل لا قوله وجالته
هي الجزية وتطلق على اهل الذمة كما في القاموس لان عمر رضى الله تعالى عنه اجلاهم من جزيرة
العرب اه قوله يليها العادلون ان يتول قبضها العامل عليها قوله الفوايح جمع ضابطة كل نقطة
لم يتبين صاحبها قوله مثل ما لا يكون ما واقعة على تركه قوله فمصرف الاولين بالنظر للوزن
ان الكنوز والركاز والثاني الزكاة المفروضة والنصف الاول هو الاول والعنيفة
لانها يصرفان مصارفها والنصف الثاني قوله نقلا انما الصدقات للمفق الاية ونص
الفنينة قوله نقلا واعلموا انما غنم من شئ الاية قوله وثالثها حواه مقادير في قصور
وايهام اختصاصها بالمقتدين بالخراج والعشر والحالية ونحوها وليس مراوفا في مصرف
لمصالح المسلمين كسنة الثور وبنار القاطر والجسور وكفاية العلماء والقضاة والعمال
ورزق الفقهاء وذو الارس الجياع اه عن الشرع بل لا قوله فمصرف جهات فيصرف في الموضع
والزمن والمقيد وعمارة القاطر والرباطات والثور والمساجد وما اشبه ذلك

وقد يتبع الناظر في ذلك ابن القيم في شرح الغزوية معزيا للبريد دوس وهو على ما في الهداية
والبريد في قوله تعالى من فضل ما في النفع منسوب على التمييز كطب النفس والشرع
للمسلمون فيها من جهة النفع اهـ **باب المصروف** هو المصروف المعدل قال الله تعالى ولم يجد واعينها
معدن فان معدن كذا في البحر عن ضياء المعلوم وعرفه القريظة اصطلاحا بقوله مسلم بصحة الشريعة
صرف الصدقة اليه فالمصروف اجمع مكان اهـ **قوله** ان مصروف الزكاة والعشر يتخير الا ان المصروف
عوض عن المضاف اليه حصص والمراد بالعشر والعشر ونصفه القذان يؤخذ ان من ارض المسلم
وربع العشر الذي يؤخذ منه اذ امر على العاشرة اهـ وزاد القريظة على ما في الشرح صدقة
الطير والكفارة والنذر وغير ذلك من الصدقات الواجبة **قوله** واما ضمن المعدن يتبع في هذا
التفسير صاحب البحر والنهر والاولى كما قاله في ضمن الدكان ليشمل الكنز لانه كالمعدن في المصروف
كما في **قوله** فخصه كالغنائم اي وتذكر في الجهاد **قوله** هو فقير الفقير وما عطف عليه خبر عن
هو جعل العطف سابقا على الاخبار حصص وقدمه اقتدا بقوله تعالى انما الصدقات للفقراء
للمسلمين ولان الفقر شرط في جميع الاصناف الا العامل والمكاتب وامن السبيل **قوله** او قدر نصيب
اهـ جميع الشريعة تفسير النكاح لا تفسير الهداية وهو ما في المصنف من تحقق فيه هذا وهذا هو فقير
فخصه قسمين وفي شريعة الملتقي ويجوز الدفع اليه ولو كان موجبا مكتسبا كما في النكاح لكن في المصنف
انه لا يطلب له الاخذ لانه لا يلزم من جواز الدفع جواز الاخذ كلفن النفع فقوله اهـ وهو غير صحيح
لتصريحهم بجواز اخذها لمن لم يملك نصبا بانهم الاخذ من عدم الاخذ من له سداد من عيش كذا في البحر
ومن له دين مؤجل على انسان اذا احتاج الى النفقة يجوز له ان ياخذ من الزكاة قدر كفاية الى
حلول الاجل وان كان الدين غير مؤجل فان كان من عليه الدين معسر يجوز له اخذ الزكاة
في اصله الا اذا قيل لانه بمنزلة ابن السبيل وان كان المديون مؤسرا معسرا لايجوز له اخذ الزكاة
ما لم يدفع الامن الى القاضي فيخلفه فاذا خلفه بعد ذلك يجوز له اخذ الزكاة اهـ والمراد من الدين
سبيلهم نصبا باجور وسبيلهم في الشريعة اشار اليه **قوله** غير تام اهـ كمنزلة الذي يساوي نصبا
ومنه كذا **قوله** مستغرق في الحاجة اما اذا لم يكن محتاجا اليه فقدم عليه الزكاة ولا تجب عليه
بل تجب عليه صدقة المفطر **قوله** مسكين من السكون فكانه ساكن من الجهد غير متحرك وهو
تفصيل يستوي فيه المذخر والمؤثر وقد يقال مسكين قسرة واعلم انه في الزكاة يجوز الدفع الى
صنف واحد كما يات لان المقصود بهما دفع الحاجة وهي تحصيل بالدفع اليه ولو اوجبه بثلاث
للاصناف السبعة لا يجوز ان يصرف الى صنف واحد على الصحيح واذا عطف الصنفان كما هو
ظاهر الآية ولا خلاف في الزكاة انهما كذلك على الصحيح وانما اختلفوا في الوصية والنذر والوقف
فقال الامام رحمه الله تعالى انهما صنفان وهو الصحيح وقال ابو يوسف انهما صنف واحد فان
الخلافة تظهر فيما لو اوجبه بثلاث ماله لثلاث وللفقراء والمساكين فعمل الصحيح لثلاث الثلث
وعلى قول ابو يوسف نصف الثلث **قوله** على المذهب وقيل على العكس كما في البحر **قوله** لقوله تعالى
اهـ ولتخصهم في قوله تعالى فاطعام سبيل مسكينا وقال الشاعر اما الفقير الذي كانت خلوة
سماه فغير مع ان له خلوة ابو السعد **قوله** ذامته بته اي القصد بطله بالتزك من الجوع
ابو السعد **قوله** واية السلبية جواب عما استدلل به الشافعي على الله تعالى عنه على مدعيه
ان الفقير اسوة حاله من المسكين **قوله** للشرع فكانوا اغنياء وقيل لهم ذلك كما يقال لمن استل
سبيل مسكين او لانهم كانوا مقروين بغير الملك او كانوا فيها ائتمارا افاده الربيعي **قوله** وحاصل
مشتق من العمل هو فعل الانسان بقصد فهو اخصى من الفعل ولذا لم يستعمل في الحيوانات قسرة
قوله نعم الساعي هو من يتسقى في القبائل لجمع صدقة السواقم والعاشر من نصبه الامام على الطرق
ياخذ العشر ونحوه من المارة **قوله** فيعطى اي ما يكفيه واعوانه بالوسط مدة ذهابهم و
اياهم ما دام المال باقيا ولا يجوز له ان يتبع شربته في المأكول والمشرب والملبس فهو حرام لكونه

قد يقال ان الوصف في الآية للتفريق
بين المسكين والمحتاج
فخصه بالذكورة والكفاية لايعين
تعيينه بالكم اهـ طح
والمراد والله تعالى اعلم الذي لا يملك شيئا
الاول ان يقول فانهم يكونون بالبيت

اسرار فاحضا وعلى الامام ان يبعث من يرضى بالوسط ولو اخذ الصدقة فضاغت في يده بطلت
حجته ولا يعطى من بيت المال شيء واذا استغنى عنه كفاية الزكاة فلا يجزى على النصف لان النصف
على الاضاف بحد وفي القريظة عن المخط وغيره انه يعطى ما يكفيه وعياله واعوانه وذاهم
ومجسهم ولو ثلثة ارباع العشر لعل المراد به الموقوف في يده من نحو العشر طح اهـ **قوله** ولو
غنيما لان ما ياخذ له ثلثه بالاجرة وثلثه بالصدقة فلالا ولا يكمل للنفع ولا يعطى لو هلك المال او
اذا هلك صاحب المال الا الامام وللثاني لا يكمل للهاشمي ويستقط الواجب عن ارباب الاقوال لو
هلك المال في يده لان يده كيد الامام **قوله** لاهاشمي في النهاية ما يفيد صحة قوله وعبدته
استعمل لهاشمي على الصدقة فاجبر له منها رزق لا ينيق له اخذه ولو عمل وزرقة من غيرها
فلا بأس به قال في التمهيد كمن ما من ان من شرط الساعي بعينه ومثله العامل ان لا يكون هاشميا
هو الذي ينبغي ان يقول عليه اهـ موصي وعلى رواية اخرى عصمة من جواز دفعها لهاشمي يجوز
بقوله عليه اهـ واخذ الاجر **قوله** لانه قد دفع نفسه اهـ علة لقوله ولو غنيما كذا افاده صاحب البحر
وهذا التعليل يفيد استحقاق الجزاء بالتمام بلوغه اهـ اهـ لا وهو غير التحقيق و
العتيق ما قدمناه من ان لا يشهد اهـ ذكره صاحب البحر **قوله** وفيه هذا التعليل قد علمت انه
غير التحقيق ولا ينبغي دعواه فلا يتقوى به دعوى اخذ **قوله** ما نسب للواقعات لم يرها
المصنف وانما راه يحيط بصفة نصيبها **قوله** من ان طالب العلم ان ولو هاشميا على رواية
الجمعة **قوله** ولو غنيما ولا يبد غنيما بكتب التي تساوي نصبا وهو من اهله في الحاجة لان
زادت على الحاجة او كان هاشميا **قوله** اذا دفع نفسه المراد انه لا تعلق له بغير ذلك فهو
الباطل لا للمعلومة وما يجب له النشاط من مذهبها من الرهوم لا ينافي في التفرغ بل هو سوي في
اسباب التحصيل **قوله** واستغنى عنه لعل الواو يجمع او المانعة الخلو **قوله** لانه علة لجواز
الاخذ **قوله** والحاجة ولعية اهـ الواو والحق والمغنى ان الانسان يحتاج الى اشياء لا غنى له عنها
فيح اذا لم يجد له بقول الزكاة مع عدم اكتسابه انفق ما عنده ومكث محتاجا فينقطع عن
الاخذ والاستغناء فيضعف الدين لعدم من يتجمل به وهذا الفرع مخالف لاطلاقهم
الحاجة في الفخ ولم يعمده احد **قوله** ما يكفيه مفعول القول المصنف فيعطى **قوله** وما كاتبه هو
معنى قوله تعالى في الرقاب عند اكثر اهل العلم ولا فرق بين الصغير والكبير خلافا لفتيد
الذاري بالخير ابو السعد **قوله** لغير هاشمي لان الملك يقع للمواري من وجه والشبهة بطلت
بالحقيقة في حقهم محيط **قوله** ولو عجز ولو يتخير سيده **قوله** حل لمولاه وهو يجوز للمالك
دفع ما اخذ من الزكاة لغير المولى توقف فيه صاحب النهر والبحر ثم نقل صاحب البحر ما يفيد
النسب حيث قال لان الملك يقع للمواري من وجه فان مراده بهذه العلة كما قاله العلامة فوقع افندي
الاستدلال على ان المكاتب ليس له صرف المال الا غير هذا الوجه **قوله** وسكت عن المؤلف فلو كان
كانوا اصنافا ثلاثة صنف كان يتالغى عليه الصلاة والسلام ليعطوا وصنف يعطونهم
لدفع شرهم وصنف اسلم في اسلامهم ضعف فيزيدهم بذلك تقديره على الاسلام على
ذلك كان جهاد الله عليه وسلم لاعلاء كلمة الله تعالى لان الجهاد تارة يكون بالهبة
وتارة بالبيان وتارة بالاحسان وكان يعطونهم كثيرا حتى اعطى اباسنفيان وصنفون
والا فزع وعكسته وعباس بن مرداس كل واحد ما من الابل وقال صفوان بن امية لقد
اعطاه ما اعطاه وهو ابغض الناس اليه فما زال يوطئني حتى صارت ارجلنا في ثوبه اياك
الصديق جاد عيشته والافزع ابن خابن يطلبان ارضا فكتب لهما بها في غير فرق الكتاب فقال
ان الله تعالى اعز الاسلام واعنا عنكم فان ثبتتم عليه والا فبينا وبينكم السيف فانصرفا لاني
لمجد وقال انت الخليفة ام هو فقال هو ان شاء ولم يكن عليه ما فعل فانفقد الاجماع في

الاول ان يقول فانهم يكونون بالبيت

لا يقال كيف يجوز صرف الصدقة للفقير لان الشرع اذا نص على الصرف اليهم كان هو المشرع
فتح قوله اما بنحو والى العلة فزعموا قيل استلزام الحكم لا استلزام العلة وهو باعث ان دين الله تعالى
فلم اعز الله الاسلام واغنى عنهم سقطوا **قوله** او شئ يقول صلى الله عليه وسلم انه وهو
مستند الاجماع وجعل في الصدقة مستند الاجماع بقوله تعالى وقيل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن
شاء فليكفر وانما جعل الشئ بالحيث لا بالاجماع لان الصحيح ان الشئ به لا يكون الا حياة
التي صلى الله عليه وسلم والاجماع ليس بحجة في حياته لانه لا اجماع بدون رايه والوجوع اليه
فرض وان وجده منه ابيات فالوجوب للعلم هو ابيات المسموع منه واذا صار الاجماع
واجب العمل لم يبق الشئ مشروع عااه **قوله** لمعاذ وقد يشبهه عامل على الصدقة فيجعل ان
هذا اذا كان احد الامور عليه الصلاة والسلام واليه اشار النبي صلى الله عليه وسلم ورواه في
فقد ائتم اي اصرها عليهم والمراد ما يعم الاوصاف السبعة وانما خص الفقير لانهم اكثر الاوصاف
اولا فحق الفقير في الميراث في العامل ونحوه **قوله** ومديون هو المراد بالعارف في الآية ويطلق
على الدايين اي الذين له دين على الناس لا يقدر على اخذه ودينه عنده تصاب والفقير فيجعل
يتمتع فاعل ويجمع مفعول فيعني ذكره الجوهر قال في النهر الا ان الظاهر هو المديون وانما
خاز للدائين المذكور لانه فقير لانه غارم **قوله** لا يملك نصا باو شئ شرط ان لا يكون صاحب
صوى **قوله** الدفيع للمديون او لاحتياجه الى دفع دينه وفي نسخة نفسه وعياله **قوله** وهو
منقطع القراءة بفتح الطاء قمتان وفي المعجم منقطع الشئ بهيئة ابنة المفعول حيث تنفي
اليه لانه نحو منقطع الواو والتمل والطريق والمنقطع بالكر الشئ نفسه فهو اسم عربي و
المفتوح اسم سمي اه نقله الشهاب في شرح الشفاء وبه سيعفاد انه هنا بالكر لان المراد بالان
المنقطعون والغزاة جمع الغازي اي الذين يخرجون عن الحقوق بحسب الاسلام لغفرهم بها
النفقة او الاربعة او غيرها فيلزم لهم الصدقة وان كانوا كاسبين اذا الكسب يفتقر عن
الجهد وقمتان وهو بالاستحقاق او شئ واو لزيادة الحجة بالنقد والانتفاء في هذا
التفسير اختيار اب يوسف قال في غاية البيان وهو الاظهر وقال الاسيبي انه الصحيح
واستثنى صاحب الشهاب عنه قسما مستقلا بانه ان لم يكن له في وطنه مال فهو فقير والا
فمن واجبه سبيل فليكن تكون الاقسام سبعة قلت هو فقير لانه لا رايه عليه بالانتفاء في عباد
الله بقا فكان مضافا للفقير المطلق الى ان هذا القيد **قوله** وقيل الحاح ان منقطع
الحاج وهو قول محمد **قوله** وقيل طلبه العلم عليه اقتصر في الظاهر وقيل حصة القرآن القدر
معمرات **قوله** بجميع القدر فيدخل فيه كل من سعى في طاعة الله تعالى وسبيل الخيرات اذا كان
محتاجا **قوله** ومثمة الخلفاء اي ولا يظهر في الزكاة لان الفقير شرط الجميع كما في الجهر
فيجوز الصرف لكل اما نحو الوقف والوصية لمن في سبيل الله تعالى فتظهر فيه الثمرة وقد
علمت ان المتن من قول ابو يوسف **قوله** وابن السبيل هو المسافر او مضافا لادع ملائمة وكل
من كان مسافرا يستحق ابن سبيل كما في الملازمة لها نزل ابنها **قوله** وهو كل من له مال لا يملك
سواء كان ذلك الشخص في غير وطنه ام في وطنه وله ديون لا يقدر على اخذها الا ان الشرع
جعل من في الوطن ملوقا به اذا هو صاحب النهر ولوله ما يظفر لوطنه لا يجوز دفع اليه وكذا
لو كان كسوبا على ما روي عن اصحابنا كما نقله القسما في عن الكرماني والاو ان يستغنى
ان قدر واذا قدر على ماله لا يلزمه التصديق بما فضل كالفقير اذا استغنى والمال في هذا
من شراح الحديث **قوله** ومنه لو كان ماله مؤجلا من واجبه الى النفقة يجوز له اخذ الزكاة قدر
كفايته الى حلول الاجل **قوله** او على غائب ولو كان حاله لعدم ملكه منه **قوله**
او غيبا ولو كان حاله فيجوز له الاحتياج الا في حاله لانه بمنزلة ابن السبيل **قوله** او جاهد

ولو له بنية

ولو له بنية ان عادلة اذ ليس لرافض يعدل ولا كل بنية مقدر في الجشوبة القافه ذل وكل احد لا يخفى
ذلك قال الشيخ وهو الصحيح واما النهر فينبغي ان يقول على هذا كما في عقد الغر الداه وهذا
يخالف ما قد مرنا عن الخاتبة من التفصيل **قوله** او لا يظهر لما قد مر ان النبي صلى الله عليه وسلم
اتاه مال من الصدقة فاعطاه للمؤلف فاته مال اخذ فاعطاه للغارمين او يجوز روي عن كثير
من الصحابة عدم التقييد **قوله** لانه الى الجارية اي الدالة على الجبة في الحقيقة قال في هذا
التعليق لجواز الاحتياط على فرد من كل صنف من الاوصاف السبعة واما جواز الاحتياط على
بعض الاوصاف فقلنا ان المراد بالاية بيان الاوصاف التي يجوز دفع اليهم لا يتعين الدفع لهم
بحد **قوله** تملك فلا يملك في هذا الاطعام لا بطريق التملك ولو اطعمه عنده ناولا الزكاة لا يملك
قوله كما مر في اول كتاب الزكاة **قوله** لا يملك بناء مسجد كنيسة قنطرة واصلاح الطرقات
وغيرها الا انما روي في الجهاد وكل ما لا يملك فيه ابو السعود عن الدرر وذلك لعدم التملك
الذي هو المالك **قوله** ولا لا كفن لعدم صحة التملك منه ولذا كان الكفن على ملك الميراث
حتى لو اقرض الميت سعة كان الكفن للميت لا للورثة الميت **قوله** بقضا دينه اي الميت لعدم التملك
بديل له لو قضي دينه عليه ثم تقارن الدين والمديون على عدم رجوع الميراث على الدايين لا على
المديون اذا كان بغير امره اما اذا بامره فهو تملك منه فلا رجوع على الدايين وانما يرجع على المديون
ويجوز ماله من يورثه الزكاة اي الى الدايين فينبغي ان لا رجوع فيها كما بجته المحقق في فتح القدير
قوله فيجوز لو بامره لانه يكون الدايين القابض كالوكيل في قبض الصدقة ثم يصير قابضا لنفسه
اه عن النهر **قوله** ولو اذن من المديون بقضا دينه **قوله** فاطلاق الكتاب ان القدرين
لانه المراد عند الإطلاق ويحتمل انه الكثر فان اطلاقه فيفيد ذلك ايضا وكذا في الخلاصة **قوله**
وهو الوجه نهر قال فيه لانه لا بد من كونه تملكيا وهو لا يقع عند امره بل عند ادائه المأمور وقبض
النائب وح لم يكن للمديون اهلا للتملك بموته وظاهر ما في المحيط والمفيد والخاتبة الجواز **قوله**
لعدم التملك والاعتقاد اسقاط لملكه **قوله** وقد مر ان الخلية اي اجزاء الدفع لاهذه
الاشياء عن الزكاة **قوله** ثم يامره اذا دبت كما وقع التعبير بها في البحر والنهر تاض الامور من بنية
التصدق اما اذا امره او لا يكون وكيل عنه في الدفع فلا يجوز عنها قال في البحر ويكون لها
المال بواب الزكاة والفقير بواب هذه القدر **قوله** لم اره البحث والاستظهار لصاحب
النهر **قوله** والظاهر انه لا يملك صدقة صحة التملك **قوله** ولا الا من بينهما ولا يملك كسره مفسد
ان لا يجوز الصرف الى الوالدان علما من جهة الاباء والامهات والدول وان سفل بفتح الفاء
باب طلب والضم خطا لانه من السخالة وهي الخساسة كما في المغرب وذلك لان الواجب عليه
الاخراج عن ملكه رقبته ومنفعة ولم يوجد في الاصول والعرف ولا في الاخراج عن ملكه منفعة
وان وجد رقبته وهذا الحكم لا يخص الزكاة بل كل صدقة واجبة كالزكاة وصدقة الفطر
والنذور لا يجوز دفعها اليهم كالاخوة والاخوات والاعمام والعمات والاخوات والاخوات
الفتيات بل هم اول ما فيه من الصلة من الصدقة ثم بعد الاقارب المولاة ثم الجيران واما خمس
المعادن وصدقة التطوع فيجوز دفعها الى الاصول والمفرد بل هم اول من غيرهم
بحد **قوله** لفقير من مدخول المبالغة وبالاو اذا كان مملوكا لغنى **قوله** او بينهما زوجة اي لا
يدفع هو لزوجته اتفاقا ولا تدفع لزوجها عند الامام والعلة عدم قطع المنفعة عن
الذكر من كل وجه تتمة مقبرة الزوجية في شهادة اصددها لآخر وقت الاداء وفي عدم
الرجوع في العترة وقت العترة في الوصية وقت الموت وفي الاقرار لهما في المرض وقت الاقرار
وفي السرقة كل الطرفين **قوله** ولو مبالغة في العترة ولو بثلاث مبالغ **قوله** وقال لا تدفع
هي الى زوجها لقوله صلى الله عليه وسلم لامرأة ابن مسعود حين ادات الصدقة يحل لها
زوجها وذلك احق من تصدقت عليهم وللإمام ان المنفعة لم تنقطع عن الميراث لو وجد

فيكون ما فيها غير الصحيح فتح

الاتصال والاشتراك في المصنف ولهذا يستفاد لكل واحد منهما مال الاخر عادة قال الله تعالى وتكون
عائلا فاشترى من مال خديجة زوجة علي عليه وسلم وحصل الحديث على صدقة المتطوع ولهذا
تصدق فنت بكل الحلي ابو السعد وويل له ذكر الولد مع الزوج فانه باجتماع لا يجوز دفع الزكاة
اليه **قوله** ولا الا مملوك الموزك اما في العبد والمذنب فليعلم التعليل واما في المالك فلا بد له كسبه
حقا فلم يتم التعليل في ذلك ولذا لو تزوج بامته ملكته لم يجز بمنزلة تزوجه بامته نفسه **قوله**
ولو ملكا تباعدا جعل المملوك شاملا للمالك تبعا لما قاله في باب الخلف بالمعنى ان المملوك لا يتناول
المالك لانه ليس بمملوك مطلقا لانه مالك بيانا والمالك مضاف الى مال في الكثرة وعبد مملوكا تبعا
السود عن الشئ بل لا يميز **قوله** سواء كان كله له واعتق جزءا منه لان مقتضى البعض بمنزلة المالك
قوله وبين ابنه وان سفل **قوله** مفسرا حاله من الاب **قوله** لا يدفع له ذكره ليعلم ان لا يدفع
عنه قول المصنف ولا العبد اه **قوله** لانه ملكا تبعا ان على تقدير ان يكون له كله **قوله** او ملكا تبعا
ولا يجوز الدفع اليه كما لا يجوز الدفع الى نفس الابن كذا في البحر وهذا راجع الى اما اذا كان
بينه وبين ابنه وكان مفسرا واختار الابن اشتراطه اما اذا كان مؤسرا وفيه الابن كان
العبد ملكا تبعا **قوله** في حكمه علم مما مر قال في البحر ولو كان بين اثنين فاعتق احدهما
حقه وهو مفسر واضحا والسكوت الاستيفاء فلا يعتق الدفع لانه ملكا تبعا لشريكه وليس له
الدفع لانه ملكا تبعا وان كان المعتق مؤسرا واختار السكوت بقية فليس السكوت الدفع الى العبد لانه
اجتمع عنه وليس للمعتق الدفع اذا اختار بعد تضييع الاستيفاء لانه مختار لعبد الفهم بين
اعتناق البائع والاستيفاء وقوله علم مما مر ويمكن ان يقال انه ملكا تبعا غيره او ملكا تبعا نفسه وكل
منهما تقدم وحكمه هنا فيجوز الدفع للاول لا للثاني تبع فيه صاحب النهر حيث قال علم مما مر اول
الباب ولم يتقدم له ذكره هنا **قوله** اما ملكا تبعا نفسه ان فيها اذا كان مؤسرا ومنه شريكه ان
قوله او غيره فيها اذا كان المعتق مفسرا واشتق الغير العبد قال في النهران قلت كيف يتصور دفع
الزكاة من المفسر قلت يتصور بان يكون زكاة مال مستهلك قبل الاعتناق ويكون عند الاعتناق
فقيرا **قوله** وقال لا يجوز هذا الى الا في منعه عن الاعتناق واول الملك فيخرج عن عهده وعند
دوال الدق فلا يتصور اه **قوله** مطلقا ان سواء كان المعتق مؤسرا او مفسرا اه **قوله**
لانه حر كله ان غير مديون وهو فيها كان المعتق مؤسرا ومنه السكوت اه **قوله** او مديون
بغيره فيها اذا كان المعتق مفسرا فان العبد يبيع للسكوت وهو حر واعلان السكوت خبر بين ان
يعتق نفسه او يبيعه او ملكا تبعا او يتضييعه ان كان المعتق مفسرا وله التضييع ايضا ان كان مؤسرا
هذا عند ابا عبد الله فليس له الا الاستيفاء في الاعسار او التضييع في اليسار كما ياتي في كتاب الاعتاق
اه **قوله** ولا المانع الا الملكا تبعا وبن السبيل والعامل قتر ساق وشتم الفخ السلطان على الامم
كما تقدم وسواء كان الفتن غنيا حقيقة او في حكمه كما لو دفع قوم زكاتهم الى من يحكمها
لفقر فاجتمع عند اخذ اكثر من مائتين فان كان جمعه باذن الفقير فحكمه ان من دفع له قبل بلوغ
ما جمعه مائتين جاز والا لانه وكيل الفقير فاجتمع عند ملكه الفقير وبالنسب يكون غنيا الا
ان يكون الفقير مديونا فبغير هذا التضييع في مائتين تنقص بين دينه لعله عن دينه وان كان
الجمع بغيره من الفقير جاز الدفع مطلقا بغيره وليس للفطن ان يقبل جازرة السلطان من بيت المال
وان اعطاه من مؤثره جازر واما الفقير فله ذلك ان كان السلطان لاخذ من الناس
ما يجوز له اخذه منهم عن السراج والفتن ان شتر الصدقة الواجبة من الفقير وبالكفا وكذا
لو وصفها له لان ثلث الملك كسبه ليعين ولا باصهاره ولم يملكها منه لا تحل له على الرخ
وقد بالزكاة لان التقل يجوز للفطن كالمالك شي كذا في البحر **قوله** يملك قدر نصيب اعلم ان
النسبة ثلاثة نصيب تام سالم من الدين فاضل عن المولى الاصلية وهو موجب لكل مال كالزكاة
والكفارات ما بنوا عنها ونصاب ليس بنام فارغ عما ذكر ويتفق به وجوب الاضحية وصدقة

الظرة ونفقة الاقارب وصمان اخذ الزكاة ونصاب يتعلق به حصة السؤال وهو من يملك
قوت يومه والمراد الاولان واطلاق النصاب على الثالث مجاز شرعي **قوله** فانه عن حاجة
الاصلية اما لو كان مستغنيا بها حلت فحق لمن ملك كسبا وسواها وهو من اهلها التي
لان شأنته على قدرها وكان جاهلا والفقير غني بكنية لقضاء دينه ولو كان محتاجا اليها
فتباع له وتحل له دار وجوانيت سواها وهو محتاج لعلتها لنفقتة ونفقة عياله
ولمن عند طعام سنة يساويها بالعين له على ما هو الظاهر بخلاف قضاء الدين فانه
يجب عليه بيع قوته الا قوت يومه وصلت لمن له نصاب وعليه دين مستغرق او منقوص
للمزارع اذا كان له ثوران لان زكاة نصابا **قوله** من ان مال كان نقد او عروض او
او سائمة **قوله** من له نصاب سائمة اه اعلم انه زكاة عن محمد رويان في النصاب المحرم
للزكاة هل المعسر فيه الوزن او القيمة فغ المحيط عن محمد اعتبار القيمة وفي الظاهر عنه
اعتبار الوزن وثمرة الخلاف تظهر فيمن ملك تسعة عشر دينارا قيمتها ثلاث مائة درهم
مثلا فيجزم عليه اخذها على ما في المحيط ويجعل على ما في الظاهرية والظاهر ان اعتبار الوزن
انما هو في الموزون لثباته فيه اما المعدود كالسائمة فيجب فيها العدد على تلك الرواية
اذا عرفت هذا فاعلم ان من عنده نصاب سائمة لا يبلغ مائة درهم تحل له الزكاة
على ما في المحيط ويحكم على ما في الظاهرية فانه في البحر والنهر والمخ موزون على ما في الظاهرية
فتجزم عليه الزكاة ويجب عليه زكاة السائمة وما في الوها نيته وتبعضها الشرب لا يوزن
على اعتبار القيمة وهو ما في المحيط فتحل له الزكاة ويجب عليه زكاة السائمة نظرا لعددها
فهذا السيد في التنازع بين كلام القوم على ما ظهر في والله سبي نوت تعالى اعلم **قوله**
كما جزم به في البحر حيث قال فيه وتبعه اخوه وكلمته المصنف ودخل تحت النصاب الثاني
المذكور الحسن من الابن السائمة فانه من ملكها او نصابها من السوائم من ان مال كان لا يجوز
دفع الزكاة له سواء كان سواها من مائة درهم ام لا وقد صرح به شارح الهداية عند
قوله من ان مال كان اه **قوله** وبه ان ما جزم به في البحر والنهر والمخ من تحريم اخذ الزكاة
على من ملك نصابا من السائمة لا يبلغ بالقيمة مائة درهم **قوله** لكن اعتمد اه واستشهد
بكلام المدعيان حيث قال اذا كان له حسن من الابن قيمتها اقل من مائة درهم تحل له
الزكاة وتجب عليه اه وكلام المدعيان في مفرغ على ما في المحيط على ما ذكرنا من الجواب
قوله وحكم بفتح الجاء ان غلط وسببه ما قال في العناية ولا يجوز دفع الزكاة الا من يملك
نصابا سواء كان من النقود او العبد من او السوائم فاهم صاحب البحر قال في الشد بل لا يميز
وهو مد فوج لان قول العناية سواء اه يفتي بقدر النصاب بالقيمة سواء كان من العروض
او السوائم كما ان العروض ليس نصابا الا ما يبلغ قيمته مائة درهم اه وفيه ان عبارة
العناية لا تدل على اعتبار القيمة في السوائم واما اعتبار هذه العروض فلا تدل على وجوب
الزكاة فيها الا اعتبار القيمة بخلاف السوائم فباعتبارها وعلى تقدير اعتبار القيمة فيجوز على
احد الروايتين فليتأمل **قوله** ان الفخ اجتزأ به عن مملوك الفقير فيجوز دفعها اليه كذا
منه المصنف وقد بالملوك لان اب الفخ ونجته يجوز الدفع اليها كما سيجاء سواء فرض لها نفقة
ام لا يجوز ومثل الزكاة غيرهما من الواجبات **قوله** ولو لم يبرأ مثله ام الولد **قوله** او من
اه ولو لم يجز ما ينفقه على نفسه كذا في البحر والظاهر **قوله** على المذهب راجع الى الاطهر وهو ان لا ينفق
جواز الدفع اليه واختاره في الزخيرة لانه عند غيبته مولا الفخ وعدم قدرته على الكسب لا يزيل
عن حال ابن السبيل وجه الظاهر ان الملك هنا يقع للمولى وهو ليس بمصرف اما ابن السبيل فيصرف
عن البحر **قوله** غير الملكا تبعا اما ملكا تبعا فيجوز دفعها له ليعان في ذلك نفسه لان الكسب مملوك
له ولم يجز هذا وقوع الملك للسيد من وجهه كما مر لان الشبهة لا تعقب مع النص **قوله** والمأذون

المديون يحيط ان لا يبيده ورقية ان لعدم ملك المولى اكسابه وهذا عندنا لا امام اما عندنا
فلا يجوز لان المولى يملك اكسابه عن الجور **قوله** ولا الا طفله ذكرا كان او انثى في عيال الاولاد
على الاصحاب لانه بعد غنيته يبيع على الاصحاب من الميراث والطفل الذي لم يبلغ قال في التقيية
وشرحها للقرناني وطفله ان الغني فيصير في الميراث ولو ذكر او صبي ففان في الميراث **قوله**
بجلاء ولد الكبير ولو من قبل فرض نفقة اجماعا وبعده عند محمد بن طالق قال في التقيية
الغني ذات الزوج خلاف والاصحاب الجواز وهو قولهما ورواية عن الشافعي **قوله** وايه مثل
بل اول سائر قاربهم الذين تفرم نفقتهم كما في النهر **قوله** وطفل الغنية ولو ابوه ميتا لانه لا يبعد
عن غنيته عنها ولو انما في الميراث **قوله** لا تشاء المانع علة للجميع والمانع ان الطفل يبعد غنيته
بجلاء الكبير فانه لا يبعد غنيته عن ابه ولا الاب يبعد غنيته عن ابه ولا الزوج يبعد غنيته عن زوجها ولا الطفل
بغنيته امه ولو لم يكن له اب فانتفى المانع فيها اوج عن الجور **قوله** ولا الاب يبعد غنيته عن ابه من الغنى
هو كسر الشئ الرخو ويسمى به عمر بن عبد مناف جد علي عليه الصلاة والسلام لانه اول من
هشم الشريد لاهل الحرم قريشا وشبهه صلى الله عليه وسلم المجمع عليه ينتهي الى عدنان وهو
محمد بن عبد الله بن عبد المطلب ابن هاشم بن عبد مناف بن قصية بن كلاب بن مرة بن كعب
بن لؤي ابن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر بن
نزار بن معد بن عدنان ابو السعد واعلم ان عبد مناف هو الاب الرابع للنبى صلى الله عليه
سلم اعقب اربعة هاشم والمطلب ونوفل وعبد شمس هاشم اعقب اربعة انقطع نسل الكل
العبد المطلب فانه اعقب اثني عشر نكاحا الى اولاد لكل ان كانوا مسلمين فقد الاولاد
عباسا وحارثا واولاد الى طالب علي وجعفر وعقيل اذ اعتدت هذا فاطلاق بن هاشم مما
لا ينبغي لا انقطاع نسل الكل ما عدا عبد المطلب ذكره القرناني والاول البيت بان اولاد
هاشم ليسوا جميعا ممن يحرم عليهم الزكاة والا فالوجود منهم من بنى هاشم ولا يقع
هذا السؤال اشار الشافعي بقوله الامن ابطل النضر قرابته وانما حرمت عليهم بقوله صلى
عليه وسلم يا بنى هاشم ان الله ليقال خاتم عليكم عسالة الناس واساخهم وعوض عن غنيها
خمس الخمس هداية وقوله عليه الصلاة والسلام من اكل من البيت لانا الصدقة وروى
ابوداود ومولى القوم من انفسهم وانا لا تحل لنا الصدقة وذلك كرامة لهم حيث نروى في
جاهليتهم وسلامتهم من عقيل مكر على وزن كريم ابو السعد وكان لابي طالب اربعة
من الاولاد الذكور طالب مات ولم يعقب وكان بينه وبين عقيل عشر سنين وبين عقيل
وجعفر عشر سنين وبين جعفر وعقيل عشر سنين وامهم فاطمة بنت اسد بن هاشم بن
عبد مناف غايه البيان **قوله** الامن ابطل النضر قرابته وهو قوله عليه الصلاة والسلام لا قرابة
بينه وبين ابى لهب **قوله** لبي المطلب ابن من اسلم منهم والمطلب اخوهاشم **قوله** اطلاق
المنع من كل الايمان وسواء ذلك دفع لبعضهم لبعض ودفع غيرهم لهم وجوز ابو يوسف
دفع بعضهم لبعض وهو رواية عن الامام شروان ابو عبيدة عن الامام انه يجوز الدفع
الى بنى هاشم في زمانه لان عوضها هو خمس الخمس لم يصل اليهم لانه انما من القناتم
وايضا لانهما اغير مستحقين فاذا لم يصل اليهم العوض عادوا الى المولى واختاره الطبري
واقره القنسطناني كذا في شرح الملتقى **قوله** والهاشم يجوز له دفع زكاته لانه تمام القنات
عند ابا حنيفة خلافا لابي يوسف كذا في النهر ولا يصح حملها على قول ابي يوسف **قوله** ان غنى
وليس المراد مولات فانها تحل له **قوله** فانها وهم اول من يبيع الزكاة لانه تابع له حالا
وما لا يخلاف المعتوق فانه يتصل به الارث اذ لم يكن المعتوق وارثا **قوله** مولى القوم منهم
ان من اجل الصدقة وحرمها والافق القوم ليس منهم في جميع الوجوه الا ان من ليس كقوا
لهم وان مولى المسلم اذا كان كافرا توخذ منه الجزية وان كان مولى التغلبي ذميا توخذ

منه الجزية

منه الجزية لا المضاعفة **قوله** وهل كانت تحل له قال ابو السعد في حاشيته الاشياء وتكلم
الناس في حق سائر الانبياء عليهم الصلاة والسلام فمنهم من قال لا تحل الصدقة لسائر
الانبياء وايضا ولكن تحل لقديسهم وان الله تعالى اكرم نبينا بان حرم الصدقة على اقربائه
اظهارا لفضيلة وقيل بل كانت الصدقة تحل لسائر الانبياء وهذه خصوصية لنبينا عليه الصلاة
والسلام واما الصدقة على ازواجه عليه الصلاة والسلام لا يدخلون في الدين حرمت
عليهم الصدقات وقال ابن قدامة روى عن عائشة رضي الله عنها انها قالت انا لم تحم
لا تحل لنا الصدقة ثم قال فهذا يدل على تحريمها عليهم من حرمها **قوله** لا لهم لقوله
في الحديث وحرم عليكم ادساخ الناس ولا شك ان الانبياء مشرعوهم عن ذلك نهر **قوله**
وجازت التطوعات ان صدقة النافلة في انفسها من الغنى الاجماع على جواز ذلك
لهم وبقية صاحب المعراج واختاره في المحيط مقتطوعا عليه وغناه الى النوادر ومنع عليه
الا قطع في شرح القدرين واختاره في غايه البيان ولم ينقل غيره شارح المجمع فكان
هو المذهب بحد وجرح بذلك الواجبات ككفارة اليمين والظهار والقتل وجز القيد
وعشر الاربع فلا يجوز دفعها اليهم عن الغنى الا خمس الركاز فيجوز دفع اليهم كما
في النهر عن السراج **قوله** كما حقق في الغنى الذي حقق في الغنى بيقين حرمة النافلة والوقف
فانه قال والحق الذي يقتضيه النظر اجماعا صدقة الوقف مجزى النافلة فان ثبت في النافلة
جواز الدفع ثبت جواز دفع الوقف والا فلا اذ لا شك في ان الوقف متبرع بصدقة الوقف
اذ لا يتعارف واجب وكان منشا الفلح وجوب دفعها على النافلة وبذلك لم يفسد صدقة
واجبة على المالك بل غايه الاموانه وجوب اتباع شرط الوقف على النافلة وجوب الاد
نفس هذا الوجوب فلتكلم على النافلة ثم يقطع مثلها الوقف في شرح الكنته لافق بين
صدقة الواجب والتطوع ثم قال وقال بعض مجل لهم التطوع انتهى فقد ثبت الخلاف على
وجه شافعي بقرينة النافلة وهو الموافق للعمومات فوجب اعتباره فلا تدفع اليهم
النافلة الا على وجه العينة مع الارب وخفض الجناح تكريمه لاهل بيت رسول الله صلى الله عليه
وسلم واقرب الاشياء اليك حديث بريدة في الذي يصدق به عليها لم يالكه حتى اعتبه هدية
منها فقال هو عليها صدقة ولنا منها هدية والظاهر انها كانت صدقة نافلة لانه لا يخص
للمومات الا بدليل اه فلهذا من الكمال تقوية بقرينة النافلة والوقف فكيف سيؤخذ للشرع ان
يجعل جوازها من حقيقته كما هو موجود في بعض النسخ وفي بعض النسخ لم يوجد فيها ذلك
وهو الاول وصدقة الوقف ان اعتبر واجبة حرمت الا بالشرط وهو ما عليه البنزاري
والتم تاشع ونقص عليه في شرح الطحاوي وان اعتبرها صدقة نافلة جازت لهم على
المذهب **قوله** ان ستمهم جاز ان بان شرط لهم الوقف خاصة او اذ خلتهم في جملة المستحقين
قوله وجعله محض الاشياء التي صالح القرى ابن المصنف وكذا البصري شارح الاشياء وغيره
جعل يراجع الى القول المفصل الذي في السراج وغيره **قوله** محمل القولين فالقول بعدم جواز
الدفع لهم محمول على ما اذا لم يبيعهم والقول بالجواز على ما اذا سماهم ويصح حملها على
الاعتبارين السابقين من انها واجبة او نافلة **قوله** وهل تحل له كذا يوجد في بعض النسخ
وهو مكر مع قوله قريبا وهل كانت تحل لسائر الانبياء والصواب النسخ التي لم تذكر فيها
قاله **قوله** حديث معاذ وهو حذوها من اغنيائهم وودعها فقدرتهم فالطرف لا غيرهم
ترك الاموال من **قوله** وغير العشرة لان مصدقهم مصدق الزكاة من **قوله** والجراح قد تقدم
بيان مصدق **قوله** وبقوله يبيع وظاهره الذي يبيع ترجيح الاول ابو السعد **قوله** لا يجوز لقوله نقل
انما ينهاكم الله عن الذين قالوا فيكم في الذين **قوله** وغيره عالم في نسخة البحر الا القدر
الغاية **قوله** لكن جزم الذي يبيع في هذا صاحب النهر قال ابو السعد والظاهر انه سار

لا وجود له في الدنيا وفي البحر من مخرج الدلالة التصريح بعد جواز التطوع اليه **قوله** دفع اليه الزكاة
ومثلها العشر جوار وقوله يخرج التجري لغة الطلب واللا يتفاد وسما وله التوقي الا ان الاول
سجل في المعاملات والثاني في العبادات وعرفا طلبا لشيء بغالب الظن فالتشك استواء طرق العلم
والجهد والظن ترجيح احدهما من غير دليل والتجري ترجيح احدهما بغالب الظن وهو دليل
يتوصل به الى طريق العلم وان كان لا يتصل به الا ما يوجب حقيقة العلم ابو السعود عن البراءة
لم يتجدد لم يشك فظهر انه ليس معرفة اعدا واجامعا وان لم يظهر فهو على الجواز ولو شك فلم يتجدد
او تجرى فليكن ظنه انه غير معروف ودفع لم يجز حتى يظهر انه معروف فيجزيه هو الصحيح **قوله**
فبان انه عده انما لم يجز لا يلازم ان عده لم يجزه عن ملكه والتبليك ذكر من **قوله** او عده لانه
ليس بحلال في الصدقة اصلا من **قوله** لا من العلة التي ذكرت **قوله** لانه انما يملكه وسعته من الزكاة
حق الله تعالى والمعتبر فيها الوسخ بخلاف ما لو اوصى بثلاث ماله للفقراء فاعطى الوسخ جماعة ثم تبين
انهم اغنياء لم يجز وهو ضامن بالالتفاق لان الوسخ حق العباد فاعتبر فيها الحقيقة الا ترى
ان السامع اذا اختلف شيئا يصرح ولا يات بمعبر وقياسته ان الوسخ يشترط ان يوقفها اذا اشترى
ونقد الثمن ثم ظهر انها وقف الغير وضاع الثمن ان يضمن الوسخ وهي واقعة في زمانها
واعترض التعليق بانها متحقق في الصور السابقة والى حكم عدم الجواز فيها الا ان يقال بوجود
المانع فيها كعدم تنقذ التجري يجوز في ابواب منها الزكاة والعتبة والمساجد المختلطة
بالميتة ففي حال الاضطراب لا كل يجوز التجري وفي حالة الاختيار لا يجوز التجري الا اذا
كان الى لال غالب ومنها الزيت اذا اختلف بود في الميتة فان كان المحرم غابا او مساويا
لا يجوز الاستفاعة مطلقا وان كان الحلال غابا ففي حالة الاضطراب يجوز الال والاشتفاعة
وفي حالة الاختيار يحرم الال كل وتنما وله ويجوز الاستفاعة به من حيث الاستصحاب ودفع
الجواز ومنها الموهبة اذا اختلف موهبة المسلمين بموت الكفار والاولى المختلطة والفتيات المختلطة
واما التجري في الفروج فلا يجوز بحال حتى لو اعتق واحدة من جوارده بعينها ثم سيرا لم ينفذ
التجري للوطئ ولا يبيع به **قوله** ان اخطا ان تبين له الخطا اما اذا لم تبين شيئا فالجواز عند عدم
الشك ايضا كما من فلو شك لم يجزه اتفاقا كما في شرع المشتري **قوله** وكره اعطاء فقير نقابا
يكبره ان يدفع الى واحد مائة درهم وكما يكبر اعطاء النصاب كبره اعطاء مائة بكر حتى لو كان له
مائة وتسعة وتسعون درهما فاعطاه درهما كبره ايضا والنفاذ انه لا فرق في ذلك النفاذ
بيوم كونه تاميا ولا حتى لو اعطاه عروضا تبين لها بالفضل لك ولا بين كونه من التقدير او من الميزات
حتى لو اعطى له خمسا من الابل تبين قيمتها نصاب كبره ابو السعود عن النهي في قوله تبين قيمتها
نصابا نظرا لان لم يمتنع نصاب السامع بل رجع الى النقد باعتبار القيمة تبين نقول في البحر
في الاسلام من ارا ان يتصدق لان الجميع اولى من التقديرات لان دفع الكثير شبه بعمل
الكلام فلكان اولى قال صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى يحب معلا الامور ويبقى شفا سقيا
وقد ذم الله تعالى على اعطاء القليل في قوله تعالى اخذت الذي نولي واعطى قليلا واكره شرا
قوله ولا يفضل عطف على يخص وج فضير عليهم يرجع الى العيال وقوله لا يفضل بعد كونه
نصابا راجع لقوله مديونا فهو نشر مشوش امر **قوله** وكره نقل تحريما ولو لا ما يوجب
القدر **قوله** الا ان قرابة لان الدفع الى الفقير منهم فيه صلة وصدقة والا فلا صرفها الا اخوة الفقير
ثم اولادهم ثم اعمامهم الفقراء ثم اخوالهم ثم ذر الارحام ثم جيرانهم ثم اهل سكة ثم اهل اربعة
كذا في الشهر ولا ينبغي دفعها لمن علم انه ينفقها في سرق او معصية وقال ابو جعفر الكاظم لا يفر
من لا يصلح الا احبانا وان اجراه كذا في ذكر الملتقى **قوله** لا تقبل صدقة الرجل ان لا يثاب عليها
وان سقط الغرض وشمل الرجل المرأة **قوله** واجوز لان المقصود منها سدقة المحتاج فمن كان
اوجح كان اوله بحر **قوله** او انفع للمسلمين كما لم يطعن **قوله** او دار الحسب فلو مكث في دار الحسب

منه فطرية زكاة ماله الذي خلفه هاتوا وما استغفروا في دار الحسب كما يعرف زكاة الخ
الى فقراء المسلمين الذين في دار الاسلام لان فقراهم افضل من فقرا دار الحسب به **قوله**
افضل يبعد جوار والفقير لفقرا اسرى المسلمين الذين هم بنابر الحسب **قوله** او لا طالب
علم لان اعانة مطلوبه ولو بالمداد والتعلم **قوله** افضل من الجاهل الفقير فربما في
قوله او كانت معجزة ولو لفقير غير اجوز ومديون فتنق الكراهية اخاذه في البحر **قوله** ولا
يجوز دفعها لاهل البدع ظاهره ولو غير مكفرة وفيه انهم مؤمنون عصاة فقتضا
الكراهية **قوله** كالكراهية شبهة الما بين كرام القائل بان الله تعالى اخذ من الذات اخذ في
الجواز **قوله** لانهم مستبشرين في ذات الله حيث جعلوا الله تعالى جوهرا ولا يجوز الدفع
اليهم اتفاقا كذا في حاشية الاشياء للعلامة ابو السعود **قوله** وكذا المشبهة في الصفاة
اي لا يجوز دفع الزكاة لهم على المختار ووجه الذين يجوزون قيام الجوارث به ابو السعود
فيجعلون بعض صفاته حادثة كصف الجوارث **قوله** لان مفوت المعصية من جهة الصفاة
ان لان الشئ في الموت اه في العبارة قلب الا المشبهة في الصفات اقل من المشبهة في
الذات وهم الكراهية اخاذه ابو السعود في الحاشية المذكورة **قوله** كما لا يجوز دفع زكاة
الزكاة لعله منه مثل الزكاة للصدقة واجبة الا تحسن الركا كذا في حاشية الاشياء المذكورة
قوله وكذا الذي نفاه كوله انه الولد اذا نفاه كذا في البحر ومثله المنق باللعن كما يات في باب
وهي مثله ولد قننه اذا سكت عنه او نفاه فليارجه امر **قوله** فليارجه ذكر وان ولد القننه
الا يشبه الا بالبدعة وهو يقتضي انه عند عدمها يكون رقيقا فلا يجوز دفع الزكاة اليه
طرح **قوله** الا اذا كان الوالد من ذات زوج معدو خالان الولد يشبه من الزوج فتنقطع
النسبة عنه وفي المخرج عن الولد الزينة الولد من الزنا لا يشبه نسبة في شئ الا في الشهادة
لا تقبل الزنا الا اذا كان من امرأة لها زوج معدو في كذا جامع الفصولين قال ابو السعود
في حاشية الاشياء لعل الوجه فيه انه اذا كان لها زوج معدو يشبه الولد منه لا
من الزنا كما صوابه فتقطع النسبة عنه ثم قال مقتضاها ان يحل له تزويج بنته من الزنا
والمصرح به في كتاب النكاح انها تحرم عليه معللا بانها بنته لغة والخطاب في قوله تعالى
وبناكم باعتبار اللغة بل صرحوا ايضا بحرمته بنسبته من الزنا كذا يحيط بعض الفضل
اقول هذا المقتضى لا يسلم لان المخرج بها يحرم فروعهما على الزنا **قوله** ولا يحل ان يسلم
لقوله صلى الله عليه وسلم من سئل وعنده ما يغنيه فاما يستكره من جرحه فانه لو اسئل
الله ما يغنيه قال ما يغنيه وما يغنيه وفي الثانية القدرة على الفدا والعش تحريم سؤال
الفدا والعش ابو السعود **قوله** من له قوت يومه بالصنم ما يقوم به بدن الانسان
صور **قوله** كالحصير المكتسب حرمته السؤال منه غير مستحق عليها كما في الشربلاية **قوله**
ويانم مطيعه وليس له الرجوع لان قولهم الصدقة على الفخ هيبة فله الرجوع بحله الفخ
الذي يملك نصبا كما او صح في البحر **قوله** ولو سأل الكسوة جاز في ابو السعود عن الزنا
وجوز معها سؤال الجبة والكساء ويجوز لصاحب الاوقية من الذهب والفضة ودرهما
سؤال ما يحتاج اليه من الزيادة وجاز في الخبر صفة السؤال على من يملك خمسين درهما
ودون على من يملك اوقية وعلى من يكون صبيبا مكتسبا به وقوله وجاز في الخبر حرمته ان يحول
على سؤال ما لا يحتاج اليه بقدرته ما قبله في البحر وقيد بالسؤال لان الاخذ لمن يملك اقل
من نصاب جائز بلا سؤال وقيد بمن له القوت لان السؤال لمن لا قوت يوم له جائز **قوله**
او لا اشتغال له عن الكسب باليها وان كانوا ثوبا مكتسبا من **قوله** ما يغنيه يومه اس يوم الادا حرم
قوله واجتار حاله من حاجة وعيال هذه العبارة تنافي ما قبلها لان من اعتبر اليوم لا يعتبر
الحال وعكسه مما يدل عليه ما نقله ابو السعود عن النهي وعبارته في مثل هذا اليوم اس يوم الادا

حوى والمراد الاغتسال باء قوت يومه والاطلاق اول من التقييد باليوم لما بيننا ان ينشأ
لا يقتضيه الحال في كل فقير من عيال او حاجته كدين وغرس واقتضى كلامه ان الكثير لو اوطأ
من تزيينهم على جماعة نهر فالافتقار على العبارة الاظيرة اورد **قوله** فقد كان الماء لا
مكان المالك **قوله** مكان المؤمن لا مكان المخرج عنه بحد **قوله** عند محمد وقال الشياخ يعتبر
مكان المؤمن عنه مواعاة لا يجاب الحكم في محض وجود سببه اورد **قوله** في البحر والاختلاف في
فوجب التخصيص على ظاهر الرواية والروغ اليها فالقول في النهاية معناه ان المسبوطان
الذين يمكن من تقييد عليه لا يمكن المخرج عنه موافق لتخصيص المخرج فكان هو المذهب والظاهر
اختاره قاضيان في فتواه مقتضى عليه اورد **قوله** لان رؤسهم اه علة لمخوذ وان ولا يقر
باسا المخرج عنهم لان **قوله** الا صيان اقبانه ان الذين يعقلون القبط وهم الذين لا
يخيدعون باخذها كما ترون البحر **قوله** برسم عيد اي عادة عيد اورد **قوله** او لا يشترط
ولا رة **قوله** او مهندس الباكورة هي الثمرة التي تترك اوله من القاموس وفيه ان مهندس
الباكورة انما دفنها لياخذ منه اضعا فتمسها فهو من قبيل البيع بالتسليم فكيف ينبى عن
الزكاة او يقال الثمن المعتاد لثمنها لا ينوب عن الزكاة وماذا ان عنه ينوب عنها اللهم
ان ينزل المهندس منزلة الواهب **قوله** الا انفس على التعويض ان نفس على ان توضع في ثمنه
الهدية والسرو والدين حصل له بالثبارة والتبعية التي حصلت له من الصبان اورد **قوله**
ولو دفنها لاخته اورد **قوله** في الوكالاتية رجل دفع زكاة ماله الى ائمة ورجع تحت زوج ان كان مراه
دون ما يتدرهم او اكثر لكن المعجل اقل او اكثر والزوج مفسر حل الدفع اليها وهو اعظم
لاجل اولها فقيرة قريبة اما لو كان المعجل ما يتدرهم دفعه عدا والزوج مؤخر فعند الامام **قوله**
الاخر كذلك الجواب وعند هذا لا يحل بناء على ان المهور قبل القبض هل يكون نصا با وجوب
الاضية وصدقة الفطور عليها على هذا التفصيل اورد **قوله** في قولها في الاحتياط كما في البرازية
ومنه يعلم ما في العبارة المولود من عدم كيان الخلاف فادهم الاثنان **قوله** ولما على
زوجها من اجل فان الزوج لا يمنع كما تقيد عبارة الولو الجية **قوله** والا ان كان لم
يكن لها على زوجها مهر او كان ولم يكن معجلا او كان ولم يبلغ نصا با او بلغ ولم يكن الزوج عليها
او كان ولم يكن مقرا او كان فاستنع عن الاداء واطلق في الافتناع عن الاداء فان ادان لا فرق
بين ان يكون لها بنته او لا كما نسب على نظيره عند قوله فابن السبل اورد **قوله** ولو دفنها
المعلم الخليفة ان من هو نائب عنه ونظيره اورد **قوله** في قولها من استاجر او الشئ لم يحضر
قوله مع لانه تحض بترعا فاذا نوب به الزكاة مع **قوله** والا لا لان المدفوع يكون بمنزلة
العرض **قوله** فاستبها العقار حاد ويكون تمليك لهم والنية سابقة عند العزل وكذا اذا
لم يتوغم نوب بعد ائتمارها وهو قائم في يدي الفقير كما تقدم نظيره **قوله** ان كان بعد فقه
بالفقر اذا لا يترب على معوقه النسب كشة والله سبحانه وتعالى اعلم لكنه قد تقدم انه اذا
وقع بلا تحريم يشك فالدفع صحيح الا ان يظهر الخطا **باب** صدقة الفطر **قوله** لا كان لها ثمن
بالزكاة لكونه عبادة مالية وبالصوم لان شرط وجوبها الفطر بعد الصوم ذكرها
بينها والصدقة العظيمة التي يواد المؤمنين عنده لقام سميت بها لانها تظهر صدق رغبة الرجل
في تلك المنوبة كالصدقة يظهر به صدق رغبته في الزوجية ولم يقل صدقة الراس
محتضا على الاداء يوم الفطر او المراد به يوم كيوم البحر لا الفطر الفطور لخصو له
لينة اليه اشارة البداية **قوله** من اضافة الحكم لشرطه المراد بالحكم وجوب الصدقة لانه
هو الحكم الشرعي فيكون على خذفه مضاد والمراد بالوجوب وجوب الاداء لانه هو الذي
شرطه الفطر لا نفس الوجوب الذي مناطه وجود السبب هو الراس اورد **قوله** والاولى كذا البحر
من اضافة الشئ لشرطه وهي مجازية لان الحقيقة اضافة الحكم الى سببه وهو الراس موصيا

قوله والفطر لفطر اسلامي اسم كلمة مولدة للعربية ولم تقرب بل هي اصطلاح للفقهاء فكون حقيقة
شرعية ابو السعد وروى البحر والنهر والفطر لفطر اسلامي اصطلاح للفقهاء فكون حقيقة
جميع الحقيقة اورد **قوله** النهران مع كون اسلاميا انه تكلم به الصدوق الاول من اهل الاسلام اليه صرح
الله عليه وسلم واصحابه واهل اللغة واذا علمت ذلك فلا يخلو كونه اسلاميا بهذا
العين ما نقله المخرج عن القاموس من قوله فطر العالم اكل وشوب كالفطر وقال في حرفه طليم الصوم
الاسلامي عن الاكل والشرب والكلام ثم قال في فطرنا مع كونه اسلاميا بعد ثبوت كونه لغة
وقول نوح ائمة متفقين لصاحب القاموس ان ذلك المخرج يوم العيد لم يعرف الا من الشايع
فكيف ينبى الى اهل اللغة الجاهلين به فهذا منه خلط للحقيقة الشرعية بالحقيقة اللغوية وهو
كثير في كلامهم ضرور بان الكلام في بحر واللفظ لا مدلول على ان المخرج يوم العيد مدلول الصدقة
لا الفطر الذي الكلام فيه **قوله** والفطرة مولد اي لا عربي ولا عجمي تتبع الشرح في هذه العبارة
صاحب النهر وابطله بقول النفاية فصل الفطر من عين بر قال القسستاني في حذو المضافات
الخليفة ورواها مع فالمراد صدقة انسان مخلوق فيسأول فقلهم صدقة الراس اه فبطل كونه مولدا
ولما اورد **قوله** ذكر الفطرة في التسمية وتفسير القسستاني لهما لا يدل على انه عربي ولا شامي الا بقوله
فقل فطرة الله التي فطر الناس عليها فان ذلك يخرج عن ان الفطرة من فطيم كلام العرب **قوله**
واما من اورد في خبر شعبان كما رواه الطبراني عن قتادة وكذا العلامة نوح انه امر بها قبل
العيد بيومين وكان ذلك على راس ثمانية عشر شهرا من الهجرة ابو السعد **قوله** قبل الزكاة
اعلم ان الصوم والزكاة فرض في السنة الثانية من الهجرة الا ان افتراض الصوم والا
بصدقة الفطر قبل افتراض الزكاة على الصحيح ابو السعد وتقدم للشرح ان الزكاة فرضت
قبل الصوم **قوله** قبل الفطر اي قبل يوم الفطر يا ممد باخراجهما بهذا الحديث يتقوى ما يحض
صاحب البحر سابقا بصلاة العبد من ان ينبي ان يقدم احكام صدقة في خطبة قبل يوم
العيد لاجل يمكنوا من اخراجها قبل الذهاب الى المصلي **قوله** وحديث فرضه باضافة الحديث
الى الجملة اضافة بيانية وهو جواب سؤال فقد يرد لم عبر المصلي بالوجوب مع ان الحديث عبر
بالفرض اورد **قوله** زكاة الفطر تمامه كما في النسخة للطهارة للصائم من اللغو والغش وطهارة المسكين
من اذها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة ومن اذها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات رواه
داود وغيره والجمعة بالنظم المعام وطعم بالكتطط بطعم النماء اذا اكل وذاق فربو طعم ويقال
فلان قلى طعمه ان الله ابو السعد عن المختار واخذ من الحديث الشريف ان العلة فيها احد
شئين تطهير الصائم وطعام المسكين مراده ان علة باستقلاله وهما يطهران في المكلف ونظيره
في الفطر ومن لم يصم الثانية فلا يقال كيف يجب الاخراج عنه مع عدم الصوم **قوله** معناه قد
يدل عليه قوله عليه الصلاة والسلام اخر الحديث ومن اذها بعد الصلاة فمن صدقة من الصدقات
ثم ان معناه والله تعالى اعلم انها لم تقع موقعها التام والا فربى كافيته عنهما كما يارة **قوله** للاجماع
اه هذا انما ينبي كونها فرضا قطعيا لانه الذي يكفر جاحده لاعمالها وما ذكره صاحب الجواهر
فانه قال وراى به الوجوب المصطط عليه علنا وان كان وروى السنة لفظ فرض رسول
صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر لان معناه امر امر ايجاب والا مر الثابت بطلان انما يبيد الوجوب
والاجماع المتفق على وجوبها ليس قطعيا لكونه الثابت الفرض لانه لم ينقل تواترا ولهذا
ان لو امن الكفر وجوبها لا يكفره فاوّل فرضه با امر ايجاب وجعل ما ذكره الشرح على كونه
الاجماع ليس قطعيا **قوله** معللا ان لصاحب البديع كما تقيد عبارة البحر **قوله** مطلق ان
عن الوقت فلا تنطبق الا في اخر المركب وفيه انه صلى الله عليه وسلم قال ومن اذها بعد
الصلاة فمن صدقة من الصدقات فانه يفيد بطلان حده انها لم تقع عنها لان ايجابها باقتد
قوله على قول ان على القول الذي صحى الثناء القاضى شرح المفتي المتجملين وهو بقاء ثم الغنى

ثانيهما ممدوكا تسمى وقد مر اول الكتاب الزكاة وقد نص المصنف على ان القول على التيقن
اهم القول الذي تحذر هناك انه افتراضها غير وفوريته واجبة فليراجع قوله فاداهما وانما
متبرعا والواحد ليس بقيد فيما يظهر قوله جازا من وسقط عنه الطلب العاقبة ولو اوجبه بها
فوجب اخراجها من الثلث قوله عينا ان حال كون يوم الفطر ميعنا للاداء وهو تأكيد لقوله مضيقا
قوله فبعد يكون قضاء وعلى الاول يكون اداؤه بمدة الخلاف قوله واختاره الكمال ورد
القول الاول في تحريمه بانه من قبيل التقييد بالوقت لا المطلق لقوله عليه الصلاة والسلام اغنوم
في هذا اليوم عن المسئلة فبعد وقضاء او حمل الامانة الهداية على التذلل وصريح في الظاهر بعد
كراهية التأخير ان يحرم من قلة المقدس لو عيى يوم الفطر لها ما مع تقدما عليه واجبة
بانه يتجمل بعد تحقق السبب وهو الراس وهو ان لا يكاد الزكاة اذ اعلم بها بعد ملك النصاب ولذا
نقل عن البرازية لو جمل صدقة الفطر قبل ملك النصاب ثم ملكه صح لان السبب هو الراس
قوله على كل حال جرح به العبد لانه لا يمكن ان يملك فليكن كذلك قوله مسلم جرح الكافر لانه ليس
من اهل العبادة فلا يجب عليه ولو لم يعبده لم يملك بحد النصاب والمريض اذا افطر في رمضان لا يبطل
عنهما صدقة الفطر لان سبب الوجوب موجود في حقهما وهو طلوع فجر يوم الفطر في الخلاصة يجب
صدقة الفطر على من سيطر عنه الصوم كمن جن او كبر وبقولنا السبب طلوع فجر يوم الفطر نظر في
عن ايجابها في مال الصبي قوله ولو صغيرا او مجنونا فيجب على الوالد او الوصي اخراجها من مالهما
وكما يجزى الولد من ماله عنه يجزى عن عبده للخدمة بحد عن الظاهر قوله وجب ان على الصبي اذا
بلغ والمجنون اذا افاق قوله بعد البلوغ يتبع هذا التعبير صاحب الجرح والمناسب كما قال في زيادة
وبعد الافاقه ترجع الى المجنون قوله من نصاب انما اشترط النصاب لانها انما وجبت لا عن
التقدير بل بحد اغنوم في هذا اليوم عن المسئلة والاغناء من غير الغنى لا يكون والشرع
مقدر بالنصاب بحد قوله فاضرب عن حاجته الاصلية لان المستحق بالاجرة كالمعدوم كالما
المستحق للوطش وخبر به النصاب المشغول بالدين قوله وحوايج عياله فان حوايج عياله
الاصلية كواجبه قوله وان لم يتم يقال في يمنة ويمون كذا في الاستطاعة فهو مجزوم بهذا القول
قوله كاستة قوله وغنى يملك قدر نصاب اه قوله كما مر في قوله وغنى ايضا قوله ونفقة
الحارس اعلم ان نفقة القريب انما تجب بالخير عن الكسب لا باليجى والنفقة بخلاف الاب حيث يكفي فيه
يجزى والفقير وان قدر على الكسب وهذا في الاقارب بالنسبة للرجال فقط لان صفة الانوثة
يجزى ابو السعد والراجح انه يتفق عليهم ولو من فاضل كسبه واختاره الكمال والزيلعي وصاحب
الخلاصة فالتمسك بالنصاب على احد قولين ترجحين ارجحهما ما ذكره الشرح كما ذكره الشرح في باب
النفقة قوله بقدرة ممكنة اعلم ان القدرة التي يحصل بها التمكّن للعبد من اداء المأمور به نوعان
لان التمكّن الذي يعتبر فيها اما ان يعتبر مع اليسر او لا فان لم يعتبر فهو المطلق ويسمى القدرة
الممكنة لكونه وسيلة الى مجزى والتمكّن من اداء ما لزمه بدينه كالملا او ما لا يملكه
منها والاقتدار على التقليل من غير اعتبار رتبة وذلك لا لزاد والراحلة في النصاب صدقة
الفطر وان اعتبر معه اليسر فهو الكافي ويسمى القدرة الميسرة لانها قوله هي ما يجزى التمكّن
هذا التقدير غير صحيح فان ضمه يرجع الى القدرة الممكنة وتفسير القدرة الممكنة هو
اداء ما يمكن به المأمور من اداء ما لزمه كمال التوفيق والتعريف الذي ذكره الشرح انما يصح
تقديرا للمأمور به المشروط بالقدرة الممكنة بكسب الكافي المشددة اه وهو من اضافة
الصفة الى الموصوف ان التمكّن المجزى واعتبار صفة اليسر معه والاشك ان المال غير النامي
ممكن من اخراج صدقة الفطر قوله من الغنى هو هذا اخراج صدقة الفطر قوله فلا يشترط بقاءها
ان القدرة ان ما يقتدر به على الاخراج وهو المال قوله لبقاء الوجوب فلو هلك النصاب بعد
جرا الفطر لا تستحق صدقة الفطر ولو بعد مضي يوم الفطر على الاصح الرأى وقال الحسن بن زياد

سقط مضي

سقط مضي يوم الفطر قوله لانها شرط يحض قال ابو السعد في حاشية الاشياء نقل عن المرة
شرع المراتق الملائمة فخرق ما بين القدرتين ان الممكنة شرط يحض ليس فيها معنى العلة
والميسرة شرط في معنى العلة اما الاول فلان اشتراط القدرة الممكنة ليد الا للتمكّن من الفعل
يكن اثبات الواجب بدونه فهو لا يغير صفة الواجب اذا البقاء بعد الوجود وشرط الوجود لا
يلزم ان يكون شرطا لبقاء كالمشهود في الشكاح شرط الانقضاء دون البقاء واما الثاني فلانها لما
اعتبرت للتمكّن امكن اثبات الواجب بدون تلك الصفة مع صفة اليسر فاذا اشترطت غير
صفة الواجب من اليسر لا يثبت فكانت في معنى العلة لتأثيرها فيها فاشترط دوراها لدوام الوجوب
للمعنى الشرطي بل لمعنى العلة لان هذه مما لا يمكن ابقاء الحكم بدونها فلا يتصور اليسر بدون
القدرة الميسرة ولا الواجب بدون صفة اليسر لانه لم يشترط الا بتلك الصفة فهذا شرط بقاء
القدرة الميسرة دون الممكنة لبقاء الواجب مع ان الظاهر يقتضي العكس ان الفعل لا يتصور
بدون الامكان ويتصور بدون اليسر اه قوله هي ما يجب بعد التمكّن بصفة اليسر في ما تقدم
في تفسيره من الاعتراض فان هذا التعريف يوجب تقديرها للمأمور به المشروط بالقدرة الميسرة
واما تعريف القدرة الميسرة فهي ما يوجب اليسر على الاداء كالتمتع في الزكاة كمال التوفيق والميسرة
بكسر السين المشددة اه قوله فغيره من العسر لا اليسر قال ابن الملك في شرح المنار ليس معنى
ان المأمور به كان واجبا بالقدرة بقدرة ممكنة ثم تغير باشتراط هذه القدرة ان اليسر بل معناها
انه لو اوجبه الله تعالى بقدرة ممكنة كان جائزا كسائر العبادات الواجبة بها فلما توقف الوجوب
في بعض الواجبات على هذه القدرة صار كانه تغير من القدرة اليسر بسلطانها اه قوله لانها
شرط في معنى العلة ان والحكم بدونه علة وجوده وادعاء قوله فلا تستحق الفطرة لعدم اشتراط
اليسر لا يشترط حولا لان الحول ابو السعد قوله وكذا في الاستطاعة التي هي شرطه لا تحصل
عن الكعبة ان البعدية الابان اذ والراحلة على ما هو المعتاد اذ بدونها يتحقق بهلاك غالبا
فاشترطها في الاستطاعة للتمكّن من السفه لا اليسر اذ اليسر لا يحصل الا بملازمة وعون وقد مر
وليس شرطها بالاجماع ابو السعد في حاشية الاشياء قوله كما لا يبطل الشكاح بموت المشهود
لان الشرط بشرط الانقضاء دون البقاء قوله بخلاف الزكاة فانها تستحق بهلاك المال بعد
القول يعني سواء تمكن من الاداء ام لا لان الشرع علق الوجوب بقدرة ميسرة والعلق بقدرة
ميسرة لا يبقى بدونها حيوى وقال العلامة اليسر اشار بقوله تستحق بهلاك المال بعد
الحول ان الزكاة واجبة في الذمة لكن الحول هو المال والشئ لا يبقى بعد فوات الحول كما بعد
الحال اذ امارات والشقص الذي فيه الشفعة اذا صار بحد كذا في شرح الخلاط ابو السعد
في حاشية الاشياء قوله والعشر فان حكمه حكم الزكاة كما مر قوله والخراج ان جرح المقتسم
فهو كالعشر الا في المصروف واما الخراج الموطف اذ راسع ثم هلك فعلى التخصيص الذي قدمناه
عن الوقعات قوله لا يشترط بقاء الميسرة علة للمساكن الثلاثة قوله عن نفسه شروع في
بيان السبب وهو راسه وما معناه من يموت ويعل عليه ولاية كاملة مطلقة للموت اذ
يكن يموتون وما بعد من يكون سببا لما قبلها بحد قوله وان لم يهيم لبقاء كسوفه من
وكبر كمال القربى ومفهومه انه اذا ترك الصوم لا تجزى وهو مخالف للاطلاق
اه قوله وطفله المراهب غير البالغ سواء كان طفلا ام لا ودون عليه مقابلة بالكلية اذ يطلق
الطفل فشمع الذكر والانثى لوجوب نفقة عليه وشبوت الولاية كالكاملة عليه وشرع
الولد الكبير لعدم الولاية بحد قوله الفقير احترا به عما اذا كان غنيا فان الاب او وصية
او جده او وصية يجزى صدقة فطره وصدقة فطره رقيقة ماله عند البصيرة وانه يوجب
رضه الله تعالى عنهما هندية وقال محمد لا يجب على الصغير الغنى وشل ما قيل في البصيرة الغنى

يقال في المجنون الكبير الفقه والظن هذان الكبير المعنوي الفقه في حكم المجنون اهـ وما استظهره وذكره
في الهندية بقوله والمعنوي المجنون بمنزلة الصغير ونفقة الطول الفقه في ماله كما في البقرة
والكبير المجنون ان الفقير فصدقة فطره على ابيه سواء بلغ مجنونا او جن بعد بلوغه خلافا
لما عن محمد في الثاني وفي عكس المسئلة بان كان الاب فقيرا مجنونا صدقة فطره واجبة على
ابنه كما في الاخير اما الاقارب ولو عيال او صغير يكون لوجه الله تعالى فلا يجب عليه صدقة
فطرهم بقر **قوله** فعله لا فطره ان كالملة عند اب يوسف لان الشبهة ثابتة في حق كل منهما
كلا لان شوب النسب لا يتجيز او لانهما المومات احدهما كان للباغ منها وقال محمد عليهما
صدقة واحدة لان الولاية لهما والموتة عليهما وكذا الصدقة لانها قابلة للتجزؤ كالزينة
زيلي ولو كان احدا لآباء موسرا دون الباقين فعليه صدقة تامة عندهما شريطة ان يكون الفقه
قال ولا يجب فطرة ابيه على احد لعدم الملك التام ابو السعود **قوله** ولو زوج طفلة لم ينفق
اما النفقة فهي في ماله تزوجت املا **قوله** الصالحة للزينة الزوج كذا في النهر عن القسنية
وظاهر ما في البجعي من الخلاصة في عدم الوجوب وان لم يتصلح لخدمة الزوج ابو السعود
فعل في المسئلة رولين او يحمل المطلق على المقيد اذ التقيد يتبع **قوله** فلا فطرة ان على
احدا ما عليها فلفقوها واما على زوجها فليما ساء في قوله لا عن زوجته واما على غيرها فلا
لا يجوزها وان ولي عليها امر **قوله** والجدا لاب اعلم انهم جعلوا السبي وجبة صدقة
الفطر وانما يكون ويل عليه ولاية مطلقة كما في التبيه عليه فاو رد عليه الجدة اذ كانت
نوا فله صفار عيال لموت الاب او فقده حيث لا يجب عليه الاخراج في ظاهر الرواية فقد
تحقق السبب فيجب وما قيل في دفع الايراد من انتفاء السبب لان الولاية غير تامة لانها
له من الاب فكانت كولاية الوصي فغير سد اذا الوصي لا يجوز له ماله الى الم يكن له مال
بخلاف الجدة اذ لم يكن له مال فكان الاب قال الكمال ولا يخص عن الايراد الا بترجيح رواية
الحسن من انها على الجدة فهي السببية كما ذكره واختاره في الاخير وجوز عليها الشرع
ستم خالف الجدا لاب في مسائل منها هذه على ظاهر الرواية لا على رواية الحسن ومنها
التبعة في الاسلام وجرا لولا افاده في البجعي والنهر **قوله** وعبيده للخدمة احسنه عن
عبد التجارة فلا يجب عليه فيهم لان ايجابها يؤدس الى الشاء ابو السعود **قوله** ولو مدني
بان كان ما دون ما مدني **قوله** او متاجرا ان عبد متاجرا اما النفقة فعلى المستاجر
قوله اذا كان عنده من الرهن **قوله** وفاء بالدين اي وفضل بعد الدين فصار كماله
المعدية واذا لم يكن كذلك لا يلزم احدا فطره لان المرئيين احق به حتى اذا هلك هلك
بدينه والفرق بين المديون والمرهون حيث لا يشترط في المديون ان يكون عند المولى
وفاء بالدين ان الدين على العبد وفي المرهون على السيد عن الزيلي ومثل من ذكر العبد
المذور بالتصدق به قبل اذ اجه للنسب والمعلق عتقه بخي يوم الفطر ابو السعود **قوله**
كالعبد لارائه والوديعة فان صدقة فطره على المعير والمودع **قوله** والجاني ان العبد الجاني
سواء كان جنانية عمدا او خطا فان صدقة فطره على مالكه رقيقة بجد **قوله** وقول الزيلي
راجع الى قوله واما الموصى بخدمته فقط وعبارة الزيلي والعبد الموصى برقبة لانه لا
يجب فطرته انتهى **قوله** سبق فتم يكن حبل كلامه على نفق الوجوب عن الموصى وحمله الشيخ
الزيلي على ما اذا مات السيد الموصى ولم يقبل الموصى له ولم يرد **قوله** ومدبره المراد ما يشمل
قوله واثم ولده ولو حرة غير كتابية لصحة استيلاذ الكافرة واثم الولد الحرة وان
كان لا يحل استيلاذها فعلم الحل لا يستلزم عدم صحة الاستيلاذ وانما قدرت الحرة بغير
الكتابية لان الكتابية يصح استيلاذها مطلقا **قوله** ولو كان ان العبد كافر والمواد بالعبد

المملوك ولو انتج قوله وهو ساس بموته ان مؤنته واجبة كاملة مطلقة فيخرج بالاول مؤنته الاجبة
لله تعالى وخرج بالثاني العبد المشترك وخرج بالثالث الزوجة فانها ضرورية لاجل انتظام مصالح
النكاح ولهذا لا يجب عليه غير الرواتب نحو الاول ويخرج بتقليل زيادة **قوله** ويل عليه ان ولاية
مال سواء كان معها ولاية النكاح ام لا فاذا اولا عليها ولاية النكاح فقط فلا يجب عليه كالم
العم لنتعم القاهر وقال في البجعي فخرج الاقارب فلا يلزم عيال له ان فلا يجب عليه صدقة فطر
قوله لا عن زوجة لقصور المؤنت والولاية الولاية عليه في غير حقوق الزوجية ولا يجب
عليه ان يجوزها في غير الرواتب نهر **قوله** ولده الكبير ان الفقير لعدم السبب في حقته نهر
قوله العاقل والمجنون قد من حكمه **قوله** اجلا استجنا قال في البجعي وتبعه اذ هو ظاهر ما في الظاهر
انه لو ادى عن عيال له بغير امره هازر مطلقا من غير تقيد بالزوجية والولادة **قوله** للاذن
عادة ان لوجود الاول من الزوجية والولد دالة لتفويض الامر غالبا الى الزوج والوالد
قوله ان لو عيال له احقره من الزوجية الناشئة والصغيرة التي لم تزف وعن الابن الكبير
الذي لم يكن له عيال له فانه لا يجوز عنهم الا بالامور لا يظهر بالصغيرة وهل يعتبر امر وليها كما
يفيد القسنية وهل حكم الاجنب اذ كان له عيال له حكم الولد الكبير ومقتضى ما في البجعي من الظاهر
الجواز **قوله** وعبده الا بق لعدم الولاية القائمة **قوله** والماسور لانه طابع عن يده وتفرقه
فاشبه المالك بغيره **قوله** ان لم تكن عليه بيته مقتضى التصحيح الذي من في الزكاة ان تجزى ولو كانت
عليه بيته لانه ليس كل قاض بيد ولا كل بيته تقبل **قوله** الا بعد عوده راجع الى الا بق كماله في الزكاة
والنهر والى المصنوب ايضا كما في البجعي قال في النهر هذان الماسور كذلك ولذلك قدره الشرع
مقتضيا له حكم قريته اه **قوله** فيجب لما سفع من من السنين قريته **قوله** ولان من مكاتبة ومثله
المتكفي لعدم الولاية نهر **قوله** ولا يجب عليه ان على المكاتب ان يجزىها بما يده **قوله** لان
ما يده لم يلا ان اذ يحذر نفسه اما قبل التبع فهو احق بالمسا ب نفسه او انه لم يلا ومن وجب
يد ليل انه لا يجوز له ان يتهرب امة مكاتبة كاتبة نفسه كما من **قوله** وعبيد مشتركة لقصور الولاية
والموتة في حق كل واحد منهما وهذا اعلا الامام وقال لا يجب في العبد المشتركة على كل من
الشر فكم فطرة ما يخص من المومن دون الاشقاء من نهر فلو كانت العبد شائعة تجزى
في الثمانية فقط بشرط الملتق **قوله** وجد الوقت وهو طلوع فجر الفطر **قوله** فجيبة قول
المتبادر وضعفه وهو الظاهر لعدم الاطلاق في العبد المشترك في الاول في حذف هذا الفرع
قوله وتوقفه لان الملك والولاية موقوفان فكذلك اما ينفق عليها بجد ومثلهما زكاة التجارة
فاذا تم الحول في مدة الحيا رقيقتم الى من يصير له ان كان عنده نصيب والنفقة على من
له الملك حالا ولا يتوقف لانها حاجته المملوك فلو توقفت لما وجب له ولو الحيا والمشتري
في النفقة عليه لانها وان لم يده فله ملكه مع خروج من ملكه البائع الا انه في بقره والبائع
لا يملك التصرف فيه بجد بخلاف **قوله** لو سبيها بغير البائع او المشتري او لهما وان لم
يكن في البيع خيار الا انه لم يقبضه المشتري حتى من يوم الفطر فالامر موقوف فان قبضه
المشتري فالفطر عليه ولو رقه بعد قبضه او غيره فعلى البائع لانه عا د اليه فديم ملكه
منتظما به وان مات قبل قبضه فلا صدقة على احد لقصور ملك المشتري كما وعد على البائع
فكان كالابن بل اشد وفي الموقوف في بيع الفطر ان اجاز المالك البيع بعد يوم الفطر فعلى
المبيع وقاية في البجعي **قوله** نصف صاع ان مقدار نصف ما كان بالبيع وقسنا **قوله** فاعل
يجب منه على قساة الفعل بالياء النجاسة اما اذا قس بالقاء الفوقية فالفرع على انه خبر مبتدا
مخبر عن او على جهة الابدال من القيمة المستندة بخير ابو السعود **قوله** او دقيقة او سويقة
الاول ان يباع فيها القدر والقيمة بان يعطى نصف صاع ودقيق حنطة او ماء ودقيق شعير
فيشاور بان الواجب ان نصف صاع بحد شعير لا اقل ودقيق الشعير وسويقة في حكم

وقد بعض مشايخ تصف الصاع بقدر وسدس بالمصري وعن القوم نقد يدره بقدر وثلاث
وعليه فالربع المصري يعني ثلاث قولة او سبعة لباورد في الخبر او نصف صاع من زبيب
لان البقرة اربان لان كل واحد منهما يؤكل جميع اجزائه ولا يرمى من البقرة الخالة ومن الزبيب
المحلى لا يرمى من بخلاف التمر والشعير فانه يرمى من البقرة الخالة والاول ان يقدر فيه القدر والقيمة
وجعله كالتمر لانه يقارب من حيث المقصود وهو التكلفة والاول ان يقدر فيه القدر والقيمة
منه قولة ولوردا اما لو ادس عينا او به عيب او من النقصان وان ادرت قيمته الرديس ادى
الفضل بغيره عن الظاهرية ولو ادرت وزنا لا يجوز الا ان يتقن انه يبلغ نصف صاع ولا يجوز نصف
صاع من التمر ومذعن الحنطة وان ادرت نصف صاع من شعير ونصف صاع من تمر ونصف
صاع من تمر ومذنا واذنا من الحنطة او نصف صاع شعير ونصف صاع حنطة ولا عندنا بجزء قولة كذرة
او خلت الكاف وغيره من الجوز ومثلها الا قط بجزء قولة وخبر جواز دفعه على الصحيح بجزء قولة
ما يصح القار ربعين وذلك ان ابا يوسف قال الصاع ما يصح خمسة ارطال وثلاث وقال محمد
ما يصح ثمانية ارطال وبه غير الكمال وحافظ الدين والشربل ولا خلاف بينهما كما في الفقه لان
محمد ادرت بذهب ولم يتقن عنه خلافا لروايات ابا يوسف رطل المدينة وهو ثلاثون اشترار
بكسر الهرة ومذنا ومذنا من العدوق وهو عشرة اشترار فيكون المجموع على القولين مائة
وستين اشترار كما في البحر والاستار ستة دراهم ونصف كما في المنج والشربلانية فافا
ضربنا ستة ونصف مائة وستين كان الى اصل الف واربعين اه جلي والرطل الف مائة و
ثلاثون ودها قولة من ماس قال في القاموس الماشية صعدت معدن وخطمها نحو دنانير
للمحرم والمزكوم ملين فاذا طبخ بالخل منع للجرم المنقح وقضا ده يقوى الاعف والوجه
في قوله او عدس فاشترى بلو ان التقدير باحدهما كان لانها متساوية بالكيل متساوية وزنا
وبالعكس 2 قولة انما قدر بهما اس باحدهما بدليل العطف باوامر 2 قولة لتساويهما كيلة وزنا
ينبغي ان افترقا الماشية بعضها مع بعض وكذا العدس متساوية فاذا امكن ان افترقا ماشية
وزنانه وحفظت مقدار وزنه ثم ملأته من ماشية اخرى وزنه كان مثل وزن الاول وما
ذلك الا لعدم التماثل بين ماشية وماشية وكذا العدس في يدل على ان مزار الشرح هذا المنع
ما في الدية وعبارتها انما قدر بهما ثلثة التماثل بين جابتهما عظما وقفرا او تحلى لولا
اكثرنا بخلاف غيرهما من الجوز فان التماثل فيها غايه الكثرة او قولة بين جابتهما اس
بين جبات كل بعضهما مع بعض وبين جبات كل وجبات الاخافاد 2 قولة اس الداهم مثلها
العدس والعدس كانه المنج قولة افترقا من التماثل حاشا الفقيه اما كون وغيره قال في الحديث ثم
الدقيق او من البر والدرهم او من الدقيق لدفع الحاجة 2 قولة على المذهب المنع منه
مقابل ما قال في المضمرات دفع الحنطة في صدقة العطف افضل في الاحوال كلها سواء كانت ايام
الشدة ام لم تكن لان في هذا موافقة السنة وعليه الفتوى منه فقد اختلف الافتاء قولة
وهذا اس دفع القيمة قولة بطلوع فجر الطلوع الثاني هذلي قولة من مات قبله او افتقر هذلي
قولة او ولد بعده او ايسر هذلي قولة عملا بامره وفعله صلى الله عليه وسلم وهو روى من
حديث الحاكم كان يا من فاد رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يحتاج صدقة العطف قبل الصلاة
وكان يوصيها قبل ان يتصرف الى المصلي ويقول اغنوه عن الطواف في هذا اليوم ولو
مات ولده الصغير او مملوكه يوم الفطر لا تسقط عنه بجزء قولة اذا قدمه وهو لشريطين
او اكثر كما في القمستان اس على المعتد قولة اعتبارا بالزكاة بمعنى انه لا فارق فهو من باب
الالحاق لانه قياسا فاندفع به ما في التيمم من ان حكم الاصل على خلاف القياس فلا قياس
عليه بجزء قولة اذ هو الراس الذي يوزن ويؤخذ عليه ابو السعدي قولة وبه يفتح جوهرة
وبحسب قولة في المنج واختلف الصحيح لكن تأيد التقييد بدخول رمضان بان الفتوى عليه

فليكن العمل

فليكن العمل عليه قولة وصح غير واحد منهم حافظ الدين في الكاف وصاحب الهداية
والتبيين وشذوذ الهداية وقاصي في فتاوى قوله ورجمته في النهر حيث قال واتباع
الهداية اول قوله قلت فليكن هو المذهب فيه انهم نصوا على ان مائة الفتوى مقدم
على غيره ولو طاهد الرواية فزع لودفها الفقيه على اعتقاد الوجوب لم تقع عنه
بل تقع فلا نقله الاستسقاء في صائفة مسكين قولة لا مسكينين يفتح عنه ما يوجب
بالاول والاول في الغنائم هذا اليوم عن المسئلة قولة على ما عليه الاكثر قال في البحر
ظاهر ما في التبيين وفتح القدير ان المذهب المنع وان القائل بالجواز والمال هو المذهب
قوله من غير ذكر خلاف لعلم لم يبق المبالغة قولة كتقديري الزكاة فانه يجوز على
مصدقين ولو كان انسان فليكن قولة والامس حديث اغنوهم جوابه عما ورد على
قوله المصن وجاز دفع كل شخص فطرته الى مساكين وحاصله انه لا اعتناء فيه حال
الموجب انه للذهب ومخالفة المذهب لا تنفي الصحة قولة لا يكره التاخير اس ولو كان
قوله صلح الله عليه وسلم اغنوهم في هذا اليوم على الطواف للوجوب كره اس
تحريرا وكراهية التتبع ثابته وهذا باين على ان وقتها المهر فبوت يوم الفطر
لا يكون قضاء والتحقيق انه بعد اليوم الاول يكون قاضيا لا مؤديا لانه من قبيل التقيد
بالوقت فانه قال عليه الصلاة والسلام اغنوهم في هذا اليوم عن المسئلة ومقتضاه انه
ياهم بالتاخير عن اليوم الاول قاله صاحب البحر قولة الى مساكين واحدا اس اذا لم يصل
ما دفع اليه النصاب اما اذا بلغه لا يصح دفع من ادى اليه بعده لغيره وروى عنه قولة
بلا خلاف يعتد به اعلم ان صاحب البحر في الخلاف وتبعه المصنف في مواهب الرحمن ان ذلك
على الاصح فاقصفت شوق الخلاف فتوجه الاعتناء على صاحب البحر ومن تبعه واجاب الشرح
بان معنى كلامهم بلا خلاف يعتد به فلا ينافي وجود مخالفة وفيه ان مقابل الاصح
يجوز اتباعه بل قد مر بوضوح على الاصح لا يتناقض على تصحيحه اللهم الا ان يقال انه
لا يلزم ان يكون الصحيح مقابلا للاصح وانما بل قد يقابل للاصح الضعيف وكثيرا ما يتبع
ذلك في عباراتهم قولة امدها زوجهها افا دارتها ان ادت عنه بدون اذنه لا يجوز
ابو السعدي وقوله بغير اذن الزوج اما اذا كان باذنه لا تملكه بالخط فيجوز عنه قولة
ودفعت الفقيه الى فقر قولة لما مر ان الاختلاف عند الامام استملاك الاول ان يعبر
بالخط وهو كذا كذا في نسخ لان الاختلاف يقع من غير من كبر من متجاويزين الخطا فلا يكون ذلك
استملاك بل يكونا شريكين اما الخط فيقع بالضعف فيكون استملاكه فتملكه وتقدر في حاله ملكها
وظمنت للزوج خطه قولة ولو بالعكس بان امرته باء الخط فخط حنطتها بغيره قولة قال
في النهر لم اره ذكر في الفتوى ما يناد منه حكم الفرج فقال بطل لاولاد وامره فكان الخطه لاجل
كل واحد منهم حتى يعط صدقة الخط ثم جمع ودفع الى الفقير بينهم يجوزهم اه ووجه الافادة
انه اذا جازت الامانة الخط بغير امرهم فلا يجوز بامرهم اول قولة ومقتضى ما مر ان من
قوله ولو ادى عنهما فلا اذن حاشا سقيا فاللاذن عادة 2 قولة جوازه عنها ان عن زوجته
وفي بعض النسخ عنهما بغير التثنية وهو وان كان صحيحا لكن الافراد اولاد جواز عنه
معلوم اه 2 قولة بلا اجابته ان في الخط والاول حذفه لانه موضوع المسئلة قولة لم يفعل
اس البعث قولة في المصالح ذكر في البحر ان الافضل في مدبرها الامانة الفقير واخواته ثم اولاد
اخواته واخواته المسلمين ثم الى العامة الفقراء ثم الاخوانه واولادهم وسائر ذوي الارحام الفقير
ثم الاجير ثم اهل سكنه ثم اهل صفته اه قولة في كل حال دفعها ومثلا قولة الا في جواز الدفع
لا ذى وفي الزكاة يعبر بحال المال وفي صدقة العطف محل المخرج لا المخرج عنه قولة وقد مر ان
كل منهي اما جواز الدفع الى الذي في باب المصنف واما عدم سقوطها بهلاك المال في هذا

بشرط ما ذكره لان شئ الله تعالى من يرضى لا صوم من شره كذا وقد نقضوا على تعيين الزمان في مثل فعل ما ذكره الشرح محمول على غير هذه الصورة **قوله** والكفارات ان وسبب صوم الكفارة **قوله** الخش ان في كفارة اليمين وقوله والقتل ان في قتل الخطا والصبر محرما ويبقى ثلاثة اخرى كفارة الظهار والسبب في صومها العزم على الموت وكفارة الاططار والسبب في صومها الاططار وكفارة الحلق محذرا اذا اختار الصوم والسبب في صومها الحلق **قوله** هو الاصل من وخص اذا احترق شئ من لان الذنوب تحترق فيه وهو غير منصرف للمعية والالف والنون وكذا اجزاء في لال في الثانية المقصورة ويصرف ما عداها قال الجوهر يجمع على فافا ورمضان ورمضانين كسلاطين مع زيادة **قوله** سبب صوم جزاء هذا سبب الصوم لكي يشرع في كل يوم سبب لوجوب اداه لان الصوم عبادة متفرقة كتفريق الصلوات في الاوقات بل اشد لتحليل زمن الاصل للصوم وهو الليل ابو السعود فان قلت ان الصبي الذي بلغ الثمانية عشر شهرا حرا منه فمتقنا وجوب قضاء ما مضى فيه قبل البلوغ قلت لم يوجد شرط الوجوب فيما مضى وهو البلوغ **قوله** انه المحلل ان الذي لا يتخير في فريضة كل يوم سبب الصوم في ذلك اليوم **قوله** الذي يمكن انشاء الصوم فيه وهو ما كان من طلوع الفجر الصادق الى قبل الفجر الكبر اما الليل والصوم وما بعده لا يمكن انشاء الصوم فيها والموجود في الليل مجرد النية لا انشاء الصوم **قوله** من كل يوم قال في الجمع المأثور ان السبب الجزاء الاول من كل يوم لله ولا يلزم ان يجب كل يوم بعد تمام ذلك اليوم ولا الجزاء المطلق والا لوجب صوم يوم بلغ فيه الصبي امة **قوله** حتى لو افاق بان ران جميع ما به من الجنون فاما اذا اصاب في بعض كلام فلا يندبه ويثمة الخلاف المذكور في الشرح ذكرها صاحب البصر والنهر والمغني والفتاوى فلا وجه لما ذكره البعض الى المحذور لعدم القضاء فيمن افاق ليلا ثم جن ولا خلاف فيه **قوله** او اذا يامه بعد الزوال عبارة امداد الفتح او فيما بعد الزوال من يوم منه انه وهو الحق بدليل قوله انه الجزاء الذي يمكن انشاء الصوم في الايام لا يخص اذ يوم بل كل يوم لا يمكن انشاء الصوم في بعضه وهو نصف النهار الشرعي وما بعده الى الغروب كما سياتي ومنه يعلم انه كان ينبغي له ان يقول او نصف النهار الشرعي وما بعده لا الغروب والافاضة تقتضي انه يمكن انشاء الصوم قبل الزوال ولو بعد نصف النهار الشرعي وهو باطلا **قوله** وهو اقسام ثمانية فرض وواجب وسنة ومكروه وكل واحد قسمان **قوله** كصوم رمضان او اقرضه ثبت بالدليل القطعي المؤيد بالاجماع مع **قوله** كصومه قضاء سبب القضاء هو سبب الاداء وهو شرب وجوز من الشر **قوله** لكنه فرضا عملا انما كان فرضا لثبوتها بالحق مع الا ان الاجماع لم يثبت على فرضيتها كما في شبه الملتقى وعده صاحب الملتقى من الواجب كما في **قوله** كالقدر المعيل كقوله لله على ان اصوم يوم الخميس والمطلق كقوله لله على ان اصوم يوما مع **قوله** واما قوله تعالى او جواب عن سؤال حاصله ان النذر ثبت تكليفه بالقائم وهو قوله تعالى ولتؤتوا ثيورهم فينبغي ان يكون فرضا وحاصل الجواب كما في المنع ان النص الوارد مخصوص بالثبوت من المندور الذي ليس من جنسه واجب شرعا كعبادة المرفوض والمالين في العبادات كالنذر بالوضوء لكل صلاة والنذر بالمعصية فلما خصت هذه المواضع بقيت الاية مجوزة قطعيا كالالية المؤلفة وخبر الواحد تنقته من الواجب صوم التطوع بعد الشرع فيه وصوم قضائه عند الانفساد وصوم الاعتكاف مجرد عن اليلاب **قوله** فانه الاكمل الذي في النهر والنهر والشمس ليلية وغيرهما ان قاله الكمال فعمل الشرح سبق لكم لتشابه الاقطين ويدل عليه ان الاكمل قد رغب في العناية الواجب اللهم الا ان يكون وقيل له في غير هذا الموضع من العناية او في كتابه المسمى بالتقديس في الاصول فيراجع **قوله** لكنه تنقحه ان القول بالبرية والاداء تاخير بعد قول المص هو فرض على الاظهر **قوله** بالفتوى بان اء حاصله ان الفرض يقتضي

بعد العزم ولو تخلف من غير كراهية وتكره المندورة بعد صلواته وما ذاك الا لانه حكم المناقلة وانما عارض عليها الوجوب بيجاب العبد **قوله** لان مطلق الاجماع علمه لم يرد في الاقطعية **قوله** كما سببه فشرع حاصل كراهية الدار انهم اجتمعوا على لزومه والاجماع على الزوم لا يستلزم الاجماع على الفريضة ان الاعتقاد به بل لا تثبت الفريضة الا بالاجماع عليها بقبول زيادة وتحصل ان في المندور قولين معنى بالوجوب والافتراض **قوله** ونقل براه ما زاد على الفرض والواجب فيتمثل السنون بقتلهم والمكروه بقتلهم وفي الفرض ونقل كغيرهما ان غير ما ذكر من الفرض والواجب اعتم من ان يكون سنة او مندور او مكروه او ما في اطلاق النقل اصطلاحا على المكروه ونظر نعم يشهد به النفوس **قوله** نعم السنة ان المؤكدة بدليل مقابلتها بالمندور **قوله** كصوم عاشوراء ورد انه يكفر ذنوب السنة الماضية واما صوم يوم عرفة فيكفر ذنوب سنتين الماضية والالية لانه شرع بمحمد بن جعفر الاول فانه شرع موسي فاستحب هذا افضل من المؤكدة في الشئين وعرفهما عن ابن عباس انه عليه الصلاة والسلام لما قدم المدينة ران اليهود يصومونه فقال ما هذا اليوم الذي تصومونه وهو سؤال عن السبب فلا يخاف ما يخاف فقالوا هذا يوم عظيم انجي الله قفلا فيه موسى وبني اسرائيل من عدوهم واغرق فرعون وقومه فصاره موسى شكرا فخصي تصومونه فقال صلى الله عليه وسلم فخصي اولوا باحق بموسى منكم وامر عليه الصلاة والسلام بصيامه وكان عليه الصلاة والسلام بمكة يصومونه ولا يامونه وكان في قريش يصومونه في الحيا حلية ثم لما فرض رمضان تركوه وقال انه من ايام الله تعالى من شاء صامه ومن شاء تركه ثم عزم اخذ عمره ان يصوم اليه التاسع ابوا السعد وذو حنظلة عن شرح انما نقل لابن حجب **قوله** والمندوب هو المستحب واحد والبعض فرق بينهما **قوله** كايام البيض من ايام الليالي البيض من الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر **قوله** ويوم الجمعة فلا يكره عند العامة لما في الشهر صوم يوم الجمعة مفرد اثبت بالسنة عليه والوعده عليه فاعتراض الشيخ حسن على الدرر بما في البرهان من ان صوم يوم الجمعة مفرد او كذا عليه والنهي عنه والاخر منهما النهي كما وضع في شرح جامع الصغير لان فيه وظايف فلهذا اذا صامه ضعف عن فعلها ومن المندوب صوم الاثني والخميس والاجماع ان كان يضعفه فيه عليه ابو السعود **قوله** والمكروه بالنسبة عطف على السنة **قوله** كالعيدين وايام التشريق **قوله** كما شاول وحده ان مفرد من التاسع او الحادي عشر عن امداد الفتح فرع الست من شوال صومها مكروه عن الامام متفرقة او متتابعة لكن عامة المتأخرين لم يروا به باسما **قوله** وسببت وحده للتشبه باليهود بحذو هذه العلة فيكره كراهية التبرع الا ان يقال انما تثبت بقصد التشبه كما مر نظيره **قوله** ونيزور بفتح النون وسكون اليا وضم الواو معرب نيزور ومعناه اليوم الجديد فنون بفتح الجيم وروى بفتح الياوم والمراد منه يوم تفل فيه الشمس بفتح الحاء **قوله** ومنه جاز معرب شكار كان والمراد منه اول حلول الشمس في الميزان وهذا ان اليومان عيدان للفرس **قوله** ان تقدم ان الصوم في الايام الثلاثة اما ان وافق صوما ليعتاده فلا كراهية واستثنى في عمدة الفتوى من كراهية صوم النيزور والمهرمان ما اذا صام يوما فليهرما فلا يكره كما في يوم الشك **قوله** وصوم صمت وهو ان يصوم ولا يتكلم بشئ فعليه ان يتكلم بخير وبجاجة دعته اليه كما في امداد الفتح **قوله** ووصال هو ان يصوم ولا ينظر بعد الغروب اصلاحه يتصل صوم الغدا بالامس كما في نور الاضياع وهذا غير صحيح عليه وسلم اما هو فلا يكره وظاهر الشرح ان هذه الاشياء مكروهة تنزيها في نظرنا نظرا **قوله** وهو لانه يضعفه او يصير طبعه الى عن امداد الفتح **قوله** وان افطر الايام الخمسة

يوم العدين ويوم الشورى **قوله** وهذا من كراهة صوم الدهر عند أبي يوسف ومعه يومه ان
الامام رفع الله مقامه ومحمد لا يقولان بها **قوله** فيه خمسة عشر ثلاثة في المص الغرض
والواجب والنفل واثنان عشر في الشح اولها قوله كصوم عاشوراء واخرها وذهب
وجه داخل في القسم الثالث من المص على ما تقدم وفيه ان الشرح قد عُدَّ اكثر الاقسام
الافراد ولم يستوف فان الكفارات الاربعة وكذا المنذور والغرض والواجب تنقسم قسمين
وقد ترك من المنذور صوم داود والست من شحاله على ما عليه العامة فالاول للشرح
حذف هذه الجملة **قوله** سبعة متتابعة اعلم انه اذا افطر يوما فيها يجب فيه التتابع لاجل
النفل وهو الصوم كصوم كفارة القتل والظهار واليهام والافطار واليتيم به النذر
المطلق اذا ذكر التتابع فيه او نواه استقبال الصوم وكذا صوم يؤمر فيه بالتتابع لاجل
الوقت لاستقبال ويجب عليه قضاء ما افطره كرمضان والنذر المعين واليهام به هو
معين افاده صاحب البحر وصورة اليه ان يقول والله لا صوم من ربي فقد زاد
صاحب البحر على اقسام الشرع فيما يجب فيه التتابع النذر المطلق اذا ذكر فيه التتابع
او نواه واليهام المعين افاده **قوله** وصوم متعة او فطران اذا لم يجد ما يذبح لربها
فانه يصوم ثلاثا قبل ان يذبحها اذا رجع **قوله** وقد حلق وجوز عيدا اذا اختار القيام
فيها **قوله** ونذر مطلق عن ذكر التتابع ونية **قوله** اذا تقدر هذا ان ما ذكر من التقييم
قوله فيه هو او الصوم رمضان او هو مسلط على النذر المعين والنفل ايضا فان قضا
النذر المعين المعلق على شرط يرا وكونه وقضا النفل الذي افسده بشرط فيهما
التعيين والتبعية وانما صح تأخير النية في رمضان لقوله صلى الله عليه وسلم لرجل بعد ان
شهد اعدائه بوجوب الهلال اذ كان في الناس من الكفار فليترك بقية يومه ومن لم يكن
ذلك فليقيم واما قوله عليه الصلاة والسلام لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل
فمحمولا على نية الفضيلة كقوله عليه الصلاة والسلام لا صلاة لرجل لم يمسكها السجدة
او هو منى عن تقديم النية على الليل فانه لو اذن قبل غروب الشمس ان يصوم غدا
لا يصح او هو محمول على ما اذا لم ينو انه صائم من الليل بل نوى ان صام وقت ان نوى
من النهار او السجود على الزيل والنذر المعين في حكم رمضان لتعيين الوقت فيهما
قوله والنفل المراد به ما عدا الغرض والواجب اعلم من ان يكون ستة او ثمانية او اكثر
بحد **قوله** نية محلهما والتلفظ بهما ستة حداد والست في رمضان نية ولو نوى
من الليل ثم رجع عن نية قبل طلوع الفجر رجوعه في الصيامات كلها وان نوى
بخطو غدا ان ادعى الدعوة وان لم يدع يصح لا يصير صائما بهذه النية فان اصبغ
في رمضان لا ينوي صوما ولا فطرا وهو يعلم انه رمضان الاظهر انه لا يصير صائما
تسجد بأكبر الراي لا بأس به اذا كان الرجل لا يخفى عليه مثل ذلك وان كان ممن يخفى
عليه فسيب له ان يدع الاكل ولا يجوز الا فطر بالتحريم في ظاهر الرواية وان اراد
ان يعتمد في التسجد على صياح الديك المذكور ذلك بعض مشايخنا وقال بعضهم لا بأس
اذا كان قد جرت عادته او ظهر انه يبيت الوقت هندية وقد يستأنس بفرع الديك
على قول البعض بالعمل ببيت الامة في الاستقبال اذا كان مجريا **قوله** فلا يصح قبل الغروب
فلو نوى قبل ان يقب التمسك ان يكون صائما غدا ثم نام او اغشى عليه او غفل حتى زالت
الشمس من الغد لم يجز وان نوى بعد غروب الشمس جاز هندية **قوله** لا الضحوة
الكبرى الغاية ليست داخل في المخيا والمراد بها نصف النهار والشمس في استطارة
الضوء في افق المشرق في غروب الشمس وظل اليوم وفي غايته البيان جعل اول النهار
من طلوع الفجر لغة وفقها وانما اعتبره ووجود النية قبلها ليكون اكثر اليوم متويا

ولا فرق بين الصحيح والمريض والمساقر وقال في لا يجوز الصوم للمساقر
والمريض الا بنية من الليل مجزوا وما يجوز قبل الضحوة اذا لم يوجد قبلها ما ينال الضحوة
كما كل وشرب وجماع ولونا سيما فان وجد ذلك بعد طلوع الفجر لا يجوز هندية عن شريح
الطحاوي **قوله** اعتبار الاكثر اليوم علمه للمساقر الثالث **قوله** ان نية الصوم ان لم يقترن
لصفت **قوله** قال بولاه فلا يقال ان مطلق النية يصدق بنية ان عبادا كانت كما توجه البعض
فاعترض **قوله** وبنيته نفل لم يقل وبنيته مباحية لان النفل والنذر المعين لا يصحان بنية
واجبا خرفيق عن نوى ولا يلزم من نية النفل في رمضان الاكل كما قاله الاكل في تقرير
لانه لا ملازمة بين نية النفل واعتق وعدم الغرضية او ظلمه فقد يكون معتق الغرضية
ومع ذلك يجوز النفل اما اذا انضم الى نية النفل لعق وان رمضان نفل او فطره فيكف
افاده صاحب البحر **قوله** ويخطا عتب به لكان بالمسلم خيرا والا فالعبد مثله **قوله** فقط ان
دون النفل والنذر المعين فلا يصحان بنية واجبا ضد بل يقع على نوى وسبق ويات
قوله بتعيين الشارع انه قوله عليه الصلاة والسلام اذا شبع شعبان فلا صوم
الارمضان بخلاف النذر فانما جعل بولاه النذر اياه ابطاله صلاحته ماله من
قوله الا اذا وقعت النية ان نية النفل والواجب كما صرح به الشرح بعد فان
صومها ينصرف لاما نويها من نفل او واجب **قوله** حيث يحتاج ان كل منهما وانها افتر
لان المطلق باو والحشية للتعليل انما وقع صومها في رمضان عما نواه لان رمضان
لم يتعين في حقهما على وجه الصوم الا بتعيينها فاذا لم يتعين بل عينها غيره انصرف الا ذلك
الغير واعترض الاكل في التقدير مسئلة المريض بان المريض الذي لا يفطر الصوم
غير مخصص له الفطر عند الفقه كما شهدت كتبهم بذلك فله لا يفطر الصوم
صحيح وليس الكلام فيه ذكره في البحر واجب بانه يظهر فيما لو نوى نفل على فطر قدرته
فلما امسك عن الاتمام فافطر فانه يلزم قضاؤه فتأمل **قوله** بل يقع ان صوم
كل **قوله** من نفل او واجب اما لو اطلقها النية كان عن رمضان جميع الروايات عن
امام الفتح **قوله** وهو الاصح مقابلة ما تقدم في البحر الاصح في مساق نوى النفل في
قوله عن رمضان وقال في المريض ينبغي ان يقع عن رمضان في النفل على الصحيح
كما قد مناه اه فالصحيح اختلاف في نية النفل **قوله** لكن في اوائل الاشياء في بحث تقريبي
النوى ونوى غيرها وان وقترها معيارها بما يقع ان لا يصح غيرها كالصوم في رمضان فان
التعيين ليس بشرط ان كان الصائم صحيحا فيصير مطلق النية وبنيته النفل وواجبا ضد
لان التعيين في التقريبي لغو وان كان مريضا فيصير رويان والصحيح وقوله عن رمضان
سواء نوى واجبا ضد هذا قول الامام رضي الله تعالى عنه وقال ابو ثور عن رمضان افاده
صاحب الهندية **قوله** والنذر المعين اه لما كان كلام المص فيه حذرة اصلية الشرح **قوله**
مطلقا ان سوا كان مسافرا او مقيما من **قوله** فرق بين تعيين الشارع والعبادة عرض
بان كلا ثابت بدليل من القدران وهو في شهادتك الشرح فليحذر وقوله نفل واليوتوا
نذورههم ولا عبادة بالاسباب فان المطالب به الفرق بين النصيين وايضا فان الوتر
سببه الوقت وهو من الشارع مع انه واجب والكفارات اسبابها ففعل العبد وجه
فرض افاده صاحب النهر وفي جعله الوتر واجبا نظرا فان الحق انه فرض على كمال الاظهر
ان النذر فرض على كمال الكفارات **قوله** ولو لم يله الا فطر الاول حذو الوالوان العالم تقدم قريبا
في قوله ويخطا في وصف ستمه لوان شبيه على الماسور شهر رمضان فقام تحريمه ان كان
بعده ونوى ليلاسون يوم العيد واما الشورى جاز ولا يجوز قبله ولا يشترط نية
القضاء وهو الصحيح لانه نوى ما عليه من صوم رمضان فاذا وافق صومه شوالا فان

كان كاملين او ناقصين فعليه قضاء يوم وان كان رمضان ناقصا وشوالا كاملا لا يلزمه شيء ولو وافق صومه ذلح - فان كان كاملين او ناقصين فعليه قضاء اربعة ايام وان كان ناقصا وذو الحجة كاملا فثلاثة ايام وان كان كاملا وذو الحجة ناقصا فخمسة ايام وان وافق صومه ذوالقعدة وشوالا كاملا فثلاثة ايام او ناقصين او النحر الاخر كاملا لم يلزمه شيء وان كان كاملا والاحد ناقصا فيوم هندية قال في البحر وعلم من هذا ان من فاته رمضان وكانا ناقصا يلزمه قضاءه بعد الايام لا شهر كامل ولو كان كاملا وما حله بالاحكام ناقصا يلزمه يوم لان القضاء عدل في الغالب اه **قوله** فلا صوم الا عن رمضان ان لا يتحقق فيه صوم غير صحيح فحين تعين عليه فلا يرد المسافر اذ انوى واجبا اخر **قوله** عن العادة ان عادة الامساك حتمية او لعذر **قوله** وقال زعيم يوافقه احد من اهل المذهب فمن سبب اليهم قوله فقد غلط منه **قوله** قلنا فساد البعض اه فلا صوم الا يوم عبادة بنفسه لا تنهيه بالليل بخلاف الصلاة فانها عبادة واحدة منج والمعاد به قياس مع الفارق **قوله** والشرط للعبادة من الصيام ان صوم قضاء رمضان والذرية الغير المعين والنفل بعد افساده والكفارات وما الحق بها من جزاء الصيد والحق منعة **قوله** قرأته النية للخير هو الاصل فيها وانما جاز بالمتقدمة لدفع الخرج **قوله** للخير ان لا يجرى من قرأته النية للخير وهو الاصل فيها وانما جاز بالمتقدمة لدفع الخرج **قوله** للخير ان لا يجرى من **قوله** وهما الضمير واجمع الاقوال الحكمية **قوله** تبييت النية فلو نوى تلك الصيامات منها كان تطوعا وانما هو مستحب ولا قضاء بافطاره والنية في الاصل كل فعل لا يزيله قسرة **قوله** لا يزيله قسرة علة للاكتفاء بالقرآن الحكمي اذا تحدد وقت الخرج مما شق والخرج مدفوع اه **قوله** وتبينها عطف على قول الشرح فان النية للخير ولا يصح عطفه على تبييت لا يقتضيه ان التبيين من التبييت الحكمي فليسا من ومما ينبئ على اشتراط التبيين انه لو نوى الكفارة والقضاء جميعا لم يكن شارعا في واحد منهما ويكون متفلا وقال ابو يوسف انه قاض كذا في شئ الملتقى **قوله** لعدم تعيين الوقت وذلك لان الواجب ثابت في الذمة ولا زمان صالح لا دانه وللنفل فلم يقع عما في ذمته الا بالتعيين **قوله** والشرط اه هذا الارم للنية التي هي نوع من الازالة اذ لا يمكن اعادة شيء الا بعد العلم به **قوله** والنية من ستة المشايخ لا ينعى على الله عليه وسلم لعدم ورود النطق بها عنه اه **قوله** ولا تبطل بالنية لان المشيئة انما تبطل بالنطق والنية فعل القلب بخلاف النية لئلا اكلمه او شرعه او جعله بعد ما ابوا السوء **قوله** بان يعزم ليل على الفطر ثم اذا افطر لا شيء عليه ان لم يكن رمضان ولو مضى عليه لا يجدي لان تلك النية انقطعت بالرجوع منه **قوله** لغو كنية التكلم في الصلاة بخبر **قوله** ونية الصوم في الصلاة ليل او قبل الفجر الكبرى منها **قوله** لان الجهرية وارتا اشارت الى الرد على الكمال حيث قيد لزوم القضاء بما اذا علم ان صوم رمضان لا يصح بالنية منها ما اذا لم يعلم فلا يلزمه بالشرع كما في المظنون وايد الاول صاحب النيران الجهرل بالاحكام في دار الاسلام ليس بغير لاسيما وهي متفق عليها فيما يظهر فليس كالمظنون وقد مناه عن القهستان ان الاتمام مستحب فيقوى به ما قاله الكمال **قوله** فلم يكن كالمظنون صورة ان يصوم يوما على ظن انه عليه ثم تبين خلافه فانه تغير غير مضمون حتى لو اضده لا يجب قضاءه **قوله** ولا يصام يوم الشك قال في الهندية هو اذ لم يتر علامته ليلة التلائين والسما متقيمة او شهد واحد فرقت شيئا دته او شهدا فاستعان فرقت شيئا دتها انتهى وفي شرح المختار ان تجد انما بالبرؤية ولا ثبت ابوالسعود والشك استوار في الاول من الشك والاشبات **قوله** هو يوم التلائين من شعبان ظهر هذا التقييد انه لا يحرم صوم التاسع من ذي الحجة عند الشك في انه يوم النحر والظاهر كراهته **قوله** وان لم يكن علة بالسما من نحو غبار وغيره **قوله** لجواز تحقق البرؤية في بلدة اخرى ان قيل لم يرد فيها هلاله **قوله** بعدم اختلاف المطالع على حذف مضاف والتقدير بعدم اعتبار اختلاف المطالع والاختلاف في اختلاف المطالع ويدل على ما قلنا قولهم ولا عبرة باختلاف المطالع اه **قوله** وما على مقابله وهو من اعتبره فلا يلزم اهل بلد بروية اهل

بلد اخر **قوله** فليس بشك وقول الهندية فاما اذا كانت السماء مضطربة ولم ير الهلال احد فليس بيوم الشك كما في الزاهد من يحول على هذا القول **قوله** ولا يصام اصلا الا عن رمضان او عن واجب اخر او باختيار النية او خلافتها او نفلا واستثنى الاخرية من هذا التعميم والضمير في يصام ليوم الشك **قوله** ويكره غيره اما تحريما او تنزيها على ما ياتي **قوله** تنزيها هي التي مرجعها خلا الاول لان النية عن التقدم خاص بما اذا نوى ان يصوم رمضان لكنه كرهه لانه على صورة المنهي عنه وسياسة ما فيه **قوله** كره تحريما للتشبه باهل الكتاب لانهم ذابوا في صومهم وعليه حمل حديث النضر عن التقدم بصوم يوم او يومين **قوله** ويتبع عنه عن الواجب **قوله** لو مقيما اما المسافر فيقع عما نواه ولو لم يصام المحقق كما مر **قوله** او صام من اخر شعبان ثلاثة ايام وبالا في اذا صام شعبان كله هندية **قوله** لا يقتضي الا فاحد من التالين ان لا يتقدموا ونفط الحديث كما في الجواز لا يتقدموا رمضان بصوم يوم او يومين الا ان يوافق صوما كان يصوم احكم اه وانما كره خوف ان يظن انه من رمضان والحاصل ان من له عادة فلا كراهية في حقيقة مطلق ومن ليس له عادة فلا كراهية في التقدم بثلاثة فاكثرة وكبره في اليوم واليومين وبهذا تقدم ما نقله ابو السعود عن الشربل من قوله والمراد بقوله عليه الصلاة والسلام لا يتقدموا اه التقدم على قصد ان يكون من رمضان لان التقدم بالشك على الشك ان يورث قبل حينه وانته وشعبان وقت التطوع فاذا صامه عن شعبان لم يات بصوم رمضان قبل زمانه وادانه فلا يكون هذا نقدا ما عليه لان فيه مخالفة لصريح الحديث وتعليقه قابل للخبر كذا ما في الشربل منقول عن الفوائد والعمارة والدراية والابيضاح والكراهية مطلقا ذكرها صاحب التحفة واستوجه الكمال ما ذكر فيها وعليه بما ذكرنا فالجواز ان الكراهية لصوم يوم او يومين ثابتة مطلقا على ما ومقيدة بما اذا نوى ان ذلك من رمضان على ما ذكره الاكثر **قوله** واما حديث من صام اه وكذا حديث لا يصام اليوم الذي شك فيه الا تطوعا وقد ذكرها صاحب الهداية **قوله** فلا اصل له ذكر ذلك الزيلي وقال انه يروي موقوفا وقال في الخط ابن حجر لم اجده مصرعا برفعه وانما اخرجه الصحيح السبع الاربعة وابن حبان والحاكم والدارقطني من طريق صلة بن زفر كذا عند عمار في اليوم الذي شك فيه فانه يشك في بعض القوم فقال من صام هذا اليوم فقد عصى ابا القاسم صحيح الدار قطني وقال ابن عبد البر لا يحتلون في انه مستند وعلمته البخاري فقال قال صلة بن زفر كذا عند عمار اه وقال الشيخ قاسم بن قطلوبغا ذكره البخاري نقلقا ووصله الخمسة وصححه ابن حزيمة وابن حبان اه وقال الشيخ قاسم ايضا في جرح احاديث الاختيار ان الحديث الاخر له اصل بدون الاستثناء واه ابو حنيفة عن ابن سعيد الخدري ان ابنه صلى الله عليه وسلم منع عن صيام اليوم الذي شك فيه من رمضان اخرجه الى اخره في المسند وقال الحافظ ابن حجر لم اجده بهذا اللفظ ومعناه يخرج من حديث معلوم من هذا ان له اصلا من جهة المعنى وان لم يكن له اصل من جهة اللفظ وعلم ايضا ان الحديث الاول له اصل اصلي فلا عبرة بما قاله الزيلعي ومن تبعه ومعناه من صام يوم الشك من رمضان فقد عصى ابا القاسم لانه ارتكب ما نهاه ويحمل كلام الزيلعي في الحديث الاخر على انه لا اصل له من جهة اللفظ فاداه العلامة نوح بن محمد الله تعالى برحمته **قوله** والا يصوم من الا يوافق صوما يعتاده ولم يصم ثلاثة قبل رمضان اختلف في افضائية صومه وفطره والمختار ما في المعنى من التغير كما في الحديث والحمد ونقول صاحب النيران عن السراج ان المفتي به الصوم ثم الافطار وان كان من الخاص فراجع متاخر قال في البحر ولا يثبت الصوم ما لم يقرب انتصاف النهار **قوله** بعد الزوال ليس هذا التقييد في عبارة شيخه والدرية الهندية ويقتضي المعومات بالتوقف اما قبل الزوال لاحتمال شوش الشهر وبعد ذلك لا صوم اه والا في ان يقول بعد الفجر الكبرى فانه قد مضى وقت النية **قوله** نية التهمة النهر من التهمة او كتاب المشي عنه وهو علة لقوله ويظهر غيرهم وهذا يظهر في القوض ايضا **قوله** وكل من علم كيفية اه والكيفية هو قوله والنية اه ودفع بذلك توهم ان المراد بالخاص

من لم يزيد قريبا وتقوى **قوله** على سبيل الجزم هو انه لا يخفى ببساطة انه اذا دعي البعد **قوله** من لا
يعتاد الصوم ذلك اليوم فقلنا وليد المداد انه يعتاد الصوم يوم الشك للعام على اى صفة كانت
قوله فكله من هو عدم الكراهة ومثله اذا لم يخفى بوجوده الله ان كان من رمضان فهو معتاد
والا تثبت الكراهة فيما يظهر **قوله** ولا يخفى انه يقع على سبيل الجزم ومن العذبة
ما في البعد عن الظاهرية عن محمد بن عيسى ان يعتد عليه يوم الشك على الله ان كان غدا من رمضان فهو
صائم من رمضان وان لم يكن من رمضان فليس بصائم وهذا مذهب صاحبنا **قوله** لعدم الجزم
لنقد ركن التنية **قوله** مع الكراهة ان التنية لا تكون كراهة التحريم لا تثبت الا اذا جزم الله من رمضان
كما افاده الشرح سابقا **قوله** للثبوت بين مكرهين كراهة احداهما تحريمية والاخر تنزيهية و
هو تعليل للمسئلة الاولى وقوله او مكرهه وغير مكرهه تعليل للثانية **قوله** ان الواجب اى في
نتية الواجب ونية النفل وانما لم يكن عن الواجب لعدم الجزم به وانما لم يفهم بالاضافة صورة
النفل لدخول الاستقاطف عن كونه من وجه وهو نية عن رمضان لانه من هذا الوجه شرع مستقلا
لا يلتزم ما **قوله** الكل المتكلم من المنتظر بثبوت الهلال يوم الشك **قوله** كالملة بعد هاتين
رمضان نية بعد اكله صحح مسامحة ولا يجب عليه القضاء **قوله** وهو الصحيح مقابلة ما في الهندية عن
الظاهرية انه لا يجوز **قوله** رأى مكلف سواد كان ممن تقبل شهادته ام لا بعد وجوبه بالمكلف
الصبي والمجنون فلا يؤمران بالصوم **قوله** بدليل شرعي وهو اما فتاوى او غلظة الرواية ابو
السعود **قوله** صام وكذا يصوم صديقه اذا اخبره برؤيته ان صدقه فلا يفطر وان افطر لا كفارة
عليه **قوله** مطلقا سواء كان في هلال رمضان او الفطر لانه في الاول شهيد الشهر والاحتياط
في الثاني زيلعي لان النبي صلى الله عليه وسلم قال فطركم يوم تفطرون والناس لم يفطروا في هذا
اليوم فوجب عليه موافقتهم وسواء كان في الزمان الحاكم او غيره ولهذا قالوا لا يثبت للامام اذا
رأه وحده ان يامر الناس بالصوم وكذا في الفطر بل حكمه حكم غيره فليس له ان يخرج الى العيد لرؤيته
وحده وله ان يصوم وحده اذا رأى بركن في الشد بلالية عن الجوهرية والهندية عن السليح ما
يخالفه من انه لو رأى هلال رمضان الامام او القاضى وحده فهو باليدين ان يفصم من شهادته
عنده وبين ان يامر الناس بالصوم بخلاف هلال شوال اذا رآه الامام وحده او القاضى فانه
لا يخرج من المصلحة ولا يامر الناس بالخروج ولا يفطر لاصحوا وقال بعضهم ان يفتي
افطر سوا وهو الذي جرى عليه المؤلف فيما يأتى **قوله** وجوبه جزم الزيلعي من غير ذكر خلافه
وهو الصحيح ابو السعود والمراد بالوجوب الافتراض فيما يظهر **قوله** لشبهة الرد هذا انما يطرح
تعليل لعدم الكفارة في مسئلة هلال رمضان اما في ذوقه سوال فانما لا يجب الكفارة لانه يوم
عيد عنده فيكون شبهة كذا في املا الفتاوى من هذه الكفارة تدرك بالشبهات لانه الحق
بالمقوبات باعتبار ان معنى العقوبة فيها اغلب بدليل عدم وجوبها على المعذور وللحق بخلاف
بقية الكفارة **قوله** لشهادة متعلق بقوله الرد **قوله** لان ما رآه الله ولا يوم مختلف وجوب
صومه فان الحجة وابن سريج وعطاء لو ابانه لا يصوم الامام قال ح وحده انما يطرح تعليل
لعدم الكفارة في هلال رمضان اما في هلال شوال فانما لا يجب لانه يوم عيد عنده على سبيل ما
نقدمه **قوله** اما بعد فتوى من هلال رمضان **قوله** فتجب الكفارة اى على المفطر سواء كان
الرأى او غيره من الناس لانه يوم صيام الناس **قوله** لا يصح خلافا للمنفية ابو جعفر بن عيسى على انه
لا يجوز القضاء بشهادة الفاسق عند وجوبه فلو كان عيدا لا يثبت الا يكون في وجوب الكفارة خلاف
بحد تنبيه في الملتقى يجب على الناس التماس الهلال في وقت الغروب في التاسع والعشرين من
شعبان وكذا من رمضان او واعلم ان رمضان ينقص ويستكمل وتوابعها واحد في الصوم
المترتب على رمضان من غير فطر لا يامره اما ما يترتب على صوم الثلاثين من صومه ومنه وبه
عند سجوده وفطره فهو زيادة يتوق الكامل بها النقص وصام عليه الصلاة والسلام

سبع سنين

سبع سنين ادعته منها ناقصة وما بقى كل كامل وقيل لم يصح كالملة الا شهرا واحدا وقيل شهرين كما طواه
الاصحورى والحكمة في ذلك زيادة ظاهرية نفوسهم على سيرة الناقص للحامل فيها قد ساء ابو
السعود مختص **قوله** بل دعوى قال في الفتوى الظاهرية ان هذا على قوله اما على قول الامام
رضي الله تعالى عنه فينبغي ان يشترط الدعوى بحر واذ ثبت رمضان يقول الواحد بجمعة والثانية
ما يتعلق به كالطلاق المعلق والعق والامان وحلول الاحال وغيرها من شأنها وان كان شئ منها لا
يثبت بخبر الواحد قصد ابو السعود **قوله** وبلا لفظ اشهد خلافا للشيخ الاسلام بح **قوله** وبلا
حكم لو شهد عندهما حكم وسمع رجل شهادته عند الحكم وهو ظاهرا العدالة ووجب على السامع
ان يصوم ولا يحتاج الحكم الى حكم هذه **قوله** لانه خبر قال في البحر لان صوم رمضان امر
ديني فاشبهه برواية الاجبار كغيره وغيرها فهو لها فان كان في البحر **قوله** خبر عدل
صقبة العدالة ملكة تحمل على ملالة التقوى والمودة والشرط او ناهي وهو ترك الكبر
والا صار على الصغائر وما يخل بالمروءة ويلزم ان يكون مسلما عاقلا بالغ المجرد في الشهادة
لا تقبل شهادة المراهق **قوله** او مستور وهو مجبول الحال وهو الذي لم يعرف بالعدالة
ولا بالعادة ابو السعود **قوله** على خلاف ظاهره انما هو ان ظاهر الرواية انه لا يقبل خبر
المستور وهو المعقول عليه **قوله** اتفاقا بين اهل المذهب وما شبه الاكل الى الطهي وى من
ان شهادة الفاسق في هلال رمضان تقبل فهي شبهة غير صحيحة كما هو صريح صاحب الشرح **قوله**
ربما قبله فيصح فتوى القاضي له وان كان غير جائز وفي البحر قول الفاسق في البيانات
التي يمكن تلقيها من العدول غير مقبول كالهلال ورواية الاجبار ولو تعدد كفاستقون
فاكثر **قوله** او محذور في ذوق لقبول رواية البكره بعد ما تاب وكان قد حلف في ذوق
بحد **قوله** على المذهب وقال الامام المنفيع انما يقبل خبر الواحد العدل اذا فطر وقال كثر
خارج البلد في الصحاح او يقول رايته في البلدة من بين خلق السبي اما بدون هذا التفسير
فلا يقبل عن البحر **قوله** وتقبل شهادته واحد على آخر بخلاف الشهادة على الشهادته في سلو
الاحكام حيث لا تقبل ما لم يشهد على شهادة لارجل رجلان او رجل وامراة **قوله** ولو
على مثلهما اذا وان شهدا دتما على من لم يماثلها كحذر وذكر مقبولة وتوقف فيه صاحب الشرح
وبحت القبول **قوله** ويجب على الراية والحكم في غيرها بالاو والطاهر ان محل ذلك عند
توقف اثبات الرواية عليها والا فلا **قوله** في ليلتها من الرواية **قوله** وشرط للفطر لانه
يتعلق به تقع العبادة وهو الفطر فاشبهه سائر حقوقهم فيشترط فيه ما يشترط فيها من
العمالة والحريه والعدو وعذم الحد في ذوق ونقطة الشهادة والدعوى على خلاف فيه
بحد **قوله** مع العلة المتقدمة وهي الفيم او الفار او الدخان **قوله** بعبارة الشهادة وهو
رجلان او رجل وامراة **قوله** لتعلقه قد علم انه علة لقوله وشرط **قوله** لكن لا يشترط
الدعوى جزم به في الوقاية والعذر وبه صرح في الخي نية منع **قوله** كما في علق الامة فان الشهاد
تقبل فيه شبهة من غير دعوى وكذا اعتق العبد عند هبها لا عذره بزيادة **قوله** وطلاق الحرة
لانه مما يقبل فيه الشهادة حشبه ومفهوم الحرة ان الزوجية الرقيقة يشترط فيها الدعوى
والذي في جامع الفصولين الاطلاق لكنه يشترط هنا حضور الزوج والسيد في الفتوى **قوله**
لا حكم فيه ان لا قاض ولا والى حشبه **قوله** صاموا او امر افتراضا كما يدل عليه كلام المصنف
في شرحه حيث قال وعليهم ان يصوموا بقوله اذا كان عطلا **قوله** واطلقتا طاهرا في المني
والهندية الجواز لا الوجوب فانها غير بائنة للناس ان يفطرا **قوله** مع العلة اما مع
عدمها فلا يفطرون لان عدمه ذوق غيرهم مع التثنية في الشهادة دليل على طهرهم كما يعطيه مفروض
كلامه **قوله** للعذرة ان انما فعلوا ذلك استقلا لا لمطرورة وهو عدم الحاكم والظاهر
ذلك فيما اذا كان الحاكم بعيدا عنها **قوله** بين نصيب هذا الظاهر ان معناه ان يحمله الحاكم الشهاد

ثم شهد فيقول قد أخبرني رجل انه رآه وحمل الشهادته بذلك **قوله** بخلاف العباد هلال
العبد اذ رآه الامام وحده او اتفقه فانه لا يخرج الا المصلي ولا يبرأ الناس بالحدوث ولا
يفطر لا سرا ولا جهرا ابوا السعد **قوله** ولا عبرة بقول الموقنين ولو لا أنفسهم قالوا في الهدنة
ولا يجوز للمؤمن ان يعمل بحسب نفسه كما في معراج الدرر **قوله** على المذهب قال ابن الشحنة بعد
نقل الخلاف فاذا اتفق اصحابنا الا لا يرونه الا اعتمادا على قول المجتهدين وذكر شمس المنة المصنف
في كتاب الصوم ان قوله من قال يرجع لا قول الحسب عند الاشتباه بعيد فان النبي صلى الله عليه
وسلم قال من ارى كاهنا او عذرا فصدقه بما يقول فقد كفر بما انزل على محمد وفي الاستدلال
نظر لان المدار بالماضي والعرف في الحديث من يجزى بالغير او يبي معرفته فان كان هذا
لا يجوز ويكون تصديقه كفا اما لا هلة فليس من هذا القبيل اذ معتمد فيه الحساب
القطعي ليس من الاطهار عن الغيب ودعوى معرفته في شئ الاستدلال بقوله قولا والمقرن او قدوة
من انزل لتعلموا عدد النسيئ والمساب **قوله** بخلافه وقد علمت ما قاله عامة اهل المذهب وهذا
في الدليل لا ينقض الحكم **قوله** وقول اول التوقيت يعني علماء التوقيت ليس بواجب شرعا صوما ولا فطرا
وقيل بعمل به مطلقا لولا او كثر واوجب البعض العملي ان كان كثر منهم بان يتظاهروا عليه
تتم ما كان من البيانات فيختفي فيه بخبر الواحد العدل كهرال رمضان وما كان فيه من حقوق
العباد وفيه التزام بحق كالبصير والاملاك فشرطه العدد والعدالة ونظر الشهادته مع بقاء شرط
ومنا الفطر الا ان يكون الملتزم غير مسلم فلا يشترط في الشهادته الاسلام وما لا يطعن عليه في
الكفارة والولادة والعيوب في العورة لاعد ولا ذكورة وما لا التزام فيه كالاجابة بالوكالة
والمضاربات والاذن في التجارات والرسالات والحدايا والشركات لا يشترط فيه سور التميز
مع تصديق القلب وما كان فيه التزام من وجه كغزل الوكيل وتجمل ما دون وضخ الشركة والمقتار
والرسول والوكيل الحكم كالمذنب قبله عنده وشرط الامانة العدد والعدالة بحكم الخبر
قوله وقيل بلا علة اه ذكر في التلويح انه لا بد من لفظ الشهادته هنا وفي شرح الشرح حسن
على نور الايضاح معذرا لكان لا يشترط الاسلام في خبر هذا الجمع لان المتواتر لا يبال فيه بكفر
ان قلنا فضلا عن فسقهم ابوا السعد ولا تشترط الحرمة ولا الدعوى قهرا وهذا في عام
في رمضان والفطرية وغيرهما من الادل لا يقبل فيه الاشهادة رجلين او رجل واحد او رجلين عدول
احدا لا غير محذورين هندية عن السيد الرافق **قوله** جمع عظيم فلا يقبل خبر الواحد لان النقص
بين الختم الفقيه بالرؤية مع توجهم طالين لما توجه هو اليه مع فرض عدم المانع وسلامة الابصار
وان تفاوت الابصار من الحدة ظاهرا في غلظه **قوله** يقع العلم الشرعي مراده الشرعي
المصطلح عليه في الاصول فيحمل غالب النظم والافاء لعدم في التوحيد ايضا شرعي ولا عبرة
بالظن هناك **قوله** ان رأى الامام او نائبه **قوله** على المذهب وقيل الجمع العظيم اهل الحديث ومن
ابن يوسف خمسون كالقسامة وعن خلف خمس مائة بيح قليل وقال بعضهم من كل جماعة واحد او
اشنان وقال الباقون الالف تجاوز قليل وقال الكمال الحق ما روى عن محمد ولا يوسف ايضا
ان العبرة بتواتر الخبر ومجئ من كل جانب عن امسا والفتاح **قوله** واختاره في البحر حيث قل
ودون الحسن عن الامام رضي الله تعالى عنه انه يقبل فيه شهادة رجلين او رجل واحد
سواء كان بالسما علة ام لا كما روى في هلال رمضان كذا في البلاء ولم ار من رجحها من
المشايخ وينبغي العمل عليها في زماننا لان الناس تكاسلت عن تدارك الاهلة فانتفى قولهم مع
توجهم طالين ما توجه هو اليه فكان التفتد غير ظاهرا في الغلظ ولهذا وقع في زماننا
في ستة فمى وخمسين وتسع مائة ان اهل مصرافة قوا فترتين فترهم من صام ومنهم من لم يصوم
وهكذا وقع لهم في الفطر بسبب ان جمعا قليلا شهدوا عند قاطع القضاة الحنفية ولم يكن
بالسما علة فلم يقبلهم وصاموا وتبعهم جميع كثير على الصوم وامر هو الناس بالفطر وهكذا

في هلال الفطر حتى ان بعض المشايخ الشافعية صلى العيد بجماعة دون غالب اهل البلد
انكروا عليه ذلك لما لفته الامام اه **قوله** واختاره فخر الدين كمن في البحر والهدية
انه لا يقبل خبر الواحد مطلقا في هذا الرواية كما في غاية البيان وفيه القدير **قوله**
طريق اشباهه انما يحتاج لهذه الكيفية على من ذهب الامام رضي الله تعالى عنه الدرس بشرط
الدعوى واما على من ذهبها فلا حاجة الى هذا التكلف لقبول الشهادته عندهما وان
لم يتقدم منها الدعوى ابوا السعد وحكي في جامع الفصولين اختلاف الرواية عن الامام
في اشتراطها وما في الكافي من قوله ويصيام بنويرة الهلال او كان شعبان لا الصوم لا
يتوقف على الثبوت معناه انه لا يشترط فيه الدعوى **قوله** ان يدعى وكالة بان يدعى
شخصا على مدعيون شخص اخر ان يدعى قال في اذا جاء رمضان او شوال فقد وكلت
بقبض الدين الذي له على فلان فيقدر المدعيون بثبوت الدين بضمنه وبالوكالة وبكسر
دخول رمضان او شوال ثم ان كانت هذه حقا فلا امر ظاهر والا كانت كذبا فيكون
المستوع لها اشباه حتى الشايع في رمضان او الحلف في الفطر **قوله** بقبض دين متعلق
بوكالة والمراد بالضايفهم الذي حضر مع مجلس الدعوى **قوله** فيقبض عليه من على المدعيون
الخاضعين من الدين ان يدفعه **قوله** ضمنا ان غير مقصود بالحكم **قوله** لعدم دخوله من ما
ذكر من دخول الشهر تحت الحكم لانه من البانيات **قوله** شهدا بغير الشهادة على ما هو
في غالب النسخ ويشهد له قوله قضي القاضي بشهادتهما اه **قوله** في لية كذا لا بد من هذا
ليانة الا لزام بصوم يومها **قوله** ووجد شرائط الدعوى هذا على من ذهب للامام القائل
بالشرائط الدعوى في هلال رمضان والفطر كما قدمنا وذلك بان يكون الخصمان في مجلس
الحكم ويشهد الحق بينة او اقرارا كما سبق **قوله** اني جاز يفيد ان القضاة على التلويح لبيان
وتفصيل الشرح فينبغي الوجود **قوله** وقد شهدوا به المراء بالجمع ما فوق الواحد ولو
عبر بالمشي لكان اوله ليوافق قول المصنف ولو شهدوا وكذا يقال في قوله بعد لا يشهد
في زيادة **قوله** لانه حكمية ان هؤلاء الجماعة لم يشهدوا بالرؤية ولا على شهادة
غيرهم والمأخوذ روية غيرهم من **قوله** نعم لو استغاض ان كثر الخبر واشتهر ولم يتبين
له حقا والمطهر ان يثبت فيه تحت غالب اهل البلد او نصفهم **قوله** على الصحيح من انه لا
عبرة باختلاف المطالع **قوله** حل الفطر اذا كانت السما مستقيمة في اول رمضان وهذا
باتفاق ان كان بها عجم في هلال شوال وان كانت مصححة فيفطرون على الصحيح هندية
اما اذا كانت مصححة في هلال رمضان فلا يقبل شهادة المدعين الا على رواية الحق
الاختارها صاحب البحر مشع عليها في مجموع النوازل وصحها الامام الاجل ناصر الدين
كافي **قوله** لوداه علة لقول المصنف حل الفطر **قوله** حيث يجوز جسيمة تقبيد يعني ان كانت
السما مستقيمة لية هلال رمضان وافاد انها اذا كانت مصححة لية هلال رمضان لا
يجل الفطر باكمال العدة سواء كانت لية الى دس والتلويح مصححة او مستقيمة اتقا
كما هو ظاهر من كلامهم ووجهه انه في الصحيح لا بد من الجمع العظيم فلا عبرة بشهادة
العدو **قوله** ونعم هلال الفطر الاول والحق وقيد به لاجل قوله خلافا لما خلافا انما
هو فيه اما اذا لم يفهم فلا يجز الفطر اتفاقا **قوله** كمن اه استدراك على حكمية الخلاف
قوله ان نعم هلال الفطر حل اتفاقا هو الذي ارتضاه في نور الايضاح وحده روى امداد
الفتاح ونقل عن الحلواني ان خلافا محمد فيها اذ لم يدها هلال شوال والسما مصححة
فقد هما لا ينفطرون وعند محمد ينفطرون **قوله** في الزيلعي اه لا يخرج ما في الزيلعي عن
كلام الزهيرية وفيه ان الزيلعي لم يتعد في ذكر الاتفاق ولا علة **قوله** وبقيته بالرفع
عظما على هلال **قوله** كان فطر فلا بد من رجلين او رجلين وامداتين في القيم ومن جمع

عظيم في الصوم اهـ ويات ما صححه صاحب الجرد من قول العدلين في الصوم وانما كان كالفطر لانه
تعلق نفع العبد وهو التوسع باليوم الايضاح كما ذكره المصنف **قوله** على المذهب وروى
عن الامام وضع الله تعالى عنه انه كهلل رمضان وصحها في التحفة عن امداد الفتاح
قوله مطلقا يعني سواء كان في الصوم او في الفطر وسواء كان قد اقام الشمس او ظنها وسواء
تراه قبل الزوال او بعده اهـ **قوله** على المذهب وقال ابو يوسف ان روى قبل الزوال
او بعده اهـ **قوله** على المذهب قال ابو يوسف ان روى قبل الزوال فلهما فيه حتى لو كان
فطر فطر وان كان هلال رمضان ما موالا ان الشئ باخل حكم ما قرب منه فالهلال
اذا رآه قبل الزوال يكون قريبا لليلة الماضية وان تراه بعده يكون قريبا لليلة
المستقبلية وعن الامام وضع الله تعالى عنه ان رآه امام الشمس فهي لليلة الماضية وان
تراه خلفها فهو لليلة المستقبلية وتفسير الامام ان يكون الاشرق والمغرب
لان سير الساعة الى المشرق فالقمر اذا جاء من الشمس بين الهلال في جهة المشرق عن
الغرب استبان **قوله** واختلاف المطالع جمع مطلع بكسر اللام موضع الاطلوع مجز عن ضياء الخلو
قوله وروية نهارا بالرفع عطفا على اختلاف ومعنى عدم اعتبار رؤية نهارا قبل الزوال
وبعد عدم اعتبار رؤية من الليلة الماضية بل يكون لليلة الاينة والقصد به الزوال على ان يفسر
في قوله السابق وهذه الجملة سقطت من بعض النسخ وهو الظاهر لقدم هذا الحكم
قوله وروية نهارا بالرفع عطفا على اختلاف مطلقا على المذهب بزيادة **قوله** على ظاهر المذهب
وقيل يعتبر لان انفصال الهلال من شعاع الشمس يختلف باختلاف الاقطار كما في دخول
الوقت وخرجه حتى اذا زالت الشمس في المشرق لا يغز منه ان تزول في المغرب وكذا
طلوع الفجر وغروب الشمس بل كل تحركت الشمس جهة فتلك طلوع فترقوم وطلوع الشمس
لاخرين وغروب لبعض ونصف ليل لاخرين وهذا مثبت في علم الافلاك والهيئة عني والعلق
المضي فعمل ما اذا كان بينهما تفاوت بحيث يتكف المظلم ولا يجد فصل بعض بالتفاوت وعزم
وحد التفاوت شهر فضاء اعتبارا بقصة سليمان عليه الصلاة والسلام فانه قد استعمل
كل عند ورواج من اقليم لا اقليم وبين كل منهما مسيرة شهر فتستبان في الفجر والسير من اول
النهار الى الزوال والسير من الزوال الى الغروب ابو السعود تنبيه الذين منعه عليه
المض هنا موافق لما مشي عليه في الصلاة من بقي وجوب الوتر والعشاء على من لم يجد قنوتها
واما على قياس من اعتبر اختلاف المطالع عدم وجوبها **قوله** فيلزم خبره يعود الى ثبوت
الهلال سواء كان هلال الصوم او الفطر واهل المشرق مفعول **قوله** اذا ثبت عندهم
ان عند اهل المشرق والمراد عند من تأخر صومه **قوله** بطريق موجب كان يحتمل اثنان الشهادة
او يشهد على حكم القاضي او يستفيض الخبر بخلاف ما اذا اخبر ان اهل بلدته قد رآه
لانه حكمه اهـ فلا يباح لهم به فطر الفطر ولا ترك تراويح هذه الليلة بحد **قوله** كما مر ان
عند قوله شهدوا انه شهد **قوله** قال الزيلعي اهـ مقابل ظاهر الرواية وعلته ما سبق من ان
انفصال الهلال من شعاع الشمس يختلف باختلاف الاقطار **قوله** احوط ان لعموم الخطا
في قوله صلى الله عليه وسلم صوموا الروية معلقا بمطلق الروية هي حاصلة بروية قوم
فيثبت عموم الحكم احتياطا اهـ **قوله** يكره ظاهرا لعلته انها تنسرية وظاهره ولو
يقصد دلالة من لم يره **باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده** لما فرغ من بيان الصوم
شريع في العوارض الظارعية عليه شهر **قوله** النساء اهـ فيها اخراجها عما هو المطلوب منها
وتقيد بالعبادة باختلافها في المعاملات فان لم يترب اشيا لماملة عليها كعدم الملك
بالقبض فهو البطال وان تربت فان كان مطلوب التماسيخ شرعا فهو الفاسد والا
فهو الصالحة بقليل زيادة **قوله** اذا اكله الدليل على عدم فطره بهذه الاشياء ما اخبر

الحاكم من حديث ابى هريرة رضي الله عنه عليه الصلاة والسلام قال من افطره رمضان ناسيا
فلا قضاء عليه ولا كفارة اهـ وهو عام في الاكل والشرب والجماع **قوله** في الفطر من ولو قضا
او كفارة شهر **قوله** قبل النية او بعد هانقله في الشهر عن الفتية ايضا قال ابو السعود وفيه نظر
كل من المصنف ليس بمطلق لتقيده بقوله فان اكل الصائم واسم الفاعل حقيقة في الملتبس بالفعل ومن
هنا جزم في الشرع لاني عن القدرين بان اكل ناسيا قبل النية ثم نوى الصوم لا يجوز صومه
اهـ وقد تقدم معنا الهندية ان شرط صحة النية قبل الفجوة ان لا ياكل ولا يشرب قبلها والا اكل ناسيا
قبل النية في الفعل غير ظاهر والذي يقتضيه النظر التقويل على ما في الهندية والشرعية لاني وانفرد
الفتية بحكم في الف لا يعتبر **قوله** على الصحيح وقال ابو يوسف انه يفسد الصوم مطلقا فيقف وقال
مفسد للفطر لا للفعل عن القريستان **قوله** فلم يتركه بل استمر ثم تذكر فقد افطر عند الامام والثنا
وهو الصحيح لما انه اضربان الاكل حرام او غير الواحد حجة في الديانات غير ويحكم اذا سمع ولم يقع
في قلبه صد اخبره اما اذا لم يسمع فهو في حكم الناس فيما ينظر ولم يتكلموا على حكم الكفارة والظاهر
عدم وجوبها لعدم قناعتها الجارية بعد التذكر ويجز **قوله** ويذكره ان لزوما كما قاله الولولاني
ويكره تحريما ان لم يذكره قاله وشبهه الثامن عن الوقت لكن الناس اذ انما غير قادر فحسب الامم
عنهما ووجب على من لم يعلم حالهما تكبير الناس وايضا فانما الاغ حق الضعيف من جهة لما
من علم حالهما بضعف المريض او بادهاء الثامن الصلاة فلا وجوب عليه **قوله** والا لا ان الا يكون
قويا بان كان شيخا او شابا ضعيفين عنه لا يكره ان يسهل تركه قال في الفتية وسعه ان لا يجز
قوله وليس من النسيان وهو عدم استحضار الشئ في وقت حاجته **قوله** عند راحة حقوق العبادة
لو ادعى وديعة او استعارة شيئا ونسبه لزمه ضمانه وامان حقوقه تعالى فعذر مسقط للاثم واما
الحكم في حقوقه نقلا فقال في الجرد ان كان في موضع ذكر ولا داعي اليه ككل المصل لم يسقط لتقصيره
بخلاف سلامته في القعدة فساقت لوجود الداعي وان لم يكن مع ذكره معه داع كما في الصائم يسقط
وان فقد الداعي ايضا فاول بالسقوط كترك الذابح التسمية من شرب او افاد بعضه **قوله** او دخل طرفة
عبار به عرف حكم من ضاعته الفدية او الاشياء التي يلزمها الفدية وهو عدم فساد الصوم و
في حاشية الملتقي عن الشرع لاني لو وجد بغير من تعاطى ما يدخل عبادة في حقه افسد لو فعل **قوله**
لعدم ايمان التذكر بغيره فيعفى للضرورة **قوله** ومفاده ان مفاد قوله دخل **قوله** انه لو دخل
صلته الدخان كان يتجوز فاشتم دخانه وادخله في طرفة ذاك الصوم فسد صومه لا مكان التجر
ولا يتوهم انه كشم الوورد وما في المسك لوصف الفرق بين هؤلاء وتكفي بريح المسك وشمه
وبين جوهر دخان وشكل الجوفه بفعله شرعيا لاني في هذا الفتاح لا يسعد لزوم الكفارة
ايضا للنفق والتداوس قال وكذا الدخان الحار شوب والتدفع بهما الزمان اهـ مع شرح للملتقي
ولو دخل حقله او موضع او عروقه او دم او رعافه او مطر او ثوب فسد صومه ليس بيقين في فحبه
احيانا مع الاحتراز عن الدخول فاذا ابتلعه بعد الزمته الكفارة بحد وهذا الاطلاق في الدمع والحق
محمول على ما اذا كان يجد ملوخته في حلقه ابو السعود عن الزيلعي **قوله** او ادهن بخوذته ادهن
لازم حتى لو قيل ادهن راسه او شاربه فهو خطا مسكين وانما لم يضمن لعدم وجود المفسد صور
ومعنى والدخل من المسام لانه المسالك فلا ينافي الصوم كما لو اغتسل بالماء البارد ووجد بخره
في كبده وانما كره الامام وضع الله تعالى عنه الدخول في الماء والتلفق بالشوب المبلول لما فيه من
الظلمة والنجاسة في اقامة العبادة لانه قريب من الاضطرار **قوله** او احقهم هو مكروه للصائم
اذا كان يقصده عن الصوم اما اذا كان لا يجانه فلا بأس به **قوله** او اكل كفا لوصف عينه
لاني او دار مع الدهن فوجد طعمه او مرارة في حلقه لا يفسد صومه **قوله** وان وجد طعمه
في حلقه لان الموجود اشره لا عينه وكذا لو شرب فوجد لونه في الامع **قوله** ولم يزل لعدم
المناء صورة ومعنى ولو اشره او لمس ولو بجمل توجد سم الحرارة فانزل او انزل بالماء شدة

الفاشحة ولو بين ذكرين افطر او استغنى كلفه فاشكل ولا يحل له ذلك الا اذا غلبته الشهوة ولم يجد
من يحل له وطوره وخاف الوقوع في الزنا ولو مسته فاشكل فلا فساد ولو قبلته فوجدت لذة
الا شال كنهها لم تمارس فسد صومها عند ابي يوسف لا عند محمد **قوله** او احكم لقوله صلى الله
عليه وسلم لا يفطر الصائم الفقه والحجامة والاحتلام ابوالسعود عن العناني **قوله** او اشكل ينظر
او لم ينس بيمينه او شاق المراتن ولم ينزل الا اذا انزلت عليهما القضا **قوله** او يتفكر عظم
على قوله ينظر **قوله** كعظم اودية وجده في حلقه وقد وضعه في جرحه مثلاً او ابتلعه ليلاً وجد
طعمه فيها **قوله** وممن جعله يفتح اللام وكسرها قال في البحر ولو مضى الهليلج وجعل يعضها
البراق حلقه ولا يدخل غيرها في جوفه لا يفسد صومها **قوله** بخلاف نحو سكر كفايد فانه اذا
مضى بها لم يفسد الصوم والكفر **قوله** على المختار واختار من الهداية وصح به الولوي في المختار
التفصيل بين الدخول والاذا دخل ففسد الصوم في الشافعي ورجحه الكمال فتوصل ان في الصيام لا يدخل
الماء فيعلم قولين صحيحين فله لا حوط تجنبه نهياً واذا وقع بميل اذنه الى الماء **قوله** كما لو لمك اذنه
يعود حكلي في شرح الملتقي الاجماع على عدم الفساد به **قوله** او يتلع ما بين اسنانه من غير ان يخرج
من فيه اما لو خرج ثم ابتلعه فسد صومه ولا كفارة فيه عند الشافعي خلافاً لغيره ويجوز عليه ما ياتي
انه لو مضى بيمينه ناسياً فقد كفر فاضربها ثم ابتلعه فلا كفارة عليه في الامم لان الطبع يماز ذلك
قال في الفقه والتحقيق ان المذنب يتكلم في صاحبه الواقفة ان راس ان طبعه يعاف ذلك اخذ بقول ابي
يوسف والا يقول زفره وقيد بما بين اسنانه للاختار زعماء اذا تناول سمحة او جبة خطه
من خارج ولا يتلعه فسد صومه وان مضى بها لا يفسد الا اذا وجد طعمها في حلقه كذا في الخلاف و
المحيط قال في الفقه وهذا احسن جفا فيمكن الاصل في كل قليل مضى به **قوله** وهو دون الحقة
سواء ابتلعه او مضى به وسواء تضل ابتلاعه ام لا وكون القليل ما دون الحصة والكثير قد رها
هو باختاره الشريفة وقال الدبوس في هذا التقدير والتحقيق ان الكثير ما يحتاج الى ابتلاعه الى
استعانة بالبريق واستحسنة في فتح القدير لان المانع من الحكم بالا فظاً بعد تحقق الوصول كونه
لا يسهل الاحتراز عنه وذلك فيما يجوز بنفسه مع البريق الى الجوف لا فيما يتعذر ادخاله لانه غير
مضطر فيه فهو ولو ابتلع حبة عنب بعد مضى بها ففسد صومه وان ابتلعهها من غير مضى بها ان لم
يكن معها ما يستتبعها من بقيته العنقود فعليه القضاء والكفارة بالاتفاق والا فلا كفارة
في الصحيح **قوله** افطر اس ولا كفارة فيه كما ياتي للمصنف **قوله** كما سيجي قيل قوله وكره له ذوقا
شبه **قوله** يمين ولم يصل الى جوفه كذا ذكره المصنف في شرحه ولم يفتقر في عبارة صاحب البحر
ولا الشهر ولا العذبة وبيت الوهبانية مع شرح الشرنبلالي دم الشف والمغلوب غير منقطع وغالب
يريق والمساوي منظر صورته اذا خرج دم من اسنانه الصائم ودخل حلقه فان كانت الغلبة
للبيضا لا يفطره اذ لم يجد طعم الدم وان ساقى او غلب الدم بطل صومه باقتلاعه وعليه القضاء
دون الكفارة اه فان كان المراد انه دخل حلقه ثم خرج فالامر ظاهر ولا يخفى الدم وان كان
المراد انه وصل الى جوفه فمضى عيب ما بعد فافلا لا الاقتصار عليها **قوله** فسد هو الذي عليه
المشايع في السراج عن الوجيز لو كان الدم غالباً لا يفطر هو الصحيح لما قاله بما بين الاسنانه
بجامع عدم الاحتراز عنه منه فقد اختلف الترجيح ويعلم حكم المساوي مما ذكره بالا **قوله**
وسيجي ابي قيل قوله وكره له ذوق شبه **قوله** او طعن برمج فوصل الى جوفه في المذنب
هذه الجملة على قوله او ابتلع ما بين اسنانه **قوله** وان بقي في جوفه اس بقي البرج كما مر به
القرستان حيث قال وانما شرط كونه مما فيه صلاح البدن احترازاً عما اذا طعن برمج فانه غير
مفسد وان بقي البرج في جوفه اه **قوله** كما لو اتى بيمينه للبحر يويل عليه بتعليق البحر مسئلة الرمي
بقوله لانه لم يوجد منه الفعل ولم يصل اليه ما فيه صلاحه اه **قوله** وعلى هذا فالصواب رفع حجر
على انه نائب فاعل وهو كذا في بعض النسخ **قوله** ولو بقي الفصل في جوفه فسد فيه طهر فانه

لا فرق بين فصل السهم كذلك ومصرح في التبيين بان كلا منهما مفسد وهو القرستان بان قول
الحج في الجملة يقتضي مفسد فيكون في كل من بزع الرمي وحجر الجافية قولان الصحيح منهما عدم الفساد
ولم يحكموا بفصل السهم خلافاً فيما رايت بل اطلقوا القول بالفساد وبعبارة الشهر فثبت عدم
الخلافة أيضاً حيث قال وان بقي الفصل في جوفه فسد واختلفوا فيما لو بقي الرمي والصحيح
انه لا يفسد اه فليدفع **قوله** وان غيبه بحيث لا يبقى منه شيء خارج **قوله** وكذا لو ابتلع حبة
اس فانها على هذا التفصيل **قوله** ومفاده ان هذا الفذع وجبه الاكراهة انهم حكموا فيه بعدم
الفساد عند عدم الفعل شئ وما ذلك الا لعدم الاستعداد **قوله** اس دبره فافطر راجع
الى المعقولة السابقة في كلام المصنف بتاويل الدبر فصح تذكيره **قوله** او فطر جبه الا فقه في التعبير
وكذا لو ادخلت اصبعها الياسم فطر جبه فان ظاهراً لا يفتن ان الذي ادخل في جبهها
الرجل والحكم واحد **قوله** ولو مضى به من او ما **قوله** فسد لو وصل الى المار او الدبر **قوله**
محله اذا كان في المار والاصوم والا فلا فساد كما في الهداية عن الزاهد **قوله** حتى بلغ موضع الحقة
وهو موضع الدبر منه يفتن واما في الاغتصاب وهو مرتفع عن حلقه الدبر **قوله** وهو ان
يلوغ موضع الحقة **قوله** فيورث داء عظيم اشار به الى انه لا ينبغي فعله **قوله** ناسياً مرتبط
بالجماع وقوله في الحال مرتبط بشرع **قوله** عند ذكره اس عند ذكره صائم **قوله** وكذا عند
طلوع الفجر اس شئ عنده **قوله** حتى انه ليس شئ طاعة افساده الصوم عن امداد الغنى **قوله** وان
حرك نفسه فلا فطره وان لم ينزل وهو ظاهر ما في الهداية ونفسها وان بقي اس لم يشرع فعليه القضاء
والكفارة في ظاهر الرواية كذا في البدل فانه محمول على ما اذا حرك نفسه وما في الفقه يدل على انزال
فانه قال ولو بدأ بالجماع ناسياً فقد كفر ان شرع من ساعته لم يفسد وان دام على ذلك حتى انزل
فعليه القضاء ثم قيل لا كفارة عليه وقيل هذا اذا لم يحرك نفسه بعد التذكر حتى انزل فان حرك
نفسه بعد هذا فعليه الكفارة اه فان قوله فان حرك نفسه اس مع الاشكال ليوافق ما قبله **قوله**
كما لو شرع ثم اوجله لانه ابتلا ففعل وظاهره وان لم ينزل **قوله** او رمى الملقاة من فيضان بعد سبق كل
ناسياً والا فلا دخال في الفم لا يفسد **قوله** وبعده لا اس لقنارتها وقد علمت ما قاله الكمال من
التحقيق **قوله** ولم ينزل اما اذا انزل كان عليه القضاء دون الكفارة هندية **قوله** يعني في غير
السبلين فتقول المصنف فيما دون الفرج غير مستقيم لانه يعلم الدبر وتفتن ان لا يفسد الصوم
بالجماع فيه مع ان حكمه حكم الفرج **قوله** وكذا الاستئمان بالكفا التشبيه في عدم القضاء ومحل ذلك
اذا لم ينزل اما اذا انزل فعليه القضاء على قول العامة وهو المختار هندية كما اذا عالجه حتى
يبدها حتى انزل **قوله** ناسياً الكف مضمون اس مطلق ودون من انزل الا بربا وفاقه الى حيث
لغنه على الصوم ونفس المعين لا يجوز وروى ان الكف يبي يوم القيمة فيلغ وانما يخلق خلق
من ذلك المار لا سجد له بطالب فاعل ذلك باتمام خلقه فقد يسي له **قوله** ولو خاف الزنا مثله
المراد ولم يجد من يحل له وطوره **قوله** يبي ان لا يوان عليه في الكراهة اذا كان لفتن
الشهوة لا لتسكينها قرستان **قوله** من غير انزال اما اذا انزل فعليه القضاء دون الكفارة
هندية **قوله** فانه انزل فلا يفسد صومه اجماعاً **قوله** في اخلية هو مجزئ البول من الذكر من
ويطلق على مخرج اللبن من الثدي كما في البحر **قوله** وان وصل الى المثانة عندها لانه ليس
بينه وبين الجوف منفذ ووصول البول من المعدة الى المثانة بالترشيح وقال ابو يوسف
ليمنع لوجود المنفذ بينهما **قوله** واما في فليها اس واما الا فظاً ففسد اجماعاً على الصحيح
بحر عن غاية البيان **قوله** من الغيبة هي ذكر كذا اخوك بما يكره قال صلى الله عليه وسلم
انكروا ما الغيبة قالوا الله ورسوله اعلم قال ذكر كذا اخوك بما يكره قيل اريد ان كان
في اخي ما اتون قال ان كان فيه ما تقول فقد اغتبته وان لم يكن فيه ما تقول فقد بترته والحاصل
ان من تكلم خلف انسان مستود بما فيه لوسمعه ان كان صدقاً يبي غيبته وان كان كذباً

يسمى برقا نا واما المتجا هر فلا غيبته له ابو السعد وعن العلامة نوح وقوله خلف انسان ليس
قيد ابل الامر كذلك ان كان حاضرا وقوله واما المتجا هر فلا غيبته له مقيد بان يذكر ما
تجا هر به لا ما ستره وان لا يقصد به التثني وانما يقصد به لصح المسلمين **قوله** قد دخل فلقه
ولو على نعم منه لانه بمنزلة الرقيق الا انه يجعله على كفه ثم يتبعه فيكون عليه القضا ولو
به علة يخرج الماء من فيه ثم يدخل ويذهب في الخلق لا يقصد صومه كذا في الهندية **قوله** وان
شرك لاسوا الله لانه لا يتلألأ الشفيعين بالبراق **قوله** كما لو تربت بطنك شفتاه وكما لو جمع
الرقيق فصلة لهم ابتلعهم لا يقصد صومه في اصح الوجهين من **قوله** وكفه كفاوة وذكر
قوله لا تستثني الاول فحذبه لان الاستثناق يكون بالالف وفيه فاستثني بتمامه
فوق وفي راي جذبه بشنفيه وهو ظاهر **قوله** ولو عمدا يرجع الى الثلاث مسائل **قوله** فلا
لثافي فانه يقول بفساد الصوم باقتلاع النخلة **قوله** فينبغي الاحتياط بعدم ابتلاع النخلة
حتى لا يقصد صومه على قول يجهل من **قوله** وان كان كفه اس الا فذكر كما ياء **قوله** لم يفسد صومه
بالشد يد والتخفيف فعمل الاول يكون مستلذا الاكل وما فيها هي وعمل الثاني يكون مستلذا
الى الصائم ابو السعد **قوله** وان بقي فيه اس الى الخيط **قوله** عقد البراق اس البراق الذي كان القدر
قوله الا ان يكون مصوغا قال في الهندية صائم عمل الابريسي في فيه وخرجت منه حفرة
الصبي او صغرة او حمرته واختلف بالدقيق فصار الدقيق اصغرا واخضر واحمر فابتلع
هو ذاك صومه فسد صومه خلاصة **قوله** ونقله ابن النخبة مفيد نظم الوجهانية وهو
وفاي ضبط بالذي يكل رقيه اذا عاد لم يفطر وقيل يفطر **قوله** مكر مبتدا وقوله بالريق متعلق
بكل وقوله باو خاله متعلق بخبر المبتدأ الذي هو قوله لا يتضرر وجهه انه بمنزلة الرقيق
على انه لم يتقطع كما في شرح الشربلالية **قوله** وعن بعضهم هو الزند وسع **قوله** بعد
ذا ان بعد تكراره **قوله** يفسد الصوم ويفسد لان اخراجه بمنزلة انقطاع البراق للشد
كذا في شرح الشربلالية **قوله** كصنع اس كما يفسد الصبي ابتلاعه وهذا مما لا خلاف فيه **قوله** لو
الصبي فيه اس الرقيق وهو متعلق بظهور **قوله** كان يفسد او استثنى كما في الهندية **قوله**
لستة الماء ان وهو ذاك الصوم فيفسد صومه وعليه القضا وان لم يكن ذاك لا يفسد صومه
كذا في الخلاصة وعليه الاعتماد **قوله** والخطا هو الذي ذكر للصوم قاصد الفطر نه **قوله**
او شرب نائما ليس هو كالتاس لان التام اذا حب القمل اذا نبح لا تاكل ذبيحة وقول ذبيحة
تاس التسمية **قوله** او شرب مكر مع ما ياء في المص مفصلا **قوله** او جامع على ظنه اه مثله
الجماع خطا بان باشرها مباشرة فاصحته فتواتر شفتاه ومن صور الخطا اذا اكل يوم
الشك فظن انه من ومضاه كذا في المنه **قوله** على ظن يرجع المسائلين **قوله** او او جوا ان
في حلقه شيء وانما انه به لاجل قوله وانما والافلو اكره على ان يشرب بنفسه فشر كان الحكم
كذلك كما يدل عليه اصلا قهرم فلو قال او او جوا نائما كان اولى **قوله** فالمراد رفع الائم وهو
الحكم الاخير لا الذي هو ايضا وهو الفاد لانه من باب المعفف ولا يجوز **قوله** حائزة اس
عقلا وان لم تقع لورود النص بعد المواخذة به **قوله** او اكل ناسيا انما سقطت الكفارة
لانه لظن في موضع الاشتباه بالمفطر وهو الاكل عمد لان الاكل مضى وللصوم ساهيا او
عمدا فاو رش شبهة مني والشرب مثل الاكل **قوله** او اكله وجب الشبهة فيه انه شبه الجماع في
قضا الشهوة مني وكذا يقال فيما بعده **قوله** او زرعه التي اس جرح بغير صنع ووجه الشبهة
ان القوي والاستقاء متشابهان لان مجزئتهما من الغم مني **قوله** فظن انه افطر او فسد صومه
واذا احسك لا يحسب له **قوله** فاكل عمد ان تناول مفطرا **قوله** للشبهة علة الكلام قبله
وقد بيناها **قوله** ولو علم عدم فطره ان بهذه الاشياء **قوله** لزمته الكفارة لانه لم توجد
شبهة الاشياء ولا شبهة الاختلاف من **قوله** الا في مسألة المتن وهي الاكل ومثلها الجماع

والشرب

والشرب لان علة عدم الكفارة خلافا لما لك وخلافه في الاكل والشرب والجماع كما في النسخ
والهناية وغيرهما **قوله** مطلقا اس سواء علم انه لم يفطر بان بلغه حديث عدم الفطر
فيها ام لا **قوله** لشبهة خلافا لما لك فانه يقول بنفسه والصوم اذا اكل او شرب او جامع
ناسيا فسد الكفارة لما فيها من معنى العقوبة بهذه الشبهة **قوله** خلافا لما في حاشية
المص كغيرها **قوله** فقيده الظن اس في قول المص فظن وهو جواب عن سؤال حاصله اذا
فقد الفطر بعد الاكل ونحوه ناسيا لا يفطر مطلقا ظن الفطر او لا فانه وجه تقييد المص
بقوله فظن انه افطر وحاصل الجواب انه انما ذكره لانه متفق عليه بين الامام ومجابه
قوله واحتقن او استقطر الرواية فيها بالبناء النفا على من حقق المريض فاداه بالحققة
او عالج بها وصب السقوط اس الدوا في الالف وبها وهما للمفطر غير جائز نه ولو
استقطر ليلا فخرج منها لا يفطر **قوله** او افطر في المغرب فظن الماء صبه تقطيرا وقطر
مثل قطرا وقطره لفته اه وهو منيع للنا على ليوافق الا مغال قبله ونسبه وهذا **قوله**
وهنا انما ذكر المذهب لانه لا خلافة في الاطرافه واما الماء فاختار في الهداية وشرب
والولوي عدم الاطراف مطلقا دخل بفساد او ادخله وقيل قاضين ان بين الاو خالي
فقد لا قصد به الصوم والدخول فلم يفسد قال في البحر وبهذا يعلم حكم الغسل و
هو صائم اذا دخل الماء اذنيه وقد **قوله** او داس اه اطلق في الدوا فشمل الرطب
واليابس لان العبرة بالوصول لا كونه رطبا او يابسا وانما شرط القدورس الرطب لان
الذئب هو الذي يصل للجوف عادة حتى لو علم ان الرطب لم يصل لم يفسد ولو علم ان
اليابس وصل ففسد بحكم عن العناية **قوله** جابفة اس جراحة في بطنه نه **قوله** او امه بالمذ
وهي الجراحة في الراس من امته بالعصا فثبت ام باسم وهي الجراحة التي هي جميع الراس
وقيل لشبهة انه على معنى ذات امه كعيشة راحية **قوله** فوصل الدوا حقيقة اما اذا
شك في الوصول وعدمه فان كان الدوا رطبا فعند الامام يفطر للوصول عادة وقالا
لا لعدم العلم به فلا يفطر بالشك بخلاف ما اذا كان الدوا يابسا فلا يفطر اتفاقا في
قوله الجوفه ودعا غرة لف وشرب نه قال في البحر والتحقيق ان بين جوف الراس
وجوف المعدة منفذا اصليا في وصل الجوف الراس يصل الجوف البطن اه **قوله** ونحو
كاليد فيجب القضا لوجود صورة الفطر ولا كفارة لعدم معناه وهو ايصال ما
فيه نفع البدن الى الجوف فقصرت الجناية وهي لا تجب الا بكاملها وكفا ما لا يتفقد به ولا
يتداوى كاللحم والتراب والحق على الاصح والارز والعين والمخ الا اذا اعتادوا كحل
معه والنواة والقطن والكاعن والسفرجل اذا لم يدر كذا ولم يطبخ ولا يجف ابتلاع
الجوزة الرطبة وتجب لو مضغها او مضغ اليابسة والرمانة والبيضة كالجوزة ويابس
اللوز والبندق والفسق ان ابتلعها لا تجب وان مضغه وجبت كما تجب في ابتلاع اللوز
الرطبة وفي ابتلاع البطيخة الصغيرة والخوخة الصغيرة والصلحمة روي عن محمد وجوب
الكفارة وتجب بالليل واليوم النية وان كان ميتة متنا لا تجب ان ذوقه وتجب بالليل والشجر
والخوخة وقصرها لان مضغه فجة للتلاش وتجب لكل الشعير اذا كان ملقيا وبالطين الارض
وبنوره على من يمتد كالحل كالحسن بالطفل لانه لم يفته ولا ياكل الدم وان اكل
ورق الشجر فان كان ما يؤكل كورق الكرم فعليه الكفارة وان كان مما لا يؤكل
كورق الكرم اذا غظم فعليه القضا دون الكفارة ولو اكل قشر البطيخة ان كان يابسا
وكان يحال يتقذر منه فلا كفارة وان كان طريا لا يتقذر منه فعليه الكفارة وان اكل كافورا
او مسك او زعفران فعليه الكفارة **قوله** او يستقذره الاستقذار سبب الاعاقة في
لها واحد ولما اقتصر في النظم على المستقذر **قوله** مستقذرا من ما بعد الطبع مستقذرا

قوله مع غير ما كثر ثلثا كالتين وبعض الصورة التي قد منها قول في الفاء زيادة والجار
والجار و متعلقان بقوله يجر والكثير مبتدأ خبر الجملة بعده والجملة خبر المبتدأ الذي
هو مستقر وجاءت الابتداء به مع انه نكرة لغرض التعظيم ويترجح ما ادق للغير ان لا يجز
فيه كفارة قوله او لم ينفذ رمضان الى ايامه وقد يؤي اول ليلة من صومه واما اذا لم
ينفذ او لم ينفذ كفارة لعدم تحقق الصوم قوله لشبهة خلاف ذلك فان الشبهة عند
شك الاشتراط رمضان على الصحيح المقيم وقال بذلك مجاهد وعطاء كما نقله القسطلاني
عنهم فيكون صائما وفيه انه لا تأخير لكونه صائما عنده في استقاط الكفارة بعد ان ياكل القلة
ان الكفارة لا تجب الا على شق من انظر بعد ان كان صائما وهذا ما يوجد الصائم من اصله ويدل
على ذلك تعقيب امدا والفتاح بقوله لغرض شق الصيام وهو صوم قوله قبل الزوال وتعلق
بالنية وهو يفيد انه لو نوى بعد الفجوة او فيها قبل الزوال صح وليس كذلك فالاولى كما
قاله ان يقول قبل نصف النهار بالشك قوله لشبهة خلاف الشافعي فان الصوم لا يصح عند
نية النهار كما لا يصح بطلان النية امر فلم يكن صائما عنده فتبطل عليه النظر لا يوجب كفارة
لا على التحقيق الا بعد تحققه قوله ومناوه نقله في البحر عن الظاهرية بلفظ ينبغي ان لا تكفر
الكفارة لما كان الشبهة ومثل ما ذكرنا ان نوى نية مخالفة فيما يظهر قوله بنفسه بان روى عنه
فوقع في حلقه قطرة ماء انصب من ميزاب يفسد صومه هو الصحيح هندية قوله عنه اخذ
لان العطف بابا وقوله بخلافه في الفاء قال في الهندية ولو دخل حلقه غيرا لكان حلقه او
طعم الاودية او غيرا العيس واشباهه او الدخان او ما سطر من غيرا التراب بالسبح
او يجر الدواب او اشباه ذلك لم يفسده قوله والنظر في كونه مستطاعا عليه ونحوها
الثلاث كما ياتي قوله في جميع فم هذا يخرج القطر والقطرات فانه وان وجد الملوحة لكن
لا يفسد ما في جميع الغيم افا دونه في الشهر قوله واجتمع شئ كثير كاربعة قطرات فاكفر والظاهر
ان الاثر لا يقطع هذا الحكم بقدر عليه عبارة الى خلاصة وهذه الجملة لازمة لما قبلها لانه
لا يجد الملوحة في جميع الغيم الا اذا كان اجتمع فيه شئ كثير قوله خلاصة عبارة ثالثة في الهندية
الدخول اذا دخلت في الصائم ان كان قليلا كالقطرة او قطرتين او نحوهما لا يفسد صومه
وان كان كثيرا حتى ملوحة في جميع فم واجتمع شئ كثير فابطله يفسد صومه وكذا عرق الوم
اذا دخل في الصائم قوله او طين امزجته او انما لم تجب الكفارة فيه وفيما بعده لانها ليست
ما يشترى عادة كما في الشهر قوله لا تشترى ظاهرا للاقا وان لم تفسد مضمخة بالوجه قوله او
فخذ او انما لم تجب لانعدام الجلاء صورة وفسد صومه لوجوده مع قوله ولو قبله فاشته
انما بتلك الجملة لغيره انما لم تجب لها بدون انزال لا يوجب القضا وقوله ولو لم يزل
الاولى المبالغة بعدم الحائل لانه لا يشترى فيه القضا بدون انزال قوله او يمين بفتح الميم
قوله او استخفى او الاول ان يقول او عبت بذكره او باشر بها شدة فاشته لان الاثر انما يذكر
بعد الا ان يجعل السبح والتسابيح قوله قيد لكل من قوله او طين امزجته قوله كما مر
اي في اول هذا الباب اه قوله غير صوم رمضان بنصب غير مفعلة لمخوف ان صوما غير
صوم رمضان ولو كان قضاؤه وليس المراد غير الصوم ولو من صلاة ورجح فانه لا يتوهم
فيه كفارة والتبرئة على هذا التقدير ان الملام في الصوم في قوله لا اختصاصها بالكفارة
بذلك رمضان لانه لا يجوز خلاؤه من الصوم بخلاف غيره مع قوله بان المجموع صائما
فجئت جواب عن سوال حاصله ان الجنون ينافي الصوم فلا يصح تصوير هذا النوع وحاصل
الجواب ان الجنون لا ينافي الصوم انما ينافي شدة اعتق النية وهو قد وجدت وصورة
ما ذكره الشرح قال في هذا التصوير غير لازم بل الحكم كذلك فيما اذا نوت فثبت بالليل
فما معها نهارا كما في الشهر وفيما اذا نوت نهارا قبل الفجوة الكبر فثبت فجمعها اه قوله

اي الوقت اشار به الى ان مراد المص باليوم القطعة من الزمن من الصادقة ببعض الليل وبعض
النهار وقوله لف وشهد اي مرتبة قوله ويكي الشك في الاول من استقاط الكفارة في التسوية
الاصول بقا الليل فلا يجزى بالشك كما عبر به في نور الايضاح حيث قال او يمين او جامع شاك في طلوع
الفجر وهو طالع ثم يقول او ظن الغروب قال في الشهر ولا يصح ان يراد بالظن هنا الشك كما زعم
في البحر لعدم صحة الشك في الشك فانه لا يكفي فيه الشك والصواب ابتناء الظن على بابه غاية الامر
ان يكون المتيقن ساكتا عن الشك ولا يضر فيه قوله دون الثاني وهو الفطور فانه لا يكون فيه
الشك في استقاط الكفارة بل لا بد من ظن الغروب لان الماصل بقا النهار عن امداد الفتاح قوله
لم يقض اي المسالتين كما طرح به الزيلعي ولم يحكم فيه خلافا ونقله في البحر فقول الشك في ظاهر الرواية
وهو سداد اليه من مسألة ذكرها الزيلعي وصاحب البحر وهي ما اذا غلب على ظنه طلوع الفجر فاكفر
لم يتبين شئ فانه لا شئ عليه ظاهر الرواية وقيل يقضي احتياطا وسند كرها في الاقسام اه قوله
تتبع الاستدلال ستة وثلاثين تتبع فيه صاحب الشهر وذلك لانه اما ان يغلب على ظنه ان يظن او يشك وكل
من الثلاثة اما ان يكون في وجود المبيع او قيام المحرم فهي ستة وكل منهما على ثلاثة اما ان يتبين صحة
ما بناه او بطلانه او لم يتبين شئ وكل من الثمانية عشرا اما ان يكون في ابتداء الصوم او اشتهاؤه
فهو ستة وثلاثون وفيه نظر لانه فرق في القسم الاول بين الظن وغلبة ولا فائدة لهذه التفريق
لا تحادها حكم وان اختلفا مفهوما فان مجرد ترجيح احد طرفي الحكم عند التمثل هو اصل الظن فان
زاد ذلك الترجيح حتى قرب من اليقين لم يمتد غلبة الظن والكبر الزايد فلا جعل صاحب البحر الصواب
اربعة وعشرين وايضا يمد على قسمه ما ورد على صاحب البحر من ان جعل الشك عادة في وجود
المبيع وتارة في قيام المحرم لا وجه له لعدم ترجيح احد الطرفين فيه فمعه شك في طلوع الفجر احتمال وجود
الليل ووجود النهار في ذلك الوقت على السواء بخلاف الظن فانه اذا تعلق بوجود الليل لا يكون
متعلقا بوجود النهار وبالعكس فالحي في التقسيم كادل عليه ضيق الزيلعي ان يقال اما ان يظن
وجود المبيع او وجود المحرم او يشك في كليهما اما ان يكون في ابتداء الصوم او اشتهاؤه
وهو كل من الستة اما ان يتبين وجود المبيع او وجود المحرم او لا يتبين شئ فمعه ثمانية عشر
تقسيمه ابتداء الصوم وتسعة في اشتهاؤه وذكرنا حكمها الزيلعي وهي ان يشك على ظن بقا الليل
فان يتبين بقا الليل او لم يتبين فلا شئ عليه وان يتبين طلوع الفجر فعليه القضا فقط ومثله الشك
في طلوع الفجر وان تسمى على ظن طلوع الفجر فان يتبين طلوع فمعه القضا فقط وان لم يتبين
شئ فلا شئ عليه في ظاهر الرواية وقيل يقضي فقط وان يتبين بقا الليل فلا شئ عليه وهذه
شعبته الابتدائية وظن غروب الشمس فانه يتبين عدم الغروب فعليه للقضا فقط وان يتبين
الغروب او لم يتبين شئ فلا شئ عليه وان شك في الغروب فان لم يتبين شئ فعليه القضا وفي القضا
دوايتان وان يتبين بقا النهار فعليه القضا والكفارة وان يتبين الغروب فلا شئ عليه وان
ظن عدم الغروب فان يتبين بقا النهار او لم يتبين شئ الغروب فلا شئ عليه وان ظن عدم
الغروب فلا شئ عليه وهذه التسعة التي في الاشتهاؤه والى اصله لا يجب عليه شئ في عشر صور يجب
القضا فقط في اربع صور والقضا والكفارة في اربع صور مع ملحوظا بقليل زيادة قوله كالشاهد
اه فان الكفارة لا تلزمه لعدم جنائية لانه اعتمد على شهادة الاثبات قوله لان شهادة النبي اه
وهي شهادة عدم طلوع فوجب عليه العمل بشهادة الاخرين في شئ ظاهرا صار متعديا فوجب عليه
الكفارة وهو علة الاول ايضا فان شهادة الاثبات فيها استقطت عنه الكفارة قوله لا تعارض
شهادة الاثبات لان البيئات للاثبات لا تنفي فتقبل شهادة المثبت لا الثاني بحد قوله ما انتهى فيه
الكافرة كالانظارية بتراب او بعد قوله محله ما اذا لم يقع منه ذلك مرة بعد اخرى ظاهره
انه بالمرة الثانية تجب عليه الكفارة ولو لو حصل حاصل بايام قوله لاجل فقد المعصية وهي
الانظار ومفهومه انه اقام يقصد المعصية لا يشره التكفير قوله والاخير ان يسكن وهو من الكل

يظن بقائه الليل فوجد الفجر طالما اذ من افطر بظن غروب الشمس فاذ هو باقية ولا وجه لتقصيرها
 بل هذا الحكم مجرى في غالب المسائل السابقة **قوله** وجوبا اخذ من قول محمد في المسائلين فليعلم بقية
 يومه كذا استدلال به الصغار قال في المصنف هو مستقيم على تقدير ان الامر من الفقيه بفيد الوجوه وهو
 الذي صرح به صاحب البهر في آخر كتاب الحج وهو الظاهر ولا يستقيم على ما ذكره في كتاب الصلاة ان
 الامر من الفقهاء لا يدل على الوجوب **قوله** على الاصح صحة في عامة المعتدات وصحح به شيخ النظم
 وذكر انه المختار وعن السيد بن شجاع انه مستحب **قوله** لان الفطران في رمضان والمرد تناول
 صوة المظفر والا فالصوم فاسد قبل تمامه مغلط او هذا قياس من الشك في الاول حذف كراه
 ونظمه الفطرون رمضان فيجب شرعا فيجب تركه ففطر رمضان يجب تركه شرعا فيقول
 الشرع وتركه فيجب واجب اشارة الى النتيجة **قوله** كما فرقام الاصل في هذا ان كل من صار على حالة
 في اخر شهره ولو كان عليه اوله يلزمه الصوم يلزمه الامساك قضاء حتى الوقت تنبيهها بالصالحين
 من **قوله** وطائف قال محمد لا يستحسن فيها الاكل فيكون فيجب شرعا والقيح يجب تركه وفي حكمها
 النفسا **قوله** ومفطران غورا بهيب والكاف لما ياتي **قوله** او خطا في حكمه من افطر يوم الشك في
 ظهرت رمضان فيه فانه يجب عليه الامساك نوع افطر **قوله** وكلامهم ان التسعة المذكورة بقطع
 النظر عن زيادة الشجر **قوله** لعدم اهليتها بخلاف الحائض والنفسا فانه يباح اهل الوجوه وان لم
 يكونا اهلا للاداء **قوله** وهو السبب للصوم بخلاف الصلاة فان السبب فيها هو الجزاء المقارن للاداء
 اوجبه بعد سبب الطهارة وفي التخييم **قوله** كمن لو نوى عن اداء رمضان وهو استدرار على
 عموم **قوله** الا الاخيرين **قوله** قبل الزوال الصواب قبل الفجوة الكبرى ان بعد الاسلام والبلوغ
قوله مع عن الغرض ان تاهل المسافر والمريض اول الوقت للوجوب وللاداء والمجنون متاهل للوجوه
 عند زوال هذا القارض وفيه تامل **قوله** ولو نوى الحائض والنفسا ان اللسان ظهر في قبل الفجوة
 اكبر الصوم عن رمضان **قوله** لم يبع اصلا لا فرضا ولا نفلا **قوله** وهو لا يتجزأ من الصوم فاذا
 تحقق الغسلة حرمة فسد باقية **قوله** ويؤمر البع ان يامره وليه او ماله والظاهر منه الوجوه
قوله بالصوم بل كل ما هو شرعا من ماعدا المذابة **قوله** اذا اطاقه قدر بارس سبب والمشاغرة
 في صبيحها ما شاعدهم اطاقهم الصوم في هذا السن **قوله** ويضرب من يبيد لا يجنبه كما قيل في الصلاة
 وكذا يبين عن التكرار لئلا يلف الخيرة ويتركها **قوله** المكلف خبز البع فانه لا كفارة عليه لعدم خطا
 به الصوم ولا بد ان يكون المحل مشترك على الكمال فلا تجب الكفارة لو جامع بجمعة او مئونة ولو انزل ابو
 السعود **قوله** او ميا من طابعا غير نفسه اما اذا كان جنبا او مكرها فاعلا او منعولا او جامع نفسه
 فلا كفارة انما يعظم ابو السعود ولو اكرهت زوجها في رمضان على الجماع فجامعها مكرها فلا كفارة
 لا تجب الكفارة لانه بعد مكنتها ذلك وعليه القول ولو حصلت الطوعية بعد ابتداء الفعل
 بالاكراه لا تلزم الكفارة لانها انما حصلت بعد الاطوار **قوله** منتهى اخرج البصية التي لا تشرى
 عندها خلافا لابي يوسف وقيل لا تجب بالاجماع قال في التمر وهو الوجه ابو السعود **قوله** لما مر
 من ان الكفارة انما وجبت لهلك رمضان **قوله** وتوارت الحشنة من غايته وهذا بيان حقيقة
 الجماع لانه لا يكون الا بذلك **قوله** في احد السبلين باتفاق حتى في الدبر على المختار في كل الجائز قبل
 الشهوة والخلق المص في قوله جامع او جومع فيفيد انه لا فرق في وجوب الكفارة بين الذكورة والانثى
 والحر والعبد والسلطان وغيره ولما قال في البراءة ان الزم على السلطان وهو مسمى بالخلل
 وليس عليه تبعه لاحد يفتي باتفاق الرتبة وقال ابو نصر محمد بن سلام فيفتي بهيام شهره لان
 المقصود من الكفارة الاثر جاز وسير على افطار شهره واعتاق لقيته ولا يحصل الزوج اه بحد
 والكفارة عند ابراهيم الخوصوم ثلاثة الاف يوم وعند بعضهم لا يجزئ عن العتدة ولو صام
 الدهر كله ذكره القسستاني معذرا للنظم **قوله** انزل او لا تأتزال ليس بشرط لان احكام الجماع
 كالقحة والافتسال وغيرهما تتعلق بالشقاء الختائين ونفسا والصوم ووجوب الكفارة منها ابو

عن الزبلي

السعود عن الزبلي تنحمة ذنب الافطار وعيدا لا يرتفع بالتوبة بل لا بد من التكفير هداية فهو
 كناية السرقه والزنا حيث لا يرتفعان بمجرد التوبة بل بالحد وهذا يقتضي عدم الارتقاء
 ظاهرا اما فيما بينه وبين الله تعالى فستره بمجرد التوبة اما القاض بعد ما دفع اليه الزنا
 لا يقبل منه التوبة ويقيم عليه الحد وقيل قبول التوبة في مجزئ الكلام كما اذا لم يكن للمزني
 بها زوج فان كان فلا بد من اعلامه بكونه حقا عبدا ولا بد من ابرائه عنه اه **قوله**
 ما يتخذ في به اس ما شاء ان يهيب به البدن متغذيا كالخطة والجزوا اللحم ولو شرب
 الخمر كفر مع القضاء والتعزير والحد كما لو ذنا لا اختلاف في الاسباب قرستان **قوله** ما
 يتداوى به وهو ما يؤخذ به البدن بالكيفية فقط قرستان **قوله** وصول ما فيه صلاح به
 سواء كان يميل اليه الطبع وتنقضي به شهوة البطن امر لاه **قوله** ومنه ريق جبهة
 بذاق غيره فيقطع ولا تجب الكفارة للعناية به **قوله** لوجود معنى صلاح البدن بالظن
 شوقه الذي لو زاده عليه دجا اهلكه **قوله** وما نقله الشرع بل لا عن الحد ادا صاحب
 الجوهره حيث قال اختلفوا في معنى التقدير قال بعضهم ان يميل الطبع الى الكفر وتنقضي
 به شهوة البطن وقال بعضهم ما يعود لفعلة الاصلاح البدن وفانته فيها اذا مفعلة لفته
 ثم اخرجها ثم ابعثها لفعلة القول الثاني تجب الكفارة وعلى الاول لا تجب في الحشنة على
 الاول تجب وعلى الثاني لا تجب لان البع يميل اليها وتنقضي بها شهوة البطن ولا صلاح فيها
 للبدن قال في الشهر بعد ذكر كلامه الجوهره وهو بعيد عن التحقيق اذ يتقيد به يكون
 قولهم اودوا واحشوا الذي ذكره المحققون ان معنى الفطر وصول ما فيه صلاح البدن
 الى الجوف اعم من كونه غدار او دوا واما بقوله القول الاول وهذا هو المناسب في تحقيق
 محل الخلاف اه يحصل كلامه ان الخلاف في معنى الفطر لا التقدير **قوله** عند اخرج به الثالث
 والمختل **قوله** راجع لليل من قوله او جامع اه **قوله** اي فعل اشارة الى ان الحكم ليس قاصرا على الجماع
قوله بلا اثرال اما لو انزل ثم الا بعدا كما هو الموضوع فلا كفارة عليه لانه اكل وهو منظر
 قال في الهندية ولو جامع برميته او ميتة ففطر ان ذلك فطره فاكل متمدا فعليه الكفارة ان
 كان علما وان كان جاهلا فعليه القضاء دون الكفارة اه ووجوب الكفارة بحول على ما
 اذا لم ينزل **قوله** او ادخال اصبع في دبره انما يوجب الكفارة اه اما ادخال الرطوبة اذا اكل
 بعده فلا كفارة لانه يفسد بذلك الفعل فيكون قد اكل بعد تحقق الافطار **قوله** ونحو ذلك
 كما انما اصبع جنبا او اغتصاب او ذاق شيئا بغيره او جعل عودا في اسنائه وطرفه خارج **قوله** فقه
 اه ترك بيانا وقت وجوب القضاء والكفارة فيفيد انه على التعر في كمال محمد وهو الصحيح وقيل
 هذا القول ويندب تقديم القضاء على الكفارة ويستحب فيه التتابع اه من الدرامتين **قوله** حتى لو اتاه
 مفت خاص بقوله احجم وما بعده مما ذكره الشرح كما في ابداء الفتاح ومثله **قوله** او سمع حديثا فاذا
 افتاه مفت بمساده الصوم في هذه الصور ثم اكل في الكفارة عليه لان الواجب على العامي الاخذ
 بقوى المفت فتصير الفتوى شبهة في حقه وان كانت خطا في نفسه كما في المني وهو مفرغ على مفهوم
قوله لانه ظن في غير محله اي فلو كان الظن في محله فلا كفارة حقه اه **قوله** يعتمد بالبناء للمعاني فلا
 بد ان يكون معتد اعليه عند المستفتي سواء كان معتد اعليه في نفسه الامرا ولا وهو الظاهر
 قاله وصريح الجهد يقتضي بناءه للمجهول فانه قال ويشترط ان يكون المفت ممن يؤخذ منه الفتة
 ويعتمد على فتواه في البلدة وح يهيب فتواه شبهة ولا معتد بغيره اه **قوله** او سمع حديثا
 كان سمع **قوله** صلى الله عليه وسلم افطر الحاجم والمحجوم واعتمد على ظاهره قال محمد لا تجب الكفارة
 لان قول الرسول صلى الله عليه وسلم لا يكون اذ ذبته من قول المفت وهو اذا صلي عذرا فقول
 الرسول اذ ذبته من قول المفت وهو اذا صلي عذرا فقول
 ولا خلاف في انه لا يفرض الصوم الحاج في الغيبة انما ينسوج من مع زيادة **قوله** ولم يعلم تاويله اما

اذا علمه كغيره لا يخفى قوله ولم يثبت الاثر عطف على اخطاء المفتي وان ثبت الاثر اوج قوله الا ان الاثر
استثنى من قوله لم يكفر فيجب عليه الكفارة الى اكل بعد الاذهان وان افترق بالظن او سمع حديثا وقد
تبع ذلك الكمال ونحوه ما في قاضي حيث قال فيها وكذا الذي اقول او ذهن نفسه او شاربه ثم
الكل معتمدا عليه الكفارة الا ان كان جاهلا فاستغنى فافترق له بالظن فيحذف عنه الكفارة اه فعلم هذا
ليكون قولنا الا اذا افترق فغلبه شاكلا لسالة ذهن الشارب اه امداد الفتاح وهو كما ترى صحيح
لعدم الاستغنى فالاول للشك في تركه بخلاف قوله وكذا الغيبة لان المظن بها يخالف القياس والبرهان
وهو قوله صلى الله عليه وسلم الغيبة تغفر العمام مؤل بالاجماع بذهاب الشك بخلاف حديث الجي م
فان بعض العلماء اخذ بظاهره كالا ونحوه والا امام احمد عن الاملا وقوله ورجحه في المسألة
تقريباً قوله كذا في الظاهر الظاهر في الترتيب حديث ابي هريرة جاز رجل الى ابنه صلى الله عليه
وسلم وهو سلمة ابن يحيى اليه فالتفت اليه فقال يا رسول الله قال وما هلكك
قال وقعت على امرأتك رمضان قال هل تجد ما تعتق قال لا هل تستطيع ان تصوم بشهرين متتابعين
قال لا قال هل تجد ما تعلم ستين مسكينة قال لا ثم جلس فأتاه النبي صلى الله عليه وسلم بعزق وهو
بالعين مكل سبع عشرة صاعا فيه تمر فقال بعتك بهذا فقال اعل افقر من ابي بن لا يثبت
بيت اخرج من اهل بيته ففطن صلى الله عليه وسلم حتى بدت انيابه فقال اذهب فاطعمه هلكك فحق
الاعتدال في يجوز الاطعام مع القدرة على القيام ووضعه الى نفسه والاكتفاء بخمسة عشر صاعا عينه
قوله لا يستطيع صوم شهرين متتابعين ان لا يواقع فيها شهرا را ابو السعد وقوله بالعين الذي
في القاموس الفرق الطريق في شعر الرأس وطير واكتفى ومكيا بالمدينة سبع ثلاثة اصبع بحركة
وهو اضعاف سبع عشرة مثلاً او اربعة ارباع والجمع فرقان كبطنان اه واما العزق فهو
شئ الارض يقال عزق الارض خاضعة بعزقها شقها وقد افاد وفيه ايضا فالتعريف انه بالغا و
الزاد الموهلة قوله ومن ثم ان من اجل ثبوت كفارة الظاهر بالكتاب وثبوت كفارة الاطعام بالنسبة
شهر او كفارة الاطعام بكونها اذ في طالا بكفاة الظاهر لقوتها بشهرها بالكتاب قوله ان نزل
ليل فان نزل شهرها ثم افطر فلا كفارة لشهرته خلاف الشافعي رضي الله تعالى عنه فانه لا يجوز الصوم
بشيء من الشهر ويشترط ايضا التعيين فان الشافعي يشترطه كما تقدم في هذا الباب قوله ولم
يكن مكرها فان اكوه فسد صومه ولا كفارة عليه قوله كرض وحيف ان وجد بعد الاطعام قوله
او ستوفيه مكرها اتفقت الروايات على عدم سقوطها فيما لو سافر طائفاً يعني بعد ما افطر اما
لو افطر بعد ما سافر لم يجز ابو السعد قوله والمعتد له ومنه لا ينفصل العبد فلا يشترط استئذان
حق الشئ وقيل اذا مرض نجيح نفسه شغلها اذا مرض ابتداء وقال نوزان سوفيه مكرها
تسقط قوله في المعتاد اه عطف على قوله فيما لو مرض ان واختلف في المعتاد وقوله حتى يغير
تنوين منصوب بفتح على الف التانيث المقصورة على انه معمول المعتاد وقوله حيفاً معطوف
عليه اه والمراد انه نون ليلاً معنيان اما اذا لم ينو الصوم من اول النهار فهو داخل في عموم قوله
انما يكفر ان نون ليلاً ولو نون شهراً او ليلاً من غير تعيين فلا يلزمه الا التقاض كما سبق قوله
والمتعين بالجمع صيغة اسم الفاعل وقيل عدو وبالمنصب معفوله قوله يكفيه واحدة لان
الغالب في هذه الكفارة العقوبة وشأنها التداخل بشئ اتحاد السبب عن غير مجزئ التكثير
قبله ابو السعد قوله وعليه الاعتقاد في ظاهر الرواية كفارتان وهو الصحيح في عن الجرح قال ابو
السعد والترجيح اخلف قوله ان الفطران شريفة وهذا في رمضان لان الخلاف فيها قوله بغير
الجماع تداخل والا لان جنات الجماع فحش ولذا اوجب الشافعي الكفارة به دون غيره والظاهر
ان محل التداخل قبل التكثير اما انما كثر ما جاع فلا تداخل قوله ونما في شئ الوهانية قال في
الوهانية ولو اكل الانسان عذراً وشهراً ولا عذر فيها قيل بالقتل يؤمر بالشر بطلا صورته
من لا عذر له الاكل جهلاً لا يقبل لانه مستهين بالدين او منكراً لما ثبت منه بالضرورة ولا خلاف في حل

قوله والامره فتعبر المؤلف بقيل ليس بلانم الضعفاء اه قوله ولو زرع النوى اي خرج بلا صنع
الى اصل المسئلة فتفرع الى اربعة وعشرين صورة لانه اما ان يزرع او يبتقى ويحيا اما ان يزرع
او يزرع وكل من الاربعة اما ان يزرع او يزرع او يزرع وكل من الاربعة اما ان يزرع او يزرع او يزرع
في الاصح الا في الاعادة والاستغناء بشئ الملاصق التذكير من شئ الملحق قوله لا يفسد مطلقاً
المنع من زرع النوى وهو صائم فليس عليه قضاء وان استغنى فليقتض بحس قوله ولو هو ملا لغير
لا حاجة لزيادة لفظة لوم من الشئ لان حكم الاقل فيهم من المصن بطريق الاول قوله مع تذكره
ومع عدمه لا فساد بالاول قوله خلا فالنقاء والصحيح ما في المصن وهو قول محمد لعدم صورة النظر
وهو الا بطلاع وكذا معناه لانه لا يفسد بل بالنفس تعاقبه بحس قوله او قد صحت منه انيائه بهذا
المعطوف خطأ من وجوه الاول ان الاطعام باعادة التكليف قول محمد والخيار لقول ابو يوسف انه لا
يفطر الثاني انه لا يصح في قول المتأخر اجابا الثالث انه يناقض قول المتن والاولان فالتصديق
اه قوله ولا كفارة فيه لانه مما تعاقبه النفس قوله هو المختار وهو مذهب هبة بن يوسف وقال محمد
بغيره اه قوله ان متذكره اشار به الى الرد على صاحب غايه البيان حيث قال ان ذكر العمد الاستغناء
تاكيد لانه لا يكون الا مع العمد وحاصل الرد ان المراد بالعد تذكر الصوم لا تعمد النوى فهو يخرج
لما اذا فعل ذلك ناسياً فانه لا يفسد اه اه صاحب الجرح قوله مطلقاً ان سواد عاد او عاداه اولاه
قوله وان اقل الا ان لم يعد ولم يعد دليل قوله فان عاد بنفسه اه قوله لم يفسد اه على
غير ظاهر الدواعي المتقدم قوله فيه روايتان اي عن ابي يوسف قوله وهذا الحكم ان التفصيل المتقدم
قوله فان كان بلغها من وقت استغناء كذا في حق العبد قال في البعد وتغييره بالاستغناء في البذل او
ما في الشئ وغيره من التفسير بالنوى كما لا يخفى اه قوله مطلقاً بلغة الفهم اولا قال او استغنى عا
بنفسه او عاداه اولاه ولا وفيما شئ منه من الراس الصور كلها فالصورة في البذل اربعة وعشرون
ولم يزل لا يفسد قوله خلا فالنقاء في الاختلاف في استغناء المهاراة به فغندهما لا يفسد وعنده
ينقض قوله واستحسنة الكمال ان قول الثاني حيث قال وقول ابي يوسف هذا الصن وقوله ما في عدم
به احسن لان الفطران لا يفسد بما يدخل او بالحق عمداً من غير نظر الى طهارته ونجاسته ولا فرق
بين البلغم وغيره بخلاف نقض المهاراة بحس وبحل الخلاف بينهم في الساعد من الجو واما الثاني من
الراس فلا خلاف في عدم فساد الصوم به كما لا خلاف في عدم نقضه الطهارة كذا في الشرع لانه
قوله وغيره مراده به صاحب الجرح والنهر والشد بطلاعية فاشهر ما لا تقوم فقد استحسنوه قوله حصة
كبسوا الى وشهد به الميم مع الفقه عند الكوفيين والكسرة عند البصريين وكون الوجه وما فرقه كثر هو جرح
عليه بعضهم وقال السمرقندي هذا التقريب والحق ان الكثرة ما يحتاج في ابتلاعه لا الاستغناء بالريق و
استحسنة في الفتح لان المانع من الحكم بالاظهار بعد تحقق الوصول كونه لا سهل الاحتراز عنه وذلك فيما جرح
بنفسه مع الريق لا الريق لا فيما يتعمد في دخاله لانه غير مضطرب فيه ابو السعد وقدمناه قوله لان النفس
تقائه لو قيل ان كان الكمال في اللقمة اذا اخبرها ثم ابتلعها من ان المفتي يفسد حال المشتق فان كان
شبه يعاف ذلك اخبره بعدم الكفارة والا اخبره بالكفارة لكان حسناً قوله كما تذا في شئ قوله ابو
خير الدوم من بين استانه اه قوله واستحسنة الكمال ان عن القول بانه لم يفسد لانه لا يفسد لانها تلتصق
الا اذا كان قد لجمته كذا في الجرح قوله وهو ان وجود الطعام في الحلق قوله الاصل ان القاعدة في الاطعام
فان وجد وجد وان عدم عدم قوله في الاشئ اس قليل كذا في الجرح قوله وكذا في ذوق شئ ومن الكراهة
فيه المبالغة في الاستحجار وان يفسد او يفسد في الماء وان يقوم المدة تطوعاً بغير اذن زوجها الا ان يكون
مریضاً او صائماً او كحواج او عمة كما سبق في التصدع ببعض ذلك وليس للعبد قلامة ان يصوم تطوعاً
الا باذن المولى كيف ما كان وكذا المدبرة او المذنب وام الدليل فان صام احد من هؤلاء
فلا يخرج ان يفسد المدة والموء ان يفسد البعد والمائة بتسقي المدة اذ اذن لها زوجها او بابت وقضى
العبد اذ اذن له المولى او عتيق واما ان كان الزوج من غيرا او صائماً او عمة المولى من الزوجية من ذلك

ولها ان تصوم ولا تملك العبد والامة فان الدول منعهما على كل حال كماله الجوهرية التي وكل صوم
وجب على الملوك بسبب ما يشبهه كالانطواع الاصوم الفطري وخلافة ولا يصوم الا بحرية طوعا لا باذلة المتاجر
ان كان صومه بغيره في الخدمة وان كان لا يفرضه فله ان يصوم بغير اذنه واما بنت الرجل وانه واخته فينبغي
بغير اذنه هندية واما كرهه له الذوق لما فيه من تقريض الصوم على الفساد ولا يفيد صومه لعدم الفطر
صورة ومعنى **قوله** قال العيني في الفقه المصلي حيث افاد انه راجع الى الثاني **قوله** لكون زوجه
اه تمثيل للعدو الاول ومن العذر في الثاني ان لا يجد من يطعم الطعام لغيرها من حلقه وانما
او غيرها ممن لا يصوم ولم يجد طيبا ولا ثيبا حليتها هندية **قوله** في كراهة الذوق من ذوق
العسل مثلا عند الشغل ليعرف الجيد من الردي في شهر **قوله** ووفق في الشهر بين قول الكراهة و
عدمها وبعبارة وينبغي حمل الاول على ما اذا وجد في الثاني على ما اذا لم يجد وقد ضاع الغبن
قوله بانه ان وجد بقاى عن غلبته كما تفيد عبارة المجتبه سواء ضاع غلبته ام لا كما تفيد عبارة
الشهر ولا تنفي الكراهة الا بقيد من الاول ان لا يجد في الثاني ان ضاع الغبن وقد خالفنا الشهر
ما في الشهر فان ظاهر **قوله** والا لانه اذا لم يجد بقاى او وجد وضاع الغبن ان تنفي الكراهة
فذلك من **قوله** وهذا الحكم بكراهة الذوق او المضيغ بغير عذر وفيه كلام البحث لصاحب البحر
قوله لخدمة الفطر فيه بلا عذر من فاما كان تقريبا للفطر بكرة لان الكلام عند عدم العذر
قوله على المذهب اما على راية الحسن فسلم اذا غلب ما يفرض اليه الافساد وتقدمه جائز فيما افترق
اليه او لا من رايه شاذة بغير **قوله** وكره مضغ علك لما فيه من تقريض الصوم على
الفساد ولانه يتهم بالافطار والعلك المصطلي وقيل اللبان الذي يقال له الكندر ومضغه
يورث هذا الجنين ابو السعود **قوله** مضغ من مضغ ان مضغه غيره كما في البحر وهو قبل الوقت وقد
ضرح وهو في **قوله** والا فيضطر ان كان اسود مطلقا مضغ او لا ان الاسود يذوب
بالمضغ او كان ابيض غير مضغ او كان مضغ او كان اسود مطلقا مضغ او لا ان الاسود يذوب
واطلاق كحميد يدل على ان الكل سواء في عدم الافطار واختار الكمال كلام المتأخرين لان
اطلاق محمد محمول عليه للقطع بانه محمول بعدم الوصول فاذا عجز في بعض العلك الوصول
منه عادة وجب الحكم فيه بالفساد ولانه كما يتقرب **قوله** وكبره للمفطرين وظاهره ما في الفتح
انها كراهة تحريم وبعبارة والاول الكراهة للرجال الا لما في الدليل اعم الشبهة بالنسبة
بقتضيتها في حقهم خالفنا عن المعاصرة **قوله** الا في الخلوة بعد ركعتين اخرج في وقيل
يجوز بغيره فاذا ان الكراهة لا تنفي الا بقيد الخلوة والعذر **قوله** وقيل يباح في الخلوة
قال ولكن يستحب للرجال تركه **قوله** لانه سواكم من تقصير لشارتهم عن استعمال الخشب والطين
انه يقوم مقام السواك ولو في غير حالة العشاء والظواهر انهم لا يحصلون السواك الموعود
على السواك الا بالنية **قوله** وكبره قبله اه التفصيل في غير القبلة الفاحشة اما هي وهي ان
يمس شفتيها فيكره على الاطلاق والجماع فيها دون الفرج كالقبلة في ظاهر الرواية هندية
قوله ومعانقة فيجرى فيها التفصيل على المشهور شهر **قوله** وبما شقة فاحشة هي ان يتعانقا
وهما متجردان ويمس فرجها فوصف وظاهره انها على هذا التفصيل في العندة الصحيح ان المباشرة
الفاحشة بكرة وان امن بل نقل عن المي لم يرد عدم الخلاف كراهتها **قوله** ان لم يامن المفترق
الجماع والا نزال فلا بد من الامن منها حتى تنفي الكراهة فان ضاع احد من الكراهة
قاله ابو السعود **قوله** وان امن لا بأس فالاول عدمها **قوله** لا يكره دهن شارب اه لانه
نوع ارتفاق وليس من مخلوق الصوم وقد نذب صلى الله عليه وسلم الى الاحتياط يوم عاشوراء
بجود الدهن والكحل فيها بالفتح مصدران او الضم اسمان والفتح عليه لا يكره استعمالهما
قوله اذا لم يقصد الزينة فان قصدها كرهه شهر واعلم انه لا تلازم بين قصد الجمال وقصد الزينة
فالقصد الاول لدفع الشين واقامة ما به الوقار واطهار النية شكلا لا فحشا وهو ما روي

النفس

النفس ومثلها منها والثاني ان يشرعها وقالوا بالتحضاب وودت السنة ولم يكن يقصد
الزينة ثم بعد ذلك ان جعلت زينة فقد حصلت في صوم تقصد مطلوب فلا يفرضه انما
يكون ملتفتا اليه مجرد عن الكمال فخرج ليس الشيايب الجنبية ليلام الالم يتكبر والاحرم وعدم التكبر
ان يكون كما كان قبلها **قوله** او يظن ان اللحية اما اذا قصده كره **قوله** اذا كانت بقدر السنون
اما اذا لم يكن السنون فلا يكره دهنها لتصله **قوله** وهذا القصة روي ان ابن عمر كان يقبض
على لحيته فيقطع ما زاد على الكف رواه ابو داود سنة **قوله** وصريح في انها لا يجوز بوجوب اه
وفيها ولا يفعل لتطويل اللحية اذا كانت بقدر السنون وهو يقتضي ان الدهن لهذا القصد
يكره تحريما لانه يفضي الى المكروه تحريما ولو كان يكرهها تنزيها لما عير بقوله ولا يفعل اه
قال في البحر وما في المعنى من عنه عليه الصلاة والسلام اخفوا الشوايب واعفوا اللحي فقول
على اعفائها عن ان ياخذ كلها او غابها **قوله** بالغصم اي والفحج واقتصد على الضم لانه الاكثر
في عن القاموس وهي بالفتح مصدر بمعنى اسم المفعول كقوله تعالى فقبضت قبضة **قوله** و
مقتضاها البحث لصاحب البحر **قوله** الا ان يجعل الوجوب على الثبوت قال في الشهر وسعت
من بعض اعز المولاي ان قول الشهرية يجب بالجماء المرحلة ولا بأس به قلت وهو الذي انشأه
لكن عبارة الشهرية قريبة الى فهم الوجوب منها لتعبير مكان المنية المواقفة المنية للوقت
وفيهما كما في الشهر يجب قطعها هكذا اعني رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان يأخذ من اللحية
من طولها وعرضها اه **قوله** وتختبئ الرجال قال في القاموس قشة تحشيها عطفه ومنه الخشبة
اي لوجود اللين في اعضائه **قوله** فلي يهود الهند والتشبه بهم حرام كما يقع من كثير من الناس
قوله وحديث التوسعة اه وهو من وسع على عاله يوم عاشوراء وسع الله عليه السعة كلها
قال جابر بن عبد الله بن عمر عاملا فلم يتخلف **قوله** صحيح قال ابو السعود وله فذلك اساسا
كلها متعينة ولكن اذا انقم بعضها البعض افادت قوة وصح بعضها الحافظين ناهرا واداره
الذين العداة قال وهو حسن عند ابن حبان وله طرق على شرط مسلم وهي اصح طرقه فقول ابن
الجوزي انه موضوع ليس في محله اه ابن حجر على الشماكل **قوله** واحاديث الاحتياط منها كما في شرح المتق
من الاحتياط يوم عاشوراء لم يرد عنه ابداع وخضعة الفاضل الزرقاني بالاعتدال بالسعود وهو
لكل المشهور وقيل الاصح ان يكون من ان الكحل وجب تركه يوم عاشوراء لا يقول عليه لان
الفتية ليست من كتب المذهب المتعمد فلا يوافق ما في الفتية والفتية تنتم الى الجوزي لبحث ان
يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الا اذا صح الحديث في الضعيف يقول روي عنه عليه السلام
ونحوه ابو السعود **قوله** كما في ابن عبد العزيز الذي في الشهر ابن العزق قال انه لم يصح عنه صلى الله
عليه وسلم في يوم عاشوراء غير صومه وانما الروايات لما ابتدوا اقامة المائم واطهار الحزن يوم
عاشوراء لكون الحزن في يومه ابتداء جهلة اهل السنة اظهار السور وانما اذا الجوب ولا طعنة
والاحتياط ورووا احاديث موضوعات في الاحتياط ورواه في الشهر بان احاديث الاكثر لضعيفة
لاموضوعة كيف وقد خرجها في الفتية ثم قال في هذه عدة طرق ان لم يخرج بواحد منها فالي في بحث
بواحد حديث التوسعة فرواة الثقة والمائم عند العرب الشيا يتجمع في الخبر والشعر وعند
العامية المصيبة ابو السعود **قوله** ولا سوال في السؤال عاشوراء شيد اللثة ويترك الحفرة ويقطع
البلفم ويذهب الربة ويكيب الكربة وتقام الوضوء وضاعة للرب ويزيد الحسنات ويصلي الجسم
ويوافق السنة ابو السعود عن الزيلعي **قوله** ولو عشتيا وهو بعد الرقوال من **قوله** اورطها بالمال
وقيل يكره بله بالمال ولا وجه له لانه يتمضمض بالمال فكيف يكره استعمال العود والربط وليس فيه
من المائم ما يتيقن في من البلك من الشيا المضمضة اه قال في البحر قد يفرق بين ادخال المائم المضمضة
وادخاله للاشيتا لانه المضمضة لا تتأذي بدون ادخال المائم واما الاشيتا فيشاع بدونه ابو
السعود في الحديث عن الحاشية ان السؤال بالربط الاخر لا بأس به عند الكل **قوله** على المذهب

فلا قال له يوسف وهو ما قد شاء عنه قوله وذكره انما في لقوله صلى الله عليه وسلم في قوله
الصائم عند الله اطيب من ريح المسك الا ذفر ولا ان فيه الا تسامح المحمود ولما نادى من الله صلى الله
عليه وسلم كان سبيلك وهو صائم لا لا بعد ولا يحصى والنقص الواردة في كلامها مطلقة فلا يجوز
تقييدها بالرائي وليس فيها دوس فلاله على انه لا يستاك ومده صلى الله عليه وسلم في قوله لا تهم
كانوا يتجرون عن الكلام معه لتغيير قلوبهم عن ذلك بل كرشانه ذيل في قوله لا تهم
المعجزة وهو الصواب وقيل المشهور وغير المشهور الفتح وهو ما تخلف بعد الطعام من رجة
كبرية تجللا المعدة من الطعام ابو السعد عن العلامة فخرج ومعنى كوز الخلاف عند الطبيب
ان شارب الصائم عليه اكثر مما يشرب على الطبيب بالمسكة المراه في قوله لا تهم في قوله لا تهم
الطبيب كيوم الجمعة والعيدين وقيل معناه الطبيب عند الله من ربح المسك عندكم والمراد الله
منه ان الله يقدر من الله تعالى من ربحته ونوابه كما ان الطبيب يقرب عندكم او على تقدير
مضاف ان عند ملائكة الله فانهم يذكرونه شفا اطيب من ريح المسك قوله وكذا لا يكره حجة
ان اذا لم تضعه صغف يؤمن الا الاطمار عن امداد الفتاح وفي الهندية ينبغي ان يوضعها الا
وقت الغروب والقصد تطهير الحجة كذا في الحديث قوله ومضممة واستشاق ان لا يغير وضوء
ومثله الاستشاق في الماء اما ابتلاء برقة بعد جمعة في فم فليكره هدية قوله وفيه يقع لما رواه ان
ابن صلا الله عليه وسلم صب على راسه ماء من شدة الحر وهو صائم ولان فيه اظهار ضعفية
وعجزية في قوله فان الانسان خلق ضعيفا وليس المقصود اظهار التقوى بحقه قوله ويستحب السجود
بهم السجود وهو الاكل سجرا والمأكول يسمى سجورا بفتح السين اه في الشرح الملتقى السجود
بالفتح ما يؤكل في السجود الاخير من الليل وبالضم جمع سجور وذكر الرازي ان من سنن الصوم
وطاخيرته وتقبل الاطمار ويستحب الاطمار قبل الصلاة في البحر التبريل المستحب التحيل قبل اشتراك
الجموع ولم يشترط الاطمار ان الماء وحده يكون محلا لنته السجود وطاها هذا الحديث فليكره وما رواه
احمد عن ابى سعيد مشد السجود كله بركته فلا تدعوه ولو ان يجتمع احدكم جمعة من ماء فانه الله عز
وجل وملائكته يصلون على المسحور اه ومعنى كونه بركته انه زيادة قوة على الصوم وابطاحه الاكل
والشرب ولو وقع في الوقت الذي يستحب فيه الدعاء وما يقع من المسحور من الذكر والاستيقاظ
فيه ومن السنة ان يقول عند الاكل والارهم للرحمة وبك انت وعليك تقول وتقول في وقت الاكل
وصوم الغدا الغدا من شهر رمضان ثوبت فاعفوه ما قدمت واؤثرت اه قوله وتقبل الفطيرة
به مع ان الحديث الاطمار اشارة الاستحالة ثلاثيا وباعتبار عن القاموس قوله حديثه و
حديث لا تزال امة يجي ما خرو السجود ويجعلوا الفطور من شوصه الملتقى ويكره تأخير السجود الى وقت
يقع فيه الشك هندية قوله من اخلاق المرسلين ان من صلاتهم اللازمة لهم قوله والسجود كان
يكثرونه صلى الله عليه وسلم حتى كان يضعفه قريبا منه اذا نام فاذا انتبه استيقظ به قوله كذب بافقد
ايام الشتاء فيه نظر فان الاسعار قد تختلف في الزمانين غلا ورخصا فربما يحتاج في الصيف الى
عمل اكثر من عمل الشتاء فيقوم بما عليه من النفقات وربما حاشه عليه في الصيف من تكريم نفقة من
عن شجرة قد يكون ما ياتي في اقرب ايام الشتاء ياتي في جميع يوم الصيف مستقرا بطله اول
الربهار وبعضه اخره فالاول ان يدار الحكم على نفس الامراء قوله وان اجبره الحديث بجم الى قال
في الالهانية وان اجبره الانسان بالشغل فله فافطر في التكفير قولين فطروا قلا الشربلاية
صورتها ثم انقلب نفسه في عمل حتى اتجهده والعطش فافطر لزمته الكفارة وقيل لا تتركه وبه افتح
البقلا وهذا بخلاف الامم اذا اجتهدت نفسها لاسرها معذرة تحت قهر الموت ولها ان تمنع من
ذلك وكذا التبريد اه فصل في العورض هي جديرة بالتأخير جمع عارض وهو كل ما استقبلك
ومن عارض مظهرنا وهو السحاب والعاوض ابواب والخد وعروض له عارضان افتر من كبر
او مرض كذا في ضياء الخلوم ولما كان افسا والصوم بغير عذر يوجب اثما ويعذر لا يوجب

اجتنب

اجتنب لا بيان الا عذرا المستقط له نهر قوله وقد ذكر المصنف من خصة ان من العوارض وهي ثمانية
فظهرها علامة المقدسة في بيت واحد فقال سقم والكراه وحمل وسفوف وضع وجوع ثم عطش وكبر الود
السعود وما ذكره المصنف السفوف والحمل والارضاع والمرضى والقيء قوله وخوف هلاك اس على
او عقوق من اعضائه وليس المراد من الخوف مجرد الوهم بل هو غلبة الظن عن امانة او تحديته او
باجبار طبيب مسلم غير ظاهرا هذا الضيق بحقه قوله او نقصان عقل عطف على هلاكه قوله ولو عطش
كالنفس ذهب به متوكل السلطان الى العمار في الايام الى ارة والعمل الخيش اذا خشي الهلاك او
نقصان العقل بسبب عطش او جوع والغاير اذا علم يقينا انه يقاتل العدو في شح رخصا
ويخاف الضعف ان لم يظفر بظفر قبل الحرب سافرا كان او مقبلا بحقه بقليل زيادة قوله او لوعة
حبة عطف على عطش المتعلق بقوله وخوف هلاك امره يعني ان الرجي اذا لدغته حبة فافطر
ليشبه الدواء قالوا ان كان ذلك ينفع فلا بأس به وفي النظرية رضيع يبطلون خفاف موته
من هذا الدواء وشعره لا يطا ان الظاهر اذا شديت دواء كذا برن الصغير وتحتاج النظر ان
شرب ذلك شرها راغ رمضان قيل لها ذلك اذا قال ذلك الاطباء المذاق بحقه قوله لمسا فراه
اشار باللام لا انه مخير بين الصوم والنظر ولكن النظر رخصة والصوم عزيمة فكان
افضل الا اذا خاف الهلاك في الاطمار واجب بحقه قوله سفا شرعا هذا الذي يحمل فيه قهر الصلاة
وهو سفوف ثلاثة ايام ولياليها قوله ولو جمعة لان التبع الحيا ولا يبعد المشروعية كما قد
الشدة في صلاة المسافر قوله او حامل دليله قوله عليه الصلاة والسلام ان الله وضع عن المسافر
الصوم وشط الصلاة وعن الحامل والمرضع الصوم او الحامل التي يظنها حمل بفتح الحاء
ولو والى ملة الله على راسها او ظهرا حل بكسر الحاء ابو السعد عن النهر قوله او مرض
هذا الحكم ثابت لكل منهما على الافراد والمرضع التي شاربها الارضاض شربا ولو في غير حال
المباشرة في المرضعة التي هي في حال الارضاض ملقحة ثديها البصير ذكره صاحب الكشاف
وبه انفع ما قيل انه لا يجوز ان فيه كما نص وطالق لانه من الصفات التي لا تترك الا ان اراد
الحدث فيجوز ان يقال حاشية الا ان او عذرا ابو السعد عن النهر قوله اما كانت او ظهرا
اما الظاهر فلان الارضاض واجب عليها بالعقد ولو كان العقد رخصا كما في البرجدي خلاف
لما في صدر الشريعة من تقييد حل الاطمار بما اذا صدر قبل رمضان ابو السعد واما الامم فوجوب
عليها ديانته مطلقا وقفا اذا كان الابن نفسا وكان الولد لا يرضع من غيرها فوجوب لا يجوز
له الاطمار اذا كره به لولا كونه ابنه لان العقد في الاكراه من فعل من ليس له الحق فلا يعذر
لهيئة نفس غيره بخلاف الذي من والمضجع بحقه قوله على الظاهر ان هذا هو الوجه قوله
خافت على نفسها شاملا الى مل والمرضع قوله بطلته الظن اما بتجديده او اجبار طبيب فاذق
مسلم كما في البحر قوله او ولدها ولورضا فشمي الظاهر كما في البحر وحذف مفعول الخوف
ليشتم نقصان العقل فاذا خافت نقصان العقل افطرتا اخاد في الشرع لا لية قوله بما
اذا اقينت قد يقال لاحاجة الى التبريد لان خوفها على الولد انما يتحقق عند تبعتها الارضاض
اما لعقد الظن او لاعتسار الزوج او لعدم اخذ الولد ثدي غيرها ابو السعد قوله او مرض
لقوله نقلا من كان منكم مريضا او على سفوف فعدة من ايام أخر قوله خاف الزيادة او ابتلا
البه او فساد عقوق او وجع العين او جراحة او صداعا او غيره ومثله ما اذا كان يمرض
المرض تهتبا قوله خاف المرضين المراد بالخوف غلبة الظن كما اذا دعا المصنف قوله او مرض
خاف الزيادة قوله وخادمة ذكر القهرستان عن الخزانة ما نصه ان الحرة الحرة او العبد او
الزاهب ليد النهر او كبريه اذا اشتد الحر وخاف الهلاك فلم الاطمار كحرة او امة ضعفت
للطبخ او غلبت الثوب اه قوله بقلية الظن تنازع خاف الظن في المصن وخاف خافت اللتان
في الشرح قوله بائارة ظهرت له باجتهاده والاجتهاد غير مجبر والهم ان في البحر قوله

او تجوز ولو كانت من غير المريض عند اتحاد المصنفين **قوله** حازق اسلمه معرفة تامة في
الطب فلا يجوز تقليد من له او معرفته فيه **قوله** مسلم اما الكافر فلا يعتمد على قوله لاحتمال ان
عرفه افساد العباد كسليم شعير في الصلاة بالتيهم فوعده كافر اعطاه الى اذنه لا يتطوع الصلاة
لما قلنا مجرد **قوله** مستور وقيل عدالة شرط وجزم به الزيلعي وظاهر ما في الجوز والنهر ضعف **قوله**
واحد في الشهر اخذ من تعليق المسئلة السابقة باحتمال ان يكون عذر من الكافر افساد العباد
وعبادة الجوز وفيه اشارة الى ان المريض يجوز له ان يستطيع بالكافر في افساد العباد
قوله لان عندهم ان الكفار المفسدين من الكافر **قوله** يصح المسلم بغيره وغيره **قوله** فان
يستطيع بهم ان يكلف يتكلم بكلامهم وهذا استفهام بمعنى النفي ان لا يجوز ذلك قاله وايد ذلك
شيخي بما نقله عن الدر المنثور للمعلومة السيوطي من قوله صلى الله عليه وسلم ما خلا كافر مسلم
الا عزم على قتله **قوله** للامة وكذا العبد وتفسيره بالامم فيفيد ان لها الحيات ان شئت استقلت
فاذا ضعفت افطرت ولها ان تمتع وقد مر ما يفيد **قوله** الفطر ولو بعد الشروع **قوله** الا ان
استثنا من عزم العذر ان لا يحل للمساكين الاططار لان السفر لا يبلغ الاططار وانما يرجع عدم
الشروع في الصوم لكن اذا افطر لا كفارة عليه بخلاف ما لو كان مسافرا فقد كوشيا قدسية
في منزله فذم صوره فافطرت ثم جرح فانه يكفر شر بلائيه عن الجوز وتقيده بقوله ثم جرح لم يعلم
وجوب الكفارة عند عدم طرده بالاولى ابو السعود **قوله** لا يسبي ان من قول الحق لا يجب
على مقيم اتمام يوم منه مسافر فيه **قوله** وقفت ان لا تقدم حقه الى مل والمريض وغلب المذكور فانه
بضميه **قوله** ما قد مر مفهومه قوله الا فان ما توافق في الجوز ولم ار من مخرج بان الى مل و
المريض اذا ما شاق قبل ان يقول فوضها على الولد او النفس انه لا يلزمهما القضاء كما لم يرضى و
المساكين من مخرج البائع بان للقضاء شرائط منها القدرة على القضاء وهو بوجوبه يتناول الحامل
والمريض فعلى هذا اذا زال الحوق اياها فزمرها بقدره ولا خصوصية فان كل من افطر لعذر ومات قبل
شواله لا يلزمه شيء فيدخل المكره والاقسام الثمانية المتقدمة **قوله** بلا فدية لاشراكه وودت في الشئ
الفاء بخلاف القياس فغيره عليه لا يقاسه عن المني **قوله** وبلا ولا يكسر الواد بمعنى المتابعة
ومن فسر بالتتابع فقد سبى لان المتابعة ضمن المكلف ومن التتابع ابو السعود ومن الحيوي
قوله لان ان القضاء المفهوم من قفتوا **قوله** على الترتيب لان الامر فيه مطلق وهو على الترتيب
ومعنى الترتيب عدم تعيين الزمن الاول للشغل في وقت شدة فيه كان ممثلا ولا اتم
عليه بالتأخير وتضييق عليه الوجوب في اخذ عمره زمان يتمكن فيه من الاداء قبل موته **قوله**
ولذا ان كونه على الترتيب **قوله** جاز التلوع قبل القضاء لانه يكون تأخير الوجوب عن وقته المتيقن
بجده **قوله** بخلاف قضاء الصلاة ان فانه على الفور لقوله صلى الله عليه وسلم من نام عن صلاة او
نسيتها فليصبرها اذا ذكرها لان جبر الشرط لا يتأخر عنه ابو السعود وظاهره انه يكون التلوع
بالصلاة لمن عليه الفوائت ولم اذكره من قبل قد منا حكمه في قضاء الفوائت وهو الكراهة
الا في الروايت والراغب فليراجع **قوله** قدم الاداء ان ينبغي له ذلك ولا يخلو قدم القضاء
وقع عن الاداء ابو السعود عن النهر **قوله** على القضاء لان وقت العزم ابو السعود **قوله** ولا
فدية اطلقه نعم ما لو كان التأخير لغير عذر ابو السعود **قوله** لما مر من قوله لانه على الترتيب
كما على به هذا **قوله** خلافا لما في ظاهره وجوب الفدية عليه مطلقا وليس كذلك
بل اذا كان لغير عذر ابو السعود عن الزيلعي فيوجب مع القضاء لكل يوم طعام مسكين او **قوله**
لاية وان تصوموا به ولا ان رمضان افضل الوقتين فكان الاداء افضل واما قوله صلى الله
عليه وسلم ليس من التماس الصيام في السفر وود في مسافر من الصوم زيلعي **قوله** لا افضل
لاقتضائه ان الاططار فيه خير من الصيام وفيه انه وروى ان الله يحب ان يؤخره فخصه كما
يجب ان تؤخر عن ايم ومحبته الله ترجع الى الاثابة فيفيد ان رخصته الاططار فيها ثواب لكن

العزيمة اكثر ثوابا ويمكن حمل الحديث على من أثبت نفسه الرخصة **قوله** ان لم يضرا او بالضر الضر
الذي ليس فيه خوف اهلا لا ان ما فيه خطا لاهلاك جيب الصوم فلا يطارح مثله واجلا انه
افضل جرح وكذا يجب الفطر ايضا لو اكره او المريض او المسافر على الفطر بالقتل فلو صبر حتى
قتل ياشم بخلاف الصحيح المتعين اذا اكره بقتل نفسه فصرح حتى قتل كان مقابلا اما اذا اكره بقتل
ابنه لا يباح له الفطر كقوله تشدين الظهر او لا تاكلن ولذلك ابو السعود عن النهر **قوله** فان
شق عليه اه صرح في الخلاصة بكراهة الصوم اذا اجهد **قوله** او على رفقته ان لم يكونوا
صائمين **قوله** لموافقة الجماعة عدل اليه عن قول البهائي ان كانت النفقة مشتركة فالفطر
افضل لما ان ضرر المال لضياعه بصوم فتمنع او من الجوز ان ياخذ نصيبه ويبيعه
واما لزوم ضرر المال لضياعه بصوم فتمنع او من الجوز ان ياخذ نصيبه ويبيعه
قوله فان ما توافق العذر وروى **قوله** بالعدية اسم من القضا يمنع البذل الذي يخلص
به عن عكروه يتوجه اليه قهستان **قوله** لعدم ادراكهم اه فلم يلزمهم القضاء وجوب
الوصية فزع لزوم القضاء وانما يجب الوصية اذا كان له مال كما في شرح الملقى وينبغي
ان يفتى قبل الدخول وان جاز بعده وكيفية ان يسقط من عمره اثنتي عشرة سنة
ومن عمرها تسعة يتم بدفع عن الباء من العمر الى مسكين من ملكه دفعة واحدة ان
كان الثلث واقفا بالعدية والا فيدفع اليه ما يملك فيقبضه ثم يهبه من الدافع فيقبضه ثم
يتم الى ان ينتهي عمره وان لم يملك شيئا استعفى وارثه وينبغي ان يقول الدافع للمسكين
كلمة او في ذلك كذا الفدية بصوم فلان بن فلان ويقول المسكين قبلت قهستان في
فزع ان نذر صوم شهر معين ثم مات قبل مجي الشهر لا يلزمه شيء ولو صام بعضه ثم مات
يلزمه الا بصل ما بقى من الشهر واما المريض اذا نذر ثم مات قبل الفدية لا يلزمه شيء
بلا خلاف وان مات بعد ما يصح يوم الزمر الا بصل ما بقى من الشهر لا يلزمه شيء ولو صام بعضه ثم مات
يجوز قبضه ينبغي ان يستثنى الايام المشهورة اذا اقام فيها المسافر او صام فيها المريض
لا سيما ان اداء الواجب لا يجوز فيها كذا القهستان والجمهور واليه جرح ابو السعود
قوله فوجوبها عليه بالاولى لا دلالة على الاولوية لا لتفاد العذر في حقه ولذا قال القهستان
وفي الكلام من مر الا انه لو فطر في ادائها باطاعة النفس وخداة الشيطان ثم ندم في اخر
عمره وادى ما بقى لم يجز لكن في بسا جته مستعفى دلالة على الاجزاء **قوله** وليه ان
ولي ذلك الميت والاولى كما في 2 وفسر عنهم وليسهم **قوله** الذي يتصدق في ماله اثاره
لان المراد بالولي ما يشمل الوصي عن البهائي **قوله** قد راى اثاره الى ان التبرع به حيث
القدر فقط والا فالفطرة لا بد فيها من التملك وهذا كذا الا باجم **قوله** بعد قدر
ان الميت المعذور بعد من الاعذار الثمانية **قوله** بوجوبه فشرط لزوم على الولي الا بصل
الا اذا مات قبل ان يؤدى الفطر فانه يؤخذ من تركته من غير ارباب الفطر تعلق العشر
بالعين اه من **قوله** وهذا ان يكون الوصية من الثلث **قوله** وتبرع وليه به ان بالفكر او
والوارث والا جنة في جواز التبرع سواء كان ادا او القضا **قوله** ان شاء الله المشية لا
شرع للجواز وانما هي موطنة بالقبول وكذا سائر الاعمال فان قبولها يتعلق على المشية
قوله لا ان لا يتبرع على الميت وان صرح فعلا للصابم **قوله** او قتل المراد به قتل الصيد لا قتل
النفس لانه ليس في كفارة قتل النفس اطعام ابو السعود واعلم انه في كفارة قتل الصيد
يخير بين ان يشتري بقيمة هدايا يذبح في الحرم او طعاما يتصدق به على كل فقير نصف
صاع او بصوم عن كل نصف صاع يوما فاذا اوصى بالا طعام المذكور وجب على الولي وان
تبرع به جاز **قوله** باطعام او كسوة بدل من الكفارة **قوله** بلا سفا لانه لجهة كسوة النسيب
ولا يحمل نسيب شخص على شخص بغير رضاه فكذا يقال فيما ناله **قوله** ولو وثر لانه فرض

عند الامام جعفر عن الغاية **قوله** على المذهب وما روي عن محمد بن مقاتل من اعتبار كل صلاة
يوم بصومه فخرج عن عنده عن النهر **قوله** وكذا الفطرة ان يخرجها الوالد بوجبه **قوله**
والاعتكاف الواجب كان نذره ومات فيطعم عنه لكل يوم نصف صاع من خنطة لانه وقع الياس
عن ادائه فوجب القضاء كالصوم والصلاة **قوله** كل ما كان عبادة بدنية فلا بد من الجهر
ان المص صاحب الكسرة ان سائر حقوقه فقل ذلك ان كان الصوم في الغدنة ما ليا كان او
بدنيا عبادة محضة او فيه معنى المؤنة كصدقة الفطر او عكسه كالعشاء او مؤنة محضة كالنقطة
او فيه معنى العقوبة كالكفارات او بهاب **قوله** يطعم عنه وجوبه ان اذا اوصى ونذرا ان
لم يؤمن **قوله** كالفطرة ان من جهة التقدير **قوله** يخرج عنه التقدير الواجب من الثلث ان
اوصى **قوله** والمركب الاول والمركب ان والعبادة المركبة من البدن والمال وتربيتها
يجب انظرها والاول شوطها **قوله** يخرج عنه وجوبه ان اذا اوصى ويخرج من الثلث لانه
محل نفاذ الوصية ان كان هناك وارث والا جاز من بينة ولو تبرع بالدفع صح بل لو
رج نفسه عنه او دفع الزكاة من مال نفسه تجزئه بلا خلاف قهستان **قوله** وللشيخ
الفاخر وهو الذي كل يوم في نقصان يموت وسمن به اما لانه قريب من الفناء او لانه
فنية قوته وانما لزمته باعتبار شهوده الشرع لو احتمل المشقة وصام كان مؤثرا
وانما يبيع له الفطر لاجل الجوع وعذره ليس بعد من الزوال حتى يصار الى القضاء فوجب
الفدية لكل يوم نصف صاع من بر او زبيب او ساعا من تمر او شعير كصدقة الفطرة
بجروا فاداه القهستان عن الكرم ان المرئي اذا تحقق الياس من البهي فعليه الفدية
لكل يوم من المرض او من البهي لو نذر صوم الا بد فضعف عن الصوم لاشغاله بالمرض
له ان يطعم وينظر ويقضي في الشتاء اذا لم يكن نذرا لا بد ولو نذر صوما معينا فلم
يصم حتى صار فانيا جازت له الفدية اه **قوله** العاخر اما التا ودر عليه ولو في زمان الشتاء
دون الخريفما يظهر فيلزمه واشار به لان المار على الخبز خلافا لما قدره القهستان
حيث قال وهو من جاوز الحسب والعوز الكبيرة التي لا تنج قدرتها على الصوم كالشيخ
الفاخر جاوز من البر جندس قال القهستان وياحق بالشيخ الفاخر من كان في معناه وياس
من صباه ينع وان كان شابا والظاهر ان مراده بالحياة التي وقع الياس منها
خصوص الحياة التي يكون معها القدرة على الصوم لا مطلق الحياة ابوا السعد
قدمناه **قوله** ويغنى بفتح الياء ابوا السعد **قوله** ولو في اول الشهر في الجوز شاد
اعطى الفدية عن اول رمضان بمدة وان شاء اعطاها في اخده بمدة **قوله** وبلا قدر
ان لا يشترط في المدفوع اليه العدد ولو دفع اقل من نصف صاع لم يجز وبه ينع كذا
في ايمان الصغرى وانما اشترط العدد في كفارة اليمين للنص عليه في الآية ولو نذرهم
واعطى كل واحد متدا فغير روايتان واقتصر في البدايع على الجواز لانه جمع بين شيئين
جائزين على الانفراد وان غداهم واعطى هم قيمة المدايج لأكمل احدهما بالاخر ابوا السعد
قوله لو موسر شرط قول المص يفتي **قوله** والا ان لم يقد على الاطعام لم يفسر بغير **قوله**
هذا ان جواز الفدية عن الصوم **قوله** اصلا بنفسه مفهومة صرح به في قوله حتى لو لم يفسر الصوم
قوله وضوب بادائه بان كان مسلما قلا باغلا متيما اما اذا فقد احد هذه فلا فدية وكذا اذا
اخرجه عن حاله كان يقد على ادائه فيها فتجوز الفدية عن رمضان وقضائه والنذر بغير
قوله حتى لو لم يفسر الصوم ان حاله لم يجد ما يكفهم وهو شيخ كبير عاجز عن الصوم او ماضيا
بان اخره حتى صار شيخا كبيرا **قوله** او قتل او خطا او شربا **قوله** لم تجز من الجواز ان لا يجوز
اقامة الفدية مقامه او من الاجزاء فلو دفعها كانت فغلا **قوله** عن غيره وهو في اليمين احد
الاشياء الثلاثة التي هي الاعتاق والاطعام والكسوة في الخطا والعق وانظر حكمه هل يتوب

ويستغفر

ويستغفر لكن التوبة انما تظهر اذا كان قادرا اما اذا كان عاجزا او وجبت حالا وكان عاجزا
فلا اثم عليه بترك الصوم **قوله** ولو كان مسافرا من الشيخ الفاخر وهو مسافر في قوله فوط
بادائه قال في البحر الشيخ الفاخر لو كان مسافرا فمات قبل الاقامة لا يجب عليه الا بها الفدية
لانه يحتاج غيره في التخفيف لانه التغلظ اه **قوله** وفي قدر من الفاخر ومن حكمه على
الصوم **قوله** لان استمرار العجز الى الموت **قوله** شرط الخليفة ان في الصوم ان شرط صحة
وقوعها الموضع وانما قيد بالصوم ليخرج المتجهم اذا قدر على الماء لا تبطل الصلوات المؤديات
بالتجهم لان خليفة التجهم مشروطة بغير العجز عن الماء لا بتقيد وواحه وكذا خليفة الاشهر
عن الاقدار في الاعتقاد مشروطة بانقطاع الدم مع بقاء الاياس لا شرط وواحه حتى لا تبطل
الائنة الماضية بعود الدم فاذا صاحبه البحر **قوله** المشهور نعم وانما صوت الايام في الفدية
والكفارات وذلك الزكاة والعشر لودود الاطعام في الكفارات والغوية وهو حقيقة في
انتمك من الطعام وانما جاز التملك باعتبار انه تمكك في اما الواجب في الزكاة الاقيا في صدقة
الفطر الا واهل البيت حقة فان قلت هل المباح له الطعام يستملكه على ملك المبيع او
على ملك نفسه قلت اذا صار ما كولا فان ملك المبيع ولا يدخل في ملك احد بهما يبيع الواسع
قوله ولزم نقل ان نقل الصوم على جهة الوجوب حتى لو اضله بعد الشروع فقد ارتكب
مكروها وليس بجرام لان الدليل ليس قلع العلالة بغير **قوله** فافطر والا صحت ان يجهز
وانما قيد بالنفي لانه لو شرب في صوم الكفارة ثم ايسر في ظلمه فافطر معتدا الا قضاء عليه
بغير وظاهر قوله افطرانه تعاطى بفطره بالنفل فلو نوى الفطر مكث ساعة يلزمه **قوله** فلا
قضاء عليه من نوى الصوم للقضاء حين لا تصح نيته القضاء بغيره وانما افطره لغيره القضا
كما ان نوى الصوم ابتداء فاذا في البحر **قوله** اما لو مضى ساعة او قاله البحر لانه لو مضى عليه
ساعة صار كانه نوى في هذه الساعة فاذا كان قبل الزوال صار شاد عاز صوم القطوع فيجزي عليه اه
والصواب قبل الفدية كما مر نظيره مراد ومفهومة انه اذا كان بعد الزوال لم يعد نصف النهار
الشرعي لا يجب عليه القضاء اذا قطعه سواه قطعه حالا او بعد ساعة اه مع زيادة والمراد بالساعة
القطعة من الزمن والمراد ان تحقق تلك اللحظة بعد تذكر ان لا شئ عليه وظاهر التعليل انه
اذا نوى الفطر بعد تذكر ان لا شئ عليه لا يلزمه شئ وهو يعارض البحث السابق وهو يؤيد به ان
نيته القطع في الصوم من غير نيته فوط لغيره **قوله** اما يجب اتمامه تفسير لقوله لزم ولو نذر ادائه
قوله ولو بعد نوى صيف فلا فرق في المفقة بين كونه اختياريا او لا **قوله** وجب القضاء ان غير
الايام الخمسة الاية وهو راجع لا قوله قضاء اه **قوله** وايام التشريق وهو الثلاثة التي بعد
يوم النحر **قوله** فلا يلزم ان ادائها ولا قضاءها ان اخذها **قوله** فيصير مرتكبا للنسب فلا يجب
صيانة بل يجب ابطاله وجوب القضاء ينبغي على وجوب الصيانة فلم يجب قضاء المالم يجب ادائه
بخلاف ما اذا نذر صيام هذه الايام فانه لا يلزمه ويقضي في غيرها لانه لم يفسد بنفسه النذر
مرتكبا للنسب وانما التزم طاعة الله تعالى والمقصود بالنفل فكانت من ضرورة المباشرة لامن ضرورة
اجباب المباشرة من مع زيادة **قوله** اما الصلاة جوب عن سوال حاصلة انه ينبغي ان لا يجب الصلاة
بالشروع في الاوقات المكروهة كما لا يجب الصوم في هذه الايام وحاصل الجواب ان لا اثم هذا
القياس فانه لا يكون مباحا للمعصية بغير الشروع فيها بل الا ان يسجد بدليل من خلف الله لا يصح
فانه لا يجتنب ما لم يسجد بخلاف الصوم في تلك الايام قيا شوا المعصية بغير الشروع فيها
وروي عن الامام رضى الله تعالى عنه انه لا يجب عليه القضاء اذا دخل في الصلاة عند الاستسوا
ثم اضله لانه ممنوع من الدخول وما بعده بناء عليه والظاهر الوجوب من وفيه اثم عدوه شاد
فيها بغير الاحكام حتى لو اضله وجب قضاءه فقد حكفت بغير الشروع واما مسألة اليمين
فهي مبني على العرف **قوله** بدليل مسألة اليمين راجع الى الصوم والصلاة فانه اذا قال والله

لأصوم حيث يجزى والشرع والافان والله لا أصلي حيث لم يسجد بزيادة **قوله** ولا يفطروا الاولا
 في التعيين ان يقول ولا يفطروا الفطر بلا عذر في رواية ليعيد ان اصل المذهب عدم الفطر وهو ظاهر
 الرواية كما في المنع وجوبها ما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم اذا فرغ من احكامكم الى الطعام فليجيب
 مفطرا فلياكل وان كان صائما فليصل من فليدع فلو كان الفطر جائزا كان الافضل الفطر لاجابة الدعوة
 التي هي سنة **قوله** بلا عذر اما بعد ركعتين ونفاسه وخوف هلاك او نقصان عقل يجوع او عجز
 فيجوز لجواز قطع الفطر به فاما غيره **قوله** وفي اخره يحل تقدم عن البكر انما شادة وجوبها
 ما دون عن عائشة قالت دخل صلى الله عليه وسلم ذات يوم فقال هل عندكم شيء فقلنا لا فقال انتم
 ان يومنا فقلنا يا رسول الله اني لن نملك شيئا فقلت انما نملك ما نملك من زادنا
 ولكن اصوم يوما مكانه وصححت هذه الزيادة والخبر يترشح من رواية ويذكر مع الاقط ويحيى باليمن
 ثم يدرك باليد حتى يبقى كالشريد وهو في الاصل مصدر يقال حاد الرجل حينئذ انما اتخذ ذلك ابو السعد
 عن المصباح **قوله** بشرط ان يكون من نية القضاء مفهوما انه اذا عزم على عدم القضاء او لم ينو
 قضاء ولا عدمه انه لا يجوز **قوله** واختارها الكمال قال في وجوبه لان الادلة تطابق عليها **قوله**
 وصدرها من صدر الشريعة وقوله في الوقاية وشرعها متعلق باختار المصلط على صدرها وجها
 له وهما النفل ليس بالواقع فانه انما حكم في الخلاف وعبارة المصنف مع شرحه فلا يفطر بلا عذر في رواية
 اس اذا شرع في صوم التطوع لا يجوز له الاطعام بلا عذر لانه ابطال العمل في رواية اخرى يجوز لان
 القضاء خلفه ولا يجوز ان يكون صدر فظلا ما ضا لان لم تصدر هذه الرواية في الوقاية ولا في
 شرعها والشرع تبع صاحب الفهر افاده **قوله** والفيضة عذر اس في النفل فقط قال في الهندية الضيقة
 ليست بعذر في الصوم الواجب اس كالتقضاء والنذر والكفارة وروى عن ابى يوسف انها عذر
 فيها ايضا والدليل على انها عذر ما روى ان ابى سعيد الخدري صنع طعاما فدعا النبي صلى الله عليه
 وسلم فاصحابه اليه فلما جئنا بالطعام شفي احدهم فقال صلى الله عليه وسلم مالك فقال اني صائم فقلنا صلى
 الله عليه وسلم تكلف لك اخوك وضع طعاما ثم يقول اني صائم كل وشم يوما مكانه ابو السعد وعن
 العلامة نوح **قوله** الضيف هو في الاصل مصدر ضفنت قال في القاموس ضفنت ضيفا وضيافة با
 لكسر نزلت عليه ضيفا او ثم الخلق على النازل ضيفا افاده بعضهم **قوله** مخيف بفتح الميم اصله
 مخيفون اشتغلت الغمة على الياء في ثقت فالتقي ساكنان في ثقت الواو لا لتقاء الساكنين ثم كسرت
 الياء لمساكن الياء **قوله** بجرح وخطو به اس بجرحه المجرى عن الاكل **قوله** ويثاثر عطف مفاد
 لانه لا يلزم من عدم الرضا التثاثر والاول والاقتضا على الجملة الثانية لانه لا يلزم من التثاثر
 عدم الرضا غالبا **قوله** هو الصحيح من المذهب وقيل عذر مطلقا وقيل ليس بعذر مطلقا وقيل
 عذر قبل الزوال لا بعده وقيل عذر ان وثق من نفسه بالقضاء فيفطر دفعا للاضرار عن اخيه
 المسلم قال غنم الائمة الخلو في وهو احسن ما قيل في هذا الباب **قوله** بطلاق امراته طاهر ولو
 رجعا وما صورده في البعد من الطلاق الثلاث فاتفق في هذا العتاق كذلك حدره **قوله** بطلاق امراته
 اس الرجل الخالف **قوله** ان لم يفطر اس المحلوف عليه **قوله** افطر اس المحلوف عليه فادفعه لانه اذا
 اخيه المسلم **قوله** ولا يحسنه من كل ما هو مصرع به من انه في الحلف على ما لا يملك بيمينه مجرد القول
 فيسرى بقوله افطر ويكن التوفيق بجهل ما ضا كما يقتضيه انه ان لم يفطر بحيث على ما اذا كان المحلوف
 التعليق او بجهل على ما اذا لم يامره بالفعل ابو السعد وموضي **قوله** على المعتمد بزيادة لم يذكر
 الاعتماد في البنية **قوله** هذا اس جوار الفطر وهو صحيح في المسئلة الضيقة واليمين كما تكون
 اليه عبارة الشهر ويكون جارية الضيقة على احد الاقوال المتقدمة **قوله** قبل الزوال صوابه قبل
 نصف النهار والشرع اجماع **قوله** اما بعده اس وفيه للتصحيح بالقبلة في مقابلة **قوله** فلا اس لا يكون
 الضيقة واليمين عذرا في الاطعام **قوله** الا لاحد بعينه اس لا يفطر الا الى الزم من حكمه عقوق
 الوالدين او احدهما كما في الشهر **قوله** دعاه احدا عوانه اس احد قاته كما في حاشية الاشياء لانه

قوله لا
السعد

السعد **قوله** لا يكره فطره اس في النفل قبل الزوال ابو السعد وفي حاشيته **قوله** لو صائما غير
 قضاء رمضان اما هو فيكره فطره لان حكم رمضان كما في الفتاوى الظهرية وظاهره قضاء
 على استاء قضاء رمضان انه لا يكره له الفطر في صوم الكفارة والنذر بعد الضيقة وهو رقا
 عن ابى يوسف لكنه لم يشتر قضاء رمضان قال العلامة القسستاني عند قوله الحق ويفطر في
 النفل بعد الضيقة وفي الكلام اشارة الى انه في غير النفل لا يفطر كما في المحيط وعن ابى
 يوسف انه في صوم القضاء والكفارة والنذر يفطر اه فانت تراه لم يشتر قضاء رمضان
 والظاهر من المصنف انه جاز على رواية ابى يوسف فكان ينبغي له ان لا يشتر قضاء رمضان
 صوم في حاشيته يتصرف **قوله** ولا تصوم المرأة نفلا طاهره انها تصوم القضاء بغير
 اذنه وهو خلاف ما في البحر حيث قال وتقتضي المرأة الا اذن لها الزوج او بانته منه و
 مقتضاها كما قاله ابو السعد انها لو شرعها القضاء بغير اذنه كان له فطرهما قالت بحلى
 ذلك في غير قضاء رمضان لما في البحر عن القنية للزوج ان يمنع زوجته عن كل ما كان الايجاب
 من جبرتها كالسكوة والنذر واليمين دون ما كان من جبرتها نقرا كقضاء رمضان وكذا
 العبد الا انما طاهر من امراته لا يمنع من كفارة الفطر بالاصوم لتعلق حق المرأة به
قوله الا عند عدم الضرر به بان كان صائما او مريضا فله ان تصوم وليس له منعها لانه ليس
 فيه ابطال حكمه وفي الظهيرية لم يشتر قال في البحر والظاهر اطلاق ما في الظهيرية في المرأة
 والعبد لان الصوم يفرض بهن المرأة ويحرم لها وان لم يكن الزوج الا ان يطاها والعبد منقود
 للمولى فليس له الصوم والتكسوع مطلق بغير اذنه ولو كان المولى غائبا خلافا لما في الرواية
 فانه لم يكن ينبغي على اصل الحديث في العباة الا في الغرائف واما في النواقض فلا بد بتقليل زيادة
 تفهم منه **قوله** او بعد البيوتة اس للمصطفى او الكسرى ومفهومه انه لا تقتضي في الرجعي
 ولو فصل هنا كما فصل في الحداد من كون الرجعة مرجوة او لا كان حسنا **قوله** وما في حكمه اوله و
 من لانها للعاقل وهو المذهب برابط حد قوله نقرا فلهما ملكة ايمانكم **قوله** لم يجز هو الاكهد و
 قيل الا اذا كان غائبا ولا ضرر عليه في ذلك جرح عن ابى نية **قوله** ولو نوى مسافرا ففطر انما
 صح نية الصوم مع ذلك لان نيته الاطعام لا عبرة بها بدليل ما ياتي انه لو نوى الصائم الفطر
 ولم يفطر لا يعتبر افاده في البحر **قوله** ولم ينو حكم هذا مفهوما بالاول لان الصحة اذا تحقت
 مع نية الفطر في عدسها انما **قوله** قبل الزوال صوابه قبل انتصاف النهار الشدعي كما عبر
 به غيره **قوله** صح لان السفر لا ينافي اهلية الوجوب ولا صحة الشروع **قوله** مطلقا
 اس سوا كان نفلا ونذر معا او ادا رمضان او غيره وبه على ان يحل ذلك في صوم لا يشترط
 فيه البيت فلو نوى وقت ما يشترط فيه البيت وقع نفلا كما تقدم ما يفيد **قوله** ويجب
 عليه الصوم اس تحصيل نية حيث اقام وقت انشائها **قوله** كما يجب على متيم اه ويجب على
 مسافر نوى الصوم ليلا واصبح من غير ان يتحقق عزيمة قبل الفجر فلا يحل فطره في ذلك
 ولو افطر لا كفارة عليه **قوله** اتمام صوم يوم منه انما قيد بقوله منه مع انه يلزمه اتمام اتي
 صوم كان لمكان قوله ولا كفارة **قوله** للشبهة في اوله واخره لف وثبت **قوله** الا اذا
 دخل مصره يعني قيل ان يستكمل سفره بقطع مدة السفر بان سافر في نهار رمضان ثم رجع
 فيه فاكل في بلدته فانه يفطر لا يتقاض سفره برجوعه في موضع عن البحر وظاهر قولهم
 اذا دخل مصره انه اذا افطر قبل استكمال السفر في السفر ثم دخل مصره لا يجب عليه الكفارة
قوله كما مر اس قيل قوله ولا يصام يوم الشك الا تطوعا اه **قوله** وفي خلاف الشافعي
 قال محشيه اقول كيف يكون تكلمه عند الشافعي لو نواه ولو لم تكلم مع ان المنقول عنه ان الصائم
 لا تقصد بالكلام ناسيا فليراجع اه قلت يمكن النفي بين الكلام ناسيا ونية الكلام عهدا
 والمعتمد من مذهبه عدم الفساد **قوله** وقصه ايام اغما نه اعلم ان الاعذار اربعة اقسام

ما لا يمتد غالبا فلا يقطع به شيء من العبادات لعدم الجبرج ولهذا لا يجب عليه ولاية لا بدسببه
كالنوم وما يمتد خلقه كالصبا فيسقط به جميع العبادات لعدم الجبرج عنه وما يمتد وقت الصلاة لا
وقت الصوم غالبا كالاعشاء فان امتد في الصلاة بان زاد على يوم وليلة جعل عذرا دفعا للوجوب
لكونه عابها ولم يجعل عذرا في الصوم امتدادا به شهر او اذ لم يكن في اجابته صبر والدليل على
انه لا يمتد طول الاكل ولا شرب ولو امتد طول الاكل لكان بقاء حياته بدونها نادرا ولا
جميع النواذر وما يمتد وقت الصلاة والصوم وقد لا يمتد وهو الحنون فان امتد فيها
استقطرها والا لاقاله النبي والاعشاء مرض يضعف القوى ولا يزيل الجنا وهو عذرة الناصر
الا في الاستسقاء كسائر الامراض **قوله** سوى يوم حدثت الاعشاء فيه لوجود الصوم فيه وهو
الاستسقاء المقترن بالنية اذ الظاهر وجودها منه ويقع ما بعده لا يقدم النية بجزء **قوله** الا
اذا علم انه لم يبق قال الشيخ عدم القضاء اذ لم يذكر انه يؤمر او لا اما اذا علم انه يؤمر فلا شك
في الصحة وان علم انه لو يؤمر فلا شك في عدمها به وعلم منه انه لو حدثت في شعبان واستغفر
رمضان قضاءه كله لعدم النية ببقائها بجزء ولو كان مستكبرا فاعتاد الاكل في رمضان او مسافرا
قضاء شهر لعدم ما يدل على وجوب النية بجزء **قوله** وفي الجنون او متعلق بيقع الا **قوله**
ان لم يستوعب الشهر بان افاق في وقت يصح انشاء الصوم فيه ولو في اخر يوم منه فانه يجب
عليه قضاءه بتمامه فالمراد بالاستيعاب ان لا يقع مقداره ما يمكنه الصوم فيه **قوله** وان
استوعب جميع ما يمكنه انشاء الصوم به وهو ما بين اول طلوع الفجر الى نصف النهار من كل يوم
او في الاضافة بعد هذا الوقت لا يقبل طلوع الفجر ولو من كل يوم لا يقتصر **قوله** على ما مولى عند
قوله وبسبب صوم رمضان شهره وجزء من الشهر **قوله** لا يقف مطلقا اس سوا كان الجنون
اصليا بان بلغ بجنونه او عارضا وجعل كماله الاصل كالصبا فاذا بلغ بجنونه اثم افاق قبل مضي شهر
رمضان وما فات من الصلاة عنده بخلاف الفاد في الشهر ببلائه عن البرهان والعنف
ان الاصح قول محمد بن الحسن انما هو المشقة انما اخذ الكلام على النذر
تأخيرا لما اوجب العبد على نفسه او جبر عليه الحق جل وعز وشرط لزوم النذر كون النذر
ليس بمقصود لنفسه كالزنا وشرب الخمر اما المعصية لغيره كذا في يوم النحر فانه معصية لما فيه من
الاعتراض عن ضيافة الله تعالى فانه محرم وان يكون من جنس واجب ويفهم من هذا الشرط انه
ليس واجبا قبل النذر وكونه مقصودا لنفسه فان لا يكون مستحبا لكونه وان لا يكون ما يذ
اقل مما نذر فيخرج بالاول العذر بالمعصية وبالنسبة نحو عيادة المريض وجبر سجود الصلاة و
تكفير الميت فلا يصح نذرهما لكون الاول واجبا قبل نذره والثاني فرضه كفاية وهو على
من الواجب والثالث ما كان مقصودا لغيره كالوضوء لكل صلاة وبالرابع ما لو نذر ان يتصدق
بما يتقرب به الى الله لا دينار مثلا فلا يلزم الا هو كما سياتي في توضيحه في الايمان ونذر
المعصية فان كان لا يصح الا انه لا ينفذ فيما يوجب الكفارة بالخط ولو فعل نفس النذر وعصى
واخل النذر بالخلف بالمعصية افاده في البحر واعلم ان نذر صوم الايام المشبهة يصح سواء صرح
المشي عنه او لا كان قال نذرت ان اصوم غدا فاذا هو يوم النحر وهذا معنى قوله الا في مطلقا افاده
في **قوله** او صوم هذه السنة اشار به الى انه لا فرق بين ان يذكره اصاله كما قدمناه او بالبتعية
مثل ان ينذر صوم هذه السنة او سنة قنينة او يذبح عن القنينة **قوله** صح لانه نذر بصوم
مشروع والنهي لغيره وهو ترك اجابة دعوة الله تعالى فيصير تكفيره لكنه لم يخطو احترازا عن
المعصية المجاورة ثم يقع استسقاء الواجب وان صام فيه يخرج عن العهدة لانه انما كان التزم
قوله مطلقا صح بذكر المشي عنه او لا كما قدمناه وسواء قصد ما يكتف به او لا ولم يذكر
الاول في في فتاواه رجل اراد ان يقول لله على صوم بخير على لسانه صوم شهر كان عليه صوم
شهر عن البحر **قوله** على المختار هو الا انه لا بد ان لا يراى بلفظ واحد واجاب الشيخ بحجب

وبه قال زفر وروى الحسن عنه انه ان عصى لا يصح وان قال غدا فوافق يوم النحر صح
عن الشهر **قوله** وقد قوا بين النذر والشرع فيها حيث قالوا صح نذرها ويقضيها ولو
شرع فيها وافسد حالها لا يقضيها **قوله** بان نفس الشرع معصية لانه به يسمى صاعدا حتى تحت
به الى لف على الصوم فيصير تركها للنهي فلا تجب صيانتها بل يجزى ابطاله ووجوب القضاء
بشيء غير وجوب الصيانة ونفس النذر طاعة فتجب صيانتها بقضائه **قوله** وجوبها ومن عصى
بالاولية كما حجب النية فقد شاعل **قوله** تخافا من المعصية اي المجاورة وهي الاعراض
عن اجابة دعوة الله تعالى **قوله** وقضاها اقتصر على قضاها اشارة الى انه لا يلزمه قضاء
رمضان الذي صامه لانه لم يصح التزامه بالنذر لان صومه مستحق عليه بجملة اخرين **قوله**
خرج عن العهدة لانه اذاها كما التزم بجزء **قوله** وهذا من قضا الايام المشبهة في صورة
نذر صوم السنة المعصية **قوله** فلو بعد ما بان وقع النذر منه فامس عذره من الجبر مثلا
قوله لم يقف شيئا لعدم لزوم شيء عليه من الماخ منها **قوله** وانما يلزم باع السنة وهو خمسة
عشر يوما تمام شهر ذي الحجة الحرام **قوله** على ما هو الصواب لان كل سنة عدية معية عباد
عن مدة معينة فاذا قال هذه السنة فامس تقييد الاشارة الى السنة التي هو فيها تحقيق كلام
انه نذر المدة الماضية والمستقبل فيلحقه حق الماضي كما يلغوه قوله لله على صوم امس
او واشار به الى كلامه الذي يلي فانه حكم على صاحب النقابة بالسرو حيث ذكر
انه يلزمه ما يتبع منها وروى الكمال بانه هو الساج لان المسئلة كما في الفاية والمجلاصة
والثانية في صورة التقييد كهذه السنة وهذا الشهر الى اخر ما قدمناه افاده في الشهر
قوله وكذا في الحكم لو نذر السنة فانها كالمعصية **قوله** فينظرها بيان لمع كذا وان صامها خرج
عن العهدة لانه اذاها كما التزمها افاده **قوله** لكنه يقضيها هنا متا بعة اس موصلة باخر
السنة من غير فاصل تحقيقا للتابع بقدر الامكان في موضعين عن البحر **قوله** ويعيد لوانظر
يوم ما اس يعيد الايام التي صامها قبل اليوم الذي افطر فيه او لو كان اخر الايام **قوله**
بخلاف المعصية اس فانه لا يجب عليه قضاء الايام المشبهة فيها متا بعة لان التسامع فيها ضرورة
تقوى الوقت ولذا افطر يوما فيها لا يلزمه الا قضاؤه **قوله** يقف خمسة وثلاثين
هي رمضان والخمسة المشبهة لان صومه في هذه الخمسة نافق فلا يجزى عنه الكمال وشهر
رمضان لا يكون الا عنه فيجب القضاء بقدره ويستفي ان يصل ذلك بما مضى وان لم يصل
يخرج عن العهدة على الصحيح **قوله** ولا يجزى صوم هذه الخمسة لانه نافق فلا يوجب
عن الكمال **قوله** لا يتحمل اليمين اس صاحب اللاب ومنفرد عنه **قوله** كانت ست صورا
صارت ستا بصورة ما اذا لم ينو شيئا اصلا وقد تكون نذرا **قوله** بنذره اس بالصيغة الالته
عليه **قوله** فقط اس من غير تقرض لليمين ثانيا وثالثا وهو المراد بقوله وون اليمين
بخلاف المسئلة التي بعد ما فانه تقرض لليمين بغيره **قوله** عملا بصيغة لانه نذر بالصيغة
فتعين النذر في الوجه الاول بالنية لكونه حقيقة كلامه وكذا في الوجه الثاني بالطريق
الاول لانه قد نذر بعزيمة في الثالث اول واخر لكونه مرادا لانه قد نذر بعزيمة
ونفي ان يكون غيره مرادا ابو السعوي عن الاتفاق **قوله** عملا بتعيينه وذلك لان اليمين
يحمل كلامه لان اللام تجي بجميع الباء كقوله تعالى استم لم اس به وقد عين المحتمل بنية
ونفي غيره فصار المحتمل هو المراد غاية البيان فتقدر بقوله لله على صوم يوم النحر اس
بانه ابو السعوي **قوله** عملا بصوم الجناز هذا جواب لصاحب الكثرة عما اوردها كون
الصيغة لهما من لزوم التنازع وذلك لان الوجوب الذي يقضي به اليمين وجوب يلزم
بترك متعلقة الكفارة والوجوب الذي هو موجب النذر لا يلزم بترك متعلقة ذلك
وتنازع اللوازم اقل مما يقضي التنازع فلا بد ان لا يراى بلفظ واحد واجاب الشيخ بحجب

آخرهم ان البيهقي اريد بلفظ النذر يعني ان اصوم كذا وجواب القسم كذا وقد لول
عليه بن كرام المذور فكانه قال لله لا صوم وعلى ان اصوم فلم يواد بلفظ واحد **قوله** خلاف
لثاني فانه يوجب في الاول النذر فقط في الثاني البيهقي فقط لتبني الحقيقة في الاول والبيهقي
المباين في الثاني **قوله** وطلب تفريق صوم الست من شوال كره مطلقا عنده ومتابعا
عند البيهقي وعن الحسن لا يكره كما قال المتأخرون الا انهم اختلفوا هل يتابع افضل
ام التفريق وقال الحلواني يتبع يومها اذا كان بعد العيد ايام كما في المصنفات وذكره النظم
يتبع التفريق في كل اسبوع يوما من طعن اهل الكتاب اذا عرفت هذا فانه المتبع على قول
بعض المتأخرين **قوله** على المنع وان من خلاف المتأخرين **قوله** ولا يتابع المكروه ان
يتبع ما لا يتبع باهل الكتاب في الوضوء على صومهم ولا على ما في اليوم الا ان يتابع اجابة
دعوة الله تعالى **قوله** ان يصوم الفطر من يوم الفطر قوم ودين ان كان المراد السنة
غير المؤكدة فهو صحيح ما قبله وان كان المراد المؤكدة فهو مفيد **قوله** ولو نذر صوم شهر
او يلزمه صومه بالعدد لا هلاليا والشهر المعين هلاليا كما سيجي عن الفقيه من تطايره
قوله متتابعا قال في البحر لو اوجب على نفسه صوما متتابعا فصام متفقا لم يجز وعلى
عكسه جاز **قوله** في المنع لو قال لله علي صوم مثل شهر رمضان ان امار مثله في الوجوه فله ان
يفرق وان ادا مثله في التتابع فعليه ان يتابع وان لم يكن له نية فله ان يصوم متفقا
قوله فان فطر عطف على محذوف او فطامه وان فطر يوما **قوله** لانه اخل بالوصف وهو التتابع
قوله مع خلو شهر هذا يرجع الى قوله ولو من الايام الشهرية **قوله** بخلاف الستة ان المنكرو
المشهور فيها التتابع فانه يفطر الايام الشهرية ويقضيها متصلة كما تقدم لانه لا يمكن خلوها
عنها **قوله** في نذر شهر معين ان كان لا يتعين باليتمين لانه لا يتعين بالتعيين الا اذا
كان معلقا كالكان والفتير والدرهم **قوله** فلا يقع لله هذا انما يظهر اذا اخطأ اليوم الاخير
منه اما لو اخطأ العاشر منه مثلا فلا يظهر العلة **قوله** من اعتكاف بان قال لله علي ان اعتكف
هذا الشهر في هذا المسمى فاعتكف غيره في غيره **قوله** اخرج كقوله لله علي ان ارج ستا كذا
في قبلها او بعدها **قوله** او صلاة كان قال لله علي ان اصلي في الحرم المكي وكعتين فصلاهما في
غيره **قوله** او صيام كان قال لله علي ان اصوم رجب فصام شهره قبله او بعده جاز وكذا الوتر
صوم الاثنين والخميس فله ان يعوضهما بغيرهما **قوله** او غيرها كالصدقة بان قال لله علي
ان اتصدق بثلثة دراهم على هذا الفغير فتصدق بغيره على غيره **قوله** لا يتحقق ان في قوله
يوسف لانه اضافة خلافا للجمد **قوله** فلو نذر الصدقة مثالا للتعيين في الاربعة على التثنية
قوله في ثلث في بعضها او كلها **قوله** وكذا لو جعل هو ما تحققت فيه الحالفة وعدم الاختصاص
قوله او صلاة بالتسوية ويوما منصوب على الظرفية انتهى **قوله** ولو اضافه لزمه مثل صلاة اليوم
غير انه يتم المغرب والوتر ايضا وقد تقدمت **قوله** لانه تعييل بعد وجود السبب على التعييل وان
لم يذكر التأخير لان امه ظاهر ولا يوسف يكونه قضاء فيما يظهر **قوله** فانه لا يجوز تعييل لان
المعلق لا يكون سببا قبل الشرط بحد ويقرهم منه انه يتعين زمانه ومكانه وخصمه ودرهمه فان
خالف في الزمان والدرهم وقد ضاع كان قضا ولا يجزى عن العهدة في المكان والفتير الا
بالاداء فيه واليه **قوله** ولم يصح ما اذا اصامه فلا يلزمه شيء وهذا يناهز المطلق الجملا لا
والطلاق الشهر ايضا **قوله** على الصحيح وهو قول الامام والبيهقي في الله تعالى عنها وقال
محمد لزمه ان يوصى بقدر ما يصح كالبرص اذا افاته صوم رمضان ثم صام من غيره **قوله** كما يصح ان
ان حكم المبرص كالصحيح لان النذر مضاف الى وقت الصحة معناه فكانه قال بعد الصحة لله علي
ان اصوم شهر ثم مات قال في البحر والحاصل ان الصحيح لو نذر صوم شهر معين ثم مات
قبل مجيئ الشهر لا يلزمه شيء ولو صام بعضه ثم مات يلزمه الا بقاء ما بقي من الشهر واما

المريض اذا اندب ثم مات قبل الصحة قيل الصحة لا يلزمه شيء بخلاف وان مات بعد ما
يوما لزمه الا يصح بالجميع عند حيا وعند محمد بقدر ما هو اه وتجاه قوله وان مات بعد
ما صح يوما لزمه الا يصح وان صامه **قوله** بخلاف القضاء ان فيها اذا افاته رمضان بعد ان
يعين العدة ولم يصح لزمه الا يصح بقدر ما فاته اتفاقا على الصحيح بخلاف ما زعمه الحلبي
ان الخلاف في هذه المسئلة وقد اوضحه في الشهر فقوله فان سببه او راكبا العدة فيقتدر
بقدره كذا في المنع **قوله** بل ان صام حنث لان المضام الميث لا يكون جواب القسم الا ان
بالنون فاذا لم توجد وجب تقديره النفي **قوله** قال المقدس على هذا اكثر ما يقع من العوام القسم
بالله تعالى لا يكون عينا على الاشياء لعدم اللام والنون فلا كفارة عليه من عدم الفعل يعني
ان يلزمهم الكفارة ان يفعلوا قولهم والله ان فعلت كذا ففهم الحلف بذلك وقول بعض
الافاض ان يصاد من المنقول يجب عليه بان هذا المنقول كان قبل تغير اللغة واما الان فلا يلتزم
في مثبت القسم باللام والنون اسلا فيثبتون بين الاثبات والنفي بوجوده ولا عدمه وما
اصطلاحهم على هذا الا كما صلاحي لغة العذر ونحوها في الايمان اياه المصحح في الايمان **قوله**
افطر وقضى انما يظهر هذا في النذر المعلق اما غيره فلا يتعين بالزمان كما سيجي **قوله**
او صوم عطف على صوم رجب **قوله** كما متا في الشيخ الفاضل من انه يطعم نصف صاع من
حنطة اه وهذا اذا كان قادرا ولا في شرفه الله تعالى والا ولا في المشرع ان يوم يفطر وذلك
لانه لما ليس صار في معنى الفاء وفي القهستان ولو اضاف القضاء حتى صار شيئا فاني او كان النذر
بقيامه الا بدفعه باشتعاله بالمعشية لكون طاعته شاقة فله ان يفطر ويطعم لكل يوم سكرينا
قوله او الزوال الصواب بعد نفعها النهار الشرعي **قوله** خلافا للشافعي قال في الشهر ولو قدم
بعض الزوال قال محمد لاشئ عليه ولا رواية فيه عن غيره قال الفقيه والظاهر التسوية بينهما
اه ان ياتي القدر بعد الكل والقدر بعد الزوال فالشرح جاز في الفقه الثاني على ذلك
الاستظهار **قوله** فلا قضا اتفاقا لانه يتبين ان يذره وقع عن رمضان ومن نذر رمضان
فلا شئ عليه **قوله** ولو عني به البيهقي ان وقدم في يوم من رمضان بحد **قوله** كذا في قول
من غير قضا لانه لم يوجد شرط البر وهو الصوم بنية الشكر **قوله** عنه ان عن نذر **قوله**
بما ان في يمينه لوجود شرط البر وهو الصوم بنية الشكر **قوله** ووقع عن رمضان كما لو
صام رمضان بنية التطوع ولو قدم ليل لا يجب عليه شيء لان اليوم اذا وقع به ما يتحقق
بالنهار كالصوم يوايه بياض النهار واذا كان كذلك لو وجد الوقت الذي اوجب فيه
الصوم وهو النهار ولو قدم قبل الزوال ولم ياكل صامه وان قدم قبل الزوال والكل فيه
او بعد الزوال ولم ياكل فيه صام ذلك اليوم في المستقبل ولا يصوم يومه ذلك بحد والمراد
بالزوال في كلام الفخوة الكبرى **قوله** لزمه كاملا ان يقتضيه شيء بالعدد لا هلاليا والشهر
المعين هلاليا كذا في فتح القدير **قوله** فيقضية لانه ذكر الشهر معقفا فيصدق الى المعهود بالحضرة
وان نذر شهره كاملا فهو كما نذر لانه نذر محتمل كلامه بحد **قوله** فالاسبوع سواء اراد ايام
الجمعة او لم يكن له نية اصلا ولا يلزم ان يتبع ايام الجمعة ولا يتحقق بها ولو قال جميع هذا
الشهر فعليه ان يصوم كل يوم جمعة ثمرة هذا الشهر على الاصح ولو نذر صوم الاثنين والخميس
فصام ذلك مرة كفارة الا ان ينوي الا بدو ولو قال بضعة عغد يلزمه ثلثة عشر ولو قال ان عوفيت
صمت كذا الاستحسان يلزم به وفي القياس لا يلزم به ما لم يثقل الله ولو قال لله علي صوم
يوم من اول الشهر واول يوم من اخر الشهر لزم الى حسن عشد والاصح عشد **قوله** صام
سبتين كانه قال السبت الثاني في ثمانية ايام وهو سبتان قال في المنع ولا يجزى ان هذا اذا لم
يكن له نية اما اذا وجدت لزمه ما نوى اه **قوله** فيحمل على العدد ان عدد الاسبات بحد **قوله**
بخلاف الاول ان فان السبت يكرر فيه فاريه المكررة في العدد المذكور ولو قال لله علي صيام

الايام ولايته له كان عليه صيام عشرة ايام في الله تعالى عنه ولو قال على صيام ايام
لزمه ثلاثة لانه جمع قليل ولو قال صيام الزمن او الحين فستة اشهر بقرينة قوله ما علم ان النذر
الذي يقع للموت من اكثر العوام كان يكون لانسان منهم غائب او مريض او له حاجة ضرورية
فيما بعض الصلوات فيجعل ستره على رأسه ويقول يا سيدي فلان ان ذنوبه او حوائج موطنه
او قضيت حاجته فلك من الذهب كذا او من الفضة كذا او من الطعام كذا او من الشئ كذا
من الزيت كذا في البحر قوله وما يؤخذاه قال في البحر ولا يجوز في دم الشئ اخذه ولا كله
لا تصرف فيه بوجه من الوجوه الا ان يكون فقيرا ولو عيال فقيرا عاجزا ومن الكسبيهم
مضطهدون فيؤخذونه على سبيل الصدقة ابتداء واخذه ايضا مكرهه ما لم يقصد ان يقترب
الى الله تعالى وصرفه الى الفقراء ويقتطع التلويح بذكر الشئ قوله بالكل وحرام لوجوده فيها
انه نذر لمخلوق ولا يجوز لانه عبادة والعبادة لا تكون لمخلوق ومنها ان المذبح لميت
والحي لا يملك ومنها انه قلن ان الميت يتصرف في الامور دون الله تعالى واعتقاد ذلك كفر
الشرع الا ان يقال بالله ان نذرت لك ان شئت مريض او دود غائب او قفيت حاجته ان
اطعم الفقراء الذين يبس السبد فيسبب او الفقراء الذين يبس السبد فيسبب او الفقراء الذين يبس السبد فيسبب
الشيء او اشترى حصا لمساكنهم او ذبا لوقودها او دراهم لمن يقوم بشعائرها او غيره ذلك
ما يكون فيه نفع للفقراء والنذر لله عز وجل وذكر الشئ انما هو بيان لمن صرف النذر لمخلوق
القائمين برباطه او مسجده فيجوز بهذا الاعتبار ان يصرف النذر للفقراء وقد وجد لا يجوز
ان يصرف ذلك لغيره غير محتاج اليه ولا لشريف منسوب لانه لا يحل له الاخذ ما لم يكن محتاجا
فقيرا قلنا من سب لاجل شبهه ما لم يكن فقيرا ولا لاجل علم لاجل علمه ما لم يكن فقيرا ولم يشته
الشرع جواز الصرف للاغنياء للاجماع على حرمة النذر للمخلوق ولا يتعد ولا يستعمل في الزم
وانه حرام بل شئت ان قوله ما لم يقصد واصرفها للفقراء لانهم ان قد صدوا النذر بالصدقة
المذكورة عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا سيما هذه الاعصار ولا سيما مولد سيدنا احمد
رضي الله تعالى عنه كما في النذر واعلم ان بيان الاحكام الشرعية مما يجب على العلماء وليس في
ذلك تنقيص الولي كما يظنه بعض من لا خلاق له بل هذا مما لا ينبغي الولي ولو كان حيا
سئل عن ذلك لا يجاب بالحق واغلبه شبهة التثنية وتامل قوله في حق السيد عليه الصلاة
والسلام ان هو الا عبد لله تعالى عليه قوله ولذا قال في التعليل لما يفهم من المقام من ان
العوام يتبعون الامم المجمع عليه ويظنون قديرة ويحمدون الحسن الشيباني فليعلم الامم
ومذون المذهب قوله لو كان العوام عبيدا لا اعتقدهم ان فكيف وهم عبيد الامم الا كرويين
ولذا كان العوام حشوا الجنة قوله واستقلت ولا في اشار بذلك الى عدم المؤخذه بالخليفة
والا فالولا لا يستقل بالاستعانة كالنائب قوله لانهم لا يرتدون الى الاحكام الشرعية ولا
الى ما فيه تنقيصهم قوله فالحل بهم يتبعون فذكرت هذه العبارة في الشرح ان كل الملق يتبعون
بهم ويدبرهم عاداتهم وفيه ان العوام من جملة الكل وظاهر هذه يقتضي غير ذلك والكل مل
منهم لا يتبعون بالناقص اذ لا تدرؤا زرة وزرا من ولينظروا من المعبر فيبعد ان يكون الله
تعالى او الملائكة اذ هذا التغيير من الكلام ولو كان فالحل بهم يتبعون ويكون جمع كامل لا
يظهر له وجه ايضا الا ان يكون المعنى انما اعتقدهم واستقلت ولا في لان الاسياد والموالي يتبعون
بعيد هم الضالين ويكن ضبط بهم بضم اياء الموحدة جمع بهمة وهو الفارس الذي لا يركب
من اية يوة كاذب الصلح يعني انهم لا يدرون النذر يدخل عليهم من ان جرة والمراد
بالكل على هذا كل العوام او يفتح الباب جميع بهمة بفتحها ومع اولاد الضان كاذب الصلح يعني
ان الحارة والصفاء لازم لهم والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب **باب الاعتكاف**
هو لغة افتعال من عكف اللزوم ان اقبل على الشئ واقام به من حد طلب ومصدده العكف

ومنه

255
ومنه يعكف على اصنام لهم اذا اتقوا بجمع الجن والنج من باب ضرب ومصدده العكف
ومنه والمهدى معكوف من هو من الشرايع القديمة لقوله تعالى ان طرقتهم لالطافين
والعاكفين ابو السعود قوله وجوه المناسبة ان مناسبة الاعتكاف للصوم قوله والتطهر
بالج عطف على المناسبة فاذا ذكره في المناسبة تقتضي ذكرها متعاضدين من غير نظر الى
بتقديم وتأخير **قوله** اشتراط الصوم لآخره والشرط يقدم على المشروط وهذا
يبيح المناسبين **قوله** في بعضه ان في فريضة وهو الواجب **قوله** والطلب بالوئع عطف
على الاشتراط فيطلب اعتكاف العشرة الاخير من رمضان طلبا اكيدا على وجه السنية ان
فما سبب ذكره بعد ذلك يقع في اخره وهذا يبيح المناسبة والتأخير ايضا وسبب
النذر ان كان واجبا والنشاط الداعي الى طلب الثواب ان كان تطوعا وكما سبق
الواجب ونيل الثواب ان كان واجبا والتأخير فقط ان كان تطوعا ومما يستفاد من
فيه تقرب القلب عن امور الدنيا وتسليم النفس الى الموت والتحصن بحصن حصين
وملازمة بيت كريم فهو كمن احتج الى عظيم فلا زمة حتى قضي ما ربه فهو يلزم
بيت ربه ليغفر له كاذ وهو من اشرف الاعمال ان كان عن اخلاص بقرينة قوله البيت
هذا المعنى يناسب المتعبد واللازم **قوله** ذكر ظاهره ان الاعتكاف في مسجد الجماعة
لا يتحقق من المرأة وليس كذلك بل هي مثل الذكر فيه ومسجد حبيها افضل من المسجد
الاعظم ذكره المصنف فالاصح التفسير بتخصيصها **قوله** ولو تممها اشارة الى ان البراءة
ليس بشرط كما يستفاد من عبارة ملا خضر فيصح اعتكاف البيت العاقل ولا يشترط
الحديث فيصح من العبد وكذا المرأة باذن الزوج والمولى فاذا ذكره المصنف **قوله** في مسجد
جماعة انما شرط بقول خديفة لا اعتكاف الا في مسجد جماعة مني وافضلها ما كان
في المسجد الحرام ثم مسجد صلوات الله عليه وسلم ثم في المسجد الاقصى ثم في الجامع الاقصى
في الجامع قبل اذ كان يصلي فيه بجماعة فان لم يكن ففي مسجده افضل لئلا يحتاج الى
الخرج ثم ما كان اهله اكثر ثم وعلم ان المسجد يتبعين بالشروع فيه فليس له ان يتقل
الى مسجد اخر من غير عذر ابو السعود عن الحوي **قوله** اذيت فيه الخس او لا هذا
الاطلاق لم يكن في عبادة الشهر والبي ولا غيرهما مما اطلعت عليه والظاهر انه اخذه
من الملاقاة عبارة الحائية ونصها في كل مسجد له اذان واقامة هو الصحيح اه قلت ما لا مانع
ان يكون المراد بالمسجد الذي له اذان واقامة ما تقام فيه الخس لما رواه الحسن عن الامام
وصحى بعض المشايخ كما قاله الكمال فيجمع هذا القول لا ما بعده على انه اذا كان له امام و
مؤذن لزم اداء الخس فيه عادة وان كان بهما فقط **قوله** وقال لا يجوز في كل مسجد التمسك
عن الخلافة وينبغي ان لا يصح في مسجد الحاضر ومسجد قواع الطريق وينبغي ان لا يصح في مسجد
العبد والجماعة فالمراد بالمسجد عند هذا غير ما ذكر **قوله** وصحى السروج في الثانية لاطلاق
قوله تعالى ولا تبشروهم عن الله والتمتعوا كفون في المساجد من قوله مطلقا وان لم يصليوا فيه
الصلوات كلها عن المسجد وظاهره ان مسجد الجماعة غير الجامع مع انه اعم **قوله** في
مسجد بيتها ولو نذرت هي او العبد فلم له الحق المتع ويقضيانه بعد زوال الولاية بالطلاق
البائنة والعق واما المكاتب فليس للمولى منع ولو تطوعا ولو اذن له لم يكن له الرجوع
لكونه ملكها منافع الاستمتاع بها وهي من اهل الملك بخلاف المملوك لانه ليس من اهله
وقد اعاده منقطع وللمعبر الرجوع لكنه يكره لخلق الوعد بحدود البدائع وكذا الواذن
لهما في صوم شهر بيمينه ومما است فيه متبايعا ليس له منعها لانه اذن لها في المتابع **قوله**
يكفي في المسجد الا انه جائز للاختلاف بين اصحابنا وظاهره ما في النهاية انها كراهية تنزيه
وينبغي على قياس ما تقدم من ان المختار منعهم من الخروج في الصلوات كلها ان لا يتردد
في منعهم من الاعتكاف في المسجد ابو السعود **قوله** كما اذا لم يكن فيه مسجد من محلي العدة

بصلاتها وينبغي ان يكون العلم بالبيت لانه استمر **قوله** ولا تجزئ من بيتها اذا اعتكف فلو خرجت
بل عذر بغيره وهذا الواجب بالنداء اما في النفل فلا فيسجد بل ينوي ابو السعد ولا ياتى بها
ووجهها ولو صارت خرجت ولا يلزمها الاستقبال فربما **قوله** وهل يصح اه البحث لصاحب
النداء **قوله** والظاهر لانه على قد يداوئته يصح في المسجد مع الكراهة وعلى فقد يركب
لا يصح في البيت بوجه اصح **قوله** بنية الباء لانه صحت ولا يشترط استمرارها **قوله** فالبيت او غيره
على قوله لو لم يأت اه **قوله** من مسلم عاقل قال في المنزلة والاختلاف ان صحة النية تتوقف على الفعل
والا سلام فلا حاجة الى ذكرهما في الشرط **قوله** ظاهر عن جماعة قال في مراقي الفتح و
لا يشترط الطهارة من الجنابة لصحة الصوم معها ولو في المنزلة وراه بل هي شرط الحلي كما
عليه صاحب الشرح **قوله** وحديثه في حديثه ان يكون هذا روايته اشتراط الصوم في فعله
اما على عدمه فينبغي ان يكون فاسد شرط الحلي فقط بشرط **قوله** بنية بنية متعلق بالنداء فلا
يكفي لاجابه النية من **قوله** وبالشرع عطف على قوله بالنداء وكيفية ضعيف لما يات في
ان لزومه بالشرع مفرغ على قول ضعيف في هذا يقتضي ان صورة التعليق ليست بشد
لان العطف يقتضي المفارقة مع انها نذر فالاول ان يقول واجب بالنذر من غير ان يعلق
كما عرفت في امداد الفتح اصح **قوله** وستة مؤكدة في العشر الاخير لما ورد انه عليه الصلاة
والسلام اعتكف العشر الاوسط فلما فرغ اياه جبريل عليه السلام فقال ان النذر تطلب
اما في ليلة القدر فاعتكف العشر الاخير ومن هذا ذهب الاكثر الى انها في العشر الاخير
من رمضان فمنهم من قال في ليلة احدى وعشرين ومنهم من قال في ليلة سبع وعشرين و
قول غير ذلك ورواه صلى الله عليه وسلم قال التمسوها في العشر الاواخر والتمسوها
في كل وتر وعن الامام رضي الله تعالى عنه انها في رمضان وعن علامتها انها بليتها ان
مضيئة مسددة لا حارة ولا باردة تطلع الشمس صبيحتها بلا شعاع لانها طست في
في البياض وفي المشهور عن الامام رضي الله تعالى عنه انها تدور في السنة في رمضان وغيره
ابو السعد ومنه الشرط لانه **قوله** ان ستة كفاية اذا قام بها البحث ولو فسد سقطت
عن الباقي ولم يتكره صلى الله عليه وسلم الا العذر فقد ورد انه اذن لعائشة في فريضة
لها قبة فسمعت حفصة ففعلت كذلك ثم فينبى فامر صلى الله عليه وسلم بنزعها فزعت و
ترك الاعتكاف في رمضان ثم اعتكف العشر الاول من شوال **قوله** على من لم يفعل ان
الاعتكاف وهذا انما ينبغي الوجوب لانه الستة المؤكدة **قوله** في غيره ان غير المذكور من
الواجب والسنون **قوله** وشرط صوم لصحة الاول وهو الواجب بالنذر من غير ان يعلق
فلو نذر اعتكاف يوم قد اكل فيه لم يصح ولا يلزمه شيء لانه لا يصح بدون الصوم
ولو قال له علك ان اعتكف شهر بغير صوم فعليه ان يعتكف ويصوم **قوله** على المذهب
راجع الى قوله فخطا ان الصوم لا يشترط في غير الواجب على المذهب لقول محمد اذا دخل
المسجد بنية الاعتكاف فهو معتكف ما اقام تارك له اذا خرج بعد وروى الحسن ان الصوم
في التطوع شرط بناء على ان اعتكاف التطوع مقدر بغيره **قوله** فلو نذره تفريع على
اشتراط الصوم في القسم الاول من **قوله** صح فيه ان الليلة صريح في ظلام الليل والصريح
لا يقبل فيه النية وفي الحديث ان يوسف اذ نوى ليلة بيوحه لزمه **قوله** والوقت
لا ينبغي هو انه في الاول لما جعل اليوم تابعا لليلة وقد بطل نذره في التطوع وهو الليلة
بطل نذره في التتابع وهو اليوم وفي الثانية اطلق الليلة واداه اليوم مجازا مرسل
بعد تنبيه فانما اطلقها عن ظلام الليلة الا مطلقا لزم ثم اراد بها اليوم الذي هو من
خاص فلكان اليوم مقصودا في موضعي **قوله** فانه يصح فيلزمه ان يعتكف ليلا ونهارا
بعد **قوله** لانه يدخل الليل تبعا ولا يشترط التتابع ما يشترط لما حصل بعد **قوله** مراعاة وجوده
اي وان لم يقصد الاعتكاف **قوله** لكن قالوا اه قال في النية ومنه القديرات ان لو اصرح صاحبها

متطوعا

متطوعا او غير ناو للصوم ثم قال لله على ان اعتكف هذا اليوم لا يصح وان كان في وقت تفرق سنة
الصوم لعدم استيعاب النهار وعندنا في يوسف اقله اكثر النهار فان كان قاله قيل نصف النهار
لزمه فان لم يعتكفه فضاؤه اه قد ظهرا ان عدة عدم الصحة عدم استيعاب الاعتكاف بالنهار
لا تقدر وجعل التطوع واجبا وان لا يحل الاستسلام كالمفاد يمكن بل هل منة مستقلة لا تعلق لها بما
في المتن اه **قوله** قال علك ان اعتكف هذا اليوم عند طلوع الفجر ونوى صوم هذا اليوم بطلوعها
اجزاء لاستيعاب النهار بالاعتكاف والصوم **قوله** لغو شرطه ان الاعتكاف وقوله ان الكمال في
وهو الصوم المقصود **قوله** فلم يجز تفريع على عود شرطه الى الكمال الاصل **قوله** صوم قضاء ايضا
لان العلة الاتصال بصوم الشهر مطلقا او ولو قضا وقد وجد **قوله** وتحقيقه في اصول
قال ابن الملك في شرح المنار انما وجب قضاء الصوم مقصود لان النذر كان موجبا للصوم
اذلا اعتكاف بدونه ولهذا النذر ان يعتكف ليلة واحدة لا يصح لعدم شرطه وهو الصوم
ولكن سقط الصوم المقصود لشرط الوقت ولما انفصل الاعتكاف عن صوم الوقت بان علم
باعتكاف صار النذر بمنزلة نذر مطلق عن الوقت فضا وشرطه الى الكمال بان وجب الاعتكاف
بصوم مقصود ولو نذر المانع وهو رمضان فان قلت على هذا ينبغي ان لا ينادى ذلك الاعتكاف
في صوم قضاء ذلك الشهر كما لو نذر مطلقا قلت العلة الاتصال بصوم الشهر مطلقا وهو
موجود فان قلت الشرط يراعي وجوده ولا يجب كونه مقصودا كما لو نذر قضاء للتباعد تجوز الصلاة
ورمضان الثلث على هذه الصفة قلت حدوث صفة الكمال منع الشرط عن مقتضاه فلا بد ان
يكون مقصودا اه **قوله** اقول هذا كله انما يظهر في الاعتكاف اذا نذر مطلقا اما اذا لم يعلق لا
يختص بزمان كما مر فقضاؤه ان يصح في غير رمضان المعين فمقتضى **قوله** وهو ظاهر الرواية
مقابل رواية الحسن السابقة **قوله** على المساحة ان المساحة فلما جازت صلاته فاعدا وراه
فابرح المصريح فدرته على القيام والنزول بعد **قوله** جزء من الزمان وان قل **قوله** لاجد
من اربعة وعشرين وهي المقدرة بخمس عشرة درجة **قوله** فلو شرع تفريع على قوله واقله
فلا ساعة **قوله** لا يلزمه قضاؤه الاول في التعبير ان يقول يتم بقطعه **قوله** وما في بعض
المعتبرات من جعلتها ما قدمه عن ابن الكمال **قوله** مفرغ على الضعيف وهو القول بالشرط
الصوم في النفل فيكون اقله يوما **قوله** وحرم عليه الخروج لحديث عائشة كان صلى الله عليه
وسلم لا يخرج من معتكفه الا حاجة الانسان **قوله** لانه منه ان لان الخروج متمم للنفل **قوله**
كما مر اما من قول المصنف واقله نفلا ساعة **قوله** الخروج ان من المعتكف ولو مسجد البيت
في حق المرأة **قوله** الحاجة الانسان اه لان هذه الاشياء مستثناة للعلم بقومها وعدم
الاستغناء عنها ولا يكت بعد فواجبه من الظهور ولا يلزمه ان يات بيت صديقه القريب و
اختلف فيما لو كان له بيتان فاته البعد منها قيل فسد وقيل لا وينبغي ان يخرج على القولين ما لو
ترك بيت الخلا للمسي القريب والآخر بغيره **قوله** طبيعية اسواء كانت طبيعية او يحتاج اليها
الانسان بطبعه ولو ذهب بعد ان يخرج لها لعادة المريض او لصلاة الجنابة من غير ان
يكون لذلك قصدا جاز بخلاف ما اذا خرج لحاجة الانسان ومكث بعد فانه ينعقد
اعتكافه عند الامام بعد **قوله** وغسل لوجهه فيه نظرا فان الغسل من الشريعة كما لا يخفى قلت
عدم اياه من الطبيعية باعتبار سببه **قوله** ولا يمكن الاغتسال في المسجد ليقضي الفساق عند الامكان
والظاهر ان التقييد بذلك مما يتخرج على القول بالفساد اذا كان له بيتان فاته البعد منها ابو
قوله او شرعية عطف على طبيعية ونظرا من المتن والواو في قوله والجمعة من الشرح اه
قوله كعدمه لم يذكر في ذكره في البعد فقال اما لو اصرح المعتكف به او بعمدة اقام فاعتكاف
الا ان يلزم منه ثم يفي في اهرام لانه امكنه اقامة الامرين فان خاف فوت الحج يدع الاعتكاف
ويخرج ثم يستقبل الاعتكاف لان الحج اهم من الاعتكاف لانه نفوت بغيره يوم عرفة وادراكه سنة

في سنة اخرى موخوم وانما يستقبله لان هذه الخرج وان وجب شرعا فانما وجب بعقده
واجباده وعقده لم يكن معلوم الوقوع فلا يصح مستثنى الاعتكاف اه **قوله** لو مؤذنا هذا
قول ضعيف والصحيح انه لا فرق بين المؤذن وغيره كما في البحر واما القناعات اه **قوله**
وباب المنارة خارج المسجد اما اذا كان باب المنارة خارج المسجد فكذلك بالاولى قال في البحر
وصعود الماذنة ان كان بابها في المسجد لا يفسد الاعتكاف وان كان بابها خارج المسجد فكذلك
في ظاهر الرواية اه وقال الشرح واذن ولو غير مؤذن وباب المنارة خارج المسجد كان
اول اه **قوله** والجمعة وقت الزوال ان قرب معتكفه بدليل المقابلة لان الخطاب يتوجه بعد
قوله الاعتكاف الاول والتعبير وقت الزوال انما عبر به ليتم المرة اذا اعتكفت في منزله او اذ
الخروج الى الجمعة **قوله** مع ستمها من الاسبوع ولا يحتاج الى زيادة تحية المسجد كما وقع لبعضهم
فعل السنة او الدخول بينه الغرض ينوب عنها وبهذا اقول مستوط ما في النهر عن الكمال من قوله
ان يكون الوقت مما يسع وقوع السنة والغرض يريد قطع المسافة مما يعرف تحيينا لا قطعها فقد
يدخل قبل الزوال لعدم مطابقة ظنه فلا يمكن ان يبدأ بالسنة بل يبدأ بالتحية اه فليتام
قوله حكم من التحكيم ان يعتكف في ذلك اجتهاده **قوله** على الخلاف بين الامام وصاحبه فانها قال
بزيادة وكعتين بعد الاربعه المعكوفة وقد ظهر بذلك ان الاربع التي تصلي بعد الجمعة وينوي
بها اخر ظهر عليه لا فصل لها في المذهب والا لا اعتبار اذ اشهر مع السنة ولا ينبغي الافتاء بها في زماننا
كما اشهر ظهر منها ان الشكاسل عن الجمعة بل ربما وقع عندهم ان الجمعة ليست فرضا وان الظاهر
كان ولا خلاف في كونه من اعتكاف ذلك فلذا ابيته عليه مرارا قاله صاحب البحر **قوله** ولو مكث اكثر
ان وانه كما في من الصلاة **قوله** لانه ان المسجد الثاني محل له من الاعتكاف **قوله** وكبره تنزيها
فالرجوع الى الاول افضل لان الاتمام في محل واحد اشق على النفس نهرا في الثواب فيه اكثر
تبعة للموس وفيه ثواب لانه لما قدمه على البرجندس من ان المسجد يتبع بالشرع فيه فليس
يتقبل المسجد اخر من غير عذره الا ان يقال جوده الصلاة الجمعة هو العذر المبيح للاستئذان
الغيره فقد برأه ابو السعود **قوله** بلا ضرورة متعلق بغيره اه **قوله** فلو خرج اه المراد
بالخروج انفسا قديمه احتلا عما اذا خرج راسه الى داره فانه لا يفسد اعتكافه لانه ليس يخرج
الاتس ان لو طلع لا يخرج من الدار ففعل ذلك لا يثبت ثم ان الفسا ولا يتصور الا الواجب
واذا فسد وجب عليه القضاء بالصوم عند القدرة جبرالما فانه يجد **قوله** ولو ناسيا او نكرها
او لانه ادم المسجد او لتغنى اهله او اخرجه ظالم او خاف على مقامه اوضح لينا اه وان ثبتت
عليه او لتغير عام او لعذر المرض او لانتفاء غريقا او صريقا او لاداء شهادة يفوت حتى المني
بعد منها وان وجبت عليه الخرج في هذه الثلاثة **قوله** كما مر من عند قوله واطلقت ساعته
قوله بلا عذر المراد بالعذر الموضع التي قدسها يجد **قوله** فسد ولو وقع ذلك للمرة وخرج معتكفا
ولو طلقت وه في غيرها ان ترجع الى بيتها وتبين على اعتكافها انتهى وينبغي ان يكون مفدا على ما
اختاره القاض لان لا يغلب وقوعه يجد **قوله** فيقضي بالصوم عند القدرة جبرالما فانه غير
ان المندور ان كان اعتكافا شهر يتعين يقضي قدر ما فسد لا غير ولا يلزمه الاستقبال كما في
صوم رمضان وان كان اعتكافا شهر بغيره بغيره الاستقبال لانه لا يلزمه متتابعا في
فيه صفة التتابع وسواء فسد بغيره بغيره كالحرج والجماع والاكل والشراب في النهار او فسد
بغيره لعذر كما اذا مرض فاحتاج الى الخروج فخرج او بغيره بغيره ولاسا كالحضي والجنون والا فساد
المويل يجد **قوله** الا اذا فسد بالردة فانها تسقط ما وجب عليه قبلها بايجاب الله تعالى او
ايجابه والنذر من ايجابه اه **قوله** واعتبر اكثر اشهر لان في القليل ضرورة يجد **قوله** وهو الاحتيا
يقضي بخرج قوله يجد **قوله** ويثبت فيه الكمال قال في البحر ورجح الحق في فقه القديين قوله لان
الضرورة التي ينطبق بها التحذير اللازمة والفالية وليس هناك اه فيكون من الموضع التي

اخذ

اخذ فيها بالقياس اه **قوله** وهو ما مر من الحاجة الطبيعية والشرعية اه **قوله** كالحجاء غريق
ادخلت الكافي ما ذكرناه سابقا **قوله** فسقط للاشم بل قد يجب عليه بعض المسائل كما قد مرنا **قوله**
والا كان البان اول كونه لا اختيار له فيه **قوله** فلا فاما فصله الزيلي حيث جعل الخروج لغيره
والجنازة وصلاتها وانما الغريق والحريق والجهاد واداء الشهادة مفدا انما ضرره لا مسجد
بانها المسجد وتفرقا هذه لعدم الصلوات الخبيث فيه واخراج ظالم اياه وضوق على نفسه او ماله من
المكاتبين اه **قوله** لكن في النهر وشيخ عليه نور الايضاح اه قال ابو السعود ولا وجه لهذا الاستدلال
لان ما في النهر هو قول الصاجين واما قول الامام فاعتكافه فاسد اذا خرج ساعة لغيره غلظ او
بول او جمعة فلا يستند ذلك على احد القولين بالاخر بل هو خط للاحد القولين بالاخر كما وقع
للزيلي وملا مسكين والشريفي **قوله** وصلاة جنازة اس وان لم تتعين عليه **قوله** وحضور
محاسن علم ان علم كان **قوله** حاز ذلك هذا على قول الامام رحمه الله تعالى عنه واما على قولهما فلا
اوسع **قوله** وخفي المعتكف بالكل ولم غسل واسرة المسجد اذ لم يلوحه بالار المستعمل فان كان بحيث
يتكون يمنع منه لان تنظيف المسجد واجب ولو توضع المسجد انا فهو على هذا التفصيل بخلاف
غيره المعتكف فانه يكره له التوضوء في المسجد ولو اثار الا ان يكون موضع اعتكافه ذلك لا يجل فيه
وفي الفتح خصا لا يتنقى المسجد لا يتنقى طريقا ولا يشير فيه سلاح ولا يبيض فيه بقوس ولا
يشرفه نيل ولا يمر فيه بلحم نبي ولا يغرب فيه حد ولا يتخذ سوق رواه ابن ماجه في سننه عليه
السلام يجد **قوله** فلو تجارة كره وان لم يحضر السلعة واختاره قاضي بن ورجحه الزيلي لانه
منقطع الى الله تعالى فلا ينبغي له ان يشتغل بامور الدنيا يجد **قوله** لعدم الضرورة ان الخروج
حيث جازت في المسجد يجد **قوله** لانه ان الكراهة التحريمية محل الملاقاة الكراهة وقتد بعضهم
ذلك بالخط والاباحة **قوله** احضار جميع فيه لان المسجد يجرد عن حقوق العباد وان فيه شغل
ولهذا قالوا لا يجوز عرس الاشجار فيه وبمفهوم فقيل لهم ان المبيع لو كان لا يشتغل البقعة لا
يكره احضاره كدراهم ودنانير سيرة او نحو كتاب وينبغي عدم كراهة احضار نحو الطعام قل
في النهر ومقتضى التعليق الاول الكراهة وان لم يشتغل **قوله** مطلقا اس سوا احضار المبيع ام لا يجز
اليه ام لا كان للتجارة ام لا كما يناد من البحر **قوله** للنهي ان النهية عليه السلام عن البيع والشراء
في المسجد ولذا كره فيه التعليم والكتابة والحياطة باجد وكل شيء يكره فيه في سطحه يجد **قوله**
وكذا الكله ونومه اي غير المعتكف فانه مكروه **قوله** الا لغريب اشياء افاده في البحر انه ضعيف
وعبادته ويكره لغيره النوم فيه وقيل ان كان غريبا فلا بأس ان ينام فيه كذا في فتح القدير
قوله لكن استدلوا على قوله وكذا الكله ونومه **قوله** مطلقا معكولا او لا غريبا او لا **قوله** ونومه
في المجمع قال في المجمع وغير المعتكف ان ينام في المسجد مقبلا كان او غريبا مطلقا او
مكفلا رجلا الى القبلة او الى غيرهما غير مسلم لما نصوا عليه من كراهة مد الجمل اليها **قوله**
صحت عدل عن السكون للفرق بينهما وذلك ان السكون ضم الشفتين فان طال سمى ممكنا
والمراد به ترك الشد مع الناس من غير عذر للشهر عنه وصوم الصمت من فعل الجوس يجد
قوله ان اعتكفه فزبه هذا التقييد لحيد الدين العزيز وجزم به الشرح وغيره للغير المذكور
نهر **قوله** ويجب ان يغتسل **قوله** فغتم ان حصل غنما وفائدة **قوله** وتكلم الا بغيره في التفتيح
في الايجاب الا ان يقال انه نفي عن صوم **قوله** وهو ما لا اثم فيه شكل المباح وفي البحر فلا ولا
تفسيره بما فيه ثواب فيكره للمعتكف ان يتكلم بالمباح في التبيين واما التكلم بغيره فانه
يكره لغير المعتكف كما ظنك بالمعتكف **قوله** ومنه ان مما لا اثم فيه قلت بما يكون من الذن
يثاب عليه حيث قصد به تحصيل مالا بد منه **قوله** وهو ان المباح عند عدم الاحتياج اليه **قوله**
انه مكروه ظاهرا للمقام بل على كراهة التحريم **قوله** بالكل الحسنات قال في الشريفة لانه وقد
قد مرنا ان محله اذا جلس ابتداء للحدث ابو السعود **قوله** كاحققة النهر حيث قال في الظاهر

ان الباح عند الحاجة اليه خير لا عند عدمها وهو كل ما في الفتح قبيل الوتر انه مكروه في
المسجد باكل المحضات كما قال النصارى الطيب وهذا التعديل اندفع ما في البحر من ان الاوامر
تفسير الخبر بما فيه ثواب يعني ان المعتكف يكره له التكلم بالمساجد بخلاف غيره اذ لا شك في عدم
استغنائه عنه فانه يكره له مطلقا **قوله** وتدين في سير الرسول صلى الله عليه وسلم الذي
في البحر وتدين في سير الرسول صلى الله عليه وسلم ما وقع له في مفاهيمه **قوله** وحكايات الصالحين
اسي المتعلقة بذلك اخلوا قلوبهم وافعالهم فخرج بذلك الحكايات الملهية **قوله** وكتابة امور الدين
كالفتنة والتوحيد والحديث والتفسير وما يتبع ذلك من الالوية **قوله** وبطل بوطنة ويحرم عليه
كذا دواهيها في الحج والاستسبال بخلاف الحيض والصوم فلا تحرم الدواهي وانما حرم ذلك
لقوله تعالى ولا تبشروهن بافلاكهن وانتم عما كنون في المساجد يحرم فان قلت المعتكف في المسجد لا يتكلم
الوطاء قلت تاويله ان يخرج حاجته فيطال ان اسم المعتكف لا يذول عنه بذلك الخروج
يحتل ان يكون الزوجة معتكفة في بيتها لا يخرج فيمكن الوطاء في غير المسجد فيبطل اعتكافه
الزوجة هيومن في شرج التاويلات كما في البحر فيكون ويقصون جاحتهم في الجماع ثم
يفتسلون فيرجعون الى معتكفهم فتنته الاية ابو السعود ولعل هذا التحول على الاعتكاف في الجماع
او الواقع في عشر رمضان واما النفل فينقطع بخروج المعتكف **قوله** في جرح الدبر مثله في السوء
قوله في الاصح وروى ابن سميعة عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
بالصوم ابو السعود **قوله** لان حالة مذكرة لكونه في المسجد فهو كالحالة الاحرام والعلة
بخلاف الصوم **قوله** وبطل بانزال بقلته لانه بالاشغال صار في معنى الجماع **قوله** لم
يبطل لعدم معنى الجماع ولذا لم يفسد به الصوم **قوله** لعدم المخرج علة للحرمة ان عدم
المخرج في اجتناب الدواهي ولو من غير اشغال والذرية البحر ان حرمة الوطء لما ثبت بصريح
النص فثبت ان الدواهي ثم قال بخلاف الحيض والصوم حيث لا تحرم الدواهي
فيهما لان حرمة الوطء لم تثبت بصريح النص وكثرة الوقوع فلو حرم الدواهي لزم الحرج
وهو مدفوع **قوله** لبقاء الصوم قال في البحر الاصل انما كان من محظورات الاعتكاف وهو
ما منع لاجل الاعتكاف لاجل الصوم لا يختلف فيه العمد والسهو والنهار والليل كالمساجد والخروج
وما كان من محظورات الصوم وهو ما منع منه لاجل الصوم يختلف فيه العمد والسهو والليل
والنهار وكلاهما **قوله** ودته فانها تبطل لانها تستقط ما وجب عليه ولو بايها
قوله ان داما اياما المزار بالايام ان يفوت صوم بسبب عدم مكان النية ويقضي في الاغتناء
كالجنون **قوله** ستمه المزار به المبالغة **قوله** فضاؤه من بعد العاقبة قال في المني فان تكاثر
الجنون سنين ثم افاق هل يجب عليه ان يقضي في القياس لا كما في صوم رمضان وفي الاستحسان
فيحتمل ان سقوط القضاء في صوم رمضان انما كان لدفع الحج لان الجنون اذا طال فلما يزول فيترك
عليه صوم رمضان فيجوز في قضائه وهذا المعنى لا يتحقق في الاعتكاف **قوله** ولزمه الليالي
حاصله ان ياتي بلفظ المفرد المشقة او المجموع وكل منهما ان يكون في الايام او الليالي في سنة
وفي كل منها اما ان يكون الحقيقة او الجمال او ينوبها او لم تكن له نية فهي اربعة وعشرون حكم
المشقة والمجموع مذكرة في المعنى واما المفرد بان قال له عكرا اعتكاف يوم لزمه فقط سواء نواه فقط
او لم تكن له نية ولا تدخل ليلة ويدخل المسجد قبل الفجر ويخرج بعد الغروب فان نوى الليلة معه
لزمه وتمامه في البحر **قوله** بلسانه اخباره الى ان نية القلب من غير توقف لا توجب شيئا وقد تقدم
قوله ولا حال من الليالي والاصل انه من دخل الليل والنهار في اعتكافه فانه يلزمه فتابعه ولا يخبر
لو فرق بحر **قوله** كعكسه وهو لا واعتكاف في الليالي فلفظه الايام **قوله** العددين هما الليالي والايام
قوله بلفظ البحر سواء كان حرجيا كالايام والليالي او ضمنا كثلثين يوما او ليلة افاده صاحب البحر
قوله وكذا الثلثية فانها في حكم الجمع من كل وجه **قوله** يتناول الاخر ليلة فقهه ذكر باعلى نبينا و

وعليه

وعليه وعلى سائر الاشياء الصلاة والسلام فان الله تعالى قال آتيتكم الا تكلم الناس ثلثة ايام
الا منى وقال في اية اخرى الا تكلم الناس ثلثة ليال سوس والقصة واحدة والرمز الاشارة باليد
او بالراس او بغيرهما **قوله** فلو نوى لا وجه للتعديل بل هو حكم مستقل قال في البحر مشقة الا تناول
احد العددين الاخر وهذا بخلاف نية او عدم النية اما لو نوى في الايام النذر فاحتمل وجهين نية لانه لو
حقيقة كلامه بخلاف ما اذا نوى بالايام الليالي خاصة حيث لم تقبل نية ولزمه الليالي والنهر لانه
لو نوى ما لا يتحمل كلامه **قوله** لنية الحقيقة اعتدلت بان اللفظ ينصف الى الحقيقة بدون قوة
او نية فيها وجه قوله لنية الحقيقة قلت كما في اختيار ما ذكره البعض من ان اليوم مشترك بين بيان
النهار ومطلق الوقت واحد معنى المشترك يحتاج الى ذلك لتعيين السالة لانفس الدلالة وعلى
مقتضى ان يكون مختصا به ما عليه الاكثرون وهو انه يحتاج الى مطلق الوقت فجوابه ان ذلك لا يام
على سبيل الجمع صادق له عن الحقيقة كما تقدم فيحتاج الى النية دفعا للصارف عن الحقيقة لانه لا
عليها عنانية **قوله** الامم لا يتكلم نية لانه لو نوى ما لا يتحمل كلامه بحر **قوله** هو ان لو نذر ان يكف
شهر واستثنى الايام لا يجب عليه شيء لان اباء الليالي المجرودة فلا يصح الاعتكاف المنذر وفيها
لما فاتها شرطه وهو الصوم ومثل ذلك لو نذر ثلثي ليلة ونوى الليالي خاصة هو لانه لو نوى
للحقيقة ولا يلزمه شيء لان الليالي ليست محلا للصوم بحر وهذا التعديل هو المزار بقوله لما
قوله واعلم ان الليالي تابعة للايام فالليلة سابقة على يومها واما قوله تعالى ولا الليل سابق
النهار فقال الامام فخر الدين الرازي تفسيره ان سلطان الليل وهو القمر ليس سبق الشمس
في سلطان النهار وقيل تفسيره ان الليل لا يدخل وقت النهار **قوله** الا ليلة عرفة ان فانها
تابعة ليوم التروية كما في البحر والنهر فيكون ليوم التروية ليلا ن وعبر في البحر ليلة النحر
وجه التبعية صحة الوقوف فيها كما هو في اليوم الذي قبلها **قوله** وليالي النحر من الليالي الستة
على ايام النحر العرف وهو ثلاث تكون تابعة للايام التي قبلها الحكم يدل على هذا ما قاله
في البحر والندوة ليلة النحر تابعة ليوم عرفة فلذلك لم تجز الاضحية بعد الغروب من ليلة
النحر ولو كانت تابعة لليوم الذي بعدها لكانت ليلة الاضحية فيها واما الليالي التي اباقها
لايضربها لليوم الذي بعدها فان كلاما من الليالي واليومين يصح فيها النحر فلا وجه لبعثها
ما قبلها وتخص ان يوم النحر لا ليلة له وما يصح فيه التضحية ليلا ن وثلثة ايام **قوله** فقال
بالناس فان فيه توسعة على الناس بعبادة وقوتهم ليلة النحر وهذا لا يتم الا بتقليد الاول
ليلة من ليالي النحر فامل **قوله** دائرة رمضان اتفاقا فيه ان معذور وانها تقدم
تارة وتأخر اخرى وهذا قول الامام فقط لا قولها ايضا فالصواب اسقاط دائرة اخرى
ويعلم من البحر **قوله** الا انها تقدم وتتأخر واجاب الامام رحمه الله تعالى عنه عن الادلة للنفية
فكونها في العشر الاخر بان ذلك كان في رمضان الذي كان صلى الله عليه وسلم يلتمسها في الساعات
تدل عليه لمن تأمل طرق الحديث والفاظها كقول جابر بن عبد الله ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يطلب
ليلة القدر من تلك السنة واما اخفيت ليجهت في طلبها فينال بذلك اجرا مجتهدا في العبادات
كما اخفى سبحانه وتعالى الساعة ليكون اعلم وجل من قياسها بفترة بحر **قوله** وتارة ان الخلاف بين
وصاحبه **قوله** في الاول من رمضان الاول **قوله** ولا خلاف انه لو قال ان استصا وانتهى طالق
قوله والقصور على قول الامام وذكرنا في كتابنا ان المشهور عن الامام انها تدور في السنة
وقد تكون في رمضان وقد تكون في غيره **قوله** لكن فيه ان فيه صاحب الحديث الا فتا يقول
الامام **قوله** فقيها ان بما وقع في تلك الليلة من الاختلاف هذا ما ظهر **قوله** والابان كان عاميا
اه بحر والله اعلم **كتاب الحج** لما كان مكرها من المال والبدن وكان واجبا في التوسعة وموضعا
في حديث نبي الاسلام على خمس اخوه وختم به العبادة لكن في قولهم انه مكرها نظر بل هو عبادة
بدنية محضة والمال انما هو شرطه وجوبه لانه جنة مطهورة اخذ في النهار وتعبه المحزون

ما به كان بدنيا محضاً لما ساعدت فيه النية لان البدن المحض لا يجوز فيه النية اه الا ان يقال انما
جاءت على خلاف القياس لورود النية بها وهو حديث الخشعية وغيرها وعنون الكتاب بالنية
المعبرة فان قال في نوعان الى الاكبر حجج الاسلام والحق الاصل المعبرة فانه يمكن العنوان من الخشعية
في حق والعميم انه لم يجب الا على هذه الامة وليس فكان من قبلنا من الاكبر حجج الله تعالى وكان صل
الله عليه وسلم يحج وهو عكة كل سنة الا ان يمنع مانع وكانت حجة الغريضة بعد ما حاد
سنة عشر ورجع ابو بكر رضي الله تعالى عنه في السنة التي قبلها سنة تسعة وفيها فرض الحج ورجع
بالناس سنة ثمان ورجع عام الفتح عتابة ابن اسيد الذي ولده النبي صلى الله عليه وسلم امير بكم
بعد الفتح ابو السمو وشواط وجوب الاسلام والعقل والبلوغ والحرية والوقت والقدرة
على الزاد والراحلة والعلم بكون الحج فرضاً وشروط وجوبه اربعة صحة البدن وذال الموضع الحسنة
عن الذهاب الى الحج وامن الطريق وعدم قيام العدة في حق المرأة وخروج الحيض معها واشترط
صحة الاحرام والوقت المخصوص والمكان المخصوص للاسلام واعلم ان لم يرد الحج من مائة نية
الاغتناء بها وهي الهبة بشرطها من ود المظالم لاهلها عند الاسكان فان لم يكن ود المظالم
لا اهلها بان مات المستحق ولا وارث له فانه يتصدق بقدر ما عليه يكون وذو نية عند الله
تعالى اليوم صله لا خصمه يوم القيمة كذا في نية الحج وقفاً ما قصده فعله من العبادات والندم
على تقديره فيه والعزم على عدم العود الى الله والاستحلال من ذنوب الحفومات والعمالة
ورضاء من بكرة السعد بغير رضاه قال في العيون اذا اراد الابن ان يخرج الى الحج وابوه حاره
لذلك اذا كان الابن مستغنياً عن خدمته فلا بأس به وكذا بكرة ان كرهت زوجته خروجها من
البيت الكبير اذا لم يتجده عليه الضعف فلا بأس به وكذا بكرة ان تمنعه من الخروج
عليه نفقة في التوازل ان الابن اذا كان امداً وصحيح الوجه فلا بأس ان تمنعه من الخروج
ولو من نية ولو كان بالغاً كما لا يخرج بنته لان البنت يشترطها الوصال فخطب والامد بسبع
الوجه يشترطه الرجال والنساء معاً فالنفس في من الي نية وان كان الطريق مخوفاً لا يخرج
وان لم يكن امداً والا جازاً والجداً كالابوين عند فقد هدايكم الخروج للغيرم والحج
لمد يرون وان لم يكن له ماله يقيم به دينه الا ان ياذن الغريم فان كان بالدين كفيل بالذمة
لا يخرج الا بالثمن وان كان بغيره اذنه فياذن الطالب وحده وما تقدم في الحج الغديض
امانح النفل فطاعة الوالد من اولاً مطلقاً كذا في الملقط وشياور ذوا من ثم يستحب الله تعالى
في انه هل يشتر من او يكس من وهل يسافر به وهل يوافق فلا تاولا لان الاستخارة في العراج
والكسرة والحرام لا يحمل لها ثمر ومفاده ان ذلك في حجة الاسلام اما النفل فلا مانع من
الاستخارة فيه وكيفيتها ان يصل ركعتين يقرأ فيها بالكا فدون والا خلاص ثم يدعوا
بالدعاء المعرف ويحتمل في تحصيل نفقة حلال فانه لا يقبل بالنفقة الحرام كما ورد في الحديث
وان سقط الفرض عنه فلا تناف بين سقوط الفرض وعدم قبوله فلا شيا لعدوم القبول
ولا يعاقب عقاب تارك الحج ولا بد له من رقيق صالح يذكروه اذا لم يجدوا فيه ربحاً او اجرة ويعينه
اذا حج وكونه من الاجانب او تبا عدا من القطعية ويرى المكاري ما يحمله ولا يحمله اكثر
الا باذنه وذو كس من بعض السلف انه دفع اليه بطاقة ليوصلها الى انسان فامتنع من حملها
بدون اذن المكاري ووجهاً لكونه لم يشاوطه على ذلك وكذا يحتمل في تحصيل الدابة فوق
ما تعلق ومن تغلب عليها المعتاد بلا ضرورة وتجربة السفر عن التي دة احسن ولو اتجه
لا ينقص ثوابه كالغاري اذا اتجه وهذا محمول على ما اذا لم تحمله التجارة على السفر والتجدة
عن الريا والسفهة والنقد فلا هذا او باطنا فرض الركوب في المحل كرهه بعضهم خوفاً
مما ذكره ولم يكره بعضهم اذا تجرد عن ذلك في التحقيق لا اختلاف والمشقة افضل من
الركوب لمن يطيقه ولا ينج خلقه واما ما في البنية صلى الله عليه وسلم واكبا فلانه القدوة فكانت

الحاجة ما است الظهوره ليله الناولا كما كن في شرا البزاد والادوات وينبغي ان يجعل خروجه يوم
الخميس او يوم الاثنين ويقع ما ذكره العلماء ان اب السفر كبر ما بوا السعد ويتصرف قوله بفتح الحاء و
كسرها بهما قرئ في السبع وقيل الاول الاسم والثاني المصدر وقيل قلبه منع ونهله قوله في السبع هذا
تقييد من المكان لا طلاقهم واستشهد عليه بقول الشاعر واشهد من عوف عوف لا كثيرة يجون بيت
الزبير فان المرغف السبب الهامة والربح فان بكسر الزاد والراء وسكون الموحدة كما في لب الباب
في الاصل المرغف حبس ابن بدر لجماله والمرغف المصوغ بالزعفران وهو صفة لينة وكانت سادة
العرب فجمع عما يما به وكان الزبير فان يرفع له بيت من عجايم وشياص مهبوط بالزعفران وكانت
نيوا عوف في ذلك البيت مؤتمنين له فان ابن السكت هنا معناه الاصل ثم تعرف استعماله في القصد
لا مكة للشك بقول تجت البيت اجمه جانا جاج نهر ابو السعد قوله كما ظنه بعضهم هو الذي يلي
فعله كالتيهم كما في البحر وكذا وقع لبعض اهل اللغة قال في النهر هو لغة المقصد كذا في غير كتاب
من اللغة وقيد في الفتح بكونه في معظم قوله زيادة اه هذا التفسير اولاً من تعريفه بالمقصد لان
القصد شرطه والزيارة فعل فهو بهذا التعريف يوافق بقية العبادات فان الصلاة اسم للفعال
مخصوصة والزكاة اسم للانية المخصوصة والصوم اسم للمساكنة التي هي فليكن في اسم للفعال
المخصوصة ولا يرد بالزيادة زيارة البيت فقط فانه عليه يصير الى اسما للطواف فقط وليس
كذلك فان ركنه شيان الطواف بالبيت والوقوف بمهدة بالشروط المعلوم وهو الاحرام فاده
في البحر قوله اس طواف ووقوف هذا التفسير مراد والا فالزيادة لغة الذهاب قوله لان مخصوص
المراد الحرس الصادق يتعد قوله في الطواف اه هذا اولاً مما وقع لاي السعد ومن تفسير الزمان
باشهر في قوله الا اخراجه واما كونه في ايام النحر فواجب قوله من زوال شمس عرفة فجر الملام
بمنع الا واد بين جز من الليل والنهار واجب قوله بان يكون محرماً تبع فيه صاحب الشهر بيمين
مخاورد على تفسير في الفعل الذي هو الزيارة من ان ذكر الفعل المخصوص عليه بهيئتوا
لان المعنى يؤول ان الحج الفعل يفعل وفعله لا ينفق وعاصل الجواب ان المراد بالفعل الثاني
الحرام وبه يغير الثاني غير الاول ويلزم عليه ادخال الشط في التعريف فلو ابقى الزيارة
على معناها اللغوي وفرا الفعل المخصوص بالوقوف والطواف لكان اولاً فليتا مل قوله بنيت الى انما
اقتصر عليه لان الكلام في الى الاكبر والا فالعرة لا بد لها من النية قوله سابقاً على الوقوف و
الطواف اما كونها من الميقات فواجب قوله كما سيجي من انه شرط ابتداء حكم الركعتين انتهاية لم
يجد لانت الى استقامته ليقف من قابل بل يتجلى بهمة ويقف من قابل ولو كان شرطاً لغيره استقامته
قوله من اركان الدين التي هي الصلاة والصوم والزكاة والحج والعمرة التوحيد قوله فرضان
بقوله تعالى والله على الناس حج البيت الاية والمراد بالناس المؤمنون بقريته ومن كفرهم واما
قوله تعالى واتوا الى العرة لله فترسل سنته سنة لكن لم يثبت به الغريضة بل انما ثبت به وجوب الاكام
بالشروع عن الزيل في قوله لعذر وهي ان ايتهم نزلت بعد فوات الوقت وايده الشبهة بما ذكره
ابن القيم من ان الصحيح ان الحج فرض في اواخر سنة فتح بقوله تعالى والله على الناس الاية وهي
تزلت الوفور سنة تسع وانه عليه السلام لم يرض بالحج بعد فرضه عاماً وهذا هو الايق برنديم و
حاله صلى الله عليه وسلم واما ما قاله بعضهم من انه صلى الله عليه وسلم انه يدرك الحج قبل موته فيعلم
الناس مناسكهم تكليلاً للتبليغ كما في النهر وغيره قال العيني انه ليس بهدي ويحتمل ان العذر
الخوف من المشركين على اهل المدينة او على نفسه عليه الصلاة والسلام او كره مخالطة المشركين
في نسكهم او كان لهم عهد في ذلك الوقت فاضرب الحج حتى بعث اليك وعلياً فتاوى ان لا يحج بعد العام
مشرك ولا يطوف بالبيت عريان ثم في بعد قوله مع علمه متعلق بمحذوف صفة لعذر ان هذا العذر
مصاب لعله صلى الله عليه وسلم وجمع الشريعة بين الاجوبة بذكر العذر والعلم قوله ليكمل التبليغ
علمه لعله ميقاً احياته صلى الله عليه وسلم قوله لان سببه البيت وقوله صلى الله عليه وسلم لا يخرج

بن حابس لما سأل عن الخبر عليه السلام بفضله إلى كل عالم أم في المرة قال لا في المرة ولو قلنا
لوجبت له وإنما يجب لو قالها لأن الشارع وهو نصيب الأسباب **قوله** وهو واحد اعترض بتكرار
الزكاة مع اتحاد المال واجب بأن اختلافه باختلاف النماء ولو تعدد المال مع هذا النماء غير متعارف
فهو متعدد حكمي **قوله** والزيادة تطوع لقوله صلى الله عليه وسلم في زاد فهو تطوع **قوله** كما إذا جاوز
المقاييس وأحرم منه بقصد دخول الحرم سواء أحرم معينا أو مبرها فانه يتعطف بالوجوب ولا داعي إلى
العدول عن ذلك إلا ما ذكره قال في المذهب ثم الأمانة إذا استثنى إلى الموافقة على قصد دخول مكة عليه
أن يحرم قصد الحج أو العمرة عندنا ولم يقصد لقوله صلى الله عليه وسلم لا يجاوز أحد المقاييس إلا محرم
ولأن وجوب الأحكام لتعظيم هذه البقعة الشريفة يستثنى فيه التاجر والمعلم وغيرهما فتحصل من
هذا أن الحج والعمرة لا يكونان مفلا من الأمانة وإنما يكونان مفلا من البستان والحرم **قوله** فان
اختار الحج انصرف بالوجوب فيكون من قبل الواجب الحجية من إرادة اختيار العمرة انصرفت بالوجوب
وإنما تركه لعدم اقتضاء المقام إياه **قوله** من يجب استيذان كالأب المحتاج لحذمة ابنه وكالزوجة
وكل من عليه نفقة فتحرر أنه يكون فرضا واجبا ونفلا وهو ما ذكره في الظاهر لا ينصف
بالإباحة لأنه عبادة وضعا **قوله** فلا يلزم منه من الحج بل من الخروج من البيت كما مر **قوله** على
الفور هو الأتيان به في أول أوقات الأمان من فارة القدر غلت استعيرت سرعة ثم أطلق على إلى
التي لا تأتي فيها بجزء من سلاسله وهو متعلق بحذاء في يعلم من الشرح أن وجوب على الفور **قوله** في
العام الأول لأن الاحتياط في تعيين أول سنة الأمان لأن الحج له وقت معين في السنة والموت في سنة غير
نادرة فخير من وقت بعد التمكن قدره في علم الفوات فلا يجوز ورود من أراد في قبيل فأن
قد يمرض والرحلة قد تقبل والحاجة قد تقضى **قوله** وأما الروايتين لا يصلح معطوفا لعل قوله الثاني
فيصير التفسير وعندنا في الروايتين أنه ولا عناية عليها ويصح جعل الرواد داخلية على جملتها
أن وهو أصح **قوله** وما لك واحد عطف على الثاني أن وعند مالك واحد وان ثبت أن عن كل
روايتين مع عطفه على الإمام فليخرج في عبارته في شرح الملتقى فيعين العطف على الإمام وعند محمد
يجب على الشراعي والتجلى أفضل **قوله** فيفسق من عندها فهو أثم وعند محمد لا وإذا حج في آخر عمر
ارتفع الأثم اتفاقا **قوله** وترد شهادته عطف على سبب **قوله** بتأخره أن المكلف في **قوله**
أن سياتي بحث لصاحب البحر حيث قال وينبغي أن لا يصير ناسقا من أول سنة على المذهب الصحيح بل
لابدان يتوالى عليه سنون لأن التأخير في هذه الحالة صغيرة لأنه مكره كتحريم فلا يصير ناسقا
بإرتدادها مرة بل لا بد من الإصرار عليها وهو مقتضى قولهم بأن الفور واجب وأجرى الشرح
سببا ناجزا حين ثبوته وتعيينه بالجمع فيفيد أن الإصرار لا بد فيه من ثلاث مرار فأكثراه قلت
هو قول صاحب البحر آخر أنه لا يصير ناسقا بإرتدادها مرة فيفيد أنه يقتضي بالمرتين فيراد بالجمع
قوله أو لا بل لا بد أن يتوالى عليه سنون ما فوق الواحد وهو صحيح ما في شرح الملتقى فانه قال فيفسق
وترد شهادته بالتأخير عن العام الأول بلا عذر **قوله** وبإرتدادها من الذنب الصغير وإنما ذكر الصغير
باعتبار أن الصغير ذنب ولا يصح التمهيد إلى التأخير لأن المقصود الاستدلال بالامور المحكي وهو
أن كل صغيرة لا يفسق من تكبها بمرة واحدة **قوله** إلا بالإصرار أن لكن الإصرار فهو اشتراط منقطع
لغيره لدخول الإصرار تحت المرة **قوله** وجهه أن وجهه كون التأخير صغيرة وليس من الكبائر
قوله لأن دليل الاحتياط من مقتضى الفورية الذي استدلال به عليها كونه كبيرة لا يثبت الأدليل
قطعي والدليل هو ما قد مضى من أن الحج له وقت معين في السنة والموت في سنة غير نادرة واستد محمد
على التراجع بعدم اقتضاء الأمر الفور وأنه صلى الله عليه وسلم في سنة عشر وفريضة الله كانت سنة تسع
يتعفى **قوله** وسعة أن يستقضى في التراجيح عن أبي يوسف يلزم الاستدلال به ودر منق **قوله** أن
لا يؤاخذ الله تعالى إلا أوقات قبل قضائه وقوله بذلك أن الاستقضاء من أن يؤاخذ الله تعالى
لأنه هو الذي حق الله تعالى وأما المال فجعله الله تعالى حق العبد ويحتمل أنه لا يؤاخذ بنفسه المال أيضا بأن

ينبغي

260
ينبغي الحق بتأديته وتعالى عن عجزه عنه **قوله** أي لو تأدى وأوفاه أما إذا لم يؤد ذلك كان من المطلق المحرم وهو
أن الله تعالى مع العبد حتى يؤد دينه ما لم يكن دينه فيما يكره الله **قوله** على سلم فلو ملك الكافر ما لا يستحق
تسليم بعد ما اقتصد لا يجب عليه شيء تلك الاستطاعة بخلاف ما لو ملكه مسلم فلم يرجح حتى اقتصد
حيث يتقدر وجوبه ويبلغ ذمته فيجوز وهو لا يدركه القول بالفورية لا التراجيح **قوله** لأن الكافر
غير محتاط بمفهوم التقيد بالأداء وأنه مكلف باعتقاد الوجوب وهو مذهب البخاري ومذهب
الموافقين وجوب الاعتقاد والأداء وهو المذهب كما حذر صاحب الجوزية شرحه النار ومذهب
أهل سمرقند عدم وجوب واحد منهما وهو الذي عليه أكثر الفقهاء **قوله** حتى فلا يرجح على عبد ولو
مدبلا وام ولد أو مملوكا أو مبعوثا أو ما دون ذلك إلى ولو كان بمكة لعدم ملكه بخلاف الصلاة و
الصوم لأن الحج لا يشترط إلا بالمال غالبا بخلافهما والنفقات حق المولى في مدة طويلة وحق العبد
مقدم باذن الشيخ والمولى وإن أذن فقد أعاره منافع ولا يجب بقدره عارضة **قوله**
مكلف أن بالغ عاقق فلا يجب على من ولا يجنون وفي المعنوية خلافا للاصول فذهب في الإسلام
لأنه يوضع عنه الخطاب كالبيع فلا يجب عليه شيء من العبادات وذهب الديوبند في التقويم إلى أنه
مخاطب بالعبادات احتياط **قوله** أما بالكون في دارنا سواء علم بالفريضة أم لا نشأ على الإسلام
فيها أم لا **قوله** أو مستورين أو رجل وامرأتين وعندهما لا يشترط العدة والبلوغ والحرة
قاله صاحب البحر **قوله** صحيح البدن يخرج به من بدنه غير سالم من الأوقات المانعة عن القيام بما
لا بد منه في السفر فلا يجب على مقعد ومفلوج وشيخ كبير لا يثبت على الرحلة بنفسه ويلحق بهم
المجنون والمجانف من السلطان الذي يمنع الناس من الخروج إلى الحج كما ذكره الشرح وكذا لا يجب
الاجتياز عنهم وطاهر الرواية عنهما وجوبه على هؤلاء إذا ملكوا الزاد والراحلة وموتة من
يد فقيرهم ويضعفهم ويقودهم إلى المناسك وإذا وجب الأصل وجب البدل وهو الاجتياز
ويجوز من ماله مستر الجاهل فإن زال أهاده واختاره في التخيير والخلاف بينه على أن الصحة من
شرا على الوجوب وبه قال أو وجوب الأداة وبه قالوا واشترطوا في نظرها الاجتياز والرياء
وحمل الخلاف أن الم يقدر على الحج وهو صحيح فان قدر عليه ثم زالت القدرة وجب الاجتياز
اتفاقا ولا كلام أنهم لو تكلموا بالحج سقط عنهم لأن عدم وجوب عليهم للجمع فإذا احتملوه
وقع عن حجة الإسلام كالنكير إذا حج بغيره **قوله** يصير فلا يجب على الأعمى وإن وجد قائدا
في المشهور عن الإمام لأن القدرة بقدره الغير لا يبعد فأد **قوله** يمنع منه أن من الحج فخرج
إليه **قوله** يصح بدنه بضم الياء وكسر الصاد والمرحلة وضميره إلى الزاد في نسخة يصح به بدنه **قوله**
وعين بضم الباء وتخفيف النون وتشديد ياءها وأعلم أن القدرة لا يثبت بالإباحة وهو شرط
عام في حق كل أحد صح أهل مكة **قوله** وراحلة القدرة عليها شئت بالملك أو الإجارة لا بالعارة
والإباحة وهي شرط في حق غير المكي ولو قادرا على المشي أما هو فلا ومن حوله كاهله لا يلزم
لا يلحقهم مشقة المشي إليه فاشبه السبي إلى الجمعة أما إذا كان لا يستطيع المشي أصلا فلا يثبت
منها في حقه أيضا **قوله** تخفقه به أما أن أمكنه أن يمشي من حله فلا يجب عليه لأنه غير قادر
على الرحلة في جميع الطريق وهو الشرح سواء كان قادرا على المشي أم لا **قوله** وهو المسمى
بالقبت بضم الميم اسم مفعول أن ذوق القتب وهو كالتاموس الكافر الصغير حول الشمام
قوله والآن لا يقدرك على ركوب القتب لكونه مترفها **قوله** فتشترط القدرة على الميرة شح
الهورج عن التاموس قال في البحر والأب أن كان مترفها فلا بد أن يقدر على شق محمل وهو
المسمى في عرفنا محارة أو مواهية وشق المحمل ما يشبه لأن للمحمل طائين ويكنى أحد طائيه
قدرايت في كتب الشافعية لا بد أن يجد من يركبه في الجانب الآخر وهو المسمى بالعاول فإن
لم يجد لا يجب عليه الحج ولم أره لا يمتن ولعلهم إنما لم يذكروه لما أنزل بشروط لا يمكن أن
يفض زادهم وقريته واستنعم في الجانب الآخر **قوله** لم يجب فيه نظر فإن المراد بالراحلة ما

يركب وان كانت في الاصل اسما للبعير قال القسطنطين ورا حلة ان ما تحمله وما يحتاج اليه من الطعام
وغیره ذهابا وايابا وجه في الاصل البعير القوس على الاستنار والاحسان وقال في المسلك القسطنطين
شرح المسلك للتوسط والتحكم من الواحدة من بعير او ضيل او بغل الا انه كره ركوب الحي في المسنة
البعيدة لعدم كلفة المشقة الشديدة اهـ **قوله** وانما صرحوا بالركوب هو ان التنزيهية كما استظهر
صاحب البحر بدليل افضلية مقابلة وفي حاشية الاشهاد لابي السعد اني كره على الحمار لان الشيطان
يتراءى له كثيرا ومن غم تنكب الاستعانة من الشيطان عند نزايته وحقن بعضهم اكراهه بحالة
الوقوف اهـ **قوله** به يقع بذلك يعلم من جوبية ما قدمناه عن الجوز من ان الحي ما شيا من الطبيعة
ولا يبع طبعه افضل منه والحي او هو كقول علي من لا يطيعه او يطيعه خلقه وفي الوهبانية وشعرها
لشرب بلا ان حج الفخ افضل من حج النقر لان ابتداء فعل الاول فخر من بخلاف الثاني **قوله** افضل
من الحجارة خوف من الرياء والخوف لم يكرهه بعضهم اذا تجرد عن ذلك كجرح وقدم **قوله** من
المن رطلان وفي عبارة المزارعون اشار والاستارسة راحهم ونصف **قوله** ولا تهران
البغل كالحمار في شبع فيه صاحب النهر وفيه ما فيه استظهر الجوز ان البغل يقدر على ضعف ما يحمله الحمار
وفيه انه باعتبار ذلك يزيد حمل البغل على حمل الحمار وفيه ما فيه **قوله** ولو وهب لابل لبنة او كعنة
واذا علم الحكم فيمن لامتة منه يعلم بالطريق الاول من شأن الامتنان كالاجنب ولو قبل البلع
هل له حرفة الاغنية لك الوجبة لم اره والظاهر ان له ذلك على قول محمد ابو السعد ومثما
وهذا منها ان القدرة على الزاد والراحلة **قوله** خلافا للاصوليين فقالوا انها من شرط وجوب
الاوارق وانما لم يوافق الفقهاء اهل الاصول في ذلك لانه لا فائدة في جعله من شرط وجوب الاداء
لان الفائدة لزوم الايصاء به عند الموت وعدمه والفقير لا يتاثر فيه ذلك **قوله** فضلا عما
لا بد منه كغرسه وسلاخه وشيابه وعبيد خدمته وقضا ديونه ولو ائتمنته فانه وقيل لا يمنع
ويستحق قصر الخلاف على الموجب منها اهـ **قوله** كما تارة الزكاة من بيان ما لا بد منه من الحجج
الاصولية وهو ما يدفع عنه العلماء تحقيقا او تقديرا **قوله** وعنه ان وما لا بد منه وقوله للسكنين
ان المحتاج اليه للسكنى اما التاراج لا يسكنها والعبد الذي لا يستحقه فعليه ان يبيعه ويخرج
ومثله المتاع الذي لا يمتنع بكونه ابو السعد **قوله** نعم هو افضل ان يبيعه الزائد او يبيع جميعه ثم
قد راجحه افضل **قوله** وعلم به ان بعد لزوم بيع الزائد **قوله** والاكتفاء بالبيع عطف على
بيع **قوله** لا يلزم لان هذا المال مشغول بالحاجة الاصلية **قوله** وحده في التره حيث قال اما الحرف
اذا ملك قدر ياتي به وثيقة عياله وذو هابه وايابه فعليه الحج اتفاقا لانه غير محتاج الى ما
مال لقيام حرفته وينبغي ان يقيده بحدثة لا تحتاج الى المة اما المحتاجة اليها فيشترط ان يبقى
له قدر ما يشترط به اهـ ويشترط ان يفضل ايضا مال بقدر راسه مال التماسه بعد الزاد ان كان تاجرا
وكذا الدهقان والمزارع وراس المال ان كان تاجرا يختلف باختلاف الناس **قوله** ولو وقته لزوم
الحج استشكل بعضهم بتقديم الحج على التزويج بان المصريح به للزوم الحج شواظها منها ان يملك قدر ثقتة
الذهب والاياب فاضلة عن حوائجه الاصلية ومن المعلوم ان النكاح من الحوائج الاصلية حتى
صرحوا بوجوبه عند التوقن والوثيق الزنا الالية فخر فيك يلزم الحج بترك النكاح مع كونها مشغولة
بحاجة النكاح فان قلت بجائز ان لم يكن له رغبة في التزويج قلت هذا الجواب يا باه قول المصنف
هو بخلاف العنصرية ابو السعد وفي حاشية الاشهاد **قوله** لو ملك ما به الاستطاعة قبل اشهر
الحج كان في سعة من صرغها الا غيره واذا هذا قيدان صيرورته دينا اذا افتقد هو ان يكون
ما يملكه اشهر الحج فلم يجز والا واما ان يقال ان كان قادرا وقت تزويج اهل بلده ان كانوا ينجحون
فيها حتى افتقد قدر دينا وان ملكه في غيرهما وصرغه الا غيره لاشي عليه قاله في الفقه **قوله** وفظلا
عن ثقتة عياله دخل تحت نفقتهم سكن هم وكسوتهم فان النفقة تشمل الطعام والكسوة والسكنى
محمد وان لم يكن قادرهم محرم منه كما في الاسعاف والحداد بالنفقة الوسطى من غير اسلاف ولا تقير

وقد يقال

وقد يقال اعتبار الوسط في نفقة الزوجية على نفقة المهر فيها فان الفتوى على اعتبار حالهما
قال الوسط انما يقدر فيما اذا كان احدهما غنيا والاخر فقيرا كما يات في النفقات بحمد العمال كبير
العلم جمع يحكي كما في شرح الملتج **قوله** لتقدم حق العبد باذن الشرع لا يقتضيه على حق الحق لا
قوله المحرم عوده لا بعد العودية طاهرا لرواية محمد **قوله** وقيل بعد يوم روى عن الامام عن
الله تعالى عنه **قوله** وقيل يشهر كذا روى عن ابي يوسف **قوله** بطلت السلامة ان بها ويجرح عن
العبد قيل هو شرط الوجوب الحج وهو مروي عن الامام لان الاستطاعة منفية بدون الامن و
قيل هو شرط لا دانه لانه عليه الصلاة والسلام فسر الاستطاعة بالزاد والراحلة لا غير فائدة
الخلاف نظيره وجوب الايصاء لمعل القول الاول لا يجب وعلى الثاني يجب قال الكمان الذي يفكر
ان يعتبر مع غلبة السلامة عدم غلبة الجور حتى لو ظف الجور على القلوب من الحي ابي لو توقع
الغلب منهم مرارا وسمعوا ان طائفة تقدمت للطريق ولهم شوكه والاسس مستغفون
عنهم لا يجب اهـ واختلف في سقوط الحج اذا لم يكن به من ركوبه العبد قال الكمان ان كان الغالب
في البود السلامة من موضع جرت العادة بركوبه يجب فالالا وهو الامم بتبني سيجون وجيكون والفر
والنيل انهار لا ايجار كما في الحديث سيجان وجيكان والفتك والين كل من انهار الجنة كذا في
العبد قال عيسى الاربعي من بلاد الروم سيجان ساجا وبالشام يلقى جاديا نهر سيجون ويلى بارض
الينس جيجان جاديا وفي ارض بلخ قد جرد نهر جيجون وفي الصلح سيجان نهر بالشام وسيجون
نهر بالهند وساجين نهر بالبصرة وقاسم سعيد ان سيجان وجيكان المذكورين في الحديث غير سيجون
وجيكون ابو السعد **قوله** ولو بالرشوة على ما حققه الكمان حيث افاد ان الرشوة اذا تحققت
تجب والاثم على الاخذ على ما عرفت من تقسيم الرشوة في كتاب القضاء وروى بعض المتأخرين بان
حمله فيما اذا كان المعطى مضطرا بان لزومه الا على ضرورة عن نفسه او ماله اما اذا كان بالالتزم
منه فبالاعطاء باثم ايضا وما نحن فيه من هذا القيل نهر وروى بانه مضطرا بسقاط الغرض عن
نفسه فلما جزم الشرح بما في الفقه افاده ابو السعد وفي البود الرشوة في مثل هذا جائز لانها
لرفع ظلم الظالم عن نفسه لا لاضطرار احد **قوله** ان قتل بعض الحاج ان في كل عام امة غالب
العوام وح فلا تكون السلامة غالبة اهـ **قوله** والحجارة ان ما يدفع لاجلها وهي الحفظ كالذي
ياخذه من يحجر من قطاع الطريق **قوله** وعليه ان على كونه المعتمد عدم كونه عذرا فيجب
ح **قوله** او محرم هدم من لا يجوز له سكتها على التابيد بقراءة او رضاع او مهادنة ولا يشترط
ذلك في حق المهاجرة من بلاد الكفر الى بلاد الاسلام والمساوية الفارة لعدم قصد هدمها
بل المأمن ولا يكفي في السفوح جمع النساء وتحريم الاخوة بالاجنية وان كان معها غيرهما من النساء
محمد **قوله** ولو عبد ارجع لكل من الزوج والمحرر وقوله او ذمها او برضاها يختص بالحرم كما
لا يختص وفي البرانية لا تصرف باخرها برضاها في زمانها ذكره قيل التاسع في النفقات ابو
ابو السعد فيصلي بغيره في النهر ودخل في الظهيرة بنت موطنة من الزنا حيث يكون محررا
لها وفيه دليل على ثبوت الحرمة بالوطء الحرام وبما ثبت به حرمة المصاهرة كذا في النية
قوله قيد لها من الزوج والى **قوله** كما في النهر بحثا حيث قال وينبغي ان يشترط الزوج ما يشترط
في المحرم وقد اشترط في المحرم الاقل والبلوغ اهـ كذا في الشرع ان يؤخره عن قوله عاقل وهذا
الحديث نقله القسطنطين عن شرح الطحاوي اهـ وفي الحديث ولم ار من شرط الزوج شرط المحرم فيبقى
ان لا فرق لان الزوج اذا لم يكن ما عونا او كان صبيبا او مجنون لم يوجد منه ما هو المقصود اهـ
فزاد فيه الامن **قوله** والمراهم كماله اعترض بين الفتوى **قوله** غير مجوس يختص بالمحرر
اذ لا يهوس من روج الحاجة ان يكون مجوسيا فليس السفوح ايها المجوس كما في البرانية لان المجوس
يقتد ابا حنة طاهرا افاده صاحب الفهر **قوله** ولا فاسق يعم الزوج والمحرر **قوله** لعدم حفظها
ان الفاسق والمجوس وكذا المجنون والمصبي الذي لم يراه حق قويم وجود النفقة لغيرها قال الزيلعي

استلغوا ان الزمير او المحرم شرط الوجوب اما شرط وجوب الاداء وتظهر الثمرة في وجوب الصية
وفي وجوب نفقة المحرم وراحلة الى ان يحج معها الا بالزاد منها والراحلة في وجوب التزويج عليها
لغيرها ان لم يجد محرما فمن قال هو شرط الوجوب وحجة المذاهب قال لا يجب عليها شيء لان شرط الوجوب
لا يجب كقوله ومن قال انه شرط وجوب الاداء وحجة في النهاية تبع القاضين واختاره في الفتح
كلمة التراجيب عليه جميع ذلك ذكره ابو السعود فالصحيح والشدة جريا على احد القولين قوله لانه يجوز عليها
ان لا تجلسها ومن جلس لاجل انسان وجبت عليه نفقة قوله لامرأة هي البانعة لان الكلام فيمن يجب عليه
اما الصية التي لم تبلغ حد الشهوة سافر بلا محرم فان بلغت يحاطب عليها بان يمنعها من السفر الا بمحرم فان
لم يكن لها ولي لاستحقاق السفر جاز في المشكل كالمرأة في اشترط المحرم كما افاده في الاشياء وانظر
هل هو في الاحرام كالمرأة ام كالرجل قال المحرم لم اسره ولا يجبر الزوج والمحرم على السفر في تحصيل
اشعاره بوجوبه على الاسلام الصحيح الوجه بلا شرط كون قريبه معه لكن للاب ان يمنع عنه حتى يلحق كل من
المتن قوله حدة اذا كان الامت لها ان يخرج بغير زوج ولا محرم اذا قصدت الى او سفلها مع ان
السيد لها وان كان في غير واجب عليها لعدم ما تملكه قوله ولو يجوز الاطلاق النصوص بغير قوله في سفر
وهو ثلاثة ايام وليا لبيها وقيد به لانه يباح لها الخروج لما دون ذلك فحاجة بغير محرم بغير قوله
وليس بعد هاجم مر لها ولو خصها كما في البرازية او لا يقوم مقامه فيحرم عليها الخروج مع السفر قوله
وليس لزومها منها ان اذا وجد المحرم فلها ان تحج الاسلام من غير ان يخلو فيجوز ان تكون المندوب
كما في الحد قوله مع الكراهة ان التحريم للنهي الوارد في حديث الصحيحين لانه فرأى امرأة ثلاثا او معها
محرم فاستسلم رواية وزوج قوله اية عدة كانت اس سوا كانت عدة وفاة او طلاق باين او يصى
قوله المائنة من سفرها اما الواقعة في السفر فان كان الطلاق رجعي لا يفاقرتها زوجها او باينا فان كان
الاكل من بلدها ومكة اقل من مدة السفر تخير ولا احد من سفر دون الاخر فيمن ان تصير الى الاخر او
كل منهما سفر فان كانت في سفر فترت فيه ان تنقطع عدتها ولا تجزى وان وجدت محرما خلافا لهما وان
كانت في قرية او مفارقة لا تأمن على نفسها فلها ان تنقطع الى موضع امن ولا تجزى منه حتى تعدتها وان
وجدت محرما عند خلافا لهما من قوله وقت ظرف متعلق بمحذوف خبر العبرة ان ثابتة وقت خروج
اهل بلدها ولو قبل اشهر الحج بعد المسافة قوله وكذا سائر الشروط اس تقدر وقت خروج اهل بلد ومن
جملتها العقل والحديث قوله فلو احرم اه تغريغ على اشترط البلوغ والحديث بغير قوله او احرم عنه ابو
الظاهر انه ليس بتقيد لان الرقيق يحرم عن رفقة المخرج عليه فلهذا ولا يجزى قوله ويصحب ان يحرم قبله
ان قبل احرامه بنفسه او احرامه عنه وانظروا ان الانبياء هذا الوجوب على الولي لكونه للبيات من كل وقت
الاحرام قوله فظاهره ان ما في المسوط كما في النهر قوله ان احرامه ان الاب عنه ان الصبي قوله قبل الوقوف
راجع الى كل من بلغ وعق قوله فظهر كل اس لم يجز احراما بنية حجة الاسلام قوله لان عقاده فلا اورد
ان الاحرام شرط فيمن ان يجوز اداء الغرض باحرام النفل كصحة نوحه ثم بلغ بالسنة جازله ان يصل
بذلك الوضوء وحاصل الجواب انه شرط بنية الركن من حيث اتصال الاداء بها ان يحرم وهو واقف بعرفة
فلا يؤذن بما انفقد منه النفل وشرط محض من حيث انه لا يلزم اتصال الاداء به فزاد عيننا الشبهين بغير
زيادة قوله فلو جرد الصبي الاحرام بان يجمع الامسيات من المواقيت ويجوز بالبينة بالمكان الملتقى قلت
وانظروا ان الرجوع ليس بلازم لان اشياء الاحرام من الميقات واجب فقط كما يلى قوله ونور حجة
الاسلام عطف تفسير قوله لم يجز اى عن حجة الاسلام قوله لان عقاده ان احرام العبد نفلا لازما فلا
يمكنه الخروج عنه بغير قوله بخلاف الصبي فان احرامه لم يتقبل لانها حقه فيمكنه الخروج عنه والتجدي
قوله وانما فلو احرم كافر فاسلم فجد بالاحرام جزاء لعدم انقضاء الاحرام الاول لعدم الاهلية
كما في البداية ولا يغير الكافر بالفعال في مسلم وجزمه في الجواز بسلامة اثاره بسائر الافعال ضعيف
نهر قوله والمجنون انما احرم عنه ولنه ثم الف في جود الاحرام لحجة الاسلام قال في النهر وظاهر
ان مقتضى حجة احرام الولي عن الصبي الذي لم يعق من محرم عن المجنون بجامع عدم العقل في كل ا

ويستفاد

ويستفاد ذلك من عبارة البداية وفيه رد على اخيه في قوله كيف يتصور احرام المجنون فانه لا يتصور
منه احرام بنفسه وكون وليه احرام عنه يحتاج الى نقل صحيح فيفيد ان المجنون البالغ كالصبي في هذه
اشترى قوله فرفع الاحرام اه غير بالغ بل يشتمل الشرط والمركب قوله وهو شرط ابتداء حتى يتقيد
على اشهر الخ وان كره كما عساه اه قوله اشترى اس بقا قوله حتى لم يجز اه تغريغ على شبيهه بالركن
يعني ان فانت الى لا يجوز له استئمان الاحرام بل عليه التحلل بعمرة والمقتضى من قابل كما يلى ولو كان
شرطا محضا لما زلة الاستئمان قوله ليقضى من قابل اس بهذا الاحرام السابق المستأمان قوله في ادائه
وهو نال يوم عرفته الى قيل طلوع فجر النحر قوله سميت بها لان اقدم اه اولانها صيغة لادم فلما اظهرها
قوله فصار فيها اس بعد تزويجها من الحبة متفقين قوله ومعظم طواف الزيادة وهو اربعة
اشواط وباقية واجب كما يلى قوله وهما ركنان يشكل عليهما ما قاله لان المأمور بالحي اذا مات بعد الوقوف
بعرفة قبل طواف الزيادة ويكون جزأ من الامر فقتضى ركنية الطواف ان لا يجزى اذ لا وجود للحج الا
بوجود ركنه ويدل على الركنية ان المأمور لو وجع قبل الطواف لا يجزى عن الامر فينبغي ان لا يجزى
عن الامر سوا مات المأمور او وجع الفداء صاحب البحر قوله ينفذ وعشرون باعتبار زيادة الشرح
قوله وقدر جمع بفتح الجيم وسكون الميم قوله بذلك امر جميع ومرد لغة وافرد اسم الاشارة باعتبار
الذكورة قوله لان لادم اه نشره بفتح قوله اى في بعض قديراتا ما كما يدل عليه مادة الافعال
وهل هو بالجمع او غيره بغير قوله سميت به اه وقيل ان الصفا اسم رجل والمرأة اسم امرأة زينة في
العكس فسميها الله تعالى تجزى ووضع هذا ان الاسمان عليهما لا اعتبارا للناس ذكره الشرح في
وعلى ما في الشرح اشتق للمسمى اسم من مادة الحان فيه قوله ولذا ان يكون الجالس عليها امرأة والليق
في التعبير ان يقول في جانب الصفا ولذا ذكر قوله ورى الجمار ان اعتبر الرمي في كل يوم زيادة الوجبة
على خمس وعشرين قوله لكل من حج سواء كان قائما معفوا او جنيح المعفون قوله وطوفان الصفا
ينفع الدال ان الاشتغال من مكة قوله للافاحة اما المكي والبستان فلا يطوفانه قوله غير الجاهل
الجاهل فيحط عنها طواف الصدر كما سياتي في قول القدران اه قوله والحق او التقدير واجب واحد
يجزى المحرم بينهما والحق افضل للرجل قوله من الميقات يدخل تحت المحرم للمكي ومن في حكمه كمنه لم يسبق
المحرم قوله الى الغروب ليحل جزئ من الليل فان الجمع بين جزئ من النهار وجزئ من الليل
واجب قوله على الاشياء من القول الاشياء بالمنصور رواية والمعقول رواية قوله مواجبة على الصلوة
والسلام فيه انه تقدم ان المواجبة من غير نهي عن الترك لا تقيد الوجبة قوله لمن ليس له عذر
اما من به عذر كمن عليه فيطاف به قوله زحفا اس على البنية قوله لزمه ناسيا والحق الموصوف لان هذا
الشر ليس من جنسه واجب بهذا الوصف قوله فشيء افضل والظاهر للبناء على ما ذكره قوله
من النجاسة الحكيمة بقسمها قوله على المذهب وقيل سنة والتفقا على وجوب الكفارة في الخلاف
لفتح عن البحر قوله من ثوب الاول ثوب اوبة ثوب قوله وسائر العمرة فيه اس في الطواف قوله
كما في الصلاة فيقتصر ربع اصفا الاعضاء المنكشفة قوله لا يعقد بالشوط الاول فياخره من ومفاده
انها شرط لان ترك الواجب لا يعدم الماهية ومتا بل الا مع الاقتداء به قوله كما امر ان في الطواف
قوله للقارن والمتمتع ان عدا واجبا واحدا كانت الواجبات اربعا وعشرين قوله وصلاة ركعتين
وهي يتعين المسجد لهما قولان قوله من اس طواف كان ولو نفلا قوله قيل نعم ليس مرادة التقدير
فانه جزم به في شرح المتن عند قوله فصل واذا ادخل مكة قوله فيوم به يعني اذا ادركه
الموت قبل الذبح قوله بين الرمي اه كان عليه ان يقدم الذبح على الحلق في الذكر لوافق ما
بينهما من الترتيب في نفس الامر اه فانها على ترتيب حروري قوله واما الترتيب بين الطواف
وبين الرمي انما ترك الذبح لعدم وجوبه على المفرد وكلامه فيه والا فلا ترتيب بينه وبين الذبح
ايضا لانه اذا لم يكن بينه وبين الرمي المتقدم على الذبح فلا لا يكون بينه وبين الذبح ترتيب
اولي قوله ويكره ان تنسرها لانها متباينة السنة قوله وصحفة اس في باب الجنابة عند قوله

او قدم شكاي اخاه **قوله** يكون الطواف وراء المذبح لان فيه بؤسا من البيت **قوله** وكون السبق بعد طواف مكة وهذا ان يكون اربعة اشواط فاكثروا طوافه طوافا او جوبا واعادة الطواف بعد السبق فيها اذا فعله كذلك لجبر التقاض لا لا نقض الاول عن البحر **قوله** بالمكان والزمان الاول والثاني ايام النحر **قوله** وترك المذبح يشمل جميع الجنائيات غير المفردة **قوله** بعد الوقوف اما قبله ففسد **قوله** وليس المذبح لبسا معتادا او ما كمالا اولية **قوله** وقطعة الرأس بما يغطي به عادة يوما كاملا اولية **قوله** والظاهر انه انما قال ذلك لانه لم يستوف الواجبات او منها الاضافة من عرفات مع الامام ولم يذكرها **قوله** وغير هاشن واناب ظاهر كلامه انه استوفى الواجبات وذكر اولية ذلك فلو قال وغير ما لم يجب فيه دم ان كان اول **قوله** كان يتوسع في النفقة لما ورد ان النفقة في النفقة في سبيل الله والمواد النفقة من الحلال **قوله** ويجوز على الطهارة فان ادمان الوضوء بوجوبه في الخلق وسعة الزرق وحجة الخفظة ودوام البغض للعاص والمهلكات ففقدوا الوضوء سلاخ المؤمنين ذكره العارف بالله قللا سيدنا احمد التورق في النفقة الكافية وهي مندوبة مطلقة الا ان نوبها هنا **قوله** وعلى صور لسانه ان يتكده ذلك في **قوله** قال الله تعالى في فرضه من **قوله** فلا رقت ولا فوق ولا جدال في **قوله** ويستأنذ ابويه المحتاجين له في الحج الفرض وخذ منها افضل من النفل **قوله** وادب ان وان لم يكن له مال يؤمنه **قوله** وكيفية ان يستأنذ ان كفل بامر ولا **قوله** ويؤدى المسمى الذي يصلي فيه **قوله** ومعارفه ليدعوا له بحج **قوله** ويستحلهم ان يطلب من معارفه ان يجعلوه في حل مما فرض منهم فيهم **قوله** ويتصدق بشئ لانها تدفع البلاء وتدفع التزوي **قوله** ويجوز يوم الخميس ان امكنه والا وافق الناس **قوله** ففيه ضريح عليه السلام لتبليح ما قبله **قوله** بعد التوبة متعلق بحج **قوله** والاستحارة بصيغة الستة المتقدمة في المواضع **قوله** في الواجب مراده ما يقع الغرض كما ان المراد بالمكره ما يعم الحرام **قوله** شوال اه انما سميت هذه الشهور بالاله الاسماء لانهم لما نقلوا الشهور عن اللغة القديمة سموها بما يوافق تلك الازمنة فسمي بحج و يعقود عن الحرب ويتقلون عن مواضع يقال شال زليل اذا اشتغل عن مكانه فسمت **قوله** وتفتح الاول والاقتصاد على الكسر لعدم سماع النسخ كذا في المعجم والقهرستان **قوله** ليس في يوم النحر هو قول ابو يوسف وقال الجرجاني والمراد من هونها وظاهر المعنى يحتملها فان المعدود اذا جاز تذكر العدد وتاثيره **قوله** عملا بالاية وهي قوله تعالى في اشهر معلومات فان الاشهر جميع اقله ثلاث **قوله** قلنا اسم الحج الاول لفظ الجمع **قوله** يشتر كذا في ما رواه الواحد من ما بعد الواحد والاشان وبعض الثالث من جملة ما رواه الواحد ووليد **قوله** قلنا فقد صفت قلوبكم فان المراد المشي ذكره الزمخشري وهذا الجواب بمنع على ضعفه لا يليق بفصاحة القرآن بل هو من باب الجواز حيث اطلق على بعض الشهر شهر القهرستان **قوله** لا يجزيه الاول لا يحل له وذلك لان الاحرام قبلها صحيح مع الكراهة وكذا الخلق والطواف بعد ما ولا حرمه اذا وقعها ايام النحر وعبار القهرستان ولا يحل شئ من اعمال الحج غير هذه الاشهر **قوله** وان امن على نفسه وعلمه ابو يوسف لا يكرهه قهرستان **قوله** كما من عند قوله وفرضه الاحرام **قوله** يبيد التحريم وبه صرح القهرستان عن شرح الطحاوي **قوله** والعمرة اسم من الاعتقاد وهو لغة النصب الامكان عامومعرب **قوله** في العمرة مرة فمن اتى بها مرة فقد اقام الستة غير مقيد بوقت غير ما ثبت الثبوت فيها الاستهاه وضمان افضل من **قوله** على المذهب وعن اصحابنا انها فرض كفاية كذا **قوله** وصحة الجوهرة وجودها فاما صاحب البدائع وقال انه مذاهب اصحابنا في **قوله** قلنا اه افادوا ظاهره ان من قال بالوجوب استدل بقوله تعالى واعمال العمرة لله والامر يقتضي الوجوب وفي المعنى ما يفيد ان هذا جواب عن سؤال مستأنف وعبارتها فان قلت ما جوابك عن قوله تعالى واعمال العمرة لله فانه امر وهو يفيد الاضطراره **قوله** وذلك بعد الشروع فيه ان الصحابة خسرت الاتمام بان يحرم بهما من ذنوبه

اهله من الا ما كان القاصية كما يات لصاحب البحر في هذا القوم القول بالوجوب **قوله** وغيرهما واجب الاول في زيادة وسنن وادب تاركها مستكافا ان القهرستان **قوله** هو المختار وقيل السبق ذكر فيها قهرستان **قوله** ويفعل فيها كقول الجراح يعني ان كيفية الاحرام والطواف والسبق فيها كما في الحج ويجوز فيها ما يجتنبه في الحج واذا استلم الحجر يقطع النية في ايام الروايات وانما خلق يخرج عن احكامها قهرستان **قوله** وحادث في كل سنة وكونه اشهر الحج لغيره في هذا خلاف ما كان عليه الجاهلية من ان فعل العمرة في اشهر الحج من اكبر الحائز واختار الكمال منع المكى من العمرة في اشهر الحج وان لم يحج وفي البحر عند قول المص والامتنع ولا قران لمكى ان الاعتبار في اشهر الحج لمكى معصية كما في البدائع لكنه قال وهو محمول على ما اذا حج من عامه افا وبعضه الجليل **قوله** وذكره يوم عرفته واربعة بعده ان حق الحزم الحج او اريد به لا وهو لا يظهر وعن ابو يوسف انها لا تكره في يوم عرفته قبل الزوال فان اهل بها في الايام لنفسه رفضها وعليه دم وان مضى عليها صحح وتزيم دم للجمع بينهما اما في الاحرام او الاضمار الباقية اجم **قوله** قلنا تنكح لا تنكح قلت ما المانع ان يكون تنكح فان القارن يعتبر بالاحرام السابق لها **قوله** وعليه ان على مانع السبوح من ان المذكورة الانشاء ليعملها باحرام سابق **قوله** فاستثناء الى نية القارن حيث قال فيها نكحة العمرة في حصة ايام لغير القارن انتهى فالمراد الاستثناء الواقع معق لان مراده الا لا القارن فلا يكره **قوله** منقطع وجهه ان قوله او لا تكره العمرة في حصة ايام معناه كما افاده الشرح بكونه انشاء وهاء تلك الحصة والقارن المستثنى لم يشترط احرامه بها سابق **قوله** فلا يخصص بيوم عرفته فتدبر على قوله ان كره انشاءها بالاحرام اه **قوله** كما توهمه في الحديث قال بعد عبارة الخاتمة مشتملا قولها لغير القارن وهو مقييد حسن ويبنى ان يكون راجعا لا يوم عرفته لا الى الحصة كما لا يخفى وان يلحق المتمتع بالقارن اه **قوله** ان المواضع المطلق الميقات على الموضع مما رواه في مشتملا كما بين الوقت والمكان كما توهم في البحر والعلامه توقف العقل على كل من الزمان والمكان افاده في النهر **قوله** مريد مكة اطلق فيه فشمع ما اذا كان قاصدا عند المجاوزة الى او العمرة او التجارة او القتال او غير ذلك لان الاحرام لتعظيم هذه البقعة فاستوفى فيه الكل بحج **قوله** الا بحج بلح او عمرة **قوله** ذو الحليفة مصفوع وهو ابعد المواقيت اما لعظم امور اهل المدينة واما لكونها اقرب لمكة من سائر الافاق فبعد موضع احرامها **قوله** على ستة اميال من المدينة وقيل سبعة كما ذكره القاضي عياض وقيل اربعة كما في القهرستان **قوله** وعشر مراحل من مكة او سبع كما في البحر في القهرستان وعلى اربعة ميل من مكة **قوله** تسميها العوام ان تسمى الامارات به بذلك المكان كما في البحر **قوله** على مرصعين من مكة في القهرستان ارض سبعة على ستة واربعين ميلا من مكة والمأتمن بها لان فيها جبالا صغيرة يسمى بالعرفق **قوله** وحجة سميت بذلك لان السبل تزل بها واجتفأ أهلها ان استاصلهم و هي قرية بين المغرب والشمال من مكة من طريق تبوك كذا قيل ان الحجة قد ذهب اعلامها ولم يبق لها الا رسوم خفية لا يكاد يعرفها الا بعض سكان ذلك البوادر قلنا والله اعلم اقتدار الناس الاحرام المكان المسمى برايف وبعضهم يجعله بالغين احتياطا لانه قبل الحجة بنصف مرحلة او قريب من ذلك بحج **قوله** وقرن يكون البراء باتفاق بين اهل اللغة والفقه وغيرهم نهر **قوله** وفتح الراداه وقع ذلك للبحر هدر في صحاحه **قوله** خطا اخر بل هو منسوب الى قبيلة يقال لها بنو قرون بطعن من مراد **قوله** جبل اسم من جبال تهامة **قوله** والعراق نسبة للعراق بلاد بني كندة يؤنس موضع الملوك قهرستان وكذا الخرساني واهل ما وراء النهر ووقت صلوة الله عليه وسلم ذات عرق اهل العراق قبل اسلامهم لعلمه به **قوله** والشامي وميقاته للصوم والمغربي ايضا **قوله** الغير المار بالمدينة الاول حذفه لانه يؤهم ان الشامي المار بها لا يحرم الا من ذم الحليفة وليس كذلك بل لا يجب عليه ولا على المدنى الاحرام منها ولذا قال في البحر فلا يجب على

المذبح ان يحرم من ميثاقه وان كان هو الا فضل وانما يجب عليه ان يحرم من اخرها عندنا ويعلم
 ان انما كان اذ امر على ذي الخليفة في ذهابه لا يلزمه الا حرام منه بالطريق الاول وانما عليه ان يحرم
 من الجحفة كالمصر او **قوله** والتجديس نسبة الى تجديس لعمدة مواضع من تفتحة فاصلة بين اليمن
 وتهيمة وهما اعلاها والعراق والثام اسفلها واولها من ناحية اليمن فاذات عذق كفاة تقويم
 البلبان **قوله** ويجمعها قوله ان الشاعر من بعد الكامل **قوله** وكذا هي لمن مورها لقوله صلى الله عليه
 وسلم من لم يمسكها لم يمسكها من غير اهلها **قوله** وغيره اشار بذكره لانها مسالة اتفاقية
قوله وبشارة الباب سقط عنه الدم هذه اخص مما قبلها فان قوله لا شئ عليه ان اصله لولا
 فبما وزه الاول يلزمه الدم ثم سقط بالاحرام من الفاء ولا بعد ذلك لوجود نظيره
 هو من طاف جبالا فانه يلزمه دم فان اعاد الطواف طاهرا سقط وعبارة البحر السابقة صريحة
 في عدم اللزوم لانه غير بعدد وجوب الاحرام من الاول **قوله** ولولم يمسكها سواء كان في
 بها وبجر **قوله** اذا حاذاه احداهما انما تقبض الميازة المذكورة اذا لم يمسكها الميقات فلا
 يرد ما قيل ان الاحرام لا يلزم من بيع بل من طيها العروة المعروفة فانه يحاذي لآخر الميقات
 وهو قترن المنازل **قوله** فان لم تكن يجب يحاذي ان ينافيه ما في القريستان عن فتح البار ان
 لا تحاذي بقعة من البقاع الا ان تحاذي ميقاتا من المواقيت او المهم الا ان يحل ما في الشرح
 على ما اذا لم يذكركم تحريم على شئ **قوله** اس لا فاق سيات حكمه غيره في المص **قوله** يعني الحرم وان
 لم يقصد دخول الابنية **قوله** موضع من الحرم وهو داخل الميقات **قوله** لم يرد ذلك ان دخول
 الحرم بالاحرام واعلم انه يلزمه بل ما جاوز الميقات قاصدا مكة احراما بجمعة او عرفة او خارج
 من عامة ذلك الى الميقات واحرام بجمعة او عرفة سقط ما وجب عليه لاجل الميازة الاخرة
 ولا يسقط ما قبلها **قوله** الامام موربا في فلا ينبغي ان يجوز له هذه الحلية لانه لم يكن سفيحا
 ولانه ما مورب بجمعة افاقية واذا دخل مكة بغير احرام صارت جمعة مكية فكان مخالفا وهذه المسالة
 كثيرة وقومها فمن يسافر من البحر الملح وهو ما موربا في ويكون ذكرا وسط السنة فغلب
 ذلك ليس له ان يقصد التذرع المعروف بجدة ليدخل مكة بغير احرام حتى لا يطول الاحرام عليه لو حرم
 بالمحرمين ان يحرم بالعمرة بل يكون بها مخالفا افاده في البحر وانظر لو قصد التذرع المعروف
 بجدة ثم لما قرب الى جنة الاحرام المواقيت واحرم منها وظاهر التعليل الاول وهو انه لم يكن سفره
 للبحر ان يكون مخالفا وان كانت جمعة افاقية **قوله** بل هو لا فضل ولا افضل من ذبيرة اهل
 بعد الاشهر لان التاخير الى الميقات بطريق الترخيص فاما كان فيه المشقة اكثر كان الثوب فيه
 اكثر جرحا من سائر **قوله** ان في اشهر الحج اما التقديم عليها فاجمعوا انه مكروه من غير تفصيل بين
 خوف الوقوع في محظورات الاحرام ولا كراهة في البحر وينا فيه ما قد مناه عنه القريستان ابا يوسف
 يقول بالكرهية ان من **قوله** وحل لاهل داخلها شمل المقيم بمكة والمقيم بالمواقيت حكمه كذلك
 كما في البحر **قوله** للخروج وذلك لعدم استغنائهم عن الدخول كثيرا واجاب الاحرام في كل مدة
 حرج وهو مد فوع بالنص **قوله** كما لو جاوزها من مكة فاذا جاوز الحرم الحجابة له ان يدخل مكة
 بغير احرام بشرط ان لا يكون جاوز الميقات لافاة فان جاوزه فليس له ان يدخل مكة بغير احرام
 لانه صار افاقيا او جرحا في مغرب الشئ زاده ان الظاهر راجع الى المواقيت وانما هو ما في البحر
قوله فهذا من كان داخلها او كان ساكنها فيها ان اراد مسكا **قوله** الحل بكسر الحاء الموضع الذي
 بين المواقيت والحرم وذلك لان خارج الحرم كله مكان واحد في حقه والحرم حدة في حق الميقات
 للافاة فلا يدخل الحرم عند فقد السك الا محدا بجر **قوله** والميقات لمن بمكة او ولو خالف
 فيها وجب عليه دم بجر **قوله** يعني يدخل الحرم يعني سواء كان بمكة ام لا من اهلها ام لا **قوله**
 الحرم فلم يمسك ان يحرم من دورهم قريستان **قوله** ليتحقق نوع سفدة ليعتاقا بجر وبيان
 ان الحج بعرفة وهو حل فمنا سبيلك يكون الاحرام من الحرم ليتحقق نوع سفد شيل **قوله** والتفريق

افضل

افضل هو موضع قريب من مكة عند مسجد عائشة ابو السعد وهو اقرب موضع من الحل قريستان
 انما كان افضل لانه صلى الله عليه وسلم بالاحرام لها منه **قوله** وللحرم التحريم او انما كانت هذه
 حدوده لما اخرج الاثر عن حسين ابن القاسم قال سمعت بعض اهل العلم يقول لما خاف ادم
 عليه الصلاة والسلام على نفسه من الشيطان استعاذ بالله فعلا فارسل ملائكة صلوا بمكة من كل جانب
 ووقفوا حولها فحرم الله الحرم من حيث وقفت الملائكة انتهى بتدبير حواله طرفه منسوب
 بالياء لانه تشيئة حواله والنون محذوفة لاجل الاضافة وفيه حسن لغات حواله وحول وحول
 وحول واحوال وكلمها طرفة عادية التصرف واحوال جمع حول وحول وحول تشيئة حواله
 وليس المراد حقيقة التشيئة والجمع بل هو على صورة ذلك مع اتحاد المعنى في الحل ذكره ابو السعد
قوله من ارض طيبة من جهتها **قوله** وسبعة اميال عراق وطائف لوقان ومن بين سبع عراق
 وطائف لاستنوخ واستنوخ عما ذكره صاحب الجرد من البيت الثالث وهو ومن بين سبع
 بتقدم سينها وقد كملت فاشكر ربك احسانه افاده عن الشر بنبل **قوله** جفرا بن باسكان
 العين وتخفيف الراء اقص من كسر العين مع تشييل الراء وان كان المتعين في النظم لانه
 من الطويل وعليه اكثر المحدثين وجعل الشافعي والحنابلة التشديد خطا كما في المصنوع
 والجفر انشأ في طريق الطائف على ستة فراسخ من مكة وذكر السني ان هذا الموضع
 شجر باسم اسراق كانت تلقب بالجرانة واسمها ربيعة بنت سعيد بن زيد وقيل
 هي من قريش ومن فضائلها انه اعتمر مشربا ثلاث مائة سنة وصل في مسجد خيف سبعون
 نبيا وبالجرانة ما شهد به العذوة يقال انه صلى الله عليه وسلم فخص موضع الما بينه المباد كمة
 فنجس شجره عليه الصلاة والسلام وسقى الناس ويقال انه عزز ربه في فنيح المار من موضعه
 ابو السعد ويختلف **فصل في الاحرام** مناسبه ذكره بعد ذكر المواقيت التي لا يجوز للاشهاد
 ان يحاذيها الا محذا جلية والاحرام مصدر احرم مشترك بين معان يقال احرم اذا اكل
 في حرمة لا تنهك من ذمة وغيرها واحرم بالبحر واحرم دخول الحرم او في الاشهر الحرم وانما سمي
 به لانه يحرم عليه ما يحل لغيره من الصيد والنساء ويحذر ذلك **قوله** وصفة المفرد بالبحر من عطف
 الخاص على العام وذكره هنا يناسب ذكر التمتع والقران بعده وقدمه لانه بمنزلة المفرد
 من المركب **قوله** من شاء الاحرام هو في الشريعة نية السك من حج او عمرة مع الذكر او سكون
 العدى كذا ايضا من البحر وعرفه الكمال بانه الدخول في حرمة مخصوصة اس التزمها غيره انه
 لا يتحقق شديدا الا بالنية مع الذكر او الخصوصية فهما شرطان في تحققه لاجزئ اما هي **قوله**
 هو شرط صحة النسك النسك العبادة ثم غلب على عبادة الحج او العمرة **قوله** كنية الافتتاح فلها
 شرط صحة الصلاة والمراد بالنية سلق الذكر الى عن الحاجة لما علم ان لفظ التكبير غير
 شرط بل هو واجب **قوله** فالصلاة او التكبير ظاهر بالنية للتكبير **قوله** اقوى من
 وجبهين اس من الصلاة انما قيد بالوجهين لدفع توهم انه بكثرة مشقة افضل من الصلاة
 مطلقا فانهم يقولون ان اعظم اركان الدين الصلاة ثم الذكاة ثم الصوم كما تقدم نقله عن
 القريستان **قوله** ولو لم يظنوا بيان للاطلاق فلو احرم بالبحر على ظن انه عليه ثم ظهر خلافه وجب
 المعنى فيه والقضاء اذا بطله بخلاف المظنون في الصلاة فانه لا يقف الا فسد به **قوله** انه اذا اتم
 الاحرام الاول اذا شرع في احرام حج او عمرة **قوله** لا يخرج عنه الا بطل احرام به بخلاف الصلاة فانه
 قد يخرج ببعض ما نواه كما اذا شرع في اربع ركعات فانه لو سلم على رابعة وكف عن سجدة ولا شئ
 عليه **قوله** وان افسده لانه يجب عليه المظن في صحته فكساده بخلاف الصلاة فيحرم عليه المظن بعد
 افسدها **قوله** الا ان النوات استثنى من قوله لا يخرج اه يعني انه اذا افسد في بنوات الوقوف فانه
 يخرج عنه بعمل غيره لانه يتحلل عنه بعدة وعليه من قابل **قوله** والا الاحرام وان اذ فانه
 الحج بسببه افسده يحرمه وذهاب نفقة فانه يتحلل بالرسالة حتى يذبح في الحرم فيتحلل من الاحرام

بعد فحمة ولا يتاخر له المعنى هاتين الصورتين قد هاب الوقت في الامور وجوا لاحتصاص الثانية
قوله ونفسه اصيب يعني ان السنة في هذا الباب احسن الطهارتين مع الشقاوت بينهما في الافضلية
جسوس عن ابن الكمال قوله في حق طاهر ونفسه المراه بها المتلبسان بالحيض والنفس ليس
التقريع فان غسلها او وضوءها مع اليد يطهرها لعدم احتكاكها فلهذا النظافة اما اللتان القطع
منهما الحيض والنفس فيزول حدتهما بالاغتسال فلا يصح التقريع وورد انه صلى الله عليه وسلم
امرا بالمكرهين نفست زوجته اسماء نابتة كحد ان يامرها بالاغتسال وان يحرم بالحق قوله ومبى
عطفه على ما قبله صحيح بالنسبة الى الاغتسال لان العيب الاجناسية له اما بالنظر الى الوضوء ففيه نظر لقصور
الحدث الاصفى في الصبح حيث لم يصح صلاته معه واشاء الشرح بذلك العيب اما قوله في التمرحشا
انه يندب النفس ايضا لمن اهل عنه وفيه اوجوه لصفحة لقولهم ان الاحرام قائم بالمعنى عليه
الصغير لا بمن اربه وقد استقر عليه لكل محرم اه قوله والتمس له ان الاحرام وهو عطف على المعنى
اه قوله لانه ملوث وانما جعل طهارة في الصلاة للضرورة وقد انتفت هنا قوله بخلاف جملة
وعيد حيث شرع فيها التيمم عند العجز الا الاغتسال بالاماء موضحا قوله لكن سورة الكاف بينهما ان
في عدم مشروعية التيمم تحصيل الفضل لهما لانه لا ضرورة في استعماله بخلاف ما اذا كان جبا فتميم
لتحصيل الطهارة ووجه التسوية ان مشروعية في المذكورة للتطهير قوله ووجه التفرقة قال
وهو التحقيق لان التراب لا اثر له في تحصيل النظافة قوله وشرط انيل السنة بالبناء للمعقول او
مبتدئة ان يحرم او بالبناء للمفاعل وضوءه لصاحب النهر ان نقل اشتراطه عن النية ووجه الاشارة
انه انما شرع لاجله فلو اغتسل فاحدث ثم احرم فتوضا لم ينل فضله قوله ان الله طرفة وتنف ابطله
والسنة الفاتحة الحلق ويجوز التفت والتفت والنورة والا اول افضل حوض قوله ان اعتاده
او اواه كاذب البعد ويستحب ازالة الشك والوضوء منه وعن بدنه بالخطم والاشنان ونحوهما
بحد قوله وجماع زوجته هو من السنة بحد قوله ولا مانع واه للجمال قوله وليس اشارة ببعض الشيخ
بحد اثاره فيقارن به في بعض ما ينصبه فيقول البدر فلهذا ما ضيا والا زار يدك ويوت كما
في ضيا المعلوم وهذا اذا وجدته والا فيشك سكر ويك وياتر زير او فيه ويرتد به وفي اشارة
الى انه لا يلبس السراويل والياب والقميص ولا يلبس القبايل لم يدخل يد يديه في كفيه فتمسك
قوله على ظهره ان وكفيه وصدرة وشده فوق الشرة وان غرظ فيه اثاره فلا بأس بحد
قوله ونيس ان يدخله اه جعله القربان خلا في الاول وفي البعد عند قوله وطاف للتقدم مضطحا
انه لا يطلب منه كشف الخشب الا عند الطواف ليكون مضطحا قوله او قلله بنحو مسئلة كما في البعد قوله
او عقده بان شدة على نفسه بجبل بحد قوله جديدين قد مر اشارة لا افضلية دفع القول بعض
السلف بكراهة نهر والتجوز هذا في حق الرجال قوله او غسيلتين وفي ترك غسل الثوب العتيق ترك
المستحب بحد قوله كلفن الكفاية الشبهة العدد والصفة قوله وهذا ان الاراء والرواء قوله
وطيب بدنه قبيل الاحرام سواء كان الطيب مما يتبع عني كالمسك والغالية او لا يتبع حديث عائشة
رحمها كنت اطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم لاحرامه قبل ان يحرم كما في النظر ويصير الطيب مذوقه
عليه الصلاة والسلام واليه من البريق واللبان قوله ان كان من هذه اثاره الى انه اذا لم يخرج عنه
لا يطيبه ولا انه من سنن الزوائد لا الهدى نهر قوله بما يتبع عني ويجوز بما لا يتبع عني وان منع الاول
لان المقصود من استئنا حصول الارتفاق به حال المنع منه وهو يحصل بما في البدن فانه عن تجوز
في الثوب لان ما في البدن تابع وطره الثوب منفصل كذا فيما من البعد ويتعلق قوله بما يتبع عني بطله
وطيب بدنه ايضا واذا اجاز به فيه فاول بما لا يتبع عني قوله هو الاصح وقال محمد لا يجوز البدن ايضا
بما يتبع عني قوله وصل بعد ذلك اشارة الى ان الاول التفسير ثم التفسير ثم التفسير واسم الاشارة
يجمع الى اللبس والكيب باعتبار المذكور قوله شفعان في موضع الاحرام ليقاها ما شاء والا فضل
الكافون ولا خلاص قهستان في قوله وتجنبه المكتوبة فمن كجبة المبيح بحد قوله مطا بقا لجناسية ان المافية

من العزم على الفعل وهذا القول استجابة العلماء ليكون معينا على استحقاق القلب قوله اللهم اني
اريد الخ لم يقيد بالفرض اشارة الى ان حجة الفرض تصاب بطلان النية ويغير فيها نية المفار كما النفل
افاده صاحب البعد قوله المشقة لان ارادة في ارادة متفقته ولما كان متباعدة فتاب شوال التسير
فيه قوله لقول ابراهيم واسماعيل فيه ان قولهما ذلك للبناء لا الخ قوله وكذا المعنى فيطلب الدعاء
لوجود المشقة فيها وان كانت اذ من مشقة في حجة اعتمر صلى الله عليه وسلم اربع مائة اعتمر عام
سنة وهي عمرة المدينة وفيها صده المشركون عن الحرم وتخلل واعتمر سنة سبع واعتمر من الجحفة
حيث قسم غنائم بني واعتمر مع حجة الوداع لانه كان قادرا واحرم بالجميع في ذي القعدة قوله والقارن
ويجمع بين الخ والعمرة في الدعاء بالتسيرة والقبول بل هو اول كثرة مشقة وترك المتبع لانه يفر
الاحرام بالعمرة ثم يفر الاحرام بالخ فهو داخل فيما قبله قوله لان مدتها يسيرة وسؤال التسير كما يكون
في العسيرة لانه يسير بحد قوله وقيل يقول كذلك فانه صاحب التحفة والفتية منتقلا عن محمد قوله وما
في العداية او ان الله لا يقولها في الصلاة وسكت عن عبادتها طولها متوسط كالصوم وكذا الاعطاء
الواجب والطاهر طلبها وفاقا للزيلي قوله ثم لانه دينهم ابا وشكيتها قوله ناولا بها الخ فيه
ايما الى ان النية لا تحصل بالتلبية لان التلفظ امر واحد والارادة وجه العزم على الشيء كالبناء في
قوله بيان للكل راجع الى قوله لانه وقوله في الصلاة ايضا وان قصره الشرح على الاول فلو ذكر ذرا
لعلم الزيلي اخر غيرهما اولى بعد ما استوت به راصلة صار قوله فيصير الخ بطلان النية وذلك لان
وقت الخ له شبه بالمعيار باعتبار عدم صحة حجيته فيه وله شبه بالنظر باعتبار ان افعاله لا تستغرق
ارامته فبالاعتبار الاول يتبين ان فرض الخ بطلان النية وبالاختبار الثاني لا يتبين بنية النفل بخلاف
فرض النظر حيث لا يتبين بطلان منها لان وقت طواف من كل وجه وبخلاف صوم رمضان فانه يتبين
بطلان منها لان وقت معيار من كل وجه اه قوله ولو قبله اشارة الى ان التلفظ بالنية لا يشترط
نهر قوله على المذهبين بخلاف الصلاة لان باب الخ اوسع من باب الصلاة حتى قام غير الذكر
مقامه كتقليد البدن عن الشر بلا لية وفيه ان السدوة في الصلاة يتحقق بالفارسية ولوسع
القدرة على العديته وقدمه الشرح وفيه على ما وقع للشر بلا لية وغيره من الاشياء حيث جعلوا الشر
كالقراءة وهل يشترط الايمان هنا بالجملة ومقتضى ما تقدم عن الامام في صحة الشروع بالمفوض
في باب الخ قوله وهو ليكن في مشروعية التلبية تنبيه على ان الامام في صحة الشروع بالمفوض
باستدعاء منه نقلا واختلاف في الداعي فليل هو الله نقلا وقيل هو الرسول صلى الله عليه وسلم
والاظهر انه الخليل لانه لما اتم البيت امر بدعاء الناس الى الخ فقصده ابا قيس ودعاهم فبلغ الله
نقلا صوته الناس في اصلا بابرهم واحرام امنا منهم فمن اجابه في حجب جوابه ان اجابته
رج مرة وان اكثر فاكثر وفيه نظر لان الخ الخليل والمخاطب بالاسم هو الله تعالى و
كذا الخطاب في الباء ولا يجوز الخطاب في كلام واحد مع اثنين بل نظير الا ان يقال لما كان دعاء
الخليل عليه السلام بامر الله تعالى فكان الخطاب كله مع الله تعالى وفي غاية البيان روي ان ابراهيم
لما امر الله تعالى ببناء البيت بناء من خمسة اجبل طور سينا وطور ريبا ولبان والودع وسنة من
حرارة فوق في المقام ونادى عبدا لله تجوابت الله واجيبوا داعي فابلى صورة اهل المشرق والمغرب
حتى اجمع النطفة في الاملا ب فاجاب ابراهيم كل من كتب له الخ فخرهم من قال ليك مرة في مرة ومنهم
من نادى في التلبية فذلك قوله تعالى واذن في الناس بالخ يا نوك وملا وعلى كاضاه والظاهر
المعقول وفي مناسك الطبرستان عن الارز في صفة تلبية الانبياء عليهم الصلاة والسلام منهم من نسي
كان يقول ليك فارجع الكربة وموحي كان يقول ليك انا عبدك لذيك ليك ليك ويحيى كان يقول
انا عبدك ابن اسك وبيك اهل ليك حذفت النون لاضافة والتثنية للتكرير من بيت من البيت
هو الاقامة اريد بها التكرير والمبالغة من عدم الاضافة والنصب بفعل مفر من غير لفظة كانه يقول
داومت واقمت ولا يحسن تقديم فعله الب ان ليس لهذه المصادر افعالا مستقلة وامانة فقصده

التلبية لا الية ومعناه لزوما الطاعتك بعد النوم وقيل معناه انما هو وقصد من قولهم
بليت واركى اي تواجها وقيل معناه انما هو وقصد من قولهم انما هو وقصد من قولهم
ولدها وقيل معناه الاخلاص لك وقيل الخضوع من قولهم انما هو وقصد من قولهم
ملك وطاعتك لان الالباب القرب ابو السعد **قوله** ليك اعاده تأكيد لها لئلا يشك
لك في عبادتنا **قوله** بكسر الهمزة وتفتح والاول ان يحمل على استئناف لان تعليق الاجابة التي
لانها لية لها بالزوات اول منه باعتبار الصفة وهو كونه المحمد والنعمة له وهو معنى الفتح والكسر
اختيار الامام والفتح اختيار الشافعي وفي الله تعالى عنهما كما ذكره صاحب الكشف افاده في النهر
قوله والنعمة بكسر النون اسم للنعيم وهو مصدر بمعنى الافعام وعلى الاول هو كل ما يصلح للالتق
من النعم او كل ما يلزم تعدد عاقبة فالكا فونعهم عليه على الاول لا الثاني وجمع بين الحمد والنعمة لان
للحمد متعلقها واقر الملك اشارة الى استقلاله وذكر لتحقيق ان النعمة كلها لله لما امر صاحب الملك
قوله بالفتح هو المتعبد عندهم وهو الخويع لان العطف قيل ان تأخذ ان خبرها واحد بعضهم
الرفع وعليه يخرج الاحتمال الثاني افاده ابو السعد **قوله** والملك بضم الميم سعة المقدر وعلى ما في
النهر او ايجاد الاشياء على ما في النهر **قوله** وزاد فيها الظاهر ان المراد مطلق زيادة مشتملة على
ثنا وان لم تكن ما تارة نهر **قوله** ان عليها تتبع فيه صاحب النهر وهو ليس بقيد بل تعميم الزيادة في الثنا
كما فعله صاحب النهر عن ابن عمر **قوله** لقولهم انما امره شرط تبع فيه صاحب النهر وفيه تقدير بالزاد
على صاحب الجرح قال وخصوص التلبية شته فاذا تركها اصلا ارتكب كراهة التسمية فاذا انقض
منها فذلك بالاول فيقول حافظ الدين في المأخوذ لا يجوز فيه نظرها هو تتبع صاحب النهر والكمال
قال في الفتح التلبية مرة شرط والزيادة ستة حتى يلزم الاسادة بتركها واجاب صاحب البحر بقوله
وقول من قال ان التلبية شرط مراده ذكر يقصد به التعظيم لا خصوصها وقد غفل الشرح ايضا عما
قدمه قريبا من قوله فيصح في مطلق التلبية لكن شرط مقارنتها بذكر يقصد به التعظيم كتيب وتسهيل
ولو بالفارسية وان احسن العربية والتلبية على المذهب معتققة اشتراط التلبية ان نقصرها على التسلط
لا الكراهة وبالجملة ان المقام لم يجره الشرح **قوله** ويكون مسيئا بتركها ان الزيادة وافاد كلام
انها ستة مؤكدة وفي المأخوذ انها خمسة وصرح الجلي في مناسك بالاستسقاء **قوله** بها ان بالتلبية وفي
العبارة تنصت الفهم **قوله** واذا التبت ناويا الاول ان يقول واذا نوى مليا لان عبارته
تفيد انه يصير شاعرا بالتلبية بشرط التوبة والواقع عكس ذلك افاده الجوز وقوله شكلا فيه ان نية
النسك ابتداء ليس قيدا كما سيصرح به المصنف **قوله** اوساخ المحدث ولو ملكا **قوله** او قلده ولو المتكبر احد
جماعة اشتركوا فيها فانه ان كان يامرهم بشارعها صوابا ويحرمهم نهر **قوله** او احرام سابق
قيد به لان هذا الاحرام لا يتم شرعه فيه الا بهذا التقليد **قوله** كناية بارتكاب محذور احرام **قوله**
الحال انه يريد بالاحرام لان النية اذا صادفت التقليد مع التوجه صا شاعرا لا تصح النية
تفعل هو من خصائص الاحرام لان التقليد مع السوق من افعال الجواز ونقل في البحر عن الاستسقاء انه
لوساق هديا قاصدا الى مكة صار محرما بالسوق نوى الاحرام او لا **قوله** ينبغي نعم قول بل هو او لا
لان اذا جاز ما ذكر مع فرض الجواز فلا يجوز معها وجع غير فرض او لا **قوله** او بعثتها ثم لحقها لا يلزم
الالحاق في المتعة والقول لان لا يشترط فيها استحسانا كما سئل اللهم الا ان يحسن الحاق بغير
هديها **قوله** لزوم الاحرام بالتلبية من الميقات وما بعده على ملكه والمراد بالتلبية مطلق الذكر
وخفيها لانها الستة **قوله** والتوجه في اشهره اشارة الى ان الاول ليس تأخير قوله في اشهره
قوله وتوجه بنية الاحرام **قوله** والام يصير ان بان لم يوجد البعث والتوجه في الاشهر او وجه التوجه
دون البعث وقوله حتى يلحقها ان قبل الميقات **قوله** وتوجه بنية الاحرام افاد وان هذه الاشياء انما
قامت مقام الذكر دون النية **قوله** فقد احرم جوب واذا التبت ناويا ذكر صاحب البحر ان التلبية
والنية عن الاحرام شرعا وذكر شام الدين الشهيد انه يصير شاعرا بالنية لكن عند التلبية كما يصير

شاعرا

شاعرا في الصلاة بالنية لكن عند التكبيرا لا بالكبر ولا يصير شاعرا بالنية وحدها قياسا على الصلاة
اه وهذا القول هو الموافق لما سلفنا **قوله** لان الاجابة علة لنعمة الاحرام بهذه الافعال ومن
انقص فيه على التلبية اراد ما يعم الذكر والفعل قاله في البحر **قوله** لو بهم الاحرام بان لم يولى
ما احرم به وعليه التبيين قبل ان يشرع في الافعال ابو السعد **قوله** حتى طاف شوطا واحدا
التقيد به ليفهم حكم ما زاد بالاول وظاهره انه لا يصح شيئا غير العزم ولو احصر قبل الافعال و
التقيد به فحلل بدم تقيد للعمرة حتى يجب عليه قضاءها لا قضاء حجة وكذا اذا جامع فافسد وجب
المضي في الفاسد فانما يجب عليه المضي في عمرة ابو السعد **قوله** ولو اطلق نية الجاهل وصف النية
والثالثة **قوله** يخرج سناسها اليها للتصوير وهو مكروه عند الامم لان كل احد لا يحسنه فيقول الحيوان
به تعذيب كما ياء **قوله** توضع الجلاص على ظهرها ليل يغم الجيم كما في العجاء **قوله** ولم يلحقها كما
مت ان لم يلقها في الدفن من وهو كونه قبل الميقات وهذا محتمل قوله ولحقها **قوله** او قلده
شاة محتمل قوله بدنه **قوله** بلا مهلة اخذ من المقام والمناسبات التيسر بالفا كما عبر حافظ الدين
في الكثر **قوله** تنق الرقت لقوله صلى الله عليه وسلم خرج فلم يرتفت ولم ينسق خرج من ذنوبه كيوم
ولدته امة والمراد ان ذلك من ابتداء الاحرام لانه لا يسمى تاجا قبله اشارة الى صاحب النهر **قوله**
ان الجرح وكذا ادواعية كما في القهستان **قوله** او ذكره بحفرة النساء وقيل اللام الفاضل قال في النهر
والجلا في المراد بالاية والا فالحق ممنوع وظاهره من غير واحد ترجيح ما عن ابن عباس في تفسير
الاية وهو الجماع **قوله** ان الخرج اشارة الى ان الفسوق مصدر وهو المناسب لفظا لما قبله
ولما بعد ومع لان الجمع ليس مراد اذ المنه عن انما هو ايجاد الفسق لا بقيد كونه جمعا ومن جعله
جمعا جعل مغفلة فسق كعلم وعلوم افاده صاحب النهر وفيه ان ال الجنسية تبطل معنى الجمع فلا تظهر
الخاصية المعنوية الا ان يقال ان صورة اللفظ ما زالت ترفع الجمع فالفسق منتهى عنه في الاحرام
وغيره الا انه في الاحرام اشد كلبس الحريص في الصلاة والتكبير في القارة **قوله** والجلا في القهستان
مع الرفقا والجلا في المكاريين ومن ذكر من الشارحين ان المراد به جهالة المشركين في تقيد
وقت الجلا واخيره او التقاض بذكر الابهاء حتى افصح ذلك في القتال فانما يناسب تفسير الجلا في الآية
لا الجلا في كلام الفقهاء فلذا اقتصر ناعا الاول **قوله** فانه من المحرم اشع ان الجلا لان الفهم
يدعي الاقرب مذكور والاول ترجيح للمذكور من الفسوق والجلا والرفق بناء على ان المراد
به اللام الفاضل ونظيره قوله تعالى فلا تظلموا فيفسد انفسكم ان في الاشهر الى رسم فنهية سببية وتعالى
عن الظلم في الاشهر المحرم ليس احترازا بل لان الظلم فيها اقبح منه في غيرها **قوله** وقيل صوابا
بالقتل لا بالبيع لان المحرم لا يجل له القتل بان وجه كان ومن غير يجر فقد قصر لان الصلح لا يشترط
فيه البيع لان ذلك منه ضرورة خلا فالما في النهر ثم ان صيد مصدر مراد به اسم المفعول بدليل
استاد القتل اليه ويستثنى منه الفواحسن الاتية كذا في القهستان **قوله** لا البحر طلع بالاية **قوله** والاشارة
اليه والاعانة عليه كما في القهستان **قوله** وحل تحريمها ان الاشارة والدلالة **قوله** اذ لم يعلم المحرم
ان المشارة او المدلول اذ كان عالما قبل الاشارة والدلالة لا يحرم على المحرم الدال او المشير وقول
الشري للمحرمة كذا في النهر ليس بقيد بل للحال كذلك والظاهر انه وان لم يحرم الا انه مكروه مراعاة
للخلافة لان فيه نوع اعانة **قوله** والتكبير ان الطيب وهو ماله راحة طيبة كالزعفران والبنفسج والياسمين
والنارلية والورد والورس والمراد به استعماله في الثوب والبدن حتى لو لبس ثوبا بخر لا شيء عليه
لانه ليس بمشتمل لجزم من التكبير ومن ثم قال في الحاشية لو دخل بيتا قد خضع واشغل بشيء منه لم يكن
عليه شيء نهر **قوله** وان لم يقصد ان لا يمس الطيب وان كان لا يقصد الطيب بان من قصد
شاة مثلا **قوله** ويكره شاة وكذا شاة الريان والتمار الطيبة قهستان **قوله** وقلم الطقسان وقلمه ولو
واحدا سواء قلمه بنفسه او غيره بامره او قلمه بغيره الا انما كسر بحيث لا ينفذ فلا بأس به قهستان
قوله كره او بنفسه فلو غطى بزع راسه او وجهه يوما فعليه دم لان ما يتعلق بالزاس والوجه من الجانية

فلا يبرح منه حليم الملك كالحلق وكذا لو غلطة المرأة ولم يتخلق عن وجهها لان تغطية الوجه حرام عليها
كالحجل ونحوه نظرا لانه عليه السلام لم يشع لعمرة كشف الوجه الا لو وضعت يدها عند خوض الغتة
فانما ورد النهي عن التجاب والتفانين كما في البخاري وما قول ابن عمر احرام المرأة في وجهها
لا يدل على كسفه المرأة باحرام وجهها عدم ستره بالمفصل على قدره كالتجاب والبرقع كما يحرم
ستر اليد بالمفصل على قدرها وقدره وان استجابت اليد بكسفه فليس كالتجاب والبرقع كما يحرم
ان وجهها كبد الرجل في حرمة المفصل على قدره لا سترها بالكم والمخافة والمخافة وحسن عن ابن
الكلاب ولو غطى راس محرم نائم يوما الزم دم لان الستر حرام لافيه من معنى الارتفاق وهو حاصل
يفعل الغيرة بالسوء **قوله** نعم في التي نية لا وجه للاستدراك واذا بدلا باس ان تركه او **قوله**
الراس هذه الذكر خاصة اما المرأة فلا يجوز لها كشفه اذ في القصة **قوله** بخلاف الميت يعني اذا
مات محرم حيث يغطي راسه ووجهه لبطان احرامه بموته لقوله صلى الله عليه وسلم اذا مات ابن
آدم انقطع عمله الا من ثلاث والا حرام عمل فيكون منقطعاً عن العمل وما حديث الاعداء في
وقصته نأقته وهو قوله صلى الله عليه وسلم لا تحمدوا راسه ولا وجهه فانه يبعث يوم القيمة
مكتباً في قصصه له باخبا البني صلى الله عليه وسلم بقاء احرامه وهو غيرة مفقودة او مجرد اعمال
المحدثين او من افعال احدها **قوله** وبقيته بدونه فانه لا شيء يبقيه ولو لم ير حلة الا ان في هذه
الحالة يكون افا في النهر **قوله** ولو جعل على راسه ثيابا او قال في التي نية لو حمل المحرم على راسه
ثيابا يلبسه الناس يكون لايب وان كان لا يلبسه الناس كالاجانة ونحوها لم يكن لباسا **قوله**
ما لم يجد يوما ولية العوا وبعث اولاد ليس العوا وبعث اولاد لم يجد يوما ولية العوا وبعث اولاد لم يجد يوما ولية العوا
موجب للصدقة **قوله** كره فاعدا لطلقة انها تحريمية **قوله** والا فلا باس ان اليبس راسه او وجهه
قوله يغطي بكسر الخاء بنت يفسل به الراس فانه لا راحة طيبة وان تكن ذكيت كذا قال الامام بحر
ونهر **قوله** لانه طيب ان عند الامام فيجب بدوم **قوله** او يقتل المهورم ويليه الشفوان عندهما
فتجب صدقة فاولا حلية الخلا فيستحق على كلا القولين وان اختلف الواجب والى انما شام
الاشياء فيه ولذا قال بعضهم لا خلاف في طهر المهرق لان له راحة طيبة في راحة طيبة **قوله** صاحب النهر **قوله**
وذلك في فتح الدال قال في وهو دقيق العبد من قتل به الا يدس كالدقاق **قوله** واشنان بنت
منظف **قوله** وسدر هوروق النوق ام **قوله** وهو مشكل وجه الاشكال ما ذكره في الذي يقول فان
كلا منهما ان من الخطمي والسدر يقتل المهورم ويليه الشفوان عندهما وجوب الصدقة عندهما
استمر وهذا الاشكال في الصابون اقوى لانه بهذه الحالة ايضا وينبغي بطيحية وظاهر قول
الشرح بخلاف صابون او الاتفاق على عدم وجوب شيء به اصلا والزم في النهر كما لا خلاف في
عدم وجوب الدم فيها لو غسل بالصابون او الحرف او الاشنان وهذا التفسير لا ينبغي وجوب
الصدقة فيتا مل **قوله** وقصها مثل الشارب **قوله** وانما شدة بدنه امر جسده فذكره بعد
ما تقدم من ذكر العام بعد الى من قال في البدر والمراد انما شدة بدنه كيف ما كان حلقا وقصا
وتنقا وتورا واحدا قامن اس مكان كان من الراس والبدن معا شدة او تمكينا **قوله**
ليس قميص لو قال وليس يخط لا غناه ذلك عن ذكر السراويل والقبائل الا انه اراد ابتداء الحديث
وهو قوله صلى الله عليه وسلم لا تلبسوا القميص ولا السراويل ولا التت ولا النمايم ولا البرانس ولا الاخفاف
لان يكون احد ليس له فعلان فيلبس الخفين ويلتقط اسفل من الكعبين ولا تلبسوا شيئا من هذه
ولا ورساه **قوله** وسراويل الخبيثة والجمع سراويلات منصرفة احد استعمله في ذكره ويؤنس
بحر فسر او مل مفرد ويقال بالثوب بدل اللام وبالشين المحبة بدل المرحلة وما في النهر من الجمع
سراويل فظهر بنية غير جادة **قوله** كل ممولاه بحث يمسك عليه بنفسه بخياطة او الزق او غيرها
نهر **قوله** كثر دية هي الدية الجديدة **قوله** وقيل بالمد المشترج من امام **قوله** ولو لم يدخل يديه
في كفه قال في الوقاية وشرها للقرينة وليس يخط لئلا يعتدل كما اذا دخل اليه كفه البقاء والقيصر

والجبة مثلا فلوا عدى بها او اشر بالسراويل ليس عليه شيء اه ويغفر منه ان كل ليس غير معناه
لا يوجب دعاء **قوله** الا ان يذره او يخله اس فيلزم دم على ما يظهر لانه من قبيل المعنا **قوله**
يلتفت به ان بما ذكره من التمسك بالجبة **قوله** وعامة وقنوسة لا حاجة الى ذكرها لما تقدم ان
ستر الراس ممنوع منه ويكون ان ذكر العائمة اشارة الى ان ليس بها يحرم وان كان وسط الراس
مكتشوا ابو السوء **قوله** وخفي ان المهور من ليسهما الرجل لا النساء ابو السوء عن الخزانة
قوله الا ان لا يجد فخلين افا دانه لو وجد هما لا يقطع لما فيه من اتلاف المال بغير حاجة افا د
في البحر وان ليسهما قبل القطع فعليه دم قاله الكرماني **قوله** عند مقعد الشراك وهو المفصل
في وسط القدم كذا روى هشام عن محمد بخلافه في الوضوء فانه العظيم الثاني ان المرتفع
ولم يعبر في الحديث احدهما كذا كان الكعب يطلق عليه وعلى الثاني حمد عليه احتياطا لان
الاخط فيهما كان اكثر كشفا **قوله** فيجوز لبس الزمودة هي العائمة المتعارفة وجعل في
الجمد الثامن الاول سينا في النهر الثامن الثانية جيم **قوله** وثوب صبيح اس وليس ثوب فهو على
صنف مضاف **قوله** وهو الكركم تبع فيه العينة وهو غير مسلم لا في القاموس الواسع ثبات كالتسليم
الا باليمن يشرع في ثوب عشرين سنة نافع للكلف طلاء واليه شيئا اه والكركم عيان صفر
كيد ان القنبلي يجب من المهند ابو السوء **قوله** بحيث لا يفرج في الامم وقيل بحيث لا يتأخر
هو غير صحيح لان العبرة للطبلا التي تراه لا ترى انه لو كان له ثوب مضمون له راحة طيبة ولا
يتأخر منه شيء فان المحرم ينع منه كما في المستصحب **قوله** لا يثق الاستحمام الموراد انه لا يحرم
دخول الحمام والاعتسال بالماء الحار وما ازاله الوسخ فكرهه كما في الخزانة والقصة
يؤتى في كسر **قوله** صلى الله عليه وسلم الحار الشفت الثقل اه والشفت بكسر العين مفرد الراس
والثقل بكسر الهمزة وتارة الطيب **قوله** دخل الحمام في الجيفة قال ما يعبد الله با وساخا نهر
هو ضعيف جدا لانه صلى الله عليه وسلم لم يخله اصلا ولم يحدث على عبده في جزيرة العرب
كان صلى الله عليه وسلم لا ان يحمل فعله على الاعتسال بالماء المسخن لان الحمام يطلق عليه ثم
ظاهر هذا الحديث في ما تقدم من الخزانة والقصة وللفظ الخزانة ويستحق التحريم الا
بما في التفت عن نعم اه ولذا انظر فيه البر حيدر وتقل الحوس عن الصحاح ان التفت في التفت
ما كان من نحو قص الاغفار والشارب وحلق الفت وحمل التفت المذكورة الخزانة على هذا
عليه فانما الوسخ غير مكره وهو صريح القصة الكراهية فانه قال ولا يثق الحمام ان الاعتسال
لكن بحيث لا ينزل الوسخ انترى **قوله** والاستظلال بيت هو في الاصل المنيعة من الوسخ والشعر
ثم الملق على المستق سمي به حوس لما روى انه صلى الله عليه وسلم استسقى من الخوخة في حرة العقبة
نهر وكان عمر يلقي على شجرة فربما يستظل به ونصب لعنان فسطاطه شره المجمع **قوله** ويجعل يفتح الليم
الاول وكسر الثانية وكسر بحر **قوله** كما في شره قوله والرأس **قوله** وشد بضمين ما يجعل فيه
الواهم وشد على المعن من الماء والد مع يمين هما اذا سال سمي به لانه يمين مافية ولا فرق في ذلك
بين نقعة ونقعة غيره نهر **قوله** بكسر الياء لا غير فالنق غلط نهر **قوله** ومنطقة بكسر الميم **قوله**
وسيفان وقلة سيفان واد بالشد مطلق الاستعمال فينا سبه على حد ونجف الحواجر العيون
قوله وتحم هو وما بعده عطف على شد وجدة المجاورة الجرد واد انهما عطف على ما قبلهما و
المعنى عليه ينبغي شد تحم والكتان واد بالشد الاستعمال من ذكر المقيد واد المطلق مجازا و
لو قال وتحمي واكتى لا عطف على شد لئلا من هذه التعليلات افا د بضمه **قوله** لعدم التقطية
يجب الا الاستظلال بالبيت والمحمل **قوله** واللبس راجع الى قوله وشد جين وما بعده **قوله**
ولو كثر اس ثلافا اكثر كما هو مفهوم من القابلة اه **قوله** ان خاف سقوط شعره وان لم يخف
ذلك فلا باس بالحك الشد به **قوله** فان في الواحدة ان من القلي سواء قفها او القها او التي
الثوب في الشمس يموت او دل عليها واسم ان ضمير الشان محذوف **قوله** في الثلاثة كف وفي

الناس عليها خفف صاع كالميرة **قوله** واكثر التلبية يجب ان يكونها كلما اخذ فيها ثلاث مرات ولا يروى
يقطعها بكلام ولو روي السلام في حلالها جاز وان كره السلام عليه واذا روي شيئا يوجب كراهية
ان العيش على الاخرة ويصير على النبي صلى الله عليه وسلم عقب التلبية سوا وسئل الله الجنة ويتعوض من
النار **قوله** تدبيل استانا كما في شرح الملتقى **قوله** ولو قيل لا وضربها الطحا ومن بالمقومات فيها ساع
كثير التشويق **قوله** او علوت شرفا بفتحة يفتح مكانا موقفا وضرب بضم الشين جمع شرفة والاول
قوله او جملت واذا المار به المكان للمطهر من الارض حرم **قوله** جمع واكثر فيه نظير هو
جمع والركب اصحاب الابل في السفر دون غيرها من الدواب ولا يطلق على ما دون العشرة والقبور
الماذوخة في مفرجه ليست احترار في كراهية الشرح بقوله او جملتها كذا يؤخذ من السنن
قوله او اسود السور السور الاخضر من الليل وضرب لانه محل اجابة الدعاء وهذه المواضع كان صلى الله
عليه وسلم يلقى فيها قال الربيعي وعند كل دكوب ونزول وكذا استوطى راجع وعند استيقاظه
من منامه واجتمع الحاكم ما من ملك يلقى الاله ما من عينة وشماله قال الكمال وهذا دليل نفي الكفار
غير مقيد بتغير الحالات ابو السعود **قوله** كالتي في الصلاة فكما ان الكثرة في الصلاة يؤتى به عند الاستعا
من حال الى حال كذلك التلبية **قوله** وافقا استانا بقوله صلى الله عليه وسلم انا في حيرة من فامرني
ان لم اصلي ان يرفعوا صورهم بالاهلال والتلبية ولان التلبية في حكم ما يتعلق بالغير لانها اجابة
لدعاء الخليل فكانت كالامانة للذكر للاعلام والخفية التي يقصد بها الوعد والتعليم وسبح
في الدعاء والاذكار والاخفاء الا اذا تعلق باعلامه مقصودا وشرا لالتلبية **قوله** بل اجعل للافتقار
ابو السعود **قوله** واذا دخل مكة من الثنية العليا وهي شبة كذا ومن اعلى مكة على وجه الاعلى
وطريق الاطبع وكذا بالذوالفتح الثنية العليا باعلامه عند المقبرة ولا يصفى للعلمية والثانية
وتسمى تلك الجهة المعلى ومكة اسم البلد ويقال لها بكبة وقيل هي باب المسجد بالمعنى البلد سميت
بذلك لانها تلك الذنوب ان تذهبها اولان الناس يتباكفون ان يدخلوها من بابها عند الطواف
شهر واسماؤها نحو ما بل ازيد حرم المسجد في وسط مكة ذرعه مائة الف وعشرون ذراعا
وطاقت مائة وسبعمائة واربعمائة واسطوانة اربعة وعشرون واربع مائة كلها من مرقم ورام
قمتان **قوله** بعد ما ياتي من اه متعلق ببيا وذلك بان يضرها في حوزة شرا لالتلبية **قوله** من باب
السلام وهو باب بن شبة احد الابواب الاربعة التي على باب الشرة تجاه الكعبة **قوله** نهلا
نذيا ومارون عن ابن عمر انه كان ينهي عن الدخول ليلا فليس تغير السنة بل شفقة على الحاج من
السراق ابو السعود **قوله** جلالة البقعة ان عظمتها **قوله** لدخولها ان مكة عن البور **قوله** وهو
للنظافة فلا يقوم اليهم مقامه **قوله** فيجب بالجار المرحلة **قوله** ومن شاهد البيت المرام هو علم
لامكان الشريف الذي في وسط المسجد له ستفان وعرض سطحه ثمانية عشر ختمه عشرون ذراعا
صيطا له السما سبعة وعشرون ذراعا وعرضه ذراعان ومن الركن الشامي الى العدة اثنا
وعشرون ذراعا ومنه الى الجاهل اربعة وعشرون ذراعا ومنه الى الحجر اربعة وعشرون
شبر وقمتان **قوله** ونعناه الله اكبر من الكعبة يتبع في هذا غاية البيان والاولى كذا البور والنهر
الله اكبر من كل كبير وحفظ المفضل عليه للكرم فيدخل تحت الكعبة المعلقة **قوله** للاتباع نوع
شرك فناء التبر عن عبارة غير مقلد ولا يفي به التبر عن عبادة البيت المشاهد ولم يذكر المص
ولا غيره من المتون الدعاء عند مشاهد البيت قال في البور وهو عجلة عما لا يفعله فان الله اعلمها
مستجاب ولم يعين محدد الاصل لما شهد في شيئا من الدعوات لان التوقيت يذهب بالرقعة
وان تبرك بالمتقون منها فحسن او لما توارى اللهم رؤيتك هذا تعظيما وشرفا وتكراما وراية
وذو من شرف وعظمه وكرمه من جهة او اعتره عشرا وكريما وتعظيما وبزوارون فكذلك عن عمر
ويعدوا بما يواله وعن عطف الله عليه وسلم كما ان ايقن بالبيت يقول اعدو ذنبت البيت
من الدين والفقر ومن ضيق الصد وعذاب القبر ومن اهم الادعية طلب الجنة بلا حساب من

اهتم الاذكار والصلاة على النبي المختار وادعى الامام بجلاله بدعائه مشاهد البيت باستجابة
الدعاء ليصير بحاج الدعوة **قوله** ثم اجدا بالطواف واستلام الركن **قوله** ما لم يخف فوت
المكتوبة ان بقوات وقتها او كان الامام في الصلاة فيقدم كل ذلك على الطواف او السجود زاد
في الشهر او دخله وقت من الناس فيه من الطواف او كان عليه فائتة **قوله** او ستره راتبه كان دخل
بعد ظهره او فجره حيث لو طاف لايصح الوقت لا ركنه الغرض وان لم يطوف اذا سبته **قوله** فاستقبل
الحجر المرامه وقد شبر واربعه اصابع وكان مضيا ما بين المشوق والمغرب ثم صار اسود ولحق
اهل الدنيا عن زينة العقب فاستأذ قال في الشهر وهو اسود باعتباره ما هو عليه الان وقد نزل
من الجنة وهو اشد بياض من اللبن فسودته خطا يابى ان يحرم قال المستطاف وطعن بعض المحدثين
كيف سودته الخطايا ولم تبيضه الطاعات اجيب عنه بان الله تعالى اجري عادته ان السواد يبيض
ولا يبيض وبان في ذلك عظة ظاهرة هي تاثير الذنوب في الجارية بالسواد فالقول اول **قوله**
مكبر اسهلا ليقان فيها ما تقدم **قوله** كالصلاة في ذات ابراهيم لا ذنوب **قوله** وقيل بلا صوة
لانه المرام في السنة فعد عمره كان يقبل الحجر ويقول ان اعلم المك حرا لا تقدر ولا تنفع ولو لا اني
رايت عليه الصلاة والسلام يقبل ما قبلتك ذواه الجماعة لاداد لدرق فقال له على امير
المؤمنين هو يضر وينفع قال وبم قلت ذلك قال بكتاب الله تعالى واذا اخذ بك من بين ادم
من ظهورهم ذير يتبرهم واشهدهم على انفسهم الست برلم قالوا بلى قال فلما خلق الله عز وجل
ادم عليه السلام مسح على ظهره فاخرج ذريته من ظهره ففقدتهم انهم العبيد ثم
كتب ميشا قهم في رق وكان لهذا الحية لسان ولسان افعى فاك فالتقه ذلك وجعل في هذا
الموضع وقال اشهد له وانا فاك بالوفاة يوم القيمة فقال عمر اعدو بالله ان اعيش في يوم
لست فيهم يا ابا الحسن وانما قال ذلك عمر لان الناس كانوا احدث عبد بعبادة الاصنام فشيئ
ان يقطن الجاهل ان استلام الحجر من ذلك فيمن ان لا يقصد به الا تعظيم الله تعالى وعلى لم
يخالفه من ذلك الوجه وعمر لم يكره نفعه من الوجه الذي بينه على ابو السعود عن الربيعي
تتمه قال ابن الملقن في شرح العدة لا يشرع التقبيل الا للحج الاسود والمصطفى وايدى الصالحين
من العلماء وغيرهم وللقاديين من سجد بشرط ان لا يكون اقر ولا ماسة محدمة ولوجوه
الموتى الصالحين ومن نطق بعلم او حكمه ينفع بها وكل ذلك قد ثبت من الاحاديث التي في فعل
السلف فاما تقبيل الاحجار والقبور والحداد والستور وايدى الطائفة والفسقة واستلام ذلك
جميعه فلا يجوز ولو كانت احجار الكعبة او القبر الشريف او ستورها او حوزة بيت المقدس
فان التقبيل والاستلام ونحوهما تعظيم والتعظيم خاص بالله تعالى لا يجوز الا فيما اذن فيه
او شلى ونظا هذا قراره كلام ابن الملقن ان مذهبا لا يات في ذلك **قوله** قيل نعم ظاهرة ضعفه
في البور ما في الله ونعم فان امكن ان يسجد على الحجر فعل لفعله عليه الصلاة والسلام والفاروق
بعده وقول الكمال الاول عندنا ان لا يسجد ضعيف انتهى **قوله** بلا ايذاء لمن يراه بل يقتضيه
ويرحمه لانه ما نزع الرحمة الا من قلب شق ابو السعود **قوله** وتركنا الايذاء واجيب ان فلا
يفعل لتعظيم السنة واذا وان كفا انظر من العودة واجب وقد ترك لاقامة سنة الختان
واجيب بان من سأل العذر وبانه لا ظف له بخلاف الاستلام ولان وجوب الكف مقيد بغير
الضرورة ومنها الحج من ابو السعود **قوله** والامكان ذلك ان اسلام الحج وتقبيله كما قاله الشرح
قويين في الحج او بغيره الياء وكسر الهم من الاماس **قوله** بيا طي كنية وظاهرها نحو وجهه
هكذا الما ثور **قوله** وطاف بالبيت طواف العدة وم ولو را الى وارن ومنهم ويقال لم طواف
اللقا وطواف اول عهد بالبيت وهو تحية المسجد كما ان طواف الحلال كذلك وان دخل في يوم
الحج بعد الوقوف فطواف الغرض يفي عن طواف التحية وكذا طواف العمرة ولا يسن في حقه
طواف العدة وم واطلق المص في الطواف فاذا انه لا يكره في الاوقات التي تشره الصلاة فيها

لان الكواف ليس بصلوة حقيقة ولهذه الاسباب الكلام فيه كما ورد في الحديث ولا يتطهر للمداواة اقله
صاحب الحجر **قوله** ويسن هذا الطواف كذا في عامة الكتب وفي حذائهم المتيقن ان واجب على المصلي في كل صلاة
قوله لا فاعه فلا يسن للمكي ان لا يقدم له ويسن لاهل الواقيت ودخلها قبرستان **قوله** واخذ الطائف
عن يمينه وجوبا بعد وشاربه الى ان اختار من الحج الاسود وهو واجب لا يهمل الله عليه وسلم لم يتركه
قط وقيل شرط بيبا نه عليه الصلاة والسلام وفي الفقه ظاهر الرواية والسنية والاوجه الوجوه
والافتراض بعيد عن الاصول للزوم الزيادة على القطع بجبر الواحد قال القسستاني وبالبيت من
الساج مغيب بالفتنة اربعة اربعة اربعة وطوله ستة اربعة وعشرة اصابع **قوله** لان الطائف كالقائم
بها وقيل لان القبلة في البيت لا يسير فيكون في جهتها وقيل يكون الباب في اول طوافه **قوله** تقوله تقوله تقوله
البيوت من ابوابها **قوله** ولو عكس محتمل **قوله** عن يمينه **قوله** اعاد وجوبا والاول صحيح مع الاثم بعد
قوله فلو رجع لا يلبس من غير اعادة **قوله** كما مر في هذا الوجوه **قوله** قالوا التقديس النبوي
لا يتبرأ **قوله** ويحتمل جميع بدنه المعنى انه لا يبعد طوافه من نصف الحج او من اخرجه منه حتى يكون في
صحة طوافه خلافا فان من قال باشتراط البداية من الحج يقول بعدم صحة وقوله في الحج والما كان الابتداء
من الحج واجبا كان ابتداء الطواف واجبا من الجهة التي فيها الركن الثاني فرياس من الحج الاسود ومقتضى
ليكون ما لا يجمع بدنه على جميع الحج الاسود وكثير من العوام شاهدناهم يتدورون الطواف وبعض الحج
خارج عن طوافهم فاحذر **قوله** قبل شروعه الاول قبل شروعه ليفيد التقرب قال في البحر وينبغي ان يعلم
قبل الشروع في الطواف بقليل **قوله** تحت ابطه اليمن فيكون العوض الايمن مكشوقا **قوله** استنا فاذكره
اخيرا ليفيد ان اجعل بهذه الكيفية هو السنة لفعله عليه الصلاة والسلام ولو تركه كالرمل لا شئ عليه
بالاجزاء **قوله** وراى الخطيم قال الزحشكي الورد اسم الجبهة التي يوازيها الشخص من خلفه او قدام نهر
للخيم العروسة ومن فسده بالبناء فقد ساج ولها ثلاثة اسماء هذا والحظيرة وهو اسم موضع
متصل بالبیت من الجانب الغربي بينه وبين البيت فوجه سمي طحيا لانه حطم من البيت ان كسر فويل يمين
مفعول اول لان من دعا على من طلمه فيه حطمه الله كما حار في الحديث فهو يمين فاعل بحر **قوله** وجوبا فلو تركه
يؤمر باعادة الكواف من الاصل او اعادة على الخطيم ما دام بمكة ويدخل من الفرجة في الاعادة ولو
لم يدخل بل لما وصل الى الفرجة عاده وراه من جهة الغرب اجزاء كما في العين ولو رجع الى بلد له ولم يعد
لزمه دم وانما لم يكن الطواف به فرضا لانه انما ثبت كونه من البيت بجبر الواحد بحج وادبوا السعد **قوله**
لان منه ستة اربع من البيت لفظة منه خبران مقدم وستة اسمها مؤخر ومن البيت ستة والقبلة
لان ستة اربع كايته من البيت ثابتة منه او منه حال من ستة مقدا عليه ومن البيت خبر وهو بان
كقوله لمية موحشا طلل وقوله ستة اربع من البيت ثلثين زراعا في ثمانية عشر اخبر
قريش الخطيم منه وقت عمارته لعدم قدرتهم على النفقة الطيبة كما في فتح الباري وروى ان عائشة رضي
الله تعالى عنها نذرت ان تفتح الله مكة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تصلي في البيت وكثيرين قصدوا
سدة البيت اسخدمته فاخذ عليه الصلاة والسلام بيدها وادخلها الخطيم وقال لها صلي هنا فان
الخطيم من البيت الا ان قومك قصرت بهم النفقة فاخرجوه من البيت ولو احدث ثمان قومك بالجاهلية
ان قرب عهدهم بها وهو بكسر الهمزة المعجمة انقضت بنا الكعبة وانظرت بنا الخليل وادخلت الخطيم البيت
والصوت العتيبة بالارض وجعلت له بابا شرقيا وبابا غربيا ولقي عشتار القابل لا فعل ذلك فلم
يعش ولم يتفرغ لذلك احد من الخلفاء الراشدين حتى كان زمن عبد الله بن الزبير ولان سمي الحديث
منها ففعل ذلك واظهر قواعد الخليل وبني البيت عليها وادخل الخطيم في البيت فلي قتلته الحجاج كرونا
البيت على ما فعله ابن الزبير ففتق بنا الكعبة واعاده على ما كان عليه في الجاهلية وحكى ان الرشيد
سال ما لي ان يهرم الكعبة ويردها الى بناء الخليل فقال له يا امير المؤمنين اتجعل هذا البيت ملعبة
للطوك وتذهب هيبة من صدور الناس قال ابن ملك وفيه دلالة على جواز تركه المصلحة خوفا من
المفسدة ابو السعد **قوله** لم يجر ظاهره انه لا يصح بدليل قوله كاستقباله وليس الحكم كذا لان الطواف

وراه حتى لو تركه ولم يعد له دم كما في البحر واجاب الخليل بان التنية في عدم الجواز يمنع عدم الخلل
وان كان الطواف من داخل الفرجة صحى والصلاة الى الخطيم غير صحيحة **قوله** احتياطا بيبا نه وفيه
التوجه ثبتت نفس الكتاب فلا يتاخر بها ثبتت بغير الواحد **قوله** وبغيره يجعل قدر اسماء فاعلا بيبا نه
قوله سبعة اشواط لشوط من الحج الى الحجر **قوله** فالصحيح انه يلزمه اتمام الاسبوع وقيل لا يلزمه **قوله**
للمشروع عليه لقوله يلزمه والا ولا حذف لان التعديل ليس من طبيعة المتن **قوله** ان لانه شرع فيه
ملتزم ما يؤخذ من هذا التعديل انه اذا لم يخطى بياله غنى لا يلزمه اتمامه **قوله** بخلاف ما لو كان الطاهر ان
الشك مثله **قوله** بخلاف الحج حيث يجب المضي فيه وان كان مخطونا وقد خالف سائر العبادات في هذا
الحكم غير نيلية **قوله** وانما بالرفع لان المخطى عنه طرف ايضا وكذا قوله لا خارجة قال في **قوله** لا بالبيت
لان جواريط المسجد تحول بينه وبين البيت بحيث **قوله** ولو خرج منه من الطواف وظاهره ولو عن
المسجد **قوله** الى جنازة الى الصلاة وهل تشيعر بان كذا لكنا الطاهر نعم وظاهره انه لو خرج فعليه هذا
الاشياء بطلان فلا ينعى **قوله** وجاز فيها المكي ويبع واقتنا طاهده ان الحكم متحد في جميع ما ذكره والله
في البحر وكبره انتشا الشفع فيه والحديث غير صحيح والبيع واما قساة النقصان فيه فبهاية ولا يرفع
بها صوتا انتهى وظاهره اطلاق الكراهة انها تحميمية وذكر الكرماني نحو ما في البحر وقال المراد من
سراجه الكلام فصوله لا ما يحتاج اليه ولا ما يسون ان يشرب ماء ان احتاج اليه ولا ينعى في الطواف **قوله**
لكن الذكر افضل منها روى ابو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم من طاف بالبيت سبعا ولا تكلم
الا بجان الله والحمد لله ولا اله الا الله اكبر ولا حول ولا قوة الا بالله بحيث عنه عشر سيئات وكنت
له عشر حسنات وشيخ له بها عشر درجات بحج ومن الغريب ما في القسستاني عن النظم انه لا يرفع
لانه صلاة **قوله** وفيه منك النور ان به لقوله واما غير الما شور فالقراءة افضل وامامه فافهم
اهل المذهب **قوله** ورمي فعله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع وذلك انه لما قدم مكة باصمى به وقت
لقوا من الحج شدة امرهم عليه الصلاة والسلام ان يمدوا ثلثة اشواط ليكلموا المشركون فليدعهم قلا
فعلوا قال المشركون هؤلاء الذين زعمتم ان الحى وهنهم اجل من كذا وكذا والمنازل تلك العلة
يظن بانهم لنذرتهم الا من بعد الخوف لشكر عليها فقد امر الله تعالى بذكرها في مواضع من كتابه
وما امرنا بل لرحا الا لشكرها ويجوز ان ثبت الحكم بعقل متبادلة كالمركب فعلته اصالة استئناف
الكافرة العبادات ثم خاصا بعلته حكم الشرع برقه وان اسلم فمن قال في الرمل ان علة زالت وبقي حكمه
يرد عليه بان الحكم يلزم لوجود العلة ووجود الملزوم بدون الازم بحال لكن قال الكمال
ان ذلك في العقل العقلية اما الاحكام الشرعية فتستقضى عن قيام العلة في بقائها وانما تفقد اليها
في ابتداءها **قوله** ان شئ يسرعة هذا هو الموافق لما في كتب الفقه قال في ضيا المعلوم الرمل العرولة
وقيل هو ان يرضى شئ الكفنيين كالمبارز يتجهت بين الضففين كما في العبادات **قوله** وهذا لتفيه
فعل ما من معطوف على مشع لا على رمل لانه من تمام تفسير الرمل او مصدر مجرور وعطفا على ثقات
ولا يرمي الا في طواف بعده سقى فلما رادوا خيرة السبي لا طواف الزيارة لا يرمي في طواف القدوم
ولو كان قار لا يرمي في طواف القدوم ان كان رمل في طواف العمرة وهو يشترط للطواف
النية قول لا ولو طاف طاهيا لغدبه او هاديا من عدو ولم يجوز بخلاف لانه نوى شيئا اخر قاله
المؤلف في شربة الملتقى **قوله** استنا فاذكره ليس يستلزم كاريون عن ابن عباس **قوله** ولو في الثلاثة لم يلزم
في الاول لا يرمي الا في الشوطين بعده بحج وشار بقوله او نسيه الى ان تركه العمرة الاولى كان
عده او قوله لم يجر وجهه ان تركه العمل في الاربعة الاخيرة سنة فلو رمل فيها كان تاركا
للتستيع وتترك احدهما اسهل ولو رمل في الكل ينعى ان لم يجره تنه بها الخافعة السنة بحج والرمل
يقرب البيت افضل فان لم يغير فمروءة البعد عن البيت افضل من الطواف بالرمل مع التقرب منه
قوله ولو رجمه الناس وقت وقيل يمشي حتى يحيد الرمل فتهستا عن شربة الطاهر **قوله** بخلاف
الاستلام ان فانه لا يقبله حتى يحمله لان له بدلا وهو استقبال الحجر والرمل لا يدل له **قوله**

الحج الى مكة من قبل النبي صلى الله عليه وسلم قبل التحويل والتكبير **قوله** ورفع يديه الى
 السماء والارضتين وفيها بين ذلك **قوله** واستلم الركبتين **قوله** وقال ابن الكمال الاستسقاء
 افضل من السلام وهو التسمية وتسميته من اهل اليمن المجاز لان الناس يخونونه قاله الانصاري
 في ديوان الادب استلم الحجر اذ المسبة بقبلة او بتأوله والاحلة في التسمية الى اليمن والشام يعني وشاء
 ثم حدثوا احدا من بني النضير وعوضوا منها الفاتحة والحمد لله والحمد لله والحمد لله والحمد لله
 عن الصحاح **قوله** والاداء في يده فودع ابن عباس ان كان صلى الله عليه وسلم يقيه وكذا روى
 البخاري في التاريخ وروى مسلم وابو داود وعن ابن عمر يقبل الحجر والركبتين في يده صلى الله عليه
 وسلم يقبلها **قوله** وكبره استلام غيرهما من العراق والشام لان للركبتين الذي فيه الحجر فضيلتين
 كونه الحجر فيه وكونه على قواعد الخليل وللشاة الثانية فقط اما الاخرى فلم يكونا على القواعد
 لانها من بناء الجاهلية ويستثنى عنها الكعبة فيطلب استلامها كما في الشلب من الحج **قوله** وقسم الطواف
 ان طواف كان قريستان **قوله** ثم صلى شقفا بقراءة الركعة الاولى قل ايها الكافرون وفي الثانية قل
 هو الله احد تبركا بفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وان قرا غيرهما خالف ثم يدعوه للمؤمنين
 والمؤمنات وان وصل طوافا اخذ قبل الصلاة كرهه يحيى الكراحي وصل الاساس مع غيره خلفا
 لابي يوسف فيما اذا انصرف عن وتره والخلاف مقيد بغير وقت الكراهة فان كان لم يحرك اجماعا
 نحره وكرهه بعض اصحابنا الطواف بعد صلاة الصبح والعصر اذا لا يجوز الاقضية بعدهما والمشاو
 عدم الكراهة ويؤخذ الصلاة الا ما بعد الطلوع والغروب بوجده **قوله** على الهيئتين وقيل سنة
 وجه على التاريخ ما لم يرد ان يطوف اسبوعا اخر فكون على الفور لما قد منكره ومنه ومنه
قوله تجارة ظهر فيها ان تقدم الخليل كان يقوم عليها عند نزوله وركوبه حين يلقى لاشارة
 اسماعيل وحاجره وقيل هو الموضع الذي كان فيه الحجر حين وضع عليه قديمه ودعا الناس الى الحج
 وقيل هو ما كان يقف عليه لرفع بناء البيت وفي شرح الملتقى طوله عشرة اشبار وعرضه سبعة وهو
 موضعه الان بعد وحين عن البيضاء وقيل هو الحرم كله **قوله** وحل يتعين المسجد قولان المعتد
 ان قنينة على سبل الافضلية فلو صلاهما بعد رجوعه الى اهلها اجازة لانها على التاريخ وهذا قول
 الامام والاصحاب وقال ابو طاهر ان ترك صلاتهما في المسجد وجب عليه دم وقواه صاحب النهر فلا
 وجه للعدول عن مذهبه الامام والاصحاب **قوله** ثم التزم بصيغة الاخرى ومن قد متشبها بالمتزم
 وهو جدار البيت الذي بين الحجر الاسود والباب ملحقا **قوله** ودعا الى الحج **قوله** ان ادا
 السعي فلو لم يده لا يعود بعد ركعتي الطواف **قوله** وخبره عليه السكينة من باب الصفاة
 كذا في السراج والقريستان عن العدة في البيت انه يجزئ في الجميع من اس باب لان المقصود يحصل
 به وانما خرج صلى الله عليه وسلم من باب بن مخزوم المستن الان بباب الصفاة لانه اقرب الابواب
 اليه فلان اتفاقا لا قصدا فلا يكون سنة في كلامه اشارة الى تاريخ السعي عن الطواف فلو سعى ثم طاف
 اعاده لان السعي تبع ولا يجوز تقدم اتباع على الاصل وصرح في المحيط بان تقدم الطواف شرط لصحة
 السعي والسعي لا يجب بعد الطواف فلو سعى قبله ولو بعد زمان طويل لا شئ عليه لكن الاتصال
 سنة كما ظهر من قوله فيه فصح سعي الى النصب والباب والافضل للوجوب ان لا يسبق بعد طواف التقدم لانه السعي
 واجب لا يترك ان يكون تبعا للسننة بل يؤخذ الطواف الزيارة ليكون تبعا للعرض لكن العلماء
 يفتوا في الاتيان به عقب طواف التقدم وتخفيفا على الناس للاشتغال يوم النحر بنحو الدماء والري
 وهذا يخص الاتفاق فان المكي لا يطلب منه طواف التقدم **قوله** فصعد الصفا وكبره لا يصعد
 عليها ولا يطلب ان يكبر قد روي انها سورة من المفصل كما في العدة والصفا في اللغة الحجر
 الامس وهو المروة جبان معوقان بكثرة قال صاحب الكشاف كان على الصفا صنم يدعى
 اساف وعلى الشاة يلقى نائكة روى انها كانا رجلا وامراة في شاة الكعبة فقتلوا فوضعا
 عليهما ليتبينهما فلما طالت المدة عبدا **قوله** من الباب الى باب الصفا **قوله** وكبره وهو في المحيط

تقديم

تقديم حمد الله تعالى والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قبل التحويل والتكبير **قوله** ورفع يديه الى
 السماء والارضتين وفيها بين ذلك **قوله** واستلم الركبتين **قوله** وقال ابن الكمال الاستسقاء
 افضل من السلام وهو التسمية وتسميته من اهل اليمن المجاز لان الناس يخونونه قاله الانصاري
 في ديوان الادب استلم الحجر اذ المسبة بقبلة او بتأوله والاحلة في التسمية الى اليمن والشام يعني وشاء
 ثم حدثوا احدا من بني النضير وعوضوا منها الفاتحة والحمد لله والحمد لله والحمد لله والحمد لله
 عن الصحاح **قوله** والاداء في يده فودع ابن عباس ان كان صلى الله عليه وسلم يقيه وكذا روى
 البخاري في التاريخ وروى مسلم وابو داود وعن ابن عمر يقبل الحجر والركبتين في يده صلى الله عليه
 وسلم يقبلها **قوله** وكبره استلام غيرهما من العراق والشام لان للركبتين الذي فيه الحجر فضيلتين
 كونه الحجر فيه وكونه على قواعد الخليل وللشاة الثانية فقط اما الاخرى فلم يكونا على القواعد
 لانها من بناء الجاهلية ويستثنى عنها الكعبة فيطلب استلامها كما في الشلب من الحج **قوله** وقسم الطواف
 ان طواف كان قريستان **قوله** ثم صلى شقفا بقراءة الركعة الاولى قل ايها الكافرون وفي الثانية قل
 هو الله احد تبركا بفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وان قرا غيرهما خالف ثم يدعوه للمؤمنين
 والمؤمنات وان وصل طوافا اخذ قبل الصلاة كرهه يحيى الكراحي وصل الاساس مع غيره خلفا
 لابي يوسف فيما اذا انصرف عن وتره والخلاف مقيد بغير وقت الكراهة فان كان لم يحرك اجماعا
 نحره وكرهه بعض اصحابنا الطواف بعد صلاة الصبح والعصر اذا لا يجوز الاقضية بعدهما والمشاو
 عدم الكراهة ويؤخذ الصلاة الا ما بعد الطلوع والغروب بوجده **قوله** على الهيئتين وقيل سنة
 وجه على التاريخ ما لم يرد ان يطوف اسبوعا اخر فكون على الفور لما قد منكره ومنه ومنه
قوله تجارة ظهر فيها ان تقدم الخليل كان يقوم عليها عند نزوله وركوبه حين يلقى لاشارة
 اسماعيل وحاجره وقيل هو الموضع الذي كان فيه الحجر حين وضع عليه قديمه ودعا الناس الى الحج
 وقيل هو ما كان يقف عليه لرفع بناء البيت وفي شرح الملتقى طوله عشرة اشبار وعرضه سبعة وهو
 موضعه الان بعد وحين عن البيضاء وقيل هو الحرم كله **قوله** وحل يتعين المسجد قولان المعتد
 ان قنينة على سبل الافضلية فلو صلاهما بعد رجوعه الى اهلها اجازة لانها على التاريخ وهذا قول
 الامام والاصحاب وقال ابو طاهر ان ترك صلاتهما في المسجد وجب عليه دم وقواه صاحب النهر فلا
 وجه للعدول عن مذهبه الامام والاصحاب **قوله** ثم التزم بصيغة الاخرى ومن قد متشبها بالمتزم
 وهو جدار البيت الذي بين الحجر الاسود والباب ملحقا **قوله** ودعا الى الحج **قوله** ان ادا
 السعي فلو لم يده لا يعود بعد ركعتي الطواف **قوله** وخبره عليه السكينة من باب الصفاة
 كذا في السراج والقريستان عن العدة في البيت انه يجزئ في الجميع من اس باب لان المقصود يحصل
 به وانما خرج صلى الله عليه وسلم من باب بن مخزوم المستن الان بباب الصفاة لانه اقرب الابواب
 اليه فلان اتفاقا لا قصدا فلا يكون سنة في كلامه اشارة الى تاريخ السعي عن الطواف فلو سعى ثم طاف
 اعاده لان السعي تبع ولا يجوز تقدم اتباع على الاصل وصرح في المحيط بان تقدم الطواف شرط لصحة
 السعي والسعي لا يجب بعد الطواف فلو سعى قبله ولو بعد زمان طويل لا شئ عليه لكن الاتصال
 سنة كما ظهر من قوله فيه فصح سعي الى النصب والباب والافضل للوجوب ان لا يسبق بعد طواف التقدم لانه السعي
 واجب لا يترك ان يكون تبعا للسننة بل يؤخذ الطواف الزيارة ليكون تبعا للعرض لكن العلماء
 يفتوا في الاتيان به عقب طواف التقدم وتخفيفا على الناس للاشتغال يوم النحر بنحو الدماء والري
 وهذا يخص الاتفاق فان المكي لا يطلب منه طواف التقدم **قوله** فصعد الصفا وكبره لا يصعد
 عليها ولا يطلب ان يكبر قد روي انها سورة من المفصل كما في العدة والصفا في اللغة الحجر
 الامس وهو المروة جبان معوقان بكثرة قال صاحب الكشاف كان على الصفا صنم يدعى
 اساف وعلى الشاة يلقى نائكة روى انها كانا رجلا وامراة في شاة الكعبة فقتلوا فوضعا
 عليهما ليتبينهما فلما طالت المدة عبدا **قوله** من الباب الى باب الصفا **قوله** وكبره وهو في المحيط

تقديم

وجوز ابن عباس النسخ **قوله** وظاف بالبيت قريبا منه ان لم يؤد واحدا والا فضل المرأة ان يكون
في حاشية المطاف ويبقى ان يكون طوافه ورا الشاذروان كيلا يكون بعض طوافه بالبيت بناء على
انه منه وقال الكوما الشاذروان ليس من البيت عندنا وعند الشافعي منه حتى لا يجوز الطواف
عليه وهو تلك الزيادة المصنفة بالبيت من الحجر الاسود الى خربة الحجر قبل يمينه حتى يمر من
وضيعة **قوله** لا رمل وسقي لانها لا يكرران وجوبا ولا نفلا **قوله** وقلبان عليه لكي يوسعة
للافاقيين **قوله** بزم من الموسم وهو زمن اقامة الحاج بمكة **قوله** والا فاطوا فافضل مطلقا لما روي
الطهراني في كبره ان الله تعالى ينزل على اهل هذه المسجدة مسجد مكة في كل يوم وليلة عشرين ومائة حجة
سبعين للظالمين واربعين للمصلين وعشرين للناسك **قوله** اول خطبة الى ثانیها بعد فوات
يوم عرفة وثالثتها يوم الحادي عشر فيصلي بين كل خطبتين يوم ولا يجلس في وسطها الا
خطبة عرفة فانها خطبتان يجلس بينهما وكلها بعد الزوال بعد صلاة الظهر الا خطبة عرفة فانها
بعد الزوال قبل الصلاة وينبغي ان الجميع بالتكبير ثم بالتلبية ثم التحميد وهذه الخطبة واجبة قاله ابو
السعود وظاهره ان الخطبة لا تدور له فيها اذا تحلف عنها ولم يستبكره **قوله** وكبر قبله في الخلة
للسنة **قوله** وعلم فيها الناسك وهو المخرج الامن والصلاة فيها والوقوف والافاضة بحسب
الناسك في الاصل جميع منك مصدر نسك الله تعالى اذا خرج لوجهه الكريم ثم قيل لكل عبادة منك
اطلاقا لخاص على العام ثم اشترى هذا العلم في عبادة الى ابو السعود **قوله** فاذا صلي بمكة النجاسات
كلها البجرا فيخرج اليها بعد ما طلعت الشمس لما ثبت من فعله صلى الله عليه وسلم **قوله** يوم التروية
سمى بذلك اما لان الناس كانوا يردون اليهم فيه استعدادا للوقوف واما لان رؤيا الخليل
عليه السلام كانت في ليلة وترد في فيه ان تفكر هل الذن راء من الله تعالى فيتمتع او لا فيجيبته او
لان الامام يردون للناس مناسكهم قال القسطلاني في شجرة النجاشي وما عدا الاول شاذ وعبار
المغرب تعين الشاذ حيث قال واصليها المهر واخذ من الرواية منطور فيه نه كنعن **قوله**
قربة من الحرم والغالب عليها التكبير والعرف وقد كتبت بالالف بعد عن المعرب ونقل الجوزي عن
الجوزي ان الغالب على اسماء البلدان التانيث وترك العرف **قوله** وكنت بها الا في عرفة فثبت
بها استئنا فلما لم يخرج من مكة الا يوم عرفة اجزاء ولكنه استأى لتترك السنة ولا فوق في الخروج
التروية بي كونه يوم جمعة قبل الزوال لا بعده ولا وينبغي ان لا يترك التلبية في الاحوال كلها
حال الاقامة بمكة داخل المسجد الحرام وخارجها الاحوال الطواف ويلج عند الخروج الامن ويدعوا
شاه ويتجنب ان ينزل بالقرب من مسجد الخيف **قوله** ثم بعد طلوع الشمس راح الاعراف صوابه
كاهوة متى الكثر ثم من بعد ما صلي الطرارة وهذا بيان الافضل فلو ذهب قبل طلوع الفجر اليها
كما يفعله الحجاج في زماننا فان اكثرهم لا يبيت بمنى لتوهم الضر من التساقط جاز وعرفات
جمع منى به كما ذوات وكثرت ونزل مع اجتماع علتين فيه وهما العلمية والتانيث لان تنوين
الجمع تنوين متبلة لا عوض وقال الزمخشري انه معروف لان تاء ليست للتانيث وانما هي
والا لفسد الجمع لا يعبر تقدير تاء غير هالان هذه التاء الاختصاص بها يجمع المذكرات تاء ذلك وجمعت
وان كانت موضعا واحدا لان كل جزء منه يسمى عرفة قاله النووي وسمى بذلك لان الخليل
عليه السلام عرف فيه ان الحلم من الله تعالى اولان جبرئيل عرفه فيه المناسك اولان آدم و
حواء تقا وفا فيه بعد الصبوط الى الارض **قوله** على طريق ضيق ويعود على طريق المازنيين شنية
مازم وهي الطريق بين الجليلين قال ابن جماعة وما يفعله جملة العوام من ايقاد الشموع ليلة
عرفة فضلالة فاحشة وبدعة ظاهرة جمعت انواعا من القبايع وتشغل عن الذكر والدعاء
المطلوبين في ذلك الوقت الشريف ويجب على وليه الامور صانه الله تعالى وعلى كل من تمكن من
ازالة البدع انظارها وان التها حوص **قوله** كلها موقف بكسر التاء اس موضع وقوف ناس
قوله الا بطن عرفة استئنا منقطع لان عرفات حل وعرفة حرم وهو واد بجذ عرفات

قال بعضهم

قال بعضهم لو سقط الجدار العريض من مسجد عرفة لسقط فيه ولا يجوز الوقوف بها على المشهور
خلافا لمن اجازته مع الكراهة لقوله صلى الله عليه وسلم عرفة كلها موقف وارتفعوا من بطون عرفة
والزود لفة كلها موقف وارتفعوا من بطون عرفة كلها موقف وارتفعوا من بطون عرفة
مع الناس وكونه بمقتضى الجبل افضل ونشروا وحده او على الطريق مكروه لان الا نفرا وتجوز للمقام
مقام ضيق وتجنبوا من سدور وسحب الامام ان ينزل بمكة لان شؤله عليه السلام بها مما لا يترك
فيه وهو المسجد المعروف بمسجد ابراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام لا ابراهيم المضاف اليهم
باب ابراهيم احدا بواب الحرم خلافا لمن وهم في ذلك قاله ابن حجر **قوله** فيبعد الزوال قبل الزوال
قبل الظهر خطبة ولو خطب قبل الزوال طرأ **قوله** كالجمعة التلبية انه يجلس بين الخطبتين
وان المؤذنين يؤذنون بين يمين المنبر **قوله** وعلم فيها الناسك التي مع الاخطبة التانيث
وهي الوقوف بعد عرفة والمزدلفة والافاضة منها ومن حجة العقيقة يوم النحر والذبح و
الحلق وطواف الزيارة بحمد وهذه الخطبة ليست شرط في صوة الجميع **قوله** وصلى بهم الظهر
العصر بالجابين ولو من اهل مكة خلافا لما نقله بعض الشافعية عن المذهب من عدمه
الجميع الا لمن سافر سغدا طويلا وفي معراج الدراسة ونحوه لقائضان في شرح الجامع الصغير
انه يؤخر هذا الجميع الا اخر وقت الظهر ولا بد فيه من صحة صلاة الظهر فلو صلاها ثم
تيسر فضا والظهر اعادة جميعا لان الفاسد عدم شرعا **قوله** واقامتين اقامة العصر لانهما
يؤذون قبل قتها المعتاد فتفقد بهما للاعلام بحمد **قوله** ولم يصل بينهما شيئا ولو التنية الراتبة
قوله على المذهب مقابله ما في الرخصة والمييط والكاف في الله يات بالبعدية نه ولو ان
بالسنية او ينفل بينهما كره واعداد الاذان للعصر لا تقطع فوره فصار لا الاشتغال بينهما
بعل اخر بحمد والظاهر ان ذلك في حق الامام اما فعل المقلد وحده لا ييسر على بقية
الجميع **قوله** ولا بعد اداء العصر كراهة التثقل بعدها **قوله** وشرط لصحة هذا الجميع احترار
نه عن جميع المزدلفة فانه لا يشترط فيه سور المكان والاحرام شرط لا في اوقات الصلاة
وسياق ما فيه **قوله** الامام امره والمكان وهو عرفة والزمان وهو ما بعد الزوال ولا
يشترط الامام للجميع اداء الظهر حتى لو اذركم جزء منه مع طرأ له الجميع بحمد وسوا كان المقام
مقيما ام مسافرا **قوله** ونائبه كالتا في قريش ولا يجوز الجميع مع امام غيرهما والجماعة بشرط
الجميع عند الامام في حق المتقدمين اما في حق الامام فلا حتى لو خرج الناس بعرفات فخطب الامام
الصلايين جاز ولو مات الخليفة جمع نائبه او صاحب شرطية لان الثواب لا يتقضى لونه بموت
الخليفة افاده صاحب البحر وفي الشهر كلام غير هذا فراجع ان شئت وهذا الجميع سنة **قوله**
والاصلا وحدا تابع في هذا التعبير صاحب الشهر وهو يفتقر اذ من الاول صحة صلاتهم العصر
في وقت الظهر والى له هذه التانيث اتم لا يصلون جماعة وكلا الامرين غير صحيح اما الاول
فلقول الربيع ولو مات الامام وهو الخليفة جمع نائبه او صاحب شرطية ولو لم يكن له نائب
او صاحب شرطية صلوا كل واحد منهما وقتها واما التانيث فلانه لا مانع من الصلاة جماعة فان
هذه الشروط شرط للجميع لا الجماعة امه قال الاول ان يقول والالم يجعوا **قوله** والاحرام
بالج فيها ولو كان محرم بالعمرة في الظهر ومحرما بالعمرة لا يجوز له الجميع عند هذا كما اذا
لم يكن محرما اصلا في الظهر واشار به الى ان شرط الاحرام حصوله عند اداء الصلايين ولو احو
بعد الزوال على الصحيح **قوله** فلا تجوز العصر محتررا التقييد بالامام **قوله** فلو صلي وحده ان
الظهر ومثله اذا صلي الظهر مع الامام ولم يصل العصر معه لا يصليها الا في وقتها امه **قوله** لم
يصل العصر مع الامام بل يصليها في وقتها **قوله** ولا تجوز العصر محتررا التقييد بالاحرام فيها
قوله قبل احرام الى صادق بعدم الاحرام اصلا وبالاحرام بالعرة فقط **قوله** ثم احرم ان بالج
قبل اداء العصر **قوله** الا في وقت ان العصر **قوله** الا الاحرام فلا يشترط الامام لان جواز

للجمعة الحاجة لا امتداد الوقوف والمنعرج يحتاج اليه قلنا الما فاعل الوقت فرض بالنسبة فلا يجوز تركها الا
فيما ورد النص به ولا مسلم ان جواز التقديم لحاجة امتداد الوقوف بل لمصلحة الجماعة لا يفسر عليهم السلام
بعد التفرق في الموقف زيلي **قوله** وهو الاظهر لعله كافيه من التخفيف في هذا الوقت للقوة دليل
الظهورية على قوله ولا ذلك واين الشرا من بين المتناول هذا في الهدية عن الزاد والبائع ان قوله هو
الصحيح **قوله** ثم ذهب الى الامام مع الناس فاستأن **قوله** الى الموقف وهو موضع من عرفات على اربعة
فراسخ من مكة يسمى بالموقف الا عظم قهستان وحذ عرفة ما بين الجبل المشرف على بطن عرفة الى الجبل المتبال
لها يما وشمالا ابو السعود **قوله** بنفسه اس يفسر للذهاب والجمع قهستان والفضل من الوقوف
قوله ووقف الامام على ناقته وكذا غيره فان الافضل ان يكون وانما ان اسكنه قريبا من الامام واعيانهم
للمجد والصلوة والتهليل والكبير فاستأن بقليل زيادة من النهر **قوله** بقرب جبل الرحمة ويقال له
كهلال **قوله** عند الصلوات الكبار اس السود فانه موقف رسول الله صلى الله عليه وسلم وامامنا اشتهر عند العو
من الاعتناء بالوقوف على جبل الرحمة الذي هو موضع عرفات وتوجيههم له على غيره في ظاهر ظاهره
للسنة ولم يتركوا احد ممن يعتد به في صعود هذا الجبل فضيلة يتحقق بها بل له حكم سائر مواضع عرفات غير موقف
رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه افضل وامامنا قاله الما في ذلك والطريق من استجاب قصد هذا الجبل وهو
موقف الانبياء فلا اصل له ولم يرد فيه حديث صحيح ولا ضعيف بجزع عن النور في شرح المذهب **قوله**
مستقبلا سمعنا الوقوف عقب صلاة الجمع مفطر الكون اعون على الدعاء متوضا لانه اكل حاض القعب
فارغ من الامور الشاغلة بحيث لا طريق العوام وغيرهم فائدة الوقوف افضل من الوقوف لانه عبادة
مقصودة ولهذا يتنفل به دون الوقوف بجزع قوله عليه الصلاة والسلام الى عرفة لاني في ذلك
لان المرد من اركان الوقوف فقد ادر كنه التعيين وقته بخلاف الطواف **قوله** لان الشرا الكينونة
فيه اما التحقق فيه وان لم يتيان فيه دل عليه قوله ووقوف بجنت **قوله** ودعا لايوم واحد واخوانه
واصحابه ومعارفه وجيرانه ويخبر في الدعاء مع قوة الرجال ويجتهد في ان يقطر عني قطرات من الدعوى
فانه دليل القبول شريلا لية وقوله جهر شافيه ما في الهدية عن الجوهرية ان السنة ان يتنفل صوتا بالعدل
قوله يجهد ان باجتها ومن السنة ان يكثر من الدعاء والتهليل والكبير والنية والاستغفار وقوت
القرآن والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم ويجوز لكل الخذر من التقصير في شيء من هذا فان هذا اليوم
لا يمكن تداوكم ويكثر من التلطف بالتوبة من جميع الميقات مع الندم بالقلب وان يكثر الجهاد مع
الذكر فيها لك تسكب العبرات وتستعمل العشرات وترجي الطلبات فانه لجم عظيم وموقف جسم
فيه خيا داعيا والصلوات والصلوات والصلوات وهو اعظم مجامع الدنيا ويجوز لكل الخذر من الميقات
والشامة والمناظرة والكلام القبيح بل ومن المباح ايضا مثل هذا اليوم بجزع **قوله** وعلم ان الامام وهو
على ناقته المتأخرة في الهدية فهو غير التعليم الذي سبق في الخطبة **قوله** بقربه ان الامام ان
اكن من غير انيا **قوله** باكيين او متباكيين **قوله** وهو ان هذا الموقف **قوله** وهي بركة خسة عند الاول
حذف مكة لان الموقفين ومنه ومن الجمار ليست بركة اللهم الا ان يقال ما قرب الشرا كالشرا
قوله فظنهم اصاب النهر من بحر الطويل **قوله** فقال دعاء البرايا بعض المذكورات مقيد بالموثوق
ها وقفا ستوفاها النقاش مقيدة بساعاتها ونظما الشيخ عبد الملك بن جمال الدين ابن ملا زاده
العصامي حيث قال قد ذكرنا التماسك في المناك وهو ثمر عدة للناسك ان الدعاء خسة وكثرة
بركة يقبل ممن ذكره وهو المطلق مطلقا والمتنفس بنفسه ليل فهو شرط ملتمس وما من اليت بوقت العمل
بين يدي جذعنا فاستمر تحت ميزاب لفة السور وهكذا خلف المقام المعقود وعند شرب زخم شرا
اذ انت شمس النهار لا قول ثم الصفا ومودة والسي بوقت عصر فهو خير من كذا في ليلة البدر اذ
استغفر الله في هذا ما يحذر ثم لدى الجمار والمزدلفة عند طلوع الشمس ثم عرفة لموقف عند مغيب الشمس
ثم لدى السدرة فكل واحد وقد دون هذا الوقوف كذا من غير تعيين بما قد مر من بحر العلوم الحسن البصري
خير الورى ذاتا وصفه وسكنى صلى الله عليه وسلم سلمه واله والصحب ما غيث على امة عن الشرا ليلية

قوله كذا

قوله كذا في داخل فيها بعده لانه مما يطابق به **قوله** مروتين فيه تغليب المؤنث على المذكور للمفردة
قوله مقام اس خلفه كما مر **قوله** جها ذلك ظاهره يوم الجمار كلها والقي في النظم السابق انما يظهر عند
الجمعة الا في تقييده بوقت الطلوع فان بقية الجمار بعد الزوال **قوله** زاد في الباب اي لبا الماسك
للطرا بلية **قوله** والسدرة لم ار من بين محلها **قوله** ليلة المبدية ليلة الرابع عشر من ذي الحجة التي
ينزلون فيها الا ان **قوله** فاذا غربت الشمس هذا بيان الواجب فلو رفع قبل الغروب وجاوز حذو
عرفة لزم دم ولو ابطا الامام بالدفع بعد الغروب اخاف الناس لانه لا موافقة فيها خالف السنة ولو
مكث بعد الغروب وقد وقع الامام فان كان قليلا لحذو الزحام فلا بأس به وان كثر اساء لجماعة السنة
وان خاف الزحام فتجوز في الذهاب قبل غروب الشمس فلا بأس به اذ لم يخرج من حذو وعرفة قبل
غروب الشمس **قوله** مزدلفة بطم الميم وسكون الزلي وهي على ثلاثة اميال من مسجد عرفة قهستان
وفي الجوى ان فتح الميم اشهر والا زلا في الاجتماع سميت بذلك لاجتماع الناس واقدام وجوا **قوله**
ويستحب ان يات بها ماشيا على هيئة لما روي اسامة بن زيد انه صلى الله عليه وسلم حين اخاض من عرفات
كان يسيير العنق وهو يفتحن سيرا سهل في سعة ليس بالشديد فاذا وجد قوة نفس القوة العرجة
والنفس دفع السير فبعضه عليه السلام انه لما اخاض من عرفات راي اصحابه يسارعون في السلق والمشي
فقال عليه السلام ليس البر في الجبال ولا فيضاع الا بل عليكم بالسكينة والوقار والايحاف نوع من
سير الجبل والابل والاضاع الاسراع في السير ابو السعود **قوله** وان يكبر ويكبر الاستغفار في طريقها
هذية **قوله** فساعة اشار بالنار الى التعقيب من غير مهلة **قوله** الا وادى تحت نجم الميم وفتح الحيا
الرهلة وكسر السين المهلة المشددة وبالواو اسمي لان قيل اصحاب الفيل حينئذ في اس غيبي وكل جرد
اولا لانه لا يوقف فيه بل يمشي منه سريعا فكانه اتعب نفسه والتجسس الانقباب قهستان ومزدلفة من
الحرم **قوله** وهو واداه فليس من المزدلفة فالاستئذان فيه شقيل وهو خسرانة وطهارة واربعة
زارعا **قوله** على المشهور معا بله ما سبق عن البدايع **قوله** عند جبل فخره الاضافة بيان ان اذ هو
علم على الجبل والظاهر انه من اضافة المسمى الى الاسم ابو السعود عن الجوى في المطالع انه موقف قريش
في الجاهلية الى الحالت لا تقف بعرفة من **قوله** والا مع انه المشهور الحرام المذكور في الآية وقيل انه جميع
المزدلفة **قوله** مقيدة بلسان الميم وقلب الواو وايا وقياسه الفتح والاول لانه واو الاصل **قوله** وصلى
العشاء بين في اول وقت العشاء الاخرة قهستان وسبغ ان ينحج جباله ويصل الغرض قبل حط رحله **قوله**
فلم تجز للاعلام ان باقاة ثانية **قوله** كالا احتياجا هنا للامام وفي النهاية لا يشترط الغد للجمع الاحكام وفي
الهندية لا يشترط في جميع المزدلفة الخطبة والجماعة والسلطان والاحكام او بما ذكره فتم سقط قول
صاحب النهر ينبغي اشتراط الاحكام والميت بمن سلك في الهدية فان مرتبها بعد طلوع الفجر من غير النية
بما فلا شيء عليه ويكون مسيا بترك السنة بل يبر **قوله** او العشاء ان قبل المغرب ولا يتكبر هذا مع قول الله
الآية ولو صلى العشاء قبل المغرب بجزع لانه اداء العشاء هو هذا في المزدلفة **قوله** اعاد ما صل مغربا
او عشاء قال في البحر وعبر بالاعادة اشارة الى الصلوة ولو كانت باعلة لكانت اداء ان كان في الوقت
وقفا ان كان خارجا بجزع **قوله** الصلاة اما لك الجملة في على جرد بدل من الى ربه وطا طيب صلى الله عليه وسلم
اسامة لما نزل عليه السلام بالشعب ثيابا ونوا فقال اسامة الصلاة يا رسول الله ومعنى الحديث
وقتها الجاهل او طائرها ثم **قوله** فالزمان لية النحر قد مر ان هذه الليلة ليوم عرفة لا للمفرد الا انه
جوز على المتعارف **قوله** لم يصل المغرب اس لا يحل له صلاتها وان صحت بطلوع الفجر **قوله** ففعل لغدا
من وجوه فيقال ان عشاء اديت قبل المغرب من صاحب ترتيب وصحت هي عشاء المزدلفة اذ صلاها
في وقتها ثم طلع الجرد ولم يدها واس صلاة لا يطالب بها اذ ان ولا اقامته هي عشاء المزدلفة اذ لم يفصل
بينها وبين المغرب بفاصل واس صلاة اذ صليت في وقتها وجب اعادة عشاء المزدلفة واس صلاة
يجب ان تشمل في مكان مخصوص فغروب المزدلفة وعشاء وهاج بزيادة **قوله** فيعيد ان ما صلاه سوا
كان مغربا او عشاء قبلها في وقتها **قوله** وهذا هو وجوب الاعادة اذ صليا في الحريق **قوله** صلاها

لانه لو لم يصل بها لصار ناقصا بعد **قوله** ولو صلح العشاء اسرع وقتها **قوله** ثم اعاد العشاء فمكون
الاول مثلا **قوله** عاد العشاء الى الجواز لا فرق في هذا بين ان يكون صاحب ترتيب اول افتراء هذه
مسقطات الترتيب ابو السعد **قوله** وينوي المغرب او ركز ان الترتيب السراج حكايا لما في البحر من ان
المغرب وقتا **قوله** ويشترط استكمال المغرب على الصحيح فلو طوع بينهما ولو بها اعاد الاقامة كما
لو اشتغل بينهما بعمل اخر **قوله** ويجوزها ان ليلة عرفة بالصلاة والتلاوة والذكر والتفكير لا يشترط
شرف الزمان والمكان افاده صاحب البحر اما الزمان فكونها ليلة العيد واما المكان فكونها بالمدينة
وفي عبادة الشرح ثبتت الضمان **قوله** فانها ان ليلة النحر في حداثتها لا حق من كان بمزدلفة
في قوله اشرف من ليلة القدر ان وجه ما مور باحيائها فان كان اشرف اول ذلك والاشرفية باعتبار
ان العمل الذي يقع فيها اكثر ثوابا من العمل الذي يقع في ليلة القدر وقد ورد ما يدل على ان قيام ليلة
من هذا العشر كقيام ليلة القدر واخرج البزار من رواية جابر بن عبد الله افضل ايام الدنيا ايام العشر
قال الابيان في شرحه لاجتماع اسماء العبادات فيها وهي الايام التي اقيم الله فيها في قوله وليلة عشر وليلة
سنة الاكثر من التبريل والتكبير والتحليل فيها اما ايام الاخرة فافضلها يوم الغدير وهو اليوم
الذي يتبعه الله فيه لاهل الجنة ويرويه وذكر بعض الشافعية ان افضل الليالي ليلة مولد صلح الله عليه
وسلم ثم ليلة القدر ثم ليلة الاسراء والمعراج ثم ليلة عرفة ثم ليلة الجمعة ثم ليلة النصف من شعبان
ثم ليلة العيد وافضل الايام يوم عرفة ثم يوم نصف شعبان ثم يوم الجمعة ذكره الرضا في حاشية
التحريم وذكر اهل المذهب ما يفيد ان يوم الجمعة افضل من يوم النصف فانهم قالوا ان يوم الجمعة
افضل من ليلة لانها افضل بصلاة الجمعة وهي في اليوم واذا كانت ليلة الجمعة افضل من ليلة النصف
فيومها افضل من يومها **قوله** كما افته به صاحب النور وغيره عبارة النور وقد وقع السؤال في شوقها
على ليلة الجمعة وكنت ممن ماله الى ذلك ثم دلت في الجوهرة شاملا ليلة القدر كمن هذا القدر ليسوع
في تفضيلها على ليلة الجمعة لانه ليلة القدر نعم ما في الجوهرة شاملا ليلة القدر كمن هذا القدر ليسوع
ان يقال افته به صاحب الشرح **قوله** بان عشر ذي الحجة افضل له لما ورد فيه من الاحاديث الدالة
على كثرة ثواب العمل فيه عن العشر الاخير من رمضان وذكر المناور في شرحه الصغير في حديث
افضل ايام الدنيا ايام العشر ما نصه لاجتماع اسماء العبادات فيه وهي الايام التي اقيم الله فيها
بها بقوله والخير والليل عشر فهي افضل من ايام العشر الاخير من رمضان على ما اقتضاه هذا الحديث
اخذ به بعضهم كمن الجوهرة على خلافه وقال في الكبير ما نصه ولهذا ذهب جميع الامة الى ان افضل من العشر
الاخير من رمضان كمن خالف اخرين تمسكا بان اختيار الفرض لهذا والنقل لهذا يدل على افضلية
عليه وبثرة الخلاف يظهر فيها لو علق بخلافه او نذر بافضل الايام او الايام قال ابن القيم
الصواب ان ليلة العشر الاخر من رمضان افضل من ليلة عشر ذي الحجة لانه انما افضل ليوم النحر وعرفة
وعشر رمضان انما افضل بليلة القدر **قوله** وصلح النور فليس الغلس ظلام اخر الليل والمروءة
طلوع النور الثاني من غير تاخير قيل ان يزدول الظلام ويشترط الصور ابو السعد وعنه **قوله** لاجل الوقوف
اس الحاجة الوقوف بمزدلفة على جبل قزح ان امكن والا فبقرب كما هو السنة **قوله** ولو صار ان في ان جزء
منها بجم **قوله** كمن لو تركه بعد رايه لا يخفى هذا الواجب بل لو واجب اذا تركه للمعذر لاشع عليه قاله
في البحر **قوله** كمن تركه ولو لم يجال مع بعضهم او كان به ضعف او علة **قوله** ودعا رعا يدعيه السماء
هذبة **قوله** فاذا استفرجها فاعل اسفل اليوم والجمع وفاعله مما لا يذكرك من كتب النحر واللغة التي
المجوز ولم اقف على ما ذكره من ان فاعل هذا الفعل مما لا يذكرك من كتب النحر واللغة التي
اطلعت عليها وضم الامام رضي الله تعالى عنه الاسفار بحيث لا يبقى الى طلوع الشمس الا مقدار ما يحيا
ركعتين وان دفع طلوع الشمس او قبل ان يصلح الناس النحر فقل اساء ولا شيء عليه عند **قوله** مهلا
حال من فاعله اسرع ان كان ماشيا وحرك دابته ان كان ركبا **قوله** قدر مية بجم مراده
التقريب لا التجديد والمراد منه يسرع قدر خمس مائة ذراعا وخمس مائة ذراعا لان ذلك

مسافة وادى محشر **قوله** لانه موقعا للنهار هم اصحاب القيل عن الشاذلي **قوله** ورمى جمرة العقبة
قيد بالرمي لانه لو وضعها وضعا لم يكن لشرك الواجب والجمرة جمعها جمار سمي بها الموضع التي ترمى الجمرة
لما بينها من الملازمة وقيل لتجمل ما هناك من الحصان من جمرة القوم اذا اجتمعوا وجر شعده جمعة على قفاه
بجمرة العقبة ثالث الجمرة على حصنه من جهة مكة وليست من منى ويقال لها الجمرة الكبرى والجمرة الاخرى
قربت **قوله** من بلطن الوادي ان من استغفله اعلاه فوق حاجبيه الايمن متوجها الى الجمرة جاعلا
الكعبة عن يساره ومنه عن يمينه واضعا يديه هذا ملكية قهستان **قوله** وليكن شترها من فوق
وانما جاز من فوق لانه ما حولها موضع النسيك فيبقى **قوله** سبعا ان سبع حصيات لما دور عن
ابن مسعود انه اشترى الى الجمرة الكبرى فجعل البيت عن يساره ومنه عن يمينه ورمى سبع وقال هكذا
رمى من انزلت عليه سورة البقرة او انما اخبر سورة البقرة لان معظم الناس مذكور فيها
ومقدار الحصاة مقدار النواة او اقل والتقدير بجمل الخذف لبيان الاكل فلورمى بالكبر منه جاز
لجود الملقود وغيره لا يرمى بالكبار من الجمرة كيلا يتأذى به غيره ولورمى صغ وكبره وفي النهر
هل الحصاة مقدار الحصاة او النواة او الامله اقول **قوله** بجملتين الاولى مفتوحة والثانية ساكنة
مصدر نوعي قهستان والخذف بالمركب يكون بالحصى ابو السعد عن العيني **قوله** ان يرد من
الاصابع هذا بيان الافضل اما الجواز فلا يتقيد بهيمة دون هيمة بل يجوز كيف كان حول قيل
كيفية ان يضع طرفي الاصابع على طرف السبابة وجهه الى الجبل لانه اكثر اهاية للشيطان **قوله**
ويكون بينهما اما بين الجمرة والرامي **قوله** خمسة اربع ان فصاعدا صوم وقهستان في
وفي البحر عن الكهنية وجوب التقدير بخمسة اربع ولعله لمع الاقل لا الزيادة قال شارح الوقاية
لان ما دون ذلك يكون وضعا فلا يجوز او طرعا فيجوز مع الاساءة لما في السنة قال في الخلافة
يدل على جواز رميه راكبا وغير راكب **قوله** جاز لان هذا القدر لا يمكن الاحتراز عنه فجعل
عقوا ابو السعد موضعي **قوله** والا لا ان وان لم تقع من فوق ظهره بنفسه بل يتحرك الرجل
او الجمل لا يجوز فيعيد ها كما لو وقعت بنفسه بعيدا من الجمرة افاده القهستان **قوله** وثلاثة اربع
ان بين الحصاة والجمرة بعيد فلا يكفي هذا الرمي وان كان دون ذلك لا يضر فيكون وهذا بيان
لما جعله في قوله ان وقعت بقرب بالجمرة جاز ولا لا فليتا من **قوله** وكبر بكل حصاة هذا بيان
الافضل فلو لم يذكر الله اصلا او سمع او هلك اجزاء وانما لم يذكر الدعاء بعد هذا الرمي لعدم
وروده عنه صلح الله عليه وسلم ولانه لو دعا دعاء واخفا فتعذر المارتون للرسم في هذا
الوقت لكثرة الناس قاله صاحب البحر **قوله** اس مع كل قالها للمصاحبة كما في النهر وجوز تلاسكين
كونها للملازمة والمصاحبة لا تجز عنها وما في ابو السعد ومنه الاستعانة فسبق قلم **قوله**
قطع البنية باولها اس مع اولها لخير الشيعي لم يزل صلح الله عليه وسلم يليه حتى رمى جمرة
العقبة وكذا يقطعها لو قدم طواف الزيارة على الرمي والحق والذبح او قدم الحلق على
الرمي او قدم الذبح على الرمي وهو متمتع او قارن لا مفرد تتمه المعتمد يقطع البنية اذا استكم
للحج وكذا من فاته الوقوف بعرفة لانه يتحلل بعرفة فكله حكم العمرة ابتداء والمحصن يقطعها
فج هدبه والقارن ان فاته في يقطع حين ياخذ في الطوال الثاني **قوله** كالجهد والنورة والزيغ
والملح الجيد والكحل والاحجار النقية كالياقوت والزمر والزمرد والياقوت والفضة والبلور
والعقيق يلقى **قوله** ولو لم يتركه في هذا التسمية صاحب النهر والتقدير بها لا للاحتراز عن الصفا
بل لان الكبار هي التي يتباهى الرمن بها فلا خدق في عدم الجواز بين الكبار والصغار وبذلك
لقليلهم بانها ليست من اجزاء الارض ابو السعد **قوله** وجواز هذا في الزيلعي وهو ينفذ
ما قد مناه عنه قريبا من يجوز به بالاحجار النقية كالياقوت والزمرد ولم يتابعه العيني فيه
قول الشرح وقيل يجوز يدل على ان في اللسان قولين ويبني ان يكون القولان في الاحجار النقية
والبحر هو والتقربة بينهما تحكم قال ابو السعد ثم في عطف الجواهر على اللؤلؤ الكبار ونظر قالوا

ان الجواهر الثلاثة الكبار وقد يقال ان المذاهب الجواهر ما هو اعلم قوله لانه اعزاز ولان الخشب والفضة
ليس من اجزاء الارض والمقصود منه دفع الشيطان اذ اصله من الخليل عليه السلام اياه عند الجحار
لما عرض له عندها بالادغوا للمعا لفته في ذبح الولد افاده المصنف قوله لانه سمي شارا من وفيها ولا تهما
ليس من جسد الارض قوله من جوارحه بالبعد عنه لانه المقصود من اهانت الشيطان واستحقاقه
ولم ينفذ ذلك لانه قوله خلافا للمذهب بل قاله بعض المتشقة قال في النهاية ومبغض المتشقة يكون
ان ربي بالبعد اجزاء لان المقصود اهانت الشيطان وهو بالبعد يحصل فليسنا نقول بان الشيطان
على ان اكثر المحققين على انها امور تقديرية لا يتغير بالمعنى فيها كما في الفقه ولم يبين المصنف الموضع
الذي تؤخذ منه الجحارات وقد قالوا انه يجوز اخذها من ان موضع شيا فليأخذها من مؤلفه
او قارعة الطريق ويقين الاخذ من مؤلفه ليس منقذها قاله الكرماني قوله لانها من مؤلفه
ان فيشام باخذها قوله حديث من قبلت حجة وفعت حجرة ان دفعها الملائكة بامر الله
والموجود عند الجحار مع طول مدة الرمي قيل انها سبعة الاف سنة قد رخصت احوال وجه المشركين
قد يقبل ليحيا زوا عليها في الدنيا وفيه ما رواه الامام احمد ومسلم عن ابن عباس ان الله
عليه وسلم قال ان الله تعالى لا يظلم المؤمن حسنة يعطيها في الدنيا وشباب عليها في الآخرة
واما الخاف فيظلم حسنة في الدنيا حتى اذا افزع الى الآخرة لم يكن له حسنة يعطي بها خير قوله
ويكون ان يلتقط حجرا واحدا قال الكمال كما يفعل كثير من الناس اليوم قوله وان يرى بحجته
يسبقون وعند الشك فلا اصل للطهارة قال القسستاني وينبغي ان يكون المحرم مغسوا قوله
ووقته ان وقت جوارحه وقوله من الفجر ان فجر الفجر الذي بعده حتى لو رمى قبل طلوع
فجر الفجر لم يصح اتفاقا ولو اخره حتى طلوع الفجر في اليوم الثاني لزمه دم عند الامام خلافا لها
بحد قوله وينبغي ان يستحب فان هذا الوقت وقت الاستحباب كما في البحر قوله ويباع لغربها
هو ما عليه الاكثر وجعل في الظهيرة المباح من المكروه فالأوقات عليه ثلاثة قوله ويكره للبحر
ارمن الغروب الا الفجر ويكره الكبر قبل طلوع الشمس من يوم النحر قوله لانه مفرد وتعليل كما استفيد
من التحريم بقوله ان شاء والذبح له افضل ويجب على القارئ والمتقن ان واما الاضحية فان كان
مسافرا فلا اضحية عليه والا فعليه كالمكي وثبت في حديث جابر ان الله عليه وسلم يحرم
ثلاثا وستين بدنة وامر علي بن ابي طالب من المائة واشركه في هديه قال ابن حبان الحكمة في نحو
صل الله عليه وسلم بيده هذا العدد انه عاش قدره من السنين ففخر لكل سنة بقدره قوله ثم قدر يستحب
فصل الظفارة وشاره واستقاره بعد خلق راسه ولا يأخذ طية شيا ولو فعل لا يجب عليه شئ هذه
قوله بان باخذ من كل شعرة احدى من كل الرأس ندبا او من الربع وجوبا في البدائع قالوا يجب ان
يزيد في التقصير على قدر الامة حتى يستوفى قدر الامة من كل شعرة بما سبه لان الطواف المشعور شتا
عادة والسحنة الخلية قوله قدر الامة واحدة الا ما مل بفتح الهمزة والميم وهم الميم لغة مشهورة
ومن خطا واوبها فقد اخطا بحر قوله ويجب اجزاء الموسم ان على الاصح وقيل يستحب هدية قوله على ارفع
منه اذا جاء وقت الخلق ولم يكن على راسه شعر بان خلق قبل ذلك وانما وجب اجزاء الموسم لانه لما تجدد
عن الخلق والتقصير يجب عليه الشئ بالخلق كالمفطر في شهر رمضان يجب عليه الشئ بالهائم ولان
الواجب عليه اجزاء الموسم واحد الشعر فاعجز عنه سقط وما يجز عنه يلزمه قوله ان امكن ان اجزاء الموسم
قوله والاسقط ان الايمان اجزاء الموسم سقط لجزءه عن الخلق والتقصير والاحسن له ان يؤخذ الاحلال
لا اخذ الوقت من ايام النحر وان لم يؤخذ فلا شئ عليه وان لم يكن به قروح ولكنه جرح الا بعض اليهود
ولا يجد موسى او من يخلق له فلا يجز به الا الخلق والتقصير وليس هذا بغير هدية قوله ومنه قدر
احد من الانبياء في هذه الحجة بعد قوله وحلقه افضل قال في البحر ثم التحريم بين الخلق والتقصير انما
هو عند عدم القدرة فلو قدر الخلق لعدا عن تقصير والتقصير تقصير الخلق قوله تقصير الخلق
ولو كان بحيث خلق رملا وصالح تقصير التقصير قوله وحلقه افضل اما الواجب فالسبع والتقصير

اوله لانه يسجد بخلق الرب ولا اساءة في التقصير كما في النهر جحشا وانما كان الخلق افضل لقوله عليه
السلام ولانه دعا صل الله عليه وسلم للخلقين بالرحمة فقيل والمقصود في رفع الرابطة قال والمقصود
تتمية الخلق في كل جهة مستحب كما في القنية وسحب دفن شعرة وان رماه فلا بأس به ولو لم يراه
في الكيف بحر ويكره خلق بعضه وابقا بعض لقوله صل الله عليه وسلم احلقه كله او اتركه كله لطيفة
قال وكيع قال في البوحيفة اخطات في ستة ابواب من المناسك فبينه عليها حجام وذلك ان حجام
اروت ان احلق راسه وقفت على حجام فقلت بكم تحلق راسه فقال اعراجه انت فقلت نعم قال الشك
لا يشترط عليه اجلس فجلس فخرجت من القبلة فقال في حقل وجهك الا القبلة فحوته واروت
ان يحلق راسه من الجانب الايسر فقال في اذن الشق الايمن من راسك فاروته فجعل يحلق وانما
ساكت فقال في كبر ففعلت الكبر حتى قمت لاذهب فقال لاين تريد فقلت لا رجلي قال اذني شعرك
ثم صل وكعتين ثم امض فقلت من اين لك ما امرت به فقال راسي عطالين الى رباح يفعل هذا
واما ما ذكره الكرماني من ان مذهب الامام بيده يهيئ الخلق ويسار المخلوق وذكره في الجردة
صاحب غاية البيان بقوله ذكر ذلك بعض اصحابنا ولم يفرقه لاحد واتباع السنة او لا وهو من
الاصحاب فقد روى ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال للخلق خذوا وشاروا جانبه الايمن ثم الايسر
ثم جعل يعطيه الناس ولاءه سلم وابوداد واحد وقد كان يجيب النائم في شانه كله وقد اخذ الايمان
في ذلك يقول الحجام ولم يكره ولو كان مذهبه خلاف ذلك لا واقفه مع كونه حجاما قاله الكمال في البدنة
بالايمان هو الصواب قوله ولو ان ان يخوض نورة جازا فالالا زالة لا تحصى بالموسم وانما هي به سبعة
كما في البحر لان السنة وردت به قوله وحل له كل شئ من مخلوقات الاحدام كالسبب والنياب وقص الخلق
قوله الا النساء اي الجماعه ليس وكذا الاجل له وواجب الجماع ولا القربان فيما دون الفرج هدية
قوله قيل والطيب هو في المائنة وجزم في البحر بغيره لقول عائشة رضي الله تعالى عنها طيب رسول
الله صل الله عليه وسلم حرمه حين احل قبل ان يطوف بالبيت قوله ثم طاف للزيارة
ويجب هذا الطواف اليها ويسمى طواف النكاح وطواف يوم النحر ويجب ان يكون قائما ثانيا
ولو طاف ناصبا انصاف ساقية فقط او محولا او ركبا او سقى كنه كنه لزمه دم ويخرج الى من
طواف عليه كما جزم به الكمال وفيه وقيل لا قال في البحر ومن طيف محولا اجزاء ذلك الطواف
عن الحامل والمحمل جميعا سواء نزل الحامل الطواف عن نفسه وعن المحمل او لم ينزل وكان الحامل
طواف العمرة والمحمل طواف الفاي او عكسه او كان الحامل ليس بحرم والمحمل عما اوجب احرامه
اشترى وقال في النهر والى في معنى بان لا يقصد حل المحمل فان قصده لم يقع عن نفسه ان
قصده فقط اما اذا قصده مع قصده طوافه اجزاء كما دللت عليه عبارة البحر المذكورة في
الهدية ولو طاف مكوسا بان اخذ عن يسار الكعبة وطاف كذلك سبعة اشواط بعد بطوافه
في حق التحلل وعليه الاعادة مادام بكه قوله من ايام النحر الثلاثة ويقال اليوم الثاني يوم القدر والثالث
يوم البقر الاول بالسكون والرابع النحر الثاني وهو يوم تقشيري فقط قسستان قوله بيان لوقت
الواجب لان الله تعالى قال ويذكر الله في ايام معلومات على ما ذكرهم من بركات الانعام وقوله
تعالى فكلوا منها واطعموا البائس الفقير ثم يقضوا نعمتهم واليولوا نذرهم واليطوفوا بالبيت العتيق
فيعطف الطواف على الذبح والذبح موقت بايام النحر فكذا الطواف لان العطف يقتضيه المشاركة
في الحكم بين المعطوف والمعطوف عليه اذا كان بحرف الواو والمدار من الذكر والله تعالى اعلم
التميم على ما يبحر لقوله تعالى على ما ذكرهم من بركات الانعام وقوله تعالى فكلوا ليس بامر لازم
فمن شاء اكل من اضحية ومن شاء لم ياكل والبائس الذي ناله اليوس وهو غدة الفقير يقال
يؤس الرجل ويؤس اذا صار يؤس والعتيق القديم لقوله تعالى ان اول بيت وضع للناس الذي
بيكة مباركا وقيل لانه اعتق من الغرق يوم الطوفان اوله لانه اعتق من الجبابرة فلم يقبل عليه
جبابرة وقيل لانه لم يدعه احد من الناس ابوا السجود وعن الغاية في القول الثاني نظرا لان

كلامهم يدل على ان الطواف فيه فائزهم قالوا ان طينة صلواته عليه وسلم كانت بالكعبة فوجبها
الطواف حتى لا يبرأ من حبل مدقته الشريف وان الحجر الاسود استودعه الله تعالى باقيين لئلا يكون
الطواف فلما بنى الخليل البيت دل عليه قوله بيان للاكمل هذا التعيين اول من التعيين بقوله بيان للوجوب
لانه يفيد ان الكل واجب مع ان السبعة احتوت على الفرض والواجب بخلاف ما عبر به فانه اليوم
باعتبار ان الواجب والفرض اكل من الاقتصار على الفرض فامل قوله بلارمل في النافذة الاولى
الطواف قوله ان كان سقى قبل سبق ان الافضل تأخير السقى ليكون قبعا للفرض قوله لان تكرارهما
علة لقوله بلارمل وسقى اه قوله في يوم النحر انما صحح به لئلا يتوهم عود الفهم الى اول وقته قوله
افضل حديث مسلم انه صلى الله عليه وسلم اخاض يوم النحر ثم رجع فقص الظاهر بكنه كذا في الدر
المنثور وقوله اخاض اس طواف الا فاضة قوله وحل النساء من بعد فعل الركعتين وهو اربعة
اشواط مجرد ولو لم يطفأ اصلا لاجل له النساء وان طال ومضت سنون باجتماع كذا في الهدية قوله
بالخلق السابق ان لا بالطواف لان الخلق هو الخلق دون الطواف غير انه اخرج عملة حق النساء الا ما
بعد الطواف فاذا طاف حمل الخلق عمله كالطواف الرجوع اذ عمله الابانة لا اقتضا العدة لما جنة
الا لاستدراجه قال ان يلج احلايين احدهما بالخلق والآخر بالطواف لم يجب قوله لان جنايته ولو
تعد به التحليل قوله لانه لا يجزئ اه الا اول حذفه لانه الموضوع قوله فان اخره كان فان اخره كان
اوله ليفيد ان حكم الخلق كالطواف فيما ذكر كذا في الفوائد من البحر قوله وليا ليها منها بغيره
وليس مطلقا على ايام النحر لضياع لفظ منها والرد بليلة كل يوم من ايام النحر البلية التي تقب
ذلك اليوم في الوجود كما ان ليلة يوم عرفة البلية التي تقب في الوجود اه باضاح وتقدم
ما يتعلق بذلك اخره لا اعتكاف قوله وجب دم اس عند الامام رضي الله عنه خلافا لهما ابو
السعود وقوله وهذا من الكراهة وجوب الدم بالتأخير قوله ان قدر اربعة اشواط ان بقي
الى غروب الشمس من اليوم الثالث من ايام النحر ما يسع طواف اربعة اشواط والظاهر انه يشترط
مع ذلك زمن يسع طلع شيا بها وانفسلتها ويواجه امة وعلى قياس حجة سنن ان يشترط زمن قطع
المسافة ان لو كانت في بيتها قوله لزمنه دم منه ما لو كانت بعد ما قدرت على الطواف فلم تطف
حتى مضى الوقت فيلزمها دم لانها مغلطة بتقصير حاجد قوله والا لان بان لم تظهر اصلا او ظهرت
اقل من الاربعة قوله فيبت بها ان استأنا وكبره ان بيت في غير من في ايام من كذا في شرح الطحاوي
فان باش في غيرهما متعمدا فلا شئ عليه عندنا هدية قوله وبعد الزوال ثالثة النحر هذا وقت الذي
في ثالثة النحر وثالثة حتى لورمى قبل الزوال لا يجوز في ظاهر الرواية ويسمى الى الغروب كذا في
الهدية واخره وقت لا طلوع الشمس من القدر فلورمى ليل لكره كذا في البحر قوله روى الجاهل
ان بيوتهم يكبر عند كل صلاة فيقول بالله والله اكبر ونحيا للشيخان وخبره ويقول اللهم اجعل
جني مبرورا وسعي مشكورا وذنبه مغفورا هدية قوله بعد استأنا القول بالنسبة في الترتيب
هو المختار كذا في المحيط واعتمده الكمال حتى لو بد ايجرة الحقيقة في يومه من وان لم يعد اجراه
نحر قوله مسجد الخيف يفتح الماء المعجبة وسكون اليا وهو المكان المرتفع قهستانه قوله الوسط بل
من ماء ويشربها ثلاث مائة رطل وخمس اربع ويشربها ويبرح جرة العقبة اربع مائة وتناولون زكاة
قهستانه قوله سبعا لوقال سبعا خلا من الكلدان على مذهب الكوفيين قهستانه تنمة من كان مريضا
لا يستطيع الرمي يوضع في يده ويحس بها او يجرى عنه غيره وكذا المني عليه ولورمى بجصا من احدى
لغضيه والاخرين للاخرين وكبره بكه قوله وقف حاملا من في المقام الذي يقوم فيه الناس وهو
اعلى الوادي وقوله مصليا اي على النبي صلى الله عليه وسلم هدية قوله قدر قعدة البقرة نحو النهر
وفي القهستانه عن المصنف قد سجد من اية وهو اسير قوله فلا يقف بعد الثالثة اس الا بالثلاثة
لئلا تضيق الطريق بالمارة قوله ودعا لنفسه بقضا حاجته وغيره فيستغفر له الحائض اعادة الشيخين
قوله او البتة هو ظاهر الرواية كذا في النهر والاول مرس عن الثاني فاذ في كلامه طائفة الخلاف لا

للحجية

للحجية قوله ثم رمى عند ذلك وهو اليوم الثالث من ايام النحر واول وقت الرمي فيه حجة وكراهة
واخره مثل اليوم الذي قبله قوله ان مكث قعدة قوله ثم بعد ذلك فقطاه وشاربه الى التحيين
الكث وعدم بقوله نقلا من تجل في يومه فلا اثم عليه الاية نحر قوله وهو افضل ان المكث افضل
اقتداره عليه الصلاة والسلام والتحيين بين الغاصل والافضل كالمسافر في رمضان حيث ختم
بين الصوم والافطار والاول افضل ان لم يفرضه اتفاقا نحر ولوا ضرر في الجمار كلها الى اليوم الرابع
ومتأخرا على الثاني لان ايام التشريق كلها وقت الرمي فيقف مرتبا كالمسنون وعليه دم واحد
عند الامام لان الحائضات اجتمعت من جنس واحد فتعلق بها كفارة واحدة ولو تركها حتى غاب الشمس
من اخر ايام التشريق سقط الرمي لانقضاء وقته وعليه دم واحد اتفاقا قوله حاز اربع الكراهة عند
الامام لا يجوز عند من يجد قوله للفرد رب اللام بمعنى ان لان المقصود الانتها قوله فمن الزوال الى طلوع
ذكار والوقت المسنون بعد الزوال الى الغروب ويكره في الباء فالرمي هنالك وقتان بخلاف الرمي
في اليوم الاول فله اربعة اوقات كما قدمه الشرح وما بعد النحر من الرمي الرابع وقت لرمي اليوم الثالث
ورمى اليوم الرابع قاله الامام مع الكراهة قوله لا بعده فالاقامة لطلوع اليوم الرابع
موجبة للرمي فيه ولا فرق بين الكي والافاق في هذه الاحكام بكه قوله وجاز الرمي كله وبما هو
الافضل عند الامام ومحمد على ما في نية قوله والوسط جعلها اولي بالنية لما بعد ما فيها
افضل هذا التعميل مروي عن ابى يوسف فانه قد ذكر ابن الجراح وهو اكبر تلامذة عطاء بن ابي
ديلم تلميذ ابن عباس وكان عالما بالمشائخ انه قال دخلت على ابى يوسف وقد اخبرني عليه فافاق
فلا رائي قال يا ابا هاشم ما تقول في رمي الجمار يرميها الى الجوار ما شيا او راكبا فقلت يرميها ما شيا فقال
اخطأت فقلت يرميها راكبا فقال اخطأت فقلت فيقول الامام فقال كل رمى بعده رمى يرمي
ما شيا وكل رمى ليس بعده رمى يرميها راكبا فخرجت من عنده فسمعت بكاء الناس في داره فقلت في
قبي ابو يوسف ففجئت من حرمه على العلم في مثل هذه الى ان قال الاتقان فينبغي للناس ان يكون
مريضا اشتغاله بالعلوم حتى يمان ما قال ابى يوسف ولها قيل التحصيل من المهلة الى اللحد ابو السعود
قوله لانه يقف اس هو وغيره فلو كان راكبا تقربا لوقوف قوله اقدر عليه ان على الاضواء
قوله واطلق افضلية المشي من في الاخرة وسجدة الكمال بان اداه ما شيا اقرب الى الفراغ
للتشوق وخصوصا في هذا الزمان فان عامة المسلمين مشاة في جميع الرمي فلا يؤمن من الاذى
بينهم في الازدحام ورمي صلى الله عليه وسلم راكبا انما هو ليظهر فعله ليقدر به كطوافه راكبا قوله
بفتحين متاهة وكبر التاء وفتح القاف المصدر وبسكونها واحدا لا تنال نحر قوله وفيه بعد
ظاهر ان الكراهة لا تتحقق الا بجموع الاقامة والذهاب وليس كذلك بل مسألة الذهاب مستقلة
اشار اليها في البحر والنهر وعجالة النهر وعلم من كلامه ان الذهاب لا عرفات وتركها بكرة مكرهه
بالاول لان شغل القلب ثمة اشد كراهة من غيره اه قوله كره لان في شغل القلب عن العبادة وقد
كان عمر بن الخطاب عليه السلام يقول في هذا يؤذي بامرنا تحريمية اذ لا يؤدب على التشرية فانه البحر من ان القاص
انها تنزيهية فغير نظرام نحر قوله ان لم يأت به بحش لها صابرا بغير وقته اخذنا بفهمه العقل
بشغل القلب قوله وكذا كره الرمي في الظاهر ان الكراهة تنزيهية لان دليل التحريم هناك التاوية
من غير وهو موقوف هنا واخذ من قوله وكذا انما من الكراهة عند عدم الامن لا عند وجوده عليه
التعليق بشغل القلب قوله نحو فعله ان فعله ونحوه من كل ما يشغله قوله لشغل قلبه على كبره
في المسائلين قوله استأنا فلو كان مسنيا بكرة بلا عذر نحر قوله ولو ساعة هو اذ السنة والكل
ذكره الكمال ان يصلح فيه الظاهر والعذر والمغيب والعشاء ويجمع بهجته ثم يدخل بكه قوله لا يطع
هو فساد مكة وهو الضم الذي يلي احدى طرفيه من وطرفه الاضواء بطعم وشي محبب لانه في منبسط
ويجمل السيل الى المحبة فيجتمع فيه حوله وسبب مشروعية ان يث كنانته حلفت فيه قد يشا على اربع هاشم
ان لا ياكوهم ولا يبايعوهم ولا يؤدوهم حتى يسلموا اللهم النبي صلى الله عليه وسلم وتما لواعي مقاطعهم

وكتبوا بغير الحق المشهوره اغتوا فيها انما اعمد الباطل وطعية الرسم والكفر علقوها في الكعبة
وقالوا ما دامت هذه موجودة ففوق على ما نحن عليه فارسل الله تعالى عليهما الاضيق فالتكلم
ما فيها من كفر وباطل وقطعية رسم وتعدت ما فيها من ذكر الله تعالى فاجبر جبر الله عليه
وسلم بذلك فاجبر به حقه ابا طالب فجاء اليهم واخبرهم عن النبي صلى الله عليه وسلم بذلك
فوجدوه كما اخبروا فاجابوا الله الا سلام ثم سلم الله عليه وسلم فصد على الصحيح لا اتفاقا لارادة
للطيف صنع الله تعالى به فصار سنة كالمثل ابا السموود بزيادة قوله وليست المقبرة من ان
مقبرة مكة المسماة بالبحر وفي القبرستان عن فتح الباري ويقال له الا يطعم والبطيخ وحدها
بين الجليلين لا المقبرة **قوله** ثم اذا اراد السعداء اعلم ان لهذا الطواف وقتين وقت الجواز وقت
الاستحباب في الاول اوله بعد طواف الزيارة اذا كان على عزم السعداء لوطاف كذا **قوله** ثم
اطالة الاقامة بمكة ولو سئمت ولم ينو الاقامة ولم يتخذها دارا جاز طوافه واما اخره فليكن وقت
ما دام سقيما حتى لو اقام عاما لا يثبوت الاقامه فله ان يطوف ويقع اذ اراد ان يثبوت ان يوقع عند
ارادة السفر حتى ورس عن الامام انه لو طافه ثم اراد اقام الا لشاء فاجب ان يطوف طوافا
اخر ليكون توقيف البيت اتم ووجه كذا في المحيط ولا نفد ولم يطوف يجب عليه ان يرجع فيطوف
فكن قالوا ما لم يجزوا الوقت فان جازها لم يجز الرجوع عنها بل امان يفي وعليه دم وهو
الا واما ان يقع للمنفذ وايضا عليه لما فيه من دفع ضرر التزام الاحرام وشقة الطريق واما
ان يرجع فيجزم باحرام جديد لان الميثاق لا يجزى ولا احرام فحرم بجمرة ويطوف بجمرة ثم
يطوف للمصدر ولا شيء عليه لتأخره وهذا الطواف خاص بجمرة الحج المدرك له اما العترة وفاشت
الحج فليس عليه طواف الصدر لانه ليس للجمرة طواف قدوم فكذا طواف الصدر فاشت في العترة
بعد وصرح في الحاشية بسقوطه بالاعتذار كيقض وناس فلو طهرت الحاشية قبل ان يخرج من مكة
ليزنها طواف الصدر وان جازت بيوت مكة سيرة سفر وطهرت فليس عليها ان تقود **قوله**
ان الموقوع يسر ويبرئ سحر ايضا كما يسمى طواف اخر عهد بالبيت لانه لا طواف بعده وتفسير الشرح
تفسير مراد والا فان الصدر الرجوع لانه يرجع به عن اخذ الحج **قوله** سبعة اشواط الواجب
وبتركه اثمك تيزم صدقة شهر **قوله** وهو واجب لما في صحيح مسلم كما انوا ينصرفون في كل وجه فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينصرف احد حتى يكون اخر عهده بالبيت **قوله** ومن حكمهم
كاهل داخل المواقيت او من اتخذ مكة دارا فلا طواف عليها اذ اراد الخروج وقال ابو يوسف
اجبا ان يطوف للمكي طواف الصدر لانه وضع لختم افعال الحج وهذا المعنى موجود في حقه **قوله**
بل يذهب اضراب استقال **قوله** فلو طافها رياءه وقد تجرد عن نيته الطواف وانظر ما لو طافها
توقير معظم النية **قوله** لكن يكفي اصلها ان تجرد عن وصف الرفقة او الوجوه **قوله** فلو طاف
اهل الحاشية كل من طاف طوافه وقته وقع عنه بعد ان ينوي اصل الطواف نواه بعينه اوله او
نوي طواف اخر لان النية تعقب في الاحرام لانه عقد على الاداء فلا يعقب في الاداء **قوله** نية
الكلوع والذر نه **قوله** شرب من ماء زمزم يقتضي الشرب على التزام المشرع هو الحج وكيفية
الشرب كما في البحر ان يات زمزم فيستقي بنفسه الماء ويشرب مستقبل القبلة ويتفعل منه ويتفلس
منه موات ويضع بعده في كل مرة وينظر الى البيت ويسبح به وجهه ورأسه وصدقه ويصلي عليه
ان يشرب في البرجلى ان زمزم تحقها سبع وستون ذراعا وعرض راسها اربعة اذرع
بالذراع التي هي اربع وعشرون اصبا سميت بها لكثرة ما فيها ماء وما ذها افضل من ماء الكثر
لانه غسل به صدره الشريف صلى الله عليه وسلم ولا يغسل الا بافضل المياه ولا يكره التوضوء به
والاغتسال ابو السموود **قوله** على الملتزم هو ما بين الركن والباب بحره ومسافته كما في القنص في
اربعة اذرع ويرفع يده اليمنى لاعتبة الباب ويقول السائل بيا بك سالك من فضلك ومفترتك
ويرجع وجهك ويلتزم ساعة بلي كما في الحديث **قوله** وتشبه بالثلاثة اخره ان تعلق **قوله** كالمستقيم

بها ان بالكعبة فان من يلتمس بانسان يتعلق بمياه **قوله** ودعا بجهدها بعد التكبيرة التمهيلية
والصلوة عليه صلى الله عليه وسلم ثم يستلم الحجر ويكبر الله تعالى هندية **قوله** او يتكلم
يتكلم البكاء فان في اجل بقعة هي محل الرضوان والبكاء والتباكى تستعمل بها الوجه **قوله**
ان لا خلف ويجعل وجهه الى البيت كمن يطمع على وجهه لا يحصل منه ضرر او وطئ لاحد وهو
بابك مستقر على فراق البيت الشريف **قوله** وسقط طواف القدوم لوقال ولم يطوف
للقدوم من لم يد فليكنه وقف بعد فقه الحائ اوله لان السقوط يستدعي سبق الخطا
بالنفاق قط وحال ليس كذلك لان طلب طواف القدوم يتوقف على دخول المسجد لانه تحية لان
السقوط يشهد بعدم كراهته وليس كذلك قاله الجمهور وايضا السقوط انما يكون فيما هو
لازم وطواف القدوم ليس بالارز **قوله** فلا شيء عليه بشرطه من دم وحربة وقضاء **قوله**
واساء فهو كفارة تنزلها ويحل شيوتها اذا لم يكن معذرا في الترك بانه ضاق الوقت على
الوقوف قال في البحر وهذا حق المذهب اما القارن اذا لم يدخل مكة وقف بعد فقه صار
رافضا للجمرة فيلزم دم لغرضتها وقضاء **قوله** عرفية ان في متعارفي اللمة اما العترة لان
فرض العترة بحسن عترة درجة **قوله** من روى يومها ان لا عليه الصلاة والسلام وقف
بعد الزوال وقال من ادرك عترة بليل فقد ادرك الحج فكان فعله بيان لا ول وقت **قوله**
بيان لا اخره **قوله** او اجتاز مسرا لان المشي السريع لا يخلو عن قليل وقوف **قوله** او
نائما او سكرانا او جنبا او حائضا لان الوقوف ليس بعبادة مقصورة بدليل انه لا يتنقل به
اولا لانه يؤتى به اثناء الاحرام فانغت النية عند الاحرام عن تجديد عهدها عنه بخلاف الطواف فان
يأتى به بعد ما تحلل بالحق كمن لما كان محرما من وجهه دون وجهه لعدم حل النساء قبل اشتراط
له اصل النية دون التعيين عملا بالشبه **قوله** وكذا لو اهل عن رفيقه ان اصر سوار كان
باصه ام لا عند الامام فاذا نوى الرفيق ولته صار المعنى عليه محرما لا الرفيق لا تنقل الاحرام
اليه ويجوز للرفيق بعد ما ان يحرم عن نفسه ويخرج منه عن المعنى عليه لو كان محرما لنفسه ولا
يلزم النائب التجر عن الخط لا لاجل احرامه عن المعنى عليه ولو احرم عن نفسه وعن رفيقه
وارتكب محظورا احرامه لزمه جزا واحد ثم ان علم الرفيق بما قصده المعنى عليه ينوب له فان
لم يعلم ينوب ان لا يجوز له الاحرام بها قارنا بل بالجمرة او بالذات فان ضاق وقت الحج بان غلب على
الظن ان دخول مكة من الميقات لينة الوقوف مثلا تدعى منه الاحرام بالذات والابان دخولا
اشارة السنة فبالجمرة لان الاعانة انما تكون بما يشفع لا بغيره وعلى هذا فينبغي انه لو احرم
بالجمرة والوقت لا ان لا يبيع وهذا اتم حسن لم ازم ان اقصه عنه نهرا محاشا لالف لا خيرة
بجته حوا لا اطلاق في النية **قوله** وكذا غير رفيقه وان لم يكن مسافرا في القافلة على ما يوظف
من الطواف كلام صاحب البحر وعلله في الفتح بان هذا من باب باب الاعانة لا الولاية و
دلالة الاعانة قائمة عند كل من علم قصد رفيقه كان اوله جازت النية فيه بعد وجوب نية
العبادة منه عند خروجه من بلاد تيمم شبه الاذان دلالة في مسائل منها هذه ومنها في
شاة قصاص شها للذي لا ضمان عليه لا لولم يشدها ومنها في افضية غيره في ايامها بلا اذنه
وقد اجمعها ربه للذي ومنها اذا وضع القدر على كائون وفيه اللوم ووضع الخطب تحتها فاوقد
اخر النار ووطئ لا ضمان عليه ومنها اذا جعل بره في ذوق الطاحون وربط الحمار فضاقة
رجل حقه طمحه فلا ضمان عليه ومنها اذا سقط حمل في الطريق فحمله بلا اذن ربه فتلفت الدابة
فلا ضمان عليه ومنها اذا رفق جرة نفسه فاعانه رجل على الرفع فانكسرت فلا ضمان عليه ومنها اذا
اخذ ففعله لعدم دارة فهدم اخر بلا اذنه لم يضمن استحيانا **قوله** به ان يالح اني خصه لان
الكلام فيه والا للجمرة كذلك **قوله** فاذا اشبه ارا التام او افاق اس المعنى عليه **قوله** جاز لا
تبيى ان يحجزه كان في الاحرام ففقه النية عنه ثم يحرم هدا على موجه قال صاحبان انه

بدون الابرار لا يجوز فلما سئل ان يحرم عنه ان لا يغتر عليه او نائم فاحرم الما سئل عنه حتى
اجماعه لو افاد واستيقظ وانما بافعال الخ جازا جاعا هذبة **قوله** وان بقي الاغصان فاعلم بذكر
النوم لانه لا يمتد غايبا **قوله** طيف به المناسك لانه هو الفاعل وقد سبق في التيمنه وبقيت ط
يتهم الطواف اذا صلوه كما شتر في نية **قوله** اكتب بها شريعتهم لان هذه العبادة مما تجوز فيها
النيابة عند الجبر والاول ان يشهدوا به المشاهدة والظاهر انهم ان باغرو بانفسهم يحتاج
الى وقوفين ان المانية وقوف له وقوف للمهل عنه وسعيين وسعيين وغير ذلك من افعال الخ ويجوز
قوله ولم اره هو لصاحب الزهر **قوله** يفيد الجواز انما لم يقل صريح في الجواز لان ما في الفتحة المقننة
وعبارته عن المستحق عن محمد احرم وهو صحيح ثم اصابه عنه فطعن به اصابه المناسك وقفوا
به كذا فكذلك شريعتهم ثم افاد اجزاء ذلك عن حجة الاسلام قال في الزهر وهذا اربابا يؤمنون في الجواز
اس في المجنون في البعد قال ودل كلامه ان اللاب ان يحرم عن ولده الصبي والمجنون وقفوا به
المناسك كلها بالاول والاول ولا فرق بين الاب وغيره فيما يظهر في هذبة ينبغي لمن احرم عن الصبي
ان يحرمه ويليه فوجين اذ ارادوا ويحبه ما يحبه المحرم في احرامه فان قول شيئا من خطوط
الاحرام لا يشي عليه ولا على وليه لاجله ولو افسده لا تقصا عليه وكذا اذا اصاب صبي في الحرم لا شيء
فيحرم عنه من كان المية اقرب فاذا كان مع ابيه واخيه يحرم عنه الاب كما في المانية **قوله** في معرفة ان
مؤظم وكيفية الوقوف بعرفة باعتبار الامن من البطان عند فعله لامن كل وجه فلا ينافي ان الطواف افضل
قوله ويجوز بافعال البقرة انما ذكره وان اغناه ما جله عنه لذكر التحلل والتحليل بها واجب كما في الخ
ولا فوات لها لعدم توقيتها بالاجماع منع وبالفوات لم يثبت الاحرام وان احرم بحجة ارض بعد الفوات
وجب رفضها عنه لان الخ بين الاحرامين بدعة فستان **قوله** فيما حان من احكام الخ **قوله** يوم
الخطاب كل مكلف وجب مكلفته **قوله** ما لم يعلم دليل المقصود كمال الجهاد والجمعة وغوها وجعل الخلق
للعجائ **قوله** لكنها تكشف وجوبها لو قال غير انما لا تكشف راسها واقتصر عليه لان اول لان المرأة
لا تخالف الرجل في كشف الوجه فكان ذكره طويلا لافاندة فيه ابو السعود قال صلى الله عليه وسلم
احرام الرجل في راسه واحرام المرأة في وجهها **قوله** ولو سدت سدا لثا ثلثا ورباعيا والسكك
واجب كما في الفتنة وذكره الكمال والبرصين وصاحب الهداية والخيطة **قوله** وجازته عنه اخذ من
ذلك كراهة البرقع لانه يمس الوجه وبه صرح في البعد وقد جعلوا اعوارا كالقنينة توضع على الوجه
ويشك في فوقها الثوب ودلت المسألة على انها مشبهة عن ابناء وجهها للاجاب بلا ضرورة ابو
السعود **قوله** في الغنمة اي بجماع صورتها والعللة تقهر في الجنس فلا يقال ان صوت بعض النساء
كصوت الرجال اذا شد **قوله** ولا تدخل لانه محل ستر العورة ولا نزل لا يلحظ منها اظهار الجوارح لانه يسترها
غير صالحة للبرصين **قوله** ولا تغطي لانه ستر الرمل ولا رمل عليها **قوله** ولا تسقي بين الميئين ان
لا تصول بينهما وفي الفتنة انما لا تصعد على الصفا والمرأة الا ان تجد خلوة **قوله** ولا تخلق لانه
في حقها مثله كخلق الحيية **قوله** من بيع شعرها وتقصيرها **قوله** الكل افضل فستان **قوله** كما
مر عند قوله ثم قصع **قوله** وتلبس الخيطة غير المصنوع بورس او زعفران الا ان يكون غسلا لان
هذا اتريبي من دواي الجماع وهي ممنوعة عن ذلك في الاحرام ابو السعود ويجوز لبس الخيطة
قوله ولا تقص في الزحام وان كان يمكنها تقبيله من ايها ابو السعود **قوله** فيما ذكره في جميع
الاحكام الا في مسائل لا يلبس حديد ولا ذهب ولا فضة ولا يزوج ولا يقف في صف النساء او الرجال ولا
قد يقف في صف الرجال ولا يرفع عنق او يطلع من عنقها على ولا تراه انش او ذكر اوله ولا
يدخل في قوله كل امرأة ملكها فهي حرة فلا يعتق في الحيوان ولا يقصر في الخ بل يخلق لانهم علقا عدم
الخلق في المرأة بكونه مثله كخلق الحيية وهذا لا تاف في الخشي وفيه نظر بل التقصير في حقه اوله تقبيل
للاكتشاف على ان التقصير جاز للرجال والنساء وهو لا يخلق حاله عن كونه من احدهما فندبه عنه
في الف النصوص **قوله** لا يمنع شيئا من عبادات الخ **قوله** الا الطواف ان باقسامه واعني

الفتنة حيث زاد السعي **قوله** ولا شيء عليها اس من دم وحرمة **قوله** وهو اس الحيض بعد حصول
وكيفية اى ذكر الخ في الضمان تشييد **قوله** سيقط طواف البعد لان الواجبات تسقط بالاعذار
قوله من ابل وبقع الحديث جاز كما شتر البدن عن سبعة فقيل والبقعة فقال وهل هي الامن
البدن ذكره مسلم في صحيحه واما قوله صلى الله عليه وسلم من راح يوم الجمعة في الساعة الاولى
فكانما قرب بدنه ومن راح في الثانية فكانما قرب بقرعة المغيرة القابرين بينهما جوابه انه اراد
بالبدنة الواحدة من الابل خاصة من اطلاق العام واردة الخاص وعند الامام الثاني في من
الابل خاصة وثمرة الخ لا في تظهر فيما اذا التزم بدنه فان نوى شيئا فهو على ما نوى لان المنون انما
كان من محتملات كلامه فهو كما لمصرح به وان لم يكن له نية فعلية بقرعة او جزو ربحها حيث شاء
ويلزمه الامام الثاني من الابل **قوله** والعذر يختص بمكة اتفاقا **باب القدران** هو
مصدق وقدر من باب نفرد فعلى من يصدق رامن الشك في كلها وفي لغة من باب ضرب كما في المصطلح
واخره عن الافراد وان كان افضل لوقوف معرفته على معرفة الافراد **قوله** هو افضل حذو المفضل
عليه مع لزومه اذ ذكرنا فعل التقصير غير مؤقف وغير مضاف لكونه معلوما كالله اكبر وانا اكبر منك
مالا واعق نفرا وهو اذا كان كذلك جاز حذو فالمبلغ افضل كل نسك وهو افضل من الخ مفردا
ومعه الاعتناء مفردا من غير ضم فعل ج ومن فعلها بسفرين لان فيه جماع بين العبادة وبين فاشبه
الصوم مع الاعتكاف والحراسته في سبيل الله مع صلاة الليل ولان فيه اراقة الدم وامساك اذ فيهما
تجلا في المتمتع والمفرد والسفر غير مقصود والخلق خروج عن العبادة فلا يشترج الافراد وبها
عن القدران وقال الامام الثاني في افراد كل من الخ والعبرة افضل من الجميع بينهما لان فيه زيادة
الاحرام والسفر والخلق واصل الاختلاف هنا الاختلاف في جهة صلى الله عليه وسلم وقد اكش
الثاني الكلام فيه وادسهم نفسا في ذلك الامام الطحاوي فانه تكلم في ذلك زيادة على الف
ورقة في حق علماء انا انه كان قارنا لما ذكره الشرح ولانه يتقدم به يمكن الجميع بين الروايات بان من
روى الافراد سبعة يلبي بالخ وحده ومن روى التمتع سبعة يلبي بالعمرة وحدها ومن روى القدران
سبعة يلبي بهما معا **قوله** الحديث اتا في هذا الحديث في الصحيح عن محمد بن قيس سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يروى عن العتيق يقول اتا في الليلة ات من ربي عز وجل فقال صلى في هذا الوادي
المبارك وكعتين وقل حجة في حق محمد بن عمرو وقوله في عمرة اس مع عمرة كقوله تعالى او خلوة ائمة **قوله**
وانا بالعتيق لانه هذا من الحديث كما رايت وقد يتبع في ذلك صاحب المنهج وليست هذه الرواية في
اصله **قوله** فقال ظاهره ان ضمه يرجع الى اللزوم وليس كذلك بل هو ما الله صلى الله عليه وسلم اراداه
واسره بالقدان فقال عليه الصلاة والسلام يا ابا محمد اه كما هو مخرج الخ واما القدران الحديث فقد
علمته ولانه اشق لكونه اذوم احراما واسرع الى العبادة وفيه جمع بين الشك في **قوله** والصواب
او نقله في البحر عن النووي في شرح المهذب **قوله** لبيان الجواز انما قال ذلك لانه مكدر وكما ياف
قوله ثم التمتع ان بقسميه اي سوا ساق المهدى ام لا **قوله** ثم الافراد اي بالخ افضل من العمرة وهو
كذا في الشهر **قوله** الخ بين شيئين اعتم من الخ والعمرة وهو ما في الصحاح فانه قال قرون بين الخ والعمرة
قرانا بالمسروق وقرنت البعيرين اقربهما قرانا اذا جمعتهما في جبل واحد وذلك الجبل يسمى القدران اه
وفي القدران عن الاساس انه لغة مصدر قرون بين الخ والعمرة اي جمع بينهما ومثله في الشهر عن
المغرب فيجعل ما في الصحيح على اصل اللغة وما في غيره على متغا وفيها **قوله** اس دفع صوته بالتلبية
اس استجبا بافتد والا فرفع الصوت بها غير محتاج اليه في الاحرام وقيد بالتلبية خوفا من
خلافه في يوسف فانه يقول لا يدخل في الاحرام الا بهاج عن الشك بلانية **قوله** حقيقة راجع
الى المعية ومعنى كونها حقيقة ان يكون زمن الاحرام لهما واحدا بان يقول لبيك بحجة وعمرة
وقوله او حكما اس لان الاجتماع انما حصل بعد فتنيل مثيرة حصول الاحرام لهما في زمن واحد
قوله قبل ان يطوف لهما اربعة اسواط فان احرم بالخ بعد اربعة كان محتاج **قوله** وان

اسماء اى يتقدم احرام الى على احرام العمرة لانها مقدمة فعلا فكذا احراما ولهذا تقدم العمرة
 في الذكر اذا احرم بهما ابو السعود ووجه الاساءة في شيوخ الوقاية بان الله تعالى جعل في نهاية ان
 في قوله فمن تمتع بالعمرة الى الحج فان المواد بالتمتع القراني **قوله** وان لم يمتع ولم يمسك شيئا من
 السنة كما في الحج من باب اضافة الاحرام الى الاحرام وهذا الدم وم جبر على ما صح في الهداية
 وم شكروا ما اختاره السرخسي والمالك وقواه بان طواف القدوم ليس من سنن الحج بل هو سنة قديمة
 المسج الحرام كركعتي التيمم لغيره من المسجد ولهذا سقط بطون اخر من شروحات الوقت كما
 في البحر انتهى **قوله** من الميقات اراد به غير مكة وما في حكمها والتقييد به لاختلاف من كان داخل
 المواقيت كما اشار اليه الشرح قد عوى الذي يلي انه قيد اتفاق لا يسلم لاختلافها ان القارن قد
 يكون من اهل داخل الميقات **قوله** اذا القارن لا يكون الا خقيقا او والا فاقى انما يحرم من الميقات
 او قبله ولا يحل تجاوزا بغير احرام فان فعل لم يمتع دم مالم يمتد اليه كحديث **قوله** او قبله هو
 الافضل لان الصلابة رضوان الله تعالى عليهم فسدت اتمام الحج في قوله تعالى واتموا الحج والعمرة لله بان
 يحرم بهما من دويرة اهله **قوله** او قبلها ان قبل شهر الحج ان مع الكراهة وان امن على نفسه لان
 احرام الحج له شبه بالركن كما تقدم بقليل زيادة **قوله** اما بالنسبة الى عطفها على بيل **قوله**
 والمراد به ان بالقول المسك النية ان لا يتلف فيكون من تمام بقية القران افاده في البحر
 بالقول القول النفس ان يقول في نفسه اللهم ان اريداه ونفذ فيه صاحب النية بان الارادة ان لا ياتيه
 في قوله اللهم ان اريداه غير النية فليس من الحدة شيء ودفعه للمؤمن بان صاحب الحج لم يقع ان الارادة
 هي النية بل المراد منها النية وخرق ما بينهما اه وانت خير بانه الذي ذكره في اجزاء الماهية والنية
 من الشروط **قوله** والمراد به بيان السنة ان شتم العلماء لما قدمناه في اول الفصل من عدم ثبوت التلف
 بالنية في عبادة ما عن النبي صلى الله عليه وسلم اه وفيه انه تقدم قريبا انه سمع منه صلى الله عليه وسلم
 التلفظ بالتلبية كما تقدم في طريق الجمع **قوله** بعد الصلاة ان صلاة ركعتين بعد الوضوء او الفصل
قوله ويستحب تقديم العمرة في الذكر وبعضهم اختار تقديم الحج لقوله تعالى واتموا الحج والعمرة لله فكل
 وجهه ابو السعود **قوله** وجوب القول لقوله تعالى فمن تمتع بالعمرة الى الحج جعل في غاية وهو شامل للقدان
 والتمتع **قوله** لا يقع الا بالنية لغو ولا يلزمه دم لان التقديم والتأخير في المناسك لا يوجب
 الدم ابو السعود وفيه نظر لان هذا مذهب الصاحبين بل العلة فيه ما ياتي للشرح من الاصل **قوله**
 سبعة اشواط بشرط ان يقع اربعة منها في اشهر الحج كما في الكاظم وهو الحق خلافا لما في الحديث من عدم
 الاشتراط **قوله** ويسعى من مبر ولا بين الميادين الاخيرين ابو السعود **قوله** لم يحل من عمرته لان
 وان التحلل في يوم النحر كما في البحر **قوله** ولزمه دمان لثباته على احرامه **قوله** فيطوف للقدوم
 من ويرى وقد ذكره الشرح وصاحب البحر التمتع ولا فرق بينه وبين القارن افاده **قوله**
 ويسعى بعده ان شاء وان شاء بعد طواف الاضافة وهو افضل كما تقدم **قوله** ثم سعيين التعبير
 بتم اول من تعبير اكثر بالواو لانها مطلق لا ولا تفيد تأخير السعيين عن الموازين فيه عليه
 صاحب البحر **قوله** واساء ان لتقديم طواف التيمم وتأخير سعي العمرة انتهى وقوله بتقديم طواف التيمم
 ان على سعي العمرة **قوله** ولا دم عليه اما عندها فان التقديم والتأخير في المناسك لا يوجب الدم واما
 عند طواف التيمم سنة وتركه لا يوجب الدم فتقدم اوله وانسي بتأخيرها بالا اشتغال بعمل اخر
 لا يوجب الدم فكذا بالا اشتغال بالمواقيت **قوله** وفيه ان شاة او بدنة او اعلى سبع بدنة ان
 اشتركت سبعة للمقرب ليس فيهم من يقصد اللحم والاشتركة في البقرة افضل من الشاة ان كان
 السبع اكثر فقيمة من الشاة والجوز افضل من البقرة والادم وجب جبر الاكثري في سبع البدنة
 بخلاف دم الشكر وهذا الدم واجب لقوله تعالى فا استيسر من الهدى والافضل للقارن ان
 يسوق الهدى مع نفسه بغير غيره **قوله** وهو دم شكر لله تعالى حيث وقته لاداء النسيك **قوله**
 فيا كل من بخلاف دم الجناية افاده صاحب البحر **قوله** لوجوب الترتيب ان انما قيد الذبح بكونه

بعد الرمي

بعد الرمي لوجوب الترتيب بينهما ولذلك لا تجزئ الذبح قبله ويخرج قبل الحلق لان الترتيب بينهما
 ترتيب حروف ذبح الرام للهدى والذبح للذبح والحلق فان حلق قبل الذبح لزمه دم عند
 الامام ويخرج الهدى في يوم من ايام النحر **قوله** وان يحرم صام او المراد بالجزء الفقد فلا يجب الدم
 الا على الفقد واختلصا صحا بنا في حد الفناء قال بعضهم يعتبر فيه قوت شهر فان كان عنده اقل
 من قوت شهر حاز له الصوم وقال محمد بن مقاتل من كان عنده قوت يوم لم يجز له الصوم ان
 كان الطعام الذي عنده مقداره ما هو واجب عليه وقال بعضهم في العامل بيده بمسك قوت
 يومه ويكفي بالباقي ومن لم يعمل بمسك قوت شهر لانه ميعد غنيا عرف ابو السعود عن شتم العلماء
 واصل وقت الصوم بعد الاحرام بالهدى في الشهر الى شرط جواز وجود الاحرام وان يكون الهدى
 في الشهر الى لان كونه متحقا شرط بالنسبة وقبل الاحرام لا يتقدم سببه فلا يجوز ذبح **قوله** اخوها
 يوم عرفته فيستثنى عدم كراهة صوم عرفة للحاج العاجز عن الهدى من اطلاق كراهة صومه
 للحاج شتم العلماء **قوله** فبعد لا يجزئ ان لم يصم حتى فات يوم عرفة ودخل يوم النحر لا يجزئ
 الصوم اصلا وصار الدم متعينا لان الصوم بدل والابدال لا تنسب الا لشدة عا والنسب خصه بوقت
 الحج **قوله** فيه كلام تبع صاحب النسخة هذا التعليل ولا كلام فيه لانه لو لم يكن لبيان الافضل
 لعدم عدم صوم يوم قبلها مع انه جائز مع تركه الافضل وانما كان الافضل تاخيرها الى الثلاثة
 الاخيرة لرحمة وجود الهدى فنقول المخرج كالحج بيان للافضل راجع الى تأخير الصوم الى يوم عرفة
 لا كونه قبل ايام النحر وافا ذلك صاحب البحر يتصرف **قوله** بعد تمام ايام حجه اشار بذلك المراد
 من قوله تعالى وسبعة اذ رجعت فان معناه اذا فرغتم من اعمال الحج فاطلق الرجوع من الحج
 على الفداء من عمله لانه سبب الرجوع فذكر المسبب واريد السبب بجائز بدليل انه لو لم يكن له
 وطن واستمر على السياحة وجب عليه صومها بهذا النص وفسد الامام الشافعي الرجوع بالرجوع
 الى الاهل وقوله تعالى تلك عشرة فائدة الاخبار به والله تعالى اعلم دفع توهم كون الواو
 سبعة بمعنى او قوله كاملة ايام الشواب بخود شهر وغيرهما **قوله** وهو ان تمام ايام حجه **قوله** ان
 شه ان سوا صام بكنة او غيرها **قوله** لكن ايام التشرية لا تجزئ لا يحسن هذا الاستدراك
قوله وهو يحسن ايام التشرية اه وقد يقال انما اية به لدفع توهم انه لو صامها تجزئ مع الكراهة
قوله لقوله تعالى اه ان فانه تعالى جعل الصوم بعد الفداء ولا فداء الا بمضيها **قوله** فم من وطنه
 من تفرغ على تفسير الرجوع بالفداء من اعماله فلا نظر للمكنته فيصومها بعد الفداء من وطن
 من وان لم يرجع الى اهله وفيه اشارة الى خلاف الامام الشافعي **قوله** وان فانت الثلاثة ذكرها
 دون السبعة لعدم تقييد السبعة بزمان بخلاف الثلاثة فزمنها من الاحرام الى يوم عرفة
قوله تعين الدم لان الهدى اصلي وعند تقدير بدله الضمعي يصار اليه **قوله** وعليه دمان
 دم القارن ودم التحلل قبل الذبح ويلحق ولا دم عليه بقر الصوم ابو السعود **قوله** ولو قدر
 اه نظيره لو قدر عليه في حلال الصوم او بعده قبل يوم النحر او بعده قبل يوم النحر فانه يلزمه
 ويحل الصوم ولو صام مع وجود الهدى ان يقع في يوم النحر لم يجز والاحرام ابو السعود **قوله**
 في ايام النحر اما اذا مضت ايامه ولم يحلق قيد به لانه لو وجد فصومه ماض ولا شيء عليه كذا
 البحر **قوله** قبل الحلق قيد به لانه لو وجد بعد ما حلق وحل قبل ان يصوم السبعة مع صومه ولا يجب
 عليه ذبح الهدى **قوله** بطل صومه ان الثلاثة ايام السابقة **قوله** فان وقف القارن اه سوا
 دخل مكة ولم يلحق لها او لم يدخلها اصلا وحيد بالوقوف فلا يكون رافضا لاجزائها والتوجه
 الاعراف على الصحيح ولم يقيد الوقوف بكونه بعد الفداء لان الوقوف قبل وقته لا اعتبار به **قوله**
 قبل طواف اكثر العمرة صادق بعدم الطواف اصلا وبما اذا طاف الاقل ثم وقف فانه كالعدم ويصير
 رافضا كما في البحر **قوله** بطلت عمرة لانه فقد ر عليه ماؤها اذ لو ادها بعد الوقوف لصار
 بانها بافعال العمرة على افعال الحج وذلك خلاف المشرع **قوله** فلو ادها مفرغوم قوله قبل اكثر

طواف العمرة **قوله** لم يطل أو قد آت بركنها ولم يبق الا واجباتها من اقل الطواف والسعي **قوله**
ويتمها الى العمرة بان يتم طوافها وسعيها وهو قارن على حاله **قوله** والاصل ان الحائض لا يطوف
القدوم والطواف هنا وقوله من جنس حال **قوله** ما هو ملتبس به اي التمسك الذي تلبس به بعد الاصل
وهو هنا العمرة لكن لما كان ما تلبس به عام لها ولغيرها لانه قارن الخبيث الى بقوله في وقت يصح له
والصحيح انه يرجع الى التمسك الملتبس به اي حال كون الحائض به في وقت يصح للتمسك الذي تلبس به **قوله**
ينصرف خبر ان اي ينصرف الحائض الى التمسك الذي تلبس به احرامه وهو العمرة لانه يصح لها حتى لو طاف
وسعى الى غير طواف وسعى للعمرة كان الاول لها والثاني له ولا شيء عليه كما في البحر **قوله** يتقدم فيها اي
بسبب شدة وجوبها لان الشروع ملزم كالتدبر **قوله** ووجب دم الرضخ لان كل من تحلل بغير
طواف يجب عليه دم بغير **قوله** للسكين اي للجمع بينهما والا فهو ياتي بالعمرة قضاء والله تعالى اعلم
باب التمتع ذكره عقب القرآن لاقتراحها في معنى الانتفاع بالسكين وقدم القرآن لمزيد فضله **قوله**
قوله من المتاع اي مشتق منه لان التمتع مصدر مزيد والمجرد اصل المزيد ومعنى عن الزيلع التمتع من
المتاع والتمتع وهو الانتفاع او التمتع قال الشاعر وقفت على قبر غريب بقفرة متاع قليل من حبيب
مفادى جعل الناس بالغير متاعا والتمتع مصدر مجرور ايضا **قوله** ان يفعل العمرة اي الطواف وليس
له ذكر الا هو على الصحيح وقيل السعي ايضا ولم يقيده احرامها بالسهر لانه ليس بشرط ولا يشترط
ان يكون التمتع في عام الاحرام بالعمرة بل عام فعلها حتى لو احرم بعمرة في رمضان واقام على احرامه
الى شوال من العام القابل ثم خرج من عامه ذلك كان متمتعاً **قوله** في اشهر الحج فلو طافه قبلها لم يكن
متمتعاً قال في الشهر والحيلة لمن دخل مكة محرماً بعمرة قبل شهر الحج ثم يطوف فانه متمتع طواف وتبع عن العمرة
ثم لو احرم باخرى بعد دخوله اشهر الحج خرج من عامه لم يكن متمتعاً في قول الحنفية لانه صار في حكم اهل
مكة بدليل ان ميقاته ميقاتهم **قوله** مثلاً المواد انه طاف ذلك قبل اشهر الحج سواء في ذلك رمضان وغيره
قوله من عامه اي عام الطواف **قوله** فلتفقد التمتع او اذ بالتمتع ما وجدته من غير من قوله هو
ان يحرم بعمرة من الميقات في اشهر الحج ويطوفه ففقد الاحرام بكونه من الميقات وهو ليس بقيد
بل لو قدمه مع وكذا لو اخره وان لم يزد من اذ لم يعد الى الميقات والحلق في الميقات مع انه يشتمل
الحرم في حق المكي لان ميقات كالحرم ما يشابه كما قاله الشافعية لانه مع ان التمتع لا يكون للحكم وقيد
الاحرام بكونه في اشهر الحج وهو ليس بقيد بل لو قدمه مع غيره كراهته والطلاق في الطواف ففقد
انه لا بد ان يقع في اشهر الحج لانه شرط ان يكون في اشهر الحج فذلك امر المصنف بغيره التمتع الاستحباب
التي اعتقدها بزيادة **قوله** الى هذا التقديم وهو قوله ان يفعل العمرة او اشراؤها او طوافها في اشهر الحج
عن احرام بها فيها او قبلها ويطوفه هكذا اشترط عليها في الحج والتمتع اشترط منها قوله عن احرام بها
قبلها او فيها او **قوله** ويطوف لاجابة اليه لما علمت من ان للموا بالعمرة الطواف **قوله** وسعى طوافه ان
السعي ركن من اركانها وهو ما عليه صاحب التحفة والفتاوى والصحيح وجوبه لانه اذا كان في الحج واجبا فوجبه
في العمرة او ابا السعود **قوله** كما مر ان من انه يرمي في اشواط ثلاثة من الطواف طبعي مبرر ولا يبين
للبلين الاخيرين **قوله** ويحلق انما ذكر الحلق لبيان تمام العمرة لانه شرط في التمتع لانه خير منه ويحيى
بقائه محرمها الى ان يذبح احرام الحج وافادته الشرح بقوله ان شاء **قوله** او يقصر هذا التحريم اذا لم يكن
شعره ملبدا او معقوصا او مضطرا فان كان كذلك يتعين الحلق ولا يتجوز لان التقصير لا يشبه الا
بالنقص وذلك مستند كذا في المبسوط ووجهه انه اذا نقصه تنازع بعض الفقهاء فيكون جناية على احرامه
قبل ان يحل منه **قوله** ويقطع التلبية في اول طوافه لعمدة عليه الصلاة والسلام ولا يبين في حقه طواف قدوم
لان المعتمد ممكن من ادائها حين وصل الى البيت واما الخارج فغير ممكن من طواف الزيارة لعدم وقته
فحين لا طواف القدوم الى ان ياتي وقته والطواف ركن معلوم في العمرة فلا يتكرر في العمرة كالعقوف
في الحج **قوله** واقام مكة خلا هذا المين بل لا يزم في التمتع بل ان اقام بها حج كاهلها فمقتضى التمتع وان
اقام بالمواقيت او داخلها حج كاهلها فمقتضى الحج وان اقام خارج المواقيت احرم منها كفاية التمتع

قوله

فقله ثم يحرم بالحج على هذا التفصيل **قوله** ثم يحرم الحج فيه دلالة على انه يسوي للحج ويرمى طوافه
والذي اتي به اولاً انما هو للعمرة مجرداً لا يتم لغيره ان احرام عقب الفرائض من افعالها غير شرطية
قوله في سفر واحد اه انما يفيده انه حج في عام افعالها العمرة **قوله** حقيقة بان لا يلزم باهله المأما
غير صحيح بان لا يكون العود الى مكة مطلوباً منه اما يسوقه المحدث واما بان يلزم باهله قبل ان يحلق
اما الاول فلا بد هديه يحنو من التحلل قبل يوم النحر واما في انشاء فلان العود الى الحرم مستحب
عليه للحلق في الحرم وجوباً عندهما واستحباً باعذار لا يوسف فالامام الصحيح ان يلزم باهله
بعد ان حلق في الحرم ولم يكن ساق المحدث لكون العود غير مطلوب منه والا لولا للشرح ان يقول
بان لا يلزم باهله المأما صحيحاً ليشمل ما اذا كان كوفياً فلما اعتمدتم بالبعثرة اه وفيه ان هذا الاول
يصدق بعدم الامام اهلاً وهو عين السفر الحقيقي فيلزم التكرار في بعض الصور **قوله** يوم التروية
من مكة وكونه من المسجد افضل من باب في الحرم **قوله** قبله افضل مسارعة الى الخير **قوله** لكنه يرمي اه
لما كان قوله في الحج كالمفرد يفيده انه يطوف للقدوم ويرمى فيه الى ان لا طواف للقدوم فيه في هذا
الاستدراك **قوله** ان لم يكن قد سهر بعد الاحرام بان تنفل بطواف بعد طواف العمرة وسعى بعده فيج
لا يفعله ثانيا لعدم مشروعية تكرارها افاده صاحب النهر **قوله** بعد الاحرام اي بالحج او **قوله**
كانت ان اشار به الى انه واجب عليه **قوله** ولم تنب الاضحية عنه لانه لا يغير الواجب اذا اضحية
غير واجبة عليه لسفوه سواء كان رجلاً وامراً ولو تحلل بعد ما ضحى يجب عليه دمان ودم المتعة ودم
التحلل قبل الذبح فيلزم ان يكون الدم وهو دونه او بجرو واجب الشغل بان الطواف لما كان متعيناً في عام
الحج وجوباً كان انظر لا يباع مطافه عنه وتلفونية غيره واما الاضحية فهو متعينة في ذلك الزمن
كالمتعة فلا تقع الاضحية مع تعيينها عن غيره حال وكذا الحيوان وفيه ان قوله واما الاضحية فهي متعينة
ان اراد انها متعينة في غير ذلك المتعينة فسلم ولا كلام فيه وان اراد انها متعينة في سنة اي في سنة
اذ هي غير واجبة عليه لكونه مسافراً اما المتعة فهي متعينة عليه في اوقات الطواف من حيث التمتع
فان قال السوال وادوا وليا من **قوله** بعد احرامها لانه اذا بعد السبب لانه سببه التمتع من الترفق
والعمرة هي السبب لانها هي التي تحقق بها الترفق ونزل احرامها مشروطة فعلها فجاز الصوم بعده
ولو بعد الاحلال منها قبل احرام الحج **قوله** لكن في اشهر الحج قديم لان الصوم قبل اشهر الحج لا يجوز
ولو بعد ما احرم للعمرة كما يؤخذ من البحر **قوله** وتأخيرها افضل بحيث يكون اخذها يوم عرفة
كاستدراكه لقارن **قوله** وان اراد التمتع السوق هذا هو القسم الثاني من التمتع وخض السوق
لانه افضل من القود **قوله** وهو افضل من القسم الاول لما فيه من الموافقة لفعل رسول الله صلى
عليه وسلم **قوله** احرم من التلبية والتلبية نهر وهذا هو الافضل والا فالسوق يقوم مقام التلبية
قوله مع اشارته الى انه يتعاطى ذلك بنفسه تعظيماً لعبادة ديه وهذا بيان الافضل والا فلو بعثه
ثم طقه كني كما يؤخذ ذلك مما تقدم في فضل الاحرام قال في التلبية ولو كان ساق المحدث ومن نية
التمتع فلما ذبح من العمرة بئانه ان لا يتمتع كان له ذلك ويفعل بهديه ماشاء **قوله** وهو امر من قوده
اي السوق المفهوم من ساق اوله لانه عليه الصلاة والسلام فعل كذلك بذن الحليفة نهر **قوله** الا
اذا كانت لا تتساق لا يشرها او صعبتها او نذرها **قوله** وقد بدنته قيد بالبدنة لان الشاة لا يبيح
تقليدها والتقليد جعل الشاة قلاوة في العنق ويقلدها بقلعة من فعل او نذلة ووجه قطعه من
ادم **قوله** وهو امر من التجميل لان ذكره في القرآن قال الله تعالى ولا العدى ولا العلال ولا ان
التقليد يراى به التقرب والتجميل قد يكون للزينة ونحوها **قوله** وكوه الاشعار وقال المكي واما
كوه الامام الاشعار المحدث الذي يفعل على وجه المبالغة ويخاف منه السراية الى الموت لا مطلق
الاشعار واختاره الانتقاء وحج وقال الكمال انه اول من حلق الامام على كواهته مطلقاً التوبة
بفعله عليه الصلاة والسلام في حجة الوداع **قوله** وهو شق سنماها من بالمرته حتى يخرج الدم فيلحق

به سماءها منور وفي اللغة الاعلام بان البدنة هدم كذا في البحر وفي التفسير انه المخرج حتى يسيل منه
الدم **قوله** او الايمن او الخاية الخلاف واختار هذا القول القدوري والاول اشبه بالصواب منه
قوله فلا يابس به اساءته مستحب لما قدمناه **قوله** واعتمد على طاف اكثرها **قوله** ولا يتجلى منها لان
سوقه الهدس يطلع منه ولو طوق راسه والمسألة بحالها لزم دم بل مقتضاه ان يلزمه موجب كل
جناية على الاحرام **قوله** كما متران يوم التروية وقبله افضل **قوله** حل من احرامه فحل له كل شئ
غير النساء حتى يلغوا فاحرام العدة باق بعد الوقوف بعدة الا الحلق وقوله على المكاه من
عبارة المشايخ من لانه مكيس باحرامه فهو حكم القارن فاذا جامع بعد الوقوف لزمه بدنة
للوشاة للعدرة وبعد الحلق قبل الطواف شاقان كذا ذكره الزيلعي في القارن وقال شيخ الاسلام
وتبعه صاحب النهاية ان احرام العمرة ينتهي بالوقوف في سائر الاحكام وانما ينتهي في حق التحلل لا
غير كاحرام الحج ينتهي بالحلق يوم النحر ولا ينبغي الا في حق النساء خاصة فلا يجب عليه بالجماع الا بدنة
قبل الحلق وساق بعده كالمفرد **قوله** ومن في حكم المراد من كان داخل المواقيت وان كان بينام
وبين مكة مسيرة سفوفهم في حكم حاضر المسجد الحرام واسم الاشارة هنا للبعد وذكر التمتع
اسبق من ذكر الهدس وابعده منه على انه لو اراد به الهدس لقليل ذلك علام لم يكن الا هذه الاية
واختلف في قرائن المكى ونحوه وتمتعه قليل لا يصح ان يمتثل لا يجلان مع الصلوة وبه جزم في غاية البيان
والبحر والنهر قال في البحر فحين ان يكون المراد بالنفي في قولهم لا تمتنع ولا قران لم يبق في الحلق لا الصلوة
ولا قد قد عدم حل التمتع بين ان يسوق الهدس او لا واشتراط عدم الامام فيما بين عمدة التمتع
وحج انما هو التمتع الذي ينتهي للثواب المترتب عليه وجود الدم للشكر ولا بد من رفع احداهما
فان طاف لعمرة ثلاثة اشواط ثم احرم بالحج ففصل بين الامام لانه امتناع وهو اسهل من الابطال
وعندها يخفى العمرة ولو طاف لها اربعة اشواط ثم احرم بالحج اتمها وعليه دم لا ركنها من
عنه سوا كان في اشهر الحج ام لا **قوله** حازوا سائر ارجاء صح والاول التبرع لانه حرام مع الصلوة قل
في البحر فاذا جمع فقد احتل وزنا واركنه فخره دم كفارة واراد بالاساءة الاثم لا الكراهة
التبرع **قوله** وعليه دم جبر ولا يباح له الاكل منه **قوله** ولا يجزيه الصوم لان الصوم اقامة الشارع
بدل لعن دم الشكر وهذا دم جناية **قوله** ثم بعد عمرته ان طواف عمرته بتمامه او اكثر فلو طاف الاقل
لا يبطل تمتعه لان العمود مستحق عليه **قوله** وحلق قيد به لانه من واجباتها وبه التحلل فلو عاد بعد
طوافها قبل الحلق ثم حج من عامه قبل ان يحلق في اهله فهو متمتع لان العمود مستحق عليه **قوله** فبطل
تمتع فيه تجوز ظاهر اذ بطلان الشئ فرع وجوده فلا وجود له مع فقد شئ فلو قال فلم يكن متمتعا
لان اول شهر **قوله** تمتع ان كان ان يجمع ان اراده فلو قبله بعد العمرة ان لا يرجع من عامه لا يؤخذ
بذلك لانه لم يحرم بالحج واذا اذبح الهدس او امر بذيحه يكون تطوعا وان اراد ان ينحر هديه ويحل
ولا يرجع الى اهله ويح من عامه ذلك لم يكن له ذلك لانه مقبوع على عزم التمتع فيمنعه الهدس من الاحلال
فلو فعل ذلك قبل ان يرجع الى اهله لزم دم التمتع لانه لم يلزم باهله بين الشكك وعليه دم اخر لانه
حل قبل يوم النحر ولو رجع الى اهله ثم حج لاشئ عليه لانه غير متمتع **قوله** كالقارن ان القارن
لا يبطل قرائنه بقوده منه **قوله** فقد تمتع مثل المتعة القارن فيشترط ان يوجد اكثر طوافها في اشهر
الحج كما في المحيط قال في البحر والاصل ان كل ما يتعلق بالاحرام من الاعمال في اكثر حكمه جوف الجواز
ومنع الفساد **قوله** ولو طاف اربعة قبلها ولو جئها او حداثا لان طواف المحل لا يقتضي بالاعادة
وكذا طواف الجب على قول الكرخي وهذا مفهوم قوله اول الباب هو ان يغسل العمرة او اكثر اشواطها
في اشهر الحج واعلم ان الاعتناء في سنة قبل اشهر الحج ما يقع من التمتع في سنة سواء اتم عمرة اخرى في
اشهر الحج ام لا كما اوضحه صاحب التفسير **قوله** اعتبارا بالاكثرة على المسكين **قوله** اس افاة اشار به
لان ذكر الكثرة في مجز ومثال **قوله** ان الاشهر قيد به لانه لو اعتمد قبلها لا يكون متمتعا اتفاقا
بجد **قوله** او بهرة المراد بها مكان لا اهل له به لسانه التمتع والقارن سواء كان كان البهرة او

غيرها

غيرها وسواء يؤمن الاقارن فيها ضمة عند قوما ام لا والبهرة بضم الباء وكسرها والنسبة اليها
بالوجهين ابو السعود والمذكور في كتب النجوات ابياء منها مثلثة والنسبة اليها بالكسر والفتح لا
بالضم لاشتباهاه بالنسب لا بقري الشام قال الطحاوي في هذه الفروع على قول الامام رضى الله
تعالى عنه وقال صاحباه بطل تمتعه لان المتمتع حجة مكينة وفي هذه المسئلة السكان ميقاتيات
وشير من مشايخنا صوب ما قاله الطحاوي وغلطه الجصاص وجعل المسئلة اتفاقية لحاجة محمد
اياها بلا خلاف وصوبه ابو اليسر الطحاوي قال القضاة كثيرا ما جربوا الطحاوي فلم
يجده غائلا وكثيرا ما جربوا الجصاص فوجدوا غائلا والطحاوي اصل انه متمتع اما اتفاقا او على قول صاحب
المذهب ذهب واشتراط الخلاف يظهر في وجوب الدم **قوله** ولو اشد هاهنا في اشهر الحج بان جامع قبلها
اما لو اشد هاهنا قبلها ثم حج قبل اشهر الحج وقضاها فيها وجب من عامه كان متمتعا اتفاقا **قوله**
وقضا وجب لا يكون متمتعا لان عللا عام لانه لما اشد عمرته التمتع باهل مكة في وجوب المقام
بها ليقف عمرته فلا يصير متمتعا اذ لا تمتع لهم ولهذا لولم يخرج من مكة حتى قضاها وجب من عامه
ذلك لم يكن متمتعا اتفاقا لان عمرته يكون مكينة والواجب في التمتع ان تكون عمرته ميقاتية وحجة مكينة
تجلا في ما لو دعا الى الكوفة بعد افساء العمرة لانه اتم باهله وجب عن ان يكون في حكم المكى
قالا يكون متمتعا لان السفل الاول بطل باقامته بالبصرة فلما اشتمل منها سفوا وجب فيه بين الشكك
كان متمتعا اذ شجع الجميع لاس ملك **قوله** الا اذا اتم باهله بعد ما اشد وظل منها ثم سجع فقضاها
وجب من عامه **قوله** وان بهما ان بالعمرة من الميقات وبالجملة من مكة اما لو سجع بينهما من الميقات
كان قارنا فيما يظهر **قوله** لانه سفر اخر لا يشترط السفر الاول وقد اجتمع له سكان صحبان فيه
ويكون متمتعا في قولهم جميعا هذات **قوله** ولا يفيد كون العدة قضاء ان لو لم يكن بها القضاء
ان ابتداء عمرة اخرى فلم ينوي به قضاء فالامر ظاهر **قوله** اتم لانه لا يمكنه الخروج عن عهد الحج
الا بافعال **قوله** بلام التمتع لانه لم ينتفع باداء شكين صحبي من سفر واحد هو السبب في
وجوبه **قوله** بل للفساد وفساد الحج بالجماع قبل الوقوف والعمرة به قبل طواف الاكثر والله سبحانه
وتعالى اعلم **باب الجنائيات** لما كانت الجنائيات من العوارض اخرها وقد مرها على الفتوات والخصا
لان الادارة القاصد افضل من العدم **قوله** الجنائيات ههنا واما الجنائيات في عرف الشيع مطلقا فهي كل
بمال او نفس مما يحرم شرعا الا ان الفقهاء خصوا لفظ الجنائيات بالفعل في التنفوس والاطراف ونحوها
في المال باسم الغصب واما معناه حاله فمن ما يجزيه من غداي حيدته وهو عام الا انه خص بما يحرم
من الفعل واصلها من جنس التمر وهو اخذه من الشجرة **قوله** ما يكون حرمته بسبب الاحرام
ان فعل ثبت حرمته اه فهو مصدر وجوب باعتبار انواعها وحاصل الجنائيات التي تكون بسبب الاحرام
انها الطيب ولبس المخيط وتغطية الرأس والوجه وازالة الشعر من البدن وقص الاظفار و
الجماع صورة ومعنى او معنى فقط وتذكرك واجب من واجبات الحج والتعرض للصيد بحرية زيادة
قوله او الحرم حاصل الجنائيات في التعرض لصيد الحرم وشجره حرمه وجب بقوله بسبب الاحرام والحرم
ذكر الجماع بصفة النساء لانه من مطلقا ان ولو في غيرهما فلا يوجب الدم من البحر وفيه
ان ذكره انما يشهر عنه مطلقا بصفة من لا يجوز قربانه اما مع الحلال فلا يمنع منه الا المحرم فهو
داخل فيها تكون حرمته بسبب الاحرام وان كان لا يجب فيه عليه شئ **قوله** وقد يجب رمان الجنائيات
القارن والمتمتع الذي ساق الهدس بعد ان تكس باحرام الحج **قوله** او دم كبعض الجنائيات المعصية
باحد الشكين **قوله** او صوم او حن وفيها بعده للتغيير وهو فيها اذا اجتناب على الصيد فيخص
بين ان يشترى بغيرته هديا او طعاما للمساكين او يصوم عن طعام كل مسكين يوما **قوله** او صوة
هي عند الاطلاق بيا وبه نصف صاع من بذل بعض الجنائيات يوجب ما دون ذلك قبله او جزاءه
فيكون اراد بالعدلة ما هو اعم وان ما دون نصف الصاع نادرا فاعتبر الاكثر وما في من قوله
عند الاطلاق بيا وبها صاع سبق قلم او سقط من الناسخ **قوله** ففصلها اه انما اختلفت انواعها

فصلها بقوله اه قوله الواجب دم ايها وجب كفت فيه شاة الا في موضعين طواف المكن جنب
والجماع بعد الوقوف قبل الحق **قوله** واراد بالدم اشاة فقط فان سيع البدنة لا يكفي الا في
الشكر كما في البحر **قوله** على محرم الحلق فيه فعم الذكور والانثى هندية **قوله** فليس الصبي فلو ان صبا
احرم عنه ابوه وجنبه ما يجب المحرم فليس العبد ثوبا او اصاب طيبا او صيد افلا شاة عليه
لان احرامه للمحرمان لا للحيات والحيات لا يجب عليه شاة من العبادات من **قوله** خلا فلا شاة في
حيث او جب على الصبي معتق في جنابة تقطعا لاشان الاحرام كالبايع ولما تقدم **قوله** ولو ناسيا
لان حالة الاحرام مذكرة كالكل ناسيا في الصلاة **قوله** او جاهد لانه محظور او وجوبه **قوله** فيجب
تقريع على ما يفهم من المقام من عدم اشتراط الاختيار الذي ان ذكروا ناسيا والمكروه
وقد تبع الشرح في المصنوع وقوله على ناسيا وجهه ان الاربعة تفاد حصوله وعدم الاختيار سقط
الا ثم عنه كالتام اذا انكف شيئا من **قوله** ان طيب عروضا خرج ما اذا تطيب قبل الاحرام ثم انتقل
بعده من مكان الى مكان من بدنه فانه لاشاة عليه اتفاقا بحد ولا باس ان يجلس في حائض عطار
او موضع يتغير فيه الا انه يكره اذا كان الجالس هناك لاشتمام الرائحة والطيب لا يجسم له ريحة
طيبة مستندة وبعده العقل طيبا قال اصحابنا الاشياء التي تستعمل في البدن على ثلاثة انواع
نوع هو طيب كغسل معطر للطيب به كالمسك والكافور والعود وغير ذلك فيجب به الكفارة
على ان وجه استعماله في قالوا لو طافون عني بيطيب يجب عليه الكفارة ونوع ليس بيطيب بنفسه ولا
فيه معنى الطيب ولا يصير طيبا بوجه ما كالمسك فلا تجب فيه الكفارة سواء اكله او دهن به او
جعل في شعوق الرجل ونوع ليس بيطيب بنفسه ولكنه اصل للطيب يستعمل على وجه التطيب وعلى وجه الدوا
كالزيت والشح والشمع في الاستعمال فان استعمال الادوية في البدن يعطى له حكم الطيب
وان استعماله ما كحل او شقاق رجل لا يعطى له حكم الطيب هندية والمراد بالعضو الكبير كالراس
والساق واليد والرجل والذراع والاذن والالفة فلا شاة عليه شر بلاية واعتبار العضو
هو ما جاز عليه بعض المشايخ اخذوا من قول محمد لانه لا يظهر في الثوب والفرش والاكواب
بعضهم اعتبر الكثرة في نفس الطيب اخذوا من كلام محمد ايضا ووقف بعض المشايخ بين القولين
بان الطيب ان كان قليلا فالعبرة للعضو لا للطيب فان طيب عضوا كاملا لم يرد دم وان كان اقل
فصدقة وان كان الطيب كثيرا فالعبرة للطيب لا للعضو حتى لو طيب به ربع عضو لم يرد دم وفيما
دونه صدقة وصح في المحيط وغيره قال فتح القدیر ان التوفيق هو التوفيق وعقل عليه صاحب
النهر اول كلامه واخره وكذا يؤخذ من اطراف كلام صاحب البحر فليكن هو المعتمد وان كان اكثر
التفريق على اعتبار العضو والمرجع في الفرق بين القليل والكثير الفرق ان كان والا في يقع
عند المحيط كما في البحر وقال الخليل في مناسكه الكثير ما يعده العارفي العدل كليل والقليل ما عداه
ثم لا فرق بين ان يلتشق بشوبه عني او رايحة فلدا صرحوا بان له لوجه ثوبه بالبخير فعلق به ثوبه
منه فعليه دم وان كان قليلا فصدقة لانه استنعى بالطيب ولو ربط مسك او كافور او عسرا
في طرف ازاره لم يرد منه الفدية وان ربط العود فلا شاة عليه ولو كان يجد رائحته ولو اكله
ليس فيه طيب فلا باس به وان كان فيه طيب فعليه صدقة الا ان يكون مريضا فاكثر فعليه دم **قوله**
كاملا ولما اعتبر به بعض المشايخ من اعتبار ربع العضو كما في الهندية والمراد ان طيب عضو
نفسه لا غير فانه لاشاة عليه بالاجماع وكذا اذا لبسه او قتل فلا عليه **قوله** ولو فقه بالكل طيب
كثيرا ولو كان العضو فانه ان طيبه لم يرد دم والشرح في هذه العبارة خلا القولين
فاعتبر العضو والكثرة والمنصور عليه في الغم اعتبار كثرة الطيب وعبارة البحر وكذا اذا اكل
طيبا كثيرا وهو ما يلتزم به اكثر فقه فعليه الدم قال الكمال وهذا يشهد بعدم اعتبار العضو مطلقا
في لزوم الدم بل ذلك اذا لم يبلغ مبلغ الكثرة في نفسه عاما قد مناه **قوله** او ما يبلغ عضوا
عطف على عضوا او طيب موضع لوجعت ببلع عضوا كاملا فانه يجب عليه الدم ولا تنقض مائة

من ان

من ان المراد بالعضو الكبير لا مطلق عضو ولعدم عثور المحن على النقل اطلاق في العضو وفي البحر
وان داون فذرة بدوا فيه طيب ثم خبث فذرة اخرى قد واهامع الاول فليس عليه الا
كفارة واحدة ما لم يتبدل الاول **قوله** فكل طيب كفارة يعنى ان شمل عضوا فاكثر سواء كثر الاول
عندهما ام لا وقال محمد عليه كفارة واحدة ما لم يكفر الاول اعم عن البحر **قوله** ولو ذبح ولم
يزله اه فالذبح لا يبيح بقاره لانه معصية فلا بد من الاقلاع عنها **قوله** لزمه دم لان ابتداء
كان محظورا فيكون لبقائه حكم ابتداء وهو انظر القولين واختاره في المحيط **قوله** الطيب
اكثره المعصية في الشرب كثرة الطيب وقلته لعدم اعتبار العضو فيه والمرجع في الفرق بين
القليل والكثير ما قد شاة لو افاد صاحب النهر ان ذلك متفق عليه واقروا في الهندية فالا و
لشدة حدقه قوله كثره **قوله** للزوم الدم ان دم الطيب لان المقام فيه وسكت عن دم
البس للمعلم به مما سياتي **قوله** داوم لبسه يوما ذكرا ان يقيد به صاحب البحر **قوله** او خضب لسه
يخاف انما صرح بالخارج مع انه طيب لقوله صلى الله عليه وسلم الخ طيب لا يخلو فيه وانما اقتصر
على الدوام ليثبت ان خضبه بانقراؤه كافي في لزوم الدم وكذا لو غصب طيبه فقط قاله الزيلعي
ودعو صاحب البحر سبه فيه وان الواجب في ذلك صدقة ووجه صاحب النهر وقيد بالخنا
لانه لو غصب بالوسمة وبع كبر السبي وسكونها شجر يغضب بوسمة فليس عليه دم ولكن ان
خاف يقتل الحيوان اطعم شيئا لان فيه معنى الجنابة من هذا الوجه والخنا معزوف لانه فقلان
لا فعل حتى يمنع صدقة **قوله** ففيه دمان دم للطيب مطلقا ودم للتعطية ان دام يوما اولية و
عظم الخا ولو كان التلبس بغير الخنا كخضه لزمه دم كما في البحر فان قلت كيف يجب الدم بتعطية
الخنا مع تعريضه بان التعطية بما ليس بمعتاد لا توجب شيئا بالمعتاد وتجب مقت المراد بالمعتاد
التعطية ما للفاصل في فعله غرض صحيح والخنا والوسمة كذلك لانها للتداوى من نحو صداع و
فيه ان التعطية بالحيوان والاجابة قد تكون لغرض صحيح كدفع الحر والبرد وقد نفوا الله لاشاة
في ذلك **قوله** او اتته بزيث مغرورة ما صرح به المصنوع بقوله فلو اكله اه **قوله** بزيث او حل قيد
بهما لا يخرج بقيته الادوية كالشحم والسم فلا يلزم الجزاء بها نهر **قوله** بفتح الميملة واللام
قوله الشريح هو دهن السمسم **قوله** ولو كان خالصا ان على قول الامام وقالا لا تجب صدقة **قوله**
لانها اصل الطيب باعتبار ان يلفي فيها الانوار كالورد والبنفسج فيصير طيبا ولا يخلو ان يرفع
طيب ويقتلان الروام وبهما يلين الشعر ويحول الثقب والشح **قوله** او استطعمه امر استخفه
في الفقه واخره الضمير لان العطف في قوله بزيث او حل باو **قوله** ولو على وجه التداوى كمنه
يتخير بين الدم والصوم والاطعام نهر **قوله** فلا شاة فيه ان على الحرم سواء كان يجد رائحته ام
هندية ولو جعله فيها شح فان الطيب غالب فدم والا فصدقة الا ان يشوبه مزار فيجب دم
فان كان تداويا خيرا في الكفارة بين الدم والصوم والاطعام نهر **قوله** وكان مغلوبا قال
الخليل لم ابرهم تغر ضوا بما اذا تغلب الغلبة ولم يغلبوا بين القليل والكثير وانما هو انه ان وجد
من المائل وراية الطيب كما كانت قبل الخلط فهو غالب والا فهو مغلوب واذا كان غائبا قل
الكل منه او شوب كثيرا وجب عليه الدم والكثير ما يعده العارفي العدل كليل والقليل ما عداه
ولو اكل ما يتخذ من الخمر المخبزة ونحوه فلا شاة عليه غيره انه ان وجد المايحة منه كره بخلاف
الخلوة المضاف لاجزائها ما الورد والمسك فان اكل الكثير دما والقليل صدقة نهر **قوله**
كره الكراه ان اذا وجدت منه الواحية كما في النهر والهندية وانما هو انما شرب به **قوله** كشم طيب
الشبهة في الكراهية قال في الهندية ولا يلزمه شحم الریحان والطيب وانما رائحته مع كراهية
شمه اه **قوله** او لبس محيط سوارا وجد غيره ام لا جنة اذا لم يجد الا السراويل فليس عليه ولم يعق
يجب الدم وسوار لبس ثوبا واحدا او جمع اللباس كله كالقميص والعمامة والخفين ولما لم يقل
ثوبا ومجمله ما اذا لم يتعد سبب اللبس فان تعدد كما اذا اضطرب اللبس ثوبا فليس ثوبا

فان ليسها على موضع الضرورة فعليه كفارة واحدة يتخير فيها وان ليسها على موضع الضرورة
وغیره لزومه كفارتان يتخير فيها للضرورة فقط **قوله** ولو اتزنته ان الخيط منك ما لو ارتدت
بالقيص او الشح به فلا بأس به لانه لم يلبس الخيط لعدم الاشتغال **قوله** او وضعه على كتفيه
كما لو ادخل منكبسه في القبا ولم يدخل يديه في كفيه ولم يرتد لعدم الاشتغال اما اذا دخل يديه او
رتد فهو ليس الخيط ولو ارتدت بالرد لا ينبغي ان يقطع ويجعل او غير ذلك مع هذا الوصف فلا شيء
عليه لانه لم يلبس الخيط لعدم الاشتغال **قوله** او ستر راسه بلبس ستر الرأس ولبس الخيط عموم
وخصوص فيجبهما في التغطية بخلاف العفة الخيطة وينفذ الستر بوضع نحو الشاشو الخ الخيط
على الرأس وينفذ ليس الخيط بما اذا كان على البدن وهذا كان في صحة التغطية فلا شيء عليه
لان الحكم فيها واحد من حيث التقدير بالزمان فان قوله يوم ما يوجب الالبس والتغطية
وجزا الا انهما جعلوا العموم والخصوص مطلقا **قوله** بمعاذ كالعنقوسه والعمامة واراد بالراس عظم
بحرم تغطيته على المحرم فدخل الوجه فلو غطي ربه لزمه دم وجلا كان او امرأة وخبر ما لا يحرم
تغطيته فلو غطى شيئا من جسده غير راسه ولو كثر فلا شيء عليه لكنه يكون من غير عمد ركعتين الارز
وتخليل الردى بعد ذلك محلة المرأة ما اذا غطته بمعاذ كبرق وخاراما لوجعلت عليه نحو القبة
فهو المستحب كما **قوله** فلا شيء عليه الا من دم وصدة ولو ادخل المحرم راسه تحت ستر الكعبة
فان كان يصيب وجهه او راسه فهو مكروه ولا شيء عليه والا فلا بأس به **قوله** اولية كامة
لان الارفاق الكامل الحاصل في اليوم حاصل في الليلة **قوله** في الاقل صدقة ان الاقل من يوم
اولية ولو ساعة وشمل ما اذا غطي ساعة او دونها خلافا لما في خزانة الاكل انه في ساعة نصف
صاع وفي الاقل من الساعة قبضته من بر **قوله** وان نزع ليلاه مثله عكسه **قوله** ولو جسد
يلبس فلو غطى حكم جناية واحدة **قوله** فقد وجدنا انه يبيح التركه صار بسا مستافا فلم يكن
في حكم الاول فرع لوليه قيص الوديعه من غير اذن المودع فيشرعه لئلا لزم ضرر ان كان
قد غطى ليه من الغدا بعد تاركه فيضمن وان قصد ان لا يلبس من الغدا كان عاذا للوقت
فلا يضمن **قوله** كذا الاول او لا خلافا لمحمد يوم ما كمالا فعليه دم هندية **قوله** ولو مكدها
او ناعما مثلهما اليها هل كان في البحر **قوله** ولو قصد سب اللبس كما اذا كان به ضرر فاحتاج الى اللبس
لها فزاله واصابه مخرج اخر او حرم غيرها وليس فعليه كفارتان كذا الاول او لا خلافا
حضر العدو فاحتاج الى اللبس للقتال ايا ما يلبسها او اخبر اليه وشرعها اذا رجع فعليه كفارة
واحدة ما لم يذهب هذا العدو فان ذهب وجاء عدو غيره لزم كفارة اخرى ومقتضى
ذلك كما قاله انه اذا لبس شيئا من الخيط لدفع برد ثم صار يشرع ويلبس كذلك ثم زال بذلك
البرد واصابه برد غير الاول عرف ذلك لوجه من الوجوه المفردة المعروفة فليس ذلك انه يجب عليه
كفارتان **قوله** فلو نذر **قوله** فلو نذر كفارة واحدة **قوله** فلو نذر كفارة واحدة **قوله** فلو نذر كفارة واحدة
مستقلين على موضع الضرورة وغيره كما اذا اضطر الى اللبس العانة فلبسها مع القصر او غير ذلك فعليه
كفارتان كفارة الضرورة ويتخير فيها وكفارة الاختيار ولا يتخير فيها والاصل في جنس هذه المسائل
ان الزيادة في موضع الضرورة لا تغير جنسية متباعدة بل يجعل الكل للضرورة والزيادة في غير موضع
الضرورة تغير جنسية متباعدة هندية **قوله** وان لم يلبس الزائد من غير ضرورة قال في البحر والحاصل
انه لا اثر ان كان لعذر وانما ان كان لعينه ولم ارهم سريها هل في الدم او القصد مكفر لهذا الذنب
حينئذ لم يغير بوقته ولا يغير معه وينبغي ان يكون مبنيا على الاختلاف في الحد وهو هو مكفرة او لا
وهل يخرج العذر ان يكون مبرورا بارتكاب هذه الجنائية وان كفر عنها الظاهر ان لا يخرج
قلت الظاهر انه لا يكون مبرورا الا ان المبرور هو المكفر للذنوب وهو مقيد بعدم الرضا ونحو
ففي الحديث من حج ولم يرفث ولم يفسق خرج من ذنوبه كيوم ولدته امه **قوله** ولو تيقن اه انا ما
دام في شك من زال ذوال الضرورة لا يجب عليه الا كفارة الضرورة هندية **قوله** كفارة

كفارة

282
كفارة اختيار هندية **قوله** كالكل هو الصحيح كما في الهندية والراجح رواية فلو غصب راسه بعمامة
فاخذت قدما البع من الرأس لزمه دم وان قل صدقة **قوله** ووقع عطف على قوله وتغطيته
قوله بل لا ثوب كذا ذكره في البحر ولم يبيح حكم ما اذا كان الوجه بثوب وظاهره كراهة التحريم واما
لزوم الدم فلم يتحقق موجب لان اقل ما يوجب تغطيته ربع الوجه والالف بخصومه لا يصل
الربع **قوله** ان اذن افاد ان حكم النصف والعنق والطلا بالنورة والقلم بالاشان حكم
الحلق وهو كذلك كما في الهندية **قوله** ربع راسه سواء بقي بعد ذلك شيء من الرأس ام لا كاصلي ليس
على راسه الا مقدار الربع ولو لم يزل بل ثوبا يبرؤ او ناز فلا شيء عليه لانه ليس للزينة بل هو شين
وقيد اعتبار الربع بالرأس والحيية للاشارة الى انه لا تقبسه في غيرهما فلا يجب الدم الا بحلق كل الخد
والساق والصدر لا بغيره كما في البحر **قوله** او حلق محاصره جمع تحفة بفتح الميم موضع الميم من
العنق وبالكسر قارورة الحجام وكذا المحجم بطرح الهاء **قوله** والا فصدقة ان لم يجمع بين الحلق
والحيمة وهو صادق بما اذا لم يحلق ولم يجتمه ولا شيء فيه ايضا لان المحرم لا يتيقن الحياطة كما مر
بما اذا حلقه ولم يجتمه وهي المرادة استمر **قوله** كما في البحر عن الفقيه قال في الشهر لم ار ذلك في شيء
من الفقه **قوله** او حلق احدين ابطيه ذكر هذا الحلق في الاصل النصف وهو السنة كما في البحر ولو بقي
من الاصل شيء لا يثمه الدم وان كان قليلا ولذا قال الاسياعي ولو حلق من احدين الا بطين اكثر
وجب الصدقة وما في المحيط والحياتية ضعيف كما اوضحه الشهر **قوله** او عاتته او حلق عاتته
والحلق فيها هو السنة لما في الحديث عشر من السنة منها الاستعداد وتفسيره خلق العانة بالحديث
بجد **قوله** كلها ضمير يدعي الاثلاثه قبله وانما قيد به لان الربع من هذه الاعضاء لا يوجب بالكل
لان العادة لم تجز هذه الاعضاء بالانقضاء على البعض فلا يكون حلق البعض ارتفاقا كاملا
بحلق ربع الرأس والحيية فانه معناه لبعض الناس بالعراق وارض العرب **قوله** فلم تعد
بان قص في كل مجلس عفو نقد والموم فليزعه اربعه وما لان الغالب في هذه الكثرة معنى
العبارة فيقيد النكاح باحد المجلس كما في السجدة سواء كلف الاول او لا وفي الاول خلافا
محمدة عن البحر **قوله** الا اذا احتل المحل ان فيتحيز الجزاء وان اختلف المجلس **قوله** حلق ابطيه لا
رواية فيه ولتأمل ان يقول بعد الجزاء انظر لا نقد والمحل وتامه في **قوله** او راسه في اربعة قال
في الهندية ولو حلق في مجلس واحد ربع راسه في مجلس اخر ربعه ثم ونم يلبسه دم واحد ما لم
يكف للاول **قوله** او يد او رجل فلو قلم بعد ذلك يد اخرى او رجلا ان كان في مجلس واحد فعليه
دم واحد وان كان في مجلسين فعليه دمان ولو انكر نطق المحرم وتعلق فاخذه لاشي عليه هندية
ولو اخذ شاربه فلا شيء عليه يجب نصف صاع لان عند الامام ما لا يجب فيه الدم يجب فيه الصدقة
نهر **قوله** او طاف للقدوم لا خصوصية لطواف القدوم بل ظاهره كلاسهم يقتضيه وجوب الشاة
فيما اذا طاف للتلوع جبا كما في البحر لوجوه والعلية المذكورة **قوله** لوجوبه بالشرع جواب
سؤال مقدر سبق مساق التعليل وتقدیر السؤال كيف سؤوا بين القدوم والصدقة وجوب
الدم بالطواف جبا مع ان الاول سنة والثاني واجب بان الاول وجب بالشرع فسأول الشافعي
وعقده في البحر بقوله وقد يقال انما وجب ابتداء وهو الصدقة وما وجب بالشرع اه وجب
بان انما لم يسأوا بينهما وجعل الصدقة حكم لطواف الزيارة يرد السؤال بان احدهما فرض الثاني
واجب فاحد الخطين اعني التسوية بين طواف الزيارة والقدوم لازم فالتسوية بينهما
وهو التسوية بين الواجب ابتداء والواجب بعد الشروع نهر واجاب بان العبرة بوجوب الدم
حالة تلبس بالطواف وهو جبا لا ما قبل ذلك فلا تأثير لقوة احداهما بكونه واجبا بايجابه تعالى
والاخر بايجاب العباد فيه ان لازم من كلامه تساوى الدم في حبس الطواف جبا وليس كذلك لانه
اذا طاف للمركب جبا وجب بدنه واما السبي محذورا وجبا فلا يوجب شيئا سواء كان سبي او عمدا لانه
عبادة موقوفة في غير المسجدة احكام المناسك لا يجب الطهارة لها **قوله** كاسي والوقوف بعرفة

والمزودة وسمى الجمار **قوله** او للعرض محدثا وذلك لانه اذا دخل تقصاها الوكن فصار كترك شوط فيه وقيد بالحدث لانه لو طاف وعلم ثوبه او علم بدنه نجاسة اكثر من قدره او رجع فانه لا يلزمه شيء كتركه ولا دخول النجاسة المسجد ولو طاف فكشف العورة قدر ما لا تجوز الصلاة معه فانه يلزمه دم لترك الوجب وقيد بالعرض وهو الاكثر لانه لو طاف اقله محدثا ولم يجد وجب عليه الشوط نصف صاع من حنطة الا اذا بلغت قيمته وما فانه يتقص منه ما شاء **قوله** ولو جنبا فبذنه ان ولو طاف للعرض جنبا فالواجب ان لا ينجس به اغلظ فيجب عليه تقصاها بالبدنة اظهار اللتعا وتبين الحديثين والحيض والنفسا سو كالجناية وقيد بالعرض لانه لو طاف الاقل جنبا ولم يجد وجب عليه شاة **قوله** ان لم يجد من الطواف الشامل للقدم والصدر والعرض فان اعاده فلا شاة عليه فانه مترطاف ان طواف مع ان حدث ثم اعاده سقط وجب عليه قال في البحر الواجب احد الشيعتين اما لزوم الدم او الاعادة والاعادة هي الاصل مادام بمكة ليكون الجوار من جنب الجوار ففى افضل من الدم **قوله** والا وهو وجوبها من وجوب الاعادة المفهومة من قوله يعيد وهذا ايضا شامل للقدم والصدر والعرض قال في البحر لو طاف للقدم وجب له الاعادة او اياه **قوله** وان اعاد طواف الوكن بعد ايام النحر لم يدم للتأخير عند الامام **قوله** وتذبحها في الحديث لتصور الجناية فيه **قوله** وان المعبر الاول عطف على وجوبها وهو قول الكرخي وذهب الدارني الى ان الثاني هو المعبر وثمة الخلاف ما ذكره الشرح من اعادة السعي وان قال في البحر لا شاة له وحل الخلاف في الحديث الاكبر اما الاصل فاتفقوا انه اذا اعاده ان المعبر هو الاول والثاني جابر له وان كل طواف هو تطوع حكم طواف القدوم عن الغرض لانه **قوله** لو طاف للعمرة او اكثره اما لو طاف اقله محدثا وجب عليه الشوط نصف صاع من حنطة الا اذا بلغت قيمته وما يتقص منه ما شاء ولو طاف اقله جنبا وجب عليه دم وتجب الاعادة في الاكبر وعشيرة الاصغر والقياس ان لا يكتفى بالشاة فيها اذا طاف لها جنبا لان حكم الجنابة اغلظ من الحدث لكن اقتصى بها استحبابا **قوله** فعليه دم ما لم يعده فلو اعاد الطواف طاهرا لا يلزمه شيء لارتقاء التقصان بالاعادة والا فضل ان يعيد السعي لانه يتبع للطواف وان لم يعده فلا شاة عليه وهو الصحيح وحل اعادته طوافها في غير القارن اما القارن اذا دخل يوم النحر فلا اعادة عليه كما او نحوه صاحب البحر **قوله** لانه لا بد من الصدقة في العمرة فيه انه اذا طاف اقل من طوافها محدثا وجب عليه الشوط نصف صاع من حنطة كما مر **قوله** ولو يتركه بغيره فلا فرق في وجوب الدم بين ان يكون الاضافة باختياره او لا لان كانت بذه البعير في الهندية والنسب بغير النون وتشديد الدال المجرمة الهروب انتهى وفيه ان التذرع لان حفظ المال واجب كحفظ النفس وحكم الواجب سقط الدم فيه العذر ولم يقتضه هنا **قوله** قبل الامام اراد بالافاة قبله الدفع من عرفات قبل غروب الشمس كان مع الامام او وحده وسواء كان الامام او غيره لان استدامة الوقوف لغروب الشمس واجبة وهذا الواجب انما هو حق من وقوفه لا امانا وقوفه فلا شيء عليه اتفاقا لان الجوار الاول من وقوفه اعتبر وكذا الجزء الثاني اعتبر واجبا بحد وقوله والشرع قدس به ان مواده هم بالاضافة قبل الامام الاضافة قبل الغروب لما قدمنا **قوله** وسقط الدم بالعود استدركه المتروك **قوله** ولو بعده في الامم ان بعد الغروب والخلاف جليهما اذا عاده قبله ايضا كما في البحر **قوله** سبع الغرض بفتح السبع واصافة الغرض بيان ان سبع هي الغرض من معصاة بذكره والا فالغرض منها اربعة قال الكمال الذي بين الله به ان لا يجزى اقل من السبع ولا يجزى بعبثه شيء قال صاحب البحر هذا من اجزاء الخلق لانه لا يهل المذهب فاطته وقال العلامة قاسم تلمذ الكمال لا يقول على ما خالفه المنقول من اجزاء شئ **قوله** ما يكمله وهو ثلاثة اشواط سواء كان ذلك في ايام النحر او بعده كما هو في طواف للصدر بعد ما لزمه صدقة لتأخير بعض طواف الوكن عن ايام النحر عن الحديث **قوله** ثم ان بقي اقل الصدر ان بدنته وهو الذي اخذ بالركن فصدقة وقوله والا ان بقي بدنته اكثره بان طاف ستة اشواط للصدر فانتقلت للركن ثلاثة فالباقى بدنته اربعة اشواط بالشوط اربعة وكذا قدمه والاصل ان عليه ترك الاق من طواف الزيارة وما وقع تأخير صدقة في تركه الاكثر من طوافي الصدر دم في

تركه الاقل

ترك الاقل صدقة **قوله** وبتركه اكثره بقى جوارح لان الاكثر حكم الكل لانه لم يطف اصلا ابو السعد **قوله** في حق النساء وما عداهن من محظورات الاحرام ايسر بالخلق **قوله** حتى يطوف ولو طواف القدوم لانه ينقل اليه كما تقدم قال في المتن ولو تركه كل طواف العمرة بقى جوارحه لانه لو تركه كان كمن تركه **قوله** الا ان يقصد الرقص او فيلزمه دم قال في الهندية ولو جامع مرة بعد اخرى على وجه الرقص والاحلال فلا يلزمه ذلك اكثر من دم واحد سواء كان ذلك في مجلس واحد او في مجلس متعددة و قال في البحر وثبتت الرفق باطلة لانه لا يخرج عن الجا بالا بعمل لكن لما كانت المحظورات مستعدة الا قصد واحد وهو تجويز الاحلال كانت متحدة فكفاه دم واحد ولهذا نص في ظاهر الزواية ان الحرم اذا جامع النساء ومغتن احرامه واقام يصنع ما يمنع الحلال من الجماع والحيض وقيل القيد عليه ان يعود كما كان حراما ويلزمه دم واحد **قوله** ولا يتحقق الترك اه لان غير موقت هذبة **قوله** بلا عذر جامع الا قوله او تركه ولا قوله او تركه فلو تركه لعذر او تركه كذا كذا لاشع عليه شيء غير حالة العذر انما يلزمه الدم بالكوب اذا لم يعده ما شيا اما لو اعاده بعد ما حل وجامع لم يلزمه دم لان السعي غير موقت في نفسه بل بشرط ان ياتي به بعد الطواف وقدمه **قوله** او الووقوف بجميع السعي غير عذر واما اذا تركه به فلا دم عليه **قوله** او الوكي كذا انما وجب فيه دم واحد لان الجنس متحد وانما يتحقق الترك بغروب الشمس من ايام النحر وهو الرابع لانه لم يعرف قربة الا فيها وما دامت الايام باقية فلا اعادة ممكنة فيرميها على التاليف ثم بتأخيرها يجب دم عند الامام خلافا لهما **قوله** او في يوم واحد ولو يوم النحر لانه يشك تام **قوله** اما الذي الاول تكرار كحف لا فائدة فيه بل فيه ضرر من جهته فحكم عود الضمير في قوله اكثره اليه مع انه عائد الى الذي في اتي يوم **قوله** او اكثره بان يتركه اربعة من الاول او احد عشرة عصاة من اتي يوم من الايام الثلاثة بعده لان الاكثر حكم الكل **قوله** او حلق في حله وذلك لان الحلق يتوقت بالزمان والمكان عند الامام في حق الضمان بالدم لا في حق القليل **قوله** فعد ما كان ودم للزمان **قوله** لا اختصاص بالخلق ان لهما بالحرم والجماع باليوم النحر **قوله** ثم تقصر او حلق في الحرم **قوله** وكذا الحاج اشار به لان ذكر العمرة في كلامه اتفاقا **قوله** او قبل الحلق فيها وفيه ان السعي يتم ما لو صدر في اجنبية او نوجته او امته والنساء من الامم في حكم الاجنبية وان توقف فيه الجوارح اخرج بهما النظر اخرج امرأة بشهوة فانه لا شيء عليه كما لو تكلم ولو طاف النكاح او تكلم وكذا الاحتلام لا يوجب شيئا هذبة **قوله** انزل او لا هو الموافق لما في الاصل واختاره في البحر للكرخي وشرطه ان يجمع التقدير الانزال وصحي قاضيان في غرضه ليكون جماعا من وجه فان الحرم هو الجماع صورة ومعنى او معنى فقط وهو بالانزال ويجزى هذا ان القولان فيما اذا جامع فيها دون الطرح وظاهر كلامهم لزوم الدم سواء وقع ذلك قبل الوقوف او بعده قبل الحلق او بعد الحلق قبل الطواف ولا يضر مساواة الدواعي للجماع حقيقة في الثالثة وان اختلف موجبها في الصورة فان الجماع في الاولى مفسد وفي الثانية موجب للبدنة قال في البحر وانما لم يفسد في بالدواعي كما يفسد بها الصوم ان اذا انزل لان فساده يعلق بالجماع حقيقة بالنسب والجماع معونه فلو لم يعلق به **قوله** وانزل قيد للمسئولين فان لم ينزل فيهما فلا شيء عليه ولم يفسد بجماع البهيمة مع الانزال كما يفاد من البحر **قوله** واحد الحاج الحلق هذا عند الامام وعندهما لا يلزم بالتأخير في المناسك شيء وقيد بالحاج لان حلق المعتمد لا يتوقت بالزمان كما مر وكذا طوافه فلا يلزم بتأخيرها شيء **قوله** او طواف العرض ان يغير عذر فلو كانت حائضا او نفسا فبهرت بعد ايام النحر فلا شيء عليها وهذا اذا حاضت قبلها اما اذا حاضت فيها بعد التمكن من الطواف وجب الدم للتقريط فيها بقدم ابو السعد واما قيد بطواف العرض لان طواف الصدر والسعي لا يلزم بتأخيرها شيء لعدم توقرها بالزمان **قوله** فيجب لوجه التقطيع فالاول جعلها مستقلة كما فعل غيره وهذا الترتيب واجبه عندنا وعند مالك واحد **قوله** الرمي اي رمي جمرة العقبة **قوله** لغير المعفود وهو القارن والمتمتع اما

المعدود فافعله ثلاثه ايام والخلق والموافق وما في حكمه فليس بواجب فلا يشر بتقديمه وتأخير
بجد **قوله** قبل الرمي وكذا لو طاف القارن والتمتع قبل النحر لان الطواف الى ما كان لا يلزم بتقديم
على الرمي المتقدم على النحر شيء في باب اوله ان لا يلزم في تقدمه على النحر في القارن والتمتع
وقوله انما لم يذكر النحر لان كلامه في المعدود فيه نظر فانه ذكر الاشياء الاربعه وهي عقود وغيره
قوله والخلق ان طاف قبل الخلق لا شيء عليه لكن لا يعمل بهذا الطواف بل حتى يخلق وانما يلزم الدم
ان خلق قبل الرمي وكان قارنا او متعكلا في البعد وغيره **قوله** نعم يكره ان كراهة تنزيه كما يفتا
بما فقد **قوله** كما لا شيء على المعدود من دم وصداقة وهذا مما يرد على قوله السابق انما لم يذكر
النحر اه **قوله** على المذهب وقيل يلزمه ثلاثة وما كما مشى عليه صاحب الهداية في بعض المواضع **قوله**
كما حرمه المصنف هو قد اقتطع بعض عبارة صاحب الجرد في شبه التجرير الى المصنف وهو ان فقهنا صاحب
الجد عن صاحب الهداية بان من جرد على قول بعض مشايخنا وقال الكمال انه سبق قلم **قوله** وفيه
اه الضمير راجع الى غير المذكور هنا وهو راجع الى بعض محدثي الجامع الصغير على ان احد الذين للقرآن
والاخر لتأخير النكاح عن وقتة كما نقله في البعد **قوله** ما توهمه بعضهم كصاحب الهداية **قوله** من جعل
الجنابة وجهه صاحب الهداية بان يجب عليه دم بالخلق في غير اوانه لان اوانه بعد النحر ودم لتأخير
النحر عن الخلق **قوله** اقل من عفو ولو اكثره كما في قوله في الخزانة اه ضعيف كما افاده صاحب الجرد
حذفه **قوله** قبضته بضم القاف وفقرها **قوله** وظاهرا لانه قال وفيها دونها لانه لو اراد الزمانية لا
يتأخر لها دون **قوله** او خلق شاربه سمي شاربا محاربا ووجب الصدقة فيه هو المذهب لانه عفو فيه
سواء خلق بعينه او كلفه بدمه ورواه الحديث الشريف اخذوا الشوارب واعفوا النبي واصفوا ابنيهم الرهق
والفا امر من حلف الشارب عفوا وبغضها من احلف لان حلفا واحدا لثقتان قاموس واعفوا بضم الهمزة
امر من عفا الشيء بعفو عفو اذا كثر وبغضها امر من اعفا الشيء يعفوه اعفا كثره ووفره فالفعل متعد
ولا يلزم والسنن في الحديث ان تكون قدر القبضة فان اراد بقطع والشارب قطع ما طاف به عن
الشفقة منه حتى تبدد والشفقة العليا ويحبها لا يبدد بقصد الجيرة التي من الشارب حديث كان يجب
التطهر في تطهره وترجله وشغلته في شأنه كذا واختلفوا في كيفية قص الشارب هل يقص طوله او
وهما المسمى بالسبالين ام يتحان كما يفعل كثير من الناس قيل لا بأس بتركها وقيل يكره كما في
التشبيه بالجورس وذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم الجورس فقال انهم يوفرون سبالهم ويحلقون
لما هم في الغوهم ابو السعد عن العلامة يوحى وذا هره ان تطول السبال مكره تحريم التشبه المذكور
قوله او بعض رقبته ولو اكثرها **قوله** اظا فيره جميع نظره وهو من الانسان وكل حيوان بالظن وسكون
الغيا وتقيم ولا تكسر الظار وحكي ابو بكر هاجع اسكان الغيا وذكره المذود في شرحه في وادو
السود **قوله** الاستة عشر انما راده وان غير معه المص لانه يعلم منه حكم صورة المص بالاول **قوله**
قد استقراء هذا هو الموافق لما في المعبرات كالهديات وشروطها خلافا لما في الوقايع وتبعها في التدرج
ايضا في الاصطلاح من الاكتفاء بصدقة واحدة للجميع افاده العامة يوحى **قوله** فينقص ما شاء هو المعول
عليه وما في البعد انما ينقص نصف صاع فضعيف **قوله** او طاف للقدوم او تطوعا **قوله** او احل الجمار
الثلاث التي فيها بعد يوم البعد **قوله** فلما انما ينقص ما شاء **قوله** وافاده المذود هو عين ما في
البعد الزاخر وتقدم تضعيفه **قوله** او خلق راس محرم او حلال اعلم ان المسئلة بالقسمة العقلية على
اقسام ما ان يكونا محرمين فيجب على الخالق الصدقة وعلى المخلوق الدم او الخالق حلالا والمخلوق محرم
فذلك الخلق فيه وانما صرحنا به من الخالق الحلال باعتبار ان شغل المحرم اسوق الامن وقد اراد
عنه فكان جانيا او كان الخالق محرم والمخلوق حلالا فيجب على الخالق الصدقة وهي غير مقدرة بنصف
الصاع او كانا حلالين فلا شيء عليهما وقوله او حلال ظاهرا انه يلزم في هذه نصف صاع مع انها غير
مقدرة به كما قدمناه في كلامه عن خوض افاده صاحب النهر **قوله** بخلاف ما لو طيب عتق غيره كما هره
ولو ان غير محرم **قوله** كالنطرة افاده ان التقييد بنصف الصاع من البراءة فيجوز اخراج الصاع من

التمتع

من التمر والشعير كذا في القهستان **قوله** او خلق او قصر كما في البعد **قوله** لغير خوف المهلاك
من يرد او مريض او ليس السلخ للقتال خائفة والظاهر ان المراد بالخوف الظن لا اليقين فيجوز للعدو
تغطية راسه مثلا بشر بدته بالخيل كمن بشره ان لا يتعدى موضع الضرورة فيفعل راسه بالقلنسوة
فقد افذعت الضرورة بهما ولذا لم يمتنع عليه اذ لم يتعدى موضع الضرورة فيفعل راسه بالقلنسوة
كأنه عليه الشرب بل **قوله** ذبح اشارة الى انه يجزى عن العهدة بالنحر حتى لو هلك المذبح او سرق
لا شيء عليه بخلاف ما اذا سرق وهو حي فانه لا يلزم غيره ويلزم التصدق بجميع لحمه ولا يجوز
الاكل منه **قوله** في الحرم فان ذبح في غيره لا يجزى عن الذبح لكن اذا صدق بلحمه على ستة مساكين عا
كل واحد منهم قدر قيمته نصف صاع من حنطة فانه يجوز بدلا عن الاطعام ولا يختص بزمان **قوله**
او تصدق اى على وجه التملك على قول الامام ومحمد وسجدة ابن الصمام **قوله** اصوع على وزن اوصل
جمع صاع **قوله** على ستة مساكين ظاهر كلامهم انه لا بد من التصدق على ستة مساكين لكل مسكين
نصف صاع حتى لو تصدق بالثلثة على اقل من ستة او اكثر لا يجوز لان العدد منصوص عليه في الحديث
قوله ان شاء سوا كان في الحرم على اهله ولا اذ في غيره والتصدق على فقرا سكة افضل كما في الحديث **قوله**
او صاع ثلثة ايام في اى موضع شاء لانه عبارة في كل مكان **قوله** ووطوءه ولو بايلاح حشفته من
غير الزوال بجد **قوله** في احد السبلين السبل يذكرون وثب وما اختاره المص من النسا وبالجاء في
الذبح هو قولهما واصل الروايتين عن الامام **قوله** من ادعى اما وطئ البيعة فلا يفسد مطلقا لقوله
بجد **قوله** او مكروهها ولا يرجع له على المكروه كما ذكره الاسيحيات وشمل الحرم والبعد لكن البعد يلزم
الهدى والى بعد العتق **قوله** لكن لا دم ولا قضاء عليه اى على البعد والمجنون وانما افرد الضمير لان
العطف باو قاله وما في الفقه من ان صاع الصبي والبيعة لا يفسد حجها فضعيف **قوله** قبل وقوف
فرض بالتؤين فيها فشمع النفل بخلافه عند الاضافة واذا ضجه فسد الا حرام معه كما هو
به في مواضع عديدة قاله في البحر واكثر رعن وقوف المزدلفة اذا جامع قبله فانه لا يفسد لكن يجب
فيه بدته **قوله** وكذا الواست حلت اه النظر البتة بين ما اذا وطئ برميته حيث لا يفسد حبه وبين
استدخالها ذكر الحاد قاله في قول المذوق واي الشهوة فانه في النساء اتم فلم تكن في جابر قال
بخلاف ما اذا جامع برميته **قوله** او ذكر امقطوعا ولو لغية اوى **قوله** كما نزه حتى انه يجتنب في انفسه
ما يجتنب في الجارية خائفة **قوله** ويذبح قاله في البحر ويقوم سبع البدنة مقام الناقة كما صرح به في غاية
البيان **قوله** وقبضه لان اداء الافعال بوصف انفسا ولا يوجب عا لزم بوصف الهمة **قوله** هل
يجب قضاءه اى قضاء القضاء يعني غير ما عليه **قوله** لم اره البحت لصاحب النهر قال وقيل ما
ذكره انه انما شرع مسقطا لا ملتزما انه لا يلزم الا قضاء الاول **قوله** والذي يظهر ان المراد
الاعادة فيه ان الاعادة فعل الواجب لخلل غير النسا والدم الا ان يرد بالاعادة فعل ما قصد
فليس المراد الاعادة المصطلح عليها والاداء حذف هذه الجملة اذ لا فائدة فيها **قوله** ولم يشرقا
الى الرجل والمرأة قهستان وعبر بالمرأة ليعلم الملوكة **قوله** وجوب الحق ان الخلاق في الوجوب
لا في الاستيجاب خلافا لما قاله الحموي **قوله** بل تدبى اى بل يتدبى التدقيق في القضاء وقت الاطعام
بان يأخذ كل منهما طريقا غير طريق الاخر حيث لا يمس احدهما صاحبه نهر **قوله** ان خاف الوقاع
الذي في القهستان في الوجوب عند خوف العود الى الوقاع حيث قال بل هو مستحب الا اذا خاف العود
اه والمراد بالخوف الخوف والغلبة المسئلة روايتين **قوله** لم يفسد حبه لقوله صلى الله عليه وسلم من
وقف بعرفة فقد تم حجه **قوله** ويجب بدته سواء جامع مرة او مائة ان اتحد المجلس وامان اختلف
فبدته الاول وشاة للثاني بجد **قوله** لحقة الجارية لوجود الحلي الاول بالخلق هذا ما عليه الموقوف
وخالف الكمال وجاعة فاجابوا البدنة مطلقا واوضح رده في البيه رتبة حكم القارن اذا جامع انه
ان كان قبل الوقوف بعرفة وطواف الهمرة فسد حجه وعمرته ولزمه زمان وقضاؤها وسقط
عنه دم القران وان كان بعد طواف الهمرة او اكثره قبل الوقوف فسد حجه فقط ولزمه زمان ايضا

وقضاه الى فقط وسقط عنه دم القدران وان كان بعد الطواف والوقوف قبل طواف الزيادة لم يفسد
او عليه بدنه للبحر وشاة للحره وان كان بعد الحلق لزمه شاة وان شاة للبحر وشاة للحره علام اختار
الاكثر **قوله** ووطونه في عمرته او شمل كلامه عمره المتعة **قوله** وذبح ان شاة **قوله** ووطونه بعد اربعة
اظهره في محل الاخبار **قوله** خلا فالتا في دفع الله عنه فانها تقصد عنده سواء جامع قبل ان يطفئ
الاكثر او بعده وعليه بدنه اعتبارا بالبحر اذ هو فرض عنده قاله ابو السعود نقلا عن الزيلعي **قوله** ان
حيوانا في غير ما استثنى بعد ذلك من الذئب والغراب والحيوان فانه لا شاة في قتلها واما بقية الفوا
فلمست بيود فلا حاجة الى استثنائها واطلق في القتل فلهما ما اذا كان مباغرة او شاة كثر في الماشية
لا شاة في القدر فلما نقلت ثمة على صيد فقتله يجب عليه الجزاء اما في التسبب فلا بد من القدر
فلو نصب شبكة للصيد وحفر حفرة له فطعم فممن لانه متعمد ولو نصب فسطاطا لنفسه فقتل به صيد
لا شاة عليه وكذا لو ارسل لهما الى حيوان مباح واخذ ما يحرم او ارسل للصيد في الحبل وهو حلال فياوزه
لحرم فقتل صيدا لا شاة عليه لانه غير متعمد **قوله** بزيا هو ما يكون نواله في البر ولا غيرة بالمشي الى المكان
والبحر ما يكون نواله في الماء ولو كان مشوا في البر لان النوال اصل والكنهية بعده عارض والبحر
يجوز صيده بنصف الاية سواء كان ما كولا ام لا وطير البحر لا يملك قتله لان قتيقه ومفرقه في الماء و
يعيش في البر والبحر فالحان صيد البر من وجه فلا يجوز كذا في المحيط **قوله** مستوحشا ان يقع نفسه في
اما بقوايمه او بجناحه فخرج نحو الفم والبقدر من الحيوانات الالهية **قوله** باصل خلقته دخل فيه الطير
المستأنس وان كان ذكاته بالذبح وخرج البعير والشاة اذا استوحشا وان كان ذكاتها بالغرق لان
المذكور اليه في الصيدية اصل الخلقة وفي الذكاة الامكان وعدمه **قوله** او دل اي او اشروا بشرط
التي في الدلالة ينبغي ان تكون ثابتة في الاشارة تنبيه مما الحق بالدلالة ما لو ارسل محرم صيد في موضع
لا يقدر على اخذه منه الا ان يرميه فخرج له ما يرميه به او دل عليه او اعاده سكين فقتله كان عليه
الجزاء **قوله** مستوحشا ان يقع نفسه في المحيط **قوله** مستوحشا ان يقع نفسه في المحيط
وليس معنى التصديق ان يقول له صدقت بل ان لا يكذب حتى لو اخبر محرم بغيره فقتله فم يرميه به حتى
محرم اخر فلم يصدقه الاول ولم يكذب ثم طلب الصيد فقتله كان على كل واحد منهما الجزاء ولو كذب الاول
لم يكن عليه **قوله** غير عالم اما لو كان عالما به فلا يلزم منه عدم الغائبة **قوله** وان قتل بالذكاة
لا وجه لعد هذا شرطا لانه متحد مع قوله واخذه قبل ان ينفلت عن مكانه قاله ابو السعود وفيه انه لا يلزم
من اتصال القتل بالدلالة عدم الافلات فالاول ما في من ان المراد بالاتصال ابقاء المقتول ثم لا
كان مطلقا بقيد بالشرط الا في وهو الاخذ **قوله** والعال والمشي الاول عطف بالاول لان الحكم ثابت لاحكام
وليصح قوله باق واحتمت بذلك عما اذا عطل الدال او المشير فقتله لكون لا شاة عليه وياثم هذبة
قوله قبل ان ينفلت عن مكانه فلما انفلت عن مكانه ثم اخذه بعد ذلك فقتله فلا شاة على الدال هذبة
وكذا لو انفلت من يده بعد اخذه ثم طفر به فقتله فانه لا شاة عليه افاده ابو السعود **قوله** بذوا وعودا
اي المبتدئين بقتل الصيد والعامل في قتل اخر والمبتدئ في البحر والعائد فيه سواء هذبة وقال ابن عباس لا
جزاء في غير الاول لقوله فقالا ومن عاد فقتل الله منه فلم يجعل له كفارة **قوله** او يملوكا ويذره فيه
قيمتان قيمة لما ملكه وجزاءه حق الله تعالى بحره **قوله** فعليه جزاؤه وهذا الجزاء كفارة وبطل عندنا اما
كونه كفارة فلو جود سببها وهو الجنابة على الاحرام باركتاب محكورة ولذا قال الله تعالى او كفارة
للعام مساكين واما كونه جزاء فلو جود سببه وهو تلف صيد متقوم والجزاء يتعد بتعدد المقتول
الا اذا قصد به القتل وسقط الاحرام فلما صاب المحرم صيدا كثر على قصد الاحلال والرفع لاحرامه
فعليه لذلك كله دم لانه قاصدا في قتل الاحرام لا الجنابة على الاحرام وتيجل الاحلال بوجوب دما واحد
كما في سبوط محمد **قوله** ولو شئتم لا انما غلبه لخالق الامام مالك فيه فانه يقول انه لو فمستأنس
فصار كالبط فقتله هو صيد باصل الخلقة وانما لا يلزم شاة **قوله** وتقدم الميتة على الصيد لانه في الا
الصيد مخلوق دين الاكل والعش في اكل الميتة او كتاب مخلوق واحد فكان اخف زيلعي **قوله** والصيد

على مال الفيلان الصيد حراما معاقلة لقتلها والمال حرام حق العبد فلان التبرجح بحق العبد لا يقتضيه
زيلعي وعن الكوفي مال المسلم ابل **قوله** ولحم الانسان لان لحم الانسان حرام لحق الشرح لا غير ذلك
اخف زيلعي قال في النهر والكلاب فيها هو الاصل حتى لو تناول من لحم الانسان جاز ابو السعود **قوله**
قيل والخنزير هذا رواية عن محمد واخا د بقل منعها ومقتضاها ان الخنزير ليس بصيد وهو حرام
زفرا ابو السعود **قوله** ولو الميت نيا ظاهرا عبارة النهر واقرها ابو السعود ان هذا مذهب
حيث قال في الكلام فيها هو الاصل حتى لو تناول من لحم الانسان جاز وبشئ الشاة فميتة ما اذا كان
نيا فليقتل من اين له هذا الجزم **قوله** الصيد المذبح اولي سواء كان الزايج له محرم او الصيد
الحرم ولو الذبايح له حلالا وبالا اول صرح الزيلعي وانما كان اوله لانه بعد ما ذبح تقاض ما هو حرام
ذاته وهو الميتة وحرام عرضه وهو الصيد **قوله** ما اكله ان قيمته ما اكله بالغة ما بلغت ولا فرق بين
اكله والطعام كلابه **قوله** لو بعد الجزاء ان لو بعد ما دفع الجزاء وهذا يقتل الامام وعند
ليس عليه الاستغفار اما اذا لم يؤيد الجزاء دخل ضمان ما اكله ضمان الجزاء بالا جلاء كما في الغاية
كل شاة ويشق طرا وعجزه عن الطير ان تم قتله قبل اداء الجزاء لا يضمن الا قيمته واحدة كما في
المحيط **قوله** والجزاء هو ما قومه عدلان المتقوم هو الصيد وليس عدا او افا الاول ما قومه به
عدلان ثم انما يقوم من حيث الذات لان حيث الصفقة لاسها اموعارف فلو قتل باريا متعلما
يجب قيمته ذاته مجردة عن التعليم حقا لله فقالا وقيمتها معلما حقا للمالك فقتله الصفقة للمالك ولو
في غير الصيد الا اذا كان الوصف لمحرم من الله وكقيمة الدية لنقاره والكبش لظاحه فانها لا تقتل
كما في الجارية المغنية والمراد الصفقة التي يبيع العبا داما لو كانت صفقة خلقية كما اذا كان الصيد
ذاته حسنا لم يلجأ له زيادة قيمة يجب قيمته على تلك الصفقة كما لو قتل حاصته مطوقة او فاخته مطوقة
ويجب قيمته طير صني الصوت باعتبار ذاته وصفقة على الزواج لان ذلك امر ضايق والمراد
بالبعد من له معرفة وبصارة بقيمة الصيد لا المعدل في باب الشاة **قوله** وقيل الواحد صحه
في الهداية وحمل هو ومن يتبعه العدول في الاية على الاولوية لانه احوط وابعد من الغلط كما في
حقوق العباد ووجه في الدرر اعتبار المنة اعتبارا بالنظر في الحلية من اذ صاحب الهداية اختار
وجوب العدة سبق فكم **قوله** ولو القاتل يفي ظاهر هذا انه يصد في المذهب مع انه يجب لصاحب البحر
وعبارته ينبغي ان يكتب بالقاتل اذا كان له معرفة بالقيمة وان يحمل ذكر الحكيم على الاولوية على قول
من يكتب بالقاتل يوقف على نقل ولم اره ايه **قوله** في مقتله ان مكان قتله ان لا موضع الا صاحبه
خلافا لما يفيد ظاهر عبارة الهداية ولا بد من اعتبار زمن قتله لاختلاف القيم باختلاف الازمنة
كاختلافها باعتبار الامكنة كما افاده صاحب البحر وغيره **قوله** لا للتأخير تاكيد لما قبله **قوله** في
سبع هو اسم لكل مختطف مشرب جارح قاتل عاد عادية وقوله ان حيوان قال في البحر واواد بالبحر كل
حيوان لا يذبح لالحمة مما ليس من الفواسيق والحشرات سواء كان شبعام لا ولو خنزيرا او قردا او
فيلا **قوله** لا يذبح على قيمته شاة لان زيادة قيمته اما لما فيه من معنى المهارية وهو خارج عن معنى
الصيدية اما فيه من الايطار وهو لا تقوم له شرعا في اعتبار الجلد والدم على تقدير كونه ما كولا
وذلك لا يزيد على قيمة الشاة غايها لان لحم الشاة خير من لحم البعير **قوله** ليس الا باراة الدم
اما ما كولا اللحم فعليه فساد اللحم ايضا فوجب قيمته بالغة ما بلغت ثم **قوله** وكذا لو قتل معلما الا
ان يقول ولو كان معلما ضمنه ايضا كما كولا معلما وفي سبط ولذا باللام ان لاجل كون القصاص في غير
المأكول ليس الا باراة الدم **قوله** ثم له ان يشترط اء افاد بذلك ان الجوار بعد التقويم للقاتل لا للمقتول
لان التحريم شرع رفقا بمن عليه فيكون الجوار له كما في كفارة اليمين وعبر بالهدى اشارة الى انه اذا
اختاره لا يذبح الا بالاحرام كما هو حكم كل هدي فلو ذبحه في الحبل لا يجزيه عن الهدى بل عن الاطعام
يشترط ان يعطى كل فقير قدر قيمته نصف صاع حنطة او صاع من غيرها والمراد بالهدى ما يجزى في
الاضحية حتى لو لم يبلغ قيمة المقتول الا عناق او حلا فيقوم بالا طعام او الصوم لا بالهدى ولا يتصور

التكفير بالهدس الا ان يبلغ قيمته جذعا عظيما من الضمان او شيئا من غيره لان مطلق الهدس في الشرع ينظر
الى ما يبلغ ذلك السن وقول الفقهاء لوقال ان فعلت كذا فتوليته هدر وان لم يست من غرك ذلك فهو هدر بخلاف
عن الصدقة بقرينة التقيد بالشوب والغزل **قوله** وينبغي ملكة فلو تصدق بالهدس حيا لا يجوز به والتصدق
بلمه واجبه على الا مكان فلو انكف بعد البيع فتمت في تصدق بغيره ولا ينعقد الاجزاء به ويجوز ان يتصدق
بجميع النعم على مسكين واحد **قوله** ولو ذمها هذا خلافا لما عليه الفتوى وهو انه لا يجوز دفع الواجب
عليه **قوله** كالنظرة حتى دفع القيمة الا ان ابا حنيفة فكل في هذا ولا تخفى في الفطرة **قوله** او اكثر مكرر
مع قول المصن الا ان لا مسكين واحد قاله وقد يقال ان هذا اهم فانه يصدر على ما لو جمع مسكين
وفرق عليهم الكفاية كل واحد اكثر من نصف صاع **قوله** او صام اه ولا يشترط في الصوم التتابع
لاطلاق النعم وكذا ان اختار الهدس وفضل من القيمة شيء لا يبلغ الهدس فهو بالخيار في الغفل ان شاء
صام عن كل نصف صاع من يومه وان شاء تصدق به واعطى كل مسكين نصف صاع وان شاء تصدق
بالبعض ويصوم بالبعض وعلى هذا لو بلغت قيمته هديين كان له الخيار ان شاء ذبحهما او تصدق بهما
او صام عنهما او دفع احداهما واذا بالآخر اثر الكفاية وان شاء اوجع بين الثلاث **قوله** او كان الواجب
اكثر من ذلك او باق قتل يربو عا او عصفور او غيره من غير ايضا **قوله** تصدق به لان الواجب عليه مراعاة المقدار
وعند المسكين وقد يخرج عن مراعاة المقدار فسقط وقد عاى مراعاة العدد فله من ما قدر عليه **قوله**
ولا يجوز اكرار مع **قوله** لا اقل منه **قوله** قال المصنف ليجوز عبارة البعد وقد حققنا في باب صدقة
الفطر انه يجوز ان يفرق نصف الصاع على مسكين على المذهب وان القائل بالمنع الكرخي فيخفى ان يكون
كذلك هنا والنعم هنا مطلق فيجوز على الإطلاق لكن لا يجوز ان يعطى المسكين واحد كالنظرة لان
العدد منصوص عليه اه ففهم قد علم لصاحب البحر في عبارته دلالة لا تقضي ان صاحب البحر قال
وقته اه وقد رايته عبارته **قوله** فينبغي كذلك هنا قد يقال لا محل للبحث مع نصهم هنا على عدم الجواز
فان الشرع قد قال هكذا ذكره هنا **قوله** لا لا مسكين واحد فلا حد التقيد به انه يجوز الدفع الى
مسكين كافي ابو السعود من التقيد بالواحد لكن قوله فيما سبق لاكثر الا نطوعا فيفيد انه لا يقطع
كل مسكين فوق نصف صاع الا نطوعا فيكون العدد بحسب الصيغ وهو الذي يفهمه ظاهر البحر
قوله بخلاف الفطرة فيجوز اعطاء صدقة جماعة الى واحد بخلاف يعتد به كما قدم الشرع **قوله** لان
ان الدال على الفطر الجميع في الآية **قوله** ان لا تقبل شهادته له شمل الشريك فلا يدفع لشريكه وشيئا
الحكم كذلك فالاولى كما في البحر كما لا يجوز دفعه الى اصره وان على وفرعه وان سفل وزجته
وزجرتها كما هو الحكم في الصدقة واجبة وهو كذلك في غالب الفتوى فقله من لا تقبل شهادته من
الشعخ الاول احذفها لما علمت **قوله** كما مر في المصرف وعبارته فيه ولا يدق الى من بينهما ولاد
ولو مملوكا لفقير والذين في المخرج كما هو مقرره في المصرف **قوله** ووجب بخرجه افاد بلكر الجرح بعد
ذكر القس انه لم يمت من هذا الجرح لانه لو مات منه وجب كمال القيمة فان غاب ولم يعلم موته ولا
حياته يلزمه جميع القيمة استحقا ولا يلزم ارش الجرح ولو برى ولو قلع سن للبي او تنف ريشه
قبت او ضرب عيني صيد فابيضت ثم ذهب البياض فلا شيء عليه عمدا لا مام وقال ابو يوسف
عليه صدقة الا لم ولو جرح صيدا فكفر ثم قتله كفرا اخر لانها جانيان ولو لم يكفوجه قتله لزم
كفارة بالعقل ونقصان الجراحة ولو ضرب صيدا ففروا وانتقصت قيمته او زادت فمات عليه
اكثر القيمتين من قيمته وقت الجرح او وقت الموت بحد والمسالمة مقيدة بان لا يخرج جرحه ويحرم
عن خير الامتناع فان اخرج من ضمن كل القيمة ابو السعود **قوله** ما نقصنا اعتبارا للبعض بالكلية
حقوق العباد مع فيقوم صحيحا ثم ناقضا فيشترى بما يبي القهتيين هديا او يصوم قهتا **قوله**
بنتف ريشه لانه فوت عليه الا من يتفقوت الة الامتناع فصا وكانه فكه فله من قيمته كاملة بحد
قوله وقطع قوائمه من ارجله والعللة مام **قوله** حتى خبج اه لا معنى لهذه الغاية لانه لا شيء عاقر
في ان الصيد اذا تنف ريشه او قطعت قوائمه يخرج من خير الامتناع فالاول الايتان بالتعليل

بان يقول

بان يقول لانه خرج من خير الامتناع والا ضافة في ضا الامتناع من اضافة المشبه به الى المشبه **قوله**
وكسب بفضه فيلزمه قيمته ولو شوى بفضا او جوا او فتمته لا يحرم الكلة ولو الكلة او غيره خلا
كان او احراما لا يلزمه شيء وعللة المحيل بانه لا يقتض الا الذكاة فلا يصير للميتة ولو فطر صيد
عن بفضه ففقد ضمنه احواله للفساد على الظاهر كما لو اخذ بفضه الصيد فذبحها تحت وجاجة
ففسدت ولو لم يقبض وخبر منها فخرج فطار فلا شيء عليه ويبيع الكلة بفضه قبل شيء **قوله** غير
الذكور كبسر الذكرا المحيية قال في القاموس مذكرت البقرة كغرضت فهي مذكورة فست وقيدة
لان المذكر لا شيء فيه لانه ليس بصيد ولا بعد شيئا ان يصير صيدا عن الغاية **قوله** به ان بالكسر اما لو
علم موته بغير الكسر فلا ضمان عليه للخبر لا لعدم الامانة ولا للبعض لعدم الغرضية واذا لم
الخبر لا يجب في البض شيء لان الذي ضمنه لاجله قد ضمنه وهو الخبر بحد واذا لم يعلم موته بكسر
فالقياس ان يجب عليه قيمته الخبر حيا عن العنانة **قوله** وفي حلال صيد الحرم المهراد يصيد
ما فيه ولو طائرا ويضمنه بالتصدق به ولا يجوز بيع الصوم ويجوز ان يشتري بها هديا وقيد بالجلال
لان الحرم يلزمه قيمته بخبر فيها باني الهدس والاطعام والصوم كما في النهاية وقيد بالبيع لانه
لو دل انسانا على صيد الحرم فانه لا يلزمه شيء وان كان المدلول محرما كالاجنبى اذا دل السارق
على مال انسان بخلاف الحرم فيلزمه بالذلالة كالمودوع اذا دل السارق على الدويعة والمود
بالبيع اتلافه حقيقة او حكما فمن اخرج صيدا من الحرم فارسله في الحبل ضمنه لانه ازال عنه بالاخراج
فالم بعد الى ما منه فارسلته الحرم لا يبرأ عن الضمان ولا فسخ الا تلاق بين المباشرة والتسبب
يشترط ان يكون التسبب عدوانا ولو وضع يده على صيد الحرم قتله باقعة سمائية فانه يكون ضمانا
فعلم بهذا ان صيد الحرم يضمن بالمباشرة والتسبب ووضع اليد وحكم جزء صيد الحرم كبضه وجوز الضمان
لان الجزم معتبر بالمال والصيد يصير مائلا بخلافه اشياء باحرام الصائد وبدخول الصيد الحرم وبدخول
الصائد الحرم ومن الاتلاف لو تفرقه فملك في حال حروبه او صاح على صيد فمات من صاحبه كما
صاح على صيد فمات او رمى الى صيد ففقد السهم منه لا صيد اخر فقتلهما او امسك صيد الحرم
له فخرج الحرم فمات الغرض **قوله** وحبه كبة فيجب قيمته ما حمله لانه القين من اجزائه فلو معتبر
بكله **قوله** وقطع حشيشه هو ما لا ساق له من الثبات وكان يابس هذا معناه لغة والمرا وهذا
ما يعم الرطب لان المص قد استخ الحاف والاسستنا معا في الموم والشجر هو ما له ساق من
النبات رطبا كان او يابسا والقاع كالقطع خلافا لما في البحر والقارن فيه كالمفرد ابو السعود **قوله**
غير مملوك اعلم ان حشيش الحرم وشجره على نوعين نوع انتبه الناس ونوع نبت بنفسه وكل منهما
على نوعين لانه اما ان يكون من جنس ما ينتبه الناس او لا يكون فالاول ينوعه لا يوجب الجزاء
بل القيمة للمالك والاولى من الثاني لانه فيهما الجزاء في الشاة منه وهو ما ينتبه بنفسه وليس من
جنس ما ينتبه الناس ويستور فيه ان يكون مملوكا لانسان ما ينتبه في ملكه او لم ينتبه افاد المص
وقد احتسب المص على هذه الاربعة صورته منها ثقا وبخطوة وثلاث بغيره فقله غير مملوك
معناه نابت بنفسه ومنع ولا مئيت ليس مما ينتبه الناس فكان قال يجب القيمة في حشيش الحرم
النابت بنفسه وهو من جنس ما لا ينتبه الناس وهذه هي الصورة التي يجب فيها الجزاء سواء وجب
منه القيمة للمالك كان نبت ذلك في ملك رجل او لا وخرج بقوله النابت بنفسه صورته انما انتبه
الناس وهو من جنس ما ينتبه الناس وما انتبه الناس وهو من جنس ما لا ينتبه بنفسه وهو من جنس
للمالك وخرج بقوله ولا مئيت الذي معناه ليس من جنس ما ينتبه الناس ما نبت بنفسه وهو من جنس
ما ينتبه بنفسه فلا شيء فيه حتى الشجر وكان الاصل للمص ان ياقه باو من هذه العبارة **قوله** يعني
النابت بنفسه تفسير لغير المملوك لا للمضاف اليه وخرج به صورتان وهما ما انتبه الناس مطلقا
كما تقدم **قوله** ام غيلان هي شجرة السهم بضم الميم كما في القاموس وهو معروف لانه اسم جنس فليس
بعلم ولا صفة اوج **قوله** بناء على قولهما هذا جواب عن سؤال او دمه في المخرج على قولهم لما كثرها ونصرا

وفيه كلام وهو انه قد روي ان ارض الحرم سوايب اعني اوقافه والا فلا سائبة في الاسلام فكيف
يصح قولهم بنت في ملكه ويكن ان يجاب عنه بان كونها كذلك انما هو على قول الامام الاكبر اما
على قولهما فخر مملوكة وقوله ما روي عن الامام كما في الهداية او موصفا **قوله** فلو من جنسه ان
والان انه ثابت بنفسه فلا شئ عليه ان للشرع فلو بنت في ملك انسان فعليه قيمته لما ذكره واعلم انه
لا يجوز الصوم عن قهقهة الحشيش والشجر ويجوز الطعام والهدى كما في القمستان عن شريح المكي
قوله فلا شئ عليه ظاهره انه لا حرمة عليه فيه ويدل عليه ما ياتي **قوله** كقطع فانه لا شئ فيه
لحق الشرع وكذا يقال في الورق **قوله** ولذا ان يكون الشجر او الحشيش الذي هو من جنس ما يثبت الناس
لا شئ فيه من جزاء لحق الشرع ولا من حرمة **قوله** حل قطع الشجر الخمران وان لم يكن من جنس ما يثبت
الناس لكن ان كان له مالك يوقف على اجازة ملكه والادب فيه قيمته لم كما لا يخفى **قوله** الاما على
ولونا بنتا مملوكا فانه لا يجب عليه شئ قهستان ان لحق الشجر ويجوز به الامتناع به لانه خطيئة كما في
البحر **قوله** او انكسر ظاهره وان لم ينفصل او ذهب بغير كونه او بالوقود او بالوطيئة من **قوله**
لو ضرب فسطاطا من نصب خيمة **قوله** لعدم المكان الا حذر ان يعمد اليه بالاشياء **قوله**
لانه يقع الاصل الاتيان به او العطف فتكون علة ثالثة والمعنى ان هلاك الشجر بهذه الاشياء
ليس مقصودا بالاتلاف وانما هلك بطريق البيع للمقصود وهو الوقود وغيرها فلا شئ فيه
قوله لا يفسد ان لا في الفطن تابع للاصل **قوله** وبعضه كره ولو كان ذلك البعض قليلا قال القمستان
وشجر الحرم ما كان شئ من اصله في الحرم سواء كان اعصابه فيه او في الحل فيقطع هذه الاعصاب
عليه القيمة او في كلامه او حال الكاف على الصنوبر وهو شاذ **قوله** والعبرة للمكان الطاهر من
الشجر لا اصلها لان الصيد ليس تابعها **قوله** بحيث لو وقع الصيد ففسد الطاهر به مع ان من جهة
الطاهر قصد التمسك فان هذا الحكم لا يخفى المبراه **قوله** والا لا ان لو وقع في الحل فهو من صيد الحل
ولو اخذ الفطن شيئا من الحل والحرم فالعبرة بالحرم ترجيحاً للحل كما يعلم من نظائره **قوله** التمسك
بمسار ما يذكره من النائم ولو قال والعبرة لقوائم الطير كان اخيراً واعلم انه يفيد حكم ما اذا
كانت في الحل **قوله** وهذا في القائم لا حاجة اليه مع قوله سابقا **قوله** ولو نائم فالعبرة
قال في الهداية وانما اذا كان مضطجها على الارض فالعبرة لرأسه لا لقوائم حتى اذا كان رأسه في
الحرم وقوائم في الحل فهو من صيد الحرم ولو كان رأسه في الحل وقوائم في الحرم فهو من صيد الحل
كما في السراج الوهاج **قوله** فاجتمع المبيع والحرم ان فسد الحرم لكن هذا يظهر اذا كان رأسه
في الحل وقوائم في الحرم **قوله** والعبرة لحالة الدمي يعني ان العبرة عند الامام لحالة الدمي حتى لو رمى
بجوسه المصيد فاسلم ثم وصل السهم اليه لا يؤكل ولو رمى مسلم فأتى ثم وصل السهم يؤكل وكذا اذا
رمى الحلال وهو في الحل صيداً في الحرم فانه لا جوارح عليه قياساً وفي الاستحسان عليه الجزاء **قوله** على البحر
قوله ومتى السهم في الحرم ان صاحبه فيه اما ان رمى في الحل وصاحبه الصيد في الحل كان موزع
السهم في الحرم فانه لا شئ عليه كذا في عن البحر ولو اعتبرنا حالة الزمن لما وجبت عليه شئ لانه
في الحل **قوله** ولو شوى جيفاً اه مثله حشيش الحرم كما في شرح المصنف **قوله** فظنه ان يقول العقل
وانما قبيح بذلك لانه يحرم الله قبل الضمان لعدم العلم بقيمته كما لا يخفى **قوله** ويكره ان يبيعه للملا
يتطرق الناس لا ذلك **قوله** والظاهر من التعليل كراهية التبرع ويدل له ما في الحاوي من قوله
وله يبيعه اما في الشجر المقطوع فقال في البحر يكره الاستئجار به بعد القطع بيعاً وغيره لانه لو
ابيع ذلك لستحق الناس اليه ولم يبق فيه شجر كذا قالوا **قوله** وهو يدل على كراهية التبرع **قوله**
لعدم الزكاة علة لعدم حرمة الكله والجواز يبيعه يعني انه ليس بميت لانه لا يبيح **قوله** بخلاف
في الحرم ان صيداً مطلقاً **قوله** او صيد الحرم ولو ذبحه حلال **قوله** ولا يبيح حشيشه عندهما
وهو ذره ابو يوسف لمكان الجرح في الزايرين والميتين وقد بالحنث شاة لانه لا بأس
باخراج حجارة الحرم وتزايه لا الحل لانه يجوز استئجاره في الحرم في الحل او لا وكذا يجوز

نظم لا سائر البلاد والعللة المذكورة **قوله** الا الا، وفيه بكون الهرة والحياء وسكون الدال للحيوة
وهو لما ثبت في السرايل والليل وله اصل دقيق وقصبان دقا ويكسب ربحه والذين يملك اجوده يستغنون
به البيوت بين النشبات ويسد ذلك به الخلل في القبور بين النشبات قهستان عن فخر البارز وقد
استغناه صلى الله عليه وسلم بالتماس العباس كما في الصحيح اما لان الاستئجار في قلبه عليه السلام الا
ان العباس سبقة فافهم النبي عليه السلام بلسانه ما كان في قلبه ويحتمل ان الله تعالى امره ان يجيز
تجريم خلافة الامايتية العباس وذلك غير محتج او انه عليه الصلاة والسلام عظم المنع فلم
سأله العباس جاءه جبريل برخصة الاذن فاستشاه وهو استشاه صورة تضييع معنى وتما
في البحر **قوله** لانها كالخاف ولانها ليست من نبات الارض وانما هي مودعة فيها بحر **قوله** وبقتل
قوله انما وجب الجزاء فيها لانها متولدة من الثنت الذي على البدن والحرم ممنوع من الزالة بمنزلة
ازالة الشعر فكذا ما تولد منه **قوله** من بدنه احوالاً كانت من بدن غيره او على الارض فلا شئ
لنقد العلة المذكورة كما افاده في البحر **قوله** او القاضا اشار بذلك لان العلة الازالة عن
البدن لا خصوص القتل كما مر به في الاسابيع وغيره **قوله** او القاضا ثوبه او اشار بذلك لان
المراد بالقتل ما يقع بالباشرة والتسبب لكن يشترط في الثاني قصد كما افاده الشرح بقوله ليموت
اما لو لم يقصد ذلك او غلبت ثوبه فانت القتل فلا شئ عليه بحر **قوله** تصديق بما شاء دون الحسن عن
الامام انه يلزم في الواحدة كسرة وفي الاثنين او الثلاثة قهقهة من الطعام وفي الاكثر نصف صاع
بحر **قوله** كبرادة انما وجب فيه لانه من صيد البحر **قوله** بالدلالة ان لورد الحوم او اشار بالقلة على بدنه
فقتله الملال وجب الجزاء لانها من الصيد وكذا ذكره البحر **قوله** هو الزاير على ثلاثة وفي كلام قاضيان
ان الشدة لما فوقها كثير واقتصر شراعي الهداية على الاول فكان هو المذهب **قوله** بحر ان يحتاج
قال ولم أر من تكلم على الفرق بين الجوار القليل والكثير كالتقل والذين ينبغي ان يكون كالتقل في
الثلاث فماد وشما يتصدق بما شاء وفي الابيع فاكسر يتصدق بنصف صاع وجعل المصنف جازاً الدالة
عليه كالدلالة على التقل تنبيه وجوب الصدقة في ذلك على غير العبد في المحيط مملوك اصحاب جردة
في احرامه ان صام يوماً فقد زاد وان شاء جمعها حتى يصيب عدة جردات فيصوم يوماً انتهى وينبغي
ان يكون التقل كذلك في حق العبد كما علم ان العبد لا يكره الا بالصوم بحر **قوله** الا العمق هو طائر
ابيض فيه سواد وبياض فيه صوتة العبد والعلق قاموس ومثل العمق في الحكم الزاير وانواع الغراب
على ما في فتح البارز خمسة العمق والايق وهو الذي ظهر او بطنه بياض والعلق وهو المدرف
عند اهل اللغة بالايق ويقال له غراب البين لانه بان نوح عليه الصلاة والسلام واشتغل
بجيفة حين ارسله لياته له تجسس الارض والاعصم وهو الذي في رجليه او جناحه او بطنه بياض او
حمره والزاير ويقال له غراب الزرع وهو الغراب الصغير الذي ياكل الحبوب عن القهستان **قوله**
على الطاهر من الروايتين **قوله** وتكلم البحر حيث قال واطلق في الغراب فشم الغراب بانواعه الثلاثة
وما في الهداية من قوله والمراد بالغراب الذي ياكل الحبوب او يخلط لانه يبتدى بالاذن اما العمق
فغير مستثنى لانه لا يسمى غراباً ولا يبتدى بالاذن فيه نظر لانه وانما يقع على ذبابة غايه الزاير
في قوله في النهر حيث نقل عن المعراج لانه لا يقع على ذبابة الزاير في الغالب ثم قال وبه اندفع
دعوى الذم بمحومة فيه وفي الظاهرية انهما روايتان **قوله** وحداة على وزن عنية والجمع حدات
مختار الصحيح **قوله** بكسنا ما بالفتح ففاس تنقربها الحارة لها راسان وحكي الحماة بالمدمع التاء
وبدونها وليست للثاني بل للوحدة كما في فتح البارز وهي طائر يأخذ الفارة قهستان **قوله** وفي
لانه يبتدى بالاذن غايه والغالب كالمحقق **قوله** وعقد يقال للذكر والانشي ويقال بعقد وعقبة
ونقل ان عينها على كرهورها ولا تقربها فلانما حجة بحر قهستان عن فتح البارز **قوله** وفارة
الملقب فشمكت الالهة والوحشية وفي السور البرز روايتان بحر **قوله** وكلب عقور بالفتح من
العقر وهو الجرح وهو ما يفرط شره واذاؤه قهستان وفي هذه السبع المذكورة هو الغواسق

المقصود عليها في صحيح البخاري وسنن ابوداود ورواية الطحاوي ومعه الغني فيمن خبرهم
 وشكره الضرير فيمن ولا شئ بعينها مطلقا ولو حرم ما في الحرم **قوله** اس وحش ليس لغيره
 بل يقتيد له **قوله** اما غير وهو الكلب الا على فليس يصيد اصلا فلا يمنع الاستثناء لكن سدد عليه
 ان جميع ما ذكره بعد ليس بصيد اصلا وكذا الميت والعقرب والفاقة المذكورة قبله **قوله**
 ويجوز هو صغير البق والمراد بها مطلق البق كبير او صغير وانما لم يجب يقتل البعوض وما عطف
 عليه شئ لانها ليست من الصور ابوالسعود **قوله** ونمل اسود او اسود وهو الذي يؤذي العنكبوت
 ونحوه للفتنة **قوله** لكن لا يحل اه استدراك على الاطلاق في النمل فان طارده جواز الاطلاق
 قبله بجميع انواعه مع ان فيه مالا يؤذي وهذا الحكم عام في كل ما لا يؤذي كما هو جازم في غيره
 موضع **قوله** اس اذ لم يفر جواب من صاحب النهر عما او دد على العقول بسبب قتل الطلاب من ان ذكر
 في الملتقط ان الكلاب اذا شرب في قرية واضرت باهل القرية ان ياربها بقتلها فان ابواب
 الاموال القاضية من ياربها بقتلها قال في النهر فيجوز ما في الفقه على ما اذ لم يكن ثم **قوله** و
 يقيم الباء والغني صون **قوله** وقراوه وهو حيوان يكون على ابل ابوالسعود **قوله** وسليخة نوع
 من حيوان الماء معد صفه وقد يكون في البر وهو سمك الف وسمك النيل والى سليفه ابو
 السعد **قوله** وفراش هو الطير الذي يقبل على النار ينظمه بيما يذهب منه فيجوز في ذبابة الخلال
 ما يقتيد ان الفراش الجراد ليس من اهلها **قوله** ووزغ وهو النسي بسام البرص وهو البرص
قوله وزيوسا طليقة فشم النمل **قوله** وقنفذ وعن ابويوسف في قتل القنفذ روايتان في رواية جمل
 نوعان الفارة في اخرى جعله كاليربوع فقيه الجزار ابوالسعود **قوله** وابن عرس فلا شئ فيه خلافا
 لابي يوسف وبغيره اطلق في لزوم الجزار كما في الشريعة **قوله** وام جين بجملة مفهومة
 موحدة مفتوحة فتجوز على وزن ينير وفتية شبه الغب والغب حيوان للذكر ذكران وللأنثى
 فرجان ابوالسعود وعن المصنف بزيادة من **قوله** وام اربعة واربعين لعلمها في الدويبة ذوات
 الاجل الكثيرة حدة لساعة **قوله** وكذا جميع هوام الارض كالخنافس والهوام جمع هامة وهي كل حيوان
 ذي سم كالقملة اما الحشرة فمن جمع حشرة وهو صغار ذباب الارض كما في الديوان ابوالسعود
قوله ويبيع هو كل حيوان يتكف في شتبه عاد عاده **قوله** صليل اس قاهر وحامل على الحرم من الصلوة
 او الصلوة بالهز قهستان قال صاحب البواب اعتبار بالشرط المذكورة انما هو نوع مخصوص من البيع
 لا في جنسه مطلقا وذكر النوع هو الذي لا يتكف بالاذن غابا كالاسد والفرو والفهد فالحرم ان
 يقتله ابتداء ولا شئ عليه يقتله للا يبعد عليه تنبيه بثلث اربع العاقل العبد اذا صال بالسير على انسا
 فقتله المصون عليه فانه لا يضمنه بخلاف الجمل اذا صال على انسان فقتله وجب عليه قيمته بالغة ما بلغت
 والفرق بين البيع والجمل ان الاذن في مسألة البيع بالقبض جازم من صاحب الحق وهو الشايع وانما
 في مسألة الجمل فلم يحصل الاذن من صاحبه وقامه في البيع **قوله** لزوم الجزار وقراوه ان الجزار فيملا لا يؤكل
 لا يفرط على قيمته لا تجوز قيمته شاة حتى اشترى وقيمة لما كنه بالغة ما بلغت افاده صاحب البحر **قوله**
 ولو ابرها طيبا اخبر الام ان كانت طيبة فان عليه الجزار لما ذكره الشري **قوله** وبطاهل هو الذي
 يكون في المساكين والحيوان لانه الوفاء باصل الحق وهو احتراز عن الذي يلحقه فانه صيد فيجب
 الجزار بقتله **قوله** والكل ما صاده خلال لشبوت الحلي في الحديث الشريف حيث انتفت مواضع الحرم من
 الدلالة والامر **قوله** ولو لحاح اللام القليل من ولو صاده خلال الحرم عن البحر **قوله** في الحلي
 اما لو ذبحه في الحرم كان ميتة **قوله** بلا دلالته متعلق بقوله صاده **قوله** ولا اعطاه عليه هذا عاقل العبد
 والبيع حتى لو اعطاه شاة بالقرن او سكتا للبيع حرم كما سبق **قوله** على المختار راجع الى قوله لا للحرم
 وهذا ما رواه الطحاوي وقال الجواز لا يحد من غلظة القدر ومن واعتقد رواية الطحاوي **قوله**
 ويجب قتيه ببيع طلال هذا مكره مع قوله سابقا في بيع طلال صيد الحرم الا انرا عاقل العبد عليه
 قوله ولا يجزى به الصوم **قوله** ولا يجزى به الصوم احق على نقي الصوم فافاد ان العبد جائز وهذا

ظاهر الرواية

ظاهر الرواية لانه فعل مثل ما جئنا لان جازية كانت بالاساقه وقد ان يثقل ما فعل في رواية الحسن
 لا تجزى به الاساقه **قوله** لانه غدا حرام طاهره من غدا حرامه حقيقة وليس كذلك بل هي كفارة كالفدية
 قال في البحر ولا يجزى به الصوم لان الضمان فيه باعتبار المحل وهو الصيد فصار كفارة الاموال
 بخلاف الحرم فان الضمان فيه خفاء الفعل لا جزاء المحل والصوم يصح له لانه كفارة ولقوله تعالى
 او عدل ذلك صيا ما **قوله** حتى لو كان اه مفهوم قوله ببيع طلال **قوله** اجزاء الصوم لانها كفا
 محقة في حقه فيجوز ببيع الهدى والاطعام والصيام كذا في النهاية **قوله** لانه لا شئ في دلالة ولو
 كان المدلول محرم والفرق في الدلالة بين الحلال والحرم ان الضمان على المحرم جزاء الفعل والدلالة
 فعل وعلى الحلال في صيد الحرم جزاء المحل وبالدلالة لم يسكن بالمحل شئ **قوله** ولو حلال الاول
 ان يقول وهو حلال كما قيدي به في مجمع الاسماء قال وانما قيدي به لتطهر فائدة فتبدل دخول الحرم فان
 وجوب الارسال في الحرم لا يتوقف على دخول الحرم لانه يجوز الاحرام ببيع عليه كما في الاصل **قوله** وبلا
 يظهر ضعف ما قيل حلال او محرما **قوله** وعليه ينبغي ان يقال وهو في الحلي بدل قوله ولو في الحلي امره
 المعنى في ذلك انه لا حرم استحق الحلي الامن بسبب هذا الفعل وكذلك ما دخل في الحرم وجب التردد
 لحرم الحرم اذ هو صار من صيد الحرم فاستحق الامن **قوله** اس اطارته لو قال اس اطلاقه لكان اشمل
 لتا وله الوشش فان هذا الحكم لا يخص الطير امره والمراد الاطارة ولو على وجه مضيق ان اياه لمن
 يلخذه عن الارسال كما ياتي للشرح **قوله** او ارساله للحل وديته اعترضه ابن الكمال بان يدور في
 ايضا الحلال الذي اخذه مستقرا الحرم حال الاخذ فيجب عليه عدم التقوض لغير سله وفيمن قيمته
 لما كنه ويقل على ذلك ما ذكره صاحب النهر بقوله وشمل اطلاقه ما لو غصبه وهو حلال واحرم الغاصب
 فانه يلزم ارساله وعليه قيمته لما كنه ولو دونه له برن ولزوم الجزار كما في الدلالة انتهى لان
 المورد اخذ حاله من الغاصب لما جرى في الغاصب بجرم فيه فيعين الارسال مع الاباحة **قوله** على وجه
 غير مضيق الذي يظهر انه مفترع على القول الضعيف المذكور في الشري والافواه راسم بقول على الاطارة
 مطلقا في القهستان وجب ارساله والطارته ولا يؤول به ملكه حتى اذا حلق ثم جده في يد ابيه فانه
 احق به في القهستان ولوا صاحب الحلي صيا ثم احرم مملكا اياه بيده فعليه ارساله فان لم يرسله
 حتى هلك في يده يضمن ببيع ولا يؤول ملكه بالارسال حتى لو ارسله واخذه انسان يستردده
 اذا غفل من احرامه شري المجمع لابن ملك والحرم اذا اخذ الصيد يجب عليه ارساله سواء كان في
 يده او في قبض معه او في بيته فان ارسله محرم من يده فلا شئ على المرسل لان الغاصب ما ملكه
 الصيد انتهى فلهذا صرح في الارسال ولو على وجه التضييع والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله** لان تضييع
 الدابة حرام قد يقال محله في غير صيد الحرم وفي غير الحرم لوجوب الامن له بالنص والامن لا يتحقق
 الا بالارسال المطلق وما في كراهة جامع الفتاوى لا يفيد تحريم شبيب الصيد المذكور لانه مفترع في غيره
قوله شربا عنها فراه مثلا شاة الصيد ويسئل العما في غيرهما من المقومات **قوله** واعتقها في
 عن الطلقة والا فلا اعتقاد في اصطلاح الفقهاء خاص بالملوك من بني ادم امره وفيه انه ليس
 بصدد بيان في اصطلاحهم وهو في اللغة لا يحض المملوك من بني ادم والمراد المعنى اللغوي
قوله جاز ان قال اه ان ادان السانبة المخرقة في الاسلام ان يسيها ولا يجعل لا حصيدا عليها
 يفيد مفهومه انه اذا لم يفعل ذلك لا يجوز وقد علمت ان ذلك في غير الصيد المتقدم فلو شق
 دليله لما قبله **قوله** فلا يخرج عن ملكه باعتاقه سواء قال من اخذها فله ان اولم يقل اما اذا لم
 يقل فظاهر واما ان قال فانها لا تدخل في ملك احد الا اذا اخذها حتى اذا وجدها صاحبها
 قبل ان ياخذها احد بقيت على ملكه وليس لاحد اخذها منه اما اذا اخذها احد بعد اعتاقها
 فملكه مذكور بعد في الشري **قوله** وقيل لا ان لا يجوز اعتاقها سواء قال من اخذها فله ان اولم
 يقل اه وظاهر تأخيرها وحكاية بقيل تضعيفه **قوله** لانه يتبع المال اما اذا لم يقل فظاهر
 ان قال فربما لا يتعد احد على اخذها فيكون استناعه واستناع الغني بها فيكون تضييعا اه

قوله وحيث ان علمت الحكم في اعتناق المير وهو التفصيل المتقدم **قوله** فتقيد الاطارة المذكورة في قوله ان اطارته انتهى **قوله** بالا بارة اي بان يقول من اخذها فهي له اه اقول لا يسلم تقيد المسئلة المصروف الاخرى بل هي مفروضة فيها اذا اعتقها من تلقا نفسه ولا تنضم ما من **قوله** قيل لمقدم من على الضم اي قبل الاطارة والعامل فيه الاباحة اه **قوله** وفي كراهة تحت رات النوازل اه ذكر هذه العبارة ليبين حكم السابية اذا وضع انسان يده عليها **قوله** واصحابها ليس يفتد فيها نظير لان المدا في التملك على قول المسئل عند الارسل هم لمن اخذها وقد يقال اني قد بينا في الاخذ لان قوله هذا يشترط هبة والا صلح في زيادة يمنع من الرجوع فيها وبدونه له الرجوع اذا مانع ويجوز في البحر من كتاب اللقطة ان هذا قول بعض مشايخنا وذكر قبله ان التملك من الجبل لا يصح **قوله** فلا سبيل للمالك عليها ان على اخذها **قوله** وان قال لاحاجة لها بها وارثك محظورا بذلك كما يؤخذ من قوله سابقا حذر ان قال من اخذها فهي له وانظر ما لو كانت برهية لا يرغب احد في اخذها وقد عجز عن الاتفاق عليها هل يحرم تسخيرها لتلك من نبات الارض **قوله** والقول لاسي للمالك انه لم يجزها لاحد لانه ينكر اباحة التملك وان يرد هذا الاخذ او تلك عن اليمين سلت للاخذ بحد من اللقطة **قوله** لا يجب ان الارسل وقيل يجب **قوله** لحي بان العادة من العادة الجارية ان المستقر بين الصواني ومنوان الله تعالى عليهم اجمعين فانهم كانوا يجردون في بيعهم صيود ودوا وجعلهم يتقن عنهم ارسالها والدوا جرد مع واجن وهو الذي ان الغا المكان من صيود وحشيات ومستأنسة في عن النهر في المصباح وجن بالمكان وجن من باب قتل وجنونا اقام ووجن بالالف منه فيك لما بالالف البيوت من الشاة والحمام ونحوه ووجن وقد قيل واجن بالالف ابو السعد وقد علم ان العلة فيمن احرم في تحريمه الصيد اما من صاده وهو محرم يتعين عليه ارسال مطلقا كما تقدم ذكره **قوله** الناشئة من الظاهرة التي لا تنكر لها فهي بمنزلة الاجماع منهم والاجماع حجة **قوله** وهي من اجوز في شجرة اقول **قوله** بدليل اخذ المصنف من اخذ المصنف بلفظه المحدث وهو من غير خلاف في وجود الخلاف تغير الحكم من الحرمة الى الخلل كذلك بوجود التقصيص بتغير من الحرمة الى الخلل المصنف او المير بوجود الخلاف والتقصيص بعد منفصلا من اليد قال في وانما هذا ان مثل التقصيص ما اذا كان الجبل المشدود في رقبته الصيد في يده **قوله** فله اسماكة في الخلل قدمناه ان هذا الفرع يفتد حل الارسل مطلقا وقوله في الخلل فتد به لانه ما دام في الحرم فهو صيده استحق الامن بدخوله **قوله** اخذه منه الاول حذفه منه ليعيد حكم الاخذ مطلقا سواء اخذه من الخلل والحرم او كان ودية بخلاف ما ذكره فانه ان وجع صيده من الخلل وهو المتبادر دل بمنزلة صيده على انه ليس له اخذه من انسان اخذه من الحرم وليس كذلك فان حكمها واحد لعدم المزيج عن ملكه وان وجع الى المرسل بان اخذه منه ودية او غصب كان حكم الخلافة مسكوتا عنه بزيادة **قوله** لانه لم يخرج عن ملكه الاول حذفه لانه عين قول المير ولا يخرج عن ملكه فكلان الاول والاقتصار على التقيد الثاني **قوله** لانه ملكه وهو حلال لتقيد لعدم خروج الصيد عن ملكه ولو قال لانه اخذ وهو حلال لكان احسن من قوله لانه ملكه لان مفروضا في هكذا او اما اذا ملكه وهو محرم فانه يخرج من ملكه مع ان الحرم لا يملك الصيد اه وما يدل على حسن هذه الاولية قوله بعد بخلاف ما لو اخذه وهو محرم **قوله** لما مانع من قوله لان الحرم لم يملكه ويوجد هناك بعض النسخ في زيادة ونظر لانه لا يملكه عن اختياره وفيها نظر لان هذا التعليل بعينه يحرم في اللان اذا ملكه ثم ادخله الحرم على ان الارسل عن اختياره موجود وفيها نقض الامراء **قوله** فلو كان حارحا لا يحسن تقريره على ما قبله بل على قول المصنف سابق وجب ارساله **قوله** لفعله ما وجب ان لانه فعل ما هو الواجب عليه من ارسال فلم يكن مقيدا **قوله** فلو باعته تقريره على قوله وجب ارساله وهي مفروضة في حلال اخذ صيده ثم احرم او دخل في الحرم وانما قلنا ذلك لان المصنف فيما يلة ذكر ان من اخذ الصيد وهو محرما وباعه فيبيعه باطل فلو علمنا الكلام هنا لزم محذورا الخطا في كلام المصنف لان بيع المذكور هنا فاسدوا طلق في بيعة فتشبه ما اذا باعه في الحرم او بعد ما اخرجه من الخلل لانه صار بالادخال

من صيد الحرم فلا يحل اخراجه بعد ذلك كذا في البحر وهذا التعليل يفتد انه اذا ودعه واخرجه الى الخلل وجب اعادته اليه وليس له اسماكة في الخلل وهو يناقض ما تقدم من ان له ارساله ودية وانه لا يخرج عن ملكه بهذا الارسل وان له اسماكة في **قوله** رد البيع اشارة الى انه فاسد لا باطل بخلاف ما اذا اخذه محرما فانه باطل كما يلة افاده ابو السعد **قوله** ان يبق ان ذلك المبيع في يد المشتري عن الغرسة **قوله** والاي وان لم يبق في يده بان اتلفه المشتري او تلف او غاب المشتري ولا يمكن ادراكه ابو السعد **قوله** فعليه الجذر وهو قيمته ولا يتخير في صيد الحرم بل يتعين له ان او الصدقة **قوله** لان حرمة الحرم المتبادر منه ان المسئلة موضوعة فيها اذا باعه في الحرم ويغيب انه لو اخرجه منه جاز البيع فيكون جازيا على رواية ابن سماعة عن محمد بن انه اذا اخرجه الى الخلل جاز اكله وبيعه وذبحه لان حق الله تعالى في العين لا يمنع جواز بيع كبيع مالي الزكاة والاصحية ونقل في النهر يقتضيها **قوله** فمن مرسله لانه ملك الصيد ملكا محرما فلا يبطل احترامه باخراجه وقد اتلفه المرسل فيضمنه بحر **قوله** من يده الحكمة كالتقصيص والبيع **قوله** خلافا لما قلناه لا يحسن لان المرسل امر بالمعروف نأه عن المكر وما على المحسنين من سبيل ونظير الاختلاف في كسر المعازفة كذا في الهداية هو مقتضى ان يفتح بقولهما هذا لان الفتور على قولهما في عدم الفهم بكسر المعازف وهما لالة اللزوم كالظهور بحر واثار الشرح المذكور بقوله وقولهما استحسانا لان الفتور على حسن الافتيا استثنى من مسائل قديمة لا يضمن موصلة شغل الخلافة الارسل من اليد الحقيقة والحكمة **قوله** لان الحرم لم يملكه لانه محرم عليه فصار كالحجر والخنزير ومزج في الكفر سيطلان بيعه وكذا المصنف فيما يلة فلا يقول على ما في البحر عن المير من فساد البيع **قوله** في ان حين اذا كان الحرم لا يملكه ولا يأخذه ممن اخذه ولو في الخلل **قوله** كشره وهبة ونحوه الوصية والهبة والصدقة والاصطيات والاختيار ما يدخل الملك عليه باختياره والجبر ما يدخل في ملكه وان لم يقبله **قوله** في احد عشر الاصل عشرة بان لانها توثقت للموت والمعدود مؤنث لفظا **قوله** مسبوقة في الاشياء حيث قال لا يدخل في ملك احد شيء بعينه اختياره الا الارث اتفاقا وكذا الوصية في مسئلة وهي ان يموت الموص له بعد موت الموص قبل قبوله قال الرضوي رحمة الله تعالى وكذا اذا اوصى للجنين يدخل في ملكه من غير قبول استحقاق لعدم من يلى عليه حتى يقبل عنه اه وزدت ما ذهب للعبد وقبلة العبد من غير اذن السيد يملكه لا اختيار وغلة الوقف يملكها الموقوف عليه وان لم يقبل ونصف الصداق بالطلاق قبل الدخول يستحقه الزوج ان كان قبل القبض مطلقا وبعد لا يملكه الا بقضاء او رضا كما في فتح القدير والمصنف اذا رد على البائع به لكن ان كان قبل القبض انفسخ البيع مطلقا وان كان بعده فلا بد من القضا او الرضا كما هو هو اذ ارجع الواهب فيه وارثا الجنابا والشفيع اذا تملك بالشفعة ودخل الثمن في ملكه الماخوذ منه جبرا كالمبيع اذا هلك في يده البائع فان الثمن يدخل في ملك المشتري وكذا انما ملكه من الولد والفقير والابن في ملكه وما كان من ائصال الارسل الكلام والخشيش والصيد الذي باع في ارض اه وانما زاد الشرح قوله والسبب الجبر ولم يقبل بل بسبب جبري في احد عشر مسئلة ليعيد ان الكلام في سبب الجبر مطلق لا يفتد كونه في الصيد **قوله** فلذا قال اه الاول ان يقول وشل الجبري تبعا للبحر **قوله** اه **قوله** كالارث كان مات مورث الحرم فانه يملك الصيد **قوله** لكن في النهر عن السراج هذا الاستدلال ليس بحجة لان كلام الاشياء فيها دامت مطلق لا يتبدل بهذه الصورة ولا شك في الاتفاق على كون الارث مطلقا سببا جبريا وانما لم يكن سببا في صورة الحرم اذا مات مورثه عن صيد على كلام السراج لقيام المانع وهو الاحكام كقيام الموانع الاربعة وهي العرق والكفر والقتل والمنعة والمالك فكل موقع قيام تلك الموانع في سببية الارث لا يفتد هذا فيها اه وايضا وان جعل استدراكا على المصنف كان في محله **قوله** فان قلته محرمنا اخصمنا اما لو قلته حلال فان كان الصيد في الحرم لم ير الزار وان كان من صيد الخلل لا ضمان عليه بالقتل لكن يرجع عليه الاخذ بما ضمنه فالرجوع لا فرق بين الحرم والحلال بحر **قوله** بالغ مسلم الاول في زيادة عاقل لان الجنون في حكم الصيد والنصارى حرم **قوله** لانه قد عده لكان

بعدم القدر فانه كان محتمل الارسال قبل قتله وللتقدير حكم الاجد في حق القمين قاله ابو السوء
قوله على ما اضراره الكمال ويجزم به الزيلعي وصرح به في المحيط عن الميتي وظاهر ما في النهاية ان يرجع الاخذ
بالقيمة مطلقا عن البحر **قوله** لانه ان المحرم المكلف بالصوم **قوله** لم يرجع على ربه سياتي في باب جنائز البيهقي
ان الدراك والسابق والتاخر يمتنع ما وطئت دابة وما اصاب يد ها او رجلها او راسها او كدمته او
خبطته او صدته على تفصيل مذکور هناك فعمل فيقال هنا 2 والظاهر ان الضمان في الاشياء المملوكة
اما الصيد فليس يملكه بل الجزاء هذا كفارة ولذا لم تجب على الصبي فيكون فعلها كفعل العبد لا سيما
قد اعتبر القصد في بعض صورها حتى لو وقع شجر الحرم او شبيهه بغير كادف او نصب فطاطلا لم يضر
شئ والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله** ولو صيبت او نصرت انما النصرة ليس بقيد فيما يظهر فالمراد بالمراد
هذا بناء على ان المأخر غير محتمل طبعين بالفرع وصح خطاهم وقد مر ويبنى ان يزاو عليه ان يكون
فان قلت كيف يصح احرام النصرة وهو ليس اهلا للنية والاحرام يتوقف عليه ما قلت المراد انه
احرم صورة بان لا بافعال الحرم وان لم يكن معتبرا شرعا فان في الفقه والكاف والمجوز كالصبي
فلو حج كافر او مجنون فافاق واسلم فجد والاحرام اجزاها قال وهذا دليل على ان الكافر اذا
لا يحكم باسلا ملة بخلاف ما لو صلي بجماعة اه **قوله** فلو جاز عليه فرد الصبي فيه وفيما بعده
لان العطف باو **قوله** لانه يلزمه حقوق العباد فيه انه لا حق له فيه لانه صاوه وهو محرم للمسلم
ان يقال المراد الحق الذي يلزمه بسبب قتله فانه كان يمكنه الخلاص باطارته **قوله** وكل ما على المغد
او اس وكل جنائز على المغد وبسببها دم اه وذكر الصبي في به سراعة للنظر ما خرج بذلك الحق قبل
الذي فانه لا يلزم المغد به شئ لان النبي ليس بواجب عليه فليس على القاتل به الا دم واحد
افاده في البحر والبيان للتصوير والاول تاخير هذه العبارة بعد قول المصنف ففع القاتل وما
قوله من محظورات ان محظورات الاحرام كالنكاح واللبس المحظور واخذ الصيد **قوله** لا مطلقا
اي ليس المراد الجنائز مطلقا وان لم تكن على الاحرام فان ذلك لا يصح مراد الا ذكره الشرح
من واجبات الحج كالسعي والرمي والاضافة بعد الغروب **قوله** لانه ليس جنائز على الاحرام يعني ما
ذكرنا من نقص من افعال الحج او جنائز على الحرم فزاد جزاء حرمه المحل ولا تعد وفيه **قوله** ففع القاتل
وما لا داخل النقص على العبادتين وسواء كان قبل الوتوف بعرفة او بعده الى الخلق لان المذهب
بقاء احرام عمرة القاتل بعد العرف الى الخلق فالحق يتوقف طوافها حتى حق النساء حتى لو جامع
القاتل بعد الخلق لا يلزمه لاجل العمرة شئ فان قلت ان احرام الحج اقوى لكونه فرضا وكون العمرة
فيبقى ان يجعل الاضعف كالمعدوم كقتل المحرم صيد الحرم فان جنائز الحرم تبعت جنائز الاحرام
فلما يجب لها شئ استقلالها قلت لانه لو سلم كونها اقوى بل مساو لاحرامها بديل ان احرام العمرة يحرم
به جميع ما يحرم باحرام الحج **قوله** ومثله متمم ساق العبد لانه لا يخرج عن احرام العمرة الا بالخلع
الخروج وكذا من جمع بين حجتين وجن جنائز قبل الشروع في الاعمال فانه يلزمه وما لا عند الامام لانه
محرم باحرامين كالقاتل كذا في البحر وكذا المتمتع الذي لم يتوق الهدى وبقي محرما بعمرته حتى ادخل
عليه احرام حجة ثم جن لان المدار على الاحرامين كما علمت وتوقف فيه 2 ثم لا فرق في التعدد بين
كفارة الجنائز وكفارة الضرورة فاما ان يهدى هديين او يصوم صيامين او يطعم اطعمتين فيهما
ليس او يطعم راسه للضرورة **قوله** لجنائز على احراميه علة للمكسب **قوله** فعليه دم واحد لتأخير الاثر
عن الميتات ولو عاد الى الميتات واحرم سقط الدم **قوله** لانه ليس بقاتل بل يوجب الدم
الواحد ولو كان الاستثناء منقطعاً وذلك لان الدم يلزمه سواء احرم بعد ذلك في او عمرة او
بهما او لم يحرم احدا فلا دخل لكونه قاتلا في وجوب ذلك الدم **قوله** لتعد الفعل وهذا الاحرام
الذي وقعت فيه الجنائز منها **قوله** ولو خلا لان صيد الحرم اه ولو اشترك محرم وظلال في قتل صيد
الحرم فعلى المحرم جميع القيمة وعلى الظلال نصفها لما ان الضمان يتبع في حق الظلال **قوله** لا ان لا
يتعدى الجزاء عليها وفي الضمان تفصيل فان ضرباه ضربة واحدة فمات كان على كل واحد منهما

نصف

نصف قيمته صحى وان ضربه كلا واحد منهما ضربة فان وقع معا فانه يجب على كل واحد منهما ما تنقصة ضربة
ثم يجب على كل واحد منهما نصف قيمته مجردا جازحين لان جميع الصيد عند اتحاد فعلهما صا وتلفا
بفعلهما فمقتضى كل نصف الجزاء عند الاختلاف الجزاء الذي تلف بضره كل هو المقتضى بالتلافه فعليه
جزاؤه والبيان متلف بفعلهما فعليه ضمانه ولو اشتركت خلال ومفرد وقارن في قتل صيد الحرم
فعل الظلال ثلث الجزاء وعلى المفرد جزاء كامل وعلى القاتل جزاء **قوله** لا اتحاد المحل وهو الصيد
فلا يتعد الجزاء **قوله** وبطلان بيع محرم صيدا سواء باعه حيا او بعد ما قتله لان بيعه حين تعرض للصيد
بفوات الامن وبيعهم بعد ما قتلهم بيع ميتة ولو هلك في يد المشتري فلا ضمان على البائع وان كان
قد اصطاده البائع وهو خلال ثم احرم فباعه فان المشتري يضمن له قيمته واذا طلق المصير بطلان
البيع والشراء فشمع ما اذا كان العاقدان مجرمين او احدهما فافاد ان بيع المحرم باطل ولو كان
للمشتري خلا وان شمله باطل وان كان البائع خلا **قوله** وكذا كل تصرف اس من جهة ومصلحة وجعله
مهر لا يبدل خلع لان العين خرجت عن كونها محلا لسائر التصرفات فيكون التصرف فيها عتسا فيكون
قيما لعينه **قوله** ان اصطاده وهو محرم هذا الشرط انما يناسب بيع المحرم اذ لا معنى لقولك وبطل
شراء المحرم ان اصطاده وهو محرم فكل ان يكره الشرط بعد الاول اه **قوله** والا ان
وان لم يصطده وهو محرم بان احرم وهو ملكه فالباع فاسد للمشتري عنه وكذا ان كان المشتري
خلالا فان كان محرم فاشترى باطل كاسيارة وقوله وكذا اذا كان المشتري خلالا ان البائع محرم
فان الشراء فاسد وفيه ان المتبخر البائع المحرم فيكون البيع باطلا كما هو صريح قول المصنف وبطل
بيع محرم صيدا ولا وجه لوجه بطلان في جانب البائع وبالفاسد في جانب المشتري **قوله** فلو قبض
المشتري اس او الموهوب له وقد عطف فان كانا مجرمين لزم كل واحد جزاء وان كان احدهما محرم
لزمه فقط تنبيه لو غصب خلال صيد الحرم ثم احرم الغاصب والصيد يده لزمه ارساله وضمان قيمته
المقصود منه ولو لم يفعل ذلك الارسال ودفعه للمفوض منه حتى يبرن من الضمان كان عليه
الجزاء وقد اساء وتصلح لغزا فيقال ان غاصب يجب عليه عدم الرد وان غاصب اذ او للمفوض
ضمنه وهذا مما يدل على ان المراد بالارسال مطلقه ولو على وجه مضيق **قوله** وفيه الفاسد يضمن قيمته
ان يضمن المشتري قيمة الصيد للبائع لانه ملكه **قوله** ايضا ان كما يضمن البائع الجزاء والمشتري فان
كان محرم صيد الجزاء ايضا وان كان خلا لا يضمن عليه غير القيمة كما هو ظاهر اه **قوله** كما مر ان
قوله اخذ خلال صيدا فاحرم ضمن مرسله **قوله** اخذت من الحرم سواء علقته في الحرم او بعد ما
اخرجت كما يؤخذ من الزيادة المتصلة الالة سياتي منها **قوله** وما تعلم حكم ذبحهما واتلافهما بان وجه
بالاول **قوله** عتسها لان الصيد بعد الاخراج من الحرم يبقى مستحق الامن شرعا ولهذا وجب دونه الى
خاتمه وهذه صفة شذوية فسد لا الاول اه **قوله** لم يجزه بقتل البيا من جزائه به وهو كذا في معلى
الاخر بالياء قاموس وضميره المستخرج والبارز المولد وحكم الزيادة المتصلة كالشعر والسمن حكم
المتفصلة المذكورة والظاهر ان علوقها بعد اخرجها حكمها كما سبق **قوله** لعدم سزية الامن 2
يعني ان الام اذا جازها لم تبقى مستحقة للامن فلم يسر الاول اه **قوله** في البحر فان اذن جزائها ثم ولت
ليس عليه جزاء الاول لانه بعد اذ الجزاء لم يبق امنه لان وصول الخلف كوصول الاصل ولهذا يملكها
الذي اخرجها بعد اذ الجزاء فلو ذبحها لم تكن ميتة لكنه مكره اه **قوله** الظاهر نعم اخذه من كلام
الشرع حيث قال فان اذن الجزاء مكرها ملكا خبيثا ولذا قالوا بكراهة اكلها وهي عند الاطلاق تنصرف
لا التحريم فدل على ان يجب ردها بعد اذ الجزاء واصلة من البحر **قوله** افاع تجمعه في الكثر يباب
بجاء وزه الوقت من غير احرام قاله لوعبر المصنف من جاوز الميتات كما عبر به في الكثر لشمل قوله كل
يريد الى ومتن في من عمرته واستغنى عن ذكرها بعد ولشمل حرمها احرم بعد من الحرم و
يستأنس احرم الى او لعمرته من الحرم فان كل من لم يحرم من ميتاته المعين له لزم دم مالم يعد اليه
سواء كان حرميا او يستأنس او افاقا غاية الامر انه يشترط لزوم الاحرام في البتة والحرم فقد

الشك ويكفي في الافاقة قصد دخول الحرم قصد مع ذلك نسلا اولاه **قوله** مسلم بالغ فان جاوزه وهو صبي
 او كافر فاسلم وباع لا شيء عليه كما في الفتح وجوزته انما وقت الجبا وزنه غير محليين ولم يقيده بالحرم
 لان هذا الحكم يشمل الرقيق فلو تجاوزت الايام ثم ادخله مولاة فاحرم من مكة لزومه دم ولو خذبه بعد
 الفتح ابو السعود **قوله** يريد به العلم انه لا فرق في لزوم الدم بين امة الميقات وبين امة الحرم فلو اورد
 الى الوفاة او لم يرد شيئا ذكره الضمير مثل ما ذكره صدر الشريعة وتبعه ابن كمال باش وصاحب
 الدرر من انه اذا لم يرد الى الوفاة لا يجب الدم وهم منشأة قول الخلافة وهذا الذي ذكرناه
 ان من لزوم الدم بالجبا ونحوه ان كان يريد الى الوفاة فان دخل البستان لحاجة فله ان يدخل
 مكة بغير احرام اه فانه لو ضمن ان لزوم الدم بالجبا وزنه محله اذا قصد الشك فانه لم يقصده بل
 قصد التجارى او السياحة لا شيء عليه وليس كذلك بل يجب ان يحمل ما ذكره على ان الغالب في قصد
 مكة من الافاقيين قصد الشك كما ذكره الكمان والا فلا احرام يلزم على من قصد مكة سواء قصد
 ام لا **قوله** على ما سياتى ان في قوله وعلى من دخل مكة بلا احرام حجة او عمرة اه **قوله** وجاوز وقت
 الحلق الوقت على المكان مجازا وفي البين الميقات مشترك بين الزمان والمكان بخلاف الوقت فانه خاص
 بالزمان اه والمراد آخر المواقيت **قوله** اعتبار الارادة عند الجواز فلو كان الافاقي اذا قصد
 مكانا داخل الميقات لحاجة ليتوصل الى دخول مكة بلا احرام فهل يشترط ان يقصد ذلك المكان معينا
 حين خروجه من البيت او لا قاله البير والذين يظهر هو الاول فانه لا شك ان الافاقي لا يشترط
 الحلق الذي بين الميقات والحرم وليس ذلك كافيا فلا بد من وجود قصد مكان مخصوص من الحلق
 حين يخرج من بيته اه قال في الشهر امون الظاهر ان وجود ذلك القصد عند الجبا وزنه كاف
 يدل على ذلك ما في البدائع بعد ان ذكر حكم الجبا وزنه بغير احرام قال هذا اذا جاوز احد هذه
 المواقيت خمسة يريد الى الوفاة او دخول مكة او الحرم بغير احرام فاما اذا لم يرد ذلك
 وانما اراد ان ياتى بستانه عام او غيره لحاجة فلا شيء عليه فاعتبر الارادة عند الجبا وزنه كما
 ترى اه فظهر من هذا ان معنى قوى الشريعة اعتبار الارادة عند الجبا وزنه ان كما تقتضيه بيته لو كان
 بين بيته والميقات وسيصح في قوله ولو عند الجبا وزنه واما بعد الجبا وزنه فلا تعتبر قطعاً فانه
 عند الجبا وزنه كان قادراً على مكة فاذا جاوز بغير احرام لزوم دم ولا يسقط عنه بقصد مكان من
 الحلق بعد الجبا وزنه هذا ويحكي على الشرح ان يذكر هذه المسئلة عند قول المتن دخل كوفه البستان فانه محلهما
 كما فعله في البير والشرا اه **قوله** فانه عاد الميقات لانه اشارة الى انه لا يجب عليه ان يرجع الميقات الذي
 جاوزه بل يجوز ان يرجع الى غيره اقرب او بعد والا وان يحرم من وقت افاده ما جاز به **قوله**
 ثم احرم منه او بعد ما خرج عنه مجازا والاحرام ومترتبة فوات الواجب عليه في تقليم البيت قاله في البير
قوله حال كونه محرم ما يرجع او عمرة ابو السعود والظاهر انه اذا اهرم الاحرام كذلك **قوله** لم يشترط
 في شك يصح في الوفاة **قوله** كلوا في ولوللقد دم وشك الوفاة وطواف العمرة **قوله** ولو شوطا
 مقتضى عبارته لا بد من لزوم الدم وعدم مكان سقوطه من الشوط الكامل وشك في الجبا حيث قال
 فلو عاد اليه بعد ما طاف شوطا لا يسقط عنه الدم اه وقال في الدرر بان ابتداء الطواف او استلم
 الحجر عطف على ما وفاقته انه يكتفى بالاستلام فقط كما في الشربلية واقضى الاكثى ايضا ببعض
 شوط حيث قال بان ابتداء الطواف وابتداء الطواف بالشروع فيه وهو صادق ايضا ببعض الشوط
 ويدل عليه ايضا قول الشرح فيما سياتى او عاد وبعد شروعه وقول المصنف في شك فان الشرح
 لا يتوقف على الشوط الكامل انتهى **قوله** لان الشوط ان سقط الدم وليس المراد انه شرط في صحة
 الشك لان تعيين الاحرام من الميقات واجب حتى يجزى من الدم ولو كان شرطاً لكان فرضا وبشره
 فيسقط الجبا اه **قوله** عند الميقات او بعد ان يجاوزه الى غير جهة الحرم ثم يرد به محرم **قوله**
 خلافا لهما فلو لا يستقط الدم مطلقا كما لو احرم من ديرة اهله ومتر للمواقيت سلكا فانه
 لا شيء عليه اتفاقا وجواب الامام ان الاحرام ديرة اهله هو الغريزة وقد لا به فاذا ترخص

بالتاخير الميقات وجب عليه قضاء حقه باثناء القلبية بعد واعلم ان الناظر في هذا المقام كما قاله
 المحقق من شرح الكتاب وغيرهم انتموا على ان الغريزة في حق الافاقي ان يحرم من ديرة اهله
 هو لا يخلو عن اشكال اذ لم ينقل عن ابنه صلى الله عليه وسلم ولا عن احد من الصحابة رضي الله تعالى
 عنهم انه احرم من ديرة اهله فكيف يصح ان يفتى الكل على ترك الغريزة وما هو الا فضل اه **قوله**
 سقط دمه اما في الاول فلا نشاء التلبية الواجبة عليه عند ابتداء الاحرام من الميقات واما في
 الثانية فلا نشاء تداركه ما فات **قوله** والا فضل عوده ان سواه كان محرم بالجبا او العمرة او غيرها
 بن زيادة **قوله** الا اذا خاف فوت الجبا فانه لا يعود ويحرم في احرامه لان الجبا فرض والاحرام من
 الميقات واجب وترك الواجب اهو من ترك الفرض واستفاد منه انه لا تقصير في العمرة بل يعود
 لانها لا تقوت اصلاحا **قوله** او عاد بعد شروعه لان ما شرع فيه وقع معتدا به فلا يعود الى الحكم
 ابتداء بالعود لا الميقات ابتداء بالعود ولم يأت بمفهوم قول المصنف بل والمناسب ذكره بان يقول او
 عاد قبل شروعه ولم يأت عند الميقات ذكره **قوله** يريد به اما اذا لم يرد الى الوفاة لانه لا شيء
 عليه كما ياتى **قوله** وصار مكيا بان احرم للعمرة ولم يستحق الحد والظاهر انه اذا اساق الهدى كذا كذا
 يحرم من الحرم ومثل ما ذكره لو احرم اهل المواقيت يحرم او عمرة من الحرم لان ميقاتهم الحلق كما في الشهر
قوله ميقات المكى اى حقيقة او حكم كالميتة والميقات لهما الحرم **قوله** من الحرم فان ميقاتهما للعمرة
 للحلق موضع منه **قوله** فلو اورد من الميقات سواء كان ميقات الجبا او العمرة وانشاء الاحرام منهما
 او احرم وعاد الى مكيا والا فضل العود ان لم يخف فوات الجبا وما ذكرناه هو معنى قوله الشرح كما مر
قوله ان افاقه اخبر بهذا ان ذكره اتفاق وان المراد به من كان خارج المواقيت ولا بد من تعيينه كما في
 مما مر **قوله** للحاجة قصد حاله ليس بقيد فيما يظهر ويدل على ذلك ما ياتى في الميقات **قوله** ولو عند الجبا وزنه
 ان ولو قصد المكان المخصوص عند الجبا وزنه كما يدل عليه ما في الشهر عن البدائع اعتبار الارادة
 عند الجبا وزنه **قوله** ونيت مدة الاقامة ان البستان **قوله** ليست بشرط ان في حلق دخول مكة بلا
 احرام **قوله** على المذهب مقابله ما قال ابو يوسف رحمة الله تعالى عنه انه ان لم يرد اقامة خمسة عشر
 يوما في البستان فله دخول مكة بلا احرام والا فلا يحرم عن البير **قوله** ورقته البستان ان ميقات
 احرام الجبا او عمرة البستان يعني به الحلق الذي بين البستان والحرم فلو دخل مكة ثم احرم منها
 لشك هل يجب عليه الدم ظاهرا نعم لان من جاوز ميقاته بغير احرام وجب عليه وقد يقال
 لا اذ لم يجعل كاهل مكة فيجوز له في حلقه بغير احرام ويجوز ان يكون المراد ان لا
 الشك وهو البستان فيوقت احرامه بالحلق ويدل عليه قول المصنف في الشرح وحل لاهل داخلها
 يعني الحرم وحده داخل المواقيت ودخول مكة غير محرم ما لم يرد نسلا ونظيره ما ذكره في العمرة
 ان المكى اذا خرج الى الحلق واحرم في وقت بغيره لا شيء عليه اه وذلك لان ميقاته الحرم غير
 انه لم يرد به منه فله ان يقال هنا **قوله** لانه ان الافاقي الذي قصد البستان **قوله** كما مر ان في شرح
 قوله المصنف وحرم تاخير الاحرام عنها لمن قصد دخول مكة ولو لحاجة وعجالة الشرح هنا كذا
 لو قصد موضعاً من الحلق خليصاً وجدة حل له مجاوزته بلا احرام فاذا حل له التحق باهله فله دخول
 مكة بلا احرام وهو الميقات لم يرد ذلك الا المأمور بالجبا للميقات اه **قوله** وهذه حجة اه هذا مكره
 مع الذي قدمه في المواقيت قال في البير قالوا وهذه حجة الافاقي اذا اراد دخول مكة بغير احرام
 فينوي ان يدخل خليصاً مثلاً فله مجاوزة رابع الذي هو ميقات الشامي والمصنف المأذون للتحفة
 اه وهذه العبارة خالية عن اشتراط قصد الجبا فلو كان على ما قلناه سابقا **قوله**
 على من دخل مكة مراده بمكة الحرم مجاوزة من المطلق اشرف اجزاء الشئ على كله كاطلاق الكعبة
 على الحرم في قوله تعالى هذا يا بالغ الكعبة فلا فرق بين دخول مكة والحرم في لزوم الاحرام كما
 تدل عليه عبارة البدائع ابو السعود عن الجوز **قوله** حجة او عمرة ان الله تعالى اوجب ذلك
 فتعليق هذه البقرة فيجوز في الميقات التزام الاحرام دلالة كانه قال الله تعالى ان احرم ولو

قال بزمه حجة او عمدة فكذلك اذا فعل ما يدل على الالتزام **قوله** فلو عاود ان الميقات كما قد يرد في
الهداية كمن في البدايع انه يجزيه ميقات اهل مكة وهو الحرم للحج والحج للعمرة واقترعه في فتح القدر
واقترعه في الشربلاية ان التقيد بالزواج الميقات لا يخل بسقوط الدم لا للاجزاء فيلحقه تقيد الهداية
على هذا اذ لم يوضح **قوله** فاحرم ينسك ان مطلقا سواء كان في حيا او عمرة او **قوله** وتما في الفقه
حيث علق ذلك بقوله لان الواجب قبل الاخير صار دينيا ومته فلا يسقط الا بالتعيين بالنية **قوله**
عما عليه من حجة الاسلام واما لو احرمت بنفسه من الميقات فقدم بقوله فلو عاود فاحرم ينسك اجزاء
فقول ابو السعود التقيد بما عليه ظاهره ان الشغل بالحج او العمرة لا يجزيه عما وجب عليه بالزواج
سهو ظاهر **قوله** ذلك ان الذي جاوز فيه الميقات بلا احرام **قوله** لتذكره المشرقة في وقتها
يظهر في الحج لغيره وقت لا في العمرة لعدم تعيينه لها **قوله** لتصوره ان المشرقة في وقتها
بسبب تحويل السنة والاولى التفسير بالتحول وفيه ان العمرة لا تصير دينيا لعدم توقتها كما سبق
فينبغي ان يستطاع الواجب بدخوله بلا احرام بالندوة في الثانية كالاولى واجاب الاكل بانه اذا اخرج
الى وقت ثمره فيه وهو ايام الخمر والتشريق صار كما نه فوترها فصار دينيا قال بعض المتأخرين
مقتضى الدليل انه اذا دخلها بلا احرام ليس الا وجوب الاحرام باحد النسكين فقط في ان وقت
فعل ذلك يقع او ان عاود فانه بالدخول او الدليل لم يوجب ذلك في سنة معينة ليعبر بها في ايامها
يقضي فظهر احرام من الميقات ينسك عليه تارة هذا الواجب في نفسه وعلى هذا اذا تكرر الدخول بلا
احرام ينبغي ان لا يحتاج الى التعيين وان كانت اسبابا متعديدا الاشياء دون النوع كقلنا
فيمن عليه يومان من رمضان ينوي بحج وقضا ما عليه ولم يعين الاول ولا غيره جاز وكذا
لو كانا من رمضان على الاصح فكذلك نقول اذا رجع مرارا فاحرم كل عمرة ينسك حتى لا على عدد
دخولته خرج عن عمدة ما عليه **قوله** فاحرم بعمرة الاول فاحرم ينسك اذا العمرة ليست بعقد
قال في الهداية رجل جاوز الميقات فاحرم بحجة فافسد بها او فاته الحج فقتلها سقط عنه
الدم الذي وجب للوقت **قوله** مضي ان وجوبه لان فاسد النسك كالحج لا يخرج عنه الا بافعال **قوله**
لترك الوقت ان الاحرام من الميقات **قوله** بالا احرام منه ان من الميقات ان ميقات كان من موافق
الافاق كما تقدم فلو قضاها من ميقات المكي اجزاء ولزم الدم بحج وزمة الوقت غير محرم كما استبعد
مما ذكرناه عن الشربلاية **قوله** مكي عنوانه في التنزيه باب اضافة الاحرام الاحرام وتترك المعنى فكذلك
لانه من جملة الجبايات ان حق المكي دون الافاق الا اضافة احرام العمرة الى الحج ومسا لهما هذا النوع
على اربعة اقسام بالقسم العقلي قد استوفىها المصنف اولها ان يدخل احرام في على احرام مثله ثانيا
ان يدخل احرام عمرة على احرام مثله ثانيا ان يدخل احرام عمرة على احرام حج رابعها عكسه وقيل بالمكي
لان الافاق اذا احرم بالحج بعد نفل اخر اشوا العمرة فان قارنا بلا ساقه كما لو لم يطفأ صلا كما في **قوله**
ومن حكم انشأ رب الان التقيد بالمكي انما هو للاحتراز عن الافاق فيعلم المكي حقيقة ومن كان داخل الميقات
كلا في الشهر فنقول بهنهم وهم اهل الحرم فيه قصور **قوله** طاف لعمته اطلقه فمثل ما اذا كان في الشهر
الحج او الاكل في السبوت وخرج ما لو احرم او لا بالحج وطاف له شوطا ثم احرم بالعمرة فانه يرفضها كما لو لم
يطفأ **قوله** ان اقل اشوا لها بين الثلاثة فادونها احرم به عما اذا احرم بالحج بعد احرام العمرة
قبل ان يطوف شيئا من العمرة فانه يرفضها اتفاقا وعما اذا احرم به بعد ان طاف اربعة اشوا فاكثر
في الهداية وشروحيها انه يرفض الحج بلا خلاف لان الاكثر حكم الكل فيستدرك برفضها وفي البسوط
انه لا يرفض واحدا منها كما لو فرغ منها وعليه دم المكان التقص بالحج بينهما فلذلك لا يأكل منه وجعله
ظاهر الرواية ونقل عن ابي يوسف ان رضى في افضل واختاره الفتية ابو الليث وقاضيان في فتاواه
ثم قال ويحذف في عمرته ثم يقضي الحج من عامه ذلك ان بقي وقته ولم يذكرها في الرواية انه اذا رضى
الحج يلزمه دم وقضا العمرة مع الحج كما اوجب الامام فيما لو طاف الاقل كذا ذكره الاسيحي في عن **قوله**
رفضه ان تركه وهو من مكي طلبه وطلب ان رضى عن الامام استحب بالان احرام العمرة قد تأكد

بادر منه من اعمالها واحرام الحج لم يتأكد ورفض غير المؤكد ايسر ولان في رضى العمرة والحالة هذه
ايضا العمل في رضى الحج امتناعا عنه وقالوا رضى العمرة او لا لانها حالها واقرا اعمالا واسير قضاء
لانها غير موقوفة وقد ظهر بما قد رناه ان رضى الحج في مسئلة الكتاب مستحب حتى اذا رضى العمرة صح
حتى عند الامام ولذا قال في الهداية وعليه دم بالعمرة ضاير بها رضى لانه يحل قبل او انه لتعذر المضي فيه
فلما كان معنى المصحح الا انه في رضى العمرة قضاها لا غير في رضى الحج عليه قضاؤه وعمرة لانه في معنى
فانت في **قوله** وجوب الواجب رضى احدها لا بخصوصه وما ذكره مخالف لما ذكره صاحب الجوهري
وتلميذه المصنف **قوله** بالخلق متعلق برفضه قال في البحر ولم يذكرها في رضى وانما ينبغي ان يكون
الرفض بالفعل لان يخلق مثلا بعد الفراغ من افعال العمرة ولا يكتفى بالقول او بالنية لانه جعله في
الهداية تحللا وهو لا يكون الا بفعل شيء من محظورات الاحرام **قوله** لنهي المكي المراد به من كان داخل
المواقيت كما قدمناه **قوله** وعليه دم قيل كان ينبغي لزوم دمى لدخول النقص على الاحراميين واجيب
بانه غير ممنون عن احدهما نهى وقد امر صلا الله تعالى عليه وسلم عابته رضى الله تعالى عنها بالدم لما
رفضت العمرة **قوله** لانه كفاية الحج وحكمه ان يحل بعمرة ثم بالحج من قابل **قوله** حتى لو خرج غايته على التعليل
المغيبة قضاؤه في غير عامه **قوله** سقطت العمرة لانه ليس في معنى فانت الحج بل بالحج اذا احتل
ثم حج من تلك السنة فانه لا يجب عليه عمرة بخلاف ما اذا انحلت السنة **قوله** قضاها ان ولو ذلك العام
لان تكرار العمرة في سنة واحدة جائز بخلاف الحج افا ده صاحب الهداية **قوله** فقط ان ليس عليه عمرة
اخرى كما في الحج وليس مراده في الدم لقول الهداية وعليه دم بالرفض ايها رضى **قوله** صح
لانه اذا فعلها كما التزم نهر **قوله** اساء ان اتم لان الجميع بينهما حق المكي منهى عنه والنهي يقتضي
الانتم لا الاسادة التي مرجعها خلاف الاول **قوله** وبيع لتمكن النقصان في نسكه بارتكاب المنهي عنه
لانه قارن او متمتع ان اضاف احرامه بعد فعل اكثرها في الشهر لا ولا تمتع ولا قران لمكان لا يحلان
وان صح **قوله** وهو دم جبر فلا ياكل منه ولا يجزي فيه شئ البدنة بخلاف دم الشكر **قوله** ومن احرم
بجاء اخره شرف في الجميع بين الاحراميين ليجتنب وهو غير مكروه في ظاهر الرواية كما ياتي **قوله**
ويج اي وقف بعمرة اما لو احرم بالان قبل الوقوف بعدة ليلا او نهارا رضى الثانية وعليه دم للرفض
وعمره وحجة من قابل ويرتفع عند الامام بوقوفه بعدة واما اذا احرم ليلة ليلة الحج بعد ما وقف
نهارا فينبغي ان يرتفع عند الامام بوقوفه ليلة لا بعدة لانه سابق وسبب الترك انما يكون متاخرا
بعد **قوله** ثم احرم يوم النحر قيد بشراحي احرام اشلاء عن الاول لانه ان احرم بهما معا او على التتابع
لزما وارتنقض احرامه اذا توفيه سايلا ولزمه دم للعدن ويحذف في الآخر ويقضي حجة وعمره لا حل
اليه ورفضها وانما يجزى قبل الشروع فعليه وما ان للجنية ولو احصر قبل ان يسير ملكة بوش هديين و
اذا لم يحج في تلك السنة لزمه عمرتان وحتان لانه فاته حجتان في هذه السنة وهذا كله عند الامام
وتما مبيانه في البحر **قوله** لزمه الاخر لا مكان الاول لان الاحرام الثاني انما يرتفع لقضاء الاول ولا
تقدر رضا الاول لان احرامه انصرف في حجة في السنة القابلة **قوله** لانها الاول ان الاحرام الاول
بالخلق **قوله** في دم الا فيلزمه الاضامع دم **قوله** فصاروا بالتفسير الخلق لان التقصير لا دم فيه انما فيه
الصدقة لان ارتفاق ناقص نهى ونظا هذه انه ناقص حتى في حق المرأة مع انه الافضل في حقها ولا
يكون افضل مع كونه ناقصا على انه على هذا التفسير لا تدخل المرأة مع انه انما علق عن الخلق اليه
ليدخلها **قوله** لجناية على احرامه ان احرام الحج الثاني ما ما احرام الحج الاول فقد انتهي فلا جناية عليه
او **قوله** اوانت خور ظاهرا كلامه انه عطف على التقصير فيتعطف ان تاخير الخلق عن ايام النجاسة
على الاحرام وليس كذلك بل هو ترك واجب فالصواب ان يعطف على مدخول اللام فيكون التقصير
او للتاخير فلا يفيد التركيبية انه جناية وجعل الشرح العلة في وجوب الدم احدهما في اشارة الى
انه لا يلزمه دم الحد للجمع بين احرام الحج لانه ليس بملكوته **قوله** ومن اية بعمرة او ان يطوف
او اكثره وسق ويدل على انه سق **قوله** الا الخلق فانه يدل على انه يجمع افعالها وسيات حكم ما اذا

لم يسمع **قوله** الا الحلق اراد به ما يعم التقصير اما لو كان بعد الحلق فلا يكون حراما بين احراميه ولا
 شيء عليه **قوله** فاحرم باض اشار بالاناء ان احرام الشائبة تاخذ عن الاول اما اذا كانا معا او على التتابع
 فيلزم ان يرتفع احدهما بالشروع في عمل الاخر عند الاحرام وجوب العتق ودم الغرض وان كان قبل الفدية
 بعد ما طاف للاول وشوطا وفطر الشائبة وعليه دم الرضا والقضا وكذا لو طاف الكل قبل ان يسمع **قوله**
 مكروه يحرمه لانه يصير جامعا بين الفعلين لا يوجب في سنة واحدة كذا في المحيط وتعبه الكمال بان
 لا يجمع لان كونه يتمكن من اداء العمرة الثانية لا يوجب الجمع فعلا **قوله** فيلزم الدم اشار بتفريقه على الكثرة
 ان الله لا يلزمه دم من جهة الحلق لانه يمكن ان يؤخر الحلق الى الفداء مع ان الحلق في العمرة غير وقت
 بزمان **قوله** لا يجتمع بين احرامين لانه لا يكون جامعا بينهما في الاداء **قوله** في ظاهر
 الرواية مقابلة ما في غاية البيان انه حرام لانه بدعة **قوله** ثم احرم بعمرة اما لو احرم بعمرة ثم خرج لزماه ولو
 طاف اقل اشواط العمرة ولا اساءة كما ذكره صاحب البحر في اول باب اضافة الاحرام الى الاحرام والمراد
 انه احرم بالعمرة قبل فداء كذا طواف القدوم بقدرية المكاة بقوله فان طاف له اربعة اشواط فاكراه
قوله ولذا بطلت زيارته وزاد فيكون تعليلا لقوله وصار محاربا لان القرآن يجب فيه ان يترتب افعال
 على افعال العمرة كما ذكره الشرح وبالقوف قبل افعالها فالتكليف فطنت اه **قوله** لانه علة لمؤثر
 تقديسه ولا يجوز فعله بعده اه **قوله** لا بالتوجه فلو عاد مكنته او اكلها من **قوله** فان طاف القدوم
 اى وكثره **قوله** والبيان بالاقول كالمقدم **قوله** فله عليه ما ذكره في هذه المسئلة من ان كان في النهر واحدا من
 وهو دم جبر لانه خالف السنة وصح في الهداية كذا في البحر فكان مسيا اكثر من الاول كما في النهر واحدا من
 الاثمة انفسه انه دم شكر فان محمدا قال في الجمع الصغير واجبا الى ان يفيض العمرة فذل على انه دم شكر
 فانه لم يبين افعال العمرة ولا موجب الجبر واختاره الكمال وقواه بان طواف القدوم ليس من سنن تقصير الحج
 بل هو سنة قدوم المسح للدم كركعتي النية لغيره من المساجد ونقطة الشرب لانه عن قاضي في الاما
 المجوز ايضا اه **قوله** واشتد الخلاف في بطلان جواز الاكل منه **قوله** ونسب رفضه ان العمرة لانه فاته الشرب
 في الفعل من وجه لتقدم طواف القدوم على العمرة وفيما سبق لم يفت لانه هناك لم يقدم الا الاحرام ولا
 ترتب فيه ولا يلزمه الرضا هنا لان المؤثر ليس بركن الى ابو السعود **قوله** ففي ان العمرة وقوله لصحة
 الشروع اى وجه مما يلزم بالشروع **قوله** لرفضه الما جل رفضه **قوله** ناهل بعمرة يوم النحر مطلقا سواء كان
 قبل الحلق او بعده قبل طواف الزيارة او بعده واختاره في الهداية وصح الشرح لانه بعد الحلق والطواف بقي
 عليه شيء من واجبات الحج كالركن وطواف الصدر وسنة الميت وقد كرهت العمرة في هذه الايام ايضا فيصير بابها
 افعال العمرة على افعال الحج بلا ريب وهو مكروه عن البحر **قوله** مع كراهة الترخيم لتعليم امور الحج الواجبة في
 الايام فينبغي تقويمها لها **قوله** غلصا من الاثم لانه اذا كان الحج فكان بابها افعال العمرة على افعال الحج
 كل وجه وان كان خطأ محضا ابو السعود **قوله** صح لان الكراهة لمعنى في غيرها وهو كونه مشغولا باداء بنية
 افعال الحج في هذه الايام ولتحقق الوقت له تعظيما لا سيما في زيل **قوله** لا تركاب الكراهة لجمع بين الاحرامين
 فيما اذا اهل بعمرة يوم النحر قبل الحلق او مع بنية الافعال فيما اذا اهل بعد الحلق ابو السعود وعن سر الدين
قوله وجب الرضا ان لا احرم به من حج او عمرة **قوله** لان الجمع بين احرامين ليجتمع هذا راجع الى قوله اذا
 احرم به ذلك لان احرام الحج الفات باق وقد اضاف الى احرام الحج الثانية اه **قوله** او لم يركب راجع
 قوله او لم يركب وهو يقتضى انه جامع بين احرامين لعمريتين وليس كذلك بل هو جامع الى ما في هذه بين عمريتين
 من حيث الافعال عن البحر وجه انه فاته الحج يتجمل بافعال العمرة من غير ان يتقلب احرامه احرام العمرة
 فيصير جامعا بين العمريتين من حيث الافعال فلزمه الرضا كما لو احرم بهما **قوله** غير مشروع هذا مسلم بالحج
 بين العمريتين اما بين الحجين فهو مبرور منه على ما في غاية البيان ان من احرام لانه بدعة وظاهر الرواية عدم
 الكراهة فائدة المشروعية ما امرت به بعد او تركه فلا يشاء ولا المكروه وغير المشروعية ما نهى الشارع
 عن فعله او تركه ومن جملة المكروه ما امرت به فتناء ولا المكروه اه **قوله** بقية اخرى
 اى الحج ولا يتقلب احراما للعمرة **قوله** ثم بعده ان التحلل بافعال العمرة **قوله** لصحة الشروع ان الاحرام **قوله**

بالرفض

بالرفض ان رفض ما احرم به ثانيا وهو متعلق بقوله التحلل ان الواجب التحلل بالافعال وقد منع
 منها ما منع وهو فوات الوقت **باب الاحصاء** لما كان التحلل بالاحصاء نوعين جناية بدليل ان الذي
 يلزمه دم ليس له ان ياكل منه ذكره في الجنايات واخره لان منشاءه على الاضطرار وتلك على الاختيار
 منها **قوله** المنع ان يامر غير حصة وبالجملة يقال له حصر الاحصاء قال في الكشف يقال انحصار فلان اذا
 منعه امر من خوف او مرض او حرج وحصره اذا حصره عدد وعن المنع او سجن هذا هو الاكثر وحكامه
 صاحب المنع وقال هو المشهور **قوله** منع عن ذكره شمل العمرة بان منع من طوافها وتكبير الركن فيقف
 انه اذا منع الحج عن احد وكيفية يكون محصو سياة ان القادر على احدهما لا يكون محصو **قوله** بعدد
 سواء كان ادبيا كافرا او غيره **قوله** او مرض يذبح عليه بالذهاب والركوب **قوله** او موت محرم اى او
 شجع في حق المرأة قال في البحر ومن الاحصاء ما اذا احضرت المرأة بغير زوج او محرم فلا تحلل الا بالدم
 لان المنع الشرعي اكتم من المنع المحرم منه ما لو احرم العبد او الامة ولو بان في المولى فله ان يحللهما
 وللزوج ان يحلل الزوجة ان احضرت بغير اذن ولو باعها او تزوجت المحرمة كان المحللان والزوج
 فعل ذلك وانما لم يذكر المص ذلك لان كلامه في محصر يتوقف تحلله على الهدى كما سياتي وتحلل هؤلاء
 لا يتوقف عليه فقد قالوا ان تحلل الزوج والسيد ان يصف ادنى ما يخطره الاحرام من قص لغيره او
 شعور او تظليل او قبيل ولا كراهة بالجماع قولان وينبغي ترجيح الكراهة وتبعت الحجة ههنا والامة و
 العبد لا يلزمهما الا ههنا لا بعد العتق افاده صاحب النهر **قوله** او هلاك نكته اى ولم يقدر على المشي
 كما يقتضى به في التخييس فان قدر عليه فليس بمحصر وعلمه في البسوط بانه لا يسعد ان لا يلزمه المشي الا بطل
 ويلزمه بعد الشروع كما لا تفرقه حجة التطوع ابتداء ويلزمه الا تمام اذا اشق فيها وجعل صاحب المحيط
 ما في التخييس **قوله** محمد وقال ابو يوسف ان قد عصى المشي للحال وخاف ان يجرى به زلة التحلل اه مجرد ولم
 يذكر قول الامام ما في هذه المسئلة والطاهر انه لا خلاف بين الصحابين فان قول محمد محمول على ما اذا
 لم يحض العجز والمراد بالخوف غلبة الظن كما سبق له نظاير فهذا القيد متفق عليه والله تعالى اعلم بالصواب
قوله حل له التحلل افاد به انه لو صرح بوجوب اهل به بغير تحلل الى ان يقول الحذى فانه جائز فان ادرك
 الحج والاحلال بالعمرة فالتحلل بغير الهدى انما هو للضرورة حتى لا يفتد احرامه فيشق عليه كما سبق **قوله** بنية
 المفرد اى بالحج او العمرة **قوله** وما اس شاة او بقعة او بدنة من الابل او بسم بدنة ويجوز ما يجوز في
 الاضحية عن قاضي **قوله** او قيمته اى فيشتري بها شاة او بقعة او بدنة من الابل او بسم بدنة ويجوز ما يجوز في
 افاد بهذا ان التحلل لا يكون الا بالذبح ولا يقوم الصوم والاطعام مقامه **قوله** او يتحلل بظوف
 ان للعمرة ويسعى بين الصفا والمروة ويحلق بغير عن الثانية **قوله** وعن الشاة الاولى حذفه لضعفه
قوله والقارن ومنه مثل القارن لو احرم بعمريتين او حجيتين ثم احصر قبل السير فانه يتحلل بذبح هذين
 في الحرم بخلاف ما اذا احصر بعد السير فانه يصير رافضا لا حراما به ولا يحتاج الى تعيين الذبح الحج و
 الذبح للعمرة واشار بالاكشاف بالبعث في المفرد والقارن الى انه ان شاء رجع وان شاء اقام اذلا
 فائدة في الاقامة مجرد **قوله** فلو بعث واحدا في عبادة الشرح وكاكة ولو قال فلو بعث واحدا يتحلل
 عن احدهما لم يتحلل عنه لسلم منها **قوله** لم يتحلل عنه لان التحلل منها لم يشع الا في حالة واحدة فلو تحلل
 عن احدهما دون الآخر يكون فيه تغيير المشروع ومثل ما ذكر لو بعث بمثنى هديين فلم يوجد بكلمة الا
 حدى واحد فذبح عنه فانه لا يتحلل عنهما ولا عن احدهما مجرد **قوله** وعين يوم الذبح المراد باليوم التقلية
 المعينة من الزمن له فان التحلل لا يكون الا بعده وليس المراد اليوم العرفي وان كان قبل الذبح **قوله** فلا فاعا
 لهما فاعا لان كان محصرا بالحج لم يجز له الذبح الا في يوم النحر **قوله** ولولم يفعل معنى عن قول الشرح
 سابقا حل له التحلل **قوله** حتى زال الخوف الاولى حتى زال الاحصاء **قوله** والابان فانه الحج في وقت الوقوف
 بعد فته **قوله** انما هو للضرورة وهو الاحصاء **قوله** فيشق بالنسب في جواب النقي **قوله** ويذبحه ان
 يذبح المرسل وهو من اضافة المصدر الى مفعوله **قوله** ولو بالاحلق وتفسيره ان احصره الى اوة الحرم
 وان حلق تحسن اه مجرد والواو في المعنى بمعنى او **قوله** هذا فائدة التبيين الاشارة الى قوله وبذبحه

الاخوان واما قوله عليه الصلاة والسلام اذا مات ابن ادم انقطع عمله الا من عمل ثلاث فلا يدل على انقطاع عمله غيره والكلام فيه وليس فيه شيء مما يستبعد عقلا لانه ليس فيه الا جعل ماله من الاجر لغيره والله تعالى هو الموصل اليه والقادر عليه ولا يختص ذلك بعمل دون عمل او قوله ولقد افصح المزا هو اى في المجيء وغيره كما في الملح ان فانه المزا يصل الانسان ليعمل من حبه وغيره للموات وجعله مذهب اهل الحق والعدل وتكليفه الاجرة عن بعض ما ذكرناه قوله هنا من باب المحسن الغير قوله الله الموفق التوفيق خلق الطاعة في العبد وخلق قدرة الطاعة في العبد والمراد بالقدرة هنا القدرة المعاصرة في الفعل فلا يحتاج في التعريف الى زيادة وتسهيل سبل الخير ليرى وانما ذكر هذه الجنة اشارة الى انما هو من الزاهد مع انه امام حجة فاضل انما هو من عدم توفيق الله اليه حيث ذكره عن سبل الرشاد واتباع بدعة اهل الاعتزال والعبادة اقامة الشبه والتبليس والتجمل الى قد صرح الاصادي شمس الله تعالى ان يوفقنا واحبا بنا وان يعفونا عن هذا الاما ما في وقوع منه من الاحترام قوله العباد فان الامام الاية العباد عبارة عن الخضوع والتذلل وحدها فعل لا يراى الا تعظيم الله تعالى باسمه بخلاف القرية والطاعة فان القرية ما يتقرب به الى الله تعالى او يراى به تعظيم الله تعالى مع ارادة ما وضع له الفعل كبناء الدياطات والمساجد ونحوها فانها تربية يراى بها وجه الله تعالى مع ارادة الامسان الناس وحصول المنفعة لهم والطاعة ما يجوز لغير الله تعالى قال الله تعالى اطيعوا الله واطيعوا الرسول واول الامر منكم والعبادة ما لا يجوز لغير الله تعالى والطاعة موافقة الامراء وحسن العبادة عبارة عن كونها خالصة عن شائبة الدنيا ابو السعدي قوله كذا في اخذت الخاف صدقة الفطر والعشر والتفقا وسواء كانت المانية عبادة محضة او عبادة فيها معنى المنة او منة فيها معنى العبادة بغير قوله وكفارة شمل انواعها من اعتاق واطعام وكسوة كما في البقرة قوله تقبل النيات وذلك لان المقصود من التكليف الاتيلا والشقة في المال بتفويض المال الى الغير ليعمل به وهو موجود بفعل النائب بغير وقوله عن المكلف ليس المراد به البالغ العاقل بل المراد من كلف بها ولو صبي فان العشر والصدقة يجب ان في مال الهبة والمجنون ويصح اخذها من غيرهما بطريق النيابة قوله لان العبرة به هذا جواب عن سوال حاصله كيف يتعاطى العبادة التي من شرطها النية وهي لا تحقق من كماله وحاصل الجواب ان المعبر به من وجب عليه وهو المؤكل قوله ولو عند دفع الوكيل اذ ان لا تصح النية بعد دفع الوكيل ويدل عليه قوله في كتاب الزكاة ولو قال من عند دفعه الى الوكيل هذا تطوع او عن كفارة ثم نواه عن الزكاة قبل دفع الوكيل صح في البحر واذا جازت النيابة في المانية مطلقا فالعبرة بالنية المؤكل بالنية المؤكل وسواء نور المؤكل وقت الدفع الى الوكيل او وقت دفع الوكيل الى الفقراء او فيما بينهما اذ جاز قال ومقتضى عبادة الله عدم صحة النية قبل الدفع الى الوكيل ايضا مع انه يتقدم في كتاب الزكاة صحة مقارنته النية لفعل ما وجب وعبادة الشرح لا تنافي ذلك اذ قلنا انما خص في البحر الاحوال التي ذكرها لانه عند الدفع للوكيل لا بد وان تحضر نية لانه لا يبرئ الوكيل الا بقصد المؤكل الابنية وامره قوله وصوم قال في حواشي السعدى معنى كونه بدنيا ان فيه ترك اعمال البدن منه قوله لا تقبلها مطلقا لان الاتيلا بها باسحاب النفس والجوارح بالعبادة المخصوصة وبفعل نائبه لا يتحقق المشقة على نفسه فلم تجز النيابة مطلقا لا عند العجز ولا عند القدرة بغير قوله والمركبة منها اراد ان المال معتبر في الاعتبار ما قويا بحيث لا يتاخر ولا يتحصل الا به غالبا فكان كالجذب والافاقهية الى الوقوف والوقوف وفي المحور في قوله مركبة منها نظر لان الشئ لا يتركب من شرطه في المركبات الحقيقية دون الاعتبارية او ما في 2 او قوله في الغرض اطلقه فشمع الحية المنذرة كما في البحر وفيه نظر الشط ودوام العجز الى الموت لان في النفل يقبل النيابة من غير اشتراط عجز مطلقا عن دوامه امر قوله ولان مقتضى القياس ان لا تجزى النيابة في النفل لشمع المشقة البدنية والمالية والاولة لا يكتفى فيها بالنائب لكنه تعالى في شخص استقامه بجمع المشقة الاخرى اعني اخذ المال عند العجز المستعمل الى الموت رحمة وفضلا بان يدفع نفقة الحج الى من يحج عنه بخلافه حال القدرة فلا يعدر

لان تركه فيه ليس الا لجرح واثار واداة نفسه على امور به ينفذ يتحقق العقاب لا الخفيف في طريق الاستقامة بغير قوله تقبل النيات عند العجز باعتبار الجبهة المال ابو السعدي قوله فقط ارادوا القدرة باعتبار الجبهة البدن عملا بالتبشيرين بالقدرة المحتمل ابو السعدي قوله لكن بشرط استدراك على قوله تقبل النيات قوله لانه نفس المؤكلة لمخدوف وهو مفروض المحسن تقديره اما اذا لم يدرم العجز بان صح بعد لا تصح النيابة لانه فرض العجز حيث قدر عليه وقتا من عمره بعد ما استتاب فيه بغير حجة ظهر منه استغفار شرط الرخصة بغير شبهة محل وجوب الحج على العاجز بالنيابة اذا قدر عليه ثم عجز بعد ذلك عند الامام وعندها يجب الاجحاج على العاجز ان كان له مال ولا يشترط ان يجب عليه وهو صحيح زيد في واقفته كماله ان الصحيح لو ارج غير ثم عجز لا يجزيه وبه صرح غير واحد من سيات وفي البحر المرافة ان لم يجد مالا لا يخرج الى الحج لان تبليغ الوقت الذي تجز فيه عن الحج فيه شتت من حج عنها ما قيل ذلك فلا يجوز لتوهم وجود المحرم فان بعث رجلا ان دام عدم الحج الى ان مات فذلك جائز كالريض اذا حج رجلا ودام المريض الى ان مات واطلق في البحر فشمع ما اذا كان سمي او ايا او بنية العباد فلو ارج وهو في السجن فان مات فيه اجزاء وان خلاصه لا وان ارج بعد وبينه وبين مكة ان اقام العدة على الطريق حتى مات اجزاء وان لم يقم لا يجزيه قوله فيقول احرمت عن فلان وبعد صلواته كعتين يقول اللهم اني اريد في فتيده لا وتقبله مني ومن فلان او من شمر الملتقى قوله وتكون نية القلب ولا يحتاج الى التصريح باللفظ قوله ان يكون اى عبادة والا فكل عجز يمكن زواله عقلا للموم قدرة الواجب نقلا عن قوله كالزمانه وهو مفروض قوله ولو ارج وهو صحيح ثم عجز ان بعد فراغ النائب من الحج بان كان وقت الوقوف صحيحا اما لو عجز قبل فراغ النائب واستمر اجزاء وقوله لم يجز ان عن الغرض وان وقع نفلا للمرافة في البحر قال المحرر من هنا يؤخذ عدم صحة ما يفعله السلاطين والوزراء من الاستنابة عن انفسهم في الحج لان عجزهم لم يكن مستمرا الى الموت او لعدم عجزهم اصلا والمراد عدم صحة عن الغرض بل يقع نفلا قوله لا يقد شرطه وهو العجز وقت الحج النائب قوله وشوط الامر ان يالح العذر او اما النفل فيجوز بغير الامراف وهو ابو السعدي قوله الا اذ حج الواجب او دليله حديث الثعنية وهو اسماء بنت عميس من المهاجرات قالت يا رسول الله اني مريضة الله يا ابي ادركت لا شئ لي لاني لا شئ على الراحلة فارج عنه قال نعم متفق عليه او وتقولها فارج عنه فيه روايتان فتح الرخصة وضم الحاء ان انا احرم بنفسه عنه واؤثر في الاعمال وهو المشهور من الرواية وروى بضم الهجمة وكسر الحاء ان امرأدا ارج عنه قوله لوجود الامور لانه لما استعمل علامه كانه قال له ثم بادرتا على قوله او اكثرها قال في فية العذر اعلم ان شرط الاجزاء كونه اكثر النفقة من مال الاكثر والقياسه كون الكل من ماله الا ان في التزام ذلك حرجا لاني لان الانسان لا يستعمل المال ليلا ومنها ما في لوجرك وقد يحتاج الى شربة ماء وكسرة خبز بقة فاستقنا اعتبار القليل استحسان واعتبار الاكثر اذ حكم الحكمي امر 2 تتمة لوانفق الاكثر او الكل من مال نفسه ومن في المال المدفوع اليه وفالحج بجمع به فيه ان قد يتبلى بالانفاق من مال نفسه بقبته الحاجة ولا يكون المال حاضرا فيجوز ذلك كالوجه والوكيل يستمر للقيم والمؤكل ويعطيان الثمن من مالهما فلهما الرجوع به الى مال اليتيم والمؤكل وبه علم ان اشتراطهم كون النفقة ملا مان الا لولا اعتبار عن التبرع لا مطلقا بحد ومن الشرائط التي راجح في لو اموه بالحج ماشيا بغير النفقة ورج عنه لكانا المعروف عليه هو الحج وارجح فيصرف مطلقا الى امر بالحج اليه فاذا حج ماشيا فقد خالف فيضمن هندية قوله ان عينه يقينه ليس بذكر اسمه فقط بل اما بالحصر او بالتصريح بنفي حج غيره قوله حج عن فلان لا غيره او لا حج عنه الا فلا فلو مرض المأمور في الطريق فدفع النفقة لا غيره ليجب عنه الميت لم يجز الا ان يكون الامر اذ ناله ذلك وينبغي للوصي ان ياذن له في الحج غيره اذا مرض هندية قوله جاز جعله في الهندي رواية عن محمد ولم يذكر غيرها قوله فاوصله الى الباب هو شمس العلامة السندي قوله منها عدم اشتراط الاجرة ان على الصحيح كما في شرح الباب ومنها وجوب الحج بالمال فلو حج فقيرا وغيره ممن لم يجب

عليه السلام لا يفرق بين غيره عنه وان وجب بعد ذلك ومنها الميراث المستلزم الموقت الموت
 منها وجود العتق وقيل الاجازة وهذا ليس بشروط مستحق لشمول ما قبله ومنها الامور بالاجازة لا يجوز
 بيع غيره بغير امره ان اوصى به وان لم يوص به فبيع عنه الوارث او من بعده من اهل التبعية في غيره او
 ايجاز ومنها ان يبيع بالاجازة عنه فان تباع الحايك بال نفسه لم يجر وفي خاتمة الاكل لوج الوارث
 عن الميت على ان لا يرجع في الفسقة لم يقع عن فرض الميت وان امره الميت وفي الثانية ان يبيع عنه
 فيه حصة لا ينفى ومنها ان يبيع ركبته ان اشبع تلك المال فلو بيع ماشيا ولو بامر يضمن النفقة وكذا
 لو لم يامر وامسك مائة الكفا بنفسه لان نفقة الركوب اكثر فلان الثوب او فروه ركوب الاكثر
 ركوب الخيل وان منعت النفقة عن الركوب في غيره ماشيا جاز ومنها ان يبيع عنه من وطئه ان اشبع
 الثلث وان لم يبيع عنه من حيث يبلغ ومنها نية الميراث عنه عند الاحرام او بعده عند الامام قبل
 ان يشترط في افعال الحج ومنها ان يخدم من الميقات الى ميقات الامم ملكا او غيره وبحسب فيه بان الميقات
 ليس بشروط لطلاق الحج بل هو من واجباته فكيف يكون شرطه ان يبيع الامور بنفسه فلا
 يجوز دفع المال الا غيره الا اذا اذن له ومنها ان لا يفسد حقه فلو افسده لم يقع عنه ويضمن المال
 لانه مخالف ويضمن في ذلك الفاسد والدم من ماله ولو قضا في القابلة لا يقع عن الميت بل عن نفسه
 لانه مخالف صار كان الاحرام الاول عن نفسه فافسد فلا بد من قضاؤه ومنها عدم الميقات لانه
 قرن وقد امره بالافاء ويكون مخالفا لما عند الله ومنها ان يخدم بحجة واحدة فلو اهل
 بيمين احدهما عن نفسه والاخر عن الامور لم يجر فلو رفق الله عن نفسه جاز وهذا الشرط يرجع
 الى شرط عدم مخالفة ومنها ان يفرق الاطلاق الواحد وهذا ايضا نوع من الميقات وليس بشرط على
 حدة فلو امره بصلان بالاجازة فاحل عنهما ضمن لهما وان عين احدهما وقع له وان لم يبين احدهما
 فله ان يبين ايهما شاء ما لم يشترط في الاعمال ومنها اسلام الامور ومنها عقل الامور والامور
 منها تعيين الامور فلا يصح اجازة غير مكية واختلف العبارات في المراهق فنع اجازة في الباب
 اجازة في الفتوى السراجية فالاحياط غير ومنها عدم الفتوى فلو فاتته الحج لم يجز احدا عنه
 ثم ان فاتته لتقصير من ضمن فان حج من عام قابل من ماله نفسه عن الميت جاز وان باقته سماوية لم
 يضمن وسيأتى في غير الميت ونفقة وجوعه من ماله خاصة وعليه من قابل الحج من ماله نفسه
العشر وان يبيع الذي عينه من الباب وشروطه يفسد **قوله** لم يجز حقه هذا الكلام يقتضي ان
 ليس له الاجر ولا اجر المثل وان حقه وقوله وعبرة الخاتمة نفس في وقوع الحج للميت جاز في ظاهر الرواية
 ولا جبر اجرامه فاقضت ان الاجارة فاسدة والا لا يحق الاجر المسمى وفي الجبر عن الاستحباب
 انه لا يجوز الاستحباب ولا على شئ من الطاعات فلو استوجب على الحج ودفع اليه الاجر وجب عنه الميت
 فانه يجوز عن الميت وله من الاجر مقدار نفقة الطريق في الذهاب والرجوع ويرد الفضل على
 على الورثة لانه لا يجوز الاستحباب عليه ولا يحل ان يأخذ الفضل عليه اه فقد وافق الخاتمة في ان
 الحج وقع عن المستاجر وقول الخاتمة في ظاهر الرواية افاد ان قول الشافعي لم يجز حقه خلا في ظاهر
 الرواية وقول الاستحباب لا يجوز الاستحباب على شئ من الطاعات مبني على مذهب المتقدمين وعلى
 مذهب المتأخرين من الجواز يعني ان يبيع الاستحباب وان سقوا اجرا لاجل المسمى **قوله** ولو
 انفق من ماله نفسه او في المال المدفوع اليه وفاء الحج كما قدمناه **قوله** او خلط النفقة او خلط
 الامور بالنفقة بما له بنفسه **قوله** وانفق لانه او اكثره الظاهر ان يبيع لانه لا مال الا بالامور والعبارة
 على حذف مضاد ان وانفق مقدار لعله او مقدار اكثره وهذا يرجع الى مسألة الاتفاق من ماله
 والمسئلة الخلط والمفهوم لوانفق الامور بالمال من ماله نفسه وجب وانفق مقدار كل مال الامور مقدار
 اكثره جاز ويرى من الضمان وكذا اذا خلط النفقة بما له وجب وانفق مقدار كل مال الامور او مقدار
 اكثره جاز ويرى من الضمان ان يمتنع الانسان عن غيره افضل من حقه لنفسه بعد ان اذن
 بيع الفضل لانه نفقة متعدد وهو افضل من القاصد او السعور عن العلامة لفرج وجه الله تعالى

قوله لا تساع

قوله لا تساع باب لان المتصور منه الثواب فاذا كان له تركه اصلا فلم يحل مشقة المال بالاولاه **قوله**
 وقيل عن الامور قالوا هو رواية عن محمد وهو اختلاف لاثرة له لانهم قد افقوا ان الفرض يسقط
 عن الامور ولا يسقط عن الامور وان لا بد ان يكون عن الامر وهو دليل المذهب وانما يشترط اهلية
 الثاني لصحة الافعال حتى لو امر فيها لا يجوز وهو دليل الضعيف ولم ار من صرح بالتمسك وقد يقال
 انها تظهر فيمن حلف ان لا يبيع فباع المذهب اذ يبيع عن غيره لا يبيح ويبيح الضعيف حيث الا ان يقال
 انه المعروف انه قد بيع وان وقع عن غيره فيجوز اتفاقا **قوله** عن الجحد **قوله** فلان اما الفرض فلا يسقط
 اتفاقا **قوله** في الفضل يعني ان الحج عنه فعلا فله ثواب النفقة ويقع لهما مور ففلا وهل له ثواب
 الظاهر نعم لانه جعل للامور ثواب النفقة فقط **قوله** لكنه يشترط اه استراكة على قوله يقع عن الامر
 فان مقتضاه صحة ولو من غير الاهل **قوله** اهلية الامور يخرج بها الكافر والمجنون كما ذكره الشارع
قوله لصحة الافعال انما عبر بالصفة دون الوجوب ليعلم المراهق فانه اهل للصحة ودون الوجوب **قوله**
 ثم فرع عليه ان على اشتراط الاهلية من غير اشتراط شرط رالم كذا انه حجة الاسلام **قوله** بهر هامة
 ان يصاد مهامة **قوله** من لم يبيع كذا في القاموس وفي الحج وهو الذي لم يبيع عن نفسه فعلا او عن غيره
 ان غيره من الناس قاله والظاهر ان المراهق هنا من عليه حجة الاسلام بدليل قول ابن الهمام الذي
 يقتضيه النظر ان في الضرورة عن غيره ان كان بعد تحقق الوجوب عليه تلك الزاد والراحلة والصحة
 فهو مكره كراهة تحريم لانه يقتضي عليه والحالة هذه في اول سنه الامكان فيا تم تركه وكذا لو شغل
 لنفسه ومع ذلك يصح لان النهي ليس بغير الحج المفعول بل بغير وهو خشيته ان لا يدرك الفرض اذ
 الموت في سنة غير نادر انتهى اذ اعرفت هذا فيشمل من لم يبيع اصلا ومن حج فعلا ومن حج منذورا
 ومن حج حجة الاسلام فاسدة ومن حجها صحيحة ثم ارتد ثم اسلم اذ تغلبه شيمها انتهى قال في الجهر
 الحق ان الكراهة تنزيهية على الامر بحريية على الضرورة الامور الذي اجتمعت فيه شروطه ولم
 يجر عن نفسه لانه انما بالتأخير **قوله** والمرأة ان مع الكراهة وكذا ما بعد هان عن الجهر وجه الكراهة
 كراهة الحج ان حج المرأة انقص فانها ليس عليها رمل ولا سق ولا رفع صوت بالتلبية ولا الخلق فكان
 اجازة الرجل لكل **قوله** والعبد قوده في الحج والعهدية في الماذون ومثله الامة اذ لا فرق فافاد ذلك
 التقييد ان حج غير الماذون لا يصح اصلا وجه الكراهة فيه كراهة النهي لانه ليس اهل لاداء الفرض عن
 نفسه فكيف عن غيره ثم قال وهذه العلة تظهر في الصبي ولم اره اه قلت المقصود ان غيره اول
 فاجازه غير اوله وهو مرجع كراهة التنزيه **قوله** وغيرهم اوله مثل صاحب الهندية عن الكرماني ما نفه
 والا فضل ان يكون عالما بطريق الحج وافعاله ويكون حقا قلا بالغا كراهة غاية السجدة في الصلاة
 ولو اجمعه عنه امرأة او عبدا او امة باذن السيد جاز ويكره كراهة تحيط الضمراء وفي الحج ثم الكراهة
 هذه تنزيهية والالتزام واجب اجازة الحرام اذا علمت ذلك تعلم ما في عبارة المحقق من انفق ولقطها
قوله وغيرهم اوله المراد بالا وليته الوجوب لان مقابلته مكره تحريما كما علمت والا وليته لا تنافي
 الوجوب وان كان خلاف الاصطلاح او ومراه بقوله كما علمت ما ذكره الكمال في الضرورة فتقول له
 ان ما ذكره الكمال لا يظهر الا في حق الامور لا الامور الكلام هنا في الا فضل للامور وعلى تسليم ان يكون
 ذلك في حق الامور ايضا لا يظهر في حق العبد والمراهق والقياس على الضرورة لا يظهر لان الكراهة
 انما شئت هناك لا استطاعة الحج وقد اخبره ولا يقال ذلك في جانب العبد والمراهق فليما من **قوله** لعدم الظاهر
 ان خلاف الشافعي رضي الله تعالى عنه لا يجوز جهمه من عن الزيلعي قلت وهذا مما يدل على كراهة التنزيه لان
 مراعاة الخلاف اوله فقط **قوله** ولو امر ذميا اه هو من جملة المفرغ كما علمت لانه انما لم يصح فيها لعدم
 اهليتها **قوله** وان امر من الامور بالمال كاهده سواء كان الامري حيا او مياعينه بالكيليب السابق بان يكون
 الاجازة عنه فيه ونفاه عن غيره اوله **قوله** عن الميت مثله لو كان الامري حيا ولم يبيح للميت في الجهر الذي
 اعترف منه المص **قوله** الا الا اذن له يعني ان يبيح اذن بان يبيح للمجهول ليشمل ما اذا اذن الميت قبل وفاته
 او وصيه والاولا اذن كما من عن الهندية وقوله بذلك ان يبيع المال الا غيره **قوله** مطلقا ان

مطلقا له الصدق عليه مقيد بحالة **قوله** جرح المخلط اما اذا لم يخرج واوصى ولم يبين مكانا ولا
مالا يخرج عنه من ثلث ماله لانه بمنزلة البهائم فان بلغ ثلثه ان يخرج عنه من بلده وجب الاجاز
من بلده لان العاجب عليه ان يخرج من بلده الذي سكنه وكذا ان يخرج لغيره ومات الطريق واوصى
بجرح واخرج بالمخلط غيره فانه لا يعتبر وصية ولا يصح عنه **قوله** انما يجب وصيته فائدة مستقلة
لا يتردد من المص **قوله** فان صدره ان يخرج **قوله** فالامر عليه ان يخرج من بلده فانه فائدة مستقلة
المال يخرج عنه من حيث يبلغ وان صدره ان يخرج عنه منه **قوله** من بلده فلو مات مكي بالكوفة واوصى
بجرح عنه مكة وان اوصى بالقران فتر من الكوفة لانه لا يحمل بمكة وان كان للموصي او طان جرح
عنه من اقرب او طان له مكة لانه متيقن به وقوله من بلده محله ان كان له بلد اما اذا لم يكن له
وطن فمن حيث مات بجرح **قوله** قياس هو قول الامام وجهه ان القدر الموجود من السلف بطل
في حق احكام الدنيا لقوله عليه الصلاة والسلام كل عمل ابن آدم يتقطع بموته الا ثلاثة ولد صالح
يدعوه بالخير وعلم عمله الناس يتفقون به وصدقة جارية وشفيق الوصية من احكام الدنيا
وهو ليس من اشراك فبطل وجب الاستئناف كانه لم يوجد الخرج او جرح لغيره كالتجارة و
غيرها فاصح بان يخرج عنه ومات فانه يخرج عنه من بلده عن الذي يلي واور على لفظ الحديث ان
الولد ليس من عمله واوجب بانه من كسبه لما انه هو السبب في وجوده بخلاف الاخ والعم والاب
ونحوهم فانه وان كان يتفق به ما هم بل بدعي الاجانب لكنهم ليسوا من كسبه افاده ابو السعود
قوله لا اسحنا بل الاستحسان ان يخرج عنه من حيث مات وهو قولهما لان خذجه لم يطل بموته قال
الله تعالى ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله الاية وقال عليه الصلاة والسلام من مات في
طريقه لم يخرج من بيته مهورا في كل سنة فاذا لم يطل عمله وجب البقاء عن الذي يلي **قوله** فيخرج
فيه تبينه على ان هذا من المواضع التي يعمل فيها بالقياس لا بالاستحسان **قوله** فلو اخرج عنه الوص
من غير ان من غير بلده فخرج على قوله فيج عنه من بلده اشتهر **قوله** لم يصح ويكون الوص ضامنا
وبالجملة من الميت ثانيا الا اذا كان المكان الذي اخرج منه قريبا الى وطنه من حيث يبلغ اليه ويرجع
لا الوطن قبل ان يبلغ لا يكون ضامنا كالمكان الذي اخرج منه قريبا الى وطنه من حيث يبلغ اليه ويرجع
فان بلغ الثلث ان يخرج عنه راكبا فخرج عنه ماشيا لم يخرج وان لم يبلغ الا ماشيا من بلده قال محمد بن
من حيث بلغ راكبا وعن الامام انه يخرج من بلده ماشيا او راكبا من حيث بلغ بمكة
لم يبلغ ما اذا زاد الثلث على حجة واحدة وحامدا ان الموصي اما ان يبين حجة واحدة او يطلق
او يبين في كل سنة حجة حتى الاوّل يخرج عنه واحدة وما فضل لورثته وفي الاخير من خير الوص ان شارح
عنه في كل سنة حجة واحدة وان شارح اخرج عنه في سنة واحدة جني وهو الافضل لانه يفي بتعظيم الوصية
لانه وبما هلك المال وتوفيجه البحر **قوله** ان يترك المال لانه امانة في يده بحد فليس له المنع **قوله** مالم
يجرم مفهومه انه اذا اخرج من بلده لا يتركها الا ستراد وهذا في الوصية اما اذا اوصى فابطل فاحرم
فان الامر فلو ارث استرداد المال كالبات في المذموم **قوله** لحياته متحققة او لسترته كما يؤخذ مما
يلج والتميز منه في ماله للمامور قال في البحر ولو دفع الوصية الى رجل نجح عن الميت
فاراد ان يتركه وكان له ذلك مالم يجرم لان المال امانة في يده فان استرد فنفقته ابلده على من
تكون ان استرد لحياته منه فانفقته في ماله خاصة وان استرد لحياته ولا ستمه فانفقته على
الوصية في ماله خاصة وان استرد فنفقته راس فيه او لغيره في المالك فاداد له لا ابلغ منه نفقته
في مال الميت لانه استرد فنفقته للميت اه **قوله** اوصى بغير قيد بالوصية لانه لو جرح عنه وارثه بالاجابة
او بطل بنفسه قال الامام بخبره ان شارح الله تعالى لقوله صلى الله عليه وسلم لا شيء ارايت لو كان على
ابيك دين شبهه بدين العباد وفيه لوقف الوارث من غير وصية بخبره فكذا هذا في حق القدير
الوفاي ان المشقة على القول لا على الجواز لانه شبهه بقضاء الدين ومن شرع بقضاء دين رجل
كان صاحب الدين بالخيار ان يشاء قبل وان شاء لم يقبل فكذا في باب لا اه فائدة في الله تعالى والده

والدته مندوب للاحاديث جرح عن الكمال **قوله** فتطوع عنه رجل اطلق الرجل المملوك فشمس الوارث
وبه صرح قاضين ان قوله الميت اذا اوصى بان يخرج عنه ماله فبشر عنه الوارث او الاجنب لا يجوز اه
قوله لم يجزه ان الميت عن نفسه والا فله ثواب ذلك بلج عن الشربلا ليم **قوله** وان امره الميت
ان لو امر رجلا بان يخرج عنه حجة الاسلام فنون المامور تطوعا لا يجزيه اما اذا لم يتوفض ولا
نفلا فانه يجوز عن حجة الاسلام كما في البحر وهذه المسئلة لا تقتيد بالشرع بل ولو كان المال مال
الاكرم كما هو ظاهرا لطلاق صاحب البحر **قوله** لانه لم يحصل مقصوده ان الامر وعلى هذا الفرقة
والكفارة فلو اوصى باخراجها من ماله لا يجزيه التبرع بها كمال البحر **قوله** ان لم يقل ان الموصي من
مال قال في العدة لواء اوصى بان يخرج عنه ماله فخرج العدة من مال نفسه ليرجع اليه ذلك
لان الوصية باللفظ فيعتبر لفظ الموصي وهو اضافة المال الى نفسه فلا يبدل اه **قوله** وكذا لو اوصى
الصغير في ايج يرجع الى الوارث كما سيظهر ذلك لا لابن وهو يدل على ان الابن في كلام الشرع ليس
وصورته اوصى بان يخرج عنه فخرج الوارث من مال نفسه لا ليرجع عليه جاز ليمت عن حجة الاسلام
كما في الحاشية وبغرض بين هذين وبين ما اذا ارج الوارث بنفسه لا ليرجع حيث يجوز بان هذه حصل
فيها ثواب المال لا لتمامه لان الوارث دفعه عنه بخلاف الشائعية فان الوارث لم يدفع مالا
واما في بالا عمال **قوله** لا يرجع نص على المتوهم اما اذا ارج ليرجع فالحكم كذلك بالاول وله ان يرجع
في مال الميت وامر الاجنب فلا يجوز ان يخرج حجة الاسلام كما في العدة قاله واستفيد من قول الحاشية
وله ان يرجع في مال الميت ان له ان يرجع في مال الميت فيما اذا ارج بنفسه ليرجع وينبغي ان تقتيد مسائل
الحاشية بما اذا لم يقل الموصي من ماله اه وهو مقتضى القليل السابق فامل **قوله** كالدين اذا وقفه ان
الوارث من مال نفسه ليرجع او ليرجع فانه يجوز فهو شبهه في المسائل منطوق الشرع ومفهومه
افاده **قوله** ومن في الاول ان يقول ومن اهل ليعيد انه مخالف بحد الاهل ولا يبقيناه على
ظاهرة الافاد انه لا يكون مخالف الا بالفرق من ارج وهو يوافق قول الشرع بعد وينبغي صحة التعيين
ان قبل الطواف والوقوف وقوله فان عني اجدتها قبل الطواف والوقوف في التعيين بالا هلال
فائدة ايضا وهو شموله لليرة والقدان فان هذا الحكم لا يخص المفرد بل الا ان يقال اطلق لوارث
الا هلال من الملاق الخ واردة لليرة نظر لان الاحرام له شبهة بالركن او بعلاقة الجا وزة نظر لان
لهما سببا ما يشترط انتهى **قوله** عن امره لا فوق بغير الابرين وغيرهما في الامر وعدمه حتى لو امر رجلا
رجلا ان يخرج عن كل واحد منهما حجة فاحرم عنهما لم يقع احرام عنهما بل عن نفسه سواء كان الاكران
ابويه وغيرهما ومن ماله ان اتفق منه ولو اوصى رجل عن رجلين بغير احدهما جاز له ان يجعل له
عن ايهما سواه كانا ابويه او غيرهما ابو السعود عن العلامة نوع **قوله** وقع عنه ان وقع عن المامور
نفلا ولا يجزيه عن حجة الاسلام كما في البحر ذلك لان كل واحد منهما امره بان يخلص اليه من غير
اشتركا ابو السعود **قوله** ضمن ماله ان اتفق منه بحد **قوله** لانه خالفها حيث شربك مع كل غير
فكانه اتفق نفقة كل ارج نفسه **قوله** وينبغي صحة التعيين قال الزيلعي وان أطلق بان سكت عن
ذكر المجزوع عنه معين او بهما قال في الكافي لا يفرضه وينبغي ان يصح التعيين هنا اجماعا لعدم
الخلافة اه وقوله ينبغي ان يصح التعيين ان تعيين احد امره قبل الطواف والوقوف كما في
مسئلة الابهايم وقوله اجماعا قال شيخنا ينبغي ان يجزى فيها ايضا خلافا لابيوسف الا في
مسئلة الابهايم جريان علة الاية هنا ايضا **قوله** ولو ابره بان قال ليك بجة عن احد امره
في ولو ابره ما احرى به وعين الامر او ابره لا يكون مخالفا قال في البحر وصور الابهايم اربعة
في واحد يكون مخالفا وهي مسئلة الكتاب منطوقا في الثالثة لا يكون مخالفا وهو ان يكون
الابهايم في الامر او في السك او فيهما ولو اهل المامور باليجتين احدهما عن نفسه والاخرى
عن الامر ثم رفضت اهل بها عن نفسه تكون الباقية عن الاحرام كانه اهل بها وحدها ومن
صور مخالفة ما اذا امره باليج فاعتمد ثم جرح من مكة لانه ما موبخ ميقاة وما اذ به مكة اه و

ونظاهد التقييد بقولهم ثم خرج من مكة انه لو خرج الى الميقات واحرم منه لا يكون مخالفا مع ان فقد
الامر ان يكون نفقة السفر له وله ثوابها **قوله** قبل الطواف المواب طواف القدوم كما قال الامام
رضي الله تعالى عنه لوجيع بين احرامين لم يجز ثم شدد في طواف القدوم ان تغتسل احدهما فان
قلت ذكر الوقوف مستدرك قلت يمكن ان لا يطوف للقدوم فيكون الوقوف وهو المعنى
قوله جاز ان عندهما وقال ابو يوسف لا يجوز بل وقع ذلك عن نفسه بلا توقف ومن نفقتهما
وهو القياس لان كل واحد منهما امره بتعيين الحج فاذا لم يعين فقد خالف وجه قولهما وهو
الاستحسان ان هذا امرهم في الاحرام والاحرام ليس بمعمود وانما هو وسيلة الى الافعال والمبهم
يصلح وسيلة بواسطة التعيين فاكتفى به شرطه عن التعيين **قوله** بخلاف ما لو اهل في الاول السقط
قولهم ليحمل العمدة والقرآن كما تقدم **قوله** عن ابويه والاحكام في الوارث فان من شرط
عن اجبيين بل فيهما كالمولد عن الابوين لان المحبوب انما هو الثواب فله ان يجعله لمن شاء بحكم
واحد من التيسير بالوارث ان الولد ليس بتقيد بل كل وارث كذلك ولا ذلك كله اشار المحقق بقوله
او غيرهما **قوله** فحين اه التبعين ليس بشرط وانما ذكره ليعلم منه حكم عدم التعيين بالاول لانه اذا كان
بعد ان جعله لهما ملكه صرفه عن احدهما فلا يثبت لهما اول كما في البحر والاحكام اشار المحقق بقوله
ولم جعله لهما اولهما **قوله** جاز الذي يقتضيه التركيب ان يقول حيث يجوز بدل قوله بان
لا يخفى اه **قوله** لانه مشعر بالشوب ان واما لا يقتضيه عن الفاعل قال في الفقه ومناه على ان النية لهما
تكتف بسبب انه غير مأمور من قبلهما واحدهما فهو مشعر بفتح الاعمال عنه البته وانما يحصل لهما الشوب
ويفيد ذلك الاحاديث التي رواها الكمال بقوله اعلم ان فعل الولد ذلك منسوب اليه جدا لما اخرج
الدارقطني عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما عنه صلى الله عليه وسلم من حج عن ابويه او قتل عنهما
مغرم بعث يوم القيمة مع الابراء واخرج ايضا عن جابر رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم قال من حج عن
ابويه او اتم فقد قضي عنه حجة ولان له فضل مشعر واخرج ايضا عن زيد بن ارقم قال قال رسول
الله صلى الله عليه اذ ارج الرجل عن والديه فقبل منه وسهما واستبشرا وراهما وكتب له عنه برآء
عن الشرب بلا لية **قوله** وفي الحديث اه اراد جسد الحديث الصادق بالمستند فان حجرا للامام من حديث
دارقطني من رواية ابن عباس السابقة وصدره من ترجمه ايضا عن جابر فها حديثان وجيزا للشرع
في ذلك على الصحيح من جواز رواية الحديث بالمعنى للعارف كما ذكره **قوله** لا غير ان عن دم القرآن
والجنت والجنة **قوله** على الامام عندهما وقال ابو يوسف على الحج لانه وجب التحلل دفعا لغز
استداد الاحرام وهذا الضرر راجع اليه فيكون الدم عليه ولهما ان لا يكون هو الذي ادخله هذا
العهد فعليه خلاصه عن الهداية **قوله** ولو ميتا اشار به الى ان الامم يبعث الحج عنه فيحمل الميت
كأنه الحي **قوله** قيل من الثلث ان لانه صلة ان ادان مال لا يكون في مقابلة عوض ماله كالزكاة
وغيرها بين الضرر والكنز رات عن العناية **قوله** وقيل من الكل لانه وجب حقا للمامور بالاحمال
الامر اياه في هذه العهدة فصارت دينيا على الميت والدين يحل جميع المال عن العناية وقد عيهم
الاول يشهد باعتقاده وهو الذي يظهر لان اصل المال الحجج به من الثلث فيمكن هذا القول **قوله**
ثم ان فاته اه هذا عام في الغوات بسبب الاحصار وغيره فياخذ فيهما التفصيل المذكور فان قلت
ان المحرم لا يكون احصاءه بتقديره منه فكيف يصح التفصيل فيه قلت قد يكون احصاءه باختياره
وفعله كما اذا اكل شيئا مفترقا على بصره قاله جذا **قوله** لتفصيل منه كان تشاغل بجوارحه فغيره
حتى فاته الحج كانه الهندي **قوله** فمن ان المال وان حج من قابل عن الميت بماله نفسه اجزاء كانه الهندي
قوله وان باقية سماوية لا في القربى اذ افاقت الى لحد او جسد او موت دابة او فرار محار
فانه لا يضمن ان كان يتفق من مال الميت حتى يعود الى اهلته وعن محمد له نفقة ونهاه لا غير
كأنه الاختياره ومن المعلوم ان المعتمد الاول في غاية السراج والبحر الزاجر من ان نفقة الرجوع
في مال المأمور خاصة جري على رواية محمد وسيتا نفق الحج عن الميت من قابل كما في مسلك السند

وفي البحر الزاجر ان يخرج عن نفسه من قابل وقد علمت مما تقدم ان المحرم وفاته للحكم بها واحد
فانهما اذا حج من قابل عن الميت سواء كان الفوات بتقصيرها ام لا على ما في مسلك السند اخرجها
فانه قد به توقف صاحب البحر ان الحج من قابل هل يكون عن الامور يقع للمامور ونقل في
المحرم وفاته الحج ان عليه الحج من قابل بماله ونفسه وفي اب السعد ووجب على المأمور قضا
حجة وعمرة كما اذا احرم حجته عن نفسه وهو الذي في البحر الزاجر من يفيكون هو المعول عليه
قوله ودم القرآن الطلق فيه فحمل ما اذا امره واحد بالقرآن ففقد او امره واحد بالحج واخر
بالعمرة وادنا له في القرآن بحكم **قوله** والجنسية اخلق فيها فحمل جنسية الجماع وقيل الصيد والخلق
وليس الخيط والطيب ومجاورة الاحرام بغير احرام كما يفاد من البحر وقوله الحاج ان لا على الامر
امام القرآن والتمتع فباعبار انه وجب شكرا كما في فقه الله تعالى من الحج بين الشكيين و
المأمور هو المختص بهذه النية لان حقيقة الفعل منه وان كان لا يقع عن الامور واما دم
الجنسية فانما وجب عليه لانه هو الحاج فيتمتع به **قوله** ان اذن له المأمور ان جنس الاكل الصادق
بالواحد والمنفرد فهو منطبق على ما قدمناه من الصورتين **قوله** والا ان لم ياذن
له الا امر وحده صورتان احدهما ما اذا لم ياذن له بالقرآن ففقد عنهما الثانية ما اذا امره
بحج مفرد ففقدن بحكم **قوله** فيصير مخالفا ما في الاول فظاهرا واما في الثانية فليس الوجه فيها
ان الافراد افضل من القعان بل لانه امره بافرا وسفله وقد خالف بحكم **قوله** فيضم ان في
الصورتين وفي الثانية خلاصتها هما يقولان هو خلاف الاخير وهو يقول انه لم يامر بالعمرة
ولا ولا لية لاحد في ايقاع نسك عن غيره بغير امره فصا كالمأمور بالافرا وفتح فانه يكون
مخالفا اتفاقا وفي الدليل تطلبا لا في تبرع عن الغير صحيح وفيه ابقاء النسك عن غيره بغير امره
وفيه ان هذا جعل الشوب لا سقط النسك واما التمتع فانما عدت مخالفا به لانه امره بجعل
سفله الحج ميثاقا وقد جعل سفره للعمرة وحج مكيا **قوله** ومن النفقة اه انما فصل في النفقة
لان الدم على المأمور على كل حال كما في البحر وروى ما يفي منها كما في الهندية **قوله** فيعيد بماله
ان ويجب عليه حجة وعمرة من قابل كما في الهندية **قوله** وان بعده فلا ان وان جامع بعد
الوقوف فلا يضمن النفقة لما قاله الشرح ثم ان كان الجراح قبل الخلق فعليه بدنة والافشاء
كما ترى بانه فرع لو اتم الحج الاطواف والزيارة فربح ولم يطفه فهو حرام على النساء ويعود نفقة
نفسه ويقضي ما يفي عليه لانه حان في هذه الصورة بحكم **قوله** قبل وقوفه اما لو مات بعد الوقوف
قبل الطواف جاز عن الامم لانه اذن النكح الاعظم كما قالوا واعطية الوقوف للامم من النساء
بعده لانه لا يفيكي فيجب على الامم ارسال على الظاهر فائدة الجواز عن الامم المأمور لا
يضمن النفقة ويحتمل **قوله** من منكر امره هذا عنده اما عنده فن حيث مات ولقد روت
من اذله فن اقربها الى مكة نهر **قوله** ثلث ما يفي هذا عند الامم وعند ابو يوسف بالبائة من الثلث
وعند محمد بالبائة من المال الذي في المأمور كما فصله فيلعب **قوله** بعد هاتين في هذا التقييد صاحب
النهر والاول ان يعبر عن الظاهر ان البائة من التركة وحمل ذلك ما اذا اطلق الوصية واما اذا
بين من امم مكان حج عن حج من ذلك المكان بالاجماع ابو السعد **قوله** من ثلثه ان ثلث مال
الموصي **قوله** فيبطل الوصية كما اذا كان الثلث من الاول لا يبلغ الحج **قوله** وظاهرا ان كان هو قوله
ثلث ما يفي فانه يدل بظاهرها على عدم الرجوع في تركه المأمور حيث اقتصر عليه ولم يقولوا
بثلث ما يفي من مال الذي عنده والذين عند المأمور وانما كان هذا ظاهرا ولم يكن نفقا لاحتمال
ان يراد بقوله من ماله ما يبيع الامم امره **قوله** فليجمع قلت ما جعت فرايت ان له الرجوع قال
القمرستان بثلث ما يفي من المال الذي بقي في ايدي الورثة والمأمور فانه قد بقي في يده شيء
لا محالة اه قلت كلامه فيما انفق لا فيما بقي لان البائة يجب دونه ولو بعد تمام الحج **قوله** وقوله
استحسان اس وقول الامام قيس وقد تقدم ان العمل بقول الامام وان هذه المسئلة مما تقدم

فيه القياس على الاستحسان **قوله** كما مر ان قوله والا فليس فيهما فريضتين امر **قوله** لا للقبيل
لان لا يختلف باختلاف السنين في سنة حمله فيها وقع عنه ولا يخفى ان الاول انما عرفت ان
المعينة خوف من ذهاب النفقة او تعطيل **قوله** والا فليس ان يعود اليه من البلد وفيه عود
المنه على غير مذکور وقد بينه **قوله** وعلى ردة ما فعله قال في البحر اعلم ان النفقة ما
تكفيه لذاته ولبابه وان لا يتجاوز ما ان يكون المخرج عنه حيا او ميتا فان كان حيا فانه يغطي
بقدر ما يكفيه كما ذكرنا فان اعطاه زواجا كفاية فلا يحل للمأثور ما زاد بل يجب عليه ردة
الا صاحبه الا اذا قال ولكل ان سبب النفقة من نفسه ومقتضى النفس فان كان على موت
قال والباقي لك وصية وان كان قد اوصى بالباقي عنه ثم مات فانما ان يعين قدر اول فان
عين قدر اتباع ما عينه حتى لا يجوز النقص عنه اذا كان يخرج من الثلث وان لم يعين قدر
فان الورثة يكونون عنه من الثلث بقدر الكفاية ثم قال فاني مر ان المأثور لا يكون مالا
اخذ من النفقة بل يتصرف فيه على ملك المخرج عنه حيا كان او ميتا معناه ان كان القدر او
غير معين ولا يحل له الفضل الا بالشروط المتقدم سواء كان الفضل كثيرا او يسيرا كسيرة
الزاد كما صرح به في الفتاوى الظهيرية اه والظاهر يظهر ان هذا مفسر عما قول المتقدمين
بعدم جواز الاجارة على الطاعات التي هي اعم على قول المتأخرين من جواز الاجارة عليها
فان لا بعد عقل الاجارة له لكن يعكس عليه اشتراط الاتفاق من مال المأثور بقدر مال المأثور
اكثره ومقتضى الاجارة الموقوفة عدم الاشتراط وانما صاحب النفقة والقسم في كتاب الاجارة
ان ارجح ما جاز فيه الخلاف بين المتقدمين والمتأخرين في رسالة يلزم الا سبب لدون القرب
للمشتركة لا يجوز الاستيجار على الطاعات كتحريم القربان والنفقة والاذان والذبح والنجس
الغذويين لا يجب الا بعد وعند اهل المدينة يجوز وبه اخذ الشافعي رحمه الله تعالى ونصرو
وعصام وابو نصر والفقهاء ابو الليث رحمه الله تعالى نقله عن الخلافة والي بعد ذكره ذلك
قال لم يذكر احد من مشايخي جواز الاستيجار على الايجاد ووجهه ان على باقي القرب لانه لا ضرورة
في الاستيجار عليه لانه يحصل بالاستئابة **قوله** وان شرط له ان ان شرط المأثور ان ما فضل من النفقة
له فهو شرط باطل لانه حق الغير فلا وجه لا خذ بهذا الشرط **قوله** الا اذا كان له ما يملك به من الفضل او
يقتضيه نفسه كما تقدم **قوله** او يوصي الميت ان من كان على شرف الموت به ان بذلك الغرض المعين
سواء كان المأثور وهو الذي يخص المقام او غيره **قوله** ولو ارشده ان يستره المال هذه المسئلة
تقدمت عند قوله ان وفيه ثلاثة وقد تمت التفصيل في النفقة وحاصله انه ان ردة لمحياته منه
فنفقة الرجوع في ماله والا ففي مال الميت فليرجع **قوله** وكذا ان احدث قال في النهر وقيدنا يكون الامر
او صريح بالحق عنه لما في المحيط لودفع الى رجل ما لا يبيع به عنه فاحل بجهة ثم مات الامر للموتية ان ياخذوا
ما بقي مال المأثور معه ويضمونه ما انفق منه بعد موته ولا يفيده الورثة في هذا الامر لان نفقة الزوج لا تنقطع
دون الا حرام فيبطل بالموت ويرجع المال الى الورثة اه بزيادة من البحر فالاول للشرع حتى قوله
وصيه فاحرم فان الموصوه انه امر لا موص و يكون ترتيب العباة هكذا وكذا ان الحرم وقد
دفع اليه ليع عنه ثم مات الامر **قوله** وللوصي ان يبيع بنفسه ان الذي اطلق الامر كما لو اوصى بالباقي عنه
ولم يند على ذلك الفقيه **قوله** الا ان ما يوصه بالادفع لان قال او دفع المال الى من يبيع عنه فانه لا يجوز
ان يبيع بنفسه مطلقا بحد ان ولو باجازه الورثة **قوله** او يكون وارثا ولم تجز البقية قال في البحر
وان دفعه الى الموصى او وارثه ليع عنه فانه لا يجوز الا ان يبيع الورثة وهم كبار لان هذا امر
لان هذا كما يشترط بالمال فلا يصح للوارث الا باجازه الباقيين اه بايضاح ونحوه في الهندية ونحوه
التقييد بالكبار انهم اذا كانوا اصفارا لا يبيع لان الصغير ليس من اهل التبرع **قوله** ولو قال ان
للمأثور بالباقي منعت عن المأثور ان الورثة او كذب الوصية **قوله** لم يصدق ان ويضمن اذا
انفق من مال الميت لان سبب الظاهر قد ظهر فلا يصدق الا بظاهره في ان صدقة ان وصاحب

البحر قوله الا ان يكون امرا ظاهرا ان شهد على صدقة كمنه الا عند الحاجة بالجارية او تزول منظر
كثير ما يقع صدقة بينه لانه يدعي الخروج من عهدة ما هو امانة في يده **قوله** الا اذا كان مذكورا
الميت ان فاته لا يصدق الا بشيعة على ما هو المقول عليه لانه يدعي قضاء الدين بحد **قوله** وقسم
بالاتفاق انما يقع عليه من الدين **قوله** ولا تقبل ببيتهم اه لانها شهادة على الشيء بحد وذلك لانهم
يقصدونهم فني فية وان كانت صورة شهادتهم انما تاتى **قوله** الا اذا ابرهنا على اقاربه ان
اقاربه وهو كمنظرة بهذه الجملة اثباته والاول ان يقول الا اذا شهد بدل قوله برهنا
بشهادة للمأثور بالباقي الى يفتق على نفسه بالمعروف ذاهبا وايضا من غير يذير ولا تقية في طهره
وشبابه وشبابه وذكوره وما لا بد منه وليس له ان يدعوا احدا الى طهره ولا يتصدق به ولا يفتق
احدا ولا يصدق به من اهل بيته بالذاتين ولا يشترط بهما ما لا يفتق به ولا يدخل بها الحرام ولا يشترط
بها دهن السيرة ولا يدعي بها ولا يدعي بها ولا يشترط بها ولا يفتق اجرة الخلاق الا ان
يوسع له الميت او الوارث ولا يفتق على من يحرم منه الا اذا كان ممن لا يخدم بنفسه ولو نوى
الاقامة بركة خسة عشر يوما سقطت نفقته من مال الميت ثم اذا عاد تقوى نفقته عند محمد هو
الظاهر وعند ابو يوسف لا تقوى ولو طهر من ملكه مسيرة سفح الحاية نفسه سقطت نفقته من مال
الميت في رجوعه ولو توطئ ملكه سقطت نفقته فكل او كثر ثم اذا عاد لا تقوى بالاتفاق وان كانت
الاقامة بها قدر العادة حتى يخرج القافلة لا تسقط للضرورة وكذا اذا دخل في الطريق بلدة
فان اقام بها المقدار المعتاد فنقته لا تسقط والاستسقط حتى يخرج منها وعامة في البيع
وفي الهندية ان المأثور بالباقي ان يدخل الحمام ويعطي اجرا حارسا وغير ذلك مما يفعل الحاج للنظر
الى المدة المعتادة وغيرها كان في زمانهم وامام زماننا فلا يمكن الخروج للأفراد والاعا
ولا الجماعة قليلة من ملكه الى الامع القافلة كما دام مشطرا حتى يرجع القافلة فنقته في حال الخروج
عنه وكذا ان اقامته بغيره او بالتعويل في الذهاب والاياب على ذهاب القافلة وايابهم
ونحوه في النهر في الواقعات المأثور بالباقي اذا خرج قبل ايام الى مكان له ان يفتق من مال الميت
لا يفتق او ولا الكوفة والمدينة والمكة واذا اقام ببلد يفتق من مال نفسه حتى يخرج او
ان لم يخرج حتى وهو محمول على ما اذا لم يكن ينظر القافلة ليوافق ماله الهندية وفي الاشياء
والماثور خلط الوارث مع الرفقة والادبوع وان ضاع المال بركة او بقتل منه فانتق من مال
نفسه يرجع به وان كان بغير قضاء للاذن دلالة ولو امر بالبرقة فاعتمد او لا ثم خرج عن نفسه
لم يكن مخالفا وان خرج او لا ثم اعتمد في الف في قولهم جميعا ومن عليه الى اذ مات قبل اذ من
غير وصية ياتم بلا خلاف فيخرج عن الميت اذ مرض فانتق المال كله كسيرة على العوض ان يبعث
بالنفقة ليعرج ولو قال الوصية للحاج ان فقه المال فتصدق وعكس قضاء الدين فهو جائز وفي
حواشي الاشياء لا يلزم من عدم صحة الاجارة على الاعدم وقوعه في عن المستاجر بل يقع
له لانه لم يصح الاجارة بلع الاذن بالباقي فيصير عنه واستحق القالب نفقة مثله من تلك الاثر
يجب المال فتكون الاجارة للبر انابة باعتبار المعنى بصحة لا عن المستاجر وقد اطلال الكلام
في ذلك العلامة ابو السعود قد اجعل ان شئت **باب الهدى** لان هذين المقتضى والقراء والا حصل
وجزاء الصدق والمن في فروع معقبات اخره ومنها وايضا في اسباب والهدى مسبب للبيت يعقب
السبب والهدى باسكان الدار وكسرها مع تخفيف الياء في الاول وتشديد هاء في الثانية لغتان
فيصيحان والواحد من النعم يكون هديا بالنية وسوق البذنة المكة بعد التقييد وان
لم ينو لان سوق البذنة المكة في الهدى يكون للهدى لا للركوب والتجارة كذا في البحر
غيره **قوله** ما يهدى الى الحرم ما خذ من الهدى التي هي اعم من الهدى لان الهدى والالزم
ذكر الهدى في التذرية فيلزم تقديف الشيء بنفسه قلت لو اخذ من الهدى كعكة فقد يغا
لوقتها وهو ساخن وجرح ما يهدى الى غير الحرم نعم كان او غير وقوله من النعم خير من الهدى

وان يقسم بدنه كلها ولحمها وجلدها ولا يعلم في جزائها شيئا وهو بضم الجيم كرام
على الجزار **قوله** حمله لانه معاوضة **قوله** جاز لانه اهل للتصدق بجر **قوله** مطلقا اسوا جازا لاكل
منه اولم يحزه 2 وصح في الحديث بجرته ركو به لانه جعله الله خالفا فلا ينبغي ان ينصرف شيئا من عبده
او منافع نفسه ولا ان الركوب اهانة له فلا يركبه تقطع لشعائره الله قال الله تعالى ومن يعلم
شعائره الله فانها من تقوى القلوب ابواسعود وفي التمهيد في تعليم الهدى واجب **قوله** بلا
ضرورة اما للضرورة فيجوز ركو به كما ورد في الحديث الشريف اركبها بالمعروف واذا اجبت
اليها **قوله** فمن ما نقص وبالا ولا اذا ركبها بلا ضرورة فقصت **قوله** شوبلا لية ونحو المقدوس
وهذا خلافا لما وقع في البحر والنهر من ان ظاهر كلامهم انها ان نقصت من ركوبه لضرورة فانه
لا ضمان عليه **قوله** فان اطمع منه ان ما نقص من هذه المتعة والمقدار والتكسوف **قوله** ضمن قيمته
لان جواز الاستغفار بها للاغتناء معلق ببلوغ الحمل كما في الجوامع غير ما ذكر فلا يجوز الاغتيا
ولو بلغ **قوله** ولا يجلبه ان الهدى لانه جزؤه فلا يجوز له ولا لغيره من الاغتيا فان جلد استغفر
به او دفعه الا ان ضمنه لوجود المقدس منه كالوقوف فذلك بوجه او صوفه ولو ولدت
يتصدق به او يلهجه معها فان استمر ملكه ضمن قيمته وان باعته بتصدق بجنه واذا اشتراها به هديا
ضمن بجر **قوله** وينبغي ان يرش في ضارده النعم والكسر لانه من يات به ضرب وتقع كذا المصباح
قوله من غيرها كسوا الضار وكما في العتامة وتفتح كفسوس وفلوس وهو لاداء الظلف كالنفس للمرأة
قوله بالما البار وهو اعلم من كونه عذبا او ملهى والذكر في الكثرة بالتفاني بضم النون وبالفتح
وبالهاء المجهلة الماء البار والعذب كما في البحر وغيره **قوله** لو المذبح قريبا الظاهر ان المراد بالمر
هنا ما لا يتضرر بالهدى بايقا اليه الى بلوغه ومذبح مفعول مراد به الزمان او المكان **قوله** ولا
جله دفعا للضرر عنه فتهستا **قوله** وتصدق به ان او بغيره واذا استمر ملكه فانه يتصدق بقيته
تمهستان **قوله** ويقيم بدل هديا واجبه هل يدخل في الواجب هنا ما لو نذر شاة معينة فهلك
فيلزمه غيره او لكون الواجبة في العين لا في الذمة **قوله** عطي هو من باب علم والعطية الهلاك
وانما كان له اقامة غيره لان الواجب في الذمة فلا يسقط عنه حتى يذبح في محله والمعي لا يصلح
لذلك وهذا اذا كان موصلا ما اذا كان معسرا اجزاء ذلك المعيب ابواسعود وعن الجوهرة
قوله بما ينفع الاضحية كالعج ووالعق تهستان **قوله** ومنع بالمعيب شاة لانه عنه الاجبة وقد بلغت
فبقى ملكه بجر **قوله** ولو كان المعيب ولو كان عليه قريبا من العطب بجر **قوله** صفة سنام ان جبهة
منها وتقدم ان الاضحية الجبهة اليسرى **قوله** ولا يعظم بغيره الياء من باب علم ان لا ياكل اوج **قوله**
فقد لم يلوغ ان والا في شاوله معلق بشرط بلوغ الحمل فينبغي ان لا ياكل ذلك اصلا الا ان تصدق
على الفقراء افضل من ان يتركه لحما للسباع وفيه نوع تقرب والتقرب هو المقصود بجر **قوله**
ومنه النذر لانه ليس بايجاب الشرع ابتداء **قوله** والستر بغيرها حق وهو الجناية وما لقي بها
من دم الاحصاء رتبة الماء الوردة من الحقيقة للولود والخرس للولادة والمادة للخن
والوكيرة للبناء والنعقة للقارم والوصية للتقوية كلها ليست بستره واما طعام العرس فانه
ستره لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم اولم ولو بشاة وينبغي ان يدعى الجيران والا قريبا والا صفا
ويمنع لهم طعاما ويذبح له وينبغي للرجل ان يجيب وان لم يفعل فلو انكر وان كان صائما اجاب و
صاء وان لم يكن صائما اكل كفاية الشقي وذكر محمد في الحقيقة من شاة فعل ومن شاة لم يفعل وصح
فان يحن بانها غير مكرهه وتما في ابواسعود **قوله** لا تقبل شاة ذمتهم والاصل انه في كل موضع
لو قبلت الشاة لكانت لغات لا تقبل الا امام الشهاداة وان كثر الشهود وفي كل موضع لو قبلت
الشهادة لكانت لغات لا تقبل البعوض قبلت الشهاداة هندية قال في البحر ولا يبيع الامام هذه
الشهادة لان سماعها يشترط ان يسمعها من اهل الموقف فيكثر القيل والقال وتثور الفتنة وتكثر
قلوب المسلمين بالشك في صحة جهرهم بعد طول عنايتهم فاذا اجابوا الشهود يقول لهم انصرفوا

لا شمع هذه الشهادة قد تم في الناس اه **قوله** اسحنا والقيام قبولها لان الوقوف عرف
عبادة متحققة بزمان فلا يكون عبادة بدونه انتهى **قوله** حتى الشهود ولو وقفوا وحدهم لم يحرم
عليهم اعادة الوقوف مع الامام للحديث وهو ما روى عنه عليه الصلاة والسلام من قوله
وعرفتمكم يوم تعرفون ان وقت الوقوف بعدفة عند الله مقاما اليوم الذي يقف فيه الناس عن
اجتهاد وروى انه يوم عرفته **قوله** للمعبر الشد يد وهو منقذ شاة **قوله** ان امكن التدارك
ليلا مع اشهرهم قال في البحر وقد بقي هنا مسئلة شاة وهي ما اذا شهدوا يوم التروية والناس
بين ان هذا اليوم يوم عرفته ينظر ان امكن الامام ان يقف مع الناس او اشهرهم نهارا قبلت
قياسا واستحسانا للتمكن من الوقوف فان لم يقفوا عشية فاستمر اليه وان امكنه ان يقف معهم ليلا
لاخيارا فكذلك استحسانا وان لم يتمكن ان يقف ليلا مع اكثرهم لا تقبل شاة وتهم ويؤمرون
ان يقفوا من القدا استحسانا والشهود في هذا كغيرهم في الظاهر لا ينبغي للامام ان يقبل في هذا
شهادة الواحد والاثنين ونحو ذلك انتهى **قوله** والا لا ان لا تقبل واما يومهم ان يقفوا من القدا
استحسانا كما في **قوله** ولم يدم الا واما عمدا او ناسيا كما في النهر **قوله** ان رعى الكل فحسن ولا شاة عليه
لانه ثلاثة المشركين وقتروا ولم يترك غير الترتيب نهر فقوله وعليه دم بالتأخير عند الامام لا
وجه له ولا يقف بعد عذوب غنم اليوم الرابع كما في الجنايات بجر **قوله** لنية الترتيب لان كل
جمعة قد جازت بنفسها لا تعلق لها بغيره وليه بوضها تابعا لبعض بجر **قوله** نذر المخطف جازما
سواء كان مخطفا او معلقا واعلم ان في النذر وسقط بجمعة الاسلا عند ابي يوسف فلا فالحمد فاذا
نذر في يومين ثم خرج واطلق كان من جمعة الاسلام وسقط عنه ما التزمه بالنذر لانه نذره
منصرف اليه وان كان قد خرج ثم نذر ثم خرج فلا بد من تعيين اليه من النذر والادفع تعلقا ومن
نذر ان يخرج في سنة كذا في قبلها جاز عند ابي يوسف خلافا لمحمد وقول ابي يوسف ايقن بجر **قوله**
في الامم هو البعول عليه ويدل عليه ما روى عن الامام لو ان يذبح او يذبح ان كانت فلا فالحمد
ان اذبح ما شاة فلو فقهه فلكم فعلية ان يذبح من بغيره ومقابل الاصح انه يذبح من المبيقات
وقيل موضع احرامه ووجه محل الخلاف عالم يذبح من بيته فان احرم منه فلا تعلق على ان يذبح من
بيته وقيل بخير وقيل الركوب اخصل وها منى بلان للقول بالعجب فقوله في الامم يرجع الاقل
من منزله والى قوله وجوبا ختمه انما لزم النذر بالذبح لانه من جنسه واجبا وهو جرح المكى الصادر
على المشقة وكذا الطواف والسجدة لله **قوله** لا تشرها الاركان وطواف الصدر للتوديع وليس
باصلي في الاصح لا يجب على من لا يذبح **قوله** وفي اقله بحسبه ان يلزمه التقدي بقدرة من قيمته
اشاة الوسط **قوله** الا المسبح الحرام مثله في الحرم او الصفا او المروة او مقام ابراهيم او الاستا
الكعبة او بابها او ميزابها او عوفاة او مزدلفة وكذا لو ذكروا الشاة الذهاب او الخروج اما
لو قال على المشاة لا بيت الله تعالى او مكة او الكعبة فان لم يذكر حيا ولا عمرة لزمه احد الشكليات
فان جعله عمدة مشقة حتى يخلق **قوله** او غيرها ان من المساجد **قوله** لا شاة عليه لعدم العرف بالقرآن
الشك به عن البحر **قوله** اشترى بحرمته انما انش ليات قوله وهذا من الجماع والا فالعبد المحرم
كذلك لعدم خلف وعده او وعدا لمشترا فانه ما وعدا بخلاف البايع لو اذن لها فانه
ليكون له ان يخلها بجر **قوله** بقص شعورها انما ذكره لانه لا يثبت التحليل بقول الزوج حللت بل بفعل
بها ما هو من مخلوقات الاحرام هندية واستشكله الشر بلا بقولهم فيمن افسد حية انه يلزمه التحليل
بالافعال ولا يخرج من الاحرام الابناء ويمكن ان يجاب بان ذلك فيمن يملك امره ولم يتعلق به حق
احد بخلاف ما هنا فانها لو تحللت بالافعال لتضرر المولى او الزوج في الزوجية المبرمة بمنزل بغير
اذنه والله تعالى اعلم قال في **قوله** وهو او ارمي التحليل بجماع لان الجماع اعظم لمخلوقات الاحرام
حتى تعلق به الفساد فلا ينعقد تقطعا لا فعالا في مانع **قوله** وكذا لو نكح حرة ان له ان يحللها ولا
يتأخذ تحليله اياها الا فيجهد الهدى بجر **قوله** ان لها محرم فاشترى استجمعت في شرط الوجوب فليس

له منعه **قوله** والا ان لا يمكن لها محرم **قوله** فهي محصورة لعدم المحرم والزواج لا يلزم المحرم
معها فهي محصورة شدة عا **قوله** وكذا الملاحة لانها حرة **قوله** بخلاف الامه فله ان يجمع
بعد الاذن لانه ملكها منافعها وهي لا تملك فيكون الامر اليه **قوله** الا اذا اذن استأنته مستعمل **قوله**
فليس لزوجها منعه وذلك لانها لا تعرف السيد بعد زواجها فيجوز له ان يستعملها ولا يجب عليه
استئنها **قوله** افضل من حج الفقير لا الفقير يوقر الغرض من ملكه وهو مستطوع في ذهابه ونفي
الغرض افضل من فضيلة التطوع كذا في المني وهذا انما يستلزم في الغرض امرار النفل منها فلا **قوله**
اول من طاعة الوالدين او لاطاعة لخلق في معصية الخالق انتهى **قوله** وهذا يعين في الاول والاول
فما من **قوله** بخلاف النفل فان طاعتها افضل منه **قوله** بناء على ما مضى من ذلك لا يستلزم للمسلمين
اه **قوله** واجاز النفل تقاصد نفعه عليه قاله المحقق **قوله** ويرجى في البرائة افضل في حال بعض الفضل
الطلق العارية ولعل المراد ان افضل من التصديق بقدر الدلائل التي تنفق في الحج واما افضل
بالنية لا التصديق ولو باموال عظيمة مرهها بلغت فتحج الى دليل يحسنه كما لا يخفى اه اقول هو
مستلزم ومن كلام البراز في جامع حيث قال الصدقة افضل من الحج تطوعا كذا في روضة الامار
لكنه لما جاز وعرف المشقة افترق بان افضل ومراة انه لو جاز نفعه وانفق النفل صدقا
بهذه الدف على المحايير فهو افضل الا ان تكون صدقة فليس افضل من اتفاق الفدية سبيل الله
نقلا والمشفقة في الحج لما كانت عاقلة لا المال وابدن جميعا فضل في الحج وعلى الصدقة وفي الولي
الحج وان الصدقة افضل لان الصدقة تطوعا يعود نفعها على غيره وفي لا اقول الشئ بالشئ
يذكر وحمل التكفير على التكفير لا يستلزم ذكر نية فضيلة الصدقة ان فله على الحج التطوع ما ذكره
الشيخ في الدين ابن العزيم في كتابه المسامحة بسنده الى عبد الله بن المبارك انه قال كان بعض
المتقدمين قد حجب اليه في قال فحدثته انه ورد في الحج في بعض السنين لا بعدا وفخرت على الحجة
معهم الى الحج فاخذت في كفي خمسة مائة دينار وخرجت الى السوق اشتريت الله ليل واذا بالامارة
عارضني في بعض الطريق فتأملت يدي فقلت انما امره شديته في ثياب عذرة واليوم الرابع ما كانا
شيئا قال فوقع كلامها في قلب فطرح خمسة مائة دينار في طرف انارها وقلت عود لا بنا تلك
فاستعنى بهذه الدراهم على وقتك وصحت الله تعالى وانفدت فسرع الله من قبله حلالة
الحج في تلك السنة وخرج الناس وجوا وعادوا فقلت اخبر لي القاصد والاصدق والسلام عليهم
فجعلت كلما لقيت صدقا سلمت عليه وقلت قبل الله حجك وشكره يقول في قول الله تعالى
عليك ذلك فلما كان الليل قلت فرايت النبي صلى الله عليه وسلم في المنام يقول يا فلان لا تقبل
من عينة الناس لك بالي اعنت مله وفاقعت ضعيفا فسالته الله ان يخلق من صورتك مثلا
يخرج علة في الاعوام فان شئت في وان شئت لا يخرج ابدا سعور عن المحرم في حاشية الاشياء **قوله**
فدقة الجمعة ان اذ وافق يوم عرفة يوم الجمعة **قوله** من سبعت حجة يعني انه افضل من
سبعين حجة في غير يوم جمعة كما ورد في الحديث بجزوليت هو الى الاكبر بل هو حجة الاسلام
عن القسستاني **قوله** بلا واسطة ان بخلاف غير ما فانه يغفر للمذنبين بواسطة المؤمنين والذين
في البحر يغفر لكل اهل الموقف **قوله** للبحر لانه لو اذن العشاء فانه الوقوف فيجوز الاستغفار
عام قابل واتفاق مال واتقاب نفس ورجلا لا يتعد ذلك بخلاف مالو وقف وقف العشاء
بعده فلا يلزم شئ من ذلك **قوله** هو الى تكفير الكبار في هذه المقام كلام لا بد من سياقه
ليتم المرام قال في البحر روي انه عليه الصلاة والسلام دعا عشيعة عرفة لامة بالمغفرة فاستجيب
له الا ان الدعاء والمظالم ثم اعاد الدعاء بالمراد لامة فاجيبته في الدعاء والمظالم اخرج ابن ماجه
وهو ضعيف بالعامة بن موداس فانه منكر الحديث ساقط الاحتجاج كما ذكره الحافظ لكن له
شواهد كثيرة فمنها ما رواه احمد باسناد صحيح عن ابن عباس قال كان فلان روي رسول الله
الله عليه وسلم يوم عرفة فجعل الله بلا ضل النساء ويتكلم اليهن فقال له النبي صلى الله عليه

302 وسلم ابدا في ان هذا يوم من ملك فيه سمعه وبصره غفرله ومنها ما رواه البخاري من فوجا
من حج ولم يرفث ولم يغتسل وجع من ذنوبه كيوم ولدته امه ومنها ما رواه مسلم في صحيحه
من فوجا ان الاسلام يهدم ما كان قبله وان الحجرة تهدم ما كان قبلها وان الحج يهدم ما كان
قبله ومنها ما رواه مالك في الموطا من فوجا ما يرضى الشيطان يوم هو اصفى ولا ادرى ولا
اغبط منه يوم عرفة وما ذاك الا لما يدوس من منزل الرحمة ويحيا وز الله تعالى عن الذنوب العظم
الا ما روي ما راي يوم بدر فانه داس جبريل يرفع الملائكة فانهما يفتحن تكفير الصغار والكبار
ولو كانت من حقوق العباد لكن ذكر الاكل في شرح المشارق في حديث ان الاسلام يهدم ما
ما كان قبله ان المقصود ان الذنوب السالفة تحيط بالاسلام والجمعة والجمعة والجمعة كانت
او كبيرة وينا ول حقوق الله تعالى وحقوق العباد بالنسبة لا الحج فانه انما اسلم لا يطالب
شئ منها لانه لو قتل واخذ المال واحزره بدار الحرب ثم اسلم لم يؤخذ شئ من ذلك وعلى هذا
كان الاسلام كافيا في تحقيق مراده ولكن ذكر صلى الله عليه وسلم في الحجرة تأكيداً في شأنته
وتدعيته مباينة فان في الحجرة لا يكفر ان المظالم ولا يقطع فيهما نجس الكبار والنجس
ان الصغار ويجوز ان يقال والكبار التي ليست من حقوق العباد ايضا كالاسلام من اهل
الزمنة ولا شك ان ذكرهما كان لتأكيداه وهكذا ذكر الامام النووي والعزيم في شرح هذا الحديث
وقال ان الشارحين اتفقوا عليه وهذا ذكر الامام النووي والعزيم في شرح مسلم وقال
القاضي عياض ان اهل السنة اجمعوا على ان الكبار لا يكفرها الا التوبة فالحق ان المسئلة
تقتضي وان لا يقطع فيه بتكفير الكبار من حقوق الله تعالى فقلنا عن حقوق العباد
ان قلنا بالتكفير للملك فليس معناه كما يتوهم كثير من الناس ان الدين يسقط عنه وكذا
قضاء الصلوات والصيامات والزكاة اذ لم يقل احد بذلك وانما المراد ان ثم مطلق الدين
وتأخير يسقط ثم بعد الوقوف بعرفة ان افكلك صار انما الآن وكذا ان تأخير الصلاة عنها
وقتها ترتفع بالي الا العشاء ثم بعد الوقوف بعرفة يطالب بالعقابة ان لم يفعل كان انما
على القول بغوريته وكذا البقية على هذا القياس وبالحجة لم يقل احد بمقتضى عموم الاحاديث
الواردة في الحج كما لا يخفى اه كلام البحر وقال المناور في شرح الجامع الصغير في قوله صلى الله عليه
وسلم من حج فلم يرفث ولم يغتسل وجع من ذنوبه كيوم ولدته امه ان في حله عن الذنوب وهل
يشمل الكبار والتبغات واليه ذهب القرطبي وقال عياض هو محمول بالنسبة لا المظالم على من تاب
عجز عن وفائها وقال الترمذي هو مخصوص بالمعاصي المتعلقة بحق الله تعالى لا العباد ولا يسقط
الحق نفعه بل من عليه صلاة يسقط عنه اتم تأخيرها لا نفسها فلو اذرها بعده تجدد اثم اذله اذا
عدت هذا القول الشرح قيل نعم كحديثه اسلم يقتضي ان هناك قول بعض العلماء ان الحج يكفر الصغار
والكبار ويسقط حقوق العباد كما اقتضاه الشئ بالحج وقد علمت من كلام الاكل ان هذا الحكم
يخص الحج وعلمت من كلام البحر ان هذا التعميم لبعض الناس وان لم يقل به احد في الشرح
له بقيل مما لا ينبغي كيف وهو ايضا يقول ولا قال استقام الدين اه **قوله** كدس اسلم هذا مبني
على ان الكفار يخاطبون بفروع الشريعة وهو الاصح كما تقدم **قوله** ان الكبار اه اي كذا في تأخير
الحج لا غوام المظلم وتأخير الصلاة فانه قيل بتكفيرها كما ذكره بعد **قوله** كدين صلاة وكلاه وشتر
وكفارة وصدقة فطر **قوله** اتم المظلم ان الاثم المرتب على مظلم الفقه وورد في الحديث مطلق الفقه ظلم **قوله**
وتخوها لتأخير الزكاة وفي على القول بوجوب فوريتها يسقط اس بالي **قوله** ضعيف بالعامة بن
مرداس فانه ينكر الحديث ساقط الاحتجاج كما مر **قوله** يندب دخول البيت ان التكفير لانه صلى الله عليه
وسلم دخلها وصلى فيها فالادب في الدخول لا في عدمه **قوله** من العدة الوثق لحقة هناك **قوله**
انه سنة الدنيا وبعض وبعض العوام يصنع سرته عليه **قوله** ولا يجوز شراء الكسوة اه قال
في البحر واما نيب الكعبة فحق امتها ان لا يجوز بيعها ولا شراؤها لكن الواقع ان الامام

اذن في اعطائها ليه شبيهة عند التجديد والامام ذلك فامتننا انما منعوا من بيعها لانه مال بي المال
ولا شك ان التصرف فيه للامام في حيث جعله على القوم مخصوصين فان البيع جائز وهكذا اذا
الامام النور في شرح المذهب وقال ان الامر فيها الى الامام يصرفها في بعض مصارف بيت المال سيما
وعطاه لما رواه الارزقي ان عمود رضى الله تعالى عنه كان يشرع كسوة البيت كاسنة فيقسمها على
الحاج ولا يشترط ان يكون كسوته كسوتها لتكلفت بطول الزمان وقال ابن عباس وعائشة تباع
كسوتها ويجعل منها في سبيل الله والمساكين وابن السبيل ولا بأس ان يلبس كسوتها من حذارت
اليه من حاضن وجنب وغيره ثم قال النور لا يجوز اخذ شئ من طيب الكعبة لا للبركة لا للغير
ومن اخذ شيئا منه رده اليها فان اراد البركة ان يلبس من عنده فليس به ثم اخذه **قوله** لا
يقبل في الحرم اه ولكنه لا يباع ولا يؤكل الى ان يخرج من الحرم فيقتصر منه وان كانت جناتيه فيها
النفس غير الحرم ثم دخل الحرم اقتصر منه ولا يقبل يد الساق في الحرم عنده خلا فاليها ولو
دخل الحرم لا يتعرض له ويمنع عن الطعام والشراب في قول الامام **قوله** الا اذا قتل فيه قال
المصنف في شرحه قال ابو بكر لم يختلف السلف ومن بعدهم من الفقهاء انه اذا جنى الحرم كان ما خذوا
جناتيه بتمام عليه ما يستحقه من قتل او غيره **قوله** وفي البيت ان داخل الكعبة **قوله** لا الاغتسال
قال في المني لا بأس باخراجه من حرمه وتناوبه وتناوب البيت الى الجبل كما زعم هذا اذا خرج قذرا
بيير البركة بحيث لا يفتوت عمارة المكان اما اذا فعلها هو خارج عن العادة وعمق في الحفر
فذلك من باب الخريب ولا بالاغتسال والتوضوء بما زعم **قوله** الاحرام للمدينة ههنا قال في
اختلاف العلماء ان مكة مع حرمها هل صارت حرما انما بسؤال الخليل عليه الصلاة والسلام
كانت قبل ذلك والاصح انها ما نالت محرمية من حين خلق السموات والارض اه ثم اعلم ان ليس
للمدينة حرم عندنا فيجوز الاصطفا فيها وقطع اشجارها وقد وردت احاديث كثيرة في الصحيحين
وغيرها صرح بها بحرم المدينة مكة واولها انما بان المراد بالتحريم التعظيم وبيده ما ثبت
في صحيح مسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان حرمت المدينة ما بين لابتيها لا تقطع اصفاها
ولا يصاد صيدها فهو صريح في ان لها حرما مكة فلا يجوز قطع شجر ولا الاصطفا فيها والاصح
الاستدلال بحديث اسن الثابت في الصحيحين ان كان له اخ صغير يقال له ابو عمير وكان له ثوبان يلبس
به فأتى النفر فكان النبي صلى الله عليه وسلم يقول يا ابا عمير ما فعل النفر ولو كان للمدينة حرم لكان
ارساله واجبا عليه ولا كبر رسول الله صلى الله عليه وسلم على امساكه ولا يمازحه واجبا على الجاهل
الاحاديث الصحيحة في ان لها حرما من اخبار الاحاد فيما نعم به البلون لا يقبل اذ لو كان صحيحا لاشتهر
نفيه فيما نعم به البلون اه **قوله** على الراعي وهو قول علي بن ابي طالب والشافعي اختلفا لما كان فيهما
رضو الله تعالى عنهم اجمعين 2 عن المصنف **قوله** فانه افضل مطلقا لما استجده الله فيصلي الله عليه
وسلم وشرف وكرم لما استمر في حياته امكنة وثيا با ورحا لا ونا ورواب وغير ذلك ولو كانت هي
العلقة لا تقدمت خصوصية ما ضم اعفاه التذنية هذا خلف بل العلة انما ضم اعفاه صلى الله عليه
وسلم بعض ما خلق منه ذاته المشرفة اه 2 **قوله** فندوبه لما ورد فيها من الاحاديث منها من رزق
وجبت له شفاعته وملاها مارون عنه عليه الصلاة والسلام انه قال من حج وزار قبري بعد موته كان
كن زائرا في حياته وهي اعظم القرب والحب الطاعات والحب المساعي فاذا توجه الى الزيارة اكثر
من الصلاة الى السلام عليه صلى الله عليه وسلم واذا وقع نظره على بناء المدينة او اشجارها زار
الصلاة والسلام عليه وسأل الله تعالى ان يرفع بزيارته في الدارين ويفتقر قبل دخوله او تروا
وليس النظر ثابته والجديد افضل وما يفعله الناس من النزول عن الدواخل عند زيارتهم المدينة وقيامهم
لا بأس ويدخل المدينة ويقول عند الدخول وقل رب ادخلني مدخل صدق واخرجني مخرج شاقا
ويخرج نفسه شوقا للبعث وانها الدار التي اختارها الله دار هجرته اليه صلى الله عليه وسلم ويمتد
نفسه اذا مشى مواضع اقدمه النبوة فلعله يعيش في مواضع قدمه الكريتين ثم يدخل المسجد فيصلي

عند منبره عليه الصلاة والسلام ولعمري يقف بحيث يكون عند المنبر حذاء منكم الا ان فيرو
موقفه صلى الله عليه وسلم وهو ما بين قبره ومنبره الذي هو موقف من ريان الجنة ويسجد
شكرا على ما وفق ويدعو بما يحب ثم ينهض فيتوجه الى قبره عليه الصلاة والسلام فيقف عند راسه
مستقبل القبلة يدنو منه قدر ثلاثة ارباع او اربعة ولا يدنو اكثر من ذلك ولا يدنو على جدار القبر
فهو انيب واعظم ويمثل حضوره الكريمية البهية صلى الله عليه وسلم كأنه قائم في جده يسبح كلامه و
ويصلي الله عليه ويتحول قدر زرع يحاذي راسه الصدوق رضى الله تعالى عنه ويقول السلام عليكم
يا خليفة رسول الله ويدعو ثم يقول حتى يحاذي قبره صلى الله عليه وسلم فيقول السلام عليكم
يا مطهر الاسلام لا عزيمة لك ما ذكره المصنف في شرحه ثم يدعو لنفسه ولوالديه ولما وصاه
بالدعاء وجميع المسلمين ثم يقف عند راسه عليه الصلاة والسلام كالاول ويقول اللهم انك قلت
وقولك الحق ولواثمهم اذ ظلموا أنفسهم الآية وقد جئناك سائعين فوكف طامعين امرئك مستغنيين
بيك الملك الوهاب ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان ربنا اننا في الدنيا حسنة اه
سبحي ان تكتب العزة اه ويدعو بما شاء ثم ياتي اسطوانة الى البية ويصلي ركعتين ويقول اللهم
بقا وه بين القبر والمنبر ويدعو بما شاء ثم ياتي الدروضة فيصلي ويدعو بما يشاء ثم ياتي الاسطوانة
التي فيها بقية الجذع ويستحب ان يخرج بعد ذلك الى البقيع فياتي المشاهد والمزارات **قوله** بل
قيل واجبة الدرة المني تقرب من درجة الواجبات وفيها سلك المراكب انها قريبة الى
الواجبة في حق من كان له سعة **قوله** ويحذر بالي لوفضالان الى فوض والزيارة بطوع ولو بها بالمشية
جاء من **قوله** ويحذر البداة بالي او الزيادة **قوله** ما لم يمتد واجبه الى الغرض والنقل **قوله** وايضا
اه قال ابن الهمام والاراضي يقع عند العبد الضعيف بغير النية لزيارة قبره عليه الصلاة والسلام
ثم يجعل له اذا قدم زيارة السجود او يسلي فضل الله تعالى في مرة اخرى ينويها فيها لان في ذلك زيارة
مقظية صلى الله عليه وسلم واجلاله ويوافقه كما هو ما ذكرنا من قوله صلى الله عليه وسلم من جاز
زائرا لا يبعد حاجة الزائري ان كان حقا على ان يكون له شفعها يوم القيمة اه 2 **قوله** فقد
اخذاه وايضا ورد في الحديث لا تشد الرجال الا ثلاثة مساجد مسجد الاحرام ومسجد هذا
والسيد الاقصي 2 عن الفقيه **قوله** بقية القرب مثل الاعتكاف وكسبه **قوله** لمن يتق بنفسه ان يعظم منها
عدم الوقوع في المخالفات فان المخالف يتقاعف فيها على ما روي عن ابن مسعود ولا شك انها
في حرم الله اعظم واخشى فثبتت سببا لعلل الموجب وهو العقاب ويمكن كون هذا هو
محمل المدون من المتعاف كذا في بعض قوله تعالى ومن هذا بالسيرة فلا يجوز الامتثال اعني ان
السيرة تكون فيه سببا لمقدار من العقاب هو اكبر من مقدار منه في غير الحرم الا ان يصل الى مقداره
عقاب سيات منها في غيره كذا في فتح القدير ثم قال بعد ما ذكر فعل الجاهل ورة لكن الغاية بهذا
مع السلامة اقل العقاب فلا بينه الفقه باعتبارهم ولا يذكروا حالهم قيدا في جواز الجوار لان
شان النفوس الدعوى الكاذبة والمباذرة الى دعوا الملك والقدرة على ما يشترط فيما توجه
اليه والطلب وانها لا كذب ما تكون اذا خلعت فكيف اذا اذنت وعلى هذا فيجب كون الجوار في المدينة
المشرفة كذلك فان تقاعف السيات او تقاطعها ان فقد فيها فحق في السيرة وقلة الادب المقصود
لا الاخلال بواجب التوقير والاحلال قائم اه وهو وجه فكل من سبني للشرع ان يقص على الكراهة
ويترك التعقيب بالوقوف انتهى جلي والله تعالى اعلم **كتاب النكاح** لما فرق من العبادات شرع
في المعاملات لان بها بقاء العايدين وقدم النكاح لانه اقرب اليها حتى كان الاشتغال به افضل من
التخلي لولا اقل العبادات لان الاشتغال بالنكاح وما يستعمل عليه من القيام بالمصالح واعفان النفس
عن الحرم وتبينة الولد ونحوه اه ثم روي في القيسية اخره عفا تقدم لانه بالنسبة اليه كالسبب
الى العكس فانه معاملة من وجه عبادة من وجه وفي الجوار ما تقدم على الجهاد ولا شتمه على
المصالح الدينية والدينية **قوله** ليس لنا عبادة اقا ابن الحنبل في تفسيره سورة السجدة

اعلم ان التكليف يوم القيمة وان ارتفعت لكن الذكر والذكر لا يرتفع بل بعد بعيد وفيه في الجنة اكثر
منما يعبد في الدنيا وكيف لا وقد صار حاله كالملك الذي قال الله تعالى فحقهم سجون الليل
والنهار لا يفترون ان عن عبادته غاية ما في الباب ان العباد ليس عليهم بتكاليف بل هم مقتضى
الطبع من جملة الاسباب الموجبة لدوام بقاء الجنة وكيف هذا وقد خدعت الملك لذة وشوق فلا ترك
وان قريب منه بل تزاد لذتها ابو السعود في حاشية الاشياء فالجملة كلام الشرح منظوم وفيه **قوله**
الا ان بالسكون ليطهر السبع **قوله** الا النكاح والايمان الطاهر ان المراد بالنكاح هنا الوطء لا العقد
وان كان حقيقة في العقد عندنا قال البغوي في تفسيره قوله تعالى ونزولهم جوارحهم ان قد نبأهم
بهم ليس من عقد الزوج لان لا يقال زوجته امرأة وقال ابو عبيدة جعلنا هم او اوجاعا كما يزوج
الفلان بالفلان ارجعناهم اثنين اثنين اه بقران يقال النكاح بمعنى الوطء انما كان عبادة في الدنيا
باعتبار قصد التماس المطلوب شرعا وذلك مفقود في الآخرة وقد سئل الامام جعفر بن محمد بن
جابر الطبري عن الرجل السعيد في دنياه يتمنى الولد ولا يتمنى في الجنة فقال نعم الناس اولاد في
الدنيا لمجرهم فيها حتى اذا انقضت بيوتهم بغيرهم ببقاء الولد وقد امنوا الا فموا في الجنة كذا في
الطبقات الناجية هذا وقد رفع سؤال للعلامة ابن ابي شريف صورته هل في الجنة تزوج وولادة
كالدنيا ام حال الآخرة خلاف حال الدنيا فاجاب قد وقع خلاف بين السلف في الولد فقال بعضهم
يكون الحمل والوضع والسن في ساعة واحدة واستدرك في ذلك ما رواه الترمذي من حديث
ابن سعيد الخدري عن المؤمن اذا اشتبه الولد في الجنة كان حمله ووضع في ساعة واحدة كما يشتهي
قال الترمذي حديث حسن غريب وقال بعضهم يكون جماع ولا يكون ولد واستدرك في الحديث
عن ابن زوين العقيلي عن ابي بصير عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان اهل الجنة لا يكون لهم فيها ولد والحديث
الا اوله انما الحسن بن الترمذي له واما الترمذي فلم ارجع هذه الكتب حديثا صحيحا بل قد سئل
في الجنة كهيئة الدنيا نعم دون الطول في الكبر والاعراض عن ام سلمة حديثا لفظه قلت يا رسول
الله للمرأة تنزوي الزوجي والملائكة والاربع في الدنيا ثم توت ان عن علي بن ابي طالب
الزوج في الدنيا في الجنة ويخلون معها من يكون زوجها منهم قال يا ام سلمة انها تخير فتخار
احسنهم خلقا فتقول ام رب ان هذا كان احسنهم خلقا فزوجته يا ام سلمة زوج حسن الخلق فخير
الدنيا والآخرة فتقول المرأة للخير بين ازوجها في خطبتها لربها فزوجته ارجعها لزوجها ليس
فيه تعجب بالعقد ابو السعود في حاشية الاشياء عن الجوارح في حاشية علي مسكين ما لم يمت في شدة
المشاج للعلامة ابن جواما يفيد ان النكاح اهل الجنة بالعقد كما في الدنيا **قوله** هو عند الفقهاء
العقد ايجاب احد المتكلمين مع قبول الآخر سواء كان باللفظين المشهورين من زوجت وتزوجت
او غيرهما مما سبوا وكلام الواحد القاهر مقامهما اعني متولي الطرفين مجردا عن التعريف على
العمل الاربع فالايجاب والقبول في العقد علة مادية وكل من الموجب والقابل علة فاعليه والعقد
الحاصل علة صورية وملك الاستمتاع هو العلة الفاعلة وهذا الاطلاق حقيقي عند الفقهاء
قوله ملك المتعة المراد انه يفيد اختصاص الزوج ببعضها وسائر اغصانها استمتاعا وهو حكم
ملك العين ولا يرد ما لو طئت بشبهة فان البذل لها ولو ملك العبد لكان له لان هذا الملك ليس
حقيقيا بل حكمي في حق تحليل الوطء دون ما سواه من الاحكام التي لا تنصل بحق الزوجية واداء
عرف هذا فانه البحر من ان المراد بالملك المثل لا الملك الشرعي لان الملكية لو طئت بشبهة لكان العقد
لها ولو ملك الاستمتاع ببعضها حقيقة لكان بدل له فيه نظر بل عليك الاستغناء به حقيقة ولا يلزم
ذلك لامرأته شهر ومال كلاهما ان المراد المثل ولذا اقتضت ما في البحر **قوله** ان حل استمتاع الرجل
من امرأة اية شبيهة ان الحق في التمتع للرجل لا للمرأة ويتفرع عليه ما ذكره الاباء من شارح
الكنترة في شرحه للجامع الصغير عند قوله صلى الله عليه وسلم احفظ عورتك الا من زواجك او
ما ملكك بينك من ان للزوج ان ينظر الى فرج زوجته وطلقة ودها ولو منعته بخلها حيث

لا ينظر

لا ينظر اليه اذا منعها من النظر ابو السعود **قوله** ما منع شرعي كحيف وثنا من واحرام وطهار
قبل التكفير **قوله** فخرج الذكر من العنات محله امرأة لم يمنع من طهارها ما منع شرعي
فخرج الذكر للذكر والخنثى مطلقا والجنينة للانس وما كان من النساء محرما على التابيد كالحرام
ولذا قال في التبيين من كتاب الخنثى لو زوجه ابو او مولا امرأة او رجلا لا يحكم بصحة حتى
يتبين حاله انه رجل او امرأة فاذا ظهر انه خلاف ما زوج به يتبين ان العقد كان صحيحا والا
فيما ظل لعدم مصداقته الحمل وكذا اذا زوج الخنثى من خنثى اخر لا يحكم بصحة النكاح حتى يظهر
ان احدهما ذكر والاخر انثى ومنه تعلم ما في الشرح من الاجمال **قوله** والوشية الاولى والمشرقة
لانه اعم كما سيأتي التعبير به في المرحلات **قوله** والحرام ان نكحها او مصا هدية او مصاع
قوله لا خلاف في الجس بغير الاخيرين استمر **قوله** واجاز الحسن بن البهر رضي الله تعالى عنه كما
في البحر والا في التقييد به لا خلاف حسن بن زيا واحد تلامذة الامام رضي الله تعالى عنه لا نه
يتوهم من اطلاقه هنا انه رواية المذهب وليس كذلك **قوله** يشهد هل يشترط كون الشهود
من الانس وتقبل ولعلنا من الجن في شدة الملتقى عن زواج الجواهر انه لا يصح نكاحا وهي
جنينة بعكسه لا خلاف في الجنس فلما نوا كبقية الحيوانات **قوله** قصد حال من ظهر بغيره واثبات
المصدر حالا وان شرعها **قوله** كشتم امة فان المقصود فيه ملكة الرقبة وحل الاستمتاع
فمنه ولذا اختلف في شتم الامة الحرة نكاحا او اشتراكا **قوله** للتشريح خصية بالذكر
لانها اذا اشتراكا لا للتشريح لان حل الاستمتاع ضيقا بالاول ولو كان ولو للتشريح لكان المحرم
وكلام البحر يدل عليه حيث قال وملك المتعة ثابت طمنا وان تقدمه للتشريح اه **قوله** وعند
اهل الاصول اصول الفقه وهم المتكلمون فيما يقع من النكاح الكتاب والمنة يدل عليه قوله
في حيث كان الكتاب اه وقال في البحر قد تساوى في هذا المعنى اللقمة والشرع وقصد المؤلف بزيادة
قوله وعند اهل الاصول وبقوسا بقا عند الفقهاء وفيه التنازع الواقع في المص **قوله** بجان في
العقد وقيل بالعكس ونسب الاصوليون لا الشافعية رضي الله تعالى عنه وقيل مشترك لفظي فيها
وقيل موضوع للمضم الصادق بالعقد والوطء فهو مشترك معنوي وبه صرح مشايخنا عن البحر
قوله في حار ان النكاح في الكتاب ان القوان **قوله** مجردا عن القوان اما اذا اقترن بها فعمل
بما دلت عليه **قوله** فحرم من زينة الاب وامه ممة مفقودة الاب بغير وطء في الاجماع ولم قال
لامرأته ان نكحتك فانت طالق فانه للوطء فلو ابا منها ثم تزوجها لم يثبت **قوله** خلاف في نكاح
زوجا غيره وهو حال من قوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم ان حال كون ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم
تقارن نكاح ما لم يرد به الوطء بل اريد به العقد لعدم تجرده عن القوان فان استحالة الوطء
منها قرينة ان المراد العقد لان الوطء فعل وجع مفقولة لا فاعلة اخذ به ومثله ما اذا قال
لاجنينة ان نكحتك فانت طالق فانه لا العقد لتكدر العقد شرعا لكان حقيقة منجورة ولو قال
ذلك لمن لا نكح له ابدأ بان قال ان نكحتك فعتك حوا تصرف لا النكاح الفاسد **قوله** لاسناده
ايها علم لما استفيد من المقام من ان المراد العقد واشترط ولحق المثل اخذ من حديث عسيلة **قوله**
الايجاز ان عقليا من اسناد الشئ الاخر من هو قال المشرقة قد يقال اذا كان لا ينكح من الخوا
على العقد بين في المخرج لاحد على الاخره يعني انه اريد بالنكاح في الامة الوطء كان مجازا
عقليا لعدم تصور الفعل منها وان اريد به العقد كان مجازا عند اهل الاصول والفقه لان
حقيقة الوطء عندهم فعل الامة على احدهما عرجح بلا مرجح بل قد يقال ان حملها على الوطء اشبه
بالواقع فان المطلقة ثلاثا لا تخل بدون وكذا الحمل اللهم الا ان يقال المخرج لكثرة الاستعمال **قوله**
ويكون واجبا اه اساد بالواجب المصطلح عليه ذكره الغرض بعده وعلمه في البحر فقال اراد بالواجب
اللازم فيحمل الغرض والواجب الاصطلاحي **قوله** عند التوقان بالحدكات الثلاث وكان القياس
قب الواد والواجب موجب الاعلان وهو تحرك الواو وانفاج ما قبلها وهو اشتياق

اشتياق النفس الى النساء والمواودة الاشتياق كما في الزنا بحيث يخاف الوقوع في الزنا ابو
السعود قال في البحر وصفته فرض واجب اما الاول فبان تخاف الوقوع في الزنا لولم يتزوج
بحيث لا يمكنه الاحتراز عنه الا بالام لان ما لا يتوصل اليه ترك الامم يكون فرضا واما الثاني
فبان تخافه لا بالمشية المذكورة اذ ليس الخوف مطلقا مستلزما بل هو في عدم تمكن الامم او
لا هذا القيد في الغد في اشار الشارح بقوله فان يتقن الزنا الامم فرضا وحل افتراضا و
وجوبه اذ لم يقدر على التمسك افاده السعدي **قوله** وهذا ان ملكه اه هذا الشرط راجع اليه
معنا وزاد في البحر شرطا اخر ففرضها وهو عدم خوف الجور قال فان تخاف الوقوع في
الزنا لولم يتزوج وخوف الجور لو تزوج قدم الثاني فلا افتراض بل كره افاده الكمال في الفتح
ولعله لان الجور معصية متعلقة بالعبادة والمنع من الزنا من حقوق الله تعالى وحقوق العبد مقدم
عند الشارع لا حياجه وغنى المولى فلا فزع في شرع الوهبانية اذ لا فزع الصغيرة غير ايسرها وجدها
بمن لا يقدر على المهر والنفقة لا يصح العقد ولو كانت معصرة **قوله** والا بان يحجز عنها او عن
احدهما **قوله** فلا اثم ان في حالين الافتراض والوجوب **قوله** ويكون سنة وليس السنة حالة الاعتراف
حالة صلح الله عليه وسلم في نفسه ورواه عن من اراد من امته التحلل للعبادة كما في الصحيحين ودعا
بلغا بقوله فمن رغب عن سنتي فليس مني كما اوضحه في القدير قال صاحب البحر **قوله** في الامم
وقال بعض مشايخي انه فرض كفاية وقيل واجب على الكفاية وقيل على التبيين **قوله** في اخم
تبرك قال في البحر ومقتضاه الاثم لولم يتزوج لان الصحيح ان ترك المؤكدة مؤثم كما علم في الصلاة
وكثيرا ما يشاهد اطلاق المستحب على السنة **قوله** ان يكون تخفيا ان حفظا وعفة لنفسه
قوله وولد الوالد بمحض اولاد احد من كاف كما لا يخفى **قوله** ان القدرة اه ان وكان لا يخاف الزنا
والجور وترك الفرائض والسنة فلو لم يقدر على واحد من الثلاثة او خاف واحدا من الثلاثة
فليس معتدلا فلا يكون سنته حجة **قوله** وجوبه ان عينا صرح بذلك في اقول ان السنة و
الواجب متعارفان لانه ترتيب الاثم على ترك كل بل اذ في صاحب البحر سابقا وميراثا لانه قد
يعبرون في سنة بالسنن ثم يعبرون في خصوصه بالواجب لكنه بعيد لما يلزم عليه من بطلان
فروع كثيرة يختلف الحال فيها بالوجوب والسنة **قوله** والا لثمار الوالد بمعنى مع ان والمواظبة
مع الاثمار على الترك اية الوجوب **قوله** ومكرها ان كراهة تحريم كاذب البحر **قوله** حرم ذلك
وذلك لانه انما شرع لمصالح من تحصين النفس وتحصيل الثواب وبالجملة يانم ويرتكب المحرمات
فتعذر المصالح لرجح هذه المفاسد وترك الشرع شيئا سادسا وهو الاباحة عند خوف
الجزع عن الايضا بجوابه المستقبل **قوله** ويندب اعلانه ان اظهاره لقول صل الله عليه وسلم
اعلموا هذا الكلام وجعلوا في المساجد واشربوا عليه بالد فوف **قوله** وتقديم خطبة ان على
العقد اطلاق الخطبة كصاحب البحر والشمس وغيرهما فاذا وبذلك انها ليس لها انفاك معينة
فيكون ان يقول الخطيب الحمد لله الذي احل لنا الكلام وحرم علينا السلام والصلوات والسلام
على سيدنا محمد سيد الملائكة الذين ازاله ظلام الشرك بنوره الوضوء اما بعد فان الله تعالى وسوله
امرا بان الكلام وحوسنة الاسلام فعال في كلام العزيز وهو افضح الكلام يا ايها الناس اتقوا ربكم
الذي خلقكم من نفسه واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساء واتقوا الله الذي
تسألون به والارحام وقال صل الله عليه وسلم تاكوا اشكرا وانه لما شربكم الاثم ثم يجزى العقد
يشروطه كما ياتي ان شاء الله تعالى هذا وذكر له خطبة صاحب الحق المحققين من لفظة عليه الصلاة
والسلام وهي الحمد لله وحده وشيخه وشيخه وذبح من شربوا نفسا وسيات ليمان
من يهدى الله فلا مضل له ومن يضل فلا هادي له واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له
واشهد ان محمدا عبده ورسوله يا ايها الناس اتقوا ربكم لا رقيب الا الله الذي اتقوا الله
الاسلم في يا ايها الذين امنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا اقول له عظيمها **قوله** وكونه مسجد

للام برب الحديث **قوله** يوم الجمعة لانه اشرف ايام الاسبوع **قوله** بما قدر رشيد وهو اما ان يكون
الزوج او وليه او وليها اقول الاول انه لا يتولاها بنفسها خروجا من الخلاف **قوله** وشيخه عدو
ان يكون العقد متفق عليه فان العقد الشرط عند الامام الشافعي رضي الله عنه **قوله** و
الاستدانة عطف على اعلانه كما في ان يتدب ان يستدين له فان الله تعالى ضامن له الاداء فلا
يخاف الفقر اذ كان من نيته التحصن والتعفف **قوله** والفقراء ليس بها قبله ان فانه مندوب
لانه داعية لانه فينظر لوجهها وكثيرا وان لم تاذن له هو او وليها اذ اعلم انه يجاب في
نكاحها اما اذا كان لا يجاب كزنا بال بنت العالم والامير فلا يجزى في النهر وانظر الزوجة
قبله سنة ويخبر عن الشهوة ما يمكن اه وفي الحد وتولية البنات بالحل والجلل ليس بغير
الرجال سنة **قوله** وكونه دون سائر وقامة ولا يتزوج امرأة لحسنها وعونها ومالهها
وجمالها فان تزوجها لذكر لا يزداد الا ذلا وفقره ودناءة والفاخرة والراوية
او كاذب في السوء **قوله** وحسبها هو ما يبعد من مفاخر الابار عن القاموس **قوله** وجمالها قال
في البحر ويتزوج امرأة صالحة مودة النسيب والمحببة الديانة فان العرق نزاع ويجوز المودة
الحسنة في منب السواء ويختار ايسر النساء خطبة ومؤنة ونكاح البكر احسن الحديث عليكم
بالا بكار فان من اعدب انواها وانقي اسما وارفع باليسر ولا يتزوج طولية مهنزولة ولا
قصيرة ربيمة ولا مكشرة ولا سيرة الحلق ولا ذات الولد ولا سنة الحديث سوادا ولو خسر
حسنا عقيم ولا يتزوج الامة مع طول الحرة ولا حرة بغير اذن وليها لعدم الجواز عند البعض
ولا زانية والمودة تختار الزوج الدين الحسن الخلق الجواد الموسر ولا يتزوج فاسقا ولا
يزوج ابنة الشابة شيئا كبيرا ولا رجلا ذميا ويزوجها كفوا فاذا اخطبها الكفو لا يؤخرها
وهو كل مسلم تقى ولا يخطب خطوبة غيره لانه لانه جفا وجنابة **قوله** وهل يكره الزفاف في
القاموس رقي العرس الى زوجها زفافا ككتاب اهداها اليه اه والمراد من الزفاف في
الاعلان يضرب الدق الى اذن المجلد اما ماله جلاجل فله واه اختلوا في الغناء في العرس والوليمة
فمن قال بعدم كراهة كضرب الدق كذا في البحر **قوله** اذ لم يحتل على مفسدة دينية كاختطاط الرجال
بالنساء وايضا او قصد تناظر **قوله** ويعقداه الانعقاد ارتباطا احدا للملايين بالاخر على وجه
يسمى باعتبارهما عقدا شرعيا ويستعقب الاحكام بالشروط الاتية **قوله** ملتبا اشار به لان
الباء للملا بنة كما في بنت البيت بالبحر لا الاستعانة كما في كبت بالقلم لانه يشار كونه الايجاب
القبول اجزاء ما يترجم عن المخرج قال في البحر والحق ان العقد مجموع ثلاثة الايجاب والقول
الارتباط الشرعي فلم يكن الايجاب والقبول عين العقد لان جزء الشرع ليس عينه **قوله** لا يملك
الايجاب لغة الانبات واصطلاحا ما هو اللفظ الصادر او لا من احد المتخاطبين مع صلاحية
اللفظ لذلك رجلا كان او امرأة وقوله وقيل ما خوذ من قبلت العقد اقبله قبول لا مقيد
العرف بكونه ثانيا من ان جانب كان واطلق فيها فشمى اللفظين حكما وهو اللفظ الصادر
من مقوله الطرفين شر وشمل ما يقع به من اللفظين وما لم يذكر منهما المفعولان او احدهما
بعد دلالة المقام والمتقدم لان المذهب الدليل كائن في كل لسان **قوله** وصلا للمع ان و
تقدم بها الانشاء فان هذه الصيغة اعني تزوجت وطلقت واعتقت وبعثت واشترت وضعت
لفظة الانشاء والاخبار وذلك لان معدة فله الجاهلية لتحقيق الحاجة اليه لان لهم الكلمة معبرة
قال صل الله عليه وسلم ولدت من نكاح لامن سفاح فقوره الشروع **قوله** لان الماخذ ادناه قال
في البحر وانما اضطر لفظا كما في لان واضع اللفظ لم يضع للاشارة لفظا خاصا وانما عرفوا الانشاء
بالشرع واختار لفظ الماخذ لانه لانه على التحقيق والشموت دون المستقبل وقوله على التحقيق ان
تحقق وقوع الحدث **قوله** كزوجت نفسي فرق بين ان يكون القائل هو الزوج والزوجة
في قوله منك اما يقع الخاف او كسوها قاله **قوله** او بنته مثله يتيه **قوله** او مولاك مثله

مؤلفه واشار بتعدد الامثلة لعدم الغنى بكون الواجب اميلا او وليا او كميلا **قوله**
ملكك المناسب زيارة او من مولىك او مولىك ليعلم الاحتمالات قاله الحنفى **قوله** ويقول
الاخر تزوجك ان قبلت لنفسك او لمولىك او لابنك او لمولىك **قوله** او لمولىك فقلت زوجت
وهذا ايجاب وقبول قطعا لا توكيل كما افاده **قوله** فالاول الامور ان مدلوله لا يتحقق الا بعد
التلفظ به فهو مستقبل بالنسبة الى من انكلم **قوله** نفسك بفتح الكاف وكسر هاء نظرا للصيغة قال
ووجود قولك نفسك لشمل الوكيل والولي ايضا **قوله** او كونه امراة وشك كونه امراة اي
او امراة مؤلفه او كمن زوج بنه او زوج مؤلفه قاله **قوله** وكل ذلك دخل تحت الاستقبال
قوله فانه ليس بايجاب الغاء ففهم ان ادعفت ان قوله بما وضع معطوف على قوله بايجاب
قبول والعطف يقتضى المفارقة عرفنا ان لفظ الامور ليس بايجاب لكن هذا يقتضى ان قول الآخر
زوجته هذه الصورة ليس بقول وهو كذلك ان ليس بقبول محض بل هو لفظ قائم مقام ايجاب
والقبول كما ذكره الشرح **قوله** وقد علمت ان الكلام في الامور اما الحال فسياتي **قوله** بل توكيل اليه ذهب
جميع منهم صاحب الهداية فقولته زوجتك قائم مقام الفعل بخلافه في البيع لا عرف ان الواحد
في النكاح يتولى الطهرتين بخلاف البيع وقال بعضهم ان الامور ايجاب وثمرة الخلاف تكلم في تمام العقد
فعل ان الامر توكيل يكون تمام العقد بالبيع وعلى القول بان الامور ايجاب يكون تمام العقد قائما بهما
وتظهر ايضا اشتراط سماع الشاهد الامور فعلى القول الاول لا يشترط لانه لا يشترط الاشهاد على
التوكيل ويشترط على القول الثاني افاده صاحب البحر **قوله** فانه جواب سوال مقدر تقدير لو كان
توكيلا لما اقتصر على المجلس **قوله** انه يقتصر ايجاب بان توكيل ضمنه فلا ينافي فيه اقتضاه على المجلس
عن المخ **قوله** فاذا قال سوا كان مصلا او امراة او اميلا او وليا او كميلا **قوله** في المجلس فانه لان
اتحاد في الايجاب والقبول شرط اذا كانا من شخصين حاضرين فلو اختلف المجلس ينعقد فلو اوجب
احدهما تمام الاخر واشتغل بغيره بطل الايجاب لان شرط الارتباط اتحاد الزمان فيجعل المجلس سيرا
واما الغور فليس من شرطه ولو عقد او هما شيان او يسيران على الدواب لا يجوز وان كان على سفينة سارية
جاز وانما قيدنا قيدنا بالشخصين الحاضرين لانه لو كان اخدهما غائبا وارسل كتابا بيمين القبول مع
اختلاف المجلس والفقير بين الكتاب والخطاب ان الكلام كما يوجد يتلوه فلم يحصل الايجاب
بالقبول في مجلس اخر وقدرته بمنزلة خطاب الى من فاقبل الايجاب بالقبول في مجلس **قوله** او بالسمع
الطاعة او رد عليه ان الايجاب زوجته نفسك والقبول هو قولها بالسمع والطاعة فليس احدهما
ماضيا وموضوع الكلام ان احدهما ماضيا كما يشهد اليه قول المصنوع واما وضع احدهما واجب بان
البحر ويمكن نقله بماض محذوف تقديره اجبت افاده **قوله** بزارية هذا العذر موجود في بعض
النسخ وسقط في بعضها والفرع منقول في البحر عن الامامة لانه من البرازية قاله في اسفه العذر وخطا
وليس كذلك فانه نقله في النوازل قال وجزم به البرازي وقوله والفرع منقول في البحر عن
الخلاصة صوابه عن النوازل **قوله** وقيل هو ايجاب قائل قاضيا وصاحب الامامة وقوله ورجعه في
البحر ان حيث قال لان الايجاب ليس الا اللفظ المفيد تحقق المعنى ولا هو صادق على لفظة الامر
فليكن ايجابا ويستغنى عما اورد على انه توكيل من انه لو كان توكيلا لما اقتصر على المجلس ووجه الكمال
قوله وان في المضارع ان ما كان موضوعا للحال قال في البحر وهو لا محذور عليه تنفرد الاحكام كما
في قوله كل مملوك املاكه فهو حر فانه يعنى ما ملكه للحال لا ما ملكه بعده الا بالنية وقوله انه حقيقة
في الاستقبال الا انه يحتل الحال كما في كلمة الشهادة وقدره هذا التحقيق والحال لا المساومة بل الالة
الخطية والمقدمات بخلاف البيع او قيل مشترك بينهما **قوله** المبدء والامانة نحو تزوجك فقول
زوجت نفسي فانه ينعقد **قوله** او فون قال في الشهر لم يذكر والمضارع المبدء والنون كقوله تزوجك او
تزوجك من ابني ويبنى ان يكون كالمبدء بالهزة له فانه الشرح بحث لصاحب البحر **قوله** كقوله
نعم التاء ونفسك بكسر الكاف وشدة زجره نفسك نعم التاء خطأ بالذكر فالكاف مفتوحة اهـ

قوله اذا المهر

قوله ان لم ينو الاستقبال فيكون استيعادا قاله **قوله** وهو قيد الثلاثة وهو نفي كماله البحر والنهر
من تخصيصه بما بدأ بالتاء وعبارة الاول وان كان مبدءا بالتاء نحو تزوجت نفسك فقال فعلت
يصدق به ان لم يقصد به الاستيعاد لانه يتحقق فيه هذا الاحتمال بخلاف الاول اعني تزوج
لانه لا يستغنى عن الوعد اهـ قاله **قوله** وبقي من طبع المضارع المبدء بالياء النية كما اذا قالت
المرأة لو كمل رجل بنكاحها يزوجني نفسي فقال التوكيل قبلت فراجع اهـ **قوله** وكذا انما تزوج
اي فانه كالمضارع المبدء بالهزة كما بحثه الكمال قاله **قوله** لانه متروك اسم فاعل وهو موضوع
لذات قائم بها الحدث وتحقق وقت التكلم فكان والاعلى الحال وان كانت دلالة عليه التامة
قوله او تزوجك خاتما قال في الفقه ولو قال باسم الفاعل كقوله خاتما انك او تزوجني انك
الاب تزوجك فالنكاح لازم وليس للخاتمة ان لا يقبل لعدم جريان المساومة فيه او فان
قلت ان الايجاب والقبول هذا ما ضيان فلا معنى لذكره هنا فقلت المعتبر قوله خاتما لا
قوله تزوجك لانه لا ينعقد به النكاح ولا دخل فيه اهـ **قوله** لعدم جريان المساومة في النكاح
اكثر منه عن البيع فلو قال انا مشتري او تزوجك مشتريا لا ينعقد البيع لجريان المساومة فيه **قوله**
او هل اعطيتها اي فانه ينعقد به النكاح ان قبل الاخران قلت اعطيني ما من فليس بما نحن فيه
قلت اخوجه الاستفهام عن تحقق الوقوع فلم يحصل منه ما يقصد من الما فيه قاله **قوله**
ان المجلس النكاح قيد في مسئلة الاستفهام كما صرح به في الشهر **قوله** ولو قال يا عرسه القبول
في هذه المسئلة ما من والتقدير اجبتك اجابة بعد اجابة والايجاب جملة اسمية في المعنى
لان التقدير ادعوك فاناب حرف النداء عن ادعوا واما الظاهر مقام المضمر لكن ادعوا
ليس من الفاظ النكاح فالنكاح التوضيف بكونها عرسا وهو يستلزم جملة اسمية وبع انت عرس
فكان بمنزلة انما تزوجك قاله **قوله** على المذهب الذي في البحر والنهر ان لا ينعقد به خلاف
ظاهر الرواية ولم ينعقد بقبول الاستيعاد **قوله** فلا ينعقد به تقديم على ما تقدم من النقص
بلفظين اهـ قاله **قوله** كقبض نهر قال صاحب الهداية ينعقد به والكونه صاحب المحيط وقال
لا ينعقد مالم يقل بلسانه قبلت بخلاف البيع فانه ينعقد بالتعاطي والنكاح لظهوره لا ينعقد به
حتى يتوقف على الشهادة عن البحر **قوله** ولا يتعاطى تكرار مع قوله كقبض من مملوك تكرار
مع قول المتن الالة ولا يتعاطى فان مسئلة قبض المهر التي قد مرها نقلها في البحر بعينها شرع بها
قول المصنوع ولا يتعاطى اهـ **قوله** مالم يكن بلفظ الاسر فان كان بلفظ الاسر اكتفى بسماع لفظها
لانه قائم مقام الايجاب والقبول كما ذكره الشرح سماعه سماع الايجاب والقبول وهذا لان
لان الامر توكيل لا ايجاب قاله في الهندية لوقالت ان فلانا كتب لا يخطب فاشهد وان قد تزوجت
نفس من صرح النكاح لان الشهادة وسميها كلامها بايجاب القعد وسميها كلام الى طبعها
اباها ولو ارسل اليها رسولا فقبلت بحضرة شاهدين سمعوا كلام الرسول جاز لا لا والى من
حيث المعنى وان لم يسمعوا كلام الرسول لا يجوز والحرد والعبد والصغير والكبير والعدل والفاشق
في الرسالة سواء لانها لتبليغ رسالة المرسل انتهى **قوله** ولا بالاقرار اهـ لا ينافي ما مر جوابه من ان
النكاح يثبت بالتعاطي ويحكم به ابو السعود **قوله** كقوله في امرأته وانما تزوجها وقالت هو زوجي واما
امراته **قوله** لان الاقرار الظاهر ما هو ثابت اهـ قال قاضيا في سيق ان يكون الجواب على التفسير ان
يقعد ما من ولم يكن بينهما عقد لا يكن لها ما اذا اقرت المرأة انه تزوجها واقوال الرجل انها زوجت لكن
ذلك اقرار ويتضمن اقرارها بذلك انشاء النكاح بينهما **قوله** كما ينعقد بلفظ الجعل بفتح الجيم وصورة
كما في شبه المص ان يقول الزوج جئت بك يا رب هذه الدراهم فيقول جعلتها او يقول الاب جعلت لك
بني على هذه الدراهم فيقول الزوج قبلت **قوله** وهو الاصح فيحصل ان في النكاح بالاقرار قولين
مصححين **قوله** احتياطا ان اجتماع ما يوجب للزوج والدة في ذات واحدة فتخرج المرأة عن اللع في
الظاهرة انه ينعقد فيكون هذا من مرفوع قاعدة ذكر بعض مالا يتجزأ لذكر كله وشك في حاشية الا

للعلة التي هي في الوجود **قوله** او ما يعبر عن الظل كالنور والرقية **قوله** وجوز ان يطلق خلاف
حيث قال الامام انه لو اضاف الطلاق لا يظهرها ويظهرها لا يقع اه وعلى ما ذكره وكذا الاستسلام والامام
السرخسي من عدم صحة اضافة الطلاق اليهما يتحد فيها الحكم **قوله** واذا وصل بالاباء للجهول او للفاقر
وصحبه لاحد العاقد **قوله** للمهر متعلق بالتسمية **قوله** كان اس التسمية وكذا صحبه قبله او الضمير لا الوصل
الما حوز من وصل وهو يعنى موصول **قوله** لو ضمه ما يغير او لم يغيره ذلك كما هنا واحترض به عما اذا لم
يغيره كاللهم الاجنب بعد الايجاب فانه لا يضر قوله قبله كما في **قوله** اتحاد المهر ذلك بان لا يقوم احدهما
او يتغير بغيره بل يوجب اختلاف المهرين **قوله** لو ما ضرب احراز عن كتاب الغائب فانه لو بلغه الكتاب
في مجلس فقيل في مجلسه صح **قوله** والفرق ما قد مر **قوله** كخبره اس فان خيارها يشترط غير اتحاد المهر
والخبرة هي زوجت صغيرة ثم بلغت فلها ان اذا كان الزوج لها غير الاب والجد **قوله** وان لا يخلو
الايجاب والقبول برفع الاول ونسب الثاني وعكسه لان المصلحة متعلقة من الجانبين **قوله** قبلت الطلاق
لا المهر يتقبل المهر وانما لم يصرح لان ما ذكر المهر صار جزء الايجاب وقد نفى وفي الخبر في المهر كذا في
ولو قبلت الطلاق وسكت عن المهر ينعقد الطلاق بينهما كما في الهندية **قوله** نعم ليس الخط كما ان قال **قوله**
بالف فقالت بخمس مائة يبيع ويجعل كانهما قبلت الالف وحلت عنه خمسمائة عن المهر **قوله** كذا في رواية قبلها
في المجلس صورته قالت زوجت نفسي منك بالف فقال قبلت بالغير فانه يبيع والمهر الف الا ان قبلت
الزيادة في المجلس فهو الفان على المغة به كما في الخبر عن النبي **قوله** وان لا يكون مضافا لقوله زوجتك
عند فلا يبيع مهر **قوله** ولا معلقا قال في النهر ما المعلق فان كان على امر مضموع لانه معلوم للمحال وعليه
فرع ما لو خطبت نية فاحضره زوجه من فلان قبل هذا فلهذا فقال ان لم يكن نية جرت منه فقد جرت
من ابنتك وقيل ابو الابن عند الشهود فان لم يكن زوجه من احد صرح الطلاق كذا في الفقه **قوله** ولا المكونة
بغيره فلو زوجه بنية ولم يسمها وله بنتان لم يصح للجهالة بخلاف ما اذا كان له بنت واحدة الا اذا
سميها بغير اسمها ولم يسمها غيرها فانه لا يصح ولو كان للزوج ابنة واحدة وللقابل ابنة ان سمي القابل
الابن باسمه مع الطلاق للابن المسمى **قوله** ان لم يسمه واقصر على قوله قبلت يجوز الطلاق ويجعل قوله قبلت جوابا ليقيد
بالايجاب ولو ذكر القابل الابن الا انه لم يسمه باسمه بان قال قبلت لاني لا يبيع لانه لا يمكن ان يجعل جوابا لانه
فلا عليه جرح ولو كان ابنته اسمان فزوج بالذي تعرف به قال في الظهيرية الامام عنده انه يجمع بينهما **قوله**
ولا يشترط العلم اي علم المتعاقدين بغير الايجاب والقبول اس ان على ان هذا لفظ ينعقد به الطلاق كما في
الدرر **قوله** فيما استوى فيه الجسد والسر والطلاق والعاقق والتدبير وينبغي ان يكون الطلاق كذا في
عن الدرر **قوله** اذا لم يجمع نية تغليب بعد اشتراط العلم بالمهر فيما استوى فيه الجسد والسر قال في الدرر
لان العلم بمهرين اللفظ انما يعتد لاجل العقد فلا يشترط فيما استوى فيه المهر والجر بخلاف ابيع ونحوه
اه فخير يجمع عائد الى ما اوج **قوله** به يقع الضمير راجع الى عدم الاشتراط المفهوم من قوله ولا يشترط كما
يدل عليه كلام اوج والذي في الوجه التفسير بالترجيح لا بالفتوى **قوله** وانما يبيع بلفظ تزوج اه اعلم ان
الاقسام في الاطلاق الى منعقد بها الطلاق او لا ينعقد اربعة الاول ما ينعقد بها بلا خلاف وهو لفظ
الطلاق والتزويج والهيبة والصدقة والتملك الثاني ما لا ينعقد به بلا خلاف وهو الاباحة والاحلال والمعاد
والرهق والتمتع والثالث ما فيه خلاف والصحيح الانعقاد وهو البيع والعتاد والسلم والصدق والعتق من
والصلح والرابع ما فيه خلاف والصحيح عدم الانعقاد وهو الاجارة والوصية المطلقة كذا ذكره العلامة
قاسم وجعله الرهن مما لا ينعقد به من غير خلاف بخلاف ما في النهر حيث حكى في قولين ابو السعود **قوله**
وما عداها كناية او رد عليه كيف صح بانها مع اشتراط الشهادة فيه والكفاية لا بد فيها من النية ولا يطلق
لشهود عليها واجبة بانها ليست بشرط مع ذكر المهر لانه لم يبق مع ذكره احتمال افاده صاحب النهر وان لم يذكر
المهر فلا بد من النية كما قاله ابن فرشته ونقل الزيلعي عن جواز مع الفقه لا يوسف مانعه كل لفظ وضع
لتمليك العيني في الحال ينعقد به الطلاق ان ذكر المهر والا فالتسمية قال ابو السعود في الاشكال باق عند عدم ذكر
المهر **قوله** لتمليك عيني احترض به عمالا بغير التمليك كالاجرة والفسخ والتمتع والاحلال والرهق والاباحة

307
والودعية واحترض بالعين عما يفيد ملك المنفعة كالعارية فلا ينعقد شيء منها افاده صاحب البحر **قوله**
كاملة صرح بمفهومه بقوله فلا يبيع بالشركة وفي النهر عن المحيط زوج يبيع منه على ان يكون نصفه بالفلان
لا رواية في المسئلة وتخييل انه يجوز وقيل يجوز انتهى **قوله** غير المعقودة بالحال بان كانت مطلقة نفقة
لا ما بعد الموت اما المعقودة بالحال نحو وصية لك ببيع ابنك للحال بالف ورحمهم فبأن كما حققه الفقيه
قوله كهيبة اس اذا كانت على وجه الطلاق واعلم ان المنكوحة اما امة او حرة فاذا اضاف الهيبة الى الامة
بان قال لرجل وهبت امة هذه ملك فان كان المال يدل على الطلاق من احصاء شهود وتسمية المهر
بفلا وموجلا ونحو ذلك ينصرف الطلاق وان لم يكن الحال دليلا على الطلاق فان نوى الطلاق وصدق المهر
له فملك ينصرف الى الطلاق بقريته النية وان لم ينو ينصرف الى ملك الرقية وان اضيفت الى حرة فانه
ينعقد من غير هذه القريته لان عدم قبول المحل للمعنى الحق وهو الملك للحرة يوجب المحل على الجواز
فهو القريته فلو قامت القريته على عدمه لا ينعقد فلو طلب من امرأة الزنا فقالت وهبت نفسي منك
فقال الرجل قبلت لا يكون لكها كقوله لا ابنت وهبتك لك لتخدمك فقال قبلت الا اذا اراد به الطلاق
كذا في البحر **قوله** وسلم المطلقة وفيه تفصيل ان جعلت المرأة راس مال السلم فانه ينعقد اجماعا وان جعلت
مسما فيها ففیه اختلاف قيل لا ينعقد لان السلم في الحيوان لا يبيع وقيل ينعقد لانه ثبت ملك الرقية ملكا
فاسدا وليس كمالا فيفسد الحق بغير مجازية ورجحه في فتح القدير قال في البحر وهو مقتضى ما في المتن
قوله واستجار قال في البحر واما اذا اعتقد بلفظ الاجارة فان جعلت المرأة ليرة مح كقوله اجرتك دارا
ستينيك اما اذا جعلها موجرة فقولك اجرتك ابنتك بكذا افعال صحيح انه لا ينعقد لانها لا يفيد ملك العيني
ولان بينهما مضادة لان التأييد من شرائطه والتأقيت من شرائطها انتهى **قوله** وفرضه الانعقاد به
قولا في معنى ان **قوله** وصلى فيه قولان وجزم في غايته ابيان بعدم الصحة لانه موضوع للخطبة وسقط
الحق **قوله** وصرف فيه قولان قيل لا ينعقد به لانه ثبت به ملك ما لا يتبين من العقد والمعقود عليه هنا
متعين وقيل ينعقد به لانه ثبت به ملك العيني في الجملة وينبغي ترجيحه لدخوله تحت قولهم ان الطلاق
ينعقد بما وضع لتمليك العيني افاده صاحب البحر **قوله** وكل ما تملك به الرقاب يبيع وشك كما في البيع
قوله بشرط نية قال في البحر ولم يفيد المهر اللفظ المفيد للملك العيني بالنية ولا بالقريته وفيه اختلاف
ففي التبيين لا يشترط النية مع ذكر المهر وفي الميسر لا تشترط مطلقا **قوله** وقسم الشهود المقصور هو
المختار كما في الفقه اس فهم انه نكاح وهو مكررمه قوله الا انه فايحيى انه نكاح اوج **قوله** لا يبيع بلفظ اجارة
محمول على ما اذا جعلها موجرة لاجرة كما سبق **قوله** وصية اس مطلقة او مضافة اما بعد الموت
وما في المتن من انه مكررمه قوله جرح الوصية اه لا وجه له لان ما تقدم من كلام الشرح وهذا من كلام
المص **قوله** ورهن فيه قولان اصحهما عدم الانعقاد كما في النهر لاجية وهو ظاهر لانه لا يفيد الملك
اصلا كذا في البحر **قوله** ونحوها كاقالة وكتابة وعتق وطلع واباحة واحلال ووجه الاخرين ان لفظها
لا يوجب الملك اصلا فان من احل لغيره طعاما او اباحة له لا يملكه وانما يملكه على ملك المير ابو السعود
عن الغاية **قوله** لكن ثبت به اس بما لا يفيد الملك **قوله** وكذا ثبت بكل لفظ اه هذه المسئلة مكررة
مع قوله لكن ثبت به الشهية لان ضمير راجع الى ما يفيد الملك ولا ينعقد به الطلاق مع ان قوله بكل
لفظ لا ينعقد به الطلاق شامل للفظ لا دخل له اصلا كقوله لها انت صديقتي فقالت نعم فانه يصدق عليه
انه لفظ لا ينعقد به الطلاق ومع ذلك لا ثبت به الشهية ولا يندرج به الجرح بخلاف العبارة الاولى فانها
وقعت بيانا لغير المذكورات في المتن فتخصص بكل لفظ لا يفيد الملك ولا ينعقد به الطلاق اوج وفيه
فرا الضمير في قوله لكن ثبت به الشهية بما لا يفيد الملك ولا ينعقد به الطلاق ولا شك انه بهذا التفسير
ما اذا قال لها انت صديقتي فيرد عليه ما اورد على الشرح **قوله** والفاظ مصحفة قال في الصحاح التحقيق
الخطا في الصحاح اه والمراد الخطا مطلق **قوله** كيجوزته من التجويز وهو الاحلال يتعدل جواز الفقيه
كذا اذا قال يحلله وجوز من الجواز جميع المردود بقوله جوزته اس جعلته جائزا ان ما راى في وادخلت
الفاظا وزجرك بزيادة الهزة فانه لا وجود له لفته فكان من التحريف واللفظ ابو السعود **قوله**

لا عن قصد صحيح اشابه ان شيعته باللفظ الاعجمي كما هو مذكور في الكتب المعتمدة لان اللفظ
الاعجمي قد ورد عن تكلم بها بعد صحيح والاستعمال بوجه كذا في الحق **قوله** بل عن تحريف تحريف الكلام
تفسيره كذا في الصحاح وهو المداوم من التحريف **قوله** فلم يكن حقيقة لان الاستعمال الصحيح قيد فيها
وهذا الاستعمال الصحيح جاريا على القانون اما حقيق او مجازا لانه ان استعماله فيها وضع له حقيقة
وان استعماله في غير ذلك كان له علاقة بينه وبين الموضوع له فيجوز والا فليس هو ايضا من قسم
الحقيقة لان الاستعمال الصحيح في الغير بلا علاقة وضع جديد له **قوله** لعدم العلاقة بين استعمال
المعنى المستعمل فيه بالمعنى الموضوع له وهو شرط صحة المجاز ثم ان الاستعارة لا تصح بكل وصف القطع
باستعارة استعماله لارض مع اختلافها في الوجود وغير ذلك بل لابد من وصف شهوره
زيادة اختصاصه بالمستعار فيه كما حققه صاحب النور وغيره من وهو يقلل لقوله ولا يجازيها
في قال المص وقد كثر الاستغناء عن ذلك في عادة الامصار وكتبنا فيها رسالة حاصلها اعتماد
عدم الاستعارة بهذا اللفظ لانه لم يوضع لتمثيل المعنى المجاز وليس بالكلية ولا تزويج **قوله** وهذا
عن قصد بحيث انهم يطلبون بها الدلالة على حل الاستمتاع **قوله** فيقع بها اي باللفظ المحرقة
كتكاف وتلك وتلك ولعل ذلك من قبيل الاحتياط في الفروج في الجانيين والا فليس في اللفظ
المصحف في جانب النكاح يقال فيها في جانب الطلاق **قوله** احترا ما للفروج ان تقطعها لانه هو
صيانة لها عن العكس فان امرها خفية يشرب عليها اختلاف الاشياء وارث وحرمان وغير ذلك
قوله ليحقق رضاهما فيه ان النكاح ليس مع المنزل ولا مع غيره من الامور الا من جازها
شرطا من جانبها لما صح به القربان في فصل المهر من فساد النكاح اذا كان الاكرام من جهتها واما
عدم اشتراط رضاه فاما في التفسير من قوله وجه لوجه يعني المكره او مخلصا فان قلت يجاب بان
المراد بالرضا هو الاختيار وعدم الاكرام كما علمت **قوله** وشرط حضور شاهدين ولو كانا
ما مورا بالعقد اذ لم يذكروا عقد بل قال هذه امراته بعد صحيح ونحوه وان بين لا تقبل شهادته
على فعل نفسه ويرد عليه نحو القيان والقاسم فانها تقبل مع بيان انه فعله ابو السعد عن الشراعية
وعلم من ذلك ان الاشهاد بشرط صحة النكاح لما رواه محمد بن الحسن مرفوعا لان النكاح لا يشهد به فلو
تزوج بغير شهود ثم اخبر الشهود ولا يجوز الا ان يجد عقدا بحضرتهم ولا يجوز نكاح بغير شهود ولو
في برية وبالشاهدين يكون مطلقا حتى لو اوجع بحضرتهم ان سيد لا يفسل ولا بد من تمييز الشكوك
الشاهدين لتيق اليها لئلا يخلوا ما ان تكون حاضرة مرسية بشخصها واما ان تكون مسعومة الملاك
غير مرسية الشخص واما ان تكون غائبة عن المجلس فان كانت حاضرة متقبلة كفي الاشارة اليها ولا يصح
كشف وجهها وان سمعوا كلامها ولم يروا شخصها فان كانت في بيت وحدها جاز النكاح لروا
اليها لوان كان معها امرأة اخرى لا يجوز لعدم نواياها واذا وكلت بالتزويج فهو على هذا التفصيل
انتهى قلت فما يفعل بعض ذوي العيالات من الشهور بجمعهم التوكيل من وراء باب او استارة مع
اختلافها بينا لا يجوز نوليهم هناك مخلصا ولا يجعله من نكاح الفضول ثم بعد باجارتها قولوا فعلا
وان كانت غائبة ولم سمعوا كلامها بان عقد لها وكثيرا فان كان الشهود يعرفونها كفي ذكر اسمها اذا
علموا انه اذوها وان لم يعرفوها فلا بد من ذكر اسمها واسم ابائها وجدها وجوز النكاح الحفاف مطلقا
حتى لو وكلت امرأة فقال بحضرة شاهدين نعتت نفسي من مؤكليت او من امرأة جعلت امرها بيد
فانه يصح عنده قال قاضيان والخفاف كان كليل العلم يجوز الاقتداء به وذكر الشهادتين في المتن كما
قال الخفاف **قوله** حزين اخبر به العبد فلا يجوز العقد بحضرتهم لافرق فيهم بين التقن والمدة في المالك
فلو اعتق العبد ثم اذوا ما حصله حال رقيقهم ان كان معهم غيرهم وقت العقد ممن يعتقد بحضرتهم
جازت شهادتهم لانهم اهل للتقيل وقد انعقد العقد بغيره والا فلا اتحاد وصاحب البحر **قوله** ملكفين
بالعين عاقلين مسلمين فلا ينعقد بغير العبيان والمجانين والكفار في نكاح المسلمين لانه لا ولاية لهؤلاء
بهم **قوله** سامعين معا هذا المذهب فلو سمعوا كلاما من متفريقين لم يجز ولو اتحد المجلس ولو كان احدهما

اصم فصح صاحب السمع والابصار **قوله** صاحب السمع والابصار **قوله** صاحب السمع والابصار
معاجد **قوله** على الامم راجع الاشهاد السمع والسمع وفيه وقع الامام السمع في اكتفائه بحضرتها
وان سمعا وعلى احد الروايتين عزاه يوسف وهو عدم اشتراط المعية عن البحر **قوله** وعلى المذهب
في الخلاصة لا يشترط وينتقد على الامم فقد اختلف الفقهاء في اشتراط الفهرم بحد واما فهم العاقلين في البحر
عن التجنس لعقد النكاح بل يفتل لا يفهمان كونه نكاحا هل ينعقد اختلاف المشايخ فيه قال بعضهم
لان النكاح لا يشترط فيه العقد اذ ينعقد بدليل صحيح مع المنزل فلا ضرورة ترجيح **قوله** مسلمين ذكره مع
دخوله في قوله ملكفين ليبين انه بشرط خاص بنكاح المسلمة دون غيرها **قوله** ولو فاسقين اعلم ان النكاح
له حكم الاظهار وحكم الانقضاء فحكم الانقضاء عاما ذكره المص واما حكم الاظهار فاما يكون
عند التماجد فلا يقبل في الاظهار الا بشهادة من تقبل شهادته في سائر الاحكام وفي قول النسخي للقاضي ان
يجب ان ينفذ ليطول العقد اذا كان بشهادة الفاسق والحق ان يفعل ذلك وكذا لو كان بغيره
فقط فمما تلا شايعة الاشافي يزوجها منه بغير محلل ثم يقضي بالصحة وبطلان النكاح الاول يجوز
اذا لم تأخذ القاضي المالك والمكثوب اليه شيئا ولا يظهر بهذا صفة العول في السابق ولا يشترط ولا يثبت
في الولد بغير عن الخلاصة **قوله** او محدود بين قذف اس وان لم يتوب كما في البحر والمجوز في القذف اخبر
مطلقا من الفاسق وذكر الخاف بعد العام ليس مكررا بل هو واقع في كلام الله تعالى الذي هو غاية
الاعمال على انه صرح في الحواشي السعدية من كتاب الاكرام انه اذا قوبل الى من العام يرد بالعام ماعدا
هذا الخاف من فلا يخفى ان في عبارة المص عطف الخاف على العام باو وهو مما تقدمت به الروايات كما في
المعنى فاقاد المجوز ويجاب بما ذكره هو في المعين عند قول النسخي لوعينا او خصيا من ان العقوبة
تساوي في العطف باو مطلقا ولعطف خاص على عام ابو السعد **قوله** او اعلمين مخالف لما في التمهيد
من باب من لا يجوز شهادته حيث قال ولا تقبل شهادته الا على نال لا يقدر على التمييز بين المدعي
والمدعى عليه والاشارة اليهما فلو يكون كلامه شهادته ولا ينعقد النكاح بحضرتهم قال شيخنا والمص
ينقد في المتن واعلم ان النكاح وان كان ينعقد بحضرة الاعي كمن لا يقبل او الشهادته منه كما في العدي
ناده فليس الخلاف الا في انعقاد النكاح بحضرتهم اما عدم جواز الشهادته منه فيم لا خلاف في ابو السعد
قوله او ابني الزوجين ولا يقبل اذواها عن القاض كما انعقد به حضرة العدوين واخاوة في البحر ان من
لا تقبل شهادته جاز في الشهادته به بالتسامع وصورة التزوج بحضرة ابنيهما ان تقع القرعة بين الزوجين
بعد التوالد ثم ينعقد بحضور ابنيهما ولو تجاوزا لا تقبل شهادته ابنيهما مطلقا لانه لا يخلو عن شهادتهما
لاصلهما ولو كان احدهما ابنة والاخر ابنيهما لم تقبل اصلا ايضا **قوله** ان ادعى القريب فان كانا ابنيهما او
للابن فقد ذكرناه وان كانا ابنة من غيرهما ان النكاح يقبل شهادتهما لان انكرت وبالعكس ان كانا ابنيهما
من غيرهما كذا في تشبيه سائر العود وسوى تنقذ بغير شهود ولكن يستحب عليها الاشهاد وفي الواقعات
انه واجب في المدينيات ويستحب للعبد ان يكتب للعق كتابا وشهد عليه توثيقا وصحافة عن التماجد في المدينية
يخلو سائر التجارات لانه مما يكثر وقوعه في الكتابة فيها تؤدى الى المخرج ويستحب ان يكون النكاح كالعق لانه
لا يخرج فيه بحر **قوله** ذمته ان كتابته كذا في القربان فيخرج غير الكتابية كما سياتي في فصل المهرات ودخل المدينية
الكتابية وان كره نكاحها في دار الحرب كما ذكره الشرح في محرمات الملتقى **قوله** عند ذميين ولو غير اهل
الكتاب كانا كالمجوس كما في السعد وثم هذا قولهما وقال محمد لا يجوز شهادته اهل الذمة وتوفي الخاف
الحرة البحر **قوله** ولو كانا الفين كنهن نيتي على يهودية **قوله** مع الكاره اما لو انكرت هي فتصح شهادتهما
قوله بولاية نفسه جرح به المكاتب فلا ينعقد بحضرتهم فانه وان ملكه تزويج امته لكنه بولاية مستفاد من
جهة القول لا بولاية نفسه كذا في البحر **قوله** اما الاب ان كان كذا في مسلمين **قوله** صغيرة العتير يزوج الاب
والمستكن في تزويج العرجل وكون المأمور رجلا مثل كس ان كان امرأة اشترط ان يكون معها رجلا او
رجل وامرأة كما في البحر **قوله** لانه ان الاب **قوله** والا لا اس وان لم يكن حاضرا لا يصح والعرق ان الوكيل
في النكاح سفيرا رسول ومعيه ينقل عبارة الموكل كما اذا كان من يهر عنه حاضرا فيقبل بها العقد للاتحاد

المجلس ولا يمكن ذلك حال غيبته لا اختلاف للمجلس **قوله** البهائية قبح بها لانها لو كانت صغيرة لا يكون الولي
شاهدا لان العقد لا يمكن نقله اليها بحكم ومثل الصغيرة المجرنة ونحو هذه المسئلة ما ذكره في الهندية
بقوله امرأة وكلت رجلا بان يزوجهما رجلا فزوجهما رجلا امراتين والمؤلفة حاضرة قال الامام نجم
الدين يجوز النكاح **قوله** والا لا ان لم تكن حاضرة لا يكون العقد نافذا بل موقوف على اجازتها
كما في الجوز لانه لا يكون اذ لا من العتق وعقد العتق ليس بها طلق ابو السعد **قوله** جعل
ان والوكيل سفير والمخير معني اذ لم يكن العقد معاوضة كالنكاح والعتق ونحوها مما لا يتعلق
به شيء ابو السعد ومن الغاية **قوله** اذ لم يكن له عقد بل قال هذه امرأة بعقد صحيح ونحوه **قوله**
واختلفوا فيها اذ قال هذه امرأة ولم يشهد بالعقد والصواب انها تقبل ولا حاجة لاثبات العقد
فقد حكى عن ابي القاسم الصغار ان من نقل نكاح امرأه من رجل وقد مات الزوج والورثة يفكرون
هل يجوز للذكر تولي العقد ان يشهد قال نعم وينبغي ان يذكر العقد لا غير فيقول هذه منكوبة وكذا
قالوا في الاخيرين اذ ازوجها اختها ثم ارضا ان يشهد على النكاح ينبغي ان يقول هذه منكوبة او ذميمة
قوله بحضرة من العبد **قوله** لم يجوز على النكاح قيل نعم لان المولى يخرج من ان يكون مباشرا فيقتل
العبد والمولى يصح ان يكون شاهدا في هذه المسئلة واما بيان وجوب فتح القدر عدم الجواز
بحر **قوله** والعقد لا يخفى وذلك لان العبد اذا باشر العقد باذن سيده كان سيده شاهدا مع الآخر
وان باشره السيد لا ينتقل الى العبد لانه ليس باهل لان باشر العقد استقلال لا بغير اذن السيد فكذا
لا ينتقل اليه بخلاف البهائية فانها اهل لان تعقد بنفسها من غير اذن احد فينتقل العقد اليها عند
مباشرة الاب وهو حاضرة **قوله** زوجته او زوجت ابنك ابنة او زوجت ابنك بنت **قوله** بعد
ان بعد قول الآخر **قوله** لان زوجته استخبار طاهره انه على قدر سيرة همة الاستفهام ولذا قال في
هذا التعليق انه يقتضى اذا كان المجلس للنكاح كان عقدا كما تقدم في قوله هل اعطيتها فانه مثله فليخرج
اه **قوله** لانه لو قيل ان يكون كلام الثاني قانما مقام الزوجين وقيل انه ايجاب ومن مافيه **قوله** بغير حضور
مفهومه الصحة مع حضوره كاحد الزوجين والجهالة منه وكذا لو غلط في اسم بنته ولان واحدة اما
اذا تعدت وقد غلط في اسم الآخر فالعقد على من ذكر اسمها كما في الفرع المذكور بعد **قوله** ضمنها
باسم الصغير ان ولم يصح بالكبرى اما لو سمى اسم الصغير وصفه بالكبرى لم ينعقد لعدم وجودها
كذا في البحر **قوله** صحيح لان الخاتمة جعلت لها اذا صدرت من الامر فيكون الامر بها امرا بالنكاح كذا
في البحر **قوله** به بفتح وهو مختار الشهيد في الخلاصة المختار لعدم الجواز كذا في الشرح وفق الحان
بجمل ما في الخلاصة على ما اذا غلط جميعا كذا نقل عن خط الشيخ عبد الباقي المقدسي **قوله** على امرها
في الطلاق بيده قال في الهندية رجل تزوج امرأة على انها طالق او على ان امرها في الطلاق بيدها
ذكر محمد في الجامع انه يجوز النكاح والطلاق باطل فلا يكون الامر بيدها قال الفقيه ابو الليث هذا
اذا بد الزوج فقال تزوجتك على انك طالق وان ابدت المرأة فقالت زوجت نفسي منك على انك طالق
او على ان يكون الامر بيدي اطلق نفسي كلما شئت فقال الزوج قبلت جاز النكاح ويقع الطلاق ويكون
الامر بيدها **قوله** بقية الحياة من الموكل **قوله** ولها الاقل من المسمى هل المراد المسمى من جهة الموكل
او المراد ما ساءه الموكل زائد على ما امر به لم امره وانما هو الثاني ابو السعد **قوله** كيف لعده وجهه
انه حلل ما حرم الله تعالى لان الله تعالى لم يجعل النكاح الا بشهود من الجنس فاذا اعتقد لكل بغيره
ذلك فقد خالف في شريح الملقى لانه ادعى ان الرسول يعلم الغيب اه وقال شيخنا زاده نقلنا عن الشافعية
لا يكفر لان بعض الاشياء قد يكون على وجه صلي الله عليه وسلم فيعبر ببعض الغيب قال الله تعالى عالم
الغيب فلا يظهر على غيبه احد الا من ارتفع من رسول اه **فصل في المحرمات** شروع في بيان شرط
النكاح فان منه كون المرأة محللة لتفسير محلا له واخر ونفصل على حدة لكثرة شعبه عن حصر **قوله**
قراءة كفر وعه واصوله وفروعه ابويه وان تزوجا وفروعه اجداده وجداته اذا انفصلوا بطن
واحد كذا في البحر كالعمة والخالة اما المنفصل بين اثنين كنبت العمة وبنت الخالة فيجوز **قوله** مصاهرة

كفر وعه

كفر وعه نسائه المدخول بهن واصولهن وحلائل فروعهن وحلائل اصولهن **قوله** عن البحر **قوله** وضاع يحرم
به ما يحرم من النسب الا ما استثنى كما يأتي في محله ان شاء الله تعالى **قوله** جمع اربيع المجازم وكذا بين
الاجنبيات في يادة على اربع عن البحر فلم يرد وجه من شخصين واحده تحت اربع مع العقد
الشخص الاخر ابو السعد **قوله** مكنت كذا السيد مملوكها **قوله** من ذلك المراد المذكر الذي له
دين سماوي كذا في البحر مستعمل الدينية النافذة للصانع تعالى اه **قوله** والمجوسية كما في البحر **قوله** وارحال
الامة على الحرة وشدة نكاحهما في عقدة واحدة كما في الهندية **قوله** وتعلق حق الغيرة يتفرع عليه
ما لو عقد على اثنين مثلا احدهما منكوبة الغير او معتدة مع العقد على الغارعة ابو السعد
قوله حرم اصله الممنوع كما قال السيراني ان العين توصف بالحرمته حقيقة لكن المقصود منه حرمة
الفعل ونفيه بالطريق الاول لانه لا يتصور بدون المعنوية والاشقي المحي كان الفعل بالاشقي او لا
ولا المنع اخرون فهذا كالكفاية اريد بها الموضوع له لكن لا لانه بل ليشق الا لانه **قوله** على المشروط
اس مريد التشريع قال في المنع واذا قولنا اصله ان اصل التشريع ذكر الحان او انش وفعه كذا كذا
كما يحرم على الرجل ان يشرب بمن يحرم على المرأة التشريع بغير من ذكره قول بلزم من حرمة زوجه
اصوله وفروعه حرمة تزوجها اصولها وفروعها فانه اذا حرم عليه تزوج امه فقد حرم على
امه تزوجه وهذ فرعها فقد حرم على المرأة تزوج فرعها وفروعها الا انهم الجدة وان بعدت وكذا
انما حرم عليه تزوج بنته فقد حرم بنته تزوجه وهو اصلها فقد حرم على المرأة تزوج اصلها
ان ما قاله المص لا يصح مع قوله وبنت اخيه بالنظر لشموله الاثنى لان المعنوية وحرم على المرأة تزوج
بنت اخيهما وحرمتهما وكذا ما بعده اه **قوله** مختصا والمراد بالنكاح الذي قدره الشافعي العقد ويعلم
منه حرمة الوطء ودواعيه بالطريق الاول ونهر والدليل على حرمة الاصول والفرع قوله تعالى حُرِّمَتْ
عليكم امهاتكم وبناتكم وحقيقة الام في اللغة الاصل والعت الفرع فقد خل الجذات وبنات الفرع بموضوع
اللفظ وقيل يدخل كجاءنا **قوله** على او نزل نشر على ترتيب اللغة ولو قال اصله وان على وفروعه وان
نزل ليشمل من تفكيك الصمير اه **قوله** وبنت اخيه من ارجية كان بحر **قوله** واخته عطف على بنت
الاصل اخيه بقربىته قولها وبنتها لكنه بحر وبنا نظر لقتل يد افشر نكاح او لا مرفوع بالنظر للتشريع
موضعا والملتق الاخت فخيرها من ان جهة كانت **قوله** ولو بالزنا التعيم بالنسبة الى كل ما قبله من الافوق
في اصله وفروعه واخته ان يكون من الزنا او لا وكذا اذا كان له اخ من الزنا له بنت من النكاح او من
النكاح له بنت من الزنا او من الزنا له بنت من الزنا او من الزنا لها بنت من النكاح لها بنت من الزنا
لها بنت من الزنا وكذا ابوه من النكاح له اخ من الزنا او من الزنا له اخ من النكاح او من الزنا
له اخ من الزنا وكذا امه من النكاح لها اخ من الزنا او من الزنا لها اخ من النكاح او من الزنا لها
اخت من الزنا اذا عرفت هذا فكان ينبغي ان يؤخر التعيم عن قوله وخالته اه **قوله** وبنت الملاعنة لها
حكم ابنت كذا في البحر **قوله** وعمته وخالته عطف على اصله **قوله** ويد فروعه جدته وجدته من قول المتن وعمت
كما دخلت قوله تعالى وعمها نكح وشدة خالته اه **قوله** الاشقي او غيره من راجع لا ماعدا الاصل والفرع
قوله واماعة عمة امه قال في البحر عمة العمة ان كانت العمة القربة عمة لاب وام او لاب فعمة العمة حرام
لان القرب اذا كانت اخت امه لاب وام او لاب فان عمتها تكون اخت جد امه اب الاب واخت اب الاب
حرام لانها عمة وان كانت القربة عمة لاب فعمة العمة لا تحرم عليه لان اب العمة يكون زوج ام امه
فعمتها تكون اخت زوج امه اب الاب واخت زوج الام لا تحرم فاخت زوج الجدة او لا ان لا تحرم
استمره فالاولا للشرع ان يقول واماعة العمة لام ويكون قوله لام راجعا الى المضاف فيتام **قوله**
وخالة خالة امه الصواب ان يقول وخالة الخالة الى الاب قال في البحر الخالة القربة ان كانت لاب وام
اولام في امها تحرم عليه وان كانت القربة خالة الاب في امها لا تحرم عليه ان ام الخالة القربة تكون امه
الجدة لام لام امه فاختها تكون اخت امه اب الام واخت امه الجدة لا تحرم عليه اه قلت وكذا
نفصل مثل هذا التفصيل فيما ذكره الشرح في العمة والخالة فليتام **قوله** ما واد لكم الاشارة الى ان تقدم

من المرات **قوله** ونبت نوجته سواء كانت في حرة ام لا وذكر في الالة خرج مخرج العادة او ذكر
للشئع والجر بالفتح والكسر الخفف وهو ما دون ابطه الا الكثرة ثم قالوا فلا في حرة فلا في حرة ونقطة
الحلوة بالزوجة لا تقوم مقام الوطء في حريم بنتها كما في الهندية وفي الحيرة عن الظهيرية والحلوة الصبيحة
كالوطء عند اب يوسف خلافا لم وجدة البنت مقيدة يكون امها وقت ان دخل بها مشبهة اما لو دخل
بالام صغيرة لا تشبه فطهرتها فاعتدت بالاشهر ثم تزوجت بغير فحارت بنت حل لوطا من امها قبل صير
مشبهة التزوج بها وسيا في المص **قوله** وام زوجه خريج ام امته فلا تحرم الا بالوطء او دواعي لان
لفظ النساء اذا ضيف الى الزواج كان المراد منه الحراير كما في الاطباء والايلاء كذا في البحر وما د بالمرجع
المملوكة بمقتضى الحال ولو امته لغيره ابو السعور **قوله** مطلقا سواء كن من قبل امها او من قبل
بحر **قوله** ويجوز العقد بالمرجع عن الوطء وقد بين ذلك بقوله وان لم توطأ واخرج بالصحيح
العقد الفاسد فان امها لا تحرم بمجرد بل بالوطء او ما يقوم مقامه من المشبهة والنظر بشبهة لان
الاضافة لا تثبت الا بالعقد الصحيح بحر **قوله** ويدخل بنات الربيبه ان وان سفلن وشبه حرمة ذلك
اولا لان الاسم يشمل فيدخل في قول المص ونبت زوجه كما دخل في قوله تعالى وربايتكم عن النبيين
قوله وفي الكشاف اه لا حاجة الى نقله عنه بعد ما مضى المذكور يكره فان اللبس نحوه كالموطء في ايجاز حرمه
المصاهرة من غير اختصاص بموضع دون موضع اه **قوله** ونحوه هو النظر للفرج الذي يدخل بشبهة
قوله عند اب حنيفة رضي الله تعالى عنه خصه لانه امام المذهب والا فلا خلاف فيه **قوله** وزوجه اصله لقوله
تعالى ولا تتكوا ما كنتم اباؤكم من النساء فان الاول في الالة ان يراد بالنكاح العقد كما هو المجمع عليه وسئل
لشبه حرمة المصاهرة بالوطء الحرام بدليل اخر بحر **قوله** وفرجه لقوله تعالى وحلائل اباؤكم الذين
من اصلكم وذكر الاصل لا يستلزم اعتبار التبع لا لاجل حلية الابن من الرضاع والدليل على ذلك
ان التبع لا يشترط بقوله تعالى ادعهم لآبائهم وسبب تركها انه صلى الله عليه وسلم تبني زيد بن حارثة ثم
تزوج زينا بعد ما طلقها زيد فطعن المشركون وقالوا انه خرج حلية ابنه ففتح التبع بقوله ادعهم
لا بانهم ودفع طعن المشركين التقييد بقيت حلية الابن من الرضاع واخلة تحت قوله صلى الله عليه وسلم
يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ابو السعور **قوله** ولو بعد الان لفظ الاناء يشاير اول البناء الاولاد
وان سفلوا ان يبلغ **قوله** ودخل بها او لا لا خلاف النهر **قوله** واما نبت زوجه امية وكذا نبت ابنها كما في
البحر **قوله** بما مزيان للفظ كل **قوله** شيئا تميز عن نسبة تحريم للضميمة المضاف اليه وكذا قوله مصاهرو
في **قوله** رضاعا تميز عن نسبة حرم الى الكل يقع يحرم من الرضاع اصوله وفروعه وفروع ابويه و
فروعهم وكذا فروع اجداده وجداته الصليبين وفروع زوجته واصولها وفروع زوجها واصول
وحلائل اصوله وفروعه اه **قوله** الاما استثنى ان استثناء منقطعاً وحوشه مودة تصل بالبسط الى
ماة وخمسين **قوله** يقع مغلطة فعل وفاعل وه اول مسائر الغدوع على وزن مغلطة ان كل الغلط
ويجوز قرأته بصيغة اسم الفاعل **قوله** ولها منه لبن بان ولدت منه سواء كان ولده ميتا اه لا **قوله**
فكوت صغيرا بان عقد له ولية عليه **قوله** فرمت عليه فكوتها صارت امه رضاعا **قوله** فدخل بها انما
ذكره لاجل هدم الطلقين السابقين وتحليلها الاول لولا هذا المانع وهذا بناء على ان الزوج الثاني
يهدم ما دون الثالث وانما لم يذكر الدخول في الصغير لعدم تاتية فيه **قوله** بواحدة ان الباقية من افراد
الطلاق **قوله** ام ثلاث لكون الزوج دخل بها فيهدم الطلقين **قوله** انه رضاعا لان اللبن له وفيه
بعد تسليم الحكم انه وقت تحقق النية لم تكن زوجه كما انه وقت تحقق الزوجية لم يكن ابنا لها
قوله بشرامة امية الاول التفسير على لغير الارث افاده ابو السعور **قوله** يعلم انه وطئها فان علم
عدم الوطء او شكك في ذلك كذا في دليل الوجه في الثاني ان الشك في المحرم لا يزيل المحل اليقين وفي المحيط جيل
له جارية فقال قد وطئتها لا غل لا به وان كانت في غير ملكه فقال قد وطئتها لا لاجل لانه ان يكذب ويكذب
لان الظاهر يشهد له **قوله** فوجد ها شيئا وهو يلوح لانه وجد ها شيئا بغير جماع اما لو جماعها
فقتل قولهم ان الوطء في دار الاسلام لا يخلو عن حد او من لزوم المهر **قوله** ابوك فحين ان ان الاله

قوله بابت

قوله بابت بلا منظر الظاهر ان النية ضرورية والا فليس بزوج عند التقدير حتى توصف بها **قوله**
والا ان وان لم يصدقها فلا يقيم كمن اخبر برضاها معه فكذا بها **قوله** وحرم ايضا بالصهرية
اعلم ان حرمان المصاهرة اربع حرمة المرأة على اصول الزايف وفروعها شيئا ورضاعا وحرة اصولها
وفروعها على الزايف شيئا ورضاعا كما في العرف الحلال ويجوز لاصول الزايف وفروعها اصول المزني
بها وفروعها بحر والعليل على الحرمة قوله تعالى ولا تتكوا ما كنتم اباؤكم من النساء والنكاح هو الوطء
ولهذا احرى على الابن ما ووطئ ابوه بملك اليمين فم الزايف وتقال عليه الصلوة والسلام من نظرا الى
فروع اصولة لم تحل له امها ولا ابنتها وقال صلى الله عليه وسلم من مس امرأة بشهوة حرمت عليه امها
وابنتها والوطء انما صار محرما من حيث انه سبب للجنسية بواسطته ولذا يضاف الى كل واحد منهما
كلالة من حيث انه نبت **قوله** اصل من نبتة عبر بالاصل ليعلم الجيدات سواء كن من قبيل الاب او الام **قوله**
اراد بالزنا الوطء الحرام ان يشتمل المنكحة فاسدا والمشتراة كذا لك والامة المشتكة والامانة وثمة
للانفس والنفس والظاهر منها اذا وطئهن وانما قيد بالز وهو وطأ مملوكة قبل مشبهة حان على ذلك
وشبهة لانه محل الخلاف بيننا وبين الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه **قوله** واصل مسوسة اه اطلق في المس
فشم لا موضع من بدنها ولا يحتم على امية وابنه الا ان يصدقاه او يغلب على ظنهما صدقانه اه
بالس بشبهة افاده صاحب البحر **قوله** بشهوة وجود الشهوة من احدهما كاف فان ادعتهما وانكرها
فهو مصدق الا ان يقوم اليها مشترا فبقا لانه دليل الشهوة كذا في الثانية او ياخذ ثديها او
يركب معها كما في الخلاصة وقوله فان ادعتهما اه ان ادعت الشهوة منه مع اعتراضها بعدم وجود
منها والا فوجودها من احدهما كاف كما تقدم وهذا بخلاف النظر حيث يشترط وجود الشهوة
من وجد منه الظاهر لا يعم المنظر والية والى اصل انه اذا مسها بشهوة منها ثبت حرمة المصاهرة
وان لم يشتملها بخلاف ما اذا نظر الى فرجها الداخل بشهوة منها فانها لا تثبت اذا لم يشتملها وقوله
في ابو السعور **قوله** ولو لشعر على الراس نقل في البحر عن الثانية لومس شعرا امرأة عن شهوة قال
لا تثبت حرمة المصاهرة وذكر في الكيسانيات انها تثبت اه وينبغي ترجيح الثاني لان الشعر من
بدنها من وجهه ووجهه كما قدمناه في الفسر فتثبت الحرمة احتياطا كحرمة النظر اليه من الاجنبية
ولذا جرم في المحيط بشهواتها وفصل في الخلاصة ما على الراس كالبذل بخلاف المسترسى اه قال في النهر
وينبغي ان يكون ما في الخلاصة محمل القولين **قوله** بجلايل لا يمنع الحارة يرجع الى الزنا والمس
الاول في البحر انه لا بد ان يكون بغير حال يمنع وصول الحارة فلو جاعل معها بخرقة على ذكره لا
ثبت كما في الخلاصة واما الثاني فقال بغيره ايضا وانصرف اليه الى موضع من البدن بغير جانبا
اذا كان بجانب فان وصلت حارة البدن الى يده ثبت الحرمة والا فلا كذا في اشراكت في الزنا
من ان الشيخ الامام طهر الدين يفتي بالحرمة في القبلة على الثم والذفن والخذ والراس وان كان
على المقنعة كحوله ما اذا كانت المقنعة رقيقة تصل الحرارة معها اه **قوله** واصل مامسته اه
ثبوت الحرمة بمسها مشروط بان يصدقها او يقع في البه راسه صدقها كما في الفتح **قوله** والمنصو
الفرجها انما اخرها وكان المناسب ذكرها عقب المسوسة لكثرة فروعها ولا يتحقق النظر الى
هذا المحل الا اذا كانت متكئة وعند اب يوسف يكفي في الحرمة النظر الى منابت الشعر وقال محمد
لا تثبت حتى ينظر الى الشق وصح في الخلاصة واختار الاول صاحب الهداية وصح في المحيط و
الزخيرة وفي الثانية وعليها الغتوب وفي فتح القدير وهو ظاهر المذهب لان هذا حكم مطلق
بالفرج والداخل فرج من كل وجه والخارج من وجهه وان احرار عن الفرع الخارج
متغير وضبط اعتبار اه **قوله** وفروعهم ان فروع من تقدم فتحم عليها او عليه فيكون
ماكر محارم له اولها لكن لا يجوز المسافرة والحلوة بهن للاحتياط كما قالوا في ان اذا كان الرضا
ناشئا عن مشهورة لا تحل المناكحة ولا الخلوة ولا المسافرة للاحتياط اه بحر **قوله** مطلقا
يرجع الى الاصول والغدوع ان وان علون وان سفلن **قوله** لا بعدهما حتى لو وجد ابني مشهورة

ثم اشترى بعد ذلك لا يتعلق به حرمة عن المذبح قوله وحدها فيها ان حلال الشهوة في المسكن والنظر
اه قوله او زيادته ان زيادة التحرك ان كان موجودا او لا قوله بفتح وقيل حدها ان يشترى
بقبله ان لم يكن مشترى او يشترى ان كان مشترى ولا يشترط تحرك الالة وصحة في الميعة والخفة و
في غاية البيان وعليه الاعتماد ومادة الخلاف كما في الزخيرة نظرية الشيخ الكبير والعين والذات
ما ت شهوره فعل القول الاول لا ثبت الحرمة وعلى الثاني ثبت وقد اختلف الفقيه بغير قوله
وفي امارة وكوشية كسيلة ظاهر ما في التجسس وفتح القدير ان ميل القلب كاذب في الشيخ والعين الثاني
وان محل الخلاف فيمن يتاخر منه الانتشار اذا مال بقلبه ولم يستشعر الله كذا في البحر والاد بجو
الشيخ والعين والجون كما في قوله ولم ار حكم الحنفية المشكل في الشهوة ومقابلة معاملة بالاضمان
يجوز عليه حكم الاثنى قوله به بفتح في اشتراط تحرك الالة وعدمية النظر قوله لان مقتضى بهما قال
المحقق على هذا ينبغي ان يكون من الفروع كذلك بل اوله لان تأثير المس فوق تأثير النظر بدليل ايجاب
حرمة المصاهرة في المس لغير الفروع اذا كان بشهوة بخلاف النظر قوله فلا حرمة لانه اذا لم ينزل بين
ان مقصوده الولد بخلاف ما اذا اشرى حيث يعلم ان مقصوده مجرد الشهوة كذا في قوله ان الثاني
كذلك ومعنى فتح الحرمة بالاضمان ان الحرمة عند اجراء المس حكمها موقوف الى ان يتبين الحال فان اشرى
لم تثبت والاشتباه ليس معناه ان حرمة المصاهرة تثبت بالمس ثم بالاضمان تسقط لان حرمة المصاهرة
اذا ثبتت لا تسقط ابدا جهوز عن الغاية قوله به بفتح وقيل تثبت الحرمة مع الاشران كذا في البحر قوله
وفي الخلاصة اه هذا مفهوما ذكر الاصول والفروع فافادته ان حرمة المصاهرة لا تتحقق في غير
قوله لا تحرم المنظور في فروعها اه هو على تقدير مضاف الى لا يحرم اصل وفروع المنظور في فروعها
الا فالمنظور في فروعها لا يحرم مطلقا اه وفيه انه يحرم على اصوله وفروعه قوله اذا رآه لا حاجة
اليه لصحة تعليق البحر وقيل المنظور قوله بالانفكاك من متعلق بالمنظور بالنسبة الى المتقرب وبالمرئ
بالنسبة الى الشبهة والمراد بالانفكاك من انفسا من الاستساعة الى وجه من الحدة الاسطح الصقيل كالمرآة
والمار ومن سطوح الصقيل الى المرئ وفيه ان المرئ حقيقة لا مثاله فلان عليهم ان يجوه على القول
بالانطباق وهو ان المقابل للصقيل تنطبق صورته ومثاله فيه كما لا يخفى على من درسه في علم الكلام
اه قوله هذا الاشارة الى حرمة المصاهرة قوله ولو ماضيا كجوز شواها لانها دخلت تحت حكم
الاشتباه فلا تخبر عنه بالكبر ولا انها محل للولد وقول زوجته اي ايهيم وذكرها عليها الصلوة والسلا
قوله وصغيرة لم تثبت قال الفقيه ابو الليث ما دون سبع سنين لا تكون مستهانة وعليه الفتوى اه
فاذا دانه لا فرق بين ان تكون سميعة او لا بحد قوله فلا تثبت الحرمة بها ان المصاهرة في غير ما ذكر
قوله اصلا ان سوا المس ونظر او وطئ في القبل او الدبر وسوا اشران ام لا قوله مطلقا ان سواها
بغير او معاه كما في غاية البيان وعليه الفتوى كما في الواقعات عن البحر قوله لعدم تيقن كونه في الزوج
علة لعدم ايجاب وطئ المفضاة المصاهرة فقط واما العلة في عدم ايجاب وطئ الدبر والافاضار
المصاهرة ان الوطئ في المساتين وان لم يكن سببا للحرمة فالمس بشهوة سبب لها بل الوجود فيهما قوله
واجب بان العلة هو الوطئ المسبب للولد وشبوت الحرمة بالمس ليس الا لكونه سببا لهذا الوطئ ولم يتحقق
في صورتين اه وبه علم انه لا فرق في المساتين بين الاشران وعدمه اه قوله بلا فرق اه راجع
الى قوله اما غيرهما فلا يخفى لا تثبت حرمة المصاهرة بوطئ غير المستهانة سواء كان كان وطئها زنا
او نكاحا وكذا المتيه لا تثبت بوطئها او لمسها او النظر في فروعها حرمة المصاهرة قوله فلو تزوج
صغيرة ففزع على قوله اما غيرهما فلا سواء كان زنا او نكاحا وتقدم بيان سن من لا تشترى والطلق
في قوله ففزع بها ففهم ما اذا افضاها او لا قوله جازله التزوج بينها اما حرمت بغير العقد
قوله لعدم الاشتباه علة للزوجان وهي شرط ثبوت حرمة المصاهرة قوله وكذا يشترط الشهوة
الاشبوت حرمة المصاهرة في الذكر بان يجامع مثله وفي النية الصبي الذي يجامع مثله كما لا يخفى
قالوا وهذا ان يجامع ويشترى وتسمى النساء من مثله وهذا ظاهر ما اعتبر كونه من ههنا لا ابن سبع

خلافا لا في البحر اه من قوله ولا فرق بين المس والاصول في التركيب ان يقول ولا فرق في المس
والنظر بشهوة بين عمدها قال في الهندية ثم لا فرق في ثبوت الحرمة بالمس بين كونه عامدا او
ناسيا او مكرها او مخطئا كذا في الفقيه او كما في السراج بل كان الاول ان يسقط قوله بين المس
النظر بشهوة ليعلم الوطئ فانه مثلها في عدم الفرق بين العمدها فيها يظهر امره قوله وشيان
بان حلف ان لا يمس غير حله ولا ينظر اليه فحسب ونكح او مس قوله وخطيئة بان ظهرها زوجه فحسب
او نظر قوله فلو ينظر ففزع على الخلاء قوله او يدها ابنة مخصوص بما لو كان الابن سواها لانه
حيث يكون مشترى لا مطلق بدليل ما سبق افاده ابو السعود ولا بد من قيد الشهوة او ازيدها
لانه قيد في موضوع المسألة قوله في الامور موضع كان على الفهم والخبر وغيرهما قوله
جوهرة نقل في البحر عنها انه لو مس وقيل وقال لم اشته صدق الا اذا كان المس على الفرج والقبيل
في الفهم قوله ولو على الفهم مبالغة على المنق لا على النقي والمفعلة حرمة امراته اذا لم يظهر عدم الاشتباه
وهو صادق بظهور الشهوة وبالشك فيها اما اذا ظهر عدم الشهوة فلا تحرم ولو كانت
القبيلة على الفهم اه قوله وفي المس ليعرض عن المضاف اليه ان وفي مسها ارمس اتم امراته
لا تحرم امراته اه قوله والمعانة كالتقبيل فثبت الحرمة بها ما لم يظهر عدم الشهوة قوله
وكذا الفرج والعص بشهوة بيني ترك قوله بشهوة كما فعل المص في المعانة لان المقصود
تشبيه هذه الامور بالتقبيل في التفصيل المتقدم فلا معنى للتقيد قوله ولولا اجنبية ان
لا فرق بين ان تكون زوجته او اجنبية اما الاجنبية فصورتها ظاهرة واما الزوجة فكل اذا
تزوج امرأة ففرضها او عصمتها او قبلها او عانقها ثم طلقها قبل الدخول حرمت عليه بنتها
اعلم ان هذا التعميم لا يخص ما نحن فيه فان جميع ما قبله كذلك اه قوله وتكفي الشهوة من اجها
هذا انما يظهر في المس اما في النظر فتثبت الشهوة من الناظر سواء وجدت من الاحرام لا قوله وله هو
ان في الوطئ والمس والنظر وقوله كبايع اي في ثبوت حرمة المصاهرة ولو تم المقابلات بان قال كبايع
عاقق صاحبه لكان اوله قوله كخدم ان امها فهو من باب الخذف ولا يقال اه قوله وبجريمة المصاهرة
اه ذكر صاحب الهندية عن كذا الاصل المحمد ان الكاح لا يرتفع ان حكمه من كونه بجمرة المصاهرة
الوضع بل يفسد حرمة لوطئها الزوج قبل التدقيق لا يجب عليه لئلا يشبه عليه اوله يشبه قوله الا
بعد المتأخرة ظاهرة للاقعة ان المتأخرة بالعقل او بالبعد عنها تكفي ويجوز قوله لا يكون زنا بل هو
بشبهة تدرك الحد قوله فدخلت فزنا اي بها كنه به عن المس والا فزنا والدخول بغيره لا يعتبر في الحرمة
اذا نظر الرجل فزج ابنته بغير شهوة فتجوز ان تكون له جارية مثلها فزعت منه شهوة مع وقوع بصره
قالوا ان كانت الشهوة فزعت على ابنته حرمت عليه امراته وان كانت الشهوة وقعت على التي تمناها
لا تحرم لان نظره في هذه الصورة الى فزج ابنته لم يكن عن شهوة اه ولو مس ففزعها بشهوة او سفل
التي تثبت الا اذا كان متغلا لا يجزى لغير التقدم والدام على المس ليس بشرط ثبوت الحرمة حتى قيل اذا مد
يده الى امراته بشهوة فزعت على ابنتها فان دامت شهوة حرمت عليه امراته وان تزوج من سفل
اه لعلمه وكذا ان تزوج هكذا بخط مؤلفه بطرته اه قوله وبنت سفلها اه قال في المعارج بنت سفل
مستهانة اتفاقا وبنت سبع فضا عدا مستهانة اتفاقا وفيما بين المس والسبع اختلاف الرواية والشافعية
والاصحاب انها لا تثبت الحرمة كذا في البحر وحكي عن الشيخ الامام ابى بكر انه كانت يقول ينبغي للمفتي ان
يفزع في التسع والثمانى انها لا تحرم الا ان بلغ قوله السائل انها عليه ختمة جسيمة ففتح بفتح بالحرمة
كذا في الزخيرة حندية وان ادعت الشهوة ان ادعت وجود الشهوة مع اعتدائها بعدم وجودها
منها وقد تقدم ان وجودها من احد ههنا في المس كاف قال المقدس لو قبل امرأة ابنة بشهوة
او الابن امرأة ابنة بشهوة وبغير منكرة والذكر الزوج كونه بشهوة فالقول له لانه يبطل بطلانه ملكه وان
صدقته حرمة اه قوله في تقييده مقصود ما ضيف الى فاعله انما في تقييده اياها قوله وانكرها الرجل الى
زوجها فهو مصدق لانه ينكر بطلانه ملكه وان صدقها الزوج وقت الفرقه ويجوز البحر على الزوج

ويرجع به على الذي فعل في تعدد الفاعل الفاعل لا يرجع وفي الوطى لا يرجع وان تعدد
بالوطى الفاعل ولا نه وجب الحد والمال مع الحد لا يجمع **قوله** الا ان يقوم ال من قبلها سواء كان
اب الزوج او ابته **قوله** الله بالزوج فاعل شش **قوله** لغرض الكذب ان للقدسية الدالة على كذبه وهي
انتشار الالة **قوله** او يركب معها اي ويمسها من غير حائل اصلا او مع حائل رقيق والمراد الركوب معها
على وابته هو موطوف كالذي قبله على يقدم **قوله** وفي الفتح يترادف الفاعل منقول قال في الفتوى الهندية
ولان الشيخ الاجل طهر الدين المرغني في يفتي بالحد في القبلة على الفم واليد والراس وان كان على معقبة
وكان يقول لا يصدق في انه لم يكن بشهوة اه لكن قوله وان كان على معقبة محمول على ما اذا كانت
رفقة نفس الحرارة معها كما صرح به في البحر **قوله** وفي الخلاصة اه قال في الهندية لو اقر في الحرمة المصاهرة
بواحد به وبغيره بينهما وكذلك اذا اضاف ذلك الى ما قبل النكاح بان قال لا مراهنة كنت حاصلة املا
قبل نكاحك بواحد به وبغيره بينهما ولكن لا يصدق في حق المهر حتى يجب المستوي والاصل على هذا الاقرار
ليس بشرط حتى لو رجع على ذلك وقال كذبت لا يصدق ولكن فيما بينه وبين الله تعالى ان كان كاذبا
فيما اخر لا تحرم عليه امراته اه **قوله** ولو هازلا او ولو تكلم به على طريق الهند **قوله** عن شهوة
حال من المس والتفصيل **قوله** والنظر في ذكره او فرجها وكذا الاقرار بذلك اه **قوله** بانثا ما ان
فيمن تشبه اليه اه **قوله** او اتاد ان في المرأة والشيخ الكبير والمجوس والعين اه **قوله** بين المحارم
الا وحده لا في قول المص بين امرأتين يفتي عنه ولان المرأة وامراة ابنتها محارم ومع ذلك يجوز
الجمع بينهما واحباب بان قول المص بين امرأتين بدل منه بدل مفصل من مجمل واطلق في المحارم فمف
المحرم نيا سببا وضاعا حتى لا يجوز الجمع بين الاثنين وضاعا فاده صاحب البحر **قوله** اي عقد النكاح
لاثرة لهذا العقد ولذا تركه صاحب التهر وذلك لانه اذا تزوجها في عقد واحد لا يكون صحيحا
والحرمة ثابتة وكذا اذا تزوجها على التعاقب وكان نكاح الاوطى صحيحا فان نكاح الثانية والحالة هذه
باطل قطعا والحرمة ثابتة نعم له ثمة فيما اذا تزوج الاول فاسدا فان له والحالة هذه ان يوقع على الثانية
ويصدق عليه انه جمع بينهما نكاحا ونكاح الاول وان كان فاسدا يسمى نكاحا كاشاع في عباواتهم في بطلوه
قوله وعدة ان من جهة العدة في احدهما وذلك لان اثر النكاح قائم فلو جازب التزوج لزوم الجرم
تزوج امرأة قبل انقضاء عدة اربع طلقت فان انقضت عدة الكل معاجلة تزوج اربع وان واحدة
فواحدة وله تزوج اربع سوا ام ولده العدة منه بعد عتقها ولزوم المرتبة اللاحقة بدار الحرة
تزوج اختها واربع سواها قبل عدتها كذا في البحر **قوله** ولو من خلاف باين او عن اعتقاد اقام ولا يجوز
ادخال اختها عليها في هذه العدة ولد خلا فاسما **قوله** بملك يمين متعلق بوطى واكثر من عن الجمع
ملا من وطى فذلك جائز كذا في البحر **قوله** بين امرأتين يرجع الى الجمع نكاحا وعدة ووطى بملك اليمين **قوله**
ايها امرؤ اه اياته واحدة منها فرضت ذكرا لم يحل للاخرى كالجميع بين المرأة وعنتها ووطىها
الجميع بين الام والبن سببا او وضاعا كالجميع بين عمتين وخالتين كان يتزوج كل من الرجل ام الاخر **قوله**
لكل منهما بنت فيكون كل من البنيتين عمة الاخرى او يتزوج كل من الزوجين بنت الاخرى ويولد لهما بنتا
فكل من البنيتين خالة الاخرى **قوله** ابا جرح به ما لو تزوج امه ثم سبقتها فانه يجوز لامها حرمة موقفة بزال
ملك اليمين وانما اخرجناه بقيد الابدية لدخول تحت القاعدة فانه لو فرضت الامة ذكر الا يجمع له امرا
العقد على امته الاعلا سبيل الاحتياط كما ياتي **قوله** لا تلحق المرأة على عمتها فاسم ولا على ابنتها ابنتها
ولا على ابنته اختها فانك اذا فعلت ذلك قطعتم ارباعكم **قوله** تخصصا للكتاب هو قوله تعالى واحل لكم
ما وراء ذلكم **قوله** فيما بالجميع بين امرأة وبنت زوجها لانه لو فرضت بنت بنت الزوج ذكرا بان كان
ابن الزوج لم يجوز له ان يتزوج بها لانه موطوءة ابيه ولو فرضت المرأة ذكرا لانه ان يتزوج بنت
الزوج لانه بنت رجل اجنبه **قوله** او امرأة ابنتها لان المرأة لو فرضت ذكرا لحرمة صبية التزوج بالمرأة
لانه اجنبه عنها **قوله** ثم سبقتها اشارة الى انه لو تزوجها في عدة لم يجمع نكاحا واحدة منهما ولو
تزوجها في عقد عين والسيدة مقدسة لم يجمع نكاح الامة انتهى **قوله** لم يحرم ان نكاح الاخرى فلا يحرم

الجميع وهذا لا يظهر في السيد مع اختها لانه لا يجوز عقد السيد على امته الاحتياط الا ان يرد بعدم
الحرمة حل الوطى او احل اراوة العقد احتياط **قوله** بخلاف عكسه هو ما اذا فرضت بنت الزوج او
ام الزوج او الامة ذكرا حيث تحرم الاخرى اه **قوله** نكاح صحيح خبر ما اذا تزوج اخت الامة الموطوءة
بنكاح فاسد قال انه ان يطلق امته الا اذا دخل بالنكوة فهو محرم الموطوءة لوجود الجميع بينهما حقيقة
عنه البحر **قوله** اخت امته وعكس المسئلة حكمه كذلك وهو ما اذا تزوج جارية ولم يطلقها حتى ملك
اختها فليس له ان يطلق المشتراة لان النكوة موطوءة حكما كذا في البحر تنبيه سئل عن الجمع بين الاثنين
في الجنة فاجاب الرمل بان لا مانع منه لان الحكم يدور مع العلة وجودا وعدما والعدة الشاعض والقطعية
الرحم وهذا المعنى منتف في الجنة اه وصرح القزلبني بان يجوز نكاح سائر المحارم في الجنة الا الامة
البنات قال شيخنا ومنه صحت ان العدة المنصوص عليها تتعلق بها الحكم وجودا وعدما كالطوازي في البر
الا هللية فانه لفتنة في الوضعية صار سورجا نجسا وهذا العدة منصوص عليها بقوله صلى الله عليه
وسلم فانكم اذا فعلتم ذلك قطعتم ارباعكم فاما ما لم يرد به الرمل من موافق لنا باعتبار كون علة هذا
الحكم منصوصا عليها لاستنبطه ابا السعود **قوله** صحيح النكاح لا يفسد من اهلته وهو واضح مضافا
لا محله لانه الاخت المحلولة وطئها من باب الاستحرام وهو لا يمنع نكاح الاخت من العتابة **قوله**
حتى يحرم بفتح الياء من الثلاثة لا بفتحها من الرباعي المضعف لقصوره على ما اذا كانت حرة اوطى
عليه يفعل منه وليس يلزم فانه يمتد احد من تحريم عليه وموتها ليس بفتنة اه **قوله** حل استمتاع
من اضافة ما كان صفة ان يحرم الاستمتاع الحلال فالحرمة صفة الاستمتاع الذي هو فعل المكلف لا
صفة المحل لانه مقابلة وليس فعلا للمكلف **قوله** سبب ما يجمع الامة كلا او بعضا واعتاقها كذا وكذا
مع التسليم وان بشرها وتزوجها بنكاح صحيح فاسدا لا عبرة به الا اذا دخل بها فتحرم الموطوءة
لوجوب العدة عليها فتعلق النكوة ولا يؤثر الاحرام والحيض والنفاس والصوم والرهق و
الاجارة والتبديس لان فرجها لا يحرم بهذه الاسباب من اقول من اسباب تحريم الموطوءة موتها
ولم يذكروا سبب تحريم النكوة كطلاقها وموتها مع عموم المتن له **قوله** لان للعقد حكم الوطى اعني
عليه بان النكاح لو كان قائما مقام الوطى حتى تصح النكوة موطوءة حكما بخلافه لا يجوز هذا النكاح فلا يصح
جاء معا بينهما وطا كما قال به الامام مالك بن علقمة بن الله تعالى عنه واجيب بان نفس النكاح ليس فلا يكون وطى الامة انما
عن النكاح كذا في العتابة ورواه الكافي واجاب بجواب مذكوره المنه فراجع ان شئت **قوله** يشبث بنبذة لا دها
ظاهرة ولو من غير دعوة فاذا انقضى لا ينعى او كذب نفسه فجدد ويجوز **قوله** اثبوت الوطى حكما ان بالعد لا ان
قطعه المسافة جاز على سبيل الكرامة او الاستحرام **قوله** ولو لم يكن اه بخبر قوله قد وطئها **قوله** ولو وطئ
النكوة لان المرقوة ليست بموطوءة حكما فلم يجر معها بينهما وطى لا حقيقة ولا حكما ولو ملكه اختين لم
يطلق احداهما واذا وطئ احداهما لم يطلق الاخرى بعد ذلك ولو ملكه جارية فوطئها ثم ملك اختها كان له ان
يطلق الاولى وليس له وطئ الاخرى كما لم يحرم فخرج الاصل على نفسه ولو وطئها ثم لم يحل له وطئ واحدة منهما
حتى يحرم الاخرى بسبب بحر **قوله** ودواعي الوطى كالقبلة والممس والنظر بشهوة **قوله** كالوطى ان يحرم
الموطوءة حتى يحرم احدهما عليه **قوله** او من معها هو لو امرأتين اثبتا ففدت ذكرا لم يحل للاخرى اه وقد
يجب الشرع المص في هذه الزيادة ولا حاجة اليها للاستغناء عنها بقول المص بعد ذلك الحكم في كل ما جرمها من
المحارم **قوله** ونسب الاول فلو علم فهو الصحيح والثاني باطل وله وطئ الاول الا ان يطلق الثانية فتحرم الاول
لا انقضاء عدة الثانية كما لو وطئ اخت امته بشبهة حيث تحرم امته مالم تنقض عدة ذات البنت من عن
البحر **قوله** فرق القاضي لعلم انه يفرض على الزوج ان ينفقها فلو لم ينفقها وجب على القاضي ان يعلم بحاله
ان يفرض بنيه وبينهما لان نكاح احدهما باطل بيوتين ولا وجه لتعيين احدهما لعدم الاولية والبرج من غير
مخرج لا يجوز ولا يجوز التحريم في الغرضين فتعريف الاول بين الزوج احدهما بالفعل فان دخلوا بين
انها ساقطة قطع نكاحهما المتصادقهما وقرق بينه وبين الاخرى ولو دخل باحدهما وبين بعد ذلك ان الاخرى
ساقطة بغير الثاني لان الاول بيان دلالة والثاني صريح والدلالة لا مقام مقام الصريح ابو السعود ثم انما

يفرق بينه وبين كل منهما اذا لم تكن احدهما مشغولة بطلاق الغير وعدت فان كان كذلك صحح فالحال الفارقة
لعدم تحقق الجمع بينهما كما لو تزوجت امرأة زوجين في عقد واحد واحدها مشغولة بطلاق بائع بنسوة فانها
تكون زوجه الاخرى لم يتحقق الجمع بين الزوجين اذا كانت لا تتكلم لاحدهما واعلم انه اذا تزوجها بعقد
واحد وقع التفريق فان كان قبل الدخول فلا مهر لهما ولا عدة عليهما وان دخل بهما وجب لكل الاقل
من المهر والمهر المثل كما هو حكم النكاح الفاسد وعليهما العدة واذا تزوجها بعقدين في المهر
منها وقع التفريق فان كان قبل الدخول فله ان يشترج ايتها ما شاء الحال او بعد الدخول بهما
فليس له التشريح بواحدة بهما حتى تنقضي عدتهما وان انقضت عدة احدهما دون الاخرى فله
تزوج التمتع لم تنقض عدتها وان كان بعد الدخول باحدهما فله ان يشترجها
في الحال دون الاخرى فان عدتها تمتع من تزوج اختها عن البحر **قوله** ويكون طلاقا حتى ينقضي من
طلاق كل واحدة منهما طلقة ولو تزوجها بعد ذلك **قوله** يعني في مسئلة النسيان راجع الى قوله ولو
طلاقا وقوله نصف المهر كما يعلم مما بعد والمدار بالمهر احد المهرين لا الجنس الصادق بهما **قوله**
الطلاق انما التفريق فيه لا يكون طلاقا وهو مقيد بعدم شغل احدهما بطلاق الغير وعدته فان كان
صح نكاح الفارقة **قوله** وعدم وجوب المهر الا بالوطء قاله في الفدية وان كان بعد الدخول يجب
لكل واحدة منهما الاقل من مهر مثلها ومن المهر كذا في المضمرات **قوله** وهذا ان تنصيف احد
المهرين بينهما **قوله** متساويين قدر او جسا كما اذا كان كل منهما الف درهم **قوله** وهو مسمى الفهر
راجع الى المهرين بتاويل المذكور قاله **قوله** وادعى كل منهما انها الاولى فلو قالت لا تدري اي النكاحين
كان اولها لا يقضي لهما بشيء لان المقضي له مجهول وهو يتبع صحة القضاء كمن قال لرجل اصدقك على الف
الف وهو لا يقضي لاحدهما شيئا الا ان تصطلي بان تتفقا على اخذ نصف المهر منه فيقضي لهما به كذا في البحر
قال في الفتوى وصورة اصطلاح ان تقول المدان عند القاضي لنا عليه المهر وهذا الحق لا يبعد ونا
فتصطلي على اخذ نصف المهر فيقضي القاضي كذا في النهاية **قوله** ولا يثبت لهما فلو قامت احدهما وحدها
البيته على البت فلكاها هو الصحيح والثاني باطل نظير ما قدمنا في قوله ونسب الاول ومثل عدم البيته لهما
وجودها لهما قال في الفتاوى والفتاوى وافق برهنت كذا واحدة على البيته فعليه نصف المهرين بالانفاق
في رواية كتاب النكاح وهو ظاهر الرواية كذا في الكاظمة **قوله** فان اختلف مهرها محتز **قوله**
متساويين قدر او جسا وهو صادق باختلافهما قدر فقط كان يكون مهر احدها وزن الف درهم
من الفضة والاخر وزن الفين منها وجسا كان يكون مهر احدها وزن الف درهم من الفضة والاخر
وزن الف درهم من الذهب قدنا وجسا كان يكون مهر احدها وزن الف درهم من الفضة والاخر
وزن الف درهم من الذهب قاله **قوله** فان علم بائنا بالجهل ومهر التثنية عاونا المهرين والمهر
علم نفس المهرين بل علم ان هذا المهر العيني لفلانة والاخر لفلانة **قوله** فلكا بوع مهرها في الصورة
الاول لصاحبة الالف مائة وخمسون من الفضة ولصاحبة الالف مائة وخمسون من الفضة وفي الثانية لصاحبة
الالف الفضة مائة وخمسون من الفضة ولصاحبة الالف مائة وخمسون من الذهب وفي الثالثة
لصاحبة الفضة مائة وخمسون من الفضة ولصاحبة الالف مائة وخمسون من الذهب **قوله**
والا ان لم يعلم ان هذا المهر لفلانة بعينها وهذا الغلظة بعينها **قوله** فلكا نصف اقل المسميين فقد
اخذتا مهرهما كاملا مع ان المستحق عليه نصف مهر كانه عليه الشربللا فكان عليه ان يقول والاخرى نصف
اقل المسميين قاله **قوله** وان لم يكن مسمى وان لم يكن واحدا من المهرين مسمى فالواجب متعة وان
سمى لاحدها دون الاخر فلن لهما المسمى فذريعة والتمسح لم يسم لهما فاذ نصف المتعة انتهى
قوله وجب لكل واحدة مهر كامل كذا في البحر وغير المتبادر منه ان لكل واحدة يجب لهما مسمى لهما وهو باطل
هذا حكم النكاح الصحيح وان حصل على ان احدهما مهر كاملا والاخر عقد كاملا كما قاله في الشربللا ايضا
لان الواجب للمهر المسمى كاملا لو واحدة والاقل من المسمى ومهر المثل لو واحدة كما في الفقة ويقسم الجمع بينهما
فيكون لكل واحدة نصف المسمى ونصف الاقل من المسمى ومهر المثل قال الكي لا يجب حمل على ان المسمى

اخذها

اخذ لهما قد ساء ونسبا فان اختلفت فقد راجح العقد اذ لست احدهما او لم يجعلها ذات العقد من الاول
لان فرع الحكم بانها المطلقة في النكاح الفاسد ان والوطء تحقق فيهما ويجب ايضا حمله على ما اذا انعقد
مهر مشرعا فان اختلفت فقد راجح العقد وان كان المسمى متحدا فليراجع افاده ولم يبين الحكم
عند تقدير راجح العقد والظاهر ان راجح العقد هو الاقل من المسمى ومن مهر مثلها **قوله** ومنه يعلم حكم الدخول
بواحدة يعني ان الدخول بها يجب لهما نصف المسمى ونصف الاقل من مهر المثل والمسمى لا منها ان كانت
سابقة وجب لهما جميع المسمى وان كانت متاخنة وجب الاقل من مهر المثل والمسمى فذا خذ كل نصف منهما
وعبر المدخول بها يجب لهما ربع المسمى لان كانت سابقة وجب لهما نصف المسمى وان كانت متاخنة
لا يجب لهما شيء فينصف النصف **قوله** وحرم نكاح المولى اتمه لان ملك المتعة ثابت للمولى قبل النكاح
فيلزم اثبات الثابت وليس المراد من هذه الحرمة استحقاق المولى العقوبة بل المداد انه لا يثبت
عليه ما يثبت على النكاح من ثبوت المهر في ذمة المولى وبقاء النكاح بعد الاعناق ووقوع الطلاق عليها
وجوب القسم لهما وعدة عليهما خاصة وثبوت نسب ولدها بدون دعوى منه بغيره قال في الشربللا
ولا يخفى ما في عدم عدتها خاصة ونحوه من عدم الاحتياط قال في البحر والطلاق الامة فشميل ما لو كان
له فيها جز ولو تزوج امه الغير ثم اشتراها بطل النكاح الا اذا كان الشراء بشرط الخيار فلا يبطل ومثل
الامة المملوكة والمدرسة وام الولد وجازية له فيها حق ملك كجارية مكاتبه او عبيد المادون المديون
هذه **قوله** والعبد سبيته ولو اقل بغيرها فيه مهر **قوله** لان المملوكة تناف المالكية بيانه ان النكاح
لم يشترع الاثمة ثمرة مشتركة بين المتناكحين فوجب له عليها التملكين من نفسها وفداها في بيته و
خدمته داخل البيت وتوجب لهما عليه النفقة والمهر وكسوة والقسم والمملوكة فيها تناف مالكيتها
عليه هذه الحقوق فامتنع وقوع الثمرة على الشركة فلا يشترع هذا النكاح لما علم ان كل تصرف لا يثبت
عليه مقصوده لا يكون مشروعا افاده الزيلعي **قوله** نعم لو فسد الفهر لا عقد النكاح والاصل ذكره
قبل قوله والعبد سبيته **قوله** احتياطا لان احتمال ان تكون حرة او معتقة الغير او مملوكة في غيرهما
وقد حث الى الف وكثيرا ما يقع لاسيما اذا تداولتها الايدى كذا في البحر وقال صاحب الهدية قالوا في
في هذا الزمان الاول ان يشترج بارية نفسه حرة لو كانت حرة كان الوطء حلالا بحكم النكاح كذا في
الراجية **قوله** والوثنية نسبة الى الوثن وهو ما له جثة من صورة انسان من خشب او حجر او فضة
او جوهر تحت والجمع او ثنائ والعنم صورة بلا جثة هكذا فرق بينهما كثير من اهل اللغة ثم ذكر
انما هي للسلم وحلت لكل كافر الا للمرتد كذا في البحر **قوله** وصح نكاح كتابية اطلقا فشميل الحرة والذمية
والحرمة والامة بخلاف قوله تعالى اليوم احق لكم الطيبات والمحصنات الجارية والعفايف عن الزنا و
صح ان حريته بن الياء تزوج يهودية وكذا كسبية مائة وان تزوج الكتابية على المسلمة والمسلمة
على الكتابية جاز والعنم بغيرها على السور لان جواز النكاح يمتنع على الخلق الذرية صارت المودة محلا
للنكاح ابو السعود **قوله** وان كره تنزيها ان سواء كانت ذمية او حرة قال في البحر والاول ان
لا يشترج كتابية ولا لا كل ذبا حرم في المحيط بكه تزوج الكتابية الحرة لانه لا يامن ان يكون بينهما
ولد فينشأ على طباع اهل الحرب ويتخلق باخلا قوام فلا يستطيع المسلم قلعه عن تلك العادة او الظاهر
انها كراهية تنزيه لان التحريم لا بد لها من شيء او مانع معناه لانها رتبة الواجب اه **قوله** مؤمنة
بنيته تفسير الكتابية لا تنقيد اه **قوله** مقربة يكتب ان كتابا كان ولذا قال في التبيين ثم كل من يعتقد
سماويا ولم يكتب مقربة كصيف ابراهيم وشيت وزيد وداود فله من اهل الكتاب في تزواجها
والكل ذبا يحرم اه قال في النهر للمسلم منع ذمية من المذبح الى الكنائس واتخاذ الخمر منزلة
اما شربها منه فلا لانه حلال عندها كذا في جزية الى شيعة لكن المذكور في ظهار البنارية ان لا يمنع
ايضا من الشرب كالمسلمة اذا اكلت الثوم والبصل او ما يشبه الفم لان القبلة حقه وذلك يحل
بها ولو كرهه اه **قوله** وان اعتقدوا المسيح انها لانهم وان كانوا مشركين لغة لا ينصرف اليهم
لفظ المشركين في لسان الشرع وقيد الحرة بالمسوط والمستصني بما اذا لم يعتقدوا المسيح انها او

الغريب قيل وعليه الفتوى **قوله** وكذا اصل فيهم ان وان اعتقدوا هذا الاعتقاد وحل يحتمل قرأته
فعلا ما ضيا ومعدرا **قوله** يجوز منا كنه المعتزلة احتشروا بكروهم عن المعطلة والفرقة والباطنية
والاباحية وكل مذهب يكفر معتقده فلا يجوز منا كنههم مجرد وغيره وفي النهر من خالف القول في المعطلة
من الذين بالضرورة كالتقاضي بعدم التقالم ونفي العلم بالجزئيات كافر على ما صرح به المحققون
وكذا الله يقول بالايجاب بالذات ونفي الاختيار كما في الفقه **قوله** وان وقع الزمان لهم في المباحث
لان لازم المذهب ليس بذهب **قوله** لانما عابده كوكب قال الكمال يدخل في عبادة الاوثان الشمس
والنجوم والصور التي استحسنوها ولا يحتاج الى افراد الصائبة بكم فانهم ان كانوا مؤمنين
بدين نبي ويقرون بكتاب الله فعلا صحيح كما صرح لانهم من اهل الكتاب وان كانوا يعبدون الكواكب
ولا كتاب لهم لم يجوزنا كنههم لانهم مشركون والخلاف المقول فيها كقول علي اشتباه مذهبهم
وكلا جاب على ما وقع عنده وعلى هذا حل فيهم **قوله** والمجوسية نسبة الى مجوس بوزن صبور
وهو صغير الازنين وضع دينا ووعا ليه قاموس وهم عبدة النار وعدم جواز نكاحهم ولو
ملك اليمين هو قول المعنوية وفقرها بالاسماء وعليه اجماع الامة الاربعه فخر شواهم ستم اهل
اهل الكتاب غير نافي نسايم ولا الكلي ذبا يحرم ان عاملون معا ملتزم في اعطى الاما ان باخذ لغيره
منهم **قوله** والوشية ذكرها لبيان عدم صحة النكاح وغير ما سبق لبيان عدم حل نكاحها ولا يلزم
من عدم الحل عدم الصحة فلا يعد نكاحا **قوله** والمجوسية نسبة الى مجوس بوزن صبور
عنهما انه صلى الله عليه وسلم تزوج بهيمته وهو محرم ذاب النكاح وبني بها وهو حلال وماتت بشرف
سبح **قوله** او عمرة اياته خلوة **قوله** فتنه اشار به الى ان في هذا المصاير ما فانه يفرم منه عطفه على ما
قبله قريبا وليد كنه **قوله** او مع طول الحرة هو ان يكون قادرا على نكاحها بان يكون لها مهر الحرة
ونفقتهما قاله المصنف وقال الزيلي وقوله فقال ومن لم يستطع ملك طولها ان ينكح الموصيات المؤمنات
فما ملك ايما كن من قضاكم المؤمنات يوجد الحكم عند وجود الوصف المذكور وعند وجوده واشترط
ولا تعد للنفق ولا للاشياء حال عدمه كقوله فقال فكاتبوه ان علمتم فيهم خيرا **قوله** الاصل
قد يناقش فيه بالامة المملوكة بعد الحرة فانه يجوز وطؤها ملكا ولا يجوز ان ينكح الامة على الحرة
قوله وان كره تحريمها في الحرة لانه يؤدى الى تنبيه النفس لطلب الجماع فيشتغل طلبه وهو في العبادة
قال الكمال ولا يلزم ان يكون صلى الله عليه وسلم باشدا لكرهه لا تنفع ذلك في حقه ابو السعد **قوله**
وتنبيهها في الامة هو بحث لصاحب البحر حيث قال وانظروا ان الكراهة في كلام اليعاقبة تنزيهية **قوله**
لا يصح عكسه لاجتماع عقد واحد بل يصح في الجمع نكاح الحرة لا الامة لانه اجتماع الامة وحدها الحرة
واليمين لانه لو تقدمت على الحرة حلت ولو تأخرت حلت فقلنا بحجة الامة دون الحرة عند العقد **قوله**
معا تبيحا للبرم على المبيع وحل حرة او خال الامة على الحرة اذا كان نكاح الحرة صحيحا فلو دخل بالحرة
بنكاح فاسد لا يمتنع نكاح الامة شرعا لانه **قوله** ولو لم يملكها المدبرة والمكاتبه كذا في البحر **قوله**
ولو من باين وقال لا يحرم وتفقوا على الحرة في الرجعي **قوله** لبقاء الملك ان ملك نكاح الامة لانها
لم تخبر بالطلاق الرجعي عن النكاح فاية هي الداخلة على الامة **قوله** ولو تزوج اربعا او يوفقه
تقييد بطلان نكاح الامة مع الحرة بما اذا كان يصح نكاح الحرة وحدها فان لم يصح ففهي الامة كما
في هذه الصورة لا يوجب بطلان نكاح الامة **قوله** في عقد واحد ان على التسع قاله **قوله** بطلان
التسع لو بطل نكاح الحرة ليعني نكاح الاما فكان الثاني اول وانما لم يبطل نكاح التسع مع ان ضمن الامة
الى الحرة عقد واحد يوجب بطلان نكاح الاما الكون الحرة خمس حتى لو كن اربعا صح فيهن وطهر
في الاما **قوله** لا اكثر خالف الروافض وعرفوا الاجماع فقالوا يجوز الاكثر **قوله** فلهذا انما تزوج
على قوله وله الشرع بما شاء **قوله** سنية نسبة الى السن وهو النكاح والتزوم ضم السين كضم الدال
في هرة نسبة الى الدهر والى السور لخصوله بها **قوله** خيف عليه الكفر لان الله تعالى نفى التزوم
عنه بقوله وهو اصدق القائلين الاعلى ازواجهم او ما ملكت ايمانهم فانهم غير ملومين ومعتق

التعليق

التعليق انه يحتمل عليه الكفر ايضا اذا اراد التزوم على امراته فلا يجل ولا يفرق بينهما كذا في
النهر بخالف لما في البحر **قوله** ولو اراد ان التزوم او التزوم **قوله** فقال امراته او امراته ابو
السعد **قوله** لانه مشروع بقوله فقال فانكحوا ما طاب لكم **قوله** من رقبته ان رجبها وقال الله
له ان اثنائه واحسن اليه **قوله** ولو عد برامته المكايب وابن ام ولد الذي من غير مولاهما كما في
الفاتح **قوله** ويمتنع عليه ان العبد ولو ملكا تباعا قاله ابو السعد **قوله** فلا يجل له الشرع لانه مبني
على الملك كما في النهر وما يقع ليس بالحرية انه يبيع وطا جارية لعده من غير عقد فهو حرام فيجب
اذا داه ابو السعد **قوله** ومع نكاح جيل من زنا لكن لا تنقته لها حتى تضع لان المانع من جهتها في
الحيف لانه عذرهما وان قال ابو يوسف لا يجوز وفي الجمهور لو تزوج امرأة فيات بسقط استبان
خلقه بعد اربعة اشهر جاز نكاحها وان اقل لم يجل لان خلقه لا يكون الا في مائة وعشرين يوما كما
في البر صيدى وقوله لم يجوز كقول علي انه من غير زنا اه تشبه لا يجوز اسقاط الحمل من زنا لانه محرم
اذ لا جنانية منه بحر **قوله** لثبوت نسبة فريم في العدة ويحرم نكاح المدة **قوله** ولو وجد بان سبت
او حاجر اليها مسلمة او ذمية وهو المحدث وفي البني عن الطحاوي ان يجوز نكاحها **قوله** القدرية
بكر القاف فان لم يكن مقاربه مع التزوم ويكون نفيا للولد دلالة لان النسب كما ينبغي بالفرج
ينتهي بالذلة كما اذا قال الامة له قد ولدت ثلاثة اولاد والا لبر منهم ابنة فانه ثبت نسب الاكبر فقط
وينتهي عنه الاخوان بحر عن الفقه **قوله** ودواعيه ان على قولهما كما في النهاية قال في نفق
البحر جواز الدواعي فليحرم ويكن حله على قوله **قوله** حتى تضع ان وتنفق مدة نفاسها ان نفست
قوله متصل بالمسئلة الاولى ان مع ملاحظة قوله وان حرم وطوها ولا حاجة اليه بعد تقدم قوله
وان حرم وطوها فانه متعلق بالاولى البتة **قوله** للامسيق ماؤه زرع غيره يحتمل قراءة ماؤه فاعلا
ومفعولا وعلى الثاني فالفعل يعظم الياء من اسقى **قوله** اذا الشعر ينبت منه وينبذ سمعه وبصره
بالمني **قوله** اتفاقا شهما ومن ابو يوسف **قوله** والولد له اي ثبت شبه منه ولا يحرم عليه الحاجة به
هذا ما يعطيه ظاهره ولم ينظر وفيه الوقت العلوق والانعكاس الاحكام وانما نظر والاكساح
فكانه صدر من نكاح في ابتداءه وحده ثم رايته الى السعد فقال عن الواجبات الحاسية بحل
زنا بامراة حلت منه فلما استبان حلهما تزوجها الذي زنا بها فالتكاح جائز فان جاءت بولد
بعد التكاح لست اشهر فصاعدا ثبت النسب منه ويرث منه لانها جاءت بالولد في مدة حل ثامته
عقب نكاح صحيح وانما جاءت به لاق من ستة اشهر لا يثبت النسب لا يترك منه لانها لم يبي به لمدة ثامته **قوله**
الحاصل صفة لما قبله واقره لان العطف باو **قوله** بعد علمه اما ان لم يعلم فلا يكون نفيا لاحتمال انه لو
علم به لا داع **قوله** والموطوءة بملك يمين ولو لم تكن جيل منه بحر **قوله** ولا يستبرأ زوجها الا بوجوب
ولا استبرأ باو قال محمد لا يجب ان يطاها حتى يستبرأ قال ابو الليث وهو اقرب الى الاحتياط قال
في النية وبه نأخذ والبعض وفق بين القولين فجعل المنق على قولهم الوجوب والمثبت على قول محمد
الاستحباب قال في النهر وهذا من الحسن بلكان اما من اشترى الامة فتجب عليه الاستبرأ والوطء قبله
من الكفاير كما في التبيين المجرم **قوله** على الصحيح مقابل ما في الولو الجية وشدة اليهودية من اشد
قوله ان جاء نكاح من رها تزني ان اتفاقا والمراد بالنكاح العقد **قوله** وله وطؤها بلا استبرأ
عندما وقال محمد لا يجب ان يطاها حتى يستبرأ وعليه اقصر في النهر **قوله** فسوء بآية فانكحوا
ما طاب لكم ودليل النسخ من السنة ما ورد ان رجلا اتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله
ان امرأتك لا تدفع يدك لاسن فقال عليه الصلاة والسلام طلقها فقال اني اجها وهي جميلة فقال عليه
الصلاة والسلام استمت بها كذا في البحر وغيره **قوله** تطبيق الفاجرة الملقن الجور فتشمل انواعه
كونا وتركه الفرائض وغيره كذا ما عدا الارتداد تسريح الفاجرة وكذا يقال في الفاجر **قوله** ولا
عليها التنزع الفاجر بان تبدل لم مالا ليها او تزوج امرها الى قاض يدون التفرق ليعرف بينهما
قوله الا اذا خافاه استنشا متعلقه لان التعديق مندوب كما يرد اليه قول المشرع فلا بأس **قوله**

فلا الوهبانية مرتبطة بقوله ولم ولنهما بلا استبدال **قوله** كما بسطة المعنى حيث قال فان قلت شيئا على ما تقدم من انه لو كان امرأة تنفذ وجها الاخر ما في شدة انظم الوجها من انه لو زنت زوجة لا يقر بها حتى تحيض لاحتمال علوقها من الزنا فلا يبقى ما في ذرع غيره وصحح الناظم حرمة وطهرها حتى تحيض وتظهر وهو يمين من حمله على قول محمد فانه انما يقول بالاستحباب فلا بد من الجواب قلت ما ذكره في شرح النظم ذكر الامام الداربي في الشف وهو ضعيف قال مولانا في بحره لوتزوج بامرأة الغيرة عالما بذلك ودخل بها لا يجبا عدة عليها حتى لا يحرم على الزوج وطهرها وبه يغتفر لانه زنا والمزني بها لا يحرم على زوجها نعم لو وطهرها بشبهة وجب عليها عدة وحرم على الزوج وطهرها ويكفي حل ما في الشف على هذا **قوله** الا حرمة بان كانت ذات زوج او غشية او من محارمه 2 عن البحر **قوله** والمسكن كله لها ان للمصلحة عند الامام نظر الى ان ضمن المحرمة في عقد النكاح لغو كضم الجدار لعدم المحلية والانتقام من حكم المساواة في الدخول في العقد ولم يجبا الحد بوطء المحرمة لان سقوطه من حكم صورة العقد لا من حكم انتقاده فليس قوله بعدم الانتقام بناء على عدم الدخول في العقد منافيا لقوله بسقوط الحد لوجود صورة العقد كما قد توهم وعندنا يقسم على مهر متخير **قوله** فلها مهر المثل ان بالغا ما بلغ كما في البسط وهو الاصح وما ذكره في الزيادة من انه لا يجبا والمسمى فهو قولها كما في التبيين وانما وجب بالغا ما بلغ على ما في البسط لانها لم تدخل في العقد كما في البحر فلا اعتبار للتسمية اصلا فان قلت ما الفرق بينهما وبين ما اذا تزوج اختين في عقد ودخل بهما حيث اوجبت لكل منهما الاقل من مهر المثل ومن المسمى قلت ان كلا واحدة منهما محل لا يراد العقد عليها وانما المسمى المهر فقلت بدخولها في العقد بخلاف ما هنا فان المهر ليس محلا اصلا والله تعالى الموفق قاله **قوله** وبطل نكاح متعة صورته ان يقول لامرأة متعة نفسك كذا من الدوام مدة عشرة ايام او بلا ذكر المدة وهذا كان مباحا مرتين ايام متعة وايام في مئة مئة كما في الشف ثم صارت متعة باجاء الصيغة كما في النهاية ولو قضي بجوازها لم يجز كما في النوادر ولو ابا صارا كافر كما في شهادة المهرات وغيره لكن ليس فيه تفرقة لاحد ولا جميع كما في الشف ولا طلاق ولا ايلاء ولا ارث فربما **قوله** وموت صورة المتعة الا انه لا يكون الا بالنفقة التزويج والنكاح مع التوقيت كما في الكهنية والمهرات والى ذلك في الفرائد وفي البحر عن المعراج نحوه قال في البحر والتحقيق ما في فتح القدير ان معنى المتعة عقد على امرأة لا يرد مقاسد عقد النكاح من القرار للولد وتربيته بل اما المدة معينة ينتهي العقد بانتهائها او غير معينة بمعنى بقاء العقد مادام معها ان ينصرف عنها فيدخل فيه ما بمدة المتعة والنكاح الموقت ايضا فيكون الموقت من افراد المتعة وان عقد بغيره التزويج واحضر والشهود **قوله** وان جلت المدة كما اذا تزوجها الى ان ينصرف عنها **قوله** او طالت في الامم لان التوقيت هو المعين لجهة المتعة وقد وجد ودوى الحسن عن الامام انه ان ذكر المدة لا يفيش منها اليها صح النكاح لانه في معنى المؤبد **قوله** وليس ما لو نكحها على ان يطلقها بعد شهر لان اشراط القاطع يدل على انتقاده مؤبدا وبطل الشرط بحر **قوله** او نوى مكثها معها مدة معينة لا بالتوقيت انما يكون باللفظ **قوله** ولا باس بتزويج النهاريات وهو ان يشرح امرأة ليكث عندها النهار دون الليل وينبغي ان لا يكون هذا الشرط لازما عليها ولها ان تطالب بالميت عند حالها لما عرفت باب القسم بحر اي حيث كان لها طرفة قاله ابو السعود **قوله** ويجزى له وطء امرأة ادعت عليها ان مع الاثم عليها سبب اقدارها على الدعوى الباطلة وان كان لا اثم عليها بسبب الطل كما سياتي **قوله** عند قاض حل المحكم منه بحر **قوله** نكاح صحيح احتراز به عن النكاح الفاسد فانه لا يفيده حل الزوج ولو صدر حقيقة **قوله** خاتية عن الموانع تفسير كعوضها كحلها لا لاشارة والموانع مثل كونها مشركة او محرمة او زوجة الغير او معتقة او طليقة فلا ينفذ قضاءه لعدم قدرته على الاشارة هذه الحالة كذا في النهر **قوله** وقضى القاض بنكاحها ونفذ العطاء فاعل فيجب النفقة والقسم وغير ذلك وبالطاف فيبذل للامانة الله تعالى وان اثم المدعي اثم اقدامه على الدعوى الخاذلة وهي شرط للمنفقة بالطلاء عند القضا حشرة الشهود فيلزم وبه اخذ عامة

للمشاخ كذا في الكافي وقيل لا قال في الفتح وهو الاوجه من وجه الشك لان القضا قاطع للمنازعة واستقامة بعض المشاخي فساها الاكل عن هذه المسئلة طاعة في المذهب بان لا يمكن قطع المنازعة بالطلاق المشدوع او غير فغير المشدوع لا يعتبر المشدوع سببا للمطالبة الا لا يتحقق الا في نكاح صحيح وتقعبة تليده العلامة عمر قارن الدولة بانه جواب غير صحيح لان له ان يب يدعي المشدوع ليكون طريقا الى قطع المنازعة وان لم يكن في نفسه صحيحا وتقعبة تليده الكمال بان الحق التفصيل وهو ان الطلاق المذكور يوجب سببا لقطع المنازعة ان كانت هي المدعية او يمكنه ذلك واما اذا كان هو المدعي فلا يمكنه التمسك منه فلم يكن لقطع المنازعة سبب الا الشف باطنا مع ان الحكم اعم من دعواها او دعواه ولذا صرح المعص كصاحب الكنترا ان كانت هي المدعية لفيده ان يحل له وطهرها وان امكنه طلاقها لفيده ان لا طلاق له بالطلاق كما هو المذهب كما في البحر **قوله** ولم يكن في نفسه الا صر وطهرها والى حال **قوله** وكذا تحل له ان يقول لا يلزم من القول بحل الوطء عدم اثم فانه اثم سبب اقامه على دعوى الباطلة وان كان لا اثم عليه بسبب الوطء وكما يحل له الوطء بحل لهما التملين **قوله** خلافا لهما ان في قولهما لا ينفذ القضا باطنا فلا يحل له الوطء اما الشف فظاهر فتفق عليه **قوله** وبقولهما يفتي قال الكمال وقول الامام اوجه واستدل به بدلالة الاجماع على ان من اشترى جارية ثم ادعى فيه بيعها كذا باو برهن قضي به حل للبايع وطهرها واستخدمها مع عدم بطلان دعوى المشتري مع انه يمكنه التمسك بالعقد وان كان فيه خلاف فانه انما ابتلى بسلطنته فعليه ان يختار اهو منهما وذلك ما يسلم له فيه ودينه **قوله** بذلك ان بان الشهادة زور **قوله** نفذ ان القضا ظاهرا وباطنا عنده **قوله** وعند الثاني لا تحل لهما الا الاول الذي قضى عليه بالطلاق والثاني الذي يريد نكاحها **قوله** ما لم يدخل الثاني فاذا دخل بها حرمت عليه زوجة العدة كالمنكوحة اذا وطئت بشبهة بحر **قوله** كما سيجي ان في كتاب القضا **قوله** والنكاح لا يبعث بقلية بالشرط وذلك لان التعليق بالشرط يختص بالاستصحابات المحققة التي يخلف بها الطلاق والعاق ولا يبعد والنكاح ليس منها قاله المعص **قوله** لتعليقه بالشرط لعدم الصحة والشرط هو بنية النكاح المعجمة والظاهر المهرلة ما يكون معدوما يتوقع وجوده كذا في **قوله** وما في الدرر من انه يبعث النكاح ويبطل الشرط المعلق عليه من **قوله** فيه نكاحه لهذا التقية الشريفة بقوله لم ار من قال بصحة النكاح المعلق سوان المعص بل كلامه في البيوع يخالف هذا حيث قال النكاح لا يقيح اضافة الزمان كما لا يجوز تعليقه بالشرط لما فيه من معنى التيقن اراه وصح بعدم صحة النكاح المعلق في الفقة والخلاصة والبرازية عن الاصل والحاشية والتاخيانية وفقوى اب اللبث وجامع الفصولين والفتية ولعله شبه عليه النكاح المعلق على شرط بالنكاح المشروط معه شرط فاسدا وبينهما فرق واضح ذكره ابو السعود **قوله** لم يبعث لا يناسب قول المعص والنكاح لا يبعث فان لا للمستقبل ولم للمضي **قوله** لكن لا يبطل اه لا وجه للاستدراك لانها مسئلة مستقلة **قوله** يبعث لوعقده صورته ان يقول قبلت النكاح على ان لا نفقة على او على ان تحذ منه **قوله** بخلاف ما لوعلقه بالشرط الاول حذفه الا انه انما ذكره ليرتب عليه الاستثناء **قوله** ما خذ الاول وحذفه الا بقا على قوله كايين لانه اسم فاعل وهو حقيقة في المنسب بالفعل سواء كان التمسك في الماضي واستمر الى الان او حدث الان فيعلم الصورتين المذكورتين **قوله** قبلك ان قبل خلتك **قوله** ثم علم كذبه ولو كان بعد المجلس ويدل عليه التفسير بنظم وعلم الكذب اما باخباره او الزوجية وبكذب من ادعى تزويجها اياه **قوله** لتعليقه بوجوده لعله لقوله فيكون تحقيقا **قوله** وكذا اذا وجداه عطف على قوله الا ان يعلقه واشارة به الى ان قوله سابقا ماض قيد اتفاق ولذا قلنا الاول حذفه لانهما من التقييد وصورته كما في المخرج عن العمادية لو قالت تزوجتك بالف درهم ان ربح فلان اليوم فان كان فلان حاضرا فقال ربحيت جزا النكاح استحسانا وان كان غير حاضرا لم يجز اهر **قوله** وعلم المعص بخلافه بعد نقل فرع العمادية وينبغي ان يجز هذا التفصيل في مسئلة التعليق برضى الاب اذا لا فرق بينهما فيما يظهر واصله لصاحب البحر ذكره اول كتاب النكاح ثم نقول عن الظهيرية ان الاب كالا جنة **قوله** لكن في الشراء استدراك على قوله وكذا اذا وجداه وعبارته هناك بعد نقله التفصيل عن الظهيرية والخلق ما في الحاشية يبعث ما قدمه من عدم الصحة سواء كان حاضرا في المجلس ورضي ام لا وسواء كان ذكرا في الاب او انا جنة **قوله** فليت من المنع الذي

يظهر اعتماد ما في الخاتمة لقولهم ان قاضيان من اجل من يعتمد على مقبولى كيف لا وقد ذكر صاحب النهر ان الخ
ما فيها **باب الاول** لما ذكرنا ان الحكم والظاهر وحده شرع في بيان عقاقده واخره لانه ليس من حدود صحة
في جميع الصور والاول فاعل **قوله** وعرفا ان في عرف اهل اصول الدين قال في البحر وفي اصول
الدين هو العارف بالله تعالى باسمائه وصفاته حسب ما يمكن المواطب على الطاعات المحيية للمعالي الغير
المزمنة في السموات والذات كما في شرح العقائد انتهى **قوله** على المذهب قال في النهر وما في البرازية من
ان الاب والجد اذا كانا فاسقا فللقاضي ان يزوج من الكفو قال في الفتح انه غير معروف في المذهب كلام
النهر لكن قال القسستاني في الكرماني قال في شايخنا المعروف سوا اختيار الاب فاسقا او مجنونا لم يجوز على الامام
وهو الصحيح اه فيجعل كلام البرازي على كلام الكرماني بان يراد بالفاسق سبه الاختيار ويجعل المذهب على
ما اذا كان الفاسق غير سبه الاختيار ولا منتهكا فاما سبه الاختيار فتزويج من غير كفو او بنقص من باطل
اجماعا كما في الفتاوى الهندية عن السليح الوهاب وسيا في الشرح ولما الفاسق المسمى غير سبه الاختيار
اذا زوج من غير كفو او بنقص من باطل فلا ينفذ تزويجه كما في النهر عند قوله وكذا الاولانية لمسلم على كافر **قوله**
ما لم يكن مستهكا الاول ان يزيد او سبه الاختيار رجحانه او فسقا كما علم مما مر **قوله** فخرج نحو سبه ان يجنون
ومعوق غير ان العيب حجب بقاء البالغ والمعوق والمجنون بالعقل **قوله** وهو ان ونحوه كالآخر
على المسئلة والعبد على الحرية وهو لا يزوجوا بغير الوارث **قوله** مطلقا ارسوا او من اله الاب بذلك
ام لا كما سياتي **قوله** على المذهب وروى هشام عن الامام ان اوصى اله الاب بغيره كذا في جامع الصغائر
قوله والاولانية اه هذا معناه ان الفقهاء اجمعوا على ان لا يزوجوا من الفاسقة قال في الاولانية في الفتح
المصدر واما لكسر الاسم **قوله** تنفيذ القول على الشراء هذا معناه فحقها لا في حكم من هذا الوجه كما
تقيد عبارة البحر فلا ينافي بتقسيمها لاولانية نذب وولانية اجبار وذلك قال الشرح ويح هنا والاسم
ان يقال انما في المتن تعريف ولانية الاجبار ويجعل التفسير في قوله ويح راجعا الى الولانية مطلقا
في شبه الاستخدام ويح يجب حذف قوله هنا **قوله** وثبت باريه اه اعترض بانه لا ارث في الملك
والامانة وقد اخذ في تعريف الولاء الوارث واجيب بان المراد بالارث اخذ المال بعد الموت من باب
عموم الجواز ولا شك ان الامام ياخذ مال من لا وارث له فيصير في بيت المال والمولى ياخذ كسبه عيش
المال دون في التجارة بعد موته كذا في وفيه انه لا دليل على هذا الجواز والتعريف بهان عن مثل هذا
قوله ولانية نذب ان استجاب في حقها تقويض الاموال وليس كما نسب الى الوفاة وانما لم
تشرط الولانية على المكلف لقوله صلى الله عليه وسلم لا يبيع امرؤ اياهم حتى يبيع نفسه من ولها انتم ومن لا يزوج لها
بكر كانت او ثيبا وروى ابن عباس ان فتاة جاءت لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله
ان ابني زوجت من ابن اخ له وانا له كادحة فقال صلى الله عليه وسلم اجيز ما صنع ابوك فقالت لا رغب
فيها صنع ابني قال فاذ جئت فانكح ما شئت فقالت لا يا رسول الله ولكن اردت ان اعلم ان شاء ان ليس
للاباء من امور بناتهم شيء اه واما ما رواه الترمذي ان امرأة نكحت بغير اذن وليها فنكاحها باطل
فضعيف او تخلف في صحة فلا يعارض المتفق عليه وكذا يقال فيما رواه ابو داود ولا نكاح الا بولي
ولذا قال يحيى بن معين ثلاثة احاديث لم تثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كل مسكر حرام ومن
مسن ذكره فليتوضا ولا نكاح الا بولي او ما رواه الترمذي بحول على الامة والصغيرة والمعنوة
او على غير الكفو وما رواه ابو داود على نفي الكمال كل ذلك النفاص بخبر وغيره **قوله** على المكلف
ان العاقلة البالغة ولو سفية في مالها **قوله** ومعنوة ظاهرا منيعه انه معطوف على شيئا فيكون متعلقا
بالصغيرة مع ان المراد الكبيرة المعنوة قال في البحر بعد ذكر الصغيرة وكذا الكبيرة المعنوة والرفقة
اه فالاول ان يقول والمعنوة والمرنونة ومع ولانية الاجبار عليهن ان للمولى ان ينفذ نكاحا حراما
وان امين **قوله** كما افاده النوع الثاني **قوله** نكاح صغيرتي المذكورة في وفيها بعده اتفاق في الصغيرة
والمجنونة والرفقة كذا في **قوله** لا مكلف الاول للشرع زيادة حصة ليقابل الرقيق **قوله** خفف الحكم
حصة خبز به الامة والمديرة والمحاب وام الولد فلا يجوز نكاحهن الا باذن المولى **قوله** والاصل

هذا ظاهر على قول الامام الاعظم فانه لا يزوج على الجور على امرائه فلا يظهر لانه علكه وان تجلس
المال **قوله** في ماله الفهم راجع لما من كونه نفسه اه **قوله** اذا كان عصبته اي نفسه فلا يزوج العصبته بالغير كالت
مع الابن ولا العصبته مع الغير كما لاخت مع البنت اه عن البحر **قوله** في الامور وقيل يقتضى الاعتراض بالي ارم
العصبته **قوله** وخرج ذووالاكام اه لان العصبته من اخذ الكل اذا انفرد واتباعه مع ذي سهم كما في البحر
ايوا كذا في اه **قوله** الاعتراض في غير الكفو بان يرفع الاموال القاضية ويطلب منه الفسخ قال في البحر والامانة
ان يمنع نفسها ولا يمكنه من الوطء حتى يخطب المولى لان من جهة المرأة ان تقول انما تزوجت بك رجاء ان يخطب المولى
والوطء عليه يخاصم فيفقد بغيره اه **قوله** فيمنعه القاضي وقيل الفسخ يتقضى احكام النكاح من ارث وطلاق
واشراء لانه يشترط في هذه الفرقة قضا القاضي فان فرق بينهما بعد الدخول وان كان قبلهما فلا امر
لها لان الفرقة ليست من قبله خاتمة **قوله** ويتجوز بتجوز النكاح قال في البحر وشمل كلامه ما اذا تزوجت
غير كفو بغير رضار المولى بعد ما وجبها المولى منه ولا يرضاه وفادته فلولوا التقديق لان الرضا بالاول
لا يكون رضى بالشأن اه **قوله** ما لم يسكت منه حتى تلد منه الاول وحذ في ماله الشرع لانه يفرم منه ان ذلك عن
علم فلو كان عن غير علم يكون للاعتراض وان ولدت والعلة تنفي ذلك فالاولى ابقاء المص على ظاهره او
قوله لتلا يبيع الولد من عدم من يريه كذا في الخ وفيه ان الولد ثابت النسب من الاب لانه متولد عن
عقد صحيح على اصل المذهب والنفقة على ابيه **قوله** وينبغي اه البنت لصاحب الجرام **قوله** وينبغي في غير
الكفو الى اخره الاول حذ في ماله الشرع لقرب العهد وهذا القول يحرم عليها تملكه من الوطء كما يحرم عليه
الوطء لعدم انعقاد و وينبغي بعد الدخول ان يجب الاقل من المسير ومهر المثل وان لا نفقة لها في هذه
العدة وفي الخلاصة كثير من المشايخ اخذوا الظاهر الذي روي انها ليس لها ان تمنع نفسها اه وهذا يدل على ان
شيل من المشايخ اخذوا بافتقاره فقد اختلف الافتاء **قوله** اصلا وان ولدت **قوله** وهو المختار للفتوى
لانه ليس للقاضي يعزل ولا كذا ولا يحسن المرافقة والجمهور بين يدي القاضي مذلة ضد الباب بالقول بعدم
الانعقاد اصلا **قوله** فليكن مقتضى قوله بلا و هو مقتضى قوله وقوله بعد طلاق للبرء وحسن
معرفة راجع الى الولد وضمير اياه راجع الى غير الكفو وقوله بلا رضى نفي منصبه المقيد الذي هو رضى الكفو
والمقيد الذي هو بعد معرفته اياه فيصدق بقى الرضى مع المعرفة وعدمها وبوجود الرضا مع عدم
المعرفة ففي هذه الصورة الثلاثة لا يخل وانما تحوز الصورة الرابعة وهي رضى المولى بغير الكفو
عليه بانه كذا في اه **قوله** فليحفظ قال صاحب الحقائق وهذا مما يجب حفظه لكثرة وقوعه قال الكمال
لان الحمل الغالب يكون غير كفو واما لو اشترى المولى عقد الحمل فانها تملك للاول **قوله** في البعثة اه
افاد بذكر المولى انه لا يشترط مباشرة المولى العقد لان رضاه بالزوج كافي لكن لو قال المولى وصيت
بشر وجهها من غير كفو لم يعلم الزوج عينا هل يكفي صارت حادثة الفتوى وينبغي ان لا يكفي لان الرضا
بالجهول لا يصح كما ذكره قاضي في فتاواه في مسأله ما اذا استسقا ذنبا المولى ولم يسم الزوج فقال لا الرضا
بالجهول لا يثبت وقيل انه منقول لا قال في البحر **قوله** كالحق انكرضا كبره حتى لا يعرف احد منهم بعد ذلك
وقال ابو يوسف لا يكون كالحق **قوله** لشوته لكل كذا يعني انه يشترط لكل واحد على الكمال وذلك لانه حواحد
لا يزوج لانه يشترط بتبطل لا يزوج **قوله** كولاية امان فانما من مسلم حريسا ليس كشدة اهل ان يتزوج من كفو
او كماله **قوله** وقد ان فاذا اخذ احد اوليا القضا صلي لولي اخر طلبه اه وللوارث الكبر استيفاء
لكن ان كان الكبير وليا للصغيرة المكففة في ماله كالأب والجد فيستوفيه قبل ان يبلغ الصغيرة باجماع اصحابنا
سواء كانت الولاية له بالملك او القربة وان كان وليا للصغيرة لا يقد رعى التكف في المال كالمك والمك
فعل الخلف وان كان الكبير اجيبا عن الصغيرة لا يملك الكبر الاستيفاء بالايجاب حتى يبلغ حوص **قوله**
وسحققة الوقف قال المص هناك وبعض مستحقبة سيكحبه خفها عن الكمال قال الشرح وكذا بعض
الورثة ولا ثالث لهما كما في الاشياء فكت وكذا الوثب اعسا مرة وجه احد الغرما كما سيجي في كتاب
وقالوا يقبل بغير الا فلا سبغية المدعي وكذا بعض الاوليا المتساوين يشترط الاعتراض لكل كذا وكذا
الامات والمعوق وولاية المطالبة بانالة العذر العام عن طريق المسلمين واليتيم يقتضي عدم الحضر

بالثك وبعد العقد كان فلا يطل بالثك ولو كانت ذلك اليك اذن قبل العقد وبعد بطلان قولها انت
اعلم او بالمصلحة اخرج وبالحسن اعلم كذا في النية **قوله** فلو كانت بعد العقد وذلك لان ابن النعم كان اصله
حق نفسه فلو كان في جانب المرأة فلم يتم العقد في قول الامام ومحمد فلا يبرأ الرضا **قوله** لا يقبله الرضا
في التزوج من نفسه فلو كانت ثم زوجها من نفسه حازا جميعا **قوله** صرح في الاصح لان التزاد الاول كان قبل التزوج
والسكوت بعده وهو اذن **قوله** بخلافه لو بلغها ان العقد **قوله** بطلان بالردان والباطل لا يجازي **قوله** و
لذا استحسنوا في التزوج او وليه الجديد ان يجدي العقد ان يكون رد هاتين بلوغ النهر فيبطل النكاح ومحمد اذا
زوجها قبل الاستينان كانه عليه في البحر ومحمد ايضا في غير الميورة **قوله** عند الزفاف هو الذاهل لبيت
التزوج **قوله** لان الغالب اي حال الاثر **قوله** اظهرها النقرة ان فيجمل منها نفقت من النكاح عند اعلائها
فيبطل العقد ولا يلحقه الرضا فاذا وجد العقد بعد ذلك ارتفع هذا الاحتمال **قوله** والمهر في سبيل ان يكون
على الخلاف كما في مسألة المتن الاية قاله **قوله** بلا اذن او بالاطلاق كاعلم بديك اذ ادم ابر السعد **قوله**
فقطف عدم الجواز قد يقال ان الوكيل في النكاح وان تعدد وسفير ومغير والحقوق ترجع الى المؤكلا فاذا
لا يفي في تعدده لاسيما والتزوج والمهر معلومان ويؤيد ذلك ما ذكره المص والشرح في الوكالة حيث قال
الوكيل لا يؤول الا باذنه امه الا اذا اوكله في دفع ذكاة فولا اخر والوكيل يقبض الدين اذا وكل من غير عدالة
والا عند تقدير الثمن من المؤكلا للوكيل فيجوز التوكيل بلا اجازة لحصول المعقود اه في مسائل هذه نظر العدة
وهي كالمسئلة الاخيرة بجامع التقيين في كل فكلون مستتة فيتعين الجواب الثاني في الشرح فتأمل **قوله** انه من هو
المراد انها تعلم ولو اجمل لا فلو قال ان زوجك من رجل فلو كانت لا يكون اذنا ولو سمى فلانا فلا فلو كانت فله
ان يزوجه من ايها شاء كما في البحر **قوله** ولعله ضمن العام مبالغة علاقته ان علمت **قوله** والا لان ان كان الا
يجوز ان يبيعه بغيره لا يمكن رده **قوله** ما لم تنقض اليه الامرا اذ اقلت ان ارايته بما تفعله انت بعد قوله ان
اقرار ما يظنونك او زوجك لمن تختاره ونحوه فتدبر استيدان صحيح وليدله بهذه المقالة ان يزوجه من رجل
دوت نكاحه او لا لان المراد بهذا الموم غيره كالوكيل يتزوج امرأة ليس للوكيل ان يزوجه مطلقا اذ كان
التزوج قد شك للوكيل واعلمه بطلانها كما في النظرية **قوله** لا العلم بالمهر اشار بتقديره ان المص راع
المعنى في عطفه المهر على التزوج واصل التركيب بشرط العلم بالتزوج لا المهر قاله ووجه القول بعدم اشتراط
علمه ان النكاح صحت بدونه وذكره وصححه صاحب الهداية وجعله في البحر المذهب واشارة كتب الامام محمد
تدل عليه **قوله** وقيل بشرط لان رغبته تختلف باختلاف العدا في العلة والكثرة قال الكمال هو الواجب
قوله وما صح في الدرر ان من التفصيل وهو ان الزوج ان كان اباه او جده ذكر الزوج يكتفي فانه لا ينقص
عن المهر وان كان غيره فلا بد من تسمية الزوج والمهر ونقل تسمية عن الكا في الشرع وشبهه في التخيير
لانه امرأة **قوله** رده الكمال بانه سهر من قائله لان التفريق بين الاب والجد وبين غيره مما انا في خروج
الصغيرة بحكم الجبر والخلام انما هو في الكثرة التي وجبت مشاورتها والاب في ذلك كالا جنة لا يفعل
شيئا الا برضاها **قوله** ان علمته ان التزوج واما تسمية المهر فعمل الخلاف المتقدم كانه عليه في البحر **قوله**
كما مر ان في قوله ان علمت بالتزوج **قوله** مذكورة في الاشياء ان القاعدة الثانية عشر هي لا يثبت له
سكوت قوله حيث قال وخص من هذه القاعدة مسائل كثيرة يكون السكوت فيها كالنطق الاول سكوت
المهر عند استينار وليها قبل التزوج وبعده الثانية سكوتها عند قبض مهرها الثانية سكوتها اذا بلغت
بكرها ان عزها قبل نفسها اذا كان المزدوج غير الاب والجد البراءة خلعت ان لا تتزوج فزوجها ابوها فلو كانت
حيث انما سكوت المتصدق عليه اذن السابعة سكوت البكر قبل قبول ويرتد بده الثانية سكوت المهر
له قبول ويرتد بده الثانية سكوت المفوض اليه قبول للتفويض وله وده العاشرة سكوت الموقوف
عليه قبول ويرتد بده وقيل لا الى ادية عشر سكوت احد المتبايعين في بيع النجعة حين قال صاحب يد الى
اجعله بيعا صحيحا الثانية عشر سكوت المالك القديم حين قسم ماله بين الغائبين في الغائبة اثنتي عشرة سكوت
المشتري بالخيار حين ران العبد يبيع ويشترى سيقط الخيار الرابع عشر سكوت البالغ الذل له حق البيع
حين ران المشتري قبض المبيع اذن يقبضه صحيحا لان المبيع او فاسدا الى من عشر سكوت الشفع حين علم

بالبيع السادسة عشر سكوت المولى حين ران عبده يبيع غير ماله او يشترى اذن ابا يبيع ماله لا يكون اذنا
الا اذا كان المولى قاضيا السابعة عشر سكوت المولى لا ياذن له فلو كانت حشدة في ظاهر الرواية الثانية عشر
سكوت الفتي واقفا وبعده يبيع او يذم او يذم لجناته اقرار برقة ان كان يعقل بخلاف سكوت عند تجارته او
عرضه للبيع او تزوجه التاسع عشر لو طلق فلا ياذن له فلو كانت حشدة لا لوقا ان اخرج منها فاذ ان
يجزى فلو كانت العشرة سكوت الزوج عند ولادة المرأة وتنتهت اقرار به الحادية والعشرون سكوت المولى
عند ولادة ام ولده اقرار به الثانية والعشرون سكوت قبل البيع عند الاخبار بالبيع ان كان المولى
لا لوقا فاسقا عنده وعندهما هو رده ولوقا سقا الثالثة والعشرون سكوت البكر عند الاخبار بتزويج
المولى على هذا الخلاف الرابعة والعشرون سكوت عند بيع زوجته او قسبه عقارا اقرار به لغيره على ما
اخرج به مشايخ سمرقند خلافا لما في تجارتي فينظر المتن وكذا سكوتها عند بيع زوجها فانه اقرار به لغيره
لها على عايب الغشون الخامسة والعشرون ران يبيع عرضا او دارا فقرب المشتري فيه زمانا وهو سكوت
تسقط دعواه السادسة والعشرون احد عشر في العنان قاله للاخر انما اشترى هذه الامنة لنفسه صفة
فكسكة الشريك لا تكون لهما السابعة والعشرون سكوت الموكلا حين قال له الوكيل بشراء معين اذ يبيع
شفاؤه لنفسه فشره كان له الثامنة والعشرون سكوت ولي الصبي العاقل اذ اراد يبيع ويشترى اذن
التاسعة والعشرون سكوت عند روية غيره يفتق ذمة حتى سال ما فيه وفي الثلاثون سكوت الى نصف
لا يستخدم مملوكه اذ احذمه بلا امر ولم ينهه حشدة هذه الثلاثون في جامع الفصولين وغيره وزدت
ثلاثا فاشترى من القنية الاولى دفعت لبيتها في تحميمها شيئا من امته الاب وهو سكوت لغيره الاستد
الثانية انفتحت الام ما هو من دفعت الاب لم تفهم الام الثالثة باع جارية وعليها عتي وشيطان شرطان
جميع شرط بوزن ثديي وثمان تخط على النياب من ذهب فضة وغيرهما اه ولم يشترط لكمشتري
لكن تسليم الجارية المشتري وذهب بها والبايع ساكت بمنزلة التسليم فكان الخلق كذا في النظرية قلت
الاول ان يقول فلان الخلق له لان الرقيق لا يملكه والى ملكه زدت اخرى وهي القارة على النية وهو
ساكت بتسليمه بمنزلة نقطة في الامم واطرس على خلاف فيها سكوت المدعي عليه ولا عذر له انكاره
قبل ولا يحسن وهي قضا الى اربعة فني خمس وثلاثون ثم رايته اخرى كيتبتها في الشرع من الشهادة سكوت
المزك عند سؤاله عن الشاهد فقد يد السابقة والثلاثون سكوت الراهن عن قبض المرتهن العين
الموهونة كذا في القنية امر مع زيادة وثيا وعليها المودع يعير مودعا بسكوت عقب وضع رجله
عنده وهو يشترط كما في شرح الكثرة وزاد بعض الفضلاء اخر وهو ان من وضع متاعه عند رجل
وسكت وذهب بغير مودعا بغير المال وفي الذي قبلها وفتحها والرجل زوجة رجل بغير امره فنهاه اليوم
وقيل التهمة فيه لانه لا يقول التهمة دليل الاجازة واحدا لوصيين اذا استاجرهما لئلا يجلدا
لبنات ولا المقبرة والاخر خاص ساكت او فعل ذلك البعض الورثة بحضرة الوصي وهو ساكت
جاء ذلك ويكون من جميع المال وهي بمنزلة الكفن وصاحب الدار اذا قال للسكن اسكن بكذا او لا
فاخرج فلو سكت وسكن كان مستاجرا بالمسكن بكنه وسكوت وكذا اذا قال الراعي لزم المالك ما سماه
الراعي وما لو زفت اليه امرأة بلا جهار فله مطالبة الاب بما بعث اليه من الدراهم والدراهم وان
كان الجهار فله المطالبة بما يليق بالمبعوث وله استرداد ما بعث والمعتبة ما يتخذ للتزوج
لا ما يتخذ لم شيا والموهوب له اذ اوجب له الدارين ما عليه فلو سكت سقط الدين لان سكوت
وعدم رده من ساعته دليل القبول عادة ولو قال من ساعته لا قبل بطل وبقى الدين على حاله
والسكوت على المثل وعلم بعضه رده بها اذ لم ينكر بقبوله وما لو تزوجت من غير كفوا فلو كانت الولد
حتى ولدت يكون سكوت رده على ظاهر المذهب والوكالة فانها كما ثبتت بالقول ثبتت بالسكوت
ولذا قال في النظرية لوقا ان ابن النعم لكسيرة ان اريد ان ازوجك فنفقت فشره جاز
ونالوا براه فلو سكت مع ولا يحتاج الى القبول وسكوت الراهن عند بيع المرتهن يكون مبطلا
للهن في احد الروايتين وما لو اوصى لرجل فلو سكت في حياته فلما مات باع الوصي بعض التركة

او قبيح فيه فهو قبول للوصاية كما في معنى الكلام ذكره المحقق قال وهذا الجمع والاطلاق من
خواص هذا الكتاب **قوله** فان استاذنها غير الاقرب هذا مخصوص بغير رسول الاقرب او
وكيله فانها قائمان مقامه ذكره الخاوي ويؤخذ منه ان لو قيل الولد الاقرب ان يزوج بحفرة
الولد الا بعدد وجه واقعة الفتوى حوى وقوله كما يجب يدخل فيه الاب الكافر والعبد والمكاتب
فانه غير ذلك كما في البحر **قوله** ولا عبرة بسكوته لان سكوتها لا يقتضي الاكراه فلو يقع
دلالة على الرضا ولو وقع فهو محتمل والاكتفاء بقله للحاجة ولا حاجة في غير الاول **قوله** لا يزوج
المراة بالشباب مراة تزوجت فبان بوجه بعد ما دخل بها فلا يكتفى بسكوتهما اذا زوجها الولد
او استاذنها بل لابد من القول ونحوه لان نطقها لا يصدق عينا وقد قلنا في هذا الموضع فلا
مانع من نحو النطق في حقها وهو ما يؤخذ من ثاب اذا رجع لمعادتها الشروع اولان الخطاب
يعاد دونها **قوله** البالغة انما قيد بها لان الكلام فيمن يستاذن اما الصغيرة فلا يستاذن ولا
يشترط رضاها **قوله** لا فرق بينهما الا بين البكر البالغة والشباب البالغة في اشتراط الرضا بالقول
ونحوه **قوله** الا في السكوت ان سكوت البكر عند استاذن الولد الاقرب لا الاجنبى ولا غيره
اقرب منه التي هي مسألة المص **قوله** لان رضاها ان البكر والشباب البالغتين والاظهر التفريق بالثبوت
قوله لا فرق بينهما **قوله** او ما هو في معنى عطف على القول والضمير في معناه يرجع اليه **قوله**
كطلب مهرها ونفقتها فاحده ان تمثيل للفعل الدال على الرضا وليس كذلك بل هو من قبيل القول
والا قال انما ان الحق ان الكل من قبيل القول لا التمكن فانه فوق القول وعارضة صاحب البحر
يقول الترتيب فانه ليس بقول وانما هو سكوت وفيه ان الكمال قال الحق ان الكل من قبيل القول لا من
القول حقيقة وقبول الترتيب ينزل منزلة القول في الرضا **قوله** ودخلها بها هذا في حق المهر
تمكينها من الوطء والاول ان يقول وخلوها بها ويكون جازيا على ما استظهره صاحب النظرية
فيها ولو خلاها برضاها هل يكون ذلك اجابة لا رواية في هذه المسئلة وعندنا ان هذا اجابة
قوله والضحية سدورا جعله الكمال من قبيل القول لانه حروف وفيه تامل **قوله** ونحو ذلك كما مر
بجمل جهارها البيت الزوج **قوله** بخلاف خدمته ان كانت تجرد من قبل قال في المحيط والظهيرية
والشباب اذا قبلت الهدية فليس برضا ولو اكلت من طعامه او خدمته كما كانت فليس برضا دلالة
قوله من زالت بمارتها ان عذرتها وهي الجدة **قوله** او حصول جراحة ان في موضع العذرة **قوله**
او قفيس يقال عنت الجارية تنفس بغير النون ونحوها فربما عانتها في حال مكثها بعد ادائها
في منزل أهلها حتى خرجت عن اعداد الابار كذا في الصحيح **قوله** بل حقيقة بالاتفاق فقد خل في
الوصية لا بالبارية فلان ذلك لا يصحها او مصيب لها ومنه البكورة والبكر لا اول الثمار واول
الثمار في غير حكم الابار السابق **قوله** كنفريق يجب ان كذا في تفريقه قال المحقق وهو
تنظير في كونها بكرة حقيقة وحكما لا تمثيل فلا يرد ان هذه ما زالت عذرتها فكيف يشبهها بمن زالت
عذرتها **قوله** او طلاق عطف على تفريق **قوله** بعد خلوة طرف للطلاق والموت وهذا من النظر على
الموت لانه لو وقع الطلاق او الموت قبل الخلوة كانت بكرة حقيقة وحكما بالطريق الاول **قوله**
قبل وطء قديم لانها بعد الوطء شبيهة حقيقة وحكما **قوله** وهذا فقط بمرحلي يقتضي ان من سبق
ليست بكرة حكما ويكرهه ظاهر اقتصاره فيما تقدم على قوله حقيقة مع انها بكرة حكما في الموضعين
كما صرح به في البحر وغيره فالصواب ان يقول وهذه فقط بمرحلي فقط **قوله** والا فبما صدق
بثلاث صور ما اذا تكررت منها الزنا ولم تحدد ما اذا حدث ولم يكرر منها الزنا وما اذا تكررت
الزنا وحدث **قوله** كوطئة شبيهة فانها شبيهة حقيقة وحكما **قوله** او نكاح فاسد او كوطئة
بنكاح فاسد فهو عطف على قوله شبيهة فتقول بعد الوطء لا حاجة اليه والى الموطئة في نهى
بكر حقيقة وحكما كما في النكاح الصحيح **قوله** للبكر البالغة انما قيد بالبالغة لان الصغيرة لا يعتبر
وقد ها **قوله** بلفظ النكاح ان العقد المعقود مع الولد **قوله** وقالت روى ان ولم يوجد منها ما يدل

على الرضا

على الرضا كما في الشريعة **قوله** فلا يثبت لها اما ان وجدت بنته لاحد من عملها وان اقامها كالمهر
فانما ما سياتي في الشرح **قوله** على ذلك ان المذكورة من السكوت او الرد **قوله** ولم يكن دخل بها
طوعا بان لم يدخل بها اصلا ودخل كرها واحترق بذلك عما اذا دخل بها طائعا حيث لا تصدق في
دعوى الرد **قوله** **قوله** فالقول قولها لانه يدعي لزوم العقد وملك البضع والمراة تدفعه فكانت
منكرة **قوله** على المقتضى مرتبط بقوله يمينها فان نكلت يمينها بالنيكول ومقابل المقتضى قول
الامام بعد اليمين عليها كما سياتي في الاشياء الستة المذكورة في الدعوى **قوله** وتقبل بينة او جواب عن
سؤال واروى ما فهم من قوله ولا يثبت لها فانه يفيد انه اذا قام البينة قبلت **قوله** بضم الشفتين
الباء للتصوير وعبارة الشهر بل على حاله وجوده هي ضم الشفتين في مجلس خاص يحاط بطرفيه ويلزم
منه عدم الكلام انتمت بنى يارة من البحر قوله فينتهي اول الاشياء الزيادة اعني الرد فانه زائد
على السكوت **قوله** الا ان يبرهن على رضاها او اجازتها او في الشرع الملتقى او اذنها فاذا برهن
على قولها رخصت او اجزت او ذنت على ما في شرح الملتقى فينتهي مقدمته على بينتها بالرد واستوثقها
في الاشياء وزيادة بينة بالثبات للزوم وفي الخلاصة عن ادب القاضي للحفا في ان بينتها او
هنا ايضا في هذه الصورة خلا في المشايخ **قوله** مثلا اشار به الى ان ذكر الاب انما في المراتب الاولى المحجبة
قوله وهو مراهقة الجملة حال **قوله** فان القول قولها لانها اذا كانت مراهقة كان البلوغ الذي
ادعته محتمل الثبوت فيقبل خبرها لانها منكرة وقوع الملك عليها **قوله** ان سنها تسع وهو سن المراهقة
كما في هذه المص ولا موقع له بعد قول المص وهو مراهقة ولو قال اشبه والمراهقة من بلغت
تعا كان اول **قوله** وكذا الوارد على المراهقة بلوغه يعني اذا باع الرجل ضياء ابنه فقال الابن ان
بالغ وقال المشتري او الاب انه صغير فالقول للابن اذا كان مراهقا لانه ينكر ذلك ملكه وقيل كلفه
والاول اصح ومثل الاب الوصي كما في المحج **قوله** ولو برضا فينتهي البلوغ او اصلا لعبارة كما في المحج
واذا اردت النكاح على انها بالغة وقول الولد للزوج ردها بالطل لا هنا صغيرة ان شئت ان سنها
تسع القول لها وان اقاما البينة فينتهي المراة على انها بالغة او لا اذ علمت ذلك فالاولى في تقدير
هذا النوع على قوله وكذا الوارد على المراهقة انه من تحت ما قبله وقد يقال انما اخبره ليفيد حكم المهر
الذكر انها مثلها فيه **قوله** على الاصح مقابله ان القول قول الاب **قوله** بخلاف الصغيرة ان الزوجه
غير الاب والمهر ما من زوجها فلا خيار لها **قوله** حين بلغت الذي في البحر حين بلغت الحيرة وهي احسن
ليتم من عمت بعد البلوغ **قوله** لا تحارده زوال ملكه او وهي بما قالت تريد ابطال الملك الثابت عليها
فكانت مدعيته صورة فلا يقبل منها استناد النسخ **قوله** ولو هذا حاله البلوغ بان قالت عند القاضي
الذوكت الان وفسخت فالقول لها لانها قاصرة على انشاء الرد ولا يشترط ان يكون حاله البلوغ
حقيقة بل ولو كان باخبارها كذا بانها بلغت الان وقيل لمحمد كيف يصح وهو كذب لانها انما ادركت
قبل هذا الوقت فقال لا تصدق بالاستناد فجاز لها ان تكذب كيلا يبطل حقتها او وانما يسوغ لها ذلك
اذا كانت احتارت عند البلوغ بالفعل واخذ من ذلك جوابا لكذب لاحكام الحق وهي منصوصة
قوله وللوله اه قديمه احتراز عن الوصي حيث لا يملك ذلك ولو ادعى اليه به خلا لما في المعنى والربط
وانما ملك تزويج امه اليتيم لانه من الكسب لكان المهر وفيه راحة من المؤنة نعم لو كان الوصي قريبا
او حاكما كما ملكه بالولاية **قوله** الا ان يبرهن ان في قول المص الولد في النكاح العصبية بنفسه **قوله** النكاح
الصغيرة قيد بالانكاح لانه لو اقر الولد عليها بالنكاح في حال صغرهما فان اقراره موقوف الى
بلوغها فاذا ابلغا وصداقه ينفذ اقراره والا يبطل وعندهم ينفذ في حال قلة الشريعة لية
انه الصحيح وقيل الخلاف فيما اذا بلغا والنكاح النكاح فاقر الولد اما لو اقره بالنكاح في صغرهما صح اقراره
ان اتفاقا وهو الاوجه كما قاله الكمال لقاعدة من ملك الاشياء ملك الاقرار ولو قال المص للولي
النكاح غير المكلف ليشمل المعتوه ونحوه لكان اول ولم يتكلم المص والشرح على وقت الدخول بالصغيرة
واقتلوا فيه فقبل لا يدخل بها مالم تبلغ وقيل اذا بلغت تسعا وقيل ان كانت سبعة جسمية

تفريق الى يد خل بها والا لا قال في الهندية واكثر المشايخ على انه لا عبرة بالسنة وانما العبرة بالطاقة فان
كانت خفية سميت تعلق الرجال ولا يخاف عليها المهر من الجماع كان المهر في ان يدخل بها وان لم يبلغ
الشرع وان كانت مبدولة خفية لا تعلق الجماع ويخاف عليها المهر لا يحل للزوج ان يدخل بها ولو
كبر سنها وهو الصحيح وان اطلب الزوج بعد انقضاء المهر من القاض ان يامر بالاب بتسليم الزوجة فلو
انها صغيرة لا تعلق للرجال وقال الزوج بل تسلم وتعلق ان كانت ممن يجنب اخراجها واحضرها المجلس
ويشترط اليها فان كانت تسلم امده بدخولها والا لا وان كانت ممن لا تحب من يوثق به من النساء
ان ينظر اليها فان قلن انها تسلم للرجال امده بالدفع والا لا والخلاف والتصحيح في وقت حضانة الصبي
كالخلاف السابق في وقت الدخول واكثر المشايخ على اعتبار الطاقة تنتم لغير الاب والجدان يسلم
الصغيرة قبل قبض لما تقور في قبضه من المهر وان سلمها قبله فالتسليم فاسد وتروا اليه بيتها والاب
اذا سلم اثبت اليه قبل القبض لان يمتنعها بخلاف ما لو باع مال الصغير وسلم قبل قبض الثمن فانه لا يثبت
قوله جبراد ليله ما دون عن على موقوفه او موقوفه الانكاح الى العصباء **قوله** ولو شيئا وذلك
لان عدة ثبوت الدلالة الصغيرة عندنا عدم العقل او نقصانه وعند الشافعي البكارة ومذهبا
اولي لانه المؤثر في ثبوت الدلالة على ما لها اجماعا وكذا في الغلام في ماله ونفسه وكذا في حق المجنونة
اجمعا ولا تأخير لكونها شيئا او بكر فكذا الصغيرة **قوله** كعتوة ومجنون ومعتوة ومجنونة ولو
بلغ مجنونا او معتوها بفق ولاية الاب كما كانت ولو جاز او عته بعد البلوغ تقو في الاصح ولو
زوج الصغيرة غير الاب والجد من زوج لا يقد على المهر والنفقة لا يصح العقد ولو كانت هي
معتدة قال في الوصايا شية وما صح من شخص وليه بقادر على المهر والا ففاق والعرض اعسر **قوله**
ولزم النكاح ان لا خيار فيه في هذه العمدة لا تية **قوله** بنقص مهرها اه اباء وقيد بالصغير
الصغيرة لانه لو زوج امرها بغيب فاحش لا يجوز وكذا اليسوع والشرع المتعلقان بان النكاح لا يجوز
فيها الغيب الفاحش والمراد النقص والزيادة عن مهر المثل او عليه **قوله** او بغير كفوف بان
زوج ابنة امه او بنته عبد وهذا عند الامام وقال لا يجوز ان يزوجهما غير الكفو ولا يجوز الخط
ولا الزيادة الا بما يخاف من الناس من المهر وفيه ان تزويج الابن امه لا يصح مثلا لعدم الكفاية فانها
لا تعتبر حتى الرجال بل حتى النساء كما قالوا ان الرجل مفترق ولا يفيظ الشريفة وثالثة فرائض
قوله بنفسه احترز به عما اذا ولا وكذا يتنزه بها وسيا في بيان قريبا **قوله** بغيب ان فاحش
وكان عليه ان يقول او بغير كفوف ولو قال الشرح المزوج بنفسه على الوجه المذكور كما قاله الفقهاء
سلم من هذا محض **قوله** وكذا المهر ان اذا زوج الصغيرة او الصغيرة المرقوقين ثم اعتقها
ثم بلغا فان نكاحهما لازم ولو من غير كفوف او بغير مهر المثل ولا يثبت لهما خيار البلوغ كمال ولاية
المهر فمهر اقرون من الاب والجد ولا خيار للعق يقف عنه **قوله** وابن المجنونة اذا زوج امه ثم افادت
لا خيار لهما لانه مقدم على الاب في تزويجها وتزويج الاب لا خيار فيه فبالا ولما كان مقدما عليه **قوله**
لم يعرف منها ان من الاب والجد وكذا المهر وابن المجنونة كما قاله **قوله** سواء الاختيار ومن اضافة الصفة
ان الاختيار السواء بان يفعلوا فعلا لا سيما استنادهما عند الناس والظاهر ان المهر وانما لا يجسدان
العقد اما لطلوع او سفه او غير ذلك **قوله** بجانية وفق الجانية مصدر فهو ما جن من لا يبال قول
فعلا كانه صلب الوجه عن القاموس والفسق عطف لازم **قوله** اتفاقا ان من الامام وصاحبه **قوله**
وكذا لو كان سكران ان فلا يصح عقده اتفاقا ان من صاحب الدرر **قوله** فزوجها من فاسق اه
ظاهر ان عدم صحة عقد السكران محله اذا اعتقد هو لا اما اذا اعتقد بدون مهر المثل او بغير
كفوف وكان المقصود له غير هو لا المذكورين يصح العقد وفيه بعد بل ظاهر تعليق الشرع على
ان العقد لهؤلاء غير صحيح اذا صدر من عاقل سبي الاختيار لانه على ظهوره سواء الاختيار والامام
فقد لا يصح وان كان غير هؤلاء في غير المثل الا ان يكون الاب سكران او معروفا بسوء الاختيار
بجانية او فسقا فالعقد باطل عند علي الصحيح كما لو تزوجهما من فقير او محترف صرفه وثمة ولعل

بالفاسق

320

بالفاسق الفاسق بجانية كالزاني وخادب الزاني والشرع شديد الخصومة ومن لا يحسن العشرة **قوله**
او فقيرا ان لا يملك المهر المثل كما يات في الكفاية **قوله** فلا تعاد منه الفهر را ظهوره سواء الاختيار
وقوله شفقة او شفقة من ذكر من الاب والجد والمهر وابن المجنونة **قوله** وان كان المزوج غير
هما ان غير الاب والجد ومثلها المهر وابنة المجنونة **قوله** ولو الام او القاض انما ثبت الخيار في عقدنا
لان ولا يثبتها متأخرة عن ولاية المهر والعم اذا ثبت الخيار في المتقدم فحق المتأخر اوله ونقص
الزاني في الام ونقصان الشفقة في القاض وعن الامام انه لا يثبت لهما الخيار لانه ولاية القاض
عامة لانها نعم المال والنفس وشفقة الام فوق شفقة الاب فكانا كالاب والاول هو الصحيح
زيلع وعليه الفتون هندية **قوله** لو عين لو كيلة القدر ان الذين هو غيب فاحش نهر قال ابو السعود
قياسه الصورة اذا عين لو كيلة غير كفوف **قوله** اصله الا لا زما ولا معقود انفسه بخياره والبلوغ
قوله ولهما فسخه ان بعد البلوغ **قوله** ولكن لهما خيار الفسخ بالبلوغ دفع به نوه المهر
المباذير من الصورة **قوله** وملحق بهما كالمعتوه والمعتوهة والمجنون والمجنونة اذا كان المهر
لها غير تقدم فان لهما الفسخ اذا افاق او عقلا واعلم ان خيار الفسخ يثبت في حق اهل الذمة
والصغيرة اذا تزوجت نفسها فاجاز العلم لان الجواز ثبت باجازه الولي فالحق بالكتاب
الذي باشره بنفسه **قوله** ولو بعد الدخول فيجب كل المهر ولو الدخول حكم كالحلوة الصحيحة
ولو لم يدخل بها سقط المهر سواء كان الخيار منها وهي ظاهرة منه لان العترة بالخيار فسخ
للعقد فكانه لم يكن **قوله** بالبلوغ ان علم قبله **قوله** او العلم بالكتاب بعد ان البلوغ **قوله** لقصور
الشفقة على لقوله ولهما خيار الفسخ **قوله** ويغيب عنه خيار العتق سواء كان صغيرا او كبيرا او ظاهرا
ان خيار العتق واحد قولين ذكرهم الصنف في جامعه فقال الامة الصغيرة اذا زوجها مولاها
ثم اعتقت وهي صغيرة فلهما التي رغبنا ان كانت صغيرة لا تعترف بحكم هذا الخيار فسخ واجدة
بالم تبلغ فتعترف فسخا بان تخار نفسها واجدة بان تخار زوجها لان هذا التعريف دايرة بين
الشفع والضربة والصغيرة لم توهل لذلك وكذا لك وليها لا يمكن التصرف بهذا الخيار لان وليها
قائم مقامها واذا بلغت خيرا القاض خيار العتق ولا يخيرها خيار البلوغ الا لعدم ثبوتها او
لانه يثبت لها خيار العتق يتكلم لانه انقضى من خيار البلوغ منهم من قال بالاول وهو الصحيح
لان العقد صدر عن هو كامل الولاية لان ولاية المهر على مملوكه ولاية كاملة لانها بسبب الملك ولا
نقصان فيه فلا يثبت خيار البلوغ كما في الاب والجد ماله الصغر يختص خيار العتق يثبت لامة ولو
كبيرة كما صرح به صاحب البحري نكاح الرقيق **قوله** بحقه **قوله** بحقه ابيه الظاهر ان الجد كذلك لان اوله
من المهر والظاهر ان وصيه الجد كوصيه الاب **قوله** بشروط التفاه ان لان في احد ضعيف فوقه
عليه كالرجوع في العتة وفيه ايهما الى ان الزوج لو كان عاقل لم يفرق بينهما مالم يحضر المهر والعتة
على الفاسق نهر **قوله** للفسخ ان سواء كان من جهتها او جهته ولا ينقص عدد الطلاق لانه يصح من
الاتس ولا طلاق لهما **قوله** فتتوارثان فيهما ان اختارا الصغيرة او الصغيرة الفرقة بعد البلوغ
فلم يفرق القاض بينهما حتى مات احد هي لوارثا ويجل للزوج ان يصاها مالم يفرق القاض بينهما
كذا في الهندية **قوله** ويلزم كل المهر في الموت وان حصل قبل الدخول كما في المهر لان الموت كالادخل
في تمام المهر **قوله** ثم الفرقة ان التي ليست بصحيح ولا كناية فيخرج الامر باليد وخيار الخفية والجمع
فانها من الكنايات كذا في عن الشهر والطلاق في الفرقة بغير خيار والبلوغ والا فحق فسخ مطلقا
فلا يات فيها التفصيل وان كان ظاهره يوهم جريانه فيها وسيا في امضاها **قوله** ان من قبلها ان
وليت بسبب من الزوج كذا في الشهر واحترز به عن التخيير والا مباليد فان الفرقة خيرها وان
كانت طلاقا كذا في ولا وجه لهذا الاحتراز بعد جعل موضوع الكلام في فرقة ليست بفرق
ولا كناية فتأمل **قوله** لا ينقص عدد طلاق وصف كاشف **قوله** ولا يلحقها طلاق ان لا يلحق
المعدة بعدة الفسخ طلاق ولو صرحا **قوله** الا في الردة يعني ان الطلاق يلحق المعتدة في

عدتها وان كانت قد تمتها حتى لان الحرية بالردة غير متويزة لرد تغافلها بالاسلام فيقع طلاق عليها
في العدة فان كان ثالثا صحت عليه حتى تنكح زوجا غيره كذا في الفقه ونظيره صاحب النهر وذكر في البحر
اول الطلاق ان الطلاق لا يقع في عدة الفسخ الا في احوالها ونظيره القاضي بابه احوالها
عن الاسلام والشرع قيل تفويض الطلاق قال تبع الشرع المص لا يلحق الطلاق عدة الردة مع الحاق
في قيد كلام البحر كالذي هنا بعدم الحاق كما لا يخفى في محلها ومزيدا **قوله** وان من قبله فطلاق ان
اذا كانت لا يمكن منها فخرج بهذا القيد التباين والتفصيل واليه والاسلام فان العدة فيها ليست
بطلاق وان كانت من قبله والى هذا التقيد اشار في المذهب حيث قال ثم الفرقة بخيار البلوغ ليست
بطلاق لانها فرقة مشتركة في سببها الرجل والمرأة وحيث يقال في الاول ثم ان كانت الفرقة من قبلها
لا بسبب من او من قبله ويمكن ان يكون منها ففسخ في محلها **قوله** او ردة قد علم مما تقدم وما هنا
ان الردة فسخ وان الطلاق يلحق في عدتها الا اذا لحق احدى بدار الحية **قوله** او خيار عتق وسبق فلقم
فانه سيصح في باب نكاح الرقيق انه لا يثبت للطلاق **قوله** وليه لنا فرقة ان قبل الدخول او **قوله**
الا اذا اختار نفسه بخيار عتق في ما تقدم فالمناسب ان يقال الا اذا اختار نفسه بخيار بلوغ كما في
البحر وهذا المحرر غير صحيح في الزخيرة حرم تزوج ملائحته باذن سيدها على جارية معينة فلم يقبل المكاتبة
في الجارية حتى زوجتها من زوجها على ما ذكرهم جاز النكاح فان طلق الزوج المكاتبة او لام طلاق الاش
وقع الطلاق على المكاتبة ولا يقع على الامة لانه بطلاق المكاتبة ان قبل الدخول تنكح الامة وعاد ففسخ
الى الزوج بنفس الطلاق فيفسد نكاح الامة قبل وبعد الطلاق عليها فلم يهل طلاقها ويطلق جميع ممر الامة عن
الزوج مع انها فرقة جازت من قبله قبل الدخول بها لان الفرقة اذا كانت من قبل الزوج انما لا تسقط كل
المهر اذا كانت طلاقا واما اذا كانت من قبله قبل الدخول وكانت فسخا من كل وجه فوجب سقوط كل الصداق
كالصفي اذا بلغ وايضا لو اشترى منكوبة قبل الدخول بها فانه سقط كل الصداق مع ان الفرقة جازت من
من قبله لان فساد النكاح حكم معتق بالملك وكل حكم معتق بالملك فانه يحال به على قول المشتك لا على الجواب
الباقي وانما سقط كل الصداق لانه فسخ من كل وجه او ويرد على صاحب الزخيرة ما اذا اراد الزوج جاز
الدخول فانها فرقة هي فسخ من كل وجه مع انه لم يسقط كل المهر بل يجب عليه نفسه فالحق ان لا يعمل
لهذه المسئلة شيئا بل يحكم في كل فرد بما خاره الدليل او في عن البحر وما في النهر عن البلوغ في نظر فليس
قوله ويشترط لكل من الفرق **قوله** الاثمانية ان فلا يشترط لها العتق لانها تنكح على انساب جليلة كالملك
والعتق والاسلام والتفصيل بخلاف غيرها فانها مبنية على انساب خفية فاحتاجت لا تقويتها بالعتق
كالثمانية فانها مبنية لا يصدق بالحيه ونقصان المهر بخيار البلوغ مبنية على تصور السفينة وهو ما يظن
والا بار وما يوجد وربما لا يوجد بزيادة **قوله** فوق النكاح اه النظر الاول من البيت الاول من
العقيدة من الكامل وبها فيها من البسيط ومثل هذا لا يجوز صناعة وقد غيرته الى قوله ان النكاح له
قولهم فترد بزيادة **قوله** جمعا ان مجموعة وهي ست عشرة والمصدر حال وهو مقصور على السمع
والاول جعله مفعولا مطلقا اي اتيانا جمعا ان مجموعا **قوله** فسخ طلاق بدل من فرق بدل مفعول والى قوله
اشك وخبر بخبر **قوله** يحكيها ان يحكيها كذا وشبه النظم بالدر لتناست **قوله** تباين الدار ان جعل الدار
الصاديق بدار الاسلام ودار الكفر ان تحالف دارى الزوجين كما اذا خرجت المرأة من جرة اليها سلمة
او مية فانها تنكح من زوجها الحرة وتنكح حالا ان لم تكن حرة **قوله** مع نقصان من تنكح عن مع وهو
وكذا مهر من غير تنكح للضرورة مع اذا نكحت باق من مهرها وقرى الولي بينها فزنى فسخ لكن ان كان
ذلك قبل الدخول فلا مهر لها وان كان بعده فلها المهر كما ياتي **قوله** كذا فساد عتق كان نكاحا على
حرة **قوله** وفقد الكفو ان اذا نكحت غير الكفو فلا وليا حق الفسخ وهذا على ظاهر الرواية اما على
رواية الحسن فالعقد فاسد **قوله** تنكحها النكح هو الاخبار بالوت وهي كلمة اغاربه الى ان من نكح غير كفو
فكانها ماتت **قوله** يقبل بالرفع من غير تنكح للضرورة ان فعله ما يوجب حرمة المصاهرة بغيرها
الاثاثة او اصولها او فعلها ذلك بغيره المذكور او اصول **قوله** سبني في نظرها في باب نكاح الكافر

المراه تبيع بيتان العاصم لا باليه ولكن كان المراه واليه مع التباين قال تباين في معنى عنه قاله وهو
مرفوع حذف منه حرف العطف **قوله** واسلام المحارب ان اذا اسلم الزوج وهو حرة ومعه عليها
ثلاث حيفه ان كانت ممن تحيفه او غلثة اشهر ان كانت ممن لا تحيفه بانه وكانت هذه البيوت فبني او حتر
به عن اسلامها فان البيوت في طلاق كما في باب نكاح الكافر من البحر وفيه ان الفرقة من جهتها فكيف يكون
طلاق **قوله** او ارضاع فترتها ان اذا رضعت الكبيبة فترتها الصغيرة في داخل الحولين فان لم يسلم النكاح
كما ياتي في الرضاع لكونه يصيرها معا بين الام وبنتها **قوله** خيار عتق قد علمت انه لا يكون الا من
جهتها بخلاف ما بعده **قوله** بلوغ بالحي عتق على عتق باستطاع العاطف **قوله** ودية بالرفع عتق على
تباين جدي العاطف واطلق في الرد فمما اذا كانت منه او منها **قوله** ملك لبعض نص على المهر
والا فملك الكل او **قوله** وتلك المصلحة يحبسها هذه الفرقة بجميعها المصلحة ان يعصها ويحقق
كل فرد منها **قوله** في نكاحه ان فسخه في حكمه **قوله** وكذا الاطراف ان اذا انما اربعة اشهر ومضت ولم
يقربها **قوله** ذلك يتلوه ان يتبع ما قبله في حكمه **قوله** خلا عتق ان خيار عتق **قوله** واسلام بالبر وجبلة
ان فيها صفة وفاعله ان قوله تقبيل اول بيت فيكون من المضمين **قوله** تقبيل بغير تنكح للضرورة
قوله مع فساد باسكان العين **قوله** يدبرها كملية ليس كبيرة فائدة ومعناه انه ينسب لها عن موتها
قوله ويظهر خيار البكر ان اذا بلغت وه بكونها اعتبرت هنا سكوتها قايما على استيفائها **قوله** بالسكوت
لوحظ رة اموالها في الجبر فاخذها العطار او السعال فلما ذهبت عنها حالت لا ارضى جاز الدخول
اذا قالته متصلا وكذا اذا اخذ منها فترك فقات لا ارضى جاز الدخول **قوله** عالمة باصل النكاح
قيد به لانه لا يشترط علمها بشيوع الحيا سلمها ولا بعدم بقائه في المحل كفا في شرع الملتقى **قوله**
ولوسالت عن قدر المهر مثل ما ذكره ما لو قالت المهر لله احسرت فانها تكون على خيارها هندية **قوله**
قبل الخلو اما بعد الخلو فلو قوف على كية اشتغال بما لا يفيد لوجوده بها مهر **قوله** مهر جثا عبارة
اما علمها بالزوج وقد المهر فليس بشرط حتى لو سالت عن ذلك او سالت على الشهود ويظهر خيارها كذا
في النهر وادعى في فتح القدير ان هذا توقف لا دليل عليه الا على الامور هذه الحالة كماله ابتداء
النكاح ولو سالت البكر عن الزوج لا ينفذ عليها وكذا عن المهر وان كان عدم ذكره لها لا يبطل كون
سكوتها رضى على الخلاف فان ذلك اذا لم تنكح غيره لظهور انها راضية بكل مهر والسؤال يفيد نفي
ظهوره في ذلك وانها يتوقف رضاها على معرفته كية وكذا السلام على القادم لا يدل على الرضا
وانما سلمت لغرض الاشهاد على الفسخ وناعمة في البحر في السلام بان الاشتغال به فوق السكوت
واقول ممنوع فقد نقلوا في الشفعة ان سلمة على المشتري لا يبطلها لانه صلى الله عليه وسلم قال
السلام قبل الكلام ولا شك ان طلب المواشاة بعد العلم بالبيع يبطل بالسكوت كني والبلوغ والوقا
فوقه لبطلت وقا لوقا ان من اشتراها وبكم اشتراها لا يبطل شفعته كما في البرائة وهذا يؤيد ما في
فتح القدير اه وذكر في الهندية عن المحيط نحو ما في الشرع والنص يتبع وقياسه على الشفعة لا يتبع
بعد التصريح بخلاف ما اقتضاه تنبيه اذا اختارت واشتهدت ولم تتقدم الى القاضي فهو على
خيارها كني العيب **قوله** ولا يمتد الى اخر المجلس ان مجلس البلوغ او العلم كفا في شدة الملتقى **قوله**
ولو اجتمعت مع ان الشفعة مع خيار البلوغ **قوله** ثم تبدا بخيار البلوغ ينظر هل الاشتغال به على
وجه اللزوم حتى لو اختارت بطلان او لا لانها قد طلبتها او لا معا فلا يفرض تقديم احد **قوله** في
الاشرار ليس بشرط وانما هو لاستطاع اليمين عما دية **قوله** ضرورة احيا الحق هذا انما يظهر فيما
ان الملتقى قبل الكلام فيما هو اعلم قال في البحر ينبغي ان طلبت مع ولوية الدم فان دية ليل لا تطلب
بلسانها فتقول فسخت نكاحي وشهدت اني اصبحت وتقول وايضا الدم الآن وقيل لم يجد كيف يصح
وهو كذب وانما اردت قبل هذا فقال لا تصدق في الاشهاد في نكاحها ان تكذب كيلا يبطل حقها
اه لكن في الشهران هذا ليس بكنز بل من المعاد من المسوغة لاصحاب الحق لان الفعل الممتد لزمان
حكم الاجتهاد والضرورة داعية آه قلت لا يظهر بعد التقييد بالان ان من المعاد ايضا بل من بعض

وان سفلوا **قوله** ثم لجيد الفاسد قال في البحر ذكر المصنف المستصحب ان الجيد الفاسد اول من لا خت
عند الامام وعند ابي يوسف الولاية لهما كما في الميراث وفي الفتح وفيما من ما يحج في الجرد والاخر من تقديم
الجيد الفاسد على الاخ لا خت اه فثبت بهذا ان المذهب ان الجيد الفاسد بعد الامام قبل الاخ اه **قوله** ثم لا
ولا وهم ضيق الجميع يرجع الى ولد الامام باعتبار كونه جميعا معن والاول وجوهه الى الاخت الشقيقة
وما بعد **قوله** ثم لا خت الامام ان غير ما ذكر وانما قلنا ذلك لان اولاد الاخوات من ذوات الارحام
وذو الارحام هم كاسماء كل قريب ليس بذن سبهم ولا عديته كما في النهر **قوله** وهذا الترتيب
اولا وهم فيقدم اولاد البنات ثم اولاد الاخوات ثم اولاد الاخوات ثم اولاد بنات الامام **قوله**
ثم مولد المولاة وهو الذي اسلم على يده ابو الصنفية وكان مجهول النسب فخير وجهه مولد ابيها المولى
المقدم ابو السعور وفي الملتقى وشعره ثم مولد المولاة ولولا مرايتي وهو من والى غيره على ان
جنى فاشته عليه وان مات فاشته له لتأخره في الارث عن ذي الارحام **قوله** ثم لتأخره في نقل
التمسك من النظم ان القاض فيقدم على الام وعرضنا المقتضين ان الاقرب لولم يفرع فرع
القاض عند فوت الكفو ومنتقى **قوله** نص له المولد ان الشيطان اذن له بذلك وان لم يكن له
مشورا وانما ذكره بجملة المادة **قوله** عليه ان على تزويج الصغار والصغار **قوله** في مشورة
المشور ما كتب فيه السلطان ان جعلت فلا تافيا لبدعة كذا وانما سمى به لان القاض يشترط
قراة على الناساء من شرح الملتقى عليه لوقالت المرأة لا ولي له واريد التزوج كان له ان ياذن
في ذلك وما نقل من اقامة البينة بخلاف المشهور ونحو ما في النهر **قوله** ان فرض له الاول ان يقول
لهم ويدل عليه عبارة النهر حيث قال وانما نأبى فان فوض اليه ذلك ملكه والا **قوله** والا
فلا روية على ما توهم صاحب البحر من عدم اشتراط تنصيصه الاصيل للنايب **قوله** وليس للمولى المطلق
فيه فم وجبه الصغیر والصغيرة كذا في البحر **قوله** من حيث هو ومن حيث كونه قريبا او
حكما فيملك التزويج **قوله** ان يزويج اليتيم فويل يتولى فيه الذكر والا **قوله** على المذهب فيقول
هشام عن الامام ان اوصى اليه الاب جازله ذلك كذا في الحاشية والتعليق وما في فتح القدير من ان
الموصى اذا عين رجلا في حياته للتزويج ثم تزوجها الوصى وده في البحر بانه ان تزوجها من المعين
قبل موته الموصى لا كلام فيه لانه ليس بوصي وانما هو وكيل وان كان بعد موته فقد بطلت الوكالة
بموته وانقطعت ولايته فانتمت الولاية للحاكم عند عدم قريب وفي التعليق ومن يقول صغيرا
او صغيرا لا يملك تزويجها **قوله** يملكه ان التزويج اذا انتهت الرتبة اليه **قوله** ولا يمكن ان يقبل شهادة
له كاصوله وان علوا وفروعه وان سفلوا وكذا لا يجوز ان يبيع مال اليتيم من نفسه ولا ماله من
اليتيم لان يبيع قفا وان لا يبيع قاضيا في نفسه **قوله** وبه ان يكون القاض ليس له تزويج الصغيرة
من نفسه لانه في حق نفسه وعيته وكذا السلطان عن العندية وقد بالفعل لان حكمه القول لا بد
فيه من الدعوى وهو محمل قولهم شرط ثلث العترة في الميراث انما يعبر اليكم في حادثة تزويج
للصغرة الصحيحة عند القاض من ضمن على ضم افاده في النهر **قوله** وان عترة بكسر الراء وفتح الياء
التحريك يقال عترة يعترون عترة خلا واما عترة يعرون فمعناه الجلول ومنه وان لمعروفه لذكر الكهنة
ويؤعون من الغسل الثلاثي فيقولون الياء القاض في كونه ونسبه وهذا ونسبه فيقولون في نسبه
وهذا ونسبه البيت ذكره بعض الاشياء رحمه الله تعالى **قوله** ثمة ان في محل العقد **قوله** توقف
الظاهر انه اذا وجد الولي واليكم وعظما يكون الحكم كذلك وهو حكم الصغير كذلك مقتضى
التعليل نعم وعلم من توقف عدم حل الولي **قوله** لان له جيزا له جواب سوال حاصلا انهم قالوا
لا عقد لا يجزئ حال صدوره فهو باطل لا يتوقف **قوله** ولوروجه وليا ان قال في البحر الاجتهاد
في الصغيرة والصغيرة وليا في الدرجة على السواء فزوج احداهما جازا جاز الاخر افسح بخلاف المارئة
اذا كانت بين اثنتين فتزوجها احداهما لا يجوز الا باجازه الاخر فان زوج كل واحد من الوليين رجلا
علاوة والا ول يجوز والا لا يجوز وان وقعا معا ساعة واحدة لا يجوز كلاهما ولا واحدتهما

وان كان احدهما قبل الاخر ولا يدرى السابق من اللاحق فذلك لا يجوز لانه لو جاز بالاحد والآخر
في الفروج صرام هذا اذا كان في الدرجة سواء واما ان كان احدهما اقرب من الاخر فلا ولاية للابعد
مع الاقرب الا اذا غاب غيبة منقطعة فتلك الا بعد يجوز اذا وقع قبل عقد الاقرب ذكره الاجتهاد
قوله وللولا الا بعد قال في الهندية وان زوج الصغيرة او الصغيرة ابعد الاولياء فان كان الاقرب
حاضا وهو من اهل الولاية توقف نكاح الا بعد على اجازته وان لم يكن من اهل الولاية بان كان
صغيرا او كبيرا يجوز وان كان الاقرب غائبا غيبة منقطعة جاز نكاح الا بعد كذا في المحيط والمراة
بالا بعد القاض دون غيره لان هذا من باب دفع الظلم شرعا لانه وفيه نظر بل المراد به الا بعد
من الاولياء فهو مقدم على القاض كما صرح به الشافعي شاذ في النقابة وعليه طلاق المؤمن وما قاله
ابن البعير ابو السعور عن الشيخ شاهين **قوله** التزوج قديرا لانه ليس للابعد **قوله** التقدير
في المال وهو للاقرب لان ما به منتفع به في مالها بان ينتقل اليه ليتصرف في مالها كذا في المحيط **قوله**
حال قيام الاقرب ان كان الاقرب بموت الاقرب او غاب غيبة منقطعة **قوله** لم يجز الا باجازه لان تقترنه
الاول بالفصول وقد صار اصيلا **قوله** واختاره في الملتقى بل اختاره اكثر المشايخ كما في النهاية
وصححه ابن الفضل وهو الاقرب الا النكاح لانه لا ينظر في ابقاء ولا ولاية وفي المجمع والمبسوط والفرعية
وهو الاصح وفي الخلاصة وبه كان يفتي الشيخ الامام الاستاذ بحرمه قال والي اصل ان التصحيح
قد اختلف والاحسن الاختار بما عليه اكثر المشايخ **قوله** وثمره الخلاف اه قال في الهندية فان كان
الاقرب جازا لا يوقف على اشره او كان مفقودا لا يعرف مكانه او محتفيا في البدة لا يوقف عليه قال
القاض الامام ابو الحسن على السنفدي يكون هو بمنزلة الغائب غيبة منقطعة فان كان زوجها الا بعد
ثم ظهر انه كان محتفيا في المصرا جاز نكاح الا بعد **قوله** ولوروجه الاقرب اه قال في الهندية اختلف
مشايخنا في ولاية الاقرب انها تزول بالغيبة ام تبقى قال بعضهم انها باقية الا انه حدث للابعد
ولاية بغيبة الاقرب فيصير كان لها وليس مستوفين في الدرجة كما لا خوين والعين وقال بعضهم
انقطعت ولايته وتنقلت الى الا بعد وهو الاصح ببايع فاة المص مفرع على الاول ويتفرع عليه
ايضا انه ان وقع عقد الاقرب والا بعد معا فلا يجوز كلاهما وكذا اذا كان لا يدرى السابق من
اللاحق هكذا في شرح الطحاوي **قوله** على القول الظاهر مقابلة ما في محيط السرفس من عدم الجواز
وجزم به في المبسوط وظاهر النهران حجة وتقدم تصحيح **قوله** من اولياء النسب يخرج السلطان و
القاض **قوله** زوج القاض عند فوت الكفو قال في الهندية غاب الولي او قبل او كان الاب او الجد
فاستقا للقاض ان تزوجها من كفو كذا في جيزا الكرد وفي البحر وان اخطبها كفو وعظمها الولي
ثبتت الولاية للقاض نيابة عن الكفو مثل فله التزويج وان لم يكن في مشورة لكن ما المراد به الوصل
يتم ان يمتنع من تزويجها مطلقا ويحتمل ان يكون اعم منه ومن ان يمتنع من تزويجها من هذا الوجه
الكفو ليس وجها من كفو غيره وهو الظاهر ولم اراه صريحا وهذا تصريح بان الولاية تنقل
عن الاقرب بعظمه الى القاض وان وجه الا بعد لانه من قبيل ازالة الضرر ونحو القاض هو الذي يتولى
ازالة الا بعد وهذا يؤيد ما تقدم عن الشرع لا ويرد شظير العلامة شاهين عليه **قوله** بعض
الاقرب ان عن كفو وبهر المثل اما اذا امتنع عن غيره الكفو او لكون المهر اقل من مهر المثل فانه لا تنقل
قوله ولا يبطل تزويجه ان الا بعد حال غيبة الاقرب والا ولا ذكر هذه الجملة بعد قوله وللولا الا بعد
التزويج بغيبة الاقرب **قوله** وله المجهون والمجنونة مثلهما المعقود والمعقودة كما لا يخفى **قوله**
ولو عارضا انما غيبا به لان فيه خلاف ذفر اما الاصل فلا خلاف في حكمه المذكور **قوله** اتفاقا من
الشيخين ويحد وجههما الله تعالى **قوله** ابنتها وان افاد بعد القضا خيار لهما لانه مقدم على الاب
ولا خيار لهما اذا تزوجها الاب فالابن اول افاده في البحر **قوله** كما مر واجع الموقول ابنتها وقد
متفق قول الشريفة سابقا وكذا المولى ولبن المجنونة **قوله** والا ولا ان يامر الاب ان يامر الاب

وذلك وما عاينه لتعظيم الاب لا للاحتراز عن ان يابسا لاب الابن فانه صحيح ايضا اتفاقا افاد العلامة
ابو السعود **قوله** ولو اقر وليا صغيرا وصغيرة اطلقه فشمع الاب والجد وظاهر قول المصنف
بعد ادراك الصغير والصغيرة في صدقه ان هذا لا يترتب من الولي في حال صفته فان لم
تجد بنية يكون اقراره موقوفا بلوغها فاذا بلغها وصداقه ينفذ اقراره ولا يبطل
وعندها ينفذ في الحال قال الشاذلي في الحاشية انه العيبي قال الكمال والذين يظهران الاوجه
هذا القول ابو السعود **قوله** بخلاف مولا الامه ان اذ اقبل عليها بالنكاح **قوله** حيث ينفذ اجها
ان بعد ما ادعى رجل لها حرمها فتنقض نكاحها ببلابينة وتصدق بكذا في الدرر والدرر في غايته
البيان انه لا ينفذ اقراره بالنكاح على امته بل لا بد من بنية فهو مستثناة من قولهم من ملك الانسان
ملكه الا اقراره قال العلامة ابو السعود ويكن ان يجعل ما في الغاية على ما اذا اقر المولى بنكاحها من
رجل والكون ذلك الرجل وما في الدرر على ما اذا ادعاه كما هو صحيح في قول المولى في لفته فان قيل ما
فائدة نفاذ اقراره عليها مع انكار الرجل والاقرار من المولى حجة قاصرة لا تستدعي الى المكره قلت
لعل فائدة منع تزويجها من اخر مؤخذة له باقراره حتى يتعدى المكره ان كانت زوجته فمضى طالق
وليتا من **قوله** لان منافع بعضها ملكه ان اقرار المولى اقرارا لنفسه **قوله** بان ينقض النكاح جواب
سؤال حاصل كيف تصح اقامته البينة على الصغير المكره ان اقرار الاب باستيفاء بدل الكفارة من عداوته
الصغير لا يصدق الا بنية فالقاضي ينصب خصما عن الصغير فيكفرتقام عليه البينة افاده المصنف وما
المؤكل والعبد فيصليان للخصومة **قوله** عند اية حنيفة رضى الله تعالى عنه ظاهر ان الخلاف في جميع
المسائل وسبق كلام الدرر في بابه في مسألة الوكالة والعبد لا بد من اقامة البينة او وجود
التصديق من المؤكل او العبد من غير خلاف في ذلك **قوله** وهذه المسئلة ان مسألة الاقرار على
الصغير والصغيرة والعبد قال الجس و**قوله** يخرج من ان مشاة فالرا مفتوحة غير مشددة
قوله ملك الاقرار به الا ما حذر به لعدم مرجع الضمير وان علم من المقام فان المكن من ملك
اشياء شئ ملك الاقرار به **قوله** ولها نظاها في مخارج من هذه القاعدة منها ما في الاشياء
من كتاب الاقرار استلزامه الوصية على التيمم فانه يملك اشياء دون الاخبار بها **قوله** هل لول
يكون اء البينة لصاحب النكاح والظاهر ان البينة حكم من ذكر **قوله** ومنع الشافعي رضى الله
تعالى عنه لاندفاع الضرورة بالواحدة **قوله** وجوز ان تزوج اكثر من واحدة **قوله**
للحاجة ينظر ما عنده **باب الكفارة** قال في القاموس كافاه مكافاة وكفا جازمه وفلان
ماثله وراقبه والمجمل لكفو الواجب ان ما يكون مكافاة له والاسم الكفارة والكافاء بفتحها
ومدها **قوله** والمراد هنا ان بالكافاة في اصطلاح الفقهاء وانما قال ذلك لان كون المرأة
اذا لم يسهل مدلولها لفته وكذا تخصيص الكافاة بالاشياء المذكورة **قوله** مساواة مخصوصة ان
بالامور الاتية **قوله** او كون المرأة اذ في فاذا تزوجت المرأة خيرا منها فليس للمولى ان يفرض بينهما
فان العلة لا يتغير بان يكون تحت الرجل من لا يكافؤه ههنا **قوله** في ابتداء النكاح فاذا كان
كفوا وقت النكاح ثم زالت الكفارة بان صار بعده فاسقا مثلا لا يفسخ كذا في القهستاني
قوله للزوجه اولصحة اشارة الى القولين المتقدمين اول باب الولاء وقد علمت ان كلا منهما
مفتي به **قوله** لان الشريعة تابة فلا تستلزم بينهما مصالح النكاح فيفوت المقصود **قوله** ولذا
لا تعتبر لا يظهر لهذا التعليل وجه فالاول ابقاء المصالح حاله **قوله** فلا تفيظم ونارة الفرائض ان
المغروضة فهو اسم بمعنى المفعول كاللباس والكتب **قوله** لكن الاول خذفها وغير الظهيرة
المحيط والبنية **قوله** وعندها نقب في جانبها استدلالا بمسئلة الجاه مع وجود المولى وكذا امين
نكاحه امرأة فزجه امته لغيره جازع عند الامام خلا فاللهما ولا دلالة فيها على ما زعموا لان
عدم الجواز عندهما يحتمل ان يكون لان المطلق فيها مقيد بالعرف والعادة وهما يقينان
بان مثله لا يزوج امته ولا اعتبار الكفارة في تلك المسئلة خاصة من زواجه **قوله** لاحقا

هذا في

هذا في ما في الظهيرة لوانتسب الزوج لها شيئا غير نسبه فان ظهر وونه وهو ليس كفوا فحق
الفسخ ثابت للكل وان كان كفوا فحق الفسخ لها دون الاولياء وان كان ما ظهر فوق ما اظهر
فلا فسخ لاحد وعن الثاني ان لها الفسخ لانها مع تزويجها عن المقام معه وبها في ما في القضية انما تزوج
امرأة بخلافه فلان بن فلان فاذا هو اخوه او عمه فلها الخيار فقد جعل الخيار لها اللهم الا ان يقال
ان هذا الخيار ترتيب على الضرر لا على عدم الكفارة **قوله** لا خيار لها قد يقال انما لم يثبت الخيار لها
لانها لم تفسد الكفارة كان عدم الرضا بعد الكفارة شيئا فاجاب من وجه دون وجه لان
حال الزوج واخر بين ان يكون كفوا وبين ان لا يكون والفسخ لما اجبت حق الفسخ بعدم
الكفارة اذا لم يرض بعد منها من كل وجه فلا يثبت حال وجود الرضا بعد منها من وجه فقامل
وهذا الوجهية ذكره المصنف تعليلا لقولهم في المسئلة الاتية لا خيار لاحد فلو صور المقدم
بما اذا كانت عالمة بانه عيب فانه يثبت الخيار للاولياء ولو كان لها لثم من غير شارة **قوله**
لا خيار لاحد لتقصيرهم لعدم البحث عن حاله واما بالنظر اليها فانها ليست حرة **قوله** الا اذا
شرطوا الكفارة استثناء منقطع **قوله** على ذلك ان الكفارة المعلومة من قولهم او لا او يرضى
بها وقت العقد **قوله** للزوم النكاح هذا على ظاهر المذهب وقد افق به **قوله** خلا فالملك
حيث قال لا يتغير وكما سفي كان مسكين اء قال الكمال كان الاول ذكر الكفر في ايضا لمؤقتة
لها وذكر العلامة في قول ان الكفر في الجاهل ومن يتبعها من مشايخ العراقي لا يعتبر وفالكفة
الا في الدين ولو لم يثبت هذه الثباتية عندهم عن الامام ما خلفا رواها وذهب جمهور مشايخنا
الا انها معتبرة فيها ذكر افاده ابو السعود **قوله** شيئا ان من جهة النسب ونظم العلامة
الفرج ما يعتبر فيه الكفارة فقال ان الكفارة في النكاح تكون في ست لها بيت يدرج قد ضبط
واسلام كذا لك حرفة حرة وولادة ما في فقط **قوله** فقد يشاهد العرش من جهة الشفوي
كثيرة ومن لم ينتب الا بالاب فوجه فهو عرني غير قرشي والشر هو الجد الثالث عشو للبنه صلى
الله عليه وسلم ونسبه الشريف محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن ابي قحافة
بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر ابن كنانة بن خزيمة
بن مدركة بن الياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان وعلم عدنان ان مقتدر البني راء في الحاشية
الاربعة من قرشي وليس فيهم هاشم الاعلى ويجوز في قرشي القرني وعدمه على اربعة ابي والقبيلة
وهو منصرف قرشي تقريبا وهو الكسب والجميع كاية الفحل وانما سمي به لانه كان يتجدر ويحجج
بملكه مع التفريق في البلاد **قوله** بعضهم كفوا بعض اشارة الى انه لا فاصل فيما بينهم من
الهاشمي والنوفلي والنبوي والعديون وغيرهم ولهذا اخرج على وهو هاشمي اسم كلشوم
بنت فاطمة لعمر وهو عدوي فمتنا **قوله** وبقية العرب الكفا اعلم ان العرب صنفا في عرب
عاربة وهم اولاد قحطان وشعرية وهم اولاد اسماعيل عليه الصلاة والسلام وقيل قحطان
من ذرية اسماعيل والبع اولاد قحطان اخي اسماعيل وسمى البع مولا لان بلادهم تحت عنوة
بان العرب فكان للعرب استرقاقهم فاذا تركوهم احرارا فلانهم اعتقوهم والمولا هم المعتقون
اولادهم شعروا العرب على قتل الكفار والناسريين مولا ابو السعود **قوله** بنه باهلة باهلة
في الاصل اسم امرأة من همدان والثانية لقبيلة سوار كان في الاصل رجل او امرأة صحاح وفي
الديواني اليها هلة قبيلة من القيس وشعرية التي اوجبت عدم كفارة العرب انهم يطخون العلف
ولا خذون الدسومات منها ويأكلون بقيقة العظام مرة ثانية **قوله** والحق الاطلاق وهذا
الاستثناء لا يخرج عن نظر فان النكاح وهو قوله صلى الله عليه وسلم العرب بعضهم كفوا
بعض لم يفسد مع علمه صلى الله عليه وسلم بقبال العرب واخلا قهرهم وليس كل باهلة كذلك
بل فيهم الاجود وكون قبيلة منهم او بطن صا ليك فقلوا ذلك لا يبرر في حق الكل افاده
الكمال **قوله** وهذا العرب ان اعتبار النسب لما يكون في العرب فلا يثبت فيهم الاسلام كاية المحيط

والشهادة وغيره ولا بد ياتى كماله في العلم ولا الحرفة كماله في المصنوعات لان العرب لا يتخذون هذه الصناعات
حرفا واما الباطن فالظاهر من عباده وانهم انما معتبر قسما في هذه النعم من اهل العلم والاصطلاح ان المذهب
اعتبارا لا ياتى في العرب والعجم فالحقيقة وذكره المؤلف في شرح الملتقى وجرى عليه فيما سياتى ولا يقتصر
النسبة اليه لانهم ضيعوه كثيرا في شرح الملتقى **قوله** فتقيد جدي انما لم يقتبس الحديث في العلم لانها لا رتبة
لهم لانه لا يجوز استرقاقهم **قوله** لمن ابوه مسلم راجع الى قوله مسلم بنفسه وفي الهندية والذي
اسم نفسه لا يكون كقول المصنف لها ابوان او ثلاثة في الاسلام ويكون كقول المصنف هنا اذا كان في موضع قد
تباعد فيه عهد الاسلام واما اذا كان العهد قريبا بحيث لا يعسر ولا يكون ذلك عيبا فانه يكون
كقول المصنف في السيرة النبوية **قوله** او حده هو ما بعده راجع الى قوله او معق قاله **قوله** واما حده
الاصل لان الزوج المقتضى فيه اشرار في وهو الولد والمرأة لما كانت امرأته الاصل كانت هي حرة
الاصل واما اذا كانت امرأته حرة او معتوقة فانه يكون كقول المصنف ولا لانه رتبة تبعا لامه ولا
يكون كقول المصنف لان لها اباء في الحرية والحرية نظير الاسلام **قوله** غير كقول المصنف ابوين في
الاسلام والحرية **قوله** وابوان فيهما كالاباء فمن له ابوان في الاسلام والحرية كقول المصنف له ابائهم
فيهما **قوله** لتتام النسب بالجد قال في المصنف لان اصل النسب التقديف الى الاب وتامة الجد ولا يشترط
اكثر من ذلك **قوله** مسلم بنفسه وغيره وحيث ولوله اباء في الحرية **قوله** لعققت بنفسه ولوله اباء
في الاسلام لان كماله حقق فيه مقصده هذا كقوله وهذا بركة فيك فان **قوله** واما معتقة الموضع
لان العلاء بمنزلة النسب حتى ان مولاه بنى هاشم اذا تزوجت نفسها من مولد العرب كان لعققتها حق
القرى من حديته **قوله** واما مولا سلمه كانه لان الارثاد وصف عوض وقد زال **قوله** فلا يقتصر فلو
ادعى الولد ان الزوج غير كفو لم يفرق الا ان يكون نسبها مشهورا كبت ملكهم اذا اخذتها حاكم فبيرة
لتسكني الفتنة لعدم الكفاية والحق في ما مورس بينهم كما بين المسامحة ابو السعدي عن
النهر **قوله** وتعتبر العرب والعجم وياتى فلا يكون العرب الفاسق كقول المصنف في حجة كانت عربية
بجد واعتبارا لا ياتى في العرب هو الممول عليه كما مر **قوله** ان فتوى وهذا وصلا حاكم في البحر
قوله فليس فاسق كقول المصنف كبتدع فانه ليس كقول المصنف قسما **قوله** او فاسقة قال في البحر
لا ترد وفيها اذا كانت صالحة دون ابها او كان ابوها صالحا ومنها هل يكون الفاسق كقول المصنف
فقط هذا كلام الشافعي ان العبرة بصلاح ابها وجدها فانهم قالوا لا يكون الفاسق كقول المصنف
الصالحين فاعتبر صلاح الكل والظاهر ان صلاح منها او من ابها فان كان لعدم كون الفاسق كقول
لها ولم اره صريحا قال القس في صلاحها شرط وانما لم يذكر لان الغالب ان يكون البنت صالحة
بصلاح ابها اشترى بالمعنى وهو الظاهر فان الفاسقة لا تقتبى بالفاسق ولو كان ابوها صالحا
ولا يقال ان الاب يتعبد في ذلك الفاسق لانه يقال تغييره ببنته اوله وقد جرى الشرع على ما نقله
الشافعيون وبجته صاحب البحر **قوله** معلنا كان او لا اما اذا كان معلنا فظاهر واما اذا كان غير
معلنا فهو بان يشهد عليه انه فعل كذا من المنسقات وهو لا يجازي به فيفترق بينهما بطلان الاول
قوله بان يقد رعى المولى قال في الملتقى وشرحه والقادر عليهما كقول المصنف ان اموال عظام عند المولى
وهو لا حوازية عنهما وهو الاصح لان المال عاد وراعي وكثرة مذمومة شرعا والمعاد
بالمعنى ما يتصرف في بيعه ولا يبيع الباء ولو كان جالا هندية وفي التجسس لوتزوج امرأة وهو
فقير فتزكيت له لانه لا يكون كقول المصنف انما تعتبر حالة العقد **قوله** ونفقة بشران نفقتها وان لم
يقدر على نفقة نفسه وان لم يقدر على نفقتها لا يكون كقول المصنف فقيرة **قوله** لو غير محترف
كالنادر والا كقول المصنف وان كان محترفا فان يتسبك يوم كفايتها وان لم يقدر على كفايتها هذا
توفيق بين قولين اشار اليه في الهندية بعد ذكرها فقال وكان غير محترف الله تعالى يقول يعجز
قوت شهر وهو الاصح كذا في التجسس والمزيد عن ابو يوسف رحمه الله تعالى اذا كان قادرا على العمل
ويكتسب كل يوم ما ينفعه عليها كان كفو وهو الصحيح كذا في شرح جامع الصغير لقايتان والاصح

في المصنفين ما قال ابو يوسف **قوله** قالوا لو نطق الجاه قال في الهندية ثم انما يقتبس القدرة على
النفقة اذا كانت المرأة كبيرة او صغيرة تقتبى للجاه اما اذا كانت صغيرة لا تقتبى للجاه فلا تقتبى
القدرة على النفقة لانه لا نفقة لها في هذه الصورة ويكتفى بالقدرة على المهر كذا في الزنية اذا
علمت ذلك فقول المصنف لتطبيق الجاه راجع الى النفقة فقط وفي البحر ولا هو كلامهم ان القدرة
على المهر والنفقة لا بد منه في كل زوج عرسا كان او عجبيا كذا امرأة ولو كانت فقيرة بنت فقير كما
نصح به في الواقعات معللا بان المهر والنفقة عليه فباعتبار هذا الوصف في حقه **قوله** وحديث قال
في القاموس الحديث بالكلية الطمعة والصناعة يد شرف فيها وكل ما اشتغل الانسان به وهو تسمى صنعة وحرفة
لان شرف اليها اه وقيل الصنعة هي العلم الحاصل من التمرن على العمل فمنها خسران الحرفة والمهر بالكلية
في الحرفة التقارب لا الاختلاف والحرية في ذلك وهو المردون عن الثالث فانه قال المهر من تسمى لا يبيت
التقارب وتثبت الكفاية فالحاكم يكون كقول المصنف والاتباع يكون كقول المصنف والصفاء يكون كقول
المصنف والعتار يكون كقول المصنف وعليه العتق **قوله** فمثل حاله قال في الملتقى وشرحه في ذلك او حجام
او كناس او ربايع او حلاق او بطار او حرد او صفا وغيره كقول المصنف كقول المصنف ربايع او صفا
ونحو ذلك به يفتى لتغير بحسبة الحرف والحفاظ ليس بكقول المصنف والعتار كذا وفيه اشارة الى ان الحرف
جناس ليس احدهما كقول المصنف الاخر كقول المصنف في ذلك من ربايع ربايع **قوله** فباز قال في القاموس
الربايع الشياح او متاع البيت من الثياب ونحوه بابيع البزاز وحرفته البزازة **قوله** ولاهما العالم وقاض
او لغيرهما قال في البناء الكناس والحجام والربايع والحارس والساير والراعي والقيم ان البلا في الحجام
ليس كقول المصنف لانه لا الحيا ط البزاز والتاجر ولاهما البت عالم وقاض والحاكم ليس كقول المصنف
الدهقان وان كانت معدة وقيل هو كقول المصنف وقد غلب ابن الدقاق على ذلك المقارن كثيرا واطلقوا
في العالم والقاضي ولم يقيده العالم بذو العلم ولا القاضي بمن لا يقبل الرشوة والظاهر ان التقيد لان
القاضي عالم ونحوه العالم غير العامل وليس **قوله** فاحسن من الكل وان كان ذو مدونة واموال
كثيرة لانه من دماء المسلمين واموالهم كذا المصنف نعم بعضهم اكفا بعض كذا في شرح الملتقى وفي
النهر عن البزازة في مصر جنس هو احسن من كل جنس وهم الطائفة الذين يسمون بالسرايين او قلت
في كونه احسن من اتباع الظلمة نظر لانهم لم يتسبوا في افساد دماء المسلمين واموالهم لاسيما اذا
كان احسن فاهم في تنظيف قاذورات المساجد اشياء **قوله** واما الوطاف في ان التي بلا واقف فبجد **قوله**
فمن الحرف لانها صارت طريقا لاكتساب في مصر كالصانع **قوله** لو غير دينية والدعاة مرجع الحرف
بجد **قوله** كيوافه وسراقة وفراشة ودقاقة بجد **قوله** وذو تدريس اي مدرسا وطلق فيه فم لا مدرسا
ولو غير فقيه **قوله** او نظره هو بحث لصاحب البحر وفيه انه لا يشرى بل هو كاحاديس وقد
يكون حقيقا زنجيا وربما كان الوقف في المنكرات فكيف يكون كقول المصنف ذكر الهم لان تقيده
بالاخذ من المدونة والظاهر تقييد النظر بكونه على نحو مسجد اما ناطق الوقف الا على المشروط والنظر
من الوقف فليس مودا لانه لا يزداد رفعة بذلك **قوله** ثم في الاول ان يقول ثم زالت كفايته لان
الخبير انما يبق بل الديانة وهي احد ما يعتبر في الكفاية **قوله** والا لا ان بان توفيت بين الناس فلا
ان فيجب عدم كونه كفو فيكون كقول المصنف وهذا الاصح نحوه في القسما في عن المصنفات وفي البحر
الاصح ان ذال الجاه كالسلطان والعالم لا يكون كقول المصنف **قوله** وادعى في البحر اه حيث قال بعد
نقل الخلاف وكلها تنقبات المشايخ وظاهر الرواية ان العجز لا يكون كقول المصنف مطلقا **قوله**
كمن في النهر ان فسره اعلم ان قاضيان ذكر في جامع المشايخ انهم قالوا احبب يكون كقول المصنف
والحبيب يطبق على العالم وعلى ذال الجاه والحشمة والمنصب والحبيب بالطلاق الاول يكون كقول المصنف
العرب لان شرف العلم فوق شرف النسب وبالاطلاق الثاني لا يكون هذا حاصل ما في الشريعة عن
النهر الذين في القسما في عن المصنفات وفي البحر خبير بان العالم لا يكون كقول المصنف فبذا
التفصيل لا يعم بعد هذا التمييز وتفضل ان في المسئلة خلافا والا صح ما في المصنف **قوله** لان شرف

العلم اه لان النسب لا يعلم الا بمعرفة وقد فضل اهل البيت الاول بوضع النبوة والعلو فيهم **قوله** والوجه فيه ظاهرا هذه الجملة في النسخ تبطل بجملة قبلها حذفتها الشبهة وبعبارة الضرر وزاد العالم العقلي يكون كقولنا لا تعلم الجاهل والوجه فيه ظاهر لان شرف العلم حيث فاق شرف النسب فثبت المال اولاه **قوله** ولذا قيل اه ان لا شرفية العلم قيل ان عايشته افضل لا كثرية علمها فهي افضل من هذه الحجة وقاطعة افضل من جهة النسب فانها مبنية منه صلى الله عليه وسلم ولا يفضل على مبنية احد **قوله** والحنفي كقولنا الشافعي الاول ان يقولوا الشافعي كقولنا الحنفي فان الاول لا وجه فيه وانما يفتى على الثاني لانهم يفتون في الشافعية اقوالا ضعفا بعضها واول بعضها لكنها بظاهرها متوجهة للتقيد كسنة الاستئذان في الامان فاصحاب الاول دفعوا هذا الوجه بان لا تقوم اصلا وان الى الالحاق اذا الامام الشافعي وكن عظيم من اركان الاسلام رضى الله تعالى عنه وعن سائر المجتهدين جميعا فقلده على هذين من الله تعالى كمن قلده احد الباقرين **قوله** عن مذهبه الامام الشافعي فالغير يرجع الى الامام الشافعي المجتهد المقلد في العبارة استخدام **قوله** كما سبغ المصباح وبعبارة قال في جواب هذا الفتاوى شفعوه بكروا لفة وزجت نفسها من حنفي وابوها لا يدعي فانه يصح النكاح وكذا الزوجات بنفسها من شفعوه ومن سلكنا اجنبيا بانه صحيح وان كان لا يعرف عند الشافعي والزواجان يعتقدا ان ذلك المذهب ولكن اذا كنا نقصد خطا قوله في ذلك وسلكنا وجب علينا تجنب ما نفتقده ولو كان في السؤال ما جواب الشافعي في ذلك هل يصح عنده يجيب ان يقال يصح عنده حنيفة رحمه الله تعالى اه وفيه انه لا يجب علينا اعتقاد الخطا بل الخطا احتمال وان كانا واجبا والذين يعتقدا انهما كفته مخلص هذا المجتهد لا المقد كما تقدم ووجوب الجواب بالمذهب انما يتفرع على اعتقاد الخطا جزما ونحن في سعة من ذلك **قوله** القرون بفتح القاف شعبة الى القرية سميت بها لاجتماع الناس فيها **قوله** فلا عبرة بالبلد فانما جرد القرية كقولنا التاجر في المعدل للتقارب **قوله** كما لا عبرة بالجماع لكن النسخة ان يراي الاولياء المهاجرات في الحسن والجمال حذية عن التارخانية **قوله** ولا يعمد بغيرهما البيع كالجذام والجنون والبرص والنجس والدفن **قوله** المجنون ليس بزوج هو احد قولين ووجهه ان الجنون بقوت مقاصد النكاح فلو ان احد من الفقر وناهية الحرقة وسبغى اعتمادا لان الناس يبيعون بتزويج المجنون اكثر من دوس الحرقة الدينية **قوله** او جده زاد في الشرع لئلا ياتي الجدة والظاهر ان المراد الجدة والجدة من قبل الام لجبر ان التوارث بينهما **قوله** يعني المجن ان المتعارفين في تجديده ولا عبرة بالباطح وان كان حالهما من الجندية **قوله** كما مر في شربة قول المص ومالا **قوله** لان العادة ان الاباء يتجهلون عن الابناء المهر ومع ذلك لا يلزم الاب مهر ابنه الا اذا ائتمنه كما لا يفي في المهر **قوله** لا النفقة فاذا لم يكن للمهر مال يتفق منه على الزوجة لا يكون كفوا وان كان ابوه غنيا وقد تحمل عنه المهر **قوله** قلدره العصب وان لم يكن تحت ماعى المختار وجنب به القريب الذي ليس بمهره والتمس فيه **قوله** الاعتراض اذ ان العقد صحيح حتى انه قبل التعريق يثبت فيه حكم الطلاق والظهار والايلاء والتوارث وغير ذلك هندية وهو قول الامام رضى الله تعالى عنه وقال لا يفسد ذلك لان ما زاد على العشرة حقها ومن اسقط حكمه لا يعتد به عليه **قوله** ودفع العار فان الاولياء يتيسرون بنقصان المهر ويتفخرون بظلاله فاشبه الكفاية وهذا توجيه قول الامام **قوله** فلا مهر لها لان العزقة حانت من قبل من له الحق وهي فسخ كذا في شربة الملتق **قوله** قبل التعريق سواء كان بعد الدخول ام لا **قوله** لا انتهاى النكاح بالموت فلا يمكن الدخول طلب الفسخ فلا يلزم الاقام لانه انما يثبت فيه الزوج لحق الفسخ وقد زال النكاح بالموت **قوله** امده بتزويج او اطلق في الامر فشمس الامير وغيره ومنعها في الهداية في الامير وهو اتفاق وتفيد يكون الامر رجلا لانه لو كان امرأة فزوجها من غير كفوا لا ينفذ عليها كما ذكره الشربة بعد **قوله** فزوجها امه ان لغيره اما لزوجها امه نفسها ولو كانت حرة فانه لا ينفذ كما في المحيط للتمتة ولزوجها امه او شوا حالها لعاب سائل وصقل سائل وشتى ما نزل او شلا او رتقا او صغيرة لا يجامع مثلها

او كتابية او امرأة صلت بطلاقها او زوجة امرأة على اكثر من مهر مثلها ولو بغيب فاحسن عند الامام او زوجها وجلا باقل من مهر مثلها كذلك او امرأة كان المولا لا فيها او عدة المولا جاز **قوله** جاز في بعض نسخ نفذ وجب النسب لان الكلام في النكاح لا في الجواز **قوله** وقال لا يبيع صوابه لا ينفذ لان الصلة لا مانع منها ووجه عدم النكاح ان المطلق ينفذ في المتعارفين وهو التزويج بالاكفاء **قوله** وهو استحسان وجهه ان كل واحد لا يجوز عن التزويج بمطلق الزوجة فكانت الاستئذان في التزويج بالكفو هداية ولي هذه ترجيح قولها لان الاستحسان مقدم على القياس الا في مسائل معدودة ليس هذا منها **قوله** او مولية عطف عام على خاص فيشمل الامه وغيره حائض عليها ولا في التزويج ولو بنت اخيه الكبيرة عنده خلا فالحل لهما ولو زوجها امه الكبيرة برضاها جاز اتفاقا **قوله** كما لو امره بمعية اه وكما لو امره ببينها فزوج سودا او علم القلب ومن قبلته كذا فزوج من اخيه **قوله** او امره في الفل ولا يعد في الفل الا امه بنته ومجرب مدبرة او امه ولد او ملابثة وحكم الرسول كالموكيل في كل ما ذكر **قوله** فزوجها غير كفوا وان كان كفوا الا انه امر او مقعد او جيب او مقعد جاز وكذا لو كان خصيا او عينا وان كان لها التفريق بعد ولو زوجها من ابية او ابنه لا يجوز في قول الامام **قوله** نكاح امرأة فتد يكون المرأة منكرا لانه لو عيها فزوجها واخرى معها تزوم المعينة **قوله** لا ينفذ لانه لا وجه لفسا ذهابا للثقة ولا النكاح في احداهما غير عين المجبها لولا التعيين لعدم الاولوية فتعين التفريق عند عدم الاجازة **قوله** وتوقف الثاني لانه فصول في قول لم تجز المني لفة والفرق ان في الاول اشيت الوكالة حالة الجمع ولم يتبها حالة الفقر وقفا بل سكت عنه والتفصيل على الجمع لا يدل على ثني ماعداء وفيما هنا نفى الوكالة حالة الفقر في الاول و حالة الاجتماع في الثانية والثنى مفيد فلا بد مراعاة النفي فلم يفسر وكذا حالة الاغوار وحالة الاجتماع **قوله** غابت عن المجلس ان المجلس الايجاب **قوله** في سائر العقود وهو اول ما وقع في اكثر من قوله على قبول تأني غائب لانه ربما اضمحلت باختصاص بالنكاح وليس كذلك **قوله** وغيرهما كصلى واجارة مما هو من عقود المعاوضات اما عقود التبرعات كالعهد والعارية فتعقد بالايجاب وحده ثم تدبر الاخر **قوله** بل يبطل لما كان يتوهم من عدم التوقف انه تام اكتفاء بالايجاب وحده وفي هذا الامام بالاضراب ومحل البطلان اذ لم يقبل فصول عن الغائب اما ان اقبله عنه توقف على الاجازة **قوله** ولا تاتى حقة الاجازة يعني انه اذا بلغ الاخر الايجاب فقبل لا يبيع العقد لان الباطل لا يبيح **قوله** يقوم مقام القبول ان وقد كفي عن نفسه ايضا فالاجاب يتضمن الشطرين ولا يحتاج الى القبول بعده **قوله** كان كان ولها صورته قول الجدة زوجت ابن ابنه من بنت ابنة وقد مات ابناه مثلا **قوله** او كذا صورة زوجة موكلة من موكلة وقد ثبت التوكيل من كل ويكفي شاهدان على وكالة وكاليتها وعلى العقد لان الشاهد يتحمل الشهادة العديدة **قوله** او اصلا من جانب وكذا كقول زوجة موكلة من نفسها وقد وكلت ان يتزوجها **قوله** او وليا من اخر كقول ابن العم زوجت بنت عم وهي قامة من نفسها ليس ذلك الواحد ان المتولي للفرقين **قوله** ولو من جانب ان جانب الزوج او زوجة فخرية بهذا العيد ما اذا كان فصوليا فيها او وليا من احد هما فصوليا من اخر او اصلا من احد هما فصوليا من الاخر فهداه صوابه بطله عندهما خلا في خلا فالثاني وبقيت صورة مستحيلة كونه اميلا من المهرتين وبانضمام هذه الصور الى الخمسة المذكورة في الشربة بقية الصورة عشرة وقد ذكرها صاحب البحر **قوله** وان تكلم بكلامين بان يقول زوجت فلانا وقبلت عنه بحر **قوله** على الزواج وهو الحق خلا فالما في الجواش لا اتفاق اهل المذهب في نقل قولها على ان الفصول الواحدا يتولى الطرفين وهو مطلق بحر **قوله** اذ يقول ان الفصول في جميع صورته **قوله** غير معتبر شرعا ان يكون الواقع ايجابا بدون قبول وهو لا يتوقف على قبول غائب فيبطل وهذا هو ما افاده بقوله لا فقراره **قوله** ونكاح عبد ولو كان تابعا **قوله** وامة ولو لم ولدته **قوله**

عشرة وبالنسبة حال على تقدير ذات ورن **قوله** مخرج كانت اولاً فلو سعى عشرة شرا وعضا
قيمة عشرة شرا لا مضروبة صح وانما اشتدحت المعكوكات في مضارب السركة فكيف لوجود **قوله**
لودنيا حة لوتن وجها عشرة له على شيد صح واما خذها من ايها شات فان استعت المديون اجير
الزوج على ان يؤكلها بالقبض منه ولو على الالف التمه على فلان السنة فاستعت الزوج اخذت بالمال
السنة خاتمة ويصح تزوجها على دين له في ذمتها كما قاله **قوله** او عرض لم يذكو المنفعة وفيها تفصيل
ان كانت كذبة اياها وحدودا وعلى تعليم القران واما الغيب ذلك لا تقيم التسليم ويصح لا مهر المثل
وان كانت كسكن الدار وكروبي دابة وزراعة ارضه ما حيث علمت المدة هندية ولا بوا السعدود
قوله وقت العقد فلو كانت قيمته يوم العقد عشرة وصارت يوم التسليم ثمانية فليس لها الا هو لو
كان على عكسها لمهر المهر المسكن ودرهمان ولا فرق في ذلك بين الثوب والكيل والمودون لان
ما جعل مهر لم يتغير في نفسه واما التغيير في عبات الناس يخرج عن البديع **قوله** اما في مهرها ان
القيمة العرض المالك او المستهلك فتعبر فيه يوم القبض لانه انما دخل في ضمانه يومه فلو كان
العرض باقيا والمصلحة بحالها الظاهر انها لا تجبر على تسليمه وتأخذ نصف القيمة بل هو يجب على قبول
نصف القيمة لتفاد بقرضها فيه حق لو كان عدا فاعتقه نفذ وكلمه فيما يتعيب بالتعويض اما لا يتعيب
بالمكيل والموزون كان له بالطلاق قبل الدخول نصفه عليه ابا السعدود محلها **قوله** ويجب العشرة
ان وجوبها غير متوكد لان تارك الكل انما يكون بما يات في قوله ويشككاه **قوله** او دونها انما لم يجب
مهر المثل في تسميته ما دون العشرة لان المهر فيه حقان حقها وهو ما اذا دخل العشرة لا مهر
مثلها وحق الشرع وهو العشرة فاذا استقطت حقها بزوجها بما دون العشرة ببق حق الشرع فوجب
تكميلها قضاء الحق اه مهر مختصا وبشئ من ذلك ما اذا زوج امته من عده باق من عشرة دراهم حيث
لا يجب بل لا يجب شئ اصله لانه لا فائدة في ايجابه وقيل يجب ثم سقط حوس ولوتن وجهها على درهم من
نفق البلد فكسدت وصاها لنقد غير حاله ان على الزوج قيمته تلك الدراهم يوم كسدت على المختار يجب
قوله ويجب الاكثر انما بلغ فالتقدير لعشرة لمع النقصان **قوله** ويؤكد ان يتقدم لزوم كماله
الاشياء اما قبلها فوجوب ثابت الا انه جائز سقوط نصفه بالطلاق قبل الدخول **قوله** من الزوج
الاول حذره لان الحكومة الصحيحة لها شرائط تقتضي من جهة وجهتها فالصحة من جانبها والامانة
فقط **قوله** او سرت احد من الموت كالوطع في حكم المهر والعدة لا غير كما في الزاهر **قوله** او تزوج
ثانيا بصورته لو طلقها باينا بعد الدخول ثم تزوجها ثانيا في العدة وجب كمال المهر الثاني بعد الخلو
والدخول لان وجوب العدة عليها فوق الخلو بحد وانما فرضها في البائن لان المرجح للاشهاد له نكاح
ولا يفرض له مهر غير الاول وفيهم من قوله لان وجوب العدة اه انه لا يطلقها ثانيا اجماعات حديث ولا
يعتبر ما ملخص من الاول **قوله** بنحو مهر كاصحبه وشتمته ومفلاح ولم يبينوا حكم ذلك هل هو مكره والظاهر
انه اذا كان ذلك لعجز منه فلا كراهة ولا كراهة وقد ياذل الزوج للمشاطة او غيرها من النساء بالالة
البكارة كما هو واقع كثير والظاهر ان فعلها حيث كان باجارتها بغيره عليه المهر ويحكم ذلك على الزوج
والزنية والزوجة لما فيه من الخلل على العورة من غير ضرورة مع مخالفة السنة **قوله** بخلاف ان التها اي
ان التها اياها فهو من اضافة المهر المسموله **قوله** فانه يجب النصف بطلاق قبل وطع لم يتكلم على الواجب
بدفع المهر بل ببراءة حل عليه الارش اولاد **قوله** فعلى الاجنب ايضا ان كماله ان الزوج نصف المهر
اذا ده صاحبه البحر **قوله** من رجعت قال في النهر وجامع الفصولين تما خفت جارتها مع اخرين فزالت بها تها
وجب عليها مهر المثل اه وهو بطلاقه يعم ما لو كانت المدفوعة مشروطة في تها منه وجوبه على الاجنب كما لا
فيما اذا لم يملكها الزوج قبل الدخول فله به اه كلام النهر وفيه ان عبارة جامع الفصولين تدل على وجوب
كمال مهر المثل مطلقا من غير تفصيل بين ما اذا طلقها قبل الدخول او لم يملكها كما لا يخفى ووجهها انما
نصف مهر المثل على الاجنب فيما اذا طلقها الزوج قبل الدخول هذا وقال في المني كمن في جواهر الفتاوى
ولوا فتوى بمنون بجاسة امرأة باصبع قتلها اشار في المبسوط والجامع الصغير ان افترضها كرها باصبع

او جرح او بالة مخصوصة حتى افضا لها فعليه المهر ولكن مشايخنا يذكرون ان هذا وقع سهوا فلا يجب
الا بالالة الموضوعية لقضاء الشهوة والوطا فيجب الارش في ماله اه كلام المني فليجرح قاله قلت عبارة
المبسوط والجامع الصغير يقران ما في جامع الفصولين من حيث ايجاب مهر المثل مطلقا وان لم يدخل الزوج بها
وكلام المشايخ يقيده ان الواجب في الشراعي الارش اه ان الالة بغير الالة المخصوصة فيكون ما وقع
في جامع الفصولين سهوا وانما فرض المسئلة في المختار لانه لو كانت الالة بالالة المخصوصة من عاقل
حد **قوله** ويجب نصفه ان نصف المهر المسمى كذا في المني فاذا لم يسم مهر كذا في المفوضة فالواجب المنفعة كما
سياة **قوله** بطلاق لوقا بل فرقة من قبله لو كان شاملا لمثل زوجته وزناه وقيل ومعاذ الله لا امر
وبنتها قبل الخلو فبسته عن النظم وفي القية لو تزوج بالمهر عن الزوج ثم طلقها قبل الدخول وجازت
الفرقة من قبلها يعود نصف المهر الاول والكل في الثاني الى ملك الزوج بخلاف التبرع بقضاء الدين
اذا وقع السبب يعود الى ملكه انما كان بغيره اه **قوله** فلو نكحها او تزوج على قوله ويجب نصفه
ولكن لا يظهر بالظن وجوب الدرهمين ونصف **قوله** كان لها نصفه فيقتسمانه ان لم يفرده التبرع
قوله ودرهمان ونصف ستة خمسة دراهم لانه اذا سمي اقل من العشرة وجبت العشرة ونصفه
بالفرقة قبل الدخول **قوله** بمجرد الطلاق ان بالطلاق المجرى عن القضاء او الرضا **قوله** لم يبطل ملكها
منه ان من جميع ما جعل مهرها حتى نفذ بقرضها في جميع **قوله** فليدا ان لتوقى عوده الى ملكه على القضاء
او الرضا **قوله** عبد المهر مفعول العتق والمراد انه لا ينفذ منه عتق الكل ولا النصف **قوله** ونحو الرضا
به الرضا اه **قوله** قبله ان قبل القضاء ونحوه **قوله** ونفذ بقرض المرأة من جملة المهر على قوله بالتوقف
اه **قوله** وعليها نصف قيمته الاصل دون الزيادة **قوله** لان زيادة المهر اه علة لما استفيد من التقييد
بالاصل واعلم ان الزيادة في المهر اما متصلة متولدة كالسمن او لا كالصبي او منفصلة متولدة كالولد
اولا كالارش وكل اما ان يكون قبل القبض فينصف الا غير المتولدة او بعده فلا ينصف فالقسام
ثانيا في عن النهر واذ علمت ما ذكره فالاول للشرع ان يقول لان زيادة المهر المتولدة ويكون شاملا
لقسمها من المتصلة والمنفصلة واخرج غير المتولدة بقسمها فلا تقسم واما الزيادة في خيار الفسخ فبالزيادة
المتولدة المتصلة او المنفصلة غير المتولدة لا تمنع الردية والمتصلة غير المتولدة والمنفصلة المتولدة
يمنعان الردية وكل زيادة في البيع الفاسد فانها لا تمنع الاسترداد والبيع الا زيادة متصلة غير
متولدة وكل زيادة متصلة متولدة او غير متولدة تمنع الرجوع في البعثة بخلاف المنفصلة
مطلقا ولا تمنع من رد العين في الغصب الا الزيادة المتصلة غير المتولدة التي لا يمكن فصل الغصب
عنها كذا في البحر قائله صاحب فلتحقق هذه المواضع فانها منسية **قوله** قبل القبض لحرف لقوله مقتضا
تنصيف ولا تخالف عبارة النهر التي جعلته طرف للزيادة فان المؤدس واحد فليتامل **قوله** في الشك
بكر الشين مصدر شاعراه واصل الشفور الخلو يقال بلدة شاعرة اذا خلت عن السلطان
 والمراد هنا الخلو عن المهر لانها بهذا الشرط كانهما اخطا البغيه عنه مهر **قوله** هو ان يزوجها
الاحسن ما في البحر فانه قال واما في الاصطلاح فتزوجها مولية على ان يزوجها الاخر مولية ليكون احد
العقدين عوضا عن الآخر **قوله** معاودة بالعقدين اخرج به ما ليس كذلك بان قال زوجتك بنتي على ان
تزوجني بنك ولم يقل ليكون احد العقدين عوضا عن الآخر ولا ما يؤدى معنى ذلك فقبول الآخر
فانه لا يكون شفا را اصطلاحا وان كان الحكم وجوب مهر المثل وكذا لو ذكر احد من التفرقة دون
الاخر فاداه صاحب البحر واخوه **قوله** وهو منى عنه فخلوه عن تسمية المهر من غير ان شئ اخر على
ما كانت عليه عادتهم في البيا هلية او هو محمول على الكراهة قاله ابو السعدود وهو يفتي انه لا يسم
بمنى عنه لو جوب مهر المثل فيه وان المكره ليس منى عنه في كل ذلك نظر **قوله** لو زوج بنته من
رجل على مهر مسمى على ان يزوجها الاخر ابنته على مهر مسمى فان زوجها فالحل واحد منهما ما سمي لها
من الآخر وان لم يزوج الاخر كان للمزوجة تمام مهر مثلها ان كان المسمى اقل منه لان رضاها بدون
مهر المثل باعتبار منفعة مشروطة لا بغيره **قوله** فلم يبق شفا را ظاهره انه بايجاب مهر المثل فيه ارتفع

النهر وغيره بعد بل الظاهر بثبوته لان صورة المنهى مستحقة وان ابطال الشرع حكمها واوجب من المثل
ولعل ابا السعد اخذ ما ذكره سابقا من هذا المثل **قوله** في خدمة زوج حرمه يوم الجرماء صرح به
المصنف بقوله ولها خدمته لوعده او قوله سنة انما ذكره ليعلم صحة العقد بتعيين المدة فاذا لم يصح في المصنف
في المثل **قوله** لا يملكها ولا يملكها عليه ما عدا ذلك كحرمته خدمة الاصل فصرح **قوله** لان فيه قلب
الموضوع فان موضوع الزوجية ان يكون هي خادمة له **قوله** ومفاده اي مفاد التقليل فانه في خدمة
سيد ها وليها ليس فيه قلب الموضوع والبحث لصاحب النهر **قوله** كقصة شيع مع موصيه عليها السلام
فانه شعيبا استاجر موصيه ثمان سنين او عشر يدعي غنمه وجعل فلكه مهربا منه قال في النهر واختلف
الرواية في نفي غنمها ورواية ارضه للثروة في نفيها خدومته وعدمه فعمل رواية الاصل والى ما مع
لا يجوز ودوى ابن سماعة انه يجوز **قوله** بره مولا ويحب على المولى تسليمه كما في البحر واما
اذا كان بغير مولا فقيمة الخدمه **قوله** او صاخر براءه قال في الخدمة ولو تزوجها على خدمته
صاخر فان لم يكن بامره ولم يجز وجب قيمتها وان كان بامره فان كانت خدمته معينة تستدعي بحالطة
لا يؤمن معها الا فكشاف والفتنة وجب ان تمنع وتقطع هي قيمتها او لا تستدعي ذلك وجب تسليمها
وان كانت غير معينة بل تزوجها على ما في ذلك المرح حتى تصير احق بها لانه اجير وخدمته ان
الاول فكالاول وفي الثاني فكالثاني **قوله** في تعليم القرآن اي يجب مهر المثل اذا تزوجها على ان
يعلمها القرآن **قوله** للمهر بالابتغاء بالمال ان للمهر القرآن الدال على طلب النكاح بالمال وهو قوله ان
تتقوا يا ايها الذين آمنوا وبناتكم اه اي الراد وفي حديث سعد الساعدي فانه صلى الله عليه وسلم
قال له التمس ولو خافا من حديثه فالتمس فلم يجد شيئا فقال عليه الصلاة والسلام هل معك شيء
من القرآن قال نعم سورة كذا وسورة كذا السور سماها فقال عليه الصلاة والسلام قد ملكتها
بما معك من القرآن ويروى انك تكلمت او تزوجتك **قوله** او التعليل ان لاجل انك من حملة القرآن او
المواد ببركة ما معك منه فلم يصح دليل الجرح **قوله** لكن النهر اصله لصاحب البحر حيث قال وسياتي
ان شاء الله تعالى في كتاب الاجازات ان الفتوى على جواز الاستحباب لتعليم القرآن والفتوى في
ان يصح تسميته مهران لان ما جاز اخذ الاجرة في مقابلته من المنافع جاز تسميته صداقا كما قد مناه
عن البدائع ولهذا ذكر في فتح القدير هنا انه لما جاز الشافعي اخذ الاجرة على تعليم القرآن صح
تسميته مهران فكذلك يقول يلزم على الفتوى به صحة تسميته صداقا ولم اجد احدا قد ضل به والله الموفق
للصواب انتهى وما يخرج على مذهب المتقدمين ما في الهداية اذا تزوج على تعليم الحلال والحرام
من الاحكام او على الخ والتعزير ونحوها من الطاعات لا يصح التسمية عندنا واذ اوصى التسمية
على ما قال المتقدمون فالظاهر انه يلزمه تعليم القرآن الا اذا قامت قرينة على ارادة البعض
والحفظ ليس من مفهومه كما لا يخفى نهر وناقش الشرنبلال بان التعليم خدمته وليس من مشتبه بغيره
فلا يصح تسميته كذا في شرح الملق والظاهر عدم تسليم كونه خدمته لها كما لا يخفى وفرض كونه خدمته
لها فليس كل خدمته لا يجوز وانما يمنع لو كانت الخدمه للثري ذيل ابو السعد عن الشيخ عبد الله
حسن لان معلم القرآن والعلم لا يعد خادما للمتعلم شوعا ولا عرفا **قوله** على قول المتأخرين و
هو المفتوح فيكون الزوج على التعليم كالزوج على سكنه الدار فادع **قوله** ولها خدمته اه
هذا اذا كانت حرة ولو تزوج عبدا على خدمته سنة لمولاها فانه صحيح بالاول ويخدم المولى
بحر **قوله** لو كان الزوج عبدا ما ذونا لانه لما خدمها بالان المولى صاخر لانه يخدم المولى حقيقة ولان
خدمته العبد لزوجته بحدام او لغيره شرف الحرية عن غاية البيان **قوله** في خدمته لها حد
اذا خدمها فيما يخصها على الظاهر ولو من غير استخدام يدل على ذلك عطف الاستخدام عليه قال
في البحر وحاصله انه يحرم عليها الاستخدام ويحرم عليه الخدمة **قوله** فيما اذا لم يتم مهران سكتا
عنه من **قوله** او نفي بان تزوجها على ان لا يملكها **قوله** او مات احداهما او اوبى ما يعين القتل سواء
قتله اجنبى او قتل احداهما صاحبها وقتل الزوج نفسه او قتل الامة مولاها وكان صبي او مجنونا

اما اذا كان مملوكا وكان قبل الدخول سقط المهر عند الامام هندية واما اذا ماتا جميعا بقيت مهر
المثل اذا لم يتقوا وم العبد اما اذا تقادم العهد بحيث يتعذر على القاض الوقوف على مهر مثلها لا ينعني
بشيء ابو السعد **قوله** والا بان تراضيا على شيء فذلك هو الواجب الا اذا قبل وطع او موت اما
لو طلقها قبل الدخول والحالة هذه تجب المنة كما هو صريح قول المصنف وما فرض بعد العقد للشيخ
وفي الهندية ولو فرض القاض لها مالا او فرض الزوج بعد العقد في حالة التاكيد يتأكد كما يتأكد
مهر المثل وان طلقها قبل الدخول تجب المنة **قوله** او سعى ضررا او خيرا فيجب مهر المثل لانها ليس بمال
حق التسليم كما في الهداية او حال غير متقدم كما في البدائع واشاد الى عدم منعها على الميتة والدم بالاول
لانها ليس بمال عند احد اصلا وهذا في حق الزوج اذا كان مسلما وان كانت غير مسلمة لانه لا يمكن
ايجاب نحو الخدم على المسلم وقيد بكون المسمى هو المخرج فقط لانه لو سعى لها عشرة دراهم ورطلان
خمر فلها المسمى ولا يكمل مهر المثل كما في المحيط من مختصر **قوله** او هذا الخمر وهو مملوكها مهر المثل عند الله
ويجوز مع الامام في التبع بعد ما ولو عكست المسائل بان تزوجها على هذا الدن من الخمر فاذا هو
مطلوع هذا الخمر فاذا هو عود وشطرها على هذه الميتة فاذا هي ذكيت فلها المثل واليه في الامام عند
الامام فيه قال ابو يوسف ولو ظهر في النكاح انه عبد غيره يجب قيمته او عدها يجب مهر المثل
ولو على عبد فظهر حاربه مغلية عبد بعدل قيمته الحاربه ولو مديرا او مكاتبيا فالقيمة وقائمة الخدمة
قوله لتقدر التسليم ان المشرقية **قوله** او دابة او ثوبا لان الثياب اجناس كالحيوان والدابة
فليس البعض اول من البعض الا بالارادة فصارت الجبهة له فاحتمل منع وفيه ان ذلك يختلف ايها
قوله او دارا هذا في غير الدوى اما لو اذ تزوجها على بنت فانه يجب لها بيت شعور ذكره
البرهنة **قوله** لم يبين جنسها ان جنس هذه الاشياء والجنس عند الفقهاء هو المعقول على كثيرين
يختلفون بالاحكام كالاسنان والنوع هو المعقول على كثيرين متفقين بالاحكام كرجل ولا شك ان
الثوب تحت الكنان والتق والحديد والاحكام مختلفة فان الثوب الحديد لا يحل لبسه وغيره يحل
فهو جنس عندهم اذ منع وفي شرح الملقى وفيه اشعار بجواز اطلاق الجنس على الاموال العام سواء
كان جنسا عند الفلاسفة او نوعا وقد يطلق على الخا ص كالرجل والمرأة وفيه دلالة على ان المشرع
يبنى ان لا يلتفت الى ما اصطفا عليه الفلاسفة كما في القهستاني عن الكشف **قوله** وتجب منة ان
يقرض **قوله** لمعوضته بكسالوا ومن فوضت امرها لغيرها فزوجها بلا مهر وبفتوى من فوض
وليها المزوج بلا مهر من قول الشرح من زوجت بآية على المعين ان زوجها وليها بعد تقويضها
اولا **قوله** طلقت قبل الدخول ومثل الطلاق ما لو اقرها بايلا او لعان او جب او عنة او دوة
او ابا منه او نقيض ابنتها او امها بشهوة بخلاف ما لو اقرته بجنايا بلوغ او العتق او بعدم
كفاة او بارضاع او نقيض ابنة بشهوة حيث سقطت المنة وكذا لو اشترى مملوكة من مولاها
لمشادة المولى الزوج في سبب السقوط نهر ومحمد اذ افسدت التسمية من كلا وجه اما لو تمت من
وجه كما اذا تزوجها على الف على ان يهدى لها هدية وجب لها نصف المسمى لا المنة مع انه لو
دخل بها وجب مهر المثل لا ينقص عن الف بحد **قوله** وهي درع هو قيم المدة كما في النصارى وفي
التميز عبرة الزخيرة **قوله** وخاخر هو ما تعلق به المرأة واسمها **قوله** ملحقة هي الملاءة وهي ما تعلق
به المرأة قاله صاحب المغرب ولو اعطاها قيمته الا ثواب وراهم او دنا غير تجبر على البقول لان
الا ثواب ما وجبت بعينها بل من حيث انها مال **قوله** لا تزيد على نصفه لانه عند التسمية التي هي كذا
لايزاد على نصف المسمى ففقد عد منها اول **قوله** ولا تنقص عن ثمنه وراهم يعني اذا كان نصف مهر
مثلا اقل منها **قوله** به يفتح هو قول الحنفية صححوا المولى وقال عليه الفتوى كما افترق ابرة النفقة
قوله فلا تنجب لها على ما قاله ابو الحسن القدوري وقال غيره بالاستحباب وعليه فلا استئثار
قوله فالمطلقات اربع مطلقة لم توطأ ولم يسمي لها مهر وهي التي اختلفت في استحباب المنة لها
ومطلقة وطئت ولم يسمي لها مهر ومطلقة وطئت وقد يسمي لها مهر فثان سيجب لهما المنة

فانما صلواته او طهرتها يستحب لها المنة سواء سمي لها مهر ام لا لانه او حشها بالطلاق بعد
ما سلمت اليه المنة عليه وهو النكاح فيجب له ان يعطيها شيئا اذا اعلى الواجب وقد ظن
بعض علماء اليمن المواضع التي تجب فيها المنة او شتى او لا ولا فقال طوائف النساء من ارباب
واحدة يلزم ان تمتها من كان قبل وطهرها التخليق ولم يكن مهرها تحقيق ولا شتى شتى
من ذكر صداقتها او لا الا اذا اوطق قدر رابعة امتاعها لا يجب ولا له ابو الحسن شديب وجه الخ
معين صداقتها وكان قبل وطهرها طلاقا ابو السعود **قوله** فانها تلزمه سواء كانت الزيادة من
جنس المهر ام لا من زوج او لا فقد صرحوا بان الاب والجد لو تزوج ابنه ثم زاد المهر مع وشمل
الزيادة في الرجعة فلو راجعها على الف وقبلت لزمت والا فلا وسواء كان بلفظ الزيادة ام لا
حتى لو قالت امرأة لرجل زوجك نفق على الف درهم فقال الزوج قبلت النكاح على الفين
جاء النكاح لانه اجاب بما خاطبه وزيادة وصية الزيادة ولو من غير شهوة بجر وشرا والاول
ان يقول صح وتلزمه بشرط قبولها اه **قوله** في المجلس ان مجلس الزيادة **قوله** او قبول على الصفة
ان في المجلس ولو لم تقبل هو كاذب انفع الوسائل **قوله** وسعدت قدرها فلو راجعها وقال قد كنت
في مهرتك لا يصح للرجعة خاتمة **قوله** وبقاء الزوجية اه قال في البحر وشمل ما اذا زاد بعد موتها
فانها صحيحة اذا قبلت الورثة عند الامام خلا فاليها كذا التبيين من البيوع وشمل ما اذا كان
بعد الطلاق الرجعي قبل انقضاء العدة واما بعد انقضاء العدة في الرجعي وفي الطلاق البين
فلم ارفعه فقلنا وقال في انفع الوسائل وقياس الزيادة بعد موتها ان تصح فيها عند الامام بل
بالطريق الاول لانه في الموت انقطع النكاح وفات محل التملك وبعد الطلاق قابله وما ذكر
بعضهم من ان الزيادة بعد الفقرة باطله محمول على انه قول ابو يوسف وحده اه قال في
النهر والظاهر عدم جوازها بعد الموت والبيوت واليه يرجع تقييد المصلحة بجان قيام النكاح
اذ قد نقلوا ان ظاهر الرواية ان الزيادة بعد هلاك المبيع لا تصح وفي رواية النوادر تصح
ومن ثم جزم في المعراج وغيره بان شرطها بقاء الزوجية حتى لو زادها بعد موتها لم تصح والاول
ينظر ان ما في الحديث والمعادج يخرج على قولهما فلا ينافي ما في التبيين وكون ظاهر الرواية عدم
صحة الزيادة بعد هلاك المبيع لا يقتضي ان يكون هو ظاهر الرواية هذا الفرق بين البينين
قام عند المجتهد فانه في النكاح امرا لله تعالى بعدم نسيان الفضل بين الزوجين فيه وهذه
الزيادة من مراعاة الفضل يؤيد مشروعية المنة بخلاف المبيع **قوله** جد النكاح ادسودته تزوج
امراة وجعل لها مهر الفاشم جدد نكاحها بزيادة الف **قوله** على الظاهر ان ظاهر قول مجازي الاصل
نهر ومقابل ما في الظاهر من المصنف ان لا يلزم الف الثانية لانها ليست بزيادة لفظا ولو شئت
الزيادة انما ثبتت في حق من النكاح فاذا لم يصح النكاح لم يصح ما فيه فانه الحاصل انهم استنفوا على ان
النكاح بعد النكاح لا يصح وانما الاختلاف في لزوم الزيادة **قوله** ويجعل على الزيادة وهو المختار
عند الفقهاء وجهه في التبيين بوجوب صحيح التعريف ما امكن وقد امكن بان يجعل كانه زاد على
المهر **قوله** الاشبه ان لا يصح بلا قصد الزيادة ان فلا يجعل زيادة بلا قصد هاتر **قوله** العقد
متعلق بالمفروض وقوله بالنسب متعلق باقتصاص المراء بالنسب قوله تعالى فخصم ما فرتم
اذا افترض عرفا انما يكون عند العقد وهذه العلة تصح لعدم تنصيف المفروض بعد العقد
ولعدم تنصيف الزيادة **قوله** في الاول المشار اليه بقول المصنف اول ما فرض بعد العقد **قوله**
ونصف الاصل في الثاني المشار اليه بقول المصنف ثانيا او زيد بقوله سابقا فانها تلزمه مقيد
بما اذا تكرر المهر بالوطع ونحوه **قوله** وصح شرطها ولو بشرط كما لو تزوجها بماه وينا وعلى
ان يحيط عنه خمسين منها قبلت كما في الخاتمة وقد بحثها لان حطا ببعضها غير صحيح فان كانت مغيرة
فهو باطل وان كانت كسيرة توقف على اجازتها فان ضمنه الاب ان لم تجزه البنت فالفهم ان
ثم يشترط صحة الخط ان يكون المهر داهم او دانيه فلو كانت عينا لا يصح لان الخط لا يصح

330

في الاعيان وعلى عدم صحة ان لها ان تآخذه منه مادام فانما فلو هلك في يده سقط المهر عنه وبقي الخط
ولو بعد الموت او البيوت ولا بدع صحة خطها من الرضا حتى لو كانت مكرهة لم يصح فلو خوق المرأة
بغير حق وهبت مهرها لا يصح ان كان قادر على الضرب ولو تزوج امرأة سوا وادان بغيره
من المهر فدخل عليها احد قواها وقالوا لها اما ان تبسي والا قلنا للشيخة كذا وكذا فيسود وجهك
فابراهة خوقا فلو كراهه ولا يبراهة ولم يقولوا فيسود وجهك فليس باجراه ولو اختلفا في
الكراهية والظوع فلا يثبت فالقول لمعنى الكراهه ولو اقام ما البينة فيه الطواغيت اوله ولو قال
لطلقته لا تزوجك ما لم تبسي ما لمعنى من المهر فوهبت مهرها على ان تبس وجهها ثم ابراهه الزوج
ان تبس وجهها فالمهر باق على الزوج تزوج اوله لم تبس وجهه ولو قال ابراهه من مهرتك حتى اذهب لك
كذا فوهبت مهرها وابى الزوج ان يبر لها ما وعد يعوده المهر وعلى هذا لو قالت وهبتك
منك على ان لا تطعن او على ان تجي وان لم يكن هذا شرط في المهر لا يعود المهر ولو اختلفا في
الاشترط وعدمه فالقول لها وقد عرفت ان الخط في مرض الموت وصيته تنفذ على الاجازة
الا ان تكون مبانة منه وقد انقضت عدتها فينفذ من الثلث فلو وهبت له ثم ماتت فقال
الزوج كانت في الصحة والورثة في المرض فالقول له لانه يكر المهر ولو قالت لزوجها ان كان
يموتك المهر فقد ابراهه خيرا في الحال وليس بتعليق ولو قالت المهر الذي على زوجي لو الذي
لا يصح اقرارها به ولو وهبت في مرض موتها له فأت الزوج قبلها فلا دعوى لها فان
ماتت فلو ورثتها دعوى من مهرها ولو ابراهه الاصلطها مع مهرها فقال لها ابراهه من المهر فاضطج
معه فابراهته سبلا وعلم انه يشترط صحة برأيتها عن المهر علمها بمعناها فلو قال لها قوله
وهبت مهرتي منك فقالت وجه يحسن العربية لا يصح تنبيه لوابراهه من الدين ليعلم منه
عند السلطان لا سبلا او هو رشوة **قوله** قبل او لا وهذا بخلاف الزيادة فانه يشترط فيها
القبول كما مر **قوله** كرض جعله حسيبا لانه يحسن بالوهدان **قوله** يمنع الولي هذا شرط في
مرضها فقط على الصحيح ومثل المنع اذا كان يلحقها به ضرر واما مرضه فهو مانع مطلق لانه
به لا يغير عن كسره وقصور عاده مجرد **قوله** وطبقى نسبة الى الطبع **قوله** كوجود ثالث فيه ان
الحق لم يتحقق لانها وجدت مع المانع من صحتها **قوله** من الحس لوجوده حسا وجعله
في البداية من الشرعي لانه يكرم جماعها بحضرة فلكل وجهه **قوله** فليس للطبعي مثال مستعمل
هو اما طبعي حسه كوجود الثالث واما طبعي شرعي كالحيض قاله في البحر والظاهر ان لا يوجد
لثامان طبعي الا وهو شرعي فلو اكتنوا بالمانع الشرع عنه لان اوله ونحوه في النهر ويمكن
تمثيل الطبعي دون الشرعي بامته فانه لا يمنع شحما من عشيان زوجه بحضرتها لكن يمتنع طبعيا جريا
على ما اختاره السرخسي كايته **قوله** لاحصام لغرض او ثقل في او عمدة قبل وعوف عذقة او
بعده قبل طواف والخلق في احرام النفل نعم ما اذا كان باذنه او بغير اذنه وقد نصوا على ان لا ان
يخلها اذا كان بغير اذنه **قوله** ورثق لما كان ظاهرا العطف يقتضي ان الرثق ذم عطف عليه
يجز عن الموانع الثلاثة مع انها من الحس قدر الشرع **قوله** ومن الشتم **قوله** التلاحم يقال امرأة
رثقا بنيه الرثق اذا لم يكن لها ذوق الالمال وفي المغرب ما يفيد اتحاد الرثق والقرن والقول
وبعبارة القرن في الغير مانع يمنع من سلوك الذكر فيه اما عدة لطيفة او حجة او عظم او امرأة
رثقا وبها ذلك اه **قوله** عظم فيه قصور كما علمت من عبارة المغرب **قوله** عدة هو بها التفسير
داخل في القرن وشمل ما ذكره الشرح داخل في الغير المانع من جماعها **قوله** ولو تزوج هو المعتمد
وبه جزم قاضيان **قوله** لا يطاق معه الجماع وفي الزخيرة التي تطبق الجماع المراهقة **قوله** و
لا وجود ثالث يرد عليه ما قدناه على تمثيل الشرع ثم انه لا تكرار مع ما تقدم لان ما سبق
تمثيل من الشرع وهذا من المصنف تقييد **قوله** ولو نأى او حسيبا يعقل وشمل الثالث زوجته
الاول وهو المذهب ببار على ان كراهته وطهرتها بحضرة ضررها كما في البحر **قوله** او اعني فصل في

المستفي في فقال ان لم يتفق على اليمين والطلاق الشرعي في الاعم فعم اذا كانا نائما **قوله** صغيرا لا يعقل
يؤخذ من تفسيره ان العبد الذي يعقل هنا هو الذي يمكنه التمييز من الالواق **قوله** وكذا لا علم
اي فانه يقال فيه ما قيل في المجنون والمملوك من التمييز المذكور وفي السراج المجنون والمعوق
كالعبد فان كانا يعقلان فليست بخلوة وان كان لا يعقلان فهو خلوة وفيه تأمل **قوله** به ينفق
مقابل ما جزم به الامام السرخسي في الميسر بان كلامه من جارية وجارية تملك صحبتها وهو قول
الامام وصاحبه لانه ينفق من غشيانها بين يدي امه **قوله** مطلقا ظاهرة ولولا جني **قوله**
لا يمنع مطلقا ان كان عتورا لانه قطعت على سيدة وعلى من ينفق عن سيدة كما في النهر
ينف وسيدة هنا في صورة الغالب لها فلا يعتد عليه وفيه ان الرجل قد يامر بها بالاستقلال
عليه فيتعبد الطلوع منها متعديا عليه فيعد وعليها فيكون ما نفا الا ان هذا نادرا وقد يقع
عند الطلب اشهرها متخاضا من فدين سيدة بعقرها **قوله** او كان للزوجة الا وان لم يكن مقورا **قوله**
وكان له بالواد وفي بعض النسخ باو وهو تحريف اوج **قوله** وبقي منه ان من المانع والطلاق في هذه
الاشياء فم بالوكانا فيها لئلا او نها **قوله** وطريق ان كانت جادة وان لم تكن صفة هندية ولنا
في الطريق في البحر بالا عظم **قوله** وصحاح ان غير مقول عليها كما لا يخفى **قوله** وصحاح ان ليس
بقربها احد وكيفية لا يا فان من مرور الناس هندية **قوله** وسطح ليس على جواربه ستا وكان
الستر رقيقا او قسرا بحيث لو قام انسان يقع برأ عليها لا تصح الخلوة اذا خافا هيجوم الفوفان
اشاحمت ظهري **قوله** وببيت مفتوح قال في البحر اختلف في البيت اذا كان بابا مفتوحا او طوقه
بحيث لو نظر انسان ما فيها فنجي جمع النوازل ان كان لا يدخل عليها احد الا باذن فهي خلوة
وتحوى في الهندية وفيها ولو كان بينه وبين من في البيت من النساء ستر رقيق يري منه او كان قفرا
بحيث لو قال انسان ما فيها لا تكون خلوة **قوله** واما اذا لم يعرفها لان التمكن لا يحصل بدون
المعرفة بخلاف ما اذا لم تعرفه والفرق انه يتمكن من وطئها اذا عرفها ولم تعرفه بخلاف عكسه
فانه يحرم عليه كذا في البحر وفيه انه اذا لم تعرفه يحرم عليها فكيفها منها فانها هي انما تمنع من
وطئها بناء على ذلك فينبغي ان يكون ما نفا قلنا في قلت ان هذا المانع بيده انما له بان يعرفها انه
زوجها فلما جاء التفسير من جهته يحكم بصحة الخلوة فيلزم المهر **قوله** والمنف وهذا ما ارتضاه
في النهر وقال في البحر ويبيح ان يكون صوم الغرض ولو من ذرايع صفة الخلوة اتفاقا لانه يبيح
افاده وان كان لا يكون خلوة فيه فهو مانع شرعي **قوله** ان يقع من الخلوة لسقوط الكفارة شبهة خلا
الامام مالك رضي الله تعالى عنه فانه يرى فطره بالجملة ناسيا ولا كفارة فالفرد الذي يبيح انما
حدث على منظر **قوله** وكما سقط الكفارة كشراب وجلاء ناسيا ونسيته نهارا ونسيته نفل **قوله** وادار
لان الحرمة في الاداء اقوى منها في غيرها لما اشتملت عليه من افساد الصوم وهلاك حرمة الشهر
ولنا غلظ عليه بالكفارة مع العقاب شهر **قوله** وصلاة الغرض فقط اما صلاة النفل ولو السنة
المؤكدة الرباعية وغيرها والواجب فلا يمنع صحة الخلوة اخذ اليه البحر والطلاق في الغرض فم
الاداء والقضاء وقول ان ادراكا بحته في الشهر فيه نظر فان قول المهر ولا بد من التزام هذا
الصلاة يمنع الغرضية مطلقا كما يظهر من سابق كلامه لانه انما به روا على بحث اظهر في البحر من انه يبيح
ان يكون مطلق الصلاة ما نفا فراجع متاملا **قوله** فيما يبيح ان من الاحكام **قوله** ولو يجوب بان
مفتوح الذكور والمفتوحين من الحب وهو القطع في العانة والكا هو ان قطع الخصيتين ليس بشرط
في الجيوب ولذا اقتصر الا سببا في علا قطع الذكر عن الشهر **قوله** او خصيا يفتح الى المني - فويل
منه مفعول وهو من سلب خصيتاه وبقي ذكره **قوله** ان ظهر حاله ان قبل الخلوة **قوله** كما بسط
في الشهر عباته قال في البحر اخذ المصنف صحة خلوة الفتن بالاولى واقول يجيب ان يرد من
ظهر حاله اما المشكل فتكافه موثوق الى ان يبين حاله ولذا لا يلزم فيه من تحت لان النكاح
الموثوق لا يفيد اباحة النظر كذا في النهاية واذا في الميسر ان حاله يبين بالبلوغ فان ظهر فيه

علامة الرطال وقد شروجه اياه حكم بصحة نكاحه من حين عقد الاب فان لم يصل اليها اجل
كالعنين وان تزوج رجلا يبين بطلانه وهذا صحيح في عدم صحة خلوته قبل ذلك وبهذا التفسير
علمت ان ما نقله في الاشياء عن الاصل لوضوح ابعده رجلا فوصل اليها حارة والاطلا علم بذلك
او امانة فبلغ فوصل اليها حارة والا اجل كالعنين ليس على ظاهره والله تعالى الموفق اه وماه المسو
ان حاله يبين بالبلوغ بحول على الغالب والا فقد يبلغ ولا تظهر علامة مميزة او تظهر علامات
متضادة **قوله** او كبر سن نحن عليه شارع الوهبانية في العنين بعد غرده فيه اولا **قوله** في نبوت
النسب قال في البحر ينبغي ان لا يذكر نبوت النسب في احكام الخلوة والقائمة مقام الوطئ لانه
من احكام العقد وان لم توجد خلوة اصلا كما في كالح المشرقة مغربية بزيادة **قوله** وفي تأكد
المهر اعلم ان وجوب المهر المسمى بالموت او الخلوة الصبيحة انما هو في النكاح الصحيح اما الفاسد
فلا يجزئ الا بالوطئ من جلد **قوله** بلا تسمية يرجع الى المهر المثل **قوله** والنفقة قال في المهر وما
زاده الشارح وغيره من وجوب النفقة والسكنى في هذه العدة ومنه الرابع واد خالف الامام
وابتصار زمن الطلاق وقوع باين اخر فالمتحقق انه من فروع العدة واصله لصاحب البحر
قوله والعدة وجوبها من احكام الخلوة سواء كانت صبيحة ام لا **قوله** في عدتها متعلق بنكاح
والاولا تاخير بعد قوله وحرمة نكاح الامة **قوله** وحرمة نكاح الامة فان نكاحها يحرم ولو
في عدة من طلاق الحرة البائن **قوله** ومراعاة وقت الطلاق في حقها فان قال بعد الخلوة انت
طالق ثلاثه لست وقع عند كل طهر طلقة ولو كانت ايسة او صغيرة وقعت الساعة واحدة وبعد
شراخرين يعني ان طلقها بعد الخلوة طلقة ثم طلقها في العدة طلقة باينة وقعت كما اذا طلقها
بعد الوطئ طلقة ثم طلقها في العدة طلقة باينة حيث يقع وأشار بقوله باين اخذ الى ان الطلاق
الاول ايشاء وقع باينا وان كان بصريح الطلاق وذلك لانهم لما جعلوا الخلوة مثل الوطئ في احكام
دون اخرى فان جعلها كالوطئ في حق وقوع الطلاق وقع رجعا وان لم يجعلها مثله في حق وقوع
باينا فقلنا بالبائين احتياطا فان قلت لا يبيح جامع بين المشبه والمثبه بل ان المثل في البائين البائين
والمثبه في حق البائين الرجعي قلت المزارر الشبه من بعض الوجوه وهذا في كل منهما وقوع طلاق
بعد اخره وفيه ان المشبه به يلحق فيه البائين البائين الى ان كانا صبيحين او احدهما وقولهم البائين لا يلحق
البائين بحول على ما اذا كانا بلفظ الكفارة **قوله** على المختار هو واحد الاثنين كما في البحر وفي رواية لا يقع
لما ان البائين لا يلحق البائين الا اذا كانا متعلقا والفرق ان هذا المختار وجه المختار وما ذكره في البحر عن
الاخيرة من ان الاحكام لما اختلفت وجب القول بالوقوع **قوله** والا حصان في اختلا بزوجته
خلوة صبيحة ثم نفي وبشبه عليه بالشهور لا يجب عليه حد الزوج لفقد شرط الاحصان **قوله** و
حرمة البنات فاذا خلى بها فطلقها قبل الوطئ لا يحرم عليه بنتها وهو الواجب نهر بشرط تحريم
الخلوة عن المسن شهيرة او تعييل كما في عقد الفرايد بالسود **قوله** وحدها للاول ان للفرج
الاول الذي طلقها ثلاثا لان الحل مشروط بنفي عسلية الثاني ولم يوجد في الخلوة المجردة
قوله والرجعة ان لا يبر من جعلا للخلوة ولا رجعة له بعد الطلاق الصحيح بعد الخلوة **قوله**
والمرث فلو اباها ثم ماتت في عدتها لم توث بمجته **قوله** وتزوجها كالابكار والا والاشيات
لان المعنى لا يكون الخلوة كالوطئ في تزويجها كالاشيات بل تزوج فيها كالا بكار **قوله** على المختار
وجعلها في المني كالوطئ في حق التزويج فتزوج كالاب في البحر وهو متعين لما قد منا من
انها تزوج بعد ها كالا بكار اذا قالت لم يدخل بها **قوله** وغير ذلك كالا بكارة فان الخلوة
لا تكون كالوطئ في اجارة العقد الموقوف كما في البحر ولا في سقوط حق الزوجية في الوطئ
بانه تمام في النظم افاده **قوله** كما نقله صاحب التمهيد ان ما ذكره المصنف من كون الخلوة
كالوطئ في احكام دون احكام مما ثل لما نظمها صاحب المهر عن البيهقي والمماثلة ليست من كل وجه
لان ما في النظم اكثر **قوله** وغيره ان غير الوطئ في احد عشر صورة وهو بالرفع عطفها

على خلافه **قوله** وبهذا العقد تحصيل مبتدأ وخبر والعقد بكسر العين المطلق على العقد كذا
يعني من اراد ان يجعل حكم الخلوه فعليه هذا العقد **قوله** مقبول خبر المحدث ان ما ذكرته
من الاحكام مقبول غير مودود **قوله** واربع بالجر عطفا على الاحتجاب **قوله** فيه ترجيل يقال ترجل
القوم المكان استقلوا كما في التماسه والمراد كما قاله في الطلاق وفيه ان المعنى يخلع غيره فان
طلاق فيه طلاق وهو متبناها في الاول ان يراد بالترجيل الاستقلال عن عصمة الزوج وان لم يكن
تاما لبقاء العدة **قوله** واوتقوا فيه الى الترجيل الى معناه او قدما في الطلاق بعد الخلوه طلاقا اذا
لحقه في العدة وقال ان الغير للعدة وجميع العدة ولم يتقدم له مرجع **قوله** اذا لحقها الصبي للتطبيق
والالف للطلاق **قوله** القيل بدل من الاول **قوله** اما المغير الى حكم الخلوه المغير كحكم الوطء
قوله يا ايها المفسر اسم المفعول **قوله** ورجعة تحت صورتان لا تكون الخلوه رجعة ولا رجعة له
في عدة طلاق بعد خلوها بخلاف الوطء فيها **قوله** سقوط وطء ان حق الزوجة في الوطء يستقر به ولا
يسقط بالخلوة **قوله** كذا في البرميد ولان معطافا الشك في صحة ما فيها بكون حقيقة وحكي كما قاله
المؤلف في شرحه الملتقى **قوله** كذا في النكاح يعني ان لا من نكحت ثم وطئها في المدة كان فينا وان خلاها
لا **قوله** والتكفير يعني ان الزوج ان وطئها في رمضان فعليه الكفارة وان خلاها لا قال
في النكاح بعد التكفير هنا مما لا ينبغي ان الكلام في الخلوه الصحيحة وصوم الا اذا فسد هاهنا كما هو **قوله**
ما خفيت عبارة ما نألفه يعني ان وطئها الزوج في عدة فسد هاهنا الوطء كالصوم والصلاة والاعمال
الواجبة فست وان خلاها لا افاده **قوله** لا نكاحا سقط نصف المهر قد يقال ان هذا مناف
لعمولهم العقل لثا في الضمان عن نفسه وقد يجاب عنه بان محله ما لم يثبت سبب الضمان وهذا قد
ثبت بالعقد او ما لم يتم قرينة وقد قامت وهي الخلوه **قوله** وان انكر الوطء فيا لان المعقود
من انكار الوطء دعوى سقوط نصف المهر وهي تنكره والقول المنكر باليمين قاله في الاول والابن
ولما انكرت الوطء كما هو في نسخ لانه المشهور ويدل عليه ما في المهر حيث قال ولو قالت بطلان
يجب لها كمال المهر ولا يكون قولها ما نألفه من ذلك كما في القية والخاتمة وبه جزم في النظم الوهابية
ولعل الوجه فيه ان الشارع رد قولها حيث اقام الخلوه الصحيحة حكام الوطء والمذهب في ذلك
اعلم اه وانما كان ما قلنا اول لان ما ذكره هو معنى موضوع المعنى **قوله** ولو لم تكن في الخلوه ان
على ذلك واما اذا اختلفت في المسئلة السابقة **قوله** الطرسيسوس سببه الى طرسيسوس كذا وان
بلد اسلامي مخضب كان لا يؤمنه ثم اعيد الى الاسلام في عصرنا قاسوس **قوله** وامره المعنى وشي
البحر وعبارة المعنى كما في كتابه ولو لم تكن في الخلوه فبقيا خلافا للمأخرين كما في الخطبية والقيية
واختار الطرسيسوس في فقرتها من عند ان كانت بكرا صبيحة الخلوه لانها لا تعطى الا كرها وان
كانت ثيبا لا يصح لعدم تسليم البضع اختيارا فكانت لا خير باسقاط حقها بخلاف البكر فانها
تستحق ان لا يقال كيف يعمل بالبحث مع وجود البضع لانا نقول في هذا كلامهم ان لا يلزم من قدام
المذهب عليه مع انه لا يفتي بين القولين فلم يجز عن كلامهم **قوله** ولو قال ان الغير المدخول
في **قوله** فخللها ان خلوه صحيحة لانه المأخر من لفظ الخلوه كذا في قلت قد عرفت البحر والنهر
من مواعيد صحة الخلوه هذا التعليل في فاسدة **قوله** باينا لتعريضهم بان المطلق العاقبة بعد
الخلوة الصحيحة يكون باينا من ان فيها اول لعدم صحته فانها لا تثبت الوطء الا في وجوب العدة
قوله لوجود الشرط علمه لطلقت واما علة كونه باينا فهو ما قدمناه عن المأخر **قوله**
ووجب بنفس المهر لان كماله يتمكنه من الوطء حسا وشرا وها هنا مجرما خلاها كانت وحرم
وطئها فكان غير متمكن شرعا فوجب بنفس المهر وهذه العلة لم تجب العلم فان قلت غايته
ما يلزم من هذا التعليل انها خلوه فاسدة والعدة لازمة فيها كما سيجي في قلت العرقان الزوجة
باقية فيما سياتي بخلافها هناك **قوله** ولعدة عليها فلا نفقة ولا سكن ولا مسكنة ولا ميراث
لانها من ذروع وجوب العدة **قوله** وتجب العدة لها ولو كانت في الجنين

عن العنك

عن العنك تكلم مشائخا في العدة الواجبة بالخلوة الصحيحة انها واجبة ظاهرة على الحقيقة فقبل
لوتزوجت وهي متينة بعد الدخول حل لها وبانته لا فناء **قوله** لقوله لقوله السفلان سفل
بعينها بالعلم فالعدة حق الشرع والولد لاجل النسب فلا تصدق في ابطال حتى الغير منه وغيره
وقد يقال ان التوهم منتف مع الفساد خصوصا اذا كان المانع حسيا **قوله** قانله القدور
في بشرية مختص الكفر في عتاج **قوله** تجب العدة لشبوت التمكن حقيقة **قوله** كبحر لا يطاق مع
الوطء كما قاله **قوله** وموضع مدنف الدنف محرابا المرض الملازم ودنف المريض كغرض ثقل قاموس
قوله لا تجب لانعدام التمكن حقيقة **قوله** لانه منه محمدا في الجامع الصغير **قوله** قاله المصنف
في البحر **قوله** الموت ايضا ان كان الخلوه كذلك والمراد موت احد الزوجين **قوله** في حق العدة
فاذا مات وجب عليها عدة الوفاة اربعة اشهر وعشر **قوله** حتى اه تنفيع على ما يفهم من قوله
فقط وفيه انه يعطى حكمه الارث ايضا ولا يقال ان الارث تابع للعدة لتخلف ذلك في الخلوه
قوله قبضت الف المهر الالف مذكرا لا يجوز تاشيه كما في الايقاع ومثل النقد المكيل والموزون
اذا لم يكن معينا والبر والقرعة من فضة وذهب في دوايح كاذ في النهر وغيره **قوله** قبل وطئ ولو
حكما بالخلوة **قوله** لعدم تعيين النقود في الصمود ولذا الواسط في النكاح الى دوايح كان له
ان يسكها ويدفع مثلها جنسا ونوعا وقد اوصفت ولو لم تنجب شيئا والمسئلة بجالها كان لها
امساك المقبوض ودفع غيره ولذا اتزكى الظل **قوله** او ما يقع مثله ما اذا وهبت الكل كما في
البحر وغيره وقد يقبض النصف للاحتراز عما اذا قبضت اكثر ووهبت الباقى فانها تترد على
ما اذا على النصف عنده كالوقبضت ست مائة ووهبت اربع مائة فانه يرجع بمائة وعندهما يرجع
بنصف المقبوض فتد ثلاث مائة كذا في غاية البيان **قوله** او وهبت عرض المهر قيد بالجهة اخرى
عما لو باعته منه ثم طلقها فانها يرجع عليها بنصف قيمته وقيد بجميع العرض لانها لو وهبت
لاكثر او النصف فلا رجوع له واشار بالاضافة الى انه لم يتعيب فلو وهبت له بعد ما قبض
بمير فاحد ثم طلقها قبله فانه يرجع عليها بنصف قيمته العرض يوم قبضت لانه لما قبض فاشا
حصار كانا وجهه عينا اخر غير المهر كذا في التبيين والظاهر ان العيب اليسير كالعدم لما ان
العيب اليسير في المهر محتمل **قوله** او في الذمة انما صح شبوت العرض في الذمة ههنا لان المال في
النكاح ليس مقصودا فيجوز فيه التسامح بخلاف البيع **قوله** لمصول المقصود وانما عاين حق
لتعيين العرض في العقد ولهذا لم يكن لكل واحد منهما دفع شيء اخر وقد اوصل المسئلة في البحر
والنهر الاستين وجها **قوله** على ان لا يخرجها من البلد او على ان يعتق اناها او يزوج اباهانته
مهر ولا بد ان تكون المنفعة المذكورة بما يباح استغناحه حتى لو شرط لها خيرا او خيرا يبيع المسمى
فان كان المسمى عشوة فصاعدا وجب لها فقط والاجب من المثل ولا بد ان يكون المسمى اقل
من مهر مثلها فان كان مثله او اكثر ولم يف بالوعد فليس لها الا المسمى غايته البيان **قوله** او على
الف نظير هذا على الف ان كانت العجينة او ثيبا او على الفين ان كانت عربية او بكرا وساة **قوله**
فان في تشدد الف دليل يوفى والا لقال يف في بايضاح **قوله** واقام بها انما ذكره بعد قوله فان
وفي لانه اذا فعل احد الشقين بعد موافاة **قوله** مع ذكر شرط ينفعها منه ما اذا كان الشرط لا يبرها
او لذن رخصها لانها تنفع بما لهم فصارت كالمنفعة الشرطية لها وقيد بذلك لانه لو شرط مع
المسمى منفعة الاجنبى ولم يوف فليس لها الا المسمى لانها ليست منفعة مقصودة لاحد المتعاقدين بعد
عن المحيط **قوله** بقوات النفق هو الاقامة في الاول والثالث وعدم التزوج في الثاني يعني ولما
فات النفق بطل كون الالف مهر في المسائل الثلاث لانها ما رويت بالالف الا بشرط النفق وقد فات
وجب مهر المثل اما في الاول والثاني فليقوا العقد عن المسمى واما في الثالث فلان الشرط الثاني غير
صحيح لجهالة فيه فخللا العقد عن التسمية فوجب مهر المثل ام **قوله** في المسئلة الاخرة قيد في قوله
ولا ينفذ على الفين فقط واما قوله ولا ينقص عن الف فراجع الى المسائل الثلاث **قوله** لا تافا

على ذلك ان لم يصحها بالالف في المسائل الثلاثة وصحها بالالفين في المسئلة الثالثة **قوله** لسقوط
الشرط قال في الفتح ولو لم يلحقها قبل الدخول بها بحجب نصف المسمى او لا بناء على انه لا خطر فيها لا تردد
وكذا في المسئلة الاولى لانه بالطلاق قبل الدخول يستحق اعتبار هذا الشرط اه قال في البحر لو لم يلحقها
قبل الدخول كان لها نصف المسمى سواء وفي شرطه ام لا لان مهر المثل لا يشترط اه وان وجه المثل
محقق في العودتين عند عدم التوفية وعدم الاقامة **قوله** فانه يصح الشطآن فان قلت ما الفرق
بين هذه وبين مسئلة الالف والالفين في الاقامة والاخراج قلت اجاب في العنايه بانه في هذه لم توجد
المخاطرة لان المرأة اما جيلة في نفس الامر واما قيمته غير ان الزوج لا يعرفها وجهه يصفتها
لا يصح المخاطرة فصح الشرطان جميعا بخلاف مسئلة الالف والالفين فان المخاطرة وجدت فيها
في التسمية الثانية لانه لا يدري ان الزوج يخرجها او لا **قوله** في الاصح ونحوه في نوازل سماعه
عن محمد بن الحنفية وضعت في البحر **قوله** بخلاف ما لو ووداه كان ينبغي ان يترك هذه المسئلة مع مسئلة
الالف والالفين لا تخاد حكمهما كما فعله في شرح الملتقى **قوله** والا فمهر المثل هذا قياس قول الامام
وقياس قول الصحابيين صحة التسميتين ابو السعود **قوله** لزم الكل لان المهر انما شرع لمجرد الاستمارة
دون البكارة وفي شرح الملتقى وان شرط في النكاح البكارة فلا زيادة شئ لها بان تزوجها على انها
بكر فوجد لها شيئا لزمه كل المهر ان مهر المثل بلا تسمية او المسمى بلا نقصان لانها تزد حبائشيا فليحسن
النكح بها وكذا لو شرط انها شابة فوجد لها غير التسميتين **قوله** ولو تزوجها على هذا العبداء فابط هذا
المسئلة انه رد وبين شيئين مختلفين سواء اختلف الجنس كما في العبد والالف او اختلفت كاه العبدتين وقد
بالشرع لانها اذا خالعت او اعتق او اقر كذا في وجب الاقوى ومحل ذلك ان المهر يجعل لها اوله الخيار
في الاخذ او دفعه اما لو قال على انها بالخيار تاخذ ايها ما شئت او على اني بالخيار اعطيتك ايها ما شئت
فان يصح كذا في كاه البحر وغيره **قوله** او الالفين اشار به لان ذكر الالف ليس احترازا ولو قال
او على هذا الالف او الالفين ليفيد انها مسئلة الالف في صحة الجنس لان احد الثقلين ان يرد من الاخذ
تسمية لكان اوله وقد فعل كذا في البحر **قوله** او على احد هذين اساد بهذا انه لا فرق بين كلمة او
ولفظ احدهما عن المخير **قوله** واحدهما او كسر فلو كانا سواء فلا تخيير ولها الخيار في اخذ ايها ما شئت
بحسب **قوله** حكم مهر المثل هذا مذهب الامام وقال لها الاقل **قوله** فلها الاربع هذا في المماثلة لظاهر
وجهه اذا كانت ارفع منها وحسب به وبقايل نظيره في الاوكس **قوله** لانها الاصل ان عند فساد
التسمية **قوله** وجبت المتعة وما في غايه البيان من ان لها نصف الاقل انما قال في علل الطلاق **قوله**
او عدها لو اعاها في المعطوف لكان اوله دفعا لتوهم انه من المسئلة الاولى او موضوع هذه
انه تزوجها على شئ يتبين جنسه دون نوعه **قوله** او ثوب وهو من شئ لا هذا بل معلوم **قوله**
او فراش بيت قال في الفتح وان تزوجها على فراش بيت صحة التسمية ولها الوسط مما جرت عادة
اهل بلد ها بذلك وان اعطاها قيمته اجبرت على القبول **قوله** او عدد معلوم مراده بالعدد
ما يشمل الواحد كجمل وثاقه وذكر هذه الاشياء بنهائه لانه في المعين كهدا العبد والعروس ثبت
الملك فيه لها بمهر والقبول ان كان له وكذا لو لم يكن مثالا اليه الا انه اضاف الى نفسه كعبد لان الاضافة
الى نفسه من اسباب التعريف كالاشارة لكن لا تجزى على قبول القيمة في المضاف الى نفسه فان لم يكن مثالا اليه
ولم يصفه الى نفسه بان قال تزوجتك على عبد زيد فلها ان تأخذ به بشرا له فان عجز عن شرائه لزمته
القيمة ولو قال عبد زيد وله عبد ثبت لها الملك واحد وسط مما ملكه وعليه تقييد ابو السعود **قوله**
في كل جنس له وسط فقد بهذا التعميم ان هذا الحكم لا يخص العروس والعبد وما عطف عليها بل يعم كل جنس
له وسط معلوم **قوله** الوسط لانه ذو حفظ من اليد وذو حفظ من الرد **قوله** او قيمته ان
ان شاعطها قيمته الوسط وتجر لان الوسط لا يعرف الا بالقيمة فلكانت اصله الا فينا وتعتبر
القيمة مجبلة لثلاث الاوقات من الغلا والرضع على الاصح **قوله** وكذا ما لم يجزاه لما لم يبين المهر من
له الخيار في اخذ العين او القيمة اشار اليه الشرح بالتفصيل فالحق ان لا يجوز فيه السلم والثوب يجوز

فيه قوله

فيه **قوله** وكذا الحكم في كل حيوان اه فذكر الغرس ليس قيد او لو قال او لا ولو تزوجها على معلوم
جنس وجب الوسط او قيمته كما في احمد واشمل فانه يعم نحو العبد والثوب والعروس **قوله** في قوله
المعقول على مختلفين في الاحكام كاشان قاله المص **قوله** متفقين فيها ان في الاحكام كالعلم فانه يشبه
المعقول والضمان واليقين فانه يشبه الجاموس والاحكام متقدمة في الذكاة وتكميل النصاب واما اختلافها
فالايمان فلفظ الفرق وشمل المص للنوع سابقا برجل **قوله** لانه لا وسط له لعدم اقراره ما دخل تحته
ووسط العبد في زماننا الجبش واما اعلاء فالردى وادناه الزني كذا في البحر والنهر والمخير ولعل
هذا كان بحسب عرفهم اما في عرفنا فالجبش لا يجب الا بالتفويض عليه لان العبد متى اطلق بمهر لا يصر في
الالفين فان اقتضى على ذكر العبد وجب الوسط من السواء **قوله** وان امهرها العبد من لراد
بالعبد بين الثقلين الخالين وادناه بالحيوان يكون احداهما لا يحل تسميته فدخل فيه ما اذا تزوجها
على هذا البيت وهذا العبد فاذا العبد حرا وعلى مذبحه تين فاذا احداهما ميتة كذا في شرح الطحاوي
قوله فمهرها العبد وهذا بخلاف ما لو استحق احداهما فلها الباقى وقيمة المستحق ولو استحق جميعا
فلها قيمتهما كذا في شرح الطحاوي **قوله** اقله ان المهر **قوله** وعند الثاني اه وعند الثالث لها العبد
الباقى وقام مهر مثلها ان كان مهر مثلها اكثر من العبد بحسب **قوله** كشهود ادخلت الثاني تزوج
الاختين معا ونكاح الاخت عدة اضرة والمعدة والخامسة في عدة الرابعة والامنة على الحرة نكاح
الكافر مسلمة فلا يجحدان ويشتا النسب عليها العدة **قوله** وقيل الوطى لا حكم له اصلا ولا يجب به المهر والحد
وان تكرروا وكذا لو طعن حصل عقب بشبهة الملك بخلاف شبهة الاشتباه كوطى الابن جارية امه فملك
وطى مهر ومهر ما لو كان الوطى مبيها وتماه في البحر **قوله** في القبل قديمه لانه لو وطئ في الدبر لم يبرأ
مهر لانه ليس بحلا للتمسك وان اعلم الحكم في وطئ الدبر يعلم في المسن والتبيل بشبهة بالاولى **قوله**
لحدته وكذا بسبب فساد العقد فلا يثبت به التمكن فهي غير صحيحة كالخلوة بالحاشى فلا تقام
مقام الوطى تبيح ولو طعن المعتدة عن طلاق ثلاث وادعى الظهيرة ان كانت الطلقات الثلاث جملة
فمكن انها لم تقع فهو تكت في موضع فليدبره بكل وطئ مهر ولا بعد الوطى به زانيا ولا يكون الولد
ولد زنا **قوله** ولم يزد مهر المثل اه ذكر صاحب البحر بعد ما حفظ الدين في اكثر مهر مثلها اه ما نصه
معنا في الخلاصة ملخصا ليس المراد من المهر الذي يجب بالوطى بشبهة مهر المثل المذكور هنا بل العقر وقصر
الاسبيح بانه الذي شتا جرع عليه بالزنا لو كانا حلالا لا ابو السعود لكن قول المص ولم يزد على المسمى
وقول الشرح بعده ولو كان دون المسمى لزم مهر المثل ليفيد ان المراد مهر المثل المتعاقب ولعل في
المسئلة قولين **قوله** على المسمى ولو كان اقل من العشرة بخلاف النكاح الصحيح اذا وجب فيه مهر
المثل فانه لا ينقص عن عشرة ومحل عدم الزيادة على المسمى في نكاح غير المحرم اما فيه فيجب مهر المثل
بالفا ما بلغ كذا في الحاشية فالمراد المسمى المعلوم اما المجزول فيجب فيه مهر المثل بالفا ما بلغ **قوله**
والكل واحد منهما فسخه فانه ان الفسخ يتحقق منها كما يتحقق منه وقد نيه عليه صاحب النهر **قوله**
ولو غير محض من صاحبه ان حضوره فهو مصدر مسمى **قوله** في الاصح وقيل بعد الدخول ليجوزها
فسخه بغير محض من صاحبه عن النهر وغيره **قوله** فلا ينافى وجوبه قال في النهر وقول الشرح والكل
منهما فسخه بغير محض من صاحبه لا يريد به عدم الوجوب اذ لا شك في انه خروج عن المقضية والخروج
عنها واجب بل افادة انه امر ثابت له وحده اه ان لكل واحد منهما على الافراد موهما **قوله** بل
يجب على الثاني اضراب استحقاق **قوله** وتجب العدة ان بالحيض او بالاشهر وكذا انجب العدة اذا كانت
هذه الموكولة اخت امراته فخرم عليه امراته الى انقضاء عدتها وكذا اذا كانت مع الخامسة ابو السعود
ولا احدا عليها في هذه العدة ولا نفقة لها فيها لان وجوب النفقة باعتبار الملكا ثابت بالنكاح
وهو متفق هنا **قوله** بعد الوطى اما قبله فلا حكم له من وجوب عدة وشبوت شية وقد ناه **قوله**
لا الخلوة ان لا تجب العدة في الطلاق الفاسد بعد الخلوة بها لعدم اعتبارها وجوب العدة ولو في
الخلوة الفاسدة اما هو بعد الطلاق الصحيح **قوله** للطلاق متعلق بيمين في تفسيره بالطلاق نظر فان العدة

هنا فسخ للطلاق ولما قال في البحر ولا يتحقق الطلاق في النكاح الفاسد بل هو متأكد واجبه في الطلاق
قد يرد به الترك كما سيأتي في نكاح الرقيق في طلقها او فارقها بزيادة **قوله** لا للموت ان مو الويل
قبل العول اما لو مات بعد الويل وجبت عدة الموت قلها كما ياتي في باب العدة اهـ قلت الذين
يأتي في العدة انها تقدر بثلاث صبي في الموت والفرقة وفي قول الشرح لا للموت ان لا تقدر عدة
الموت فلا ينفذ انها تقدر عدة الطلاق بعد الموت **قوله** من وقت التفريق ان تفريق القاض ومثله
التفريق وهو كسفرهما العقد وفسخ احدهما وقال في فسخ من اخر الوطأت واختاره ابو القاسم
الصفا وهو الصحيح جميع النهر في البحر وظاهر كلامهم ان اجدا منها من وقت التفريق قضاء وبائة
وفي فسخ القيد ويجب ان يكون هذا في القفا اما فيما بينها وبين الله تعالى اذا علمت انها حاض
بعد اخر وطع ثلاث ينبغي ان يحل لها التزوج فيما بينها وبين الله تعالى **قوله** او متاركة او قال
في البحر ولا يتحقق المتاركة الا بالقول ان كانت مدخول بها كقوله تاركتك او تاركتها او خليت
سبيلك او سبيلها او طليتها واما غير المدخول بها فتحقق المتاركة بالقول وبالترك عند بعضهم
وهو تركها على تقدير ان لا يعود اليها وعند البعض لا تكون المتاركة الا بالقول فيها حتى لو تركها
ومضى سنون لم يكن لها ان تتزوج باخراة وشرط في القول ان يقول لها اذهبي وتزوج فان لم يقل
لها ذلك لا يكون متاركة افادة في النهر وحض المتاركة بالتزوج بناء على انها في معنى الطلاق فيخص
لها الزوج اما الفسخ فرفع القيد فلا يخصص به وان كان في معنى المتاركة افادة **قوله** في الاصح
سج في البحر وعليه اقتصر الزيلعي وقيل ان عليها شرط لصحة المتاركة وصححت لو لم يعلمها لا يتحقق
عدها ولعلم ان الزوج لا يحد بوطئها قبل التفريق للشبهة ويجوز اذا وطئها بعد التفريق كذا في
البدائع **قوله** ويثبت النكاح اما الارث فلا يثبت فيه ومثله الموقوف ابو السعود **قوله** احتياحا
ان في اثباته لاحيا الولد **قوله** وتقبر مدته ان مدت شهور النسب **قوله** فاكثرا فادبه ان التقدير
بالاقل انما هو للاحتراز عما دونه لا بما زاد عن اربعة اشهر من الحمل لانها لو جازت بالولد لا اكثر من
سنتين من وقت العقد او الدخول ولو لم ينزلها فانه يثبت شبه اتفاقا **قوله** وقاوا ابتداء
العدة او فائدة الاختلاف تظهر فيها اذا انت بولد ستة اشهر من وقت العقد ولا يقل منها من
وقت الدخول فانه لا يثبت شبه على المقيم به **قوله** ورجحه في النهر ترجحه لا يوافق الاقوال بالاول
قال فيه ولا يخفى ان السبب في كان يحتاج في اثباته فلا اعتبار بوقت العقد امس **قوله** ونظم
منها العشرة او قال وبتى من التصرفات الفاسدة الصدقة والخلع والشركة والسلم والمكافاة
والوكالة والوقف والاقالة والصدف والوصية والقبضة فالصدقة كالهيبة الفاسدة مفهومة
بالقبض والخلع حكمه انه اذا بطل العوض كالخلع على خمر او خمر او ميتة وقع باينا والشركة التي
فقد شرطها يجعل الزوج فيها على قدر المال ولا ضمان عليه لو هلك المال في يده وحكم السلم اذا فقد
فيه شرط من شروط الصحة ان ساس المال فيه كالمقصوب وحكم الكفاية الفاسدة كما اذا جهل
المكفول عنه نحو ما يبعث احدا فعلى عدم الوجوب عليه ويرجع بما اداه واما الوكالة والوقف
والاقالة والصدف والوصية فالظاهر انها لم يفرقوا بين فاسدها وباطلها وندحوا بان الاقالة
كالنكاح لا يبطلها الشرط الفاسد وقد عرف انه لا فرق بين باطله وفاسده وقالوا لو وقعت
الاقالة بعد القبض بعد ما ولدت الحارثية ام البيعة فهي باطلة اهـ **قوله** وفاسد من العقود
عشر هذا مفهوم عند فلا يعيد الحرام او مراده من العقود المذكورة في النظم **قوله** اجارة اهـ
بدل مفصل من يجعل **قوله** وحكم هذا لا جرح حكم مبتدأ او الاجر خبره واسم الاشارة بمرجع الاجارة
الفاسدة باعتبار المذكور **قوله** وجوب ادني مثل ادني بمعنى اقل هو بدل مما قبله وقوله مثل مضاف
اليه وقوله واسم معلق على مثل ولاضافة بيانية ان الواجب الاقل الذي هو المسمى او اجر المثل
فيما اذا فسخت الاجارة بشرط فاسد كاشتراط مرتبة على المستاجر **قوله** او اكله بالجر عطف على ادني
الواجب كاجر المثل بالغاما بلغ اذا فقد التسمية ومثل ذلك ما اذا جهل المسمى واسم نحوه خبر كما افاده

في النكاح المستاجر في الاجارة الفاسدة اما انتهى ابو السعود **قوله** والواجب الاكثر اهـ يعني ان
فسدت الكتابة كان لاتبه على عبد فلا يجب على المالك الاكثر من قيمته والمسمى **قوله** في الكتاب بجر
الناس منها ومن القيمة ولا يؤقف عليها بالها والنفذ من الرجوع بزيادة **قوله** وفي النكاح ان الفاسد
بعدم الشهود مثلا مهر المثل بالغاما بلغ ان لم يسم ما يصلح مهر والا فالأقل من مهر المثل والمسمى
قوله ان يكون مدخل اما اذا لم يدخل لا يجب شيء **قوله** وخارج البذر يعني ان المذاسعة الفاسدة كما
اذا شرط فيها فخران معينة لاحدهما يكون الخارج فيها لها حب البذر نعم ان كانت الارض فله عليه
مثل اجر المثل واذا كان البذر من العامل فعليه اجر مثل الارض **قوله** وهو في البحر **قوله** اجل ان نعم
وهو كملته **قوله** والصلي والرهن ان العلم الفاسد بنحو جهالة البدل المعامل عليه والرهن
الفاسد كرهن الشارع حكمها ثبوت النقص لكل من المتأخرين في موضع **قوله** اما ان اذ هلك
بملك اما ان عند الكفر في وقوله او كالمصحيح حكمه يعني وقيل ان الرهن الفاسد في حكم الرهن الصحيح
فيملك مضمونا بالدين وهو ما لا يباع الصغير واذا في البحر جربان الخلف في الرهن ولم يذكركم
بدل الصلي وجعل المصلحة الخلف جاري فيه **قوله** لكي تقضه بجر يكسها منه ومن حكمه لفروية
النظم **قوله** ثم الهبة يسكون الهبة للفروية يعني ان الموصوب مضمون على الموهوب له بالقيمة يوم
القبض في الهبة الفاسدة كهيبة متاع تقسم فالهبة الفاسدة لا تقيد الملك بالقبض كما في البحر
الهبة بمعنى اسم المفعول بدل للاخبار عنها بقوله مضمونة **قوله** وصح بيعه ان المستوفى وقوله بعد
اللام رائدة والعمية في افتراض بيعه المستوفى واشارته الى القرض الفاسد فانه في الحيوان لا يبيع
لانه قيمته كمنه مع فساده فيفيد الملك كما اذا استقرض عبدا فباعه فانه يبيع ببيعه وح فيضيق المعترض
قيمة لا يخفى **قوله** مضاربة يسكون الهبة للفروية يعني ان المضاربة الفاسدة بنحو اشتراط عمل
رب المال حكمها الامانة ان يكون مال المضاربة في يدي المضارب اما ان **قوله** والمثل في البيع
اي الواجب في البيع الفاسد بنحو شرط لا يقتضيه العقد ضمان مثل المقبوض المالك ان كان مثليا
وقيمة ان كان قيميا وتا الاغاة والقيمة مدفوعة ولا يؤقف عليها بالسكون لما مر قاله **قوله**
والخبرة مهر مثلها صرح الشرع بمضمونه بعد بقوله ومهر الامة بقدر الوثنية فيها **قوله** الشرع
فاده مع زيادة اللغز في الخبر لدفع توهم الاتحاد بين المبتدأ والخبر على ان المبتدأ عام والخبر
خاص بالمثل مع قوم الاب **قوله** من قوم ايها الاول من قرايب ايها لان العموم خاص بالرجال
عند المحققين كذا في شرح الملتقى **قوله** لا امره المقصود انه لا اعتبار للام وقومها مع قوم
الاب لانها لا تقتضي صلاحته تكون ادني حال من الاجانب بر حديد **قوله** كينت عنه مثال للمنفق
وهو كونها من قوم الاب **قوله** ويعتبر باخواتها وعماتها وبناتها كما في البحر والنهر عن الخلافة
قوله ومناه اعتبار الترتيب بحسب صاحب البحر قال وظاهر كلامهم خلافا فظاهره عدم اشتراط
الترتيب **قوله** وقت العقد ظرف لمثلها الثاني بالنظر للمتن ولتعتبر بالنظر للشرع ان ولا يعتبر
وقت الدخول ولا وقت الترافع **قوله** سنا من صفرا او كبيرا وجهالا فاهذه انه يعتبر في الاشرف
وغیره وهو الظاهر وقيل لا يعتبر الجبال في بيت الحب والشرف وانما يعتبر ذلك في ادنى الناس
اذا الرغبة فيمن للجبال بجلا في بيت الشرف واستوجه الكمال **قوله** وبلدا وعمره كوكبات من قوم
ايها لكن اختلف مكانهما او زمانهما لا يعتبر بمهرها لان البلدين يختلف عادة اهلهما في غلاته
ورخصه منهن عن الكمال وكذلك الارزمنة وفيه انه يكفي وجود بعض الصفات المذكورة هنا كالملا
قوله وعقلا هو القوة الممينة بين الامور الحسنة والقيمية او هيبة محمودة للاسان في الحركات
وسكنته ويمكن ان يرد به ما يقابل الجون ابو السعود عن البر حديد **قوله** ودنيا ان تقوى
بحر عن العينة وجمع بينهما في التي فقتضى المسايرة فن كانت على دينها ولا تشابهها في العقوى
قلت مثلها **قوله** وعدم ولدان كان من اعتبر لها المهر كذلك وان كان لها ولد اعتبر مهر مثلها
مهر من لها ولد **قوله** ويعتبر حال الزوج ايضا بان يكون للحي والبلد والصغر والسقوة والسنة

مدخل فيه ايضا اذ الشاب والمتنق يتزوج بأرض من الشيخ والنا سق ح عن البري **قوله** بقدر
الرجبة فيها فيظهر انكم يدفع الراغب مهرها ونكاحها وطا هذه ولو كان قوم اب كما في تزوج
حرمة رجل فاستولدها بنتا ولم يشترط حرمة اولادها من قبلها لتقوم ايها بالرقبة كما قال
في تنبيه قال في شرع الجميع وان لم توجد كل الاوصاف في من تقوم ايها ليعتبر الموجد ومنها وكذا
في البرجدة معللا بان اجتماع هذه الاوصاف في امواتين يتعدى ولها لم يترك في الخرافة كونه
من بلد واحد ولم يذكر في الخلاصة العقل والعصران الزمن من غلاء ورخص في النظرية لم يذكر المال
حصوله بقليل زيادة وفي المتن اعتبر ذلك اذا اقترب من الاجابة وهو صريح في انه لا
يعتبر من وجد فيه بعض الصفات من الاقارب حيث وجد كلها في الاطراف وما في المتن من
ايسر وقال في البري لم احكم ما اذا ساءت المودة امواتين من اقارب ايها في جميع الاوصاف في المودة
مع اختلاف مهرها فقلت وكثرة وينبغي ان كل مهر اعتبره القاض وحكم به انه مهر لقلة النكاح وت
قوله لما ذكر متعلق بالمتن فيجب به الاوصاف المتقدمة من المثل في الاوصاف المتقدمة ولا
كبير فائدة فيه **قوله** اخبار رجلين اي عدول بدليل قوله فان لم يوجد فهو معدول **قوله**
قال القول للزوج ان في تعدد مهر المثل وقوله فوض المهر من مهر المثل وقوله بذلك ان يفرقه
القاض **قوله** وصح من ان الولي المهر المثل ان الولي اما في المدة او في الزجر الصغيرين او
الكبيرين اما في الزوج الكبير فهو كالاجنب ولا يثب عليه ولاية استجاب وحكم من مهر كحكم
منه في الاجنب فان ضمن عنه باذنه رجوع والا فلا واما اذا كان صغيرا بان زوج ابنه ومن المدة
مهرها فصحيح لانه صغير ومعه واما ضمان في المدة للمهر عن زوجها فلا يجوز اما ان تكون كبيرة او صغيرة
فان كانت كبيرة فظاهر لانه كاجنب ضمن لها المهر وشئت لها الخيار في مطالبة ومطالبة زوجها ان كان كبيرا
ويرجع الولي بعد الاداء على الزوج ان ضمن باذنه سوا كانت الكبيرة عاقلة او مجنونة واما اذا كانت صغيرة
فزوجها الاب ومن مهرها فانما صح لانه صغير ومعه مهر وفي شرع المتن ولا يثب المطالبة بالمهر لست الا
للأب والابن وللتام لان غير هؤلاء لا يملك التعريف في مال الصغير فلا يملك اقتض صداق وان كان
عاقدا يحكم الولاية او الوكالة كذا في الثانية وغيرها **قوله** ولو عاقدا اي له اولها او لها **قوله** لانه صغير
تقريبه على جواب السؤال بقدر تعدد مهره اذا ضمن في الصغير المهر يلزم ان يكون مطالبا ومطالبا وهو
لا يعقل وحاصل الجواب ان الولي في النكاح صغيرا لو كمل اه **قوله** لكن استدراك على قول المصنف وصح
ضمان الزوج موضحا **قوله** بشرط صحة ان الولي اما عاقد او له اولها او وليها اذ كان الولي
صحيبا اما اذا حصل الضمان منه في مرض الموت فلا يصح لانه تبرع لو ارثه كذا في الخيرة واما اذا لم يكن
وارثا فالضمان في مرض الموت من الثلث كما مر حوا به في ضمان الاجنب **قوله** وهو ان المكفول عنه
اوله وارثه ان المكفيل **قوله** لم يصح هذا بحول على ما اذا وجد وارث اخر ولم يجد اما اذا لم يوجد وارث
اخر صح مطلق كما ياتي في محله ان شاء الله تعالى ابو السعود وعمل المحقق عدم الصحة بانه لا وصية لو
ارث وفيه ان المكفول به وان اخرج من تركه الولي يرجع به في مال المكفول عنه حيث كان باذنه يؤيده
ما في البري حيث قال واستفيد من صحة الضمان ان الاب لو مات قبل الاداء فللمرأة الاستيفاء من تركه
الاب لان الكفاية لا بالمال لا تبطل بموت المكفيل واذا استوفت قال في المبسوط رجوع سائر الورثة بذلك
في نصيب الابن وعليه ان كان قبض نصيبه اه فلا تبرع من المكفيل بشيء فلا يظهر كونها وصية الا ان يجعل على
انها وقتت بغير امر ويكره **قوله** والاصح ان الابن المكفول له او عنه وارث الولي المكفول بان كان ابن
ابيه المجهول بالابن او كانت بنت عمه مثلا وله وارث يجبرها فالضمان صح مطلقا ويكون من الثلث بجر
بزيادة **قوله** وقبول المرأة عطف على صحتها وهذا فيما اذا كانت المرأة بالغة **قوله** او غيرها وهو وليها
وهذا فيما اذا كانت المرأة صغيرة والكفيل وليه اما اذا كان وليها فاجابه بيقوم مقام القول بطلان
خطب العقد لا يتوقف غايته على المذهب **قوله** الصعد البائع اما الصغير فلا توجه عليه مطالبة لانها
ليس من اهلها بجر **قوله** او الولي الضامن سوا كان وليه او وليها **قوله** ولا يطالب به بل يثبت في ذمة

الابن عندنا سوا كان الابن موصرا او محسلا ذكره في المشطورة وشرها لان المهر مال يلزم ذمة الزوج ولا
يلزم الابن بالعقد اذ لو لم يملكه لما افاد الضمان شيئا بجر **قوله** على المصنف افاذ به ان فيه خلافا وقد منع فيه
لكمال والحق انه لا خلاف فيعين حذفه **قوله** ولا رجوع للاب ان مال الصغير استحقا لانه لا يملكه
المهر وعن ابن شريم عادة ولا يطعمون في الرجوع والثابت بان لا يعرف كالتأني بالنعى الا اذا شرط الرجوع
في اصل الضمان فيجبر لان الصريح يفوق الدلالة ان دلالة العرف بخلاف الوصية اذا ادعى المهر عن
الصغير يحكم الضمان بجمع لان التبضع من الوصية لا يوجد عادة فصارت كيفية الاوليا غير الاب والغير
اذا اشترى لابنه الصغير شيئا اخر سوا الطعام والكسوة ونقد الثمن من مال نفسه فانه يرجع على
الصغيرة بذلك وان لم يشترط الرجوع لانه لا يعرف ان الاباء يتحملون الثمن عن الابناء بجر وفي العلة
تأمل **قوله** الا اذا اشترى الرجوع في حق الصغير كاذن من الكبيرة الكفالة وبما هنا تعلم ضعف
ما وقع لصاحب النهر في كتاب الكفالة حيث قال ان الكفيل يرجع على المكفول عنه اذا كان باذنه ولو
ضمن كما اذا ضمن الاب المهر عن ابنه فان لم يرجع بعد الدفع وبعد الابن كالاتم **قوله** عند الاداء وعند
الضمان كما في البري فزع لو كان على الابن دين للصغير فادى مهر ابنه ثم قال بعد ذلك انما ادبته مهر من
دينه الذي على صدق كذا في الخلاصة **قوله** لها مهره وكذا لو كفلها وبثت لها المهر وان اختلفت به
لان اختلفت به وبثت للولي ان كانت صغيرة كما في البري وهل يجزى للزوج ان يطاها على كره منها ان
كان الامتناع لطلب المهر يجزى انما غلته وان كان لطلب المهر لا يجزى عند الامام ويجزى عندها اذا طلبها
اولا طاعة اما اذا لم يطاها ولم يجزى بها كذلك فلا يجزى اتعاقا كذا في النهر **قوله** وروايع لم يهرج
بها ابن ملك في شرع الجميع وانما قال لها ان تتعده من الامتناع بها فقال صاحب النهر ان الامتناع
يؤم الدواعي **قوله** والسفر الا في التبرع بالاخراج كما عسر صاحب الكفر ليعم الاخراج من بيتها او ببلده
كما قاله شارحوه **قوله** وخلوة لا حاجة اليه لانه اذا كان لها المهر بعد الوطء يكون لها بعد الفلوة بدو
اوله ولكن انما ذكرها لوقوع خلاصتها فيها ايضا فانها قال اذا دخل بها طائفة كبيرة ولو كان
الدخول حكي ليس لها المهر كما افاده في شرح المتن **قوله** لان كل وطاة معقود عليها لانها
مقدرة في البيع المهر فلا يبرأ من العوض ابانة لظهور بجر **قوله** لا خذ ما بين تجيله ولو كان
المهر عينا معينة كعبد كذا في النهر عن الهدايه وليس يحكم المتابعة في امر كل بالتسليم خلافا لما في
البري **قوله** او اخذ قدر ما تجزى لثمنها ان اذا سكتا والحاصل كذا في البري انه اما ان يصرفا بجلوله او
تجيلة كله او بتأجيله كله او بجلول بعضه وتأجيل بعضه او سكتا فان شرط حلوله او تجيله كله فلهما
الامتناع حتى تستوفيه كله والحلول والتجيل متراو فان وكذا اذا شرط حلوله لبعض فلهما الامتناع
حتى يقبض المشروط فقط واما اذا شرط تأجيله لثمنها لثمنها استوفت حقا بالتأجيل
واما اذا سكتا ففي الثانية ان لم يبنوا قدر المجل يتفرق المرأة والمهر كم يكون المجل مثل هذه المرأة
من مثل هذا المهر فيجب ذلك ولا يتقيد بالبيع والخمس بل يعقبه المتعارف فان التنازل عرفا كالتأني
شرعا **قوله** ان لم يزوج شرط في قوله او اخذ قدر ما يجزى لثمنها يعني ان يحل ذلك اذا لم يشترط تأجيل
الكل او تجيله **قوله** فكذا شرط جواب شرط محذوف تقديره فان اهل كله او تجيل كله **قوله** لان الصريح
جواب سؤال حاصله لم يعقب العرف فيطالب في حائز الصورتين بالتعاري تجيله وحاصل الجواب
ان الشرط الواقع بينهما بالتأجيل او التجيل صريح والتجيل للبعض اخذ من العرف دلالة والصريح ينوب
الدلالة **قوله** الا اذا جهل الاجل استثناء من اعم الاحوال ان فكلما شرط في حال الاصل حال جهل الاجل
اه وشك الجبالة الفاضلة التأجيل لا المدة او لا هوية البيع او الى ان يملك السهم واخرج بالفاضة
المتعارفة كالوصا والدبايو ونحو ذلك فهو كالمعلوم على الصريح كما في النظرية ان في باب النكاح بخلاف
البيع بهذا الشرط فانه يفيد به ولا يعد معلوما بجر موضحا **قوله** الا بالتأجيل استثناء من المتن **قوله**
لطلاق او موت قال الزاهد صارت تأخير الصداق الى الموت والطلاق بجر اذ من عادة ما ثورة وشبهة
معرفة عندهم انتهى ومحل فيما اذا لم يشترط تجيله او تأجيله وهو خلاف الدافع في مهر والشا وما والا

هما من البلاد او قاسية قلت وفي معارفتها ان تجميل الثلثة وتاخير الثلث الى الموت والطلاق
وفي بعض اعينها تعرف في تجميل النصف وتاخير النصف الى عشرة سنوات مثلا وهذا التجميل لانهم ولا
يحيل بالطلاق وقال في البحر اذا كان التاجيل الى مدة معينة لا يتجمل بالطلاق كما يتبع في ديار مصر وبعض
الانكحة انهم يجعلون بعضه حالا وبعضه متجلا في كل سنة قدر معين فاذا طلقها لا يتجمل للمجهل لانها تأخذ
بعد الطلاق على نجومه كما تأخذ بعد الطلاق على نجومه كما تأخذ قبل الطلاق على نجومه اه مختل
قوله ان اهل كلة لانه لا يطلب تاجيله كلة فقد رخصه باستقاط حقه في الاستمتاع قال الولوي ويقول
له يوسف بن عيسى استحيانا بخلاف البيع لان العادة جارية بها في الدخول عند تأخير جميع المهر وفي
الخلاصة ان الاستاذ ظهير الدين كان يفتي بانه ليس لها الاستمتاع والصدور الشهيد كان يفتي بان لها ذلك
اه فتد اختلاف الفتا وهذا كلة اذا لم يشترط الدخول قبل حلول الاجل فلو شرطه ورضيت ليس لها الاستمتاع
اتفاقا بجمع من الفتوة واخذ من قول الشرح ان اهل كلة لانه اذا كان المؤجل بعضه ليس لها الاستمتاع لاجله
لعدم ظهوره في العدة المذكورة هنا فيه والذين في العدة ان لها المنع على قوله ايضا **قوله** على ان يجعل للزوجة
والهات على حكم الحلول كما لا يخفى **قوله** لها منعه من الوطء والاخراج وكذا لها المطالبة قبل الطلاق
والموت **قوله** حتى تقتبض من البلاء من المهر **قوله** ولها النفقة بعد المنع ان اذا سلمت طاعة قبل فلو بعد
شورا عنده وقال لا بعد فلا نفقة لها وينبغي ان لا تكون ناشئة على قولها اذا كان المنع وهي في بيته لانه
لا بعد شورا وكان الصغار يفتي في المنع بقولها وفي السفر بقوله قال البردول وهذا احسن في
الفتا يفتي بعد الدخول لا تمنع نفسها ولو مشقت لا نفقة لها كما هو قولها ولا سيما في بيته ولها الاستمتاع
عنه لطلب المهر ولها النفقة كما هو مذهبه بجمع من غايته البيان **قوله** للحاجة اما في الحاجة فلا تجزى ولو خالة
من الازواج لان الله تعالى امرهن بالقرار في البيوت فقال وقدرن في بيوتكن **قوله** فلا تجزى الا الحق ان
بعد الاخذ واما قبله فتجوز له ولغيره من حاجتها وتوضيح ذلك ما في شرحه الملقى عن الاشياء لها ان تجزى
بغير اذن قبل ان ينفذ المهر مطلقا وبعد اذ كان لها حق او عليها او كانت قابلة او غاسلة او زبارة
ابويها على جملة مائة او زبارة بحارها كل سنة وفيها وراة ذلك من زيارة الاجابة وعيا وانهم والولاية
لا تجزى ولو خرجت باذن كائنا من اهل بيته او به يعلم ان قول لا تجزى او تفصيل لما به المهر المتقن يفتي قبل
الاخذ فليس لها ان تجزى بغير اذن اصلا او سبق قلم وفيه السعد من قوله بقى ان يقال هل له منها من الخرج
اذا اوفاها المهر وان كانت قابلة او غاسلة لم اره والظاهر انه ذلك ولو شرطت عليه في صلب
العقد او به لانه شرط لا يقتضي المهر وحمل ذلك في حاشية المحرر عن الخلاصة فان كانت قابلة او
غاسلة او زبارة كان لها على اخر حق تجزى بالاذن وبغير الاذن وان ادوت ان تجزى لمجلس العلم بغير رضائهم
ليس لها ذلك فان وقعت لها نازلة ان يها في الزوج لها من العلم وانبرها بذلك لا يسمعها الخروج وان
امتنع من السؤال يسمعها الخروج من غير رضا الزوج وان لم يقع لها نازلة لكن ادوت ان تجزى لا مجلس
العلم لعدم المسئلة في الوضوء والصلاة ان كان الزوج يحفظ المسائل وينذر كرها عند حاله ان يمتنعها وان
كان لا يحفظ الا ان لا يمتنعها احيا نازلا وان منعها لاشع عليه ولا يسمعها الخروج ما لم يقع لها نازلة **قوله**
لزيارة ابويها او واحد منهما او احد من اهل بيته او مرة واحدة في السنة او مرة واحدة في السنة او مرة واحدة في السنة
غاسلة هي التي تقبل الموت وما في المحرر اخر من انه ينبغي للزوج ان يمنح القابلة والغاسلة من الخروج
لان في الخروج اخر اياه به وهو مجوسه لحقه وحقه مقدم على فرض الكفاية بحيث لا يعارض ما تقدمت
عنه عن الخلاصة **قوله** بلا تخيير من وتكليف كافي الاشياء وفي المحرر اقول ليس ما ذكره خاصا بالخروج
لدخول الحمام بل هو شرط في الخروج قال المحقق ابن الهمام ويثبت اجتنابها بالخروج فانما يباح بشرط
عدم الزيتة وتغير الهيئة الى ما لا يكون داعية لنظر الرجال والجمالة قال الله تعالى ولا تهرجن تبرج
الحا هلية الا واه وسياسة المص ما يفيد انه لا شك في حرمة الحمام لانه لا يجوز له من مشوفة
العورة لمرئيه او البهمن واختلف المسئلة بالكتابات وقد نصوا ان الكافة لا تنظر من المسلمة الا
كما ينظر الرجل من الاجنبية تمتة اخلف هل دخل صلى الله عليه وسلم الحمام قال بعض مشايخنا نعم وقال ما يبعث الله

باو ساجا والاصح عدم دخوله لعدم وجوده في ارض العرب في حياته صلى الله عليه وسلم **قوله** ويسافر
بها اي السفر الثوري وهو ثلاثة ايام فاكثر وصرح به المص بحكم الاقل بعد والى من ان في السفر بها اقول الا
ثلاثة ما في الشرح من عدم السفر بها مطلقا الا بها ما الثاني يسافر بها مطلقا وهو ظاهر الرواية والثالث
ما في المص من التفصيل وكلها مفتحة بوافقه بالاول المصير وتبعه الفقيه فقد اختلف الا فتا والا من
الافتا يقولون الفقيهين من غير تفصيل الا انه معارض بقولهم ان اختلف الا فتا تقدم ظاهر الرواية
وهو السفر مطلقا **قوله** مؤجلا هو مؤجلا في يوسف وفتي في شرة الملتقى على ما به في قوله السفر
بها حيث اجل كلة **قوله** واعتمد المص قال في شرحه وما جزمنا به في المختصر من ان القول المنفصل اعد الا قول
فليكن المفعول عليه في الفتا **قوله** يفتي بما يقع عند من المصلحة فان كان الرجل طاهرا لامة والصلوات
ولم يفتن في الاستمتاع بما رعاها بالسفر معه والا فلا **قوله** وينقدها فيها دون مدتها ان اذا اوفاها
للمهر على ما تقدم وينبغي ان يقيد بما اذا كان ما مونا عليها **قوله** يمكنها الاولي يمكنها ولو زوج ابنته البكر
الها لفتة فاراد ابرها الحول الى بلد اخر ببيالة فله ان يجهلها معه وان كره الزوج ذلك اذا لم يكن
اعطاها المهر وان كان قد اعطاها المهر فليس ذلك الا برفضا الزوج هدية ولم يذكروا حكم الصنفية
والطاهر انها اذا اطلقت الدخول تكون في حكم الكفيرة والا في تصحيحها الاب **قوله** وان اختلف في المهر
ان اصله او قدره لية التفصيل الا حق **قوله** حلف ان بعد تجزى المدعي عن البرهان كما في شرح المص
قوله يجب مهر المثل لا يزداد على ما تشبه ولا ينقص عما ادعاء مهر وهذا مقيد بما اذا كان الاختلاف
قبل الطلاق سواء كان قبل الدخول او بعده او كانا الاختلاف بعد الطلاق الواقع بعد الدخول او
المجوز اما اذا اختلفا بعد الطلاق قبل ذلك فالواجب المستقة كما في البحر ولم يتعرض له الشرح والمص
في **قوله** وفي المهر يكملها بما عاين اذا اختلف فيه اشار به الى الدخول على مدار الشريعة في قوله انه يكلف
عندها لا عنده لانه يكلف في النكاح فيجب فيه مهر المثل قال صاحب البحر وفيه نظرا لان التخييف على المال لا
على اصل النكاح فيعين ان يكلف مكر التسمية اجماعا وقداض الشريعة بهذا التقدير المص عن ظاهر لقصده
الافادة ولو زاد اجماعا بعد قوله حلف مكر التسمية لا غنا ثبوت هذه التخييف **قوله** فان اختلفا في قدره
اه فقيده لانه لو كان في جنسه ما لم يفتي على عتبه فقال بل على جارية او صفته من الجودة والورادة
او نوعه كالشركة او زرعه ان كان مذكورا والمسمى عين او اختلافا في قيمته وهو كذا في القول للمص
ولا يتجالحان ولو كان المزروع دينا يجب مهر المثل وتماه ايضا حاشية العلامة ابو السعود **قوله**
حال قيام النكاح ان او بعدا لفرقة بعد الدخول صحى ونقيد به ما بعد الدخول لما ساء من قول المص وفي
الطلاق قبل الوطء حكم مستقة المثل **قوله** فالقول لمن شهد له مهر المثل ولا تخالف عند شهادته لا حدها وانما يتحقق
اذا خالف قولها وهو عتيق له وان بينهما مخالفا ولو قدمه هذا كان او في هذا تجزى الشفيع للمهر المصاح
بن على الراى من المرتبة العليا والدرجة القصوى في العلم والورع صاحب التمهيد في الاموال والمذموم
وصح هذا التخييع صاحب النهاية وقال في خي ان انه الاول وقال الاستاذ ابو الحسن عتيق الله ابن الحسين الكرخي
في العلم والورع ولا اجتماعا والتخييف بالتخييف في جميع الصور وسيدا بان واحد منهما في الخلف والاول
البداية بيمين الزوج لان التسليم على الا فيكون اليمين عليه او لا ويرج هذا التخييع في المبسوط والمحيط **قوله**
وبيته مقدمة ان شهد لها هو ما جزم به الزوج هنا وفي باب التخييف وقال بعض مشايخنا تقدم بيتها
ايضا لانه اظهرت شيئا لم يكن ظاهرا بتصا دقها بمعد **قوله** لان البيات لا يثبت خلاف الظاهر والظاهر
مع من شهد له مهر المثل **قوله** او يزداد لاجل الحاجة اليه لانه الموضوع فقيما اذا برهانها وكان يمينها فقيده
من غير مخالفة وقوله وان برهن احدى قبل برهانها نه موضوع هذه فقيما اذا لم يشهد مهر المثل لواحد
منها وموضوع قوله وان اقام بيته فيها اذا شهد لواحد منها **قوله** فقيده ان يهر المثل لكنه في صورة
التخالف يدفع الزوج ما اتفق عليه من غير تخيير والزيد عليه ان مهر المثل بخير دفعه وراهم او دائره
وفي صورة البرهان منها يجب مهر المثل ويتخير الزوج فيه بين دفع الدرهم والدائره قال الكرخي
وهو الا وما يجزى **قوله** لانه نور دعواه ان لان المهر من الظاهر دعواه واضحا باقائه برهان **قوله**

قبل الوطى من الخلو ابو السعد قوله حكم متعة المثل فان شهدت لاحدهما فالقول قوله مع يمينه
وصحبه البديع وشري الطحاوي ومن انه ما ينفق ما قال الزوج وسرجه في فتح القدير بان المتعة واجبر فيها
اذ لم يكن فيه تسمية وهذا اتفاق على التسمية نقلت بيقين ما اتفقا عليه وهو خفض ما اقرم الزوج ويجوز
على نفي دعواه الزنا بمجرد قوله كسلة العبد والجارية بان قالت خذوني على عهد فقال بل على جارية 2
عن النهر ولوعلى التفسير لكان اوله بكلام الشرع قوله فلهما المتعة بلا تحكيم هذه بخلاف ما اذا اختلف
في الاف والالطين لان نصف الاتفاق ثابت بيقين لا يتغير على تسمية الال والملك في نصف الجارية ليس
تأجيله بل لا يبرهن لم يتفقا على تسمية احدهما فلا يمكن العقار بنصف الجارية الا باحتيا وجها فان لم يوجد
سقط البدلان فوجب الرجوع الى المتعة كذا في البديع 2 قوله اصله قدر فان كان الاختلاف بين
الى وورثة الميت في الاصل فان ادعى الى ان المهر المسمى وورثة الاخر انه غير مسمى وبالعكس فلا يبرهن
وجبه مهر المثل وان كان الاختلاف في المقت ر حكم مهر المثل ابو السعد قوله لعدم سقوطه او مهر المثل ان
لان اعتبار مهر المثل لا يسقط بموت احدهما ابو السعد قوله القول للمكر التسمية هم ورثة الزوج لانهم
الذين يكرهونها وتدل عليه قول الكنته ولو ماتا ولو في القدر فالقول لورثة قوله لم يقض شيء اذا
تقادم العهد ولو كان العهد قريبا فقه بمهر المثل مجرد الاول ان يقول ولم يقض بالوا ويكون عطف
على قوله القول للمكر التسمية 2 قوله ما لم يبرهن بالبنا للبي هو ان ما لم يبرهن مدعى التسمية عليها كما
قاله 2 قوله وقال لا يقض بمهر المثل الا اذا برهن وارثه او على اقاربه ورثتها به نهر قوله هذا كله ان ما
لقد تم من تحكيم مهر المثل عند الاختلاف في القدر في حال حياتهما او حياة احدهما وبعد موتهما القول
لورثة في القدر وللمكر التسمية عند الاختلاف في الاصل قوله اذ لم تسلم نفسها الى الزوج والظاهر التقييد
بالطوع لان التسليم كرها لا يقهر والعلة تدل عليه قوله وبعدها ان بعد الحياة وهي حال الموت سواء
ماتا واحدهما قوله الا بعد تعيين شئ وتعيين التسمية وعند هذا لا يرجع الى مهر المثل وهذا
انما يظهر في حق من اعتاد ذلك اما فيما اعتاد تأخير كلمة الاطلاق والموت كخوارزم كما في القاسمية
فلا يظهر قوله بل يقال لها ان كانت حية ولو ورثتها ان كانت ميتة لان الكلام في الحالين كما
لقد تقدم قوله بالتعارف بتعيينه كالشئين بمهر قوله ثم يعمل في الباء كما ذكرنا ذكرت هذه العبارة
مجملة في النهر والمخ والعقدية وشري الملتقى وغيرها ولعل معناه انها ان اقرت بشئ وادعى غيره
ينظر الى مهر المثل فان شهد لها فالقول قولها قوله فله او كان بينهما فيقضي به وفي موت احدهما
كذلك ثم يقضي بالتعارف بتعيينه منه فليجوز قوله وهذا اذا ادعى الزوج ان او ورثته كما لا يخفى لولم
يسع فلا ينبغي ذلك ان القضاء بالمستعار في قبيل منغ ان ويكون الحكم سابق وفي الخاتمة بطل مات
وترك اولاد واصفا را فقبل القايه وحلا وصيا لاولاده فادعى دين على الميت ووديعه وادعى المدة
مهرها قال ابو القاسم ليس لهذا الوجه ان يؤيد شيئا من الدين والوديعه ما لم يثبت ذلك بالبيته واما
المهر فان ثبت المدة مقدار مهر مثلها يدفع اليها مقدار مهر مثلها اذا كان النكاح ظاهرا معروفا ويكون
النكاح شاهدا قال الفقيه ابو الليث ان كان الزوج بنه بها فانه يمنع منها مقدار ما جرت العادة
بتعيينه ويكون القول قول المرأة فيما زاد على المهر الى تمام مهر مثلها قوله ولو بعث لامرأة
شيئا من الثقلين او العدر وواو مما يؤكل قبل الزفاف او بعد ما بنه بها نهر قوله ولم يذكر شيئا
المواد انه لم يذكر المهر ولا غيره قوله ثم قال انه من المهر ان بعد قوله انه لشئ او صار فليس يرتبط
بالمهر كذا ايضا ومن البحر قوله لو وقع عهده ان هبة وليس له الرجوع فيها لان الزوجية من مواع
الرجوع اما اذا كان ذلك قبل العقد فله الرجوع بعينه لعدم المانع ولو بعث اليها بقعة عند موت
اسيها فذبحتها واطعمها فطلب قيمتها فان اتفقا على ان لم يذكر قيمته ليس له الرجوع وان اتفقا على
ذكر الرجوع بالقيمة فله الرجوع وان اختلفا فالقول قولها واختار قاضيها ان القول قوله لانها تدعى
الاذن بالاستهلاك بغير عوض وهو يكره القول قوله كمن دفع الغيبة واداه فانفقتها وادعى انها
قرض وقال المتفق هبة فالقول قول صاحب الدار مع قوله والبيته لها ان اذا اقام كل بيته تقدمت

قوله حية

قوله من حية لم يذكر الزيلع هذه الزيادة وعبارة الهبة لان للمرأة ان تسترد منه ما عوضه عليه و
هذا هو المعتمد خلافا للاسكان في فقال هو كذلك ان صرحت بالتعويض وان نوتته لان هبة منها ولو
بعث الى خطيبته وتاخير واتخذوا له ثيابا كما هو العادة ثم ادعى انها مقد منها من المهر فالقول له ولو
انفقوا البعض الى اجرة الى اليك والبعض الى ثمن الشاة لا يقبل له ان من المهر قوله وشاة حية اقتضى
لغيره ان القيم مطلقا بما مشروط من قبل المهرى للكل لانه يفسد بالبقا ابو السعد وقال الكمال ان
يجب اعتبارها في ديانا ان جميع ما ذكر من الحنطة والذرة والذئبق والسكر والشاة الحية يكون القول
فيها قول المرأة لان المتعارف في ذلك كله ان يدسله هدية والظاهر مع المرأة لا معه ولا يقول القول
قوله الا في نحو الثياب والجارية واقره صا حية البحر والنهر في الشرع ينبغي ان لا يقبل قوله ايضا
في الثياب المحرقة مع السكر ونحوه للفرق قال ابو السعد ويبنى ان يكون القول لها في غير النقود
للعرف المستمر ان بان غيرها لا يكون من المهر قوله مشيوش لا مفهوم له قوله ولذلك ان يكون
الظاهر قوله كنف وملاة قال الزيلع لانه لا يجب عليه ان يمكنها من الخروج بل له ان يمنعها اه 2
ومثل ما ذكر متاع البيت كالحا البحر وفي القاموس الملاة بالضم والمد الربطة او الربطة كل ثوب
لين دقيق قوله ودموع هو القيص قوله معنى ما لم يدع انه ان المدفوع من الخمار والدفع
قوله ولو ينفقها ابوها مثله ما اذا ابت ان تسترد وجهه وكانت كبيرة قوله فقط ان ولا يثبت قيمة
ما يقض بالاستعمال لانه مسلط عليه من قبل الملك فلا يلزم في مقابلة ما استقر من استعماله
منج قوله او قيمة الاول او عوضه لشم المثل قوله ولم يتم ان المعادفة بعد تسليم البضيع قوله
لان فيه معنى الهبة ان والموهوب اذا هلك عند الموهوب له او استهلك لا يرجع الواهب في بده
وفي الهبة عن ابن حامد خطب لابنه خطيبته وبعث اليها دواهم ثم مات الاب وطلب سائر الورثة
الميراث من هذا المال المبعوث فقال ان تمت العصلة بين الزوجين بالنكاح فهو ملك لابنه وان
لم يتم فهو ميراث وان كان الاب حيا يجمع الى بيته اه وفي قوله فهو ملك لابنه نظر قوله ولو
ادعت انه من المهر عدوا منها لا تضمن ما تقصيرها يستحقها وتحتق من رده وهو يبريد بدعوى الودية
استرداده او مقبضها نقض ان استعمالها قوله فان كان من ضمن المهر المسمى كنفه وغاوا اسماء
قوله بشهادة الظاهر يرجع الى الصورتين قوله انفق على معدة الغير الظاهر ان ذكر المتعة اتفاقية
قوله بشرط ان ينفق وجها ويخدم هذا للنهي عنه بل لا يجز التوفيق الا المعقودة الوفاة قوله مطلقا
ان سوار دفع لها او اخلت معه كما دل عليه اللاحق اشترى قوله مطلقا ان سوار تزوجته ام لا ولا
وجه له بعد فرض المسئلة في انها ابت ان تسترد وجهه وقال مفسر لهذا الاطلاق سوار شرط عليها في
الاتفاق التزوج ام لا وفيه ان فرض المسئلة في اشتراط وفي الهبة قال الشيخ الامام الاستاذ رحمه
الله تعالى الاصح انه يرجع زوجت نفسها منه ولم تزوج لانها رشوة واختاره في المحيط وذلك لخص
هذا التفصيل وقال انه المعتمد فاضل الصحيح قوله مجرد عن العادة الاولى ان يقول منغ عن العادة
فان ذكر الاكل لم يقع في عيادة البحر وانما ذكره المص وعبارة البحر الثالث لو اتفق على معدة الغير
على طمع ان يتزوجها اذا انقضت عدتها فلما انقضت ابت ذلك ان شرط في الاتفاق التزوج كان يقول
انفق بشرط ان تتزوجني يرجع زوجت نفسها او لا وكذا اذا لم يشترط على الصحيح وقيل لا يرجع اذا زوجت
نفسها وقد كان شرطه وصح ايضا وان ابت ولم يكن شرطه لا يرجع على الصحيح اه قوله ليس بالاسترداد
منها استحسانا مجرد قوله ولا لورثة ان ورثة الاب فيكون القول قول الزوج والبيته بيته الاب
او ورثته ولو تزوج ابنته بالغة وجهرها بما متعة معينة ولم يعلم اليها ثم فسخ العقد ورجعها من آخر
فليس لها مطالبة الاب بذلك الجواز لان الجهير عليك في شرط فيه التسليم ولو كان لها على ابها دين
فجهرها ابوها ثم قال جهزتها بديتها الذي على وقالت بما لك فالقول للاب وقيل للبنت ولو دفع الى
ام ولده شيئا ليتخذ جهازا للبنت ففعلته وسلمت اليها لا يصح تسليمها صغيرة شجعت جهرا بايمان امها
وابيها وسعيها حال صغرها وكبرها فانت امرها تسلم ابوها جميع الجواهر اليها فليس لا خواتمها

دعوى نصيبهم من جهة الامارة شئت في بيت ابينا اشياء كثيرة من ابراهيم كان يستره ابوها ثم مات
الاب فهداه الاشياء لها باعتبار العادة بحرف قال فيه وبهذا يعلم ان الاب والام اذا جرت بينهما ثم مات
فليس لبقية الورثة على الجها سبيل لكن هذا الحكم المذكور في الاب ياتي في الجها فلو جرت جها
ثم مات وقال ما كان زوجها ملكها صارت رافعة الغتوس ولم ير فيها نقلا صريحا او وقول
الشرع نقلا عن شرع الدوحا شيع وكذا في الصغيرة شمل الجها **قوله** ان سلمها وان لم يسلمها يكن الاب
لان التسليم شرط في التملك **قوله** في صغر ما في موضع موته فهو وصيته ولا وصيته لو ارث **قوله**
وكذا لو ارثها له ما في صغرهما قال في الهندية رجل جازا بنة فمات قبل التسليم اليها اليها وطلب
بقية الورثة نصيبهم من الجها فان كانت الابنة بالغة وقت التجيز فليارثه الورثة نصيبهم هكذا
ذكر وهو الصحيح لانها اذا كانت بالغة ولم يسلم اليها لا يصح القبض والملك بخلاف ما اذا كانت صغيرة
حيث لا يصح لها قبض لانها اذا كانت صغيرة كان الاب قابضا لها كذا في جواهر الفتوى **قوله** والجها
او بحمل هذه الجملة في مسألة العارية الابنة بعد كذا فخلع البجرا فانه قال واذا كان القول للزوج في السلط
الاولى في مسألة العارية واقام الاب بنة قبلت قال في التجيز والولاية والذخيرة والبنية الصحيحة بان
شبهه عند التسليم الى المرأة انما سلمت هذه الاشياء بطريق العارية او بغيره شئنا معلومة و
شبهه الاب على اقرارها ان جميع ما في هذه النسخة ملك والذخيرة عارية في يد من له هذه النسخة
للاحتياط لجواز انه اشتد لها بعض هذه الاشياء في حالة الصغر فهداه الاقرار لا يصح الاب عارية
فيما بينه وبين الله تعالى والاحتياط ان يشترط منها ما في هذه النسخة بمضمون معلوم ثم ان البنية تشرية
عن الثمن او **قوله** جها بنة او لم يسلم على الزوج اذا اقر في بنة فاشا وصيغة واستتمت الزوجة
به مع اقرارها انه ملكه ولم ينعى ملكها والظاهر انه على ملكه حتى يوجد ناقض شرعي للفقير بين الزوج
والاب ويحرم **قوله** بعد موته اشارة الى ان الحكم في الموت كالحياة وكذا اشارة بقوله او ورثته
بعد موته في ذلك **قوله** اذا كان العرف مستمرا في عامه لا الهاء بقدرته قوله واما اذا كان مستمرا
قوله كالوكان اكثر ما يجزى به ملكها اس فان القول له في الزايد **قوله** والام او انظر هل الجها متنها
قوله واستحقاق النهر او عارية قال الامام قاضيان وينبغي ان يقال ان كان الاب من الاشراف
يقبل قوله انه عارية وان كان ممن لا يجزى البسات بمثل ذلك فالقول بقوله وهذا هو من الحسن
يكون **قوله** وعلمه ولا بهذا العطف على ان المعتبر العلم حتى لو كان حاضرا ولم يعلم كان له ان يستتر
ولو كان غير حاضر فبلغ ما فعلت فسكت ليس له ان يستتر وعليه فالقوله بغيره **قوله** بغيره
ورقت الى الزوج تبع المص في هذا التعبير شئنا في البحر قال في الظاهر ان هذا القيد اتفاق لان
السكوت اذن بالدفع وهذا الرفع هيبة للتقريب ولا رجوع فيها من غير توقف على رفا ولا غير
وبدل عليه عدم تقييد الاشياء حيث قال وفعت لبيتها في تجزها اشياء من استعة الاب وهو
سكوت فليس له الاسترداد **قوله** لجدان العرفي قال في المص لان سكوتة مثل منسلة الاذن بالطلاق
لجدان العرفي به **قوله** ما هو معتاد مفهومه انها اذا انفقت اكثر من المعتاد ومنعت الزيادة
ولم كان الاب ساكتا كما هو موضوع المسئلة **قوله** السبع والثلاث ثلثين والاربعةين فان صاحب
زواجر الجواهر حاشية الاشياء وهو الشيخ صالح ابن مصطفى التوس زاد على ما في الاشياء شلوث
عشرة مسئلة ذكرها الشرح في كتاب الوقف **قوله** لو رقت اليه بلاجهما زاده توضيحها كما في البحر اذا
نفت اليه امراته بلاجهما فله مطالبة الاب بما بعث اليه من الدنيا مير والداهم وان كان الجها ز قليلا
فله المطالبة بما يليق بالمبعوث والمعتبر ما يتخذ للزوج لا ما يتخذها ولم يذكر وان اذا اخذ الزوج
الدراهم والدنيا مير ما في الفعل بها والظاهر انه يشترط بها ما يليق بجاله ويجوز وقوله فله مطالبة
الاب او مطالبة ان كانت كبيرة في القهستان ولكن بعد اخذ اس اخذ المير من الزوج لان
يطلب الجها ز عند بعضهم كما في الفصولين **قوله** الا اذا سكوت طويلا المراد بالسكوت الطويل ان سكوت
زمانا يدل على رضا قال الشرح في كتاب الوقف ولو سكوت بعد الزفاف زمانا يعرف بذلك رضا

لم يكن له

لم يكن له ان يخاصم بعد ذلك وان لم يتخذ له شئ في الظاهر ان الطول والقصر موكول الى العرف
قوله الصحيح انه هذا التصحيح مخالف لما عرفت العرف فان الناس يتصرفون في قلة الجها ز وكثرة
المير وقوله المال غير مقصود ليس على الخلافة فان الله تعالى انما اباع ابتعاته بالمال واوجب له
المثل عند عدم التتمية او ضاها والارادة ان ذكره عند العقد ليس بشرط فلا ينافي كونه
مقصودا لانه احد العوضين شئنا قال الامام ومحمد رضي الله تعالى عنهما اذا اختلف الزوجان
في متاع موضوع في البيت الذي كانا يسكنان فيه حال قيام النكاح او بعده او ما وقعت الفقرة فما
يكون للنساء عادة كالدرع والخمار والمهزل والصدوق وما اشبه ذلك فهو للمرأة الا ان يقيم
الزوج البنية على ذلك وما يكون للرجال كالسلاح والقباء والعنسوة والمنطقة والترس ونحو
فهو للرجل الا ان يقيم المرأة البنية واذا مات احد هما المشكل للباية منهما وما كانا من شئ التجارة
والرجل معدوق فذلك فهو للرجل وان كان احدهما قالمتاع كله له انهما كانا والمسلم والذخيرة كالمسلمين
والصغير مع الكبير او الصغيران في حكم الكبيرين ولو كان ذلك الاختلاف في غير الزوجة كالاب مع الابن
واحداهما عيال الاخر كان المتاع عند الاشياء للذي يمول وان اتاها بغنل وقال اغزليه كان
الغزل للزوج ولا احد لها وان ذكر لها اجرا معلولا كان لها وان ذكر اجرا مجهولا او شرط ان يكون
والكس ليس لها كان الغزل للزوج ولها اجر مظهرها ولو اختلفا في الاجر فالقول للزوج بيمينه ولو قال اغزليه
لنفسك كان القول قول الزوج مع يمينه ولو قال اغزليه ليكون الغزل لنا فالقول لها ولها اجر المثل ولو
قال اغزليه ولم يزد عليه فالقول له وان نهاها عن الغزل فغزله كان الغزل لها وعليها مثل ذلك القطن
لزوجها او **قوله** ثم اس في دار الحرة **قوله** بيمينه سوله كانا يتمولونها كالموقوفة او لا كالميتة حتى
انفها ثم والموقوفة ما موقوفة من وقفة اذا اضره حتى استرقى واشرف على الموت بابه وعدا بواستغود
عن النجاشي **قوله** بان سكت عنه قال المحقق في فتح القديط هذا الرواية وجوب ميراث المثل في السكوت عنه
ثم وعنه **قوله** او نفيها انما ولم يدينوا ميراث المثل عند الشئ حديثه **قوله** فلا ميراث لها ان ولا متعة في الطلاق قبل
الدخول ابو السعود وهذا باتفاق في اهل الحرة واما في النكاح الذميمة كذلك فقال بمر المثل ان دخل بها او
مات عنها والمتعة ان طلقتها قبل الدخول كذا في شرح الملتقى **قوله** لانا امونا بتركهم تركه اعراضا لا تقرير
وقوله وما يدينون الواو للعطف او للمصاحبة فلا تمنعهم عن شئ من الميراث والحل والخير وسيعرهما ابو السعود
قوله وشب بقية احكام النكاح ان اعتقدت انها وتوافقها النيا **قوله** وخيار بلوغ لصغير او صغيرة اذا
كان البهر غير الاب والجد **قوله** ونكاح محارم كان يتزوج محرمة وهذا احد قولين افا دعه والذين يظن
ان المراد منه **قوله** انه يحرم عليه نكاح محارمها لاختها وعمتها وخالتها **قوله** قبل القبض اما بعد القبض
فليس لها الا ما قبضته ولو كان غير معين وقت العقد **قوله** ولها في غير عين هو قول الامام وقال
ابو يوسف لها ميراث المثل في المعين وغيره وقال محمد لها قيمتها في الزوجين وانما وجب ذلك فيما اذا اسم
وهو دونها لانها ميراث من تعاقبها **قوله** كاخذ عينا من حيث كانت القيمة بدلا عنه كما في مسئلة اما اذا كانت
بدلا عن غير كماله اشترى ذمي من مثله دارا بخيريه وشفعيها بمسلم فانه ياخذها بقيمة الخنزير وفيه ان
هنا بدل عن منافع البضع **قوله** الوطء اس وفيه غير مملوكة اما مملوكة غيره فيجوز فلو كانت امته اخيه وعمه قال
المصنف باب الوطء الذي يوجب الحد والذي لا يوجب الحد بوطئه اخيه وعمه **قوله** صبي لم يلا اذن اما
لو رثا في حكمه مذكرة في الهندية قال فيها غلام ابن اربع عشرة سنة جامع امرأة وهي ثامنة لا تدرى ان
كانت شيب ليس عليه حد ولا عقوبة وان كانت بكر او فطرها لزمه ميراثها وان رثا ببيعة فعليه الميراث وان
اقر بذلك لا ميراث عليه وان رثا بجمرة بالغة وذهب عذبتها ان كانت مكرهة ضمن القبه الميراث وان كانت
طائفة دعت الى نفسها فلا ميراث عليه والبيعة اذا دعت ميا الى نفسها واذهب عذبتها ضمن القبه الميراث لان
امرهما لم يقع في اسقاط حقها بخلاف البها لفة والامة ولو بالغة كالصغيرة لعدم صحة امرها في حق
المولا وانظر ما لو اجر نكاحه هل يلزم الميراث لها حتى نعم لصحة النكاح **قوله** وطاعة المعلقة فعلم
الكبر والشب ومفهومه انه اذا لم تطاوعه ميراثها الميراث لها هو انه ميراث المثل ولو سمي اذ تسمية الصغيرة

لا تقبل ويرى **قوله** وبالفتنة قبل تسليمها ولغيرها فلا حد ولا مهر لانه من شبهة الحول وذلك لانها
 في ضمانه ويده ولو هكت عادت الى ملكه ومثله المبيعة فاسدا اذا ولعها البائع سواء كان قبل التفرغ
 والامر فيه ظاهرا بقا الملك او بعده لان له حق البعثة فله حق الملك فيها وكذا المبيعة بخيار
 لها بغيرها لبقا ملكه او لمشتريها لانها تخرج عن ملكه بالكلية امرج وبنها تقدم ان قول الشرح الا في مسكنين
 ليس في محله **قوله** ما قابل البكارة ان كانت لمجرد حدث العيب فيها بفعله **قوله** والا فلا ان الاكل
 بكرا فلا يستقطب من الثمن **قوله** تدافعت جارية او تقدم ما فيه وان العايب في نحو ذلك لا ارش
قوله لا ب الصغيرة المطلقة بالمهر ولو كان الزوج لا يستمتع بها كما في الصغيرة عن النكاح والمزيج
 بتقيده بالصغيرة مما لا ينبغي في العندية للاب والجد والفاخر قبض صداق النكاح صغيرة كانت
 او كبيرة الا اذا اتمت وهي ما بلغت سن النهر وليس لغيرهم ذلك والصومع يملك ذلك على الصغيرة والشيخ
 البالغة حق القبض لهما دون غيرها انتهى وشمل الغيرة قوله وليس لغيرهم ذلك الام فليس لهما
 قبض الصداق الا ان كانت وصية مع طالب الام اذا بلغت دون الزوج كما افاده فيها **قوله** لم
 يلزمه طلبها من الزوج شتره الملتق **قوله** خدع امرأة او احتال عليها **قوله** المهر مهر السر وقيل العلانية
 اجل الشتر المقام وفيه تفصيل مذكور في العندية حاصلة انه اذا تزوج امرأة على صداق السر وسبق
 في العلانية باكثر من ذلك فالمسئلة على وجهين الاول ان يتواضعا في السر على مهر ثم يتفادى العلانية
 باكثر فان كان ما تفاضعا عليه العلانية من جنس ما تفاضعا عليه السر الا انه اكثر مما تفاضعا عليه
 في السر فان اتفق على المواضعة او اشهد الرجل عليها او على وليها ان المهر هو المسمى السر والزيادة
 مسكنة فالمهر ما تفاضعا عليه السر وان اختلفا فادعى الزوج المواضعة في السر على الف والمرت المرأة
 فالمهر هو المسمى في العقد والقول للبردة الا ان يقيم الزوج البينة وان كان ما تفاضعا عليه العلانية من
 جنس ما تفاضعا عليه فان يتفادى على المواضعة فالمهر هو المسمى في العقد وان اتفقا على المواضعة يتفادى
 النكاح مهر المثل وان تفاضعا في السر على ان المهر دنانير وسكنة في العقد عن المهر يتفادى مهر المثل الوجه الثاني
 ان يتفادى في السر على مهر ثم اقر في العلانية باكثر من ذلك فان تفاضعا على ما تفاضعا في السر فاما اذا لم يتفادى
 ان الزيادة في العلانية سمعت فلعن قول الامام ومحمد المهر مهر العلانية ويكون هذا زيادة على المهر
 الاول سواء كان من جنسه او من خلاف جنسه **قوله** يتحل بالرجع حزم في القنية بانه لا يحل الا الى
 القضاء العدة قال وهو قول عامة مشايخنا معي مملو في الشرح على قول غير المعاصرة **قوله** ولو وصية
 المهر او توفيقها كما في البحر قال لمطلقته لا تزوجك عالم تهنيي مالك عتيق من المهر فوجبت مهرها على ان
 يتزوجها فانه الزوج ان يتزوجها فالمهر باق على الزوج تزوج او لم يتزوج امرج **قوله** تزوج امرج بعد
 الا بالاولم يتزوج وقوله فابى مفرومه انه اذا لم يابى صحت الهبة **قوله** ولو وصية لاحد او هذا حكم
 حكم الديون **قوله** لم يصح لان الحق فيه استقل الى المان **قوله** وهذه صيغة او ذكره الحق في القنية
 له ثلاث حيل غير هذه احدها شرا شئ مملوك من زوجها بالمهر قبل الهبة امرج بعد هاترته بخيار
 رويته الثانية صلح انسان معها عن المهر بشئ مملوك قبل الهبة الثالثة هبة المهر لابن صغير لهما قبل
 الهبة او وجع صاحب القنية في الثالثة على غير المان رفاق المان رانه لا تصح لانها هبة غير مقبولة
 كما في التبيين فاذا بقوله وهذه حيلة من يريد ان هذه الحيلة ليست قاصرة على المهر الا ان هذه
 الحيلة بعيدة لا اشتراط رضا المان عليه بالحوال فالمدعيون علم اولان هذا كلام لا يفيده لصدور
 الحوالة قبله الامع الجهل بالحكم والتمتع مقام اعلم **باب نكاح الرقيق** الرقيق في اللغة العبد يقال
 للعبد مغرب ومناسبة هذا الباب بباب المهر هي ان الرقيق يصلح ان يكون مهورا كما اذا تزوج
 امرأة على رقيق صوم وقال في النهر لما فرغ من نكاح من له اهلية النكاح من المسلمين شرع في بيان
 من ليس له ذلك وهذا الرقيق قد قدم على الكافر لان الاسلام غالب فيهم **قوله** هو المملوك اعلم ان
 المملوك اعم من الرقيق لصدقه على غير اللدم والرقيق اعم من صفة صدقه على الايسر قبل اخراجه من
 دار الحرب فانه رقيق لا مملوك كما قاله الكمال اذا عرفت ذلك تعلم ان الرقيق لم يساو المملوك في عموم

واجبه بان المراد بالمملوك المملوك من بني ادم وبالرقيق من احد ذرية الاسلام فان هذا هو من
 التفرغ بالاعم وهو جارية على طريقة المتقدمين من علمه المان ثم ان الرق والملك قد يكونان كالمثلين
 كما في القن وقد يكونان ناقصين كما في مشتق البعض وقد يكمل الرق دون الملك كما في المكاتب وعكسه
 في المدبر وام الولياء **قوله** والقن المملوك بالا كسر طاء القنونة ان العبودية ويقال
 قنان واقنان على ما قال ابن الاعراب وقال غيره لا يشي ولا يجمع ولا يؤنث كلمة الاساس وهو في الشرع
 على ما في المغرب عبد غير مكاتب ولا مدبر وفيه اشارة الى ان القن لا يشمل الامة عند الفقهاء فمن استأنف
قوله توقف لئلا قن اه سواء تزوج بنفسه او زوجته غيره وقيد بالنكاح لان التبرك للعبد والمكاتب
 والمدبر حرام بحد ولو طلق احدهم قبل الاذن كان متاركة ولم يتفادى عذر الطلاق **قوله** قن اه سواء
 ومكاتب انما توقف نكاحه لان المكاتب اوجب فكا الجوزة حقه الكسب واما في حق النكاح فهو على حكم
 الرق ولهذا لا يملك المكاتب تزوج عبده ويملك تزوج امته لانه من باب الاكتساب وكذا المكاتب
 لا يملك تزوج نفسها بذو اذن المولى ويملك تزويج امته ودخل في المكاتب معق البعض فلا ينفذ
 نكاحه عند الامام **قوله** ومدبر وام ولد وذلك لان الملك فيها قائم ودخل في ام الولد ابنها من
 غير سيد هافانه حكمها في توقف نكاحه الا في مسئلة وهو ما اذا اخذ زوج جارية غيره واستولدها و
 فارقتها وزوجها من غيره فاستولدها ايضا ثم اشترها زوجها الاول مع ولديها فان ابنه حر وابن
 الاخر رقيق ليس في حكم امه لانها حرة ولدته لم تكن ام ولد له بل رقيقة الغير بحد موصى **قوله** فان
 اجازته فقد سواء كانت الاجازة حرة صريحا لا جرت او رضيت او ذمت او دلالة قولنا نحو هذا حسن او صواب
 او نعم ما صنعت الا اذا علم انه قال على وجه الاستئذان او ضلعا نحو ان يسوق اليها من رشيما منه بخلاف
 الهبة ابو السعود عن العينة **قوله** فلا مهر تقرب على بطل قوله ويبر القن والمكاتب والامة والمكاتب
 ان فلا مهر عليه ولا مهر لها **قوله** فيطالب الاول ويطلب بالاول ويجعلها مستأمنة لان هذا حكم
 قاص على الذكور **قوله** من له ولاية تزويج الامة سواء كان مالكا لها ام لا **قوله** وهو من احد
 الثلاثة فان هذه التفرغ في حال الصغيرة وهو لوم هو لا لكن لا يجوز له ان يتزوجها بعد
 نفسه كما لا يجوز للاب ان يزوجه جارية ابنه من عبدا ابنه في ظاهر الرواية على الميسر **قوله** ومكاتب
 لانه كما تقدم يجوز له تزويج امته لكونه من الاكتساب لا عبده **قوله** وسواء كان فانه يزوجه امته
 المعاصرة لكنه لا يزوجه العبد عن القن في اما شريك القنان والعبد والصبي لا ذوات فلا يملكون
 تزويجها ابو السعود وعن الدرر **قوله** ومتولد من هكذا في الشيخ باليا كقاضي والاولى حذفها فيها
 كما هو في نسخ والمراد المتولد على قن او بيت المال وظاهرة انه نص المذهب وليس كذلك بل هو بحث
 لصاحب النهر وعبادته ولم ار حكم رقيق بيت المال والواقع في القيمة المحذرة بدارنا قبل القيمة و
 الوقف اذا كان باذن الامام والمتولد وينبغي ان يصير في الامة دون العبد كالوصية فيعتبر
 النية من الغدح على مثل هذا **قوله** الا من يملك اعتاقه هو المالك المتصرف في جسد الاب وما
 عطف عليه من المفا ومن لانه لا يملك اعتاق الجميع امرج زيادة تامة اعلم ان نكاح العبد حال التوقف
 يكون سببا للحل ويتأخر حكمه ان من الوطن وداعية والنظر في وقت الاجازة في الاجازة ظهر للحل
 من وقت العقد حتى لو حلت منه قبلها الحق به كالبص الموقوف سبب للحل فاذا زال المانع من شتر
 الحكم بوجد الاجازة ظهر امرج من وقت وجوده ولذا ملك الزوايد بحد موصى واعلم انه اذا
 نكح بغير اذن فان لم يدخل فلا حكم له وان دخل فلا يخلو اما ان يفرق بينها المولى بعد ويجوز
 النكاح فان فرق بينهما فلا مهر لها عليه حتى يعتق لانه دين لم يظفر في حق المولى فصار كدين اقر
 العبد وان اجازة المولى بعده وجب مهر واحد استحسانا ومهران قيا ساهرا بالحد فحل ومهر
 بالاجازة كما في النكاح الفاسد اذا جدد صحيحا فلم يبين المص لم يكونا المهر وبينه صاحب
 البديع فقال كل ما وجب من مهر الامة فهو للمولى سواء وجب بالعقد او بالحد فحل وسواء
 كان للمهر مسمى ومهر المثل وسواء كانت الامة قنة او مدبرة ام ولد الا المكاتبية والمعتق

بعضها فان المهر لهما وفي فتح القدير ان مهر الامة يثبت لها ثم ينتقل الى المولا حتى لو كانا لهما دين ففي
من المهر قوله وغيره من مدبر وملا ثبت **قوله** لوجود سبب الوجوب ان وجوب النفقة والمهر
وهو العقد وقوله من ان من المذكورات من العلق وغيره **قوله** وسيقطن بموتهم كمول عا
اذ لم يترك لهما ابوا السعد واليه يشير قول الشرح لغوات محل الاستيفاء لانه عند وجود سبب
لم يثبت محل الاستيفاء ثم القيد ظاهر بالنسبة للمهر اما النفقة ولو مقضية فستقط عن المهر بوجه في الاول
العبد ان ولوله كسب فليتا مل **قوله** ويبيع فن ان باعه سيده لانه دين تعلق في رقبته وقوله
في حق المولى باذنه فيؤمر ببيع فان امتنع باعه القاضي بحقه الا اذا سخط ان يؤدى قدر ثمنه
نهر عن المولى **قوله** كدبر اذ حلت الكافي المكاتب ومعتق البعوض وابن ام الولاء كما في المهر **قوله**
بل يبيع بان يؤجر ويستوفى ما عليه من اجرة من الزايد على نفقة وفي ابي السعد اما المكاتب
فيبيع في جميع قيمته اما المدبر ففي ثلث قيمته ويعطيان المهر من كسبهما فاذا تمت السعاية انتهى
قوله ولومات مولا من مولى المدبر **قوله** لزوم المهر **قوله** جملة من واحدة لكونه صار
صاحب مولا سيده وسوا لزمته السعاية لهما قبل موت السيد او طلبة موت **قوله** ان قد راما اذا
لم يقدر فينقل الى الميرة **قوله** نهر وقية الاول نهر عن القنية فان صاحب المهر نقل عن عبادة
القنية مستانها في هذا الحكم **قوله** ان تجردت ان ان لزمه نفقة كما في درهم مثلا فيبيع بمائة في
الفضل في ذمة فيطالب به بعد العلق ولا يتعلق برقبته فلا يباع عند السيد الثاني ثم انجمعت
عليه نفقة عند السيد الثاني بيع فيها ويغفل بالفضل كما مر في بايضاح من البحر **قوله** وفي المهر
فيه انه لو لزمه مهر اضر عند السيد الثاني كما اذا اطلقها ثم تزوجها يبيع فانها فلا فرق بين المهر والنفقة
الا باعتبار ان النفقة تجدد عند السيد الثاني ولا بد بخلاف المهر اذ عن شيخه اقول يمكن الفرق بان
النفقة التي حدثت عند الثاني تنسبها محقق عند السيد الاول فكل من يبيع في شئ واحد بخلاف بيعه في مهر
ثاني حدث عند الثاني فان هذا مسبب عن عدم استقلاله في توقيف على اذنه وفي الميسر ليس شئ من ديون
العبد ما يباع فيه مرة بعد اخرى الا النفقة لانه يتجدد وجوبها بمضي الزمان وذلك في حكم دين جاد
او ولو يبيع في المال الصفاق مرة ثم حل باقية ظاهر ما في المعراج انه يباع فيه مرة اخرى فانه قال لانه يبيع
في جميع المهر فاذا ان اذ يبيع لبعثه ان يباع لباقيه وبهذه الاقادة صرح صاحب المهر وفي البحر بخلاف
على ما في الكافي انها لو باعت العبد مهرها فاشراه المولى فلم يوف ثم وجب بيعه للنفقة تاخذ المولا
ما بقي لهما من المهر مع النفقة **قوله** الا اذا باعه منها صورته تزوج عبده امولة بالدرهم ثم باعه منها
بيع مائة درهم بعد ما دخل العبد بها فانها تاخذ التسع مائة بمهرها ويطلق النكاح فلا ترجع المولا بالما
الباقية على العبد وان علق بمهر قال في الا ما عليها من مقدار ثمنه يلتزم بقصاصا بعذرهما والباقي
يستقط لان السيد لا يستوجب دينه على عبده ولو اعتق المولى العبد خيره بين تقنين المولى العتية او اتباع
العبد بجميع الدين سواء كانت الاعناق باذنها ام لا بحر ونهر **قوله** ولو تزوج المولا اخته ان سواد كانت
قنته او مدبرة او ام ولد **قوله** من عبده سواء كان قنا او مدبرا او ابنا ام ولد **قوله** لا يجب للمهر
لاستلزام الوجوب لنفسه وهو لا ينفصل وهذا بناء على ان مهر الامة يثبت للسيد ابتداء في غير الماذونة
والمكاتب والمعتقة البعض عن النهر في الاصح ولو البتة قال فيها لان الوجوب وان كان حقا لله
نقل فانما يجب للمولى ولو جاز وجوب للمولى ساعة لجاز وجوب اكثر من ساعة **قوله** بل يسيطر
ان بل يجب على السيد ثم يسيطر بناء على ان مهر الامة يثبت لها ولا ثم ينتقل الى السيد كما في النهر عن القنية
او في قار في البحر ولم ار من ذكر ثمة لهذا الخلاف ويمكن ان يقال تظهر فيها لو تزوج الاكيات
الصغيرة من عبد الصغير فعمل قول من قال يجب ثم يسيطر قال بالصحة وهو قول الثاني ومن قال بعدم
الوجوب اصلا قال بعدمها وهو قولها وبه جزم في المولى لجهة معللا بان نكاح الامة بغير مهر لعدم
وجوبه على العبد **قوله** وحل الخلاف في الوجوب وعدمه **قوله** فان كانت يبيع ايضا لانها هي والكاتب
حق العزماء **قوله** لانه يثبت لها وهذا التعليق لم يذكره النهر لانه لا وجه لذكره منه لانها اذا كانت

مدونة لا يتقبل المولى بل للفق ما وعبارة النهر وينبغي ان يكون محل الخلق ما اذا لم تكن الامة ماذونة
مدونة فان كانت يبيع ايضا ويدل عليه ما في فتح القدير مهر الامة يثبت لها ينتقل الى المولا حتى لو كان
عليها دين فيقف من المهر **قوله** يد ودمه تقسيم لما قبله وهذا هو الصحيح وقيل المهر في الثمن قال في
البحر وكل من القولين مشكل لانهم جعلوا المهر كدين التجارة وقد نقلوا في باب الماذون ان السيد
اذا باع المديون بغير رضا اصحاب الديون ردوا البيع واخذوه وان كان المشتري عيب العبد ثم الخيار
ان شاء وممنوا السيد قيمته وممنوا المشتري قيمته او اجازها البيع واخذوا الثمن فكذلك هذا واقعه
في النهران فالمرأة اما ان ترد البيع او تجيزه وتأخذ الثمن وان ردت البيع والمشتري عيب العبد فيقف
في قيمته القيمة المشتري او السيد **قوله** كدين الاستهلاك ان كدين يرد منه لشيء استهلكه فانه
يعينه ويبيع فيه لان المير لا ياتي في الافعال ولذا ذكره في المير اسم المير ان اتلفوا شيئا ضمنوا
قوله لكن للمرأة في بيع اي ان باعه بغير رضاها **قوله** لو لمهر عليه اي على العبد اما لو اوفاه سيده
او غيره عنه ليس لها الفسخ **قوله** فكانت كالغرامة ان غرما العبد الماذون وفيه اشارة الى ما ذكره
صاحب البحر **قوله** طلقتها رجعية مثله اوقع عليها الطلاق او طلقتها تطليقة تقع عليها وفيه بالرجعي
لانه لو قال طلقتها بانها لا يكون اجازة بغير **قوله** اجازة لا في الطلاق الرجعي لا يكون الا بعد النكاح
الصحيح فكان الا مربة اجازة اقتضاء **قوله** للنكاح الموقوف سواء كان من رقيق او فضول وكل
من الرقيقين ضحية قبل الاجازة **قوله** لا طلقها او فارقتها فانه رد **قوله** لان ان ماذورا فرد
لان العطف باو **قوله** يستعمل للتاكتة ان ولا جازة فكان بحجة للاجازة والمرد في كل على الدلالة
اذن لان الفسخ اسهل من الرجوع اولانه يقع بحال العبد المتمتع مولا فكانت الحقيقة مقروكة بدلالة
الحال كفاية العتية **قوله** حتى لو اجازته بقبض على المفا ومن المقام وهو ان هذا من الغنم للرد
قوله لا ينفذ لان العتية لا يمان **قوله** بخلاف العتية ان اذا قال له الرجوع طلقتها او فارقتها
فانه يكون اجازة لان الرجوع يملك التطبيق بالا جازة فيملك الانسحاب بخلاف المولا وهذا ما اتفق
صاحب المجلد ومختار السيد الشهيد ونجم الدين النسفي انه ليس باجازة فلا فرق بينهما واستوجبه
الكامل الاول **قوله** واذا لم يعبده اذ اطلقه فتمل ما اذا اذن له في نكاح حرة او امته وما اذا كانت
معينة او غير معينة **قوله** يتظلم ان يبيع **قوله** وفاسده فينتهي الاذن به لا بالموقوف كما اذا تزوج
امراة بفضول فله ان يتزوج اخرى غير ان المولا اذا اجازت ما فعله العتية لزمه المهر كذا
افاده صاحب البحر بحجة القول ان كان ذوجه الثانية قبل الاجازة فطاهر وان كان بعدها ففسخ
قطعا لانه لما حقه الاجازة فقد تم وخبر عن كونه موقوف قال في النهر ان المهر انما لزمه بعد
اجازتها وقد خرج عن كونه موقفا **قوله** بعد اذنه لا جازة اليه لانه موضوع المسئلة الا انه اشار
به الى انه لو صدر او لا فاسدا من غير اذن ثم اذن فيه كان الحكم واحدا **قوله** فوطئها قيد به لان المهر
لا يلزم في الفاسد الا به **قوله** خلا فالمرأة فتالا ان الاذن به لا يتناول الا الصحيح لان المقصود
من النكاح في المستقبل الاعفان والتحسين وذلك بالما ترويه ان اللفظ مطلق فيجوز على المطلقة
وبعد المقاصد النكاح ان الفاسد حاصل كالنسب وجوب المهر والعدة على اعتبار وجود الوطئ
وفائدة الخلاف في لزوم المهر فيه بعد الوطئ فيباع فيه عبده ويطالب به بعد العلق عندها وفي
استهلال الاذن بالعقد فينتهي به عبده فليس له التزويج بعده صحيحا لانها ولا من غيرها وعندنا
لا ينتهي فله ذلك بعد **قوله** بغير **قوله** نقيده به ان ويصدق قضاء وديانة كما يجز في النهر **قوله** صح
فاذا دخل بها لزمه المهر في قولهم جميعا نهر **قوله** نهر ان يجزى وروى على ما يجز اخوه من انه لو
قيد بالفاسد بقيد فلو تزوج صحيحا لا يصح انشاها وعند التامل فيما ذكره كل من الشينين يقول
ما يجزى صاحب البحر **قوله** ولو نكحها ثانيا بعد العقد الفاسد **قوله** صحيحا ويعلم حكم الفاسد بالاول
وحكمه عدم تعلق المهر برقبته حالا بعد الوطئ بل يطالب به بعد العلق بخلاف ما اذا اذن و
مثل ذلك يقال في قول المصحيح **قوله** لاستهلال الاذن بحرة ومثل الاذن الامر بالتزويج كما لو قال

له تزوج فانه لا يتزوج الا امرأة واحدة لان الامراة لا يقتضى النكاح وكذا اذا قال تزوج امرأة فان المرأة اسم لواحدة من هذه الجنس كذا في البياض **قوله** فان تزوج امرأة او تزوج هذه الجدة ما في شرح المغني للبهمنى فانه قال لو قال لعبد تزوج نونون خيرة بعد اخر لم يصح لان كلامه محض ولو نونون شقيق يصح لان ذلك من كلام العبد لا يملك التزويج باكثر من شقين وكذا التوكيل بالنكاح بان قال تزوج لي امرأة لا يملك ان يزوجه الا امرأة واحدة ولو نونون الموكل الاربع ينبغي ان يجوز على قائله ما ذكره لان كل جنس النكاح في حقه ولكنه ما طغرت بالنقل اه ما ذكره في نكاح الام من شرح المنار وقوله لا يحد عدد محض من المصدر المفهوم من تزوج وهو التزويج لا يحتمل العدد المحض بل يحتمل اما على العود الحقيقي وهو المرأة الواحدة او الاعتباري وهو الاشياء في حق العبد والاربع بالنظر للمهر في مسألة التوكيل **قوله** بخلاف التوكيل به يدعى الى قوله والا فان النكاح ينتظم جازمه وقوله ان بخلاف توكيل الزوج او الزوجة بالنكاح فانه لا يتناول فاسده وتقيده بالنكاح لان التوكيل بالبيع يتناول الفاسد منه اتفاقا من غير ان الفاسد منه بعيد الملك بالقبض **قوله** في بيعه ظاهره ان فيه خلافا والذي في البحر والنفرا فادة الاتفاق الا انه زاد في البحر ان العتق على الاتفاق ولو قال فلا ينتهي اتفاقا به فيقول ان الاتفاق كان اول **قوله** لا يملك الصحيح لانه يلزمه في البيع ما لا يلزمه في الفاسد من نصف المهر بالطلاق قبل الدخول ومن تمام المهر بالخلافة والموت وليس الفاسد كذلك **قوله** بخلاف البيع ان بخلاف التوكيل بيع فاسد فانه يملك الصحيح قال في شرح الملتقى والفرق ان البيع الفاسد يفيد الملك بعد القبض بخلاف النكاح الفاسد **قوله** والتوكيل بالبيع لما هو ان التوكيل بالبيع غير الاذن به وهو خلاف ما مر من به البحر حيث جعلها شيئا واحدا وبعبارة وشا والمهر لان الاذن بالبيع وهو التوكيل به يتناول الفاسد بالاول والاتفاق لان الفاسد فيه يفيد الملك بالقبض والذين يظهر ان الاذن اعم من التوكيل لانه المستحق في نكاح الرقيق دون التوكيل **قوله** واليمين على نكاح اه قال في البحر واليمين في النكاح ولا يتناول الفاسد كما اذا طلق لا يتزوج فانه لا يملك الا بالصحيح اما اذا خلف انه ما تزوج في الماضي فانه يتناول الصحيح والفاسد ايضا لان المرأة المستقبل للاتفاق في الماضي وقوة العقد ذكره في المبسوط **قوله** وصلة يقال على قياس ما تقدم ان يمينه في الماضي منعقدة على صورة الفعل وقد وجدت في الماضي بخلافها في المستقبل فتعقد على الشرع للشباب وهو لا يجعل بالفاسد مثلها الصوم والنجس **قوله** تناوله ان اليمين وذكر باعتبار القسم فان اليمين مؤنثة سمعا **قوله** صح لان الصفة تنسب على ملكه الرقبة وهو باع بعد الدين **قوله** وسات المرأة غير ما في الغرما جمع غريم وهو الدين ويطلق على الدين ايضا ولكن لا يصح اساقه هنا حمول **قوله** في مهر مثلها ان اذا ساقى المسمى **قوله** والاقل يعني انها تخص القوماء بالاقل من مهر المثل او المسمى **قوله** والزايد عليه ان اذا تزوجها بزيد من مهر مثلها تنسب بمهر مثلها مع الغرما وما زاد عنه يؤخر الطلب به لا استيفاء الغرما فان بقي شئ بعد الاستيفاء تاخذه والا فبعد العتق **قوله** مدين صحة التسمية في مطلق تأخير فان دين المدين يؤخر الاستيفاء دين الصفة كما يؤخر الزايد من المسمى الى استيفاء الغرما ويؤخر دين الصفة ما ثبت بينه مطلقا او باقراره صحيحا او مشروطا في مرضه ودين المدين ما ثبت باقراره مريضا **قوله** الا اذا باعه منها صورة تزوجه بالف وباعه منها بيع مائة وعليه دين الف فاجاز الغريم البيع فالشعب مائة يفرض الغريم فيها بالف وكذا المرأة ولا تبعة المرأة ويبيع الغريم بما بقى من دينه ثم ما غاها منه عليها يسوم مع انه عدها لانه تعلق به هو الغريم وهو الغريم وقوله الا اذا باعه منها وجه الاستثناء ان ما بقى لها من المهر سقط لان المهر لا يتزوج على عبده ونيا ابو السعود **قوله** كما مر ان قيل قوله ولو تزوج الموطأ امته من عبده امره **قوله** بينه المراد من تزوجه من النساء بعد موته سواء كانت بنتا او بنت ابن او اختا **قوله** الا اذا تزوج من اوله بدل الكتابه من **قوله** فرد ان اما برده او ود القاض **قوله** للثنا ان بين مقتضى الملك والنكاح **قوله** او ام ولده ومثلها المدبرة ولا تدخل الخاتبة بقرينة قوله فتجزمه ان الموطأ لان الماتية لا يملك الموطأ

استقواها

استقواها فلذا يجب النفقة لها بدون التوبة بحال الا اذا احتجبت بغيره ان الزوج فتكون ناشئة شريفة **قوله** لا يجب عليه توبتها ففسد الحضانة التوبة بان يحجب بينها وبينه وفي غيرها المية ولا يستقواها فان كانت تذهب ويحجب وتخدم الموطأ لا يكون توبته نهرا وتقيده بالتوبة لان الموطأ اذا استقواها ان يدخلها على زوجها وان لم يلزمه ان يزوجها فلو باعها بغيرها لا يقدّر الزوج عليها سقط مهرها فان قيل التوبة تسليم فوجب عليه قلنا لا بل هو امر راد عليه لان التسليم يتحقق بدون التوبة بان يقال متى طرقت بها وطنتها ابو السعود **قوله** وان شرطها واصل بما قبله وهو شرط باطل فليس للزوج ان يمنع الموطأ من استخدامها لان الموطأ لا يزوج ملكا الحلي لا غير والشرط لو لم لا يخلو من احد امرين اما ان يكون للمهرق الاجارة او الاعارة ولا يصح الا في الجملة المدة ولا الثاني لان الاعارة لا يتعلق بها اللزوم **قوله** في العقد ذكره ليعلم حكم ما اذا وعد بهما قبله او بعده بالاول **قوله** اما لو شرط له جوب سواء فقد يرد ما الفرق بين هذا وبين بشرط المهر المتزوج بامته وجعل حرة او لاديه حيث يلزم الشرط في هذه وثبتت حرة او لاديه مع انه شرط لا يقتضيه نكاح الامه وتقيده بالمهر ليخرج العبد فانه اذا شرط هذا على سيد الامه فانه لا يعمل به وتكون الاولاد ام قاعنه هما خلافا لمحمد ونظر فيه المحقق بان التعليق المعنوي موجود **قوله** اولادها من القينة ونحوها وقوله فيه الظاهر ان اشتراطها بعدة كذلك ويحرم **قوله** وعتق اه عطف لازم **قوله** في هذا النكاح اما لو طلقها ثم نكحها ثانيا فحكم ارقا الا ان شرط الاول **قوله** والتزويج عطف على قبول ويصح عطفه على الشرط وعليه اقتصر **قوله** على اعتباره حال من التزويج واليهما للشرط **قوله** هو معنى تخليق اه خبر انه قال ان ولدت اولاد من هذا النكاح فهم احرا **قوله** ومفاده ان هذا التعليق وذلك لان التعليق لا يصح الا اذا كان المعلق صيا ما لكان عند وجود الشرط **قوله** فلا حرج لعدم وجود الشرط في ملكه قال في شرح الملتقى وبذلك صرح في المبسوط فقله لم ولد تلده فيه فهو حلال لان يفرق بين التعليق صريحا ومعناه واصله لصاحب البحر في الاولاد كما يكونون احرا بالشرط يكونون احرا بالعتق وانما كان بالقيمة فلو قالت امرأة لرجل تزوجني فانه حرة فتزوجها فولدت ثم ظهر انها امته الغيرة فالام رقيقة والولد حرة بقيمة ولا يصح اذ الزوج يقيده المعافاة ولم يرد منه **قوله** ولا سكت لها سبابة ان النفقة تتم ثلاثا اشياء الطعام والكسوة والسكنى تنقطع السكنى على النفقة من عطف الحاضر وادى بالاستدراك لدفع ما يتوجه من وجوب النفقة لان السيد لم يمن شيئا واجبا عليه **قوله** وتخدم ظاهرا عبارة القاموس بفتح جوار التثنية في الحال **قوله** ان تخدم بكسر الفاء كما في القاموس والمصدر الطريق بالتحريك **قوله** فارقت عن خذية الموطأ قال في البحر وظاهره انه لو وجدها مشغولة بخدمته الموطأ في مكان حال ليس له وطئها وانما يجوز له اذا لم تكن مشغولة بخدمته الموطأ ولم اره صريحا ويقل لذلك قولهم لان حق الموطأ اقوى من حق الزوج لانه يملك ذاتها ومناضتها ولا كذلك الزوج وقد يقال ان كان استمتاعه بها لا يقتضي خدمة الموطأ ابيع له لانه لا يملك بخدمته غير مقتضى حق الموطأ لاسيما المدة فقيمة **قوله** صح وجوبه لان التوبة كالاعارة يبرع فيها متى سار **قوله** وسقطت النفقة بمعنى انه لا يطالب بها في المستقبل لما في المقتضية او التنازع عليها فلا **قوله** بلا استثناء يفهم منه انه اذا استقواها ليل سقطت **قوله** او استقواها منها راداه ونفقة النهار على السيد ونفقة الليل على الزوج اه عن القرطبي ولو طلقها بانها بعد التوبة يجب لها النفقة السكنى وقبلها او بعد الاستبراء او لا تجب ابو السعود عن الزيلعي **قوله** وله السفر بها ان ولو اوقاها المهر بتمامه **قوله** وان ابي الزوج لان حق الموطأ اقوى من حق الزوج كما مر **قوله** وله اجبار رقده وامته وذلك لانها ملكة له رقبة ويد ابيها على ما كان يترقى فيه صيانة ملكه وسواء اوجب السيد وقيل او اجبرها على ذلك ابو السعود **قوله** ولو لم ولد قال في البحر طلقها فتشمل الصغيرة والكبرى والصغيرة والكبيرة العن والمدبر وام الولد لان الملك في الكل كامل **قوله** ولا يلزمه الاستبراء ان الزوج ابو السعود **قوله** فهو من الموطأ ان ادعاه

في القبة والمدينة ولم ينفعه عنده ام الولد فاطمة لكونه ليس بعاب ولا ذك قال ابو السعد في النسبة
 للمدة والمدينة نظرا لتوقف ثبوت النسبة من المولد على وجود الدعوة واما بالنسبة الى ام الولد
 فلا اشكال لعدم توقفه على الدعوة في حق ولد له لكن بشرط ان لا ينفعه والنجار فاسد فلا
 يلزم المهر الا بوطي الزوج **قوله** وان لم يرضها لا حاجة اليه لعلمه من الاجبار وفصل الاجبار
 في البحر بتفصيل النكاح عليهما وان لم يرضها لا انه يجعلها عليه بغيره **قوله** لا مكانة
 ومكانته لانهما التوافق بالاجاب بعقد النكاح ولهذا استحقاق الاثر في المولد بالجنسية
 عليهما ويستحق المكاتبة المهر اذا وطئها المولد فصار كالجنين فلا يحجب ان على النكاح بالسود
قوله الحاقا بالبالغ اس فيما ينفع على الكتابة بغيره عن المحيط **قوله** فلما رايوا عتقا اس ولم
 يقع منهما ود النكاح كما في البحر **قوله** عاد موثقا على اجازة المولد لتجده ولاية له لولا الذي
 هو اذ الملك وهو عيب فانهم لم يصحوا النكاح قبل العتق مع حقيقة الملك وصحة بعد نظر
 الاثر وكذا صحوا اجازة المكاتب الصغيرة كما حيا قبل العتق وهي حرة يدا ولم يصحها بعد
 وهي حرة يدا وحقبة لانهما في الصورة التي لم يصحوا نكاحا بعد العتق لصفوها واما حرة فصح الحاقا
 بالغة عن القهستان وقد يقال في الصورة الاولى انما لم يعتبر حقيقة الملك لكونه على شرف الرزق
 بخلاف اشره وهو العلاء فانه عصبية فوجه لا تذول بمنزلة **قوله** ان لم يكن عصبية غيره كالالاخ والم
 اما ذوالادحام فالمولد مقدم عليهم **قوله** فانما يرجع الى قوله توقف ان كان متوقفا او لا على
 اجازة المكاتب فالتاثيرية بالنظر الى مطلق العقد مخصصا **قوله** لعدم موثوث النكاح عليه قال
 في البحر لكن لا بد من اجازة المولد وان كان قد رخص اولاد لانه انما رخص متعلق موثوث النكاح والنفقة
 بسبب المكاتب لا بملك نفسه وكسب المكاتب بعد عجزه بملك المولد كذا في التلخيص **قوله** حل بات هو
 حل ولي السيد اياها **قوله** على موثوث هو حل ولي الزوج اياها **قوله** والدليل بعمل النجاشي
 قال في البحر نقل عن المحيط وغيره المهر اذا زوج مكاتبه الصغيرة توقف النكاح على اجازتها لانها
 ملوكة بالبالغة فيما ينفع على الكتابة ثم انها لو لم تزد حتى ادت فعتقت بقر النكاح موقوفا على اجازة
 المولد لا اجازتها لانها بعد العتق لم تبق مكاتبه وهي صغيرة والصغيرة ليست من اهل الاجازة
 فاعتبرت لتوقف على اجازتها حال رخصها ولم يعتبر بعد العتق قالوا وهذه المسئلة من اعجب المسائل فانها
 كلها زادت من المولد بعد زادت اليه فربما في النكاح فانه يملك الزام النكاح بعد العتق لا قبله وانجي
 منه انها لو زدت الى الرق بطل النكاح الذي باشره المولد وان اجازة المولد لا بد لها من اجازة على
 موثوث فابطله الا ان هذا كله ثبت بالدليل وهو يدل على ان **قوله** ويجز الكمال هنا غير
 صائب قال الكمال الذي يقتضيه النظر عدم التوقف على اجازة المولد بعد العتق بل يجوز عتقها بغير
 النكاح لما روي من انه اذا تزوج العبد بغيره اذن سيده فاعتقه فله ان لا يتوقف فاما على اجازة
 المولد وهو عتق لانتها ولايته واعلى العبد ولا وجه له لانه صدر من جهة فكيف يتوقف ولا بد ان كان
 نافذا من جهة وانما توقف على السيد فكذا السيد فانه لا يجبر وانما التوقف على اذنها بعد
 الكتابة وقد زال فيبقى النفاذ من جهة السيد وهذا هو الوجه وكثيرا ما يقلد السامعون السامعين
 وهذا بخلاف الصبي اذا زوج نفسه بغيره اذن وليه فانه موثوث على اجازة وليه فلو بلغ قبل
 ان يرد لا ينفذ حتى يجيزه الصبي لان العقد حين صدر منه لم يكن نافذا من جهة اذ لا نفاد له
 الصبا وعدم اهلية الرأى بخلاف العبد ومولد المكاتب الصغيرة والى مثل ان الصغيرة والصغيرة
 لسيامن اهل العباد بخلاف البالغ اه قال في البحر وجوابه انه سواء ادب وعلم اما الاول فلان
 المسئلة صريحة بطلان ما محمد في الجامع الكبير ومعلوم انه من رواية عن الامام فكيف نسب السموالي
 ولا مقتدي واما الثاني فلان محمد رحمه الله تعالى على توقفه على اجازة المولد بانه تجده ولاية
 لم تكن وقت العقد وهي الولد بالعتق ولذا انما يكون له الولاية اذ لم يكن لها ولا اقر منه
 كالالاخ والعم قال فصار كالشريك في بيع العبد ملك الباع وكان اذن لعبد ابنه وبيع ناقته

ان ثبت ابنه مع وجود الاب الذي هو ولي قتيب ثم مات الابن بخلاف الوالد ومولد الماذون باع ثم
 سقط الدين حيث لا يقتضيه الاجازة لان النفاذ بالولاية الاصلية واما صله ان الولاية التي كانت
 رضاه بتزويجها ولاية بحكم الملك وبعد العتق تجده ولاية بحكم الولد فينقضي رضاه لتجده
 الولاية كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير وكثيرا ما يعترض الخلق على المصيبين **قوله** ولو قتل
 المولد امته قتل بالقتل لانه لو باعها وذهب بها المشتري ومن المهر او غيرها بموضع لا يصل اليه
 الزوج لا يسقط نعم لا يجب دفعه على الزوج قبل حضورها في الثانية لو اقبلت فلا صلح لها عالم
 تخلف في قتلها قول الشيخين وقيد بالسيد لان قتل غيره لا يسقط به المهر اتفاقا منه وقيد بالامته لانه
 لو قتل المولد الزوج لا يسقط لانه مقوض في النكاح قد دون المعقود عليه **قوله** قبل الوطئ ولو
 الحكم من **قوله** ولو خطا او شربا كما هو مقتضى الاطلاق من **قوله** فلو صلبا مثله المهر قبل
 اول مهر **قوله** لم يسقط لانه ليس من اهل المجازة عن المتج **قوله** سقط المهر هذا عند الامام
 وقال عليه المهر لمولاهما اعتبارا بموتها حقا نقضا وهذا لان العتق ميت باجله وله ان
 منع الميراث قبل التسليم فيجوز بيع الميراث كما اذا ارعدت الحرة وكذا اذا قتل البائع المبيع قبل
 التسليم في القتل في احكام الدنيا جعل النكاح حجة وجب العتق من والدته فكذا في حق المهر
 اذ لا يسقط له ان لم يكن مقبوضا سقط عنه ذمة الزوج وان كان مقبوضا لزمه ووجه جميعه
 على الزوج كذا في الميسوط عن المتج **قوله** ولو صغيرة لان الصغيرة العاقلة من اهل المجازات على
 الردة بخلاف غيرها من الافعال بحر **قوله** لا لا فعلت ذلك امرأ بنفسها لان جنسية المهر على نفسه
 غير معتبرة في حق احكام الدنيا فشاها موتها حقا نقضا ولا نه لا تملك استطاق حق ورثتها فصار
 كما اذا قال اقتلني فقتله فانه نجس الدية بخلاف اقطع يدي فقتلها لا يجب فيه **قوله** ولو امته حاصل ما
 فيهم من كلامهم ان العلة في سقوط المهر بالقتل امران معا الاول ان يكون صادرا عن المهر الثاني ان
 يترب وهو كونه ملكا عليه حكم ونيون في المذكور صدر الميراث في الامه غير الماذونة والمكاتبه اذا
 قتلت نفسها فقد الامران في الردة اذ قتلت نفسها والمولد العتق المكلف اذ قتل نفسه فقد انشا
 في الاجنبه والوارث اذ قتل حرة امته فقد الاول **قوله** على الصحيح ان من الروايتين في قتل الامه
 نفسها كذا في البحر **قوله** او قتلها وارثها قال في البحر الى اصل ان الردة اذا ماتت فلا يخلو اما ان تكون
 حرة او مكاتبه او امه ولى من الثلاثة اما ان يكون حقا نقضا او بقتلها نفسها او بقتل غيرها وكان
 التسع اما قبل حواله حوال او بعده وفيه ثمانية عشر ولا يسقط مهرها على الصحيح في الكل الا اذا كانت
 امه وقتلها سيدها شوبن **قوله** كما رجحه في النهر اصله لصاحب البحر فانه قال وقد صح قاضي عديم
 في القتل ان عدم سقوط المهر في قتلها نفسها فليكن صحيحا في الاخرين ايضا يعني بهما مسئلتا الردة
 والتبديل قال وهو الظاهر لان مستحقة وهو المولد لم يفعل شيئا موصفي **قوله** او فعله ان فعل
 المولد المكلف القتل **قوله** لا تقدره ان تقدر المهر بالوطئ **قوله** ولو فعله بعد صورته زوج
 عبده ثم قتله ضمن قيمته بوجه مهر المراه وقله ما اذا باعه قال في النهر وسياة انه لو اعتق المدبوة
 كان عليه قيمته فالقتل اول **قوله** او مكاتبته انما لم يسقط المهر بقتل المولد اياها لان مهرها لا له
 بحر **قوله** المدبونة ممت لها ذمة فقط وانما لم يسقط المهر بقتل سيدها لعدم كون المهر له **قوله**
قوله وهو الاثران خارج الغرض يشمل الامته ان ولو حكم ليشمل امه الابن الصغير اذا زوجها الاب
 او المجد فالاذن لهما حيوان وشبهه ابو السعد وهو يفتي ان لهما الاذن بالعتق وفيه ان فعلهما
 منوط بالمصاحبة ولا مطوعة للمصبة في ذلك لانها متعلق من الماء ويكون المولد وفيتا له الا ان يقال ان
 هذا على سبيل التوهم ولا اعتبار به **قوله** لانهما هذا قول الجميع وسعد عنهما في غير هذا الرواية
 ان الاذن لها وهو ضعيف **قوله** لان الولد حقه قال في النهر لان حقها في نفس الوطئ وقد تاق

بالجماع واما الماء فتأثرت الولد والحق فيه المولود **قوله** وهو ينفيد اه ان السقط يكون الحق في الولد
له ينفيد ان الحمل في الامة التي يتاح منها الولد اما الصغيرة فانعزل لا يتوقف على اذنه لسقوط حقه
قال ابو السعود ويؤيد هذا التحليل ايضا عدم توقف حل العقد على اذا المولى اذا اشتط الزوج حرة
اولادها منه لانه لا ملك للمولود في الاولاد ولم اراه **قوله** وكذا الحديث يعني انما يتوقف على اذنها
اذا كانت بالغة اذ لا ولد قبل البلوغ **قوله** من عجزنا اصله لصاحب البهر حيث قال والمأهر ان المراد
بالامة بالمختار القنة والمدة واما المولد واما المختار فينفذ اذ يكون الاذن اليها لان الولد لم يكن
للمولود ولم اراه مريجا **قوله** انه يباح ان العقد بغير الاذن **قوله** لفساده ان الزمان بعدم طاعة
الولد فيكون غنيضا على والده كما ورد به الحديث وبكثرة شهور الزوجية اذا ولدت لانها امت
بالولد المفارقة **قوله** فيعتبر عذر اسقطاه مقتضا انه بحث مع ان القربة في حرم به فالظاهر
انه منقول في المذهب اه وعبارة القربة في بعد قول المصنف وزوج المرأة باذنها وهذا المذهب
من الولد السوء لفساد الزمان والا فيجوز بلا اذنها اه اقول هو منصوص في المذهب قطعاً كما هو
مخرج البهر وعبارته وقالوا في زماننا يباح لسوء الزمان اه قال الكمال فليفتقر مثله من الاعذار
مسقط لانها ان مثل فساد الزمان كثر في الضيقة او شقاق الزوجية او نحو ذلك فليس كلام النجاشي
في فساد الزمان بل قاس غيره عليه فالنكاح مقتله الشرح **قوله** وقالوا اه قال في التمهيد يباح الاستسقاء
بعد الحمل نعم يباح ما لم يتخلق منه شيء ولن يكون ذلك الا بعد مائة وعشرين يوما وهذا يقتضيه
انهم ارادوا بالتخليق خلق الزوج والا فهو غلط لان التخليق يتحقق بالمشاهدة قبل هذه المدة
فتح والظاهر ينفذ عدم توقف جواز استساقها قبل المدة المذكورة على اذن الزوج وبخلافه
الحائض ولا اقول بالحق في المهر لو كسر سيفها الصبي منه لانه اصل الصبي فلما كان يؤخذ بالجزء
فلا اقل منه ان يلحقه اثم هذا اذا اسقطت من غير عذراء اه قال ابن وهبان ومن الاعذار ان ينقص
لبنها بعد ظهور الحمل وليس لابا الصبي ما يتاجر به الظاهر ويخاف هلاكه ونقل عن الزخيرة لو اذابة الاثا
قبل مضي الزمن ينفذ فيه الزوج هل يباح لها ام لا اختلفنا في المشاف في غير وكان النقيض على بن موسى يقول
انه يكبر بان ماء الماء بعد ما وقوة الرحم الحية فيكون له حكم الحياة كما في بعض عهد الحدم ونحوه في
الظهيرية قال ابن وهبان فاباحة الاستسقاء محمولة على حالة العذراء وانها لا تأثم اثم القتل اه وبخلاف الزخيرة
تبين انهم ارادوا بالتخليق الاستسقاء السريع وان قاضيا ميسوق بالفتية والله تعالى الموفق اه على التمهيد
قوله ولو بلا اذن الزوج اخذ صاحب النهر من هذا انه يباح لها ان تشد في الرحم قليلا قبل بغير اذن الزوج
وهو خلا وما يشترط البهر من المنع **قوله** بلا كراهة لما ورد من اباحة ذلك عن الشاذل على الله عليه وسلم
وقيل بكبره **قوله** حل نفيه بشرط ثلاثه عدم تحميمها ووجود العنق منه وغلبة الظن بانه ليس منه **قوله** ان لم
يعد قبل بعد بان لم يبد اصله او عاد بعد البول نه وقد عذر ثانيا ابو السعود الظاهر خلافة لان البول
يقطع مادته اصلا بخلافها فان باقيرها يجزى على راس الذكر فيحصل به الحمل والقياس على الغسل قياسا
مع الفارق فان المقصود في الغسل الانقاء من مادة الخارج وهو يحصل بالاخراج على راس الذكر والماء
يزيله بخلاف العلوق ويؤيده ما وجد بخط الزباني بعد قولهم انه اذا عاد بعد البول حازه له نفيه
وينبغي ان يباد بعد غسل الذكر وما ذلك الا لاحتمال العلوق بما يكون على راس الذكر من المخ
قلتا مل **قوله** او خبرت امة ولو بلا علم الزوج في الصحيح وشمل اطلاق الامة ام الولد كما ذكره
الشرح والفتة والمدة والمدة والمدة والمدة **قوله** والحائضه خلف زفر فقال لا ضار لها وهو
ضعيف وان فتواه الكمال **قوله** تحت حد وقال الشاذل رضي الله تعالى عنه لا ضار لها بمقتضى **قوله**
بطلقة ثلاثه متعلق بزمانة والبا للتصوير **قوله** فلا مهر لها ان لم يكن دخل بها الزوج لان
اختيارها لنفسها من حيث من الاصل وان كان دخل بها والمهر واجب لسيدها سواء دخل بها الزوج
ام لم يدخل لان المهر واجب بمقتضى ما ملك الزوج من البضع وقد ملكه عن المولى فيكون بدله
للمولود بحد وهو باطلا فم شاملا لما اذا كان العتق قبل الوطء اه فيشكل بما سياتي في المسئلة التي

تليها

تليها حيث قال فلو وعي قبله فالهمل والالهمل الا ان يحمل هذا الاطلاق على ما اذا كان وطنها
بعد العتق ابو السعود **قوله** تاخر ان خيار العتق اه **قوله** ليدونها وذلك لان فيسخ النكاح
من التصرفات المترددة بين النفع والضرر فلا تملكه الصغيرة ويملكه وليها عليها لقيامه
مقامها ابو السعود عن البهر **قوله** في الاصح وقيل لها خيار البلوغ ويندر في خيار العتق
وقد مر اه **قوله** معاينة الجمل الثلاثة وانما قيد به لانه يار تعدا احدهما او لخاصة او سببه
ينفخ النكاح اه **قوله** خبرت عند الثاني لانها بالعتق ملكت امر نفسها وازداد ملك الزوج
عليها اه عن البهر **قوله** خلافا لثلاث فانه قال لا خيار لها لانه باصل العتق شئت عليها ملك
كامل بضرها ثم انقضت الملكة فان اعتقت عاد الى اصله كما كان ولا يخفى عديمه قول ابن
يوسف لدخولها تحت النكاح كخيار البهر ومراده بالنكاح قوله صلى الله عليه وسلم لهريرة
حين اعتقت ملكت بنفسك فاخترت **قوله** والجهريل بهذا الخيار عذر كما الجهريل بالعتق لا شغف
بخدمته المولى فلا شغف للتعلم ثم اذا علمت يبطل بما يدل على الاعراض في مجلس العلم كخيار
الخبرة ولو جعل لها قدرا على ان تختاره ففعلت سقط خيارها كما في النهر وهل تستحق العتق
اولا ام اياه والظاهر انها لا تستحقه ان هذا من الحقوق المبردة التي لا يصح الاعتراض عنها كحق
الشغف بل اولاه ابو السعود **قوله** خيار العتق بدل من هذا الخيار **قوله** قلتم تعلم به
قال في البهر عن المهر اذ ازوج عده امته ثم اعتقها فلم تعلم ان لها الخيار حتى ارتد او لم يرد
الحرب ورجعها مسلمين ثم علمت بشيوت الخيار او علمت بالخيار في دار الحرب فلهما الخيار في مجلس
العلم كذا في وكذا الحديث انما اذن وجبها صريحا ثم اعتقت خبرت سواء علمت في دار الحرب او في
دارنا بعد الاسلام **قوله** الا اذا اقتضى بالحق ان فلا يصح فسخها بعدوها فتيقة بالحق
بالحاقها لان الكفر في دار الحرب كلهم اركان وان كانوا غير مملوكين لا حدك باية اول كتاب
العتاق **قوله** وليس هذا حكم جواب سوال تقدريه كيف حكمتم بصفحة فسخ نكاح من دار
الحرب واحكامنا منقطع عنهم **قوله** بل فتوى ان اخبارا عند السؤال عن التي دتم **قوله** ولا يتوقف
على العتق وهذا هو الثاني من اوجه المناقشة والاول قوله والجهريل بهذا الخيار عذر **قوله** ولا
يبطل بسكوت ولو كانت بكرا بل لا بد من الرضا صريحا او دلالة **قوله** ولا يثبت الغلام ان بعد
اذا اعتق بخياره بالبلوغ **قوله** ويقتصر على مجلس ان مجلس العلم فاذا قامت بطل واما خيار
البلوغ فان كانت بكرا فانه لا يملكه المجلس بل هو كحق الشغف وان كان للغلام او الصغيرة
فانه لا يبطل بالقيام بل وقته العمر ولا يبطل الا بمقتضى صريح مريجا او دلالة كما مر **قوله** خيار الخبرة
الا ان بينهما فراقا من جهة ان الفرق في خيار العتق لا يكون طلاقا وفي خيار الخبرة تكون طلاقا
ومن جهة ان الجهريل بان لها الخيار في خيار الخبرة ليس بعذر بخلاف خيار العتق **قوله** في الكل
وهو الاحكام الخمسة المتقدمة بل ينادي سادس وهو ان الجهريل بالعتق عذر بخلاف الجهريل بالبلوغ
قوله نكح عده بلا اذن اه قيد بالنكاح لانه لو اشترى شيئا بغير اذن مولاهم اعتقه بطل بجر **قوله** فتق
نفذ اوله مبينا للفاعل ولا يجوز ضمه بالبناء للمفعول لانه لا رزم ابو السعود في الجهريل **قوله** فاجاز الشكر
النكاح الواقع عند البالغ عذري **قوله** لرفا المانع ان بالعتق وذلك لان التوقف انما يكون
لحق المولى وقد كان شهر **قوله** وكذا حكم الامة ان في نكاحها بعد عتقها وقيد بالامة لان
الحدة الصغيرة لو نكحت بلا اذن ثم بلغت توقفت على اجازتها وهذا الولد الا بعد اذ انجبه مع
وجود الاقرب ثم انقلت الولد اليه توقفت على اجازته منه مستثناة **قوله** تكون النفقة
بعد العتق فصار كما اذا تزوجت ففسخها بعد العتق والاصل ان عقد النكاح منه ثم على المرأة
وهي مملوكة شئت لها خيار العتق ومن ثم عليها وهي حرة لا يثبت لها **قوله** فلم يتحقق زيادة
الملك ان بطلقة ثلاثه ان والخيار معلول بثبوته بذلك ومنه فقدت العلة فنقد المعلوم **قوله**
وكذا لو اقدنا ان بالنبه للاجازة بان اجازها المولى معا وليس المراد ان التزويج والا اعتاق

واعتان معا والمفيع ان حكم مقارنته نفاذ العقد نفاذ النكاح حكم ما اذا سبق النكاح ثم عتقت قوله
عتقت بموته ان وضعت من الثلاث وان لم تجز لم يجز حتى توفى السعاية عند الامام وعندها
يجوز وان اعتقها فاليكم كالفقة اذا عتقت قوله ان دخل بها الزوج ان ينفذ النكاح وهذا ان
يصح على رواية ابن سماعة عن محمد لانه وجبت العدة من الزوج فلا تجب العدة من المولى ولا
يصح على رواية الرواية لانه لا تجب العدة من الزوج فوجب العدة من المولى وجوب العدة
من المولى قبل الاجارة يوجب انفساء النكاح قوله تمنع نفاذ النكاح وتعدى عدة
الغير وهو فاسد قوله فالمرء المسمى ان ولو اراد من مهر المثل واذا فقد التسمية فالمرء من المثل
نكاحا وانما كان للمولى لانه استوى منافع مملوكة له قوله بمنفعة مملوكة له ومنفعة البغية ومنع ملكها
انها صارت له تصرفها قوله قسمة ابنه المراء والمولى ولو ارادته ولو صغر كماله الحيوان ومنه يوم القسمة
ما صرح به بعد قوله ولو ادعى ولد ام ولد له المني اياه وقيد بالابن لانه لو ادعى جارية امراته او
والده او جده فولدت وا دعاه لا يثبت النسب ويده عنه الحد بالشبهة كما في البدر قوله فلو
عطف على خلفه فان وانقضت مدة الحمل فولدت او يقال النسب فلو كان لازما في صورة الوفاة
به انه لو ادعاه وهو جيل قبل الازالة لم يصح دعواه حتى تكف ولم اره بعد الا ان قلد لا قل
من ستة اشهر من وقت الدعوة نهر قوله لزم عقدها وهو عقد واحد ولو تكرر الوطء قال
الكل من مهر مثلها ما يرضى به من مهر مثلها جمالا فقط واما ما قيل ما يرضاها من مهر مثلها فليس
معناه بل العادة انما لذلك اقل مما يصح من مهر لانه ليس للثاني بخلاف الاول قوله ولا يجد قاذفه لانه
وطء وطءا حراما غير مملوكة قوله فادعاه ان عند قاض كانه شريك ابن الجلب واذا دت النفا
انه لا بد ان يدعيه فور الولاية ولم اره من جرحه قوله وهو جرح بذكر النكاح
واخرج بالمسلم الكافر وخبر بالحق المجرى فلا يصح عدة هو لا لعدم الولاية كناية البكر قوله
ثبت نسبه وان لم يدع الاب شبهة وان لم يصدقه الابن قوله بشرط بقاء ملكه ابنه من وقت الوطء
اه ولو وقتت في غير ملكه او فيه واخرجها الابن عن ملكه ثم استرد حاله لم يصح الدعوى لان الملك انما
ثبت بطريق الاثبات والوقت العلوق فيسقط قياص ولاية الملك من حين العلوق لا التملك هذا
ان كذب الابن وان صدقه صوت الدعوى ولا يملك الجارية كما اذا ادعاه ابنه ويعتق على المولى يحيط
قوله جبره لا خيرة لا يفران لانه المالك وهو ابن المولى ايضا ومثله ابنه كانه في ذلك لانه لا ما
نوع من الاستناد في ملكها لانه لو حصل ذلك اجده في ملكها ليعود بقاءا وقوله وصارت ام ولده
وذلك لان الاب ولاية ملك مال الابن عند الجارية في صيانة نفسه لحيث انت وما لك لا يملكه
ماؤه جبره فوجب صوم عن الفضايل بالابن وذلك بملك الجارية من قوله لا ستاد الملك لا وقت
العلوق به يبين ان الوطء خلال غيره لا يجد قاذفه لانه شبهة الخلاف في ان الملك يثبت قبل الازالة
او بعده مسقط لاحكامه كانه الفقة قوله وعليه قيمتها ان لو لم يولد يوم علقته كانه مملوك ولو
استحقها معلن ياخذها عقدها وقيمتها ولدها لان الابصار مفقودة ويرجع الاب على الابن بقيمة
الجارية دون المقد وقيمة الولد لان الابن ما ضمن له سلامة الاولاد يحيط قوله لعقود راحة بقاء
نفسه جوا بغيره انما حاله كذا وجب عليه القيمة مع اضطراره المصون مائة لبتا النسل واذا
اكل طعام الابن مضطرا لا يضمن شيئا فخلا سويق او عسقم وحاصل الجواب ان في اكل طعام الابن
ابتا النفس وفي صون الما ابتا النسل وبقا النفس اعظم فافترقا فلذا وجبها القيمة في صون
الما دون صون النفس قوله يكل له ان للاب قوله ويجوز من ثمة العلة قوله لا على جارية لتسوية
لانها لا تقع الحاجة الوطء القاصدة قوله ما لم تكن مستعدة ان يبين الابن واجبه فوجب جعلت
الاجنب من العقد وكذا لو كانت مستعدة بين الابن والابن او بين الابن وغيره من الاجانب
يجب حصته الابن وغيره من المقد وقيمتها باقيا اذا حصلت لعدم تقديم الملك في ملكها لا اشتراك
موجبها وهو صيانة النسل اذ ما فيها من الملك يكفي لصحة الاستيلاء واذا صح ثبت الملك في باقيا

حكمه

حكمه بالشطط سنا وفيه القيد وهو مسئلة عجيبة فانه اذا لم يكن للواحد فيها شيء لاسر عليه وان
كانت مستعدة لزمه بقليل زياده قوله قدم الاب لان له جنتين حقيقة الملك في نصيبه وحق التملك
في نصيب ولده بحد قوله والا فلا يثبت هذا ليقين انها اذا كانت للاب وادعيا كانت للابن وضاده
نكاحا ولو قال فلو بيع الابن فان كانت للابن قدم الابن والا فلا يثبت له من هذا الدهر الا ان
يقال ان المنع والا انه بان كانت للابن خاصة وقدا دعاه قوله ام ولده ان الابن قوله المنع
بالنصب نعمت لولد ام الولد قاله وهو قيد احتراز من ان لو لم يكن منقيا بل كان ثانيا من الولد
فلا يتاح الى قومه بالاب بوجه لان النسب لا يقبل الانتقال ولو استولد ام الولد هل يشترط تصديق
الابن له او لا كالاته فليجوز قوله او مدبرته ان ولد مدبرة الابن قوله او مكاتبته ان ولد مكاتبته
الابن سواء ولد منه الكفاية ام قبلها هكذا يقتضيه الحلاقه قوله بشرط تصديق الابن وهل
يلزمه عقد بغيره ولا يثبت عليه غير العقار لانه لا يثبت له من غير عن التدينير والمكاتبه والاستيلاء
قوله وجد صحيح خرج به الفاسد وغيره من ذوى الوحم المحرم فلا يصح قاضي جميع الاحوال
للقصد ولا يبرهم كذا في المحيط قوله فيه متعلق بالحق لا لثبته في مثل فحين اسم يصح للعقد موصفا
قوله لا يكون للاب في حكمه الا لاجنب قوله ويشترط بنوت ولا يزوج قال في البكر وليس مراده بجان العدم
ان يكون الاب معدوما وقت الدعوة فقط لانه يشترط ان يكون معدوما وقت العلوق ايضا فيج
يشترط ان يثبت ولا يثبت من وقت العلوق لا وقت الدعوة حتى لو انت بالولد لا قبل من ستة اشهر
من وقت انتقال الولاية اليه لم يصح دعواه لما ذكرناه في الاباء قوله ولو فاسدا لان الفاسد
يثبت فيه النسب فاستثنى عن تقديم الملك له قوله ولو بالولاية ان على الصغيرة كان كانت جارية
لولده الصغيرة او المجنونة فشر وجها قوله لم تقدم ولده لان النكاح لا جاز حراما في معنى
به فلم يثبت ملكه اليه بل فلا يصح ام ولده ولا قسمة عليه فيها ولا في ولدها لانه لم يملكها وعليه
المهر لا التزام به بالنكاح والولد حر لانه ملك اخاه فعتق عليه بالعتايب وقوله في التعليق لان
النكاح لما جازاه لا يظهره الفاسد واختلف في الولد فتقبل يعق قبل الانفصال واستوجبه الاثبات
لان الولد حدث على ملك الاخر من حين العلوق فكل ملكه عتق عليه وقتل بعده واستظهره صاحب
البكر واقدم اخوه لانه لا ملك له من كذا وجه قبل الوضع لقولهم الملك هو القدر من على التفقات
في الشئ ابتداء ولا يشك انه لا قدرة للمسيء على التصرف في الجاني قبل الوضع بيع او هبة وان هو
الاصهار به واعتاقه وعتقه الى اخاه لومات المولى وهو الابن يصح الولد على الاول من وثقة
لا على الثاني قوله ومن المثل اياه قال في الاشياء اذا ما دان بطار جارية ولا يمنح بيعها لولا
منه يبرها لانه الصغير ثم يتزوجها فاذا ولدت فالاولاد احرار ولا يصح ام ولده قلت الا
انه يمنح من الرجوع في تلك الهيئة فلا يعود له ثمة قدر وجها عن ملكه احلا ولم يبر صاحب
الاشياء غير هذه ودخل تحت قول الشرح ان يملك امته لطفه بيعها منه بالقيمة او اقل قوله
ولو وطئ جارية امراته مفهوم قوله سابقا قسمة ابنه قوله لا يتصدق المولى انما انما حكمها
له وان الولد منه فان صدقته الامرين جميعا ثبت النسب والا فلا يجوز قوله فلو كذب به ان ماله
الجارية قوله ثم ملكه الجارية ان المستولد قوله ثبت النسب بغيره الولد حرام وهو ام ولده على
له باقراره قال في البحر فصار كمن في جارية عنده فولدت منه ثم ملكه الولد يعق عليه وان لم
يثبت نسبه منه قوله برقيق ولو مكاتب او مبيع قوله المهر المكلف صفقات المولى واخرج بالحق
المكاتب لعدم جواز الاعتاق منه ولو على مال كما ذكر المصنف في احكام المكاتب وبالمكاتب الصغير
ولو ما دونها فلم يثبت البيع به بل الكلام لكونه ليس اهلا للاعتاق بحد وفيه ان البيع ليس بمعتق
انما هو وكيل عنها فيه فمقتضاها ان يتوقف بيعه على اجارة وليه واما الاعتاق فلا ينظر اليه
لصحة توكيله فيه قوله اعتقه عنه باللف مثلها لو قال جعلت امته لمولاها اعتقها عنه باللف
فتعل عتقت الامة وضد النكاح للشك ايضا لكن لا يستقط المهر بحد قوله او ردت ان على ذكر

الاول قولك كالتصحيح ان في احتمال سقوط القبض على بيع قوله ففعل ان قال المعتزلة عن النهر قوله
 اقتضا هو دلالة اللفظ على مسكوت يتوقف صدقه عليه او صحته فالمقتضى بالفتح ما استبعد صدق
 الكلام كرفع الخطا ما لبيان فان المقتضى هو رفع الائم فيها وليس المراد رفع غيرها لعدم صدق
 او ما استبعد صدق حكم لزمه شرعا كسلة الكتاب فالكلمة منه شرط وهو بيع المقتضى بالفتح وهو العتق
 اذا شرط اتباع فلذا اثبت البيع المقتضى بالفتح بشرط المقتضى وهو العتق لا بشرط نفسه اظهارا
 للتبعية فمقتضى القول الذي هو ركن البيع ولا يثبت في خيار الرقبة والعيب فلا يشترط كونه مقدرا
 التليم حتى مع الامر باعتناق الا بقر ولما قاله اعتزلة عن بالف ورسول من خبر فاعتق وقمع عن الامر وسقط
 اعتبار القبض بالمال لانه لا يمتنع بالصحيح في احتمال سقوط القبض هنا واصدق البحر قوله
 لكن اه استرأى على ما يتوهم من صحة ما ذكره بالا ولا لصحة والظهور في قال للمورد وقوله كذا لك
 ان يصير اللفظ المذكور قوله لعدم القول ان من الامر والشئ قد يثبت ضمنا وان لم يثبت صريحا
 كبيع الاجنبية في الارحام عن النهر قوله ومفاده البحث لصاحب النهر قوله لو قال ان الامر قوله
 وقع عن الامور لها في محل الامور قوله وسقط المهر لا سجاله وجوبه على عهدها بحد قوله عن
 كفايتها ان الزوجية الامرة قوله لا يفسد فيعتق على ملك المولى ولا يفسد النكاح لعدم التنازع
باب نكاح الكافر لما فزع من نكاح المسلمين بمزيجية الاحكام الاوقار شرعا في بيان نكاح الكفار
 والتبعية بالانكاح اول من اهل الشرك والكتاب واجيب عن عهره بانه صار حقيقة عرفية في مطلق
 الكفار قوله المشرك والكتاب قال شميل الكتاب وغيره كان او لا يميز من ليس بمشرك ولا كتاب
 كماله قوله وهما هذا ان نكاح الكفار ثلاثة اصول ان صواب قوله فهو صحيح بين اهل الكفر
 لتظاهر الاعتقاد بين علمه وبعونه ورسالة صلى الله عليه وسلم في حيث وقع من الكفار على وفق الشرع
 العام وقع الحكم بصحة بحد قوله خلافا لما ذكره ان فلا يقول بصحة النكاح ولو صحت بين المسلمين واخذ
 منه انه لا يقول بالاصلين الاخرين بالا ولا قوله ويبدو ان قول مالك المعنوم من قوله خلافا
 لملك فاشترى من نكاحه وقال مالك لا يصح قوله وامرته حالة لطلب فريضة الاضافة قاضية عرفا
 ولغة بالنكاح وقد قصصها الله تعالى في كتابه مفيدة لها المعنى قوله ولدت من نكاح الاستدلال
 به ليس بجيد لاقتضائه كقوله لو الدين وفيه اساءة ارب والدن ينبغي اعتقاده وحفظها من الكفر والاثم
 تعالى احياها واحياها كما ورد به الحديث لينا لا فضيلة الصبية ويدل على ذلك ما ورد من حق
 الى ما لب من قوله صلى الله عليه وسلم ان اهل النار عذابا من اشتغل بعبادتهم في بيع مملوكه فانه
 محمول عليه وذلك كرام له عليه السلام ولو كان والداه على النفقة المذكورة لكانا اولي به
 المزية من ان يطلب لان احكامه تعالى له في الدين استلزمه واقر لعينه من عهده كما لا يخفى على اهل الفقه
 ناجون ولو غير ذلك لوجب ما عليه الاشاعة وبعض المحققين من الماتر بديهة ونقل الكمال في
 التي يدعي عن ابن عبد الدولة انه المجتاز لقوله تعالى وما من احد منكم الا وله امر من الله عليه
 في النفقة الا كبر من ان والداه صلى الله عليه وسلم ما تاعلى الكفر قد سوس على الامام ويدل عليه ان
 الشيخ المعتمد منه ليس فيها شئ من ذلك قال ابن حجر المكي في فتاواه والموجود فيها ذلك لاجل
 ضيقه محمد بن يوسف البخاري لا لاجل حيفه النعمان بن ثابت الكوفي وعلى تسليم ان الامام قال ذلك
 فعنه انهما ما تاعلى من الكفر وهذا لا يقتضي انهما فيها به كيف والله تعالى يقول في كلام
 العزيز وتقبل في الساجدين والاراد بالساجدين ما يعبر الساجدات ان اشتراك من اصحاب الطاهر
 الى ارحام الطاهرات وبالجملة لا ينبغي ذكر هذه المسئلة الا مع مزيد الادب وليت من المسائل
 التي يفرجه عليها او يستعملونها في القبر او في الموقف فحفظ الانسان عن التكلم فيها الا بغير اذن ما سلم
 وحكي ان بعض الفضلاء مكث متفكرا ليلة في ابوابه صلى الله عليه وسلم واختلاف العلماء في حديث
 احياها بها واما شريها به فمن مضطرب ومن مضطرب ومن مضطرب ومن مضطرب ومن مضطرب ومن مضطرب
 الفكرة حتى مال على السراج فاحرقه فلما كانت صبيحة تلك الليلة اتاه رجل من الجند سياله ان يضيفه

فتوجه الى بيتهم فمضى اشيا الفريق على سجل ففعل قد جلس بباب خزانة تحت حانوت بها موازينه وبلغ
 الالة البيع فقام هذا الرجل اخذ بعنان دابة الشيخ وقال له شعوا قدامت ان ابا النبي وامه اجمعا
 الى التقدير البارح حتى لقد شهد له برسالة صدق فتلك كرامته المختار و به الحديث ومن يقول بغيره
 فهو الضعيف عن الحقيقة عارض ثم قال خذها اليك ايها الشيخ ولا تشعرو ولا تشعرك نفسك فتفكر حتى
 يحرقك السراج ولكن امض الى المحل الذي انت قاصده لتكلم منه لئلا ما فترت الشيخ لك ثم
 طلب الرجل فلم يجد فاستخبر عنه جيرانه من اهل السوق فلم يجد منهم احدا خيرا واما انه لا عهد لهم
 بسجل يملئ بهذا المحل اصلا ثم ان الشيخ سجل الى منزله ولم يجهز له دار الجند لما سمعه من مقالة هذا الشيخ
قوله لاني سفاة وهو الساج والمساخة العجوز قاسوس قوله كعدم الشهود كماله في الفقه قوله
 عند الامام وعند صاحبه نكاحهم من غير شهود جائز ولا يجوز اذا وقع في العدة لخدمة المحل ان
 لكن المحل بحكم قوله ويحد قاذم يعني لو اسلم فقد فترت اسنان بحسب قوله لا يتوارثون
 الا بهذا السبب واما بالسبب فيتوارثون ابو السعود قوله على خلاف القياس يقتضي عدم الارث
 لانها اجنبان **قوله** مطلقا ما يبين صوابه عند الاطلاق كالنكاح المعتر شرعا واما نكاح المحارم فيصح
 صحيا لا مطلقا بل كاذم في عدة المسلم فاسدا اجماعا ويكون المستزوج كاذما لان المسلم لو تزوج
 ذمية عدة كاذم ذكر بعض المشايخ انه يجوز ولا يباح له وطؤها حتى يتهرب منها وقال النكاح باطل
 قال صاحب النهر وينبغي ان لا ينفذ في وجوبه في حق الكافر مقيده بكونهم لا يدينونها واما
 المصداق لعدة من الكافر فلا يثبت للكافر المطلق الدجعة ولا يثبت ولها اذا انت به بعد
 الطلاق لاقر من سنة اشهر وقد ذكر الحكم الثاني صاحب المحل وعليه الذي يبي ويحب ككثيرا
 لضعفها لا تمنع صحة نكاح الثاني كالا **قوله** لا يشبه قوله يجوز في حال قيام وجوبه على السيد
 والاول التي قاله صاحب النهر قوله معتقدين ذلك ان معتقدين جوازها اما لو لم يكن جائزا
 بان اعتقدها وجوبها بغير اجماعا قال الكمال فيلزم في المهر اجرة وجوب العدة ان كانوا يعتقدون
 لان المصداق لا يبين الدار الفرق لا نفي العدة من قال ابن الكمال وفيه ان الشرط جواز في دين
 الزوج خاصة ثم لا يعتبر اعتقاده وحده بل دينه العام لاهل محله وبما ذكرنا سقط ما نظره المحققون
 شيئا لعدم ثبوت وجوبها ابو السعود في كلام ابن الكمال فليراجع **قوله** اتوا عليه سوادا اسما او
 اسلم احد من اهلها فماتوا فماتوا وقال ابو يوسف ومحمد لا يقدان على النكاح في العدة وفي العدة
 عن الكمال ان الخلاف بينهما اذا كانت المرافعة او الاسلام والعدة قائمة اما اذا كانت بعد النكاح
 فلا ينفذ بالاجماع **قوله** لانا من ناه هذا التعليل انما يظهر فيما اذا اتوا بها وهي كاذبان اما بعد الاسلام
 فعلته كاذم الجحان حالته حاله البقاء والشهادة ليس شرط فيها وكذا العدة لا تنافيها حالة البقاء
 المنكوحة اذا وطئت بشبهة **قوله** محمد بن زيد ان كانت امته واخوته ومثل المحدثين الجيع بين المحارم او
 للمنكحة العدة **قوله** فرق الا والعقد صحيح وقيل فاسد وفائدة الخلاف تظهر وجوب النفقة
 في سقوط احصائه بالمدخول فيه فعل العقد صحيح ولا يسقط حتى لو اسلم فقد ختم انسان يحد ولكن
 لا يتوارثان فيه اتفاقا كذا في البحر وبه يصفى ما في الفتاوى انهما يتوارثان اه قال ابو حنيفة
 وظاهر العبارة يدل على انه لا تقوى البيوت بالاسلام قال قاضيان تبيين بدون تقدير القاضي
 ذكره في الفتاوى ابو السعود لعدم المحلية اه لان المحل غير قابل لبقاء النكاح لمكان المحرمية قوله
 لا يفرق ان في الاخر حكم الاسلام هندية قوله لبقاء حق الاخذ اشارة الى الفرق بين مراقة احداهما
 و اسلامه ووضوح البحر فقال لان اسحقا في احداهما لا يسقط بمراقة صاحبه الا لا يتغير به اعتقاد
 اما اعتقاد المصداق لا يفرق اسلام المسلم لان الاسلام يعلو ولا يعلو له **قوله** الا اذا اطلقها ثلاثا
 اه استثناء من قوله وبما فترت احداهما **قوله** فانه يفرق بينهما لان هذا التقدير لا يقتضي ابطال
 حق على الزوج لان الطلقات الثلاث قاطعة لملك النكاح في الا وبيان كذا في قوله كما لو طلقها
 شريفة مطلقا لا يفرق لا يقيده كونه بعد مراقة القول الشرع بعد فانه في هذه الثلاثة يفرق

من غير موافقة **قوله** من غير عقد وذلك لان الخلق طلاق والذى يعتد كونه الطلاق من قبل
للنكاح والوطء بعده حرام في الايمان كلها محرم وان به نهر من بالوطء بعده وحل الجسد لم يعتد
بشبهة الحلية العدة كما نص عليه الحدود ومثل هذا التعليل يقال في مسألة الطلاق الثلاث الاتية
قوله او تزوج كتابية عدة مسلم والتدقيق هنا الصيانة ما للمسلم نهر وغيره **قوله** او تزوجها هذا
بخالف لما نقله صاحب البحر عن الاسيحي وصاحب الهندية عن السري من انه اذا جدد عليها عقد
النكاح من غير ان يتزوج باخو فلا تدقيق وان لم يجد النكاح فزقي بينهما وان لم يتزافا وسد
في المصنف التدقيق بينهما اذا جدد نكاحها ام لا **قوله** خلافا للزبيح حيث جعل مسألة الطلاق
الثلاث والجمع بين المحاسن والمجس في حكم نكاح المحدث وهو انه اذا اسلم او اسلم احدهما او تزافا
النكاح فزقي لا بموافقة احدهما عند الامام وعندهما النكاح باطل فاذا دان الامام بغير المرافعة
بينهما في الطلاق الثلاث **قوله** والمجاور من القدس وظاهره ان صاحب الحاشية صرح بمسألة المرافعة
في الطلاق الثلاث وليس كذلك وعبارته كما في المجلد ومن تزوج من المشركين امرأة من محارم او
في عدة غيرة او جمع بين خمس نسوة في عقد واحد او جمع بين اثنين وذلك جاز في دينهم فان
يحل بينهما وبين ذلك ولا يفرق القاض بينهما اذا علم في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف انه يفرق
واذا تزافا فزقي بينهما بالاجماع اه قال المصنف وهذا يقوى ما ذكرنا عن الزبيح ومراعاة به
جديان الخلاف بين الامام وصاحبه في مسألتين الجمع بين المحارم او المحسن المذكورتين بعد مسألة
الطلاق ولهم مراد المصنف ان التقوية ترجح على مسألة المرافعة ثلاث لعدم ذكرها في عبارة الحاشية
فقرهم الشريعة ات التقوية راجعة الى الجميع **قوله** المجوسيين الحاصل انهما اما ان يكونا كتابيين
او مجوسيين او احدهما كتابيا والاخر مجوسيا وهو صادق بمجوسيين فهي اربعة وكل من
الاربعة اما ان يكون المسلم الزوج او الزوجة فهي ثمانية منها مسألتان لا يعرف الا سلام فيها
على الاخرى ما اذا كانت المرأة كتابية والزوج مجوسي والمسلم هو الزوج والباقية
مباداة هنا **قوله** او امرأة الكتابي اما اذا اسلم زوج الكتابية فان النكاح يقع لجواز التزوج
بها ابتداء **قوله** عوض الاسلام على الاخر وذلك لتعقل مقاصد النكاح بالاسلام او ثبتت الفرقة
بالا به لا بالاسلام لانه طاعة فلا يصح سبب الفرقة واصناف الشافعي رفع الله تعالى عنه الفرقة
البر **قوله** فيها ان فقد نصف بالصفة المستترة يبقى معها النكاح **قوله** بان له او سكنت ظاهره
ان الحاشية متساوية وان الدس في البحر عن الزخيرة انه اذا صرح بالا به لا يعرف على الاسلام
مرة اخرى ويفرق بينهما فان سكنت ولم يقل شيئا قال القاضي يعرف على الاسلام مرة بعد اخرى
حتى يقع الثلاث اه **قوله** فزقي بينهما ولو لم يفرق بينهما فهي امراته حتى يجب كمال المهر بموت قبل طلاق
وانما لا يتوانان لما نفع الكفر **قوله** اتفاقا بينهما ومن ابي يوسف **قوله** على الاخرى مقابلة ما في
عن ابي يوسف ان اباه لا يصح كما لا يصح رده **قوله** فيما ذكر من الاسلام والا به والسكوت **قوله**
والاحلة مقام العلة لما قبله **قوله** ان يمينه على المهر لم يمينها هذا باي شيء يكون مميها والى هذا
انه وقت عقده الايمان **قوله** لعدم نهائيه ان لعدم العلم بانتهائه فلا فائدة لا يستفاد منه **قوله**
فايرها اسلم سوا كان الاب ام الام لانه يتبع من اسلم منهما **قوله** فان لم يكن له اب اراد بالاب
ما شمل الام ايضا نظر للتقليد المذكور في المتن فيفيد انه لو كان له اب فقط على الاب وكذا لو كان
له ام فقط ام وانظر هل الاجداد والمحدثات حكم من ذلك فليحذر والمصنف عليه العفو انه
يتبع اجدال ابوين ولا يتبع الجد وهذا من وجه المني لفته بين الاب والجد وموضوع هنا المجنون **قوله**
نفسا القاضي عنه وصيا اطلقه فيشمل المسلم والذمي **قوله** بقى نكاحها كما لو تزوجت او تزوجت زوجة
النكاح لان الكفر كل ملته واحدة اليه اشارة البحر **قوله** لانها كتابية ما لعله لقوله بقى نكاحها
والا فلا ذكره بلصحة ان والكتابية تعلى منكوحة للمسلم **قوله** طلاق ان يمين حق لو اسلم الزوج بعد
لا عليك الرجعة كما في ابي السعد وواشار بالطلاق الى وجوب العدة عليها ان كان دخل بها لان المرأة

ان كانت هي التي اسلمت فقد التزمت احكام الاسلام ومن حكمه وجوب العدة وتجب لها النفقة
ما دامت فيها لان المنع جاء من جهته وان اسلم هو فقط يجب ايضا وان لم تعتد وجوبها لان العدة
حق الزوج وحقوقه لا تبطل بتبطل بدنيا شرهم ولا نفقة لها لان المنع من جهتها ووجب كل المهر المدخول
بها ونهضهم في غير حاله وان ابنت فلا شئ الا للمعطوثة لا غيرا لموطنة فوفقت المهر فقتل
تأكيد البذل في شبه الرودة والمطوعة اشترى واعلم ان القاضي يقوم مقامها في التدقيق على انه
فيح و مقامه على انه طلاق فهو نائب عن كل منهما فيما اليه وقال ابو يوسف لا يكون طلاقا في الزوجين
قوله واهل الميمنة ان تقرق القاض بسبب الاباء والا فلا باء ليس بطلاق **قوله** واحد ابو
المجنون منه انه باسلام احدهما يقع النكاح كما تقدم فينبغي اسقاط لفظة اصل الا ان يفرق
المسألة في وجود واحد الا بوجوه فقط وفيه بعد وان كان الا بوجوه مجنونين وهو غير عمير
فيفرق القاضي بينهما اتفاقا بحج تقليل زيادة **قوله** في الاخير وقيل يكون من احد هي ضلع فاده
ابو السعد **قوله** حيث يقع او حيث يقع تقليل **قوله** وفيه نظرا من قولهم يقع الطلاق من صفة
ومجنون **قوله** وهو عليها ان فهو بغير اختيارها كالمقتضا عليه بغيرها ما تلفه وفيه انه انما كان ابوه
طلا قال انه لما ماتت الامساك بالمعدوق وجب التبرع بالاحسان وناب القاضي منابه فكان تقدير القاضي
بانه بطريق النياتة عن المهر واحد ابو المجنون وخل الغائب شيب الى المنسوب عنه لا حالة فكان
الطلاق واقعا منها حكم ابو السعد وفيه ان القاضي حاكم لا نائب **قوله** كالموورث قريته فانه يعق
عليه كما في المجلد فهو ايتاع الشايع عليه لا ايتاع منه **قوله** ولو قال له هو من المشبه به وحل التسمية
الصورة الثانية **قوله** لم يقع لان الطلاق يتعقب وقوع الشرط وهو المجنون وفيه من لم يكن مكلفا
قوله وقع لانه علق الطلاق على دخوله وقد وجد من باب الوقوع لا الا بقاء كما في البحر والمجلد
فقد اجماع المجتاه في الاولي الى حالة تاي وقوعه بخلاف الثانية **قوله** اما احدا المجوسيين تقدم
مدح الصير من في قوله ولو اسلم الزوج فهي مجوسية اه **قوله** او امرأة الكتابي مفهوم قوله
ولو اسلم زوج الكتابية فهي له **قوله** كالمهر المجلد قال في النهر ويبيّن ان يكون ما ليس ببار حجب
ولا اسلام بخلاف ببار الحرب كالمهر المجلد لانه لا يفرق لاحد عليه فاذا اسلم احدهما وهو امره توقفت
البيوتة على مفع ثلاث حيف اخذ من تعليلهم بتعذر العدي لعدم الولاية وحل حكم البحر المجلد
في غير هذه حكم دار الحرب حتى لو ضرب اليه الذي صار حربيا وانتقض عهده واذا خرج اليه
الحرب وعاد قبل ابعاله داره سيقض امانه ويعشر ما معه بجر **قوله** لم يتبين حتى يخفى اه فاده
بتوقفا لبيوتة على الحيف ان الاخر لو اسلم قبل انقضائها فلا بيوتة ولم يبين صفة البيوتة
هل هي طلاق او فسخ للاختلاف فيها في السير انه طلاق عند الامام ومحمد لان انقضاء هذه المدة
جعل بدلا عن قضاء الباقى والبدل قائم مقام الاصل فعلى ابي يوسف فسخ في بحث ابو ان المسلم
ان كانت المرأة ذمية فزقي بطلاق وان كان الذمي فزقي فسخ وذكر الوجه فيه ونظر فيه ابو السعد
بوجهين احدهما يلزم رده فليراجع كل واحد واعلم انه لا عدة عليها بعد الخوض او انقضائها المدح
اما ان كان المسلم هو طلاق وان كانت هي فكذا عند الامام خلافا لهما وما ان الطحاوان الى
قولهم **قوله** او تمتع ثلاثا اشهر ان كانت لا تحيض لعنفها وكبر كما في البحر وان كانت حامل فزقي
تفصيح حملها عن القهستان **قوله** قبل اسلام الاخر اطلق في اسلام احدهما في دار الحرب فشمل ما
اذا كان الاخر في دار الاسلام وفي دار الحرب امام الاخر فيها او ضيق الى دار الاسلام فما صدر
انه ما لم يجتعا في دار الاسلام فانه لا يعرض الاسلام على المهر سواء خرج المسلم والاخر لا لا يفتي
القاضي ولا عليه بحيث **قوله** اما في شرط الفرقة ان في الطلاق الرجعي وهو مقتضى المدة قال
ابو السعد وقد بالرجعي لان الفرقة بتحقيق البائين بعد ايقاعه ولو في العدة الا ترى انه
لا يجوز نكاح المجانية الا بعدت جدي وهذا فيما فيه طلاق واما هذه المسألة فلا طلاق ولا ابراء
لانها في دار الاسلام **قوله** مقام السبيل لا سبب الفرقة وهو لا ياء ومقام بعض الميم لان من

اقام بزيادة قوله وليست بعدة اربع هذه الحيف او اقلته اشهر بعدة قوله لا حول غير
المدخل بها ان هذا الحكم ولا عدة ولها ولو كانت عدت لاختصت بالمدخل بها قوله ولو ما لا باج
القول الكتابية قوله كما مر ان قوله ولو اسلم الزوج وجب جوسية فترهوت او تهرت بقبحها قوله
فمن لم لان للمسلم الزوج بلا ابتداء فالبقاء اسهل بالسعود قوله حقيقة وحكما المراد بالتبائن حقيقة
تباعد شجرهما وبالحكم ان لا يكون في الدار التي دخلها على سبيل الرجوع بل على سبيل القرار والسكنى
حتى لو دخل الحرة دارا بامان لم تبين ونجته لان في داره حكم الا اذا قبل الذمة ثم قوله لا بالسبب
وقال الامام الشافعي في الله تعالى عنه ان الفدية باليس لا بالتبائن ويحصل هذا اربع صور الاول انما
وجب ما لو خرج الزوجان النياح فميسران او مسلمين او مستأمنين ثم اسلما او صارا ذميين لا تقع الفدية
والثانية انما في اية ما لو بى احدهما واخرج الا دارنا تقع الفدية عندنا للتبائن وعند
للسنة الثالثة خلافة وجب ما اذا اخرج احدهما النياح او ذميا او مستأمن ثم صار باحد الوصفين
فندنا تقع الفدية فان كان هو الرجل حل له التزوج بارسع في الحان وبلغت امرأة الحرة اذا كانت
في دار الاسلام وعندنا لا تقع والاربعة خلا فية ايضا وجب ما اذا سبب الزوجان معا فندنا تقع
فالبسطن يطأها بعد الاستبراء وعندنا لا لعدم التبائن قوله فلو خرج احدهما هذه خلا فية قوله او
اخرج مبيها هذه اتفاقية قوله وادخل في دارنا ذكره لانه لا يتحقق البس الا به قوله كالولد وله الو
الحق بهم المحدث تجري عليه احكام المولى ولا يشترع النكاح بين المي والميت ابواسعود قوله او لم اسلم
اي او مستأمنين ثم اسلم قوله حتى لو كانت او تغرب على اشتراط الاختلاف في الدارين حقيقة وحكم قوله
لم تبين لان الزوج جئت امان دار الاسلام وفيه اتحاد الدارين حقيقة وحكم او في دار الحرب وفي اتحاد
الدار حكم او في دار الاسلام وفيه اتحاد الدارين حقيقة وحكم او في دار الحرب وفي اتحاد
الحرب قوله بانه لا اختلاف في الدارين حقيقة وحكم قوله وان خرجت قبله لا لانها صارت من اهل
دار الاسلام بالتزويج احكام المسلمين او لا تمكن من العود والتزوج من اهل دار الاسلام فلا يباين
او وهذا انما يظهر اذا اخرجت ذممة والكلام اعم قوله وما في الفقه عن المحيط بحرية قال في الفقه
المحيط مسلم تزوج حربية في دار الحرب فخرج بها رجل الى دار الاسلام بانه من تزويجها بالتبائن فلو
خرجت نفسها قبل تزويجها لم تبين لانها صارت من اهل دارنا بالتزويج احكام المسلمين ولا تمكن من
العود والتزوج من اهل دار الاسلام فلا يباين قال في الفقه بعد نقله بريد في الصورة الاول اذا
اخرجها الرجل فترهوت ملكها ليعتق التباين بينها وبين زوجها حقيقة وحكم اها حقيقة فانما حد
واما حكم فلا يباين دار الحرب حكم وزوجها دار الاسلام قال في الحواشي السعدية وفي قوله واما
حكم فلا يباين دار الحرب حكم بجهته او لعل وجهه ما من ان مع الحكم ان لا يكون في دار التي دخلها
على سبيل القرار وجب هنا كذا اذا تكن من الرجوع ثم راجعت المحيط الرضى فاذا الذي فيه مسلم تزوج
حربية كتابية في دار الحرب فخرج عنها الزوج وصده بانه وتزوجت المرأة قبل الزوج لم تبين
وعلمه بما مر وهذا لا عنها عليه والظاهر ان ما وقع في نسخة صاحب الفقه تحريف والصواب ما
اسمعتك قوله ومن هاجرت النياح المهاجرة التاركة دار الحرب الى دار الاسلام على عزم عدم
العود وذلك لان كبرج اسلامية او ذممة او صارت كذلك بجر قوله جائله غير الجبل قوله بلا عدة
ان عند الامام وقال عليها العدة قوله فيجل تزويجها بغير حلالا قوله على الاظهر لانه اذا ظهر الغرض
في حق النسب يظهر في حق المنع من النكاح احتياطا وروى الحسن عن الامام ان العقد صحيح والوطا حرام
حتى تضعف واما ذكرنا من التعليل او لما ذكره الشرع من التعليل لانه يقتضي صحة العقد مع حرمة
الوطا وهو رواية الحسن قوله فلا ينعقد عددان عدد الطلاق فلو ارتد مورا وجد الاسلام
في كل مرة وجد النكاح على قول الامام على امواته من غير اصابة زوج ثان كما في النية وانما كانت
فني ولم تكن طلاقا لان العدة منافية للنكاح لكونها منافية للمعصية والملاق رافع فتد ان يجعل
طلاقا بجر قوله بلا قضاء ان وبلا مضي ثلاثة قروين في المدخل بها كما في المي قوله ولو حكم كالميت بها

خلوة صحيحة من قوله كل مهرها مطلقا سواء ارتدت او ارتدت قوله لتكده به ان لتكدها مهر بالوطي
المأخوذ من الموطوعة قوله او المقة ان لم يكن تنحية قوله لو ارتدت فيه قوله ولغيرها نصفه فقط
قوله وعليه نفقة العدة ونفقة ثلاث حيض لوجدة كمن كفيش وثلاثة اشهر لو اسيرة او صفية وبوط
الحمل لو كانت حاملا لودخل سواء ارتدت او ارتدت والمراد ان عليه نفقة العدة بانواعها اذا كانت الودة
منه قوله والنفقة ان نفقة العدة في المدخل بها اما غير المدخل بها فلا عدة عليها فاذا كانت موطوعة
واردت فلا يجب لها شيء من انواع النفقة الا السكنى قوله لمج الفدية منها علة لسقوط المهر قوله
استحسانا ولا يشرها قياسا وهو قول لفر قوله وهو حواشيه يرها خمسة وسبعين هو اختيار لقوله
ابو يوسف فان نكاحه تقريه المير عنه خمسة وسبعون وعندنا تسعة وثلاثون قال في الحواشي القدسي
ويقول ابو يوسف ناخذ قال في البحر فعمل هذا المعتمد في نكاحه التقدير قول ابو يوسف سواء كان في
التزوج المبردة ام لا قوله وعلى تقدير النكاح فلكل قاض ان يجد النكاح بمهر سيرويه في ام لا ومنع من
من غيره فهو صحيح لان الحق له وكذلك لم يطلب تحريم النكاح واستمرسا كذا لا يجد ده الفا في حيث
اخرجها من بيتها قوله ناجدا لها يؤخذ منه ان محلي ما ذكرنا اذا قصدت بالعدة المفاداة ونحوها وهو
صحيح ما في الفدية حيث قال فيها ولو اخرجت الحرة على لسانها ما يملكه لزوجها او اخرجها نفسها
عن حالها واستجاب المهر عليه نكاح مستأنف تحريم على زوجها فتجوز على الاسلام ولكل قاض ان يحيد
النكاح باذنه في ولو بدينا رويته او سقطت وليس لها ان تتزوج الا بزويجها واخذ به العذول
وقال ابو الليث وبناخذ فظاهر التقيد بما ذكره انها لو ارتدت جهلا لا تقبل هذا الى قوله
كثيرا روي في اقل المهر قوله بدها متعلق بالفدية قوله نكحها وتسير يؤخذ منه استوار العاد
للعدة والجاهلة هذا الى وهو عدم الفدية قوله قال في الشرح والافاضة بهذا اولى اذ عبادته لا يفي
ان الافتاء بما اختاره بعض ائمة بل في اول من الافتاء بما في النوازل ولقد شاهدنا من المشافهة بجرها
فصلنا عن جبرها بالعرب ونحوه مالا يعد ولا يجد وقد قال بعض مشايخنا من علماء اليوم ان تبلي امرأة
تقع فيها يوجب الكفر كمثل ثم تنكر عن التزويج تارة ومن القواعد المشقة تجلب التيسر الله الميسر لكل
عسير قوله بما في النوازل وفي ما ياتي من قوله وصاها 2 قوله ومن تصفح ان فتش في اطلع قوله
وتكون في المسلمين ظاهره ولو اسلمت بعده لان اسلامه الحقيقي لا يجزم عن الرق قوله ويشترطها
التزوج ان لم يكن مصرا فبذلك المعادلة قاله صاحب الفقيه وصاحب طائفة الفتوى والشرع لو افترق
مفت بهذه الرواية جسمها لهدا لا مولا باس به قوله ولو استولت عليها الزوج او بجث لها جبره
على هذه الرواية والظاهر ان ذلك محمول على ما اذا كان مصرا قوله فتكون كام الولد ذكره في النية
ان ام الولد اذا ارتدت فحققت بدار الحرب ثم سببت ثم ملكها السيد يعود كونها ام ولده فامومة
الولد تنكر تنكر الملك قوله ونقل المعراه استثناس لا استدلال وذلك لان الغالب من حال الناحية من قوله
الردة قوله فغيرها بالردة هي بكسر الدال التي يضرب بها بالضم اللؤلؤة العظيمة قاموس ولم يفت
صلح الله عليه وسلم بيده حيلة خادما ولا عبدا ولا امته ابواسعود عن الابياد قوله ومن هنا اخذ
الفقيه من قوله علمه لا حرمة لهما قوله والزم الالحاق بالنكاح والمناسبات قبله صفة الجمع قوله كيف تم
على هؤلاء النسوة وعوداتهن باذنه قوله فقال لموارس قال الا في قوله لا حرمة لهن ان لا احتمل لهن
فلا حرة في المروءات لهن ومن بهذه الصفة قوله ما نهن حريتان ان والحرية بات رقيبات والراس والزوج
ليس بعبودية للرفيق وفيه ان الشك لا يقتضي حل النكاح لهن فان المراء من قوله كيف تمرا مع النظر
والا فالمرور مع غرض المحرم ليس بمنوع اصلا ولم يظهر وجه الاخذ من قول عمر بن الخطاب في الله تعالى عنه فاستند
في قوله ذلك لا سبب وهو الناحية وهذا لا سبب سيقطع من قضا قوله بان لم يعلم السبي الا في ما في المي
حيث قال والمراد بقوله ارتد معا ما هو اعلم من ان يعلم انها ارتدت بملكته واحدة او لم يعرف سبق احدها
على الاخر قوله كالفرد فانه اذا لم يعلم سبق احدها بالموت يتركون مشتركة من ما تدا معا ولا يريه احدهما

لان سبب الفقرة حار من قبل الزوج خاصة واما الزوجة فهي كافتة الاصل هذته موضحا قوله مطلقا
ان لا مسلمة ولا مودة ولا كافرة ولا كذبة اما المدة فلا يستحقها القتل والامهال ضرورة
التامل والاحتياط يشغل عنه ولا يرد من وجب عليه القصاص لان المصنوع منه وب اليه واما المدة فانها
موجبة للتامل وخدمة الزوج تشغله ولا تلتزم لا يتكلم بينهما المصالح والتكلم ما شرع لعينه لم المصالح
وقوله وخير محمد ان خير محمد الذي اسلم في اختياره اربع سنوة او اربع كانت وخيره ايضا اختياره
الاختين شادوا البنت ان يختار البنت في نكاحها مع امها الا لام او غيرها جميعا لان روى الانجيلان
الذي يلى اسلم وتحت عشوة اسلمن معه فخير رسول الله صلى الله عليه وسلم فاختر اربع سنوة
وكذا خير رسول الله صلى الله عليه وسلم وتحت اختان فاختر احداهما وانما يختار البنت لان نكاحها امنع من نكاح الام
لها ولها ان هذه النكحة فاسدة لكان لا تتعرض لهم لاننا امرنا بشركهم وما يدعون فاذا اسلموا يجب
التعرض وتخيلا ان وفير وذلك ان الزوج بعد الفقرة امر عن النكح وانظر الحكم في صورة اجتماع
الام مع بنتها على قولها هل لان يجل خدوها بعد الفقرة او الحكم حرمها لان وطأ الام يحرم البنت و
العقد على البنت يحرم الام او يحكم بصحة المتقدم والآخر باطل بحد قوله فانه في الخلافة حيث قال سلمة بن
صفيرة نهرانية ولها ابوان نهرانية ان فكريت وحي لا تتفق واما من الادلان ولا نفقة ومع غير متوجه
فانها تبين من زوجها وكذلك الصغيرة المسلمة اذا بكت عاقلة وهي لا تقبل الاسلام ولا نفقة ومع
غير متوجهة بان من زوجها كذا في المحيط ولا مهر لها قبل الدخول وبعده يجب المهر يجب ان يذكر الله
نكاحا بجميع ممتلكاته عندها ويقال لها احوك ذلك فان قالت نعم حكم باسلامها وان قالت لا فادع
علي وصنفه ولا اصفه بان ولو قالت اقدر على وصفه اصفه فيه ولو عقلت الاسلام ولم تصنفه
لم تبين وان وصفت المهر سبعة بان عند الامام ومحمد رحمه الله تعالى خلافا لابي يوسف وفي مسأله تدار
الصبره فقول الشرع وينبغي عيها يجب وقوله نكح من روى عن الاستئناف باب القسم لما ذكره
نكاح اربعة من السنوة للبر وشتم للعد لم يكن بد من بيان القسم غير ان اعتراض ما هو اهم بالذكر
اوجب تأخير قوله القسم ان قسمته نحو المال بين الشركاء وبقين انصارهم وشراعتهم الزوج
بين الزوجات في الماكول والمشروب والملبس والبيتة لا في الحية والوطي فاستأن في ذيل النكحة
يعتبر فيها حالها على المختار في قد تكون احدها غنية والاخر فقيرة فلا يلزم التسوية بينهما في النكح
ولا يتأتى ذلك الا على قول من يعتبر حال الرجل وحده افاده صاحب البحر قوله النكح ان النكح
ويطلق على احدا لقسام افاده صاحب النهر ان لم يكن نصيا وقال العيني يقال كلاهما ان المكسور والمفتوح
عني النكح الاول يتعمل في موضع خاص انتهى قوله يجب صرح بالوجوب في العدة والمخني والعشائر
وغیرها وظاهره انه الوجوب المصطلح عليه وهو ما ثبت بدليل في المتن والادلة وبيانا على تركه
اقل من عقاب تركه الفرض قوله وظاهره انه وهو قوله تعالى فان خفتم الا تعدوا فواحدة او ما ملكت
ايماكم قوله انه فرض وبه صرح مسكين ونكح الحرة فيم بان العزيمة لا ثبت بالظاهر بل بالقرع والتقوى كلام
الفتح ربما يفيد ان الوجوب بمعنى الاختيار فان قال وهو واجب لقوله تعالى بعد بيان حل الاربع فان خفتم
الا تعدوا فواحدة او ما ملكت ايماكم فاستفادنا ان حل الاربع مقيد بعدم خوف الجور وشيوت المنع عن اكثر
من واحدة عند خوفه فعلم انما به عند تعدد من قد برة قوله اي ان يجوز اشارة به الى انه ليس المراد بالقول
في المص التسوية الحقيقية بل لا يتأتى ذلك بين الحرة والامة بل المراد ما يعبرها ويمنع حسن العشرة مثلا افاده
قوله بالتسوية في البيوتات الباء المقصورة وفيه انه لا تسوية بين الحرة والامة قوله وفي الملبوس والماكول قال
في الباطع يجب عليه التسوية بين الحرتين والامتين في الماكول والمشروب والملبس والسكنى والبيوتات
او وهكذا ذكر الولوالجي والحو ان على قول من اعتبر حال الرجل وحده في النفقة واما على القول المنع بين اختيار
حاليهما فلا فان احدهما قد تكون غنية والاخر فقيرة فلا يلزم التسوية بينهما مطلقا في النفقة بحد قوله
والنهي ان التأسيس بان يواشها كما يواش الاخر فان ما عند احدهما يسويا وجهه لم يات بالواجب يدل
على هذا المعنى ما في الهندية من قوله وما يجب على الاخر لئلا العدل والتسوية بينهما فيما يملكه والبيوتات

عنها

عندها للصحية والمواشاة لا فيما يملكه وهو الحب والجماع كذا في الحاشية والبر عن الكمال لا ينظم خلافا فان
العدل الواجب في البيوتات في القانين في اليوم والليلتين والمراد ان يطبق زمانا النهار فيقيد وما عاشر فيه
احداهما يواش الاخر بقدره بل ذكر في البيوتات واما في النكاح فرفع الجملة قال في النهر بغير لو كنت عند
واحدة اشتر النكاح كفاه ان يملك عندا ثانيا ولو اقل منه بخلافه في الليل حتى لو كان عندا احدهما بعد
الغروب ثم جاءه لثانية في ليلتها بعد الغروب فقد ترك القسم قوله لا في الجملة لا يستأنها على النكاح
ور منق قوله بل سيجوز ما ذكر من الجملة في وانما لم يجعلها مالا للمهرية اذ لا تكليف بها اذ هي ميل القلب
وفي الهندية والمستحب ان يسوي بينهما في جميع الاستمتاعات من الوطى والقبلة وكذلك بين الجوار والمهر
اولا ولا يجب شئ وعلى المهر الاستحباب بقوله يعرض عن الاشتباه والميل الى الغاشية قوله ويستقل
حقها بمرة قال المصاعل علم ان ترك جماعها مطلقا لا يحل صريح اصحابنا بان جماعها احيانا واجب وحيثما كان
لا بد من تحت القضاء والالزام الا الوطاة الا ولا ولم يقدر وفيه مدة ويجوز ان لا يبلغ فيه مدة الايلة الا
برضاها وليبقي نفسها اه قال في النهر وفي هذا الكلام نصيح بان الجماع بعد المرة الاولى حق لاحداهما قوله ولا
يلغ مدة الايلة هو بحث الكمال كما في النهر ومدة الايلة اربعة اشهر للحرة وشهران للامة وانظر هل يقدر
في كل منهما مدة ايلانها والمعتبر مدة الحرة قوله ويؤمر المتعددة ومثله المشتغل بالامام قال في الهندية لو كان
للرجل امرة واحدة وهو يتوكل بالليل ويصوم بالنهار او يشتغل بجمعة الامام فمطلت المرأة الى القاضي امره
القاضي ان يبيت معها اياما ويغير لها احيانا وكانا بوجيفه رحمه الله تعالى ولا يقول يعمل لها اياما والليل
وللزوج ثلاثة ايام وليلتها ثم رجع فقال يؤمن الزوج ان يزل عنها فوضها بجمعة اياما واخيلا من غير
ان يكون في ذلك شئ موقت كذا في الحاشية قوله وقد روى الطحاوي هو روى الحسن عن الامام قال المص
قال الشافعي روى ان امرأة جارت الامير من الخطاب دفع الله تعالى عنه وعنده كعب بن مسعود وقالت يا امير
المؤمنين ان زوجي يصوم النهار ويقوم الليل وانا اكره ان اشكره فقال لها نعم الرجل فوجك فروت
كلامها وعمر لا يذبحها على ذلك فقال كعب يا امير المؤمنين انها تشكو زوجها في هجره فاشا فقال لعمر
كما فهمت اشارتها فاحكم بينهما فامرسل الى فارجها فقال كعب يا امير المؤمنين فقال يا امير المؤمنين الحكم ارشده الله
فليع من فرأته مسجده زهده في مضيق يقبده نهاره وليلته ما يرقده ولست في امر النساء احذر فقال
لنعمتها ما تقول فقال زهده في فرأيتها في الكلام الى امره اذ هلك ما قد نزل في سورة النمل وفي البيه الطول
فقال له كعب ان لها حقها عليك يا رجل تصيرها في اربع لمن عقل فاعطها ذاك ودع عنك العفل فقال له
عمر بن ابن لك هذا قال لان الله تعالى اباح للرجل اربع زوجات فلما واحدة يوم وليلة فاجب ذلك عمر وحده
قاضي البصرة اه تمت ذكرنا البتة في المناسبات حديثا نهر المرأة ان تشكو زوجها قوله لمدة متعلق بقدر
قوله ويبيع لامة اربع ليل لامة ان اذا كانت الزوجية امة لانه اذا فرض ثلاثا زوجات حلت منهن كان
للزمن من الاسبوع يوما وليلتان ولها يوم وليلة تنتم الاسبوع قوله والراي في تعيين المقدار للقائم
اي المقدار من العدد قال المؤلف في شرحه الملتقي قال اما تعيين المقدار فلم اره لا يثبتا نعم في كتاب المالكية
فقتل بقتل باربعة ليل او اربعا نهارا وقل باربعة فيهما فقط وقيل بمشرفا في النهر وعندنا انظر هذا مع
قولهم انما لا يعلم الا من جزئها فالقول لها فيه ولا وجه لتحكيم راي القاضي مع الوقوف على الحقيقة منها
لانه قد جرى ما لا تليق منه ان الراي فيه للقاضي فيقضي بما غلب على ظنه انها تكفيه اه قلت المسئلة اولم
يضمن عليها في المذهب فالرجوع اليه مذاهب الامام مالك كما نقله المحقق في حاشية الاشياء فلا وجه للبحث
في وانظر ما اذا كانت الامة كبيرة طولا او غلظا لا تطيقها هل الراي للقاضي مجرد قوله في العدة الملتقي ويكره
للرجل ان يلبس امراته وعندها صرح بمقتل او اعر او ضربها او امرها او امتهاه قوله بما يظن طاقتها فاذا
ذلك انه لا يعمل بقولها في تعيين الوطيات وفيه ان ظنه قد لا يصادق طاقتها ومقتضى اعتبار طاقتها
ان يكون القول لها في تعيين العدد والمقدار قوله بل فرق بين محله وذلك لان وجوده انما هو
للمصحية والمواشاة لا للمهرية افاده المص قوله وحقه بغير الخار من نكحت حبيبا وبقي ذكره قوله
فصير دخل بامرته الاولى كما في البحر دخل بامرته لان قسمه لا يكون الا بين المدخول برين لان وجوده

لحق النساء وحقوق العبادات فتوجه على الصبياء عند تقرب السبب وفي الفقه عن مالك يدور على الصبي بغير
شأنه وفي الحديث وان لم يدخل الصغير بها فلا فائدة في كونها معه قوله وبالباقي لم يدخل وبالمال وان دخل
قال في البحر لان في كونه معها فائدة قال في النزهة ولم ار حكم المكسوة اذا وكلت بشهوة وفيه في العدة و
المجوسه بدليل لا قدرة لها على وفائه والناشئة والمكسوة في كتاب الشافعية انه لا قسم لها في المال وعند
انه يجب للمكسوة بشبهة اخذ من قولهم انه الجرد والاشناس ودفع الوضوء وفي المجوسه تردد والمأثرة
فلا ينبغي التردد في سقوط حكمها لانها بحر وجها رضى باسقاط حقها او قول في دعوى وجوب العدة
للمكسوة المولودة بشبهة تامل اذا انفقت في هذه العدة ليست واجبة عليه ومعلوم ان القسم عبادة
عن التسوية في البيوت والنفقة والمكسوة فلجرحه قول ابو السعود والشافعية المجوسه المدبونة
انه لا قدرة لها على وفائه بغيره انه اذا كان لها قدرة لها وهو ظاهر قوله يمكن وطهرها اما من لا يمكن
وطهرها فلا قسم لها لانه لا نفقة لها قوله ومحمدة الى حج او عمرة او غيرها قوله ونظا هو بفتح الهاء
قوله ومولى بفتح الميم وسكون الواو ونق اللام منونة من الابل وقوله منها ثمانية كل من نظا هو
مولى قوله ومما يلزم من لا نظا هو قوله وصحبه ومديفنه الا ان يرد والجورج ان متا لما ذكره قوله
وحاضر او قوله بصحبه ان طلقه رجعية قوله من غير سفاد اما اذا سافر باجداها ليل للآخر ان تطلق
الزوج ان يسكن عند هائل ما كان عند الله سافر بها هندية قوله وهو مامع فيس لها ان تطلق ان يقيم
عند هائل ذلك هندية قوله بعد من القاضي اياه اذ ادم انه لا يفسد في المرة الاولى وصرح في البحر
قوله بغير جسد بل يرجع عقوبة هندية قوله لتقوية ان القسم في حق القسم قال فيكون علة لمخالف
واما لا يجس لتقوية الحق وفيه ان مدة المساقطة من القسم فلا نفوت به شيء بل يحصل به الزوج من الحائض
ويحتمل ان علة لقوله عذر والتمه في تقوية الزوج قوله وهذا ان التعديز قوله انما فعلت ذلك ان
زيادة المكث عند ادها قوله بقدرة ان الله خاضت قوله والمديدة هذا فيه خلاف الاثمة الثلاثة فقال
ان كانت المديدة بغير انفسها يسع ليك وان كانت شيئا بغيرها بثلاث قوله والمسألة والكتابية لما رقت
المسألة عن الكتابية بالاسلام وما يتوهم عدم استواء الكتابية معها في القسم فرفع هذا الوجه بهذه الجدة
قوله لا طلاق الاثمة وهو قوله تعالى وعاشروهن بالمعروف وقوله تعالى ولن يستلعبوا بنفوسهن
انفسهن ولو حرمتم فلا تميلوا في القسم قال ابن عباس قوله وللاثمة اه قطع بذلك الصديق وعلى ربه الله تعالى
عشرها وان حل الاثمة انقضت من حل الحرمة بدليل انه لا يجوز نكاحها معها ولا بعد ما فلا بد من انفسها
في الحقوق نهر قوله والمديرة ولو تدبر مطلقا قوله ولو بعبثة هي التي عتق بعضها وسما ان حكمها
الماثية الاثمة ثلاث قوله والمكسوة معها ان الاقامة والمصاحبة قوله اما النفقة وهي الاكلا والاشرب والسكر
واللبس قوله فيجاء لهما ان فقيرة كمالهما من الفقر والغنا وهذا هو ما قد مضى عن صاحب الجرد والشرع
جرى فيما سبق على قول من اعترض حاله فقط قوله ولا قسم في السفر ان لا يجب عليه ان يسافر بزوجاته و
يقسم بينهما ولا ان يقسم لهما مدة بقدر المدة التي كان فيها مع المسافرة قوله وفعل الجرح قال في البحر
لانه قد يتيق باحدهما في السفر والاخر في الحضر والقرار في المنزل لا يفتقر الى نفقة او نفقة الفتاة او
يمنع من سفر احدهما كثيرة سمعنا فقهر من يخاف في سفره فخرجت قرعتها الزام للسفر الشديد
وهو من دفع الجرح قوله والقرعة بالضم طينة او عجيبة مدورة مثلا يدب فيها رقعة يكتب فيها اسم الجرح
والجرح ثم يسلم الى من يملك كل امرأة واحدة منهن عن القهستان قوله والقرعة احب وقال الشافعي
القرعة مسوقة لما روي عن عائشة رضي الله تعالى عنها انه صلى الله تعالى عليه وسلم كان اذا ادا سفره
اقرع بين نسائه واكثر من خرجت قرعتها خرج بها متفق عليه ولما ما سبق انه لا حق لهن في السفر ففعل
عليه الصلاة والسلام يدل على الاستحباب ونحن نقول به تكييفا لقولهم من والدليل عليه انه صلى الله عليه
وسلم لم يكن التسوية واجبة عليه في الحضر وانما كان يفعله تفصيلا قال الله تعالى تعزى من شاء منهن
تؤاى اليك من شاء فكان بمنى يا وى عائشة ولم سلمه وزينب وحفصة ومن ارها سورة وجوزية
وام حبيبة وصفيته وميمونة ذكره المذوور فان لم يجب عليه في الحضر فكيف يستدل بفعله على الوجوب

زيلي

زيلي قال ايضا وان تبيع من شاء منهم تؤخذها وتترك مضاجعتها وقول من اليك من شاء يقضي اليك
وتضاجعها او تطلق من شاء وتترك من شاء ومن ابغيت للبيت من عزلت طلقت فلا جناح عليك
في شيء من ذلك ابو السعود وقوله مع ما روي ان سورة بنت زمعة سالت ان يسافر بها وتجعل نفقتها
لعائشة او فروع في ان صلى الله تعالى عليه وسلم طلقها ويؤا فقه ايضا شيئا في الكفايات انه قال سورة
اعتذر ثم راجعها لكن الذي نقله شهاب عن المواب انه لما كبرت سورة اود البني صلى الله عليه وسلم
طلقها فسالته ان لا يفعل وجعلت يومها لعائشة فامسكها ابو السعود ولو جعلت نفقتها لجرحها جعلان
يزيد هاهنا في القسم فروع هاهنا وهو رشوة وترجع بما دفعت اليه وكذا الوضوء من مهرها شيئا
ليزيد هاهنا في القسم او زاد هاهنا مهرها او جعل لها شيئا لتجعل نفقتها لها جرحها فالحق بالمر قوله
لانه ان حقها وهو القسم ما وجب ان لم يجب بعد فاسقط ان فلم يسقط باسقاطها و يؤخذ
منه ان من قال سمعت من افغان في المستقبل لا يسقط حقه في المستقبل لهذا الاسقاط لعدم وجوب
حالة الاسقاط قوله وفي البحر بخلافه حيث قال ولعل المشايخ انما لم يفتوا هذا التفصيل في التفسير
الذي ذكره الشافعية واوضحه فيه لانه هذه الهبة انما هي اسقاط عنه فكان الحق له سواء وهبت له
اولا صحتها فله ان يجعل حصته الواجبة لمن شاء قوله ونارعه في الشهر حيث قال اقول كون الحق
له فيما اود هبت لصاحبها ممنوع ففي البداية في توجيه المسألة بانه حق شئت لها فله ان تستوي
ولها ان تترك اه اقول كون الحق لها انما هو قبل الاسقاط اما بعده فاعتبره المشايخ اسقاط طاعنه
فرفع الامر اليه فيه وقد يقال ان الحق حيث كان لها واستقطت لمعنيته لا يجوز ان يجعله لغيرها قوله
منه هذا اتفاق وحكم الاثنين كالجس قوله ولا يجاسعها في غير نفقتها ولو نكحها رادلا من ان يدخل عليها
نكاحا ليجازيه ولا يدخل عليها ليل قوله حتى تنقضي يعني انه اذا اقام عشرة ليل عند واحدة واقام عند الاخرى
فجعل لهما اثنا عشر يوما شديدا فله ان يؤخر تمام مدتها الاثنا عشر ليلة وليس للمصاهرة ان تطلب
تمام مدتها مع شدة مرض الاخرى فلو تمت مدة الاخرى فاشتد المرض فاقام عندها ليلها لكان
اعتبارا بالتمتع بقدر مدة اقامته عند المصاهرة لانه لا فرق فيه بين الصقعة والمصاهرة ويحرم قوله
يعني ان لم يكن اه هذا التقيد لصاحب النهر جرحا وهو ظاهر واطلقه الشرع في الحاشية قوله ولو
مرض هو في بيته قال في البحر ولم يفتي في مرضه حيث كان لا يقدر التحول الى بيت الاخرى والظاهر
انه اذا صح ذهب عند الاخرى بقدر ما اقام عند الاول موصيا ولا يخفى انه اذا كان الاختيار بمقدار
الدور اليه حال صحته في مرضه او في اذ مكث عند الاول مدة اقامته عند الثانية بقدرها من
ويبين ان يجعل ما ذكره على ما اذا كانت البيوت لهن فلا ينافي ما ذكره الشارح عنه لانه مفروض فيما اذا
مرض في بيته قوله وماذا وذلك ان المكث في بيته ويطلب للمدة نفقتها قوله وان شاء ثلثا في القهستان
عن الحاشية والسراجية وغيرهما ان لم يقيم عند امرائه ثلثا او سبعة وعشرين خروا كذا في اه
قوله وقدم في الفقه حيث قال اعلم ان هذا الملاق لا يمكن اعتباره عاصرا لانه اراد ان يدور
سته ما يظن الملاق ذلك بل ينبغي ان يطلق له مقدار مدة الايلة وهو اربعة اشهر ما كان وجوبه
للتانس ودفع الوضوء وجب ان تقبر المدة القربية والحن ان اكثر من جميع مفارقة الا ان يرضى اه فقول
والحن اه ضربا بالجلال عن مدة الايلة اه قوله او جمعة او يجمع بالما في قول الشاعر كانوا ثمانين او ثمانين
ثمانية لو لا رجاءك قد قتلت اولادنا امح قوله وعمه في البحر حيث قال والظاهر ان الملاق لانه لا مفارقة
حيث كان على وجه القسم لانها لم تحسم بجرح نفقتها اه قوله ونظرة في النهر حيث قال وفي نفق المضارة
مطلقا نظرا لاني في اه قوله وظاهره بجرحها من صاحب الفقه والبحر عن المص قوله ثلثا في ايام قد علمت
رده بما نقلناه عن القهستان قوله وهو حسن ظاهره هذا انه ارتضا لا افتاء قوله وحقه ذكره في البحر
ان من احكام النكاح المعاشرة بالمعروف واختلف فيها فقيل الاصح ان قول لا فعله وخلق وقيل انه يعمل
معها كما يجب ان يعمل مع نفسه وهي مستحبة من الجانبين ومنها اذا حصل شئ ان يبدى بها بالوعظ ثم بالي
ثم بالغرب للامانة فانما على الشريعة واختلف في البحر فقيل ترك مضاجعتها وقيل ترك صاعها والاخر

يترك كلامها مع المضاجعة والجماع وان احتاج اليه **قوله** في كل مباح طاهره انه عند الامره من يكون
واجبا عليها كما اذا امر السلطان الرعية به وله ضربها بشكر الرعية اذا كان يرضيها وتلك الاجابة
وعطاهة الصلاة وشروطها كذا في الفقه ولوله اعادة لا تصلح له ان يطبقها وان لم يقدر على ايها
مهرها وان كان لها اب زمن وليس له من يقوم عليه ونزولها عنهما من الفقه الى ان تقع
زوجها وتطيق الوالد مؤمنا كان كافرا ولوله ام شابة فخرجت الى الوليمة والمصيبة وليس لها زوج
لا يتغيرها ابوها ما لم يتحقق عنده انها تخرج لنفسا وخرج يرضع الامم الى القاض فاذ امره القاض بالبيع
له ان يتغيرها لقيام مقامه هندية عن الكافي **قوله** ومن الكافي ما يروي من رابعة كشم وبصل **قوله**
بل ومن الجار اذا برهن ان له منعه من الرعية الماذ وبه **قوله** وتامة فيما علقته على الملتقى وعبار
عن الثانية معزيا للملتقى لو كان له امارة وسدარი امريوم وليدة من كل اربع عندها وفي البولي
عند من شاء منهن وكذا لو كان له ثلاث شوة امريوم وليدة عند كل منهن فيقيم في يوم وليدة
عند من شاء من السداري ولوله اربع اقام عند كل يوم وليدة ولم يكن عند السداري الا وقتة المار
ويكره للرجل ان يطعم امراة وعند هامة بغير اوعى وضرتها اذ امرها او امرته او قال ولا يبي
بين الفواشع الا بالرضا ولو قالت لا اسكن مع امك لئلا يبيها ذلك ولو اقام عند الامه يوما
ففتقت يقيم عند الحرة يوما وكذا العكس وفي له السعد ولا يلزم بعد تمام الدر على شاة
ان يبيد الدر على من عقب تمامه فانه لو تركت البيت عند الكل بعض الباع وانفرد بنفسه او كان
بعد تمام الدر على شاة مع سدا رية وامرات اولاده لا يمنع من ذلك اه وهذا ايضا **قوله** ولم
يكن عند السداري الا وقتة المار **باب الرضاع** لما كان المقصود من النكاح الولد وهو لا يتعين
في ابتداء امره غايتها الا بالرضاع وكان له احكام تتعلق به وهي حرة اذا نكح المتأخرة عنده
اذا حكمه وبه ان علم ان عنونه بباب اوله من كتاب كما وقع في الكفر وفي البرجندى وروى عقب
النكاح لانها تظفر ان من حيث انها سببان للحرمة او ضدان من حيث ان النكاح سبب للحرمة والرضاع
سبب للحرمة اه ومنه يستفاد ان الشيء الواحد قد يكون نظيرا وضدا باعتبار الحية ابو السعد عن الجوزي
والرضاع مصدر وارضع وله مصدران ارضان رضاعا وارضعة واما رضيع ففي القاموس ارضع
من باب سمي ورضع وكرم فالضار ومحدته بالحرمة الثلاث كما يجوز في الضاد من مصدره الفقه والشرع
والسكون **قوله** بفتح وسر ويجوز فيه الضم ومعنى المضموم ان ترضع معه آخره من القاموس **قوله**
مصر النش النش ككافة المغرب وفي المصباح النش النشاة وقد يقال في الرجل ايضا قال ابن السكيت
وهذا التعريف قاصدا لانه في اللغة يرضع اللبن ولوقال كذا في القاموس هو لغة الذين من
الفرع او النش النش او **قوله** من ترضع ادمية خرج به الرجل والنشاة **قوله** او اسية اخذها
الشر من الهلاقم قال وجع حاد ثم الفتور **قوله** والحق بالمصر الوجور والسعد وتطريش بالرد على
صاحب البرجندى قال التعريف منقوض لولا ان قد يوجد المص ولا رضاع اذ لم يصلح للجوف وعكسا
اذ قد يوجد الرضاع ولا مص كما في الوجور والسعد ثم اجاب بان المواد بالنش الوصول الى الجوف
من المنفذ فحقه لانه سبب للوصول فانطلق السبب واراد المصبة اعتدله في النش بان المص يستلزم
الوصول الى الجوف كما في القاموس مصفته شبيهة بشبه بالريق وجعل الوجور والسعد ملحقين بالمص
اهم والوجور بالضم المصدر كالسعد وفي المختار الوجور بالفتح الدوار يوجد من وسط الرحم
يصب لتقول وجبت الصبي واوجرا بالسعد **قوله** هو حولا ان ونصف عنده وعند ذفر ثلاثة وقيل
خسة عشرة سنة وقيل اربعون سنة وقيل جميع الفهر فلو رضع في اخر عمره ثبت التحريم **قوله**
وهو الاصح لان قوله تعالى والوالدات يرضعن اولادهن حولين كاملين لمن اراد ان يتم الرضاعة
يدل على انه لا رضاع بعد التمام واما قوله تعالى فان ارادوا فصلا لا عن تراش منهن وارش ورفلا
جنبا عليهما فانما هو قبل الحولين بدليل تقييده بالشرع والشا ولا ينافي بعدهما لا يجتبا اليهما
وكرهه صاحب البحر **قوله** عن النش كذا في اكثر النسخ وفي بعض النسخ عن النش وعن النش كذا في اكثر النسخ

القدور معزيا الى العون على الداية **قوله** لكن استدر ان على قوله وبه يفتح وحاصله انها قولان
اتبع بكل منهما **قوله** واستدر لو اياه استدبل به صاحب الهداية لكنه رجع الى الحق باب ثبوت النش
من ان الثلاثين لهما على التوزيع افاده في البحر **قوله** وفصله ان خطاه **قوله** ان مدة كل منهما
بيان ذلك انه تعالى ذكره شيتين وضرب لهما مدة فحانت بكما لها لكل واحد منهما كالا لاجل
للدنين كانا يتولن الخطان على الف وخسة اقعة الى شهرين **قوله** في الاول وهو الحاصل **قوله**
يقول عائشة لا يبيح الولد اه الذن في النش عنها رضى الله تعالى عنها لا يبيح الولد في بطن امه
اكثر من سنتين ولو بفلانة مغفل فالشعر رواه بالمعنى **قوله** ومثله لا يعرف الا سماعا ان قوله
عائشة مما ليس للمغفل فيه مجال الا يعرف الا بالسمع منه عليه الصلاة والسلام **قوله** والاية
قوله جواب سؤال حاصله كيف جوز الامام تحقيق الاية بالحديث والقطعي لا يخصصه الظني
واجب بان الاية ليست قطعية بل هي قابلة للتأويل فيجوز التحريم واودد ايضا على قوله
لنوع الجميع بين الحقيقة والمجاز لان لفظ العدد يستعمل في حقيقة بالنظر الى مدة الفصل و
في اربعة وعشرين بالنظر الى مدة الحمل مع ان اسما العدد يتجاوز شتى منها عن الاخر **قوله** في قوله
ان العلم والمعاد اكثر وشهرهم الصاحبان وموضع الضمير معلوم من المقام والمراد بالا جمل اسم
العدد والمراد بالا قبل اقل مدة الحمل وبالاكثر اكثر مدة الفصل **قوله** على ان الواجبا ودفع
به ما يتوهم من عدم العمل بذهب لعدم ظهور دليله **قوله** كما افاده ان قاضيا في رسم المفتح
اول قاضيه **قوله** لكن اه استدرك على قوله على ان الواجبا **قوله** والاصح ان العبرة لقوة الدليل
قاله البحر ولا يخفى فقه دليلهما لقوله تعالى والوالدات يرضعن اولادهن حولين كاملين الاية
قوله اما لزوم اجاب الرضاع وكذا لا يجب عليها الارضاع ديانة بعد هاتما كذا في المجتبه وقوله بالاجماع
فيه ان الجوزي نقل ان المطلقة لها طلب اجرة الرضاع ولو بعد مفتح الحولين وقد يجاب بحمل
الاجماع على ما اذا استنى الولد بالمعام عند الحولين وما حمله النش على عدم الاستسنا بعد
الحولين لما قاله بعض الافاضل **قوله** فقط اخرج به الرضاع بعد هاتما لا يوجب التحريم **قوله**
فان الذي يليق من قوله وذكر الحاصف انه ان فكم قبل مفتح المدة واستغنى بالطعام لم يمين
رضاعا وان لم يستغنى ثبت به الحرمة وهو رواية عن الامام وعليه الفتوى انتهى **قوله** متى
اختلفت ان تعدد الاقول **قوله** ولم يرضع الارضاع بعد مدته والمدة ما علمت على الخلاف فلا يجوز
الارضاع بعد سنتين عندها وفي المحيط لو استغنى في حولين حل الارضاع بعدها الى نصف حول
ولا اثم عند العامة خلافا لخلف ابن ايوب **قوله** والاستغناء به لغرض ضرورة حرام اما اذا كان لغرض
ففيه خلاف والفتوى على المنع كما ياتى وانظر ما اذا لم يستغنى الصبي بالطعام بعد الحولين او وثقت
على الخلاف هل يجوز رضاعه او حكمه حكم التدوير ويجوز **قوله** وفي الجوزي ما رت عن الفقه اهل
الطبيب يشنون اللبن النش ان الذي نزل بسبب بنت موضوعة لتفعل لوجع العين واختلف المشايخ فيه
قيل يجوز وقيل لا يجوز اذ اعلم انه يزول به الومد ولا يخفى ان حقيقة العلم متعذرة فالمراد
غلبة الظن ولا يخفى ان التدوير بالمحرم لا يجوز في ظاهر المذهب اصله بول ما لا يؤكل لحمه فانه لا يشتر
اصلا **قوله** كما مر ان قيل فصل البهائم حيث قال فزع اختلف في التدوير بالمحرم وما هو المذهب
المنع كما في رضاع البحر كمن نقل المص ثم وهنا عن الجاوي وقيل يرضع (اذ اعلم فيه الشفاء) ولم
يعلم واد اخذ من رخص الجوزي للعطشان وعليه الفتوى اه وفي هذا النسخ عن المص تنكر فان الفتوى
في كلامه على المنع لا على الترخيص ونصها في الجاوي القدسي واذ استدل الدم من الفاسان ولا
ينقطع حتى يجف على الموت وقد علم بالتجربة انه لو كتب فاتحة الكتاب او الاضلاع بذلك الدم
على جبهته ينقطع فلا يرضع فيه وعليه الفتوى وقيل يرضع كما يرضع غيره من الخمر للعطشان وكل
الميتة في المصهدة **قوله** وللاب اجبار امته لابل الطفل اجبار امته واخرج باضافتها اليه امته
الغير فان الحق لسيدها لان الاولاد **قوله** ولدها منه ولدها من غيره كذلك لانه ملكه **قوله** ان

لم يضره الفطام انما ان حرم فليس له الاجبا **قوله** ايضا لا حاجة له مع الكاف **قوله** اما انما الفطام
منه ما يعجز المديونة وقوله على الارضاع ظاهره وان لم يكن الولد لهيما **قوله** بنوعيه هي الاجبا على الفطام
قبل الحولين عند عدم الضرر والاجبار على الارضاع **قوله** مع زوجة المرأة اما الزوجية الامة فالظاهر
ان الحق للسيد ان لم يشط الزوج حرة الاولاد **قوله** ولو قبلها هذا التعميم ظاهر بالنسبة للاجبار على الارضاع
فالمنع انه لا يجبر الحرة على الارضاع خارج الحولين ولا داخلها واما نسق الاجبار بالنسبة للفطام فظاهر
الا اذا اراد الاجبار قبلها لا بعدها لانه لم يجبرها على فطامه بعد ما ان الارضاع بعد ما حرم الارضاع
يجوز ان ادمى فحظ فلا يضر فيه تعميم لان المنع عليه وليس له جبرها على الفطام بعد ما وقبلها فحظ
التعميم باحد النوعين افاده 2 وفي فتاوى حكام الدين لو كان له اب معسر ولا مال للصنفية يجب الام على
ارضاعه عند الكل ولا تقدر على الجهد تنقته الارضاع في الوجوه في ذلك ان امة ذات سيار باللبس
والاب معسر والمفسدة حكم الميت فتجوز وقد صرح الزيلعي باجبار الام على الارضاع عند اعسار الاب لكن
جعل الاجرة وينبغي على الاب ان يحقها **قوله** لان حق الترتيب لها ان فليس له اجبارها على الفطام قبلها
او لا معارفته لم في حقها وكذا لا يجبرها على الارضاع اذا حركته لانها تركت خالصتها **قوله** ولو بين
الحسين قال في البحر عن النكاح والرضاع في دار الاسلام ودار الحرب وسواهما اذا ارضعت دار الحرب وسلم
وخرجه دارنا ثبت احكام الرضاع فيما بينهم اه 2 **قوله** وان قل القليل فليس له ان يصل الى الجوف وهذه
واشارته الاخلاف الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه فانه يشترط حسن وضعت مسبغات في ولو ارضعت
الرضع بضعه ورفع الاموال فاضه شافعي وقاضيه بعدم الحرة فكذا حكمه اذا رفع الاصناف امضاه قاله
الشافعية وما اختلف فيه الفقهاء وقضيه قاض يراه ثم لا قاله اخبرني خلافا في ذلك في القضية امضى
قضى الاول ولا ينقضه ولو نقضه كان بالملا اء من فتا والربط **قوله** لا يضره ان يرضع في قول المصنف
ولا الاحتقان ولا الاقطار اذن وجابته وامة افاده 2 **قوله** فلو التزم الحلة اه 2 فتعريف على التقيد
بقوله ان علم في القضية امارة كانت فحقها صبيته واشهر ذلك بينهم ثم نقول لم يكن في ذلك لبن حلي القتها
ثمة ولا يعلم ذلك الا من جهتها جاز لا يشترط ان يشترط بهذه الصبيته **قوله** ولو الحلية فيها ايضا الواجب على
النساء ان لا يرضعن من غير ضرورة فان خلعن فليخفن او ليكنن ثم اذا دعت الحاجة فلا ينبغي ان ترضع
الحق للنسب من ذلك وتما من في البني تحتمل معالم السن للحفاظ الخطا في سن البنت صلى الله عليه وسلم عن جيل
المريضه لعذر المولود وبقوله صلى الله عليه وسلم لا تقتلوا اولادكم سرا فان القتل يدرك الفارس فيبغض
عن فرسه اه 2 الا يصحح ويصدق معنى ان الموضع الذي جوعت فيه البنت فذلك الولد ان اغتذى
بذلك اللبن فيبقى ضاويلا فاذا صار قادرا وجلا وركب الحي فركضها اذ ذكر ضعف الغيل فزال سقط
عن مستونها فكان ذلك كالقتل له الا انه سواء لا يبرى ولا يشهد به اه 2 قلت ذكر بعضهم نسخ هذا الحديث
قوله ثم لم يد راضع من غير اذن زوجها الا اذا خافت هلاكه فيجوز له ان يرضعها اه 2 قال في البحر وينبغي وجوبه **قوله**
ان لم يظهر علامته لم ارضع فسد العلامة ويمكن ان يغفل بغيره والمرأة ذات على الحي الذي فيه الصبيته او كونها ساكنة
فيه قال تلك امانة قوية على الارضاع **قوله** اموية المرضع المومة مصدر معناه كون الشخص اما قهستانا
قوله وشيت ابوة زوج موضوعة التقيد بالزوج شيعه بان الرجل اذا رنا با مودة فولدت وارضعت صبيته جاز
له ان يزوجها كذا في شرح الطحاوي وذكر في الاصل عدم الجواز فلعلة للسنة روايتين قهستانا **قوله** لبنها
منه ولو قبل الولادة بان حبلت مشان ونزل لبنها اما اذا لم تلد زوجته قط او يبين لبنها ثم نزل لا يجوز رضاعها
على ولده من غير ما كذا في القهستانا **قوله** له متعلق بالابوة لانها مصدر معناه كونها ابا وللصغير المرضع ام زيادة
قوله والا لا ان الا يكن لبنها منه لا شئت ابوة بل يكون ربيبه من الرضاع يجوز له ان يتزوج بها ولا الزوج الثاني
من غيرهما **قوله** كما يجب ان لا يزوجها فان لبن **قوله** اى بسببه اشار الى ان من يرضع بالبيبة **قوله** ما يحرم من
من النسب معناه ان الحرة بسبب الرضاع معتبة بحرمه النسب فحلية الابن والاب من الرضاع لانها حرام بسبب النسب
فكذا بسبب الرضاع وهو قول اكثر اهل العلم كذا في المبسوط في القضية زمانا امرأة يحرم عليها رضاعها من الرضاع بعد **قوله** ما

الشيخان اشار به الا انه حديث لكنه فيه تفصيل اقتضاه تركيب المتن وهو زيادة الفاء ووضع المضمرة موضع
الظا هـ واصلة كما في البحر يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وتقدم انه يجوز رواية الحديث بالمعنى المعنى
على ان المصنف لم يقصد رواية الحديث **قوله** وجهها في قوله اه 2 بيانه ان المذكور سبع صور وهي باعتبار تعلق
النظر بالمصنف او بالمصنف اليه المغارقة وان كانت مغارقة من الجانبين لانه الفرع والنسب هو الاصل المعنى
في التحريم والمغارقة عما لها تكون من العارض **قوله** كما نافلة النافذة ما بعده بدل مفصل من
يجعل وسوغ الزيادة ضرورة النظم والنافذة هي ولد الولد سمي بذلك لزيادة على الصبيته فاذا ارضعت
امراة ولد ولد له شبا حصلت له ولو كانت انا شبيته لا يجوز لانها حليلة الابن ولو كان الرضع ولده
رضاعا بان رضع من لبن زوجة زوجته ولده وهذا الرضع ام شبيته او رضاعية اخرى حصلت له فلا ينبغي ان
المرد بالنافذة ما يعين الذكر **قوله** وجدة الولد صادق بان يكون الولد رضاعا له جدة رضاعية او شبيته
وان يكون الولد شبا له جدة رضاعية لانه ام شبيته لانها ام الزوج او ام الاب ولها لها لاجل للاب والولد
يعين الذكر والانش **قوله** وام اخت كل منهما رضاعية كان يجتمع مع شبيته على شبيته من جهة ام شبيته من جهة
انفردت الصبيته بالرضاع من اجنبية اخرى او الاخت رضاعية لها ام شبيته او الاخت شبيته لها ام رضاعية
شبيته لانها اما امه او حليلة ابيه **قوله** واخت ابن البنت مثل الابن وكل منهما رضاعي والاولو رضاعي والاخر
شبيعي او العكس اما ان كان منهما شبيعي لا تحل لان اخت الابن اما بنته او كسبيته ومن هنا يعلم حكم ما اذا رضع له
على ام امه فانها لا تحرم امه لكونها اخت امه رضاعا افاده الربط **قوله** وام اخ ما قيل في ام الاخت يقال هنا
وجدة الحرة كما ذكره معه فان الحكم لا يختلف في الجميع سواء كان المصنف اليه ذكر ام انثى مثلا اخت البنت
كانت الابن وام الى لثة كما في ال **قوله** وام خال فيه الصور الثلاث اما اذا كانا شبيعي لا تحل لانها تكون
جدة او شقيقة جده **قوله** وعمة ابن بالتبني من ابن وهو من البسيط او فيه الصور الثلاث كل منهما
رضاعي والاولو فقط رضاعي كان يكون له ابن شبيعي رضاع على اجنبية لبنها من رجل فان اخت صاحبة اللبن عمة
الرضع فلا لب الرضع التزوج بها ولو كانت شبيته لا يجوز له لانها تكون اخته او الاولى شبيته فقط وقد
استوفينا المعنى هذه الصور **قوله** استشار متعلق جواب عما قاله التامم البيضاوي ان الاستشارة
صحح لان حرمة من ذكر بالمصاهرة لا بالنسب فبني الاعتراض جعل الاستشارة متصلا **قوله** بالمصاهرة
انما حرمة من ذكر اذ لم يكن رضاع انما تكون بالمصاهرة لا بالنسب فلم يكن الحديث وهو قوله صلى الله عليه
وسلم يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب بخلاف ما لا لها فاستشارا وحاشا من متعلق في القاموس من الصور
القرابة وحرمة الخوة **قوله** لا بالنسب فيه نظر فان عمة ولده حرمتها بالنسب لانها اخت الشقيقة او
لاب او لام وكذا بنت عمة ولده حرمتها بالنسب لانها بنت اخت الشقيقة او لاب او لام وما يقع من صور
مخالفة الرضاع للنسب الحرة فيها عند عدم الرضاع بالمصاهرة من كل وجه بل تارة ثبت الحرة لاجل
وتارة ثبت لاجل النسب ببيان ذلك ان ام اخيه شبا انما تكون حرمته بالمصاهرة اذا كان الاخ اخا
لاب فان امه امراة الاب اما اذا كان الاخ شقيقا او لام فحرمة الام بالنسب لانها امه واما اخت ابيه شبا
ان كانت اخت الابن لامه كانت حرمتها بالمصاهرة لانها ربيبة وان كانت اخت ابيه شقيقة او لاية شقيقة
بالنسب لانها تكون بنته واما جدة ابيه انما تكون حرمتها بالمصاهرة اذا كانت ام امه امراة اما الجدة ام الاب
فحرمتها بالنسب لانها امه واما ام عمة انما تحرم بالمصاهرة اذا كان العم لاب لا يكون موطوءة اليه اما اذا كان
العم شقيقا او لام فام العم حلاله فحرمتها بالنسب ومثل ام العم الى فلما تحرم بالمصاهرة الا اذا كان
الى لاب لانها تكون موطوءة الجذ الفاسد اما اذا كان الى شقيقا او لام فحرمتها شبا من جهة
الام وبنت اخت ولده ان كانت اخت الولد لامه حرمت بالمصاهرة لانها ربيبة وان كانت اخت شقيقة
الولد او لاية فانها بنت بنته وام ابن ابنته حرمتها بالمصاهرة لانها حليلة الابن واما ام بنت بنته فحرمت
حرمتها بالنسب فقد ظهر من هذا ان القليل المذكور غير صحيح والتعليق الصحيح ما ذكره بعد **قوله** فان حرمة
ام اخته اه 2 ويستفهم ان شاء الله تعالى افاده **قوله** فلم يكن الحديث اه 2 لا يظهر ان النسب مستحق في جميعها
اما من كل وجه كما في الصور تبين الاوليين ومن بعض الوجوه كما في الصور الباقية **قوله** فلا تخصص بالعقل

ذكره في المنهج بقوله فان قلت ما الفرق بين هذا وبين ما اذا او كتبت الميتة حيث لم تثبت حرمة المصاهرة
بالاجماع قلت اجيب بان المقصود من الدين النفوس والموت لا يمنع منه والمقصود من البول في الذمة المعادة
وذلك لا يوجد للميتة اقرب **قوله** لا الذمة ان المعادة كما قال المصنف وفيه ان علة حرمة المصاهرة قسده
العدل لا الذمة ولا تثبت حرمة المصاهرة بالمس شهوة مع الاشتغال وبالطهر لا الطهر الداخلي شهوة
مع وبالموت في الذمة لوجود الشهوة مع الاشتغال وليس كذلك فالاول ان يقال والمقصود من البول
الولد وذلك لا يوجد في الميتة **قوله** وتخلو كما يشك كل ما يعي بل والجامع كذلك افاده صاحب النهر
قوله اذا غلب لبن المرأة اي على احد المذكورات وفرد الغلبة ايمان الثانية من حيث الاجزاء وقال قاضي
في هذا الباب قد كمد الغلبة في الدوا بان يفيد عن كونه لبنا وقال الثاني ان غير الطعم واللون
ان غير احدهما غير دخوله في البحر وفتح في الدر المنثور فقال تقتصر الغلبة بالاجزاء في الجنس وفي غيره
بتغير طعم اولون اورد في كاردون عن ابي يوسف الا انه اعتبر التغير في غير الجنس بوصف واحد والمذكور
انما لا يعقبه الا اذا تغير الطعم واللون نعم بواقعة ما في الهندية من اعتبار اصله لا وصفه الا انه
لم يجز له ابي يوسف **قوله** وكذا استويا ان لبن المرأة واحد المذكورات ارجح ويستفاد منه ان
ستكون لبن المرأة ينبت التحريم منها وعلة ما ذكره الشرح بقوله بعد في الاول **قوله** لعدم الاول
علة لا استويا لبن المرأة وما علة الاستويا لبن المرأة مع البقاء فهو ان لبنها غير مغلوب ولذا قال في
البحر بعد ذكر الغلبة المسائل الثلاث وهي الماء والدوا ولبن الشاة ولواستويا وجبت بثبوت الحرمة
لانه غير مغلوب فلم يكن مستلزما له ولو نظرنا عدم الاولية لا تقتضي التوقف بين لا يحكم بحسب نظر اللبن
المرة ولا حرمة نظر لبن الميتة **قوله** مطلقا سواء ساء او غلبا حدهما لان الجنس لا يغلب الجنس **قوله**
قيل في الاجماع وهو رواية عن الامام قال في الثاني وهو ظاهر واحوط وفي شرح المنهج قيل انه لا يوجب
الشرب لا ليجز وبجرح بعض المشايخ قول محمد واليه مال صاحب التمهيد لانه لا يوجب كفاية الفقه **قوله** مطلقا
سواء ساء او ساء لان غلبا بحيث يتقارن عند دفع الفقه ام لا وسواء اكل بقية لحمه او ساء
صموا وقيل ان كان اللبن غاليا يعلق به التحريم نظر الغالب والملاق فيهما اذا لم يمتد النار اما الميطوخ فلا
اتفاق كما في البحر وفي الاجماع الا انه من ابي شيبه ان حساه صموا تثبت به الحرمة عنده وقيل لا تثبت بكل حال
واليه مال الشرح وهو الصحيح كما في اكثر الكتب **قوله** وان حساه صموا في القاموس حسان زيد المرق شربة
شيئا بعد شئ بحر **قوله** وكذا لو جنبه قال في البحر ولو جعل اللبن خبيثا او داييا او شيرا او جبا او اقطا
او مصليا فتناوله الصبي لا تثبت به الحرمة لان اسم الرضاع لا يقع عليه وكذا لا تثبت اللحم ولا ينشئ الطعم ولا يكتفي
به الصبي في الاعتناء فلا يحرم ارجح في القاموس اللبن الخبيث ما اخذ به في الشرائع اللبن الرايب المستوي
ماؤه والا قطعت ويحك وكلف ورجل وابل شئ يتخذ من الخبيث الغنم **قوله** ومصل مصلا وهو لا قطر
واللبن حسانه وعاء خوض او خرق ليحرق ماؤه لان اسم الرضاع لا يقع عليه ولقوله وكذا لو جنبه **قوله**
ولا الاحتقان في المصباح حقت المبريض اذا وصلت الداء الى بالهضم بالمخنة واحتقن هو ولا سم الحقت
مثل الفقرة من الاعتناء اذا خلقت على ما يداون به والجميع حقن مثل غرزة وغرف **قوله** والاقتطاع كذا
في الشرح بزيادة التا شرب عليه المص الاقطار ونحوه في البحر والشرح **قوله** وياقعة جراحة الجوف والام
جراحته حامة الواسع لعدم الحرمة فيها لان المناط طريق الحرمة وليس ذلك في الواصل من الساق بل
الا المعدة وذلك من الاعلاء فقط والاقطار في الاصل غاية ما يصل الى المثانة فلا يتخذ به الصبي وكذا
في الاذن لغيب الثقب وفيه نظر لتدريجهم بالنظر باقطار الدين في الاذن فيحصل الى بالهضم ولا يمنع ضيقه فالاول
كونه ليس مما يتخذ به والمفسد في الصوم لا يتوقف عليه كذا في النج قاله صاحب النهر **قوله** ولا لبن
رجل لانه ليس بلبن على الحقيقة لان اللبن انما يتصور من تصوير منه الولادة فصارت كالصغيرة التي
لم تبلغ سبع سنين بحر **قوله** فالالا لا يحسن الاثبات به في مثل هذا التركيب لانه علم من قوله ومشكل
اذا التقيد ولا يحرم لبن مشكل بخلاف عبارة الجوهره ونفسها كما في البحر واذا قيل لخشع لبن ان علم
انه امرأة يعلق به التحريم وان علم انه رجل يعلق به التحريم وان اشكل ان قال النساء انه لا يكون

على غزارة الا لمرأة يعلق به التحريم احتياطا وان لم يتعلق ذلك لم يتعلق به التحريم **قوله** لعدم الكرامة
ان والحرمة انما تثبت بطريق الكرامة بواسطته شهوة الجنسية بين الادوي والبرهان وما يحكي عن البخار
الصبي من الافنا بالحرمة بين صبيين ارتقا عا من شاة واللنا علم بصحة **قوله** ولو ارتفعت الكبرية الملقحة
فستحل المدخولة وغيرها وسواء كان لبنها منه او من غيره وقيل الارضاع قبل الطلاق او بعده في عدة
رجعي او بائن بينونة صفرى او كبرى فقوله ولو بانته يفهم منه حكم الرجعية بالاولى لان الزوجية
قائمة على الزوج ثم التقييد منها ليس احترازا لان اخت الكبيرة وامها وبنتها نسبيا ورضاعا وان دخل
بالكبرية مثلها للزوم الجمع بين المرأة وبنت اختها في الاول وبين الاخت في الثاني وبين المرأة وبنت
بنتها في الثالث وليس له ان يتزوج بواحدة منهما قط ولا المرفوعة ايضا وان لم يدخل بالكبرية في الثانية
فان المرفوعة لا تحل له لكونها ام امراته ولا الكبيرة لكونها ام ام امراته وتحت الصغيرة لكونها بنت
امراته ولم يدخل بها وتامة في البحرة ابو السعود عن ابي شيبه اعلم ان الارضاع المار به على الكبرية بمنزلة
السابق بانه اذا تزوج صبيته فطلقها ثم تزوج امرأة لها لبن فارضعت تلك الصبيته صحت الكبرية
نوعها لانها صارت من امهات نسائه وكذلك رجل تزوج وصبيته فارضعتها امه او بنته او اخته حرمت
الرضيعة على زوجها تنبيه جميع الفرة الضات وسمع ضاير وكما في جميع نظرية كبرية قال الشافعي في
الحسنه قلن لو جهرها حسنا وبغضا انه لدميم ولا يكره يرد له نظيره عن المصباح ولا يميم بالمهرمة
من الدم وهو قبح المظهر واما الدم بالمجمعة فهو ضد المدح ابو السعود **قوله** وكذا الواحدة رجل
فيها اشار به الى ان الحرمة لا توقف على الارضاع بل الممارعة وصول لبن الكبيرة الى جوف الصغيرة
فيبين كلاهما منه وللأمنها نصف الصداق على الزوج ويعزم الدخول للزوج نصف مهر كل واحد
ان نعمد المعساة بان ارضعها من غير حاجة للارضاع بان كانت شبيبة ويتقبل قوله في عدم التحريم **قوله**
ان دخل بالام سواء كان اللبن منه او من غيره وسواء وقع الارضاع حال النكاح او بعد الطلاق ولو
باينا ولو بعد العدة اما اذا كان اللبن منه ووقع الارضاع حال النكاح او في عدة الرجوع ولو بالباين
او بعد العدة صحت ابا وانفسه النكاح في الاوليين اما حرمة الصغيرة فلا تنها صارت بنته وبنت
مدخولة رضاعا واما حرمة الكبيرة فلا تنها ام بنته وام معقودة رضاعا وان كان اللبن من غيره
رضاعا ايضا اما حرمة الصغيرة فلا تنها بنت مدخولة رضاعا واما حرمة الكبيرة فلكونها ام معقودة
رضاعا **قوله** اول لبن منه الاول حذفه لان التعبير بابي يقتضي امكن انفراد كون اللبن منه عن كونها
مدخولة وهو فاسد لانه لا يلزم من كون اللبن منه ان تكون مدخولة وفي نسخة واللبن منه بالواو
الواصلة لا بالواو صلة وبين فاسدة ايضا لانها تقتضي عدم حرمتها اذا كانت مدخولة وللبن من
غيره وهو ظاهر البطلان وفيه انه لا يلزم من كون اللبن منه ان تكون مدخولة لانها ان تكون
جميع من زناه فنزل لها لبن حين الحمل او بعد الولادة فارضعتها في حرمتها ولبن منه بعد
تحقق الدخول لان الصغيرة بنته رضاعا والكبرية ام معقودة وقد وقع لصاحب البحر والشرح
مثل ما عبر الشرح **قوله** والا جاز تزوج الصغيرة ثانيا تحت ثلاث صور ما اذا استغيا معا واستغيا
احدهما دون الاخر والمقصود الاول سواء كان الارضاع قبل الطلاق او بعده فان كان قبله انفسه
نكاحهما كونه جامعا بين وبنتها رضاعا وله ان يعيد العقد على البنت لعدم الدخول بالام وعلى
هذه الصورة يجعل كلام الشرح فان كان الارضاع بعد الطلاق لا ينفسخ نكاح البنت لكونها حال الارضاع
لم تكن منه لها لان غير المدخول بها لا عدة عليها فقد ارضعتها مع استغيا الزوجية حقيقة وحكم
وحرمة الكبيرة في الصورةين للعقد على بنتها رضاعا اما اذا استغيا احدهما فقط بان وجد الدخول
دون اللبن او اللبن دون الدخول على ما قدمنا فالحرمة ثابتة فيها **قوله** ان لم توطأ فيه لانه لو
وطئها كان لها كالالمهر مطلقا لكن لا نفقة لها في هذه العدة اذا جاءت الفقرة من قبلها والا فلا
النفقة بحر **قوله** لم يجز العدة منها بهذا التعليل يعلم ان الكبيرة لو كانت مكروهة او نائمة فارضعتها الصغيرة
او اخذ شخص لبنها فادجبه الصغيرة او كانت الكبيرة مجنونة كان لها نصف المهر لا استغيا اضافة

العقود لها بحد **قوله** وللصغيرة نصف لان العقدة قبل الدخول لان قبلها ولا يقال الارض بغير نقلها
والعقود باعتبارها لاننا نقول فعلها غير معتبر في استقامتها لان المهر انما يستقر جوا على الفعل فلا
يسقط مهرها الا متى ان لا يجب الكثرة ولا يحترم على الارث بالقتل حتى لو وجدته الكبيرة ايضا
اعتبار فعلها كالجنون وغيره على ما تقدم لا يستقر حقها ابو السعد وعن الزبيلي **قوله** لعدم الدخول لان
لا يتار دخول بها حال كونها مدة الرضاع **قوله** وكذا الموجودان مثل الكبيرة في ان الزوج يرجع عليه
بشخص المهر ان تعذر الفساد في ذلك ابو السعد وعن الزبيلي ويرجع بنصف مهر كل منهما على الرجل الذي
اخذ لغيرها فاوجبه الصغيرة ان تعذر الفساد **قوله** ان تعذر الفساد هذا العقدة انما هو الرضوع
عليها اما ان سقط مهرها قبل الولد فلا يشترط له تعذر الفساد وابو السعد والمناصب ان يردوا مهر
ليرجع لا الموجود وهذا بناء على ما تقدم قديما عن البيهقي **قوله** بان تكون عاقلة اه فلا رجوع
على المجنونة والمكرهه والثاممة **قوله** ولم تقصد رفع جوع اه فان قصدته ثم تبين انها كانت شعبة
لا تكون مقصودة والحق القهستان في قصدا لا كرام بقصد دفع الجوع وفي شرع الملتج دفع الجوع مقصود
ودفع الهلاك فرض **قوله** لان السبيل الفضي لا يشترط فيه التعذر في اذ البراذ كان في ملكه لا
يفضن والا ضمن **قوله** والعقل قولها مع غيرها **قوله** ان لم يظهر منها تعذر الفساد قاله البيهقي
قديما لان اظهر منها تعذر الفساد ولا يقبل قولها لظهور كذبها **قوله** طلق ذات لبي ان منه
قوله فحكمه من الاول ان فالاحكام الشائبة للرضاع ثبتت لا اول من كون الرضيع ابتداء وهو ابو
ابو الزرع جده واخوه عمر **قوله** لانه من الاول يتبعين وعلمنا في كونه من الثاني فلا يذول بالثقل
من **قوله** والوطأ بغيره كالخلاف صورة وكنت امراته بشبهة فجعلت وولدت وخلوة الزنا اوج
قوله والاوجه لا فتح قال فيه بعد ما ذكر ان لبي الزنا كالخلاف ما نصه وذكر ابو بريد ان الحرة ثبتت
من جبرته الام خاصة ما لم يثبت السبب ثبت من الاب وكذا ذكر الاسيبي وصاحب النيايح وهو
اوجه لان الحرة ان حرة نكاح البنت من الزنا على ايها مثلا للبعثية ونكاح الولد نفسه لان مخلوق
من مائة دون اللين اذ ليس الدين كايضا عن منه لانه فرع التعذر بخلاف الولد والتعذر لا يقع الا بما
يدخل في اعم العدة لانه اسفل البدن كالسنة فلا اثبات فلا حرة بخلاف ثابت السبلان **قوله** صل
الله عليه وسلم يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب اثبت الحرة منه بزيادة ان حرة نكاح البنت من
الزنا على ايها مثلا **قوله** قال لزوجه ان قال في حقها فليس الام للتعذر القول والايقال استرضيع
لا هذه **قوله** ثم يرجع بان قال وحيث وليست الام كما قلت هذه **قوله** صدق فلا يفوق سببها
هذه **قوله** لان الرضاع مما يخفى قال في الميخ لانه اقر بما يجوز فيه الغلط فكان معذورا فقد يعرض
الرجل ان يسمع بان فلان رضاعا فيجب بذلك ثم يتحقق عن حقيقة الحال فيبين له غلطه في ذلك فاذا
اخر انه غلط يقبل **قوله** وكذا اذا اقر ان هذه اختد او امره او بنته رضاعا ثم اراد ان يزوجها
او قال اخطئت او رعت او نيت وصدقت فيها مصدقان وله او يزوجها اه **قوله** ولو ثبت عليه
فاغل ثبت ضمير يرجع لا الزوج وغيره عليه يرجع الى القول ان ولو ثبت الزوج على قوله هذه رضى
ودام عليه واضرا **قوله** قال في العدة ولو وجد بعد ذلك لا ينفعه جوده ولو وجد الاقرار فشهد اشك
على الاقرار فحق بينهن انتهى اذ علمت ما العدة تعلم ان قوله ودام عليه ليس محله **قوله** ونحو
بالنخب بان يقول ان صادق فيما اخبرته به او في قلته او يتحقق عذري ذلك وبعضهم اعتبر الاشهاد
على الاقرار اشبا على او قسما للثبات في اثبات الحكم تنبيه قال في العدة لو تزوج امرأة قتلت
او ضعت فزوجها اربعة اوجه ان صدقها فسد النكاح ولا مهر لها ان لم يدخل بها وان كذبها فسد النكاح
بجانبه كمن اذا كانت عدلة فالتزمه ان يمارقها كذا التهذيب واذا فارقتها فالافضل له ان
يفكسها نصف المهر ان كان قبل الدخول والافضل لها ان لا تأخذ منه شيئا وان كان بعد الدخول
بها فالافضل للزوج ان يفكسها كمال المهر والنفقة والسكن والافضل لها ان تأخذ الاقل من مهر
مطلها ومن المسمى ولا تأخذ النفقة والسكن وان لم يطلقها فهو سبعة من المقام معها كذا البيهقي

وكذا اذا شهدت امرأتان او رجلا وامراة او رجلا غير عدلين او رجلا وامراة غير عدول وان
صحبها الرجل وكذبتهما فسد النكاح والمهر بطل وان صدقتا وكذبها الرجل فالنكاح بطل وكذب
لها ان تخلفه وتفق اذا نكحاه وفي البكر الدابة اختلفت اخبار الواحدة قبل النكاح وفي المهر
انه لا يعمل به فليكن هو المعتمد المذهب **قوله** وان اقرت المرأة بذلك ان بالرضاع قال في العدة
واذا اقرت المرأة ان هذا البكر من الرضاعة انا في من الرضاعة او ابن اخي واخو الرجل ثم اذبت
المرأة نفسها وقالت اخطأت فتزوجها فالنكاح جائز وكذلك لو تزوجها قبل ان تكذب نفسها
ولو قالت المرأة بعد النكاح قد كنت اقرت قبل النكاح انك انا في وقد قلت ان ما اقرت به حق
حين اقرت بذلك وقد وقع النكاح فاسدا فانه لا يفريق بينهما **قوله** لان الحرة ليست اليها ان
لم يجعلها الشارع لها فلا يقبل اقرارها بها **قوله** قالوا وبه بين في جميع الوجوه ان رجل تزوج
والمقام معها سوا قالت انه اخي رضاعا او خالته او ابنته انا عتقته فلا يحل له المقام **قوله**
ومعناه اه قال في العتق هذا دليل على انها لو اقرت بالثلاث من رجل حل لها ان تزوجه نفسها
منه اه لان الملاقاة حقها مما يخفى لا يستلزم الرجل به فصح وجوب كذا في الشهر وقولان الملاقاة
في حقها مما يخفى يدل على ان قول العتق حل لها ان تزوجه نفسها منه ان الحكم اما فيما بينها وبين
الله تعالى فلا يحل لها ذلك اذا كانت عالمة بالثلاث وهذا انما يظهر في الملاقاة لان الرضاع
ليس مما يستلزم منه الرجل فالحال انه اذا وقع صدق المهر عند هذا لا يحل لها ديانته ويجوز
قوله وقالوا لا ناعطف تفسير **قوله** ثم تزوجه جازا ان واذ قال ذلك حال قيام النكاح لا
يفرق بينهما **قوله** وكذا الاقرار في النسب الاقرار بالنسب مثل الاقرار بالرضاع من حيث انه اذ لم
يقتض المقتضى لابطال النكاح وان اقر بطل **قوله** ابو من مثله او بنته والحال انها تصح ان تكون اثم
او بنتا اما اذا كان مثله لا يولد لم يثبت النسب لا يفرق بينهما هدية بقبول زيادة **قوله**
وليس بينهما معرفا اما اذا قال لامرته هذه ابنتي من النسب وبنت عليه ولها نسب معروف لم
يلحق بينهما وكذا لو قال هذه امي ولم اقم معرفته وبنت على ذلك لا ينفق بينهما هدية **قوله**
والرضاع حقه قدر الرضاع ليعود الغيرة في ذكوره في العدة الرضاع يظهر باحد امرين
احدهما الاقرار والثاني البيهات كذا في البسام ولا يقبل في الرضاع الاشهاد من رجلين او رجل
وامرأتين عدول كذا في المحيط ولا تقع الغرقة الاستفراق القاض كذا في الشهر الثاني **قوله** حجة
المال قال في الدر المستقى لان الشهادة بغير شهادة بالعدلة اقتضاها فكانت كالشهادة على الملاقاة
ولذا لا يتوقف على الدعوى لتضمنها حصة الزوج التي هي حق الله تعالى ثم قبل الدخول لا مهر وبعد
الاقل من مهر المثل والمسمى بلا نفقة كما في المفهرات اه **قوله** وهي شهادة عدلين اه اما اذا شهدت
امراتان او رجلا وامراة او رجلا غير عدلين او رجلا وامرأتين غير عدول ولم يطلقها فهو سبعة
من المقام معها هدية **قوله** او عدلتين ولو احدهما للرضعة ولا يفرض شهادتها كونهما على فعل
نفسها لانه لا تتم في ذلك كشهادة القاسم وشهادة الزنان والكيال على رب الدين حيث كان حاضرا
بهم **قوله** لتضمنها ان الشهادة حق العبدان ابطال حتى العبد وهو النكاح ان كان قائما بينهما او حل
النكاح ان كان قبله **قوله** الظاهر كذا في البهم وتقدم عن شرع الملتج الجزم به **قوله** وهي من حقوق
الله تعالى ان وهي لا تتوقف على الدعوى كما في الشهادة بغير الامة والوقف **قوله** ثم ما تا او غا يا
ان الشاهدان **قوله** لا سعيها المقام مع قال في العدة واذ شهدت رجلان عدلان او رجلا وامرأتان
بعد النكاح عند هذا ان بالرضاع لا يسعها المقام مع الزوج لان هذه شهادة لو قامت عند القاضي ثبت
الرضاع فكذا اذا قامت عند هذا **قوله** ولا قبله بالرد وان الشاهدان في شرع الوصاية واذ لم تقدر
على منعه عنها الا بقتله بالرد وان اختلفوا فيه والفتوى انها لا تقبل اه لان الحكم لم يتصل بهذا الشهادة
في وقوله ان بالرد وان بان يجعل السم له في دوائه **قوله** وقيل لها التزوج عهدة شرع الوصاية
وكذا لو شهدا على رضاع بينهما حل لها الغرامة والتزوج بغيره ديانته وقال البعض ليس لها ذلك

اه و هنا يفيد ان اكثر اهل المذهب قالون بحل التزوج و بانه و الزمان كمن البعض و معلوم ان
 الاعتماد على ما عليه الاكثر و هذا ايضا فيه حكاية الشرح ذلك بقيل و قد علمت عبارة الاصل المتصل
 عنه و الظاهر ان التزوج في الطلاق الثلاث حكم كالزواج و لئلا ان تغارق الزوج الثاني ثم تجد رجلا
 على الاول و لئلا ان يقيم مع الثاني و قد من ثلثين الاول و يحرم قوله لم يحرم لان الرضا انما يكون محرم
 حال كون الرضا لم يتم سنة سنتين و هناك كذلك حتى لو كان و جميعا حرم عليها لانه صار انبها قوله
 لم يضمن لان كل واحدة منهما غير مفسدة بغيرها و انما النساء بالاشتية العارضة و هو عين قليل
 الشيء و لم ان يبعد العقد احداها قوله عزم المهر لتعدي بهما المهر قوله و قال ذلك ان تمت
 الفاسد قوله لزوم الحد من النكاح و جدت شروط من الاقرار بغيره في السراية قوله
 فلم يلزم المهر لانه لا يجمع بين حد و مهر **كتاب الطلاق** لما ذكر النكاح و احكامه اللازمة و المتأخرة
 عنه شرع فيها به يرتفع و قد علم الرضا لانه يوجب حرمه فريدة بخلاف الطلاق فتدبر الاشد على الاخذ
 و هو مما يجنب به و ينبغي تركه ذلك تباعدا عن انقضائه لخلال الله تعالى و سئل العلامة الطور عن قال
 ايمان المسلمين تلزم ان فعلت كذا فقولنا قاطب ان كانت له زوجة طلق و الا لزمه كذا و قيل
 واحدة لان اليمين لا تستعد عندنا الا بعد و حرف القسم و لم يوجد و الظاهر انها تطلق واحدة
 و هل هي بائنة او وجبة الظاهر الثاني لتيقنه في فتاوى العلامة خير الدين الرطبي سئل عن رجل
 قال لزوجته انت طالق لا يردك قاضي ولا عالم هل يكون بائنا او جيبا اجاب هو رجعي ولا يملك اطلاقه
 عن موضع الشرح بذلك قوله حوالة رفع القيد قال القهرتاني هو اسم من التطلق لغة الارسل
 و يجوز ان يكون مصدر الملق بالضم او الفتح فهي طالقة و رفع القيد يكون في المخاء و الحشا و بول
 ما بعده قوله لكن جعلوه و ذكره في حيز المعنى اللغوي يدل على ان العرب و لا هذه عبارة البحر
 ان الجاهل و المستعمل القهر و لانهم هم المعذون بين العير و الكتابة لا العرب قوله في المرأة
 الاولى في النكاح لان المرأة تصور فيها الا طلاق الذي هو المعنى الثاني قوله طلاق الاول تطلقا
 و هو الذي وقع في البحر فانه قال استعمل في النكاح بالتطلق و في غيره بالاطلاق حتى كان الاول و كذا
 و الثاني كتابه فلم يتوقف على النية في طلاقك و انت مطلقة و توقف عليها اطلاقك و انت مطلقة
 بالتحقيق اه ثم ان التشقيق في الحقيقة ان كان في الثانية او الثالثة فهو لكثير كفلقت الابواب فلا
 لك كيد و الظاهر انه لا كيد مطلق لان في الثانية و الثالثة لم يقصد الا مجرد هذا الايقاع
 فقط قوله فلذا ان يكون الاطلاق مستعملا في غير المرأة قوله بالسكون ان سكوت النكاح لانه من
 الاطلاق و اما اذا شد فهو من التطلق فيكون صحيحا لا يتوقف على النية قوله و شرع في رفع
 قيد النكاح المراد بالقيد الاحكام التي عرفت بسبب النكاح و هي قسمان اصل و هو حل الزوج و عارض
 و هو حل النكاح و ملك المتعة و ملك الحبس و غير ذلك بداعي و هذا التفسير او من تفسيره بغيره
 ممنوعة عن الخرج و البرور فانه معترض بان رفع هذا القيد يحصل لها بالاذن في خروجها و خرج
 بالنكاح رفع القيد المحسوس و رفع قيد العرق و بحث في التعديف بانهم قالوا و كن الطلاق اللفظ
 المخصوص من المال على رفع القيد فكان ينبغي ان يعرفه به فان حقيقة الشيء و كنهه فعل هذا لفظ
 و ان على رفع قيد النكاح قوله في المال متعلق برفع قوله بالباين متعلق برفع و الباين اعم من
 الباين الاصغر و الاكبر و اعترض بان القيد لم يرتفع فيه لوجوب العدة و النفقة بانواعها فيه
 و اجيب بان ذلك لحق الشرع قال الله تعالى و اتقوا ربكم لا تتخذوا من دون الله دونه و لا تحسبوا
 و النفقة تابعة للعدة غالبا قوله او المال ان بعد انقضاء العدة فان المطلقة الرجعية قبل
 انقضائها زوجة حتى تقسم لها ان اراد من رجعتها و اور و عليه انه يقتضي انه لو طلقها ثم راجعها
 قبل انقضاء عدتها ان لا يكون طلاقا لانه لم يوجد الرفع مالا و اجيب بان الرفع في المال لم يخص
 في انقضاء العدة قبل المراجعة فانه اذا طلقها ثم راجعها بيتي الحلاق و ان كان لا يملك القيد الكل
 للمال لانه يزيلها في المال اذا انقضى اليه ستان من رفع القيد مالا اما بانقضاء العدة او بانقضاء

الاشتين اليها و بحث في الجواب بانه لو طلقها رجعي و راجعها قبل انقضاء العدة ثم ماتت على عمة
 انها لا تقع تلك الطلقة لعدم رفع القيد باحد الشئين حتى لو طلقها قبل انقضاء العدة ثم ماتت
 منه اللفظ الدال على رفع القيد لانه هو الحلاق فالاحسن في التعديف الشرح ما ذكره القهرتاني بقوله
 ازالة النكاح او نكاحا من جهة بلطف مخصوص قوله بلطف مخصوص و روي عليه بان فيه ورا فان الطلاق متفق
 على تلك الالفاظ لانه اخذت في تقديره و هي متوقفة على العلم معناها منه و اجيب بان تلك الالفاظ الجمة فان التوقف
 عليها الحلاق الشرع و هي متوقفة على الطلاق اللغوي قوله هو ما اشتمل على الطلاق يشمل الصريح من الالفاظ
 و لكن يات سوا كان الواقع بها رجعي او بائنا و لفظ الخلع و قول القاض عند ابار الزوج عن الاسلام فقلت
 شيئا فان اباره حلاق لا ابارها و شيئا فتدبر في العنة و اللعان فانه طلاق قوله فخرج الفسوخ ان
 بقوله بلطف مخصوص قوله كذا رعت و مثل ما ذكره بتدقيق القاض بائنا عن الاسلام قوله فانه ينبغي
 ان التدبر في هذه المسائل و الضمير راجع الى المعلوم من المقام قوله و بهذا ان زيادة بلطف مخصوص
 و لفظ مالا في التعديف قوله علم ان عبارة اكثر و المتعلق به رفع القيد الثاني شرعا بالنكاح قوله
 متوقفة لحد و عكسا ان معناه و جوبا فانه يدل على فيها التعديف بخيار العرق و البهوت و الردة لانها رفع
 القيد الثاني بالنكاح مع انها فسوخ و يخرج عن الرجوع اذ لم يوجد فيه رفع القيد ان حالا فاخرج
 الاول بالقيود الاخر و ادخل الثاني بقوله او مالا قوله و يقاوم به ان لكنه ابغض الباحات الى الله تعالى
 ما عن ابن عمر بن مرفوعا بعض الرجال الى الله عز وجل الطلاق و استشكل في هذا الحديث بانه يفيد ان الحلاق
 حلال و مفسد الى الله تعالى و هي مستأفان فان الحلال ما استون فقله و تركه و المفسد ما ربح
 تركه على فعله و اجيب بان المراد بالحلال في ليس تركه بل ان لم يشمل المباح الاصلح و المذوب
 و المأكوه قوله لا حلاق الايات منها قوله تعالى فطلقوهن لعدتهن و قوله تعالى لا جناح عليكم
 ان طلقتم النساء قوله الاصح فقله صلى الله تعالى عليه وسلم لعن الله كل ذواق مطلق بجر
 وفيه ان هذا الحديث لما يظهر فيمن تكرره و وقوع الطلاق و قصد بالنكاح و ذوق عسلتها بائنا
 على طلاقها و هذا غير المدعى قوله كذا رعت بدفع العنة او مقدماتها قوله و المذهب الاول
 لما تقدم من الايات و لفعل البني صلى الله عليه وسلم و الصحابة اياه فقد طلق النبي صلى الله عليه
 وسلم صفته رضي الله تعالى عنها لادبته و لا كبر من فامره الله تعالى ان راجعها فانها حرة و قوله طلق
 عمر رضي الله تعالى عنه ام عاصم و طلق ابن عوف قمار و طلق المغيرة بن شعبة اربع نسوة و الحسن بن علي رضي
 الله تعالى عنهما استكثرا النكاح و الطلاق للامتن و جوه فقالوا و جبه ثم و جبه ثم و جبه ثم و جبه ثم و جبه ثم
 قولهم اه الجواب لصاحب البحر و في ما ذكره الكمال من الثاني الواقع في كلامهم فانهم ذكره ابا عنه ثم
 عللوا بطلان بعض المسائل فتدبر في ما فيه من كتمان نفقة النكاح و انما ابي الحاجة كذا رعت قوله و ما
 ان الشارع لا اخره حاصلا الجواب كذا البهوت فانه بين كلامهم فانهم صرحوا بانها باهتة لغير حاجة
 و قولهم بدعية الثلاث ان الاصل في الطلاق الخطر لما فيه من قطع النكاح الذي يملك به المصالح الدينية
 و الدنيوية و باهتة الحاجة التخلص و هي لا تنجز الا جيب الثلاث لا يدل على خطره شرعا بل المراد منه ان
 الاصل خطره و تركه ذلك بالشرع فصار حله هو المشرع كقول صاحب الكشاف ان الاصل في النكاح الخطر
 و انما يصح الحاجة التخلص و التنازل فالحق اباهتة لغير حاجة فليها للامتن لعله لا جناح عليكم ان
 طلقتم النساء ما لم يتوهن و حله على الحاجة ليس بضرر قوله بل يستحب اطلاق استقال قوله لو مؤذنة
 اطلقت فشم المأذنة لم او غيره بقولها او جعلها قوله او تاركت لصلاة الظاهر ان تركه الغير انفس
 غير الصلاة كالصلاة و عن ابن مسعود قال ان الله و صلاتها يد من غير من ان لا صلاة لا تصلي قوله
 و ما دة ان مفاد استحباب طلاق من لا تصلي و هذا المفاد لصاحب البحر و تبعه خوه قوله ان لا انما بمعاشر
 من لا تصلي لان تركه المستحب لا يؤثم و قالوا انه ان يطرحها على ترك الصلاة في احد الدوايتين و قيل لا
 يضرها عليه قوله و يجب لو فات الامساك بالمعروف كما اذا كان لخصيا و هو من شدة ضعفه و في
 ذكره او غيا و هو من لا يصل الى النساء المهرض او كبرا و مجربا و هو مقطوع الالة او شكانا بفتح

الشيئين المجتبه والخاص المشدده وبعد الاصل وقد ورد في هذا الموضع ان اذا جازب المرأة اشرك قبل ان يخل بها
ثم لا تشترط اليه بعدة بل مجامعها او مسجورا وهو المربوط والحكم في غير المجامع ان خاصته ان يؤجل ستة
من يوم الى خمسة فان وصل اليها فيها فبطلت ولا فرق في الحيض في المثل يطلها اذ لا فارق
تاجيله وسيد الاثم يختار عنها شر بلا ليه والظاهر ان الوجوب في هذه المسائل لا يقتضيه ولم
يمثلوا العوات المعروفة منها ويمكن تمثيله بتحقق الزنا فيها ولا رغبته فيها وقد عرفت فبطلت اما اذا
كان له رغبته فيها فله المقام معها ليدل ان امرائه لا ترد بدلا من كذا تقدم قوله ويجوز لو تيسر
بطلت تحت الاقسام اربعة الا باجم والاشقياب والوجوب والحرمة ومن البديهي ان يطلق ثلاثا
بكلية فانه عصيان وضمان دنيا ودين اما الاول فلما حديث ابن عمر قال يا رسول الله ارايت
خلقتي ثلاثا قال لا اذ اعطيت ربك وباتت منك امرأتك وقال ابن عباس لو رجل خلق امراته
ثلاثا يطلق احدكم ثم يركب الحوثة ثم يقول يا ابن عباس قال الله تعالى ومن يتبع الله يجعل له مخرجا
وانت لم تتق الله لم اجد لك مخرجا عصى ربك وباتت منك امرأتك واما الثاني فقد عرفت
وحل ما كان بد منه من الموجب الى الطلاق ووجه عليه ما دامت في العدة الاتفاق والكسوة ان طالت
او رطبت في فتاواه مختصرا والثاني يظهر في غير البديهي ايضا قوله ومن كان سنة التخلص من المرأة
وجعلت ولاية الى الرجل لانه كالمسترق لها بالمرء ولا نه لا روية لها في امورها وشرع العدة
فيه للممكن من التدارك عند الندم واختص في الثلاث لانه عدد مستوفى في الشرع وهو اقل الجمع
ولا نهية الاكثره عينة وهي الطلاق ليخص في حقه صلى الله عليه وسلم في الثلاث خلافا للملحاه
اما للزوجية دنيا ودين واما دنيا بالادعي بقسمها ونحوه ودين بان لا يجد ما يتفق عليها قوله وبما علم
ان طلاق الدوران يكون التخلص المذكور من محاسن الدوام يقع طلاق الدوران في هذه الحكمة
وسمى لانه دار الامور بين متناهيين وذلك لانه يلزم من وقوعه وقوع الثلاث قبله ويلزم من
وقوع الثلاث قبله عدم وقوعه فليس لمراد الدوران المصلحة عليه علم الكلام وهو توقف كل من الشئين
على الآخر فيلزم تقدم الشئ على نفسه وتاخره اما بمرتبته او موطنه قوله وابق بان قلنا القليلة لما
قلنا من الحكم فيصير كانه قال ان طلقك فانت طالق ثلاثا فاذ اطلقها وقعت المطلقة ثم تنقض الثلاث
عقبها فيقع منها ما قبله الحول فتصير طالقا ثلاثا اه قوله اجما عالم يعتبر خلافا بين شريعتين اصحاب الشافعي
فانه قال بعدم وقوعه لانه يلزم من وقوعه وقوع الثلاث قبله ويلزم وقوعها قبله عدم وقوعه
فلزم من وقوعه عدم وقوعه والشئ اذا اذ وجوده الى عدمه كان وجوده باطلا فلا تقع المطلقة
النجرة ولاء الثلاث المعلقة وقد خرق بقوله الاجماع وراى بعض الصالحين النهى صلى الله عليه وسلم عدم
الوقوع فقد اصل امراته اه قوله حتى لو حكم بجهة الدوران لم لا ينفذ فيجب عليه حاكم آخر فبطلت لان خلاف
ابن شريح لا يبعد خلافا لانه قول سفيان بن عيينة فاسد خلافا لغيره لانه علم بطلان ما فتوى الفور كان
عدم وقوعه مقتضا عليه قوله واقسامه ان الطلاق قوله حسن هو احد قسمي السن والسن في الطلاق من
وجوهين العدد والوقت فالاول يتصور فيه المدخل بها وغيرها وهو ان لا يزيد على واحدة والثاني انما
يتحقق في الدخول بها وهو ان يطلقها في طهر لم يجامعها فيه لان الطلاق ينبغي ايقاعه في زمان تجد الرغبة
وهو الطهر الخالي عن الجماع اما زمن الحيض فزمن النفقة والجماع مرة في الطهر نفقة الرغبة وغير المدخول
بها له ان يطلقها حال الحيض والطهر فلا نفقة قوله واحسن هذا هو القسم الثاني من السن وانما كان احسن
لان اتفاق الامة عليه بخلاف الحسن فان الامام ما كان مع الله تعالى عنه وعن سائر الخلفاء قال لبرا همة لا يطلع
الحاجة بالواحدة والمراد ان ابراهيم النخعي ان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يستحبون ان لا يزيدوا
على واحدة في الطلاق فتمنع عدتها وان هذا افضل عندهم قوله وبديهي منسوبا الى الهدية المخرجة لتعريضهم
بعضها له واليه اشار الشري بقره بالتم به قوله صريح هو ما لا يحتاج الى شئ الا ايقاع اما فقد دعا بالخلاف فلا
بد منه وسواء كان الواقع به رجعي او باينا كالطلاق الثلاث قوله وملحق به اهل الصريح في عدم احتياجه
الى الية كانت حرام قوله وكذا في ما احتمل الطلاق وغيره من غير حصر في عدد ولا بد من الية لا يجمع

وبينة كما يلة قوله وحكمه المنكحة الا او المعتدة التي تصلح للطلاق وهي كل معتدة عن طلاق رجعي او باين
غير الثلاث في الحرة وغير الشئ في الامة ويقع على المعتدة بعد تقديق القاضي بابا واحدا عن الاسلام
وبعد ارتداد واحد من مطلقا فقط ولا يقع في عدة فسيح الا هاتين وجب المقدم ما يقع الطلاق
في عدة بقوله في عدة عن الطلاق يلحق اورد او بالاباء فيفرق بمرور موصلي قوله فلي ولو تقديرا
ليدخل السكران في طهر واخره المجنون ونحوه قوله بالغ خراج العبي ولو مداهقا لقوله صلى الله عليه
سلم كل طلاق جائز الا طلاق الصبي والمجنون ولا يرد ما اذا كانا حيين او مجنونين فانه يفرق بينهما
ويقوم الاب مقامهما لان هذا وقوع لا ايقاع قوله مستيقظ خراج النائم لا نشفاء الامارة قوله لفظ
مخصوص صريح به الفسوخ قوله قال عن الاستثناء اما اذا صاحبه استثناء شديدا فلا يتحقق طلاق به
كقوله ان شاء الله تعالى او الا ان شاء الله تعالى في البهر وان لا يكون الطلاق استثناء غايته فانه لو قال
انت طلاق من واحدة الى ثلاث لم تقع الثلاث عند الامام قوله طلقت الفاء للوصلة وقيد بها لان الزائد
عليها بكلمة واحدة بدعي ومتفق ليس باحسن بمر قوله رجعية اما الواحدة البانية فبدعي بمر وفي الدر
المنقوش بقا للمعتدة ان البائن يكون سنيا عدة خلافا لهما وعنه للنفق قوله في طهر هذا صادق باوله
واخر قيل والثاني اول احتراز من تطويل العدة عليها وقيل الاول قال في الهديته وهو الاظهر لان كلام
محمد بن زيد بالظهر لانه في الحيض بدعي بمر قوله لا وطا فيه جملة في كل جرة صفة للظهر ولم يقل لا وطا منه
فيه ليدخل في كلامه ما لو طقت بشبهة فان طلقها والحالة هذه فيه بدعي نفس عليه الاسيابة وقيدنا
بوطي الشبهة لانها لو طقت جزا وطلقتها في طهر وقع فيه يكون سنيا فالحاصل انه اذا قال لها انت طالق
للسنة وقع طاهرة ولكن وطرها غيره فان كان زنا وقع وان كان بشبهة لا وكان الفرق ان وطا الزنا لم يترتب
عليه حكم السكاة فكان هذا بخلاف العول في شبهة وكان عليه ان يقول ولا وطا فيه ولا في حيض قبله ولا طلاق
فيها ولم يظهر حملها ولم تكن ايسة ولا صغيرة كما في البديعي لانه لو طلقها في طهر وطها في حيض قبله
كان بدعي وكذا لو كان قد طلقها فيه اذ هذا الطهر لانه الجمع بين تطليقتين في طهر واحد مكرره ولو
طلقتها بعد طهر وجعلها او كانت بمن لا تحيض في طهر وطها فيه لا يكون بدعي لعدم العدة لانه تطويل العدة
عليها قوله وتكررها حتى تنقض عدتها معناه التكرار من غير طلاق اخر لا التكرار مطلقا لانه اذا ارجعها لا يخرج
الطلاق عن كونها احسن قوله احسن انه بعض الجمال ومعنى كونه مستونا شئونه على وجه لا يتوجب عتبا
لانه المستغنى للشواهد لان الطلاق ليس عداوة في نفسه ليشك له ثواب فالمراد هذا المباح نعم لودعته نفسه ان
يطلقها بدعي فكيف نفسه الوقت السخ ثياب عليه لكفه نفسه هو المعصية لا على نفسه الطلاق قوله ولو
ناحيض انما لم يكن بدعيها هنا بخلاف ما لو طهره لان الرغبة فيها متوفرة لانه لم ينفق عسلتها فطلاقها حال
الحيض يقوم دليل على تحقق الحاجة اليه قوله ولو طهره تفريق الثلاث تفريق مبتدا وقوله ولو طهره متعلق
بتفريق وقوله ثلاثا طهره متعلق به ايضا وقوله في ثلاثه اشهر عطف على قوله في ثلاثه اشهر وقوله
حسن فيه قوله في ثلاثه اشهر ما كان هو بدعيه فلا يباح الا واحدة والخلاف المتقدم اول الحكم في آخر
يجوز هنا كما بنى عليه صاحب البحر قوله لا وطا فيها اما لو طها فيها كان بدعي لانه بالجماع مرة نفقة الرغبة فيها
قوله ولا في حيض قبلها لانه بما يكون الحامل عليها نفقة النفس مما راه حال الحيض فاذا خال الطهر الثاني
لعدم بدوله ما قام به قوله ولا طلاق فيه الا في الحيض لانه بمنزلة ما لو وقع التطليقتين في هذا الطهر وهو
مكرره وانما لم يقل ولا طلاق فيه ولا في الطهر لان الموضوع تفريق الثلاث في ثلاثه اشهر قوله في حق
غيرها وهو الائمة والصغيرة والحامل والاولى للمص الصغير ومن ليعود الصغير من قوله وحل طلاقها بالمرء
ثم الطلاق ان كان في عدة الشهر نفقة الشهر بالاهلة وان كان في اثنته فبالايام وكذا في كل ما قيد بالشهر
عند الامام وعند جماهير الاول بالاخر والمتوسطان بالاهلة بشهين وغيره قبل التفريق على قوله لهما كافي
قال الحق وليس بشئ وبالطبعة الثالثة يسبق من عدتها شهر اذ مضى تحت العدة وكذا القول في ذات
الحيض اذ وقع عليها ثلاثا تطليقات في ثلاثه اشهر فقط مضى من عدتها حيفتان ان كانت عدة لان القد
بالحيض عندنا وبقيته صيفته واحدة فاذا حاصت حيفته اخرا فقد انتقضت عدتها قوله وحل طلاقها

هو اول من التبيين بوجه لان الكلام فيه لا في الصورة **قوله** ان الالهيته هي بنت خمس وخمسين سنة على الاقل
ودخل تحت من لا يخفى من بلغت السن ولم تد ما اصلا فان الطلاق يفسق على الاشرع **قوله** والصيغة
هي التي لم تبلغ سبع سنين على الموت ومقدمة الطهر لا تطلق للسنة الواحدة لانها من ذوات الاقرا فلو
كان جامع في الكفر وامتنع لا يمكن تطبيقها للسنة حتى تحيض ثم تطهر **قوله** والبدن ثلاث متفرقة وبالاولى وكان
مجمعة وذهب جماعة منهم الظاهرية والشيعية الى ان الطلاق الثلاث جملة لا يقع الا واحدة لما روي عن ابن عباس انه
قال كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا بد من سنين من خلافة عمر واحدة فامضاء عليه عمر
لما روي من حديث البلاء وفيه انه طلقها ثلاثا قبل ان يامسه النبي صلى الله عليه وسلم متفق عليه ولم ينقل
الخلافه وقد روي ذلك نفا عن عمر وابنه وعلم واما حديث ابن عباس فهو الخارص من يخرج عن سنة الطلاق
باتباع الثلاث واجبا عن تساهل الناس في مخالفة السنة الزمانية المتأخر عن التعديل كانه قال الطلاق
المرقوع الان ثلاثا كان في ذلك العصر من واحدة انتهى وهذا الوجه لا يتجه مع قوله فامضاء عليه عمر ويؤيد
ذلك ما ذكره القسستاني انه كان في العهد الاول اذا رسل الثلاث جملة لم يحكم الا بوقوع واحدة الا ان
عمر رضي الله تعالى عنه ثم حكم بوقوع الثلاث سياسة كقصة من النساء وفي البحر من انكره وقوع الطلاق فقد
خالف الاجماع ولو حكم حاكم بان الثلاث تقع واحدة لم ينفذ حكمه لانه لا يسوغ فيه الاجتهاد ولانه خلاف
لا اختلاف **قوله** لا رجعة فيه اما اذا تخلل بين الطلقتين رجعة اذا كانت رجعة بالتقوى او بنحو القبلة او
التمسك بشهوة فلا يكون بدعييا واما اذا جعلها بالجملة فليس كذلك بالاجماع لان هذا ظهر فيه جملة
قوله والبدعي ما ظفرها ان الحسن والاصح **قوله** لان او جزا قيد الاول ظاهر واما الثاني فلانه يشمل موطوءة
في الحيض المطلقة في طهر لانها مخرجة من القسمة الاولى فليكن في ذلك في الثالث وهو البدعي **قوله**
على الاجماع واختار القدر من استجوابها العقل في هذه الاصل وينبغي ان يجزها في الاستحالة الوجوه **قوله**
في الحيض قيد لانه لو لم يجزها حتى ظهرت فقد ردت المعصية كذا فيهم من كلام الامام في كتابه ما قاله
الكنان **قوله** مفعلا المعصية بالمراد هو اول من شئته الدال ان غلبها من المعصية بالمراد المكن لان رفع
الحلاق بعد وقوعه غير ممكن لكنه امكن رفع اثره وهو العدة بالمراد بقية وهو علة لقوله يجب وعلى
ايضا بالعمل بحقيقة الامر وهو الوجه في قوله صلى الله عليه وسلم تراى عليك فليجها **قوله** فاذا ظهرت
طلقتها ان شاء الله تعالى تراه يطبقها في المهر الذي طلقها في حيفه وهو موافق لما ذكره الطحاوي
وهو رواية عن الامام لان اثر الطلاق انعدم بالمرادة فكان لم يطبقها في هذه الحيفه فليس تطبيقها
في طهرها لكن المذكور في الاصل وهو ظاهر الرواية كما في الحايه وظاهر هذا حيث قال الكل كما في فتح القدير
انها اذا راجعها في الحيض لم يسكن عن طلاقها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر فليطهرها ثانيا ولا يطبقها في المهر
الذي يطبقها في حيفه لانه بدعي كذا في البحر والمخج وعبارة المصنف في قوله قيد الطلاق او راجع
الى قوله او في حيض موطوءة **قوله** لان التحيز ان من الزوج لزومه في بقائها وفراقها **قوله** والاختيار
ان اختيار نفسه بان بلغ المهر وقد عقد له غير الالب والجد **قوله** والخلع فانه لا يكون حالة الحيض
بالاجماع ذكره الاسيحي ومثله الطلاق على مال كما في المعراج **قوله** والنفا من الحيض لان المهر في
الحيض لتطويل العدة عليها وهذا حاصل في النفا بل هو اول لان مدة اطول من مدة الحيض طائفا
قوله قال لموطوءة ان ولو حكم في المتخلى بها في هذا الحكم شلها كما افاده مسكين **قوله** انت طالق لا
يقال طالقة على الاشرع **قوله** للسنة اللام للوقت ان وقت السنة يلزم من السنة وقت السنة عدد او قيل
اللام للاختصاص والمعنى الطلاق المختص بالسنة وهو مطلق فيعزل الحاكم وهو السنة عدد او وقت
فوجب جعل الثلاث متفرقا على الاطراف بتيسر الفاظ السنة ان يقول انت طالق للسنة او في السنة او طلاق
السنة او طلاق العدة او العدة او الدين او الاسلام او الحي او القرآن او الكتاب او حسن الطلاق او كلف
او اعد له ولو كتب الله او بكتاب الله ونحو السنة فهو سنة **قوله** وقم عند كل طهر طلقة سوى قول
او لم ينو ما فادبها اذا كانت طاهرة وقته ولم يكن جامعها فيه وقعت الى واحد وان كانت
حائضا او جامعها في ذلك الطهر لم تطلق حتى تحيض ثم تطهر **قوله** وتقع اولها ان اول الثلاث و

وشلها

وشلها الثتان ولو قال وتقع الاول لا فاد ذلك صري **قوله** فلو كانت غير موطوءة سواء كانت من
ذوات الحيض او لا وهو محذور قوله لموطوءة **قوله** او لا تحيض محذور قوله وهو من تحيض **قوله** ثم
كلها لكيلا او يرجع الى الصورة الاولى قال في البحر وقيد بالوطوء لانه لو قال لغيرها ذلك وقعت
لحال واحدة ولو كانت حائضا لم لا يقع عليها قبل التزوج بنحو ولا تحل البين لان زوال الملك بعد
البين لا يبطل البين فانه تزوجها وقعت الثانية فان تزوجها وقعت الثالثة فيصدق الثلاث على
التزواج كذا في فتح القدير في المعراج من انه يقع الثلاثة للحال بالاجماع سهوا عن قوله
منه شهر صحيح لا الصورة الثانية والما من حكم ذوات الاشرع عند جملة خلافا لمحمد **قوله** وان نوى ان
يقع الثلاث او ينهيه على ان وقوع الثلاث على الاطراف مقيدها اذا نوى او خلق اما اذا نوى غيرهما
ذكره بعد فانه يقع لان اللفظ يحتمل وهذا لان الكلام كما جاز ان يكون للوقت جاز ان يكون للتعليل
ان الاجل السنة التي اوجبت وقوع الثلاث فان وقوعها من هذه اهل السنة طلاق للرد واخص واذا حوت
نية للحال فادب ان يقع عند راس كل شعور لانه اما اذا كان زمان حيفها او طهرها فليقع الثاني هو سنة
ابقاعا ووقوعا وعلى الاقل من وقوعه لا ابقاعا ولا يلزم من كون الوقوع سنيا ان يكون الا بقاء
كذلك وذلك لان الوقوع حكم شرعي لا اختيار للمعد فيه وحكم الشرع لا يوصف بالبدعي والابقاع فعل
العبد فيوصف بالبدعي والبدعي **قوله** واستفيع عند راس كل شهر واحدة ظاهرة ولو من كانت من
ذوات الحيض **قوله** لانه ان وقوع الثلاث الساعة او تقديدها على الاشرع وقوله يحتمل كلامه هو قوله
انت طالق ثلاثا للسنة وذلك لان ما ذكره من وقوعه ابقاعا او وقوعا فالمراد بالسنة في كلامه ما عرف
حكمه بالسنة لاما ثياب على فعله بزيادة **قوله** ويقع طلاق كل زوج ولو كان فيه خيار شرط او كان بطريق
التوكيل او كان بالغا غير رشيد او مختلا او ضيفا او مجبورا او خنثى كما في القسستاني وسيتبين من الكلمة ابانة
المبانة في العدة فانه لا يقع للزوم تحصيل الحاصل من **قوله** ولو نتج اشارة بذلك الى دفع المأثرة
بين العقل والسكر وحاصل ان الشارع انزل السكر في منزلة العاقد وهذا يعلم ان المراد بالسكر ان
الذي يقع منه التعريفات من لا عقل له يمينه الرجل من المرأة والسم من الارض وهو المعتمد والي
كما صرح به في بعض عبارات من انه من مع من العقل ما يقدم به التكليف ولا شك انه على هذا التقدير
لا يتجه لاحد ان يقول انه لا يقع تقديرا في حصول الاشياء **قوله** ولو عذر القول صلى الله عليه وسلم
لا يملك العبد ولا المملوك الا الطلاق من **قوله** او غيرها ان على ابقاعه بنفسه على التوكيل به في الثانية
اكرهه السلطان ليوكله بطلاق امراته فقال الرجل لما لفته اليه في الغرة انت وكيل ولم يزد على ذلك
وطلق التوكيل امراته ثم قال الموكل او لي بطلاق امراتي قال لا يسع منه ويقع الطلاق لانه اخرج الكلام
خطا بالجواب الامر والجواب يتضمن اعادة ما في السؤال وانما يصح طلاقه لقوله صلى الله عليه وسلم ثلاث
جدهن جد وهن جد الملاق والعناق واليمين فالاصل عندنا ان كلما يصح مع الزوج يصح مع الاكراه
لان ما يصح مع الزوج لا يمتنع الفسخ وكما لا يمتنع الفسخ لا يمتنع الاكراه **قوله** لا اقراره بالطلاق وشك
الكتابة فلو اكره على ان يكتب طلاق امراته فليكن لا تطلق لان الكتابة اقيمت مقام العبارة باعتبار الحاجة
ولا حاجة هنا كذا في الثانية ولو اقره بالطلاق كذا في الاول وقم قضاء لا ديانة بجر **قوله** وقم
صاحب الشهر من بحر الموعول **قوله** طلاق المطلقة فتشمل البائن بقسمه والرجع وهو ما عطف عليه مبتدأ
والجهر بخلافه في تقديمه مع الاكراه دل عليه قوله اخر هذه تصح مع الاكراه ثم ان كان الزوج
قد وقع فلا رجوع له على المكره والا فلا الرجوع بنفسه المسمى ذكره المعص في الاكراه **قوله** واظهار
ان اذا اكره على الخلق على ترك قيامه اربعة اشهر انتقضت يمينه ولزمه على عقده على القدي بان قوله كذا
ان اذا اكره على العقد بجملة الشهود صح لا اذا اكرهت على ما صرح به القسستاني في مثل المهر من فساد
النكاح اذا كان الاكراه من جهتها ولا يلزم الزوج ما زاد عن مهر المثل كذا في القسستاني في الاكراه
قوله مع استيلاء وبكسر الدال من غير تنوين لغزوة التلهم وصورتها ان يكون على استيلاء وادبها فانما
ولمها وانت بولد ثبت شبيه منه ولا يجوز له نفيه **قوله** عفو عن العمد ان العفو الذي وجب يقتل

العدد وظاهره المتقيد بـ اخراج الخطار فلا يصح العفو عن دية مع الاكراه لانه يسلك به مسائل الاموال
 وحده وقد يقال انه ابرز لا عفو قول سماع ان اذ اكرهت على انشاء شئت احكامه قوله واما ان
 المراد بها الامان بالله تعالى فقط اذ الجبني بالطلاق والعقاق سياتي قوله وفيه ان فيه الاية بقول
 افعل ذكره التفرع في الاكراه قوله ونذره ولا يرجع به على المكره لانه غير ساطع في الدنيا فلا يلزم
 به غيره ذكره المصنف في الاكراه قوله يقول لا يدع قال في الفتنة المكره على قبول المودعة فتلفت في يده
 فلمستحقها بقبول المودعة واما يظهر عدوها في مسائل الاكراه ان لو ضبط المودع بالغيب الدال وهو
 الظاهر ثم ظهر بعد ذلك انه بكسر الدال وليس من المواضع في شئ قاله صاحب النور قوله كلما الصلح عن عمد
 اما الاكراه على الصلح عن ظلم فلا لانه يسلك به مسائل الاموال لانه كالبيع قوله طلاق على جعل افرد
 وان دخل في الطلاق السابق لتقيده بالجعل ان المال من جهة الزوجة او غيرها قوله ويمين به انت
 ان بالطلاق المعلق واخره لان المراد بما تقدم المحذور قوله كذا العقاق ان يصح مع الاكراه اذ اكره
 بالقبول لا بالصلح كذا قريبه كذا ذكره المؤلف في الاكراه عن ابن الكمال ويرجع بقيمة العبد على المكره
 اذا اعتقه لغرض كفارة والا فلا رجوع كما ذكره المصنف هناك ومثل العقاق الجبني به كما افاد قوله
 والاسلام ولو من ذي كماله كثير من المتأخرين وما في الخاتمة من التفصيل بين الذي فلا يصح والوحي
 فيصح قياس والاستحسان صحة مطلقا افادته في الاكراه قوله تدبير للعبد بفتح الراء من غير تبيين
 للضرورة وقيد بالعبد لتسبب الركون والامانة مثله قوله وايضا حسن ان ايجاب العدة كما لا
 قال الله على ان تصدق بدمه وهو داخل في النذر قوله وعق عقاب على احسان وهو داخل في التذليل
 قوله فلهذه متبدا وجلة بفتح خيم وعشرون بالواو وخبر ثان في شئ بلايا فيكون منصوبا على الى من
 فاعل تصح وجعلها في النذر الى ستة عشر قول ابي الحسن في العقاق النذر ودخول الطلاق على
 جعل واليمين بالطلاق في الطلاق قوله في العدة ذكره الكلمة او ليكن ان كونهما عشرين انما هو بالعبودية
 بالحققة لانها ترجع الى ستة عشر قوله لا يقصد حقيقة او قصد به بيانها من ذلك والقاموس في اللفظ
 الجهد ولا بد من الركن من فقد التلغظ فيخرج الخلفا عن حقيقة وان ساواه في الحكم للسيد المكون والليل
 مع هذا يؤثر في عقد طلاق واليمين تلا قوله خفيف العقل قال في القاموس السنف والسنف و
 السنف هتة خفت اللحم او نقيته او الجهل وسنف نفسه وسايه كفرج حمله على السنف قوله او سكران لان
 الشربة لما خالطه في حال سكره بالاحمر والنهر بفتح عرفت انه اعتبره كقائم العقل تشديدا على الحكم
 العرفية كالصلاة وقد فسروه هنا بذهب الامام وهو من لا يعرف الرجل من المرأة ولا السمت
 الارض وهو المعتمد واختاروا وجوه الحد على تفسيره بقوله وهو من يترك في اكثر كلامه واختاروا
 في نقض الطهارة في حاله ان لا يسلك تفسيره بان الذنوب في مشيت ظلل بفتح غيرة قوله ولو شرب قال في
 النهر طلاق السكران يشمل من سكر من الاشربة المتخذة من الخمر والحبوب والعسل كما هو قول محمد وهو المختار
 كما في البراءة في الفقه وبه يفتي لان السكر من كل شئ حرام وعندنا لا يقع بناء على انه حلال ومجهر
 في الخاتمة قال في الجوهر والاختلاف مقيد بما اذا شرب للتداوي اما اذا كان للهو واللذة فيقع بالاجماع
 قوله وحشيش اتفق مشايخ المذاهب من الشافعية والحنفية على التحريم ان تجرم شفا ولما هو مشايخ ما
 وسائر القسريه هراقة مع خطر قيمته وتا ديب ببيع والتشديد على اكله ما يقع طلاقه زجره انهر قوله
 او افيون ابيخ الافيون ما يخرج من الخشخاش وهو انواع والبيع بالفتح بنت مبيت ذكره في شرح الخار لابن
 ملكه ان فخر الاسلام والمصنف ذكره والبيع من اقلية المباح مطلقا وكذا في فخر في شرح الجامع عن
 الامام انه ان علم تأشير في العقل فالكلمة فسكر بفتح طلاقه وعقاقه وهذا يدل على انه حرام والحق التفصيل
 وهو انه ان كان للتداوي لم يقع لعدم المعصية وان كان للهو واللذة او خالف الا فقه قصدا فينبغي ان لا يتردد في
 الوقوع وقد ابن ملك في شرح المار باحة الشيخ والافيون بما اذا كان للتداوي وفي تفسيره العذر عن هذا
 الى الجول وهو هذا الزمان اذا سكر من الخمر والافيون يقع طلاقه شجرا وعليه الفتوى نهر قوله انجوا انشا
 به الى التفصيل المذكور فانه اذا كان للتداوي لا يجر عنه لعدم قصد المعصية قوله واختلف التقييد

في النهر واما من سكر بغيرها او مضطرا فلا يصح عدم وقوع طلاقه كما في الخفة وشرح الجامع والفتوى
 لقاضي نهر كتاب الطلاق واعاده في الاكراهية وقال المصنف انه لا يقع وعن محمد انه يقع والصحيح الاول
 جزم في الخلاصة بالوقوع معلا بان زوال عقله حصل بغيره هو مخدور وان كان بها جازيا لاجل الاكراه
 ولكن السبب الداعي للمخدور قائم فاشترط حق الطلاق قال في الفتح والاول اخبر لان موجب الوقوع عند زوال
 العقل ليس له المنسب في زوال المخدور وهو منتف وز بفتح القدر وهو التحقيق قوله نعم لو زال
 عقله بالصداع حورواية عن محمد قال في الهندية وعن محمد رحمه الله تعالى اذا شرب النبيذ ولم
 يعمل فقه فارتفع وصلى فزال عقله بالصداع لا بالشرب فطلق لا يقع وعلمه في البهائم زوال العقل
 مضاف الى المصلحة لا الى الشرب ولو زال عقله بالصداع او شرب هو على ما في حق زوال عقله وطلق لا يقع
 طلاقه نهر في الخاتمة قوله او يباح كما اذا سكر من ورق الرمان فانه لا يقع طلاقه ولا عقاق ونقل
 الاجماع على ذلك صاحب التذليل كذا في الهندية قوله في القربى في عقله الشربة في شرحه للمحقق ايضا
 وافاد في البهائم ضعيف وعبارته والعجب ما صرح به في بعض العبارات من ان السكران هو الذي معه
 مع العقل ما تقوم به التكليف ولا شك انه على هذا التقدير لا يجزئ لاحد ان يقول لا يصح تصرفه
 قوله منها الوكيل ومنها الردة فانه لا يصح ردته استحسانا لان الكف من باب الاعتقاد فليس
 يتحقق مع السكر وروى ان رجلا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قواه صلواته قل يا ايها الناس
 وحذروا من مواضعها فانزل الله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تغربوا الصلاة وانتم سكارى
 سماء مؤمنا وفي القياس يصح وعن ابي يوسف انه اخذ بالقياس في تهذيب القلائد استناد
 السكران والمكره ومن ذهب بعقله بالبرسام ونحوه لا يصح حتى لم تبين امراته وليس على المتردقا
 الصلاة والصوم في حال الردة ولو جزم ثم اردت ثم اسلم فعليه حجة الاسلام فانها وكذا الوصي ثم
 اردت ثم اسلم في الوقت عليه لعادة حموى ومنها الاقرار بالحدود فلا يكون كالصالح لزيادته
 احتمال الكذب في اقراره فيجوز له الرد لانه خالص حق الله تعالى وبهم من تقيده الحدود
 بالخاتمة انه في اقراره بحد القذف يكون وبه حجة في الجارية ومنها الاشهاد على شهادته بنفسه
 ومنها تزويج الاب والجد الصغير باقل من مهر المثل والعمير باكثر منه فانه لا ينفك ومنها الوكيل
 بالبيع لشكر فباع لم ينفذ على مولاه ومنها الغصب من صاحبه ورده عليه وهو سكران قوله صاحب اولو
 كان التوكيل والايقاع حال السكر وقع منه قوله كمن قبيح الان عدم الوقوع المفوم من المقام
 قوله يكون على مال لان الرأى لا بد منه لتقدير البدل وظاهره التعليل انه لو علم له قضا فطلق
 عليه سكران وقع افادته قوله والواقع مطلقا سواء كان التوكيل والايقاع حال السكر او
 الايقاع فقط وبالاولى اذا كان التوكيل حال السكر والايقاع حال الصحو قوله فلم يقع
 الشافعية لانه لا قصد له كالتأم ربيع قوله واختاره الحنابلة والحنفية ومحمد بن سلام بجر
 قوله والفتوى عليه هو بخلاف السائر المتوفى ولم يقول عليه في الكتب المعتمدة وصحابة النهر وان كان
 الزوج سكران خلافا لما اختاره الحنابلة والحنفية من انه لا يقع ولنا انه يجعله مقابلا لقول اهل
 المذاهب جميعا في الهندية وطلاق السكران واقع اذا سكر من الخمر والنبيذ وهو مله صاحبنا
 رحمه الله تعالى كذا في المحيط قوله او خمر او يبيع طلاقه وكذا نكاحه وعقاقه وبيعهم وشراؤهم
 باخباره لانها صارت مفهومة فكانت كالعبارة في الدلالة استحسانا بحد قوله ولو طارئا
 ويسمى المعتقل لانه يخضع للنطق بغيره لا بغيره زواله فصار كالالاخرى الاصل قوله ان عام البوت
 قيده طارئا فقط قوله به بفتح وقيل يشترط اعتداد العقل سنة كما قدر بذلك التمر في قوله
 وعليه ان على هذا القيد ان على اعتباره قوله فتصرفاته موقوفه فان استمر الموت لغدت تصرفاته
 باخباره وان زال اعتق له بفتح اليه واصل هذا الكلام لصاحب البحر قوله واستحسن الكمال اشترط
 كتابته قال في البحر وقال بغيره المشايخ ان كان يحسن الكتاب لا يقع طلاقه بالاشارة لارتفاع
 الضرورة بما هو اول على المراد من الاشارة قال في فتح القدير وهو حسن في حال في النهر والخلاف

أما هو في حق صحة تصرفاته على الكتابة والاختصاص يقع طلاق بكتابة ولا يحتاج إلى الشهود لأن على وجه الرسم
فما كان به أه وصورة الرسم أن يكتب باسم الزوجين أو بعد إذا وصل اليك كتاب هذا فانت طالق
وسياق ما فيه **قوله** بأشارة المعهود من المحرقة يتصور من قوله لأن العادة منه ذكره فكانت الأشارة
بيننا لما اجتمعنا عن بعد وإن لم يكن له إشارة بعد وقت يعرف ذلك منه وشكك فيه فهو باطل كذا في
البسوط وطلاقه المفهوم بالأشارة إذا كان دون الثلاث فهو صحيح كذا في المصنفات عن الطهري **قوله** فأنها
تكون كعبارة الناطق إن دلالة على المقصود في نسخة بخطي تكون **قوله** بأن أراد التمسك بغير الطلاق
كان أراد أن يقول سبحانه الله في حق طالق مطلق لأنه صريح لا يحتاج إلى التمسك بغيره في القضاء بطلاق
الغائر واللاعب منه في الهندية عن الجاهل الأصغر سئل واشد بمن أراد أن يقول زين طالق في حق
لشاعرة في حق القضاء بطلاق التي سمى وفيما بينه وبين الله تعلقا لا تعلق واحد منهما **قوله** أو تعلق بغير
هلم بمناه إذا قال لامرأته أنت طالق ولا يعلم معنا قوله أنت طالق فطلقت قضاء ولا تطلق فيما بين
وبين الله تعالى هندية عن الزخيرة **قوله** أو غا فلا عطف السامع عليه فيفيد أن المراد به المفعول وهو من غا
الألا لا يصل إلى حد الله بمرقاة العلامة بعدد مرة حاشية الشيخ عبد السلام **قوله** أو ساهيا صورة
أن يخلط في لا يخلط بالطلاق فيجوز على لسانه الملاءة سهوا منه **قوله** أو بالباطل مفعول كطلاق بالعين و
العين والباطل وبالنسبة عوض الظاهر **قوله** يقع قضاء متعلق بالمتزوج وما بعده **قوله** بخلافها زال هو الزوج
المعنى من لفظ نفقته الجدة وقوله من ياله ضرب وقوله وبالنسبة المعجزة وسط الليل وأوله قاموسه قوله
اللاعبة في التاموس لعب كسبح لعبا مثلث الفاء وتلاعبا وتلاعبا وتلاعبا كثيرا للعباء والظاهر أن عطف
على الهاء في التفسير **قوله** فأن يقع عليه قضاء وديانة لأنه ملاب باللفظ فيحق التعلق به **قوله** لأن
الشامع جعله هله به حد في حديث ثلاث جدهن جد وهولهن جد الملاق والعناق واليمين **قوله** أو يرضا
أن لم يزل عقله بالمعنى بدليل التعليق **قوله** أو كذا أو لا وقد تراخا اليأس لأنه لا يحكم بالتفريق بل لا تراخ إلا في
ثلاث كما مر في كتاب الفار **قوله** لوجود التعلق على كمالها وهو جواز على المعتمد في الكفا أنهم مطلقون
بأحكام العود اعتقادا واداء **قوله** وأما طلاق الفسوخ أه قال في المحج والعل أن طلاق الفسوخ يوقف
على إجازة الزوج فإن إجازة وتيق فلا سواء كان الفسوخ امرأة أو غيرها كما في البحر بطلاق المحج في حقها
بجمل قيل له أن فلانا طلق امرأته واعتق عبدا فقال نعم ما صنع أو بأسر ما صنعوا اختلعا فيه قال الشيخ
الامام أبو بكر محمد بن الفضل لا يقع الطلاق فيها وجعل قال فطلقت أمداك فقال أصبت أو قال أصابت
على وجه الماخذ لا يكون إجازة ولو قال أصبت بحدك الله حيث خلقته منها أو قال في اعتناق البجبت
تقبل الله منك كان إجازة وإنما لم يكن إجازة في نعم ما صنعت لحد على الاستبراء **قوله** وفعلها كما إذا فتح
البرها مؤخر صلاقتها **قوله** وبناء إجازة بحدك الله أنه مرتبط بقوله المصنف يقع طلاق الزوج بان عاق
ولو بعد **قوله** على امرأة عبده لا فرق في المرأة بين أن تكون حرة أو أمه للمولود ولغيره صواب وإنما لم
يقع طلاقه لأن ملكه النكاح حق العبد فيكون لا إسقاط إليه دون المولود حديث **قوله** لحد في ابن ماجه من طريق
ابن أبي شيبة وهو ضعيف ورواه الدارقطني أيضا عن غير مفي **قوله** الطلاق لمن أخذ بالساق استقل لفظه
أنما من لفظ الحديث فهو من الرواية بالمعنى وأصله كما في المصنف عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أن النبي
صل الله عليه وسلم فقال يا رسول الله سيد زوجتي أمته وهو يريد أن يفريق بينه وبينها فضعف المنسب
عليه الصلاة والسلام فقال يا أيها الناس ما بال أحكم بزوج عبده من أمته ثم يريد أن يفريق بينهما
أما الطلاق لمن أخذ بالساق **قوله** فقال العبد قبلت وإذا أراد صير ربه الأحرار من غير توقي على
قبول العبد بمنح المولى من تزويجه حتى يقول العبد إذا تزوجتها فامرها بكعبك أبا ثم يزوجها للمولى
فيكون الأحرار بيد المولى ولا يمكنه إخراجها عن العبد **قوله** أبا فأكدة ذكره عدم اقتضاها إلا على الجملة
قوله والمجنون أن لا يقع طلاقه سواء كان لا يفقه أصلا أو يفقه أحيا ناكذا في الدر المنثور إن إذا طلق
في حق مجنون ويفرق في أنه طلق حال المجنون إذا كان يعرف منه وفي الحاشية وجعل عرف أنه كان مجنونا
فقال أمرته بطلاقها فقال بين المجنون ولا يفريق ذلك إلا بقوله كان القول قوله **قوله** فوجد

الشرط وظرفه ما إذا قال لها طلق نفسك إن شئت فمن فطقت نفسها كاذب النهر **قوله** أو كان غنيا على
على قوله علق إن كان المجنون غنيا واجل سنته بطلبها ففريق القاض فأنه يكون طلاق **قوله** أو مجنونا
وطلبت التفريق فإن القاض يفريق بينهما حالا ويكون طلاق **قوله** وهو ما خاض ونعجزها مجنونا كاذب
قوله وأما بطله الإسلام ولو أسلم أحدهما فهو تابع له **قوله** والصبي فأنه لا يقع طلاقه لقوله صلى
الله عليه وسلم كل طلاق جائز إلا طلاق الصبي والمجنون والمراد بالجنون السفاهة دون الجهل لأن فعل الصبي
والمجنون لا يؤخذ منه بالبره وذلك لقضاء أهل التصرف خصوصاً ما هو وأرباب النفع والضرر وإنما
صح إسلامه لأنه جنس لذاته لا يتقبل السقوط ونفع له **قوله** أو إجازة بعد البلوغ لأنه حين وقوعه صح
بأطلاءه وأبطل لا يبرأ **قوله** أما لو قال أو ففقت وقع ومثله لو قال أو فقت ذلك المطلق بطلاق بالو
قال أو فقت الذي تلفظ به فأنه لا يقع والفرق أن قوله أو فقت ذلك المطلق يجوز أن يكون إنشأ
المجنون وقوله الذي تلفظ به إجازة إلى الشيء الذي حكم بطلانه فأنه ما إذا قال لها أنت طالق فأنها
ثم قال ثلاثا عليك والباع على ضابطه فإن الزايد على الثلاث ملق **قوله** لأنه ابتداء ابتداء فيكون
الغرض أو فقتة وإجازة لا يفسد المطلق المعين الذي أو فقتة صبي **قوله** وجوز الإمام محمد
قال الكمال نقل عن ابن المسيب وابن عمر رضي الله تعالى عنهما صبيته ومثله عن ابن حنبل والله أعلم بصحة
هذه المتقول أو فلا ينبغي الجزم بأنه مذهب الإمام أحمد رضي الله تعالى عنه **قوله** والمعتوه إذا طلق
حال البتة إمارة حال الإفاقة فالصحيح أنه واقع هندية **قوله** من العتة بحدك الله قال في التاموس عنه
كعنه عتته وعتتها بحدك الله فهو معتوه نقص عقله أو فقد أودع عقله في العلم أو لم يهضم عليه
وإن فلان أو لم يباله أنه وحكاية كلامه فهو معتوه أه فقول الشوز وهو اختلاف أه أحد معانيه وهو المراد
هنا وفي المصباح عتته عتتها من باب عتق عتتها بالفتح نقص عقله من جنون أو دهن وفي لغة فارسية عتته
بالباء للمجهول عتتها بالفتح وعتتها بالتحقيق فهو معتوه بين العتة وفي التهذيب المعتوه المدحوش
من غير مستأوجنوز وهو مفيد بحدك الله بحدك الله **قوله** وهو اختلاف في العقل قال في البحر المحسن
الافعال وفي العتق بينه وبين المجنون أن المعتوه هو قليل الفهم يخطئ الكلام فأسانده بحدك الله لا يضرب
ولا يشتم بخلاف المجنون **قوله** والمهرسم تبدل رأؤه لا ما ويقال في العتة بلسان أيضا **قوله** بالكرار بالباء
من **قوله** عتة كالمجنون وفي بعض كتب الطب ورم طار يعرض للحي الذي بين الكبد والاقعدة ثم يستعمل
بالدماغ مج **قوله** وهو لغة الغش وهو ما عليه الفقهاء أيضا وفي المصنف الأشباه والأمثلة بطون الشافعي
من لفظ بارد غليظ وفي القوسات الغش هو يظلل القوس الموركة والمهاسة لضعف القلب من جوع
وغيره أه وهو كالنوم في قوت الاختيار وقوت استكمال القدرة حتى يهلك عبارته بل أشد منه لأن النوم
فترة أصلية والأخبار الذين منه الغش عارض لا يبيد ماصية ذائمه **قوله** والمدهوشة فتح بين أن الكمال
ذكر في الفقه عدم وقوع طلاق المدهوشة وقد سئل العلامة خير الدين الرملة عن طلاق امرأة ثلاثا في مجلس
القاضي وهو منقاد مدهوش فاجاب بأن الدهشة من أقسام الجنون وأنه إذا وقع الطلاق المذكور
مع زوال العقل فأنه لا يفريق بينهما وإذا كان إقراره بحدك الله بحدك الله **قوله** دهن من بطله
من **قوله** تخير من فهو لازم **قوله** فهو مدهوش إذا أنه يات متعديا كما أنه لا زما **قوله** وأدعته أشار
به لأنه يات بواعيا **قوله** والثالث قال في المصنف قسرة طبيعية تحدث في الإنسان بلا اختيار منه
وهو يوجب تأخر الخطاب في حق العلى ولم يمنع الوجود لاحتمال الإلزام بالاختيار أو القضاء
تقدير عدمه **قوله** لا اشتاء الإرادة أو الاختيار من كان كلامه بمنزلة التي في اليهودية **قوله** ولذا
لا ينفك بحدك الله هذا فيفيد أن قولهم الصدق ما طابق الواقع والكذب عكسه معناه ما قصد بطله
أو لم يقصد ويقيد اشتراط القصد في الخير والاشتباء **قوله** أو أو فقتة قال في البحر ولو قال بعد ما
استقبل طلقك في النوم أو أو فقت ما تلفظت به وصاحب البحر يسون بين الصبي والمجنون أو فقت
ما تلفظت به في أنه لا يقع به شيء منها وأما أو فقتة فقد قدم الشرح أنه يقع به إذا قاله الصبي بعد
البلوغ وأما في السام أنه لا يقع به فليذكر الفرق **قوله** لأنه أعاد الصبر إلى غير معتبر فيه أن

هذه العلة تظهر في العيب فان المراد بالاعتبار الشرعي ولا يقدح في الاعتبار اللغوي والحق يقال
 في انما رتب بالفرق بين كلام العيب والناثم وهو ان كلام العيب معتبر في اللغة والخوض في الامور الشاع
 الفاء بخلاف كلام النائم فانه غير معتبر عند احده وفيه ان كلام النائم اعتبر في اللغة والفساد والفساد وهو
 مطالب بدليل يدل على ان كلام النائم لا يسمى كلاما لغة **قوله** او جعلته طلاقا يقع في هذا المعنى فانه لم
 يجد هذه الجملة في البحر **قوله** وقع لانه يحمل على ارادة جنس ما وقع **قوله** بطل النكاح لان المالكية تنافي
 ابتداء النكاح فتصح بقاءه من **قوله** ولو حررت او ولو حررها هو بعد شرائه ثم طلقها في العدة فلا
 قول الثاني الخبر وهو قول زفر انه لا يقع وعليه الفتوى خاتمة ولو طلقها قبل التبرع لم يقع لان وقوع
 الطلاق يستدعي قيام النكاح من كل وجه او من وجه ولم يوجد وكذا اذا ملكية او شقها منه لا يقع
 لما ضا **قوله** فطلقها في العدة ان عدة فسخ النكاح بالملك والطلاق في العدة فشمس العدة بالحيض والاشهر
قوله الثاني لا اذ انا **قوله** مسلما على حذف ان التفسير احوال مخرج حريا فالامور لا يصدق على قول الثاني وكذا
 على قول الثالث فتبين باننا من الاسلام **قوله** فطلقها في العدة ان عدة الفسخ سبب التاخير ولو طلقها
 قبل خروجها فهو لغوا اتفاقا والعدة انما تكون في غير الحامل **قوله** الفاء الثاني ان ابو يوسف في الفتوى
 على قوله كمال الشبهة لانه الفرق بين ملكة احد الزوجين صاحبه وتاخير الدارين فخرجت المرأة عن ملكية
 الخلاق وبالعدة لا تثبت الملكية وقال ابو يوسف ولا يكون لغيره **قوله** وعند الشافعي بالرجال لقوله
 صلى الله عليه وسلم الطال بالرجل والعدة بالنساء والدليل لنا ما رواه ابو داود والترمذي وابن
 ماجه والدارقطني عن عائشة رضي الله تعالى عنها انها طلق لامة شتان وعدها حينئذ حتى جعل
 طلاق جنس الاما شتان لانه ادخل لام الجنس على الامة فكلما قال طلاق كل امة شتان من غير فصل
 بين ما اذا كان زوجها حيا او بعد سواد كانت الامة قنة او مكاتبة او مدبرة او ام ولد **قوله** وطلاق
 امة شتان فاذا قال لها انت طالق للسته وهي طاهرة ولم يطاها طهرها طلقت اخر لانها كانت
 وطهرت انقضت عدتها **قوله** مطلقا راجع لا الحرة والامة او سواها كانت الحرة او الامة تحت حرا
 عهد **قوله** بنته او ولاته حال افاذته من الكتابات **قوله** لا عكس ان لا يقع العكس بلنظير الطلاق فلو
 لانه طلقك لا يفتق مني ان وان نوى **قوله** لان ازالة الملك اقوى ان فيه استمارة الاقوى للاضعف
 دون العكس **قوله** من ازالة القيد في النكاح **قوله** كتب الطلاق اه قاله الهندية الكتابة على نوعين
 مرسومة وغير مرسومة ونفع بالمرسومة ان يكون مصدرا ومفعولا مثل ما يكتب لا الفاعل وغير المرسومة
 ان لا يكون مصدرا ومفعولا وهو على وجهين سببية وغير سببية فالمسببية ما يكتب على الصيغة والى
 والارض على وجه يمكن فهمه وقراءة وغير المسببية لا يقع الطلاق وان نوى وان كانت مسببية لكنها غير
 مرسومة ان نوى الطلاق يقع والا فلا وان كانت مرسومة يقع الطلاق نوى او لم ينو المرسومة لا
 تخلو اما ان ارسل الطلاق بان كتبها ما بعد فانت طالق فكذا كتب هذا يقع الطلاق ويلزمها العدة من
 وقت الكتابة وان علق طلاقها على الكتاب بان كتب اذا جاءك كتاب فانت طالق فاما الكتاب قراءة
 الكتاب او لم تقر يقع الطلاق كذا في الخلاصة **قوله** ان مسببا بان كان على وجه يمكن فهمه وقراءة والا
 فلا يقع **قوله** وقع ان نوى هذا في المكتوب على غير وجه الترخيم والرسالة **قوله** وقيل مطلقا سواء نوى
 او لم ينو **قوله** ولو على نحو الما من كلام الاخير ما كتب فيه ومقابل قوله ان مسببا **قوله** فلا مطلقا سواء نوى
قوله ولو كتب على وجه الرسالة بان يكتب بسم الله الرحمن الرحيم اما بعد اذا وصل اليك فانت طالق وهذا مقاب
 ما تقدم من التفسير النية وعدها **قوله** طلقت بوصول الكتاب اليها ولو وصل اليها والمستلمة بحالها
 فاحقه الاب ومزقه ولم يرهم اليها ان كان الاب متصرفا في جميع مورها فوصل اليها الكتاب بغير بلدها وقع
 الطلاق وان لم يكن كذلك لا يقع الطلاق ما لم يصل اليها وان اخبرها الاب بوصول الكتاب اليها فان دفع
 الاب الكتاب اليها وهو مرق ان كان يمكن فهمه وقراءة وقع الطلاق في نفسها والا فلا هندية وفيها لوقال
 لآخر اكتب امراتك كتابا ان خرجت من منزلك فانت طالق فكتب فخرجت المرأة بعد ما كتبت قبل قرائته عليه
 ثم قرأ عليه وبعث به الى المرأة لم تطلق بالخرج الاول وكذا لو كتبت الكتاب على هذا فلما قرأه على الزوج قال

للكتاب قد شرطت ان خرجت الى شهر او بعد شهر كان الحاق هذا الشرط جائزا ولو اكره بالفتوى والمجم
 على ان يكتب طلاق امراته فلامته ثبت فلان فلان فكتب فلا تطلق **قوله** كتب لامرته او صورته
 له امراته تدعى زينة ثم تزوج في بلدة اخرى امراته تدعى عائشة فبلغ زينة في ثيابها فكتب اليها كل امرأة
 غيرك وغير عائشة طالق ثم نوى قوله وغير عائشة ارج **قوله** لم تطلق طاهرته ان ذلك قضاء وديانة
 والظاهر خلافه لان القضاء ينهيه على الظاهر والظاهر منه طلاق غير الخاطبة فاذا اهل القامه يزوج
 عائشة حكم بطلاقها ويجوز **قوله** عجيبة وجه العيب فيها يقع الكتاب بعد نحوها **قوله** وسبب ما لم يثبت
 بالكتابة ان في باب التعليق عند قوله قال لها انت طالق ان شاء الله متصلا انتهى وفي الهندية واذا
 كتب الخلاق واستثنى بلسان او طلق بلسانه واستثنى بالكتابة هل يقع لا رواية لهذه المسئلة فتبين
 ان يقع كذا في الخبر **باب الصريح** لما فرغ من بيان اصل الطلاق ووصفه شرعا في بيان نوعه ان يتزوج
 ما به الا يتبع الصريح والكتابة قيدا او لا بيان الصريح ثم اعقبه بالكتابة والصريح فغير يقع فاعمل
 من صرح بمعنى طلق من متعلقات الغير وكلام صريح لا يقتضي ان يضار او تضر او يمل او يمنع مفعول من
 صرح بمعنى طلقه ومنه سمي القدر موحا لظهوره **قوله** صريح ما لم يستعمل الا فيه هذا هو المعنى الاصطلاحي
 وما وقع للمرد وقمع نظيره لصاحبه النهر حيث قال هو ما استعمل في الطلاق دون غيره وهذا قاضيا
 بان اللفظ لو استعمل في غير الطلاق ولو نادى بطلاق في صراحة فيه مع انهم يسموا على ان التركة يستعمل في
 اللفظ للظن ان لا يصدق قضاء انه اراده بل يحكم عليه بالطلاق الا ان يقال ان المراد بالظهور كونه
 الاستعمال فعل هذا لوقال صريح ما كثر استعماله فيه لكان اول لغو حكم ما اذا لم يستعمل الا فيه بالاول
 وما في قول المصنف ما لم يستعمل واقعة على لفظ الخلق في الاستعمال نعم الحقيقي كانت طالق والمجاز كانت
 حرام **قوله** ولو بالفارسية مراده بها غير العربية **قوله** كطلقك بشد بدلكام فترستان **قوله** انت
 طالق كبدك اللام وفحها لان الفتح مما يجيء على الشدة الناس لا سيما على الغيب والخصومة مجرد وهو لغة
 بعض من يمكن ديف مصر ومعناه انت ذات طلاق فهو من الشبهة بالصفة او شدة ذو طلاق على ما هو
 اليه سوية فهو اسم فاعل ولذا يدكر وطلاقة لغة فترستان ويشترط ان يقصد بها بالخطاب فلو كرر
 مسائل الطلاق بغيرتها لا يقع قضاء وديانة ذكره في الدر المنية وفي الهندية حكم بمين رجل فلما
 بلغ الى ذكر الطلاق خطب بيها امراته ان نوى عند ذكر الطلاق عدم الحلية واستثنى الطلاق
 وكان موصلا بحيث يجعله لا يقع على امراته يقع لانه واقع وان لم ينو شيئا لا يقع لانه محمول على الحلية
 كذا في الفتوى الكبرى **قوله** بالتشديد اما بالتحفيف فيلحق بالكتابة ولو قال انت حرة ثلاثا وقع وان لم
 يتوكل في الثانية بقرينة ذكر العدد وفقد الخبر ولو حذف المتبد وقال طالق فقبل له من عتية فقال
 امراته طلقت امراته وهو يفيد قيد الوقوع بالنية ولو قال امراته طالق بالتكثير او قال طلقت
 امراته ثلاثا وقال لم اعن به امراتي يصدق وفي فتوى الخيزر على اذا قال لزوجته ثلاثا ولم ينو
 على ذلك او قال انت بالثلاث او انت فقط او انت من ثلاث لا تطلق ما لم ينو الاخير وما لم ينو
 في مذكرته **قوله** قيد بظنهما انما بالحاق او بالغير المنفصل **قوله** لتكره الاضافة ان الممنوعة
 وهي شرط والخطاب من الاضافة المعنوية وكذا الاشارة كقوله طالق وكذا نحو امراتي طالق
 ونسب طالق او وعلق في البرازية بقوله بعد ذكر خلفه بطلاقها ويحمل اللفظ بطلاق غيرها
 قال قول له او لو قال بعد قوله نسب طالق لم اعن زينة امراته طلقت امراته ولا يصدق قضاء
 كما لو قال بنت فلان طالق فذكر اسم ابنتها دون اسمها وامراته بنت فلان وقال لم اعن امرته
 فلا يصدق قضاء ولو نسبها الى امها او ولدها او اخيها فكذلك الحكم **قوله** وما عفاها من الفرج
 كانت الطلاق واقعت عليك طلاقك وخدس طلاقك في الامع ولا يفتقر الى قولها اخذت ونسبت
 علاقتك وانت اطلق من فلانة بعد قولها فلان طلق امراته فطلق وباطلاق وباطلقة بالتشديد
 ولو كان لها زوج طلقها قبل وقال اردت ذلك الطلاق صدق وديانة اتفاق وقضاء وديانة
 استحسان الكمال وصحيها في الثانية ولو لم يكن لها زوج لا يصدق ويتوقف على النية طلاقك الله

نقلها والخلقك هيمنة المصارع حيث غلبت الحال واخبرها او بشدها بطلاقها اجل اليها طلاقها اجزاها
انها كالتق قل لها انت طالق فتطلق للحال ولا يتوقف على وصول الخبر اليها ولا على قول المأمور ذلك
ولو قال قبلها انت طالق لا يقع ما لم يقبل المأمور ذلك ولو قال كتب لها طلاقها ينبغي ان يقع للحال
بحر ونهر **قوله** نحو طلاق بعين المهرهلة وذكره البحر ان اللفاظ المعصية خمسة وهي طلاق وتلاخ وطلاق
وطلاق وتلاخ وتلاخ وتلاخ وتلاخ وتلاخ وتلاخ وتلاخ وتلاخ وتلاخ وتلاخ وتلاخ وتلاخ وتلاخ وتلاخ وتلاخ
ذلك مصنف **قوله** او طالق ارايحي به فيقع ان يكون كذا الدر المنتهى **قوله** او طلاق باش ان طلاق عليم
وعلمك بمراحمه لان الكناية اذ من حيث احتمالها له ولغيره ومن حيث افتقارها الى النية **قوله** بلا فرق
اه من حيث بقوله او يدخل نحو طلاق وتلاخ وطلاق وتلاخ وتلاخ وتلاخ وتلاخ وتلاخ وتلاخ وتلاخ وتلاخ
بعض الجورف نحو ينفاء ولم يكن من قصد الطلاق **قوله** الا اذا شهد عليه قبل ان قبل التكلم بان قال
اوتحي طلق من الطلاق وانما لا يطلق فاقول هذا بعد **قوله** بالحي يان قطع الجورف ونطق بالمسمى ونطقه
باسم الجورف ونطقه بمسمى تهما فيما يظهر في القاموس الهجا كسما تقطيع اللفظة بجورفها **قوله** طلاق
ان بلا نية كما يفاد من الطلاق الحائرية وشروطها في البداية مجرد ولو قال فلانة طالق واسمها كذا وكذا وقال
عنيت غير هاء صديق وديانة ولو غيره صدق قضاء وعلى هذا الوجه لانه يقال ان خرجت من البلد قبل ان
اعطيك فامواته فلانة طالق واسم امواته فلانة غير هاء لا تطلق اذا خرج قبله فليحذف كذا في الدر المنتهى
قوله واحدة بالرفق صفة لمخوف فاعل يقع ان يقع طلقة واحدة افادة التمسك وضبط بالنصب
على المفعول المطلق والفاعل ضمير المطلق **قوله** رجعية شبه الى الرجعة بالفتح او الكسرة ومع عود المطلق
لا مطلقته قاموس والتاثير المسبب لا المسبب اليه حتى يجب حذفها ابو السعود وان كان الطلاق رجعيا
لا يحتاج الى تجديد الكلام ولا رضا المرأة وولي الصغيرة وشقبة عدته الى عدة الوفاة لو مات فيها ولا
تترك الزينة فيها ويتزك ان في بيت واحد ونفقة الامة عدة الحرة ان اعتقت فيها فترث التي لو مات
الاخر فيها ويكون مظاهرا او مولى اذا اقامها او اهل فيها ويجوز اللعان لا الحد بالنكف بخلاف البينة فانها
تقتضي لها الكف والحد والرجوع كالقطع والباين كالعتق كذا في التفتا عن القهستان واما القهستان ان
الجزء اذا كان صريحا فالشرطية توجب طلاق رجعيا وان كان باينا فباينا ولو قال جعلتها باينا وتلاخ
فكذلك عند الامام ومعنى جعل واحدة تلاخ على قوله انه الحق بها انشئ لا انه جعل واحدة تلاخ
وفي الصرية لو قال ع ان لا رجعة عليك فباينة ولو قال ولا رجعة عليك رجعية **قوله** وان
نور طلاقها يوجب منه ما اذا قال انت طالق ونور عن وثاق وكان مكرها فانه يقبل منه قضاء ولا يقع
شئ والخلاف صامق عليها افاده صاحب النهر **قوله** من البائين ان الواحد ونقي الاكثر منهم مما بعد
والباين هو ان يكون مجرد الابانة او مجرد الطلاق كمن قبل الدخول حقيقة او بعده لكن مقرنا
بعد الثلاث نساء او اشارة او موصوفا بصفة تشبه عن النشوة او مستدل عليها من غير حذف النطق
او مشبه بعدد او صفة نقل عليها **قوله** او اكثر يقابل قوله واحدة وقوله من البائين يقابل قوله
رجعية فقيه لغو ونشوش **قوله** خلافا للشافعي راجع الى قوله او اكثر فقطع والاول ان يقول خلافا
لانته الثلاث كما يفاد من البحر وهو القول الاول للامام لانه نور محتمل لفظه **قوله** اولم ينوشيا لا
حاجة اليه فان الواو التي تذكر قبل الشرط الواو هي تكونا على لغة على ضد الشرط المذكور ويجوز ان
تكون الواو الواو وعليه فلا اشكال **قوله** ولو نور به الطلاق الضمير يرجع الى الصريح وحاصل
ما ذكره هنا ثلاثة الفاظ الوثاق والتقيد والعمل وكل منهما اما ان يذكر او ينور فان ذكرنا ما ان
يقدر بالعدد او لا فان قسنا بالعدد لا يلتزم اليه ويقع الطلاق بلا نية كما لو قال انت طالق ثلاثا
من هذا العيد تطلق ثلاثا ولا يصدق في القضاء كذا في المحيط واذا لم يقدر بالعدد وقعه في كذا العمل
قضاء ولا ديانة بخلاف طالق من هذا العمل كذا في البزاية وغيرها وفي الوثاق لا يقع اصلا ومثل الوثاق
التقيد وان لم يذكر شيئا من هذه الثلاثة وانما نواها لا بد من لفظ العمل اصلا وبدن في الوثاق
والقيد ويصح قضاء الا ان يكون مكرها مجرد واعلم ان المرأة كالتقاض لا يحل لها ان تملكه اذا سمعت

او شهد

362 او شهد عندها به عدل كمن يقتضيه نية فيه وبين الله تعالى دره فتدفعه عن نفسها بغير القتل على
المختار للفتور وعلى القول بالقتل فتقتله بالذوات فان قتله بالسلاح وجب القصاص عليها وهذا
اذا كان بعد انقضاء العدة اما اذا كانت قائمة فلا يجرم عليها وطونها لانه يوجب فلا تقتل عن نفسها
تدبلا لية والمراد يكون المرأة كالتقاض ان ذكره عدم التصديق لا مطلقا فان خبر الواحد يوجب
عدم المرأة ولا يعتبر عند القاضي لان شأن النية في التديق وشأن المرأة بعدم التمكن احتياطا
بجور وابو السعود وعن المؤيد عزمي زاده فروع الاقدام بالطلاق كما ذابا يقع به المطلق قضاء لا
ديانة **قوله** عن وثاق في المصباح الوثاق بفتح الواو وكسرها القيد وجمع وثق كرباط ووربط
قوله دين ان عمل بديانة والمراد انه يصدق ولا يقع عليه طلاق بالنظر كما علم الله تعالى من حاله
قوله اذ لم يقدر بعد وطلق في العدد فتشمل الثلاث والاشنتين فاذا قال انت طالق مع هذا
القيد ثلاثا لم يصدق في القضاء انه لم ينو طلاقا لانه لا يتصور رفع القيد ثلاثا مرات فانصرف الى
قيد النكاح كيلا يلغوا وهذا التعليق يفيد انما دليكم فيما لو قال مرتين اه **قوله** صدق قضاء ان
كما يصدق ديانة لوجود القرينة الدالة على عدم ارادة الايقاع وهي الاكراه **قوله** كما صدق اه ان
فانه يصدق قضاء وديانة **قوله** وكذا لو نور طلاقها او يصدق قضاء وديانة ان كان لها زوج
طلقها قبل كذا في البحر وينبغي ان يقيد بما اذا لم يقدر بعد ولم يوقعه الاول اما ان اقره بعد و
الزوج الاول لم يوقعه فانه لا يصدق ويجوز ولو لم يكن لها زوج او كان لها زوج قد مات لا يصدق
بجور ولو اراد الشتم يدين فقط خلاصة **قوله** على الصحيح المطلق انما هو في القضاء **قوله** لم يصدق
اصلا مطلقا قضاء وديانة **قوله** دين فقط الغرض بين وبين الوثاق يشفا وما يلزم عن القهستان
قوله او طلاقا اشارة الى انه لا فرق بين المعرف والمكفر وقرن النكاح بين المصدر والمكفر فلا يصح
فيه نية الثلاث وبين المعرف حيث يصح ولا اصل له على الرواية المشهورة كذا في البداية **قوله** او
انت طالق طلاق او تطليقة او طلاقا قهستان **قوله** متنع واحدة رجعية لانها من الفاظ
الصريح تشبه وقولهم الصريح يقع به الطلاق بصحبا يستثنى منه الصريح المطلق بالباين فانه ليس يوجب افاده
ابو السعود **قوله** يقع بالمصدر الاظهر ذكر هذه العناية بعد قوله واشتق لان ما ذكره من وض
في نية الشنتين **قوله** وقضا رجعتين لانه ايقاع بلفظين صريحين محضين **قوله** لو مدخولا بها وان
لم يكن مدخولا بها لفظ الكلام اشارة ابو السعود وهذا ظاهر على ما قاله صاحب الهداية من ان
نية الشنتين انما لا تصح اذ لم ينو التوزيع وتقتضي كلاهما عدم نية الشنتين وان نواها بالتوزيع
بان نور بالمصدر واحدة اخرى وبه قال في الاسلام وهو المرجح في المذهبين **قوله** او شنتين
ان في غير الامة كما يات **قوله** لانه يخرج مصدر عدل لقوله او شنتين يعني ان المصدر من الفاظ الواحد
ان لا يلزم فيها العدد والموصوف بل التوحيد وهو بالعددية الحقيقية والجسدية والمنية بمعدل عنها ما
قوله فان نور ثلاثا به محل اشتراط النية اذ لم يقل انت طالق الطلاق كله اما في وقوع الثلاث
بغير نية قهستان **قوله** فلا امانة انت الطالق او طلاق فان المصدر حيث استعمل في الطلاق كان
الغالب ارادة الاسم به كرجل عدل وانما كان صديقا فيه واحتمل انت ذاب طلاق والمباينة يجعلها بحسب
وتقدير ارادة المعنيين الاوخرين تنع نية الثلاث فلما كان محتمل بتوقف على النية واما في
انت طالق الطلاق او طلاق فتدفع الثلاث بالمصدر وهو المطلق وهو يوجب التطليق كالسلا
بمعنى التسليم كذا في الواو اليم الاماء لفظ طالق مع المصدر كما في النسخ العدد والالوقوع بطلاق واحد
وبالطلاق شتان حين ارادة الثلاث فيلزم الشتان بالمصدر وهم لا يقولون به مجرد **قوله**
لا يفرد صلي معنى الثلاث كل الطلاق ضمير الفرد الكامل منه فارادتها لا تكون ارادة العدد و
قوله حكمي يعني ان الثلاث في حكم الواحدة والا ففهر الفرد الكامل **قوله** ولذا كان الشتان ان للفرد
الحكمية **قوله** لكن حزم في البعد انه سهو حيث قال واما ما في الجوهره من انه اذا تقدم على المرأة
واحدة فانه يقع شتان اذا غويها بين مع الاول فسهو لا هاهنا ونكح فيه صاحب النهر بانه اذا

نور الشئ مع الاما فقد نوب الثلاث واذا لم يبق في ملكه الا شئان وقعنا في وقتنا و نزل صاحب
 النهر في الكنايه ما يوافق ما في البحر **قوله** ومن الاطلاق المستعمل في السنة العامة الطلاق يلزم ان
 لا اقل كذا ولا فعل كذا وكذا يقال فيما بعده قاله في ديارنا صار العرف فاشيا استعماله
 في الطلاق لا يفيد نوب من صيغة الطلاق غيره فيجب الافتاء بوقوع الطلاق به من غير شئ كما هو
 الحكم في المرام يلزمه وعلى الحرام ومن صرح بوقوع الطلاق به للتعارف في ديارهم الشئ قاسم في
 نصيبه لمختصا القدرين هذا وقد افتت بنية الاسلام ابو السعد وسفي الديار الرومية بانه لا يلزم
 ولا كناية وقد قرأته بحمله المعهود منه في حال حياته وهو منبى على عدم استعماله في ديارهم الطلاق
 اصلا كما لا يخفى قال في النهر ولو قال على الطلاق والطلاق يلزمه او الحرام ولم يقل لا افضل كذا لم يجد في
 كلامهم قال ابو السعد وقد عرفت به شئنا مصرحاً به في غاية السجود في معنى الاكتمال ونفس الطلاق يلزم
 حين اوله لم يصحح لانه يقال لمن وقع طلاقه لزوم الطلاق وكذا قوله على الطلاق او لو قال الطلاق لا لازم
 يقع بغيره بخلاف قوله لامواته كذا الطلاق حيث يتوقف على النية عند الامام كقوله لهما علي الطلاق
 فتطلق بالنية وان قال طلاقه عليك واجب وقيل **قوله** للمعنف في النهر عن النية قد تصور في عرفنا الخلف
 بالطلاق يلزمه لا افضل كناية يرد ان فعلته لزوم الطلاق وقيل فيجب ان يخرج عليهم لانه صار بمنزلة
 قوله ان فعلت انت كذا وكذا فاعل الاريا في الحلف بغير الطلاق لا افضل كذا او يؤيده ما ساء
 في قوله كل من طلق حرام او انت على حرام او حلال الله على حرام حيث قال المتأخرون انه يابن بلانية لعلية
 الاستعمال بالعرف اه **قوله** فكيف في الحديث ذكره الصدر الشريفة واقعا وبه كان يفتي الامام الا وحيث
 وكان يحرم الدين الشئ ليقول ان الكلام بغيره ولا يجعل مينا نهر **قوله** وكذا على الطلاق من نداء قال
 في البحر واذا لم يقو بالبعد وقيل في ذكر العمل قضاء لا ياتى بخوات طالق من هذا العمل كما في البرائة
 وغيره وهو يدين على انه لو قال على الطلاق من زراعي لا افضل كذا كما يحلف به للمعوم انه يقع قضاء
 بالاولى انتهى قال المقدس واخذ بعضهم من هذا انه يقع على الطلاق من نداء وجعله اولى
 واستخيره لانه في المقفين عليه قد خاطبوا المرأة التي هي محل للطلاق ثم ذكر العمل التي لم تكن مقيدة به صاولة
 شرا فلم يصح صرف اللفظ عن المعنى الشرعي المتعارف في الغالب الى غيره بلا دليل بخلاف على الطلاق من
 زراعي لانه لم يصفه الى محله بل اضاف الى ما ليس لمحله وهو افاض الى محله والى ما ليس بمحله كما لو قال
 لامواته ولو قيل لامواته اجبة احدكما طالق لا يقع كذا في اضافة الى غيره محله وما نظيره الا لو قال
 لاجبة او بنية انت كذا بل قالوا ووضع يده على راس امراته وقال هذا منك طالق لا تطلق كذا
 اذا اضاف لزراعي نفسه الذي ليس بمحل له اصلا وهو لو قال انا منك طالق لكاه وهو غلام وجهاه
قوله ولو قال طلاقك على لا يقع لاحتمال ان يكون مراده حرام والخا هذا انه اذا نوى واجب على
 او مر من كان في حكم ما بعده **قوله** المتخار لانه وان نوى وقيل نعم بالنية وصح **قوله** المتخار نعم ان
 ان الوقوع في الحلق لان الطلاق لا يكون واجبا او ثابتا بل حكم وحكمه لا يجب وشبهه الا بعد الوقوع
 بحسب **قوله** قال الكمال الحق نعم ان الاحتمال الدعاء كما يقع نحوه كذا قال المقدس ويقع في عرفنا نظير
 هذا بطلب الرجل البرائة في المرأة فتقول ابرك الله وكانت حادثة الفتور وكتب بمحضها لتعارفهم
 ذلك فذكره الاسبق طي **قوله** بالتشديد ان تشديد اللام اما بسكونها فهو من الكنايات كذا في الفتنة
قوله وقع الا من غير شئ لا صريح **قوله** وكذا باطال بكسر اللام وقع بلانية كذا في النية **قوله** و
 ضمنها يقع في هذا صاحب النهر حيث قال ويبنى ان يكون الغم كذا كذا اذ هو لغته من لا يتنظر بخلاف
 الفقه فانه يتوقف على النية اه قال السيد الجواد وفيه تأمل وجه انه ينبغي ان يتوقف على النية في الغم
 فانه اذا لم يتنظر الحرف الذي بعد اللام لم تكن حاة خلق موجودة ولا ملاخفة فلا يكون الطلاق بها
 صريحا لا يحتاج الى نية بخلافه على لغة من يتنظر الاخر ابو السعد **قوله** لانه ترخيخ ان على لغة من يتنظر
 في الاول ومن لا يتنظر في الثاني قاله **قوله** او انت طالق بكسرة النهر عن النية لو حلف في الحاق
 من انت طالق فان كسر اللام او كان ذلك في هذه المرة الطلاق وقع بلانية والا توقف عليها وجهه

صاحب النية مائة ترخيخ وبغيره الكمال بانه ان يكون اختيارا في النية في غير اضطرار في الشئ و
 بان الترخيخ لغة يقال على مطلق الحلف كما نص عليه الجوهري وغيره وهو المراد هنا فانما سب
 للشئ الذي يرد بعد قوله بالكسر او حال هذه المرة الطلاق **قوله** والا توقف على النية ان في او
 ضم ويضاف ولم يكن في هذا كسر الطلاق عما قاله في النية **قوله** كما لو ترجى به او بالعق بان قال
 انت طالق او انت في وفاته يتوقف على النية على ما جزم به صاحب البديع وما قدمه الشئ من ان
 طالق وصريح لا يتوقف على نية بناء على ما في النية في المسئلة مضى شئ على احدهما سابقا وجزم
 هنا على الاخر **قوله** عن التصحيح ان تصحيح العلامة قاسم **قوله** الصحيح عدم الوقوع برهنتك لطلاقك
 لان الرهن لا يبيد والملك وقيل يقع لان الرهن لا يكون الا في الموجود وموجود الطلاق يقتضيه
 وقوعه **قوله** ونحوه كرهنتك واودعتك طلاقك كما في النهر وصار الامر بديها **قوله** امرتك طلاقك
 وقول انا طالق **قوله** وان اضاف الطلاق الى المرأة بالاضافة المعنوية **قوله** كانت طالق او كذا وصيحتك
 جعلتك فان من انت منه فيكون الطلاق مسئلا لاجلها وذكروا مع علم مما سبق من حيث لا بعد
قوله كالرقة فانه قد عبر بها عن الجملة في قوله تعلقا بغير رقة **قوله** والعق هو الرقة كما في
 المصباح وغيره عنها في قوله تعالى وتعلقك اعناقهم لها خاضعين **قوله** والدور مثلها النهر قال الله
 تعالى وتبينوا عليهم فيها ان النفس بالنفس وما ذكره المصنف اوله ما ذكره الزيلعي ان الاضافة الى الروح والجسد
 من الاضافة الى الجملة لان الروح جزء من الانسان وكذا الجسد كونه فيهما فكل جزء واليد مراد في الجوز
 وقول الشرح الاطراف واخلتاه قدمه في كتاب الصلاة وهذه التقوية غير متعارفة والمقام غير يحتاج
 اليها الاطراف اليدان والرجلان والمراد ما يرمي الراس وقد صرح به في النهر **قوله** فالغدير عبر به عن الجملة
 فيما دون لعم الله الغدير على السروج وهو غدير جبان نهر **قوله** والوجه عبر به عن الذات في قوله طالق
 وجوه الناس ان اعيانهم في قوله تعلقا وبيع وجهه ربك ذو الجلال والاكرام على تاويل الخلف ان المراد
 بالوجه الذات **قوله** والرأس يقال امرؤ حسن ما دام راسك سالما **قوله** بخلاف البضغ والدبر فانه الجوز
 الاست وان كان مراد بالذبح لا يلزم ساقا فانه في الحكم لان الاعتبار هنا لكون اللفظ بغيره عن الكل
 الى اجزى ان البضغ مراد في اللغز وليس حكمه هنا كحكمه في التعبير **قوله** والدم المناسب استقامه لذكره له
 بعد في محله وانما ذكر الدبر هنا مع ذكره فيما ساء في ذكره وانه هو الاست فادرج وقد جعله الدم
 بغيره عن الجملة في الكفالة دون الطلاق والعق وكان الفارق جديان العرف فيهما ووجهها وصح
 في الجوهره الوقوع به ولو اسند الى العين وقع لانهما بغيرهما عن الكل يقال عين العوم وهو عين
 في الناسا فاده صاحب النهر **قوله** كنصفها ونشها لا عشرها وكذا لو اضافة الى جزء من الف منها كما
 في الدر المنج لانه محل لسائر التصرفات كالبيع الا انه يجوز في غير الطلاق وقال شئنا زاده انه يقع
 في ذلك الجزء ثم ساء الى الكل ليشوعه فيقع في الكل **قوله** لعدم تجزيعه على لقوله او الى جزء شائع
 منها **قوله** ولو قال نصفك الاعلى اه اشار به لان تقييد الجزء بالشائع ليس للاختصاص عن المعين بل
 الحكم واحد كما في هذه المسئلة **قوله** وقعت بخارن ولا نفقه فيها عن المتقدمين ولا عن المتأخرين
 عندية **قوله** فافتة بعضهم ان بعضه مشايخ بخارن الموجود وحاله الى اذنه بطلقة نظرا لان الراس
 في النصف الاعلى فيصير منصف الطلاق الى ساقها **قوله** عملا بالاضافة في لان الراس في النصف الاعلى
 والعن في النصف الاسفل فيصير منصف الطلاق الى راسها بالاضافة الى النصف الاعلى والافرجها
 بالاضافة الى النصف الاسفل بحيث ولو قال لامراته انت طالق وطالق ولم يعق بالشرط
 ان كان مدقولة علمت ثلاثا وان غير مدقولة علمت واحدة وكذا اذا قال انت طالق طالق
 او ثم طالق او طالق طالق كذا في المسألة ولو قال انت طالق وكرر الجملة ثلاثا وقال عني بالاول
 الطلاق وبالثانية والثالثة اخبرها بها وحين فقط خاتمة ومنه كسر لفظ الطلاق بحرف الواو او بغيره
 حرف الواو يتعد الطلاق وان عنه بالثاء الاول لم يصفى في القضاء بقوله يا مملوكة انت طالق
 او طلقك انت طالق ولو قال طلقك فانت طالق لا يقع اخبر الا بالنية كالحرف والكل من الصلابة

قوله او الوجه ان ملك **قوله** بل عن البعض بقية ذكر ملك وطبع اليد الاخرة **قوله** واشتد لاسرها مقتضاة الوقوع فيما لو اشار الى الرقبة بدون وضع يد وقال هذا المصنف طالع قياسي على ما ذكره الشيخ ابو السعود **قوله** وقع في الاصح كان الفرق بين اشارة القول ووضع اليد بعد اشارة الجملة بخلاف ان اشارة الاشارة اليه فانه قد يراد به الجملة بعضها **قوله** كما لا يتبع لوضاؤه الا اليد او عليه بان اليد عصبها عن الجملة في قوله مقالا ثبت يدا اليه لرب وقوله صلى الله تعالى على اليد ما اخلت واجب بانه نادى والكلام في العرف المشتهر وبما اجاب الشيخ من انه مجاز والعلاقة الجذبية ومثاليها ما استشهد به في البعد وحاصله انه ثلاثة صريح يقع قضاء بلائيه كالمركبة فهي كناية لا يقع بها الا بالية كاليد وما ليس صريحا ولا كناية لا يقع به وان يكون كاليد والسنان والشعر والظفر والكبد والقلب **قوله** الابنية المجاز ان عن الكل فهي كناية نقل العلاقة الجوز عن المجازات لجلال زاده ما لم يحيط بها في احوال الطلاق اذا اضيف اليه اليد والرجل بالسنان التركة فانها فيه بعينها عن الجملة والاشارة **قوله** لانه لا يعبر به ان بالمذكور من هذه الالف **قوله** فلو عبر قوم به ان بما ذكر ولا خصوص له بدل في ما ليس عضو كان كذا ذكره ابو السعود عن الدرر **قوله** وكذا كل ما كان من اسباب الحركة كالظفار والابواب والعقود من القصاص والعقود حتى لو اعتق اصبعه مثلا لا يقع افادة في اليد وان كان لا اقتراسا او وجهه او عنتك اربعة اشهر وراسك على كظف راس كان موليا ومظاهرا اتفاقا وان اضافه الى اليد خلا لا يكون موليا ولا مظاهرا عندنا خلا لا يفر والشاخي **قوله** لا يجل كالنكاح ان فانه لا يصح له اضافة الى جزء شاع حتى لو تزوجها نصفها لم يصح النكاح احتياطا كما في النكاح وكذا يقال اذا اضافة الى ما يعبر به عن اليه فانه لا يتقيد كما يليه كلامه فالتفصيل السابق محله اسباب الحركة لا اليد وقوله اتفاقا اشار به الى الرد على الزيلعي حيث قال ان الجزء الشاخي على النكاح **قوله** وجزء الطلقة مبتدئ به وقوله تعلقته وتعيينه بالجزء الاول من تعيينه بالثمن بالنصف والثلث كما افاد في البيه حيث قال ولو قال وجزء الطلقة للطلقة تطبيقه كان اجزا واستعمل واحدا وان اجمعه بانه نصف الاشارة **قوله** ولو من الزوجين بان يتركه انت طالق جزء من الزوجين من طلقة **قوله** لعدم التميز اي في الطلاق فذكر جده كذا في كلامه كالنكاح بعض القصاص فانه عن عفو عن طلاق ولو زادت الاجزاء الاضافة الى العفو كانت طالق نصف طلقة وثلاثا وربعها فقد زادت الاجزاء على الواحدة بنصف السدس فتقع به طلقة اطرس **قوله** وهكذا يقع لو زادت الاجزاء على الطلقتين وقع ثلاث نحو انت طالق ثلث طلقة وثلاثة ارباعها واربعة اخاسرها وهو واحد قولين صحيحين الثاني وقوع واحدة قال في المبسوط الاصح **قوله** يقع الثلث لان التكرار اعيد شيئا كان الشاخي الاول فيكامل كجزء كذا ما لو قال انت طالق نصف طلقة وثلاثا وسبعا حيث يقع واحدة لان الظاهر الثاني الثالث عين الاول فالكل اجزا لطلقة واحدة وهذه المدخول بها ما غيرها فلا يقع عليها الا واحدة في الصور كلها افادته في البحر **قوله** فواحدة لان كل واحد بملك مما قبله فالمدخل منه في شية الطوق **قوله** ولو قال طلقة ونفسها قال في التهذيب ولو قال انت طالق واحدة ونصف او قال واحدة وربعها او ما شبه ذلك يقع شتان ولو قال واحدة ونصفها او قال واحدة وربعها يقع واحدة كما في المجلد وهكذا في البديع وهذا قول بعض المتأخرين ان يقع شتان كذا في الراجح الوجاه والوجهة النيرة **قوله** وكذا لو كان مكان السدس ربعا او صورة قوله انت طالق نصف طلقة وثلث طلقة وسدس طلقة **قوله** فثبتت عبارة عن المجلد لو قال نصف طلقة وثلث طلقة وربع طلقة فثبتت شتان على المتيقن وقل واحدة ولو كان مكان السدس سدسا فثبت واحد او واحد من القهستان سبق قل في النقل والى اما الاول فان عبارة المجلد كما في التهذيب ولو قال انت طالق نصف طلقة وثلث طلقة وسدس طلقة يقع ثلثا لانه اضاف الى كل جزء الى طلقة متكررة والنكحة اذا تكررت كانت الثانية غير الاول ولو قال نصف طلقة وثلثها وسبعا يقع واحدة فانها وجميع اجزاء طلقة بان قال انت طالق نصف طلقة وثلثها وربعها قيل يقع واحدة وقيل يقع شتان وهو المختار وكذا في جميع النسخة وهو الصحيح كذا في النظرية انتهى فموضوع الخلاف في الواحدة والشتان في الاضافة الى الظاهر واما الثاني فلانه اذا كان يقع في السدس ثلاث تعلقيات كما قدمه مع ان النصف والثلث والسدس مجموعها طلقة واحدة فلان يقع الثلث

في الربع وهو نادر عليها بنصف السدس او في هذا هو المتعين في العبارة وغير ذلك وفيه جعل كلام الشيخ على غير الواقع **قوله** وسبب ان استثنى زاده قال في النسخة القديمة اخرج بعض المصنفين لغيره بخلاف ايتا على لوقال طالق ثلاثا الا بنصف طلقة وقع الثلث وهو قول محمد وهو المختار وقيل على قول ابي يوسف شتان لان التطبيق لا يتجزأ في الايقاع فكذا في الاستثناء فكانه قال الواحدة وتما في المني **قوله** بخلاف ايتا على قد ذكره هنا **قوله** واحدة اعتبارا للغاية الاولى **قوله** شتان باذلال الغاية الاولى ليرتب عليها الثانية اذا الثانية بدون اوله واذا اخرج الغاية الثانية وهي ثلاث فانه يقع وقوع الثانية بلائيه **قوله** فيما لم يخلو كالطلاق ان قبل ورود الشئ باباحة **قوله** وحول الغاية الاولى فقل لانه فله قريته على عدم ارادة الكل **قوله** عند الامام وقال بتدخل الغيابة في الصورتين السابقتين اشتين وفي الاخرتين ثلثا ولم يوقع زفر بالا وليين شيئا او وقع بالاخيرتين واحدة وقد نص غير واحد على ان قولهما مختصا وقال الكمال ان قول الامام استحسانا ايضا لانها الملقاة وقيد الامام دخول الغايبتين فيما مرجهه الاباحة **قوله** الغايبتين ان دخول الغايبتين فله اخذ الحاقه عن البحر والاول فله اخذ الاول لانه الموهوم **قوله** ثلاث لان نصف الطلقتين واحدة فتكون الواحدة مكررة ثلاثا وثلاثا اثنان تطبيقين ثلث تطبيقا ضرورة انه لم يقل زيادة في الالف الا ان يكون بنصف لانه التطبيقين فتكون اثنان فربما وثلاثة منها طلقة ونصف فتقع طلقتان في ذاته ولا يصدق في العفو لانه احتمال خلاف الظاهر وفيه تأمل **قوله** وقيل شتان وجهه ما تقدم عن البحر **قوله** اضعي طلقتين من قول صاحب البحر عن الزخيرة لو قال انت طالق نصف طلقتين فواحدة ولو قال نصف طلقتين فثتان وكذا ان نصف ثلاث تطبيقا ولو قال نصف ثلاث تطبيقا فثلاث **قوله** تطبيقا لانه في الاولى طلقة ونصف فتأمل واما الثانية فلان نصف الطلقتين طلقتان لان الطلقة وهي النصف مكررة مرتين وقيل ثلاث لان كل نصف يتكامل فيحصل ثلاث **قوله** والاول اصح صح العقاب واختاره الساطي وهو المنقول في المجامع الصغرى **قوله** ان لم يتوخه ما اذا نوى الظرفية لانه لا يفرق له بحر **قوله** او نوى القربى ان المختار ولو عاينا يعلم المختار خلافا لفرقة لان عند فرقة فيه تضعيف احد العددين بقدر الاخذ كقوله واحد مرتين ورجم في فتح القدير والتجديد بان عرف المختار في التركيب للفظ كوف احد العددين مضعفا بقدر الاخذ والقول انه تكلم بفرقة واراوه فصار كما لو اوقع بلفظه فارسية او غيرها وهو يريد هاهنا ورجحه في غاية البيان **قوله** لانه يكثر الاجزاء في فلا يزيد بالقرب في نفسه لانه لو كان كذلك لم سبق احدة الدنيا فقول لانه يفرق ما لكه او مع دوهم واحد من الدواخ في مائة يفرقة ثم يفرقة المائة في الاول فقيساة الف فصار معنى قوله واحدة في شتين واحدة ذلت جزئين وكذا واحدة في ثلاثة واحدة ذلت ثلاثة والتطبيق الواحد وان كثرت اجزائها لا تميزا كثر من واحدة من قوله فثلاث لانه نوى ما يحتمل كلامه لان الفرق بين المطرود والواو والجمع فيجوز ان يرا معنى الواو لعلاقة الجمع **قوله** لو مدخولا بها ولو حكما لشميل المختار بها فان الطلاق في العدة يلحقها احتياطا وهو الاقرب للصواب قاله الشربل في شدة الوهبانية **قوله** لانه لم سبق للشتين محل لانه لما قال انت طالقة واحدة خلقت باثنا لا اعدة فلا يلحقها ما بعد ها **قوله** فثلاث قال في البحر ارادة مع معنى ثابت كقوله قلنا وتيلي او عن سياهم في اصحاب الجنة **قوله** مطلق مدخولا بها او **قوله** لما مر ان من قوله لانه يكثر الاجزاء الا الافراد **قوله** فكم مر ان يقع في صورة معنى الواو وثلاثة في المدخول بها وشتان في غير هاهنا صورة معنى ثلاث ملحقا **قوله** الا ان الشام هو هو بهيمة ساكنة وتخفف ابو السعود عن المصباح **قوله** واحدة رجعية لوصفه اياه بقصد لان الطلاق متى وقع وقع في جميع الدنيا في السموات فلم يثبت بهذا اللفظ زيادة شدة وهو ليس بحجم فلا يحتمل الوصف بالقصد فيكون الوصف به راجعا الى حكم وقصره بكونه رجعيا **قوله** بلحول العلم نهر **قوله** يقع في الحال تفسير لقوله مجزئ فطلق في الحال وان لم يجر في الدار ولا يملكه والنظر والشمس في الشوب تطلق وان كانت لا يشترط غيره وانما مع تعليق الملاق بالزمان دون المكان لان الملاق فعل وشمس وبين الزمان مناسبتة من حيث انها لا يبقا لهما فلي يجران يذهبان وللمكان بقاء فكان اختصاصه بالزمان اقوى **قوله**

كقوله انت طالق مرفقة او مصلية لان الطلاق لا يختص بهما فيقع حالا وقضاء لما فيه من التحفيف على نفسه
قوله فيخلق عطف على قوله ويصدق وقوله ان بالشروط المذكورة في الصور **قوله** كقوله لانت مستحقة
او امست سنة **قوله** او الى راس الشهر وارس الشهر يوم وليلة من اوله كما ياتي وقوله او الشا ومقال فيه ما قيل
في السنة فاذا مضى الشا طلقت ولو قال انت طالق في الليل والنهار طلقت واحدة ولو قال انت طالق في
الليل والنهار يقع شتان ولو قال انت طالق في الليل والنهار طلقت واحدة ولو قال انت طالق في
سجدة **قوله** ونحو ذلك قوله في موضعك او في جوفك فانه لا فرق بين الفجر والاختيار وغيره كما في اليوم **قوله** لان
الطريق يشبه الشرط فيجوز ان يكون في استعارة لان الشك فيه فيكون تعليقا ودرستي والمناجاة بينهما ان
كل واحد منهما للرجوع في المظروف في جميع المنطق والظروف في جميع المنطق في جميع المنطق وفي جميع
لانه جعله على العلة سابقة على المعلول وقد افاد الكلام تحقق العلة فيحقق المعلول وهذا ظاهر
فيما اذا كانت من ذوات الحيض واما اذا كانت صفة فالظاهر هو وقوع اعتبار الظاهر للفظ ويجوز
قوله ولو بالبدن تعليق لان البنية مستعارة للشرط كانت طالق بمشية الله تعالى **قوله** فيجوز تحفيضا قوله قاله
البحر عن الموطأ لو قال انت طالق في جوفك لم تطلق حتى تحيض اخره لانه عبارة عن در الدم او
ثبوته لوقته فكان فعلا فصار شرط كما في الدخول والشرط بعبارة المستقبل لا في الماضي ولو قال انت في
حيضة او في حيضك لم تطلق حتى تحيض وتظهر لان الحيضة اسم للحقيقة الكاملة لقوله صلى الله عليه وسلم في
شيء او طهر او طهر الا لا تحيض الى ان تحيض من الحيض ولا الجوارح حتى يستبين حيضته وادبرها كالمرأة والحاصل
ان ذكر الحيضة بالشاء من فوق كان تعليقا لطلاقها على الشهر من حيضته مستقبلة وان ذكره
بغيره كان تعليقا على رؤيته الدم بشرط ان يمتد ثلاثا كذا في شرطه فيجوز الجواب **قوله** وفي ثلاثة ايام
تجوز لان الوقت يصح لكونها طائفا وحيث اذا طلقت في وقت طلقت في سائر الاوقات **قوله** فيجوز
وفي ثلثة ايام تعليق لان الحيض فم لم يصح طرفا فصار شرطه **قوله** في سائر الاوقات **قوله** فيجوز لان الشرط
تقبل المستقبل لان الماضي ويجوز اليوم يكون من اوله وقد مضى جزء اوله **قوله** لغو ذلك
لان التكليف رفعت فيه وانما لم يقع حالا لانه جعل الوقوع في زمان معين والزمان يصح للايقاع الا
انه منع مانع من ايقاعه فهذا الزمان المخصوص **قوله** وقبله تنجز لان القليلة تحرق متعة فيصدق بحيض
الكلم **قوله** ان رفع حصة تنجز لانه في نفقة المرأة فكان فاصلا واذ صار فاصلا للتعلق فكان قوله
في دخولك الدار كلاما مستقلا وهو مرتبط بقوله حصة فكان قوله حصة في دخولك الدار **قوله**
وسال الكسان محمد بن القاسم في ما ذكره ابن هشام في مغنيها من باب الاول من بحث اللام فانه قال
تنبيه كبت الرشيد ليلة لا القاسم في يوسف فيله عن قول القائل فان شرفني يا هذا فالرفق امين وان تحرقني
يا هذا فالرفق اشام فانت طالق والطلاق عزيمته ثلاثا ومن تحرق لعتق والدم ما ذا يلزمه اذا رغب الثلاث
واذا نهيها قال ابو يوسف هذه مسألة تحريمية ولا من من الخطا ان قلت فيها براءة فانت الكسبي
وهو في فراشه فثالثه فقال ان رفعه ثلاثا لان معناه انت طالق ثلاثا وما بينهما جملة معترضة فقلت بذلك
الارشيد فارسل الى جوارحه فوجبت بها الى الكسبي اه ملخصا وتعليقه في فتح القدير بانه بعد كونه غلطا
بعيد عن معرفته مقام الاجتهاد فان شرطه معرفة العربية واسا ليس لان الاجتهاد يقع في الدولة السوية
العربية والدولة هي المذهب في هذه المسئلة عن الذين قد اختلفوا على محمد بن واصلت اليه طلاق
ذلك وانا المرسل بها الكسبي الى محمد وهو ابن خالته ولا دخل لابي يوسف اصلا ولا للرشيد ولما قام
يوسف جل من ان يحتاج في مثل هذا التركيب مع امامته واجتهاده وبرأيه في التفات من مقتضى
الالفاظ العريضة وفي المنسوط ذكر ابن سماعة ان الكسبي بعث الى محمد بن يوسف فذكرها في اذنها
ما رواه ابن ابي اسحق وهو المدون في تاريخ الخطيب البغدادي وذكره في فقه السيوطي وحاشية المغني
افاده **قوله** فان تحرقني في الشهر عن شرح الشواهد للملح الرقيق ضد العنق بيان رفق بفتح الراء
يرفق بضمها والحق بالضم وسكون الراء الاسم من خرق بالكسر يخرق بالفتح خرقا بفتح الخاء والراء
وهو ضد الرقيق وفي القاموس ان ما ضيه بالكسر كخرج وبالفهم ككرم وايم من العين وهو البركة

واشام من الثوم وهو ضد العين وذكر ابن عيينه ان في البيت الثاني حذف الفاء والمبتدأ ان فهو اعتق
اه **قوله** فانت طالق يقال فيه ما قيل في زيد عدل **قوله** والطلاق عزيمته ان معذوم عليه ليس بلفظ ولا لغير
نفس **قوله** وقامه في المنع حيث قال اقول ان الصواب ان كلاما من الرفع والنصب يحتمل لو وقع التثنية
ولو وقع الواحدة اما لرفع فلان ان في الطلاق اما ليجاز الجس كما تقول زيد الرجل ان هو الرجل المعتمد
به واما للعهد المذكور مثله في فصح فروع الرسول ان وهذا الطلاق المذكور عزيمته ثلاث فصح العزيمة
تقع الثلاث وعلى الجزئية تقع واحدة كما قال الكسبي واما النصب فانه محتمل لان يكون على المعتمد المطلق
وع فيقتضيه وقوع الثلاث اذ المعرف فانت طالق ثلاثا ثم اعترض بينهما والطلاق عزيمته ولا يكون
من الصبر المستمرة عزيمته ولا يلزم وقوع الثلاث لان المعنى والطلاق عزيمته اذا كان ثلاثا ان
حيث الطلاق واما اذا قصد العهد يكون الواقع ثلاثا والظاهر الاحتمالين ارادة العهد المذكور
فيقع الثلاث ولذا اظهر من الشاعرة ارادة كما افاده البيت الاخير بجزء مختصا **قوله** وفيه علقنا
على الملتقى عبارته بعد قوله كم يقع فاجاب ان رفعه ثلاثا وقية واحدة لانه قال انت طالق ثم اخبر ان الطلاق
الثام ثلاث وان نجرها وقع ثلاث لان معناه انت طالق ثلاثا وما بينهما جملة معترضة وهذا معناه
اللفظ واما ما رواه الشاعرة فهو الثلاث لقوله بعد فصح بها ان كسب غير رفيعة وما لا امر بعد
الثلاث مقدم اشترت قال في النهر ان قوله ان كنت تعليلة واللام مقدرة ان لا اجل كونك غير رفيعة
والمقدم مقدم من قدم بمنع تقدم اي سبيل لاحد تقدم الى العشرة والالفته بعد تمام الثلاث
اذ بها تمام الفترة **قوله** ويقع بقوله انت طالق او شدي في اضافة الطلاق الى الزمان وهو ظاهر
حكمه عن وقتة التكلم ان زمانه يترك بعدد بغير كلمة الشرط فهو عن الغاية فلو قال لا مرة انت طالق
غلطا اذا دخلت الدار يلغو ذكر الغد فيعلق الطلاق بدخول الدار حتى لو دخلت ان وقت كان طلقت ولو
قدم الشرط وقال ان دخلت الدار فانت طالق غدا فيعلق طلاق الغد بالدخول انتهى ظاهره وبه علم ان التثنية
بالوقت انما يصح اذا لم يات بعده تعليق لتعارض الاضافة والتعليق فيخرج التأخير فاداه **قوله** يقع
طلوع الصبح ان الجواز الصادق ووجهه ان وصفها بالطلاق في جميع الغد فيعين الجواز الاول لعدم المزاحم **قوله** في
في الثانية نية العصر لانه وصفها به في جنسه وهو يصدق بالاول والاخر **قوله** ان اخذتها فقسمة من ادو
الظاهر لو ادا وقت الضحوة او النعال صدق كذلك **قوله** قضا وقال لا تقع كالاول ولا خلاصة محضتها
ديانة والفرق عموم مطلقا بدفعها مقدرة لا مطلقا طاريا للفرق لانه متى سقطت في سنة وشرعها بين
لاصوم من عمرى حيث لا يبر الا بصوم كله وفي عمرى يبر ساعة ويبنى قوله ان تمت شهر فبده حرجه يقع على صوم
جميعه بخلاف ان تمت في الشهر حيث يقع على صوم ساعة عن الشهر **قوله** ومثله انت طالق قاله ابو العباس
والشهر وقت العصر كالف فيهما ومثل قوله في عقد قوله في شعبان مثلا فاذا قال انت طالق في شعبان فان
لم تكن له نية طلقت حين تغيب الشمس من اخر يوم من رجب وان نوى اخر شعبان فربو على الخلاف **قوله**
اعتبر اللفظ الاول فيقع في اليوم الاول وفي الثاني في غدا لانه يندرس اياه ثبت حكمه تنجز في الاول وتعليقا
في الثانية فلا يحتمل التغير في الثاني لان المنجز لا يقبل التعليق ولا المعلق التثنية **قوله** ولو عطف
اه قال في التبيين لان المعطوف غير المعطوف عليه غير انه لا حاجة الى ايقاع الاخر في الاول لا مكان
غدا بطلاق وقعه عليها اليوم ولا يمكن ذلك في الثانية فيقومان **قوله** كقوله انت طالق بالليل والنهار
تقع طلقان ولو قال بالنهار والليل تقع واحدة ولو كان بالليل انعكس الحكم اه **قوله** او اول النهار
واخره فان كانت هذه المقالة اول النهار طلقت واحدة ولو قال بدلتها انت طالق اخر النهار و
اوله طلقت شقين وان كانت في آخره انعكس الحكم كذا في البج واستشكل في الشهر فليراجع وعلمت ان
التثنية في وقوع الواحدة والتثنية **قوله** وعكس الجوز عطف على مدخول الكافي او بالنصب عطف على جملة
انت طالق اه وقد علم حكم العكس من الحكم السابق **قوله** او اليوم او الدار او الشهر لو قدمه على قوله
عكسه كان اوله كالمال فيجوز فان قال هذه المقالة في اليوم احدث الواقع ولو قال راس الشهر فاليوم
تقدم **قوله** متى اضاف الطلاق لوقتين او لواقعتين او لوقتتين وقع عند اخذها كقوله انت

انت طالق عند او ليس الشريعة عند راس الشهر وكذا اليوم او عند يتبع عند الفد وان علقه بفعلين يقع
 عند اخرهما نحو اذا جاء فلان واذا جاء فلان فلا يقع الا عند مجيئهما وان علق باحد المعلقين يقع عند
 اولهما نحو اذا جاء فلان او جاء فلان فليقع وان علقه بالفعل والوقت يقع بكل واحد
 تطبيقه وان علقه بفعل او وقت فان سبق الفعل وقع ولم يتكلم الموقت وان سبق الوقت لم يقع حتى
 يوجد الفعل **قوله** كايين ومستقبل كاليوم وعند **قوله** اعد الاشياء تجعل طاعة في غد بطلاق واقع
 اليوم ولا حاجة الى التعدد **قوله** طلقت واحدة للمال واخرى في الغدا ما **قوله** انت طالق اليوم واذا
 جاء غد فلان المبي شرطه معطوف على جملة الايقاع والمعلوف عليه والموقع للمال لا يكون متعلقا
 بشئ فلا بد وان يكون المتعلق تطبيقية اخرى فان لم يذكر الوكيل كما اذا قال انت طالق اليوم اذا جاء
 غد الا تطلق الا بطلوع الفجر فتوقف المقتضى لا تصالح معناه الاول بالآخر كقوله البحر واملح **قوله** انت طالق
 لا بل عند فلان اساء بالاضراب الجان المجز ولا يمكن الجاهل ويقع بقوله بل بعد اخره **قوله** فليوف
 الشك هذا قول الامام والثاني اخره وقال محمد والثاني لا تطلق رجعية لان كل الشك في الواحدة
 فبقى قوله انت طالق ولها ان الوصف من قول بذكر العدد كان الوقوع بالعدد بدليل ما اجمعوا عليه من
 انه لو قال لغني المدخول بها انت طالق ثلاثا وقع ولو كان الوقوع بالوصف لكان ذكر الثلاث **قوله**
 لحالة منافية للايقاع ومع موته او للوقوع ومع موته **قوله** كذا انت طالق التثنية كونه لغيا لاضافة
 لاحالة منافية له وقيد بالطلاق لان حكم العتق بخلافه كما ياتي **قوله** قبل ان تزوجك لا فرق بين
 ان يزيد بشهر او لا وتقام تقارير المسئلة في البحر **قوله** او اسس فقد نكحها اليوم ان فهو لغو لانه اسند
 الى حالة منافية كانه التي قبلها فصا كما لو قال طلقك وانما نام او صبح او مجنون وكان جنونه معهودا
قوله لان الاشياء الماخى له قال في البحر لانه لم يند الى حالة منافية ولا يمكن تصحيحه اخبارا فكان انشاء
 والاشياء الماخى له في الحال فيقع الساعة **قوله** بعد لان الوقوع اليوم لا يكون رافعا لما اس
 شهر **قوله** وقيل بعكس فاذا قال انت طالق امس واليوم وقع واحدة لان ايقاعه في امس يقع في اليوم
 فكماله كمد لفظ اليوم مرتين قال في النهر وهو مقتضى القاعدة من انه اذا بدا بالكاين اتحد ولو قال
 اليوم وامس وقع شتان وهذا ما ذكره المتقدم في شرح المكنز عن الرضوية وهو الحق كما في **قوله** و
 كان معهودا وان لم يكن معهودا طلقت للمال **قوله** كان لغوا لانه طالق الطلاق الى حالة معهودة تلت
 صحة الايقاع فكان شكرا الاستدراك ولا حاجة الى هذه الجملة لغيرها من التثنية **قوله** لا قراره بحديث
 علته لعمود التثنية **قوله** قبل موتك مثله قبل موتك **قوله** لا شتر الشتر ظاهر كلامه ان الجملة فيها شرط
 ولم يوجد وليس كذلك فان الشرط ما كان على خطا الوجود والموت المضاف الى الطلاق اما قبله كما كان
 لا محالة فكان معروفا للوقت المضاف الى الطلاق واجبيبا ان الخلو مستحق بالانقضاء الى المعتد الموت يكون
 قبل كذا ولا شك انه قد يكون كذا وقد لا يكون **قوله** وان مات بعده ان بعد الشهرين وكذا الحكم
 اذا مات على راس الشهرين **قوله** طلعت مستند عند الامام ولا تطلق عنهما وغرث منه وشيئا ان الصحيح
 عنده ان العدة انما تجب من وقت الموت وان استند الطلاق **قوله** لان العدة قد تنقضي بشهرين مثلا
 خصوصا ان ملتبسين بثلاث حصص من التماس الخوف يظهر وفيه وقد تبع في هذا صاحب الدرر وهو قد جاز
 على قول ضعيف والصحيح ان العدة من وقت الموت وغرث عند الامام اذا لم يظهر الاستناد في حق الميراث
 لما فيه من ابطال حكمها المتعلق بما لم يمت موتته فان قلت ان العدة تابعة للطلاق فتثبت مع ثبوت
 لانها اخره اجيب بان العدة تثبت مع الشك ولازم الشك يتخلف عنه لمقتضى له كتحلف الحكم عن العلة
 كالطلاق المبرم ان اعيته بعد مفارقة الحيض لكل من امرأتين قال لهما احدا كما طالق كانت العدة
 على التي عنها من وقت البيان واذا وجبت العدة من وقت الموت كان في رالان وقته وقت موت مقتد
 با بعد الاجلين فالحق صل ان على قولهما لا يقع طلاق اصلا وترغم ومقتضى الوفاة وعنده يقع
 الطلاق مستندا والعدة من وقت الموت وتقدر با بعد الاجلين وترغم **قوله** انت طالق لكل يوم
 هو قول الثلاثة وقال في يقع ثلاث في ثلاثة ايام **قوله** او كل جمعة محلهما اذا نزلت جمعة

تمت بابها

تمت بابها على هذا ولم تكن له شية وان كانت شية على كل يوم جمعة في طالق كل يوم جمعة حتى تبين
 بثلاث **قوله** او ليس كل شهر الا واحد في راسه لانه في هذه الصورة تطلق ثلاثا في راس كل شهر
 واحدة بخلاف كل شهر فانها تطلق واحدة لانه في الاول بينهما فصل في الوقوع ولا تملك في الثاني فاذا
 في البحر **قوله** فان نواه كل يوم بان نواه ان تطلق كل يوم تطلقية اخرى فتصير شية بحر ومثله كل جمعة
قوله والا صلح قال في البحر والغرف ان في الخوف والزمان انما هو ظرف من حيث الوقوع فيه
 فليز من كل يوم فيه وقوع بعدد العاقبة بخلاف كون كل يوم فيه الاتصاف بالواقع او مع وعند
 وكل ما صرح به مثله **قوله** في الخلاصة انت طالق في مخالفة لقول الشرح اومع ولم يرد عليه الا بذكر
 المعول المطلق وهو تطبيقية ولا يظهر فارقا فاده **قوله** فتطلق الاخرى الا عقب موت احدكما
 لوجود شرطه **قوله** ان ويلغو قوله لان لما سنده قوله **قوله** لوجود شرطه ان المعنوي وهو طول
 العمر **قوله** ان حين الامات الاخرى قبلها **قوله** فتقدم بعد شهر مفهومة انه اذا قدم قبل الشهر
 لا يقع الطلاق **قوله** وقع الطلاق مقتضا قان في المني فانه قلت ما الفرق بين هذه وبين سنة الموت
 للثبوت حيث وقع في الاول مستندا في الثانية مقتضا قلت اجيب بان الموت ليس بشرط لان الشرط
 ما يكون فيه خطا الوجود كالقدم والموت كاي لا محالة فصا ركنه ان طالق قبل رمضان
 بشهر يقع الطلاق في اول شعبان **قوله** وقد يجدر هذا لقول سابق **قوله** اعلم انه لا ياتي الا في هذه
 العبارة قوله سابقا مستندا وقوله هنا مقتضا **قوله** ان طريق ثبوت الحكم المراد جسد الطريق في
 الاخبار بقوله اربعة **قوله** كالطلاق صورته ان يقول ان دخلت الدار فانت طالق فان الدخول ليس
 بعبارة حال التلظية وسيقتضي عند وجوده لوقوع الطلاق به والمراد بالطلاق المعلق عليه **قوله**
 ثبوت الحكم في الحال كاشاء البيع الطلاق والعاق وغيرهما عن المني **قوله** بشرط ان المجل كل المدة اه هذا
 جواب سؤال اشار اليه في المني بقوله فانت قلت لا فرق بين الاستناد والظهور وهو التبيين قلت الفرق
 بينها اختلاف الشرط فان شرط الاستناد قيام المجل حال ثبوت الحكم وعدم الانقطاع من وقت ثبوت الحكم
 لا الوقت الذي استند اليه كاشاء النصاب للزكاة وليس كذلك بشرط التبيين حتى لو قال ان كان نبيك الدار
 فانت طالق فياضت ثلاث حيف ثم طلقها ثلاثا ثم ظهر انه كان في الدار في ذلك الوقت لا يقع الثلاث
 لانه تبين وقوع الاول وان ايقاع الثلاث بعد النقص العدة كذا حققه الشيخ المكل الدين وغيره
 اه **قوله** حين الحول ان حين تمامه **قوله** مستند الوجود النصاب لولا ان يقول مستندا لوجود اوله
 ان الحول بشرط وجود النصاب كل المدة والمراد ان لا يعدم كله في الاشياء لانه اذا اعدم جميعه ثم ملك
 نصابا اخذ ولو بعد الاول ساعة اعتبر حوله مستانف **قوله** والتبيين الاول بالتدقيق ان يقول والتبيين
قوله فتعق من ان من حين العقول **قوله** او من حين لم اطلقك مثل من حين وثمان وحيث ويوم فلو قال
 حلفت لم اطلقك تطلق حين سكت وكذا زمان لم اطلقك وحيث لم اطلقك ويوم لم اطلقك ولو قال
 لم اطلقك فانت طالق وسكت يقع الثلاث متابعيا لجملة اخاه صا صاحب البحر **قوله** وسكت مفهومة
 صرح به المعص بقوله في قوله اه **قوله** طلعت للمال بكونه لان من طلق في زمان وكذا ما تكون مفهومة
 نائية عن ظرف الزمان كما في قوله ما دمت حيا ومع وان استحدثت للشرط كذا اتفقا العلماء على انها هنا
 للوقت فصا حاصل المعنى اضافة الطلاق الى زمان حال عن طلقها وهو حاصل بكونه بحر مقتضى **قوله**
 وفي ان لم اطلقك ذكرهم ان واذا هنا بالتبعية والا فالمناسب لهما باب التعليق **قوله** من يموت احدهما
 لان الشرط ان لا يلقيا وذلك لا يتحقق الا بالياس عن الحياة وهو في اخر جزء من اجزاء الحياة فان مات
 وكان مدخولا بها ورشته يحكم الغرار وان كان الطلاق ثلاثا والا لآخره واشار بقوله يموت احدهما
 الى ان موته كموته في الرهاية واذا حكمنا بوقوعه قبل موته لا يثبت الزوج لانها بايت قبل
 الموت ولم يبق بينهما زوجية حال الموت لاستنفا العدة بموته في كغير المدخول بها لان الغرض
 ان الوقوع في اخر جزء لا يتجزأ فلم يلب الا الموت وبه تبين والحاصل انه لا يثبت منها مطلقا سواء كانت
 مدخولا بها ام لا ثلاثا في واحدة وهي شتره اذا مات يحكم الغرار فاده في البحر **قوله** قيل الموت

تمت بابها

عبر بالمصنف للاشادة في وقوع الطلاق في الجزء الآخر الذي يليه الموت **قوله** لتحقيق الشرط هو عدم
الطلاق **قوله** بلائيه صرح بمفهومه في قوله وان يؤخر الوقت اه **قوله** مثل ان فلا تطلق حتى يموت احدها
قبل الطلاق للامام اذا استعملت للشرط كما استعملت في الوقت فلا تتبع الطلاق بانك ومن استعمل الشرط
قوله واذا تمكك صفة فتجوز ان ان يعيدك فقد وسكنت فاعلم العنا من نفسك والترتيب تكلف الجهد
او كل الجهد وهو الشرح المناسب قال الشافعي قد كنت قدما موشيا مهولا متجسلا متعقبا خديا فالان صرت
وقد عدت موتا متجسا متعقبا متدينا اراكنت ذائفة وعفة وديانة فصرحت اكل لحم غنم هذا شراب
عفا في ان بقية ماء الفرج من اللين وفاد من شرع التلويح **قوله** ومثل من عندها فتطلق للحال
سكونه من الوقت كما في قوله وان تكون كريمة ادعى لها **قوله** وان يؤخر الوقت ان ياذ او جعله حتى
فانه يصيد اتفاقا وقفا وديانة تشديد وعلى نفسه **قوله** او الشرط فانه يصدق على قولها ايضا
ويستفي ان يصدق عند من ديانة فقط لانها عند هذا طاهرة في الظرفية والشرعية احتمال فلا يصدق القائل
بجد **قوله** ما لم تقم قرينة القبول ان قرينة دالة على الفور ولو ان التي هي قرينة الشرط والقرينة
قد تكون معنوية فمن الاول طلقين طلقت فقال ان لم تملكك فانت كما كان على الفور كما في القرينة
الثالثة ما لو طلب جهاها فانت فقال ان لم تدخل البيت فانت كذا فدخلت بعد سكت بشهوت طلقت
والقول لا يقطع ويستفي ان يكون التطيب ونحوه من كل ما كان من دواعي الجماع كذلك وفي الصلاة خلاف
نهر ولعلم ان المراد باليؤل بولها لا بوله حتى لو لم يدخل الا بعد ما بال فانها تطلق لانه لا يكون الا بعد
سكون شهوته ابو السعول **قوله** فاعلم الفور جزاء شرط مقدس فان قامت قرينة فتطلق على الفور
قوله بقوله متعلق بقوله مع الوصل **قوله** بالمجزة الاخيرة فائدة الوقوع المجزة دون المعلقة ان
المعلق لو كان ثلاثا وقعت واحدة بالمجزة فقط اذا كان موصولا فلولا كان موصولا وقع المجز
والمعلق من وقوله المعلق ان ما يقبله الحمل منه **قوله** استحسانا والقياس ان يقع شتان ان كانت متفلا
بها وهو قول زفر لانه اخاف الطلاق لا زمان خال عن التعلق وقد وجد ذلك وان كان قليلا وهو
زمان اشتغاله بالطلاق قبل ان يفزع منه وجه الاستحسان ان زمان البر غير داخل في الجهد وهو المقصود
ولا يمكن تحققة الا باخراج ذلك القدر عن الجهد من **قوله** ان يطلقها ان ثلاثا **قوله** به يقع وفي
قياسها هذا الرواية تتبع الثلاث لانه تحقق شرط الحث وهو عدم التعلق **قوله** لان التعلق المقيد
ان يجوز وهو لا في افاده المص **قوله** يدخل تحت المطلق ان مطلق طلاق المفهوم من قول الى الف
ان لم اطلقك ان فقد وجد الطلاق فلا يقع الجزاء لانعدام شرطه وهو عدم الطلاق **قوله** يوم تزوجك
المراد بالتزويج العقد **قوله** بخلاف الامور باليد مثل الاموال والسيور والركوب والصوم وتغيير المرأة وتغيير
الطلاق كما في الجرد **قوله** والاصل ان اليوم اه قيد به لان الليل لا يفسل فيه هذا التفصيل فلا يستعمل
بل هو اسم لسواد الليل ومنه وعرفا ولفظ اليوم يطلق على بياضها النهار بطريق الحقيقة اتفاقا
وعلى مطلق الوقت بطريق الحقيقة عند البعض فيغير مشتركا وبطريق المجاز عند البعض وهو
الصحيح لان حمل الكلام على النهار اوله من جملة على الاشتراك والمشهور ان اليوم من طلوع الفجر غروب
الشمس وانها من طلوعها لا غروبها وقول الشافعي اليوم بالتعريف الاول ذكره منكر لما في الجراح علم
ان اليوم انما يكون لمطلق الوقت فيما لا يمتد اذا كان اليوم منكرا اما اذا كان معروفا باللام التي للعدد
المضروب فانه يكون لبيانه النهار **قوله** حتى قرنا اه عدل عن قولهم حتى امين لان الجهد على اعتبار
الامتداد وعدمه فالمنظور ومن المتشايخ من ساج فاعتبرا اضيف اليه اليوم وحاصله ان العدول ببيع
لانه اما ان يكون المضاف اليه والمنظور في اليوم مما عتد كقول امرك بيده يوم يركب فلان او يكونا
من غير الممتد كقول امرك بيده يوم يقدم زيد وفي هذين لا يختلف جواب المشايخ ان اعتبار المضاف اليه
او المنظور في او يكون المنظور في ممتدا والمضاف اليه غير ممتد كقول امرك بيده يوم يقدم فلان
او يكون المضاف اليه ممتدا والمنظور في غير ممتد كقول امرك بيده فلان وانفقوا فيهما على اعتبار
المنظور في فاعلم امرك بيده يوم يقدم زيد فقدم ليلا لا يكون الامر بيدها اتفاقا وفي ان حرم يوم يركب

في الجهد

زيد فركب ليلا عتق اتفاقا واما من تنج واعتبر المضاف اليه والمنظور في انما اعتبر فيما اذا كان المنظور
والمضاف اليه ممتدا او غير ممتد من مضاف هذا الخلاف في الحقيقة بحد من كذا عن الكشف والتلويح **قوله**
بفعل مداه بالعلل الشئ ولو عبر به كان اوله لان الامر باليد لا يعد من الافعال عتقا **قوله** يستوعب المدة
اشار به لا ما ذكره في البحر من ان المراد بالامتداد امتدا ويمكن ان يستوعب النهار لا مطلق الامتداد لانهم
جعلوا التكلم من قبيل غير الممتد ولا شك ان التكلم مما عتد زما فاعلم ان لا يتدبج يستوعب النهار **قوله**
بما فيه مطلق الوقت لكن لو قال عتيت به بياض النهار صدق قلنا لانه نون حقيقة كلامه فيصدق وان كان
فيه تحقير على نفسه ذكر الزيلعي وكل ما صدق فيه قضاء صدق ديانة من غير مكر فان قلت كثيرا ما يتد المفعول
كون اليوم لمطلق الوقت مثل انك يوم ياتيكم العتد واحسنوا الظن بالله تعالى يوم ياتيكم الموت وبالعكس
مثل انك طالق يوم يصوم زيد وانت حريم فكيف تسمى قلت الحكم انما هو عند الاطلاق والحدود الموانع
ولا يمنع مخالفتها بعبارة القائل كما في الاشارة بجر **قوله** كما يقع الطلاق ان فتطلق في ان وقت في قوله انت
طالق يوم اتزجك **قوله** او برئي بخلاف انت برئية فانه يقع به البابين كما ياتي في الكناية افا د **قوله**
ليس شئ لان محليته الطلاق انما هي قائمة بها لا به فالاضافة اليه اضافة الى غير محله فليفتو به واشار به الى انه
لومكها الطلاق فليفتو لا يقع لما قدمناه بجر **قوله** او انا عليك حرام الا في الاتيان بالواو **قوله** لانه
الوصلة من وصلة النكاح افا د صاحبه الجرد **قوله** وهما ان ازالة الوصلة وازالة الحمل **قوله** مشتركان بصيغة
اسم المفعول ان مشترك بين الزوج والزوجة فيصير اضا فترها الى كونهما عملا بحقيقة **قوله** حتى لو لم يقل
اه الاول ان يقول ولو لم يقل منك ويكون محترز الاستبعاد عليك في تصوير المعنى وقد وجه بعض
الشيخ كذلك ولا وجه في التشديد في البحر فبينا بقولنا منك وعليك لانه لو قال انا باين او انت نفسي ولم يقل
منك او حرام ولم يقل عليك لم تطلق وان يؤخر لان البينونة متعددة كما في المعراج ان فيجوز ان تكون له
امراة اخرى فيزيد بها بقوله انا باين منها او حرام عليها **قوله** فاعلم هذا القيد في انت حرام جاه وعي اصل
المدح ما على ما به الفتوى فيجوز بلائيه كما ياتي في الاية **قوله** وان لم يقل من د به على الاكمل حيث ذكره
خاتمة انه اذا لم يقل من يكون با خلا وهو سره ونحوه في الصورة المذكورة بعد قوله بلائيه لانه صريح
في ابطال النكاح **قوله** مع عتق مولك اياك او غير المتفق عن الاعتاق يجاز من استعادة الحكم للعدة وانما
عمل في المنعول وهو اياك على اعتبار كونه اسم مصدر كما عني كلامك زينا شهر **قوله** وله ان للزوج المعلوم
من المقام **قوله** لوجود التعلق بعد الاعتاق ان يكون الاعتاق شرطا للتعلق فوجد تعلق الشقين معه
مقارنا بالتعلق المتأخر عن الاعتاق يقع الطلاق المتأخر عن التعلق بعده فيصا دفها حرة فيملك الزوج
الرجعة بحد وهذا يدل على ان المراد بالتعلق اثر الاعتاق لا الاعتاق ويتخرج حكم ما اذا عبر بالمضاف والمضاف
كلام ابن الكمال ان الحكم فيها متحد لكون مع بطلان الشرط **قوله** لانه شرط اعتراض بان مع للمقارنة على ملة
المشهور لا للشرط واجب بانها قد تجزى للتا خير كما في قوله تعالى ان مع العسر يسرا ان بعد فاشترط المراد
التاخير افا د العين وقال السيد المحمدي مع هذا للتا خير شرط لا مشرطة المقارنة لتحقيق وقوعه لا للمقارنة
كما هو الاستعمال الكثير الشايع فيسقط ما قبل ان يلمت مع اللتان فيكون مضافا للمعنى الشرط اه فان قيل علما
ذكرتم يستفي ان يصح قوله لا يجزى انت طالق مع نكاحك على معنى ان تزوجك والحكم ان لا يصح فلا يقع
الطلاق الا ان تزوجها قلنا انما تركنا الحقيقة فيما نحن فيه باعتبار ان الزوج مالك للطلاق تنجرا وتعليقا
وتصرفه نافذ فلزم من صحة تعليقها واما الا جنة فلا عليك الطلاق تنجرا ولا تعليقا ولكن يملك البينين
فان مع التركيب يترك حروله بان قال ان تزوجك فانت طالق مع ضرورة صحة البينين فيبقى اه ابل السوء
قوله ونقل ابن الكمال في ايفاء الاصلاح عن النكاح **قوله** اذا الختم اذ دخل قوله بين ختمين كالطلاق و
العقاق والنسوة **قوله** يحل لكل الشرط فكانه قال ان اعتقك فكسرت مع جمعين بعده **قوله** ولو عتق
ان عتق الزوج والسيد بان قال المولى اذ احاد العتقات حرة وقال الزوج اذ احاد العتقات طالق تنجرا
منه **قوله** يحل العتد المار على اتحاد الشرط وما ذكره مثال **قوله** لا رجعة لها وفي نسخة له **قوله** لتعلقها
ان العتق والطلاق شئ واحد قال في المحل لان وقوع الطلاق مقارنا لوقوع العتق فيقع الطلاق وهي

امته بخلاف المسئلة الاولى فان العتق هناك مقدم وبعده كما عرفت وعند محمد يملك الرجعة لان العتق اشرف
 وقوعا لانه رجوع الى الحالة الاصلية وهي مستحسن بخلاف الطلاق فانه ابغض المباحات فيكون وقوعه بطوع
 وتاخر **قوله** في المسئلة الثانية هذه المسئلة ومسللة مع المستقيمة **قوله** ثلاث حيضات كانت من ذواتها والاقتلا
 اشهر او وضع الحمل **قوله** احتياطا عما ينكره المسئلة الثانية كما ان قوله ولو من غير اه خاضع بها **قوله** لو وقع في
 امته او وقع لا تشر من الحد فلا يتحقق الفرار وفي الزهر وتبعه الجوز مقتضى ما مر من كمال ان تشر **قوله**
 بالاصابع جمع اجمع مؤنثه وكذا سائر اشهرها مثل الحيض والنهر كذا في المصباح وقال الصفار في الغالب الثانية
 وبذلك وفيه لغات جمعت في قول ابن مالك تثليث باصبع مع شغل حركة من غير قيد مع الاصبع وقد كلفنا
 بوزن عصفور والمشهور من لغاتها كسر الهمزة وفتح الباء وهي التارنقاها الفصحى بوزن **قوله** وقع
 بقدره لانه تشبيه بعدد التارنقاها بكذا والضمير يرجع الى ما اشار اليه ان بعدد ما اشار اليه فلو اشار
 بواحدة فواحدة او شئتين فثنتان مع ومنه علم ان الى الاصابع للجنس **قوله** فانه ان نوى ثلاثا وقعن والا
 فواحدة لانه يحتمل التشبيه من حيث العدد ويحتمل التشبيه بالصفة وهو الشدة فايها نوى صحت نية وان
 لم تكن له نية يحتمل على التشبيه من حيث الصفة لانه اذا ما بواضع وفي المحيط اذا لم ينو الثلاث تقع واحدة
 باينة كما في قوله انت طالق كالفرد **قوله** لان الكافي ان في هكذا **قوله** ولذا في العتق المذكور بين
 الكافي ومثل **قوله** كما بان جبريل فان الحقيقة في الفردين واحدة وهو التصديق الجلي لم الذي بلغ الغاية
 في الجزم **قوله** لا مثل ايمان جبريل ان من حيث زيادة الانوار والثمرات المترتبة عليه من التقريب وغير ذلك
قوله كلف ان كما اذا اخرج الاشارة بالكف وان الاصابع فانه يصدق ديانته لا قضا افاذه في البحر **قوله**
 والمعمدة الاشارة ان لا يصدق ديانته في نية الاشارة بالكف الا اذا كانت الاصابع بتمامها مشدرة
 واما اذا اشر بالبعض دون البعض فيستعمل المشدرة لان الشتر قرينة على ارادة العدد كذا ظهر في فهم
 هذه العبارة ويقي ما اذا كانت كلها مشدرة والظاهر ان الحكم فيها كالمشدرة **قوله** انه يصدق قضا
 اه فبعله في الفالح كمن نية المضموم منها فانه يصدق فيه ديانته فقط قال لا ينكر وجهه لانه ارا وطلاق
 الظاهر فالق في لا يصدق **قوله** ولو لم يقبل هكذا بان قال انت طالق فقط واشار باصابعه **قوله**
 يقع واحدة او بالصفة **قوله** لفقد التشبيه الا تشبيه الواقع من الطلاق بالانشار اليه الاصابع المستغنى
 فذلك التشبيه من الكافي **قوله** لم اره عدم وقوع الطلاق به الظاهر ان ان يخفى وان نوى لان هذا اللفظ
 ليس بصريح ولا كناية والاشارة بيان للملفوظ ولم يوجد **قوله** ولو اشار بغيرها ان يكون
 بالحق الكف في جانب المشير افاذه المص **قوله** للعرف ان يعرف الحس وطريقهم قاله المص ولو اراد الوفاء
 الجار بين الناس كان اول ما في المص جزم صاحب لوقاية وصاحب الدرس وقيل مقابلة المشدرة لملكي
قوله فالعبارة للتشريع انه ان العبارة بجملة العمل لان علمه يبين اقصاه **قوله** انت طالق باين لما قد في
 من الرجوع شرع يتكلم على اباين **قوله** او البتة هو مصدر ببت اذا قطع به وجزم **قوله** لو موطوءه من كل
 الخلاق فان طلاق غيرها باين اتفاقا والاعادة **قوله** او خشا الطلاق اشارة الى كل وصف على العكس لانه التنازع
 وهو يحصل بالبيوت لانه الخش من الطلاق الرجعي ويستثنى منه اكثره بالفاء المثناة فانه يقع به الثلاث ولا
 يدين اذا قال نويت واحدة **قوله** او البتة انما كان باينا لان الرجعي سنة **قوله** او كما الجبل اشارة الى
 التشبيه بما يوجب زيادة في العظم وهو زيادة وصف البيوت قال في البحر والمحال ان الوصف ما يثبت من
 الزيادة يوجب البيوت واما التشبيه فكذلك لان كان التشبيه بكم او ابراء وجهه خدع في كشمه
 لا قضا التشبيه الزيادة وغير ان التشبيه قد يراد منه التقليل **قوله** او كما البتة تشبيه في محتمل ان يكون في القوة
 ويحتمل ان يكون في العدد فان نوى الثا في وقع الثلاث وان لم ينو ثلث الاول وهو البيوت ونحوها
 ذكر قوله مثل الف ومثل ثلاثة اما لو قال كعدد الف وكعدد ثلاث فانه يقع الثلاث **قوله** اما اعلا
 البيت وجه البيوت به ان الشئ قد يلا البيت لعظمه في نفسه وقد يلا في كثرته فانه ما نوى من نية عند
 عدتها باينة الاقل **قوله** شديدة الشدة تكون بالبيوت **قوله** او عرفت في اوله دليله هذا كناية عن
 صعوبة التذكر يقال لهذا من طول وعرض وان صعب خافي وذلك في الطلاق يكون باينا قال في البحر

وقيد بما ذكر من الاوصاف لانه لو وصفه بالاصابع لم يلغ الوصف ويتبع رجوعا نحو طلاق لا يقع
 عليك او على ان بالخيار وان كان يوصف به فلا يثبت من زيادة في الشدة كقوله احسن الخلاق اسنه اجمله
 اعدله خيره اكمله افضلها بتم يقع رجوعا وتكون طالق للسنه في وقتها وان نوى ثلاثا ففهي ثلاثا للسنه
 في كاذب لكم **قوله** او خشنه بالثمن المعينة قبل النوى ويبيح المعنى الاشارة **قوله** او اكبره بالباء المحو
 اما اكش به بالمشاة او المشقة فيا في حكمه قريبا **قوله** بما يحمله هو البيوت فانه يشبه البيوت قبل الدخول
 للمال وكذا عند ذكر المال وبعده اذا انقضت العدة بجر **قوله** ثلاثا في الحرة اما لو نوى شئتين فيهما
 فلا يصح ككونه عدد محضا افاذه صاحب البحر وظاهر ما في الشرح ان نية الثلاث تنجز في جميع هذه الاقسام
 وليس كذلك فانها لا تنجز شئها في شديدة وطويلة وعرفته لعدم احتمال اللفظ لها وعلمه نوع افتر
 بانه نوع على التطبيقية وانما تتناول الواحدة والنية انما تنجز في المحتمل والفاء موضوعه للوحدة فلا
 يحتمل نية الثلاث ابو السعود **قوله** فيجب جوب شرط كذا في ان فان نوى ثلاثا في الحرة وشئتين في الامة
 صواب **قوله** كما مر ان في اول هذا الباب من انه مصدر يحتمل الفرار والاعتبار وهو الثلاث في
 الحرة والشئتين في الامة فتصح نية **قوله** كما لو نوى تشبيه في الصفة **قوله** وبجوابين كالبته وكل كناية
 قرت بطلاق بجر فيها ذلك فيقع شتان بايتان بجر فيقع شتان بايتان بناء على ان التركيب خير بعد
 خبرهما بايتان لان بيوتة الاولى مشدرة بيوتة الثانية او معنى الرجعي كونه بحيث يملك رجوعها وذلك
 منصف بانسان البائية الثانية فلا فائدة في وصفها بالرجعية **قوله** ولو عطفها هذا مفهوما التقيد
 في المسئلة الاولى بقوله انت طالق باين **قوله** فلم ينو شيئا اما اذا نوى البايين فباين نوى عن الرجعية وظاهر
 انها واحدة باينة والظاهر ان محل ما لم ينو التقيد **قوله** ولو بالفاء ان بان قال انت طالق فباين ولم
 ينو بقوله فباين شيئا كما افاده المص ولعل الفرق ان الفاء للوصل بخلاف ثم والواو لتحتمل الاستئناف
 وان يجعل ما بعدها كلام مبتدا ولا يثبت فيه فيلغو **قوله** لانها لا تملك نفسها اه فهي صفة تقييد البيوت
 وقوله الا في البايين افاذه الرجعي فلا تملك نفسها لانها زوجة من كل وجه حتى وجب لها القسم **قوله** الرجعية
 ان ويلغو الشرط وان نوى الثلاث فثلاث كذا في البحر **قوله** وقيل لان لا يملك الرجعية لوقوعه باينا **قوله**
 ورجعية البحر الثاني حيث قال وظاهر الحداية ان المذهب الثاني ثم قال وقد علمت ان المذهب وقوعه البايين
قوله وخطا في تشديد الطار ومهمه يرجع الى صاحب البحر **قوله** وقول الموشقين عطف تفسير على التعاليق
 وصورت ان يقول في الوشقة بعد ذكر العقد والشرط انه اذا تزوج عليها او اخرجها من البلد
 او الدار تكون طالق طلقة تملك بها نفسها والموشقين بكسر الشاء المثناة عدول دار القضاء ويسمون
 بالمشدرة موشقين لانهم يوثقون من شهيد ببيان ان نية تقع قاله اولاهم يكيدون ما يشرع به الناس في
 السجلات والعصك **قوله** لكن في البيوتية استدراك على قوله وخطا ووجه الاستدراك ان الذي قوله
 ففهي باين او ثلاث وجر حيز في البيوتية وان الواقع بالتعليق مع ذلك ربي فلا يكون رجوعا من غير ذكر
 ما يدل على البيوتية او **قوله** لان الوصف لا سبق الموصوف يقع ولو حكم بان الطلاق باين او ثلاث للزم سبق
 الصفة الموصوف لان اصل الطلاق معلق فلم يقع بعد بدامه ان فيكون افتا من افتة بالرجعي في التعاليق
 لما ذكر صحبه في دعوى سبق الصفة نظرا لان الوصف معلق لاصل الطلاق فعند وقوع اصل المعلق تلحق
 صفة المعلقة **قوله** لعدم وقوع الطلاق عليها ان فكيف يجعل ثانيا او ثلاثا فهنا كتحقق سبق الصفة للموصوف
قوله ومفاده بطلان الميم ان مفاد تقييد البزائير وهو قوله لان الوصف **قوله** لانت باين الاول ان
 يقول ما واه لقوله ففهي باين او ثلاث الواقع في عبارة البيوتية **قوله** والوصف لا سبق الموصوف قد
 علمت انه لا سبق في عبارة البيوتية وكذا هنا ولم يقع هذه الجملة في كلام المص هنا **قوله** بالثا بالمشاة
 هو محو نية من اكش ففهي كناية عامية **قوله** ولا يدين في ارادة الواحدة مفهومة انه يدين في ارادة
 الشئتين ووجهه ان افضل التفضيل قد يراد به اصل الفعل ان كثر الطلاق فبان محتمل كلامه فيصدق
 ديانته قاله واما لم يدين في الواحدة لانها لم تكن من محتملات اللفظ **قوله** كما لو قال اكش الطلاق ان
 بالمشاة فانه يقع به الثلاث ولا يدين ان قال نويت الواحدة بجر **قوله** او الوفاء بالفهم الهمزة جميع

الذي وانما وقع الثلاث في هذه فتقتل لاشهادتها في الطلاق فيقول ما زاد قوله اول قليل ولا كثير ان انت
طالق لا قليل ولا كثير لان ما قليل اثبت الكثير بقوله ولا كثير يبيد نفيه فلا يقبل كذا في الجوهرية بين
والكثير ثلاث فانه لو قال انت طالق كثيرا ذكره الاصل انه يقع الثلاث لان الكثير هو الثلاث وذكر
ابو الليث في الفتاوى انه يقع شتان في فعل قياسه ما قاله بيقع في لا قليل ولا كثير شتان كما في عن البحر
وفي التعديل نظر لان المتكلم لم يقصد الاخبار بل قليل فقط انما قصد الاخبار في شتمه من المعطوف
والمعطوف عليه تقديره وسط والوسط من الطلاق شتان في نظيره ما قاله في الدعاء من حلوا يضر
فانما التعديل انه لو قدم لا كثير على قوله لا قليل ان يقع واحدة لانه اثبت القليل ثم ادا نفيه بالكثير
وقد ذكر بعد ان الواقع به شتان وقيل بيقع واحدة **قوله** هو المختار اشارة الى جميع كلام الاصل
في قوله ثلاث ذكره للايضاح والا فهو معلوم من الكافي في قوله كما لو قال **قوله** بعينين كما في
البحر عن الزهري في واحدة الظاهر انها بصفة لانها اقل من البين **قوله** ولو قال عامة الطلاق اثبت
به شتان لثبوت استعمالية الغالب وغالب الطلاق شتان **قوله** او جعله المنقول في لفظ الجمل وقوع الشتان
لاشتماله في معنى الغالب اما الاجل فلم اره والظاهر ان نون اعظم من الكم يقع ثلاثا وان نون اعظم
من جهة الشرع بمعنى او فقه للسنة فواحدة رجعية في طهر لا طهر فيه ولا في حيزه **قوله** اولونين الواقع
بهما رجعتان كما في البحر عن الزهري واما ثلاثة الوان او انواع او وجوه او منوب فتلاثة كما في الحديث
قوله او اثبت الثلاث انما وقع به شتان لان الاكثر مضى الى الافراد واكثرها شتان بخلاف اكثر الطلاق
فان الاكثر فيه لما اضيف الى الجنس كان معناه الثلاث **قوله** او كبر الطلاق انما وقع به شتان لان اللفظ
صغير الطلاق والثلاث اكبر فالثان كبره **قوله** على الاشبه وجبه ان يقع الكثير ثبت القليل ثم يثنى
القليل شدة على نفسه وفيقع الوسط وهو ما بينهما وذلك شتان بخلاف لا قليل ولا كثير ومقابل الاشبه
ما في الجوهرية من انه يقع واحدة افاده **قوله** وطالق اخواه ان وانت طالق او **قوله** والفرق
دقيق حسن وجه الفرق انه اضاف الاخر الى ثلاث معبودة ان حيث قرنها بال ومعهوديتها بقوعها
بخلاف المكر افاده **قوله** وقوله ومعهوديتها بقوعها فيه نظر لجواز ارادة المعهوده هنا من
الشارع فانه جعل الطلاق لا يتجوزها او المعهود وقوعها من بعض الناس **قوله** يقع بانت
طالق او لان كذا الاضيق الى معنى افادت عموم الاجزاء واجزاء الطلقة لا تزيد على طلقة واذا
اضيفت الى مكر افادت عموم الافراد وهي ثلاث **قوله** وعدد التراب نحوه عدد الشمس التعبير
بمثل لا يتبعه بعد كما في البحر قال في اراد ما يصدق على التعديل والكثير وهو اسم الجنس لا افراد كالماء
والعسل **قوله** واحدة ان يائية لان التثنية يفتقر الى زيادة وهو البينونة **قوله** وعدا والبريل
ثلاثا اراد به ما لا يصدق على قليله وكثيره كالتمر والعنب قال في **قوله** وعدا شعرا يبرار اريد التثنية
بجمله النفي والاشبات **قوله** او وعد شعرا يبرار كني اراد به التثنية بمعلوم النفي بجر **قوله** وقيل بعد
والواقع ما يقبله المجل والرائد لغو **قوله** والا لا ان وان لم يوجد شتان من الشعر والسمك لا يقع الطلاق
قال في الهندية لو طلق الطلاق الى ما شاءه الشهود لكنه زایل وقت الخلاف بعارض عدد شعرا
او ساكنه وقد شور لا يقع لعدم الشهود كذا في فتح القدير ولو قال بعد ما شعر الذي على فريج وقد
كانت طلقت وليس عليه شعور قال محمد بنهم الله تعالى لا يقع كما لو قال بعد ما شعر الذي على فريج وقد
طلى كذا في الخائنية ولو قال انت طالق عد وشعور راسه وقد طلى لا يقع شيء **قوله** فقال صدقت
على قياسه لو قال لا يجنب لغيره زوج يعني امراته اولست لك بامانة فصدق **قوله** ان نواه لان
الجملة وان كانت خبرية لكنها تحتل الانشاء فتصح نية **قوله** خلافا لهما فقال لا يقع لانه من
الكذب **قوله** لا تطلق وان نون لانه اوله والآخر للكمالات وان لم يسم بطلاق **قوله** فريضة ارادة النفي
ان والنفي خبر لان جواب القسم لا يكون الا جملة خبرية وكذا جواب الاستفهام والطلاق لا يقع الا
بالانشاء فيكون من الاخبار الكاذبة وفيها يرجع الى النوعين السابقين **قوله** تطلق بيلى لا يقع
وذلك لان بل لا يجاب المنفي بخلاف نعم فانها بعد النفي ونفي وبعد الاشبات اثبات **قوله** للعرف بين

ان اهل العرف لا يفدون بينهما بل يفرون منها ايجاب المنع اه **قوله** وتطلق لغيرها ان ادعت
الدخول والا فبما بين **قوله** لاقتضاها الطلاق ان لا تستلزام الطلاق سبق النكاح ان القعد **قوله** وضئ
ان شعرا ولغويا **قوله** ولم يدرب طلاقا وبغيره اما اذا غلب على ظنه احداهما فليعتبر به على ما ينظر **قوله**
لغوا فظاهر انه لا سفارة لا يقال تلزمه الكفارة بناء على الاقل وهو اليمين الموجبة للكفارة
لان يقال اليمين بالله تعالى الموجبة للكفارة ليست اقل من اليمين بالطلاق **قوله** كما لو شك له ان النكاح
ثابت بيمينه والتا لم يشكوك والشك لا يزيل اليقين وقدم الشرح اخرونوا قض الوضوء انه لو
شك في نجاسته ماء او ثوب او طلاقا وعقوب لم يثبت **قوله** بينه على الاقل قال في الاشياء ان لخلق واحدة
او اثنتين على الاقل كما ذكره الا سيجب الا ان يستيقن بالاكثرا او يكون اكبر ظنه وان قال عزمت على
انه ثلاث يشكها وان اخبره عدول خفوا ذلك المجلس بانها واحدة وصدقهم اخذ بقولهم وعن
الامام الثاني اذا كان لا يدرك اثلاثا اتم اقل بيمينه وان استويا عمل باشد ذلك اه وعلى قول الثاني
اقتصر على ان ولعله لانه يعمل بالاحتياط خصوصا في باب الفروج **قوله** له شرعها بلا محلل لان
الطلاق انما يلحق المنكوحه نكاحا صحيحا للمعقودة بعد الطلاق او الفسخ بالبررة او الايام عن
الاخلام كما قدمناه عن البحار ان والمنكوحه فاسدا ليست واحدة معنى ذكر **باب طلاق غير المدخول**
بها انما اخذ لان الطلاق بعد الدخول اعمل له فكونه بعد حصول المقصود وقيل بالعوارض ولذا قبل
لا يقع بغير **قوله** انت طالق بارائيه مثل هذه الصورة ما اذا قال انت يا نانية اه لظهوره الغلبة بخلاف
ما لو قدم وقال انت يا نانية طالق ان دخلت الدار عليها المعان وتعلق الطلاق **قوله** فلا حد لان التقيد
وقوع عليها وجه زوجته وقذف الزوجة لا يوجب الشارة وقال الثاني يقع واحدة وعليه الحد لان التقيد فعل
بين الطلاق والثلاث واصل ان الوقوع بالعدد والتعدي ليس بفاصل عن وقوع التقيد قبل الطلاق
فاستثنى الحد لما تقدم والمعان لان المعان اثره التعديق وهو لا يتبع بعد البيونة لحصوله بالا يائية
وهو لا يقع بدون حكمه ولو يوسف لما جعل التقيد فاصلا الفاء **قوله** ثلاثا فكان الوقوع بقوله انت
طالق فكان التقيد بعد الطلاق البائس لانها غير مدخولة فوجب الحد وتامه **قوله** لو وقع الثلاث عليها
وجم زوجته لقي الحد والا ولا ان يقول لو وقع التقيد **قوله** ثم بابت من مدقول العدة وهو على النفي المعان
فيه لغو وشرب **قوله** بعد ان بعد ما ذكر من الثلاث فاستثنى المعان لعدم فائدة **قوله** وهذا انما قل
بين كما لم يفصل التقيد بين الوصف والعدد كذلك لا يفصل بين الاصل والاستثناء اما المعان فهو ثابت
لانها زوجة **قوله** تعلق الاستثناء وهو المشتبه وانما سميت به لان الحكم بتغيرها كما يتغير بالاستثناء وانما كان
طالق من قوله انت طالق **قوله** بزار في عبارتها كما ذكرها الشرح في باب التعديل قال لها انت طالق ان شاء
الله متعللا بالفسق سحان او جسا او عظام او ثقل لسان او اساكز فم او فاصل مفيد تكميل
او حلا وطلاق او ندا كانت طالق يا نانية او لا طالق ان شاء الله هو الاستثناء **قوله** وقعن ولو قال او
قعنت عليك ثلاث تطليقات وقعن اجماعا ولو قال لها انت طالق ثلاثا فاجمع على الوقوع **قوله**
لما تقدمت على استبالية النية والنقلية قول محمد بنلفنا ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن ابن
مسعود وابن عباس رضي الله تعالى عنهم اجمعين **قوله** كان الوقوع به رد كما قال الحسن وصاحب المشكلا
منه وقع واحدة فقط لانها تبين بان طالق لا اعدة وقوله ثلاثا يعاد قها وهي اجنبية **قوله** وما
قيل قائله صاحب المشكلا وسبق به الحسن **قوله** انه لا يقع انا الثلاث وانما يقع به واحدة **قوله** لشروا لا ياتي
وهي قوله تعالى هو تنكح زوجا غير ابواسعود **قوله** باطل محض ان لا يقبل التأويل **قوله** لعموم اللفظ انما يقتضيه
النفس وهو مع غير المدخول بها وفيه ان الالة صريحة في المدخول بها لان الطلاق ذكر فيها مفقدا وتغيره
تخصيصا ولا يكون في غير المدخول بها الا بمجرد النكاح فالاول الاستثناء والاستثناء ما ذكره عن الامام محمد
قوله وحمله ان كلام الحسن البصري **قوله** على كونها متقدمة يعني ان الحسن انما قال بوقوع الواحدة اذا
فرد الثلاث اما ان اجمعها في لفظ واحد فيقع ولا خلاف في والله تعالى اعلم بصحة هذا انه لو كان
كذلك لما نقله الائمة المعتمدة من خلافا عن سلف **قوله** وان فريضة بوصف كان يقول انت طالق واحدة

وواحدة **قوله** او خبر كذا انت طالق طالق طالق **قوله** او جعل كذا انت طالق طالق انت طالق **قوله**
بعض ان في الثلاثة سواء كان بالواو او الفاء او غم او بل فالصور اختلفت بعضها في صور ثلاث صورة
عدم العطف في الجملة فتمت صورة من ذهب اربعة حروف العطف في ثلاث صور ذكرها الشرح مع اضافة
صور عدم العطف وقد رجع الشرح صاحب الشرح في ذكر العطف هناك مع ذكره بعد والمهر من المتعدي في
غير العطف قال وقيدنا بقيد حروف العطف لانه لو فرق حروف العطف فشد كره **قوله** او غيره الاظهر ان
يقول وبدونه **قوله** انت بالواو قبل الفاعل من جملة كلام الالة عند يوسف ورجح الشرح في اصوله
وعند محمد بنده وغيره فبين ما قبل الفاعل في جملة كلام الالة عند يوسف ورجح الشرح في اصوله
انتم من شدة المؤلف المتعدي وجماعة في الشرح **قوله** ولذا ان يكونها كانت لا لاعددة **قوله** لم تقع الثانية
ولم تقع الثالثة بالاول **قوله** حيث ان جميع الصور المتقدمه لبقاء العدة ولا يصدق قضاء ان معنى
الاول **قوله** وعلم المتعدي ان المقام من قوله وان فرق افاده المص **قوله** متفقات انما دخلت
الصدق لانه مريد فيه جازي لوقال ذلك للمدخل بها لا يقع جملة بل موقوف حتى لو دخلت لم يلحق ثلاثا جملة
لا يثبت كما لا يخفى **قوله** او شقين مع طلاق الا ان كان الواقع واحدة لان مع هذا يجمع بعد كما في قوله تعالى
ان مع العسر يسرا فالتشديد لا يحل لهما بعدا لواحده في غير المدخول بها لخرجهما عن العدة **قوله** كالوقال
نفسا واحدة لان قوله نفسا كقوله واحدة فكانت طالق واحدة واحدة فكل من المتعدي لم
تقع الثانية شقين من الجبرية وعلمه صاحب الشرح بان غير مستعمل على هذا الوجه فلم يجعل كلاما واحدا وهو
لان ما ذكره شيخنا في الصورة الثانية وقد اتفقوا على وقوع الشقين بها **قوله** لانه جملة واحدة قد يقال
ان هذا يجوز في المسئلة الاولى وعلمه في الشرح بان اراد الايقاع بهما وليس لهما عبارة يمكن النطق بهما احده
من هذه اذ وفيه ان قوله انت طالق شقين احده منها **قوله** فثلاث هو قول يوسف قال في الشرح وجزم
به يوسف لا ترجيح وكذا يقع الثلاث باحد العشر لعدم العطف **قوله** كما هو ان من قوله لانه جملة واحدة **قوله**
والطلاق يقع بعد وقرن به لا وبالعدد ما يؤول الواحدة والشقين والثلاث والواحد وان لم يكن عددا
الا انه مبذوء وقدم ان الوقوع بالواحدة عند ذكرها لا بقوله انت طالق شقين وثلاث بقوله قرن الاله
لا بد من كون العدد متصلا بالايقاع ولا يغير الانقطاع بالانقطاع النفس فلو قال انت طالق وسكت من غير
انقطاع النفس ثم قال ثلاثا يقع واحدة ولو اتفقت النفس واخذت ان في ثلاثا فثلاثا انما قال على
المعنى عند رفع اليد عن فم مثل العدد الشرط والاشاء فلو قال لها انت طالق ان دخلت الدار فانت قبل
قوله ان دخلت وان شاء الله تعالى لم تطلق لان صدر الكلام توقف على اخره لوجود ما يغيره من الشرط و
الاشاء **قوله** عند ذكر العدد لا حاجة اليه لانه موضوع الكلام **قوله** بعد الايقاع الاول بعد الصيغة لا في
الايقاع انما هو بالعدد **قوله** قبل تمام العدد افاده الشرح بتقدير تمام الفاعل لومات في اشياء الكلف بالعدد
لا تطلق **قوله** لغايبه المهر تمامه ويرث الزوج منها ابو السعود **قوله** لما تقدم ان الوقوع بالعدد
وحي لم تكن محلا عند وقوع العدد **قوله** او اخذ احد فم ان ولم يقل شي بعد ذلك **قوله** قبل ذكر العدد
من يثبت بقوله مات او اخذ **قوله** عملا بالمعقولة لان لفظ الطلاق لم يتصل بذكر العدد في قوله انت طالق
وهو عامل بنفسه في شئ ناده **قوله** بل يظن مصدر مضى في المفعول والضمير الى العدد **قوله** لا يقتصر
بقصد العدد بدون تلفظ به **قوله** ولو قال لغير الموطوءة اه مداده بالموطوءة ما يعم المخرج بها فان المخرج
بها في حكم الموطوءة **قوله** بالعطف ان بالواو او غم او بل واحدة في هذه الصورة لان الواو المطلق الى جميع
المتى طغات في معنى العامل اعم من كونها على المعية او على تقدم بوصفها متسا طغات او تاخر فلا يتوقف الاول
على الاخر لان الحكم يتوقف متوقف على كونها للمعية بخصوصه وهو متوقف على كماله فعمله فيبين بالاول فلا يقع
ما بعده اذ اعلم الحكم المعطوف بالواو علم بانها وثم بالاول لا يقتضا التثنية ثم التثنية مجرد وقد
سلف انما اذا فرق يوسف ولغير عطف بينوتها بالاول فتقوله بالعطف اتعاق **قوله** او قبل واحدة قبل
اسم لزمان متقدم على ما اضيف اليه والاصل ان الظرف متى كان بين اسمين فان لم يعرف بها الكتابة كان
صفة للاول تقبل جازي في قبله عموما فليثبت فيها سنة لزيد وان قرنها بالكتابة كان صفة للثاني لقول

جاء في قبله عموما فاذا قال انت طالق واحدة قبل واحدة فقد وقع الاول قبل الثانية فياثر بها فلا
تقع الثانية **قوله** او بعدها واحدة بعد اسم لزمان متاخر على ما اضيف اليه وانما وقعت واحدة لانه
وصف الثانية بالبعدية ولو لم يعرفها بهما لم تقع فهذا **قوله** بانيته هذا حكم كل طلاق وقع على غير
المدخول بها **قوله** واحدة بعد واحدة وجهه انه جعل البعدية صفة للاول فاقترن ايقاع الثانية قبلها
وهو لم يقع قبل شيئا فكان ايقاعها الى الال فيقتصران **قوله** او قبلها واحدة وجهه ان ايقاع الطلاق
في الماخر ايقاع في الحال لا متاع الاستداد الماخر لعدم الوجود فيه فيقتصران فتقع شتان **قوله** او مع
واحدة مع لشتان فلا فرق بين الاثنيان بالضمير او لا فاقترن وقوعهما معا **قوله** شتان بان
قال واحدة بعد واحدة او قبلها واحدة او بعد شتين او قبلها شتان او مع شتين او
معها شتان فيقع ثلاثا بالاتفاق سواء كان العطف بالواو او بالفاء واذا علم هذا في غير المدخول بها
ففي المدخول بها او التوقف او الالكلام على اخره **قوله** متى وقع بالاول كما في صور وقوع الواحدة **قوله**
او بالثانية كما في صور وقوع الشقين **قوله** انت تان وتما جيب **قوله** لان الايقاع في الماخر ايقاع في
الحال لانه لا يلائم اشاء طلاق هذا الوقت يقع ما فيها فكانت اشاء طلاقين بعبارة واحدة يقع الشتان
وهذا التعليل في غير صور المعية اما فيهما فالعلة الاقتران **قوله** لتعلقها بالشرط اذ اعلم ان العطف
تامة يكون بالواو وتامة بالفاء او بضم وحاصله كما في اليونان الحروف الثلاثة وكل على وجهين تقديم
الشرط وتأخير ففي الواو والفاء تقع واحدة ان قدمت وشتان ان اخرت و في ثم ان قدم الشرط تعلق
الاول و شتان الثاني والى الثالث وان اخره شتان الاول ولما ما بعده **قوله** وتقع واحدة ان قدم الشرط
هذا عند وقوعه في شتان فيهما وجه الكمال **قوله** لان المعلق كالمتبني ان المعلق عند وجوده كالمبني
ولو تجزئه حقيقة لم تقع الثانية **قوله** في كل ان كل الصور المتقدمه **قوله** ومن سائر قبل وبه الاول
تقديم هذه المسئلة قبل مسئلة الشرط فيذكره بعيد ذكر قبل وبعد **قوله** ايد الله نصف البيت العاوي
من لفظ الجملة والنظم من الخيف فاعلالتن مستغفلان فاعلالتن **قوله** ويشد على ثمانية اوجه احدها
قبل ما قبل قبله ثانيا قبل ما بعد قبله ثالثا قبل ما قبل بعده رابعا بعد ما قبل قبله خامسا بعد ما بعد
بعد ما يسرها بعد ما قبل بعده سائرها بعد ما بعد قبله ثامنا قبل ما بعد بعده **قوله** فيقع
بمخاض قبل اء اجاب بعضهم عنه نظرا بقوله محض قبل ذو حجة محض بعد فالجواب في الاخرة اعلان من قبلين
كفما كان بعد فهو شمول عليه شعبان ونظم المتقدم الجواب ايضا مع ذكر القاعدة فقال ذكر شهر ربيع الصيام
فان جئت بقبل فانه شعبا او بعد صرفا فتاخر جهاوس او يقبل شهر ربيع القويان قابل القبل بالذي هو بعد
وسواء ينطبق البيان وتامل بطلته ولا فيه تدرك الوجوه الثمان بين اسقط القبل في مقابلة بعد
وابن على الباع في الصورة الاولى تطلق في شهر قبل رمضان وهو شوال **قوله** في ذي الحجة لان قبله ذا
الععدة وقبل هذا القبل هو القبل قبل رمضان **قوله** ويجوز بعد في جهاوس الاخرة لان بعده شعبا
وبعد ذلك البعد شعبان وبعد بعد البعد رمضان **قوله** في شوال صوابه في شعبان لاستقاط قبلية
في مقابلة بعدية وبقي بعد فكانه قال في شهر بعده رمضان وهو شعبان **قوله** كذلك ان الاول او
اخر او وسطا **قوله** في شعبان صوابه في شوال قلنا **قوله** لا لفاء الطرف في المراد بالطرفين قبل وبعد
ولانه انما الملق عليه طرفين لا بينهما من التقابل ومعارفة الفج يلقى قبل وبعد ومعارفة الشريطين
قبل وبعد لان للشهر بعد قبله وقبل بعد فيقع قبله رمضان وهو شوال او بعده رمضان وشعبان
في قوله او ثلاث مثلين الاربع اذ لا فرق ويؤخذ من كلامه اخذ انهم معروفات فان عرفت واحدة
فقط وقع عليها لا غير **قوله** مشين الاول واخره لانه لا يعم الشقين افاد **قوله** واما نصيب الزيلعي
جواب عن سوال حاصلة لا يجمع ذكر الاتفاق في هذه المسئلة مع ان العلامة الزيلعي ذكر ان ثبت خيار
القبيلين هو الصحيح فاشت خلافا ونقله عنه صاحب الدرر وحاصل الجواب ان الصحيح انما هو
على حرام الذي هو ليس بصحيح وان كان في حكمه وقد اخطا صاحب الدرر في نقله الصحيح مسئلة
المصدا والاصل ان الصحيح وغيره كاسرائيل حرام او طلال الله او طلال المسلمة على حرام ثبت في خيار

التعيين غير ان العريج بانفاق غيره على الصحيح **قوله** وسبب عبادته المصير مع الشرع هناك قال لامرأة ان
على حرام الا ان نوى التحريم او لم ينو شيئا ونظرها من ثوبه وهو ان نوى الكذب وتطليقة باينة
ان نوى الطلاق وثلاث ان نواها وبينة بان طلاق باين وان لم ينو ولو كان له اربع شوة والمصلحة بحالها
وتقع على كل واحدة منهن طليقة باينة وقيل تطلق واحدة منهن واليه البيان وهو الاظهر والا شبهة ذكره
الذي يلي والبازن وغيرهما وقول الاول الكمال وبه جزم صاحب البقرة فتواه وحججه في الجواهر الفوائد واقوى
المصير لكن في التبرجيج ان يكون معنى قول الزيلعي والمصلحة بحالها يعني التحريم لا بقيد است على حرام مخالفا
لواحدة كما في المتن فانه يجب ان لا يتبع الاعلى المخاطب اه فيجوز الخلاف في قوله طلاق الله او المسلمين لا
قوله است على حرام **قوله** طلقت كل واحدة طليقة لانه ما به كلاً ربيع فيتم **قوله** تطليقتان فيصيب كل واحدة
نصف منها ويتم طلاق كلاً **قوله** او ثلاث وجوبه ان الثلاث اذا قسمت على اربع حتى كل واحدة ثلاثة
ارباع طليقة فيصيب كل واحد واحدة **قوله** او اربع فكل واحد واحدة **قوله** فطلق كل واحدة ثلاثاً هذا
انما يظهره الثلاث والارباع اما في الشك فيقع شتان **قوله** ولو قال يتبين من تطليقاته وجوبه ان اربعة
منها منقصة على اربع شوة فيصيب كل واحدة طليقة والى امته تقسم عليهم فيصيب كل واحدة ربيع فيتم
لها طليقة وهذا اذا لم ينو تقسيم كل طليقة بينهن والا وقع ثلاث كما لا يخفى ومثل يقال فيما بعد **قوله**
هكذا الى الشان الثانية داخلته في الستة ينصف الشان عليهن بعد تقسيم الاربع وقسمة الثانية
ظاهرة واما السبعة فيصيب كل من الاربع شوة بعد الطليقة كما ملة ثلاثة ارباع طليقة فتم لها طليقة
كاملة **قوله** وشمل قوله ان مثل قوله بكن تطليقة كما افاده المص **قوله** لا يصدق ان تطلق كلنا على
قوله ولو مدخولتين مثله ما اذا دخل بواحدة منهما وارادها **قوله** فله ايதாக الطلاق ان المكرر على
التي بعينها من المدخولات فانها بواحدة بقاء العدة تقبل الطلاق الثاني **قوله** على احدها من شدة
احدهما ومن شدة احدهما بالبايع او صاعن الا ان لا ينفك عنها الا اذا وقعت بعد ثلاثة احرى ترسم بالاشارة
الاخيرة توافق التواحد الرسمية **قوله** لصحة تقديق الطلاق اه فيكره من الطلاق المكرر فان نوى
التكيد دين **قوله** لا عا غيرهما فيكون الكرار قديرة اراة المدة الثانية **قوله** امراته اه ان بيان التكلم
وانما لم يذكره كذلك تباعد عن صورة الاضافة الى نفسه يقع ذلك في كلامهم كقول **قوله** استحقنا طلاقاً
ان القياس ليس كذلك مع انه اذا لم يدع ان له اموة اضر القياس يقتضي الوقوع ايضاً **قوله** كلاً على معرفة
الظاهر ان المحرورين في حكم المعدومين **قوله** ولم يحك خلافاً ربه على صاحب الدار حيث اراد الخلف
فيها فان الصحيح ثبت خيار السقيين **قوله** فان نوى التاكيد دين في المدة لوقال لها انت طالق طالق
او انت طالق انت طالق او قال قد طلقك قد طلقك او قال انت طالق وقد طلقك يقع شتان اذا كانت
للزوجة مدخول بها ولو قال عنت بالثالث الاضمار عن الاول لم يصدق في القضاء ويصدق فيما بينه وبين الله
فقال اه واطلق الشراء فم ما اذا تعدد المجلد والظاهر خلافه **قوله** فعلى الا وهو المعقد وذكر المجمع في
التفريق انه اذا سماها بطالق ونادى بها طليقت فخلاص ما اذا سماها حراً نادى والفتوى ان الحرام صالح في
التسمية به وهو اسم لبعض الناس واما المطلقة والطلاق ليس اسماً صالحاً فلا تصح التسمية به في الاشياء من
المختلش من مباحات التي ضمن خروج ما منه لو كان اسماً طالقاً او حرة فتاوها ان قصد الطلاق او
العتق وقع او التداخل او اطلق فالمعتمد عدمه **قوله** هذه الكلمة اه التي حرره لولم يشترط ان يبال
للمعديت يكون الحكم كذلك اما اذا لم يشترط ولم يكن نية بال محمد بنو جته او عبده انها لا تطلق ولا يصدق
لكون الكلمة والحار غير محل للطلاق والعتق ويجوز **قوله** طلقت لانه اراد التسمي والطلاق كما انه اراد
التسمي كما في البحر **قوله** على ذلك ان الاخبار وكذا المظنوم اذا شهداه اختلفوا اهل الاعيان
نية المحل ان كان مطلقاً لان كان ظاهراً في الاشياء **قوله** انه يحلف كاذباً متعلق ما يشهد به **قوله**
شدة وهما نية قال الشدة ثلاثة في شجرها بعد ابيات المص صورتها لوقال لعبدته انت حر اول وجهه
است طالق وعنه به الاخبار كما لا يبعد وبينة ويقع قضاء وان اشهد قبله على انه يجز عن الطلاق
او العتق كما اذا باو اشهد المظنوم ثم اخبر لم يكن طلاق ولا عتاق اه **قوله** قال فلانة ان زينة مثلاً **قوله**

واسمها لذلك ان زينة مثلاً **قوله** دين ولا يصدق قضاء **قوله** ولو غيره عطف على قوله واسمها
كذلك لئلا ولو كان اسمها غير زينة اه **قوله** وعلى هذا اه قد هذا الايتم هذا الاستدلال فانه فيه
المسئلة صرح باضافتها اليه في قوله امراته ولا يصدق ما تقدم ثم يقال ان الاسم دل على كذبه في الاضافة
قوله على الاربع مذهب يريده ان الطلاق يقع عليها بانفاق قهرم مع **قوله** ولو قال انت طالق
في قول الفقهاء اه قال في المني وجعل قال انت طالق في قول الفقهاء او قول القضاة او في قول المسلمين
او في القرآن او في قول فلان القاض او فلان المفت طليقت قضاء ولا تطلق فيما بينه وبين الله تعالى ما
لم ينوا **قوله** وجوبه انه يحتمل اراة التعليق ان قال الفقهاء **قوله** قال نساء الدنيا اه قال في
البحر وليس من الصحيح نساء العالم او الدنيا طوالق فلا تطلق امراته بخلاف نساء هذه البدة او هذه
القرية طوالق وفيها امراته طليقت وعن ابى يوسف لوقال نساء بغداد طوالق وفيها امراته لا تطلق
وقال محمد تطلق كذا في الحائنة وجزم بالوقوع في البزارة نساء الحيلة والدار والبيت وجعل الخلاف
انما هو في نساء القرية اه ويجوز الفرق بين هذا المسائل **قوله** لم تطلق امراته الا اذا نواها كما في المخرج
قوله وكذا العتق ان فانه مثل الطلاق صوراً وظاهراً **قوله** فقال فعلت ان فعلت فالفعل فعلت طلاقاً
ان او فعلته **قوله** فواحدة ان ان نواها اولم ينو شيئا اهلا هذبة **قوله** ان لم ينو شيئا اعتذر بان طليقت
صريح في الواحدة ونية الثلاث فيه لا تقبل واجب بان تقدم السؤال ثلاثاً فبينة قامة على صحة الاربعة
قوله ولو عطفت بالاول فثلاث لان العطف يقتضي الجمع لكونه بالواو فتقوله قد فعلت معناه فعلت
هذا المجرى **قوله** اعتباراً بالاشارة يعني اعتبار الاجازة الطلاق كاشارة فيقع كانه قال طلقك
ولا يحتاج الى نية **قوله** كذا انت تقبل اذا نوى لان لفظ الا باينة من الثانية فلا يقع به الطلاق الا
بالنية في اجازته وفي البحر عن تلخيص الجاهية وشرحه لوقالت انت تقبل او حررت تقبل فبانت
وتقع باين بشرط ان ينو كلاً منهن الطلاق وتصح نية الثلاث اه **قوله** ان نوى لان الا باينة ازالة
الوصلة ومع فتركه واجازته لازالته الوصلة لا تقتضي ازالته من جهة الابالنية **قوله** ولو ثلاثاً
ان اذا نوى بالاجازة اشارة الا باينة ثلاثاً علمت نية **قوله** بخلاف الاول ان طليقت نفس فانه اذا اجله
لا يتوقف على نية ولا تصح فيه نية الثلاث لانه بمنزلة طليقتك وهو لا يحتاج الى نية ولا تصح نية غير
الواحدة كما تقدم اول الباب **قوله** في اخذت لا يقع اه يعني اذا تكلت به فقال اجزته لا يقع لانه
لم يوضع الاجوا بالقوله اختار لنفسك مثلاً ولم يوضع للامانة **قوله** ففعل واحد منهم اه فان
كان هذا الفعل شكر وكوفع المجرى وتعدد الفاعل طليقت زوجته كل من فعل **قوله** فهو اقاربه
بجزمها فتقع طلاق بغير لفظ اهلا لا صريحاً ولا كناية وبغير ردة وابعاء فتقع لفظاً **قوله**
وقيل لا فعل وجهه انه لم يات بصريح ولا كناية **قوله** وسئل اه مع عين مسئلة البزارة الا ان الناعل في
السابقة واحد في هذه الجاهية فالمقصد تأكيد النص الاول **قوله** فليصدق به مفسر ومفاد يعي
الدين لان التعقيق لا يشاء الا بهي وعبارة الجديده وهي اوفى **قوله** فقال طلقن الخا هذبة
لو كان لهن شوة مطلق قبل الخا دثة لا يخلق من ذ عتقهن لعدق الاجازة **قوله** ثم تكلم الخا الف
سكت على ان تكلم غيره والظاهر انه لا يقع لان تعليق المتكلم لا يبرك حكمه الا غير الا اذا قال الغير
وانا كذلك مثلاً ولم يوجد واما الفرعان السابقان فيعلان الاقار لا الاشارة والتعليق اشارة
قوله والى لا ينجز نفسه الولوالجان وشاربه الى ان دخول الخا هذبة عموم كلامه لغرضية
الى ان فلا يشاء قولهم المتكلم لا يدخله عموم كلامه بزيادة **قوله** عن اليمين يخلق على التعليق
وهو المود والله فقار العلم باب الكنايات لما فرغ من احكام المخرج الذي هو الاصل من الكلام
لان اصل وصفه لانها هم والمخرج اذ حل فيه شرع بالكنايات وهو معدد كذا يكون اذا استقر فالتلفظ
الكناية فيها استقام المعنى فالباين مثلاً يرا به التفصيل عن وصلة النكاح في دلالة عليه حتى
ينزل به القديتة ويجوز ان يرا وبالكناية ما ذهب اليه البانيون مما استعمل في المعناه ليتقوا المرفوع
فان الباني مستعمل في معناه ليتقوا منه بغير نية لا مرفوعة الذي هو الطلاق كما ذكره التوضيح

ورد بان معناه الحقيقي لا يلزمه ان يكون ثابته الواقع فمن اين يلزم الطلاق بصفة النيوت كما في
التلويح واجيب بانه وان لم يلزم لكن ملاخضة للاربعية فيصح ان يكون المكنة بطول النجاس طول
القائمة بملاخضة اتصاف بطول القائمة بطول النجاس وان لم يكن له بخلاف حقيقة قال في البحر الكناية عند
علماء البيان لفظه يقصد بمعناه معناه ثابته لم يلزم له ولا ثابته ارادة الموضوع له فانها استعملت فيه كقوله
معناه معناه ثابته كما في طول النجاس في الجاهل فانه استعمل في غير ما وضع له فينا في ارادة الموضوع **قوله** كناية
اي الطلاق **قوله** عند الفقهاء ان في كتاب الطلاق والافقها عند مطلق كالاصوليين واستر
المراد منه في نفسه قال في الزهر وخرجه بقوله في نفسه ما لو استدرج المراد في الصريح بواسطه نحو غير اللفظ
او انكشف المراد في الكناية بواسطه التفسير ويكون كل من الصريح والكناية حقيقة ومجازا فالحقيقة غير
الرجوع صريح والمجازية التي غلب معناها المجازية كناية والمجاز الغالب للاستعمال صريح وغير الغالب
كناية انتهى **قوله** ما لم يوضع له اه اشار بذلك لعدم جودها ولذلك قال في شرح الملتقى في الفاظ الكناية
كثيرة ترقى الى اكثر من خمسة وخمسين لفظا على ما في النظم والتفت وزيد غير ما فتته اه **قوله** فالكناية
اه تعريب عما قوله ما لم يوضع له اه **قوله** قضا قيد به لانه لا يقع ويانته الا بالنية ولا عبرة بدلالة الى الجرح
قوله الا بنية او دلالة الى انما اشترط احد هاتين الا لفظ الكناية لما كانت تحتها الطلاق وغيره واجتج
المرجع زيلعي او ما نقله الخوارجون الجيع ابو السعود والى في اللفظة صفة الشيء بذلوه ويوث يقال حال
حسن وحسنه والمراد بدلالة الحال الى الظاهرة المفيدة لمقصوده ومنها تقدم ذكر الطلاق كما في المحيط
قوله ومع حال مذكرة الطلاق وذلك بان شال مع طلاقها او غيرها يال لها هندية **قوله** فالى ان
ثلاث لما كان ذكره لفظا بغيره وهو مفهوم منه بالمفهوم منه بالتعريف قال في الزهر عن الفخ وحقيقة
التقسيم في الاحوال قسيع الرضا والغضب اما المذاكرة فتصدق مع كل منهما بل لا يستصير سواها الطلاق
الا في احد الى اثنين لانها ضان لا واسطه بينهما فتجوز التقدير انه حالة الرضا المجرى عن سؤال الطلاق
يصدق في الكل وفي المسئول في الطلاق يصدق فيما يصلح وادارة حالة الغضب المجرى ويصدق فيما يصلح سبلا
ودالا فيما يصلح جوابا وفي الغضب مع السؤال يجيب في عدم التصديق في المسئلة جوابا سبلا وكذا في قول
قوله فيما يصلح وادالا فيما يصلح لسبب تغرد الغضب ناشية فلا تتغير الاحكام اه قال صاحب الزهر والاول
عند الاحتياط وعلى حالة الغضب المذكورة في الكلام في الاحكام التي تؤثر فيها الدلالة لا مطلق ثم
ما يتبعه البلاء بعد ان قسم الاحوال ثلاثة كالشرح قال في حالة الرضا يدين في القضا وان كان
في حالة مذكرة الطلاق والغضب فقد قالوا ان الكنايات اقسام ثلاثة وذكر ما مر وهذا هو الحقيقي
انتهى **قوله** ما يحتمل الردان ويحتمل الجواب **قوله** او ما يصلح للسبيل ويحتمل الجواب وفي شقة بالواو ويدل
او **قوله** اوله ولا ان لا يصلح للسبيل المراد ويحتمل الجواب اه في ذلك العنقستان **قوله** فتجوز ان
يشتر مريب وانما يقع باذنه اذ لم يذكر معه ما يدل على غير الطلاق فان ذكره كان قال اذ هو فينبغي
توكيد لا يقع وان نوى وان قال الجاهل يقع ان ولو قال اذ به فتزوجه وقال لم انطوى الطلاق
لا يقع شئ لان مكانه ان امكنتك وحل هذا ذكره قاضيان في شرح الجامع خلافا لما في البرازية من قوله
من غير نية مجرد وهو وما بعده يحتمل لان يكون المراد به في خبره ونوى لحاجتك او لا في طاعتك
قوله فتقضى امره باخذ القناع ان الخارج على الوجه او بالقناعة فيجوز تقضى المستر اوله في طاعتك في زيادة
قوله تخمير امره بالتج وهو ليس بالخارج والخارج ثوب تغلي به المداة واسها مجرد ويقال فيه ما قيل في تقضى
قوله استسك امره بالاستسك لانه مطلوب شرعا ولا حرم على السطه اليك بالنيوت في زيادة وحله
ما لم يقل منه فان قال استسك منه خبر عن كونه كناية كما في البحر عن النية **قوله** استسك انطلق مذهب
اذ به وقد تقدم **قوله** من الغرض راجع الاول ومعناه يتبادر عن **قوله** او الغرض راجع الثاني
من غرض عن فلان يغرب ان بعد فمنا تجا عدا ايضا حلي **قوله** يحتمل رد الاسئلة الطلاق وعدم جايه
اي ويصلح جوابا ايضا الطلاق ولا يصلح سبلا وشتم **قوله** خلية اس خلية عن النكاح او الحس مثلا فمضى
على حقيقة افاده العنقستان **قوله** بنية فعلية فهي صفة يجب خبرها كما في النكاح والكفران وقال قاضيان ان

تحقيقه

تحقيقه لانه عند سبويه والهمداني قليل قهستان ويحتمل البراءة عن الخيرات او عن النكاح **قوله** حرام
اي ذات منع او ممنوعة صفة او مصدر يراوب الصفة قهستان وسياقة وتوقع النباين به بلا نية في زمانها
للتها في لافق في ذلك بين محرمته وصحته سواء قال على ام لا وطلال المسلمين على حرام وكل حل على
حرام وابته من في الحرام وفي قوله حرمت نفسه لا بد ان يقول عليك او ودائه اذا وقع الطلاق بهذه
الالفاظ بلا نية يتيقن ان يكون كالصريح في اعقابه الرجعة واجيب بان المتعارف بينا هو البائن لا الرجعي
حتى لو قال لم اذم يصدق ولو قال مرتين ونوى بالاول واحدة ومائتا نية ثلاثا صحت نية عند الامام
وعلى الفتوى من الشهر **قوله** بآين ان ذات بين او نيوت العدة قهستان فيرد من بان الشدة انفضل
ان منفصلة من وصلة النكاح او عن الخراج **قوله** وسافر اياها حاجة اليه للاستسقاء عنها ونحوه **قوله** كونه
من التبعين القليح فيجوز ما احتمله البائن واجيب سبويه في الالف واللام واجاب العنقستان
في عن الزهر والفعل من باب ضرب وقيل **قوله** تبلة من التبيل وهو الا تقطاع والتبيل سمي تبيل
لانقطاعها عن الرجال وفاطمة الزهري لانقطاعها عن شاربها ففلا ودنيا وحسبا وقيل عن الدنيا
لا ربه وفيه من الاحتمال ما مر في بآين في زيادة ما **قوله** يصلح شيئا ان شئها وللا ما في عوضها
ما يصلح قهستان اي ويصلح جوابا ايضا لسواها الطلاق ولا يصلح رد او في زيادة **قوله** اعتدى اي عصى
ما عليك من الاقوال في طاعتك او نعم الله عليك من تكا في لك ونحوه قهستان في زيادة **قوله** واستسك
يكسر الهمزة قبل الياء اي اطلبه براءت وحكمك من الولد لزوجه اخره واللعلم بعدم الولد قهستان في
قوله انت واحدة ان انت طالق لطيفة واحدة وانت واحدة عندك او في قولك مدحا او في **قوله**
انت حرة ان اعتدى في النكاح او غيره قهستان **قوله** اختار اي امرك بيدك كذا يتا عن تقوى الطلاق
فلا تطلق ما لم تطلق نفسك وانما كالا من الكنايات لانها يحتمل ان لا يكون المعنى اختار في نفسك
بالعدا او في عمل امرك بيدك في الطلاق او في تصرف اخر في الزهر عن الولد السعدية وهذه لا
لا يناسب ذكره في هذا المقام ولقد وقع بذلك خطأ عظيم من بعض المفتين فزعم انه يقع به الطلاق من غير
ايقاع منها وحرم جلالا لغو بالله فقلنا من ذلك اه في مثل امرك بيدك بيمينك او شمالك او فمك او سائر
من العز المستحق عن الخلاصة **قوله** سرجك من السرج يقع السين وهو الاسل واه الى نية انت السرج كانت
خليفة وانما كان هو وما بعده كناية لانها لا يتعينان في الشا بل يقال سرجت ابلغ وقرنت ماله ولو قيل
ان سرجك بمنزلة اسلكتك لانه طاعتك او في حرة وكفا فارتكت لانه طاعتك او في هذا المنزل فلم
تمك في فاحتمل الطلاق وغيره كان اوله في المجبة ومشايخ حوازم من المتقدمين والمتأخرين كانوا يفتون
بان لفظ السرج بمنزلة الصريح يقع به الرجعي بلا نية من جهة **قوله** لا يحتمل الرد والسب بل هو مسمى الجواب
كما افاده صاحب البحر والعنقستان **قوله** اي غير الغضب والمذاكرة انما قال ذلك لان الرضا يجامع المذاكرة
وعند المذاكرة لا يتوقف الا ما يصلح واداه هو الاول فقط **قوله** تتوقف الاقسام الثلاثة على ما حصل
هذا العلامة نور الدين على بن غانم المقدسي فقال بعض الكنايات جوابا يرد وبعض سب وبعض رد
فاشترط النية للطلاق في كل الاقسام لدن الاطلاق وما في الرد في المذاكرة صدق ان كان الطلاق
ذا كره ولا تصدق حالة الغضب في كل ما يحتمل الجواب ابو السعود **قوله** تاثيرا يميز محمول عن الفاعل
ان يتوقف تاثير الاقسام الثلاثة على نية **قوله** للاحتمال ان احتمل نية الطلاق بها وعدم النية والافق
فلا وجه لايقاء الطلاق الا بالنية فان قلت انما يصلح جوابا يبيح الا يقع فيه وان لم يكن نية قلت
ليس المراد بكونه جوابا انه جواب لتحصيل الطلاق بل هو جواب للحلا بها بغير السؤال اما اذا تكلمت
بسؤال الطلاق فقد حصلت المذاكرة وفيها لا يتوقف على النية الا الاول كما ياتي **قوله** بيمينه العين لانه
له سواء ادعت الحلاق ام لا حقا لله تعالى **قوله** ويكن تحليفها له اللام ثانية وهو مصدر ومضاف
الى الفاعل قال ابو نصر سئل محمد بن سلمة يحلفه اليكم ام يحلفه قال يحلفه قال يحلفه لانه في منزله واذا
حلفه خلف فيهما حوائره والا رفعت الاثا في فان نكاحا عن يمين فرق بينهما مجرد **قوله** فان نكاحا عند
القاضي لان النكاح عند غيره لا يثبت **قوله** توقف الاول لان الاما يصلح واداه جوابا وما يصلح سبلا

بحر قوله في الواو شئت قال في البحر وان لم تكن له نية ان قال انت طالق فاعندى تقع واحدة لان الغا للواو وان قال اعتدى او اعتدى تقع شتان لانه لا يذكر موصولا بالا ولا فيكون امر مستغنا وكلاما مبتدئا وهو حال مذكرة الطلاق فيجوز على الطلاق وعند فرقة واحدة لما عرفت انتهى ومن علم ان حكم عدم العطف حكم العطف بالواو **قوله** في الغا قال في الشرح وان لم تكن له نية فمن الشا في الغا شئ واحدة وبه جزم في المحيط على انه المذهب والمذكور في الثانية وقوع الشئ في الوجود الثالثة انتهى مختصرا وفي وقوع الواحدة ان يحمل الغا للتفريع **قوله** طلقها واحدة ان باينة ليدفع الشك بالمسئلة الثانية ولو قال المصنف طلقها واحدة مطلقا فحملها باينة او ثلثا لكان اخص **قوله** بعد الدخول قيد به لانه قيل لا يجوز جعل المذكور دجرا من العدة باينة للفظ الاول **قوله** من ان ذلك يجعل لان الوتر تكون ثلثا باينة من الشئ فيجعل على هذا فيصير الكلام من **قوله** كما لو طلقها رجعا شئ في الصحة وهذا عندهما وعند محمد لا يصح باينة لانه قد تغير الشئ وهو الطال ولا في الرجعة بعد ثبوتها فيلغوا اولها انه مالك للطلاق بوصف النيوتية ابتداء لوجود الحاجة فيه الحاق هذا الوصف بقية لغيره وتحصيله فترفع من **قوله** قبل الرجعة قيد به لانه لو رجعا ثم قال جعلتها باينة لا يصح اتفاقا لان الرجعة ابطال بحسب الطلاق فتعذر جعلها باينة من عن الدار **قوله** لان الوصف للبيعة الموصوف فيهما قدما وهو ان وصف النيوتية معلق بنية الطلاق وقوعه لاسابق **قوله** كما مر من قيل باينة الطلاق غير المدخول بها قال **قوله** فتد كراس ما قد **قوله** والصريح يلحق الصريح صورته قال لها انت طالق ثم قال انت طالق او طلقها على ما مر ويجوز يلحق بالصريح الكنايات وهي اعتدى واستبرأ وحكم وانما واحدة فانها من حكم الصريح وان احتاجت الى نية حتى تلحق البايين ويلحقها البايين في ظاهر الرواية اشار اليه الشرح ولا يرد استصدام على الملق به من عدم توقفه على النية مع انه لا يلحق البايين لكونه باينا لما ان عدم توقفه على النية اقرب من ان لا يوجب حمل وصفه قال **قوله** ويلحق البايين فيكون باينا ايضا لان النيوتية السابقة عليه تنبع الرجعة وصورته قال لها انت باين او طلقها على ما قال ثم قال انت طالق ولا بد من الخطاب او الاشارة في الصريح الاصل للباين اما لو طلقها ثم قال لك امارة طالق فانه لا يقع التخلية وكذا اذا قال ان فعلت كذا فامارة طالق لا يقع على المعقولة من باين كما في البحر عن البرازية **قوله** بشرط العدة هذا الشرط لا بد فيه من جميع صور الاحاق فالاول تأخيرها عنها انتهى بحر **قوله** والباين يلحق الصريح صورته لها انت طالق ثم قال لها في العدة انت باين **قوله** الصريح ما لا يحتاج الى نية باخونه بالمقابلة ان البايين ما يحتاج اليها ان الصريح ما وقع به الرجعي والباين ما وقع به البايين ولذا لا يقول باينا كان الواقع به كالحلاق الثلاث فرد بهما التعميم على من فسد الصريح بما وقع به الرجعي لو وود ما ذكره الشرح عليه من الحلاق الثلاث والطلاق على ما قال فانها لو كانا من البايين على ما قاله لا يلحقان البايين مع انها يلحقانها جميعا **قوله** فنه الطلاق الثلاث مقرب على التعميم **قوله** فيلحقها كما اذا قال انت باين ثم قال انت طالق ثلاثا او قال انت طالق ثم قال انت طالق ثلاثا **قوله** ويجوز كمال المحصول فائدة لم تكن بخلاف ما بعده **قوله** والباين بالنصب على الرجعي **قوله** ولا يلزم المال لكنه لا بد من قبول نظر الى الوقوع قال في البرازية قال لها بعد الخلع انت طالق على ان يقع الا بقبولها وان كان المال لا يلزمها بحر **قوله** لا المانع على المشهور وقع به ما ذكره البعض في صورته ما اذا طلقها ثلاثا بعد طلاق باين من انه لا يقع الثلاث سواء كانت في العدة او لم تكن وعلة بانه باين في المانع والباين لا يلحق البايين واعتبار المعنى او لا باعتبار اللفظ وجعل الاصح والمفهوم به افادة المصنف **قوله** لا يلحق البايين المراد بالباين الذي يلحق البايين بلفظ الكنايات فلو كان باينا بغيرها يقع كما لو قال انت طالق الخلع الطلاق ثم قال وفي العدة انت طالق فحقه الطلاق من غير عن الفتح وفي شرح المسار للشيخ زين ما لفظ المراد بالباين الثاني ما كان بلفظ الكنايات المفيدة للنيوتية فلو طلقها ثم طلقها لم يقع الثاني ولو طلقها ثم طلقها على ما قال وفي الثاني ولا يجب المال كذا في القية ولو طلقها ثم قال انت طالق باين وفي الثاني وان كان باينا لان وقوعه بانه طالق وهو صريح ويلغو قوله باين لعدم الحاجة

اليه لان الصريح بعد البايين باين ولو طلقها ثم طلقها ثلاثا وقع الثالث وان كان الثاني باينا بعد باين لانه بالصريح لا بالكناية كما في الفتحة القديمة انتهى **قوله** اذا امكن جعله اخبارا فدية عدم اللاحق ومحتز به ما افاده بقوله بخلاف اشتك باخر **قوله** كانت باين باين الاظهر كانت باين انت باين لانه ليس المراد الاخبار النجوى بل الاخبار عن الاموال من صدر اولها وهو انما يتم بالجملة وظاهرا انه قال ذلك في مجلس واحد ولا يلزم بل الحكم واحد ولو اختلف المجلس لظهر العلة **قوله** ولو اشتك بتطبيقه معنى لو قال انت باين ثم قال انتك بتطبيقه فان لا يلحق واشار بذلك الى ما شطط اتحاد اللغتين قال في البحر وشمل كلامه ما اذا قال للمباينة انتك بتطبيقه فانه لا يقع بخلاف ان طلاق باين كما في البرازية والفرق بينهما كما ذكره صاحب الرضوية انه اذا القيا باينا بنى قوله طالق وبه يقع ولو القينا انتك بنى بقوله بتطبيقه وهو غير مفيد **قوله** فلا يقع ان وان نوى لما في البحر عن الى وان ولا يقع بكنائيات الطلاق بشئ وان نوى **قوله** لانه اخبره الاول ان يقول لصلاحية للاخبار قال لو اشتهاء ثانيا لا يعتبه الشرح بل جعله بمنزلة الاخبار وقال في البحر ينبغي انه اذا باينها ثم قال لها انت باين تاويا طلعة ثانية ان تقع الثانية نية لانه بها لا يصح جزاء فهو كما قال لو انتك باخر الا ان يقال ان الوقوع انما هو بلفظ صريح له وهو اخر بخلاف مجرد النية انتهى وفيه ان اللفظ الثاني صالح ولو ابدل صالح بمعين له كان اظهر وما سياتي من المحيط صريح في الغا النية **قوله** او قال تويت النيوتية الكبرى ان بالباين الثاني وذلك لانه كما في ويصح فيها ارادة الثلاث ثم هذا هو المعتمد وقيل لا يصح لان التخليط صفة النيوتية فاذا اقلت النية في اصل النيوتية لكونها حاصلة لفتحة اخبارات ام صفة التخليط كما في المحيط وانما قيد بالكبرى لانه ان نوى واحدة لا يلحق لاسكان جعلها اخبارا وكذا اذا قال تويت شئتين لعدم صحة نية الشئتين فيها انتهى **قوله** لتعذر رجعة اذ علة لقوله بخلاف المفيد للحاق في الصور المذكورة **قوله** ولما وقع المعلق من التعذر المحل على الاخبار **قوله** الا اذا كان البايين معلقا بشرط ليشمل ما اذا الى من زوجته ثم ابانها قبل مفرار بعة اخر قبل ان يغيرها وهي العدة فان يقع عندنا خلاف القول بحر **قوله** لانه لا يصح اخبارا مستقن عنه بقوله سابقا ولذا وقع المعلق **قوله** ومثله المضاف الاول وشان المضاف اء واما مما ثلثة في الحكم فمفهومة من قول الشرح سابقا او مضافا **قوله** كانت باين غدا ان ناويا الطلاق كما في البحر **قوله** في البحر استدلال على انه لا بد من النية في لفظه باين افاده **قوله** معلقا شدة المضاف كما عرفت **قوله** ولو قال ان دخلت اء بيان لما اذا كان معلقين بحر **قوله** ثم دخلت الدار وبانت ثم لامت فلو عكست والحالة هذه والظرف ان الحكم كذا كذا وهذا انما يظهر عند عدم العطف او العطف بالواو اما اذا عطف الشرط الثاني بالفاء وبتم فالذي يظهر عدم الوقوع لتعلق الثاني بعد استيقاع الاول **قوله** وفي البرازية لا فرق بينه وبين ما قبله الا لفظ البايين وحلال المسلمين عليه جوام وفي افاده انه يقع باينها سبق **قوله** ففعل احدهما يد يد ما يحشر المخرج سابقا **قوله** وكذا لو طلق الثاني ان بانت باخره وسلا به بالثاني كما قال في الاخرى الترتيب بدليل قوله احدهما **قوله** قيد بالقبيلة ان المصنف قوله قيل ايجا والمبني البايين **قوله** لم يقع فيه انه لا يمكن جعله اخبارا عن الاول **قوله** ويستثنى ما في البرازية ان يثنى من قولهم الصريح يلحق البايين والاول ذكره عنده ثم لا وجه للاستثناء لانه انما لم يقع في هاتين لعدم تناول لفظ المدة معتدة البايين لا يقال في مبهاتية ومختلفة حتى لو لم يذكر لفظ المدة اذا وقع من قال في التهرؤ في المنعوق شرح للمسعودي ان المختلف يلحقها صريح الطلاق اذا كانت في العدة لان بقا اشرا النكاح كذا في نحو الصريح البايين بزيادة من اء السعد **قوله** ويضبط بفتح الياء وكسرها لان في القاموس ضبط ما فيه غير مضبوط وقاعدته انه اذا لم يضبطه يكون في مضارعه الوجهان والضبط الجمع والاد بالكل صور الحاق والمستثنى منها **قوله** ما قيل من التزويج والبيت الاول والاشية الاسلام عينا التبر شائع التكم الوهابية كما في المنع والبيت الثاني لصاحب التهرير بزيادة قوله على جزاء اء بحر وفي وقوع

الصريح والباين وروى البيهقي في اجزائه وذكره ابو السعد وكذلك والمعنى عليه اجزائه في كل واحد
الطلاق لبعضها ولا يستقيم عليه القول **قوله** لا باينا عطف على كل واحد من العين بمعنى بعد كما في قوله
بقوله ان مع الصريح انما يقتضيه القول باينا ان لا يتجزأ باينا بعد مثل قوله **قوله** الا اذا عطف من قبله
من العطف الذي هو عطف الاستثناء ان لا يتجزأ باينا بعد باين الا اذا عطف البابين الواقع بعد مثل
على شئ قيل وصحبه عطف البابين الاول وصحبه قبله للمثل الذي هو البابين الثاني **قوله** الا بكلام
استثنائي ان من قوله كل اجزائه بعد اجزاء البابين بعد البابين منه يقع البابين منه بعد الصريح والآخر
بعد الصريح والبابين بعد البابين فاستثنى منه باعتبار هذا الاخير ما في البرازية من قوله كل امرأة
في طلاق وكان له تحتها فانه صريح بحق باينا ولم يقع لما قد مرنا والباين قوله بكل امرأة بمعنى في ولفظ كل
بالضم على الجملة والواو بمعنى قوله وقد وقع الحال والحق مبين للعامل معطوف على ضمير وبعد
على الضم لقطع على الاضافة ونفيه معناه وهو ظرفي الحق ان التصريح بعد الخلع انتهى فلم يثبت على المسئلة
الثانية وهو ما اذا وقع الصريح بلفظ امرأة بعد البابين بغير الخلع لكونها في حكم الخلع **قوله** في قوله
الخلع من كل وجه سواء صدرت منه او منها **قوله** كاسلام يعني اذا اسلم احد الزوجين لا يقع على الآخر
طلاق كذا في المعنى عن البرازية كذا في اول طلاق البكر ان الطلاق يلحق المعتدة بعد تقديري القاض اذا
اسلم احد الزوجين واذا الاخرى لم يكن الخلع يجمع الاول على ما اذا ثبت والثاني على ما اذا لم يثبت لان باطلاق
لا باينها **قوله** وروى في طلاق البكر اذا اراد وطق بدار الحرب وطلقها في العدة لم يقع لانقطاع
العصمة فان عاد الى دار الاسلام وهي في العدة وقع واذا ارادت ولحق بدار الحرب وطلقها في العدة لم يقع لانقطاع
قبل الحضي لم يقع كذلك عند الامام ليعلان العدة بالحق ثم لا تعود وتختلف المدة **قوله** ويجوز
اولها **قوله** وعطف خاص بها **قوله** مطلقا صريحا او باينا قاله ابو السعد او مطلقا او مطلقا قاله ابو السعد او
كانت العدة بالحض او بالا شهر **قوله** هي طلاق من جانبها كالفدية في الاسلام واللعان والحيث للغة
قوله على نحو ما بينا من قوله الصريح يلحق الصريح اه قاله **قوله** لمعتدة الطلاق خرج عن المدخول بها
اذا اطلقت **قوله** للوطئ ان يشبهه او لكاها فاسدا وملك يمينان اذا اعتقت **قوله** لم يكن طلاق لان
تدبيره اياها ليس من صريح الطلاق ولا كناية **قوله** ثم رقم ان مشي بعض المشايخ وظاهره كالجواز
الاول **قوله** وتزوجي بغير واحدة بلا نية هذا ما في البرازية وفي شرح الجي مع الصغير لقاضي ان اوجه
فتزوج اذ لم ينوب طلاق لا يقع شئ لان معناه فتزوجي ان امكنك فيهما تثنائي الا ان يفرد بين
الفاء والواو وهو بعيد **قوله** يقع ان نون فالمراد الطلاق والشمم واخفى ان يقع الطلاق فيها
بالنية لان بمعنى اذ هي تقول العرب افلح بغيره ويحتمل الخلفى بمرادك يقال افلح الرجل اذ اظفر بمراد
بجر **قوله** وانت على كالمية معطوف على ما قبله فيشترط فيها نية **قوله** لانه تشبيه بالسرعة الاولى والسرعة
الثانية كان قال انت حرام سريرا كسرعة الماء في جري ومدى ما انت حرام بغير تشبيه بالحق بالصريح فلا
يحتاج الى نية فلهذا منى على غير المقتضى **قوله** ولا يقع باربعة طرق او عن محمد في النظر قال اسد
قال محمد يجمع ثلثا وقال ابن سلام اخاف ان يقع ثلثا بجر فعن محمد ودايتان تنبيه من الفاظ
الكنايات صلتك على غاربك والغارب ما بين سنام الناقة وعنفها فهو استعارة تمثيلية الحق باهلك
بكسر الهمزة من حد علم وبان من الحق كذا البكر عن المصباح الحق بربقتك وجبتك لا هلكك او ايئك
او امكنك عفوت عنك لا بجرهم وروى في الهم ولا يشترط قبولهم ولو قال لا خشك او لا خشك او لمعك او
لما لك لم يقع وان نوى واعتقك وكوفيصة واعتق الخلفى بمرادك جالعتك بتي الست بامرأة
لست لك بزوجه لست انا زوجك ما انا زوجك ما انت بامارة لا لا لك ببيعك وبيعتك صفة غير رتبة
او قالت لست بزوج فقال صدقت ابنتي الا وراجع ابعدهم عنه ولو قال لا اريدك الا احبك لا اشتريك
لا يقع وان نوى انتهى من الدار المنتقى والحد في خاتمة قال السمعاء ابو السعد وسكت عن شخص قال علي
يموت لا افعلك كذا ناو يا الطلاق ففعل هل يقع طلاقه اجيب لا وان نواه ولزم كفاية يمين قال
صاحب الشرح باب الايلاء **قوله** على يمين ان موجبه وهو الكفاية واستبعد الجواب اهل المعقل

الى الوقوع لقولهم الكفاية ما احتمل الطلاق وغيره فوضعت رسالة بينت فيها ان ما ذكره في تعريف
الكفاية ليس على الإطلاق بل مقيد بلفظ يمين خطا بها به ويصح لا يشاء الطلاق الذي اشهره او للاخبار
بانه او قعه كانت حرام او يحتمل لانه طلقك او حرام الصبيحة والعشرة وكذا بقية الفاظ كناية وليس
لفظ اليمين كذلك اذ لا يصح ان يخطا بها بانه يمين فضلا على اراوة اشياء الطلاق به او الاخبار بانه
او قعه لو قال انت يمين لانه طلقك لا يصح ولا يحتمل لانه ما احتمل الطلاق يكون كناية بل بالقياس على الثانيين
ولا بد من قيد ثالث هو ان يكون معنى اللفظ مسبا عن الطلاق وناشيا عنه كالحرمية انت حرام فانها مسبة
عن الطلاق وتقول في الجرح عدم الوقوع لا احبك لا اشتريك لا رغبة فيك وان نوى ووجه ان معناه هذه
الافاظ التي هي عدم المحبة ونحوها ليست ناشية عن الطلاق بل الغالب انهم بعد الطلاق فتشبه المحبة
والشبهة والريبة بخلاف الحرمية فاذ لم يقع هذه الالفاظ مع احتمال ان يكون المراد لا طلقك فحق
لفظ اليمين بالاول وقد سمي الفاظ الكناية اقساما ثلاثة ما يصح جدا باه ولفظ اليمين غير داخل
تحت واحدة من هذه الثلاثة وبه ظهر انما نقلت بعضهم عن الطبري في فتاواه اذا قال ايمان المسلمين
تلمن من تعلق اسرته ان كان له امرأة خطافا حتى سمعت كثيرا من شيخنا يقول في حق الطبري كفاية
اليمين لا يثبت بها اذا ردت بنقل اخر انتهى بغيره القول ان قول القائل على يمين ثم يحتمل الطلاق او
غيره لان اليمين يكون له وبالله تعال فثبت نون الطلاق علمت نية وكانه قال على الطلاق افعل ويكون
من التعليق المعنوي كما تقدم من قول القائل على الطلاق لا افعل كذا وما كانه قال ان فعلت هذا
فعل الطلاق واما فتوى اللورد فكان القياس فيه لزوم ما يحلف به للمسلم من الطلاق والعقاق واليمين
بالله بقلا ولكنه انما حلف بالطلاق لما كان العرف فهو كقوله خلال المسلمين علي حرام على ان اليمين لا
يعد عندنا الا بتعدد الفاظ فتدبر اما قوله لا بد ان يكون لفظ الكناية صالحا للخطاب فيحتمل
يمين التعليق **باب تفويض الطلاق** لما ذكره يشير الى ما ذكره في الشهر من المناهضة حيث قال لما
كان الطلاق بولاية مستفادة من الغير على خلاف الاصل ذكره بعد بيان انما هو الاصل ابو السعد
قوله بغيره الصريح والكناية قاله **قوله** واثنا عشرة ثلاثة الصريح عائد الى ما يدور فيه لا المتقاضي
المستقدم ذكره المحقق ولا يلزم تعميم الشئ الى نفسه والغيره ابو السعد **قوله** تفويض المراد به تفويض
الطلاق والعقد بين التوكيل والتوكيل كما قاله الكمال ان التوكيل الاقدا الشرعي على نفس التقدير
التصرف ابتداء والتوكيل الاقدا الشرعي على نفس التقدير لا ابتداء افاده في البعد **قوله** ورسالة لعل
الفرق بينه وبين التوكيل ان الوكالة فيها تقدر وتخرج الحقوق الى التوكيل في بعض العقود ولا كذلك
الرسالة فانها مجرد تحتمل **قوله** ثلاثة دليل المحصل الاستدلال كما في شرح الملتقى **قوله** تحية هذا بالنسبة
للصا ورضه ويقال للصا ورضه اختيار قال الشريف ابو السعد الاختيار بمن الحيرة على وزن تحية
وهو اسم من قولك اختاره الله وقال الجوهري الحيا راسم من الاختيار وقال ايضا الاختيار من لفظ
وقال تارة الشريعة الاختيار الميل الى الخير الى ما بين الافضل والاولى انتهى **قوله** قال لها اختاري
اه اشار بعدم ذكر بقولها لا انه يتم بالملك وحده فلو رجع قبل التفضيل الجالس يصح وقيل بفتا
على التخيير المطلق لانه لو قال لها اختاري من الطلاق فتعالت اختارت الطلاق في واحدة رجعية لانه
لما صرح بالطلاق كان التخيير بين الاثنيان بالدرجة وتركه مجرد **قوله** ادا مكره بيدك لا حاجة اليه
لذكر احكام الامر باليد في فصل مستقل **قوله** بنون دلالة بحال قائم مقام النية فتصار لادبائه
والدلالة مذكورة الطلاق او الغيب وقد مرنا انه مما تحذف للجواب والقول قوله مع اليمين عدم
النية او الدلالة وان لم يصدق قضاء لا يسعها الاقامة مع الايجاب مستعمل لانها كالتقاضي وانما ترك
ذكر الدلالة هنا للعلم بها فاقدمه اول الكنايات مجرد **قوله** تفويض دل على تقدير هذا المضاف عقد الباء
له كناية **قوله** لانه كناية تفويض لا اشتراط النية **قوله** فلا يعلم ان لا يفيد ان تملك الطلاق **قوله**
بلا نية او ما يقوم مقامها من الدلالة **قوله** او طلق نفسك هذا التفويض بالعموم ولا يحتاج الى
نية والواقع به رجعي كما يستفاد مما يلا **قوله** في مجلس علمها افاض بذكر مجلسها انه لا اعتبار بمجلسه فلو

خيرها ثم قال هو لم يجل بخلان قياها بغيره من البداية **قوله** ما لم يوقت فيه على المؤكل فاذا انقضى نفعه ببيع
 الا انه لو خيرها ومن غلبته اعتبر بجليل على ما لو قال جعلت لها ان تطلق نفسها اليوم اعتبر بجليل عليها
 في هذا اليوم فلو مضى اليوم ثم علمت خراج الامر عن يديها وكذا كل وقت فبالتوقيت به وجوب غايته
 ولم يعلق حين القضي بطل خيارها ولو قال الزوج علمت في مجلس القول والكرت قال لقول لها لانها متلف
 استثنى وقت سبب له فربما ان المعبر الوقت ولا يغير الاعراض في المجلس الا في المطلق **قوله** وبغير
 الواو للمال وليس معطوفا على بوقته والاخذ في اليا انشئ **قوله** قبل علمها بغيره على المتوهم فسقط
 مانع **قوله** ما لم يتم اطلاق في القيام فكل ما اذا اقام الزوج مهرها فانه يجزى الامور من يديها لانه
 يمكنها مما نعلقه في القيام او الهباد وقدر الى اختيارها نعمها فعدم ذلك دليل الاعراض بغير **قوله** لئلا
 يجلسها حقيقة اذ ان القيام يختلف به المجلس حقيقة وهو خلاف مانع ايضا الاصل ان قال
 المجلس وان لم يتبدل في مجلس القيام الا ان الخيار يبطى به لانه يدل على الاعراض وهذا هو من كلام
 صاحبنا لهذا في وجه التبيين المجلس يتبدل تاريخ حقيقة بالتحويل الى مكان اجزاء وتارة حكم بالاخذ في
 عمل اخر انشئ **قوله** مما يدل على الاعراض اشارة الى ما في البحر حيث قال وارسا بالعلم الاخذ ما يدل على
 الاعراض لا مطلق العمل لانه لو خيرها فخلست ثوبا او شربت لا يبطى خيارها لان البس قد يكون للثوب
 بشهود او المعطش قد يكون شديد المنع من التام وقد دخل في الكلام العمل الاجنب وهذا التفسير المطلق
 اما الوقت بيوم او شهر او سنة مثلا فلها ان تختار ما دام الوقت باقيا سواء عدت عن ذلك المجلس
 ام لا انشئ **قوله** فيتوقف على قبولها هذا لانه لو كان من البعد ان لا يتوقف على القول في التمسك
 التوقيف على تعليق الجواب في المجلس كما قال بعضهم لا توكل بقتض ان يكون وفيه جميع المهر كما قال
 اخرون انشئ مختصرا فالاشبه الشرع ان يقول فيتوقف على جواب **قوله** لا توكل رد به على القول انشئ
 الذين نه عليه القهستان **قوله** فلم يصح رجوعه تغريص على كونه تعليق وفيه نظر لانه لا يلزم من التعليك
 عدم صحة الرجوع فان البهية تعليق ويصح فيها الرجوع كما في المعراج الا ان يفوق بين تعليق التمسك
 في نحو الفسوخ وتعليك التمسك في الاعيان **قوله** حتى لو خيرها اه الا والاثان بالواحد فانه يفرع على
 كونه تعليق فان علة عدم الخش ان المطلق هو بغيره تعليق لا هو ولو كان تعليقاً تحت فانه تحت فيه فعل
 ما موره كما ذكره المصنف في الامان **قوله** في الاصح وقال محمد بن حنبل عن الزهر **قوله** واخواته اختار
 وامرك بيدك وفوضت اليك الطلاق وامرك بيدك كما راي **قوله** فلا يستتد بالمجلس ما في مع
 واماره اذا اذ ما مشى ومع سواء عندها واما عند حيثه لان الشرط كما يستعملان للظرف لكن
 الامور ساريد ها فلام بالمشك عن المنع **قوله** كما هو من انه تعليق لا توكل قاله **قوله** فيصير
 الشرع الغا ليراد به اما **قوله** لا توكل محض ان يتوهم تعليق من **قوله** كان تعليقاً حقيقاً وهذا
 من عموم الجواز ومن استعمال المشترك في معنيين حيث استعمل الصيغة في التعليك الذي هو الاقدار على
 التصرف ابتداء في التوكيل الذي هو الاقدار عليه لا ابتداء وليس له الرجوع بالنظر لغرضها **قوله**
 فيصير تعليقاً فلا يملك الرجوع لانه فوض الامر الى ايرها والمالك هو الذي يتصرف عن مشيئة والتوكيل
 فطلب منه العقل شيئا ولم يشك من **قوله** لا توكل رد به على زفر **قوله** ولا يجل بجليل الزوج نظرا
 الى انه تعليق **قوله** لا يعقل هو الى من **قوله** فيصير تغريص على الخاسر وبينا مانع المحيى لجعل
 امرها بيد صبي لا يعقل او مجنون فذلك اليه ما اذا كان المجلس لانه هذا تعليق في علمه تعليق فان لم
 يصح باعتبار التعليك فيصير باعتبار معنى التعليك يقتصر على المجلس على المشيئة ومنه لا يتعلل بشرط ان
 انت طالق فانت طالق وباعتبار معنى التعليك يقتصر على المجلس على المشيئة ومنه لا يتعلل بشرط ان
 فيصير ان يوقع عليه الطلاق ولا يلزم من التغير العقل بغير **قوله** بخلاف التوكيل فان التوكيل فان المؤكل
 له ان يرجع ويعزل ويبطل التوكيل بغيره ولا يتقيد بجليل ويتقيد بالعقل **قوله** يبر لو جن ان الموضع
 اليه **قوله** فيما تسويج اه ليجزى كاقالة البحر ولو كان في جلا بيبته عبده فجن التوكيل جنونا لا يعقل فيه
 البيع والشرائح ثم باع التوكيل نفعه ببيع لانه ان لم يكن مجنونا وقت التوكيل يبيع تكون العهدة فيه

على التوكيل مجنونا وقت التوكيل فانما ولا يبيع تكون العهدة فيه على المؤكل فاذا انقضى نفعه ببيع
 على المؤكل وفيه تفويض الطلاق وان كان لا عهدة اصلا ولكن الزوج حين التفويض لم يعلق الا
 على كلام عاقل الا اذا انقضى نفعه ببيع على المؤكل في تفويض الطلاق وان كان لا عهدة اصلا
 ولكن الزوج حين التوكيل لم يعلق الا على كلام عاقل فاذا اطلق وهو مجنون لم يوجد الشرع بجليل
 ما اذا فوض الى مجنون ابتداء ثم قال ومن دفع التفويض والتوكيل بالبيع ظهر انه تسويج في الابتداء
 اما لم يتسايح في البقاء وهو عكس القاعدة القهريفة من انه يتسايح في البقاء ما لم يتسايح في الابتداء
 انشئ **قوله** وخلص القاعدة كما في الهندية **قوله** وانما القاعدة ان ما اذا اضطرحت فغن الى
 رحمه الله تعالى روايتان احدهما يبطل خيارها وبه قال زفر رحمه الله تعالى والثانية لا يبطل ههنا
قوله المشهور في هذا التقيد انه اذا دعت لغيرها كان اعراضا فيبطل خيارها **قوله** بفتح وضم
 قال في القاموس اشار عليه بكذا وامره وهو الشورى والمنشور من فعل لا مفعول انشئ وفي البحر
 والاسم المشورة فيها لغتان سكنون الشيء وفتح الواو وضم الشيء وسكون الواو انشئ **قوله**
 وعاشرو ولا شها في الهندية المحيرة اذا قامت لتدعو الشهود بان لم يكن عندها احد يدعو الشهود
 ولا يخلو اما اذا تحولت عن موضعها ولم تتحول ان لم تتحول لا يبطل الخيار بالاتفاق وان تحولت عن
 موضعها اختلف المشايخ في رحمهم الله تعالى بناء على ان المعبر في بطلان الخيار اعراضا او تبديل المجلس
 عند البعض اليها وجد وعند البعض الاعراض وهذا هو ان لم يكن عندها من يدعوه واخذ من التقيد
 انه اذا وجد من يدعوه فذمت بغيرها كان من الاعراض والظاهر ان هذا الحكم مجزى في دعا الادب
 المشهور **قوله** وايضا في دابة التيسير الواقعة فيبطل الخيار حندية **قوله** مكرهه وبالاولة اذا كانت
 طابعة وبه صرح في الهندية **قوله** والفلك لها كالبنت حال في الهندية ولو كانت في بيت فخرج من جانب
 الى جانب بنى خيارها والسفينة كالبيت لا كالدابة وينافيها ما تقدم ان القيام يستدل به المجلس
 كالبحر من مكان لا مكان الا ان يداو بالمخول في غير البيت **قوله** ويتبدل بسل الدابة سواء اخذت
 الدابة او اختلفت او كانت هي على دابة وهي نفس حندية **قوله** الا ان يجزى مع سكونه ان اذا كانت
 سايرة فاجاب كما سمعت في خطوتها قبلك بانه من ذلك الجواب ان كانت ماشية وان سبقت
 خطوتها جوارها لم تبطل حندية **قوله** فانه كالسفينة ان فلا يتبدل المجلس بسيرة ايضا فتمت ان ابدت
 الصلاة بطل خيارها فرضا كانت الصلاة او واجبة او نفلا فان خيرها وهي الصلاة فاعتها فان
 كانت في صلاة العرض كما او الدابة كالتوكيل لا يبطل خيارها حتى يخرج من الصلاة وان كانت
 في صلاة التطوع فان سلمت على راس الركعتين فغن على خيارها ولو خربت وهي في الاربع قبل الظهر
 فانت ولم تسلم عن راس الركعتين اختلف المشايخ والصحيح انه لا يبطل حندية **قوله** في اختار
 نفسك ان غير المقرون بعدد اما المقرون بالعدد فسيان حكم **قوله** لعدم تنوع الاختيار قال في
 الزهر لان اختيارها انما يقيد بالخوص ان استخلص لنفسك واصطنع لنفسك والصلوة والبنوة تثبت
 فيه شققة ولا عموم له بخلاف انت باين وامرك بيدك انشئ **قوله** بخلاف انت باين فتصح فيه نية
 الثلاث لتويع البنوة الاعلى فتمت وخفيته بحد **قوله** وامرك بيدك ان فتصح فيه نية الثلاث لان الامر
 باليد جنس يحتمل الخصوص فابره نون صحت نية بحد **قوله** بل تبين بواحدة اشارة الى ان نية الرجوع
 لا تقع لان اختيار النفس على الكمال انما يكون بالباين كذا في القهستان **قوله** اخترت نفسي لا حاجة الى زيادة
 نية لانه ذكرت في كلامه فلا حاجة الى ذكرها في كلامها لانه يومه اشترطها فيه وليس كذلك **قوله**
 وانا اختار اشارة الى انه لا فرق بين الماض والمضارع ولا بين الجملية والفعلية ولا سميت **قوله** استحسانا
 والقيام بغيره الوقوع الا انه ترك ما دود وعن عائشة رضي الله تعالى عنها خيرها الرسول صلى الله تعالى
 عليه وسلم فقالت اختار الله ورسوله ورضيه منها عليه الصلاة والسلام جوابا لما تبيته المصارع عندها
 موضوع عندنا موضوع الحال ويحتمل الاستقبال فاشبهه في الاشهاد واداء الشهادة والتحقيق دون
 الوعد **قوله** بخلاف قوله طلق نفسك اه ما لو قال لعبد اعتق رقبتك فقال انما عتقك لانه لا يملك ان يجعله

اجاز عن طلاق قائم وعق قائم لانه انما يقوم بالثالث فلو جاز قام به الامران ومن واحد وحسب
عن الكمال قوله لانه وعد وهو عن لازم وهذا انما يظهره انا اطلق وانما انا اطلق فالتعدي فيه مذكور
الكمال في البرائة لوقال ان لا يجوز من جلال ما لوقال ان غنى الله مدني فان لم كان لولا ان
الوعيد باكتساب التعاليق تفسيرا لازمة وفي كتاب الكافي مشرعا لوقال الذي الذي كلف على فلان انما
او فعل واسلم او اقضيه من لا يكون كفاية ما لم يقل لفظا يدل على اللزوم كمنعت او كفعت او على او
الى وهذا اذا ذكره من غير الاما اذ اقال معلما بان قال ان لم يؤده فلان فانما دفعه اليك او نحوه
يكون كفاية لما علم ان المواعيد باكتساب صور التعاليق تكون لازمة اخذ صاحب البحر **قوله** ما
لم يتعارف ان ايقاع الطلاق لانه انشاء لا اجاز **قوله** او تنوالتا مضايح بعض المعلوم فاعلم
ضمير المرأة يجوز مجزى اليها عطفها على تسميتها في المجهول والاول اخذ الكمال من الكافي والظاهر
ومض على الثاني في المعراج **قوله** في احد كلامهما اه وذلك لانه اذا كانت كلامه فقد تضمن جوابا لها
وان كانت كلامها فقد وجب ما تحيى بالبيوت فاذا نوى الزوج الطلاق تمت عليه البيوت **قوله** شرط
صحة الوقوع لان وقوع الطلاق بلفظ الاختيار عرفت باجماع الصحابة واجماعهم في اللغة المنسقة
من احد الجانبين ايضا الصلاح **قوله** انما عليك في الانشاء ان فتملك تفسيره ايضا **قوله** الا ان يتعارف
فما هو ان التصديق بعد المباشرة معتبرة **قوله** لكن وده الكمال حيث قال والايقاع بالاختيار على
خلاف القياس فيقتضي مورد النص فيه ولولا هذه الاكتمال بتفسير التعدينية الخالية دون المتعالية
بعد ان نوى الزوج وقوع الطلاق به وتصادق عليه كنه باطل والاول وقع بغيره والنتيجة مع لفظ لا يعلم
له اصلا لاستحقاق بغير **قوله** ونقله الاكل في العناية به **قوله** فالحق ضيقه ان ما في الناحية من الاستثناء
قوله فلو قال اختار اختياره تفسيرا على قوله والاختيار في قوله وذكر النفس والاختيار **قوله** المذكور
النفس في ان خاصه بالطلاق **قوله** انما الثاني فيه للوحدة قال في المخرج فان ذكر الاختيار لذكر النفس لان تأوه
الوحدة تنبع عن الاتحاد واختيارها نفسها هو الذي يتخذ تارة ويعد آخر ثلاث مرات انتهى
قوله وكذا ذكر التعليل ان فانه كذا ذكر النفس بل هو امر **قوله** وتكرار لفظ اختيار انما كان قائما
بمقام النفس لان الاختيار حق الطلاق هو الذي يتكرر فكان مستثنا انتهى ايضا **قوله** لا يعلم
او اعلم الامور ان قال في البحر جعل محمد الادل اسماء للابوين والقوم اسماء لساكنة الاقارب وقوله
حج في اللغة لانه من ارباب اللغة بحيث **قوله** والشرط اه ذكره وتولته لقوله فلم يخفى فلا تكرار
في كلامه **قوله** وما في الاختيار من عدم الوقوع ان في مسئلة الاضراب اخذ صاحب البحر **قوله** نعم لو
عكست بان قالت اختيرت روي لا بل نفس او قالت روي او نفسي **قوله** اعتبر للمقدم بتقليد المسلمين
قوله وبطل امرها ان جاز الامر به ها قال في وهو عطف على ما لم يقع **قوله** كما لو عطفنا بوابان
قالت اختيرت نفسي او زوجي كمال البحر فانه يجوز الامر من يده ها وجهه كماله ان لا احد الشين
فلم يعد اختيارها نفسها ولا زوجها على التعيين فكان اشتغالا بما لا يعينها فكان اعلا **قوله**
او اشاره لتخيلا رة فاختارته فانه لا يقع ولا يجب المال بعد **قوله** او قالت احدثت نفسي باجر او جواب
قوله اختار من فانه لا يقع به كذا في النظر عن جامع الفصولين وسكان وجهه والله تعالى اعلم انه
لم يعرف جوابا للاختيار **قوله** يعطف سواء كان العطف بواو او فاء او ثم او في شره تخفيفا
للمارس ان العطف بضم لو اختارت نفسها بالاول قبل ان يتكلم الزوج بالثانية والثالثة وهي
غير مدخول بها بانت بالاول ولم يقع بغيره بغير **قوله** او اختيرت اختيرة مثلا اختيرت للاختار
او مرة او مرة او دفعة او دفعة او بواحدة او اختارته واحدة وقوم الثلاثة في هذه الالفاظ
الثلاثة مقتضية عليه او جمعت بينهما والذين يظهر ان الحكم لا يختلف فيهما ابو السعود **قوله** يتبع
فيه هذا ما عليه صاحب المنكر والهداية والصدور الشريف والعتاب وذهب قاضيان وابو معين
النسفي الى اشتراطها ورجحه في التفسير واستظهره الاتفاق قال في البحر والمحصل ان المعتمد
رواية ورايتها اشتراطها دون اشتراط ذكر النفس وقيد بقوله اختيرت الاول اه لانه لو

377
قالت اختيرت التعليل الاول وقت واحدة اتفاق معراج **قوله** لدلالة التكرار اه لان العدد في المطلق
ودوه الكمال بان دلالة امره بالاختيار لا يصح ظاهرا في المطلق يجوز ان يريد اختار من في المال و
اختار من في المسكن ونحوه **قوله** فلا يوجب في بعض النسخ ذكر ما قبل قوله بلايته وهو التكرار في اللفظ
وهو الانبساط فانه ان الثلاثة لا تشترط لها النية ايضا **قوله** وقال لا يقع اه لانه ان ذكر الاول وما جاز
يجزاه ان كان لا يفيد من حيث الترتيب فيفيد من حيث الافراد وليات هذا الوصف لقولان المجمع في
الملك لا يشترط فيه والطلاق ان الصادر منها للترتيب والافراد من ضروراته فان الذي في حق الاصل في
في حق البيع فبقوله اختيرت وهو يصلح جوابا للكل من المعنى ان الحلقات الثلاثة اجتمعت ملك
المرأة بلا وصف ترتيب فلا يستلزم ولا في الوسط ولا في اخره ومراوده بالاصل الترتيب والمراد بالبيع افراد
اخذ ابو السعود **قوله** التخييل المذكور ان الحكم رثلا ثلثا كماله النهر وهو الذي يقتضيه عبارة البحر
في التخييل **قوله** بان بواحدة لانه لا عبرة بايقاعها بل بتفويض الزوج وانما يصلح جوابا له لان
التعليل في اخذ من التخييل كذا في الشرح عن الفتح الواقع باختارها لانه ينبغي عن الاستحالة
والصانع عن ذلك الملك وهو بالبيوت وان لم يحصل فائدة التخييل اذ كان له ان يراجعها شئت
او ابت استثنى ويؤخذ من التخييل انه يقع بلفظ ضالقة الواقع في كلام بعض النسخ البائس لانه انما
كان يقع بالاختيار البائس كونه يبين عن الاستحالة ما كان صريحا فيه بل هو في بعض
ارياق من كماله في فيه الطلاق لا يحتل غيره عند **قوله** في الاصح مقابلة ما ذكره صدر الاسلام
في جامعهم انه يقع به الزوج نظرا لما وقعته المرأة وهو مخالف لما في الكتب **قوله** لتفويضه بالبين
لما تمكك غيره الا انه لو امرها بالاختيار او الزوج فمكست وقع ما امر به الزوج **قوله** فاختيرت
نفسها يصلح جوابا للامر باليد كماله والملاخي روي هو **قوله** والمفيد للبيوت اه جواب
سؤال ذكرها صاحب ايضا الاصلاح يقول فان قيل امرك بيدك واختار من يفيد البيوت فلا
يجوز صرفها عنها الا غيرها قلنا لما قدره بالزوج علم انه اراد الزوج كما لو قدر العتق بالاختيار
قوله انت طالق باين ذكره في التبيين انتهى **قوله** فخلا في الباء السببية متعلق بقيد انما قيد بقى
سبب مخالفة اه وقوله ومثله الباء اعتراض **قوله** فلهذا لا ينفصل اللفظ الطلاق عن الامر
الاختيار فيقع البائس نظرا **قوله** كما لو جعل اه بان قال امرك بيدك دليل جوابه **قوله** مطلق
تفسير لكون امرها بيد ها والاول ان يقول كما لو قال جعلت امرك بيدك لم تقبل بفتح اليد
لناسب لفظ الترتيب **قوله** لان باينا زيادة ايضا والا فالا كماله في نفي عنه **قوله** لان لفظه الملاءمة
علة للمساكنة **قوله** لم يكن في نفس الامر ان في نفس الامر باليد ان لم يكن معمول له وليا لم يرد
بنفس الامر الواقع **قوله** فلم يمتص الصواب عندنا او به غير صاحب البحر وجهه انه امر
بامر فلم يفعل لم يحصل المأمور به في نسخة فلا خيار لها ما لم يخبرها **قوله** فخلا في اخرها بالخي قال
في البحر ولو قال اخرها بالخي فمضرا بخبرها سمعت الخبر فاختارت نفسها وقع لان الامر بالاختيار
يقضي تقديم الخبر عنه فكان هذا اقمار من الزوج ثبوت الخي دلها **قوله** وقع شتان احد هما بالنية
والاخر بالخي لانه فرض اليها طاقين احدهما صريح والاخر كناية والكناية حال ذكر الصريح لا
يقعقد لنية بغير **قوله** ان تجد حتى اذا اراد في اليوم وغدا كماله البحر **قوله** ولو اختار غدا بان
قال اختار في اليوم واختار غدا فمضرا خيارا ان بقية ارادة ذكر الاختيار **قوله** قال اختار
اليوم مثله الشهر في العبارة اختار **قوله** فمن ساعة تكلم اه بشرط وجب والظاهر ان الليل لا يدخل
ان ذكر اليوم ويدخل في الشهر **قوله** في الليلة الاولى ويومها لان الدار الاول وسبب الشهر
نوعان الليل والشهر في في الليلة الاولى والاول في الشهر اليوم الاول ولو قال اختار ان
قدم فلان او قال اهل الليل فلها الخيا ساعة يقدم او اهل الليل فلها الخيا ساعة يقدم **قوله**
ولا يدخل الموقت ان الخيا الموقت بيوم او شهر او سنة بالاعتداد في مجلس العلم بل في الوقت المعين
اما الخيا المطلق فيدخل بالاعتداد **قوله** علم او لا بالتخييل والله سبحانه وتعالى اعلم بابا باليد

الامر بها بالمعنى الحالى واليد بمعنى التصديق بحد من المصباح والمعنى باب بيان حال طلاق المرأة الغير
جعله في وجهها في تصديقها ما عدا اخره عن الاحتياط بقا بعد التخيير باجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم بخلاف
الامر باليد في قوله هو الاختيار في جميع مسائله من اشتراط ذكر النكاح وما يقوم مقامه ومن عدمه ملك
الزوج الرجوع واذا قال لا امرته امرك بيدك بنوع الطلاق فان كانت شمع بامرها بيدها وان كانت
غائبة فهو على وجهين ان اطلق الطلاق فلهما الحيازة المباشرة بيلها فيه واما ان جعل الامر باليد
بوقت فان بلغها مع بقاء من الوقت فلهما الحيازة بوقت الوقت وان مضى الوقت قبل ان تعلم ثم
علمت فلا خيار لهما هل ينعى ملوفا **قوله** الا في النية الثلاث فانها لا تنص على ان لا يكون الا باليد لان الامر باليد
جس يجهل المصوب والمعموم فانها تكون منتهية بمر **قوله** لا غير قد ورد في الاصل غير مسمى خلاف
لمعنى الكره وقال صوابه غير ولو صغيرة مثلا بالمجنونة **قوله** لانه كالنكاح ان كانه علق طلاقها والخلق
الامر باليد فلهما المخرج والمعلق اذا وجد شرطه ومن الثاني ما في المحيط لوقال ان دخلت الدار امرك
بيدك فان طلقت نفسها لهما وضعت القدم فيها طلعت لان الامر بيدها وان طلعت بعد ما مشى
خطوتين لم تطلق لانها طلعت بعد ما خرج الامر من يدها **قوله** امرك بيدك اشار بطلانها في علمها
شركا حتى لو جعل امرها بيدها ولم تعلم فطلعت نفسها لم تطلق بمر من النية وبإيجاد **قوله** او شمالك
او يمينك او كفك وان قال في عيك وامثاله يسأل عن النية بمر **قوله** فكانت في مجلسها استفيد هذا القيد
من الغاء التقيد من امره اشرت لنفسه بواحدة ان باختياره واخذة ان خصوصه العامل للفظ قرينة خصوص
المقدر فتتبع الثلاث مجازا طلعت بنفسه بواحدة لان التقدير بتطبيقه واحدة ولا يصح نية الثلاث
فيه نظرا لخصوصه العامل **قوله** او قبلت نفس ظاهره صحته ولو صدر من الصغيرة ويؤيده ما تقدم
انه من باب التعليق **قوله** وكذا لو قال ابوها قبلتها يعني فيما اذا جعل الامر بيد ابوها عن ابوها **قوله**
ويستثنى ان يقيد بالصغيرة لاجل هذه التقيد فانه متى جعل الامر بيد الاب فقال ذلك بانه سوا
كانت صغيرة او كبيرة لانه كالنكاح ويدل عليه اطلاق عبارة الهندية ونفسها رجل جعل امر امراته بيد
ابيهما فقال ابوها قد قبلتها طلعت كذا في المحيط **قوله** وكذا سمعته تعالى للترك ان لا التعليق **قوله** وان
لم ينو طلاقا فواحدة هذا محتمل **قوله** بنوع ثلاثا وعدم نية الثلاث صادق بان لم ينو عددا او نوعا او
او شيئا في الحر فانه يقع واحدة بانيته وقد فاء انه لا بد من نية التفويض اليها وبانته او يدل الحال
عليه فصار بمر **قوله** ولا دلالة اما اذا وجدت الدلالة المذكورة الثلاث والاشارة في فعلها او من
قول صاحب الشرع كما اذا كان في حال الغضب او مذكرة الطلاق فانه لا بد على نية الثلاث **قوله** وتقبل
بنيتها على الدلالة ان على نية الا ان تقام على اقرارها من غيرها عن العادة **قوله** لهما من ان اول الكتاب
في قوله ان واتى المجلس ان مجلس المشاورة والعلم **قوله** او يقوم من الاختيار وقيل بنفسه واشرت
امره **قوله** وكل لفظ يصلح للايقاع اه ليس المراد تشخيص اللفظ بهيئة وما دونه بل المراد الصلابة
في الجملة ولو بتغيير الضمير وبعض الهيئات فان يامن يصح للجواب بالتخيير بان يقول انما يكون
قوله وقع انه لا يصلح للايقاع بان يقول لهما انت طالق او طلعت نفسك **قوله** مجازا نحو طلقك
ان فانه لا يصلح جعلا بان صلح الايقاع لانه يلزم منه ايقاعها بالطلاق على الرجل فيكون مطلقا بغيره
للمفعول وهو لا يوصف بذلك **قوله** لكن يرد عليه ان على المصنف صحة الاستثناء على الاختيار وهذا
الاختصاص لصاحب البحر **قوله** صحته ان الجواب بقبولها اذا جعل الامر لهما وقبول ابوها ان فيها اذا
الامر له ان مع انه لا يصلح للايقاع فلهذا الضابط فاسد الطرد بطلانك والعكس بالقبول فقام
قوله كما هو ترتيب **قوله** في جواب ان الامر المنصور بها ثلاثا **قوله** بان بواحدة اما كونها
واحدة لا صفة للملحق وح واحدة ولما ملك الثلاث ملكت الواحدة واما كونها بانيته فلا ان التفويض
انما يكون في البين افاده صاحب البحر **قوله** تفويض الزوج ان وهو البين **قوله** ولا يدخل البين الاد
بالليل فيشمل الليلتين وكذا لا يدخل اليوم الفاصل وسكت عنه نظيره لهما ظاهرا في قصد
الامر المذكور بالاول وتقييد امره بالثالث فيصير لفظ اليوم مفردا غير مجموع الى ما بعده في الحكم

المذكور لانه صار عطفه جملة حتى جملة ان امرك بيدك اليوم وامرك بيدك بعد غد ولو افرد اليوم
لا يدخل الليل فكذا اذا عطف جملة اخرى انتهى **قوله** فكان امرها بيدها بعد هذا الذي شرع عليه المص
وكان بالاداء وهي الاصل **قوله** ولو طلقت من جملة القول وطلقت بالتشديد والتأني للفاعل يعني
لو طلقت نفسها ليل ان في احد الليلتين لا يصح وهذا تعديع بما فهم من قوله ولا يدخل الليل افاده **قوله**
ولا تطلق الامر في احد اليومين وادار بهما في قوله ما يتوهم من اقتضا كونها تملكين جواز ان تطلق
نفسها مرتين في كل يوم مرة انتهى **قوله** وان ردت اوله وان يقال فان بقا التقدير كما قال فيها قبل
قوله لانه تقويض واحد لانه لم يفصل بينهما بيوم آخره كان جميعا حتى في الجملة التملك الواحد فهو
كقوله امرك بيدك يومين وفيه تدخل الليلة المتوسطة استعمالا لغويا وعرفيا **قوله** ولم يذكر ان ما
الى نية خلافا في وقوع الهداية من عرو هذا الوجه لا يوجب ليل الا لكونه ضربة للام في صلاته **قوله**
ولا يدخل الليل لانها امران **قوله** ظاهرهما امران من قوله فان ردت الامر اختيارها زوجها الا قوله
يوته واستمع التفصيل فيما انتهى **قوله** لكن في الهداية في العبارة اختصارا على وكان عليه ان يقول ظاهر
ما مرانه يرتد بردها وفي الزخيرة لا يرتد وقف العبادان بانه يرتداه قال في الضرر وهذا اعني الحكم ببعث
رداها من اقصى ما صرح به في الزخيرة من انه لو جعل امرها بيدها او يمينها ثم ردت الامر او ردت الا جنبه
لا يصح لان هذا تملك في لزم فيقع لاسما والمصلحة مدد من اصحابنا رحمهم الله تعالى قال العبادان في فصول
والتوقيف انه يرتد بالرد وعند التفويض اما بعد ما قبله ثم ارد المفوض اليه وده لا يرتد نظيرة الاقرار
فان من اقله انسان ينفذ فصدقة المقر ثم ردت اقراره لا يصح الرد انتهى قال في القيد وحاصله انك لا
عن الدين ثبوته لا يتوقف على القبول ويرتد بالرد واختار قبله بوقفي اخره وان المراد بدها هنا اختيارها
زوجها اليوم وصحة انتمها ملكها وهذا المراد ان تقول ردت وقال ابن قاضي سماعا في محمل
ان يكون في المسئلة روايتان لانه تملك من وجه فيصير ردة قبل قولها الى التملك ورواية فسادة نظرا
الى التعليق **قوله** قبل قوله ان يقول المرأة التمسك وان على الله انتهى وهذا واراد على قول
المص وان ردت في يومها لم يبق في القيد قوله في الحديث مثل قوله امرك بيدك اليوم وغدا **قوله**
ولها ان تحتار نفسها في الغدا ان فقد بقي مع انه من المتخير **قوله** عند الامام وقال ابو يوسف خرج الامر
من يدها في الشهر كله **قوله** ووجهه في الدار في الشهر ثم ردت في الدار في وجه قول الامام بان
الامر باليد تملك نفسا تعليق معنى فتم لم يذكر الوقت فالعبارة للملك ووجه ذكره فالعبارة للتعلق انتهى
كلام الشهر مثال ما اذا لم يذكر الوقت امرك بيدك ومثال ما اذا ذكره امرك بيدك اليوم وغدا
او امرك بيدك الى راس الشهر لكن هذا يقتضي ان يبيح الامر بيدها في الغدا اختار ردت زوجها التمسك
في امرك بيدك اليوم وغدا وليس كذلك فالتناقض بما التمسك انتهى في قلت المفوض والمكلف بثبوت
التناقض لا دفعه الا ان يخرج عن هذا الفرع على قول ابو يوسف رحمه الله تعالى **قوله** بقى لوطلقها
باينا قيد بالباين لانه لو طلقها رجعيما بقى امرها قول واحد انتهى **قوله** هل يبطل قال نعم
في الفصول يخرج من يدها وقال في موضع اخر لا يخرج انتهى عن البحر **قوله** ان كان التفويض منجزا نحو
ان يقول لهما امرك بيدك ثم يطلعهما باينا وهذا شروع في التوقيف بين المتعارضين وانما يبطل امرها
في هذه الصورة لانه لو لم يبطل الحق البين البين هذا خلف مجازا ما اذا كان التفويض معلقا
نحو ان دخلت الدار فامرك بيدك او مضى فالحق البين كما تقدم انتهى **قوله** لكن في البين القيمة
ظاهر الرواية اه تقيده انه المعتمد وان تفصيل العباد من مذهب **قوله** ان المعلق كالمبني ان البين
يبطل لانها افاده **قوله** نكحها على امرها بيدها هو هذا بينا ما في البحر من التفصيل وبعبارة عن
الاختصاص والجزائية ولو يزوج امرأة على انها طالق او على ان امرها بيدها تطلق نفسها لحي تبدل
ليقع الطلاق ولا يصح الامر بيدها ولو بدات المرأة فمالت زوجت نفسك على ان طالق او على
ان امرن بيدن اطلق نفسه فقال الزوج قبلت وقع الطلاق وصار الامر بيدها ولو بدت العبد فهو كالمو
بد الزوج ولو بدت المولى فهو كبداته المرأة **قوله** ثم شمع ان لعدم حصول مبرته ثم اوعته ان الطلاق

ساد في البحر والمهر قوله وانكر مقتضاها ان يكون القول قوله لانه منكر وانما كان لها الداعية وجود
السبب منه وهو التحليل فالظاهر عدم اشتغالها بشيء اخرج ملحوظا قوله ان ضربها من غير جناية ذكر
وانما يقصد منها جناية ضربيه وتمزيق ثيابها واخذ ثيابه وقوله يا حار يا ابله ولعن بعد ما لعن على
ما عليه العامة ولا يلبس ولو بعد قوله لها ذلك وشتمها اجنبيا وكشف وجهها لغير محرم واسماها
اجنبيا عمدا صوتها عنه تكليمها ذوقها وخروجها من البيت بعد ايقاف المجل واعطائها شيئا لم يحرم
العادة باعطائها من غير اذن ودعاها عليه وقولها الكلمة اتمك واختك بعد قوله جات اتمك الكلمة
واذواج النساء رجال وزوج لا وصعودها السلم الذي من غير تحيز وارضى البطن على وجل الاستخفاف
افادة في البحر قوله فالقول له وان لم يبين الجناية كما في درالمتنق انتهى قوله وتقبل ثيابها على شتر
المتنق قلالة الدر المتنق لو اقامت بيته انه ضربها بغير جناية ينبغي ان تقبل وان قامت على المنق لكونها
في الشرط والشرط يجوز اثباته بالبيته وان كان نفيها قوله كما ينبغي ان في باب التعليق عند قوله الا
اذا برهنت استر في طلب اوليائها المهر ليس بقيد كما اذا ذكر الالب كذا في قوله والقول له فيها ان
في التقويض ان لم يرد كذا في درالمتنق قوله لا يدخل في ذلك الفصول في اية البويع القينة ان تزوجت
عليك امرأة فامرها بديك فدخلت امرأة في كاحه بلكاح الفصول واما بان يقول ليس لها ان تطلقها
ولو قال ان دخلت امرأة في كاحي فله ذلك وكذا في التوكيل بذلك استر في الوجه في ذلك كما افاده
في انه في الاول لم يشر وجهها وانما اجاز ذلك لانه في ذلك لفظ على الثانية قوله جعل امرها بين
رجلين قال في الرقبة ولو جعل امرها بين رجلين لا يشر واحد ها فان قالوا كنا طلقنا في المجلس
الزوج حلف بالله تعالى ما تعلم ان الامر كذلك ولو نزل الثلاث فطلقها احدها واحدة والاخرين
او ثلثا وقعت واحدة لا تغايرها عليه كذا في العناية قوله لم يقع لانه لو جعل الامر مشتركاً ولم
يوجد الا شتر في فصل المشية قال لها طلق نفسك اية المنا سبب للزوج الابتداء بمسئله فيها
ذكر المشية وقيل انما قدم ذكر هذه اول الفصل لانه بالنسبة لافيه المشية بمنزلة المفرد من المركب
وفيه ان المقصود هنا ذكر مسائل المشية والاول اعنى بالمقصود على ان المفرد قد يقدم قبل هذا
قوله او نون واحد لو عكس العبارة بان قاله نون واحد او لم ينو او اقتصر على قوله ولم ينو لانه
اول لانه اذا طلقت واحدة مع عدم النية تمنع نيتها بالاول ابوالسعود قوله او شتر في الحرة انما
لم يقع الشتر ان اذ انوا كالا م قوله طلق معناه افعل طلاقا والطلاق لفظ قد يحتمل الواحد والاعتبار
وهو الثلاث لانه تمام الجنس كما مر ولا يحتمل العدد المحض وهو الشتر في ذلك ودر وقيد بالجرة
لان الشتر في الامة اذا نويتا ففهمان لان العدد الكامل فيها قوله فطلقت اربعة او شتر او
ثلاثا وكل مع النية اصل في نية الواحدة او الشتر في الحرة فمن تسعة والواقع طلق في الجميع قوله
وان طلقت ثلاثا بلفظك واحد او متفرق وسواء قالت طلقت نفسي ثلاثا او قالت فعلت معناه افعلي
التطبيق فالمصدر المذكور لانه من جنس فعل فتصح نية العموم باعتباره وهو حق الامة شتر
في حق الحرة ثلاثا بلفظك قوله قد يخطا بها اية فيه ان التركيب لا يضر في خطاب فلو قال فليطرحها
بطلاق نفسها لانه قاله مثله امر سائلي بديك قوله لم تدخل اية لقيام القدرية على عدم ارادة
اياها قوله في جواب ان في جواب طلق نفسك قوله انت نفسك من طلقت نفسك بانية قوله رجعية
وجهه ان يخالفها في الوصف فقط فيقع اصل الطلاق دون ما وصفته به بحد قوله ان اجارة لاهره
انه يشترط في انت نفسك الواقع جوابا لالطلي نفسك وليس كذلك لان امره بالطلاق قرينة دالة على نية
الزوج الخلاق فلا حاجة الى اجارة ولا لنية منها وان ذكره في مما يدل على عدم اشتراط الاجارة
قول المص في ما ياتي امرها بين او رجعي فعكست في الجواب وقه ما امر ويلغو وصغر مع فانه غير هذه
المسئلة بل الاجارة مفردة في اذ اقلت المدة ابتداء انت نفسك فلا يقع الطلاق به ان بشرط
نيتها الطلاق واجازة الزوج ويدل على ذلك عبارة النهر ونصها والفرق ان الامة من الفاظ
الطلاق التي تستعمل في اتياعه كناية فقد اجاب بما فرض اليها غير انها لا تد وصرنا فيلغو بخلو الاختيار

اذ ليس هو من الصريح ولا من الكناية ومن ثم لو قالت انت نفسك ان ابتداء توقف على اجازة ان اذا نويت
به الطلاق والاما توقف فيتا من قوله لانه كناية هذا لا يصلح علة لا شتر الا اجارة بل لا شتر طالنية
ويحتمل انه تعليق للمص فيكون المراد به كناية وقد وجدت القدرية الدالة وهي الامور بالطلاق قوله
لان الاختيار فلما يجاب به صريح الامر بالطلاق قوله ولا يملك الزوج الرجوع عنه ولو صرح بلفظ
الوكالة كما اذا وكلت في طلاقك فانه كقولك طلق نفسك في كونها تمثيلا كفا في البحر قوله باثواء
الثلاث في سواه كان بلفظ التخيير او الامور باليد او طلق نفسك ابوالسعود قوله كما فيه من معنى
التعليق وبهذا العلة ايضا لا يصح عزلها ولا يثبتها كما في البحر وانما في لفظ معنى لانه ليس فيه صريح
التعليق قوله لانه تمليك فانه قامت او شتر بما يدل على الاعراض بطلان فالتقويض احكام شتر على
جعله تمليك واحكام على جهة التعليق نهر قوله الا اذا زاد مع شتر الارادة والمجة والرضي كالمشية
منه قوله ونحوه كذا في اربعين واما كفا فانه مثل متى في عدم التقيد بالمجلس مع اختصاصه بافادة
التكرار في الثلاث من قوله مما يفيد عموم الوقت شتر به عن ان وثيق وصح ولم يبين وانما
فانه تقيد بالمجلس مع اختصاصه في افادة التكرار في الثلاث من قوله مطلقا ان في المجلس وبعد قوله
لان كناية من عامة الاوقات فصار كما اذا قال ان وقعة شترت فرع لو طلقت نفسك على
لا يقع اذا كسر المشية ويقع اذا لم يذكرها ان فصار لا ديانة بحد قوله ولو قال لرجل ذلك الرجل
في المختص لا احتراز منه واسم الاشارة يرجع الى طلق امرأة وهو لم يتقدم له ذكر فلو صرح به
لكان اول قوله الا اذا اراد كلما عزلت اية فانه لا رجوع له ودر متنق فاذا اراد عزله من الوكالة في
يقول عزلت عن جميع الوكالات وقيل يقول عزلت كلما وكلت وقيل يقول رجعت عن الوكالة للعلمة
وعزلت عن الوكالة المجردة بحد قوله فيقيد به ان بالمجلس لانه ليس للتعميم ودر متنق قوله طلقها
في مجلس لا غير ان مجلس علمها هو الصحيح لان مشيتها تقتصر على المجلس فكذا الوكالة ودر متنق قوله
عنه غا فلو قال الامام الخليل ينبغي ان يحفظ هذا فانه مما عمت به البلوى فان الوكالة بغيره والامام
عن مشيتها ولا يدرون ان الطلاق لم يقع وهذا مما يشترط من قوله الوكالة لا تقيد بالمجلس استر في
درالمتنق قوله وطلعت واحدة او قال وطلعت اقل وقه ما اقبه ليشمل ما اذا طلعت شترين وقد
فرض اليها الثلاث كان اول قوله في البحر واثار الى انها لو طلقت ثلاثا فانه يقع بالا ولما سوا كانت
مفترقة او بلفظ واحد استر في قوله لانه بعض ما فوضه وقد ملكت الكل فملك ابعا منه فيتوقع منه ما
شأت كالزوج نفسه بحد قوله وكذا الوكيل اية قاله البحر ولا فرق هذا بين التملك والتوكيل فلو
وكله ان يملكها ثلاثا فطلقها واحدة وقعت واحدة فلو وكله ان يطلقها ثلاثا بلفظ درهم فطلقها
واحدة لم يقع بغيره الا ان يطلقها واحدة بكل الفاسي قوله لا يقع في عكسها ان لا يقع فيما اذا امرها
بالواحدة فطلعت ثلاثا بلفظ واحدة عن الامام ولا يقال بقولها طلعت نفسي تكون ثلثة فيقع وتبقى
بالزيادة مبتدأة فيلغو الزايد لان نفع لا يقع بغيره بغيره طلعت نفسي اذ ذكر العدد وانما يقع بالعدد
ما يبينه فصار في الفة ابوالسعود ومثل الثلاث الشتران قوله وقالوا واحدة لانه استبها ملكته
زيادة فيقع ما ملكته وتكون الزيادة فصار كما اذا اطلقها الزوج الفاعلا لانه انت بغيره ما فوضه اليها
لان ملكها الواحدة والثلاث غير الواحدة بخلاف الزوج فانه يتصرف بملك الملكة وكذا في المسئلة
الاول والخلاق مقيد بما اذا وقعت الثلاث بكلمة واحدة اما اذا وقعت واحدة وواحدة وقعت
واحدة اتفاقا وقيد بقوله طلق لانه لو قال امرك بديك بغير واحدة فطلعت ثلاثا وقعت واحدة
اتفاقا استر في ابوالسعود عن النهر فرع وكله ان يطلق امراته فطلقها الوكيل ثلاثا ان نوى الزوج
الثلاث وقعت وان لم ينو الثلاث لم يقع شتر في قول الامام وقال المتنق واحدة كذا في الحكم وشتر
في المحيط وكذا ان اجارة الزوج يقع والا فلا لانه فصول بتطبيق الثلاث فتوقف على الاجازة وقيل
ان يتوقف في الحرة ايضا وقد صرح به في في القيد بحد قوله ان شترت اية هي المسئلة السابقة
بغيرها الا انه هنا زاد المشية قوله وكذا عكسها بان يقول طلق نفسك واحدة ان شترت فطلعت

ثلاثا بحرف **قوله** لا يقع فيها لا خلاف في الاول لان تعريفه الثلاث معلق بخبر وهو مشيئتها اياها لان
المعنى ان شئت الثلاث فلم يوجد الشرط لانها لم تشأ الا واحدة بخلاف ما اذا لم يقيد ودخل في كلامه
ما لو قال شئت واحدة واحدة واحدة منفصلا بعضها عن بعض بالسكوت لان السكوت فاصلا فلم
توجد مشيئة الثلاث بخلاف ما اذا كان بعضها متصلا ببعض من غير سكوت لان مشيئة الثلاث قد وجدت
بعد الفراغ من الكلام وهو في خاصة ولا فرق بين المدخولة وغيرها واما عدم الوقوع في الثانية فنقول
الامام وعندنا ما يقع واحدة فيها اذ لم يذكر المشيئة بحرف **قوله** لا اشتراط المرافعة لفظا في المشيئة
هذا قول الامام كما في الجرد ويؤخذ منه ان الصاحبين اعتبر المعنى وهو ظاهر من قولها ما بالوقوع **قوله**
امرهما بعشر ان ان شئت بان قال لها خلق نفسك عشر ان شئت افاد في البحر **قوله** او بواحدة بان
قال لها طلق واحدة ان شئت فتاقت شئت نصف واحدة لا تطلق كما في البحر **قوله** لم يقع لثلاثة
اللفظية فان حصل الاتحاد معنى فان العشرة لا يقع منها الاثلاثة والنصف يقع واحدة **قوله** امرها
ببائنه وكذا يقال في الوكيل كما في الشئ عن قاضيان ونصب رجلا وكل من يطلق امراته تطلق
ثانيته فطلقها واحدة رجعية تقع واحدة بائنه وكذا لو وكله ان يطلقها رجعية فطلقها بائنه
يقع رجعية ابو السعد **قوله** وقع ما امر الزوج لانها كانت بالاصل وزيادة ونصف فلفظ الزيادة
منه بخلاف الاصل كما في المثلثة في العدد **قوله** لم يقع شئ لاشتراط الموافقة لفظا **قوله** خاتمة ومحمد
الواقع ان صاحب البحر نقل عن الخاتمة وليس له عبارة مستقلة فالاولا مجرد عن الخاتمة وفي بعض النسخ
مجرد دون واودع بمعنى ما قلنا **قوله** فتاقت شئت او من مقتضاه عليه اما لو قال شئت فتاقت
شئت الا بالطلاق وقع كونه سابيا طلاقا لفظا بحرف **قوله** ان شئت اشار به الى كل مشيئة معلقة بمشيئة
غيرها ولو كان الطلاق معلقا على مشيئة ذلك الغير ايضا لما في الحديث لو قال ان شئت طالق ان شئت
وشاء فلا ان فتاقت شئت ان شئت فلا ان شئت لا يقع لانه معلق الطلاق بمشيئة من
منجزة منها وهي ان شئت معلقة بطل مشيئتها ومشيتة فلا في وجد بعض الشرط فلا يقع الطلاق
بحرف **قوله** ان لم يوجد بعد لما كان قوله مقدم صادقا على معنى وانقطع مع ان التعليق به تنجزه
بقوله ان لم يوجد بعد وقوله بعد بغيره لان **قوله** كان شاء او مثله بالمرح ان شاء الا ان الاول
بين ان يكون المعلوم محققا في الماضي كالمشاغ او محتملا كالاول في موضع **قوله** بطل الامر ان الطلاق
المعلقة على المشيئة **قوله** كان كان او هذا المشاغل الى ما ذكره من ان كان فلا في قد جاء في الحال
انه قد جاء **قوله** لانه تنجز ان التعليق بما ذكره تنجز لانه كائن وكذا يصح تعليق الامر بكونه من
التنجز لو قال شئت ان فسد الزمان لان فساد الزمان معلوم لا محالة فكان كالمشيئة المنجزة
فتاقت فان قلت مقتضى كون التعليق بالماضي تنجز ان يكف من قال هو كافر ان كان فعل كذا
وهو يعلم انه قد فعله مع انهم قالوا المنجز لانه لا يكفر اجيب عنه بان الكفر يتبين على تبدل الاعتقاد
وتبدل يله غير واقع مع ذلك الفعل كما في البحر عن الفقيه **قوله** او شئت ما شئت ذكر ما مع ومنه ليقيد انما
لا يقيد التكرار معها ايضا وهو قول بعض النجاة انه اذا اراد عليها ما كانت التكرار قال
في المصباح وهو ضعيف لان الزايد لا يفيد غير التوكيد وهو عند النجاة لا يفيد المعنى بحرف **قوله** او
اذا شئت في البحر عن المصباح اذا لفظا معان احدها ان تكون طرفة لا يستقبل من الزمان وفيها معنى
الشرط نحو اذا اجبت التمسك والشاة ان تكون للوقت المجرى نحو اجبت اذا احمر البصر وقت احمرار
والثالث ان تكون مرادفة للقاء فيجوز ان يكون قوله مقالا وان يقيد به ما قدمت ايدهم اذا جاز
يقطعون انهم وفي المحيط لو قال حين شئت فهو بمنزلة قوله اذا شئت لان اليمين عبارة عن الوقت
قوله لا يرتد قبلها بعد ذلك ان تشاء لانه لم يملك في الحال شاملا اضافة لا وقت مشيئتها فلا يكون
تمليك قبله فلا يرتد بالرد وجعله تمليكا بالتكرار معناه لان المالك هو الذي يتصرف عن مشيئة وارادته
لنفسه وهذه كذلك من **قوله** ولا يتقيد بالجلس الا اذا قال اردت جلست بشرط فيتعبد به ويختلف للنسبة
كذا في النهر **قوله** لانها تم الزمان تعليل لعدم التقيد بالجلس كما ان قوله لا الا فعان عدة لقوله ولا تطلق

الاولا حلة **قوله** لا تطلق صواب النص على التطلق انتهى وهو كذلك في بعض النسخ **قوله**
ولها طريق الثلاث في ثلاثة مجاميع فلا تطلق نفسها في كل مجلس اكثر من واحدة لان كل مجلس بمجموع الافراد
قمت **قوله** ولا يجمعهم عم ما اذا قالت طلقت نفسي واحدة واحدة او طلقت مكررا لغير النهر
قوله ولا ينبغي ان ليس لها ان تطلق نفسها مرتين بلفظ او بلفظتين فلو طلقت نفسها ثلاثا او
شعنين في مجلس لا يقع شئ عنده وقالا يقع واحدة من **قوله** لانها لم يجمع الا فلو يقع النهر ويجمع
كسرها فيكون مصدرها فيكون تقييدهم بالانفراد يعني انها للمعوم على سبيل التاكيد لا على سبيل الاجتماع
في الاضافة على الاخير لا في ملائمتها **قوله** ان كانت طلقت نفسها او لان التعلق انما يتصرف في المثلث القائم
فباستقراء يتبين التعريف من **قوله** ولا فلهذا ان لم تطلق نفسها اصلا او طلقت نفسها ثلاثا في
مجلس او نفسها واحدة فقط او شعنين في مجلس انتهى **قوله** في مسألة الهمم الانية فمن قام بعد الهمم
وهو محمد يقول بالتعريف فلهذا ان يقع ما يقع من الثلاث ومن قال بالهمم فتعبد بملك مستانفلا
يقول بالتعريف وهي الشبان وهاهنا ان القول بالتعريف هنا اختار القول بمحمد وقد نقل الشبان
فيما ياتي عن الكمال انه الحق **قوله** لانه لا يمكن ان يفتي في مكان من على الفم واين طرفه كان يكون
استفهاما ما قال اقبل ايمن زيد لزم الجواب بتعيين مكانه ويكون شرا ايضا وترا وفيه ما فيقال انما
فتع اقم جرد عن المصباح **قوله** فيجوز ما اذا عن ان جواب عن سؤال حاصله انه حيث التي المكان في حيث
واين ينبغي ان يتجزأ الخلاق وحاصل ما اشار اليه من الجواب ان كلا منهما ومن الشرط يفيد حرمان
التأخير فيعلم عليها او من الغايرها **قوله** لانها اسم الباب انما كانت اسم الباب لانها لم تحض الشرط
فمنع كونها اما انما بعد فيه في لا يشهد بها غيره بخلاف باء الادوات وهو جواب عما يقال لما اذا حملنا
على ان دون **قوله** يقع في الى ان قبل مشيئتها عنده وعنده لا يقع شئ مما لم يشأ وجه قول الامام
انه او في الطلاق وفيه ما في وصفه انتهى **قوله** وقع ما شئت لتبينه اياها وهو منصف معدود
ولم يحكمه بنية لم يذكر في الاصل قال في النهر ويجيب انه يقتضيه **قوله** والا فجميعه ان ان يكون
خلاقا ما شئت وانظر ما لو يكون واحدة بائنه او ثلاثا وشئت رجعية **قوله** لو موطوءة اما التي
بها فالطلاق الواقع عليها باين كما تقدم وبطل الامر ان جرد اسم المشيئة من يدها لغوات مجزية
لعدم العدة فلا يبيد قوله كيف شئت شيئا **قوله** وقول الزيلعي عبارة وتعددة الخلاق يظهر في موضعين
فيما انما قامت على المجلس قبل المشيئة وفيما اذا كان ذلك قبل الدخول فانه يقع عنده طلقة رجعية
وعنده لا يقع شئ والرد كالقيام انتهى **قوله** قال في النهر وشئت بعد من سهل العلم ان التكرار **قوله**
في كم شئت اسم للعدد فكان التعويض في نفس العدد والواحد عدد في اصطلاح الفقهاء وهو اسم
ناقص يقع على السكون او مؤلف من كافي التجه وما تم قدرت وسكتت في الاستفهام وكيف في ما بعدها
وقد يرفع وقد جعل اسمها فيصدق ويشد ونقول اكثر من الكم والمكية فائدة في البحر عن المفتي لم خيرة
بمعنى كثير واستفهامية بمعنى ان عدد وشئت كان في خمسة امور الاسمية والابهام والافتقار الى التفسير
والثبات ولزوم التفسير فيفتقران في خمسة احاديث الكلام مع الجبرية يحتمل التصديق والتكذيب فيجوز
مع استفهامية الثاني ان المتكلم بالجبرية لا يستدعي من مخاطبه جوابا لان جبهه والمتكلم بالاستفهامية
يستدعيه لانه مستحق الثالث ان الاسم المبدل من الجبرية لا يقتضي بالرهضة بخلاف المبدل من الاستفهامية
الرابع ان تسمية الجبرية مفردة او مجعولة ولا يكون تسمية الاستفهامية الامم الى مسأل تسمية الجبرية
واجب المنقضى وتسمية الاستفهامية منقوضة ولا يجوز حده مطلق انتهى **قوله** او ما شئت تقييد في
العدد **قوله** ما شئت ولو اكثر من واحدة بحرف **قوله** ولم يكن ابو عبيد للضرورة ان لم يكن الواقع منها
بدعي او لو شئت للضرورة لانه لما كان متقيدا بالمجلس لا يشاء لها التفويض على الاظهار او الاستفهام
ويقال نظير ذلك في كيف شئت السابق اذا وقعت خلافا مع النية **قوله** او شئت بما يفيد الاعراض
كان قامت **قوله** لانه تمليك في الحال قال في التبيين فان قامت من قبل ان تشأ بطل الامور امر
واحد وهو تمليك وليس فيه ذكر الوقت فاقضه جوابا في المجلس كسائر المقدمات انتهى ابو السعد

قوله ان شئت وان لم تشأ اعلم ان جعل المشيئة وعدوها شرطاً واحداً للمشية والاباء لا تطلق ابداً
للتعذر كانت طالق ان شئت ولم تشأ او ان شئت وابيت وان كبر ان وقدم الجزاء كالصوق المذكور
في الشرع فثبت ان مجلسها طلقت وان قامت من غير مشيئة تطلق ايضاً لانه جعل كلاهما شرطاً لاجل
كقولها انت طالق ان دخل الدار وان لم تدخل فابيتها وجعل طلقت وان اخرج الدار كان شئت وان لم
تشأ فان طالق لا تطلق لهذا ابداً لانه مع التأخير صار الشرط واحداً وتعد ما جتمعا شرطاً لطلاق ما
اذا امكن اجتماعهما فانها لا تطلق حتى يوجبا نحو ان اكلت او شربت فان طالق وان كرر ان اكلت
المشيئة والاخر لا يابا كانت طالق ان شئت او اذ ابيت فان شئت وقع وان ابيت وقع وان سكنت
حتى قامت عن المجلس لا يقع لان كلاهما شرط على حدة والاباء فعل للمشية فابيتها واحداً
العدم لا يقع وكذا لو لم يكرر ان وعطف با وكانت طالق ان شئت او ابيت لانه علق الطلاق باحد
ولو قال ان شئت فان طالق وان لم تشأ فان طالق طلقت لانه لو قال ان كنت تحبين الطلاق فان
طالق وان كنت تبغضين فان طالق لا تطلق والفروق انه يجوز ان لا يحب ولا تبغض فلم يتحقق شرط
وقوع الطلاق ولا يجوز ان تشا وان لا تشا فيكون احداً الشرطين ثابته لا محالة كذا في البحر **قوله**
لانه يجوز ان لا يحب ولا تبغض محله فيما اذا قالت لا احب ولا ابغض اما اذا قالت انا احبه او انا ابغض
تطلقه فتثبت كل انا اشد جأه ترك جواب المسئلة الثانية فكونه معلوماً بالمقالة على جواب الاول
استثنى وانظر ما لو قال اشد جأه على الشاوي واحد منها او سكن والى هذه الاول عدم الوقوع
لعدم الاشياء **قوله** ثم التعليق بالمشية او كذا التعليق بكل ما هو من المعاني التي لا تطلق عليها
كونه تعليقاً فيتعذر بالمجلس تقريره على التملك والاول زيادة ولا يملك الرجوع عنه ليقع على كونه
تعلقاً فانه تقريره عليه اظهر من تقريره على التملك كما سبق **قوله** بخلاف التعليق بغيرها كالسقية
يدخل الدار فانه تعليق تخضع كذا في والله تعالى اعلم **باب التعليق** ذكره بعد تنبيه المطلق
مربحاً وكنية لانه مركب من ذكر المطلق والشرط فاضرب المذهب وحقيقة التعليق وشرط المناسب
في اداة واواة وهذا معناه اصطلاحاً فاما لفظة فهو فعل المعلق منه وجزء منه وتعبيره بالطلاق
اوله من تعبيرة بالمائة باليمين لشمولة التعليق الفروع وان لم يبعد القوة على الفعل او الترك
منه ميمناً كالسقية لمحضها وطررها او بحضرتها حقيقة المذكورة في هذا الباب افاده صاحب البحر **قوله**
من علقه تعليقاً يتبع في هذا التفسير صاحب البحر والاول ان يقول وهو مصدر علقه جعله معلق
قوله ربط حصول مفهوم جملة في جملة الجزاء يحصل مفهوم جملة اخرى هي جملة الشرط والمفهوم
هو المصدر المستفاد عن الجملة وهو طلاق المرأة ان حصل دخولها مثلاً **قوله** ويسمى ميمناً بجانبيه
هذه التسمية ان اليمين في اصل القوة ويسمى الحلف ميمناً لان قوة القوة على المعلق ولا شك في
افادة تعليق المكونة للنفس على امر بحيث يشترط عند نزول قوة الامتناع عن ذلك الامر فتكون
المجوزة لها على ذلك قيد الحمل عليه فكان ميمناً وجه كونه ميمناً ان حقيقة ما قدمناه والعلاقة لو
قال السبية فان التعليق سبب في قوة الفعل او الترك كان اوله عنه وقد يقال الاضافة لبيان
السبية في كل افاده صاحب البحر **قوله** كون الشرط ان فعله او ما يتعلق به واعلم ان الشرط يطلق على
الارادة على الفعل وعلى الجهتين معا **قوله** على خطر الوجود يقع في الخيال والاطاء ان على شوق الوجود
ان يبرز الوجود والعدم **قوله** تنبيه على الخلاف بل فيما لبقناه حكم ابتداء كقولها لعبدك ان
ملكك فان حذرت قوله اذا اصبحت وسمعت وجهه وسمعت سمعها لان البصر او السمع امر ميمناً فكان
لبقائه حكم الابتداء وقوله للصبي ان صحى كذلك بخلاف قوله لها ان حضرت وجهه ما مضى وان حضرت
وجهه مريضه فعل حقيقته مستقبلة ان مريض كذا في ذلك لان الحيز والموضع مما لا يمتد افاده صاحب
البحر وفيه كامل **قوله** والمستحيل محذرت قوله على خطر الوجود **قوله** في ستم الخيال ان تعب **قوله** لو
منه ما في البنية سكران طرق الباب فلم يفتح له فقال ان لم تفتح الباب الليلة فانك كذا ولم يكن في
الدار احد **قوله** ولم يكن في الدار احد ان له زوجته ولكنها لم تكن الدار فلان زوجته لم تطلق في

في الخشية ان لم ترد على الدار الذي اخذته من كسب فان كذا فاذا انيأ في كسبه لا تطلق نهراً وانما
كان لغوا لا عدل منه منه حقيقة النفي حيث علقه بامر محال وهذا يرجع الى قوله بان المالك ان البه شريط
في انفق واليمين خلافاً للثاني **قوله** فكونه متصلاً فلو الحق شرطاً بعد سكوت لم يقع وفي النظر
رجل له فاقات او نقل في لسانه لا يمكنه اتمام الكلام الا بعد مدة تخلف بالطلاق وذكرا بشرط او
الاستثناء بعد تردد تخلف ان كان معروفاً بذلك جاز استثناءه وتعليقه ومن شرطه ان لا
يفصل بين الجزاء والشرط فاصل اجنبى فان كان ملابياً وذكر للعلام الميمناً او التأكيد ما فيها
يجمع قائم في المادون فانه لا يغير لقوله لا موانع است طالق يا زانية ان دخلت الدار فعلق الطلاق
بالدخول فلا حد ولا ضمان لانه التأكيد ما فيها كقولها يا زانية بخلاف ما اذا قال يا زانية انت
طالق ان دخلت الدار فانه قاذ في بحر **قوله** المهارات ان جزاء كلامها والمفاعلة على غير بابها
قوله باسفل هو الذي لا يبال في حال ولا بما قيل له انتهى في وفي اية السقوط وتكليفه في معنى السقطة
عن الامام ان المسلم لا يكون سقطة انما السقطة هو الكافر ومن عن ابي يوسف انه الذي لا يبال
بما يقول **قوله** تنبيه لان الزوج في الغالب لا يملك الا ايد او يربا بالملاق فاذ اذ التعليق بدين
فلا تطلق الا اذا كان سقطة وفنوع اهل بخار عليه انتهى كما في **قوله** وذكر المشروط ان اريد
فعل الشرط انتهى **قوله** لغوه وقوله ابي يوسف والعقود عليه لانه ما رسل الكلام ارسالاً وقال
محمد تطلق حالاً ومثل ما ذكرنا طالق ثلاثاً اولاً وان كان او ان لم يكن نهراً **قوله** ووجود رابط
ان ما انفاء واذ النفي فيه انتهى **قوله** كما ياتي ان عنه قوله والغاية الشرط انتهى **قوله** خوله الملك
ان شرط لزومه اما التعليق في غير الملك والمضاف اليه ففهم لوقوع على اجازة الزوج حتى لو
قال اجنبى لزوجه انسان ان دخلت الدار فان طالق توقف على اجازة الزوج فان اجازة لزم
التعليق فتطلق بالدخول بعد الاجازة لا قبلها وكذا المطلق المنجزة من الاجنبى موقوف على
اجازة الزوج فان اجازة وقع مقتضراً عما وقت الاجازة انتهى **قوله** حقيقة هذا السبب
المقام فيه واقصر المصالح كالمشتر على الملك الحكمي لانه المعقود **قوله** ان حكمه ان او كان الملك حكماً
ملك السكاه فانه ملك استغناء بالبيع لا ملك رقبته ثم ان هذا الحكم ان كان السكاه قائماً ضريح
حكم حقيقة وان كان بعد الطلاق وقع في المدة فمن حكمه كما اشار بقوله ولو حكم **قوله**
لمنكوتة او معتدته فهو مفروض واعلم ان تعليق طلاق المعتدة صحيح في جميع الصور الا اذا كانت
معتدة عن باين ثم علق بايناً كما في البدائع اعتباراً بالتعليق بالتميز كما في البحر **قوله** والاضافة اليه
بان يكون معلقاً بسبب الملك كقوله لا جنة ان انكرك ان تزوجك فان السكاه سبب للملك
فاستعير السبب بسبب ان ان ملكك بالسكاه كقوله ان اشتريت عبد فهو حر ان ملكته بسبب
الشرايخ **قوله** او الحكمي كذا في العامة او خاصاً اعلم ان الخاص اما ان يكون التحريض فيه محضاً او
قبيله او بكلمة او بشبهة ككل بكلمة او شيب كذا في الغيبة وأشار اليه بقوله كان نكيت امرأة او العترة
لانه يجب في هذا التمثيل بانه تعليق محض لا اضافة فالاول التمثيل بقوله انت طالق يوم اتزوجك
واجاب الكمال بان المراد بالاضافة ما يعم التعليق لان الجزاء مستند ومضاف لتناول الشرط وحذره
الشرع جواب المسئلة الاول وتقدمه فمن طالق **قوله** وكذا كل امرأة او السبية في صحت نكاحه ان
تزوجه فضولي ويجوز بالفعل كسوق الواجب اليها او غيرها بعد ما وقع الطلاق عليها لان كلمة
كل لا تقتضي التكرار كذا في البحر وقصد الشرع التثنية بها على خلاف ما لك حيث قال لا يجوز لان
فيه سد باب النكاح بخلاف كل امرأة من مصر او من بني تميم او كل بكرا وشيبا وزوجها طالق حيث
يجوز كذا في **قوله** الا في المعينة ان فلا يكون في تعليق طلاقها الا صريح الشرط وان اعده في شرع
المعلق من الشروط فانه قال وان يكون التعليق في المعينة بصريح الشرط لا بمعناه بخلاف غير المعينة
قوله باسم او بنية كذا في الشرع والبر عن الغيبة وفي شوقه للمعلق التقييد بالواو وصورة
ان يقول تنيب بنت احمد الذي اتزوجها طالق فهذا يكون تعليقاً بل لا بد من صريح الشرط لانها

قد عنت بالاسم والسب قال في البحر ومحل ذلك اذا كانت غائبة اما اذا كانت حاضرة عند الخلف
فيذكر اسمها ونسبها لا يحصل التعريف ولا تلفظ الصفة وتعلق الخلق بالزوج كذا ذكر شيخ
الاسلام في الجامع **قوله** لتعريفها بالاشارة فليكن الوصف قال في البحر لان عددها بالاشارة فلا
يؤثر فيها الصفة انزوجه بل الصفة فيها لغوا فكانه قال هذه طالق انتهى **قوله** فليكن تعريف
على قوله وشروطه **قوله** كل امارة اجتماع وجهه ان الاجتماع معناه فراش لا يكون ان يكون
عن نكاح كما اذا وقع ايجارته لا يلزم ان يكون عن ملك **قوله** لعدم الملك والاشارة اليه
المحقق وما بعده ونظيره ما ذكره لو قال لو اديت ان زوجت امارة فليكن طالق فزوج امارة لا تطلق
لان التعليق لم يصح لانه غير مضاف الى ملك النكاح ولا فوقي في هذا الحكم ان يزوجه بامارة او بغير
امارة لقوله ان زوجت امارة فليكن طالق فزوج امارة او بغير امارة لا تطلق لان التعليق
لم يصح فزوج لو قال ان تزوجت امارة واماراتنا او ان تزوجت امارة فليكن طالق ثم امر
عده ان يزوجه امارة فعل المأمور لا تطلق امارة الحالف لانه حيث بالامارة الى اجزاء ولو قال ان
تزوجت فلانة او خطبتها فليكن طالق فخطب امارة ونكحها لا ينفك في ميمه لانه حيث بالخطبة لا تزوج
من اهل الكوفة فتزوج امارة من اهل الكوفة وليست بعد اليمين حيث ان تزوجت امارة ما دلت
في الكوفة فليكن طالق ففارقت الكوفة ثم عاد اليها فتزوج امارة منها لم تطلق لانها اليمين
بالمفارقة لا بتزوج من اهل بيت فلان فتزوجت بيت فلان لا ينفك لان المفارقة لا يتناول اولاد
النيات ولو قال ان تزوجت امارة الا خمس سنين فليكن طالق فتزوجت امارة في السنة الخامسة لم ينفك لانها
لا تنفي قبل مضي السنة الخامسة كما لو اورد له الا خمس سنين الحكم من البحر **قوله** واذا دعي البهرا قال في تارة
عن المصباح والزيا دعي العرف فقد المردود كما واستيناه شابه انتهى وقد مر اول كتاب في
انه لو جلد لا يذره فليكن من غير قصد فانه لا ينفك ويبقى بقيدها بما قاله في المصباح من الاكراه
او الاستيلاء للعرف فلا ينفك بمسئلة الكتاب الامع العقدة للاكراه فلو كان الشوط زيارتها
من غير قصد الاكراه لم ينفك وفي عرفنا زيارة المرأة لا تكون الا اذا كان معها طعام يلجئ عند
المزور انتهى قلت العرف الجاهل بمصر الا في خلافه فانها تعد زانية ولو معها شئ غير ما يطبخ
كفاكهة **قوله** كانت طالق مع نكاحك لم قال في البحر ولو اضافه الى النكاح لا يقع لما لو قال انت طالق
مع تزويجي اياك فانه يقع وهو مشكل وخرق بينهما بانه لما اضيف التزوج الى فعله واستوفى مفعوله
جعل التزوج مجازا عن الملك لان سببه وحمل مع على بعد تصحيحه وفيه مع نكاحك لم يذكر الفاعل
فالكلام ناقص فلا ينفك بعد النكاح فلا يقع ويصح النكاح مجرد وحكي هذا العنق بغير **قوله** لقام
الكلام اذ النفس من هذا التعليق شئ فان قوله مع نكاحك على تقديره مع نكاحك اياك والمقدّر
كالملفوظ **قوله** كمي مودة او موتك فانه اضاف الى حالة منافية للابتناء او الوقوع **قوله** عن
محمد ظاهره انه رآه عنه وجعله في الظهيرة **قوله** قال في البحر بقوله يقع **قوله** في المضافة يقع
المعلقة بالملك **قوله** وبه افته انه جواز رم عبارة الظهيرة فيقيد ان غيرهم افته به ايضا **قوله**
والصحيح تعليله فيه انه لان حيث هو المقتضى به على ما ذكره في البحر فالداعي الى التقييد **قوله** يقع فاض
قال في البحر والمحقق ان يدعي الاشارة في نفس اليمين المضافة فلو قال ان تزوجت فلانة فليكن طالق
ثلاثا فتزوجها فحاصلة الى قاض شافعي ودعت الخلاق في حكم بانها امارة وان الخلاق ليس بشئ
حل ذلك ولو طهرها الزوج بعد النكاح قيل الضم ثم فسخ يكون الوكف حلالا اذا فسخ واذا فسخ بعد التزوج
لا يحتاج الى تجديد العقد فان امضاء قاضه فسخ بعد ذلك كان احوط وشروطه في حق الزوج وشيخ
اليمين المضاف الا ان يكون القاض اخذ على ذلك مالا فان اخذ لا ينفك فسخه عند الخلق وان اخذ
على الكتابة فان كان بقدر اجرة التل نفذ وان كان ارشدا لا ينفك والاول ان لا يأخذ مطلقا
ومحل الفسخ من الشافعي قبل ان يملكها ثلاثا لما في الثانية جعل قال لا امارة ان تزوجت فزوجها
وطلقها ثلاثا ثم انما رفعت الامارة القاض ليس اليمين فان القاض لا يفسخ لانه لو فسخ تطلق

ثلاثا تنجس بعد النكاح فلا ينفك انتهى **قوله** بل يحكم قال في الثانية حكم المحكم كالقضا على الصحيح
قوله بل اقتضاه دل وقال في البحر بطلاق البهرازية بطلاق عن ايمانها ما هو اوسع من ذلك
وانه لو استفتي فقيلها عدلا فافتاه بطلاق البهرازية له العمل بفتواه وامساكها ووجه كونه
اوسوا انه لم ينجس في ذلك الى امارة فته عند قاض او حكم ورويه اوسع من هذا انه لو افتاه
مفت بالحل ثم افتاه احد بالحدثة بعد ما عمل بفتوى الاول فانه يعمل بفتوى الثاني في حق امارة
اخلاء حق الاول ويعمل بكل الفتويين في ما دعيين لكن لا يفتي به انتهى **قوله** وهذا يعلم
ولا يفتي به قال الصدوق الشريد لا يحل لاحد ان يفعل ذلك قال المحققون يعلم ولا يفتي به ليل
يتطرق الى المحال الى عدم المذهب انتهى قال ابو السموه فمادة عمله ان يعمل به لنفسه
قلت اذا كان الفسخ قول محمدا وفتح به ائمة خوارجهم على ما في الحديث او افته به وهم وغيرهم
على ما في الظهيرة فكيف لا يفتي به اما بطلاق اهل خوارزم او مطلقا **قوله** تعليقه لثلاث هذا
خاص بالحدثة وقوله وما دعيها يعلم الحد والامة وتقديره في الامة ويطلق بتخييل الشافعي في
الامة تعليق ما دون الثلاث وهو صادق بالفتوى وبالواحدة وظاهر عبارة الشافعي ان ضم
تعليقه الى المزوج المعلق وهو اول من جعله على الخلاق لان الاصل اضافة المصدر
الى فاعله كما ذكره الزهر وقيد بتعليق الخلاق لانه تنجس الثلاث لا يبطل الطهارة تنجس كان او
تعليقا كما اذا قال ان دخلت الدار فانت على كظهر امي ثم طلقها ثلاثا ثم دخلت بعد ما عادت
اليه بعد زوج كان يظاها لان الطهارة تحتيم الفعل لا تحتيم الحي الاصل وقيام النكاح شرط
له ولا يشترط بقاء الشرط لبقاء المشروط كالشروط للنكاح افتاده صاحب البحر **قوله** الا المضافة
الى الملك يعني ان تنجس الثلاث يبطل تعليقه الا اذا كان التعليق مضافا الى سبب الملك فلا يبطل
وذلك في كلمة محكوما تزوجت فانت طالق قال في الدار المتقي تبعها للفتوى وبطل تنجس الثلاث
لا غير تعليقه ان الخلاق سواء كان المعلق واحدة او شقين ولو بطلت كلها الا اذا دخلت على
التزوج كما مر انتهى فقوله كما مر اشارة الى ما قدمه فكلمها اما هنا فلا يتقدم الكلام على كلمها
فلا يصح قوله كما مر انتهى **قوله** بزوال الحي ولا يكون الا بايقاع الثلاث **قوله** لا يزوال الملك
قال في البحر وقيد بالخلاق لان الملك اذا زال بعد تعليق العقد لا يبطل التعليق كما اذا قال
لعبده انت الدار فانت حرة ثم باعته ثم اشتراه ثم دخل عتق لان العبد بصفته الرق محل العتق
وبالبيع لم تقف تلك الصفة حتى لو كانت بالعتق بطلت اليمين ولو كان المحلوف عليه امة
فارتدت وبطلت بدار الحرب ثم سببت ملكها المولى ودخلت الدار لم تقف **قوله** فلو علق
اه مفسر على قوله اعلمه والظهير في علق ونكح ويصح الا لزوج **قوله** لم يبطل لعدم بيان
زوال الحي بل الزايل الملك **قوله** فيقع المعلق كله ان اذا نكحها بعد زوج اخر لعدم زوال
الحي تنجس ما دون الثلاث والتعليق انما يبطل بزوال **قوله** واوقع محمد بقيقة الاولى لان البتة
من الملك والحاصل ان كلاما من الشافعيين ومحمد لم يبطل التعليق لعدم زوال الحي وانما الخلاق
فيما يقع من المعلق **قوله** لجعلها ان عندها يعودها بما بقي من الملك الاول وزوج واحدة وقد
وقعت بالدخول **قوله** وكذا يبطل ان العلق وهذا علق على المتن انتهى **قوله** بل ما يقع
اللام قاموس **قوله** خلافا لها وجه قوله ان زوال الملك لا يبطل وله ان اعقاب تعليق الموضع
باعتبار قيام اهلية وبالألارتما ارتفعت لعصمة فلم يبق تعليقه لغوات الاهلية فان عاد
الى الاسلام لم يعد ذلك التعليق الذي حكم بسقوطه لاستحالة عود اسقاط قال في البحر **قوله**
فانت او جعلت بيتا ناموت **قوله** كما بسطناه فيما علقنا على الملتقى في ذلك الشرح عنهما
هنا فريعا واحدا وهو لو قال لا ينجس من ينادي الا باذن هؤلاء الثلاثة فنجس احدثه لا ينجس
لانها اذا فارق المجنون صحت ولومات لم ينجس لبلان اليمين انتهى بزيادة من البحر **قوله** في
سبب مسئلة الكوز بغير وجهه ان في باب الاكل والشرب من كتاب الايمان وطا صلبها ان كان

البر شرط صحة انعقاد البيع عندهما خلا فلا يوجب يوسف فلو حلف لشخص ما هذا الكون اليوم الا
ما فيه وكان نفسه قبل مضيه لا يحسن لان العبرة باخر الوقت وحر التبرع يمكن خلطه وان لم يقل
اليوم ولا ما فيه فكذا كانت الحكم اما ان كان فيه الماء فصب بحيث لا يتفادى وزيادة وفي كلام
الشع اشارة الى ان في المسكتين السابقتين يحسن فيها هذا التفصيل فتدبر **قوله** الا انه لا يعلم
الا اذا قال ان تكلم وان لم تدخل دار فلان **قوله** له رجعتها لانه في حالة التعليق لا يمكن الا
طليقتين فيكون معلقا لهما وبطلت الثالثة ويقتربا جيد وله عليها ملكة الثالثة لم تحت نفسها
لان اعتبار المطلق بالنسبة بزيادة **قوله** والفاظ الشرط عدل عن الاسماء والحوادث والاشياء
عليها وهو يكون الوارث مقتضى اشتقاق كبير من الشرط بجزء مما يقع العلامة سمي بذلك لانه علم
على ترتيب الثانية على الاول وسمي الثاني جوابا لانه لما لم يزل على القول الاول صار كالكلام
الآخر بعد كلام السائل وجزا وبجوز الا انه لما ترتب على فعل اخر اشبه الجزاء في التفرقة فاضافة
الفاظ الى الشرط اضافة المسمى الى الاسم انتهى وفيه ان الاشتقاق فيها ذكر صغيرا ونقل
في البحر ان الشرط له معاني في اللغة منها الزام الشخص والتمسك به وعند الاصوليين تعليق
مضمون مضمون جملة **قوله** ان علة وجود الجزاء ان هذه الادوات تدل بالادوات
وجود الجزاء كناية النهر ان عند وجود الشرط انتهى **قوله** فلو فتحها وقعة الحان وهو قول الجمهور
لانها للتعليق فلا يشترط وجود العلة في الوقت بل يقع المطلق نظرا لظاهر اللفظ ونسب الكسائي
مناظر المشيئة في مجالس الرشيد انها شذوذة بمعنى اذا وهو مذهب الكوفيين وبوجه في المعنى وعلى كل
حال اذا نزل التعليق ينبغي ان تقع نيته في وقتها والى ذلك اشار الشرح بقوله فتدبر **قوله** فلو
لو حلف الغائب الجواب ان الذي لا يوجب شرط وهو ما في كونه البيت فانه يقع للحال قال في النهر فلو حلف
في الجواب يخرج سواء يدل مكانها الواد او لا فان نزل التعليق دين ولو ادخلها على الشرط كانت طالق
فان دخلت الدار قال في الدارية لا روية فيه ولما كان ان يكون تطلق ولما كان ان يقول تطلق
الاول اوجه ولو ادخل بالواد طلق بكل حال لانه عطف على شرط هو تقيض المذكور فتدبر
ان لم تدخل الدار وان دخلت وان هذه هي الوصية ثم قالوا وان انتهى **قوله** في صليته قال في
ضيقا لا ضيقا في البحر عن الدخول واجبة في اربعة مواضع احدها في الجملية كالامر والنهي و
الاستعظام والمترى والعرض والتحريض والدعاء الثاني في الجملية الاشائية كنع وبيع وما من
اشياء المدح والذم وكذا عيب وفعل التجب والقسم الثالث في الجملية الاسمية والدابع كل فعلية
مصدر بحرف سوى لا ولم في المضارع سواء كان الفعل المصدر ماضيا او مضارعا انتهى قال
في البحر وظاهره ان الطليقة لا تدخل تحت الاشائية ولذا صرح بعده بما يفيد التباين فقال ان
الجملية الا الاشائية مجردة عن الزمانية والطليقة متى حلف بها بان الاشائية ما قارن
لفظها معناها والطليقة ما تارة وجودها عن وجود لفظها انتهى **قوله** واسميته نحو
ان تعذبهم فانهم عبادك بحر **قوله** ويجامد بخوان تبت والصدقات فتدبر انتهى بحر **قوله** وبما
نحو قولوا فاعلم رسولنا البلاغ **قوله** وقد ظاهرا او مقدرة نهر بخوان سيد فقد سبق اه له
بحر **قوله** وبين نحو وما يفعلوا من خير فلن يكفروه **قوله** وبالتفسير نحو من يريد منكم عن دينه
فسوف يات الله بقوم ومثال ما يناسب الختام على الترتيب ان دخلت الدار فاطلق او فانت
طالق او ففعل ان تطلق او فانت لم تزوجه ناويا المطلق او فقد طلقك او فلن تكون معي على
ذمت ناويا او فسوف اطلقك والظاهر انه في عيب وسوف لا تطلق ويحرر **قوله** كما خضعت في
شرح الملق قال فيه ثم الجواب بقرينة الفاء وهو ما اذا كان الجواب واحدا من سبع بل من تسع لان
الطليقة تشمل القسمية والتفسير يشمل السين وسوف والسبعة جمعت من قوله طليقة بحر **قوله**
واذا ظرف للمستقبل فمنه معنى الشرط ويحتمل بالعقلية ويكشرون الفعل بعد ما مضى والمحققون
على ان العامل فيها شذوذة لا ما في جوابها من فعل وشبهته والجمهور على انها لا تخرج عن الطرية

انتهى **قوله** واذا ما قال في البحر فالمدكورة بعد اداة الشرط زائدة وتارة في ضمير اذا ومنه ولا
تفيد التكسار وايا واين وان نحو قاتلته هذين بك وتدخل نحو بعد ايات قليلة وليست في حينها
واذا ما زائدة لانها المصححة كونهما جارين وهي الكافة ايضا عن الاخافة **قوله** وكل حواسم
وضع لمعند ومع انه لا واحد له من لفظه فمن عام معن نهر وفي المعنى وكل ليست للشرط حقيقة لان
ما يليها اسم والشرط ما يتعلق به الاجزاء والاجزائية تتعلق بالافعال لكن الحق بالشك لتعلق الاسم
بالفعل الذي يليها انتهى **قوله** ولم تقع كلما ان مقتضى التكرار نهر **قوله** الامتنوع ان على الفكرة
نهر والعامل فيها محذوف ول عليه جواب الشرط والتقدير انت طالق كلما كان كذا او ما
انت معها مع المصدر التوقفية **قوله** ولو مبتدأ اشار به الى مذهب ابن عصفور فانه قال انها
مبتدأ او ما تكررة موصوفة والعائد محذوف وجمل الشرط والجزاء في موضع النسخ فانه بعد
تسليمه لا ينافي انها مفتوحة فتحة بناء لاضافتها الى مبتدأ او ما في النهر **قوله** ونحو ذلك انما
به الى انه ليس مقصود المصدر الفاعل الشرط في هذه الستة فان منها لو وان واين
واين وان وما ومن **قوله** كلوا اشار به الى الرد على الكمال في قوله انها لتحقيق عدم الشرط فلا
يتارة التعليق علما في خطا لوجود قوله البحر ولا محل المتروك لان المذهب ان لو لم يقع
الشرط الذي هو شرط الثبوت وعلى خطا لوجود فوقه عليه حتى لو قال لامرته انت طالق
لو دخلت الدار لم تطلق حتى تدخل انتهى **قوله** فاذداد عموما ان الدخول وبعبارة البحر عبارة
البحر ونحوها في النهر لان الدخول اضيف لاجتماعه فيل وتعميمه عن فامة نحو من قتل قتيلا فله
سلبه انتهى وبعبارة الغاية لان الفعل وهو الدخول اضيف لاجتماعه فيل وتعميمه عن فامة نحو من قتل قتيلا فله
عن فامة بعد اخر انتهى وهو غير مبني لعل وجه الغاية ان التكرار عهدها كلها وايضا
المراد في نحو هذه الصورة تكرار الفعل من واحدة بل انما اعتبر تكراره الفعل من واحدة
بل انما اعتبر تكراره من اللفظ **قوله** وجعله في الواحق لعل من حيث قال والحق ان ما في الغاية احد
قولين وقد نقل القولين صاحب القنية في مسئلة سقوط السلب انتهى وقال فيه والصحيح ان عين
كلما لا يوجب التكرار لروى ان لم تمت فلانة غدا فانت طالق ففعل الغدا وهو جية تقع لا مكانه
بجلاق ان كلمت الموت حيث لا يتبع لعمده لو قال ان امرأة لزوجها فزوجها على امرأة واحدة بخلاف
كل امرأة والفرق في البحر ان يكون المات من هذا الطعام شيئا فكذا فكلن جميعا طلقن كلهن
وكذا لو قال انك دخلت الدار فدخلتها او انك شئت الطلاق فتبعين جميعا او انك شئت
فشئت جميعا وان استفردا فالاولى انك حمل هذه الحشية فهو واحد فخلوها جميعا ان كانت
الحشية بحيث يطلق حملها واحد لم بحيث وان كان بحيث لا يجعلها الواحد اعتقوا انكم خذت هذا
الدور فشدوا جميعا لم يفتق واحد منهم ان صلتهم هذه الحشية فانت احدا فخلوها بعضهم
لم يفتق وبيان العلة في البحر **قوله** ان تبطل فيجنت وتزهر لانها بوجود الشرط مرة و
اذا حصده ان من لا تقييد التكرار وقيل تقييد والحق انها انما تقييد عموم الاوقات ففي
منه ضمت فانت طالق المفا وان وقت تحقق فيه الحرف يقع المطلق فاذا تحقق وقت
وقع ثم لا يتبع بخروج آخر ونظرا وان قرن بالتبديد كمنه فاذا قال تزوجت فلانة ابدا
فمن كذا فتزوجه فطلقت ثم تزوجه بان لا تطلق وان كذا حق لو قال ان امرأة تزوجه
فمن طالق لا يقع الا على امرأة واحدة نهر **قوله** لا تقتضيه عموم الافعال قال في البحر والحق
ان كلما لعموم الافعال وعموم الاسماء من دون فيجنت بكل فعل حتى تبيتن طلقات هذا الملك
وكلي لعموم الاسماء وعموم الافعال من دون ولو قال المص الا في كل وكلما كان اولى لان
اليمين وان انتهت في حق اسم بقيت في حق غيره من الاسماء **قوله** كاتقتضاه كل عموم
الاسماء فلو قال كل امرأة تزوجه فم طالق تطلق كل امرأة تزوجه فان تزوجه
ثانها لا تطلق لاقتضا عموم الاسماء لا عموم الافعال ونور بعض النساء صحت نيته وبيانته

لا قضا لان نيته تخصيص العام خلافا لظاهره وقال المصنف في صحة نيته في القضا وايضا والفتوى
على ظاهر المذهب وان اخذ بقول المصنف فاذا كان الخالف ينظر ما فلا بأس به والواجب في قول
فلا يتبع ان نكحها بعد زوجه اخر ان تزوجت بعد وقوع ثلاث عليها من الاول لان المخلوق
عليه طلقات هذا الملك وهي متناهية فان كان بعد الوقوع مدة او مرتين وقع ما يقع انتهى
قوله الا اذا دخلت كلما على الزوج فلا تخل اليمين بعد الثلاث **قوله** لدخولها على سبب الملك ان
الحكم وهو التزوج **قوله** ومن لم ينفق مسألتها ان كلما والاضافة من اضافة ما كان صفة
قوله لموطوئته قيد بها لان هذا الحكم المذكور لا يتأثر في غيرها لانها بايقاع الطلاق تبين
لا المدة فلا يتبع بعده شيء **قوله** لتكرار الوقوع اشارة الى التزوج وهو ان الشرط في
الثانية اقتضا تكرار الجوارح وقوع فيكره غير ان الطلاق لا يترتب على الثالث فيقتصر
عليها وفي الاول اقتضا تكرار طلبة ولا يقال طلبة فلا طلقت بوجود الشرط
فيقع تطليقتان احدهما يحكم الايتام والاخر يحكم التعليق وكان الشرط في شك كماله
قال كلما دخلت الدار فامراته طالق وله ثلاث نسوة قد دخل ثلاث مرات ولم يفروا حتى
معية تقع بكل دخلة طلقة ان شاء فزعموا عليها وان شاء جتمع على واحدة ولو قال كلما
قدعت عندك فامراته طالق فقد عتده ساعة طلقت ثلاثا لان الدوام على العقود بمنزلة
الاشياء وفي حكمه كلما سئل ام ولو قال كلما خرجت فانت طالق فزعموا بيمين جميعا طلقت
شأنين وان ضربها بكف واحد لا تطلق الا واحدة ولو وقعت الاصلاب متفرقة **قوله** وزوال
الملك ان بعد اليمين **قوله** من نكح او يمين اشارة الى ان المرأة من الملك ما يعم الحكم **قوله**
لا يبطل اليمين ان التعليق وهو مفيد بما اذا زال الحكم بدون الثلاث اما زواله بالثلاث
فيبطل التعليق كالمدة فلو قال وزوال الملك بغير ارتداد وثلاث لا يبطلها لان اول وقيد
بزوال الملك لان زواله مكان النهر المصير للتعليق تبطل له فلو قال ان لم ادفع اليك الدنانير
التي على الاشهر فكذا فابزاة قبل الشهر بطل اليمين من البحر **قوله** فلو ابانها ان يادون الثلاث
قوله وتخل اليمين اه لا تكرار بين هذه وبين قوله فيما سبق وفيما تخل اليمين اذا وجد الشرط
مرة لان المقصود هناك الاحتمال غير في غير كلما وهما مجرد الاحتمال انتهى **قوله** ولانه هنا
بين الخلالها لوجودها في غير الملك بخلاف ما سبق **قوله** قال امارة طالق ان كان كذا الف
وربع وبرهن المدعي وقض عليه حيث الخالف عندك يوسف وهو رواية عن محمد ولو برهن
على اقرار المدعي عليه بالثلاث لا يثبت كماله واقعات الناطق ولو ادعى رجل على اخيه ثلث المثل
عليه بالطلاق ماله شيء فاقام المدعي البيعة وقضى لم ينظر قال ان كان له على دين او فية لم
تطلق امراته واذا قال لم يكن له شيء قط طلقت له امراته بكران قال لا فرق ان لم يكن عبدا
لك فامراته طالق ثلاثا لا يثبت ان كان متواضعا له قال ان وضعت يدك على القول فكذا وضعت
يدك عليه ولم تقبل لا يثبت ان دفعت اليك شيئا ودفع اليها ازرلن دفعت اليه لا يثبت
خرج من داره وحلف لا يرجع ثم رجع لشيء شبيه فيها لا يثبت وهذه المسألة اعترض فيها المعنى
لانها هذا اللفظ كذا في البحر **قوله** مطلقا اسواء وجد الشرط في الملك ام لا كما يدل عليه الاتح
انتهى **قوله** لكن اذا وجد في الملك طلقت ليس مراده ان وجب جميع الشرط في الملك بل ان
يوجد تمامه فيه حتى لو قال ان حضت حفتين فانت طالق فحاضت الاولى في غير ملكه والثانية
في ملكه طلقت ومراده بالملك ما يعم الملك الحكمي حكمي كما اذا وجد في العدة واعلم انه يعتبر في
المعلق ان يكون اهلا عند التعلق لا عند وجود الشرط لو غلق عا قلا ووجد الشرط فحاضت
وقع لا عكسه **قوله** فحيلة اه تغيب على قوله والا **قوله** ان شئته ان تحققة **قوله** ليعلم المدعي
بحوان تدخل الدار اليوم فانت طالق وان لم اجامعك في حفتيك فكذا فالقول له في انها
دخلت وجابح وان كان الفا هو شهادتها وقصد الشرع بهذه التهمة دفع ما يدعي المص

في نصيره بالوجود وفي المحرم لو اسقط الوجود كان اول انتهى ليعلم ما اذا اختلفا في اصل الشرط
افاده ابو السعد **قوله** فالقول له بمقتضى ما اذا لم يعلم الا من جربتها اما اذا كان كذلك فالقول
لها كما يات **قوله** لا تخارجه الطلاق ان والقول قول المنكر مع يمينه للمحدث المشهور من
قوله وسفارة بنهم الميم من مفا والقليل او المص **قوله** ان القول لها كما ان لها في عدم حصول
المال لانه لا يقبل قوله في كل موضع يدعي ان اتوا بحق ومع تنكره **قوله** وهو يقتضيه تخصيص
المقرون بغير اختلاف في عدم ايصال النفقة المعلق عليه طلاقها في الدار المستحق قال لها ان لم
تصل النفقة اليك الاثلاثه ايام فامركم بيدك فجاء بالنفقة في اليوم الثالث فتوات المدة
فلم يجد حاجته في اليوم الثالث وامرهابه بالوجود والشرط انتهى **قوله** وجزم شيئا بين صاحب
البحر **قوله** لانها الموضوعه لنقل المذهب فمن مقتضى على الخلاصة والبرازية لانها من الفتوى **قوله**
الاذا برهن على دعواها بجزم لا يفسرها فلو اختلفا في الولاوة ثبت بقول امارة فهيست **قوله**
وان كان نفيا لانها على النفي صورة وغيا اثبات الطلاق حقيقة والمدة للمقاصد من **قوله**
كان لم يجز صرح به الصهر بالكره القرابة وحرمة الختونة والاختان الاصح هو خروج بنت الرجل
وزوج اخته انتهى والمراد بالهرة ام زوجته واختها **قوله** فشهد انها لم يحضر عبارة المصنف
الشرح كما البحر فشهد انه حلف كذا ولم يجز صرح به هذه البيعة قبلت وطلقت امراته انتهى **قوله**
والالا ان وان كانت طاهرة لا يصدق لانه لا يبرهن بالبحال حكم واقعه في الظاهر لوجود وقت
النية **قوله** فالمسئلة السابقة مع قوله وان اختلفا في وجود الشرط فالقول له مع اليمين
انتهى **قوله** واللاتيه مع قوله ان حضت لما بينه الشرع فيها انتهى **قوله** ليساعلى الخلالها
فيؤخذ بمقتضى السابقة من قوله والا لا فانه ينفذ انها اذا كانت طاهرة لا يكون القول قوله
لا قولها وانت خبير بان الخلاف في هذه المسئلة وقع في الجماع وفي الايتام في الحيض فكيف
يؤخذ بالتقييد **قوله** وما لا يعلم الا منها اه اما اذا كان يعلم من غيرها بقول الوقوع على
تصديق او البيعة اتفاقا كالدخول والكلام بحر **قوله** صدقت في حق نفسها خاصة لانها
في حق نفسها مقيمة وفي حق غيرها مترتبة وشهادتها على ذلك شرها دة فرد ولا بعد في ان يقبل
قول الانسان في حق نفسه الا في حق غيره كما حد الوترية اذا اقرب بين على الميت اقتصر على
نصيبه اذا لم يصدق الباؤون والمشتون اذا اقبل جميع لمستحق لا يرجع باليمن على البايع كذا
في فتح القدير **قوله** استحسانا وجهه ان هذا الامر لا يفرق الا من قبلها وقد تدب عليه حكم
شدي فيجب عليها ان تحب كماله يقع في الحرام اذا اجتناب عنه واجبه عليها شرعا فيجب طهرته
وهو الاختيار فثبتت له فيجب قبول قولها لانها تدعي وقوع الطلاق وهو يكره فيكون
القول ولا يصدق الا بحجة كسائر الشرط انتهى **قوله** فلا يمين فهو يثبت فاصله لا خير في
البحر ونقل المحرم عن رمه المقدس ان عليها اليمين بالاجماع اذ ليس هذا من المواضع المشقة
من قوله كل من قبل قوله فعليه اليمين ابو السعد **قوله** وسأهقته كماله واذا علق على
حيضها فتالت حيث تصدق كالبالغة **قوله** فاحتمل كحيض في الامور لان الاحتمال لا يصدق غيره
كالحيض ولذا اذا قالت احملت في حال اشكال امه يصدق ماله وفيما عليه لانه اجد بحجته على الصدق
والكذب فيصدق كالحائرية وفي رواية هي خام تصدق المدة ولا تصدق الحائرية لان الغلام
ينظر كيف يخرج المني ولا يستطيع ذلك في الحيض لانها تدخل الدم في الفرج ولا يعلم منها او غيرها
قوله وان كنت تحبين عذاب الله او تحبين الفراق او الطلاق او تكرهين الحية او تبغين فاجاب
بما يوافق الشكر وهل تكون طهرا بقولها انا اجب عذاب جهنم او اكره الجنة قال صاحب البحر طاهر
كلامهم هنا عدمه وبحث بعض مشايخنا فيما لو قال ان سرت فانت طالق فيضربها فقال لا
انها تطلق وقيد لمحيضها لانه لو عقمه لمحيضه غيرها فظاهرا المحيط انه لابد من تصديق الزوج
قوله فانه انقطع لم يقبل قولها لانه ضروري اما قبول قولها ضروري لانه انما قيل فيها كونه لا يعلم

يوما من ذلك فوقه بصره عليها فقال ما شئت فسميت مرة اخرى فاحسن الطحا ومن انما رجعت
الى الجماع المصروف بهذا اللفظ فقال او يفرهم من هذا فاحسن الطحا وقطع الاملا ورفع يديه الى
السما وقال اللهم لا اريد حياة بعد هذا فمات بعد نحو خمسة ايام انتهى بحرق صاحب النهر وكان
ذلك في آخر جمعه وذلك انه جاوز الثمانين او التسعين بنار على الاختلاف في ذلك فمات في جمعة
وعشرين وقيل تسع وثلاثين ومائة والف ولم يختلفوا في ان موته سنة احدى وعشرين وثلاثمائة
قال العلامة ابن قاسم في حقايق احمد بن محمد بن سلام بن سلمة بن عبد الملك بن سلمة بن سليمان بن
حيان الاثر في البحر المحرر الطحاوي ابو جعفر كان ثقة تيسر لفتحه اماما جليلا في المذاهب وثقة
به ثم تركه وصار حنفيا المذهب ثقة على ابو جعفر احمد بن محمد بن عمران بن موسى بن عيسى وخرج لا الشافعي
فلحق بها ابا حازم عبد الحميد بن جعفر ثقة عليه وسيم منه وله كتاب احكام القرآن في تفسيره على
عشرين جزءا وكتاب مقام الآثار وبيان شكل الآثار والمختصر في الفقه شرح الجامع الكبير للشيخ
الصغير وله كتاب الشروك الكبير والنفوس والشروط الاوسط وله الحاشية والبيان
والوصايا والقرآن وكتاب بغض المدلسين على الكرابيس وله كتاب تاريخ كبير ومناقب ابي حنيفة
وله تفسير القرآن الف ورواية وله النوادر الفقهية عشرة اجزاء والناور والحكايات في تفسيره على عشرين
جزءا وحكم اساطير ملكة وقسم الفقه والقديم وكتاب الودعي عيسى بن ابيان وكتاب اختلاف الروايات
على مذهب الكوفيين وكتاب اختلاف الفقهاء والقصيدة المشهورة انتهى باختصار ولونون الاول
بالقدم لم يصدق في صفة عن الجماع ولكن بحث به ايضا ولوقال ان وطئت من غير ذكرا مرة
كان على الدوس بالقدم بالتفريق احيا بنا كذا في النهر **قوله** ولم يجز عليه العقد اشارة الى العقد
فقط لا ثبوت الحرمة باليس وان الواجب عليه التمتع للمال والعقد بالضم مهر المرأة اذا
على شبهته وبالفقه الحربي من عقده جرحته فهو عقد في القاموس هو دية الفرج المقصود
وصداق المرأة افاده صاحب البحر **قوله** باللبث بفتح اللام وسكون الباء الكثرة من البث سمع
وهو نادر لان المصدر من فعل بالكسر قياسه بالتدريك اذا لم ينفذ انتهى **قوله** بحر **قوله** ولذا
ان يكون البس ليس بولي **قوله** لم يصير مرجعا هذا مذهب محمد وقال ابو يوسف يصير
مراجعا لوجود المساس بشهوة وجزم المصنف بقول محمد دليل على ان المتبرع رآه فدل واحد ليس
لاخره حكم فعل على حده وينبغي ترجيح قول ابو يوسف لظهور دليل بحر **قوله** بان حركة بغيره
من غير ارجاع والايلاج وهو تصوير لقوله او حكما انتهى **قوله** في غير مراجع يعني بالحرمة
الثانية انما في مسألة الطلاق الرجعي انتهى **قوله** ويجب العقدان فيما اذا علق الثلاث او
علق الاثمة **قوله** لا تخار الى الجلس اشارة الى دفع ايراد صاحب المعيار حيث قال ولما نزل ان يقول
الرجع خبر ثم اورد في العتق ينبغي ان يجب الحد لانه ملك ولا شبهة بخلاف الخلاق لوجود
شبهة في العتق وجوابه ان هذا ليس باشتاء فعل من كل وجه لا اتحاد المجلس والمقصود ان
فان قلت انه لو شأها مرة فتشروها في تلك الحالة فانه ان لم يشتر من ساقته وجب هذا
مهر الوطئ السابق على العقد لان العقد لا يفسد به فوجب المهر ومهر بالثب لانه وامر على ذلك فوق
الخلو به فقد جعل لآخر الفعل الواحد حكما على صفة وهذا عند جميعا وتخصيص محمد في بعض الكتب
بالرواية عنه لا بد على خلاف بل لا شأها روية عنه دون غير كذا في البحر **قوله** فلا يصح جوارح بان ما
هذه المسئلة روية عن محمد وعاصبي **قوله** فلا تناف **قوله** ولم يوجد لان التبرع عليه ان
يدخل عليها من بينا روية في الفواشر ولم يوجد **قوله** وقوله في النهر ان قيد الخلاق اذا حكمها
في عدة الرجعي **قوله** قوله بما اذا ادا رجعت لانه لا يجب عليه القسم الا بهذه الارادة كذا
في الدال المستحق **قوله** كما مر في باب القسم قاله **قوله** انت طالق ان شاء الله تعالى اشارة الى
ذلك لاصحة انما تكون في جميع الاخبار وان كانت اشتاء شوعا ومثل الخلاق البيع والاعتكاف
والعتق والتزويج والصوم كغير الامر والنهي فلو قال اعتقوا عبيد من بعده موته ان شاء الله

تعالى له بسمه وخبره بالمختص باللسان كالتبرع فلو قال نويت ان اصوم ان شاء الله تعالى
صوم يومه بسمه **قوله** الا تشفوا وان كان له منه يد كذا في البحر ولم يقل الا ليعني نفس **قوله** او
عطا من بطن العين **قوله** او ثقل لسان ولو طالع في ترويد الكلام بحر **قوله** لتكيد نحو انت طالق
طالق ان شاء الله تعالى اذا قصد التاكيد فان تقدم في القدر وقيل الكسايات انه لو كرر
لفظ الطلاق وقبح الطلق فان نوى التاكيد دين انتهى وكذا انت حذفت ان شاء الله تعالى ومنش
التاكيد عطف التفسير انت حذفت وعني ان شاء الله تعالى انتهى عن البحر **قوله** او تكمل نحو
انت طالق واحدة وثلاثي ان شاء الله تعالى وانت طالق باين ان شاء الله تعالى **قوله** او نوا
نحو انت طالق يا زبيبة ان شاء الله تعالى انتهى **قوله** كانت طالق يا زبيبة او يا طالق ان شاء الله
تعالى مثالا في التكيد والطلاق عن سبيل التثنية والتثنية وهما مثالا للتثنية والتثنية
عند ان المذكورة آخر الكلام ان كان يقع به الطلاق او يلزم به حد كما مثل الشرح في الاستثناء
على الكل انتهى **قوله** ملحضا **قوله** وقع الاول فانه يقع وانما كان الفاصل هنا لغوا لانه لا فائدة
في ذكره الرجعي لكونه مدولا للصيغة شوعا **قوله** يقع بينة البايين فيسئل عن بينة قال في البحر
والصواب انه ان عين الرجعي يقع لعدم صحة الاستثناء للفاصل وان عين البايين لم يقع
صحة الاستثناء **قوله** وقوله في النهر حيث قال لا دعي صاحب البحر والصواب ما في الفتية وذلك
ان معنى كانه انت طالق احد خذني وبهذا لا يكون الرجعي لغوا وان نواه بخلاف ما اذا نوى
الباين فانه يقع للفصل اللغو بقوله رجعي فان تلك الجملة لا تغية فلم يكن قوله رجعي او
باين لغوا فان قلت لا يوجب البايين كان قوله رجعي لغوا اذا كان كفيته ان يقول انت
طالق باين قلت هو تركيب صحيح لغوة شوعا كقوله احدى امراة طالق وحيث كان مقصوده
الباين وكان قوله انت طالق غير للباين فهو بخير بين ان يقول انت طالق باين انتهى **قوله**
مسوعا هو ما عليه الهند وان هو الاصح وقال الكرخي بسمه اذا ترك لسانه وان لم يسمع نفسه
قوله بحيث اشارة الى ان المراد بالمسوع ما شأنا ان يسمع وان لم يسمع المنة تكرر صوت
شلا **قوله** لا يقع وقال مالك يقع مطلقا وقال الشافعي ان لغوه وعلم لا يقع ولا يقع بحر
وعن ابن عباس رضي الله عنهما جواز لا ستم وروى جواز ابد او دون ان امرأة
انكرت على ابن عباس قالت لو كان ما قاله جاز لم يكن لقوله تعالى وخذ بيدك ضعفنا فاحرب
به ولا تحت معن وفي هذا لا تمارسك لان ابن عباس انما قال به في شدة يفتنا لا في شدة يفتنا
وقد ضمت بهذه التفرقة تتبع الجرح وروى ان ابا جعفر المنصور قال للامام لم قال جرح
في الاستثناء المنفصل فقال كلف الخلاقه عليك فانك تاذ عقد البيعة بالايان والعهد
على وجوه العرب وسائر الناس فيخرجون من عندك ويستثنون فيخرجون عليك فقال احسن
فاسد على **قوله** للشك ان في مشية الله تعالى الخلاق فانه لا يلحق عليها **قوله** وان ماتت لم يمل
بما قبله وتبرتها انها لو كانت غير مدخول بها يبرتها ولو حكم بالوقوف لباتت لا له عهدة فلا
يرت **قوله** وان مات يقع ولم تعلم اراة بك كقوله لا تحرق قبل التملك بالطلاق والفرق
بين موته وموتها انه بالاستثناء خرج الكلام من ان يكون الحيا وموتها ينافي الموجب دون
المبطل بخلاف موته لانه لم يتصل به الاستثناء بحر وقوله وموتها ينافي فيناغ الايجاب
اما المبطل فيستدعي صحة الايجاب وهو قائم بالزوج والموت لا ينافي بل لا يلزمه الا بطلان
ابو السعد وعنه عن زياد **قوله** ولا يشترط فيه القصد القصد فلو كان مراده انت طالق
ثلاثا فسبقت لسانه وقال انت طالق ان شاء الله تعالى لا يقع **قوله** ولا التملك بها ان بالطلاق
والاستثناء **قوله** او عكس مراده به ان يكت الطلاق ويستلزم بالاستثناء على فور فراعته من
الكتابة وليس المراد تقديم الاستثناء على الطلاق كما قد يتوهم ابو السعد وقال في تركه فيما
آخر صرح به في البحر عن البراءة وهو ما اذا اكرهها معا فلا تقاسم اربعة انتهى **قوله** اوله

الايمان وان ازاله **قوله** من غير قصد راجع الى قوله ولا يشترط القصد وقوله جاهلا راجع الى
قوله ولا العلم بمعناه انتهى **قوله** طائفا صحة ان المطلق لا المشي **قوله** بعدد الوقوع متعلق بآية
قاله **قوله** فلم يره ان القول بالصحة بل ظاهر كلامهم اتحاد المتكلم **قوله** ولو شهدوا به او
لعمد الامر فلعادها وقال الشهود لم يسمع منه غير المطلق قالوا له يجوز ان قال ولو
يجمعوه والشروط سماعة لاسماعهم ولو قال لو اطلق او خالف بلا استثناء او شهدوا به او لم يستثنوا
تقبل وانما قبلت الشهادة على التخي لا على المعنى مد وجوب لان عبارة عن ضم الشقين عطف
التكلم بالموجب انتهى **قوله** وانكرته اما ان لم يكن له مناصر في دعوى الاستثناء فلا كلام في
قبوله قوله من **قوله** احتياطا في امر الفدوى **قوله** لعلته الفساد هذا في زمانهم فكيف زماننا
قد يعلم السائل هذه الحيلة بعض من يشب الالعلم للفرض العاقد **قوله** وقيل ان عدوى بالصلاح
كانه الكمال حيث قال والذين عندى ان ينظر الى حال الرجل فان عدوى بالصلاح والشهادة لا
يشهد وفي على التخي ينبغي ان ياخذ بما في المحيط من عدم الوقوع والا فبالوقوع وقد علمت
ما في الفتوى ثم وقد علمت ما في الفتوى **قوله** وحكم ما يحكم بوقف على مشيئة او تعين لعدم
تخصيص فان الحق تبارك وتعالى بمن لم يوقف على مشيئة انتهى 2 ومما دونه من لم يوافق على
مشيئة ما يعم من لم يشق ولا يوافق عليها ان لا مشيئة اصلا وقوله كالاشن صورته ان
يقول ان شاء الله ان جميعا فان هذا لما لا يوافق على مشيئة **قوله** فيما ذكر متعلق بحكم
والمراد بما ذكره التعليق بالمشيئة انتهى **قوله** كذلك ان كان التعليق بمشيئة الله تعالى عدم
الوقوع انتهى 2 **قوله** وكذلك لو تركه بغير لوعلى بمشيئة الله تعالى مثلا ومشية من
يوقف على مشيئة **قوله** وشي ان كذلك اذا قال ان يشاء الله تعالى فهو مثل ان شاء الله
قوله وان لم ان وان لم يشاء الله تعالى وجه عدم الوقوع ولعل المشيئة لان كل واقع بمشيئة
الله تعالى فلا يقع اما على كون ما مصدرية ظرفية فظاهرا لشيء واما على كونها موصولة اسماء
فكذلك لان المراد ان طالق المطلق والذين شاء الله تعالى ومشية ثابتة بيقين فلا تنزل
بالشك كذا يؤخذ من النهر **قوله** وما لم يشا وشاءت طالق مودة مشيئة الله تعالى طلاق
والوجه عدم الوقوع ما ذكره ان لم **قوله** لولا ابوك انما كان الاستثناء لان لو عدل على
استثناء الجزاء الذي هو الطلاق لوجود الشرط الذي هو وجود الاب وحسنها **قوله** ومنه
سبحان الله ان ومن الاستثناء ان طالق سبحان الله وكان وجهه ان المعنى ان شاء الله تعالى
عن ان يفعل بقبض المباحات اليه فكانه قال انت طالق لولا ان الطلاق بقبض المباحات اليه
هذا اما ظهر قال 2 وفي القاموس وسبحان الله تعالى منها من الصاحبة والولد معروفة ويجب
على المصدر ان ابرئ الله من السوء وبراء وسبحان من كذا انتهى وانت اعلم بما في سبيلك
ان تنسك انتهى **قوله** عند الامام وقال لا مطلق ولا يفتق لان التكرار شايع في كلامهم
فيجعل عليه تصحيي للكلام فلا يجل الشرط انتهى 2 عن المعنى **قوله** للفصل بالواو فاد انه اذا
قال ثلاثا ثلاثا كان للتاكيد فلا يجل الاستثناء **قوله** لانه توكيد اه شذوذا وعبطف
القبض انما يكون بغير لفظ الاول **قوله** فانه تطلق لانه لم يربط بالثالث فاداه المصنف
المشيئة ووقع الطلاق **قوله** تعليق عند يوسف وهو معنى قول قاضي ان ان يمين عنده
لان التعليل ايمان فلا يقع عنده طلاق وعدم الوقوع هو مراد الكمال بالابطال فان
التعليق ما ابطال معنى الصفة لكونه تعليليا بمشيئة من لا يوقف على مشيئة اطلق عليه لفظ الابطال
لان محاله ومعنى لونه تعليليا ان انه يجب لاعليه حكم وهو عدم الوقوع لانه تعليق حقيقي
لعدم وجود الرباط وعلى نسبة عدم الوقوع الى يوسف صاحب البراءة وقاضي ان الكمال
وشاع المجمع عليه الفتوى والمصنف جري على غير المفتي به فحمله تعليليا **قوله** لا اتصال المبط
بمعنى الاستثناء بالاجاب وهو انت طالق فانه لم يكن هناك فاصل يمنع من عدم الاستثناء بالاجاب

وهو انت

وهو انت طالق فانه لم يكن هناك فاصل يمنع من عدم الاستثناء فحمله حكم التعليق **قوله** وعنده فحين
اه اعلم ان قد خالف في الاستثناء اول هو من قبيل التعليق وبه قال الثاني ومن قبيل الابطال ان
ابطال اصل الكلام فانه لم يقبل انت طالق اصلا وبه قال والثمة فظهر فيها قال الشرح اذا علمت
ذلك تعلم ان هذه مسئلة مستقلة ليس لها تعليق بتقديم الشوط وفي الشبهة اذا قال انت طالق ان شاء الله
فهو يمين عند يوسف حتى لو قال لامرته ان خلعت بطلاقك فانت طالق ثم قال لها انت طالق ان
شاء الله تعالى بحيث وعند محمد لا يكون يمين حتى لا بحيث به عنده انتهى وظاهره انه لا قول للامام
وكذا الاكل لا يحكم الخلفي الا بين الصاحبين كالا فتاوى **قوله** لم يقع اتفاقا لوجود الوابط **قوله** و
بعضه الرضا ترك الاعتراض على الفاعل وان لم يكن معه محبة **قوله** لان الباء للاصاق ان هو
المعنى الحقيقي لها فيلتصق وقوع الطلاق باحد هذه الاربعة وهو عيب لا يطيل عليها فلا تطلق
بالشك **قوله** فكان كالصاق الجرا وبالشك الذي لا يوقف عليه عدم الوقوع **قوله** وان اضافه ان
بالباء **قوله** ان المذكور جواب عن المصنف في افرد الظهور وموجبه متعدد **قوله** ان يربط بمثل التخي
عدوفا لثالثا رقا المعروف فكانه قال انت طالق لان الله تعالى فضا بذلك او حكم به **قوله** وان قال ذلك
ان ما ذكره من الانفاك العشرة **قوله** لانها التعليق قد سبق انه لا يلزم وجوب العلة فلا يقال ان الله
تعالى لا يجب الطلاق لانه ابغض الخ الى **قوله** فانه يقع في الحال لانه لا يصح نفيه عنه تعالى بحال
فكانه تعليقا بامر موجود فيكون تحيلا ونما في المخرج **قوله** وكذا القدرة فاذا قال انت طالق بقدرة
الله تعالى تطلق لانه يقول ان قدر الله ولا شك في قدرته فهو تعليق بمحقق فيتحقق **قوله** ان يكون
بها هذا الفجر اما ان لم ينو يكون بمنع التقدير ولا يعلم تقديره **قوله** وان اضاف الى العبد ان
بلفظ **قوله** كان تعليلا فيقتصر على المجلس **قوله** في الرابع الاول المشيئة والمجبة والادارة و
الرضا **قوله** والرواية ان القبلة انما هي القاء بمعنى الاربع المذكورة وبعبارة الهندية تقيدان
الراي هو الذي يشاء به ما ذكره ولا خلاف لان الراي يرجع الى روية القلب **قوله** في العدة الا
ظهر في التركيب ان يقول لحاصل ان العدة اه انتهى 2 **قوله** اما ان تكون بيا في ترك من التقسيم
ان كما ترك المصنف بقية الكلام عليها وحاصل حكمها انها ابطال او التعليق في العدة ان اضيفت
الى الله تعالى وتعليق فيها ان اضيفت الى العبد قال في البحر والحاصل انه ان اتم بان لم يقع في الحال
انتهى يعني ان اضيفت الى الله تعالى وقال في الهندية ولو قال ان احب الله اوريه او اراد او قد
يقع لانه ابطال او تعليق بما لا يوقف عليه فالاقسام 2 ثانيا نون انتهى 2 وهذا ايضا ما ذكره
المصنف في صورة العلم ان اضيف اليه تعالى فانه يقع وعليه تعليق بامر موجود فيكون **قوله**
وعلى ما تم عن الهاديته وهو صور بان ما اذا تلفظ بالطلاق والاستثناء بالكتابة او عكس
قوله فهي مائة وثلاثون قول بل هي ثلاثمائة وعشرون لان العدة اما ان تضاف الى الله تعالى
او الى العبد وعلى فاما بان او بالباء او اللام او في وعلى كل فاما ان يتلفظ بالطلاق والاستثناء
او بكتبتها او يتلفظ بالاول ويكتبها الثاني او بالعكس انتهى 2 وان اعبرت انثالة الاستثناء بعد
الكتابة المشار اليه بقول الهاديته السابق او ان الاستثناء بعد الكتابة تضم الى الصور
المذكورة مائة وستين لان انثالة اما في صورة كتابتها معا او كتابة فقط وفي كل صورة ثمانون
وان اعبرت تقدم الانشاء وتاخره واتيانا بالفا وعدمه حال التقديم ترداد الصور **قوله**
انت طالق ثلاثا اذ شذو في بيان الاستثناء وهو في الاصل نوعان وضيق وعرف في العدة ما تقدم
من التعليق بالمشيئة والوضي وهو المراد هنا وهو بيان بالا او احدين اختارها انما بعد هالم يرد
حكم المصدر مجرد وربما سبق الى الفهم ان في المتصل تناقضا من حيث ان قوله لزيد على عشرة
الاثلاثه فيه اثبات الثلاثه فمن ضمن العدة وتقي لها صريحا فادوا الى بيان كيفية علمه في ثلاثه
اقوال الاول وعلى اكثرهم اما العدة تجاز عن السبعة والا فثبته الثاني ان المراد بعشرة مع
للعشرة افراد فيثا ول الثلاثه والسبعة معا ثم اخبر فيها ثلاثه حتى بقبته سبعة ثم استدل الحكم

الى العشرة المخرج منها ثلاثة فلم يقع الاستناد الا على سبعة الثلاث ان عشرة الاثلاثة موضوع بازاء
 السبعة حتى لانه وضع له اسمان مفرد وهو سبعة ويركب هو عشرة الاثلاثة من قولهم وفي الاثنتين
 تقع واحدة فيهما الصيغة استثنائية الاكثر وهو قول الكوفيين وهو الاصح وظاهر الرواية وعنه الثاني
 انه لا يصح وبه قال اكثر البصريين من قولهم لان استثناء الكل باطل مقيد ما اذا لم يكن بعده استثناء
 آخر يكون خيرا للمصدر فان كان صحيحا على هذا استثنى ما لو قال انت طالق ثلاثا الا واحدة حيث يقع
 واحدة ولو قال الاثنتين الا واحدة وقعت شتان لان الاستثناء اذا تعدد بلا بواو كان للاستثناء
 مما يليه ويطلق الاستثناء بالاسمية اختيارا او بالردية على المستثنى منه كانت الاربع او بالاستثناء
 وبعض الطلاق كانت طالق الا نصفها وبما يفرض الى تصحيح بعض الاستثناء وابطال البعض كما
 لو قال انت طالق شتين وشتين الا ثلاثا من قولهم وان كان بلفظ المصدر كما مثل به المصنف وكقول
 شاور طالق الاشياء وعبد الله بن ابي عبد الله من قولهم او ساوية نحو انت طالق ثلاثا
 الا واحدة واحدة واحدة وانت طالق الاثنتين واحدة ونحو اثنتين طالق الا شتين واحدة
 وهذا ليس رابعة وانتم احرار الاسلاما وغناوا واشدا وليس له رابع انتهى **قوله** كذا طلق الا
 هو لا انما الاستثناء لان المساواة في الوجود لا تمتنع صحة الاستثناء وانما وضعه انتهى **قوله** عن النهر فليعلم
 ان الاستثنائية الوضع بالواقع في نفس الامر لو كان الاستثناء يتبع الواقع لما صح قوله انت طالق عشرة
 الا سبعة لانه لا يزيد على الثلاث شرعا وهو صحيح بلا خلاف **قوله** بلا ووافان كان بالواو كان الكل
 استثناء من العدد ونحو انت طالق عشرة الا خمسة والاثلاثا والا واحدة تقع واحدة انتهى **قوله** كان
 كل واحد من المستثنيات استثناء مما يليه ان مما قبله فالسبعة في المثال يخرج ولو قال يخرج البلاء
 من كل من الذين قبله لكان اول **قوله** ان تاخذ العدد الاول ولواخذت العشرة في العدد الاول
 فهو صادق بالسبعة والواحد فان شئت اخذت التسعة باليمين والاثمانية باليسار والسبعة باليمين و
 الستة باليسار وهكذا الى ان تاخذ الواحد باليمين وان شئت اخذت الواحد باليمين والاثنتين باليسار
 باليسار والاثلاث باليمين والاربع باليسار الى ان تاخذ التسعة باليمين فيخرج في اليمين خمسة و
 عشرون في اليسار عشرون فتسقطها مما في اليمين فالباقى هو طريقة المطلوب قال **قوله** في
 كل ما يليه اسقطنا الواحد من الاثنتين بقية واحدة اسقطنا من الثلاثة بقية اثنتين اسقطنا
 من الاربع بقية اثنتين اسقطنا من الخمسة بقية ثلاثة اسقطنا من الستة بقية ثلاثة اسقطنا
 من السبعة بقية اربعة اسقطنا من الثمانية بقية اربعة اسقطنا من التسعة بقية خمسة اسقطنا
 من العشرة بقية خمسة **قوله** فهو الواقع ان القدرية **قوله** اخذت بعض التولية اه قال في النهر
 ولو قال انت طالق واحدة الا نصفها وقعت واحدة ان اتفاقا وانما اختلاف في التوحيد فيقول ان
 استثناء النصف وان صح لكنه غير كانه قال انت طالق نصف تطلقته وبه من لا يتخير في كل ما قيل لانه
 استناد الكل لان ذكر ما لا يتخير كذا ذكره واشر الخلاف يظهر فيما لو قال انت طالق ثلاثا الا نصفها
 وقع الثلاث على الاول وهو قول محمد وهو المختار وعلى الثاني يقع ثنتان ونسب الى الثاني انتهى
قوله وعلى الثاني ثنتان لان التولية لا يتخير في الاتباع فكذا في الاستثناء فكأنه قال الا واحدة
 والجواب ان الاتباع انما لا يتخير لمعين في الموقوع وهو لم يوجد في الاستثناء فيخرج فيه فصار
 كلامه عبارة عن تطلعيين ونصف فتطلق ثلاثا من **قوله** فكانه استثناء من ثلاثة مقدر شتين وكذا
 استثناء البعض من الكل فيبطل او يكون المقدر شتين ويكون استثناء البعض من الكل فيجمع واحدة
قوله سالت المرأة قيدا فتارة فهو مثال **قوله** لغوا لعدم قبول الحمل لها **قوله** في ايمان الفقة طبر مقدم
 لما وليس نقبالفروع لكون جميع ما ذكره هذه الفروع ليس من ايمان الفقة بل الذي فيها الفرع الاول
 فقط افاد **قوله** وقع الثلاث يعني بدخول واحد كما تدل عليه عبارة الفقة والظاهر انه ان نوى
 التاكيد بدعي انتهى **قوله** وخبر فرار من البلد واخاذه انه اذا مكث حيث لان السكنى مما عيى والظاهر
 ما لو حلفها وهو خارج قبل الانفصال من البلد ثم قال والظاهر عدم الحث لعدم تحقق السكنى حال كونها

امراة ومثل الخلع الطلاق البائن **قوله** قبل العدة ان قبل انقضاء ثلثيها انتهى **قوله** لا تخلق لانه ليس
 بامراة وقت وجود الشرط انتهى **قوله** بخلاف فانت طالق حيث تطلق لان المطلق على السلف طلاقها
 لا يفيد كونها امراة وما دامت في العدة فهو محال له وهذا ما لحق فيه الصريح البائن **قوله** بخلاف
 لو اخذ الجواز صوابه بخلاف ما لو قدم الجواز وحرك ما اذا وسطه وفصله في العدة فقال وان كور بحرف
 العطف فقال ان تزوجتك او تزوجتك فهذا على تزوج واحد ولو قال ان تزوجتك فانت طالق وان
 تزوجتك طلقت بكل واحد من التزوجين كذا في الهداية انتهى **قوله** ثم طلقها ان ما دون الثلاث
 فيبطل التعاقب لذواله الخ **قوله** ولو اختلفت منه صورته كذا في البحر عن الفتية قال لها امرك بدين
 ثم اختلفت وتزوجا ثم تزوجا في بقا الامر بهما روايتان والصحيح انه لا يقع وبهذا اظهر المصنف
 صورة الخلع لا تعلق اصلا خلافا لما تبادر من عبارة المؤلف ومثل الخلع الطلاق البائن فيما يظهر **قوله**
 لانه يتخير ان لا يتخير وهو يبطل بنزول الملك قوله والا ولتعلق ان لا يتخير فكان يمينها فلا يبطل
 بخ **قوله** ثم نسيه انظر ما لو نسيه احدها والظاهر ان كان يمينها لا يمينها الاخر **قوله** لا يقع
 لان المكان البر شرط البقاء اليمين بعد انعقادها كما هو شرط لا يقع دها خلافا لا يمينها كذا يارة
 في باب الايمان ومع النسيان لا احكام انتهى **قوله** ان استيقظت حيث لانه يمينه عليه عرفا انما تها
 ولو كان قائما لا يمينه كذا في البحر لعدم ما ذكر عرفا **قوله** فعلت انزالها انما يمينها لا يمينها
 سدا وبه كسر مشهورها به وهو عكسها بالانزال **قوله** فعلت المبالغة لا العدة فلا تعدى الاكراه واليه
 كثير خاتمة والظاهر ان محله ما لم ينو العدة فان فو اعلنت شية لانه شدة على نفسه سواء كانت
 اليمين مفيدة او مطلقة لكن في الفتية بخو شرط مكان فعل هذا العدد فيه **قوله** حيث به ايضا اعترا في
 على نفسه ولا يصح في صرفه عن الجماع كذا ذكره محمد في ايمان الجامع والظاهر انه لا يصح قضاء
 لو قال ان وطئت من غير ذكر امراة او من غيرها فهو على الدوس بالقدم هو اللغو والعرف
 ذلك ما تنافا اصحابنا ومحله ما لم ينو الجماع ولا علمت شية فيما يظهر طلق النساء لا امتداد عرفا
 غالبا عن الحيض فالمنع فيه عن القدمات والعمادات المتوقفة على الكهانة اكثر **قوله** فعلت المبالغة
 لانه انشأ في الذكر والعرف من النفس **قوله** في الميث حاجته اليك متعلق بحاجته ان حاجته انتهت
 اليك كاشية **قوله** فله ان لا يصح فادة اللام ان له التصديق ايضا **قوله** فاخذهم العسر هو من
 يطوف بالليل لرفع اهل البيعة **قوله** لا يمين نيل ما يارة فتبين ان شرط الحث ان كان عدما ويجز
 حث انتهى **قوله** واصله لصاحب البحر قوله لا شكل لانه صدق عليه انه ذهب لعدم الحث لوجود
 البر وشهد له ما يارة متنافا الايمان لا يجز او لا يذ له ملكه فخرج يمينها ثم رجع لا يمينه اذا
 جاوزهم ان مصطلح قصد ما انتهى فان عدم الحث فيها لوجود الخلق عليه **قوله** فخرجت بخبرها
 لا يمين وكذا اذا خرجت لغيرها الغالب وذلك انه وان كان الشرط قد وجد ولكن الشرط
 الخروج بغير اذنه لغير الفرق والفرق مجرد ومثلها فيما يظهر لعدم **قوله** ثم رجع من نسيه لا
 يمين والذين انما اعتبر فيه معنى اليمين للفظ وذلك لان مقصوده الرجوع قصد على الوجه
 الذي كان عليه اولا وهذا الرجوع انما هو لضرورة فاليمين على التلفظ باللسان لانه هو الذي
 يمكن التمسك به واخرجه حقيقة غير ممكن فانصرف اليمين الى ما ذكره وهذا لا بد من المشاهدة بالخطاب
 او كفى تحريك اللسان بحقيقة من غير سماعه لاسيما ان كان لا يمكن مشافهة بالخفا **قوله** ان لم
 يجز بفعل المؤنثة التي طب لينا سب قوله فانت طالق انتهى **قوله** الساعة راجع اليها وقيد بها لان
 المطلقة لا يمين فيها الا بالياسر بنحو موت الخائف او ضياع الثوب **قوله** من جانب آخر الا ان
 يقول بنفسه اخذ الثوب ان الخائف **قوله** لا يمين لعدم ايمان البر وقيل يمينه حيث فيها بحر **قوله**
 يبطل اليمين لا مكان البر **قوله** ما يكتبه التعاليم هي التعاليم التي يكتبها الموثق على الزوج عند
 العقد مثلا **قوله** فلو دفع لها الكل ان كل الصداق او الدين الذي عليه **قوله** هل تبطل ان التعاليم
 على البرة فلا يقع المعلق على البرة به لوجودها بعد دفعه الكل مثلا **قوله** لتصرفهم بصحة

براة الاسقاط قال المحرم في شوقنا قلنا عن نظم ابن وهبان في الحجة وغواه في شوقنا لا المبسوط
البائع الثمن ثم ابرأ المشتري منه صح الابرار ورجع على البائين بما دفعه اليه وهذا يقتضي بقاء البائين
بصحة الابرار بعد القبض ويرجع بما وقع الابرار عليه اذ لا فرق بين دين ودين في هذا الموضع
براة الاسقاط لابرأ الاستيفاء كما لا يخفى انتهى **قوله** حلف بالله انه لا يدخله في التصويب
نظروا فلان هذه اليمين منعقدة لكونها على المستقبل وفرض المسئلة فيها اذ كانت على ما مضى
قال في البحر حلف بالله الله تعالى ان لم يدخل هذه الدار اليوم ثم قال عبده حران لم يكن دخلها
اليوم لا كفارة ولا يعتق عبده لانه ان كان صادقا في اليمين بالله تعالى لم يحنث ولا كفارة وان كان
كاذبا في اليمين فهو لا يوجب الكفارة واليمين بالله تعالى لا يدخلها في القضاء فلم يضرها كذبها
شوعا فلم يتحقق شرط الحنث في اليمين بالعقود وهو عدم الدخول حتى لو كانت في اليمين الاولى يعقود
او خلاص حنث في اليمين لان لها مدخل في القضاء انتهى **قوله** حنث في اليمين لانه بكل ركن الحنث
في الاخر كما ياتي في باب عتق البعض انتهى **قوله** وتسلية ان تصدق انما سلمت الدرهم لانه موقوف
في الكسب وانظر حكم ما لو اخرج الدار من بعض دراهم من الكسب هل يبرئ تسليم ما بقي والقائل ان يعقود ان
دراهمه يحتمل بقاءها وعدمه والعصمة ثابتة بيمين فلا نزول باحتمال النزول وبحر ولو ازيل
في كسبه سقطت اليمين في اليوم وقد لا يحنث تقدم مكان البراءة فمسئلة الكسب **قوله** ولو
ضاع من الدار هذه موقوفه في يمين لم يقيد باليوم اما المفيدة في حنث بمعية لوجود شرطه و
صورة اليمين المطلقة كما في البحر اذ قال في دفع الاموات درهما ثم قالت ما فعلت بالدرهم فقالت
اخترت به كما فقال الزوج ان لم ترد علي ذلك الدرهم فانت طالق وقد ضاع الدرهم من يد
القباض قالوا لم يعلم انه اذ يب ذلك الدرهم او سقطت في البحر لا يحنث انتهى **قوله** لا يحنث لانه لم يكن
الرد بخلاف ما اذا اذ يب وسقط في البحر فانه في حكم الذائب **قوله** ان لم يكن اليوم في العالم الا
حنث لم يحنث وان لم يكن فانه اذ اجس الحنث واما في صورة لم فانه باليمين فانه يتحقق الحنث وانما
لم يحنث باليمين لان الله تعالى اطلق عليه نفيا من الارض فكانه لم يكن فيها وهذا الفرع لم يعتبر
فيه العرف **قوله** حتى مضى الفدح هو المختار للفقهاء بحد **قوله** فري بيت منه ولم يقدر على اخذها
بحد ويحتمل على ان الهروب قبل الذهاب ويدل قوله صاحب البحر ولم يقدر على اخذها هو
الظاهر ما لو وجد الذهب بغض الطريق فري كسئلة الفس **قوله** وان لم يخف من بفتح الفاء
وضمنها من ياب علم ونحو **قوله** حنث في المختار لانه القيد المختار والاكراه تائيد الفعل
بالاعلام كالتكليف لانه عدم والمعلق عليه هذه المسائل لعدم ولم يؤثر فيه الاكراه
وافاد بقوله المختار ان فعال قوله بعدم الحنث كما افاد به ان هناك قول بالاحتياط في المسئلة
الاخيرة **قوله** لا حنث في المختار لان شرط الحنث فعل وهو السكن والاكراه يؤخر فيه ومثله البحر **قوله**
حنث في العدمي ان اذ كان الحنث انما ترتب على العدم لا الوجود وكذا في المختار وعدم الذهاب
فيما تقدم وهذا القيد انما كان البرية العدمي لا يحنث بقاء **قوله** لا الوجود من ان لا يحنث بالبحر
اذ كان المرتب عليه الحنث امر بوجوده بالدخول في ان دخلت والسكن في الاكراه **قوله** ومفاده
ان هذا الاصل **قوله** ليوديناه شرط الحنث في عدم وهو عدم الاداء **قوله** وفقد من يقرضه
الحنث او لا انتفى احدهما فقط **قوله** خلافا لما حنث في البحر حيث قال ان قوله في القنية انه مع
عجز عن المداوي عليه واليمين موقفة فانها تبطل بغيره بطلانها في يودين اليوم الا ان يوجد
نقل صحيح بخلافه انتهى في كلام القنية فيحمل على ما اذا كان شرط الحنث وجوده في حال صاحبه النهر
وهذا من المواضع المهمة فكن فيه على بصيرة والله سبحانه وتعالى اعلم **باب طلاق المريض**
قال الكمال لما فرغ من طلاق الصحيح باقسامه من التخيير والتعليق والهدية والكفارة وكلاهما جزاء
شعبي في طلاق المريض اذ المريض من العوارض ثم ان تصور مفرومه ضروري اذ لا شك ان فهم
المراد من لفظ المريض اذ جعل من فهمه من قولنا معين يقول بجلوه في بدن الى اعتقال الطبيب

الاربع بل ذلك يجري مجرى التعريف بالاخى انتهى عليه **قوله** عنون به لاصالة تبع فيه ما نصير
واما المحرم فيجعل المريض عاملا من موصيه حكمي وعليه فتكون الترجمة بسبب المرض مساوية للترجمة
بببب الفار فيدخل من قية للنقل والاصالة بفتح الهمزة **قوله** لغار بكسر الفاء وهذه الفتحة
تقتضي الجنس **قوله** لا تمام عدتها متعلقة ببرد **قوله** كما يسمى قول المصنف ولو باشرت سبب
الفرقة وهي مريضته **قوله** من غالب حاله الهلاك بمريضه احترز بهما اذ اطلق في الصحة ثم مرض
ومات وهي في العدة فانها لا تراث منه كما ياتي وقوله بمريض متعلق بهلاك والبار للسببية **قوله**
او غير كباذرة من هو اقرب منه ونقد القتل **قوله** بان اضناه موصاه في كلام المصنف في نشر
موت وفي القاموس ضن بالكسر ضنا موصاه من لا يظن برفقة واضناه المرض انتهى **قوله**
عجزه عن اقامته معالجته خابع البيت اما من يذهب ويحي او يحكم فلا يحكم ومن يقوم بمصالحه داخل
البيت كالبلون والفار فلا يخرج عن كونه موصيا على الصحيح كما في التبيين **قوله** هو الاصح وقيل من
لا يصلح قاتما وقيل من لا يحنث وقيل من يثا ومريضه قسستا **قوله** كعجز القنية ان المدرس **قوله**
وعجز السوء فيمنه السوء لا السوق **قوله** وفي حقه عطف على محذوف تقديره هذا في حقه
قوله ان تجز عن مصالحيها ما خلد بالبخع والجز والفعل وانظر حكم ما اذا عجزت عن البعوض دون
البعض **قوله** ان لم تكن مريضة وقيل تكون مريضة كما في الفقه عن الرخصة **قوله** قلت مقابل الارح
كما تقدمت الاشارة اليه **قوله** المصنف المبيح خبر عن قوله المرض **قوله** فالمعقدان الذين اقعده المرض
عن القيام كالكمس قال في القاموس به قعاد وقعاد وادوار يقوده فهو مقعد **قوله** والمفلوج قال
في البحر الفالج مرض يحدث في احشى البدن طولا فيسجل احساسه وبها كان في الشقين ويحدث
يفته انتهى **قوله** والمفلوج من السبل بالضم مرض معروف واسله الله تعالى امره بذلك فسل وبالباء
للجول وهو مسلول من النوادر ولا يكاد صاحبه يبطل منه وفي كتب الطب انه من امراض الشباب كثرة
ومرهم وهو قروح تحدث في الروية **قوله** ثم يمزاه نقله في الهندية عن الشيخ الترمذاني وهذا الوجه
جعله في العواقب لشمس الدين الشافعي **قوله** اذ لم يتناول او اما اذ لم يتناول او تقاول واقعه
فهو مريض **قوله** حد التطاول ستة فاذا بلغها هؤلاء ولم يقدرهم فلهم كالاوصاء **قوله** وفي
القنية اه لا ياتي ما قبله لان اذ ياداه الى السنة فقد انتهى وفيه تأمل وقال في الفتاوى الهندية
المعقد والمفلوج ما به يزاد به كالمرض فان صار قديما ولم يزد فهو كالصحيح في الطلاق وغيره
كذا في الكاخي وفي اخره بعض المشايخ وبه كان يفتح الصدر الشهيد حسام الائمة والصدى الكبير
بن هان الائمة وفروا صوابا التطاول بالسنة فاذا يقاسي ولم يزد ليوافق ما قبله على هذا العلامة
فقد رفته بعد ما كتبتها في حال صحة كفا في الترمذاني انتهى فريده البشارة بفتح بالي لاني وقد ذكر
صاحب البحر فيه خمسة اقوال **قوله** او بائنه رجل اقرب منه قال في المصباح بوزن الفتح بوزن باب
فقد ظهر وبازنه العجب مبارزة وبرازا فهو مبارز انتهى وقوله اقرب منه كفا قديما بفتحهم
كما في الدر المنثور ونقل تصحيحه في البحر ووجه انه لا غلب عليه الهلاك الا عند ذلك واحترز بهما
اذ اساءه او كان اضعف منه والذين يظهر منه اعتبارا بطن المبارز بكونه اقرب منه في نفس الامر
قوله او قدم ليقول من قضا صاه او قدمه ظالم ليقوله قسستا وفي الهندية لو اعيد المخرج ليقول
لا المخرج ورجع المبارزة الى الصف صاه حكم الصحيح كالمرض اذ ابرئ من مرضه كذا في البدع
قوله او بقي على لونه من السفينة او تلاطمة الامواج وضيغ الفرق كما في المبسوط والبارع ولا
بد ان يموت من ذلك الموج اما لو سكن ثم مات لا تراث ذكره الاسيحي **قوله** فاراد بالطلاق
فلا يجوز له التخليق لمعلق حقها بما له الا اذ ارضيت به بحد ونظيره في صاحب النهر بان الشارح
حيث رد عليه فعلم لم يكن انما الا بصورة الابطال لا بحقيقة ان فلا يكون انما ورد به العلامة
المجوز بان ود الشارح قصده لا ياتي حصول الحرة بالاقدام على ما هو معصية **قوله** ولا يبيح
الامن الثلاث كوفقه ومحاياته وتزوجه بالكسر من مر المثل واستفيد من هذا ان المرض في حق

الوصية والقرار لا يختلف **قوله** فلما بانها اقصر على ابائهم لغيرها في حق الرجعي ترشده وان طلق
 في الصحة ما دامت في العدة لبقاء الزوجية بينهما حقيقة حتى حل الوطء وورثها اذا ماتت فيها
 ولا يشترط اهليتها للارث وقت الطلاق بل وقت الموت حتى لو كانت في الرجعي مملوكة او كتابية
 ثم اعتقت او اسلمت في العدة وورثته بحد واطلق في ابائهم فم المخلط وهو الثلث
 والطلاق ليس يقيد بل كذلك لو بانها تجار بلوغه وتقبله امرها او بشرها وودته كما في البداية وكان
 كنهه عن كل فرقة جازت به من قبله حمور **قوله** كان اسلمت صورته تحت كتابيته فاسلمت فطلقها
 الزوج بائنا وهو لا يعلم باسلامها **قوله** فلو اكره ان على الطلاق حمور **قوله** او رضيت كانه خالعت
 وزع حكمه على قرقة وقعت من قبلها كما اختار امرأة العيين نفسها فترسده **قوله** ولو اكرهت على
 رضاها او على مفيد رضاها كسواها بالطلاق ولو قال ولو اكرهت على سواها بالطلاق كما قال غيره
 لكان اول **قوله** او جازها ابيه مكرهته تحت لصاحب النهر واقدمه المهر عليه وفي البحر عن الباق
 ما يخالف فانه قال الفرقة لو وقعت بتقبيل ابن الزوج لارث مطاوعة كانت او مكرهته
 اما اذا كانت مطاوعة فله رضاها بابطال حقها واما اذا كانت مكرهته فلم يوجد من الزوج
 ابطال حقها المتعلق بالارث لو وقع الفرقة بفعل غيره اشهر والجماع كالقبيل في ايجاب حرمه
 المصاهرة وليد لا الا اتباع النص **قوله** بملك الحال على حذف من التفسيرية والمراد به المرض
 او ما في حكمه واخره به عما اذا طلق في الصحة ثم مرض ومات وفي العدة لارث منه بحد **قوله** فلو
 صح الاول فلو زال ذلك الى ان لمع من قدم المقتل فطلق ثم زالت هذه الى ان لمع من ذلك
 كما مر عن الهندية **قوله** بموت الاول وحذفه كما هو في نسخة **قوله** كان يقبل المريض اه لان الموت انفصل
 بالمرض كذا اعل به ظاهر الدين **قوله** في العدة والقول لها في انه مات قبل ان تقف معدتها مع العيين
 فان نكحت لارث لها ولو تزوجت قبل موته ثم قالت لم تنقض عدته لا يقبل قولها ولو كانت
 امه قد عتقت ومات الزوج فادعت المرأة العتق في حياة الزوج وادعت الورثة ان كان بعد
 موته فالقول للورثة ولا يعتبر قول مولاها بحد **قوله** للمدخولة في المدخول بها حقيقة لنجس الخيال
 بها فانها وان وجبت عليها العدة لكن لارث كما تقدم **قوله** ورثت لان الزوج سبب لارثها
 في مرضه وقد فقد اطلاقه فيه وعليه قصد بآخر عمله الزمان انقضاء العدة دفعا للفرع عنها
 وقد امكن لان النكاح يبقى في حقها بعض الاثار فبان ان يبقى في حقها منه بخلاف ما بعد انقضاءها
 ولو تزوجت بعشرة ازواج زيل **قوله** وكذا ترث طائفة رجمية امر في مرضه كما هو للموضوع فيه
 به لانها لو طلقت بائنة وابائنا لارث حمور **قوله** او طلاق فقط لانه ينصرف الى الرجعي عند
 الاطلاق وكذا ينصرف اليه في الوفاة والتفويض والاشارة قال في البحر ولم ار حكم ما اذا اساءت واحق
 بائنة فطلقها ثلاثا وذا هو المخلص انما ترث فانه قال لو قالت طلقني فطلقها ثلاثا ورثت اسما
 لانها ساءت عن الواحدة وقد طلقها ثلاثا ولم يعمل بالرجعي وانما اعل بالواحدة اشهر ولك ان
 تقول لارث كما في الحمور عن النهر **قوله** ان لان البائين يتقبل طلقها مطلقا ايضا قد ساءت الطلاق
 المطلق وهو ينصرف الى الرجعي وقد ايسر **قوله** بائنا اشار به الى ان فيه الثلاث اتفاق **قوله** مطلق
 ان سوا طلقها في الصحة او في المرض اشهر **قوله** وكذا ترث سبائة ام جريح ما اذا طاعته بعد الرجعي
 فانها لارث كما لو طاعته حال قيام النكاح اشهر وبات **قوله** لمجي الحرمه بينونة ولا في اهلية الارث
 لم تبطل بالمطاعنة لان الحرمة لا تنافى الارث بحد **قوله** ومن لا عنها اه انما ورثت وان كانت الفرقة
 بفعلها وهو لعانها لانه يلحق بالتعلق بفعل لا بد لها منه اذ هي ملجاة الى الخصومة لدفع العار
 عن نفسها وسواء كان القذف في الصحة او في المرض لان العبرة بكون اللعان في المرض بحد **قوله** اول
 منها مريض او بالاطلاق في المرض ان يكون مفعلة المدة في المرض ايضا ولا بد ان يكون التعلق والشرط
 في مرضه بحد **قوله** كما من يجرى الفرقة منه **قوله** وان اكره صحة اه وجه عدم الارث فيها لانه لا بد
 ان يكون التعلق والشرط في مرضه وهذا وان تمكن من ابطاله بالنكاح لكن بغيره يلزم وهو وجوب

الكفارة عليه فلم يكن متمكنا اشهر بحد **قوله** فانت ارض العدة **قوله** لانه لا بداه تعليل للمسئلة
 الثانية **قوله** ولا بد من البائين اه تعليل للمسئلة الثلاثة ان والردة تقطع اهلية الارث **قوله**
 مما لارث لانه رخصت بابطال حقها **قوله** عملها باجارتها فيه ان دليل الرضا فيها قائم حمور **قوله**
 او اختلعت منه لو خالعتها اجنبية مع زوجها المريض مرض الموت فلها الارث لو مات الزوج في مرضه
 ذلك وفي العدة لارثها لم تر من بهذا الطلاق فيعبر الزوج فاراجد وظاهره انها ترث ولو
 اجازت فعل النكاح ودفعت البدل وبرد عليه ما اورد في الحمور فيها لو بان نفسها واجازته
 الزوج **قوله** لم ترث لاجابة اليه مع قول المص والشرح كما لارث لكنه ذكره للتعليل **قوله** ولو
 كان الزوج محصورا المحصور الممنوع سواء كان في حصن او حصن محقق من رجم او قفاص او غيره وفي
 المصباح حصن العدة وحصر من باب قتل حاطوا به ومنعوه من المفعلة لاعد **قوله** او في صف القتال
 ان غير مبادر للفرق اقون منه لما ومثلي ما ذكر من كان في السفينة قبل الفرق او نازل سبعة او
 بخلاف من عد وكما في البحر **قوله** وفيه حال فشتوا الطاعون في شدة الحمور وهل كذلك الصبي في حال
 فشتوا الطاعون قال الشافعية نعم قال في الفقه ولم اره لمشاينا اشهر قال في النهر لكن قواعدهم
 تقتضي انه كالصبي واستدل عليه في الاشياء لما ساءت ان من كان في صف القتال اذا طلق لا يكون
 فاتا واغايه ما يكون يلد فيها الطاعون ان يكون كذلك اشهر وفي الى السعود عن الشربلا لية
 وليس مسلما ان لا يماثل بين من هو في قوم يدفعون عنه في الصف وبين قوم هم ثمة ليس لهم قوة
 الدفع عن احد وفيه نظر لا يخفى اشهر ولعل وجهه ان من كان في صف القتال مشاهدا للمقتل حسا
 والعدا مسفوحة والعدو بين عينة بخلاف الطاعون فانه لم يشاهد في شيء من ذلك فاذا
 حكم بعدم قرار من في صف القتال مع مشاهدته هذه الاشياء فمن كان في حال فشتوا الطاعون
 او قال في القاموس فمضى خيره وفضل فشتوا وفتشوا اشهر **قوله** لطلبه لغيره السلام لان
 الحصن يدفع باسرا بعدد وقد يتخلص من المسبقة والحبس ينزع من الخيل هذه في **قوله** والما مل
 لا يكون فارة سواهم لها ستة اشهر او لا وقتها النزع بالجهد اشارة الى خلاف ما لك فلو خفي
 عنه فاذا مرضت مرض الموت وسالته الطلاق فانها تكون فارة **قوله** وهو الطلاق قبل هو
 الوجع الذي لا يسكن حتى تموت او قلد وقيل وان سكن لان الوجع يسكن تارة ويبرح اخر
 والا دل او جه وعليه اذا جاءت الفرقة من جهتها بعد سكون الخلق ثم ماتت لا يرث منها
 ابد السعود **قوله** ان اعلى المريض تبع في هذا التعبير المصنف في شدة الاول وحذف المريض فيبطل
 على جميع الصور فانه في بعضها يوجد التعلق في الصحة **قوله** البائين قبل قيده لانه في الرجعي
 ترثه مطلقا سواء كان في الصحة او في المرض ابو السعود **قوله** بفعل اجنبية سواء كان له منه بدوام
 لا بحد والمراد بالفعل ما يقع الترتك كما في ايضاح الاحكام **قوله** او غير الزوجين دفع به ما يتوهم من
 ارادة حقيقة الاجنبية وهو من لا قرابة له **قوله** او يجرى الوقت في جعل هذا التعليقات مع اذا التعليق
 ما كان بفعل على خطر الوجود ويجرى الوقت كائن لا محالة فهو اضافة لا تعليق الا ان يقال المراد بالتعليق
 ما هو الاصح من كونه حقيقة او صورة ابو السعود عن الحمور **قوله** بفعل نفسه سواء كان له منه بدوام
 الدار او لا كالنفس الصلاة والا كل وكلام احد الابوين وطلب الحق من الخصم وغيرها فترث **قوله**
 او الشرط المراد به فعل الشرط **قوله** كالحمل وكلام الابوين نشد مدبب زاد الحمور عن البرجندى على الابوين
 في الرجم المحرم وينبغي زيادة ما ذكره القضاة في ألفا **قوله** ورثت لغزاه اما في الصورتين الاوليين
 فانه اذا كان التعليق والشرط في مرضه وجد قصد الفرار عن المريض في حال تعلق حقها بما بخلاف ما اذا
 كان التعليق في الصحة والشرط في المرض لان التعليق السابق يصير تطبيقا عنه الشرط كما لا قصد ولا علم الا
 عن قصد فلا يرد تصرفه واما صورة الثالثة فانه وان لم يكن له منه به الا انه كان له من التعليق الخ
 فيه تصرفه دفعا للفرع عنها واما في الرابعة فلانه وجد منه قصد الا بطلان حيث علقه بشرط يضطر الى
 مباشرته **قوله** فانت طالق ثلاثا مراده بالبائين قوله **قوله** ورثته لانه فارت لوجود الشرط وهو عدم

التعليق وعدم التزوج في المرض فان ما قيل للموت حال مرض الموت قطعا **قوله** لم يرشها لرضاها بسقط
 حقه حيث اقر الطلاق ولم يتزوج الى هذا الوقت **قوله** وهو ما اذا كان في الصحة ان مطلقا سواء علق
 بفعل اجنب او بجي الوقت او بفعله او بفعلها انتهى **قوله** او التعليق فقط يعني فيما اذا علقه بفعل
 الاجنب او بجي الوقت وليس في تركه ما يدل عليه انتهى **قوله** اعتمد في ذلك على الكلام السابق فانه
 قيد هاتين السلتين بما اذا كان التعليق والشرط في المرض واعتبره الباقي وجود الشرط فقط
 فيه فغيره منه ما ذكر **قوله** او بفعلها ولها منه به سواء كان التعليق والشرط في المرض او كان التعليق
 في الصحة والشرط في المرض لانها رضية بالشرط والرضا به يكون رضا بالشرط والرضا به يكون
 رضا بالشرط والرضا به يكون رضا بالشرط والرضا به يكون رضا بالشرط والرضا به يكون رضا بالشرط
 في عشرة وترك الشرح مفهوما **قوله** ولا بد لها منه وهو ما اذا كان لها منه به مطلقا سواء كان في
 الصحة او في المرض او في الصحة والمرض في اربعة نظم الى ما ذكره في عشرين **قوله**
 في صحة اما اذا كان التعليق في المرض ورثته في جميع الصور لان من التعليق بفعل الاجنب وفعله
 وقد تقدم ما يدل عليه من الصور السابقة **قوله** والنفق لا يخفى قال في البور وحاصله ان الطلاق
 يعلق على مشيئتها فاذا شاء معالم يكن الزوج تام العلة فلا يكون الزوج فاما بخلافه اذا تاخت
 مشيئة الزوج لانه جسيمة تمت العلة به انتهى **قوله** صار مطلقا على فعله وقد وقع باختياره **قوله** على
 ثمانية المرات منه البائن كما في الجوهر **قوله** وعلى مفعلة العدة قيد به لغيره خلاف الصاحيين حيث قالوا لا يجوز
 اقراره وصية لانها التهمة باستغفار العدة كما في التبيين وغيره منه انه لو تهاذقا على الثلاث
 في الصحة ولم يتهاذقا على القضاء العدة يكون لها الاقل اتفقا انتهى **قوله** ثم اقر لها بدني
 سواء كان منها او غيره جوهر عن البرجسته **قوله** فلها الاقل الظاهر ان هذا عند تصديق الوتر
 اما اذا صدقوا على الاقرار واجازوا الوصية فلها ذلك كما يعلم من باب اقرار المريض **قوله** منه قال
 الجوز ونحوه المص من في الموضوعين بيان للاقل والواو بمعنى او وصلة الاقل بخذوفه فقد يرد
 من الآخر والمفعول فلها الموص به الذي هو اقل من الميراث او الميراث الذي هو اقل من الموص به ولا
 يجوز ان يكون الوارث والجميع اذ يصيب المفعول جسيمة فلها الميراث والموصوبه اللان هما الاقل وهو فاسد
 كما لا يجوز ان تكون من في الموضوعين صفة الاقل سواء كانت لو او للجميع او بمعنى او اذ يصير المفعول على
 الاول فلها الاقل من كل واحد منهما وعلى الثاني فلها الاقل من احدهما وهو فاسد **قوله** للتهمة سائر
 ان المرأة قد تختار الطلاق لينفك لها باب الاقرار والوصية فيرد حقها والزواج قد يتواضعا
 على ذلك كبيرها الزوج بما له زياوة على ميراثها قاله السوحي وينبغي تحكيم الحال ان تركت خدمة
 في موضع مخصوصة سبقت فيه عدم التهمة والا لا تصح في الشرع ان يتزوج بحالة التهمة والناس
 الذين هم مظانها واهل الفضل السعداء حيث قال ما ذكره من ان ابتداء العدة من وقت الطلاق
 بحمول على ما اذا كان مفترقا في من الوقت الذي استند الطلاق اليه اما لو كان مجتمعين فالكذب
 في كلامه ظاهر فلا تصدق في الاسناد وهذا كما ترى ظاهر في تحكيم الحال حموي وفي التبيين عن الاتفاق
 التهمة معدومة ويجوز في غيرها السكون والفتحة والاكثرة الفتحة والسكون حسن قاله عبد القادر
 في المقصد انتهى **قوله** فلها جميع ما اقر او وص لانها صارت اجنبية وقالوا ما تاذن له في الميراث
 فلو نوى شيء من التركة قبل العتمة كان على الكل ولو طلبت اخذ الدارح والتركة عروضا لم يكن لها
 ذلك وشبه بالدين حتى كان للورثة ان يعطوها من غير التركة **قوله** الوصية على ثلاثة انواع الاول
 ان يكون الموص له كان المودع والوصية في يد الموص وورثته كالودعية بان يوص بعين ماله قائم
 يخرج من الثلث حتى لو هلك بلا فقد لا يضمن الثاني ان يكون الموص له كالشريك مع الورثة بان يوص
 بثلاث ماله ولهذا لو استفاد مالا بعد الوصية يعل ثلث المستفاد ايضا والعبارة لوقت الموت الثالثة
 ان يكون الموص له كالقديم بان يوص بالدارح المرسله سواء كان له دارح او لا ثم مات ياخذ الموص
 له تلك الدارح ان كانت حاضرة ولا تباع تركته ويعطى تلك الدارح كالدين لكن بينهما وبين الدين

فوق وهو انه يبدأ بالصحة ثم بدني المرض ثم بالوصية والدين من الكل وهذه من الثلث حموي عن
 البزارى **قوله** في صحة مقابل قول الصاحيين **قوله** ولو مات بعد مضيها ان العدة التي هي من وقت
 الاقرار **قوله** ولو لم يكن بمريض موته يعني ادعى انه طلقها منذ زمان وصدقته واقر لها بدني واوص
 لها بوصية ثم مات وهي في العدة صح اقراره ووصيته فينفذ ان على الورثة ولكن العدة تقتر
 من وقت الاقرار بالطلاق كما يفاد من البور وكلامه صادق بما اذا كان صحيحا او مريضا ثم **قوله**
 ولو كذبته محترق **قوله** بمصادق **قوله** لم يهرج اقراره ان ولا وصية مقبله لها بوعدها انما زوج
 وهي وارثته ولا وصية للوارث ولا اقرار له بدني **قوله** ان ابائها سواء كان صحيحا او مريضا قاله
 في **قوله** ومات عطف بالواو المقيدة للاجتماع المطلق ليسوغ له التفضيل بعد **قوله** ترثه لو صدقة
 قبل موته وذلك لانها اذ ثبت نفسها ولا طلع لها الميراث لكونه حيا بخلاف التصديق بعد الموت
قوله بامرها لو قال براضا لكان اشمل فانه يتناول ما اذا قال لها اختار من فاختارت نفسها
 دون قوله بامرها حموي عن البرجسته **قوله** قال صحيح فقد بذكر الصحيح النية على المتوهم والا
 فلو قال ذلك وهو مريض لكان اول بهذا الحكم **قوله** فترث منه لانه كالانشاء في حق الارث
 للترثة مجرد **قوله** انه لو حلف ان علق بان قال ان دخلت الدار فاحد كما طالق **قوله** ولا يشترط
 علمه ان لا يشترط كونه فاعلمه **قوله** فاسلمت ان قبل الطلاق **قوله** والا يعلم لارث قال في
 البور لانه وقت التعليق لم يصدق ابطال حقها حيث لم يعلم وان صارت اهلا قبل نزول الطلاق و
 لم تكن حرة وقت التعليق لان عتقها مضاف بخلاف ما اذا كانت حرة وقت ولم يعلم به لانه موطن
 فلا يشترط العلم به بقي الكلام في الواقع هل هو طلاقان لانه لا يملك حال الاضافة عندها او ثلاث
 نظر الوقت الوقوع فانها حرة ومقتضى ما تقدم قبيل قوله والظاهر الشرط من قوله فزع
 قال لزوجه الامانة ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثا ففقت فدخلت له رجعت ان يقع عليه
 طلاق **قوله** ولعلته ان الطلاق يعتقها فلا بد ان يكون التعليق والشرط في المرض لانه
 تعلقي بفعل اجنب **قوله** او مجردة انما كان فاما لا جعل شرط حث المرض معلق كما في الوارثية
 وصحة في النية ان ويدخل في مطلق مرض مرض الموت فاذا تحقق وجوده طلعت فصدق
 عليها انها طلقت في مرض الموت **قوله** فاقعه ان الوكيل **قوله** ما اذا علق قوله قال في الهذلية لو
 فوض طلاق امواته الاجنب في الصحة فطلقها الاجنب في المرض ان كان التفويض على وجه لا
 يملك عزله لم ترث مثل ان يملك الطلاق وان كان التفويض على وجه يمكن العزل مثل ان يؤكله
 بالطلاق فطلق في المرض ورثته انتهى **قوله** ورثتها الزوج لانه لما تعلق حقها به مال في مرض
 موته تعلق حقه بها لانه في مرض موتها مجرد **قوله** وهي مريضة لا حاجة اليه لانه الموضوع **قوله**
 فانه لا يترثها ان ولا ترثه كما ترثه قول المص واختلفت منه او اختارت نفسها ان اذا كان
 ذلك في مرضه **قوله** لانها طلاق فيجوز ايقاع من جهته فلا تكون فارة وفيه انه يقال مثلها
 اذا سالت مريضا وطلقها ومات في العدة فلو اعتبرنا ايقاعا من جهته لورثته وقد قالوا
 انها لا ترث لرضاها باسقاط حقها **قوله** ثم ماتت او لحقت ان قبل انقضاء العدة **قوله** ورثتها
 لانه تبين ان قصد ها الغدار **قوله** استحسانا والقياس ان لا يرثها لعدم جريان بين المسلم
 والكافر **قوله** لا يرثها لان ردها لست من اسباب الهلاك اذ لا تقتل فيها بل تشاب فلا قرار
 بخلاف ما اذا ارتد **قوله** فانها في معنى مرض موت لكونه يقبل ان استند امرها **قوله** مطلقا سواء
 كانت في الصحة او في المرض **قوله** ولو ارتد امعاها قال في البور اذا ارتد امعاها مسلم احدها
 ثم مات احدها ان مات المسلم لا ترث المرتدة وان كان الدين مات مرتدا هو الزوج ورثته
 المسلمة وان كانت المرتدة قد ماتت فان كان ردها في المرض ورثتها الزوج المسلم وان كانت
 في الصحة لم ترث انتهى **قوله** لا يصير فارة كذا في نسخة بواو مزيدة من الشارح وفيه المناسب
 والالم يصير فارة لا ترثه فلا فرق في عدم ارثها عند الامام بين ان تكون مدخولا بها او لا

النكاح ثبتت بقوله **قوله** والاولا ان لم تقصد له لا تصح الرجعة لان الخبر
عما لا يملك انشاؤه ولا يحد قله ثم ان لم يكن برهان فلا يبين عليها حرم الامام خلافا
لرأيه **قوله** وكذا اشارة في الصحة والاولا حذفه للاستغناء عنه بقول المص كان رجعة
قوله وتقدم قبولها ان تقدم في فصل المحرمات بقول النبي اذ اقامت على اللبس والتقبل
بشهوة لانها مما يؤيد عليه بانار او انتشار وظاهر كلامه انها تقبل ولو من جهتها والذين في
البحر والتقبل الشبهة على فعلها لان الشهوة لا تعرف الا بقولها وهو ايضا محال لما تقدم
فتبين عن المحرم وان حمل على وقوع خلاف فلا تناقض **قوله** وهذا من اعجب المسائل اه اقول لا وجه
للمعنى فان اقراره فانه اقرب العدة بحجج دعوى فلا يثبت بلا شبهة **قوله** للملكه الانتشار
الحال ومن ملك الانتشار ملكه الا جاز كالوجه والمولى والوكيل بالبيع ومن له الخيار استمر بحج
قوله يرد الانتشار اما اذا اراد الاخبار فيرجع لا تصحيقها ولو بدأت هي فتاقت انقضت
عدت فقال الزوج راجعك فالتقول لها اتفاقا والفتح لوجوب الكلامان معا يثبت ان لا يثبت
الرجعة الا اذا ادعت انها ولدت وثبت ذلك استخلف المراه هنا على ان عدتها منقضية حال
اخبارها **قوله** لمقارنتها اه وان قوله راجعك انتشار وهو اشبات امر لم يكن فلا يستدعي
سبق الرجعة وقولها انقضت عدتها اخبار وهو ظاهر امر قد كان فيقتضي سبق الانقضاء
سبوق الرجعة **قوله** لو كانت ان يغير عذر ولو لم يخط **قوله** ثم اجابت ظاهره ولو قصدت الاخبار **قوله**
ضرورة **قوله** لو كانت ان يغير عذر ولو لم يخط **قوله** ثم اجابت ظاهره ولو قصدت الاخبار **قوله**
عن مفسر العدة الاول وهو متعلق باليمين **قوله** وصدقه السيد وكذا في قيد لانها لو صدقت
الرجعة اتفاقا ولو كذباه لا يثبت اتفاقا كذا في الشهر **قوله** ولا يثبت فلو اقامها ثبتت الرجعة
حسب **قوله** فالتقول لها عند الامام وقال القول للمولى لان بعضها مملوكه **قوله** فقد اقربا هو
خالصه للزوج فشا به الاقرار عليها بالنكاح ولم ان حكم الرجعة يبين على العدة والقول
في العدة قولها فكلما فيها يبين عليها انتهى **قوله** على الصحيح ان من مذهب الامام وجه جازيا
على ما قاله اولامن اعتبار قول الولي قال في العدة ولو كان على القلب فعدها القول قول
المولى وكذا عنده في الصحيح لانها منقضة العدة وقد ظهر ملك المتعة للمولى فلا يقبل قولها
في ابطاله بخلاف الوجه الاول لان المولى بتصديقه في الرجعة مقر بقيام العدة عندها ولا
يظهر ملكه مع العدة انتهى **قوله** كان له الرجعة ظاهره ولو كانت المدة تحتل الانقضاء
قوله في حق عليها وهو ثبوت حق الرجعة للزوج **قوله** لا بالسطح ان لا يقرب المدة اذا سقطت
لانها قد سقطت بعد الطلاق بالهك **قوله** وله تخليفها انه مستبين الخاق لانه لا يترتب على كمال
الولد الا باستبانه بعض الخاق **قوله** الابنية وتكفي القابلة عندهما لانه **قوله** لعشرة ايام
الام بجمع بعد وقال الجوز ان الاجل تمامها سواء انقطع الدم او لا انتهى **قوله** وان انقضت هذا
تفصيل للطلاق الذي في الشرح قاله **قوله** حتى تقتل انما شوطه الاقل ذلك لانه لما احتل عود
الدم لبقائه المدة فلا بد ان يتقوى الانقطاع بحقيقة الاغتسال او مغزوم شئ من احكام
الطهارة وان انتهى **قوله** ولو سوره جمارا او فتقطع الرجعة لاحتمال طهارته بحج **قوله** لكن لا
تصل لاحتمال نجاسته بحج وهذا التعليق من على ان التمسك في طهارته والمشهور ان الشك انما
هو في طهوريته فالعدة عدم اليقين بالتطهير ولم يتكلم على ما اذا اغتسلت به مع عدم المطلق
والطهارة لا يثبت الا اذا تيممت به كما تقدم في الطهارة **قوله** او يجمع جميع وقت صلاة هذا
انما يظهر في طهرت اول الوقت قال في البحر واشار بمقتضى الوقت انه لا بد من خروجه لتفسير
الصلاة دنيا في ميتها فان كان الطهارة آخر الوقت فهو ذلك الزمن السيد الذي قد رضى
على الاغتسال والتحرية الاما دون وان كانا اوله لم يثبت هذا حتى يجمع جميع لان الصلاة
لا تصح دنيا الا بذلك وعلى هذا لو طهرت في وقت من اهل كعبه الشروق لا تنقطع الرجعة الا
بدخول وقت العصر انتهى والاولى لك ثم حذف جميع واقترع على قوله فتصير دنيا في ميتها

قوله ولو

قوله ولو عادها اه ظاهره ولو بعد الفل او التيمم **قوله** ولم يحاوز العدة اما اذا تجاوزها
فقد ظهر انقطاعها من وقت انقطاع الدم لانقطاع العدة انذاك حتى لو كانت تزوجت ولو
قبل الفصل طهرت صحتها **قوله** فله الرجعة لبيان انها في الحيض والفصل بالبل ولو نكحت غيره كان
النكاح باطلا **قوله** وتصل قيد بالصلاة لانها لو قرأت القدران بعد التيمم او مسست المصيف
او دخلت المسجد لا تنقطع الرجعة لانها ابتداء الصلاة فلا يعطى لها حكمها وقال الكرخي تنقطع
لانها من احكام الظاهرات وقال محمد تنقطع رجعة بحد والتيمم وهو القياس لانه طهارة
مطلقة **قوله** في الاضحية وقيل تنقطع بحد والشروع حرم **قوله** كذلك ان سقطت رجعتها بحج
الانقطاع لعدم الخطاب **قوله** وشئت اقل من عضو او شكت في ذلك والمداوى كما في ايضا
الاصلاح ان تبقى لمعة بسيرة خداجع او اصبعين ولم يقربها وانما اعتبره في الطهارة من انه اذا
حصل الشك قبل الفراغ غسل ما شك فيه وان كان بعد الفراغ من الطهارة لا يعتبر وشئت ذلك
يقال فيما اذا شئت عضوا **قوله** تنقطع لكن لا يحل لها التزوج وكذا لا يحل قربانها حتى تقسله
احتياطا من الفرية او يفي عليها وقت صلاة حرم **قوله** فلو يثبت عدم الوصول بجائز
بمنه **قوله** ولو شئت عضوا بغير رجوع حرم **قوله** لا تنقطع لان احتمال جفافه بعد الاصابة
بعد جدا **قوله** على الصحيح وقيل ان كل واحد منهما كعضو قائم **قوله** قبل الوضع وبعده لا
رجعة انتهى **قوله** لا اقل من ستة اشهر من وقت الطلاق اه وذلك لان هذا يدل على ان الولد
له لان للفراغ وظاهره انها اذا ولدت لستة اشهر فصاعدا من وقت الطلاق لا تصح الرجعة
وهذا بخلاف ما يات في قوله فيارت بولد لا اقل من حولين فان التصديق فيها واحد ولم تزول الانية
الا بالخلوة الا ان تحمل هذه على ما اذا اقرت بمضي العدة والانية على ما اذا لم تقدر عن النهر
قوله ولستة اشهر فصاعدا من وقت النكاح قيد به لانها لو اتت به لاقل من ستة اشهر من وقت
النكاح كان انقضاء الولد قبل النكاح فلم يكن مكذبا شرعا فلا رجعة له انتهى **قوله** وتوقف
ظهور صحتها اه قال في الوقاية طلق ذات حمل او ولد وقال لم الطاراجع انتهى واستشكل
صدر الشريعة ما ذكر بان وجود الحمل وقت الطلاق انما يعرف اذا ولدت لاقل من ستة
اشهر من وقتها واذا ولدت انقضت العدة فكيف يملك الرجعة ولاية اذ ان ملك الرجعة
قبل وضع الحمل لانه لا انكروا الولد لم يكن مكذبا شرعا الا بعد الولادة لاقل من ستة اشهر
لا قبلها ففي العبارة تسا هلا انتهى قال في البحر بعد ان ذكره ويعقوب نائبا لما ذكره صدر
الشريعة فعلم بما قرناه ان الحمل يثبت قبل الوضع ويثبت النسب قبله لما مر حوايه في باب
خيار العيب ان حمل الحارثية المبيعة يثبت بظهور قبل الوضع بشهادة امواة حتى كان المشتري
ردا ببيع الحمل قبل الوضع وفي باب ثبوت النسب يثبت بالحمل المظاهرو هذا مما يدل على عدم
التوقف وفيه ان هذه المسئلة لا بد فيها من التوقف وانه لا يحكم بجهة الرجعة حتى يظهر
الحال بعد وليست هذه كالمسئلتين اللتين ذكرهما ومما يدل على ما ذكرنا قول السيد الجوزي
مسترضا على التفسير بظهوره قوله لم وتوقف بظهور صحتها وفيه نظر وحاصله كيف يحكم
بجهة الرجعة السابقة قبل وضعه لستة اشهر من وقت الطلاق مع انه لا يصير مكذبا
في انكاره الوطن المعقب للرجعة الا بالوضع في المدة المذكورة فدعوى ان الموقوف يظهر
الصحة لان اصل الصحة ممنوع انتهى **قوله** منكروا طهرتها سواء نكروا حال التطهين او بعده
حرم **قوله** لان الشرع كذب او دعه عليه ان قوله لم الطهارة في عدم الجماع وثبت النسب
دلالة على الجماع والصريح فوقها فكان اول واجب بان الدلالة من الشارع اقوى من صريح
العبد لاحتمال الكذب منه دون الشايع حرم عن المعتاق ومن فدوع التكذيب شرعا
اذا اختلف البائع في المشتري في ثمن العتاق فقال المشتري اشتريته بالف وقال البائع بعتي
بالغين واقام البينة فان الشفيع ياخذها بالغين لان القاضي كذب المشتري في اقراره

ومنها المشتبه اذا اقر بالملك بالبيع ثم استحق المبيع من يده بينة فلم الرجوع عليه بالتمن كونه
صار مكذبا في اقراره حتى قطع القاضي به المستحق ومنها لو ادعى عليه كفالة معينة فانكرها فبرهن
المسئد وقطع على الكفيل فلم الرجوع على المديون اذا كان باسوه كونه صار مكذبا في انكارها
حتى قطع القاضي بها عليه وليس منها ما اذا ادعى المديون الايفاء او الايفاء على صاحب الدين ومجد
الدين وحلف وقطع القاضي له بالدين على الغريم لا يصير العتق مكذبا حتى لو وجد بينة الايفاء او
الايفاء يقبل كذا في البحر **قوله** حيث لم يتعلق باقراره حق الغير قال في البحر ولا يبد ما اوردته في
الخارج بان من اقر بعد لا ختم اشتد ثم استحق من يده ثم وصل اليه فانه يومم بالتسليم المقدر
له وان صار مكذبا باسوة المكونه فعلق باقراره حق الغير بخلاف مسألة الرجعة انتهى **قوله** ولو
خلابها ان خلوه صحيحه جموع **قوله** لان الشروع لم يكذب لان شيئا كذب بالوطئ وقد اقر بعد منه
فيصدق في حق نفسه والرجعة حقه فلم يصير مكذبا باسوة لان تأييد المهر يتبين على تسليم المهر لا
على القبض والعدة احتميا على الاحتمال الوطئ فلم يكن انقضاء مهرها قضاء بالمذخول **قوله** فله الرجعة
لان الظاهر شاهد له فان الخلوة دلالة الدخول **قوله** والمسئلة بجالبها يعني انه اخطأ بها وانكر
الوطئ **قوله** صحة رجعة ان ظهر صحته **قوله** لصحة رده مكذبا بالاراد قوله لم اجمعا حيث جعله
واطلاحا حكما لان الرجعة تتبين على الدخول وقد ثبت لثبوت النيب لانه لا سب بلا ما اوردته في
قبل الطلاق لا بعده وان انكر لان تكذيب اوله من حمله على الزنا **قوله** كما من اقر في قوله لان الشروع كذا
يجعل الولد للفرش **قوله** فاعتدت الصواب حذف لانه انما كان الثلث رجعة باحتمال الوطئ في العدة
قوله بيطين يعني ان كل ولد في عدة حمل مستقلة **قوله** ولا لو شرب من عشرين لان الولد الثاني من علوق
حدث منه في العدة لانها لم تقدر بانقضاء العدة فيصير ما جمعا حلالا لحالهما على الصلاح كما اذا اطلقا
رجعيا فجات بولده لاكثر من سنتين انتهى **قوله** لان امتداد الطهر لا ثمانية يعني ويجعل من ثلث
الطهر ثلثا السبعة الزنا والحد بالطهر هذا الطهر المتخلل بين الحيض والا فحالة الاياس حاله طهر
قوله بخلاف ما لو كان بطن واحد ان فلا يكون الثاني رجعة لانه ليس بجاذب بعد الاول كما اذا اطلقا
رجعيا فجات بولده لاقل من سنتين انتهى **قوله** كما من جعل من علوق حدث في العدة **قوله**
فبالاشهر ان فقته بالاشهر ويحل ما مضى من الحيض ان وجد منه شيء وقد تقدم في باب الحيض **قوله**
بالاوليين ان الاول والثاني وانما جعل الثاني او لا بالنسبة لا الثالث **قوله** لانقضاء العدة بان
يجي برابع ان فيطلق بالثالث ولو لم تلد الثالث لا تطلق بالثاني ولو كان الاول اذ بطن والثالث
في بطن يقع واحدا بالاول وتنقض العدة بالثاني ولا يقع شيء بالثالث ولو كان الاول في بطن والثالث
في بطن يقع شيئا بالاول والثاني وتنقض العدة بالثالث ولا يقع شيء انتهى من در المنق **قوله**
تنتين ان في وجهها وجميع بدنهما كانه الملتصق وشروعه ومداوه انه ينبغي لها ذلك قال في البحر الرجعة
مستحقة والتزني حائل عليها فيكون شروعا وانما ثبت ذلك لان النكاح قائم بينها **قوله** ويجوز
ذلك في البائن ان يحرم التزني على المطلقة بائنا سواء كانت البينة صفة او كبرى ولو كان الزوج
حاضا كانت راجية العود اليه لحرمه النظر اليها وعدم شروعه الرجعة افاده في البحر **قوله**
لنقض العدة هي الحمل على الرجعة **قوله** ولا يخرجها من بيتها بعد الخروج دون السفر لانهما السفر
والحال ان الخرج مطلقا منى عنه لانه لا يخرجها من بيوتهم وحرمه السفر تنزل بالمراجعة و
لونه السفر او بعده وعمله صاحب الهداية بانه لما راجعها في عدتها تبين ان الطلاق لم يعمل علمه
فزال الحرمه **قوله** ما لم يشهد على رجعتها فعل الاول ان يقول ما لم يراجعها لان الاشهاد مندقة
فقط **قوله** وهذه الاشارة لما فهم من قوله ما لم يشهد على رجعتها من ان الاخراج ليس رجعة
فان محله اذا صرح عند الاخراج بعدم المراجعة اما اذا سكوت فيكون السفر الشرعي رجعة **قوله**
لانه السفر رجعة المراجعة لا من دونه من **قوله** فيجب عزاؤه في البحر الى شرح الجامع
الصغير لقاضي ان ولقناوين والبدائع وغاية البيان وعلوه بان السفر دلالة الرجعة **قوله** والطلاق

الرجعي لا يحرم الوطئ لان الله تعالى سمي المخلوق بعلاحيث قال وبعلوتهم احق بردهن والتمية
حقيقة تستلزم قيام الرجعية وقيامها يستلزم حل الوطئ اجماعا لا يقال لا حاجة الى ذكر هذه
المسئلة لانه قد علم مما تقدم ان الرجعة تكون بالوطئ اخذ من قوله وبما يوجب حرمة المعصاة
لانا نقول المراد بيان ان يجوز له وطؤها وان لم يقصد الرجعة بذلك عاينته انه يقع الرجعة بغير
فقد كما يستفاد من الجديد **قوله** خلافا للشافعي رضى الله تعالى عنه فان حرمة الوطئ واجب
العقد فلا حد به عنده وان علم بالحرمه والدليل لما ذكرنا والا ولا تأخير هذه الجملة عن قوله
فلو وجب لا عقرب عليه لبيد جريان الخلاق فيه ايضا **قوله** انه مباح مراده به غير المحرم فصدق بالمكروه
لان الرجعة بالنعكس مكروهة وهذا فيبيان الكراهة تنبيهه **قوله** لكن تكره الخلوة انها ربما اودت
الامساك بشهوة فيصير مراعيا وهو لا يريد بها فيطلقها فتطول العدة عليها بحر **قوله** والا لا
ان وان لم يكن من قصده المراجعة لا يثبت القسم لانه لو ثبت مع عدم قصدها بما اذن الى الخلوة
ولو خلاها لزم ما **قوله** قال ان صاحب البحر **قوله** ومع ان النظر امرأة وهذا من تنية كلام البحر
قوله ويكره مباحية ان يتزوجها بعقد بحضرة شهود ويلزم فيه من جديد قال الاتقان لما ذكرنا ان
في الطلاق الرجعي وهي بالرجعة شرعية بيان التدارك في غيره من الطلقات ففي الحرة فيما دون
الثلاث التدارك بنكاح جديد وفي الثلاث باصا به زوج آخر انتهى **قوله** بما دون الثلاث في الحرة
وبما دون الثلاث في الامة **قوله** بالاجماع راجع الى قوله في العدة فالاول ذكره بجواره وهو
جواب سوال ورد من قوله تعالى ولا تقربوا عتقا النكاح حتى يبلغ الكتاب اجله فانه عام في الزوج
وغيره وحاصل الجواب ان الزوج خص بالاجماع در منتهى **قوله** ومنع غيره ان غير الزوج في العدة
لاستثناء النيب بالعلوق فانه لا يتوقف على حقيقة انه من الاول او من الثاني قال المحقق واعتبر من
بالصغيرة والائيسة وعدة الوفاة قبل الدخول ومعدة الصبي والحيفة الثانية والثالثة فانه
لا شتباه في هذه المواضع ولا يجوز التفرع في العدة واجيب بان هذه حكم بحكم وجودها في
في الجسم لا في كل فرد واجاب في العناية بان اشتباه النيب طالع من جواز النكاح في عدة الغير وهذا
واما انه يلزم جوازه اذا عدم هذا المانع فليس يلزم بجوازه ان يكون ثمة مانع آخر وهو حرمه التقيد
انتهى **قوله** من نكاح صحيح نأخذ عندنا لا عند الشافعي رضى الله تعالى عنه وعن الجميع فانه لا يحكم بصحة
فلذرا الى وثمة ان يلقده ويرفع الى القاضي شافعي يفتي بطلانه **قوله** كما يستحقه ان قبل قول المعص
والزوج الثاني يهدم اه انتهى **قوله** وما في المشكلات من ان من طلق امراته قبل الدخول بها ثلاثا
فله ان يتزوجها بالخليل واما قوله تعالى طلقها فلا تحل له حتى تنكح زوجا غيره في المدخول بها
انتهى **قوله** بالجل قال الكمال تقدم الله برحمته ما وقع في بعض الكتب من ان غير المدخول بها اذا طلق
ثلاثا تحل بلا زوج ذلة عظيمة مضادة للنص والاجماع لا يحل لمسلم رواه ان ينقله فضلا عن ان
يعتبه لان في نقله اشاعة وعند ذلك ينبغي باب الشيطان في تحقيق الامر فيه ولا يخفى ان مثله مما لا
يسوع الاجتهاد فيه لغات غوط من عدم مخالفة الكتاب والاجماع نفوذ بالله تعالى من التزني
والصلحان ومن صرح فيه بعدم العتق مختارات التوازل والا موقفة من ضرورات الدين لا يعبد
انكار مخالفة انتهى **قوله** او مؤول ان بان يحل على ان طلقها ثلاثا متفرقة في لا يقع الا واحدة
اتفاقا ولا يباحقها غيرها لعدم وجوب العدة على غير المدخول بها وهذا التاويل للمعاني البخاري
شاذح ودر التجار وقد تبعه المصنف وشيخه وهذا التاويل بعيد مع حمل صاحب المشكلات الالية
على المدخول بها **قوله** كما في اول طلاق غير المدخول بها **قوله** حتى يطلقها غيره وان لم يعلم شخص
المطلق فانه ليس بخوط في التخييل كما في الدر المنثور والفتاوى وما قاله سعيد بن المسيب انه لا يشترط
الدخول فغير معتد ولو قطع به القاضي لا ينفذ فانه غوط ثابت بالانكار المشهورة كانه الهداية وغيرها
وفي الكشف وغيره من كتب الاصول ان العلماء اعمروا على اشتراط الدخول في الزنا هذين
ان ذلك ثابت بالاجماع الامة وفي المنتبه ان سعيدا راجع عنه الى قول الجمهور فيمن عمل به فيسود وجهه ومن

اقتح به بعد وما شئت الى الصداق الشهد من ان القاضى لو قاضى بالحل الاول لم يجدد النكاح صح بالاجماع
فليس له ان يترد متصفا به بل الموجود فيها يقتضيه في الخلاصة ان من اقتح به فعليه لعنة الله والملائكة
والتناسه اجمعين فانه مخالف للاجماع فلا ينفذ فيه قضاء القاضى كذا في القهستان قال في البحر ويشتمل
ما اذا اطلقها او زوج ثلاثا قبل الدخول فتزوجت باخر ودخل بها على الملك **قوله** ولو اطلق
مراها الا وان يكون حرا بالغا فان الاثنان غلط عند مالك كما في الخلاصة ومراعاة المذهبين
اولا والحد حق المقارب للحكم وفي الدخول المستحق **قوله** عن التامخانية لا بد ان يطلقها بعد البلوغ
لان طلاقه قبله غير واقع انتهى **قوله** بجامع مثله المراد انه بجامع هو ولو كان ضعيفا البينة لا يجمع لا
يحلها **قوله** وقدره شمس الاسلام بعشرين سنة فاذا تجاوز العشرة فهو ناشئ **قوله** او خيضا
يفتح الحاء ويخرج من قطعت خصيتاه وانما حان تحليده لوجود الاكمة انتهى **قوله** او مجنوننا بنونين قاله
2 وحوار كان الزوج حرا او عبدا قاله في البحر **قوله** بملك نافذ متعلق بقوله حتى يطلقها **قوله** خرج
الفاقد والموقوف من بقوله نافذ فان النافذ لا يكون الا صحيحا ولم يخل للفاقد لظهوره كالنكاح
بغير شهود او في العدة انتهى 2 بزيادة **قوله** فلو نكحها عبدا او محلة اذا لم يكن لها ولد او كان وفيه
وهو مثال للموقوف انتهى 2 **قوله** حتى يطلقها نافذ يقال لاحاقه الى الوكيلة النافذة اذا جازة مستدة
لاول العقد فوقع الوطء نكاح مجاز ولكن النص يتبع **قوله** ومن لطيف الحيل اه قال في البحر لو خافت
ظهور امرها في التحليل تهب لمن تتق به من عبد فيشترى مراها فغير وجهها منه شيئا هديت ثم يرب
العبد لها فيطلق النكاح ثم تبعث العبد لا يلدأخذ فلا يظهر امرها وهذا مبني على ما هو المذهب من
ان الكفارة في النكاح ليست بشروط لان نفقها واما على رواية الحسن المغيرة فلا يحلها العبد لنقد
الكفارة لكن بشرط ان يكون لها ولد اما اذا لم يكن لها ولد فيحلها اتفاقا **قوله** لكن على رواية الحسن
المغيرة بها قد تقدم ان ظاهر المذهب منع به ايضا **قوله** ان لها ولد او لم يرضه فقوله والا ان وان
لم يكن لها ولد او كان ورثه انتهى 2 **قوله** كما في باب الاكفار والاولياء انتهى 2 **قوله** وتنفق عده
سواء كانت العدة عدة وفاة او طلاق او نفقة او نفقة **قوله** ان الثاني ان الزوج الثاني او
النكاح الثاني **قوله** لا اشتراط الزوج بالنفسه قال المحقق لان النص انما جعل الحدة مفيدة بنكاح
شعبي آخر والمولى ليس بزوج ولو صدر المص بموصى قوله غيره بان يقول حتى يطلقها زوج غيره
لم يتجوز الى هذه الجهة انتهى **قوله** ولا ملك امة ان ملك الزوج زوجة الامة التي طلقها شتيين ولا
يحل له وطؤها بسبب ملكه لها قاله وهذه المسئلة ليست مما نحن فيه فكان عليه ان يقول كما تقدم
لا يملك مطلقة بها ولو حرة وشتيين لوامته ولا يطعن بها على عيني انتهى وكذا يقال في المسئلة التي بعد
هذه **قوله** من فرق بينهما بغيرها فيه ان لا تغديق في الكفارة **قوله** لم يحل له ابدان عالم بلوغ
الظهار ويكذب نفسه او تصدق في اللعان انتهى 2 **قوله** في المحل المراد به المحل المشتري فيصير
التفريق بقوله ولو صغيرة او انتهى 2 **قوله** لم يحل للاول ان لان وكفرتها غير موجب للفصل
2 **قوله** وان افضاها من سواء حبلت او لا كما هو قضية اطلاقه وفي ما الفرق بينهما اذا
ولم ينفذ الا اذا حبلت ويمكن ان يقال اذا افضاها لا بد ان يتيقن مما سته جميع الحشفة
لباطن الفرج الداخل بمسح الاغصان بخلاف المعقاة من قبل انتهى 2 وفيه انه كيف يتزوج قوله سواء
حبلت او لامع فوض انها صغيرة **قوله** فلو معقاة اه يحترق قوله المتيقن **قوله** فالاقصا راه
هو للمص **قوله** والموت عنها انما ذكره دفعا لما يتوهم من قولهم ان الموت كالدخول فان
ذلك في حق العدة وتكميل المهر فقط **قوله** واستشكاه المص الضمير يرجع الى الاحلال المفهوم
من قول المص يحلها فاصل الاشكال لصاحب البحر فانه قال بعد ذكر هذا الفروع مع انه نقل في
المحيط من كتاب الطهارة انه لو اوج امرأة وح عذر الا غسل عليه ما لم ينزل لان العذارة مانعة
من مواراة الحشفة انتهى ان ولا يحل الا لو كفي موجب للفصل **قوله** وكان ان ما في القضية **قوله**
موجب للفصل ان وهذا ليس كذلك **قوله** بلا حائل يمنع الحارة **قوله** فلا يحلها اه بخلاف ما في آية

فتور واولها فيه حتى التقي الثمانان فانها تحل المص ونظر ونقل المؤلف في شرح الملتقى عن المصنف ولو لم
الشيخ الفاضل ذكره بمساعدة او يندعها لا يحلها والصواب انه يحلها لان الاحلال يتعلق بدخول الحشفة
لكن قيد في الزهر بما اذا انقش وعمل والا لا انتهى **قوله** ولو في حشفة اه تعميم في قول المص السابق
حتى يطعن فيها والا لا ذكره بقوله **قوله** وان لم ينزل لان الاثنان لا يتحقق به كماله لا اصله ولعدم
اشترائه اشار النبي عليه الصلاة والسلام بالذوق وبهضمه العسلية كذا في الدر المنثور **قوله**
مطلقا ان ولو بالمساعدة كما يفيد عبارته المقتولة عنه في شرح الملتقى السابقة ولا وجه
للاستدراك لان الطلاق في خاص وهو الشيخ الفاضل الفهم الا ان يقال نظمه لتقليل الفكا ذكره
في شرح الملتقى بقوله لان الاحلال يتعلق بدخول الحشفة فانه يقتضي الحبل ولو تحقق في نائمة فضع
الاستدراك **قوله** وهي نائمة اقول ينبغي ان يكون نومه وانما هو كذلك لعدم ذوق العسلية
قاله **قوله** لعدم ذوق العسلية ولا يقال مثله في المجنون فانه يذوقها **قوله** وكمره التزوج للثاني
الاول حذف الثاني لانه مكره للاول ايضا كما في المحقق عن الظهيرية **قوله** لعن الله المحلل الذي
رواه الترمذي وصححه لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المحلل والمحلل له **قوله** بشرط التحليل
ان فاللعن مجوم على اشتراط التحليل واقوله في هذا المحل نظير مع بقا اللعن على حقيقة اه
فاعلى الحرام لاستوجب واللعن ففاعل المكره بحرما اولى ومن ثم قيل المراد من الحديث
احللت ابنته او اخته او نحوها من غير نكاح واما هذا فما حله هو وانما حله الشرع بل المحلل يجوز
فيه ان لا جريته عند عدم الاشتراط اه من على ذلك كفاية المحقق عن المصنف وفي القهستان والاشهر
ان حقيقة اللعن ليست بمقصودة بل المقصود اظهار حسنة المحلل بالباشرة والحلل له بالعود
اليها بعد مضاجعة غيره كما في الكشف وفيه كلام انتهى ويمكن ان يقال ان المراد باللعن الطرد عن
منزل الابرازاللعن رحمة العزيز الغفار فهو مثل قوله عليه الصلاة والسلام لعن الله السارق
سيرق البيضة فتقطع يده ولعن الله الفروج على السورج ونحو ذلك كثير **قوله** كزوجك اه مثال
لما اذا وجد الشرط منه ومثله ما اذا قالت هي صوم **قوله** لصحة النكاح لانه لو كان فاسدا لماسما
محلا ولو كان غير مكره لما لعنه رسول الله صلى الله عليه وسلم بحر **قوله** خلافا لما زعمه البراءة
قال في البحر وهذا الشرط لازم قال في البراءة زوجت المطلقة نفسها من الثاني بشرط ان يجامعها
ويطلقها لتحل للاول قال الامام النكاح والشرط جائز ان حتى اذا اطلقها حية القاضى على
ذلك وحلت للاول انتهى ونقله غايه البيان عن روضة الزندوس ورد في فتح القدير بان
هذا لما لم يعقد في ظاهر الرواية ولا ينبغي ان يقول عليه ولا يحكم به لانه بعد كونه ضعيفا يشوب
شعاعه قواعد المذهب لانه لا شك انه شرط في النكاح لا يقتضيه العقد والعقد في مثله على
قسمين فيها ما يفسد كالبس ونحوه ومنها ما يبطل فيه ويصح الاصل ولا شك ان النكاح بما لا
يبطل بالشرط الفاسد بل يبطل الشرط ويصح هو فيجب بطلانه هذا وان لا يحل على الطلاق
فتم بكرة الشرط كما تقدم من محي وينبغي ما رواه وهو قصد التحليل بالاكراهة انتهى وعما الثاني
انه لا يحلها لفساده وعن محمد كذلك لكن لا لفساده بل لانه استعجل ما اخره الشرع فيها
بمنه مقصوده كما في قات الوارث موروته **قوله** ومن لطيف الحيل اه ذكر خيلتين حيلة لما اذا خافت
ان لا يطهرها وحيلة لما اذا خافت ان يسكنها من غير طهر **قوله** او امسكتك اه فان امسكتها فوطئها
طلقت وحلت للاول ان وطئ فيها والا لا **قوله** ولو خافت اه الاول او تقول زوجك بغير اه
لان الخيلتين السابقتين سببهما الخوف المذكور **قوله** ونعامة في العاديه قال في الزهر وفيه الفصل
لوقال لها من وجبتك على ان امرتك بيدك فقبلت حار النكاح ولبي الشرط لان الاما انما يصح
في الملك او مضافا اليه ولم يوجد واحد منهما محلا في حامت فان الاما مضار بغيرها مقارنا
لصيرورتها منكوبة انتهى **قوله** اما اذا اخذ ذلك قال في البحر ما لو نوى كان ما جاور لان مجرد
النية في المعاملات غير معتبر **قوله** بقصد الاصلاح ان بارأه الحرة ورد ما كان من المودة

والألفه بينهما **قوله** وتايل اللعن ان الشتر الى اللعن حكاه في البدر بغير ونحوه في المحرم عن البرجاء
 والمشهور المحل الاول وهو ما اذا كان التزويج بشرط التحليل وفيه ما يفيد ان اللعن سبيل
 اشتراط التعليق واشتراط الاجر **قوله** فترج صحة النكاح الاول تبع في هذا التفسير صاحب الزهر وليس
 بصواب لان يقتضيه ان العقد عند نكاح هذه المسائل ليس بصحيح وليس كذلك والذين في البحر
 الحيوان اذا كان العقد بل الاول بل بعبارة المرأة او كان بلفظ الشهية او بحضرة فاسقين ثم طلقها
 ثلاثا ما هنا **قوله** او بلفظ شهية فيعقد بها عندنا لا عند الشافعي رضي الله تعالى عن الجميع
قوله او بحضرة فاسقين اذ يقول مثل هذه الاشياء لا ينبغي اظهارها لما فيه من فساد المفايد
 على انه لا يتحقق طلاقا ثلاثا لان العبد آله المشتركة يقول الامام الشافعي لا توجد الا
 نارا فان العقد وصحبه على مذهب الجاهلية على انه اذا قطع الشافعي بطلان ذلك
 فعلى من مذهب يفتي له ثانيا اعتبر هذا الشافعي بغيره لئلا يفسد لور العدة وان اعتبر مذهب
 في حقيقته وعقده عليه فيعمل بالاول وهكذا فلا يلزم بوقوع ثلاث والحالة هذه اصل العبد
 كل العباد انهم قالوا في الميراث لا يقع عند محمد فافترج به ائمة حوازم وغيرهم بغيره ولا يقع
 به خوف عدم المذهب ولم يقولوا بغيره هنا مع ان القابل بفساد هذه العقود مجرب **قوله** يدفع
 الامر لشافعي ظاهره ولو كانت الحجة دلت على **قوله** فيقتضي به اي بالمائل وانما ذكر القتل لانه يفسر
 الى ائمة الحنفية كالجميع عليها **قوله** وبطلان النكاح عطف سبب على سبب فان قضاءه بطلان النكاح
 الاول سبب لحله بالزوج **قوله** آخر قوله في الآية عطف تفسير على القائم الاول ان يقول والاية
 وعبارة المحرم بايضاح وبه ان يقض الشافعي بطلان النكاح لا يظهر ان الوطء كان في النكاح الاول
 حراما وان في الاول ادخل في انقضاء اللاحق كدليل الشافعي على ان القائم والاية لان مقتضى
 انتهى **قوله** فالقول لها وكذا القول دخلت بها وكذا في القول لها كما في البحر **قوله** ولو قال الزوج
 الاول ذلك ان لم يدخل بك الثاني او كان العقد فاسدا **قوله** قوله ان في حق نفسه ولا يثبت حقها
 في حلاله نظر الحق ولو كان ذلك بعد ان تزوجها وجب لها نصف المهر كماله ان دخل بها نظر حقها
 قاله في الفتوى ولو قالت ولحق الزوج الثاني وقال الزوج الاول بعد ما تزوجها ما وطئت الثاني فرق
 بينهما وعليه نصف المهر المسمى انتهى ان اذ لم يدخل بها **قوله** والزوج الثاني ان نكاح الزوج الثاني
 المكسح لا يدخل فيه **قوله** يهدم باب به ضرب قابوس **قوله** كما زوج الثاني في تفسيره لا يفسد **قوله** لانه اذا
 هدم الثالث اذ افاد البرزوي ان قوله تعالى فان طلقها فان قوله حتى تنكح زوجا غيره يفيد الزوج
 الثاني انما يهدم الحرمة الغليظة الثابتة بالطلاق الثالث اذ المراد بقوله تعالى بعد هو الثالث واشتراط
 مذهب الامام ومحصل كلام البرجاء ان الآية وان افادت ان الزوج الثاني يهدم الحرمة الغليظة
 فلا دلالة فيها على عدم هدم الحرمة الحقيقة فلا اشكال غايته الامور فانما يحتاج الى دليل آخر فيثبت ان الزوج
 يهدم الحرمة الحقيقة كالغليظة وهو الحديث ابو السعد والحديث هو لعن الله المحلل فانه اشبه له
 الاحلال مطلقا ومعناه لعن الله منحل الخ اذا شرطه واوردانه لما جعل بحلالة صورة الحرمة الغليظة
 فلا يلزم ثبوتها غيرها واجيب بان ثبوتها بدلالة لانه لما كان بحلالة الغليظة ففي الحقيقة اوله انتهى
 حمور وهذا الجواب يقال في الآية **قوله** فمن طلق دونها من الثلاث في الحرة والمناسبة يادة وودون
 الشئتين في الامة لئلا سب ما بعده فتأمل **قوله** وهو الحق فترج فان فيه لان التحليل انما جعل في حرمتها
 بالثلاث ولا حرمة قبلها فظهر ان القول ما قال محمد والامة الثالثة **قوله** كغيره من صاحب البحر
 واخيه واليه **قوله** ولو اخبرت مطلقة الثالث وهذا في الحرمة ومثله في الامة اذ المبحر في السيد
قوله بمحض عدته ان الزوج الاول فاستدل العدة اليه لانه سببها حمور **قوله** بعد دخول انما ذكره لان
 وجوب العدة منه لا يستلزم الدخول حقيقة للزوجها في الخلوة قال في البحر وقد اقتضا المصنف اخبارها
 على ما ذكره في الهداية مبسوطا حيث قال فقالت انقضت عدته وتزوجت الزوج ومطلقة
 وانقضت عدته قال في النهاية انما ذكر ان صاحب الهداية اجاب عن هذا مبسوطا لانها لو قالت طلقت

لكن تزوجها

لكن تزوجها ثم قالت لم يكن الثاني دخل به ان كانت عالمة بغير انط الحلال تصدق ولا تصدق فيما ذكرته
 مبسوطا لا تصدق في كل حال انتهى **قوله** والعدة تحمله قيد به لان المدة لو لم تحمله لا يصدق بها **قوله**
 له ان يصدقها اي بمسرها حمور لانه اما من المعلنات لكون البضع متقوما عند الدخول او الدياقة
 لتعلق الحلب وقول الواحد مقبول فيهما انتهى ابو السعد وعن الدرر وشار بقول قول المطلقة
 الى ان منكوحة رجل اذا قالت لا طلقني زوجي وانقضت عدته كان له تصديقها اذا وقع في النكاح
 صدقها عدله كانت ام لا والوارد ان تزوج امرأة شتهت عنده او عنه القاضي ان لها زوجا
 تزوجها لا يفرق انتهى حمور ويشترط حضور الزوج **قوله** ان غلبه على نفسه صدقها وان يكن
 عدله قال في البداية وغيره لا ياب ان يصدقها ان كانت ثقة عنده او وقع في قلبه صدقها
 افاده صاحب البحر **قوله** يحضر وبالا شهر ثلاث بحد وثلاثة لانه قاله في عندها استنفذ
 ثلاثون يوما اعتبار الاقل مدة الطهر والحيض **قوله** شهر ان يجعل كانه طلقها في اول الطهر
 بعد الوقوع فيجعل طهرها خمسة عشر يوما لانه لا غاية لاكثره فيؤخذ لها بالاكل وحضتها خمسة
 لان اجتماع اقلها في مرة واحدة نادري فيؤخذ لها بالوسط فثلاثة اطهرها تكون خمسة واربعين
 يوما وثلاث حيض خمسة عشر يوما فصارت ستين وهذا يخرج محمد لقول الامام واما على تخريج
 الحسن له فيجعل كانه طلقها في آخر الطهر احتراز من تطويل العدة عليها فيجعل حيضها عشرة
 ايام وطهرها خمسة عشر يوما لانه قد رويها بالاكل قدرنا حيضها بالاكثر ليعلم لا يغيرها
 طهرها ثلاثين يوما وثلاث حيض ثلثين وهذا من الزوج الاول ومثلها من الثاني وزيادة
 طهر تخريج الحسن وهو الذي يقع فيه تزويجها بالثاني انتهى ابو السعد فالمدتان على توجيه محمد
 مائة وعشرون يوما وعلى توجيه الحسن ثمانين يوما وعليها خمسة عشر يوما والمناسبة للمولف ان يزيد بحد
 ليعطف عليه ما بعده **قوله** ولا تارة رجوع يوما ان على تخريج محمد طهرها ثلاثين وحضتها
 بعشرة وعلى تخريج الحسن خمسة وثلاثون يوما طهرها خمسة عشر وحضتها بعشرين فتصدق بثمانيين
 يوما على تخريج محمد وبخمس وثمانين يوما على تخريج الحسن بزيادة طهر يقع فيه نكاح الثاني
قوله ما لم تدع السقط راجع لاكل من الحرة والامة ان السقط الذي طهر بعض خلقه لكن اذا
 ادعت السقط فاما ان تدعيه من الاول فقط او من الثاني فقط او من كل منهما ولا بد من كل من
 مدة تحتمل ظهور بعد الحلق فليجرح **قوله** كما مر في اوائل الباب في شرح قول المصنف قالت
 انقضت عدته ثم قالت لم تنقض كان له الرجعة **قوله** ولو تزوجت ان زوجها الاول قاله في ولم
 سبها بحد **قوله** لم يصدق هذا ما في الخلافة في التنازع انما يصدق اذا لم يعلم ذلك الا من خبرتها
قوله دليل الى ان دليل انها صارت حلالا لاول فكون منقضتها ثانيا **قوله** لانه عارض فلا يثبت
قوله لا يكل حتى يستفسرها لان لاختلاف الناس في حلها بحد والعقد فلا استفسار احوط والقائل بحلها
 بحد العقد سعيد وفيه انه يرجع عنه **قوله** ليس لها ذلك ان تزويج نفسها ولو سمع رجل منها ذلك الزوج
 يقول لا بل مطلقة شئنا لا يسمع من سمع منها ان يحضر نكاحها ويمنعها ما استطاع والذين من آخر الشرع
 ان لها ان تسترحم لان الحرمة ليست اليها فليجرح قلت ان الذين قد سمعوا حيث قال ومفاده اذ وما
 هنا وهو مستقدم **قوله** انه طلقها ان بانها **قوله** لها قتله بدوا قال في المحيط وينبغي لها ان تقيد
 بالها وتزوجه منه وان لم تقدر قتله متى علمت انه يقر بها والحسن ينبغي ان تقيد بالدار وليس لها ان تقبل
 لنفسها وان قتله بالامة يجب العقاص انتهى بحد **قوله** فان حلف ولا يثبت لها الا نسب فان لم يكن
 لها يثبت وحلف **قوله** قال في الاثم عليه ولا اثم عليها بتمكينه من نفسه **قوله** وان لم تقتله هذه العبارة
 تنفي افادة الامور **قوله** لها التزوج باخر ان ثم حضرا القاب تطلب منه تجديد النكاح وتقبل بان
 لتك طلقها **قوله** لو غابا مالو كان حاضرا ليس لها ذلك لان الزوج اذا انكح بغيره بغيرها
قوله قلت يعني ديانته قال في البحر والمحال انه على جواب شمس الامة الا ورجع عن وجهه الدين النسخي
 والسيد في سماعه ولا حامد والسرخسي يحل لها ان تسترجع بزوج آخر فيهما بينهما وبين الله تعالى وعلى

جواب الباقي لا يحل استثنى قوله لا يحل له قلبها طاهرة انه باقفاق وينظر الفتق بينها وبين ما قبلها
او يحل على المخرج به من عدم حل قلبها له قوله كما مر من الاثر جندس قوله لا يصدق ان طاهرة
سواء معاشا او معاشرة الا وارجح اول قوله اخذ بالثلاث لان اقدمه على الخلاف يدل على بقاء العصمة
وتطلق ثلاثا فاعلم باقراره واحيا طاهر والله سبحانه وتعالى واستغفر الله العظيم **باب الابل** هو
لا كاعلى اى حلف والجحيم ذرايا كعطايا قال الشاعر قليل الا لا يا حافض لحيته وان بدرت منه الاكبة
بنت جحيم اى بدت بميمه قال في الدرر المنقى وبدت بالباء اى بدت بالبا ودره البديهة مغرب
وجعله الاتقاء بالنون والاصل فيه قوله تعالى للذين يؤمنون من نسائهم بتدريج اربعة اشهر فان
فاؤا فان الله غفور رحيم وان عزموا الطلاق فان الله سميع عليم فرائس مسعود فان فاؤا فمن
اى وجهوا في الاربعة اشهر فمن كان ابلاؤه دون الاربعة اشهر قال الواحد كان ابلاؤه الجاهلية السنة
والسنتين فوقه الله اربعة اشهر فمن كان ابلاؤه دون اربعة اشهر فليس بالابلا والله استثنى ابو السعود
عن الفاتح قوله مناسبه البيوت ما لا ان مناسبه الابلا للطلاق الرجوع قاله والاول ذكر المناسبه بين
البائن والابلا اذ الحكم على الرجعي انقطع عند قوله ويكره مبانته بما دون الثلاث ولذا قال في الكفر
فصل ويكره مبانته وعبارة الشرع قبل له والمعنى ان المبانين لما كان يحصل بالابلا ما لا تناسب
ذكره عقب البائن وفي حاشية الشرح عن الاتقاء مناسبه الابلا لما تقدم ان التحريم الذي يحصل من
جهة الزوج اربعة الطلاق الابلا والظهار واللعان فلما فرغ من بيان الطلاق شرع في الابلا لان حكم
الطلاق في الابلا لا يشترط على الفور بل مؤجلا الى انعقاد المدة وكان القياس ان يكره الرجوع قبل الابلا
لان الرجوع نوع من الطلاق الا انه لما كان يعوض تباعد عن الطلاق فاخرج عن الابلا وقد اخرج على الظاهر
لان الظاهر من كون الرجوع ونحوه ليس الرجوع كذا في نفسه ثم قدم الظاهر على اللعان لان الظاهر اقرب الى
الاباحة من اللعان بل ليدل ان سب اللعان وهو القذف بالزنا لو اضيف الى غير الزوجية يجب الحد والموجب
للحد معصية محقة بلا شبهة الاباحة استثنى قوله وشرعا الحلف من حلف الزوج مسلما كان او ذميا حرا كان
او عبدا بالابلا او بتعلق ما يشترطه استثنى جوس وظاهرا لا فرق بين الابلا والحلف وقيل بينهما فرق
فالابلا الحلف على ترك الفعل والحلف على الترك والمنع فيكون بينهما عموم والخصوص افاده
ابو السعود **قوله** على تركه قربانها اى ترك وطئ الزوجية حقيقة وحكما كالمطلقة الرجعية صحتها
ولو كانت الزوجة صغيرة لا توطئ والقربان كالتقرب مصدر قرب بكسر العين في الماضي وفقرها
في المضارع وفي لغة من باب قتل وقرب يعنى فعل او اذنى فمن الاول ولا تقرب الزنا وقرب المرأة
قربانا ومن الثاني لا تقرب الحما اى لا تدن منه افاده ابو السعود والضمير في قربانها يرجع الى
الزوجية وبما تحتها الامة الموطوءة بملك اليمين فلا ابلا منها **قوله** عدته المداينها ان لا تكون اقرب
من اربعة اشهر للحيوة وشهرين للزوجة الامة فلا يشك بما اذا قال والله لا اقربك ابدا فانه لا توثق
فيه افاده ابو السعود **قوله** ولو زميا عنده وعندهما لا يعبر منه في الاول حذف لتقريب المعنى
بعده **قوله** والمولى يعظم الميم وسر اللام اسم فاعل من الى **قوله** الا يشك مشق يلزمه خبر والله لا
اقربك الا يوما اقربك فيه فانه يمكن قربانها من غير شئ يلزمه على ما سياتى استثنى وذكر المحرمين
وغيره ان المولى هو الذي لا يخلو عن احد المحرمين من الطلاق والزوم تاسيق عليه **قوله** مشق
خبر يحوز ان قد ترك فعل صلاة ركعتين استثنى ولا يعبر منه في ذلك بعرض ذميمة في النفس كالسفل
كا في الشهر **قوله** الا ما نبع هو المحرمين ان الكافر اذا لا يمكنه قربان زوجة من غير لزوم شئ قال في
انه اشارة الى الجواب عن دليل الصاحبين حيث قال اذا قال الذم والله لا اقربك لا يكون مولى لانه
يمكنه قربانها بلا كفارة تكفره فصار كالحلف بالجموع والصوم وابو حنيفة يقول انه اهل لليمين الا انه لا
تكره الكفارة لانه عبارة وليس من اهلها **قوله** وكره الحلف الاولة حلفه للاستئذان عنه يقول
المص هو الحلف **قوله** ومنه اى من كونها منكوسة وقت تنجيس الابلا ان تزوجك فوالله لا اقربك
لان المعلق وهو عدم القربان بالشرط وهو التزوج كالنكاح عند وجوب الشرط فكانت الاية بعد وجود

التزويج افاده **قوله** ولو زنا وانت طالق بان قال ان تزوجك فوالله لا اقربك وانت طالق قال
المفتي فاعلم ان النظم لوقال ان تزوجك فوالله لا اقربك وانت طالق ثم تزوجها لزمه كفارة
بالقربان ووقع بابين بينهما بلا خلا في استثنى يمكن توجيهم كلام القسطنطين على ما اذا تزوجها ثانيا وتركت
قربانها مدة الابلا فاعلم وفيه ان تزوجها تطلق لعطف قوله وانت طالق على الجملة القسم المتعلقة
بالفروج وليد هناك عدة لوقوع الطلاق قبل الدخول فكيف يتبين بترك الوطئ استثنى **قوله** واهله
للطلاق فلا يصح ابلاؤه ولا يجنون وصح ابلاؤه العبد لانه اهل للطلاق والكفارة بغير المال **قوله** فصح
ابلاؤه الذي عنده لانه من اهل الطلاق ولا يصح عنده لانه ليس من اهل الكفارة **قوله** بغير ما هو عليه
اعلم ان ابلاؤه الذي على ثلاثة انواع صحيح اتفاقا كما لو حلف بما لا يتعلق به فدية كالتعاقد وباطل اتفاقا
كالخلف بالجموع والصوم والعصمة ويختلف فيه وهو الحلف بالله تعالى استثنى ابو السعود عن شرح المجمع
قوله وفاؤا تدنو وقوع الطلاق ان لم يفتي المدة بلا قربان **قوله** ومن شأنه اه وفيه ان لا يفتي
مضى القربان بزمان او مكان لانه يمكنه قربانها في مكان آخر وزمان آخر ولا يجمع بين الزوج الا بيمين
حق لو حلف لا يقرب امراته واجبة لا يصير مولى مالم يقرب الاجنبية لانه يمكنه قربانها امراته من غير
شئ يلزمه لان الابلا واحد ولا يصح في حق الاجنبية في حق الطلاق فكذلك في حق امراته فاذا قرب
الاجنبية لا يمكنه قربانها الا بكفارة تكفره وصار كما لو حلف لا يقرب امراته وامته **قوله** ولم يظاهر
تفسير لسابقه وفي نسخة بالفا **قوله** والجزا المعلق كذا وقع بالواو وفيها شرح على المعنى وظاهره انه يلزم
الكفارة مع الجزاء فاذا قال والله اقربك اربعة اشهر وان قربك فليزيمه بقربانها اثنا عشرة
للكفارة والجزء والذين في البعد باووج في نسخة من الشرح ايضا فيكون الكفارة عند عدم التعلق
والجزاء عند وجوده ويؤديه ما في ابو السعود عن النبي حيث قال وحكم وقوع الطلاق عند البر ووجبت
الكفارة او نحوه عند الحديث استثنى فاعلم الدرر من قوله وحكم طلاقه بانته ان يرد الكفارة والجزاء
ان حث فيه فاعلم لانه يقتضي لان الكفارة والجزاء الجنان معا وليس كذلك ويكون الجواب بجعل الدولو
مجمعة او قاله الشيخ شاهين استثنى وفيه انه لا يجمع من وجع بينهما معا اذ اجمع بين الحلف بالله تعالى
والتعلق بشئ كالمثال المذكور **قوله** اربعة اشهر هو ما قاله ابن عباس **قوله** وللامة شهران سواء
كان زوجها حرا او عبدا ولو طلقها زوجها رجعا او بائنا ثم اعتقت في المدة انتقلت المدة فاذا
كان الحلف على تركه قربانها شهد بين بطل الابلا واستقال مدة الابلا بعد العقد الى اربعة اشهر
لامدة ابلاؤه الحرام بحد وفي القسطنطين والوطئ في المدة لازم ديانته ومطالبت به شرعا فلو لم يطالبها
اثم واجبه الثاني استثنى **قوله** ولا حد لا كشرها فتبيح اليمين لو حلف على الابدا ما بان يصح به او
يلحق لعدم ما يبطلها من حث او مضي مدة بحد **قوله** وبسببه فالسبب في الوجعي وهو الداء من
قيام التشاجر وعدم الموافقة عن النهر وهو مكره في الدر المنقى **قوله** والفاكه صريح الصراحة
منوطة بتبادر الحلف لغلبة الاستعمال سواء كانت حقيقة او مجازا لا بالحقيقة والا لوجب كون الصريح
لفظ لا املاك فقط منزه عن الكمال ولو قال في الصريح لم اعني الجماع دين فقط بحد **قوله** وكانت
في لفظ لا سبق الى الفهم معنى الوقوع منه ويحتمل غيره ولا يكون مولى فيها الا باليمين وبغيره القضاء
استثنى **قوله** وكل ما يتقرب به اليمين هو مبتدأ حذف خبره لتقديمه كذا قال في البحر واراوه
بقوله والله ما يتقرب به اليمين كقوله تالله وعظمه الله وجلاله وكبريائه فخرج ما لا يتقرب به اليمين
كقوله وعلمه لا اقربك وعليه عقيب الله مقالا وسخفه ان اقربك استثنى **قوله** كفارة ما ذكره
انما يظهر اذ لم يذكر التابيد اما اذا ذكره فيكون دلالة على ان المنع لليمين فالتابيد كذا ذكر المدة قوله
لعدم اضافته اه علة لمجذوي تقديمه اما اذا كانت حائضا فلا يكون ابلاؤه قال في الشرح بلا لية ينبغي
تقديمه بكونه عالما بحضتها فتدفع يمينه لا ما هو ممنوع عنه شرعا انتهى وينبغي ان يكون التفاسير كالخلف
قال ابو السعود قلت وينبغي ان يكون الاحرام المأذون فيه كذلك لانه لا يجوز له ابلاؤه وانكح حكمه ما
لونهون الابلاؤه مع علمه بانها حائضه والظاهر انه يكون ابلاؤه لانه قد سدد على نفسه **قوله** ان جعل ابلاؤه

غاية ان جعل للايلا غاية ان كان لا يدعى وجودها مدة الايلا كان موليا كما اذا قال والله لا اقربك
حتى اخوم المحرم وهو رجب او لا اقربك الا في كذا منسوبة اربعة اشهر فماعد فانه يكون
موليا وان كان اقل لم يكن موليا وكذا اذا قال حتى تنكح طفلك وبنيها وبين الغلام اربعة اشهر فماعد
وان كان اقل لم يكن موليا وان قال اقربك حتى تطلع الشمس من مغربها او حتى تجزى الداية او الدجال في
القياس لا يكون موليا لانه يمتنع وجود ذلك ساعة وساعة وفي الاستحسان يكون موليا لان هذه اللفظ
في العرف والتعادة انما يكون للتأنيد وكذا اذا قال حتى تقوم الساعة او حتى يجرى الجحيم في سبط الحيا فانه
يكون موليا وان كان يمتنع وجود هذه المدة لا مع بقاء الشك فانه يكون موليا ايضا مثل والله لا اقربك
حتى تموت او قتل او حتى اهلكك فلا فانه يكون موليا اجماعا وكذا اذا كانت امة فقال لا اقربك حتى
انكح او املك شقصا منك فانه يكون موليا فان قال حتى اشتريك لنفسه لا يكون موليا لانه قد يشترى بها
لغيره ولا يفسد الشك ولو قال حتى اشتريك لنفسه لا يكون موليا ايضا لانه وما يشترى بها لنفسه فاسلا
وان قال اشتريك لنفسه واقبضك كان موليا وان كان يمتنع وجوده مع بقاء الشك كان موليا مثل
ان يقول ان قريتك فعهدي حر او اشترى بجر **قوله** اربعة اشهر لا خلاف ان وقع في غرة الشهر اعتبر
مدته بالاهلة وان وقع في اثنا فلا مدته فيه عن الامام وقال الثوري يعتبر بالايام وعن زفر بن
يحيى اشهر بالايام والشهر الثاني والثالث بالاهلة ويكمل ايام الشهر الاول بالايام من اول الشهر
الرابع اشهر بجر **قوله** لتعين المدة فانه قرينة على ان الميعاد للميعاد لا للميعاد والظاهر ان التأنيد
ذكر المدة كما تقدم **قوله** او نحو مما شئت كقوله فعل صوم يوم او شهر او صدقة اذ عين قدر
لشيء عليه اخراجه او نكح مملوك املكه حيا ولا امرأة اتزوجه فمطلق او قلصه على هذين او على
او يمين او كفارة او فعل فيهم ولدي فيهم ويلزمه فيج شاة لو قال او حلف بما شئت لكان اجود
واحكم كذا في المشتق **قوله** لعدم مشقتها ولا تقصير مشقة من كمال **قوله** وقياسه ان التقيد
بقوله مما شئت بجملة ختمه هذا التقيد غير لازم فيها نظير لان نحو الحفمات الثلاث واتباع
نحو المشرع جازما شئت وفي الهندية لو قال فعل اتباع جنازة او سجدة تلاوة او قراءة القرآن
او الصلاة في بيت المقدس او سبعة ببول ويجب صحة الايلا فيها لو قال فعل مائة ركعة ونحو
ما شئت بما دة اشترى وانما لم يكن موليا بالصلاة في بيت المقدس لان تعيين المكان لا في عندنا و
اعلم ان التقيد بخدمة ركعة انما يشترى صحة الايلا به على كونه مشقة فلا يصح انما لا مشقة فيها
واما اذ اعطى عدم الصحة بان الصلاة لا يحلف بها عادة فلا فرق بين الركعتين والمائة افاده
صاحب البحر **قوله** ولم اره البحث لصاحب الشهر بنهم عليه في شرح المشتق **قوله** او كانت طالق فانه يترتب
في المدة طلقت رجعيها وان مضت المدة بلاه بانه بواحدة **قوله** اس عهده حركه ولو كان ممن
لا شئ عليه العتق لان شأنه المشقة **قوله** ومن الكتابات ومنها لا المسك لا غيطك لاسوة تلك
لا اجمع بين راسه وراسه لا اضاحوك لا او نواذك لا ابيت موك في فراش بجر **قوله** لا استك ان
نوس به الوطى قاله البقال ونحو البحر لو قال والله لا يمس جلدك جلدك لا يكون موليا لانه بحث
في يمينه بالمس بدون الجماع في الغبر اشترى وهذا العلة نظيره لا اسك مع انه يكون موليا اذا
نوس به الوطى فيما في البحر يحوم على ما اذا لم يرد **قوله** فانه قربها في المدة انما ذكره وان لفظ
عنه قوله سابقا وحكمه اه لترتب عليه ما بعده **قوله** وجبت الكفارة ولو كفر قبل الحنث لا يعتبر
قال الابيحي **قوله** وجب الجزاء ما لم يتعد لما في الحنث اذ حلف على قرب امراته يعتق عبد
له ثم باعه سقط الايلا ثم ان بما دة ملكه قبل القربان انفق الايلا وان دخل في ملكه بعد القربان
لا ينعقد ولو قال ان قد نكح ففقد ان حنثان فماتا جميعا اجماعا معا وعلى التعاقب بطل الايلا
اشترى ولم ينعض من المص لما اجمع بين اليمين بالله والتعليق وقد تقدم ما فيه **قوله** بانه لو
انما كانت بائنة لانه وقع للتخلص من الظلم ولا يكون بالرجع لانه سبيل باليد ها الا حصته و
يعيد الايلا فتعيب البائنة لتعلقه نفسها ومنزل سلطنة عليها جزاء الظلم بجر **قوله** بمصها باؤه

للسببية وبار قوله بواحدة للتعدية فانه في الاشكال المشهور **قوله** بعد مضيها اما اذا ادعاه فيها
فالقول قوله لانه يملك استشاؤه فلا يكون منها **قوله** الا بئنه ان يقيمها على مقالته فيها فانه
جامعها فيها فيعمل فيها ان الثابت باقراره بالهائية **قوله** وسقط الحلف لو كان قتل لا شتمه
باشتمه المدة **قوله** ولو جمدتين لان حلف على ثمانية اشهر كذا في الدر المنثور **قوله** لا لو كان سويد
ابان يصح به او يخلق فلا يسقط الحلف لانه لا يكره عليه الحلف قبل التزوج في الحنث لانه لم يربط
منه حتى بعد البيوتة حمود **قوله** وكانت طاهرة قد سبق ما فيه **قوله** ان قربان الاول حذفه
لان الفقه يكون باللسان كما ساق **قوله** والمدة من وقت التزوج سواء كان التزوج في العدة او بعد
اقضائها قال في الشهر واختلف في اعتبار اجزاء مدة في الهائية وعليه جرح في الحنث منها من وقت
التزوج وفيه في النهاية والفتاوى تبعا للثبوت في المراجعة بما اذا كان التزوج بعد انقضاء العدة
فان كان فيها اعتبار اجزاء من وقت الطلاق قال الشرح بلا يستقيم الا على قول من قال يكره بالطلاق
قبل التزوج وقد مر ضعفه قال في الفقه فالاولا الاطلاق اشترى **قوله** فان كحها ان الولي الذي اشترى
ملكه بالثلاث قاله **قوله** لا شتمه هذا الملك ان بالثلاث سواء وقت متقدمة سبب الايلا والمؤبد
او جذاثها بعد الايلا فيلزم منه مدة اشترى بجر **قوله** شتمه الحلف ان ينجي طليقة او طليقتين اشترى
في عادت بثلاث الاول حلف قوله بثلاث لثبات خلاف محمد فانه انما يقود عنده بما
يقى **قوله** يقع بالايلاد ان المؤبد السابق فكلما مضت اربعة اشهر بلا وحل بانه بعد التزوج قاله
في شرح المشتق **قوله** خلا فالحمد ان فيجع بالايلاد ما بقى فان كانت الاول واحدة فيقع شتان اذا
مضت المدتان واذا كان السابق شتتي تقع واحدة وما افاده ظاهر عبارته من ان محمد لا
يوقع بالايلاد بعد التزوج الثاني شيئا فغير مراد **قوله** وان وطئها بعد نكح آخران ولو بعد
الثلاثة يلزمه التكفير عن يمينه لبقائه في حقه وان لم يبق في حق الطلاق افاده صاحب البحر **قوله**
لحينئذ متعلق بتمام **قوله** بعد هذا الشهرين قيد اتفاق لانه لو لم يذ كر كان الحكم كذلك بجر
قوله لتحقيق المدة لانه جميع بين المتعاطفين بجر في الجمع وهو كما يجمع باللفظ فكانه قال والله
لا اقربك اربعة اشهر **قوله** اذ الساعة كذلك المراد بها اللحظة من الزمن **قوله** لم يكن موليا لان
الثاني ايجاب متباد قد صار موعدا بعد اليمين الاول عن شهرين وبعد الثالث يمينه بجر اربعة الا يوما
مثلا فلم يكن مدة الايلا **قوله** لكن ان قاله اخذت الكفارة او قال في البحر وتقيده بقوله بعد
الشهرين اتفاق ايضا لانه لو لم يذ كر لا يكون موليا ايضا لئلا يبينها فخر من وجه آخر وهو
انه عند ذكره تعين مدة اليمين الثانية وعند عدم تغير يمينها واحدة وتتأخر الثانية
عن الاول بيوم ففي مسألة الكتاب لم تداخل المدتان فلو قربها في الشهر الاولين لزمه كفارة
واحدة وكذا في الشهرين الاخيرين لانه لم يجتمع على شهرين يمينان بل على كل شهرين يمين واحد
قوله لو كسر الشق بان قال والله لا اقربك شهرين ولا شهرين او كسر القسم بان قال والله لا اقربك
شهر والله لا اقربك شهرين لا يكون موليا لانها يمينان فقد اخل مدتهما حتى لو قربها قبل مضى
شهرين يجب عليه كفارتان ولو قربها بعد مضيها لا يجب عليه لا تقصير مدتهما وحكم اليمين
حكم الايلا في عدم التعدد ان كانت الواو فقط والتعدد اذا تكررت حرف النون او القسم ولا
فرق في تكرار القسم بين تكرار المقسم عليه او لاجل لوقال والله والله لا افعل كذا فهو يمينان
في ظاهر الرواية كقوله والله لا افعل كذا والله لا افعل كذا ولو قال والله لا افعل كذا ثم قال
بعد ساعة والله لا اقربك ثم بعد ساعة والله لا افعل كذا فقد قربها بعد اليمين الثانية لزمه ثلاث
كفارات لتعدد المخلوق عليه ولم يقربها حتى مضت اربعة اشهر بانه وعند تمام الثانية وهو
ساعة بعد هاتين بما خزن اذا كانت في العدة وعند تمام الثانية يمين بثلاثة بلا خلاف بجر
قوله الا يوما مثله الساعة حمود **قوله** لم يكن موليا لئلا لانه استثنى يوما منكرا فيصدق على كل
يوم من ايام تلك السنة حقيقة فيمكنه قربانها قبل مضى اربعة اشهر من غير شئ يلزمه وصرفه

الى اليوم الاخر اخبار له عن حقيقة التكرار التعيين بلا حاجة بخلاف ما لو قال الا فمما في
يوم فانه ينصرف الى الاخر لان النقصان انما يظهر بالآخر بخلاف ما لو قال اجرتك وارس سته
الا يوم ما قاله سيد اليوم الاخر لان الحاجة دعت اليه تصحيح العقدها ومن الاجارة لوقال
اجلت وبنى عنك سنة الا يوم ما قاله المقصود ومن التاجيل تأخير المطالبة فتعين الاخير بدلالة
الحال وكذا لو قال لا اكلم فلان سنة الا يوم ما وتمامه في البحر والشهر **قوله** ويقع من السنة اربعة اشهر
الا فلم يغيرها فيها من **قوله** صار موليا اذا ضربت الشمس من ذلك اليوم ولا يكون موليا بمجرى القربان
بخلاف **قوله** سنة الامدة فانه اذا قربها صار موليا من ساعته بحر **قوله** والا لا فان لم يتوالف
اشهر ومثله ما لو بقيت وجامعها فيها **قوله** فيصير موليا خذوه حكم الايلة والمؤبد **قوله** لم يكن
موليا ابدا سواء قربها او لا بحر **قوله** لانه يمكن ان يخرجها بخاشية قبل مضي المدة فان كان لا يمكن
بان كان بينها ثمانية اشهر صار موليا على ما في جوامع الفقهاء واما على ما ذكره قاضينا في القلعة
لاربعة اشهر والذين يظنهم لا يمكن خروجهم كل منهما الا الاخر فليتنا في اقل من ذلك بحر
وفيه انه لم يتحقق الايلة على كل لا فاما لم يلف على تركه قربان المنكوحه واللف هنا على عدم الدخول
وقد يجاب انه من كناية فلا يكون موليا بالابائية **قوله** فيطأها ان من غير شتم مشق يلزم
بالوطء **قوله** لبقاء الزوجية ان فينا ولها قوله تعالى للذين يؤمنون من نسائهم واوروا
وقوع الطلاق في الايلة نظمه يمنع حقها في الوطء ولا حق لهذه في الجماع فلا يكون طلاقا بالمعنى
واجاب بشفق الائمة الكردن وهو اول من قرأ الهداية على مؤلفها بان العشرة المنصوص لعين
النفس لا المعناه وهذه من شائنا فيجعل اية الايلة والدخول ذكره سمي المعلق رجعا بدلا وهو
الزوج حقيقة وبحر وعدم ثبوت حقها في الجماع لا اثر له في عدم صحة الايلة الا ان يفسر منه الزوج
ولو استقلت حقها من الوطء الحي **قوله** ويحل بمضي العدة فان لم يمتح فان اتم طهرها وكانت
من ذوات الاقدام انت بمضي مدة الايلة حمور **قوله** ولو ابا من مبانته وجه في العدة سواء بانت بغير
او كبر **قوله** ولم يفسد اما اذا اضافه بان قال ان تنزلت منك من الله لا فترك اربعة اشهر كان موليا
قوله كما مر في شرح قول المصنف بشرطه محبة المرأة **قوله** لبقاء اليمين في حق وجوب الكفارة عند
الحث لان اتقاء اليمين يعقد التصور حسا لا شرعا الا ان يفسر انها شققت على ما هو معصية بحر
قوله ولو اى فاما من اذ فلو اى ثم طلقها ثم تزوجها قبل انقضاء العدة كان الايلة على
حالة حتى لو تمت اربعة اشهر من وقت الايلة يقع عليها تطليقة اخرى بحكم الايلة وان تزوجها
بعد انقضاء العدة كان موليا وتبصر مدة الايلة من وقت التزوج بحر **قوله** كاحرام مثله الا ان
وهو مختل للبحر الحكي فاذا احرم وقت الايلة وبينه وبين الفراق من افعال الجماع اربعة اشهر فعذنا
لا يكون نيته الا بالجماع لانه المتسبب باختياره بطريق محذور فيها لزمه فلا يستحق تحقيقا استوى
بحر **قوله** لم يمنع باحد من مانع عن الجماع كما في الهدية **قوله** او صغرها انما قصه عليها لان
صغره مانع من صحة الايلة **قوله** او رقتها بفتح التاء اذا لم يكن لها خرق الا المال كذا في شرح بغير
وقال العلامة مسكين استنادهم الرجم بعظم او نحوه او بالسكون مانع يمنع من سلوك الذكرا
عذة غليظة او لحيه مرتفعة او عظم كما في الطليعة حمور فهو بالسكون اعم منه بالفق ابو السعود
قوله اوجبه او عنته او استراو كانت في مكان لا يتغيره وجه ناشدة او حال القاض بينهما بالشهادة
عليه بالثلاث للتنكية حمور **قوله** لا يقدر على قطعها في مدة الايلة فان قدر لا يصح فيه باللسان
بحر عن اليد ايع **قوله** اذا لم يقدر على وطئها في السحن فان قدر عليه فقيه الجماع كما يعلم من البحر
قوله فليزج رجعا فوايا منقولة في النكاح والهدية **قوله** وكذا احسرها ونشورها ما نفع اذا
كان بغير حق ولم يقدر على الجماع مقرة في الجس والنشور **قوله** نحو قوله بلسانه فبذلك لا يستغنى عنه قول
اللسان لا يعتبر بحر **قوله** ونحوه كدجعتك وساجعتك ولا حاجة الى ذكره هنا للاستغناء عنه قول
المصنف **قوله** ثم قال في **قوله** بالمنع الاول ان يقول بذكر المنع فيكون ارضاها بالوعد باللسان

واراد

واراد ان يكون النكح باللسان معتبرا انه مبطل للايلة في حق الطلاق امانه حق بقدر اليمين
باعتبار الحث قاله في البحر **قوله** فان قدر على الجماع اه شمل كلامه ما اذا كان قادرا وقت الايلة
ثم يحذر غرط ان يفتي من يقدر على وطئها بعد الايلة وما اذا كان عاجزا وقتها ثم قدر في المدة التي
بحر وتيد بالمدد لانه لو قدر عليه بعد الايلة **قوله** لان الاصل قبل حصول المقصود بالبدل بطل البذل
كالمتبهم الذي ارى المارة صلاته **قوله** فان وطئ في غيره كذا اذا وطئها حال الحيض او قبلها بشهوة
او غيرها او نظرا لفرجها بشهوة كما في الهدية **قوله** ومفاده الامتداد قوله فان قدر على الجماع في
العدة **قوله** في الجماع انما يبيد كما في المطلق لانه كان يمكنه النكح بالجماع حال الصحة استوى ومحل ما
اذا مضى بعد الايلة من يقدر فيه على وطئها ولم يفعل كما سبق وتيد بقوله وهو صحيح لانه لو
في موضعه وفار بلسان يبطل الايلة في حق الطلاق فان صح قيل تمام المدة بطلت قدرته على الاصل كالميتيم
قوله وبقي شرط ثالث والاول المحرم والثاني دواحه قاله في **قوله** بقي الايلة لان النكح بالمعول حال
قيام النكاح انما يرفع الايلة في حق حكم الطلاق بحصول ايقاف حقها به ولا حق لها حال البتة بخلاف
النكح بالجماع فانه يصح بعد شبهة البتة حتى لا يبيح الايلة بل يبطل لانه حثت بالوطء فالتحلف باليمين
وبطلت بحر **قوله** كان الجلاء لان تحريم الحلال يمين كما في الحيض **قوله** او لم يوشحها من الاظهار او لا
طلاقا ولايلة ولا كذا با ابو السعود **قوله** عن الحيض **قوله** وظاهر ان نواه لانه فيه حرمة فاذا نواه
صح ولانه يحمله كذا في العينة وقال محمد لا يكون طهرها لعدم دكته وهذا التشبيه للمحرمه ولم
يذكر هذا الخلاف في ظاهر الرواية وانما نقله السرخسي عن النوازل والمذكور في جامع الفوائد عن محمد
يقولها بغير وجوب الفقه تاليف لابي يوسف واعلم ان ظاهر كلام النهر يقتضي ان رواج النوازل رتبة
من ظاهر الرواية والمصنف به في كلام ابن كمال ياشا من كتاب الحج انها تكون من طاهر الرواج وفيه الفرق
بين طاهر الرواية ورواية الاصول هو ان المراد عن الاصول المبسوط والجامعان والزيادات
السير الكبير وليس فيه رواية الحسن بل في رواية محمد ورواية النوازل قد تكون طاهر الرواية والمراد
من رواية النوازل روايتها عن غير الاصول المذكورة وقد صرح بعضهم بعدم الفرق استوى ابو السعود
قوله ورصد اس باطل قال في القاموس الهدى ما يبطل من دم او غيره حدره يهدو يهدو وهدو وهدو
لازم مقدر استوى **قوله** ان نوى الكذب قاله البحر الكذب بفتح الكاف وكر الدال وكبر الكاف وسكون
الفان وهو الاضمار عن الشيء بخلاف ما هو سوار فيه العود والخطا ولا راسية بين الصدقة والكذب
على مذهبه هل السنة والاثم تبع الهدى استوى وانما صدق في نية الكذب لانه حقيقة كلامه اذ حقيقة كلفه
بالحرمة وهو موصوفه بالحل فكان كذا با واورد انه لو كان حقيقة كلامه لانصرف اليه بل نية الحكم فليتم
عند عدم النية ينصرف الى اليمين والجواب ان هذه حقيقة اوله فلا تشا الا بالية واليمين الحقيقية الثانية
بواسطة الاشتهار بنهر وغيره **قوله** واما قضاءه فان لا يكون مينا طاهر لان تحريم الحلال يمين بالنظر
فلا يصدق في نية خلاف الظاهر وحكام في البحر بقبيل وقائله السرخسي **قوله** ان نوى الطلاق سوله نواه
بائنا او رجعا واحد او اثنين استوى عن القهستان واما شرط هذه النية في غير حالة العقب المذكورة
واما مع احدها فليس بشرط للدخول قضاء بحر **قوله** وثلاث ان نويها من الكفايات وفيها تنص نية
الثلاث حمور وحيد بالثلاث لانه ان نوى شتين لاتصح نية الا اذا كانت اتم هدية قوله وان لم ينو
هذا في القضاء واما في الديانة فلا يقع ما لم ينو وعدم نية الطلاق صادق بعدم نية شئ اصلا ونية الظاهر
او الايلة فانه لا يصدق قضاء وصرح به الزيلعي حيث قال وعما هذا لو نوى غيره لا يصدق قضاء **قوله**
لغلبة العرف هذا جواب سوال حاصلة اذا وقع الطلاق به بلا نية ينع ان يكون كالصريح فيكون الواقع
به رجعا والجواب ان المتعارف به يتبع البائين **قوله** ولذا ان لغلبة تعارفه في الطلاق **قوله** لا يخلف
به الا الحال ان على انه طلاق فلا ينافي ما ياقه ان المدة اذا حلفت به كان يمينا **قوله** ولو لم يكن له امارة
قال في البحر في المواضع التي ينع فيها الطلاق بلفظ الحرام ان لم يكن له امارة ان حث لزم الكفارة
وقال الشيخ لا يلزمه والظاهر ان حمله ما اذا قال على الحرام ونحوه اما اذا قال امرأتك على حرام او است

على حرام فانه كسب لا يلزم به شيء **قوله** او حلفت به المرأة قال في الحديث اذا قالت لزوجه اني على حرام
او قالت انا على حرام كان يمينا وان لم تنكحها جازب الزوج حتى لو مكنت زوجها حيث ولزمها الكفارة
كذا في الزخوة انتهى **قوله** كما لو ماتت او ماتت الى عدة ثم وجد الشرط ظاهرا انه تلزم كفارة يمين فيها
وليس كذلك قال في الحاشية اذا كان له امرأة وقت اليمين فانت قبل الشرط او بانت الى عدة لم يشرط
لم تلزم كفارة يمين لان يمينه انقضت الى الحلاق وقت وجوها انتهى **قوله** لا للعدة مثله فيها لا انقضت
العدة وجد الشرط **قوله** لم تطلق امرأته المناسب ولم تطلق ويكون معطوقا على قوله كما لو ماتت
فان يمينه يكون يمينا **قوله** لصيرورتها يمين هذا التعليق انما يظهر فيمن لا زوجة له اما من له زوجة و
بانت او بانت الى عدة فوجبه ان المراجعة ثانيا لم يكن الحلف عليها **قوله** به يفتح وقال النقيب ابو
جعفر رحمه الله تعالى تبين المراجعة بعد **قوله** ومثل ان مثل ما انت على حرام **قوله** انت مع في الحرام
الاول حذفه لانه قدم **قوله** والحرام يلزمه قال في النج ومن الالفاظ المستعملة في مصنفنا ورفيقنا
الطلاق يلزمه في الحرام يلزمه وعلى الطلاق وعلى الحرام قال في المختار وان لم يكن له امرأة يكون
يمينا فتجب الكفارات بالحنث **قوله** او حلفت بنفسك عليك قال في الحديث وفي شرط ذكر قوله عليك
في تحريم نفسه لو قال حلفت بنفسك ولم يقل عليك ونور الطلاق لم تطلق بخلاف تحريم نفسها انتهى
بايضاح **قوله** او انت على كالحمار او كالحصاة قال في الحديث قال لامرأة انت على كالمهية او كالدوم
او كالحصاة يسأل عن نية وان يؤخذ كذا في كذب وكنه وان نور التحريم فهو اطلاق وان نوى الطلاق
فهو طلاق وظاهر كلام الشرح انه يفتح في هذا ان الطلاق البائن وان لم ينوه **قوله** والمسئلة بحالها
المراد ان يكون الحرام عند طلاقه على ما يظهر من سياق كلامه واما كون وضع المسئلة انت على حرام
فلا فان ما يقتضيه صحة المساق هو ان تكون العبارة ها هنا امرأته على حرام اذ لا ساق ان يقول لا يربح
شوة بنت على حرام ولا ياتي في صحة القولين المذكورين الاعلى ما قدرناه في ابواب السعد وعن عزي
ناه وفيه ايماء الى توفيق الشرح **قوله** كما عتد الصريح فانه لا يتبع الاعلى واحدة فيما اذا قال
امرأته طالق وله اكثر من واحدة فاذا في البحر **قوله** وقال الكمال انه عبارة عما في النهر وعذ
انما في الغناون اشبه لان قوله حلال الله او حلال المسلمين يعم كل زوجة فاذا كان فيه عرفة الطلاق
يكون بطلان قوله من طالق لان حلال الله يشملهم على الاستغراق انتهى فوضوع كلام الكمال في قوله حلال
الله لا انت على حرام **قوله** فانه يعم كل ما كان من كلام النهر ومن قول الشرح
قلت اه **قوله** يحصل التوفيق ان بين كلام الشارح من قال انه يقع على الجميع يحمل على ما اذا قال حلال الله
المسلمين ومن قال انه يقع على المخالفة فيما اذا قال انت على حرام وليس المراد التوفيق بين القولين الله
بين في المص فان موضوعها فيما اذا قال امرأته على حرام فان الاضافة تاتي للمجرى والعهد **باب** في الاضافة
ثلاثة الاول حلال الله اه وهذا يعم وعليه يخرج ما في العتق وهو مبرح كلام الكمال والمص **ان** انت
على حرام وهو يخص للمخالفة **الثاني** امرأته على حرام وفيها الخلاف قال ابو السعود والحاصل ان اختلاف
القولين انما يتجس على ما اذا اضاف التحريم الى امرأة لا بعينها بل ان قال امرأته على حرام ولم يعين ولم يشو
لانه قال مخاطبا لمعينة منهن ولا انه عم فقال سائر على حرام اذ لو خاطب واحدة منهن لم يقع الاعلى انتهى
شرط لا لية كمن ما نقلناه عن الكمال يقتضي ان الخلاف في حلال الله والمسلمين **قوله** الف مرة يقع واحدة
لان اذا اتم بالطلاق او بمثل يحتمل ارادة التشبيه في العدة لانه العدة فيكون الطلاق واحدة فكذا اذا اخذها
واحدة وهذا المعنى وعلى قياس ما تقدم انه اذا نوى العدة يقع ثلاثا كما اذا قال بعد والف كما تقدم
قبيل طلاق غير المدخول بها **قوله** ناويا شتيين اي بقوله انت على حرام **قوله** وتقع واحدة لان الكنايات
لا يصح فيها ارادة الشتيين لانها عدد محض اما اذا نوى الثلاث صحته نية يقع ما يقيد المحل كما في البحر
الثانية **قوله** وبالثاني يمينا مع ان نقاه وديانة في غير المفق به وديانة فقط على المفق به انتهى وفيه
ان البائن لا يلحق البائنة اذا كان كناية **قوله** به يفتح وقال ابو يوسف يقع ثلاثا على كل واحدة انتهى
قوله حثت بولكن كل قال في الحديث لو قال انتما على حرام يكون مولى من كل واحد منهما ويحث

بوطنها انتهى وهذا غير المفق به وعلى المفق به يقع على كل واحدة طلقة باثنتي انتهى **قوله** والمصدق لا
يخفى وهو ان في قوله انتما على حرام حرمها على نفسه وتحريمها تحريم لكل منهما وفي قوله والله لا اقرب اليها
نفسه من قربانها جميعا ولا يحث الا بوطنها وقد صرح بهذا الفتوى صاحب السهر في كتاب الايمان عند
من حرم ملكه لم يحرم حيث فرق بين قوله اكل هذا الرقيق على حرام وبين والد لا اكل هذا الرقيق بان
تحريم الرقيق على نفسه حرم اجزاء ايضا وفي الثاني انما منع لنفسه اكل الرقيق كله فلا يحث بالبعض
انتهى وفي البحر ان قوله والله لا اقرب اليها صار ايللا كما يلزم من حث حرمته الاسم وذلك لا يستحق الا
بقربانها واما قوله انتما على حرام فاما صار ايللا باعتبار معناه وهو اثبات التحريم والاثبات التحريم قد
وجد فكل منهما ثبت الاطلا فكل واحدة **قوله** ان نور التكرار ان التاكيد **قوله** اتحد امر الايللا واليمين
فهو ايللا واحد ويمين واحدة واذا قرب في المدة ككفر كفارة **قوله** والاين وان لم ينو التكرار وهو
صادق بصورتين بعد شية شية اصلا وبنيته التشديد والتفصيل **قوله** فايلا واحد ان لم يقرب في مدة
قوله واليمين ثلاثة فيكون ثلاث كفارات بقربانها **قوله** تعدد الايللا واليمين اعلم ان الايللا على اربعة
اوجه ايللا واحد ويمين واحدة كقوله والله لا اقرب اليك واطلاق ويمينان وهو اذا اثنى امرأته في مجلسين
او قال اذا تاحد فوالله لا اقرب اليك واذا جاز بعد غير فوالله لا اقرب اليك وايللا واحد ويمينان وهو مستلة
المجلس اذا قال في مجلس واحد والله لا اقرب اليك والله لا اقرب اليك واراد به التفصيل فايلا واحد واليمين
شتان عند الامام واليه يوسف حتى اذا عفت اربعة اشهر ولم يقربها بانت بها واحدة وان قصرها وجبت
كفارتان وايللا ويمين واحدة وهو اذا قال لامرأة كذا دخلت هذا بين الدار حتى فوالله لا اقرب اليك
فدخلت احدها دخلتني او دخلتني دخلت واحدة فهو ايللا واحد ويمين واحدة فالاول منع عند
الدخول الاول والثانية عند الدخول الثانية كفا في السراج الواجب انتهى والله اعلم واستقر والله العظيم
باب في الخلع لما اشتركت في الايللا في ان كلاهما قد يكون مفعلة وقد يكون مباحا وزاد الخلع عليه
بسمية المال اخره لانه بمنزلة المفد مع المهر كمن اشترى بغيره وقد مناه سيرة آخره اول الايللا **قوله**
هو لغة الازالة ان الازالة شية عن شية وفصله وتميزه عنه كخلع الثوب والخلع **قوله** واستعمل في الازالة
الزوجية وضعه ليدل ان الاستعمال لغوي لذكره الشرح بعد قال الشرح في قوله فقال خالعت المرأة
زوجها خالعتا اقتدت من الخلع بالضم لغة فيه ضيع منها المفاعلة لملاحظة ملازمة كل الآخر كالشوب
المقبوس قال الله تعالى هن لباؤكم وانتم لباؤهن انتهى **قوله** وفي غير الازالة وفي غير **قوله** الازالة
ملك النكاح لفظ الازالة جنس وقوله ملك النكاح فصل اخرج به ان الازالة غير وقوله بل يلفظ الخلع اخرج به
ان الازالة بلفظ الطلاق وفي القهستان عن شرح الطحاوي السنة اذا دفع بين الزوجين اختلاف او يفتح
اهل الرجل واهله المرأة ليصلي بينهما فان لم يصطحا جاز له الطلاق والخلع **قوله** خبر به ان بقوله ملك
النكاح الخلع في النكاح الفاسد فانه لا ملك فيه شرعا اذ يحرم على كل مخالطة الآخر لا يحل لها شية مما يحل
لخصوص الزوجين فيكون الخلع باطلا ولا يلزم فيه شية **قوله** وبعد البين لعدم ملك النكاح بعدها
فلا يسقط المهر بغير **قوله** والردة فلا يلزم به شية ولا يسقط المهر وفي النج عن البزازية ويصح له بعد
الخلع ولا يجزى المهر على النكاح في الردة **قوله** خبر به ما لو قال خلعت اه به علم ان هذا اللفظ من الكنايات
قوله غير مسقط للمهر في المهر والنفقة **قوله** لعدم توقفه هذا اللفظ ان اللفظ الذي نوى بالطلاق
وقوله عليه اس على قولها اذا شرط القول لا يلزم من البدل ولا بدل هنا **قوله** فانه خلع مسقط للمهر
المتعلقة بالزوجية **قوله** دونه لان المهر الذي في الذمة يسقط بالخلع في جميع ما دفع لان الديون تقتضي
بماثلها فاذا خلع سقط الوصف الذي في الذمة في جميع ما دفع اختلف فيما اذا كان البدل منه فحين لا
يصح والمجوزون له قالوا ان لم يكن المهر مقبوضا يحمل كانه وقع على مهرهما سوى مقدار البدل المشروط
على الزوج وان كان مقبوضا جعل ذبا في مهرها انتهى والمراد بالبدل في كلام الشرح المهر كما في البحر
عن الحاشية **قوله** بلفظ الخلع متعلق بان الازالة وفي القهستان وفي القهستان وفي القهستان وفي القهستان وفي القهستان
والبيع والشراء كذا في التنف واخاذه المص بقوله او ما في معناه **قوله** لفظ المبارات لغيره وصورة

ان تبرزه من المهر مثلا **قوله** كما يحى في قول المصنف وسيقت الخلع والمبارات **قوله** وافاد التدبير او الالفادة من
قوله ان الالة ملك النكاح فان الملك في الرجوع باق **قوله** للشقاق ان لوجود الشقاق وهو الاختلاف والقياس
قوله بما يصح من الالان ما يصح عودها للمتقوم او ان يصح عودها لغير المتقوم فان البضع غير متقوم حالة
الجزوع ومتقوم حالة الدخول ولهذا منع الاب من خلع صغيرة على ما لها و جاز له تزويج ولده بماله
ونقد خلع المديونة من الثلث و جاز له التزويج ولده بماله و جاز تزويج المهر المتزويج من جميع ماله وفي
القصة ان بدل الخلع واجب في الحال كمن الشك في جازا في معلوم ويجوز ان يشترط في البحر ولو خلعها
على الغالة الحصة ونسب الاجل ولو قالت في قدوم فلان او مودة وجب حالا ويجوز الرجوع والكفالة ببدل
الخلع ويصح الخلع على ثوب موصوف او مكمل او موزون كالمهر وكذا على ذراعتي ارضها او ركوب
واثباتها او خدمتها على وجه لا يلزم منه خلوة بها او خدمة اجنبية لان هذه يجوز مهرها ويبطل البذل فيه
لو كان ثوبا او دارا كالمهر ووجب عليها رد المهر انتهى **قوله** بغير عكس على معنى ان انعكاسها كلية قضية
كاذبة والصاوق انعكاسها موجبة جزئية قائمة ببعض ما جاز بدل الخلع جاز كونه نهر افاد وهو المحرم
قوله ويطعن عنهما وخلفه ما في بطن جازيتها قال في النهر والعقد ان ما في البطن ليس الا في الحال بل في المال
فكانه تعليق بالاقتضاء من البطن واحدا للعضوين هنا وهو الخلع يقبل التعليق فكذا الاخر عيني المال
ولا يقبل النكاح التعليق فكذا البعوض الاخر **قوله** وجوز العينة انعكاسها وهو منقول عن الاتفاق في
غاية البيان قال في البحر واشاد الى ان هذا اجل لا ينعكس كليا فلا يصح ان يقال مالا يصح مهر الا يصح
لا في الخلع وذكر في غاية البيان انه مطرد منعكس لان العوض من خود الكلي ان يكون مالا متقوما ليس
فيه جهالة مستتمة ومادون العضة مال متقوم ليس فيه جهالة فلا يرد السؤال على الطرد والكلي ولا على
عكسهما شراي فصدق العكس الكلي القائل وما يصح بدل خلع صلح مهر فان الحجة من حيث وصفها بانها مال
متقوم لا جهالة فيه فصلح مهر لا من حيث قدرها قال صاحب النهر ولا يخفى ان الصلاحية المطلقة هي المكاملة
وكون مطلق المال المتقوم خاليا عن الكمية يصلح مهر للممنوع فلهذا منع المحققون انعكاسها كلية
انتهى **قوله** وشروطه كالطلاق فيشتط ان تكون المرأة محلا للطلاق واهلية الزوج **قوله** المختلف
يلحقها صريح الطلاق ما دامت في العدة وتلقحها الكنية ايضا اذا كانت في حكم الصريح نحو اعتده و
استبرأ وحكم ابو السعود **قوله** بقبول المال ان قبول الزوج وفيه ان المعلق عليه الدفع مثلا ولما
القبول فهو شرط ولذا قال في المنع بشرط قبول المال **قوله** ولا تقتصر على المجلس قال القهستاني ولا
يقتصر على المجلس فلا يبطل بقاءه عن المجلس قبل القبول لكن يبطل بقاءها ولا يتوقف على حضورها
بل يجوز اذا كانت غائبة فاذا خالعه فلا خيار القبول في المجلس ويصح عنه التعليق بالشرط نحو ان
جيتني بالذ فانت طالق ويصح الاضافة الى الوقت نحو اذا جاعد فقد خالعتك على كذا انتهى **قوله**
ويقتصر قبولها بنية عنه قول المصنف لا لا يقتصر على المجلس **قوله** وما في جانبها عطف على قوله ما يانه
منه **قوله** معاوضة بمال لان المال من جانبها كذا في الدر المنسق **قوله** فيصير رجوعها قبل قبوله بطل الايجاب
قهرت في **قوله** وصح شرط الخيار لها ان شرط الزوج الخيار للمدة فلو قال خالعتك وطلعتك على كذا على
انك بالخيار ثلثة ايام فقبلت جاز ويبطل الخيار ان ردت وطلعت ان لم ترد ولزم البطل وهذا
عنده واما عندهما فلم يجز الخيار فوقع الطلاق ولزم البطل وهذا عنده واما عندهما فلم يجز الخيار فوقع
الطلاق ولزم البطل قهرت في **قوله** على المجلس ان مجلس الايجاب وفي البحر الخلع من جانبها يبطل بقاءها
لا بقاءه ومن جانبها يبطل بقاءه كل انتهى **قوله** كالباع ومثل النكاح فان القبول فيه لا بد من حصوله
في مجلس العقد ولا يتوقف على قبول غائب **قوله** علمها بمعناها فلو قال لها اختلي نفسك بكذا ثم
لغتها بالعريته حتى قالت اختلعت وهي لا تعلم بذلك فالصحيح انه لا يصح الخلع لانه معاوضة كالباع
بخلق الطلاق والعاق والتبدير لانه استفاضة بحض والاستفاضة يصح مع الجهل كذا في المحلل **قوله**
ونظر في العبداه قال في النكاح ونحوها للقهرت في العبد والامة والعق ممتلئتها اما المرأة في الخلع
في المولى بمثلته حتى انه اذا قال العبد للمولى اشتريت نفسي منك بكذا كان له الرجوع قبل قبول المولى له

واذا قال المولى بعيت نفسك بكذا ليس له الرجوع وقصر على شرط الخيار والاقتضاء وعلى المجلس انتهى
قوله فالتك صورته ان يقول المرأة اشتريت نفسي او علقه منك بالعلم **قوله** او طلقك على كذا هذا بين
على ان الطلاق على حال مسقط للمهر الخلع وهو خلاف المعتد كما ساقا انتهى **قوله** او بارأك من المبرات
بالمهر لا غير كذا في الدر المنسق وترك الرهنة خطأ حصر ومثل ما ذكرنا ان قال يرايت من نكاحك بكذا
وكذا في صدر الشريعة **قوله** وحكمه ان الواقع به اس بالخلع ولو لم يلفظ البيع والمبارات انتهى **قوله** ولو
بلا مال قال في النهر لو قال ولم يذكر مالا لا يصح الخلع في رواية عن محمد والاصح انه يصح ويسقط المهر
قوله وبالطلاق الصريح على مال ولو على مودة من ولو لم يلفظ بغير الكفارة واذا ذكر الصريح نها على
التوهم فلو صدر بالكفارة كان كذلك وانما قيد بالمال احتراز عن الخلاق على التاخير فانه رجع لانه
ليس بمال وانما اشتجار فيه المطالبة كما اذا قالت طلقته ان اوخر ماله عليك فطلقها فان كان المتأخر
غاية معلومة صححت التأخير وان لم يكن له غاية معلومة لا يصح والطلاق رجع على حال كما في البرازية
قوله طلاق باين لقوله عليه الصلاة والسلام الخلع تطليقة باينة وفي الشبهة ان نوى الزوج ثلاثا
كان ثلاثا وان نوى شتين كانت واحدة باينة انتهى **قوله** ونحوه انه قال في الخلع والعقد بينهما ان
للطلاق على ما فيه ماله بمنزلة الخلع في الاحكام الا ان بدل الخلع اذا بطل بقاء الخلاق باينة وعوض الخلاق
اذا بطل بقاءها انتهى ثم اشرح بالثمة العقد وفيه فرق اخر هو ان الخلع يسقط الحقوق والطلاق
على مال لا يسقطها على المعتد **قوله** كما يحى اس قريبا حيث قال المصنف والشري وفي طالق باين والخلع رجع
في غيره وقوعا محيا بالبطلان البطل وهو الثمة كما مر **قوله** والخلع مثله المبراة كما مر في **قوله** من قرأ
الطلاق كذا اكد الطلاق وسوالها له وفي الدر المنسق وسيمت المال وان لم يكن متقوما من القرائن
انتهى **قوله** لكن لو قضى استدراك على قوله والواقع به طلاق باين **قوله** تكونه فني هو مذهب
جبل **قوله** نفذ لا يخفى ان قضاء هذا الزمان ليس له الا انقضاء بالصحيح من المذهب وهو كونه باينة
شروطا لانه لم يصدق قضاء وان يصدق وبانته لان الله تعالى علم بغيره لكن لا يصح المدة ان
تقيم معه لانها كالتلف لا تقدر منه الا الظاهر مجرد **قوله** في الصور الاربع البيع والشراء والمباراة
والخلع **قوله** فيما اذا وقع اس الخلع بمفعول الالة **قوله** بخلاف لفظ بيع وطلاق اس فانها صريحان
فيه وصريح الطلاق ظاهرة وصراحة البيع فيه بمعنى ان دلالة عليه تطليقة لا تحلف عنه لان البيع فيه
زال الملك العيني فيلزم منه قطعاً زوال ملكه المستوفى افا ذه المصنف الا انه في ذكر الطلاق نظر لانه لا
يكون كالخلع على احد من الزوجين الا عند ذكر المال فيه وعند عدم ذكره يكون رجعيا **قوله** وفيه
اس في قوله لانها كنايةات **قوله** الاشتراط النية يقوم مقام النية مذكورة الخلاق كما في النية
قوله ها هنا اس لفظ الخلع قال في البرازية نية الخلاق في الخلع والمبادرة شرط الصحة الا ان
المتأخر لم يشترطوها في الخلع لقلية الاستعمال ولان الحالة الغالبة كون الخلع بعد مذكورة الخلاق
فلو كانت المبراة ايضا لذلك لاحتاج الى النية وان كانت من الكنايةات ولم تكن كذلك فتبع النية
مخروطة في المبراة وسائر الكنايةات على الاصل انتهى **قوله** لانه يحكم الاستعمال لعله في عرفهم **قوله**
قول المصنف وكرد له اخذته ان شرعا لقوله تعالى وان اردتم استبدال زوج مكان زوج اتيتهم احداهن
قطارا فلا تأخذوا منه شيئا ولا نه او حشها بالعزقة فلا يزيد بالخياشها باخذ المال ويبيع والحق ان
الاخذ في هذه الحالة حرام قطعاً للنهر المذكور الا انه لو اخذ حذرة الحكم ان يحكم صحة التملك وان
كان بسبب خياف وفي البحر عن الدر المنثور اخبر ابن ابي جريم عن ابن زيد في سورة النساء قال
ثم بعض بعد فقال فان خفتهم الا بغيرها حدود الله فلا جناح عليهما فيما اقتديا قال فتنت هذه
تلك اسنحت بموما انتهى قال في المصنف اشترت المرأة من زوجها شئ من بابه وقد وضب
عصته وشتر الرجل من امواته شئ من بابه وشترها وشترها **قوله** ولو منه شئ من بابه
وذلك لان قوله تعالى فلا تأخذوا منه شيئا على ما اذا كان الشئ منه وقوله تعالى فلا جناح
عليهما فيما اقتديا فتدبر على ما اذا كان الشئ منها سواء كان منه شئ من بابه او لا غير لانه ان كان

يجوز ولم يلزمه ولو بعد بطلان صورته بطلت مقبولة كالمال فاختلعت ثم زوجها بمال وقع الطلاق لتعلقه
بقبولها ولا يلزم المال وان صارت بعد مصلحتها لانها التزمت المال بدون مال وشقة طاهرة لها فان
النظر لها ان تجعل كالصغيرة في هذا الحكم لا كالمريضة ولذا عكست الزوج رجعتها ان طلقها بلفظ ان الطلاق
على المال لان وقع بلفظ الخلع لانه باين بدون مال انتهى **قوله** كما يجي ان في قول المصنف خلع المريضة يعتبر
من الثلث وانما قال المصنف لزم الالف ولم يقل وبها لتعلم مما تقدم **قوله** لانه تفويض ان في صورة الباء وقوله
تفويض ان في صورة على قاله **قوله** فقبولنا طلقا بغير شيء وذلك للحالة ان كل من قوله احدهما والاخر
صادق وكل منهما كان كل منهما محتملا لان يكون البذل في حقها الف ودم او ما ودينار اما ان قال
انت طالق فجاءه دينار والاخر بالذم ودم فقبولنا محبس فانه يلزم كل منهما ما سمي من غير شك وكان
ينبغي ان يلزمها في صورة الجزالة وتما اخذها كما يعلم من كلام الشافعي في قوله المصنف على ما لم يعلم افاد به
السعد **قوله** انت طالق وعليك اه مثله اذا قالت طلق وكنت الطلاق وقول المصنف اعطيت وكنت الف
فاجاب السيد افاده الجواب **قوله** حجة تامة ان من مبتدأ خبر والواو فيها يحتمل ان يكون للفظ عملا
بجفتها ولا انقطاع لان التحقيق ان الجملة الاولى خبرية لا اشائية والطلاق يقع بالتعليق الثاني
خبرية فخرج على ان عطف الخبر على الاشياء السيد ممنوعا مطلقا بل انما هو في الجملة التي لا محل لها من الاعمال
كما يحويه خبر ولا حاجة الى ذلك ان المحقق على جواز عطف الخبرية على الاشياء ومنه جيب الله ونعم الوكيل
كما قرره السيد وغيره محرم ويحتمل ان يكون للاستيفاء ويكون عمدة **قوله** انت طالق وان الواو بمعنى
الباء وهو المعاد وفتنه قوله اجمل هذا الطعام او لك درهم لان المعاد وفتنه في الاجارة اصلية وانفق
على تعيين العطف في قول سب المال المضارب خذ واعمل به في البر فلا تنقيد المضاربة به ولو يكون
واقفوا على احتمال الامرين في انت طالق وانت مريضة او مفلجة لانه مانع من كل منهما ولا معنى في
بعد الطلاق قضاء ويتعلق ويانته ان اساده افاده في البحر **قوله** وقال لا ان قبلا صحيح ان وان لم يقبل لا
يقع شيء انتهى حمون **قوله** عملا بان الواو للحال فكانه قال انت طالق في حال وجوب الالف عليك
او لك على ولم يتحقق ذلك الا بالقول به يلزم للمال حمون **قوله** فالقول له بيمينه فلا تطلق حمون
قوله وكذا لو قال لعبد اه التبيخ في المستقلين افاده حمون **قوله** يمين من جانبه فلا قدره لا يكون اقرا
بالشرط وهو القول لصحة بدونه فتمت اليمين فلا يكون الاقرا باليمين او لا يشرط الحث فضا القول
قوله انتهى حمون **قوله** فاقدره به اقرا بالقول لانه لا يمين الا به فالا قدره به اقرا باليمين الا به حمون وقوله
في الهندج بان القول بغيره **قوله** ولو جها ان في جميع الصور السابقة اخذ من التعليق **قوله** اخذ بينهما
وجه ان يثبتها قامت على الاشياء وبيته على النفي حمون **قوله** يقع الطلاق باقرا اه لانه اقرا بالطلاق ثم ادخل
البذل وجه تنكره فكان القول لها حمون **قوله** والدعوى في المال بما لها ان اشترى الزوج لزمها المال
والا فالقول لها بيمينه النفي الضمان وهذا هو المعتمد في كتاب الدعوى **قوله** فيكون لها ان عند عدم
البينة **قوله** كيف ما كان كذا وقع في البحر ولم يظهر وجه هذا التعميم ولعل وجهه ان دعوى العتق او دعوى العتق او
او دعوى ان الخلع عليها فقط او عليها مع ضربتها او بمال او بغيره فلتراجع البراءة **قوله** انكر الخلع
لا حاجة اليه لانه على قول المصنف وعكسه لا **قوله** او ادعى خطا او اشتدادا او كذبته **قوله** او انما جفته
اه ان لو كان دعواه الاستثناء مثلا قبض خيا او ادعى ان حق له عليها وقالت بل لبذل الخلع فالقول له لانه
انكر وجوب البذل عليها واخذ ان عليها مالا واحدا لا مالين والمرأة مفرقة ان لم عليها مالا لا اخذ
فيكون القول قوله بخلاف ما اذا لم يدعي الاستثناء لانه يدعي عليها بدل الخلع وجه تنكره فالقول لها انتهى
جحد والا في التفسير بالواو او في تقييد لانه مسئلة مستقلة لا ارتباط لها بما قبلها واختلفت في الطوع
والكراهة ان في القبول واما ايتاع الخلع باكره ففصيح كما ياتي **قوله** فالقول لها ان كان المراءاها سكتا
عنه فالمرساقط وان المراءا النقيض بغيره فلا شيء ولو اختلفا في مقدار البذل فالقول قوله لها عندنا
ولو دفعت بدل الخلع وزعم الزوج انه قبضه بجته اخذ اخذ الامام لم يبرهن ان القول قوله وقيل لها ان
المملكة بجر قوله وادعى الخلع اي عليها كما في البحر **قوله** فالقول لها في المراءا وجهه ان المراءا كان فاجاب عليه

قبله فدعواه سقوطه غير مقبولة ونفقة العدة ليست بواجبة حله وهي تدعى استحقاقه بالطلاق وهو
شكر فكان القول له وهو مشكل فانها استحقاقا سبب استحقاقا لان الخلع والطلاق يوجبان نفقة
العدة فكيف تستقط بجر **قوله** على سميها فاذا كانت قيمته ثلاثين ومرا حدها مائتان وعشرة من مائة
مائة ولا يقسم بينهما من صفة ومجمله اذا كان العبد الا جيبه ولهما والمهر ان متفان اما اذا كان
بينهما مائة صفة والمهر اثنا عشر ما ان يكون العبد بدي الخلع **قوله** ويسقط الخلع لا فرق بين ان يذكره
بلفظ خالعتك او خالعتك حيث ذكر العوض اما اذا لم يذكره فيبينها فرق بين وجهين الاول ان
خلعتك لا يتوقف على القبول بخلاف خالعتك الثانية لا براءة في الاول دون ويجل السقوط اذا خالجا
به اما لو خالعا مع اجنب على مال فانه لا يسقط المهر لانه لا ولايته للاجنب في اسقاط حقها بجر وظاهر
الطلاق لم يبد استعانة لكل حق وان ذكر البذل ولو كان غير مال كالجز ويسقط المهر زيادة على البذل
قوله في كلام صحيح ذكره لمزيد التبيين والا فقد اخرج الناصب اول الباب بقوله ملكه النكاح **قوله** كما
اعتمدت المما والى وهو صاحب الصغير قال في خي ن لانها لا يوجبان البراءة عن المهر الا بذكره افعلا
وهو الصحيح كذا في البحر فها قولان مصححان **قوله** ان الابرار من الجاهلين بان تقول المرأة بارئني
على كذا فقال بارئني او قال الزوج ذلك وقالت قبت ابو السعد وعرض شرح المنظومة وفي البحر عن
شرح الوقاية ان قوله الزوج برأت من نكاحك انتهى وجعله في النهر عن سقوط فانه قال بعد قول المصنف
او بارئني فتيه لانه لو قال لها برأت من نكاحك وقو الطلاق وينبغي ان لا يستقط به شيء انتهى وقوله
الحمون وما في البحر اوله لانه نص وقد علمت ان مراد الشرح من الابرار من الجاهلين ما يبيع الابرار من حمون
والقول من الآخر **قوله** كل حق اه كالمهر في المنة في النكاح لم يسم لها سر او النفقة الماضية المروضة بغير
فان قلت كيف كانت المنة كالمهر في السقوط والخلع او المباراة مع ان المنة لم تكن واجبة قبل الخلع بل
بعده فالقياس عدم سقوطه كنفقة العدة قلت ينبغي ان يحمل كلامه على ما اذا كان الخلع او المباراة
قبل الوطء لان المنة تجب لها عوض عن المهر فتأخذ حكمه وهو السقوط بالخلع او المباراة انتهى ابو
السعد ومختصرا **قوله** ثابت وقتها خبر بذلك نفقة العدة والسكنى فلا يقع البراءة منها نهر وهذا
القياس من الشرح اجاب الاستفهام عن قول المصنف الا نفقة العدة اه فالاول ابقاء المصنف على عمومته
استثناه **قوله** لكل منهما على الآخر فلا نص اليه بيمينه ولا نفقة ماضية مفروضة ولا يبال به بنفقة
عجله عن مدة مستقبلة ولم يفسر عدتها ولا يبال ايضا بيمينه وخلق قبل الدخول ملحق وشعره المولود
وفروع مساكن البذل في النهر **قوله** ما يتعلق بذلك النكاح اصلا كما اذا كان عليه او عليها دين وروى
عن الامام البراءة عن سائل الديون كذا في فتح القدير واخرج باسم الاشارة ما ذكره بقوله حتى
اه **قوله** ومثله المستفاد من مثل المهر المستفاد منها سيطر وجوبها واستحقاقها اذا كانت متفقة ذلك
النكاح لا متفقة نكاح قبله **قوله** صحيح والقياس ان يبيع الابرار العام **قوله** لا اختصاصه البراءة اه قال في البحر
لانه لما وقع الابل العام في ضمن الخلع تخصص بما هو من حقوق النكاح **قوله** وسكنى هاهنا عطف
الحاق لان النفقة تشمل الطعام والكسوة والسكنى والابن ان يقول بعد قول المصنف الا نفقة
العدة الا ان نص عليها واما السكنى فلا عطف ولو نص عليها فيجوز السكنى بيمينه مستقلا لان عبارة
لا تخلو عن ثلثة **قوله** فتستل نفقة بخلاف ما لو برأت زوجها عن النفقة في المستقبل فانه لا يبيع
ولو اختلفت على كل حق يجب للنساء على الرجال قبل الخلع وبعده ولم يذكر الصداق ونفقة العدة
ثبتت البراءة عنها لان المهر ثابت قبل الخلع وبعده ثبتت نفقتها كذا في البحر **قوله** لانها من الشرع
قال الله تعالى لا تخدجوهن من بيوتهن ان وحق الشريعة لا يملك العبد استقامه **قوله** الا اذا ابراته
عن مؤنة السكنى بان التزمها ان التزمت وفيه اجرت البيت وقالت امرن يتا واعدت فيه او كانت
ساكنة ملكها صحيح شرطه العقد لانه خالص حقها فيفترق بين السكنى ومؤنتها فيؤنة السكنى فسقط
بالخصيص عليها بخلاف السكنى حيث لا تستقط ولو بالخصيص ابو السعد ونحوه في الشبل **قوله**
وجع ان استثنى نفقة العدة والسكنى **قوله** مستغن عنه بما ذكرنا يعني قوله ثابت وقتها بعد قول

المص كل حق وقد علمت ما فيه **قوله** وقيل الطلاق هو قول من سواي من عند الامام خاتمة
قوله والمعتد لا وهو قول الاكثر وظاهر الرواية عنه وعليه الفتوى **قوله** ولا يربا بواك الله
 العرف يقتضيه البراءة قال العلامة المقدس يقع في عصرنا ان الرجل يطلب البراءة من المرأة فتقول يا ربك
 الله وكانت حادثة الفتوى وكنت بصحتها فتعذرهم ذلك ثقله الاسقاط **قوله** شرط البراءة ان
 في الخلع **قوله** من نفقة الولد قال في البحر هي مؤنة رضاعه **قوله** وفيه عن الملتقى وغيره تقول
 المتخالفه بحمل الحمل السابق على غير الرضيع **قوله** وترفعه حولين الى تمامها وان كان الباءة مزيج
 وقت الخلع يسيرا فان القدرية حيث كان رضيعا والى ان المراد بالنفقة مدة الرضاع **قوله**
 بخلاف العظم ان فانه ان لم يوقتا لا يلزم البذل لكن الخلع صحيح لو جرد الصيغة مع القبول
قوله ولو تزوجها ان وقد خالعهما على نفقة العدة او الولد ثم رآه بعد ذلك من نفقة الولد
 وقد خالعهما عليها ويحتمل ان المرأة نشرت حتى سقطت نفقة العدة وقد خالعت عليها ولا الاول
 وفي التمر الى الثاني اشار صاحب البحر **قوله** رجع او رجعت ورثته فيما اذا ماتت وقد خالعهما على نفقة
 الولد او نفقة العدة **قوله** الا اذا شوطت بزوجها ومثله اذا شوطت بزوجها كما اذا قال خالعتك على ان
 يبري من نفقة الولد المستثنى فان مات الولد قبلها فلا رجوع اليك كما في البحر عن الخاتمة
 هذا الخلاف ما لو استأجر الظنة للارضاع سنة بكذا على انه ان مات قبلها فلا رجوع لها فلا حارة
 فاسده خلاصة **قوله** ولها ما لم يلقه بكسوة الصبي او ولو خلعت على ان تمسكه سندها من **قوله** الا اذا خلعت
 عليها ان فيصير ولو كانت مجهولة **قوله** لا ينظر ان كما يصح اجازة النظر بكسوتها وان خلعت كذا
 يقع من المني وفيه ان كما يصح الاختلاع على اجرة النظر **قوله** مثلا او عشرين سنين وبه عبرة الشرح والفتوى
قوله بحسب عليها وما شوط عليها من هذه **قوله** لا الغلام ان لا يصح هذا الشوط في الغلام لانه يحتاج
 الى معرفة اذ اب الرجلان والتحقق باخلاصهم اذا حال مكسه مع الام يتحقق باخلاص النساء وفيه
 من النساء ما لا يخفى هذه في لم يولد هل يتحقق عند حاله استغناء به ويصح الى نفقة ما زاد **قوله** وان
 انفق على تركه ان بعد تزوج الام **قوله** لانه من الولد ان لان اخذ الاب الولد حق الولد لانه يتضمن
 الحضانية وهو حق ان ليس له ان سيقط وقيل حق الام وسياسة ان شاء الله تعالى **قوله** وينظر في مثل
 احكامه اذا خلعت على تركه عنها قال في البحر يحتاج لو قصرت في الاتفاق عليه لم ان يرجع عليها
 بقية النفقة ويقتضى هو عليه نظرا له وفي الهندية اخلعت من زوجها على نفقة ولده منها ما
 عاشت وقال الامام سفيان الله تعالى عنه عليها ان تزداد المهر الذي قبضت **قوله** طلقت في الاصح ان
 باننا وقيل لا تطلق فتستأن **قوله** كما لو قبلت هي طاهرة ان الخلاف يحرم في الطلاق عنه قبولها وليس
 كذلك فان صاحب البحر ينقل الاتفاق على وقوعه **قوله** وهو بمنزلة ان تشمل ان النكاح جالب للمهر والخلع
 سالب له وغير الممثلة قبولها لا يعتد ولا تطلق كما ياتي **قوله** ولم يلزم المال الاب والصغيرة قهرا **قوله**
 لانه تبرع من الاب وتبرع من مال الصغيرة لا يجوز ولذا لو قبلت فانه تبرع منها صغيرة **قوله**
 وكذا الكبيرة اه قال في الهندية خالع ابنته الكبيرة على صداقتها بائناها جاز عليها ولو بلا اذن ولم تجز
 فان لم يضمن الاب المهر لا يجوز ولا يقع وان اجازت وقع وبطل من الصداق وان ضمن وقع فاذا بلغ
 الجواز اليها فاجازت نفذ عليها وبري الزوج وان لم تجز رجعت عليه بمهرها والزوج يرجع على الاب
 بحكم الضمان كما في وجيز الكرد **قوله** ولا يصح من الام فيقع الطلاق فيه على الصحيح **قوله** ما لم تلزم
 البذل بان تضيف البذل الى مال نفسها او تضمنه حمولا عن البراءة **قوله** ولا على صغيرة اصلا او سواها كان
 مجال يدفعه الاب او يا خذ وسواها كان المتخالف عنه امه او اباه ولا يتوقف على اجازة خاتمة وفي
 الهندية خلع السران والمكره جائز عندنا وخلق الصبي باطل والمعقود والمغني عليه من مرضه بمنزلة
 الصبي في ذلك انتهى وفي البحر ذهب الامام مالك الى علم الاب ان الخلع خير لها بان كان الزوج لا يحسن
 عشرتها فالخلع على صداقتها صحيح فان قضي به قاض قضاة ونحوه في القريستان عن جامع الفصولين
 وفي المفتاح من الخاتمة ان عدم سقوط المهر فيما اذا خلع الاب صغيرة على مهرها مفيد بما اذا لم يعلم

الاب ان الخلع خير لها اما اذا علم ذلك بان كانت لا تحسن العشرة مع الزوج فخالعهما على صداقتها
 الصداق عن الزوج وان قضى القاضي بذلك نفذ قضاة انه قضاء في موضع الاجتهاد **قوله** وهو غير
 رشيدة لا صغيرة في امر دينها **قوله** فانها تطلق لان الطلاق على مال والخلع سميح ان يقول وقد
 وجد **قوله** ولان من المال لانه لا منفعة ظاهرة لها في التزامه فالنظر في حقها ان يجعل كالصغيرة
قوله بهما او الصغيرة وغير الرشيدة **قوله** ان يضمنها له لما كان الرضا من حقيقة كحتم على الاصل
 ولا شيء هناك الاصل اوله لما ذكره **قوله** لعدم وجوب المال عليها فلم يتحقق الكفاية اذ هي
 ضم ذمة الكفيل الى ذمة الاميل في المطالبة ولا مطالبة لانه على الاصل **قوله** الخلع مع الاجبة فان اضاف
 البذل الى نفسه فالعبرة بقوله لانه التزم تسليم ذلك من ملكه وان كان لم يصف الى نفسه ولا واحد
 فالمقتضى قبولها لانه الاصل فيه فلو قال لا اجب للزوج اطلع امرأتك على هذه الدار وهذه الالف
 فالقول الى المدة ولو قال على عبد من هذا اوفى هذا ففعل وتبع الخلع لانه هذا العاقد كما اضاف
 المال الى نفسه ولو قال لها الزوج خلعتك على دار فلا قال قبول اليها ولو قالت اخلعتك بالدار
 على ان فلانا ضامن لفعل وتبع الخلع فانضم فلانا اخذ الزوج من ايها شاء والا فليس فقط
 والكيل عنها بالخلع اذا قبل الخلع ثم فان كان الوكيل ارسل البذل ارسالا بان قال الزوج اخلع
 امرأتك بالدار درهم او على هذا الالف واشار الى الف المرأة كان البذل على المرأة ولا يلزم به
 الوكيل وان اضاف الوكيل البذل الى نفسه اضافة ملكه او ضامن بان قال اخلع امرأتك على الف هذه
 او على هذه الالف واشار الى الف نفسه او على الف على ان ضامن كان البذل على الوكيل ولا يتطلب
 به المرأة وللوكيل ان يرجع على المرأة قبل الايل وبعده وان لم تكن المرأة امرأتك بالضم ان اتى بذكر
قوله في الاب او لانه يملك القدر في نفسه وماله ان بالمصلحة **قوله** بلا سقوط مهرها فيها
 بلا سقوط مهرها ان فيما اذا خلعهها على مال غيره وكذلك لو خالعهما على مهرها على انه ضامن لم
 يصح ولا يسقط مهرها لانه لم يدخل في ولاية الاب فاذا بلغت ثاخذ نصف الصداق قبل الدخول
 وكلمه ان كان بعده من الزوج ويصح هو على الاب الضامن او ترجع على الاب ولا يرجع هو على الزوج
 ولو كان المهر عينا اخذت كله من الزوج ان كان بعد الدخول وبه يصف ان كان قبله ويصح الزوج
 على الاب الضامن بقيمة اشترى حمولا **قوله** لانه لم يدخل في لان الاسقاط **قوله** ان يجعل بدل الخلع اه
 صورته ان يمد الاب اجيبا ان يضمن للزوج بدل الخلع وهو عشرة دراهم وهي مقدار المهر فيقال
 الزوج عليه والمهر عشرة دراهم فيجوز للزوج به الاب على الاجبة لانه بدل الخلع بقدره فيقبل الاجبة الخلع
 ثم يشاء الاب او يقدر بقضه منه وفيه انه حيث سجع الاموال اقتدار الاب بالقبض بقدره فيقبل الاجبة الخلع
 وهو لا حاجة الى هذا التكليف ثم يقلطها الزوج **قوله** ثم يحيل به الزوج ان يبذل الخلع ويضمن عليه
 الاجبة **قوله** من لم يذات قبض ذلك ان المهر من الزوج وهو الاب فقط كما تقدم في باب المهر
 فتقوله الزوج فاعل وقوله من له ولاية ذلك مفعول يحيل **قوله** ان الزوج الضامن الاول ان يقول
 ان الزوج بدل الخلع لانه لا منعا لاشترط الضمان عليها **قوله** وهو من اهله ان يقول **قوله** لعدم اهلية
 العذرة ان لا يعدم تا هل الصبي للعزاة **قوله** وان قيل الاب لان قبولها بمبلغ شرط اليمين وهو لا
 يقبل النيابة **قوله** في الاصح وفي رواية يصح لانه يقع بحكمها لانها تتخلص بلا مال قاله في البحر **قوله** فا
 جازت ان يقول الاب كما في الدر المنثور ويحتمل رجوعه الى قبولها السابق حال صفدها **قوله** ولم يذكر
 اما لا قد سبق ان الخلع سقط للمهر ولو مع ذكر البذل فقامت ذكر هذا القيد العتيد الرجوع عليها
 بالمهر ان دفعه ولا يرجع فيما اذا ذكر البذل **قوله** ويرى عن المهر المؤجل ولو دفع البعض وبقي البعض فليس
 للخلا الرجوع على الاخر فيها قبضه لها ما كان باقيا بل قد سيقط **قوله** لما مدانه معاوضة من جانبها
قوله فيعبره بقدر الاطلاق ان وقد امكن الرجوع الى امر معين بينهما وهو المهر **قوله** خلع المريبة ان يذل
 خلعها **قوله** والا فالاقل ان ولا يخرج بدل الخلع من الثلث فللزوج الاقل من ارثه والثلث **قوله** ان ماتت
 في العدة حاصلا اتفاق بين منفي العدة وعدم مضيها انه بعد مضيها لا ينظر الى الثلث وانما ينظر الى الثلث

فيسلم للزوج ولو اكثرت من مبراشه وعمل مضيقه لا ينظر الى الثلث وانما يتقدم ما قبله فيعلم له قدره
ارثه من بدل الخلع دون ثلث المال ولو ثلثته اكثر ولو برئت من الموضع سلم للزوج على البدل كبريتها
فويتم برشتها ولا ارث بينهما بالزوجية ما تمت في العدة او بعد حالها اجبرها بطلان حقه ولو
اختلفت صحبة والزوج مريض فالخلع جائز بالمسهر قل او اكثر ولا ارث بينهما ما تمت في العدة او بعد
اشترى **قوله** بجدها عن الشريعة عدة لحد وفي معلوم من المقام تقديره ولا يلزمها المال حالا **قوله**
لزمها المال لان المني انما كان لحق السيد وقد اذنه افاذه المص ويظهر الفرق بينهما وبين
المكاتبه قال ابو السعود وقد يقال انهما لم تكن تحت حجه حتى يعقرا ذنبا لها فاذن وعدمه سواء
قوله وتسمى ام الولد والمدة ام يورثها من كسبها كما في دار المتق وزاد المدبرة على ما في المص
اشارة لان الحكم لا يختلف فيها **قوله** فبعد العتق للزوج عن التبعات مع عدم الاذن **قوله** على رقبتهما
ان جعل السيد للزوج رقبتهما بدل الخلع **قوله** صح الخلع بما انا ظاهره ان لا يسقط المهر والمهر
سقوطه لطلان التسمية فهو كسبته للزوج والخصم **قوله** وصارت امه للسيد ان سيد العبد
المدبر بجر **قوله** فلا يبطل النكاح لانها لا تغير مملوكة للزوج بل لمولاه واما المكاتب فانه ثبت
له فيها حق الملك وحق الملك لا يمنع بقاء النكاح فلا يفسد النكاح كما لو اشترى المكاتب زوجة
وما في المص من ان الملك يقع سيد المكاتب وهو ظاهر الشرح حيث اطلق ولم يبين على غير صواب
قوله لبطلان النكاح لانه قارن وقوع الطلاق ووقوع الملك في رقبتهما فتعذر ايجاب العوض فانه
المصدر والمؤلف في شرحه الملتقى **قوله** فكان في تصحيحه بطلان النكاح في تصحيح هذا الخلع بهذا البطلان
ابطال الخلع والشك اذا في تصحيحه لا ابطاله يكون باطلا وظاهر هذا التعليق الحكم بطلان
الخلع مع انه واقع والباطل انما هو بطله **قوله** قاله ثلاثا انما ذكر قاله ثانيا لرفع توهمه انه
تلفظ بلفظ ثلاثا **قوله** فقبلت ان بعد الثلاث وقوله طلقت ان ثلاثا استظهره كما اذا ذكر
التعليق ثلاثا اما اذا قبلت بعد المرة الاولى طلقت واحدة باللف ولا يقع بالمتاخرين لان
البائن لا يلحق البائن **قوله** لتعليقه بقبولها فتوقع الثلاث حجة عند قبولها بثلاثة الا ان
قوله فقبلت الرابع **قوله** طلقت ان ثلاثا باللف بجر **قوله** لتعليقه ان الزوج الطلاق وقوله
لقبولها ان الالف وفيه انه لا تعليق وانما هو بقاء التعديف ويجاب بان المراد بالتعليق
المعنوي فكانه يقول ان قبلت اربع تعليقات باللف فقد اوقعتها **قوله** بازاء الرابع الاول
حذف انا **قوله** قد برهان صاحب البحر وقد طلبت بالمدرسة القرغتمية الفرق بين علي
ان تعلين حيث تدفع على القبول وبين علي ان تدفع حيث تدفع على الدخول وطلب ايضا الفرق
بين استخالف علي وحوك الدار حيث تدفع على قبولها لا على الدخول كما في الحائنة وبين علي ان
تدفع حيث لا يكفي القبول مع ان وان الفعل يقع المصدر اشترى قال في الدر المنثور نقلا عن العياشي
شرح الباب في جوده لام الجود الفرق بين المصدر الصريح والمصدر المؤلول صحة حمل الثاني على الحجة
دون الاول وتبعه الشريف المحقق في حواشيه على الرضة اشترى قال في يعنى فيعلم ان يقال زيد ما
ان يقوم واما ان يقعد ولا يصح زيد اما قيام او قعود ولكن لم يظهر في الفرق فيما نحن فيه اشترى
وقال بعض مشايخ الفرق ظاهره ان فرق بين قولك خالعك على قولك كذا وبين علي ان تقول
كذا ومثل ذلك على كلامك وعلى ان تتكلم وكذا على قيامك وعلى ان تقول كذا ومثل ذلك على قيامك
على تعدد الدخول ومبروتة صفة لها فيدل على الحصول في المؤلولت على حصول ذلك الفعل
اعني الدخول في مثال الشرح فيقول قد الصريح في علي القبول والمؤلول على طلب الحصول فتدبر اشترى وفيه
انه بعد تسليم كون الصريح يدل على الحصول وهو الدخول بالفعل مثلا فيقتضيه عدم تدفع
الطلاق على القبول بل يقتضيه شجوه لانه في مقام العلة والمعلول على ان الواقع ان لم يتحقق
وجوده في المثال فتدبر **قوله** فالقول لها لانها انفق على الواحدة والدعي زيادة البذل
عليها وهي تنكر وتنفق ضمان ما اذا وعلى نفسها قال في الدر المنثور لوق ما البينة فينبه الزوج اوله

اشترى **قوله** وبطل الشرط فالمراد بالزوج ولا شيء للولد ولا للاجنه بجر وانما بطل الشرط في الثانية
لان الحضانة حق الولد واذا تملك استأجرها فشاخذه وينفق عليه اذ لم يكن له مال **قوله** بانته لان
قوله طلقتك وقوله جواها بقولها اختلفت منك وهو يفيد البينة وقوله طلقتك لا ينافي فيها
اذ الطلاق يقع على البائن كما يقع على الرجعي وبه افق الامام ظهير الدين **قوله** وقيل سجي ويجعل
استثنائين وهو فرق القاطن على السني قال المص وانا افق بانه سنان الزوج احتياطا في موضع
الخلاف **قوله** ولا رواية اه فيجوز ان يقع البائن تطورا للزمان ويحتمل ان يقع الرجعي تطورا للزمان
لكن مسئلة الزيادة ان تدل على وقوع البائن اشترى قال في البحر وفي القنية في الباب المقصود
للمسائل التي لم يوجد فيها رواية ولا جواب شاف للمتاخرين قالت لزوجه ابراهيم علي
المهر بشمط الطلاق الرجعي فقال لها انت طالق رجعيا وغدا اخرجي باللف فاللف يتناول بهما
وهي بائنة ان ام رجعي وهي بيرة الزوج لوجود الشرط صورة او لا بيرة اشترى **قوله** لكن
يقع غدا بغير شيء وظاهره ان هذا الحكم متعلق بمسئلة الزيادة ومذكور فيها وعبارته
المشايع حين ذكرها واما في الزيادة لم يذكر وهذا الاستدراك وانما ذكره في البحر عن الزيادة
في غير هذه المسئلة وعبارته وفي الزيادة انت طالق الساعة واحدة وغدا اخرجي باللف وهو
فقبلت ولوقت واحدة في المال بنصف الالف واخرى غدا بغير شيء وان تدوجها قبل مجي الغد
فمجد الغد يقع اخرجي بنجاسة اشترى فجعل الشرح هذا الحكم في مسئلة الزيادة لان كلا الطرفين
في الفرعيين باين فاذا بان بالاول وانما الغد عليها جبانته تقع الثانية لانه بمنزلة المتعلق
والباين المتعلق بالحق البائن ولا يلزمها المال الا بانها بالاول فقامل وراجع **قوله** ان لم يجد يحتمل
احظه من عاد واعد **قوله** لا يسقط المهر لعدم صحة اجزاء الصغيرة بجر **قوله** وطلقت نفسها
بنفسها فامره انها انت بصيغة الطلاق اما لو انت بصيغة الاختيار فانه يقع بانها لانه من الفاظ البائن
كما سبق **قوله** ويقع رجعي لانه كالتفان لها عند وجود الشرط انت طالق على كذا وكذا ما ذكرنا بجر
قوله وكذا اذا اذن رطلان **قوله** من الاربعين الهمة وتشد يد الزان معلوم بغير الوجه الحكم
كثير ما الظاهر ويبدل كلام الطيبة قيل انه خلق من عرقه صل الله تعالى عليه وسلم وقيل انه جوه
انظر في نور انبيا محمد صل الله تعالى عليه فلما خلق الله تعالى آدم عليه الصلاة والسلام اخذ النور
من ذلك النور واعاد دعه آدم عليه الصلاة والسلام فالتحق ذلك الجوهر وتشتت صفته اعلى
هذه الحالة ذكره ذلك في شريعتنا وشرحها العلامة على زاده **قوله** اوسع من البيع من العلم
لانه هو الذي يشترط ذلك اما غير العلم من افراد البيع فيستعمل مكان العقد ولا يشترط التعيين
قوله ومفادها اه في ان البذل المهر وما جعلته وقد تقدم ان جعل البذل عليه خلافا **قوله**
اختلفت بشرط الصك ان يشترط ان يكون كتابا الصك عليه والصك كتاب الاقوال بالمال وغيره
كذاته شدة التحريم لا بغيره اشترى **قوله** فقبل لا يحرم الا بمجرد قبوله بل لا بد من كسبه
الصك ود الاقضية ولا بد ان يكون ذلك في المص قال في وهل المهر يسقط فيهما ومقتضى كون الخلع
مستقلا سقوطه والله سبحانه وتعالى واستغفر الله العلي العظيم **باب الطلاق** والمناسبة ان كلامنا
الخير والظواهر يكون عن شذوذا غالبا وقدم الخلع لانه اقبل في التحريم اذ هو محرم بقطع النكاح
والظواهر يكون مع بقاء المذكور في كتب الشافعية انه كان طلاقا في الحائنة يوجب حوته مؤبدة
لارحمة فيها كذا في البحر والنهر **قوله** مصدر رطلان هو من امراته ليسا قاصدا لبقعة على هذا المعنى
قال في النهر وهو لغة مصدر رطلان هو قابل لظهوره بظهوره وغايطه ونصره وبين يقين البين اذ هو
فوق الاخر من امراته والظواهر وتظاهروا ظاهروا نظروا قال لها انت على كذا وكذا
بمن مع انه متقدم لقضية من التبعية اشترى وانما حصل بذكر الظاهر لان الظاهر من الدائم موضع
الركوب والمادة موكوبة وقت الفتيان فركوب الام مستهارة من ركوب الدابة ثم شبه ركوب
الزوجية بركوب الام الذي هو ممنوع وهو استعارة لطيفة فكانت قال ركوبك للنكاح حرام

على مجرد عن المصباح **قوله** تنبيه المسلم اعلم ان دارك اربعة المشبه والمثبه به واردة التنبيه
فالاول هو الزوج البائع العاقل المسلم والثاني المنكوحه او عضو منها يعسر بها عن كلها او جزئها
والثالث عضو لا يحل النظر اليه من محرم عليه تاييدا والدابع هو الدال عليه وهو صريح وكناية والزوج
كانت على او منه او عنده كظهوره انا ملك مظاهره فلهذا كانت على مثل
انتي وانت على حرام كامي ويصح من السكران والمكره والمخبط والاحسن باشارة المفردة ولو كانت
الناطقة المستتية او غوط الحيا بدايه واخرج بكو المسلم البائع العاقل الذي والصبي والمجنون والمعتوه
والمدعوش والبسيم والمغمي عليه والناثم واخرج بالتنبيه كذا انت امي فانه باطل وانظر التخييم والظن
كما في القرستان **قوله** فلا يظهره لذي لانه ليس من اهل الكفارة ويصح عند الشافعي رفع الله تعالى عنه
وعن سائر الائمة **قوله** زوجته وان لم يدخل بها غير ما قلناه او رتقا فلا يصح الظاهر من الامة والمديرة
وام الولد والملازمة والمستعانة ولا من الاجنبية الا اذا اضاف الى سبب الملك كان نكاحا وانت
على كظركي ولا من المباشرة بواحدة او ثلاث نهر **قوله** او ما يعسر عنها كالراس والرقبة **قوله** او
تشبه جزئيا مع غيرها كصنك ونحوه **قوله** يحرم عليه اربعة عظماء يحرم النظر اليه من اعضاء
محرمه كاللحم والفخذ والعزج والطلق المحرم فيشمل المحرمه نسباً وصهرية ورعا كما في البحر
واخرج بالحرمة الجلال كزوجته الاخر **قوله** بوصف متعلقة بحرمة **قوله** لا يمكن زواله كالاخيه
الاخيه وام زوجته بحرمته بوصف الصهرية الغير لا يمكن زواله **قوله** فخرج تشبيهه بخت زوجته
لان حرمتها موقفة بكون امراته في عصمته **قوله** او مطلقة فلا تالان حرمتها موقفة بنكاح زوج
غيره **قوله** وكذلك بحرمته مثلها المولدة كما في المحيط **قوله** يجوز اسلامها من وصية ورتبها
كتابته كما في البحر فالمحرمية حرمتها مدبره بالنظر الى بقاء وصف المحرمية غير مبدية اذا انقطع
قوله فلو شجرها لغيره ابيه او قريبه قال في البحر وينبغي عدم التقييد بالاب والقريب لان فرج
الرجل الاجنبى محرم على التابيد ايضا **قوله** تبع للبحر وهو تبع صاحب المحيط باختلافه **قوله**
ورده في الشهر بما في البدايع اه النص مقدم على البحث **قوله** نعم يرداه قد يحجب عنه بان قول
البدايع كون المصاهر من جنس النساء اخرج به شيئا خاصا وهو الذكور لان جنس الذكور
فلا ينافي ما في الثانية او بان هذا الشرط صريح وما ذكره الثانية من الكنايات اذ لم يذكر
فيه الظاهر ونحوه **قوله** الرشوة وهي مثلثة الرادح حرام عندنا والحيلة في الحل ان يستاجر
الدافع مدة معلومة اجير وخدتم بسلعة حاجته فيتحقق تسليم نفسه وان لم تتم ولا يحرم
دفعها على مضطر لقضاء حاجته **قوله** كانت على كامي ان مما انه يصح فيه نية الظهار ولو نوى
طلاقا او ايلا او كرامة فكما نوى كما في القرستان **قوله** وصح اضافته الى الملك المراد بالاضافة
هذا التعليق بالنسبة الى السبب والمراد بالاضافة الى الملك لا يقع فيه وهو حال قيام النكاح **قوله**
ماية مرة مفعول قال ان كره هذا اللفظ مائة مرة كنه ان كان في مجلس واحد ونفس التاكيد
صدق قضاء وان فقد المجلس لا يصدق كما سيل كره الشرع قيل الغدوق **قوله** وظاهره انهم
لفوا بان تقول انت على كظركي انا عليك كظركي كظركي واما ان لغوا لانه ليس اليها والمراد
بكونه لغوا انه لا يكون بينا ولا ظهرا **قوله** فلا حرمة عليها ان تملك من جماعها **قوله** ولا كفارة
ان الظهار ويمنى **قوله** به لينتج متاعا في شدة الوهانية للشرب لا عن علي بن صالح عن الحسن
بن زيادة من صحته ظهرا لها وعليها كرامة الظهار وروى عن ابي يوسف اشهر **قوله** على ما
في الشهر ام يحشوا وفي نسخة كما في الشهر قال فيه ولو حذق على ما في البحر لم اره وينبغي ان لا يكون
مظاهرا اشهر وفيه نظر بل ينبغي ان يكون مظاهرا هو اشهر والظاهر ما في البحر ولذا اقتصر عليه
المجوس في شرحه مع كراهة مشايخه للشهر لاحتمال ان المراد كظركي على غيري وهذا الصريح
امانة الكناية فلا فرق بين ذكرها وخذنها كما ياتي عن الثانية للاعتناء على النية **قوله** او اسك
اه كل ما صح اضافته الطلاق اليه كان مظاهرا حرمه خبز اليد والرجل **قوله** او فخرج امي او

فخرج بنته والمراد انه قال ذلك مردوا بينهما فلا يكون مكررا مع قوله او كذا جرحا **قوله** والذين في شجر
المتن او مجرد عن الشرع **قوله** وقد علمت ردوه من اشتراط كون الظاهر من جنس النساء
قوله يصير امرها كما ذكر من الفاظ مظاهرها والجملة استثنائية **قوله** لانه صريح امي والصريح لا يحتاج الى
نية قضاء كونه حاد اذ يصح ظهرا بالهزل ولا يوجب الظهار نقصان عدد الطلاق ولا يثبت
وان طالة المدة هندية **قوله** ودواعيه كالمباشرة واليقيل والمسهل والنظر الى فرجها بشهوة
بدايه ولا يحكم النظر المظهرها وبها ولا لا الشهد بحد عن الثاني رخصته **قوله** فلا يحرم
النظر ولو بشهوة الا غير فرجها الداخل عن النهر **قوله** وعن محمد مقابل الحلاق المفهوم من
قوله ودواعيه فانه لم يقيده باقامة ولا سفر **قوله** للشفقة في صاحب البحر بغير شهوة قال
في النهر وهو تحريف لان ذلك لا يحض المسافر لكونه من المسن بغير شهوة وهو محرم اتفاقا
قوله وان عادت اليه يملك فيه صورتان ما اذا كانت زوجته امه ظاهرا ثم اشترها وما
اذا كانت حرة فاردت عن الاسلام ولحقته بدار الحرب ثم سبت فلها **قوله** وكذا اللعان فان
تبقى حرمة مؤبدية ولو ملكها او تزوجت بزوجه اخذت تصدقه او يكذب نفسه **قوله** فان
ولم يبق قبله ان قبل التكفير الماخوذ من يكفر **قوله** وقيل عليه اخبر هو قول لغير اهل المذهب
لانه منقول عن ابن جبير ونقل عن الحسن البصري انه يلزم ثلاث كفارات **قوله** ولا يعود
لو فطرنا ثانيا لان الحرمة قائمة **قوله** وعوده بيان لسبب الكفارة نهر **قوله** غرما مؤكدا ان
مستمر ابد لعل ما بعده **قوله** لا كفارة عليه ولا اثم بترك المعزم بجر والكفارة بموت اطفالها
ورفتي **قوله** على استباحة وطهرها انما قد استباحة لان العود عن التحريم يكون بالاستباحة
لكونها ضد المحرم والمراد ان يعتقد ان الوطئ مباح له والحرمة لا غنية **قوله** ان يجهعون
عما قالوا ان عن حكم ما قالوا وهو الحرمة وقوله فيريدون الوطئ ان استباحة ليناسب ما
قدمه والاسبب بالصناعة ذكر الالية قبل تفسيرها **قوله** واللام بمعنى عن او باقية على
حقيقة وفي الكلام حذو ان لنقض ما قالوا بجرا ولقد ما قالوا نهر **قوله** لتعلق حقها ففقا
وديانته ان لم يطا ولو مرة والا فديانته **قوله** وعلى القاضي الزامه ان التحن العشرة بينهما لا
للوطئ لانه بعد الاول لا يطاق لبس قضاء **قوله** بحسن او حزن التخييم بينهما هو ما في التارخانية
وفي البحر عن المشايخ انه يحبس فانه في ضرب اشهر والظاهر اعتنا به **قوله** فان كان كذبت ام
باعتاق او اطعام او صيام **قوله** ولو قيدته بدقت او لورا قد بانها داخل الوقت لا يجوز
بلا كفارة بجر والظاهر ان الوقت اذا كان اربعة اشهر فكثر انه لا يكون ايلا لعدم ركنه
وهو الحلف او تعليق المشقة **قوله** تبطله لانه من الاقوال **قوله** بخلاف مشية فلان فانها
لا تبطله لا يكون تعليق فان شاء فلان في المجلس كان الظهار اشهر مع زيادة **قوله** او
اظهارها انما صححت بنيتها لانه من كنايات **قوله** او طلاقا هو من كنايته ايضا فيقع به بالنية او
دلالة الحال على ما مر افاده في الشهر فتقول الشرع بعد لانه كناية لتعيل لا يقع الظهار و
الطلاق به عند النية وان نوى به ايلا كان ظاهرا عند الكلام على الصحيح كما في البحر **قوله** ويكره
اه امي تحريمها على ما يظهر من عبارة البحر وهو وقيد بالتنبيه لانه لو خلا عنه بان قال انت
امي لا يكون مظاهرا لكنه مكره لقرب من التنبيه وقياسا على قوله يا اخي المنه عن غيره
حديث ابي داود المصريح بالكراهة ثم قال ومثله قوله يا اختي يا بنته ونحوه اشهر **قوله**
ونحوه من كلام ذي رحم محرم **قوله** من ظهرا انما صححت نية لانه شجرها في الحرمة بام وهو
اذا شجرها بظهورها يكون مظاهرا فكلها اول نهر **قوله** او طلاقا انما صححت نية لان قوله انت
على حرام من كنايات الحلاق وقوله كامي تأكيد للحرمة ولم ار ما اذا قامت دلالة الحال على
ارادة الطلاق بان سألته ايلا وقال نويت الظهار نهر **قوله** بتت الاول وهو الظهار
لعدم انالته ملك النكاح ولو طال **قوله** في الاصح هو قول محمد وقال ابو يوسف ايلا **قوله**

ثبت الظهار لا غير فلا عبرة بغيره من طلاق او بلاء او ثبت الظهار وان لم يكن له نية بجره **قوله**
من اتم ولو موطوءة او ام ولد او مكاتبه او مستعارة لانه لفظ النساء الواقع في الآية لا يتناولها
بجره **قوله** لعدم الزوجية فيكون صادقا في التشبيه في ذلك الوقت ولا يتوقف ظهاره على
الاجازة بجره **قوله** كالإيلاء ان اذ اختلف بالله لا يقدر بهذا الربعة انتم لزمه كفارة واحدة
لا شرا ليهك حرمته اسم الله تعالى وهو ليس بمعتود وهذا باقتفاق **قوله** فان بجله صدق
ان قضاء كفاية الشر بنيلته عن السداد قاله **قوله** والا ان كان بجله لا يصدق الا
وبانته **قوله** على المعتمد تبع في هذا التعبير المصنوع وهو مخالف لما نقله شيخه في بجره من ان
المعتمد انه يصدق مطلقا وعبارته و اشار الى انه لو ظاهرا من امواله موارا في مجلس
ان بجله فعله لكل ظهار كفارة الا ان يوجب الاول كما ذكره الاسيحي في وغيره بعض الكتب
فترق بين المجلس والمجلس والمعتمد الاول انتهى ونقله عنه صاحب الهندية واقدم والمعر
في شرحه فثبت التفصيل للاسيحي في وجعله المعتمد مع ان الاسيحي في هو المطلق وقد شبه الحال
على العلامة في السعد فذكر ما لم يشغل **قوله** وكذا الوعظ في كتابها بان قال ان تزوجتك فانت
على كظها من وكفر فان ثوب التاكيد دين ولا فرق بين المجلس والمجلس المعتمد **قوله** ان
كان ظهارا او احدا بجره في كل كفارة واحدة هندية وليس له ان يقدر بها ليل **قوله** بجره ان
الظهار كل يوم فاذا مضى يوم بظهر ظهاره ذلك وكان مظهرا في الاخر وله ان يقدر بها ليل
لان الظرف فيه معنى الشرط **قوله** مع بقاء الاول في حاله ما في البحر حيث قالت علم كظها من اي اليوم
وكلمها جاد يوم كان مظهرا من هذا اليوم واذا مضى بظهر هذا الظهار وله ان يقدر بها ليل فاذا جاز
كان مظهرا ظهارا آخر دائما غير موقت انتهى واما ما ذكره من بقاء الاول فهو صورة ما
اذا قال انت على كظها من اي كلمها جاد يوم فانه لا يشترط ظهار اليوم الاول وكلمها جاد يوم صار
مظهرا ظهارا اخر مع بقاء الاول ولا يبطله الا كفارة كما في الهندية وغيرها **قوله** ومتى
علق شرط مكررا لوقال كلما دخلت الدار فانت على كظها من اي بجره بجره الدخول فيكفر
بعد الدخولات **قوله** لا غشها ان تكون من الوقت المتأخر فيه ويجعل على ان لم يطل في وجب
فان وطئ فيه صح تكفيره كما لا يخفى **قوله** والا جاز سوار كان قبل يوم الجمعة او بعده والله تعالى
اعلم بالصواب واستغفر الله العظيم **باب الكفارة** والجمهور انه الظهار والعود لان الكفارة
دائرة بين العقوبة والعبادة فلا بد ان يكون سببها دائر بين الخطر والاباحة حتى شغل
العقوبة بالمخبر وهو الظهار والعبادة بالمبايع وهو العزم على وطئها لانه نقص للمكر
وقيل الظهار فقط والعود شرط وقيل حكمه شرطان والسبب امر ثالث وهو كون الكفارة
طريقا متعينا لا ينفك عنها وكونه قادرا على ايفاء وقيل كل منها شرط وسبب لم يظهر
في ثمة الاختلاف بين الاقوال بجره **قوله** من كفر ان ما خوذ منه لا يفتق لان الفعل ليس محل
الاشتقاق على البراج على ان اسم المفعول لا دخل له في الاشتقاق الا ان يلاحظ المعنى اللغوي
فانها باعتبار صيغة مبالغة **قوله** محاه بغيرهم منه ان الكفارات جوابه ويدل عليه قول
صاحب البحر واما حكمها فمقتضى الواجب عن ذمته وحصول الثواب المقتضى لتكفير الخطايا
تنبيه ركن الكفارة الفعل المحض من اعتناق وقيام واطعام ومن شرائط وجوبها القدرة
عليها ومن شرطها صحتها النية المقارنة لفعل التكفير لا المتأخرة ومصرفها مائة فلا
يجوز اطعامها الفخ ولا مملوكة ولا الهاشمي الذي فانه مصرف لها دون الحر كذا في البحر
ثم ان في قوله محاه اشارة الى ان الذنب محي من الحقيقة وهو احد القولين ويرجى القول الثاني
ان يفسر لا يوافق مع بقاء في الحقيقة وفي المحيط ما يدل على انها بمعنى القول الثاني حيث
انها قال حشقة من السيرة لاسيما ما خوذ من الكلد وهو التغطية واستر الاثام
ليتم كعد الجرم نفيها انتهى واما الحد فهو ما يوجب قبل فعله ناجد بعده كما في الحد وادان مانع

للفجر من فعله سببه زجر اللغا على بعده ثم الكفارة واجبة على التراضي صحيح كون الامور مطلقا
حتى لا ياتم بالتأخير عن اول اوقات الامكان ويكون موديا لا قاضيا ويتحقق في اخر عمره وباتم بولته
قبل الاداء او لا يؤخذ من تركه ان لم يؤمن ولم يسرع الورثة جاز والاية الاعتناق والصوم بدائع
وان اوجبه كان من الثالث كما في البحر **قوله** بتقدير رقبته من حر المملوك عتق حر من باب ليس
وحرره صاحب الرقبة من الحيوان معدوفة وهي من مملوك من تسمية الكل باسم البعض
مغوب **قوله** قبل الوطئ ظاهر تقيده انه اذا عتق بعده لا يكفي وليس كذلك فانه يصح مع الحرمة
فهذا القيد لشيء الحرمة وانما قيد به للتصريح به في آية الظهار في الاعتناق والصوم وقيل في الاطعام
كما في السعد لان الكفارة فيه منبهة للحرمة فلا بد من تفديدها على الوطئ لكون الوطئ حلالا ولا ولا
ان يقول قبل الوطئ وراعيه ويشترط في العتق ان يكون غير المودة المظاهر منها عند حلالها لانه
يوسف وان يكون رقبته من كل وجه فلا يصح عنها اعتناق الجاني ولو ولدته لاقبل من ستة اشهر من
الاعتناق لانه رقبته من وجه جز ومن الام من وجه حتى يعتق باعتناق الامم وفي الحق ان يكون صحيح
او مريضا والعبد يخرج من الثلث والا لاولوا جاز الوارثة **قوله** فلو ورث الياه تفديع على قوله
واعتاق فان الحاصلة الارث عتق الاعتناق ومودة ارث الاب ان يملكه ذورهم من الوارث
كما انه ثم يموت عن الوارث فلو نوى الكفارة عتق شرته اياه احدها كما يات **قوله** ولو صغيرا
رضيعا او د عليه ان اعطاه الصغير لا مضافي لها فينبغي ان لا يجوز اعتناقه عن الكفارة كما لزم من قوله
لا يجوز اطعامه عن الكفارة واجيب بان اعطاه الصغير سليمة لكنها ضعيفة وجب بهرض ان تكون
قوية فاشبه المريض واما الموصى به عن الكفارة فجاز بطريق التملك لا الا باحة بدائع **قوله** او
كافرا او احمقا او حرييا دار الاسلام كذا في اما المردف فذكره الشرع **قوله** اما مباح الدم بان
قضى عليه بالقتل فقام ما غنى عنه يجوز وقال البقال لا يجوز وظاهر التقييد بالعصوان انه اذا لم
يعف عنه لا يجوز التناق **قوله** او موهونا وسبي في الدين ويرجع على المولى لان السعاية ليست بدل
عن الرق كذا في البحر **قوله** او مد يونا ولو اختار العدم العبد لان استغراق الدين به رقبته
واستعانة لا يحل بالرق والملك فان السعاية لا تجوز الاخراج عن الحرية فوقع تحريمه من كل
وجه بغير بدل بحر **قوله** او مودة من غير خلاف هندية **قوله** وحده او عبد حري في دار الحبيب
كما في الحر وقوله خلة سبيله قيد به لانه لا يعتق له فيها الا بالتخلية كما يتبادر من البحر **قوله** خلافا
لظاهر اعتناقه الجواز فان الثاني بعد الجواز البقال فقط **قوله** ان يصح بيعه انما جاز لانه كالعود
وقوله والا لاس لا يجوز لانه كالعلم كما في البحر **قوله** او رتقا او قدنا وكذا لو كانت عتقا او برضا
او ردا او خنث **قوله** او مقصور الا ذنبي ان كان السمع باقيا **قوله** او مكاتبا انما جاز عنها لان
الرق فيه كامل فان كان الملك فيه ناقصا وجوز الاعتناق عنها بغير كمال الرق لا كمال الملك وحل
الرق بغير كمال الملك محرم وفي المكاتب لا المدبرة وام الولد وتفسخ الكتابة بالنظر الى
جواز التكفير واما الاولاد والاكساب فاملة للعبد بحر **قوله** لا الوارث اما اذا عتقه الوارث
صح لتضمنه الاجار من بدل الكتابة المقتضى للاعتناق وان لم ينب عن كفارة المورث لبقاء الكتابة
بعد الموت فلا ملك للمورث فيه بخلاف عتق سيدة حال الكتابة بحر **قوله** وكذا يقع عنها شراء قريصة
المراء بالشراء ان يدخل في ملكه بضعه كالهبة وقبول الصدقة والوصية والمراء بالقربى والهم
المحرر **قوله** بنية الكفارة ان عن الظهار صرح بها او نفيها ولا عبرة بنية المتأخرة **قوله** بخلاف الارث
اذا نوى التكفير بالمورث عند موت مورثه لعدم الضيق **قوله** باقية ان قبل الميس كما يؤخذ مما لا
قوله استحقاقا وجهه ان اعتق رقبته كاملة بكل ما بين والقصا ان تمكن على ملكه ومثله غير مانع كن
افصح شاة للاصحية فاصابة السكين غيرها والقياس عدم الجواز لارم بعتق النفس لكن التقيد ان
في الباء **قوله** كما يجب ان قديا في قول المصنوع واعتناق نصف عبده **قوله** لا يجوز فانت جسد المعتق
ان منفعة البصر والسمع والنطق والبطش والسي والعقل قرستان والمراد انه اذا فانت منفعة

بتمامها في ما قدمه من لا يجزئ عنها **قوله** لانه هالك حكاه الله في البحر بقوله لانه بقوات جنس المنفعة بغير
لوعته فانت من وجه تجل في نقصانها وهو اول **قوله** ومريض لا يجزئ برفه لانه متباها خائفة **قوله**
وساقط الاسنان لعدم قدرته على المضغ والوالجية **قوله** والمقطوع يده مثله امثلها او امثل الرجلين
والملوح الياس الشقة فالمعقد **قوله** او بها ما من ايها ما يديه اما سقوط ايها من الرجلين في ايا السقوط
انه يجوز **قوله** او ثلاث اصابع من كل يده لان الاكثر حكم الكل **قوله** او رجلاه لغوات منفعة للشي
لانه متفرد عليه من **قوله** ومعتق ومغلوب الذرة البحر وكذا المعتق والمغلوب **قوله** ولا يجزئ مدبر
وام الولد لاستحقاقها الحرية بحرية فكان الرق فيها ناقضا والاعتاق عن الكفارة يتم بحال الرق
كالبص فلا يجوز بيعهما **قوله** ومكاتب او بعض بدله لانه يحيد بموضع وروى الحسن الصحة لان
عقده معلق باذا كل البدل فلا يثبت شئ من العتق باء البعض بحيث **قوله** وفي حلية الجواراة الضهير
يعود لا التجرير المعلوم من المقام وانت ضميره نظير الضهير **قوله** بعد ضمانه ان بعد ضمير الشريك اياه
فيتمه صحة **قوله** لا يمكن التمسك ان في تقييد صاحبه حيث لا يمكن استقامته وقد بسبب اعتاق المنفعة ثم
اذا احتول اليه بال ضمان فتكون ناقضا فلا يجزئ به كالتدبير **قوله** ونصف عنده اه هذا مذهب الامام
عندها اعتاق النصف اعتاق الكل فحصل عتق الكل قبل الميسر **قوله** فان لم يجد الظاهر ما يوثق عطف
على محذوف تقديره هذا ان وجد ما يوثق ان لم يجد رقبته بعقدها ولا يغيرها فاضلا عن قدر كفائه
وقدر الكفارة للمعتق فقتل لومه والذبح لا يعمل فقتل شهر بجر **قوله** وان احتاجه لخدمة جباله
المفهوم فكانه قال اما ان وجد تعين عتقه وان احتاجه لخدمته **قوله** او لقضاء دينه قال في البحر
الدين لا يمنع تحريم الرقبة الموجودة ويمنع وجوبه شرأكمها بحال على احصاء القولين **قوله** كما في البهرة
تفريع على قوله وان قوله وان احتاجه **قوله** الا ان يكون زنا لما كان طاهرا رجوع الضمير الى المولى
فيفيد الله اذا احتاجه الى الخدمة لا يلزم عتقه وهو ينافي ما في البدائع وفيه الشرح بها للبحر رجوع
الضمير الى العبد **قوله** ويحتمل رجوع المولى ان ضمير يكون وهو لصاحب الضمير قال الشريف المحرر في
شرحه ولو قيل بجواز الصوم اذا كان المولى زنا لا يجزئ من كونه اذا اعتقه لكان له وجه وجيب **قوله**
ولا يعتبر مسكناه ان لا يكون به قادر على العتق فلا يتعين عليه بيعه وشراء رقبته بجزء الصوم لانه
لهما سم ولباس اهله خزانته وتقييدهم بالمسكن فيفقدان لو كان له بيت غير مسكن يتعين عليه بيعه وفي
الدر المنثور ولا يعتبر ثياب الله لا بدله منها انتهى وتقييد بما لا بد له منها فيفيد انه يتعين عليه بيع
مالا يحتاج اليه منها **قوله** والا فتولا ان قيل يجوز لانه محجود اعلم بانه يحل له الصدقة وهو شريك
الى ان ماله محقق بالعدم حكاه كونه مستحق الصدق الى الدين كما لا يخفى للمحقق لا يمنع التيمم وقيل
لا يجزئ وذلك لمحمد ما يدل عليه فانه خص الصوم لما بعد قضاء الدين وذلك لان ملكه الذي هو في
ماله كامل بدليل انه يملك جميع التصرف فيه ولو كان له دين على آخر فان قدر على اخذه من لم يجزه
الصوم والا اجزاء كلها في البحر **قوله** ولو عليه كفارتان ان نظرها رساقه مسا ق المعصوم مع انه يثبت
وصاحب البحر ومن بعده مالم يتفوا عليه وكذلك نفس المولى كما تقيده عبارة في شرح الملتقى وفي
في المحيط عليه كفارتا يمين وعنده طعام يكفي لاحداها فصام احداها ثم اطعم عن الاخر لم يجز صومه
لانه صام وهو قادر على التكفير بالمال ويستغفر منه ما لو كان عليه كفارتا نظرها وفي ملكه رقبته ففصام
عن احداها ثم اعتق عن الاخر انه لا يجوز تجل في مالو اعتق او لا انتهى **قوله** وبعبارة كلام
في الصوم اما العتق فما نزع عن من اعتق عنه على كل حال **قوله** لزم العتق وانقلب صومه فلا **قوله**
ولا قضاء لولا فطر لانه شرع فيه مستقلا لا يلزم ما خلافا لغيره بجر **قوله** ليس فيها رمضان ممنوع
الصوم لزيادة الالف والواو حمون **قوله** وايام شهر عن صومها وفي يوم العيد والايام التثريب لان
الصوم بسبب الشهر عنه ناقض فلا يتاثر به الكامل ورمضان في حق الصوم المقيم لا يصح غير الفرض
الوقت وفي اقتصاره على ايام النية وشهر رمضان دلالة على انه لا يشترط ان يكون فيها وقت
نذر صومه لان المنع والمعين اذا نوى فيه واجبا آخر وقبح محاذير تجل في رمضان وفي كلامه اشارة

408
لان هذه الايام لو دخلت على الصوم انقطع التتابع صامها او لا لا مكان وجود شهرين وهو من غير
عنهما بجر **قوله** قيل مفرقة من تقديم الميسر هو مصدر كالمس **قوله** وكذا كل صوم شرط فيه التتابع
ككفارة افطار ويمين ونحوه معني شرط فيه التتابع اما المعنى الثاني عنه فان التتابع فيه وان لم
لكن لا يستقبل الا افطر فيه يوم كوجب مثلا لانه لا يرد على رمضان وحكمه ما ذكرنا كذا في الفتح من
الايام **قوله** بعد ان يبيع الفطر وغيره الميسر او لا **قوله** تجل في الحيض فانه لا يخلع كفارة الفطر
وكونه لانه لا يجزئ شهرين خالين عن حيضها تجل في كفارة اليمين وفي البدائع عليها ان فصل ايام
القضاء بعد الحيض بما قبله حتى لو لم تصل وافطرت بعد الحيض استقبلت لحيضها التتابع بلا ضرورة
تجل في نفاسها فانه يقطع وهذا مما خالف فيه النفاس الحيض **قوله** الا انه التي يلزمها استقبال الصوم
لانه قدرت على مراعات التتابع فليزها **قوله** او بغيره لا حاجة اليه لفرضه بالاول **قوله** وطنا على غير
مفطر كان وطنا ليللا مطلقا او نهرا ناسيا كفارة الهندية اما اذا وطنها نهرا علمه اهل الجمل صومه **قوله**
فالوجه في كفارة الوطنة ان القتل الذي لا يفسد الصوم بجر **قوله** مطلقا هو قولها وقال ابو يوسف الشر
عدم فساد الصوم فلو جاز معها ليللا ونهرا ناسيا لا يستأنف والصحيح قولها لان المأمور بصوم
صوم شهرين متتابعين لا ميسر فيها فاذا جاز معها خلا لهما لم يات بالمأمور به واذا اوفى خلا لهما
انقطع التتابع بجر **قوله** لكن نقل القهستاني ما يوافق من ما في البحر عهدها رتبة كذا في وكذا اذا استأنف
الصوم ان وطنها من المظاهر منها ليللا وكذا البسوط والنظم والهداية والكاغ والقدرور والمفرد
والزاهد والنق وغيرها وبجر وقول الابياني في شرح الطحاوي بالليل عدا وناسيا لا يلتزم ان يجزئ
الهداية كلام الهداية والمصنف على انه قيد اتفاق كما فعله صاحب الكفاية ومن تأيد
عدم التتابع صاحب الهداية لذلك انتهى وعليه فيكون تأويل الآية قبل ان يتماسا عدا لان النسيان
يعيد لانه كثير من الاحكام **قوله** لا يطلق النقص في الاطعام الا انه يمنع من الميسر قبله لانه ربما
يقدر على الاعتاق والصوم فيعتاق بعد الميسر والمنع لمعنه في غيره لا يمنع المشروعية في نفسه استقام
عن الهداية **قوله** وتقييد ان النقص فيها يقبل الميسر **قوله** او مستحق هو الذي استغناه مولا
رقبته كان يوجد مثلا واخذ من اجرة ما شاء عن نفقة كعب اعتق نصفه فاستهلك باقيه **قوله**
على المعتمد من جريان الحجر على الحد السيف وهو قول الصاحبين فلو اعتق السيف عبده في كفارة الظهار
يسمى في قيمته ولم يجز في كفارة حمون عن ضمانه الاكمل **قوله** المذكور وهو شهران متتابعين
حمون **قوله** ولم يتنصف جواب سوال اشارة اليها في البحر بقوله فان قلت لم يكن الرق متصفا بالصوم
الكفارة مع انه متصف بنعمة وعقوبة قلت لما كان فيه معنى العباد لم يتنصف لان العباد كالصلاة
والصوم يستوي فيها الحلال بين المحرم والعبد **قوله** وليس للسيد منعه منه لتعلق حق العبد وهو
المراة بها **قوله** لعدم اهلية التملك ان من العبد فلا يصير مالكه بجر لا يملك العبد شيئا ولا يملكه
مولا وان الاطعام والاعتاق شرطهما الملك **قوله** الا في الاحضار ان فان المولى ان يبعث عنه ليجل
فاذا اعتق فعليه وعقوبة بجر **قوله** فيقطع عنه ان يرسل هديا يذبح عنه في الحرم ويتصدق به والطلاق
الاطعام على ارسال العبد غير مشهور قيل نذرا وقيل وجوبا للاف في التزم وعدمه كما في البحر
غيره وعبرة البحر عن البدائع لواحد بعد ما احرم باذن المولى ذكر القدرور في شرح مختصر
الكرخي انه لا يلزم المولى اتقا وهدن لانه لو لم يزم لزم الحق العبد ولا يجب للعبد على حق فاذا اعتقه
وجب وذكر القاض في شرحه تحت الطحاوي ان على المولى ان يذبح عنه هديا في الحرم فيحل لان هذا
الدم وجب لبلية ايجل بها العبد بان المولى فصار بمنزلة النفقة والنفقة على المولى كذا ادم الاحصاء
انتهى وقد يقال من نفع الوجوب لا يفي الدب بل يقول به مراعاة القول الآخر **قوله** لم يرض لا
يرجى بروه ولو كان الميراثا **قوله** ان ملكك ستين مسكنا اما اطعم ملكك ليعم ذكر القيمة بعد
الاباحة فذكرها بعد بقوله وان غدا هم اه وقيد بالمسكين لا خبز للفقير فلا يجوز اطعامه والكفارة
تليها واباحة لا لاخراج غيره من مصارف الزكاة فانه يصح صرفها للجييع ومنه مالا وعليه دين

فهو فقير كما في البحر **قوله** ولو حكمنا طعام واحد ستمين يوما **قوله** ولا يجوز غير المراهق الا ان يقول
ولا يجوز من دون المراهق لان غير المراهق صادق بمن هو اكبر منه **قوله** قد رافد في نصف صاع
من بر او صاعا من تمر او شعير ودقيق كل كاسله وكذا السويق ولود في بعض من الخنثى والبعض من
الشعير حار اذا كان قد رافد الواجب كان يدفع ربع صاع من بر ونصف شعير وانما جاز التكميل بالاف
لا اتحاد المنصوص وهو الاطعام ولا يجوز التكميل بالقيمة كما لو ادنى نصف صاع من تمر جيد سوا من صاعا
من الوسط **قوله** ومصر فا فلا يجوز اطعامها اصله وفرعه واحدا الزوجين ومملوكه والرهاسي وكذا
الطعام الذي يجر **قوله** من غير المنصوص فلو دفع نصف صاع بر او صاعا من البر او اقل من نصف
صاع بر من صاع من قيمته لم يجز لان العدد في المنصوص لعين النص لا لغيره ولو لم يعتبر
لزم ابطال التقدير المنصوص عليه في كل نصف وهو باطل وعليه ان يتم للدين اعطاه ما قدر
من ذلك الجنس فان لم يجد استأنف حرم عن الفقة **قوله** اذا عطف اس عطف القيمة بالنص
على المنصوص المفهوم من قوله كالفقة يقتضي ان القيمة غير المنصوص استأنف وفيه نظر والقيمة
اعلم من قيمة المنصوص عليه او غيره **قوله** وان اساد الاباحة انما كفت الاباحة لو سدد الا
طعام فيها وكذا في الفدية هو حقيقة في التملك فان قيل المباح يستملك المباح له على ملك المبيع او على
ملك نفسه قلت اذا صار ما كولا زال ملك المبيع عنه ولم يدخل في ملكه احد **قوله** ففداهم وشاه
الفدا بالمطعام الفدا او العشا بالمعق طعام العشا بالكسر **قوله** واعطاهم قيمة العشا فيكون
جامعا بين الاباحة والتمليك وكذا يجوز اذا ملك ثلاثين واطعم ثلاثين غدا وعشا بجرهما او كره
الشرح هنا يستغنى عن قوله فيما ياتي وجزا الجمع بين التملك والاباحة **قوله** او عشا ثلثين او سحر
قوله واشعيرهم ولا اعتبار بمقدار الطعام بعد حصول الشبع حتى روي عن الامام في كفارة
اليامين لو قدم اربعة ارفعة الى عشرة ساكين وشبعوا اجزاء وان لم يبلغ ذلك صاعا ونصف
صاع تاتار خائبة وهل المراد الشبع او ما اعتاده كل كل منهم **قوله** بشرط ادم في خبر
شعير وروى ليكنهم الاستيعاب الى الشبع وهذا ما عليه بعض المشايخ واليه مال الكرخي وقال
بعضهم لا يجوز تجيز الشعير بناء على ان محمدا نص على خبر البسة الزيادة **قوله** لجوز الحاجة ان لان
حاجة هذا الشخص تجوز بغير الايام فكل من ساكين بكرة الحاجة حكما فكان قد ادا حكم **قوله** ولو
اباح كل الطعام اه المراد بالاباحة التملك وقوله عن يومه ذلك الاول ان يقول عن ساكين واحد **قوله**
لقد التقدر حقيقة وحكما على المستقلين قال في المثلثة لما اندفعت حاجته في ذلك اليوم فالصواب
بعد ذلك يكون اطعام الطعام فلا يجوز **قوله** عن ظهارة بدل من الظهيرة عينة **قوله** صح ان عن كفارة
ظهار الامر لانه طلب من التملك مغني والفقير قاض له اولاهم لنفسه فيحقق تملكه ثم تملكه **قوله**
على ان ترجع مثله اذا قال الساقع على ان ارجع لانه لما قبل الشرط فقد التزمه باختياره افاده **قوله**
نفع الدين يرجع لان ملحق الامر بقضائه موجب للرجوع لان الدين مضمون في الدنيا والآخرة
فشئت الرجوع على الامر لا يكون رجوعا باكثر مما سقط عنه ذمته **قوله** لا يرجع على المذهب لانه لو
رجع بغيره والامر لرجع باكثر مما سقط عنه ذمته الامر لان الوجوب من احكام الآخرة وشئت الرجوع
ليقتضى الوجوب في الدنيا والآخرة ولا يجوز ان يرجع باكثر مما سقط عنه ذمته عن الفهر **قوله**
بشرط الشبع لا حاجة الى ذكره للتصريح به في قوله سابقا والشعيرهم الا ان يقال ان ذكره هو الا فادة
تتبع اشتراطه لكل كفارة **قوله** سون القتل لو قال فخرج كفارة القتل فانه اطعام فيها لكان اولا
قوله في المدينة وروى الحسن عن الامام انه لا بد من التملك والمعتد على ما في المص **قوله**
لصوم في شيء فان **قوله** وجانيه كان حلقا وغلغله راسه بهذ فانه ان شاء ذبح وان شاء اطعم
كل فقير نصف صاع وان شاء صام عن كل نصف صاع يوما فاذا اباح في الاطعام صح **قوله** دون الصدقات
ان الزكاة وصدقة الفطر **قوله** انما شاع بملك اطعام وطعام كفارة الظهار وكفارة البين
وشل كفارة الظهار كفارة الفطر وكفارة قتال الصيد فان الله تعالى قال او كفارة طعام ساكين

وانما جاز الاباحة لان ما ذكره حقيقة في التملك من الطعام وهو يحصل بالاباحة **قوله** واذا ذكر كفاة
وصدقة فكل كما في البحر **قوله** شرط فيه التملك لان الايمان والاداء للملكية حقيقة بجر **قوله** لا تجز
المجلس فلا حاجة الى نية التعيين لانها في الجنس المستحب لسوقا له **قوله** بخلافه في اختلاف الجنس
كما اذا كان عليه كفارة يمين وكفارة ظهار وكفارة قتل فاعتق عبدا عن الكفارات لا يجوز
الكفارة بجر **قوله** الا ان يكون بطل كذا استثناء من قوله بخلافه في اختلافه المفيد عدم الجواز يعني
لو اعتق في الصورة المتقدمة رجا ب نأويا ان يكون اعتق رقبته عن واحدة منها لا بغيرها
هكذا جاز بالاجماع ولا يخرجها من المكفر عنه محيط وما افاده ظاهره من انه يفر بكل رقبته
كل واحدة من الكفارات غير فان مقابلة الجمع يقتضي التخصيص على الاجاد فكانت جميع هذه
قوله بعينه فعل مضارع صفة لواحد من ان يعين من الظهارين غدا وفي نسخة يعينه بالياء
الموحدة وهي بمعنى الاخر **قوله** التي كثر عنها من عن ظهارها **قوله** وعن ظهارها وقيل لا
راجع الى جميع الصور **قوله** لما مر من قوله بخلافه في اختلافه **قوله** ففهم عن الظهار ان يصح
اعتقها عن كفارة الظهار **قوله** استحقاقا والقياس عدم الجواز للمجتهل في تخلف الجنس وهو
معه **قوله** لعدم صلاحيتها للقتل فانه لا بد فيه ان تكون الرقبته مؤتمنة للاية ونظير ذلك
ما اذا جمع بين المرأة وشبهها او ختمها وكفرها معا فانه كاشا فارقتين لم يصح المقدر على احدهما
وان كانت احدهما متبرجة صح في القارعة بدائع **قوله** برقبته واحدة فان كان برقبته
الفاقاجون **قوله** كما مر نعت لظهارين من امرأة او امرأتين انترين **قوله** كفارة شئ
الشارح ان شئ المتن الذي في شرح المص **قوله** لم يصح ان يصرها فلا يبرأ صحة عن احدهما فلو
شئ الشرح معنى لكن لما كان فيها ابراهام انه لا يصح اصلا اصلها المص حال شدة وانما
صح من واحد فقط لانه نادر وقد روي في الظهارين اطعام مائة وعشرين فلا يجوز صرف
التقصان عن العدد لا يجوز فالواجب في الظهارين اطعام مائة وعشرين فلا يجوز صرف
الواجب الاقل كما لو اطعم ثلاثين مسكين لكل واحد صاعا فانه لا يكتفي عن ظهار واحد بجر
قوله خلافا لما في الجواز ذلك عنهما ورجح الاتقان لانه في المؤذن وفاء لهما والفقير
مصرف لهما فصار كما لو ملكه به فيعتق او اخلف جنس الكفارة **قوله** ورجح الكمال حيث
قال كما سيجيء الى نية التعيين عن اختلاف الجنس بخلاف اليها لتمييز بعض اشخاص ذلك
الجنس وفيه اعتبار وذلك في العتق فانه لو كان عليه كفارة ظهار لا مداتين فاعتق عبدا نأويا
عن احدهما صح بقبضه ولم يبلغ وحله وطهره مع اتحاد الجنس فليصح في الاطعام لثبوت غرضه
وهو حلها معا انتهى **قوله** صح عنهما لا اختلاف في الجنس **قوله** والا حصل ان نية التعيين
ان كفارة الظهار معا وانما قلنا ذلك لانه اذا عني احدهما للتكفير صح وحل له قربانها
كما في البحر **قوله** المتحد بسبب اشار به الى ان معنى اتحاد الكفارتين اتجا وسببها وكذا لا
ختلاف قاله في البحر والا حصل ان ما اختلف سببه فهو المختلف وما لا فهو المتحد
الصلوات كلها من قبيل المختلفة حتى ظهر الدين من يومين وصوم ايام رمضان من قبيل
ان كان من سنة واحدة وان كان من سنتين فهو المختلف **قوله** مفيد الاوضح مفيدة والمختل
سببه كالافطار والظهار فيصح نيتها **قوله** وقت التكفير واعتبلا امام احمد وقت الوجوب
والامام الشافعي سعة الله تقلا عنهم اجمعين اغلظ الحالين والوجه لنا ان القدرة انما
يحتاج اليها لاداء فيشرط وجودها وعدمها عنده **قوله** اطعم مائة وعشرين ان الكلمة واحدة
قوله فيعين على ستين منهم كما لو غدا ستين وعشيت ستين وغيرهم فانه لم يجزه الا ان يعيد
على احدهم النوعين منهم غدا وعشا **قوله** للزوم العدد وهو الستون وقوله مع المقدار
وهو الغدا والعشا في الاباحة ونصف الصاع في التكميل في المسئلة السابقة انما وجد
العدد دون المقدار **قوله** ولم يجز اطعام قطيع من الابيض في التملك كما افاده صاحب

البعد في شمع قول المص وهو تحيد مقته ثم ان هذا مكر مع قول الشارع سابقا ولا يجوز غير
الموافق قوله ولا شعبان مكر مع قوله سابقا واشبههم فانه لا يبعد عنهم هذا الوصف قبل تناوله
فتأمل والله سبحانه وتعالى اعلم واستغفر الله العظيم **باب اللعان** مصدر لاعتن قياسه وسماه
او سماعي والقياس الملاعة وتنفرد المعاملة غالباً فافهم بياها كياساً ميسرة ومن غير الغالب
ياومها ميسرة ويوماً حكاه ابن سيده فاذا صا حب الشهر **قوله** من اللعان ان مشتق منه لانه
المزيد يشق من المجرد **قوله** والا بعد ان عن رجمة الله تعالى او عن منال الابصار والاليق الثاني
بالمؤمنين كما اخذوا القريستان وعطف الابعاد على ما قبله عطف تفسير **قوله** للنعنة نفسه قبلها
او هو من باب التغليب فالتكرار باللعن ما يعم العقاب ووجه التغليب السبق المذكور او لما كان اللعان
سبباً لللعن اطلاقاً عليه واصل فيه ايات النور من قوله تعالى والذين يهود انما هم الاقوال
حكيم واختلفت سببته ولها فروع النجى عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه انهما ان هلال بن امية
قذف امراته عند النبي صلى الله عليه وسلم فبذلك بن سحيا فقال النبي صلى الله عليه وسلم اني
والاحد في ظهورك فقال يا رسول الله اذا كان احدنا على امرته رجلاً ينطق بيمينه فيقول
الله صلى الله عليه وسلم يقول النبي والاحد في ظهورك فقال هلال والذين يهود انما هم الاقوال
والنبي ان الله ما يبرأ ظهورك من الحد فنزل جبريل بقوله تعالى والذين يهود انما هم الاقوال
كان من الصادقين فانما النبي صلى الله عليه وسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اني
صلى الله عليه وسلم يقول الله يعلم ان احدهما كاذب فلهذا منكم تايب ثم قامت فشهدت فلما كانت
عند الخامسة وعظما وقال انها موجبة فتكلمت وكلمت حتى ظننا انها ترجع ثم قالت لا افصح قومي
سائر اليوم ففقت فقال النبي صلى الله عليه وسلم ابعدوها فان جارت به اكل العينين سابغ
الايتين خيل الساقين فربو لشريك بن سحيا فجات به كذلك فقال النبي صلى الله عليه وسلم لولاما
مضى من كتاب الله تعالى لكان ولها شان استمر قال في المصباح خذ في امره **قوله** وغدعا
شبهات او افادته لا بد ان يكون اهلين للشهادة ولو قذف بكلمة او بكلمتين اربع روجان
له بالزنا لا يكفي لكان واحد من بل لا بد ان يلاعن كلا منهن على حدة بخلاف ما اذا قذفها
مراحيث يجب لكان واحداً منهن **قوله** كثر هو الزنا ان اعتبرناه برام فاللعان لما كان شاهداً
لنفسه كثر عليه اربع افادته في شرح الملتقى **قوله** مؤكداً بالايان ان مقويات بها فان لفظ
اشهد يحتج على المشاهدة عن يمين وعلى القسم كما ذكره في الشهادات وفي الدلائل ليرتد
من الايمان ما يتعد من جانب المدعي الاضا وفي القسامة **قوله** معروفة شبهة دته باللعن ان
بعد الدابة بان يقول لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين **قوله** لانها كثر اللعان ان على
انفسه فلا يتأثر بكثرة الاعيان وعليه **قوله** فلما كان العقاب روع لها ان اجزى لبقا لفظ
والنفقة منه **قوله** مقام حد القذف في حقه ان بالنسبة اليها لا مطلقاً والالم يقبل شبهة دته ليد
مع انها مقبولة كما ذكره الشرح في حد القذف **قوله** مقام حد الزنا في حقها ولا يصح الغشوة ولا
بدل والمضلع اذ كل من حد القذف والزنا لا يحتمل ذلك جموع **قوله** سقط عنه حد القذف ان كان
كاذباً وهي صادقة فيه **قوله** ومنها حد الزنا ان كانت كاذبة وهو صادق او بحد **قوله** لان
الاستشهاد بالله ان من الكذابين والسجين والتا اذ اتان **قوله** حذرك ان مع الكذب **قوله** بل
اشد لان فيه عدم مراعات مقام الا لوهية حيث تجرد على ذكره كاذباً فارجح بطول عذابه في
الآخرة بذلك بخلاف الحد لاسيما على القول بان حارب **قوله** وشركه قيام الزوجية اعلانه شرط
وجوب اللعان بعضها يرجع على القاذف خاصة وبعضها الى المقذوف خاصة وبعضها اليهما جميعاً
وبعضها الى المقذوف به وبعضها الى المقذوف فيه وبعضها الى نفس القذف اما الاول فواحد
وهو عدم اقامة الشبهة على صدقه واما الثاني فثلاثة وجوه الزنا منها وعفتها عنه واما
الثالث فالزوجية بينهما والحريه والعقل والاسلام والبلوغ والنطق وعدم الحرز قد فلا

لعان يقذف النكوحه فاسد اولاً بقذف المبائة ولو واحدة بخلاف قذف المطلقة رجوعاً ولو
قذف زوجته بنكاح الزوجية وجب اللعان واما ما يرجع الى المقذوف به فهو الزنا واما ما يرجع
الى المقذوف فيه فكل منهما دار الاسلام واما ما يرجع الى نفس المقذوف فانه يكون بصريح الزنا
قوله قد قذف يوجب اللعان في الاجنبية بان يكون عفيفة من الزنا منق و قد علمت شروط وجوب
قوله خصت بذلك انما يشترط كونها ممن يحق قذفها المفاد من قوله قد قذف موجبه الحد الاجنبية
قاسم الاشارة راجع الى معلوم من المقام ولا تشترط عفة الزوج فلو كان فاسقاً جاز
اللعان وان كان لا يحق قذفه **قوله** وكنهه شبهة دته هذا ينبغي عنه التقدير وقد كثر التكرار
من المص والشارع في هذا الباب **قوله** واللعن انما جانب والفضيلة جانبها قاله في **قوله** و
الاستماتع انما لدواعي ومن حكم وجوب التقدير بينهما وقوع البابين بهذا التقدير في حد
قوله لا يجتمعان ابدالاً ما دام صديقاً فيه الحريه اتفاقاً واما اذا كذب نفسه بحد ففقد
طلقت طلاقه بانيته وجاهله ان يثبت وجوباً وعند ابن يوسف والشافعي رضي الله تعالى عنهم محرم
مؤيداً **قوله** من هذا هو هل الشهادة ان لا يدايرها لا تحملها فلا يبين محلو كين ولا يبين من احدهما
مملوك او جيب او مجنون او مجرد وفي قذف فان قلت يشك عليه جريانه بين الاعيين والفاستق
مع انه لا تقبل شبهة دتهما قلت هي من اهل الاداء الا انها لا تقبل للفسق في الناسق ولعدم التمييز
الاشهر حق لو قطف قاض شبهة دتهما صح قضاؤه ولم يجز الاعين هذا لا التيمم لانه قادر على ان يميز بين
نفسه وامراته من **قوله** على المسلم فلا لعان بين الكافرين وان قبلت شبهة دته بعضهم على بعض لان
اللعان شبهة دته مؤكدة بالايان فلا يكتفي باهلية الشهادة بل لابد معها من اهلية الجين والكافر
ليس من اهل الكفارة وكذا لا يجوز بين مسلم وكافرة من **قوله** فمن قذف امرا او بحد ففقد
بالبيته قذفه فانه لو انكر ولم يكن له ابنة سقط اللعان و دخل في الاقرار ما اذا قذف رجل امرأة
رجل فقال الزوج صدقت كما قلت فبعد قاذفاً ولا عن ولو قال صدقت من غير زيادة لم يكن
قاذفاً بخبر والقذف في اللغة الرق مطلقاً وشريفة ربي مخصوص وهو الرمي بالزنا والنسبة اليه
فهمتان **قوله** بصريح الزنا مثل ان يقول يا زانية يا زانية لانه ترجم قد زنت قبل ان اشر وجك
جسدك او نفسك زان وخبر بذكر العهرج الكناية والتعديض تحولت زنا بزان اخذوا القريستان
وخبر بذكر الزنا اللواط فلا لعان فيه عنده وعندهما شبهة دته فيه كفاية **قوله** في دار الاسلام
اخرج به القذف في دار الحرب فلا يوجب لعدم جريان الاحكام هناك **قوله** الحية فلا لعان بقذف
زوجته الميتة وقال الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه بطلان على قبرها بحد وظاهره الم لا
لعان بقذف الميتة ولو صدر منه بغي الولد واطلق في الزوجية فمع غير المدخول بها **قوله** لا يجوز
خبر به الفاسد فيه لكونها به خرجت عن العفة ولعدم تحقق كونها زوجية **قوله** ولو نكح
عدة الزوج خرج المبائة فلا لعان فيها لكنه يحسد كالاجنبية قريستان عن شريك الكفاي **قوله**
العفيفة العفة لغة صفة بها يغلب على الشهوة والعفيف شرعاً امرأة بزيته عن الوطء الحرام
والتهمة به قريستان **قوله** ونزقه مثل التهمة ان يكون معها ولد لا يكون له اب معروف من
قوله ولو مدة بشبهة كوطء معتدة البابين ولو من واحدة سواء دخلن الحمل او لا فاذا قذفها نكح
غيره او بعد العود الى عصمة اللعان **قوله** لانها من اهل الاداء القدرة الاعين على ان يميز بينها
زوجته ونفسها وايضا هو من اهل الشهادة فيها يثبت بالنسبة مع كالموت والنكاح والنسب وهذا
الثاني بالتوجيه السببية **قوله** او من تقع نسب الولد بان يقول هذا الولد من الزنا وليس من
اوليس من فلا ن ابيه وسوء صرح بالزنا او لم يصرح وهو الحق كما في البحر **قوله** وطالبه فتيده
لانها لو لم تطالبه فلا لعان لانه خفي له في العار عن نفسه **قوله** لا يجوز القذف في فية استقدم
قريستان والموجب بغير الجيم **قوله** عند القاضي متعلق بقوله طالبة فلا عبرة بغير مجلس القاضي
اذا دعه في البحر **قوله** او التقادم لكنه سيقط لو طلبته بعد العدة من الزوج وبعد الفراق البابين

كذا في شرح الملتقى **قوله** وحقوق عباد مقيد بان يكون التقادم فيها باقل من خمسة عشر سنة اما
اذا كان بها فيستحق حق العهد اذا كان عالما قاصدا كما امر به سلاطين الاسلام قطعها للزور وسبلا
في القصاص ان شاء الله تعالى **قوله** والا فضل لها الستر بعدم الطلب تحاميا عن اشاعة الفاحشة وقصد
هذه التحية فيها **قوله** لا عن ان لم يقيم بيته على زناها ولم يكذب نفسه بعد ولم تصدقه فيه ولم
يقذف امرها فلو قال لها يا زانية بنت الزانية وجب الحد بقذف امرها واللعان بقذفها فانما اجتمعا
على اللعان بغير بؤن مجده ليستحق اللعان بخروجهم عن اهلية الشهادة وان لم يطلب الام وظالمته
المراة وجب اللعان ويحذف الام بطلبها بعده في ظاهر الرواية **قوله** حسن لانه حق مستحق عليه
وهو قاصدا على ايضا فيجب حجة بانها هو عليه او يكذب نفسه **قوله** لانه المدعى عليه للمعدة قال
في البحر لان الزوج في حكم النكاح عليها بقذفه وجب مستطعة بنفها وتما حقيقه عليها من الزنا
فلا يصح بقذف المرأة كما لا يصح ان يتدعى المدعى عليه بما يستحق الدعوى عن نفسه كذا في شرح الاقليم
استثنى **قوله** اعادته ليكون على الترتيب المشروع وظاهر الوجوب في الغاية لو بدلا بلعناها
فقد اخلفا السنة ولا يجب اعادته قال الكمال وهو الوجه شذوذا لانه **قوله** لم يحصل العقود وهو
التلاعن **قوله** والاجبت العلة فيه ما تقدم في الزوج **قوله** ولا حد لان الحد لا يجب بالاقرار مرة
فكيف يجب بالتعديق **قوله** ليس باقرار فكذا لا بالقصود دفع اللعان عن نفسها **قوله** ولا يفي
الرب ان شئ الولد اذا قذفها بنفيه فصدقة **قوله** لانه حق الولد الظهير لا النسب **قوله** فلا يصدق
في ابطاله فهو ولد صحيح **قوله** ولو امتنع عن اللعان بعد ان عرافا **قوله** ما اذا بالتلف اما اذا اعتد
فانه لا يجبر لكن لها ان تطالب منه شاب لما تقدم من عدم سقوطه بالعفو وهو في البحر **قوله** لعدم
وجوبه من اللعان في اى حين امتنع فالامتناع ينسبها ليد امتناعا لحق وجب عليها ويمكن ان يقال في دفع
الاصل ان له بعد الترافع منها صار امضا لللعان من حق الشايع وهو لم تعف فالتعفي يطالب كلا
في الاظهر الامتناع كانت غير متمثلة للحكم الشرعي فتشبه بالامتناع بخلاف ما اذا اولى هو فقط فلا
يحتسب لان عدم الامتناع لم يحقق الا منه **قوله** لفرادى كونه حد وداغ قذف وقوله وكلفه صدقة
ما اذا سلمت ثم قذفها قبل عدول الاسلام عليه **قوله** وكان اهلا للقذف فتدبه لان الزوج لو
كان صبي او مجنونا فلا حد ولا لعان **قوله** باطلا فلو كان اخيه فلا حد ولا لعان من **قوله**
لمعين من جهة عدم صلاحية للشهادة **قوله** فلو كان القذف صحيحا بان اجتمع فيه الشروط كان
القاذف في النكاح قاذفا قاطبا انما لم يصح بان كانت صغيرة او مجنونة او محدودة في قذف **قوله**
او مجنونا لا يحد قاذفا بان لم تكن عفيفة **قوله** فلا حد لعدم الاهلية عند عدم صلاحيتها لا اذ
الشهادة ولصدقها فيما قال اذا كانت ممن لا يحد قاذفا **قوله** لانه خلفها وحشا انتهى الاصل انتهى
الخلف **قوله** لكنه يفر من وجوبه لانه اذا اها والحق الشين بها كذا في البحر وظاهر وجوب التعذيب
ولو غير عفيفة قاله ابو السعود وقد يقال انها هي الحق الشين بنفسها **قوله** وهذا من قول المص
وان صلي وهو ممن لا يحد قاذفا **قوله** بما فهم من قوله سابقا من قذفه زوجته العفيفة عن الزنا
يشير ما في البحر **قوله** ويعتد الاحصان اه من الذي هو شرط في جبرها ومن يعلم ومن قوله وكذا سئل
بزناها يعلم اشتراط ودام الاحصان من حين القذف الى حين التلاعن **قوله** بالطلاق البائن وهو
الحلية في استقاط اللعان قيد به لان الرجعي لا يسقط لانها لا تجز عن العصمة ويسقط اذا خرجت
من عدته **قوله** وعقبة اطلق فيها فم الغيبة المتقطعة وغيرها **قوله** لو عمر الشاهد او فسق بالحق
اس خرج عن الطاعة لانها اهل للاداء بعد **قوله** او استعدا ما يستحق بها لان عدوه لا الاسلام
موجوده لومات او قتل على ردة سقط وهذا التعليل يشكل على سقوطه بالغيبة فان الحضور موجود
فكان الخا هو عدم سقوطه ايضا بالغيبة ما دام حضوره مرجوحا فليظهر ما المانع لها من طلب
اللعان بعد حضوره ابو السعود **قوله** وهو معروف من الجنون معروف من واقع بها وانما اعاد
الصغير على الجنون فقط لان الصغير ثابت عهده ولا يتوهم عدمه **قوله** الى غير محله القابل له

وهو

وهو الصغير والجنون افاده المص ولو قال لاسناده الى حالة غير مو جهة لللعان كان اظهر
لان لا وجه يجعل الجنون والصغير محلا لغير قابل **قوله** بخلاف زنية وانت ذمته او انت النجا
وجب اللعان فيها لانه يلحقها الشين مع هذا في الوصفين بخلاف الصغير والجنون ابو السعود
قوله او شذرا بعين سنة لانه كذب بغيره ابو السعود ومقتضى الكذب وجوب الحد
قوله حيث يتلعا كذا في سنة بخلاف الجنون والا وما اشبهها كما هو في سنة اخر **قوله** لا يقتضا
اس على وقت القذف وقد يقال انه اذا كان لها عهد بالزنية او الرقية ان يسقط كما قيل في
الجنون والصغير فالاول التعليل بما قد منا **قوله** وصفتها (م) هيئة الواقعة فيه اعم من كونها
اركانا او سنا وهي على وجه السنة كما مثله المشايخ ان القاض يقيمها متقا بلين ويقول لا تقضي
فيقول الزوج اشهد بالله انك القاذف قين فيما رميتها به من الزنا اربعة او خمسة لغنة
الله عليه ان كان من الكاذبين فيما رماها من الزنا يشير اليها كل مدة ثم يقول المرأة اربع
مدات اشهد بالله انك الكاذبين فيما رماها من الزنا وفي الخامسة غضب الله عليها ان
كان من الصادقين فيما رماها به من الزنا والقيام مندوب لقوله صلى الله عليه وسلم يا ايها
قوم فاشد والمراة قومي فاشد من ولان الحد ومبناها على الشهرة وظاهر هذا انهما يكون
معا وهو بخلاف ما في القسامة حيث قال ثم يعقد الرجل ويقول المرأة قائمة اه واما وبعض
بعد القسم الذي لا اله الا هو والخطاب برميك وانك لمن الكاذبين ليس بشرط في ظاهر الرواية
وفي ابو السعود اللعن نوعان احدهما اللعن من رحمة الله تعالى وهذا ليس الا للكا فدين
والثاني الابعاد درجات الاجبار ومقام الاخير وهو الحد والابعاد عن مراتب
في حق العباد وان اللعن بمعنى اليأس من الرحمة لا يجوز ولو على كافر الامن علم بالنقض انه مات او جرد
كافرا ولا حجة للمجوز في غير اذ ادعى الرجل زوجته الفاشة فابت لغتها الملائكة لان ذلك ليس من لعن
المعين اذ التعيين انما يحصل باسم واشارة بل من اللعن على الوصف فهو بمنزلة اللهم اللعن من باليت
باجرة فاشد زوجته استمر مناور وظاهر اقرار ان قواعده المذهب لا تبا **قوله** بتفريق الحكم باللعان
وحده كما قال الامام الشافعي رضي الله عنه فيتوارثان قبل تفريقه ويقع طلاقه عليه ويصح ايلاده
وظهراره قبله **قوله** وان لم يرضها بالعنف لاشها حق الشريع قال صلى الله تعالى عليه وسلم المتلاعنة
لا يجتمعان ايها **قوله** ولو زالت اهلية اللعان او بعد التلاعن قبل التفريق **قوله** فرق لانه يوجب
عود الاحصان **قوله** فالالا يغيره اذ زالت بها لا يوجب زواله بان اكلت نفسها او قذف احداهما
انسانا في القذف او وطئت وطأ حراما او ضرس احدهما لا يفيق بينهما كما في البحر **قوله** فرق القاض
لا الحكم **قوله** ولو بعد الاقرار من نفسها **قوله** لا يجزئ فيه فالشافعي رضي الله تعالى عنه قائل بوقوع الفرية
بلعان الزوج وحده عن الشهر **قوله** وفيه في البحر ان قيد القاض المفق في هذه المسئلة **قوله** بغير
القاض الحضي اذ الحضي لا يبر ذلك والاول ان يقول بقاض يبر ذلك اذ ليس كل غير حضي بين الجوار **قوله**
فلا يبعد ان قضاه بالتفريق **قوله** وحده وظننا ان وروايعه كما مر **قوله** بما مر من حديث المتكاث
لا يجتمعان ايها انتهى **قوله** ولها ان للملاعة بعد التفريق النكحة للاعم من الكسوة والطعام ماد است
في العدة كما في البحر كما في التا رطانية **قوله** وكذا السكنى لوجوب العدة في بيت طلقت فيه وان قذف
الزوج يولد امرئاه عنه اما نفقة الولد عن الزوج الاول في حكم كالزنا **قوله** حتى اس عنه قطع النسب
فلو نفاه بعد موته لاعتن ولم يقطع نسبه ولذا وجات بولدين احدهما ميت فنهاها يلاعن ولزناها وكذا
لو نفاها ثم مات احدها او قتل قبل اللعان لزناها وبطل اللعان عند الثاني لا عند الثالث **قوله** نفى
الحكم نسبه فيه اشارة الى ان المتفريق بينهما لا يكفي بقطع نسبه الولد فلما روى عن ابى يوسف انه لا بد
ان يقول قطع نسبه الولد عنه بعد ما قالت فرقت بينكما وفيه لبسوط هذا هو الصحيح لانه ليس من ضرورة
التفريق نفى النسب الا ترى انه بعد موت الولد يفرق بينهما باللعان ولا يفيق نسبه بغيره **قوله**
والحقه بانه خرج بخرج التوكيد **قوله** يشط ضجة الشكك التحقيق ان هذا الشكك والذي بعده

من شرائع اللعان لا من شرائع النفي فلما حذر فيها في البدائع حمورا فلا لعان ينفي الولد في النكاح الفاسد
والوحي شيرته ولا ينفي النسب بحد **قوله** حتى لو علق من الحمل **قوله** لعدم التلاع في النكاح وهو
الصلاحية لا دار الشهادة لانها اذا علق حال الدنيا والكفر يغير كانه قد فترها فيها وهو لا يوجب لعانا
قوله واما شروط النفي ان نفي الولد وجوب قطع نسبه بحد **قوله** فستة الاول التعديق والثاني ان
يكون وقت الولادة او بعدها بيوم او هو بين الثالث ان لا يتقدم منه اقتراب مخرج او دلالة
كسكوته عند الترتيب الرابع ان يكون الولد حيا الحيا من ان لا يتقدم بعد التعديق ولد آخر من نفس واحد
فلو ولدت فنفاه ولا عن الحيا كمن ينفاه والزم الولد امه ثم ولدت آخر من العذر لزمه
وبطل قطع نسبه الاول ولا يصح نفيه لان لا ينفي اجيب واللعان مائة لانه لما ثبت الثاني ثبت الاول
ضرورة وان قال الزوج هي ابنتي لا احد عليه ولا يكون مكذبا بنفسه لاحتمال الاضرار بما لزمه شرعا
ان لا يكون محمولا بشبهة شرعا فان كان كذلك لا ينقطع نسبه بان ولدت امرأة ولدا فان ثبت هذا
الولد على رضى فمات الرضيع وقضى بدية على عاقلة الاب ثم نفي الاب نسبه بلا عن القاضي بينهما ولا ينقطع
نسبه الولد منه لان العلق بالدية على عاقلة الاب قضاء يكون الولد منه فلا ينقطع النسب بعده وكان
له امراتان وولد بينهما ثم قال احدكما طالق ثلاثا ولم يبين متى ولدت احدهما الاكثر من سنتين من وقت
الطلاق كانت الولادة ببيان الوقوع على الاخير لان الولد حصل بعلق حادث بعد الطلاق وتعت
التي ولدت للنكاح فان نفي الولد لا عن القاضي بينهما ولا ينقطع النسب لان حكم الشرع يكون الولد ببيان
حكم يكون منه وبعد الحكم لا ينقطع باللعان او كان له امرأة حيا بولد فنفاه فلم يلعن احدهما حتى قد فترها
اجيب بالولد فنفاه فقد ثبت نسبه الولد ولا ينفي بعد ذلك بحد **قوله** وسيجي ان بعد هذه الشروط عند
قوله نفي الولد الى امه ويجوز في الفروع ايضا **قوله** وان اكتب نفسه ان بعد اللعان فان كان قبل ينفي فان
لم يطقها قبل الاكتاب بحد وان ابانها ثم اكتب نفسه فلا حد ولا لعان ربيع وسواء كان الاكتاب
باعتقاده او ببيته ثم قوله فان اكتب نفسه ليس تكذبا بما تقدم من قوله جسم حتى يلعن او يكتب
نفسه فيجد لان ذلك في قبل اللعان وهذا فيما بعده شرعا لانه وانما لم يجب حد ولا لعان في التعديق
بينهما ولا يتابع بعد البيوت ولا يجب عليه الحد لان التعديق الواحد لا يوجب حد بين استمر ابو السعد
قوله فادعى نسبه فادم محم ولا يثبت نسبه فان كان ترك ولد شبيهه من الاب وورثه الابلا حيا
الى لا النسب بحد **قوله** للتعديق في نظر فان التعديق حذ موجه وهو اللعان انما حد لانه نسبه في شرا
اللعان لا الدنيا وهو شهادة وشهود الدنيا اذ ارجعوا ويجوز ان اتمه **قوله** حد اوله وتقييد الزيل
الحمل بالحد اتفاق **قوله** وكذا اذا قذف غيرها سواء كان المتذوق رجلا او امرأة كذا في الدر المنثور
قوله فحد وكذا اذا قذفت فحد لبطلان الاهلية كذا في الدر المنثور قال في البحر ولو قال وكذا ان قذف
احدهما في لكان اوله **قوله** او زنت المراد به الوكع الحرام وان لم يكن زنا شذعا بحد والمراد به حصل
احد هذه الاشياء بعد اللعان والتعديق بقدرية قوله وله ان يكرها فان النكاح لا يكون الا بالتعديق
وكذا يدل عليه قوله والحاصل **قوله** عن اهلية اللعان وهو ما ذكره قبله وبعده من البحر **قوله**
وكذا الوكع اه الا حد كذا **قوله** لدرته بالشبهة اه قال ابو السعد واللعان بقذف الاخذس
لانه قائم مقام حد التعديق وقذفه لا يبرئ عن شبهة الحد وقد رافقها ذكر وكذا لا حد ببلالة
عن شذع الجميع وكذا اذا كانت المرأة خدسا لمجوز تصديقها لو تنطق والحد لا يثبت بالشبهة فكذا
اللعان غاية ولو خدس احداهما بعد اللعان قبل التعديق فلا حد ولا تعديق كما لو ارتدوا واكتب
نفسه بحد **قوله** وهو لفظ اشهد ولو قال احدى حلف مكان اشهد لا يجوز بحد وتقدم عن القريستان
جواز قسم يدل اشهد **قوله** مع فقد الدكن ان المستلثة الاولى **قوله** وكذا لا تلعن بالكتابة الاشبهة
لا يثبت اللعان بالكتابة لان الكتابة بمنزلة ما ليس بصريح من النافق فصا رشيته ابو السعد ويجعل ان
المراد انه لا يجوز اللعان بالكتابة لفقد الدكن **قوله** لعدم شيقته لاحتمال كونه انتفا كذا في
الدر المنثور **قوله** ولو شقناه استيناف بقدرية قوله يصير بدون فاء ولو كانت وصليته لانه

للتعديق **قوله** لا اقل المدة اربعة ايام والاولى لا اقل من ستة اشهر حتى يكون موجودا يقينا عند النفي
قوله فكذا ان خفي ليس متى وهذا مذهب الامام وعندهما يحسن اللعان اذا جات به لا اقل من ستة
اشهر لليقين بقيامه واشار الشرح لادليل الامام بقوله والتعديق لا يصح تعليقه بالشبهة وهذا بخلاف
العتق فيصح ويتوقف على الولادة واما ما ذكره المصنفه نفي الحمل فلان الحمل طاهر واحتمال الرجح شبهة
والرد بالعيب لا يمتنع بالشبهة وكذا النسب يثبت بالشهادة واما وجوب النفقة للطلقة اذا ادعت
حيدا فليقبل قولها في امر عتقها افاده صاحب البحر **قوله** للنفقة في الصريح ان بقوله زنت **قوله** فلم
ينف الحاكم المحل وقال الشافعي نفي الله فقلنا عنه نفيه لانه عليه الصلاة والسلام نفي ولده لاله
وقد قد فيها حاملا استمر ابو السعد **قوله** لعلم بالوحي ان يعلم النبي صلى الله عليه وسلم النبي
بالوحي بينه والوحي مفقود في امته **قوله** عند الترتيب بالمرء من هاتين بالولد بالتعديق والحكم
كما في المصباح وهو قول الناس له عند الترتيب عند الميا د اقد الله عنك به او بارك الله بقله
لك فيه وزرك مثله فاذا نفاه مع نفيه ايضا عند استيناف امة الولادة ينفي النسب **قوله**
ومدتها سبعة ايام قال الحنوف وغيره لم يقدر لزمته مقدار في ظاهر الرواية بل ما جرت
به العادة وعن الامام تقدمه بثلاثة ايام وفي رواية الحسن سبعة وحنيفة السجستاني بان
نفي الحنفا ليس بالبر لا يجوز استمر واشار الشرح بقوله عبارة انه احدث هذا التقدير من عادة
الناس وهو الثلثان **قوله** ان نفيه امر التزوم **قوله** يحذره عن كونه عصية اذ لو كان عصية لخذ
الثلثين وانما قل في النسب بالتعديق لانهما افاده صاحب البحر ان تبع النفي الاب لهما فلا يرد
انهما خلقا من ما واحد **قوله** قال ابن صاحب البحر استمر **قوله** بقاء نسبه ان ولد الملاعة
وحكم ولد ام الولد اذا ابقاء المولى وقلنا بصحة حكم ولد المنكوبة ان النفي في سائر الاحكام
لكن المولى يثبت منه بالولادة او لم يكن عصية اقرب منه ونج نفقة على المولى بعد اعتناقه حكم
المالك بحد **قوله** في كل الاحكام في حق الشهادة والزكاة والعقاص والنكاح وعدم الحقوق
بالغيره لا يجوز شهادة احداهما للاخر فلا صرف زكاة ماله انية ولا يجب القصاص على الاب
بقوله او لعقاص ورثته اييه ولو كان لابن الملاعة ابن والزوجة بنت من امرأة اخرى لا يجوز
للابن ان يتزوج بترك ابنت استمر شبلج بزيادة من ابو السعد **قوله** لقيام قولها قال في
البحر لان النفي باللعان ثبت شذعا بخلاف الاصل بينه على زعمه وظن مع كونه مولو وعلى فراشه
وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم علم الولد للفراش فلا يظهر في حق سائر الاحكام استمر **قوله**
حتى لا يصح دعوة غير النافي بغيره على شئ من الاحكام الا فيما استثنى **قوله** وان صدق الولد
ان او الثاني بحد **قوله** قلت قال البرهني اه لم يفرع الى احد يعترف به ولعل البهني اخذ من بحث
الكمال قال وهو مشكل في شئ النسب اذ كان المدعي من يولد مثله لمثله وادعاء بعد موت
الملاع لانه ممن يحاط به اثباته وهو مقطوع النسب من غيره ووقع ان ياتى من شئ من الملا
وشئ النسب من امه لا ينافيه استمر ويجعل على انه وفي الشبهة مثلا **قوله** في البحر عن تمة الفتاوى
من الفرانق ولد الملاعة وولد الدنيا حكم الميراث ميراثه ولدرشدة وليس له اب فلا يرث هذا
الولد من الاب وقدايته ولا يرث الاب ولا قدايته من هذا الولد لا ثم قوم الاب تبع له في قطع النسب
وهو ولد الام فيرث منها ومن قدايتها وعرش الام وقدايتها استمر **قوله** يقال ان الامام محمد
بن حبيب كان ولد ملاعنة ومن ثم قيل ان حبيب اسم امه وان غير مشهور وقيل هو اسم امه
الاكثر من على الاول وكان بغداديا عالما بالنسب واجرا للعرب كثيرا من رواية اللغة موثوقا
به في روايته توفي في ذي الحجة سنة خمس واربعمائة ومات في الدمام في حواشي السفوح في فتح
القدس من كتاب الشهادة بعد ما اثنى على الدمامية دماميين باليون بدرجة بالصعيد ثم والله
سبحانه وتعالى اعلم بالصواب **باب العنين** قال الا تلعن لهما كان للعنين نسبه بالنكاح والفرقة
جميعا ذكر احكامه وما شابهه او افردها ابواب الطلاق لكونه يلعن كونه من العوارض شبلج

قوله وغيره شمل المحرم والنكاح والمهر والمثل والمعتوم والشيخ الكبير والشيخ الصغير
لا موانع عليه التقديرات قبل بلوغه فتستأنف والشك في بفتح المعجمة وكاف مشددة وبعد الالف نون هو الذي
اذا حركت المرأة انشلت ثم لا تشترط التبع بعد ذلك ليجامعها استمر من غير واحد من المحرمات في الغير ذكر البيت
في احد الزوجين **قوله** هو لغة من لا يقدر به قال المحرم العنين من عمن اذا حبس في العترة وفي خطرة
الابل او من عمن اذا عرفت فان ذكره يستلزم فيعين مينا وشكلا ولا يقدر المانع منها والمعتوم يكون
في مصدره العتة ولم يوجد ذلك في كتب اللغة الا في الجوهري والموجود فيها التعني استمر من غير واحد من
عنتية بجر وغيره **قوله** من لا يقدر على الجماع او في جميع النساء ولا يستمر من كماله كقيد عترة المني
فمنها من الاصلح **قوله** فليل يوزن بين **قوله** عترة مفعول هذا المانع على الوجه الاول لا يشترط
واما على الوجه الثاني فهو عترة فاعل لانه معروض **قوله** وجميعه عن كبر وزلل لا على فعل بفتح العين لانه
جميعا لا اسم على فعلته كقيد وقرب او على فعله كبرى وكبر وصغورا وصغور **قوله** على جماع فخرج زوجته
ان وان كان يقدر على الجماع او غيرها او غيرها من النساء شيئا او كانت بكرا او سوار كانت اكنه بقوم ولا
منه وقال ابن عقيل تنق العترة باتيان دبرها لانه اشد من جماع القليل كذا في المعراج **قوله** لما منع منه
ان نقصا فخرج ما اذا كان المانع منها فقط او منها جميعا كما ياتي **قوله** او سحر لان المقصود منه فاق
في حقها والعنق عندنا حق وجوده وتكون اغرة بحيث **قوله** اذا ارتقا عتلة للتقيد بوجود المانع منه
قوله اذا وجدت المرأة ادا دبرها من لها حق المالبة بالجماع فلو كانت صغيرة انتكح بلوغها
في الجيوب والعنين لا احتمال رضاها بهما اما لو كان احدثا محجونا فانه لا يؤثر اقله في اليه والعتة
لعدم الغائبة ويفرق بينهما في الحال في الحب وبعد التاميل في العنين لان المحجونا لا يعدم الشهرة
بخصوصه وان كان والا فمن ينصب القاض ولو جاء الولد بينته في المسكنين على رضاها بجماع او بعنة
او على علمها بجل عند العقد لم ينفذ ولو طلب يمينها على ذلك تحلف فان شئت لم ينفذ وان
حلقت فرق ذكره الكمال **قوله** محجونا ان مقطوع الذكر والخصيتين والمصدر الجواب بالفتح والكسر
بجر عن المصباح والخفيان بضم الخاء كما في الاسقاضي عن المصباح **قوله** او مقطوع الذكر فقط والظاهر
ان يعطى هذا الحكم ايضا استمر **قوله** او صغيره بالضم العاقلة الذكر **قوله** كالزور بكسر الزاير احد
ازرار القميص قاله **قوله** ولو تعذر الا يمكنه اه قال الشربلالي في شرح الوهبانية لقول ان هذا حاله
دون حال العنين لا مكان زوال عتة فيصير اليها وهو مستحيل في هذا في حكم المحجوبين ان لا يمكن
ادخال آفة العترة داخل الفرج فالزور الحاصل للمرأة مساو لغيرها من المحجوبين فلها طائفة التقديرات
وبهذا يظهر ان اشتراط التقديرات به لا وجه له وهو من التنية فلا يسلم استمر **قوله** الا في مستلزمين وزاد
ثالثه وهو انه لا يشترط بلوغه وراجه وهو انه لا يشترط صحته بجر **قوله** وبني الولد هو مما
ذكره فيما سياتي بقوله جات امراة المحجوب بولد بعد التقديرات لا يستلزم ثبت شبه **قوله** فرق الحاكم
او القاض قاله المحرم **قوله** لجلسها هو على الترافع كما ياتي **قوله** لوصدة بانه التكليم على مفعول **قوله**
ولوات في الخيارات لولاها **قوله** بالغة تقدم الكلام على الصغرة **قوله** غير تقا وقرنا اماها
فلا خيار لهما للتحقق المانع فيهما ايضا ولانه لاحق لهما في الجماع فلا حق لهما في الطلب **قوله** وغير
راضية بعده ان بعد النكاح ولو اختلفا في جنة تعدد حقيقة حاله بالجسم من غير نظر بان يمين من واد
التياب ولا تكشف عورته وان كان لا يعدم الا بالنظر امد القاض امينا ليعتد عورته في غير مجال
لان النظر في العورة يباح عند الضرورة خاتمة **قوله** بينهما في الحال وهذه الفرقة طلاق باين كفوت
العنين بجر **قوله** ولو المحجوب صغيرا او مدينا كما في البحر بخلاف العنين فيهما كما مر **قوله** حقها بالفتح
معدة وما زاد عليها فهو مستحق ديانته لا قضاء بجر عن جامع قاضيان ديانته اذا ترك الديانة
مستقنا مع القدرة على الوفاق بخلافه في الامة ولو احيى بها اليه نهر **قوله** ولم تعلم فبينة ثبوت
الخيار لها **قوله** فاعاده انما يقيد به لدفع ما يتوهم انه لا ادعاء وسلمت دعواه صريحا سقطت حقها
والا فثبوت النكاح لا يوجب على الدعوة كما تقيد بعبارة الهندية **قوله** المستحق ان اتمام الستين

منه او قيل تمامها واما اذا جات به بعد ما كان دليلا على حدوده بولته من غيره بعد التقديرات **قوله**
باق قدره لبيان متعلق الجار **قوله** لبتا جبه عتلة لقوله ياتي ان انما باقي التقديرات ولم يتحقق بثبوت
النكاح لان التقديرات انما وقع للجب وهو موجود **قوله** ولو كان بينا ان والمتعلقة بحالها **قوله** لزوال
عتة فانه ثبوت النكاح ليس بعينين والتقديرات انما كان باعتبارها **قوله** ثبوت متعلق بزوال
قوله قبل التقديرات متعلق باقرارها **قوله** لا بعده ان لا يبطل التقديرات باقرارها بعده انه وصل اليها
قبله من غير القضاء والا لو ان يبطل بان القضاء لا ينقض بالاقرار لقصوره **قوله** فيسقط نظر الزاني
قال في البحر وقال الواجبات امراة المحجوب بولد بعد التقديرات لا يستلزم ثبت شبه ولا يبطل التقديرات
بخلاف العنين حيث يبطل التقديرات لانه لما ثبت شبه لم يبق عينا ونظر فيه الشرح بان الطلاق وقع
بتقديراته وهو ما بين خوف يبطل الاستمرانها لو اقرت بعد التقديرات ان كان قد وصل اليها لا يبطل
التقديرات وجوابه ان ثبوت النكاح من المحجوب باعتبار الاشكال بالمستحق والتقديرات بينهما باعتبار الرجب
وهو موجود بخلاف ثبوت النكاح من العنين فانه يظهر به انه ليس بعينين والتقديرات باعتبارها بخلاف ما
استشهد به من اقرارها فانها مستحقة في ابطال القضاء لاحتمال كذبها فيظهر ان البحث بعيد كما
في فتح القدير استخرج **قوله** هو لا يصل الى النساء هذا معناه لغة واما الشرعي المتكلم عليه هنا فهو ما عرفت
المص ساقيا بقوله هو من لا يقدر على جماع فزوج زوجته فالاولى حذف هذه الجملة **قوله** لموضع ظاهره ان
المريض لو حل وهو خلا فاقه البعد حيث قال ولا بد من تقيد الزوج بكونه صحيحا لما سياتي ان المريض لا يزوج
حق به وسياح للشرح ايضا **قوله** وجبانية راجع الى قوله او سحر لانه لم يذكر الكبر والبلوغ فيها وظاهره
ان هذه التسمية مذكورة في نفس المتن وليس كذلك بل هي في شارحها فان الشربلالي قال في شرح
قول المص **قوله** خضع وعنين وجب تقيد به العدم والشك في ثم المسبح **قوله** او سحر او خضع عن السحر
يعني في زماننا بولم استمر ثم هذا الحكم مع قوله سابقا يعني لما منع منه كبره سنه او سحر فائدة قاله
تبيين المص من كتاب وجب بن مئة انه مما ينفع المسحور والمربوط ان يؤت به ورفقات سدر
وطوط وتقي بين مجرى ثم يخرج بما ويجوز منه ويفس بالبارقة فانه يدل باذن الله تعالى **قوله** اج
حقها هو بفتح الخاء فليل بمعنى مفعول مثل جريح وقيل والجمع حصيان والخصيان البيهتان والخصيان
الجلد تان والمصدر الحفا بالكسر وهو من شغب خفيا ونقي ذكره ولا فرق بين سلبها وقطعها **قوله**
بجر **قوله** فان اشتر لم تحرك ليمكنه من ادا حقها والمراد ان يشتر عليها لان اشتراطه لغيرها لا يمنع به عن
حكم العنين **قوله** وعليه ان على التقيد بقوله ينشر **قوله** فهو اه امراة المحجوب بعد العنين وهو جواب
سؤال اورده صاحب البحر حيث قال وعلى هذا لا حاجة الى عطفه على العنين لانه ان لم يكن عترة فلا
تأجيل والا فهو داخل فيه وحاصل الجواب انه من عطف الخاص على العام فاورد انه لا حاجة الى تخصيصه
حيث حكم العنين فاجيب بانه انما خصص بالذكر فخفا لانه ربما نظن تخصيصه بجماع واعتراض بان عطفه
الخاص على العام من خصوصيات الوفا وحقه فاجيب بان التفقيها لكونه مقصودهم افاة الاحكام
يسا هلون في عطف الخاص على العام بغير هذا حاصل ما اشار اليه المؤلف تبعاه للنهر وهو واضح وقد
توقف المحرم في هذه العبارة وكذا ابو السعود **قوله** اجل ان اجله القاض في المحرم في شدة الكثرة ودل
كلامه على ان تأجيل غير القاض لا عبرة به وظاهره ولو حل استمر **قوله** لا اشتغال به على الفصول
الاربعة الصنف والشتا والربيع والخريف ان فاذا مضت ولم يعمل اليها عرف ان ذلك آفة اصلية
هذه في قال الكمال وفيه نظرا في ظاهره ان موجب التعديف كونه من عتلة اصلية والستة ضربت لتقوية
وهذا ممنوع اذ يلزم من عدم الوصول اليها ستم كون ذلك آفة اصلية في الخلقة اذ المرض قد
يمتد ستة فالحق ان التقديرات ينوط اما ببلية ظن عدم زوال لزماسة اول الافة الاصلية والموجب هو
عدم ايضا حقها فقط بان كبريق كان والستة جعلت غاية في القبر والبلية العذر شوعا حتى لو غلب على
الظن بعد انقضائها فرب زواله وقال بعد الستة اجلك يوما لا يجيب الى ذلك الا برفقاها فلزم
ثم رجعت كان لها ذلك ويبطل الاجزاء شلج **قوله** ولا عبرة بتأجيل غير القاض في البلية ظاهرة

قاضي بلدة العيين وليس كذلك بل المدارة تاجيل اس قاضي كان قال في شرح الملتح بوجه القاضي ولا
ولا عبرة بتاجيل غيره وفي الشبل ولا عبرة بتاجيل غيره الى كم كايضا من كان اشهر وفي البحر وتاجيل العيين لا يكون
الا عند قاضي معوا ومدينة فلا عبرة بتاجيل المرأة ولا غيرها واما ما رواه عن غير القاض فليست حقا كما
الخلاصة **قوله** بالا هلة على حقه في ان التفسير **قوله** على المذهب وجهه كما قال الكمال ان الشا بفتح
الصحاب كمر في الله تعالى عنه اسم السنة فتولا واهل الشريعة انما يتبعون الاشرع والسنن بالاهلة فانما
اطلقوا السنة انصرف الى ذلك مالم يصرحوا بخلافه شبهة واربعة وخمسون يوما اذا كان نصفها كل شهرين
يوما والنصف الاخر كل شهرين وثلاثون يوما ولاد يوم اذا منها سبعة اشهر ثلثين ونقص يوم
اذا كان خمسة منها ثلثين قهستان **قوله** وبعض يوم فسه القهستان ثمان ساعات وثمان واربعين
دقيقة **قوله** وقيل شمسية ومع مدة مفارقة الشمس من غلق من الغلقة الثامن الى العود اليه وراثة ثلثين
وخمسة وستون يوما وخمس ساعة وخمس وخمسون دقيقة او متع واربعون دقيقة قهستان **قوله** ووجه لريد
باجد عشر يوما وقيل بعشرة ايام وربع يوم تقريبا وقيل اثني عشر يوما وربع تقريبا **قوله** فليست
قوله صاحب الخلاصة ومع رواية الحسن عن الامام واليه ذهب الشافعية وصاحب الخلاصة قال لا تقار وهو
المختار عندنا وقضايا الامام ان قاضي في كل شهرين والذين يظنون ان هذا الله الحديث وعمن
الخطاب رضى الله تعالى عنه كتب الى شيخه ان يوصل العيين سنة من يوم يجمع اليه وكذا قول النووي عن عمر
في المرة التي انت اليه فاصلة هو لا من غير يقيد في السنة والحوال هو ما ترى بالا هلة هذا الذي يعمله القسود
اهل الشريعة اشهر **قوله** في الايام ومع السنة العددية ومع ثلاثة ايام وستون يوما قال القهستان ولا يخفى ان
الشمسية والى مجال الزيج ثم العددية **قوله** ورمضان اذ فهو غير منها بالا و **قوله** واما يوم حضرة
نفاها بحر **قوله** وكناجه ونغية انما احتج عليه ذلك لان العيون جاز بعلمه ويكفيه ان يحضرها او يور
الى والغية فلا عدد اذ **قوله** لا فدية حجة ونغية ان لا يجب عليه من السنة لان العيون جاز من قبلها
كلها عندنا **قوله** مطلقا ان سوار كان شهرا ودوره وسوار كان يطابق مع الوطى او لا وجهه الى ان
ان الشهر لا يجب وما دونه يجب بقتل القهستان عن الخزانة تقيد المرض بالذم لا يستقيم معه الوطى وان
عليه التوق فقد اختلف التصحيح والافتاء **قوله** فبعد بلوغه اه فيه شرب **قوله** واحدا من المناسبات
ان يقول وحالة القهر **قوله** لا يقدر على المعق اما اذا قد عليه اجله القاض سنة فقط **قوله** اجل سنة
الذين في البحر وان كان عاجزا عنه امهله القاض شهرين للكتابة ثم يوجب وان ظاهرا بعد التاجيل لا يلتفت
اليه ويحبس على اشهر وانما عليه شهرين ليعومها عن كتابة الظاهر قبل التماس **قوله** فان وقع ان
العيني او الحضور بالسعود **قوله** بالتفريق من القاضي فيشترط لفترقة القضاء وحضور الزوجين
عندهما تقع الفقرة باختياره وهو ظاهر الرواية كما في المفترقات وهذا التفريق طلاق باين ولها لكل
المهر وعليها العدة لوجود الخوة الصبيحة **قوله** ان لا طلاقا وجهه انه وجب عليه التبرع باحصاء
حين يجوز عن الامساك بالمعروف فانما استع كان ظاهرا فاسب القاض عنه فاضيف فعلة بالسعود **قوله**
بطلبها ان طلبا ثانيا فالاول للتاجيل والثاني للتفريق وطلب وكيلها عند غيبته كطلبها **قوله** يستعمل في
ابا جميع الافعال ومع فرق واجل وبانت قاله ولا يظهر بطلان بيان **قوله** كما مر المراد به قوله بطلبها
المراد به بعد قول المصنف في اشهر **قوله** ولو مجبونة قال الشافعية الحوى والحكم فيها اذا كان احدا
مجبونا فاله فان لم يكن نص القاض من كظيم اشهر وفيها قد تحرى بها اذا فقت فلي اقام تستظر فاقها
كانت باربلوغ الصغيرة ولو كان كين به ويقيق هل تستظر فاقها فتم لم ار المسئلة والذين ينبغي ان يقال ان كان
هو الزوج لا يستظر في الزوج تستظر بجواز رضاها بها اذ افاقته كما لو كانت تحت غير بالغة اشهر
وهذا الزائد البحث **قوله** فالخيار لمولاها سوا كان زوجها بجوار او غيره عند الامام فان لم يملك
لاحق لانه وان لم يرض كان المصونة كما في العفل وقيل مع الامام هنا مجرد عن الثانية **قوله** لا زال
له هذا العقل لا يظهر اذ اشترط الزوج حرية اولاده **قوله** او هذا الخا ربيع فيه المص والا لا يجمع
الصبيحة الى الطلب لانه دما يقيد تقيد به بخيار المولى والمراد ان الطلب الاول والثاني كلاهما على الشا في كفا

البحر **قوله** فلو وجدت تفريع على قوله ومع على الشا في ومعه لعينا يشمل الحقة الذي لا تستقر السنة
قوله ولو ما جعته وصل بما قبله وفي البحر لو كان ياتيه فيها دون الفرج مع ينزل وينزل ولا يصل اليها
في فرجها واقامت معه فانا كذلك وهي بكرا وشيب ثم صامته الى القاضي اجل سنة ولو كان له امرأة
فيصل اليها وولدت منه اولاد ثم ابانها ثم تزوجها ولم يصل اليها في السكاج الثاني فهو عنين لانها
باعتبار كون عقد تجدد لها حق بالمطالبة اشهر **قوله** كما لو دفعت تمثيل للشا في في الطلب الثاني **قوله**
ولو ادعى اه هذا متاملي لما قبل التاجيل وبعده والحاصل كما في المص انما ان كانت شيئا قال قوله
في الوطى ايست او اشترى مع عينية فان نكل في الاجل يستد بوجله سنة وفي الاشهر بخير للفرقة وان كانت
بكرا ثبت عدم الوصول اليها بقول الواحدة الشقة فيوجله في الاجل او يفترقه في الاشهر **قوله** فقة
ان عدلة وهذا الاشترط الى كم الشهد **قوله** اصولا وثق ببيع وافضل اسبجاي وهو يجمع
ولا تقيد الوجوب **قوله** بان تول على جدار فيه تردد الذي في البحر او ما يجز في هذه من الخلوقة
والموت وهو الا نسب لان السبب احدها افاد مع والفهرير يجمع الى التسليم وهو عطف عليه **قوله**
ان صبيحة فيه نظر فان الذي تقدم في باب المهر ان المذهب وجوب العدة للخلوة صحبة كانت
او فاسدة وياق له ايضا وقال القدوس ان كان الغضا ولما منع شرعي كالصوم وجبت وان كانت
لما منع حصة كالترق لا يجب وكلام الشرح لم يوافق واحدا من القولين اشهر **قوله** فلا عدة لخلوة
الرتقاء ان الغضا والخلوة بالمناخ الحس **قوله** وشطرها البقرة فالاضافة في قولهم عدة المطلق من
الاضافة الى الشرط بحر **قوله** وكنها حرمت ان لزومات بحر لزوم حرمت **قوله** كحرمة تخرج
اي على الغير **قوله** وخرجه ان حرمة خريج من مثل طلقت فيه ومع حق الشرح ولهذا الاستفاد الواسط
لها ولا يحمل لهما الجذوي لو اذن لها النزع وتداخا لعدتان ولا يتداخل حق العبد زليل في الكلام
على الخلوقة ابو السعود **قوله** وصحة الطلاق فيها ظاهرا جعله ركنا انه يتحقق في جميع افراد جامع
انه لا يتحقق في الهان بعد البان ولا يتحقق في عدة الثلثة فالاول حذفه ولذا لم يذكره شجرة
قوله ولو نكح اختها وكذا حرمت اربع سواها وامته في عدتها وهي حرة **قوله** وانما اعلم اه لم
يذكر المحققون وقال في البحر ويحظر راتبها حرة الترخ والتطيب خصوصا في الباشة والحزوي
من المنزل عما سيات في الحداد وقد يقال ان هذه الحرمان داخل في قول المص وكنها حرمت
قوله ولو كانت لان الكتابية المسلمة حرمتا كحرمتها وامتها كما مرها بحر **قوله** تحت مسلم اما اذا كانت
تحت ذمي فلا عدة لها اذا كانوا لا يدينون بها الا اذا كانت حاملا عند الامام خلافا لما يجرى **قوله**
للطلاق ان طلاق النخل والخنخ والمجوبة كفا في الرمنج وهو متعلق بالضمير باعبار ومرجعه وهو
العدة وخبره قوله ثلاث حصص **قوله** جميع اسبابه كالفرقة بخيار البلوغ والعنف وعدم الكفارة
وابانها عن الاسلام بعدا سلامه واتداد احدها عند النكاح وملك احد الزوجين صاحبة فترسته
مختصا **قوله** ومنه ان من الفسخ **قوله** الفرقة بتفريق ابن الزوج فيه رد على صاحب الايضاح حيث جعل
الفرقة فيه فاما لا فسخي فالاقسام عنده ثلاثة طلاق وفسخ ورفع واشار الى الفرقتين الاخريتين
بقوله في اضافة كل فرقة بغير طلاق قبل تمام النكاح كالفرقة بخيار البلوغ والفرقة بخيار العنف
والفرقة بعدم الكفارة فسخ وكل فرقة بغير طلاق بعد تمام النكاح كالفرقة بملك احد الزوجين
والفرقة بتفريق ابن الزوج ونحوه رفعه قال وهذا داخ في خبره في هذا الفن وقال والنهر
وهذا التقسيم لم ينزل من جميع عليه والذين ذكره اهل الداية ان القسمة تنافي ان الفرقة بالتبرع
من الفسخ كما قد ساه قال السيد المحمدي وايضا مقتضى كونه رفعا ان يكون منقضا للعد اذا الطلاق
يرفع التقيد وليس كذلك افاد بعضه ابو السعود **قوله** او حكم المراد الخلوقة ولو فاسدة كما في البحر
في الخ **قوله** اسقطه ان اسقط المص قوله بعد الدخول حقيقة او حكم في منه الذي شرع عليه فهو
جذم وقوله للمص ايضا **قوله** بان قوله الا في قوله ثلاثة اشهر بالا ايام ان وطئت **قوله**
لجميع المعتمدة بالخص بانواعها والمعدة بالا شهر بانواعها ثم ان هذا لا تقيد بتعليم المص

الحكم فلوراد الشرح لفظ انه ونعم الوطى لستف بعمها هذا لان اول **قوله** لعدم تجدد الحيضة مرتبة
بكلام محذوف ذكره المص بقوله حتى اذا طلق في الحيض وجبت تكمين تلك الحيضة الرابعة لكن لم يتجدا
فاعتبرنا تمامها كما تقدر في كتب الاصول في الدر المنثور ولا حاجة الى كمال لانها المراد عند الاطلاق
قوله فالاول والاو حذف الفاء الاول وجه للتقديم او هي فساد الفصيحة ان اذا عرفت انها ثلاث وارت
بيان الحكمة فاقول **قوله** لتقدم براءة الرحم بقرا انقوف بصيغة المصدر ليسا سببا بعده ويصح قوله
بصيغة الفعل وبراءة فاعل والمفعول انما شربت الحيضة الاولى ليطهر بذلك حال الرحم هل فيه حمل
الا وهذا بيان للحكمة والا فالدليل الكتاب والسنة **قوله** بحجته الشكاح ان لتعظيم نكاح الزوج للملك
فشرعت ليطهر الحزن على الزوج حيث فاسترها نفرة الشكاح التي هي عليها من اجل الشك لما يترب عليها
من وجوب طهارتها وغداها وكسوتها ولباسها وعفاها بالوطى من الرنا وغير ذلك **قوله**
لغضلة المحرمة يعني ان الحيضتين السابقتين تنسا من فيها الحرة والامة فاجب الى اظهار مذهب
الحرة ورفع التساوي والمعدوم بينهن فتدعت الثالثة لذلك **قوله** كذا عتق ام ولد ام مثله
ما تقدم في ان عدتها بالحيض **قوله** لان لها فراشا الحرة وفراشه ام الولد وان كان اضعف من فراشه
المكثورة الا انها شريكة في اصل الفراشه والمحل محل الاحتياط فالحق القاصر بالكمال ولا نفقة لها
في العدة وما يتعلق بام الولد حكايته للحيضة ذكرها في الموضع **قوله** ان لما اخرج شمس الامة من السجن **قوله**
امهات اولاده من خدام الاحرار فقال العلماء عن ذلك فقالوا انهم ما فعلت فقال شمس الامة اخطأت لا
تحت كل خادم حرة وهذا تدوير الامة على الحرة فقال السلطان اعتق من واحد والعقد قال العلماء
فقالوا انهم ما فعلت فقال شمس الامة اخطأت لان العدة تجب عليهن بعد الاعتاق فكانه تزويج
للعدة من الغير فاشي الله تعالى العلماء الجواب في هاتين المسألتين ليطهر فكل شمس الامة انتهر
قبل غير ذلك كذا في البحر **قوله** ما لم تكن حاملا اما اذا كانت حاملا فقد تها وضع الحمل **قوله** او آتية
اما اذا كانت كذلك فقد تها ثلاثة اشهر وصهر الامة بالذكور لان ام الولد ليست صغيرة قطعت
من اهل الحيض لان من لم تحض لم تحبل انتهى **قوله** او حكمة عليا اما اذا كانت كذلك فلا عدة عليها
بموت الولد والاعتاق بعد تقبيل ابنه خاتمة **قوله** فقد باربعة اشهر وعندها مفروض فيما اذا
علم ان بين مدتها اقل من شهرين وخمسة ايام لان المولود ان كان مات او لا ثم مات الزوج وح
حرة فلا يجب عدة بموت الولد وتقدم للوفات عدة الحرة اربعة اشهر وعندها وان كان الزوج
مات او لا وهي امة لزوجها شهران وخمسة ايام ولا يلزمها بموت الولد شئ لانها معدة الزوج ففي
حال يلزمها اربعة اشهر وعندها وفي حال نصفها فلزمها الاكثر احتياطا ولا تستقل عدتها على
الاحتمال الثاني لما قدمناه انها لا تستقل في الموت **قوله** او بالبعد الاجلين هذا مفروض فيما اذا
علم ان بين موتها شهرين وخمسة ايام فاكثرت فعلها ان تقدم باربعة اشهر وعندها فيها ثلاث
حيض احتياطا لان المولود ان كان مات او لا لم تلزمها عدة لانها مكثورة وبعد موت الزوج يلزمها
اربعة اشهر وعندها لانها حرة وان مات الزوج او لا لزمها شهران وخمسة ايام وقد انقضت عدتها
منه لانها مقصورة ان يبعثها قدرها او اكثر فموت المولود بعده يوجب عليها ثلاث حيض فيجب عليها احتياطا
واما صورة اذ لم يعلم كم بين موتها والا الاول شهرها فداخله في كلامه لانها كالاولى عند الامام
وكان شايها التحريم كما في البحر عن المعالج وغيره وبين دليل كل فيه وقال في الكافي ان قولها
احتياط **قوله** ولا شئت من زوجها في جميع الصور **قوله** لعدم تحقق حرمها فيمنع والارث لا
يحقق بالشك **قوله** ولا عدة على امة ومدة اجماعا سواء عتقها او مات عنها **قوله** وكذا
مكثورة بشبهة سواء كانت بشبهة فعل او حمل او عقد كما في الدر المنثور ان عدتها بالحيض وجوبها
سبب الشبهة فقام مقام الحقيقة فوضع الاحتياط واجاب العدة من باب الاحتياط ولا حد عليها
في هذه ولها ان تقيم مع زوج الاول ونفقها وسكنها عليه لان النكاح بينهما قائم انما حرم الوطى
وليس لها ان تحجز الا باذنه فان اذن لها فلها ان تحجز وان لم تنقض عدتها ذكره الاسياني ومدا

اذالم تكن راضية بالوطى اما ان كانت راضية عالمته فلا نفقة لها **قوله** كثر فوقه لغيره لها وكذا
الموجودة لئلا على فراشه اذ ادعاها فاجابه **الحقيقة** حكم شمس الامة في الميسور واقعة مناسية لموطوءة
شبهة دالة على افضلية الامام على علماء زمانه هي ان رجل زوج ابنته بنتين وضع الولية وجمع
العلماء وغيرهم ابو حنيفة لكنه لم يكن من المشهورين في اشياء الليل سمعوا دولة النساء فسلوا
فاخبروا انهم غلطون فاحضروا زوجة كل امة على اخيه فسلوا العلماء فاجابوا بان كل واحد يجب ما
حقه تنقضي العدة فتعود الى زوجها ففسر ذلك عليهم فيقال الامام كل واحد من الاخيرين عن زوجه
فقال كل واحد من موطوءة لا ماعتدت عليها فقال يطلق كل زوجة ويعقد على موطوءة ويدخل
عليها الحيض لانه صاحب العدة فجمع العلماء الى جوابه افاده صاحب البحر **قوله** كوقت ونكاح
ثلاثة قسستان ونكاح بغير شهود ونكاح محارم مع العلم بعدم الحبل عند الامام خلافا بحد
قوله في الموت انما لم تجب عدة الوفاة لانها انما تجب لاطهار الحزن على فوات زوج عاشرها
لا الموت ولا زوجيته هذا **قوله** والفرقة انما يكلف بخيصة كالاستبراء لان الفاسد ملحق بالصحيح
قوله متعلق من كل من المجرور وما عطف عليه **قوله** بالصورتين الاولى صورة الوطى بشبهة
والثانية صورة النكاح الفاسد **قوله** وفي حق من لم تحض سواء كانت حرة او امة ولدا وحرة
موطوءة نكاح فاسد او شبهة للطلاق او الفسخ الموت مولاها او اعتاقها فقسستان **قوله** او
ام ولد بيان للموم من في قول المص من لم تحض ثم ان عدة عدم الحيض متعددة تارة تكون
لصفر هذه لا تاتي في ام الولد وتارة للبر او لبلوغ بالسن وهي متان فيهما ولا منافاة
بين ذكروا المولود والصغير كما ادعاه **قوله** بان لم تبلغ تسعا هو المختار **قوله** بان بلغت
سن الاياس وهي خمس وخمسون في المختار كما في البرازيري وقيل خمسون سنة وعليه الفتوى من
واعلم انه يشترط للملك بالاياس لو هل يشترط ان يكون انقطاع الحيض ستة اشهر بعد عدة الاياس
الا وهو ان ليس يشترط حتى لو كان منقطعها قبل مدة الاياس وطلقها زوجها فحكم بالاياس نفقة
ثلاثة اشهر وهذه دقيقة تحفظ كذا يحفظ العلامة بأكبر كما نقله عنه العلامة احمد بن
يونس كذا في المحرر **قوله** او بلغت بالسن وهو خمس عشرة سنة عناية **قوله** ولم تحض ثمانية
لما اذالم ترو ما اورات وانقطع بعد التام **قوله** بان ان ثلاثة ايام فاكثرت الى العشرة مرة
او موات ثم انقطع **قوله** تسعة اشهر فاحرة ان العدة تسعة كلها وليس كذلك بل الموات
اذا انقطع الدم منها ستة اشهر فقد بعدتها بثلاثة اشهر فتكون الحرة تسعة اشهر
قال الشربلاني في شرح الوجانية هو صورتها بمدة الطهر من بعد لها ستة اشهر لم يزد ما فاعتد
بثلاثة اشهر بعد نصف الحيض وقا في بياضه جاز لانها مجتهد فيه ويحفظ هذا الكثرة وقوم
وقيل ان الفتوى عليه وانه مذهب مالك وفي شرح الزا هذه وقد كان بعض اصحابنا واستاذنا
ليفتون يقول مالك في هذه المسئلة للضرورة انتهى **قوله** فلا يفتي به لانه لا ادعى الا لا فت بقول
نفقته انه خطأ يحتمل الصواب مع امكان الترافع الى ما لي يحكم به نهر فاقول فيه نظر فان الذي
الا لا فتا بقول مالك هو عين التقييد ولا نزاع في جوازه لشرط عدم التلقيق على ما ذكره الشيخ
حسن وافرد به رسالة ونجا لذكر العلامة ابن الملا فذكر في حقه صرح بجواز العمل بالتلفيق
والطال في ذلك على وجه التحقيق واندد به رسالة ايضا وعرض القول بجواز التلقيق لابن الهمام
في التمهيد ولصاحب البحر في بعض رسائله وانه قال ان صاحب البحر يضع العمل بالتلفيق خلاف المذهب
ولغير صاحب البحر من علماء خوارزم بل عز عن العمل بالتلفيق لابي يوسف ولكن كلام العلامة
لغير اقتدر في رسالته المتعلقة بمسائل المسوق بؤيد ما ذكره الشيخ حسن انتهى ابو السعود
قوله ما ذهب الامام الشافعي الى مثله **قوله** وجب ان تقولاه وذلك انه يجب على الشفيع الحكم
بالصواب لا بالخطا وقول الغير اعتقاد الخلفي خطأ يحتمل الصواب وتقدم في الخطية ان
محل هذا في المجتهدين المقلد فلا يجب عليه هذا الاعتقاد بل يصح اعلا جواز تفكيك المفسر مع

مع وجود الفاضل مع ان المفضل خطأه اكثر وقد اشار الى ذلك صاحب البحري بعض رسائله
ولما قاله الشافعي الجوز ثم لا يخفى ما في كلامه الى خلاصة الذي حق به صاحب النظر **قوله** نعم
استدل على ما يتوهم من حقه فلا يفتي به من انه لا ينفذ القضاء به **قوله** بذلك ان يحضر العدة
ثلاثة اشهر في عقد الطهر **قوله** نفذ المراد انه لا يسوغ لحض بقضه كما يدل عليه النظم **قوله** وقد
نظم ان حكم هذا الفرع **قوله** الخير بالحياء الموجه واليا المشاة من يجب يعنى طهر الدين قاله **قوله**
من المنفذ ان الاعتراض الوارد على الزاوي وشارح المتكلم **قوله** فقال هو من المتكلمين **قوله**
لمتد به بالتوهم ونصب طهر على التميز **قوله** وفارعة بقصد وفارعة وفارعة وهو مبتدأ خبره
قوله شعبة اشهر بالحجة دليل جواب الشوط الذي ان مالكي يقرر بغير ان حكم القاضي المالكي بقدر
الثبوت اشهر بالمعتمد الطهر كان هذا المقدار عذرها ومن بعد هاهنا من بعد قضاء القاضي المالكي
بهذا المقدار لا وجه لنقض القاضي الحنفى حكمه لانه فصل بمجتهد فيه فحقها في رفع الخلاف
اشهر **قوله** هكنا يقال يعنى ويبنى ان يقال مثل هذا القول الخالي من نقد واعتراض ينقد به
عليه لا كما قال بعضهم من انه يفتي به للضرورة اشهر وقد علمت جواب هذا النظم **قوله**
واما ممتدة الحيف اه شمل كلامه المتيقن وهو التي ثبت عاداتها والتي استمر بها الدم ولم تنس
ايام عدتها وهو لا يصح في الثابت لانها تدر الى ايام عاداتها كما في البحر وفي عبارته ما لا يخفى
فان الحيف لا يمتد فوق زمنه فالاولا ان يقول واما المسامحة **قوله** فالمتعة به او قيل
فالاولا عنق في ثلاثة اشهر لانها اذا قدرت بها علم لانها حاضت ثلاث حيف يتعين **قوله**
والا فبالا ايام من عند الامام وفي رواية عنه وعن ابي يوسف ومحمد اتمام الشهر الاول من الاربع
بالا ايام والباقي بالاهلة كما في الميراث وقاضين والنظم والتميمه والحقيق والمبسوط فقد
اشكل ما في النهاية عن الميسوط في الخلاف في الاجارة واما في العدة في الايام بالاتفاق ونحوه
في اجارة الصفين اشهر فثبت في **قوله** في الكل ان كل الفرع المتقدم في الحيف والاشهر **قوله**
ولو فاسدة اطلقها فتشمل ما اذا كان فسادها كما في حصة او شرعي وهذا هو الحق كما
بيناه عند قوله صحيحه قاله **قوله** كما مر في باب المهر لانه هذا الباب فانه الذي قد مر
فيه التقيد بالصحة **قوله** ولو رضى بغير العدة لا المهر قال في البحر في صحة ان الزوج
الصحيح كالباني في الصحة والثالث وفي العدة بغيره في الوفاة والطلاق والتفريق ووقع
الحمل كما لا يخفى فليحفظ ثم رأت في الفتنة ما نصه يجب العدة بدخول زوجها الصحيح المراهق
وفي احاد الجري في قولهم وجوب المهر والعدة بولم يصب **قوله** وجوب العدة دون المهر
قال ولا خلاف بينهم لانها اجابة مراد الحق بتصور منه الاطلاق وهو اجاب فيمن لا يتصور
منه لان ذكره في حكمه اشهر في صورته فراقه ان يزوجها ابوه بمقدار فاسد ويطلق ثم
يحكم القاضي بالتفريق فيجب العدة لا المهر وقد علم ان مراد الشرح بالوضع من لا يتصور
منه الاطلاق **قوله** بالاهلة وان سقطت عن العدة **قوله** لو في العدة فان انفق الموت
بعد ايام مثلا من الشهر يعتبر بالا ايام فتعقد بما وثلاثة اشهر يوما **قوله** كما مر هو ترتيب **قوله**
وعشر من الايام قال في شرح الملتقى وقد مر ان ذكر كل من الايام والليالي بصيغة
الجمع يقتضي دخول ما يزار من الآخر وجرم في الكا في ان الليالي تابعة للايام فهذا الظن
تجوز اعتبار الليالي بتد كبير عشرة الاية فان المميز اذا حذو حاز تد كبير العدد اشهر
قال في النهج ولعل المقصود لهذا التقدير ان الجيب في غالب الامور يتحرك في ثلاثة اشهر ان كان
ذكر او في اربعة اشهر ان كان اثنى فاعية اقهر الاجلين وزيده عليه عشرة اشهر اراقه القاضي
في تفسيره وتعب بما في الصحيح انه يكون في البطن اربعين يوما نظفة ومثلها علقه ومثلها
مضغنة ثم تنفخ فيه الروح الا ان يكون معنى الحديث ان كمال النفس في كل عضو لا يكون
الا بعد المدة المذكورة وهو ينشأ في النفخة في بعضها قبل هذه المدة قاله الكارزوي **قوله**

بشرط بقا النكاح صحيح الى الموت فلو اشترى للكتاب زوجته ومات عن وفاء لم تجب العدة لفساد
النكاح قبل الموت فتعقد بغيره ان لم تلد منه وقد دخل بها فان ولدت سقطت وسقط ولدها
على نحوه فان اعجز فقد اشهر ان وخمسة ايام فان اديا وكان الاداء العدة كان عليها ثلاث
حيف مستأنفة شكل فيها شهرين وخمسة ايام من يوم موت زوجها فان او ما بعد ما انقضت
كان عليها ثلاث حيف مستأنفة كفاية البدايع فان لم يدخل بها فلا عدة ايضا **قوله** وفي البحر
ببشرط الموت وبشرط وجوبها النكاح الصحيح فلا تجب في النكاح الفاسد ومبداها من وقت
الوفاة لان وقت العلم بها **قوله** ولدت اولاد وذلك لان الموت سئل الدخول في تكمل المهر
والعدة **قوله** الا الى ما مل فانها تقدر بالوضع في الوفاة ايضا **قوله** وعلم كلامه ان المصنف عتده الطهر
ان فان عدتها اربعة اشهر وعنده **قوله** كالمرفوع تمثيل لمعنى الطهر فان الغالب في المرفوعات انقطاع
الدم عشرين مدة **قوله** وفي واقعة الفتوى الاضافة على سنن الامام امر حادثة ووقع السؤال عنها
لطلب الاقناع عليها **قوله** فلتراجع لاجابة لمراجعها بعد نصهم انه لم يخرج منها الا الى ما مل **قوله**
وفي حق امة طلقها فشمع الزوج الفتنة وام الولد والمدة والمدة المستعانة عند الامام
ولا بد من قيد الدخول في الامة الا في المتوفى عنها زوجها **قوله** اطلاق او فسخ او نكاح فاسد
او وطئ بشبهة فثبت في **قوله** لعدم التحريم على المحذوف في تقديره ولم يجعل عدتها حيفته ونسفا
وهذا الدليل المعقول والمنقول فالجواب **قوله** نصف الحدة هو شهران وخمسة ايام في المتوفى
عنها زوجها وشهر ونصف في غيرها نصف نفقة وعقوبة الا في الصوم والطهارة والصلاة
وصوم الكفارات والقصاص واجل العنين واما ايلة الامة والمدة والنكاح والطلاق وفي
علم النصف **قوله** مطلقا سواء كانت المدة حرة او مملوكة او مدبرة او مملوكة او مملوكة او مملوكة او مملوكة
ستسعة مسلمة او كتابية وسواء كانت عن طلاق او وفاة او مشاركة او وطئ بشبهة وسواء
كان الحمل ثابت النية او لا ويتصور ذلك فيما اذا تزوج حاملا بالزنا **قوله** فدخل بها ان
وان كان الدخول حراما لانه لا يجوز ان يطهرها ما لم تضع كيلا يكون ما في ساقي رزق غيره
او المواد الدخول الحكي وهو الخلو وعبارة البدايع المقولة في الشهر وشهر الحلق خالية
عن ذكر الدخول فظاهرها انها تقدر بالوضع وان لم يطأ لانه يصدق عليها انها طلقت او
مات عنها وهي حامل ونظيرها نوحية الصغير الحامل فان حملها من فحور والعدة بوضع
وقد يفتي بين المطلقة فلا بد فيها من الدخول ولو حكي والا فلاة عدة عليها لقوله تعالى
فما لكم عليهن من عدة تقدرنهن وبين من مات عنها زوجها لان الموت بمنزلة الدخول
موجب للعدة قائل ثم رأت ابا السعد في الدخول بالمعنى الثاني **قوله** ثم مات او طلقها
ام ان لانه لا فوق في العدة الحامل بين ان تكون عدة موت او فراق **قوله** وضع جميع طهرها
ولا يشترط ان ينزل جملة فلو تنزل مستفقا في اشهر انقضت باخره كما لا يخفى قال في البحر ولو
ولدت وفي بطنها آخر تنقض العدة بالآخر لان الحمل اسم للجمع ما في البطن قلت ومنه يستفاد
ان الجنين اذا مات في بطنها ثم حملت باخر فصلفت فوضعت الفاع لا تنقض العدة بل تنقض
على وضع الآخر وفي المحيط اذا سقطت سقطا استبان بعض خلقه انقضت به العدة لانه
ولد وان لم يستبين بعض خلقه لم تنقض به العدة لان الحمل اسم لمنطقة متغيرة بدليل ان السقط
اذا كان مضغنة او علقية لم تنقض به العدة لانها لم تنفخ ولم يدور كونه متغيرة بيقين
لا باستبانة بعض الخلق انتهى **قوله** لان الحمل في قوله تعالى ان يضع حملين وهو علة
لنقد في لفظ جميع **قوله** في كل الاحكام من انقضاء العدة واذا علق شيئا بولادتها ووقع ثم
بعد انقضاء العدة لا تحل للزوج فتجزم على الاول لانقضاء العدة ولا تحل للثاني لعدم
وضع جميع الحمل ايضا طافها فتامل **قوله** الا في حملها لا في ولدها هو المعتمد وقال في
روايتان لو جرح اشترى الولد لم تصح الرجعة وحلت للزوج **قوله** احيا طافها

ان الحمل المذكور في الآية اسم للجميع لا لبعض وان اكثر قوله ولا عبرة بخروج الراس فلا تنقض به
العدة **قوله** فلا وقفاص بقطع بل يجب به الدية **قوله** فلا ثبت نسبه ان يخرج الراس ولو مع الاقل
قاله البصري في نوار دابن سماعة لو جازت المباشرة المدفونة بولد فخرج راسه لاقل من سنتين واجز
البارة لاكثر من سنتين لم يلزم من يخرج الراس ونصف البدن لاقل من سنتين ويخرج ما يقع الاثر ولو
خرج راسه فقتله اشان فوجبت الدية ولا يجب العصاص وكذلك في غيره ولو قطع الرجلين قبل الراس
وجبت الدية انتهى **قوله** غير مراهق مفهوما بانه في قوله نعم ينبغي بثوته من المراهق **قوله** الاصح
مقابله ما عن ابن يوسف في رواية شاذة ورويت عن الامام انه يلزمها عدة الوفاة في المراهق لان
الحمل ليس بثابت النسب منه فاستوفى الموجد عند الموت والحادث بعد **قوله** وفيمن جعلت
حبل من باب طوبى كما في المختار **قوله** لعدم الحمل من المحدث ان يفتن الموت تحققت العدة بالشهور
فلا يتغير بحدوث الحمل افاده في البحر **قوله** ذكر في الايضاح انه اذا جعلت المرأة في هذه الوفاة
فعدتها بالشهور ولو جعلت عدة عن ثلاث فعدتها بالوضع انتهى **قوله** في حالة امره المجدوة
الموت وهو الاول والحادث بعده ومع الثانية **قوله** اذا الامام للبحر ان فلا يصح من العلق ولا يثبت
بثوت نسب ولد امرأة ولد المشرق من الغربية لان النكاح انما اقامه مقام العلق فيصور حقيقة
وهو غير متصور هنا حقيقة فافتقر **قوله** نعم ينبغي بثوت اه قاله البحر وينبغي ان يثبت النسب
احتياطا الا ان يمكن بان حات به لاقل من ستة اشهر من وقت العدة كما في فتح القدير وتقدم
ان المراهق من بلغ عتدا **قوله** او تبلغ الحد الايام يعني فتعد بالاشهر بعده وفيه انه منافي لقوله
نكاح او لا الاحمال اجلب من الآية فتأمل قاله **قوله** في حق امرأة الغار من العدة في حق امرأة
الغار من وقوله من الطلاق متعلق بذلك المزدوج والطلاق البائن نعم الواحد والاكثر وهو بيان
للواقع لانه لا يكون فارا الا بالطلاق البائن وقيد بالغار وهو المطلق في مرض موته لا في الطلاق
بائنا في صوته لا تنقل فلا ترث **قوله** ان مات وهو في العدة من قبل انقضاء العدة بالحيض اما
اذا حاضت فلا تنقل قبل موته فقد انقضت عدتها ولم تدخل تحت المسئلة لانه لا ميراث لها الا اذا
اذا مات قبل انقضاء العدة وقد اشكل على بعض حنفية العصر لعدم التام من **قوله** من عدة الوفاة
اه بيان للاجلين في بياضه وليست متعلقة بالبعد **قوله** احتياطا علة للاعتداد بالبعد **قوله**
وفي كلام الشافعي حيث قال فيها ثلاث حيض من وقت الطلاق فقور وقوله لانها لو لم تنقضها من
في الاربع اشهر وعشرو وكذا ظهر ما بعدها يرجع اليها **قوله** حتى تبلغ الايام هو على حذف مضاف
ان سن الايام ثم اذا بلغت هل تعد بالاشهر او بغير عدة الوفاة السابقة لم او من تكلم عليه و
مقتضى اعتبار العدة بعد الايام انه لا بد من انقضاء الاشهر بعده **قوله** لان المطلقة الرجعي
الكلام متعلق بامرأة الغار ولا تصح هنا الحلاق الغار على المطلق رجعي على انه ليس بصحيح كما
لا وقفا نه اشها اذا طلقت رجعي او زوجها سريفا فانقضى لها اربعة اشهر وعشرو وهو حي لا ترث
مع بقاء شيء من حيضها وهذا خطأ باطل لبقا عدتها لانها من ذوات الاقرار وقد طلقت رجعي
فعدتها بالحيض ولو طال الزمان ويقتضى ايضا انها اذا حاضت فلا حيض وهو حي ولم تنقض اربعة
اشهر وعشرو منه وقد صارت اجنبية وهو غير فار وهو خطأ ايضا واما اذا مات وقد
بقي من عدتها بالحيض شيء فانها تنقل لعدة الوفاة وليست محاذية فيه فان الكلام فيمن يموت
زوجها الفار عن عدتها والمطلقة رجعي لا يكون زوجها فارا وعدتها حسب طالعها ان كانت
تحيض قبل ثلاث حيض والا فتلاثة اشهر والحامل وضعه وقد وقع الايهام في كثير من الكتب
كالكا في العناية فاجتبه اقول المراد هنا ما اذا مات المطلق رجعي وقد بقي من عدتها بالحيض
شيء واشامع ابدا لمرها في مخالفة المسئلة السابقة وان كان زوجها لا يقال له فام **قوله** ما
لموت ان فتعدت باربعة اشهر وعشرو وقوله والعدة مبتدأ خبره **قوله** ان تمام **قوله** ان تمام
اه الاول حذف **قوله** كعدة الحرة فان كانت من ذوات الاقرار صارت عدتها ثلاث حيض

والا فتلاثة اشهر **قوله** كعدة امه من حيضتين او شهر ونصف او شهرين وخمسة بلاد انقلاب
العدة الحرة فاستل **قوله** وقد تنقل العدة ستا فيه ان الا فتلا ثلاث حيض واما العدة وبلغت
المنقضية عنه الاول فمنه **قوله** طلقت رجعي فعدتها بالاشهر الا فتلا ثلاث حيض باعتبار
الموت بخلاف ما اذا كان باثنا فلا تنقل بالاعتقاد الا فتلا كما افاده قول المصنف لعدة لثلاث
والموت فتعطل قول ابن السعد لولم يقيد بكونه رجعي كما كان اوله لان الحكم لا يتغير انتهى **قوله**
فحاضت ان قبل تمام العدة وكذا يقال فيها بعده **قوله** فحاضت ان قبل تمام العدة وكذا يقال فيها
بعده **قوله** تغير بالاشهر ولا يعتبر الايام التي وجدت حال الصغر قبل حدوث الحيض **قوله**
فعدت ومنها تغير بالحيض من غير احد اقول تمام **قوله** على جازر عدتها بان يكون كثر اسبلا عليه
الفتون كما في العدول واجتزأوا بذلك عما اذا رأت بلة سيرة فانها لا تعتبر **قوله** او جعلت من
نوع آخر لانه بين انهما من ذوات الاقرار الا لا يتغير لا يتغير انتهى ابو اسعود **قوله** فعدتها
ويكون الوجه في شبهة **قوله** واستأنفت بالحيض سواء رأت الدم قبل الحكم بايها او بعده وسواء
كان بعد الشهور او في اشهرها ولكن عبارة المصنف فيما اذا كان بعد الاشهر افاده صاحب البحر **قوله**
لان شرط الخليفة ان خليفة الاشهر عن الحيض والخلف هو الذي لا يصار اليه الا عند تعدد الاسر
واما البذل كالمسح على الخفين فلا يشترط فيه ذلك **قوله** وذلك ان تحقق الياس من الاصل
قوله قاله في البحر عمارته وقد ذكر ان فيها ستة اقوال صحيحة في النظر فيها ثبت عن صاحب المذهب
الامام الاعظم وقد صرح الاقطع وتبعه في غاية البيان بان ظاهر الرواية القول لا تنقض مطلقا
فهو محتار صاحب الهداية فتعني المصير اليه انتهى **قوله** بعد حكاية الميتة اقوال احدها ينتقض
مطلقا واختاره في الهداية الثاني لا ينتقض مطلقا واختاره الاسي في الثالث ينتقض ان رأت
قبل تمام الاشهر وان رأت بعدها فلا وفيه به الصدر الشهيد وفي المجتبى هو الصحيح المحتار
للفقهاء الرابع ينتقض على رواية عدم التقيد للياس التي هي ظاهر الرواية فانما ثبت الامر
على ظنها فلما حاضت تبين خطأه ولا ينتقض على رواية التقيد له واختاره في الايضاح و
افقرو عليه في الثانية وجزم به العدول والخصاص واختاره في البداهة الخامس ينتقض
ان لم يكن حكم بايها فان حكم به فلا كان ينبغي احدها في النكاح فينقض بصحته وهو قول
محمد بن مقاتل وصح في الاختيار السادس ينتقض في المستقبل فلا تقتصر بالحيض للطلاق بعد
الماضي فلا تعد الاكوة المباشرة بعد الاعتداد بالاشهر وصح في النكاح ان انتهى **قوله** لكن
اختاره وجه الاستدراك نوعه ان الافتاء وقع بظاهر الرواية فوقعه بالاستدراك والمفتح
به لعدم على ظاهر الرواية **قوله** فالنكاح جائز لانه واقع بعد العدة **قوله** وتامة فيما علقته
على الملتصق ما في الملتصق لا يزيد عما هنا **قوله** لا اشتتاف لانه لا يتبين بالحيض انها كانت قبل من ذوات
الاقرار بخلاف الآية **قوله** الا اذا حاضت استأنفت منقطع **قوله** في اشهرها ان قبل تمامها ولو
سباعة **قوله** ثم استأنفت ان حكم بايها كما قد مضى **قوله** تحذر عن الجميع بين الاصل والبذل و
استشكله في النهاية بمن اشترى في صلاة بوضوء فسبقه الحدث ولم يجد الماء فانه يمسح ويصلي ويمن
شروع في الصلاة فصله بوضوء بركوع وسجود فنجس عنهما فانه يتم الصلاة بالامام واجيب بان
التيمم ليس بيدل عن الوضوء وانما هو خلف وبان الامام ليس بدلائل الركوع والسجود لان
البعض لا يصلح ان يكون بدلا عن الكل بخلاف الاعتداد بالاشهر فانه خلف عن الاعتداد بالحيض
فلا يجوز تكميل احدهما بالآخر منه **قوله** والا يسه او قاله في القاموس ليس منه كسيف اياها فقط
وفي البحر عنه الياس القنوط وضد الوجاهة وقطع الاصل انتهى في الايام من يفتن القنوط
وسميت ايتهم لقنوطها من روية بيم حيضها **قوله** للرؤية وغيرها وقيل للرؤية تحسروا وتحسرون
ولغيرها ستون وقيل ستون مطلقا وقيل سبعون وفي ظاهر الرواية لا تعد بغيره بل ان تبلغ
من السن ما لا يحض مثلها فيه وذلك يعرف بالاجتهاد والمماثلة في تركيب البدن والسن والهرم

اشترى عن البحر **قوله** وقيل القصور على خسين قال القهستاني وبه يفتح اليوم كما في المفاتيح اوستين
او ثلاث وستين او ثلاثين وعنه انه مفوض الى مجتهد الزمان وقدره بعضهم بعدم رؤية الدم
عدة وقيل مدينتين وقيل ثلاثا اشترى **قوله** وفي البحر عن ابي اسحق الصفياء لعل هذا ينبغي على القول
بان سنة ثلاثون وهذا ان قلنا انها رأت دم الحيض ثم انقطع واما اذا لم ترد ما اصلا فقد
تقدم ان عدتها بالا شهر **قوله** وعدة المنكوسة اه هذه الجملة بتمامها مستغن عنها بقوله سابقا
كذا ام ولد مات عنها مولاها او اعتقها وموطوءة بشهرته او نكاح فاسدة الموت والفرقة
قوله فاما فاسد النكاح بغير شهود **قوله** فاعدة في باطل مثاله تزويج المتزوج عالما بذلك اشترى
ع او عقد بغير الفاظ التي ينقد النكاح بها ابو السعود **قوله** وكذا موقوف اه قال في البحر
وقد بالنكاح الفاسد لان المنكوسة نكاحا موقوفا كمنكاح الفضول لا يجب فيه العدة قبل
الا جازة لان النسب لا يثبت فيه لانه موقوف فلم ينقد في حق حكمه فلا يرث شهرة الملك
والحل والعدة وجبت صيانة المحرم عن الخط واحتمل ان اشتباهه الانساب كلاما للاختيار
والمحيط وهو شغل مخالف برواية وقد نقل الزيلعي في النكاح الفاسد ما نصه وذكر في كتابه في
من الاصل اذا تزوجت المرأة بغير اذن مولاها ودخل بها الزوج وولدت لسته اشهر من تزويجها
فادعاه المولا والزوج فهو ابن الزوج فقد اعتبره من وقت النكاح لامن وقت الدخول ولم
يلحق خلافا قال الحلواني في هذه المسئلة دليل على ان الفرض ينقد بنفسه العقد في النكاح الفاسد
خلافا لما يقوله البعض انه لا ينقد الا بالدخول اشترى **قوله** غير عالم بحالها فان علم كان زنا ولا
جوب العدة فكان ما في المحيط والاختيار من اشترى **قوله** غير عالم بحالها فان علم كان زنا ولا
عدة فيه ولا يجرم على زوجها وطؤها وبه يفتح من قال المحرم ودخل تحت الشهرة ما لو طعن
معتدته وادعى الشهرة بان تزويجها قبل زوج آخر وقال ظنت انها تحل له او كان منكرا اطلاقها
وكذا تقبل في العدة في هذه الحالة بخلاف ما اذا كان عالما بمجرتها كما في الفقه وشرح النقاية
للجنيدي اذا جامع مطلقة الثلاث في العدة فقد اطلاقها شتاتا بعد العدة وتيدا خلافا لروا
كان منكرا لا شتات وان وكله المطلقة بانها اشترى من غير دعوى الشهرة ومع العلم بالجدية
شتاتا بعد العدة اشترى **قوله** المتزوج بالاب **قوله** يعني اذ لم يكن عالمة راضية اما اذا كانت
عالمة راضية شفت نفقتها بحرمه وطؤها التي جارت من قبلها **قوله** كما سيجي ان قيل الغرض
قوله وام الولد ولا تنفقه لها في العدة لانها عدة كالوطئ المعتدة من نكاح فاسد وانما استوي
فيها الموت والعق لانها وجبت لتعريف براءة الرحم لا لانقضاء حق النكاح ولم يكتف بحقيقة
لان الوكيلة بشهرته كالناسد وهو كالصبي وعدة ام الولد بنحو وال الغداش فاشبهت عدة
النكاح واما من افيهم عمر رضى الله تعالى عنه فانه قال عدة ام الولد ثلاث حيض اشترى ابو السعود
قوله فلما عدة على برة ومعتقة قال في البحر وقد بام الولد لان المدبرة والامة اذا اعتقت
اومات سيدها لعدة عليها بالاجماع كما ذكره الاسيحي في اشهر **قوله** غير الامة والامة اذا اعتقت
منصوب على المال وصاحب المال الثلاث المتقدمة وهي المنكوسة نكاحا فاسدا او الموطوءة
بشهرته وام الولد **قوله** فان عدتها بالا شهر والوضع هو على سبيل المهر والتد المرب **قوله**
الحيض جمع صفة كما يدل عليه حل المص ان كانت الموطوءة بشهرته او المنكوسة نكاحا فاسدا عدة
فيعتد ثلاث حيض وان كانت امة فحقتان **قوله** ان موت الواكعة هذه العبارة اول من عبر
بقوله ان لموت الزوجين كما فيه من التغليب لان سيد ام الولد لا يقال له زوج وزوج ام الولد
اذا مات عنها تكون عدتها كعدة الامة ابو السعود بايضاح **قوله** في غيره قال في المنع وشمل
قوله وغيره الغدقة في النكاح الفاسد وهو اما بتفريق القاف او بالتاركة واجدا فها من
وقت الفرقة والموت **قوله** لانه عدة هو لا جراب عن سوال حاصلة لم كانت عدة هؤلاء بالحيض
ولم يعبروا فيها عدة وفاة **قوله** لتعريف براءة الرحم ان لا لانقضاء حق النكاح اذ لا نكاح صحيح

والحيض

والحيض هو الموت **قوله** ولم يكتف بحقيقة قال في المنع فان قلت كان ينبغي ان يكتف بحقيقة
كالاستبراء قلت الفاسد محقق بالحيض للاختصاص **قوله** ولا اعتد بالحيض فلو قلت فيه ان الواجب
ثلاث حيض او شتان بالنص فلا ينتقض عنها ابو السعود عن العينة **قوله** واذا وطئت المودة
وكذا المنكوسة اذا وطئت بشهرته ثم طلقها زوجها كان عليها عدة اخص وتدا خلافا من **قوله**
ولو من المطلق اعلم ان المرأة اذا وجب عليها عدتان فاما ان تكون من رجلين او رجل واحد
فان كان الثاني كما اذا طلقها ثلاثا وقال ظنت انها تحل له او طلقها بالفاظ الكناية فوطئها
في العدة فلا شك ان العدتين تداخلتا وان كانت الاولى وكان ثانيا من جنس كالمطوءة عنها زوجها
اذا وطئت بشهرته او من جنس واحد كالمطلقة اذا تزوجت عدتها فوطئها الثانية فوطئ بينهما
تداخلتا عندنا ويكون ما تراه من الحيض مختصا بينهما جميعا واذا نفقت العدة الاولى ولم تكمل
الثانية فعليه اتمام الثانية **قوله** لتجد السبب هو وكذا الشهرة **قوله** وتدا ظنا قال في البحر
الولي بشهرته يتحقق في صور منها من زفت بغير زوجها وشملها الموطوءة للزواج بعد الثلاث
في العدة ينكح قبل زوج آخر وبعد عدة اذا قال ظنت انها تحل له وطئها بالفاظ الكناية
اذا وطئها في العدة وشملها للعدة اذا وطئها آخذة العدة بشهرته او من عدة عتمة فوطئها اخذ
بشهرته ثم طلقها الزوج ففي هذه يجب عدتان وتداخلتا ثم اذا تداخلتا وكانت العدة من
طلاق رجعي فلا تنفقه على واحد منهما لهما وان كانت من باين فننفقتهما على الاول والزوج اذا
تزوجت باخر وقرق بينهما بعد الدخول فوجبت عليها العدة فلا تنفقه لهما فيها على زوجها
لانها منفتحة بنفسها في العدة ولو كان الولي في العدة هو المطلق فلا تنفقه لهما بعد عدة الطلاق
اشترى **قوله** والمرى من الحيض منهما محله اذا كان بعد التدقيق بينهما وبين الولي الثاني اما
اذا حاضت صيفته بعد وكذا الثاني قبل التدقيق فانها من عدة الاول خاصة وبقى عليها من تمام
عدة الاول صيفتان والثاني ثلاث حيض فاذا حاضت صيفتين كانتا منهما جميعا وبقيت من عدة الثاني
صيفته كما في الجوهر **قوله** وعليها ان يتم اه وجوب الاتمام بالنظر لغير الوطئ الثاني اما هو فلا
فلو حاضت المطلقة صيفته ثم تزوجت باخر ووطئها وقرق بينهما ثم حاضت صيفتين بعد التدقيق
فقد انقضت عدة الاول وحل للثاني ان يزوجه وليد لغيره ان تزوجه حتى تحض ثلاثا من وقت
التدقيق وان كان طلاق الاول رجعي كان له ان يراجعها قبل ان تحض صيفتين لبقا وعدته ولا يلحقها
حتى تنقض عدة الثاني فان حاضت ثلاثا من وقت التدقيق فقد انقضت العدتان كذا في النقاية وفي
شرح النقاية للبرهاني ان يحتمل ان تنقض العدتان معا وذلك بان كانت معتدة عن وفاة فيعد
ما انقضت شهره ووطئت بشهرته حاضت ثلاث حيض بعده ومضى من الموت اربعة اشهر فانقضت
العدتان معا ويحتمل ان تنقض الثانية قبل الاول بان كانت الاو عدة الوفاة والثانية بالحيض
ليقتضيه الحيض الثلاث قبل تمام اربعة اشهر وعشرا اشهر **قوله** وكذا الوفاة بالاشهر كما اذا كانت الامة
وطئت بشهرته في خلال عدتها فانها تتم الثانية بالا شهر ايضا **قوله** او بهما لو معتدة وفاة
ان اذا وطئت بشهرته فنقضت بالاشهر الوفاة ويجب بماتاه من الحيض فلو لم تزفها وما يجب ان
تقعد بعد الا شهرين ثلاث حيض يجوز عن الفقه **قوله** فلو حاض في قوله والمرى بهما ان الذي هو قاصر
على من لم يحض وقد يجاب بان المراد بالمرى الى اصل العلم لا بؤيته البعد **قوله** لعلمها ان
لعلم من فقد العدتين بالا شهر ومن تقعد بالا شهر الوفاة وبالحيض لو طئ الشهرة **قوله** وعم
الى بل عطف على علمها يعني وتعم معتدة الطلاق والفسخ والموت وهي حامل اذا حاضت في العدة من
ولم تزوجه او غيره بشهرته فانه يلزم من عدتان احدهن بالحيض والاخرى بالوضع وثبتا خلافا
وتنقض بالوضع لان الحمل لا يفيض عند فيض ان يكتف بوضع الحمل عن الحيض **قوله** كما مرل مقدم
هنا وشيع فيه صاحب النهر فانه قال وفي الخلاصة وكل من حملت عدتها فقدتها ان تضع حملها
وفي المنع عنها زوجها اذا حملت بعد موت الزوج فقدتها بالشهرين اشهر وقد مر عن البراء

ان في شدة قوله وزوجته الفار بعد الاطمين وقد يقال ان الشرح احوال على ما تقدم في نوجية المص
اذ اجبت بعد موته فانها اذا جازت بولد النصف حول واكثر عليها عدة الوفاة ولا تشتغل
عدتها بالعدة الحامل ثم انما لا تشتغل بالنظر الى المتولد واما بالنظر الى الولد الثاني فانهما
اذ اجبت منه فلا بد من وضع الحمل وقد يقال انه كالتزنا فلا عدة له ويجوز التعد عليها وان كان
لا يحل وطهرها حتى تضع فتامل قوله ومبدأ البعدة بعد الطلاق اه لا نه عنها الطلاق والموت بالحي
فيستعقبها من غير فصل فيكون ان يوجد مبدأ البعدة من غير فصل بالضرورة كما ان قوله لانها
اجل فلا تشتغل العلم بمعية من الاجل قاله وقد المصنف انما حرمت قوله فلو طلق فتبيع على
المص قوله من وقت البيان لانه انشاء من وجه مجرد وهذه الجملة بمنزلة الاستثناء من قوله
مبدأ البعدة بعد الطلاق والموت قال في الشرح لانه الى ما ذكره المص من ان مبدأ
العدة لا يتمش على عموم بل يستثنى من بين طلاقها فان عدتها من وقت البيان لاس وقت
قوله احكام طالق وان مات قبل البيان لزم كل منهما عدة الوفاة لتشكيل فيها ثلاث حيضات
قوله ولو شهد بطلاقها مفرد على المص ايضا قوله من وقت الشهادة على حد حق مضاف من
وقت كتم الشهادة لانه من وقت ادائها فانها لو شهدا في المحرم ان طلقها في شوال كان ابتداء
العدة من شوال استثنى وظاهر الشرح يفيد بخلاف المراد وهذا الذي اشرنا اليه من غير تأخير
اما اذا اذرها لغير عدل فلا تقبل الشهادة كما في البحر لان شهادة الحسبة لا تقبل الا اذا اذرت
قوله وان القبول انما من وقت الاقرار فلا يحل له التزوج باخذها او اربع سواها حتى تنقضي
العدة نجباله حيث كتم طلاقها والمبسوط ان البعدة تقب من وقت الطلاق وفق الفقهين بحمل
كلام مجمل في المبسوط على ما اذا كانا متفرقين وكلام المشايخ على ما اذا كانا مجتمعين لانه الكذب
من كل منهما ظاهر وهذا هو التوفيق ان شاء الله تعالى وهو حسن وفي فتح القدير ان فتوى
المشايخين بالاعتداد من وقت الاقرار مختلفة للائحة الاربعه وجمهور الصحابة والتابعين
فيمنع ان يعتد بمحمل التهمة ولهذا قيدوا السعدن بان يكون مجتمعين وانما صاحب النهر والبحر
الجمهور قوله ملقاسا بصدقة وكذبته ولا يظهر اثره بقوله لا استطاق النفقة ثانية
قوله نفيا لتهمة المواقعة قال في القاموس المواقعة المداخلة ومنازعة البيع والمواقعة في
الامر وعلم او اضعك الدار اطلعك على رايه وتطلع على رايك استثنى وجه هنا بغير الموافقة
ان نفيا لتهمة انهما توافقا على الطهر اه لا في الاستناد ان في استنادا وطلاقها الى الركن
الذين اقرانه اوقع الطلاق فيه قوله فلذلك ان في البعدة من وقت الاقرار قوله لزمه مرتان
وهل يكرر بكسر الهمزة ياء قوله ولا نفقة اه ان اذا كان الركن الماض استغنى البعدة
اما اذا بقى منها شيء فنجي النفقة والسكنى فيه قوله العقل لقولها على نفسها امر في حق نفسها فيسقط
ما وجب لها قال في البحر والحاصل ان كذبته في الاستناد او قالت لا ادري فمن وقت الاقرار
واف صدقة ففي حقها من وقت الطلاق وفي حق الله تعالى من وقت الاقرار استثنى وفيه ان
السكنى من حق الله تعالى فنقتضاه لزوجها وان صدقة قوله ثم قام معها اطلاق العبارة
فتحمل ما اذا وطئها او لا قوله ان مقدار بطلاقها هذه من افراد الاقرار بالطلاق الا ان
الحلم فيها يتجلى ما ذكره المص ولذا قال صاحب البحر فبعد هذا البعدة من وقت بثوت
الطلاق في هذه المسئلة استثنى قال في النهر ويخرج على التفصيل المذكور في هذه المسئلة ما في الجملة
قال لها ان فعلت كذا فانت طالق ثلاثا ثم فعلته ولم يعلم به الزوج ومضى عليها ثلاثا اقرار
وتزوجت باخرو ودخل عليها ثم طلقها واعتدت ثم اخبرته بغيرها بما صنعت فصدقها لم يحل
له لان عدة المتعاقبة ثلاثا من وقت الفراق لا من وقت الطلاق عندنا والا فذهب انما الى ان
من اعتبار الاقرار وعدم غيره صحيح والصحيح ما في الجواهر من اعتبار الشهادة وعدمها كما قال
هو الصحيح بحمل عدم التمي ان اما كوكمة لا تنقض البعدة وخالفه فيقع عليه الطلاق الثلاث

وبايعه لشرح في الفروع التوصل على الشهادة وهو يؤيد ما في الجواهر ولا تنس ما من عن السفدي
والكمال قوله تنقضي والا لا يتخرب على هذا انه اذا طلقها ثلاثا بعد مدة يحتمل فيها انقضاء
العدة فان كان الطلاق الاول معتبرا لا يقع الثلاث والا وقع قوله واشهد لعلمه فيدنا فينا في
لان المداخلة الشهادة ولا حاجة الى ذكر الخلع بعد قوله ابانها لان الخلع طلاق بائن وقوله وكذا
لو كتم طلاقها ان اخفاه والحاصل على ما يفرس من كلامه انه اذا اشترط طلاقها وكان مقربا
فالبعدة من وقت الطلاق وان كان غير مقرب فالعدة من وقت الاقرار وكذا اذا كتمه ثم اقرب
قوله فبعد ذلك من وقت الثبوت والظهور قال في ارادته ان هذه المسئلة لا ينع واحد
ومستثناه من قوله ومبدأ البعدة بعد الطلاق والموت كسئلة الطلاق المبرم استثنى ولا يظهر
الاستثناء الا في ضرورة عدم الاشترار والاقرار ما عندها فمن وقت الطلاق كما هو صحيح في العبارة
قوله بعد التقديرات المراد به ان يحكم القاضي بالتقديرات بينهما ولا بد ان يقع التقديرات في زمان
يصلح لابتداء البعدة فلا يشك في انما اذ اذ في الحيض فيعتبر بعده افادته القوسات في قوله وقيد
في البحر بخلافه اقره عليه من بعده قوله يكون الوطئ وقوله ان الظاهر ان العزم انما قيد
بالاظهار لان العزم امر باطل لا يلحق عليه وله دليل ظاهر وهو الاخير ربه فاعتبر قوله
ونحوه كتمتها وخلفت سبيلها قوله ومنه الطلاق اي من اظهار العزم قوله لا يجوز العزم
بالج عطف على التقديرات من قول المص بعد التقديرات قوله لو لم يولد فلو انه قال في الخلاصة المتأخرة
في النكاح الفاسد بعد الدخول لا يكون الا بالقول كقول تركته او ما يقول مقامه كتمتها
وخلفت سبيلها ما عدم المجيء اليها فللان الغيبة لا تكون من ركة لانه لو عاد بعد ذلك والراد
بهذه البعدة عدة المتأخرة فالبعدة عليها بموتة الا الحيض بعد الدخول ولا حداد ولا
نفقة فيها واذا استاءه والنكاح الفاسد يحرم عليه الى انقضاء عدتها وجوب البعدة فيها
انما هو في القضاء اما البعدة لو علمت انها كانت بعد آخر وطئها ثلاثا حل لها التزوج
من غير تقديرات ونحوه وهل يشترط علم غير المتأخرة كالزوجة بالمنازعة او لا قولان في
ورجحنا الثاني بغير قوله والا فيكون تقديرات الا ببيان وهو ان يتركها على قصد ان لا يعود
اليها شر بلائيه ولا عدة عليها لعدم الدخول الحقيقي اذ لا تعتبر الخلو في الفاسد كما
ذكره بعد ذلك في الغيبة تزوجها فاسدا فاحلها فولدت لا تنقض به البعدة ان كان قبل
المنازعة وان كان بعد انقضت استثنى قوله والخلو في النكاح الفاسد سواء كانت صحيحة
او فاسدة قاله قوله ولا تعتد في بيت الزوج لان الله تعالى انما قال لا تحذروهن الا في
في سياق البعدة من الطلاق وهذه عدة متأخرة قوله قبل قولها مع خلفها لانها امينة
كالوديع اذا ادعى ردة الوديع او هلاكها عينه واعلم ان التحليف قولها لا يقول
الامام فيما لا يخالفه الظاهر اما اذا خالفه فلا كالوصية اذا قال انفق على ابنتي في يوم
واحد الف دينار بدايه قوله فالقصد المذكور ان في النص وهو ثلاثة اشهر ستون يوما
فيجعل كانه طلقها في ايام الطهر بعد الوطئ فيجعل طهرها خمسة عشر يوما لانه لا غايه
لاشهر فيؤخذ لها بالاقول وخبرها خمسة لان الاجتماع اقلها في امرأة واحدة نادر فيؤخذ
لها بالوسط فثلاثة اطهر تكون خمسة واربعين يوما وثلاث حيض خمسة عشر يوما
ستين وهذا يخرج بحمد القول الامام رضي الله تعالى عنه وعلى تحريم الحسن له يجعل كانه
طلقها في اخذ الطهر استثناء عن تطويل البعدة عليها فيجعل حيضها عشرة ايام و
طهرها خمسة عشر يوما لانها لما قدرنا طهرها بالاقول قدرنا حيضها بالاكثر ليعتد
لاحيضها طهران ثلثين يوما وثلاث حيض ثلثين فصارت ستين وعندها عدة
الحرة تسعة وثلاثون يوما وهي اقل مدة تصدق فيها فثلاث حيض تسعة ايام وطهران
ثلثين قوله ولا من اربعين الا على تحريم محمد طهران ثلثين يوما وحيضتان بعشرة ايام

وعلى تحريم الحزب من ثلثين يوما طهر بجمعة عشر وحيتان بعشرين **قوله** ما لم تدع السقط
راجع إلى كلامه الحدة والامة والمراد السقط الذي ظهر بعد خلقه ولا بد من مدة يكمل فيها طهره
ذلك **قوله** كما مر في الرجعة قبل الاطلاق عند قول المص ولوا خرا مطلقا الثلاث عطف عدة اه **قوله**
وما لم يكن عطف على قوله ما لم تدع السقط **قوله** معلقا بولادتها ان اذا وقع عقب الولادة
بلا فاصل **قوله** فنضم لذلك ان الاعتناء بها ستين يوما **قوله** للنفس ان عند الامام رضي الله تعالى
عنه **قوله** كما مر في الحيف حيث قال المص والشرع ولا خلا قبل الا اذا ايجع اليه لعدة كقوله اذا
ولدت فانت طالق فتاوت مضت عدة فقدره الامام بجمعة وعشرين يوما مع ثلاث حيف والثا
باجد عشر والثالث بساعة انتهى فانه مدة يصدق فيها عند الامام خمسة وثلاثون يوما
قوله لها حاصبي اما اذا كان الاول حاصبي والثاني فاسدا لا يجب عليه المهر ولا استقبال العدة
عليها ويجب عليها اتمام العدة الاولى لانه لا يستمكن شرعا من الوطء في الفاسد فلا يجعل وطئا
كما لعدم الامكان حقيقة انتهى **قوله** ولو من فاسد بان كان النكاح الاول فاسدا ثم تزوجها
ثانيا حاصبي وهو في العدة ثم طلقها قبل الدخول فالحكم ما ذكره افاده البهر **قوله** ولو حكما ولو
كان الوطء حكما وهو الخلو والمطع قبل الوطء والخلوة انتهى قال ابو السعد ولو قال قبل
الوطء والخلوة كان اول **قوله** وعليها عدة مقبوضة في يده ناب العقب الاول عن العقب
المستحق بالثاني كالفاسد اذا اشترى المقبوض وهو في يده يصير قابضا بمجرد العقد فكان
طلاق بعد الدخول ولا يقال وجب على هذا ان يملك الرجعة عليها لان الطلاق بعد الدخول
يعقب الرجعة ولا رجعة له لانا نقول لا يلزم من اقامته مقام الخلو والوطء في العقد الثاني في
حق المرأة والعدة ان تقوم مقامه في حق الرجعة الا عند ان الخلو اتممت مقام الوطء في حقها
ولم تقم في حق ملك الرجعة قاله المص **قوله** وهذه احسن المسائل العشرة اه ثانيا لو تزوجها
ثانيا فاسدا ودخل بها ففارق بينهما ثم تزوجها وهو في العدة عن ذلك الفاسد ثم طلقها قبل
الدخول يجب عليه مهر كامل وعليها عدة مستقبلة عندها وهذه الصورة دخلت في قول الشيخ
ومن فاسد ثانيا لو دخل بها في الصحة وطلقها باثنا ثم تزوجها في المرض في عدتها وطلقها باثنا
قبل الدخول بها هل يكون فارا او لا رابعها لو تزوجها غير كفو ودخل بها ففارق القاض
بينهما بطلب الولاء ثم تزوجها هذا الرجل في العدة بغير فارق القاض بينهما قبل ان يدخل
بها كان عليها المهر كاملا وعليها عدة مستقبلة عندها استحبنا وعند محمد نصف المهر الثاني
وعليها اتمام العدة الاولى خامسها تزوج صفية ودخل بها ثم طلقها باثنا ثم تزوجها في العدة
فبلغت فاخترت نفسها قبل الدخول سادسها تزوج امرأة ودخل بها ثم طلقها باثنا ثم تزوجها
في العدة ثم ارتدت ثم اسلمت فتزوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول كذا في التقدير بكون التزوج
ثلاثا ولا حاجة اليه في التصوير ويكفي فيها ان تزوجها من ثنتين وان العدة حصلت مرة واحدة
فلما سلسل بها تزوجها ودخل بها ثم طلقها باثنا ثم تزوجها في العدة ثم اسلمت فتزوجها في العدة
ثم طلقها قبل الوطء ثامنها تزوجها ودخل بها ثم طلقها باثنا ثم تزوجها في العدة ثم ارتدت
قبل الدخول ثاسعها تزوج امرأة ودخل بها ثم اعتقت فاخترت نفسها ثم تزوجها في العدة
ثم طلقها قبل الدخول عاشورها تزوج امته ودخل بها ثم طلقها ثم تزوجها في العدة فاعتقت
فاخترت نفسها قبل الدخول كذا في البصر عن فتح القدير والمعبر انتهى ولا فرق بين الساتية
والسابعة والثامنة الا بذكر التزوج وعدمه **قوله** ان الدخول في النكاح الاول دخوله الثاني
هذا عند محمد وعند محمد لا يكون دخولا في الثاني فلا عدة مبتدأة ويجب نصف المهر لكن عند
محمد يكمل العدة الاولى وعند محمد لا يجب انتهى **قوله** ابطله المص بما يطول حيث قال هذا وقد
كشيت في ديارنا العمل بقول زفر وجهه الله تعالى من بعض انقضاء الذئب لا خوف لزم طمها
في تحصيل الطعام الغائي قال الكمال في فتحه وما قاله زفر فاسد لا سطر انه ابطال المقصود

من شريعتها

من شريعتها وهو عدم اختياره الانساب ومع ذلك هو مجتهد فيه صرح في جامع النصولين بانه لو وقع
به قاض نقد فضاؤه لان للاختصاص وفيه مسافا وهو موافق بصريح وهو قوله تعالى ثم طلقتموهن
من قبل ان تمسوهن فيكم عليهن من عدة نقد ونها انتهى والوجه عندنا في هذا الزمان عدم
نفاذه لانه اذا وقع انما يقع لاجل اخذ ما مقابلته كما هو المعروف زمانا من القضاة
لا سيما والسكان انما يولد القاض ليحكم بالصحيح مذ هب امامه فيكون معذولا بالنسبة الى الاقوال
الضعيفة كما لا يخفى ونقل عن الكرخي ان هذا هو المشهور من قوله زفر وهو الذي تفعله قضاة
زماننا لاكثر الله تعالى منهم لمعا في اخذ الرشوة فيزوجون في حال الطلاق قبل الاستحصال ولا
ينظرون لاما نص عليه علما وانما من ان القاض اذا ارشع في حاشته لا ينفذ حكمه فيها وهو ليسوا
من اهل الاجتهاد بل مقلدون والمقلد اذا خالف امامه في مسألة لا ينفذ حكمه فيها على الاصح ومما
من قال بنفاذ حكم القاض في هذه المسئلة القاض المجتهد كما نص عليه المحققون قال الشيخ خاف
الدين لاحقا ان علما قضائيا ليس بشبهة ففلا عن المجته قال عن قضاة بلاد في زمانه فكيف
اليوم واكثرهم جاهلون بقوذه بالله تعالى من الجدة على احكام الله تعالى من غير علم ليل القاض
المجتهد الا اتباع مشهور المذهب ليس الا غير قال مشايخنا المتأخرون ان الذين يقولون بالسلط
وليك القضاة على مذ هب فلا لانه ليس له ان يبيح او يمشي بركت المذهب مجتهد كان او
مقلدا لان التولية حصرية فلا يقدر من المشهور الا ان ينص السلطان على العمل بغير المشهور
فبح يورع له وان لم يقع مثل ذلك قط واعلم ان المتأخرون عولوا على قول زفر في مسائل
معروفة نصوا عليها لموافقها الدليل والعرف واعرضوا عن هذه المسئلة لما فيه من خطر
الشبهة لاختلاف الانساب ولقد صحبت العلماء العاملين الاكابر من قريبا من سبعين سنة فلم
اراجد منهم قضاة وغيرهم افتح بجزاها ولا حكم بها ولا سمعته عنهم فزاه الله تعالى
خير جزاء حيث اجتنابوا ما يريب وتمسكوا بما لا يريب قال عليه الصلاة والسلام دع ما يريبك الى
ما لا يريبك قالوا اوجب على في امور المسلمين ايده الله تعالى به الدين وقبح به المفسد في النفس
عن احوال المشهورين فانه سؤل من الله تعالى عن رعيته اجوبين قال عليه الصلاة والسلام
من ولا انسا ناعملوا في رعيته من هو خير منه فقد خان الله تعالى ورسوله وجماعة المسلمين انتهى
في ما يخصنا **قوله** في مئة او كتابية سواء كانت بخوانية او يهودية وانما تعرض لها لانه لا عدة
على جيبته طلقها حرة بالاثنا في افاده القهستاني **قوله** لم نقد فلو تزوجها مسلما او ذمي فور
طلقها حرة ففتح **قوله** عند في حنفية لكن روي عنه انه لا يطنها حتى تسترا بجيفته وعنه لا يبرأ
الا بعد الاغتسال وقال عليها العدة من **قوله** اذا اعتقدوا ذلك ان عدم العدة المفهوم
من المتام اذا اعتقدوا وجوبها وجبت اثنا فافترسنا **قوله** لا امرهم بتركهم وما يدينون
حذف الشرح بعض التقليل وذكره المص بتمامه فقال ولان حنفية ان العدة لو وجبت عليها
لا يخلو اما ان يجب حقا للشرع او للزوج ولا وجه للاول لانها غير مخاطبة بحقوق الشرع و
الاول الثاني ان الزوج لا يعتده وقد امرنا بتركهم وما يدينون انتهى **قوله** وما يعتد
الواو بمجموع مع وما مصدرية والمصدر المنبسط مفعول معه ويصح جعل ما مولا اسميا حذف
عائده **قوله** وقيد الولو الي بما اعتقدوها والا ولا اصح وعنده صاحب الهمدانية بان يطنها
ولدتا بت النيب **قوله** اتفاق من الايام وصاحبه **قوله** مطلقا ان سواء اعتقدوها او لا
وبينه المص بقوله سواء كانت حائلا وحاملا **قوله** يعتده ان الاعتداد المفهوم من المقام
الانفرد حقه **قوله** بنهاين الدارين اشار به السبب الفرقة عندنا وقال الشافعي رضي الله
تعالى عنهم اجتمعوا في سبب **قوله** والحرب ملحق بالجها ان فلا حرة لغراشه من فيجوز تزويجه
نورا **قوله** لانها معتدة الزوج لانه ملحق بالجها **قوله** بل لانه يطنها اه قد يقال ان
النكاح يصح ويصح الوطء حتى تنقض كانه الجبل من زمانا فلا يصح التقليل لعدم التزوج

وروي عنه انه في حكم الجمل من الرضا وهو اختيار الكوفي قريته **قوله** او رويته فالاسلام ليس
بشرط وانما الشرط الخروج على نية ان لا يعود اليها كما في النكاح في كراه الهديا والمهر
وعندها ان الزوج ليس بشرط لانهم قالوا اسلمت في دار الحرب ومنه ثلاث حيص بانتم
ولا عدة عليها عنده خلافا قريته **قوله** لما روي عن النبي في زوج المرأة جرة ملحق بالجمار
قوله لما روي عن النبي في ثلاث بة النبي **قوله** وكذا لا عدة اه ان فلا يمنع الزوج الاول من
الوطء **قوله** ولا يسهل لانه اذا لم يدخل فلا عدة في النكاح وفلا عن الرضا **قوله** ولها ان يكون لها عدة عليها
لوتزوج اه والا ولا عدة كلاما مستقلا معقلا بقوله لانه روي **قوله** في العلم بالحرمة ان كلامه ان
الحلال لا يثبت العلم بانها عدة الغير والعلم بالحرمة **قوله** لا يثبت بها زوجها اه يحمل على
التدبير كما ذكرناه ان امراته واقعة في تدبير الاستبراء ولو جعلت لا يطا حصة تنقض وكذا
لو روي امراته تنقض ثم تنقض وجها واذا حمل كلام الشرح الوصفاية على التدبير انتقضت الفرية وقد
سبق انهم قولان **قوله** فلا يستحق تقويم على قوله فلا يقربها زوجها حتى تحيض **قوله** بخلاف ما اذا لم
يعلم ابي الزوج الزوج الثاني بانها معتدة الغير **قوله** حيث يحرم على الاول او يحرم وطئها لانه
نكاح شبهة **قوله** لا يثبتها صارت ناشرة بمنع نفسها عن الوطء في عدة الشبهة **قوله** لو علمت راضية
فان لم تكن عالمة بان راجعها وهي لا تشعر فتنقض فلا تكون ناشرة وكذا اذا اكرهت
علم النكاح **قوله** كما تنقض شرح قول المصنف والموطوءة بشبهة وقد حال هناك على ما هنا **قوله**
ادخلت منه فزوجها ان ادخلت زوجته من غير خلوة ولا دخول قال في البحر ولم ارجح ما اذا
وطئها في دبرها او ادخلت فيه في فرجها ثم طعن من غير ايلاح فلا قبلها وفي تحريمات الشبهة
وجوبها فيها ولا بد ان يحكم على المذهب به في الثاني لان ادخال المني يحتاج الى تعريف براءة الرحم
اكثر من مجرد الايلاح انتهى قال في النهر اقول ينبغي ان يقال ان ظهور حملها كان استهرا قال في النهر
اقول ينبغي ان يقال ان ظهور حملها كان عدتها بوضع الحمل والمأ فلا عدة عليها انتهى واعتبر
بعض الافاضل بان الانتظار الى ظهور الحمل وعدمه هو العدة التي فرت منها وان جوت
ثم وجب بعد ادخال المني حجت الى نقل استهرا اقول ان الانتظار الى ظهور الحمل لا يثبت لانه
عدة واورد هذا الاعتراض السيد المحور ونظر فيه ابو السعود بان ما ذكره في البحر من ان
اذا ظهر حملها ولم يظهر والثمرة تظهر فيها لوتزوجت قبل التعريف عن براءة الرحم ثم
ظهر خلوة رحمها جميع النكاح على ما ذكره في النهر اذ لا عدة عليها لعدم ظهور الحمل لا على ما
ما ذكره في البحر لانه اوجب عليها العدة مطلقا وفي البحر المجلد اذا عالج الرجل جارية فيها
دون الفرج فاشترى فاشترى الجارية ماؤه شقة فاستحلته في فرجها في حدثان ذلك فعلت
الجارية وولدت فالولد ولد الجارية ام ولده انتهى وسكتا عما اذا وطئها في دبرها قال في النهر
فيه وجوب العدة ايضا لانه لا يحصل غالبا الا مع الخلوة وجب وجوب العدة **قوله** اذا لم تحض
فيها التقيد بالسبع اتفاق **قوله** لان من لا تحيض لا تحيض ان فلي صلت بين انهما من اهل الحيض
فلا تنقض عدتها الا ثلاث حيص او ثلاثة اشهر بعد بلوغ سن الاياس من مزيها **قوله** وفيها
ان القية **قوله** ومضت عدتها ان فلا يقع الثلاث **قوله** فلو مضى معلوما ولم يزوج من العلم
بمضيتها العلم بوقوع الطلاق وهذا عين قول صاحب الجواهر السابق فان اشترى طلاقها فيها
بين الناس تنقضه والا لا ويؤخذ مما سبق التقيد بكونه لم يزوج طلاقا والا لا تنقض نكاحا
قوله بالنية الباء فيها للبينم وجه في قوله بوقوع للعدلة **قوله** بعد انكاز ان الثلاث قوله قبل
ذلك ان قبل الثلاث المحكوم عليها **قوله** مدة ان يحتمل فيها انقضاء العدة قوله لم يقبل لثاقف
في الدعوى فانه ادعى اولا عدم صدور الثلاث ثم ادعى صدوره فانه لم يوافق محلا فان
قلت ان التوفيق ممكن بحمل انكاره الثلاث اولا على عدم وقوعه لعدم مصادفة محلا جيب

بانه غير المتبادر **قوله** اجبها نكحة هذا الفرع والاذ ان بعده انما تنكح في الديانة لان القاطن
لا يعمل بغير العدة ولا بالخط ولا بغيرها بالخط فليقر **قوله** او طلقها ثلاثا ان او واحدة
بأنه اذا اختلف الحكم **قوله** اولها هاهنا كتاب ولا تدريس انه كتاب ام لا بقر **قوله** فلا بأس ان
تعد من وقت الايقاع ان علم او الموت وتزوج وتغيره بلا بأس فيبذل ان الا واما عدم ذلك
قوله لا بأس ان ينكحها فالاولى عدمه وفي البحر وفي البحر عن الخلافة جاءت امواه لا رجل و
تألت طلقة زوجية وانقضت عدته ووقع في قلبها صا دقة سواء كانت عدله او لا ان ينكحها
وان تألت ووقع نكاح الاول فاسد لم تحلل له وان كانت عدلة استهرا والحل لا ينافي عدم الاول لوت
المأ ومن صارت المؤلف **قوله** وفيه امر البحر عن كافي الحكم وغاية البيان ونقصه اذا ما طاهر
موت زوجها وسكنت في وقت الموت فتعد من الوقت الذي تستحق فيه موت لان العدة
يؤخذ فيها للاحتياط وذلك في العمل باليقين انتهى **قوله** وفيه عن المجلد عبارة وفيه في القيد
وعكس هذا المسئلة اذا قال الزوج اخبرني بان عدتها قد انقضت فان كانت مدة لا تنقض
في مثله لا يقبل **قوله** ولا قولها الا ان شين ما هو محتمل من استقاط سقط شين الحق فوج
يقبل قوله ولو كان في مدة تحمله فكذلك لم تنقض نفقتها ولم ان يشروع باختها لانه امر
دين يقبل قوله فيم انتهى في المصنف انه يعمل بغيرها بقدر ما لا مكان بغيره فيها هو حقه وحق
الشرح ويجوز معاقبة حقها من وجوب النفقة والسكنى ولو جاءت بولد لا شريتها شهر
شبهت لانه حقها في النسب اصل كحق الولد لانها تغير بولد ليس له اب معد وفلم يقبل
قوله ولا ينفق نكاح اختها لانه لا يتصور استحقاق النسب الا بقاء الفواش فضا الزوج
مكذبا في خبره شرعا بخلاف القلنا بالنفقة لانه يتصور استحقاق النفقة بغير العدة فكان
وجبت في حقها بيب العدة وفي حقه بسبب اخذ فانه تزوج اختها ومات فالميراث للاخت
فكره محمد في النكاح وقيل ان قال هذا في العدة ثم مات فالميراث للاخت لا المقتدة وان قال
في الرضه فالميراث للمقتدة فاذا قضي بالميراث للمقتدة وقيل فيد نكاحا اختها والا يصح ان لا
يفيد لانه يتصور استحقاق الميراث بغير الزوجية فتزل منزلة استحقاق النفقة بحيث
قوله كذا به ان الزوج في قوله انها اخبرني بانقضاء عدتها **قوله** تحتمل اما تحتمل انقضاء العدة
قوله عملا بغيرها كذا في نسخة وفي اخر بغيرها وهو علة للجهل بين قبله **قوله** ولم يفد
نكاح اختها هذا غلط صواب كما يعلم من العبارة السابقة **قوله** فتدش لومات محله ما
اذا قال انها اخبرني بانقضاء العدة ثم تزوج اختها ومات لانه صورة الولادة كما
يعلم من العبارة السابقة والله تعالى اعلم واستغفر الله العلي العظيم **فصل في الحدود**
ما ذكره العدة ومن عليه نكاح ردفه بذكر ما يجب فيها علم المقيدات فانه في المرتبة
الثانية من اصل وجوبها شهر وهو من الحد بمعنى المني الشارب اياها عن الزينة **قوله** من
باب احد والسم الفاعل للاشنة بحد ومحد والمصدر الا حد **قوله** من باب احد
شبهة من باب احد **قوله** وحد مضارع بضم العين كينصر غير انه ادغم وقوله وفير فيكون
من باب ضرب والمصدر لهما حدا وبالحد وهو حد بغيرها **قوله** فروس بالجم فيكون
من حدود الشئ قطعه فكانها انقطع من الزينة وما كانت عليه صوم **قوله** قد كنت
للعدة ان مطلقا لو من رجع او كانت كافتة او صغيرة فيكون اعم من الشرعي **قوله**
ونحوها كالنكاح والحد من رجع او كانت كافتة او صغيرة فيكون اعم من الشرعي **قوله**
قوله وكسرهما يفتح وفتح الناء فيكون من باب فراضها فيكون من باب احد استهرا
تنبيه الحد واجب لقوله عليه الصلاة والسلام لا تبس المتوفى عنها زوجها المصنف
من الثياب ولا الممشقة ولا الحلي ولا الخنثب ولا تنكح شهر والممشق المصوب بالمشق
ان القوة صوم وفيه ابو السعود عن البدر العيني المقتدة **قوله** مكلفته ان بالفتة عاقلة

فلا اجداد على صغيرة ومجنونة لعدم التكليف **قوله** مسلمة خذت الكافرة لكن لو اسلمت الكافرة
في العدة لزمها الاحداد فيها بقية منها جوهرية **قوله** ولو اتمت النكاح في بيت الزوج وقت الطلاق
الشرع ما لم ينفذ به حق العبد ولذا لا يحرم عليها الخبز الا اذا كانت في بيت الزوج وقت الطلاق
ولم يجرها المولى ويجل ان اخذها والمدبرة والمكاتبه والمستعانة كالغيتية بحد قوله منكرة
بالرفع صفة مكلفه فلا يلزم على معتدة العتق كما ياتي **قوله** نكاح صحيح باية محترمة في قوله و
معتدة نكاح فاسد ودخل بها هذا صحيح بالنسبة لمعتدة الموت فهو معتد لان معتدة الموت
يجب عليها العدة وان كانت غير مدخولة فيجب وعليها الحد فكان الصواب استقلاله هذا القيد
فان لفظ معتدة ينفذ عنه انتم **قوله** اذا كانت مفدة بت بيع البيت طلاقها ومع المطلقة
ثلاثا واحدة بائنة والمختلفة ومعتدة العتق بغير الجب والعتق وكذا في قوله لانه
حق الشرع ان فلا يملك العبد استقلاله **قوله** الكاهن والتاسف علة لنكاح وايضا لان هذه الاشياء
دواعي الرغبة ومع منوعة عن النكاح فوجب بها التلاقي في رتبة الى الوقوع في المحرم هداية قوله
بترك الزينة متعلق بتجديد الزينة ما استمر من المداوة من حق او كحل كما في الكشاف فيستدرك
ما بعده فترستان في الزهر ان من ذكر المفصل بعد الجميل ويستشكل بتعلق المجدد بتجدد بان
الاحداد ترك الزينة ووجه الاشكال لزوم ملازمة الشئ لنفسه ان جعلت الباء الملازمة الا ان
تجعل للتصويب ومن ملازمة الكحل بجزئية في الكحل ترك الزينة مطلقا لا يقيد كونه من العدة
والجزء ترك المعتدة للزينة المحرم وتحت عن بعض مفاه ومداوم بتاسف **قوله** بجلى سواء كان
من ذهب او من فضة او من جواهر او فضة **قوله** او حديد بجميع انواعه والوانه ولو اسود
بحد واستثنى البرنيس الاسود كذا في الدر المنثور **قوله** بغير الا سنان وباري واسع الاسنان
بحد **قوله** والطيب اسم لعين الحبيب والترك مسلك عليه **قوله** والدهن بالغرم اسم العين لقول
الشرع ولو بلا طيب كزيت خالص فانه صريح في ان المداوم به اسم العين **قوله** وان لم يكن لها كسب
الا في قال في البحر والطلاق ترك الحبيب فلا يحد عليه ولا يتجوز فيه وان لم يكن لها كسب الا في
وقوله ولا يتجوز فيه ان بنفسها فلا تمنع عنه بوكيلها شريطة **قوله** كزيت خالص ان من الكلب و
ادخلت الكلب السبع والسمين وقد ذكرها صاحب البحر **قوله** والكحل بالفتح اسم الكحل بالضم نهر **قوله**
والحناء لانه طيب كانه حديث اخرجته النساء **قوله** بحفرة هي الطين الاحمر وقد ذكره عن جامع اللغة
قوله دورس هو نبت اصفر يكون عن جامع اللغة **قوله** الابعد ان فلها ليس القيد للحكمة والعلم
الاكتفال للضرورة وليس للعقد والمزعم ان المجدد غيره كوجوب ستر العورة بحد لكن لا تقتضي
بل ستر العورة قاله مسكين وينبغي ان يقيد المولى بقدر ما استقرت ثوبا غيره اما ببعده والاستقلال في
بئنه او من مالها ان كان لها مال فتح **قوله** راجع ان الجميع ما ذكر من الزينة اه **قوله** بيع الخمر والذرة
الاباحة اليها كذا في البيع الشاسع **قوله** ولا باس باسود وازرق لانها لا يقيد بهما الترتين نهر
قوله ومعظم خلق قال في المصباح خلق الغرب بالضم اذ ابل في خلقه بفتح في الجمع خلقان انتهى قال
القيستان والمداد بالغرب ما كان حديدا يقع به الزينة والا فلا باس به لانه لا يقصد به الاستمر العورة
والاحكام تنبذ على المقاصد محيط **قوله** لا راحة له لم اراه بغيره ولم يذكره في شرح الملتقى الا ان يقال
ذكره تطحا للغالب فان الخلق لا راحة له **قوله** لاحداد ان واجب **قوله** كافرة وصغيرة ومجنونة لعدم
التكليف وفيه ان يقال لما اذ لم يخالف به ولا الصغيرة والمجنونة كانه العدة وتؤمر الكافرة بوجوب التسليم
لحقه **قوله** ومعتدة بانه ما في ثمرتها نكاح **قوله** كونه عند ام ولده تنكح ما قبله واما عتاق اسم
الولد فهو المداد بقوله المص ومعتدة عتق فلا وجه لقوله اشار بالكان لان شمله لو اعتقها **قوله**
او كحل بغيره محترم قوله منكرة فلان المناسب ذكره مع معتدة العتق قال في قوله اطلاق رجعي
محترم قوله ان كانت معتدة بت او موت وكان ينبغي ان يذكر المطلقة الرجعي ان كانت الرجعي وجوه
قوله ومين في الحد اذا فاته انه لا يجزى غير ما تقدم به عليه صاحب البحر وغيره قوله فقط ولا يحل فوق

ذلك لقول محمد في النوازل لا يحل الاحداد لمن مات ابوها او امها او اخوها وانما في الزوج
خاصة قال الكمان قيل اراد محمد عدم الحلي فيها زاد على الثلاث لما في الحديث من اباحة المسلمات على غير
انما وجهين ثلاث ايام **قوله** وللزوج منها قال في الزهر هل لم منها في الثلاث متفق الحديث لا والمذكور في
كتب الشافعية نعم وقواعد المذهب لا تباها فيجوز الحلي في الحديث على عدم منه والله تعالى الموفق وتوهم
الشرع انه من تمته كلام القوي وليس كذلك وانما هو بحث لصاحب النهر قوله ولا تغدر في ليس السواد
ان لا تغدر بعد الموت او حتى الموت اما السواد المصوغ قبل فطامها رتبها ان لا اغتصبه اشهر فحله
سئل ابو الفضل عن المرأة يموت زوجها او ابوها او غيرها من الاقارب فقبضت ثوبها اسود قلبه
شهرين او ثلاثة او اربعة تاسف على الموت تغدر في ذلك قال لا وسئل عنها علي ابن احمد فقال لا تغدر
وهي الغمة الا الزوج في حق زوجها فانها تغدر في ثلاث ايام اشهر فقوله سابقا ولا باس باسود ويجل
الاسود غير المصوغ اسود بعد الموت كما قلنا سابقا فقبضت ثوبها رتبهم **قوله** في الزهر ان يخطا واصله لصاحب البحر
قوله لو طبقت الصغيرة وشبهها المجنونة اذا خافت بحد **قوله** لزمها الحد فيهما في الحاقها لهما بالكا فاته اذا
اسلمت المصوم عليها قوله فتم تقويم على العموم من عبارة الغني وفيه اشارة لدفع توقف صاحب البحر
حيث قال المطلقة ان المعتدة تشمل المعتدة عن طلاق بنوعيه وعن وفات وعن عتق وعن غير ذلك ولم اراه
صريحا اشهر **قوله** اذا لم يخلصها غيره اما اذا خطبها غيره فيجوز الحديث لا يخلط حكمه على خطبة اخيه قوله
وتدعيه قال في البحر فان خطبها فخل ثلاثا اوجه اما ان تغدر بالرضا فتجد او بالور فخل او تسكت
فقولان للعلاء ولم اراه هذا التعديل لاصحابنا واصله الحديث الصحيح لا يخلط الحكم على خطبة اخيه وقيد به لانه لا
لا ياذن له اشهر وظاهر الشرع ان هذا منصوص المذهب وقد علمت ما فيه قوله خطبتها مصدر كالخطب
كقوله انه حسن الحيلة والعقود شديد الجلبوس والعقود في اشتقاقه وجهان احدها ان الخطبة هو الامر
والثاني يقال ما خطبك ان ما شئت فقل قولهم خطب فلان فلانة ان سالها امرا وشاء في نفسها والثاني
اصل الخطبة من الخطاب ان الذي هو الكلام يقال خطب المرأة خطبة اذا خطب في عقد النكاح وخطب خطبة
ان خطب بالرجوع والوعظ والخطب الامم العظيم لانه يحل في الكلام كثير يحرم عن الزنا قوله وتقم هو
غريب نهر قوله وجه التعديل هو لغة خلاف الصحيح والفراق بينه وبين الكساية ان التعديل يقتضي
الكلام دلالة ليه فيها ذكر كقولك ما اقم الخجل تقوض بانه يحل والكساية فكر الرواية وادارة الموت
كقولك فلان طويل النجاد وكثير الرماح يعني طويل القامة ومضيق قاله في المغيب فالمراد به هذا ان يذكر
شيء يدل على غنى لم يذكر قال في البحر وقال القهستاني والتحقيق ان التعديل هو ان يقصد من اللفظ معنى
حقيق او مجازا وكساية ومن السياق معناه معوضا به فالمراد به للمعوض به كالمعوض له فلو كان معقودا
ان لم يكن لم يستعمل اللفظ المعروض به كقوله المصباح المصباح اليه جئتك لا سلم عليك فيصدق من اللفظ
السلام ومن السياق طلب شئ انتهى **قوله** كاربيد التزويج ووددت ان يستأله الله تعالى امارة صالحة وما
قبله من انه يقول انك جميلة وان فيك لرغيب والاربعون اجتمع انا وانت فرد في البدائع بانه غير سديد
او لا يحل لاحد ان يشاء اجنبية لا يحل له نكاحا لجمال بذلك انتهى وفيه نظر فقد اخرج البيهقي عن ابن
جبر في قوله تعالى الا ان تقولوا قولنا بعدوا فيك لرغيب والاربعون يجتمع قال في الفقه ونحوه
انك لجميلة او صالحة فلا يصح نكاحها ولم يقل على ما في البدائع نهر قال المحرم وفيه تأمل ووجهه
الله تعالى اعلم انه لا يلزم من العمل بقول ابن جبر قوله لا المطلقة اجماعا بقوله في الزهر عن المعصوم والخلق
في المطلقة نعم المبانة بقسميها وفي نقل الاجماع نظري علم بذكرها في القهستاني في حيث قال لا يجوز
لمعتدة الرجعية اصلا وكذا معتدة البائنة كما في النهاية وغيره عن شرح التاويلات لكن في المختار ان
يجوز كالمعتدة زوجها عنها اتفاقا **قوله** ومفاده ان التعديل حيث قيد بعداوة المطلق والضمير في
جوازها يتعمد بغيره وبه يفتي بين الخطبة والتعديل **قوله** لكن في القهستاني ان بناء التعديل على الخدوع
وطعن في غيبته ودفقة نكاح فاسد وينبغي ان يعرف للاولين في المضرات ان بناء التعديل على الخدوع
اشهر ومفاده بالا ولين المتزوج عنها زوجها ومعتدة الوطع بشبهة وبالا خزين معتدة الفرقة

اي الفسخ ومقتضى النكاح الفاسد لكن عدم خروج معتدة النكاح الفاسد منه على ما في الظاهرية كما
سيأتي انتهى **قوله** ولا يخرج معتدة رجعي وبابن الملق في البابين فمع الواحد المعتدة وسواء كان المنزل
مملوكا للزوج او غيره حتى لو كان غائبا ومع في دار باجرة قادرة على دفعها فليس لها ان تخرج بل تدفع
الاجرة وتخرج ان كان باذن الحاكم **قوله** باني فرقة كانت ولو كانت بموصية كقيلها ابن زوجها بادي
قوله على ما في الظاهرية وسائر وجوب الفرقة التي تعجب العدة من النكاح الصحيح والفاسد سواء بين
في حق صفة الخروج من بيته في العدة وحكي عن فتوى شيخ الاسلام الا انه جازي ان لا تقتضى منزل
النكاح لانه لا ملك له عليها انتهى وفي المجتبى لا تمنع المعتدة من نكاح فاسد من الخروج انتهى **قوله**
في الاصح بآفة الصداق الشهيد **قوله** او على السكن عطف على قوله على نفقة عدها يعني لو اختلفت على ان لا
سكن لها الا يباح لها الخروج وقد مر في الخلق انه لا يصح على استقاط السكنى لانها حق الله تعالى بخلاف
ما اذا اختلفت على استقاط مؤنته السكنى بان تدفع الاجرة من مالها فيقيم فيجوز هذا عليه للتوفيق
انتهى **قوله** لوصة اما الامة والمدبرة وام الولد والمكاتب والمستعانة فيجوز لهن الخروج في عدة
الطلاق والوفاة لانه حال العدة بمنع على حال النكاح ولا يلزمه المقام في منزل زوجها حال النكاح
فكنا بعده ولان الخدمة حق الولد فلا يجوز ابطالها اذا اباها بمنزل فيخرج وله الخروج ولو بواها
في النكاح ثم طلقت فللزوجة منعها من الخروج حتى يطهرها الولد **قوله** ولو من فاسد او ولو كانت
العدة من نكاح فاسد وهذا مستفاد من قوله باني فرقة كانت على ما بينا انتهى **قوله** مكنته خرج
الصغيرة والمجنونة فلا يتعلق بهما شيء من التكليف لكن للخروج ان يمنع المجنونة من الخروج تحصيلها
لما تم ويمنع الصغيرة ان كانت مطلقة رجعي بادي والمدة كالبالغة في المنع من الخروج وكما كانت
في عدم وجوب الاصل فلا يحرم عليها الخروج لانها غير مخالفة بحق الشرع الا ان منعها الزوج فان
اعتقت الامة او اسلمت الكتابية حرم الخروج بادي **قوله** من بيته اس من سكنى التي تكن فيه قبل الدخول
وهو بيت الزوج واصنف اليها سكنها حمور **قوله** لا يلا ولا نهارا بيان لقوله ام لا **قوله** ولا صحن
دار قتها ما مثله لغيره لغيره لانها بمنزلة السكنى فثبتت في خلاف ما اذا كانت المنازل **قوله** ولو
باذن تيمم في قوله ولا يخرج معتدة حتى ان المطلقة رجعي وان كانت منكوبة حكما لا يخرج من بيت العدة ولو
اذن الزوج بخلاف ما قبل الطلاق لان الخدمة بعد العدة ومع حقه تعالى فلا يملك ان يخاله بخلاف ما قبل
لان الحريم حق الزوج فيملك ابطاله بالاذن **قوله** بخلاف كفامة اس كالمدبرة وام الولد والمكاتب
اس قلنا الخروج سواء اذن الزوج ام لا وقد تقدم ما فيه **قوله** في الجديد في الليل والنهار لا يجوز له ان يخالها
في القاموس والجديد ان والاحتقان الليل والنهار **قوله** وتبيت اكثر الليل الحاصل ان مدار الخلع
لشغل المعيشة فيستقدر بقدر فتمت انقضت حاجتها لا يحل لها بعد ذلك صرف الزمان خارج بيتها كذا
في الفتح ويحل عليه قوله في الهداية لانه لا نفقة لها فتحتاج الى الخروج نهارا لطلب المعيشة وقد يمتد ان
يخرج فيجوز ما في المص على ما اذا اخلت الى ذلك افادته في الشهر ونحو الجوهره يفتح ببعض الليل ما شاكل
به حوايجها **قوله** كذا ما عتد وطلب نفقة فخرج كره ولا بد ان تقيد بان يبيت في منزلها حمور **قوله**
ولا يكره لها اما اذا وجدت لها وكيل فقد استغنت عن الخروج فيجوز عليها **قوله** طلقت سواء كان
الزوج معها ام لا **قوله** وهي زانية ام مثلا **قوله** لوجوب عليها اس العود فتسارع الى تحصيله من
فاخر الظاهرية عليها لانا المطلق باو **قوله** اي معتدة طلاق وموت عبارة النكاحية وشجرها ونقت
المعتدة في منزلها ان منزل نكاحها وقت الفرقة اس فرقة كانت انتهى **قوله** في بيت وجت فيه وهو المنزل
الذي يقضي اليها بالسكنى ودفع بهذا البيان ما يقال ان العدة اول ما وجبت في البيت الذي صدر فيه
الطلاق او الموت وفي البداية اجرة المنزل بعد وفاة الزوج من مالها **قوله** ولا يخرج بان بابا للفقير
وللمناسبات لانها بالانتمى اخبرها المطلق علميا واما اذا اخرجها صاحب الدار لعدم قدرتها
على الكفا وجبت منزل لا يغير كذا واما اذا اخرجها الوارث وكان نصيبها من البيت لا يغيرها **قوله** او
منه من المنزل انما وجبت منه ونحوها على مالها او نفقته **قوله** او نفقته من ذلك ما اذا اطلقها

بابا دية ومع معه في خيمته والزوج يتنقل الى موضع آخر للحلا والمال ونحوها في التلف على نفسها او مالها فله
ان يتنقل بها والا فلا **قوله** ونحو ذلك من الطرقات كما اذا لم يكن معها احد البيت وقبلها بخاف
ليلا من اموال الميت والموت خوفا غديا فكلها العول وان لم يكن شديدا فليس لها الخول فخرية **قوله**
فتخرج ان معتدة الوفاة كما يدل عليه ما بعده **قوله** لا قرب موضع اليه ومقيمين المنزل الثاني اليها
وظاهره يقين الاقرب وجوبا وتحذيرا للهداية واذا انتقلت لغيره يكون سكنها في البيت الذي انتقلت
اليه بمنزلة كونها في المنزل الذي انتقلت منه في حرمته الزوج بادي **قوله** وفي الخلاق عطف على كذا في
نقدية هذا الموت **قوله** الى حيث شاء الزوج هذا اذا كان حاضرا اما ان اطلقها وهو غائب فالتعيين
لها **قوله** اشترت من الاجابة بنتم عبارة واولاده الكبار **قوله** وطارعه اس حيث عبر بالفعل
او الكرا وجه الوجوب فيه ان الشراء اذا وجب عند ايمانها وهو اشق فلان يجب الكرا عند ايمانها وهو
وهو اخفا **قوله** بنسج البيا للكل والمجنبة بدل وليست اليها للنفقة ابدا **قوله** فليس لها
ان تنسج بحرفة لانه اذا كان لا يكفيها لا يكفيها المكنت بغير شئ او كرا فكيف تقوم بالمكنت مع الاستمرار
انتهى **قوله** ويدل لما في البحر ما في شرح المجتبى لابن ملك لو سكنوها في نصيبهم باجرة ومع قدره على اذنتها
لاشقق ثم ان الذي في المجتبى ينافيه ما في النزهة عن الخاتمة وغيرها لو كان في الوارث من ليس بحرم لها نصيبها
لا تكفيها فلها ان تخرج وان لم يجز جوابا انتهى فانه يقتضي عدم وجوب الشر والكرا **قوله** ولا بد من
ستة بيتهما في البابين وفي الموت شتر عن سائر الوارث من ليس بحرم لها نصيبها وظاهره ان لا شتر
في الرجوع وما ياتي من قول من قول المص ومطلقة الرجعي كالياين فيفيد طلب التسعة فيه ايضا ولو يزيد
ما تقدم في باب الرجعة انه لا يدخل على مطلقة الرجعي الا ان يزوجها ثم الظاهر ان التسعة فيه لكونها
ليست اجنبية وكذا **قوله** وسفاده ان الذي في الخوة المجردة هو لصاحب البحر قال فيه ويمكن ان
يقال في الاجنبية كذلك وان لم تكن معتدة الا ان يوجد نقل بخلافه واما التي في بابي لان الزوج
معترف بالخدمة انتهى **قوله** او كان الزوج فاسقا لا يؤمن ان يطهرها في الخوة **قوله** وسفاده وجب
الحكم قال في البحر وهكذا اصرح في الهداية بان خروج اول من خرجها عند العذر ولعل المراد
انه ارجح فيجب الحكم كما يقال اذا تعارض محرم ومبيح ترجح المحرم او فالمحرم اوله فانه يرد
الوجوب لانهم عللوا اولوية خروجها بان مكنتها واجب لا مكنته كذا في فتح القدير وقوله به ان
يخرج **قوله** وحسن ان استحب قال في الهداية وان اساد القاض ان يجعل معها امرأة ثقت
تقدر على الجملوية فهو حسن انتهى **قوله** امرأة ثقت لا يقال ان المرأة على اصلها لا تصح ان تكون
حائلة حتى قلتم لا يجوز للمرأة ان تسافر مع نساء ثقات وقدم بانضمام غير شتر اما الفتنة فكيف
تصلح هذا لا تقول تصح ان تكون حائلة في البلد بقا الاستحباب من العشرة ولا مكان الا شتر
بجماعة من المسلمين وباول الامر منهم بخلاف المعازة في السفر يلبس **قوله** قادرة على الجملوية بان
تكون بصيرة ذات فرت يمكنها الصياح للاشتغاف كذا ينبغي ان تفسر ولم اره **قوله** وفي المجتبى
الا فضل الجملوية سبيل لوعدا لا بحر وهذا متبادل في قول المص ولا بد من ستة بيتهما في البابين
والظاهر الاول لظهور وجهه **قوله** قال الزاهد في المجتبى **قوله** بعدا لثلاث اس بعد مضي العدة
قوله التقاء الارواح بان تقابل مكشوفة الوجه والزارعين وغير ذلك **قوله** خوف فتنة اس
بان يميل الى خطيها او يميل اليه **قوله** افتراقا اس بطلاق مطلقا وانقضت العدة **قوله** قال نفق
المدار على الشرطين المذكورين في المجتبى وهو عدم التقاضي التقاء الارواح وعدم خوف
الفتنة سواء بلغها هذا السن ام لا لان بيتهما اول الام لا والمذكور انما هو ما رتب السؤال **قوله**
رجعت ظاهرا وجوب وفي الهداية ما يفيد التحية حيث قال ولو سافر بها ثم طلقها بانها
او ثلاثا او مات عنها وبني مصرها وتقصها اقل من السعدان شات مصفت وان شات وجبت
سواء كان في النصا وغيره معها محرم او لا الا ان الزوج او الكفيل لا يعتد في منزل الزوج
ثم رتب في البحر انهما روايتان لا هل المذهب **قوله** ولا يقضي ما في ميمية ومسيرة ان القرب و

والا مصاروان كانت المسافة اقل من مدة السفر حتى لا يجيب عليها ان مقدار عن الطريق من قوله
 في الصورتين يعني صورة تعيين الرجوع وصورة التخييل قوله ولكن ان موت امرأه مضيقا او رجوعها
 بحد والاسباب في القبر ان يقول وان كانت مقتدرة تكون مقابلة لقوله وان كانت في مصرمة
 يكون مقابلة لقوله وان كانت في مفازة ثم يقول وكذا ان موتها يصح للمقامة فتأمل قوله
 بما يصح الإقامة كغيره او قه في الإقامة قوله وبينه ان كل الإقامة الذي موت به وبين مقصده
 سفره ان فلا يجيب الاعتقاد في ذلك المصداق لهذا الشرط اما اذا كان في سفرها سفر فظا هذه عدم
 الرجوع بل لها ان تذهب الى مقصدها وكذا اذا كان هذا المصداق من موت به من جهة مهرها
 علم ذلك بالقياس على ما ذكره فتأمل قوله او كانت في مصر او كانت المرأة حين الطلاق والموت
 في مصره قوله تصح الإقامة بان تامل على نفسها وما لها فيها وتجد فيها ما تحتاجه والا فليست
 صالحة كالا يخفى قوله ونما ان وجبت عند الاما طان العدة امسح الخروج من عدم المحرم فان المرأة
 ان تخبر الاما دون السفر فيخرج محرم وليس للمعدة ذلك فكلما حرم عليها الخروج الى السفر فيخرج
 المحرم في العدة او لا من قوله مع اهل الكلام قال في القاموس من الكلام بحل العيش لم يرد وبما يست
 استمر قوله في حكمة قال في القاموس من الحجة بالكسر مركبة النساء كالهدوء لا انما لا نقتب استمر
 قوله ان تخرج بالملك كان خافت على نفسها او مالها قوله فله ان يتحول بها في حكمة او ختمه كما
 فيا ومن الخ واما ان امكن شتره فعلت وجوبا او نكاحا موهلا اذا كان فاستا وهذا كافي
 بامره بتجديد امارة ثقة معها يجب عليه ذلك بحكم قوله والا لان الاتقار بالملك فليس لها
 الا تتقال معه قوله ولو عن رجع لتقدم كمال في الرجعة عدم السفر رجعة قوله فيما مر من الاحكام
 حكم الرجوع ان كان لا مصرها اقل من مدة السفر والمفاد ان المقصد ان كان الباء اليه اقل وغير
 ذلك قوله في مدة سفره السفر النرجي في القهرستان واما قيدنا بالاباء لانه لو لم يجر اجبا
 في مفازة وبعد عنها عن المصداق المقصد مسيرة تبعته والذهاب لا مسيرة سفر ولو كان البعد
 المصداق مسيرة الى مسيرة سفر والباء اقل اخيرت ولو بالبعكس رجعت استمر بايضاح قوله تجلوا بالماء
 اي فانها ترجع او تمضي مع من شات الارض في الشكك بينهما من قوله واما تتقدم سكن المفازة
 ان لا جل العمل بالاباء وهو لا تجزوه من بيوتهم قوله فلها السكن لانها حق الشرع قوله لا
 النفقة لان الفرقة جات بمحضيتها وسياسة عدها من الاحد عشر الالف لا نفقة لهن وهي
 بعكس الذي اذا طلق الذمية فيجب لها النفقة لا السكن كما في الجرد قوله مر عن البرازية صوابه
 الظهيرة فانه ذكره مشرو قوله المص لا تجب معتدة رجعية وبابن فان الشرع قال هناك باي
 فرقة كانت على ما في الظهيرة قوله لكن في البداية كانه اساء بهذا الاستدراك رفع التنازع بين
 معنى الظهيرة والمجيب بحل جواز الخروج الذي افاده من المجيب على ما اذا لم يمنعها الرجوع من
 الخروج وحمل عدم الخروج الذي افاده من الظهيرة على ما اذا منع من الخروج واصلى الكلام
 في الجرد فانه قال واما الكتابية فلا يحرم عليها الخروج لانها غير مخاطبة بحق الشرع الا ان
 معها الرجوع صيانة لما في قوله ككتابتها ام ان فله منعه من لصيانة مائة فصل في ثبوت النسب
 ان بيان ما ثبت النسب فيه وما لا يثبت قال الجوز وما سببه لسابقه انه يلزم من اعتداد
 الحمل بالفتح ان حمل المرأة الولد في بطنها فتمتد قوله فليعاشيته رضى الله تعالى عنها وهو
 الولد لا يثبت في البطن اكثر من سنتين ولو بطل معزل رواه الدارقطني والبيهقي وهو لا يعرف
 الاسماء وظل المعزل مثل المعلقة لان حكم حال الدوران اسرع من الامن سائر الاطفال وهو
 حذف مضاف تقديره ولو بطل بطل معزل استمر بحكم قوله وعند الائمة الثلاثة اربع
 سنتين وقال ربيعة سبع سنين وعن الذهبي ست سنين وعن الليث ثلاث سنين وعن ابن
 عبيد ليس لفصله وقت يوقت عليه وتعلقوا ذلك بحكايات لا يثبت بها حكم كذا في الدر
 المنق قوله واقفها ست اشهر وغالبها ست اشهر فتمتد قوله فيثبت نسب ولد

فصل في ثبوت النسب

اه النسب اشتد له من جهة الابوين فتمتد قوله وبالا شهر تميم في المعدة قوله لا يا سهرام
 لكن يا سهرام لانه تبين بولدها انها لم تكن آتية ابو السعد قوله في ذلك ان ثبوت النسب
 لا في الرجعة لانه لا رجعة في الشكك الفاسد ثم ان محل ثبوت النسب فيه اذا است به لا قل من
 سنتين من وقت المفارقة لا لاكثر من شهرين ويجوز الحكم فيما اذا است به من قولها لا احتمال
 امتداد طهرها بان تحيض كل عشر سنين مدة وهذه العلة تظهر في الآية وغيرها قال
 السيد الجوز ولا مجال للحمل على الزنا والوطئ بشبهة مع امكان الحمل وهو او لا ايضا من
 كونها تزوجت بغير لان البقي اسهل من الاجراء انتهى قوله وعلم قها ان صحتها قوله
 والمدة تحتمل ان المعتدة التي عقب الطلاق تحتمل من العدة بان تكون سنتين يوما على مذهب
 الامام او شعبة وثلاثين على قولهم فاذا جات بولد لا يثبت نسب الا اذا جات به لا قل في ستة
 اشهر من وقت الاقرار فانه يثبت شبهة للثبوت بتمام الحمل وقت الاقرار فيظهر كذبها قوله
 وكانت الولادة رجعة انما جعل الرجعة بالولادة دون الحمل لاحتمال انه انتفاخ قوله لعلم قها
 في العدة والى هذا انه لا اشتغال الزمان عنها فيصير بالوطئ مراجعا انتهى بحكم قوله للشك
 ان لانه يحتمل العلوق قبل الطلاق ويحتمل بعده فلا يصير مراجعا بالشك بحكم قوله ولو ثبت شبهة
 موصول بما قبله قوله بلا دعوة احتياطا قال في الجرد لانه يحتمل ان يكون الولد قائما وقت
 الطلاق فلا يتحقق بزوال الفراع فيثبت السبب حيا طاه قوله في متوقفة ان تحتلقة او مطلقا
 بان او ثلاث ان مقطوعة من النكاح او متوقفة طلاقها فتمتد قوله واعلم ان ثبوت النسب فيما
 ذكر ولد المطلقة الرجعية والباشنة مقيد بما سياتي من الشهادة بالولادة او اعتراف
 من الزوج بالحمل او جعل طاهر قوله لجواز وجوده ان الحمل ان قيامه وقته ان الطلاق قوله
 ولم تقدم بغيرها فلواقرت به ثم ولدت لا قل من ست اشهر اشهر ثبت شبهة لانها اخطات في
 الاقرار فان ولدت لاكثر لا فتمتد قوله كما مر من اقرارها بما تلاها موهوا ان يكون
 مع احتمال المدة من العدة الذي افاده قوله والمدة تحتمل في هذا الحكم في المص مخصوص
 بالمستوتة المدخولة بها اما اذا لم تكن مدخولة بها فان جات بولد لست اشهر او اكثر من
 وقت الفرقة لا يثبت النسب وان جات به لا قل منها جاز عن البرهان ان لا قل منها من
 وقت الفرقة ولست اشهر من وقت العقد ابو السعد قوله وان لهما مهرا لا خصه
 بالذكر لانه في الولادة لاكثر لا يثبت بالاول استمر لان الحمل حادث بعد الطلاق فلا يكون
 منه بحكمة وطهره في العدة بخلاف الرجوع بحكمه بانقضاء عدتها قبل ولادتها لست اشهر
 عندها فيجب ان يرد نفقة ستة اشهر جملا على انه من غيره نكاح صحيح واقل مدة الحمل
 ستة اشهر فقد اخذت مالا مستحقة في هذه الستة اشهر فتدرو قوله ابو يوسف لا
 تنقض الا بوضع الحمل قوله وزعم في الجوهرة انه الصواب قال في الجرد واما اذا اتت به لتمام
 السنتين فمشكك فانهم اتفقوا على ان اكثر امة الحمل ستان والحقوا السنتين بالاقل منها
 انهم اثبتوا النسبة اجات به لتمام سنتين وجوابه بالعزقة فانه في مسئلة المستوتة اجات
 به لسنتين من وقت الطلاق لو اثبتا النسب منه للزوم ان يكون العلوق سابقا عن الطلاق
 حتى يحل الولد في يلزم كون الولد في بطن امه اكثر سنتين في الحديث لا يثبت الولد اكثر
 من سنتين بطن امه بخلاف غير المستوتة بحل الولد بعد الطلاق استمر قوله في الشهر قوله
 لزوم كون الولد في البطن اكثر من سنتين ممنوع بالحمل على جعل العلوق في حال الطلاق لا شر
 قبل زوال الفراع كذا قدره قاضي ن وهو حسن قال في الجوهرة والمذكور لغيره ثبوت
 والحق حمله على اختلاف الروايتين لتوارد المشكوك على عدم ثبوتها كما قال الذهبي في
 قد جرت عليه المص هنا في الواج وهكذا صدر الشريفة وصاحب المجمع وهم بالرواية ادرج
 قوله وهي شبهة علة ايضا ان كما انها شبهة فعل واشار به الى الجواب عن اعراض الزبلي

حيث قال الا ان يدعي انه التمس وله وجه باق طهر بشبهة وهو في العدة هكذا ذكره وفيه
نظائر المبسوطة بالثلاث اذا وطهر الزوج بشبهة كانت شبهة في الفعل وفيها لا يثبت النيب
وان ادعاه فكيف اثبت به النيب هنا قال في البحر وجواب تسليم ان شبهة الفعل لا يثبت النيب
فيها وان ادعاه اذا كانت متحقة والا فلا كما في المطلقة ثلاثا وعلى ما لا فانه ثبت النيب
فهره بالدعوة لان الشبهة فيها لم تتحقق للفعل بل هي شبهة عقد ايضا فلا يكون بين النيتين
تناقض وهو صريح ابن ملك في شرح المجمع ان من وطئ امرأة اجنبية زفت اليه وقيل له انها
امراة انه من شبهة الفعل وان النيب يثبت اذا ادعاه فعلم انه ليس كل شبهة في الفعل
تتبع دعوى النيب وقال في الحد وفجر ان النيب لا يثبت في شبهة الفعل الا في موضعين وسواء
ان شاء الله تعالى الفرق بين شبهة الفعل وشبهة العقد انتهى ملخصا **قوله** والاخر لاكثر
ان من الستين ان فيثبت نسبهما منه عندها لانهما خلقا من ماء واحد وقال محمد لا يثبت نسبهما
لان الثاني من علوق حادث فمن ضروري ان يكون الاول كذا الكبري محتمرا **قوله** والا اذا
ملكها قال في البحر وشمل الحره والامة لكن بشرط ان لا يملكها بعد الحلاق فلو تزوج امه
ثم دخل بها ثم طلقها واحدة ثم ملكها يلزمه ولدها ان جازت به لاقل من ستة اشهر من
وقت الملك ولا يلزمه ان جازت به ستة اشهر فصاعدا وجب له انما اجازت به ستة
اشهر فصاعدا يكون ولدا لم يملكه وسواء ايضا حرمه فروع ثبوت النيب **قوله** وكالحلاق
ان البائن **قوله** بدائع عبارتها وكل جوهر عرق في العدة عن طلاق فهو الجواب في المعتدة
عن غير الطلاق من اسباب الفرقة **قوله** لكن في التمهيد استدركه على قول المصنف وان لم يمسها
الا بدعوة وعبارة التمهيد فكن في شرح الطحاوي ان الدعوة مشروطة في الدعوة لاكثر
منها انتهى فانه يقتضيه مذهبهم لا يحتلج الا دعوة في الولاء لتمامها ويمكن جريانها على الرضا
التي جرت عليها صاحب الجوهرة وغيره وكلام المصنف على الرواية التي جرت عليها القدرين **قوله**
وان لم تصدقه قال في التمهيد في اشتراط تصديقها روايتان قال في التمهيد ولا وجه لعدم اشتراط
لانه يمكن منه وقتا دعاه ولا معارضة ولذا لم يذكره الا في اشتراط الا بشئ في البيهقي في الكلام
وذلك ظاهر في الضعف والعدلية انتهى **قوله** ولو رجعا انما بالغ به لان الرجوع يخالف حكم
البائنة في السهولة كما تقدم فافاد بها اتحاد مع البائن هنا **قوله** المراهقة هي الصبية التي
يجامع مثلها وهي في سن يمكن بلوغها فيه بان تكون بنت شبع فصاعدا ولم يظهر فيها علامات
البلوغ حمول عن البائنة **قوله** ان ولدت لان من الاقل وان جازت به لاكثر منه لا يثبت الحمل
العلوق وهي اجنبية بحر **قوله** وكذا المعتدة اه قال في البحر وقيل بان يكونها لم تقدم بانها
لانها لو اقرت به بعد ثلاثة اشهر ولم تدع حبلها ثم جازت بولدها فان كان لاقل من ستة اشهر
من وقت الاقرار ثبت النيب ان جازت به ستة اشهر او اكثر لم يثبت لانقضاء العدة ويجوز الولد
لمدة حبل تام بعده **قوله** ان ذلك ان لاقل من الاقل من وقت الاقرار ولاقل من ستة
اشهر من وقت الطلاق لظهور كذبها سبقين كما صرح به في التبيين وج لا فرق بين ان تقول
نقطة انه لا يثبت النيب الا اذا ولدت لاقل من ستة اشهر في الصورتين وانما قيد بعدم
الاقرار ليظهر خلافه الى يوسف فانه يقول اذا لم تقدم بانقضاء عدتها يثبت النيب منه الى
ستين ان كان بائنا وان رجعا يثبت النيب في السبعة وعشرين شهرا ومعه لا يثبت اما
اذا اقرت وجازت به لاكثر لا يثبت انفا قال لا نقضاء العدة ويجوز الولد لمدة حبل تام بعده
اشهرين **قوله** فلو ادعته فبما لفته تكرر مع ما سياتي متنا مع ما فيه من الاطلاق في محل التيقيد
اشهرين **قوله** لاقل من ستة اشهر لانها اذا ولدت قبل مضي ستة اشهر من وقت الطلاق
تبين ان الحمل كان قبل انقضاء العدة وان ولدت لستة اشهر فاشهر فهو حمل حادث بعد
انقضاء عدتها بالا شهر مجزوا انما اعتبر شعبة اشهر لان ثلاثة اشهر مديدة عدتها وستة اشهر

اقل مدة الحمل ابو السعود عن الجوز **قوله** والا لا بان تدعى راس شعبة اشهر او اكثر بمقد **قوله**
لكونه ان العلوق بعد هاتين العدة **قوله** لانها اه علة للعلية في الصورتين وقوله لصغيرها
علت قدمت على معيولها وهو قوله يحمل **قوله** كالاقرار بجميع عدتها فيجوز فيه حكم الاقرار
المقدم لكن يدعى هذا التعليق ان هذا لا يصلح للصغيرة فيه على انها ليست بصغيرة بعد
حيث حملت وقد تبع الشرح صاحب التمهيد هذا التعليق ولا ولا ما ذكره صاحب البحر في حيث
قال لان لا نقضاء العدة الصغيرة جهة معينة وهو الا شهر فيمضيها بحكم الشرع بالا نقضاء
هو في العلة فوق اقرارها لانه لا يحتمل الخلاف والاقرار يحتمل اشهرين **قوله** في بعض الاحكام
قال في البحر وقيدنا بكونها لم تدع حبلها لانها لو اقرت الحمل فبها اقرارها بالبلوغ فيقبل قولها
فصار كالكبيرة في حق ثبوت نسبه بحيث انها لا يقتصر في انقضاء عدتها على اقل من ستة اشهر
فان كان الحلاق بائنا ثبت نسبه لولدها لاقل من ستين وان كان رجعا ثبت نسبه منه اذا كانت
لاقل من سبعة وعشرين شهرا كما في غاية البيان لا مطلقا فان الكبيرة يثبت نسبه لولدها في الحلاق
الرجعي لاكثر من ستين وان طال الى ستمين الايام لجواز امتداد طهرها وولم يهاه في آخر
الطهر انتهى **قوله** لا اعتبار فيها بالبلوغ ان وهو لا يعلم الا من جهتها فالقول لها فيه **قوله**
فان ولدت ولم تقدم بانقضاء العدة كما يعلم من المتألمة ولم تدع حبلها ايضا وهذا عندها عند
الي يوسف يثبت الستين والوجه ما بينا في المعتدة الصغيرة من الطلاق فان ادعت الحمل
فهي كالكبيرة يثبت نسبه الى ستين لان القول في ذلك قولها عن التبيين **قوله** ثبت لانه
تبيين انه كان موجودا قبل مضي عدة الوفاة بمقد **قوله** والا لا لانه حادث بعد موتها **قوله** فلو
لستة اشهر او اكثر عن التبيين اما اذا ولدت لاقل من ستين كذبها في اقرارها بمضي العدة
ويثبت نسبه وهذا يقتضيه تساوي صورتين لا قرار وعدمه **قوله** فلي نص قال في البحر وشمل
ما اذا كانت من ذوات الاقرار اما اذا كانت من ذوات الاشهر بان كانت امه او صغيرة فحكمها
في الموت ما هو في حكمها في الطلاق وقد ذكرناه انتهى قال في التمهيد ولم اجد في البدائع والذم
في الشرح اه وذكر ما ذكره المؤلف رحمه الله تعالى **قوله** الا الحامل ان فتقد بالوضع كغيره **قوله**
من وقت ان الموت **قوله** لا يثبت لان الولد لا يبي في البطن اكثر من ستين حيون **قوله** فالحاكم
مقتضى ما سلف عن البر والجهرة انه يثبت لهما **قوله** وكذا المقررة بمضيها ان يثبت نسبه
ولدها سواء كانت معتدة بائن او رجعي او بوط **قوله** لو اقل من اقل مدته لو قال كانه كذا
لو اقل من ستة اشهر كان اوضح **قوله** ولاقل من اكثرها قال في التمهيد هذا اذا جازت به لاقل
من ستين من وقت الفراق وان لاكثر لا يثبت ولولا قل من ستة اشهر من وقت الاقرار **قوله**
من وقت البت ارا د بابت البائن والموت فيخرج الرجعي لثبوت النيب فيه لاكثر من ستين ويكون
رجعة كما تقدم انتهى **قوله** لتبين كذبها ان حيث اقرت بالا نقضاء ورجعها مشعول ابو السعود
عن الدرر قال في التمهيد واعلم ان التيقين كذبها فافاد بها قالت انقضت عدتي الساعة ثم جازت
به لاقل من ستة اشهر من وقت الاقرار اما اذا جازت به لاقل من ستة اشهر من وقت الاقرار
المطلق ولاقل من ستين من وقت الفراق فالتيقين كذبها غير ظاهر يجوز ان عدتها انقضت
في ثلاثة اشهر مثلا ثم اقرت بعد ذلك بمر من طويل وعلى هذا ينبغي ان لا يثبت النيب ان قيد
الحلاق الموت بما اذا قالت انقضت عدتي الساعة انتهى **قوله** وقد يقال ان في الحاق نسبه عند ان
طلاق نظر الى الولد لان النسبة فيجسأط فيه **قوله** والا لا ان لا تأت بالولد لاقل من ستة اشهر
بان جازت به لستة اشهر فاكثرت من وقت الاقرار وجازت به لاقل منها ولاكثر من ستين
من وقت البت والعلة انما تظهر فيما اذا جازت به لستة اشهر فاكثرت من وقت الاقرار فهي قاصرة
والعلة في الاخر ان الولد لا يملك في البطن اكثر من ستين **قوله** او طلاق شامل للمطلقة رجعا
وفيها اذا جازت به لاكثر من ستين اشكال لان الفراش ليس بمنقضي في حقها لانها تكون مرجعة

لكون العلوق في العدة ولذا قال في البحر والحق انما ان جات به اقل من سنتين اجتمع الى الشهادة كما
البائين وان لا يثبت شبهة بشهادة القابلة اتفاقا لقيام الغرض **قوله** ان حجت ولا تها بالباد
للجهول والغافل الزوج في الطلاق والورثة او بعضهم في الموت استشهد مزيديا **قوله** حجة تامة و
في غيرها رجلين او رجل وامرأتين بان دخلت المرأة بيتا ولم يكن في البيت احد والرجلان على باب
حتى ولدت فعلم الولادة بوقوع الولد وسماع صوته منه وقد يقع النظر من الشاهد من غير
قصد في ان الولد فان لا منها اخذ صاحب البحر **قوله** قيل او برجل ان على قولهما **قوله** او برجل
ظاهر المراد بظهوره ان تكون اماره حملها بالغة مبلغا يوجب عليه الظن بكونها حاملا لكل من
الشاهد بها ابوالسعود عن العلامة قاسم **قوله** في البحر بخلافه نعم عمارته كما في ولا يخفى انما اذا ولدت
وتجد الزوج ولادتها وادعت ان حملها كان ظاهرا والظاهر ظهوره فلا بد من اقامة البينة عليه
ان رجلين او رجل وامرأتين وظهور الحمل عند الانكار انما يكون باقامة البينة لان الحمل وقت
المناجعة لم يكن موجودا حتى يفي ظهوره لانها بعد الولادة ولم ار من صرح به انتهى فهذا يقوي
لبوت الولادة بالحمل الظاهر لا يكون ذلك الا باثباته وليست مستقلة عن مسألة المص
توحيه المؤمل فامل وفي النهي او حمل ظاهرا يعرفه كل احد واقارب من بالجل من الزوج لان النسب
في حقه ثابت قبل الولادة كذلك النسخ وهذا ظاهر في انما لو ولدت وكان الحمل ظاهرا كما في
بالشهادة لكونه كان ظاهرا انتهى **قوله** بالحمل على خلاف ان التفسير **قوله** ولو انكر بالبا
فشميل الحمار الزوج وانكار الورثة انتهى وقال في البحر وقيد المص بقوله ان حجت ولا تها
لان لو اعترف بولادتها وانكر تعيين الولد فانه ثبت بغيره هذا المعنى **قوله** تكتفي بشهادة
شبه الولد الا بشهادتها اجمالا فقال ان يكون هو غير هذا المعنى **قوله** تكتفي بشهادة
القابلة يعني انما انكر تعيين الولد لا بد من شبهة القابلة بان هذا الولد هو الذي ولد
في جميع الصور حتى في صورة ظهور الحمل وصورة اعتراف الزوج بالحمل خلافا لما في البذائع
من عدم الاشتراط فيها عدم الامام مزيديا من البحر **قوله** كما تكتفي او شبهة القابلة اه
وهو يقتضي لا طلاق **قوله** او طلاق الشامل الرجوع والباين كما اشترنا اليه **قوله** لا يكتفي
سنتين وذلك لان الفرائض ليس بمقتضى حقتها لانها تكون رجعة **قوله** لا لا قل فان ولدت
كذلك فلا المعتدة عن طلاق باين لا نقضا فرائضها بالولادة بحد فلا يثبت الا باجل الحرف
الاربعة التي ذكرها المص **قوله** او تصديق بعض الورثة امر على ولادتها ان مات الزوج
بعد الانكار ولم يشهد على الولادة احد لان الورثة خالص حقهم فيقبل فيه تصديقهم
وفي اياما الى ان لا يشترط لفظ الشهادة ولا يجلس الحكم ولا العدد ولا العدة ثم ان كان
المصدق رجلا او امرأة لم يشترك جميع الورثة ولو صدقها رجل وامرأتان منهم شارك
المصدقين والمكذبين كقوله في شرح الجامع الصغير فلا بد من العدد عند الكل ليعينه حق
الكل يجد عن النائية من كل الورثة المصدقين والمكذبين ابوالسعود **قوله** في حق المصدقين
لو قال فيثبت في حق من اقر لكان اوله لشموله الواحد لان المقرين اذا تعدد واشتبه حق غير
هم فلا يصح قوله بعد وانما يثبت النسب في حق غيرهم اه لا نه يحل التعدد مع عدم العدة
افاده **قوله** في حق غيرهم ان غير المقرين من المعدبين وقوله في الناس كافة ان يشوبت انبثها
الاعوم الخلق **قوله** وانما يثبت النكاح بمباركة النهر وامام في حق ثبوت النسب من الميت لظهور
في حق الناس كافة فقالوا اذا كانوا من اهل الشهادة فلا يكونوا اوصافا في حقهم
عدول بثبت لقيام الحجة فينبذ ان المكذبين ايضا **قوله** ان تم نصاب الشهادة بهم فلا بد
ان يكون في الشهادة احد من غير الورثة لم يتم النصاب بالورثة وليس كذلك كما علمت
وشرح المص منه بما لا يفيد حيث قال بان كان فيهم رجلان عدلان او رجل وامرأتان
عدول فيشارك المصدقين والمكذبين جميعا والاصل ان ثبوت بغير الورثة يستفاد

من قوله

من قوله حجة تامة وامام ثبوت بالورثة فقط او بهم مع غيرهم فهو ما افاده المص في الشرح هنا
قوله بان يشهد مع المقر رجل اخر بان يشهد مع المقر الذي هو من الورثة رجل اجنبى في تغيير
الشرح بشهادة اشارة الى انه لا بد من لفظ الشهادة والعدالة ويجلس القاضي نظر اللابن فليدفع
انتهى مزيديا **قوله** وكذا لو صدق عليه الورثة صدق الورثة المقر على الاقرار انتهى واما في
الشك انما اقتصر عليه المص ليس بلانهم بل يكتفي ولو كان النصاب من الورثة وقوله الورثة بصيغة
الجمع ليس بعد بل المراد انه يتم النصاب بشخص اخر **قوله** وهم من اهل التصديق بان يكون عاقلين
بالفهم وتصديق غيرهم لا يعتبر **قوله** ولا ينعى الرجوع الى الرجوع المقر من الورثة لا ينعى الرجوع
بل تقاسمه حصته ولو كانوا ايضا باثبات في حق غيرهم ايضا **قوله** والائتم نصابها بان صدق
واحد وامرأة من **قوله** لا يشارك المكذبين لعدم ثبوت النسب في حقهم **قوله** وهل يشترط اه
في النهي والاصح انه لا يشترط لفظ الشهادة ويجلس الحكم ان الثبوت في حق غيرهم بغير ثبوت في حقهم
فلا يراجع للجمع شرائط الا اذا ثبت اصالته وعلى هذا العلم يكون نوا من اهل الشهادة لا يثبت النسب الا
في حق المقرين منهم فتح **قوله** نظر الشهادة الاقرار قال في البحر ولو صدقها رجل وامرأتان منهم شارك
المصدقين والمكذبين فكان ذلك كشهادة غيرهم الا انهم لم يعتبر لفظ الشهادة والحقيقة
بين يدي القاضي لانه يشبه الاقرار لانه يشتركهم باقرارهم في حيث انه يشبه الشهادة اعني العدة
ومن حيث انه يشهد الاقرار لم يعتبر الحفوضه واشتات لفظ الشهادة في قولنا على الشهادة فظهر
قوله بان يفيد اشتراط العدالة وهو ما قدمناه عند شرحه قوله ان يتم نصاب الشهادة بهم
قوله فتقول شيخنا ان في البحر **قوله** مما لا ينبغي لمصادمة المتقول **قوله** وفيه انه اه حجة انه اه
متبدا والخبر قوله فيه ان هذا المبحث يقال ويرد على هذا الاشتراط **قوله** في مقوم الورثة المصدق
قوله اللهم الا ان يقال لاجل السعاية ان لاجل سرية ثبوت النسب لا يكتفي بعدم جزم به الجواز
لعدم السعاية فقام **قوله** في المدة ان قدر المدة التي دخلت فيها تحت نكاحه **قوله** فقال
من عطف المفضل على المجهول **قوله** بلا يمين اي عند الامام بغير الله تعالى عنه **قوله** كما سيجي في الدعوى
من ان الفتوى على التحليف المسائل الستة ولا يحتم عليه بهذا الجواز ان يكون حاملا من زمان
حين تزوجها ولا تسمع بيته او بيته وريته على تاريخ نكاحها بما يطابق قوله لانها شهادة
على النسخ بمعنى فلا تقبل والنسب كمال لا ثباته منها امكن والا مكان هنا سبق التنبيه بها
سليمه سيرا وجها بابا كثر سهم الشهود انتهى ابوالسعود **قوله** بالولادة تصوير للظاهر
وفي البحر ان الظاهر شاهد لها فانها تكون نكاحا لا من سفاح ولا من زواج تنجس بهذا الزوج
في عدته وهو مقدم على الشاهد الذي يشهد له وهو اضافة الحادث وهو النكاح الا قدسب
الاوقات لانه اذا عارض ظاهرا في ثبوت نسبه علمه قدم الميث لم لوجود الاحتياط فيه
حتى انه يثبت مع الايمان مع القدرة على النطق بخلاف سائر التصرفات **قوله** فكيف ان عتد
عليها **قوله** لتصوير الوطن حالة العقد بان عقدا بانفسهما وسمي الشهود كلا منهما او كلا
في ذلك فوافق الشكك الانزال والثاني احسن ولتأمل ان يقول ان الحمل على ما اذا تزوجها وهو
مخالف لها حمل المسلم على الحرام وهو لا يجوز ولذا اعرض بعض المشايخ عن هذا التصوير وقال
لا حاجة الى هذا التكليف بل قيام الغرض كاف ولا يعير مكان الدخول لان النكاح قائم
مقامه كما في تزويج المشتري مغربية وبينهما مسيرة سنة فجات بولد لسته اشهر من يوم
تزوجها لكن في فتح القدير والحق ان التصوير شرط وكذا لو جارت امارة الصبي بولد لا
يثبت نسبه والتصوير ثابت في المعنوية لثبوت كرامات الاولياء والاستحسانات فيكون صاحب
خطوة او حجة انتهى **قوله** لم يثبت لان العلوق من زوج قبل النكاح بحر **قوله** وكذا
لا يشر لانه يبين انها عقلت بعده لانا حكمنا حين وقع الطلاق بعدم وجوب العدة لكونه

قبل الدخول والخلاعة ولم يتبين بطلان هذا الحكم عن التبيين **قوله** ولو سويتم ان الخطأ انتهى
قوله لكن بحث فيه في الفتح لان منعه من النسخ مدة يتصور ان يكون منه وهو ستان بياض الاصل
في اثباته والاحتمال المذكور في غاية البعد فان العادة المستمرة كون الحمل اكثر من ستة اشهر
وبما يتحقق هو ولم يسمع فيها ولادة في ستة اشهر فكان الظاهر عدم حدوثه وانه احتمال
فان احتياطة اثبات النسب اذا تفتت لا احتمال ضعيف يفتق نفيه وتركنا ظاهرا يفتق ثبوت
وليت شعور ان الاحتمال بين احتمال الذي فرضوه لتصور العلوق منه ليقع النسب وهو
كونه يتزوجها وهو يطؤها ويسمع الناس كلاما منها وهو على تلك الحالة ثم وافق الانزال العقد
او احتمال كون الحمل اذا اراد على ستة اشهر يسوم يكون من غيره انتهى قول ظاهر كلامه ان
الاحتمال الذي استبعد لا يات هنا مع انه لا يثبت ايضا على فرض ثبوت النسب **قوله** واقرة البهر
وكذا اقرة من بعده والبعث وان اقر لا يبرأ من الحمل من ادخل منه الفرج بدون جماع ورواية
النسب جعل حكما وما قيل من انه لا يلزم ان قد يكون الحمل من ادخل منه الفرج بدون جماع ورواية
نادرو الوجه الظاهر هو المقادير قال الشرح وكان ينبغي وجوب مخرج من مخرجها وهو بالنكاح
كما لو تزوج امرأة حاله ولها انتهى كذا ان كان الاصح في ثبوت النسب ان كان الدخول وليس الا ب
ذكر وهو ان تزوجها وهو يطؤها الا آخر ما قدمناه وقد حكم بهم بمر واحد في الرواية فالفرع
المشبه مشكل لثبوت النسب لصريح المذهب وايضا الفعل واحد وقد فصل بشبهة الحمل فيجب مخرج واحد
هنا حاصل ما في الفتح القدير انتهى قاله واجاب شيخنا عن هذا الاشكال بان تصور هذه المسئلة
فيما اذا جاب الزوج وقيل قولها اولى او من ثم قبلت فالوطني فيها حاصلة صلب العقد غير
متقدم عليه ولا متاخر عنه وقوع الطلاق ان تخلف ما اذا وطئ او لا وطئ ثم اجبر العقد قبل
النسخ فانه لما سقط الحد بالعقد وجب مهر الوطئ الاول والمهر الثاني وجب بالعقد الجارح حال
ولهم وليه في تلك الا المهر الذي حصل بالعقد فلا وجه لكلام الزيلعي ولا يقاس احد الفريقين
على الآخر **قوله** ولا يكون محض ان لعدم تيقن الوطني فاذا في هذه الحد **قوله** بل بجهة تامة ان
رجلا او رجل واحد ان لانها ادعت الخث فلا يثبت الا بجهة تامة وقبول شهادته الشاذرة
فلا تظن في حق الطلاق **قوله** فلا دخالهما فغلا لا تطلق بشهادتها لا بجهة في ذلك قال صل الله
عليه وسلم شهادته النساء جائزة في لا يطالع عليه الرجال وشرطه ان يبايع على قولها ان
تكون المرأة عدلة بح **قوله** كما مر حيث قال في شرح قول المص ان حجت ولا دبرها اه واكتفى بالثبوت
قوله مع ذلك ان التعلق **قوله** طلقت بالولادة بلا شهادته هذا عند الامام لان الاقرار بالحمل
اقرار بما يقضي اليه وهو الولادة ولا ياتر بكونها موقفة فيقبل قولها في رد الامانة واما فيما
اذا كان الحمل ظاهرا فلا ان الطلاق معلق بما كان لا محالة فيقبل قولها فيه وعندنا بشرط
شهادته القابلة من **قوله** لا قرار بذلك ان بالولادة حكمي كما اوضحنا **قوله** واما النسب في قامة
العقد كما يعلم من مطلقة الرجعي اذا جازت به لاشهر من سنتين وقوله وامومية الولد كما في
مسئلة المص المذكورة **قوله** كما مومية الولد ان اذا كانت امه وادخلت الكافي ثبوت الدعاء
فيما اذا انقاه وجوب الحد بنفيه ان لم يكن اهلا للعان بح **قوله** فتشهدت امرأة انما يحتاج
لها عند الانكار **قوله** فلا يبرأ من غير القابلة البحث لصاحب المهر وعبارته وقد ذكر في المختصر
المدة دون القابلة وشهادتها كرون القابلة والظاهر ان كونها القابلة ليست بشرط **قوله**
فمن ام ولد له لان سبب ثبوت النسب وهو الدعوة قد وجد من المدعي بقوله فمن من واما الحاجة
لا تعيين الولد وهو يشبه بشهادة القابلة اتفاقا ورواية وثبت وان لم تصدر منه دعوة لبقائه
منه بقوله فمن من انتهى ابو السعود **قوله** قال لفظ الام ان يولد مثله لشدة ولم يكن معروفا بالنسب لم
يكذب **قوله** يثبت بانها فلها الثمن والباق للولد **قوله** استحقاقا والقياس ان لا يكون لها الارث

لان النسب يثبت بالنكاح الفاسد بالوطئ بشبهة وبامومية الولد فلا يكون اقرارا بالزوجية لها وجه
الاستحسان ان المسئلة معروفة فيها اذا كانت معروفة بالحريه والاسلام ويكون ام الغلام والنكاح
الصحيح هو المتعين لذلك وصنع عادة لانه الموضوع لمحصل الاولاد ودون غيره فهي احتمالا
لا تعينه مقابلة الظاهر العقول وكذا احتمال كونه مطلقا في صحة وانقضت عدتها لانه لما ثبت النكاح
وجب الحكم بقيامه ما لم يتحقق زواله بح **قوله** او امومية المناسبت باده او اسلامها ليكون
مختصا بالثالث **قوله** انت ام ولد ان فلا تلت **قوله** قيد اتفاق فائدة ذكره ان للوارث ان يقول
ذلك كما في البحر عن غاية البيان انتهى **قوله** اذا الحكم كذلك والحكم عدم الارث **قوله** او كنت نصرا
مختص **قوله** وللإسلام ان فلا تلت الاختلاف في الدين **قوله** ولم يعلم اسلامها اما معلومية الاسلام
لا يسمع فيها **قوله** ذلك **قوله** وقتها ان وقت الموت **قوله** او قال وارثه تقيما لتفاد كمال الشرح
قوله لانت لان الحريه الناجية بظا هو الحال بطل لدفع الحق ولا تعينه لاستحقاق الارث انتهى
منع وهذه العلة فاصرة على ما اذا كانت حريه مجهولة **قوله** قيل نعم قال في الشرح في سكوت عن
المهر ايدان بعدم وجوبه واجبة التمرناش لها مهر المثل لانهم اقدوا بالحد ولم يثبت كونها
ام الولد بقولهم وارثناه في فتح القدير ووجه الاتفاق بان الدخول انما يوجب مهر المسئلة في
غير صورة النكاح اذا كان الوطئ عن شبهة ولم يثبت النكاح هنا والاصل عدم شبهة انتهى
ويجوز الواجب فان قيل هو المسمى قلنا غير معلوم اذ لو علم لما قال الوارث ما ذكره **قوله** لم
يثبت شبه لعل هنا فيما اذا جازت له ستة اشهر فاشهر من وقت التزوج والا فلا مانع من ثبوت
من السيد **قوله** للزوج فسخ النكاح ان لانه لو ثبت النسب من السيد لزم فسخ النكاح **قوله** وهو
لا يقبل الفسخ يعني ان النكاح بعد تمامه لا يقبل الفسخ واحترق بقولنا بعد تمامه عن الفسخ بعد الكفاة
بالوطئ والعقد لانه قبل التمام قلت ذلك انفساخ لا فسخ انتهى **قوله** لا قراره بينونة علة لقوله
وعق الولد ان فخر حريه وان لم يثبت المذموم وهو البتة وقوله وامومية ان ولا اقراره
بامومية لانه وهو علة لقوله وتحرير ام ولد **قوله** الموطوءة ليه قيد الا حل الدعوة اما
اذا ادعاه من غير الموطوءة ثبت شبه لكن يحرم عليه استحقاقه **قوله** ذكره الهندية او زيادة
تجمل ثم تزوجها فولدت ان جازت به ستة اشهر فسا عدا ثبت شبه وان جازت به لاقل من ستة
اشهر لم يثبت شبه الا ان يدعيه ولم يقل انه من الزنا اما اذا قال انه من الزنا لا يثبت شبه
ولا يثبت منه **قوله** عبارة الولد استولد الحكم لا يختلف في الصورتين لكن اذا ادعيا معا ثبت
شبه منهما **قوله** كما ان الولد كما يتبع مولاه فانها اذا ثبت بولد لا يثبت النسب من المولى الا اذا ادعيا
بحرمة وطئها عليه انتهى **قوله** والتشبيه عدم ثبوت النسب الثاني الا بدعوتها في ان الولد بعد الكتاب
يخالف حاله قبلها فانه يثبت بغير دعوة قبلها **قوله** على اربع مراتب ضعيف وهو فراش الالة لا
يثبت النسب فيه الا بالدعوة ومتوسط وهو فراش ام الولد فان النسب ان ثبت فيه بالدعوة
لكنه يثبت بالنسب وقول وهو فراش المنكوسة ومعدة الرجعي فان الولد لا يثبت فيه الا باللعان
واقول كفاة معتدة الباطن فان الولد لا يثبت فيه اصلا لان نفيه متوقف على اللعان وشرط
اللعان قيام الزوجية وهو الباطن ليست بقائمة مزبنا **قوله** وقد اكتفوا ان ثبوت النسب
بقيام الفراش وهو عبارة عن خل الوطئ عن عقد وان يحصل دخوله حقيقة او حكمي كالخلوة
قوله كتنزوح المفرد بمشقة بينهما سنة ان مثلا **قوله** فولدت لسته اشهر ان او اشهر **قوله**
من تزوجها التزوج مصدر مجرور بمن **قوله** لتصوره علة لقوله وقد اكتفوا **قوله** او استخفا
ان لجن بامدة بجملة في اسرع وقت الزوجية فيها ضعيفا ولو اعتبروا زيادة ساعة مع اقل المدة
لتحقق فيها الذهاب لكان حنا **قوله** لان لجن المسافة ان يسيرها في اقل وقت وشبهت
المسافة ثبوت يكون ويدخل بعضها في بعض تشبيها مضمرة التقس وذكر الطبع تحيل **قوله** لكن
في عقد يد التفاتا في مراده شرح عقايد الشيخ للمول سعيا الدين التفاتا في **قوله** جزم

بالاول وهو كونه كرامة **قوله** لمفع الشقلين هما الاشياء والجن سمي به لثقل الارض بهما اول ثقلها
بالثقل او الذنوب **قوله** بل سئل عن الشقي انتهى **قوله** ان الكعبة اي بناؤها اما العرصة و
ما حاذها مما على اعلا السموات وسفل الارضين فلا يتقل وهو القبة التي يتوجه اليها
فلا يقال اذا رفعت الكعبة فاولا ما شئ يتوجه المصلون **قوله** القول به ان بما ذكر من الزيادة
قوله فقال صرح العادة اه جوب عام افاده الجواز في المسؤول عنه **قوله** ولا يسأل المعجزة ان ولا
تكتسب الكرامة بالمعجزة لان المعجزة انما تكون اثران عقبة دعوى الرسالة **قوله** وبادعائها
وبالدعاء الولي الرسالة كذا في نور التلاسيب القدران فانه نص على ختم النبوة ما يترقى مخلوق
سيدنا محمد عليه افضل الصلاة واذكي السلام قال الله تعالى وانه النبيين **قوله** وتمايزه في
الوهابية قال فيها ومن لولاه قال في مسافة يجوز جهول ثم بعض كذا وقد منعوا من ان
تكون كرامة معجزة مما يجلي ويكبر كاصحابه واستحقاق وينع ما من اليد والاشياء للجمع
كثير من القل من طعم وكما القلب للعصا فتشهد ثعبان لمن يتدبر واشباتها في كل مكان فا
خارقا عن الشقي النجم يرون وتصور في مقتضى المصير الحق ان ما به قد خلد الانبياء لا يصور
قال الشربلاري في مقتضى المصير ان كتاب المصير وتضمنت الايات ان من يعتقد في المسافة
البعيدة في زمن سير لولاه استجابه بعض وبعض كفه وقد منع العلماء ان تكون المعجزات للكرام
كرامة لولاه كاصحاب الموت وقيل العصى حية واستحقاق الفجر وينع الماء من اليد واشياء الجمع
من الطعام القليل اذ لو جازا جوده بطريق الكرامة لم يبق فائدة التحصيل في كلام القاضي
اي زيد ما يدل على انه ليس بكفر قال الشرح ويمكن ان يتبدل لعدم التكفير بما قالوا في مشرق تزوج
مفوضية بينهما مسافة بعيدة فانت بولد لسته اشهر من وقت العقد ثبت شبهة منهم فكلهم
امكان الوصول منه لها كرامة في التاريخانية هذه المسئلة تدعى الجواز ان فلا تجزئ ولا كذا
لمعتقد ذلك **وقال** امام الحرمين المروزي عندنا في خوارق العادات في معرض الكرامات
دون ما فيه نص قاطع على المنع كالقدان والامتنان ما ذكره الامام الشقي نجم الدين عمر بن محمد في
والجن رجمه الله تعالى حتى سئل عما يحكي ان الكعبة كانت تدور واحد من الاولياء هل يجوز القول
به فقال نفى العادات على سبيل الكرامة لاهل الولاية كما تزعج اهل اهل السنة وهو المشار اليه
بقول المصير يرون ويصور ان بعض محبي انا مؤمن بكرامات الاولياء ولم يغير ذلك والالتباس
بالمعجزة يتبع بعدم دعوى النبوة لان المعجزة تظهر على اثر دعوى الرسالة والولاء وادعى
ذلك ككفر من ساعته ولم يبق كرامة فكيف تكتسب بالمعجزة ولا هذا اشار بالبيت الاخير انتهى
كلام الشربلاري وقال في محشيه شرح ابن الشحنة على الوهابية ولما كان البيت الاول شتم للمع
ما يتجلى في ما ذكره الشقي ولما قدس ان ما كان معجزة النبي جاز ان يكون كرامة لولاه وقد باليت
المشتمل على ما عليه العلامة الشقي وعبارته وكرامات الاولياء حق فتظهر الكرامة على طريق
فقد العادة لولاه من قطع المسافة البعيدة في المدة القليلة وظهور الطعام والشرب و
اللباس عند الحاجة والمنع على الماء والهواء وكلام الجهاد والجهاد ودفع المهر من الاعداء عن
من توجه اليهم من البلاد وغير ذلك من الاشياء انتهى والولاء هو المواماة على فعل الطاعات
واجتناب المعاصي المعروض عن الانبياء في الذات قال ابن حجر كذا في لواء ابيته ان هذا ضابط
الموالمات الحاصل وان اصل الولاية يحصل لمن وجد فيه صفة العدالة الباطنة بالشروط المذكورة
عند الفقهاء والكرامة ظهور خارق للعادة غير متعارف لدعوى النبوة على يد من صرح
ديانته واشتهرت ولا تميزه اتباعه بغيره جميع ما جاز به والا فربى استدراج او سحر او اذلال كما
وقع لمسيحة الكذاب لعنة الله تعالى انه جاء اعور يدعوه فدعاه فعميت الصميمة ايضا وصي
اياته وقد يظهر الخارق على يد عام تخليصه من فتنة ويسمى معونة وتمايزه **قوله** من
من السير من كتاب السير وجمع سيرة واصلا سيرة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في معارضة

ثم اطلقت

ثم اطلقت على مطلق جهاد **قوله** ومن لولاه من مبتدا صلته قال ولحق مسافة مبتدا والولاء متعلق
به ويجوز ويجوز خبر المبتدا وقوله جهاد خبر من **قوله** واشباتها في كل مكان فاعلمت
بما ذكرناه سابقا **قوله** النجم مصدر ينجم بفتح الجيم وفتح الجيم وفتح الجيم وفتح الجيم
ومنه قوله فعلا والنجم والشجر يسجدان وعلى مطلق كوكب وعلى الزيا والكلاب على التشبه بالنجم
اي الشقي الذي هو كوكب النجم والمصدر بفتح اسم الفاعل ان الظاهر والمجرى ومتعلق برون
والجدة خبر اشباتها **قوله** هذا القول المدون على الشقي **قوله** انا مؤمن في حجة انا مؤمن بكرامة
الاولياء ومن لم يفعل بين خارق وخارق **قوله** غاب عن احواله فتزوجت باخذ شامل لما
اذ بلغها موته وطلقة فاعتدت وتزوجت ثم بان بخلاف ولما اذ ادعت ذلك ثم بان بخلاف
انتهى **قوله** ان احتمال الال بالان قد لسته اشهر فاكثرت من وقت نكاح الثاني حاله في الاول وفي
لا فرق بين المذهب وبين قول الي يوسف كما سيظهر لك من عبارة المجمع انتهى **قوله** وحكي اربعة
اقوال في هذه المسئلة والحق لها زوجها يعني المرأة اظهرت بموت زوجها اذا اعتدت وتزوجت
بولد في الاول من الشهر الاول حيا فهي له اي الولد للام والاعتد في حنفية مطلقا من سواها
لا قل من ستة اشهر والا لان نكاح الاول صحيح والثاني فاسد فاعتد بالصحيح اول والثاني في روى
وعلى القول لانه هو المستقر في حنفية والولد للفراش الحقيق وان كان كاسدا ويجعله ابنه
يوسف الولد الاول ان انت به لا قل من ستة اشهر من حين العقد اي عقد النكاح الثاني ليستقام
العلوق من الاول فاما اذا كان اكثر من ستة اشهر فالولد للثاني حكم به له ام محمد بولد الاول
ان كان من حين ابداء الثاني بالولع الاول اقل من ستين وان اكثر من ستين فهو للثاني لانه سقينا لانه
ليس من الاول لان النكاح الصحيح مع الاحتمال العلوق منه اول بالاعتبار وانما وضع المسئلة في الولد
اذ المرأة تن والاول اجماعا وعلى هذا الخلاف لو سببت اموة فتزوجها رجل من اهل الحديث
فولدت اولاد وكذا لو ادعت الحلاق واعتدت وتزوجت باخذ الزوج الاول جاز من المحظوظ
قوله ثم افق بما اعتده المصير لكن لا بد من تقيده بما قيده ابن الخليل لانه لا يتم الحاقه بالثاني
وبين الوضع والعقد اقل من ستة اشهر وفي فلا وجه للاستدراك **قوله** كرامة اي صفة على امته
الغيرة وحاصله انه اذا تزوج امته ثم طلقها ثم اشترىها ثم ولدت فتارة يكون خلافا قبل الدخول
وتارة بعد واذا كان بعده فتارة يطلقها رجعا وتارة يطلقها باينا بينونة صغيرة وتارة
بينها بينونة كبرى فان طلقها قبل الدخول ولا يكون الا باينا فان كان بين الوضعية وبين الطلاق
اقل من ستة اشهر ومن وقت العقد ستة اشهر فاكثرت ثبت الشب والافلا وان كان بعد الدخول
وطلقها رجعا فان كان بين الشراء والوضع اقل من الاقل لزمه شبه والا فلا نظر لوقت
الطلاق وان طالت المدة وان طلقها باينا صغير فان كان بين الوضع والشراء ستة اشهر فاكثرت
لا يلزمه الا بالدعوة وان كانتا بينونة كبرى فلا نظر لوقت الشراء بل لوقت الطلاق فانه كان
بين الوضع والطلاق اقل من ستين ثبت شبه والا لا والفرق بين البيونة الصغيرة حيث
اعتبر فيها وقت الشراء وبين البيونة الكبرى حيث لم يعتبر فيها ذلك اذ لو طلق بعد الشراء خرام
في الكبرى دون الصغيرة فليتأمل **قوله** فطلقها الطلاق ليس بقيد بل كذلك اذا اشترى زوجته
قبل ان يطلقها في جميع ما ذكرنا لان النكاح يفسد بالشراء وتكون معتدة ان كان بعد الدخول
حتى لا يجوز له ان يزوجه الميرة مالم تحق حقيقتين فيكون ما ولدته قبل ستة اشهر من وقت
الشراء ولد المنكوحه وبعده ولد المملوكة لما بينا ان الجواز تضاف الى اقرب الاوقات
ابو السعود **قوله** فشرها لغيره بقيد بل المار انما دخلت في ملكه سب كان ولا بد من كونه قبل الاقرار
بالفشاء البو السعود **قوله** لزمه ان يسه سوا اقرب او نفاه كما في الزيل لانه والمعتدة
ان بالنسبة لغيره بان اراد ان يزوجه واما بالنسبة اليه فهي مملوكة **قوله** والا لا امر وان ولدته
لسته او اكثر لا يثبت شبه منه الا ان يدعيه لانه ولد المملوكة لا المعتدة لتأخر العلوق عنها اشهر

استثنى ابو السعود **قوله** الا المطلقة قبل الدخول لما كان قوله فطلقها شاملا لما اذا طلقها واحدة
 رجعية وبائية وشنتين قبل الدخول وبعده وكان الحكم المتقدم مختصا بالمطلقة الواحدة بعد
 الدخول رجعية او بائية استثنى هذه الصور الثلاثة واعلم انه في البيونة الصغيرة يعتبر
 وقت الشراء وان كان لسنتين من وقت الطلاق انتهى من يد من البحر **قوله** قبل الدخول
 شامل للمطلقة والطلقين والثلاث انتهى 2 وهو يستحق قلم في الثلاث لانها امة وقت الطلاق
 وطلاقها شئت **قوله** والمباني شنتين 2 بعد الدخول انتهى 2 وفي البحر والاصل انه يستثنى
 من حكم المسئلة المذكورة في المختصر المطلقة قبل الدخول والمباني بالثنتين فانه فيهما لا اعتبار
 بوقت الشراء وانما يعتبر وقت الطلاق في الاول فيشترط لثبوت نسب ولادته لا قبل من ستة اشهر
 من طلاقها وان ولدت من ستة اشهر او اكثر من وقت الشروع لان العلوق حدث في حال قيام النكاح
 وان اقل لا يلزمه لان العلوق سابق على الشروع ابو السعود **قوله** لكن في الثانية ثبتت
 بغير المباني وان اعتبر وقت الطلاق فيها لكان لا اعتبار ولا دلتها لا قبل من ستة اشهر منه بل شئت لسنتين
 منه فاقول لانه لا يمكن اضافة العلوق الى ما بعد الشراء المحرمة الغليظة فيضاف الى اضعف الاوقات
 وهو ما قبل الطلاق حملا لامرهما على الصلاح يجوز ابو السعود **قوله** لسنتين هذا على ما ذكره صاحب
 الجوهرة وادعى انه الصواب وقواه صاحب النزهة وقد مناه **قوله** وفي الرجوع لاكثر من سنتين
 وقوله مطلقا اسوا كان ذلك الاكثر عند سنيين او اكثر قال في البحر وقد علم بما قدمه المصنف
 ان هذه الامة لما كان طلاقها رجعية فانه ثبت نسب ولدها وان اتت به لعشر سنيين بعد الطلاق
 او اكثر انتهى 2 وانما ذكر الرجوع وان كان داخل في قوله اول الفروع فطلقها لانه بخلاف الباين
 الواحد ما اذا دعي السنتين وان استويا في اعتبار وقت الشروع فاقول في المسئلة في المطلق
 شنتين بعد الدخول وفي الرجوع هذا مقتضى عبارة وهو خطأ لان المباني شنتين لا يعتبر فيها
 وقت الشراء اصلا انتهى 2 وانما يعتبر وقت البيونة الصغير كما قدمناه عن البحر وهو اول
 المسائل **قوله** وكذا لو اعتقها بعد الشراء قال في البحر وشار باقتضائه على الشراء الى انه في هذا الحكم بين
 ان يعتقها بعد الشراء او لا وعند محمد ثبت النسب الى سنيين بلا دعوة من الشراء لانه من يوم الشراء بطل
 النكاح ووجبت العدة لكنها لا تظهر في حق المالك وبالعق ظهر وحكم معتد لم تقرب باقتضاء
 ذلك انتهى 2 **قوله** قولان قال ابو يوسف لا يثبت الا بتصديق المشتري لما مر ان النكاح بطل وعند محمد
 يثبت بالتصديق الا انه لا بد من الدعوة بغير **قوله** لدون سنيين الذرية من العتابة الى
 سنيين وعبارتها مات عنها مولاه او اعتقها بغير نسب ولدها الى سنيين من وقت العتق و
 ونحوه في البحر **قوله** ولاكثر الا ان يدعيه الى ان جازت به لاكثر من سنيين لا يلزمه الا ان يدعيه
 فان ادعاه لزمه انتهى بحمد هذا لا يظهر الا في صورة العتق **قوله** ولو تزوجت ام ام الولد **قوله**
 في المدة ان من الموت او العتق كما في البحر ويدل عليه ما بعده **قوله** لكونها معتدة من الحكم المذكور
 حكم المعتدة **قوله** بخلاف ما لو تزوجت اه قال في الهندية ام الولد اذا نكحت نكاحا فاسدا ودخل
 بها الزوج وجازت له ولد يثبت النسب من الزوج وان ادعاه المولى كذا في خزانة المفتين **قوله**
 فانه للزوج اتفاقا هذا لا يظهر الا في مسألة العتق **قوله** لفساد نكاح الاخير لعدم امكان اثبات النسب
 اذ المدة من العقد اقل من ستة اشهر **قوله** ولو لا قل لنصف من سنيين من وقت فراق
 الاول وهو مفرغ **قوله** ولنصف حول من تزوجت **قوله** لم يلزم الاول لكونه بعد الاكثر من سنيين
 خلا في لكون المدة من وقت الشروع لا يبلغ اقل مدة الحمل فهو امان وطعن شبهة او **قوله**
 ولو لا قل من سنيين من وقت الطلاق الاول **قوله** ولنصف من نكاح الثاني بغير **قوله** انه لا الاول
 لان نكاح الثاني فاسد بخلاف الاول فيلحق **قوله** لكنه نقل عن البديع ان والنسب هو المصنف
 فلا يقول على البحث معه ونقله هنا في ثبوت النسب قبيل قوله الا ان يدعيه **قوله** دليل انقضاء
 عدتها من الاول وبعد انقضاء العدة منه لا يباحثه النسب **قوله** حتى لو علم اه قال في البحر هذا

اذالم يعلم انها كانت معتدة وقت النكاح فان علم وقوع الثاني فاسدا وجازت بولد فان الولد
 ثبت من الاول ان امكن اثباته منه بان جازت به لا قبل من سنيين منذ طلقها الاول او مات ولسته
 اشهر فاكسر من شروجهما الثاني وان جازت به لاكثر من سنيين من وقت الطلاق ولسته اشهر
 من وقت الشروع فهو الثاني كذا في البديع **قوله** بان قلدا قبل من سنيين هو موضوع المسئلة
 فلا حاجة اليه **قوله** فسيه للثاني وجاز النكاح لان خلقه لا يستين الا مائة وعشرين يوما فيكون
 اربعين يوما نطفته واربعين يوما علقة واربعين مضطمة بغير **قوله** نكح من جمهر وشهود
قوله لا يثبت النسب لانه ليس بشبهة بقرينة عدم وجوب العدة منه والله اعلم واستغفر
 الله العظيم **باب الحضانة** يقال حضنت ولدها حضنته من باب طلب وحفظ الطاهر بيضا في
 ضم عليه بكنيته بضمه كذا في المغرب بجر والحض ما دون الاصل الى الكسح ثم والكسح بوزن
 الفلكس ما بين الحافة الى الضلع والخصر وسط الانسان ابو السعود شئت مختار الصحاح والمنا
 بينه وبين ما قبله انه لما ذكره النسب عقب احوال العدة ذكر من يكون عده الولد حموم
قوله تحريم الولد هذا معناه لغة واما معناه شرعية فهو تحريمه الام او غيرها من الحضانة
 الصغيرة والصغيرة قبل الفرقة او بعدها فترتبه من ذواتها وتنفوا على ان الاب يجب على نفقة
 ويحجب على امسكهم وحفظهم وصيانتهم اذا استغنى عن النساء لان ذلك حق للمعسر عليه بغير **قوله**
 تثبت الحضانة وهله حق من ثبت له او حق الولد قولان وسياتي الكلام على ذلك **قوله**
 النسبة حتره عن الام الرضاعية فلا تثبت لها انتهى 2 وكذا الاخت والحالة والعه من
قوله ولو سببته لان النفقة لا تختلف باختلاف الدين وهي اشفق عليه من ابيه لكونه من
 ما ترها الى خارج من تاربها القربى من القلب حموم وغيره **قوله** او مجوسه بان اسلم الاب
 وابنت عن الاسلام حموم وان كانا على دينهما وترا فيا **قوله** او بعد العترة ان هذا
 اذا كان قبل الفرقة بل ولو كان بعدها وسواء كانت الفرقة بطلاق او موت حموم كما روون
 ان امارة جازت له صلى الله عليه وسلم وقالت يا رسول الله ان ابنتي هذا كان في بطنه لم عاد
 حموله حواء وثد له سقروا ونعم ابو الهيثم من فقال عليه السلام انت احق به مالم
 تنكح زليخا لكن لا يدفع اليها حتى تطلبه حموم **قوله** الا ان يكون مودة سواء انحلت بدو النكاح
 ام لا بغير **قوله** لانها تجس ان تغرب فلا تستغفر للحضانة **قوله** فيجوز يرضع به الولد
 هو بمنع عبارة مسكين وغيره او فاجرة غير مؤمنة ومقتضى هذا التقيد ان مطلق النكاح
 لا يوجب سقوط حق الحضانة مالم يتقرب من عدم الامن خلا في الظاهر واليلى والعين والدرر
 ولهذا قال عزى ذاره ولا ينبغي اهمال هذا التقيد لان الكافرة احق بولدها المسلم
 مالم يعقل الا ديان فالنكاح جرة المامونة اول احوال السقود **قوله** وعما بالكسر والمد النسخة و
 المراد انها تخرج بقصد للناس واما المغنية لنفسها فلا تكون مضبوطة **قوله** بخلافه احواله
 كل من البحر وانتهى قال في البحر وينبغي ان يكون المراد بالنسوة كلامهم هذا الزنا المقتضى لا اشتغال
 الام عن الولد بالخروج عن المنزل ونحوه لا المطلقة الصادق بترك الصلاة لما سياتي في الزينة
 احق بولدها المسلم مالم يعقل الا ديان فالمسلمة النافسة اول انتهى قال في النهر واقول
 في قصده على الرنا قصور او لو كانت سارقة او مغنية او نافية فالحكم كذا في ذلك وعلى هذا المراد
 فسق يرضع الولد به انتهى وعلى هذا لو كانت صالحة كثيرة الصلاة قد استول على قلبها حجة
 الله تعالى وخوفه حتى شغلها عن الولد ولزم ضياعه شرع منها ولم اره انتهى 2 اقول لا وجه
 لاحتراف صاحب النهر على اخيه بعد قوله ونحوه فانه معطوف على الزنا ولعله فهم انه معطوف
 على قوله بالخروج عن المنزل **قوله** قال المصنف عبارة بعد ان نقل عبارة البحر لكن عند في
 الاستدلال عليه بما ذكره لكونه لان الدمية انما تعقل ما تفعل مما يوجب العتق على جرة اعتق
 ويملكها فكيف يلقى به النافسة المسلمة فالذي يظهر ساجدا كلام الكمال وغيره على الخلافة كما

بالحضانة

هو مذبح الشافي رضي الله تعالى عنه من ان العاقبة بترك الصلاة لاحضانه لها انتهى وجوب
ما علمت ان المدار على الضايح تحققت ان بحث المص لاجه انتهى وقال ابو السعد وان مجرد الجور
لا يوجب سقوط الحضانه الا اذا كانت غير مأمونه وتقدم انه لا ينبغي احوال هذا العقيد وعليه
فعدم السقوط بترك الصلاة يكون بالاولا حيث كانت مأمونه وفيه صاحب الجور
خلافا لما ذكره منصف التنوير وان اقره في الدر استثنى **قوله** في القنية اه يحمل على الجور وغير
المضيق فيوافق لما تقدم انتهى **قوله** ولو سببه السيرة ان الذكر بين الناس قوله ما لم يعقل
ذلك من العقل كما في الجور جميع فسخ المؤلف وهو صحيح والمعنى ما لم يعقل الولد حالها وفي
النهر وتبعه الجور ما لم تفعل ذلك بالتاء والمنهاة فوق من الفعل وفسره بقوله ان ما لم يشب
فعله عنها وهو صحيح ايضا فاداه **قوله** كيف يصح هذا مع قول القنية معروفة بالفجر رفاق
معرفة بها به تقتضي وقوعه منها **قوله** ذكره في المجهز حيث قال ولا حق في الحضانه لعن المجرم
ولا للام اذا كانت مأمونه ولا للعقبة التاسق منه اقول انها اذا لم تكن مأمونه بان يخرج
كل وقت كانت فاسقة فيستثنى منه بقوله او فاجبه فلا حاجة لذكره الا ان يعلم ان يقال او غير
مأمونه ولو بالشتغالها بالعبادة كما يجتهد **قوله** انفا **قوله** ولدت ذلك الولد قبل الكتابه و
اما المولود حال الكتابه والذين يظهر عوده بعد ها كما يفيد التعليل بالاشتغال
خدمة المولود فانها بعد الكتابه غير مشغولة بخدمة **قوله** لا اشتغالهن بخدمة المولود لان
في الحضانه نوع ولات ولا لاية لهن على النفس فعمله غيرهن او في القرية ان اذا اعتقن
هن كالحاير **قوله** او متروكة بغير محرمه لقوله عليه الصلاة والسلام انت احق به ما لم تكن
ولان زوج الام يعطيه نذرا ويظلم له نذرا ويظلم له نذرا وقوله نذرا من قليل لا نذرا من كثير
عناية والمحرم كعمه والامام المحرم الرحم فلو كان محرم غير رحم كالعم رضاعا او رحما من النسب
محي ما من الرضا كبا بن عمه نسب وهو عمه رضاعا فهو كالا بنه ولو ادعى تزوجها و
انكرت فالتقول لهما لان يمينه وينبغي ان يكون مع اليمين في الفصلين انتهى ابو السعد
عن النهر **قوله** والعمه تقبل ذلك قيد الشربلا في كشف الغناع بما اذا كانت غير متروكة
بغير محرم المصغر لانها لا حق لهما في اخذ الولد وحاصل ما ذكره في كشف الغناع انه اذا قرر
ان كل مستحقة للحضانه او مستحق لهما لم يررض الصغير او الصغيرة الا بالاجار او بامر من اجار
المثل اذا توفرت بشروط القيام بالصغيرة المتبرعة لتقدم فان اختلف حالها لا يدفع اليها
الا ان كانت فاجرة او متروكة غالب الاوقات وتترك البتة صابغة لاستحقاق حضانه كغير
اذا كانت المتبرعة بمشايقتها انتهى ومنه يعلم ان الحكم ليس قاصرا على العمه بل الاجنبية حكمها
فقال توقف المؤلف الا في ثم قال وتقييد فهم العمه باليسار والاب بالاعسار فيستفاد
منه انه اذا كان الاب موسرا تكون الام احق باسكان الولد باجرا المثل نظر للصغير
اذا لضر فيه على الاب المسر فلا تقدم العمه المتبرعة انتهى قال ابو السعد ولم ار المراد
بيسار العمه في كلام صاحب الدر وغيره كفتح القدير والظاهر ان المراد به القدرة
على الحضانه انتهى **قوله** ولا تمنع عن الام بل تمكنها من النظر اليه لانه لا يجوز ولو من الاب
او الام قال في الهندية الولد مع كان عند احد الابوين لا يمنع الاخر من النظر اليه
وعن تعاهده تاتار خانيه وذكر الشربلا في حاشية الدر ان الاجنبية تؤمر بالاظهار
عند الامام ما لم تتزوج بخلاف من لهما حق في الحضانه حيث لا تؤمر بالاظهار عند الامام
بل تؤمر الام بدفع الصغير اليها بالشروط المتقدم وهو عدم كونها متروكة بغير محرم
الصغير انتهى ابو السعد **قوله** على المذهب وقيل لا ينسرع منها **قوله** وهل يرجع العم والعمه
ذكر العم لا يناسب هذا ولعله مفروض فيما اذا انفق العم على الالاد اخيه لغرقه و
ذكر الشرب في فروع النفقة ان الاخ يجبر على نفقة اولاد اخيه ليسرجع بها على الاب انتهى

والحاصل ان الاتفاق من العم ونحوه ان كان باعد القادر رجوع وان كان باعد من عليه النفقة فقلل
ثم هذا يشاع قول المص والعمه تقبل ذلك وان كان المراد انها تقبله والنفقة مقدره
عليه وتصوره في ذاته يقال ان الام اول بهذا **قوله** والعمه ليست بقيد فيما يظهر قد علمت
بما ذكره الشربلا اتفاقا ان الاجنبية كذلك وفي الجور من النفقة عن الرمز والظاهر ان
العمه ليست بقيد بل من لا حق له في الحضانه كذلك وفي التاتار خانيه ما يشير اليه انتهى قال
الشربلا في رساله كشف الايقاع يجب على الحاكم اذا ادعى الاب وجود متبرعة فلا يجب
بجور ادعائه ولا يجوز حصول امراته تعالى التبرع لان الحق ثابت للام شرعا فلا يبطل
بجور وقول غيرهما ولا يجوز المدعيه وطلبها اخذ الولد فانه قد يفعل تولها وتقبلها
سقاط ما قرر على الاب فانما لم يترك الولد لعدم قدرتها على ترك الاجرة
مع امساك الولد لضرورة مؤنتها واحتياجا بها لاحتياجه من الصغير وينظر في الاجنبية
التي تزعم التبرع لدفع التواكل مع الاب للاضاعة التقدير وتقبلها بالصغير عقل للاجنبية
لبن وهل معها وجميع بذات التي تريد التبرع باضاعه وحضانه وحل للتبرع قوة وقدره
على الرضا والسهر انتهى وتما مع انه ابو السعد **قوله** بل نفقة من مال الصغير الموروث له
من ابيه انتهى من **قوله** واراد وصية تربيتها بها من مال الصغير ولم ار حكم ما اذا
الاب هو الطالب في هذه الحاشية ومقتضى التعليل لدفع اليها **قوله** ابقا لماله قال في
المخ بعد ذكر ما في النية وله وجه وجيه لان عارضة المصلحة في ابقا ماله اول من مواعاة
عدم لحقوق الضرر الذي يحصل له ككوفه عند الاجنبية والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله**
تزوجت من الام وقوله باجنبه عن الصبي **قوله** والنزاع من القرية والاولى تانيه الضمير
قوله ولا حاضنة له يقيد بمفهومه انه اذا وجدت حاضنة طالبة للاجر تقدم عليها لانه
لاحق له بخلاف ما اذا كان الطالب الاب وقد وجد متبرعة كما تقدم **قوله** فله ذلك من
اخذ والاولى التصريح به لعود اسم الاشارة الى غير مذكور في عبارته **قوله** ولا يجوز
لها الحضانه قال في البحر اختلفوا وجوب حضانه على الام ونحوها من النساء وفي جبرها
اذا امتنعت فصريح في الهياية انها لا تجبر للنهات فتستأنف من الحضانه وصحة في التبيين
وفي الولو الجية وعليه الفتوى وفي الواقعات والفتوى على عدم الجبر لوجهين احدهما
انها ربما لا تقدر على الحضانه والثاني ان الحضانه حق الام ولا تجبر على استيفاء حقها
وفي الخلاصة وقال مشايخنا لا تجبر الام عليها وكذلك الحالة اذا لم يكن لها زوج لانها
ربما تنجز عن ذلك انتهى فاذا انضير الام كالام في عدم الجبر بل هو الاول كما في الولو الجية
وذكر الفقهاء الثلاثة ابو الليث والهند والخواهر زاده انها تجبر على الحضانه وتترك
لهم في فتح القدير بما في الكفاية للحاكم الشهيد الذي هو جميع الكلام الامام لو اختلفت على ان
تترك ولدها عند الزوج فالجواب جائز والشروط باطل لان حق الولد ان يكون عند امه ما
كان اليها محتاجا في الميسر فلا تبطل بالشربك وهذا يدل على ان قول الفقهاء
الثلاثة هو جواب ظاهر الرواية واما قوله تعالى وان تعاسرتم فستضع له اخره فليس
الكلام في الارضاع بل في الحضانه قال في الحاشية ثم الام وان كانت احق بالحضانه فانه لا يجب
عليها ارضاعه لان ذلك بمنزلة النفقة ونفقة الولد على الوالد الا ان لا يوجد من يرضعه
فتجبر والحاصل ان الترجيح قد اختلفت والاولى افتناء بقول الفقهاء الثلاثة انتهى قلت
كيف يفتح به وهو قد اذ ليقت فتوى المشايخ على الاول ونحوها ما بعد لو ان ظاهر الرواية
الا لا في غيره **قوله** من له الحضانه لفظ من يعم الام وغيرها وبالفتح مرجح المص **قوله** الا
او اتعت لها ان فتجبر من غير خلاف في قال في الفتوى فان لم يوجد غيرها تجبر بها بخلاف
قوله اوله لم يكن للاب اه قد يقال لما ذالم تقدم النفقة على الاب ويجبر على دفعه اذا ايسر

قوله به يقع راجع الى قول المص ولا تجبر قوله وانما استقلت اه هنا على انها خفيها ولا تجبر عليها
قوله ولا تقدر اه الحضانة على ابطال حق الصغيرة هذا على ان الحضانة حق الولد فتجبر عليها وهو
قول الفقهاء الثلاثة وقول المصنف ولا تجبر عليها من على انها حقها فقد جيع المص بين القولين
على وجه لا يفيد الخلاف وليس هذا مستحق قوله وبطل الشرط مقتضى القول الاول صحة قوله لانه
او الحضانة وقوله الصغير نظر اللجر قوله ولم يوجد غيرها اجبرت بلا خلاف تكرار مع قول المتن
الا اذا بقيت قوله وهذا اه ان قولنا ولم يوجد غيرها قوله نعم اه ليدعموه من لفظ فان
لم يوجد وانما هو تفسير ما ذكرنا يؤخذ من النظر فالمراد بعدم الحقيق والحكم وفي الجواب
كلما مر ان الام اذا امتعت وعرض على من دونها من الحضانة فامتعت اجبرت الام لا
من دونها قوله وحينئذ ان حينئذ لم يوجد غيرها بالتفسير السابق قوله فلا اجرة لها لانها
قامت باجر واجب عليها شرعا قوله وتستحق الحضانة الاولى ان يقول الام لتصور هذا الحكم
عليها قوله اذ لم تكن مكروهة هذا بالنسبة لولده منها اما لو كان ولده من غيرها فليها ذلك
مطلقا سواء كان النكاح قائما ام لا صحيح به الزيلع بقوله ولو استأجر من مكروهة لرفع ولده
من غيرها جاز انتهى ابو السعود واعلم ان المعتدة عن طلاق رجعي ليس لها طلب الاجر لارضا
ولدها اتفاقا وفي الميكنة روايتان درر والنسوس على انها ذلك شد نبلاية قوله وهي
غير اجرة ارضاعه فليها هذا يجب على الاب ثلاثة اشياء اجرة الرضاعة واجرة الحضانة
ونفقة الولد ابو السعود عن الشر بلا قوله عن السراجية قال في المني والظهار انه اذا
برها فتوى سراج الدين قادن الرهداية ونصها هل تستحق المطلقة اجرة سبب حضانة ولدها
خاصة من غير رضاع له فاجاب نعم تستحق اجرة على الحضانة وكذا اذا احتاج الى خادم يلزم به
انتهى ويحكم له ايرادها الفتوى السراجية المشهورة لكن لم اقف على ذلك في باب يستحق
والعلم امانة في اعتناق العلماء والله تعالى اعلم انتهى قوله خلافا لما نقله المص من ان المبتوتة
بعد فطام ولدها ليس لها اجرة الحضانة فانه يقتضى انها انما هي للارضاع فقط قوله وليمن
لها مسكن فييد بمفهومه انه اذا كان لها مسكن لا يجب الاب عليه وقد يقال ان هذه حادثة
السؤال ولا تنكر لهذا القيد ويدل عليه كلام نجم الائمة قوله على الاب سكتها جميع فو التفريق
لا يجب كانه الخزانة وينبغي ترجيح الاول وجوب الاجر للحضانة لا يستلزم وجوب المسكن بخلاف
بخلاف النفقة نهر وقد اختلفت الترجيح في هذه المسئلة قوله وكذا ان احتاج الصغير الى خادم
فهو مثل ما اذا كانت بعينه واحتاج اولاد له الى خادم او اكثر اتفاقا انتهى قوله قال شيخنا
هو الريل قوله وقواعدنا تقتضي فانه من جملة النفقة وسياق في النفقة ان النفقة المكفل
النفق في ماله وفي الفتوى الخيرية سئل عن رجل مات عن زوجة وبنت شريفا وبنات اخوة يريه وبنات
اشتراعهن من امها هل لهم ذلك ام الام احق بحضانتهما ما دامت عاذية واذا طلت لحضانتهما
اجرا هل تجاب له ذلك ام لا جاب ليس لاحد اشتراعهن من امها وابطل حضانتهما والام احق
بها من احدا ما قامت عاذية وفي السراجية ان الام تستحق اجرة على الحضانة اذا لم تكن مكروهة
ولا معتدة لابيها وهو باطلا ليعلم ان مال الاب اذا كان له مال وان لم يكن له مال ولا مال
وجب حضانته ديانته والله اعلم قوله ثم حرراه حيث قال سئل عن رضيع بتليم لا مال له ولا مال
لاب معونه ذات لبن هل اذا طلت من القاض ان يرضعها اجرة لارضاعه وحضانته
عليه يجيبها ام لا ويجيب على ارضاعه وحضانته مجابا جاب لا يجيبها القاض الى ذلك بل لو كان
للصغير اب معسر يجبره على ارضاعه كما صرح به في البحر نقلنا عن النبي فكيف بالاب والحضانة
بهذا الى اوله والله تعالى اعلم قوله بان ماتت الام او لم تكن اهلا للحضانة كما في البحر والشرع
بان كانت فاجرة غيرها مأمونة قوله اولم تقبل واستقلت بان اختلفت على استقامتها او ارتدت
وفي شئخ بالواو وقاله وهذا من غير عدم الجبر قوله او تزوجت بائنة اما اذا تزوجت

بحرم الرحم فلا سقط كما ياتي قوله ام الام هذا هو المعتمد وذكره الحنفية ان الحالة اوله من ام
الام حرم قوله عند عدم اهلية القرية يعني انما تستقل الحضانة الى العلميا عند عدم اهليته
القرية وهو صادق بغيرها وتزوجها وعدم امانتها قوله ثم ام الاب وان علت لانها من الاقربا
ولهذا احتكر ميراث الامهات وهو الذي لا يترى ولا يترى او في شفقة ودرم قوله بالشرط المذكور
وهو عدم اهلية القرية قوله بغير عبادته نقلنا الولد الى جنة حدة الام من قبل الاب وهو ام
اب الام لا تكون بمنزلة من كانت من قرابة الام لان هذا الحق لقرابة الام انتهى وظاهره
تاخير ام اب الام عن ام الاب بل عن الخالة ايضا وقد صارت حادثة الفتوى انتهى ووجهه
ذلك ان الاخت لام والخالات متاخرات عن ام الاب فاذا كان اوله من ام اب الام لكونهن
من قرابة الام فمن كانت مقدمة عليهن وهن ام الاب او بالانتماء قوله ثم الاخت لاب وام
لانها اشفق حرم وبغيره قوله لان هذا الحق الى الحضانة وقوله لقرابة الام ام فلما قدمت
الاخت لام على الاخت لاب قوله ثم الاخت لاب هذه رواية كتاب النكاح اعتبار القرية القرية
وفي رواية كتاب الطلاق الخالة اوله منها لانها تدل بالام وتلك بالاب قال في الفقه فعلى رواية
كتاب النكاح تدفع بعد الاخت لاب الى بنت الاخت الشقيقة ثم الى بنت الام ثم الى بنت
الاخت لاب ثم الى الخالة الشقيقة انتهى وفي غيره ان اولاد الاخوات لاب وام اولاد اخوات
من الهات والخالات باتفاق الروايات واما اولاد الاخوات لاب فالاصح ان الخالة منها
اوله نهر قوله ثم لاب جري على ما في الفقه وهو ضعيف لما صرح به صاحب البحر وغيره من الفقهاء
ان الخالات اوله منها وقد ذكرها بعد جريا على المعتمد قوله ثم الخالات ام خالات الصغير
لا خالات امه وابيها لانهن ما جرات في الزينة قوله ثم بنات الاخ ام لاب وام اولاد ام
اولاد فيها يظهر قال في قول ثم الهات كذلك ام الهات الصغير على ترتيب الخالات السابق
وهو من ذلك الا انه قوله ثم عمت الامهات والاباء ظاهرا لوطف بالواو واستوى الهات من جهة
الامهات والاباء وقوله بهذا الترتيب فتتقدم عمت الام على عمت الاب وهو الذي يبيده عبارة المني
ان هذا الحق لقرابة الام ان تقدم عمت الام على عمت الاب وهو الذي يبيده عبارة المني
عن الفقه ويشهد به الهندية قوله ثم العصباء بترتيب الارث فاذا كان مرتبة المذكور من العصباء
متاخرة عن مرتبة من تقدم من النساء ومثلت العصباء بترتيب الارث والاصول وقوله
الاباء وقوله الاجداد لا ياتي هنا مرتبة الفروع لان هذا المحض لا يفرع له وذكر الشرح الثلاثة
قوله ثم جد ام اب الاب وان علاجر قوله ثم بنوه كذلك فتقدم ابن الاخ الشقيق على ابن الاخ لاب
ومثله قوله ثم بنوه كذلك انتهى واما شارح بصيغة الجمع الى ان اولاد الاخ الشقيق اولاد وان
سفلوا مقدمون على العم وبه صرح في البحر قوله واذا اجمعتوا بان كان له عمت قال في وينبغي استقام
والاستغناء بما ياتي فانه راجع الى الكل قوله سون فاستقامت من قوله ثم العصباء قال في البحر ولا
العصبية الفاسق ولا لاولد العتاقة تحذر عن العتية انتهى وظاهره ولو كان العصبية عما او جلا
قوله او معتوه لانه لا يؤمن ان يخدع فيها ولا ياتي منه حكمة عادة قوله لمشتبهات اما اذا كانت
لا تشتبهن كبنات سنية مثلا فلا منع لانه لا فتنه وكذا اذا كانت تشتبهن وكان ما موناجر قوله
ثم اذا لم تكن عصبية من كانت التامة قوله فلذلك ومن الرحم المراد به كل قريب ذر رحم محرم من المحض
وهو غير عصبية وانما فسرناه لذلك لاننا لو جزيناه على الطلاق ليعلم ذلك الرحم من النساء وان لم يكن
له محرمات كبنات العم والخالات وهو لا يصح لانه ينافي قوله بعد ولا حق لولد العم وعمه كذا يستفاد
من الشئخ قوله فتدفع للاخت لام بهذا علم المراد به ذر والارحام بها وفي ولاية النكاح
قرابة ليست بعصبية لا المذكور في الفرائض من انه قريب ليس بذر سبهم ولا عصبية لان بعض اصحاب
الفروغ واخذ في ذر الارحام هذا كالاخ لام بجر قوله ثم لام قال في البحر ثم الى الام وام
ثم لاب ثم لام لان لهوا لاولاد عند الاحكام في النكاح فالاولى ذكر الخالات لانها عبارة البحر قوله

بحرنا هذه ان صاحب البرهان من ذكر البرهان والعينه ولم يوجد فيه عزو اليها **قوله** وان ساءوا
ان كاخذه واعمامه ودرجه واحدة **قوله** ثم او دجهم ان الاستواء في الصلح مقدم الاودع **قوله**
فلا حق لولد عمه عبر بالولد ليعم الذكر والانثى وهذا في حق الانثى المشتبهات اذا كان ابن العم غير
مامون كما تقدم واما الذكر فيدفع اليهم فيد ابان العم لاب وام ثم ابن العم لاب كما في **قوله**
لعدم المحرمية هذه العلة تقتضي عدم الدفع اليه ولو كانت غير مشتبهات وبعبارة التحفة فيد
ان الراي للفاخر في فقها ليدل على رية غير ابن العم فلا اختيار في الفاضل ان راء اصله ضمه اليه والادو
وضعه عند انثيته وز الشك عن الولو الجية ان الذكر يدفع اليه مولد العتاقة ولا تدفع اليه الانثى
فالذكر يدفع الى المحرم وغيره والانثى لا تدفع الى المحرم وهذا يعيد ان الذكر يدفع الى ابن
العم ولا تدفع اليه الانثى **قوله** والذمية اه احتراز بها عن المرتدة فانه لا حق لها فيها لانها تجس
وتقترب فلا تستقر له وليد في دفعه اليها نظرا في الاستسكان يدفع اليها **قوله** ويجوز ان اذا
اسلم زوجه وابنت وانما قلنا ذلك لان تزوج المسلم المجوسية لا يجوز **قوله** كسلمة ان في ثبوت
الحضانة لها **قوله** نهر عبارته ولم ار من قدر لذلك مدة ويني ان يقدر بربع سنين في فتاوى
الرشدية المراد بالصحة في قولهم يصح اسلام الصبي العاقل من بلغ سبعا فما فوقها لانه روى انه
ضلع الله تعالى عليه ولم يرض الاسلام على علي بن طالب رضي الله تعالى عنه وهو ابن سبع سنين
فا جابه لذلك قال السبيك المحرم واقول وهذا انما يتم اذا كان المحضون انثى اما اذا كان ذكرا
فلا لانه بعد سبع سنين تتم مدة حصانته على ان عبارة فان الهداية لا تدل على مدة اشهر قلت
بل تدل لانه في الصبي العاقل من بلغ البع وقد وقع التعبير بما العقل هنا **قوله** اوله ان يخاف ان
للمجهول ان يخاف من له حق الحضانة بعدها او الفاضل كذا اظهر قال وهو عطف على قوله ما لم
يعقل ونبأه المفعول والتقدير والذمية كسلمة ان يعقل ونبأه ان يخاف فلذلك لم يجز اشهر
ولم يخلو الحق في الغنة الكفر والفاخر ان يفسر بسببه بجوازه هذه المعايير وفي الجوز عن الفقه وجمع
ان يفسر بالخبر او الخشنة فان خشيتم ان فاس مسلمين اشهر وانظر ان لم يوجد من يفسر اليوم من
المسلمين هل يشرع من يدعها اشهر **قوله** فيشرع منها لانها غير انثى عليه **قوله** وان لم يعقل
ونبأه ان لم يبلغ البيع **قوله** والحضانة ان سلوا كانت اما وغيرها **قوله** تسقط حضانتها هذا على
ان الحضانة حق الحاضنة **قوله** بلكا غير محرم ان يجر والعقد لانه عند الفقهاء حقيقة العقد
مجازا في الوطى كما لا يخفى وقد غير المحرم لان الزوج لو كان ذارح محرم للصغير كالجدة اذا كان
زوجها الجدة والام او الخالة اذا كان زوجها العمة لا يسقط حق الحضانة لا تقا الفرع عن الصغير
قوله المفضلين له ان الصغير وهذا يعي ما لو سكت به عند اجاب يكرهونه ويجوز **قوله** فلا لب
اخذه لان الرابع في الغالب يكره ابن الزوج **قوله** قياسا على ما هو وهو السقوط عند سكون الجدة
في بيت الرابع **قوله** المفق البين اه قال الجوز وفيه تأمل ووجه الترمذ ما استظهره في الجولان
يتقرر بسلطانها به في بيت الاجنبة اشهر وقال في النفس من هذا الفرق شئ فان الرابع اذا كان
يعطينه نذرا وينظر اليه نذرا فالاجنبة اوله كما هو المشاهد انتهى انتهى وفيه انه ليس المراد انها
تطمع من مال ذلك الاجنبة بل المراد انها تسكن عند فقط لا لا النفقة الصغير على ابيه فلا يحتاج الى
نفقة غيره والتقدير يكون الحضانة لا تستحق الحضانة الا اذا كان لها بيت خاص بها فيه جرح فالجوز
مع صاحب النذر لان الرابع وان كان لا ينفق على ولد زوجته يكرهه لتعلقه بامه وبها يميزها او يميزه
عن بعض اعداءه بخلاف الاجنبة قال ان صاحب النذر واصله لصاحب الجرح قال ودخل تحت غير
المحرم الرحم الذي ليس بمحرم كابن العم فهو كاجنبة هنا فاذا تزوجت سقط حقها وهذا يؤيد
ما تقدم من انه لا حضانة لابن العم **قوله** البانثية واما المطلق الرجوع فان لا يعود حقها بجهة تنقض
عدتها لقيام الزوجية **قوله** لو والمانية ان يجوز والحضانة انما ثبت لزوج المانع وليس من عود
الساقط وقولهم سقط حقها معناه منع منه مانع والتعبير بالسقوط مجازا ونظير ذلك ان شتر سقط

نفقتها

نفقتها ثم اذا عادت الى منزل الزوج تجب كذا الولاية تسقط بالجنون والار سداد ثم اذا ازال
ذلك عادت الولاية نهر **قوله** والقول لها مع يميزها بجرحها **قوله** في نفي الزوج بان قال لها
الاب تخرجت بزوج اخر وانكرت اه شبيه **قوله** وكذا تطلقه ان تقول قولها مع اليمين نهر
جرحا **قوله** ان ابرهته لانها لم تقبل احد حتى علم نفسها الاثر ان كل من ادعى عليها النكاح يحكم
هذا الاقرار يلزمها اه شبيه **قوله** لان عتية ان عتية الزوج لا يقبل قولها حتى يقرب ذلك
الرجل اشهر ان لا يقبل قولها في دعوى الطلاق حتى يقرب الزوج شبيه عن الكمال **قوله** حتى يستغنى
لانها اذا استغنى يحتاج للمتاب باراب الرجال واخذ قهرم والاب اقدم على التاويب **قوله**
وقد سبغ هو قول الخصاف ووجهه ان الظاهر ان الصغير اذا بلغ السبع سبغ بنفسه الى الاكل
والشرب واللباس والاستنجاء وحده فلا حاجة الى الحضانة **قوله** وبه يفتح مقابلة ما روى عن
الخصاف ايضا من التقدير بثمان وقدره ابو بكر الرازي بربع سنين وقد عجلت الفتحة **قوله**
لان الغالب ان حصول الاشياء الاربعة فيه وهو الاكل والشرب واللباس والاستنجاء ثم من
المشاخ من قال المراد من الاستنجاء تمام الطهارة بان يطهر وجهه يلامعين ومنهم من قال
بل من النجاسة وان لم يقدر على تمام الطهارة وهو المفهوم من ظاهر كلام الخصاف في جرح
الكرامة الاستنجاء بان يمكنه ان يفتح سدا ويده عند الاستنجاء ويشده بعده **قوله** فان اكل اه
ظاهرا انه لا يقع بينهما مخالفة وهو كذلك كما في النحر عن الطهارة **قوله** ولو جرحا يجر الا على
اخذه لانه نفقة وصيانة عليه باجاء فيجوز وكذا غيره من العصبية ودرمتي **قوله** والا بان فقد
الاربعة او بعضها لا يدفع اليه **قوله** والحدة لام ولا لب ان علت **قوله** ان تبلغ وبلوغها
اما بالحض او بالاشارة او السن ووجهه انها بعد الاستغناء تحتاج الى معدة اواب الساء و
المراة على ذلك اقدم وبعد البلوغ تحتاج الى التحصيل والحفظ والاب فيه اقوى واحسن
جرح **قوله** في ظاهر الرواية يقابل رواية محمد الاثنية **قوله** في صفتها اذ في البلوغ بالنسب **قوله**
فالقول للام كما لو ادعى تزوج الام وانكرت يجامع انه في كل يدعي سقوط حقها وهو تنكر
جرح **قوله** واقول هو لصاحب النهر وعبارته واقول ينبغي ان ينظر الى سننها فان بلغت
سنا تحض في الانثى غالبا فالقول له والا لاشهر **قوله** ويعمل في الغالب امر في هذا السن هل
هو الحيض وعدمه ولم يشك صاحب النهر على ما اذا اختلفا في البلوغ بالنسب فكانت سلم لصاحب
البهر فيه **قوله** وغيرها الا الام والحدة بقسميهما **قوله** واندر تبغ قدره ابو الليث وفي
الولو الجية ليس لها حد مقدر لانه يختلف باختلاف حال المرأة **قوله** كذلك ان احق بالانثى
شهر بلوغ السن المتقدم قال في الفتاوى وهي المعتمد لفساد الزمان وروى الحضا في عن اب
يوسف مثله وفي الخلاصة وغيث المغيث والاعتماد على هذه الرواية لفساد الزمان جرح
وفي الوقاية وهو المعتمد لفساد الزمان قال في البحر والحاصل ان الفتوى على خلاف ظاهر
الرواية **قوله** واذا وان المص بقوله حتى تشهر من غير تقييد **قوله** تزوجها ان ثبت الحضانة
والا ظهر ان يقول بتزويجها **قوله** ما دامت لا تقبل للرجل ظاهرا انها اذا صلت لهم قبل
البلوغ وقد زوجها ابوها انه لا حضانة لامها اتفاقا جرح **قوله** الا رواية وهو ضعيفة لان
الرواية عن احمد لا تفقوا من معتد المذهب الوار عنهم جميعا **قوله** يشتر ان الزوج
بها ان تذهب بها عنه وحشة الانفراد **قوله** وفي الظاهر اه دخول على المصنف **قوله** وقد ماتت
اه هذا من جملة الدعوى **قوله** فقالت صدقت اني انا واني واني **قوله** فاعطى بهمة
القبض **قوله** وحاضنة ابن لها حق الحضانة في الجملة **قوله** ثم ادعى حقيقة غيرهما وهي الام **قوله** وذا
يحمل ام المصدق وكذا به فلا يكره الحال الا يحضون من ادعى انها امه ويحمل بصيغة اسم النكاح
ان يحمل للزوجين **قوله** فان احض الاب امراة ان يوكد مثل هذا الولد لها **قوله** وقد ماتت
اشهر اه هذا الدعوى السابقة فلا تكرار لان ما تقدم من كلام الشرح **قوله** والمرأة التي مع

بقية انها صدقته ودعواه وحكم ما اذا كذبته لم يأت بها الشرح وصورة **قوله** لانها على عطف محذوف
 فتدبر من غير حاشية ووضي الشرح بقوله بل من غير حاشية **قوله** لانه على قيا من مقدم **قوله** حكم
 يكون ابنا لهما بيان لوجه التسمية **قوله** لما قلنا من ان الغرض لهما فيكون الولد منها **قوله** لو قالت
 الجدة هي جده بدعواها **قوله** وصددتها المرأة بان قالت لهما صدقت ما انا بابه وقد كذب هذا
 الرجل ولكن امراته بعد **قوله** لانه لما قال له هذا التعليق يظهر من هذه المسئلة ويظهر قبلها وعلة المسائل
 المتقدمة ما ذكره بقوله لان الغرض اه **قوله** وهي اقرت له بالحق لانها اقرت بان الولد ابنة والاه
 له حق الحضنة في الجملة **قوله** اشترى من ماله هو عبارة الظاهرية بعينها لا تلخيص فيها كما هي منقولة
 في البحر **قوله** ولا خيار للولد عندنا المراء بعدم خياره انه اذا بلغ السن الذي يتبرع فيه من الام ياتخذ
 الاب ولا يخير الصغير اياه في البحر **قوله** وهذا قبل البلوغ صادق من الحضنة وليس مردا بل المراد
 ما بعده قبل البلوغ **قوله** فيجب بين ابويه الا اذا كان فاسقا يخفى عليه شيء فالاب اول من الام و
 له ان يضمه معه لان نفسه لانه اقرت على حضنته شبله والمقصود اذا بلغ السن الذي سقطت فيه حضنته
 الحاضنة يكون عند ابويه كما بحث في البحر في النكاح لانه كما ان يكون عند امه **قوله** وان اراد الاغتراب
 فله ذلك ان كان مامونا عليه وان كان مخوفا عليه فله ان يضمه لان نفسه كما ذكرنا شبله عن
 الولد لحيته **قوله** واذا داه من اقرت بثبوت التخيير للاب وان له الاغتراب وفيه ان المطلق والتفصيل
 بين البكر والشب والغلام **قوله** يبلغ النساء بالحيض وبالس **قوله** ضمها الاب الى نفسه لانها سريفة
 الاختراع شبله عن الولد **قوله** واجتمع لهما من ان ثم علقها بحيث لا تتحد **قوله** فتكون اربعت
 احب وليس للاب ضمها الى نفسه لرواها ولايته عنها كذا في الشبل **قوله** لا يضمها للغة المذكورة قريبا
قوله الا اذا لم تكن مامونة فان اختلف الاب والشب البالغة سئل عن حالها فان كان كما يقول منهما
 الى نفسه كذا في الولد لحيته **قوله** والحيض مستدرك بما ياتي من حيض في المص **قوله** لا يضمها كذا في الابداء
 والغرض ان الاب والجد كان لهما حتى الحيرة ابدا حالها في زلها انا يعيدها الى جرحها وان لم
 تكن مامونة اما غير الاب والجد لم يكن له حق الحيرة الا بجداء فلم تكن له ولايته الاعادة لكن
 تيرا فعول الى القاض ليسكنها بين قولهم صالحين لان للقاء ولايته على الناس ولو لم يرا فعول
 ربما تركت ما يلحقهم الضرب من العار وغير ذلك اشترى شبله يقول الشرح كذا في الابداء يرجع
 الى صورة الاشبات والشيء ثم ان هذا مينا في ما ياتي في المص من قوله وان لم يكن لها اب ولا جد
 ولكن لهما اخ او عم فله ضمها ان لم يكن مفسدا وهو المذكور في الشارح الذي يلي قال الشرح
 ويشفي العلة لا سيما هذا الزمن والله الموفق **قوله** اذا علق على ابنة كذا في علة عبارة الولد لحيته
 وبه صرح في الهندية **قوله** واستغنى به اياه اما اذا كان مفعولا او مجنونا فهو عند الاب ثم **قوله**
 الا اذا لم يكن مامونا على نفسه بان كان امه ووجه الوجه او فاسقا **قوله** فله ضمها شار بالام لانه
 لا يجب على الاب ذلك **قوله** لدفع فتنة من فتنة الولد بوقوعه في الفواحش او افتتان الناس
 به **قوله** او عار من ان اولد في عار عن نفسه فانه يغير نفسه ولده كذا في الدر المنقي وذلك
 كغرض لو اوط به **قوله** اذا وقع منه شيء من مخالف الشريعة والكلام في البالغ لما ذكرنا لا سيما في ان
 الاب ان يؤدب ولده البالغ اذا وقع منه شيء **قوله** ولا تنفقه عليه لانه بالغ ان مالم يكن عاجزا
 عن الكسب او ممن يعييره كما سياتي في النفقة **قوله** فيما ذكرنا من احكام البكر والشب والغلام و
 التاديب **قوله** وان لم يكن لها اب هذا قاص على الانثى ولم يتكلم على الذكر هل هو كذلك و
 يجرب **قوله** ان لم يكن مفسدا ان فاسقا وليس المراد به الفساد في المال فانه يوضع عند اثنين
 غيره **قوله** من ذلك ان الضم اليه **قوله** وكذا الحكم في كل عصبة يعني ان حكم الاخ والعم من التفصيل
 بين كونها مفسدا او لا ياتي في كل عصبة **قوله** والا وضعتها عند امرأة امينة قادرة على الحفظ
 هي ان تكون بصيرة سليمة يمكنها الصياح عند روية منكر فيما يظهر **قوله** لانه جعلنا ناطق المسلمين
 علة لقوله فانظر فيها الى الحاكم **قوله** واذا بلغ الذكورة حد الكسب لم يبلغوا الاحتلام والا

فتدبرهم لا نفسهم **قوله** ليكنوا وينفق عليهم من كسبهم **قوله** بخلاف الاناث فان نفقتهن واجبة
 وان كن غير عايدات ولا يؤجرهن ولا يدفنهن الى الاكساب وهذا غير تعليل من الصانع
 فان الاب يحتاج عايدا الى دفع وراهم منه كما سياتي **قوله** ولو الاب مهذرا بان ينفق المال على
 غير مقتضى الشرع والعقل **قوله** يدفع كسب الابن الى امين ان بعد اخراج نفقة منه **قوله** كما
 في سائر الاملاك ان املاك الصبي اذا كانت تحت يد الاب وكان مهذرا **قوله** ليس للمطلقة اه
 قيد بالمطلقة لان المنكوحة لا تخير ولو من غير ولد اذا اوفاهها ما جعل مهرها وفي الهندية مكان
 الحضنة مكان الزوجين اذا كانت الزوجية بينهما قائمة حتى لو اباد الزوج ان يخرج من البلد
 واراد اخذ ولده الصغير ممن له الحضنة من النساء ليس له ذلك حتى يتفقه عنهما وان ارادة
 المرأة ان يخرج من منزل الصبي الذي هو فيه الى غيره للزوج ان يمنعه من الخروج سواء كان
 معها ولدا ولم يكن اشترى **قوله** باينا والمطلقة الزوج حكمها حكم المنكوحة بجر **قوله** وجعلتها
 اما المقتدة فلما يجوز لها الخروج مع الولد وبه وثم ولا يجوز للزوج اخراجها هندية **قوله**
 الخروج بالولد من بلدة اه قال في البحر الذي يظهر عدم صحة التعبير بالسفر والخروج على
 الاطلاق لان السفر ان كان المراد به الشرع لم يصح ان لا يشترط في منعها عن الخروج به ان
 يكون بين الوجهين ثلاثة ايام وان كان المراد السفر اللغوي فلا يصح ايضا لانه اذا كان بين
 الوجهين تقارب لا يمنع مطلقا فهو كالاستئصال في محلة الى اخره وكذا التعبير بمطلق الخروج
 لا يصح في العبارة الصحيحة ليس لها الخروج من بلدة الى غيرها تفاوت واشترى واختار المص
قوله فلما سيرا تقارب استثنى من ذلك نقلتها من مصر الى قرية فليس لهما ذلك مطلقا
 اشترى بجران سواء كان تفاوت او تقارب **قوله** لم يمنع مطلقا ام سواء كان وطنها او لا وقع
 القعدة او لا كما في الهندية اذن لها الاب او لا كما في السعد **قوله** من محلة الى اخره في
 بلد واحد وفي القاموس من المحلة بالكسر جماعة بيوت الناس او مائة بنت اشترى **قوله** الا اذا
 انتقلت من القرية الى المصططاه هره جواز النقلة الى المص ولو كان بينها تفاوت بمدة سفر
 وهو ظاهر ما في البحر حيث قال في العبارة الصحيحة ليس لها الخروج بالولد من بلدة الى اخره
 بينها تفاوت الا اذا انتقلت من قرية الى مصر فان لها ذلك لان فيه نظرا للصغر حيث
 يتجلى باخلاق اهل المص وليس فيه ضرر على الاب اشترى ويخالف ما في الهندية عن المحيط
 حيث قال وان اردت ان تنقله من قرية الى مصر جامع وليس ذلك مصر ولا وقع النكاح
 فيها ليس لهما كذلك الا ان يكون المص قريبا من القرية على الذي قلنا كذا في المحيط والتفسير
 الذي قدمه عنه هو ان الاب اذا اخرج لمصلحة الولد لم يكن له الرجوع الى منزله قبل الليل ولكنه
 حل عبارة البر عليه لقرية قوله وليس فيه ضرر على الاب فان الضرر انما يستحق عن الاب بقرب
 المسافة الا انه على هذا الوجه للاستثناء من التفصيل المتقدم بجر في هذه المسئلة ايضا كما
 بجر بين المص والقريةين واما من مصر الى قرية فليس لها ذلك مطلقا كما افاده قوله في
 عكسه لان ليس لها الانتقال من موصلا قرية مطلقا **قوله** الا اذا كان من نقلته تقيده عبارة
 حيث عزم في الانتقال اليه انه استثناء من قوله ليس للمطلقة الخروج اه وهو الذي تقيده عبارة
 الكثر حيث قال ولا تنفق مطلقا الى وطنها وقد تكبرها ثمة و2 كان الاول الثانيان بالواو
 ليفيد هذا المعنى واذا نظرا الى المص في ذاته نتيجة الاستثناء لانه يرجع الى قوله وفي عكسه لا والمعنى
 انها ليس لها ان تنقله من المص الى القرية الا اذا كانت القرية وطنها وقد تكبرها ثم واداعلم
 جواز الانتقال في هذه الصورة يعلم جوازه فيما اذا نقلته من قرية الى مصر او من قرية او من
 موصلا قرية ومن موصلا مصر **قوله** وطنها وقد تكبرها ثم خرب ما اذا لم يكن وطنها ولم يترقا
 في نقد الامرين وما اذا كان وطنها ولم يترقا فيها فيه او تترقا فيها وهو غير وطنها لان الترتق
 في دار القرية ليس الترتق مالم يكن فيها عرفا كما في الهندية وانما كان لها ذلك اذا اجتمع الامران ولو

بعدت المسافة كما في الحيوان لانه التزم القام فيه شروعا وعرفا قال عليه الصلاة والسلام من تأهل
ببلدة فهو منهم وروى ابن ابي شيبة وابو يعلى الموصلي في مسنده ان عثمان بن عفان قال قال الله
صلى الله عليه وسلم قال صلى الله تعالى عليه وسلم من تأهل ببلدة فهو من أهلها يصل صلاة المقيم
والأهل من أهلها قدمت ملكة وقوله ثم بلغة المثلثة اسم إشارة للمكان **قوله** إلا عقد عليها بين
أن المراد بالطلاق في المص حقيقة الاصطلاحية وهي العقد **قوله** ولو في قرية على الأصح مقابلة ما في شرو
الطلاق من أهلها ليهيئ لها ذلك وهو ضعيف قال صاحب البحر **قوله** إلا أن الله اراد الحرج ان فليس في النقلة
ولو اجمع الامران وكان الولد لمسلم او ذمي كما في الحيوان وغيره **قوله** إلا ان تكونا مستأمنين ان لم يكن
المدة من الذهاب اليها لأنها الدار الأصلية لهما وهي لا يمكن ان من القام في دار الاسلام
سنة الا بعد ان تملك **قوله** وهذا الحكم الذي ذكر من الحرج والتفصيل فيه **قوله** المطلقة اطلقها
وهي مقيدة بما تقدم والا ولا حذف لانه موضوع المسئلة **قوله** كعدة وام ولد اعتقت ام ولد
حي و فبرم الحكم في غير الحدة من الخاضعات بالاولاد **قوله** فلا تقدر على نقله واسا كان
اصل العقد فيه هندية **قوله** لعدم العقد بينهما ان بين الزوج والعدة وبين الاب وام الولد
ان وولاية الاخراج يحكم العقد كما في الشبهة **قوله** الا باذن من الاب ان من له حق الخاضعة من الرضا
قوله من بلاد ام الحكم لا يخص الام بل كل خاضعة كذلك فيما يظهر **قوله** ان يسافر بالان يزوج حتى
امه في الشرع لا يزوج عن البرهان ما في الفقه حيث قال وكذا لا يخرج الاب من محل اقامته قبل استيفاء
وان لم يكن لها حق في الخصانة لا احتمال عودها بغيره وال مانع انتهى **قوله** وقيدة المص كالحيوان
وصاحب النهر **قوله** وفي الحادى له اخرجها هذا تقييد لقوله كما يمنع الاب من اخرجها وكان ينبغي
ان يذكره بعده قال في النهر وقيد بالام لان الاب ليس له اخراج الولد من بلاد امه ما بقيت الخصانة
له وقيد في الحادى من القدس بغير القريب اما المكان القريب الذي لا يقطن عندها اذا ارادت
ان تنظر ولدها كل يوم فانه يجوز كما في جانبها وهو صريح انتهى **قوله** هذا ينال ما قدناه عن
الهندية من الزوج لو اراد ان يخرج من البلد واراد اخذ ولده الصغير من له الخصانة من النساء
ليس له ذلك حتى يستغنى عنها انتهى وفي القصة في فلا يخرج الاب الا ان يستغنى ولا غيره من يستغنى
الخصانة نظرا للصغير انتهى وظاهر الشرع لا ليه كما هو المفهوم من نقل في السعد عنها ان تقييد
الحادى من الفقه ارجع الى قول من منع الاب من الخروج مع سقوط الخصانة وهو المنقول
عن البرهان سابقا وهو ظاهر ويدل عليه قوله كما في جانبها فان ذلك مقدر وفيها اذا كانت
الخصانة لهما وخصانة الاب سابقة وح فالاول ان يكون ما في الحادى من تقييد المصنف ولكن
حمل ما في النهر من قوله ما بقيت الخصانة على بقائها اذا زال المانع فيخرج بذلك ما اذا بلغ الحد
الذي لا خصانة فيه فلا يقيده بذلك والله تعالى اعلم **قوله** لا يخرج على ان يرسله او كذلك يقال
في جانبها وقت خصانها اخذ ابو السعد **قوله** بان يسافر بعد تمام خصانها ان بعد مضي
سبع سنين في الغلام وتسع في الحادية وتقييد الحادى من السابق فيها اذا بقيت مدة الخصانة لكن منع
منها مانع **قوله** وبان غير الاب من العصبية نصه في فتاواه سئل صغير يتم بلغ من السن سبع
سنوات وانه متزوج به بمن طلب ابن عم المراهق منه هل يجاب الى ذلك ام لا اجاب ان ادعى
المراهق الذكور بالبلوغ دفع اليه قال في المراهق للعقل وان لم يكن للعصبية وانقضت الحضرة
فمن سواه من العصبية او لا الا قرب قال لا قرب غير ان الاشبه لا تدفع الى غير المحرم وشبهه للبلوغ
والناتجانية وغيرها وانما قيد بالبلوغ لان الصغير لا حق له في الخصانة لانه من باب
الولايات كذا في شرح المجمع لابن ملك وليس هو من أهل الولايات في الاشياء والله تعالى اعلم
قوله وعزاه للخلاصة اي عزاه الى التائيد الاول كما علمت **قوله** خرج بالولد اي الى غير بلاد امه **قوله**
لا يلزم رده بل يقال لها اذهب اليه وخذ به انتهى **قوله** لزمه فعليه ان يخرج اليها بحر **قوله** كما
لو خرج به مع امه ان اخرجها الى محل فدها رده ونه ثم طلقها لزمه رده والولد لانها لم تاذن باخراجه

منقودا بل اني خرجت معه ثم لم يوافق والدته فقلا اعلم واستغفر الله العظيم **باب النفقة** مباحث
النفقة في ذيل كتاب الطلاق تبعا لصاحب الهداية فان من جعلتها مباحث نفقة المطلقة وبعضهم
اوردها في ذيل كتاب النكاح لوجوب نفقة المتكوجة وبعضهم اوردها في كتاب على حدة
لما فيه من مباحث نفقة ذوي الارحام والمماليك وهي لا تتعلق بالنكاح ولا بالطلاق **قوله** هي
الطعام اه بهذا يعلم ان النفقة المرادة هنا ليست مشتقة من النقص بل من الرهلاك ولا عن
الفق او النفاقة بمعنى الزواج بل هي اسم للمنفق وهذا بناء على ان اسما الاعيان لا تشتق من
المصادر وهو المشهور وقيل تشتق منه فهو من المنفق بمعنى الرهلاك او ربما هلاك المال او من
النفاق بمعنى الرواج اذ بها يروج المال في مصالح الحيات **قوله** والكسوة بالكسر والضم اللباس منقود
قوله والسكنى اسم من الامكان لان السكنى كما في الصحاح فيسكنها بين جيران صالحين قريستان
قوله وعرفا هي الطعام ان عرف الناس وقد قصرها بعضهم على اصطلاحها كما يدل عليه ما في
القصة في حيث قال قد كرفا في ان النفقة الواجبة هي هذه الثلاثة الا ان اكثرهم من المص
ذمها في انها الطعام **قوله** باسباب ثلاثة **قوله** وملك يتناول نحو العبد فان المالك يجبر على
الاتفاق عيسى بن النفاق وكذا البراهيم عند اب يوسف واما عند غيره فيقتضيه ديانة واما العقار
فلا فلا يقتضيه بالجبر واما ان تضعه مكرها فمستأن **قوله** لما سبته ما هو وهو الطلاق لانها
محله **قوله** ولا لانها اصل الولد ان الاصل في ثبوت النفقة للولد لانه فرعها شئ ان في مقدمة
علم القريب الا على هذا لا يظهر في ان كان القريب من غير الابناء **قوله** فلو بان فسادها
بان ظهر انها مقدمة الغير قال في البحر واراد بالزوجته الزوجية في نفس الامر بكونها هي لانه
لان نفقة للزوج بكونه فاسد لا قبل التخيير **قوله** او بطلان كان ظهر انها اخته رضاعا قال في
الظهيرية لو ان امرأة اخذت نفقتها من زوجها اشهر ثم شهد شاهدان انها اخته من الرضاع
فيخرج منها ويخرج الزوج عليها بما اخذت انتهى **قوله** يرجع بما اخذته من النفقة لانه انما دفع على
ظن الملتزم ولم يلزمه **قوله** بقرعة يكره البحر الرجوع الا في الباطل فهو المذكور في الظهيرية وهو
الشبهة الرجوع في الفاسد اذا كان تقدير القاضي اما لو انفق عليها بغير امر القاضي فلا يرجع ومثله
في الهندية وفيها واجمعوا انه في النكاح بغير شهوة وتشتق النفقة كذا في الخلاصة ونقله الحنفية
فيه بانه من افرا في الفاسد **قوله** على زوجها ولو عهدا كما في شرح الملتقى **قوله** لانها جزء هذه المدة
عقلية والنقلية الاجماع **قوله** نقلا وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف **قوله** وكل مجنون
اه قياس من النكاح الاول ان يخرج لزوم النفقة للزوجة **قوله** وقاض ووال كما في البحر فيجب نفقة
هؤلاء بيت مال المسلمين لانهم اجسوا أنفسهم لنفقتهم ووجه فيجب نفقة في مال الصبي وظاهره
ولو كان عتيا وحله في مدة عمله واشتغال بهما مال الصبي لا في غيره وقت الاشتغال كما لا يخفى
قوله وعامل هو من نصبه الامام لا اخذ الصدقات **قوله** قاموا بدفع العدو وان شازم القيام
بدفع عدو المسلمين بحيث اعدوا أنفسهم لذلك فيجب نفقة لهم ولذريتهم **قوله** ومضارب سافر
بمال مضاربة فيجب نفقة في مالها بالمعروف بخلاف ما اذا كان في المص كالباح وذكور الرزق هذه
السنة وزاد عليهم الوالد **قوله** ولا يراد الرهن قال في البحر واعترض بان الرهن يجوز لحق
المرتبه وهو الاستيفاء ولذا كان احق من سائر الغرامات ان نفقة على الرهن واجيب بانه يجوز
لحق الرهن ايضا وهو وفاديه عند الرهلاك مع كونه ملكا له انتهى **قوله** مع كونه ملكا له تبين لاجاب
الرهن في وجوب النفقة عليه وحده مع كونه مجوسا لمحقها والشرع اخذ به انتهى **قوله** الا اذا انتمها
ان عند العقد فان لم يضمنها ليستدني الاب ثم يرجع الى الابن اذا ايسر في الشرع لا لية عن قاضي
وان كانت كبيرة وليس للصغير مال لا يجيب على الاب نفقتها وليستدني الاب عليه ثم يرجع على الابن
اذا ايسر **قوله** هذا اذا كان في تزويج الصغير مهلة ولا مصلحة في تزويج قاصر او رضيع بالغة حين
الشهوة واطاعة الولي مجبرين ولزوم نفقة يقررها القاضي مستغرقا لانه ان كان او يقرر

باب النفقة

كثيرا من اهل المذهب انه اذا عرفت الاب لسوء الاختيار بجائته او فسقا فالعقد باطل صرح به في
البحر وغيره **قوله** وقدم المصنف في باب الويل كذا وذكره في باب الويل **قوله** في المهر انما في باب
المهر وقدم ان المهر في حكم النفقة **قوله** لان المانع من قبله انما اذا كان المانع منها ايضا
كان كانت صغيرة لا تطبق الويل فلا نفقة لها كما ياتي **قوله** او فقيرة ليس عنده قدر النفقة لزوم
مع فتدبر عليه بامر القاضي **قوله** ولو كانت مسلمة او وسواها كانت حرة او رقيقة كما في شرح
الملتقى ولا وجه للمبالغة بالمسلمة **قوله** او مشتق للوكيل لان الزوج يستحق بها بالبدن واج **قوله**
حتى لو لم تكن كذلك بان كانت صغيرة جدا لا تطبق الويل مطلقا **قوله** فلا نفقة لعدم وجود التكليف
قوله كما لو كانت صغيرة من قال في المنع ولو كانت صغيرة من لا يطبق في الجماع لا نفقة لها لان المنع يمنع
جاء من قبلها فغاية ما في الباب ان يجعل المنع من جبرته كالمعدوم والمنع من جبرتها قائم ومع قيام
المنع من جبرتها لا يستحق كذا في النهاية **قوله** كان كان الزوج صغيرا تنطبق كذا في المصنف والجامع
وجوب النفقة ولا حاجة اليه لفهمه من قول المصنف ولو الزوج صغيرا **قوله** او كانت رتقا استا
به الى الايراد والجواب المذكورين في شرح الملتقى وعبارته ولا يرد نحو الرتقا والقدرة لان المعبرة
ايجاب النفقة احتياسا فيقع به الزوج بالوطع وبدوامه والثاني موجود وهذا انتهى **قوله** لا موط
يصح رجوعه الى المعنوية ايضا بان كان الطبع ينفق منها وعدم ولحن الكبيرة اما لعدم اشتائها
او لحلول مرضها يمنع من وطئها قال في البحر النفقة واجبة سواء اصابها هذه العوارض بعد
استقلت الابنة الزوج او قبل ذلك **قوله** واشاره في الخفة وصاحب الايضاح كما في البحر في
في النهر الاصح ان الاطاقة ليس لها حد مقدر بالسنة وان السمية تطيق ولو صغيرة وقيل بنت
تبع انتهى مفرغ على انه يشترط لوجوب النفقة صلاحيتها للوطع **قوله** ذكر في الخلاصة ان الصغيرة
ان لا نفقة لها اذا طلب من القاضي فرض النفقة على الزوج وظن كزوج ان ذلك عليه نفرض
لها النفقة لا يجزئ والعضد باطل انتهى قال في البحر ونظيره ما في الظهيرية لو فرض لها القاضي
النفقة فاخذتها اشهر ثم شهد الشهود انها اخذت من الرضاء وفرض القاضي بيني رجع الزوج
عليها بما اخذت من النفقة انتهى وهو يفيد الرجوع بالنفقة في مسألة الخلاصة فليحفظ **قوله**
ولو عرفت نقسها للمهر انما وجبت لها النفقة لانه منع بحق وكان فوات الاحتيا من لمعين من قبل
فيجعل كذا في آية انتهى **قوله** ودخل بها وتكسده وعند في فسخ بالمنع بعد الدخول ان اذا
كانت مسلمة نقسها وهو دون البلوغ لعدم صحة تسليم الاب ابو السعد عن العينة **قوله** وعليه انتهى
لانه لما طلب تاجيله كله فقدر في باسقاط حقه في الاستمتاع قاله الولولي ويقول ابو يوسف في
استحقاق تاجيل البيع ولان العادة جارية بتأخير الدخول عندنا في جميع المهر وفي الخلاصة
ان الاستا في الظهيرية كان يقع بان ليس لها الامتناع والصدور الشريف كان يقع بان لها المنع انتهى
ذكره صاحب البحر في باب المهر فقد اختلف الفتوى وقد ضاها كذا عن الرهندي ان تاجيل البيع
بمنزلة تاجيل الكل عند ابو يوسف والاصل ان التاجيل صحيح في وقوعه بالرضاء ولها المنع لرضاه
بمقروط حقه وان لم يكن لها حق الطلب لصحة التاجيل والظاهر ان محل ما ذكره ما لم يشترط الدخول
اما اذا كان اجل الكل وشروط الدخول فلا يكون رضا باسقاط حقه بالاستمتاع **قوله** بقدر طهر
هو قول المختص في **قوله** به يقع مقابلة قول الكوفي وهو ظاهر الرواية اعتبار حاله فقط وقال
به جميع كتوب المشايخ ونص عليه محمد وقال في الخفة والبدائع انه الصحيح نظرا الى قوله تعالى لنفق
ذو سنة من ستمته ومن قدر عليه رزقه فلينق مما اتاه الله لا يكلف الله نفس الاما آتاهها وجاب
في الرهندي باننا نقول بموجب النص فيخاطب بقدر وسعه والباء دين في ذمته وانفق على نفقة
الموسرين اذا كانا موسرين وعلى نفقة المعسرين اذا كانا معسرين وانما الخلاف عند اختلاف
حالهما وعلى المنع به يجب نفقة وسط وهو فوق نفقة المعسرة ودون نفقة الموسرة فاذا
كان الزوج معرطا اليسار ياكل الخلوون والحم المشون والباقيات والمراة فقيرة تاكل في بيتها خبر

الشعر لا يجب عليه ان يطعمها مما ياكل بنفسه ولا مما كانت تاكله في بيته اهلها ولكن يطعمها
الوسط وهو خبر البرد واجبة او باجتناب كبر ما يخص **قوله** بل يندب قال في البحر قال مشايخنا يجب
له ان يواكلها لانه ما مورجسن العشرة معها وذا في ان يواكلها لتكون نفقتها ونفقة سائر
انتهى **قوله** ولونه بيت ابينها في قال في البحر واشار المصنف الى شرط وجوب النفقة تسليم المراة
نفسها الى الزوج وقت وجوب التسليم ونفعه بالتسليم والتخليه وهو ان تحلى بين نفسها وزوجها
برضه الموانع من وطئها او الاستمتاع بها اذا كان المانع من قبلها او من قبل غير الزوج فلو
تزوج بها نفقة حرة صحيحة سليمة ونقلها الى بيته فلها النفقة فان طهرها بالنفقة وامنت
فان كان امتناعها بحق بان امتنع الاستمتاع منها بها المانع فلها النفقة لانه بحق ولو كانت سائمة
من قبلها فنفعته من الدخول عليها لا على سبيل التشويز بل قالت حواشي لا منكر لك او انكر لا منكر لا
فان احتاج الامر لي هذا اخذ كراه فلها النفقة انتهى بدائع **قوله** به يقع وقال المناظرين من المنة
يلحق بالاستحقاق النفقة ان لم ترف الى بيت الزوج والفتوى على جواب الكتاب وهو وجوب النفقة
اذا لم يطالبها بالنفقة **قوله** فان لها النفقة استسما قال في البحر وقيدنا بكونها لم ترف
لانها لو رقت في بيت الزوج مرضا لا يستطيع معه البعد لم تبطل نفقتها بل لا خلا في لان التسليم
المطلق هو التسليم الممكن من الوكيل والاستمتاع وقد حصل بالاستقلال لانها كانت صحيحة كذا
في البدائع **قوله** كما حرمه في الفقيه قال في البحر وحاصله ان المنقول في ظاهر الرواية وجوب النفقة
للمرخصة سواء كان قبل التولية او بعدها وسواء كان يمكنه جماعها او كان معها زوجها اولاد
لم تمنع نفسها كما صرح به في البدائع والخلاصة والفرعية وغاية البيان معزيا الى كذا في الحاكم و
المبسوط والشامل وشرح الطحاوي فكان هو المذهب وصححه في فتح القدير وقال ان الفتوى
عليه انتهى وتما فيه **قوله** ان لم يكن نقلها الى البيت الزوج **قوله** بمخفة بكر المقيم شبه الزوج
قوله فلها النفقة ان لم يوجد التسليم ولا مشاء ثم انها لم تمنع نفسها بعد بل المانع عذر سماوي
لا يستطاع دفعه **قوله** والا لا ان كان يمكن نقلها الى بيت الزوج بمخفة وكونها فلم تستقل
فلا نفقة لها **قوله** كما لا يلزم مداومتها ان اتيانه لها بالطيب والا ودية وانظر هل
ما يهدي عليها في نفاسها من الاودية لا يلزم فليحفظ **قوله** لا نفقة لاحد عشر الا واحد
عند **قوله** حد ثمة لانها تجس لتراجع الى الاسلام فلم تكن مجبوبة بحق الزوج **قوله** ومقبلة
ابنه فلا نفقة لها ويجب لها السكن لانها حق الشرع كما تقدم **قوله** ومعتدة موت ولو طلق
الام الولد الحامل فلها النفقة من كل المال كما ياتي **قوله** ومكسوة فاسدا وعدة الاول ومعتدة
وهي بمنزلة الواحد والا لزارت على احد عشر وجه ذلك ان النفقة انما تجب في الكساح
الصحيح او اشبهه وهي ليس كذلك **قوله** وانه لم يتوارى انته مكسوة بالعقد ولم يشواها مولاها
لانها لم تكن مجبوبة للزوج بل هي في مصالح سيدتها وفي الرهندي عن التاخر رافعية عن القيمة
سل والدن رحمه الله تعالى عن امته زوجها مولاها من اسان وهو مشغولة بخدمة السيد طول
اليوم وبخدمة الزوج بالليل فقال نفقة اليوم على المولى ونفقة الليل على الزوج انتهى **قوله**
وصغيرة لا توطئ ان لا تصلي للمدته او الاستسنا على قول الثاني الذي اختاره صاحب التحفة
والايضاح **قوله** وهو الناشئة هي في اللغة العاصية على الزوج المبنقة له وفي الشرع كما قال الحنفية
التي رجة من منزل زوجها المانعة نفسها منه والمراد بالزوج كونها في غير منزله بغير اذن ليشمل
ما اذا امتنعت عن الجلي الى منزله ابتداء معجل مهرها وما اذا خرجت من منزله بعد الاستقلال
اليه **قوله** قال المصنف وقول لا التي رجة او ما من قول بعضهم لان الناشئة لانه يحتاج الى تفسيرها فيؤيد
الا التطويل والمقام مقام الاختصار انتهى **قوله** حتى تقود الى المنزل الزوج **قوله** ولو بعد
سفر فتخرج عن ان تكون ناشئة بغير عن الخلاصة وفائدة ان النفقة اذا كانت مقتضية ان
منه ارضا عليها تغريمه واما اذا عدا وعادته سفر فليس لها ان تخاسبه بعد قدومه على ما مضى

قوله والقول قولها عدم النشور يعنيها فان خلفت اخذت النفقة وان خلفت سقطت بحرو
 يظهر ذلك في المدة الماضية فلم ينفقها اذ كانت بالقضاء او الرضا وان اقام بيته شهيد
 له على النشور فان شهدوا انه او فاهما المعجل وبه لم تكن في بيت الزوج سقطت النفقة ولو شهد
 انها ليست في طاعة الزوج للجماع لا تقبل لانه يحتمل انها تكون في بيته ولا تكون في طاعة وبه لا
 سقط النفقة لان الزوج يغلب عليها انتهى خلاصة **قوله** وسقطت النفقة بغيره يعني اذا كان
 لها عليه نفقة اشهر مفروضة ثم سقطت تلك الاشهر الماضية بخلاف ما اذا امرها
 بالاستئذان فاستدانت عليه فانها لا تسقط كاسيما في مسألة الموت انتهى **قوله** لانها لو ماتت
 من الوطء ان مع كونها مقيمة معه في المنزل بحرو والمفاعة على غير ما يراها **قوله** لم تكن ناشئة لان
 الظاهر ان الزوج يقدر على تحصيل المقعود منها بدليل ان البكر لا توطأ كانه المنزل من الذي
 يسكن في فيه ولو كان لها بالاجرة قاله ابو السعود **قوله** فنسقت ان الدخول اما اذا لم تنفق من
 الدخول ومنعت من الوطء فلها النفقة كما اذا منعت من منزله كما لا يخفى **قوله** مالم تكن سالمة
 النفقة فان قالت له حولي لا منكر او اكثر من منكر لا منكر فان احتج الى منكره هذا فذكرناه
 فلها النفقة ولو منعت من الدخول عليها **قوله** ولو كان فيه شهيرة يعني لو كانت البيت الذي
 يريد الزوج يقبلها اليه من او شري بمال مشبهة لا يعود في حله من حرمته **قوله** فامتنعت من ان
 من الانتقال اليه **قوله** لعدم اعتبار الشهيرة في زماننا قاله صاحب الهداية والتجيب **قوله** بخلاف
 ما اذا اخذت من بيت الغيبه ان فان لها النفقة لانه ليس بمنزلة الاصل بحرو وهذا شريع عن
 الشرح في مفهوم قوله بغير حق **قوله** او ابت الذهاب اليه بفتح الدال الموحدة **قوله** او السعيها
 ان ولو فاهما معجل مهرها على المفقة به وعلاظا هو الدواني تحجب على السعيها فلا نفقة لها اذا
 استنعت اخا واه في البحر **قوله** او السعيها اجنب قيد في الهندية بمدة السعي حيث قال ولو كان
 الزوج في بلد اخر قدر سفي فبعت اليها المولود والزاد حتى تنفق اليه ولم تجد محرم فلم
 تذهب اليه حتى تنفق لدا وجب الكردن وظا هذا التقيد بقدر السعيها انها اذا امتنعت
 فيها دون لا نفقة لها لان المرأة لها ان تحرج الى ما دون السعي بلا محرم وهذا على القول
 بان له السعيها وفيها سئل بعض العلماء عن امارة لها زوج لا يصلح والمرأة تاي ان تكون
 معه قال ليس لها ذلك كذا في الظهيرية **قوله** وزوجها شريف ان يقتر بابضاع زوجته ابن
 الغيبة **قوله** ولم تجز ان من منزل الزوج اما اذا حرج فيضا في النشور الى الخروج
 حيث كان بغيرا **قوله** وقيل تكون ناشئة حكايه بقيل شعر بضعه وبه صرح في البحر والذين
 تقدم آخر باب القسم ان للزوج منعها من الفذل ومن الكل باتيا ذن بل حجة ومن الجهار
 والنفس ان تاذن بها مجتريها والارضاع اشق من الفذل لكونه يرضعها كما هو مشاهد فحققنا
 ان يكون المنع فيه اولى ويكون ناشئة بالمخالفه وبالشر من الرضاع عن التي نية يكون الارضاع
 من غير اذن زوجها الا اذا خافت هلاكه فحينئذ لا بأس به انتهى قال في البحر وبنح وجوبه
 وفي الولوالجية والواجب على النساء ان لا يرهن من غير ضرورة فان فعلن فليحلفن او
 ليكنن استن وذكروا صاحب البحر في شرح قول حافظ الدين في الكثرة ولهم النظر والكلام معها
 مانعها وقالوا انها لان يمنع امراته من الفذل بالصلاة والصوم بغير اذن الزوج كذا
 في الظهيرية وينبغي عدم تخصيص الفذل بل لانه ان يمنعها من الاعمال كلها المعقضية للكسب
 لانها مستقيمة عنه لو جوب كفايتها عليه وكذا من العمل بشرا لا جنبه استن وهذا كله يؤيد
 القول الثاني **قوله** لنقص التسليم او الواجب عليها والاضافة من اضافة المصدر الى معقوله **قوله**
 بان لو تزوج اه اليه تصوير الواقعة **قوله** من المخرجات كالتأدية والغاسلة والماسطة **قوله**
 فلا نفقة لها ان لنقص التسليم واقرا القرمان ما يحق الزاهد **قوله** قال في النهر وفيه تكلم اصد
 لصاحب البحر حيث قال بعد كلام المجتبه مع انه سمي ان القابلة لها الخروج انتهى وبنح وجب النظر

بابها معذورة لا اشتغالها بمصالحها فلم يجعل نقضا للتسليم بخلاف من سلمت نفسها بالليل دون
 النهار او عكس من غير عذر فان نقص التسليم بسبب اليها فلا نفقة لها انتهى وفيه ان المجتبه ظمها
 والمفوضية وحاجة الفرض مع غيره معذورة وقد سقطت نفقتهم فلتكن هذه كذلك على ان
 كلام الزاهد في المجتبه عام للمعذورة وغيرها وبحت صاحب النهر بالمقابلة لانها لا يظهر لان الكلام
 فيمن خرج جميع اليوم او الليل والمقابلة ليست كذلك والذين تقدم عن الهندية في الاثمة اذا اشغلت
 بخدمته السيد نهرا وتجدرم الزوج ليلا وقياسه هنا كذلك فليتا مل **قوله** ويجوز شغل المرأة
 اذا جتته على دين وكانت قادمة على ابيانه او لا وما اذا جت قبل الغلة او بعدها وعليه
 الا على دونه فتح القيد وعليه الفتوى **قوله** ولو ظمها لان المعذرة سقوط نفقتها فوات الاحتج
 هنا لان جتته بغير **قوله** الا اذا حبسها هو بدعي اشارة بالاستئذان لا تقييد المص في الخلاصة **قوله**
 وكذا لو قدر على الوصول اليها في الحبس او قد جت بدعي لغيره او ظمها **قوله** صرفته عبا رتيا
 كما في المجع عازيا الى القاضي خلال الدين اذا جت ظمها او جت ذكوة الاصل والجامع انه لا يجزئها النفقة
 من غير تفصيل وعندنا في يوسف ان بدعي ولا تقدر على اذانه تجب والا لا قال وهذا اذا لم يقدر
 على الوصول اليها في الحبس ان قدر قالوا جت النفقة انتهى **قوله** كجسه مطلقا ان سوار قد سئل الادا
 ام لا او جت ظمها ان فان النفقة بحت عليه لان الاحتج سوارها فوات لمعني من جتته الزوج بحرو ولا
 على انها بجتته الحق لانه لا يرضى بزوجها حال حبسه **قوله** لكن في تقييد القيد ورساه قال في النهر فتبيد
 بحسبها لان حبسه مطلقا غير سقط لنفقتها كذا في غير كتاب الا انه في تقييد القيد ورساه فوات
 انه لو جت في حبس السلطان ظمها اختلوا فيه والصحيح انها لا تنفق النفقة انتهى والذين عن الهندية
 عنها حتى بدون الاثمة والاعلية ظاهر والاستدراك والمطالبة نقل صاحب التقييد صاحب
 النهر **قوله** وفي النهر عن امال الفتوى انه عارته في الخلاصة انها جتته وطلب ان تجس مع فانها
 لا تجزئ كذا في الفتوى اه والظاهر ان التقييد بحسبها لا اتفاق **قوله** تجس مع طاهرة ولو كانت
 غيرة الحاسية وينبغي ان يقيد ذلك بما اذا كان الحبس بصلح لغيرها اما اذا كان حياك رجال آخرون
 تحتل بعضهم ببعض فينبغي ان لا يجاب لذلك لاسيما اذا كان المكان مظلي وكان قصدا الى الحاجة فحلا
قوله ان لا يمكنها الاشتغال معه اصلا اما اذا اشغلت بالفعل او طلت التعلقة فلم ينقلها الزوج
 فلها النفقة حيث كان يمكنها الاشتغال وقيد بقوله لم تنف لانها اذا رقت ثم مرضت فاشغلت
 لا بيت ابيرها ولم يمكنها الاشتغال ولو بنحو مخفة استحق النفقة كما تقدمت عن الثانية والاولة
 للشرح التغير بالواد بدل **قوله** ومفوضية كرها جت في هذا التقيد صاحب الفتاوى وليس احترازا
 ولا فرق بين ان تكون راضية بالغصب او لا حوس ورضاها لا ينافي الغصب منه وعن الثاني عدم
 السقوط في الفصلين والفتوى على السقوط **قوله** وحاجة قيديه لانها لو كانت معتمة او باجدة
 وليس معها زوجها لا تجب اتفاقا حوس ولا فرق في سقوط النفقة في الج بين ان يجت قبل ان تسلم
 نفسها او بعده وهو ظا هذا الدواني لان الامتناع من جتتها فوجب سقوطها سواء كانت حرة
 في الخروج او طاهرة بغير **قوله** ولو ظمها والصلوب ان يقول ولو فرضا لانه يحل الخلاف قال في المجع
 في رواية عنه يوم الزوج بالخروج معها والا اتفاق عليها اذا ارادت صحت الاسلام استن ولانه
 اذا فهم الحكم في العرض يفرم في الشغل بالاول بخلاف عكس **قوله** ولو جتته ان ولو جتته مع
 الزوج ولو كان في ثغلا كما في الهندية **قوله** فعليه نفقة المحر خاصة فينظر الى قيمة الطعام في المحر
 ولا ينظر الى قيمة في السعد انتهى **قوله** ممن لا تقدم ان ممن لا تباشر هذه الاعمال بنفسها **قوله** او
 كان بها علة ان تمنعها من مباشرة هذه الاعمال **قوله** لا يجب عليه ان يات بها بالطعام المهرها
 ولا يمن مياها لها استيفاد الاول من المص وصرح بالثاني في المجع ثم اذا لم يجز هل يجز ذكر
 صاحب البحر حافظ الدين في بعض المواضع انها تجز وقال السخسي لا تجز وكمن اذا لم تطبخ لا يطبخ
 الا دام وهو الصحيح انتهى **قوله** على ذلك ان الحبس والطبخ المناد بدكون الطعام لانها لو اخذت

أخذت على كل واجب عليها في القنوس ان الديانة فكان في معنى الشريعة فلا يحل الاخذ من موصي
قوله لوجوبه عليها ديانة قال القاضي لا يجبرها عليه بحدية **قوله** لانه عليه الصلاة والسلام علة
لوجوب العمل على الشريعة ديانة **قوله** قسم الاعمال الى اعمال المعينة **قوله** تجعل الاعمال الحايجة الى
البيت كاتيان الحطب والماء وتحصيل النفقة **قوله** والداء على فاحته ان داخل البيت كالطبخ والنزح
والجبن **قوله** مع انها سيدة شاة العالمين فالمراد عالمي زمانها كما ورد في حديثه ان واذا علم
الحكم في فاحته فهو من غيرها بالاداء وقسمته هذه دليل الوجوب ديانة وانما لم يكن واجبا
قضى للزوم الخروج به على من لا يعتد مباشرة هذه الاعمال **قوله** ويجوز ان يحصل الله
وهو الجبر ان وما فيه ذلك **قوله** ككونه وجدة يجرى ان الاشواب **قوله** وقد روي عن جعفر بن جهمان
الا بليغ والمغفرة بوزن مكنته ما يعرف به قاموس **قوله** ادوات جميع اداة وهو الالة قاموس
قوله وليد اللبد كبد واحد اللبد اشتد عن جامع اللغة **قوله** وطعته منقطة الطاء والفاء
بكر الطاء وفتح الفاء بالعكس واحدة الطاء في البسط والشياب وحصر من سعة عرفة ذراع
والطنفس بكسر الراء والسين قاموس والمراد البسط **قوله** وما تستغف به قال في الهندية ويجوز
ما تستغف به وتزيل به الوسخ كالشط والدهن وما تغسل به الرأس من السدر والخضر وما تزيل به
الدرن كالاسنان والصابون على عادة اهل البلد واما ما يقصد به التلذذ والاستمتاع مثل
الخضاب والكل فلا يلزم به بل هو على اصح انه ان شأها كرها وان شاء تركه واذا هيأ لها فغير
استعماله واما الطبيب فلا يجبر عليه منه الا ما يقع به السهولة لا غير ويجبر عليه ما يقع به الضمان
ولا يجبر له ولا للمريض ولا اجرة الطبيب ولا العضد ولا الجامة كذا في السراج والوهج وعليه من الماء
ما تغسل به ثيابها ويدها من الوسخ كذا في الحيوة النيرة **قوله** كسط مثلث وكثف وعنق وجلبها
كثف ومثقاله يمشط بها قاموس **قوله** الضمان بالضم واد الابط كالضفة بالكسر **قوله** ومما من جلبها
يختلف باختلاف البلدان **قوله** ولوجبات هذا استيجار قيل عليه ان طاهر انما منصوخته وليس كذلك
قال في البحر فان كانت بغير استيجار قال القاضي ان يقول عليه لانه مؤنة الجلاء والقائل ان يقول
عليها كاجرة الطبيب انتهى واصلة وجيز الكروبي ويؤخذ من قوله كاجرة الطبيب ان الناس من
الامراض فلا يلزم الا بقاء بما يحتاجه له **قوله** وتقضى لها الكسوة اه كان على المصان يميل الكلام
على الكسوة ببعضه ببعض فلما كان يقدم قوله وتزاد في الشتاء جبة ولحافا هذا او يؤخره هذه الجبة
هناك واعلم ان تقدير الكسوة مما يختلف باختلاف الامكان والعادات فيجوز على القاضي اعتبار الكفاية
بالمعروف في كل وقت ومكان فان شاء القاضي فرضها اصنافا وان شاء قوتها وقضى بالقيمة كذا
في المجتبى **قوله** في كل نصف حول مرة الا اذا تزوجها وبهر بها ولم يبعث اليها الكسوة فلما ان طالب
بالكسوة قبل مضي سنتها شهر بحدود البدائع الكسوة على الاختلاف في النفقة من اعتبار حالها او طهرها
قوله لتجد في الحالة ان حاجة المرأة **قوله** حيا وبر دالا وقت الحد والبر فيجوز عليه ان يدفع عنها
وتستغف به لازم على الزوج اما ان ياتي به واما ان يفرضه القاضي عليه اصنافا او درهم كل ستة اشهر
وتجلبها وينبغي ان يلى الزوج شراء الامتعة بها كما قد مناه الانفاق الا اذا ظهر مظهر او خائفة
في الشواهد فم هي التي تلي ذلك بنفسها او بوكيلها **قوله** وللزوج الانفاق عليها بنفسه ككونه
قوا ما عليها لا لياخذ ما فضل فان النفقة المفروضة او المدفوعة اليها ملك لها فلما الاطعام
منها والتصدق ولو قدر لها كل يوم مثلاً قدر معيناً من النفقة فامرت بانفاق البعض ولا بد
ان تمسك الباقى من نفقة التمليك ان لها ذلك وفي الخاتمة المرأة اذا فرض لها النفقة فملك من
مال نفسه او من ممتلكة الناس كان لها ان تتجوز بالمفروض على زوجها ولو امرته بشراء طعام فاشتري
فأكلت وفضل شيء ما استغنت عنه في يومها فليس له الكله وانما التصرف فيه اليها كما هو مقتضى التمليك
بحد **قوله** الا ان يظهر للقاضي اه مضى الاستثناء اذا كانت مفروضة على قوله ويأمره ليعلفها والا
فالغرض حاصل قبل **قوله** يطبخها مع صفة قال في البحر ويشترط لوجوب الغرض على القاضي شرطان

احد من طلب المرأة والثاني حضور الزوج حتى لو كان الزوج غائبا فطلبت المرأة من القاضي فرض
نفقة عليه لم يفرض وان كان عالما بالزوجية عند الامام في قول الاخير لان الغرض من القاضي
قضاء وقد صرح من اهلنا ان القضاء على الغائب لا يجوز من غير خصم انتهى **قوله** ان شكت مظهر
ولم يكن صاحب مائدة مرتبط بقوله فيفرض لها كالتقيد بعبارة البحر والنهر فمجرد الطلب لا يجب
القضاء الا مع شكها في المطلقة فاذا ارادت التقدير لثاخذ المقدور وتنفيق على نفسها من غير شكها
لا يجبرها بالمفروض مشروط بالطلب مع شكها في المطلقة وحضوره وعدم كونه صاحب مائدة
اذا فرض يتولى الانفاق بنفسه الا اذا شكت مظهر بعد فيؤمر بالدفع كما نقل عليه عبارة المحققين
من ان الزوج يلى الانفاق عليها الا اذا ظهر مظهر فيؤمر بان يطبخها لتنفيق على نفسها والمراد
بالمطل عدم الانفاق عليها فاذا لم تشك المظهر لا يفرض لها نفقة سواء كان صاحب مائدة ام لا
وكذا اذا شكت المظهر وكان صاحب مائدة لا يفرض لها نفقة لانها لا تملك البهر وظاهر ما في الذخيرة
ان المراد بصاحب الطعام الكثير من الذي هو صاحب المائدة ان ينفيق على من لا يجب عليه نفقة
فيئذ هي متعينة في طلب الغرض لانه اذا كان ينفيق على من لا يجب عليه نفقة فلا تمنع من الانفاق على
من عليه نفقة الا اذا ظهر للقاضي اضراره بها بان لا ينفيق عليها فيئذ يفرض لها النفقة لتقضى
قوله لان لها ان تاكل اه علة لما استنفذ من قوله ولم يكن صاحب مائدة من ان صاحب مائدة لا
لا يفرض عليه النفقة حيث كانت تتمكن من مائدة بما يكفيها ويدل على ما قلنا ما في البحر حيث قال
هو ان اجبال النفقة بوعان تمكين وتمليك فالتمكين متعين فيها اذا كان له طعام كثير وهو صاحب
مائدة تتمكن المرأة من تناول مقداره كفايتها فليس لها ان تطالب بغرض النفقة وان لم يكن يده
النفقة فان رضى ان تاكل معه فيها وان لم يكن لها به هذه الصفة فان رضى ان تاكل معها فيها وان
خاصته في فرض النفقة يفرض لها بالمقدور وهو التمليك كذا في غاية البيان فنقول صاحب البحر
تتمكن المرأة من تناول مقداره كفايتها هو الذي اشار اليه المؤلف بقوله لان لها اه **قوله** من
كدها من الكره حارس ثياب القطن والمراد ثياب مثلها التي تلبسها **قوله** فان لم يعط عطف على قوله
ليعطها كما يستغنى عن عبارة المحققين والذخيرة **قوله** ولا تنقطع عنه النفقة ان يجلب له طعام
جميع الحق بل وان كان يطلبها كما سلف **قوله** ان كل مدة تناسبه اشار بذلك الى ان في كل شهر كلام
المصنف انفاق في حق المحتقن يوما بيوم لانه قد لا يقدر على دفع نفقة شهر ويعطىها عند المال
ليوم الآخر لتتمكن من الصرى في حاجتها اول الشهر روى ان كان تاجرا يفرض عليه النفقة شهر
شهر وان كان دهقاناً صاحب ارض تزرع فيفرض سنته وان صاحباً لا ينقطع عمله الا
بانقضاء الاسبوع فيفرض عليه اسبوعاً اسبوعاً كذا في الفتى وغيره وينبغي ان يكون محله اذا
رضى الزوج والا لقال التاجر والدهقان او الصانع انما دفع نفقة كل يوم معجلاً لا يجبر
على غيره لانه انما اعتبر ما ذكره تحقيق عليه فاذا كان يفرض لا يفعل انتهى بحر من يدا **قوله** كما
لها الطلب اه قال في جعل الخيار لها بقض جعل الخيار له انحول لا تنافض في جعله لها ومع
جعل الخيار له انه لا يجبر على نفقة الاشهر والسنة والاسبوع بل له ان يدفع كل يوم فيخير بين
ان يدفع يوماً او اكثر ومع جعل الخيار لها ان تطالب عند المساء لليوم الآتي او في غدوته
قوله ولها اخذ كفيل بنفقة شهرين فهو كفيل بالمال قال في النهر ولو طلقت منه كفيلاً بها
خوفاً من غيبة استحسن الثاثر انها كفيلة بنفقة شهرين ويصح وانظر هل يعتبر الشهرين بقدر
بالسنة على الدهقان او ياخذ كفيل بها **قوله** فاكثرها قال في الفتى ولو علم القاضي انه يملك
في السفر اكثر من شهر اخذ الكفيل اكثر من شهر انتهى **قوله** خوفاً من غيبته هذا علة لا فائدة
الكفيل شهرين الا لاكثر منه لانه مفروض عند علم القاضي بطولها اكثر من شهر لا عند خوف الغيبة
وظاهر ما في الفتى ان اخذ الكفيل فيما اذا علم القاضي الغيبة اتفاقاً فنقول الشرح عند الثاني تنفيق
بالمسئلة الاولى فقط **قوله** وقس ما مرالد يول من الغرض وعن البيوع والمهر وقوله عليه ان

على دين النفقة في اخذ الكفيل وانما هو ان لا يقيد بالشرعية ودين غير النفقة **قوله** وقع على الابد اجماعا
كذلك في شرح الملقح **قوله** عند الشارع وقال لا يلزم نفقة شهر كذا في شهر الملقح **قوله** وفيه على دين او عبارة
عن الزينة لو علمت المرأة من القاضي فرض النفقة وكان الزوج عليها دين فقال اجبوا لها نفقتها منه
كان له ذلك لان الدين من جنس واحد فتقع المقاصة كما في سائر الديون الا انه في سائر الديون يقع
المقاصة قضايا ولم يقع قضايا وهذا يحتاج الى رضا الزوج بوقوع المقاصة لان دين النفقة انقص
من سائر الديون لسقوطه بالموت بخلاف سائر الديون فكان دين الزوج اقوى فيشترط رضاه
بالمقاصة كما لو كان احد الدينين جيدا والاخر دينا او لغيره **قوله** لسقوطه بالموت وكذا بالطلاق على خلاف
فيه قاله **قوله** لا اجر عليه قاله اجماعا في اجارة التي نيت امواته احدث دادها من زوجها فكلنا جميعا قال
اجر لها وهو بمنزلة قالوا استاجروها بغيره او لغيره دادها من زوجها فكلنا جميعا قالوا
ليها اي ولم يرد وانما واجب عليها ديارته كالجزء والخص ولا يجرى من الدار في بعض الاوقات
وعين يكون عانة نهاسه في السوق وتكون الدار في يد المرأة ان فكان الزوج دفعها لها عارة
بعد الاستيجار والمستاجر اذا اجارها واعاها نفقت الروايات على انه لا يجب الاجر على المتاجر من
الاجارة والاعارة فذلك هنا لم يكن لها اجر الدار على زوجها انتهى لكن شيئا في الاجارات
عن محكي الاشياء عن المصنفات عن الكهين عن قاضيان ان الفتوى على الصحة لتبعتها في السكنى
انتهى **قوله** بعد ستة مثال **قوله** عليك الا جرد من تمام قولها **قوله** فهو عليها ولا يلزم
من اخبارها ان بالكر للزوج الاجر عليه **قوله** ومفهومه ان مفهوم التعليل بانها العاقبة
قوله فالاجرة عليه ان لعدم العقد فيها وفيه ان السكنى تكون بالغيب مثلا وقد تحقق منها
الاجر عليها لا عليه اذ هو انما عرّفه عليها بعد تحقق الغيب منها ولا يعارض هذا ان الشك
اليه لعدم اعتبار النية العارضة بعد تحقق الفعل منها **قوله** وبقدرها بقدر الغلاء
والرخس لانها اذا قدرت في الغلاء بقدرها في الرخص اضربها بعكس في عكس فيعبر في ذلك في البيع
اذا طلبت المرأة من القاضي فرض النفقة قبل التقلد وهو بحيث لا تمنع من التسليم لو طلبها به او كان
امتناعها بحق فرض القاضي لها اعانة لها على الوصول الى حقها الواجب وان كان بعد ما حولها
لا منكر في ذلك عدم الاتفاق او التضييق فلا ينبغي له ان يجعل بالفرض ولكن يامر بالنفقة
والتوسع اليه ان يظهر ظلم فينفذ يفرض عليه النفقة ويأمره ان يدفعها اليها لتتفق على نفسها
انتهى **قوله** وعزاء ان عدم التقدير لمصنف المجمع **قوله** لكن في البحر عن المجمع عبارة فيصار
الى اصل انه ينبغي القاضي اذا اراد فرض النفقة ان يتفكر في سعد البلد ويتفكر ما يكفيها بحسب
تلك البلدة ويقول الاضاف بالدرهم ثم يقدر بالدرهم كما في المحيط ثم قال وفي المجيب ان شاء
فرض لها اصنافا وان شاء قومها وفرض لها بالقيمة انتهى وفيهم المؤلف التناقض بين ما في
المجمع وبين ما في المحيط والمجيب فاستدركه باحدهما على الآخر ولا تناقض فان من نفى التقدير
بالدراهم هم ارادوا به معنى لا تحريم ولا تنقص غلاء وخصا في جميع البلاد ومن اشترى اراد
انها تابعة للاضاف في مختلف غلاء وخصا وبلدا ولا يبع احد نفى التقدير بالدراهم اصلا
لكثرة العرف المنصوص فيها على التقدير بها **قوله** وفيه ان في البحر بخلافه من ضمنهم على الرفع
للقاضي في مسألة اللبنة وعبارته عن الخلاصة والزوج ان يدفعها للقاضي حتى يأمرها بليس الشك
لان الزينة حق انتهى وهذا يدل على ان المرأة لو سكنت النفقة واكتت قليلا وقرت على نفسها
فلما ان يدفعها للقاضي لتاكل بما فرض لها خوفا عليها من الهزال فانه يفرضها انتهى كلامه واحسن
الشع فلم يبين المنصوص من المبحث **قوله** لتاكل بما فرض لها ان لو فرضت دراهم او تاكل
بما فرضه لها لو فرضت اصنافا **قوله** من الهزال ضد السخة يقال هزلت الدابة هذا الاعلان لم يسم
فأعله وهزلتها هذا انتهى صحاح **قوله** فانه يفرضه بشهوده عند رؤيتها هزلية ويضعفها
عن قضاها منها متبرها **قوله** لان الزينة حق ولها عليها ان يوافيها حقها من الزينة بان يقص

شارع ليدفع الشبهة وليجند لقبيلها وان غلبت شعور عانة ونيت طغف لها كما ورد الامر بذلك فانه اذا
شكك ذلك واعيا لها الا الاتفاق الا غيره وفيه من المفاسد ما لا ينبغي كما وقع لسابغ اسلم لما ترك
سجاءهم الشكافة ومن حقها عليه ان يصدقها في الجراح بالتأخير لاشاؤها الا انزل قبلها قال ابن
عباس انما اوجب ان اكفل لها كما اوجب ان تكفل له وكل هذا مفهوما من قوله تعالى ومن مثل الذي
عليه بالمعروف **قوله** ونسأ في الشكاه الا انه لا يقتضيه على قوله ويختلف ذلك في سائر الاعمال
وخالا وبلدا ويكون اسم الاشارة راجعا الى الكسوة والمأكول وما يخرج على اختلاف الاحوال
قوله في البحر اجماع عرفنا فيجب السراويل وشباب اخذ كالجبة والفراس التي تنام عليه والحقاق
وما يدفع به اذن الحر والبرذون الشتا درع خرجية قرو وخمار ابرسيم **قوله** والحاق وفراسان
من نحو مضربة وهذه بلا جرح عادتهم بان ذلك على الزوج اجماعا بخلافه في عادات أهلها
بان ذلك من جهات رها وسيقا ما فيه **قوله** وسر والاشياء مفرد السراويل طريقه غير طارة
والمشهور ان سراويل مفردا اشبه الجميع في الضيق **قوله** ان طلبه راجع الى قوله وبقدرها بقدر
الغلاء والرخس ولا قوله ونسأ في الشكاه اه **قوله** ويختلف ذلك في سائر الاعمال ان ذلك
يختلف باختلاف الاماكن والعادات فيجب على القاضي اعتبار الكفاية بالمعروف في كل وقت ومكان
فان شاء القاضي فرضها اصنافا وان شاء قومها وقصه بالقيمة انتهى فكلها كالمأكول وقوله حال المواد
به حال الزوج يسارا وعسارا **قوله** وليس عليه خفيها ومثله المكعب لان ذلك انما يحتاج اليه الزوج
وليس على الزوج تهيئة اسباب الخرج كما في البحر لكن سيقا انه لا يمنعها عن الخرج الى الوالد
في كل جمعة اذ لم يقدر رايها وهذا يقتضي وجوب الحق والمكعب عليه انتهى والخامس هو لزوم
ذلك عليها لا عليه لانها المطالبة ببر والدعوى ولا يجب عليه ذلك وخلاصة الامر انه لا يمنعها ولا
المكعب غير المداس فانه واجب عليه كما قدم المؤلف **قوله** بل خفا متبرها لانها تحتاج الى الخرج
قاله عن البحر وفيه ان وجوبه لتصوره به في الحرة وساقا الامه ليسا بضرورة ثم رايته
في الهندية ان ذلك تابع للعادة وعبارتها قال في الكتاب والحاق دم المرأة المكعب والحف
بحسب ما يكفيها قال مشايخنا رحمهم الله تعالى ما ذكره محمد رحمه الله تعالى في الكتاب من بيان
الحاق دم وكسوتها فهو بناء على عاداتهم وذلك يختلف باختلاف الامكنة في شدة الحر والبرد
وباختلاف العادات في كل وقت ومكان الا انه لا يبلغ كسوة الحاق دم كسوة المرأة كذا في المجمع **قوله**
وفي البحر اه نقل ما فيه بالجمع والفظه والحاق صلا ان المرأة ليس عليها ان لا تسلم نفسها في بيتة وعليه
لها جميع ما يكفيها بحسب طهرها من كل رثوب ولبس وفراش ولا يلزمها ان تسبح بما هو ملكها ولا ان
تقصر له شيئا من فراشها وانما اكثر ثمن هذه المسائل تنبيهها للزوج لما ذكره في ما شأ من التقصير
في حقها حتى انه يأمرها بفراشها متفقها له جبر عليها وكذلك لاضافه وبعضهم لا يوجب لها كسوة
حق كانت عند الدخول عتة فصارت فقيرة وهذا حرام لا يجوز معون بالله تعالى من ضرورة
النفسا وهو سيات اعمالا انتهى **قوله** من هذا ان من كون الحاق والفراس عليه **قوله** ذلك ان
الفراس والعجاف **قوله** فله مطالبة الاب بالنقد ان بما تقدم من دراهم المهر فيشترى له ما يناسب
حاله اذ هو صاحب البقرة المهر **قوله** الا اذا سكنت ان رشا يعرف بذلك رضاه فينفذ لم يكن
له ان يخاصم بعد ذلك وان لم يتخذ له شيء ذكره المؤلف في الوقف قاله لكن قدمها المهر عن الشهر
عن البرازنج ان الصحيح انه لا يبيع على الاب شيئا لان المال في النكاح غير مقصود انتهى ولما فيه
بحسب قدماء في المهر **قوله** وعليه فلو رقت به اليه لا يحسم الا الاستغناء م ان على ان للزوج المطالبة
بالجهاز اه والا في حد في العاقلة وجبر النكاح غير طاهر فانه لا يلزم من كون المطالبة له بالجهاز
ومن التزم كسوة المهر لكثرة وقلة فقلة انه يكون له استعمال جوارها بطريقا بل يجوز ان
يكون ذلك للاختصاص بين الاقران انتهى اقواله ان الاعانة في ذلك على العادة والمعروف كما
كالمشروطة والمشا هذه العادة الاستماع بحسب رشا وانما ذه بالخبر بدون استعمال مما

لا يملك ما وجد ثم انما على تسليم ما في الشهرين في ان يلزم الزوج فيجوز الغرامة وتبين النجاسه لان الغرم
بالعلم ولان العرف حارس له ذلك **قوله** فيبني العمل بما مر من عدم حدة الانتفاع عليه **قوله** كذا في الشهر
قال المحقق بعد نقله وفيه نظر لان ما في المتن كضعف كما اعترف به هو في باب المهر والعرف انما يعمل
به اذا كان عاما فالحق ما في البصر انتهى **قوله** هل تقدير القاض ان من غير قوله وحكت بذلك **قوله**
لان طلب التقدير بشرط وهو حضور الزوج وشكوى المطل وكونه غير صاحب مائة **قوله** فلا
تستطاع ان النفقة بمحض المدة وهذا القريب على كونه حكما انتهى **قوله** قلت نعم لان كل هذا اليوم الاثر
قوله الا لما لا يشترط فان النفقة تستطع به مدة كما تقدم مع ان الشك في تمام انتهى **قوله** ولذا
قالوا ان تعليل ما استنفذ مما سبق ان النفقة تصير دينيا بالقضاء ولا تستطع بمحض المدة وقال
في جها رته قصور فان عدم صحة الابراء مشروط بكونه قبل قضاء القاض وقيل الشرائع ايضا
وبعد ذلك فيحمل هذه الجملة عند قول الحق والنفقة لا تصير دينيا الا بالقضاء الرضا كما فعله
في الشهر تبعا للبحر حيث قال واعلم ان من يبيع على كونه لا يشترط في الذمة الا بالقضاء او الرضا ان الابراء
عنها قبل ذلك غير صحيح لما ابرأ قبل الوجوب ولو كان القاض فرضا لكان شهر كذا في الشهر
الا في وقت وكذا لو قالت ابرأتك عن نفقة سنة لا ابرأ الا عن شهر الا ان يكون فرضا لكان
سنة كذا ولو ابرأت بعد مضي شهر عما مضى وعما يستقبل برأ عما مضى وعن شهر فيما يستقبل ان لان
لها قبضة اول دخول فيصير لها ان تبرأ منه كذا في الفقه يعني اذا فرض لكل شهر كذا وقياسه انه لو فرض
لها كل سنة كذا فيلزم مضى سنة ابرأت عما مضى ولا يستقبل ان يبرأ عن سنتين ما مضى ومستقبل وان لو فرض
لها كل يوم نصف فان ابرأت عن النفقة يبرأ عن يوم فقط انتهى **قوله** مزيدا **قوله** حتى لو شرط تفريق
على مفهوم كون تقدير القاض النفقة حكما منه انتهى **قوله** وهو انه اذا لم يقدر وتراخي عليها الزيادة
لا يكون حكما يتحقق تمايزه **قوله** محققين ان بقدر ما يحتاج اليه من المؤنة من غير فرض اضاف او
قيمتها بقوله من غير تقدير بيان له **قوله** كسوة الشتاء والصيف او كسوة واحدة لهما **قوله**
لم يلزم ان يكون غير حكم **قوله** فلما بعد ذلك طلب التقدير فيهما ان في النفقة والكسوة قال في
البحر فان قلت ان شرط عليهما وقت العقد ان النفقة تكون من غير تقدير والكسوة كسوة
الشتاء والصيف فلهذا بعد ذلك طلب التقدير فيهما قلت لم اره صريحا والقواعد تقتضي
ان لهما ذلك لان هذا الشرط ليس بلزما له هو شرط فيما لم يكن واجبا بعد ولهذا قالوا ان الابراء
عن النفقة لا يصح الا اذا وجبت بالقضاء او الرضا ومضت مدة في صحح الابراء كما في البداية
فان قلت اذا حكم ما لكونه اصل العقد وشرطه وكنت وحكم موجب كما يفعل الآن بعد
ذلك شكك المرأة وطلبت التقدير عند قاضي الخفي فهل له تقديرها قلت لم اره صريحا ايضا
وما نقلوه في كتاب القضاء كما في فصول العارية والبراءة من ان الحكم لا يرفع الخلاف الا اذا
كان بعد دعوى صحيحة في حادثة من خصم على خصم وما نقل الكل ان شرط كسوة الحكم تقدم الدعوى
والحاجة يقتضي ان لا يخفى ذلك وقد كثر وقوعها في زماننا خصوصا ان النفقة تجدد في
يوم وما يتجدد لم يقع فيه حكم انتهى **قوله** وقد علم منه ان الجواب في الصور يكون المذكورين بحيث
لصاحب البحر وسائر الشرح سابق المصنوع **قوله** بموجب العقد الا ان يقول بموجب الشرط
قوله يبرأ ذلك ان التقدير فيها **قوله** لعدم الدعوى وشرط القضاء ان يكون بعد تقدم
صحيحة من خصم على خصم فان فقد هذا الشرط لم يكن حكما وانما هو افتراض به الخصم ونقل العلامة
قاسم الاجماع عليه وفيه الغواكم البدئية اتفق انتم الحق والشافعية على انه يشترط الصحة الحكم في
في حقوق العبد والدعوى الصحيحة المسموعة شرعا وان لا بد في ذلك من الخصومة الشرعية قال
المحقق في القضاء **قوله** والى ذلك ان سمع القاض الدعوى فيها فلو كانت بعد خمسة عشر سنة لم
تكن حادثة شرعية **قوله** بلى لو حكم الخفي بفرضها ان اضاف او داهم ان وقد استوفى مالا
بدله مشروط الحكم كذا في الشهر وغيره **قوله** بعده ان بعد حكم الحق **قوله** ما يشترط على الحكم ويلزم

قوله لا

قوله لا ار ليه الحكم بالتموين لانه فيه ابطال للقضاء الحق المستوفى للشرط وقوله وعليه هذا
البحث لصاحب البحر اخذ من مضر الشيخ قاسم على حكم الفرع السابق **قوله** فلو حكم الشافعي
ان حكم مستوفيا للشرط كما سلف **قوله** بطل الفرض السابق ان فليس لهما ان نحاسب عليه و
تسوية وانما قيد بالسابق ليفيد انها اذا ثبت عن التموين وعادت الى طلب المقدرة المستقبل
لها ذلك وفي البحر وقد علم ان رضاها وطولها على شئ صالح للنفقة بعد فرض القاض النفقة
حتى لا يلزم الا ما تراخيا عليه بعد فرض القاض فيستلزم منه انها لو اتفقتا على ان تأكل معه
تمونيا بعد فرض النفقة او لا اتفاق على قدر معين انه يبطل التقدير السابق لرضاها
بذلك وفي كثيرة الوقوع في زماننا انتهى وينبغي قوله بطل الفرض القاض انها اذا رجعت
عن التموين يحتاج الى تقدير مستأنف **قوله** بذلك ان بالتموين او بابطال الفرض المؤخوف
من بطل **قوله** ورأيت وقضى لوعبر بالزمان اول ليفيد ان حكم القضاء والرضا واحد
الا ان يقال ان الرضا المجرى فيهم حكمه بالاول **قوله** اجاب نعم كان والله اعلم ان الاصل التقدير
بالتماش والتقدير بالدراهم ليس لازما لبرعته اختلاف الاحوال **قوله** ما بقي منها جزء قوله
لها ويستخرج عليه ما لو قدر لها كل يوم مثلا قدرا معين من النفقة فامرت بانفاق البعض
وارادت ان تمسك الباقى ففتن في التمسك ان لها ذلك وقد مناه **قوله** فيقتضيه باخرى الاول
فيطلب باخرى **قوله** بخلاف اسراف ان لو اسدفت في نفقة شهر فالكسوة قبل مضيه واحتاجت
لا يفرض لهما اخرى كما لو هكت كذا في الزخيرة بحر **قوله** وهلاكه من عطف العام على الخاص
قوله ونفقة محرم ان بخلاف نفقة محرم ان فانها اذا زادت عن الوقت المقدرة لم
لا يفيض لهما باخرى واما اذا ضاعت النفقة او الكسوة فيفرض لهما خزن قال في البحر فرق
بين نفقة الزوجات وكسوتهن وبين نفقة المحرم وكسوتهن فانه في الاقارب اذا مضى
الوقت وبقي شئ من الدراهم او الكسوة فالحق لا يفيض باخرى فالا حوالا كسوة لهما باخرى
الحاجة في حقهم وفي حق المرأة معاوضة عن الاجناس ولهذا اذا ضاعت النفقة او الكسوة
من ايديهم يفرض لهما اخرى لما ذكرنا انتهى **قوله** وكسوة ام وبخلاف كسوة فانها اذا
زادت على الوقت الذي قدره القاض لا يقدر اخرى لانها لما لبستها جميع المدة ولم يتجدد
فقد ظهر خطأ القاض في التقدير فيقضي افادة صاحب البحر **قوله** الا اذا تمزقت بالاسفل
المعقود قبل مضي الوقت يفرض لهما اخرى لانه تبين الخطأ في التقدير وقيدنا بالمعقود
لانه اذا لم يكن معقودا والحال انها تحققت قبل مضي الوقت لا يفرض كذا في البحر **قوله**
واستعمل معها اخرى هذه في صورة ما اذا قطع بالكسوة المدة وبقيت بعدها
فالا في الشرح ان يقول او بقيت وقد استعملت معها اخرى قال في البحر ولو مضت
المدة والكسوة باقية فان لم تستعمل تلك الكسوة اصلاحا مضت الوقت يفرض لهما
القاض كسوة اخرى لانه لم يظهر خطأ القاض في التقدير وان استعملت تلك الكسوة
فان استعملت معها كسوة اخرى في تلك المدة يفرض لهما كسوة اخرى وان لم يستعمل مع
هذه الكسوة كسوة اخرى لا يفرض لهما اخرى لانه لم يظهر خطأ في التقدير حيث وقت
وقتا تبقى الكسوة وزادت الوقت انتهى **قوله** ويجب ان يحد منها ان تجب النفقة للمحرم
المرأة لان كفايتها واجبة عليه وهذا من تمامها اذا لا يحد منها فيلزم للمحرم ان يحد الكفاية
لا تبليغ نفقة المرأة وكذا كسوته باخرى ما يكون بحر **قوله** على الظاهر ان ظاهر الرواية
وقيل كل من يحد منها حرا كان او غيره ملكا لهما اوله او لغيرها عن البحر **قوله** ملكا تاما
خرج به ما اذا كانت الزوجة مكاتبه ولها حاد فانه لا نفقة له على الزوج لعدم تمام
الملك لانها قد تخرج عن اذ بدل المكاتبه فتقوم ملكا للسيد افاده المصنف والا وان الحرة
اذا كانت حرة تخرج عن اذ ليس لها نفقة لان تلك المكاتبه لم تملك للزوجة ملكا

ما يعم الغلام والمجارية وينبغي ان يدخل المهر والمدينة حجة **قوله** ولا شغل له غير خدمتها بالفعل قال
 في البحر بان يكون متفرغا لها وفيه عن الزخيرة نفقة التي ادم انما تجب على الزوج بانها الحدة فاذا انتفت
 عن البطح والخز واعمال البيت لم تستحق النفقة بمقتضى نفقة المرأة فانها في مقابلة الاجتناب
 فاذا لم تعمل تستحق النفقة وهذا هو ظاهر الرواية انتهى وظاهرها انما اذا لم تجد لعدم اقتضاها
 في يوم مثلا لا تستحق النفقة لعدم الامتناع وهو خلاف ما يقتضيه قول الشرح بالفعل فليقتل في دفع
 الزخيرة لا يقدر نفقة التي ادم بالدرهم على ما ذكرناه نفقة المرأة بل يفرض لها ما تكفيها بالمعروف
 ولكن لا تبلغ نفقة خادمها نفقتها انتهى **قوله** فلو لم يكن في ملكها الا وراثة زيادة او لم يكن تام الملك
 ليقابل قوله ملكا تاما **قوله** بانها الحدة من مع كونه ملكا للزوجة انتهى وبهذا التقدير يصلح
 جعل التعليق راجعا الى الفرع قبله **قوله** ولو جازها بخادم ان وقصد اخراج خادمها كما في قال
 في البحر والطلاق وجوب نفقة التي ادم فشملا ما اذا اراد الزوج ان يخدمها او يخدمها خادما له
 ينبغي على خادما قال في الحاشية وان قال الزوج انا اخدمك او تخدمك جارية من جوار الصبيح
 الزوج لا يملك اخراج خادم المرأة عن بيته وعنده الوالي بان المرأة عبيد لا يملكها الخدم بخدمة
 الزوج انتهى قال في التمهيد وينبغي ان يقتصر بما اذا لم يتوفر من خادما اما اذا تقرر منه بان كان يخدم
 فمن ما يشترط كما هو باب صفاء العبد في ديارنا ولم يستبدل غيره رجاها بخادم امين فانه لا يتوقف
 على رضاها انتهى ويجوز له بان كان له لا يظهر لانه يمكن الزوج ان يتعاطى الشراء بخدمة لانه من الوجوه
 عليه وليس ذلك من خدمتها التي اتمته والكلام فيما يتعلق بها **قوله** بحديث ابن حنبل قال وظاهره ان
 ظاهر قوله ليس له اخراج خادم المرأة حيا فزاد والى ادم انه يملك اخراج ما عدا خادم واحد من بيته
 لانه اذا عدل قوله وسياسة ان المأخوذة رواية الشافعي انتهى في زيادة **قوله** لوجدة لاجابة هذا
 القديم قول المتن المملوك فانه لا يكون الا الحرة وقال المصنف واستفتيت عن هذا القيد وهو كونه حرة
 بقوله المملوك ثم انه يلزمه على تقديره وهذا عدم ارتباطه بموسر اشبه يقتضيه اعراجه لان التقدير
 لو كانت حرة موسر ولا مفعول في البحر عن غاية البيان واليسار مقدار بنصب جرعات الصدقة
 لا بنصب وجوب الزكاة انتهى **قوله** في الاصح هو رواية الحسن عن الامام خلافا لوجه الاصح
 انها تكتفي بخدمة نفسها وانما التي ادم لزيادة القم فلا يلزم الاحالة اليسار نهرو وقد يقال عليه
 بالما نفع من فرض نفقة التي ادم عليه حال لعمارة وتستدنيها عليه كما يستدني دين نفقتها **قوله**
 والعقل له في الاعسار لانه متمسك بالاصل من ذلك لان الانسان اول امرأة لا يملك شيئا قال
 القسطنطين في العسار اسم من الاعسار والاقتضار يستعمله بعض اهل العلم الا انه غير مسموع كما
 في الحلبة وقد قال المحررين انه خطأ محض وكانهم ارتكبوها لمزاوجة اليسار انتهى في زيادة
 وفي التمهيد لو طلبت من القاضي السؤال عن حاله من غير ان لا يجيب عليه ذلك بخلاف ما سألنا في
 بزيادة **قوله** ولو برها فبيتها اول لا ثباتها خلاف الظاهر **قوله** لا كيفية الا ولا لا كيفية **قوله**
 فرض عليه نفقة التي ادم لعل المراد انه يلزمه ان ياتى لهم بمن يعينها ولو بالاجرة وليس
 المراد ان هؤلاء الخدم ملك لها لانها قد تقطرا من يعينها اولادها فلا تملك الخدم **قوله**
 اتفاق بين المحققين وابي يوسف **قوله** وعن الثوري عن ابي روي صاحب الاملاء عن ابي يوسف
 ان المرأة اذا كانت ممن يملك مقاديرها عن خدمة خادم واحد تنفق من لا بد له منه من الخدم
 ممن هو اكثر من التي ادم الوالد او الشقيق او اكثر من ذلك قال وبها تأخذ كذا في غاية
 البيان **قوله** وفي البحر عن الغاية اذ قال فيه والى اصل ان المذهب لا يقتصر على واحد مطلقا
 والما خوز به عند المشايخ قال ابي يوسف والمعلول عليها ويحله فيما اذا لم يجعل قدرها عن
 الاثنين والا فليها ان يدعى كما هو عن صاحب الاملاء **قوله** اذا لم يكن لها خادم مملوك لا يلزم الزوج
 كذا غلام يخدمها لكن يلزمه ان يشتري لها ما يحتاج اليه من السوق كما صرح به في الفتوى الشرعية

قوله ولا ينفق بينهما بعجزه عن النفقة من موضوع المسئلة انه ما اذا كان غائبا
 في الاول لعدم القضاء على الغائب ولا احتمال عناه ووجه عدم التقدير ان فيه ابطال حقه
 وفي عدم تأخير حقتها والثاني اخذ من الاول فكان اولى على ان غاية النفقة ان تكون
 دينية الذمة وقد اعسر الزوج بها فكانت ما مودة بالانكار بالنظر حرم ومن ذكر النفقة
 يعلم حكم المهر بالا ولا كما في البحر **قوله** بانواعها الثلاثة وهي ما كوك وعلبوس وممكن انتهى **قوله**
 ولا بعدم ايثانه لو غابا وذلك بان لم يرسل اليها ما تحتاجه وهو غائب ولم يبق لها ما تكفيها
قوله ولو موسر قد علم ان هذا موسر غائب واما الموسر الحاضر فتان في تقديره لو وضع
 من الاتفاق عليها مع العبد لم ينفق ويصح الى اكم ماله عليه ويصرفه في نفقتها فان لم يجد حجة
 حتى ينفق عليها ولا ينفق انتهى **قوله** وجوز في الشافعي رضي الله تعالى عنه باعسار الزوج
 مقابل للمسئلة الاول وهو قوله ولا ينفق بينهما بعجزه **قوله** ويظهرها بغيره لعدم الاثبات
 عليها وهذا مستطاب قوله ولا بعدم ايثانه حقا **قوله** لم ينفق لها لفته مذهب **قوله** نعم
 لو امرضا فعيا ان لو امر القاض الحنفى الميا ز بالتقوى بغير شافعي اه وظاهره ان الحنفى
 ما ير الشافعي بما ذكره ولو وجد من يدين الزوجة في شرح المحررين خلافا فانه قال واعلم
 انه اذا لم يوجد من هؤلاء احد ولا من يدينها استحسن عليا وانا ان يامر القاض شافعي المذهب
 ان ينفق بينهما وينفذ قضا وفان الزوج غائبا واقامت بيته على اعساره فالصحيح ان قضاءه
 لا ينفذ ولو نفذ قاض اخر على الاصح كذا في الزخيرة يعني القاض الحنفى فلا ينفق ما في فتوى
 قاض الهند انه فلو فسح مع الغيبة فان نفقة قاض اخر وتزوجت مع الفسخ والتنفذ
 والتزويج فان ذلك يحل على القاض الشافعي ولا يرتفع القف بحضور الزوج وادعائه انه
 ترك عندها نفقة مدة غيبته واقامة البيته بذلك لان بيته المرأة بعدم النفقة اتصل بها
 فلا ينفق انتهى بقيل ايضا **قوله** انا لم يرتش الامور الما مور هذا يشهد على حكم صدر
 من القاض فلا ينفق بالشوة ولو كان حقا ولا وجه لذكره هنا الا بالبيته للاسوة **قوله** وبغيره
 من فرض القاض النفقة على العاجز والذي لم يوف الحق وان كان موسر كما سبق **قوله** بالاستدانة
 هي ان تشتري بالنسبة بان يقول لها القاض اشترى الطعام والكسوة والبس لزوجي فنفق علي
 الزوج الا ان يقول استعوضني على الزوج لان التوكيل بالاستقراض لا يصح حرم عن البرجزي
قوله لتحيل عليه قال في البحر قال مشايخنا ليس فائدة الامر بالاستدانة بعد فرض القاض النفقة
 اثبات حق للمرأة عليه لان حق رجوعها ثابت بالدفن سواء اكلت من مال نفسها واستدنت
 ما يمر القاض او بغيره وكن فائدة ان يرجع الغريم على الزوج وبدون الامر ليلزم الرجوع
 عليه وانما يرجع رب الدين على المرأة وهي عرجع بالمفروض على الزوج وفي تجوز القدر من
 ان فائدة ان تحيل المرأة الغريم وان لم يرض الزوج وبدون ليس لها ذلك وفيه ان يفسر
 في الحوالة رضي الميال عليه وذكر الحاكمي المختصر ان فائدة الرجوع على الزوج بعد موتها
 وبدون لا رجوع انتهى ما في الزخيرة من ايراد فتوى ذكره وللا م بالاستدانة ثلاث فوائد
 لكن من جعل فائدتها امكن الاحالة عليه بدون رضاه ظاهر انه ليس لرب الدين الاخذ
 من الزوج بدون الحوالة وعلى الاول له ذلك كما لا يخفى انتهى فتدبر اشار الشرح الى احد
 الفوائد الثلاث **قوله** وجه عليه ان صحت صريحة ان ذلك شرط في رجوعها عليه وليس كذلك
 بل الرجوع لها مطلقا بعد الفرض ولو انفق من مال نفسها وبعبارة البحر سليمة من
 ذلك ونفسها فاذا استدانت هل تصرح بان استدانت على زوج او تتون فاما اذا صحت فظاهر
 وكذا اذا توت وان لم تصرح ولم تتول لا تكون استدانت عليه ولو ادعت انها توت الاستدانة
 وانكر الزوج فالقول لم انتهى فجعل الكلام في كون ما ذكر بعد استدانة اولاد الرجوع
 وعدمه اذ هو ثابت كما سبق والى اصل انها لا تكون استدانة وتثبت عليها الفوائد

الثلاث الا بشرط بين الامر من القاض وتصرح بها عند الاخذ ان ذلك وبن عليه او نيتها التي
يصدرها الزوج فيها **قوله** واختار تدويرها مع كلام الزيلعي ليقض ما في الشرح قال فيه
ان المرأة المعقرا اذا كان زوجها مغفلا ولها ابن من غيره موسلا واخ موسر ففقها على زوجها
وبأموال ابن والاخ بالانفاق عليها ويرجع به على الزوج اذا ايسر ويجوز الابن والاخ اذا
امتنع لان هذا من المعروف قال الزيلعي فثبت بهذا ان الادانة بنفقة الزوج اذا كان الزوج معسرا
وجع معسرا يجب على من كانت عليه نفقته لولا الزوج وعلى هذا لو كان للمعسر اولاد صغار ولم يقدر على
التفكير يجب نفقتهم على من يجب عليه لولا الاب كالام والاخ والعم ثم يرجع على الاب اذا ايسر لان
نفقة اولاده الكبار حيث لا يرجع عليه بعد ايسار لانها لا تجب مع الاعسار فكما في كالميت انتهى واقفه
في فتح القدير **قوله** وسيفهم ان في الفروع انتهى **قوله** ففي نفقة الاعسار بان كان معسرا انتهى
في **قوله** ثم ايسر الزوج كما في نفسه في المنهج والاول ان يقول ثم ايسر احدهما كما لا يخفى **قوله** في
صحته هو شرط التقدير كما هو **قوله** نعم القاض نفقة يسره ان يسر الزوج الذي امره امره فقيرة
وهو الوسط ولو قال وجب الوسط لكان اوضح انتهى **قوله** او بالعكس بان ففي نفقة يسره
موسر ثم اعس الزوج على ما قال او ثم اعس احدهما على ما هو الا وله ولو قال ففي نفقة الاعسار
ثم ايسر احدهما او بالعكس وجب الوسط لكان اوضح واحتمل انتهى **قوله** كما هو في قوله بقدر حالها
قال في **قوله** زيدت مقتضاها انها تنزل بمجر دعواها من غير ان ينظر القاض في سفر الطعام و
ليس كذلك بل اذا ادعت ذلك ينظر القاض في سفر الطعام فان كانت متفقة لاسمع دعواها و
عبارة الثانية صريحة في هذا حيث قال ولو صالحت زوجها على ما لا يكفيها كان لها ان ترجع و
تطلب الكفاية انتهى وفي لا فوق بينهما وبين الزوج انتهى ان في التطول سفر الطعام وفي البحر
واشار المصنف الى ان القاض اذا فرضه للمرأة النفقة ففلا بالطعام او رخص فان القاض بغير ذلك
الحكم بغيره في الزخيرة واذا فرضه القاض مالا يكفيها فعليه ان يتدارك الخطأ بالنفقة لها
ما يكفيها وكذلك اذا فرض على الزوج زيادة على ما يكفيها فله ان يتبع عن الزيادة انتهى
فهنا صريح في المساواة **قوله** فهو لازم ان ولا يصدق في قوله لانه الترخيم باختياره وذلك
وليس على كونه قادرا على اداء ما التزم فيلزم جميع ذلك **قوله** الا ان يتعذر مرتبط بقوله فهو
لازم **قوله** فيوجب بقدر طاقتها فان كانت الوسط فيها والا فبذل ما طاق والباقي دينه
ذمت **قوله** على ما في وجع او وجع ازيد من نفقة مثلها بزيادة فاحتمل وان كان مما يتبعها
فيها جاز ولا يتقضى قال في الخلاصة ولو صالحت على أكثره حقوقها في النفقة والكسوة ان
كان قدر ما يتبعها بن النسيئة جاز وان قدر ما لا يتبعها بن النسيئة فالزيادة مردودة و
يلزم نفقة مثلها انتهى **قوله** والزوج محتاج الى الكفاية في النفقة ولذا لم يبيد به صاحب الخلاصة
قوله والنفقة لا تقدر ديناً بحيث يطالب بها ويحبس عليها الا ما جدد هذين الشئين فتا حقه
منه خير سواء كان غنيا او فاقا او ذا الكفاية من مال نفسه او استدانته بغير **قوله** الا بالعقار بان
يفرضها عليه ارضا او دارا او حرم **قوله** او الرضا بان يرضى الزوج على مقدار معين في
بغيره ديناً الذمة لان ولايتها على انفسها فوق ولايتها القاض عليها حرم **قوله** وبغيره **قوله**
ان اصطلاحها على قدر معين اشبه بهذا الذي هو كونه بعض من المال المراد بالرضا انه اذا
مضت مدة بغير فرض ولا رضى ثم رضى الزوج بشئ لزمه وخطا الظاهر لا يفرق بينه وبين فطرها
متممها كذا في المنهج واصد لشئ في البحر وايده في الظاهر حيث ذكر فيها ما مضى فان
فرضها القاض او صالحت زوجها عن النفقة على شئ معلوم كل شهر ولم يتفق عليها حتى انقضت
من مال نفسه او استدانته رجعت بذلك على الزوج امرها القاض باستدانته او لا انتهى ووجه
رجوعه ان الصلح بعد ان صلي عماله يجب في الذمة حرم **قوله** فقيل ذلك ان المذكور من القضا
الرضا لا يلزمه شئ قال في الثانية واذا فرض القاض على الزوج لا تطالبه بنفقة ما مضى من الزمان

قبل الفرض لانه عند فالتصير النفقة ويا الا بالعقار او التراضي فان كانت المرأة استدانته قبل
الفرض وانفقت على نفسها لا ترجع بذلك على الزوج انتهى واختلف الشرح في عدم لزوم فطرها المدة
التعليق لكن ذكره الفقيه ان نفقة ما دون الاشهر لا تسقط وعزاه الى الزخيرة فكانه جعل التعليق
على ما لا يمكن التمسك به ولو سقطت بمضي يسير من المدة لم تكن من الاخذ اصلا فانه صاحب
البصر في التعليق نظر **قوله** وبعد ان بعد المذكور من الشئين **قوله** فترجع بما انفقت من نفقة
الزوج لها او لا يجوز وفيه عن الزخيرة الكفاية بالنفقة قبل الفرض والتراضي على معين لا يصح
وبعد احدهما انتهى وفيه ان الكفاية لا تصح الا بدين صحيح وهو ما لا يسقط الا بالاداء او
الابراء وهذا الدين يسقط بالموت والطلاق على خلاف في **قوله** زخيرة عبارتها لمواصلة فيها
مضى من المدة وقت القضا او من وقت الصلح فالقول قول الزوج والنية بينة المرأة لانها
تدعي زيادة دين والزوج ينكر فالقول قوله مع يمينه وان ادعى الزوج الانفاق وانكرت المرأة
فالقول لها مع اليمين كما في سائر الديون انتهى **قوله** وبموت احدهما او التقيده بموت احدهما
انفاق لا يبرأ لو ماتا معا يكون الحكم كذلك انتهى مفتاح بن هو اوله ابو السعود **قوله** او طلاقها
افترق بذلك الصدر الشهيد والشيخ الامام ظهرا الدين المرتضى في **قوله** وانتم في البحر بكذا حيث
قال قال العبد الضعيف ينبغي ضعف القول بسقوطها بالطلاق ولو باننا لا مورد ذكر ان اجلها ما ذكره
في الطلاق على ما لم انه لا يسقط شيئا من حقوق الكفاية وفي ثلاثة النفقة والكسوة والمفروضات
والمهر وقد صرح بعدم سقوط النفقة بالطلاق على ما صاحب البدائع والذي يتعين المصير اليه
على كل مضت وقاض اعتبارا بعدم سقوط خصوص ما تضمنه القول بالسقوط من الاضرار بالنساء
حيث استفتيت وقت تأليف هذا المحل من امرأة لها كسوة مفروضة بمجردها عشر سنين ولم ينفق
لها الزوج ثم رفعته الى قاض وحكم عليه بالدفق فاستعملها يد ما ثم ذهب الى قاض روي
وظلها عنده بغير علمها فحكم له القاض الحق بسقوط الكسوة الماضية ولا يخفى ما في ذلك من
الغور انتهى مختصرا ورواه المقدس بقوله والذي يتعين المصير اليه خلاف هذا وهو ان يقال
تأمل عند الفتوى كما جرت به عادات المشايخ في مثل هذا المقام فان هذا التواضع لم يفرق بينهما
كيف وقفا فتح بها الشجاعة الصدر وفخر مرغباته وذكرته المتون كالوقاية والنفقة و
غيرها والايضا والاصلاح والدرر والغرر انتهى ولم يجب عما استدلت به صاحب من الحكم
المذكور في الطلاق على ما كان ان الرمي لم يتعذر له كما سيأتي **قوله** والفتوى على عدم سقوطها
بالرجوع هذه عبارة جدا هذه الفتوى كما في المنهج فيكون بدلا من قال المصنف بعد نقله ذلك اقول
ينبغي ان يقول على هذا لما في الافتاء بخلافه من الاضرار بالنساء فان الزوج لا يجوز ان يطلق
سجيا فبلا جعها فيسقط ما عليه من نفقة مفروضة والله اعلم **قوله** وبالا لا و ان بالسقوط
مطلقا **قوله** افتا شيخنا الرمي حيث قال نعم وهو مسقط للنفقة المقضى بها مطلقا ولو كان
الطلاق رجعيا كما صرح به في الخلاصة والبرازية وكثير من الكتب وافتى به الشيخ زين الدين
من نجم وولد شيخنا الشيخ امين الدين وفتح فتاويهما وصح به في الثانية والظهيرية وقد نقلها
الباب في علم الحلاق فعلم ان الحلاق رجعي والمصلحة شهرية وقد بحث فيها بعض المتأخرين
بخلافه يرضى مع صريح النقل بالسقوط وقد افتيا فيها موارد كما افتى الصدر الشهيد والامام
ظهري الدين وتوارد النقل فيها واستفاض انتهى والذي نقله الرمي من الشيخ زين الدين فتاويه
ينافي ما اعتمدته في البحر **قوله** لكن صح الشربلا في عبارته المرأة اذا طلقت وقد تجرد لها
نفقة مفروضة قبل تسقط وهذا غير المختار واشاء الى المصنف بصيغة قيل لا يصح عدم السقوط
ولو كان الطلاق بائنا لا يتخذ حيلة لسقوط حقوق النساء وما ذكره الشرح غير التحقيق في
المسئلة انتهى كلامه وفي الترسا ما يوافق فقه حيث قال وفي خزانة المفتين ان المفروضة لا
تسقط بالطلاق على الاصح انتهى **قوله** قال ان الشربلا في **قوله** فتأمل عند الفتوى بانه ينظر

في حال الرجل هل فعل ذلك خلاصا من النفقة او لسوء الخلقها مثلا فان كان الاول يلزم بها وان
كان الثاني لا يلزم وهذا ما قاله المقدس في الترمذ وسنن الترمذ عليه **قوله** لانها صلافة ان والفقير
تستقط بالموت كالرهب والدي والجزية وضمان الفتق بجره وهذا التعليل لا يظهر في الخلق **قوله**
بامر قاضي قديمه لانها لو استندت بغير اذن القاضي فاشتها تستقط بموت احدهما كما لو انفقت
من مال نفسه بجره **قوله** في الصحيح راجع الى كل من الموت والطلاق **قوله** 2 **قوله** لما موافقا لها
ستد انت بنفسه لم يجر هذا في باب النفقة **قوله** وعبارة ابن الكمال اي في الاصلح حيث قال
الا اذا استندت بعد فرض قاضي وقال في نفسه لم يقبل بامر قاضي لان الشرط كونها بعد
فرضه لا كونها بامر ومن هنا ظهر ان فائدة الاستدانة غير مخيرة في المكان اذ حاله القديم
كما توهم عبارة انتهى ان قوله فائدة ثانية وهي عدم سقوطها بالموت وقوله ومن هنا ظهر
اه في ان هذه الفائدة فيما اذا امر القاضي بالاستدانة كما تقدم ان له فوائده ثلاث **قوله** في
ان جيبا به مخالف للمتون والشروع ولا يعول عليه انتهى **قوله** 2 **قوله** المجلة بعد فرض القاضي
او التراجع بجره **قوله** الطلاق ولو بعد الدخول بجره **قوله** 2 **قوله** او ابوه ذلك لما في الولو الجية وغيرها
ابو الزوج اذا دفع نفقة امواته انبه ماردة ان مثلاً ثم طلقها الزوج ليدل الاب ان يسترد
ما دفعه لانه لو اعطاها الزوج والمصلحة بجلها لم يكن لها ذلك فكذا اذا اعطاها ابو الزوج
بجره مختصا **قوله** ولو قاتمة اشارة الى خلاف محله **قوله** 2 **قوله** اذا كانت قائمة او مستهلكة بجره
لها نفقة ما مضى وما بقى فهو للزوم وعلى هذا الخلاف الكسوة انتهى **قوله** 2 **قوله** في بيع
القران وذلك لان دين النفقة دين وجبة ومنه لوجود سببه وقد ظهر وجوبه في حق
المولى لا ذنب فيعلق برقبته فيبيع فيه **قوله** 2 **قوله** ويسعى موبد ومثله ولدام الولد لعدم جواز بيعهم
قوله 2 **قوله** ثم يجوز بغيرا بالتشديد ومفعوله محذوف في ان لشفقة بالتخفيف لازم فاذا عجزت نفقة لزوج
الماني **قوله** 2 **قوله** وبدونه يطالب بغير نفقة بغير اذن الزوج القن او المبر او ولد المولى او المالك
بغير اذن السيد يطالب بالنفقة بعد العتق من بالنفقة المستعينة لا الترة حال رقه لعدم كونها
زوجية قال في البحر وقيدنا باذن المولى لانه لو تزوج بغير اذنه لا يباع في النفقة لعدم وجوبها
لعدم صحة النكاح ولذا لم يقيد المص بالاذن لانه عند عدمه لم تكن زوجة لتجب لها النفقة
انتهى لكن عليه ان يقول لعدم نفاذ النكاح بدو قوله لعدم صحة النكاح لما علم في باب النكاح
الرفيع ان مثل هذا النكاح صحيح موقوف نفاذه على اذن المولى وقال في الفتاوى الهندية فان
تزوج هؤلاء بغير اذن المولى فلا نفقة عليهم ولا مهر كذا في الكافي وان اعتق واحد منهم جاز
نكاحه حتى عتق ويجب عليه المهر والنفقة في المستقبل ومعنى البعض عند الامام بمنزلة المكاتب
كذا في المجلة انتهى **قوله** 2 **قوله** المفروقة اما غير المفروقة لا يباع فيها لسقوطها بمفعو المدة **قوله** 2
اجتمع عليه ما يجوز عن اذنه قال في البحر ولم اره يباع القن في النفقة اليسيرة او تغير
المراة حتى يجتمع لها من النفقة قدر قيمته ان قلنا بالاول فيه اضرا بالمولى ويقتضى ان يباع في
نفقة يوم اذا طلبتها ولم يفده السيد وان قلنا بالثاني فبغير اضرا بها فخطبها اذا كانت
فقيرة وذكر في الزخيرة ما يدل على المراد ولغظها فاجتمع عليه من النفقة ما يجوز عن اذنه
يباع فيه الا ان يفديه المولى انتهى فاذا فرض لها القاضي نفقة شهر فطالب به وعجز عن اداها باع
القاضي ان لم يفده والله تعالى الموفق بالصواب قال في فلو فرض تجده عن يوم هلك يباع فيه عند
عدم فداء سيده انتهى قلت ان نفقة اليوم لا يقال فيه مجتمعة وعبارة الزخيرة صريحة في
الاجتماع وفي المحرم عن السيد انما يباع العبد اذا لم يكن من كسبه ما يفده لا الدين اما اذا
كان فلا يباع رقبته ما بقى الكسب بيه انتهى **قوله** 2 **قوله** ولم يفده ان سيده اما اذا فداه لا يتبدل
حقها في النفقة لا في عين الرقبة بجره **قوله** 2 **قوله** ولو بنت المولى ان ولو كانت زوجة العبد بنت سيده
ثبت لها النفقة لان النفقة في معنى سائر الديون من وجه والبنات تتحق الدين على الاب

فذلك

فذلك ان عبد الاب انتهى في خيرة **قوله** 2 **قوله** لا اشته ان لا يبيع على العبد نفقة زوجته هي امته
مولاه سواء ابوها او لا وانما يبيع على المولى لانه جميعا ملك المولى ونفقة المملوك على المالك
في خيرة وقيد بامته السيد لانه لو تزوج بامته الغير وجب عليه النفقة بجره **قوله** 2 **قوله** ولا نفقة ولده
اه قال في البحر وقيد بنفقة زوجته لان نفقة اولاده لا تجب عليه سواء كانت الزوجية حرة
او امه اما اذا كانت حرة فلا لاولاد احرار ربعي لها والمهر لا يستوجبها النفقة على العبد الا
الزوجية وان كانت المرأة امته فنفقة الاولاد على مولد الامه وان كانت نفقة الام على العبد
لان الاولاد تبع للام في الملك فتكون نفقة المولى لا على المالك لا على الزوج والواجبة **قوله** 2
بل نفقة على امه يعني في ان كانت حرة او مكاتبه اما الامه ومثلها المدبرة وام الولد
فيعلى سيد هن انتهى **قوله** 2 **قوله** لشفقة للام على نفقة بل نفقة على امه ان لشفقة للام الحرة في
الحرية والمكاتبه في كونه مكاتب معها انتهى **قوله** 2 **قوله** ولو مكاتبين ان ولو كان الزوجان
مكاتبين سواء كانا السيدين او سيد واحد **قوله** 2 **قوله** سعى لانه سعى الزوج ونفقة الزوجية مع ام الولد
في الضمير في سعى الزوج وفي امه لا الولد **قوله** 2 **قوله** ونفقة امه على ابية فهي كنفقة امه
فيسويها وما نقله الشرح عن الجوهره يخالف لما في البحر عن الكافي وغيره ولما في الفتاوى
الهندية عن الزخيرة من ان نفقة الولد على امه لانه تابع لها في المكاتبه ولها مكان كسب الولد
لها وارثا الجني يتولى عليها وميراثه لها فكذا نفقة نفقة تكسب عليها بخلاف ما اذا وطئ المكاتب
امته فولدت حيث تجب نفقة الولد على المكاتب لان داخلة مكاتبه ونسب الهندية فيها اذا
كانت المرأة مكاتبه فنفقة الاولاد وعليها انتهى وهي مطلقة لما في الجوهره يخرج على اختلاف
المشايخ **قوله** 2 **قوله** مرة بعد اخرى وذلك لان النفقة تجدد شيئا فشيئا على حسب تجد الزمان على
وجه يظهر في حق السيد فهو في الحقيقة دين حادث عند المشتري بجره **قوله** 2 **قوله** ان لو اجتمع عليه
نفقة امة اشارة الى انه لا يباع فيها بقي من النفقة الاول **قوله** 2 **قوله** ثم على فرضه اما اذا لم يعلم
المشتري بحاله او علم بعد الشراء ولم يرض فله رده لانه عيب على كذا في القدير **قوله** 2
واين الكافي حيث قال في الايضاح والاصلاح ونفقة مهر من القن يباع فيها مرة اخرى لو اجتمع
عليه نفقة اخرى بعد ما يبيع في النفقة يبيع ثانيا وثالثا ورابعا وفي غيرها يباع مرة وفي
الفرق ان النفقة تجدد في كل زمان فتكون ديناً آخر حادث بعد البيع ولا كذا في سائر الديون
انتهى مختصرا **قوله** 2 **قوله** فانه الدرر تبنى للمصدر وهو تقريع على قوله لانه دين حادث المفيد انه
لا يباع فيما يقع من النفقة لعدم حدوثه وعبارة المصدر بعد تزوج امواته باذن المولى
فقد فرض القاضي النفقة عليه فاجتمع عليه الف درهم فبيع بثمانمائة وهو قيمته والمشتري
عالم ان عليه دين النفقة يباع مرة اخرى بخلاف ما اذا كان عليه الف درهم فبيع بثمانمائة
لا يباع مرة اخرى انتهى وهي عبارة الدرر بعينها ولا شك ان ذلك كالصريح في انه يباع مرة
اخرى لان ثمانية الباقية من النفقة بقرينة اخر العبارة وانما كان السهو التصريح بان
دين النفقة في الحقيقة دين حادث عند المشتري ولانه يلزم عليه ان يكون دين النفقة اقوى
من سائر الديون والا لم بالعكس قال في ان عبارتها وان اجتمعت غير المذهب في محله
للمذهب بان يحمل قولهم يباع مرة اخرى على انه يباع فيما تجده من ثمانية المائة الباقية
واحسن من عبارة الشرح عبارة الشرع بل لا حيث قال وفيه شاهد لانه يوجب انه يباع فيها
بقية عليه من الاذن وليس كذلك بل فيما تجدد عليه من النفقة عند المشتري كما هو مشقول
المذهب انتهى ولما كان المتبادر من العبارة هو هذا الوجه حكم الشرع تبعاً لما جازى
وغیره بالسهو **قوله** 2 **قوله** وتستقط بموته وقيل لا يؤخذ المولى بفتح لفوات محل الاستيفاء
ولان النفقة من الصلاة وهي تملك بالقبض وتستقط بالموت قبل القبض نقله عن
المنج **قوله** 2 **قوله** في الاصح وقيل لا تستقط بالقتل لانه خلف القيمة فتستحق اليه كسائر الديون

واما شغل ان لغوات المحل لا خلف كالعبد الجاني اذ اقل بالجنانية وهذا ليس بشيء لان
الدين انما ينتقل الى القسمة اذ كان دينه لا يستعمل بالموت على ما بين فكيف ينتقل من غير الزيل
قوله ويباع في دين غيرها مرة فيه ان يظهر فرق بين النفقة وغيرها فان الدين الحادث في ملك
المولى اذ يبيع فيه لا يبيع في بقيقه عند مولى اخر نفقة كان غيرها والحادث يبيع فيه سواء كان
مهر او نفقة او غيرها الا ان يقال ان سببا النفقة وهو النكاح لما كان اموازا احد استمر
يقال انه يبيع فيه مورا عند مولى متعدد دين بخلاف غيره اشترى مريدا **قوله** لعدم التجرد
في دين غير النفقة استسما هو ان يؤجر ويؤخذ من اجرة ما اذا وعل حقيقة **قوله** ان لها
استسما كغيرها من جملة الغرما يؤيده انها تخا صوم **قوله** قال ابن صاحب البحر **قوله**
في كنفها المراد به مؤن جهرها **قوله** ينبغي على قول الثاني نعم عبارة البحر وقد سلت عن كنف
امارة العبد وتجيزها على القول المنع به من انه على الزوج وان تركت مالا فاجبت بان لا
الان لم ارها صريحة كمن تعليلها لا يوسف بان الكفن كالسوة حال الحياة يقتضيه ان
يكون على العبد ومقتضا ان يبيع فيه كما يبيع في كسوتها اشترى وتابعه على هذا البحث صاحب
النهر جوه **قوله** ونفقة الامة المنكوبة من المعقود عليها قال في البحر واخرج بقيد المنكوبة
المملوكة فان نفقتها على سيدها مطلقا **قوله** اما المكاتبه فلما الحرة فلا تحتاج الى تبوء تبوء
لاستحقاق النفقة لان منافعها على حكم ملكها بصيرة ورثتها احق بنفسها ومنافعها بغيرها
ولهذا لم يبق للمولى عليها ولا في الاستخدام فكانت كالحرية بحد ان تستحق النفقة بغير التبوء
عن نفسها وان لم تستحق وتسقط بالتشور كما تقدم تأثيرة **قوله** ولو عبدان لغيب سيد الامة
اذ لو كان عبده فنفتقتها على السيد بواها ولا زيل في ينظر مالو كان مكاتب للمولى ولعلها
عليه ابو السعود عن الشربل لية **قوله** ولا يستخدمها ظاهرا انه لو استخدمها وجع في مثل الزوج
لا نفقة لها لان التبوء شرط في ان نقدا حدها نفقت وعلله الزيل بقوله بزيوال الموضع
ولو جات الامة من مثل زوجه بعد التبوء وخدمت المولى في بعض الاوقات من غير ان
يستخدمها لم يسقط كما صرح به في الزخيرة بحر **قوله** ولو استخدمها المولى ان ولولايتها كما
سلف في القاموس خدمه بخدمة ويخدمه خدمه ولغير فهو خادم اشترى **قوله** واهله قال في
الزخيرة لو جات الى بيت المولى في وقت والمولى ليه البيت فاستخدمها اهل المولى ومنعها
من الرجوع الى بيت الزوج فلا نفقة لها لان استخدام اهل المولى اياها بمنزلة استخدام
المولى وفيه تقوية التبوء اشترى وانظر هذا المراد بالا هل الزوج او ما هو اعني **قوله**
بواها بمنزلة محل لها النفقة ثم اخذ بها المولى للخدمة وقدرت في يدها شئ سيرة
زيل عن المضاربة وتماه في الى السعود وقد سلف انها لو كانت تخدمه ليلالا نهارا فعليه
نفقة الليل خاصة وقولهم انه لو استخدمها ولو في بيت الزوج تسقط نفقتها محمول
على امدة الاستخدام كما يظهر **قوله** سئل الاول في التبوء لا يجب لانه اذا لم يباها اهل المولى
حتى يقال سئل ولو فرضها قبلها بطل الغرض ولاجل ان كسب المتأبئة مع قوله قبله انما
يجب **قوله** بخلاف حدة نشرت اه لعل الغرض الوجوب النفقة في الامة منوط بالتبوء في
لم توجد لم يجب في الحرة بالتبوء ولو حكم بعدم منع نفسها والتبوء المعبرة ما وقعت
حال قيام النكاح لا بعده اما الحرة بعد الطلاق ما دامت في الحرة في حكم المنكوبة الا ان
التشور اسقطها فاذا عادت وجب **قوله** بالمل لانه قبل السبب بحر **قوله** ونفقة الزوج
الزوجات المختلعة ان سيارا عسارا ورقا وحرية والافصح المختلعا وهذا من جملة بحث
صاحب البحر **قوله** مختلفة بجا لهما ان بجا الزوج مع كل واحد من قال في البحر وفي الزخيرة
والولوا لية وان كان للرجل شوة بعضهن حراير مسلمات وبعضهن امار وميات
فمن في النفقة سواء لان النفقة مشروعة للكفاية وذلك لا يختلف باختلاف الدين والرق

والية لان الامة لا تستحق حقيقة الخادم اشترى وينبغي ان يكون هذا مفعلا فاهرا مرواج من
اعتبار حاله واماعل المفتح به فليس في النفقة سواء لا اختلاف حال من سيارا وعسوليت
نفقة الموسعة كنفقة المعسرة وليست نفقة الحرة كالامة كما لا يخفى ولم ار من شبه عليه
اشترى **قوله** وهذا يجب لهما لانه لقوله تعالى اسكنوهن من حيث سلكتم منهن والسكنى الاسكان
قهرتانه **قوله** في بيت اي في مكان حيث يصلح مأوى للاشخاص حيث احب الزوج لكن يكون بين
جيران صالحين لا سيما اذا كان ممن ينهم بالاذن قهرتانه **قوله** عن اهله من خدة او محرم
كامة واخيه در منتي **قوله** الذين لا يفهم الجها اما الذين يفهم فليس له اسكانه معن لهما
بغيرها غابا الا ان ترضه **قوله** وامته فليس لهما ان تمنعه عن اسكانها معها المختار بحر
لا يطرها بغيرتها كما انه لا يحل ولحق زوجته بغيرتها ولا بغيرتها ابو السعود وعن
الشربل لية وكوه ولحقها بيت قائم او منى عليه او حبس عاقل قهرتانه **قوله** وام ولده
على المختار بحر وقيل انها كالالاكل فلها منعها كما في شوق الملتقى **قوله** من غيره حال من ولدها
لاصفة له والا لزم حذف الموصول مع بعض الصلة قهرتانه اذ التقدير الكا بين من غير راتني
في قال ابو السعود ومقتضى ما سبق في ولده ان يقال في ولدها الا اذا كان صغيرا لا يفهم
الجها ولم ار داتني وفيه نظر فان البيت ملكه فله ان يمنع لمن شاء من المكث فيه بخلاف
طفله وايضا فان طفلها يشغلها عن خدمة الزوج ولو بعد الاحيان بخلاف طفله فهو
قياس مع الفارق واخذ القهرتانه من التعليل لانه ملكه ان ليس له المنع من ملكه الغير
بان كان ملكها والمراد بملكه ملكة الوقت او المنفعة **قوله** مقدار حالها ان في الايسار
والاعسار فليس مسكن الاغنياء مسكن الفقراء افا وده صاحب البحر **قوله** وبيت ابن مائيات فيه
وهو محل منفرد معين قهرتانه وهو المراد بقول المصنف منفرد وليس المراد به المتباعد **قوله**
له غلق بالتحريك ما يعلق وينفتح بالمفتاح قهرتانه وقد اقتصد على الغلق فاذا دونه ولو
كان الخلاء مشتركا فليس لهما ان تطالبه بمسكن اخر وبه قال الامام لان الضرر بالخوف
على المتاع وعدم التمكن من الاستمتاع قد زال ولا بد من كون الخلاء مشتركا بينهم وبين
غيره الا جانب بحر ملخصا **قوله** زاد ابن علي الغلق **قوله** وسفاده ان مفاد ذكر المرافق
وجع جمع مرفق ما ارتفعت وانتفعت صحاح **قوله** لزوم كيف هو بيت قضاء الى حجة سم
كيف لانه يكتف الدا حل فيه ان سيرة **قوله** ويطبخ ان محل يطبخ فيه يجب حالها وينبغي ان يزل
ومحل الشور ان كانت جرت عادة مثله بالخيز البهوت لانه من المرافق **قوله** وينبغي الاقفا
به ان فيقدم على ما في الهداية من اشتراط الغلق فقط افا وده في البحر **قوله** كفاها فلا
يطالب بغير وظاهره ولوجها زها كثيرا لانه لا يلزمه استيجار محل بغيره ككوة ملكها
قوله من احماء الزوج وهو اب من احماء المرأة كما في الهندية لان اقارب الزوج احماء المرأة
واقاربها احماء اشترى في قال في الصياح وحماة المرأة ام زوجها لا نفقة فيها غير هذه
وكل شئ من قبل الزوج مثل الاب والاذ فيه اربع لغات حاشا مثل قفا وحاشا مثل ابوة وحاشا
اب وحاشا ساكنة الميم مرموزة وكل شئ من قبل المرأة فهم الاختان اشترى المراد منه **قوله**
وتقل المص كفاية مع الاحماء حيث قال وفرد في الملقط لعدد الاسلام بين ما اذا جمع بين
امراتين واسكن كلان بيت اضلق على حدة لكل منهما ان تطالب ببيت في دار على حدة لانه
لا يوفد على كل منهما حقه الا اذا كان دار على حدة بخلاف المرأة مع الاحماء فان المأوى
مع الضرائر وفوق الله تعالى اعلم وحمل ما في الملقط على ما اذا كان لا يؤذونها فلا
يضا في ما في الثانية اشترى قلت وبما يحمل على هذا الحمل ما في الهندية عن الظهيرة امارة
ان ان تسكن مع خرتها او مع احماها كامة وغيرها فان كان في الدار بيوت وضرع
لها بيتا وجعل لبيتها غلقا على حدة ليس لها الطلب باخر فان لم يكن فيها البيت واحد

فلهذا ذلك انتهى **قوله** فلكل من زوجته من كلام صاحب الملقط **قوله** على حدة صفة للدار لا البيت **قوله** بامر به بالسكنى بين جيران صالحين قال في الهندية وان سكنها في منزل لم ينعها احد فذكر ان القاض ان الزوج يفرضها ويؤذيها وسالت القاض ان يامر ان يسكنها بين قوم صالحين يعرفون احسانه واساتته فان علم القاض ان الامر كما قالت زوجة على ذلك ومنع عن التعدي وان لم يعلم ينظر ان كان جيرانه هذه الدار قوما صالحين اوها هالكين ولكن سيال الجيران فيمنع ضيقه فان ذكر وشغل الذي ذكرت زوجة ومنع عن التعدي في حقها وان ذكر وان لا يؤذيها فالقاضي يامر الزوج ان يسكنها بين قوم صالحين وسيال عن ذلك فيمنع الامر على جرحه **قوله** حيث لا تتوخم بان تكون المأوى مستقرا لا تستغنى عن المؤسسة لابد من شيئين السكن بجوار الصالحين وعدم الوحشة **قوله** ومفاد ما في السراجية **قوله** فظاهرا ان ظاهره ان السراجية حيث قال وبامر به بالسكنى بين جيران صالحين كذا ايضا ومن النهر **قوله** لكن نظر فيه الشرع بل انه ان بالسكنى المذكورة في البحر حيث قال ليس عليه ياترها بامر او قسرها في البيت اذا خرج او لم يكن عندها احد كما في فتاوى قاضي الهندية وفيه وقد علم من كلامهم ان البيت الذي ليس له جيران غير مسكن غرض انتهى قال ابو السعوي ذكره قاضي الهندية من عدم لزوم الربوع والحيثية فيسكن ذلك قوله بحيث الاستغنى اذا لا يلزم من كون المسكن بين جيران صالحين عدم الاتيان بالمؤنة اذا استوحش بان كان المسكن متسعا كالدار وان كان لها جيران في عدم الاتيان بالمؤنة في هذه الحالة من المضاربة بغير شك لا سيما اذا احتج على عقدها وما في النهر من قوله وهو ظاهر في وجوبها فيها اذا كان المسكن فالجيران الجيران يحل على ما لا يرضى بسكنها فيه ولم تطالبه المسكن الشرعي وهو مال جليل في فلا يستقيم الدرع عليه بما في البحر من ان البيت الذي ليس له جيران غير مسكن شئ فيحصل ان الافتاء يلزم الاتيان بالمؤنة وعدمه يختلف باختلاف المسكن كونه وجود الجيران فان كان المسكن كمالا لو استثنى جيرانها من ثوبها سريعا لما بينهم من القعدة لا تفرق المائوسه واللازمة انتهى **قوله** بامر عن البحر **قوله** ان لم يقد ربحا اتيانها فان قد ربحا اتيانها لا تذهب وهو حسن وان بعض الناس لا يثبت عليه الخروج الى الاب وقد يثبت ذلك على الزوج فتتم وهذا قول ابو يوسف قال في البحر والحق الاخذ بقول ابو يوسف اذا كان الابوان بالصفة التي ذكرت وان لم يكن كذلك يثبت ان ياذن لها في ذريتهما الحين بعد الحين على قدر متعارف والهيجه انه لا يمنعها من الخروج الى الوالدتين ولا يمنعهم من الدخول عليها في كل جمعة وفي غيرها من المأوى كل سنة وانما يمنعهم من الكينونة عندها وعليه الفتوى كما في الخاتمة فلعن الحق به تجزى الى الوالدتين في كل جمعة باذنه وبغير اذنه ولزيادة المأوى كل سنة مرة باذنه وبغير اذنه واما الخروج الى الاهل زائد على ذلك فلهذا ذلك باذنه انتهى ملخصا **قوله** ذميا المراد بالمرء هذا المريض **قوله** فعليه ان ياتى هذه من القيام بخدمته وقيد بالاحتياج لانه لو استغنى عنها بزوجه او رفيقه او اجيره لا يكره **قوله** وان اذ الزوج الخاها رتبها بهذا العريان لا تكون ناشرة فقي لها النفقة صوي وفيه ان نفقتها جزا احتسابا وقد فات **قوله** ولا يمنعها من الدخول عليها ان لا يمنع الوالدتين ولو عليها كما يظهر **قوله** لها الخروج هذا على المفتح به لاعل قوله ابو يوسف الذي قدمه لانه عليه نيته طهر وجها بغير الوالدتين عن الاتيان اليها فالمأوى اول بهذا الاختلاف **قوله** ومنعهم من الكينونة لان الملك قد يحدث منه ضرر على الزوج **قوله** وفي نسخة بين البيوت قد وقعت للمقسطات **قوله** لكن عبارة ملاسكين من الغدار اس في حجة النسخة الاولى انتهى وقال في الكتب وخرجها للحيون ولهم النظر والكلام معها ان وقت شأ وانما ميا قطيعة الرجوع عدم الضرر عليه بدخول بيته وفي شرح النفاية للبرجندس ويغفر من ذلك ان من التعليل انه لو كان في التملك ضرر على الزوج بان وقع منهم الاعزاء على مخالفة الزوج فلهذا منه ايضا واليوم في كلام

بعضهم

بعضهم ليس على ظاهره بل المراد منه الاوقات التي لا يكون للزوج فيها مخالطة معها بالجماع ولا يتعلق به انتهى وفي البحر عن الخلاصة يجوز للرجل ان ياذن لها بالخروج الى سبعة مواضع زيارة الابوين وعيادتهما ونقريتهما او احدهما وزيارة **قوله** والولاية او وليمة النكاح اطلق فيها فشملا ما انما كانت الوالدتين في غير وقت الزيارة **قوله** وان اذن اس فخرجت **قوله** لم منعها من العزل لاستغنى عنها بوجوب كفاتها عليه انتهى **قوله** في البحر قالوا ما نزل ان يمنع امراته من العزل ولا تطوع بالصلاة والصوم بغير اذن الزوج انتهى على سيرة وينبغي عدم تخصيص العزل بل انه لا يمنعها من الاعمال كلها المستغنى عنها لا سيما مستغنى عنها لوجوب كفاتها عليه وكذا من العمل تبرعا للاجبة بالا في انتهى **قوله** ولو تبرعا للاجبة الاتيان بل هو هذا غير صحيح فان شرطها ان يكون حكم ما بعد هذا اذ لا يملكها وها هنا اذ لا يملكها البحر وكذا من العمل تبرعا للاجبة بالا في انتهى **قوله** ولو قاطبة او مفصلة او للمهر في قال وينبغي للزوج ان يمنع القاطبة والفاصلة من الخروج لان في الخروج اضراره وفيه مجوسه لانه وحده مقدم على فرض الكفاية بخلاف في العوض لان حقه لا يقدم على فرض العقب انتهى **قوله** ومن مجلس العلم بغير رضا الزوج ليس لها ذلك فاذا وقعت لها نازلة ان سال الزوج من العالم واخبرها بذلك لاسبغها الخروج وان اشغ من السؤال سبغها الخروج من غير رضا الزوج وان لم يقع لها نازلة لكن ارادت ان تخرج الى مجلس العلم فتعلم مسئلة من مسائل العوض والصلاة ان كان الزوج يحفظ المسائل ويذكرها عند حاله ان يمنعها وان كان لا يحفظ الا ان ياذن لها حيا نازلا وان لم ياذن فلا شيء عليه ولا سبغها الخروج مالم تقع لها نازلة انتهى **قوله** وان جاز بلائتين ان منعه اياها من دخوله لا يدل على حدة دخوله فتقول المحرم وقول النفاية انما تقع من الحام ما لقه قاضيان في اول الفتاوى حيث قال دخول الحام مشروع للنساء والرجال خلافا لما قاله بعض الناس انتهى فيه نظرا فان منعها فيه لا يدل على عدم مشروعيتها ثم نقض عن النفاية ما نصه وحيث الجنا الخروج فانما يباح بشرط عدم الزينة فيعبر الهيئة على ما لا يكون داعية لنظر الرجال والاستمالة انتهى **قوله** قال النفاية شبهة الى باقة فتية من اعمال ابليس **قوله** وعليه ان على اشراط عدم كشف العورات **قوله** في مشغرين ان من دخول الحام قوله بانواعها الثلاثة ان المأكول والمبوس والسكنى **قوله** لزوجة الغائب اما الحاضر فيجب على الاتفاق **قوله** واستحفا البحر حيث قال والخلق المصير الغائب فشملا المنقود وغيره كما في شرح النفاية ولم يقيد فيما عدى من الكتب النفقة بشئ الا في الفتوى الصرفية فانه قال ايجاب النفقة تمام الغائب بشرط ان يكون مدة سفره انشراح وهو قيد حسن يجب حفظه فانه فيما دونها يبرهن حضار ومراجعة انتهى كلام البحر لكن في القهستان في نفقة عرس المتأخر في البلد ويدخل المستقود انتهى مدة سفره لا كما في النية وينبغي ان تفرض نفقة عرس المتأخر في البلد ويدخل المستقود انتهى في وفي المحرم عن البرجندس عن النفقة عن المحرم سوا كانت النفقة مدة سفره لانه لو ذهب القوة وتركها في البلد فلقا في ان يفرض لها النفقة انتهى **قوله** ولو مفقود وهو الذي لا يدري ما له ولا حياته او صورته **قوله** وطغله ان الفقير بجر **قوله** ومثله كبير من المراد به من لا يقدر على التكسب **قوله** وان في مطلقا ولو غير مرفقة لان صفة الانوثة بجر ابو السعود **قوله** وابوية ان كانا محتاجين مطلقا ولو مع القدرة على الاكتساب لوجوب نفقتهما بجر والفقير بخلاف غيرها من الاقارب حيث لا يكره لوجوب النفقة بجر الاحتياج بل لا بد منه من صفة الفقر عن التكسب والاجداد والجدات كالا بولين ابو السعود **قوله** واخيه المراد به كل قريب ذر من محرم من غير الاصول والخروج **قوله** ولا يقضى عنه ذميه قال في البحر وقيد بنفقة من ذكر للاحتراز عن ذم على الغائب فان صاحب لوجوه غريبا او موردا للغائب ثم يامر القاض بقضا الدين وان كان مقرا بالمال وبذميه لان القاض انما يامر في حق الغائب بما يكون تقرا وحفظا لما لكة في الاتفاق على زوجته من ماله حفظ ملكه وفيه وقار ونية قضاء عليه بقول الغير وهو لا يجوز كذا في الزخيرة انتهى قلت في

يستأد جواب حادثته هي ان شخصاً يدعى انه كان مسافراً فربطه فاذا بها شخص ظلم واخذته
 منه قدراً معلوماً من المال انه يدعى الدعوى على وكيله بمصر ليقض له القاض بالدفع من مال
 مؤكده الذي يدعى الوكيل فاجبه بان الدعوى على الوكيل لا تسمع ولا يقضى عليه بالدفع وان
 كان مقرباً بما يدعى من اخذ مؤكده ابو السعود **قوله** لانه قضي على الغائب علة لقوله ولا يقضى
 عنه ونسب لقوله واخبر قال في البحر قيد بالطفل والا بوجوب الاحتراز عن غيره من الاقارب كالاخ
 العم فان نفقتهم انما تجب بالنقض لانه يحتج فيه والنقض على الغائب لا يجوز انتهى واما نفقة
 المملوك فلا يقضى بها لان السيد لو كان حاضراً لا يجبر على نفقتهم بل تكون نفقتهم في كسبهم
 اذا كان حاضراً **قوله** في مال لم يكن له مال فبما في الكلام عليه في المص **قوله** كتبه ادخلت الكافي لا يلزم
 والدنا غير غلة العبد والدراجون وجعلوا البر بمنزلة التقادير لانه يصلح فيه للمضروبة على
قوله اما خلافه كالعروض والعقار **قوله** ولا يباع مال الغائب اتفاقاً اما عند الاصل فانه لا يباع
 على الحاضر فكذا الغائب واما عندها فانه ان كان يقضى على الحاضر لانه يعرف امتناعه لا يقضى
 على الغائب لانه لا يعرف امتناعه انتهى بوجوه ومثله في الهبات وبه يظهر ضعف ما في الحرس عن
 البرجند من ان عروض الغائب تباع في نفقة زوجته عندها لا عند الامام وفي العقار رواه
 انتهى **قوله** عندنا واعلم من يقرب قديماً ذكر لانه لو كان له مال في بيته فطلبت من القاضي
 فرض لها النفقة فان علم بالحكم بينهما فرض لها ذلك الحال لانه ابقاء الحق للمراة وليس
 بقضاء على الزوج بالنفقة كلو اقرب بين ثم غاب وله مال حاضر من جنس الدين وطلب صاحب
 الدين قضاء دينه من ذلك فله له بوجوه وقيد بالاقرار لانه لو انكر فطلبت منه لايستوفى
 لو اقامت البرهان بما ادعته عليه لا تقبل لانها اما ان تقام على الحال فتكون المراهقة بهذه
 البينة تثبت الحال للغائب وهي ليست بحكم في اثبات الملك له واما على الزوجية فلا تقبل ايضا
 لانها بهذه البينة تثبت الحال للغائب وهي ليست بحكم في اثبات الملك له واما على الزوجية
 فلا تقبل ايضا لانها بهذه البينة تثبت النكاح على الغائب والمودع والمديون ليسا بحكم
 في اثبات النكاح عليه **قوله** عند الامام ما تروى بالودعة والمضاربة **قوله** وبها بالاولى
 سبيل الاولوية قال القسستاني والودعة اول من الدين في البداية بالاتفاق كما في قاضي
 وكان لا نال الودعة على شرف التور بخلاف الدين فكان في الصرف منها اولاً ونظر للغائب انتهى **قوله**
 ويقبل قول المودع اه ان بعد القضاء قال في الثانية وبهذا اما القاضي المودع والمديون اذا
 قال المودع دفعت المال اليها لاجل النفقة قبل قوله ولا يقبل قول المديون الابنية انتهى وكذا لان
 المودع أمين واما المديون فيدعي فراغه زمة فلا يصدق بلا اثبات **قوله** او اقرارها بحث
 لصاحب البحر **قوله** ولو اتفقا بلا فرض ضمن المراد بالضم ان في جانب المديون عدم البراءة وبعبارة
 البحر اوضح حيث قال وشار بقوله فرض الى ان المودع والمديون لو اتفقا بغير مال القاضي قال
 المودع ضامن ولا يبرأ المديون ولا رجوع للمنفق على من انفق عليه زخيرة **قوله** وبقرابة الولاد
 افا وان الشرط في الفرض للزوجة شيان اقرار بالمال وبالزوجة وتغيرها اثبات اقراره
 بالمال وبالنسب **قوله** ولو علم باحد من احد الشريطين سواء كان في جانب الزوج او غيره **قوله**
 في الاقرار ان من المودع او المديون **قوله** ولا يمين من ليس للمرأة طلب اليمين من واضع اليد
 لانه لا يستحق الايمان كان ضمن كذا في الثانية من الودعة وبه يثبت شئ من قولهم كل من
 اقر شئ لزم فاذا انكر يحلف عليه انتهى **قوله** في الاصح يرجع الى قوله بما اخذته ومقابلته القول
 باخذ الكفيل بنفسها والا قوله وجوباً ومقابلته قول الخصا في انه حسن **قوله** ويحلفها كان الاول
 بتقديم على الكفيل لان القاضي يحلف اولاً ثم يعطى النفقة وياخذ الكفيل كما في ايضاح الاصلاح
 انتهى وانظر هل يحلفها انها ما اخذت منه نفقة الاطلاق **قوله** وكذا كل اخذ نفقة من الزوج
 والوالدين والاثان ولو كبا اصى والدكور الكبار الزمى ابو السعود ملخصاً قال في الشريعة

بل قد
 وكذلك

وكذا باخذ الكفيل من القريب وللاولاد ويحلفه قال في الجوهرة وياخذ منهم كفيلاً لان القاضي
 تأخذ محضاً وفي اخذ الكفيل نظر للغائب انتهى وكذا في التخييل وفيه ان كيف يحلف الصغير
 فليظن انتم الشريعة واجاب بعضهم بانه يكفي في الصغير بغير تخيل هذا وقد اعترضه البحر والنهر
 على اخذ الكفيل من القريب وللاولاد ويحلفه بانه لا فائدة فيها لانه لو اقر باستيفاء النفقة
 وادعى هلاكها او سرقتها فله باخر فقامل انتهى وفيه ان فائدة طلب اليمين تظهر فيما اذا
 لم يدع الهلاك **قوله** فلو ذكر الصغير ان يحلفها ويحلفها كالمالك ام حيث قال في ايضاح الاصلاح
 ويحلفه انه لم يستوف النفقة ويحلفه انتهى **قوله** ولا كانت ناشئة تقدم ان الناشئة اذا
 عادت ولو غفرت عنها يجب لها **قوله** مضت عدتها قيدياً لانه لو لم تمض عدتها فلها النفقة **قوله**
 انه اوفاها اما باعطاء لها من غير واسطة واما بالارسان **قوله** طوبى له لانه ظهر عند القاضي
 انها اخذت بغير حق **قوله** ونكحت قيد بنكول المراهقة لانه نكول الكفيل ليس بلازم فنكول المراهقة
 يكفي لثبوت الحيار للزوج وان لم يخل الكفيل لان النكول اقرار والا صل اذا اقر بالمال لزم
 الكفيل وان تجدد الكفيل ولا ضمان على المودع لان القاضي بالدفع اليها قد صح فصار كالمضاربة بنفسه
 انتهى ونحو قول الاصل اذا اقر في آخر ما في الميسر وشروح الطحاوي انها لو اقرت انها
 تجتنب فنقضتها فالزوج ياخذ من المراهقة ولا ياخذ من الكفيل انتهى وقد ذكره المؤلف بعد الحق
 ما في الميسر بوجوه اعلمت ذلك نقول الشرح ونكحت لانه لا يملك الاقرار اذا اقرت
 لا يلزم الكفيل فكذا اذا نكحت **قوله** باقاة الزوجية هذا تحت التقييد بالاقرارها وانما لم يقض
 لان المودع والمديون ليسا بحكم في اثبات النكاح **قوله** او النسب المناسب لهما ان
 يقول قبله لا تقض علي غائب باقاة الزوجية او القريب وللاولاد كما لا يخفى انتهى **قوله** ان لم يحلف
 ما لا محذور في قوله في ماله **قوله** ويا موهها بالنسب عطفها على نفرض انتهى **قوله** ولا يقضى بها ان
 بالنكاح وهو موقوف على قوله لا تقض انتهى **قوله** وقال زفر يقضى بها ولا يحتاج الى اقامة
 بينة انه لم يحلف لها نفقة على قوله بوجوه **قوله** لانه لا يملك الاقرار وقبول البينة عليه بالنفقة
 اجازها زفر **قوله** على هذا ان قول زفر **قوله** وهذا من است قال المحمدي ووصلت الى ضمة
 مسئلة وقد نظمت في قصيدة من بحر البسيط سميتها عقود الدرر فيها يقع به من اقوال الامام
 زفر منها في هذه المسئلة التي الكلام فيها قوله سماع قاضي على من غاب بينة من زوجة صح
 للاتفاق يا امل وسنها فتود الرضخ في الصلابة كبرية المشهد وسنها فتود المشتغل كذلك
 وسنها من سح الى سلطان ظالم يبرئ فغزوه وسنها دعوى العقار لا بد فيها من بيان الحدود
 الاربعة وسنها قبول شهادة الاعيان فيما فيه تسمع وسنها ان الوكيل بائناً الخصومة لا يملك
 قبض المال وسنها انه لا يقطع خيار المشتري اذا اراد ان يبرئ من صحتها وسنها انه لا يقطع خياره
 اذا اراد ان يبرئ من صحتها وسنها انه لا يقطع تسليم الكفيل المكفول عنه في مجلس الحكم وسنها
 انها يجب على المراهق بيان انه اشتراه سليماً بكذا اذا نكحت عنده ومنها ان تأخير الشفع النفقة
 شهرها بعد الاشهاد يبطئها وسنها انه اذا اوجع ثلث نفقة وغنم فضاع الثلثان فله ثلث
 الباقية منها وسنها انه اذا قضى الفريم جيد البذل فيوفه فانه لا يجبر على القبول وسنها اذا انفق
 الملتقط على اللقطة وجبها للاستيفاء فهلكت فانه يسقط ما نفقة هذا حاصل ما ذكره في رسالته
قوله وعليه ان على قول زفر **قوله** فلو غاب ولو اقل من مدة سفرها سلف **قوله** لا يقبل بينة على النكاح
 ان ولا يقضى به لما تقدم من انه لا يقضى بالنكاح عندنا ولا عند زفر انتهى **قوله** ان لم يكن عالماً به
 اما اذا علم القاضي فيفرضها لها للاكتفاء بعلمه كما سبق **قوله** بالاتفاق ان كان لها
 مال على نفسها واولادها **قوله** ترجع ان بنفقتها ونفقتهم **قوله** ويجب المطلقة الرجوع اه قال في الهبة
 المعقودة للطلاق تتحقق النفقة والسكنى كان الطلاق رجوعياً او بائناً او تلاقاً حاملاً كانت المراهقة او
 لم تكن خاتمة **قوله** والفرقة بلا معصية الاصل ان الفرقة متى كانت من جهة الزوج فلها النفقة وان

كانت من جهة المرأة ان كانت بحق لها النفقة وان كانت بمعية لا نفقة لها وان كانت بمعين من جهة
غيرها فلها النفقة فللملاعة النفقة والسكنى والمجانة بالخلع والايلا وددة الزوج وبماعة الزوج
ام تنفق النفقة وكذا امرأة العنين اذا اختارته الفرقة وكذا ام الولد والمدرسة اذا اعتقت
وهي عند الزوج وقد بواها المولى بيتا واختارته الفرقة وكذا الصغيرة اذا ادرت فاختار
نفسها وكذا الفرقة لعدم الكفاة بعد الدخول كذا في الخلاصة وان ارتدت او طالت ابن زوجها
او ابله او لمسه بشهوة فلا نفقة لها استحسانا ولها السكنى هندية **قوله** وتفرق بعدم كفاة
ان بعد الدخول فيه وفيما قبل من الحيضات وهو مبين على ظاهر الرواية ان النكاح ينقعه
وللاوليا حق الاعتراض **قوله** ان طالت المدة بتبذير الكسوة وظهور يدها ان الكسوة المعتدة
على التعديل ان استفتت عنها لعقد المدة كما ان كانت عدتها بالحيض وحاضتها الاخر فانه
لا كسوة لها وان احتاجت اليها لمول المدة كما ان كانت مدة الطهر ولم تحض فان القاضي
يفرض لها وهذا هو الذي حرره المحررون في النسخ الواسع وهو كتحريم من مفرقهم من الكلام
كذا في البحر **قوله** ولا تنقطع النفقة المفروضة او ظاهرة سواء استندت باموال القاضي او بالوالدين
في الهندية بخلاف وعبارتها واذا فرض القاضي نفقة المعتدة في عدتها وقد استندت على
الزوج او لم تستند ثم انقضت عدتها قيل ان تعقب شيئا من الزوج فان استندت باموال القاضي
كان لها الرجوع بذلك على الزوج وان استندت بغيرها لم يرد القاضي او لم تستند ان اصله قيل
تنقطع وهو الصحيح كذا في جواهر الخلاطين انتهى ونقل تصحيحه في البحر عن الزخيرة **قوله**
فلها النفقة ويكون القول قولها طالت المدة او اقتصر بجر **قوله** ما لم يحكم بانقضائها فان
حكم به بان اقام الزوج بيته على اقرارها تبرئ منها عن البحر **قوله** ما لم تدع الجدل فلها النفقة
الاستثنائية والغا واقعة في جواب شرط مقدم بقدره فان ادعت الجدل وهذا التركيب يقتضي
انها اذا ادعت الجدل بعد الحكم بانقضاء فلها النفقة الاستثنائية مع ان الذي تقدم في باب نبوت
النسب انها اذا ادعت بانقضاء عدتها في مدة تحتمل ثبوتها بولد لستة اشهر فاكتر من وقت
الاقرار لا يثبت النسب فكيف يجب النفقة الاستثنائية انتهى ح والاول جعلها مسئلة مستقلة كما
صنع في البحر فانه قال وان ادعت جلا انفق عليها ما بينها وبين سنتين من يوم طلقها فان
قالت كنت الحن اني حامل ولم احض وانما ممتدة الطهر الى هذه الغاية واظن ان هذا الذي في
ريح وانا اريد النفقة حتى تنقضي عدته وقال الزوج قد ادعت الحمل واكثره ستان فالقاضي
قال القاضي لا يلتفت الى قوله ويلزمه النفقة ما لم تنقضي العدة اما بثلاث حيض او بله خولها في
حد الاياس ومضى ثلاثة اشهر بعده فان حاضت في هذه الاشهر الثلاثة استقبلت العدة
بالحيض والنفقة واجبة لها في جميع ذلك ما لم يحكم بانقضاء العدة انتهى **قوله** وان شرطه بان
قال على انها ان لم تكن حاملا ردت ما اخذته بجر **قوله** ولو صالحها على نفقة العدة ارباها لم
مسماة لا يبرئها عليها حتى تنقضي زخيرة **قوله** صحيح لانها معلومة بعدد ما قولها للبحر لانها
تحتمل ان عدتها تنقضي سنتين يوما ويحتمل ان تمتد الطهر فيشق عليها هذا الصلح ولم يتكلم
على الحامل اذا صولحت ويكره حكمها وانما هو عدم الصحة لان مدة الحمل تختلف **قوله** ولو
حامله فليس للطلاق ونحوه ما في الشرح في البحر والنهر والهندية والشرع بلائيه ونقل المحققين
عن البرجس اشياء معدة الوفاة الحامل فتجب لها النفقة وفي القهستان عن المضرات قيل
للماملة النفقة في جميع المال فتحصل ان معتدة الموت الحامل اختلاف وجوب النفقة لها الا ان
تكون ام ولد فتجب لها النفقة بالاتفاق من جميع المال لانه لا يرث لها قال في النهر وينبغي
ان يكون معناه اذا جلست امه من سيدها واعترف بان الحمل منه لكنها لم تلد الا بعد الموت
ابو السعود مزيلا وقوله في النهر واعترف له عليه بلازم فان تصديق ورثته بعده كاقراءه
وانما اجتبه الى ذلك لان نسب المولود الثاني ثبت بالسكوت وهو في حال الولادة كان ميتا

قوله بمعيةها

قوله بمعيةها اما اذا كانت الفرقة من قبله فلها النفقة مطلقا بمعية او بغير معية طلاقا كانت
او ضم بجر **قوله** قهستان وعبارة القهستان والكلام مشير الى انه لا سكنى في هذه الفرقة وهذا
اذا خرجت من بيته والا فواجب كما اشير اليه الكفاية انتهى قال ح ولا يقال في مثل هذا قهستان
وكفاية بل قهستان عن الكفاية انتهى **قوله** والفرق بين السكنى وغيرها **قوله** فلا تنقطع كمال
حتى لو طلقها على ان لا نفقة لها ولا سكنى فلها السكنى دون النفقة لان النفقة حقها فيصير الاب
عنها دون السكنى بجر **قوله** بردها بعد البيت قال في الهندية وان طلقها ثلاثا ثم ارتدت والعا
بالله تعالى سقطت نفقتها لا العين الدرة ولكن لانها تحبس حتى تنوب فلا تكون في بيت زوجها
حتى لو ارتدت ولم تحبس بعد بل هي في بيت زوجها فلها النفقة في ذاتها ورجعت الى بيتها فلها
النفقة لزوال العارض وهذا اذا كان الطلاق ثلاثا او باثنا فاما المعتدة عن طلاق رجعي
اذا ردت فلا نفقة لها حيث اولا كذا **قوله** لا يتمكين ابنه ان معتدة البائن كما هو فرض السنة
او معتدة فرقة بغير طلاق وان كانت معتدة عن طلاق رجعي فلا نفقة لها هندية **قوله** لعدم
ان التي فارقت يتمكين ابن زوجها **قوله** حتى لو لم تحبس فلها النفقة ان ان بقيت في بيته كما هو صريح
عبارة القهستان السابقة ويستفاد عن هذه الجملة بعبارة القهستان ويقال بدلها فان عادت
الى بيته عادت النفقة الى اذ الحقت بدار الحرب وحكم لها بما عادت انتهى ح قال في البحر لا
فرق بين المسنتين في الحقيقة لان المدة بعد البيوت لو لم تحبس يجب لها النفقة كما في غاية
البيان والمحيط للمكنة والممكنة اذ الم تفرم بيت العدة لا نفقة لها فليس للمدة او التمكين
وغيره الاستقاط وعدمه بل اذا وجد الاحتباس في بيت العدة وجب والا لا انتهى **قوله** ثم عادت
او سببت او عرفت او لا عرفت **قوله** وهو يشاهد من التعليق بان القاضي كالموت وهو عاين في القهستان
كما قاله **قوله** بقوله من سلمة وعلى ذلك يحتمل ما في النهر من قوله ولو سببت او عرفت فعدت
لا الاسلام ورجعت لا يبرأ عاين في القهستان انتهى **قوله** بانواعها الثلاثة الملبوس والمأوى
والسكنى لكن في ايجاب السكنى نظرا فان الطفل لا يحتاج اليها للبرم الا ان يقال ان وجوبها فيهما
كأن يحضونها وطلبت الحاضنة السكنى كما هو في الحضانة **قوله** على الحرما العبد فان كانت زوجة
حرة او مكاتبه فنفقة الولد عليها وان كانت امه فنفقةها على ما ذكرها ويأتي بعض هذا في الشرع
قوله لطفه هو الولد حيث سقط من بطن امه الى ان يحتمل ويقال حارة طفل وطهلة كذا في المفرد
وقيل اول ما يولد حتى يتم طلقا انتهى ح عن النهر والنفقة على الاب الا ان يبلغ حد الكسب وان لم
يبليح الحلم فاذا بلغ حد الكسب كان للاب ان يواجره وينفق عليه من اجرة وليس له الا ان
ذلك بجر **قوله** والجرح لعل عموم الجميع من حيث اضافته لانه مفرد مضاف الى الاله اطلاقا لغو لان
جمعا اطلاقا قال الله تعالى واذا بلغ الاطفال الاثني **قوله** الفقير كان عليه ان يتول النهر لم
يبليح حد الكسب كما سلف **قوله** على ما ذكره ابن الاعراب ابيه ح كان الاب او عبدا بجر وفي الشرح لغو
شعر مشور **قوله** ان اشهد ان او اذن له القاضي بجر **قوله** لان نوره ان لا يرجع بما انفق ان نوره
الرجوع بالادبانية ان في بيته وبين الله تعالى فيجوز له الرجوع بجر **قوله** ان كان للصغيرة عقار او
اروة او ثيابا وجب له النفقة كان للاب ان يبيع ذلك كله وينفق عليه لانه غني بهذه الاشياء
قوله يكتبان اذا كان قارعا الكسب وان امتنع جسد وقوله او يكف عن سبب الناس بكه
ان يحجز عن الكسب في المقام توزيع افا دة صاحب العبد وليه المراء ومن عبارة المؤلف المحي **قوله**
وينفق عليهم الا نسب عليه وقيل نفقة في بيت المال **قوله** ولو لم يتيسر ان الكسب لم يدر كسبه تجارة
بجر **قوله** ورجع ان اذا كان اشهد او امره القاضي وسياته ان هذا قول ضعيف والله لا رجوع
الا للام موصره **قوله** ولو خاصته الام طاهرة ولو كان النكاح قائما **قوله** ولو لم يدره فحقه للام
انها ارمق بالا ولا مالم تثبت خيا شهاه قال في البحر ومن مشايخنا من قال اذا دعت المنازعة
بين الزوجين كذلك وظهر قدر النفقة فالقاضي بالخيار ان شاء يدفعه الى شقة يدخلها اليها

صباحا ومساءلا يدفع اليها جملة وانشاء امر غيرهما ان ينفق على الاولاد انتهى فالصغيرة يدفع اولا
يرجع الى القاضي **قوله** وما كان في سعة والواو بمعنى او فهو مخير بين ان يدفعها في صبيحة اليوم و
بين ان يدفعها في المساء اليوم الثاني والماء يدفع كذلك لانها تندر خياشتها في يوم **قوله** عن نفقتهم
ان نفقة الاولاد والفقراء موصولة بالزوج او معسر **قوله** تدخل تحت التقدير ان ينفق
المقدر من كان يفرض لها عشرة دنانير نفقتهم والحال انه ينفقهم تسعة او ثمانية لكن اذا
جاء المقدر ون يقول بعضهم يكفيهم عشرة والبعض يقول اقل وهذه الجملة تقيد الزيادة
البيدة **قوله** زيدت ان الى الكفاية **قوله** رجعت بنفقتهم دون حقها لان نفقة القريب تغرض
بعد هلاكها او سقوتها قبل المدة دون الزوجين كما مر **قوله** وفي المنيعة اب معسر ان
يؤاد بالمعسر من اعسر عن الكسب والتكف ليوافق عبارة الزخيرة السابقة **قوله** تؤمر بالام
يا مرها القاضي **قوله** وهي اولاد من الجد الموسر ثمرة المهر حيث قال الام اولاد بالجد من سائر الاقارب
حتى لو كان الاب معسرا والام موسرة وللصغير وهذا بيان ما في الاشياء من كتاب الفرائض المجد
كما الاب الا ثلاث عشرة متلة منها ما في الثانية مات وترك اولاد اصغارا ولا مال لهم ولهم
وجد اب فالنفقة عليهم اثلاثا انتهى وبيان ايضا ما في الوقعات للعلامة عبد القادر رنقا
عن الخاتبة في نفقة ذوي الاسهام حيث قال رجل مات وترك ولدا صغيرا وابا كانت نفقة
الصغير على جده فان كان للصغير ام موسرة وجد موسر كانت نفقة الصغير على الجد والام
في ظاهر الرواية اعتبار بالميراث وفي رواية الخ من الامام كانت نفقة الصغير على الجد كما لو كان
مجانا المجد اب فان كانت الام فقيرة كانت نفقة الصغير على الجد وتجعل الام كالمعسر وحاصل
المناخاة ان ما في الاشياء والوقعات مفروضة حال موت الاب وما في المهر حال حياته **قوله** قال في
الهندية وان كان الاب قد مات وترك اولاد اصغارا كان نفقة الاولاد من انصا بهم وكذا
كل من يكون وارثا فنفقة في نفقتهم وكذا امراة الميت وبعد هلاكه نظران كان الميت قد وص
لما سجل فالوصية ينفق على الصنف من انصا بهم وان كان لم يوص الى احد فالقاضي يفرض لكل احد
من الصغار نفقة نصيبه بقدر ما يحتاج اليه في النفقة على سعة اموالهم وصيغها وبقيتها للصغير
خادما ان كان يحتاج اليه لانه من جملة مصالحه وكذا كل ما كان من المصالح فان كان الميت لم يوص الى
احد وله اولاد كبوا وصغار فنفقة لكل واحد نصيبه ونصيب القاض وصياغ ماله فان لم يكن في البلدة
قاضي فانفق الكبار على الصغار من الصغار الصغار كانوا ضامين في هذه النفقة وهذا في الميراث
بينهم وبين الله تعالى لا الضامن عليهم زخيرة قال مشايخنا في رجلين في سفر اعمى على احد هما فانفق الاخر
مغنى عليه من مال المغنى عليه لم يضمن استجنا وكذا اذا ماتت فخر صاحب من ماله وتماه فيها **قوله**
لا ولادة من الامة بل نفقتهم على سيد الامة الا ان شغل الزوج حقيقهم فنفقتهم عليه والمراد
بالامة غير المالكية اما فنفقتهم عليها لتبقيهم لها في الكتاب **قوله** ولو من حرة بل النفقة عليها
وان كانت امته لمولاه فنفقة الجميع عليه او لغيره فنفقتهم على مولاه **قوله** وعلى الكافرة
ولده المسلم لانه جزؤه واختلاف الدين انما يقطع الارث لا النفقة في الاولاد الزوجية **قوله** كما
سبحي امره شرح قول الكثر ولا نفقة مع اختلاف الدين **قوله** العاجز عن الكسب الذي به زمانة او
اعمى او اشل او ذهاب عقل حموي **قوله** كان في ان تنزوج واذ اطلقت وانقضت عدتها كانت
نفقتها حموي **قوله** مطلعا او لو قادت على العمل قال الشيخ الحموي وليه ان يوجد هاهنا عمل
وان كان لها قدرة **قوله** ومن يلحقه العاريا لكسب بئنا الكرام ان كانوا لا يجدون من يتاجروهم
حموي وظاهره انه لا يشتغل بغيرهم لكسب ابو السعد **قوله** وطالب علم لا يتزوج لذلك
ان الكسب **قوله** لطيفة زمانة قال في الدر المنقي وطالب علم لا يتزوج الى الكسب وهذا اذا كان به
رشد كما في الخلاصة ولذا قال صاحب المنيعة والقنية انا اقول بغيره وجوبها فان قليلا منهم من
البيدة مشتغل بعلم الدين واكثرهم فساد مبتدعة شرهم اكثر من غيرهم يحضرون الدروس ساعة

تجلايات ديكية ضررها في الدين اكثر من نفعها ثم يشتغلون طول النهار بالسخرية والغيبة والوقوع
وغيرها مما يستحقون لعنة الله تعالى والملائكة والناس اجمعين فيقتل الله تعالى البعض في قلوب اباهم
ويشيع من شدة الشفقة فلا يعطون ما هم في ملبسهم ويحرقون في ابونهم بالنفقة وياؤفونهم مع حدة
التأنيف ولو علم السلف بسترهم يحرمون الانفاق عليهم فضلا ان يفرضوا نفقاتهم كذا **قوله**
القهرت ان واما من كان بخلافهم فنادر في هذا الزمان فلا يفرض بحكم الخروج التميز بين الصالح والمفسد
قلت نرى طلبة العلم بعد الفتنة العامة المشتغلين بالنفقة وكيفية تميزهم الكسب عن التحصيل وتوزيع
الاضياء العلم والتعطيل فكان المحتسب ان قول السلف وهفوات البعض لا تنفع وجوب النفقة
كما لا قرب كما في البحر عن القنية وكتب بعض الافاضل بها مشتما لفظها قول طلبة زماننا يحضرون
بما ليس العلم بل ما لمعة ويحلمون في الدرس بلا راجع ويملكون منلة الامير وينفقون كمنفق
الحمد واذ قاموا عن الدرس وسئلوا عما اتى اليهم لم يوجد عندهم شيء من الفوائد ولا في فكرهم
ذرة من العوايد فجل همهم العياط والصياح والتكلم بلا روية ليقال انه تكلم وشيئ النية لا
بارك الله تعالى فيهم انه شغل لا يستحقون عليه شيء لا كثيرا ولا قليلا ولا يجب على اباهم نفقتهم
اولئك كالا نعام بل هم اضل سبيلا انتهى كلام الدر المنقي الحق الذي تقبله الطبائع المستقيمة ولا
تفرعنهم الا ذواق السليمة القول بوجودها لدى الشد لا غيره ولا خرج في التميز بين المفسد و
لظهور مساكن الاستقامة وتمييزه عن غيره وبالله التوفيق انتهى **قوله** لذي الرشد الظاهر
انه هو المشتغل بالعلم الدني المعروض عن الفسق والابتداع الذي لا يتناول في الخلافات الركيكة
المفصلة في الدين ولا يشتغل بالسخرية والغيبة في اعراض الناس ومن انصف بضد ما ذكر فهو غير
ذو رشد كما يستفاد مما سبق **قوله** في ذلك ان نفقة طفله والولد الكبير العاجز والاشبه مطلقا
قوله كنفقة ابويه ان فاتها يجب على الولد من غير ان يشاء ركه الامام والعلم والاعمال والاعمال
والجديات ويجب على الذكور والانات بالسوية لان الحق وهو التاويل يشمل الذكور والانات
في الجور عن البر خدس ولو كان للفقير نبات احدهما فابق في النفقة والاخر عليك نصا باق
كانت النفقة عليهم بالسوية وفي الزخيرة عن الحلوة السوية انما تكون اذا كان التفاوت سبيل
اما اذا كان التفاوت فامساك ان يتفاوت في قدر النفقة وانما وجبت على الولد نفقتهم
لان لها في حال الولد تاويل لقوله عليه الصلاة والسلام افت وما لك لا يملك ولا تاويل لها
في حال غيره ولانه اقرب الناس اليهما فكان اول باجباب نفقتهم عليه ويلزمه نفقة اجاده
وجداته لانها من الاباء والامهات ولو كانا فاسقين وسواء كانوا من قبل الاب والام كما في
الشر بنيلانية ويشترط لهم الفقر ولو كان لهم مشرلا وخادم فقي استحق اجرة المنزل ونفقة
الى دم خلاق ورواية الاستحقاق هي الصواب وبل الخلافة ان الاب لو كان مع فقره بقدر
على الاكتساب يجب نفقة ايضا ابو السعد **قوله** وعرضه ان زوجته وفي الصحاح العوسر بالكسر
امراة الرجل انتهى **قوله** وبه يفتح راجع الى مسئلة الفروع ومقابلته ما روي عن الامام ان نفقة
الولد على الاب والام اثلاثا يعني الكبير اما الصغير فنفقة على ابيه خاصة من غير خلاف قال الشافعي
ووجه الفرق بين الصغير والكبير ان من اجتمع للاب في الصغير ولاية وموئنة حتى وجب عليه
صدقة فله فاختص بلزوم نفقة عليه ولا كذلك الكبير لانعدام الولاية فيشاء ركه الام انتهى
قوله فتي على غيره ممن يجب عليه نفقة عند فقد الاب **قوله** بل رجوع عليه ان على الاب والابن
اذا ايسر **قوله** الا الام موسرة ان فاتها اذا انفقت على الاولاد فترجع على الاب ونفقة الشرج سابقا
عن المنيعة حيث قال وفي المنيعة اب معسر وام موسرة تؤمر الام بالانفاق ويكون دينها على الاب
وهو اول من المجد المعسر انتهى **قوله** قال ان صاحب البحر **قوله** وعليها على الصحيح من المذهب ان
الرجوع انما يكون للام فقط **قوله** فلا بد من اصلاح المتون ان والشروح الواقع فيها اثبات
الرجوع مطلقا كعبارة الزخيرة التي نقلها الشرح فرييا بل فقط ولم يبيها نفق عليهم القربة

ويجمع على الاب اذا ايسر فوجوهة ان كان المراد ان صاحب البعيت ذلك الى الجوهرة فلا يسلم
لكن عبارته عن ذلك ولفظها وحاصله ان الوجوب على الاب المسمى انما هو اذا انفتحت الام
الموسرة والا فالاب كالميت والوجوب على غيره لو كان ميتا ولا رجوع عليه في هذا فلا بد
من اصلاح المقول والشرح كما لا يخفى انتهى وان كان المراد ان صاحب الجوهرة نقل ذلك عن صاحب
البحر في ظاهره ليقضي صاحب الجوهرة على صاحب البحر **قوله** فالام احق لكل وجهه ان لها
من البراضافي فلا بد كما دل على الاحاديث وذلك لكثرة حملها المشاق في حمله ولادته وفضل
وجاهته وقد بين الله تعالى سبب الاحسان في حقها دون الاب بقوله عز وجل صلته امة وهذا
على وجه حملته امة كرها ووضعته كرها **قوله** فالقول احق لانه لا صبر له ولا يمكنه التكليف ولا التكلف
بخلاف الاب **قوله** وقيل يقسمها ان يقسم ما يتوصل من النفقة فيهما من الثلثين **قوله** وعليه نفقة
زوجته اية طاهر اطلاقه لا فرق بين ان تكون زوجة الاب مسلمة او ذميمة وهو مشكل لان النفقة
مع اختلاف الدين لا يجب الا في الزوجية والولاة وقد يقال وجوبها على ابيها هو بطريق التبع لا بغيره
ومقتضى التابع ما لا يقتضي غيره حمولا في رواية انما يجب نفقة زوجة الاب اذا كان الاب
موتيا زمانه يحتاج الى الخدمة اما اذا كان حيا فلا قال في المحيط وعلى هذا فلا فرق بين الاب
والابن فان الابن اذا كان بهذه المثابة يجب الاب عليه نفقة خادمة انتهى وظاهر ما في
الزريعة انهما وهذه الرواية فان القول بالوجوب مطلقا انما هو رواية عزلة يوسف
قوله بل وتزوجها وتسمى بحول على ما اذا كان زنا او موطئا كما هو المذهب صرح به الزخري
قوله فعليه نفقة واحدة بالاضافة فاذا كن موسرات فالوسط او معسرات فالدون لتساويهما
مع الزوج في الفقر وان كان بعضهن موسرا وبعضهن معسرا كان له زوجتان موسرة ومعسرة
فالظاهر ان يدفع اليه نصف نفقة معسرة ونصف نفقة موسرة فان كانت نفقة الموسرة
اربعين والمعسرة ثلاثين يدفع اليه خمسة وثلاثين عشرون منها للموسرة والخمسة عشر للمعسرة
وقد اعتبرنا في الجيع حال الزوج مع الزوجات **قوله** ليؤنعمها عليهن ولهن ان يرضعن امراة
الى القاض ليأمرهن باستدانته ما يكفين وتكون ذمته يدفعها اذا ايسروا ان لم يجدن
من يرضعن وجبت نفقتهم على من يجب عليه لولا الزوج **قوله** وفي المختار والمتقي اه بخلاف ما
قبحه المصنف باب المهر واقدم المؤلف ولفظها ولا سلطان الاب بمهر ابنه الصغير الفقير اما
الغنى فيطالب ابوه بالدفع من ملائمة لانه مال نفسه اذا تزوج امراة الاضمة على المعتمد كما
في النفقة فانه لا يؤخذ بها الا اذا ضمن ولا رجوع للاب الا اذا اشهد على الرجوع عن الادانته
ووجه المختار ان التبع يعلل بوجوب الوجوب ولم يقيد بالضرر والذى يظهر انما هو المعلول
عليه لان ذكر الشئ في غير محله قد يتساهل او ما تقدم في المهر بحول على غير الفقير الزمن والصغير
الفقير والله تعالى اعلم بالصواب **قوله** لقدر اقدر اسمه عبد القادر بن يوسف كما ذكره اول
خطبة الكتاب المذكور **قوله** ويجيب الاب اه الظاهر بثبوت الرجوع له كما في النظائر الآتية **قوله**
امراة ابنه الغائب انما قيد به ليفيد انه لو كان حاضرا لا تكفره بغيره وعلى ذلك يحمل ما في النوا
قبل هذه العبارة من قوله رجل معسر من ولد عيال هل يجيب عن نفقة على نفقة عياله ان كان
من عليه نفقة انباء يجيب على نفقة زوجة ابنته وان كان ابلا يجيب على نفقة زوجة الابن لان
زوجة الاب تحتمه وخدمته الاب على الابن واجبة فنفقة من يخدم الاب على الابن واجبة حتى
تخدمتها كخدمته ولا كذلك زوجة الابن انتهى **قوله** لترجع بها على الاب ان الغائب وتقال
مثله فيما ياتي وهذا لا يخاف ما قدمه من تصحيح لانه لا رجوع الا لام لان ذمته في الغيبة وذلك
في الاعسار **قوله** ليجمع على زوج امة او على ابيه وقد صرح به في الوقعات وزوج الام يشمله
قوله وكذا الاب بعد ان يفجر على النفقة ويجمع بها على الماتية **قوله** لو كان للبعث ام مطلقة وقد
خرجت من العدة فاحتاجت الى ان ينفق عليها من كسب ولدها فلذلك لان الاب مع احتياج

اليه فله ان ياخذ منه قدر حاجته فكذا الام انتهى واقعات **قوله** واقرب الوصية ان بالامر **قوله** ولا
يعلم ذلك ان الامر **قوله** لو المنفق عليه صغير لانه هو الذي يحرف عليه الوصية اما الكبير فالنفقة عليه
تبرع تحت الوصية اذا اشترى من مال نفسه كسوة للصغير او ما ينفق عليه يرجع اذا اشترى عليه ذلك
وانما شرط المشية لان قول الوصية يقبل في حق الاثافي لا في حق الرجوع بلا اشهاد بنارية
وفي الغيبة والخلاصة ان له الرجوع بالثمن وان لم يشهد بخلاف الابوين ويقبل قوله لكل
ما يدعيه من الاثافي الا اثنتي عشرة مسنة والاصل ان كل شئ كان مسلطا عليه فانه يصدر
فيه وما لا فلا والاب يملك ما يملك الوصية بخلاف الجد والاب اعارة طفله اتفاقا لا ماله على الاثر
ولو اشترى لطفله ثوبا او طعاما واشهد انه يرجع به لوله مال والا فلا لوجوبها عليه ومثل
لو اشترى له ثوبا وعدا فيجمع سواء كان له مال ام لا وان لم يشهد لم يرجع كذا عن ابي يوسف
وهو حسن يجب حفظه وانما كتبه هنا لكثرة الاحتياج اليه فليحفظ انتهى من الدر المنق **قوله**
وقيل لا طاهره ان القولين على حد سواء وفي الدر المنق ان كل من قام عن غيره بواجب بامره
رجع بما دفع وانما لم يشترط كالامر بالاثنافي عليه وبقتضا ذمته الا في مسائل امره بتفويض
عن هبته وباطعام عن كفارة وباداء ذكاة ماله وبان يهرب فلا عين فلا رجوع وكل موضع
يملك المدفوع اليه مقابلا يملك مال فان المأمور يرجع بلا شرط والا فلا انتهى **قوله** وكذا كل
ما كان مطالبا له ان فانه يرجع بالامر بلا شرط الرجوع **قوله** كجناية صورته جنة على شخص
وقضى عليه بالارش فامر شخصه بدفعه عنه فله الرجوع بما دفع وان لم يشترط الرجوع **قوله**
ومؤن ماله كالعقد والخراج قوله ثم ذكر ان صاحب الفصولين **قوله** ان الاب يدان الذي اخذ دار
الحية **قوله** ليأمره ان يلحقه بغيره قال في القاموس ما دره على كذا طالع به **قوله** خلفه ان من
ابن الكفار او السلطان **قوله** قيل يرجع ظاهرا هو الرجوع ولومن غير يقين قدر ومن غير
اشترط الرجوع **قوله** وقيل لا بل الا ان يشترط الرجوع وانظر هل يشترط مع ذلك تعيين المقدار
من الامر **قوله** في الصحيح وبه يفتح وجهه ان ذلك واجبا عليه شرعا ولا مطالب له من جهة العباد
قوله وليوعلى امة اسماعه ان الامة التي هي في عقد النكاح او المطلقة **قوله** بل ديانته ان تؤمر
ديانة لانه من باب الاستخدام وهو واجب عليها بحره وهذا قاصر على غير المطلقة **قوله** الا اذا
تعتت بان لا ياخذ لبن الغيبة ولا يوجد من منعه او يوجد ولكن لا ترضع بلا اجرة وليس
للاب وللصغير مال انتهى عن الدر المنق واخيرا رهاه هذه الصور متفق عليه كما يفاد
من البحر **قوله** كما هو من الحضانة حيث قال المصنف والشرح ولا يجبر من له الحضانة عليها الا اذا
تعتت لها بان لم ياخذ ثمن غيرها او لم يكن للاب ولا للصبي مال به يفتح خاتمة وهل تجبر
بلا اجرة كما في الحضانة **قوله** تجبر على ابقاء الاجارة يعني فيما اذا استوجرت شهرا مثلا فليما انفق
الشهرا بت ان ترضعه وقد تعتت وهل تجبر على الاجارة اجدا اذ لم يوجد غيرها او وجد
ولم يقبل الا ثمنها ام يقدى بالدهن فليجمع انتهى **قوله** لان الحضانة لها اما اذا استقطت
الحضانة فالامول للاب وظاهر هذا التعليق ان كل من ثبت لها الحضانة في حكم الام **قوله** ولا يلزم
النظر المكث عند الام فلها ان ترضع وتعود الى منزلها كما كمالها ان تحمل الصبي الى منزلها او
تقول اخرجه فترضع عند فناء الدار ثم تدخل المولد على الوالدة **قوله** مالم يشترط ان المكث في
العقد **قوله** خلا فالزخيرة والتجربة ام المولغ فيها حيث قال الجوز استجى رها من مالى الصغير لعدم
اجتماع الواجبين على الزوج وهما نفقة النكاح والارضاع قال في النهر والوجه مشكوك عدم
الجواز ويدل على ذلك ما قالوه من انه لو استأجر من كسوة لارضاع ولده من غير حاجته من غير ذكر
خلا فالانه غير واجب عليها مع ان فيه اجتماع اجرة الرضاع والنفقة في مال واحد ولو صلح ما بين
لما جازها فتدبره انتهى ان بل المانع انه واجب ديانته لكن في المحور عن البرجندى معزيا للمصنف
ما قلناه ذكر ابن رستم عن محمد انه اذا استأجر الاب امة من ماله حال قيام النكاح يجوز ان ينفقها

لست مال الرضيع فيجوز ان يستوجب الاجرة ماله بمقتضى الارضاء بالشروط والفتوى على هذه الرواية
انتهى في يفتح بما في الرخصة والمجيب **قوله** في الاصح قال بعضهم انه ظاهر الرواية كما في الفتحة القديمة ومقابل
الاصح انه لا يجوز استيجارها لان النكاح قائم في بعض الاحكام **قوله** كما استيجار من مملوكة اه ان فانه
جائز لان لم يجب عليها ارضاعه بخلاف الام لانه وجب عليها ارضاعه وبيانه بـ **قوله** وجو احق
اه لانها اشفق فكان النظر للصبي للدفع اليها **قوله** بعد العدة وكذا قبلها الا انه ذكره ليصح
قوله اذ لم تطلب زيادة اه **قوله** لو رددت اجرا مثل ان ولد كان الذي تاذنه للاجنبية دون
الاجر المثل وطبقة الام اجرا مثل فالاجنية اولا **قوله** احق منها ان من الام حيث طلبت شيئا ولم
يعيد واهنا يكون الاب معسر كما في الحضانة **قوله** ان في الارضاء فغند ذلك يتاجر الاب لم
من يرضع عندها **قوله** فلام ان ولو وجدت متبعة بها حيث كان الاب موسرا اما اذا كان معسر
والقيمة غيرهما من الاجاب تقبله بما ناله ثمنه ودفعه للمتابعة فليحفظ الفرق بين الحضانة
والارضاء **قوله** كما صرح في الحضانة **قوله** وللرضيع النفقة والكسوة ان فذلك صارت على الا
ثلاث نفقات اجرة الرضاع واجرة الحضانة ونفقة الولد من صابون ودهن وفرش وعظا
وفي المجتبى واذ كان للصبي مال فيؤثر الرضاع ونفقة بعد العظام في مال الصغير بحد وسكت
عن المسكن التي تحفته فيه والذين في معنى المفق المختار ان السكنى في الحضانة على الاب وهو
الاظهر حموي عن شرح الوهباني **قوله** وللام اجرة الارضاء بلا اعتداد جارة بل يستحق
بالارضاء في المدة ومن قال خلافة عليه اثباته حموي عن رمز المقدس فيكون هذا مستثنى
من قولهم ان الاجرة لا تلتزم من غير عقد جازة الا في الثلاثة المشهورة فتضم هذه الثلاثة
قال في البحر واكثر المشايخ على مدة الرضاع في حق الاجر ولو ان عند الكل حتى انما لا يستحق بعد
الحولين اجماعا واستحق في الحولين اجماعا وفيه لو لم يستحق بالحولين حل لها ان ترضعه بعد
هما عند عامة المشايخ الا عند خلف بن ايوب **قوله** وحكم الصلح كالاستيجار فيها صح في الاستيجار
صح فيه الصلح على الاجرة ونقل في البحر عن الزخيرة انه لو صلحت المرأة زوجها على اجرة الرضاع
على شيء ان كان الصلح حال قيام النكاح او في العدة عن طلاق رجعي لا يجوز وان كان على طلاق
باين واحدا او ثلاثا جاز على احدهن الروايتين لان الصلح على ان يعطيهما شيئا لرضع ولدها
استيجار لها وان صالح عنها على شيء بغير عينة لا يجوز الا ان يدفع ذلك في المصلحة لا يكون
بيع دين بدين انتهى وهو بيع ما عليه من الاجرة بالمصلحة به **قوله** جاز الاستيجار حتى ان تكون
غير مستعدة امره عدة باين وغيره بالجواز اشارة الى انها تلتزم بمجرد العمل وان لم يحضر عقد
وقدم **قوله** ووجبت النفقة خرج بذلك ما اذا لم يجب كما اذا خالفته عليها فانه لا شيء لها
حينئذ **قوله** بل تكون ان المرضعة اسوة الغنماء ان غرما الزوج **قوله** لانها اجرة ولا توقف
على القضاء كما في البحر ان ولا تسقط بالموت **قوله** ولا نفقة ان حتى تسقط بالموت **قوله** ولو صغيرا
الوجوب على الصغير بمقتضى الوجوب في ماله لعدم تعلق خطاب التكليف به في الفروع انتهى
قوله سيار الفطرة وهو بيان يملك نصاب حرمان الزكاة **قوله** على الابح مقابلة ما في الاجناس
من اشتراط نصاب الزكاة قال الصدر وبه يفتح انتهى **قوله** وبيع الزبيعي والكمال اتفاق
فاضل كسبه هذا تقييد لقول بالنصاب قال في النهر عن الفتى هذا اذا لم يكن كسوبا فان كان
كسوبا يعقبه قول محمد وهو ان اليسار بما يفصل عن كسبه كل يوم حتى لو كان كسبه درهما
وكيفيه اربع دنانق وجب عليه وانقاذ القريب وهذا يجب ان يعول عليه في الفتوى انتهى وقال
في الدر المنقي القويح بانه قول آخر وكذا يستفاد من البحر لا تقييد والذين نظروا في الفتى
توفيق بين القولين لا تقييد في البحر فلو كان كل منهما كسوبا يجب ان يكسب الابن وينفق على الاب
في اجاب نفقة الولد بحد والفقير قتل هو ظاهر الرواية لان معنى الايتام في الكلام الى الكفاية والفقير
اكثر فيه في التقييد المحرم بقوله تعالى ولا تغفل لهما اي كذا في الفتى القديم **قوله** ان المكسوب يدخل

ابو في نفقته ان وان لم يملك نصابا فلهذه العبارة مؤيدة لما قبلها من كلام الزبيعي والكلام
والمداد ومنها انه ينفق عليها فاضل كسبه كما تقدم وفي الدر المنقي لو لم يفصل كسبه شيء فلا شيء عليه
كأن يوم ويانه ان لا ينفق والده انتهى **قوله** للفقير من المحتاج وبه غيره في البحر قال واذ لم يكن
محتاجا لم تكن نفقته عليه لا يجوز له ان يسبق ماله ابنه انتهى **قوله** الموسار ولو بالاكسب على
ما تقدم **قوله** ما يكفيه وسوقه ما فوق الكفاية بانتم به بحر **قوله** ان ابا اما اذا اعطى فخير والسر
قوله ولا قاض ثمة وبوجود قاض ثمة بانتم به بحر **قوله** النفقة ان الطعام والشراب و
الكسوة والسكنى حتى لا يحد من بحر **قوله** لا اصوله ولو من اهل الذمة لاهل الحب كما في البحر
وانما وجبت لهم بقوله تعالى وصاحبهما في الدنيا معروفا وانزلت في الابوين الكافرين وليس
من المعروف ان الابن يعيش في نعم الله تعالى ويتركهما يموتان جوعا والاجداد والجدات و
من الابرار والامهات لانهم سبب في احيائه فاستوجبوا عليه الاحياء بمنزلة الابوين مالم تكن الام
متزوجة فان نفقتها على الزوج كذا في البحر **قوله** الفقراء شرط الفقر لانهم لو كانوا ذوي مال
فاجاب النفقة في ماله من اجابها في مال غيره بخلاف الزوجة **قوله** والمول للملكه اليسار
ان لو ادعى الولد غنى الاب والماله الاب فالقول للاب والبيتة للابن لا ثباتها خلا في الظاهر
قوله بالسوية فلو قضي بالنفقة على الوالد لكان للاب قابله ان يعطى الاب ما يجب عليه فالقاضي
باموال اخذ بان يعطى كل النفقة ثم يرجع على الاخر بحسبه في خيرة والقول بالسوية هو الصحيح في
الخلاصة وبه يفتح وفي فتح القدير وهو الحق لتعلق الوجوب بالولاد وهو يشملها بالسوية
بخلاف غير الولاد لان الوجوب يعلق فيه بالارث انتهى **قوله** وقيل كما الارث هو سواته عن
الامام في قهستان **قوله** والجوينة نصريح بمعلوم لان الكلام في نفقة الاصول **قوله** النفقة على
البيت ام في المسئلة الاولى والميراث بينهما وانما وجبت على البيت لانها اقرب **قوله** ان بنتها ان
في المسئلة الثانية ومثل الاثنى الذكر والميراث للاخ وذكر الاخ هنا خروج عن الموضوع لانه في
نفقة الاصول على الفروع ولو كان المسلم الفقير ابن نصراني واخ مسلم فالنفقة على الابن والميراث
للاخ **قوله** لانه لا يثبت الارث على لقوله والمعتباه والوليل على عدم اعتبار الميراث في هذه
النفقة انه لو كان احدا بيته ذميا فالنفقة عليها وان كان الميراث للمسلم منها بحر **قوله** الا اذا
استويا من في القريب كجد وابن ابن اذا كان رجل فقير له جد وابن ابن موسر فنفقة عليها
كارتها منه لا سواهما في القرب منه حيث يدل كل منهما اليه بواسطة واحدة فسد من النفقة على الجد
والباقي على ابن الابن وهذا الحكم وان كان في نفسه مستقما لكن لا ينافي ما نحن فيه اذ كلامنا في انفاذ
الفروع على اصله وهذا المثال من قبل ان ينفق على الشخص اصله وفروجه انتهى **قوله** ثم يجيب في الاستثناء
بان الابن والبيت مستويان في القرب وقد سوتهم في النفقة ولم ينفقوا في الميراث **قوله**
الامرج استثناء من الاستثناء والمعنى انه عند التساوي ينفق في النفقة الارث الا اذا ترجح احد المتساويين
فكون عليه اعتبارا لذلك المبرج وسيقت اعتبارا للمساوي **قوله** ترجحه ان الولد ارث له جرح
وجوب النفقة عليه **قوله** انت وما لك لا يملك المقصود الخ على الكلام الاثنا اباهم وليس الميراث
الملك حقيقة بقربته انه لم يقصره على المال بل جعل ذاته في ملك ابيه مع انه ذاته حرة لا يملك
لاحد من الخلق **قوله** لاهم وابواب فكارتها ان فالنفقة عليها على قدر ارثها اثنا لان
الام وان ترجحت عليه بالقريب يرجح عليها بكسبه اب فتساويا وهذا المثال ليس بها نحن فيه بل
من قبل اتفاق الاصل على فروعها فذكره قوله ولطفه الفقير كما هو ظاهر وكذا المثال
الذي بعده انتهى **قوله** فعلى الام لان اب الاب لما سوا من الام وكان اب الام او في جواب
الاب لكونه جدا فاسد كان ادع من الام بالضرورة فقد تمت عليه انتهى **قوله** فعلى اب الام
لانه من الاصول والعلم من حوائج الابرار انتهى **قوله** واستشكل في البحر كنفقة عن القنية وانما
شبه اليه لانه اقرب **قوله** فكارتها ان فقد جعل العم في منزلة الام وفي المسئلة المتقدمه جعل اب

الام متقدم على العلم فيلزم منه ان تكون النفقة على اب الام مع الام لانه حيث تقدم علم مساويها و
هو العلم تقدم عليها مع انهما او صيها على الام وايضا مقتضى تقدمهما على ابها ان تقدم علم الام لان
اباها متقدم عليه فكيف تكون عليها كما شرهما **قوله** قال ان صاحب البر عبارة عن النفقة
علم وجواب الام فنفقة على اب الام وان الميراث العلم ولو كان له ام واب ام موسرين فعلم الام
وفيه اشكال فوس انه ذكر في الكتاب اذا كانت له ام وعم موسرين فالنفقة عليها اثلاثا فلم
يجعل الام اقرب من العم ولزم منه ان تكون النفقة على اب الام مع الام ومع هذا او جها على
الام ويتفرع من هذه الجهة فرع اشكال الجواب فيه وهو ما اذا كان له ام وعم واب ام موسرين
ففيتم ان يجب على الام لا غير لان اب الام لما كان اول مع العلم والام اول من ابها كانت الام
من العلم لكن يتكرر جواب الكتاب ويحتمل ان تكون على الام والعم اثلاثا انتهى **قوله** ويجب لكل
من رحم محرم لكن لا يجب ادائها الا بالقضاء والرضا بخلاف الاصول والفروع والزوجة ولو لم
لا يقض لها على الغائب وليس لهم اخذ شيء طهر واب من جنس النفقة بخلاف الاصول ونحوهم حرم
وهو مقيد بان يكون من يجب نفقة حراما لو كان ذوا الرحم المحرم عبدا او امته او مدبرة او
ام ولد فلا نفقة لهم على ذوا الرحم المحرم منهم لانها واجبة على موااليهم برجنس وقيد بذن
الرحم لانه لو كان محرما غير ذن رحم كالام من الرضا لا يجب نفقة واخرج بالمحرم ابن العم فلا
يجب عليه نفقة قال في الجرد ولا بد ان تكون المهرية بجهة القداة لانه لو كان قريبا محرم بالام
جهتها كان العلم اذا كان اخا من الرضا فانه لا نفقة له كذا في شرح الطحاوي والخلق المص
فيمن تجب عليه هذه النفقة فشمع الفسخ الصغير والفتنة الصغيرة فيؤمر الدوم بدفع نفقة وتزويجا
المحرم بشرط كفاية النفع الواسع **قوله** ولو كانت الانثى اه تصير للاطلاق **قوله** صحته ان
قارده على التكسب لان الاثنية صفة عجز **قوله** لكن عجز الاول ابقاء المص على حاله لان العجز بلكن
يشترط له تقدم له نكح او نكح او تقطع علم الاثبات **قوله** كعمي افاد انه ليس من الزمانة وينا فيه ما
في شرحه للمنفق حيث قال اعلم ان الزمانة تكون في ستة اعم وذات اليد والرجلين وناهي
اليد والرجل من جانب والاخرى والمفلوج كما في كلام الصغار في ذكر الامم مستدرك كما في
الفتاوى وفي ابقاء موسر الزمانة الحب والناهية **قوله** وعنه سلكوا في ان قال في القاموس غيرة
كيفية عشها وعشها ونقص علقه واذا في المصباح انه يفتح التاء وجعله من باب فقه قد
سلف **قوله** او لكونه من ذوا البيوت من الذين يلحقهم العار بالكتاب **قوله** او لا يلحقه الكسب بخلاف
الحار والميرور متعلقا بالكسب وهو بالحار المهرية والناهية ووقع في نسخة بحدثة بالحار المهرية والناهية
ان المهرية وجهه بالاكتساب والعبارة الاولى **قوله** او طالب علم ان كان لا يهتم الى الكسب
وهذا اذا كان به رشد انتهى من شرحه علم المنفق **قوله** فيقيد ان لا بد ان يكون من تجب عليه
موسر واختلاف في اليسار على اربعة اقوال صح منها قول ابن ابي عمير مقدور بنصا ب الزكاة حتى
لوا نفقة منه ودرهم لا يجب وبه يفتح فانها انما تصاب حرمانا الصدقة وهو النصاب الذي
ينام قال في الهداية وعليه الفتوى قال في البحر وهو الاربع **قوله** حاله الميرور والاول جعله مالا من
ذن رحم محرم لموسر الكل وفي نسخة فقرا **قوله** بحيث كل له الصدقة بتفسير النفقة وعدم الحل
يتحقق بمالك نصاب صدقة المفطر ومقتضاها اذا كان له اقل من نصاب لا يلحق انما ينفق
منه على نفسه بل يجب نفقة على قديسه ذوا الرحم المحرم منه وفيه نظر **قوله** ولو لم ينزل وخادم
وهو يستحق نفقة الخادم بحرم **قوله** وعلى الوارث مثل ذلك ان مثل الرزق والكسوة التي تجب
على المولود له فانما ط الله تعالى النفقة باسم الوارث فوجب التقدير بالارث **قوله** ولذا ان
للالة الشريفة حيث عبيد فيها بعلى المفيدة للارث **قوله** يجب عليه ان على الاتفاق كما في المنق
قوله فقير ولا بد ان يكون عاجزا عن الكسب **قوله** له اخوات متقدقات ان اخ شقيقة و
اخت لاب واخت لام **قوله** عليهن اخا شامس المسئلة الغريفة من ستة للشقيقة النصف ثلاثا

وللاخت لاب الدوس ثلثة الثلثين وللاخت للام الدوس فرضا والدوس السادس يرد
عليهم فعلم كل منهن قدر نصيب والمسئلة الروية من خمسة والنفقة تجوز عليها **قوله** فسد بها
على الاخ لام ولا شئ على الاخ لاب لانه ليس يوارث فانه يجب بالشقيق لقوة **قوله** وكذا لو
كان معهن من الاخوات الاثنا في المسئلة الاولى او معهن من الاخوات المذكورة المسئلة الثانية
فان الحكم لا يختلف **قوله** كارتة مفرد مضاف الى المفعول ان كارتهم اياه **قوله** ليصير وارثته
ان ويقض عليهم بالنفقة وما يجعل الابن كالمعدوم لا نصير الاخوة والاخوات وارثته فيقضي
ايجاب النفقة عليهم **قوله** على الاشقا فقط اسما وبالجموع ما فوق الواحد واراد الشقيق في الاخوة
والشقيقة في الاخوات فيجب النفقة على الشقيق وهذه لانه يرث مع البنت ويجوز غيره وقد
تقدرا ايجاب النفقة على البنت ويجب على الشقيقة خاصة لانها وارثته مع البنت فان الاخوات
مع البنات عصية فارتة بينهما نفيان وقد تقدرا ايجاب النفقة على البنت فيجب على الاخوات
وعند التعدد ان تعدد الموسرين والمعسرين والاول ان يقول وعند الاجتماع لان التعدد
تحقق في المسائل السابقة وعبارة الميرور ولوا جميع الموسرون والمعسرون ووجبت النفقة
على المعسر من اعتبار المعسرين اخا في حق اظهار قدر ما يجب على الموسرين **قوله** ثم يلزمهم الكل
ان يلزم الموسرين كل النفقة **قوله** فالنفقة عليهم ارباعا لان النصف في الارث للشقيقة و
الدوس للام والدوس للاخت لاب والدوس للاخت لام وكان نصيب الشقيقة والام اربعة
فريع النفقة على الام وثلاثة ارباعها على الشقيقة انتهى 2 ولو لم يغير المعسر في الحاشية
النفقة اخا شامسا اعتبار المسئلة الرد فانها تقدر من سهاهم وقد اجتمع النصف ويجوز ان يشاء
والثالث ويجوز ثلاثة فالجميع خمسة ثلاثة على الشقيقة واثنان على الام كالارث كما يعلم من
شرح الحجية **قوله** اهلية الارث ان كونه وارثا في الجملة لانه الحالة الواضحة ولا شك ان
الحال في الصورة الآتية وارث في الجملة **قوله** ان الرضاع الاول ان يزيد المحرم كما هو في
التقدير **قوله** اذا لا يتحقق الا بعد الموت ان ولا نفقة في فتو له مقل وعلى الوارث مثل ذلك
معناه والله تعالى اعلم الرزق والكسوة واجبان على من هو اهل لارث ذلك المتفق عليه في
الجملة **قوله** على الحال ان وان كان ابن العم هو الوارث وحده في الحال انتهى 2 **قوله** ولو استويا
في المهرية ان مع استوائهما في اهلية الميراث **قوله** سيج الوارث في الحال ان يتقدروا موت المتفق
عليه وان ترك موروثا **قوله** ما لم يكن معسرا الغيرة فيكون للعم **قوله** فيجعل كالميت وتكون
النفقة كلها على الخال من غير رجوع على العم اذا سير كما مر التبعة عليه **قوله** يجب الا بعد اذا
غاب الا قد صورته له ان شقيق وان لاب وهما موسران فغاب الشقيق يجير الاخ لاب على
النفقة وقد اشرح هذه العبارة في الفروع عن الواقيات فالاول حذفها **قوله** ويرجع
على الزوج اذا سير هذا ما تقدم ان الرجوع انما يثبت للام فقط على الاب دون غيره **قوله**
على من رحمه كما ملوك وذلك بان يكون محرما من النسب **قوله** وكذا ان يكون النفقة انما يجب على
من رحمه كامل **قوله** قولهم ان في مسئلة الخال وابن العم **قوله** فافهم فيه على ان هذا الكلام
متعلق بكلام السابق وهو قوله فنفقة من له حال وابن عم **قوله** بها جنة زادة ليعيد اليه
المقصود انتهى عن الاتفاق على غير من ذكر **قوله** الا لزوجه صورته تزويج المسلم كتابية **قوله**
والاصول بان يسلّم الولد والباء فيميان **قوله** عملوا او سفلوا اشار به الى انه المراد بالامول
ما يعم الابوين والا حاد والحيات وبالفرع ما يقع الولد وان سفل وصورة في الفروع تزويج
ذم ذمته فولد لهما ولد ثم اسلمت الذمته حكم باسلام الولد تبع لهما والنفقة على الاب
في البرجنس ولا ير ونفقة المملوك كما في علم السيد المعلم وان كان فقيرا لانه يصد
بيان الاقارب انتهى **قوله** لا الحريين ولو مشا منين لانا نهيانا عن البرقة حتى يقاتلنا في الدارين
بحر وقد بصيغة الجمع ليع الاصول والفروع والظاهر انه لا يعم الزوجة فلها النفقة ولو حرمته

كتابية لانها جزا الاجتناب **قوله** لا تقطاع الارث بقيل لقوله ولا نفقة مع الاختلاف ويناها
فالمناقب فذكره بعد فاعلم ان من لا نفقة في غير من ذكره متعلقة بالارث بالنسبة بخلاف
الزوجة فانها واجبة لها بالعقد الاجتنابا حتى مقصوده وذلك لا يتعلق له بالاتحاد المدة
واما عليه الزوجة من الولد فقله الجارية ثابتة وجزء المهر في معنى نفسه كما لا يمنع نفقة نفسه
يكفر ولا تمنع نفقة جريته **قوله** بيع الاب عروضا ابن البكر هذا استحسانا وهو قول الامام و
القياس ان لا يجوز كالعقار وهو قولهما لزوال ولايته بالبلوغ ولذا لا يملكه حال حضرته وجه
الاستحسان ان للاب ولاية حفظ مال الغائب وبيع المتقول من الحفظ دون الثقل واستثنى
قال السيد المحمدي وفيه انه انما يكون الحفظ اذا لم يتفق مثله استثنى ولهذا والله تعالى اعلم عدل
الشرع عن هذا التعليل اما ذكره وانظر هل الجدة حكمه **قوله** لا الام اه انهم لا ولاية لهم اهلا
في النفقة حال الصغر ولا في الحفظ بعد الكبر والمنقح انما هو بيع الام لا الاتفاق عليها ولذا قال
في الزخيرة ان هذا ان الاب يملك البيع والام لا تملكه لكن بعد ما يبيع الاب فانتم يصرف اليها
في نفقتها استثنى **قوله** عروضا ابنه المهر وغيره العقار حرم ومثل الابن واليت فلو قال ولده لكان
اول حرم **قوله** المكي المناسب زيادة الفاق فليقبله ذكر المحمديون بعد **قوله** لا عقاره هو
في اللغة الاراضى والاشجار والشجر والدور والمازل حرم **قوله** بيع عقار صغير وبيع عروضا
بالاول **قوله** اتفاق من الامام وصاحبه **قوله** بقدر حاجته قال في البحر اشار بقوله للنفقة ان
لا يجوز بيعه الا بقدر ما يحتاج اليه من النفقة ولا يجوز له ان يبيع الزيادة وعلى ذلك كما في غايه
البيان وهذا تعلم ان هذا كلام متاخر لان جملة بحث النهر كما في موضع فاعترض بان بحث النهر
لا بحث صاحب النهر **فرعان** الاول الاجن ليس كالاب فلا يبيع عروضا اليه ولا عقاره للنفقة فها في
عن شرح الطحاوي الثاني قال في الزخيرة اذا طلب المالك الكبير العا جزا والاشية ان يفرضه القاضي
النفقة على الاب اجابه القاضي ويدفع ما فرض لهم اليهم لان ذلك حقهم ولهم ولاية الاستين
انتهى قال صاحب البحر فعلم هذا القول الاب للولد الكبير انما الحكم ولا ادفع لك شيئا ولا تمنع
اليه وكذا الحكم في نفقة كل محرم لكن لا يشترط سائر الاب للنفقة الولد الكبير العا جزا **قوله**
ولا في دين له من اللاب سواها وقيد بدين الاب ليفيد حكم دين غيره بالاولى قلنا في المنع لان نفقة
الدين يحتاج الى القضا او لا يتقاضى علم غائب بخلاف نفقة الاولاد **قوله** لمنا لفة دين النفقة
سائر الذين اشار به الى الجواب عن ايراد الزيلعي وحاصله انه اذا كان البيع من الحفظ وللك
في المنافع منه لاجل دين آخر وحاصل الجواب وهو لا تغلق ان النفقة لا تشبه سائر الديون
لانها يلزم القضا على الغائب فلا يجوز بخلاف النفقة فانها واجبة قبل القضا وانما قضا
القاضي اعانته فجاز بيع الاب لعدم القضا على الغائب استثنى **قوله** لا دايته فلا ضمان عليه
بينه وبين الله تعالى ولا حرمة ولا ومات الغائب حل له ان يبيع لورثته انه ليس لهم عليه حق
لانهم لم يربذك غير الاصلاح وتطهيره اذ الحرف الوصف الدين على الميت فقضاء ولم يقيد ملكه
ولم يعوقه القاضي ولا الورثة لا ياتهم وكذا اذا كان لرجل عند آخر دينه وعلم صاحب الدين
دين مقلها والمودع يعلم انه مات ولم يقض دينه وسع الموضوع ان يقضي ذلك الدين بحاله
ولا يقرب وكذا اذا كان على زيد لمعرودين وعلى عمرو مثل ذلك الدين لرجل اخر فمات عمرو وزيد
يعرف ان عمرو لم يقض دينه يبيع زيدا ان يقض دين عمرو وماله لزيد ولا يجبر ورثته بذلك
انتهى بحر **قوله** كمد يورثه فانه اذا اتفق على من ذرهما عليه يضمن كذا فيهم منه ولا يضمن الا
ان يرا بالضمان عدم البرائة من الدين وقد سلف **قوله** لو اتفق المودع المناسب وما
عليه الدين **فروع** لو قضى المودع دين المودع دين المودع بالوديعه فانه يكون ضامنا ولو
كان في ماله القاضي لان الامره بقضا الدين قضا على الغائب وهو لا يجوز **قوله** بغيره
المالك فلو كان بامر فلا اشكال **قوله** ادقاض وذلك لان امره يلزم لهم ولايته ولا يبا

انه قضا على الغائب فلا يجوز لانا نقول نفقة هؤلاء واجبة قبل القضا وقضاؤه اعانته
لهم فحيث ان غايه البيان **قوله** والا فلا ضمان ان الا ان يكون قاض في بلد المودع فلا ضمان
لانهم لم يربذك غير الاصلاح وله نظائر فها ر جلا ان كان في سفر فاعلم على احد
فاستحق الاخر على المغي عليه من مال المغي عليه لم يضمن استحسانا او كان للمسيح او قاض
ولم يكن لها متون فقام واحد من اهل المحلة في جميع الاوقات واستحق على المسيح فيما يحتاج
اليه لا يضمن استحسانا فيما بينه وبين الله تعالى **وحكي** عن محمد رحمه الله تعالى انه مات واحد
من تلامذته فباع محمد كتبه وانفق في تجهيزه فقيل له انه لم يؤمر بذلك فقله تعالى
والله يعلم المسند من المصلح في كان على قيا س هذا الاصل لا ضمان عليه فيما بينه وبين الله
تعالى استحسانا اما في الحكم فهو ضامن وكذا الورثة الكبار انما استقوا على الصغار ولم يكن
هنا كونه فانه متطوعون حكمي واما دايته فانهم يضمنون وسيعلم ان يقرؤا بما فضل
من نصيب الصغار فقط ولو طلقوا الاشياء عليهم استثنى **قوله** كما لا رجوع قال في البحر فعلم
لا رجوع له لان المودع ملك المدفوع بالضم ان كان متبرعا بملك نفسه وظاهره انه لا فرق
بين ان ينفق عليهم وبين ان يدفع الوديعه اليهم في وجوب الضمان وعدم الرجوع عليهم
لوجود العلة فها **قوله** وكما لو اخذوا قال في الزخيرة ينبغي انه لو اخذوا رثته المدفوع
اليه كالاب مثلا فلا ضمان كما لو اطمع المصوب للمالك بغير علمه وهذا انه وصل اليه عينها
يستحقه استثنى وهذا انما يكون بعد موت المودع وارا والورثه الذين اتفق على الرجوع
بدعواه الاتفاق بغير اذن المالك **قوله** والا بوان مثلها الزوجية والعدل كما يات **قوله**
ان جبه النفقة رجع المص الضمير الى الحق ان من جنى حقها بان يكون راضا او داناير وحلها
غلة العبد كما مر **قوله** لوجوب نفقة الاولاد من الاصول والعروص واشارة الى ان الحكم ليس
قاصرا على الايوين ان وان كانت واجبة فبالا اتفاق استوفوا حقوقهم **قوله** حتى لو طلقوا
الا والاول ان يقول كما في البحر حتى اذا طلقوا احد هؤلاء يحسن حقهم كان له الاخذ بغير قضا ولا
رضا فاما نفقة سائر الاقارب فلا تجب الا بالعنف او الرضا حتى لو طلقوا احد من الاقارب
يحسن حقه لم يكن له الاخذ الا بقضا او رضا استثنى ثم ان الاخذ بغير قضا معقود بابا بالابن
وان لا يكون شتمه قاض كما سلف **قوله** حكم الحال ان حال الاب يوم الخصومة فان كان معرا
فالقول قوله استحسانا في نفقة مثله وان كان موسرا فالقول قول الابن بحج عن الخلاصة
قوله غير الزوجية يشمل الاصول والعروص والمجارس والممالك وسيارة التعيين بمفهومه **قوله**
را والزيلعي والصغير هو تابع لغيره قال في البحر واستثنى في الزخيرة معزيا الى الجا ومن واقره
عليه الزيلعي بنفقة الصغير فانها تصير دين على الاب بقضا القاضي بخلاف نفقة سائر الاقارب
استثنى **قوله** ان شرفا كثيرا ما القليلة فلا تستقط ويه ما دون الشرف كما في الزخيرة ويتبعها
الشاعر عن لانها لو سقطت بالمدة البيرة لما امكنهم استيفائها بحر **قوله** سقطت وحل يحرم
عليه المنع عند الطلب مقتضى وجوبها الا انه ولا تجب الا بالقضا او الرضا افاده صاحب البحر
قوله لحصول الاستيفاء فيما مضى من نفقة هؤلاء تجب كفاية للحاجة وقد حصلت الكفاية
وفيه انه يفترض النفقة في هذه المدة **قوله** بالقضا او الرضا ولا يتصور الرضا في جانب الصغير
الا مع امه مثلا **قوله** الا ان يستدين غير الزوجية اما الزوجية فلها النفقة ملحقا ولو اكلت
من مال نفسها او من ماله التماس **قوله** بامر قاض وذلك لان القاضي له ولاية عامة قضا اذ
كامر الغائب فتجوز دينه في ماله بحر **قوله** فلو لم يستدين بالعدل او وانفق من صدقة تصدق
بهما عليه مثلا **قوله** فلا رجوع لعدم الحاجة وحصول الكفاية **قوله** بل في الزخيرة لو اكل المأكل
اه مقتضى كون الصغير كالزوجة فانها لا تستقط نفقتهم بالكلية في مسألة التماس الا ان تستثنى
هذه المسئلة او يكون المأكل يكون الصغير كالزوجة ان لا تستقط بنفقة بمضي المدة لانه كل شئ

قوله ولو اعطوا شيئا واستدانت شيئا هذه الجملة من كلام الزخيرة حيث قال فيها فلوا اعطوا نصف الكفاية واستدانت لهم الام المصدرة رجعت بما استدانت **قوله** او انفقته هذا ابتداء كلام الثانية ونصها رجل غاب ولم يترك لاولاده الصغار نفقة ولا لهم مال لا يجزى الام على الاتفاق ثم ترجع بذلك على الزوج انتهى قال في البحر ولم يشترط الاستدانة والا لا دون بها فينفق بين ما اذا انفق عليهم من مالها وبين ما اذا اكلوا من السنة **قوله** رجعت بما زاد من التغير به غير ظاهري ولو قال رجعت بما استدانت او بما انفقته ويكون الاول واجبا لامتنة الزخيرة والثاني الامتنة التي نية لكان حسنا **قوله** وينفق منها ان من المستدانة **قوله** عزاه الضمير للاشتراط **قوله** لكن فينظر فيه ان في هذه الاشتراط في النهر وينفق المحرم **قوله** حتى لو استدانت وانفق من غيره ودون في القول الفاضل ان هذه الغاية اتفاقية وانما اراد ومن اشترط هذا الشوط اخراج النفقة من مال او من صدقة ولذا قال في البحر بعد ذلك هذا الشوط قال في المبسوط فلما نفق بعد الاذن بالاستدانة من مال او من صدقة بقصد بقدرها عليه فلا رجوع له لعدم الحاجة انتهى وحديث فلا خلاف بينهم وسقط التنكير **قوله** او من عليه النفقة يشمل القريب والزوج المحرم **قوله** ان الاستدانة المذكورة التي هي بامر القاض وقد انفق منها **قوله** دين ثابت فيمنع من وجوب الزكاة لانه دين لم يطلب من جهة العباد ويجزى **قوله** ثم نقل عن البرازية حيث قال وفي البرازية قالت الام للقاضي افرض نفقة هذه الصغرى على ابيها ومرة حتى استدتن عليه فعلة القاضي فاذا استدانت عليه واسير رجعت فان لم ترجع عليه حتى مات لا تاخذ من تركته في الصحيح انتهى **قوله** ونقله الصنف الا هذا التصحيح **قوله** قائلا ولم ترجع اه ظاهره ان هذا لم يكن في عبارة البرازية مع انها خرجت به وصحح ترجع الى الام **قوله** حتى مات الا بال **قوله** فتأمل قال في هذا ما لم يفتح بالتأمل في اختيار احد القولين المصحين مراعاة للاجور والارفاق بالناس كما مر اول الكتاب انتهى اقول الذي ظهر لي ان موضوع العبارتين مختلف فمسئلة المص وجوز عليها في الكثرة والوقاية والا يضاء عامة في الام وغيرهما من الاقارب والوالدين وموضوعها اذا مات وترك شيئا لا يعده موصرا كعبد الخدمة وغياب البدن واما مسئلة البرازية والختلاصة فهي في الام اذا لم ترجع على الاب بعد سياره ثم مات كما هو المتبادر منها لان سكوتها عند سياره دليل بترعها بما انفقته ولا يؤخذ من هذه بخصوص جريان الخلاف في جميع صور المسئلة ولذا لم يذكرها في البحر على انها متعاقبة لما مضى عنه صاحب الكثرة ولم يبين اخوه والذليل والحق وغيرهم على جريان هذا الخلاف والله تعالى المدقق **قوله** لغواتها بمقتضى الزمان فاذا جبهه من زمان وشققت نفقته فيه وفيه اخرا بالمشققة وعوره على موضوع بالنقص وفيه انه يقال ما المانع ان يامره بالاستدانة ثم يجبه ليدفع ما استدانت ولو كره في كسبه قبل الاطلاع عليه **قوله** وفيه ان قيد عدم الجسه في نفقة القريب افاده الجهر **قوله** بما فوق الشهر الاول بالاشهر وما فوقه لان الكثرة الشهر وما فوقه والقليل وما دونه وهو الذي اسفله ان فيجوز على من الشهر لعدم سقوطه ولا يجزى منه فاشتر **قوله** ولا يصح الام بالاستدانة ليرجع عليه بعد بلوغه قال في البرازية وان لم يكن للصغير ولا له مال فامر الحاكم بالاستدانة على الصغير حتى يرجع عليه بعد بلوغه لا تصح ولا ترجع انتهى فتد اخذ ان الحاكم لا يملك الامر بالاستدانة اذا كان للصغير مال او كان هناك من يجب نفقة عليه انتهى عن المنج والمرا ومقوله اذا كان للصغير مال الغائب والا فانه الى من ينفق منه **قوله** وجب النفقة اه الا بقدر المال كفاية من غاب قوت البلد وادامه وكذا الكسوة ولا يجوز الاقتصاد فيها على ستر المودة فان تنعم السيد في الطعام والادام والكسوة لا يجب عليه ان يدفع الرقيق مثله بل يستحب ذلك وان كان السيد ياكل ويلبس دون المعتاشين او يرضاه لزمن رعاية الغالب للرقيق على الاصح ويستحب ان يسور بين عبيد وجوابه في الطعام والادام والكسوة على الاصح ويترد الجارية التي للاستمتاع في الكسوة للمعروف ويجب على المولى شراء

المالطهارة رقيقة وان اول رقيقته اصطلح طعامه وجابه يفتي ان يجلبه لياكل معه فان امتنع العبد تارة بالسيدة ان يجبه منه واجلاس معه افضل ند بالالتواضع ومكارم الاخلاق **قوله** بانواعها حجة السكنى ان لم يكن في بيت المولى ما ومن له **قوله** لمجملوه شمل الصغير والكبير الذكر والانثى الصحيح والمريض والزمن والاعمى وشبهه ما اذا كان له اب موجودا جازلا والامته المتزوجت حيث لم يبوها منسلة الزوج انتهى **قوله** كوصح بخدمة بشرط ان يكون نفعا به اذا مرض يمنعه من الخدمة او كان صغيرا لا يبلغ حد الخدمة فنفقة على مالك الرقبة **قوله** على البالغ هذا اذا كان يبيع بائنا ويبيع الخمار يكون على من يبيع له الملك هندية **قوله** واستشكل في البحر اصله لصاحب الفتنة **قوله** بانه لا ملك له ان للبايع فينبغي ان يلزم المشتري الخبز لا يرد فيقول ووجه كنفول ظاهري وذلك انه لم يسله الا ماله ولا يخرج عن ضمانه الاستبليجة حفية سائبة الملك **قوله** ان اشترى في كسبه ان اشترى السيد من الاتفاق فالنفقة في كسبه قال في الهندية فان اب المولى عن الاتفاق في فكا من يسله للجارية بواجب وينفق عليه من اجرة كذا في المحمل وان لم ينف الكسب بالنفقة فالبايع على المولى وان زاد فالزيادة لها كذا في الزوج ومن لا يصح للجارية لصغرها وما شبه ذلك في العبد والامته يوم المولى لينفق عليهما او يبيعهما وفي المدير وام الولد كسبه المولى على الاتفاق لا غير محبط **قوله** بان كان صحيحا بقصور المقدرة وليس المراد ان يكون له معرفته بها **قوله** كعين الباء هو الذي يبيع عرف مصر بالفاعل **قوله** لكونه زمنا تمثيل لمن لا يقدر على الكسب الذي افاده قول المص والادخلت الكافي الصغير وقد سبق **قوله** او جازية لا يجوز مثله بان كانت حسانا ينفق عليها الفتنة والحال انها عا جزية عن الكسب حتى لو كانت الامته قادرة على الكسب ومعروفة بذلك بان كانت جازية او غسالة تؤمر بالكسب ايضا هكذا قال الامام ابو بكر البجلي وابو اسحاق الفقيه الحافظ رحمه الله تعالى هندية قال في الشرع لانيه فعد ان الانوثة هناليت اماراة العجز بخلافها في ذوات الاسحام انتهى لكن نقل الجوز عن البرجند عن الملقط ما يقتضيه كون الانوثة اماراة عجز حتى في الامة نصه للجارية ان تنفق من مال مولاه على نفسها لانها ليست من اهل الكسب بخلاف العبد ولعل المسئلة زائدة خلاف **قوله** امه القاضي ان امرا جارا محرم وانما كان يامره ولا يبيع عليه لان الامام لا يبرأ جواز البيع على الحر ولكنه يجبه حتى يبيعه اذا استحق عليه البيع انتهى **قوله** ان محله ان كان المملوك محلا للبيع كالتن **قوله** كدبر ان مطلق **قوله** او اخذ ان دراهم ينفق بها ما يحتاجه **قوله** قد كفاية ويحرم الزيادة **قوله** او لم ياذن له فيه ان في الكسب مع العدة قال في الهندية رجل له عبد لا ينفق عليه ان كان قادرا على الكسب فليس له ان ياكل من مولاه من غير رضاه وان كان عاجزا فله ان ياكل من مولاه وان قادرا ومنع عن الكسب يقول العبد ما ان تاذن له في الكسب اما ان تنفق على فان لم ياذن له فله ان ينفق على نفسه من مال مولاه كنفقة التات فاقلا عن الولو الجية **قوله** والا ان لم يكن عاجزا واذن **قوله** كما لو قتر عليه مولاه ان ينفق عليه في النفقة بان دفع له شيئا ولا تكفيه **قوله** لا ياكل منه ان من مال مولاه **قوله** ان قد يبان كان صحيحا وان كان زمانا خذما يكفيه **قوله** وفيه تنازع في عباده وفي الهندية ولو كان المملوك بين الشككين فنفقة عليهما بقدر ملكهما وكذلك لو كان في ايديهما كل واحد منهما يدعي انه له ولا يثبت لهما فنفقة عليهما وقالوا في الجارية المشتركة بين اثنين انت بولد فادعاه المولى ان نفقة الولد عليهما وعلى الولد ان يبر نفقة كل واحد منهما بداعي **قوله** لانه مضمون عليه جواب سؤال حاصله كان الا ليق الا جابه بالبيع لانه ربما يموت عنه فيبيعه فحفظه اول وحاصل الجواب انه يحفظ عليه مطلقا لانه مضمون على الغاصب **قوله** او اخذ الابن العبد الا بقر ومثله اذا وجد دابة ضالته في المصر او في غير المصر كذا في البحر **قوله** ونحوها وهو الا بقر وعبد الشركة **قوله** او احد شركتي عبد غاب احدها فيوجبه او يبيعه فيدفع النصف للحاضر

ويحفظ ما ياتي جفلة للغائب قوله بل يؤجره ام يؤمره بان يؤجره كما في البحر قوله او يبيعه
ان القاض صنف الشارع ليقف ان هذا الحكم في الابواب ايضا مع ان المذهب فيه ان اخذ الايقان اذ اطلب
من القاض ذلك فانه راس الاتفاق اصله اخذه به وان خاف ان تأكله النفقة امه بالبيع اما اجازة
فمن حيث لصاحب الجرح في قال ان امه بالاجارة اصله ولم يذكره انتهى فاما ان يبيح للشارع ان
يدخل مسئلة الايقان في الحكم الذي ذكره المصنف لانه لا يمكن ان يقول المذهب ويمكن ان يجاب عن
بحث صاحب الشرح بانه انما يمنع من اجارة خوف اباقة ثانيا افاده لمر السوء وقوله دفعا للظواهر
عن المالك بسبب الحمل النفقة ويستغنى عن هذا بقوله لئلا تأكله النفقة قوله والنفقة على الاجران
نفقة العبد والداية على الاجر لانه المالك قوله والمستعير وذلك لانه ملك النفقة بغير عوض
فصار كالموصى له بالخدمة افاده في البحر قوله وتستقط بعتقه ان تستقط بالنفقة بعتق السيد
ونحوه قوله وتلزم بيت المال ان اذ لم يكن له مال وعلى هذا نفقة الشيخ الكبير والزم والمريض
على بيت المال اذ لم يكن له مال ولا قرابة كذا في المصنفات **فرع** يجوز وضع الضريبة على العبد ولا يجبر
عليها بل ان اتفقا على ذلك فتح اخبره القاض ذكر الحضاف ان القاض يعولك للاب اما ان يبيع
نصيبك من الدابة او تنفق عليها رعاية لجانب الشريك انتهى **قوله** ويأتمن ان لو استغنى بفتح
بذلك **قوله** للنهي عن تعذيب الحيوان واضاعته وقد اجتمعا هنا قال في البحر لا يجزى على الاتفاق
على غير الرقيق ولو كان حيوانا لانها ليست من اهل الاستحقاق الا انه لو استغنى بفتح فيما بينه وبين الله
بقائه الاتفاق على الحيوانات لانه عليه السلام نهى عن تعذيب الحيوان وفيه ذلك ونهى عن اضعته
المال وفيه اضعته **قوله** ويرحم الطحان قال الطحاوي وبه تأخذ وقال الكمال عناية ما فيه ان
يصور فيه دعوى حبة ويجبر القاض على تركه الواجب فيه قال في البحر فظاهر المذهب الحق ما عليه
البيات ونقل عن الرهداية ان الاصح قولهما فتحصل انهما قولان مصححان ولكن المفتي به قولهما
شتم يكبره الاستقصاء في حلب البيهية اذ كان حضراتها كقطة العلف وكبره تركت الحلب ايضا
وسيجب ان يقص الحالب اظفاره لئلا يؤذي بها وسيجب ان لا يؤخذ عن لبنها الا ما فقل عن
ولدها ما دام لا يتناول غيره وكبره تكليف الدابة ما لا تطيق عن ثقل الحمل وادامة السرو
غيره واذ كان له تحمل يستحق ان يبقى لها كوارثها شيئا عن العسل وسيجب ان يكون في الشتاء اكثر
فان قام شئ لغيرها مقام العسل لم يتعين عليه ابقاء العسل كما في الجوهر في النيرة قوله في غير
الحيوانات كالدرور والعقار والاشجار **قوله** واذ كره تضييع المال ان تحجب **قوله** ما لم يكن
له شريك فيجب **قوله** كما مر من الدابة في قوله لئلا يتضرر شريكه وقد صرح به في شرح المفتي
قوله انفق الاخر ظاهره ولو بلا امر قاض قال في الفرق بين هذا وبين ما اذا اعا جديها
ان هذا امتنع في عدم انفاقه بخلاف ما تقدم فانه معذور بفعلية وفي نسخة الشافعي و
والاظهر التعبير بالآخر **قوله** وكذا الحمل والزرع ان اذا انفق احد الشريكين في غلبه ضا
من غير اذن صاحبه واذن القاض فانه يكون متطوعا **قوله** والوديعه ان اذا انفق عليها
من غير امر القاض ولا يقال من غير اذن صاحبه لانها حينئذ تخرج عن كونها لقطه وحكم اللقطة
الماء الملتقط اذ ارفع الى القاض لبا امه بالاتفاق لا يلتفت الى قوله قبل اقامته البيه وبعد
ما اقام البيه كما القاض بالخيار ان شاء قيل وان شاء لم يقبل وبعد ما قبلها ان كان الاتفاق
اصل امه بذلك وان كان تركه اصل امه يبيعه وامساكه التمن هذ في **قوله** اذا استتمه
انها احد الشريكين وانظر ما لو كان مضطرا الى ابتاعها بان علم انه لو لم يبيعه لهدمت ونقل
الشارع في الشركة عن الاشياء المشتركة اذ انهدم قاب احد في العارة فان احتمل القسمة
لاجر وقسم والا بنى ثم اجره ليرجع **فرع** ان هدم السفل وامتنع صاحبه عن بناءه لصاحب
بيته ويمتنع صاحبه عنه بطينة ما عزم فيه ولا يكون متبرعا لانه مضطرا اليه لانه لا يصل الى حقه الا بد
والله سبحانه وتعالى اعلم واستغفر الله العظيم ثم الجواز في من جازية العلامة في البحر في المصنف

على المختار وبالله التوفيق
قال اوله كتاب التوفيق
وكونه وحسن توفيقه
على التمام
م

Handwritten marginal note in Arabic script, partially obscured by a library stamp.

Süleymanîye U. Kütüphanesi
Harem Hürri R.
Eski no: 343